

تَحْفَتُ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

لِلْإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ ابْنِ حَجْرٍ الْهَيْثَمِيِّ
٩٧٣ هـ

وهو شرح على كتاب
مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ

لِلْإِمَامِ أَبِي زَكْرِيَّا مُحَمَّدِ بْنِ شَرْفِ النَّوَوِيِّ
٦٧٦ هـ

فَرَجَ أَحَابِيشُهُ وَعَلَمُهُ عَلَيْهِ
سَيِّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّنَائِي

المجلد الأول



القاهرة



تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ
بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : تحفة المحتاج بشرح المنهاج
اسم المؤلف : الإمام شهاب الدين ابن حجر الهيتمي
اسم المحقق : سيد بن محمد السناري

القطع : ١٧ × ٢٤ سم

عدد المجلدات : ٤ مجلدات

رقم المجلد : الأول

عدد الصفحات : ٦٦٤ صفحة

سنة الطبع : ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

رقم الإيداع : ٢٠١٦/١٧٩٢٦

الترقيم الدولي / ١-٥٥١-٣٠٠-٩٧٧-٩٧٨

الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٥٥٠

طبع . نشر . توزيع





مقدمة المعلق

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [ال عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا

اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ

اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعده، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

اللهم إنا نستعينك، ونستهديك، ونستغفرك ونتوب إليك، ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد^(١)، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد^(٢) بالكفار ملحق.

(١) نحفد: أي نبادر ونُسرع في العمل والخدمة، وأصل الحفد: مداركة الخطو والإسراع فيه، يقال: حفد الحادي وراء الإبل، إذا أسرع ودارك خطوه. راجع: (غريب الحديث) لابن قتيبة [١/ ١٧٠].

(٢) أي: المحقق الشديد، والجد: نقيض الهزل، تقول: جد في الأمر يجد جداً. راجع: (الصحاح في اللغة) للجوهري [١/ ٨٢].

وبعد؛ فهذه حُلَّةٌ جديدةٌ لكتاب (تحفة المحتاج بشرح المنهاج) للإمام أحمد بن محمد بن حجر الهَيْتَمِيّ رَحِمَهُ اللهُ .

وقد اقتصرنا في التعليق على هذا الكتاب بتخريج الأحاديث، والتقديم له بمقدمة ترجمت فيها للعلامة ابن حجر الهَيْتَمِيّ، مع التعريف بمتن الكتاب المشروح، المسمى: (منهاج الطالبين وعمدة المفتين)، وأهم شروحه وحواشيه، وما يتعلق به، ثم ذكرنا معنى المتن والشرح والحاشية، ثم أتبعنا ذلك بذكر الاصطلاحات المتداولة في الفقه الشافعي .

هذا وأرجو أن تنزل تلك الطبعة من القُرَّاء بمنزلة القبول إن شاء الله تعالى، سائلاً الله تَعَالَى أن يتقبل منا صالح الأعمال، وأن يلهمنا التوبة والإنابة قبل حلول الآجال .
والحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً .

كتبه راجي رحمة الباري

سيد بن محمد السناري

ترجمة ابن حجر الهيثمي (١)

اسمه ونسبه:

هو الشيخ العلامة الفقيه الإمام أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر السِّلْمُنتي،
الهِيثمي، الأزهري، الوائلي، السعدي، المكي، الأنصاري، الشافعي.

قبيل: سُمِّي بـ (ابن حجر)؛ لأن جده كان ملازمًا للصمت، ولا يتكلم إلا لضرورة، فهو
مشغول عن الناس بما منَّ الله عليه به؛ فلذلك شبهوه بحجرٍ ملقى لا ينطق، فقالوا: حجر، ثم
اشتهر بذلك.

والسِّلْمُنتي: نسبة إلى (سَلْمُنْت) من بلاد حرام، من أقاليم مصر الشرقية؛ حيث كانت أسرته
بها قبل انتقالها إلى محلة أبي الهيثم.

والهيثمي - بالتاء المثناة الفوقية -: نسبة إلى محلة أبي الهيثم^(٢)، قرية من أعمال مصر
الغربية. وينسبه بعض العلماء بالمثلثة: (الهيثمي). والمشهور عند أهل العلم: (الهِيثمي) بفتح
المثناة الفوقية.

قال الزبيدي رَحِمَهُ اللهُ: (الهياتم، كأنه جمع: الهيثم، قرية بمصر من أعمال الغربية... ويقال:
هي محلة أبي الهيثم، بالمثلثة، فغيرتها العامة)^(٣).

وقد وُجِدَ بخط ابن حجر نفسه: (الهِيثمي) بالتاء المثناة الفوقية، وذلك في غير مخطوط
له^(٤).

(١) مصادر الترجمة: (النور السافر عن أخبار القرن العاشر) للعيندروس [ص/ ٣٩٠]، و(شذرات الذهب في
أخبار من دُقب) لابن العماد [١٠ / ٥٤١]، و(الأعلام) للزركلي [١ / ٢٣٤]، و(معجم المؤلفين) لكحالة [٢ /
٢٩٣]، ومقدمة (الفتاوى الفقهية) لابن حجر الهيثمي، بقلم بعض تلامذته، و(ابن حجر المكي وجهوده في
الكتابة التاريخية) للميائ شافعي، طبعة: مكتبة ومطبعة الغد، و(الإمام ابن حجر الهيثمي وأثره في الفقه الشافعي)،
للدكتور أمجد رشيد محمد علي، رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية (١٤٢٠ هـ). ومقدمة (الفتح المبين بشرح
الأربعين) لابن حجر الهيثمي. طبعة: دار المنهاج - جدة. ومقدمة (الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب
المقام المحمود) لابن حجر الهيثمي. طبعة: دار المنهاج - جدة. و(ابن حجر الهيثمي) لعبد المعز عبد الحميد
الجزار. وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).

(٢) وتُنطق بالمثلثة أيضًا: (الهيثم). ففي بعض نواحي مصر والحجاز يقبلون التاء تاء.

(٣) ينظر: (تاج العروس) للزبيدي [٦٧ / ٣٤]، و(مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب
الأنساب) لعباس رضوان المدني [ص/ ٦٧].

(٤) منها: (تحرير المقال في آداب وأحكام يحتاج إليها مُؤدبر الأطفال)، و(أشرف الوسائل بشرح الشمائل).
ينظر: (ابن حجر الهيثمي) لعبد المعز عبد الحميد الجزار [ص/ ٢٩].

مولده ونشأته:

ولد بمحلة أبي الهيثم في رجب أواخر سنة (٩٠٩ هـ)، ومات أبوه وهو صغير، فكفله جده لأبيه - الذي عمّر أكثر من مئة وعشرين عامًا، ورآه ابن حجر وقد جاوز هذا السن، وقد أَمِنَ مِنَ الخرف، وكانت لهذا الجد عبادات خارقة في هذا السن - ثم مات الجد، فكفله شيخًا أبيه الإمامان: الشمس الشناوي، والشمس محمد السروي ابن أبي الحمائل.

ثم إن الشيخ الشناوي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تولى رعايته ونقله إلى مقام البدوي بطنطا، حيث تلقى مبادئ العلوم هناك، وحفظ القرآن الكريم.

طلبه للعلم:

في سنة (٩٢٤ هـ) نقله الشمس الشناوي إلى كعبة العلوم والعرفان الجامع الأزهر، فبدأ بقراءة الحديث، والنحو، والمعاني والبيان، والأصليين^(١)، والمنطق، والفرائض والحساب، والطب.

قال الهَيْثَمِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - بعد ذكره تحصيل هذه العلوم -: (حتى أجاز لي أكابر أساتذتي بإقراء تلك العلوم وإفادتها، وبالتصدّر لتحرير المشكل منها بالتقرير والكتابة، ثم بالإفتاء والتدريس على مذهب الإمام المَطْلِبِيِّ الشافعي ابن إدريس، ثم بالتصنيف والتأليف، فكتبت من المتون والشروح ما يغني روايته عن الإطناب في مدحه، والإعلام بشرحه، كُلُّ ذَلِكَ وَسِئِي دُونَ العشرين)^(٢).

اتصف الهَيْثَمِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بصفات جعلته في مصافّ الأعلام الأخيار؛ منها: تقلله من الدنيا، وأمره بالمعروف، ونهيه عن المنكر، كما كان السلف الصالح رحمهم الله.

شيوخه:

أخذ الإمام ابن حجر عن جمع من كبار علماء عصره، ولقي عددًا من كبار المعمرين والمُسْنِدِينَ من العلماء، وصنف في أخذه عنهم وتراجمهم (تَبَيَّنَا) ضَمَّنَهُ أخبارهم، وأسانيده الشهيرة إلى أمّهات كتب العلم، وإليك أبرزهم وأجلهم بحسب ترتيب وفياتهم^(٣):

(١) أي: علم أصول الفقه والعقيدة.

(٢) ينظر: (ثبت ابن حجر الهَيْثَمِيُّ) خطوط (ق ٢١ / ١ - ب).

(٣) لابن حجر الهَيْثَمِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (معجم وسط)، و(معجم صغير)، جمع فيهما أعلام مشايخه، وما لهم من إجازات، والكتب التي رواها عنهم، ومقروءاته لا يمكن حصرها؛ لكثرتها.

١ - شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٨٢٦ - ٩٢٦ هـ)، أشهر فقهاء مصر في عصره، وإليه انتهت مشيخة الشيوخ، وكان هو الملجأ لكل المعضلات، له مصنفات عديدة اشتهرت بالبركة، مات رَحِمَهُ اللهُ عَنْ مِئَةِ عام.

أخذ عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، والبلقيني، والشهاب الغزي، والمرافي، والتويري، وطبقته.

أخذ عنه الهَيْتَمِيُّ حديث الأَوَّلِيَّةِ، وكان معظمًا له جدًّا، وكثيرًا ما يحيل على مصنفاته، قال الهَيْتَمِيُّ: (ما اجتمعت به قط إِلَّا قال: أسأل الله أن يُفَقِّهَكَ في الدِّينِ)، وأُتِنِبَ في الشَّاءِ عليه في (ثبته) جدًّا، وقال في حقِّه: (أَجَلٌ من وقع عليه بصري من العلماء العاملين، والأئمة الوارثين، وأعلى من عنه رويُّ ودريُّ من الفقهاء الحكماء المسنِّدين . . .) إلخ.

٢ - الإمام زين الدِّين عبد الحقِّ بن محمد السنباطي (٨٤٢ - ٩٣١ هـ)، أحد صفوة العلماء الأعلام، وكان مولده بسنباط، ووفاته بمكة.

أخذ عن البدر العيني، والجلال البلقيني، وابن الهمام، والولي السنباطي، وأجاز له الحافظ العسقلاني. درس عليه الهَيْتَمِيُّ بعض الكتب السُّنَّة في جمع كثير، وأجازه بباقيها.

٣ - الشمس ابن أبي الحماثل (ت ٩٣٢ هـ) واسمه: محمد السروي.

أخذ عن الشرف المناوي يحيى بن محمد (ت ٨٧١ هـ) وبه تخرج الشمس الشناوي، ووالد ابن حجر الشيخ محمد بن علي بن حجر.

٤ - الشهاب الصَّانِع، أحمد بن الصائغ الحنفي (ت ٩٣٤ هـ)، كان علامة في المعقول والمنقول. أخذ عن أمين الدين الأقصري، والخفي الشُّمِّي، والكافيجي. وكان مُبَرِّزًا في الطب. وقد درس عليه الهَيْتَمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ علم الطب.

٥ - الشمس الدَّلْجِي، محمد بن محمد بن أحمد الدَّلْجِي، العثماني، الشافعي، (٨٦٠ - ٩٤٧ هـ) المولود بدُلْجَة، قرية بصعيد مصر غربي النيل.

أخذ بالقاهرة والشام عن جمع، منهم: البرهان البقاعي، والقطب الخيضي، وابن رُزَيْق، والسَّخَاوي. وله شرح على (الشفاء).

أخذ عنه الهَيْتَمِيُّ علم المعاني والبيان، وكذلك الأصول والمنطق.

٦ - الشمس الضيروي، محمد بن شعبان بن أبي بكر بن خلف الدمياطي، المشهور بابن عَرُوس المصري (٨٧٠ - ٩٤٩ هـ).

أخذ عن الكمال ابن أبي شريف، والنور المحلّي. وقد دَرَسَ بمقام الإمام الشافعي رحمته الله، وله شرح على (المنهاج) للإمام النووي، وغيره. أخذ عنه الهَيْتَمِيُّ علم النحو.

٧ - أحمد بن عبد الحقّ السنباطي، الشافعي، المصري (ت ٩٥٠ هـ)، أخذ عن والده وتفقه به، ووعظ بالمسجد الحرام لَمَّا حجَّ مع أبيه. أخذ عنه الهَيْتَمِيُّ الأصلين أيضًا.

٨ - أبو الحسن البكري، محمد بن محمد بن عبد الرحمن البكري، الصّدِيقِي، الشافعي (ت ٩٥٢ هـ).

أخذ عنه الهَيْتَمِيُّ عدة علوم، وقرأ بمعيته (صحيح مسلم) على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وحجًّا معًا، وجاورا سنة (٩٣٤ هـ)، له شرح على (المنهاج)، وعلى (العباب) في الفقه.

٩ - الشمس الحطابي، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب، الرعيّني، الأندلسي، (ت ٩٥٤ هـ).

أخذ عن الإمام السخاوي، وعبد الحق، والنوري، وغيرهم. أخذ عنه الهَيْتَمِيُّ علم النحو والصرف.

١٠ - الشّهاب الرّملي، أحمد بن أحمد بن حمزة الرّملي، المصري، الشافعي (٩٥٧ هـ)، من أَجَلِّ تلامذة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وصار بعد وفاة شيخه إمام علماء مصر. قرأ عليه الهَيْتَمِيُّ قبل العشرين.

كما أن الهَيْتَمِيَّ أخذ عن الشيخ يوسف الأرميوني، المتوفى سنة (٩٥٨ هـ). والناصر اللقاني، المتوفى سنة (٩٥٨ هـ)، الفقيه المالكي المعروف، قرأ عليه عدة علوم في مدة مديدة، كـ(المنطق) للغزي، والأصلين، و(شرح العقائد)، و(شرح المواقف)، و(شرح جمع الجوامع) للمحلي والمعاني والبيان، والمطول... إلخ.

وقد عَدَّد بعض الباحثين شيوخ الهَيْتَمِيَّ؛ فأوصلهم إلى (٣١) شيخًا، ذكرتُ أبرزهم وأجلهم^(١).

زملأوه وأقرانه: كان الهَيْتَمِيُّ رحمته الله أقران وزملاء كُثُر، منهم:

١ - شمس الدّين، محمد بن أحمد الرّملي، (٩١٩ - ١٠٠٤ هـ)، وقد شارك الهَيْتَمِيَّ في

(١) ومن أراد المزيد؛ فعليه بكتاب: (ابن حجر الهيتمي وجهوده في الكتابة التاريخية)، و(ابن حجر الهيتمي) لعبد المعز عبد الحميد الجزار.

الأخذ عن والده الشَّهاب الرملي المتقدِّم ذِكره، وشاركه في القراءة والحضور على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في (صحيح البخاري).

وكانا كفرسي رهان، وجرت بينهما خلافاتٌ فقهيةٌ، ومسائل علمية، وخلافهما من الخلاف المعتبر عند متأخري فقهاء الشافعية، وأُلِّفَت الرسائل والكتب في ذكر الخلاف بينهما في مسائل الفقه^(١).

٢ - العلامة المحدث بدر الدِّين الغزي، الشافعي (المتوفى ٩٨٤ هـ)، لقيه بمصر، وقرأ بمعيته بعض (صحيح البخاري) على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ثم اجتمع به في مكة سنة (٩٥٢ هـ).

٣ - العلامة عبد العزيز بن علي الزمزمي، الشافعي، المكي (المتوفى ٩٧٦ هـ)، كان من أعزِّ أصحابه بعد سُكناه أم القرى، وكان يسير معه للقاء الشيوخ والأعيان، وقد أصهر ابنه الشيخ محمد بن عبد العزيز عند صاحب الترجمة رَحِمَهُمُ اللهُ.

تلامذته:

بعد استقرار الهَيْتَمِيِّ رَحِمَهُمُ اللهُ بمكة؛ شاع حديثه، وانتشر ذِكره في الآفاق، فقصده طلاب العلم من كل فجٍّ، وتخرَّج به أكابر الفقهاء في القرن العاشر الهجري، فمن أعلام تلامذته وكبارهم:

١ - الفقيه الإمام الشيخ عبد الرحمن بن عمر بن أحمد العمودي، (المتوفى ٩٦٧ هـ)، من أهل قيدون بحضرموت. قال في حقِّه العلامةُ عبد القادر الفاكهي -تلميذه-: (أخذ عنه أخذَ رواية، أخذَ شيخاً عن شيخ، كما قيل في أخذ أحمد عن الشافعي).

٢ - العلامة المتفنن الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي، المكي، الشافعي (٩٢٠ - ٩٨٢ هـ)، له مؤلفات كثيرة، أخذ عن الهَيْتَمِيِّ ولازمه طويلاً، وصنَّف رسالةً سَمَّاها: (فضائل ابن حجر الهَيْتَمِيِّ).

٣ - العلامة الشيخ عبد الرؤوف بن يحيى بن عبد الرؤوف الزمزمي الواعظ (٩٣٠ -

(١) فمن ذلك: منظومة (كشف الغطاء واللبس عن اختلاف ابن حجر والشمس) للفقيه مصطفى بن إبراهيم بن حسن العلواني، الشافعي (المتوفى ١١٩٣ هـ). و(إثمد العينين في بيان اختلاف الشيخين) للشيخ الفقيه علي بن أحمد باصبرين، الدوعني، الحضرمي، ثم الحجازي (المتوفى ١٣٠٥ هـ). و(فتح العلي في الخلاف بين ابن حجر والرملي) للسيد الفقيه عمر بن حامد بن عمر بافروح، العلوي، الحسيني، التريمي، الحضرمي (المتوفى ١٢٧٤ هـ).

٩٨٤هـ)، من أكبر تلامذة الهَيْتَمِيِّ، أخذ عنه فأكثر، درس على يديه عدة فنون، وهو الذي جمع فتاوى شيخه الكبرى، وشرح (مختصر الإيضاح) له، وغير ذلك، ويخطئ بعض الناس فيظنه محمد عبد الرؤوف المناوي !!

٤ - محدث الهند الإمام العلامة محمد طاهر الفتني، الهندي، الحنفي، (٩١٣ - ٩٨٦ هـ)، له (مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار) مطبوع، أخذ عن الهَيْتَمِيِّ، وأبي الحسن البكري.

٥ - السيد الشريف الإمام العلامة الفقيه شيخ بن عبد الله بن شيخ الغيدروس، (الأوسط) مصنف (العقد النبوي)، (٩١٩ - ٩٩٠ هـ)، أخذ عن أبيه وشيوخ تريم، وجاور بمكة ثلاث سنين، من (٩٤١) إلى (٩٤٤ هـ) ملازمًا لطلب العلم والعبادة، فأخذ عن الشيخ الهَيْتَمِيِّ وعبد الله باقشير وآل الفاكهي وغيرهم، وله من الهَيْتَمِيِّ إجازة فاخرة.

٦ - الإمام شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي، المصري، الشافعي، الأصولي، المتكلم، (المتوفى ٩٩٤ هـ)، له حواشٍ على تحفة شيخه الهَيْتَمِيِّ، اعترض فيها على مواضع منها، وله حاشية على (الورقات)، تسمى: (الآيات البيّنات)، وغير ذلك.

٧ - السيد الشريف العلامة القاضي عبد الرحمن ابن الشيخ شهاب الدين الأكبر العلوي، الحسيني، التريمي (٩٤٥ - ١٠١٤ هـ)، أخذ عن شيوخ عصره، وجاور بمكة مدة، وأخذ بها عن الشيخ ابن حجر الهَيْتَمِيِّ.

مقاساته في طلب العلم وخروجه إلى مكة:

كان الهَيْتَمِيُّ رحمته الله يتردّد إلى مكة المكرمة، وقد جاور بها في بعض السنين. وأول زيارة سنة (٩٣٤ هـ) مع شيخه البكري. ثم مرة ثانية سنة (٩٣٨ هـ). ثم في سنة (٩٤٠ هـ) قرّر الرّحلة إلى مكة والإقامة بها، وكان سبب خروجه من مصر ما حصل من سرقة بعض كتبه من قبل بعض الحُساد، وهو كتابه (بشرى الكريم) الذي شرح به (العباب) شرحًا عظيمًا، ولم يزل متأثرًا بذلك الحادث، حتى إنه كان كثير الدّعاء بالعفو عن ذلك الفاعل، ويقول: (سامحه الله وعفا عنه).

وقال ذاكرًا مجاهداته والشّدائد التي عاناها:

(قاسيتُ في الجامع الأزهر من الجوع ما لا تحتمله الجبلة البشرية؛ لولا معونة الله وتوفيقه، بحيث إني جلست فيه نحو أربع سنين ما ذقت اللحم إلّا في ليلة، دُعينا لأكلٍ فإذا هو لحم يُوقد عليه، فانتظرناه إلى أن ابهارّ الليل، ثم جيء به، فإذا هو يابسٌ كما هو نبيءٌ، فلم أستسغ منه

لقمة! وقاسيتُ أيضًا من الإيذاء من بعض أهل الدروس التي كنا نحضرها ما هو أشد من ذلك الجوع^(١).

كُلُّ هذه الأسباب كانت حاملةً له على مغادرة مصر والإقامة بمكة، فسكنها لمدة (٣٤) سنة، حتى توفي بها، وكان منزله بالحريرة قريبًا من سوق الليل، كما كانت له خلوة برباط الأشرف قايتباي بقرب المسجد الحرام.

مؤلفاته:

عدها بعض الباحثين فبلغت (١١٧) مؤلفًا في شتى فنون العلم؛ من حديث، وفقه، وسيرة، وتراجم، ونحو، وأدب، وأخلاق، وعقيدة، وغير ذلك.

إلا أن أبرز الفنون التي اشتهر بها رحمته الله هو علم الفقه، وله في ذلك اليد الطولى، وما تحفته) التي عليها المدار والاعتماد في الإفتاء عند الشافعية إلا أصدق دليل على ذلك.

فمن مؤلفاته رحمته الله:

١- (شرح ألفية ابن مالك)، شرحًا مزيجًا متوسطًا حاولًا لأكثر شروحيها، وقد ذكر ذلك في مقدمة شرحه لكتابه (الفتح المبين بشرح الأربعين)، عند قول الإمام النووي رحمته الله: (أحمد...^(٢)). وفرغ منه سنة ثلاثين وتسع مئة، وعمره إحدى وعشرون سنة.

٢- (الفتح المبين بشرح الأربعين)، يعني: (الأربعين النووية)، وهو شرح مفيدٌ ونافع.

٣- (الفتاوى الحديثية)، طبع عدة مرات، وفيها فوائد عزيزة المنال، وليست خاصة بعلم الحديث، بل اشتملت على عدة فنون.

٤- (فتح الإله بشرح المشكاة) مخطوط، صنفه سنة (٩٥٤ هـ) بعد إلحاح وطلب من بعض علماء الهند، وهو شرحٌ على (مشكاة المصابيح) في الحديث.

٥- (الفتاوى الفقهية الكبرى)، جمعها بعض كبار تلامذته -وهو عبد الرؤوف الواعظ الزمزمي- طُبعت بمصر قديمًا، وهي في (٤) مجلدات، وبهامشه (فتاوى الشهاب الرملي).

٦- (تحفة المحتاج بشرح المنهاج)، وهو كتابنا هذا الذي بين يديك، صَنَّفَه الهَيْتَمِيُّ في ستة أشهر فقط، وهو كتابٌ مهمٌ ومحققٌ في فقه السادة الشافعية، وعليه مدار الفتوى في حضرموت خصوصًا وبعض بلدان المسلمين عمومًا، وقد وُضِعَتْ عليها الحواشي العديدة، واعتنى بها

(١) ينظر: مقدمة (الفتاوى الفقهية) [٥/١].

(٢) ينظر: (الفتح المبين بشرح الأربعين) للهيتمي [ص/٧٩].

علماء الشافعية من شتَّى البلدان، واختصرها البعض، وحشَّى عليها البعض.

٧- (المنهج القويم بشرح مسائل التعليم)، وهو شرح لـ (المقدمة الحضرية)، صَنَّفَه الهَيْتَمِيُّ سنة (٩٤٤ هـ) بطلب من الفقيه عبد الرحمن العمودي، وقد انتفع به طلاب العلم أيَّما انتفاع؛ حتى إن بعض تلامذة الهَيْتَمِيِّ يقول فيه ^(١): (قلَّ أن ترى طالبًا ليس عنده منه نسخة).

وقد اهتم أهل العلم والفقهاء بهذا الشرح، فوضعت عليه الحواشي والتعليقات الكثيرة، ولقد صدر عن دار المنهاج مع تتمته.

٨- (المنح المكية في شرح الهمزية)، شرح فيه (همزية الإمام البوصيري) رَحِمَهُ اللهُ (المتوفى ٦٩٥ هـ)، طبعته دار المنهاج.

٩- (الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود)، وقد طُبِعَ غير مرة. هذا ذكر لبعض مصنفات الهَيْتَمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، أما بقية كتبه الفقهية؛ كـ (الإيعاب)، و (الإمداد)، و (فتح الجواد)، و (شرح الإيضاح)، وبقية الكتب الأخرى، كـ (الصواعق)، و (الزواجر)، و (كف الرعاع)، و (الإعلام بقواطع الإسلام)، و (إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام) وغيرها؛ فالكلام عنها يطول، ومن أراد التوسُّع ومعرفة هذه الكتب ووصفها وما يتعلَّق بها؛ فعليه بالبحث الموسَّع عن الهَيْتَمِيِّ ضمن مصادر الترجمة.

وفاته:

ولَمَّا كبرت سنه رَحِمَهُ اللهُ؛ ابتدأ به مرضٌ ألجأه إلى ترك التدريس لمدة نيف وعشرين يومًا، وكتب وصيته في الحادي والعشرين من رجب (٩٧٤ هـ)، وفي ضحوة الاثنين (٢٣) من الشهر المذكور لَبَّى نداء ربه راضيًا مرضيًا.

وَصُلِّيَ عليه تحت باب الكعبة الشريفة، ودفن في المعلاة بقرب من مَوْضِعِ صَلْبِ الصحابي الجليل سيدنا عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، في التربة المعروفة بتربة الطبرين.

ورثاه الشعراء، وبكى عليه الناس زمنا، وكان لموته رنة حزنٍ وأسفٍ عَمَّتْ بلاد الحرمين واليمن ونواحيها رَحِمَهُ اللهُ رحمة الأبرار، وأسكنه جنات تجري من تحتها الأنهار.



(١) وهو: باعمر السيفي كما في (نفائس الدرر) [ق ٣ / ب / مخطوط]. نقلًا عن: (ابن حجر وجهوده) [ص / ١٨٥].

متن (المنهاج) وأهم شروحه وحواشيه

(المنهاج) مختصر من كتاب (المحرر) للإمام الرافي (ت ٦٢٣هـ)، وقد ذكر الإمام النووي سبب تأليفه في خطبة (المنهاج) بقوله: (وقد أكثر أصحابنا رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات، وأتقن مختصر (المحرر) للإمام أبي القاسم الرافي رحمته الله ذي التحقيقات. وهو كثير الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب، معتمد للمفتي وغيره من أولي الرغبات، وقد التزم مصنفه رحمته الله أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب، ووفى بما التزمه، وهو من أهم أو أهم المطلوبات؛ لكن في حجمه كبير يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر؛ إلا بعض أهل العناية، فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه؛ ليسهل حفظه، مع ما أضمه إليه - إن شاء الله تعالى - من النفائس المستجادات. منها: التنبيه على قيود في بعض المسائل هي من الأصل محذوفات. ومنها: مواضع يسيرة ذكرها في (المحرر) على خلاف المختار في المذهب. ومنها: إبدال ما كان من ألفاظه غريباً، أو موهماً خلاف الصواب، بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات. ومنها: بيان القولين والوجهين والطريقين والنص، ومراتب الخلاف في جميع الحالات^(١).

أهمية كتاب (المنهاج) ومنزلته في المذهب الشافعي:

تبرز هذه الأهمية والمنزلة في أمور أجملها في الآتي:

- ١ - عناية النووي نفسه بهذا الكتاب، حيث شرح دقائقه في كتاب مستقل، وقال في مقدمته: (فهذا كتاب فيه شرح دقائق المنهاج، والفرق بين ألفاظه وألفاظ المحرر للرافعي)^(٢).
- ٢ - كونه خلاصة كتب الشافعية، ف(المنهاج) اختصار ل(المحرر) للرافعي، الذي هو اختصار ل(الوجيز)، الذي هو اختصار ل(الوسيط)، الذي هو اختصار ل(البيسط)، وثلاثتها لأبي حامد الغزالي، الذي هو اختصار ل(نهاية المطلب) لإمام الحرمين، الذي هو شرح ل(مختصر المزني)، المأخوذ من كلام الشافعي^(٣).
- ٣ - عناية العلماء به درساً وشرحاً.
- ٤ - ثناء العلماء عليه، ومن ذلك:

(١) ينظر: (منهاج الطالبين) للنووي [٧٤/١]، بتحقيق أحمد الحداد.

(٢) ينظر: (دقائق المنهاج) للنووي [٢٥/١].

(٣) ينظر: (مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية) لعلوي السقاف [ص/٦٤ - ٦٥].

قول الشيخ جمال الدين بن مالك - شيخ النووي -: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت ؛ لحفظته ، وأتني على حُسن اختصاره ، وعذوبة ألفاظه) ^(١) .

قال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ : (ومن وفور جلالته وجلالة مؤلفه ؛ انتساب جماعة ممن حفظه إليه ، فيقال له : المنهاجي ، وهذه خصوصية لا أعلمها الآن لغيره من الكتب) ^(٢) .

أهم شروحه وحواشيه ^(٣) :

شرحه جماعة من العلماء بشروح كثيرة منها :

٢ - شرح العلامة الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلي المتوفى سنة (٨٦٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ .
طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الثالثة سنة (١٣٧٥هـ) في أربع مجلدات . ومعه حاشيتان هو بهامشهما :

الأولى : حاشية الشيخ شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة المتوفى سنة (٩٥٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ .

الثانية : حاشية الشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري المتوفى سنة (١٠٦٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ .

٢ - (تحفة المحتاج بشرح المنهاج) ^(٤) تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي الشافعي المتوفى سنة (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ . طُبِعَ في مطبعة محمد مصطفى بمصر الطبعة الأولى سنة (١٣٠٥هـ) . كما طبع بهامشه حاشيتين عليه ؛ وهما :

أ - حاشية الشيخ عبد الحميد الشرواني المكي رَحِمَهُ اللهُ .

ب - حاشية الشيخ أحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة (٩٩٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ ، طبعتهما المطبعة الميمنية بمصر سنة (١٣١٥هـ) في عشر مجلدات ، كما طبعتهما شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة (١٣٧٥هـ) .

٣ - (مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج) للشيخ محمد بن محمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ . طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

(١) ينظر : (تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين) لابن العطار [ص/٩٦] ، و(المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي) للسخاوي [ص/٦٥] .

(٢) ينظر : (المنهل العذب الروي) للسخاوي [ص/٧٧] .

(٣) ينظر : (الدليل إلى المتون العلمية) لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم [ص/٤١٢-٤١٧] .

(٤) وهو الذي بين يديك .

سنة (١٣٥٢هـ) وسنة (١٣٧٧هـ) في أربع مجلدات، كما طبع بتحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود في ست مجلدات، نشر دار الكتب العلمية في بيروت سنة (١٤١٥هـ).

٤- (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج) تأليف الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير المتوفى سنة (١٠٠٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ. طبع في المطبعة البهية المصرية سنة (١٣٠٤هـ)، كما طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة (١٣٥٨هـ) وسنة (١٣٨٦هـ) في ثمان مجلدات ومعه حاشيتان:
الأولى: حاشية الشيخ أبي الضياء نور الدين علي بن علي الشبرايملي القاهري المتوفى سنة (١٠٨٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

الثانية: حاشية الشيخ أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشدي المتوفى سنة (١٠٩٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

٥- (السراج الوهاج شرح متن المنهاج) تأليف الشيخ محمد الزهري الغمراوي المتوفى بعد سنة (١٣٣٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ. طبعته مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة (١٣٥٢هـ)، وهو شرح مختصر فرغ منه مؤلفه سنة (١٣٣٧هـ).

٦- (زاد المحتاج بشرح المنهاج)، تأليف الشيخ عبد الله بن الشيخ حسن الحسن الكوهجي رَحِمَهُ اللهُ، حققه وراجعه الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ، طبع في بيروت الطبعة الأولى سنة (١٤٠٢هـ) من منشورات الكتب العصرية، كما طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر في أربع مجلدات دون تاريخ.

الكتب المتعلقة بـ (منهاج الطالبين) :

أ- الاستدلال لمسانله :

١- (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج) لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المشهور بابن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ. طبع بتحقيق ودراسة الشيخ عبد الله بن سعاف اللحياياني نشر دار حراء للنشر والتوزيع بمكة المكرمة الطبعة الأولى سنة (١٤٠٦هـ) في مجلدين.

٢- (دلائل المنهاج من كتاب رب العالمين وسنة سيد المرسلين) للشيخ عبد الملك بن المنى الباري الحلبي المشهور بعبيد الضريع المتوفى سنة (٨٣٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ. حققه الشيخ قاسم بن

محمد بن قاسم الأهدل في رسالة علمية تقدم بها لجامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، سنة (١٤١٠هـ).

ب- بيان مصطلحاته: (الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج) للشيخ أحمد بن أبي بكر بن سميث العلوي الحضرمي المتوفى بعد سنة (١٣١٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ. رسالة صغيرة في (١٧) صفحة، ويلها فوائد أصولية، وتراجع لبعض أعلام الشافعية، طبعت في مطبعة لجنة البيان العربي الطبعة الثانية سنة (١٣٨٠هـ).

ج- بيان رموزه: (سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج) للشيخ أحمد الميقرى شميلة الأهدل المتوفى سنة (١٣٩٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

د- لغة المنهاج: (دقائق المنهاج)، تأليف الحافظ شيخ الإسلام محيي الدين أبي زكريات يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ. تحقيق الشيخ إياد بن أحمد الفوج. طبع في المكتبة المكية بمكة المكرمة، ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى سنة (١٤١٦هـ) عدد صفحاته (٧٨) صفحة.

بعض الكتب المخطوطة المتعلقة به:

١- (الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والمعاني واللغات)، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري المشهور بابن الملقن، مخطوط في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (٢٢٩٤ - ب) ناقص، وفي الظاهرية نسخة أخرى برقم (٤٤٧٣).

٢- (عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج)، لسراج الدين ابن الملقن، مخطوط في الظاهرية برقم (٢٠٠٢)، ورقم (٢٠٠٣). منه صور في جامعة الكويت برقم (٤٠٢ - م ك)، منه نسخة مخطوطة في خزانة الأوقاف ببغداد برقم (٣٨٧٥).

وقد شرح العجالة الشيخ سراج الدين عمر بن محمد اليميني المتوفى سنة (٨٨٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ، في كتاب سماه: (الصقالة في زوائد العجالة)، منه نسخة في دار الكتب المصرية، كما في فهرس دار الكتب [٤٩٧/١]، وفي خزانة الأصفية [١١٦٠/٢].

٣- (التاج في إعراب مشكل المنهاج) لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٣٤٠).



معنى المتن والشرح والحاشية

هذه نبذة عن أهم أنواع التأليف التي طرقها العلماء في كتب المتون والشرح والحواشي^(١) :

١ - المتن: من معاني المتن في اللغة: ما صلب ظهره، ومتن كل شيء ما ظهر منه، والمتن ما ارتفع من الأرض واستوى. وقيل: ما ارتفع وصلب، والمتون جوانب الأرض، والمتن: الظهر^(٢). والمقصود بالمتن هنا (أي: في الاصطلاح): الكتاب الذي هو أصل، ويتصف بأمرين في الغالب، وهما:

الأول: أن يكون صغير الحجم، موجز العبارة.

والثاني: أن يكون مشتملاً على أبواب العلم كلها.

ويقابل المتن الشرح، ويقال لمصنف المتن: (صاحب الماتن)^(٣)، ولمصنف الشرح: (الشارح).

وإذا ذكر المتن مقابلاً للسند فيراد به: ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني، أو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام^(٤).

٢ - الشرح: ومعناه في اللغة الكشف. يقال: شرح فلان أمره؛ أي: أوضحه. وشرح مسألة مشكلة؛ أي: بيّنها. وشرح الشيء يشرحه شرحاً، وشرحه: فتحه، وبيّنه وكشفه^(٥). والمقصود بالشرح من المؤلفات: ما يُوضّح المتن، وبيّنه، ويكشفه، ويشمل ذلك بيان غوامضه، وغريبه، وإيضاح مصطلحاته، ومقاصده، وتخريج نصوصه، وغير ذلك مما يكشف المتن وبيّنه.

ويشمل ذلك الاستشهاد والتمثيل، والتأييد والتقريب، أو تغليط صاحب المتن في بعض ما ذهب إليه.

(١) ينظر: (قواعد الاختصار المنهجي في التأليف) لعبد الغني أحمد جبر مزهر، بحث منشور في: (مجلة البحوث الإسلامية) [العدد: ٥٩ / ٣٤٠ - ٣٤٢].

(٢) ينظر: (لسان العرب) لابن منظور [٣٩٨ / ١٣] مادة: متن.

(٣) يُعبر بعض الشراح كثيراً عن مصنف (الأصل)، بلفظ: (الماتن) وهو لفظ مولد مستكره؛ فأصل (المتن) الظهر - في اللغة -، ثم استعمله طلاب العلم في الكتاب المختصر؛ إذا كان عليه شرح، فاشتقاق اسم فاعل من هذا - وليس بمصدر - اشتقاق خاطئ. أفاده الشيخ العلامة أحمد شاکر رَحِمَهُ اللهُ. ينظر: (الروضة الندية) ومعها: التعليقات الرضوية على الروضة الندية للفتوّجي [٨٢ / ١]، طبعة: دار ابن القيم - الرياض.

(٤) ينظر: (تدريب الراوي) للسيوطي [٢٨ / ١].

(٥) ينظر: (لسان العرب) لابن منظور [٤٩٧ / ٢] مادة: شرح.

وينبغي سلوك سبيل التوسط في المتن والشرح؛ حتى لا يصل بالإيجاز إلى الإلغاز، وبالإيضاح إلى الركاكة.

قال السيوطي في ذلك: (ولا يبالغ في الإيجاز؛ بحيث ينتهي إلى الإغلاق، ولا في الإيضاح؛ بحيث ينتهي إلى الركاكة؛ وليكن اعتناؤه من التأليف بما لم يسبق إليه أكثر)^(١).

٣ - الحاشية: ومعناها لغة: لعله مأخوذ من حشو الإبل، وحاشيتها صغارها، وكذلك حواشيها واحدها حاشية، أو من حشي السقاء؛ أي: صار له من اللبن شبه الجلد من باطن فلصق بالجلد، أو من حاشية الرجل أهله وخاصته، أو من حاشيتي الثوب؛ أي: جانبيه^(٢)، فإن الحاشية غالبًا ما تكون في أطراف الصفحات، وتكون بخط أصغر من الأصل، وتكون ملتصقة بالكتاب، فوق النص، وعن يمينه، ويساره.

والمقصود بالحاشية: الشرح الموجز إن كانت على الكتاب الأصلي، وربما كانت تعليقًا وتنكيلاً على شرح الكتاب، تحتوي على بعض الاستدراكات والفوائد، ومن ذلك: (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر (المتوفى ٨٥٢ هـ)، فقد تكون الحاشية بمعنى التعليق، أو التقييد، أو النكت على الكتاب، ومنه: (النكت على ابن الصلاح) للحافظ العراقي (المتوفى ٨٠٦ هـ)، وسماه: (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح)^(٣).



(١) ينظر: (تدريب الراوي) للسيوطي [٢/٦٠٢].

(٢) ينظر: (لسان العرب) لابن منظور ١٧٨/١٤ - ١٧٩/مادة: حشا[.

(٣) ينظر: (قواعد الاختصار المنهجي في التأليف) لعبد الغني أحمد جبر مزهر، بحث منشور في: (مجلة البحوث الإسلامية) [العدد: ٥٩/٣٤٠ - ٣٤٢].

الاصطلاحات المتداولة في الفقه الشافعي^(١)

اعلم أن الاصطلاح هو: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص بينهم. فحيث تجد في كتب المذهب الشافعي قولهم:

الإمام: يريدون به: إمام الحرمين أبا المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني رحمته الله.

والقاضي: عند الإطلاق، يريدون به: القاضي حسين رحمته الله.

أو القاضيان: يريدون بهما: الروياني، والماوردي رحمتهما الله.

أو الشارح، أو الشارح المحقق: يريدون به الجلال المحلي رحمته الله، شارح (المنهاج) للنووي.

وإن قالوا: شارح، يريدون به واحدًا من الشراح؛ لأي كتاب كان.

كما هو مفاد التنكير.

وحيث قالوا: (قال بعضهم) فهو أعم من شارح.

وحيث قالوا: (الشيخان): يريدون بهما: الرافعي، والنووي رحمتهما الله.

وحيث قالوا: (الشيوخ): يريدون بهم الرافعي، والنووي، والسبكي رحمته الله.

وإن قالوا: (لا يبعد كذا) فهو احتمال.

وحيث قالوا: (على ما شمله كلامهم) ونحو ذلك: فهو إشارة إلى التبري منه، أو أنه مكمل،

كما صرح بذلك الشارح في حاشية (فتح الجواد)، ومحلّه حيث لم ينبه على تضعيفه، أو

ترجيحه، وإلا خرج عن كونه مشكلاً إلى ما حكم به عليه.

وحيث قالوا: (كذا قالوه) فهو تبر، أو مشكل.

ومثله: (كذا قاله فلان)، (وإن صح هذا فكذا): فهو عدم ارتضائه، كما نبه عليه ابن حجر

الهيتمي في كتاب الجنائز من (تحفة المحتاج).

وإن قالوا: (كما)، أو (لكن)، فإن نبهوا بعد ذلك على تضعيفه، أو ترجيحه فلا كلام وإلا فهو

المعتمد.

وقول ابن حجر الهيتمي: (على المعتمد): يعني به الأظهر من القولين، أو الأقوال للشافعي.

وقوله: (على الأوجه)، يعني به: الأصح من الوجهين، أو الأوجه للأصحاب.

(١) هذا الفصل مستفاد من كتاب: (المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي) لفهد عبد الله الحبيشي [ص/ ٧٦ - ٨٠]،

وكتاب: (الفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين) لمحمد إبراهيم الحفناوي [ص/ ١١٣ -

أو: (على ما اقتضاه كلامهم): فصيغة بتر.

كقولهم: (على ما قاله فلان)، بذكر: (على)، أو (هذا كلام فلان)، كله بتر، والمعتمد مقابله.

وقولهم: (والذي يظهر) بحث، وهو: ما يفهم فهمًا واضحًا، من الكلام العام للأصحاب،

المنقول عن صاحب المذهب بنقل عام.

وقولهم: (لم نر فيه نقلًا) يريدون نقلًا خاصًا.

وقولهم: (هو محتمل)، فإن ضبطوه - بفتح الميم الثانية - فهو راجح، أو - بالكسر - فالمعني

ذو احتمال مرجوح، فإن لم يضبطوه بشيء، يلزم مراجعة كتب المتأخرين فإن وقع بعد أسباب

التوجيه، فهو بالفتح راجح، أو بعد أسباب التضعيف، فهو بالكسر مرجوح.

وقولهم: (على المختار) إن كان لغير الإمام النووي، فهو خارج عن صاحب المذهب، فلا

يعول عليه، وإن وقع للإمام النووي في (الروضة) فهو بمعنى الأصح في المذهب، لا بمعناه

المصطلح عليه، إلا في اختياره عدم كراهة المشمس، فهو بمعنى الضعف.

وقولهم: (وقع لفلان كذا) فهو ضعيف، إلا أن يلحقوه بترجيح، فيكون راجحًا.

وحيث قالوا: (في أصل الروضة) فالمراد منه عبارة النووي في (الروضة) التي لخصها،

واختصرها من (فتح العزيز) للرافعي.

وإذا عُرِيَ الحُكْم إلى (زوائد الروضة) فالمراد منه زيادتها على ما في (فتح العزيز).

وإذا أطلق لفظ: (الروضة): فهو محتمل لتردده بين الأصل، والزوائد، وربما يستعمل بمعنى:

الأصل، كما يقضي به السبر.

وإذا قيل: (كذا في الروضة، وأصلها، أو كأصلها) فالمراد (بالروضة): ما سبق التعبير بأصل

(الروضة) وهي عبارة الإمام النووي التي لخص فيها كتاب الرافعي.

وحيث قال النووي في (الروضة): المختار: فهو بمعنى الأصح في المذهب، لا بمعناه

المصطلح عليه.

وقولهم: (نقله فلان عن فلان)، أو: (حكاه فلان عن فلان)، بمعنى واحد؛ لأن نقل الغير هو

حكاية قوله، إلا أنه يوجد كثيرًا مما يتعقب الحاكي قول غيره، بخلاف الناقل له، فإن الغالب

تقريره، والسكوت عليه.

والسكوت في مثل هذا رضا من الساكت حيث لم يعترضه بما يقتضي رده.

إذ قولهم: (سكت عليه): أي ارتضاه.

وقوله: (أقره فلان)، أي لم يرده، فيكون كالجازم به^(١).
وأما قولهم: (نبه عليه الأذرعى)، معناه أنه معلوم من كلام الأصحاب، وإنما للأذرعى - مثلاً -
التنبيه عليه.

وقولهم: (كما ذكره الأذرعى)، فالمراد أن ذلك من عند نفسه.
وقولهم: (الظاهر كذا)، فهو من بحث القائل، لا ناقل له.
وقولهم: (الفحوى) هو ما فهم من الأحكام بطريق القطع.
وقولهم: (المقتضى)، أو (القضية)، هو الحكم بالشيء لا على وجه الصراحة.
وقولهم: (زعم فلان) فهو بمعنى قال، إلا أنه أكثر ما يقال فيما شك فيه.
ومن اصطلاحهم: أنهم إذا نقلوا عن الإمام الحى فلا يصرحون باسمه، لأنه ربما رجح عن
قوله.

وإنما يقال: (قال بعض العلماء)، فإن مات صرحوا باسمه.
والمقرر الناقل متى قال: (وعبارته)، تعين عليه سوق العبارة المنقولة بلفظها، ولم يجوز له تغيير
شيء منها، وإلا كان كاذباً.
ومتى قال: (قال فلان)، كان بالخيار بين أن يسوق عبارته بلفظها، أو بمعناها من غير نقلها،
لكن لا يجوز له تغيير شيء من معاني ألفاظها.

وقولهم: (ملخصاً) فالمراد أن يأتي من ألفاظه بما هو المقصود.
وقولهم: (المعنى كذا) المراد به التعبير عن لفظه بما هو المفهوم منه.
وقولهم: (فيرد عليه كذا)، وما اشتق من الورد، يقال لما لا يندفع بزعم المعترض.
وقولهم: (ويتوجه) وما اشتق منه أعم منه من غيره.
وقولهم: (مع ضعف فيه)، قد يقال لما فيه ضعف شديد أيضاً.
وقولهم: (ولقائل)، لما فيه ضعف ضعيف.
وقولهم: (وفيه بحث)، ونحو لما فيه قوة سواء الجواب أم لا.
وقولهم: (قبيل)، و (يقال)، و (لا يبعد)، و (يمكن)، صيغ ترميز تدل على ضعف مدلولها
بحثاً كان أو جواباً.

(١) أي نقله منه وسكوته عليه مع عدم التبري منه: ظاهر في تقريره. (الفوائد المكية) [ص/ ١٣٨]، نقلاً عن:
(المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي) لفهد عبد الله الحبيشي [ص/ ٧٧].

وقولهم: (أقول)، أو (قلت)، لما هو خاصُّ بالقائل .
 وقولهم: (حاصله)، أو (محصله)، أو (تحريره)، أو (تنقيحه)، أو نحو ذلك، فإشارة إلى قصور
 في الأصل، أو اشتماله على حشو .
 وقولهم: (تأمل)، إشارة إلى دقة المقام مرة، وإلى خدش فيه أخرى، فهو إشارة إلى الجواب
 القوي .

وقولهم: (فتأمل) بالفاء إشارة إلى الضعيف .
 وقولهم: (فليتأمل)، إشارة إلى الأضعف .
 وقولهم: (وفيه نظر)، يستعمل في لزوم الفساد .
 وقولهم: (ولقائل)، إذا كان بسؤال قوي فجوابه: أقول، أو نقول بإعانة سائر العلماء .
 وقولهم: (فإن قيل)، إذا كان السؤال ضعيفًا، فجوابه: أجيب ويقال .
 وقولهم: (لا يقال) لما كان أضعف وجوابه: لأننا نقول .
 وقولهم: (فإن قلت)، للسؤال إذا كان قويًا، وجوابه: قلنا أو قلت .
 وقولهم: (محصل الكلام)، يقال للإجمال بعد التفصيل .
 وقولهم: (وحاصل الكلام)، يقال للتفصيل بعد الإجمال .
 وقولهم: (والتعسف)، ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين، وقد يطلق على ارتكاب ما لا
 ضرورة فيه .

وقولهم: (وفيه تساهل)، يستعمل في كلام لا خطأ فيه .
 وقولهم: (التسامح)، هو استعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي كالمجاز .
 وقولهم: (التأمل)، هو لإعمال الفكر .
 وقولهم: (التدبر)، تصرف القلب بالنظر في الدلائل .
 وقولهم: (تدبر) للسؤال في المقام .
 وقولهم: (فتدبر) بمعنى التقرير، والتحقيق لما بعده .
 وقولهم: (وفي الجملة) يستعمل في الجزئي، والإجمالي .
 وقولهم: (وبالجملة)، في الكليات، والتفصيل .
 وقولهم: (اللهم إلا أن يكون كذا)، قد يجيء حشواً، أو بعد عموم، حثاً للسامع، وتنبهًا للمقيد
 المذكور قبلها .

وقولهم: (وقد يفرق)، و(إلا أن يفرق)، و(يمكن الفرق)، صيغ فرق.

وقولهم: (وقد يجاب)، و(إلا أن يجاب) و(لك أن تجيب)، كلها جواب من قائله.

وقولهم: (ولك رده)، و(يمكن رده)، صيغ رد.

وقولهم: (لم يبعد)، ومثله: (ليس يبعد)، ومثله: (لكان قريباً)، ومثله: (أو أقرب).

وإذا اختلف المصنف، والفتوى، فالعمدة ما في المصنف، وإن وجدنا كلاماً في الباب، وكلاماً في غير الباب، فالعمدة ما في الباب.

وإن قالوا: (وإن)، أو (ولو)، فهو إشارة إلى الخلاف، فإن لم يوجد خلاف فهو لتعميم الحكم، وأن البحث، والإشكال، والاستحسان، والنظر، لا يرد المنقول، والمفهوم لا يرد الصريح.

وقولهم: (الأشهر كذا، والعمل على خلافه)، تعارض الترجي من حيث دليل المذهب، والترجيح من حيث العمل، فساغ العمل بما عليه العمل.

وقول الشيخين: (وعليه العمل)، صيغة ترجيح.

وقولهم: (اتفقوا)، و(هذا المجزوم به)، و(هذا لا خلاف فيه)، يقال فيما يتعلق بأهل المذهب لا غير.

وقولهم: (هذا مجمع عليه)، يقال فيما اجتمعت عليه الأئمة.

وقولهم: (وفي صحته نظر)، دليل على أنهم لم يروا فيه نقلاً.

وقولهم: (ينبغي)، الأغلب استعمالها في المندوب تارة، والوجوب أخرى، ويحمل على أحدهما بالقرينة، وقد استعمل للجواب والترجيح.

وقولهم: (لا ينبغي)، وقد تكون للتحريم، أو الكراهة.

وقولهم: (وانتحل)، ادعاه لنفسه، وهو لغيره.

وقولهم: (وفي النفس منه شيء)، صيغة رد.

وقولهم: (وزعم كذا ممنوع)، صيغة توجيه.

وقولهم: (لم أعر عليه)، صيغة استغراب.

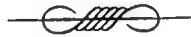




خُطْبَةُ الْكِتَابِ

الحمدُ لله الذي جعلَ لكلِّ أمةٍ شِرْعَةً ومنهاجًا وخصَّ هذه الأمةَ بأوضحِهما أحكامًا ووجاجًا، وهداهم إلى ما آثرهم به على من سواهم من تمهيدِ الأصولِ والفروعِ وتحريرِ المُتونِ والشُّروحِ لِتُسْتَنَجَّ منها العويصاتُ استنتاجًا وأشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وحده لا شريكَ له وأشهدُ أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله الذي ميَّزه الله على خواصِّ رُسُلِهِ مُعْجَزَةً وَخَصَائِصَ وَمِعْراجًا صَلَّى اللهُ وَسَلَّم عليه وعلى آله وصحبه الذين قَطَمُوا أعداءَ الدِّينِ القويمِ عن أن يُلْحِقُوا بشيءٍ من مقاصده أو مباديه شُبْهَةً أو اعوجاجًا صلاةً وسلامًا دائمين بدوام جوده الذي لا يزالُ هَطًا لَا تُجَاجَا .

(وبعد) فإنه طالما يخطرُ لي أن أتبرَّكَ بخدمةِ شيءٍ من كُتُبِ الفقهِ للقطبِ الربَّانيِّ والعالمِ الصمدانيِّ وليِّ الله بلا نزاعٍ ومُحرِّرِ المذهبِ بلا دِفَاعِ أَبِي زَكَرِيَّا يحيى النواويِّ قُدَّسَ اللهُ رُوحَهُ وَنُورَ ضَرِيحِهِ إلى أن عَزَمْتُ ثَانِي عَشَرَ مُحَرَّمِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ على خِدْمَةِ مِنْهَاجِهِ الْوَاضِحِ ظَاهِرُهُ الْكَثِيرَةُ كُنُوزُهُ وَدَخَائِرُهُ مُلَخَّصًا مُعْتَمِدًا شُرُوحَهُ الْمُتَدَاوِلَةَ وَمُجِيبًا عَمَّا فِيهَا مِنَ الْإِيرَادَاتِ الْمُتَطَاوِلَةِ طَاوِيًا بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى الدَّلِيلِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ وَالتَّعْلِيلِ وَعَلَى عَزْوِ الْمَقَالَاتِ وَالْأَبْحَاطِ لِأَرْبَابِهَا لِيَتَعَطَّلَ الْهَمَمُ عَنِ التَّحْقِيقَاتِ فَكَيْفَ بِإِطْنَابِهَا وَمُشِيرًا إِلَى الْمُقَابِلِ بِرَدِّ قِيَاسِهِ أَوْ عِلَّتِهِ وَإِلَى مَا تَمَيَّزَ بِهِ أَصْلُهُ لِقَلَّتِيهِ فَشَرَعْتُ فِي ذَلِكَ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ وَمُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ وَمَاذَا أَكْفَى الضَّرَاعَةَ وَالْإِفْتِقَارَ إِلَيْهِ أَنْ يُسَبِّحَ عَلَيَّ وَاسِعَ جُودِهِ وَكَرَمِهِ وَأَنْ لَا يُعَامِلَنِي فِيهِ بِمَا قَصُرَتْ فِي خِدْمِهِ لَا سِيَّما فِي أَمْنِهِ وَحَرَمِهِ إِنَّهُ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ الرَّءُوفُ الرَّحِيمُ (وَسَمَّيْتُهُ تُحْفَةً الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنْهَاجِ) .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[شرح مقدمة مصنف المنهاج]

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (بِسْمِ) أَيِ أَوْلَفَ أَوْ افْتَتَحَ تَأْلِيْفِي وَالباءُ لِلْمُصَاحَبَةِ، وَيَصِحُّ كَوْنُهَا لِلِاسْتِعَانَةِ نَظْرًا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ الْمَبْدُوءَ بِاسْمِهِ تَعَالَى لَا يَتِمُّ شَرْعًا بِدُونِهِ، وَأَصْلُ اسْمِ سِمَوْ مِنْ السَّمُوِّ، وَهُوَ الِارْتِفَاعُ حَذَفَ عَجْزُهُ وَعَوَّضَ عَنْهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَوَزَنَهُ افْعَ وَقِيلَ افْعَلٌ مِنَ السَّيْمَا وَقِيلَ ااعْلُ مِنَ الْوَسْمِ وَطَوَّلَتِ الْبَاءُ لِتَكُونَ عَوَضًا عَنْ حَذْفِهَا، وَهُوَ إِنْ أُريدَ بِهِ اللفظُ غَيْرُ الْمُسَمَّى إجماعًا أَوْ الذَّاتُ عَيْنُهُ كَمَا لَوْ أُطْلِقَ لِأَنَّ مِنْ قَوَائِدِهِمْ أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ وَرَدَّ عَلَى اسْمٍ فَهُوَ عَلَى مَدْلُولِهِ أَوْ الصِّفَةِ كَانَ تَارَةً غَيْرًا كَالْخَالِقِ وَتَارَةً عَيْنًا كَاللَّهُ وَتَارَةً لَا وَلَا كَالْعَالِمِ، وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهُ حَذَرًا مِنْ إِيْهَامِ الْقَسَمِ وَلِيَعْمَ جَمِيعُ أَسْمَائِهِ تَعَالَى.

(اللَّهُ) هُوَ عَلَى عِلْمِ الذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ الْمُسْتَحَقُّ لِجَمِيعِ الْكِمَالَاتِ لِذَاتِهِ وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى وَلَوْ تَعَنَّتْ فِي الْكُفْرِ بِخِلَافِ الرَّحْمَنِ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ، وَأَصْلُهُ إِلَهٌ حُذِفَتْ هَمْزُهُ وَعَوَّضَ عَنْهَا أَلٌ وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ لِكُلِّ مَعْبُودٍ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي الْمَعْبُودِ بِحَقِّ فَقَطْ فَوُصِفَ وَلَمْ يَوْصَفَ بِهِ وَعَلَيْهِ فَمَفْهُومُ الْجَلَالَةِ بِالنَّظَرِ لِأَصْلِهِ كُلِّيٍّ وَبِالنَّظَرِ إِلَيْهِ جَزْئِيٍّ وَمَنْ تَمَّ كَانَ مِنَ الْأَعْلَامِ الْخَاصَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى وَمِنَ الْغَالِيَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَصْلَهُ الْإِلَهَ بِالنَّظَرِ لِاسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَعْبُودِ بِحَقِّ فَقَطْ، وَكَانَ قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةً تَوْحِيدٍ أَيْ لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا ذَلِكَ الْوَاحِدُ الْحَقُّ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ اسْمٌ لِمَفْهُومِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لِلْمَعْبُودِيَّةِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا كُلِّيٌّ انْحَصَرَ فِي فِرْدٍ فَلَا يَكُونُ عَلَمًا لِأَنَّ مَفْهُومَ الْعِلْمِ جَزْئِيٌّ فَقَدْ سَهَا وَلَزِمَهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا تُفِيدُ تَوْحِيدًا كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ مِنْ إِلَهٍ بِكُسْرِ عَيْنِهِ إِذَا تَحَيَّرَ لِتَحْيِيرِ الْخَلْقِ فِي مَعْرِفَتِهِ أَوْ بَفَتْحِهَا إِذَا عَبَدَ أَوْ مِنْ لَاءٍ إِذَا ارْتَفَعَ أَوْ إِذَا احْتَجَبَ، وَهَذَا لِكَوْنِهِ نَظْرًا لِأَصْلِهِ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ لَا يُنَافِي عِلْمِيَّتَهُ وَهُوَ عَرَبِيٌّ وَوُروُدُهُ فِي غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ تَوَافُقِ اللَّغَاتِ كَمَا أَنَّ الْحَقَّ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِينَ أَنَّ كُلَّ مَا قِيلَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ الْأَعْلَامِ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ عَرَبِيٌّ تَوَافَقَتْ فِيهِ اللَّغَاتُ وَلَا بَدَعَ أَنْ يَخْفَى عَلَى مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَوْنُهُ عَرَبِيًّا كَمَا خَفِيَ عَلَيْهِ مَعْنَى فَاطِرٍ وَفَاتِحٍ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُحِيطُ بِاللُّغَةِ إِلَّا نَبِيٌّ وَمُشْتَقٌّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَقَوْلُ أَبِي حَيَّانٍ فِي نَهْرِهِ لَيْسَ مُشْتَقًّا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ لَعَلَّهُ أَرَادَ مِنَ الثُّحَاةِ وَأَعَرَفَ الْمَعَارِفِ وَإِنْ كَانَ عَلَمًا.

(الرَّحْمَنِ) هُوَ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى كَثِيرِ الرَّحْمَةِ جَدًّا ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الْبَالِغِ فِي الرَّحْمَةِ وَالْإِنْعَامِ بِحَيْثُ لَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى وَغَلَبَتْهُ عِلْمِيَّتُهُ الْمُقْتَضِيَّةُ لِإِعْرَابِهِ بَدَلًا هُنَا لَا تَمْنَعُ اعْتِبَارَ وَصْفِيَّتِهِ فَيَجُوزُ كَوْنُهُ نَعْتًا بِاعْتِبَارِهَا لَوْ قُوعَهُ صِفَةً وَلِكَوْنِهِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى وَمَجِيئِهِ غَيْرِ تَابِعٍ لِلْعِلْمِ بِحَذْفِ مَوْصُوفِهِ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَعَدَمُهُ لِتَعَارُضِ سَبَبِيَّتِهِمَا.

(الرَّحِيمِ) أَيِ ذِي الرَّحْمَةِ الْكَثِيرَةِ فَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ مِنْهُ بِشَهَادَةِ الْاسْتِعْمَالِ وَلَا يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ

الحمد لله البر

الصحيح «يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما»^(١) والقياس لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً وجعل كالنِّمَّةِ لما دل على جلائل الرحمة الذي هو المقصود الأعظم لئلا يغفل عما دل عليه من دقائقها فلا يسأل ولا يعطي ومن حيز التدلي لأن الأول صار كالعلم كما تقرر وكلاهما صفة مُشَبَّهَةٌ من رحم بكسر عينه بعد نقله إلى رحم بضمها أو تنزيله منزلة والرحمة مثل نفساني أريد بها لاستحالتها في حقه تعالى غايتها من الإنعام أو إرادته وكذا كل صفة استحال معناها في حقه تعالى.

(الحمد) الذي هو لغة الوصف بالجميل وعرفاً فعل يثنى عن تعظيم المنعم لإنعامه وهذا هو الشكر لغة. وأما اصطلاحاً فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله فهو أخص مطلقاً من الثلاثة - قبله أي ماهيته إن جعلت آل للجنس وهو الأصل أو جميع أفرادها إن جعلت للاستغراق وهو أبلغ مملوك أو مستحق (لله) أي لذاته وإن انتقم فلا مرد منه لغيره تعالى بالحقيقة والجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى إذ القصد بها الثناء على الله تعالى بمضمونها المذكور من أنصافه تعالى بصفات ذاته وأفعاله الجميلة وملكوته واستحقاقه لجميع الحمد من الخلق. قيل: ويرادفه المدح، ورجح واعترض وقيل بينهما فرق وفي تحقيقه أقوال وجمع بين الابتدائي الحقيقي بالسملة والإضافي بالحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بالخبر الصحيح «كل أمر ذي بال» أي حال يهتم به أي وليس بمحرم ولا مكروه وقد يخرجان بذي البال؛ لأن الظاهر أن المراد ذوه شرعاً لا عرفاً ولا ذكر محض ولا جعل الشارع له ابتداء بغير السملة كالصلاة بالتكبير لا يبدأ فيه بالحمد لله. وفي رواية «بحمد الله فهو أجذم»^(٢) بجيم فمعجمة وفي رواية «أقطع» وفي أخرى «أبتر» أي قليل البركة، وقيل مقطوعاً وفي رواية «يسم الله الرحمن الرحيم» وفي أخرى «يذكر الله» وهي مبنية للمراد وعدم التعارض بقرض إرادة الابتدائي الحقيقي فيهما وفي أخرى سندها ضعيف لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي فهو أبتر محق من كل بركة»^(٣).

ثم لما كان عادة البلغاء تحسين ما يكسب الكلام رونقاً وطلاوة لا سيما الابتدائي ثنى بما فيه براعة الاستهلال إشارة إلى أن تيسير هذا الكتاب الذي له هو نعمة أي نعمة إنما هو من محض بر الله وتوفيقه له وجوده عليه ولطفه به. فقال: (البر) أي المحسن كما يدل عليه اشتقاقه من البر بسائر

(١) [موضوع] وهو جزء من حديث طويل أخرجه: ابن عساكر في (تاريخ دمشق) [٤٣٠/١٦].

قلت: حديث موضوع. ينظر: (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للشوكاني [ض/٥٢].

(٢) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٤٨٤٠]، والنسائي في (السنن الكبرى) [رقم/١٠٣٢٨]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/١٨٩٤]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للألباني [رقم/١٠٣١].

(٣) [ضعيف] أخرجه: عبد القادر الراوي في (الأربعين)، كما في (تخریج أحاديث إحياء علوم الدين) للعراقي [٥٣٥/١]. وينظر: (ضعيف الجامع) للألباني [رقم/٤٢١٨].

الجواد، الذي جَلَّتْ

موادّه لآنها ترجعُ إلى الإحسانِ كثيرٌ في يمينه أي صدَقَ لأنَّ الصَّدَقَ إحسانٌ في ذاته، ولزُمَ الإحسانُ للغيرِ وأبرَّ الله حجَّه أي قبله لأنَّ القبولَ إحسانٌ وزيادةً، وأبرَّ فلانٌ على أصحابه أي علاهم لآته غالباً ينشأ عن الإحسانِ لهم فتفسيره باللطيفِ أو العاليِ في صفاته أو خالقِ البرِّ أو الصادقِ فيما وعدَ أوليائه بعيداً إلا أن يُرادَ بعضُ ماصدقاتِ أو غاياتِ ذلك البرِّ.

(الجواد) بالتخفيفِ أي كثيرِ الجودِ أي العطاءِ واعتُرضَ بأنّه ليس فيه توقيفٌ أي وأسماءه تعالى توقيفيةٌ على الأصحِّ فلا يجوزُ اختراعُ اسمٍ أو صفةٍ له تعالى إلا بقُرْآنٍ أو خَبَرٍ صحيحٍ وإن لم يتواتر كما صحَّحه المُصنِّفُ في الجميلِ بل صَوَّبَهُ خلافاً لِجَمْعٍ لأنَّ هذا من العمليّاتِ التي يكفي فيها الظنُّ لا الاعتقاديّاتِ مُصرِّحٌ به لا بأصله الذي اشتقَّ منه فَحَسَبُ أي وبشرطِ أن لا يكونَ ذِكْرُهُ لِمُقَابَلَةٍ كما هو ظاهرُ نحو ﴿أَمْ نَحْنُ الزَّالِمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤] ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمُنْكَرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]. وقولُ الحلিমِيّ: يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَلْقَى بَذْراً في أرضٍ أن يقولَ: (اللهُ الزارعُ والمُثْبِتُ والمُثَلِّغُ) إنّما يأتي في الثلاثة على المرجوحِ أنّه لا يُشترطُ فيما صحَّ معناه توقيفٌ فإنَّ قُلْتَ الجميلُ ذِكْرٌ لِلْمُقَابَلَةِ أيضاً إذ لفظُ الحديثِ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»^(١) فجعلُ المُصنِّفِ له من التوقيفيّ يُلغِي اعتبارَ قَيْدِ الْمُقَابَلَةِ. قُلْتَ: الْمُقَابَلَةُ إنّما يُصارُ إليها عندَ استِحالةِ المعنى الموضوعِ له اللفظُ في حقِّه تعالى وليس الجمالُ كذلك لآته بمعنى إبداعِ الشيءِ على أتق وجهٍ وأحسنه وسيأتي في الردّة زيادةً على ذلك، وأجيب عنه بأن فيه مُرسلاً اعتُصِدَ بِمُسْنَدٍ بل روى أحمدُ والترمذيُّ وابنُ ماجه حديثاً طويلاً فيه «ذلك بأنّي جوادٌ ماجدٌ»^(٢)، ولا فرقَ بين المُنْكَرِ والمُعْرِفِ لأنَّ تعريفَ المُنْكَرِ لا يُغيّرُ معناه كما يأتي في الله الأكبرُ وبالإجماعِ النُطقِيّ المُستلزمُ لِتَلَقِّي ذلك المُرسَلِ بالقبولِ ولإشعارِ العاطِفِ بالتغايرِ الحقيقيّ أو المُنزَلِ مُثْلَتَهُ حَذَفَ هنا كقوله تعالى ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣] ﴿مُسْلِمَتِي مُؤْمِنَتِي﴾ [التحریم: ٥] ﴿الشَّكِيُّونَ الْمَكِيدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] الآياتِ وأتَى به في نحو ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] ﴿ثِيَابِي وَأَبْكَارِي﴾ [التحریم: ٥] ﴿الْأَسْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالْكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢].

(الذي) لِكثْرَةِ بَرِّه وسَعَةِ جودِهِ فلِذَا أُخْرَ عَنْ دَيْنِكَ (جَلَّتْ) عَظُمَتْ ولا سِتْقَارَ هذه الصِّلَةِ في الثُّمُوسِ وإدْعائها لها عُدِلَ لذلك عن الجليّةِ نَعْمَهُ عن الإحصاءِ وإن كان صحيحاً فاندفعَ ما قيلَ إنّهُ إنّما أتَى بالموصولِ هنا لِقَاعِدَةٍ هي أنّه يُتَوَصَّلُ بالذي لَوْصِفَهُ تعالى بما ثَبَتَ له ولم يرد به توقيفٌ وكان قائِلُهُ فِهَمٌ أنّ هذا لا يُؤدّي إلا بوصفٍ له تعالى وقد عَلِمْتَ تَأْدِيَتَهُ بوصفِ النعمِ بما ذُكِرَ وهو لا

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٩١]، وغيره من حديث: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) [ضعيف] وهو جزء من حديث أخرجه: أحمد في (مسنده) [٥/ ١٥٤]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ٢٤٩٥]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ٤٢٥٧]، وغيرهم من حديث: أبي ذر رضي الله عنه. قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للالباني [رقم / ٥٣٧٥].

نِعْمُهُ عَنِ الْإِحْصَاءِ بِالْأَعْدَادِ، الْمَانُّ بِاللُّطْفِ وَالْإِشَادِ، الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ، الْمَوْفِقُ

يَحْتَاجُ لِتَوْقِيفٍ (نِعْمُهُ) فِيهِ إِلَهُامٌ أَنْ سَبَبَ عَدَمِ حَصْرِهَا جَمْعُهَا الْمُنَافِي ﴿وَأِنْ تَسْأَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٣٤] أَيِ تُرِيدُوا عَدًّا أَوْ تَشْرَعُوا فِي عَدِّ كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ نِعْمِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ أَنَّ مَدْلُولَ الْعَامِّ كَالْمُفْرَدِ الْمُضَافِ هُنَا كَلِمَةٌ ﴿لَا تُحْصَوْنَ﴾ [إبراهيم: ٣٤] أَيِ لَا تُحْصَرُوهَا فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ جَمْعُ نِعْمَةٍ بِمَعْنَى أَنْعَامٍ وَجَمْعُهُ لَا إِلَهُامَ فِيهِ أَيِ جَلَّتْ أَنْعَمَاتِهِ أَيِ بِاعْتِبَارِ كُلِّ أَثَرٍ مِنْ أَثَارِهَا عَنْ أَنْ تُحَدَّ فَيَشْمَلُ الْقَلِيلَ أَيْضًا وَمَعَ هَذَا التَّعْبِيرِ بِنِعْمَةٍ مُوَافِقَةٍ لِلْفِظِ الْآيَةِ أُولَى وَمِنْ ثَمَّ أَصْلَحَ فِي نُسْخَةٍ وَكُلُّ نِعْمَةٍ وَإِنْ سَلِمَ حَصْرُهَا هُوَ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهَا لَا مُتَعَلِّقَاتِهَا مَعَ دَوَامِهَا مَعَاشًا وَمَعَادًا وَهِيَ أَيِ حَقِيقَةُ كُلِّ مُلَانِمٍ تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ .

وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا: لَا نِعْمَةٌ لِلَّهِ عَلَى كَافِرٍ، وَإِنَّمَا مَلَأَهُ اسْتِدْرَاجٌ، فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا لَا يُوَافِقُ تَفْسِيرَ النِعْمَةِ لُغَةً مِنْ أَنَّهَا مُطْلَقُ الْمُلَانِمِ وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلِاسْتِعْمَالِ فِي أَكْثَرِ النُّصُوصِ فَمَا حِكْمَتُهُ قُلْتُ شَأْنُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْعُرْفِيَّةِ مُخَالَفَتُهَا لِلْحَقَائِقِ اللَّغَوِيَّةِ وَكَوْنُهَا أَخْصَصَ مِنْهَا كَالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ عُرْفًا وَيَأْتِي فِي تَفْسِيرِ الْعَبْدِ مَا يَوْضَحُ ذَلِكَ وَفَائِدَتُهَا هُنَا بَيَانُ مَا هُوَ نِعْمَةٌ بِالْحَقِيقَةِ لَا بِالصُّورَةِ الَّتِي اكْتَفَى بِهَا أَهْلُ اللَّغَةِ وَالرِّزْقُ أَعَمُّ مِنْهَا لِأَنَّهُ مَا يُتَّقَعُ بِهِ وَلَوْ حَرَامًا خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ (عَنِ الْإِحْصَاءِ) بِكُسْرِ أَوَّلِهِ وَبِالْمَدِّ أَيِ الضَّبِيطِ وَهُوَ الْحَصْرُ وَفُسِّرَ بِالْعَدِّ، وَهُوَ الْفِعْلُ فَهُوَ غَيْرُ الْعَدْدِ فِي (بِالْإِعْدَادِ) أَيِ بِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْهَا لَا بِقَيْدِ الْقَلَّةِ الَّتِي أَوْهَمَتْهَا الْعِبَارَةُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْجَمْعُ الْمُحَلَّى بِأَلْ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ أَيِ عَظُمَتْ عَنْ أَنْ تُحْصَرَ أَوْ تُعَدَّ بِعَدْدٍ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَمَعْنَى ﴿وَاحْصِيَ كُلَّ شَيْءٍ عَدْدًا﴾ [النجن: ٢٨] عَلِمَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَدْدِ وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى الْمُحْصِي أَيِ الْعَالِمِ أَوْ الْقَوِيَّ أَوْ الْعَادُّ أَقْوَالَ نَعَمَ فِي الْآخِرِ إِلَهُامٌ أَنَّ عَلِمَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُتَوَقَّفٌ عَلَى عَدِّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

(الْمَانُّ) مِنَ الْمِنَّةِ وَهِيَ النِعْمَةُ مُطْلَقًا أَوْ بِقَيْدِ كَوْنِهَا ثَقِيلَةً مُبْتَدَأَةً مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ يَوْجِبُهَا فَنِعْمُهُ تَعَالَى مِنْ مُحَضِّزِ فَضْلِهِ إِذْ لَا يَجِبُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ شَيْءٌ خِلَافًا لِزَعْمِ الْمُعْتَزِلَةِ وَجُوبِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ (بِاللُّطْفِ) وَهُوَ مَا يَقَعُ بِهِ صَلَاحُ الْعَبْدِ آخِرَهُ وَيُسَاوِيهِ التَّوْفِيقُ الَّذِي هُوَ خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ فِي الْعَبْدِ مَا صَدَقًا لَا مَفْهُومًا وَلِعِزَّتِهِ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَرَّةً فِي هُوْدٍ وَلَيْسَ مِنْهُ إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا يَوْفَقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوِفَاقِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْخِلَافِ وَقَدْ يُطْلَقُ التَّوْفِيقُ عَلَى أَخْصَصٍ مِنْ ذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ اللَّطْفُ مَا يَحْمِلُ الْمُكَلَّفَ عَلَى الطَّاعَةِ ثُمَّ إِنَّ حُجْمَ عَلَى فِعْلِ الْمَطْلُوبِ سُمِّيَ تَوْفِيقًا أَوْ تَرْكِ الْقَبِيحِ سُمِّيَ عِصْمَةً، وَصَرَّحَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي بَحْثِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ بِأَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى لُطْفًا لَوْ فَعَلَهُ بِالْكَفَّارِ لَأَمْنُوا اخْتِيَارًا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ وَهُوَ فِي فِعْلِهِ مُتَفَضِّلٌ وَفِي تَرْكِهِ عَادِلٌ (وَالْإِشَادِ) أَيِ الدَّلَالَةِ عَلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ أَوْ الْإِيصَالِ إِلَيْهَا .

(الْهَادِي) أَيِ الدَّالِّ أَوْ الْمَوْصِلِ (إِلَى سَبِيلِ) أَيِ طَرِيقِ (الرِّشَادِ) وَهُوَ كَالرُّشْدِ ضِدُّ الْغَيِّ وَمِنْ أَعْظَمِ طُرُقِهِ وَأَفْضَلِهَا التَّفَقُّهُ فَلِذَا أَعَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: (الْمَوْفِقُ) أَيِ الْمُقَدِّرِ وَهُوَ جَرِيٌّ عَلَى مَنْ يُجِيزُ غَيْرَ التَّوْقِيفِيَّةِ إِذَا

لِلتَّفَقَةِ فِي الدِّينِ مَنْ لَطَفَ بِهِ وَاخْتَارَهُ مِنَ الْعِبَادِ. أَحْمَدُهُ أَبْلَغُ حَمْدٍ

لو يوهِمُ نقصاً، (لِلتَّفَقَةِ) أي التَّفَهُّمِ وأخذ الفقه تدريجاً وهو أعني الفقه لغةً الفهم من فقه بكسر عَيْنِهِ فَإِنْ صار الفقه سَجِيَّةً له قِيلَ فَقَدْ بَضُمَهَا، واصطلاحاً العلم بالأحكام الشرعية العملية الناشئة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المُكَلَّفِ من حيث تعاوُر تلك الأحكام عليه واستمداده من الأدلة المُجمَع عليها الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس والمُختلف فيها كالاستصحاب ومسايله كُلُّ مطلوبٍ خَبَرِيٌّ يَبْرَهُنَّ عليه في العلم وفائدته امتثال الأوامر واجتناب النواهي وغايته انتظام أمر المعاش والمعاد مع الفوز بكُلِّ خَيْرٍ دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ.

(في الدين) وهو عرفاً وضع إلهي سائِقٌ لِذَوِي الْعُقُولِ باختيارهم المحمود إلى ما هو خَيْرٌ لهم بالذات، وقد يُفسَّرُ بما شرع من الأحكام ويساويه الجِلَّةُ ماصداً كالشرعية لأنها من حيث إنها يُدانُ أي يُخضَعُ لها تُسمَّى ديناً ومن حيث إنها يُجتمَعُ عليها وتُملَى أحكامها تُسمَّى مِلَّةً ومن حيث إنها تُقصدُ لِإِثْقَادِ النَّفْسِ مِنْ مُهْلِكَاتِهَا تُسمَّى شريعةً.

(من) مفعولٌ أَوَّلٌ لِلْمَوْفِقِ الْمُتَعَدِّي لِلثَّانِي بِاللَّامِ (لَطَفَ بِهِ) أي أَرَادَ لَهُ الْخَيْرَ وَسَهَّلَهُ عَلَيْهِ لِكُونِهِ مَنْ عَلَيْهِ بِهِمْ تَامٌ وَمُعَلَّمٌ نَاصِحٌ وَشِدَّةُ الْاعْتِنَاءِ بِالطَّلِبِ وَدَوَامِهِ (وَاخْتَارَهُ) أي انتقاءه لِلطَّيِّبِ وَتَوَفِيْقِهِ (من العباد) يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِمَنْ قَالَ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَالْمَعْهُودِ ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر ٤٢]، وشاهد ذلك الحديث الصحيح: «مَنْ يَرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا - أَي عَظِيمًا - يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» ^(١) وفي رواية: «وَيُلْهِمَهُ رُشْدَهُ» ^(٢) وَمَفْعُولًا ثَانِيًا لِاخْتَارَ قَالَ فِيهِ لِلْجِنْسِ وَالْعَبْدُ لُغَةً الْإِنْسَانُ وَاصْطِلَاحًا الْمُكَلَّفُ وَلَوْ مَلَكًا أَوْ جَنِّيًّا.

(أحمدُهُ) أي أَصِفُهُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ إِذْ كُلُّ مِنْهَا جَمِيلٌ وَرِعَايَةُ جَمِيعِهَا أَبْلَغُ فِي التَّعْظِيمِ وَمَعَ هَذَا التَّحْقِيقِ أَنَّ الْحَمْدَ الْأَوَّلَ أَبْلَغُ وَأَفْضَلُ وَمَنْ تَمَّ قَدَّمَ بَلْ أَخَذَ الْبُلْقِينِي مِنْ إِثَارِ الْقُرْآنِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بِالْإِبْتِدَاءِ بِهِ أَنَّهُ أَبْلَغُ صَيَغِ الْحَمْدِ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا تَأْسِيًا بِحَدِيثِ «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ» ^(٣) وَلِيَجْمَعَ بَيْنَ مَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِهِ وَاسْتِمْرَارِهِ، وَهُوَ الْأَوَّلُ وَعَلَى تَجَدُّدِهِ وَخُدُوثِهِ وَهُوَ الثَّانِي.

(أَبْلَغُ حَمْدٍ) أي أَنَّهُاءِ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ لَا التَّفْصِيلُ لِعَجْزِ الْخَلْقِ عَنْهُ حَتَّى الرُّسُلِ حَتَّى أَكْمَلَهُم

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٧١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ١٠٣٧]، وغيرهما من حديث: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

(٢) [ضعيف بهذه الزيادة] أخرجه: الطبراني في (المعجم الكبير) [٣٤٠/ ١٩]، من حديث: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف بهذه الزيادة. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/ ٢١٢٩].

(٣) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم/ ٨٦٨]، وغيره من حديث: ابن عباس رضي الله عنه.

وَأَكْمَلَهُ، وَأَزْكَاهُ وَأَشْمَلَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْغَفَّارُ،

نَبِيُّنا ﷺ حَيْثُ قَالَ «لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(١).

(وَأَكْمَلَهُ) أَيِ أَتَمَّهُ وَرُدُّ بِأَنَّهُ إِنْطَابٌ فَقَطْ كَالَّذِي بَعْدَهُ وَبِأَنَّ التَّمَامَ غَيْرُ الْكَمَالِ كَمَا يَوْمُؤُ إِلَى «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي» [المائدة: ٣] فَالْإِتْمَامُ لِإِزَالَةِ نَقْصِ الْأَصْلِ وَالْإِكْمَالُ لِإِزَالَةِ نَقْصِ الْعَوَارِضِ مَعَ تَمَامِ الْأَصْلِ، وَمَنْ قَالَ تَعَالَى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَبِذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ حَيْثُ نَقَصَ بَعْضُ صِفَاتِهِ وَبِذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ جُمْلَتِهَا ذَلِكَ الْإِكْمَالُ وَالنَّصْرُ الْعَامُّ عَلَى كُلِّ مُنَافِقٍ وَمُعَانِدٍ فَلَمْ يَتَعَاوَرَا عَلَى شَيْءٍ وَاجِدٍ فَاتَّجَعَا أَنَّهُمَا فِيهِ بِمَعْنَى وَاجِدٍ وَبِأَنَّ التَّمَامَ يُشْعِرُ بِسَبْقِ نَقْصٍ بِخِلَافِ الْكَمَالِ، وَبِذَرُّهُ بِفَرْضِ تَسْلِيمِهِ بِتَحْوٍ مَا قَبْلَهُ (وَأَزْكَاهُ) أَتَمَّاهُ (وَأَشْمَلَهُ) أَعَمَّهُ.

(وَأَشْهَدُ) أَعْلَمُ أَنِّي بِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشْهَدُ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ»^(٢) أَيِ الْقَلِيلَةِ الْبَرَكَةِ (أَنْ لَا إِلَهَ) أَيِ لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ (إِلَّا اللَّهُ) وَفِي نُسْخَةٍ زِيَادَةً: (وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ) وَحِينَئِذٍ فَوَحْدَهُ تَأْكِيدٌ لِتَوْحِيدِ الذَّاتِ وَمَا بَعْدَهُ تَأْكِيدٌ لِتَوْحِيدِ الْأَفْعَالِ رَدًّا عَلَى نَحْوِ الْمُعْتَرِثَةِ (الْوَاحِدُ) فِي ذَاتِهِ فَلَا تَعَدُّدَ لَهُ بَوَاجِهُ وَصِفَاتِهِ فَلَا نَظِيرَ لَهُ بَوَاجِهُ وَأَفْعَالِهِ فَلَا شَرِيكَ لَهُ بَوَاجِهُ وَلَمَّا نَظَرَ إِلَى حَقَائِقِهَا وَمَا يَلِيْقُ بِهَا حُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبَدُغٌ مِمَّا كَانَ، أَيِ كُلُّ كَائِنٍ إِلَى الْأَبَدِ مَتَى دَخَلَ فِي حَيْزٍ كَانَ لَا أَبَدُغَ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعِلْمَ أَتَقَنَّهُ وَالْإِرَادَةَ خَصَّصَتْهُ وَالْقُدْرَةَ أَبْرَزَتْهُ وَلَا نَقْصَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَكَانَ بُرُوزُهُ عَلَى أَبَدُغٍ وَجْهِهِ وَأَكْمَلَهُ وَلَمْ يَتَفَاوَتْ بِالنِّسْبَةِ لِإِبَارَتِهِ «مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ» [الملك: ٣] بَلْ لِدَوَاتِهِ بِاعْتِبَارِ الْأَحْكَامِ فَاعْتِرَاضُهُ بِاسْتِلْزَامِ ذَلِكَ عَجْزُ الْمُحَدِّثِ لِهَذَا الْعَالَمِ عَنْ إِبْجَادِ أَبَدُغٍ مِنْهُ أَوْ بُخْلُهُ بِهِ أَوْ وَجُوبُ فِعْلِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ أَوْ أَنَّهُ مُوجِبٌ بِالذَّاتِ هُوَ عَيْنُ الْحَقِّ وَالْجَهْلُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ امْكُنَّ أَبَدُغٌ مِنْهُ بِأَنْ تَتَعَلَّقَ الْقُدْرَةُ بِإِعْدَامِهِ حَالٌ وَجُودِهِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الضَّدَّتَيْنِ وَهُوَ مُحَالٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ فَلَمْ يُنَافِ ذَلِكَ ضُلُوحُ الْقُدْرَةِ لِلطَّرَفَيْنِ عَلَى الْبِدَلِيَّةِ بِأَنْ تَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مَنَّهُمَا بَدَلًا عَنْ الْآخَرِ ثُمَّ الِاعْتِرَاضُ إِنَّمَا يَتَوَهَّمُ حَيْثُ لَمْ تُجْعَلْ مَا مَصْدَرِيَّةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(الْغَفَّارُ) أَيِ السَّتَارُ لِذُنُوبٍ مِنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فَلَا يُؤَاخِذُهُمْ بِهَا وَلَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِ الْوَاحِدِ الْقَهْرُ أَثَرَهُ عَلَى الْفَهَارِ لِثَلَا تَنْزَعِجَ الْقُلُوبُ مِنْ تَوَالِيهِمَا وَلِيَتِمَّ لَهُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الطَّبَاقِ الْمَعْنَوِيِّ لِإِشَارَةِ الْأَوَّلِ لِمَقَامِ الْخَوْفِ وَالثَّانِي لِبُصْدِهِ.

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم ٤٨٦]، وغيره من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣٠٢/٢]، وأبو داود في (سننه) [رقم ٤٨٤١]، والترمذي في (الجامع) [رقم ١١٠٦]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (السلسلة الصحيحة) للألباني [رقم ١٦٩].

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،

(تنبيه) فَرَّقُوا بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْأَحَدِ وَأَصْلُهُ وَجَدَ بَأَنَّ أَحَدًا يَخْتَصُّ بِأُولَى الْعِلْمِ وَبِالنَّفْيِ إِلَّا إِنْ أُريدَ بِهِ الْوَاحِدُ أَوِ الْأَوَّلُ كَمَا فِي الْآيَةِ وَوَصَفًا بِاللَّهِ دُونَ وَاحِدٍ وَوَاحِدٍ وَبِأَنَّ نَفْيَهُ نَفْيٌ لِلْمَاهِيَةِ بِخِلَافِ فِي الْوَاحِدِ إِذْ لَا يَنْفِي الْاِثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَبِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لِلْمُؤَنَّثِ أَيْضًا نَحْوُ ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ الْإِنْسَاءِ﴾ [الاحزاب: ٣٢] وَالْمُفْرَدُ وَالْجَمْعُ نَحْوُ ﴿وَمَنْ أَمَدَّ عَنْهُ حَزِينٌ﴾ [الحاقة: ٤٧] وَبِأَنَّ لَهُ جَمْعًا مِنْ لَفْظِهِ وَهُوَ الْأَحَدُونَ وَالْآحَادُ وَقَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ بَتَرَادُفِهِمَا وَلَكِنَّ الْغَالِبَ اسْتِعْمَالُ أَحَدٍ بَعْدَ النَّفْيِ اخْتِيَارًا لَهُ.

(وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا) عَلَّمَ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ الْمُضْعَفِ سُمِّيَ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْلَفْ قَبْلُ أَوْ أَنَّ ظُهُورَهُ بِالْهَامِ مِنَ اللَّهِ لِجَدِّهِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِشَارَةً إِلَى كَثْرَةِ خِصَالِهِ الْمَحْمُودَةِ وَرَجَاءُ أَنْ يَحْمَدَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا سِيَّمَا إِنْ صَحَّ مَا نُقِلَ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ رَأَى سِلْسِلَةَ بَيْضَاءَ خَرَجَتْ مِنْهُ أَضَاءٌ لَهَا الْعَالَمُ فَأَوَّلَتْ بِوَلَدٍ يَخْرُجُ مِنْهُ يَكُونُ كَذَلِكَ. (عبدُه) قُدِّمَ لِأَنَّهُ وَصَفَ الْعُبُودِيَّةَ أَشْرَفَ الْأَوْصَافِ وَمِنْ ثَمَّ ذُكِرَ فِي أَنْحَامِ مَقَامَاتِهِ ﴿أَتَرَى بِعَبِيدِهِ﴾ [الإسراء: ١٠] ﴿نَزَلَ الْفُرْقَانُ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١] ﴿فَأَوَّحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَرَادَ﴾ [النجم: ١٠]. (ورَسُولُهُ) لِكَافَةِ الثَّقَلَيْنِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ إِجْمَاعًا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ فَيَكْفُرُ مُنْكَرُهُ وَكَذَا الْمَلَائِكَةُ كَمَا رَجَّحَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ كَالسُّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَرَدُّوا عَلَى مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ وَصَرِيحُ آيَةِ ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] إِذِ الْعَالَمُ مَا سِوَى اللَّهِ وَخَبَرٌ مُسْلِمٌ: «وَأُرْسِلَتْ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً» ^(١) يُؤَيِّدُ ذَلِكَ بِلِ قَالَ الْبَارِزِيُّ: أَنَّهُ أُرْسِلَ حَتَّى لِلْجَمَادَاتِ بَعْدَ جَعْلِهَا مُدْرِكَةً وَفَائِدَةُ الْإِرْسَالِ لِلْمَعْصُومِ وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِ طَلَبُ إِذْعَانِهِمَا لِشَرَفِهِ وَدُخُولُهُمَا تَحْتَ دَعْوَتِهِ وَاتِّبَاعِهِ تَشْرِيفًا لَهُ عَلَى سَائِرِ الْمُرْسَلِينَ وَالرُّسُلِ مِنَ الْبَشَرِ ذَكَرَ خُرْ أَكْمَلُ مُعَاصِرِيهِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَقْلًا وَفِطْنَةً وَقُوَّةَ رَأْيٍ وَخَلْقًا بِالْفَتْحِ وَعُقْدَةً مُوسَى أُرْزِلَتْ بِدَعْوَتِهِ عِنْدَ الْإِرْسَالِ كَمَا فِي الْآيَةِ مَعْصُومٌ وَلَوْ مِنْ صَغِيرَةٍ سَهْوًا قَبْلَ الثَّبُوتِ عَلَى الْأَصْحِ سَلِيمٍ مِنْ دَنَاءَةِ أَبِي وَخَتَى أُمُّ وَإِنْ عَلِيًّا وَمَنْ مُتَّقِرٍ كَعَمَى وَبَرِّصٍ وَجُدَامٍ وَلَا يَرِدُ عَلَيْنَا نَحْوُ بَلَاءِ أَيُّوبَ وَعَمَى نَحْوِ يَعْقُوبَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ حَقِيقِي لَطُرُوهُ بَعْدَ الْأَنْبَاءِ وَالْكَلَامُ فِيمَا قَارَنَهُ وَالْفَرْقُ أَنَّ هَذَا مُتَّقِرٌ بِخِلَافِهِ فَيَمَنْ اسْتَقَرَّتْ ثُبُوتُهُ وَمِنْ قَلَّةٍ مُرُوءَةٍ كَأَكْلٍ بِطَرِيقٍ وَمِنْ دَنَاءَةٍ صَنْعَةٍ كَجِجَامَةِ أَوْحَى إِلَيْهِ بِشَرِّهِ وَأَمَرَ بِتَبْلِيغِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ وَلَا نَسَخٌ كِيُوشَعُ فَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ فَتَنَبَّى فَحَسَبُ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ إِجْمَاعًا لِتَمَيُّزِهِ بِالرِّسَالَةِ الَّتِي هِيَ عَلَى الْأَصْحِ خِلَافًا لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَفْضَلُ مِنَ الثَّبُوتِ فِيهِ وَزَعَمَ تَعَلُّقُهَا بِالْحَقِّ يَرُدُّهُ أَنَّ الرِّسَالَةَ فِيهَا ذَلِكَ مَعَ التَّعَلُّقِ بِالْخَلْقِ فَهُوَ زِيَادَةٌ كَمَالٍ فِيهَا، وَصَحَّ خَبَرٌ أَنَّ «عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ مِائَةً أَلْفَ وَأَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ أَلْفًا» ^(٢).

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٥٢٣]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) [سنده ضعيف] أخرجه: والحاكم في (المستدرک علی الصحيحین) [٢/ ٦٥٢]، وغيره من حديث: أبي ذر رضي الله عنه. وفيه: (فقلت: يا رسول الله كم النبيون؟ قال: مائة ألف وأربعة و عشرون ألف نبي. قلت: كم المرسلون منهم؟ قال: ثلاث مائة وثلاثة عشر). قلت: سنده ضعيف.

المُصْطَفَى الْمُخْتَارَ ﷺ، وزاده فضلاً وشرقاً لَدَيْهِ.

وَحَبَّرَ أَنَّ «عَدَدَ الرُّسُلِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ»^(١)، وأما الحديثُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى عَدَمِهِمَا فِي سَنَدِهِ لَهُ ضَعِيفٌ وَفِي آخَرٍ مُخْتَلِطٌ لِكَيْتِهَ انْتَجَبَرَ بِتَعَدُّدِهِ فَصَارَ حَسَنًا لِغَيْرِهِ وَهُوَ حُجَّةٌ، وَمِمَّا يَقْوَاهُ تَكَرُّرُ رِوَايَةِ أَحْمَدَ لَهُ فِي مُسْنَدِهِ وَقَدْ قَرَّرُوا أَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الضَّعِيفِ فِي مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ وَمِمَّا ذَكَرَ الصَّرِيحُ فِي تَغَايُرِ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ يَتَبَيَّنُ غَلْطُ مَنْ زَعَمَ اتِّحَادَهُمَا فِي اشْتِرَاكِ التَّبْلِيغِ وَاسْتِرَوَاحِ ابْنِ الْهَمَامِ مَعَ تَحْقِيقِهِ فِي نَسَبَتِهِ ذَلِكَ الْغَلْطُ لِلْمُحَقِّقِينَ وَقَدْ صُرِّحَ قَبْلُ بِأَنَّ الْخَبَرَ إِنْ صَحَّ بَعْدَهُمَا الْمَذْكُورِ وَجَبَ ظَنًّا اعْتِقَادُهُ عَلَى أَنَّ الَّذِي فِي كَلَامِ مُحَقِّقِي أُئِمَّةِ الْأَصْلِينَ وَغَيْرِهِمَا خِلَافُ ذَلِكَ الْإِتِّحَادِ، وَأَيُّ مُحَقِّقِينَ خِلَافُ هَؤُلَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ تَلْمِيزَهُ الْكَمَالَ بْنَ أَبِي شَرِيفٍ أَشَارَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ بِبَعْضِ مَا ذَكَرْتُهُ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّوَارِيخِ وَالتَّفْسِيرِ مَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الشُّرُوطِ، وَهُوَ يَقُولُ لَا أَصْلَ لَهُ فَوَجَبَ اعْتِقَادُ خِلَافِهِ.

(المُصْطَفَى) أَيِ الْمُسْتَخْلَصِ مِنَ الصَّفْوَةِ (المُخْتَارُ) مِنَ الْعَالَمِينَ لِذُعَائِهِمْ إِلَى رَبِّهِمْ فَهُوَ أَفْضَلُهُمْ بِنَصِّ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] إِذْ كَمَالُ الْأُمَّةِ تَابِعٌ لِكَمَالِ نَبِيِّهَا ﴿فَيُهْدِيهِمْ﴾ أَفْتَدُهُ [الأنعام: ٩٠] إِذْ لَا يَكُونُ مُمَثِّلًا لَهُ إِلَّا إِنْ حَوَى جَمِيعَ كَمَالَاتِهِمْ «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ آدَمَ وَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لِيُونَانِي»^(٢) وَنَهَيْهِ عَنِ التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَعَنْ تَفْضِيلِهِ عَلَيْهِمْ مُحَلَّهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فِيمَا يُؤَدِّي لِخُصُومَةٍ أَوْ تَنْقِصٍ بَعْضُهُمْ أَوْ هُوَ تَوَاضَعٌ أَوْ قَبْلَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ ﷺ مِنَ (الصَّلَاةِ) وَهِيَ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالتَّعْظِيمِ وَخُصَّ الْأَنْبِيَاءُ بِلَفْظِهَا فَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمْ إِلَّا تَبَعًا تَمَيِّزًا لِمَرَاتِبِهِمُ الرَّفِيعَةِ وَالْحَقُّ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ لِمُشَارَكَتِهِمْ لَهُمْ فِي الْعِصْمَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِهِمْ وَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الصُّلَحَاءِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ خَوَاصِّهِمُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ التَّسْلِيمُ مِنَ الْآفَاتِ الْمُتَنَافِيَةِ لِغَايَاتِ الْكِمَالَاتِ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا لِتَقْلِيلِهِ عَنِ الْعِلْمَاءِ كِرَاهِيَةً لِإِفْرَادِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ أَيْ لَفْظًا لَا خَطَأَ خِلَافًا لِمَنْ عَمَّمَ قِيلَ وَالْإِفْرَادُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِنْ اخْتَلَفَ الْمَجْلِسُ أَوْ الْكِتَابُ أَيْ بِنَاءً عَلَى التَّعْمِيمِ، وَكَانَ يَنْبَغِي وَعَلَى آلِهِ لَأَنَّهُمَا مُسْتَحَبَّةٌ عَلَيْهِمُ بِالنَّصِّ وَصَحْبِهِ لَأَنَّهُمْ مُلْحَقُونَ بِهِمْ بِقِيَاسِ أُولَى لَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْ آلٍ لَا صُحْبَةَ لَهُمْ وَالنَّظَرُ لِمَا فِيهِمْ مِنَ الْبِضْعَةِ الْكَرِيمَةِ إِنَّمَا يَقْتَضِي الشَّرْفَ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ. وَكَلَامُنَا فِي وَصْفِ يَقْتَضِي أَكْثَرِيَّةَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ.

(وزاده فضلاً وشرقاً) الظَّاهِرُ تَرَادُفُهُمَا فَالْجَمْعُ لِلْإِطْنَابِ، وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَطْلُبَ زِيَادَةَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ الْبَاطِنَةِ وَالثَّانِي لِيَطْلُبَ زِيَادَةَ الْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ الظَّاهِرَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْ فَرَّقَ بِأَنَّ الْأَوَّلَ ضِدُّ النِّقْصِ وَالثَّانِي غُلُوُّ الْمَجْدِ، وَهُوَ أَمِيلٌ إِلَى التَّرَادُفِ (لَدَيْهِ) أَيِ عِنْدِهِ وَسُؤَالُ الزِّيَادَةِ لَا يُشْعِرُ بِسَبْقِ

(١) يَنْظُرُ مَا قَبْلَهُ.

(٢) [صَحِيحٌ] وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ فِي (الْجَامِعِ) [رَقْمُ/ ٣١٤٨]، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ: أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي (صَحِيحِهِ) [رَقْمُ/ ٢٢٧٨]، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. بِلَفْظِ: (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرِ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشْفَعٍ).

(أما بعد)، فَإِنَّ الشَّغْلَ بِالْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ،

نقص؛ لَأَنَّ الْكَامِلَ يَقْبَلُ زِيَادَةَ التَّرَقِّي فِي غَايَاتِ الْكَمَالِ فَاَنْدَفَعَ زَعْمُ جَمْعِ امْتِنَاعِ الدُّعَاءِ لَهُ ﷺ عَقَبَ نَحْوِ خَتَمِ الْقُرْآنِ بِاللَّهِمْ اجْعَلْ ثَوَابَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي شَرْفِهِ ﷺ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَعْمَالِ أُمِّهِ يَنْضَاعَفُ لَهُ نَظِيرُهَا؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِيهَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً لَا تُحْصَى فِيهِ زِيَادَةٌ فِي شَرْفِهِ وَإِنْ لَمْ يُسَأَلْ لَهُ ذَلِكَ فَسُوَالُهُ تَصْرِيحٌ بِالْمَعْلُومِ.

(أما بعد) بِالْبَيِّنَةِ عَلَى الضَّمِّ لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَنِيَّةِ مَعْنَاهُ فَإِنْ لَمْ يَتَوَسَّ شَيْءٌ نَوَتْ وَإِنْ نَوِيَ لَفْظُهُ نُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ جُرَتْ بِمَنْ وَهِيَ لِلانْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ. وَكَانَ ﷺ يَأْتِي بِهَا فِي خُطْبِهِ فِيهِ سُنَّةٌ قِيلَ وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهَا دَاوُدُ ﷺ، وَرُجِّحَ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ تَكَلُّمٌ بِغَيْرِ لُغَتِهِ وَفَصَّلِ الْخُطَابِ الَّذِي أَوْتِيَهُ هُوَ فَصْلُ الْخُصُومَةِ أَوْ غَيْرُهَا بِكَلَامٍ مُتَوَعِّبٍ لِجَمِيعِ الْمُعْتَبَرَاتِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ مِنْهَا بِشَيْءٍ وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ أَنَّ يَعْقُوبَ قَالَهَا وَتَلَزَّمَ الْفَاءُ فِي حَبْرِهَا غَالِيًا لِنَتَضَمُّنِ أَمَّا مَعْنَى الشَّرْطِ مَعَ مَزِيدٍ تَأْكِيدٍ وَمَنْ ثُمَّ أَفَادَ أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبَ مَا لَمْ يُقَدِّمْ زَيْدٌ ذَاهِبَ مِنْ أَنَّهُ لَا مُحَالَةَ ذَاهِبَ، وَأَنَّهُ مِنْهُ عَزِيمَةٌ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْأَصْلُ هُنَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَيَّوِيهِ فِي تَفْسِيرِهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَمَا ذُكِرَ.

(فَإِنَّ الشَّغْلَ) افْتِعَالٌ مِنَ الشَّغْلِ يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَضَمُّهُ (بِالْعِلْمِ) الْمَعْنُودُ شَرْعًا وَهُوَ التَّفْسِيرُ وَالْحَدِيثُ وَالْفِقْهُ وَأَلَائُهَا وَاخْتِصَاصُهَا بِالثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ عُرِفَ خَاصُّ بَنَحْوِ الْوَصِيَّةِ.

(مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ) فَرَضُ عَيْنِهِ أَفْضَلُ الْفُرُوضِ الْعَيْنِيَّةِ لِتَقَرُّعِهَا عَلَيْهِ وَأَفْضَلُهُ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الْعِلْمَ يَشْرَفُ بِشَرَفِ مَعْلُومِهِ وَهِيَ وَاجِبَةٌ إِجْمَاعًا وَكَذَا النِّظَرُ الْمُؤَدِّي إِلَيْهَا وَوُجُوبُهُمَا بِالشَّرْعِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَشَاعِرَةِ إِذْ لَا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ وَعِنْدَ بَعْضٍ مِمَّا وَالْمُعْتَزِّلَةُ بِالْعَقْلِ وَبَسْطُ ذَلِكَ يَطُولُ قِيلَ وَكُلُّ مِنْهُمَا يَلْزُمُهُ دَوْرٌ لَا مَحِيدَ عَنْهُ هـ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَفَرَضُ الْكِفَايَةِ مِنْهُ أَفْضَلُ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ وَتَفْلَهُ أَفْضَلُ مِنْ بَقِيَّةِ النِّوَابِلِ وَكَوْنُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلُ مُطْلَقًا ثُمَّ بَقِيَّةُ الْعُلُومِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّفْصِيلِ لَا يُنَافِي عُدَّ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْضَلِ إِذْ بَعْضُ الْأَفْضَلِ قَدْ يَكُونُ أَفْضَلَ بَقِيَّةِ أَفْرَادِهِ، وَقَدْ لَا فَرَعٌ خُرُوجِ الْمَعْرِفَةِ أَوْ إِيرَادِهَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَحَيْثُ ذُكِرَ فَأَوَّلَى مَعْطُوفٌ عَلَى أَفْضَلٍ كَمَا يَأْتِي، وَيَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مَنْ أَفْضَلُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ كَوْنَهُ أَفْضَلَ لَا يُنَافِي أَنَّهُ مِنَ الْأَفْضَلِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا صَحَّ عَنْ أَنَسٍ «كَانَ ﷺ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ خُلُقًا»^(١) فَاتَى هُنَا بِمَنْ مَعَ أَنَّهُ ﷺ أَحْسَنُ النَّاسِ خُلُقًا إِجْمَاعًا فَتَنْجِجُ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ مِنَ الْأَفْضَلِ لَا يُنَافِي كَوْنَهُ أَفْضَلَ بَنَصِّ كَلَامِ أَنَسٍ هَذَا الَّذِي هُوَ أَقْوَى حُجَّةً فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا صَحَّ عَنْهَا أَيْضًا «فَإِذَا انْتَهَكَ مِنْ مُحَارِمِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ كَانَ مِنْ أَشَدِّهِمْ فِي ذَلِكَ غَضَبًا»^(٢)

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٥٨٥٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٢٣١٠]، وغيرهما من حديث: أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) [صحيح] أخرجه: الحميدي في (مسنده) [رقم/٢٥٨]، وأبو يعلى في (مسنده) [رقم/٤٤٥٢]، وأبو نعيم في (حلية الأولياء) [١٢٧/٨]، وغيرهم من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قلت: حديث صحيح، وأصله عند البخاري في (صحيحه) [رقم/٦٤٦١]، بلفظ: (ما انتقم=

وأولى ما أنفق فيه نفائس الأوقات، وقد أكثر أصحابنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ

فأتت بمن مع أنه أشدهم وزعم بعض من لا تحقيق عنده أن من هنا زائدة بخلافها في كلام أنس .
فإن قلت : إذا تقرر أن الاشتغال بالعلم أفضل الطاعات فما فائدة من الموهمة خلاف ذلك كما هو المتبادر منها قلت فائدتها الإشارة إلى التفصيل الذي ذكرته وهو أن كلاً من العلوم الثلاثة أفضل بَقِيَّة أفراد نوعه ومفضول بالنسبة لنوع آخر أعلى منه ألا ترى أن فرض الكفاية منه وإن كان أفضل بَقِيَّة فروض الكفايات والنوافل وعليه حُمل قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الاشتغال بالعلم أي الذي هو فرض كفاية أفضل من صلاة النافلة هو مفضول بالنسبة للفروض العينية غير العلم ونفله أفضل النوافل كما هو ظاهر كلام الشافعي إذ حمله المذكور بعيد؛ لأن فرض الكفاية من العلم وغيره أفضل من نفل الصلاة فلا خصوصية للعلم حينئذ ولا بدع أن يخص قولهم أفضل عبادة البدن الصلاة بغير ذلك ومفضول بالنسبة لفروض الكفاية والعين من غير العلم فلم يصح حذف من لهذا الاعتبار لئلا يوهم أنه أفضل . من غيره وإن اختلف الجنس فتأمل، ثم فضله النوارذ فيه من الآيات والأخبار ما يحيل من له أدنى نظير إلى كمال استيفراغ الوسع في تحصيله مع الإخلاص فيه إنما هو لمن عمل بما علم حتى يتحقق فيه وراثته الأنبياء وحيازة فضيلة الصالحين القائمين بما تحتّم عليهم من حقوق الله تعالى وحقوق خلقه . ويظهر حصول أدنى مراتب ذلك بالانصاف بوصف العدالة الآتي في باب الشهادات .

(و) من (أولى ما أنفق) أثره لا أنه لا يقال إلا فيما صرف في خير وما عداه ولو في مكروه يقال فيه ضييع وخسر وعُرم وبناء للمجهول للعلم بفاعله ولكون عيِّنه غير منظور إليها بخصوصها ولنعيم (فيه) تعلماً وتعليماً (نفائس الأوقات) من إضافة الأعم إلى الأخص أو الصفة إلى الموصوف أو هي بيانية ومفردة نفائس نفيسة لا نفيس كما أفاده قوله الآتي من النفائس المستجادات إذ فاعل إنما تكون جمعاً لفعلية فإضافتها للأوقات التي هي جمع مذكر لتأويلها بالساعات شبه شغل الأوقات بالعلوم بصرف المال في الخير المكتى عنه بالإنفاق، ووصفها بالنفاسة مقتضية لخطر القدر وعزة النظر إشارة إلى أن فائتها بلا خير لا يمكن تعويضه ومن ثم قيل الوقت سيف إن لم تقطعه قطعك .

(وقد) للتحقيق هنا (أكثر أصحابنا) الذين نظمنا وإياهم سلك أتباع الشافعي رَحِمَهُمُ اللَّهُ تشبيهاً بالمُجتَمعين في العشرة بجوامع الموافقة وشدة الارتباط وهو جمع صَحْب الذي هو اسم جمع لصاحب لأن أفعالاً لا يكون جمعاً لفاعل (رحمهم الله) تعالى أبلغ من اللهم ارحمهم لإشعاره بتحقيق الوقوع تفاؤلاً وفيه اقتداء بمن أنشئ الله عليهم بقوله عزّ قاتلاً ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [النعر: ١٠] الآية .

فإن قلت : لم لم يُعبر بما في الآية؟ قلت : إشارة إلى حصول المقصود بكل دعاء أخروي على

= رسول الله ﷺ لنفسه في شيء يؤتى إليه، حتى تنتهك من حرمان الله؛ فينتقم لله).

مِنَ التَّصْنِيفِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَصَّرَاتِ، وَأَتَقَنَ مُخْتَصَّرَ

أَنْ فِي إِثَارِ لَفْظِ الرَّحْمَةِ تَأْسِيًا بِقَوْلِهِ ﷺ «رَحِمَ اللَّهُ أَخِي مُوسَى»^(١).

(من) الظاهر أنها زائدة لصحة المعنى بدونها وقيل من بمعنى في كما إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وفيه تعسف والفرق ظاهر وقيل للمجاوزة كما في زيد أفضل من عمرو أي جاوزه في الفضل كما أنهم هنا جاوزوا الإكثار في (التصنيف) وهو جعل الشيء أصنافاً متميزة وأخص منه التأليف لاستدعائه زيادة هي إيقاع الألف بين الأنواع المتميزة وكُتِبَ الأصحاب من ذلك فالتصنيف هنا بمعنى التأليف وهو في العلوم الواجبة لا المندوبة كالعروض خلافاً لمن عدّه من جملة فروض الكفاية من البدع الواجبة. التي حدثت بعد عصر الصحابة واختلفوا في أول من اخترعه فقيل عبد الملك بن جريج شيخ شيخ الشافعي وقيل غيره وكتابه العلم مستحبة وقيل واجبة وهو وجبة في الأزمنة المتأخرة وإلا لفصاع العلم وإذا وجبت كتابة الوثائق لحفظ الحقوق فالعلم أولى.

(من) قيل ببيانته وفيه إن لم يجعل المصدر بمعنى اسم مفعول نظراً لأن التصنيف غير المبسوط والمختصر فالوجه أنه بدل استimal بإعادة الجار، والأصل وقد أكثر أصحابنا المصنفات (المبسوطات) هي ما كثر لفظها ومعناها (والمختصرات) هي ما قلّ لفظها وكثر معناها قيل والإيجاز لكونه حذف طول الكلام وهو الإطناب غير الاختصار؛ لأنه حذف تكريره مع اتحاد المعنى وشهد له «قدو دعاء عريض» [نصبت: ٥١] وفيه تحكّم واستدلال بما لا يدلّ إذ ليس في الآية حذف ذلك العرض فضلاً عن تسميته فالحق ترادفهما كما في الصّحاح.

(وأتقن) أحكم كل (مختصر) من المختصرات ففيه تفضيل مسوّغ للابتداء بالنكرة وهذا مبني على مذهب سيبويه أنه يستثنى من قاعدة إذا اجتمعت معرفة ونكرة تعيين كون المعرفة المبتدأ عند الجمهور، وقال سيبويه محلها في نكرة غير اسم استفهام نحو كم مالك وغيره أفعّل التفضيل نحو خير منك زيد ففي هذين يتعين عنده أن المبتدأ النكرة وقال ابن هشام يجوز كل من الوجهين لتعارض دليلي الجمهور وسيبويه. وذكر السيد في شرح المفتاح أن كون النكرة المبتدأ أي في غير صورتين سيبويه كثير في كلام الفصحاء ولا يرد على الجمهور؛ لأنه من باب القلب المجوز للحكم على كل منهما بما للآخر وعليه فهو لا يخالف قول ابن هشام إلا من حيث المسوّغ فهو عند ابن هشام تعارض الدليلين وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب فإن قلت خصص الرضي ومن تبعه كون أفعّل المبتدأ عند سيبويه بما إذا وقع جزءاً للجملة وقعت صفة لنكرة كمزرت برجل أفضل منه أبوه قلت هذا استرواح توهموه من هذا المثال وغفلوا عن كون سيبويه مثل بخير منك زيد كما رأيت في كتابه وهذا يبطل ما اشترطوه ولما كان المحققون كابن هشام وغيره مستحضرين لكلامه مثلوا بمثاله هذا

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٢٩٨١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ١٠٦٢]، وغيرهما من حديث: ابن مسعود رضي الله عنه.

(المُحَرَّر) للإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله تعالى ذي التَّحْقِيقَاتِ،

وأعرضوا عن ذلك الاشتراط الذي زعمه هؤلاء، وقد سمعنا من مُحَقِّقِي مشايخنا أنَّ نقلَ هؤلاء مُقَدِّمَ على نقلِ العجم لاسيَّراً وحجهم فيه كثيراً وتعويلهم على التقييد بالمعقول أكثر من المنقول. فإن قلت: المناسِبُ للسياق المقصود منه مدحُ المُحَرَّرِ وُصلةً لمدح كتابه كونُ المُحَرَّرِ هو المحكوم عليه بالاثْنَيْنِ فَلِمَ عَكَسْتَهُ؟ قلت: لأنَّ تخريبه على أنه من أسلوب الحكيم الأبلغ اقتضى ذلك والتقدير إذا أكثرنا من المختصرات فلا حاجة للمُحَرَّرِ ولا لكتابك فأجاب بأنها مع كثرتها مُتَّفَاوِتَةٌ في الاثْنَيْنِ واثْنَتُهَا هو المُحَرَّرُ فاحتيج إليه لهذه الاثْنَيْنِ المحصورة فيه دون غيره وحينئذٍ تَعَيَّنَ ذلك الإعراب لهذا الغرض العارض؛ لأنَّ غرض الأبلغية يُحَوِّجُ لذلك كما يُعرَفُ من أساليب البلغاء.

(المُحَرَّر) المَهْدَبُ الْمُتَقَى ولا مانع من كون الوصف في الأصل يُجَعَلُ عَلَمَ جِنْسٍ أو شَخْصٍ أو بالغلبة، وقد يجتمعان بأن يُسَمَّى به أشياء ثم يغلب على بعضها وتسميته مُخْتَصِراً لِقِلَّةِ لفظه لا لكونه مُلَخَّصاً من كتاب بعينه.

(تنبيه): التحقيق أنَّ أسماءَ الكُتُبِ من حيزِ عَلَمِ الجِنْسِ لا اسمِهِ وإنَّ صَحَّ اعتباره ولا عَلَمُ الشخصِ خلافاً لِمَنْ زعمه وإنَّ أَلْفَ فيه بما يحتاج رده إلى بسطٍ ليس هذا محلُّه، وأنَّ أسماءَ العلوم من حيزِ عَلَمِ الشخصِ. (للإمام) هو مَنْ يُقْتَدَى به في الدِّينِ (أبي القاسم) إمام الدِّينِ عبد الكريم قيل وهذه التكنية لا توافُقُ ما صحَّحه من حُرْمَتِهَا مُطْلَقاً بل ما اختاره من تخصيص المنع بِزَمَنِهِ رحمه الله أو ما صحَّحه الرافعي من حُرْمَتِهَا فيمنَّ اسمه محمداً فقط اهـ ويردُّ بأنَّ من الواضح أنَّ محلَّ الخلاف إنما هو وضعها أولاً، وأما إذا وُضِعَتْ لإنسان واشتهر بها فلا يحرم ذلك؛ لأنَّ النهي لا يشملُه وللحاجة كما اغتفروا التلقب بَنَحْوِ الأعمش لذلك ثم رأيت بعضهم أشار إلى ذلك ويردُّ الأخيرين القاعدة المُقَرَّرَةُ في الأصول أنَّ العبرة بعموم اللفظ في «لا تَكُنُوا بِكُنْيَتِي» لا بخصوص السبب نعم صَحَّ خَبَرُ «مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فلا يكتني بكُنْيَتِي وَمَنْ اكْتَنَى بِكُنْيَتِي فلا يَتَسَمَّى بِاسْمِي»^(١) وهو صريح في الأخير إلا أنَّ يُجَابَ بأنَّ الأوَّلَ أصحُّ فَقَدَّمَ لذلك. ثم رأيت بعضهم أشار لذلك. (الرافعي) نسبة لرافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه كما حُكِيَ عن خطِّ الرافعي نفسه وقول المصنِّف لرافعان بلدة من بلاد قزوین اعترضوه رحمه الله نظير ما مرَّ (ذي) أي صاحبٍ وأثرها على صاحبٍ لاقتضاها تعظيم المضاف إليها والموصوف بها بخلافه ومن ثمَّ قال تعالى في معرض مدح يونس «وَرَأَى النَّوْنَ» [الانباء: ٨٧] والنهي عن اتباعه كصاحب الحوت إذ التَّوْنُ لكونه جُعِلَ فاتحة سورة أَنَحْمُ وأشرف من لفظ الحوت، ويأتي في الجُمُعَةِ صِحَّةُ إضافتها للمعرفة بما فيه (التحقيقات) في العلم جمعُ حقيقة وهي المرة من التحقيق

(١) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣/٣١٣]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٤٩٦٦]، والبيهقي في

(شعب الإيمان) [رقم/٨٦٣٤]، وغيرهم من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للآلاني [رقم/١٠٥٦].

وهو كثير الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب، مُعْتَمَدٌ لِلْمُفْتِي

وهو إثبات المسألة بدليلها أو علتها مع رد قوادحها وحقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو هو كالحيران الناطق للإنسان، وقد يفترقان اختياراً وكون الحيران الناطق ماهية حقيقية جعلية خارجية هو الصواب بناء على أن الماهية بجعل الجاعل كما هو مذهب المتكلمين وعلى أنها لا بشرط شيء موجود خارجاً كما هو المشهور عندهم. والتدقيق لإثبات الدليل بدليل آخر.

فإن قلت: جمع السلامة للقلّة باتفاق الثّحاة ومدلولُ جُموعِ القِلّةِ العشرة فما دونها ولا مدخ في ذلك. قلت: «إن» في مثل هذا تُفيدُ العموم إذ الأصح أن الجمع المُعرّف بالألف واللام أو الإضافة للعموم ما لم يتحقق عهد ولا منافاة بين هذا وما ذكر عن الثّحاة، إما لأن كلامهم في جمع السلامة المتكرر وكلام الأصوليين في المُعرّف كما قاله إمام الحرمين وتوضيحه أن مُفيد العموم كألّ كما دخل على الجمع. فإن قلنا بما عليه أكثر العلماء من الأصوليين وغيرهم: إن أفرادَه التي عمّها وحدان فقد ذهب اعتبار الجمعية من أصلها المستلزم للنظر إلى كون أحاده عشرة فأقل، وإن قلنا بما عليه جمع من المُحقّقين: إن أفرادَه جُموعٌ فلا تنافي بين استغراق كلّ جمع جُمع وكون تلك الجُموع لكلّ جمع منها عدّدٌ مُعيّن، وأما لأنه لا مانع من أن يكون أصل وضع جمع السلامة للقلّة وغلب استعماله في العموم يُعرف أو شرع فنظر الثّحاة لأصل الوضع والأصوليين لغلبة الاستعمال فيه.

توفي سنة ثلاث أو أربع وعشرين وستمائة عن ثيِّف وستين سنة، وله كرامات منها أن شجرة عنب أضاءت له لفقده ما يُسرّجه وقت التصنيف، وولد المُصنّف بعد وفاته بنحو سبع سنين بنوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن نحو ست وأربعين سنة. وذكر تلميذه الإمام ابن العطار أن بعض الصالحين رأى أنه قطب، وأن الشيخ كاشفه بذلك واستكتمه وكشف لبعض الصالحين عنه بعد موته أنه وقع له حظ وإفتر من تجلّي الله عليه برضاه وعطفه فسأل الله عود بعضه على كتبه فعاد فعَمّ النفع بها شرقاً وغرباً للشافعية وغيرهم كما هو مُشاهد.

(وهو) أي المُحرّر ومدحه بما يأتي مدح لكتابه لاشتماله عليه مع ما تميّز به، وليس مدح الأئمة لكتبهم فخراً بل هو حث على تحري الأولى والأكمل مُبالغة في النصيح للمسلمين (كثير الفوائد) التي ابتدَعها مؤلفه ولم يعثر عليها من قبله جمع فائدة وهي ما يُرغب في استفادته من الفوائد؛ لأنها تُعقل به فترّد عليه استفادة، ومنه إفادة وعُرِفَتْ بكل نافع ديني أو دنيوي من فاد أتى بنفع (عمدة في تحقيق المذهب) أي بيان الراجح وإيضاح المُشْتَبِه منه، وأصله مكان الذهاب ثم استُعمِرَ كما يُذهب إليه من الأحكام تشبيهاً للمعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسألة كذا (مُعْتَمَدٌ) ترقى؛ لأنه أبلغ من عمدة فهو مُغنٍ عنه لولا غرض الإطناب في المدح (للمفتي) أي المُجيب في الحوادث بما يستنبطه أو يُرجّحه ويحدث جوابه وقوّته شبهة بالفتى في السن من فتى يفتى كعلم يعلم ثم استُعمِرَ له لفظا الفتوى بالفتح أو الفتيا بالضم.

وغیره من أولی الرغبات، وقد التزم مصنفه رحمته الله أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب

(وغیره) وهو المستفید لنفسه أو لإفادة غیره (من) بیانیة (أولی) أصحاب (الرغبات) بفتح الغين جمع رغبة بسكونها وهي الانهماك على الخير طلباً لحیازة معالیه .

(تنبيه) ما أفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفيها مجمع عليه وإن لم يتصل سند الناقل بمؤلفيها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا إن وثق بصحتها أو تعددت تعدداً يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظماً وهو خبير فطن يدرك السقط والتحريف فإن انتفى ذلك قال وجدت كذا أو نحوه ومن جواز اعتماد المفتي ما يراه في كتاب معتمد فيه تفصيل لا بد منه، ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد ألا ترى أن أصحاب القفال أو الشيخ أبي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويوصلون إلا على طريقته غالباً، وإن خالف سائر الأصحاب فتعين سبر كتبهم هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما، وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين ولم نزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عمن قبلهم . وهكذا أن المعتمد ما اتفقا عليه أي ما لم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهو وأتى به ألا ترى أنهم كادوا يجمعون عليه في إيجابهما الثقة بفرض القاضي ومع ذلك بالغت في الرد عليهم ك بعض المحققين في شرح الإرشاد فإن اختلفا فالمصنف فإن وجد للرافعي ترجيح دونه فهو، وقد بينت سبب إشارتهما وإن خالفا الأكثرين في خطبة شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومن أن هذا الكتاب مقدم على بقية كتبه ليس على إطلاقه أيضاً بل الغالب تقديم ما هو متبع فيه كالتحقيق فالمجموع فالتنقيح ثم ما هو مختصر فيه كالروضة فالمنهاج ونحو فتاواه فشرح مسلم فتصحيح التنبية ونكته من أوائل تأليفه فهي مؤخرة عما ذكر وهذا تقريب، وإلا فالواجب في الحقيقة عند تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتمدي المتأخرين وأتباع ما رجحوه منها .

(وقد التزم) استثناف أو حال فقد حيثئذ واجبة الذكر أو التقدير عند البصريين لتقرب الماضي من الحال واعتراضهم السيّد الجرجاني ومن تبعه بما رددته عليهم في شرح الهمزية فأنظره فإنه مهم . (مصنفه رحمته الله) بحسب ما يظهر من قوله في خطبته ناص على ما عليه معظم . فقول السبكي أن هذا لا يفهم التزاماً مراده أنه لا يصريح به (أن ينص) فيما فيه خلافاً أي غالباً (على ما صححه) فيه (معظم الأصحاب) ؛ لأن الخطأ إلى القليل أقرب منه إلى الكثير ، وهذا حيث لا دليل يعضد ما عليه الأقل ولا أتبعوا ومن ثم وقع لهما أعني الشيخين ترجيح ما عليه الأقل ولو واحداً في مقابلة الأصحاب واعتراضهما المتأخرون بما رددته عليهم في خطبة شرح العباب وأشرت إليه فيما مر آنفاً ،

وَوُقِيَ بِمَا التَزَمَهُ وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ أَوْ أَهَمِّ الْمَطْلُوبَاتِ لَكِنْ فِي حُجْمِهِ كِبَرٌ يَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ، فَرَأَيْتُ اخْتِصَارَهُ فِي نَحْوِ نِصْفِ حُجْمِهِ، لَيْسَهُلَّ

وَبِمَا قَرَّرْتَهُ يَنْدَفِعُ الْاعْتِرَاضُ عَلَى الرَّافِعِيِّ بِأَنَّهُ قَدْ يَجْزِمُ بِيَحِثٍ لِلْإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ . وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ فِيمَا فِيهِ تَقْيِيدٌ لِمَا أُطْلِقُوهُ وَرَدَّهُ بِأَنَّهُ هَذَا لَا يَطْرُدُ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ مَا دَخَلَ فِي إِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ مُنْزَلٌ مُثَرَّلَةٌ تَصْرِيحُهُمْ بِهِ فَلَعَلَّ الرَّافِعِيَّ فِيهِمْ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ وَاجِدٌ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِإِطْلَاقِهِمْ فَتَزَلُّهُ مُنْزَلَةٌ تَصْرِيحُهُمْ بِهِ (وَوُقِيَ) بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ أَيْ الرَّافِعِيُّ وَيَصِحُّ عَلَى بَعْدِ عَوْدِهِ لِلْمُحَرَّرِ (بِمَا التَزَمَهُ) حَسْبَمَا ظَهَرَ لَهُ أَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَلَا يُنَافِي اسْتِدْرَاكَهُ عَلَيْهِ فِيمَا يَأْتِي (وَهُوَ) أَيْ مَا التَزَمَهُ (مِنْ أَهَمِّ) الْمَطْلُوبَاتِ (أَوْ) أَيْ بَلْ هُوَ (أَهَمُّ) وَجَرَّهُ مُفْسِدٌ لِلْمَعْنَى (الْمَطْلُوبَاتِ) لِمَنْ يُرِيدُ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَيَصِحُّ كَوْنُ أَوْ لِلتَّرِيدِ إِبْهَامًا عَلَى السَّامِعِ وَتَنْشِيطًا لَهُ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ وَلِلتَّنَوُّعِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مَذْهَبًا مِنَ الْأَهَمِّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ الْإِحَاطَةَ بِالْمَدَارِكِ وَهِيَ الْأَهَمُّ لِمَنْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ، وَمُدْرَكًا بِالْعَكْسِ بَلْ فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ الْأَهَمُّ مُطْلَقًا وَإِنْ قُلْنَا نَائِلُوهَا وَمَنْ تَمَّ خَالَفَ الشَّافِعِيَّ وَأَصْحَابَهُ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ .

(لَكِنْ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الْكِمَالَاتِ فَلِمَ اخْتَصَرْتَهُ وَاعْتَرَضْتَهُ بِإِدْءِ عُدْرَتَيْنِ ثَانِيهِمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ مِنْهَا التَّنْبِيهِ إِلَى آخِرِهِ وَأَوَّلُهُمَا هُوَ أَنَّهُ وَقَعَ (فِي حُجْمِهِ) وَحُجْمُ الشَّيْءِ جُرْمُهُ النَّاتِي مِنْ الْأَرْضِ (كِبَرٌ) اقْتَضَى بُعْدَهُ (عَنْ حِفْظِ أَكْثَرِ أَهْلِ) أَيْ جَمَاعَةِ (الْعَصْرِ) الرَّافِعِيِّينَ فِيمَا هُوَ الْآخَرُ لِلْمُتَّفَقِ مِنْ حِفْظِ مُخْتَصَرٍ فِي الْفِقْهِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَالْعَصْرُ بَفَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ فَسُكُونٌ وَيَضْمَتَيْنِ وَأَلْ فِيهِ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ وَهُوَ هُنَا الزَّمَنُ الْحَاضِرُ وَفِي الْآيَةِ كُلُّ الزَّمَنِ (إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ) أَيْ أَصْحَابِ (الْعِنَايَاتِ) مِنْهُمْ وَهُوَ مَنْ أَتَجَفَّ بِخَارِقِ الْعَادَةِ فِي حِفْظِهِ فَلَا يَكْبُرُ أَيْ يَعْظُمُ عَلَيْهِمْ حِفْظُ أَبْسَطِ مِنْهُ فَضْلًا عَنْهُ، ثُمَّ الِاسْتِثْنَاءُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ لَزِمَ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكٌ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ فَإِنَّهُ عَلِمَ مِنْ مَفْهُومِ أَكْثَرٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَرَّحَ بِهِ لِإِفَادَةِ وَصِفِ الْأَقْلِ الَّذِينَ يَحْفَظُونَهُ بِكَوْنِهِمْ مِنْ دَوِي الْعِنَايَاتِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَكْثَرٍ لَزِمَ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ فِيهِ فَايِدَةً هِيَ إِفَادَةُ أَنَّ الْأَقْلِينَ لَا يَعْظُمُ عَلَيْهِمْ حِفْظُهُ لِتَحْمِيلِهِمْ مَشَقَّتَهُ . وَبَعْضُ الْأَكْثَرِ لَا يَعْظُمُ عَلَيْهِمْ حِفْظُهُ لِكَوْنِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ فَالْمُقَادُّ مِنْ مَفْهُومِ الْأَكْثَرِ غَيْرُ الْمُفَادِ بِالِاسْتِثْنَاءِ فَتَأَمَّلْهُ .

(فَرَأَيْتُ) مِنَ الرَّأْيِ فِي الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ أَيْ فَيَسَبِّبُ عَجْزَ الْأَكْثَرِ عَنْ حِفْظِهِ أَرَدَتْ بَعْدَ التَّرْوِي وَأَتَضَّاحَ طَرِيقِ الْإِقْدَامِ (اخْتِصَارَهُ) مُسْتَوْعِبًا لِمَقَاصِدِهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ أَوْ غَالِيًا فَلَا يَرُدُّ مَا حَذَفَهُ مِنْهُ سَهْوًا أَوْ لِأَخْذِهِ مِنْ نَظِيرِهِ (فِي نَحْوِ نِصْفِ) بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ (حُجْمِهِ) أَيْ قُرْبِهِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ فَلَا يُنَافِي زِيَادَتَهُ عَلَى النِّصْفِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ مَا زَادَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَبْلُغْ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ (لَيْسَهُلَّ) عِلَّةٌ لِمَا مَهَّدَ مِنْ تَقْلِيلِهِ لَفْظِ الْمُحَرَّرِ إِلَى أَنْ صَارَ فِي ذَلِكَ الْحُجْمِ .

حِفْظُهُ مَعَ مَا أَضْمَنَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّفَائِسِ الْمُسْتَجِدَّاتِ: مِنْهَا: التَّنْبِيهِ عَلَى قُبُودِ
فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ مَحْذُوفَاتٌ، وَمِنْهَا: مَوَاضِعُ يَسِيرَةٍ ذَكَرَهَا فِي الْمُحَرَّرِ
عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَاضِحَاتٍ، وَمِنْهَا: إِبْدَالُ
مَا كَانَ مِنَ الْأَفَاطِهِ غَرِيبًا، أَوْ مُوَهِّمًا خِلَافَ الصَّوَابِ

(حِفْظُهُ) أَيِ الْمُخْتَصَرِ لِمَنْ يَرَعُبُ فِي حِفْظِ مُخْتَصَرٍ (مَعَ مَا) حَالٌ مِنَ الْمَجْرُورِ أَيِ مَصْحُوبًا بِمَا
(أَضْمَنَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) لِلتَّبَرُّكِ رَاجِعٌ لِمَا بَعْدَ رَأَيْتَ امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِيْشَاءَ﴾
[الكهف: ٢٣] الْآيَةِ. وَالْإِسْنَادُ لِفِعْلِ الْغَيْرِ كَهَوِّ لِفِعْلِ النَّفْسِ (مَنْ) بَيَانٌ لِمَا (النَّفَائِسِ الْمُسْتَجِدَّاتِ) أَيِ
الْمُعْدَّاتِ جِيَادًا لِبُلُوغِهَا أَقْصَى الْحُسْنِ (مِنْهَا) أَيِ تِلْكَ النَّفَائِسِ (التَّنْبِيهِ) مِنَ الثَّبَةِ بِضَمٍّ فَسُكُونٍ وَهِيَ
الْفَطْنَةُ (عَلَى قُبُودِ) جَمْعٌ قَبِيْذٌ وَهُوَ اصْطِلَاحًا مَا جِيءَ بِهِ لِجَمْعٍ أَوْ مَنَعٍ أَوْ بَيَانٍ وَاقِعٌ أَذْكَرُهَا (فِي بَعْضِ
الْمَسَائِلِ) أَيِ قَلِيلٍ مِنْهَا كَمَا أَشْعَرَهُ بِذِكْرِ بَعْضٍ قِيلَ وَهِيَ عَشْرٌ وَسَيَأْتِي تَعْرِيفُ الْمَسْأَلَةِ (هِيَ مِنْ
الْأَصْلِ) أَيِ الْمُحَرَّرِ (مَحْذُوفَاتٌ) سَهَوًا أَوْ اتِّكَالًا عَلَى الْمُطَوَّلَاتِ أَوْ اخْتِصَارًا مَعَ كَوْنِهَا مُرَادَةً قِيلَ وَفِي
إِثَارِ الْحَذْفِ عَلَى التَّرِكِ مَا يُرْجَحُ الْأَخِيرَ وَفِيهِ مَا فِيهِ (وَمِنْهَا مَوَاضِعُ يَسِيرَةٍ) نَحْوُ الْخَمْسِينَ (ذَكَرَهَا) أَيِ
أَثْبَتَهَا (فِي الْمُحَرَّرِ) لَمْ يُعْبَرْ عَنْهُ بِالْأَصْلِ هُنَا تَقْنَنًا، وَلَقَلَّ يَثْقُلَ لِقُرْبِهِ (عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ) أَيِ الرَّاجِحِ
(فِي الْمَذْهَبِ) أَذْكَرُهُ فِيهَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (كَمَا سَتَرَاهَا) نَفْسُهُ لِتَأْخِرَ الرُّؤْيَةَ قَلِيلًا عَنْ هَذَا الْمَحَلِّ (إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) احْتِجَاجٌ إِلَيْهِ مَعَ إِسْنَادِهِ فَعَلَ الرُّؤْيَةَ لِغَيْرِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ كِفَعْلُهُ إِذْ لَا يَدْرِي هَلْ يَرَاهَا أَوْ لَا أَوْ
لِتَضْمِنِهِ فَعَلًا لِنَفْسِهِ هُوَ إِثْبَانُهُ بِهَا كَذَلِكَ، وَكَمَا نَعَتْ لِذِكْرِ الْمَحْذُوفِ أَوْ حَالٍ وَالتَّقْدِيرُ أَذْكَرُ الرَّاجِحِ
فِيهَا ذِكْرًا وَاضِحًا مِثْلَ الْوُضُوحِ الَّذِي سَتَرَاهَا عَلَيْهِ وَتَخَالَفَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِاعْتِبَارَيْنِ سَائِعٌ كَمَا فِي:

أَنَا أَبُو النِّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

(تَنْبِيْهٌ) رَعِمَ فِي الْكَشَافِ أَنَّ هَذِهِ السَّنِينَ تُفِيدُ الْقَطْعَ بِوُقُوعِ مَدْخُولِهَا كَمَا فِي ﴿نَسَبِيكُمْ اللَّهُ﴾
[البقرة: ١٣٧] ﴿أَوَّلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١] سَأَنْتَقِمُ مِنْكَ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَطْعَ هُنَا لِقَرْنَةِ الْمَقَامِ لَا مِنْ
مَوْضُوعِ السَّنِينَ عَلَى أَنَّهُ وَطَأَ بِهِ لِمَذْهَبِهِ الْفَاسِدِ مِنْ تَحْتِمْ الْجَزَاءِ فَتُوجِبُهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ لَهُ غَفْلَةً عَنْ
هَذِهِ الدَّسِيسَةِ الْاعْتِزَالِيَّةِ.

(وَاضِحَاتٍ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لَتَرَى الْعِلْمِيَّةَ وَكَوْنُهُ وَفَى بِالْتِزَامِهِ النَّصِّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ لَا يُنَافِي
تَرْجِيحَ خِلَافِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُمْ قَدْ يُرْجَحُونَ مَا عَلَيْهِ الْأَقْلُ (وَمِنْهَا إِبْدَالُ مَا) هِيَ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ. وَمَعَ
ذَلِكَ لَا يُعْتَرَضُ بِقَوْلِهِ دَوِّ يَزِدُّهُ خِلَافًا لِمَنْ رَعِمَهُ؛ لِأَنَّ وَقُوعَهَا فِي أَلْسِنَةِ السَّلَفِ ثُمَّ الْخَلْفِ كَمَا يَأْتِي
أَخْرَجَهَا عَنِ الْغَرَابَةِ (كَانَ مِنَ الْأَفَاطِهِ غَرِيبًا) لَا يُؤَلَّفُ كَالْبَاغِ (أَوْ مُوَهِّمًا) أَيِ مُوقِعًا فِي الْوَهْمِ أَيِ الذَّهْنِ
(خِلَافَ الصَّوَابِ) بِأَنَّ كَانَ مَعْنَاهُ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ غَيْرُ مُرَادٍ أَوْ اسْتَوَى مَعْنِيَاهُ فَلَا يَدْرِي الْمُرَادُ، وَإِنْ كَانَ
ذَلِكَ اللَّفْظُ مِمَّا يُؤَلَّفُ فَلَا يَتَّحِدُ هَذَا مَعَ الْغَرِيبِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ عَدَمٌ لِفِ الْوَهْمِ وَلَوْ بَلَا إِيْهَامَ وَهَذَا فِيهِ إِيْهَامٌ
وَلَوْ مَعَ إِنْفِ فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ وَمَا هُمَا كَذَلِكَ لَا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ وَيَقْرَضُ

بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات، ومنها: بيان القولين

إغناء الخفي عنهما كأن يقول إبداله الخفي بالأوضح والأخصر لا يكفي في التنصيص على أن المحرّر ارتكب هذين الأمرين الحقيقيين بالترك والطرح (بأوضح) منه لإلف الناس له وسلامته من الإيهام (و) مع ذلك يكون بلفظ (أخصر منه بعبارات) بدل مما قبله بإعادة الجار جمع عبارة وعبرة بفتح أوله وهي ما يعبر به عما في الضمير أي يعرب به عنه (جليات) في أداء المراد لخلوها عن الغرابة والإيهام واشتمالها على حسن السبك ورصانة المعنى أي غالباً أو بحسب ظنه فلا ينافي الاعتراض عليه في بعضها، وإدخال الباء في حيز الإبدال على المأخوذ وفي حيز بدل، والتبدل والاستبدال على المثروك هو الفصيح وخفي هذا التفصيل على من اعترض المثنى بآية ﴿وَيَذَلُّهُمْ يَخُنُّهُمْ جُنَّتَيْنِ﴾ [سبا: ١٦] ﴿وَمَنْ يَبْدُلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨] وقد تدخل في حيز بدل ونحوه على المأخوذ كما في قوله:

وبدل طالعي نحسي بسعدي

على أن الشيء قد يتعارز عليه الأخذ والترك باعتبارين فيتعارز عليه أبدال ومقابلته رعاية لهما. (ومنها بيان القولين) أو الأقوال للشافعي رضي الله عنه قيل ذكر المجتهد لها لإفادة إبطال ما زاد لا للعمل بكل انتهى، ولا ينحصر في ذلك بل من فوائده بيان المدرك، وأن من رجح أحدها من مجتهد المذهب لا يعدّ خارجاً عنه وأن الخلاف لم ينحصر فيها حتى يمتنع الزائد بمعونة ما هو مقرّر في الأصول أنهم إذا اجتمعوا على قولين لم يجز إحداث ثالث إلا إن كان مركباً منهما بأن يكون مفصلاً، وكل من شقّيه قال به أحدهما ثم الراجح منهما ما تأخر إن علم، وإلا فما نصّ على رجحانه وإلا فما فرّع عليه وحده وإلا فما قال عن مقابلته مدخول أو يلزمه فساد، وإلا فما أفرده في محل أو جواب وإلا فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به فإن خلا عن ذلك كله فهو لتكافؤ نظريته وهو يدل على سعة العلم ودقة الورع حذر من ورطة هجوم على ترجيح من غير توضيح دليل، وزعم أن صدور قولين معاً في مسألة واحدة كفيها قولان لا يجوز إجماعاً غلط أفرده رده وإن الإجماع على جوازه ووقوعه من الصحابة فمن بعدهم بتأليف حسن قال الإمام ووقع ذلك للشافعي رضي الله عنه في ثمانية عشر موضعاً. ونقل القرافي الإجماع على تخير المقلد بين قولي إمامه أي على جهة البديل لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح أحدهما، وكأنه أراد إجماع أئمة مذهبه كيف ومقتضى مذهبنا كما قاله السبكي منع ذلك في القضاء والإفتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وانتصر له الغزالي كما يجوز لمن أذاه اجتهداه إلى تساوي جهتين أن يصلّي إلى أيهما شاء إجماعاً وقول الإمام يمتنع إن كانا في حكمين متضادين كإيجاب وتحريم بخلاف نحو خصال الكفارة. وأجرى السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف المذاهب الأربعة أي مما علمت نسبته لمن يجوز تقليده، وجميع شروطه عنده وحمل على ذلك قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة أي في قضاء أو

والوجهين والطريقين والنص، ومراتب الخلاف في جميع الحالات. فحيث أقول: في

إفتاء ومحل ذلك وغيره من سائر صور التقليد ما لم يتتبع الرخص بحيث تنحل رتبة التكليف من عتقه، وإلا أثم به بل قيل فسق وهو وجه قليل ومحل ضعفه أن تتبعها من المذاهب المدونة وإلا فسق قطعاً ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدني من عمل في مسألة بقول إمام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين حمله على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة. ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة بسط فيه وتبعه عليه جمع فقالوا إنما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة نفسها لا مثلها خلافاً للجلال المحلي كأن أفتى ببنونة زوجته في نحو تعليق فتكح أختها، ثم أفتى بأن لا بنونة فأراد أن يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانيتها، وكان أخذ بشفعة الجوار تقليداً لأبي حنيفة ثم استحققت عليه فأراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما؛ لأن كلا من الإمامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فإنه مهم ولا تغتر بمن أخذ بظاهر ما مر.

(والوجهين) أو الأوجه للأصحاب خرجوها على قواعده أو نصوصه، وقد يشذون عنهما كالمزني وأبي ثور فتنسب لهما ولا تعد وجوها في المذهب (والطريقين) أو الطرق وهي اختلافهم في حكاية المذهب فيحكى بعضهم نصين وبعضهم نصوصاً وبعضهم بعضها أو مغايرها حقيقة كأوجه بدل أقوال أو عكسه أو باعتبار كتفصيل في مقابلة إطلاق وعكسه فلهذا كثرت الطرق في كثير من المسائل.

(والنص) أي المنصوص للشافعي رضي الله عنه من نص الشيء رفعه وأظهره؛ لأنه لما نسب إليه من غير معارض كان ظاهراً مرفوعاً الرتبة على غيره (ومراتب الخلاف) قوة وضعفاً حيث ذكر (في جميع الحالات) غالباً لما يأتي والمحرر قد يبين وقد لا ولا ينافيه جزؤه بمسائل فيها خلاف؛ لأنه لم يلزم ذكر كل خلاف فيما ذكر بل إنه حيث ذكر خلافاً بين مرتبته أو فيها نص من غير ذكر له؛ لأن قضية سياقه الآتي أنه إنما يذكر. نصاً يقابله وجه أو تخريج، وأنه لا يذكر كل نص كذلك بل إن ما ذكره لا يكون إلا كذلك فتأمل.

(فحيث) بالضم ويجوز الفتح والكسر مع إبدال يائه واواً أو ألفاً وهي دالة على المكان حقيقة أو مجازاً كما في ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] بتضمين أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف أي «الله» أنفذ علماً حيث يجعل أي هو نافذ العلم في هذا الموضع فاندفع ما قيل يتعين أنها مفعول به على السعة؛ لأن أفعّل التفضيل لا ينصبه لا ظرف لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان، ولأن المعنى أنه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لا شيئاً في المكان قيل وكما هنا وهو عجيب إذ التقدير فكل مكان من هذا الكتاب (أقول) فيه. وزعم الأخفش أنها ترد للزمان.

الأظهر أو المشهور فَمِنَ القولَيْنِ أو الأقوالِ، فإن قَوِيَ الخلافُ قُلْتُ الأظهرُ وإلا فالمشهورُ، وحيثُ أقولُ الأصحُّ أو الصحيحُ فَمِنَ الوجهَيْنِ أو الأوجهِ، فإن قَوِيَ الخلافُ قُلْتُ: الأصحُّ وإلا فالصحيحُ، وحيثُ أقولُ: المذهبُ فَمِنَ الطريقتينِ أو الطُرقِ.

(الأظهرُ أو المشهورُ فمن) مُتَعَلِّقٌ بالأظهرِ أو المشهورِ لكونه كالوصفِ له أي فأحدهما كائناً من جُمْلَةِ (القولينِ أو الأقوالِ فإن قَوِيَ الخلافُ) لِقُوَّةِ مُدْرِكٍ غيرِ الراجحِ منه بظهورِ دليله وعدمِ شذوذه وتكافؤِ دليلهما في أصلِ الظهورِ، ويمتازُ الراجحُ بأنَّ عليه المُعْظَمُ أو بكونِ دليله أوضحَ، وقد لا يَقَعُ تمييزُ. (قُلْتُ الأظهرُ) لإشعاره بظهورِ مُقَابِلِهِ (وإلا) يَقَوِ مُدْرِكُهُ (فالمشهورُ) هو الذي أُعْبِرَ به لإشعاره بخفاءِ مُقَابِلِهِ، ويقَعُ للمؤَلِّفِ تناقُضٌ بين كُتْبِهِ في الترجيحِ ينشأ عن تَغْيِيرِ اجتهاده فليَعْنَنَّ بِتَحْرِيرِ ذلك من يُريدُ تحقيقَ الأشياءِ على وجهها (وحيثُ أقولُ الأصحُّ أو الصحيحُ فمن الوجهَيْنِ أو الأوجهِ) ثم إنَّ كانت من واحدٍ فالترجيحُ بما مرَّ في الأقوالِ أو من أكثرٍ فهو بترجيحِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ.

(فإن قَوِيَ الخلافُ) بِنَظِيرِ ما مرَّ في الأقوالِ (قُلْتُ: الأصحُّ) لإشعاره بصِحَّةِ مُقَابِلِهِ وكان المُرادُ بصِحَّتِهِ مع الحُكْمِ عليه بالضعفِ ومع استحالةِ اجْتِمَاعِ حُكْمَيْنِ مُضَادَّيْنِ على موضوعٍ واحدٍ في آنٍ واحدٍ أنَّ مُدْرِكَهُ له حظٌّ من النَظَرِ بحيثُ يحتاجُ في رَدِّهِ إلى غَوِصٍ على المعاني الدقيقة والأدِلَّةِ الخفيةِ بخلافِ مُقَابِلِ الصحيحِ الآتي فإنه ليس كذلك بل يَرُدُّهُ الناظِرُ ويستَهْجِئُهُ من أوَّلِ وهلةٍ فكان ذلك صَحِيحاً بالاعتبارِ المذكورِ، وإنَّ كان ضعيفاً بالحقيقةِ لا يجوزُ العَمَلُ به فلم يجتمعِ حُكْمَانِ كما ذُكِرَ فتأمل ذلك وأعرضَ عَمَّا وَقَعَ هنا من إشكالاتٍ وأجوبةٍ لا تُرضي. وقد يَقَعُ للمُصَنِّفِ أَنَّهُ في بعضِ كُتْبِهِ يُعْبَرُ بالأظهرِ وفي بعضها يُعْبَرُ عن ذلك بالأصحِّ فإنَّ عَرَفَ أنَّ الخلافَ أقوالٌ أو أوجهٌ فواضحٌ، والأرجحُ الدالُّ على أَنَّهُ أقوالٌ؛ لأنَّ مع قائله زيادةٌ عِلْمٌ بَقَلْبِهِ عن الشافعي رضي الله عنه بخلافِ نافية عنه (وإلا) يَقَوِ (فالصحيحُ) هو الذي أُعْبِرَ به لإشعاره بانتفاءِ اعتباراتِ الصِحَّةِ عن مُقَابِلِهِ، وأَنَّهُ فاسدٌ ولم يُعْبَرِ بِنَظِيرِهِ في الأقوالِ بل أثبتَّ لِنَظِيرِهِ الخفاءَ، وأنَّ القُصُورَ في فهمِهِ إنَّما هو مِنَّا فَحَسَبْنا ذُأْبًا مع الإمامِ الشافعي كما قال وقرَّنا بين مقامِ المُجْتَهِدِ المُطْلَقِ والمُقَيَّدِ. فإنَّ قُلْتُ: إطباقُهُم هنا على أنَّ التعبيرَ بالصحيحِ قاضٍ بفسادِ مُقَابِلِهِ يقتضي أنَّ كُلَّ ما عُبِّرَ فيه به لا يُسَنُّ الخُروجُ من خلافِهِ لأنَّ شرطَ الخُروجِ ومنه عَدَمُ فساده كما صرَّحوا به وقد صرَّحوا في مسائلٍ عَبروا فيها بالصحيحِ بِسَنِّ الخُروجِ من الخلافِ فيها. قُلْتُ: يُجَابُ بأنَّ الفسادَ قد يكونُ من حيثِ الاستِدلالِ الذي استدلَّ به لا مُطْلَقاً فهو فسادٌ اعتياريٌّ وبِفَرْضِ أَنَّهُ حَقِيقِيٌّ قد يكونُ بالنسبةِ لِقَوَاعِدِنَا دونَ قَوَاعِدِ غَيْرِنَا ولما ظَهَرَ للمُصَنِّفِ مثلاً والذي ظَهَرَ لِغَيْرِهِ قُوَّتُهُ فندَّبَ الخُروجَ منه.

(وحيثُ أقولُ المذهبُ فمن الطريقتينِ أو الطُرقِ) كأنَّ يحكي بعضُ القطعِ أي أَنَّهُ لا نصَّ سِوَاهُ وبعضُ قولاً أو وجهاً أو أكثرَ، وبعضُ ذلك أو بعضه أو غيرَه مُطْلَقاً أو باعتبارٍ كما مرَّ ثم الراجحُ المُعْبَرُ عنه بالمذهبِ قد يكونُ طريقَ القطعِ أو موافقها من طريقِ الخلافِ أو مُخَالِفها، لكن قيل

وَحَيْثُ أَقُولُ: النَّصُّ فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَوْ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ.

الغالبُ أَنَّهُ الموافقُ والاستِقراءُ الناقِصُ المُفيدُ للظَّنِّ يُؤَيِّدُهُ . وَرُبَّمَا وَقَعَ لِلْمَجْمُوعِ كَالْعَزِيزِ اسْتِعْمَالُ الطَرِيقَيْنِ مَوْضِعَ الْوَجْهَيْنِ وَعَكْسُهُ .

(وَحَيْثُ أَقُولُ النَّصُّ فَهُوَ نَصُّ) الإمامُ القُرَشِيُّ المُطَّلِبيُّ المُلتَقِي مع النَّبِيِّ ﷺ في جَدِّهِ الرَّابِعِ عَبْدِ مَنْافٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنْافٍ (الشَّافِعِيُّ) نِسْبَةً . لِشَافِعِ الْمَذْكُورِ ، وَشَافِعٌ هَذَا أَسْلَمَ هُوَ وَأَبُوهُ السَّائِبُ صَاحِبُ رَايَةِ قُرَيْشٍ يَوْمَ بَدْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) إِمَامُ الْأَيْمَةِ عَلِيًّا وَعَمَلًا وَوَرَعًا وَهَذَا وَمَعْرِفَةٌ وَذَكَاءٌ وَحِفْظًا وَنَسَبًا فَإِنَّهُ بَرَعَ فِي كُلِّ مِمَّا ذُكِرَ وَفَاقَ فِيهِ أَكْثَرَ مَنْ سَبَقَهُ لَا سِيَّمَا مَشَاطِيخَهُ كَمَالِكٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَمَشَاطِيخَهُمْ ، وَاجْتَمَعَ لَهُ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ وَكَثْرَةِ الْأَتْبَاعِ فِي أَكْثَرِ أَقْطَارِ الْأَرْضِ . وَتَقَدَّمَ مَذْهَبُهُ وَأَهْلُهُ فِيهَا لَا سِيَّمَا فِي الْحَرَمَيْنِ وَالْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَأَهْلُهَا أَفْضَلُ الْأَرْضِ وَأَهْلُهَا مَا لَمْ يَجْتَمِعْ لِغَيْرِهِ وَهَذَا هُوَ حِكْمَةٌ تَخْصِيصُهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَعْمُولِ بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، وَزَعَمَ وَضَعَهُ حَسَدٌ أَوْ غِلَطٌ فَاجْتَسَّ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ «عَالِمٌ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ طِبَاقَ الْأَرْضِ عِلْمًا» ^(١) قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ : نَرَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيُّ لَأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ لِقُرَشِيٍّ مِنَ الشُّهُرَةِ كَمَا ذُكِرَ مَا اجْتَمَعَ لَهُ فَلَمْ يَنْزِلِ الْحَدِيثُ إِلَّا عَلَيْهِ وَكَاشَفَ أَصْحَابَهُ بِوَقَائِعَ وَقَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا أَخْبَرَ وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ أَعْطَاهُ مِيزَانًا فَأَوَّلَتْ لَهُ بِأَنَّ مَذْهَبَهُ أَعْدَلُ الْمَذَاهِبِ وَأَوْفَقُهَا لِلْسُّنَةِ الْغَرَاءِ الَّتِي هِيَ أَعْدَلُ الْمَلَالِ وَأَوْفَقُهَا لِلْحِكْمَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ وَلَدَ بَعْرَةً عَلَى الْأَصْحَحِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ ثُمَّ أُجِيزَ بِالْإِفْتَاءِ وَهُوَ ابْنُ نَحْوِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً ، ثُمَّ رَحَلَ لِمَالِكٍ فَأَقَامَ عِنْدَهُ مُدَّةً ثُمَّ لِيَعْقَدَادَ وَلَقَّبَ نَاصِرَ السُّنَةِ لَمَّا نَاطَرَ أَكَابِرَهَا وَظَفَرَ عَلَيْهِمْ كَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَكَانَ أَبُو يَوْسُفَ إِذْ ذَاكَ مَيِّتًا ثُمَّ بَعْدَ عَامَيْنِ رَجَعَ لِمَكَّةَ ثُمَّ لِيَعْقَدَادَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ ثُمَّ بَعْدَ سَنَةٍ لِيَصْرَ فَأَقَامَ بِهَا كَهْفًا لَأَهْلِهَا إِلَى أَنْ تَقَطَّبَ . وَمِنْ الْخَوَارِقِ الَّتِي لَمْ يَقَعْ نَظِيرُهَا لِمُجْتَهِدٍ غَيْرِهِ اسْتِنَابُهُ وَتَحْرِيرُهُ لِمَذْهَبِهِ الْجَدِيدِ عَلَى سَعَتِهِ الْمُفْرِطَةِ فِي نَحْوِ أَرْبَعِ سِنِينَ وَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ بِهَا ، وَأُرِيدَ بَعْدَ أَزْمِنَةٍ نَقْلُهُ مِنْهَا لِيَعْقَدَادَ فَظَهَرَ مِنْ قَبْرِهِ لَمَّا فُتِحَ رَوَائِحُ طَبِئَةٍ عَطَلَتْ الْحَاضِرِينَ عَنْ إِحْسَابِهِمْ فَتَرَكَوهُ ، وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصَانِيفَ فِي تَرْجَمَتِهِ حَتَّى بَلَغَتْ نَحْوَ أَرْبَعِينَ مُصَنَّفًا ذُكِرَتْ خُلَاصَتُهَا فِي شَرْحِ الْمَشْكَائِ وَلِيَتَّبَعَهُ لِكَثِيرٍ مِمَّا فِي رِحْلَتِهِ لِلرَّازِيِّ كَالْبِيهَقِيِّ فَإِنَّ فِيهَا مَوْضُوعَاتٍ كَثِيرَةً .

(وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجْهٌ) مُقَابِلٌ لَهُ (ضَعِيفٌ) لَا يُعْتَمَدُ وَإِنْ كَانَ فِي مُدْرِكِهِ قُوَّةٌ بِالْإِعْتِبَارِ السَّابِقِ (أَوْ قَوْلٌ) لَهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُخَرَّجَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَفِيهِ خِلَافٌ الْأَصْحَحِ لَا لِأَنَّهُ لَوْ عُرِضَ عَلَيْهِ لَرُبَّمَا أَبْدَى فَارِقًا إِلَّا مُقَيَّدًا كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (مُخَرَّجٌ) مِنْ نَصِّهِ فِي نَظِيرِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى حُكْمِ مُخَالَفٍ بِأَنَّهُ يَنْقُلُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ نَصَّ كُلِّ إِلَى الْأُخْرَى فَيَجْتَمِعُ فِي كُلِّ مَنْصُوصٍ وَمُخَرَّجٍ ، ثُمَّ الرَّاجِحُ إِمَّا الْمُخَرَّجُ وَإِمَّا الْمَنْصُوصُ وَإِمَّا تَقْرِيرُ النَّصِّينِ وَالْفَرْقِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ وَمِنَ النَّصِّ فِي مُضْغَةٍ قَالَ الْقَوَابِلُ لَوْ بَقِيَتْ لَتَصَوَّرَتْ عَلَى

(١) [ضعيف] ينظر الكلام عليه في : (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/٣٩٨].

وَحَيْثُ أَقُولُ: الْجَدِيدُ فَالْقَدِيمُ خِلَافُهُ، أَوْ الْقَدِيمُ، أَوْ فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ.
وَحَيْثُ أَقُولُ: وَقِيلَ كَذَا فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ. وَحَيْثُ أَقُولُ: وَفِي
قَوْلٍ كَذَا فَالرَّاجِعُ خِلَافُهُ. وَمِنْهَا: مَسَائِلُ نَفِيسَةٌ أَضْمُهَا إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْلَى الْكِتَابُ مِنْهَا
وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهَا قُلْتُ، وَفِي آخِرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ بِهَا؛ لِأَنَّ مَدَارَهَا عَلَى تَيَقُّنِ بَرَاءَةِ الرَّجَمِ، وَقَدْ وَجَدَ وَعَدَمَ حُصُولِ أَمِيَّةِ الْوَلَدِ بِهَا؛ لِأَنَّ
مَدَارَهَا عَلَى وُجُودِ اسْمِ الْوَلَدِ، وَلَمْ يَوْجَدْ.

(وَحَيْثُ أَقُولُ الْجَدِيدُ) وَهُوَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَصْرَ وَمِنْهُ الْمُخْتَصَرُ وَالْبَوَيْطِيُّ وَالْأَمُّ
خِلَافًا لِمَنْ شَذَّ. وَقِيلَ مَا قَالَهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ بَغْدَادَ إِلَى مِصْرَ (فَالْقَدِيمُ) وَهُوَ مَا قَالَهُ قَبْلَ دُخُولِهَا
(خِلَافُهُ) وَمِنْهُ كِتَابُهُ الْحُجَّةُ (أَوْ) أَقُولُ (الْقَدِيمُ أَوْ فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ) لَا يُنَافِيهِ عَدَمُ وَقُوعِ هَذِهِ فِي كَلَامِهِ؛
لَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ قَالَهَا بَلْ إِنْ صَدَرَتْ فِيهِ كَسَابِقُهَا (فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ) وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي نَحْوِ
عِشْرِينَ، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ بَيِّنٍ وَثَلَاثِينَ مَسْأَلَةً يَأْتِي بَيَانُ كَثِيرٍ مِنْهَا، وَأَنَّهُ لِنَحْوِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ بِهِ عَمَلًا
بِمَا تَوَاتَرَ عَنْ وَصِيَّةِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ فَهُوَ مَذْهَبُهُ، وَلَوْ نُصِّصَ فِيهِ عَلَى مَا
لَمْ يُنْصِّصْ عَلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ، وَجَبَ اعْتِمَادُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ رُجُوعُهُ عَنْ هَذَا بِخُصُوصِهِ.

(وَحَيْثُ أَقُولُ: وَقِيلَ كَذَا، فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ وَحَيْثُ أَقُولُ وَفِي قَوْلٍ كَذَا
فَالرَّاجِعُ خِلَافُهُ) وَكَانَ تَرْكُهُ لِبَيَانِ قُوَّةِ الْخِلَافِ وَضِعْفِهِ فِيهِمَا لِعَدَمِ ظُهُورِهِ لَهُ أَوْ لِإِغْرَاءِ الطَّالِبِ عَلَى
تَأَمُّلِهِ وَالْبَحْثِ عَنْهُ لِيَقْوَى نَظَرُهُ فِي الْمَدَارِكِ وَالْمَاخِذِ وَوَصَفُ الْوَجْهِ بِالضَّعْفِ دُونَ الْقَوْلِ تَأْذِيًا.
(وَمِنْهَا مَسَائِلُ) جَمْعُ مَسْأَلَةٍ وَهِيَ مَا يُبَيِّرُهُنَّ عَلَى إِثْبَاتِ مَحْمُولِهِ لِمَوْضُوعِهِ فِي الْعِلْمِ وَمِنْ شَأْنِ ذَلِكَ أَنْ
يُطْلَبَ وَيُسْأَلَ عَنْهُ فَلِذَا يُسَمَّى مَطْلُوبًا وَمَسْأَلَةً (نَفِيسَةً) لِعُمُومِ نَفْعِهَا وَمَسَّ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَوَصَفُ
الْجَمْعِ بِالْمُفْرَدِ رِعَايَةً لِمُفْرَدِهِ سَائِعٍ (أَضْمُهَا إِلَيْهِ) أَيِ الْمُخْتَصَرِ فِي مِطَاطْنِهَا اللَّائِقَةِ بِهَا غَالِيًا (يَنْبَغِي) أَيِ
يُطْلَبُ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَغْلَبُ فِيهَا اسْتِعْمَالُهَا فِي الْمُنْدُوبِ تَارَةً وَالْوُجُوبِ أُخْرَى، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْجَوَازِ
أَوْ التَّرْجِيحِ وَلَا يَنْبَغِي قَدْ تَكُونُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ الْكَرَاهَةِ. (أَنْ لَا يُخْلَى الْكِتَابُ) الْمَذْكُورُ وَهُوَ الْمُخْتَصَرُ
وَمَا ضُمَّ إِلَيْهِ وَقَدْ سَمَّاهُ فِي ظَهْرِ خُطْبَتِهِ بِخُطَّةِ الْمَنْهَاجِ وَهُوَ كَالْمَنْهَاجِ وَالنَّهْجِ بَفَتْحٍ فَسُكُونِ الطَّرِيقِ
الْوَاضِحِ مِنْ نَهْجٍ كَذَا أَوْضَحَهُ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى سَلَكٍ فَقَطْ (مِنْهَا) لِنَفَاسَتِهَا وَوَصْفِهَا بِالنَّفَاسَةِ،
وَالضَّمُّ أَفَادَهُ كَلَامُهُ السَّابِقُ لَكِنْ أَعَادَهُمَا هُنَا بِزِيَادَةِ يَنْبَغِي وَمَعْمُولُهُ إِظْهَارُ السَّبَبِ زِيَادَتِهَا مَعَ خُلُوقِهَا
عَنِ التَّنَكُّيْتِ بِخِلَافِ سَابِقِهَا.

(وَأَقُولُ) غَالِيًا فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِ فِي فَصْلِ الْخِلَاءِ وَلَا يَتَكَلَّمُ وَإِنْ كَانَ زِيَادَةُ مَسْأَلَةٍ بِرَأْسِهَا
وَسَبْعُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ وَفِي الْإِحْقَاقِ قَيِّدٌ لِأَنَّ لَهُ زِيَادَاتٍ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ وَمِنْ الْاسْتِقْرَاءِ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ أَيْضًا
فِي اسْتِدْرَاكِ التَّصْحِيحِ عَلَيْهِ (فِي أَوَّلِهَا قُلْتُ وَفِي آخِرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَيِ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ وَزَعَمَ بَعْضُ
الْحَقَّقِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ قِيلَ مُطْلَقًا. وَقِيلَ لِلْإِعْلَامِ بِخَتْمِ الدَّرْسِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَامَ فِيهِ بَلْ فِيهِ

وما وجدته من زيادة لفظية ونحوها على ما في المُحَرَّرِ فاعتمدتها فلا بُدَّ منها، وكذا ما وجدته من الأذكارِ مُخالفاً لما في المُحَرَّرِ وغيره من كُتُبِ الفقه فاعتمدته فإنِّي حَقَّقْتُهُ من كُتُبِ الحديثِ المُعْتَمَدَةِ، وقد أقدِّم بعضَ مسائلِ الفضلِ لِمُنَاسِبَةٍ أو اختصارٍ،

غاية التفويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر صَلَّى الله على نبينا وعليهما وسلَّم ما يدلُّ له وهو قوله فيه: فَعَتَبَ الله على موسى، أي حيث سئل عن أعلم الناس فقال أنا^(١) إذ لم يرِدْ العلمُ إليه إذ رُدَّه إليه صادق بأن يقول: الله أعلم بل القرآن دالُّ له وهو ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ وقد قال عليُّ كرمَ الله وجهه: وأبردُها على كبدي إذا سئِلْتُ عَمَّا لا أعلم أن أقول الله أعلم. ولا يُنافيه ما في البخاري أن عَمَرَ سأل الصحابة رضي الله عنهم عن سورة النصر فقالوا: الله أعلم، فغَضِبَ وقال: قولوا: نعلم أو لا نعلم. وفي رواية أنه قال لمن قاله مرة: قد تيقنا إن كنا لا نعلم أن الله يعلم لتعني حملِه على أنه فيمن جعل الجواب به ذريعة إلى عَدَمِ إخباره عَمَّا سئل عنه، وهو يعلم وقد ذَكَرَ الأئمة في الله أكبر وأعلم ونحوهما ما يَصْرُحُ بحسن ما فعله المُصَنِّفُ فعليك به. ومِمَّا يُؤَيِّدُهُ أيضاً قولهم يَسْنُ لِمَنْ سئل عَمَّا لا يعلم أن يقول الله ورسوله أعلم ومُنِعَ نحو ما أحلَمَ الله نظراً لِتَقْدِيرِ الثَّحَاةِ في التعجب شيء صَيَّرَه كذا مردوداً بأن فيه غاية الإجلالِ وبَنَحْوِ ﴿قُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَ أَكُنْ لَمْ يَغَيَّبُ الْمَسْكُونَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصَرَ بِهِ وَأَسْمِعُ﴾ [الكهف: ٢٦] أي ما أبصره وأسمعه. كما قاله ابن عطية وغيره لقول قتادة لا أحد أبصر من الله ولا أسمع وتقدير الثَّحَاةِ المذكور غير لازم ولا مُطَرِّد؛ لأنَّ كُلَّ مقام بما يُناسِبُه كشيء وصفه بذلك أما نفسه أو من شاء من خلقه.

(وما وجدته) أيها الناظر في هذا المُختَصَرِ (من زيادة لفظية) أي كلمة كظاير وكثير في قوله في التيمُّم في عضوٍ ظاهرٍ بجرِّه دَمَ كثيرٍ (ونحوها) كالهزمة في أحقَّ ما يقول العبدُ فإنها جزءُ كلمة لا كلمة (على ما في المُحَرَّرِ فاعتمدتها فلا بُدَّ منها) أي لا غنى ولا عوض عنها لِطَالِبِ العلم لِتَوْقُفِ صحَّةِ الحكم أو المعنى أو ظهوره عليها (وكذا ما وجدته) فيه (من الأذكار) جمعُ ذِكْرٍ وهو لغة كُلُّ مذكورٍ وشرعاً قولٌ سبق لِثَناءٍ أو دُعاءٍ، وقد يَسْتَعْمَلُ شرعاً أيضاً لِكُلِّ قولٍ يثابُ قائلُه (مُخالفاً لما في المُحَرَّرِ وغيره من كُتُبِ الفقه فاعتمدته فإنِّي حَقَّقْتُهُ) أي ذَكَرْتُهُ وَاثَبْتُهُ وَأَصْلُهُ لغة صِرت منه على يقين كتحققته (من كُتُبِ الحديث) وهو لغة ضِدُّ القديم واصطلاحاً علمٌ يُعرَفُ به أحوالُ ذاتِ رسولِ الله ﷺ قولاً وفِعْلاً وَصِفَةً (المُعْتَمَدَةِ) في نقله لاعتناء أهله بلفظه، والفُقهاء إنما يعتنون غالباً بمعناه دون غير المُعْتَمَدَةِ فيه حتَّى على إثارِ فعلِه؛ لأنَّ كُلَّ أحدٍ يُؤثِّرُ المُعْتَمَدَ على غيره.

(وقد أقدِّم بعضَ مسائلِ الفصلِ لِمُنَاسِبَةٍ) أي لوقوع النسبة بين الشئَيْنِ حتى يكون بينهما وجهٌ مُناسِبٌ (أو اختصاراً) قبل أحدهما كافٍ لاسْتِزَامِهِ الآخرَ انتهى. ويُردُّ بمنعِ الاستِزَامِ إذ قد توجَدُ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٧٤]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٢٣٨٠]، وغيرهما من حديث: ابن عباس رضي الله عنهما.

وَرُبَّمَا قَدَّمْتُ فَضْلًا لِلْمُنَاسَبَةِ. وَأَرْجُو أَنْ تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصَرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ
لِلْمُحَرَّرِ، فَإِنِّي لَا أَخَذِفُ مِنْهُ شَيْئًا مِنَ الْأَحْكَامِ أَضْلًا وَلَا مِنْ الْخِلَافِ وَلَوْ كَانَ وَاهِيًا مَعَ
مَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَائِسِ. وَقَدْ سَرَعْتُ فِي جَمْعِ جُزْءٍ

مُنَاسَبَةٌ بِلَا اخْتِصَارٍ بَلْ قَدْ لَا تَوْجُدُ إِلَّا مَعَ عَدَمِهِ، وَقَدْ يَوْجَدُ اخْتِصَارٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ مِنْ
حَيْثُ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ كَمَا وَقَعَ لَهُ أَوَّلُ الْجِرَاحِ فَإِنَّهُ أَخَّرَ بَحْثَ الْمُكَرَّهِ عَنْ بَحْثِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ
لِلْقَوْدِ لِيَجْمَعَ أَقْسَامُ الْمَسْأَلَةِ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ.

(وَرُبَّمَا) لِلتَّخْلِيلِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ عُرْفُ الْفُقَهَاءِ وَإِنْ قِيلَ إِنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ أَكْثَرُ، وَقَدْ قِيلَ بِهِمَا فِي «رُبَّمَا
يَبُذُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» [الحجر: ٢:] [قَدَّمْتُ فَضْلًا] وَهُوَ لُغَةٌ الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَهُوَ فِي
الْكُتُبِ كَذَلِكَ لِفَصْلِهِ بَيْنَ أَجْنَاسِ الْمَسَائِلِ وَأَنْوَاعِهَا (لِلْمُنَاسَبَةِ) كَفَصْلِ كَفَارَاتٍ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ عَلَى
الْإِحْصَارِ. (وَأَرْجُو) مِنَ الرَّجَاءِ ضِدُّ الْيَأْسِ فَهُوَ تَجْوِيزٌ وَقَوْعٌ مَحْبُوبٌ عَلَى قُرْبٍ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ
كَمَا فِي «مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا» [نوح: ١٣] أَيْ لَا تَخَافُونَ عَظَمَتَهُ مَجَازٌ يَحْتَاجُ لِقَرِينَةٍ (إِنْ) عَبَّرَ بِهَا مَعَ أَنَّ
الْمُنَاسَبَ لِلرَّجَاءِ إِذَا إشارَةً إِلَى أَنَّهُ مَعَ رَجَائِهِ مُلَاحِظٌ لِمَقَامِ الْخَوْفِ الْمُقْتَضِي لِلتَّرَدُّدِ فِي التَّمَامِ اللَّازِمِ
لِلْمَرْجُو (تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصَرُ) الْحَاضِرُ ذَهْنًا وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى وَضْعِ الْخُطْبَةِ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي أَوَّلِ شَرْحِي
لِلْإِشَادِ وَتَقَدُّمُهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ صَنِيعُهُ فِي مَوَاضِعَ، وَقَدْ تَمَّ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ (أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ) مِنْ
شَرْحِ كَشْفٍ وَبَيِّنٍ (لِلْمُحَرَّرِ) لِقِيَامِهِ بِأَكْثَرِ وَظَائِفِ الشَّرَاحِ مِنْ إِبْدَالِ الْغَرِيبِ وَالْمَوْهَمِ وَذِكْرِ قِيُودِ
الْمَسْأَلَةِ وَبَيَانِ أَصْلِ الْخِلَافِ وَمَرَاتِبِهِ وَضَمِّ زِيَادَاتٍ نَفْسِيَّةٍ إِلَيْهِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا ذِكْرُ نَحْوِ الدَّلِيلِ وَالتَّعْلِيْقِ
فَلِذَا لَمْ يَقُلْ شَرْحًا ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (فَإِنِّي لَا أَخَذِفُ) بِإِعْجَامِ الدَّالِّ اسْقِطَ (مِنْهُ شَيْئًا) بِحَسَبِ مَا
عَزَمْتَ عَلَيْهِ (مِنْ الْأَحْكَامِ) الَّتِي فِي نُسَخَتِي، وَلَمْ يَكُنْ فِيمَا ذَكَرْتَهُ مَا يُفْهِمُ مَا حَدَّثْتَهُ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ
مِمَّا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِحَذْفِهِ لَهُ مِنْ أَصْلِهِ. وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ مِنْ
حَيْثُ إِنَّهُ مُكَلَّفٌ وَالشَّيْءُ لُغَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أُمَّتِنَا مَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ عَنْهُ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الِاسْتِعْمَالِ فِي
الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ وَعِنْدَ آخَرِينَ كَالْبَيْضَاوِيِّ حَقِيقَةٌ فِي الْمَوْجُودِ مَجَازٌ فِي الْمَعْدُومِ وَلَمْ تَخْتَلِفِ الْأَشَاعِرَةُ
وَالْمُعْتَزِّلَةُ فِي إِطْلَاقِهِ عَلَى الْمَوْجُودِ، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ بَيْنَهُمَا فِي شَيْئَةٍ الْمَعْلُومِ بِمَعْنَى ثُبُوتِهِ فِي الْخَارِجِ
وَعَدَمُ ثُبُوتِهِ فِيهِ فَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ لَا وَعِنْدَ الْمُعْتَزِّلَةِ نَعَمْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ وَوَأَقْوَنَا عَلَى أَنَّ الْمُحَالَ لَا
يُسَمَّى شَيْئًا وَمَحَلٌّ بَسِطَ ذَلِكَ كُتِبَ الْكَلَامُ (أَصْلًا) هِيَ عُرْفًا لِلْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ مُصَدِّرًا أَوْ حَالًا مُؤَكَّدَةً
لَا أَخَذِفُ أَيْ مُسْتَأْصِلًا أَيْ قَاطِعًا لِلْحَذْفِ مِنْ أَصْلِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ اسْتَأْصَلَهُ قَطَعَهُ مِنْ أَصْلِهِ. (وَلَا)
أَخَذِفُ مِنْهُ شَيْئًا بِالْمَعْنَى السَّابِقِ (مِنْ الْخِلَافِ وَلَوْ كَانَ وَاهِيًا) أَيْ ضَعِيفًا جِدًّا مَجَازٌ عَنْ السَّاقِطِ (مَعَ مَا)
أَيَّ أَتَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ مَصْحُوبًا بِمَا (أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَائِسِ) الْمُتَقَدِّمَةِ.

(وَقَدْ) لِلتَّحْقِيقِ (سَرَعْتُ) بَعْدَ شُرُوعِي فِي ذَلِكَ الْمُخْتَصَرِ كَمَا أَفَادَهُ السِّيَاقُ أَوْ مَعَ شُرُوعِي فِيهِ عُرْفًا
وَلَا يُنَافِيهِ ذَلِكَ السِّيَاقُ وَالتَّعْبِيرُ بِالتَّمَامِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ مَا فِي الدَّهْنِ (فِي جَمْعِ جُزْءٍ) أَيْ كِتَابٍ

لطيف على صورة الشرح لدقائق هذا المختصر، ومقصودي به التنبيه على الحكمة في العدول عن عبارة المخبر، وفي إلحاق قيد أو حرف أو شرط للمسألة ونحو ذلك وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بُد منها.
وعلى الله الكريم اعتمادي، وإليه تفويض واستنادي،

صغير الحجم تشبيهاً بمعنى الجزء لغة وهو بعض الشيء (لطيف) حجمه جداً (على صورة الشرح) صفة ثانية لجزء (لدقائق) جمع دقيقة وهي ما خفي إدراكه إلا بعد مزيد تأمل (هذا المختصر) من حيث اختصاره لعبارة المخبر لا لكل دقائق الكتاب كما أشار إليه لفظ المختصر، وصرح به قوله (ومقصودي به التنبيه على الحكمة) أي السبب والتحقيق أنها في نحو ومن يؤت الحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال ومتمماته (في العدول عن عبارة المخبر وفي إلحاق) الزائد على المخبر بلا تمييز من (قيد) للمسألة (أو حرف) في الكلام كالهزمة في أحق (أو شرط للمسألة) وهو بالسكون لغة تعليق أمر مستقبل بمثله، واصطلاحاً ما يأتي أول شروط الصلاة واختلفوا هل الشرط يرادف القيد، ورجح أن مألها لشيء واحد ويرد بأن من أقسام القيد ما جيء به لبيان الواقع كما مر، وهو نقيض الشرط (ونحو) مبتدأ (ذلك) وهو التنبيه على المقاصد وما قد يخفى ومنه بيان شمول عبارته لما لم تشمله عبارة أصله، ويصح جر نحو وهو ظاهر (وأكثر ذلك) المذكور (من الضروريات) وهي ما لا مندوحة عنه، وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصبر فمن ثم فسرها بقوله (التي لا بُد منها) ليريد الكمال بمعرفة الأشياء على وجهها، قال الشراح واحتترز بذلك عما ليس بضروري بل حسن كزيادة لفظ الطلاق في قوله فإن انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق مع أنه لم يذكره في المخبريات ومع ذكر أصل له في الطلاق ووجه حسنه التنبيه على ما لعله يخفى في محل احتياج إليه فيه. وفي صحته نظر؛ لأن المشار إليه بقوله ذلك ليس فيه زيادة مسألة مستقلة وهذا الذي أخرجه به مسألة مستقلة نظير ولا يتكلم السابقة فلا يصح إخراجها به فالوجه أنه إنما احتترز بذلك عن إلحاق الحرف فإنه بعض المشار إليه وهو غير ضروري لكن بقيد كونه لا يتوقف صحته المعنى عليه نعم إن كانت الإشارة لجمع ما مر من النفايس أو المراد بالحرف مطلق الكلمة ولو بالمعنى اللغوي أتجه ما قاله كما أنه متجه على جر نحو.

(وعلى الله) لا غيره (الكريم) بالنوال قبل السؤال أو مطلقاً ومن ثم فسرها بأنه الذي عم عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم وتفسيره بالعفو أو العلي بعيد (اعتمادي) بأن يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على الشروع فيه فإنه لا يرُد من اعتمد عليه، وفي هذا كالذي سبق إذاً بسبق وضع الخطبة (والله) لا إلى غيره (تفويض) من فوض أمره إليه إذا رضى بفعله واعتقاداً لِكَماله (واستنادي) في ذلك وغيره فإنه لا يخيب من استند إليه والاعتماد والاستناد يصح أن يدعى ترادفهما، وأن الاعتماد أخص.

وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ لِي وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَرِضْوَانَهُ عَنِّي، وَعَنْ أَجِبَائِي وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَلَمَّا تَمَّ رَجَاؤُهُ بِإِجَابَةِ سُؤَالِهِ قَدَّرَ وَقُوعَ مَطْلُوبِهِ . فَقَالَ (وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ) أَيَّ بَتَّالِيهِ بَنِيَّةٍ صَالِحَةٍ (لِي) فِي الْآخِرَةِ إِذْ لَا مَعْوَلَ إِلَّا عَلَى نَفْعِهَا (وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ) أَيَّ بَاقِيهِمْ أَوْ جَمِيعِهِمْ مِنَ السُّؤَرِ أَوْ سُورِ الْبَلَدِ بِأَنْ يُلْهِمَهُمُ الْاعْتِنَاءَ بِهِ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ كِتَابِيَةِ وَنَقْلِ وَوَقْفٍ، وَنَفْعُهُمْ يَسْتَلْزِمُ نَفْعَهُ؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِيهِ (وَرِضْوَانُهُ عَنِّي وَعَنْ أَجِبَائِي) بِالتَّشْدِيدِ وَالْهَمْزِ أَيَّ مَنْ يُحِبُّونِي وَأَحِبُّهُمْ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ زَمْنُهُمْ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُحِبَّ فِي اللَّهِ كُلُّ مَنْ اتَّصَفَ بِكَمَالٍ سَابِقًا وَلَا حَقًّا. (وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ) فِيهِ تَكْرِيرُ الدُّعَاءِ لِلْبَعْضِ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ وَالْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ طَالَ فِيمَا بَيْنَهُمَا مِنَ النَّسَبِ الْكَلَامِ وَالْحَقُّ أَنَّهُمَا. مُتَّحِدَانِ مَاصِدَقًا إِذْ لَا يَوْجَدُ شَرَعًا مُؤْمِنٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ وَلَا عَكْسُهُ وَمَنْ آمَنَ بِقَلْبِهِ وَتَرَكَ التَّلَفُظَ بِلِسَانِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَخْلِيدِهِ فِي النَّارِ لَكِنْ اعْتَرَضَ بِأَنْ كَثِيرِينَ بَلِ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى خِلَافِهِ مُخْتَلِفِينَ مَفْهُومًا إِذْ مَفْهُومُ الْإِسْلَامِ الْإِسْتِسْلَامُ وَالْإِنْقِيَادُ وَمَفْهُومُ الْإِيمَانِ التَّصَدِيقُ الْجَازِمُ بِكُلِّ مَا عَلِمَ مَجِيئُهُ ﷺ بِهِ بِالضَّرُورَةِ إِجْمَالًا فِي الْإِجْمَالِيِّ وَتَفْصِيلًا فِي التَّفْصِيلِيِّ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ

المُشْتَمِلَةُ عَلَى وسائلٍ أربعةٍ ومَقاصِدَ كذلك وأَفْرَدَها بِتَرَاجِمٍ دُونَ تلكِ إِلَّا النِّجَاسَةَ لِطَوِيلِ مَبَاحِثِهَا فَرَقًا بَيْنَ الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ وَغَيْرِهِ، وَالْكِتَابُ كَالْكِتَابِ وَالْكِتَابَةُ لُغَةُ الضَّمِّ وَالْجَمْعُ.

وَاصْطِلَاحُ اسْمٍ لَجُمْلَةٍ مُخْتَصَّةٍ مِنَ الْعِلْمِ فَهُوَ إِمَّا بَاقٍ عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ أَوْ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ وَالْإِضَافَةُ إِمَّا بِمَعْنَى اللَّامِ أَوْ بَيَانِيَّةٍ، وَيُعَبَّرُ عَنْ تِلْكَ الْجُمْلَةِ بِالْبَابِ وَبِالْفَضْلِ فَإِنْ جُمِعَتْ كَانَ الْأَوَّلُ لِلْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْأَخِيرَيْنِ وَالثَّانِي لِلْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الثَّالِثِ وَهُوَ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى مَسَائِلَ غَالِبًا فِي الْكُلِّ، وَالطَّهَارَةُ بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ طَهَّرَ يَطْهَرُ بِفَتْحِ هَائِهِ أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا يَطْهَرُ بِضَمِّهَا فِيهِمَا.

وَأَمَّا طَهَّرَ بِمَعْنَى اغْتَسَلَ فَمَثَلْتُ الْهَاءَ لُغَةً الْخُلُوصِ مِنَ الدَّنَسِ وَلَوْ مَعْنَوِيًّا كَالْعَيْنِ، وَشَرَعًا لَهَا وَضْعَانِ حَقِيقَتِي وَهُوَ زَوَالُ الْمَنْعِ النَّاشِئِ عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ وَمَجَازِيٌّ مِنْ إِبْطَالِ اسْمِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ وَهُوَ الْفِعْلُ الْمَوْضُوعُ لِإِفَادَةِ ذَلِكَ أَوْ بَعْضُ آثَارِهِ كَالْتِيْمُ، وَبِهَذَا الْوَضْعِ عَرَفَهَا الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهَا رَفَعَ حَدِيثَ أَوْ إِزَالَةَ نَجَسٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا كَالْتِيْمُ وَطَهَّرَ السَّلْسُ أَوْ عَلَى صَوْرَتَيْهِمَا كَالْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ وَالطَّهْرِ الْمُنْدُوبِ فِيهِ أَعْنَى التَّعْبِيرِ بِالمَعْنَى وَالصُّورَةِ إِشَارَةً لِقَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنَّهَا فِي هَذَيْنِ لَا مِنْ مَجَازٍ الشَّيْبَةِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِمَنْعِهِ وَإِبْطَالِ أَنَّهَا فِيهَا حَقِيقَةٌ عَرَفِيَّةٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي التِّيْمُ، وَبَدَّءُوا بِالطَّهَارَةِ لِخَبَرِ الْحَاكِمِ وَغَيْرِهِ «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهْوَرُ»^(١)، ثُمَّ بِمَا بَعْدَهَا عَلَى الْوَضْعِ الْبَدِيعِ الْآتِي لِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الْخَيْرُ الْمَشْهُورُ «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»^(٢) وَأَسْقَطُوا الْكَلَامَ عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَفْرَدَ بَعْلَمَ وَأَثَرُوا رِوَايَةَ تَقْدِيمِ الصَّوْمِ عَلَى الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ فُورِيٌّ وَمُتَكَرِّرٌ، وَأَفْرَدَ مِنْ يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْبَعْثَةِ انْتِظَامُ أَمْرِ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ بِكَمَالِ الْقَوَى النُّطْقِيَّةِ وَمُكْمَلُهَا الْعِبَادَاتُ، وَالشَّهَوِيَّةِ وَمُكْمَلُهَا غِذَاءُ وَنَحْوُهُ الْمُعَامَلَاتُ، وَوَطْءُ وَنَحْوُهُ الْمُنَاكَحَاتُ، وَالْغَضَبِيَّةُ وَمُكْمَلُهَا التَّحَرُّزُ عَنِ الْجِنَايَاتِ، وَقُدِّمَتِ الْأُولَى لِشَرْفِهَا، ثُمَّ الثَّانِيَةُ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، ثُمَّ الثَّالِثَةُ؛

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٦١]، والترمذي في (الجامع) [رقم/ ٣]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/ ٢٧٥]، وغيرهم من حديث: علي بن أبي طالب عليه السلام.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/ ٥٥].

(٢) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٨]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ١٦]، وغيرهما من حديث: ابن عمر عليهما السلام.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدِّثِ
وَالْتَجَسِّ: ماءٌ مُطْلَقٌ،

لأنها دونها في الحاجة، ثم الرابعة لِقَلَّةِ وَقوعِها بالنسبة لما قبلها، وإنما ختمتها الأكثر بالعنق تفاؤلاً.
وبدءوا من مُقَدِّماتِ الطهارة بالماء؛ لأنه الأصل في آلتها وافتتح هذا الكتاب بآية لِعَتُودِ بَرَكَّتْها على
جميع الكتاب لا يكونها دليله؛ لأن من شأنه التأخر عن المدلول على أنه إذا كان قاعدة كُلِّيَّةٍ ينطبق
عليها أكثر المسائل كما هنا فقدم ولم يُراعِ ذلك في غيره وإن راعاه أصله كالشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اختصاراً.
قال الله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا﴾ أي أنزلنا مُسْتَمِرًّا باهرًا للعقول ناشئًا عن عَظَمَتِنَا ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ أي
الجِرمِ المعهود إن أريد الابتداء أو السحاب إن أريد الانتهاء ﴿مَاءً﴾ فيه عمومٌ من حيث إنه للامتنان
وبهذا استفيد منه أنه طاهر إذ لا امتنان بالنجس فمن ثَمَّ كان ﴿طَهُورًا﴾ معناه مُطَهَّرًا لغيره وإلا لزم
التاكيد والتأسيس خَيْرٌ منه ويدل لذلك أيضًا لِيُطَهَّرَكم به، وأنه الأصل في فعولٍ وإن جاء مصدرًا
وللمبالغة بأن يدل على زيادة في معنى فاعِلٍ مع مساوئته له تعديًا كضروب أو لزومًا كصبور وللآلة
كسحورٍ لما يُسَحَّرُ به، وبهذا الاشتراك مع كون الأصل ما ذُكِرَ اندفع الاستدلال لِيُطَهَّرَ المِستعمل
نظرًا إلى إفادة المبالغة على أن فيما قلناه تكرارًا أيضًا لِرَفْعِهِ أحداث أجزاء العضو الواحد بجره عليه
أما المضموم فيختص بالمصدر، وقيل يأتي بمعنى المُطَهَّر لغيره أيضًا واختصاص الطهارة بالماء
الذي أشارت إليه الآية ولا يرد شرابًا طهورًا؛ لأنه قد وُصِفَ بأعلى صفات الدُّنيا تعبدِّي أو لما فيه
من الرقة واللطافة التي لا توجد في غيره ومن ثَمَّ قيل لا لون له وبهذا الاختصاص يَتَضَحُّ منْعُهُم
القياس عليه لا لمفهومي؛ لأنه لَقَبٌ.

(يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدِّثِ) إجماعًا واعتراض وهو هنا أمرٌ اعتباري قائم بالأعضاء يمنع صحة نحو
الصلاة حيث لا مُرَخَّصٌ أو المنع المُتَرَتَّبُ على ذلك وكون التيمم يرفع هذا لا يبرِّد؛ لأنه رفع خاص
بالنسبة لِفَرَضٍ واحد، وكلامنا في الرفع العام وهذا خاص بالماء، وهو إما أصغر ورافعه الوضوء
وإما أكبر ورافعه الغسل، وقد يُقسَّمُ هذا نظرًا إلى تفاوت ما يحرم به إلى مُتَوَسِّطٍ، وهو ما عدا
الحيض والنفس وأكبر وهو إما ما يحرم بهما أكثر.

(و) رفع (النجس) وهو شرعًا مُسْتَقْدَرٌ يمنع صحة الصلاة حيث لا مُرَخَّصٌ أو معنى يوصف به
المحلُّ المُلاقي لِعَيْنٍ من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا؛ لأنه الذي لا يرفعه إلا الماء ولأن
المُصَنَّفَ استعمل فيه الرفع كما تقرر، وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى أما على الأول
فوصفه به من مجازٍ مُجاوِزٍ لِلْحَدِّثِ، وكان عدوله عن تعبير أصله بالإزالة رعايةً للأول؛ لأنه حقيقة
وما راعاه هو مجازٌ وهو أبلغ من الحقيقة باتِّفاق البُلغاء على أن ذاك موهم إذ يُزيله غير الماء،
وتخصيصهما لأنهما الأصل وإلا فالطهر المسنون وطهر السلس الذي لا رفع فيه كالدُّمَيَّة والمجنونة
لِحُلِّ لِلْمُسْلِمِ والميت كذلك كما يُعلَم من كلامه فيما يأتي (ماءٌ مُطْلَقٌ) أي استعماله بمعنى مروه

وهو ما يَقَعُ عليه اسم ماءٍ بلا قَيْدٍ. فالمُتَغَيَّرُ: مُسْتَغْتَنِي عنه كَزَعْفَرَانٍ تَغَيَّرَا يَمْنَعُ إطلاق اسمِ الماءِ غيرِ طَهُورٍ، ولا يَضُرُّ تَغَيُّرُ لا يَمْنَعُ الاسمَ،

عليه فلا يجوزُ كما عَبَّرَ به أصله، وأفادَه مفهومُ الاشتراطِ من جهةِ أن تعاطيَ الشيءِ على خلافِ ما أوجبه الشارعُ حرامٌ، ولا يصحُّ كما صرَّحَ به كُلُّ مَنْ نفى الجُلَّ لكنَّ بِخَفَاءٍ وإن سَلَّمنا أَنه يُسْتَعْمَلُ فيهِمَا؛ لأنَّ الأكثرَ استعماله في الحرمةِ فقط ومن الاشتراطِ لكنَّ بظهورٍ ففي كُلِّ من العبارَتَيْنِ مزيةٌ خلافاً لِمَنْ أطلَقَ ترجيحَ هذه ولمَنْ أطلَقَ ترجيحَ تلك فتأملْه رفعُ أو إزالةُ شيءٍ من تلك الأربعةِ إلا به لأمره تعالى بالتيمُّم عند فقده «وأمرَ رسولُ الله ﷺ بَصَبِ الذَّنْبِ من الماءِ على بَوْلِ ذي الخُوَيْصِرَةِ التيميِّ لَمَّا بَالَ في المسجدِ»^(١)، وهو إتما ينصَرِفُ للمُطلَقِ؛ لأنَّه المُتبادِرُ إلى الذَّهْنِ ولمنعِ القياسِ عليه كما مرَّ. وخرَجَ بتلك الأربعةِ نحوُ إزالةِ طيبٍ عن بَدَنِ مُحْرِمٍ؛ لأنَّ القصدَ زوالَ عَيْنِهِ وهو لا يَتَوَقَّفُ على ماءٍ (وهو ما يَقَعُ عليه) عند أهلِ اللِّسانِ بالنسبةِ للعالمِ بحالِهِ (اسمُ ماءٍ بلا قَيْدٍ) لازمٌ وإن رُشِّحَ من بُخارِ الطهورِ المُغْلِي أو تَغَيَّرَ بما لا يَضُرُّ مِمَّا يَأْتِي أو جُمِعَ من ندى وزَعَمَ أَنه نفسُ دابةٍ لا دَلِيلَ عليه أو كان زُلالاً وهو ما يخرجُ من جوفِ صوَرٍ توجَدُ. في نحوِ الثلجِ كالحَيَوَانِ، وليست بحَيَوَانٍ فإنَّ تَحَقُّقَ كان نجساً؛ لأنَّه قِيَّةٌ وخرَجَ بالماءِ من حيثَ تعلَّقَ الاشتراطُ به الثَّرابُ، ولو في المُغْلَظِ فإنَّ المُطَهَّرَ هو الماءُ بشرطِ مزجِه به ومحوِ أدويةِ الدِّبَاغِ؛ لأنها مُحيلةٌ وحَجَرُ الاستنجاءِ؛ لأنَّه مُرَخَّصٌ ويقولُه بلا قَيْدٍ مع قولنا عند إلى آخرِه المُقَيَّدُ بلازمٌ ولو نحوُ لامِ العهدِ كخَبَرِ «إنما الماءُ من الماءِ»^(٢) والمُتَغَيَّرُ بالتقديرِ وكالمُسْتَعْمَلِ على الأصحِّ وكقَلِيلٍ وَقَعَ فيه نجسٌ؛ لأنَّ العالمَ بها لا يذكُرُها إلا مُقَيَّدةً على أَنَّها مُقَيَّدةٌ شرعاً بخلافِ المُتَغَيَّرِ بما لا يَضُرُّ والمُقَيَّدُ بغيرِ لازمٍ نحوُ ماءِ البِثْرِ وإذا تَقَرَّرَ أنَّ المُطلَقَ ما ذُكِرَ المعلومُ منه مع ذِكْرِ الآيةِ أنَّ ما صدَقَ الطهورُ والمُطلَقُ واحدٌ.

(ف) الماءُ الكثيرُ والقَلِيلُ (المُتَغَيَّرُ بـ) مُخَالِطٌ طَاهِرٌ (مُسْتَغْتَنِي) بَفَتْحِ التَّوْنِ وكَسْرُها بعيدٌ مُتَكَلِّفٌ (عنه) كَزَعْفَرَانٍ وَمَنِيٍّ وَثَمَرٍ ساقِطٍ وطَحْلِبٍ طَرِحَ بعد ذَنِّهِ وَوَرَقٍ طَرِحَ ثم تَفَتَّتْ وملحٌ جبليٌّ وَقَطِرَانٍ أو كافورٌ مُخَالِطٌ فكلُّ منهما نوعانِ (تَغَيَّرَا يَمْنَعُ إطلاق اسمِ الماءِ) لِكثَرَتِهِ ولو تقديراً، كان وَقَعَ في الماءِ ما يوافقه كَمُسْتَعْمَلٍ لكنَّ في قَلِيلٍ كما يَأْتِي وكَماءٍ ورِدَ لا رِيحَ له فإنَّه يُقَدَّرُ وَسَطًا كريحِ لَأَذِنٍ ولَوْنٍ عَصِيرٍ وطعمِ ماءِ رُمَانٍ فإنَّ غَيْرَ مع ذلك ضرٌّ وإلا فلا؛ لأنَّه لَمَّا كان لِمُوافَقَتِهِ لا يُغَيَّرُ اعْتِبَرُ بغيرِهِ كالحُكُومَةِ (غَيْرِ طَهُورٍ) وإن كان التَغَيُّرُ بما على غُضُوِّ المُتَطَهَّرِ كما أَنه غيرُ مُطلَقٍ فلو حَلَفَ لا يَشْرَبُ ماءً فَشَرِبَهُ لم يَحْنَثْ.

(ولا يَضُرُّ) في الطهوريَّةِ (تَغَيَّرُ لا يَمْنَعُ الاسمَ) لِقِلَّتِهِ ولو احتِمَالاً بأنَّ شَكَّ أَهو كثيرٌ أو قَلِيلٌ ما لم

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٥٦٧٩]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٢٨٤]، وغيرهما من حديث: أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم/٣٤٣]، وغيره من حديث: أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ولا مُتَغَيَّرٌ بِمُكْنٍ وَطِينٍ وَطُخْلِبٍ، وما في مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ، وكذا مُتَغَيَّرٌ بِمُجَاوِرٍ كَعُودٍ وَدُهْنٍ،
أو بِثَرَابٍ طُرِحَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ،

يَتَحَقَّقُ الْكَثْرَةُ وَيُشَكُّ فِي زَوَالِهَا. (ولا مُتَغَيَّرٌ) قِيلَ الْأَحْسَنُ حَذْفُ الْمِيمِ لِئِنْسَابَ مَا قَبْلَهُ وَيُرْذُ بَانَ
التَّفَنُّنَ الْمُشْعِرَ بِاتِّحَادِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْعِبَارَتَيْنِ أَفَوْدَ وَأَبْلَغُ. (بِمُكْنٍ) بِتَثْنِيتِ مِيمِهِ وَطِينٍ وَطُخْلِبٍ بِفَتْحِ
لَا مِيمٍ وَضَمِّهَا نَائِبٌ مِنَ الْمَاءِ أَوْ أَلْقَى فِيهِ وَلَمْ يُدَقِّ وَوَرَقَ وَقَعَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ تَقَشَّتْ وَخَالَطَ (وما في مَقَرِّهِ)
ومنه كما هو ظَاهِرُ الْقَرَبِ الَّتِي يُدْهَنُ بِاطْنِهَا بِالْقِطْرَانِ وَهِيَ جَدِيدَةٌ لِإِصْلَاحِ مَا يَوْضَعُ فِيهَا بَعْدَ مِنَ
الْمَاءِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْقِطْرَانِ الْمُخَالِطِ (وَمَمَرِّهِ) لَوْ مَصْنُوعًا مِنْ نَحْوِ نُورَةٍ وَإِنْ طُبِخَتْ وَكَبِرِيَتْ وَإِنْ
فُحِّشَ التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ كُلُّهُ لِيَتَعَدَّرَ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ، وَلَوْ وَضِعَ مِنْ هَذَا التَّغْيِيرِ عَلَى غَيْرِهِ مَا غَيَّرَهُ لَمْ يَضُرَّ
عَلَى الْأَوَجِّهِ؛ لِأَنَّهُ طَهُورٌ فَهُوَ كَالْمُتَغَيَّرِ بِالْمِلْحِ الْمَائِيِّ، وَكَوْنُ التَّغْيِيرِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ بِمَا فِي الْمَاءِ لَا بُدَّ أَنَّهُ
لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ سَبَبَهُ لَطَافَةُ الْمَاءِ الْمُثَبَّتِ هُوَ فِي أَجْزَائِهِ فَقَبْلَهُ الْمَاءُ
الثَّانِي وَانْبَتَّ فِيهِ وَلَوْ نَزَلَ بِنَفْسِهِ لَمْ يَقْبَلْهُ فَلَمْ يَكُنْ تَغْيِيرُهُ بِهِ لِكَشَافَتِهِ وَمَعَ الشُّكِّ لَا تُسَلَّبُ الطَّهَوْرِيَّةُ
الْمُحَقَّقَةُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ بِمَاءٍ مُجَاوِرٍ وَمُخَالِطٍ، وَشَكَّكْنَا فِي التَّغْيِيرِ مِنْهُمَا لَمْ يَضُرَّ فَكَذَا هُنَا.

(وكذا) لَا يَضُرُّ فِي الطَّهَوْرِيَّةِ (متغير بمجاور) طاهر على أي حال كان (كعود ودهن) وَإِنْ طَبِيبًا
وَكَحْبً وَكَتَانٍ وَإِنْ أَعْلِيَا مَا لَمْ يُعْلَمَ انْفِصَالُ عَيْنٍ فِيهِ مُخَالَطَةُ تَسْلُبِ الْأَسْمِ. وبهذا التفصيل يَجْمَعُ
بَيْنَ إِطْلَاقَاتِ مُتَبَايِنَةٍ فِي مَاءِ مُبْلَآتِ الْكُتَانِ؛ لِأَنَّ لَهُ حَالَاتٍ مُتَفَاوِتَةً فِي التَّغْيِيرِ أَوَّلًا وَآخِرًا كَمَا هُوَ
مُشَاهَدٌ نَعَمَ الَّذِي يَنْبَغِي فِيمَا شَكَّ فِي انْفِصَالِ عَيْنٍ فِيهِ أَنَّهُ لَوْ تَجَدَّدَ لَهُ اسْمٌ آخَرَ بِحَيْثُ تَرَكَ مَعَهُ اسْمَهُ
الْأَوَّلَ السَّلْبُ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّجَدُّدَ قَرِينَتُهُ ظَاهِرَةٌ جِدًّا عَلَى انْفِصَالِ تِلْكَ الْعَيْنِ فِيهِ (أو بِثَرَابٍ) طَهُورٍ بِنَاءً
عَلَى أَنَّهُ مُخَالِطٌ، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ، وَمِثْلُهُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي الْمِلْحُ
الْمَائِيُّ لَا الْجَبَلِيُّ إِلَّا إِنْ كَانَ بِمَمَرٍّ أَوْ مَقَرٍّ (طُرِحَ) لَا لِتَطْهِيرٍ مُغْلَظٍ، وَإِلَّا لَمْ يَصِرْ طِينًا لَا يَجْرِي بِطَبْعِهِ
وَلَا أَثَرَ جُزْمًا (فِي الْأَظْهَرِ) إِذِ التَّغْيِيرُ بِالْمُجَاوِرِ وَمِنَ الْبُخُورِ وَلَوْ احْتِمَالًا إِذْ مَا شَكَّ فِي أَنَّهُ مُخَالِطٌ أَوْ
مُجَاوِرٌ لَهُ حُكْمُ الْمُجَاوِرِ، ثُمَّ رَأَيْتُ جَمْعًا جُزَمُوا بِأَنَّهُ مُجَاوِرٌ حَتَّى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَضُرُّ لِكَيْتِه بِنَاءً عَلَى
الضَّعِيفِ مِنَ التَّفَرِيقِ فِي الْمُجَاوِرِ بَيْنَ الرِّيحِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يُنَافِي كَوْنُهُ مُجَاوِرًا أَنَّ الْأَصَحَّ فِي دُخَانِ
الشَّيْءِ أَنَّهُ مِنْ نَفْسِ جَرِيمِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَنْفَصِلَ جَرِمُ مُجَاوِرٍ مِنْ جَرِمِ مُخَالِطٍ إِذِ الْمُشَاهَدَةُ قَاضِيَةٌ
فِي الدُّخَانِ بِأَنَّهُ مُجَاوِرٌ يَطْفُو عَلَى الْمَاءِ وَلَا يَخْتَلِطُ بِهِ مُجَرَّدُ تَرَوُّجٍ، وَإِنْ فُحِّشَ فَهُوَ كَتَّغْيِيرٍ بِجَفِيفَةٍ عَلَى
الشَّطِّ وَبِالثَّرَابِ. أَمَّا مُجَرَّدُ كَدُورَةٍ لَا تَمْنَعُ الْأَسْمَ فَعَلِيهِ هُوَ مُجَاوِرٌ، وَالتَّغْيِيرُ بِهِ مُطْلَقٌ وَهُوَ الْأَشْهَرُ
وَأَمَّا لِلتَّسْهِيلِ عَلَى الْعِبَادِ فَهُوَ غَيْرُ مُطْلَقٍ قَالَ جَمْعٌ وَهُوَ الْأَقْعَدُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْمَثَنَ مُصَرَّحٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعَادَ
الْبَاءَ فِي ثَرَابٍ وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ أَمِثْلَةِ الْمُجَاوِرِ فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُخَالِطٌ، وَأَنَّ التَّغْيِيرَ بِهِ مُغْتَمَرٌ مَعَ ذَلِكَ نَظَرًا
لِإِذَا فِيهِ مِنَ الطَّهَوْرِيَّةِ. وَأَصْلُ هَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِي حَدِّ الْمُخَالِطِ أَهْوَا مَا لَا يُمَكِّنُ فَصْلَهُ فَخَرَجَ الثَّرَابُ،
أَوْ مَا لَا يَتَمَيَّزُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ فَدَخَلَ، أَوْ الْمُعْتَبَرُ الْعُرْفُ أَوْجُهُ أَشْهَرُهَا الْأَوَّلُ وَقَضِيَّةُ جُزْمِهِمْ بِإِخْرَاجِ

وَيُكْرَهُ الْمُشْمَسُ.

الثَّرَابُ عَلَيْهِ أَنْ الْمُرَادَ مَا لَا يُمَكِّنُ فَصْلُهُ حَالًا وَلَا مَالًا وَرَجَّحَ شَيْخُنَا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ تَبَعًا لِشَيْخِهِ الْقَيَاتِي وَلَأَبِي زُرْعَةَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الْمُثَنِّ، وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّ الثَّرَابَ مُخَالِطٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْجَحَ مِنَ التَّعَارِيفِ الثَّلَاثَةِ الثَّانِي، وَأَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ وَقَدْ يُقَالُ: مَا لَا يُمَكِّنُ فَصْلُهُ حَالًا وَلَا مَالًا لَا يَتَمَيَّزُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ فَيَتَّجِدَانِ، وَيَكُونُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ بَيَانًا لِلْعُرْفِ فَلَا خِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ. (وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهَا وَقِيلَ تَحْرِيمًا شَرْعًا لَا طِبًّا فَحَسَبُ فَيُنَابِئُ النَّارُكَ امْتِثَالًا شَدِيدَ حَرٍّ وَبَرْدٍ لِمَنْعِهِمَا الْإِسْبَاغَ أَوْ لِلضَّرَرِ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي هَذَا حَدِيثٌ «وإِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ»^(١) قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي إِسْبَاغٍ عَلَى مُكْرَهَةٍ لَا بِقَيْدِ الشَّدَّةِ، وَهَذَا مَعَ قَيْدِهَا الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ مَنَعٌ وَقُوعُ الْعِبَادَةِ عَلَى كَمَالِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا. (وَالْمُشْمَسُ) وَلَوْ مُعْطًى لَكِنْ كَرَاهَةُ الْمَكْشُوفِ أَشَدُّ عِنْيً مَا أَثَرَتْ فِيهِ الشَّمْسُ بَحِثٌ قَوِيٌّ عَلَى أَنَّ تَفْصِيلَ بَحْدَرِهَا مِنْهُ زُهُومَةٌ مَاءٍ كَانَ أَوْ مَائِعًا وَكُلُّ شَرْوِطِهِ لِلْمَطْوَلَاتِ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ بِقَطْرِ حَارٍّ وَقْتَ الْحَرِّ فِي إِنْءٍ مُنْطَبِعٍ، وَهُوَ مَا يَمْتَدُّ تَحْتَ الْمَطْرَقَةِ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كِبْرَكَةٍ فِي جَبَلٍ حَدِيدٍ غَيْرِ نَقْدٍ وَمَغْشًى بِهِ يَمْنَعُ انْفِصَالُ الزُّهُومَةِ بِخِلَافِ نَقْدٍ غُشًى أَوْ اخْتَلَطَ بِمَا تَتَوَلَّدُ هِيَ مِنْهُ وَلَوْ غَيْرَ غَالِبٍ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ وَأَدْعَاءُ أَهْلِهَا لَا تَتَوَلَّدُ إِلَّا مِنْ غَالِبٍ أَوْ مُتَحَصِّلٍ بِالنَّارِ مَمْنُوعٌ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ وَإِنْ رَدَدْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِتَوَلُّدِهَا مِنَ الصَّدَاءِ بَلْ هُوَ شَرْطٌ فِيهَا عِنْدَهُ سَوَاءُ النَقْدِ وَغَيْرِهِ كَمَا شَمِلَتْهُ عِبَارَتُهُ، وَهِيَ تَخْصُصُ الْكَرَاهَةَ بِكُلِّ إِنْءٍ مُنْطَبِعٍ مُصْدَقٍ وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ وَهُوَ حَارٌّ وَلَوْ فِي ثَوْبٍ لَبَسَهُ رَطْبًا فِي ظَاهِرٍ أَوْ بَاطِنٍ بَدَنٍ حَيٍّ كَأَبْرَصٍ يُخْشَى زِيَادَةُ بَرَصِهِ وَغَيْرِ أَدْمِيٍّ يُخْشَى بَرَصُهُ، وَذَلِكَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «دَعِ مَا يَبْرِيكَ إِلَى مَا لَا يَبْرِيكَ»^(٢) وَاسْتِعْمَالُهُ مُرِيبٌ؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى مِنْهُ الْبَرَصُ كَمَا صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَتَمَدَهُ بَعْضُ مُحَقِّقِي الْأَطْبَاءِ لِقَبْضِ تِلْكَ الزُّهُومَةِ عَلَى مَسَامِ الْبَدَنِ فَتَنْجَسُ الدَّمُ، وَمَحَلُّ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ حَيْثُ لَمْ يَظَنْ بِقَوْلٍ عَدَلٍ أَوْ بِمَعْرِفَةٍ نَفْسِهِ ضَرَرُهُ لَهُ بِخُصُوصِهِ، وَإِلَّا حَرَمٌ فَيَلْزَمُ التَّيَمُّمُ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَوْ لَمْ يَتَّعِنَ، وَإِلَّا بَانَ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ وَشِرَاؤُهُ وَلَا كَرَاهَةَ كُمُسَخِّنٍ بِالنَّارِ، وَلَوْ بَنَجَسَ مُغْلَظٌ؛ لِأَنَّهُ تَذْهَبُ الزُّهُومَةُ لِقَوَّيَّتِهَا بِخِلَافِهَا فِي الطَّعَامِ الْمَائِعِ لَاخْتِلَاطِهَا بِأَجْزَائِهِ. وَيُكْرَهُ مَاءٌ وَتُرَابٌ كُلُّ أَرْضٍ. غُضِبَ عَلَيْهَا إِلَّا بَثْرُ النَّاقَةِ بِأَرْضِ ثَمُودَ، وَلَا يُكْرَهُ الطُّهْرُ بِمَاءٍ زَمَزَمَ وَلَكِنْ الْأُولَى عَدَمُ إِزَالَةِ النَّجَسِ بِهِ وَجَزْمُ بَعْضِهِمْ بِحُرْمَتِهِ ضَعِيفٌ بَلْ شَادٌّ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ مَاءِ الْكُوْثَرِ خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ وَيُكْرَهُ الطُّهْرُ بِفَضْلِ الْمَرَاةِ لِلْخِلَافِ فِيهِ قِيلَ بَلْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ وَعَنِ التَّنَطُّهِ مِنَ الْإِنْءِ الثُّحَاسِ.

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٢٥١]، وغيره من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) [صحيح] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم / ٢٥١٨]، والنسائي في (سننه) [رقم / ٥٧١١]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم / ٧٢٢]، وغيرهم من حديث: أبي الحوراء السعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: صحيح. وينظر: (إرواء الغليل) للآلباني [رقم / ٢٠٧٤].

والمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ. قِيلَ وَنَقْلُهَا غَيْرُ طَهْوَرٍ فِي الْجَدِيدِ، فَإِنْ جُمِعَ قَبْلَهُ قُلْتَيْنِ فَطَهْوَرٌ فِي الْأَصَحِّ.

(والمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ) أَي مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي صِحَّتِهَا كَالْغَسَلِ الْأَوَّلِيِّ وَلَوْ مِنْ طَهْرِ صَبِيٍّ لَمْ يُعْمَرْ لِطَوَافٍ أَوْ سَلَسٍ أَوْ حَقْفِيٍّ لَمْ يَنْوِ أَوْ صَلَاةٍ نَفَلٍ أَوْ كِتَابِيَّةٍ انْقَطَعَ دُمُهَا لِتَحِلِّ لِحَلِيلٍ مُسْلِمٍ أَيْ يَعْتَقِدُ تَوَقُّفَ الْحِلِّ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْاِكْتِفَاءَ بِنَيْتِهَا إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخْفِيفِ عَلَيْهِ أَوْ مَجْنُونَةٍ أَوْ مُمْتَنِعَةٍ غَسَلَهَا حَلِيلُهَا الْمُسْلِمُ مِنْ ذَلِكَ لِتَحِلِّ لَهُ غَيْرُ طَهْوَرٍ أَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْخَبَثِ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْحَدَثِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِاسْتِعْمَالِهِ زَوَالُ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ فَيَنْتَقِلُ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْغُسَالَ لَمَّا أَثَرَتْ فِي الْمَحَلِّ تَأَثَّرَتْ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ النَّجَسِ الْمَعْفُو عَنْهُ، وَمَرَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُطْلَقٍ أَيْضًا.

(قِيلَ وَ) الْمُسْتَعْمَلُ فِي (نَقْلِهَا) وَمِنْهُ مَاءٌ غَسَلَ بِهِ الرَّجُلَ بَعْدَ مَسْحِ الْخُفِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَا زَعَمَا بِخِلَافِ مَاءٍ غَسَلَ بِهِ الْوَجْهَ مَعَ بَقَاءِ التَّيَمُّمِ لِرَفْعِهِ الْحَدَثَ عَنْهُ (غَيْرُ طَهْوَرٍ) أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى تَأْذِي الْعِبَادَةِ بِهِ، وَلَوْ مُنْدُوبَةٌ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَتَّى يَتَأَثَّرَ بِهِ فَكَانَ بَاقِيًا عَلَى طَهْوَرِيَّتِهِ، وَبِمَا قَرَّرْتُ بِهِ الْمَثَنُ يَنْدَفِعُ الْاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْهُ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُ الْفَرْضِ مَعَ النَفْلِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَوْ كَانَ أَوْضَحَ، ثُمَّ قَوْلُنَا إِنَّ الْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ غَيْرِ طَهْوَرٍ إِنَّمَا هُوَ (فِي) الْأَصَحِّ فِي (الْجَدِيدِ) لَا الْقَدِيمِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لَا يَتَأْتِي انْتِقَالُهُ لِلْمَاءِ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ انْتِقَالٌ اِعْتِبَارِيٌّ.

(فَإِنْ جُمِعَ) الْمُسْتَعْمَلُ عَلَى الْجَدِيدِ (قَبْلَهُ قُلْتَيْنِ فَطَهْوَرٌ) وَإِنْ قُلَّ بَعْدُ بِتَفْرِيقِهِ (فِي) الْأَصَحِّ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَيْضًا أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْقَلِيلِ أَوْضَعُهُ. وَقِيلَ أزال قُوَّتَهُ مِنْ أَصْلِهَا كَحِثَاءٍ صُبَّغَ بِهِ لَا يُؤَثِّرُ بَعْدُ وَكَالنَّجَسِ إِذَا بَلَغَهُمَا بِلَا تَغْيِيرٍ وَأَوَّلَى وَزَعَمَ بَقَاءُ وَصْفِ الْاسْتِعْمَالِ لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّ وَصْفَهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْكَثْرَةِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُسْتَعْمَلُ إِذَا نَزَلَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ قُدِّرَ مُخَالَفًا وَسَطًا كَمَا مَرَّ أَوْ كَثِيرٍ لَمْ يَقْدَرْ؛ لِأَنَّهُ بِوُصُولِهِ إِلَيْهِ صَارَ طَهْوَرًا فَعَلِمَ أَنَّ الْاسْتِعْمَالَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا مَعَ قَلَّةِ الْمَاءِ أَيْ وَبَعْدَ فَصْلِهِ وَلَوْ حُكِمَا كَانَ جَاوَزَ مِنْكَبِ الْمُتَوَضَّعِ أَوْ رُكْبَتِهِ وَإِنْ عَادَ لِمَحَلِّهِ أَوْ انْتَقَلَ مِنْ يَدٍ لِأُخْرَى، نَعَمْ لَا يَضُرُّ فِي الْمُحْدِثِ خَرَقُ الْهَوَاءِ مَثَلًا لِلْمَاءِ مِنَ الْكَفِّ إِلَى السَّاعِدِ وَلَا فِي الْجُنْبِ انْفِصَالُهُ مِنْ نَحْوِ الرَّأْسِ لِلصَّدْرِ وَمَا يَغْلِبُ فِيهِ التَّقَادُفُ وَهُوَ جَرَيَانُ الْمَاءِ إِلَيْهِ عَلَى الْاِتِّصَالِ. وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ لِلْغُسْلِ عَنِ الْحَدَثِ أَوَّلًا بِقَصْدِ بَعْدَ نِيَّةِ الْجُنْبِ وَتَثْلِيثٍ وَجِهَ الْمُحْدِثِ مَا لَمْ يَقْصِدِ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَوَّلِيِّ إِلَّا فَبَعْدَهَا بِلَا نِيَّةِ اِغْتِرَافٍ. وَلَا قَصْدِ أَخْذِ الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ يَدِهِ فَلَهُ أَنْ يَغْسِلَ بِمَا فِيهَا. بَاقِي سَاعِدِهَا، وَوَاضِحٌ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ مَنْ يَصُبُّ عَلَيْهِ تَحْصُلُ لَهُ سُنَّةُ التَّثْلِيثِ مَا لَمْ يَقْصِدِ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَوَّلِيِّ لِرَفْعِ حَدَثٍ يَدِهِ بِالثَّانِيَةِ حِينَئِذٍ مَا لَمْ يَنْوِ صَرْفَهُ عَنْهُ. وَلَوْ اِنْعَمَسَ مُحْدِثٌ، ثُمَّ نَوَى أَوْ جُنَّبَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ارْتَفَعَ حَدَثُهُ وَمَا دَامَ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ مَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ أَصْغَرَ وَأَكْبَرَ بِالْاِنْعِمَاسِ لَا بِالْاِغْتِرَافِ وَلَوْ بِيَدِهِ وَإِنْ نَوَى اِغْتِرَافًا كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ.

ولا تَنْجُسُ قُلْتَا الْمَاءِ بِمُلَاقَاةِ نَجَسٍ، فَإِنْ غَيَّرَهُ فَتَجَسَّسَ. فَإِنْ زَالَ تَغَيَّرَهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِمَاءٍ طَهَّرَ،

(ولا تُنَجِّسُ قُلْتَا الْمَاءِ) ولو احتمالا كَانَ شَكٌّ فِي مَاءٍ أَبْلَغَهُمَا أَمْ لَا وَإِنْ تَيَقَّنْتَ قُلْتَهُ قَبْلَ (بِمُلَاقَاةِ نَجَسٍ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»^(١) أَي لَمْ يَقْبَلْهُ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ رِوَايَةٌ لَمْ يُنَجَّسْ وَهِيَ صَحِيحَةٌ أَيْضًا، وَخَرَجَ بِقُلْتَا الْمَاءِ الصَّرِيحُ فِي آتِهِمَا كُلُّهُمَا مِنْ مُحَضِّ الْمَاءِ مَا لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ يَنْقُصُ عَنْ قُلْتَيْنِ مَائِعَ يُوَافِقُهُ فَبَلَّغَهُمَا بِهِ، وَلَمْ يُغَيِّرْهُ فَرَضًا لَوْ قُدِّرَ مُخَالَفًا فَإِنَّهُ يُنَجَّسُ بِمُجَرِّدِ الْمُلَاقَاةِ وَلَا يَدْفَعُ الاستِعْمَالُ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا نَزَلَ ذَلِكَ الْمَائِعُ مِثْلَةَ الْمَاءِ فِي جَوَازِ الطَّهْرِ بِالْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ إِذْ هُوَ رَفَعٌ وَذَلِكَ دَفْعٌ وَهُوَ أَقْوَى غَالِبًا لَا تَرَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ الْوَارِدَ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ وَالْخَبَثَ وَلَا يَدْفَعُهُمَا لَوْ وَرَدَا عَلَيْهِ وَمَنْ تَمَّ اخْتَلَفُوا فِي مُسْتَعْمَلٍ كَثُرَ انْتِهَاءٌ هَلْ تَرَفَعُ كَثْرَتُهُ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ لَا؟ وَاتَّفَقُوا فِي كَثِيرٍ ابْتِدَاءً عَلَى أَنَّهُ يَدْفَعُ الاستِعْمَالُ عَنْ نَفْسِهِ. وَخَرَجَ بِ«غَالِبًا» نَحْوِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ النِّكَاحَ، وَلَا يَدْفَعُهُ لِجَلِّ ارْتِجَاعِ الْمُطْلَقَةِ وَعَكْسُهُ الْإِحْرَامُ وَعِدَّةُ الشُّبْهَةِ فَهُوَ أَقْوَى تَأْثِيرًا مِنْهُمَا، فَعَلِمَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَدْفَعُ فَقَطْ كَهَذَيْنِ، وَقَدْ يَرْفَعُ فَقَطْ كَالطَّلَاقِ وَالْمَاءِ هُنَا وَأَنَّ الرِّفْعَ التَّأَثُّرُ بِمَا يَصْلُحُ لَهُ لَوْلَا ذَلِكَ الدَّافِعُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ يُسْنُ لِمَنْ دَعَا بِرَفْعِ بَلَاءٍ وَاقِعٌ أَنْ يَجْعَلَ ظَهَرَ كَفَيْهِ لِلسَّمَاءِ، وَيَدْفَعُهُ أَنْ يَقَعَ بِهِ بَعْدَ عَكْسِهِ وَلَوْ كَانَ الْقُلْتَانِ فِي مَحَلَّتَيْنِ بَيْنَهُمَا اتِّصَالٌ وَبِأَحَدِهِمَا نَجَسٌ نَجَسَ الْآخَرُ إِنْ ضَاقَ مَا بَيْنَهُمَا وَإِلَّا طَهَّرَ النِّجَسَ كَمَا يَأْتِي.

(فَإِنْ غَيَّرَهُ) أَي النِّجَسُ الْمَاءَ الْقُلْتَيْنِ وَلَوْ يَسِيرًا أَوْ تَقْدِيرًا كَانَ وَقَعَ فِيهِ مُوَافَقَةً فَغَيَّرَهُ بِالْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ، ثُمَّ إِنْ وَافَقَهُ فِي الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ قُدِّرْنَا مُخَالَفًا أَشَدَّ فِيهَا كَلَوْنِ الْحَبْرِ وَرِيحِ الْمِسْكِ وَطَعْمِ الْخَلِّ أَوْ فِي صِفَةٍ قُدِّرْنَا مُخَالَفًا فِيهَا فَقَطْ (فَتَجَسَّسَ) إِجْمَاعًا وَلَوْ بِوَصْفٍ وَاحِدٍ فِي الْأُولَى أَوْ بَعْضِهِ فَلِكُلِّ حُكْمِهِ فَإِنْ كَثُرَ غَيْرُ الْمُتَغَيَّرِ بَقِيَ عَلَى طَهَارَتِهِ وَإِلَّا فَلَا، وَإِنَّمَا قُدِّرَ الطَّاهِرُ بِالْوَسْطِ لِأَنَّهُ أَخَفُّ وَلَوْ وَقَعَ فِي مُتَغَيَّرٍ بِمَا لَا يَضُرُّ قَدَرُ زَوَالِهِ فَإِنْ غُيِّرَ حِينَئِذٍ ضَرَّ وَإِلَّا فَلَا.

(فَإِنْ زَالَ تَغَيَّرَهُ بِنَفْسِهِ) بَأَن لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ طَالُ مَكْنَاهُ (أَوْ بِمَاءٍ) انْضَمَّ إِلَيْهِ وَلَوْ مُتَنَجِّسًا، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ وَالباقِي كَثِيرٌ بَأَن كَانَ الْإِنَاءُ مُتَخَيِّقًا بِهِ فزَالَ انْخِنَاقُهُ وَدَخَلَ الرِّيحُ وَقَصَرَهُ أَوْ بِمُجَاوِرٍ وَقَعَ فِيهِ أَي أَوْ بِمُخَالِطٍ تَرَوَّحَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي فِي نَحْوِ زَعْفَرَانٍ لَا طَعْمَ وَلَا رِيحَ (طَهَّرَ) لِزَوَالِ سَبَبِ التَّنَجُّسِ. وَإِنَّمَا لَمْ تُعَدَّ طَهَارَةُ الْجَلَالَةِ بِزَوَالِ التَّغْيِيرِ مِنْ غَيْرِ عِلْفٍ طَاهِرًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ سَبَبَ نَجَاسَتِهَا عِنْدَ الْقَائِلِ بِهَا رَدَاءُ لِحَمِيهَا وَهِيَ لَا تَزُولُ إِلَّا بِالْعِلْفِ الطَّاهِرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُقَدِّرُوا هُنَا الْوَاقِعَ بَعْدَ زَوَالِ التَّغْيِيرِ مُخَالَفًا أَشَدَّ لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ كَانَتْ مَوْجُودَةً بِالْفِعْلِ، ثُمَّ زَالَتْ لِقَوَّةِ الْمَاءِ عَلَيْهَا فَلَمْ يَكُنْ لِفَرْضِ الْمُخَالَفَةِ حِينَئِذٍ وَجْهٌ بخلافِهَا ابْتِدَاءً وَلَوْ عَادَ التَّغْيِيرُ لَمْ يَضُرَّ، أَي وَإِنْ لَمْ يُحْتَمَلْ أَنَّهُ يَتَرَوَّحُ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [١٢/٢]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٦٣]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٦٧]، والنسائي في (سننه) [رقم/٥٢]، وغيرهم من حديث: عبد الله بن عمر رضي الله عنه.
قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/٥٦].

أَوْ بِمِسْكٍ وَزَعْفَرَانٍ فَلَا، وَكَذَا تُرَابٌ وَجِصٌّ فِي الْأَظْهَرِ، وَدَوْنَهُمَا

نَجَسَ آخَرَ كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ وَدَلَّ عَلَيْهِ أَيْضًا كَلَامُهُ إِلَّا إِنَّ بَقِيَّةَ عَيْنِ النِّجَاسَةِ، وَهَلْ يُقَالُ بِهَذَا فِي زَوَالِ نَحْوِ رِيحٍ مُتَغَيِّرٍ بِالْعُسْلِ، ثُمَّ عَادَ أَوْ يُفَصَّلُ بَيْنَ عَوْدِهِ فَوْرًا أَوْ مُتَرَاخِيًا أَوْ بَيْنَ غَسْلِهِ بِمَاءٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ نَحْوِ صَابُونٍ لِنُدْرَةِ الْعُودِ هُنَا جِدًّا أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْبَاقِيَيْنِ لِلتَّنَظُّرِ فِيهِ مَجَالٌ. وَقَضِيَّةٌ مَا سَأَذْكُرُهُ أَنَّ سَبَبَ عَدَمِ التَّأْثِيرِ هُنَا ضَعْفُهُ بِزَوَالِهِ، ثُمَّ عَوْدُهُ وَحَيْثُ ذَكَرْتُ مِثْلَهُ لَوْجُودِ هَذِهِ الْعِلَّةِ فِيهِ نَعَمْ قَدْ يُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ فِي نَحْوِ فَاغِيَةٍ أَوْ كَادٍ أَوْ طَيِّبٍ بِثَوْبٍ جَفَّ أَنْ رِيحَهُ إِنْ ظَهَرَ بَرَشُ الْمَاءِ اسْتَصْحَبَ لَهُ اسْمُ الطَّيِّبِ وَالْأَفْلَا لَأَنَّ ظُهُورَهُ هُنَا إِذَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ نَحْوِ مَاءٍ أَثَرٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ تَأْثِيرَ الْمَاءِ فِي الْإِزَالَةِ أَقْوَى مِنْ تَأْثِيرِ الْجَفَافِ فِيهَا فَأَثَرٌ، ثُمَّ أَدْنَى قَرِينَةٍ بِخِلَافِهِ هُنَا. وَكَلَامُ الْمُتَنَبِّهِ يَشْمَلُ التَّغْيِيرَ التَّقْدِيرِيَّ أَيْضًا بِأَنْ تَمْضِيَ عَلَيْهِ مُدَّةٌ لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْحِسِّيِّ لَزَالَ أَوْ أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ قَدْرٌ لَوْ صُبَّ عَلَى مَاءٍ مُتَغَيِّرٍ حِسًّا لَزَالَ تَغْيِيرُهُ. وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ إِلَى جَانِبِهِ غَدِيرٌ فِيهِ مَاءٌ مُتَغَيِّرٌ فَزَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ بَعْدَ مُدَّةٍ فَيُعْلَمُ أَنَّ هَذَا أَيْضًا يَزُولُ تَغْيِيرُهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، وَذَلِكَ لَأَنَّ النِّجَاسَةَ مُقَدَّرَةٌ فَالْمُزِيلُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا.

(أَوْ) زَالَ أَيَّ ظَاهِرًا فَلَا يُنَافِي التَّعْلِيلُ بِالشُّكِّ الْآتِي فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِالْعَطْفِ الْمُقْتَضِي لِتَقْدِيرِ الزَوَالِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الشَّرَاحِ أَجَابَ بِذَلِكَ وَالرَّافِعِيُّ أَوَّلَ كَلَامِ الْوَجِيزِ بِذَلِكَ تَغْيِيرَ رِيحِهِ (بِمِسْكٍ وَ) لَوْنُهُ بِسَبَبِ (زَعْفَرَانٍ) وَطَعْمُهُ بِخَلٍّ مَثَلًا (فَلَا) لِلشُّكِّ فِي أَنَّ التَّغْيِيرَ زَالَ حَقِيقَةً أَوْ اسْتَتَرَ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ زَوَالِ الرِّيحِ وَالطَّعْمِ بِنَحْوِ زَعْفَرَانٍ لَا طَعْمَ لَهُ وَلَا رِيحَ وَالطَّعْمُ وَاللَّوْنُ بِنَحْوِ مِسْكٍ وَاللَّوْنُ وَالرِّيحُ بِنَحْوِ خَلٍّ لَا لَوْنَ لَهُ وَلَا رِيحَ يَمْتَضِي عَوْدَ الطَّهَارَةِ، وَهُوَ مُتَجَنِّهِ وَفَاقًا لِجَمْعٍ مِنَ الشَّرَاحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْكُ فِي الْاسْتِتَارِ حَيْثُذِ وَلَا يُشْكِلُ هَذَا بِإِيجَابِ نَحْوِ صَابُونٍ تَوَقَّفَتْ عَلَيْهِ إِزَالَةُ نَجَسٍ مَعَ احْتِمَالِ سِتْرِهِ لِرِيحِهِ بِرِيحِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ ذَلِكَ أَنَّهُ مُزِيلٌ لَا سَائِرٌ بِخِلَافِ هَذَا. (وَكَذَا) بِنَحْوِ (تُرَابٍ وَجِصٍّ) أَيَّ جَبَسَ زَالَ تَغْيِيرُهُ بِأَحَدِهِمَا فَلَمْ يَوْجَدْ رِيحَ النِّجَسِ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ لَا يَطْهَرُ الْمَاءُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِلشُّكِّ أَيْضًا وَدَعَوَى أَنَّهُمَا لَا يَغْلِيَانِ عَلَى أَوْصَافِ الْمَاءِ يَرُدُّهَا أَنَّهُمَا يُكْذِرَانِهِ وَالْكُدْرَةُ مِنْ أَسْبَابِ السِّتْرِ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا قَبْلَهُ فِي نَحْوِ زَعْفَرَانٍ لَا طَعْمَ لَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ لَهُمَا الْأَوْصَافَ الثَّلَاثَةَ فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ اعْتَبِرَ الْوَصْفُ الْمُنَاسِبُ لِمَا فِيهِمَا فَقَطْ وَلَوْ صَفَا الْمَاءُ وَلَا تَغْيِيرَ طَهَّرَ جُزْمًا كَالْتُرَابِ. (وَ) الْمَاءُ (دَوْنَهُمَا) أَيَّ الْقَلْتَيْنِ وَلَمْ يُبَالِ بِكَوْنِ إِضَافَتِيهَا إِلَى الضَّمِيرِ ضَعِيفَةً فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا شَائِعَةٌ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مَعَ دَعَايَةِ الْإِخْصَارِ الَّذِي هُوَ بِصَدَدِهِ، فَزَعَمَ أَنَّ دَوْنَهُمَا مُبْتَدَأٌ فِي كَلَامِهِ وَهِيَ لَا تَنْصَرِّفُ عَلَى الْأَصَحِّ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ عَلَى أَنْ تَنْصَرِّفَهَا قُرْئٌ بِهِ فِي وَمِثَا دُونَ ذَلِكَ بِالرَّفْعِ فَلَا بَدْعَ فِيهِ هُنَا بِالْأَوَّلَى. وَالكَلَامُ فِي دُونَ الظَّرْفِيَّةِ الَّتِي هِيَ نَقِيضُ فَوْقَ فَمَا بِمَعْنَى غَيْرِ مُتَصَرِّفَةٍ وَفِي الْكَشَافِ مَعْنَى دُونَ أَدْنَى مَكَانٍ مِنَ الشَّيْءِ، وَتُسْتَعْمَلُ لِتَفَاوُتِ حَالِ كَزَيْدٍ دُونَ عَمْرٍو أَوْ شَرَفًا، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَاسْتُعْمِلَ لِتَجَاوُزِ حَدِّ إِلَى حَدِّ ﴿أَوَّلِيَّةٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الامراء: ٣٠٠] أَيَّ لَا يَتَجَاوَزُوا إِلَى وَلَايَةِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى وَلَايَةِ الْكَافِرِينَ.

يَتَجَسَّسُ بِالمُلاقاةِ، فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِماءٍ وَلَا تَغَيَّرَ بِهِ فَطَهُورٌ. فلو كَوِثِرَ بِإِيرادِ طَهُورٍ فَلَمْ يَبْلُغَهُمَا لَمْ يَطْهَرُوا،

(يَتَجَسَّسُ) حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَارِدًا وَإِلَّا فِيهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي. وَمِنْهُ فَوَازُ أَصَابَ النَجَسُ أَعْلَاهُ وَمَوْضُوعٌ عَلَى نَجَسٍ يَتَرَشَّعُ مِنْهُ مَاءٌ فَلَا يَتَجَسَّسُ مَا فِيهِ إِلَّا إِنْ قُرِضَ عَوْدُ التَّرْشِيعِ إِلَيْهِ (بِالمُلاقاةِ) أَيِ بَوْصُولِ النَجَسِ الْغَيْرِ الْمَعْفُو عَنْهُ لَهُ لِمَفْهُومِ حَدِيثِ الْقُلْتَيْنِ السَّابِقِ الْمُخَصَّصِ لِعُمُومِ خَبَرِ «الماء طَهُورٌ لَا يَتَجَسَّسُهُ شَيْءٌ»^(١). وَاخْتَارَ كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا مَذْهَبَ مَالِكٍ أَنَّ المَاءَ لَا يَتَجَسَّسُ مُطْلَقًا إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا لِلتَّسْهِيلِ عَلَى النَّاسِ، وَإِلَّا فَالِدَلِيلُ صَرِيحٌ فِي التَّفْصِيلِ كَمَا تَرَى، وَإِنَّمَا تَتَجَسَّسُ الْمَائِعُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَشُقُّ حِفْظُهُ بِخِلَافِ المَاءِ فِيهِمَا وَحَيْثُ كَانَ الْمُتَجَسَّسُ المُلاقِي مَاءً اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَبْلُغَ قُلْتَيْنِ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ.

(فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِماءٍ) وَلَوْ مُتَجَسَّسًا أَوْ مُتَغَيَّرًا أَوْ مُسْتَعْمَلًا أَوْ مِلْحًا مَائِيًّا أَوْ ثَلْجًا أَوْ بَرْدًا ذَابَ وَتَنَكَّرَ المَاءُ لِيَشْمَلَ الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ لَا يُنَافِيهِ حَدُّهُمْ الْمُطْلَقُ بِأَنَّهُ مَا يُسَمَّى مَاءً؛ لِأَنَّ هَذَا حَدٌّ بِالنَّظَرِ لِلْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً اخْتَصَّ بِالْمُطْلَقِ وَمَا فِيهِ الْمَثَرُ تَعْبِيرٌ بِالنَّظَرِ لِمُطْلَقِ الْعُرْفِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمُطْلَقِ وَغَيْرِهِ (وَلَا تَغَيَّرَ) بِهِ (فَطَهُورٌ) لِكَثَرَتِهِ حَيْثُ نَبَذَ. وَمِنْ بُلُوغِهِمَا بِهِ مَا لَوْ كَانَ النَجَسُ أَوْ الطَّاهِرُ بِخُفْرَةٍ أَوْ حَوْضٍ آخَرَ وَفُتِحَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ، وَاتَّسَعَ بِحَيْثُ يَتَحَرَّكُ مَا فِي كُلِّ يَتَحَرَّكُ الْآخَرُ تَحَرُّكًا عَنِيقًا وَإِنْ لَمْ تَزَلْ كَدُّورَةٌ أَحَدُهُمَا وَمَضَى زَمَنٌ يَزُولُ فِيهِ تَغْيِيرٌ لَوْ كَانَ أَوْ يَنْحَوِرُ كَوْزٌ وَاسِعٌ الرَّاسِ بِحَيْثُ يَتَحَرَّكُ كَمَا ذَكَرَ مُمْتَليُّ غُمَسِ بِمَاءٍ، وَقَدْ مَكَثَ فِيهِ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ مَا فِيهِ مُتَغَيَّرًا زَالَ تَغْيِيرُهُ لِقَوِيَّتِهِ بِهِ حَيْثُ بِخِلَافِ مَا لَوْ فُقِدَ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي فِي أَحْوَاضٍ تَلَاصَقَتْ الْاِكْتِفَاءُ بِتَحَرُّكِ الْمُلاصِقِ الَّذِي يَبْلُغُ بِهِ الْقُلْتَيْنِ دُونَ غَيْرِهِ.

(فَلَوْ كَوِثِرَ بِإِيرادِ) مَاءٍ (طَهُورٍ) عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنَ النَجَسِ كَمَا أَفْهَمَهُ الْمَثَرُ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلضَّعِيفِ الْمُشْتَرَطِ لِكُونِهِ أَكْثَرَ. كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ فِي «وَلَا تَمْنَنَّ تَشْكُرُ» [المائدة: ٦٠] وَإِنْ كَانَ التَّحْقِيقُ نَظَرًا لِلْمَقَامِ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْبَذْلِ لِطَلَبِ الْجَزَاءِ مُطْلَقًا (فَلَمْ يَبْلُغَهُمَا لَمْ يَطْهَرِ) لِلْقِلَّةِ، وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِنَّ الْوَارِدَ الْقَلِيلَ لَا يَتَجَسَّسُ بِمُلاقاةِ النَّجَاسَةِ، وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الْإِنَاءَ يَطْهَرُ حَالًا بِإِدَارَةِ مَاءٍ عَلَى جَوَانِبِهِ أَيْ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ مَكَثَ المَاءُ فِيهِ مُدَّةٌ قَبْلَ الْإِدَارَةِ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٌ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ أَيْ؛ لِأَنَّ إِيرَادَهُ مَنَعَ تَتَجَسَّسَهُ بِالمُلاقاةِ فَلَمْ يَضُرَّ تَأْخِيرُ الْإِدَارَةِ عَنْهَا مُحَلَّهَا فِي وَارِدٍ عَلَى حُكْمِيَّةٍ أَوْ عَيْنِيَّةٍ أَزَالَ جَمِيعَ أَوْصَافِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ وَرَدَ عَلَى عَيْنِيَّةٍ بَقِيَ بَعْضُ أَوْصَافِهَا كَتَقْطِعةٍ دَمٍ أَوْ مَاءٍ مُتَجَسَّسٍ وَلَمْ يَبْلُغَهُمَا، ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْنَوِيَّ وَغَيْرَهُ صَرَّحُوا بِذَلِكَ فَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَنَّهُ لَوْ صَبَّ مَاءٌ بِإِنَاءٍ فِيهِ نَجَسٌ مَائِعٌ وَلَمْ يَتَغَيَّرَ بِهِ طَهُرَ بِالإِدَارَةِ ضَعِيفٌ.

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٦٦]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٦٦]، والنسائي في (سننه) [رقم/٣٢٦]، وغيرهم من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للآلباني [رقم/٥٩].

وقيل: طاهر لا طهور.

(وقيل) هو (طاهر لا طهور) كثوب غسيل ويرثه مفهوم حديثي القلتين السابق، ووجاب عن قياسه بأن الثوب زالت نجاسته بما ورد عليه دون الماء واستفيد من كلامه أن الضعيف يشترط كونه وإردا وطهورا وأكثر أي وأن لا يكون فيه نجس عيني ولا هنا اسم بمعنى غير لفقد بعض شروط عطفها ومنه أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر. ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف.

(تنبيه) قيل يؤخذ من كلامهم أنه لو صب ماء من أنبوبة إناء به ماء قليل على سرجين مثلا، وصار كالقوار الذي أوله بالإناء وآخره متصل بالنجس تنجس حتى ما في الإناء كقليل ماء اتصل بعضه بنجس وفيه نظر حكما وأخذًا بل الذي يتجه تشبيهه بالجاري المندفع في صب بل هذا لكونه أقوى تدافعا بانصبابه من العلو إلى السفلى أولى منه بحكمه أنه لا يتنجس إلا المماس للنجس دون ما قبله وهذا واضح، وإنما الذي يتردد فيه النظر نظير ذلك في المانع ألتحق بالماء فيما ذكر فلا يتنجس منه أيضا إلا المتصل بالنجس لا لكونه الجاري له تأثير فيه بل لكون ما فيه من الانصباب أقوى مما في الجاري منع تسمية غير المماس متصلا بالنجس أو يفرق بأن المانع يستوي فيه الجاري وغيره اعتبارا بالتواصل الحسي فيه لضعفه بخلاف الماء كل محتمل لكن كلام الإمام الآتي في المبيع قبل قبضه ظاهر في الأول فإنه نقل عنهم في زيت أفرغ من إناء في إناء آخر به فارة مئة ما وجهه بما يفيد أن ما هو في هواء الظرف الثاني المصبوب فيه الصادق باتصاله بما في إنائه وبالفارة بل هذا هو المتبادر من صب مائع إناء في إناء آخر لا يتنجس منه إلا ملاقيها، ووجهه ما قدمته من أنه لم يوجد فيه حقيقة الاتصال العرفي.

ثم رأيت الزركشي صرح في قواعده بأن الجرية من المائع الجاري إذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء ومع ذلك الذي يتجه أنه لا فرق هنا لما تقرر من الانصباب هنا الأقوى وما في الجاري إلى آخره، ثم رأيت في شرح المهدب صرح نقلا عن الأصحاب بما ذكرته أنه لا اتصال هنا في ماء ولا مائع، وعبارة بعد أن قرر أن المصلي لو جرح فخرج دمه يتدفق ولو البشارة قليلا لم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن في ذلك قالوا: ولأن المتفصل عن البشارة لا يضاف إليها، وإن كان بعض الدم متصلا ببعضه، ولهذا لو صب الماء من إبريق على نجاسة، واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الإبريق وإن كان بعضه متصلا ببعض أي حسا لا حكما انتهت وبها يعلم بطلان ما قيل: يؤخذ من كلامهم إلى آخره، وصحة ما ذكرته بل لكون ما فيه من الانصباب إلى آخره، وبأنه أنهم جزموا بأن المتفصل عن الشيء لا يضاف إليه، وإن تواصل بعضه ببعض حتى اتصل أوله بما في الإبريق وآخره بالنجس فالخروج من الإبريق منع إضافة الخارج منه لما فيه ماء كان أو مائعا فلم يتأثر ما فيه بالخارج المتصل بالنجاسة، وإن اتصل بما فيه أيضا لما تقرر أن هذا الاتصال لا عبرة به مع كون العرف قطع إضافته إليه كما ذكروه، وإلا لم يُعَفَّ عن ذلك الدم

وَيُسْتَنْتَى مَيِّتَةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ فَلَا تُنَجَّسُ مَائِعًا عَلَى الْمَشْهُورِ.

فيما إذا اتَّصَلَ بدم كثير في الأرضِ مثلاً وبقياسهم مسألة الدم على مسألة الماءِ عَلِمَ أَنَّهُمْ مُصَرَّحُونَ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْمَائِعِ فِي عَدَمِ إِضَافَةِ مَا فِي الْمَاءِ إِلَى الْخَارِجِ عَنْهُ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ، وَقَدْ عَقَّلَ عَنْهُ كَثِيرُونَ قَالُوا ذَلِكَ الْقَائِلُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمُ النِّجَاسَةُ.

(وَيُسْتَنْتَى) مِمَّا يُنَجَّسُ قَلِيلُ الْمَاءِ الْمُلْحَقُ بِهِ كَثِيرٌ غَيْرُهُ وَقَلِيلُهُ بِمُلاقَاتِهِ لَهُ فَالْخِلَافُ الْآتِي فِي الْمَاءِ أَيْضًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَتْنَ يَوْهَمُ تَخْصِيصَهُ بِالْمَائِعِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ قُسِمَ لَهُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَغَفَلَةً عَنِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ (مَيِّتَةٌ لَا دَمَ لَهَا) أَيْ لِجَنْسِهَا (سَائِلٌ) عِنْدَ شَقِّ غُضْبٍ مِنْهَا فِي حَيَاتِهَا كَذُبَابٍ وَبِعَوْضٍ وَقَمَلٍ وَبِرَاغِيثٍ وَخَنَافَسٍ وَبَقٍّ وَعَقْرَبٍ وَوَزَغٍ وَبَنَاتٍ وَرِدَانٍ وَزُنْبُورٍ وَسَامٌ أَبْرَصٌ لَا حَيَّةٌ وَسُلْحَفَاءٌ وَضَفْدَعٌ وَلَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَيْسَلُ دَمُهُ أَوْ لَا لَمْ يَجْرَحْ فِيهِمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلْعَزَالِيِّ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ بَلْ لَهُ حُكْمٌ مَا لَا يَسِيلُ دَمُهُ.

(تَنْبِيْهٌ) جَوَّزَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي سَائِلِ الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ وَوَجْهُمَا ظَاهِرٌ وَالْفَتْحُ وَاعْتَرَضَ لِلْفَاصِلِ بِمَا بَسَطْتَ رَدَّهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ.

(فَلَا تُنَجَّسُ) رَطْبًا (مَائِعًا) كَانَ أَوْ غَيْرَهُ كَثُوبٍ وَأَثَرِ الْمَائِعِ لِمَوَافَقَتِهِ لِلشَّرَابِ الْآتِي فِي الْخَبَرِ لَا لِلتَّخْصِيصِ بِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ بِمُلاقَاتِهِ لَهُ إِذَا لَمْ تُغَيَّرْ (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ» ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ: «وَأَنَّهُ يَنْقُي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ» ^(٢) وَفِي أُخْرَى: «أَحَدُ جَنَاحَيْ الذُّبَابِ سُمٌّ وَالْآخَرُ شِفَاءٌ فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ فَاغْمِصْهُ» ^(٣) أَيْ اغْمِصْهُ فِيهِ فَإِنَّهُ يَقْدُمُ السُّمُّ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءُ وَغَمْسُهُ يُؤَدِّي إِلَى مَوْتِهِ لَا سَيِّمًا فِي الْحَارِّ فَلَوْ نَجَسَ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَقِيَاسَ بِالذُّبَابِ غَيْرُهُ مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ فِيهِ دَمٌ مُتَعَفِّنٌ، وَإِنْ لَمْ يَغْمُ وَوَقَعَهُ؛ لِأَنَّهُ عَدَمُ الدَّمِ الْمُتَعَفِّنِ يَقْتَضِي خِفَةَ النِّجَاسَةِ بَلْ طَهَارَتِهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ كَالْقِفَالِ فَكَانَتْ الْإِنَاطَةُ بِهِ أُولَى. وَمَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ ذَلِكَ إِذَا لَوْ طَرِحَ فِيهِ مَيِّتٌ مِنْ ذَلِكَ تُنَجَّسُ إِذَا لَا حَاجَةَ حَيْثُيذٍ، وَإِنْ كَانَ الطَّارِخُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ لَكِنْ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ الْمَطْرُوحُ مَاءٌ أَوْ مَائِعًا هِيَ فِيهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِيهِ مَقْصُودًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي وَضْعِ الْمُتَعَفِّنِ بِمَا لَا يَضُرُّ عَلَى غَيْرِهِ فَغَيَّرَهُ، وَلَا يُنَافِي الْأَوَّلَ عَدَمُ تَأْثِيرِ إِخْرَاجِهَا وَإِنْ تَعَدَّدَتْ بَنَحْوِ أَصْبَعٍ وَاحِدٍ مَعَ أَنَّ فِيهِ مُلاقَاتَهَا قَصْدًا لِبُضُوحِ الْفَرْقِ فَإِنَّهُ هُنَا مُحْتَاجٌ بَلْ مُضْطَرٌّ لِإِخْرَاجِهَا، وَبَلَّغَهَا طَاهِرًا فَلَا مُوجِبَ لِلتَّنَجِّيسِ وَتَمَّ عَيْنُ النِّجَاسَةِ وَقَعَتْ بِفِعْلٍ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ فَاتَّرَتْ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنْتَى مِنْ ضَرَرِ الْمَطْرُوحِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَوَضْعِ لَحْمٍ مُدَوِّدٍ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٣١٤٢]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٣٨٤٤]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) [صحيح] ينظر ما قبله.

كذا في قول نجس لا يدرّكه طَرَفٌ. قُلْتُ: ذا القولُ أَظْهَرُ، والله أعلم.

في قدرِ الطبخ فقد صَرَخَ الدارِمِيُّ بأنّه لا يُتَجَسُّ على الأصحّ اهـ. ويُؤخَذُ منه ردُّ ما توهم أنّه لا يضرُّ الطرحُ بلا قصدٍ مُطلقاً إذ لو أرادوا هذا لم يصحَّ ذلك الاستثناء فتأمّله ولا يُنافي ذلك قول غير واحد لو طُرِحَتْ فيه قصداً ضرراً جُزْماً؛ لأنَّ القصدَ قَيْدٌ للجزم لا لأصل الحكم كما هو واضح نعم لو أخرجها بأصبعه مثلاً فسقطت منه بغير اختياره لم يضرَّ وكذا لو صبَّ ماءً هي فيه من خرقه على مائع آخر إذ لا طَرَحَ هنا أصلاً ولا أثرٍ لَطَرَحَ نحو الريح كما هو ظاهر؛ لأنّه ليس من جنس المُكَلَّفِينَ ولا لَطَرَحَ الحيّ مُطلقاً. أو الميّتة التي نشؤها منه كما هو ظاهرُ كلاهما أي من جنسه. وفرضُ كلاهما في حيّ طَرَحَ فيما منشؤه منه، ثم مات فيه بدليل كلام التهذيب ممنوعٌ إذ طَرَحُها حيّة لا يضرُّ مُطلقاً، وعبارة المجموع قال أصحابنا فإن أُخرجَ هذا الحيوانَ ممّا مات فيه وألقيَ في مائعٍ غيره أوردَ إليه فهل يُتَجَسُّ فيه القولان في الحيوانِ الأجنبيّ أي الذي وقعَ بتفسيه، وهذا مُتَّفَقٌ عليه في الطريقين أنّه لا يضرُّ اهـ فتأمّله ليندفع به ما لكثيرين هنا.

(تنبيه) ما ذكرته من التفصيل في المطروحة هو ما عليه جمعٌ من مُحَقِّقِي المُتَأَخِّرِينَ وَجَرى أكثرهم على أنّ المطروحة تضرُّ مُطلقاً وَجَمَعَ منهم البُلْقِينِي وغيره ودلَّ عليه كلامُ تنقيح المُصَنِّفِ أنّه لا يضرُّ الطرحُ مُطلقاً، وَبَيَّنْتُ ما في ذلك في شرح العُبابِ.

(تنبيه آخر) يظهر من الخبر السابق ندبُ غَمَسِ الذُّبابِ لدفعِ ضرره، وظاهرُ أنّ ذلك لا يأتي في غيره بل لو قيل بمنعه فإنّ فيه تعذيباً بلا حاجة لم يبعد، ثم رأيت الدميريّ صَرَخَ بالندبِ وَبَتَعْيِمْهِ قال: لأنَّ الكَلَّ يُسَمَّى ذُبَاباً لُغَةً إلا النحلَ لِخُرْمَةِ قَتْلِهِ اهـ، والوجه ما ذكرته، وتلك التسمية شاذّة على أنّه لم يُعوَّل عليها في القاموس، وعبارته والذُّبابُ معروفٌ والنحلُ وعَبْرَ في الروضة بالأظهر وما هنا أولى إذ لا فرق للخلاف مع هذا الخبر.

(وكذا) يُسْتَنَى (في قول نجس) غيرُ مُعَلَّظٍ وليس يفعلُه على الأوجه (لا يدرّكه) لِقَلْبَتِهِ ولو احتمالاً بأن شَكَّ أَيْدِرْكَه أو لا فيما يظهرُ عَمَلًا بالأصل (طَرَفٌ) أي بَصَرٌ مُعْتَدِلٌ مع فرضِ مُخَالَفَةِ لونِ الواقع عليه له فلا يُتَجَسُّ، وإنَّ تَعَدَّدَتْ محالُّه ولو اجتمعَ لكَثُرَ على خلافٍ يأتي في نظيره في شُرُوطِ الصلوة رطباً لِلْمَشَقَةِ أيضاً أي نظرًا لِمَا من شأنه، ومن ثَمَّ مثْلوه بِنُقْطَةِ خَمِرٍ (قُلْتُ: ذا القولُ أَظْهَرُ) من القولِ الآخر الذي لا يُسْتَنَى هذا (والله أعلم).

وَيُسْتَنَى صَوْرٌ أخرى استوعبتها مع بيانٍ ما فيها في شرح العُبابِ منها ما على رجلِ الذُّبابِ وإن رُئِيَ ويسيرُ عُرفاً من شعرٍ أو ريشٍ نعم المركوبُ يُعْفَى عن كثيرٍ شعره ومن دُخانٍ أو بُخارٍ تَصَعَّدَ بنارٍ ولا كبُخارٍ كنيفٍ وريحٍ ذُبُرٍ رطبٍ فطاهِرٍ، وَبَحَثَ القموليُّ نجاسةَ جميعِ رغيِفٍ أصابه كثيرُهُ لِرُطوبَتِهِ مردودٌ بأنّه جامدٌ فلا يُتَجَسُّ إلا مُماسَةً فقط ولا يُطَهَّرُهُ الماءُ ومن غُبَارٍ سرجين وما على مُنْفَذٍ غير آدميٍّ ممّا خَرَجَ منه.

وروي مشؤهُ منه وذرق طير وما على فيه وقم كل مجتر كما نقله المحب الطبري عن ابن الصباغ في البعير واعتمده وقم صبي قال جمع وكذا ما تلقى الفثران من الروث في حياض الأخلية إذا عمّ الابتلاء به ويؤيده بحث الفزاري العفو عن بعير فارة في مائع عمّ بها الابتلاء وشرط ذلك كله أن لا يُغَيَّر، وأن يكون من غير مُغلَّظ، وأن لا يكون بفعله فيما يتصور فيه ذلك.

(تنبيه) علّم من كلامهم في هذه المُستثنيات أنها لا تُنجس مُلّاقيها وفي شروط الصلاة أن المعفوات ثم تُنجس لكن لا تبطل بها الصلاة مثلاً، وحينئذ يُشكل الفرق فإن الضرورة أو الحاجة الموجبة للعفو موجودة في الكل إلا أن يقال على بُعد إن أصل الضرورة هنا أكد، وقد يؤيد ذلك عدم تأثير الخمر في نجاسة طَرَفها إذا تحلّت. واختلافهم في قليل شعر الجِلْد إذا اندبَع هل يطهر تبعاً له كالذي قبله أو يُعفى عنه فقط أي؛ لأنه أخف ضرورة منه.

ولو تُنجس آدمي أو حيوان طاهر وإن ندر اختلاطه بالناس، ثم غاب وأمكن إعادة طهره حتى من مُغلَّظ، والنزاع في الهرة بأن ما تأخذه بلسانها قليل لا يطهر فمها يرده أنها تُكرّر الأخذ به عند شربها فيُجذب إلى جوانب فيها ويطهر جميعه لم يُنجس ما مسّه، وإن حكمنا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل لضعفه باحتمال طهره مع أصل طهارة الممسوس ويؤخذ منه أنه لو أصابه من أحد المُشْتَبِهين شيء لم يُنجسه للشك وهو واضح قبل الاجتهاد أما بعده فإنه إذا ظهر له به النجس فأصابه شيء منه فإنه يُنجسه كما هو ظاهر نعم هل ينعطف الحكم على ما مسّه قبل ظهور نجاسته بالاجتهاد ليُعد التبعض مع بقاء ذات ما في الإناء على حالها أو لا وأخيراً.

والاختلاف إنما هو في خارج عنها وهو الشك قبل الاجتهاد والظن بعده أو لا؛ لأنه لا معارض للشك فيما مضى بخلافه الآن عارضه ما هو مُقدّم على الأصل وهو الاجتهاد لتصريحهم الآتي بطرح النظر للأصل بعد الاجتهاد كل مُحتمَل، والأول أقرب وأدعاء قصر معارضة ما ذكر على ما بعد الاجتهاد ممنوع بل تنعطف المعارضة فيما مضى أيضاً.

ثم رأيتني في شرح العباب رجّحت الثاني وعلمته بما حاصله أن النجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو مُحقق الطهارة بعلية الظن، وإن ترتبت على اجتهاد ولا يُعارضه امتناع التطهر بماء غلب على الظن نجاسته بالاجتهاد؛ لأنه إن استعمله في حديث تعدّر جزؤه بالنية أو في خبث فهو مُحقق فلا يزول بمشكوك فيه، ولأنه لو حلّ التطهر به حلّ التطهر بمظنون الطهارة بالأولى فيلزم استعمال يقين النجاسة نعم يُعلم من قول الزركشي قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيما إذا تغيّر اجتهاده أنه يورده موارد الأول الحكم بتنجسه هنا أن محلّ قولنا لا أثر لظنه نجاسة ما أصابه الرُشاش بالنسبة لعدم تنجيسه لِمماسه حيث لم يستعمل ما ظنّ طهارته، وإلا لزمه بالنسبة لصحة صلاته غسل ذلك لئلا يُصليّ بيقين النجاسة.

والجاري كراكيذ، وفي القديم لا يُنَجَسُ بلا تَغْيِيرٍ، والقُلْتَانِ خَمْسُمِائَةٍ رَطْلٍ بَغْدَادِيٍّ

(والجاري) وهو ما اندَفَعَ في مُنَحَدَرٍ أو مُسْتَوٍ فَإِنْ كَانَ أَمَامَهُ ارْتِفَاعٌ فَهُوَ كَالرَّاكِدِ وَجَرِيُهُ مَعَ ذَلِكَ مُتَبَاطِئٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ (كراكيذ) فِي تَفْصِيلِهِ السَّابِقِ مِنْ تَنْجُسٍ قَلِيلِهِ بِالْمُلَاقَاةِ وَكَثِيرِهِ بِالتَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْقُلْتَيْنِ عَامٌّ (وَفِي الْقَدِيمِ لَا يُنَجَسُ) قَلِيلُهُ (بِلا تَغْيِيرٍ) لِقُوَّتِهِ وَعَلَى الْجَدِيدِ فَالْجَرِيَاتُ وَإِنْ انْتَصَلَتْ حِسًّا هِيَ مُنْفَصِلَةٌ حُكْمًا فَكُلُّ جَرِيَةٍ وَهِيَ الدَّفْعَةُ بَيْنَ حَافَتَيِ النَّهْرِ أَيْ مَا يَرْتَفِعُ مِنْهُ عِنْدَ تَمَوُّجِهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا طَالِبَةً لِمَا أَمَامَهَا هَارِبَةً مِمَّا وَرَاءَهَا فَإِنْ كَانَتْ دُونَ قُلْتَيْنِ بَأَن لَمْ تَبْلُغْهُمَا مِسَاحَةً أَبْعَادَهَا الثَّلَاثَةَ تَنْجَسَتْ بِمُجَرَّدِ الْمُلَاقَاةِ وَإِلَّا فَالْمُتَغَيَّرُ ثُمَّ إِنْ جَرَتْ النِّجَاسَةُ فِي جَرِيَةٍ بِجَرِيهَا طَهَّرَ مَحَلُّهَا بِمَا بَعْدَهَا، وَإِلَّا فَكُلُّ مَا مَرَّ عَلَيْهَا مِنَ الْجَرِيَاتِ الْقَلِيلَةِ نَجَسٌ حَتَّى يَقِفَ الْمَاءُ وَمِنْ ثَمَّ يُقَالُ لَنَا مَاءٌ فَوْقَ أَلْفِ قُلَّةٍ وَهُوَ نَجَسٌ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ.

(وَالْقُلْتَانِ) بِالمِسَاحَةِ فِي الْمُرْبَعِ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ طَوْلًا وَمِثْلُهُ عَرْضًا وَمِثْلُهُ عُمُقًا بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ وَهُوَ شِبْرَانِ تَقْرِيبًا وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ رُبْعًا عَلَى إِشْكَالٍ حِسَابِيٍّ فِيهِ يَبَيِّنُهُ مَعَ جَوَابِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَهِيَ الْمِيزَانُ فَلِكُلِّ رُبْعٍ ذِرَاعٌ أَرْبَعَةُ أَرْطَالٍ لَكِنْ عَلَى مُرَجِّحِ الْمُصَنِّفِ فِي رَطْلٍ بَغْدَادِيٍّ وَعَلَى مُرَجِّحِ الرَّافِعِيِّ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ وَيُوجِّهُ بَأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ هُنَا بَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ إِذْ هُوَ خَمْسَةُ ذِرَاهِمٍ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ ذِرَاهِمٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُتٌ فِي الْمِسَاحَةِ فَفِي غَيْرِ الْمُرْبَعِ يُمَسَّحُ وَيُحَسَّبُ مَا يَبْلُغُهُ أَبْعَادُهُ فَإِنْ بَلَغَ ذَلِكَ فَقُلْتَانِ وَإِلَّا فَلَا. وَقَدْ حَدَّدُوا الْمُدَوَّرَ بِأَنَّهُ ذِرَاعٌ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ، وَهُوَ شِبْرَانِ تَقْرِيبًا وَذِرَاعَانِ عُمُقًا بِذِرَاعِ النَّجَّارِ وَهُوَ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ وَقِيلَ ذِرَاعٌ وَنِصْفٌ.

(تَنْبِيْهُ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ بِذِرَاعِ النَّجَّارِ ذِرَاعَ الْعَمَلِ الْمَعْرُوفِ، وَحَيْثُ يُذَكِّرُ فَتَحْدِيْدُهُ بِمَا ذُكِرَ يُنَافِيهِ قَوْلُ السَّمْعُودِيِّ فِي تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ ذِرَاعَ الْعَمَلِ ذِرَاعٌ وَتُلْتُ مِنْ ذِرَاعِ الْحَدِيدِ الْمُسْتَعْمَلِ بِمِصْرَ وَذَلِكَ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ قِيرَاطًا وَذِرَاعُ الْبَيْدِ الَّذِي حَرَّرْنَاهُ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا أَهْوَاهُ يَتَأَيَّدُ الثَّانِي إِذْ التَّفَاوُتُ حَيْثُ يُذَكِّرُ بَيْنَ ذِرَاعٍ وَنِصْفِ الْبَيْدِ وَذِرَاعِ الْعَمَلِ نِصْفُ قِيرَاطٍ وَلَمْ يَسْتَنْهِ لِقُلَّتِهِ.

وَبِالْوِزْنِ (خَمْسُمِائَةِ رَطْلٍ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا وَهُوَ أَفْصَحُ (بَغْدَادِيٍّ) بِإِعْجَابِهِمَا وَإِهْمَالِهِمَا وَإِعْجَامِ وَاحِدَةٍ وَإِهْمَالِ الْأُخْرَى وَبِإِبْدَالِ الْأَخِيرَةِ نَوْنًا لَخَبَرِ الشَّافِعِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ هَيَّاقٍ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ بِقِلَالٍ هَجَرَ لَمْ يُنَجَسْ»^(١) وَهِيَ بِفَتْحِ أَوَّلِهَا قَرْيَةٌ بِقُرْبِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى مُسَرِّفِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ. وَقَدْ قَدَّرَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقُلَّةَ مِنْهَا أَخَذًا مِنْ تَقْدِيرِ شَيْخِ شَيْخِهِ ابْنِ جُرَيْجٍ الرَّائِي لَهَا بِقُرْبَتَيْنِ وَنِصْفِ بِقُرْبِ الْحِجَازِ وَالْوَاحِدَةُ مِنْهَا لَا تَزِيدُ غَالِيًّا عَلَى مِائَةِ رَطْلٍ بَغْدَادِيٍّ، وَحَيْثُ ذَكَرَ فَانْتَصَارَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ لِمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِخَبَرِ الْقُلْتَيْنِ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ مَبْهُمٌ لَمْ يَبَيَّنْ عَجَبًا إِذْ لَا وَجْهَ لِلْمُنَازَعَةِ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَإِنْ سَلِمَ ضَعْفُ زِيَادَةِ مَنْ قِلَالٍ هَجَرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اكْتَفَى بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ وَالْمُنَاقِبِ فَالْبَيَانُ كَذَلِكَ بَلْ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْتَجُّ بِهِ مُطْلَقًا وَأَمَّا اعْتِمَادُ الشَّافِعِيِّ لَهَا فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِمَّا لِهَذَا أَوْ

(١) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

تَقْرِيْبًا فِي الْأَصَحِّ. وَالتَّغْيِيْرُ الْمُؤَثِّرُ بِطَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ طَعْمٌ، أَوْ لَوْنٌ، أَوْ رِيْحٌ،

لِثُبُوْتِهَا عِنْدَهُ (تَقْرِيْبًا)؛ لِأَنَّ تَقْدِيْرَ الشَّافِعِيِّ أَمْرٌ تَقْرِيْبِيٌّ فَلَا يَضُرُّ نَقْصُ رِطْلَيْنِ فَأَقْلَّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَخِلَافُهُ بَيِّنَتْ مَا فِيهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ (فِي الْأَصَحِّ) وَقِيلَ هُمَا أَلْفٌ وَقِيلَ سِتْمِائَةٌ لِاخْتِلَافِ قِرْبِ الْعَرَبِ فَأَخَذْنَا الْأَسْوَأَ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْغَالِبِ وَهُوَ مَا مَرَّ وَقِيلَ تَحْدِيدٌ فَيَضُرُّ نَقْصُ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَرُدُّ بَأَنَّهُ إِفْرَاطٌ وَبِتَفْسِيْرِ التَّقْرِيْبِ، ثُمَّ التَّحْدِيدُ هُنَا يُعْلِمُ أَنَّ التَّحْدِيدَ ثَمَّ غَيْرَ التَّحْدِيدِ هُنَا. (وَالْتَّغْيِيْرُ الْمُؤَثِّرُ بِطَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ طَعْمٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ رِيْحٌ) وَحَمَلُ طَعْمٍ وَمَا بَعْدَهُ بِإِعْتِبَارِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ صَحِيْحٌ أَيُّ تَغْيِيْرٍ طَعْمٌ إِلَى آخِرِهِ فَانْدَقَعَ مَا قِيلَ إِنَّ هَذَا حَمَلٌ غَيْرُ مُفِيدٍ لَا يُقَالُ سَلَّمْنَا إِفَادَتَهُ، وَهُوَ لَا يَتَّقَدُّ بِالْمُؤَثِّرِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُؤَثِّرِ تَغْيِيْرُ طَعْمٍ إِلَى آخِرِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَيْسَ الْمُرَادُ حَمَلُ كُلِّ عَلَى جِدَّتِهِ حَتَّى يَرِدَ ذَلِكَ بَلْ حَمَلُ مَا أَفَادَهُ مَجْمُوعُ الْمُتَعَاظِفَاتِ مِنْ انْحِصَارِ الْمُؤَثِّرِ فِي أَحَدِهَا فَلَا يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهَا وَلَا يُؤَثِّرُ غَيْرُهَا كَحَرَارَةٍ أَوْ بُرُودَةٍ فَأَوْ مَائِعَةً خُلُوًّا، وَخَرَجَ بِالْمُؤَثِّرِ بِطَاهِرٍ التَّغْيِيْرُ الْيَسِيْرُ بِهِ وَبِالْمُؤَثِّرِ بِنَجِسٍ التَّغْيِيْرُ بِجِفَةِ الشَّطِّ وَمَا لَوْ وَجَدَ فِيهِ وَصْفٌ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلنَّجَاسَةِ فَلَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ تَرْجِيْحُهُ فِي الثَّانِيَةِ خِلَافًا لِلْبَغْوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ لَاحْتِمَالِ أَنْ تَغْيِيْرُهُ تَرْوُحٌ وَلَا يُنَافِيهِ مَا لَوْ وَقَعَ فِيهِ نَجِسٌ لَمْ يُغْيِرْهُ حَالًا بَلْ بَعْدَ مُدَّةٍ فَإِنَّهُ يَسْأَلُ أَهْلَ الْخَبَرَةِ لَوْ وَاحِدًا فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ مِنْهُ فَيَنْجَسُ، وَإِلَّا فَلَا لِتَحَقُّقِ الْوُقُوعِ هُنَا لِإِثْمِ، وَمِمَّا يُصْرِّحُ بِمَا ذَكَرْتُهُ مَا مَرَّ فِي عَوْدِ التَّغْيِيْرِ وَلَا نَجَاسَةٍ بَلْ ذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ هَذَا لِتَحَقُّقِ النَّجَاسَةِ وَتَأْثِيْرِهَا أَوْ لَا لَكِنْ لَمَّا زَالَتْ ضَعْفُ تَأْثِيْرِهَا فَلَمْ يُؤَثِّرْ عَوْدُهَا فَإِذَا لَمْ يُؤَثِّرْ عَوْدُ الْمُتَحَقِّقِ قَبْلَ فَأَوَّلَى مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَصْلًا فَإِنْ قُلْتَ يُمَكِّنُ حَمَلُ كَلَامِ الْبَغْوِيِّ عَلَى مَا إِذَا عُلِمَ أَنَّ لَا نَجَاسَةَ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ تَرْوُحُهُ بِهَا.

قُلْتُ: يُمَكِّنُ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ لَوْ رَأَى فِي فِرَاشِهِ أَوْ ثَوْبِهِ مَنِيًّا لَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْغُسْلُ وَقَوْلُهُمْ: لَوْ رَأَى الْمُتَوَضِّئُ عَلَى رَأْسِ ذَكَرِهِ بَلَلًا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ. وَقَوْلُهُمْ شُرِعَتْ الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ لِيُعْرَفَ طَعْمُ الْمَاءِ وَرِيْحُهُ، وَيُؤْخَذُ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْمَنِيِّ وَعَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ نَجِسٍ وَطَاهِرٍ فَتَغْيِيْرٌ فَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّهُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، وَمِنْهُ أَنَّ يَكُونُ النَّجِسُ لَوْ فُرِضَ وَحْدَهُ لِيُغْيِرَ فَلَهُ حُكْمُهُ وَإِنْ شَكَّ فَإِنْ تَرْتَّبَا فِي الْوُقُوعِ وَتَأَخَّرَ التَّغْيِيْرُ عَنْهُمَا أَسَدَنَاهُ إِلَى الثَّانِي أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الطَّبِيْعَةِ وَإِنْ وَقَعَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا، وَلَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ لَمْ يُؤَثِّرْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَةُ الْمَاءِ هَذَا مَا يَظْهَرُ فِي طَهَارَةِ الْمَسْأَلَةِ، وَوَقَعَ فِي الْخَادِمِ وَغَيْرِهِ مَا يُخَالِفُهُ فَاحْذَرَهُ وَلَوْ خَلَطَهُمَا قَبْلَ الْوُقُوعِ تَنَجَّسَ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيْرَ بِالْمُتَنَجِّسِ كَالنَّجِسِ وَمِنْ. ثُمَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: إِنْ دُخَانَ النَّجَاسَةُ وَالْمُتَنَجِّسُ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ أَيُّ خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ لِمَدْرِكٍ يَخْصُ هَذِهِ نَعَمْ إِنْ خَالَطَ النَّجِسُ مَاءً وَاحْتَجْنَا لِلْفُرْضِ بِأَنَّ وَقَعَ هَذَا الْمُخْتَلِطُ فِيمَا يُوَافِقُهُ فَرَضْنَا الْمُغْيِيْرَ النَّجِسَ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مُمَكِّنٌ يُوَافِقُهُ فَرَضْنَا الْمُغْيِيْرَ النَّجِسَ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مُمَكِّنٌ طَهَرُهُ أَوْ مَائِعًا فَرَضْنَا الْكُلَّ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْجَمِيعِ صَارَتْ نَجِْسَةً لَا يُمَكِّنُ طَهَرُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

ولو اشْتَبَهَ ماءً طاهراً بِنَجَسٍ اجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ. وَقِيلَ: إِنَّ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ بَيِّقِينَ
فَلا، وَالْأَعْمَى كَبْصِيرٍ فِي الْأَظْهَرِ،

(ولو اشْتَبَهَ) على مَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الاجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ الْمُشْتَبَهِ بِالنَّسْبَةِ لِتَحْوِ الصَّلَاةِ وَلَوْ صَبِيًّا مُمَيَّزًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (ماءً) أَوْ تُرَابٌ. وَذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ وَإِلَّا فَسَيُعْلَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَنَّ الثِّيَابَ وَالْأَطْعِمَةَ وَغَيْرَهَا سَوَاءٌ اخْتَلَطَ مَالُهُ بِمَالِهِ أَمْ بِمَالٍ غَيْرِهِ يَجُوزُ الاجْتِهَادُ فِيهَا. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ فِيهَا بِالنَّسْبَةِ لِتَحْوِ الْمَلِكِ بِاجْتِهَادِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ (طاهراً) أَي طَهُورٌ لِيُوافِقَ قَوْلَهُ وَتَطَهَّرَ إِلَى آخِرِهِ (بِنَجَسٍ) أَي مُتَنَجِّسٍ أَوْ بِمُسْتَعْمَلٍ (اجْتَهَدَ) وَإِنْ قَلَّ عَدَدُ الطَّاهِرِ كَوَاحِدٍ فِي مَائَةٍ بَأَنٍ يَبْحَثُ عَنْ أَمَارَةٍ يَظُنُّ بِهَا مَا يَقْتَضِي الْإِقْدَامَ أَوْ الْإِحْجَامَ وَجُوبًا مُضَيِّقًا بِضَيْقِ الْوَقْتِ وَمَوْسَعًا بِسَعَةِ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ الْمُشْتَبَهَيْنِ، وَلَمْ يَلْعَا بِالْخُلُطِ قُلْتَيْنِ فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْجَهْدِ تَيَمَّمَ بَعْدَ تَلَفُّهُمَا، وَجَوَّازًا إِنْ وَجَدَ طَاهِرًا أَوْ طَهُورًا بَيِّقِينَ وَزَعَمَ بَعْضُ الشُّرَاحِ وَجُوبَهُ هُنَا أَيْضًا مُسْتَدِلًّا بِأَنَّهُ كَلَّا مِنْ خِصَالِ الْمُخَيَّرِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَاجِبٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ إِذْ خِصَالُ الْمُخَيَّرِ انْحَصَرَتْ بِالنَّصِّ، وَهِيَ مَقْصُودَةٌ لِذَاتِهَا وَالْاجْتِهَادُ وَسِيلَةٌ لِلْعِلْمِ بِالطَّاهِرِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ الْمُشْتَبَهَيْنِ تَعَيَّنَتْ كَسَائِرُ طُرُقِ التَّحْصِيلِ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُمَا لَمْ تَنْحَصِرِ الْوَسِيلَةُ فِي هَذَا بَلْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْوَسِيلَةِ حِينَئِذٍ فَلَمْ يَجِبْ أَصْلًا فَتَأَمَّلْهُ.

(وتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ) بِالْاجْتِهَادِ مَعَ طُهُورِ الْأَمَارَةِ (طَهَارَتَهُ) مِنْهُمَا فَلَا يَجُوزُ الْهَجُومُ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ وَلَا اعْتِمَادٍ مَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِمَارَةٍ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ طُهُرُهُ، وَإِنْ بَانَ أَنَّ مَا اسْتَعْمَلَهُ هُوَ الطَّهُورُ كَمَا لَوْ اجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ، ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ لِمَا هُوَ مُقَرَّرٌ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَظَنُّ الْمُكَلَّفِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُمْ أَعْرَضُوا فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أَصْلِ طَهَارَةِ الْمَاءِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا ظَنَّنَا طَهَارَتَهُ بِاجْتِهَادِهِ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا إِنْ اجْتَهَدَ فِيهِ بِشَرْطِهِ وَظَنَّنَا ذَلِكَ أَيْضًا، وَظَاهِرٌ أَنَّ لِلْمُجْتَهِدِ تَطْهِيرَ نَحْوِ حَلِيلَتِهِ الْمَجْنُونَةِ بِهِ أَوْ غَيْرِ مُمَيَّزَةٍ لِلطَّوَافِ بِهِ أَيْضًا. (وَقِيلَ إِنَّ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ) أَي طَهُورٍ آخَرَ غَيْرَ الْمُشْتَبَهَيْنِ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ (بَيِّقِينَ فَلَا) يَجُوزُ لَهُ الْجَهْدُ فِي الْإِنَاءَيْنِ كَالْقِبْلَةِ، وَرَدَّ بِأَنَّهَا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَطَلَبُهَا مِنْ غَيْرِهَا عَبَثٌ بِخِلَافِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ. وَمَنْ تَمَّ لَوْ قَدَرَ عَلَى طَهُورٍ بَيِّقِينَ كَمَا نَازِلٍ مِنَ السَّمَاءِ جَازَ لَهُ تَرْكُهُ وَالتَّطَهُّرُ بِالْمُظَنُونِ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ يَسْمَعُ مِنْ بَعْضٍ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى السَّمَاعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ ذَلِكَ الْمُقْتَضَى لِشِدْوِذِ هَذَا الْوَجْهِ لَا يَبْعُدُ نَدْبُ رِعَايَتِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ مُصَرِّحًا بِهِ.

(وَالْأَعْمَى كَبْصِيرٍ) فِيمَا مَرَّ فِيهِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ لَهُ التَّقْلِيدَ أَيْ وَلَوْ لِأَعْمَى أَقْوَى مِنْهُ إِدْرَاكًَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا تَحَيَّرَ بِخِلَافِ الْبَصِيرِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِدْرَاكِ النَّجَسِ بِنَحْوِ لَمَسٍ وَشَمٍّ وَذَوْقٍ وَحُرْمَةُ ذَوْقِ النِّجَاسَةِ مُخْتَصَّةٌ بِغَيْرِ الْمُشْتَبَهِ، وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ فِي الْمَوَاقِيتِ التَّقْلِيدَ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّ إِدْرَاكََهُ لَهُ أَعْسَرُ مِنْهُ هُنَا فَإِنْ فَقَدَ تِلْكَ الْحَوَاسَّ لَمْ يَجْتَهِدْ جُزْأً، وَيَتَيَمَّمُ فِيمَا إِذَا تَحَيَّرَ وَقَدْ مِنْ يُقَلِّدُهُ وَلَوْ لِاخْتِلَافِ

أَوْ مَاءٍ وَيُؤَلِّمُ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ يُخْلَطَانِ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ.

بَصِيرَتَيْنِ عَلَيْهِ لَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ، وَيُظْهَرُ ضَبْطُ فَقْدِ الْمُقْلَدِ بِأَنْ يَجِدَ مَشَقَّةً فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ كَمَشَقَّةِ الذَّهَابِ لِلْجُمُعَةِ فَإِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ يَلْزِمُهُ قَصْدُهُ لَهَا لَوْ أُثْبِتَتْ فِيهِ لَزِمَهُ قَصْدُهُ لِسُؤَالِهِ هُنَا وَلَا فَلَ.

(أَوْ) اشْتَبَهَ (مَاءٌ وَيُؤَلِّمُ) لِنَحْوِ انْقِطَاعِ رِيحِهِ (لَمْ يَجْتَهِدْ) فِيهِمَا (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ الْبَوْلَ لَا أَصْلَ لَهُ فِي التَّطَهِيرِ يُرَدُّ بِالْاجْتِهَادِ إِلَيْهِ وَلَا نَظَرٌ لِأَصْلِهِ لِاسْتِحَالَتِهِ إِلَى حَقِيقَةٍ أُخْرَى مُغَايِرَةٌ لِلْمَاءِ اسْمًا وَطَبْعًا بِخِلَافِ الْمَاءِ الْمُتَنَجِّسِ فَانْدَفَعَ تَفْسِيرُ الزَّرْكَشِيِّ لَهُ بِإِمْكَانِ رَدِّهِ لِلطَّهَارَةِ بِوَجْهِهِ وَهُوَ فِي الْمَاءِ مُمَكِّنٌ بِمُكَاتَرَتِهِ دُونَ الْبَوْلِ انْتَهَى عَلَى أَنَّ فِيهِ غَفْلَةً عَنْ قَوْلِهِمْ لَوْ كَانَ مَعَ جَمْعِ مَاءٍ كَثِيرٍ لَا يَكْفِيهِمْ إِلَّا بَيُولُ يَسْتَهْلِكُ فِيهِ وَلَا يَغَيِّرُهُ لِاسْتِهْلَاكِهِ بِهِ لَزِمَهُمْ خَلْطُهُ بِهِ قِيلَ لَهُ الْاجْتِهَادُ هُنَا لِشُرْبِ مَا يُظَنُّ طَهَارَتَهُ وَهُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا يَأْتِي فِي نَحْوِ خَمْرِ وَخَلٍّ وَلَبَنِ أَتَانٍ وَلَبَنِ مَأْكُولٍ (بَلْ) هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي انْتِقَالِيَّةٌ لَا إِبْطَالِيَّةٌ كَمَا هُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا، وَمَنْ قَدْ قَالَ جَمْعٌ مُحَقَّقُونَ لَمْ يَقَعْ الثَّانِي فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْإِثْبَاتِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْغَلْطِ فَرَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ هَذَا وَهَمٌّ غَيْرُ صَحِيحٍ (يُخْلَطَانِ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ لَمْ يَجْتَهِدْ أَوْ يُصَبَّانِ أَوْ يُصَبُّ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ، وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ صَبَّ مِنَ الطَّاهِرِ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى طَاهِرِيَّتِهِ لَيْسَ أَوَّلِي مِنْ ضِدِّهِ فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى أَنَّ لَا يَكُونُ مَعَهُ طَهْوَرٌ بَيَقِينٍ، وَبِذَلِكَ الصَّبُّ لَا يَبْقَى مَعَهُ طَهْوَرٌ بَيَقِينٍ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا وَبِهَذَا أَعْنِي جَعْلَهُمْ مِنَ التَّلَفِّ صَبٌّ شَيْءٍ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ يَتَأَيَّدُ قَوْلُ الْقَمُولِيِّ كَالرَّافِعِيِّ يُشْتَرَطُ لِحُجُوزِ الْاجْتِهَادِ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْ أَحَدِ الْمُشْتَبِهَيْنِ شَيْءٌ فِي الْآخِرِ لِنَتَجَسُّسِ هَذَا بَيَقِينٍ فزَالَ التَّعَدُّدُ الْمُشْتَرَطُ كَمَا سَيَأْتِي انْتَهَى. نَعَمْ تَعْلِيلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ تَعْلِيلُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ. فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْقَمُولِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ اعْتَرَفَ مِنْ ذَتَيْنِ فِيهِمَا مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ مَائِعٌ فِي إِنْءَاءٍ فَرَأَى فِيهِ فَاةً اجْتَهَدَ وَإِنْ اتَّحَدَتِ الْمِغْرَفَةُ مَعَ أَتَاهَا حِينَئِذٍ إِمَّا نَجَسَانِ إِنْ كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي إِنْ كَانَتْ فِيهِ فَهُوَ نَجَسٌ يَقِينًا فزَالَ التَّعَدُّدُ الْمُشْتَرَطُ؟ قُلْتَ: يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْاجْتِهَادَ هُنَا لِحُلِّ التَّنَاوُلِ وَلَوْ فِي الْمَاءَيْنِ الْقَلِيلَيْنِ فَكَفَى فِيهِ لِضَعْفِهِ بَعْدَ تَوَقُّفِهِ عَلَى النِّيَّةِ التَّعَدُّدُ صُورَةً لِيَتَنَاوَلَ الْأَوَّلُ أَوْ يَتَرَكَّهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَتْنِيَّ اسْتَشْكَلَ الْاجْتِهَادَ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ بِأَنَّ الثَّانِي مُتَيَقِّنٌ النَّجَاسَةِ وَشَرَطُ الْاجْتِهَادِ أَنْ لَا تَتَيَقَّنَ نَجَاسَةُ أَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ، ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَلَعَلَّ ذَلِكَ إِذَا جُهِلَ الثَّانِي بَعْدَ ذَلِكَ أَيِ حِينَئِذٍ يَجْتَهِدُ لِيُظْهَرَ لَهُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ وَرَأَيْتُنِي فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَسَطْتُ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُ مُهْمٌ وَمِنَ الْجَوَابِ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمُسْتَلْزِمِ لِتَنَاقُضِ الْقَمُولِيِّ بِأَنَّ الْاجْتِهَادَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِيَبَيِّنَ مَحَلَّ الْفَاةِ وَكُلُّ مِنَ الْإِنِّاءَيْنِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَحَلُّهَا فَالْمُجْتَهِدُ فِيهِ بَاقٍ عَلَى تَعَدُّدِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ، وَنَبَّهَ بِالْخَلْطِ عَلَى بَقِيَّةِ أَنْوَاعِ التَّلَفِّ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ.

(ثُمَّ يَتَيَمَّمُ) بَعْدَ نَحْوِ الْخَلْطِ فَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ هُنَا وَفِيمَا إِذَا تَحَيَّرَ الْمُجْتَهِدُ أَوْ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ كَأَن تَحَيَّرَ الْأَعْمَى وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْلُدْهُ أَوْ وَجَدَهُ وَتَحَيَّرَ أَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ وَلَا مُرْجِعَ؛ لِأَنَّ مَعَهُ

أو وماء وزد تَوْضُأً بِكُلِّ مَرَّةٍ، وَقِيلَ لَهُ الْجَهْدُ. وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ أَرَقَ الْآخَرَ. فَإِنْ تَرَكَه وَتَغَيَّرَ ظَنُّهُ لَمْ يَفْعَلْ بِالثَّانِي عَلَى النَّصِّ

ماء طاهراً يَبْقِيَانِ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى إِعْدَامِهِ وَبِهِ فَارَقَ التَّيَمُّمَ بِحَضْرَةِ مَاءٍ مَنَعَهُ مِنْهُ نَحْوُ سَبْعٍ .
(أو) اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَاءٌ (وماء ورد) لَانْقِطَاعِ رِيحِهِ (تَوْضُأً) وَجُوبًا إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا وَجَوَازًا إِنْ وَجَدَهُ خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ حِينَئِذٍ (بِكُلِّ) مِنْهُمَا (مَرَّةً) وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ مَاءِ الْوَرْدِ الَّذِي يَمْلِكُهُ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِ مَاءِ الطَّهَارَةِ هُوَ عِنْدَ التَّحْصِيلِ لَا الْحُصُولِ مَعَ ضَعْفِ مَالِيَّتِهِ بِالِاشْتِبَاهِ الْمَانِعِ لَا يُرَادُ عَقْدُ الْبَيْعِ عَلَيْهِ وَلَا يَجْتَهِدُ فِيهِمَا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لِغَيْرِ الْمَاءِ فِي التَّطْهِيرِ قَبْلَ وَيُلْزَمُهُ وَضْعُ بَعْضِ كُلِّ فِي كَفٍّ، ثُمَّ يَغْسِلُ بِكَفِّهِ مَعَ وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ خَلْطٍ لِيَتَأْتِيَ لَهُ الْجُزْمُ بِالنِّيَّةِ حِينَئِذٍ لِمُقَارَنَتِهَا لِغَسْلِ جُزْءٍ مِنْ وَجْهِهِ بِالْمَاءِ يَقِينًا انْتَهَى وَهُوَ وَجِيهٌ مَعْنَى وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ مُنْدُوبٌ لَا وَاجِبٌ لِلْمَسْقَةِ وَفِيمَا إِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُسْتَعْمَلٍ لَا يَتَوْضَأُ بِكُلِّ مِنْهُمَا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ لِعَدَمِ جُزْمِهِ بِالنِّيَّةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْجَهْدِ إِلَّا إِنْ فَعَلَ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ كَمَا حَرَّرْتُهُ بِمَا فِيهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ (وقيل له الاجتهاد) فِيهِمَا كَالْمَاءَيْنِ وَيُرْذُ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ . نَعَمْ لَهُ الْجَهْدُ لِلشُّرْبِ لِشُرْبِ مَا يَظُنُّهُ الْمَاءُ أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ أَصْلُ شُرْبِهِ عَلَى اجْتِهَادٍ، ثُمَّ إِذَا ظَهَرَ لَهُ بِالْاجْتِهَادِ الْمَاءُ جَازَ لَهُ التَّطَهُُّرُ بِهِ عَلَى مَا قَالَهُ الْمَأْوَرِدِيُّ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَبَعًا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِيهِ مَقْصُودًا، وَنَظِيرُهُ مَنَعُ الْجَهْدِ لِلْمَوَاطِئِ ابْتِدَاءً وَجَوَازُهُ بَعْدَ الْجَهْدِ لِلْمَلِكِ .

(وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ) الطَّاهِرَ مِنَ الْمَاءَيْنِ بِالْاجْتِهَادِ أَيْ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ (أَرَقَ) نَدَبًا (الْآخَرَ) إِنْ لَمْ يَحْتَجْهِه وَقَيَّدَ بِالِاسْتِعْمَالِ بَفَرْضِ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِاسْتِعْمَالِ أَرَادَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْآخَرِ إِلَّا بِهِ غَالِبًا فَلَا يُنَافِي أَنَّ الْمُعْتَمَدَ نَدَبَ الْإِرَاقَةِ قَبْلَهُ لِثَلَاثٍ يَغْلَطُ وَيَشَوَّشُ ظَنُّهُ (فَإِنْ تَرَكَه) بَلَا إِرَاقَةٍ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْأَوَّلِ بَقِيَّةٌ لَمْ يَجْزِ الْجَهْدُ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ أَنْ يَكُونَ فِي مُتَعَدِّدٍ حَقِيقَةً فَلَا يَجُوزُ فِي كُمَيْنِ لِقَوْبٍ مَثَلًا مَا دَامَا مُتَّصِلَيْنِ بِهِ . وَزَعَمَ أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ أَحَدُهُمَا يَنْبَغِي اسْتِعْمَالُ الْبَاقِي بَلَا اجْتِهَادٍ كَالْمَشْكُوكِ فِي نَجَاسَتِهِ نَظَرًا لِلْأَصْلِ مَرْدُودَ بَأَنَّ بَابَ الْجَهْدِ تَرَكَ فِيهِ الْأَصْلُ بِالشَّكِّ أَيْ أَصْلُ الطَّهَارَةِ وَأَصْلُ عَدَمِ وَقُوعِ النِّجَاسِ فِي كُلِّ إِنَاءٍ بِخُصُوصِهِ كَمَا تُرِكَ الْأَصْلُ فِي طَبِيبَةٍ رُئِيتُ تَبُولُ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ، ثُمَّ رُئِيَ عَقِبَ الْبَوْلِ مُتَغَيِّرًا عَمَلًا بِالظَّاهِرِ لِقَوْتِهِ بِاسْتِنَادِهِ لِمُعَيَّنٍ مَعَ ضَعْفِ احْتِمَالِ خِلَافِهِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْأَوَّلِ بَقِيَّةٌ وَإِنْ قُلْتُ لَوْ جُوبِ اسْتِعْمَالُ النَّاوِصِ لَزِمَهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْوُضُوءِ إِعَادَةُ الْجَهْدِ فَإِنْ وَافَقَ الْأَوَّلُ فَوَاضَحٌ .

(و) إِنْ (تَغَيَّرَ ظَنُّهُ) فِيهِ (لَمْ يَفْعَلْ بِالثَّانِي) مِنْ ظَنِّهِ (عَلَى النَّصِّ) لِثَلَاثٍ يَنْقُضُ الْجَهْدَ بِالْاجْتِهَادِ إِنْ غَسَلَ جَمِيعَ مَا أَصَابَهُ الْأَوَّلُ أَوْ يُصَلِّي بَيَقِينٍ النَّجَاسَةِ إِنْ لَمْ يَغْسِلْهُ وَالتَّزَامُ الْمَخْرَجُ الْأَوَّلُ قِيَاسًا عَلَى الْقِبْلَةِ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ الْفَسَادَيْنِ لَا يَأْتِي فِي الْعَمَلِ بِالثَّانِي فِيهَا لِاحْتِمَالِ الْجَهَةِ الثَّانِيَةِ لِلصَّوَابِ كَالأُولَى فَلَمْ يُلْزَمْ عَلَيْهِ نَقْضُ اجْتِهَادِ أَصْلًا، وَأَخَذَ الْبُلْفِينِي مِمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ بَيْنَ الْجَهْدَيْنِ جَمِيعَ

بَلْ يَتَيَّمُ بِلَا إِعَادَةٍ فِي الْأَصَحِّ.

ما أصابه بماء غيرهما عَمِلَ الثاني إذ لا يُلْزَمُ عليه ما ذَكَرَ وَحَيْثُذُ هو نظيرُ مسألةِ القبلةِ وظاهرُ كلامهم الإعراضُ عن الظنِّ الثاني، وما يترتَّبُ عليه حيثُذُ فلو تَغَيَّرَ اجتهادهُ ووضوءه الأولُ باقٍ صَلَّى به ولا نَظَرَ لَظَنَّهُ نجاسةَ أعضائه الآنَ لما عَلِمْتَ من إلغائه هذا الظنَّ لما يُلْزَمُ عليه من الفسادِ المذكورِ.

(بَلْ يَتَيَّمُ) بعدَ نحوِ الخلطِ لا قبله كما مرَّ (بلا إعادة) حيثُ لم يَغْلِبْ وجوده في محلِّ التيمُّمِ (في الأصحِّ)؛ لأنَّه ليس مع طاهرٍ يَتَقَيَّنُ ولا نَظَرَ إلى أنَّ معه ماءً طاهرًا بالظنِّ؛ لأنَّه لا عِبرةَ بهذا الظنِّ لما يُلْزَمُ عليه من الفسادِ كما تَقَرَّرَ.

(تنبيه) ما قَرَّرْتَ به المثنَّ من فرضِ قوله وتَغَيَّرَ ظَنُّهُ فيما إذا بَقِيَ من الأولِ بَقِيَّةٌ، إمَّا هو لِيَاتِي على طَرِيقَتِهِ أَنَّهُ لا يجوزُ الاجتهادُ إلا في مُتَعَدِّدٍ ومن التقييدِ بنحوِ الخلطِ إمَّا هو لِصِحِّحِ قوله: (بلا إعادة) إمَّا عُلِمَ من قوله: بَلْ يُخْلَطَانِ، ثم يَتَيَّمُ إنَّ شرطَ صِحِّحَةِ التيمُّمِ تَلَفُّهُمَا أو تَلَفُ أَحَدِهِمَا، وأما اشتراطُ أنَّ لا يَغْلِبُ وجودُ الماءِ فمَعْلُومٌ من كلامِهِ في التيمُّمِ فَعِلِمَ أَنَّهُ لا اعتراضُ عليه بوجوه، وأَنَّهُ يصحُّ تخريجُ كلامِهِ على طَرِيقِ الرافعيِّ أيضًا من جوازِ الاجتهادِ مع عَدَمِ التَعَدُّدِ، وأَنَّهُ لا يُحْتَاجُ عليها في عَدَمِ الإعادةِ إلى تقييدِ بنحوِ خلطٍ؛ لأنَّه ليس معه إلا إناءٌ واحدٌ فلا طَهْوَرُ معه يَتَقَيَّنُ هذا كُلُّهُ مع قَطْعِ النَّظَرِ عن قوله: (في الأصحِّ) فمع النَّظَرِ إِلَيْهِ يَتَعَيَّنُ تخريجُهُ على رأيِ الرافعيِّ فقط؛ لأنَّه لا يَظْهَرُ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ مع نحوِ الخلطِ المُشْتَرِطِ على رأيِ الْمُصَنِّفِ بَلْ مع وجودِ واحدٍ فقط؛ لأنَّه طاهرٌ بالظنِّ.

وَرَعَمَ بَعْضُهُم تَخَالَفَهُمَا في الإعادةِ فهي على طَرِيقَةِ الرافعيِّ لا تَجِبُ وعلى طَرِيقَةِ الْمُصَنِّفِ تَجِبُ؛ لأنَّ معه طَهْوَرًا يَتَقَيَّنُ غَفْلَةً عن وجوبِ تقييدٍ ما أَطْلَقَهُ هنا بما قَدَّمَهُ من أنَّ الخلطَ أي أو نحوه شرطٌ لِصِحِّحَةِ التيمُّمِ وهذا الذي سَلَكْتُهُ في تقريرِ عبارَتِهِ من التفصيلِ أَوَّلَى وَمِمَّا وَقَعَ لِلْمُتَكَلِّمِينَ عليه من إطلاقِ بَعْضِهِم تخريجَ كلامِهِ على الرَّائِيَيْنِ وبَعْضُهُم حَصَرَهُ على رأيِ الرافعيِّ. وَعُلِمَ مِمَّا مرَّ في الماءِ والبَوْلِ أنَّ شرطَ الاجتهادِ أيضًا أنَّ يَتَأَيَّدَ بِأَصْلِ حِلِّ الْمَطْلُوبِ فلا يَجْتَهِدُ عندَ اشتِياءِ خَلٍّ بِخَمَرٍ أو لَبَنِ أَنَانٍ بَلْبَنِ مَأْكُولٍ أو مُدَّكَاةٍ بِمَيْتَةٍ وَمِمَّا سَيَذْكُرُهُ في موانعِ النكاحِ أنَّ شرطَهُ أيضًا أنَّ يَكُونَ لِلْعَلَامَةِ فِيهِ مَجَالٌ ومن ثَمَّ لم يَجْتَهِدْ في صورةِ اختِلَاطِ الْمُحَرَّمِ الْآتِيَةِ ثُمَّ. وَمِمَّا قَدَّمْتُهُ في الْمُتَحَرِّيرِ أَنَّهُ يُشْتَرِطُ لِلْعَمَلِ بِهِ ظَهْوَرُ الْعَلَامَةِ فلا يجوزُ له الإقدامُ على أَحَدِهِمَا بِمُجَرِّدِ الْحَدْسِ والتخمينِ كما مرَّ، وإمَّا كانَ هذا شرطًا لِلْعَمَلِ بِخِلَافِ ما قبله؛ لأنَّ تلكَ إذا وَجَدْتَ اجْتَهِدْتَ، ثم إنَّ ظَهَرَ لَهُ شَيْءٌ عَمِلَ بِهِ وإلا فلا فما دَلَّ عليه ظاهِرُ الروضةِ تبعًا لِلغَرَالِيِّ من أنَّ الْأَخِيرَ شرطٌ لِلاجتهادِ أيضًا غيرُ مُرَادٍ وعن بَعْضِ الْأَصْحَابِ اشْتِراطُ كَوْنِهِمَا لِوَاحِدٍ، وإلا تَطَهَّرَ كُلُّ بِلَانِيَّتِهِ كما في إنَّ كانَ ذا غُرَابٍ فِيهِ طَالِقٌ وَعَكْسُهُ الْآخَرُ وَلَمْ يُعْلَمْ فَإِنَّ زَوْجَةً كُلُّ تَحِلٍّ لَهُ وَرَدَّ بَأَنَّ الْبُوطَةَ يَسْتَدْعِي مَلِكَ الْوَاطِيِ لِلْمَحَلِّ، وَالْوُضُوءُ يَصِحُّ بِمَنْصُوبٍ وَأَوْضَحَ مِنْهُ أَنَّهُ لا مَجَالٌ لِلاجتهادِ في الْأَبْضَاعِ فَأَبْقَيْنَا كُلًّا على أَصْلِ الْحِلِّ إذْ لا نِيَّةَ ثُمَّ تَأَثَّرُ

ولو أخبره بتنجيسه مقبول الرواية، ويبيّن السبب، أو كان فقيهاً موافقاً اعتمدته. ويجلّ استعمال كل إناء طاهر؛ إلا ذهباً وفضة فيحرم.

بالشك، وهنا له مجال من حيث إنه يصح من كل النظر في الطاهر منهما فوجب لتأثير النية بالشك في حق كل منهما.

(ولو أخبر بتنجيسه) أي الماء وهو مثال أو استعماله له ولو على الإبهام أو بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك أو بعده وفارق الإبهام، ثم التعيين هنا بأن التنجيس على الإبهام يوجب اجتنابهما، والطهارة على الإبهام لا تجوز استعمال واحد منهما، وإن استويا في إفادة الإبهام في كل جواز الاجتهاد فيهما (مقبول الرواية) وهو المكلف العدل ولو امرأة وقتاً عن نفسه أو عدل آخر فلا يكفي إخبار كافر وفاسق ومُمَيَّر إلا إن بلغوا عدّة التواتر أو أخبر كل عن فعله فيقبل قوله عما أمر بتطهيره طهره لا طهر (ويبيّن السبب) في تنجيسه أو استعماله أو طهره كولع هذا الكلب في هذا وقت كذا، ولم يعارضه مثله ككان في ذلك الوقت بمحل كذا وإلا كان استويًا ثقة أو كثرة أو كان أحدهما أوثق والآخر أكثر سقطاً وبقي أصل طهارته (أو كان فقيهاً) أي عارفاً بأحكام الطهارة والنجاسة أو الاستعمال وإطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفاً نظير ما يأتي في نحو الوقف والوصية وتخصيصه بالمجتهد اصطلاح خاص (موافقاً) لاعتقاد المخبر في ذلك أو عارفاً به وإن لم يعتقده فيما يظهر؛ لأن الظاهر أنه إنما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لإعلمه بأنه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فإن قلت يحتمل أنه يخبره باعتقاد نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد ومن يعرف المذهبين فلا يعول عليه على أنه غير مطّرد (اعتمدته) وجوباً وإن لم يبين بخلاف عامي ومخالف لم يبين سبباً لانتفاء الثقة بقوليهما، وإنما قبلت الشهادة على الردة مع الإطلاق على ما يأتي تغليظاً على المرتد لإمكان أن يبرهن عن نفسه ووجب التفصيل في الشهادة بالجرح ولو من الفقيه الموافق على ما فيه؛ لأن الحاكم يلزمه الاحتياط ومنه أن لا يعول على إجمال غيره مطلقاً على ما يأتي. وأخر الشهادات.

(ويجلّ استعمال كل إناء طاهر) من حيث كونه طاهراً وإن حرم من جهة أخرى كجلد آدمي غير حربي ومُرتد. وكَمَغْصُوبٍ بخلاف النجس فيحرم إلا في ماء كثير أو جاف والإناء جاف نعم يكره، وظاهر أن المراد بالنجس هنا ما يعمّ المتنجس ولا يتأفي الحرمة هنا ما يأتي من كراهة البول في الماء القليل؛ لأنه لا تضمخ بنجاسة ثم أصلاً. والكلام هنا في استعمال متضمن للتضمخ بالنجاسة في بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضمخ بها فيه وهو ما صححه المصنف في بعض كتبه ويؤيد ذلك تصريحهم بجلّ استعمال النجس في نحو عجن طين (إلا) منقطع إن نظرنا إلى التأويل السابق (ذهباً وفضة) أي إناء ولو باباً وبيروذاً وخلاً لا كله أو بعضه من أحدهما أو منهما (فيحرم) استعماله في أكل أو غيره وإن لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم، ولو على امرأة أكلت به طفلاً لغير حاجة الجلاء للتهي عن ذلك مع التوعد عليه بما قد يؤخذ منه أن

وكذا اتخاذه في الأصح. ويحل المموءة

ذلك كبيرة وتجوزهم الاستنجاء بالنقد محله في قطعة لم تُهَيَأ؛ لأنها حينئذ لا تُعد إناء ولم تُطبع؛ لأنه لا احترام لها واتخاذ الرأس من النقد للإناء محله أيضاً إن لم يُسم إناء بأن كان صفيحة لا تصلح عرفاً لشيء مما تصلح له الآنية ومع ذلك يحرم نحو وضع شيء عليه للأكل منه مثلاً كما هو ظاهر؛ لأنه استعمال له فهو إناء بالنسبة إليه وإن لم يُسم إناء على الإطلاق نظير الخلال والجروود والعلّة العين بشرط ظهور الخيلاء أي التفاخر والتعظيم ومن ثم قالوا لو صدق إناء الذهب أي بحيث ستر الصدا جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لقوات الخيلاء، وبه يعلم أن تغشية الذهب الساترة لجميعه كالصدا بل أولى وإن لم يحصل منها شيء خلافاً لجمع. وظاهر أن المدار على الاستعمال العرفي أخذاً من قولهم يحرم الاحتواء على مجرة النقد وشم رائحتها من قرب بحيث يعد متطيقاً بها لا من بُعد ويحرم تبخير نحو البيت بها انتهى فلا تحرم الملاقاة بالفم أو غيره من المطر النازل من ميزاب الكعبة وإن مسه الفم على نزاع فيه؛ لأنه لا يعد استعمالاً له عرفاً وليس من الآنية سلسلة الإناء وحلقته ولا غطاء الكوز أي وهو غير رأسه السابق صورة وصفيحة فيها بيوت للكيزان ومحلّه حيث لم يكن شيء من ذلك على هيئة إناء أو لا حَقَّ الأثنان حرّم ومن الحيل المبيحة لاستعماله صب ما فيه. ولو في نحو يد لا يستعمله بها، ثم يستعمله منها نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الإناء ولا حرمة اتخاذه فتقطن له.

(تنبيه) صرحوا في نحو كيس الدراهم الحرير بحله وعلّوه بأنه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلّق به فيحتمل أن يقال بنظير هذا هنا ويؤيده تعليلهم حلّ نحو غطاء الكوز بأنه منفصل عن الإناء لا يستعمل، ويحتمل الفرق بأن ما هنا أغلظ ولعله الأقرب ومحلّ تعليلهم المذكور حيث لم يكن على هيئة إناء كما علم مما نقرّر.

(تنبيه آخر) محلّ النظر لكونه يُسمى إناء بالنسبة للفضة أما الذهب فيحرم منه نحو السلسلة مطلقاً نظير ما يأتي في الضبة لغلظه.

(وكذا) يحرم اتخاذه أي اقتناؤه خلافاً. لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ (في الأصح)؛ لأنه يجوز لاستعماله غالباً كآلة اللهو قال الزركشي كالشبابية ومزمار الرعاة وككلب لم يحتج له أي لا يقرّر وإحدى الفواصي الخمس وصور نقشت على غير ممتنّين وسقف مموءة بنقد يتحصّل منه شيء انتهى وما ذكره في الفرد غير صحيح لتصريحهم بصحة بيعه والانتفاع به، وما أدى إلى معصية له حكمها، وإنما جاز اتخاذه نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما أفتى به ابن عبد السلام الذي استوجّه بعضهم؛ لأنّ للنفس ميلاً ذاتياً لذلك أكثر فكان اتخاذه مظنة استعماله بخلاف غيره.

(ويحلّ) الإناء (المموءة) أي المطلّي من أحدهما بنحو نحاس مطلقاً كما مرّ أو من غيرهما بأحدهما أي استعماله حيث لم يتحصّل يقيناً منه شيء وعبارة الأنوار متمول ويوافقها قول الزركشي

في الأصح، والتفيس كياقوت في الأظهر، وما ضُيِّبَ بذَهَبٍ أو فضةٍ ضَبَّةٍ كبيرةٍ لِزينةٍ حُرْمٍ، أو صَغِيرَةٍ بِقَدْرِ الحاجةِ

يظهر في الوزن بالنار.

(تنبيه) ذَكَرَ بعضُ الخُبراءِ المرجوعَ إليه في ذلك أَنَّ لَهُم مَاءٌ يُسَمَّى بِالْحَادِّ، وَأَنَّهُ يُخْرِجُ الطَّلَاءَ وَيُحَصِّلُهُ وَإِنْ قَلَّ بِخِلَافِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ مَاءٍ فَإِنَّ الْقَلِيلَ لَا يُقَاوِمُهَا فَيَضْمَحِلُّ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَ الْأَيْمَةِ هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ لِتُدْرِكَ كَالْعَارِفِينَ بِهِ نَعْمَ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَا خُلِطَ بِالزُّبْقِ لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِهَا وَإِنْ كَثُرَ وَيَسْلِيهِمْ فَيُظْهِرُ اعْتِبَارَ تَجَرُّدِهِ عَنِ الزُّبْقِ، وَأَنَّهُ حَيْثُ هَلَّ لِيَحْصُلَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا.

(في الأصح) لانتفاء العين حيثُذ فإنَّ حَصَلَ حُرْمٌ لوجودها والكلام في استدامته كما أفهمه قوله المُمَوِّهَ أَمَّا فَعَلُ التَّمْوِيهِ فَحَرَامٌ فِي نَحْوِ سَقْفٍ وَإِنَاءٍ وَغَيْرِهِمَا مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ بِلَا فَائِدَةٍ فَلَا أُجْرَةَ لِصَانِعِهِ كَالْإِنَاءِ وَلَا أَرَشَ عَلَى مُزِيلِهِ أَوْ كَاسِرِهِ وَالْكَعْبَةُ وَغَيْرُهَا سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ نَعْمَ بَحَثَ حِلُّهُ فِي آلَةِ الْحَرْبِ تَمَسُّكًا بِأَنَّ كَلَامَهُمْ يَشْمَلُهُ وَيُوجِّهُ بَعْدَ تَسْلِيهِهِ بِأَنَّهُ لِحَاجَةٍ كَمَا يَأْتِي.

(تنبيه) يُؤْخَذُ مِنْ إطباقهم هنا على نفى الأجرة شذوذ قول الماوردي والزواني يَحِلُّ مَا يُؤْخَذُ بِصُنْعَةٍ مُحَرَّمَةٍ كَالْتَنجِيمِ؛ لِأَنَّهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ وَيَرُدُّ مَا عَلَّلَ بِهِ أَنَّ كَسْبَ الزَّانِيَةِ كَذَلِكَ، وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ أَنَّ كَسْبَ الْكَاهِنِ خَبِيثٌ وَأَنَّ بَذْلَ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ سَفَهٌ فَأَكْلُهُ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَمَنْ ثُمَّ شَتَعَ الْأَيْمَةُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمَا، وَلَيْسَ مِنَ التَّمْوِيهِ لَصَقُ قِطْعٍ نَقْدٍ فِي جَوَانِبِ الْإِنَاءِ الْمُعْبَّرِ عَنْهُ فِي الزَّكَاةِ بِالتَّحْلِيَةِ لِإِمْكَانِ فَصْلِهَا مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ بَلْ هِيَ أَشْبَهُ شَيْءٍ بِالضَّبَّةِ لِزِينَةٍ فَيَأْتِي فِيهَا تَفْصِيلُهَا فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ عَرَّفَ الضَّبَّةَ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهُمَا مَا يُلْصَقُ بِالْإِنَاءِ وَإِنْ لَمْ يَنْكَسِرْ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ جَعْلِهِمْ سَمَرُ الدَّرَاهِمِ فِي الْإِنَاءِ كَالضَّبَّةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ، وَبِهَذَا يُعْرَفُ أَنَّ تَحْلِيَةَ آلَةِ الْحَرْبِ جَائِزَةٌ وَإِنْ كَثُرَتْ كَالضَّبَّةِ لِحَاجَةٍ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَأَنَّ إِطْلَاقَهُمْ تَحْرِيمَ تَحْلِيَةِ غَيْرِهَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى قِطْعٍ يَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِهَا قَدْرُ ضَبَّةٍ كَبِيرَةٍ لِزِينَةٍ فَتَأَمَّلْهُ.

(و) يَحِلُّ الْإِنَاءُ (النَّفِيسُ) فِي ذَاتِهِ (كِيَاقُوتُ) وَمَرْجَانٍ وَعَقِيقٍ وَبَلُّورٍ أَيْ اسْتِعْمَالُهُ (فِي الْأَظْهَرِ) كَالْمُتَّخِذِ مِنْ نَحْوِ مِسْكِ وَعَنْبَرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ فَلَا تَنْكَسِرُ بِهِ قُلُوبُ الْفُقَرَاءِ بِخِلَافِ النَقْدِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ فَصِّ الْخَاتَمِ فَيَحِلُّ مِنْهُ جُزْأً وَكُلُّ مَا فِي تَحْرِيمِهِ خِلَافٌ قَوِيٌّ كَمَا هُنَا يَنْبَغِي كِرَاهَتُهُ (وَمَا) أَيْ وَالْإِنَاءُ الَّذِي (ضُيِّبَ بِذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ ضَبَّةً كَبِيرَةً) عُرْفًا (لِلزِينَةِ) وَلَوْ فِي بَعْضِهَا بِأَنَّهُ يَكُونُ بَعْضُهَا لِزِينَةٍ وَبَعْضُهَا لِحَاجَةٍ كَمَا فِي أَصْلِهِ الْمُقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا لِلزِينَةِ بَيْنَ صِغَرِهِ وَكِبَرِهِ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا انْبَهَمَ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ عَمَّا لِلْحَاجَةِ غَلَبَ وَصَارَ الْمَجْمُوعُ كَأَنَّهُ لِلزِينَةِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَمَيَّزَ الزَائِدُ عَلَى الْحَاجَةِ كَانَ لَهُ حُكْمُ مَا لِلزِينَةِ وَهُوَ مُتَّجَهٌ (حُرْمٌ) هُوَ يَعْنِي اسْتِعْمَالَهُ لِلزِينَةِ مَعَ الْكِبَرِ أَيْ الْمُحَقِّقِ فَمَا شَكَّ فِي كِبَرِهِ الْأَصْلُ إِبَاحَتُهُ (أَوْ صَغِيرَةٍ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ) وَهِيَ هُنَا غَرَضُ الْإِصْلَاحِ لَا الْعَجْزُ عَنْ

فلا، أو صغيرة ليزينة، أو كبيرة لحاجة جاز في الأصح، وضبة موضع الاستعمال كغيره في الأصح.
قلت: المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقاً، والله أعلم.

غيرها؛ لأنه يبيح أصل الإناء (فلا) يحرم بل ولا يكره للحاجة مع الصغر (أو صغيرة ليزينة أو كبيرة لحاجة جاز) مع الكراهة فيهما (في الأصح) لوجود الصغر الواقع في محل المسامحة وللحاجة وضبة نصبت بسبب كنصب المصدر بفعله توسعاً؛ لأنها اسم عيني وعليه فباء بذهب بمعنى من وهو حال من ضبة النكرة سوغه تقدمه عليها أو ينزع الخافض وهو مع شذوذه موهم نعم الوجه أن الضبة المموهة ينقل يتحصل كالمتمحض منه.

(وضبة موضع الاستعمال) بنحو شرب أو أكل (كغيره) وما ذكر في الحلل والحرم (في الأصح) ولا أثر لمباشرتها بالاستعمال مع وجود المسوغ ولو تعددت ضبات صغيرات ليزينة فمقتضى كلامهم حلها ويتعين حملها على ما إذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة، وإلا فيتبني تحريمها لما فيها من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع لكثرة على أحد الوجهين فيه وحاصله: أن أصل المشقة المقتضية للعفو موجود وبه يبطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقتضي للحرمه الخيلاء وهو موجود مع التفرق الذي هو في قوة الاجتماع، فإن قلت: الذي اعتمدته في شرح العباب أنه لا تحل الزيادة على طرازين أو رقتين ليزينة فهلاً كان ما هنا كذلك بجامع أن الكل للزينة. وأن الأصل في الفضة والحريم بل الفضة أغلظ فكان ما هنا أولى فإذا امتنع الزائد على ثنتين ثم فهنا أولى قلت يفرق بأن صغر ضبة الزينة وكبرها أحواله على محض العرف وهو عند التعدد مضطرب فنظروا إلى أن ذلك التعدد هل يساوي الكبيرة فيحرم أو لا فيحل. وأما ثم فورّد تقديره بأربع أصابع وكان قضيته أنه لا يجوز أكثر من رقة لكن وجدنا الطراز يحل مع تعدده فالحقنا به التوقيع، فالحاصل أن هناك أصلاً وإرداً فاعتبرناه ولا كذلك هناك فاعتبرنا قياس المتعدد المضطرب فيه العرف على الكبير للزينة؛ لأنه لا اضطراب فيها.

(قلت المذهب تحريم) إناء (ضبة الذهب مطلقاً)؛ لأن الخيلاء فيه أشد كضبة الفضة إذا عمت الإناء ومنه ما اعتيد في مرآة العيون كما هو ظاهر وأخذ من العلة أنه لو فقد غير إنائهما تعين الفضة وهو محتمل (والله أعلم).

والأصل في الضبة أن قدحه ﷺ الذي كان يشرب فيه سلسله أنس رضي الله عنه فضة لانصداعه أي شعبه بخيط فضة لانشقاقه وهو وإن احتيل أن ذلك فعل بعد وفاته ﷺ خوفاً عليه دلالة باقية؛ لأن إقدام أنس وغيره عليه مع مبالغتهم في البعد عن تغيير شيء من آثاره مؤذن بأنهم علموا منه الإذن في ذلك، ونهي عائشة عن المضرب بفرض صحته محتمل، وأصلها ما يصلح به خلل الإناء، ثم أطلقت على ما هو للزينة توسعاً.

باب أسباب الحدث

هي أربعة: أحدها: خروج شيء من قبله، أو دبره

باب أسباب الحدث

المُرَاد عند الإطلاق غالبًا، وهو الأصغر ومَرَّ له معنيان ويُطَلَّق أيضًا على الأسباب الآتية، فإن أُريدَ أحد الأولين فالإضافة بمعنى اللام أو الثالث فهي بيانية وعبرَ بالأسباب لیسلمَ عما أوردَ على التعبير بالنواقض من اقتضائه أنها تُبطل الطهر الماضي وليس كذلك، وإنما ينتهي بها ولا يضُرُّ تعبيره بالنقض في قوله فخرَجَ المعتادُ نقضٌ؛ لأنه قد بان المراد به وبالموجبات من اقتضائه أنها توجبُه وحدها وليس كذلك بل هي مع إرادة فعل نحو الصلاة ولتقدم السبب طبعًا المناسب له تقدُّمه وضما كان تقديمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذي في الروضة، وإن وجَّه بأنه لما ولدَ محدثًا أي له حكمُ المحدث احتاج أن يعرف أولاً الوضوء ثم ناقضه ولذا لم يرَ لد جُنبًا اتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه. (هي أربعة) لا غيرُ والحصرُ فيها تعبدِّي، وإن كان كُلُّ منها معقولُ المعنى فمن ثم لم يُقس عليها نوعٌ آخر، وإن قيسَ على جزئياتها ولم ينقض ما عداها؛ لأنه لم يثبت فيه شيءٌ كأكل لحم جزورٍ على ما قالوه وتوزَّعوا بأن فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جوابٌ شافٍ وأجيبَ بأننا أجمعنا على عدم العملِ بهما؛ لأنَّ القائلَ بنقضه يخضه بغير شحيمه وسنابه ويرُدُّ بأنهما لا يُسمَّيان لحمًا كما يأتي في الإيمان فأخذَ بظاهر النصِّ، وخروج نحو قِيءٍ ودمٍ ومسٍّ أمرَدَ حسنٍ أو فرجٍ بهيمةٍ وقَهْقَهةٍ مُصلٍّ وانقضاء مدة المسح وإيجابه لغسل الرجلين حكمٌ من أحكامه لا لكونه يُسمَّى حدثًا والبلوغ بالسِّنِّ والرذة، وإنما أبطلت التيمم لضعفه ونحو شفاء السلس لا يردُّ؛ لأنَّ حدثه لم يرتفع.

(أحدها: خروج شيء) ولو عودًا أو رأس دودة، وإن عادت ولا يضُرُّ إدخاله، وإنما امتنعَت الصلاة لحمله مُتصلاً بنجسٍ إذ ما في الباطن لا يُحكم بنجاسته إلا إن اتَّصلَ به شيءٌ من الظاهر (من قبله) أي المتوضئ الحي الواضح ولو ريحًا من ذكره أو قبلها وإن تعدَّدَا نعمَ لما تحقَّقت زيادته أو احتملت حكمٌ مُنفَتِح تحت المَعْدَةِ أو بَلَلًا رآه عليه ولم يحتمل كونه من خارجٍ خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فيه أو وصلَ نحو مذيها لما يجبُ غسله في الجنابة، وإن لم يخرج إلى الظاهر أو خَرَجَتْ رطوبة فرجها إذا كانت من وراء ما يجبُ غسله يقيناً وإلا فلا أما المُشْكِلُ فلا بُدَّ من خروجه من فرجيه (أو دبره) كالدم الخارج من الباسور، وهو داخلُ الدُّبُرِ لا خارجُه وكالباسور نفسه إذا كان ثابتاً داخلَ الدُّبُرِ فخرَجَ أو زاد خروجه وكَمَقْعَدَةِ المَزْحُورِ إذا خَرَجَتْ فلو تَوَضَّأَ حالَ خروجها ثم أدخلها لم ينتقض، وإن أتكا عليها بقطنية حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطنة شيءٌ منها لخروجه حالَ خروجها وبَحَثَ بعضهم النقضَ بما خرَجَ منها لا بخروجها؛ لأنها باطنُ الدُّبُرِ، فإن رَدَّها بغيرِ باطنٍ كفَّه، فإن قلنا لا يُفطرُ برَدَّها أي، وهو الأصحُّ كما يأتي فمُحْتَمَلٌ، وإن قلنا يُفطرُ نقضت ضعيفٌ بل لا وجه له وذلك للتصُّ على الغائطِ والبَوْلِ والمذيِّ والريحِ وقيسَ بها كُلُّ خارجٍ.

إِلَّا الْمَنِيَّ، وَلَوْ انْسَدَّ مَخْرَجُهُ وَانْفَتَحَ تَحْتَ مَعِدَتِهِ فَخَرَجَ الْمُعْتَادُ نَقَضَ وَكَذَا نَادِرٌ كَدُودٌ فِي الْأَظْهَرِ، أَوْ فَوْقَهَا، وَهُوَ مُنْسَدٌّ، أَوْ تَحْتَهَا وَهُوَ مُنْفَتِحٌ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ.
الثَّانِي: زَوَالُ الْعَقْلِ.....

(إِلَّا الْمَنِيَّ) أَي مَنِيَّ الْمُتَوَضَّعِ وَحَدَّهُ الْخَارِجُ مِنْهُ أَوَّلًا فَلَا نَقَضَ بِهِ حَتَّى يَصْبَحَ غَسَلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ اتِّفَاقًا عَلَى مَا قِيلَ، وَيَتَوَضَّأُ بِوُضُوئِهِ لَهُ سُنَّةُ الْغُسْلِ لَا رَفْعَ الْحَدِثِ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُتَيَمَّمَّ حِينَئِذٍ يُصَلِّي بِهِ فَرُوضًا نَظَرًا لِبَقَاءِ وَضُوئِهِ غَلَطَ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ وَحَدَّهَا تَوْجِبُ التَّيَمُّمَ لِكُلِّ فَرِيضٍ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ اعْظَمَ الْأَمْرَيْنِ بِخُصُوصٍ كَوْنُهُ مَنِيًّا فَلَا يَوْجِبُ أَدَوْنَهُمَا بِعُمُومِ كَوْنِهِ خَارِجًا، وَإِنَّمَا نَقَضَ الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا أَغْلَظَ وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ غَيْرُهُ أَوْ نَفْسِهِ بَعْدَ اسْتِدْخَالِهِ نَقَضَ كَمُضْغَةٍ مِنْ امْرَأَةٍ عَلَى الْأَوْجَةِ لَا خِيْلَاطَ بِمَنِيِّ الرَّجُلِ وَزَعَمَ ابْنُ الْعِمَادِ النَقَضَ بِخُرُوجِ مَنِيِّهَا مُطْلَقًا لَا خِيْلَاطَهُ بِبِلَّةٍ فَرَجَهَا يُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ الْاِخْتِلَاطَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ دَائِمًا فَسَاوَتْ الرَّجُلَ (وَلَوْ) خُلِقَ مُنْسَدًّا الْفَرَجَيْنِ بِأَنَّ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمَا شَيْءٌ نَقَضَ خَارِجُهُ مِنْ أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ، وَلَوْ الْفَمُ أَوْ أَحَدُهُمَا نَقَضَ الْمُنَاسِبُ لَهُ أَوْ لِهَمَا سِوَاهُ أَكَانَ انْسِدَادُهُ بِالِتِحَامٍ أَمْ لَا خِلَافًا لِشَيْخِنَا وَصَرَّحَ الْمَاوَرِدِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلْأَصْلِيِّ أَحْكَامُهُ حِينَئِذٍ وَفِيهِ نَظَرٌ لِبَقَاءِ صَوْرَتِهِ فَلْيَنْقَضْ مَسَّهُ، وَيَجِبُ الْغُسْلُ وَالْحَدُّ بِإِبْلَاجِهِ وَالِإِبْلَاجُ فِيهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ صَاحِبَ الْبَيَانِ صَحَّحَ الْإِنْتِقَاضَ بِمَسِّهِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الذَّكَرِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلْمُنْفَتِحِ حِينَئِذٍ إِلَّا النَقَضُ خِلَافًا لِمَا قَدْ يَوْهَمُهُ كَلَامُ الْمَاوَرِدِيِّ الْمَذْكُورُ أَوْ غَيْرُ مُنْسَدِّهِ. وَإِنَّمَا طَرَأَ لَهُ (إِنْ انْسَدَّ مَخْرَجُهُ) الْمُعْتَادُ أَي صَارَ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ (وَانْفَتَحَ) مَخْرَجٌ (تَحْتَ مَعِدَتِهِ) فَخَرَجَ الْمُعْتَادُ خُرُوجَهُ، وَهِيَ بَفَتْحٍ فَكَسْرٍ فِي الْأَفْصَحِ وَبِفَتْحٍ أَوْ كَسْرٍ فَسُكُونٍ وَبِكَسْرٍ أَوَّلِيهِ هُنَا سُرَّتُهُ وَحَقِيقَتُهَا مُسْتَقَرُّ الطَّعَامِ مِنَ الْمُتَخَسِّفِ تَحْتَ الصَّدْرِ إِلَى السَّرَةِ (فَخَرَجَ الْمُعْتَادُ) خُرُوجَهُ (نَقَضَ) إِذْ لَا بُدَّ لِلْإِنْسَانِ مِنْ مَخْرَجٍ يَخْرُجُ مِنْهُ حَدَثُهُ (وَكَذَا نَادِرٌ كَدُودٌ) وَمِنْهُ الدَّمُ وَكَذَا الرِّيحُ هُنَا، وَإِنْ كَانَ مُطْلَقُهُ مُعْتَادًا (فِي الْأَظْهَرِ) كَالْمُعْتَادِ (أَوْ) انْفَتَحَ (فَوْقَهَا) أَي الْمَعِدَةُ أَوْ فِيهَا أَوْ مُحَاضِيًا لَهَا (وَهُوَ) أَي الْأَصْلِيُّ (مُنْسَدٌّ) انْسِدَادًا طَارِئًا (أَوْ) انْفَتَحَ (تَحْتَهَا وَهُوَ مُنْفَتِحٌ فَلَا) يَنْقَضُ خَارِجُهُ الْمُعْتَادُ وَالنَادِرُ (فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ فَوْقِهَا وَفِيهَا وَمُحَاضِيًا بِالْقِيَّةِ أَشْبَهَ وَمِنْ تَحْتِهَا عَنْهُ غَنِيٌّ وَحَيْثُ نَقَضَ الْمُنْفَتِحُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ مِنْ أَحْكَامِ الْأَصْلِيِّ غَيْرُ ذَلِكَ وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ نَامَ مُمَكَّنُهُ مِنَ الْأَرْضِ أَي مَثَلًا لَمْ يَنْقَضْ وَضُوئُهُ.

(تَنْبِيْهُ) ظَاهِرُ الْمُتَنِّ هُنَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ انْسِدَادَ الْأَصْلِيِّ مُقَسِّمًا ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَ انْسِدَادِهِ وَانْفِتَاحِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ أَوْ فَوْقَهَا مَعْطُوفٌ عَلَى تَحْتَ لَا بِقَيْدٍ مَا قَبْلَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ قَدْ يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ.

(الثَّانِي: زَوَالُ الْعَقْلِ) أَي التَّمْيِيزُ بِجُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ نَحْوِ سُكْرِ وَلَوْ مُمَكَّنًا مَقْعَدَهُ إِجْمَاعًا أَوْ نَوْمٍ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(١) وَقَدْ بَيَّنَّتْ خُلَاصَةً مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي تَعْرِيفِ الْعَقْلِ وَتَوَابِعِهِ فِي

(١) [حسن] أخرجه: أحمد في (مسنده) (١/١١١)، وأبو داود في (سننه) [رقم/٢٠٣]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٤٧٧]، من حديث: علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

إِلَّا نَوْمٌ مُمَكِّنٌ مُقَعَّدُهُ. الثَّالِثُ: التِّقَاءُ بِشَرَّتَيِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.....

شرح العُبابِ وهو أَفْضَلُ مِنَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ مُنْبِعُهُ وَأُسُّهُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَجْرِي مِنْهُ مَجْرَى التَّوَرِّ مِنَ الشَّمْسِ وَالرُّؤْيَا مِنَ الْعَيْنِ وَمَنْ عَكَسَ أَرَادَ مِنْ حَيْثُ اسْتَلْزَمَهُ لَهُ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَوْصَفُ بِهِ لَا بِالْعَقْلِ.

(إِلَّا) مُتَّصِلٌ كَمَا عُرِفَ فِي تَفْسِيرِ الْعَقْلِ بِمَا ذُكِرَ (نَوْمٌ) قَاعِدٌ (مُمَكِّنٌ مُقَعَّدُهُ) أَيُّ أَلْيَنِهِ مِنْ مَقَرِّهِ وَلَوْ دَابَّةً سَائِرَةً، وَإِنْ اسْتَدَّ لِمَا لَوْ زَالَ عَنْهُ لَسَقَطَ أَوْ احْتَبَى وَلَيْسَ بَيْنَ بَعْضِ مُقَعَّدِهِ وَمَقَرِّهِ تَجَانِبٌ لِلْأَمْنِ مِنْ خُرُوجِ شَيْءٍ حَبِيتِيذٍ وَعَلَيْهِ حَمَلْنَا خَيْرَ مُسْلِمٍ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَنَامُونَ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ^(١) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ يَنَامُونَ حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمُ الْأَرْضَ^(٢). وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ: لِلْأَمْنِ إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَ نَائِمًا غَيْرَ مُمَكِّنٍ مَعْصُومٌ كَالْخَضِرِ بِنَاءً عَلَى الْأَصْحَ أَنَّهُ نَبِيٌّ بِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ وَاعْتَمَدَهُ بَعْضُهُمْ وَقَدْ تَنَازَعَهُ قَاعِدُهُ أَنَّ مَا نَبِطَ بِالْمِظِئَةِ لَا فَرْقَ بَيْنَ وَجُودِهِ وَعَدَمِهِ كَالْمَشَقَّةِ فِي السَّفَرِ وَعَلَى هَذَا يَنْتَهِجُهُ عَدُّ الْمُتَنِّ الزَّوَالِ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ النَّائِمِ الْمُتَمَكِّنِ سَبَبًا لِلْحَدِيثِ. وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَوَجْهُ عَدُّهُ أَنَّهُ سَبَبٌ لَخُرُوجِ شَيْءٍ مِنَ الدُّبُرِ غَالِبًا فَكَأَنَّهُ قَالَ الْأَوَّلُ الْخُرُوجُ نَفْسُهُ وَالثَّانِي سَبَبُهُ وَخَرَجَ بِالْقَاعِدِ الْمُتَمَكِّنِ غَيْرِهِ كَالنَّائِمِ عَلَى قَفَاهُ، وَإِنْ اسْتَفَرَّ وَالصَّوَقَ مُقَعَّدَهُ بِمَقَرِّهِ وَبِالنَّوْمِ الثُّعَاسُ وَأَوَائِلُ نَشَاةِ الشُّكْرِ لِبَقَاءِ نَوْعٍ مِنَ التَّمْيِيزِ مَعَهُمَا إِذْ مِنْ عَلَامَاتِ الثُّعَاسِ سَمَاعُ كَلَامِ الْحَاضِرِينَ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ وَلَا يَنْتَقِضْ وَضُوءُ شَاكٍ هَلْ نَامَ أَوْ نَعَسَ أَوْ هَلْ كَانَ مُمَكِّنًا أَوْ لَا أَوْ هَلْ زَالَتْ أَلْيَتُهُ قَبْلَ الْبِقِظَةِ أَوْ بَعْدَهَا وَتَيَقَّنَ الرُّؤْيَا مَعَ عَدَمِ تَذَكُّرِ نَوْمٍ لَا أَثَرَ لَهُ بِخِلَافِهِ مَعَ الشُّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُمَا مُرْجَحَةٌ لِأَحَدِ طَرَفَيْهِ وَلَا وَضُوءُ نَبِيِّنَا كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمْ بِالنَّوْمِ لِبَقَاءِ بَقِظَةِ قُلُوبِهِمْ فَتَذَكُّرُ الْخَارِجِ وَعَدَمُ إِدْرَاكِهِ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ فِي قِصَّةِ الْوَادِي؛ لِأَنَّ رُؤْيَيْهَا مِنْ وَظَائِفِ الْبَصَرِ أَوْ صُرِفَ الْقَلْبُ عَنْهُ لِلتَّشْرِيعِ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً.

(الثَّالِثُ: التِّقَاءُ بِشَرَّتَيِ الرَّجُلِ) أَيُّ الذَّكَرِ الْوَاضِحِ الْمُشْتَهِي طَبْعًا يَقِينًا لِذَوَاتِ الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ وَلَوْ صَبِيًّا وَمَمْسُوحًا (وَالْمَرْأَةِ) أَيُّ الْأُنْثَى الْوَاضِحَةِ الْمُشْتَهَاةِ طَبْعًا يَقِينًا لِذَوِي الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهًا أَوْ مَيْتًا لَكِنْ لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْمَيْتِ قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ جَنِيًّا، وَلَئِنَّمَا يَنْتَهِجُهُ إِنْ جَوَّزْنَا نِكَاحَهُمْ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٣٠] أَيُّ لَمَسْتُمُ كَمَا قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَفْسِيرُهُ بِجَمْعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَخَيْرٌ كَانَ ﷺ يُقَبِّلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ^(٣) ضَعِيفٌ مِنْ طَرِيقَيْهِ الْوَارِدِ مِنْهُمَا وَغَمَزِهِ رَجُلٌ عَائِشَةً، وَهُوَ يُصَلِّي يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِحَائِلٍ

=قُلْتُ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. يَنْظُرُ: (صَحِيحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ) لِلْأَلْبَانِيِّ [رَقْمُ/ ١٨٨].

(١) [صَحِيحٌ] أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) [رَقْمُ/ ٣٧٦]، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) [صَحِيحٌ] أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي (سُنَنِهِ) [رَقْمُ/ ٢٠٠]، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) [ضَعِيفٌ] أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي (مُسْنَدِهِ) [٦٢/ ٦]، وَالنَّسَائِيُّ فِي (سُنَنِهِ) [رَقْمُ/ ١٧٠]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي (سُنَنِهِ)

[رَقْمُ/ ٥٠٣]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قُلْتُ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ. يَنْظُرُ: (السَّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ) لِلْأَلْبَانِيِّ [رَقْمُ/ ١٠٠٠].

إِلَّا مَحْرَمًا فِي الْأَظْهَرِ، وَالْمَلْمُوسُ كَلَامِيْسٍ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَا تَنْقُضُ صَغِيرَةً وَشَعْرًا، وَسِنَّ

وَوَقَائِعُ الْأَحْوَالِ الْفَعْلِيَّةِ يُسْقِطُهَا ذَلِكَ وَاللَّمْسُ الْجَسُّ بِالْيَدِ وَنُقُضَ؛ لَأَنَّهُ مِظَنَّةُ الْإِلْتِذَاذِ الْمُحَرِّكِ لِلشَّهْوَةِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِحَالِ الْمُتَطَهَّرِ وَقِيَسُ بِهِ اللَّامْسُ بِغَيْرِهَا وَلَوْ زَائِدًا أَشْلَّ سَهْوًا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ وَاخْتَصَّ الْمَسُّ الْآتِي بِبَطْنِ الْكَفِّ؛ لِأَنَّ الْمِظَنَّةَ ثُمَّ مُنْحَصِرَةٌ فِيهِ وَالْبَشْرَةُ ظَاهِرُ الْجِلْدِ وَالْحَقُّ بِهَا نَحْوُ لَحْمِ الْأَسْنَانِ وَاللِّسَانِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ خِلَافًا لِابْنِ عُجَيْلٍ أَيْ لَا بَاطِنَ الْعَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِظَنَّةً لِلذَّوِّ اللَّامْسِ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ فَإِنَّهُ مِظَنَّةٌ لِذَلِكَ أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ لِسَانِ الْحَلِيلَةِ يُلْتَذُّ بِمَضْمَةٍ وَلَمْسِهِ كَمَا صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي لِسَانِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ^(١) وَلَا كَذَلِكَ بَاطِنُ الْعَيْنِ وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ جَمْعٍ بِنَقْضِهِ تَوْهُمَا أَنَّ لَذَّةَ نَظَرِهِ تَسْتَلْزِمُ لَذَّةَ لَمْسِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِدَلِيلِ السَّنِّ وَالشَّعْرِ وَالْفَرْقِ بَاتْنَهُمَا مِمَّا يَطْرَأُ، وَيَزُولُ لَا يُجْدِي؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلْحِظُوا فِي عَدَمِ نَقْضِهِمَا إِلَّا أَنَّهُ يُلْتَذُّ بِنَظَرِهِمَا دُونَ مَسِّهِمَا وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي بَاطِنِ الْعَيْنِ.

(فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ) لَا يُكْتَفَى بِالْخِيَالِ فِي الْفَرْقِ قَالَهُ الْإِمَامُ وَعَقَبَهُ بِمَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَقْدَحُ عَلَى بُعْدِ دُونَ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ أَقْرَبُ مِنَ الْجَمْعِ وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِأَنَّ كُلَّ فَرْقٍ مُؤَثِّرٌ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْجَمَاعَ أَظْهَرُ أَيْ عِنْدَ ذَوِي السَّلِيْقَةِ السَّلِيْمَةِ وَلَا فَعْيُهَا يَكْثُرُ مِنْهُ الزَّلَلُ فِي ذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْأَتَمَّةِ: الْفِقْهَ فَرْقٌ وَجَمْعٌ.

(إِلَّا مَحْرَمًا) بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ وَلَوْ احْتِمَالًا كَانَ اخْتَلَطَتْ مُحْرَمَةٌ بِغَيْرِ مُحْصَرٍ فَلَا يَنْقُضُ لَمْسُهُ وَلَوْ بِشَهْوَةٍ (فِي الْأَظْهَرِ)؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِظَنَّةً لِلشَّهْوَةِ فَاسْتَبْطِطَ مِنَ النَّصِّ مَعْنَى خَصَصَهُ وَلَا يَلْحَقُ بِهِ نَحْوُ مَجُوسِيَّةٍ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا لِعَارِضٍ يَزُولُ وَجَعَلَهَا كَالرَّجُلِ فِي حِلٍّ إِقْرَاضِهَا وَتَمَلُّكِهَا بِاللَّقْطَةِ إِنَّمَا هُوَ لِقِيَامُ الْمَانِعِ بِهَا الْمُخْرِجِ عَنْ مُشَابَهَةِ ذَلِكَ لِإِعَارَةِ الْجَوَارِي لِلوِطْءِ فَانْدَفَعَ مَا لِيَعْضُهُمْ هُنَا وَعَلِمَ مِنَ الْإِلْتِقَاءِ أَنَّهُ لَا نَقْضَ بِاللَّمْسِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، وَإِنْ رَقَّ وَمِنْهُ مَا تَجَمَّدَ مِنْ غُبَارٍ يُمَكِّنُ فَصْلَهُ أَيْ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ مُبِيحٍ تَيَمَّمُ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي الْوُشْمِ لِيُجُوبَ إِزَالَتَهُ لَا مِنْ نَحْوِ عِرْقٍ حَتَّى صَارَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْجِلْدِ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّامْسِ وَالْمَلْمُوسِ لَكِنْ فِيهِ خِلَافٌ صَرَّحَ بِهِمَا لِأَجْلِهِ فَقَالَ: (وَالْمَلْمُوسُ كَلَامِيْسٍ) فِي انْتِقَاضِ وَضُوئِهِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِاسْتِرَاكِهِيْمَا فِي مِظَنَّةِ اللَّذَّةِ كَالْمُشْتَرَكَيْنِ فِي الْجَمَاعِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْقُضْ وَضُوءُ الْمَمْسُوسِ فَرْجُهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ مَسٌّ لِمِظَنَّةِ اللَّذَّةِ أَصْلًا بِخِلَافِهِ هُنَا. (وَلَا تَنْقُضُ صَغِيرَةً) وَصَغِيرٌ لَا يَسْتَهْيَانُ كَمَا مَرَّ (وَشَعْرًا وَسِنَّ)، وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ كُلُّ عَظْمٍ ظَهَرَ بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ فِي نَظَرِ السَّنِّ لَذَّةً أَيْ لَذَّةً بِخِلَافِ نَظَرِ هَذَا وَقَوْلِ الْأَنْوَارِ الْمُرَادُ بِالْبَشْرَةِ هُنَا غَيْرُ الشَّعْرِ وَالسَّنِّ وَالظُّفْرِ مُرَادُهُ مَا صَرَّحُوا بِهِ هُنَا مِنْ أَنَّهَا ظَاهِرُ الْجِلْدِ وَمَا لَحِقَ بِهِ كَمَا مَرَّ وَقَوْلُ جَمْعٍ بِنَقْضِهِ يُرَدُّ أَنَّ هَذَا لَا يُلْتَذُّ بِلَمْسِهِ وَلَا بِنَظَرِهِ كَمَا تَقَرَّرَ.

(١) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) ١٢٣/٦، وأبو داود في (سننه) [رقم/ ٢٣٨٦]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٢٣٤/٤]، وغيرهم من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للألباني [رقم/ ٥١٥].

وظفّر في الأصح.

الرابع: مس قبل الآدمي

(وظفّر) بضم فسكون أو ضم ويكسر فسكون أو كسر والخامسة أظفّور (في الأصح) لانتهاء لذة اللبس عنها ولا نظّر لالتيذاذ بنظرها ولا جزء متفصل أي، وإن التصق بعد بحرارة الدم لجواب فصله كما يأتي في الجراح بل، وإن لم يجب فصله لخشية محذور تيمّم منه فيما يظهر؛ لأنّه مع ذلك في حكم المتفصل، وإنما لم يجب الفصل لإعارض دليل أنّه لو زالت الخشية وجب نعم لو فرض عود الحياة فيه بأنّ وسرى إليه الدم احتمل أن يلحق بالمتصل الأصلي وله وجه وجيه واحتمل أنّه لا فرق، وهو الأقرب إلى إطلاقهم أنّه بالفصل الأوّل صار أجنبيّاً فلم يُنظر لعود حياة ولا لغيره ومن ثمّ لو ألصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمتصل، وإنّ نما جزماً كما هو ظاهر فعلمنا أنّ عود الحياة وصف طردي لا تأثير له إلا إن كان فوق النصف خلافاً لمن قال بنقص النصف أيضاً ولمن قال لا ينقص إلا النصف الذي فيه الفرج وعجيب استحسان بعضهم لهذا مع وضوح فساده؛ لأنّ الفرج لا دخل له هنا ولا ما شك في نحو أنوثته أو خنوثته إنّ قرب الاحتمال عادة فيما يظهر من كلام غير واحد ويسنّ الوضوء من كلّ ما قيل فيه أنّه ناقض كلّ مس الأمر.

(تنبيه) ظاهر كلامهم في هذا الباب أنّه لو أخبره غير عدد التواتر بنحو ناقض منه أو له لم يعتدّه وقياس ما مرّ في إخبار عدل الرواية بنجاسة الماء قبوله هنا إلا أن يفرّق بأنّ ما أدير الأمر فيه على فعل الإنسان كالعديد في الصلاة والطواف لا يقبل فيه الخبر والحدث من هذا بخلاف النجاسة ثم رأيت الإمام فرّق بين قطعهم فيمن غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة بأنّ له الأخذ بها وحكايتهم الخلاف فيما غلبت نجاسته بأنّ الأسباب التي تظهر بها النجاسة كثيرة جداً بخلافها في الحدث فإنّها قليلة ولا أثر للتأثير فكان التمسك باستصحاب اليقين أقوى انتهى. وفيه تأكيد لما ذكرته ورأيتني في شرح العباب قلت ما نصّه وظاهر أنّه لو أخبره عدل بمسّها له أو بنحو خروج ريح منه في حال نومه متمكناً وجب عليه الأخذ بقوله ولا يقال الأصل بقاء الطهارة فلا يرفع بالظن إذ خبر العدل إنّما يفيدّه فقط؛ لأننا نقول هذا ظنّ أقامه الشارع مقام العلم في تنجيس المياه كما مرّ وفي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي يتّجه ويفرّق بين ما هنا والعديد في ذلك بأنّه لا يلزم منه الحسبان إذ قد توجد الأربع أو السبع ولا يحسب له منها إلا واحدة لترك نحو ركن أو وجود صارف فلم يفد الإخبار به المقصود فالغني ولو بلغ حدّ التواتر على ما اقتضاه إطلاقهم كما يأتي بما فيه وهنا الإخبار قيد للمقصود إذ لا احتمال يسقطه فوجب قبوله على أنّ الحدث قد يكون من غير فعله.

(الرابع: مس) الواضح والخنثى جزءاً ولو سهواً أو مكرهاً من (قبل الآدمي) الواضح الفرج والناقض منه ملتنقى شفرته المحيطين بالمنفذ إحاطة الشفتين بالفم دون ما عدا ذلك والذكر حتى قلفته المتصلة ولو بعضاً منهما متفصلاً إن بقي اسمه كدبر قور وبقي اسمه وقول الزركشي لا يتقيّد

بِطْنِ الْكَفِّ، وَكَذَا فِي الْجَدِيدِ حَلْقَةُ دُبْرِهِ لَا فَرْجٌ بِهِمِةً،

بقدر الحشفة منه موهمٌ ومُشْتَبِهٌ به وكذا زائدٌ عَمَلٍ أو كان على سُنَنِ الْأَصْلِيِّ (ب) جزءٌ من (بطن الكف) الْأَصْلِيَّةِ وَالْمُشْتَبِهَةِ بِهَا وَكَذَا الزَّائِدَةُ مِنْ كَفٍّ أَوْ إصْبَعٍ إِنْ عَمِلَتْ أَوْ سَامَتْ الْأَصْلِيَّةُ بِأَنْ كَانَتْ الْكَفُّ عَلَى مَعْصَمِهَا وَالْإصْبَعُ عَلَى كَفِّهَا وَسَامَتَاهُمَا وَبُحِثَ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعَمَلِ وَالْمُسَامَاةِ بِوَقْتِ الْمَسِّ دُونَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَذَلِكَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ. وَلَا حِجَابٌ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(١) وَيَمْفَهُومُهُ لاشْتِمَالِهِ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ خَصَّ عُمُومَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَيْضًا «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٢) إِذِ الْإِفْضَاءُ لُغَةٌ الْمَسِّ بِبَطْنِ الْكَفِّ وَهُوَ بَطْنُ الرَّاحَتَيْنِ وَبَطْنُ الْأَصَابِعِ وَالْمُنْخَرَفِ إِلَيْهِمَا عِنْدَ انْطِبَاقِهِمَا مَعَ سِيرِ تَحَامُلٍ وَمَسِّ فَرْجٍ غَيْرِهِ أَفْحَشُ لِهَيْئَتِهِ حُرْمَتُهُ أَيْ غَالِبًا إِذْ نَحْوُ يَدِ الْمُكَرَّهِ وَالنَّاسِي كَغَيْرِهِمَا بَلْ رَوَاهُ مِنْ مَسِّ ذَكَرًا تَشْمَلُهُ لِعُمُومِ النِّكَرَةِ الْوَاقِعَةِ فِي حَيْزِ الشُّرُوطِ وَالْخَبَرِ النَّاصِ عَلَى عَدَمِ النِّقْضِ قَالَ الْبَغَوِيُّ كَالْخَطَابِيِّ مَنْسُوخٌ فِيهِ، وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ حِبَانَ وَغَيْرُهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَيَّنَّتُهُ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ مَعَ بَيَانِ أَنَّ الْأَخْذَ بِخَبَرِ النِّقْضِ أَرْجَحُ فَتَعَيَّنَ؛ لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ بَلْ وَالْأَصَحُّ عِنْدَ كَثِيرِينَ مِنَ الْمُحَفَظِ.

(تنبيه) لَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ مِنْ نَقْضِ كُلِّ مَنْ يَدِينُ أَوْ ذَكَرَيْنِ أَوْ فَرْجَيْنِ إِنْ اشْتَبَهَ أَوْ زَادَ وَسَامَتْ عَدَمُ النِّقْضِ بِأَحَدِ فَرْجِي الْخُنْثَى وَيُوجِبُهُ بِأَنْ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ أَنَّهُ فَرْجُ رَجُلٍ أَوْ أُنْثَى فَلَمْ يُؤَثَّرِ الشَّبَهُ الصُّورِيُّ فِيهِ بِخِلَافِ كُلِّ مَنْ تَلَكَّ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَدُ رَجُلٍ أَوْ أُنْثَى وَذَكَرُ رَجُلٍ وَفَرْجُ أُنْثَى فَأَثَّرَ فِيهِ ذَلِكَ.

(وَكَذَا فِي الْجَدِيدِ حَلْقَةُ) بِسُكُونِ اللَّامِ عَلَى الْأَشْهَرِ (دُبْرِهِ) كَقَبْلِهِ؛ لِأَنَّ كُلًّا يَنْقُضُ خَارِجُهُ وَيُسَمَّى فَرْجًا وَهِيَ مُلْتَقَى الْمُنْفَذِ فَلَا يَنْقُضُ بَاطِنُ صَفْحَةٍ وَأُنْثَيَانِ وَعَانَةٌ وَشَعْرٌ نَبَتَ فَوْقَ ذَكَرٍ أَوْ فَرْجٍ وَخَبَرٌ «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ أَوْ رُفْعِيهِ»^(٣) أَيْ بَضْمُ الرَّاءِ وَالْبِفَاءِ وَالْمُعْجَمَةُ أَصْلُ فَيُخَذُّهُ فَلْيَتَوَضَّأْ مَوْضُوعٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ عُرْوَةَ وَحِينَئِذٍ يُسَنُّ الْوُضُوءُ مِنْ ذَلِكَ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ (لَا فَرْجٌ بِهِمِةً) وَمِنْهَا هُنَا الطَّيْرُ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِعَدَمِ حُرْمَتِهَا وَاشْتِبَاهِهَا طَبْعًا وَمِنْ ثَمَّ حَلُّ نَظَرِهِ وَانْتَهَى الْحَدُّ فِيهِ.

(١) [صحيح] أخرجه: ابن حبان في (صحيحه) [رقم/١١١٨]، والدارقطني في (سننه) [١/١٤٧]، والطبراني في (المعجم الأوسط) [رقم/١٨٥٠]، وغيرهم من حديث: أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (السلسلة الصحيحة) للألباني [رقم/١٢٣٥].

(٢) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/١٨١]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٨٢]، والنسائي في (سننه) [رقم/١٦٣]، وغيرهم من حديث: بَسْرَةَ بِنْتُ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم/١٦٦].

(٣) [ضعيف] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [١/١٤٨]، ومن طريقه: البيهقي في (السنن الكبرى) [١/١٣٧]، من حديث: بَسْرَةَ بِنْتُ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قلت: حديث ضعيف.

وَيَنْقُضُ فَرْجَ الْمَيْتِ وَالصَّغِيرِ، وَمَحَلُّ الْجَبِّ، وَالذَّكْرُ الْأَشْلُ وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ فِي الْأَصَحِّ،
وَلَا يَنْقُضُ رَأْسَ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا. وَيَحْرُمُ بِالْحَدِيثِ: الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ، وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ،
وَمَسُّ وَرَقِهِ، وَكَذَا جِلْدُهُ عَلَى الصَّحِيحِ،

(تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه أن القديم يقول بتقصُّ دُبُرِ البهيمة لا دُبُرِ الآدمي، وهو مُشْكِلٌ
جِدًّا إِلا أَن يُفَرَّقَ بَأَن دُبُرَهَا مُسَاوٍ لِفَرْجِهَا مِنْ كُلِّ وَجِهٍ فَشَمِلَهُ اسْمُ الْفَرْجِ بِخِلَافِ دُبُرِهِ لَيْسَ مُسَاوِيًا
لِفَرْجِهِ لِتَخَالُفِ أَحْكَامِهِمَا فِي فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ يَشْمَلْهُ اسْمُ الْفَرْجِ عَلَى الْقَدِيمِ النَّازِلُ لِلْوُقُوفِ عَلَى
مُجَرَّدِ الظَّاهِرِ ثُمَّ رَأَيْتِ الرَّافِعِيَّ لَحَظَ ذَلِكَ الْإِشْكَالَ فَخَصَّ الْخِلَافَ بِقُبُلِهَا وَقَطَعَ فِي دُبُرِهَا بَعْدَ
النَّقْضِ قَالَ؛ لِأَن دُبُرَ الْآدَمِيِّ لَا يَنْقُضُ فِي الْقَدِيمِ فِدُبُرُهَا أَوَّلَى انْتَهَى وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ لِكَلَامِهِمْ وَجْهًا.
(وينقُضُ فَرْجُ الْمَيْتِ وَالصَّغِيرِ) لِصِدْقِ الْاسْمِ عَلَيْهِمْ (وَمَحَلُّ الْجَبِّ) أَيِ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الذَّكْرِ
أَوْ الْفَرْجِ وَلَوْ بَقِيَ أَدْنَى شَاخِصٍ مِنْهُ نَقَضَ قَطْعًا (وَالذَّكْرُ) وَالْفَرْجُ (الْأَشْلُ وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ فِي الْأَصَحِّ)
لِشُمُولِ الْاسْمِ قَبْلَ إِدْخَالِ الْبَاءِ هُنَا مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي مَسِّ قُبُلٍ لِلْمَفْعُولِ وَمَتَى كَانَتْ الْيَدُ
مَمْسُوسَةً لِلذَّكْرِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُمْ بِطَنْ الْكَفِّ الصَّرِيحِ فِي بَاءِ الْآلَةِ الْمُقْتَضِي كَوْنَهَا
آلَةً الْمَسِّ انْتَهَى. وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِضَافَةِ صَحِيحٌ وَقَوْلُهُ وَمَتَى إلَخَ فَاسِدٌ كَرَعِمَهُ تَعَيَّنَ الْبَاءُ لِلآلَةِ؛ لِأَنَّ
جَعْلَ الْيَدِ آلَةً إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ وَلَمْ يُبَالَوْا بِذَلِكَ الْإِيهَامُ أَتْكَالًا عَلَى مَا مَهْدُوهُ مِنْ أَنَّهَا مِظَنَّةٌ لِلذَّكْرِ
الصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا مَاسَةً لِلذَّكْرِ أَوْ مَمْسُوسَةً لَهُ (وَلَا تَنْقُضُ رُءُوسَ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا)
وَحَرْفُهَا. وَحَرْفُ الْكَفِّ لِيَحْبِرَ الْإِفْضَاءُ السَّابِقَ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِظَنَّةً لِلذَّكْرِ.

(ويحرم) عَلَى غَيْرِ فَاوِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَنَحْوِ السَّلْسِ (بِالْحَدِيثِ) الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْأَسْبَابِ أَوْ الْمَانِعِ
السَّابِقِ، وَيَصِحُّ إِرَادَةُ الْمَنْعِ لَكِنْ بِتَكْلُفٍ إِذْ يَنْحَلُّ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ بِسَبَبِ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ
الصَّلَاةُ وَذَلِكَ الْمَنْعُ هُوَ التَّحْرِيمُ فَيَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا لِتَفْسِيهِ أَوْ بَعْضِهِ (الصَّلَاةُ) إِجْمَاعًا وَمِثْلُهَا صَلَاةُ
الْجَنَازَةِ وَسَجْدَةُ تِلَاوَةِ. أَوْ شُكْرِ وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ (وَالطَّوَافُ) فَرَضًا وَتَفَلًُّا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى نِزَاعٍ
فِي رَفْعِهِ صَحَّحَ الْمُصَنِّفُ مِنْهُ عَدَمَهُ الطَّوَافُ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ إِلا أَنَّهُ لَمْ يَحُلْ فِيهِ الْمَنْطِقُ (وَحَمْلُ
الْمُصْحَفِ) بِتَثْلِيثِ مِيمِهِ وَخَرَجَ بِهِ مَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ وَبَقِيَ الْكُتُبُ الْمُنْزَلَةُ (وَمَسُّ وَرَقِهِ) وَلَوْ الْبَيَاضُ
لِلْحَبْرِ الصَّحِيحِ «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرًا»^(١) وَالْحَمْلُ أَبْلَغُ مِنَ الْمَسِّ (وَكَذَا جِلْدُهُ) الْمُتَّصِلُ بِهِ يَحْرُمُ
مَسُّهُ وَلَوْ بِشَعْرَةٍ (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ جُلِّدَ مَعَ الْمُصْحَفِ غَيْرُهُ حَرُمَ
مَسُّ الْجِلْدِ الْجَامِعِ لِهَمَا مِنْ سَائِرِ جِهَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَجُودُ غَيْرِهِ مَعَهُ لَا يَمْنَعُ نِسْبَةَ الْجِلْدِ إِلَيْهِ وَيَتَسَلَّمَ أَنَّهُ
مُنْسُوبٌ إِلَيْهِمَا فَتَغْلِبُ الْمُصْحَفِ مُتَعَيِّنٌ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي تَفْسِيرِ وَقُرْآنِ اسْتَوِيَا.

(١) [صحيح] أخرجه: ابن حبان في (صحيحه) [رقم/٦٥٥٩]، والدارقطني في (سننه) [٢/٢٨٥]، والحاكم
في (المستدرک علی الصحیحین) [١/٥٥٢]، من طريق: أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده.
قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للآلباني [رقم/١٢٢].

وَحَرِيطَةٌ، وَصُنْدُوقٌ فِيهِمَا مُصْحَفٌ، وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ كَلُوحٌ فِي الْأَصْحِ، وَالْأَصْحُ
جِلُّ حَمَلِهِ فِي أَمْتِعَةٍ،

فَإِنْ قُلْتَ : وَجُودُ غَيْرِهِ مَعَهُ فِيهِ يَمْنَعُ إِعْدَادَهُ لَهُ ؟ .

قُلْتُ : الإِعْدَادُ إِنَّمَا هُوَ قَيْدٌ فِي غَيْرِهِ يَمَّا يَأْتِي لِتَضْيِغِ قِيَاسِهِ عَلَيْهِ وَأَمَّا هُوَ فَكَالْجُزْءِ كَمَا تَقَرَّرَ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِعْدَادُهُ، وَيَلْزَمُ عَاجِزًا عَنْ طَهْرِ وَلَوْ تَيَمَّمًا حَمَلُهُ أَوْ تَوَسُّدُهُ إِنْ خَافَ عَلَيْهِ نَحْوَ غَرَقٍ أَوْ حَرَقٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ تَنْجِيسٍ وَلَمْ يَجِدْ أَمِينًا يُوَدِّعُهُ إِتَاءَهُ، فَإِنْ خَافَ ضَيَاعَهُ جَازَ الْحَمْلُ لَا التَّوَسُّدُ؛ لِأَنَّهُ أَقْبَحُ، وَيَحْرُمُ تَوَسُّدُ كِتَابٍ عِلْمٌ مُحْتَرَمٌ لَمْ يَخْشَ نَحْوَ سَرَقَتِهِ .

(و) حَمْلٌ وَمَسُّ (حَرِيطَةٍ وَصُنْدُوقٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ . وَمِثْلُهُ كُرْسِيٌّ وَضِعَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (فِيهِمَا مُصْحَفٌ) وَقَدْ أُعِدَّا لَهُ أَيْ وَحْدَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِشَبَهَيْهِمَا حِينَئِذٍ بِجِلْدِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَقَى كَوْنُهُ فِيهِمَا أَوْ إِعْدَادُهُمَا لَهُ فَيَجِلُّ حَمَلُهُمَا وَمَسَّهُمَا وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا أُعِدَّ لَهُ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى حَجْمِهِ وَأَنْ لَا، وَإِنْ لَمْ يَعُدَّ مِثْلُهُ لَهُ عَادَةً، وَهُوَ قَرِيبٌ .

(و) حَمْلٌ وَمَسُّ (مَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ) وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ (كَالُلُوحِ فِي الْأَصْحِ)؛ لِأَنَّهُ كَالْمُصْحَفِ وَظَاهِرٌ قَوْلُهُمْ بَعْضُ آيَةٍ أَنَّ نَحْوَ الْحَرْفِ كَافٍ فِيهِ بَعْدُ بَلْ يَنْبَغِي فِي ذَلِكَ الْبَعْضُ كَوْنُهُ جُمْلَةً مُفِيدَةً وَقَوْلُهُمْ كُتِبَ لِدَرْسٍ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي قَصْدِ الدِّرَاسَةِ وَالتَّبَرُّكِ بِحَالِ الْكِتَابَةِ دُونَ مَا بَعْدَهَا وَبِالْكَاتِبِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ تَبَرُّعًا وَلَا فَايِرِهِ أَوْ مُسْتَأْجِرِهِ وَظَاهِرٌ عَطْفُ هَذَا عَلَى الْمُصْحَفِ أَنَّ مَا يُسَمَّى مُصْحَفًا عَرَفًا لَا عِبْرَةَ فِيهِ بِقَصْدِ دِرَاسَةٍ وَلَا تَبَرُّكِ، وَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِيمَا لَا يُسَمَّاهُ، فَإِنْ قُصِدَ بِهِ دِرَاسَةٌ حَرُمَ أَوْ تَبَرُّكٌ لَمْ يَحْرُمَ، وَإِنْ لَمْ يُقْصَدَ بِهِ شَيْءٌ نُظِرَ لِلْقَرِينَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنْ أَفْهَمَ قَوْلُهُ : لِدَرْسٍ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ .

(وَالْأَصْحُ جِلُّ حَمَلِهِ فِي) هِيَ بِمَعْنَى مَعَ كَمَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ فَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَتَاعِ طَرَفًا لَهُ (أَمْتِعَةٍ) بَلْ مَتَاعٌ وَمِثْلُهُ حَمْلٌ حَامِلُهُ بِقَصْدِهِ؛ لِأَنَّ الْمُصْحَفَ تَابِعٌ حِينَئِذٍ أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَصْدِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كِبَرِ جَرَمِ الْمَتَاعِ وَصِغَرِهِ كَمَا شَمَلَهُ إِطْلَاقُهُمْ أَوْ مُطْلَقًا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ لَكِنْ قَضِيَّةٌ مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَآوَرِدِيِّ الْحُرْمَةُ، وَهِيَ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي اسْتِوَاءِ التَّفْسِيرِ وَالْقُرْآنِ وَفِي بُطْلَانِ الصَّلَاةِ إِذَا أُطْلِقَ فَلَمْ يَقْصِدْ تَفْهِيمًا وَلَا قِرَاءَةً . وَيُؤَيِّدُهُ تَعْلِيلُهُمُ الْجِلُّ فِي الْأَوَّلَى بِأَنَّهُ لَمْ يُخْلَلْ بِالتَّعْظِيمِ إِذْ حَمَلُهُ هُنَا يُخْلَلُ بِهِ لِعَدَمِ قَصْدِ بَصَرِهِ عَنْهُ، فَإِنْ قَصَدَ الْمُصْحَفَ حَرُمَ، وَإِنْ قَصَدَهُمَا فَقَضِيَّةٌ عِبَارَةٌ سَلِيمٌ بَلْ صَرِيحُهَا الْحُرْمَةُ خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ وَجَرَى عَلَيْهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَهُوَ الْقِيَاسُ وَجَرَى آخَرُونَ - أَخَذًا مِنْ «الْعَزِيزِ» - عَلَى الْجِلِّ، وَالْمَسُّ هُنَا كَالْحَمْلِ فَإِذَا وَضَعَ يَدَهُ فَأَصَابَ بَعْضُهَا الْمُصْحَفَ وَبَعْضُهَا غَيْرَهُ نَأَتْى فِيهَا التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ وَلَوْ رُبطَ مَتَاعٌ مَعَ مُصْحَفٍ فَهَلْ يَأْتِي هُنَا ذَلِكَ التَّفْصِيلُ كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُهُمْ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لِرَبْطِهِ بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ لَا يَتَصَوَّرُ قَصْدُ حَمَلِهِ وَحْدَهُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ، فَإِنْ قُلْتَ تَصَوَّرُ كَوْنِ أَحَدِهِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَمْلِ وَالْآخَرُ تَابِعٌ يَتَأْتَى وَلَوْ مَعَ

وتفسير، ودنانير لا قلب ورقه بعود. وأن الصبي المحدث لا يمتنع.

الربط. قلت: إنما يتأتى هذا إن فصلنا في قصديهما بناءً على الحرمة فيه بين كون أحدهما تابعاً والآخر متبوعاً، وفيه بُعد من كلامهم بل الظاهر منه أنه عند قصديهما لا فرق.

(و) حملُهُ ومُسَّهُ في نحو ثوب كُتِبَ عليه (وتفسير) أكثر منه مع الكراهة وكذا في حمليه مع متاع للخلاف في حُرْمَتِهِ أيضاً لا أقل أو مُساوٍ تَمَيَّزَ القرآنُ عنه أم لا؛ لآلته المقصود حينئذ وفارق استواء الحرير مع غيره بتعظيم القرآن وهل العبرة هنا في الكثرة والقلّة بالحروف الملفوظة أو المرسومة كُلُّ مُحْتَمَلٍ والذي يتّجه الثاني ويُفَرَّقُ بينه وبين ما يأتي في بدل الفاتحة بأن المدارك ثم على القراءة، وهي إنما ترتبط باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول، وهو إنما يرتبط بالحروف المكتوبة لئلا يمتنع في كل ويُنظر الأكثر لِيَكُونَ غيرُهُ تابعاً له وعلى الثاني فيظهر أنه يُعْتَبَرُ في القرآن رسمه بالنسبة لِخَطِّ الْمُصْحَفِ الإمام، وإن خرج عن مصطلح علم الرسم؛ لآلته ورد له رسم لا يقاس عليه فتعين اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط؛ لآلته لما لم يرد فيه شيء وجب الرجوع فيه للقواعد المقررة عند أهل ولو شك في كون التفسير أكثر أو مساوياً حل فيما ظهر لعدم تحقق المانع، وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الضبّة والحرير. وجرى بعضهم في الحرير على الحرمة فقياسها هنا كذلك بل أولى، ويجري ذلك فيما لو شك أقصد به الدراسة أو التبرك ويُفَرَّقُ بين هذا وما قدّمته فيما لم يقصد به شيء بأنّه لما لم يوجد ثم مقتضى لِحْلٍ ولا حرمة تعين النظر للقرينة الدالة على أنّه من جنس ما يقصد به تبرك أو دراسة وهنا وجد احتمالان تعارضاً فنظرنا لمُقَوِّي أحدهما، وهو أصل عدم الحرمة والمانع على الأول والاحتياط على الثاني فتأمله وبما قدرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفاً على الضمير المجزوء ثم اعترضه بأنه ضعيف على أن التحقيق أنّه لا ضعف فيه (و) حملُهُ ومُسَّهُ في (دنانير) عليها سورة الإخلاص أو غيرها؛ لأن القرآن لما لم يقصد هنا لما وُضِعَ له من الدراسة والحفظ لم تجر عليه أحكامه ولذا حل أكل طعام وهدم جدار نُقِشَ عليهما وفي بمعنى مع فيما لا ظهور للطرفيّة فيه كما قدّمت الإشارة إليه. (لا) حلّ (قلب ورقه) أو ورقه منه (بعود) مثلاً من جانب إلى آخر ولو قائمة كما شمله إطلاقه (في الأصح) لانتقاله بفعله فصار كأنه حامله.

(و) الأصح (أن الصبي) المُتَمَيِّزُ إذ لا يجوز تمكين غيره منه مُطْلَقاً؛ لآلته قد ينتهكه (المحدث) حدثاً أصغراً أو أكبر وبحث منع الجنب القرآن، وأنه يحرم على وليه تمكينه منه إنما يتأتى على بحث منع الجنب هنا من المس وليس كذلك على أنّه أكّد لِحُرْمَتِهِ على المحدث بخلاف القراءة فلا قياس (لا يمتنع) من مسّه وحمله عند حاجته تعلّمه ودرسه وسيأتيهما كحمله للمكتب والإتيان به للمعلم لِيُتِمَّلَ منه فيما يظهر وذلك لِمَشَقَّةِ دَوَامِ طهره ثم رأيت ابن العباد قال يجوز تمكينه من حمليه للدراسة والتبرك ونقله إلى محل آخر، وأنّ هذا هو صريح كلامهم اعتباراً بما من شأنه أن يحتاج إليه انتهى وفي عموميه نظر كتخصيص الإسوي ومن تبعه بالحمل للدراسة فالوجه ما ذكرته.

قُلْتُ: الْأَصْحَحُ حِلُّ قَلْبِهِ بَعْدَ وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهْرًا أَوْ حَدَّثًا وَشَكَّ فِي ضِدِّهِ عَمِلَ بَيِّقِيْنِهِ، فَلَوْ تَيَقَّنَتْهُمَا وَجْهَلِ السَّابِقَ فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا فِي الْأَصْحَحِ.

(قُلْتُ الْأَصْحَحُ حِلُّ قَلْبٍ وَرَقِهِ مُطْلَقًا (بَعْدَ) أَوْ نَحْوِهِ (وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَمْلٍ وَلَا فِي مَعْنَاهُ وَمَنْ تَمَّ لَوْ انْفَصَلَتِ الْوَرَقَةُ عَلَى الْعُودِ حَرْمٌ اتَّفَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ كَمَا لَوْ لَفَّ كُمُهُ عَلَى يَدِهِ وَقَلَّبَ بِهَا وَرَقَةً مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَنْفَصِلْ، وَيَحْرُمُ مَشَهُ كَكُلِّ اسْمٍ مُعْظَمٍ بِمُتَنَجِّسٍ بغيرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ تَعْظِيمًا لَهُ وَوَطْءٍ شَيْءٍ نَفْسٍ بِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُرَاهَةِ لُبْسِ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ الْمُسْتَلَزِمُ لِجُلُوسِهِ عَلَيْهِ الْمُسَاوِي لِوَطْئِهِ بَأَنَّا لَوْ سَلَمْنَا هَذَا الْاسْتِلْزَامَ وَالْمُسَاوَاةَ امْكُنَّا أَنْ نَقُولَ: وَطْؤُهُ فِيهِ إِهَانَةٌ لَهُ قَصْدًا وَلَا كَذَلِكَ لُبْسُهُ وَيُتَقَرَّرُ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُتَقَرَّرُ فِيهِ مَقْصُودًا وَوَضَعَ نَحْوَ دِرْهَمٍ فِي مَكْتُوبِهِ وَجَعَلَهُ وَقَايَةً وَلَوْ لِمَا فِيهِ قُرْآنٌ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَحْكُ حِلُّ هَذَا وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ وَتَمْزِيْقُهُ عَبَثًا؛ لِأَنَّهُ إِزْرَاءٌ بِهِ وَتَرْكُ رَفْعِهِ عَنِ الْأَرْضِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجْعَلَهُ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْقُطُ فَيُمْتَنَهُنَّ وَبَلُغٌ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ أَكْلِهِ لِزَوَالِ صَوْرَتِهِ قَبْلَ مُلَاقَاتِهِ لِلْمَعِدَةِ وَلَا تَضُرُّ مُلَاقَاتُهُ لِلرِّيقِ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ بِمَعِدِنِهِ غَيْرُ مُسْتَقْدَرٍ وَمَنْ تَمَّ جَازَ مَضَاهُ مِنَ الْحَلِيلَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الْأَطْعِمَةِ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَدَّ الرَّجُلَ لِلْمُصْحَفِ وَلِلْمُحَدِّثِ كَتَبَهُ بِلَا مَسٍّ وَيُسْنُ الْقِيَامُ لَهُ كَالْعَالِمِ بَلْ أَوْلَى وَصَحَّ (أَنَّهُ ﷺ قَامَ لِلثَّوْرَةِ) وَكَانَهُ لِعَلْمِهِ بَعْدَ تَبْدِيلِهَا وَيُكْرَهُ حَرْقُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ إِلَّا لِعَرَضٍ نَحْوِ صِبَانَةٍ وَمِنْهُ تَحْرِيقُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْمَصَاحِفِ وَالْغَسْلُ أَوْلَى مِنْهُ عَلَى الْأَوَجِّهِ بَلْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي السَّيْرِ صَرِيحٌ فِي حُرْمَةِ الْحَرْقِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَرَّ أَنْ خَوْفَ الْحَرْقِ مُوجِبٌ لِلْحَمْلِ مَعَ الْحَدِّثِ وَلِلتَّوَسُّدِ وَهَذَا مُقْتَضٍ لِحُرْمَةِ الْحَرْقِ مُطْلَقًا قُلْتُ ذَاكَ مَفْرُوضٌ فِي مُصْحَفٍ وَهَذَا فِي مَكْتُوبٍ لِغَيْرِ دِرَاسَةٍ أَوْ لَهَا وَبِهِ نَحْوُ بَلَى يَمَّا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ قَصْدُ نَحْوِ الصِّبَانَةِ وَأَمَّا النَّظَرُ لِإِضَاعَةِ الْمَالِ فَأَمْرٌ عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهَا تَجُوزُ لِعَرَضٍ مَقْصُودٍ وَلَا يُكْرَهُ شَرْبُ مَحْوِهِ، وَإِنْ بَحَثَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ حُرْمَتَهُ.

(وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهْرًا أَوْ حَدَّثًا وَشَكَّ) أَي تَرَدَّدَ بِاسْتِوَاءٍ أَوْ رُجْحَانٍ (فِي ضِدِّهِ) أَطْرَأَ عَلَيْهِ أَمْ لَا (عَمِلَ بَيِّقِيْنِهِ) بِاعْتِبَارِ الْاسْتِصْحَابِ فَلَا يُنَافِي اجْتِمَاعُ الشَّكِّ مَعَهُ وَذَلِكَ «لِنَهْيِهِ ﷺ الشَّكَّ فِي الْحَدِّثِ عَنْ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». وَفِي وَجْهِ يَجِبُ الْوُضُوءُ وَحَيْثُ نَزَلَ فَالْقِيَاسُ نَدْبُهُ لَكِنْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ النَّهْيُ فِي الْحَدِّثِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَخْذِ بَشَكٍّ يُؤَدِّي إِلَى وَسْوَسةٍ وَتَشْكِكُ غَالِبَ زَعَمِ الرَّافِعِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِظَنِّ الطَّهْرِ بَعْدَ يَقِيْنِ الْحَدِّثِ مُؤَوَّلٌ أَوْ وَهْمٌ وَرَفَعُ يَقِيْنِ الطَّهْرِ بِنَحْوِ النَّوْمِ وَيَقِيْنِ الْحَدِّثِ بِالْمَاءِ الْمُظَنُّونَ طَهْرَهُ لَا يَرْدَانِ عَلَى الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّهُمَا يَمَّا جُعِلَ فِيهِ الظَّنُّ كَالْيَقِيْنِ وَكَذَا مَا ذَكَرُوهُ بِقَوْلِهِمْ. (فَلَوْ تَيَقَّنَتْهُمَا) بَأَنَّهُ وَجِدَا مِنْهُ بَعْدَ الشَّمْسِ مَثَلًا (وَجْهَلِ السَّابِقِ) مِنْهُمَا (فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا) يَأْخُذُ بِهِ بِتَفْصِيلِهِ الْمَطْوِيِّ اخْتِصَارًا (فِي الْأَصْحَحِ)، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا مُحَدِّثًا فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهَّرٌ مُطْلَقًا لِتَيَقُّنِهِ الطَّهْرَ وَشَكُّهُ فِي تَأْخُرِ الْحَدِّثِ عَنْهُ وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَأْخُرِهِ أَوْ مُتَطَهَّرًا، فَإِنْ احْتَمَلَ وَقُوعُ تَجْدِيدِهِ مِنْهُ فَهُوَ الْآنَ مُحَدِّثٌ لِتَيَقُّنِ رَفْعِ الْحَدِّثِ لِأَحَدِ طَهْرَيْنِهِ مَعَ الشَّكِّ فِي

فَضْلٌ

يُقَدَّمُ دَاخِلُ الْخَلَاءِ يَسَارَهُ، وَالْخَارِجُ يَمِينَهُ، وَلَا يَحْمِلُ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى

تَأَخَّرَ الطُّهْرُ الْآخِرُ عَنْهُ وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَأَخُّرِهِ وَقَرِينَةُ احْتِمَالِ التَّجْدِيدِ تَوَيُّدُهُ، وَإِنْ لَمْ يُحْتَمَلْ فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَأَخُّرَ طُهْرِهِ الثَّانِي عَنْ حَدِيثِهِ وَلَوْ عَلِمَ قَبْلَهُمَا طَهَارَةً وَحَدَّثًا وَجَهْلَ أَسْبَقَهُمَا نَظَرَ لِمَا قَبْلَ قَبْلِهِمَا وَهَكَذَا ثُمَّ أَخَذَ بِالضَّدِّ فِي الْأَوْتَارِ وَبِالْمِثْلِ فِي الْأَشْفَاعِ بَعْدَ اعْتِبَارِ احْتِمَالِ وَقُوعِ التَّجْدِيدِ وَعَدَمِهِ كَمَا بَيَّنَّتْهُ بِمَا فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا قَبْلَهُمَا لَزِمَهُ الْوُضُوءُ بِكُلِّ حَالٍ حَيْثُ احْتِمَلُ وَقُوعُ تَجْدِيدِهِ مِنْهُ لِعَارِضِ الْإِحْتِمَالَيْنِ بَلَا مَرْجَحٍ بِخِلَافٍ مَنْ لَمْ يُحْتَمَلْ وَقُوعُ تَجْدِيدِهِ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ بِالطُّهْرِ بِكُلِّ حَالٍ فَلَا أَثَرَ لِدُكْرِهِ وَعَدَمِهِ.

(فصل) فِي آدَابِ قَاضِي الْحَاجَةِ

ثُمَّ الْاسْتِنْجَاءُ (يُقَدَّمُ) نَدْبًا (دَاخِلُ الْخَلَاءِ) وَلَوْ لِحَاجَةٍ أُخْرَى وَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْآدَابِ الْآتِيَةِ وَعَبَّرَ بِهِ كَالْخَارِجِ لِلْغَالِبِ وَالْمُرَادُ الْوَاصِلُ لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَلَوْ بِصَحْرَاءٍ وَالتَّعْيِينَ فِيهَا لِغَيْرِ الْمُعَدِّ بِالْقَصْدِ لِصَيُورَتِهِ بِهِ مُسْتَقْدَرًا كَالْخَلَاءِ الْجَدِيدِ وَفِيمَا لَهُ دِهْلِيزٌ طَوِيلٌ يُقَدِّمُهَا عِنْدَ بَابِهِ وَوُصُولُهُ لِمَحَلِّ جُلُوسِهِ وَأَصْلُ الْخَلَاءِ بِالْمَدِّ الْمَحَلُّ الْخَالِي ثُمَّ خُصَّ بِمَا تُقْضَى فِيهِ الْحَاجَةُ قِيلَ، وَهُوَ اسْمُ شَيْطَانٍ فِيهِ لِحَدِيثٍ يَدُلُّ لَهُ (يَسَارَهُ) أَوْ بَدَلَهَا كَكُلِّ مُسْتَقْدَرٍ مِنْ نَحْوِ سَوِيٍّ وَمَحَلٌّ قَذِيرٌ وَمَعْصِيَةٌ كَالصَّاعَةِ فَيَحْرُمُ دُخُولُهَا عَلَى مَا أَطْلَقَهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ لَكِنْ قَيْدَهُ الْمُصْتَفِ فِي فِتَاوِيهِ بِمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِيهَا أَيَّ حَالٍ دُخُولُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَعْصِيَةٌ كَرِبًا وَلَمْ تَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّخُولِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَحَلَّ حُرْمَةِ دُخُولِ كُلِّ مَحَلٍّ بِهِ مَعْصِيَةٌ كَالزُّنْيَةِ مَا لَمْ يَحْتَجْ لِدُخُولِهِ أَيَّ بَأَنٍ يَتَوَقَّفَ قَضَاءُ مَا يَتَأَثَّرُ بِفَقْدِهِ تَأَثُّرًا لَهُ وَقَعَ عُرْفًا عَلَى دُخُولِ مَحَلِّهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لِلْمُسْتَقْدَرِ. (و) يُقَدَّمُ (الْخَارِجُ يَمِينَهُ) كَالدَّخِيلِ لِلْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهَا لِغَيْرِ الْمُسْتَقْدَرِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْأَوَجُّهُ فِيمَا لَا تَكْرُمَةٌ فِيهِ وَلَا اسْتِقْدَارُ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِالْيَمِينِ وَفِي شَرِيفٍ وَأَشْرَفَ. كَالْكَعْبَةِ وَبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ تَتَجَّهُ مُرَاعَاةُ الْأَشْرَفِ وَشَرِيفَيْنِ كَمَسْجِدٍ بَلَصَقِ مَسْجِدٍ مِثْلَهُ يَتَجَّهُ التَّخْيِيرُ وَبِهِ يُعْلَمُ تَخْيِيرُ الْخُطْبَةِ عِنْدَ صُغُودِهِ لِلْمَنْبَرِ وَشَرِيفٌ وَمُسْتَقْدَرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ كَبَيْتِ بَلَصَقِ مَسْجِدٍ وَقَدَّرُ وَأَقْدَرُ مِنْهُ كَخَلَاءٍ فِي وَسْطِ سَوِيٍّ يَتَجَّهُ مُرَاعَاةُ الشَّرِيفِ فِي الْأُولَى وَالْأَقْدَرِ فِي الثَّانِيَةِ. (وَلَا يَحْمِلُ) دَاخِلُهُ أَيَّ الْوَاصِلُ لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ (ذَكَرَ اللَّهُ) أَيَّ مَكْتُوبٍ ذَكَرَهُ كَكُلِّ مُعْظَمٍ مِنْ قُرْآنٍ وَاسْمِ نَبِيٍّ وَمَلَكٍ مُخْتَصٍّ أَوْ مُشْتَرَكٍ وَقَصَدَ بِهِ الْمُعْظَمَ. أَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِقَصْدِ كَاتِبِهِ لِنَفْسِهِ وَإِلَّا فَالْمَكْتُوبُ لَهُ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فَيُكْرَهُ حَمْلُ مَا كُتِبَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «أَنَّ ﷺ كَانَ يَنْزِعُ خَاتَمَهُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ»^(١) وَكَانَ نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولُ

(١) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/١٩]، والترمذي في (الجامع) [رقم/١٧٤٦]، والنسائي في (سننه) [رقم/٥٢١٣]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٣٠٣]، وغيرهم من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه. قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للالباني [رقم/٥].

وَيَعْتَمِدُ جَالِسًا يَسَارَهُ، وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا، وَيَحْرُمَانِ بِالصَّخْرَاءِ،

سَطْرٌ، وَاللهُ سَطْرٌ^(١) ولم يصحَّ في كَيْفِيَّةِ وَضْعِ ذَلِكَ شَيْءٌ وَلَوْ دَخَلَ بِهِ وَلَوْ عَمْدًا غَيَّبَهُ نَدْبًا بَنَحَوْ ضَمَّ كَفَّهُ عَلَيْهِ، وَجِبُّ عَلَى مَنْ يَسَارُهُ خَاتَمٌ عَلَيْهِ مُعْظَمُ نَزْعُهُ. عند استنجاؤٍ يَنْجُسُهُ وَمَالَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ إِلَى الْوَجْهِ الْمُحْرَّمِ لِإِدْخَالِ الْمُصْحَفِ الْخَلَاءِ بِلا ضَرْورَةٍ، وَهُوَ قَوْيُّ الْمَدْرَكِ.

(وَيَعْتَمِدُ) نَدْبًا فِي حَالِ قَضَاءِ حَاجَتِهِ (جَالِسًا يَسَارَهُ)؛ لِأَنَّهَا الْأَنْسَبُ بِذَلِكَ بِخِلَافِ يَمِينِهِ فَيَضَعُ أَصَابِعَهَا بِالْأَرْضِ، وَيَنْصِبُ بَاقِيَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْهَلُ لِمَخْرُوجِ الْخَارِجِ أَمَّا الْقَائِمُ، فَإِنَّ أَمِينَ مَعَ اعْتِمَادِ الْيُسْرَى تَنْجُسُهَا اعْتِمَادُهَا وَإِلَّا اعْتَمَدَهَا وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ إِطْلَاقُ بَعْضِ الشُّرَاحِ الْأَوَّلِ وَبَعْضُهُمُ الثَّانِي وَقَدْ بَحَثَ الْأَذْرَعِي حُرْمَةَ الْبَوْلِ أَوْ التَّغَوُّطِ قَائِمًا بِلا عُذْرٍ إِنْ عَلِمَ التَّلَوُّثَ وَلَا مَاءً أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ اتَّسَعَ وَحَرَّمْنَا التَّضَمُّخَ بِالنَّجَاسَةِ عَنَّا أَيُّ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَبِهِ يُقَيَّدُ إِطْلَاقُهُمْ كِرَاهَةَ الْقِيَامِ بِلا عُذْرٍ وَوَأَضَحَّ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ التَّنَجِّيسِ إِلَّا بِاعْتِمَادِ الْيَمِينِ وَحَدَّهَا اعْتَمَدَهَا.

(وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ) أَيُّ الْكَعْبَةِ وَخَرَجَ بِهَا قِبْلَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَيُكْرَهُ فِيهَا نَظِيرُ مَا يَحْرُمُ هُنَا (وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا) أَذْبًا مَعَ سَائِرِ ارْتِفَاعِهِ ثَلَاثًا ذِرَاعَ فَأَكْثَرَ وَقَدْ دَنَا مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَذْرُعَ فَأَقْلَبَ بِذِرَاعِ الْأَدْمِيِّ الْمُعْتَدِلِ، فَإِنْ فَعَلَ فَخِلَافُ الْأَوَّلَى هَذَا فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ أَمَّا هُوَ فَذَلِكَ فِيهِ مُبَاحٌ وَالتَّنَزُّهُ عَنْهُ حَيْثُ سَهْلٌ أَفْضَلُ. (وَيَحْرُمَانِ) أَيُّ الِاسْتِقْبَالِ وَالِاسْتِدْبَارِ بَعَيْنِ الْفَرْجِ الْخَارِجِ مِنْهُ الْبَوْلُ أَوْ الْغَائِطُ وَلَوْ مَعَ عَدَمِهِ بِالْصَدْرِ لِعَيْنِ الْقِبْلَةَ لَا جِهَتَهَا عَلَى الْأَوَّجِ وَلَوْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ لَزِمَهُ الْاجْتِهَادُ، وَيَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا يَأْتِي قُبُلُ صِفَةِ الصَّلَاةِ فِيمَا يَظْهَرُ (بِالصَّخْرَاءِ) يَعْنِي بِغَيْرِ الْمُعَدِّ وَحَيْثُ لَا سَائِرَ كَمَا ذُكِرَ وَمِنْهُ إِرْخَاءُ ذَيْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرْضٌ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَعْظِيمُ جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَا السُّتْرَ الْآتِي وَإِلَّا اشْتَرَطَ لَهُ عَرْضُ يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ لَا يُقَالُ تَعْظِيمُهَا إِنَّمَا يَحْصُلُ بِحَجَبِ عَوْرَتِهِ عَنْهَا؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ بِحُلٍّ الِاسْتِنْجَاءِ وَالْجَمَاعِ وَإِخْرَاجِ الرِّيحِ إِلَيْهَا وَأَصْلُ هَذَا التَّفْصِيلِ نَهْيُهُ ﷺ عَنْ ذَيْنِكَ مَعَ فِعْلِهِ لِلِاسْتِدْبَارِ فِي الْمُعَدِّ وَقَدْ سَمِعَ عَنْ قَوْمٍ كِرَاهَةَ الِاسْتِقْبَالِ فِي الْمُعَدِّ فَأَمَرَ بِتَحْوِيلِ مَقْعَدَتِهِ لِلْقِبْلَةِ مُبَالَغَةً فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنُودِحَةٌ عَنْ الِاسْتِقْبَالِ وَالِاسْتِدْبَارِ تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُ الْقَقَالِ لَوْ هَبَّتْ رِيحٌ عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ، وَيَسَارِهَا وَخَشِيَ الرِّشَاشَ جَازَا فَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ جَازَا وَلَمْ يَقُلْ تَعَيَّنَ الِاسْتِدْبَارُ وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَتَعَيَّنَ سَتْرُ الْقُبُلِ فِيمَا لَوْ وَجَدَ كَافِي أَحَدٍ سَوَاتِيهِ الْآتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ بِأَنَّ الْمُلْحَظَ ثُمَّ أَنَّ الدُّبُرَ مُسْتَتَرٌ بِالْأَلْيَيْنِ بِخِلَافِ الْقُبُلِ وَهَذَا أَنَّ فِي كُلِّ خُرُوجٍ نَجَاسَةٍ بِإِزَاءِ الْقِبْلَةِ إِذْ لَا اسْتِتَارَ فِي الدُّبُرِ وَقَدْ خَرُوجُهَا فَاخْتَلَفَا ثُمَّ لَا هُنَا، فَإِنْ قُلْتَ يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ كِرَاهَةُ اسْتِقْبَالِ الْقَمَرَيْنِ دُونَ اسْتِدْبَارِهِمَا قُلْتَ هَذَا تَنَاقُضٌ فِيهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فَلَا إِيرَادَ، وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ مَا ذُكِرَ وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَاتِّهَامًا عُلُوبَانِ فَلَا تَنَاقُضَ فِيهِمَا غَالِبًا حَقِيقَةُ الِاسْتِدْبَارِ فَلَمْ يُكْرَهُ بِخِلَافِ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ يَتَأْتَى فِيهَا كُلُّ مِنْهُمَا فَتَخَيَّرَ وَمَحَلُّ الْكِرَاهَةِ هُنَا حَيْثُ لَا سَائِرَ كَالْقِبْلَةِ بَلْ أَوَّلَى وَمِنْهُ السَّحَابُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَشَمِلَ كَلَامُهُمْ مُحَازَاةَ الْقَمَرِ نَهَارًا،

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم ٢٩٣٩]، وغيره من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه .

وَيُعَدُّ، وَيَسْتَتِرُ، وَلَا يَبُولُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ،

وهو مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ التَّقِيدُ بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ سُلْطَانِهِ، وَعَلَيْهِ فَمَا بَعْدَ الصُّبْحِ يُلْحَقُ بِاللَّيْلِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الْكُسُوفِ. ثُمَّ رَأَيْتُ عَنِ الْفَقِيهِ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيِّ التَّقِيدَ بِاللَّيْلِ وَأَجَابَ عَمَّا يُحْتَجُّ بِهِ لِلْإِطْلَاقِ مِنْ رِعَايَةِ مَا مَعَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ كِرَاهَةُ ذَلِكَ فِي حَقِّ زَوْجَتِهِ نَظَرًا لِمَا مَعَهَا مِنَ الْحَفَظَةِ.

(وَيُعَدُّ) نَدْبًا عَنِ النَّاسِ فِي الصَّحَرَاءِ بِحَيْثُ لَا يُسْمَعُ لِخَارِجِهِ صَوْتُ وَلَا يُشَمُّ لَهُ رِيحٌ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْبُيَّانَ كَذَلِكَ إِنْ سَهَّلَ فِيهِ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ نَقَلَ عَنِ الْحَلِيمِيِّ أَنَّ غَيْرَ الصَّحَرَاءِ مِمَّا لَمْ يُعَدَّ مِثْلُهَا لَكِنْ تَقْيِيدُهُ بِمَا لَمْ يُعَدَّ بَعِيدٌ بَلِ الْوَجْهُ الْإِبْعَادُ مُطْلَقًا إِنْ سَهَّلَ كَمَا ذَكَرْتَهُ، فَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ سُنَّ لَهُمُ الْإِبْعَادُ عَنْهُ كَذَلِكَ وَيُسْنُّ أَنْ يُغَيَّبَ شَخْصُهُ عَنِ النَّاسِ لِلاتِّبَاعِ بَلِ صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ، وَهُوَ بِمَكَّةَ يَقْضِي حَاجَتَهُ بِالْمُعَمَّسِ» مَحَلًّا عَلَى نَحْوِ مِيلَيْنِ مِنْهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْمُبَالَغَةَ فِي الْبُعْدِ كَانَتْ لِغُذْرِ كَانَتْشَارِ النَّاسِ ثُمَّ حِينَئِذٍ. (وَيَسْتَتِرُ) بِالسَّائِرِ السَّابِقِ لَكِنْ مَعَ عَرَضٍ يَمْنَعُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ وَمَحَلَّهُ فِي الْجَالِسِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُ بَعْضِهِمْ لَهُ بِأَنَّهُ يَسْتَرُّ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ فَافْهَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَائِمِ مِنْ ارْتِفَاعِهِ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ حَتَّى يَسْتَرُّ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَمِنْ عَرَضِهِ حَتَّى يَسْتَرَّ عَوْرَتَهُ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَاءٍ يَسْهُلُ تَسْقِيفُهُ عَادَةً وَلَا كَفَى، وَإِنْ بَعُدَ عَنْهُ السَّائِرُ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْقِبْلَةِ بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ تَعْظِيمُهَا كَمَا مَرَّ، وَهُوَ لَا يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ وَهَذَا عَدَمُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ غَالِيًا، وَهُوَ يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ فَزَعَمَ اتِّحَادُهُمَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يَنْظُرُ لِعَوْرَتِهِ غَيْرَ حَلِيلَتِهِ وَعِلْمَهُ وَإِلَّا لَزِمَهُ السُّتْرُ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ وَيُسْنُّ رَفْعَ ثَوْبِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا مُبَالَغَةً فِي السُّتْرِ، فَإِنْ رَفَعَهُ دَفْعَةً قَبْلَ دُنُوهِ كُرْهِهِ إِلَّا لِحَشْيَةٍ نَحْوِ تَنْجِسٍ وَلَا يُتَخَرَّجُ عَلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ فِي الْخُلُوةِ؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ لِأَدْنَى عَرَضٍ وَهَذَا مِنْهُ وَأَنْ يُعَدَّ الْأَحْجَارُ أَوْ الْمَاءُ قَبْلَ جُلُوسِهِ وَلَوْ تَعَارَضَ السُّتْرُ وَالْإِبْعَادُ أَوْ الْإِسْتِيقَالُ أَوْ الْإِسْتِدْبَارُ قَدَّمَ السُّتْرُ فِي الْأَوَّلَى كَمَا بَحِثْتُ وَفِي غَيْرِهَا إِنْ وَجَبَ فِيمَا يَظْهَرُ.

(وَلَا يَبُولُ) وَلَا يَتَعَوَّطُ (فِي مَاءٍ) مَمْلُوكٍ لَهُ أَوْ مُبَاحٍ غَيْرِ مُسَبَّلٍ وَلَا مَوْقُوفٍ (رَاكِدٍ) قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ ^(١)، فَإِنْ فَعَلَ كُرْهُ مَا لَمْ يَسْتَبْجِرْ بِحَيْثُ لَا تَعَافُهُ نَفْسُ الْبَيْتَةِ أَمَّا الْجَارِي فَلَا يُكْرَهُ فِي كَثِيرِهِ لِقُوَّتِهِ وَبَحَثُ الْمُصَنِّفِ حُرْمَتَهُ فِي الْقَلِيلِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِتْلَاقًا لَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ جَوَائِزُهُ، وَإِنْ وَافَقَهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي بَعْضِ تَفْصِيلِ اعْتِمَادِهِ مَا قَرَّرْتَهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَمْلُوكٍ لَهُ أَوْ مُبَاحٍ وَطَهْرُهُ مُمَكِّنٌ بِالْمُكَاتَّرَةِ نَعَمْ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَتَعَيَّنَ لَطَهْرُهُ حَرَمٌ كِاثِلَافُهُ، وَيَحْرُمُ فِي مُسَبَّلٍ وَمَوْقُوفٍ مُطْلَقًا وَمَاءٍ هُوَ وَاقِفٌ فِيهِ إِنْ قَلَّ لِحُرْمَةِ تَنْجِسِ الْبَدَنِ وَيُكْرَهُ فِي الْمَاءِ بِاللَّيْلِ مُطْلَقًا كَالْأَغْتِسَالِ لِمَا قِيلَ أَنَّهُ مَاوَى الْجِنَّ وَعَجِيبُ اسْتِنَاجِ الْكِرَاهَةِ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا بَلْ لَوْ قُرِضَ أَنَّ لَهَا أَصْلًا كَانَتْ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٢٨١]، وغيره من حديث: جابر عن رسول الله ﷺ: (أنه نهى أن يبال في الماء الراكد).

وَجُحْرٍ، وَمَهَبٌ رِيحٌ، وَمُتَحَدِّثٌ، وَطَرِيقٌ، وَتَحْتٌ مُثْمِرَةٌ، وَلَا يَتَكَلَّمُ.

التسمية دافعة لشرهم فلتحمل الكراهة هنا على الإرشادية وقد يجاب بالتزام أنها شرعية ويوجه بتظير ما مر في كراهة المُشْمَس أَنَّهُ مُرِيبٌ وفي الحديث «دَعِ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ»^(١) ودَفَعُ التسمية لذلك إِنَّمَا يُظَنُّ فِي غَيْرِ عَتَاةٍ كُفْرِيَّتِهِمْ، فَإِنْ قُلْتُ الْمَاءُ الْعَذْبُ رِيْبِي؛ لِأَنَّهُ مَطْعُومٌ فَلْيَحْرُمِ الْبَوْلُ فِيهِ مُطْلَقًا كَالطَّعَامِ قُلْتُ هَذَا مَا تَخَيَّلَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ يَتَنَجَّسُ وَلَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ. مَا يُعْبَهُ وَالْمَاءُ لَهُ قُوَّةٌ وَدَفَعٌ لِلتَّجَاسَةِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَمْ يَلْحَقْ هُنَا بِالْمَطْعُومَاتِ.

(و) لَا يَبُولُ وَلَا يَتَغَوَّطُ فِي (جُحْرٍ) لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ، وَهُوَ الثُّقْبُ أَيْ الْخَرَقُ الْمُسْتَدِيرُ النَّازِلُ فِي الْأَرْضِ وَالْحَقُّ بِهِ السَّرْبُ بِفَتْحٍ أَوَّلِيهِ أَيْ الشَّقُّ الْمُسْتَطِيلُ، فَإِنْ فَعَلَ كُرَّةً خَشِيَّةً أَنْ يَتَأَذَّى أَوْ يُؤْذَى حَيَوَانًا فِيهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِعْدَادُ هُنَا بِالْقَصْدِ.

(تنبيه) وَقَعَ لِشَيْخِنَا وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ نَقَلُوا عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ بَحَثُ الْحُرْمَةِ هُنَا لِصِحَّةِ النَّهْيِ، وَأَنَّهُ قَيَّدَ الْكَرَاهَةَ بِغَيْرِ الْمُعَدِّ وَلَمْ أَرِ ذَلِكَ فِي عِدَّةٍ تُسَخِّ فِيهِ هُنَا، فَإِنْ كَانَ فِيهِ بِمَحَلٍّ آخَرَ أَوْ فِي بَعْضِ نُسَخِهِ وَإِلَّا فَكَلَامُهُمْ مُؤَوَّلٌ بِأَنَّ مُقْتَضَى بَحْثِهِ فِي الْمَلَاغِينَ الْحُرْمَةُ لِصِحَّةِ النَّهْيِ فِيهَا أَنَّ هَذَا مِثْلُهُ فَتَسْبُوهُ إِلَيْهِ تَسَامُحًا نَعَمْ نَقَلَ ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْمُصَنِّفِ وَلَمْ يَنْسُبُوهُ لِكِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ قِيلَ وَنُهِيَ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْبَالُوَةِ وَتَحْتَ الْمِيزَابِ وَعَلَى رَأْسِ الْجَبَلِ.

(و) لَا يَبُولُ وَلَا يَتَغَوَّطُ مَا عِذَا فِي مَحَلٍّ صُلْبٍ وَلَا فِي (مَهَبٍ رِيحٍ) أَيْ جِهَةِ هُبُوبِهَا الْغَالِبِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ فَيُكْرَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَابَةً بِالْفِعْلِ لَثَلًا يَعُودُ عَلَيْهِ رَشَائِشُ الْخَارِجِ وَكَالْمَانِعِ جَامِدٌ يَخْشَى عَوْدَ رِيحِهِ وَالتَّأَذَّى بِهِ وَلَا يَبُولُ وَلَا يَتَغَوَّطُ فِي مُسْتَحَمٍّ لَا مُنْفَذَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَجْلِبُ الْوَسْوَاسَ.

(و) لَا فِي (مُتَحَدِّثٍ)، وَهُوَ مَحَلُّ اجْتِمَاعِ النَّاسِ فِي الشَّمْسِ شِتَاءً وَالظَّلِّ صَيْفًا وَالْمَرَادُ هُنَا كُلُّ مَحَلٍّ يَقْصَدُ لِعَرَضٍ كَمَعِيشَةٍ أَوْ مَقِيلٍ فَيُكْرَهُ ذَلِكَ إِنْ اجْتَمَعُوا لِجَائِزٍ وَإِلَّا فَلَا (وَطَرِيقٍ) فَيُكْرَهُ وَقِيلَ يَحْرُمُ التَّغَوُّطُ وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ وَذَلِكَ لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنِ التَّخَلِّي فِيهِمَا مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ يَجْلِبُ اللَّعْنَ كَثِيرًا.

(و) لَا يَبُولُ وَلَا يَتَغَوَّطُ (تَحْتَ) شَجَرَةٍ (مُثْمِرَةٍ) أَيْ مِنْ شَأْنِهَا ذَلِكَ فَيُكْرَهُ مَا لَمْ يُطَهَّرِ الْمَحَلُّ أَوْ يَعْلَمَ مَجِيءَ مَاءٍ يُطَهِّرُهُ قَبْلَ وُجُودِهَا خَشْيَةً تَلَوِيْثِهَا فَتُعَافَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي ثَمَرَةٍ مَأْكُولَةٍ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ إِنَّ غَيْرَهَا يُعَافَى اسْتِعْمَالُهُ، وَإِنْ طَهَّرَ وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالْكَرَاهَةُ فِي الْغَائِطِ أَخْفَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُرَى فَيُجْتَنَّبُ أَوْ يَطَهَّرُ وَفِي الْبَوْلِ أَخْفَى مِنْ حَيْثُ إِقْدَامُ النَّاسِ غَالِبًا عَلَى أَكْلِ مَا طَهَّرَ مِنْهُ بِخِلَافِ الْغَائِطِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ الْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ (وَلَا يَتَكَلَّمُ) أَيْ يُكْرَهُ لَهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ تَكَلَّمَ حَالُ خُرُوجِ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ وَلَوْ بِغَيْرِ ذِكْرِ أَوْ رَدِّ سَلَامٍ لِلنَّهْيِ عَنِ التَّحَدِّثِ عَلَى الْغَائِطِ وَلَوْ عَطَسَ حِمْدًا بِقَلْبِهِ فَقَطْ.

(١) [صحيح] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/٢٥١٨]، والنسائي في (سننه) [رقم/٥٧١١]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/٧٢٢]، وغيرهم من حديث: أَبِي الْخَوَرَاءِ السَّعْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قلتُ: حديث صحيح. وينظر: (إرواء الغليل) للآلباني [رقم/٢٠٧٤].

ولا يَسْتَنْجِي بماءٍ في مَجْلِسِهِ، وَيَسْتَبْرِئُ مِنَ الْبَوْلِ، وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ. وَعِنْدَ خُرُوجِهِ: غُفْرَانُكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي.

كُمَجَامِعَ، فَإِنْ تَكَلَّمَ وَلَمْ يُسْمِعْ نَفْسَهُ فَلَا كِرَاهَةَ أَوْ خَشْيَ وَقُوعَ مُحَذَرٍ بغيره لولا الكلامُ وَجَبَ أَمَّا مَعَ عَدَمِ خُرُوجِ شَيْءٍ فَيُكْرَهُ بِذِكْرِ أَوْ قُرْآنٍ فَقَطْ وَاخْتِيَرِ التَّحْرِيمُ فِي الْقُرْآنِ.
(ولا يَسْتَنْجِي بماءٍ في مجلسه) بغير مُعَدٍّ أَوْ بِهِ إِنْ صَعِدَ مِنْهُ هَوَاءٌ مَقْلُوبٌ فَيُكْرَهُ خَشْيَةَ تَنْجُسِهِ وَيُسْنُ لِمُسْتَنْجٍ بِحَجَرٍ عَدَمَ الْإِنْتِقَالِ. بَلْ يَلْزُمُهُ حَيْثُ لَا مَاءَ يَكْفِيهِ لِبَهَارَةِ الْخُبْثِ وَالْحَدِيثِ وَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ يَمْنَعُهُ إِجْزَاءَ الْحَجَرِ إِلَّا أَنْ يُبَاعِدَ مَا بَيْنَ فِجْدَنِهِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَاسُ بِإِطْنَا صَفْحَتَيْهِ.
(ويستبرئ) ندباً وَقِيلَ وَجُوباً وَانْتَصَرَ لَهُ جَمْعُ إِنْ ظَنَّ عَوْدَهُ لَوْلَا الْاسْتِبْرَاءُ (من البول) وَكَذَا الْغَائِطُ إِنْ خَشِيَ عَوْدَ شَيْءٍ مِنْهُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بَنَحْوِ تَحْنُجٍ وَتَنَرٍ ذَكَرٍ وَجَذْبِهِ بِلُطْفٍ لِئَلَّا يُضْعِفَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَدَقَّ الْأَرْضِ بَنَحْوِ حَجَرٍ وَمَسَحَ الْبَطْنِ أَخْذًا مِنْ أَمْرِ غَاسِلِ الْمَيْتِ بِهِ انْتَهَى وَمَسَحَ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مَجَامِعَ الْعُرُوقِ بَيْنَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا اعْتَادَهُ مَخْرَجًا لِلْفَضْلَةِ. لِئَلَّا يَعُودَ شَيْءٌ فَيَنْجُسَهُ وَلَا يُبَالِغُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَوْرُثُ الْوَسْوَاسَ وَالضَّرَرَ، وَيَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ احْتِاجَ فِي نَحْوِ الْمَشْيِ لِمَسِّكَ الذَّكَرِ الْمُتَنَجِّسِ بَيْنَهُ جَازَ إِنْ عَسَرَ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ حَائِلٍ يَقِيهِ النِّجَاسَةَ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ سَلَسٍ حَشْوُ ذَكَرِهِ وَيُكْرَهُ الْقِيَامُ قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ أَوْ لِمَنْ اسْتَبْرَأَ مِنْ جُلُوسٍ لِئَلَّا يُنَافِيَ مَا مَرَّ، وَيَحْرُمُ التَّبَرُّزُ عَلَى مُحْتَرَمٍ كَعِظَمٍ وَقَبْرِ وَفِي مَوْضِعِ نُسْكَ ضَيْقٍ كَالْجَمْرَةِ وَالْمَشْعَرِ وَيُقَرَّبُ قَبْرِ نَبِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَبَيْنَ قُبُورِ نُبُشَتْ لَاخْتِلَاطُ ثُرَيْيَهَا بِأَجْزَاءِ الْمَيْتِ وَيُكْرَهُ بِقَرَبِ قَبْرِ مُحْتَرَمٍ وَتَشْتَدُّ الْكِرَاهَةُ فِي قَبْرِ وَلِيِّ أَوْ عَالِمٍ أَوْ شَهِيدٍ وَيُسْنُ اتِّخَاذُ إِنَاءٍ لِلْبَوْلِ فِيهِ لَيْلًا نَعَمْ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يُنْقَعَ الْبَوْلُ فِي إِنَائِهِ»؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَيْ الَّذِينَ لِلرَّحْمَةِ وَالزِّيَارَةِ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا هُوَ فِيهِ كَكَلْبٍ وَلَوْ مُعَلَّمًا وَجُنُبٍ وَصُورَةٍ وَنَهَى أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ أَهَرَقْتَ الْمَاءَ وَلَكِنْ لَيَقُلْ بُلْتُ.

(ويقول) ندباً (عند دخوله) أي وُصُولِهِ لِمَحَلِّ قَضَاءِ حَاجَتِهِ أَوْ لِبَابِهِ، وَإِنْ بَعْدَ مَحَلِّ الْجُلُوسِ عَنْهُ وَلَوْ لِحَاجَةٍ أُخْرَى، فَإِنْ اغْفَلَ ذَلِكَ حَتَّى دَخَلَ قَالَهُ بِقَلْبِهِ (باسم الله) أي أَتَحَصَّنُ وَلَا يَزِيدُ «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَإِنَّمَا قُدِّمَ التَّعَوُّدُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَتِهَا وَعَنْ ابْنِ كَيْجٍ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِاسْمِ اللَّهِ الْقُرْآنَ حَرُمَ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى حُرْمَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْخِلَاءِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ) أَيْ أَعْتَصِمُ (بِكَ مِنَ الْخُبْثِ) بِضَمِّ الْبَاءِ وَإِسْكَانِهَا جَمْعُ خَبِيثٍ وَهُمْ ذُكْرَانُ الشَّيَاطِينِ (وَالْخَبَائِثِ) جَمْعُ خَبِيثَةٍ وَهُنَّ إِنَائُهُمْ لِلاتِّبَاعِ.

(و) يَقُولُ (عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْهُ) أَوْ مُفَارَقَتِهِ لَهُ (غُفْرَانُكَ) أَيْ اغْفِرْ أَوْ أَسْأَلُكَ وَحِكْمَةُ هَذَا، الْإِعْتِرَافُ بِغَايَةِ الْعِجْزِ عَنْ شُكْرِ هَذِهِ النِّعْمَةِ الْمُتَنَطُّوِيَةِ عَلَى جَلَالٍ مِنَ النِّعَمِ لَا تُحْصَى وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ يُكْرَزُهَا (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى) بِهَضْمِهِ وَتَسْهِيلِ خُرُوجِهِ (وَعَافَانِي) مِنْهُ لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا وَمِنْ الْأَدَابِ

وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ بِمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ، وَجَمْعُهُمَا أَفْضَلُ، وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ

أَيْضًا أَنْ يَنْتَعِلَ، وَيَسْتُرَ رَأْسَهُ وَلَا يُطِيلُ قُعُودَهُ بِلاَ ضَرُورَةٍ وَلَا يَعْثُثُ وَلَا يَنْظُرُ لِلسَّمَاءِ أَوْ فَرَجِهِ أَوْ خَارِجِهِ بِلاَ حَاجَةٍ.

(ويجب) لا فورًا بل عند إرادة نحو صلاة أو ضيق وقت وحينئذ لو تعين الماء وعلم أن ثم من لا يغض بصره عن عورته لم يعدر بخلاف نظيره في الجمعة؛ لأنهم توسعوا فيها بأعذار هذا أشد من كثير منها بخلاف إخراج الصلاة عن وقتها (الاستنجاء) للأحاديث الأمرة به مع التوعّد في بعضها على تركه من النجوى، وهو القطع فكان المستنجي يقطع به الأذى عن نفسه مُقدّمًا وجوبًا على طهر سلس ومتيمّم ونَدْبًا في غيره (بماء) على الأصل، ويكفي فيه. غلبة ظن زوال النجاسة ولا يسن حينئذ شمّ يده وزعم وجوبه ردّته في شرح العُباب، وهو من يده دليل على نجاسة يده فقط إلا أن يشمّها من المُلَاقِي للمحلّ فإنه دليل على نجاستيهما كما هو ظاهر. والكلام في ريح لم تعسر إزالتها كما يعلم ممّا يأتي ولو توقّفت في المحلّ على نحو أشنان أو صابون ففضيئة إطلاقهم ثم الوجوب هنا وفيه من العسر ما لا يخفى، ويثنى الاسترخاء لئلا يبقى أثرها في تضاعيف شرح المقعّدة فليتنّب لذلك (أو حجر) ونحوه للاتّباع ومَرَّ حُكْمُ مَاءِ زَمْزَمَ وَحَجَرِ الْحَرَمِ كغيره.

(وجمعهما) في بول أو غائط بأن يُقدّم الحجر (أفضل) من الاقتصار على أحدهما ليجنب مسّ النجاسة لإزالة غيبتها بالحجر ومن ثمّ حصل أصل السّنة هنا بالنجس خلافاً لمن نازع فيه ولمن نقل عن نصّ كلام الأصحاب أنّه يأتّم به. وإن قيل محله أن فعله عبثاً وبدون الثلاث مع الإنقاء فيهما والاقتصار على الماء أفضل منه على الحجر؛ لأنّه يزِيلُهُمَا بل يتعيّن في قبلي مُشْكِلٌ دون ثقبته التي بمحلّهما على الأوجه لأصالتها حينئذ وفي ثقبه مُنْفِثَةٌ وبول الألف إذا وصل للجلدة وبول ثيب أو بكر وصل لمدخل الذكر يقيّن لا في دم حيض أو نفاس لم يتشّر عن محله فلها بعد الانقطاع ولو ثيباً الاستنجاء به فيما إذا أرادت التيمّم لفقد الماء ولا إعادة عليها ويوجّه ما ذكر في البول الواصل لمدخل الذكر بأنّه يلزّم من انتقاله لمدخله انتشاره عن محله إلى ما لا يجزئ فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافاً لمن وهم فيه؛ لأنّ نحو الخرقه تصلّ له واعلم أنّ الواجب عليها غسل ما ظهر بجلوّسها على قدّمينها ونازع فيه الإسويّ بأنّ المُتَّجّه هو الوجه الموجب لغسل باطن فرجها؛ لأنّه صار ظاهرًا بالثيابة قال كما يجب غسل باطن الفم من النجاسة دون الجنابة انتهى ولك رده بأن باطن الفرج الذي لا يظهر بالجلوس على القدمين لا يشبه الفم؛ لأنّه يظهر ولا يعسر إيصال الماء إليه فمن ثمّ فصل فيه بين الجنابة والنجاسة. وأما باطن الفرج المذكور فلا يظهر أصلاً، ويعسر إيصال الماء إليه فلم يجب غسله في جنابة ولا نجاسة.

(وفي معنى الحجر) الوارد بناءً على أنّ الأصحّ عندنا في الأصول أنّ القياس يجوز في الرخص خلافاً لأبي حنيفة وقوله إنّ ذلك ثبت بدلالة النصّ ممنوع كيف وحقيقة الحجر مُغَايِرَةٌ لِمَا الْحَقُّ بِهِ

كُلُّ جامِدٍ طاهرٍ قَالِعٍ غيرِ مُحْتَرَمٍ. وَجِلْدٌ دُبُعٌ دُونَ غَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ، وَشَرْطُ الْحَجَرِ أَنْ ...

(كُلُّ جامِدٍ طاهرٍ قَالِعٍ غيرِ مُحْتَرَمٍ) فلا يُجْزئُ نَحْوُ مَاءٍ وَرَدٍ وَمُتَنَجِّسٍ، وَإِنَّمَا جازَ الدُبُعُ به كَالنَّجَسِ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ عَنِ الذِّكَاةِ وَهِيَ تَجَوُّزُ بِالْمُدِيَةِ النَّجِسَةِ وَقَصَبِ أَمْلَسٍ وَتُرَابٍ أَوْ فَحْمٍ رَخْوٍ بِأَنْ يُلْصَقَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالمَحَلِّ، وَيَتَعَيَّنُ المَاءُ لَا فِي أَمْلَسٍ لَمْ يُثْقَلْ وَالتَّصُّ بِإِجْزَاءِ الثَّرَابِ لِحَدِيثٍ فِيهِ أَيْ ضَعِيفٍ مَحْمُولٍ عَلَى مُتَحَجِّرٍ قَلِيلٍ أَوْ عَلَى مُرِيدٍ تَنْشِيفِ الرُّطُوبَةِ ثُمَّ غَسَلَهُ بِالمَاءِ وَيُرَدُّ بِأَنْ هَذَا لَا يُسَمَّى اسْتِنْجَاءً وَلَا مُحْتَرَمًا بَلْ، وَبَعْضِي بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فَيَتَيَمَّمُ وَيُعِيدُ كَمَطْعُومٍ لَنَا وَلَوْ قِشْرًا مَأْكُولًا كَالْبَطِيخِ بِخِلَافِ قِشْرِ مُزِيلٍ لَا يُؤْكَلُ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ بِهِ إِنْ كَانَ المَطْعُومُ دَاخِلَهُ وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ الْأَمْرُ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ فِي غَسَلِ دَمِ الْحَيْضِ وَالْحَقُّ الْخَطَابِيُّ بِالمِلْحِ الْعَسَلِ وَالخَلِّ وَالتَّذْلُكُ بِنَحْوِ الثُّخَالَةِ وَغَسَلِ الْيَدِ بِنَحْوِ البَطِيخِ انْتَهَى وَكَأَنَّ الزَّرْكَشِيَّ أَخَذَ مِنْهُ قَوْلَهُ الظَّاهِرُ أَنَّ مَنَعَ اسْتِعْمَالِ المَطْعُومِ لَا يَتَعَدَّى الاسْتِنْجَاءَ إِلَى سَائِرِ النِّجَاسَاتِ فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ المِلْحِ مَعَ المَاءِ فِي غَسَلِ الدَّمِ انْتَهَى. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَخْذَ غَيْرَ صَحِيحٍ لِضَعْفِ الْخَبَرِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ النِّجَسَ إِنْ تَوَقَّفَ زَوَالُهُ عَلَى نَحْوِ مِلْحٍ مِمَّا اعْتِيدَ امْتِهَانُهُ جازَ لِلْحَاجَةِ وَإِلَّا فَلَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الاسْتِنْجَاءِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ المَطْعُومَ فِي غَيْرِهِ صَحْبَةٌ مَاءٌ فَخَفَّ امْتِهَانُهُ بِخِلَافِهِ فِي الاسْتِنْجَاءِ وَمَا ذُكِرَ فِي الثُّخَالَةِ وَاضْهِقْ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَطْعُومَةٍ وَفِيمَا بَعْدَهَا يَوْجَهُ بِأَنَّهُ حَيْثُ انْتَفَتِ النَّجَاسَةُ انْتَفَى قَبِيحُ الْامْتِهَانِ فَلْيُكْرَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ أَنْفًا أَوْ لِلْجَنِّ كَعَظْمٍ، وَإِنْ أُحْرِقَ أَوْ لَنَا وَلِلْبَهَائِمِ وَالْغَالِبُ نَحْوٌ وَكَحَيَوَانٍ كَفَارَةٍ وَجِزْئِهِ الْمُتَّصِلُ وَكَذَا نَحْوُ يَدِ آدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ، وَإِنْ انْفَصَلَتْ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ نَحْوِ الْفَارَةِ وَنَحْوِ الْحَرَبِيِّ بِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى عِصْمَةِ نَفْسِهِ فَكَانَ أَحْسَنَ وَكَمَكْتُوبٍ عَلَيْهِ اسْمُ مُعْظَمٍ أَوْ مَسْخُوحٍ لَمْ يُعْلَمْ تَبْدِيلُهُ، وَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ عَالِمٍ مُتَّبِعٍ مُطَالَعَةً نَحْوِ تَوَارَةٍ عِلْمَ تَبْدِيلِهَا أَوْ شَكٍّ فِيهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ إلْحَاقِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ بِالمُبْدَلِ هُنَا لَا فِيمَا قَبْلَهُ بِالِاحْتِيَاظِ فِيهِمَا أَوْ عِلْمَ مُحْتَرَمٍ كَمَنْطِقٍ وَطَبِّ خَلْيَا عَنْ مَحْذُورٍ كَالْمَوْجُودَيْنِ الْيَوْمَ؛ لِأَنَّ تَعَلُّمَهُمَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِعُمُومِ نَفْعِهِمَا أَمَّا مَكْتُوبٌ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَجُوزُ الاسْتِنْجَاءُ بِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحُرُوفَ لَيْسَتْ مُحْتَرَمَةً لِذَوَاتِهَا لِإِفْتَاءِ السُّبُكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِحُرْمَةِ دَوْسٍ بُسْطٍ كُتِبَ عَلَيْهَا وَقَفَ مَثَلًا ضَعِيفٌ بَلْ شَاذٌ كَمَا اعْتَرَفَ هُوَ بِهِ وَحُرْمَةُ جَعْلٍ وَرَقَةٍ كُتِبَ فِيهَا اسْمُ مُعْظَمٍ كَأَعْدَا لِنَحْوِ نَقْدٍ إِنَّمَا هُوَ رِعَايَةٌ لِلْاسْمِ الْمُعْظَمِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَعَجِيبٌ الاسْتِدْلَالُ بِهِ وَجازَ بِالمَاءِ الْعَذْبِ مَعَ أَنَّهُ مَطْعُومٌ لِدَفْعِهِ النَّجَسَ عَنْ نَفْسِهِ كَمَا مَرَّ.

(وَجِلْدٌ) بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ قَسِيمٌ لِلْجَامِدِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ قِسْمًا مِنْهُ بِاعْتِبَارِ مَا فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالْخِلَافِ فَانْدَقَ زَعْمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ كُلُّ مِنْهُمَا (دُبُعٌ) فِي الْأَظْهَرِ لِانْتِقَالِهِ عَنْ طَبْعِ اللَّحْمِ إِلَى طَبْعِ الثِّيَابِ وَالْحَقُّ جِلْدُ الْحَوْتَ الْكَبِيرِ بِهِ يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا تَحَجَّرَ بِحَيْثُ صَارَ لَا يَلِينُ، وَإِنْ ثَبَعَ فِي المَاءِ (دُونَ غَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ إِمَّا نَجَسٌ أَوْ مَأْكُولٌ نَعَمْ إِنْ اسْتَنْجَى بِشَعْرَةِ الطَّاهِرِ أَجْزَاءً، وَيَحْرُمُ بِجِلْدٍ عِلْمٌ إِنْ اتَّصَلَ وَمُصْحَفٍ، وَإِنْ انْفَصَلَ، وَإِنَّمَا حَلُّ مُسَّهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ. (وَشَرْطُ) إِجْزَاءِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى (الْحَجَرِ) وَمَا فِي مَعْنَاهُ أَوْ الْمُرَادُ بِالْحَجَرِ مَا يُعْمَهُمَا (أَنْ) لَا يَكُونُ بِهِ

لَا يَجِفُّ النَّجَسُ، وَلَا يَنْتَقِلُ وَلَا يَطْرَأُ أَجَنْبِيٌّ وَلَوْ نَدَرَ أَوْ انْتَشَرَ فَوْقَ الْعَادَةِ وَلَمْ يُجَاوِزْ صَفْحَتَهُ وَحَشَفَتَهُ جَاوَزَ الْحَجَرُ فِي الْأَظْهَرِ، وَيَجِبُ ثَلَاثُ مَسْحَاتٍ، وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِ وَجِبَ الْإِنْقَاءُ. وَسُنَّ الْإِتْيَارُ وَكُلُّ حَجَرٍ لِكُلِّ مَحَلٍّ.

رُطُوبَةٌ كَالْمَحَلِّ وَلَوْ مِنْ عَرَقٍ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي وَأَنْ (لَا يَجِفُّ النَّجَسُ) الْخَارِجُ أَوْ بَعْضُهُ وَلَا تَعَيَّنَ الْمَاءُ فِي الْجَافِّ وَكَذَا غَيْرُهُ إِنْ اتَّصَلَ بِهِ، وَإِنْ بَالَ أَوْ تَعَوَّطَ مَائِعًا ثَانِيًا وَلَمْ يَبُلْ غَيْرَ مَا أَصَابَهُ الْأَوَّلُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَتَعَيَّنَ الْمَاءُ بِالْجَفَافِ فَلَا يَرْتَفِعُ بِمَا حَدَّثَ لَكِنْ قَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ بِإِجْزَائِهِ حِينَئِذٍ وَكَانَتْ لِكُونِ الطَّارِئِ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ فَصَارَا كَشَيْءٍ وَاحِدٍ وَبِهِ يُعْلَمُ رَدُّ بَحْثِ بَعْضِهِمْ فَيَمُنُّ بِالْأَمْنَى أَنَّهُ يُجْزِئُهُ الْحَجَرُ وَلَوْ غَسَلَ ذَكَرَهُ ثُمَّ بَالَ قَبْلَ الْجَفَافِ لَمْ يُنَجَسْ غَيْرُ مَمَاسِ الْبَوْلِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَلَا فَعِيرُ الْمُتَنَصِّفِ.

(و) أَنْ (لَا يَنْتَقِلُ) الْخَارِجُ الْمُلَوَّثُ عَمَّا اسْتَقَرَّ فِيهِ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ لِهَذَا الْإِنْتِقَالِ فَصَارَ كَتَنَجِّسِهِ بِأَجَنْبِيٍّ (و) أَنْ (لَا يَطْرَأُ) عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ بِالْخَارِجِ (أَجَنْبِيٍّ) نَجَسٌ مُطْلَقًا أَوْ ظَاهِرٌ. جَافٌّ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ لِمَا مَرَّ فِي الثَّرَابِ أَوْ رَطْبٌ وَلَوْ مَاءٌ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ لَا عَرَقٌ إِلَّا إِنْ سَالَ وَجَاوَزَ الصَّفْحَةَ أَوْ الْحَشْفَةَ إِذْ لَا يَبُغُّ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ حِينَئِذٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ. (وَلَوْ نَدَرَ) الْخَارِجُ كَدَمَ (أَوْ انْتَشَرَ فَوْقَ الْعَادَةِ) الْغَالِيَةِ وَقِيلَ فَوْقَ عَادَةِ نَفْسِهِ (وَلَمْ يُجَاوِزْ) غَائِطُ (صَفْحَتِهِ)، وَهِيَ مَا يَنْضَمُّ مِنَ الْأَلْتِنِينَ عِنْدَ الْقِيَامِ (و) بَوْلٌ (حَشَفَتَهُ) وَهِيَ مَا فَوْقَ مَحَلِّ الْخِتَانِ، وَيَأْتِي فِي فَاقِدِهَا أَوْ مَقْطُوعِهَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الثُّسَلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (جَاوَزَ الْحَجَرُ فِي الْأَظْهَرِ) لِإِحْقَاقِهِ بِالْمُعْتَادِ؛ لِأَنَّهُ جَنَسُهُ مِمَّا يَشُقُّ، فَإِنْ جَاوَزَ تَعَيَّنَ الْمَاءُ فِي الْمُجَاوِزِ وَالْمُتَّصِلِ بِهِ مُطْلَقًا وَكَذَا إِنْ لَمْ يُجَاوِزْ وَانْفَصَلَ عَمَّا اتَّصَلَ بِالْمَحَلِّ فَيَتَعَيَّنُ فِي الْمُنْفَصِلِ فَقَطْ، وَيُظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الصُّومِ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ خُرُوجِ مَقْعَدَةِ الْمَبْسُورِ وَرَدِّهَا بِيَدِهِ أَنَّ مَنْ ابْتَلَى هُنَا بِمُجَاوِزَةِ الصَّفْحَةِ أَوْ الْحَشْفَةِ دَائِمًا عُفِيَ عَنْهُ فَيَجْزِيهِ الْحَجَرُ لِلضَّرُورَةِ، وَيُظْهَرُ فِي شَعْرِ بَابِطِنِ الصَّفْحَةِ أَنَّهُ وَمِثْلُهَا وَلَا نَظَرَ لِنَدْبِ إِزَالَتِهِ فَلَا ضَرُورَةَ لِتَلَوُّثِهِ؛ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ إِزَالَتُهُ كُلَّمَا ظَهَرَ مِنْهُ شَيْءٌ مُشِقٌّ مُضَادٌّ لِلتَّرْخِيصِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ.

(وَيَجِبُ) لِإِجْزَاءِ الْحَجَرِ أَيْضًا (ثَلَاثُ مَسْحَاتٍ) لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ بِأَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ (وَلَوْ) بِطَرَفَيْنِ حَجَرٍ بَأَنَّهُ لَمْ يَتَلَوَّثْ فِي الثَّانِيَةِ فَتَجَوَّزَ هِيَ وَالثَّلَاثَةُ بِطَرَفٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَفَّفَ النِّجَاسَةَ فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ الْاسْتِعْمَالُ بِخِلَافِ الْمَاءِ وَلِكُونِ الثَّرَابِ بَدَلَهُ أُعْطِيَ حُكْمَهُ أَوْ (بِأَطْرَافِ حَجَرٍ) ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ عَدَدُ الْمَسْحَاتِ مَعَ الْإِنْقَاءِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَّهُ فِي الْجِمَارِ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ عَدَدُ الرِّمَاطِ. (فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِ) الْمَحَلِّ بِالثَّلَاثِ بَأَنَّهُ بَقِيَ أَثَرُ يُزِيلُهُ مَا فَوْقَ صِغَارِ الْخَرْفِ إِذْ بَقَاءُ مَا لَا يُزِيلُهُ إِلَّا هِيَ مَعْفُوءَةٌ عَنْهُ (وَجِبَ الْإِنْقَاءُ) بِرَابِعٍ وَهَكَذَا ثُمَّ إِنْ أَتَى يُوَثِّرُ فَوَاضِحٌ (و) إِلَّا (سُنَّ الْإِتْيَارُ) لِلأَمْرِ بِهِ وَلَمْ يُسَنَّ هُنَا تَثْلِيثٌ كَمَا فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ؛ لِأَنَّهُمْ غَلَّبُوا جَانِبَ التَّخْفِيفِ فِي هَذَا الْبَابِ. (وَكُلُّ حَجَرٍ لِكُلِّ مَحَلٍّ) يُحْتَمَلُ عَطْفُهُ عَلَى ثَلَاثٍ فَيُفِيدُ وَجُوبَ تَعْمِيمِ كُلِّ مَسْحَةٍ مِنْ الثَّلَاثِ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْمَحَلِّ وَهُوَ

وقيل يوزَعَنَّ لِجَانِبَيْهِ والوسط، وَيُسَنَّ الاستنجاء بيساره، ولا استنجاء لِدُودٍ، وبَعَرٍ بلا لوث في الأظهر.

باب الوضوء

المنقول المُعْتَمَدُ الذي لا محيدَ عنه كما بيَّنته في شرحي الإرشادِ والعُبابِ وعلى الإيتارِ فيُفِيدُ نَدْبَ ذلك لكن من حيث الكيفية بأن يبدأ بأولها من مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ اليُمْنَى ويُدِيرُهُ إلى محلِّ ابتدائه وبالثاني من مُقَدِّمِ اليسرى ويُدِيرُهُ كذلك ويُمِرُّ الثالثَ على مُسَرِّبَتِهِ وَصَفْحَتِهِ جميعاً ويُدِيرُهُ قَلِيلاً قَلِيلاً ولا يُشْتَرَطُ الوضوءُ أَوَّلًا على محلِّ طاهرٍ ولا يضرُّ النقلُ المُضْطَرُّ إليه الحاصلُ من عَدَمِ الإدارة.

(وقيل يوزَعَنَّ) أي الأحجارُ (لِجَانِبَيْهِ) أي المحلَّ (والوسط) فيَمَسُّحُ بِحَجَرٍ الصَّفْحَةَ اليُمْنَى أي أَوَّلًا وهذا مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِوَحْدِهَا ثُمَّ يَعْمَمُ وَثَانِ الْيُسْرَى أي أَوَّلًا كذلك وبِثَالِثِ الْوَسْطِ أي أَوَّلًا كذلك فالخلافُ في الأفضل ولا يُنافي ما سَبَقَ مِنْ وَجوبِ التعميمِ؛ لآنه ليس من محلِّ الخلافِ كما صَرَّحَ به تصريحًا لا يقبلُ تأويلًا. إطباقهم على وجوبِ الثاني والثالثِ، وإنْ اتَّفَقَ بِالْأَوَّلِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُمَا حِينِيذٌ لِلإِسْتِظْهَارِ كَثَانِي الْأَقْرَاءِ وَثَالِثُهُمَا فِي الْعِدَّةِ فَتَأَمَّلْهُ، وإِنَّمَا مَحَلُّهُ كَيْفِيَّةُ اسْتِعْمَالِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ مَعَ قَوْلِ كُلِّ قَائِلٍ بِالتَّعْمِيمِ وَكَيْفِيَّةُ الاسْتِجْنَاءِ بِالحَجَرِ فِي الذِّكْرِ قَالَ الشَّيْخَانِ أَنَّ يَمَسُّحَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْحَجَرِ فَلَوْ أَمَرَهُ عَلَى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ تَعَيَّنَ الْمَاءُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَوْ مَسَّحَهُ صُعُودًا ضَرًّا أَوْ نَزُولًا فَلَا وَالْأَوَّلَى لِلْمُسْتَنْجِي بِالْمَاءِ أَنَّ يُقَدَّمَ الْقَبْلُ وَبِالحَجَرِ أَنَّ يُقَدَّمَ الدُّبُرُ؛ لِآنِهِ أَسْرَعُ جَفَافًا.

(ويُسَنَّ الاستنجاء) في التصريح به أظهرُ شاهدٍ لِعَطْفِ كُلِّ عَلَى ثَلَاثٍ (بِيساره) للتهيءِ الصحيح عنه باليمين فيُكْرَهُ كَمَسُّهُ بِهَا وَالإِسْتِعَانَةَ بِهَا فِي الاسْتِجْنَاءِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَعَلَيْهِ جَمْعُ مَنَا وَكَثِيرُونَ مِنْ غَيْرِنَا.

(ولا استنجاء) وَاجِبٌ (لِلدُّودِ وَبَعَرٍ بِلَا لُوثٍ فِي الْأَظْهَرِ) إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ كَالرَّيْحِ وَمُقَابِلُهُ يَوْجِبُهُ اكْتِفَاءُ بِمِطْلَةِ التَّلْوِثِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ عَدَمُهُ وَبِهِ فَارَقَ الرِّيحَ عِنْدَهُ وَبِهَذَا يَظْهَرُ قُوَّتُهُ وَمِنْ ثَمَّ تَأَكَّدَ الاسْتِجْنَاءُ مِنْهُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَيُكْرَهُ مِنَ الرِّيحِ إِلَّا إِنْ خَرَجَ وَالْمَحَلُّ رَطْبٌ فَلَا يُكْرَهُ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَقِيلَ يُكْرَهُ وَبَحْثٌ وَجُوبُهُ شَاذٌ وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ الاسْتِجْنَاءِ هَلْ غَسَلَ ذَكَرَهُ أَوْ هَلْ مَسَحَ يَتَنَبَّهَنَّ أَوْ ثَلَاثًا لَمْ تُلْزَمْهُ إِعَادَتُهُ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَوْ سَلَامِ الصَّلَاةِ فِي تَرْكِ فَرَضِ ذَكَرِهِ الْبَغْوِيُّ وَقَوْلُهُ لَكِنْ لَا يُصَلِّي صَلَاةً أُخْرَى حَتَّى يَسْتَنْجِيَ لِتَرَدُّدِهِ حَالِ شُرُوعِهِ فِي كِمَالِ طَهَارَتِهِ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا ذَاكَ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَنْجِيهِ فِي الْأَوَّلَى وَجُوبُ الاسْتِجْنَاءِ فِي الذِّكْرِ وَلَيْسَ قِيَاسَ مَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ دَاخِلٌ فِيهِمَا وَقَدْ تَيَقَّنَ الْإِثْبَانُ بِهِمَا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الذِّكْرِ وَالدُّبُرِ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ فَتَيَقَّنَهُ مُطْلَقَ الاسْتِجْنَاءِ لَا يَقْتَضِي دُخُولَ غَسْلِ الذِّكْرِ فِيهِ.

باب الوضوء

هو اسمُ مصدرٍ وهو التَّوَضُّؤُ وَالْأَفْصَحُ ضَمُّ وَوَاهُ إِنْ أُريدَ بِهِ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِي

الأعضاء الآتية مع النية، وهو المَبُوبُّ له وفتحها إن أريد به الماء الذي يُتَوَضَّأُ به مأخوذاً من الوضوء وهي النظارة لإزالة لُطْمَةِ الذُّنُوبِ وفُرَضَ مع الصلاة ليلة الإسراء، وهو من الشرائع القديمة كما دَلَّتْ عليه الأحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا إِمَّا الكيفية المخصوصة أو الغرة والتحجيل وموجبُه الحدُّثُ مع إرادة نحو الصلاة، ويختصُّ حُلُولُه بالأعضاء الأربعة وحُرْمَةُ مَسِّ الْمُصْحَفِ بغيرها لانتفاء الطهارة الكاملة المُبيحة للمَسِّ، وهو معقول المعنى، وإنما اكتفي بمسح جزء من الرأس؛ لأنَّه مستورٌ غالباً فكفاه أدنى طهارة؛ لأنَّ تشریفه المقصود يحصلُ بذلك. وشرطُه كالغسل ماءً مُطْلَقاً وظنُّ أنَّه مُطْلَقٌ أي عند الاشتباه وعدم نحو حيض في غير نحو أغسال الحج وأن لا يكون على العضو ما يُغيِّرُ الماءَ تغيُّراً ضاراً أو جُرمٌ كثيفٌ يمنعُ وصوله للبشرة لا نحو خضابٍ وذهنٍ مانعٍ وقول القفال تراكمُ الوسخ على العضو لا يمنعُ صحَّةَ الوضوء ولا النقض بلمسه يتعيَّنُ فرضه فيما إذا صار جزءاً من البدن لا يمكنُ فصله عنه كما مرَّ ولا يضُرُّ اختلاطُ الخضابِ بالنشادر؛ لأنَّ الأصل فيه الطهارة فقد أخبرني بعضُ الخُبراءِ أنَّه يُنْعَقَدُ من الهبابِ من غير إيقادٍ عليه بالنجاسة فغايته أنَّه نوعان وعند الشكِّ لا نجاسة على أنَّ الأوَّلَ منه ما مادَّته طاهرة، وهي التبنُّ ونحوه ولا يضُرُّ الوقودُ عليه بالنجاسة وتحيلُ أنَّ رأسه إنَّه مُنْعَقَدٌ من دُخَانِها مع الهبابِ؛ لأنَّ هذا غيرُ مُحَقَّقٍ لاحتمالِ أنَّه مُنْعَقَدٌ من الهبابِ وحده، وأنَّ دُخَانِها سَبَبٌ لذلك العقد، وإن لم يكن من عَيْنِه وبهذا يُعلمُ استرواحُ من جَزَمَ بنجاسة النشادر حيث وجدَ ولا يضُرُّ في الخضابِ تنقيطه للجِلْدِ وتربُّته القشرة عليه؛ لأنَّ تلك القشرة من عَيْنِ الجِلْدِ لا من جُرمِ الخضابِ كما هو واضحٌ وجري الماءِ عليه وإزالة النجاسة على تفصيل يأتي وتحقُّقُ المُقتَضَى إنَّ بَانَ الحالِّ وإلا فطهر الاحتياط بأن تيقَّنَ الطهر وشكَّ في الحدِّث فتوضَّأ من غير ناقِضٍ صحيح. إذا لم يبين الحالَّ ولا يكلِّفُ النقضُ قبله لما فيه من نوعٍ مشكَّكٍ لكن الأولى فعله خوفاً من الخلاف، وإنما صحَّ وضوءُ الشاكِّ في طهره بعد تيقُّن حدِّثه مع تردُّده، وإنَّ بَانَ الحالِّ؛ لأنَّ الأصل بقاء الحدِّث بل لو نوى في هذه إن كان مُحدِّثاً وإلا فتجديدٌ صحَّ، وإن تذكَّر. وإسلامٌ وتمييزٌ إلا في نحو غُسلٍ كتابيَّةٍ مع نِيَّتِها لِتَحِلَّ لِحَلِيلِها المُسلمِ وتغسلُهُ لِحَلِيلِته المجنونة أو المُمتنعة مع النية منه بخلاف ما إذا أكرهها لا يحتاج لنية للضرورة وتجبُ إعادته بعد زوال الكُفْرِ أو الجُنُونِ أو الامتناع لزوال الضرورة وعدم الصارِفِ بأن لا يأتي بمُنافٍ للنية كَرِدَّةٍ أو قولٍ إن شاء الله لا بنية التبرُّك أو قطع لا نوم طویل مع التمكن فلا يحتاج لِتَجْدِيدِها إن كان البناءُ بفعله كما يأتي، فإن قلت لِمَ إلحاقُ الإطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرُّك قلت يفرقُ بأن الجزم المُعتَبَرُ في النية ينتهي به لانصرافه لِمَدْلُولِهِ ما لم يصرفه عنه بنية التبرُّك وأما في الطلاق فقد تعارضَ صريحانِ لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريحُ بكونه كثيراً ما يُستعملُ للتبرُّك احتياجٌ لما يُخرِجُه عن هذا الاستعمال، وهو نية التعليق به

فَرَضَهُ سِتَّةً: أَحَدُهَا: نِيَّةُ رَفْعِ حَدَثٍ،

قبل فراغ لفظ تلك الصيغة. حتى يقوى على رفعها حينئذ ومعرفة كيفيته وإلا، فإن ظن الكل فرضاً أو شركاً ولم يقصد بفرض معين التفليّة صحّ أو نفلاً فلا، ويأتي هذا في الصلاة ونحوها، وهذه الخمسة الأخيرة شروط في الحقيقة للنية وزيد وجوب غسل زائد اشتبه بأصلي وجزء يتحقق به استيعاب العضو وفيه نظر؛ لأن هذين من جملة الأركان كما صرح به قولهم ما لا يتم الواجب إلا به واجب، ويزيد السلس بدخول الوقت وظن دخوله وتقديم نحو استنجاء وتحفظ احتيج إليه والولاء بينهما وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وسيأتي بعض ذلك.

(فرضه) أي أركانه (ستة) فقط في حق السليم وغيره وما تميّز به من وجوب زائد عليها شروطاً كما تفرّز لا أركان أربعة بنص القرآن واثان الستة ولكونه مفرداً مضافاً إلى معرفة، وهو على الصحيح حيث لا عهد للعموم الصالح للجمعية من حيث مدلول لفظه إذ هو حينئذ المعنى الذي استغرقه لفظه الصالح له من غير حصر، وإن كان مدلوله في التركيب من حيث الحكم عليه كناية على الأصح أي محكوماً فيه على كل فرد فرد مطابقة؛ لأنه في قوة قضايا بعدد أفرادها أو الصريح فيها بناء على ظاهر كلام الثحاة وليست العبرة في مطابقة المبتدأ للخبر إلا باصطلاحهم أن مدلوله كل أي محكوم فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع أخير عنه بالجمع. ثم رأيت بعض الأصوليين وضّح ما أشرت إليه بقولي الصالح للجمعية فقال قد يكون معنى العموم شمول المجموع المحكوم عليه لكل فرد، وإن كان الحكم على المجموع لا على الأفراد ومثاله قوله تعالى ﴿لَا أَمُّ أَسْأَلُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] فإن الحكم بأنها أمم على مجموع الدواب والطيور دون أفرادها والحاصل أنه قد تقوم قرينة تدل على أن الحكم في العام حكم على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع من غير نظر إلى كون أفراد العام الجمع أو نحوه أحاداً أو مجموعاً فيكون المحكوم عليه كلاً لا كناية، وهو ما مرّ ولا كلاً وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي أي من غير نظر إلى الأفراد وذكر بعض الأصوليين أن للعام دالتين دلالة على المعنى المشترك، وهي التي الحكم فيها على الكلّي من غير نظر إلى خصوص الأفراد، وهي قطعية ودلالة على كل فرد فرد من الأفراد بالخصوص، وهي ظنيّة انتهت. وفيه تأييد لما مرّ، وإن كان فيه نظر ومخالفة لما عليه محققوهم أي إن أراد الدلالة الحقيقية المطابقة.

(أحدها: نية رفع حدث) أي رفع حكمه كحرمة نحو الصلاة؛ لأن القصد من الوضوء رفع ذلك فإذا نواه فقد تعرّض للمقصود فالحدث هنا الأسباب؛ لأن تلك الحرمة مترتبة عليها ويصح أن يراى به المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك، وإن نوى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطاً لا عمداً لئلا غلبه وبه يرد استشكال تصوّره إذ التلاعب والعبث كثيراً ما يقع من ضعفاء العقول أو نفى بعض أحداه أو نوى رفعه في صلاة واجدة دون غيرها؛ لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولا يعارض بضده؛ لأن المرتفع حكم الأسباب لا نفسها وهو واحد تعددت

أو استباحة مُفْتَقِرٍ إلى طَهْرٍ، أو أداءِ فَرْضِ الوُضوءِ.

أسبابه، وهي لا يَجِبُ التَعَرُّضُ لها فَلَمَّا ذَكَرُهَا ولو نوى رَفَعَهُ وَأَنْ لَا يَرَفَعَهُ أو رَفَعَهُ فِي صَلَاةٍ وَأَنْ لَا يَرْتَفِعَ لَمْ يَصِحَّ لِلتَّنَاقُضِ وَكَذَا لو نوى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ بِمَحَلِّ نَجَسٍ . قِيلَ تَعْبِيرُ أَصْلِهِ بِرَفْعِ الْحَدِيثِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ أَلْ فِيهِ لِلْعَهْدِ أَيِ الَّذِي عَلَيْهِ أَوِ لِلشُّمُولِ الدَّخِلِ فِيهِ مَا عَلَيْهِ بِخِلَافِ التَّنْكِيرِ ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ نِيَّةٌ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ انْتَهَى ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِيهِ إِيْهَامَ اشْتِرَاطِ التَّعْرِيفِ فِي النِّيَّةِ ، وَهُوَ أَضَرُّ مِمَّا أَوْهَمَهُ التَّنْكِيرُ عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ يَوْهَمُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا تَصِحُّ نِيَّةٌ غَيْرُ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا فَسَاوَى التَّنْكِيرُ فِي هَذَا فَالْحَقُّ أَنَّ كَلًّا أَحْسَنَ مِنْ وَجْهِ ، وَأَنَّ التَّنْكِيرَ أَخَفُّ إِيْهَامًا .

(أو) نِيَّةُ الطَّهَارَةِ عَنِ الْحَدِيثِ أَوْ نِيَّةُ (استِباحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَى طَهْرٍ) أَيِ وُضوءٍ كَمَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ التَّعْبِيرُ بِالاستِباحَةِ وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : أَوْ مَا يَنْدَبُ لَهُ الْوُضوءُ كَقِرَاءَةِ فَلَا وَذَلِكَ كَطَوَافٍ ، وَإِنْ كَانَ بِمِصْرٍ مَثَلًا أَوْ عِيدٍ وَلَوْ فِي رَجَبٍ ؛ لِأَنَّ نِيَّةً مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ فَعَلُهُ مُتَضَمِّنَةٌ لِنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِيثِ . وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ نَوَيْتُ اسْتِباحَةَ مُفْتَقِرٍ لَوُضوءٍ أَجْزَأَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ مُفْرَدَاتِهِ أَنَّهُ وَكَوْنُ نِيَّتِهِ حِينَئِذٍ تَصَدَّقُ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ مَبْهَمٍ مِمَّا يَفْتَقِرُ لَهُ لَا يَضُرُّ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِيثِ .

(أو) نِيَّةُ (أداءِ فَرْضِ الْوُضوءِ) وَتَدْخُلُ الْمُسْتَوْنَاتُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ تَبَعًا كَتَنْظِيرِهِ فِي نِيَّةِ فَرْضِ الطَّهْرِ مَثَلًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْفَرْضِ هُنَا حَقِيقَتُهُ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ وَُضوءُ الصَّبِيِّ إِذَا نَوَاهُ بَلْ فَعَلَ طَهَارَةَ الْحَدِيثِ الْمَشْرُوطَةَ لِتَحْوِ الصَّلَاةِ وَشَرْطُ الشَّيْءِ يُسَمَّى فَرْضًا وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ صِحَّةُ نِيَّةِ الصَّبِيِّ فَرْضَ الطَّهْرِ مَثَلًا بَلْ وَجُوبُهَا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرْضِ ثَمَّ صَوْرَتُهُ كَمَا فِي الْمُعَادَةِ أَوْ أَداءِ الْوُضوءِ أَوْ فَرْضِ الْوُضوءِ أَوْ الْوُضوءِ وَالطَّهَارَةِ كَالْوُضوءِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ قُلْتَ خُرُوجُ الْخَبَثِ بِأداءِ الطَّهَارَةِ وَاضِحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ . وَأَمَّا اخْتِصَاصُ فَرْضِ الطَّهَارَةِ وَمِثْلُهُ الطَّهَارَةُ الْوَاجِبَةُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ بِالْحَدِيثِ فَمُسْكِلٌ إِذْ طَهَارَةُ الْخَبَثِ كَذَلِكَ قُلْتَ الرِّبْطُ بِالْفَرْضِ وَالْوُجُوبِ إِنَّمَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ تِلْكَ لَا هَذِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ لَا تَجِبُ لِلْعَفْوِ عَنْهُ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَصَ بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ عَلَى أَنَّ رِبْطَهَا بِهَا يُمَحِّضُهَا لَهَا وَلَا يَضُرُّ شُمُولُهَا لِلْوُضوءِ الْمُجَدِّدِ كَمَا لَا يَضُرُّ شُمُولُ نِيَّةِ الْوُضوءِ لَهُ وَطَهْرُ الْخَبَثِ الْغَيْرِ الْمَعْفُو عَنْهُ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ بِدَلِيلِ الْإِثْمِ بِالتَّضَمُّخِ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ الْفَوْرُ فِي إِزَالَتِهِ حِينَئِذٍ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ نِيَّةٌ لِعَدَمِ تَمَحُّضِهِ لِلْعِبَادَةِ ، فَإِنْ قُلْتَ هِيَ تَشْمَلُ الْغُسْلَ أَيْضًا قُلْتَ لَا يَضُرُّ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَكْفِي عَنْ الْوُضوءِ فَلَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ وَمِنْ ثَمَّ كَفَتْ فِي الْغُسْلِ أَيْضًا لاسْتِزَامِهَا رَفْعَ الْحَدِيثِ الْكَافِي فِيهِ أَيْضًا فَهِيَ مِثْلُهُ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا فِي الْبَائِتَيْنِ لَا الرَّابِعَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَشْمَلُ الطَّهْرَ عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَبَثِ مِنْ غَيْرِ مُمَيِّزٍ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَعَدَمُ وَجُوبِ التَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ يُشْعِرُ بِأَنَّ اعْتِبَارَ النِّيَّةِ هُنَا لَيْسَ لِلْقُرْبَةِ بَلْ لِلتَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ اعْتِبَارَ التَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ فِي نِيَّةِ الْعِبَادَاتِ وَبِهِ إِنْ سَلِمَ وَإِلَّا فَمَا يَأْتِي أَنَّ نِيَّةَ رَمَضَانَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ يُنَازَعُ فِي عُمُومِهِ يَتَضَحُّ مَا مَرَّ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ تَنْوِي وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ نِيَّةَ فَرْضِ الْوُضوءِ كَافِيَةٌ وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ لِإِلْغَاءِ ذِكْرِ الْفَرْضِيَّةِ وَالْأَصْلُ فِي وَجُوبِ النِّيَّةِ الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ

وَمَنْ دَامَ حَدْثُهُ كُمُسْتَحَاضَةً كَفَاهُ نِيَّةُ الاسْتِباحَةِ دُونَ الرُّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا. وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ وَضُوءٌ كَقِرَاءَةِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ.

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ» أَيِ إِنَّمَا صَحَّحْتُهَا لِإِكْمَالِهَا؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ «بِالنِّيَّاتِ» جَمْعُ نِيَّةٍ، وَهِيَ شَرْعًا قَصْدُ الشَّيْءِ مُقْتَرِنًا بِفِعْلِهِ وَإِلَّا فَهُوَ عَزَمٌ وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ فَلَا عِبرَةَ بِمَا فِي اللِّسَانِ نَعَمْ يُسَنُّ التَّلَفُّظُ بِهَا فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مُوجِبِهِ وَالْقَصْدُ بِهَا تَمَيُّزُ الْعِبَادَةِ عَنِ الْعَادَةِ وَتَمَيُّزُ مَرَاتِبِ الْعِبَادَاتِ.

(وَمَنْ دَامَ حَدْثُهُ كُمُسْتَحَاضَةً) وَسَلِسَ (كَفَاهُ نِيَّةُ الاسْتِباحَةِ) وَغَيْرِهَا مِمَّا مَرَّ كَمَنْ لَمْ يَدُمْ حَدْثُهُ وَلَوْ مَاسِيحَ الْخُفِّ (دُونَ) نِيَّةِ (الرُّفْعِ) لِلْحَدِّثِ أَوْ الطَّهَارَةِ عَنْهُ (عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا) أَيِ فِي إِجْزَاءِ نِيَّةٍ نَحْوِ الاسْتِباحَةِ وَحَدِّهَا وَعَدَمِ إِجْزَاءِ نِيَّةٍ نَحْوِ الرُّفْعِ وَحَدِّهَا؛ لِأَنَّ حَدْثَهُ لَا يَرْتَفِعُ وَقِيلَ لَا بُدَّ مِنْ جَمْعِهِمَا لِتَكُونَ الْأُولَى لِلْأَحَقِّ وَالْمُقَارِنِ وَالثَّانِيَةِ لِلْسَّابِقِ وَعَلَى الْأَصَحِّ يُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا خُرُوجًا مِنْ هَذَا الْخِلَافِ وَقِيلَ تَكْفِي نِيَّةِ الرُّفْعِ لِتَضَمُّنِهَا الاسْتِباحَةَ، وَيُرَدُّ بِمَنْعِ عِلَّتِهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ كَانَ لَا زِمًا بَعِيدًا، وَهُوَ لَا يَكْتَفِي بِهِ فِي النِّيَّاتِ وَحُكْمِهِ فِي نِيَّةٍ مَا يَسْتَحِبُّهُ حُكْمُ الْمُتَيَّمِّ، وَيَأْتِي إِجْزَاءُ نِيَّتِهِ لِرُفْعِ الْحَدِّثِ إِنْ أَرَادَ بِهِ رَفْعَهُ بِالنِّسْبَةِ لِعَرْضٍ فَقَطْ فَكَذَا هُنَا وَيَبْدُغُ زَعْمُ أَنَّ تَفْسِيرَ رُفْعِ الْحَدِّثِ بِرَفْعِ حُكْمِهِ فِيمَا مَرَّ يُلْزِمُهُ صِحَّةُ نِيَّةِ السَّلْسِ لَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى وَوَجْهُ انْدِفَاعِهِ أَنَّ رَفْعَ حُكْمِهِ عَامٌّ وَهُوَ مُخَصَّصٌ بِالسَّلِيمِ وَخَاصٌّ، وَهُوَ الْجَائِزُ لِلْسَّلْسِ وَمُجَدِّدُ الْوُضُوءِ لَا تَحْصُلُ لَهُ سُنَّةُ التَّجْدِيدِ إِلَّا بِنِيَّةٍ مِمَّا مَرَّ حَتَّى نِيَّةِ الرُّفْعِ أَوْ الاسْتِباحَةِ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الْعِمَادِ وَهُوَ قَرِيبٌ إِنْ أَرَادَ صَوَرَتَهُمَا كَمَا أَنَّ مُعِيدَ الصَّلَاةِ يَنْوِي بِهَا الْفَرْضَ وَزَعَمَ أَنَّ ذَاكَ فِي الْمُعَادَةِ خَارِجٌ عَنِ الْقَوَاعِدِ مِمَّنْوعٌ كَيْفَ وَالشَّيْءُ لَا يُسَمَّى تَجْدِيدًا وَمُعَادًا إِلَّا إِنْ أُعِيدَ بِصِفَتِهِ الْأُولَى وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ هُنَا كَافٍ كَهُوَ ثُمَّ فَلَا تُشْتَرِطُ إِيرَادَةُ الصُّورَةِ بَلْ أَنَّ لَا يُرِيدُ الْحَقِيقَةَ اكْتِفَاءً بِانْصِرَافِهَا لِمَدْلُولِهَا الشَّرْعِيِّ هُنَا مِنَ الصُّورَةِ بِقَرِينَةِ التَّجْدِيدِ هُنَا كَالْإِعَادَةِ ثُمَّ.

(وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا) أَوْ تَنَظُّفًا (مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ) مِمَّا مَرَّ (جَازَ) لَهُ ذَلِكَ أَيِ لَمْ يَضُرَّهُ فِي نِيَّتِهِ الْمُعْتَبَرَةِ (فِي الصَّحِيحِ) لِحُصُولِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَلَا تَشْرِيكَ فِيهِ. لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ بِخِلَافِهِ مِنْ حَيْثُ الثَّوَابُ وَمَنْ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي حُصُولِهِ وَالْأَوْجَهُ كَمَا بَيَّنَّتهُ بِأَدْلَتِهِ الْوَاضِحَةِ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْضَاحِ وَغَيْرِهَا إِنْ قَصَدَ الْعِبَادَةَ يَثَابُ عَلَيْهِ بِقَدْرِهِ، وَإِنْ انْضَمَّ لَهُ غَيْرُهُ مِمَّا عَدَا الرِّبَا وَنَحْوَهُ مُسَاوِيًا أَوْ رَاجِحًا وَخَرَجَ بِمَعَ طُرُوقِهَا بَعْدَ النِّيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ فَيَبْطُلُهَا مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لَهَا؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تُعَدُّ قَاطِعَةً لَهَا فَيَجِبُ إِعَادَةُ مَا غَسَلَهُ لِلتَّبَرُّدِ بِنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِّثِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ.

(أَوْ) نَوَى اسْتِباحَةَ (مَا يُنْدَبُ لَهُ وَضُوءٌ كَقِرَاءَةٍ) لِقُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ آلَةٍ لَهُ وَكَدَّرَسَ أَوْ كِتَابَةً لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَكَدْخُولَ مَسْجِدٍ وَزِيَارَةَ قَبْرِ وَبَعْدَ تَلَفُّظٍ بِمَعْصِيَةٍ وَالْحَقُّ بِهِ فِعْلُهَا وَغَضَبٌ وَحَمَلٌ مَيْتٌ وَمَسَّهُ كَنَحْوِ أَبْرَصٍ أَوْ يَهُودِيٍّ وَنَحْوِ فَصْدٍ وَقَصٍّ ظُفْرِ وَكُلُّ مَا قِيلَ إِنَّهُ نَاقِضٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا اسْتَوْعَبَتْهُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ (فَلَا) يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَيِ لَا يَكْفِيهِ فِي رَفْعِ الْحَدِّثِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ مَعَهُ فَلَا يَتَضَمَّنُ قَصْدُهُ قَصْدَ رَفْعِ الْحَدِّثِ نَعَمْ إِنْ نَوَى الْوُضُوءَ لِلْقِرَاءَةِ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا إِنْ قَصَدَ التَّعْلِيْقَ بِهَا

وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ الْوَجْهِ. وَقِيلَ يَكْفِي بِسَنَةِ قَبْلَهُ، وَلَهُ تَفْرِيقُهَا عَلَى أَعْضَائِهِ فِي الْأَصَحِّ.
الثَّانِي: غَسْلُ وَجْهِهِ،

أَوَّلًا بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ إِلَّا بَعْدَ ذِكْرِ الْوُضُوءِ مَثَلًا لِصِحَّةِ النِّيَّةِ حِينَئِذٍ فَلَا يُبْطِلُهَا مَا وَقَعَ بَعْدَ أَوَّلِ الْقِرَاءَةِ إِنْ كَفَتْ وَإِلَّا فَالصَّلَاةُ صَحَّ عَلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ فِي الْبَحْرِ كَمَا لَوْ نَوَى زَكَاةَ مَالِهِ الْغَائِبِ إِنْ بَقِيَ وَإِلَّا فَالْحَاضِرُ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ، وَهِيَ أَصَبُّ لِعَدَمِ قَبُولِهَا النِّيَابَةَ بِخِلَافِ الْمَالِيَّةِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَوْنَهَا وَسِيلَةً أَضْعَفُهَا فَلَمْ يَبْعُدِ الْحَاقِقُهَا بِالْمَالِيَّةِ أَمَّا مَا لَا يُتَدَبَّرُ لَهُ وَضُوءٌ كَعِبَادَةِ زِيَارَةِ نَحْوِ الْوَالِدِ وَقَادِمِ وَتَشْيِيعِ جِنَازَةٍ وَخُرُوجِ لِسْفَرٍ وَعَقْدِ نِكَاحٍ وَصَوْمٍ وَنَحْوِ لَيْسَ فَلَا تَكْفِي نِيَّتُهُ جُزْأً.

(وَيَجِبُ قَرْنُهَا) أَيِ النِّيَّةِ (بِأَوَّلِ) مَغْسُولٍ (مِنْ الْوَجْهِ) وَمِنْهُ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنْ نَحْوِ اللَّحْيَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَمِنْ مُجَاوِرِهِ مِنْ نَحْوِ الرَّأْسِ وَظَاهِرُ كِلَاهِمَا يُخَالِفُهُ، وَيُظْهِرُ أَنَّ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْأَنْفِ الْأَتْيَ لَيْسَ كَالْمُجَاوِرِ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ عَنْ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ فَأَعْطِيَ حُكْمَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَذَلِكَ لِيَعْتَدَّ بِمَا بَعْدَهُ فَلَوْ قَرْنَهَا بِأَثْنَائِهِ كَفَى وَوَجِبَ إِعَادَةُ غَسْلٍ مَا سَبَقَ لَوْ قَوَّعَهُ لَغَوَّاهُ عَنْ النِّيَّةِ الْمُقَوِّمَةِ لَهُ.

(تَنْبِيْهُ) الْأَوَّجَهُ فَيَمْنُ سَقَطَ غَسْلُ وَجْهِهِ فَقَطْ لِعِلَّةٍ وَلَا جَبِيْرَةٌ وَجُوبُ قَرْنِهَا بِأَوَّلِ مَغْسُولٍ مِنَ الْيَدِ، فَإِنَّ سَقَطْنَا أَيْضًا فَالرَّأْسُ فَالْجَرْجُلُ وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ لَاسْتِقْلَالِهِ كَمَا لَا تَكْفِي نِيَّةُ الْوُضُوءِ فِي مُحَلِّهَا عَنْ التَّيْمُمِ لِنَحْوِ الْيَدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(وَقِيلَ يَكْفِي) قَرْنُهَا (بِسَنَةِ قَبْلَهُ)؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَتِهِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تَدُمْ لِيَغْسِلِ شَيْءٌ مِنَ الْوَجْهِ وَإِلَّا كَفَتْ قَطْعًا لَا قِتْرَازَهَا بِالْوَاجِبِ حِينَئِذٍ نَعَمْ إِنْ نَوَى غَيْرَ الْوَجْهِ كَالْمُضْمَضَةِ عِنْدَ انْفِسَالِ حُمْرَةِ الشَّفَةِ كَانَ ذَلِكَ صَارِفًا عَنْ وَقْعِ الْغَسْلِ عَنِ الْفَرْضِ لَا عَنِ الْإِعْتِدَادِ بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْمُضْمَضَةِ مَعَ وَجُودِ انْفِسَالِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ لَا يَصْلُحُ صَارِفًا لَهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَا صَدَقَاتِ الْمَثْوِيِّ بِهَا بَلْ لِلانْفِسَالِ عَنِ الْوَجْهِ لِيَتَوَارَدَ هُمَا عَلَى مُحَلٍّ وَاحِدٍ مَعَ تَنَافِيهِمَا فَاتَّضَحَ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ إِجْزَاءِ النِّيَّةِ وَعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْمَغْسُولِ عَنِ الْوَجْهِ لَاخْتِلَافٍ مَلْحَظَيْنِهَا فَتَأَمَّلْهُ لِيَتَعَلَّمَ بِهِ انْدِفَاعُ مَا أَطَالَ بِهِ جَمْعُ هُنَا. (وَلَهُ تَفْرِيقُهَا) أَيِ نِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِيثِ وَالطَّهَارَةِ عَنْهُ لَا غَيْرِهِمَا لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ فِيهِ (عَلَى أَعْضَائِهِ) أَيِ الْوُضُوءِ كَأَن يَنْوِي عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ رَفْعَ الْحَدِيثِ عَنْهُ أَوْ عَنْهُ لَا عَنْ غَيْرِهِ وَهَكَذَا (فِي الْأَصَحِّ) كَمَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ وَفِي كُلِّ مِنْ هَاتَيْنِ الصُّوَرَتَيْنِ يَحْتَاجُ لِتَجْدِيدِ النِّيَّةِ عِنْدَ كُلِّ غُضْوٍ لَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّةٌ مَا قَبْلَهُ. لَوْ أَبْطَلَهُ أَوْ نَحْوَ الصَّلَاةِ فِي الْأَثْنَاءِ أَثْبَتَ عَلَى مَا مَضَى إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ وَإِلَّا فَلَا ظَاهِرَ أَنَّ خِلَافَ التَّفْرِيقِ يَأْتِي فِي الْغَسْلِ وَقَدْ يُشْكِلُ مَا هُنَا بِالطَّوَائِفِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ النِّيَّةِ فِيهِ مَعَ جَوَازِ تَفْرِيقِهِ كَالْوُضُوءِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ يَجُوزُ التَّقَرُّبُ بِطَوْفَةٍ وَاحِدَةٍ ضَعِيفٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُمُ الْحَقُّوْا الطَّوَائِفَ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ شَبَهًا بِهَا مِنْ غَيْرِهَا.

(الثَّانِي: غَسْلُ وَجْهِهِ) يَعْنِي انْفِسَالَهُ وَلَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ بَلَا إِذْنَهُ أَوْ بِسُقُوطِهِ فِي نَحْوِ نَهْرٍ إِنْ كَانَ ذَاكِرًا لِلنِّيَّةِ فِيهِمَا وَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ مِنْهَا بِفِعْلِهِ كَتَعَرُّضِهِ لِلْمَطَرِ وَمَشْيِهِ فِي الْمَاءِ لَا

وهو ما بين منابت رأسه غالباً ومُنْتَهَى لَحْيَيْهِ، وما بين أُذُنَيْهِ، فَمِنْهُ مَوْضِعُ الْغَمَمِ، وكذا التَّحْذِيفُ فِي الْأَصْحَحِ، لَا النَّزْعَتَانِ، وَهُمَا بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَةَ.

يُسْتَرَطُّ فِيهِ ذَلِكَ إِقَامَةً لَهُ مَقَامَهَا قَالَ تَعَالَى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وَخَرَجَ بِالْغَسْلِ هُنَا وَفِي سَائِرِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مَسَّ الْمَاءِ بِلَا جَرَيَانٍ فَلَا يَكْفِي اتِّفَاقًا بخلافِ غَمَسِ الْمَعْصُوفِ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى غَسْلًا (وهو) طَوْلًا ظَاهِرًا (ما بين منابت شعر رأسه غالباً و) تَحْتَ (مُنْتَهَى) أَي طَرَفِ الْمُقْبِلِ مِنْ (لَحْيَيْهِ) بَفَتْحِ اللّامِ عَلَى الْمَشْهُورِ فَهُوَ مِنَ الْوَجْهِ دُونَ مَا تَحْتَهُ وَالشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى مَا تَحْتَهُ وَبِتَأْوِيلِ الرَّافِعِيِّ لَهُ بَأَنَّ الْمُنْتَهَى قَدْ يُرَادُّ بِهِ مَا يَلِيهِ مِنْ جِهَةِ الْحَنَكِ لَا آخِرُهُ يَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُثَنِّ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي خُرُوجَ مُنْتَهَاهُمَا مِنَ الْبَيْتَةِ وَهُمَا الْعِظْمَانِ اللَّذَانِ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى. وَتَفْسِيرُ الْمُنْتَهَى بِمَا ذَكَرْتَهُ يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ مِمَّا تَحْتَ الْعِذَارِ إِلَى الذَّقَنِ الَّتِي هِيَ مِنْ مُنْتَهَاهُمَا أَي مُجْتَمَعُهُمَا وَمِنْ ثَمَّ عَبَّرَ عَنْهُ بِمُنْتَهَى اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقَنِ (و) عَرْضًا ظَاهِرًا (ما بين أُذُنَيْهِ) حَتَّى مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ مِنْ جُرْمِ نَحْوِ أَنْفٍ قُطِعَ لَوْ قُوعِ الْمَوَاجِهُةِ الْمَأْخُوذِ مِنْهَا الْوَجْهِ بِذَلِكَ بخلافِ بَاطِنِ عَيْنٍ بَلْ لَا يُسَنُّ بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ: يُكْرَهُ لِلضَّرَرِ وَأَنْفٍ وَفَمَ، وَإِنْ ظَهَرَ بِقَطْعِ جَفْنٍ وَأَنْفٍ وَشَفَةِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ ظَاهِرًا إِذَا تَنَجَّسَ لِغِلْظِ أَمْرِ النِّجَاسَةِ وَاخْتَلَفَتْ فِتَاوَى الْمُتَأَخِّرِينَ فِي أَنْثَلَةٍ أَوْ أَنْفٍ مِنْ نَقْدِ التَّحَمِّ وَخَشْيٍ مِنْ إِزَالَتِهِ مُحْذُورٌ تَبَيَّنَ وَالَّذِي يَظْهَرُ وَجُوبُ غَسْلِ مَا فِي مَحَلِّ الْإِلْتِحَامِ مِنَ الْأَنْفِ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَدَلًا إِلَّا عَنْ هَذَا إِذِ الْأَنْفُ الْمُقْطُوعُ لَا يَجِبُ أَنْ يُغَسَلَ مِمَّا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ إِلَّا مَا بَاشَرَهُ الْقَطْعُ فَقَطْ وَكُلُّهُ مِنَ الْأَنْثَلَةِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ جَمِيعِ مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ وَلَيْسَ هَذَا كَالْجَبْرِ حَتَّى يَمْسَحَ بَاقِيَهُ بَدَلًا عَمَّا أَخَذَهُ مِنْ مَحَلِّ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُا رُخْصَةٌ وَبِصَدِّ الزَّوَالِ، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي عَظْمٍ وَصِلَ وَلَمْ يَكْتَسِرْ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَنْقُضُ لَمَسُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِاخْتِلَافِ الْمُدْرَكَيْنِ، وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْوَجْهَ مَا ذُكِرَ (فَمِنْهُ) الْجَبِينَانِ وَهُمَا جَانِبَا الْجَبْهَةِ وَالْبَيَاضُ الَّذِي بَيْنَ الْأُذُنِ وَالْعِذَارِ وَهُوَ الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الْعِظْمِ النَّاتِي بِقُرْبِ الْأُذُنِ وَ(مَوْضِعُ الْغَمَمِ)، وَهُوَ مَا يَنْبُتُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ مِنَ الْجَبْهَةِ لَا مَوْضِعُ الصَّلَعِ، وَهُوَ مَا انْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ وَعِنْمَا احْتَرَزُوا بِقَوْلِهِمْ غَالِبًا. قَالَ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مُسْتَدْرَكٌ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ لَيْسَ مِنْ مَنَابِتِ الرَّأْسِ وَالثَّانِي لَيْسَ مِنْ مَنَابِتِ الْوَجْهِ قِيلَ الْأَحْسَنُ قَوْلُهُ أَصْلُهُ الرَّأْسُ؛ لِأَنَّ مَنَابِتَ شَعْرِ رَأْسِهِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ لَا غَالِبٌ فِيهِ وَلَا نَادِرٌ أَهْ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ كَذَلِكَ هُوَ الشَّعْرُ وَأَمَّا مَحَلُّ نَبْتِهِ الْغَالِبِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ فِيهِ بَيْنَ التَّعْبِيرِ بِالرَّأْسِ وَرَأْسِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (وَكَذَا التَّحْذِيفُ) بِإِعْجَامِ الدَّالِ أَي مَوْضِعُهُ مِنَ الْوَجْهِ (فِي الْأَصْحَحِ) لِمُحَادَاثَتِهِ بَيَاضَ الْوَجْهِ إِذْ هُوَ مَا بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْعِذَارِ وَالنَّزْعَةِ يُعْتَادُ تَنْحِيَتَهُ لِتَسْيَعِ الْوَجْهِ (لَا) الصُّدْغَانِ وَهُمَا الْمُتَّصِلَانِ بِالْعِذَارِ مِنْ فَوْقِ وَتَدِ الْأُذُنَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ غَسْلُ الْوَجْهِ إِلَّا بِغَسْلِ بَعْضِ كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَلَا (النَّزْعَتَانِ) بِفَتْحِ الزَّايِ أَفْصَحُ مِنْ إِسْكَانِهَا (وَهُمَا بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَةَ) أَي يُحِيطَانِ بِهَا فَلَيْسَا مِنَ الْوَجْهِ بَلْ مِنَ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي تَدْوِيرِهِ.

قُلْتُ: صَحَّحَ الْجُمْهُورُ أَنَّ مَوْضِعَ التَّحْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هُدْبٍ، وَحَاجِبٍ، وَعِذَارٍ، وَشَارِبٍ، وَخَدٍّ وَعَنْقَقَةٍ شَعْرًا وَبَشْرًا، وَقِيلَ:
لَا يَجِبُ بَاطِنُ عَنْقَقَةٍ كَثِيفَةٍ، وَاللَّحْيَةُ إِنْ خَفَتْ كَهُدْبٍ وَإِلَّا فَلْيَغْسِلْ ظَاهِرَهَا.

(قُلْتُ: صَحَّحَ الْجُمْهُورُ أَنَّ مَوْضِعَ التَّحْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ) لَا تَصَالِ شَعْرَهُ بِشَعْرِهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ). وَيُسْنُ
غَسْلُ كُلِّ مَا قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الْوَجْهِ كَالصَّلَعِ وَالنَّزَعَتَيْنِ وَالتَّحْذِيفِ.
(وَيَجِبُ غَسْلُ) مُحَازِيهِ مِنْ سَائِرِ جَوَانِبِهِ مِمَّا لَا يَتَحَقَّقُ غَسْلُ جَمِيعِهِ إِلَّا بِغَسْلِهِ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ
الوَاجِبُ الْمُطْلَقُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ، وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِ الْمُحَازِي، وَإِنْ كَثُفَ كَمَا يَجِبُ غَسْلُ (كُلِّ هُدْبٍ)
بِالْمُهْمَلَةِ (وَحَاجِبٍ وَعِذَارٍ) بِالْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ مَا مَرَّ وَمَا انْحَطَّ عَنْهُ إِلَى اللَّحْيَةِ عَارِضٌ وَحُكْمُهُ حُكْمُهَا
(وَشَارِبٍ وَخَدٍّ وَعَنْقَقَةٍ شَعْرًا وَبَشْرًا) تَحْتَهُ، وَإِنْ كَثُفَ لِنُدْرَةِ الْكثَافَةِ فِيهَا فَأَلْحَقَتْ بِالْغَالِبِ وَمَيَّزَ بِهِذَيْنِ
مَعَ أَنَّ تِلْكَ أَسْمَاءَ لِلشُّعُورِ إِلَّا الْخَدَّ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا هِيَ وَمَحَلُّهَا وَقِيلَ لِيَرْجِعَ شَعْرًا لِلْخَدِّ وَبَشْرًا
لِغَيْرِهِ وَفِيهِ قَلَاقَةٌ بَلْ إِيهَامٌ أَنَّ وَاجِبَ الْخَدِّ غَسْلُ شَعْرِهِ فَقَطْ وَغَيْرُهُ غَسْلُ بَشْرَتِهِ فَقَطْ.
(وَقِيلَ: لَا يَجِبُ بَاطِنُ عَنْقَقَةٍ كَثِيفَةٍ) بِالْمُثَلَّثَةِ أَيَّ غَسَلَهُ شَعْرًا وَلَا بَشْرًا؛ لِأَنَّ بَيَاضَ الْوَجْهِ لَا يُحِيطُ
بِهَا فَهِيَ عَلَيْهِ كَاللَّحْيَةِ فِي أَحْكَامِهَا الْآتِيَةِ.

(وَاللَّحْيَةُ) بِكَسْرِ اللَّامِ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا، وَهِيَ الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الذَّقَنِ الَّتِي هِيَ مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْنِ
وَمِثْلُهَا الْعَارِضُ وَأُطْلِقَهَا ابْنُ سَيِّدِهِ عَلَى ذَلِكَ وَشَعْرُ الْخَدَّيْنِ (إِنْ خَفَتْ كَهُدْبٍ) فَيَجِبُ غَسْلُ دَاخِلِهَا
وِبَاطِنِهَا أَيْضًا (وَالْإِلَّا) تَخَفْتُ بِأَنَّ كَثُفَتْ بِأَنَّ لَمْ تُرَ الْبَشْرَةُ مِنْ خِلَالِهَا فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ عُرْفًا قَلِيلًا يُلْزَمُ
عَلَيْهِ أَنَّ الشَّارِبَ مَثَلًا لَا يَكُونُ إِلَّا كَثِيفًا لَتَعْدُرَ رُؤْيَا الْبَشْرَةَ مِنْ خِلَالِهِ غَالِبًا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَائِمًا مَعَ
تَصْرِيحِهِمْ فِيهِ بِأَنَّهُ مِمَّا تَنْدَرُ فِيهِ الْكثَافَةُ فَالْأُولَى الضَّبْطُ بِأَنَّ الْكَثِيفَ مَا لَا يَصِلُ الْمَاءُ لِبَاطِنِهِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ
بِخِلَافِ الْخَفِيفِ هـ. وَيَرُدُّ بِأَنَّ هَذَا الضَّبْطُ فِيهِ إِيهَامٌ لِعَدَمِ انْفِصَالِ الْمَشَقَّةِ فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ وَلَا يَرُدُّ مَا
ذُكِرَ فِي الشَّارِبِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ جِنْسَ تِلْكَ الشُّعُورِ الْخِفَّةُ فِيهِ غَالِبَةٌ بِخِلَافِ جِنْسِ اللَّحْيَةِ وَالْعَارِضِ
نَعَمْ لَمَّا حَكَى الرَّافِعِيُّ الْأَوَّلُ قَالَ: وَقِيلَ الْخَفِيفُ مَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مُنْبَتِّهِ بِلَا مُبَالِغَةٍ وَقَدْ يُرَجَّحُ بِأَنَّ
الشَّارِبَ مِنَ الْخَفِيفِ وَالْغَالِبِ مَنَعُهُ الرُّؤْيَا هـ وَيُجَابُ بِأَنَّ كَوْنَ الشَّارِبِ مِنَ الْخَفِيفِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ
لِلْحُكْمِ إِذْ كَثِيفُهُ كَخَفِيفِهِ حُكْمًا وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ فَالْوَجْهِ فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الشَّارِبُ لِمَا تَقَرَّرَ
(فَلْيَغْسِلْ) الذَّكَرَ الْمُحَقَّقَ (ظَاهِرَهَا) وَلَا يُكَلَّفُ غَسْلُ بَاطِنِهَا، وَهُوَ الْبَشْرَةُ وَدَاخِلِهَا وَهُوَ مَا اسْتَتَرَ مِنْ
شَعْرِهَا لِعُسْرِ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَيْهِمَا إِذْ كَثَافَتُهَا غَيْرُ نَادِرَةٍ وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ بِأَنَّ كَانَ لَوْ مُدَّ
خَرَجَ بِالْمُدِّ عَنْ جِهَةِ نَزْوِلِهِ أَخَذَا مِمَّا يَأْتِي فِي شَعْرِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْطَعُ نِسْبَتُهُ عَنْ بَشْرَةِ الْوَجْهِ لِأَنَّهُ
فِي الْخِلَافِ الْآتِيِ إِلَّا حِينَئِذٍ وَيُؤَيِّدُهُ قِيَاسُ الضَّعِيفِ الْآتِيِ عَلَى ذَوَابَةِ الرَّأْسِ، وَيَحْتَمَلُ ضَبْطُهُ بِأَنَّ
يَخْرُجُ عَنْ تَدْوِيرِهِ بِأَنَّ طَالَ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ حُكْمُهَا لَوْ قُوعِ الْمَوَاجِهَةِ بِهِ كَهَيِّ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ وَجُوبِ
هَذَا وَعَدَمِ إِجْزَاءِ مَسْحِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَأْسًا فَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ الْخَفِيفِ أَيْضًا وَظَاهِرِ الْكَثِيفِ

وفي قول: لا يَجِبُ غَسْلُ خَارِجٍ عَنِ الْوَجْهِ. الثَّالِثُ: غَسْلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْقَئِهِ،

فقط كَالسَّلْعَةِ الْمُتَدَلِّيَةِ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَكَذَا خَارِجُ بَقِيَّةِ شُعُورِ الْوَجْهِ وَمُحَازِيهِ مُسَامِحَةٌ فِيهِ دُونَ أُصُولِهِ لَوْقُوعِ الْخِلَافِ فِي وُجُوبِ غَسْلِهِ مِنْ أُصْلِهِ كَمَا قَالَ .

(وفي قول: لا يَجِبُ غَسْلُ) ظَاهِرٌ كَثِيفٌ وَلَا ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ خَفِيفٌ (خَارِجٌ عَنِ الْوَجْهِ) مِنَ اللَّحْيَةِ وَغَيْرِهَا لِخُرُوجِهِ عَنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ كَذَوَابَةِ الرَّأْسِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّعْمِيمُ مُطْلَقًا اتِّفَاقًا فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِ لِقَلَّةِ وَقُوعِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلْوُضُوءِ وَأَمَّا لَحْيَةُ الْخُنْثَى فَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا حَتَّى مِنَ الْخَارِجِ مُطْلَقًا لِلشُّكِّ فِي مُقْتَضَى الْمُسَامِحَةِ فِيهَا، وَهُوَ الذِّكُورَةُ فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِالْأَصْلِ مِنْ غَسْلِ الْبَاطِنِ فَانْدَفَعَ مَا لِيَعْضُهُمْ هُنَا وَكَذَا الْمَرْأَةُ لِنُدْرَةِ اللَّحْيَةِ لَهَا فَضْلًا عَنْ كَثَافَتِهَا؛ وَلَاقَتْهُ يَسْنُ لَهَا نَتْفُهَا أَوْ حَلْقُهَا؛ لِأَنَّهَا مُثَلَّةٌ فِي حَقِّهَا وَمَلَّ خَارِجُ بَقِيَّةِ شُعُورِهَا كَذَلِكَ فَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا مُطْلَقًا لِأَمْرِهِمَا بِإِزَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُشَوَّةٌ أَوْ هُمَا كَغَيْرِهِمَا فِيهِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا مَا يُصَرِّحُ بِهِ. وَلَوْ خَفَّ بَعْضُهَا، فَإِنْ تَمَيَّزَ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَإِلَّا وَجِبَ غَسْلُ بَاطِنِ الْكُلِّ احتياطًا وتضعيفُ المجموع الذي نقله شَيْخُنَا عَنْهُ لِهَذَا بَأَنَّهُ خِلَافٌ مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ وَمَا عَلَّلَ بِهِ الْمَأُورِدِيُّ لَا ذَلَالَةَ فِيهِ لَمْ أَرَهُ فِي عِدَّةِ نُسَخٍ مِنْهُ؛ فَلِذَا جُزِمَتْ بِهِ وَمَنْ لَهُ وَجْهَانِ يَلْزُمُهُ غَسْلُهُمَا، وَإِنْ قُرِضَ أَنَّ أَحَدَهُمَا زَائِدٌ لَوْقُوعِ الْمَوَاجِهُةِ بِهِمَا أَوْ رَأْسَانِ كَفَى مَسْحُ بَعْضِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ مَسْحَ جُزْءٍ مِمَّا رَأْسٌ وَعَلَا وَكُلُّ كَذَلِكَ، وَيُنْدَبُ أَنْ يُبَادَ بِأَعْلَى وَجْهِهِ وَأَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا لِلاتِّبَاعِ «وَكَانَ ﷺ يُبَلِّغُ بِرَاحَتَيْهِ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ مَا أَقْبَلَ مِنْ أَدْنَيْهِ».

(تنبيه) ذَكَرُوا فِي الْغُسْلِ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ بَاطِنِ عَقْدِ الشَّعْرِ أَيْ إِذَا تَعَقَّدَ بِنَفْسِهِ وَالْحَقُّ بِهَا مِنْ ابْتِلَايَ بِنَحْوِ طُبُوعِ لَصِيقِ بِأُصُولِ شَعْرِهِ حَتَّى مَنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَيْهَا وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِزَالَتُهُ لَكِنْ صَرَّحَ شَيْخُنَا بِخِلَافِهِ، وَأَنَّهُ يَتَيَّمُّ وَحَمْلُهُ عَلَى مُمَكِّنِ الْإِزَالَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّيَّمُّ حِينَئِذٍ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْعَفْوُ لِلضَّرُورَةِ، فَإِنْ أَمَكَّنْهُ بِحَلْقٍ مَحَلَّهُ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَيْضًا وَجُوبُهُ مَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ بِهِ مُثَلَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً.

(الثَّالِثُ: غَسْلُ يَدَيْهِ) مِنْ كَفَيْهِ وَذِرَاعَيْهِ وَالْيَدُ مُؤَنَّثَةٌ (مَعَ مِرْقَئِهِ) بِكَسْرِ ثُمَّ فَتْحٍ أَفْصَحُ مِنْ عَكْسِهِ وَذَلَّ عَلَى دُخُولِهَا الْإِتِّبَاعُ وَالْإِجْمَاعُ بَلْ وَالْآيَةُ أَيْضًا بِجَعْلِهَا إِلَى غَايَةِ اللَّتْرِكِ الْمُقَدَّرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْيَدَ حَقِيقَةً إِلَى الْمَنْكِبِ كَمَا هُوَ الْأَشْهُرُ لُغَةً، وَيَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِ مَا فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ مِنْ نَحْوِ شِقِّ وَغَوْرِهِ الَّذِي لَمْ يَسْتَتِرْ وَمَحَلِّ شَوْكَةِ لَمْ تَغْصُ فِي الْبَاطِنِ حَتَّى اسْتَتَرَتْ وَالْأَصْحُ الْوُضُوءُ وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الْأَوْجِهِ إِذْ لَا حُكْمَ لَهَا فِي الْبَاطِنِ وَلَا يَرُدُّ التِّصَاقُ الْعُضْوِ بَعْدَ إِبَائَتِهِ بِالْكَلْبِيَّةِ بِحَرَارَةِ الدَّمِ؛ لِأَنَّ مَا بَانَ صَارَ ظَاهِرًا وَسِلْعَةً، وَإِنْ خَرَجَتْ عَنْهُ وَظَفَرٌ، وَإِنْ طَالَ وَلَا يُتَسَامَحُ بِشَيْءٍ مِمَّا تَحْتَهُ عَلَى الْأَصْحِ وَشَعْرٍ، وَإِنْ كَثُفَ وَطَالَ، وَيَدٌ، وَإِنْ زَادَتْ وَخَرَجَتْ عَنِ الْمُحَازَاةِ وَمَا تُحَازِيهِ فَقَطْ مِنْ نَحْوِ يَدِ نَابِتَةٍ خَارِجَةٍ وَبَعْدَ قَطْعِ الْأَصْلِيَّةِ تُسْتَصْحَبُ تِلْكَ الْمُحَازَاةُ عَلَى الْأَوْجِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا جَاوَزَ أَصَابِعَ

فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ وَجَبَ غَسْلُ مَا بَقِيَ، أَوْ مِنْ مِرْقَتَيْهِ فَرَأْسُ عَظْمِ الْعَضْدِ عَلَى الْمَشْهُورِ، أَوْ
فَوْقَهُ نُدْبَ بَاقِي عَضْدِهِ. الرَّابِعُ: مُسَمًى مَسَحَ لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ، أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ، وَالْأَصَحُّ
جَوَازُ غَسْلِهِ،

الْأَصْلِيَّةُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَبِهِ صَرَحَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ يَجِبُ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَقَوْلُهُمُ
الْمُحَازِي جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ ضَعِيفٌ وَجِلْدَةٌ مُتَدَلِّيةٌ إِلَيْهِ وَلَوْ اشْتَبَهَتْ الْأَصْلِيَّةُ بِالزَّائِدَةِ وَجَبَ غَسْلُهُمَا
احتياطاً وَلَوْ تَجَافَتْ جِلْدَتُهُ التَّحَمَّتْ بِالذَّرَاعِ عَنْه لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا لِئَدْرَتَهُ وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمَهُ بَلْ لَمْ يَجْزَلْهُ
فَتَقَرَّرَ نَعَمْ إِنْ زَالَ التَّحَامُّهَا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ تَحْتِهَا لِزَوَالِ الْضَرُورَةِ وَبِهِ فَارَقَ خَلْقُ اللَّحِيَةِ.

(فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ) أَيِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْيَدَيْنِ (وَجَبَ) غَسْلُ (مَا بَقِيَ) مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَسْقُطُ
بِالْمَعْسُورِ (أَوْ) قُطِعَ (مِنْ مِرْقَتَيْهِ) بِأَنَّ فَلَكَ عَظْمَ الذَّرَاعِ مِنْ عَظْمِ الْعَضْدِ وَبَقِيَ الْعِظَامَانِ الْمُسَمَّيَانِ بِرَأْسِ
الْعَضْدِ (فَرَأْسُ عَظْمِ الْعَضْدِ) يَجِبُ غَسْلُهُ (عَلَى الْمَشْهُورِ)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمِرْفَقِ إِذْ هُوَ مَجْمُوعُ الْعِظَامِ
الثَّلَاثِ (أَوْ) قُطِعَ مِنْ (فَوْقِهِ نُدْبَ) غَسْلُ (بَاقِي عَضْدِهِ) مُحَافَظَةً عَلَى التَّحْجِيلِ الْآتِي.

(الرَّابِعُ: مُسَمًى مَسَحَ) بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا (لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ)، وَإِنْ قُلَّ حَتَّى الْبَيَاضُ الْمُحَازِي لَا عَلَى الدَّائِرِ
حَوْلَ الْأَذْنِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ وَحَتَّى عَظْمُهُ إِذَا ظَهَرَ دُونَ بَاطِنِ مَأْمُومَةٍ كَمَا قَالَه
بَعْضُهُمْ وَكَأَنَّهُ لَحَظَ أَنَّ الْأَوَّلَ يُسَمَّى رَأْسًا بِخِلَافِ الثَّانِي (أَوْ) مُسَمًى مَسَحَ لِبَعْضِ (شَعْرٍ) أَوْ شَعْرَةٍ
وَاحِدَةٍ (فِي حَدِّهِ) أَيِ الرَّأْسِ بِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ بِالْمَدِّ عَنْهُ مِنْ جِهَةِ نُزُولِهِ وَاسْتِرْسَالِهِ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا وَلَمْ
يَخْرُجْ مِنْ غَيْرِهَا مَسَحَ غَيْرَ الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا أَجْزَأُ تَقْصِيرُهُ فِي التُّسْكِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ تَمَّ مَقْصُودُ لِيْذَاتِهِ،
وَهُنَا تَابِعٌ لِلْبَشْرَةِ وَالْخَارِجُ غَيْرُ تَابِعٍ لَهَا وَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ الْمُبْتَلَى عَلَى خِرْقَةٍ عَلَى رَأْسِ فَوَصَلَ إِلَيْهِ الْبَلَلُ
أَجْزَأُ قِيلَ الْمُتَّجِهَ تَفْصِيلُ الْجُرْمُوقِ أَهْ، وَيَرُدُّ بِمَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ حَصَلَ الْغَسْلُ بِفِعْلِهِ بَعْدَ النِّيَّةِ لَمْ يَشْتَرَطْ
تَذَكُّرُهَا عِنْدَهُ وَالْمَسْحُ مِثْلُهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُرْمُوقِ بِأَنَّهُ تَمَّ صَارِقًا، وَهُوَ مُمَازِلَةٌ غَيْرُ الْمَمْسُوحِ عَلَيْهِ
لَهُ فَاحْتِيجُ لِقَصْدٍ مُمَيَّزٍ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَذَلِكَ لِلْآيَةِ مَعَ فِعْلِهِ ﷺ فَإِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ النَّاصِيَةِ، وَهِيَ
مَا بَيْنَ النَّزْعَتَيْنِ وَهُوَ دُونَ الرُّبْعِ بَلْ دُونَ نِصْفِهِ وَلَيْسَ الْأَذْنَانِ مِنْهُ وَخَبَرُ «الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»
ضَعِيفٌ^(١)، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَعْمِيمُ الْوَجْهِ فِي التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ فَأَعْطِيَ حُكْمَ مُبَدِّلِهِ وَلَا يَرُدُّ مَسْحُ الْخُفِّ
لِجَوَازِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ فَلَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ الْبَدَلِيَّةُ (وَالْأَصَحُّ جَوَازُ غَسْلِهِ) بِلَا كِرَاهَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُحْصَلُ
لِمَقْصُودِ الْمَسْحِ مِنْ وُصُولِ الْبَلَلِ لِلرَّأْسِ وَزِيَادَةٍ وَهَذَا مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِأَنَّهُ مَسَحَ وَزِيَادَةُ فَلَا يُقَالُ الْمَسْحُ
ضِدَّ الْغَسْلِ فَكَيْفَ يُحْصَلُ مَعَ زِيَادَةٍ.

(تَنْبِيْهُ) عَلَّلُوا هُنَا عَدَمَ كِرَاهَةِ الْغَسْلِ بِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَفَرَّقُوا بَيْنَ وَجُوبِ التَّعْمِيمِ فِي الْمَسْحِ فِي التَّيْمُمِ

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ١٣٤]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ٣٧]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ٤٤٤]، وغيرهم من حديث: أبي أمامة رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم / ١٢٢].

وَوَضَعَ الْيَدَ بِلَا مَدٍّ. الْخَامِسُ: غَسَلَ رِجْلَيْهِ مَعَ كَفَّيْهِ. السَّادِسُ: تَرْتِيبَهُ هَكَذَا.

لَا هُنَا بَأْتُهُ ثُمَّ بَدَلَ وَهَذَا أَصْلُ فَتَنَجَ أَنْ كُلًّا مِنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ أَصْلٌ وَحِينَئِذٍ فَقَيَّاسُهُ أَنَّ الْغَسْلَ أَحَدُ مَا صَدَقَاتِ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ فَكَيْفَ يَقُولُونَ بِإِبَاحَتِهِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ وَقَدْ ذَكَرْتُ الْجَوَابَ عَنْهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ وَقَدْ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّ فِي الْغَسْلِ حَيْثِيَّتَيْنِ حُصُولَ الْبَلَلِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْمَسْحِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ مِنَ الْحَيْثِيَّةِ الْأُولَى أَصْلِيٍّ وَوَاجِبٍ وَمِنَ الْحَيْثِيَّةِ الثَّانِيَةِ لَا وَلَا بَلْ مُبَاحٌ فَلَا تَنَافِي .

(تَنْبِيْهُ آخَرُ) قَدْ يُقَالُ يُعَارِضُ مَا ذُكِرَ مِنْ إِجْزَاءِ نَحْوِ الْغَسْلِ الْقَاعِدَةُ الْأُصُولِيَّةُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَنْبِطَ مِنَ النَّصِّ مَعْنًى يَعُودُ عَلَيْهِ بِالْإِبْطَالِ وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تِلْكَ بَلْ مِنْ قَاعِدَةٍ أَنَّهُ يُسْتَنْبِطُ مِنَ النَّصِّ مَعْنًى يُعَمِّمُهُ، وَهُوَ هُنَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مَعْقُولٌ الْمَعْنَى الرَّخْصَةُ فِي هَذَا الْعَضْوِ لِسُتْرِهِ غَالِيًا كَمَا مَرَّ وَحِينَئِذٍ فَيَلْزَمُ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ فِيهِ بِالْأَقْلِ الْاِكْتِفَاءُ فِيهِ بِالْاِكْمَلِ حَمَلًا لِلْمَسْحِ عَلَى وَصُولِ الْبَلَلِ الصَّادِقِ بِحَقِيقَةِ الْمَسْحِ وَحَقِيقَةِ الْغَسْلِ فَتَأَمَّلْهُ؛ وَبِهَذَا يُعْلَمُ وَرُودُ السُّؤَالِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالتَّعْبِيدِ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ بِتَعْيِينِ الْمَسْحِ .

(و) جَوَازُ (وَضْعِ الْيَدِ) عَلَيْهِ (بِلَا مَدٍّ) لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ الْمَذْكُورِ بِهِ .

(الْخَامِسُ: غَسَلَ رِجْلَيْهِ مَعَ كَفَّيْهِ) مِنْ كُلِّ رَجُلٍ أَوْ مَسَحَ خُفَّيْهِمَا بِشَرْطِهِ قَالَ تَعَالَى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [الْمائدة: ٦٠] بِنَصْبِهِ، وَهُوَ وَاضِحٌ وَبَجَرُهُ عَلَى الْجَوَازِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ امْتِنَاعَهُ وَقَصَلَ بَيْنَ الْمَعْطُوفَيْنِ لِلإِشَارَةِ إِلَى وَجُوبِ التَّرْتِيبِ أَوْ عَطْفًا عَلَى الرَّءُوسِ حَمَلًا عَلَى مَسْحِ الْخُفَّيْنِ أَوْ عَلَى الْغَسْلِ الْخَفِيفِ إِذِ الْعَرَبُ تُسَمِّيهِ مَسْحًا وَحِكْمَتُهُ أَنَّهُمَا مِثْلَةٌ لِلْإِسْرَافِ فَأَشِيرُ لِتَرْكِهِ بِذَلِكَ وَالْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَعْيِينِ غَسْلِهِمَا حَيْثُ لَا خُفٌّ وَخِلَافُ الشَّيْعَةِ فِي ذَلِكَ وَغَيْرِهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَدَلٌّ عَلَى دُخُولِ الْكَعْبَيْنِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الْمَرْفُقَيْنِ وَهُمَا الْعِظْمَانِ النَّاتِيَانِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ عِنْدَ مَفْصِلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ وَلَوْ فَقَدَ الْكَعْبُ أَوْ الْمَرْفُقُ اعْتَبِرَ قَدْرُهُ أَيُّ مِنْ غَالِبِ أَمْثَالِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ الْمُعْتَادِ كَأَنْ لَاصَقَ الْمَرْفُقُ الْمُنَكَّبَ وَالْكَعْبُ الرُّكْبَةَ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ وَكَذَا فِي الْحَشْفَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَقَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ: يُعْتَبَرُ قَدْرُهُ مِنْ غَالِبِ النَّاسِ وَالتَّصَوُّصُ وَكَلَامُهُمْ مُحْمُولَانِ عَلَى غَالِبٍ، وَيَجِبُ هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ نَظِيرُهُ فِي الْيَدَيْنِ بِمَا عَلَيْهِمَا وَمَا حَاذَاهُمَا وَهَذَا وَثُمَّ إِزَالَةُ مَا يَنْحَوِي شَيْئًا أَوْ جُرْحٍ مِنْ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ دَوَاءٍ مَا لَمْ يَصِلْ لِعَوْرِ اللَّحْمِ الْغَيْرِ الظَّاهِرِ أَوْ يَلْتَحِمُ فَلَا وَجُوبَ أَوْ يَضُرُّهُ فَيَتَيَمَّمُ .

(السَّادِسُ: تَرْتِيبُهُ هَكَذَا) مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْوَجْهِ فَالْيَدَيْنِ فَالرَّأْسِ فَالرِّجْلَيْنِ . لِفَعْلِهِ ﷺ الْمُبَيَّنِ لِلوُضُوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَلِقَوْلِهِ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ «ابْدُءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» ^(١) وَالْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ؛ وَلِأَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُتَجَانِسَيْنِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَائِدَةٍ هِيَ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ لَا نَدْبُهُ بِقَرِينَةِ الْأَمْرِ فِي الْخَبَرِ فَلَوْ غَسَلَ

(١) [صحيح] أخرجه: النسائي في (سننه) [رقم / ٢٩٦٢]، وغيره من حديث: جابر رضي الله عنه .

قلت: حديث صحيح، وأصله عند مسلم في (صحيحه) [رقم / ٨٨٦]، في سياق مطول .

ولو اغْتَسَلَ مُحَدِّثٌ فَلَا صُحَّحَ أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ تَقْدِيرُ تَرْتِيبِ بَأْنِ غَطْسٍ، وَمَكَّتْ صَحَّحَ، وَإِلَّا فَلَا.
قُلْتُ: الْأَصَحُّ الصُّحَّةُ بِلَا مُكَّتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَسُنَّتُهُ: السَّوَاكُ

أربعة أعضائه معاً لم يحسب إلا الوجه ولا يسقط بقیة الفروض والشروط لنسيان أو إكراه؛ لأنها من باب خطاب الوضع (فلو اغْتَسَلَ مُحَدِّثٌ) في ماء قليل أو كثير بنية مما مر حتى نية الوضوء على الأوجه أو نية نحو الجنابة أو أداء الغسل غلطاً لا عمداً خلافاً للزركشي (فالأصح أنه إن أمكن تقدير) وقوع (ترتيب) في الخارج (بأن غطس ومكث) بقدر زمن الترتيب (صح) له الوضوء (وإلا) يمكن بأن خرج حالاً (فلا) يصح.

(قُلْتُ الْأَصَحُّ الصُّحَّةُ بِلَا مُكَّتٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لَأَنَّ الْغَسْلَ فِيمَا إِذَا أَتَى بِنِيَّةٍ صَالِحَةٍ لَهُ يَكْفِي لِلْأَكْبَرِ فَأُولَى الْأَصْغَرِ وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ الْمُنَوِّيِّ حِينَئِذٍ طَهْرًا غَيْرَ مُرْتَّبٍ؛ لَأَنَّ النِّيَّةَ لَا تَعَلَّقُ بِخُصُوصِ التَّرْتِيبِ وَلِتَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ فِي لَحَظَاتٍ لَطِيفَةٍ، وَإِنْ لَمْ تُحَسَّ قَلِيلٌ هَذَا خِلَافُ الْفَرَضِ إِذْ هُوَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرَ تَرْتِيبِهِ، وَبِرْدُ مَنَعٍ مَا عُلِّلَ بِهِ كَيْفَ وَالتَّقْدِيرُ مِنَ الْأُمُورِ الْوَهْمِيَّةِ لَا الْحَسِّيَّةِ وَشَتَانُ مَا بَيْنَهُمَا وَقَوْلُ الرُّوْيَانِيِّ أَنَّ نِيَّةَ الْوُضُوءِ بَغْسَلِهِ أَيْ أَوْ رَفَعَ الْحَدِيثَ الْأَصْغَرَ لَا تُجْزِئُهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّرْتِيبُ حَقِيقَةً مَبْنِيًّا عَلَى طَرِيقَةِ الرَّافِعِيِّ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ بِنَاءَهُ عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ لِمَا يَأْتِي وَبَحَثَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَدَمَ الْإِجْزَاءِ عِنْدَ نِيَّةِ ذَلِكَ أَيْ، وَإِنْ أَمَكْنَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ الْغُسْلُ مَقَامَ الْوُضُوءِ ضَعِيفٌ وَمَا عُلِّلَ بِهِ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا ضَرُورَةَ بَلْ وَلَا حَاجَةَ لِهَذِهِ الْإِقَامَةِ بَلِ الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ إِمْكَانُ تَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ فَكَفَتْهُ نِيَّةٌ مَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ حَتَّى قَصَدَهُ بَغْسَلِهِ الْوُضُوءَ وَمَنْ تَمَّ كَانَ الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ نِسْيَانُ لُحْمَةٍ أَوْ لَمْعٍ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بَلْ لَوْ كَانَ عَلَى مَا عَدَا أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ مَانِعٌ كَشَمْعٍ لَمْ يُؤَثِّرْ فِيمَا يَظْهَرُ سِوَاءَ أَمَكْنَ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ أَمْ لَا. وَمَنْ قَيَّدَ كَالِإِسْتَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِمْكَانِهِ إِنَّمَا أَرَادَ التَّفْرِيعَ عَلَى الْعِلَّةِ الْأُولَى الضَّعِيفَةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَفْرِيعَهُ عَلَى الْعِلَّتَيْنِ وَمَا أَفْهَمَهُ الْمُشْنُ مِنْ أَنَّ الْغَمْسَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُكَّتِ هُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ التَّرْتِيبِ لَا يَأْتِي إِلَّا عِنْدَ عُمُومِ الْمَاءِ لِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّ الْغَمْسَ فِي الْقَلِيلِ أَيْ مَعَ تَأْخُرِ النِّيَّةِ عَنِ الْغَمْسِ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ عَنْ جَمِيعِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَإِنْ لَمْ يَمَكَّنْ نَظَرًا لِذَلِكَ التَّقْدِيرِ هُوَ الْمُنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ رَفْعَهُ عَنِ الْوَجْهِ فَقَطْ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى تَقْدِيمِ النِّيَّةِ عَلَى غَمْسِهِ وَسَيَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْغَسْلِ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ جُنُبٌ بَدَنَهُ إِلَّا أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ ثُمَّ أَحْدَثَ لَمْ يَجِبْ تَرْتِيبُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْغَرَ أُنْدَرَجَ فَكَانَ لَمْ يَوْجَدْ، وَإِنَّمَا سُنَّتُ نِيَّةَ رَفْعِهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِإِنْدِرَاجِهِ فَلَا تَنَافٍ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ أَوْ لَا رِجْلِيهِ مَثَلًا ثُمَّ أَحْدَثَ كَفَاهُ غَسْلُهُمَا عَنِ الْأَكْبَرِ بَعْدَ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ قَبْلَهَا أَوْ فِي أَثْنَائِهَا وَالْمَوْجُودُ فِي الْأَخِيرَيْنِ وَضُوءٌ خَالٍ عَنِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ وَهُمَا مَكْشُوفَتَانِ بِلَا عِلَّةٍ إِذْ لَمْ يَجِبْ فِيهِ غَسْلُهُمَا لَا عَنْ التَّرْتِيبِ لَوْجُوبِهِ فِيمَا عَدَاهُمَا.

(وَسُنَّتُهُ) أَيِ الْوُضُوءِ (السَّوَاكُ) هَذَا الْحَصْرُ إِضَافِيٌّ بِاعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ هُنَا فَلَا اعْتِرَاضَ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ

عَرَضًا بِكُلِّ خَشِينٍ لَا أُصْبِغُهُ فِي الْأَصْحِ.

سَاكَ فَاهِ يَسُوكُهُ وَهُوَ لُغَةٌ الدَّلْكُ وَالْكَتُّ؛ وَشَرَعًا اسْتِعْمَالُ نَحْوِ عَوْدٍ فِي الْأَسْنَانِ وَمَا حَوْلَهَا وَأَقْلَهُ مَرَّةً إِلَّا إِنْ كَانَ لِتَغْيِيرٍ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ الْاِكْتِفَاءُ بِهَا فِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُا تُخَفَّفُ وَذَلِكَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»^(١) أَيِ امْرَأًا يُجَابُ وَمَحَلَّهُ بَيْنَ غَسَلِ الْكَفَّيْنِ وَالْمَضْمَضَةِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ سُنَنِهِ التَّسْمِيَةَ كَمَا يَأْتِي وَيُسَنُّ فِي السَّوَالِكِ حَيْثُ نُدِبَ لَا بِقَيِّدِ كَوْنِهِ فِي الْوُضُوءِ، وَإِنْ أَوْهَمَتِ الْعِبَارَةُ اتِّكَالًا عَلَى مَا هُوَ وَاضِحٌ كَوْنُهُ (عَرَضًا) أَيِ فِي عَرَضِ الْأَسْنَانِ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا لَا طَوْلًا بَلْ يُكْرَهُ لِخَبَرِ مُرْسَلٍ فِيهِ وَخَشْيَةُ إِدْمَاءِ اللَّثَّةِ وَافْسَادِ عُمُورِ الْأَسْنَانِ وَمَعَ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ أَصْلُ السُّنَةِ نَعَمَ اللَّسَانُ يَسْتَاكُ فِيهِ طَوْلًا لِخَبَرٍ فِيهِ فِي أَبِي دَاوُدَ^(٢) وَشَرَطُ السَّوَالِكِ أَنْ يَكُونَ بِمُزِيلٍ، وَهُوَ الْخَشِينُ فَيُجْزَى (بِكُلِّ خَشِينٍ) وَلَوْ نَحْوَ سَعْدٍ وَأَشْنَانٍ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ مِنَ النِّظَافَةِ وَإِزَالَةِ التَّغْيِيرِ نَعَمَ يُكْرَهُ بِمَبْرَدٍ وَعَوْدٍ رِيحَانٍ يُؤْذِي، وَيَحْرُمُ بِذِي سَمٍّ وَمَعَ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ أَصْلُ السُّنَةِ؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ أَوْ الْحَرَمَةَ لِأَمْرِ خَارِجٍ وَالْعَوْدُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَأَوَّلَاهُ ذُو الرِّيحِ الطَّيِّبِ وَأَوَّلَاهُ الْأَرَاكُ لِلاتِّبَاعِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ طَيِّبٍ طَعْمٍ وَرِيحٍ وَتَشْعِيرَةٍ لَطِيفَةٍ تُنْقِي مَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ ثُمَّ بَعْدَهُ النَّخْلُ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ سِوَالِكِ اسْتَاكَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَحَّ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ أَرَاكًا لَكِنِ الْأَوَّلُ أَصَحُّ أَوْ كُلُّ رَاوٍ قَالَ بِحَسَبِ عِلْمِهِ ثُمَّ الزَّيْتُونُ لِخَبَرِ الدَّارِقُطَنِيِّ «نَعَمَ السَّوَالِكُ الزَّيْتُونُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ تُطَيِّبُ الْفَمَ وَتَذْهَبُ بِالْحَفْرِ»^(٣) أَيِ، وَهُوَ دَاءٌ فِي الْأَسْنَانِ «هُوَ سِوَاكِي وَسِوَاكُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي» وَالْيَاسُ الْمُنْدَى بِالماءِ أَوَّلَى مِنَ الرُّطْبِ وَمِنَ الْمُنْدَى بِماءٍ الْوَرْدِ أَيِ مِنْ جَنِّيسِهِ وَيُحْتَمَلُ مُطْلَقًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي الْمَاءِ مِنَ الْجَلَاءِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْيَاسَ الْمُنْدَى بِغَيْرِ الْمَاءِ أَوَّلَى مِنَ الرُّطْبِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِزَالَةِ (لَا أُصْبِغُهُ) الْمُتَّصِلَةُ فَلَا يَحْصُلُ بِهَا أَصْلُ سُنَةِ السَّوَالِكِ، وَإِنْ كَانَتْ خَشِينَةً (فِي الْأَصْحِ) قَالُوا؛ لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى سِوَاكًا وَلَمَّا كَانَ فِيهِ مَا فِيهِ اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ حُصُولَهُ بِهَا أَمَّا الْخَشِينَةُ مِنْ أُصْبِغَ غَيْرِهِ وَلَوْ مُتَّصِلَةً وَأُصْبِغُهُ الْمُتَّصِلَةُ فَيُجْزَى، وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ دَفْنُهَا فَوْرًا وَبَحَثَ الْإِسْتَوِيَّ إِجْزَاءَهَا، وَإِنْ قُلْنَا بَنَجَاسَتِهَا كَكُلِّ خَشِينٍ نَجِسٍ، وَيَلْزَمُهُ غَسْلُ الْفَمِ فَوْرًا لِإِعْصِيَانِهِ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ قِيَاسَ عَدَمِ إِجْزَاءِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْمُحْتَرَمِ وَالنَّجِسِ عَدَمُهُ هُنَا وَجَوَابُهُ أَنَّ ذَاكَ رُخْصَةٌ، وَهِيَ لَا تَنَاطُ بِمَعْصِيَةٍ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ الْإِبَاحَةُ، وَهِيَ لَا تَحْصُلُ بَنَجَسٍ بِخِلَافِ هَذَا لَيْسَ رُخْصَةً إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّهَا بَلْ هُوَ عَزِيمَةُ الْمَقْصُودِ مِنْهُ مُجَرَّدُ النِّظَافَةِ فَلَا يُؤْتَرُّ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦٨١٣]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٢٥٢] واللفظ له، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٤٩]، من طريق: غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال: (أتينا رسول الله ﷺ نستحمه، فرأيتَه يستاك على لسانه).

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/٣٩].

(٣) [موضوع] أخرجه: الطبراني في (المعجم الأوسط) [رقم/٦٧٨]، من حديث: معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: حديث موضوع. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للالباني [رقم/٥٣٦٠].

وَيُسَنُّ لِلصَّلَاةِ

فيه ذلك ولا يُنافيه خلافاً لبعضهم خَبَرُ «السَّوَاكِ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ»^(١)؛ لأنَّ معناه أَلَّةٌ تُنْقِيهِ وتُزِيلُ تَغْيِرَهُ فهي طهارةٌ لُغَوِيَّةٌ لا شرعيةٌ كما هو واضحٌ ولا يَجِبُ عَيْنًا بل الواجِبُ على مَنْ أَكَلَ نَجَسًا له دُسُومَةٌ إِزَالَتُهَا ولو بغيرِ سِوَاكِ.

(وَيُسَنُّ) أَي يَتَأَكَّدُ (لِلصَّلَاةِ) فَرَضُهَا وَتَقْلِيدُهَا، وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَقَرَّبَ الْفَصْلَ وَلَوْ لِإِقَائِدِ الطُّهُورَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَمُه. وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ أَوَّلَهَا سَنَّ لَهُ تَدَاوُّكُهُ أَثْنَاءَهَا بِفِعْلِ قَلِيلٍ كَمَا يُسَنُّ لَهُ دَفْعُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ بِشَرْطِهِ وَإِرْسَالُ شَعْرٍ أَوْ كَفُّ ثَوْبٍ وَلَوْ مِنْ مُصَلٍّ آخَرَ وَلِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ أَوْ الشُّكْرِ، وَإِنْ تَسَوَّكَ لِلْقِرَاءَةِ عَلَى الْأَوَّجِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَيَبِينُ تَدَاخُلَ بَعْضِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ بِأَنِّ مَبْنَاهَا عَلَى التَّدَاخُلِ لِمَشَقَّتِهَا وَمَنْ تَمَّ كَفَّتْ نِيَّةُ أَحَدِهَا عَنْ بَاقِيهَا وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُسَنُّ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلَ؛ وَلَآئِهْ يُسَنُّ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ تَسَوَّكَ لِيُوضُوئَهَا وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا، وَيَفْعَلُهُ الْقَارِئُ بَعْدَ فَرَاغِ الْآيَةِ وَكَذَا السَّامِعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِ أَيْضًا إِلَّا بِهِ فَمَنْ قَالَ يَقْدُمُهُ عَلَيْهِ لِيَتَّصِلَ هِيَ بِهِ لِعِلَّةِ لِرِعَايَةِ الْأَفْضَلِ وَلِلصَّلَاةِ الْجَنَازَةِ وَلِلطَّوَافِ وَذَلِكَ لِخَبَرِ الْحُمَيْدِيِّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ «رَكْعَتَانِ بِسِوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِلَا سِوَاكِ»^(٢) وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ الَّتِي هِيَ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّحِدِ الْجَزَاءُ فِي الْحَدِيثَيْنِ؛ لِأَنَّ دَرَجَةً مِنْ هَذِهِ قَدْ تَعَدِلُ كَثِيرًا مِنْ تِلْكَ السَّبْعِينَ رَكْعَةً وَأَيْضًا خَبَرُ الْجَمَاعَةِ أَصَحُّ بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّ خَبَرَ السَّوَاكِ ضَعِيفٌ مِنْ سَائِرِ طُرُقِهِ، وَإِنَّ الْحَاكِمَ تَسَاهَلَ عَلَى عَادَتِهِ فِي تَصْحِيحِهِ فَضْلًا عَنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَقَوْلُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الْمُرَادُ بِالذَّرَجَةِ الصَّلَاةُ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَعَدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ»^(٣) مُتَنَازِعٌ فِيهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ أَيَّ الْإِمَّاكِ الْأَخَذَ بِقَضِيَّتِهِ مَضْمُونًا لِلذَّرَجَةِ الَّتِي فِي غَيْرِهِ فَتَكُونُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً وَخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً وَهَذَا هُوَ الْأَلْيَقُ بِبَابِ الثَّوَابِ الْمَبْنِيِّ عَلَى سِعَةِ الْفَضْلِ وَالْمَنَاعِ. مِنْ حَصْرِهِ بِحَمْلِ الدَّرَجَةِ عَلَى الصَّلَاةِ، وَيَمْنَعُهُ أَيْضًا أَنَّ رِوَايَةَ الصَّلَاةِ خَمْسٌ وَعِشْرِينَ وَرِوَايَةُ الدَّرَجَةِ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ فَكَيْفَ يَتَأْتِي الْحَمْلُ مَعَ ذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ بِوَجْهِهِ وَيَتَسَلَّمَ أَنَّ الدَّرَجَةَ الصَّلَاةُ فَلَا شَكَّ أَنَّ لِلْجَمَاعَةِ فَوَائِدَ أُخْرَى زَائِدَةٌ عَلَى هَذَا التَّضْعِيفِ فِي مُقَابَلَةِ الْخَطَأِ إِلَيْهَا وَتَوَفُّرِ الْخُشُوعِ وَالْحِفْظِ مِنَ الشَّيْطَانِ الْمُقْتَضِي لِمَزِيدِ الْكَمَالِ وَالثَّوَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ وَذَلِكَ يَزِيدُ عَلَى زِيَادَةِ السَّوَاكِ بِكَثِيرٍ فَلَا تَعَارُضَ. وَأَمَّا الْحَمْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٧/٦]، والنسائي في (سننه) [رقم/٥]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/١٣٥]، وغيرهم من حديث: عائشة رضي الله عنها.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للألباني [رقم/٦٦].

(٢) [ضعيف] أخرجه: ابن حبان في (المجروحين) [٣٣/٣]، من حديث: عائشة رضي الله عنها.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف الترغيب والترهيب) للألباني [رقم/١٥٠].

(٣) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم/٦٤٩]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

وتَغْيِيرِ الفَمِ،

شيخنا في شرح الروض فلا يخلو عن تَكْلُفٍ ومُخَالَفَةٍ لظَاهِرِ الحَدِيثَيْنِ فَيَحْتَاجُ لِدَلِيلٍ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بغيرِهِ مِمَّا يُوَافِقُ ظَاهِرَهُمَا كَمَا عَلِمْتَ وَجَاءَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عِمْرَانَ «الْجَمَاعَةُ فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ بِخَمْسٍ عَشْرَةَ صَلَاةً وَفِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ» وَمِثْلُ هَذَا لَا دَخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ أَيْضًا تَفْسِيرُ الدَّرَجَةِ بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ أَحَادِيثَ الدَّرَجَةِ مُتَّفِقَةٌ عَلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ وَأَحَادِيثَ الصَّلَاةِ مُخْتَلِفَةٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الدَّرَجَةَ غَيْرُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَخْتَلِفْ بِالْمَحَالِّ وَالصَّلَاةُ اخْتَلَفَتْ بِهَا وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ، وَهُوَ مَا بِإِزَاءِ الدَّوَرِ بَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَلَاةً وَفِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ الْجَامِعُ الْأَكْثَرُ جَمَاعَةً غَالِبًا بَاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً وَبِهَذَا يَتَأَيَّدُ مَا قَدَّمْتُهُ أَنَّ تَضْعِيفَ الْجَمَاعَةِ يَزِيدُ عَلَى تَضْعِيفِ السُّوَالِكِ بِكَثِيرٍ وَلَوْ عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ إِدْمَاءَ السُّوَالِكِ لِقَمِهِ اسْتَاكَ بِلُطْفٍ وَلَا تَرَكَهَ، وَيَفْعَلُهُ لَهَا وَلِغَيْرِهَا وَلَوْ بِالْمَسْجِدِ إِنَّ أَمِينَ وَصُولٍ مُسْتَقْدِرٍ إِلَيْهِ وَكَرَاهَةً بَعْضِ الْأَئِمَّةِ لَهُ فِيهِ أَطَالُوا فِي رَدِّهَا.

(وَتَغْيِيرِ الْفَمِ) رِيحًا أَوْ لَوْنًا بَنَحْوِ نَوْمٍ أَوْ أَكَلٍ كَرِيهِ أَوْ طَوِيلٍ سُكُوتٍ أَوْ كَثْرَةِ كَلَامٍ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «السُّوَالِكُ مَطْهَرَةٌ»^(١) أَيْ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِهَا مُصَدَّرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ التَّطْهِيرِ أَوْ اسْمٌ لِلْأَلَةِ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ. وَيَتَأَكَّدُ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ كَقِرَاءَةِ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ آلِيَةٍ وَكَذِكْرِ كَالْتِسْمَةِ أَوَّلِ الْوُضُوءِ وَلِدُخُولِ مَسْجِدٍ وَلَوْ خَالِيًا وَمَنْزِلٍ وَلَوْ لِغَيْرِهِ ثُمَّ يُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهُ بِغَيْرِ الْخَالِي وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ بِأَنَّهُ لَا يَكْتَفَى أَفْضَلُ فَرُوعُوا كَمَا رُوعُوا بِكَرَاهَةِ دُخُولِهِ خَالِيًا لِمَنْ أَكَلَ كَرِيهَاً بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَيَحْتَمِلُ التَّسْوِيَةَ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ وَإِرَادَةُ أَكَلٍ أَوْ نَوْمٍ وَلَا سِتْقَاضٍ مِنْهُ وَبَعْدَ وَثَرٍ وَفِي السَّحَرِ وَعِنْدَ الْإِحْتِضَارِ وَلِلصَّائِمِ قَبْلَ أَوَانِ الْخُلُوفِ.

(تَنْبِيْهُ) نَدْبُهُ لِلذِّكْرِ الشَّامِلِ لِلتَّسْمِيَةِ مَعَ نَدْبِهَا لِكُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ الشَّامِلِ لِلْسُّوَالِكِ يَلْزُمُهُ دَوْرُ ظَاهِرٍ لَا مَخْلَصَ عَنْهُ إِلَّا بِمَنْعٍ نَدْبِ التَّسْمِيَةِ لَهُ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ حَصَلَ هُنَا مَانِعٌ مِنْهَا هُوَ عَدَمُ التَّأَهُلِ لِكِمَالِ التَّنَطُّقِ بِهَا وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ بِالْيَمِينِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَبَاشِيرَ الْقَدَرِ مَعَ شَرْفِ الْفَمِ وَشَرْفِ الْمَقْصُودِ بِالسُّوَالِكِ وَأَنْ يَبْدَأَ بِجَانِبِ الْفَمِ الْأَيْمَنِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْوِيَّ بِالسُّوَالِكِ السَّنَةَ كَالنَّسْلِ بِالْجَمَاعِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ يَنْبَغِي بِمَعْنَى يَحْتَمُّ حَتَّى لَوْ فَعَلَ مَا لَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّةٌ مَا سُنَّ فِيهِ بِلَا نِيَّةِ السَّنَةِ لَمْ يَنْبَغِ عَلَيْهِ وَأَنْ يُعَوِّدَهُ الصَّبِيَّ لِأَلْفِهِ وَأَنْ يَجْعَلَ خِنْصَرَهُ وَإِبْهَامَهُ تَحْتَهُ وَالْأَصَابِعَ الثَّلَاثَةَ الْبَاقِيَةَ فَوْقَهُ وَأَنْ يَلْبَسَ رِبْقَهُ أَوَّلَ اسْتِيَاكِهِ إِلَّا لِعُدْرٍ وَأَنْ لَا يُمْصَهُ وَأَنْ يَضَعَهُ فَوْقَ أُذُنِهِ الْيُسْرَى لِيُخْبِرَ فِيهِ^(٢) وَاقْتِدَاءً بِالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنْ كَانَ بِالْأَرْضِ نَصَبَهُ وَلَا

(١) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

(٢) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [١٩٣/٥]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٤٧]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٢٣]، وغيرهم من حديث: زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيه: (فكان زيد يروح إلى المسجد وسواكه على أذنه بموضع قلم الكاتب، ما تقام صلاة إلا استاك قبل أن يصلي). لفظ أبي داود. قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم/٣٧].

ولا يُكره إلا للصائم بعد الزوال. والتسمية أوله،

يعرضه وأن يغسله قبل وضعه كما إذا أراد الاستياك به ثانياً وقد حصل به نحو ريح ولا يُكره إدخاله ماء وضوئه أي إلا إن كان عليه ما يُقدّر كما هو ظاهر وأن لا يزيد في طوله على شبر وأن لا يستاك بطرفه الآخر قيل؛ لأن الأذى يستقر فيه. وهو بسواك الغير بلا إذن ولا علم رضا حرام وإلا فخلافاً الأولى إلا للتبرك كما فعلته عائشة رضي الله عنها، ويتأكد التخليل إثر الطعام قيل بل هو أفضل للاختلاف في وجوبه، ويُردُّ بأنه موجود في السواك أيضاً مع كثرة فوائده التي تزيد على السبعين ولا يبلغ ما أخرجه بالخلال بخلاف لسانه؛ لأن الخارج به يغلب فيه عدم التغيير.

(ولا يُكره) في حالة من الحالات بل هو سنة مطلقاً ولو لمَن لا أسنان له إما مرة أنه مرضاة للرب (إلا للصائم بعد الزوال)؛ لأن خلوف فيه، وهو بضم أوله ويفتح في لغة شاذة تغيره أطيب عند الله من ريح المسك يوم القيامة. كما صحَّ به الحديث وذكر يوم القيامة؛ لأنه محل الجزاء وإلا فإطيبته عند الله موجودة في الدنيا أيضاً كما دلَّ عليه حديث آخر وأطيبته تدلُّ على طلب إبقائه ودلَّ على تخصيصه بما بعد الزوال ما في خبر رواه جماعة وحسنه بعضهم أن من خصوصيات هذه الأمة أنهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك^(١) والمساء لما بعد الزوال، ويمتدُّ لغة إلى نصف الليل ومنه إلى الزوال صباحاً وحكمة اختصاصه بذلك أن التغيير بعده يتمحض عن الصوم لخلو المعدة بخلافه قبله، وإنما حرمت إزالة دم الشهيد؛ لأنها تفويت فضيلة على الغير ومن ثم لو سواك الصائم غيره بغير إذنه حرَّم عليه لذلك ولو تمحض التغيير من الصوم قبل الزوال بأن لم يتعاط مفطراً ينشأ عنه تغيير ليلاً كره من أول النهار ولو أكل بعد الزوال ناسياً مغفراً أو نام وانتبه كره أيضاً على الأوجه؛ لأنه لا يمنع تغيير الصوم فيه إزالة له ولو ضمناً وأيضاً فقد وجد مقتض هو التغيير ومانع هو الخلوف والمانع مُقدَّم إلا أن يقال إن ذلك التغيير أذهب تغيير الصوم لاضمحلاله فيه وذهابه بالكلية فسُنَّ السواك لذلك كما عليه جمع وتزول الكراهة بالغروب.

(تنبيه) هل تُكره إزالة الخلوف بعد الزوال بغير السواك كأصبعه الخشنة المتصلة؛ لأن السواك لم يُكره لعينه بل لإزالته له كما تقرَّر فكان ملحظ الكراهة زواله، وهو أعم من أن يكون بسواك أو بغيره أولاً كما دلَّ عليه ظاهر تقييدهم لإزالته بالسواك وإلا لقالوا هنا أو في الصوم يُكره للصائم إزالة الخلوف بسواك أو غيره كلُّ مُحتمَل والأقرب للمدرك الأول ولكلامهم الثاني فتأمل.

(والتسمية أوله) أي الوضوء للتابع ولخبر «لا وضوء لمن لم يسْم»^(٢) وأخذ منه أحمد وجوبها

(١) [ضعيف] وهو جزء من حديث أخرجه: الفسوي في (الأربعين) [ص/٧٧]، من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه. قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للالباني [رقم/٥٠٨١].

(٢) [حسن] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢/٤١٨]، وأبو داود في (سننه) [رقم/١٠١]، والحاكم في (المستدرک على الصحيحين) [١/٢٤٥]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث حسن. ينظر: (إرواء الغليل) للالباني [رقم/٨١].

فَإِنْ تَرَكَ فَنِي أَثْنَائِهِ. وَغَسَلَ كَفَّيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهْرَهُمَا كَرِهَ غَسْلُهُمَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِمَا.

وَرَدَّ أَصْحَابُنَا بَضْعُهُ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الْكَامِلِ لِمَا يَأْتِي فِي الْمَضْمُضَةِ وَأَقْلَاهَا بِسْمِ اللَّهِ وَأَكْمَلَهَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (فَإِنْ تَرَكَ) هَا وَلَوْ عَمَدًا (فَنِي أَثْنَائِهِ) يَأْتِي بِهَا تَدَارُكًا لَهَا قَائِلًا بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ لَا بَعْدَ فَرَاغِهِ وَكَذَا فِي الْأَكْلِ وَنَحْوِهِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْجَمَاعِ لِكَرَاهَةِ الْكَلَامِ عِنْدَهُ، وَهِيَ هُنَا سُنَّةٌ عَيْنٌ وَفِي نَحْوِ الْأَكْلِ سُنَّةٌ كِفَايَةٌ لِمَا يَأْتِي رَابِعُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْجَمَاعِ هَلْ يَكْفِي تَسْمِيَةُ أَحَدِهِمَا وَالظَّاهِرُ نَعَمْ.

(وَغَسَلَ كَفَّيْهِ) إِلَى كَوَعِيهِ (وَإِنْ تَيَقَّنَ طَهْرَهُمَا) وَيُسَنُّ غَسْلُهُمَا مَعَ اللَّاتَّبَاعِ قِيلَ ظَاهِرُ تَقْدِيمِهِ السَّوَاكَ أَنَّهُ أَوَّلُ سُنَّتَيْهِ ثُمَّ بَعْدَهُ التَّسْمِيَةُ ثُمَّ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ ثُمَّ الْمَضْمُضَةُ ثُمَّ الْاسْتِنْشَاقُ وَبِهِ صَرَّحَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ الْمُنْقُولُ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ الْحَدِيثُ وَالنَّصُّ أَهـ. وليس كما قال بل الْمُنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّ أَوَّلَهُ التَّسْمِيَةُ وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ وَغَيْرِهِ فَيُنَوِي مَعَهَا عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ إِذْ هُوَ الْمُرَادُّ بِأَوَّلِهِ فِي الْمَثْنِ بِأَنْ يَقْرُنَ النِّيَّةَ بِهَا عِنْدَ أَوَّلِ غَسْلِهِمَا كَقَرْنِهَا بِتَحْرِمِ الصَّلَاةِ وَحِينَئِذٍ فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِالنِّيَّةِ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَعَلَيْهِ جَرِيثٌ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِتَشْمَلَهُ بَرَكَةُ التَّسْمِيَةِ وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِهَا قَبْلَهَا كَمَا يَتَلَفَّظُ بِهَا قَبْلَ التَّحْرِمِ ثُمَّ يَأْتِي بِالْبَسْمَلَةِ مُقَارِنَةً لِلنِّيَّةِ الْقَلْبِيَّةِ كَمَا يَأْتِي بِتَكْبِيرِ التَّحْرِمِ كَذَلِكَ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ قَرْنُهَا بِهَا مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّهُ يُسَنُّ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ وَلَا يُعْقَلُ التَّلَفُّظُ مَعَهُ بِالتَّسْمِيَةِ وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ يَنْوِي عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ فَالْمُرَادُّ بِتَقْدِيمِ التَّسْمِيَةِ عَلَى غَسْلِهِمَا الَّذِي عَبَّرَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْفَرَاغِ مِنْهُ. وَعَلَى هَذَا الْمُعْتَمَدُ يَكُونُ الْاسْتِيَاكُ بَيْنَ غَسْلِهِمَا وَالْمَضْمُضَةِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ كَالْإِمَامِ وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمَاءَ حِينَئِذٍ يَكُونُ عَقِبَهُ كَمَا يُجْمَعُ فِي الْاسْتِنْجَاءِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ، وَيَلْزَمُ الْأَوَّلُ خُلُوعُ السَّوَاكِ عَنْ شُمُولِ بَرَكَةِ التَّسْمِيَةِ لَهُ أَوْ مُقَارَنَتِهَا لَهُ دُونَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ وَهُوَ خِلَافٌ مَا صَرَّحُوا بِهِ كَمَا عَلِمَتْ وَاعْتَبِرَ قَرْنُ النِّيَّةِ بِمَا ذَكَرَ لِيُثَابَ عَلَيْهِ إِذْ مَا تَقَدَّمَهَا لَا ثَوَابَ فِيهِ، وَإِنَّمَا أُثِيبَ نَاوِي الصَّوْمِ ضُحْوَةً مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ وَيُجَزَّى هُنَا نِيَّةٌ مِمَّا مَرَّ. وَكَذَا لَوْ نَوَى بِكُلِّ السَّنَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ لِلْمَقْصُودِ (فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهْرَهُمَا) بِأَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ وَصِدْقُهُ بِتَيَقُّنِ نَجَاسَتِهِمَا غَيْرُ مُرَادٍ لَوْضُوحِهِ.

(كَرِهَ غَسْلُهُمَا) أَوْ غَمَسَ إِحْدَاهُمَا (فِي الْإِنَاءِ) الَّذِي فِيهِ مَائِعٌ أَوْ مَاءٌ دُونَ الْقُلْتَيْنِ (قَبْلَ غَسْلِهِمَا) ثَلَاثًا لِنَهْيِ الْمُسْتَقْبِطِ عَنْ غَمَسِ يَدِهِ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا مُعْلَلًا لَهُ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ سَبَبَ النَّهْيِ تَوَهُُّمُ النِّجَاسَةِ لِتَوَمُّ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَزَلِ الْكَرَاهَةُ بِمَرَّةٍ مَعَ تَيَقُّنِ الطُّهْرِ بِهَا؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِذَا غَيَّا حُكْمًا بِغَايَةٍ فَإِنَّمَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدِيَّتِهِ بِاسْتِيفَائِهَا فَانْدَفَعَ اسْتِشْكَالُ هَذَا بِأَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ عِنْدَ تَيَقُّنِ الطُّهْرِ ابْتِدَاءً. وَمَنْ ثُمَّ يَحْتَثُّ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا كَانَ مُسْتَنْدًا لَيَقِينَ غَسْلِهِمَا ثَلَاثًا فَلَوْ غَسَلَهُمَا فِيمَا مَضَى مِنْ نَجَسٍ مُتَيَقَّنٍ أَوْ مُتَوَهَّمٍ دُونَ ثَلَاثٍ بَقِيَّتِ الْكَرَاهَةُ وَهَذِهِ الثَّلَاثُ هِيَ الثَّلَاثُ أَوَّلُ

والمضمضة والاستنشاق، والأظهر أن فصلهما أفضل، ثم الأصح يتمضمض بغرفة ثلاثاً، ثم يستنشق بأخرى ثلاثاً، ويبالغ فيهما غير الصائم.

الوضوء لكتها في حالة التردد يسن تقديمها على الغسل فيما مر.

(و) بعد غسل الكفين تسن (المضمضة و) بعد المضمضة كما أفهمه قوله: الآتي ثم يستنشق يسن (الاستنشاق) للتابع ولم يجب. للحديث الصحيح «لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله»^(١) فيغسل وجهه، ويديه، ويمسح رأسه، ويغسل رجليه وخبر «تمضمضوا واستنشقوا»^(٢) ضعيف وحكمتهما معرفة أوصاف الماء.

(و) والأظهر أن فصلهما أفضل من جمعهما لخبر فيه (ثم) على هذا (الأصح) أن الأفضل أنه يتمضمض بغرفة ثلاثاً ثم يستنشق بأخرى ثلاثاً حتى لا يتقل عن عضو إلا بعد كمال طهره ومقابلته ثلاث لكل متواليه أو متفرقة؛ لأنه أنظف وأفاد ثم ما مر من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لا مستحب لاختلاف المحل كسائر الأعضاء فمتى قدم شيئاً على محله كان اقتصر على الاستنشاق لغا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضمضة بالاستنشاق؛ لأن اللاغي كالمعذور كما صرحوا به في العفو عن الدية ابتداءً فله العفو بعده عن القود عليها؛ لأن عفوه الأول لما وقع في غير محله كان بمنزلة المعذور فجاز له العفو عن القود عليها، فإن قلت قياس ما يأتي أنه لو أتى بالتعوذ قبل دعاء الافتتاح اعتد بالتعوذ وفات دعاء الافتتاح الاعتداد بالاستنشاق فيما ذكر وفوات ما قبله قلت يفرق بأن القصد بدعاء الافتتاح أن يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالبداء بالتعوذ فإن ذلك لتعذر الرجوع إليه والقصد بالتعوذ أن تليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله. وما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن كل عضو من الأعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات تطهيره وبالعرض وقوعه في محله وبالبداء بالاستنشاق فات هذا الثاني فوقع لغواً وحينئذ فكأنه لم يفعل شيئاً فسُن له غسل اليدين فالمضمضة بالاستنشاق ليوجد المقصود من التطهير ووقوع كل في محله إذ لم يوجد مانع من ذلك فتأمل، ويأتي في تقديم الأذنين على محلهما ما يؤيد ذلك وقدمت لشراف منافع الفم؛ لأنه محل قوام البدن أكلاً ونحوه والروح ذكراً ونحوه وأقلهما وصول الماء للفم والأنف وأكملهما أن يبالغ في ذلك كما قال (ويبالغ فيهما غير) برفعه فاعلاً ونصبه استثناءً أو حالاً من ضمير المتوصي الدال عليه السياق (الصائم).

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٨٥٨]، والنسائي في (سننه) [رقم/ ١١٣٦]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/ ٤٦٠]، وغيرهم من حديث: رفاع بن رافع رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم/ ٧٦٤].

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ١٨٤]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٢٣٥]، وغيرها من حديث: عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ تَفْضِيلُ الْجَمْعِ بِثَلَاثِ غُرْفٍ يَتَمَضَّمُ مِنْ كُلِّ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ،

لأمر بذلك في الخبر الصحيح بأن يبلغ الماء إلى أقصى الحنك وجهي الأسنان والثلاث ويسن إمرار الأصبع اليسرى عليها ومج الماء، ويصعد الماء بنفسه إلى خيشومه مع إدخال خنصر يسراه وإزالة ما فيه من أذى ولا يستقصى فيه فإنه يصير سعوفا لا استنشاقا أي كاملا ولا فقد حصل به أقله كما علم مما مر في بيان أقله أما الصائم فلا يبالغ كذلك خشية السبق إلى الحلقي أو الدماغ فيفطر ومن ثم كرهت له. وإنما حرمت القبلة المحركة للشهوة؛ لأن أصلها غير مندوب مع أن قليلها يدعو لكثيرها والإنزال المتولد منها لا حيلة في دفعه وهنا يمكنه مع الماء.

(قُلْتُ الْأَظْهَرُ تَفْضِيلُ الْجَمْعِ) بينهما لصحة أحاديثه على الفصل لعدم صحة حديثه والأفضل على الجمع كونه (بثلاث غُرْفٍ يَتَمَضَّمُ مِنْ كُلِّ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ) من كُلِّ (والله أعلم) لورود التصريح به في رواية البخاري وقيل يجمع بينهما بغرفة واحدة وعليه قيل يَتَمَضَّمُ ثلاثا ولأنه ثم يستنشِقُ ثلاثا ولأنه وقيل يَتَمَضَّمُ ثم يستنشِقُ ثم ثانية كذلك ثم ثالثة كذلك والكُلُّ مجزئ، وإنما الخلاف في الأفضل. (وتثليث الغسل) ولو للسلس على الأوجه خلافا للزركشي لما يأتي أنه يغتفر له التأخير لمندوب يتعلّق بالصلاة وذلك للإجماع على طلبه، ويحصل بتحريك اليد ثلاثا ولو في ماء قليل، وإن لم ينو الاغتراف على المعتد لما مر أنه لا يصير مستعملا بالنسبة لها إلا بالفصل كبَدَنٍ جُنُبٍ انعمس نائبا في ماء قليل، ويأتي في تثليث الغسل ما يوضح ذلك فبحث أنه لو ردّ ماء الأولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها لا تحسب ثانية؛ فيه نظر، وإن أمكن توجيهه بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بد من ماء جديد وقد يحرم بأن ضاق الوقت بحيث لو ثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقول الشارح أن تركه حينئذ سنة صوابه واجب أو احتاج لِمَا لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ أَوْ لِنَيْتَةِ طَهْرِهِ وَلَوْ ثَلَّثَ لم يتم بل لو كان معه ماء لا يكفي حرّم استعماله في شيء من السنن أيضا وقد يندب تركه بأن خاف فوت نحو جماعة لم يرج غيرها (والمسح) إلا للخف والجبيرة والإمامة للحديث الحسن بل الصحيح كما أشار إليه المصنف «أنه ﷺ مسح رأسه ثلاثا»^(١) والدلك والتخليل، ويظهر أنه مخير بين تأخير ثلاثة كُلِّ من هذين عن ثلاثة الغسل وجعل كُلِّ واحدة منهما عقيب كُلِّ واحدة من هذه، وأن الأولى أولى والسواك وسائر الأذكار كالسلمة والذكر عقبه للتأبع في أكثر ذلك ويكرهه النقض عن الثلاث كالزيادة عليها أي بنية الوضوء كما بحثه جمع وتحرم من ماء موقوف على التطهير، وإنما لم يعط المندوب مِمَّا وَقَفَ للأكفان؛ لأنه يتسامح في الماء لتفاهته ما لا يتسامح في غيره وشرط

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [١/٦١]، وأبو داود في (سننه) [رقم/١٠٧]، والدارقطني في (سننه)

[٩١/٩١]، وغيرهم من حديث: عثمان بن عفان رضي الله عنه.

قُلْتُ: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم/٩٨].

وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ بِالْيَقِينِ. وَمَسَحَ كُلُّ رَأْسِهِ ثُمَّ أَدْنَيْهِ. فَإِنْ عَسَرَ رَفَعَ الْعِمَامَةَ كَمَلَّ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا.

حُصُولُ التَّثْلِيثِ حُصُولُ الْوَاجِبِ أَوَّلًا وَلَا يَحْصُلُ لِمَنْ تَمَّ وُضُوئُهُ ثُمَّ أَعَادَهُ مَرَّتَيْنِ خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ مَعَ تَبَاعُدِ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ بِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْفَمِ وَالْأَنْفِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ وَثُلُثُهُ حَصَلَتْ لَهُ سُنَّةُ التَّثْلِيثِ كَمَا شَمِلَهُ الْمَثْنُ وَغَيْرُهُ وَقَوْلُهُمْ لَا يُحْسَبُ تَعَدُّدُ قَبْلِ تَمَامِ الْغُضُو؛ مَفْرُوضٌ فِي غُضُوِّ يَجِبُ اسْتِعَابُهُ بِالتَّطْهِيرِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنِ حُسْبَانِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ قَبْلَ الْفَرَضِ بَأَنَ هَذَا غَسْلُ مَحَلِّ آخَرَ قَصَدَ تَطْهِيرَهُ لِذَاتِهِ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى سَبْقِ غَيْرِهِ لَهُ وَذَاكَ تَكْرِيرُ غَسْلِ الْأَوَّلِ فَتَوَقَّفَ عَلَى وُجُودِ الْأَوَّلَى إِذْ لَا يَحْصُلُ التَّكْرِيرُ إِلَّا حِينَئِذٍ.

(وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ) فِي اسْتِعَابِ أَوْ عَدَدِ (بِالْيَقِينِ) وَجُوبًا فِي الْوَاجِبِ وَنَدْبًا فِي الْمُنْدُوبِ وَلَوْ فِي الْمَاءِ الْمَوْقُوفِ نَعَمْ يَكْفِي ظَنُّ اسْتِعَابِ الْغُضُوِّ بِالْغَسْلِ، وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَلَا نَظَرَ لِاحْتِمَالِ الْوُقُوعِ فِي رَابِعَةٍ، وَهِيَ بَدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ بَدْعَةً إِلَّا مَعَ التَّحْقُوقِ (وَمَسَحَ كُلُّ رَأْسِهِ) لِلاتِّبَاعِ إِذْ هُوَ أَكْثَرُ مَا وَرَدَ فِي صِفَةِ وَضُوئِهِ ﷺ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَوْجِبِهِ وَالْأَفْضَلُ فِي كَيْفِيَّتِهِ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ مُلَصِّقًا مُسَبِّحَةً بِالْأُخْرَى وَإِبَاهِمَهُ بِصُغْرِهِ، وَيَذْهَبُ بِهِمَا لِقْفَاهُ ثُمَّ إِنْ انْقَلَبَ شَعْرُهُ رَدَّاهُمَا لِمَبْدِئِهِ لِيَصِلَ الْمَاءُ لِجَمِيعِهِ وَمَنْ تَمَّ كَانَا مَرَّةً وَفَارَقَا نَظِيرَهُمَا فِي السَّعْيِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ قَطَعَ الْمَسَافَةَ وَلَا لِيَحْوِ ضَفْرَهُ أَوْ طَوْلَهُ. فَلَا لِصِحْرَةِ الْمَاءِ مُسْتَعْمَلًا أَيْ لِاخْتِلَاطِ بَلَلِهِ بِبَلَلِ يَدِهِ الْمُتَفَصِّلِ عَنْهُ حُكْمًا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ وَلِضَعْفِ الْبَلَلِ أَثَرُ فِيهِ أَدْنَى اخْتِلَاطٍ فَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنَ التَّقْدِيرِ فِي اخْتِلَاطِ الْمُسْتَعْمَلِ بِغَيْرِهِ، وَيَقَعُ أَقْلُ مُجْزِيٍّ هُنَا وَفِي سَائِرِ نَظَائِرِهِ كَزِيَادَةِ نَحْوِ قِيَامِ الْفَرَضِ عَلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بَعِيرَ الزَّكَاءِ لِنَعْدَرِ تَجَزُّؤُهُ فَرْضًا وَالبَاقِي نَفْلًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ مِنْ تَنَاقُضِ فِيهِ بَيَّنَّاهُ بِمَا فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَعَلَى وَقُوعِ الْكُلِّ فَرْضًا فَمَعْنَى عَدَّاهُمْ لَهُ مِنَ الشُّنَنِ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ فِعْلِ الْاسْتِعَابِ فَإِذَا فَعَلَهُ وَقَعَ وَاجِبًا.

(ثُمَّ) مَسَحَ جَمِيعَ (أَدْنَيْهِ) ظَاهِرَهُمَا وَبِاطْنَهُمَا بِبَاطِنِ أَنْمَلَتَيْنِ سَبَابَتَيْنِ وَإِبَاهِمَيْهِ بِمَاءٍ غَيْرِ مَاءِ الرَّأْسِ وَمَسَحَ صِمَاحَيْهِمَا بِطَرَفَيْنِ سَبَابَتَيْنِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ أَيْضًا لِلاتِّبَاعِ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ نَعَمْ مَاءُ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ مِنْ مَاءِ الرَّأْسِ يُحْصَلُ أَصْلُ سُنَّةِ مَسْحِهِمَا؛ لِأَنَّهُ طَهُورٌ وَأَفَادَتْ ثُمَّ إلْغَاءُ تَقْدِيمِهِمَا عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ فَيُسَنُّ فِعْلُهُمَا بَعْدَهُ.

(فَإِنْ عَسَرَ رَفَعَ الْعِمَامَةَ) أَوْ نَحْوِ الْقُلَنْسُوءَةِ أَوْ الْخِمَارِ أَوْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ نَعَمْ قَدْ يَوْجَهُ تَقْيِيدُهُ بِأَنَ سَبَبَهُ تَوَقَّفُ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَيْهِ (كَمَلَّ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا) وَإِنْ لَمْ يَضَعْهَا عَلَى طُحْرِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ «مَسَحَ نَاصِيَّتَهُ وَعَلَى عِمَامَتِهِ» ^(١) وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: (كَمَلَّ) أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْمَسْحُ عَلَيْهَا اسْتِقْلَالًا وَالْخَبَرُ الْمُقْتَصَرُّ عَلَيْهِ فِيهِ اخْتِصَارٌ بِدَلِيلِ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ، وَيُنْبَغِي أَنْ لَا يَقْتَصِرَ عَلَى أَقْلٍ مِنَ الرُّبْعِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ

(١) [صحيح] أخرجه: النسائي في (سننه) [رقم / ١٠٧]، وغيره من حديث: المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

قلت: حديث صحيح .

وَتَخْلِيلُ اللُّحْيَةِ الْكَثَّةِ وَأَصَابِعِهِ، وَتَقْدِيمُ الْيَمَنِ، وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلِهِ

موجبه، وإن قيل لا وجه له وأفهم قولهم إن التكميل بالمسح عليها رخصة أن شرطه أن يتعدى بلبسها من حيث اللبس كأن لبسها مُحَرَّمٌ من غير عذر كما يمتنع عليه المسح على خف كذلك. (وتخليل) ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض (واللحية الكثية) من الذكر والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل ويعرفه مُسْتَقْلَةً وعرك عارضيه للاتباع ومَرَسَتْ تليينه وواضح أنه لا يكمل إلا بتعدد عرفاته ثلاثاً خروجا من خلاف من قال إن ماء النفل مُسْتَعْمَلٌ ويُقَاسُ به غيره في ذلك ويُخَلَّلُهَا الْمُحَرَّمُ ندبا برفق أي وجوبا إن ظن أنه يحصل منه انفصال شيء وإلا فتدبا (و) تخليل (أصابعه) اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كان والأفضل بخنصر يسرى يديه ومن أسفل ومُتَبَدِّلًا بخنصر يميني رجليه مُخْتِئِمًا بخنصر يسراهما للأمر بتخليل اليدين والرجلين في حديث حسن وورّد «أنه ﷺ كان يذلك أصابع رجليه بخنصره»^(١)، ويجب في مُلْتَقَاة لا يصل لباطنها إلا به كتحرريك خاتم كذلك، ويحرم فتق مُلْتَحِمَةٍ ويُسن أن يبدأ بأطراف أصابع يديه ورجليه، وإن صب عليه غيره على الْمُعْتَمِدِ مُجَرِّيَا للماء بيده ولا يكتفي بجريانه بطبعه؛ لأنه قد يقطع فلا يغتم وقولهم ولا يكتفي بحتمل عطفه على يبدأ فيكون ذلك سنة أيضا واستثناؤه لكن محله إن لم يظن عموم الماء للعضو وإلا كفى، وإن جرى بطبعه كما هو ظاهر.

(وتقديم اليمنى) لنحو الأقطع مطلقا أي إن توَصَّأ بتفسيه كما هو ظاهر ولغيره في اليدين بعد الوجه. والرجلين بخلاف البقية تطهر معا وذلك؛ لأنه ﷺ «كان يحب التيمن في تطهره وشأنه كله»^(٢) أي مما هو من باب التكريم ويُلتَحَقُّ به ما لا تكرمة فيه ولا إهانة كما مر ويكره تركه، (وإطالة غُرَّتِهِ) بأن يغسل مع الوجه مُقَدِّمَ رَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ وَصَفَحَتَيْ عُنُقِهِ (و) إطالة (تحجيلة) بأن يغسل مع اليدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض الساقين، وإن سقط في الكل غسل الفرض لعذر وغايته استيعاب العضد والساق وذلك ليخبر الصحيحين «إن أمتي يدعون يوم القيامة غُرًّا مُحَجَّلِينَ من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»^(٣) زاد مسلم «وتحجيلة» أي يدعون بيض الوجوه والأيدي والأرجل فالغرة والتحجيل اسمان للواجب وإطالتهما يحصل أقلها بأدنى زيادة وكما لها باستيعاب ما مر ومن فسرها بغسل ما زاد على الواجب فقد أبعد وخالف مدلولهما لغا غير

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٢٩/٤]، وأبو داود في (سننه) [رقم ١٤٨]، والترمذي في (الجامع) [رقم ٤٠]، وغيرهم من حديث: المستورد بن شداد رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم ١٣٤].

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم ٤١٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم ٢٦٨]، وغيرهما من حديث: عائشة رضي الله عنها.

(٣) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم ١٣٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم ٢٤٦]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

والموالاة، وأوجبها القديم. وترك الاستيعانة والتفويض، وكذا التثفيف في الأصح.

موجب. (والموالاة) بين أفعال وضوء السليم بحيث لا يحصل زمن يجف فيه المغسول قبل الشروع فيما بعده مع اعتدال الهواء والمحل والزمن والبدن ويقدر الممسوح مغسولاً للاتباع ومر وجوبها في طهر السلس وإذا تلتك فالعبرة بالآخيرة ومتى كان البناء بعد زوال الولاية بفعله لم يشترط استحضاره للنية كما مر (وأوجبها القديم) مطلقاً حيث لا عذر؛ لأنه ﷺ «أرى رجلاً يصلي وفي ظهره قد منه لعة مثل الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء»^(١) وأجابوا عنه بأن الخبر ضعيف مرسل وبأنه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق بعد الجفاف بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليه.

(وترك الاستيعانة) بالصب عليه لغير عذر؛ لأنها ترقه لا يلبق بمتعبد فهي خلاف السنة، وإن لم يطلبها والسنين إما للغالب أو التأكيد أما هي في غسل الأعضاء فمكروهة، ويجب طلبها ولو بأجرة مثل فاضلة عما يأتي في الفطرة وقبولها على من تعيئت طريقاً لطهره، فإن فقدتها تيمم وصلى وأعاد، وهي في إحضار نحو الماء مباحة.

(و) ترك (التفويض)؛ لأنه كالتبري من العبادة فهو خلاف السنة كما في التحقيق وشرحني مسلم والوسيط وصحح في الروضة والمجموع إباحته والرافعي كراهته لخبر فيه ورد بأنه ضعيف (وكذا) كأن حكمتها مع أن الخلاف بقوة فيما قبله أيضاً تميز مقابلته بصحة حديث الحاكم الآتي به فلا اعتراض عليه. (التثفيف)، وهو أخذ الماء بنحو خرقه فلا إيهام في عبارته خلافاً لمن زعمه يسئ تركه في طهر الحي (في الأصح)؛ لأنه يزيل أثر العبادة فهو خلاف السنة؛ لأنه ﷺ «رد منديلاً جيء به إليه لأجل ذلك؛ عقيب الغسل من الجنابة» ما لم يحتج له بنحو برد أو خشية التصاق نجس به أو لئيم عقبه فلا يسئ تركه بل يتأكد فعله واختار في شرح مسلم إباحته مطلقاً وخبر أنه ﷺ كان له منديل يمسح به وجهه من الوضوء»^(٢).

وفي رواية: «خرقة يتشفف بها»^(٣) صححه الحاكم وضعفه الترمذي وعلى كل ينبغي حملها على أنه لحاجة والأولى عدمه بنحو طرف ثوبه وفعله ﷺ ذلك مرة لبيان الجواز، ويقف هنا وفي الغسل حامل المنشفة عن يمينه والصاب عن يساره «وكانت أم عياش توضع ﷺ، وهي قائمة، وهو قاعد،

(١) [صحيح لغيره] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٢٤/٣]، وأبو داود في (سننه) [رقم/١٧٥]، ومن طريقه: البيهقي في (السنن الكبرى) [٨٣/١]، وغيرهم من طريق: بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن بعض أصحابه.

قلت: حديث صحيح لغيره. وينظر: (صحيح أبي داود) للالباني [رقم/١٦١].

(٢) أخرجه: البيهقي في (السنن الكبرى) [١٨٥/١]، من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) [ضعيف] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/٥٣]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٢٥٦/١]، وعنه: البيهقي في (السنن الكبرى) [١٨٥/١]، وغيرهم من حديث: عائشة رضي الله عنها.

قلت: حديث ضعيف.

وَيَقُولُ بَعْدَهُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ:
اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.
وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الْأَعْضَاءِ إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ.

(ويقول بعده) أي عَقِبَ الوُضوء بحيث لا يطول بينهما فاصِلٌ عُرْفًا فيما يظهرُ نظيرُ سُنَّةِ الوُضوءِ الآتيةِ
ثم رأيت بعضهم قال، ويقول فورًا قبل أن يتكلم انتَهَى وَلَعَلَّه بَيَانٌ لِلْإِكْمَالِ (أشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله) لِتَكْمُلَ ذلك بفتح أبواب الجنة الثمانية لِإِقَائِهِ يَدْخُلُ
من أيها شاء كما صَحَّ (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) ^(١) رواه الترمذي (سبحانك)
مصدرٌ جُعِلَ عَلَمًا لِلتَّسْبِيحِ وهو براءةُ الله من السَّوءِ أي اعتقادُ تنزيهه عَمَّا لا يليقُ بِجَلَالِهِ منصوبٌ
على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ اللفظِ بِفعله الذي لم يُستعملْ فيقَدَّرُ معناه لا ينصرفُ بل يلزَمُ الإضافةُ وليس مصدرُ
السيح بل سَبَّحَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ اشتقاقٌ حاشيتُ من حاشا ولوليت من لولا وأقفتُ من أَفَّ (اللهم وبِحَمْدِكَ)
وأوه زائدةٌ فَالْكُلُّ جُمْلَةٌ واحدةٌ أو عاطفةٌ أي وبِحَمْدِكَ سَبَّحْتُكَ (أشهد أن لا إله إلا أنت أَسْتَغْفِرُكَ
وأَتُوبُ إِلَيْكَ)؛ لأنَّ ذلك يُكْتَبُ لِإِقَائِهِ فلا يَتَطَرَّقُ إليه إبطالٌ كما صَحَّ حتى يرى ثوابه العظيمَ ويُسنُّ أن
يأتي بِجَمِيعِ هذا ثلاثًا كما مرَّ مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ بِصَدْرِهِ رَافِعًا يَدَيْهِ وَبَصَرَهُ وَلَوْ نَحْوَ أَعْمَى كما يُسنُّ إمرارُ
الموسى على الرأسِ الذي لا شَعْرَ به تَسْبِيحًا لِلسَّمَاءِ؛ وَأَنْ يَقُولَ عَقِبَهُ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَأَلِ مُحَمَّدٍ، وَيَقْرَأَ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ أي ثلاثًا كما هو القياسُ ثم رأيت بعضَ الأئمةِ صَرَّحَ بذلك.

(تنبيه) معنى أَسْتَغْفِرُكَ أَطْلُبُ مِنْكَ الْمَغْفِرَةَ أي سَتَرَ ما صدر مِنِّي من نقصٍ بِمَحْوِهِ فهي لا
تستدعي سَبْقَ ذَنْبٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ نَدْبٌ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وَلَوْ لِغَيْرِ مُتَلَبِّسٍ بِالتَّوْبَةِ
وَاسْتَشْكَلُ بَأَنَّهُ كَذِبٌ وَجِبَابٌ بَأَنَّهُ خَبَرٌ بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ أَيِ اسْأَلُكَ أَنْ تَتُوبَ عَلَيَّ أَوْ هُوَ بَاقٍ عَلَى خَبَرِيَّتِهِ
وَالْمَعْنَى أَنَّهُ بِصُورَةِ التَّائِبِ الْخَاضِعِ الدَّلِيلِ، وَيَأْتِي فِي وَجْهٍ وَجْهِي وَخَشَعَ لَكَ سَمْعِي مَا يُوَافِقُ
بعضَ ذلك.

(وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الْأَعْضَاءِ) المذكورَ فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ مَشْهُورٌ (إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ) يُعْتَدُّ بِهِ وَوُرُودُهُ
مِنْ طُرُقٍ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا لَا تَخْلُو مِنْ كَذَابٍ أَوْ مُتَّهَمٍ بِالْوَضْعِ كما قاله بعضُ الحُفَاطِ فِيهِ
سَاقِطَةٌ بِالْمَرَّةِ وَمِنْ شَرَطِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ كما قاله السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنْ لَا يَشْتَدَّ ضَعْفُهُ فَاتَّضَحَّ
مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَانْدَفَعَ مَا أَطَالَ بِهِ الشَّرَاحُ عَلَيْهِ وَبَقِيَ لِلْوُضوءِ سُنَنٌ كَثِيرَةٌ اسْتَوْفَيْتُهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ
فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

وَمِنَ الْمَشْهُورِ مِنْهَا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي جَمِيعِهِ وَالدَّلُكُ، وَيَتَأَكَّدُ كَالْمَوَالَاةِ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِمَا.

(١) [حسن] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/ ٥٥]، وغيره من حديث: عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث حسن. ينظر: (صحيح الجامع) للآلبياني [رقم/ ٦١٦٧].

باب مسح الخُفِّ

وَتَجَنَّبُ رِشَائِهِ وَجَعَلَ مَا يَصُبُّ مِنْهُ عَنْ يَسَارِهِ وَمَا يَغْتَرِفُ مِنْهُ عَنْ يَمِينِهِ وَتَرَكَ تَكْلِمَ بِلَا عُذْرٍ وَلَا يُكْرَهُ لَوْ مِنْ عَارٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ «كَلَّمَ أُمَّ هَانِيَةَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ، وَهُوَ يَغْتَسِلُ؛ وَلَطَمَ الْوَجْهَ بِالْمَاءِ» وَاعْتَرَضَ بِحَدِيثٍ فِيهِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ وَإِسْرَافَ وَلَوْ عَلَى شَطِّ وَأَنْ يَكُونَ مَاؤُهُ نَحْوَ مُدٍّ كَمَا يَأْتِي وَتَعَهُدُ مَا يَخَافُ إِغْفَالَهُ كَمَوْقِيهِ وَعَقِيْبِهِ وَخَاتَمَ يَصِلُ الْمَاءُ لِمَا تَحْتَهُ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ بِيَسَارِهِ وَشَرِبَهُ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ وَرَشَّ إِزَارَهُ بِهِ إِنْ تَوَهَّاهُمْ حُصُولَ مُقَدَّرٍ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ رُشُّهُ ﷺ لِإِزَارِهِ بِهِ قِيلَ وَأَنْ لَا يَصُبَّ مَاءً إِنَّا نَحْنُ حَتَّى يَطْفَأَ مُخَالَفَةً لِلْمَجُوسِ وَيُنْتِثَ مَا فِيهِ فِي الْفَتَاوَى «وَكَانَ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَفْضَلَ مَاءٍ حَتَّى يُسِيلَهُ عَلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ» فَيَتَّبِعِي نَدْبَ ذَلِكَ لِمَنْ أَحْتَاجَ لِنَتْظِلِفِ مَحَلِّ سُجُودِهِ بِتِلْكَ الْفَضْلَةِ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ مِنْ نَدْبِهِ مُطْلَقًا وَصَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَهُ أَيْ بَحِثُ يُنْسَبَانِ لَهُ عُرْفًا كَمَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ قُبَيْلُ الْجَمَاعَةِ، وَيَحْضَلَانِ بَغَيْرِهِمَا كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ وَفِي مَسْحِ الرِّقْبَةِ خِلَافًا وَالرَّاجِحُ عَدَمُ نَدْبِهِ وَاعْتَرَضَ بِأَنْ حَدِيثَهُ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ. وَيُرَدُّ بِمَا مَرَّ آنَفًا كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ خَبَرَهُمَا مَوْضُوعٌ فَيَتَّقَدِيرُ سَلَامَتِهِ مِنَ الْوَضْعِ هُوَ شَدِيدُ الضَّعْفِ فَلَا يُعْمَلُ بِهِ وَيُؤَثَّرُ الشُّكُّ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ لَا بَعْدَهُ وَلَوْ فِي النِّيَّةِ عَلَى الْأَوْجَهِ اسْتِصْحَابًا لِأَصْلِ الطُّهْرِ فَلَا نَظَرَ لِكَوْنِهِ يَدْخُلُ الصَّلَاةَ بِطُّهْرِ مُشْكُوكٍ فِيهِ قِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الشُّكِّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ غُضُوْفٍ فِي أَصْلِ غَسْلِهِ لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ يَلْزَمَهُ فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُمُ الْأَوَّلُ عَلَى الشُّكِّ فِي أَصْلِ الْغُضُوْفِ لَا بَعْضُهُ.

(فَرَعُ) صَلَّى الْخَمْسَ مَثَلًا كَلَّأَ بُوْضُوءَ مُسْتَقِيلٍ ثُمَّ عَلِمَ تَرَكَ مَسْحَ الرَّأْسِ مَثَلًا مِنْ إِحْدَاهُنَّ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْخَمْسِ ثُمَّ إِنْ كَمَّلَ وَضُوءَ الْعِشَاءِ بِفَرْضٍ أَنَّ التَّرْكَ مِنْهُ وَأَعَادَتُهُ بِهِ أَجْزَاهُ؛ لِأَنَّ التَّرْكَ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَوَاضِحٌ أَوْ مِنْهُ فَقَدْ كَمَّلَهُ، وَإِنْ أَعَادَتُهُ بِهِ بِلَا تَكْمِيلٍ فَلَا؛ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ لَا مِتْنَاعَ الصَّلَاةِ بِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ التَّرْكَ مِنْهُ فَنِيَّتُهُ غَيْرُ جَازِمَةٍ وَمَنْ تَمَّ لَوْ غَفَلَ وَأَعَادَتُهُ بِهِ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ إِلَّا الْعِشَاءُ كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ عَنْ حَدَثٍ وَأَعَادَتُهُ ثُمَّ عَلِمَ التَّرْكَ مِنْ هَذَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّرْكَ الْأَوَّلَ إِنْ كَانَ مِنَ الْعِشَاءِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَوُضُوءُ الْعِشَاءِ كَامِلٌ وَقَدْ أَعَادَتُهُ بِهِ مَعَ الْجُزْمِ بِالنِّيَّةِ فِي الصُّورَتَيْنِ.

باب مسح الخُفِّ

الْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ أَوْ الْخُفُّ الشَّرْعِيُّ وَكِلَاهُمَا مُجْمَلٌ هُنَا مُبَيَّنٌ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَرُدُّ مَنَعُ لُبْسِ خُفٍّ عَلَى صَحِيحَةٍ لِيَمْسَحَهَا وَحْدَهَا وَإِنْ كَانَتْ الْأُخْرَى عَلِيلَةً لَوْ جُوبُ التَّيَمُّمِ عَنْهَا فَكَانَتْ كَالصَّحِيحَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا رِجْلٌ فَإِنْ بَقِيَ مِنْ فَرْضِ الْأُخْرَى بَقِيَّةٌ وَإِنْ قَلَّتْ تَعَيَّنَ لُبْسُ خُفِّهَا لِيَمْسَحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ مَسَحَ عَلَى الْأُخْرَى وَحْدَهَا، وَذَكَرَهُ هُنَا لِتِمَامِ مُنَاسَبَتِهِ بِالْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِيهِ بَلْ ذَكَرَهُ جَمْعٌ فِي خَامِسِ فَرُوضِهِ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْغَسْلُ أَوْ الْمَسْحُ. وَأَخْرَاهُ جَمْعٌ عَنِ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مَسْحًا مُبَيَّنًا وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ وَمَنْ تَمَّ قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ أَخْشَى أَنْ يَكُونَ إِتْكَارُهُ أَيْ مِنْ أَصْلِهِ كُفْرًا.

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ بَلَايَاهَا مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ.

(يجوز في الوضوء) ولو وضوء سلس لما تقرر لا في غسل واجب أو مندوب ولا في إزالة نجس بل لا بد من الغسل إذ لا مشقة وأفهم يجوز أن الغسل أفضل منه نعم إن تركه رغبة عن السنة أي لإثارة الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل منه سواء أوجد في نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلاً أم لا، فعلم أن الرغبة عنه أعم وأن من جمع بينهما أراد الإيضاح أو شكاً في جوازه أي لتحليل نفسه القاصرة شبهة فيه أو خاف من الغسل فوت نحو جماعة أو أرقه حدث وهو متوضئ ومعه ماء يكفيه لو لبسه ومسح لا إن غسل كان أفضل بل يكره تركه. ومثله في الأولين سائر الرخص. وقد يجب لتحو خوف فوت عرفة أو إنقاذ أسير وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجباً ويتعين حمل على مجزئ خوفاً من غير ظن لكن سيأتي أنه يجب البدار إلى إنقاذ أسير رجى ولو على بعد وأنه إذا عارضه إخراج الفرض عن وقته قدم الإنقاذ أو لكونه لا يسه بشرطه، وقد تضيّق الوقت وعنده من الماء ما لا يكفيه لو غسل ويكفيه لو مسح وقد يحرم كأن يسه محرّم تعدياً ثم إذا لبسه بشرطه كانت المدة فيه (للمقيم المسح على الخف) وكل من سقره لا يبيح القصر (يوماً وليلاً وللمسافر) سقر قصر (ثلاثة أيام بلياليها) المتصلة بها سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أو لا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع. وكذا في اليوم واللييلة للتص على ذلك في الأحاديث الصحيحة، وإبتداء المدة إنما يحسب (من) انتهاء (الحدث) كبول أو نوم أو مس ولو من نحو مجنون كما اقتضاه إطلاقهم ويؤجّه بأن المعتبر في نحو الشروط خطاب الوضع كما يأتي في شروط الصلاة وحيث لا إطلاقتهم وغيره سواء في ذلك فبحث البلقيني استثناءه؛ لأنه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك فعلى الأول إن أفاق وقد بقي من المدة التي حُسبت عليه من الحدث شيء استوفاه وإلا فلا على أن علته تلحق الصبي المميز بالمجنون فيما ذكره ولا أظن أحداً يقول به فلو عبّر بأنه ليس متأهلاً للصلاة لسلم من ذلك (بعد لبس) لدخول وقت المسح به فلو أحدث فتوضأ وغسل رجله فيه ثم أحدث فابتدأها من الحدث الأول ويسن للابسه قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه واغتفر له هذا قبل الحدث لأن وضوءه تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة إلا من الحدث ولا يمسح سلس أحدث غير حديثه الدائم ومتمم لغير فقد الماء كمرض وبرد إلا لما يحل له لو بقي طهره الذي ليس عليه الخف فإن كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللتوافل أو بعده مسح للتوافل فقط؛ لأن مسحه مترتب على طهره المفيد لذلك لا غير فإن أراد الفرض وجب النزع وكمال الطهر؛ لأنه محدث بالنسبة للفرض الثاني فكأنه لبس على حدث حقيقة فإن طهره لا يرفع الحدث. واستشكل جواز لبسه ليمسح عليه مع بطلان طهره بتخلل اللبس بينه وبين الصلاة وليس في محله لأنه يُغتفر له الفصل بما بين صلاتي الجمع وهو يسع اللبس وإن تكرر ولو شفي السلس والمتمم وجب الاستئناف وغسل الرجلين وصورة المسح في التيمم

فَإِنْ مَسَحَ حَضْرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكَسَ لَمْ يَسْتَوِفْ مُدَّةَ سَفَرٍ . وَشَرْطُهُ أَنْ يَلْبَسَ بَعْدَ كَمَالِ طَهْرِ سَائِرًا مَحَلًّا فَرَضِهِ طَاهِرًا

المحضر لغير فقد الماء أن يتكلف الغسل وتكلفه حرام على الأوجه ؛ لأن الفرض أنه مضر وفي المتخيرة تردد ، ويتجه أنها لا تمسح إلا للتوافل لأنها تغتسل لكل فرض فهي بالنسبة لغيره من أقسام السلس أما متى تم فقد الماء فلا يمسح شيئاً إذا وجدته ليطلان طهره برؤيته وإن قل . (فإن مسح بعد الحدث ولو أخذ خفيه (حضرًا ثم سافر أو عكس) أي مسح سَفَرًا ثم أقام (لم يستوف مدة سفر) تغليباً للحضر . نعم إن أقام في الثاني بعد مضي أكثر من يوم وليلة أجزأه ما مضى وخرج بالمسح الحدث ومضى وقت الصلاة حضرًا فلا عبرة بهما ، بل يستوفي مدة المسافر وفارق هذا اعتبار الحدث في ابتداء المدة بأن العبرة ثم بجواز الفعل وهو بالحدث وفي المسح بالتلبس به لأنه أول العبادة بدليل أن من سافر وقت الصلاة له قصرها دون من سافر بعد إحرامه بها فدخل وقت المسح كدخول وقت الصلاة وابتدأه كابتنائها . (وشروطه) ليجوز المسح عليه (أن يلبس بعد كمال طهر) لكل بدنه من الحدثين ولو طهر سلس ومتيمم تيماً محضاً أو مضموماً للغسل كما عليم مما مر لقوله ﷺ في الحديث الصحيح «إِذَا تَطَهَّرَ فَلْيَسْ خَفِيهِ»^(١) فلو غسل رجلاً وأدخلها ثم الأخرى وأدخلها لم يجز المسح حتى ينزع الأولى لإدخالها قبل كمال الطهر ولو غسلهما في ساق الخف ثم أدخلهما محل القدم أو وهما في مفرهما ثم نزعهما عنه إلى ساق الخف ثم أعادهما إليه جاز المسح بخلاف ما لو لبس بعد غسلهما ثم أحدث قبل وصولهما موضع القدم . وإنما لم يبطل المسح بإزالتهما عن مفرهما إلى ساق الخف يقيدته الآتي ولم يظهر منهما شيء عملاً بالأصل فيهما (سائر) هو وما بعده أحوال ذكرت شروطاً نظراً لقاعدة أن الحال مقيدة لصاحبها وأنها إذا كانت من نوع المأمور به أو من فعل المأمور تناولها الأمر كحج مفرداً ودخل مكة محرماً بخلاف اضرب هنذا جالسة فإن قلت هذه الأحوال هنا من أي القسمين قلت يصح كونها من الأول باعتبار أن المأمور به أي المأذون فيه لبس الخف والسائر وما بعده من نوعه أي مما له به تعلق ومن الثاني باعتبار أنها تحصل بفعل المكلف أو تنشأ عنه (محل فرضه) ولو بتحو رُجَاج شفاف ؛ لأن القصد هنا منع نفوذ الماء وبه فارق ستر العورة وهو قدمه بكعبته من سائر جوانبه غير الأعلى عكس سائر العورة ؛ لأنه يلبس من أسفل ويتخذ لستر أسفل البدن بخلاف سائرهما فيهما ولكون السراويل من جنسه الحق به وإن تخلفا فيه ولا يضرب تحرق البطانة والظهارة لا على التحاذي ولا اتصال البطانة به أجزأ الستر بها بخلاف جورب تحته (طاهراً) لا نجساً ولا متنجساً بما لا يعنى عنه مطلقاً أو بما يعنى عنه وقد اختلط به ماء المسح لانتفاء إباحة الصلاة

(١) [حسن] أخرجه : ابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/ ١٩٢] ، والدارقطني في (سننه) [٢٠٤ / ١] ، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٢٨١ / ١] ، وغيرهم من حديث : أبي بكره رضي الله عنه .
قلت : حديث حسن . ينظر : (تخريج مشكاة المصابيح) للألباني [رقم/ ٥١٩] .

يُمْكِنُ تِبَاعُ الْمَشْيِ فِيهِ لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ. قِيلَ: وَحَلَالًا. وَلَا يُجْزَى مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً فِي الْأَصْح. وَلَا جُزْمُوقَانٍ فِي الْأَظْهَرِ.

به، وهي المقصود الأصلي منه ومن ثم لم يجز له أيضًا نحو مس المصحف على المنقول المعتد في المجموع وغيره. ومن أوهم كلامه خلاف ذلك يتعين حمله على نجس حدث بعد المسح نعم يعفى عن محل خرز به شعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم البلوى به فيظهر ظاهره بغسله سبعًا بالتراب ويصلي فيه الفرض والنفل إن شاء لكن الأحوط تركه ويظهر العفو عنه أيضًا في غير الخفاف مما لا يتيسر خزره إلا به (يُمْكِنُ اتِّبَاعُ الْمَشْيِ فِيهِ) بلا نعل للحوائج المحتاج إليها غالبًا في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة للمقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر ويُنَجِّه اعتبار هذا في السليس وإن كان يُجَدِّدُ اللَّبْسَ لِكُلِّ فَرَضٍ؛ لآتِه لو تركه ومسح للتوافل استوفى المدة بكما إليها فتقدر قوة خفه بها، ويحتمل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح له فعلم أنه لا بد من قوته وإن أقعد لإيسه (لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ) المعتادة ثلاثة أيام ولا امتنع المسح عليه كواسع رأس أو ضيق لا يتسع بالمشي عن قرب ورفيق لم يجلد قدمه.

(تنبيه) أخذ ابن العباد من قولهم هنا لمُساوِرٍ بعد ذكرهم له وللمقيم أن المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للمقيم وسفر ثلاثة أيام لغيره والذي يتجه أن تعبيرهم بالمُساوِرِ هنا للغالب وأن المراد في المُقيم تردده لحاجة إقامته المعتادة غالبًا كما مر. وأما تقدير سفره وحوائجه له واعتبار تردده لها فلا دليل عليه ولا حاجة إليه مع ما قررته فتأمل.

(قيل و) ويشترط أيضًا أن يكون (حلالًا) فلا يكفي حرير لرجل ونحو مغصوب ونقد؛ لأن الرخصة لا تنأط بمعصية والأصح أن ذلك لا يشترط كالتيمم بمغصوب؛ لأن المعصية ليست لذات اللبس بل لخارج ومن ثم لم يجز مسح خف المحرم؛ لأن معصيته به من حيث اللبس لا غير فهو كمنع الاستجمار بالمحترم؛ لأن المانع في ذاته وإنما منعت المعصية بالسفر الترخص؛ لآتِه مبيح والمغصوب هنا ليس مبيحًا بل مستوفى به. (ولا يُجْزَى مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً) يُصَبُّ عَلَى رِجْلَيْهِ أَيْ نَفْوَذَهُ وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا يُمْكِنُ تِبَاعُ الْمَشْيِ عَلَيْهِ (فِي الْأَصْح) لآتِه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف إليها الخصوص وليس كمنخرق البطانة والظهارة بلا تحاذ؛ لأن هذا مع عدم منعه لنفوذ الماء إلى الرجل يُسَمَّى خُفًّا فَهُوَ كَخُفٍّ يَصِلُ الْمَاءُ مِنْ مَحَلِّ خَرْزِهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ كَجِلْدَةٍ شَدَّهَا عَلَى رِجْلَيْهِ وَأَحْكَمَهَا بِالرِّبْطِ بِجَامِعٍ أَنْ كُلًّا لَا يُسَمَّى خُفًّا وَفِي وَجْهِ أَنْ الْمُعْتَبَرُ مَاءُ الْمَسْحِ لَا الْغَسْلُ وَهُوَ ضَعِيفٌ نَفْلًا وَمُدْرَكًا وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ؛ لَأَنَّ أَدْنَى شَيْءٍ يَمْنَعُ مَاءَ الْمَسْحِ أَمَّا مَنْسُوجٌ يَمْنَعُ مَاءَ الْغَسْلِ فَيُجْزَى كَلْبِدٍ وَخَرَقٍ مُطَبَّقَةٍ.

(ولا جرموقان) بضم الجيم وهما عند الفقهاء خف فوق خف مطلقًا والمراد هنا خفان صالِحان وقد مسح على أعلاه فلا يُجْزَى (فِي الْأَظْهَرِ) لأن الرخصة إنما وردت في خف تعم الحاجة إليه

وَيَجُوزُ مَشْقُوقٌ قَدَّمَ شُدُّهُ فِي الْأَصْح. وَيُسَنُّ مَسْحُ أَغْلَاهِ وَأَسْفَلِهِ خُطُوطًا، وَيَكْفِي مُسَمًى
مَسْحُ يُحَاذِي الْفَرْضَ إِلَّا أَسْفَلَ الرَّجُلِ وَعَقِبَهَا فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ.

وهذا لا تَعْمُ الحاجةُ إليه أي غالبًا فلا نَظَرُ لِعُمُومِهَا إليه في بعضِ الأقاليمِ الباردةِ مع أنه يُمكنه إدخالُ
يده مثلًا ومَسْحُ بعضِ الأسفلِ ولو وصلَ البَلْلُ إليه من موضعِ خَرَزٍ فَإِنْ قَصَدَهُ أو والأعلى أو أطلَقَ
كفى أو الأعلى وحده فلا لَوْجُودِ الصَّارِفِ بِقَصْدِهِ ما لا يَصِحُّ مَسْحُهُ وحده فإن لم يصلحِ الأسفلُ
فكالتلفافَةِ فَيَمَسَحُ الأعلى أو الأعلى مَسَحَ الأسفلُ فَإِنْ مَسَحَ الأعلى فَوَصَلَ بَلَلُهُ للأسفلِ تَأْتَتْ تلك
الصُّورُ الأربعُ أو لم يصلحِ واحدٌ منهما فلا إجزاء وذو الطائفتينِ إِنْ خِيطَا ببعضيهما بحيثُ تَعَذَّرَ فصلُ
أحدهما فكالحُفِّ الواحدِ وإلا فكالجُرموقَتينِ ولو تَخَرَّقَ الأسفلُ وهو يَطْهَرُ الغسلِ أو المَسحِ جازَ
مَسْحُ الأعلى؛ لأنه صارَ أصلًا أو وهو على حَدَثٍ فلا كالتَّلبَسِ على حَدَثٍ ولا يُجْزئُ مَسْحُ خُفٍّ
فوقَ جَبيرةٍ؛ لأنه ملبوسٌ فوقَ ممسوحٍ فهو كَمَسحِ العِمامةِ. (ويجوزُ مشقوقٌ قَدَّمَ شُدُّهُ) بالغرَى بحيثُ
لا يَظْهَرُ شيءٌ من محلِّ الفرضِ.

(تنبيه) عَبَّرَ شارِحٌ بقوله شُدُّ قبل المَسحِ وَقَضِيَّتُهُ أنه لو لَيْسَ المشقوقُ ولم يَشُدَّهُ إلا بعدَ الحَدَثِ
أنَّه يُجْزئُهُ المَسحُ عليه وفيه نَظَرٌ بل لا وجهَ له؛ لأنه بالحَدَثِ شَرَعَ في المَدَّةِ وَحِينَئِذٍ فكيف تُحَسَّبُ
المَدَّةُ على ما لم توجد فيه شُرُوطُ الإجزاء فالوجه أن كُلَّ ما طَرَأَ وزالَ مِمَّا يَمْنَعُ المَسحَ إِنْ كان قبل
الحَدَثِ لم يُنْظَرُ إليه أو بعده يُنْظَرُ إليه.

(في الأصح) لِحُصُولِ السَّيْرِ والارتفاقِ به في الإزالةِ والإعادةِ بِسهولةٍ وبه فارقَ جِلْدَةَ الأدمِ السابقةِ
واسْتَشْكَلَ بأنَّه لا يَسْمَى خُفًّا بل زُرْبُوًّا وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذلك. وتسميته زُرْبُوًّا إِنَّمَا هو اصطلاحٌ لِبعضِ
النواحي فلا يُنْظَرُ إليه وبِتسليمِهِ فهذا في معنى الخُفِّ من كُلِّ وجهٍ بخلافِ نحوِ تلكِ الجِلْدَةِ، أما إذا
لم يَشُدَّ كذلك فلا يكفي وإن لم يَظْهَرُ شيءٌ من الرجلِ؛ لأنه يَظْهَرُ بالمشي.

(ويُسَنُّ مَسْحُ) ظاهرٍ (أغلاه) السائرِ لَظْهَرِ القَدَمِ (وأَسْفَلِهِ) وَعَقِبِهِ وَخَرَفِهِ (خُطُوطًا) بأن يَضَعَ يُسْرَاهُ
تحتَ عَقِبِهِ ويُمْنَاهُ على ظَهِرِ أَصَابِعِهِ ثم يَمُرُّ اليُمْنَى لِإِساقِهِ واليُسْرَى لأَطرافِ أَصَابِعِهِ من تحتَ مُفَرَّجًا
بين أَصَابِعِ يَدَيْهِ لِيَخْبَرَنِي في ذلك أحدهما صَحِيحٌ وبِفَرْضِ ضِعْفِهِمَا الضَّعِيفُ يَعْمَلُ به في الفضائلِ
فانذَقَ ما قيلَ كان الأولى أن يقولَ والأَكْمَلُ بَدَلُ يُسَنُّ؛ لأنه لم يَثْبُتْ في ذلك سُنَّةٌ على أن الفرقَ بين
العبارتينِ عَجِيبٌ واستيعابهُ خلافُ الأولى ويكره تَكَرُّرُ مَسحِهِ.

(ويكفي مُسَمًى مَسحِ) كما في الرأسِ ومن ثَمَّ أَجْزَأَ مَسْحُ بعضِ شَعْرَةٍ تَبَعًا له على الأوجهِ، وإن
بَحَثَ جَمَعَ أنه لا يُجْزئُ قَطْعًا وله وجهٌ وبَلَّه وَغَسَلَهُ وَكَرَّهَ هُنا لا ثَمَّ لأنه يُفْسِدُهُ وَيُجْزئُ مَسْحُ شيءٍ
منه (يُحَاذِي الْفَرْضَ) إلا باطنَ ما يُحَاذِي الْفَرْضَ اتِّفَاقًا و (إلا) ظاهرٌ ما يُحَاذِي (أَسْفَلَ الرَّجُلِ وَعَقِبَهَا)
وهو مُؤَخَّرُ القَدَمِ (فلا) يكفي مَسْحُ ذلك (على المَذْهَبِ) لأنه لم يردِ الاقتصارُ عليهما وثَبَّتَ على
الأعلى، والرَّخْصُ يَتَعَيَّنُ فيها الاتِّبَاعُ.

قُلْتُ: حَرْفُهُ كَأَسْفَلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا مَسْحَ لِشَاكٍّ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ. فَإِنْ أَجْنَبَ وَجِبَ تَجْدِيدُ لُبْسٍ. وَمَنْ نَزَعَ وَهُوَ بَطْهَرِ الْمَسْحِ غَسَلَ قَدَمَيْهِ، وَفِي قَوْلٍ يَتَوَضَّأُ.

(قُلْتُ: حَرْفُهُ كَأَسْفَلِهِ) لِمَا ذُكِرَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ). (وَلَا مَسْحَ لِشَاكٍّ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ) كَأَنْ شَكَّ فِي زَمَنِ حَدِيثِهِ أَوْ أَنْ مَسَحَهُ فِي الْحَضَرِ أَوِ السَّفَرِ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ رُخْصَةٌ بِشُرُوطٍ مِنْهَا الْمُدَّةُ فَإِذَا شَكَّ فِيهَا رَجَعَ لِأَصْلِ الْغُسْلِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الشَّكَّ إِنَّمَا يَمْنَعُ فِعْلَ الْمَسْحِ مَا دَامَ موجودًا حَتَّى لَوْ زَالَ جَازَ فِعْلُهُ فَلَوْ شَكَّ مُسَافِرٌ فِيهِ فِي ثَانِي يَوْمٍ ثُمَّ زَالَ قَبْلَ الثَّالِثِ مَسَحَهُ وَأَعَادَ مَا فَعَلَهُ فِي الثَّانِي مَعَ التَّرَدُّدِ الْمَوْجِبِ لَامْتِنَاعِهِ، وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ شَكَّ أَصْلَى بِالْمَسْحِ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ أَوْ أَرْبَعًا أَخَذَ فِي وَقْتِ الْمَسْحِ بِالْأَكْثَرِ وَفِي آدَاءِ الصَّلَاةِ بِالْأَقَلِّ أَحْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ فِيهِمَا قَبْلَ هَذَا مُنَافٍ لِقَوْلِهِمْ لَوْ شَكَّ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ صَلَاةٍ فِي فِعْلِهَا لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاؤُهَا ١ هـ.

وَهُوَ اشْتِيَاءٌ لِمَا سَأَدَّكَهُ أَوْ إِثْلَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ إِنْ شَكَّ فِي فِعْلِهَا لَزِمَهُ الْقَضَاءُ أَوْ فِي كَوْنِهَا عَلَيْهِ لَمْ يَلْزَمَهُ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

(فَإِنْ أَجْنَبَ) أَوْ حَاضَ أَوْ نَفَسَ لِإِبْسِهِ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ (وَجِبَ) عَلَيْهِ إِنْ أَرَادَ الْمَسْحَ (تَجْدِيدُ لُبْسٍ) بِأَنْ يَنْزِعَهُ وَيَتَطَهَّرَ ثُمَّ يَلْبَسَ وَلَا يُجْزِئُهُ لِمَسْحِ بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ الْغُسْلُ فِي الْخُفِّ؛ لِأَنَّ نَحْوَ الْجَنَابَةِ قَاطِعٌ لِلْمُدَّةِ لِلْأَمْرِ بِالنَّزْعِ مِنْهَا الدَّالُّ عَلَى عَدَمِ إِجْزَاءِ غَيْرِهِ وَلَا تَهِيَ لَا تُكْرَرُ بِتَكَرُّرِ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْثَرِ فِي مَسْحِ الْجَبْرِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ فِيهَا أَشَدُّ وَالنَّزْعَ أَشَقُّ وَلَوْ تَنَجَّسَا فَعَسَلَهُمَا فِيهِ بَقِيَّتِ الْمُدَّةُ لِلْأَمْرِ بِالنَّزْعِ فِي الْجَنَابَةِ دُونَ الْخَبَثِ وَلَيْسَ هُوَ فِي مَعْنَاهَا.

(وَمَنْ نَزَعَ) خُفَّيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا وَلَوْ لِيَخْبَثَ لَمْ يُمَكِّنْهُ غَسْلُهُ فِي الْخُفِّ أَوْ انْفَتَحَ بَعْضُ الشَّرْحِ أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ الرَّجْلِ أَوْ اللَّفَافَةُ عَلَيْهَا أَوْ لَمْ يَسْتَرْهَ حَالًا وَإِلَّا احْتَمَلَ الْعَفْوَ عَنْهُ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي كَشْفِ الرِّيحِ لِسَاتِرِ الْعَوْرَةِ وَاحْتَمَلَ الْفَرْقَ بِأَنَّ هَذَا نَادِرٌ هُنَا بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَهُوَ الَّذِي يُتَّبَعُ؛ لِأَنَّهُمْ احْتَاطُوا هُنَا بِتَنْزِيلِ الظُّهُورِ بِالْقُوَّةِ وَعَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ مَنَزَلَةَ الظُّهُورِ بِالْفِعْلِ وَلَمْ يَحْتَاطُوا بِنَظِيرِ ذَلِكَ ثُمَّ، وَسِرُّهُ أَنَّ مَا هُنَا رُخْصَةٌ وَالشَّكُّ فِي شَرْطِهَا يَوْجِبُ الرُّجُوعَ لِلْأَصْلِ وَلَا كَذَلِكَ سَتَرُ الْعَوْرَةِ أَوْ طَالَ سَاقُ الْخُفِّ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ فَخَرَجَتْ الرَّجُلُ إِلَى حَدٍّ لَوْ كَانَ مُعْتَادَ الظُّهُورِ شَيْءٌ مِنْهَا أَوْ انْتَهَتْ الْمُدَّةُ وَلَوْ احْتِمَالًا بَطَلَ مَسْحُهُ فَيَلْزَمُهُ اسْتِثْنَاءُ مُدَّةٍ أُخْرَى ثُمَّ إِنْ وَجَدَ وَاحِدًا مِمَّا ذُكِرَ (وَهُوَ بَطْهَرِ الْمَسْحِ) وَإِنْ غَسَلَ بَعْدَهُ رِجْلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهُمَا بِاعْتِقَادِ الْفَرْضِ لِسُقُوطِهِ بِالْمَسْحِ (غَسَلَ قَدَمَيْهِ) فَقَطْ لِيُطْلَانَ طَهْرُهُمَا دُونَ غَيْرِهِمَا بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْغُسْلُ، وَالْمَسْحُ بَدَلٌ عَنْهُ فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى الْأَصْلِ تَعَيَّنَ كُمُتِمُّ رَأْيِ الْمَاءِ (وَفِي قَوْلٍ يَتَوَضَّأُ) لِأَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ يُبْطِلُهَا الْحَدَثُ فَبَطَلَ كُلُّهَا بِبُطْلَانِ بَعْضِهَا كَالصَّلَاةِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ فِيهَا الْمَوَالاةُ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا أَجَابَ بِنَحْوِهِ وَخَرَجَ بِطَهْرِ الْمَسْحِ طَهْرُ الْغُسْلِ بِأَنَّ تَوَضُّأً وَلَيْسَ الْخُفُّ ثُمَّ نَزَعَهُ قَبْلَ الْحَدَثِ أَوْ أَحَدَتْ وَلَكِنْ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.

باب الغسل

موجبُه موْت، وحيضٌ ونفاسٌ، وكذا ولادةٌ بلا بَلَلٍ في الأصح، وجَنَابَةٌ بِدُخُولِ حَشْفَةٍ،
أو قدرِها

بابُ الغسل

يَفْتَحُ الْغَيْنِ مَصْدَرُ غَسَلَ واسمُ مَصْدَرٍ لَا غَتْسَلَ وَيَضُمُّهَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَاءِ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ وَيَكْسِرُهَا اسْمٌ لِمَا يُغْتَسَلُ بِهِ مِنْ سِدْرٍ وَنَحْوِهِ، وَالْفَتْحُ فِي الْمَصْدَرِ واسمُهُ أَشْهَرُ مِنَ الضَّمِّ وَأَفْصَحُ لُغَةً وَقِيلَ عَكْسُهُ وَالضَّمُّ أَشْهَرُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ وَهُوَ لُغَةٌ سَيَلَانُ الْمَاءِ عَلَى الشَّيْءِ وَشَرَعًا سَيَلَانُهُ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ بِالنِّيَّةِ وَلَا يَجِبُ فَوْرًا وَإِنْ عَصَى بِسَبَبِهِ بِخِلَافِ نَجَسٍ عَصَى بِهِ لَانْقِطَاعِ الْمَعْصِيَةِ ثُمَّ وَدَوَامِهَا هُنَا.

(موجبُه موْت) لِمُسْلِمٍ غَيْرِ شَهِيدٍ كَمَا يُعْلَمُ وَمِمَّا سَبَّكَهُ فِي الْجَنَائِزِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّقَطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَلَمْ تَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّ حَدَّ الْمَوْتِ وَهُوَ مُفَارَقَةُ الْحَيَاةِ أَوْ عَدَمُهَا عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْحَيَاةِ أَوْ عَرْضُ يَضَائِهَا صَادِقٌ عَلَيْهِ. (وحيضٌ ونفاسٌ) إجماعاً لكن مع انقطاعيهما وإرادة نحو صلاةٍ فالموجبُ مُرْكَبٌ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي (وكذا ولادةٌ بلا بَلَلٍ) وَلَوْ لَعَلَقَهُ وَمُضْغَةً قَالَ الْقَوَائِلُ إِنَّهُمَا أَصْلٌ آدَمِيٌّ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ مُنْعَقِدٌ وَمَنْ ثُمَّ صَحَّ الْغُسْلُ عَقِبَهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ بِخُرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ خُرُوجُ مِنْهَا إِلَّا بِخُرُوجِ كُلِّهِ وَلَوْ عَلَّلَ بِانْتِفَاءِ اسْمِ الْوِلَادَةِ لَكَانَ أَظْهَرَ إِذِ الَّذِي ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مَخْلُوقٍ مِنْ مِنْهُمَا، (وجَنَابَةٌ) إجماعاً وَتَحْصُلُ لِآدَمِيٍّ حَيٍّ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ (بِدُخُولِ حَشْفَةٍ) مِنْ وَاضِحٍ أَصْلِيٍّ أَوْ مُشْتَبَّهِ بِهِ مُتَّصِلٍ أَوْ مَقْطُوعٍ لِحَبْرٍ الصَّحِيحَيْنِ «إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(١) أَيْ تَحَاذِيَا لَا تَمَاسًا؛ لِأَنَّ خِتَانَهَا فَوْقَ خِتَانِهِ وَإِنَّمَا يَتَحَاذِيَانِ بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ لَا بَعْضِهَا وَإِنْ جَاوَزَ قَدْرُهَا الْعَادَةَ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ فَلَمْ يَجِبْ بِهِ غُسْلٌ نَعَمْ يُسَنُّ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مُوجِبِهِ وَإِنْ شَدَّ (أَوْ قَدَرِهَا) مِنْ مَقْطُوعِهَا أَوْ مَخْلُوقٍ بِدُونِهَا الْوَاضِحُ الْمُتَّصِلُ أَوْ الْمُتَّفَصِّلُ فِيهِمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ فِي الْأَوَّلِ وَبِعَارَةِ التَّحْقِيقِ لَا تُنَافِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ إِبْلَاجَ الْمَقْطُوعِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ بِمَسِّهِ، وَالْأَصَحُّ نَقْضُهُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ فَفِي الْأَوَّلِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ الذَّاهِبَةِ مِنْ بَقِيَّةِ ذِكْرِهَا وَإِنْ جَاوَزَ طَوْلُهَا الْعَادَةَ كَمَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ وَفِي الثَّانِي يُعْتَبَرُ قَدْرُ الْمُعْتَدِلَةِ لِغَالِبِ أَمْثَالِ ذَلِكَ الذَّكَرِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْبُلْفَيْنِيِّ يُعْتَبَرُ الْغَالِبُ فِي غَيْرِهِ اهـ وَكَذَا فِي ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ تَكُونِ نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ كِنْسَبَةِ مُعْتَدِلَةِ ذَكَرِ الْآدَمِيِّ الْمُعْتَدِلِ إِلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا وَلَمْ تُعْتَبَرِ الْمِسَاحَةُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهَا عَدَمُ الْغُسْلِ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٣٩/٦]، والترمذي في (الجامع) [رقم/١٠٩]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٦٠٨]، وغيرهم من حديث: عائشة رضي الله عنها.
قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للألباني [رقم/٨٠].

فَرْجًا، وَيُخْرَجُ مِنِّي مِنْ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ وَغَيْرِهِ

بُدْخُولِ جَمِيعِ ذَكَرٍ بِهَيْمَةٍ لَمْ يُسَاوِ ذَلِكَ الْمُعْتَدِلَ وَهُوَ بَعِيدٌ، وَلَوْ ثَنَاهُ وَأَدْخَلَ قَدَرَ الْحَشْفَةِ مِنْهُ مَعَ وُجُودِ الْحَشْفَةِ لَمْ يُؤْثَرْ وَلَا أَثَرٌ عَلَى الْأَوْجِهِ .

(تنبيه) قَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ مِنْ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِدُخُولِ بَعْضِ الْحَشْفَةِ الشَّامِلِ لِدُخُولِ قَدَرٍ مَا فُقِدَ مِنْهَا مِنْ بَاقِي الذَّكَرِ وَأَنَّ قَدَرَ الذَّاهِبَةِ مِثْلُهَا أَنَّهُ لَوْ قُطِعَ بَعْضُهَا لَا يُقَدَّرُ بِقَدَرِهِ مِنْ بَاقِيهِ فَلَا يُؤْثَرُ إِلَّا جُزْءُ الْبَاقِي مِنْهَا وَلَوْ مَعَ بَقِيَّةِ الذَّكَرِ فِيهِ بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ مِنْهُ قَدَرُ كُلِّهَا الذَّاهِبُ فَأُولَى بَعْضُهَا إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّ الْمَوْجِبَ تَغْيِيبُ كُلِّهَا أَوْ قَدَرِهِ فَلَا يَتَّبَعُ مِنْ بَعْضِهَا الْمَوْجُودُ وَقَدَرِ الْمَفْقُودِ، وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ الْبَعْضُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَطْعِهِ مِنْ طَوْلِهَا أَوْ عَرْضِهَا وَهُوَ قَرِيبٌ إِنْ اخْتَلَّتِ اللَّذَّةُ بِقَطْعِ بَعْضِ الطَّوْلِ أَيْضًا وَيُلْزَمُ مِمَّا تَقَرَّرَ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ وَأَنَّهُ لَا يُقَدَّرُ قَدَرُ الْبَعْضِ الذَّاهِبِ أَنَّهُ لَوْ شَقَّتْ نِصْفَيْنِ أَوْ شَقَّ الذَّكَرُ كَذَلِكَ لَا غَسْلَ بِتَغْيِيبِ أَحَدِ الشَّقَّيْنِ وَفِي ذَلِكَ اضْطِرَابٌ لِلْمُتَأَخِّرِينَ وَلَعَلَّ مُنْشَأَهُ مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ، وَالْمُدْرِكُ الْمُعَارِضُ لَهُ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ مُدْرِكًا أَنَّ بَعْضَ الْحَشْفَةِ . يُقَدَّرُ مِنْ بَاقِي الذَّكَرِ قَدَرُهُ سَوَاءً بَعْضُ الطَّوْلِ وَبَعْضُ الْعَرْضِ وَأَنَّ بَعْضَ الْحَشْفَةِ الْمَشْقُوقَ لَا شَيْءَ فِيهِ وَأَنَّ الذَّكَرَ الْمَشْقُوقَ إِنْ أَدْخَلَ مِنْهُ قَدَرَ الذَّاهِبِ مِنْهَا أَثَرٌ وَإِلَّا فَلَا وَلَا بَعْدَ فِي تَأْثِيرِ قَدَرِ الذَّاهِبِ وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الشَّقِّ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الشَّقَّ صَيَّرَهُمَا كَذَكَرَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ . وَزَعَمَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يُسَمَّى ذَكَرًا مِمَّنْعٍ بِإِطْلَاقِهِ لِتَصَرُّحِهِمْ بِأَنَّ مَا قُطِعَتْ حَشْفَتُهُ وَبَقِيَ قَدَرُهَا مِنْهُ لِلْإِكْدِيَةِ وَلَوْ بَعْدَ قَطْعِهِ فَكَذَا كُلُّ مِنَ الشَّقَّيْنِ الْبَاقِي مِنْهُ قَدَرٌ مَا فُقِدَ مِنْهُ مِنَ الْحَشْفَةِ لَا بَعْدَ تَسْمِيَّتِهِمَا ذَكَرَيْنِ حِينَئِذٍ فَتَأَمَّلْهُ ثُمَّ رَأَيْتَ عِبَارَةَ الْمَجْمُوعِ وَهِيَ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ الْحَشْفَةِ وَحْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ فَقَوْلُهُ وَحْدَهُ قَدْ يَفْهَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْضَمَّ لَذَلِكَ الْبَعْضُ قَدَرُ الذَّاهِبِ مِنَ الْبَاقِي فَيُؤَيِّدُ مَا قَدَّمْتَهُ .

(فرجًا) وَاضِحًا أَيُّ مَا لَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنْهُ قَبْلًا . أَوْ دُبُرًا وَلَوْ لِسَمَكَةٍ وَمَيْتٍ وَجَنَّةٍ إِنْ تَحَقَّقَ كَعَكْسِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ الذَّكَرُ عَلَيْهِ خِرْقَةٌ كَثِيفَةٌ بَلْ وَلَوْ كَانَ فِي قَصَبَةٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ وَإِنْ نَوَّعَ فِيهِ بِأَنَّ الْأَوْجَةَ أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ حُكْمٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْقَصَبَةَ فِي مَعْنَى الْخِرْقَةِ إِذَا زَادَتْ كَثَافَتُهَا الشَّامِلُ لَهَا قَوْلُهُمْ وَإِنْ كُثِفَتْ فَلْتَنُطُّ الْأَحْكَامُ بِهَا كَهَيِّ . أَمَّا الْخُشْيُ الْمَوْلِجُ أَوْ الْمَوْلِجُ فِيهِ فَلَا غَسْلَ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ كَأَنَّ أَوْلَجَ رَجُلٍ فِي فَرْجِهِ وَهُوَ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ أَوْ دُبُرٍ فَيُجَنَّبُ الْمُشْكِلُ يَقِينًا؛ لِأَنَّهُ جَامِعٌ أَوْ جُمُوعٌ وَالذَّكَرُ الزَّائِدُ إِنْ نَقَضَ مِثْلَهُ وَجَبَ الْغَسْلُ بِإِيلَاجِهِ وَإِلَّا فَلَا . (وَيُخْرَجُ مِنْهُ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَقَدْ تَخَفَّفَ مِنْ مَنِيِّ صُبِّ إِلَى ظَاهِرِ الْحَشْفَةِ وَفَرْجِ الْبِكْرِ أَوْ إِلَى مَا يَظْهَرُ عِنْدَ جُلُوسِ الثَّيِّبِ عَلَى قَدَمَيْهَا أَيْ مَنِيِّ الشَّخْصِ نَفْسِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَوْ مَنِيِّ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَةٍ وَطُثَّتْ فِي قُبُلِهَا أَوْ اسْتَدَخَلَتْهُ وَقَضَّتْ شَهْوَتَهَا بِذَلِكَ الْجَمَاعِ أَوْ الْاسْتِدْخَالِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَغْلُبُ عَلَى الظَّنِّ اخْتِلَاطُ مَنِيِّهَا بِالْخَارِجِ فَهُوَ اعْتِبَارٌ لِلْمَظَنَّةِ كَالنَّوْمِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَقْضِهَا إِذْ لَا مَنِيَّ لَهَا حِينَئِذٍ يَخْتَلِطُ بِالْخَارِجِ (مِنْ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ) إِجْمَاعًا . وَلَوْ لِمَرَضٍ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي سَلْسِ الْمَنِيِّ (وِغَيْرِهِ) إِنْ اسْتَحْكَمَ بِأَنَّ لَمْ

وَيُعْرَفُ بِتَدْفُيقِهِ، أَوْ لَذَّةِ بَخْرُوجِهِ، أَوْ رِيحِ عَجِينِ رَطْبًا، أَوْ بَيَاضٍ يَبْيِضُ جَائِفًا، فَإِنْ فُقِدَتْ
الْصُّفَاتُ فَلَا غُسْلَ. وَالْمَرْأَةُ كَرَجُلٍ

يَخْرُجُ لِمَرَضٍ وَكَانَ مِنْ فَرْجٍ زَائِدٍ كَأَحَدِ فَرْجِي الْخُنْثَى أَوْ مِنْ مُنْفَتِحٍ تَحْتَ صُلْبِ رَجُلٍ بَأَنٍ يَخْرُجُ مِنْ
تَحْتِ آخِرِ فِقْرَاتِ ظَهْرِهِ أَوْ تَرَائِبِ امْرَأَةٍ وَهِيَ عِظَامُ الصَّدْرِ وَقَدْ انْسَدَّ الْأَصْلِيُّ وَإِلَّا فَلَا إِلَّا أَنْ يُخْلَقَ
مُنْسَدًّا الْأَصْلِيُّ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَحْكَمٍ فِيمَا يَظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمُنْفَتِحِ تَحْتَ الْمِعْدَةِ (وَيُعْرَفُ)
الْمَنِيُّ وَإِنْ خَرَجَ دَمًا عَبِيطًا بِخَاصَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ خَوَاصِّهِ الثَّلَاثِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ (بِتَدْفُيقِهِ) وَهُوَ
خُرُوجُهُ بِدَفْعَاتٍ وَإِنْ لَمْ يُلْتَذَّ بِهِ وَلَا كَانَ لَهُ رِيحٌ (أَوْ لَذَّةٌ) بِالْمُعْجَمَةِ قَوِيَّةٍ (بَخْرُوجِهِ) وَإِنْ لَمْ يَتَدَفَّقْ لِقَلْبِهِ
مَعَ فُتُورِ الذِّكْرِ عَقِبَهُ غَالِيًا (أَوْ رِيحِ عَجِينٍ) أَوْ طَلَعَ نَخْلٍ كَمَا بِأَصْلِهِ وَلَعَلَّه سَقَطَ مِنْ نُسْخَتِهِ أَوْ اكْتَفَى
بِأَحَدِ النِّظَائِرَيْنِ حَالَ كَوْنِ الْمَنِيِّ (رَطْبًا وَ) رِيحٍ (بَيَاضٍ يَبْيِضُ) حَالَ كَوْنِ الْمَنِيِّ (جَائِفًا) وَإِنْ لَمْ يَتَدَفَّقْ وَلَا
الْتَذَّ بِخُرُوجِهِ كَانَ خَرَجَ مَا بَقِيَ مِنْهُ بَعْدَ الْغُسْلِ (فَإِنْ فُقِدَتْ الصُّفَاتُ) يَعْنِي الْخَوَاصِّ الْمَذْكُورَةَ (فَلَا
غُسْلَ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنِيِّ بَخْلَافٍ مَا لَوْ فُقِدَ الثَّخَنُ أَوْ الْبَيَاضُ وَوُجِدَ أَحَدُ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ نَعَمْ لَوْ شَكَّ فِي
شَيْءٍ أَمْنِيٍّ هُوَ أَمْ مَذْيٍّ تَخَيَّرَ وَلَوْ بِالتَّشْهِي فَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَنِيًّا وَاغْتَسَلَ أَوْ مَذْيًّا وَعَسَلَهُ وَتَوَضَّأَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا
أَتَى بِأَحَدِهِمَا صَارَ شَاكًّا فِي الْآخَرِ وَلَا إِيْجَابَ مَعَ الشَّكِّ وَإِنَّمَا لَزِمَ مِنْ نَسِيٍّ صَلَاةٌ مِنْ صَلَاتَيْنِ فَعَلُهُمَا
لَيَقِينَنَّ لُزُومَهُمَا لَهُ فَلَا يَبْرَأُ مِنْهُمَا إِلَّا بَيَقِينَ وَمَنْ مَعَهُ إِنَاءٌ مُخْتَلِطٌ تَزَكِيَةً الْأَكْثَرِ لِسَهُولَةِ الْعِلْمِ بِالسَّبْكِ نَعَمْ
يَقْوَى وَرُودُ قَوْلِهِمْ لَوْ شَكَّ هَلْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٌ لَزِمَهَا الْأَكْثَرُ أَوْ شَكَّ هَلْ زَكَاتُهُ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ
أَوْ دَرَاهِمُ لَزِمَهُ الْكُلُّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنِّ مَبْنَى الْعِدَّةِ عَلَى الْإِحْتِيَاطِ وَالِاسْتِظْهَارِ لِإِبْرَاءِ الرَّجْمِ مَا أَمَكَنَّ
وَمَنْ تَمَّ وَجَبَ فِيهَا التَّكْرُرُ مَعَ الْإِكْتِفَاءِ فِي أَصْلٍ مَقْصُودِهَا بِدُونِهِ وَبِأَنِّ مَا ذُكِرَ فِي الزَّكَاةِ إِنَّمَا يُتَّجَعُ
فِيمَنْ مَلَكَ الْكُلَّ وَشَكَّ فِي إِخْرَاجِ بَعْضِ أَنْوَاعِهِ وَحَيْثُذِهِ هُوَ كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَاتَيْنِ فِيمَا ذُكِرَ فِيهِ
وَيُلْزَمُهُ سَائِرُ أَحْكَامٍ مَا اخْتَارَهُ مَا لَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَحَيْثُذِهِ فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِقَضِيَّةٍ مَا رَجَعَ
إِلَيْهِ فِي الْمَاضِي أَيْضًا وَهُوَ الْأَحْوَطُ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِهَا إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّهُ التَّزَمَ قَضِيَّةَ الْأَوَّلِ
بِفَعْلِهِ بِمَوْجِبِهِ فَلَمْ يُؤْثِرِ الرُّجُوعُ فِيهِ.

(تَنْبِيْهٌ) هَلْ غَيْرُ الْخَارِجِ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُهُ فِي التَّخْيِيرِ الْمَذْكُورِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُلْزَمُ كُلُّ الْجُرْيِ عَلَى قَضِيَّةٍ
مَا اخْتَارَهُ حَتَّى لَوْ اخْتَارَ صَاحِبُهُ أَنَّهُ مَذْيٍّ وَالْآخَرُ أَنَّهُ مَنِيٍّ لَمْ يَقْتَدِرْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ جُنُبٌ بِحَسَبِ مَا اخْتَارَهُ لَمْ
أَرْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا وَالَّذِي يَنْقُذُ أَنْ الثَّانِي لَا يُلْزَمُهُ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ لِلشَّكِّ وَأَنَّهُ لَا يَقْتَدِي بِهِ فِي
الصُّورَةِ الْآخِرَةِ وَيَتَخَيَّرُ أَيْضًا خُنْثَى بِإِيلَاجِهِ فِي دُبُرِ ذَكَرٍ وَلَا مَانِعٍ مِنَ النَّقْصِ أَوْ فِي دُبُرِ خُنْثَى أَوْلَجَ
ذَكَرَهُ فِي قُبْلِهِ كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَعَ رَدِّ مَا وَقَعَ لِلزَّرْكَشِيِّ مِنْ وَهْمٍ فِيهِ وَكَذَا يَتَخَيَّرُ الْمَوْلُجُ فِيهِ
أَيْضًا وَلَوْ رَأَى مَنِيًّا مُحَقَّقًا فِي نَحْوِ تَوْبِهِ لَزِمَهُ الْغُسْلُ وَإِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ تَبَقَّتْهَا بَعْدَهُ مَا لَمْ يُحْتَمَلِ أَيُّ عَادَةٍ
فِيمَا يَظْهَرُ حُدُوثُهُ مِنْ غَيْرِهِ.

(وَالْمَرْأَةُ كَرَجُلٍ) فِيمَا مَرَّ مِنْ حُصُولِ جَنَابَتِهَا بِالْإِيلَاجِ وَخُرُوجِ الْمَنِيِّ وَمَنْ أَنَّ مَنِيَّهَا يُعْرَفُ بِأَحَدِي

وَيَحْرُمُ بِهَا مَا حَرَّمَ بِالْحَدِيثِ، وَالْمُكْتُ بِالْمَسْجِدِ لَا غُبُورَهُ، وَالْقُرْآنُ،

الخواصُّ الثلاثُ على الْمُعْتَمِدِ نَعَمَ الْغَالِبُ فِي مَنِهَا الرِّقَّةُ وَالصُّفْرَةُ وَظَاهِرُ الْمَثْنِ حَصْرُ الْمَوْجِبِ فِيهَا ذِكْرُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَتَحْيَرُ الْمُسْتَحَاضَةِ لَيْسَ هُوَ الْمَوْجِبُ بَلْ احْتِمَالُ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ كَمَا يَأْتِي وَتَنْجُسُ جَمِيعُ الْبَدَنِ إِنَّمَا يَوْجِبُ إِزَالَةَ النِّجَاسَةِ وَلَوْ بِكَشِطِ الْجِلْدِ. (وَيَحْرُمُ بِهَا) أَيِ الْجَنَابَةِ وَإِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ وَيَأْتِي مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ فِي بَابِهِ (مَا حَرَّمَ بِالْحَدِيثِ) وَمَرَّ فِي بَابِهِ (وَالْمُكْتُ) وَهَلْ ضَابِطُهُ هُنَا كَمَا فِي الْاِعْتِكَافِ أَوْ يُكْتَفَى هُنَا بِأَدْنَى طُمَأْنِينَةٍ لِأَنَّهُ أَغْلَظُ، كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالثَّانِي أَقْرَبُ أَوْ التَّرَدُّدُ مِنْ مُسْلِمٍ (فِي) أَرْضٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ هَوَاءٍ (الْمَسْجِدِ) وَلَوْ بِالْإِشَاعَةِ أَوْ الظَّاهِرِ لِكُونِهِ عَلَى هَيْئَةِ الْمَسْجِدِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيمَا هُوَ كَذَلِكَ أَنَّهُ مَسْجِدٌ ثُمَّ رَأَيْتِ السُّبُكِيَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَقَالَ إِذَا رَأَيْنَا مَسْجِدًا أَوْ صُورَةَ مَسْجِدٍ يُصَلِّي فِيهِ أَيُّ مَنْ غَيْرِ مُنَازِعٍ وَلَا عِلْمِنَا لَهُ وَإِقْفًا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ لِأَنَّ اسْتِمْرَارَهُ عَلَى حُكْمِ الْمَسْجِدِ دَلِيلٌ عَلَى وَقْفِهِ كَذَلَالَةِ الْيَدِ عَلَى الْمِلْكِ فَذَلَالَةُ يَدِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذَا لِلصَّلَاةِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ كَوْنِهِ مَسْجِدًا. قَالَ وَإِنَّمَا نَبِّهَتْ عَلَى ذَلِكَ لِئَلَّا يَغْتَرَّ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَوْ الْجَهْلَةِ فَيُنَازِعَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِذَا قَامَ لَهُ هَوَى فِيهِ أَوْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ حَرِيمَ زَمَنٍ تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمَسْجِدِ وَكَوْنُ حَرِيمِ الْبَيْتِ لَا يَصِحُّ وَقْفُهُ مَسْجِدًا إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ وَلَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا مُحْفُورَةٌ فِيهِ وَعَصْدُهُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى صِحَّةِ وَقْفِ مَا أَحَاطَ بِهَا مَسْجِدًا وَلَا فَوْقَهُ الْمَرْ لِّلْبَيْتِ كَوَقْفِ حَرِيمِهَا إِذِ الْحَقُّ فِيهِمَا لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ وَكَالْمَسْجِدِ مَا وَقَفَ بَعْضُهُ وَإِنْ قُلَّ مَسْجِدًا شَائِعًا وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ فِي مَتْنٍ وَمُزْدَلِفَةً وَعَرَفَةً بِغَيْرِ مَسْجِدِي الْخَيْفِ وَنَمِرَةَ أَوْ الْأَصْلُ مِنْهُمَا لَا مَا زِيدَ فِيهِمَا (لَا غُبُورَهُ) أَيِ الْمُرُورِ بِهِ وَلَوْ عَلَى هَيْئَتِهِ وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْأَوَجِّ؛ لِأَنَّ سَيْرَ حَامِلِهِ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فِي الطَّوَافِ وَنَحْوِهِ وَلَوْ عَنَ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَابِ الْآخِرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَهُ قَبْلَ وُصُولِهِ؛ لِأَنَّهُ تَرَدَّدٌ وَهُوَ أَعْنِي الْمُرُورَ بِهِ لِغَيْرِ غَرَضٍ خِلَافَ الْأَوَّلِي. وَذَلِكَ لِلخَيْرِ الْحَسَنِ «إِنِّي لَا أَجِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ»^(١) مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] وَالْأَصْلُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْاِتِّصَالُ الْمَوْجِبُ لِتَقْدِيرِ مَوَاضِعَ قَبْلَ الصَّلَاةِ نَعَمَ إِنْ احْتَلَمَ فِيهِ وَعَسَرَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ جَازَ لَهُ الْمُكْتُ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ وَلَزِمَهُ التَّيَمُّمُ وَيَحْرُمُ بِثَرَابِهِ وَهُوَ الدَّخْلُ فِي وَقْفِهِ وَلَوْ فَقَدَ الْمَاءَ إِلَّا فِيهِ وَمَعَهُ إِنَاءٌ تَيَمَّمَ وَدَخَلَ لِمَلَّتِهِ لِيَغْتَسِلَ بِهِ خَارِجَهُ فَإِنْ فَقَدَ الْإِنَاءَ جَازَ لَهُ الْاِغْتِسَالُ فِيهِ وَاعْتَفَرَ لَهُ زَمَنُهُ لِلضَّرُورَةِ بَلْ لَوْ كَانَ الْمَاءُ فِي نَحْوِ بَرَكَةٍ فِيهِ جَازَ لَهُ دُخُولُهُ مُطْلَقًا لِيَغْتَسِلَ مِنْهَا وَهُوَ مَارٌّ فِيهَا لِعَدَمِ الْمُكْتُ وَمِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ حُلُّ الْمُكْتِ لَهُ بِهِ جُنُبًا وَلَيْسَ عَلَيَّ رِجْلِي مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ وَخَبَرَهُ ضَعِيفٌ وَإِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَخَرَجَ بِالْمَسْجِدِ نَحْوُ الرِّبَاطِ وَالْمَدْرَسَةِ وَمُصَلَّى الْعِيدِ. (وَالْقُرْآنُ) مِنْ مُسْلِمٍ أَيْضًا وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا مَرَّ. وَلَوْ

(١) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٢٣٢٢]، ومن طريقه: البيهقي في (السنن الكبرى) [٢/

٤٤٢]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/ ١٣٢٧]، وغيرهم من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للآلبي [رقم/ ٤٠].

وَتَجِلُّ أَذْكَارُهُ لَا بِقَصْدِ قُرْآنٍ. وَأَقْلَهُ نِيَّةُ رَفْعِ جَنَابَةٍ، أَوْ اسْتِباحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ، أَوْ أَدَاءِ قَرْضِ
الْغُسْلِ.....

حرفاً منه أي قراءته باللفظ بحيث يُسمع نفسه إن اعتدل سمعه ولا عارض يمنعه وبإشارة الآخرس
وتحريك لسانه كما بينت ذلك مع ما فيه في شرح العباب لا بالقلب للحديث الحسن «لا يقرأ الجنب
ولا الحائض شيئاً من القرآن»^(١) وقرأ بكسر الهمزة نهى وبضمة خبر بمعناه نعم يلزم فائدة الطهورين
قراءة الفاتحة في صلاته لتوقف صحتها عليها وإنما يحرم ما ذكر إن قصد القراءة وحدها أو مع غيرها
(وتجلل) لجنب وحائض ونفساء (أذكأه) ومواعظه وقصصه وأحكامه (لا بقصد قرآن) سواء أقصد
الذكر وحده أم أطلق؛ لأنه أي عند وجود قرينة تقتضي صرفة عن موضوعه كالجنابة هنا لا يكون
قرآناً إلا بالقصد. وذهب جمع متقدمون إلى أن ما لا يوجد نظمه إلا في القرآن كالإخلاص يحرم
مطلقاً وهو متجبه مدركاً ومن ثم اختار جمع الحرمة في حالة الإطلاق مطلقاً لكن تسوية المصنف بين
أذكأه وغيرها مما ذكر صريح في جواز كله بلا قصد واعتدله غير واحد ولو أحدث جنب تيمم
بحضير أو سقر حل له المكث والقراءة لبقاء تيممه بالنسبة إليهما وخارج بالقرآن نحو التوراة وما
نُسخت تلاوته، والحديث القدسي وبالمسلم الكافر فلا يمنع من القراءة إن رجي إسلامه ولم يكن
معانداً ولا من المكث؛ لأنه لا يعتقد حرمتها وإنما منعه من مس المصحف لأن حرمة أكد نعم
الذميمة الحائض أو النفساء تمنع منهما بلا خلاف كما في المجموع وبه يعلم شدوذ مشيهما على
مقابله في موضع آخر، وذلك لغلظ حديثهما وليس له ولو غير جنب دخول مسجد إلا لحاجة. مع
إذن مسلم مكلف أو جلوس قاض للحكم به ويظهر أن جلوس مفت به للإفتاء كذلك، (وأقله) أي
الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لسبب مما سن له الغسل إذ الغسل المندوب كالمفروض في
الواجب من جهة الاعتداد به والمندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية كما يعلم مما يأتي في
الجمعة وبما تقرّر يعلم أن في عبارته شبه استخدام؛ لأنه أراد بالغسل في الترجمة الأعم من الواجب
والمندوب وبالضمير في موجه الواجب وفي أقله وأكمل الأعم إذ الواجب من حيث وصفه
بالجوب لا أقل له ولا أكمل (نية رفع جنابة) ويدخل فيها نحو حيض عليها كعكسه أي رفع حكمه
على ما مر بيانه في الوضوء (أو استباحة مفتقر إليه) كالقراءة بخلاف نحو عبور المسجد (أو أداء فرض
الغسل) أو فرض أو واجب الغسل أو أداء الغسل، وكذا الغسل للصلاة فيما يظهر كالطهارة للصلاة
السابقة في الوضوء أو رفع الحديث؛ لأن رفعه يتضمن رفع الماهية من أصلها وقولهم إذا أطلق
انصرف للأصغر غالباً مرادهم إطلاقه في عبارة الفقهاء أو الطهارة عنه أو الواجبة أو للصلاة لا الغسل
أو الطهارة فقط؛ لأنه قد يكون عادةً وبه فارق الوضوء أو رفع جنابة وعليها نحو حيض وعكسه غلطاً

(١) [ضعيف] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/١٣١]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٥٩٦]، والدارقطني
في (سننه) [١١٧/١]، وغيرهم من حديث: ابن عمر رضي الله عنهما.
قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف الجامع) للألباني [رقم/٦٣٦٤].

مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ فَرْضٍ. وَتَعْمِيمِ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ. وَلَا تَجِبُ مَضْمُضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ،

كِنْيَةِ الْأَصْغَرِ غَلَطًا وَعَلَيْهِ الْأَكْبَرُ فَيَرْتَفِعُ حَدُّهُ عَنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَقَطْ غَيْرِ رَأْسِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوَ إِلَّا مَسْحَهُ إِذْ غَسَلَهُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ بِخِلَافِ بَاطِنِ شَعْرٍ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّهُ يُسَنُّ فَكَأَنَّهُ نَوَاهُ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ ارْتِفَاعُ جَنَابَةِ مَحَلِّ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بَأَنِّ غَسَلِ الْوَجْهِ هُوَ الْأَصْلُ وَلَا كَذَلِكَ مَحَلُّ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ وَيَصِحُّ رَفْعُ الْحَيْضِ بِنِيَّةِ النِّفَاسِ وَعَكْسُهُ مَا لَمْ تَقْصِدِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كِنْيَةِ الْأَدَاءِ بِالْقَضَاءِ وَعَكْسِهِ الْآتِي وَالسَّلْسُ هُنَا كَمَا مَرَّ فَتَمْتَنِعُ عَلَيْهِ نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدِّ وَنَحْوِهِ وَمَرَّ فِي شُرُوطِ الْوُضُوءِ شُرُوطٌ لِلنِّيَّةِ وَأَنَّهَا كَالْبَقِيَّةِ ثَانِي هُنَا وَيَجِبُ فِي النِّيَّةِ أَنْ تَكُونَ نِيَّةً (مَقْرُونَةً) بِنَصْبِهِ لِكَوْنِهِ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ مَعْمُولٍ لِنِيَّةِ الْمَلْفُوظِ بِهِ وَيَصِحُّ رَفْعُهُ كَمَا نُقِلَ عَنْ خَطِّهِ (بِأَوَّلِ فَرْضٍ) لِيَعْتَدَّ بِمَا بَعْدَهَا وَهُوَ هُنَا أَوَّلُ مَغْسُولٍ وَلَوْ مِنْ أَسْفَلِ الْبَدَنِ إِذْ لَا يَجِبُ هُنَا تَرْتِيبٌ وَيُسَنُّ تَقْدِيمُهَا مَعَ السَّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَالسَّوَالِكِ لِثَبَاتِ عَلَيْهَا كَالْوُضُوءِ وَيَأْتِي فِي غُزُوبِهَا مَا مَرَّ ثُمَّ يَقُولِي كَالسَّوَالِكِ انْدَفَعَ الْفَرْقُ بَأَنَّ مَا تَقَدَّمَ هُنَا مِنْ جُمْلَةِ الْغُسْلِ الْوَاجِبِ فَلْيَكْتَفِ بِهِ جُزْأً وَحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِ فَرْضٌ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ ثُمَّ لَيْسَ مِنَ الْوُضُوءِ الْوَاجِبِ فَاحْتَاجَ إِلَى الْاسْتِصْحَابِ لِغُسْلِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ اهـ. عَلَى أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَصْدَهُ بِالْمُتَقَدِّمِ كَغَسَلِ الْيَدِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ عِنْدَ شَكِّهِ فِي طَهْرِهَا السُّنَّةُ صَارِفٌ لَهُ عَنِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ عَنِ الْغُسْلِ فَتَجِبُ إِعَادَتُهُ دُونَ النِّيَّةِ عَلَى قِيَاسٍ مَا مَرَّ فِي غَسْلِ بَعْضِ الشَّفَةِ بِقَصْدِ الْمَضْمُضَةِ فَاسْتَوَيَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ (وَتَعْمِيمٍ) ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ (شَعْرِهِ) وَلَوْ لِحْيَةٍ كَثِيفَةً مَا عَدَا النَّابِتَ فِي نَحْوِ عَيْنٍ وَأَنْفٍ وَإِنْ طَالَ وَذَلِكَ لِلخَبَرِ الْحَسَنِ، وَإِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي مَوْضِعٍ إِنَّهُ ضَعِيفٌ بَلْ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ إِنَّهُ صَحِيحٌ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ يَرْفَعُهُ «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَفْسِلْهُ فَعِلَ بِهِ كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ» قَالَ فَمَنْ ثُمَّ عَادَتْ شَعْرَ رَأْسِي^(١) فَيَجِبُ نَقْضُ ضَمَائِرَ لَا يَصِلُ لِبَاطِنِهَا إِلَّا بِالنَّقْضِ بِخِلَافِ مَا انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَثُرَ وَلَوْ نَتَفَ شَعْرَةٌ لَمْ يَغْسِلْهَا وَجَبَ غَسْلُ مَحَلِّهَا مُطْلَقًا (وَبَشَرِهِ) حَتَّى الْأَظْفَارُ وَمَا تَحْتَهَا وَمَا ظَهَرَ مِنْ صِمَاحٍ وَفَرَجٍ عِنْدَ جُلُوسِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا وَشُقُوقٍ وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ وَمَا ظَهَرَ مِمَّا بَاشَرَهُ الْقَطْعُ مِنْ نَحْوِ أَنْفٍ جُدِغٍ وَسَائِرِ مَعَاطِفِ الْبَدَنِ وَمَحَلِّ التَّوَائِهِ نَعَمْ يَحْرُمُ فَنَقُّ الْمُلتَحِمِ، وَذَلِكَ لِخُلُولِ الْحَدِّ لِكُلِّ الْبَدَنِ مَعَ عَدَمِ الْمَشَقَّةِ لِثَدْرَةِ الْغَسْلِ وَمَرَّ أَنَّهُ يَضُرُّ تَغْيِيرُ الْمَاءِ تَغْيِيرًا ضَارًّا وَلَوْ بِمَا عَلَى الْعُضْوِ خِلَافًا لِيَجْمَعَ.

(وَلَا تَجِبُ مَضْمُضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ) وَإِنْ انْكَشَفَ بَاطِنُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ بِقَطْعِ سَاتِرِهِمَا وَكَذَا بَاطِنُ الْعَيْنِ وَهُوَ مَا يَسْتَرُّ عِنْدَ انْطِبَاقِ الْجَفَتَيْنِ وَإِنْ انْكَشَفَ بِقَطْعِهِمَا كَمَا فِي الْوُضُوءِ وَكَانَ وَجْهُ نَفْيِهِ هَذَا هُنَا دُونَ الْوُضُوءِ قُوَّةُ الْخِلَافِ هُنَا وَعَدَمُ إِغْنَاءِ الْوُضُوءِ عَنْهُمَا لِأَنَّ قَوْلًا بِوُجُوبِ كُلِّيهمَا كَالْوُضُوءِ وَمَنْ ثُمَّ سُنَّ رِعَايَتَهُ بِالْإِثْنَانِ بِهِمَا مُسْتَقْلِلَيْنِ وَفِي الْوُضُوءِ وَكَرَّةُ تَرْكُ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَسُنَّ إِعَادَةُ مَا تَرَكَ مِنْهَا (١) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٢٤٩]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ٥٩٩]، والدارمي في (سننه) [رقم / ٧٥١]، وغيرهم من حديث: علي بن أبي طالب عليه السلام. قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للآلباني [رقم / ٤٧].

وَأَكْمَلَهُ إِزَالَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ الْوُضُوءُ، وَفِي قَوْلِ يُؤَخَّرُ غَسْلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ تَعَهُدُ مَعَاطِفَهُ،

وَتَأَكَّدُ إِعَادَةَ الْأَوَّلِينَ وَفَارَقَ مَا ذَكَرَ فِي بَاطِنِ الْعَيْنِ وَجُوبَ تَطْهِيرِهِ مِنَ الْخَبَثِ؛ لِأَنَّهُ أَفَحَشُ وَأَحْذَ مِنْهُ أَنَّ مَقْعَدَةَ الْمَبْسُورِ إِذَا خَرَجَتْ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا عَنِ الْجَنَابَةِ وَيَجِبُ غَسْلُ خَبْثِهَا وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَرِدْ إِدْخَالُهَا وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ هَذَا أَيْضًا.

(تنبيه) قد يَسْتَشْكِلُ عَدُّهُمْ بَاطِنَ الْفَمِ بَاطِنًا هُنَا وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الشَّيْبِ ظَاهِرًا بَلْ قَدْ يُقَالُ هَذَا أَوَّلَى بِكَوْنِهِ بَاطِنًا ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِمَامَ صَرَّحَ بِهَذِهِ الْأَوَلَوِيَّةِ فَقَالَ لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا وَرَاءَ مُلْتَقَى الشُّفْرَيْنِ كَبَاطِنِ الْفَمِ بَلْ أَوَّلَى ١ هـ. وَقَدْ يُجَابُ أَخْذًا مِنْ تَشْبِيهِ الْأَصْحَابِ لِبَاطِنِ الْفَمِ بِبَاطِنِ الْعَيْنِ الَّذِي وَافَقَ الْخَصْمُ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ بَاطِنٌ وَمِنْ تَشْبِيهِ الشَّافِعِيِّ لِمَا يَظْهَرُ مِنَ الْفَرْجِ بِمَا بَيْنَ الْأَصَابِعِ بِأَنَّهُ حَائِلُ الْفَمِ لَا تَعَهُدُ لَهُ حَالَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ يُعْتَادُ زَوَالَهُ فِيهَا بِالْكُلِّيَّةِ وَيَبْقَى دَاخِلُهُ ظَاهِرًا كُلُّهُ بِخِلَافِ بَاطِنِ الْفَرْجِ فَإِنَّ حَائِلَهُ يُعَهُدُ فِيهِ ذَلِكَ بِالْجُلُوسِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ الْمُعْتَادِ الْمَأْلُوفِ دَائِمًا فَاشْبَهَ مَا بَيْنَ الْأَصَابِعِ فَإِنَّهُ يَظْهَرُ بِتَفْرِيقِهَا الْمُعْتَادِ فَاسْتَوَيَا فِي أَنَّ لِكُلِّ حَالَةٍ بَطُونَ وَهُوَ التِّقَاءُ الشُّفْرَيْنِ وَالْأَصَابِعِ وَحَالَةٌ ظُهُورٍ وَهُوَ انْفِرَاجُ كُلِّ مِنْهُمَا فَكَمَا اتَّفَقُوا فِيمَا بَيْنَ الْأَصَابِعِ عَلَى أَنَّهُ ظَاهِرٌ فَكَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ الشُّفْرَيْنِ وَوَرَاءَ مَا ذَكَرْنَاهُ مَذَاهِبٌ أُخْرَى فِي بَاطِنِ الْفَمِ مِنْهَا أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ. وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ ظَاهِرٌ فِي الْغُسْلِ فَقَطْ وَكُلُّ تَمَسُّكٍ مِنَ السُّنَّةِ بِمَا أَجَابَ عَنْهُ فِي الْمَجْمُوعِ.

(وَإِذَا غَسَلَ) أَيِ الْغُسْلِ (إِزَالَةَ الْقَدْرِ) بِالْمُعْجَمَةِ الطَّاهِرِ كَمَنْيٍّ وَالنَّجَسِ كَمَذِيٍّ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقَطِعَ مَنْ يَغْتَسِلُ مِنْ نَحْوِ إِبْرِيْقٍ لِدَقِيقَةٍ وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا طَهَّرَ مَحَلَّ النَّجْوِ بِالْمَاءِ غَسَلَهُ نَاقِيًا رَفَعَ الْجَنَابَةَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ غَفَلَ عَنْهُ بَعْدَ بَطْلِ غُسْلِهِ وَإِلَّا فَقَدْ يَحْتَاجُ لِلْمَسِّ فَيُنْتَقِضُ وَضُوءُهُ أَوْ إِلَى كُلْفَةٍ فِي لَفٍّ خَرَقَةٍ عَلَى يَدِهِ ١ هـ وَهِيَ دَقِيقَةٌ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا نَوَى كَمَا ذَكَرَ وَمَسَّ بَعْدَ النِّيَّةِ وَرَفَعَ جَنَابَةَ الْيَدِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ حَصَلَ بِيَدِهِ حَدَثٌ أَصْغَرُ فَقَطْ فَلَا بُدَّ مِنْ غَسْلِهَا بَعْدَ رَفْعِ حَدَثِ الْوَجْهِ بَنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ لِيَتَعَدَّرَ الْإِنْدِرَاجُ حِينَئِذٍ (ثُمَّ الْوُضُوءُ) كَامِلًا لِلتَّبَاعِ وَيُسَنُّ لَهُ اسْتِصْحَابُهُ إِلَى الْفَرَاحِ حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ سَنُّ لَهُ إِعَادَتُهُ. وَزَعَمَ الْمُحَامِلِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ اخْتِصَاصَهُ بِالْغُسْلِ الْوَاجِبِ ضَعِيفٌ كَمَا عَلِمَ وَمَا قَدَّمْتُهُ (وَفِي قَوْلِ يُؤَخَّرُ غَسْلَ قَدَمَيْهِ) لِلتَّبَاعِ أَيْضًا وَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ وَرُجَّحَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ فِي لَفْظِ رَوَاتِهِ كَانَ الْمُشِيرَةُ بِالتَّكَرُّارِ بَلْ قِيلَ الثَّانِي إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ لَا غَيْرُ وَعَلَى كُلِّ تَحْصُلِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ بِتَقْدِيمِ كُلِّهِ وَبَعْضِهِ وَتَأْخِيرِهِ وَتَوَسُّطِهِ أَثْنَاءَ الْغُسْلِ ثُمَّ إِنْ تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ عَنِ الْأَصْغَرِ نَوَى بِهِ سُنَّةَ الْغُسْلِ أَيْ أَوْ الْوُضُوءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا نَوَى نِيَّةً مُجَزَّةً مِمَّا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مُوجِبِهِ الْقَائِلِ بِعَدَمِ الْإِنْدِرَاجِ وَهَذِهِ النِّيَّةُ بِقِسْمَيْهَا سُنَّةٌ لِأَجْزَاءِ نِيَّةِ الْغُسْلِ عَنْهَا كَمَا تَكْفِي نِيَّةُ الْوُضُوءِ عَنْ خُصُوصِ نِيَّةِ الْمَضْمُضَةِ ثُمَّ لَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ جَنَابَةِ أَعْضَاءِ وَضُوءِهِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ مُرَّتَبًا بِالنِّيَّةِ لِزَوَالِ إِنْدِرَاجِهِ الْمَوْجِبِ لِسُقُوطِ النِّيَّةِ وَالتَّرْتِيبِ أَوْ بَعْضِهَا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَأَخَّرَ حَدَثُهُ فِي مَحَلِّهِ بِالنِّيَّةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ آتِفًا (ثُمَّ) بَعْدَ الْوُضُوءِ (تَعَهُدُ مَعَاطِفَهُ) وَهِيَ مَا فِيهِ التَّيَوُّاءُ وَانْعِطَافُ كَالْأَذْنِ وَطَبَقِ الْبُطْنِ وَالسَّرَّةِ بِأَنَّهُ

ثم يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَيُخَلِّلُهُ، ثُمَّ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ، وَيَذُلُّكَ وَيَثُلْتُ،

يُوصِلُ الْمَاءَ إِلَيْهَا حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ أَصَابَ جَمِيعَهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ حَيْثُ ظَنَّ وَصُولَهُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ التَّعْمِيمَ الْوَاجِبَ يَكْتَفِي فِيهِ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي الْأُذُنِ بِأَنَّهُ يَأْخُذُ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ثُمَّ يُمِيلُ أَذُنَهُ وَيَضَعُهَا عَلَيْهِ لِيَأْمَنَ مِنْ وَصُولِهِ لِبَاطِنِهِ وَيَحُثُّ تَعَيُّنَ ذَلِكَ عَلَى الصَّائِمِ لِلْأَمْنِ بِهِ مِنَ الْمُفْطِرِ (ثُمَّ) بَعْدَ تَعَهُدِهَا (يُفِيضُ) الْمَاءَ (عَلَى رَأْسِهِ وَ) قَبْلَ الْإِفَاضَةِ عَلَيْهِ الْأُولَى لَهُ إِذَا كَانَ لَهُ شَعْرٌ فِي نَحْوِ رَأْسِهِ أَوْ لِحْيَتِهِ أَنَّهُ (يُخَلِّلُهُ) بِأَنَّهُ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ الْعَشْرَ مَبْلُولَةً أَصُولَ شَعْرِهِ لِلاتِّبَاعِ وَيُسَنُّ تَخْلِيلَ سَائِرِ شَعْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الثَّقَةِ بِعُمُومِ الْمَاءِ لَهَا وَالْمُحَرِّمِ كَغَيْرِهِ لَكِنْ يَتَحَرَّى الرِّفْقَ خَشْيَةَ الْإِنْتِنَافِ (ثُمَّ) بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الرَّأْسِ تَخْلِيلًا ثُمَّ إِفَاضَةً يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى (شِقِّهِ الْأَيْمَنَ) مُقَدِّمَهُ ثُمَّ مُؤَخَّرَهُ (ثُمَّ) بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ جَمِيعِهِ يُفِيضُهُ عَلَى شِقِّهِ (الْأَيْسَرَ) كَذَلِكَ وَفَارَقَ مَا يَأْتِي فِي غَسْلِ الْمِيتِ بِأَنَّهُ مَا هُنَاكَ فِيهِ يَسْتَلْزِمُ تَكَرُّرَ قَلْبِهِ وَفِيهِ مَشَقَّةٌ بِخِلَافِهِ هُنَا وَمَا ذُكِرَ مِنْ هَذَا التَّرْتِيبِ هُوَ مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ يُسَنُّ تَرْتِيبَ الْغَسْلِ خِلَافًا لِمَا يُوْهَمُهُ بَعْضُ الْعِبَارَاتِ.

(تَنْبِيْهُ) وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا مَا يُصْرِّحُ بِأَنَّهُ يُقَدِّمُ غَسْلَ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ عَلَى الْإِفَاضَةِ عَلَى رَأْسِهِ لِشَرْفِهَا وَنَازَعٌ فِيهِ الزُّرْكَشِيُّ ثُمَّ أَوَّلُهُ بِمَا تَنْبُو عَنْهُ عِبَارَتُهَا، وَقَدْ تَوَجَّهَ عَلَى بُعْدِهَا بِأَنَّهُ شَرَفَ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ اقْتَضَى تَكْرِيرَ طَهَارَتِهَا بِالْوُضُوءِ أَوَّلًا ثُمَّ يَغْسِلُهَا بَعْدَ ثُمَّ يَغْسِلُهَا فِي ضِمَنِ الْإِفَاضَةِ عَلَى الرَّأْسِ ثُمَّ الْبَدَنِ.

(وَيَذُلُّكَ) مَا تَصِلُ لَهُ يَدُهُ مِنْ بَدَنِهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجَبِهِ دَلِيلُنَا أَنَّ الْآيَةَ وَالْخَبَرَ لَيْسَ فِيهِمَا تَعَرُّضٌ لَهُ مَعَ أَنَّ اسْمَ الْغَسْلِ شَرْعًا وَلُغَةً لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّ مَا لَمْ تَصِلْ لَهُ يَدُهُ يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ بِبَدَنِهِ غَيْرِهِ مَثَلًا إِذِ الْمُخَالَفُ يُوْجِبُ ذَلِكَ (وَيَثُلْتُ) بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ فِي الْوُضُوءِ تَخْلِيلَ رَأْسِهِ ثُمَّ غَسْلَهُ لِلاتِّبَاعِ ثُمَّ تَخْلِيلَ شَعْرِهِ وَجْهَهُ ثُمَّ غَسْلَهُ ثُمَّ تَخْلِيلَ شُعُورِ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ ثُمَّ غَسْلَهُ قِيَاسًا عَلَيْهِ. وَهَذَا التَّرْتِيبُ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ أَرِ مِنْ صَرَّحَ بِهِ، وَتَثْلِيثُ الْبَقِيَّةِ إِمَّا بِأَنَّهُ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثُمَّ هَكَذَا ثَانِيَةً ثُمَّ ثَالِثَةً أَوْ يُوَالِي ثَلَاثَةَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ ثَلَاثَةَ الْأَيْسَرِ وَكَانَ قِيَاسُ كَيْفِيَّةِ التَّثْلِيثِ فِي الْوُضُوءِ تَعَيُّنُ الثَّانِيَةِ لِلثَّلَاثَةِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الشَّارِحِ لَكِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَتَمَّ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْمَغْسُولِ ثُمَّ كَالْيَدَيْنِ مُتَمَيِّزٌ مُتَفَصِّلٌ عَنِ الْآخَرِ فَتَعَيَّنَتْ فِيهِ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ لِذَلِكَ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ كَوْنَ الْبَدَنِ فِيهِ كَالْعُضْوِ الْوَاحِدِ مَنَعَ قِيَاسَهُ عَلَى الْوُضُوءِ فِي خُصُوصِ ذَلِكَ وَأَوْجَبَ لَهُ حُكْمًا تَمَيَّزَ بِهِ وَهُوَ حُصُولُ السُّتَةِ بِكُلِّ مِنَ الْكَيْفِيَّتَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ. وَكَذَا يُسَنُّ تَثْلِيثُ الدَّلْكِ وَالتَّسْمِيَةَ وَالذِّكْرَ وَسَائِرَ السُّنَنِ هُنَا نَظِيرُ مَا مَرَّ هُنَاكَ وَمِنْ ثَمَّ جَرَى هُنَا أَكْثَرُ سُنَنِ الْوُضُوءِ كَتَسْمِيَةِ مُقْتَرَنَةٍ بِالنِّيَّةِ وَاسْتِصْحَابِهَا وَتَرْكُ نَفْضِ وَتَنْشُفِ وَاسْتِعَانَةِ وَتَكَلُّمٍ لِغَيْرِ عَذْرِ وَكَالدُّكْرِ عَقْبَهُ وَالِاسْتِجْبَالَ وَالْمُوَالَاةَ بِتَفْصِيلِهَا السَّابِقِ ثُمَّ وَسَيَذْكُرُهَا فِي التَّيْمُمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَيَكْفِي فِي رَاكِدٍ وَإِنْ قَلَّ تَحَرُّكُ جَمِيعِ الْبَدَنِ ثَلَاثًا وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ قَدَمَيْهِ إِلَى مَحَلِّ آخَرَ عَلَى الْأَوَجِّهِ مِنْ اضْطِرَابٍ فِيهِ بَيْنَ الْإِسْنَوِيِّ وَالْمُتَعَقِّبِينَ لِكَلَامِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ تُوْجِبُ مُمَاسَةً مَاءٍ

وَتُتْبَعُ لِحَيْضِ أَثَرِهِ مِسْكَاً، وَلَا فَتَحُوهُ. وَلَا يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ. وَيُسَنَّ أَنْ لَا يَنْقُصَ

لِيَدْنِهِ غَيْرِ الْمَاءِ الَّذِي قَبْلَهَا وَلَمْ يَنْظُرْ لِهَذِهِ الْغَيْرِيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلانْفِصَالِ الْمُقْتَضِي لِلِاسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْانْفِصَالِ الْمُقْتَضِي لَهُ عَلَى انْفِصَالِ الْبَدَنِ عَنْهُ عُرْفاً وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّهُ يُتَقَرَّرُ فِي حُصُولِ سُنَّةِ التَّلْبِثِ مَا لَا يُتَقَرَّرُ فِي حُصُولِ الْاسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّهُ إِفْسَادُ لِلْمَاءِ فَلَا يَكْفِي فِيهِ الْأُمُورُ الْاِعْتِبَارِيَّةُ، وَقَدْ مَرَّ فِيمَنْ أَدْخَلَ يَدَهُ بِلَا نِيَّةٍ اغْتِرَافٍ أَنَّ لَهُ أَنْ يُحَرِّكَهَا ثَلَاثًا وَتَحْصُلَ لَهُ سُنَّةُ التَّلْبِثِ (وَتُتْبَعُ) الْمَرْأَةُ وَلَوْ بَكَرًا أَوْ عَجُوزًا خَلِيَّةً غَيْرَ الْمُحْدَةِ وَالْمُحَرِّمَةِ (لِحَيْضِ) وَلَوْ احْتِمَالًا كَمَا فِي الْمُتَحَرِّرَةِ عَلَى الْأَوْجَهِ أَوْ نَفَاسٍ، وَتَتَجَسَّسُ بِخُرُوجِ الدَّمِ لَا يَمْنَعُ تَطْيِيبَهُ الْمَقْصُودَ مِنْهُ (أَثَرُهُ) أَيِ عَقَبَ انْقِطَاعِ دَمِهِ وَالْغُسْلُ مِنْهُ (مِسْكَاً) بِأَنْ تَجْعَلَهُ فِي قُطْنَةٍ وَتُدْخِلُهَا فَرْجَهَا الْوَاجِبَ غَسْلُهُ لَا غَيْرَهُ وَإِنْ أَصَابَهُ الدَّمُ خِلَافًا لِلْمَحَامِلِيِّ وَالْمُتَوَلِّي نَعَمَ لِلتَّقْبِيَةِ الَّتِي يَنْقُصُ خَارِجُهَا حُكْمَ الْفَرْجِ عَلَى الْأَوْجَهِ. وَذَلِكَ لِأَمْرِ ﷺ بِمَا ذُكِرَ وَمَنْ تَمَّ تَأَكُّدُ وَكُرْهُ تَرْكُهُ؛ لِأَنَّهُ يُطَيَّبُ الْمَحَلَّ ثُمَّ يُهَيِّئُهُ لِلْمَعْلُوقِ حَيْثُ كَانَ قَائِلًا لَهُ (وَالَا) تُرَدُّه وَإِنْ وَجَدْنَاهُ بِسَهْوَةٍ (فَتَحُوهُ) مِنْ طَبِيبٍ وَأَوْلَاهُ أَكْثَرُهُ حَرَارَةً كَقُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ وَمَنْ تَمَّ جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اسْتِعْمَالُ الْأَسِّ فَالنَّوْى فَالْيَمْلَحُ فَإِنْ لَمْ تُرَدِّ الطَّيِّبُ فَالطَّيْنُ لِحُصُولِ أَصْلِ الطَّيِّبِ بِذَلِكَ بَلْ لَوْ جَعَلْتَ مَاءً غَيْرَ مَاءِ الرِّفْعِ يَذَلُّ ذَلِكَ كَفَى فِي دَفْعِ كَرَاهَةِ تَرْكِ الْإِتْبَاعِ بَلْ وَفِي حُصُولِ أَصْلِ سُنَّةِ النِّظَافَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَالترتيبُ لِلْأُولَوِيَّةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ لِإِجْزَاءِ غَيْرِ الْمِسْكِ مَعَ وُجُودِهِ فِيهِ اسْتِنَابٌ مَعْنَى يَعُودُ عَلَى النَّصِّ بِالْإِبْطَالِ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي حِكْمَةِ النَّصِّ عَلَيْهِ كَوْنُهُ أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهِ أَمَّا الْمُحْدَةُ فَتَقْتَصِرُ عَلَى قَلِيلٍ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ وَلَا يَضُرُّ مَا فِيهِمَا مِنَ التَّطْيِيبِ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرٌ جِدًّا فَسُومِعَ لَهَا فِيهَا لِلْحَاجَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْمُحَرِّمَةُ كَالْمُحْدَةِ وَأُولَى بِالْمَنْعِ أَيِ لِقِصْرِ زَمَنِ الْإِحْرَامِ غَالِبًا. وَمَنْ تَمَّ رَجْعُ غَيْرِهِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَسَيَأْتِي فِي الصَّائِمَةِ أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهَا التَّطْيِيبُ فَلَوْ انْقَطَعَ قُبَيْلَ الْفَجْرِ فَتَوَثَّ وَأَرَادَتْ الْغُسْلَ بَعْدَهُ لَمْ يُسَنَّ لَهَا التَّطْيِيبُ فِيمَا يَظْهَرُ، (وَلَا يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ) أَيِ الْغُسْلِ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَكَذَا التَّيَمُّمُ (بِخِلَافِ الْوُضُوءِ) يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ وَلَوْ لِإِمَاسِحِ الْخُفِّ كَمَا مَرَّ وَإِنْ كَمُلَ بِالتَّيَمُّمِ لِنَحْوِ جُرْحٍ، وَكَوْنُ الْإِثْنَيْنِ بِبَعْضِ الطَّهَارَةِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ إِنَّمَا هُوَ مَعَ إِمْكَانٍ فَعَلٍ بَعْضُهَا الْآخَرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّجْدِيدَ كَانَ يَجِبُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَلَمَّا نُسِخَ وَجُوبُهُ بَقِيَ أَصْلُ طَلَبِهِ وَفِي خَبَرٍ صَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»^(١) وَمَحَلُّ نَدْبِ تَجْدِيدِهِ إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ. صَلَاةً مَا وَلَوْ رُكْعَةً لَا سَجْدَةً وَطَوَافًا وَلَا كُرَّةً كَالْغَسَلَةِ الرَّابِعَةِ نَعَمَ يَنْتَجِبُ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ بِهِ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً حَرَمَ لِتَلَاغِيهِ وَإِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ وَلَا لَزِمَ التَّسْلُسُ.

(وَيُسَنَّ أَنْ لَا يَنْقُصَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ مُتَعَدِّيًا فَضْمِيرُ الْفَاعِلِ لِلْمُتَطَهِّرِ وَقَاصِرًا فَالْمَاءُ هُوَ الْفَاعِلُ وَهُوَ مَا

(١) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٦٢]، ومن طريقه: البيهقي في (السنن الكبرى) [١/ ١٦٢]، والترمذي في (الجامع) [رقم/ ٥٩]، وغيرهم من حديث: عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للآلباني [رقم/ ١٢].

ماء الوضوء عن مُدٍّ، والغسل عن صاع. ولا حَدَّ له. وَمَنْ به نَجَسَ يَغْسِلُهُ ثم يَغْتَسِلُ، ولا تَكْفِي لهما غَسْلَةٌ، وكذا في الوضوء.

نُقِلَ عن خَطِّه (ماء الوضوء عن مُدٍّ) وهو رطلٌ وثُلُثٌ (و) ماء (الغسل عن صاع) وهو خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وثُلُثٌ تقريباً فيهما لِلاتِّبَاعِ وَمَحَلُّهُ فِيمَنْ بَدَنُهُ قَرِيبٌ من اعتِدَالِ بَدَنِهِ ﷺ ونُوعِيَّتِهِ وإلا زَيْدٌ وَنَقْصٌ لا يَتَّقِي به وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُمَا من ندبِ عَدَمِ النقصِ لِمَنْ بَدَنُهُ كَذَلِكَ أَنَّهُ لا يُسْنُّ له تركُ زيادةٍ لا سَرَفٍ فيها والأَوْجَهُ ما أَخَذَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ من كلامِهِمْ. والخَيْرُ أَنَّهُ يُنْدَبُ له الاقتصارُ عليهما أي إلا لِحَاجَةِ كَثِيقَيْنِ كَمَالِ الإثْبَانِ بِجَمِيعِ المَطْلُوبَاتِ وَزَعَمَ غَيْرُهُ أَنَّ كلامَهُمْ يُشْعِرُ بِندبِ زيادةٍ لا سَرَفٍ فيها؛ لأنَّ مَنَدُوبَاتِهِمَا لا تَتَأْتِي إلا بها قَطْعاً مَمْنُوعٌ (ولا حَدَّ له) أي لِمَا فِيهِمَا فَلَوْ نَقَصَ عَمَّا ذَكَرَ وَأَسْبَغَ كَفَى وفي خَبَرٍ حَسَنٍ «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِثُلَاثِي مُدٍّ» ^(١) وَيُسْنُّ أَنْ لا يَغْتَسِلَ لِعَجَابَةٍ أو غَيْرِهَا وَأَنْ لا يَتَوَضَّأَ لِحَدَثٍ أو غَيْرِهِ عَلَى الأَوْجَهُ فِي رَاكِدٍ لَمْ يَسْتَبْجِرْ كِتَابِعٍ من عَيْنٍ غَيْرِ جَارٍ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَقْذُرُهُ وَأَنْ يُؤَخَّرَ من أَجَبَبِ بِخُرُوجِ المَنِيِّ غَسْلُهُ عن بَوْلِهِ لِثَلَاثٍ يَخْرُجُ معه فَضْلُهُ مِنْهُ فَيَبْطُلُ غَسْلُهُ قال بعضُ الحُفَاطِ وَأَنْ يَخْطُ من يَغْتَسِلُ فِي فَلَائَةٍ وَلَمْ يَجِدْ ما يَسْتَيِّرُ به خَطُّ كَالدَّارَةِ ثم يُسَمِّي اللّهَ وَيَغْتَسِلُ فِيهَا وَأَنْ لا يَغْتَسِلَ نِصْفَ النَّهَارِ ولا عِنْدَ العَتَمَةِ وَأَنْ لا يُدْخِلَ المَاءَ إلا بِوُثْرِهِ فَإِنْ أَرَادَ الْفَاءَ فَبَعْدَ أَنْ يَسْتَرَّ المَاءَ عَوْرَتَهُ اهـ. وَكَانَ اعْتِمَادُ فِي غَيْرِ الأخيرِ عَلَى ما رَأَاهُ كَافِيًا فِي نَدْبِ ذَلِكَ. وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ وَفِيهِ ما فِيهِ وَأَنْ لا يُزِيلَ ذُو حَدَثٍ أَكْبَرَ قَبْلَهُ شَيْئاً من بَدَنِهِ وَلَوْ نَحَوَ دَمٌ قال الغزالي لأنَّ أَجْزَاءَهُ تَعُودُ إِلَيْهِ فِي الآخِرَةِ بِوصْفِ العَجَابَةِ وَيُقَالُ إِنَّ كُلَّ شَعْرَةٍ تُطَالِيهِ بِعَجَابَتِهَا وَأَنْ يَغْفَلَ كَحَائِضٍ أو نَفْسَاءٍ انْقَطَعَ دُمُهَا فَرَجَهُ وَيَتَوَضَّأُ إِنَّ وَجَدَ المَاءَ وَلَا تَيَسَّمُ وَيَحْضُلُ أَصْلُ السُّتَةِ بِغَسْلِ الفَرْجِ إِنْ أَرَادَ نَحْوَ جَمَاعٍ أو نَوْمٍ أو أَكَلٍ أو شُرْبٍ وإلا كُرِّهَ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِذِهِ الأَرْبَعَةُ إِرَادَةُ الذِّكْرِ أَخْذاً من تَيَسُّمِهِ ﷺ كَرَدَ سَلَامٍ من سَلَّمَ عَلَيْهِ جُنُباً ^(٢) والقَصْدُ به فِي غَيْرِ الأَوَّلِ تَخْفِيفُ الْحَدَثِ فَيُنْتَقَضُ به وَفِيهِ زِيَادَةُ النَّشَاطِ لِلْعَوْدِ فَلَا يُنْتَقَضُ به وَهُوَ كُضُوءُ التَّجْدِيدِ وَالْوَضُوءُ لِنَحْوِ الْقِرَاءَةِ فَلَا بُدَّ فِيهِ من نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ وَيجوزُ الْغُسْلُ عَارِياً قال جَمْعٌ لا الوَضُوءُ عَقِبَهُ وَبُرْدٌ بَأَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَحْتَجْ له وإلا كَخَوْفِ رِشَاشٍ يُلْحَقُ ثَوْبَهُ جازَ لِمَا يَأْتِي من جِلِّ التَّعَرِّي فِي الْخُلُوءِ لِأَدْنَى غَرَضٍ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِحُرْمَةِ جَمَاعٍ مَنْ تَنَجَّسَ ذَكَرَهُ قَبْلَ غَسْلِهِ أَيِ إِنْ وَجَدَ المَاءَ وَيَنْبَغِي تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ السَّلِيسِ لِتَصْرِيحِهِمْ بِجِلِّ وَطءِ الْمُسْتَحَاضَةِ مع جَرَيَانِ دُمِهَا وَغَيْرِ مَنْ يُعْلَمُ من عَادَتِهِ أَنَّ المَاءَ يُقْذَرُهُ عن جَمَاعٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ. (وَمَنْ به) أَيِ بَدَنِهِ (نَجَسَ) عَيْنِي أو حُكْمِي (يَغْسِلُهُ) ثم يَغْتَسِلُ ولا تَكْفِي لهما غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ (وَكَذَا فِي الْوَضُوءِ) لِأَنَّهُمَا واجِبَانِ مُخْتَلِفَا الْجِنْسِ فَلَا يَتَدَاخِلَانِ

(١) [سنده صحيح] أخرجه: ابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/ ١٠٨٣]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٢٤٣/ ١]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [١٩٦/ ١]، وغيرهم من حديث: عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قلتُ: سنده صحيح .

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٣٣٠]، وغيره من حديث: أبي جهيم بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قُلْتُ: الْأَصَحُّ تَكْفِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمَنْ اغْتَسَلَ لِحَنَابَةٍ وَمَجْمُوعَةٍ حَصَلًا أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطُّ.

قُلْتُ: وَلَوْ أَخَذْتُ ثُمَّ أَجَنَّبْتُ أَوْ عَكَّسْتُ كَفَى الْغُسْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ النَّجَاسَةِ

هي:

(قُلْتُ الْأَصَحُّ تَكْفِيهِ) حَتَّى فِي الْمَيِّتِ وَلِلْعَلْمِ بِهَذَا مِمَّا هُنَا سَكَتَ عَنْ اسْتِدْرَاكِ مَا يَأْتِي ثُمَّ كَمَا سَتَعَلَّمُهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِحُصُولِ الْغَرَضِ مِنْهُمَا بِمُرُورِ الْمَاءِ عَلَى الْمَحَلِّ أَمَا فِي الْحُكْمِيَّةِ فَوَاضِحٌ. وَأَمَّا فِي الْعَيْنِيَّةِ فَالْفَرَضُ أَنَّهَا زَالَتْ بِجَرِيَّةٍ وَأَنَّ الْمَاءَ وَارِدٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَا زَادَ وَزُثْهُ وَلَا حَالَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعُضْوِ فَإِنْ انْتَفَى شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ فَالْحَدِيثُ بَاقٍ كَالنَّجَسِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُغْلَظَةَ لَا يَطْهَرُ مَحَلُّهَا عَنِ الْحَدِيثِ إِلَّا بَعْدَ تَسْيِيعِهَا مَعَ التَّغْفِيرِ.

(وَمَنْ اغْتَسَلَ لِحَنَابَةٍ) أَوْ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ (و) نَحْوِ (جُمُعَةٍ) أَوْ عِيدٍ بَيْنَهُمَا (حَصَلًا) أَيْ غُسْلُهُمَا وَإِنْ كَانَ الْأَكْمَلُ إِفْرَادَ كُلِّ بَعْثٍ وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ الظَّهْرُ وَسُنَّتُهُ وَخُطْبَةُ الْجُمُعَةِ وَالْكُسُوفُ بَنِيَّةٌ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الطَّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا كَالْخُطْبَةِ (أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطُّ) عَمَلًا بِمَا نَوَاهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَنْدَرِجِ الْمَسْنُونُ فِي الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ وَمِنْ ثُمَّ تَيَمَّمَ لِلْعَجَزِ عَنْهُ بِخِلَافِ التَّحِيَّةِ وَمِنْ ثُمَّ حَصَلَتْ بِغَيْرِهَا وَإِنْ لَمْ تُثَوَّرْ عَلَى مَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِشْغَالَ الْبُقْعَةِ وَأَفْهَمَ الْمَثْنُ عَدَمَ صِحَّةِ الْوَاجِبِ بَنِيَّةِ النَّفْلِ وَكَذَا عَكْسُهُ لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَإِلَّا فَيَنْبَغِي حُصُولُ السُّنَّةِ بِذَلِكَ لِغُدْرِهِ وَأَنَّهُ لَوْ اغْتَسَلَ لِأَحَدٍ وَاجِبَيْنِ أَوْ أَحَدٍ نَفْلَيْنِ فَأَكْثَرَ بَنِيَّةٍ فَقَطُّ حَصَلَ الْآخَرُ وَهُوَ كَذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَبْنَى الطَّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِحُصُولِ غَيْرِ الْمُنَوِيِّ سُقُوطَ طَلَبِهِ كَمَا فِي التَّحِيَّةِ. (قُلْتُ وَلَوْ أَخَذْتُ ثُمَّ أَجَنَّبْتُ أَوْ عَكَّسْتُ) أَوْ وَجَدَا مَعًا (كَفَى الْغُسْلُ) وَإِنْ لَمْ يَثُرْ مَعَهُ الْوُضُوءُ وَلَا رَتَّبَ أَعْضَاءَهُ (عَلَى الْمَذْهَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَا نِدْرَاجَ الْأَصْغَرِ فِي الْأَكْبَرِ وَلَا نَظَرَ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ مَعَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ كَفَى أَنَّ الْأَصْغَرَ أَضْمَحَلَ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ حُكْمٌ وَهُوَ كَذَلِكَ.

بَابُ النَّجَاسَةِ وَإِزَالَتِهَا

قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي تَأْخِيرُهَا عَنِ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَمَّا قَبْلَهَا لَا عَنْهَا أَوْ تَقْدِيمُهَا عَقِبَ الْمِيَاهِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ لِهَذَا الصَّنِيعَ وَجْهًا أَيْضًا وَهُوَ أَنَّ إِزَالَتَهَا لَمَّا كَانَتْ شَرْطًا لِلْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ عَلَى مَا مَرَّ وَكَانَ لَا بُدَّ فِي بَعْضِهَا مِنْ تَرَابِ التَّيَمُّمِ كَانَتْ آخِذَةً طَرَفًا مِمَّا قَبْلَهَا وَمِمَّا بَعْدَهَا فَتَوَسَّطَتْ بَيْنَهُمَا إِشَارَةً لِلذَلِكَ.

(هِيَ) لُغَةً الْمُسْتَقْدَرُّ وَشَرْعًا: بِالْحَدِّ مُسْتَقْدَرٌّ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرْخَصَ وَحُدِّثَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْ مُرَاجَعَتِهِ لِكَثْرَةِ فَوَائِدِهِ وَعِزَّةِ أَكْثَرِهَا

كُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٌ. وَكَلْبٌ، وَخِنْزِيرٌ، وَفَرَعُهُمَا،

وبالعدّ وسلكه لسهولة معرفتها به وإشارة إلى أنّ الأصل في الأعيان الطهارة؛ لأنها خُلِقَتْ لِمَنَافِعِ العباد وإنما تحضّل أو تكمل بالطهارة وإلى أنّ ما عدا ما ذكره ونحوه طاهر (كُلُّ مُسْكِرٍ) أي صالح للإسكار فدخلت القطرة من المُسْكِرِ وأريد به هنا مُطْلَقُ الْمُعْطَى للعقل لا ذو الشدّة المُطْرِبَةِ وإلا لم يُحتَجْ لقولهم (مائع) كخمرٍ بسائر أنواعها وهي المُتَخَذَةُ من العنب، وتبيذ وهو المُتَّخَذُ من غيره لآته تعالى سمّاها رَجَسًا وهو شرعًا النجس ولا يلزم منه نجاسة ما بعدها في الآية؛ لأنّ النجس إما مجاز فيه والجمع بين الحقيقة والمجاز جائز وعلى امتناعه وهو ما عليه الأكثرون هو من عموم المجاز أو حقيقة لآته يُطلق أيضًا على مُطلق المُستَقْدَرِ واستعمال المُشْتَرَكِ في معانيه جائز استغناءً بالقرينة كما في الآية فاندفع ما لابن عبد السلام هنا وفي الحديث «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ»^(١) وخرَجَ بالمائع نحو البنج والحشيش والأفيون وجوزة الطيب وكثير العنبر والزعفران فهذه كلّها مُسْكِرَةٌ لِكُنْهَها جامدة فكانت طاهرة والمُرَادُ بالإسكار هنا الذي وقَعَ في عبارة المُصَنِّفِ وغيره في نحو الحشيش مُجَرَّدُ تَغْيِيبِ العقل فلا مُنافاةَ بينه وبين تعبير غيره بأنّها مُخَدَّرَةٌ خلافًا لِمَنْ وَهَمَ فيه وما ذكرته في الجوزة من أنّها مُسْكِرَةٌ بالمعنى المذكور وأنّها حرامٌ صرّح به أئمة المذاهب الثلاثة واقتضاه كلام الحنفية ولا يرد على المتن جامد الخمر ودرديته ولا ذائب نحو حشيش لم تصر فيه شدة مطربة نظرًا لأصليهما (وكلب) للأمر بالتطهير من ولوغه سبعا مع التعفير والأصل عدم التعبد إلا للدليل بعينه ولا دليل على ذلك (وخِنْزِيرٌ) لآته أسوأ حالًا منه إذ لا يجوز الانتفاع به في حالة الاختيار بحالٍ مع صلاحيّته له فلا يردّ نحو الحشرات؛ ولآته مندوبٌ إلى قتله من غير ضررٍ، (وفرعُهُما) أي فرعُ كُلِّ منهما مع الآخر أو مع غيره ولو آدميًا تغليبًا للنجس إذ الفرع يثبُعُ أحسَّ أبويه في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة وأشرَفُهُما في الدين وإيجاب البدل وعقد الجزية والأب في النسب والأم في الحرّية والرق وأخفُهُما في نحو الزكاة والأضحية وقضيته ما تقرّر من الحكم بتبعيته لأحسَّ أبويه أنّ الآدمي المتولّد بين آدمي أو آدمية ومُعَلَّلٌ له حكم المُعَلَّلِ في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها وبحث طهارته نظرًا لصورته بعيد من كلاهم بخلافه في التكليف؛ لأنّ مناطه العقل ولا يُنافيه نجاسة عيّنه للعفو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتي في الوشم ولو بمُعَلَّلٍ إذا تعدّرت إزالته فيدخل المسجد ويُمَاسُّ الناس ولو مع الرطوبة ويؤثمهم؛ لآته لا تُلزَمُهُ إعادة ومال الإِسْوِي إلى عدم حلّ مُناكَحَتِهِ وَجَزَمَ به غيره؛ لأنّ في أحدٍ أصله ما لا يحلّ رجلاً كان أو امرأة ولو لِمَنْ هو مثله وإن استويا في الدين وقضيته ما يأتي في النكاح من أنّ شرط حلّ التسرّي حلّ المُناكَحَةِ أنّه لا يحلّ له وطء أمّته بالملك أيضًا لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقّق العنت لم يبعد ويُقتل بالحرّ المُسْلِمِ قيل لا عكسه

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٢٠٠٣]، وغيره من حديث: ابن

وَمَيْتَةٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّ، وَالسَّمَكِ، وَالْجَرَادِ، وَدَمٍ، وَفَيْحٍ،

لِنَقْصِهِ وَقِيَاسِهِ فَطَمَهُ عَنْ مَرَاتِبِ الْوِلَايَاتِ وَنَحَوِهَا كَالْقَرْنِ بِلِ أُولَى نَعَمَ فِيهِ دِيَّةٌ إِنْ كَانَ حُرًّا؛ لِأَنَّهَا تُعْتَبَرُ بِأَشْرَفِ الْأَبَوَيْنِ كَمَا مَرَّ قَالَ بَعْضُهُمْ وَيَعِيدُ أَنْ يُلْحَقَ نَسَبُهُ بِنَسَبِ الْوَاطِئِ حَتَّى يَرِيَهُ أَهْلُ. وَالْوَجْهَ عَدَمُ اللَّحُوقِ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ جُلُّ الْوَطْءِ أَوْ اقْتِرَانُهُ بِشَبْهَةِ الْوَاطِئِ وَهُمَا مُتَّفَقَانِ هُنَا نَعَمَ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي وَاطِئٍ مَجْنُونٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمَحَلُّ الْمَوْطُوءُ هُنَا غَيْرُ قَابِلٍ لِلْوَطْءِ فَتَعَدَّرَ الْإِلْحَاقُ بِالْوِاطِئِ هُنَا مُطْلَقًا فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا قَرِيبَ لَهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ إِنْ كَانَتْ آدَمِيَّةً وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ لَهُ أَنْ يُزَوَّجَ أُمُّهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْمِلْكِ لَا عَتِيقَتَهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْوِلَايَاتِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ وَطِئَ آدَمِيٌّ بَهَيْمَةٍ فَوَلَدَهَا الْآدَمِيُّ مِلْكٌ لِمَالِكِهَا أَهْلٌ وَهُوَ مَقْيَسٌ، (وَمَيْتَةٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ) لِتَحْرِيمِهَا مَعَ عَدَمِ إِضْرَارِهَا فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا لِتَجَاسُّهَا وَزَعَمَ إِضْرَارُهَا مَمْنُوعٌ وَهِيَ مَا زَالَتْ حَيَاتُهُ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ شَرْعِيَّةٍ فَخَرَجَ مَوْتُ الْجَنِينِ بِذَكَاةِ أُمِّهِ وَالصَّبْدُ بِالضَّغْطَةِ أَوْ قَبْلَ إِمْكَانِ ذَكَاةِهِ وَالنَّادُ بِالسَّهْمِ؛ لِأَنَّ هَذَا ذَكَاةُهَا شَرْعًا وَاسْتَشْنَى مِنْهَا الْآدَمِيُّ لِتَكْرِيمِهِ بِالنَّصِّ وَهُوَ فِي الْكَافِرِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ فَلَا يُنَافِي إِهْدَارَهُ لِيُوصَفَ عَرْضِيٌّ قَامَ بِهِ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا تُتَجَسَّوْا مَوْتَائِكُمْ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيْتًا»^(١) وَذَكَرَ الْمُسْلِمُ لِلْغَالِبِ وَمَعْنَى نَجَاسَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْآيَةِ نَجَاسَةٌ اعْتِقَادِيَّةٌ أَوْ الْمُرَادُ اجْتِنَابُهُمْ كَالنَّجَسِ وَالْخِلَافُ فِي غَيْرِ مَيْتَةِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ قِيلَ وَمِثْلُهُمُ الشُّهَدَاءُ وَالسَّمَكُ لِلْإِجْمَاعِ وَالْجَرَادُ لِلْإِجْمَاعِ أَيْضًا عَلَى مَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلِلْخَبَرِ الْحَسَنِ «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»^(٢) لَكِنَّ الصَّحِيحَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْقَائِلَ أُحِلَّتْ إِلَى آخِرِهِ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَكِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَرِوَايَةُ رَفَعِ ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ جِدًّا وَمَنْ ثَمَّ قَالَ أَحْمَدُ إِنَّهَا مُتَكَرِّرَةٌ وَخَبَرُ «الْجَرَادُ أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ لَا أَكْلُهُ وَلَا أَحْرُمُهُ»^(٣) صَرِيحٌ فِي حِلِّهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهِمَ فِيهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَأْكُلْهُ لِعُدْوَرِ كَالضَّبِّ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ «أَنَّهُمْ عَزَّوْا سَبْعَ عَزَّوَاتٍ يَأْكُلُونَهُ وَيَأْكُلُهُ مَعَهُمْ» وَرِوَايَةُ يَأْكُلُونَهُ صَحَّتْ فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ، (وَدَمٌ) لِإِجْمَاعٍ حَتَّى مَا يَبْقَى عَلَى الْعِظَامِ وَمَنْ صَرَّحَ بِطَهَارَتِهِ أَرَادَ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ وَاسْتَشْنَى مِنْهُ الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ وَالْمِسْكُ أَيْ وَلَوْ مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ تَجَسَّدَ وَانْعَقَدَ وَلَا فَهوَ نَجِسٌ تَبَعًا لَهَا وَالْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ وَمَنْ أَوْ لَبَنٌ خَرَجَا بِلَوْنِ الدَّمِ وَدَمٌ بِيَضُهُ لَمْ تَفْسُدْ (وَفَيْحٌ) لِأَنَّهُ دَمٌ مُسْتَحِيلٌ وَصَدِيدٌ وَهُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ يُخَالِطُهُ دَمٌ وَكَذَا مَاءٌ قُرْجٍ أَوْ نَفْطٍ إِنْ تَغَيَّرَ كَمَا سَيَذْكُرُهُ

(١) [ضعيف] أخرجه: والحاكم في (المستدرك على الصحيحين) [١/ ٥٤٢]، وعنه: البيهقي في (السنن الكبرى)

[١/ ٣٠٦]، ومن طريقه: ابن عساكر في (تاريخ دمشق) [٣١/ ٢٠٥]، من حديث: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

قلت: حديث ضعيف مرفوعًا، وقد صح موقوفًا.

(٢) [صحيح] أخرجه: الشافعي في (مسنده) [رقم/ ١٥٦٩]، وأحمد في (مسنده) [٢/ ٩٧]، وابن ماجه في

(سننه) [رقم/ ٣٢١٨]، وغيرهم من حديث: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

قلت: حديث صحيح. ينظر: (السلسلة الصحيحة) للألباني [رقم/ ١١١٨].

(٣) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٣٨١٣]، وغيره من حديث: سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/ ١٥٣٣].

وَقِيءَ، وَرَوَّثَ، وَبَوَّلَ، وَمَذَّى، وَوَذَّى،

(وقِيءَ) وإن لم يَتَغَيَّرْ وإلا اسْتَقَرَّ في المَعْدَةِ؛ لآتِه فَضْلُهُ وبلغَ المَعْدَةُ بخلافه من رَأْسٍ أو صَدْرٍ كالسَائِلِ من فَمِ النَّائِمِ ما لم يعلم أَنه من المَعْدَةِ نَعَمَ من ابْتَلَى به عُفَى عنه منه في الثَّوبِ وَغَيْرِهِ وإن كَثُرَ كَدَمُ الْبَرَاغِيثِ كما هو ظَاهِرٌ وما رَجَعَ من الطَّعَامِ قَبْلَ وُصُولِهِ لِلْمَعْدَةِ مُتَنَجِّسٌ عَلَى ما قاله الْفَقَّالُ وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ طَهَارَتَهُ وكَلَامُ الْمَجْمُوعِ في مَوَاضِعَ يُؤَيِّدُهَا وَمِمَّا يُصَرِّحُ بِهِمَا ما نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ عن ابْنِ عَدْلَانَ وَأَقْرَبُوهُ من أَنَّ مَحَلَّ بُطْلَانِ صَلَاةٍ من ابْتَلَعَ طَرَفَ خَيْطٍ وَبَقِيَ بَعْضُهُ بَارِزًا إِنْ وَصَلَ طَرَفُهُ لِلْمَعْدَةِ لِاتِّصَالِ مَحْمُولِهِ وَهُوَ طَرَفُهُ الْبَارِزُ بِالنَّجَاسَةِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ ما إِذَا لم يَصِلْ إِلَيْهَا؛ لآتِه الْآنَ لَيْسَ حَامِلًا لِمُتَصِلِ بِنَجَسٍ وَيُظْهَرُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ ما جَاوَزَ مَخْرَجَ الْحَائِ الْمُهْمَلَةِ من ذَلِكَ؛ لآتِه بَاطِنُ وَجَرَةٍ وَهِيَ ما يُخْرِجُهُ الْحَيَوَانُ لِيَجْتَرَهُ وَمِرَّةٌ سَوْدَاءُ أو صَفْرَاءُ وَهِيَ ما في المَرَارَةِ لَا سِتِحَالَتَهُمَا لِفَسَادِ (وَرَوَّثَ) بِالْمُثَلَّةِ وَهُوَ إمَّا خَاصٌّ بِما من الْآدَمِيِّ كَالْعَذِيرَةِ أو بِما من غَيْرِ الْآدَمِيِّ أو بِما من ذِي الْحَافِرِ أو أَعَمٌّ وَهُوَ ما في الدَّفَائِقِ فَعَلَى غَيْرِهِ أَرِيدَ بِهِ الْأَعَمُّ تَوَسُّعًا (وَبَوَّلَ) وَلَوْ من طَائِرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ وما لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ؛ لآتِه ﷺ سَمَى الرُّوثَ رِكْسًا وَهُوَ شَرَعًا النَجَسُ وَأَمَرَ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ، وَحِكَايَةُ جَمْعِ مَالِكِيَّةٍ قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ بِطَهَارَةِ بَوْلِ الطِّفْلِ غَلَطٌ. وَاخْتَارَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ وَمُتَأَخِّرُونَ طَهَارَةَ فَضْلَاتِهِ ﷺ وَأَطَالُوا فِيهِ وَلَوْ قَاءَتْ أو رَأَتْ بِهَيْمَةٍ حَبًّا صُلْبًا بِحَيْثُ لَوْ زُرْعَ نَبَتَ فَهُوَ مُتَنَجِّسٌ يُغْسَلُ وَيُؤْكَلُ وَالْعَسَلُ يُخْرُجُ قَبْلَ من فَمِ النَحْلِ فَهُوَ مُسْتَسْنَى من الْقِيءِ وَقِيلَ من ذُبْرُهَا فَهُوَ مُسْتَسْنَى من الرُّوثِ وَقِيلَ من ثَقْبَتَيْنِ تَحْتَ جَنَاحِهَا فَلَا اسْتِثْنَاءَ إِلَّا بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ حِينَئِذٍ كَاللَّبَنِ وَهُوَ من غَيْرِ الْمَأْكُولِ نَجَسٌ وَلَيْسَ الْعَنْبَرُ رَوْثًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ بَلْ هُوَ نَبَاتٌ فِي الْبَحْرِ فَمَا تَحَقَّقَ مِنْهُ أَنَّهُ مَبْلُوغٌ مُتَنَجِّسٌ؛ لآتِه مُتَجَسِّدٌ غَلِيظٌ لَا يَسْتَحِيلُ وَجِلْدَةُ الْمَرَارَةِ طَاهِرَةٌ دُونَ ما فِيهَا كَالْكِرْشِ وَمِنْهُ الْخَزَزَةُ الْمَعْرُوفَةُ فِيهَا لِانْعِقَادِهَا مِنَ النَّجَاسَةِ كَحَصَى الْكُلَى أو الْمَثَانَةِ وَجِلْدَةُ الْإِنْفَحَةِ من مَأْكُولٍ طَاهِرَةٌ تُؤْكَلُ وَكَذَا ما فِيهَا إِنْ أُحْدِثَ من مَذْبُوحٍ لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ وَإِنْ جَاوَزَ سَتَتَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطِّفْلِ الْآتِي غَيْرُ خَفِيِّ وَعَنِ الْعُدَّةِ وَالْحَاوِي الْجَزْمُ بِنَجَاسَةِ نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ وَالْقَزَوِينِيِّ أَنَّهُ من لُعَابِهَا مَعَ قَوْلِهِمْ إِنَّهَا تَتَغَدَّى بِالذُّبَابِ الْمَيِّتِ لَكِنْ الْمَشْهُورُ الطَّهَارَةُ كَمَا قاله السُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ أَيِ لَأَنَّ نَجَاسَتَهُ تَتَوَقَّفُ عَلَى تَحَقُّقِ كَوْنِهِ من لُعَابِهَا وَأَنَّهَا لَا تَتَغَدَّى إِلَّا بِذَلِكَ وَأَنَّ ذَلِكَ النَّسِجَ قَبْلَ احْتِمَالِ طَهَارَةِ فِيهَا وَأَتَى بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِيمَا يُخْرُجُ مِنْ جِلْدٍ نَحْوِ حَيَّةٍ أو عَقْرَبٍ فِي حَيَاتِهَا بِطَهَارَتِهِ كَالْعَرَقِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِبُعْدِ تَشْبِيهِهِ بِالْعَرَقِ بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ نَجَسٌ؛ لآتِه جُزْءٌ مُتَجَسِّدٌ مُتَفَصِّلٌ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمَيِّتِهِ. وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الشَّيْخِ نَصْرٍ الْعَفْوُ عَنِ بَوْلِ بَقَرِ الدِّيَاسَةِ عَلَى الْحَبِّ وَعَنِ الْجَوْنِيِّ تَشْدِيدُ النُّكْرِ عَلَى الْبَحْثِ عَنْهُ وَتَطْهِيرُهُ (وَمَذَّى) لِلأَمْرِ بِغَسْلِ الذَّكَرِ مِنْهُ وَهُوَ بِمُعْجَمَةٍ وَبِجَوْرِ إِهْمَالِهَا سَاكِنَةً، وَقَدْ تُكَسَّرُ مَعَ تَخْفِيفِ الْيَاءِ وَتَشْدِيدِهَا مَاءً أَصْفَرُ رَقِيقٌ غَالِبًا يُخْرُجُ غَالِبًا عِنْدَ شَهْوَةٍ ضَعِيفَةٍ (وَوَذَّى) إِجْمَاعًا وَهُوَ بِمُهْمَلَةٍ وَبِجَوْرِ إِعْجَامِهَا سَاكِنَةً مَاءً أَبْيَضٌ كَدِرٌ

وكذا مني غير الآدمي في الأصح.
قُلْتُ: الأصح طهارة مني غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما، والله أعلم. ولَبَّنْ ما لا
يُؤْكَل غير الآدمي

ثَمَّ غَالِيًا يَخْرُجُ غَالِيًا إِمَّا عَقِبَ الْبَوْلِ حَيْثُ اسْتَمَسَكَ الطَّبِيعَةُ أَوْ عِنْدَ حَمَلِ شَيْءٍ ثَقِيلٍ ، (وَكَذَا مِنْي
غَيْرِ الْآدَمِيِّ فِي الْأَصَحِّ) كَسَائِرِ الْمُسْتَحِيلَاتِ أَمَّا مِنْي الْآدَمِيُّ ، وَلَوْ خَصِيًّا وَمَمْسُوحًا وَخُنْثَى إِذَا تَحَقَّقَ
كَوْنُهُ مَنِئًا فَطَاهِرٌ لِمَا صَحَّ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كُنْتُ أَحْكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي) (١)
وَصَحَّ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَ يَرَى فِي فَضْلَاتِهِ ﷺ مَا هُوَ مَذْهَبُنَا أَنَّهَا كَغَيْرِهَا عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ
جَمْعٍ فَيَلْزَمُ اخْتِلَاطُ مَنْيِ الْمَرَأَةِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَلِمُ كَالْأَنْبِيَاءِ ﷺ وَتَجْوِيزُ اخْتِلَامِهِ الَّذِي أَفْهَمَهُ قَوْلُ
عَائِشَةَ فِي إِصْبَاحِهِ صَائِمًا جُتِبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ اخْتِلَامِ مَحْمُولٍ عَلَى أَنَّ الْمُتَنَبِّعَ اخْتِلَامٌ مِنْ فِعْلِ بَرُؤِيَّةٍ ؛
لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ بِخِلَافِهِ لَا عَنْ رُؤْيِيَّةٍ شَيْءٍ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْشَأُ عَنْ نَحْوِ مَرَضٍ أَوْ امْتِلَاءِ
أَوْعِيَةِ الْمَنْيِ وَيَفْرَضُ صِحَّةُ هَذَا فَهُوَ نَادِرٌ فَلَا نَظَرَ لِاحْتِمَالِهِ وَزَعَمُ خُرُوجِهِ مِنْ مَخْرَجِ الْبَوْلِ غَيْرُ مُحَقَّقٍ
بَلْ قَالَ أَهْلُ التَّشْرِيعِ إِنَّ فِي الذَّكَرِ ثَلَاثَ مَجَارِيٍّ مَجْرَى لِلْمَنْيِ وَمَجْرَى لِلْبَوْلِ وَالْوَدْيِ وَمَجْرَى
لِلْمَذْيِ بَيْنَ الْأَوَّلَيْنِ وَيَفْرَضُهُ فَاَلْمُلَاقَاةُ بَاطِنًا لَا تُؤَثِّرُ بِخِلَافِهَا ظَاهِرًا وَمَنْ ثَمَّ يَتَنَجَّسُ مِنْ مُسْتَنْجٍ بِغَيْرِ
الْمَاءِ لِمُلَاقَاتِهِ لَهَا ظَاهِرًا وَلَا يُنَافِي الْأَوَّلُ مَا مَرَّ فِي الطَّعَامِ الْخَارِجِ ؛ لِأَنَّ الْمُلَاقَاةَ هُنَا ضَرُورِيَّةٌ فِي
بَاطِنَيْنِ بِخِلَافِهَا ثَمَّ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يُلْحِقُوا بِهِ بَلْغَمَ نَحْوِ الصَّدْرِ كَمَا مَرَّ . وَإِمَّا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ مَا فِي الْبَاطِنِ
نَجَسٌ لِكَيْتِهِ فِي الْحَيِّ لَا يُدَارُ عَلَيْهِ حُكْمُ النَّجَسِ إِلَّا إِنْ اتَّصَلَ بِالظَّاهِرِ أَوْ اتَّصَلَ بَعْضُ الظَّاهِرِ كَعَوْدِهِ
وَفِي قَوَاعِدِ الزَّرَكَشِيِّ إِسْهَابٌ فِي ذَلِكَ وَهَذَا خُلَاصَةُ الْمُعْتَمَدِ مِنْهُ بَلْ قَوْلُنَا نَجَسٌ لِكَيْتِهِ إِلَى آخِرِهِ يُجَمِّعُ
بِهِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَوْفِ نَجَاسَةٌ وَمُقَابِلُهُ وَيُسَنُّ غَسْلُهُ رَطْبًا وَفَرَكُهُ يَابِسًا لَكِنْ غَسْلُهُ أَفْضَلُ .
(قُلْتُ الْأَصَحُّ طَهَارَةُ مَنْيِ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَفَرْعُ أَحَدِهِمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ أَصْلُ حَيَوَانٍ ظَاهِرٍ فَاشْبَهَ
مَنْيَ الْآدَمِيِّ وَمِثْلَهُ بَيَّضٌ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحَمِّهِ فَهُوَ ظَاهِرٌ مُطْلَقًا يَحِلُّ أَكْلُهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ ضَرَرُهُ وَبَيَّضُ الْمَيْتَةِ
إِنْ تَصَلَّبَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَنَجَسٌ . (وَلَبَّنْ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ الْآدَمِيِّ) لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ وَلَيْسَ أَصْلُ حَيَوَانٍ ظَاهِرٍ وَبِهِ
فَارَقَ مِنْهُ أَمَّا لَبَّنْ الْمَأْكُولِ كَالْفَرَسِ فَطَاهِرٌ لِجَمَاعًا إِلَّا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ جَلَالَةٍ فَهُوَ نَجَسٌ عَلَى قَوْلِ وَالْأَصَحُّ
خِلَافُهُ .

(تَنْبِيْهُ) لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ صَرَخَ بَعْضُ الْحَقِيقَةِ فِي لَبَّنِ الرُّمَكَةِ وَهِيَ الْفَرَسُ أَوْ الْبِرْدَوْنَةُ الْمُتَخَذَةُ
لِلتَّلْسِلِ بِأَنَّهُ مُسَكَّرٌ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ جِدًّا فَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي لَبَّنِ يَعْنِيهِ قُلْنَا بَنَجَاسَتِهِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ
أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الطَّبَاعِ وَأَمَّا الْحُكْمُ عَلَى الْجِنْسِ كُلِّهِ لِيُوجِدَهُ فِي أَفْرَادِهِ مِنْهُ فَبَعِيدٌ نَعَمَ قِيَاسُ
مَا مَرَّ فِي الْمَيْتَةِ الَّتِي لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةٌ أَتَى لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ حَكَمْنَا بِهِ عَلَى كُلِّهِ ثُمَّ

(١) [صحيح] أخرجه : مسلم في (صحيحه) [رقم / ٢٨٨] ، وغيره من حديث : عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وفيه : (أفركه من
ثوب رسول الله ﷺ فركا ؛ فيصلي فيه) .

والجزء المُنْفَصِلُ من الحيِّ كَمَيْتَتِهِ إِلَّا شَعَرَ المَأْكُولِ فَطَاهِرٌ، وليست العَلَقَةُ والمُضْغَةُ،
ورُطوبَةُ الفَرْجِ

رأيت في بعض كُتُبِهِم المُعْتَمَدَةِ أَنَّ الخلافَ فيه ليس من حيث إسكاره؛ لآتِه حينئذٍ كِبَرُ البَنَجِ عندهم وهو مُبَاحٌ أي القليلُ منه بل من حيث إن اللَّبَنَ تبعَ لِلحَمِّ وأبو حنيفةً له فيه روايةٌ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ، والأصحُّ جِلُّه عنده وأنَّ الكلامَ ليس في اللَّبَنِ نَفْسِهِ مُطْلَقًا بل في المُتَّخِذِ منه أي وهو أَنَّهُ يَحْمُضُ فإذا حمضَ كان إسكاره على قدرِ حمضِهِ، وقد يَتَّخِذُ منه عَرَقٌ لِيَشْتَدَّ السُّكْرُ منه وهذا لَا شَكَّ في نَجَاسَتِهِ لِصِدْقِ حَدِّ المُسْكِرِ عليه ولا فرقَ بين أكلِ المُحِبَّلِ وَعَدَمِهِ كجِمارِ أَحِبَلٍ فَرَسًا وشاةٍ وَلَدَتْ كَلْبًا كما شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وقولُ الزَّرَكَشِيِّ أَنَّهُ نَجِسٌ قَطْعًا مَمْنُوعٌ. وَأَمَّا لَبَنُ الأَدَمِيِّ ولو ذَكَرًا وَصَغِيرَةً وَمَيْتًا فَطَاهِرٌ أَيْضًا إِذْ لَا يَلِيقُ بِكَرَامَتِهِ أَنْ يَكُونَ. مُنْشِؤُهُ نَجِسًا والزَّبَادُ لَبَنٌ مَأْكُولٌ بِحَرِيِّ كما في الحَارِي رِيحُهُ كَالْمِسكِ وَبَيَاضُهُ بَيَاضُ اللَّبَنِ فهو طَاهِرٌ أو عَرَقٌ سِتُورٍ بَرِّيٍّ كما هو المعروفُ المُشَاهَدُ وهو كذلك عندنا وَيُعْفَى عن قَلِيلِ شَعْرِهِ كَالثَلَاثِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يُبَيِّنُوا أَنَّ المُرَادَّ القَلِيلَ في المَأْخُوذِ لِلإِسْتِعْمَالِ أو في الإِنَاءِ المَأْخُوذِ منه والذي يَتَّجِهُ الأوَّلُ إِنْ كَانَ جَامِدًا لِأَنَّ العِبْرَةَ فيه بِمَحَلِّ النَجَاسَةِ فَقَطْ فَإِنْ كَثُرَتْ في مَحَلٍّ وَاجِدٌ لَمْ يُعْفَ عنه وَإِلَّا عُفِيَ بِخِلَافِ المَانِعِ فَإِنَّ جَمِيعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَإِنَّ قَلَّ الشَّعْرُ فِيهِ عُفِيَ عنه وَإِلَّا فَلَا وَلَا نَظَرَ لِلْمَأْخُوذِ.

(والجزء المُنْفَصِلُ من الحيِّ كَمَيْتَتِهِ) طَهَارَةُ وَنَجَاسَةُ فَيْدِ الأَدَمِيِّ طَاهِرَةٌ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ وَأَلْيَهُ الخُرُوفُ نَجِسَةٌ لِلخَبَرِ الْحَسَنِ أو الصَّحِيحِ «مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ» ^(١) نَعَمْ فَأَرَأَيْتَ الْمَسْكُ الْمُنْفَصِلَةَ فِي الْحَيَاةِ وَلَوْ احْتِمَالًا عَلَى الْأَوَجِّهِ أَوْ بَعْدَ ذِكَايَتِهِ طَاهِرَةٌ وَإِلَّا لَتَنَجَّسَ الْمَسْكُ بِهَا لِوُطُوئِهِ قَبْلَ انْعِقَادِهِ قَبْلَ وَمِنْهُ نَوْعٌ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ هُوَ أَطْيَبُهُ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالثُّرَكِيِّ فَيَتَعَيَّنُ اجْتِنَابُ مَا عَلِمَ فِيهِ ذَلِكَ لِنَجَاسَتِهِ، (إِلَّا شَعَرَ المَأْكُولِ فَطَاهِرٌ) إجماعًا وكذا الصَّوْفُ وَالوَبَرُ وَالرِّيشُ سِوَاءِ أَتَيْتُفَ أَمْ جُزْءٌ أَمْ تَنَازَرُ وَخَرَجَ بِشَعْرِ المَأْكُولِ غُضُوٌّ أَبِينِ وَعَلَيْهِ شَعْرٌ فَإِنَّهُ نَجِسٌ وَكَذَا شَعْرُهُ وَكَذَا لَحْمَةٌ عَلَيْهَا رِيشَةٌ وَلَا أَثَرٌ لِمَا بِأَصْلِهَا مِنَ الْحُمْرَةِ حَيْثُ لَا لَحْمَ بِهِ وَلَا لِشَعْرِ خَرَجَ مَعَ أَصْلِهِ بِخِلَافِهِ مَعَ قِطْعَةٍ جِلْدٍ هِيَ مُثَبَّتَةٌ وَإِنْ قَلَّتْ أَخَذًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي لَحْمَةٍ عَلَيْهَا رِيشَةٌ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ، . وَلَوْ شَكَّ فِي شَعْرِ أَوْ نَحْوِهِ أَهْوَى مِنْ مَأْكُولٍ أَمْ غَيْرِهِ أَوْ هَلِ انْفَصَلَ مِنْ حَيٍّ أَوْ مَيْتٍ فَهُوَ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَةُ نَحْوِ الشَّعْرِ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْعَظْمَ كَذَلِكَ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْجَوَاهِرِ (وَلَيْسَتْ الْعَلَقَةُ) وَهِيَ دَمٌ غَلِيظٌ اسْتَحَالَ عَنِ الْمَنِيِّ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِغُلُوقِهِ بِكُلِّ مَا لَامَسَهُ. (وَالْمُضْغَةُ) وَهِيَ قِطْعَةٌ لَحْمٍ بِقَدَرٍ مَا يُمَضَّغُ اسْتَحَالَتْ عَنِ الْعَلَقَةِ. (وَرُطُوبَةُ الْفَرْجِ) أَيِ الْقُبُلِ وَهُوَ مَاءٌ أَبْيَضٌ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمَذْيِ وَالْعَرَقِ يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الْفَرْجِ

(١) [صحيح لغيره] أخرجه: ابن ماجه في (سننه) [رقم/ ٣٢١٧]، والطبراني في (المعجم الكبير) [٥٧/ ٢]، وابن عدي في (الكامل) [٣/ ٣٢٥]، وغيرهم من حديث: تميم الداري رضي الله عنه.
قلت: حديث صحيح لغيره، وله شواهد ترى بعضها في: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم/ ٢٥٤٦].

بَنَجَسَ فِي الْأَصْح. وَلَا يَطْهُرُ نَجَسُ الْعَيْنِ إِلَّا خَمْرٌ

الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فإنه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبيله والقطع في ذلك ذكره الإمام واعتراض بأن المنقول جريان الخلاف في الكل (بنجس) من الحيوان الطاهر وقول الشارح من الآدمي ليس لإخراجها من غيره بل لبيان أن مقابل الأصح فيها أقوى من غيره منه فيها من الآدمي كما يعلم من تقريره له (في الأصح) أما الأوليان فأولى من المني؛ لأنهما أقرب منه إلى الحيوانية وأما قول الإستوي شرطهما على طريقة الرافعي أن يكونا من الآدمي لنجاسة مني غيره عنده وهما أولى منه بالنجاسة ويدل له جزم الرافعي بطهارة مني الآدمي وحكايته خلافاً قوياً في نجاستيهما منه اهـ. فمردود بأنهما أقرب إلى الحيوانية منه وهو أقرب إلى الدموية منهما وفيه نظر؛ لأن أصله المني لم يعارضها فيه ما يبطلها وأصالتها عارضها عند مقابل الأصح القائل بنجاستيهما ما أبطلها وهو أن العلقه دم كالحيض والمضغة قطعة لحم فهي كميتة الآدمي النجسة على قول للشافعي فلهذا اتضح جزم الرافعي بطهارة المني وحكايته الخلاف القوي في نجاستيهما لكننا مع ذلك لا نجزم على طريقة الرافعي بما قاله الإستوي من تقييدهما بكونيهما من الآدمي بل ذلك محتيل لما ذكر ولإطلاق طهارتهما من الحيوان الطاهر نظراً إلى أقربيتهما من الحيوانية ولا يعارضه جزم الرافعي بطهارته وحكايته الخلاف في نجاستيهما؛ لأنه تابع في ذلك للأصحاب الناظرين لما ذكرته أن أصله المني لم يعارضها شيء بخلاف أصالتهما وأما الأخيرة ولا فرق بين انفصالها وعذبه على المعتمد فلائها كالعرق وتولدها من محل النجاسة غير متيقن خلافاً لمن زعمه فلا يُنظر إليه ويفرضه فضرورة وصول ذكر المجاميع والبيض والولد لمحلها أوجب طهارتها حتى لا يتنجس ذكره بها كالبيض والولد ومن ثم قال في المجموع في موضع لا يجب غسل المولود إجماعاً وإن قلنا بنجاسة الرطوبة. وبحت البلقي أن رطوبة ثقبه بول المرأة نجسة قطعاً إن كان أصلها من الخارج وكذا إن شك؛ لأن الأصل في مثل هذه النجاسة إلا ما تحقق استثنائه وكذا رطوبة فرج الحيوان الطاهر فإنه مخرج البول وكذا رطوبة الذبّر قال وقضية كلام البغوي الجزم بطهارة رطوبة باطن الذكر أي وصرح به جمع ولا شك أن مخرجي المني والبول يجتمعان في ثقبته فإن كان البلل من مجرى المني فطاهر أو من مجرى البول أو شك فنجس اهـ. وما ذكره ظاهر إلا في مسألة فرج الحيوان لما مر فيه وإلا في مسألة الشك فالذي يتجه فيه في الجميع الطهارة ودعواه الأصل السابق ممنوعة؛ لأن تلك الرطوبة مشابهة للعرق كما علم مما مر فلا نحكم بنجاستيهما إلا إن علم اختلاطها بنجس.

(ولا يطهر نجس العين) بغسل لأنه إنما شرع لإزالة ما طرأ على العين ولا استحالة إلى نحو ملح؛ لأن حقيقة الاستحالة هنا أن يبقى الشيء بحاله وإنما تغيرت صفاته فقط لكن يستثنى من هذا شيان لا ثالث لهما في الحقيقة للنص عليهما ولعموم الاحتياج بل الاضطرار إليهما ومن ثم قال (إلا خمرًا)

تَخَلَّلْتُ وكذا إن نُقِلْتُ من شمسٍ إلى ظِلٍّ وَعَكْسِهِ في الْأَصَحِّ، فَإِنْ خُلِّلْتُ بِطَرَحٍ شَيْءٍ
فلا

ولو غير مُحْتَرَمَةٍ وأراد بها هنا مُطْلَقَ المُسْكِر ولو من نحو زَبِيبٍ وتمرٍ وَحَبٍّ لِتَصْرِيجِهِ كالأصحابِ
في بابي الربا والسَّكَمِ بِحُلٍّ تلك المُسْتَلْزِمُ لِطَهَارَتِهَا على أَنَّ أَهْلَ الْأَثَرِ وَمَالِكًا وَأَحْمَدَ على وصفِهِ
بذلك كما هو قولٌ لِلشَّافِعِيِّ (تَخَلَّلْتُ) بِنَفْسِهَا من غير مُصَاحَبَةٍ عَيْنٍ أَجَنَبِيَّةٍ لَهَا لِأَنَّ عِلَّةَ النِّجَاسَةِ
والتَّحْرِيمِ الإِسْكَارُ، وقد زَالَ وَلِجَلِّ اتِّخَاذِ الْخَلِّ إجماعًا وهو مسبوقٌ بِالتَّخْمُرِ قِيلَ إِلَّا في ثَلَاثِ صَوَرٍ
فلو لم يَطْهَرْ لَتَعَذَّرَ اتِّخَاذُهُ ولا يَرُدُّ على إِطْلَاقِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ تَخَلُّلٌ مَا وَقَعَ فِيهِ خَمَرٌ أو عَظُمَ نَجِسٌ
ثم نُزِعَ قَبْلَ تَخَلُّلِهِ لِأَنَّ مَانِعَ الطَّهَارَةِ هُنَا تَنَجُّسُهُ لا كَوْنُهُ خَمَرًا.

(تنبيه) المُسْتَسْنَى إِنَّمَا هو الخمرُ بِقَيْدِ التَّخَلُّلِ لا مُطْلَقًا كما هو واضحٌ فاندَفَعَ ما قِيلَ في عِبَارَتِهِ
تَسَاهُلٌ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ لِلْخَلِّ لا لِلْخَمْرِ وَيَتَفَرَّغُ على سَبْقِ الْخَلِّ بِالتَّخْمُرِ الْجَنُثُ في أَثْبَتِ طَالِقٍ إِنَّ تَخْمُرَ
هَذَا الْعَصِيرِ فَتَخَلَّلَ وَلَمْ يُعْلَمْ تَخْمُرُهُ نَظَرًا لِلْغَالِبِ أو الْمُطَرِّدِ.

(وكذا إن نُقِلْتُ من شمسٍ إلى ظِلٍّ وَعَكْسِهِ) فَتَطْهَرُ (في الْأَصَحِّ) إِذْ لَا عَيْنَ (فَإِنْ خُلِّلْتُ بِطَرَحٍ شَيْءٍ)
كَمُلُحٍ أو وَقَعَ فِيهَا بِلَا طَرَحٍ وَبَقِيَ إلى تَخَلُّلِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ فِي التَّخَلُّلِ أو نُزِعَ، وقد انْفَصَلَ مِنْهُ
شَيْءٌ أو كَانَ نَجِسًا وَإِنْ نُزِعَ فورًا كما مرَّ نَعَمْ يُسْتَسْنَى نَحْوُ حَبَاتِ الْعِنَاقِيدِ مِمَّا يَعْسُرُ التَّنْقِيَّ مِنْهُ كما
يُصَرِّحُ به كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَجَرى عَلَيْهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ وَمُتَأَخَّرُونَ خِلَافًا لِأَخْرِيَيْنِ وَإِنْ أَوَّلُوا كَلَامَ
الْمَجْمُوعِ وَبَنَوْا كَلَامَ غَيْرِهِ على ضَعِيفٍ إِذْ لَا مُلْجِئٌ لَهُمْ إلى ذَلِكَ وكذا ما احتجَّ إِلَيْهِ لِعَصْرِ يَابِسٍ أو
اسْتِقْصَاءِ عَصْرِ رَطْبٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ضَرُورَتِهِ (فلا) تَطْهَرُ وَيَحْرُمُ تَعَمُّدُ ذَلِكَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنْ
الْخَمْرِ تَتَّخَذُ خَلًّا فَقَالَ: «لا» ^(١) وَعِلَّتُهُ تَنَجُّسُ الْمَطْرُوحِ بِالمُلَاقَاةِ فَيَنْجَسُ الْخَلُّ، وَقِيلَ لِأَنَّهُ اسْتَعَجَلَ
إلى مَقْصُودِهِ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ فَعَوَّبَ بِتَقْيِضِ قَصْدِهِ كما لو قَتَلَ مَوْرَثَهُ وعلى هذا لا تَطْهَرُ بِالنَّقْلِ السَّابِقِ
وهو مُقَابِلُ الْأَصَحِّ ثُمَّ وَيَطْهَرُ بِطَهْرِهَا طَرَفُهَا وما ارْتَفَعَتْ إِلَيْهِ لَكِنْ بغيرِ فِعْلِهِ تَبَعًا لَهَا وفي معنى تَخَلُّلِ
الْخَمْرِ انْقِلَابُ دَمِ الظُّبْيَةِ مَسْكًَا وَنَحْوَهُ لَا دَمُ الْبَيْضَةِ فَرَخًا؛ لِأَنَّهُ بِانْقِلَابِهِ إِلَيْهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ
حَيَوَانٍ كَالْمَنْيِّ وَعِنْدَ عَدَمِ انْقِلَابِهِ إِنْ كَانَتْ عَنْ كِبَسٍ ذَكَرٍ فَكَذَلِكَ لِصِلَاحِيَّتِهِ لِمَجِيءِ الْفَرَخِ مِنْهُ وَإِلَّا
فلا وبه يَجْمَعُ بَيْنَ تَنَاقُضِ الْمُصَنِّفِ فِيهِ.

(تنبيه) يَكْثُرُ السُّؤَالُ عَنْ زَبِيبٍ يُجْعَلُ مَعَهُ طِيبٌ مُتَنَوِّعٌ وَيُنْقَعُ ثُمَّ يُصَفَّى فَتَصِيرُ رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةِ
الْخَمْرِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ الطِّيبَ إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ الزَّبِيبِ تَنَجَّسَ وَإِلَّا فلا ولا عِبْرَةَ بِالرَّائِحَةِ أَخْذًا
مِنْ قَوْلِهِمْ لو أُلْقِيَ على عَصِيرِ خَلٍّ دُونُهُ أَيْ وَزْنًا كما هو ظَاهِرٌ تَنَجَّسَ؛ لِأَنَّهُ لِقَلَّةِ الْخَلِّ فِيهِ يَتَخَمَّرُ وَإِلَّا
فلا لِأَنَّ الْأَصْلَ وَالظَّاهِرَ عَدَمُ التَّخْمُرِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُمْ نَظَرُوا فِي هَذَا لِلْمِظَنَّةِ حَتَّى لو قَالَ خَبِيرٌ إِنْ
شَاهَدْنَاهُ مِنْ حِينِ الْخُلْطِ فِي الْأَوَّلَى إِلَى التَّخَلُّلِ وَلَمْ يَشْتَدَّ وَلَا قَدَفَ بِالزَّبَدِ لَمْ يُلْتَمَثْ لِقَوْلِهِمَا وَكَذَا لو

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ١٩٨٣]، وغيره من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه.

قالا في الأخيرتين شاهدناه اشتدَّ وقَدَفَ بالزبدِ ويَحْتَمَلُ الفرقُ بأنَّ الاشتدادَ قد يخفى فلم يُنظرْ لِقولِهِما في الأولى بخلافٍ ما بعدها؛ لأنَّهما أخبرا بمُشاهدةِ الاشتدادِ فلم يُمكنْ إلْغاءُ قولِهِما إلا إنَّ قُلنا إنَّ ما نيطَ بالمِظْطَةِ لا نَظَرُ لَتَحْلُفِهِ في بعضِ أفرادِهِ وأنَّ العلامةَ لا يَلزَمُ من وجودِها وجودُ ما هي علامةٌ عليه كما صرَّحوا به، فحينئذٍ يَتَجَهَّ إطلاقيهم النجاسةَ والحُرمةَ في الأولى وعَدَمُهما في الأخيرتين وظاهرُ أنَّ الخلَّ في كلامِهِم مثالٌ فيلحقُ به كُلُّ ما في معناه ممَّا لا يقبَلُ التَّخَمُّرَ ويمتنعُ من وجودِهِ إنَّ غَلَبَ أو ساوى.

(تنبيه آخر) اختلفَ في انقلابِ الشيءِ عن حقيقتهِ كالتُّحاسِ إلى الذَّهَبِ فقليلٌ نَعَمَ لانقلابِ العصا ثعبانًا حقيقةً بدليلٍ ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ سَنَّيْ﴾ [طه: ٢٠] وإلا لَبَطَلَ الإعجازُ ولا مانعٌ في القُدرةِ من توجُّهِ الأمرِ التكوينيِّ إلى ذلك وتخصيصِ الإرادةِ له، وقيلَ لا لأنَّ قَلْبَ الحقائقِ مُحالٌ والقُدرةُ لا تَتَعَلَّقُ به، والحقُّ الأوَّلُ بَمَعْنَى أنَّه تعالى يَخْلُقُ بَدَلُ التُّحاسِ ذَهَبًا على ما هو رأيُ المُحَقِّقِينَ أو بأنَّ يَسْلُبُ عن أجزاءِ التُّحاسِ الوصفَ الذي صارَ به تُحاسًا ويَخْلُقُ فيه الوصفَ الذي يصيرُ به ذَهَبًا على ما هو رأيُ بعضِ المُتَكَلِّمِينَ من تجانسِ الجواهرِ واستوائِها في قَبولِ الصِّفَاتِ، والمُحالُ إنَّما هو انقلابُهُ ذَهَبًا مع كونه تُحاسًا لامتناعِ كونِ الشيءِ في الزَمَنِ الواحدِ تُحاسًا وذَهَبًا، ومن ثَمَّ اتَّفَقَ أئمَّةُ التفسيرِ على ما مرَّ في العصا بأحدِ هَذَيْنِ الاعتبارَيْنِ المذكورَيْنِ وبثانِيهِما يَتَجَهَّ قولُ أئمَّتِنَا في كُلبٍ مثلاً وَقَعَ في مملَحَةٍ فاستَحَالَ وَلَمَّا أَنَّهُ باقٍ على نِجَاسَتِهِ بل وعلى الأوَّلِ أيضًا؛ لأنَّه غيرُ مُتَبَيِّنٍ فَعَمِلُوا بالأصلِ.

(تنبيه آخر) كثيرًا ما يُسألُ عن عِلْمِ الكِيمياءِ وتعلُّمِهِ هَلْ يَحِلُّ أو لا ولم نَرَ لأحدٍ كلامًا في ذلك وظاهرُ أنَّه ينبغي على هذا الخلافِ فعلى الأوَّلِ من عِلْمِ العِلْمِ الموصِلَ لذلك القَلْبِ عِلْمًا يَقِينًا جازَ له عَمَلُهُ وتعلُّمُهُ إذ لا محذورَ فيه حينئذٍ بوجهٍ وما تُخَيَّلُ أنَّه من هَتَكِ سِرِّ القَدَرِ وهو لا يجوزُ إفشاؤُهُ كما في تفسيرِ البِيضَاوِيِّ في ﴿يَلْغِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ١٧] فَيَرُدُّ بِمَنْعِ أَنَّ هذا منه؛ لأنَّ ما وُضِعَ له عِلْمٌ يَتَوَصَّلُ إليه به لا يُسَمَّى العَمَلُ به هَتَكًا لذلك وإنَّما الذي منه فِعْلُ الخَضِرِ ﷺ في قَتْلِ العُلامِ وفي بعضِ حواشي البِيضَاوِيِّ المُعْتَمَدَةِ هذا منه منزعٌ صوفيٌّ وهو يُؤَيِّدُ ما ذَكَرْتَهُ أَنَّ الهَتَكَ إنَّما هو في نحوِ فِعْلِ الخَضِرِ ﷺ ممَّا يَكْشِفُهُ اللهُ لأَخْصَانِهِ مَوْجِبَةً إلهِيَّةً من غيرِ تعلُّمٍ ولا استعدادٍ، وإنَّ قُلنا بالثاني أو لم يعلم الإنسانُ ذلك العِلْمَ اليَقِينِيَّ وكان ذلك وسيلةً لِلْغَشِّ فالوجهُ الحُرمةُ وكذا تطهيرُ نحوِ تُحاسٍ حتى يَقْبَلَ صَبْغًا أو خَلْطًا؛ لأنَّه غَشٌّ صِرْفٌ نَعَمَ إنَّ باعَهُ لِمَنْ يَعْلَمُهُ بِحَقِيقَتِهِ جازَ ما لم يَظُنَّ أنَّه يَغْشُ به غَيْرَهُ كَبَيْعِ العَنْبِ لِعَاصِرِ الخَمْرِ وتَخَيُّلُ أَنَّ الصَّبْغَ الذي لا يَنْكَشِفُ مُلْحَقٌ بِقَلْبِ الأَعْيَانِ فاسِدٌ لِقولِهِم ضابِطُ الغَشِّ أَنْ يَكُونَ فيه وصفٌ لو أُطْلِعَ عليه لم يَرِغَبَ فيه بذلك الثَمَنِ أي ولا تقصيرَ من المُشْتَرِي لِمَا يَأْتِي في رُجَاةٍ ظَلَّتْها جَوْهَرَةٌ وهنا لا تقصيرَ إذ يَعرُضُ الإطلاَعُ على حَقِيقَةِ

وَجِلْدٌ نَجَسٌ بِالْمَوْتِ فَيُطَهَّرُ بِدَبِغِهِ ظَاهِرُهُ وَكَذَا بَاطِنُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَالِدَبِغُ نَزْعُ قُضُولِهِ
بِحَرْيَفٍ لَا شَمْسٍ وَثَرَابٍ، وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ فِي أَثْنَائِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَالْمَذْبُوحُ كَثُوبٌ نَجَسٌ.

ذلك المصبوغ، فَإِنْ قُلْتَ صَرَّحُوا بِكَرَاهَةِ ضَرْبٍ مِثْلَ سِكَّةِ الْإِمَامِ، وَظَاهِرُهُ جُلُّ ضَرْبٍ مَغْشُوشٍ
غَشُّهُ بِقَدْرِ غَشِّ مَضْرُوبِ الْإِمَامِ قُلْتَ هَذَا الظَّاهِرُ مُتَّجَةً إِذْ لَا مَحْذُورَ حِينَئِذٍ حَيْثُ كَانَ يُسَاوِيهِ غَشًّا
وَلْيُونَةً بَحِثْ لَا يَتَفَاوَتْ ثَمَّتُهُمَا.

(و) إِلَّا (جِلْدٌ نَجَسٌ بِالْمَوْتِ) خَرَجَ بِهِ جِلْدُ الْمُغْلَظِ (فَيُطَهَّرُ بِدَبِغِهِ) وَانْدِبَاغِهِ وَآثَرُ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ
(ظَاهِرُهُ) وَهُوَ مَا لَقَاهُ الدَّبَاغُ (وَكَذَا بَاطِنُهُ) وَهُوَ مَا لَمْ يُلَاقِهِ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا (عَلَى
الْمَشْهُورِ) لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ كَخَبَرِ «إِذَا دَبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ» ^(١) وَدَعَوَى أَنَّ الدَّبَاغَ لَا يَصِلُ لِبَاطِنِهِ
مَمْنُوعَةً بَلْ يَصِلُحُهُ بِوَاسِطَةِ الرُّطُوبَةِ فَيَجُوزُ بَيُّعُهُ وَالصَّلَاةُ فِيهِ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الرُّطْبِ نَعَمْ يَحْرُمُ أَكْلُهُ مِنْ
مَأْكُولٍ لِاتِّقَالِهِ لَطِيعِ الثِّيَابِ وَلَا يَطْهَرُ شَعْرُهُ إِذْ لَا يَتَأَثَّرُ بِالدَّبَاغِ لَكِنْ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ عُرْفًا فَيَطْهَرُ حَقِيقَةً
تَبَعًا كَذَنِّ الْخَمْرِ وَاخْتَارَ كَثِيرُونَ طَهَارَةَ جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ قَسَمُوا الْفِرَاءَ وَهِيَ مِنْ دِبَاغِ الْمَجُوسِ
وَدَبِجِهِمْ وَلَمْ يُنْكِرْ أَحَدٌ بَلْ نَقَلَ جَمْعٌ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَجَعَ عَنْ تَنْجِيسِ شَعْرِ الْمَيْتَةِ وَصَوِّفِهَا وَيُجَابُ بِأَنَّ
الرُّجُوعَ لَمْ يَصَحَّ وَالْاِخْتِيَارُ لَمْ يَتَّضَحْ؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالٍ فَعَلِيَّةٌ مُحْتَمِلَةٌ دَبِغَ الْمَجُوسِ مِنْ حَيْثُ
الْجِنْسُ وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ إِلَّا إِنْ شُوْهِدَ فِي شَيْءٍ بِعَيْنِهِ فَعَلَى مُدْعَى ذَلِكَ إِثْبَاتُهُ. وَمَنْ تَمَّ عَلَيْهِ ضَعْفُ مَا مَالَ
إِلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَإِنْ أَلْفَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ مَنَعِ الصَّلَاةِ فِي فِرَاءِ السُّنَجَابِ لِأَنَّهُ لَا يُذْبِحُ ذَبْحًا صَحِيحًا بَلْ
الصَّوَابُ جِلُّهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُعْلَمْ فِي شَيْءٍ بِعَيْنِهِ مُطْلَقًا فَهُوَ مِنْ بَابِ مَا غَلَبَ تَنْجِيسُهُ يُرْجَعُ لِأَصْلِهِ
وَكَذَا يُقَالُ فِي نِظَائِرِ ذَلِكَ كَالْجَبِينِ الشَّامِيِّ الْمُشْتَهَرِ عَمَلُهُ بِإِنْفَحَةِ الْخَزِيرِ، وَقَدْ «جَاءَهُ ﷺ جُبْنَةٌ مِنْ
عِنْدِهِمْ فَأَكَلَ مِنْهَا وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ ذَلِكَ» (وَالِدَبِغُ نَزْعُ قُضُولِهِ) أَيُّهُ حَقِيقَتُهُ أَوْ الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَالْانْدِبَاغُ
انْتِزَاعُهَا وَهُوَ مَا يُعْقَفُ مِنْ نَحْوِ لَحْمٍ وَدَمٍ (بِحَرْيَفٍ) وَهُوَ مَا يَلْدَغُ اللِّسَانَ بِحَرَافَتِهِ كَقَرِظٍ وَشَبٍّ
بِالْمَوْحِدَةِ وَشَبٌّ بِالْمُثَلَّثَةِ وَذَرَقٍ طَيْرٌ لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ يُطَهَّرُهَا أَيُّ الْمَيْتَةِ الْمَاءُ وَالْقَرِظُ وَضَابِطُ نَزْعِهَا مِنْهُ
أَنْ يَكُونَ بَحِثٌ لَوْ نَقَعَ فِي الْمَاءِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ النَّشْنُ وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِالْفَسَادِ أَوْ هُوَ أَعَمُّ لِيَشْمَلَ نَحْوَ
شِدَّةِ تَصَلُّبِهِ وَسُرْعَةِ بِلَاغِهِ لَكِنْ فِي إِطْلَاقِ ذَلِكَ نَظَرٌ. وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ مَا عَدَا النَّشْنَ إِنْ قَالَ خَيْرَانِ إِنَّهُ
لِفَسَادِ الدَّبِغِ ضَرْبٌ وَلَا فَلَا؛ لِأَنَّا نَجِدُ مَا اتَّفَقَ عَلَى إِثْقَانِ دَبِغِهِ يَتَأَثَّرُ بِالْمَاءِ فَلَا يَنْبَغِي النَّظَرُ لِمُطْلَقِ التَّأَثُّرِ
بِهِ بَلْ لِتَأَثُّرِ يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ الدَّبِغِ (لَا شَمْسٍ وَثَرَابٍ) وَمِلْحٌ وَإِنْ جَفَّ وَطَابَ رِيحُهُ لِأَنَّهَا لَمْ تَزَلْ لِعَوْدِ
عُفُوتِهِ بِتَقَعِهِ فِي الْمَاءِ (وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ) وَفِي نُسخَةِ مَاءٍ (فِي أَثْنَائِهِ) أَيُّ الدَّبِغِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ إِحَالَةٌ لَا
إِزَالَةً وَالْمَقْصُودُ بِحَصْلِ بَرَطٍ غَيْرِهِ، وَذَكَرَ الْمَاءُ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ شَرْطًا لِحُصُولِ الطَّهَارَةِ الْكَامِلَةِ لَا
لِأَصْلِهَا بِدَلِيلِ حَذْفِهِ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ (وَالْمَذْبُوحُ كَثُوبٌ نَجَسٌ) أَيُّ مُتَنَجِّسٍ لِمُلَاقَاتِهِ لِلدَّبَاغِ النَّجَسِ
أَوِ الَّذِي تَنْجَسُ بِهِ قَبْلَ طَهْرِ عَيْنِهِ فَيَجِبُ غَسْلُهُ بِمَاءٍ طَهُورٍ مَعَ التَّشْرِيبِ وَالتَّسْبِيحِ إِنْ أَصَابَهُ مُغْلَظٌ وَإِنْ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم ٣٦٦]، وغيره من حديث: ابن عباس رضي الله عنه.

وَمَا نَجَسَ بِمُلَاقَاةِ شَيْءٍ مِنْ كَلْبٍ غُسِلَ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِثَرَابٍ وَالْأُظْهَرُ تَعَيُّنُ الثَّرَابِ، وَأَنَّ الْخِثْرِيَّ كَكَلْبٍ.

سَبَعٌ وَتَرَبَّ قَبْلَ الدَّبِغِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَقْبَلُ الطَّهَارَةَ، (وَمَا نَجَسَ) وَلَوْ مِنْ صَنِيدٍ مَا عَدَا الثَّرَابُ إِذْ لَا مَعْنَى لِتَثْرِيهِ (بِمُلَاقَاةِ) الْمُفَاعَلَةُ هُنَا غَيْرُ مُرَادَةٍ كَمَا قَبِلَ اللَّصُّ (شَيْءٍ) غَيْرِ دَاخِلٍ مَاءٍ كَثِيرٍ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ التَّحْقِيقِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ الْكَثِيرَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يُطَهِّرُ الْمُعْلَظَ فَلَا يَمْنَعُهُ ابْتِدَاءُ وَكَانَ هَذَا هُوَ وَجْهُ اعْتِمَادِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ لِلثَّانِي وَلَمْ يُنْظَرْ وَالتَّصْرِيحُ لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ وَمَنْ تَبِعَهُ بِطَّهَارَةِ الْإِنَاءِ تَبَعًا فِي الصُّورَةِ الْآتِيَةِ قَرِيبًا مَعَ بَيَانِ ضَعْفِهِ وَلَوْ وَصَلَ شَيْءٌ مِنْ مُعْلَظٍ وَرَاءَ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْفَرْجِ فَهَلْ يُنَجِّسُهُ فَيَتَنَجَّسُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ كَذَكَرِ الْمُجَامِيعِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْبَاطِنَ لَا يُنَجِّسُهُ مَا لَقَاهُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ فَعَلَى الثَّانِي يُسْتَنَى هَذَا مِنَ الْمُثَنِّ (مَنْ نَحْوِ بَدَنِ) أَوْ عَرَقِ (كَلْبٍ) وَإِنْ تَعَدَّدَ أَوْ مُتَنَجَّسٌ بِهِ (غُسِلَ سَبْعًا) فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ أَوْرَدَ عَلَيْهِ تَنَجُّسَ مَاءٍ كَثِيرٍ بِنَحْوِ بَوْلِهِ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ بِزَوَالِ التَّغْيِيرِ عَلَى أَنَّ الْقَلِيلَ كَذَلِكَ وَيَطْهَرُ بِالْكَثِيرَةِ فَهُوَ الَّذِي يَرُدُّ بِبَادِيِ الرَّأْيِ أَمَّا ظَرْفُهُ فَلَا يَطْهَرُ إِلَّا بِمَا يَأْتِي فَإِنَّهُ بَعْدَ تَنَجُّسِهِ بِمُعْلَظٍ لَمْ يُعْهَدْ طَهْرُهُ بِغَيْرِ التَّسْبِيحِ بِخِلَافِ الْمَاءِ عُهْدٌ فِيهِ الطَّهَرُ بِزَوَالِ التَّغْيِيرِ وَالْمُكَاثَرَةِ فَلَا تَبَعِيَّةَ خِلَافًا لِمَنْ رَعَمَهَا (إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ) الطَّهْوَرُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «طَهْوَرُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَّ بِالثَّرَابِ» ^(١) وَإِذَا وَجَبَ ذَلِكَ فِي وَلُوعِهِ مَعَ أَنَّ فَمَهُ أَطْيَبُ مَا فِيهِ لِكَثْرَةِ لَهْثِهِ فَغَيْرُهُ أَوْلَى وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَاهُنَّ، وَفِي أُخْرَى «الثَّامِنَةُ» أَيِ لِمُصَاحِبَةِ الثَّرَابِ لَهَا بِدَلِيلِ رِوَايَةِ السَّابِعَةِ وَفِي أُخْرَى إِحْدَاهُنَّ وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ لِأَنَّ النَّصَّ عَلَى الْأَوَّلَى لِيَبَانَ الْأَفْضَلُ وَالْأُخْرَى لِيَبَانَ الْجَوَازُ وَيَفْرَضُ عَدَمُ ثُبُوتِهَا فَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الثُّبُوتَ إِذَا تَنَافَتْ سَقَطَتْ وَبَقِيَ أَصْلُ الْحُكْمِ وَأَوْفَى رِوَايَةُ أَوْ لَاهُنَّ أَوْ أُخْرَاهُنَّ شَكٌّ مِنَ الرَّائِي كَمَا بَيَّنَّاهُ بِالْبَهْقِيِّ وَمُزِيلُ الْعَيْنِ غَسْلُهُ وَاحِدَةً وَإِنْ تَعَدَّدَ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْاسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرِ بَيْنَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ وَبُحِثَ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِالتَّثْرِبِ قَبْلَ إِزَالَةِ الْعَيْنِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ الْمَعْنَى وَيَكْفِي مُرُورُ سَبْعِ جَرِيَّاتٍ وَتَحْرِيكُهُ سَبْعًا. وَيُظْهَرُ أَنَّ الذَّهَابَ مَرَّةً وَالْعَوْدَ أُخْرَى وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي تَحْرِيكِ الْيَدِ فِي الْحَكِّ فِي الصَّلَاةِ بِأَنَّ الْمَدَارَ ثَمَّ عَلَى الْعُرْفِ فِي الرَّائِدِ مِنْ غَيْرِ ثَرَابٍ فِي نَحْوِ النَّيْلِ أَيَّامَ زِيَادَتِهِ فَعَلِمَ أَنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الثَّرَابِ مَا يُكَدِّرُ الْمَاءَ وَيَصِلُ بِوَاسِطَتِهِ لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ النِّجَسِ سِوَاةِ أَمْرَجِهِمَا قَبْلَ ثَمَّ صَبِّهِمَا عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَوَّلَى خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ أَمْ سَبَقَ وَضَعُ الْمَاءِ أَوْ الثَّرَابِ وَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا لِأَنَّهُ وَارِدٌ كَالْمَاءِ وَقَوْلُهُمْ لَا يَكْفِي دَرُّهُ عَلَيْهِ وَلَا مَسْحُهُ أَوْ ذَلِكَ بِهِ الْمُرَادُ بِمُجَرَّدِهِ (وَالْأُظْهَرُ تَعَيُّنُ الثَّرَابِ) لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ لِلتَّطْهِيرِ إِذِ الْقَصْدُ مِنْهُ الْجَمْعُ بَيْنَ نَوْعِي الطَّهْوَرِ فَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مِنْ نَحْوِ أَشْنَانٍ أَوْ صَابُونٍ مَقَامَهُ كَالْتِمِثِ بِهِ فَارَقَ عَدَمَ تَعَيُّنِ نَحْوِ الْقَرِظِ فِي الدَّبَاغِ (وَالْأُظْهَرُ) (أَنَّ الْخِثْرِيَّ كَكَلْبٍ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ أَسْوَأُ حَالًا مِنْهُ وَمِثْلُهُ الْمُتَوَلَّدُ مِنْهُ أَوْ مِنْ كَلْبٍ مَعَ طَاهِرٍ آخَرَ.

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٢٧٩]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

وَلَا يَكْفِي ثُرَابٌ نَجَسٌ، وَلَا مَمْرُوجٌ بِمَائِعٍ فِي الْأَصَحِّ. وَمَا تَنَجَّسَ بِبَوْلٍ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ
لَبَنِ نَضِيجٍ. وَمَا تَنَجَّسَ بِغَيْرِهِمَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ كَفَى جَرِيُّ الْمَاءِ وَإِنْ كَانَتْ

(ولا يكفي ثراب نجس) ولا مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ الْجَمْعُ بَيْنَ نَوْعِي الطَّهَوْرِ وَمَنْ
ثُمَّ اشْتَرَطَ فِي الثَّرَابِ هُنَا مَا يَأْتِي فِي التَّيَمُّمِ نَعَمَ الْمُخْتَلِطُ بِرَمْلِ خَشِينٍ أَوْ نَاعِمٍ وَنَحْوِ ذَاقِي قَلِيلٍ لَا يُؤَثِّرُ
فِي التَّغْيِيرِ يَكْفِي هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ هُنَا لَا ثَمَّ وَالطَّيْنُ ثُرَابٌ تَيَمُّمٌ بِالْقُوَّةِ فَيَكْفِي
(وَلَا) ثُرَابٌ (مَمْرُوجٌ بِمَائِعٍ) وَهُوَ هُنَا مَا عَدَا الْمَاءَ الطَّهَوْرَ (فِي الْأَصَحِّ) لِلنَّصِّ عَلَى غَسَلِهِ بِالْمَاءِ سَبْعًا
مَعَ مُصَاحَبَةِ الثَّرَابِ لِإِحْدَاثِهِ. وَمَحَلُّ عَدَمِ الْإِجْزَاءِ فِيمَا إِذَا غَسَلَهُ بِالْمَاءِ سَبْعًا الَّذِي أَطْلَقَهُ فِي التَّنْفِيحِ
أَنَّ غَيْرَ الْمَائِعِ الْمَاءُ أَوْ كَانَ وَضَعَ الْمَمْرُوجَ بِمَائِعٍ بَعْدَ جَفَافِ الْمَحَلِّ بِحَيْثُ لَا يَمْتَزِجُ بِالْمَاءِ وَفِي
تَحْقِيقِ مَحَلِّ الْخِلَافِ الَّذِي فِي الْمَثْنِ بَسْطَ لَيْسَ هَذَا مَحَلَّهُ، (وَمَا نَجَسَ بِبَوْلٍ صَبِيٍّ) ذَكَرَ مُحَقِّقٌ (لَمْ
يَطْعَمْ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ أَيْ يَذُقُ لِلتَّغْذِي (غَيْرَ لَبَنِ) وَلَمْ يُجَاوِزْ سَتَيْنِ (نَضِيجٍ) بِأَنْ يَغْمَهُ الْمَاءُ وَإِنْ لَمْ يَسِلْ كَمَا
فَعَلَهُ عليه السلام مَعَ قَوْلِهِ الْمُرَادُ بِهِ الْإِنْشَاءُ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَيُرْشُ مِنْ بَوْلِ
الْغُلَامِ»^(١) وَمِثْلُهَا الْخُنْثَى وَفَارَقَتْ الذَّكَرَ بِأَنْ الْإِبْتِلَاءَ بِحَمْلِهِ أَكْثَرَ أَمَّا إِذَا أَكَلَ غَيْرَ لَبَنِ لِلتَّغْذِي كَسَمَنِ أَوْ
جَاوَزَ سَتَيْنِ فَيَتَعَيَّنُ الْغَسْلُ وَلَا يَضُرُّ تَنَاوُلُ شَيْءٍ لِلتَّحْنِيكِ أَوْ لِلِإِصْلَاحِ وَلَا لَبَنِ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ
نَجَسًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّ لِلْمُسْتَحِيلِ فِي الْبَاطِنِ حُكْمَ الْمُسْتَحَالِ إِلَيْهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مُعْلَظًا
لَزِمَهُ غَسْلُ قُبْلِهِ وَذُبْرُهُ مَرَّةً لَا غَيْرَ وَأَجْزَاهُ الْحَجَرُ وَالنَّصُّ بِوُجُوبِ السَّبْعِ مَعَ الثَّرَابِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا
نَزَلَ الْمُعْلَظُ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُسْتَحِيلٍ خِلَافًا لِمَا فِي فَتَاوَى الْبُلْقِينِي. (وَمَا نَجَسَ بِغَيْرِهِمَا) أَيْ الْمُعْلَظُ
وَالْمُخَفَّفُ (إِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيْ يَوْجَدُ فِيهِ (عَيْنٌ) بِأَنْ كَانَ الَّذِي نَجَسَهُ حُكْمِيَّةً وَهِيَ الَّتِي لَا تُحَسُّ بِبَصَرٍ
وَلَا شَمٍّ وَلَا ذَوْقٍ وَالْعَيْنِيَّةُ نَقِيضُ ذَلِكَ (كَفَى جَرِيُّ الْمَاءِ) عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ مَرَّةً إِذْ لَيْسَ
ثَمَّ مَا يُزَالُ وَمِنْ ذَلِكَ سَكِينٌ سَقِيَتْ نَجَسًا وَحَبٌّ نَقَعَ فِي بَوْلٍ وَلَحْمٌ طُبِخَ بِهِ فَيَطْهَرُ بَاطِنُهَا أَيْضًا بِصَبِّ
الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِهَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَحْوِ آجُرٍ نَقَعَ فِي نَجَسٍ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَقْعِهِ فِيهِ حَتَّى
يُظَنَّ وَصُولُهُ لِجَمِيعِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ يُشْبِهُ تَشْرُبَ الْمَسَامِ وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ كَمَا لَوْ نَزَلَ صَائِمٌ
فِي مَاءٍ فَاحَسَّ بِهِ فِي جَوْفِهِ وَأَيْضًا فَبَاطِنُ تِلْكَ يُشْبِهُ الْأَجَوَافَ وَهِيَ لَا طَهَارَةَ عَلَيْهَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ
بِخِلَافِ نَحْوِ الْآجُرِّ فِيهِمَا وَفَارَقَ نَحْوُ السَّكِينِ لَبِنًا عَجَنَ بِمَائِعٍ نَجَسَ ثُمَّ حُرِقَ فَإِنَّهُ لَا يَطْهَرُ بَاطِنُهُ
بِالْغَسْلِ إِلَّا إِذَا دُقَّ وَصَارَ ثُرَابًا أَوْ نَقَعَ حَتَّى وَصَلَ الْمَاءُ لِبَاطِنِهِ بِتَسِيرِ رَدِّهِ إِلَى الثَّرَابِ وَتَأْثِيرِ نَقْعِهِ فِيهِ
بِخِلَافِ تِلْكَ فَإِنَّ فِي رَدِّ أَجْزَاءِ بَعْضِهَا حَتَّى تَصِيرَ كَالثَّرَابِ مَسْقَةً تَامَةً وَضِيَاعَ مَالٍ وَبَعْضُهَا لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ
النَّقْعُ وَإِنْ طَالَ نَعَمَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ عليه السلام عَلَى الْعَفْوِ عَمَّا عَجَنَ مِنَ الْخَزْفِ بِنَجَسٍ أَيْ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ فِيهِ
وَاعْتَمَدَهُ كَثِيرُونَ وَالْحَقُّوْا بِهِ الْآجُرَّ الْمَعْجُونَ بِهِ (وَإِنْ كَانَتْ) عَيْنٌ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِمَا بَلْ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٣٧٦]، والنسائي في (سننه) [رقم/٣٠٤]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٥٢٦]، وغيرهم من حديث: أبي السَّمْحِ عليه السلام.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم/٣٦٢].

وَجِبَ إِزَالَةُ الطَّعْمِ، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عُسْرَ زَوَالِهِ، وَفِي الرِّيحِ قَوْلٌ.
قُلْتُ: فَإِنْ بَقِيَ مَعًا ضَرًّا عَلَى الصَّحِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

على الأوجه في الْمُخَفَّفَةِ والاكْتِفَاءِ بالنَضْحِ فيها إِنَّمَا هُوَ لِلْغَالِبِ مِنْ زَوَالٍ أَوْ صَافِيهَا بِهِ (وَجِبَ) بَعْدَ زَوَالِ عَيْنِهَا (إِزَالَةُ) أَوْ صَافِيهَا مِنْ (الطَّعْمِ) وَإِنْ عُسِرَ لَأَن بَقَاءَهُ دَلِيلٌ عَلَى بَقَاءِ الْعَيْنِ، وَالْأَوَجُّهُ جَوَازُ ذَوِي الْمَحَلِّ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ زَوَالُ طَعْمِهِ لِلْحَاجَةِ (وَلَا يَضُرُّ) فِي الْحُكْمِ يَظْهَرُ الْمَحَلُّ حَقِيقَةً (بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ) يُدْرِكُ بِشَمِّ الْمَحَلِّ أَوْ بِالْهَوَاءِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ بَعْدَ ظَنِّ الطَّهْرِ لَا يَجِبُ شَمُّ وَلَا نَظَرٌ نَعَمَ يَنْبَغِي سَنَهُ هُنَا فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ زَالَ شَمُّهُ أَوْ بَصَرُهُ خَلْقَةً أَوْ لِعَارِضٍ لَمْ يَلْزَمْهُ سُؤَالُ غَيْرِهِ أَن يَشُمَّ أَوْ يَنْظُرَ لَهُ (عُسْرُ زَوَالِهِ) وَلَوْ مِنْ مُعَلِّطٍ بَأَن لَمْ تَتَوَقَّفْ إِزَالَتُهُ عَلَى شَيْءٍ أَوْ تَوَقَّفَتْ عَلَى نَحْوِ صَابُونٍ وَلَمْ يَجِدْهُ فِيمَا يَظْهَرُ لِلْمَشَقَّةِ فَإِنْ وَجَدَهُ أَيْ بَتَمَنٍ مِثْلَهُ فَاضِلًا عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي التَّبَتُّمِ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا فِيهِ تَحْصِيلُ وَاجِبٍ خَوِطَبٌ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ اتَّجَهَ أَيْضًا أَنَّ يَأْتِي هُنَا التَّفْصِيلُ الْآتِي فِيمَا إِذَا وَجَدَهُ بَحْدُ الْغُوثِ أَوْ الْقُرْبِ نَعَمَ لَا يَجِبُ قَبُولُ هَبَةِ هَذَا؛ لَأَن فِيهَا مِتَّةٌ بِخِلَافِ الْمَاءِ أَوْ تَوَقَّفَتْ عَلَى نَحْوِ حَتٍّ وَقَرَصٍ لَزِمَهُ وَتَوَقَّفَتْ الطَّهَارَةُ عَلَيْهِ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمَدَارَ فِي التَّوَقُّفِ عَلَى ظَنِّ الْمُطَهِّرِ. وَعَلَيْهِ يَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ خَبْرَةٌ وَحِينِيذٌ لَا يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ لِقَوْلٍ غَيْرِهِ وَإِلَّا سَأَلَ خَبِيرًا وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ مِنْ مُغَيِّرٍ شَيْئًا لَمْ يَطْرُدْهُ فِيهِ لِاخْتِلَافِ اللَّصُوقِ بِالْمَحَلِّ بِالْإِعْرَاضِ مِنْ نَحْوِ هَوَاءٍ وَمِزَاجٍ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ وَأَفْهَمُ الْمَثْنُ أَنَّ الْمَصْبُوعَ بِالنَّجَسِ مَتَى تُثَبِّتَتْ فِيهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ بَأَن تُقْلَ أَوْ كَانَتْ تَنْفَصِلُ مَعَ الْمَاءِ اشْتَرِطَ زَوَالُهَا أَوْ لَوْنُهَا أَوْ رِيحُهَا فَقَطْ وَعُسْرُ عُفْيٍ عَنْهُ وَمَرَّ أَوَائِلَ الطَّهَارَةِ مَا لَوْ زَالَ الرِّيحُ ثُمَّ عَادَ وَفِي الْاسْتِنْجَاءِ جَوَازُ الْاسْتِعَانَةِ بِنَحْوِ الْعَسَلِ وَالْمِلْحِ (وَفِي الرِّيحِ) الْعُسْرُ الزَوَالُ (قَوْلٌ) إِنَّهُ يَضُرُّ وَفِي اللَّوْنِ وَجْهٌ أَيْضًا (قُلْتُ فَإِنْ بَقِيَ مَعًا) بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ (ضَرُّ عَلَى الصَّحِيحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِقَوَّةِ دَلَالَتِهِمَا عَلَى بَقَاءِ الْعَيْنِ وَتُدْرِكُ الْعَجْزَ عَنْهُمَا بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيََا بِمَحَلَّيْنِ أَوْ مَحَالٍّ مِنْ نَحْوِ ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَلَا يَتَأْتِي فِيهِ الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ تَفَرَّقَتْ دِمَاءٌ فِي ثَوْبٍ كُلٍّ مِنْهَا قَلِيلٌ وَلَوْ اجْتَمَعَتْ لَكَثُرَتْ لَأَنَّ مَا هُنَا طَاهِرٌ مَحَلُّهُ حَقِيقَةٌ وَتِلْكَ نَجِسَةٌ مَعْفُورٌ عَنْهَا بِشَرِطِ الْقِلَّةِ فَإِذَا كَثُرَتْ وَلَوْ بِالنَّظَرِ لِمَجْمُوعِهَا ضَرُّ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَلَمْ يَضُرَّ عِنْدَ الْإِمَامِ وَاسْتِفِيدَ مِنَ الْمَثْنِ أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا لَمْ تَتَشَرَّبْ مَا تَنَجَّسَتْ بِهِ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ عَيْنِهِ قَبْلَ صَبِّ الْمَاءِ الْقَلِيلِ عَلَيْهَا كَمَا لَوْ كَانَ فِي إِنَاءٍ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَمَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ فَإِنْ كَوِثَرَ بِإِيرَادِ طَهْوَرٍ إِلَى آخِرِهِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ تَوْهُمَا مِنْ بَعْضِ الْعِبَارَاتِ غَيْرِ صَحِيحٍ وَبَعْضُهُمْ بَأَن صَبَّ الْمَاءِ عَلَى عَيْنٍ بَوَلٍ يُطَهِّرُهُ إِذَا لَمْ يَزِدْ بِهَا وَزُنُ الْغُسَالَةِ يُحْمَلُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ التَّقْيِيدُ عَلَى آثَارِ الْعَيْنِ دُونَ جَرِّهَا. وَقَوْلُ الْمَاورِدِيِّ إِذَا صَبَّ عَلَيْهَا مَاءٌ فَعَمَرَهَا أَيْ بِحَيْثُ اسْتَهْلَكَتْ فِيهِ طَهَرُ الْمَحَلِّ وَالْمَاءُ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَصْحَابُنَا طَرِيقَةً ضَعِيفَةً؛ لَأَن مُرَادَهُ الْعِرَاقِيُونَ وَهُمْ قَائِلُونَ بِالضَعْفِ الْمَارِّ فِي قَوْلِ الْمَثْنِ فَلَوْ كَوِثَرَ بِإِيرَادِ طَهْوَرٍ إِلَى آخِرِهِ وَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ جَامِدَةً فَتَفَثَّتْ وَاخْتَلَطَتْ بِالثَّرَابِ لَمْ يَظْهَرِ كَالْمُخْتَلِطِ بِنَحْوِ صَدِيدٍ بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ جَمِيعِ الثَّرَابِ الْمُخْتَلِطِ بِهَا.

وَيُشْتَرَطُ وُرُودُ الْمَاءِ، لَا الْعَصْرُ فِي الْأَصَحِّ، وَالْأَظْهَرُ طَهَارَةُ غُسَالَةٍ تَنْفَصِلُ بِهَا تَغْيِيرُ وَقْدِ طَهْرُ الْمَحَلِّ.

(وَيُشْتَرَطُ) فِي طَهْرِ الْمَحَلِّ (وُرُودُ الْمَاءِ) الْقَلِيلُ عَلَى الْمَحَلِّ النَجِسِ وَلَا تَنْجَسَ لِمَا مَرَّ فَلَا يُطَهَّرُ غَيْرُهُ لِاسْتِحَالَتِهِ وَفَارَقَ الْوَارِدَ بِقُوَّتِهِ لِكَوْنِهِ عَامِلًا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالَ بَيْنَ الْمُتَنَصِّبِ مِنْ أَنْبُوبٍ وَالصَّاعِدِ مِنْ فَوَارَةٍ مَثَلًا فَلَوْ تَنْجَسَ فَمَهْ كَفَى أَخْذُ الْمَاءِ بِيَدِهِ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ عَلَيْهِ وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ مَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ مِنْهُ وَلَوْ بِالْإِدَارَةِ كَصَبِّ مَاءٍ فِي إِنَاءٍ مُتَنَجِّسٍ وَإِدَارَتُهُ بِجَوَانِبِهِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ ابْتِلَاحُ شَيْءٍ قَبْلَ تَطْهِيرِهِ وَأَفْتَى ابْنُ كَيْسَانَ فِي مَطَرٍ نَازِلٍ وَسَطٍ إِنَاءٍ مُتَنَجِّسٍ كُلُّهُ بِنَجَاسَتِهِ فَلَا يُطَهَّرُ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى نَقْطٍ قَلِيلَةٍ لَمْ يَتَجَاوَزْ كُلَّ مَحَلِّهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَارِدَةٍ حَيْثُ إِذْ هُوَ كَمَا تَقَرَّرَ الْعَامِلُ بِأَنْ أَزَالَ النَجَاسَةَ عَنْ مَحَلٍّ نَزُولِهِ فَمَا تَقَرَّرَ هُنَا وَأَوَّلَ الطَّهَارَةِ فِي طَهَارَةِ نَحْوِ الْإِنَاءِ بِالْإِدَارَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَقِبَ الصَّبِّ مَفْرُوضٌ فِي وَارِدِهِ لَهُ قُوَّةُ قَهَرَتِ النَجَاسَةَ بِخِلَافِ تِلْكَ النَّقْطَةِ وَلَوْ عَلَى ثَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ فَإِنْ كَلَّهَا مِنْهَا لَمَّا لَمْ يَتَجَاوَزْ مَحَلِّهَا لَمْ تَكُنْ وَارِدَةً فَمَحَلُّهَا بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا عَمَّتْ لَمْ تَكُنْ لِلنَّقْطَةِ النَّازِلَةِ بِالْبَعْضِ قُوَّةً عَلَى تَطْهِيرِهِ (لَا الْعَصْرُ) وَلَوْ فِيهَا لَهْ حَمْلٌ كَالْبِسَاطِ (فِي الْأَصَحِّ) لِطَهَارَةِ الْغُسَالَةِ بِشَرْطِهَا الْآتِي وَالْبَلَلُ الْبَاقِي فِيهِ بَعْضُهَا. وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ صَبَّ عَلَيْهِ فِي إِجَانَةٍ مَثَلًا فَإِنْ صَبَّ عَلَيْهِ وَهُوَ بِيَدِهِ لَمْ يَحْتَاجْ لِعَصْرِ قَطْعًا كَالنَجَاسَةِ الْمُخَفَّفَةِ وَالْحُكْمِيَّةِ (وَالْأَظْهَرُ طَهَارَةُ غُسَالَةٍ) لِنَجَاسَةِ عُفْيٍ عَنْهَا كَدَمٌ أَوْ لَا وَالتَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا قَبْلَ الْغَسْلِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا مَرَّ أَنَّ مَاءَ الْمَعْفُو عَنْهُ مُسْتَعْمَلٌ (تَنْفَصِلُ) عَنِ الْمَحَلِّ وَهِيَ قَلِيلَةٌ (بَلَا تَغْيِيرٍ) وَلَا زِيَادَةً وَزَيْنَ بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا يَأْخُذُهُ الثَّوْبُ مِنَ الْمَاءِ وَيُعْطِيهِ مِنَ الْوَسْخِ الطَّاهِرِ وَيُظْهَرُ الْإِكْتِفَاءُ فِيهِمَا بِالظَّنِّ (وَقَدْ طَهَّرَ الْمَحَلُّ) بِأَنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ سَهْلُ الزَّوَالِ وَنَجَاسَتُهَا إِنْ تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهَا أَوْ زَادَ وَزُنُ الْمَاءِ أَوْ لَمْ يَطَهَّرْ الْمَحَلُّ؛ لِأَنَّ الْبَلْلَ الْبَاقِيَ بِهِ بَعْضُ الْمُتَفَصِّلِ فَلَزِمَ مِنْ طَهَارَتِهِ بَعْدَهُ طَهَارَتُهُ وَمِنْ نَجَاسَتِهِ نَجَاسَتُهُ وَلَا وَجَدَ التَّحَكُّمُ فَعِلِمَ أَنَّهَا قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ عَنِ الْمَحَلِّ حَيْثُ لَمْ تَتَغَيَّرْ هِيَ طَاهِرَةٌ قَطْعًا وَأَنْ حُكْمَهَا حُكْمُ الْمَحَلِّ بَعْدَ الْغَسْلِ فَلَوْ تَطَايَرَتْ شَيْءٌ مِنْ أَوَّلِ غَسَلَاتِ الْمُغْلَظِ قَبْلَ التَّثْرِيْبِ غُسِلَ مَا أَصَابَهُ سِتًّا إِحْدَاهُنَّ بِثَرَابٍ أَوْ مِنَ السَّابِعَةِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ وَأَنْ غُسَالَةَ الْمُنْدُوبِ كَالْغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ بَعْدَ طَهْرِ الْمَحَلِّ فِي الْمُتَوَسُّطَةِ وَالْمُغْلَظَةِ، وَكَذَا الْمُخَفَّفَةُ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ وَسُقُوطُ وَجُوبِ الْغَسْلِ فِيهَا لِلتَّرْخِيصِ لَا يَقْتَضِي سُقُوطَ نَدْبِ التَّثْلِيثِ فِيهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْغَسْلَ لَمَّا سَقَطَ عَنِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ لَذَلِكَ لَمْ يَسْقُطْ تَثْلِيثُهُ وَإِذَا نَدَبَ فِي الْمُتَوَهَّمَةِ كَمَا مَرَّ ثُمَّ فَأُولَى الْمُتَيَقِّنَةِ طَهُورٌ وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِي نَحْوِ الدَّمِ إِذَا أُرِيدَ غَسْلُهُ بِالصَّبِّ عَلَيْهِ فِي جَفْنَةٍ مَثَلًا وَالْمَاءُ قَلِيلٌ إِزَالَةُ عَيْنِهِ وَلَا تَنْجَسَ الْمَاءُ بِهَا بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ مَعَهَا فِيهَا وَمَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ إِلَى الْمُسَامَحَةِ مَعَ زِيَادَةِ الْوِزْنِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الزِّيَادَةِ النَجَاسَةُ فِي الْمَاءِ وَالْمَحَلِّ أَوْ أَحَدِهِمَا وَلَكِنْ أَسْقَطَ الشَّارِعُ اعْتِبَارَهُ فَلَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَعَدَمِهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّهَا حَيْثُ لَمْ تَوْجَدْ فَالْمَاءُ قَهَرُ النَجَاسَةِ وَأَعَدَمَهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تَوْجَدْ وَلَا كَذَلِكَ مَعَ وُجُودِهَا. وَمَرَّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مَتَى عُسِرَتْ إِزَالَةُ

ولو تَجَسَّسَ مَائِعَ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ، وَقِيلَ يَطْهَرُ الدُّهْنُ بَغْسَلِهِ.

باب التَّيَمُّمِ

النجاسة عن المحلِّ نُظِرَ للغسالة فقط فإن لم يَنْقَطِعِ اللونُ أو الريحُ مع الإمعانِ ويظهرُ ضبطه بأن يحصلَ بالزيادةِ عليه مشقةٌ لا تُحْتَمَلُ عادةً بالنسبةِ للمطهرِ في الغسلِ مع نحوِ صابونٍ أو قرصٍ ارتفع التكليفُ واستثنى من أن لها حكمَ المحلِّ تغيُّره بالمُعْلَظَةِ أو زيادةِ وزنها فيجبُ التسبُّعُ بالترابِ من رشايشها مع أن المحلَّ يطهرُ بما بقي من السبع وفيه نظرٌ، وكلامهم ياباه وكما سويح في الاكتفاء في المحلِّ بما بقي من السبع مع أن الباقي به فيه عَيْنُ النجاسة فكذا غسالته على أن لك أن تأخذَ مِمَّا مَرَّ أن مُزِيلَ العَيْنِ مرَّةً أنه متى نزلتِ الغسالةُ مُتَغَيِّرَةً أو زائدةُ الوزنِ لا تُحَسَّبُ من السبع وإنما يَبْتَدَأُ حُسْبَانُهَا بعدَ زوالِ التغيُّرِ وعدمِ الزيادةِ وأفتى بعضهم في مُصَحِّفٍ تَنَجَّسَ بغيرِ معفوٍ عنه بوجوبِ غَسْلِهِ وإن أدى إلى تَلَفِهِ ولو كان لَيِّمًا ويتعيَّنُ فرضُه على ما فيه فيما إذا مسَّتِ النجاسةُ شيئًا من القرآنِ بخلافِ ما إذا كانت في نحوِ الجِلْدِ أو الحواشي، (ولو تَنَجَّسَ مَائِعٌ) غيرُ الماءِ وهو المُرَادُ منه على قُرْبِ أي عُرْفًا كما هو ظاهرُ ما يملأُ محلَّ المأخوذِ منه وضِدُّه الجامدُ (تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ) لِنَقْطَعِهِ فلا يعمُّ الماءُ أجزاءه ومن ثمَّ كان الزُّبُونُ مثله وإن كان على صورةِ الجامدِ ومن ثمَّ يُشْتَرَطُ في تَنَجُّسِهِ تَوَسُّطُ رُطوبيةٍ، وذلك لآلته يَنْقَطِعُ تَقْطَعًا مُخْتَلِفًا كُلُّ وَقْتٍ فَبَعْدُ مُلَاقَاةِ الماءِ لِجَمِيعِ ما تَنَجَّسَ منه ولهذا لو لم يَتَخَلَّلْ بين تَنَجُّسِهِ وَغَسْلِهِ تَقْطَعٌ كان كالجامدِ فَيَطْهَرُ بَغْسَلِ ظَاهِرِهِ، (وقيلَ يَطْهَرُ الدُّهْنُ) إن تَنَجَّسَ بغيرِ دُهْنٍ (بَغْسَلِهِ) ويرُدُّه الحديثُ الصحيحُ في «الفارةِ تموتُ في السمنِ إن كان جامدًا فآلقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقرِّبوه»^(١) وفي روايةٍ «فأريقوه» إذ لو أمكنَ طُهرُهُ شرعًا لم يأمر رسولُ الله ﷺ بإراقته لما فيه من إضاعةِ المالِ نعم محلُّ وجوبِ إراقته حيث لم يرد استعماله في نحوِ وقودٍ أو إسقاءٍ دابةٍ أو عَمَلٍ نحوِ صابونٍ به ويأتي قُبَيْلُ العيدِ حُكْمُ الإيقادِ به في المسجدِ وغيره والحيلةُ في تطهيرِ العسلِ المُتَنَجِّسِ إسقاؤه للتخلُّ وسبائي قُبَيْلِ السَّيْرِ فرْعٌ نفيسٌ يَتَعَلَّقُ به.

باب التَّيَمُّمِ

هو لغةٌ: القصد، وشرعًا: إيصالُ الترابِ للوجه واليدين بشرائط تأتي وهو رخصةٌ مطلقًا وصحته بالترابِ المغصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والممتنع إنما هو كون سببها المجوز لها معصيةً، ومن خصوصياتنا وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع.

(١) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢/٢٣٢]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٣٨٤٢]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/١٣٩٣]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.
قلت: حديث ضعيف. وينظر: (ضعيف أبي داود) للالباني [رقم/٨٢٧].

يَتَيَّمُ الْمُحَدِّثُ وَالْجُنُبُ لِأَسْبَابٍ:

أَخَذَهَا: فَقَدْ الْمَاءُ فَإِنْ تَيَقَّنَ الْمُسَافِرُ فَقَدْ تَيَّمَّ بِلَا طَلَبٍ، وَإِنْ تَوَهَّمَهُ طَلَبَهُ.....

(يتيمم المحدث) إجماعاً (والجنب) للخبر الصحيح فيه والحائض والتفساء والمأمور بغسل أو وضوء مسنون، وكذا الميت وخصى الأولين؛ لأنهما محل التمس وأغلب من البقية (لأسباب) ويكفي فيها الظن كما قاله الرافعي.

(تنبيه) جعله هذه أسباباً نظر فيه للظاهر أنها المبيحة فلا ينافي أن المبيح في الحقيقة إنما هو سبب واحد هو العجز عن استعمال الماء حساً أو شرعاً وتلك أسباب لهذا العجز قيل لو قال لأحد أسباب كان أولى ويرد بوضوح المراد جداً فلا أولوية.

(أحدها: فقد الماء) حساً كأن حال بينه وبينه سبغ فالمراد بالحسي ما تعذر استعماله حساً ويؤيده قولهم في راكب بحرٍ خاف من الاستقاء منه لا إعادة عليه؛ لأنه عادم للماء ويترتب على كون الفقد هنا حسياً صحة تيمم العاصي بسفره حينئذ؛ لأنه لما عجز عن استعمال الماء حساً لم يكن لتوقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما إذا كان مانعه شرعياً كعطش أو مرض وعبرة المجموع لا يتيمم للعطش عاص بسفره قبل التوبة اتفاقاً، وكذا لو كان به قروح وخاف من استعمال الماء الهلاك؛ لأنه قادرٌ على التوبة وواجبٌ للماء انتهت قال الله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣] [فإن تيقن] المراد باليقين هنا حقيقته خلافاً لمن وهم فيه بدليل ما يأتي في معنى التوهم (المسافر) أو الحاضر وذكر الأول للغالب.

(فقد تيمم بلا طلب)؛ لأنه حينئذ عبت (وإن توهّمه) أي جوّز، ولو على تدوير وجود الماء وعود الضمير للمضاف إليه سائغ على حدّ فإنه رجس كما هو التحقيق في الآية بل متعين هنا بقرينة السياق فلا اعتراض (طلبه). وجوباً في الوقت، ولو بنايئه الثقة وإن أنابه قبل الوقت ما لم يشترط طلبه قبله، ولو واجداً عن ركب للآية، إذ لا يقال لمن لم يطلب لم يجد ولأنه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الطهر بالماء ولا يكفي طلب من لم يأذن ولا طلب فاسق إلا إن غلب على ظنه صدقه، وإنما لم يجب طلب المال للحج والزكاة؛ لأنه شرط للوجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرطاً للانتقال عن الواجب إلى بدله فلزم كطلب الرقة في الكفارة وامتنعت الإنابة في القبلة؛ لأن المدار فيها على الاجتهاد وهو أمر معنوي يختلف باختلاف الأشخاص وهنا على الفقد الحسي وهو لا يختلف.

(تنبيه) ظاهر قولهم طلبه أنه لا بد من تيقن أنه طلب أو أناب من يطلب وطلب فلو غلب على ظنه أنه أو نائيه طلب في الوقت لم يكف؛ لأن الأصل عدم وجوده ولما يأتي أن ما تعلّق بالفعل كعدد الركعات لا بد فيه من اليقين ولا يُنافيه ما مر عن الرافعي؛ لأن الفقد وما بعده أمر خارج عن فعله، وإنما يلزمه الطلب مما توهّمه فيه.

من رَحِلِهِ وَرُفْقَتِهِ، وَنَظَرَ حَوَالِيَهُ إِنْ كَانَ بِمُسْتَوًى، فَإِنْ احتَاجَ إِلَى تَرَدُّدٍ تَرَدَّدَ قَدْرَ نَظَرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَيَمُّمَ فَلَوْ مَكَثَ مَوْضِعَهُ فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الطَّلَبِ لِمَا يَطْرَأُ. فَلَوْ عَلِمَ

(من رَحِلِهِ) وهو مَنْزِلُهُ وَامْتِنَعَتِهِ بِأَنْ يُفْتَشَّهَ (وَرُفْقَتِهِ) بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ الْمُنْسُوبِينَ لِمَنْزِلِهِ عَادَةً لَا كُلَّ الْقَائِلَةِ إِنْ تَفَاحَشَ كِبَرُهَا عُرْفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَهُمْ أَوْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ تِلْكَ الصَّلَاةَ وَيَكْفِي النَّدَاءَ فِيهِمْ بِمَنْ مَعَهُ مَاءٌ يَجُودُ بِهِ، وَلَوْ بِالثَمَنِ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ وَشَرْطِ ضَمِّ أَوْ بَدَلٍ عَلَيْهِ لَذَلِكَ وَفِيهِ وَقْفَةٌ؛ لِأَنَّ فِيمَا ذُكِرَ طَلَبُ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِالْأَوَّلَى (وَنَظَرَ) مِنْ غَيْرِ مَشْيٍ (حَوَالِيهِ) مِنَ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ إِلَى الْحَدِّ الْآتِي (إِنْ كَانَ بِمُسْتَوًى) مِنَ الْأَرْضِ وَيُخَصُّ مَوَاضِعَ الْخَضِرَةِ وَالطَّيْرِ بِمَزِيدِ احْتِيَاطٍ وَظَاهِرُهُ وَجُوبُ هَذَا التَّخَصُّصِ، وَإِنَّمَا يَطْهَرُ إِنْ تَوَقَّفتْ غَلْبَةُ ظَنِّ الْفَقْدِ عَلَيْهِ (فَإِنْ احتَاجَ إِلَى تَرَدُّدٍ) بِأَنْ كَانَ ثَمَّ انْخِفَاضٌ أَوْ ارْتِفَاعٌ أَوْ نَحْوُ شَجَرٍ (تَرَدَّدَ) حَيْثُ أَمِنَ بَضْعًا وَمُحْتَرَمًا نَفْسًا وَعُضْوًا وَمَالًا وَإِنْ قَلَّ وَاخْتِصَاصًا وَخُرُوجَ الْوَقْتِ (قَدْرَ نَظَرِهِ) أَيِ مَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ فِي الْمُسْتَوَى وَهُوَ غَلْوَةُ سَهْمِ الْمُسَمَّى بِحَدِّ الْغُوثِ وَضَبَطُهُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ بِأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ اسْتَغَاثَ بِالرُّفْقَةِ مَعَ تَشَاغُلِهِمْ وَتَفَاوُضِهِمْ لِأَعَاثِهِ وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاسْتِوَاءِ الْأَرْضِ وَاخْتِلَافِهَا هَذَا مَا فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا الْمُشِيرِ إِلَى الْإِتْفَاقِ عَلَيْهِ لَكِنْ خَالَفَهُ فِي الْمَجْمُوعِ فَقَالَ إِنْ كَلَامُهُمْ يُخَالِفُهُ لِقَوْلِهِمْ إِنْ كَانَ بِمُسْتَوًى نَظَرَ حَوَالِيَهُ وَلَا يُلْزَمُهُ الْمَشْيُ أَصْلًا وَإِنْ كَانَ بِقُرْبِهِ جَبَلٌ صَعِدَهُ وَنَظَرَ حَوَالِيَهُ. إِنْ أَمِنَ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْبُؤَيْطِيِّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدُورَ لَطَلَبِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَضَرُّ عَلَيْهِ مِنْ إِيثَابِهِ فِي الْمَوْضِعِ الْبَعِيدِ مِنْ طَرِيقِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَحَدٍ أَهْلِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فَقَدْ أَشَارَ إِلَى نَقْلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ التَّرَدُّدِ أَهْلُ وَمُيَسَّرُ حَمْلُهُ عَلَى تَرَدُّدٍ لَمْ يَتَّعَيْنِ بِأَنْ كَانَ لَوْ صَعِدَ أَحَاطَ بِحَدِّ الْغُوثِ مِنَ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ، إِذْ لَا فَائِدَةَ مَعَ ذَلِكَ لَوْ جُوبِ التَّرَدُّدِ وَحَمَلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ نَحْوُ الصُّعُودِ لَا يُفِيدُ النَّظَرَ لَجَمِيعِ ذَلِكَ فَيَتَّعَيْنُ التَّرَدُّدُ وَاعْتَرَضَ السُّبْكِيُّ الْمُثَنِّ وَتَبِعَهُ جَمْعُ بَأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ قَدْرَ نَظَرِهِ سِوَاءَ الْحَقِّ غُوثٌ أَمْ لَا خَالَفَ كُلُّ الْأَصْحَابِ أَوْ ضَبِطَ حَدَّ الْغُوثِ فَهُوَ كَذَلِكَ غَالِبًا لَكِنْ لَوْ زَادَ نَظَرُهُ عَلَيْهِ أَوْ نَقَصَ عَنْهُ اعْتَبَرَ حَدَّ الْغُوثِ دُونَ النَّظَرِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ أَهْلُ وَقَدْ عَلِمَ الْجَوَابُ عَنِ الْمُثَنِّ بِمَا جَمَعَتْ بِهِ مَعَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ النَّظَرَ الْمُعْتَدِلَ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ. (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الْمَاءَ بَعْدَ الطَّلَبِ الْمَذْكُورِ (تَيَمَّمَ) لِاحْتِصَالِ الْفَقْدِ حِينَئِذٍ (فَلَوْ) طَلَبَ كَمَا ذُكِرَ وَتَيَمَّمَ وَ (مَكَثَ مَوْضِعَهُ) وَلَمْ يَتَيَقَّنْ بِالطَّلَبِ الْأَوَّلِ أَنْ لَا مَاءَ (فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الطَّلَبِ) مِمَّا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْمَاءُ ثَانِيًا وَثَالِثًا وَهَكَذَا حَيْثُ لَمْ يُفِدْهُ الطَّلَبُ الْأَوَّلُ يَقِينُ الْفَقْدِ (لِمَا يَطْرَأُ) مِنْ نَحْوِ حَدِيثِ وَإِرَادَةِ فَرَضِ ثَانٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْلُعُ عَلَى بَثْرِ خَفِيتٍ عَلَيْهِ أَوْ يَجِدُ مَنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَيَكُونُ الطَّلَبُ الثَّانِي أَخَفَّ وَنَظَرَ فِيهِ بَأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ انْعِدَامُهُ لَوْ تَكَرَّرَ وَجِبَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يُفِدْهُ التَّكَرُّرُ الْيَقِينُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِي كُلِّ طَلَبٍ مِنَ النَّظَرِ أَوْ التَّرَدُّدِ عَلَى مَا مَرَّ وَإِنَّمَا التَّفَاوُتُ فِي الْإِمْعَانِ فِي التَّنْفِيسِ لَا غَيْرُ بِتَسْلِيمِهِ حَيْثُ أَفَادَهُ التَّكَرُّارُ الْيَقِينُ ارْتَفَعَ الطَّلَبُ عَنْهُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَلَا وَجْهَ لِلنَّظَرِ حِينَئِذٍ أَمَّا إِذَا انْتَقَلَ لِمَحَلٍّ آخَرَ أَوْ حَدَّثَ مَا يَوْهَهُمْ مَاءٌ كَرُوفِيَّةٍ رَكِبَ أَوْ سَحَابٍ فَيُلْزَمُهُ الطَّلَبُ قَطْعًا (فَلَوْ عَلِمَ) عَلِمًا يَقِينًا نَعَمْ يَظْهَرُ أَنَّ

ماء يَصِلُهُ الْمُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ وَجَبَ قَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَخْفَ ضَرَرُ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَيَمَّمْ. وَلَوْ تَيَقَّنَتْ آخِرَ الْوَقْتِ فَاِنْتَظَرَهُ أَفْضَلَ. أَوْ ظَنَّهُ فَتَعَجَّلَ التَّيَمُّمَ أَفْضَلَ فِي الْأَظْهَرِ.

إِخْبَارُ الْعَدْلِ كَافٍ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَقَامَهُ فِي مَوَاضِعَ مَقَامَ الْيَقِينِ (ماء) بِمَحَلٍّ (يَصِلُهُ الْمُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ) كَاِحْتِطَابٍ (وَجَبَ قَصْدُهُ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَعَى إِلَيْهِ لَشَغْلِهِ الدُّنْيَوِيِّ فَالِدُّنْيَوِيِّ أَوَّلَى وَيُسَمَّى حَدُّ الْقُرْبِ وَهُوَ أَزِيدُ مِنْ حَدِّ الْغَوِثِ السَّابِقِ، وَمَنْ تَمَّ ضَبْطُوه بِنِصْفِ فَرَسَخٍ تَقْرِيْبًا، وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ قَصْدُهُ. (إِنْ لَمْ يَخْفَ) خُرُوجَ الْوَقْتِ وَإِلَّا كَانَ نَزَلَ آخِرَهُ لَمْ يُلْزَمْ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ وَإِنْ تَبِعَهُ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ بَلْ يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي بِلا قِضَاءٍ، وَإِنَّمَا لَزِمَ مِنْ مَعَهُ مَاءُ التَّنْطُهُرِ بِهِ وَإِنْ عَلِمَ خُرُوجَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فَيَمْنُ لَا يُلْزَمُهُ الْقِضَاءُ لَوْ تَيَمَّمْ وَإِلَّا لَزِمَ قَصْدُهُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْقِضَاءِ وَلَمْ يَخْفَ (ضَرَرُ نَفْسٍ) أَوْ عُضْوٍ أَوْ بَضْعٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ (أَوْ مَالٍ) كَذَلِكَ فَوْقَ مَا يَجِبُ بِذَلِكَ فِي الْمَاءِ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً فَإِنْ خَافَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ تَيَمَّمْ لِلْمَسْقَةِ بِخِلَافِ مَالٍ يَجِبُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ذَاهِبٌ مِنْهُ إِنْ قَصَدَ الْمَاءَ وَإِنْ تَرَكَ فَلَزِمَهُ الْقَصْدُ لِعَدَمِ الْعُدْرِ حِينَئِذٍ وَبِخِلَافِ اخْتِصَاصٍ؛ لِأَنَّهُ لَا خَطَرَ لَهُ فِي جَنْبِ يَقِينِ الْمَاءِ مَعَ قُدْرَةِ تَحْصِيلِهِ، إِذْ دَانِقٌ مِنَ الْمَالِ خَيْرٌ مِنْهُ وَإِنْ كَثُرَ وَزَعَمَ أَنَّ هَذَا لَا يَأْتِي فِي نَحْوِ الْكَلْبِ إِلَّا إِنْ حُلَّ قَتْلُهُ وَإِلَّا فَلَا طَلَبَ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُهُ سَقْيُهُ وَالتَّيَمُّمُ فَكَيْفَ يُؤْمَرُ بِتَحْصِيلِ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ وَيُضَيِّعُهُ غَلَطٌ فَاجِشْ؛ لِأَنَّ الْخَشْيَةَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ هُنَا إِنَّمَا هِيَ خَشْيَةُ أَخْذِ الْغَيْرِ لَهُ لَوْ قَصَدَ الْمَاءَ وَتَرَكَ لَا خَشْيَةَ ذَهَابِ رَوْحِهِ بِالْعَطَشِ وَخَوْفِ انْقِطَاعِ عَنِ الرُّفْقَةِ حَيْثُ تَوَخَّشَ بِهِ عُذْرٌ هُنَا لَا فِي الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا يَأْتِي بِالْبَدْلِ وَالْجُمُعَةُ لَا بَدَلَ لَهَا (فَإِنْ كَانَ) الْمَاءُ (فَوْقَ ذَلِكَ) الَّذِي هُوَ حَدُّ الْقُرْبِ وَيُسَمَّى حَدُّ الْبُعْدِ (تَيَمَّمْ) وَإِنْ عَلِمَ وَصُولَهُ فِي الْوَقْتِ لِلْمَسْقَةِ التَّامَةِ فِي قَصْدِهِ، (وَلَوْ تَيَقَّنَتْ) أَيُّ وَجُودَ الْمَاءِ (آخِرَ الْوَقْتِ) بِأَنْ يَبْقَى مِنْهُ وَقْتُ يَسْعُ الصَّلَاةُ كُلُّهَا وَطَهَرَهَا فِيهِ، وَلَوْ فِي مَنْزِلِهِ الَّذِي هُوَ فِيهِ عَلَى الْأَوْجِهَ خِلَافًا لِلْمَاوَرِدِيِّ (فَاِنْتَظَرَهُ أَفْضَلَ) لِأَفْضَلِ الصَّلَاةِ. بِالْوُضُوءِ عَلَيْهَا بِالتَّيَمُّمِ (أَوْ ظَنَّهُ) آخِرَهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ كَمَا عَلِمَ بِالْأَوَّلَى (فَتَعَجَّلِ التَّيَمُّمَ أَفْضَلَ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّ فَضْلِيَّتَهُ مُحَقَّقَةٌ فَلَا تُفَوِّتُ لِمَطْنُونٍ وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَرْتَّبَ عَلَى التَّأَخِيرِ تَفْوِيتُ فَضْلِيَّةٍ مُحَقَّقَةٍ نَحْوِ جَمَاعَةٍ سُنَّ التَّقْدِيمِ قَطْعًا، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى صَلَاةٍ وَاجِدَةٍ فَإِنْ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَبِالْوُضُوءِ آخِرَهُ فَهُوَ النِّهَايَةُ فِي إِحْرَازِ الْفَضْلِيَّةِ وَيُجَابُ عَنْ اسْتِشْكَالِ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَهُ بِأَنَّ الْفَرَضَ الْأَوَّلَى وَلَمْ تَشْمَلْهَا فَضْلِيَّةُ الْوُضُوءِ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمَّا كَانَتْ عَيْنَ الْأَوَّلَى كَانَتْ جَابِرَةً لِنَقْصِهَا وَيُلْزَمُ عَلَى مَا قَالَهُ أَنَّ إِعَادَةَ الْفَرَضِ جَمَاعَةٌ لَا تُتَدَبُّ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ الْأَوَّلَى وَلَمْ تَشْمَلْهَا فَضْلِيَّةُ الْجَمَاعَةِ فَكَمَا أَعْرَضُوا عَنْ هَذَا، ثُمَّ لِمَا ذَكَرْتَهُ فَكَذَا هُنَا وَقَوْلُهُمُ الصَّلَاةُ بِالتَّيَمُّمِ لَا تُعَادُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ مَعَ الْإِثْنَانِ بِالْبَدْلِ بِخِلَافِ الْإِعَادَةِ لِلْجَمَاعَةِ فِيهِمَا مَحَلُّ فَيَمْنُ لَا يَرْجُو الْمَاءَ بَعْدُ وَكَأَنَّ وَجْهَ الْفَرْقِ أَنَّ تَعَاطَى الصَّلَاةِ مَعَ رَجَاءِ الْمَاءِ، وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ لَا يَخْلُو عَنْ نَقْصٍ، وَلِذَا ذَهَبَ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ إِلَى مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ أَنَّ التَّأَخِيرَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا فَجَبَرَ. بِتَدْبِ الْإِعَادَةِ بِالْمَاءِ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَرْجُهُ أَصْلًا فَلَا مُحْوِجَ لِلإِعَادَةِ فِي حَقِّهِ. وَأَمَّا حَمْلُ الزَّرْكَشِيِّ الْإِعَادَةَ عَلَى مُتَيَقِّنِ الْمَاءِ آخِرَ الْوَقْتِ؛

ولو وجد ماء لا يكفيه فالأظْهَرُ وجوبُ استِعماله، ويكون قبل التيمُّم. وَيَجِبُ شِراؤه

لأن إيقاعه الصلاة مع ذلك فيه خللٌ فهو غَلَطٌ؛ لأن كلامهم إنما هو في مسألة الظنِّ كما تَقَرَّرَ أمَّا لو ظَنُّ أو تيقَّنَ عَدَمَهُ آخِرَهُ فالتقديمُ أفضلُ جزْماً وتيقُّنُ الشُّرة والجماعة والقيام آخِرَهُ وظَنُّها كَتِيقُنِ الماء وظَنُّه نعم يُسَنُّ تأخيرُ لم يفحش عُرْفاً لِظانٍّ جماعة أثناء الوقتِ ويظْهَرُ أنَّ الآخرين كذلك، ولو عَلِمَ ذو النوبة من مُتَزاحمين على نحوِ بشرٍ أو سَتَرِ عَوْرَةٍ أو محلِّ صلاةٍ أنَّها لا تنتهي إليه إلا بعد الوقتِ صَلَّى فيه بلا إعادةٍ إن كان من شأن ذلك المحلَّ وقت التيمُّم عَدَمُ غَلَبَةِ وجود الماء فيه كما يَعْلَمُ ممَّا يَأْتِي وذلك؛ لأنَّه عاجزٌ حالاً وجِسُّ عُدْرِهِ غيرُ نَادِرٍ والقُدْرَةُ بعدَ الوقتِ لا تُعْتَبَرُ بخلاف من عنده ماء لو اغْتَرَقَهُ أو غَسَلَ به خَبْثاً خَرَجَ الوقتُ فإنَّه لا يُصَلِّي لِعَدَمِ عَجْزِهِ حالاً.

(ولو وجدَ) مُحدِّثٌ أو جُنُبٌ (ماء) ومنه بَرْدٌ أو ثُلُجٌ قَدَرٌ على إِذَابَتِهِ أو ثُرَاباً (لا يكفيه فالأظْهَرُ وجوبُ استِعماله) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، وإنَّما لم يَجِبْ شِراءُ بعض الرِّقْبَةِ في الكَفَّارَةِ؛ لأنَّه ليس بِرِقْبَةٍ وبعضُ الماءِ ماءً، ولو لم يجد ثُرَاباً وجِبَ استِعماله جزْماً ولا يُكَلِّفُ مَسْحَ الرَّأْسِ بِنَحْوِ ثُلُجٍ لا يذوبُ ولم يجد من الماءِ ما يُظْهَرُ الوجهَ واليَدَيْنِ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ استِعماله قبل التيمُّم المذكورِ في قوله (ويكونُ) استِعماله وجوباً على المُحدِّثِ والجُنُبِ (قبل التيمُّم)؛ لأنَّ التيمُّمَ لِعَدَمِ الماءِ فلا يَصِحُّ مع وجوده نعم الترتيبُ في المُحدِّثِ واجِبٌ وفي الجُنُبِ الذي عليه أصغرُ أيضاً أم لا مندوبٌ فيَقْدَمُ أَعْضَاءُ وَضُوئِهِ، ثم رَأْسُهُ، ثم شِقُّهُ الْيَمَنِ، ثم الْاَيْسَرُ، وإنَّما لم يَجِبْ ذلك لِعُمُومِ الْجَنَابَةِ لِجَمِيعِ بَدَنِهِ فلا مُرْجَحُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، ومن ثَمَّ لو فَعَلَ ما ذَكَرَ من تقديم أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، ثم وجدَ بعضُ ماءٍ يكفيه في فرضٍ ثانٍ أيضاً وجِبَ صَرْفُهُ إِلَى الْجَنَابَةِ؛ لأنَّ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ حِينَئِذٍ قد ارتَفَعَتْ جَنَابَتُهَا فَكَانَ غَيْرُهَا أَحَقَّ بِصَرْفِ الْمَاءِ إِلَيْهِ لِزَيْلِ جَنَابَتِهِ نَعَمْ يَنْبَغِي أَخْذاً ممَّا قالوه في النَجَسِ أنَّ محلَّ ما ذَكَرَ فِيمَنْ لا قِضَاءَ عَلَيْهِ فَمَنْ يَقْضِي يَتَحَيَّرُ. (ويجبُ شِراؤه) أي الْمَاءِ لِلطَّهَارَةِ ومِثْلُهُ الثُّرَابُ ولو بِمَحَلٍّ يَلْزُمُهُ فِيهِ الْقِضَاءُ وَنَحْوُ الدَّلْوِ واسْتِحْجَارُهُ بعدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لا قَبْلَهُ كما يَلْزُمُهُ شِراءُ سَائِرِ الْعَوْرَةِ فَإِنْ امْتَنَعَ صَاحِبُ الْمَاءِ مِنْ بَيْعِهِ لِلطَّهَرِ ولو تَعَتَّلَا لم يُجْبَرْ بخلافِ امْتِنَاعِهِ مِنْ بَذْلِهِ بِعَوَضِهِ وقد احتَاجَ طَالِيهِ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ ولم يَحْتَجْ مَالِكُهُ لِشُرْبِهِ حالاً فَيُجْبَرُ بِلِهُ مُقَاتَلَتِهِ فَإِنْ قُتِلَ هَدَرُ أَوِ الْعِطْشَانُ ضَمِيمَتُهُ، ولو لم يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا ثَمَنُ الْمَاءِ أَوِ الشُّرَّة قَدَّمَهَا لِدَوَامِ نَفْعِهَا مَعَ عَدَمِ الْبَدَلِ، ومن ثَمَّ لَزِمَهُ شِراءُ سَائِرِ عَوْرَةِ قَتْلِهِ لا ماءً طَهَّرَهُ سَفَرًا وَعَلِمَ مِنْ وَجُوبِ شِراءِ ذَلِكَ بَطْلَانٌ نَحْوِ بَيْعِ ذَلِكَ فِي الْوَقْتِ بلا حاجةٍ لِلْمَوْجِبِ أَوِ الْقَابِلِ وَيَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ ما قَدَّرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ فِي حَدِّ الْقُرْبِ وإنَّما صَحَّحْتُ هَبَةً عَبْدٌ يَحْتَاجُهُ لِلْكَفَّارَةِ؛ لأنَّها على التَّرَاخِي أَصَالَةٌ فلا آخِرَ لَوَقْتِهَا وَهَبَةٌ مِلْكٌ يَحْتَاجُهُ لِدَيْنِهِ لِتَعَلُّقِهِ بِالذَّمَّةِ، وقد رَضِيَ الدَّائِنُ بِهَا فلم يَكُنْ لَهُ حَجَرٌ عَلَى الْعَيْنِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦٨٥٨]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١٣٣٧]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

بِثَمَنِ مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِذَيْنِ مُسْتَعْرِقٍ، أَوْ مُؤْنَةِ سَفَرِهِ، أَوْ نَفَقَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَزَمٍ. وَلَوْ وَهَبَ لَهُ مَاءٌ أَوْ أُعِيرَ دَلْوٌ وَجَبَ الْقَبُولُ فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ وَهَبَ ثَمَنُهُ فَلَا، وَلَوْ نَسِيَهُ فِي رَحْلِهِ أَوْ أَضْلَهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ فَتَيَمَّمَ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ.

استرداده تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَقَضَى تِلْكَ الصَّلَاةَ بِمَاءٍ أَوْ تُرَابٍ بِمَحَلٍّ يَغْلُبُ فِيهِ عَدَمُ الْمَاءِ لَا مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ فَوْتُهُ قَبْلَ وَقْتِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَتَلَّفَهُ عَيْنًا فِي الْوَقْتِ لَا يُلْزَمُهُ قَضَاءُ أَصْلًا لِقَفْدِهِ حِسًّا لَكَيْتَهُ بَعْضِي إِنْ أَتَلَّفَهُ لِغَيْرِ غَرَضٍ لَا لَهُ كَتَبَرُودٍ (بِثَمَنِ) أَوْ أَجْرَةٍ (مِثْلِهِ) وَهُوَ مَا يَرِغَبُ بِهِ فِيهِ زَمَانًا وَمَكَانًا مَا لَمْ يَنْتَهِ الْأَمْرُ لِسَدِّ الرِّمَقِ؛ لِأَنَّ الشَّرْبَةَ حِينَئِذٍ قَدْ تُسَاوِي دَنَائِيرَ فَلَا يُكَلِّفُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ قُلْتَ مَا لَمْ يُبْعَ بِمَوْجَلٍ مُمْتَدٍّ إِلَى زَمَنِ يُمْكِنُهُ الْوُصُولُ فِيهِ لِمَحَلٍّ مَالِهِ عَادَةً وَالزِّيَادَةُ لَا يَفْقَهُ بِالْأَجَلِ عُرْفًا (إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ) أَيِ الثَّمَنِ أَوْ الْأَجْرَةِ (لِلذَيْنِ) عَلَيْهِ، وَلَوْ مُؤْجَلًا سَوَاءَ الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ وَالْمُتَعَلِّقِ بِعَيْنِ مَالِهِ كَضَمَانِهِ دَيْنًا فِيهَا (مُسْتَعْرِقٍ) صِفَةً كَاشِفَةً، إِذْ مِنْ لَازِمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ لِأَجَلِهِ اسْتِغْرَاقُهُ (أَوْ مُؤْنَةِ سَفَرِهِ) الْمُبَاحُ ذَهَابًا وَإِبَابًا عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْحَجِّ وَمَنْ تَمَّ اعْتَبَرَتْ هُنَا الْحَاجَةُ لِلْمَسْكَنِ وَالْعَاذِمِ أَيْضًا وَيَتَّبِعُهُ فِي الْمُقِيمِ اعْتِبَارُ الْفَضْلِ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ كَالْفِطْرَةِ (أَوْ نَفَقَةِ) الْمُرَادُ بِهَا هُنَا الْمُوْنَةُ أَيْضًا وَهِيَ أَعْمٌ لِمُشْمُولِهَا لِسَائِرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ سَفَرًا وَحَضْرًا كَدَوَاءٍ وَأَجْرَةِ طَبِيبٍ وَأَجْرَةِ خِفَارَةٍ وَغَيْرِهَا (حَيَوَانٍ) آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَوْ لِغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَلَى الْأَوْجَهْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَا بَدَلَ لَهَا بِخِلَافِ الْمَاءِ (مُحْتَزَمٍ) وَهُوَ مَا حُرِّمَ قَتْلُهُ كَكُلِّبٍ مُنْتَفِعٍ بِهِ، وَكَذَا مَا لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا ضَرَرَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِخِلَافِ نَحْوِ حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ وَكَلْبٍ عَقُورٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ بِشَرْطِهِ وَمَنْهُ أَنْ يُؤْمَرَ بِهَا فِي الْوَقْتِ وَأَنْ يُسْتَتَابَ بَعْدَهُ فَلَا يَتَوَبُّ بِنَاءً عَلَى وَجُوبِ اسْتِثْنَائِهِ وَمِثْلُهُ فِي هَذَا كُلِّ مَنْ وَجَبَتْ اسْتِثْنَانُهُ وَزَانٍ مُحْصَنٌ فَإِنْ وَجُودُهُمْ كَالْعَدَمِ وَالْمَاءِ الْمُحْتَاجُ لِمَنْنِهِ لِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ كَالْعَدَمِ أَيْضًا. (وَلَوْ وَهَبَ لَهُ مَاءٌ) أَوْ أَقْرِضَهُ (أَوْ أُعِيرَ دَلْوًا) أَوْ حَبْلًا (وَجَبَ الْقَبُولُ). فِي الْوَقْتِ لَا قَبْلَهُ (فِي الْأَصَحِّ)، وَكَذَا يَجِبُ سُؤَالُ كُلِّ مَنْ ذَلِكَ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا وَلَمْ يَحْتَاجْ لَهُ الْمَالِكُ، وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ، وَقَدْ جَوَزَ بَذْلُهُ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ لِعَلْبَةِ الْمُسَامَحَةِ فِي ذَلِكَ فَلَمْ تَعْظُمِ الْهِنَةُ فِيهِ وَلَا صِلَ غَلْبَةُ السَّلَامَةِ لَمْ يُنْظَرِ وَالْإِحْتِمَالُ تَلَفُ نَحْوِ الدَّلْوِ وَلَا إِلَى زِيَادَةِ قِيَمَتِهِ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِ الْمَاءِ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ أَثِمَّ، ثُمَّ إِنْ تَيَمَّمَ وَالْمَاءُ مَوْجُودٌ بِحَدِّ الْقُرْبِ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ وَأَعَادَ وَإِلَّا بِأَنْ عُدِمَ أَوْ امْتَنَعَ مَالِكُهُ مِنْهُ صَحَّ وَلَا إِعَادَةُ (وَلَوْ وَهَبَ) أَوْ أَقْرِضَ (ثَمَنَهُ) أَوْ آلَةَ الْاسْتِقْيَاءِ (فَلَا) يُلْزَمُهُ قَبُولُهُ لِإِجْمَاعِ الْعِظَمَاءِ وَفَارَقَ قَرْضُ الْمَاءِ بَأْنَ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ أَغْلَبُ مِنْهَا عَلَى الثَّمَنِ وَحَيْثُ طَوَّلِبَ وَلِلْمَاءِ قِيَمَةٌ وَلَوْ تَافِهَةٌ لَزِمَ قَبُولُهُ مِنْهُ (وَلَوْ نَسِيَهُ) أَيِ الْمَاءِ أَوْ ثَمَنَهُ أَوْ آلَةَ الْاسْتِقْيَاءِ (فِي) رَحْلِهِ أَوْ أَضْلَهُ فِيهِ) بَأْنَ فَتَشَّ عَلَيْهِ فِيهِ (فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ) إِعْمَانِ (الطَّلَبِ فَتَيَمَّمَ) وَصَلَّى، ثُمَّ بَأْنَ أَنَّهُ مَعَهُ (قَضَى) الصَّلَاةَ (فِي الْأَظْهَرِ) لِنِسْبَتِهِ فِي إِهْمَالِهِ حَتَّى نَسِيَهُ أَوْ أَضْلَهُ إِلَى نَوْعِ تَقْصِيرٍ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ نَسِيَ بَثْرًا بِقُرْبِهِ قَضَى أَيْضًا كَمَا إِذَا لَمْ يَعْتَرْ عَلَيْهَا بِهِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ الْآثَارِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ فِيهِ فَيَقْضِي جُزْمًا وَخَرَجَ بِنَسِيهِ مَا لَوْ أَدْرَجَ ذَلِكَ فِي رَحْلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ فَلَا قَضَاءَ وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَرِثَ مَاءً وَلَمْ يَعْلَمْهُ

ولو أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ فَلَا يُقْضِي.

الثاني: أَنْ يُحْتَاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ وَلَوْ مَالًا.

لَمْ يَلْزَمْهُ الْقَضَاءُ . (ولو أَضَلَّ رَحْلَهُ) الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ أَوْ الثَّمَنُ أَوْ آلَةُ الْاِسْتِقَاءِ (فِي رِحَالٍ) لِغَيْرِهِ فَصَلَّى بِالتَّيَمُّمِ ، ثُمَّ وَجَدَهُ فَإِنْ لَمْ يُعَجَّزْ فِي الطَّلَبِ قَضَى قِطْعًا وَإِنْ أَمْعَنَ فِيهِ (فَلَا) قَضَاءُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مُحْتَرَمٍ الرُّفْقَةُ أَوْ الْغَالِبُ فِيهِ أَنَّهُ أَوْسَعُ مِنْ مُحْتَرَمِهِ فَلَمْ يُنْسَبْ هُنَا لِتَقْصِيرِ الْبَيْتَةِ وَخَتَمَ بِهِاتَيْنِ مَعَ أَنَّهُمَا بِأَخِيرِ الْبَابِ الْمُبْحُوثِ فِيهِ عَنِ الْقَضَاءِ أَتَسَبُّ كَمَا يَظْهَرُ بِبَيَادِي الرَّأْيِ تَذْيِيلًا لِهَذَا الْمُبْحَثِ لِمُنَاسَبَتِهِمَا لَهُ وَإِفَادَتِهِمَا مَسَائِلَ حَسَنَةً فِي الطَّلَبِ وَهِيَ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ مَعَ وَجُودِ التَّقْصِيرِ وَأَنَّ النِّسْيَانَ لَيْسَ عُذْرًا مُقْتَضِيًا لِسُقُوطِهِ وَأَنَّ الْإِضْلَالَ يُغْتَفَرُ تَارَةً وَلَا يُغْتَفَرُ أُخْرَى فَاذْنَقَ اعْتِرَاضُ الشَّرَاحِ عَلَيْهِ فِي ذِكْرِ هَاتَيْنِ هُنَا وَاتَّضَحَ أَنَّهُمَا هُنَا أَتَسَبُّ .

(الثاني) مِنْ أَسْبَابِ التَّيَمُّمِ الْفَقْدُ الشَّرْعِيُّ لَا مِنْ حَيْثُ نَحْوِ الْمَرَضِ كَانَ وَجَدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ أَوْ وَهُوَ مُسَبَّلٌ لِلشَّرْبِ أَوْ ، وَقَدْ احْتَاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ كَمَا قَالَ . (أَنْ يُحْتَاجَ إِلَيْهِ) أَيِ الْمَاءِ (لِعَطَشٍ) حَيَوَانٍ (مُحْتَرَمٍ) بِعُمُومِهِ وَمَعْنَاهُ السَّابِقِينَ بِأَنْ يَخْشَى مِنْهُ مَرَضًا أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا يَأْتِي ؛ لِأَنَّ نَحْوَ الرُّوحِ لَا بَدَلَ لَهَا وَمِنْ ثَمَّ حَرَمَ عَلَيْهِ التَّطَهُّرُ بِمَاءٍ وَإِنْ قَلَّ مَا تَوَهَّمُ مُحْتَرَمًا مُحْتَاجًا إِلَيْهِ فِي الْقَافِلَةِ وَإِنْ كَبُرَتْ وَخَرَجَتْ عَنِ الضَّبْطِ وَكَثِيرٌ يَجْهَلُونَ فَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّ التَّطَهُّرَ بِالْمَاءِ حِينَئِذٍ قُرْبَةٌ وَهُوَ خَطَأٌ قَبِيحٌ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي مَنَاسِكَهِ وَلَا يَكْلَفُ الطَّهْرُ بِهِ ، ثُمَّ جَمَعَهُ لَشَرْبٍ غَيْرِ دَابَّةٍ لِاسْتِقْذَارِهِ عَرَفًا وَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ إِنْ خَشِيَ عَطَشَهَا وَكَفَاهَا مُسْتَعْمَلَهُ وَيَظْهَرُ أَنَّهُ يَلْحَقُ بِالمُسْتَعْمَلِ كُلِّ مُتَغَيِّرٍ بِمُسْتَقْدَرٍ عَرَفًا بِخِلَافِ مُتَغَيِّرٍ بِنَحْوِ مَاءٍ وَرَدٍّ وَلَا يَجُوزُ لَهُ شَرْبُ نَجَسٍ مَا دَامَ مَعَهُ طَاهِرٌ عَلَى الْمُعْتَمَدِ بَلْ يَشْرَبُ الطَّاهِرَ وَيَتَيَمَّمُ وَدَعَا أَنْ الطَّاهِرَ مُسْتَحَقٌّ لِلطَّهَارَةِ فَصَارَ كَأَنَّهُ مَعْدُومٌ يَرُدُّهَا أَنَّ التَّجَسُّسَ لَا يَجُوزُ شَرْبُهُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ مَعَ وَجُودِ الطَّاهِرِ وَلَيْسَ تَعَيُّنُهُ لِلطَّهَارَةِ أَوْلَى مِنْ تَعَيُّنِهِ لِلشَّرْبِ بَلْ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ بِخِلَافِهَا فَتَعَيَّنَ مَا ذَكَرَ ، وَلَوْ احْتَاجَ لَشَرْبِ الدَّابَّةِ لَزِمَهُ سَقِيهَا التَّجَسُّسُ وَيَظْهَرُ لِالْحَاقِّ غَيْرُ مُمَيِّزٍ بِالدَّابَّةِ فِي الْمُسْتَقْدَرِ الطَّاهِرِ لَا فِي التَّجَسُّسِ وَيَجُوزُ لِعَطَشَانِ بَلْ يَسْنُ إِنْ صَبَرَ إِثَارَ عَطَشَانٍ آخَرَ لَا لِمُحْتَاجٍ لَطَهْرِ إِثَارَ مُحْتَاجٍ لَطَهْرِ وَإِنْ كَانَ حَدَثُهُ أَغْلَظَ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ حَقٌّ لِلنَّفْسِ وَالثَّانِي حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى نَعَمْ لَوْ انْتَابُوا مَاءً لِلتَّطَهُّرِ وَلَمْ يَحْرُزُوهُ جَازَ تَقْدِيمُ الْغَيْرِ ؛ لِأَنَّ انْتِهَاءَ الْمُحْتَاجِ إِلَى مَاءٍ مَبَاحٌ مِنْ غَيْرِ إِحْرَازِهِ لَا يُوْجِبُ مُلْكَهُ لَهُ (وَلَوْ) لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ لِذَلِكَ حَالًا بَلْ (مَالًا) أَيِ مُسْتَقْبَلًا وَإِنْ ظَنَّ وَجُودَهُ لَمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الرُّوحَ لَا بَدَلَ لَهَا فَاحْتِيطَ لَهَا بِرَعَايَاتِ الْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ أَيْضًا لَعَمَّ لَوْ احْتَاجَ مَالِكٌ مَاءً إِلَيْهِ أَيِ ، وَلَوْ لِمَمُونَةٍ وَلَا يَقَالُ الْحَقُّ لِغَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَالًا وَثَمَّ مِنْ يَحْتَاجُهُ حَالًا لَزِمَهُ بِذَلِكَ لَهُ لِتَحَقُّقِ حَاجَتِهِ وَمَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ حَاجَةَ غَيْرِهِ لَهُ مَالًا لَزِمَهُ التَّزَوُّدُ لَهُ إِنْ قَدَرَ وَإِذَا تَزَوَّدَ لِلْمَالِ فَفَضِلَتْ فَضْلَةً فَإِنْ سَارُوا عَلَى الْعَادَةِ وَلَمْ يَمْتَ مِنْهُمْ أَحَدٌ فَالْقَضَاءُ أَيِ لَمَّا كَانَتْ تَكْفِيهِ تِلْكَ الْفَضْلَةَ بِاعْتِبَارِ عَادَتِهِ الْغَالِبَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِلَّا فَلَا وَلَا يَجُوزُ إِذْخَارُ مَاءٍ وَلَا اسْتِعْمَالُهُ لَطَبِيخٍ يَتَيَسَّرُ الْاِكْتِفَاءُ بِغَيْرِهِ

الثالث: مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ عَلَى مَنَفْعَةِ عُضْوٍ وَكَذَا بَطْءُ الْبُرْءِ أَوْ الشَّيْثُ الْفَاجِشُ فِي عُضْوٍ ظَاهِرٍ فِي الْأُظْهَرِ،

ولا لتحويل كعلك يسهل أكله يابساً على الأوجه فيهما .

(الثالث) من الأسبابِ الفقدَ الشرعيَّ من حيثُ ذلك بأن يكونَ به الآنَ أو يظُنُّ حُدُوثَهُ بعدُ (مرضٌ يخافُ معه) ليس بشرطِ بل ؛ لأنَّ الغالبَ خَوْفُ ما يَأْتِي مع وجودِ المَرَضِ دونَ فقدهِ والمُرَادُ أَنْ يَخَافَ (من استعماله) أي الماءَ مُطْلَقًا أو المعجوزَ عن تسخينه مَرَضًا أو زيادتهِ وله وَقَعُ لا نحوَ صُدَاعٍ أو تَأَلُّمٍ خَفِيفٍ أو (على مَنَفْعَةِ عُضْوٍ) بَضْمٍ أَوَّلِهِ وَكُسْرِهِ أَنْ تَذْهَبَ كَنَقْصِ ضَوْءٍ أو سَمْعٍ فَالْخَوْفُ عَلَى ذَهَابِ أَصْلِ الْعُضْوِ أو الرُّوحِ أَوَّلِي نَعَمَ مَتَى عَصَى بِنَحْوِ المَرَضِ تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ تَيْمُمِهِ عَلَى التَّوْبَةِ لِعَتَدِيهِ (وَكَذَا بَطْءُ الْبُرْءِ) بَضْمُ الْبَاءِ وَفَتْحُهَا فِيهِمَا أَي طَوْلُ مُدَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَزِدِ الْأَلَمُ ، وَكَذَا زِيَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ تَطُلِ الْمُدَّةُ (أو الشَّيْثُ الْفَاجِشُ) من نحوِ اسْتِحْشَافٍ أو نُحُولٍ أو ثُغْرَةٍ تَبْقَى أو لَحْمَةٍ تَزِيدُ وَأَصْلُهُ الْاِثْرُ الْمُسْتَكْرَهَ (فِي عُضْوٍ ظَاهِرٍ) وَهُوَ مَا يَبْدُو فِي الْمِهْنَةِ غَالِبًا كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَقِيلَ مَا لَا يُعَدُّ كَشْفُهُ هُنَاكَ لِلْمُرُوءَةِ وَيَرْجِعُ لِلأَوَّلِ إِنْ أُريدَ النَّظَرُ لِغَالِبِ ذَوِي الْمُرَوَاتِ وَظَاهِرُ تَقْيِيدِ نَحْوِ الْعُضْوِ هُنَا بِالْمُحْتَرَمِ لِيُخْرِجَ نَحْوَ يَدِ تَحْتَمِ قَطْعُهَا لِسِرْقَةٍ أَوْ مُحَارَبَةٍ بِخِلَافِ وَاجِبَةِ الْقَطْعِ لِقَوْدٍ لاحتِمَالِ الْعَفْوِ (فِي الْأُظْهَرِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَّةً﴾ [النساء: ٤٣] الْآيَةُ وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ شَخْصًا احْتَلَمَ وَبِهِ جُرْحٌ بِرَأْسِهِ فَأَمَرَ بِالْغُسْلِ فَمَاتَ فَتَلَّوْهُ فَتَلَّهَمُ اللَّهُ أَوَّلَهُ يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالِ^(١) وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَ بِالْمَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَخَرَجَ بِالْفَاجِشِ نَحْوَ قَلِيلِ سَوَادٍ وَائْتَرُ جُذْرِي وَبِالظَّاهِرِ الْبَاطِنُ ، وَلَوْ فِي أَمَةٍ حَسَنَاءَ تَنَقَّصُ بِهِ قِيَمَتُهَا وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَكْلَفُوهُ فَلَسَا زَائِدًا عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ وَأَجِيبَ عَنْهُ بِمَا يَقْتَضِي عَدَمَ تَحَقُّقِ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ نَقْصُهُ جَازَ التَّيْمُمُ وَرُدَّ بِأَنَّهُ يَلْزُمُ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ أَيْضًا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ ؛ لِأَنَّ الاسْتِشْكَالَ فِيهِ أَيْضًا وَبِمَا يَقْتَضِي اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ وَإِنْ تَحَقَّقَ نَقْصُ ذَلِكَ كَمَا يُقْتَلُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ وَرُدَّ بِأَنَّهُ تَرَكَ قَتْلَهُ يُؤَدِّي إِلَى تَفْوِيتِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بِالْكُلِّيَّةِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا ؛ لِأَنَّ لِلْمَاءِ بَدَلًا وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِ مَا أَطْلَقُوهُ بِأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمُ تَأْثِيرِ الْقَلِيلِ فِي الظَّاهِرِ وَالْكَثِيرِ فِي الْبَاطِنِ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ فِي الظَّاهِرِ فَأَنَاطُوا الْأَمْرَ بِالْغَالِبِ فِيهِمَا وَلَمْ يُعَوَّلُوا عَلَى خِلَافِهِ وَيُفَرِّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَدَلِهِ زَائِدًا عَلَى الثَّمَنِ بِأَنَّ هَذَا يُعَدُّ غَبْنًا فِي الْمُعَامَلَةِ وَهِيَ لِكُونِهَا الْعَقْلُ أَي مَرْتَبِطَةٌ بِكَمَالِهِ لَا يَسْمَحُ أَهْلُهَا بِالْغَبَنِ فِيهَا كَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُصَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَشِيعُ فِيهَا بِالتَّافِهِ وَيَتَصَدَّقُ بِالْكَثِيرِ فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ ذَاكَ عَقْلِي وَهَذَا جُودِي ، ثُمَّ إِنْ عَرَفَ ذَلِكَ ، وَلَوْ بِالتَّجَرِبَةِ اعْتَمَدَ مَعْرِفَتَهُ وَإِلَّا فإِخْبَارُ عَارِفٍ عَدْلٍ رِوَايَةٌ فَإِنْ انْتَفَيَا وَتَوَهَّمْ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ تَيْمَّمَ عَلَى الْأَوْجَهِ وَلَزِمَتَهُ الْإِعَادَةُ لَكِنْ لَا يَفْعَلُهَا إِلَّا بَعْدَ الْبُرْءِ أَوْ وُجُودِ مَنْ

(١) [حسن] أخرجه : أبو داود في (سننه) [رقم/٣٣٦] ، ومن طريقه : البيهقي في (السنن الكبرى) [١/٢٢٧] ،

والدارقطني في (سننه) [١/١٨٩] ، وغيرهم من حديث : جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت : حديث حسن . ينظر : (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم/٣٢٥] .

وَشِدَّةُ الْبُرْدِ كَمَرَضٍ وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي غُضُوهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَائِرُ وَجَبَ التَّيْمُمُ،
وَكَذَا غَسْلُ الصَّحِيحِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلجُنُبِ،

يُخْبِرُهُ بِمُبِيحِ التَّيْمُمِ وَنَارَعَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي جَوَازِ التَّيْمُمِ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَنَظَرِهِمْ إِلَى تَوَهُّمِ
سَمِ طَعَامٍ أَحْضَرَ إِلَيْهِ حَتَّى يَعْدِلَ عَنْهُ لِلْمَيْتَةِ بَأَنَّ الصَّلَاةَ هُنَا لَزِمَتْ ذِمَّتُهُ بَيِّقِينَ فَلَا يَرَأُ مِنْهَا إِلَّا بَيِّقِينَ يُرَدُّ
بِأَنَّا لَا نَقُولُ بَعْدَهَا حَتَّى يُرَدُّ ذَلِكَ بَلْ يَفْعَلُهَا، ثُمَّ بِإِعَادَتِهَا وَهَذَا غَايَةُ الْإِحْتِيَاظِ لَهَا مَعَ الْخُرُوجِ عَمَّا قَدْ
يَكُونُ سَبَبًا لِتَلَفٍ نَحْوِ النَّفْسِ . (وَشِدَّةُ الْبُرْدِ) الَّتِي يُخْشَى مِنْهَا مَحْذُورٌ مِمَّا ذُكِرَ، وَقَدْ عَجَزَ عَنْ تَسْخِينِهِ
أَوْ تَدْفِئِهِ أَعْضَائِهِ (ك) خَوْفٍ نَحْوِ (مَرَضٍ) فِي إِبَاحَةِ التَّيْمُمِ لِمَا صَحَّ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَيَمَّمَ
لِخَوْفِ الْهَلَاكِ مِنْ شِدَّةِ الْبُرْدِ فَأَقْرَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ ^(١)، (وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ) أَيِ الْمَاءِ (فِي) كُلِّ الْبَدَنِ
وَجَبَ تَيَمُّمٌ وَاحِدٌ لَا غَيْرَ أَوْ فِي مَحَلٍّ مِنَ الْبَدَنِ (عَضْوٍ) أَوْ غَيْرِهِ لِعَلَّةٍ يُوْخَذُ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِامْتَنَعَ بِحَرْمَةِ
اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مَعَ خَشْيَةِ مَحْذُورٍ مِمَّا مَرَّ وَهُوَ مُتَّجَةٌ فِي غَيْرِ الشَّيْنِ وَيدُلُّ لَهُ قَوْلُهُمُ السَّابِقُ فَإِنْ خَشِيَ
ضَرَرَ نَحْوِ الْمَشْمَسِ حَرَمَ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ نَعَمْ الشَّيْنُ الظَّاهِرُ لَا يَقْتَضِي حَرَمَةً إِلَّا فِي قَنْ تَنْقُصَ قِيَمَتُهُ
وَلَمْ يَأْذَنْ مَالِكُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَائِرُ وَجَبَ) عَلَيْهِ قَطْعًا عِنْدَنَا (التَّيْمُمِ) الشَّرْعِيَّ خِلَافًا
لِمَنْ اِكْتَفَى بِمَرِّ التُّرَابِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِثَلَاثٍ يَخْلُو مَحَلَّ الْعَلَّةِ عَنْ طَهَارَةٍ (وَكَذَا) يَجِبُ (غَسْلُ الصَّحِيحِ)
الَّذِي يُمْكِنُ غَسْلُهُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِرَوَايَةِ صَحِيحَةٍ فِي قِصَّةِ عَمْرٍو السَّابِقَةِ أَنَّهُ غَسَلَ مِعَاطِفَهُ وَتَوَضَّأَ
وَضَوَّاهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى قَالَ الْبَيْهَقِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ غَسَلَ مَا أَمْكَنَهُ وَتَوَضَّأَ وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِي وَتَلَطَّفَ مِنْ
خَشْيِ سِيلَانِ الْمَاءِ لِمَحَلِّ الْعَلَّةِ بِوَضْعِ خَرْقَةٍ مَبْلُولَةٍ بِقُرْبِهِ لِيَنْغَسَلَ بِقَطْرِهَا مَا حَوَالِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسِيلَ
إِلَيْهِ شَيْءٌ وَيَلْزَمَ الْعَاجِزُ اسْتِجَارَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ إِنْ وَجَدَهَا فَاضِلَةً عَمَّا يَعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ فَإِنْ
تَعَذَّرَ ذَلِكَ قَضَى لِنُدُورِهِ وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَحَلِّ الْعَلَّةِ بِالْمَاءِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ وَيَجِبُ بِالتُّرَابِ إِنْ كَانَ
بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ مَا لَمْ يَخْشَ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا مَرَّ . (وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا) أَيِ التَّيْمُمِ وَغَسْلِ الصَّحِيحِ (لِلجُنُبِ)
وَالْحَائِضِ وَالتُّنْفُسَاءِ أَيِ لَا يَجِبُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ لَا يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ فَأَوْلَى بِدَلِّهِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ
الْغَسْلِ إِذَا وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ هُنَا لِلْعَلَّةِ وَهِيَ مُسْتَمِرَّةٌ وَتَمَّ لِفَقْدِ الْمَاءِ فَوَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ أَوَّلًا
لِيُوجَدَ الْفَقْدُ عِنْدَ التَّيْمُمِ وَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُ التَّيْمُمِ لِيُزِيلَ الْمَاءُ أَثَرَ التُّرَابِ وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ نَدَبَ تَقْدِيمِ مَا
يُنْدَبُ تَقْدِيمُهُ فِي الْغَسْلِ فِي جُرحٍ بِرَأْسِهِ يَغْسِلُ صَحِيحَهُ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ، ثُمَّ يَغْسِلُ بَاقِي بَدَنِهِ .

(تَنْبِيهٌ) مَا أَفَادَهُ الْمَثْنُ أَنَّ الْجُنُبَ إِذَا أَحْدَثَ لَا يَلْزِمُهُ التَّرْتِيبُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَّتُهُ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ
يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَتْ عَلَّتُهُ فِي يَدِهِ مِثْلًا فَتَيَمَّمُ عَنِ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ أَحْدَثَ فَوَضَّأَ وَأَعَادَ التَّيْمُمَ عَنِ الْأَكْبَرِ
لِإِرَادَتِهِ فَرْضًا ثَانِيًا فَيَنْدَرِجُ فِيهِ تَيَمُّمُ الْأَصْغَرِ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُضُوءِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي جُنُبِ بَقِي
رَجُلَاهُ فَأَحْدَثَ لَهُ غَسْلَهُمَا قَبْلَ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ وَضُوءِهِ وَمَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ كَلَامُ شَارِحٍ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّيْمُمِ فِي

(١) [صحيح] أخرجه : أحمد في (مسنده) [٤/ ٢٠٣]، وأبو داود في (سننه) [رقم/ ٣٣٤، ٣٣٥]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/ ١٣١٥]، والدارقطني في (سننه) [١/ ١٧٨]، وغيرهم من حديث : عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
قلت : حديث صحيح . ينظر : (صحيح سنن أبي داود) للآلباني [رقم/ ٣٢٣] .

فَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا فَلَا صَحَّ اشْتِرَاطُ التَّيْمُمِ وَقَدْ غَسَلَ الْعَلِيلُ، فَإِنْ جُرِحَ غُضُوهُ فَتَيَمَّمَانِ.
فَإِنْ كَانَ كَجَبِيرَةٍ لَا يُمَكِّنُ نَزْعُهَا غَسَلَ الصَّحِيحَ وَتَيَمَّمْ كَمَا سَبَقَ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ مَسْحُ
كُلِّ جَبِيرَتِهِ بِمَاءٍ،

هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو مُنافٍ لِكَلَامِهِمْ أَنَّهُ حَيْثُ اجْتَمَعَ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ
اضْمَحَلَّ النَّظْرُ إِلَى الْأَصْغَرِ مُطْلَقًا.

(فَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا) حَدَّثًا أَصْغَرَ (فَالْأَصْحَحُ اشْتِرَاطُ التَّيْمُمِ وَقَدْ غَسَلَ الْعَلِيلُ) رِغَايَةً لِتَرْتِيبِ الْوُضُوءِ
فَلَا يَنْتَقِلُ عَنْ غُضُوِّ عِلِيلٍ حَتَّى يُكْمِلَهُ غَسْلًا وَيَدَّ لَا فَإِنْ كَانَ الْوَجْهَ وَجَبَ تَقْدِيمُ التَّيْمُمِ عَلَى الشُّرُوعِ
فِي غَسْلِ شَيْءٍ مِنَ الْيَدَيْنِ وَلَهُ تَقْدِيمُهُ عَلَى غَسْلِ صَحِيحِ الْوَجْهِ وَهُوَ أَوْلَى وَتَأْخِيرُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْغُضُوَّ
الوَاحِدَ لَا تَرْتِيبَ فِيهِ (فَإِنْ جُرِحَ غُضُوهُ فَتَيَمَّمَانِ) يُلْزِمَانِهِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ اشْتِرَاطِ التَّيْمُمِ وَقَدْ غَسَلَ الْعَلِيلُ
أَوْ أَرْبَعَةَ أَعْضَائِهِ وَلَمْ تَعْمُ الْجِرَاحَةُ الرَّأْسَ ثَلَاثَ تَيَمُّمَاتٍ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ يَكْفِي مَسْحَ صَحِيحِهِ فَإِنْ عَمَّتْهُ
فَارْبَعُ تَيَمُّمَاتٍ أَوْ الثَّلَاثَةَ أَيْضًا فَتَيَمَّمْ وَاحِدًا عَنْ الْوُضُوءِ لِسُقُوطِ التَّرْتِيبِ أَوْ مَا عَدَا الرَّأْسَ فَتَيَمَّمْ وَاحِدًا
عَنِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ لِسُقُوطِ غَسْلِهِمَا الْمُقْتَضِي لِسُقُوطِ تَرْتِيبِهِمَا بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيَ بَعْضُهُمَا، ثُمَّ
مَسَحَهُ، ثُمَّ وَاحِدًا عَنِ الرَّجْلَيْنِ وَيُسْنَى جَعْلُ الْيَدَيْنِ كَغُضُوبَيْنِ، وَكَذَا الرَّجْلَانِ. (وَإِنْ كَانَ) عَلَى الْعَلِيلِ
سَائِرٌ (كَجَبِيرَةٍ) وَهِيَ نَحْوُ الْوَجَاعِ تُشَدُّ لِانْجِبَارِ نَحْوِ الْكَسْرِ أَوْ لَصُوقِ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ أَوْ طِلَاءٍ أَوْ عِصَابَةٍ فَصِيدٍ
(لَا) عِبَارَةٌ أَصْلُهُ وَلَا قِيلَ وَهِيَ أَوْلَى لِإِيْهَامِ تِلْكَ أَنَّ مَا يُمَكِّنُ نَزْعَهُ لَا يُسَمَّى سَائِرًا أَهْ وَيُرَدُّ بَأَنَّ مِنَ
الْوَاضِحِ أَنَّ هَذَا قَيْدٌ لِلْحُكْمِ لَا لِتَسْمِيَّتِهَا سَائِرًا فَلَمْ يُحْتَاجْ لِلْوَاوِ (يُمَكِّنُ نَزْعُهَا) عَنْهُ لِيُخَوِّفَ مُحَذِّرٌ مِمَّا
مَرَّ. (غَسَلَ الصَّحِيحَ) وَيَتَلَطَّفُ بِغَسْلِ مَا أَخَذَتْهُ الْجَبِيرَةُ مِنَ الصَّحِيحِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَمَا تَعَدَّرَ غَسْلُهُ
مِمَّا تَحْتَهَا وَأَمَكَّنَتْهُ مَسُّهُ الْمَاءَ بِلَا إِفَاضَةٍ لَزَمَهُ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فِيهِ حَقِيقَةُ الْغَسْلِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنَ
الْمَسْحِ فَتَعَيَّنَ وَخَرَفَ مَسُّهُ بِمَسْحِهِ، ثُمَّ اسْتَشْكَلَ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِلْفَرْقِ الظَّاهِرِ بَيْنَهُمَا، وَمَنْ تَمَّ لَمْ
يَجِبِ الْمَسْحُ هُنَا وَفَارَقَ الْمَسَّ بِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْغَسْلِ كَمَا تَقَرَّرَ (وَتَيَمَّمْ) لِإِرْوَايَةِ سَنَدُهَا جَيِّدٌ عِنْدَ غَيْرِ
الْبَيْهَقِيِّ فِي الْمُحْتَلَمِ السَّابِقِ «إِنَّمَا يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمَسَحَ عَلَيْهِمَا وَيَغْسِلَ
سَائِرَ جَسَدِهِ» ^(١) (كَمَا سَبَقَ) فِي مُرَاعَاةِ الْمُحَدِّثِ لِلتَّرْتِيبِ وَتَعَدُّدِ التَّيْمُمِ بِتَعَدُّدِ الْغُضُوبِ الْعَلِيلِ أَمَّا إِذَا
أَمَكَّنَ نَزْعُهَا بِلَا خَوْفٍ مُحَذِّرٍ مِمَّا مَرَّ فَيَجِبُ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ أَمَكَّنَ غَسْلَ الْجُرْحِ أَوْ أَخَذَتْ بَعْضُ
الصَّحِيحِ أَوْ كَانَتْ بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ وَأَمَكَّنَ مَسْحَ الْعَلِيلِ بِالثَّرَابِ وَإِلَّا فَلَا فَايْذَةُ لَوْ جُوبِ النَّزْعِ وَسَيَاتِي
آخِرَ الْبَابِ بَقِيَّةً مِنْ أَحْكَامِهَا، وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَضْعُهَا عَلَى طَهْرٍ (وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ) السَّابِقِ (مَسْحُ
كُلِّ جَبِيرَتِهِ) أَوْ نَحْوَهَا وَقَدْ غَسَلَ عَلَيْهِ (بِمَاءٍ) أَمَّا أَصْلُ الْمَسْحِ فَلِيُخَبِّرَ الْمَشْجُوحَ السَّابِقِ. وَأَمَّا
تَعْمِيمُهُ فَلِأَنَّهُ مَسْحٌ أَيْبَحُ لِلْعَجْزِ عَنِ الْأَصْلِ كَالْمَسْحِ فِي التَّيْمُمِ وَبِهِ فَارْقَتِ الْخُفَّ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ تَنَاقُثْ
وَلَوْ نَفَذَ إِلَيْهَا نَحْوُ دَمِ الْجُرْحِ وَعَمَّهَا غُفَيَّ عَنْ مُخَالَطَةِ مَاءٍ مَسَحَهَا لَهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

(١) [صحيح] وقد تقدم تحريجه.

وقيل بعضها. فإذا تيمّم لفرض ثانٍ ولم يُحْدِثْ لم يُعِدِ الجُنُبُ غَسْلاً، ويُعِدُّ المُحْدِثُ ما بعد عليه، وقيل: يَسْتَأْنِفَانِ، وقيل المُحْدِثُ كَجُنُبٍ، قُلْتُ: هذا الثالثُ أَصَحُّ، والله أعلم.

أنه يُعْفَى عن اختِلَاطِ المَعْفُو عنه بِاجْتِنَابِيٍّ يَحْتَاجُ إلى مُمَاسَّتِهِ له (وقيل) يكفي مَسْحُ (بعضها) كَالْخُفِّ وهو يَدُلُّ عَمَّا أَخَذْتَهُ من الصَّحِيحِ، ومن ثَمَّ لو لم تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئاً أو أَخَذْتَ شَيْئاً أو غَسَلَهُ لم يَجِبُ مَسْحُهَا وكان قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَسْحُ الزَّائِدِ عَلَى مَا أَخَذْتَهُ من الصَّحِيحِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَسْحَهَا إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ عَمَّا أَخَذْتَهُ مِنْهُ لَا عَنْ مَحَلِّ الْجُرْحِ؛ لِأَنَّ بَدْلَهُ التَّيَمُّمُ لَا غَيْرَ فَوْجُوبُ مَسْحِ كُلِّهَا مُسْتَشْكَلٌ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّ تَحْدِيدَ ذَلِكَ لَمَّا شَقَّ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَأَوْجَبُوا الْكُلَّ احتياطاً وَخَرَجَ بِالماءِ مَسْحُهَا بِالثَّرَابِ إِذَا كَانَ بَعْضُ التَّيَمُّمِ فَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ فَلَا يُؤَثِّرُ مِنْ فَوْقِ حَائِلٍ نَعَمْ يَسُنُّ كَسْرَ الْجُرْحِ يُمَسِّحُ عَلَيْهِ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ، (فإذا تيمّم) مَنْ ذَكَرَ، وَقَدْ صَلَّى فَرْضاً بَعْدَ تَيَمُّمِهِ وَغَسَلَ صَحِيحَهُ كَمَا مَرَّ (لفرض ثانٍ) لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يُؤَدِّي بِالتَّيَمُّمِ إِلَّا فَرْضَ (ولم يُحْدِثْ) يَعْنِي وَلَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ (لم يُعِدِ الجُنُبُ غَسْلاً) لِشَيْءٍ مِنْ بَدْنِهِ لِبَقَاءِ طَهْرِهِ كَمَا يَأْتِي (وَيُعِدُّ المُحْدِثُ) غَسَلَ (ما بعد عليه) لِبُطْلَانِ طَهْرِ الْعِلِيلِ وَيُلْزَمُهُ بُطْلَانُ مَا بَعْدَهُ عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّرْتِيبِ الْوَاجِبِ عَلَى الْمُحْدِثِ دُونَ الْجُنُبِ وَيُرْذَعُ مَا يَأْتِي أَنَّ طَهَارَتَهُ بَاقِيَةٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَتَنَفَّلُ بِهِ (وقيل يَسْتَأْنِفَانِ) أَيِ الْجُنُبِ وَالْمُحْدِثِ لِتَرْكُوبِ طَهْرِهِمَا مِنْ أَصْلِ وَبَدَلٍ فَإِذَا بَطَلَ الْبَدَلُ بَطَلَ الْأَصْلُ كَنَزْعِ الْخُفِّ بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ فِيهِ الْوُضُوءَ (وقيل المُحْدِثُ كَجُنُبٍ) فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ غَسْلِ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ لِبَقَاءِ طَهْرِ الْعِلِيلِ بِدَلِيلِ صِحَّةِ تَنَفُّلِهِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ إِعَادَةُ تَيَمُّمِهِ الْمُتَّعِدِّ أَوْ الْمُتَّعِدِّ لِضَعْفِهِ عَنْ آدَاءِ فَرْضٍ ثَانٍ بِهِ فَإِنْ قُلْتُ قِيَاسُ سَقُوطِ التَّرْتِيبِ فِي هَذِهِ الطَّهَارَةِ الثَّانِيَةِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ بَقَاءِ طَهْرِهِ الْأَوَّلِ بِدَلِيلِ التَّنَفُّلِ بِهِ أَنَّ لَا تَجِبُ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ الْمُتَّعِدِّ فِي الْأَوَّلَى بَلْ يَكْفِي تَيَمُّمٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ تَعَدُّهُ فِيهَا إِنَّمَا كَانَ لِضَرُورَةِ التَّرْتِيبِ، وَقَدْ سَقَطَ فِي الثَّانِيَةِ فَتَعَدُّهُ فِيهَا الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ جَزَمَ الْمَذْهَبُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مُصَحِّحَ الرَّافِعِيِّ قُلْتُ هَذَا الْقِيَاسُ لَهُ وَجْهٌ وَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا وَجَبَ فِي الْأَوَّلَى أَنَّ يَجِبُ فِي الثَّانِيَةِ سَقَطَ الْمَاءُ لِبَقَاءِ طَهْرِهِ فَبَقِيَ التَّيَمُّمُ الْمُتَّعِدُّ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي إِجْبَابِهِ نَقْضُهُ عَنْ آدَاءِ فَرْضٍ ثَانٍ بِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي الْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ أَنَّهُ فِي نَحْوِ النِّيَّةِ كَالْأَصْلِ عَمَلًا بِمُقْتَضَى التَّجْدِيدِ أَنَّهُ حِكَايَةُ الْأَوَّلِ بِصِفَتِهِ وَهَذَا مُقَرَّبٌ لِمَا هُنَا فَوْجُوبُ تَعَدُّ التَّيَمُّمِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِتَوَجُّهِ حِكَايَةِ الْأَوَّلِ فَلَمْ يُنْظَرْ لِكُونِ التَّيَمُّمِ الْوَاحِدِ يَكْفِي فَتَأَمَّلْهُ (قُلْتُ هَذَا الثَّالِثُ أَصَحُّ وَاللهُ أَعْلَمُ). وَوَجْهُهُ وَاضِحٌ كَمَا عَلِمْتَهُ مِمَّا تَقَرَّرَ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ أَمَّا إِذَا أَحْدَثَ أَوْ بَطَلَ تَيَمُّمَهُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ، . وَلَوْ بَرَى أَعَادَ الْمُحْدِثُ غَسَلَ عَلَيْهِ وَمَا بَعْدَهُ وَمَا صَلَّاهُ جَاهِلًا بِهِ أَوْ تَوَهَّمَهُ فَازَالَ اللَّصُوقَ وَلَمْ يَظْهَرْ مِنَ الصَّحِيحِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ، وَإِنَّمَا بَطَلَ بِتَوَهُّمِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ طَلَبَهُ وَالبَحْثُ عَنْهُ وَلَا كَذَلِكَ تَوَهُّمُ الْبُرءِ لَوْ سَقَطَتْ جَبَرَتُهُ فِي صَلَاتِهِ بَطَلَتْ كَنَزْعِ الْخُفِّ وَمَحَلُّهُ مَا إِذَا بَانَ شَيْءٌ مِمَّا يَجِبُ غَسْلُهُ، إِذْ لَا يَمَكِنُ بَقَاؤُهَا مَعَ وَجُوبِ غَسْلِ مَا ظَهَرَ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ أَوْ مَا إِذَا تَرَدَّدَ فِي بُطْلَانِ تَيَمُّمِهِ وَطَالَ التَّرَدُّدُ

فصل

يَتَيَّمُ بِكُلِّ تُرَابٍ طَاهِرٍ حَتَّى مَا يُدَاوِي بِهِ، وَيَرْمِلُ فِيهِ عُبَارًا لَا بِمَعْدِنٍ وَسِحَاقَةٍ خَزَفٍ

أَوْ مَضَىٰ مَعَهُ زُكْنٌ، ثُمَّ إِنْ عَلِمَ الْبُرَّةَ بَطَلَ تَيَّمُّهُ أَيْضًا وَلَا فَلَا وَيَمَّا تَقَرَّرَ مِنْ أَنْ مَلَحَظَ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ غَيْرَ مَلَحَظَ بُطْلَانِ التَّيَّمِّ اِنْدَفَعَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ لَا أَثَرَ لظُهُورِ شَيْءٍ مِنَ الصَّحِيحِ فِي بُطْلَانِ التَّيَّمِّ؛ لِأَنَّهُ عَنِ الْعَلِيلِ وَوَجْهَ اِنْدِفَاعِهِ أَنَّنَا لَمْ نَجْعَلْ هَذَا الظُّهُورَ سَبَبًا لِبُطْلَانِ التَّيَّمِّ بَلْ لِبُطْلَانِ الصَّلَاةِ وَمَلَحَظُهُمَا مُخْتَلِفٌ كَمَا تَقَرَّرَ.

(فصل) فِي أَرْكَانِ التَّيَّمِّ

وَكَيْفِيَّتِهِ وَسُنَنِهِ وَمُبْطِلَاتِهِ وَمَا يُسْتَبَاحُ بِهِ مَعَ قَضَائِهِ أَوْ عَدَمِهِ وَتَوَابِعُهَا.

(تَيَّمُّ بِكُلِّ) مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ اسْمُ (تُرَابٍ)؛ لِأَنَّهُ الصَّعِيدُ فِي الْآيَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ وَمِمَّا يَمْنَعُ تَأْوِيلَهُ بِغَيْرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَأَمْسُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وَزَعَمَ أَنَّ مِنْ فِيهِ لِلابْتِدَاءِ سَفْسَافٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَصَحَّ «جُعِلَتِ الْأَرْضُ كُلُّهَا لَنَا مَسْجِدًا وَتُرَابُهَا» وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «وَتُرْبَتُهَا»^(١) وَهَذَا مُتَرَادِفَانِ كَمَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ «لَنَا طَهُورًا» وَالاسْمُ اللَّقْبُ فِي حِيزِ الْاِمْتِنَانِ لَهُ مَفْهُومٌ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي مَحَلِّهِ (طَاهِرٍ) أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الطُّهُورَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا بِمُسْتَعْمَلٍ وَذَلِكَ لِتَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ لِلطَّيِّبِ فِي الْآيَةِ بِالطَّاهِرِ فَلَا يَجُوزُ تَنْجِسُ كَأَن جُعِلَ فِي بَوْلٍ، ثُمَّ جَفَّ أَوْ اخْتَلَطَ بِهِ نَحْوُ رُوَيْثٍ مُتَفَتِّتٍ وَمِنْهُ تُرَابُ الْمَقْبَرَةِ الْمَشْبُوشَةِ لِاخْتِلَاطِهَا بِعَذْرَةِ الْمَوْتَى وَصَدِيدِهِمُ الْمُتَجَمِّدِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْمَطْرُ قَالَ الْقَاضِي، وَلَوْ وَقَعَتْ ذَرَّةٌ نَجَاسَةٍ فِي ضَبْرَةِ تُرَابٍ كَبِيرَةٍ تَحْرَى وَتَيَّمَّ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ السَّابِقِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ التَّعَدُّدُ فِي التَّحْرَى فَعَلَى الْأَصَحِّ لَا يَتَحْرَى إِلَّا إِنْ كَانَ النَّجَسُ لَا يَتَجَزَّأُ، ثُمَّ جَعَلَ التُّرَابَ قِسْمَيْنِ نَظِيرًا مَا مَرَّ فِي فَصْلِ الْكُمَيْنِ عَنِ الْقَمِيصِ بَعْدَ تَنْجِسِ أَحَدِهِمَا وَلَا يَضُرُّ أَخْذَهُ مِنْ ظَهَرِ كَلْبٍ لَمْ يَعْلَمْ التَّصَاقَهُ بِهِ مَعَ رُطُوبَةٍ (حَتَّى مَا يُدَاوِي بِهِ) كَالْأَرْمَنِ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَمَا يُؤْكَلُ سَفَهَا كَالْمَدْرِ وَطِينٍ بِصَرِّ الْمُسَمَى بِالطِّفْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَمَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ مِنْهُ وَإِنْ اخْتَلَطَ بِلُعَابِهَا كَمَعْجُونٍ بِمَانِعٍ جَفَّ وَإِنْ تَغَيَّرَ بِهِ لَوْنُهُ وَطَعْمُهُ وَرِيحُهُ وَيُشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عُبَارٌ وَلَمْ يَذْكُرْهُ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ فِيهِ. (و) مَنْ تَمَّ صَحَّ (بِرْمَلٍ) خَشِنٍ (فِيهِ عُبَارٌ)، وَلَوْ مِنْهُ بَأَن سُحِقَ وَصَارَ لَهُ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ أَمَّا النَّاعِمُ فَلَا؛ لِأَنَّهُ لِلصُّوْقَةِ بِالْعَضْوِ يَمْنَعُ وَصُولَ الْعُبَارِ إِلَيْهِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ عَلِمَ عَدَمَ لَصُوقِهِ لَمْ يُؤْثَرِ فإِنَا طَهُرْتُمْ. ذَلِكَ بِالْخَشِينِ وَالنَّاعِمِ لِلْغَالِبِ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ إِعَادَةُ الْبَاءِ الْمُفِيدَةِ لِمُغَايَرَةِ الرَّمْلِ لِلتُّرَابِ؛ لِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِصُورَةِ الرَّمْلِ قَبْلَ السَّحْقِ نَعَمَ التَّيَّمُّ حَقِيقَةً لِأَنَّمَا هُوَ بِالْعُبَارِ الَّذِي صَارَ تُرَابًا لَا بِالرَّمْلِ فَفِي الْعِبَارَةِ نَوْعٌ قَلْبٌ وَهُوَ مِمَّا يُؤْثَرُ الْفَصْحَاءُ لِأَغْرَاضٍ لَا يَبْعُدُ قَصْدُ بَعْضِهَا هُنَا (لَا بِمَعْدِنٍ) كَنُورَةِ سَحَاقَةٍ خَزَفٍ وَمِثْلُهُ طِينٌ سَوِيٌّ وَصَارَ رَمَادًا؛

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٥٢٢]، وغيره من حديث: حذيفة رضي الله عنه.

وَمُخْتَلِطٌ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ. وَقِيلَ: إِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ جَازَ، وَلَا بِمُسْتَعْمَلٍ عَلَى الصَّحِيحِ. وَهُوَ مَا بَقِيَ بَعْضُهُ، وَكَذَا مَا تَنَاقَرَّ فِي الْأَصَحِّ. وَيُسْتَرْطُ قَصْدُهُ فَلَوْ سَفَتْهُ رِيحٌ عَلَيْهِ فَرُدَّدَهُ، وَنَوَى لَمْ يُجْزِئُ

لأنه ليس بثراب بخلاف ما أصابته نارٌ فاسودَّ ولم يصبر رماذاً، (وَمُخْتَلِطٌ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ) كَجِصٍّ وَزَعْفَرَانٍ وَإِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ جَدًّا بَحِثْ لَا يُدْرِكُ؛ لَأَنَّهُ لِعُومَتِهِ يَمْنَعُ وَصُولُ الثَّرَابِ لِلْعُضْوِ (وَقِيلَ إِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ جَازَ) نظير ما مرَّ في الماء ويردُّه ما تَقَرَّرَ أَنَّ قَلِيلَ الْخَلِيطِ هُنَا يَمْنَعُ وَلَوْ احْتِمَالًا وَصُولُ الْمُطَهِّرِ لِلْعُضْوِ لِكَثَافَتِهِ بخلافه ثُمَّ لِلطَّافَةِ الْمَاءِ. (وَو) مَرَّ أَنَّ الثَّرَابَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ طَهُورًا فَحِينَئِذٍ (لَا) يَصَحُّ التَّيَمُّمُ (بِمُسْتَعْمَلٍ) فِي حَدِيثٍ، وَكَذَا خَبَثٌ فِيمَا يَظْهَرُ بَأَنَ اسْتَعْمَلُ فِي مَغْلَظٍ (عَلَى الصَّحِيحِ) كَالْمَاءِ بَلْ أَوَّلَى وَكَوْنُ الثَّرَابِ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ فَلَا يَتَأَثَّرُ بِالِاسْتِعْمَالِ بخلاف الماء يردُّ بَأَنَ السَّبَبُ فِي الْاسْتِعْمَالِ لَيْسَ هُوَ خُصُوصُ رَفْعِ الْحَدَثِ كَمَا مَرَّ بَلْ زَوَالُ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ بِدَلِيلِ أَنَّ مَاءَ السَّلْسِ مُسْتَعْمَلٌ مَعَ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ حَدَثًا فَاسْتَوِيَا (وَهُوَ) أَيُّ الْمُسْتَعْمَلِ (مَا بَقِيَ بَعْضُهُ) أَيُّ الْمَتَيَمِّمِ بَعْدَ مَسْحِهِ، (وَكَذَا مَا تَنَاقَرَّ) بِالْمُثَلَّثِ مِنْهُ بَعْدَ مَسِّهِ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُعْرَضْ عَنْهُ فَلَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ عَقِبَ انْفِصَالِهِ عَمَّا مَسَّهُ لَمْ يَجْزِ وَإِيْهَامُ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْاسْتِعْمَالِ إِذَا انْفَصَلَ بِالْكَلْبَةِ وَأَعْرَضَ عَنْهُ إِلَّا جِزَاءَ غَيْرِ مُرَادٍ لَهُ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْمَاءِ وَهُوَ يَضُرُّ فِيهِ ذَلِكَ فَأَوَّلَى الثَّرَابُ نَعَمْ يَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّهُ لَا يَضُرُّ هُنَا رَفْعُ الْيَدِ بِمَا فِيهَا مِنَ الثَّرَابِ، ثُمَّ عَوْدُهَا إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا احتاجَ لِهَذَا هُنَا نَزْلُوهُ مَثْرَلَةَ الْإِتِّصَالِ بخلافه ثُمَّ (فِي الْأَصَحِّ) كَالْمُقَاتِلِ مِنَ الْمَاءِ وَمَا قِيلَ فِي تَوْجِيهِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَنَّ الثَّرَابَ كَثِيفٌ إِذَا عَلِقَ بِالْمَحَلِّ مَنَعَ غَيْرَهُ أَنْ يَلْصُقَ بِهِ بخلاف الماء لِرِقَّتِهِ يردُّ بَأَنَ ذَلِكَ بَقَرَضِ تَسْلِيمِهِ إِنَّمَا يَقْتَضِي عُلوَّ بَعْضِ الْمُمَاسِّ لَا كُلَّهُ فَبَعْضُ الْمُمَاسِّ مُتَنَائِرٌ وَقَدْ اشْتَبَهَ فَمَنَعَ الْكُلُّ لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَمَيَّزَ الْمُلَاصِقُ عَنْ غَيْرِهِ وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمُتَنَائِرَ هُوَ ذَلِكَ الْغَيْرُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَجْمُوعَ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ قَسَمَ الْمُتَنَائِرَ إِلَى مَا أَصَابَ الْعُضْوَ ثُمَّ تَنَاقَرَّ عَنْهُ وَصَحَّحَ أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ وَإِلَى مَا لَمْ يَمَسَّهُ الْبَتَّةُ وَإِنَّمَا لَاقَى مَا لَصِقَ بِهِ وَقَالَ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ كَالْبَاقِي بِالْأَرْضِ اهـ. نَعَمْ لَا يَضُرُّ هُنَا رَفْعُ الْيَدِ عَنْ الْعُضْوِ، ثُمَّ عَوْدُهَا إِلَيْهِ لِمَسْحِ بَقِيَّتِهِ لِلْإِحتِجَاجِ إِلَيْهِ هُنَا لَا فِي الْمَاءِ كَمَا تَقَرَّرَ وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُ تَيَمُّمِ كَثِيرِينَ مِنْ ثُرَابٍ يَسِيرُ مَرَاتٍ كَثِيرَةً حَيْثُ لَمْ يَتَنَاقَرَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ. (وَيُسْتَرْطُ قَصْدُهُ) أَيُّ الثَّرَابِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] أَيُّ اقْصِدُوهُ بِالنَّقْلِ بِالْعُضْوِ أَوْ إِلَيْهِ (فَلَوْ سَفَتْهُ) أَيُّ الثَّرَابِ (رِيحٌ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى وَجْهِهِ أَوْ يَدِهِ (فَرُدَّدَهُ) عَلَى الْعُضْوِ (وَنَوَى لَمْ يُجْزِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ لِانْتِفَاءِ الْقَصْدِ بِانْتِفَاءِ النُّقْلِ الْمُحَقَّقِ لَهُ وَإِنْ قَصَدَ بِوقُوفِهِ فِي مَهَبِّهَا التَّيَمُّمُ؛ لَأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَقْصِدِ الثَّرَابَ وَإِنَّمَا أَنَاهُ لَمَّا قَصَدَ الرِّيحَ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْعُضْوِ وَرَدَّهُ إِلَيْهِ أَوْ سَفَتْهُ عَلَى الْيَدِ فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ مَثَلًا أَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ وَمَسَحَ بِهِ مَعَ النِّيَّةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالْأَخْذِ فِي غَيْرِ الثَّانِيَةِ وَرَفَعَ الْيَدَ لِلْمَسْحِ فِيهَا كَفَى لَوْجُودِ النُّقْلِ الْمُقْتَرَنِ بِالنِّيَّةِ حِينَئِذٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ كَثَّفَ الثَّرَابُ فِي الْهَوَاءِ فَمَعَكَ وَجْهَهُ فِيهِ أَجْزَأُ أَيْضًا كَمَا لَوْ مَعَكَ

ولو يُنَمِّم بإذنه جازاً، وقيل يَشْتَرِطُ عُذْرَ. وأركانه: نَقْلُ التُّرَابِ فلو نَقَلَ من وجهٍ إلى يدٍ أو عَكَسَ كَفَى في الأصَحِّ

بالأرض (ولو يُنَمِّم) بلا إذنه لم يجز كما لو سَفَتَهُ رِيحٌ أو (بإذنه) بأن نَقَلَ المأذونُ التُّرَابَ لِلْمُضَوِّ وَمَسَحَهُ به ونَوَى الآذِنُ نِيَّةً مُعْتَبَرَةً مُقْتَرَنَةً بِنَقْلِ المأذونِ ومُسْتَدَامَةً إلى مسح بعض الوجه (جازاً)، ولو بلا عُذْرٍ إقامةً لِإِعْمَالِ مَأْذُونِهِ مَقَامَ فِعْلِهِ، ومن ثَمَّ اشْتَرِطَ كَوْنُ المأذونِ مُمَيَّزاً ولا يَبْطُلُ نَقْلُ المأذونِ بِحَدَثِ الآذِنِ؛ لآلِه غيرُ مُبَاشِرٍ لِلْعِبَادَةِ فهو كَجَمَاعِ المُسْتَأْجِرِ فِي رَمَنِ إِحْرَامِ الْأَجِيرِ كَذَا قَالَه الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ وَالْمُعْتَمِدُ مَا بَحَثَهُ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ يَبْطُلُ؛ لآلِه المُبَاشِرُ لِلنِّيَّةِ بِلِ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ مَأْذُونَهُ إِنَّمَا نَابَ عَنْهُ فِي مُجَرِّدِ أَخِذِ التُّرَابِ وَمَسَحِ عُضْوِهِ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَضُرُّ كُفْرُهُ لَا فِي النِّيَّةِ الْمُقْوَمَةِ لِلْعِبَادَةِ وَالْمُحْصَلَةِ لَهَا وَبِهِ فَارَقَ الْمَقِيسَ عَلَيْهِ الْمَذْكُورَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ لَا يَضُرُّ حَدَثُ الْمَأْذُونِ؛ لِأَنَّ النَّاوِيَّ غَيْرُهُ وَبِهِ فَارَقَ بَطْلَانُ حُجَّتِهِ عَنِ الْغَيْرِ بِجَمَاعِهِ؛ لآلِه النَّاوِيَّ ثَمَّ (وقيل يَشْتَرِطُ عُذْرَ) لِلآذِنِ؛ لآلِه لَمْ يَقْصِدِ التُّرَابَ وَيُرْذُ أَنْ قَصَدَ مَأْذُونَهُ كَقَصْدِهِ.

(وأركانه) خَمْسَةٌ وَزَادَ فِي الرُّوضَةِ التُّرَابَ وَقَصَدَهُ وَقَالَ الرَّافِعِيُّ الْأَحْسَنُ إِسْقَاطُهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْدُوا الْمَاءَ رُكْنًا فِي الْوُضُوءِ فَكَذَا التُّرَابُ وَلَآلِه يَلْزَمُ مِنَ النُّقْلِ الْقَصْدُ وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ اشْتِرَاطَ طَهُورِيَّةِ الْمَاءِ لَا يَخْتَصُّ بِالْوُضُوءِ بَلْ يُشَارِكُهُ فِيهِ الْغُسْلُ وَإِزَالَةُ النَجَسِ فَلَمْ يَحْسُنْ عَدُّهُ رُكْنًا لِلْوُضُوءِ بِخِلَافِ التُّرَابِ فَإِنَّهُ مُخْتَصَّ بِمَحَلِّ التَّيَمُّمِ وَيُرْذُ بِمَنْعِ اخْتِصَاصِ التُّرَابِ أَيْضًا لِوُجُوبِهِ فِي الْمُغْلَظَةِ فَسَاوَى الْمَاءِ إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْمُطَهَّرَ ثَمَّ هُوَ الْمَاءُ لَكِنْ بِشَرَطِ مَزْجِهِ بِهِ فَاخْتَصَّ اسْتِقْلَالُهُ بِالتَّطْهِيرِ بِهِ فَحَسُنَ عَدُّهُ رُكْنًا فِيهِ بِخِلَافِ الْمَاءِ، ثُمَّ وَعَنِ الثَّانِي بِإِنْكَارِ الْقَصْدِ عَنِ النُّقْلِ بِدَلِيلٍ. مَا مَرَّ فِيمَنْ وَقَفَ بِمَهَبِّ رِيحٍ قَاصِدًا التُّرَابَ وَرُذَّ بِأَنَّ الْمُدْعَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ النُّقْلِ الْقَصْدُ أَيْ لِوُجُوبِ قَرْنِ النِّيَّةِ بِهِ كَمَا يَأْتِي لَا عَكْسَهُ فَلَا يَرُدُّ مَا ذُكِرَ فِي الْوُقُوفِ بِمَهَبِّ الرِّيحِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مِنَ الْقَصْدِ النُّقْلُ نَعَمْ قَالَ السُّبْكِيُّ إِفْرَادُ الْقَصْدِ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالرُّكْنِيَّةِ أُولَى مِنْ عَكْسِهِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثْنِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَدْلُولُ التَّيَمُّمِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الْآيَةِ وَالنُّقْلُ لَزِمَ لَهُ وَيُجَابُ بِمَنْعِ لُزُومِ النُّقْلِ لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ وَيُسَلِّمُهُ فَمَا فِي الْمَثْنِ هُوَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلًا الْمَلْزُومَ رِعَايَةً لِلْفِظِ الْآيَةِ، ثُمَّ اللَّازِمَ؛ لِأَنَّهُ الْمُطَرِّدُ وَهُوَ الطَّرِيقُ لِذَلِكَ الْمَلْزُومِ (نَقْلُ التُّرَابِ) أَيْ تَحْوِيلُهُ مِنْ نَحْوِ الْأَرْضِ أَوْ الْهَوَاءِ إِلَى الْعُضْوِ الْمَسْمُوحِ بِنَفْسِ ذَلِكَ الْعُضْوِ كَأَنَّ مَعَكَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ بِالْأَرْضِ وَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً، إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرُهُ هُنَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ مَأْذُونِهِ كَمَا مَرَّ أَوْ مِنْ نَفْسِهِ كَأَنَّهُ أَخَذَ مَا سَفَتَهُ الرِّيحُ مِنَ الْهَوَاءِ أَوْ مِنَ الْوَجْهِ كَمَا يَأْتِي، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ وَكَأَنَّ سَفَتَ عَلَى يَدِهِ أَوْ كُفِّهِ، وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ فَمَسَحَ بِهِ وَبَعْدَهُ؛ لِأَنَّ النُّقْلَ بِهِ لِلْوَجْهِ إِنَّمَا وَجِدَ بَعْدَ الْوَقْتِ وَأَفْهَمَ عَدَّ النُّقْلِ رُكْنًا بِطُلَانِهِ بِالْحَدَثِ قَبْلَ مَسْحِ الْوَجْهِ مَا لَمْ يُجَدِّدِ النِّيَّةَ قَبْلَ وُضُوءِ التُّرَابِ لِلْوَجْهِ لِوُجُودِ النُّقْلِ حِينَئِذٍ (فلو نَقَلَ مِنْ وَجْهِ) إِلَيْهِ أَوْ (إِلَى يَدٍ) بِأَنَّ حَدَثَ عَلَيْهِ بَعْدَ زَوَالِ تَرَابِهِ بِالْكُلِّيَّةِ تُرَابٌ آخَرُ فَأَخَذَهُ وَمَسَحَ بِهِ يَدَيْهِ (أَوْ عَكَسَ) أَيْ نَقَلَ مِنْ يَدٍ إِلَى وَجْهِ كَذَا مِنْهَا إِلَيْهَا (كَفَى فِي الْأَصَحِّ) لِوُجُودِ

ونِيَّةُ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ لَا رَفْعَ حَدِيثٍ وَلَوْ نَوَى فَرَضَ التَّيَمُّمِ لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالتَّقْلِيلِ، وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ عَلَى الصَّحِيحِ،

حقيقة النقل، ولو أَخَذَهُ لِمَسْحٍ بِهِ وَجْهَهُ فَتَذَكَّرَ أَنَّهُ مَسَحَهُ جازَ أَنْ يَمْسَحَ بِهِ يَدَيْهِ أَوْ لِيَدَيْهِ ظَانًّا أَنَّهُ مَسَحَ وَجْهَهُ فَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَمْسَحْهُ جازَ مَسْحُهُ بِهِ؛ لَأَنَّ قَصْدَ عَيْنِ الْمُتَقَوِّلِ إِلَيْهِ لَا يُشْتَرَطُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، (و) ثانيها (نِيَّةُ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ) وَنَحْوُهَا مِمَّا يَفْتَقِرُ لِلطَّهْرِ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ مَا يَسْتَبِيحُهُ، وَلَوْ تَيَمَّمَ بِنِيَّتِهَا ظَانًّا أَنَّ حَدَثَهُ أَصْغَرَ فَبَانَ أَكْبَرَ أَوْ عَكْسَهُ صَحَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَمَّدَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي نِيَّةِ الْمُتَقَسِّلِ أَوْ الْمُتَوَضِّئِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ، وَأَتَّحَاذُ النِّيَّةِ وَالِاسْتِباحَةِ فِي الْحَدِيثَيْنِ هُنَا لَا يَقْتَضِي الصَّحَّةَ مَعَ التَّعَمَّدِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لَابِنِ الرَّفْعَةِ (لَا) نِيَّةُ (رَفْعِ الْحَدِيثِ) أَوْ الطَّهَارَةِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُهُ وَإِلَّا لَمْ يَبْطُلْ بِغَيْرِهِ كَرُوبِيَةِ الْمَاءِ وَلِأَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ «صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ» ^(١) فَسَمَاهُ جُنُبًا مَعَ تَيَمُّمِهِ إِفَادَةً لِعَدَمِ رَفْعِهِ نَعَمْ لَوْ نَوَى بِالْحَدِيثِ الْمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَبِرَفْعِهِ رَفْعًا خَاصًّا بِالنَّسْبَةِ لِفَرْضٍ وَتَوَافُلَ جازَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْوَاقِعَ.

(تنبيه) قوله ﷺ لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ صَلَّيْتُ بِالْحَدِيثِ فِي تَقْرِيرِهِ عَلَى إِمَامَتِهِ وَحَيْثِيَّةٍ فَإِنْ قِيلَ بَلْزَوْمُ الإِعَادَةِ أَشْكَلَ بِأَنَّ مَنْ تَلَزَّمَهُ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ أَوْ بَعْدَ لُزُومِهَا أَشْكَلَ بِأَنَّ الْمُتَيَمِّمَ لِلْبَرْدِ تَلَزَّمَهُ الإِعَادَةُ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفِيدُ صَحَّةَ صَلَاتِهِ، وَأَمَّا صَحَّةُ صَلَاتِهِمْ خَلْفَهُ فَهِيَ وَإِقَعَةُ حَالٍ مُحْتَمَلَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا بِوُجُوبِ الإِعَادَةِ حَالَةَ الْاِقْتِدَاءِ فَجازَ اقْتِدَاءُ هُمْ لَذَلِكَ وَحَيْثِيَّةٍ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا.

(ولو نوى) التَّيَمُّمَ لَمْ يَكْفِ جَزْمًا أَوْ (فَرَضَ التَّيَمُّمَ) أَوْ فَرَضَ الطَّهَارَةَ (لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ فَلَمْ يَصْلُحْ لِأَنَّ يُجْعَلَ مَقْصُودًا بِخِلَافِ الْوُضُوءِ، وَمَنْ تَمَّ لَا يُسْنُ تَجْدِيدُهُ فَإِنْ قُلْتُ كَيْفَ لَا يَصِحُّ هَذَا مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا نَوَى الْوَاقِعَ قُلْتُ مَمْنُوعٌ بِإِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ نَوَاهُ مِنْ وَجْهِ نَوَى خِلَافَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ نِيَّةَ الْاسْتِباحَةِ وَعُدُولُهُ إِلَى نِيَّةِ التَّيَمُّمِ أَوْ نِيَّةِ فَرْضِيَّتِهِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ فِي نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالضَّرُورَةِ وَهَذَا خِلَافُ الْوَاقِعِ، وَمَنْ تَمَّ لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي تَيَمُّمٍ نَحْوِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ اسْتِباحَةً جازَ لَهُ نِيَّةُ تَيَمُّمِ الْجُمُعَةِ وَسُنَّةُ تَيَمُّمِهَا لِانْحِصَارِ الْأَمْرِ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِمَّا قَرَّرْتَهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى فَرْضِيَّةَ الْإِبْدَالِ لَا الْأَصْلِيَّ صَحَّ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ الْآنَ نَوَى الْوَاقِعَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلَمْ يَكُنْ لِلْإِبْطَالِ وَجْهٌ (وَيَجِبُ قَرْنُهَا) أَيِ النِّيَّةِ (بِالنَّقْلِ) السَّابِقِ أَيِ بَأْوَلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْأَرْكَانِ (وَكَذَا) يَجِبُ (اسْتِدَامَتُهَا) ذِكْرًا (إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ عَلَى الصَّحِيحِ) حَتَّى لَوْ عَزَبَتْ قَبْلَ مَسْحِ شَيْءٍ مِنْهُ بَطَلَتْ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ وَمَا قَبْلَهُ وَسِيلَةٌ وَإِنْ كَانَ زُكْنًا فَعِلْمٌ مِنْ كَلَامِهِمْ بَطْلَانُهُ بِعُزُوبِهَا فِيمَا بَيْنَ النَّقْلِ الْمُعْتَدِّ بِهِ وَالْمَسْحِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ نَقَلَ جَمْعٌ عَنْ أَبِي خَلْفِ الطَّبْرِيِّ الصَّحَّةَ وَاعْتَمَدَهُ وَلَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا إِذَا عَزَبَتْ قَبْلَ وُصُولِ يَدَيْهِ لَوَجْهِهِ، ثُمَّ قَرْنُهَا بِتَقْلِيلِهَا إِلَيْهِ لِمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ بَطَلَ نَقْلُهُ قَبْلَ وُصُولِ يَدَيْهِ لَوَجْهِهِ فَتَوَى وَرَفَعَهَا إِلَيْهِ أَوْ مَرَّغَهُ عَلَيْهِمَا كَفَى.

فَإِنْ نَوَىٰ قَرَضًا وَنَفَلًا أُبِيحَا أَوْ قَرَضًا فَلَهُ النَّفْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ، أَوْ نَفَلًا أَوْ الصَّلَاةُ تَنْفَلُ لَا الْفَرَضُ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَمَسَحَ وَجْهَهُ ثُمَّ يَذِيهِ مَعَ مِرْقَاقِهِ.

(فإن نوى) بتيممه (قرضاً ونفلاً) أي استباحتهما (أبيحاً) عملاً بنية وأفهم تنكيره الفرض عدم اشتراط توحيدِهِ فلو نوى فرضين أو أكثر استباح واحداً منهما أو من غيرهما وتعيينه ففي إطلاقه يُصَلِّي أَي فرض شاء وفي تعيينه كأن تيمم لمندورة أو لفائتة ضحى يُصَلِّي غيرَه كالظهر بعد دخول وقته ولأنه صحَّ لما قصده فجاز غيرَه؛ لأنه من جنسه نعم لو عيَّن فأخطأ لم يصح بخلاف الوضوء؛ لأنه يرفع الحدث وإذا ارتفع استباح ما شاء والتيمم مبيح وبالأخطأ صادفت نيته استباحة ما لا يستباح (أو) نوى (فرضاً) فقط (فله النفل على المذهب)؛ لأنه تابع أولوي بالاستباحة وسُيَعْلَمُ أَنَّ صلاة الجنابة في حكم النفل وإن تبيئت عليه وظاهر أن الطواف كالصلاة ففرضه يُبيح فرضها ونفله يُبيح نفلها (أو) نوى (نفلاً) فقط (أو) نوى (الصلاة) وأطلق (تنفل) أي جاز له النفل (لا الفرض على المذهب)؛ لأن الفرض أصل فلا يتبع غيرَه وأخذاً بالأحوط في الثانية وكون المفرد المحلى بال للعموم إنما يُفيد فيما مداره على الألفاظ والنيات ليست كذلك على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو قُرِضَ أَنَّ للألفاظ فيها دخلاً فاندفع ما للإستوي وغيره هنا ونية ما عدا الصلاة كسجدة تلاوة أو مسَّ مصحف أو قراءة أو مكث بمسجد أو استباحة وطء تُبيح جميع ما عداها لا شيئاً منها؛ لأنها أعلى ونية الأدون لا تُبيح الأعلى نعم نية خطبة الجمعة كنية صلاة الجنابة فيستبيح بها ما عدا الفرض العيني فالحاصل أن نية الفرض تُبيح الجميع ونية النفل أو الصلاة أو صلاة الجنابة أو خطبة الجمعة تُبيح ما عدا الفرض العيني ونية شيء مما عدا الصلاة لا تُبيحها وتُبيح جميع ما عداها. (و) ثالثها ورابعها وخامسها سواء أكان عن حديث أكبر أم أصغر (مسح) جميع (وجهه) السابق بيانه في الوضوء إلا ما يأتي بالثراب أي إصاليه إليه، ولو بخرقه ومنه ظاهر لحيته المُسترسِل والمُقْبِل من أنفه على شفتيه ويتبني التفطُّ لهذا ونحوه فإنه كثيراً ما يُغفل عنه. (ثم) مسح جميع (يديه مع مِرْقَاقِهِ) للآية مع خبر الحاكم وصحَّحه التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المِرْقَاقَيْنِ^(١) لكن صَوَّبَ غيره وفقه على ابن عمر رضي الله عنهما، ومن ثم اختار المؤلف وغيره القديم أنه يكفي مسحهما إلى الكوعين لحديث الصحيحين الظاهر فيه ولكن البدلية المُقتضية لإعطاء البدل حكم المُبدل منه قد تُرجح الأول على أنه واقعة حال فعلية مُحتملة فقدم مقتضى البدلية؛ لأنه لم يتحقق له معارض، ومن ثم وجب الترتيب هنا كهو ثم، وإنما لم يجب في الغسل؛ لأنه لما وجب فيه تعميم البدن صار كُله كعضو واحد، ومن ثم يجب وإن تمعك؛ لأن تعميم البدن بالثراب لا

(١) [ضعيف] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [١/ ١٨٠]، والحاكم في (المستدرک على الصحيحين) [١/ ٢٨٧]، والطبراني في (المعجم الكبير) [١٢/ ٣٦٧]، وغيرهم من حديث: ابن عمر رضي الله عنهما. قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/ ٣٤٢٧].

وَلَا يَجِبُ إِيصَالُهُ مَنْبَتِ الشَّعْرِ الْخَفِيفِ، وَلَا تَرْتِيبٌ فِي نَقْلِهِ فِي الْأَصْحَحِ فَلَوْ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِيَمِينِهِ وَجْهَهُ وَبِيسَارِهِ يَمِينَهُ جَازَ. وَتُنْدَبُ التَّسْمِيَةُ وَمَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ. قُلْتُ: الْأَصْحَحُ الْمَنْصُوصُ وَجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ، وَإِنْ أَمَكَنْ بِضَرْبَةٍ بِخَرْقَةٍ وَنَحْوِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

يَجِبُ مُطْلَقًا فَلَمْ يُشَبِّهِهُ الْغُسْلَ وَيَكْفِي غَلْبَةُ ظَنِّ تَعْمِيمِ الْعُضْوِ بِالتَّرَابِ، وَقَدْ يُعْتَرَضُ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ بَأَنِّ فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ الْمَذْكُورِ مَا يُصَرِّحُ بَعْدَهُ لَوْلَا تَأْوِيلُ الْوَائِلِ بِثُمَّ نَظَرًا لِلْبَدَلِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ. (ولا يجب) بل ويسنّ (إيصاله) أي التراب (منبت الشعر الخفيف) وفي وجهه أو يد لما فيه من المشقة وبه فارق الوضوء (ولا ترتيب) بالفتح واجب بل مندوب (في نقله) أي التراب إلى العضوين (في الأصح) فلو ضرب بيديه) التراب معاً (ومسح بيمينه) أو يساره (وجهه ويساره) أو يمينه (يمينه) أو يساره (جاز)؛ لأنّ الفرض الأصلي المسح والتقل وسيلة إليه فلم يشترط فيه ترتيب.

(تنبيه) يشترط لصحة التيمم تقدّم طهر جميع البدن من نجس غير معفو عنه إذا كان معه من الماء ما يكفي لإزالة الخبث القادر هو على إزالته سواء المسافر والحاضر وإن لزمته الإعادة بكل تقدير وتقدّم الاجتهاد في القبلة لا ستر العورة؛ لأنّه أخفّ ولهذا لا تجب الإعادة مع العربي بخلافها مع الخبث وعدم القبلة.

(ويُنْدَبُ) للتيمم جميع ما مرّ في الوضوء ممّا يُتَصَوَّرُ جَرَيَانُهُ هُنَا فَمِنْ ذَلِكَ (التسمية) أولاً حتى لِيُجَنَّبَ وَنَحْوِهِ وَالدُّكْرُ آخِرُهُ السَّابِقُ ثُمَّ، وَذَكَرَ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ بِنَاءً عَلَى نَدْبِهِ وَالِاسْتِقْبَالَ وَالسَّوَاكُ وَمَحَلَّهُ بَيْنَ التَّسْمِيَةِ وَأَوَّلِ الضَّرْبِ كَمَا أَنَّهُ ثُمَّ بَيْنَ غَسْلِ الْيَدِ وَالْمَضْمَضَةِ، وَالْعُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ وَأَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ عَنِ الْعُضْوِ حَتَّى يُتِمَّ مَسْحَهُ وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِهِ كَمَا يَأْتِي (وَمَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ) لَوُرُودِهِمَا مَعَ الْإِكْتِفَاءِ بِضَرْبَةٍ حَصَلَ بِهَا التَّعْمِيمُ وَقِيلَ يُسَنُّ ثَلَاثُ ضَرْبَاتٍ لِكُلِّ عُضْوٍ ضَرْبَةٌ (قُلْتُ) الْأَصْحَحُ الْمَنْصُوصُ وَجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ وَإِنْ أَمَكَنْ بِضَرْبَةٍ بِخَرْقَةٍ وَنَحْوِهَا) كَأَنَّهُ يَضْرِبُ بِخَرْقَةٍ كَبِيرَةٍ، ثُمَّ يَمَسَحُ بِبَعْضِهَا وَجْهَهُ وَبِبَعْضِهَا يَدَيْهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيُخَبِّرَ الْحَاكِمَ الْمَارِّ أَيْضًا بِمَا فِيهِ، قِيلَ وَيَشْكُلُ عَلَى وَجُوبِهِمَا جَوَازُ التَّمَعُّكِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّرْبِ النُّقْلَ وَلَوْ بِالْعُضْوِ الْمَمْسُوحِ كَمَا مَرَّ لَا حَقِيقَةَ الضَّرْبِ وَالتَّمَعُّكِ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّرْتِيبُ كَمَا مَرَّ فَإِذَا مَعَكَ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَدَيْهِ فَقَدْ حَصَلَ لَهُ نَقْلَتَانِ نَقْلَةٌ لِلْوَجْهِ وَنَقْلَةٌ لِلْيَدَيْنِ وَآثَرُوا التَّعْبِيرَ بِالضَّرْبِ لِمَوَاقِفَةِ لَفْظِ الْحَدِيثِ وَالْغَالِبُ إِذْ يَكْفِي وَضْعُ الْيَدِ عَلَى ثَرَابٍ نَاعِمٍ بِدُونِهِ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ لِلْغَالِبِ أَيْضًا، إِذْ لَوْ مَسَحَ بِبَعْضِ ضَرْبَةِ الْوَجْهِ وَبِبَعْضِهَا مَعَ أُخْرَى الْيَدَيْنِ كَفَى وَتَجِبُ الزِّيَادَةُ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ إِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْاسْتِعَابُ بِهِمَا وَإِلَّا كُرِهَتْ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَلَى الْمُحَاوِلِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ.

(تنبيه) الصّورة المذكورة بعد قوله وإن أمكن بضربة بخرقه هل الضربة الثانية الواجبة فيها بمسح بها اليدين جميعهما أو بعض إحداهما مبهما أو معيّنا؛ لأنّه لو عمّم بالأولى الوجه وبعض اليدين جاز، للنظر في ذلك مجال والذي يتّجه أنّ الذي يجب مسحه بها هو آخر جزء مسحه من اليد؛ لأنّ

وَيُقَدَّمُ يَمِينَهُ وَأَعْلَى وَجْهِهِ. وَيُخَفَّفُ الْغُبَارَ. وَمَوَالَاةُ التَّيْمُمِ كَالْوُضُوءِ.
قُلْتُ: وكذا الغسل، ويُنْدَبُ تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلًا، وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتَمِهِ فِي الثَّانِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هذا هو الذي تَتَعَيَّنُ الضربةُ الثانيةُ له فَيَقَعُ بالأولى لَعَوًا بخلاف ما قبله.

(وَيُقَدَّمُ) ندبًا (يَمِينَهُ) على يساره (و) يُقَدَّمُ ندبًا أيضًا (أعلى وجهه) على باقيه كالوُضُوءِ فيهما
وَأَسْقَطَ من أصله ندب الكيفية المشهورة في مسح اليدين لِعَدَمِ ثُبُوتِ شيءٍ فيها، ومن ثَمَّ نَقَلَ عن
الأكثرين أنها لا تُنْدَبُ لَكِنَّهُ مَشَى فِي الرُّوضَةِ عَلَى نَدْبِهَا، وَأَمَّا سُنُّ فِيهَا مَسْحُ أَحَدِي الرَّاحَتَيْنِ
بِالْأُخْرَى وَلَمْ يَجِبْ لِتَأْدِي فَرَضِهِمَا بِضَرْبِهِمَا بَعْدَ مَسْحِ الْوَجْهِ وَجَارَ مَسْحُ الذَّرَاعَيْنِ بِتَرَابِهِمَا لِعَدَمِ
انْفِصَالِهِ وَلِلْحَاجَةِ لِتَعْدِيرِ مَسْحِ الذَّرَاعِ بِكَفِّهَا فَهُوَ كَنَقْلِ الْمَاءِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرٍ مِمَّا يَغْلِبُ فِيهِ التَّقَاذُفُ
وَيُعَدَّرُ فِي رَفْعِ الْيَدِ وَرَدِّهَا كَمَا مَرَّ كَرْدٌ مُتَقَاذِفٍ يَغْلِبُ فِي الْمَاءِ (وتخفيف الغبار) من كَفِّهِ إِنْ كَثُفَ
بِالنَّفْضِ أَوْ النِّفْخِ حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا قَدَرُ الْحَاجَةِ لِلتَّبَاعِ وَلِقَلَّا يُشَوِّهُ خَلْقُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَا يُسَنُّ تَكَرُّرُ الْمَسْحِ
وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَمَسَّحَ التُّرَابَ عَنْ أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ (وموالاة التيمم) بِتَقْدِيرِ التُّرَابِ مَاءً
(كالوُضُوءِ) فَتُسَنُّ وَقِيلَ تَجِبُ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَهُ (قُلْتُ، وكذا الغسل) تُسَنُّ مَوَالَاةُ كَالْوُضُوءِ خُرُوجًا مِنْ
الْخِلَافِ. (ويُنْدَبُ تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلًا) أَيِ أَوَّلِ كُلِّ ضَرْبَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي إِثَارَةِ الْغُبَارِ لِاخْتِلَافِ مَوْقِعِ
الْأَصَابِعِ فَيَسْهُلُ تَعْمِيمُ الْوَجْهِ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَا الْيَدَانِ وَوُصُولُ الْغُبَارِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ مِنَ التَّفْرِيجِ فِي
الْأُولَى لَا يَمْنَعُ إِجْزَاءً فِي الثَّانِيَةِ إِذَا مَسَّحَ بِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّ تَرْتِيبَ النِّقْلِ غَيْرُ شَرْطٍ فَحُصُولُ التُّرَابِ الثَّانِي
مِنَ التَّفْرِيجِ فِي الثَّانِيَةِ إِنْ لَمْ يَزِدِ الْأَوَّلُ قُوَّةً لَا يَنْقُصُهُ عَلَى أَنَّ الْحَاصِلَ مِنْ ذَلِكَ غَالِيًا غُبَارُ لُبْسِهِ عَلَى
الْمَحَلِّ وَهُوَ لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ بِتُّرَابِ التَّيْمُمِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ غَشِيَهِ غُبَارٌ لَمْ يَكُلِّفْ نَفْضَهُ لِلتَّيْمُمِ إِلَّا إِنْ مَنَعَ
وُصُولُ تُّرَابِهِ لِلْعُضْوِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ التَّهْذِيبِ وَجُوبُ النِّفْضِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ وَصُولُ الْغُبَارِ
مِنَ الْأُولَى وَإِنْ كَثُرَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ تَرْتِيبَ النِّقْلِ غَيْرُ شَرْطٍ فَالْوَاصِلُ مِنَ الْأُولَى يَصْلُحُ لِلتَّيْمُمِ بِهِ إِذَا مَسَّحَ
بِهِ وَيُفَارِقُ مَسْأَلَةَ التَّهْذِيبِ بِأَنَّهُ لَا نَقْلَ فِيهَا، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَخَذَ التُّرَابَ فِيهَا بِيَدِهِ وَتَوَى ثُمَّ مَسَّحَ بِهِ أَجْزَاءً
وَإِنْ كَثُرَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيمَا لَوْ سَفَتَهُ رِيحٌ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا يُنَافِي نَدْبُ التَّفْرِيقِ فِي الثَّانِيَةِ نَقْلَ ابْنِ
الرَّفْعَةِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى وَجُوبِهِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَرِدِ التَّخْلِيلُ وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا أَرَادَهُ
فَالْوَاجِبُ فِيهَا إِمَّا التَّفْرِيقَ وَإِمَّا التَّخْلِيلَ فَهُوَ مَعَ التَّفْرِيقِ سُنَّةٌ، (ويجب نزع خاتميه) عِنْدَ الْمَسْحِ (فِي)
الضَّرْبَةِ (الثَّانِيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَلَا يَكْفِي تَحْرِيكُهُ لِتَوَقُّفِ وَصُولِ التُّرَابِ لِمَحَلِّهِ عَلَى نَزْعِهِ لِكَثَافَتِهِ وَإِنْ
أَتَسَّعَ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ تَعْبِيرٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ بِغَالِيًا؛ لِأَنَّ انْتِقَالَه لِلخَاتَمِ بِالتَّحْرِيكِ ثُمَّ عَوْدَهُ لِلْعُضْوِ يُصَيِّرُهُ
مُسْتَعْمَلًا وَلَيْسَ كَانْتِقَالِهِ لِلْيَدِ الْمَاسِحَةِ ثُمَّ عَوْدَهُ لِلْحَاجَةِ إِلَى هَذَا دُونَ ذَلِكَ وَيُسَنُّ فِي الْأُولَى لِيَمَسَّحَ
وَجْهَهُ بِجَمِيعِ يَدَيْهِ لِلتَّبَاعِ فَإِنْ قُلْتُ قَوْلُكَ؛ لِأَنَّ انْتِقَالَه إِلَى آخِرِهِ غَيْرُ كَافٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَصَلَ لِلخَاتَمِ قَبْلَ
مَسِّ الْعُضْوِ فَلَا اسْتِعْمَالَ أَوْ بَعْدَهُ فَقَدْ طَهَّرَ الْعُضْوُ بِمَسِّهِ قُلْتُ بَلْ هُوَ كَافٍ لِحَالَةِ أُخْرَى أَغْفَلَهَا حَصْرُكَ
وَهِيَ أَنَّ التُّرَابَ لَا بُدَّ أَنْ يُصِيبَ جُزْءًا مِمَّا تَحْتَ الْخَاتَمِ الَّذِي تَجَافَى عَنْهُ وَهَذَا التُّرَابُ يَحْتَوِلُ

وَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ بَطَلَ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعٍ كَعَطَشٍ. أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ بَطَلَتْ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَإِنْ أَسْقَطَهَا فَلَا،

التكاثف الذي من شأنه أنه طبقة فوق أخرى ومعلوم أن السفلى مستعملة؛ لأنها الماسة دون التي فوقها وبتحريك الخاتم ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الذي يلي الأول وما لم يصبه ثراب فلا يطهره وهكذا كل جزء فرضته أصابه الثراب دون ما يليه فانتضح أن المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقاً فتقطن له، نعم إن فرض تيقن عموم الثراب لجميع ما تحت الخاتم من غير تحريكه فلا إشكال في الأجزاء حيثئذ.

(وَمَنْ تَيَمَّمَ)، لِمَرَضٍ لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ إِلَّا بِالْبُرءِ، وَقَدْ يَشْمَلُهُ الْمَثْنُ بِجَعْلِ الْفَقْدِ شَامِلًا لِلشَّرْعِيِّ، وَكَذَا وَجَدَهُ بَأَنْ يَزُولَ مَانِعُهُ وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعٍ آخَرَ أَوْ (لِفَقْدِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ) أَوْ تَيَمَّمَ مَعَ إِمْكَانِ شِرَائِهِ وَإِنْ قُلَّ (إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ) بَأَنْ كَانَ قَبْلَ الرَّاءِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ (بَطَلَ) تَيَمُّمُهُ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْوُضُوءِ إِجْمَاعًا، وَكَذَا لَوْ تَوَهَّمَهُ وَإِنْ زَالَ تَوَهُُّمُهُ سَرِيعًا كَانَ رَأَى رَكْبًا أَوْ تَخَيَّلَ سَرَابًا مَاءً أَوْ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ عِنْدِي مَاءٌ لِفُلَانٍ أَوْ نَجِسَ أَوْ مُسْتَعْمَلٌ أَوْ مَاءٌ وَرِدَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَانِعِ إِلَّا بَعْدَ تَوَهُُّمِهِ الْمَاءَ بِمُجَرَّدِ سَمَاعِهِ لِلْفُظْهِ بِخِلَافِ أَوْدَعْنِي فَلَانٌ مَاءٌ وَهُوَ يَعْلَمُ غَيْبَتَهُ وَعَدَمَ رِضَاهُ بِأَخْذِهِ أَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَيَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْبَحْثُ عَنْهُ وَلِأَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي الرِّضَا صَارَ آخِذَهُ مَتَوَهَّمِ الْجَلِّ، وَإِنَّمَا يَبْطُلُ فِيمَا إِذَا رَأَاهُ مَثَلًا أَوْ تَوَهَّمَهُ (إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ) وَجُودَهُ أَوْ تَوَهُُّمَهُ (بِمَانِعٍ كَعَطَشٍ) وَسِعَ وَتَعَدَّرَ اسْتِثْنَاءً؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْعَدَمِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا مَنَعَ وَجُوبَ الطَّلَبِ كَذَلِكَ وَمِنْهُ أَنْ يَخْشَى مَنْ لَا تَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ خُرُوجَ الْوَقْتِ لَوْ طَلَبَهُ فَقَوْلُهُمْ هُنَا وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ مُحَلُّهُ فَيَمْنُ يَلْزُمُهُ طَلَبُهُ وَإِنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَهُوَ مَنْ تَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ وَهَذَا مَعْلُومٌ مِمَّا قَدَّمُوهُ فِي الطَّلَبِ فَوَجَبَ حَمْلُ إِطْلَاقِهِمْ هُنَا عَلَيْهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَإِنَّمَا لَمْ يَبْطُلْ بِتَوَهُُّمِ شَرِّهِ أَوْ بُرِّهِ لِعَدَمِ وَجُوبِ طَلَبِهَا لِغَلْبَةِ الضَّنِّ بِهَا وَعَدَمِ حُصُولِهِ بِالطَّلَبِ.

(فَرُغَ) ذَكَرَ شَارِحُ هُنَا كَلَامًا عَنِ الْحَنَفِيَّةِ فِيمَا لَوْ مَرَّ مُتَيَمِّمٌ نَائِمٌ مُمَكِّنًا بِمَاءٍ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَعَلِمَهُ بَعْدَ بُعْدِهِ عَنْهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَ ذَلِكَ عِنْدَنَا وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِيمَا إِذَا أَدْرَجَ فِي رَحْلِهِ مَاءً وَلَمْ يَقْصُرْ فِي طَلَبِهِ أَوْ كَانَ بِقُرْبِهِ بَثْرٌ خَفِيَّةٌ الْآثَارِ أَوْ رَأَى وَاطِئًا مُتَيَمِّمًا الْمَاءَ دُونَهَا عَدَمَ بَطْلَانِ تَيَمُّمِهِ.

(أَوْ) إِنْ وَجَدَهُ بِلَا مَانِعٍ أَيْضًا وَلَا عِبْرَةَ بِتَوَهُُّمِهِ هُنَا (فِي صَلَاةٍ) بَأَنْ كَانَ بَعْدَ تَمَامِ الرَّاءِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ (لَا يَسْقُطُ) أَيُ قَضَاؤُهَا (بِهِ) لِكُونِهِ بِمَحَلِّ الْغَالِبِ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ (بَطَلَتْ) الصَّلَاةُ لِإِطْلَاقِ تَيَمُّمِهَا كَمَا عَلِمَ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِهِ إِذِ الْمُبْحَثُ فِي مُبْطِلِهِ لَا مُبْطِلُهَا فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (عَلَى الْمَشْهُورِ) وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي بَقَائِهَا لَوْجُوبِ إِعَادَتِهَا (وَإِنْ أَسْقَطَهَا) لِكُونِهِ بِمَحَلِّ الْغَالِبِ فِيهِ فَقَدْ الْمَاءُ أَوْ اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ (فَلَا) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بَلْ يُتِمُّهَا وَيُسَلِّمُ الثَّانِيَةَ؛ لِأَنَّ تَيَمُّمَهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِانْتِهَائِهَا وَإِنْ تَلَفَ الْمَاءُ وَهِيَ مِنْهَا تَبَعًا فَفَعَلَهَا إِلَّا سُجُودَ سَهْوٍ تَذَكَّرَهَا بَعْدَهَا وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ لِفَصْلِهِ عَنْهَا بِالسَّلَامِ صُورَةً وَإِنْ بَانَ بِالْعُودِ لَوْ جَازَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ وَوَجْهَ عَدَمِ بَطْلَانِهَا بِرُؤْيَيْهِ هُنَا أَنَّهُ

وقيل يبطل النفل، والأصح أن قطعها ليتوضأ أفضل.

تلبس بالمقصود كوجود المكفر الرقبة بعد شروعه في الصوم وليس كمصّل بخف تخرق فيها لا ممتنع افتتاحها مع تخرقه مع تقصيره بعدم تعهده ولا كاعمى قلّد في القبلة فأبصر فيهما لينائها على أمر ضعيف هو التقليد على أن البدل هنا لم ينقص بخلاف التيمم ولا كمعتدة بالأشهر حاضت فيها لقدرتها على الأصل قبل فراغ البدل ولا كمستحاضة شفيّت فيها لتجدد حديثها نعم إن نوى قاصراً بعد رؤيته إقامة أو إتماماً بطلت؛ لأن إنشاءه بهذه النية زيادة لم يستحبها كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرؤية باطل فاندفع بالتصوير فيهما بالقاصر ما للإستوي هنا أما لو أقام أو نوى ذلك قبل رؤية الماء أو معها فلا تبطل والشفاء في الصلاة كروية الماء ففيها تفصيله المذكور فإن وضع الجبيرة على ظهر لم تبطل ولا بطلت، ولو يمم ميت لفقد الماء وصلي عليه، ولو بالوضوء، ثم وجده، ولو بعد صلاته وجب غسله والصلاة عليه في الحضر؛ لأن ذلك خاتمة أمره فاحتيط له وقياسه أن من صلي عليه بالتيمم، ثم رأى الماء قبل دفنه لزمه إعادتها إن كان حاضراً أما المسافر فلا يلزمه شيء من ذلك إذا وجده فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرفعة وأقرّوه الاتفاق بل أشار لنقل الإجماع على أن صلاة الجنائز كالخمس في وجود الماء قبل إحرامها أو بعده وردوا تفرقة الإستوي بينهما أخذاً من كلام البغوي والحاصل أنها كغيرها من الخمس وأن تيمم الميت كتيمم الحي. وأما قول ابن خيران ليس لحاضر أن يتيمم ويصلي على الميت فيرد حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجيهه بأن صلاته لا تغني عن الإعادة وليس هنا وقت مضيق وتكون بعده قضاء حتى يفعلها لحرمته بأن وقتها الواجب فعلها فيه أصالة قبل الدفن فتعين فعلها قبله لحرمته، ثم بعده إذا رُئي الماء لإسقاط الفرض على أن عبارته أولت بأنها في حاضر أي أو مسافر واجد للماء خاف لو توضأ فاتته صلاة الجنائز فهذا لا يتيمم عندنا خلافاً لأبي حنيفة أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلها؛ لأنه لا ضرورة به إليه ولا فرق في عدم بطلان الصلاة السابقة برؤية الماء بين الفرض والنفل. (وقيل يبطل النفل)؛ لأنه لا حرمة له كالفرض وإدخاله النفل فيما يسقط بالتيمم تارة وتارة لا يقتضي أن نحو المقيم كما يلزمه قضاء الفرض يسن له قضاء النفل الذي يشرع قضاؤه وأنه يجوز له فعل النفل بالتيمم وإن لم يشرع قضاؤه وبه يصرح قوله بعد وأن المُنْتَفِلَ إلى آخره (والأصح إن قطعها) أي الصلاة التي تسقط بالتيمم الشاملة للتأفلة كما يصرح به كلامه فحمل غير واحد من الشراح لها على الفرض إنما هو؛ لأن من جملة مقابيل الأصح وجهاً بحرمة القطع وهو لا يأتي في النفل (ليتوضأ أفضل) من إتمامها بالتيمم وإن كان في جماعة نفوت بالقطع أو نوى إعادتها بالماء بعد فراغها كما شمله كلامهم خروجا من خلاف من أوجبته وقدم على من حرّمه؛ لأنه أقوى ولا يجوز له قلبها نفلاً ويسلم من ركعتين؛ لأنه كافتتاح صلاة بعد رؤية الماء ومَرَّ أنه باطل وبه فارق ندبه لمن خشي فوت الجماعة كما يأتي نعم إن ضاق وقتها بأن كان لو توضأ وقّع جزء منها خارجاً حرّم قطعها لتفويته بعضها مع قدرة فعل جميعها فيه بلا

وَأَنَّ الْمُتَنَفِّلَ لَا يُجَاوِزُ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا فَيَتِمُّهُ. وَلَا يُصَلِّي بَتِّيمٍ غَيْرَ فَرَضٍ،

ضرورة (و) الأصحُّ (أَنَّ الْمُتَنَفِّلَ) الذي لم يَنْوِ عَدَدًا بل أَطْلَقَ، ثم رأى الماء قبل رَكَعَتَيْنِ. (لا يُجَاوِزُ رَكَعَتَيْنِ) بل يُسَلِّمُ منهما؛ لِأَنَّهُ الْأَحَبُّ الْمَعْهُودُ فِي التَّوَافُلِ فَإِنْ رَأَاهُ بَعْدَ فِعْلِهِمَا اقْتَصَرَ عَلَى الرُّكْعَةِ الَّتِي رَأَاهَا فِيهَا وَحَمَلَ شَارِحُ هَذَا لِلْعِبَارَةِ قَالَ لِصِدْقِهَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُجَاوِزْ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ رُؤْيِي الْمَاءِ فَأَوْهَمَ أَنَّ لَهُ فِعْلَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ رُؤْيِيهِ مُطْلَقًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا) قَبْلَ رُؤْيِي الْمَاءِ وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا نَوَاهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمِنَ الرُّكْعَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ فَالاعتراضُ عَلَيْهِ بِاصْطِلَاحِ الْحُسَابِ غَيْرُ سَدِيدٍ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ وَافَقَ الْفُقَهَاءَ (فَيَتِمُّهُ) عَمَلًا بِنِيَّتِهِ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَافِتِيحُ صَلَاةٍ أُخْرَى، وَلَوْ رَأَاهُ أَثْنَاءَ قِرَاءَةِ تَيَمُّمٍ لَهَا بَطْلُ تَيَمُّمِهِ وَإِنْ نَوَى قَدْرًا مَعْلُومًا لِعَدَمِ ارْتِبَاطِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ رَأَاهُ أَثْنَاءَ طَوَافٍ بَطَلَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ صِحَّةَ بَعْضِهِ لَا تَرْتَبُطُ بِبَعْضٍ أَوْ رَأَاهُ نَحْوَ حَائِضٍ أَثْنَاءَ وَطْءٍ تَيَمَّمَتْ لَهُ وَجَبَ النَّزْعُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَأَاهُ هُوَ لِيَقَاءِ تَيَمُّمِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِرُؤْيِيهَا دُونَ رُؤْيِيهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ.

(وَلَا يُصَلِّي بَتِّيمٍ)، وَلَوْ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُبٍ تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ عَنِ الْحَادِثِ الْأَصْغَرِ خِلَافًا لِمَنْ عَلِلُوا فِيهِ وَيَشْكُلُ عَلَى الصَّبِيِّ تَجْوِيزُهُمْ جَمْعَ الْمُعَادَةِ مَعَ الْأَصْلِيَّةِ بَتِّيمٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ صَلَاةَ الصَّبِيِّ صَالِحَةٌ لِلْوُقُوعِ عَنِ الْفَرَضِ لَوْ بَلَغَ فِيهَا وَلَا كَذَلِكَ الْمُعَادَةُ وَإِنْ اسْتَوَى فِي وَجُوبِ نِيَّةِ الْفَرَضِ فِيهِمَا كَمَا يَأْتِي فِي صُورَةِ الْقِيَامِ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنَّمَا لَمْ يُصَلِّ بَتِّيمِهِ لِفَرَضٍ بَلَغَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْفَرَضِ فَرَضًا كَمَا صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ احْتِيَاطًا لَهُ، إِذْ صَلَاتُهُ فِي الْحَقِيقَةِ نَفْلٌ فَلَمْ يَقَعْ تَيَمُّمُهُ إِلَّا لِلتَّنْفِيلِ (غَيْرِ فَرَضٍ) وَاحِدٍ عَيْنِي كَمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بَلْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ السُّنَّةِ أَنَّ لَا يُصَلِّي بَتِّيمٍ وَاحِدٍ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يُحَدِّثُ لِلثَّانِيَةِ تَيَمُّمًا وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَلِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَعِيفَةٌ وَلِأَنَّ الْوُضُوءَ كَانَ يَجِبُ لِكُلِّ فَرَضٍ فَتُسَيِّخُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَبَقِيَ التَّيَمُّمُ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ وَجُوبِ الطَّهْرِ لِكُلِّ فَرَضٍ وَخَرَجَ بِصَلَاةٍ تَمَكِينُ الْحَلِيلِ مِرَازًا بَتِّيمٍ وَجَمْعُهَا بَيْنَ ذَلِكَ وَصَلَاةٍ فَرَضٍ بِأَنَّ نَوْتَهُ فِي تَيَمُّمِهَا كَمَا مَرَّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِلْمَشَقَّةِ وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ أَنَّ الطَّوَافَ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ مِنْهُ وَلَا بَيْنَ فَرَضِيهِ وَقَرَضِ الصَّلَاةِ كَالْخُطْبَةِ وَالْجُمُعَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَرَى قَوْلُ أَتَاهَا بِمَثَابَةِ رَكَعَتَيْنِ أُلْحِقَتْ بِالْفَرَضِ الْعَيْنِيِّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَحِبَّ الْجُمُعَةُ بِنِيَّتِهَا نَظَرًا لِكُونِهَا فَرَضٌ كِفَايَةً فَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهَا شَبَهًا مُتَّصِلًا بِالْعَيْنِيِّ رُوعِي كَمَا رُوعِي كَوْنُهَا فَرَضٌ كِفَايَةً احْتِيَاطًا فِيهِمَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي الصَّبِيِّ فَإِنَّهُ رُوعِي فِي صَلَاتِهِ صُورَةُ الْفَرَضِ فَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ فَرَضَيْنِ وَحَقِيقَةِ النَّفْلِ فَلَمْ يُصَلِّ الْفَرَضَ لَوْ بَلَغَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ تَيَمُّمٌ لِكُلِّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ صَلَّى بَتِّيمٍ فَرَضًا تَجِبَ إِعَادَتُهُ كَأَنَّهُ رُبِطَ بِخَشَبَةٍ، ثُمَّ فُكَّ جَازَ لَهُ إِعَادَتُهُ بِهِ وَإِنْ كَانَ فَعَلَ الْأُولَى فَرَضًا؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْفَرَضُ الْحَقِيقِيُّ فَجَازَ الْجَمْعُ نَظَرًا لِهَذَا وَصَلَاتُهُ الثَّانِيَةَ بَتِّيمٍ الْأُولَى نَظَرًا لِفَرَضِيَّتِهَا أَوَّلًا هَذَا غَايَةُ مَا يَوْجِبُهُ بِهِ كَلَامُهُمْ

وَيَتَنَقَّلُ مَا شَاءَ، وَالتَّنَذُّرُ كَفَرُضٍ فِي الْأَظْهَرِ، وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ جَنَائِزٍ مَعَ فَرُوضٍ وَأَنَّ مَنْ نَسِيَ
إِحْدَى الْخَمْسِ كَفَاهُ تَيْتَمُّ لَهُنَّ. وَإِنْ نَسِيَ مُخْتَلِفَتَيْنِ صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِتَيْتَمُّ، وَإِنْ شَاءَ
تَيْتَمُّ مَرَّتَيْنِ وَصَلَّى

هنا، ثم رأيت في كلام شيخنا ما يوافقُه لَكِنَّ قِيَاسَه هَذَا عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمُنْسِيَةِ مِنْ خَمْسٍ لَا يَتَيَمُّ؛
لَأَنَّ مَا عَدَا الْفَرَضَ ثُمَّ وَسِيلَةٌ لَهُ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى وَجَبَتْ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ وَالثَّانِيَةِ لِلخُرُوجِ
مِنْ عَهْدَةِ الْفَرَضِ فَلَا وَسِيلَةَ أَصْلًا وَمَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ فَهَذَا يَشْكُلُ عَلَى مَا مَرَّ فِي الصَّبِيِّ مِنْ رِعَايَةِ الصُّورَةِ
وَالْحَقِيقَةِ احْتِيَاطًا بَلْ هَذَا أَوَّلَى فَتَأَمَّلْهُ.

(وَيَتَنَقَّلُ مَا شَاءَ)؛ لِأَنَّ النَّفْلَ لَا يَنْتَحِصِرُ فُحُفَفَ فِيهِ (وَالْتَّنَذُّرُ) أَيِ الْمُنْذَرُ مِنْ نَحْوِ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ
(كَفَرُضٍ) أَصْلِيٍّ (فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ يَسْلُكُ بِهِ مَسْلَكَ وَاجِبِ الشَّرْعِ نَعَمْ إِنْ نَذَرَ إِتِمَامَ كُلِّ
نَفْلٍ شَرَعَ فِيهِ جَازٌ لَهُ نَوَافِلُ مَعَ فَرَضِهِ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَهَا نَفْلٌ وَالْقِرَاءَةُ الْمُنْذُورَةُ كَذَلِكَ إِنْ عَيَّنَهَا نَعَمْ إِنْ
قَطَعَهَا بِنِيَّةِ الْإِعْرَاضِ، ثُمَّ أَرَادَ إِتِمَامَهَا احْتَمَلُ وَجُوبُ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ الْبَقِيَّةِ صَبَّرَهَا
كَالْفَرَضِ الْمُسْتَقِلِّ وَبِثَلَّةٍ مَا لَوْ نَذَرَ سَوْرَتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ التَّيَمُّمِ لِكُلِّ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُسَمِّيَانِ
الآنَ فَرَضًا وَاحِدًا (وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ) فَرُوضٍ كِفَايَةٍ نَحْوِ (جَنَائِزٍ) وَإِنْ تَعَيَّنَتْ (مَعَ فَرَضٍ) عَيْنِي لِشَبَّهَا
أَصَالَةً بِالنَّفْلِ فِي جَوَازِ التَّرْكِ وَتَعَيَّنْتُهَا بِانْفِرَادِ الْمُكَلَّفِ عَارِضٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِزْ فِيهَا الْجُلُوسُ
وَالرُّكُوبُ؛ لِأَنَّهُ يَمَحُو رُكْنَهَا الْأَعْظَمَ وَهُوَ الْقِيَامُ وَمَرَّ أَنَّ نِيَّةَ النَّفْلِ تُبَيِّحُهَا خِلَافًا لِقَوْلِ شَارِحِ هُنَا لَا
تُبَيِّحُهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا فَهِيَ رُتْبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ أَهْ وَيُلْزَمُهُ أَنَّ نِيَّةَ النَّفْلِ لَا تُبَيِّحُ
نَحْوَ مَنْ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ وَهُوَ خِلَافٌ مَا صَرَّحُوا بِهِ. (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ مَنْ نَسِيَ إِحْدَى
الْخَمْسِ) وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنَهَا لَزِمَهُ فَعِلَ الْخَمْسَ فَوْرًا وَجُوبًا إِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِغَيْرِ عُدْرٍ وَإِلَّا فَتَدْبَأُ وَكُنْسِيَانِ
إِحْدَاهُنَّ مَا لَوْ صَلَّاهُنَّ بِخَمْسٍ وَضُوءَاتٍ، ثُمَّ عَلِمَ تَرَكَ لَمَعَةً مِنْ إِحْدَاهُنَّ لِتَيَقُّنِهِ حِينَئِذٍ أَنَّ عَلَيْهِ
إِحْدَاهُنَّ، وَقَدْ جَهَلَ عَيْنَهَا فَيُلْزَمُهُ فَعِلُّهُنَّ، إِذْ لَا تَبَيُّقُنُ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ إِلَّا بِذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ فَعِلُّهُنَّ بِالتَّيَمُّمِ
(كَفَاهُ تَيْتَمُّ لَهُنَّ)؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ وَاحِدٌ وَوُجُوبُ مَا عَدَاهُ مِنَ الْخَمْسِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ الْوَسِيلَةِ لِتَتَحَقَّقَ
بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ قَالَ السُّبْكِيُّ وَالْأَحْسَنُ كَفَاهُ لَهُنَّ تَيْتَمُّ لِإِيْهَامِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْفِيهِ تَيْتَمُّ إِذَا نَوَى بِهِ الْخَمْسَ
وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ تَيْتَمًّا وَاحِدًا لِلْمُنْسِيَةِ وَيُصَلِّي بِهَ الْخَمْسَ انْتَهَى وَإِيْهَامُ ذَلِكَ يَدْفَعُهُ مَا
هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ فَعِلَ وَمَا فِيهِ رَائِحَتُهُ كَانَ التَّعَلُّقُ بِالْفِعْلِ فَقَطْ وَيُعْضِدهُ بَلْ يَعْنِيهِ السِّيَاقُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا
هُوَ فِي نِيَّةِ فَرَضٍ وَاسْتِيَاخَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ تَبَعًا، وَلَوْ تَذَكَّرَ الْمُنْسِيَةَ بَعْدَ فَعِلِ الْخَمْسِ لَمْ تَلْزَمْهُ إِعَادَتُهَا كَمَا
رَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ وَسَبَّغَهُ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ ظَنَّ حَدَثًا فَتَوَضَّأَ لَهُ، ثُمَّ تَيَقَّنَهُ بِأَنَّهُ ثُمَّ
يُمْكِنُهُ الْيَقِينُ بِنَحْوِ الْمَسِّ بِخِلَافِهِ هُنَا. (وَإِنْ نَسِيَ صَلَاتَيْنِ مِنْهُنَّ وَعَلِمَ كَوْنَهُمَا مُخْتَلِفَتَيْنِ) كَظْهَرِ وَعَصِرِ
مِنْ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ (صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ) مِنَ الْخَمْسِ (بِتَيْتَمُّ) وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ الْقَاصِّ (وَإِنْ شَاءَ تَيْتَمُّ مَرَّتَيْنِ)
عَدَدَ الْمُنْسِي (وَصَلَّى) بِكُلِّ تَيْتَمٍّ عَدَدَ غَيْرِ الْمُنْسِي مَعَ زِيَادَةِ وَاحِدٍ وَتَرَكَ مَا بَدَأَ بِهِ قَبْلَهُ فَيُصَلِّي فِي هَذِهِ

بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا وَلَا يَتَيَّمُنُ لِقَرَضٍ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهِ.

الصُّورَةُ (بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا) كَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِغَيْرِ عُذْرٍ وَجَبَ كَوْنُهَا وَلَاءٌ أَوْ بَعْدُ كَالنِّسْيَانِ هُنَا سُنَّ كَوْنُهَا (وَلَاءٌ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ بِإِرَاءَةِ الذِّمَّةِ (وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا) كَذَلِكَ (لَيْسَ مِنْهَا الَّذِي يَدَّأُ بِهَا) كَالصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَيَبْرَأُ بِبَقِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَا عَدَا الصُّبْحَ وَالظُّهْرَ بَتَيَّمُنِينَ فَإِنْ كَانَتِ الْمُسْتَيْتَانِ فِيهِ تَأَدَّتْ كُلُّ بَتَيَّمُنٍ وَإِنْ كَانَتَا تَيْنَكَ تَأَدَّتِ الظُّهْرُ بِالتَّيَّمُّنِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحُ بِالثَّانِي وَإِنْ كَانَتَا إِحْدَى أَوَّلِيكَ مَعَ إِحْدَى هَاتَيْنِ فَكَذَلِكَ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ الْحَدَّادِ وَهِيَ الْمُسْتَحْسَنَةُ عَنْدهُمْ وَلَهُمْ فِيهَا عِبَارَاتٌ وَضَوَائِبُ أُخَرُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَثْرُكْ مَا يَدَّأُ بِهِ كَأَن يَصَلِّيَ بِالثَّانِي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالصُّبْحَ فَلَا يَبْرَأُ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُسْتَيْتَيْنِ الْعِشَاءُ وَوَاحِدَةُ غَيْرِ الصُّبْحِ فَبِالْأَوَّلِ تَصِحُّ غَيْرُ الْعِشَاءِ فَتَبْقَى الْعِشَاءُ عَلَيْهِ . (أَوْ) نَسِيَ (مُتَّفَقَيْنِ) بَيْنَهُمَا وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا مِنْ يَوْمَيْنِ أَوْ شَكٍّ فِي اتِّفَاقِهِمَا (صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بَتَيَّمُنِينَ)؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَاحِدٌ فَيَقَعُ بِذَلِكَ التَّيَّمُّنُ وَمَا عَدَاهُ وَسِيلَةً كَمَا مَرَّ، وَلَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ وَاحِدًا مِنْ طَوَائِفِ وَاحِدِ الْخَمْسِ طَافَ وَصَلَّى الْخَمْسَ بَتَيَّمُنٍ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ فِي الْحَقِيقَةِ وَاحِدٌ وَوُجُوبُ فِعْلِ الْكُلِّ وَسِيلَةٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ، (وَلَا يَتَيَّمُنُ لِقَرَضٍ قَبْلَ ظَنِّ دُخُولِ (وَقْتِ فِعْلِهِ)؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ وَلَا ضَرُورَةٌ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا جَازَ أَوَّلُهُ لِيَحُوزَ فَضِيلَتَهُ وَمُبَادَرَةَ لِرَاءَةِ ذِمَّتِهِ وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا النَّفْلُ قَبْلَهُ، وَلَوْ احْتِمَالًا إِلَّا إِنْ جَدَّدَ النِّتَةَ بَعْدَهُ قَبْلَ الْمَسْحِ كَمَا مَرَّ أَمَّا فِيهِ فَيَصِحُّ لَهُ وَلَوْ قَبْلَ بَعْضِ شُرُوطِهِ كَخَطْبَةِ جُمُعَةٍ لَغَيْرِ الْخَطْبَةِ لِمَا مَرَّ فِيهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَيَّمُنِينَ مُطْلَقًا وَكَسَّرَ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا قَبْلَ وَقْتِهِ وَصَرَّحَ بِهِ الْإِسْتَوْيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا يُنَافِيهِ زِيَادَةُ الْمُثْنِ وَأَصْلُهُ فِعْلُهُ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ قَبْلَ فِعْلِ هَذِهِ الشُّرُوطِ يُسَمَّى وَقْتُ الْفِعْلِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِمَا خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ أَيُّ عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ لَا مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَّ فِيهِ فِي الْمَجْمُوعِ إِذَا قُلْنَا لَا يُجْزِئُ الْحَجَرُ فِي نَادِرٍ كَالْمَذْيِ أَوْ إِنْ رُطِبَتْ الْفَرْجُ لَا يُعْفَى عَنْهَا يَتَيَّمُنُ وَيَقْضِي وَيَأْتِي فِي الْمُثْنِ أَنَّ مَنْ بَجَرَحَهُ دَمٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ يَتَيَّمُنُ وَيَقْضِي قَبْلَ طَهْرِ جَمِيعِ الْبَدَنِ مِمَّا لَا يُعْفَى عَنْهُ لِلتَّضَمُّخِ بِهِ مَعَ ضَعْفِ التَّيَّمُّنِ لَا لِكَوْنِ زَوَالِهِ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ وَإِلَّا لَمَا صَحَّ قَبْلَ زَوَالِهِ عَنِ الثُّوبِ وَالْمَكَانِ وَالْحَقُّ بِهِ الْاجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ مِمَّا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ فِيهِمَا وَيَدْخُلُ وَقْتُ فِعْلِ الثَّانِيَةِ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ بِفِعْلِ الْأُولَى فَيَتَيَّمُنُ لَهَا بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا نَعَمْ إِنْ دَخَلَ وَقْتُهَا قَبْلَ فِعْلِهَا بَطَلَ تَيَّمُّمُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَحَّ لَهَا تَبَعًا وَقَدْ زَالَتْ التَّبَعِيَّةُ بِانْحِلَالِ رَابِطَةِ الْجَمْعِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ مِنْ اسْتِبَاحَةِ الظُّهْرِ بِالتَّيَّمُّنِ لِغَائِثَةِ ضَمَحَى؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ لَمَّا اسْتَبَاحَهَا اسْتَبَاحَ غَيْرَهَا تَبَعًا وَهَذَا لَمْ يَسْتَبَحْ مَا نَوَى عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ فَلَمْ يَسْتَبَحْ غَيْرَهُ وَقَضَيْتُهُ بِطُلَانِ تَيَّمُّمِهِ بِطُلَانِ الْجَمْعِ بِطُولِ الْفَصْلِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ فَقَوْلُهُمْ يَبْطُلُ بِدُخُولِهِ مِثَالُ لَا قَيْدٌ، وَلَوْ أَرَادَ الْجَمْعُ تَأْخِيرًا صَحَّ التَّيَّمُّنُ لِلظُّهْرِ وَقْتُهَا نَظَرًا لِأَصَالَتِهِ لَهَا لَا لِلْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَقْتُهَا لَهَا وَلَا لِمُسْتَبْرَعِهَا؛ لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ تَابِعَةٍ لِلظُّهْرِ وَقْتُ الْغَائِثَةِ تَذَكَّرَهَا فَلَوْ تَيَّمَّمَ شَاكًا فِيهَا، ثُمَّ بَانَثَ لَمْ تَصِحَّ

وكذا التَّفَلُّ المؤَقَّتُ في الأصَحِّ. وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا لَزِمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ
الْفَرْضَ

والمندورة الْمُتَعَلِّقَةُ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ لَا يَصِحُّ لَهَا قَبْلُهُ وَصَلَاةُ الْجِنَازَةِ لَا يَصِحُّ لَهَا قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ بَدَلِهِ بَلْ
بَعْدَهُ، وَلَوْ قَبْلَ التَّكْفِينِ لَكِنْ يُكْرَهُ، (وَكَذَا التَّفَلُّ المؤَقَّتُ) رَأْيًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ لَا يَتَيَمَّمُ لَهُ قَبْلَ دُخُولِ
وَقْتِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِمَا مَرَّ فِي الْفَرْضِ وَسَيَأْتِي بَيَانُ وَقْتِ صَلَاةِ الرُّوَاتِبِ وَالْعِيدِ وَالْكَسُوفِ وَوَقْتِ
صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ لِمَنْ أَرَادَهَا وَحَدُّهُ انْقِطَاعُ الْغَيْثِ وَمَعَ النَّاسِ اجْتِمَاعُ أَكْثَرِهِمْ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَلْحَقُ بِهَا فِي
ذَلِكَ صَلَاةُ الْكُسُوفَيْنِ فَيَدْخُلُ الْوَقْتُ لِمَنْ أَرَادَهَا وَحَدُّهُ بِمُجَرَّدِ التَّغَيُّرِ وَمَعَ النَّاسِ بِاجْتِمَاعِ مُعْظَمِهِمْ
واعتَرَضَ التَّوَقُّفُ عَلَى الْجَمَاعَةِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ مَنْ أَرَادَ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ أَوْ الْعِيدِ فِي جَمَاعَةٍ لَا يَتَيَمَّمُ
لَهَا إِلَّا بَعْدَ الْجَمَاعَةِ وَلَا قَائِلَ بِهِ وَيُجَابُ بِالْفَرْقِ بِأَنَّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ مُؤَقَّتَةٌ بِمَعْلُومٍ وَهُوَ مِنْ فَرَاغِ الْغُسْلِ
إِلَى الدَّفْنِ وَالْعِيدِ وَقْتُهَا مُحَدَّدُ الطَّرَفَيْنِ كَالْمَكْتُوبَةِ فَلَمْ يَتَوَقَّفَا عَلَى اجْتِمَاعٍ وَإِنْ أَرَادَهُ بِخِلَافِ
الْاسْتِسْقَاءِ وَالْكَسُوفَيْنِ، إِذْ لَا نِهَايَةَ لَوَقْتَيْهِمَا مَعْلُومَةٌ فَتُظَرَّ فِيهِمَا إِلَى مَا عَزَمَ عَلَيْهِ وَظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَا
مَخْلَصَ مِنْ ذَلِكَ الْعِتْرَاضِ فَأُجَابَ بِأَنَّ الْفَرْضَ فِي مُتَيَمَّمٍ لِلْفَقْدِ يُرِيدُ فِعْلَهَا بِالصَّحْرَاءِ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ لَا
مَاءَ بِهَا يَتَيَمَّمُ بَعْدَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا لَا قَبْلَهُ لِئَلَّا يَحْدُثَ تَوَهُّمٌ يُبْطِلُ تَيَمُّمَهُ وَإِنْ تَوَهُّمَ أَنَّ بِهَا مَاءً آخَرَ إِلَى
الْاجْتِمَاعِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِيهِ مُخَالَفَةً لِإِطْلَاقِهِمْ اعْتِبَارَ الْجَمَاعَةِ وَبِأَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ لَا مَاءَ بِهَا فَيَحْدُثُ مَا يَوْهَمُ
حُدُوثَ مَاءٍ بِهَا فَيُؤَخَّرُ لِلْاجْتِمَاعِ فَلَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّحِيَّةِ بِدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَخُرُجِ
بِالْمُؤَقَّتِ النَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ فَيَتَيَمَّمُ لَهَا أَيُّ وَقْتٍ شَاءَ مَا عَدَا وَقْتَ الْكَرَاهَةِ إِنْ تَيَمَّمَّ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ لِيُصَلِّيَ فِيهِ
وَلَا صَحَّ فَإِنْ قُلْتَ هِيَ مُؤَقَّتَةٌ أَيْضًا بِمُقْتَضَى مَا ذُكِرَ قُلْتَ الْمُرَادُ بِالْمُؤَقَّتِ مَا لَهُ وَقْتُ مَحْدُودُ الطَّرَفَيْنِ
وَالْمُطْلَقَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا عَدَا وَقْتَ الْكَرَاهَةِ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ لِمَا يَأْتِي فِيهِ أَنَّ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ
وَهُوَ قَدْ يَزِيدُ، وَقَدْ يَنْقُصُ.

(وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا) لِكُونِهِ بِصَحْرَاءٍ فِيهَا حَجَرٌ أَوْ رَمْلٌ فَقَطْ أَوْ بِحَبْسٍ فِيهِ تُرَابٌ نَدِيٌّ وَلَا
أَجْرَةَ مَعَهُ يُجَفِّفُ بِهَا (لَزِمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرْضَ) الْمَكْتُوبَ الْأَدَاءَ وَلَوْ الْجُمُعَةَ لَكِنَّهُ لَا يَحْسُنُ
مِنَ الْأَرْبَعِينَ لِنَقْصِهِ وَذَلِكَ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ كَالْعَاجِزِ عَنِ الشُّرْةِ وَالِاسْتِقْبَالِ وَإِزَالَةِ النِّجَاسَةِ وَهِيَ صَلَاةٌ
صَحِيحَةٌ يَحْتَنُّ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يُصَلِّيَ وَيَحْرُمُ الْخُرُوجُ مِنْهَا وَيُبْطِلُهَا الْحَدُوثُ وَنَحْوُهُ كَرُؤْيَا مَاءٍ أَوْ
تُرَابٍ، وَلَوْ بِمَجْلٍ لَا يُسْقِطُ الْقَضَاءَ وَيُتَجَنَّبُ جَوَازُهَا أَوَّلَ الْوَقْتِ خِلَافًا لِابْحَثِ الْأَذْرَعِيَّ أَنَّهُ يَجِبُ
تَأْخِيرُهَا إِلَى ضَيْقِهِ مَا دَامَ يَرْجُو مَاءً أَوْ تُرَابًا وَعَنِ الْقَقَالِ أَنَّهُ أَفْتَى بِفِعْلِهِ لِصَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَيُوجِبُهُ بِوُجُوبِ
تَقْدِيمِهَا عَلَى الدَّفْنِ وَإِنْ لَمْ تَفُتْ بِهِ فَفَعَلْتُ وَفَاءً بِحُرْمَةِ الْمَيِّتِ كَحُرْمَةِ الْوَقْتِ فِي غَيْرِهَا لَكِنَّ الَّذِي
نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ الْقَقَالِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيَهَا أَيُّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَرْتَبَةِ النَّفْلِ كَمَا مَرَّ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ عَلَّلَهُ
بِقَوْلِهِ كَمَا فِي حَقِّ الْمَيِّتِ إِذَا تَعَذَّرَ غُسْلُهُ وَتَيَمَّمُهُ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَلَا تَهَا فِي حُكْمِ النَّفْلِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ
مِنْهُ وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ قَوْلُ الْقَقَالِ يُصَلِّيَ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ وَسَبَقَتْهُمَا لِذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ فَقَالَ لَا

وَيُعِيدُ، وَيَقْضِي الْمُتِمِّمُ لِقَدِّ الْمَاءِ لَا الْمُسَافِرُ إِلَّا الْعَاصِي بِسَفَرِهِ فِي الْأَصَحِّ.

يجوزُ إقدامه على فعلها قطعاً؛ لأنَّ وقتها مُتَّسِعٌ ولا تفوت بالدفن ولا يُنافي ذلك أنَّ الْمُتِمِّمَ في الحضرِ يُصَلِّي عليها؛ لأنَّه يُباح له النفلُ المُلَحَقَةُ هي به وَوَقَعَ لِلأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ نَاقَضَ نَفْسَهُ فَقَالَ فِي بَابِ الْجَنَائِزِ مَنْ لَا يَسْقُطُ بِتِمِّمِهِ الْفَرَضُ وَفَاقِدُ الطَّهَوْرَيْنِ إِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا صَلَّيْ قَبْلَ الدَّفْنِ، ثُمَّ أَعَادَهَا إِذَا وَجَدَ الطَّهَرَ الْكَامِلَ وَهَذَا التَّفْصِيلُ لَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ فَلْيُجْمَعْ بِهِ بَيْنَ مَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ وَمَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ الثَّانِي وَإِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَكَفَافِدُهُمَا مَنْ عَلَيْهِ بَحِثُ خَشْيٍ مِنْ إِزَالَتِهِ مُبِيحٌ تِمِّمٌ أَوْ حُسْبٍ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِالْفَرَضِ الْمَذْكُورِ مَا عَدَاهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَنْتُلُّ وَلَا قِضَاءٌ فَائِتَّةٌ. مُطْلَقاً وَلَا نَحْوُ مَنْ مَصْحَفٍ. وَكَذَا نَحْوُ قِرَاءَةِ لِغَيْرِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ وَمُكْثٍ بِمَسْجِدٍ لِنَحْوِ جُنُبٍ وَتَمَكِينِ زَوْجٍ بَعْدَ انْقِطَاعِ نَحْوِ حَيْضٍ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ (وَيُعِيدُ) وَجُوباً؛ لِأَنَّ عُذْرَهُ نَادِرٌ لَا يَدُومُ وَلَا يَدُلُّ هُنَا هَذَا إِنْ وَجَدَ مَاءً، وَكَذَا تُرَاباً بِمَحَلٍّ يَسْقُطُ الْقِضَاءُ إِلَّا لَمْ تَجُزِ الْإِعَادَةُ هُنَا كَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهَا وَلَيْسَ هُنَا حُرْمَةٌ وَقَدْ حَتَّى تُرَاعَى وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْقَوْلَ بِأَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ وَجَبَتْ فِي الْوَقْتِ مِنْ خَلَلٍ لَا تَجِبُ إِعَادَتُهَا؛ لِأَنَّ الْقِضَاءَ إِنَّمَا يَجِبُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ وَلَمْ يَثْبُتْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ قَبْلَ مُرَادِهِ بِالْإِعَادَةِ الْقِضَاءُ كَمَا بِأَصْلِهِ لَا مُصْطَلَحُ الْأُصُولِيِّينَ أَنَّ مَا بَوَقَّتْهُ إِعَادَةُ وَمَا بِخَارِجِهِ قِضَاءٌ هُوَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ مُرَادُهُ بِهَا مَا يَشْمَلُ الْأَمْرَيْنِ فَيُلْزَمُهُ فِعْلُهَا فِي الْوَقْتِ وَإِنْ وَجَدَ مَا مَرَّ فِيهِ وَإِلَّا فَخَارِجُهُ. (وَيَقْضِي الْمُتِمِّمُ الْمُتِمِّمُ لِقَدِّ الْمَاءِ) لِنُدْرَةِ فَقْدِهِ فِي الْإِقَامَةِ وَعَدَمِ دَوَامِهِ وَيُبَاحُ لَهُ بِالتِّمِّمِ إِذَا كَانَ جُنُبًا أَوْ نَحْوَهُ الْقِرَاءَةُ مُطْلَقاً كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَقَالَ جَمْعٌ أَنَّهُ كِفَايَةُ الطَّهَوْرَيْنِ وَيُسْنُّ لَهُ قِضَاءُ مَا صَلَّاهُ مِنَ النَّوَافِلِ أَيْ الَّتِي تُقْضَى، وَالْجُمُعَةُ يَفْعَلُهَا وَيَقْضِي الظُّهَرَ (لَا الْمُسَافِرُ) الْمُتِمِّمُ فَلَا يَقْضِي وَإِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ لِعُمُومِ الْفَقْدِ فِيهِ وَالتَّعْبِيرُ بِهِمَا لِلْغَالِبِ وَالضَّابِطِ أَنَّهُ مَتَى تِمِّمَ بِمَحَلٍّ الْغَالِبِ وَقَدْ تِمِّمَ فِيهِ أَيْ وَفِيمَا حَوَالِيهِ إِلَى حَدِّ الْقُرْبِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ السَّعْيُ لِدَلَالَتِهِ عَلَى تَيَقُّنِ الْمَاءِ فِيهِ فَلَا تُعْتَبَرُ الْغَلْبَةُ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ وَجُودُ الْمَاءِ أَعَادَ وَإِلَّا بِأَنَّ غَلَبَ فَقْدُهُ أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فَلَا وَلَا يُعْتَبَرُ مَحَلُّ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَوَجِّهِ (إِلَّا الْعَاصِي بِسَفَرِهِ) كَأَبْقِ وَنَاشِزَةٌ فَإِنَّهُ يَقْضِي سَوَاءً تِمِّمَ لِقَدِّ مَاءٍ. أَوْ جَرَحَ أَوْ مَرَضَ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ سُقُوطَ الْفَرَضِ بِالتِّمِّمِ فِيهِ رُخْصَةٌ أَيْضًا فَلَا تُنَاطُ بِمَعْصِيَةٍ وَلَا أَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ فِعْلُهُ خَرَجَ عَنْ مُضَاهَاةِ الرُّخْصَةِ الْمَحْضَةِ قَالَهُ الْإِمَامُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ رُخْصَةً مَحْضَةً، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ السُّبْكِيُّ هُوَ رُخْصَةٌ مِنْ حَيْثُ قِيَامُ سَبَبِ الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ وَعَزِيمَةٌ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُهُ وَتَحْتُمُهُ ه. وَبِهِ يُجْمَعُ بَيْنَ مَنْ عَبَّرَ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ بِأَنَّهُ رُخْصَةٌ وَمَنْ عَبَّرَ بِأَنَّهُ عَزِيمَةٌ. وَأَمَّا تَرَدُّدُ الْإِمَامِ فِي مَوْضِعِ أَنَّ الْوُجُوبَ هَلْ يُجَامِعُ الرُّخْصَةَ فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ مَرَدَّهُ هَلْ يُجَامِعُ الرُّخْصَةَ الْمَحْضَةَ هَذَا وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ الَّذِي يُتَّجَهُ مَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْوُجُوبَ يُجَامِعُ الرُّخْصَةَ الْمَحْضَةَ وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي تَغْيِيرُهَا إِلَى سَهُولَةٍ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِيهَا لَمَّا كَانَ مُوَافِقًا لِعَرَضِ النَّفْسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَخَفُّ عَلَيْهَا مِنَ الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ غَالِبًا لَمْ يَكُنْ مُنَافِيًا لِمَا فِيهَا مِنَ التَّسْهِيلِ وَيَصِحُّ تِمِّمُهُ فِيهِ إِنْ فَقَدَ

وَمَنْ تَيَمَّمَ لِيَزِيدَ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ. أَوْ لِمَرَضٍ يَمْنَعُ الْمَاءَ مُطْلَقًا، أَوْ فِي غُضْوٍ وَلَا سَائِرَ فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِجُرْحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ. وَإِنْ كَانَ سَائِرٌ لَمْ يَقْضَ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ وَضَعَ عَلَى طَهْرٍ، فَإِنْ وَضَعَ عَلَى حَدَثٍ وَجِبَ نَزْعُهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ قَضَى عَلَى الْمَشْهُورِ.

الماء جَسًا لِحَلُولِهِ نَحْوِ سَبْعٍ لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ لَا شَرْعًا لِتَحْوِ مَرَضٍ وَعَطَشٍ فَلَا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ حَتَّى يَتَوَبَّ لِقُدْرَتِهِ عَلَى زَوَالِ مَانِعِهِ بِالتَّوْبَةِ، وَلَوْ عَصَى بِالإِقَامَةِ بِمَحَلٍّ لَا يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ وَتَيَمَّمَ لِفَقْدِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلرُّخْصَةِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ حَتَّى يَفْتَرِّقَ الْحَالُ فِيهِ بَيْنَ الْعَاصِي وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ السَّفَرِ فَانْدَقَعَ مَا لِلسُّبْكِيِّ هُنَا.

(وَمَنْ تَيَمَّمَ لِبَرْدٍ) بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ (قَضَى فِي الْأَظْهَرِ) لِثُدْرَةٍ فَقَدْ مَا يُسَخَّنُ بِهِ الْمَاءُ أَوْ يُدَثِّرُ بِهِ أَعْضَاءَهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرَ ﷺ عَمَرًا بِالإِعَادَةِ فِي حَدِيثِهِ السَّابِقِ إِمَّا لِإِعْلَامِهِ بِأَنَّهُ يَعْلَمُهَا أَوْ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى التَّرَاخِي وَتَأْخِيرِ الْبَيَانِ لَوَقْتِ الْحَاجَةِ جَائِزٌ (أَوْ) تَيَمَّمَ (لِمَرَضٍ) فِي غَيْرِ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ لِمَا مَرَّ فِيهِ (يَمْنَعُ الْمَاءَ مُطْلَقًا) أَي فِي كُلِّ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ (أَوْ) يَمْنَعُهُ (فِي غُضْوٍ) مِنْهَا (وَلَا سَائِرَ) عَلَيْهِ (فَلَا) قَضَاءَ عَلَيْهِ لِعُمُومِ غُذْرِهِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِجُرْحِهِ) أَوْ غَيْرِهِ (دَمٌ كَثِيرٌ) لَا يُعْفَى عَنْهُ لِكُونِهِ بِفِعْلِهِ قَصْدًا أَوْ جَاوِزَ مَحَلَّهُ أَوْ عَادَ إِلَيْهِ كَمَا يَعْلَمُ وَمِمَّا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ فَإِذَا تَعَذَّرَ غَسَلَهُ حِينَئِذٍ أَعَادَ لِثُدْرَةِ الْعَجِزِ عَنْ إِزَالَتِهِ بِمَاءٍ حَارٍّ أَوْ نَحْوِهِ أَمَّا الْيَسِيرُ فَلَا يَضُرُّ إِلَّا إِنْ كَانَ بِمَحَلِّ التَّيَمُّمِ وَمَنَعَ وَصُولَ الثَّرَابِ لِمَحَلِّهِ لِنَقْصِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدِلِ حِينَئِذٍ قَلِيلٌ لَا حَاجَةَ لِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ مَنْ صَلَّى بِنَجَاسَةٍ لَا يُعْفَى عَنْهَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَيَمِّمًا هُوَ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ فِيهِ فَائِدَةٌ وَهِيَ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ فِي مَفْهُومِ الْكَثِيرِ (وَإِنْ كَانَ) بِالْأَعْضَاءِ أَوْ بَعْضِهَا (سَائِرٌ) كَجَبِيرَةٍ وَلَمْ يَكُنْ بِهِ دَمٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ هُنَا أَيْضًا وَذَكَرَهُ فِي الْأَوَّلِ تَمْثِيلٌ لَا تَقْيِيدٌ (لَمْ يَقْضَ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ وَضَعَ عَلَى طَهْرٍ) لِشَبْهِهِ بِالْخُفِّ بَلْ أَوْلَى لِلضَّرُورَةِ وَمَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِغُضْوٍ التَّيَمُّمِ وَإِلَّا لَزِمَهُ الْقَضَاءُ قَطْعًا عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ لِنَقْصِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدِلِ لَكِنْ كَلَامُهُ فِي الْمَجْمُوعِ يَقْتَضِي ضَعْفَهُ (فَإِنْ وَضَعَ عَلَى حَدَثٍ وَجِبَ نَزْعُهُ) إِنْ لَمْ يُخَفَّ مِنْهُ مَحْذُورٌ تَيَمَّمَ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ عَلَى سَائِرٍ فَاشْتَرَطَ وَضْعَهُ عَلَى طَهْرٍ كَالْخُفِّ (فَإِنْ تَعَذَّرَ) نَزْعُهُ وَمَسَحَ وَصَلَّى (قَضَى عَلَى الْمَشْهُورِ) لِقَوَاتِ شَرْطِ الْوَضْعِ وَمَا أَوْهَمَهُ صَنِيعُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَزْعُ الْمَوْضُوعِ عَلَى طَهْرٍ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ هُوَ كَالْمَوْضُوعِ عَلَى حَدَثٍ لَا اسْتِوَاءَ بَيْنَهُمَا فِي وَجُوبِ مَسْحِهِمَا نَعَمْ مَرَّ أَنْ مَسَحَهُ إِنَّمَا هُوَ عِوَضٌ عَمَّا أَخَذَهُ مِنَ الصَّحِيحِ وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا مِنْهُ لَمْ يَجِبْ مَسْحُهُ وَحِينَئِذٍ فَيُنْجَحُ حَمْلُ قَوْلِهِمْ بِوُجُوبِ النَّزْعِ فِيهِمَا وَتَفْصِيلِهِمْ بَيْنَ الْوَضْعِ عَلَى طَهْرٍ وَعَلَى حَدَثٍ عَلَى مَا إِذَا أَخَذَتْ شَيْئًا مِنْهُ وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ نَزْعُ وَلَا قَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَعَدَمِ السَّائِرِ.

(تَنْبِيْهُ) الْمُرَادُ بِالطَّهْرِ الْوَاجِبِ وَضْعُهَا عَلَيْهِ لِيَسْقُطَ الْقَضَاءُ الطَّهْرُ الْكَامِلُ كَالْخُفِّ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَصَاحِبُ الْإِسْتِصْقَاءِ وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ صَرِيحَةٌ فِيهِ وَهِيَ تَجِبُ عَلَيْهِ الطَّهَارَةُ لِوَضْعِ الْجَبِيرَةِ عَلَى غُضْوِهِ وَهُوَ مُرَادُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَلَا يَضَعُهَا إِلَّا عَلَى وَضْعِهِ انْتَهَتْ.

باب الحيض

أَقْلُ سِنِّهِ تِسْعُ سِنِينَ، وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ بَلِيَالِيهَا،

وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ بِالْخُفِّ أُمُورُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَمَالِ طَهَارَةِ الْوُضُوءِ إِنْ وَضَعَهَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ وَكَلَامُ ابْنِ الْأَسْتَاذِ صَرِيحٌ فِي هَذَا وَهُوَ ظَاهِرُ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ وَضَعَهَا عَلَى طَهَارَةِ التَّيَمُّمِ لَفَقِدَ الْمَاءُ لَا يَكْفِيهِ كَمَا لَا يَلْبَسُ الْخُفُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَهُوَ ظَاهِرُ الثَّالِثِ أَنَّهُ لَوْ وَضَعَهَا عَلَى غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ اشْتَرَطَ طَهْرَهُ مِنَ الْحَدَثَيْنِ أَيْضًا وَفِيهِ بُعْدٌ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَرْتَضِهِ الزَّرْكَشِيُّ بَلْ رَجَحَ الْإِكْتِفَاءَ بِطَهَارَةِ مَحَلِّهَا فَلَوْ وَضَعَهَا الْمُحْدِثُ عَلَى غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَلَا جَنَابَةَ، ثُمَّ أَجَنَّبَ مَسَحَ وَلَا قِضَاءً؛ لِأَنَّهُ عَلَى طَهَارَةِ الْغُسْلِ وَهِيَ لَا تَنْتَقِضُ إِلَّا بِالْجَنَابَةِ فَهِيَ الْآنَ كَامِلَةٌ.

باب الحيض

وَالِاسْتِحَاضَةُ وَالنَّفَاسُ وَلَمَّا كَانَا كَالتَّابِعِينَ لَهُ لِأَصَالَتِهِ أَمَّا الْاسْتِحَاضَةُ فَوَاضِحٌ. وَأَمَّا النَّفَاسُ فَلَا أَنْ أَكْثَرَ أَحْكَامِهِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ وَلَعَلَّهِ أَحْكَامُهُ أَفْرَدُوهُ بِالرَّجْمَةِ، وَهُوَ لُغَةُ السَّيْلَانِ وَشَرَعًا دَمٌ جَبِلَةٌ يَخْرُجُ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَالنَّفَاسُ الدَّمُ الْخَارِجُ. بَعْدَ فَرَاغِ الرَّجْمِ وَالِاسْتِحَاضَةُ مَا عَادَهَا عَلَى الْأَصْحَحِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَوَّلَ مَنْ وَقَعَ الْحَيْضُ فِيهِمْ يُبَيِّنُهُ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»^(١).

(أَقْلُ سِنِّهِ) الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَحْكَمَ عَلَى مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ فِيهِ بِكَوْنِهِ حَيْضًا (تِسْعُ سِنِينَ) قَمَرِيَّةٌ أَيْ اسْتِكْمَالُهَا إِلَّا إِنْ رَأَتْهُ قَبْلَ تَمَامِهَا بِدَوْنِ سِتَّةِ عَشَرَ يَوْمًا بَلِيَالِيهَا فَرَزَعَمَ إِلَيْهَا هَذَا أَنَّ التَّسْعَ كُلَّهَا ظَرْفٌ لِلْحَيْضِ وَلَا قَائِلٌ بِهِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَوْهَمُ ذَلِكَ لَوْ كَانَتْ التَّسْعُ ظَرْفًا وَهِيَ هُنَا خَبَرٌ كَمَا هُوَ جَلِيٌّ وَشَتَّانٌ مَا بَيْنَهُمَا وَلَا حَدٌّ لِأَجْرِ سِنِّهِ وَلَا يُنَافِيهِ تَحْدِيدُ سِنِّ الْيَأْسِ بِاثْنَيْنِ وَسِتِّينَ سَنَةً لِأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ حَتَّى لَا يُعْتَبَرَ النَقْصُ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي، ثُمَّ وَإِمَّا كَانَ إِنْزَالُهَا كَمَا كَانَ حَيْضُهَا بِخِلَافِ إِمَّا كَانَ إِنْزَالُ الصَّبِيِّ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَمَامِ النَّاسِغَةِ، وَالْفَرْقُ حَرَارَةُ طَبْعِ النِّسَاءِ كَذَا قِيلَ وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ ثُمَّ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ حَيْثُ جَعَلَ الْأَصْحَحُ فِيهِمَا اسْتِكْمَالَ التَّسْعِ أَيْ التَّقْرِيبِي الْمُعْتَبَرُ بِمَا مَرَّ وَزَادَ فِي الصَّبِيِّ وَجْهًا تِسْعَ وَنِصْفَ وَجْهًا عَشْرَ سِنِينَ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ فَرَّقَ بِأَنَّهُ أَسْرَعُ بُلُوغًا مِنْهُ أَيْ؛ لِأَنَّهَُا أَخْرَجَتْ طَبْعًا مِنْهُ. (وَأَقْلَهُ) زَمَنًا (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) أَيْ قَدَرُهُمَا مُتَّصِلًا، وَهُوَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً، وَإِنْ لَمْ تَتَلَفَّقْ إِلَّا مِنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا مَثَلًا بِنَاءً عَلَى قَوْلِ السَّحْبِ الْآتِي آخَرَ الْبَابِ وَسَيَأْتِي ثُمَّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِنْصَالِ أَنْ يَكُونَ نَحْوَ الْقُطْنَةِ بِحَيْثُ لَوْ أَدْخَلَ تَلَوْتُ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ الدَّمُ إِلَى مَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْاسْتِنْجَاءِ. (وَأَكْثَرُهُ) زَمَنًا (خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا [بَلِيَالِيهَا])، وَإِنْ لَمْ تَتَّصِلْ وَغَالِيهِ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ كُلُّ ذَلِكَ بِاسْتِقْرَاءِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَلْ صَحَّ النَّصُّ بِالْآخِرِ.

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٢٩٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ١٢١١]، وغيرهما من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وأقلُّ طُهرٍ بين الحيضَتَيْنِ خمسةَ عَشَرَ. وَلَا حَدٌّ لَأَكْثَرِهِ وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حُرِّمَ بِالْجَنَابَةِ، وَغُبُورُ
المَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيْثَهُ،

(وأقلُّ) زَمَنٍ (طُهرٍ بين) زَمَنِي (الحيضَتَيْنِ خمسةَ عَشَرَ يوماً) بَلَايَهِمَا لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا بَيَّنَّتْ وَجُودُهُ أَمَّا بَيْنَ
حَيْضٍ وَنَفَاسٍ فَيَكُونُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ تَقَدَّمَ الْحَيْضُ أَوْ تَأَخَّرَ بَلْ لَوْ رَأَتْ الْحَامِلُ يَوْمًا وَلَيْلَةً دَمًا قُبِيلَ
الطَّلَقِ كَانَ حَيْضًا، وَلَوْ رَأَتْ النِّفَاسَ سِتِّينَ، ثُمَّ انْقَطَعَ، وَلَوْ لَحِظَتْ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ كَانَ حَيْضًا بِخِلَافِ
انْقِطَاعِهِ فِي السِّتِّينِ فَإِنَّ الْعَائِدَ لَا يَكُونُ حَيْضًا إِلَّا إِنْ عَادَ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، (وَلَا حَدٌّ لَأَكْثَرِهِ)
إِجْمَاعًا فَإِنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ لَا تَحِيضُ أَصْلًا وَغَالِيَةُ بَقِيَّةِ الشَّهْرِ بَعْدَ غَالِبِ الْحَيْضِ السَّابِقِ، وَلَوْ اطَّرَدَتْ
عَادَةُ امْرَأَةٍ أَوْ أَكْثَرُ بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ مِمَّا مَرَّ لَمْ تَتَّبِعْ لِأَنَّ بَحْثَ الْأَوَّلِينَ أَتَمَّ وَحَمَلَ دَمُهَا عَلَى الْفَسَادِ أَوْلَى
مِنْ خَرَقِ الْعَادَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ خَرَقُهُمْ لَهَا بِرُؤْيَا امْرَأَةٍ دَمًا بَعْدَ سِنِّ الْيَأْسِ حَيْثُ حَكَمُوا
عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَيْضٌ وَأَبْطَلُوا بِهِ تَحْدِيدَهُمْ لَهُ بِمَا مَرَّ وَقَدْ يُجَابُ بِمَا مَرَّ أَيْضًا أَنَّ ذَلِكَ تَحْدِيدٌ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّقْصِ
عَنْهُ لَا غَيْرُ وَبِأَنَّ الْاسْتِقْرَاءَ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا فِيهِمَا لَكِنَّهُ هُنَا أَتَمُّ بِدَلِيلِ عَدَمِ الْخِلَافِ عِنْدَنَا فِيهِ بِخِلَافِهِ
ثُمَّ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي سِنِّهِ وَفِي أَنَّ الْمُرَادَ نِسَاءً عَشِيرَتَهَا أَوْ كُلَّ النِّسَاءِ وَعَلَيْهِ الْمُرَادُ فِي
سَائِرِ الْأَزْمِنَةِ أَوْ زَمَنِهَا فَهَذَا كُلُّهُ مُؤَدَّنٌ يُضْعَفُ الْاسْتِقْرَاءُ فَلَمْ يَلْتَزِمُوا فِيهِ مَا التَّزَمُوهُ فِي الْحَيْضِ فَتَأَمَّلْهُ
فَإِنَّهُمْ لَيُظْهِرُونَ التَّنَاقُضَ فِي كَلَامِهِمْ بِبَادِي الرَّأْيِ. (وَيَحْرُمُ بِهِ) أَيِ الْحَيْضِ (مَا حُرِّمَ بِالْجَنَابَةِ)؛ لِأَنَّهُ
أَغْلَظُ (و) زِيَادَةُ هِيَ الطَّهَارَةُ بِنَيْتَةِ التَّعْبُدِ لِغَيْرِ نَحْوِ الشُّكِّ وَالْعِيْدِ لَا يُقَالُ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْحَيْضِ بَلْ
يُوجَدُ فِي جُنُبٍ بَعْدَ خُرُوجِ مَنِيهِ وَقَبْلَ انْقِطَاعِهِ، إِذِ الظَّاهِرُ حُرْمَةُ غُسْلِهِ حِينَئِذٍ بِنَيْتَةِ التَّعْبُدِ وَحِينَئِذٍ فَلَا
زِيَادَةَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ مَا حُرِّمَ بِالْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذِهِ الْحُرْمَةُ لَيْسَتْ لِخُصُوصِ
الْمَنِيِّ لِصِحَّةِ الطُّهْرِ بِنَيْتَةِ التَّعْبُدِ مِنْ سَلَسِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِعُمُومِ كَوْنِهِ مَانِعًا مِنْ صِحَّتِهَا فِي غَيْرِ السَّلَسِ
بِخِلَافِ الْحَيْضِ فَإِنَّ الْحُرْمَةَ لِدَايَتِهِ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ صِحَّةُ طُهْرِ مَعَ وَجُودِهِ مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْهُ، (و) غُبُورُ الْمَسْجِدِ
إِنْ خَافَتْ، وَلَوْ بِمَجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اشْتِرَاطِ الظَّنِّ فِي حُرْمَةِ بَيْعِ
نَحْوِ الْعِنَبِ لِمُتَّخِذِهِ خَمْرًا بِأَنَّ الْمَسْجِدَ يُحْتَاطُ لَهُ لَا سِيَّمَا مَعَ وَجُودِ قَرِينَةِ التَّلَوِيْثِ هُنَا (تَلَوِيْثُهُ) بِمُثْلَثَةٍ
بَعْدَ التَّحْتِيَةِ بِالدَّمِ صِبَاغًا لَهُ عَنِ الْخُبَيْثِ فَإِنَّ أَمْنَتَهُ كَرَّةً لِيُغْلَظَ حَدِيثُهَا وَبِهِ فَارْقَتِ الْجُنُبُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي
كُلِّ ذِي خَبَيْثٍ يُخْشَى تَلَوِيْثُهُ بِهِ كَذِي جُرْحٍ أَوْ نَعْلِ بِهِ خَبَيْثٌ رَطْبٌ فَإِنَّ أَمْنَ لَمْ يُكْرَهْ فِيمَا يَظْهَرُ وَبِهَذَا
يَظْهَرُ الْفَرْقُ وَيَنْدَفِعُ مَا قِيلَ لَا يَحْتَاجُ لِهَذَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ الْحَائِضِ لَا يُقَالُ يَجْرِي ذَلِكَ
أَيْضًا فِي كُلِّ مَكَانٍ مُسْتَحَقٍّ لِلغَيْرِ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّهُ يَحْرُمُ تَنْجِيسُهُ كَالِاسْتِجْمَارِ بِجِدَارٍ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ
إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ عِنْدَ التَّحَقُّقِ أَوْ غَلْبَةِ الظَّنِّ لَا مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ لِعِظَمِ حُرْمَتِهِ فَظْهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَعَلِمَ مِمَّا ذُكِرَ حُرْمَةُ الْبَوْلِ فِيهِ فِي إِنْاءٍ وَإِدْخَالِ نَجَسٍ فِيهِ بِلَا ضَرُورَةٍ، وَإِنْ أَمِنَ التَّلَوِيْثُ
نَعَمْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ دَمٍ نَحْوِ فَصْدٍ وَدَمَلٍ وَاسْتِحَاضَةٍ فِي إِنْاءٍ أَوْ قُمَامَةٍ أَوْ ثَرَابٍ مِنْ غَيْرِهِ فِيهِ، وَإِنْ سَهَّلَ
إِخْرَاجُ ذَلِكَ خَارِجَهُ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ وَبَحَثَ حِلَّ دُخُولِ مُسْتَبْرئٍ يَدِهِ عَلَى ذَكَرِهِ لِمَنْعِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ

وَالصَّوْمُ، وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، وَمَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا، وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ غَيْرُ
الْوُطْءِ،

سَوَاءَ السَّلْسُ وَغَيْرُهُ. (وَالصَّوْمُ) وَلَا يَصِحُّ إِجْمَاعًا فِيمَا، وَهُوَ تَعَبُدِيٌّ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ أَصْلًا
وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي الْإِيمَانِ وَالتَّعَالِيْقِ وَفِيمَا إِذَا قَضَتْ فَلَا تَحْتَاجُ لِنَيْتِهِ الْقَضَاءِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَا سَبَقَ
لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ فِي الْوَقْتِ، وَهَذَا أَوْلَى مِمَّا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ (وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ) إِجْمَاعًا
وَتَسْمِيَّتُهُ قَضَاءً مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ فِي الْوَقْتِ كَمَا تَقَرَّرَ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى صُورَةِ فِعْلِهِ خَارِجَ
الْوَقْتِ (بِخِلَافِ الصَّلَاةِ) لَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا إِجْمَاعًا لِمَشَقَّةِ بَلْ يُكْرَهُ كَمَا قَالَ جَمْعٌ مُتَّفَقُونَ أَوْ يَحْرُمُ
كَمَا قَالَ الْبَيْضاوِيُّ وَأَقْرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْمُصَنِّفُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ الْمُحَقِّقَ جَزَمَ بِهِ
فِي شَرْحِهِ لِجَمْعِ الْجَوَامِعِ وَلَا تَنْعَقِدُ مِنْهَا عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ وَالْحُرْمَةَ هُنَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا صَلَاةً لَا
لَأَمْرِ خَارِجٍ نَظِيرًا مَا يَأْتِي فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ نَعَمْ رَكَعَتَا الطَّوَافِ يُسَنُّ لَهَا قَضَاؤُهُمَا عَلَى مَا فِي
شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَصْحَابِ وَنَصَّ عَلَيْهِ لِكَيْتِهِ صَوَّبٌ فِي مَجْمُوعِهِ خِلَافَهُ، إِذْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهِمَا إِلَّا
بِفَرَاغِهِ فَلَمْ يَكُنِ الْوُجُوبُ أَيَّ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ قَالَ فَإِنْ فُرِضَ طَرُوهُ عَقِبَ فَرَاغِهِ أَمْكَنَ
ذَلِكَ. إِنْ سَلِمَ ثُبُوتُهُمَا حَيْثُ نَزَّاهُ. وَتَسْلِيمُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ إِنْ مَضَى عَقِبَ الْفَرَاغِ وَقَبْلَ الطَّرُوهِ مَا يَسْتُهُمَا
لِكَيْتِهِ لَيْسَ قَضَاءً لَمَّا وَقَعَ طَلَبُهُ فِي الْحَيْضِ، (و) يَحْرُمُ (مَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا) إِجْمَاعًا فِي الْوُطْءِ وَلَوْ
بِحَائِلٍ بَلْ مِنْ اسْتَحْلَهِ كَفَرَأَيَ زَمَنَ الدَّمِ وَلِمَفْهُومِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» ^(١) كِنَايَةً عَنْهُمَا
وَعَمَّا فَوْقَهُمَا مُطْلَقًا وَعَمَّا بَيْنَهُمَا بِحَائِلٍ فِي غَيْرِ الْوُطْءِ (وَقِيلَ لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطْءِ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «اصْنَعُوا
كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» ^(٢) وَرَجَّحُوا الْأَوَّلَ مَعَ أَنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنْهُ لِتَعَارُضِهِمَا وَعِنْدَهُ يَتَرَجَّحُ مَا فِيهِ احْتِيَاطٌ
وَفِي الْخَبَرِ «مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحَيِّ يَوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ» ^(٣) وَبِهِ يَضَعُفُ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ لِلثَّانِي، وَإِنْ وُجَّهَ
بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ فِي مَفْهُومِهِ عُمُومٌ لِلْوُطْءِ وَغَيْرِهِ وَخُصُوصٌ بِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ، وَالثَّانِي مَنْطُوقُهُ فِيهِ
عُمُومٌ لِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ وَفَوْقَهُ وَخُصُوصٌ بِمَا عَدَا الْوُطْءَ فَيَكُونُ خُصُوصٌ كُلُّ قَاضِيًا عَلَى عُمُومِ الْآخِرِ
لَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّخْصِيصِ بَلْ مِنْ بَابِ أَنْ ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُهُ. وَحَيْثُ نَزَّاهُ
يَتَحَقَّقُ التَّعَارُضُ وَيَتَعَيَّنُ الْإِحْتِيَاطُ كَمَا تَقَرَّرَ فَتَأَمَّلْهُ وَعِبَارَتُهُ تَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُحَرَّمَ الْاسْتِمْتَاعُ، وَهُوَ عِبَارَةٌ
أَصْلِيهِ وَالرُّوضَةُ وَغَيْرُهُمَا وَأَنَّهُ الْمُبَاشَرَةُ وَهِيَ عِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ وَالتَّحْقِيقِ وَغَيْرُهُمَا فَعَلَى الْأَوَّلِ يَحْرُمُ

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٢١٢]، من حديث: عبد الله بن سعد الأنصاري رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم/١٩٧].

(٢) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم/٣٠٢]، وغيره من حديث: أنس رضي الله عنه.

(٣) [صحيح] أخرجه: ابن حبان في (صحيحه) [رقم/٥٥٦٩]، وغيره من حديث: النعمان بن بشير رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح، وأصله عند البخاري في (صحيحه) [رقم/١٩٤٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/

فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الْغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ، وَالطَّلَاقِ وَالِاسْتِحَاضَةِ حَدَثٌ دَائِمٌ كَسَلْسِ،
فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ، فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا وَتَعَصِبُهُ،

النَّظَرُ بِشَهْوَةٍ لَا اللَّمَسُ بِغَيْرِهَا وَعَلَى الثَّانِي عَكْسُهُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ. وَبَحَثَ الْإِسْتَوِيُّ تَحْرِيمَ مُبَاشَرَتِهَا
لَهُ بِنَحْوِ يَدِهَا فِيمَا بَيْنَهُمَا رَدُّهُ بَأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ بِمَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا، وَهُوَ جَائِزٌ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ
اسْتِمْتَاعِهِ بِمَا عَدَاهُمَا بَلَمْسِهِ بِيَدِهِ أَوْ سَائِرِ بَدَنِهِ أَوْ بَلَمْسِهَا لَهُ لِكَيْتَهَا تَمْتَنِعُ بِمَنْعِهِ وَلَا عَكْسُ، وَقَدْ يُقَالُ
إِنْ كَانَتْ هِيَ الْمُسْتَمْتَعَةُ انْتَضَحَ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ كَمَا حُرِّمَ عَلَيْهِ اسْتِمْتَاعُهُ بِمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا خَوْفَ
الْوَطْءِ الْمُحَرَّمِ يَحُرِّمُ اسْتِمْتَاعُهَا بِمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا لِذَلِكَ وَخَشْيَةُ التَّلَوُّثِ بِالدَّمِ لَيْسَ عِلَّةٌ وَلَا جُزْءٌ
عِلَّةٌ لَوْ جُودِ الْحُرْمَةِ مَعَ تَيَقُّنِ عَدَمِهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْتَمْتَعُ اتَّجَعَ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَمْتَعٌ بِمَا عَدَا مَا بَيْنَهُمَا
وَسَيَذْكُرُ فِي الطَّلَاقِ حُرْمَتَهُ فِي حَيْضٍ مَمْسُوسَةٍ لَيْسَتْ بِحَامِلٍ بِحَمْلٍ تَعْتَدُّ بِوَضْعِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ
فِي ذِكْرِهِ جَلَّةً فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا انْقَطَعَ﴾ دَمُ الْحَيْضِ لِمَنْزِلِ إِمَّاكَانِهِ وَبِثَلَّةِ النَّفَاسِ (لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الْغُسْلِ) أَوْ
التَّيَّمُّمِ (غَيْرُ) الطَّهْرِ بِنِيَّةِ التَّعَبُّدِ وَالصَّلَاةِ لِغَائِدِ الطُّهُورَيْنِ بَلْ تَجِبُ وَ (الصَّوْمُ)؛ لِأَنَّ سَبَبَ تَحْرِيمِهِ
خُصُوصُ الْحَيْضِ وَالْإِلَّا لِحُرْمَةِ عَلَى الْجُنُبِ. (وَالطَّلَاقُ) لِرُزَالِ الْمُقْتَضَى التَّحْرِيمِ، وَهُوَ تَطْوِيلُ الْعِدَّةِ
وَمَا بَقِيَ لَا يَزُولُ إِلَّا بِالْغُسْلِ أَوْ بِدَلِّهِ لِبَقَاءِ الْمُقْتَضَى مِنَ الْحَدَثِ الْمُغْلَظِ فِي غَيْرِ الْاسْتِمْتَاعِ. وَأَمَّا فِيهِ
فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَطْهَرُوا﴾ [البقرة: ٢٢٢] قُرِئَ فِي السَّبْعِ بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ وَاضِحٌ الدَّلَالَةِ وَبِالتَّخْفِيفِ
وَهُوَ بِفَرَضِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُسْتَدِّدِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ وَاضِحٌ أَيْضًا وَلَا فَلِقَوْلِهِ عَقِبَهُ ﴿فَإِذَا
تَطَهَّرُوا﴾ [البقرة: ٢٢٢]

(تَنْبِيْهُ) ذَكَرُوا أَنَّ الْجَمَاعَ فِي الْحَيْضِ يُوْرُثُ عِلَّةٌ مُؤَلِّمَةٌ جَدًّا لِلْمُجَامِعِ وَجُدَامِ الْوَلَدِ وَحَكَى
الْغَزَالِيَّ امْتِدَادَ هَذَا الثَّانِي لِلْغُسْلِ وَيَرْتَفِعُ قَبْلَ الطَّهْرِ أَيْضًا سُقُوطُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ كَذَا عَبَّرَ الرَّافِعِيُّ
بِالْقَضَاءِ، وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْقَضَاءِ سَبْقُ مُقْتَضَى لَهُ فَاتَّضَحَ التَّعْبِيرُ فِيهِ بِالسَّقُوطِ تَارَةً وَعَدَمِهِ
أُخْرَى وَلَا كَذَلِكَ الْأَدَاءُ فَاخْتِصَارُ عِبَارَتِهِ بِحَذْفِ الْقَضَاءِ وَاسْتِعْمَالِ السَّقُوطِ فِيهِمَا يُقَوِّتُ التَّنْبِيْهَ عَلَى
هَذِهِ التَّكْنِيَةِ الدَّقِيقَةِ وَلَا يَزِدُّ ارْتِفَاعَ حُرْمَةِ نِكَاحِ الْمُسْتَبْرَأَةِ بِالْإِنْقِطَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحُرِّمَ بِالْحَيْضِ بَلْ حُرْمَتُهُ
مَوْجُودَةٌ قَبْلَهُ فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

(وَالِاسْتِحَاضَةُ) كَانَ يُجَاوِزُ الدَّمَ خَمْسَةَ عَشَرَ وَيَسْتَمِرُّ (حَدَثٌ دَائِمٌ كَسَلْسِ) بِفَتْحِ اللَّامِ أَيْ دَوَامَ بَوْلٍ
أَوْ نَحْوِهِ فَإِنَّهُ حَدَثٌ دَائِمٌ أَيْضًا فَهُوَ تَشْبِيْهُ لَيَبَانِ حُكْمِهَا الْإِجْمَالِيِّ لَا تَمَثِيلَ لَهَا فَلِهَذَا فَرَّغَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (فَلَا
تَمْنَعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ) وَغَيْرَهُمَا وَمِمَّا يَحُرِّمُ بِالْحَيْضِ كَالْوَطْءِ، وَلَوْ حَالَ جَرِيَانِ الدَّمِ، وَالتَّضَمُّنُ
بِالنَّجَاسَةِ لِلْحَاجَةِ جَائِزٌ بَيَانًا لِذَلِكَ الْحُكْمِ الْإِجْمَالِيِّ، وَقَوْلُهُ (فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا) بَيَانًا لِحُكْمِهَا
التَّفْصِيلِيِّ وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ أَكْثَرَ أَحْكَامِهَا الْآتِيَةِ تَأْتِي فِي السَّلْسِ وَجُوبًا إِنْ لَمْ تُرَدِّ الْاسْتِنْجَاءُ بِالْحَجَرِ أَوْ
خَرَجَ الدَّمُ لِمَحَلٍّ لَا يُجْزَى فِيهِ الْحَجَرُ قَبْلَ الْوُضُوءِ أَوْ التَّيَّمُّمِ (و) عَقِبَ الْاسْتِنْجَاءِ تَحُشُّوهُ وَجُوبًا بِنَحْوِ
قُطْنٍ دَفْعًا لِلتَّنَجِّسِ أَوْ تَخْفِيفًا لَهُ، ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ بِهِ لَمْ يَلْزَمْهَا عَصْبُهُ وَإِلَّا لَزِمَهَا عَقِبَ ذَلِكَ أَنَّهَا (تَعَصِبُهُ)

وَتَتَوَضَّأُ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَتُبَادِرُ بِهَا فَلَوْ أَخَّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَتْهِرٍ وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ لَمْ يَضُرَّ،

بِفَتْح فسكون بعصاية على كَيْفِيَّةِ التَّلَجُّمِ المشهورة نَعَمْ إِنْ تَأَذَّتْ بِالْحَشْوِ أَوْ الْعَصَبِ وَأَلَمَهَا اجْتِمَاعُ الدَّمِ لَمْ يَلْزَمْهَا، وَإِنْ كَانَتْ صَائِمَةً تَرَكَتِ الْحَشْوَ نَهَارًا وَاقْتَصَرَتْ عَلَى الْعَصَبِ مُحَافَظَةً عَلَى الصَّوْمِ لَا الصَّلَاةَ عَكْسًا مَا قَالُوهُ فَيَمَنْ ابْتَلَعَ خَيْطًا؛ لِأَنَّ الْاسْتِحَاضَةَ عَلَّةٌ مُزْمَنَةُ الظَّاهِرِ دَوَامُهَا فَلَوْ رَوَعِيَتِ الصَّلَاةُ رُبَّمَا تَعَذَّرَ قَضَاءُ الصَّوْمِ وَلَا كَذَلِكَ، ثُمَّ وَبِهِ يُعَلَّمُ رَدُّ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ يَنْبَغِي مَنَعُهَا مِنْ صَوْمِ النَّفْلِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ حَشَتْ أَفْسَرَتْ وَلَا ضَيِّعَتْ فَرَضَ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ لَذَلِكَ، وَوَجْهَ رَدِّهِ أَنَّ التَّوَسُّعَ لَهَا فِي طُرُقِ الْفَضَائِلِ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي مِنْ جَوَازِ التَّأْخِيرِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ وَصَلَاةِ النَّفْلِ، وَلَوْ بَعْدَ الْوَقْتِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ اقْتَضَتْ أَنْ تُسَامَحَ بِذَلِكَ وَلَا يَضُرُّ خُرُوجُ دَمٍ بَعْدَ الْعَصَبِ إِلَّا إِنْ كَانَ لِيَقْصِيرَ فِي الشَّدِّ وَيَحْتَ وَجُوبَ الْعَصَبِ عَلَى سَلْسِ الْمَنِيِّ أَيْضًا تَقْلِيلًا لِلْحَدِيثِ كَالْخَبِيثِ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقَيْنِيُّ، وَلَوْ انْفَتَحَ فِي مَقْعَدَتِهِ دَمٌ فَخَرَجَ مِنْهُ غَائِطٌ لَمْ يُعَفَّ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ وَقَالَ وَاللَّهِ بَعْدَ قَوْلِ الْإِسْتَوِيِّ إِنَّمَا يُعْفَى عَنْ بَوْلِ السَّلْسِ بَعْدَ الطَّهَارَةِ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ أَيْ الْخَارِجِ بَعْدَ أَحْكَامِ مَا وَجَبَ مِنْ حَشْوٍ وَعَصَبٍ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ قَبْلَ الطَّهَارَةِ وَبَعْدَهَا وَتَقْيِيدُهُمْ بِهَا إِنَّمَا هُوَ لِيَبَيِّنَ أَنَّ مَا يَخْرُجُ بَعْدَهَا لَا يَنْقُضُهَا وَتَبَعَهُ فِي الْخَادِمِ بَلْ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ سَلْسُ الْبَوْلِ وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ يُعْفَى حَتَّى عَنْ كَثِيرِهِمَا لَكِنْ غَلَطَ النَّشَائِيُّ أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِكَثِيرِ الْبَوْلِ. (و) عَقِبَ الْعَصَبِ (تَتَوَضَّأُ) وَجُوبًا فَلَا يَجُوزُ لَهَا تَأْخِيرُ الْوُضُوءِ عَنْهُ كَمَا لَا يَجُوزُ لَهَا تَأْخِيرُ الْحَشْوِ عَنْ الْاسْتِنْجَاءِ وَالْعَصَبِ عَنْ الْحَشْوِ وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ إِلَّا (وَقْتُ الصَّلَاةِ) لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ كَالْتِيَمِّ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَتْ كَالْمُتِمِّمْ فِي تَعَيُّنِ نِيَّةِ الْاسْتِحَاضَةِ كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْوُضُوءِ وَفِي أَنَّهَا لَا تَجْمَعُ بَيْنَ فَرْضَيْنِ عَيْنَيْنِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَفِي أَنَّهَا إِنْ نَوَتْ فَرْضًا وَنَفْلًا أُبَيِّحَا وَإِلَّا فَمَا نَوَتْهُ وَغَيْرُهُ مَا لَمْ يَكُنْ أَعْلَى مِنْهُ مِمَّا مَرَّ فِي التِّيَمِّمْ بِتَفْصِيلِهِ (وَتُبَادِرُ) بِالْوُضُوءِ لَوْ جُوبِ الْمَوَالَاةِ عَلَيْهَا فِيهِ كَمَا مَرَّ وَلَهَا تَثْلِيثُهُ وَيَقِيَّةُ سُنَّيْهِ لِمَا يَأْتِي (وَبِهَا) أَيْ الصَّلَاةُ عَقِبَهُ تَخْفِيفًا لِلْحَدِيثِ مَا أَمَكَّنَ وَقَالَ جَمْعٌ يُغْتَفَرُ الْفَصْلُ بَيْنَ صَلَاتِي الْجَمْعِ. (فَلَوْ أَخَّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَتْهِرٍ) لِعَوْرَةٍ (وَانتِظَارِ جَمَاعَةٍ) مَشْرُوعَةٍ لَهَا وَاجَابَةٌ مُؤَذِّنٌ وَإِقَامَةٌ وَأَذَانٌ لِسَلْسٍ وَذَهَابٌ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ إِنْ شَرَعَ لَهَا (لَمْ يَضُرَّ) لِنَدْبِ التَّأْخِيرِ لَذَلِكَ فَلَا تُعَدُّ بِهِ مَقْصَرَةٌ وَاسْتَشْكِلَ بَأَنَّ اجْتِنَابَ الْخَبِيثِ شَرْطٌ وَمُرَاعَاتُهُ أَحَقُّ وَيُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمُبَادَرَةُ تَزِيلُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُرَاعَ تَخْفِيفُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْاسْتِحَاضَةَ عَلَّةٌ مُزْمَنَةُ وَالظَّاهِرُ دَوَامُهَا فَوَسَّعَ لَهَا فِي النَّوَافِلِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى عَدَمِ اجْتِنَابِ بَعْضِ الْخَبِيثِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اعْتَادَتْ الْانْقِطَاعُ فِي جُزْءٍ مِنَ الْوَقْتِ بِقَدْرِ مَا يَسَعُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ وَوَثِقَتْ بِذَلِكَ لَزِمَهَا تَحْرِيهٌ فَإِذَا وَجَدَ الْانْقِطَاعَ فِيهِ لَزِمَهَا الْمُبَادَرَةُ. بِالْفَرْضِ فَقَطْ وَلَمْ يَجِزْ لَهَا التَّعْجِيلُ لِسُنَّةٍ فَإِنْ رَجَحْتَ ذَلِكَ فَقَطْ ففِي وَجُوبِ التَّأْخِيرِ لَهُ وَجْهَانِ بِنَاهُمَا الشَّيْخَانِ عَلَى مَا مَرَّ فِي التِّيَمِّمْ وَرَجَّحَ الزَّرْكَشِيُّ مَا جَزَمَ بِهِ فِي

وَالَا فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ. وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ، وَكَذَا تَجْدِيدُ الْعِصَابَةِ فِي الْأَصَحِّ،
وَلَوْ انْقَطَعَ دُمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ أَوْ اعْتَادَتْ وَوَسِعَ زَمَنُ الانْقِطَاعِ
وُضُوءًا وَالصَّلَاةُ وَجِبَ الْوُضُوءُ.

فَضْلٌ

رَأَتْ لَيْسَنَ الْحَيْضِ أَقْلَهُ وَلَمْ يَغْبُزْ

الشَّامِلِ مِنْ وَجوبِ التَّأخِيرِ كَمَا لَوْ كَانَ يَبْدُنُهُ نَجَاسَةٌ وَرَجَا الْمَاءَ آخِرَ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّأخِيرُ لِإِزَالَتِهَا
فَكَذَا هُنَا انْتَهَى؛ وَفِيهِ وَقْفَةٌ؛ لِأَنَّ ذَا النِّجَاسَةِ ثُمَّ بَسَلِيمَ مَا ذُكِرَ فِيهِ لَا عُذْرَ لَهُ فِي التَّعْجِيلِ مَعَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ
الْقَضَاءُ لَوْ صَلَّى بِالنِّجَاسَةِ، وَهَذِهِ لَهَا عُذْرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْأَسْتِحَاضَةَ عِلَّةٌ مُزْمِنَةٌ وَالظَّاهِرُ دَوَامُهَا (وَالَا)
يَكُنِ التَّأخِيرُ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ (فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ) لِمَا مَرَّ مِنْ تَكَرُّرِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَغْنِيَةِ عَنْهُ. (وَيَجِبُ
الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ) وَلَوْ مَنْذُورٌ أَوْ تَنَقَّلُ مَا شَاءَتْ كَالْمُتِمِّمِ بِجَمِيعِ دَوَامِ الْحَدِيثِ فِيهِمَا وَضَحَّ
قَوْلُهُ ﷺ لِمُسْتَحَاضَةٍ «تَتَوَضَّئُ لِكُلِّ صَلَاةٍ» ^(١) (وَكَذَا) يَجِبُ لِكُلِّ فَرَضٍ (تَجْدِيدُ) غَسْلِ الْفَرْجِ وَلِحْشَوِ
(الْعِصَابَةِ فِي الْأَصَحِّ) كَتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ، وَلَوْ ظَهَرَ الدَّمُ عَلَى الْعِصَابَةِ أَوْ زَالَتْ عَنْ مَحَلِّهَا زَوَالًا
وَقَعَ وَجِبَ التَّجْدِيدُ قَطْعًا لِكَثْرَةِ الْخَبَثِ مَعَ إِمْكَانِ بَلِّ سُهولةِ تَقْلِيلِهِ. (وَلَوْ انْقَطَعَ الدَّمُ بَعْدَ) نَحْوِ
(الْوُضُوءِ)، وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِيهِ (وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ) وَجِبَ الْوُضُوءُ لِاحْتِمَالِ الشُّفَاءِ وَالْأَصْلُ
أَنْ لَا عَوْدَ (أَوْ) انْقَطَعَ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ، وَقَدْ (اعْتَادَتْ) (الانْقِطَاعَ)، وَلَوْ عَلَى نُدُورٍ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ
الْمُعْظَمِ لَكِنْ بَحَثَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ كَالْعَدَمِ (وَوَسِعَ) فِي الصَّوَرَتَيْنِ (زَمَنُ الانْقِطَاعِ) (الْمُعْتَادُ) (وُضُوءًا
وَالصَّلَاةَ) أَيَّ أَقَلِّ مَا يُمَكِّنُ مِنْ وَاجِبِهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ مِنْ تَرُدُّدِ اللَّادْرَعِيِّ بِاعْتِبَارِ حَالِهَا وَالصَّلَاةُ
الَّتِي تُرِيدُهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَفْهَمَتْهُ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ (وَجِبَ الْوُضُوءُ) وَإِعَادَةُ مَا صَلَّتهُ
بِهِ لِإِمْكَانِ إِدَاءِ الْعِبَادَةِ بِلا مُقَارَنَةِ حَدِيثٍ وَتَبَيَّنَ بُطْلَانُ الطُّهْرِ اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَمَّا لَوْ عَادَ الدَّمُ
قَبْلَ إِمْكَانِ مَا ذُكِرَ سِوَاءِ اعْتَادَتْ عَوْدَهُ أَمْ لَا أَوْ ظَنَنْتَ قُرْبَ عَوْدِهِ لِإِعَادَةِ أَوْ إِخْبَارِ ثِقَةٍ قَبْلَ إِمْكَانِ ذَلِكَ
أَيْضًا فَإِنَّ وُضُوءَهَا بَاقِي بِحَالِهِ فَتَصَلِّيَ بِهِ نَعَمْ إِنْ امْتَدَّ الزَّمَنُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ بِحَيْثُ يَسَعُ مَا ذُكِرَ بِأَنَّ
بُطْلَانِ وُضُوءِهَا وَمَا صَلَّتهُ بِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ خَبَرَ الْعَارِفِ الثَّقَةِ بِعَوْدِهِ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا كَالْعَادَةِ، وَلَوْ
شَفِيتُ حَقِيقَةً لَمْ يَلْزَمُهَا تَجْدِيدُ شَيْءٍ إِلَّا إِنْ خَرَجَ حَدَثٌ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الْوُضُوءِ أَوْ بَعْدَهُ.

(فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الْمُسْتَحَاضَةِ)

إِذَا (رَأَتْ) الْمَرْأَةُ الدَّمَ (لَيْسَنَ الْحَيْضِ) السَّابِقِ أَيَّ فِيهِ، وَهُوَ مَا بَعْدَ التَّسْعِ (أَقْلَهُ) فَكَثُرَ (وَلَمْ يَعْبرَ)
أَيَّ يُجَاوِزِ الدَّمَ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِ أَقْلَهُ لَا اسْتِحَالَتِهِ فَلَمْ يُحْتَجْ لِلَا حِرَازِ عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ بِالْأَقَلِّ هُنَا
(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٠٤/٦]، وأبو داود في (سننه) [٢٩٨/رقم]، وابن ماجه في (سننه)
[رقم/٦٢٤]، وغيرهم من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
قلت: حديث صحيح. ينظر: [إرواء الغليل] للآلباني [رقم/صحيح].

أَكْثَرُهُ فَكُلُّهُ حَيْضٌ. وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ: فِي الْأَصَحِّ. فَإِنْ عَبَّرَهُ، فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً

مَا عَدَا الْأَكْثَرَ وَحَيْثُ لَا يَرِدُ عَلَى الْعِبَارَةِ شَيْءٌ، لَا يُقَالُ دُونَ الْأَكْثَرِ بَقْيِدٍ كَوْنَهُ دُونَهُ لَا يُمَكِّنُ مُجَاوَزَتَهُ لِلأَكْثَرِ أَيْضًا فَسَاوَى الْأَقْلَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ بَلْ يُمَكِّنُ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْأَقْلَ بَقْيِدٍ كَوْنَهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً لَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ مُجَاوَزَةٌ حَتَّى تُنْفَى بِخِلَافِ الدَّوْنِ لِشُمُولِهِ لِمَا عَدَا آخِرَ لَحْظَةٍ مِنَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ فَهُوَ لَا تُصَالِهِ بِهِ قَدْ تَوَهَّمُ مُجَاوَزَتَهُ فَاحْتِيجَ لِتَفْيِهِ وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْمُتَنِّ فَإِنْ بَلَغَهُمَا أَيْ الْمَاءُ دُونَ الْقَلْتَيْنِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ فِيهِ هَذَا التَّوِيلُ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ رُجُوعَ الضَّمِيرِ لِلْمَاءِ لَا بَقْيِدٍ كَوْنَهُ دُونَ (أَكْثَرِهِ) وَلَمْ يَكُنْ بَقْيً عَلَيْهِمَا بَقْيَةً طَهَرِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ حُكْمِهِ عَلَى الطَّهَرِ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ دُونَ خَمْسَةِ عَشَرَ فَاذْهَبْ إِيْرَادُ هَذَا عَلَيْهِ (فَكُلُّهُ حَيْضٌ) عَلَى أَيْ صِفَةٍ كَانَ وَاحْتِمَالُ تَغْيِيرِ الْعَادَةِ مُمَكِّنٌ فَلَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ أَحْمَرَ حَكَمْنَا عَلَى الْأَحْمَرِ أَيْضًا أَنَّهُ حَيْضٌ ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ اسْتَمَرَّ الْحُكْمُ وَإِلَّا فَالْحَيْضُ الْأَسْوَدُ فَقَطْ، أَمَّا إِذَا بَقِيَ عَلَيْهَا بَقْيَةٌ طَهَرِ كَانَ رَأَتْ ثَلَاثَةً دَمًا، ثُمَّ اثْنَيْ عَشَرَ نَقَاءً، ثُمَّ ثَلَاثَةً دَمًا، ثُمَّ انْقَطَعَ فَالْثَلَاثَةُ الْآخِرَةُ دَمٌ فَسَادٌ وَخَرَجَ بِانْقِطَاعِ مَا لَوْ اسْتَمَرَّ فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً فَغَيْرُ مُمَيَّزَةٍ أَوْ مُعْتَادَةٍ عَمِلَتْ بِعَادَتِهَا كَمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَتَهَا الْمَعْهُودَةَ أَوَّلَ الشَّهْرِ، ثُمَّ نَقَاءً أَرْبَعَةَ عَشَرَ، ثُمَّ عَادَ الدَّمُ وَاسْتَمَرَّ فَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْعَائِدِ طَهَرِ، ثُمَّ تَحِيضٌ خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْهُ وَيَسْتَمِرُّ دَوْرُهَا عَشْرِينَ وَبِمَجَرَّدِ رُؤْيِي الدَّمِ لِرِزْمٍ إِمَّا كَانَ الْحَيْضُ يَجِبُ التِّزَامُ أَحْكَامِهِ، ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَانَ أَنْ لَا شَيْءَ فَتَقْضِي صَلَاةَ ذَلِكَ الزَّمَنِ وَإِلَّا بَانَ أَنَّهُ حَيْضٌ، وَكَذَا فِي الْانْقِطَاعِ بِأَنْ كَانَتْ لَوْ أَدْخَلَتْ الْقُطْنَةَ خَرَجَتْ بَيْضَاءَ نَقِيَّةً فَيَلْزَمُهَا حَيْثُ التِّزَامُ أَحْكَامِ الطَّهَرِ، ثُمَّ إِنْ عَادَ قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ كَثُتْ وَإِنْ انْقَطَعَ فَعَلَتْ وَهَكَذَا حَتَّى تَمْضِيَ خَمْسَةَ عَشَرَ فَحَيْثُ تَرُدُّ كُلُّ إِلَى مَرَدِّهَا الْآتِي فَإِنْ لَمْ تُجَاوِزْهَا بَانَ أَنْ كَلَّا مِنَ الدَّمِ وَالنَّقَاءِ الْمُحْتَوِشِ حَيْضٌ وَفِي الشَّهْرِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ لَا تَفْعَلُ لِلانْقِطَاعِ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ لَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا فِيهِ كَالأَوَّلِ هَذَا مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ، وَهُوَ وَجِيهٌ لَكِنَّ الَّذِي صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ وَالرُّوضَةِ وَهُوَ الْمُنْقُولُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ كَالأَوَّلِ، (وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ فِي الْأَصَحِّ) لِشُمُولِ الْأَذَى فِي الْآيَةِ لِهَما وَصَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَبْعَثْنَ بِالْدَّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ فَتَقُولُ لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُ أُمِّ عَطِيَّةٍ كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ بَعْدَ الطَّهَرِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَصَحُّ وَعَائِشَةُ أَفْقَهُ وَالزَّمُّ لَهُ ﷺ مِنْ غَيْرِهَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهَا بَعْدَ الطَّهَرِ مُجَمَّلٌ لِاحْتِمَالِهِ بَعْدَ دُخُولِ زَمَنِهِ أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَالْمُبَيِّنُ أَوَّلَى مِنْهُ وَمَا اقْتَضَاهُ الْمُتَنُّ مِنْ جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي الْمُبْتَدَأَةِ وَالْمُعْتَادَةِ فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ وَغَيْرِهَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا قِيلَ سِيَاقُهُ يُوْهِمُ أَنَّهُمَا دَمٌ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُمَا مَاءٌ لَا دَمَانِ انْتَهَى وَإِيْهَامُهُ لَذَلِكَ مَنْعُوعٌ عَلَى أَنَّ نَفْيَ الدَّمَوِيَّةِ عَنْهُمَا مِنْ أَصْلِهَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(فَإِنْ عَبَّرَهُ) أَيِ الدَّمُ أَكْثَرُهُ فَلَمَّا أَنَّ تَكُونَ مُبْتَدَأَةً أَوْ مُعْتَادَةً، وَكُلُّ مِنْهُمَا مَا مُمَيَّزَةٌ أَوْ غَيْرُ مُمَيَّزَةٍ وَالْمُعْتَادَةُ إِمَّا ذَاكِرَةٌ لِلْقَدْرِ وَالْوَقْتِ أَوْ نَاسِيَةٌ لِهَما أَوْ لِأَحَدِهِمَا فَالْأَقْسَامُ سَبْعَةٌ (فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً) أَيِ

مُمَيِّزَةٌ بِأَنْ تَرَى قُوْيًا وَضَعِيفًا، فَالضَّعِيفُ اسْتِحَاضَةٌ، وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ،
وَلَا غَيْرَ أَكْثَرَهُ، وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلِ الطُّهْرِ

أَوَّلُ مَا ابْتَدَاهَا الدَّمُ (مُمَيِّزَةٌ بِأَنْ) تَفْسِيرٌ لِمُطْلَقِ الْمُمَيِّزَةِ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهَا مُبْتَدَأَةً (تَرَى قُوْيًا وَضَعِيفًا) فَالضَّعِيفُ اسْتِحَاضَةٌ، وَإِنْ طَالَ (وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ) الْقَوِيُّ (عَنْ أَقْلِهِ) أَيِ الْحَيْضِ (وَلَا غَيْرَ أَكْثَرَهُ) لِيُمْكِنَ جَعْلُهُ حَيْضًا (وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلِ الطُّهْرِ) وَهُوَ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا يَجْعَلُ طُهْرًا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ فَلَوْ اخْتَلَّ شَرْطُ مَا ذَكَرَ كَانَتْ فَاقِدَةً شَرْطِ تَمْيِيزِ وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا كَأَنْ رَأَتْ يَوْمًا أَسْوَدَ وَيَوْمًا أَحْمَرَ وَهَكَذَا لِعَدَمِ اتِّصَالِ الضَّعِيفِ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَأَتْ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَسْوَدَ، ثُمَّ أَحْمَرَ مُسْتَمِرًّا سِنِينَ كَثِيرَةً فَإِنَّ الضَّعِيفَ كُلَّهُ طُهْرٌ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الطُّهْرِ لَا حَدَّ لَهُ وَإِنَّمَا يُغْتَفَرُ لِلْقَيْدِ الثَّالِثِ كَمَا قَالَ الْمُتَوَلَّى إِنْ اسْتَمَرَ الدَّمُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَأَتْ عَشْرَةَ سَوَادًا، ثُمَّ عَشْرَةَ حُمْرَةً مَثَلًا وَانْقَطَعَ فَإِنَّهَا تَعْمَلُ بِتَمْيِيزِهَا مَعَ نَقْصِ الضَّعِيفِ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَكَذَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ خَمْسَةَ أَصْفَرَ، ثُمَّ سِتَّةَ أَحْمَرَ أَوْ سَبْعَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ سَبْعَةَ أَحْمَرَ، ثُمَّ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ فَتَعْمَلُ بِتَمْيِيزِهَا فَحَيْضُهَا الْأَسْوَدُ الْأَوَّلُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ الَّذِي صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ وَجَرَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَمَحَلُّهُ إِنْ انْقَطَعَ لِمَا تَقَرَّرَ عَنْ الْمُتَوَلَّى. وَإِلَّا فَهِيَ فَاقِدَةٌ شَرْطِ تَمْيِيزِ، وَلَوْ رَأَتْ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَسْوَدَ فَاحْمَرَ فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ فَالْكُلُّ حَيْضٌ، وَإِنْ جَاوَزَ عَمِلَتْ بِتَمْيِيزِهَا فَحَيْضُهَا الْأَسْوَدُ وَتَقْضِي أَيَّامَ الْأَحْمَرِ وَفِي الشَّهْرِ الثَّانِي بِمُجَرَّدِ انْقِلَابِ الْأَحْمَرِ تَلْتَزِمُ أَحْكَامُ الطُّهْرِ وَتَعْرِفُ الْقُوَّةَ وَالضَّعْفَ بِاللَّوْنِ فَأَقْوَاهُ الْأَسْوَدُ وَمِنْهُ مَا فِيهِ خُطُوطُ سَوَادٍ فَالْأَحْمَرُ فَالْأَشْفَرُ فَالْأَصْفَرُ فَالْأَكْثَرُ وَبِالشَّخَانَةِ وَالرَّيْحِ الْكَرْبِيِّ وَمَا لَهُ ثَلَاثُ صِفَاتٍ كَأَسْوَدَ ثَخِينٍ مُنْتَنٍ أَقْوَى وَمِمَّا لَهُ صِفَتَانِ أَقْوَى وَمِمَّا لَهُ صِفَةٌ فَإِنْ تَعَادَلَا كَأَسْوَدَ ثَخِينٍ وَأَسْوَدَ مُنْتَنٍ وَكَأَحْمَرَ ثَخِينٍ أَوْ مُنْتَنٍ وَأَسْوَدَ مُجَرَّدٍ فَالْحَيْضُ السَّابِقُ وَشَمِلَ قَوْلُهُ وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ مَا لَوْ تَأَخَّرَ كَخَمْسَةِ حُمْرَةٍ، ثُمَّ خَمْسَةِ أَوْ أَحَدَ عَشَرَ سَوَادًا، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الْحُمْرَةُ، وَلَوْ رَأَتْ مُبْتَدَأَةً خَمْسَةَ عَشَرَ حُمْرَةً ثُمَّ مِثْلَهَا أَسْوَدَ تَرَكَتِ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ جَمِيعَ الشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَسْوَدَ فِي الثَّانِيَةِ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا قَبْلَهُ اسْتِحَاضَةٌ، ثُمَّ إِنْ اسْتَمَرَ الْأَسْوَدُ كَانَتْ غَيْرَ مُمَيِّزَةٍ فَحَيْضُهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ وَقَصَّتِ الصَّلَاةَ فَلَا يَتَصَوَّرُ مُسْتِحَاضَةٌ تُؤْمَرُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ يَوْمًا إِلَّا هَذِهِ، وَلَيْسَ قِيَاسُ هَذَا مَا لَوْ رَأَتْ أَكْثَرَ خَمْسَةِ عَشَرَ ثُمَّ أَصْفَرَ، ثُمَّ أَشْفَرَ، ثُمَّ أَحْمَرَ، ثُمَّ أَسْوَدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ أَسْوَدَ ثَخِينًا أَوْ مُنْتَنًا، ثُمَّ ثَخِينًا مُنْتَنًا كَذَلِكَ حَتَّى تَتَرَكَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَنِصْفًا خِلَافًا لِجَمْعِ لَانَّمَا رَبَّنَا الْحَيْضُ فِيمَا مَرَّ عَلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ الثَّانِيَةِ لِتَسْخِجِهَا لِلأُولَى لِقُوَّتِهَا مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ مَعَ أَنَّ الدَّوْرَ لَمْ يَتِمَّ وَهَذَا لَمَّا تَمَّ الدَّوْرُ ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ لَمْ يُنْظَرِ لِلْقُوَّةِ لِأَنَّهُ عَارِضُهَا تَمَامُ الدَّوْرِ الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ حَيْثُ مَضَى وَلَمْ يَوْجَدْ فِيهِ تَمْيِيزٌ بِأَنْ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْهُ حَيْضٌ وَبَقِيَّتُهُ طُهْرٌ فَوَجِبَ فِي الدَّوْرِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ عَمَلًا بِالْأَحْوَاطِ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ أَمْرُهَا، أَمَّا الْمُعْتَادَةُ فَيَتَصَوَّرُ تَرْكُهَا لِذَيْنِكَ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا بِأَنْ تَكُونَ عَادَتُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ أَوَّلَ كُلِّ شَهْرٍ فَتَرَى أَوَّلَ شَهْرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ حُمْرَةً، ثُمَّ يَنْطِقُ السَّوَادُ فَتَتَرَكَ الْخَمْسَةَ عَشَرَ الْأُولَى لِلْعَادَةِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ

أو مُبْتَدَأَةٌ لَا مُمَيِّزَةَ بَأَن رَأَتْهُ بِصِفَةٍ، أَوْ فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ، فَالْأَظْهَرُ أَنَّ حَيْضَهَا يَوْمَ وَلَيْلَةٍ، وَطُهْرُهَا تِسْعَ وَعِشْرُونَ. أَوْ مُعْتَادَةٌ بَأَن سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطُهْرٌ فَتَرُدُّ إِلَيْهِمَا قَدْرًا وَوَقْتًا، وَتَثْبُتُ بِمَرَّةٍ فِي الْأَصَحِّ.

لِلقُوَّةِ رَجَاءُ اسْتِقْرَارِ التَّمْيِيزِ، ثُمَّ الثَّالِثَةُ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَمَرَّ السَّوَادُ بَأَن أَنَّ مَرَدَّهَا الْعَادَةُ، وَلَوْ رَأَتْ بَعْدَ الْقُوَّةِ ضَعِيفَتَيْنِ وَأَمَكْنَ ضَمُّهُمَا كَخَمْسَةِ سَوَادًا، ثُمَّ خَمْسَةِ حُمْرَةٍ، ثُمَّ صُفْرَةٍ مُسْتَمِرَّةٍ وَكَخَمْسَةِ سَوَادًا ثُمَّ خَمْسَةِ صُفْرَةٍ، ثُمَّ حُمْرَةٍ مُسْتَمِرَّةٍ فَالْعِشْرَةُ الْأُولَى حَيْضٌ فَإِنْ كَانَتِ الْحُمْرَةُ فِي الْأُولَى أَحَدَ عَشَرَ تَعَدَّ ضَمُّهَا لِلْسَّوَادِ وَتَعَيَّنَ ضَمُّهَا لِلصُّفْرَةِ. (أَوْ) كَانَتْ (مُبْتَدَأَةٌ لَا مُمَيِّزَةَ بَأَن فِيهِ مَا مَرَّ أَنَّهُ بِصِفَةٍ) وَاحِدَةً (أَوْ) مُمَيِّزَةً بَأَن رَأَتْهُ بِأَكْثَرٍ لَكِنْ (فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ) فَفَقَدَتْ مَعْطُوفَ عَلَى لَا مُمَيِّزَةَ لَا عَلَى رَأَتْ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ فَاقِدَةَ شَرْطِ تَمْيِيزٍ تُسَمَّى غَيْرَ مُمَيِّزَةٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ تُسَمَّى مُمَيِّزَةً غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِتَمْيِيزِهَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمُ الْآتِي وَحَيْثُ إِلَى آخِرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهَا لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمُمَيِّزَةِ بِلَا قَيِّدٍ وَمِنْ ثَمَّ أُطْلِقَ عَلَيْهَا فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهَا غَيْرُ مُمَيِّزَةٍ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَطَفَ فَقَدَتْ عَلَى رَأَتْ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّ حَيْضَهَا يَوْمَ وَلَيْلَةٍ) وَأَنَّ (طُهْرُهَا تِسْعَ وَعِشْرُونَ) لِيَتَقَيَّنَ سُقُوطُ الصَّلَاةِ عَنْهَا فِي الْأَقْلَ وَمَا بَعْدَهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالْيَقِينُ لَا يَتْرُكُ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ أَمَارَةً ظَاهِرَةً كَالْتَّمْيِيزِ وَالْعَادَةِ لِكَيْتَنَّا فِي الدَّوْرِ الْأَوَّلِ نَصِيرُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ لَعَلَّهُ يَنْقَطِعُ، ثُمَّ بَعْدَهَا إِنْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ عَلَى صِفَتِهِ أَوْ تَغَيَّرَ لِأَدْوَنَ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ، وَإِنْ تَغَيَّرَ لِأَعْلَى صَبَرَتْ أَيْضًا كَمَا مَرَّ فِي الدَّوْرِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي بِمُجَرَّدِ مُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَتَقْضِي مَا زَادَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي الدَّوْرِ الْأَوَّلِ وَعَبَّرَ بِتِسْعَ وَعِشْرِينَ لَا بِبَقِيَّةِ الشَّهْرِ؛ لِأَنَّ شَهْرَ الْمُسْتَحَاضَةِ الَّذِي هُوَ دَوْرُهَا لَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثِينَ هَذَا كُلُّهُ إِنْ عَرَفْتَ وَقْتَ ابْتِدَاءِ الدَّمِ وَالْأَمْتَحَبُّ كَمَا يَأْتِي وَحَيْثُ أُطْلِقَتِ الْمُمَيِّزَةُ فَالْمَرَادُ الْجَامِعَةُ لِلشَّرُوطِ السَّابِقَةِ. (أَوْ) كَانَتْ (مُعْتَادَةٌ) غَيْرَ مُمَيِّزَةٍ (بَأَن سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطُهْرٌ) وَهِيَ تَعْلُمُهُمَا (فَتَرُدُّ إِلَيْهِمَا قَدْرًا وَوَقْتًا)، وَإِنْ زَادَ الدَّوْرُ عَلَى تِسْعِينَ يَوْمًا كَانَ لَمْ تَحِضْ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَيَّامٍ فَهِيَ الْحَيْضُ وَبَاقِي السَّنَةِ طُهْرٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِأَمْرِ مُسْتَحَاضَةٍ بِالرَّدِّ لَذَلِكَ نَعَمْ يَلْزَمُهَا فِي أَوَّلِ دَوْرٍ أَنْ تُمَسِكَ عِنْدَ مُجَاوَزَةِ الْعَادَةِ عَمَّا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ لَعَلَّهُ يَنْقَطِعُ قَبْلَ أَكْثَرِهِ فَيَكُونُ الْكُلُّ حَيْضًا وَفِي الدَّوْرِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ تَغْتَسِلُ بِمُجَرَّدِ مُجَاوَزَةِ الْعَادَةِ وَشَمِلَ كَلَامُهُمْ هُنَا الْآيَةَ إِذَا حَاضَتْ وَجَاوَزَ دَمُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ فَتَرُدُّ لِعَادَتِهَا قَبْلَ الْيَأْسِ لِمَا يَأْتِي فِي الْعَدَدِ أَنَّهَا تَحِضُ بِرُؤْيَا الدَّمِ وَيَتَبَيَّنُ كَوْنُهَا غَيْرَ آيَسَةٍ فَلَزِمَ كَوْنُهَا مُسْتَحَاضَةً بِمُجَاوَزَةِ دَمِهَا الْأَكْثَرِ، وَقَوْلُ الْفَتَى وَكَثِيرِينَ مِنْ مُعَاصِرِيهِ إِنَّهُ دَمٌ فَسَادٌ غَفْلَةٌ عَمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْعَدَدِ إِنْ أَرَادُوا الْحُكْمَ عَلَى جَمْعِيَّتِهِ بِذَلِكَ وَإِلَّا فَهُوَ تَحَكُّمٌ مُخَالِفٌ لِتَصْرِيحِهِمْ هُنَا أَنَّ دَمَ الْحَيْضِ الْمُجَاوِزِ اسْتِحَاضَةٌ وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُمْ بِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْاسْتِحَاضَةِ أَنَّهَا دَمٌ فَسَادٌ فَلَمْ يُخَالِفُوا غَيْرَهُمْ (وَتَثْبُتُ الْعَادَةُ) الْمُرَدُّةُ هِيَ إِلَيْهَا فِيمَا ذُكِرَ (بِمَرَّةٍ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ دَلَّ عَلَى اعْتِبَارِ الشَّهْرِ الَّذِي وَلِيَهُ شَهْرُ الْاسْتِحَاضَةِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بَيْنَ أَنْ يُخَالِفَ مَا قَبْلَهُ أَوْ يُوَافِقَهُ فَلَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا الْمُسْتَمِرَّةُ خَمْسَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، ثُمَّ صَارَتْ سِنَةً فِي شَهْرٍ، ثُمَّ اسْتَحِضَتْ رُدَّتْ لِلْسَّنَةِ هَذَا فِي عَادَةٍ مُتَّفِقَةٍ وَإِلَّا فَإِنْ انْتَضَمَتْ لَمْ تَثْبُتْ إِلَّا بِمَرَّتَيْنِ كَانَ

وَيُحَكِّمُ لِلْمُعْتَادَةِ الْمُتَمَيِّزَةَ بِالتَّمْيِيزِ لَا الْعَادَةَ فِي الْأَصَحِّ.
أَوْ مُتَحَيِّرَةً بِأَنْ نَسَبَتْ عَادَتَهَا قَدْرًا، وَوَقْتًا، فَفِي قَوْلِ كَمُبْتَدَأَةٍ. وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُ
الاحتياط، فَيَحْرُمُ الْوَطْءُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ،

حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَةً، ثُمَّ فِي شَهْرٍ خَمْسَةً، ثُمَّ فِي شَهْرٍ سَبْعَةً ثُمَّ ثَلَاثَةً، ثُمَّ خَمْسَةً، ثُمَّ سَبْعَةً، ثُمَّ
اسْتَحْيَضَتْ فِي السَّابِعِ فَنَزْدُ لثَلَاثَةً ثُمَّ خَمْسَةً، ثُمَّ سَبْعَةً لِأَنَّ تَعَاقُبَ الْأَقْدَارِ الْمُخْتَلِفَةِ قَدْ صَارَ عَادَةً لَهَا فَإِنْ
لَمْ تَتَكَرَّرْ بِأَنْ اسْتَحْيَضَتْ فِي الرَّابِعَةِ زِدْتَ لِلْسَّبْعَةِ إِنْ عَلِمْتَهَا وَلَوْ نَسَبْتَ تَرْتِيبَ تِلْكَ الْمَقَادِيرِ أَوْ لَمْ تَنْتَظِمِ
أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الدَّوْرُ وَنَسَبْتَ آخِرَ التَّوْبِ فِيهِمَا احتاطت فتحيض من كل شهر ثلاثة ثم هي كحائض في نحو
الوطء وطاهر في العبادة إلى آخر السبعة لكيها تغتسل آخر الخمسة والسبعة، ثم تكون كطاهر إلى آخر
الشهر أو معتادة مُتَمَيِّزَةً قَدْ مَتِ التَّمْيِيزُ كَمَا قَالَ (وَيُحَكِّمُ لِلْمُعْتَادَةِ الْمُتَمَيِّزَةَ) حَيْثُ خَالَفَتِ الْعَادَةُ التَّمْيِيزَ كَانَ
كَانَتْ خَمْسَةً مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ فَاسْتَحْيَضَتْ فَرَأَتْ خَمْسَتَهَا حُمْرَةً، ثُمَّ خَمْسَةً سَوَادًا، ثُمَّ حُمْرَةً مُطَبَّقَةً
(بِالتَّمْيِيزِ لَا الْعَادَةَ) فَيَكُونُ حَيْضُهَا السَّوَادَ فَقَطْ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ عَلَامَةٌ حَاضِرَةٌ وَفِي الدَّمِ الَّذِي
هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ وَالْعَادَةُ مُنْقَضِيَّةٌ. وَفِي صَاحِبِيَّتِهِ وَمَحَلِّ الْخِلَافِ حَيْثُ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا أَقْلُ الطَّهْرِ وَلَا
كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةً أَوَّلَ الشَّهْرِ فَرَأَتْ عَشْرِينَ أَحْمَرَ، ثُمَّ خَمْسَةً أَسْوَدَ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا حَيْضًا قَطْعًا.
(أَوْ) كَانَتْ (مُتَحَيِّرَةً بِأَنْ) هِيَ إِمَّا عَلَى بَابِهَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا الْمُتَحَيِّرَةُ الْمُطْلَقَةُ وَهِيَ مُحْصَرَةٌ فِيمَا ذَكَرَ
فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْآتِي الَّذِي هُوَ تَصْرِيحٌ بِمَفْهُومِ الْحَصْرِ، وَإِنْ حَفِظْتَ الْمُفِيدَ لِقِسْمَيْنِ آخَرَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا
يُسَمَّى مُتَحَيِّرَةً مُقَيَّدَةً رَاجِعًا لِمُطْلَقِ الْمُتَحَيِّرَةِ لَا بِقَيْدِ التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ، وَهَذَا أَحْسَنُ أَوْ بِمَعْنَى كَانَ لِيُفِيدَ
بِالْمَنْطُوقِ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ أَيْضًا هَذَا أَحَدُهَا وَالْآخَرَانِ أَفَادَهُمَا مُقَابِلُهُ، وَهُوَ، وَإِنْ حَفِظْتَ إِلَى آخِرِهِ
فَتَعْيِينَ شَارِحِ هَذَا وَأَدْعَاؤُهُ أَنَّهُ الْأَصَوْبُ مَمْنُوعٌ (نَسَبَتْ) أَوْ جِهَلَتْ وَقْتُ ابْتِدَاءِ الدَّوْرِ أَوْ (عَادَتَهَا قَدْرًا
وَوَقْتًا) وَلَا تَمْيِيزَ لَهَا وَإِنْ قَالَتْ دَوْرِي ثَلَاثُونَ وَتُسَمَّى أَيْضًا مُحَيِّرَةً بِكَسْرِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا حَيَّرَتْ الْفُقَهَاءَ فِي
أَمْرِهَا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَخْتَلِفِ أَصْحَابُنَا وَيُحْطَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي بَابِ كَمَا هُنَا (فَقِي قَوْلِ كَمُبْتَدَأَةٍ) غَيْرِ مُتَمَيِّزَةٍ
فَيَكُونُ حَيْضُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً عَلَى الْأَظْهَرِ مِنْ أَوَّلِ الْهَيْلَالِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ عَلَى مَا فِيهِ وَطَّهَرُهَا بِقِيَّةِ الشَّهْرِ لِمَا
فِي الْاحتِيَاظِ الْآتِي مِنَ الْحَرَجِ الشَّدِيدِ الْمَرْفُوعِ عَنِ الْأَمَةِ (وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُ الْاحتِيَاظِ) الْآتِي؛ لِأَنَّ كُلَّ
زَمَنٍ يَمُرُّ عَلَيْهَا مُحْتَمِلٌ لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ وَالْانْقِطَاعِ وَإِدَامَةُ حُكْمِ الْحَيْضِ عَلَيْهَا بَاطِلٌ لِإِجْمَاعِ وَالطَّهْرِ
يُنَافِيهِ الدَّمُ وَالتَّبَعِيضُ تَحْكُمُ فَاقْتَضَتْ الضَّرُورَةُ الْاحتِيَاظَ إِلَّا فِي عِدَّةٍ فُرْقَةِ الْحَيَاةِ فَإِنَّهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ عَلَى
التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْعَدَدِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ أَنَّ كُلَّ شَهْرٍ لَا يَخْلُو عَنْ حَيْضٍ وَطَّهْرٍ وَلَآنَ انْتِظَارَ سِنِّ الْيَأْسِ فِيهِ
ضَرَرٌ لَا يُطَاقُ مَا لَمْ تَعْلَمْ قَدْرَ دَوْرِهَا فِي ثَلَاثَةِ أَدْوَارٍ فَإِنْ شَكَّتْ فِي قَدْرِ دَوْرِهَا، وَقَالَتْ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ
عَلَى سِتَّةِ دَوْرُهَا سِتَّةً وَإِذَا تَقَرَّرَ وَجُوبُ الْاحتِيَاظِ (فَيَحْرُمُ) عَلَى حَلِيلِهَا (الوطء) وَمُبَاشَرَةً مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا
وَرُكْبَتَيْهَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا تَمَكِّيُّهُ لَا حِتْمَالِ الْحَيْضِ لَا طَلَاقُهَا لِأَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهِ مِنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لَا يَتَأْتِي هُنَا
لِمَا تَقَرَّرَ فِي عِدَّتِهَا وَعَلَى زَوَجِهَا مَوْنُهَا وَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّ وَطْأَهَا مُتَوَقَّعٌ (وَمَسُّ الْمُصْحَفِ) وَالْمُكْتِ

والقراءة في غير الصلاة، وتُصَلِّي الفرائض أبداً، وكذا التَّفَلُّ في الأصح، وتُغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرَضٍ، وتَصُومُ رَمَضَانَ ثم شهراً كامليْن، فَيَحْضُلُ من كُلِّ أَرْبَعَةِ عَشَرَ، ثم تَصُومُ من ثَمَانِيَةِ عَشَرَ: ثَلَاثَةَ أَوَّلِهَا، وَثَلَاثَةَ آخِرِهَا، فَيَحْضُلُ الْيَوْمَانِ الْبَاقِيَانِ،

بالمسجد إلا لصلاة أو طواف أو اعتكاف، ولو نفلاً (والقراءة في غير الصلاة)، وإن خَشِيتِ النسيانَ لِمَكَانٍ دَفَعَهُ بِإِمَارِهَا عَلَى الْقَلْبِ وَالنَّظَرِ فِي الْمُصْحَفِ إِمَّا فِي الصَّلَاةِ فَجَائِزَةٌ مُطْلَقًا وَفَارَقَتْ فَأَوَدَّ الطَّهَوْرَيْنِ بِأَنْ جَنَابَتَهُ مُحَقَّقَةٌ. (وتُصَلِّي) وَجُوبًا (الفرائض) ولو مندورة، وكذا صلاة الجَنَازَةِ كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ (أَبَدًا) لِاحْتِمَالِ الطَّهْرِ (وكذا التَّفَلُّ) الرَّائِبُ وَغَيْرُهُ (فِي الْأَصَحِّ) نَدْبًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُهِمَّاتِ الدِّينِ فَلَا وَجْهَ لِحَرَمَانِهَا إِيَّاهُ، وَلَوْ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الْفَرَضِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ صَحَّحَ فِي كُتُبٍ خِلَافَهُ لِأَنَّ إِبَاحَةَ النَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةَ لَهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ وَسَّعُوا لَهَا فِي شَأْنِ النَّوَافِلِ وَسَكَتَ أَيُّ هُنَا وَلَا فَقَدَ صَرَّحَ بِهِ فِي فَصْلِ الْقُدُورَةِ عَنْ وَجُوبِ قَضَائِهَا مَعَ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَهُمَا لِطَوْلِ تَفْرِيعِهِ لَكِنْ انْتَصَرَ كَثِيرُونَ لِعَدَمِ وَجُوبِهِ وَأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ النَّصُّ وَالْجُمُهورُ، (وَتُغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرَضٍ) فِي وَقْتِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَأَنَّهُ اكْتَفَى بِقَوْلِهِ وَتَتَوَضَّأُ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ لِاحْتِمَالِ الانْقِطَاعِ كُلِّ وَقْتٍ وَمَنْ نَمَّ لَوْ ذَكَرَتْ وَقْتَهُ كَعِنْدِ الْغُرُوبِ اغْتَسَلَتْ عِنْدَهُ كُلُّ يَوْمٍ فَقَطْ أَوْ كَانَتْ ذَاتُ تَقَطُّعٍ لَمْ تُكْرَرْ مُدَّةُ النَّقَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْرَأْ بَعْدَهُ دَمٌ وَيَلْزُمُهَا إِذَا لَمْ تَنْعَمِسْ إِنْ تَرْتَّبَ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ وَاجِبُهَا وَلَا يَلْزُمُهَا نَيْتُهُ عَلَى الْأَوْجَهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ جَهْلُهَا بِالْحَالِ يُصَيِّرُهَا كَالْغَالِيطِ، وَهُوَ يُجْزِئُهُ الْوُضُوءُ بَنِيَّةً نَحْوِ الْحَيْضِ وَلَا تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِهَا عَقِبَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَكَرُّرُ الانْقِطَاعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِخِلَافِ الْحَدِيثِ وَاحْتِمَالِ وَقُوعِهِ فِي الْحَيْضِ وَالانْقِطَاعِ بَعْدَهُ لَا حِيلَةَ فِي دَفْعِهِ لَكِنْ يَنْبَغِي نَدْبُهَا؛ لِأَنَّهُمَا تَقَلُّلُ الْاحْتِمَالِ؛ لِأَنَّهُ فِي الزَّمَنِ الطَّوِيلِ أَظْهَرَ مِنْهُ فِي الْبَسِيرِ فَإِنْ أَخْرَجَتْ جَدَّدَتْ الْوُضُوءَ حَيْثُ يَلْزُمُ الْمُسْتَحَاضَةُ الْمُؤَخَّرَةَ. (وتَصُومُ رَمَضَانَ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا طَاهِرَةٌ جَمِيعَةً (ثُمَّ) تَصُومُ (شَهْرًا) آخَرَ (كَامِلِينَ) حَالَ مِنْ رَمَضَانَ وَشَهْرًا وَتَنْكِيرُهُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ لِتَخْصِيصِهِ بِمَا قَدَّرْتَهُ وَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِرَمَضَانَ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ إِطْلَاقُهُ عَلَى بَعْضِهِ بَلْ مُؤَسَّسَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِنَا الْآتِي فَالْكَمَالُ إِلَى آخِرِهِ وَمُؤَسَّسَةٌ لِرَمَضَانَ (شَهْرًا) لِإِفَادَتِهَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا مُتَوَالِيَةً (فَيَحْضُلُ) لَهَا بِفَرَضٍ أَنَّ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا (مِنْ كُلِّ) مِنْهُمَا (أَرْبَعَةَ عَشَرَ) يَوْمًا لِاحْتِمَالِ أَنَّ حَيْضَهَا الْأَكْثَرُ وَأَنَّهُ طَرَأَ أَثْنَاءَ يَوْمٍ وَانْقَطَعَ أَثْنَاءَ السَّادِسِ عَشَرَ فَيَبْطُلُ مِنْهُ سِتَّةُ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنْ نَقَصَ رَمَضَانُ حَصَلَ لَهَا مِنْهُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ وَبَقِيَ عَلَيْهَا سِتَّةُ عَشَرَ فَإِذَا صَامَتْ شَهْرًا كَامِلًا بَقِيَ عَلَيْهَا يَوْمَانِ هُنَا أَيْضًا فَالْكَمَالُ فِي رَمَضَانَ قَيْدُ لِعَرْضِ حُصُولِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ لَا لِبَقَاءِ الْيَوْمَيْنِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُثَنِّ كَمَا لَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى عَلَيْهَا شَيْءٌ إِذَا عَلِمَتْ أَنَّ الْانْقِطَاعَ كَانَ لِيَلَّا لِيُوضَّحَ أَيْضًا (ثُمَّ) إِذَا بَقِيَ عَلَيْهَا يَوْمَانِ (تَصُومُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ) يَوْمًا سِتَّةَ أَيَّامٍ (ثَلَاثَةَ) أَوَّلِهَا وَثَلَاثَةَ آخِرِهَا فَيَحْضُلُ الْيَوْمَانِ الْبَاقِيَانِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ إِنْ طَرَأَ أَثْنَاءَ أَوَّلِ صَوْمِهَا حَصَلَ الْآخِرَانِ أَوْ ثَانِيَهُمَا فَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي عَشَرَ أَوْ ثَالِثَهُمَا فَالْأَوَّلَانِ، أَوْ أَثْنَاءَ السَّادِسِ عَشَرَ حَصَلَ الثَّانِي وَالثَّالِثُ أَوْ السَّابِعُ عَشَرَ فَالْثَّالِثُ وَالسَّادِسُ عَشَرَ أَوْ الثَّامِنُ عَشَرَ فَالسَّادِسُ عَشَرَ وَالسَّابِعُ عَشَرَ وَلَا تَنْتَعِينُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي الْمَطُولَاتِ بَلْ بِالْعَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ يُمَكِّنُ تَحْصِيلُهَا بِكَيْفِيَّاتٍ تَبْلُغُ أَلْفَ صُورَةٍ وَصُورَةٍ وَلَعَلَّهُ فِي

وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ بِصَوْمِ يَوْمٍ ثُمَّ الثَّالِثُ، وَالسَّابِعُ عَشَرَ. وَإِنْ حَفِظْتَ شَيْئًا فَلِلْيَقِينِ حُكْمُهُ، وَهِيَ فِي الْمُحْتَمَلِ كَحَائِضٍ فِي الْوُطْءِ، وَطَاهِرٍ فِي الْعِبَادَاتِ، وَإِنْ احْتَمَلَ انْقِطَاعًا وَجِبَ الْغُسْلُ لِكُلِّ فَرَضٍ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّ دَمَ الْحَامِلِ وَالنِّقَاءَ بَيْنَ أَقَلِّ الْحَيْضِ حَيْضٌ.

جميع مسائل الصوم بآثاره لا في هذه الصورة بخصوصها ليداهة فسادها.

(وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ) عليها بنذر مثلاً (بِصَوْمِ يَوْمٍ، ثُمَّ صَوْمِ) (الثَّالِثِ) من الأول (والسَّابِعِ عَشَرَ) منه لِقُوعِ يَوْمٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي الطَّهْرِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَلَا يَتَعَيَّنُ هَذَا أَيْضًا، (وَإِنْ حَفِظْتَ) أَيِ الْمُتَحَيِّرَةِ لَا بِقَيْدِ التَّفْسِيرِ كَمَا مَرَّ (شَيْئًا) مِنْ عَادَتِهَا وَتَسَيُّتِ شَيْئًا كَالْوَقْتِ فَقَطْ أَوْ الْقَدْرِ فَقَطْ (فَلِلْيَقِينِ) مِنْ طَهْرٍ أَوْ حَيْضٍ (حُكْمُهُ)، وَهَذِهِ تَحْيِيرُهَا نِسْبِيًّا فَلِذَا جَعَلَهَا عَقِبَ الْمُتَحَيِّرَةِ الْمُطْلَقَةِ فَرَعَمَ أَنَّ سِيَاقَهُ يَقْتَضِي أَنَّهَا مُتَحَيِّرَةٌ مُطْلَقَةٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ (وَهِيَ فِي) الزَّمَنِ (الْمُحْتَمَلِ) لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ (كَحَائِضٍ فِي الْوُطْءِ) وَمَسَّ الْمُصْحَفِ وَالْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ (وَطَاهِرٍ فِي الْعِبَادَةِ) الْمُحْتَاجَةِ لِلْيَقِينِ كَمَا عَلِمَ مِنَ الْأَمِلَةِ السَّابِقَةِ احْتِيَاطًا كَالْمُتَحَيِّرَةِ الْمُطْلَقَةِ (وَإِنْ احْتَمَلَ انْقِطَاعًا وَجِبَ الْغُسْلُ لِكُلِّ فَرَضٍ) احْتِيَاطًا أَيْضًا وَإِلَّا فَالْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ فِي حِفْظِ الْقَدْرِ فَقَطْ كَانَ قَالَتْ كَانَ حَيْضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ شَهْرِ الْخَامِسِ وَالسَّادِسِ حَيْضٌ يَقِينًا وَمَا بَعْدَ الْعَاشِرِ طَهْرٌ يَقِينًا وَمِنَ السَّابِعِ لِلْعَاشِرِ يُحْتَمَلُ الْانْقِطَاعُ فَتُغْتَسَلُ لِكُلِّ فَرَضٍ وَمِنَ الْأَوَّلِ لِلْخَامِسِ يُحْتَمَلُ الطَّرُّوُ فَلََا غُسْلٌ قَالُوا وَلَا تَخْرُجُ هَذِهِ أَيِ الْمُحَافِظَةُ لِلْقَدْرِ فَقَطْ عَنِ التَّحْيِيرِ الْمُطْلَقِ إِلَّا بِحِفْظِ قَدْرِ الدَّوْرِ وَابْتِدَائِهِ وَقَدْرِ الْحَيْضِ كَهَذَا الْإِثَالِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا حَيْضِي خَمْسَةٌ وَأَضَلَّتْهَا فِي دَوْرِي وَلَا أَعْرِفُ سِوَى هَذَا أَوْ دَوْرِي ثَلَاثُونَ وَلَا أَعْرِفُ ابْتِدَاءَهُ فِيهِ مُتَحَيِّرَةٌ مُطْلَقَةٌ لِأَنَّ كُلَّ زَمَنٍ يَمُرُّ عَلَيْهَا مُحْتَمَلٌ لِلثَّلَاثَةِ الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ وَالانْقِطَاعِ وَفِي حِفْظِ الْوَقْتِ فَقَطْ كَانَ قَالَتْ أَعْلَمَ أَتَى أَحْيَضُ فِي الشَّهْرِ مَرَّةً وَأَكُونُ فِي سَادِسِهِ حَائِضًا السَّادِسِ حَيْضٌ يَقِينًا وَالْعَشْرُ الْأَخِيرُ طَهْرٌ يَقِينًا وَمِنَ الْعَشْرِينَ يُحْتَمَلُ الْانْقِطَاعُ دُونَ الطَّرُّوُ وَمِنَ الْأَوَّلِ لِلْسَّادِسِ يُحْتَمَلُ الطَّرُّوُ فَقَطْ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ دَمَ الْحَامِلِ) الصَّالِحَ لِكَوْنِهِ حَيْضًا، وَلَوْ بَيْنَ تَوَامِينِ (حَيْضٍ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدٌ يُعْرَفُ»^(١) وَلَآئِهِ لَا يَمْنَعُهُ الرِّضَاعُ لَوْ وَجَدَ، وَإِنْ نَدَرَ فَكَذَا الْحَمْلُ، وَإِنَّمَا حَكَمَ الشَّارِعُ بِبَرَاءَةِ الرَّجْمِ بِهِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ، وَكَوْنُ الْحَمْلِ يَسُدُّ مَخْرَجَ الْحَيْضِ إِنَّمَا هُوَ أَغْلَبِيٌّ أَيْضًا نَعَمَ الدَّمُ الْخَارِجُ مَعَ الطَّلُقِ أَوْ الْوَلَدِ لَيْسَ حَيْضًا وَلَا نِفَاسًا وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ حَيْضٌ جَرَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ إِلَّا حُرْمَةُ الطَّلَاقِ فِيهِ إِنْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بِالْحَمْلِ لِكَوْنِهِ مُنْسَوْبًا لِلْمُطْلَقِ وَإِلَّا حَرَّمَ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِالْحَيْضِ حِينَئِذٍ (و) الْأَظْهَرُ أَنَّ (النِّقَاءَ بَيْنَ الدَّمِ) الَّذِي يُمَكِّنُ كَوْنَهُ حَيْضًا بَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ النِّقَاءُ مَعَ الدَّمِ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ وَاحْتَوَشَ بِدَمَيْنِ فِي الْخَمْسَةِ عَشَرَ وَلَمْ يَنْقُصْ مَجْمُوعُ الدَّمِ عَنْ أَقَلِّ الْحَيْضِ كَمَا تَقْيِدُهُ «أَنَّ» الْعَهْدِيَّةَ فِي الدَّمِ فِإِصْلَاحُ نُسْخَةِ الْمُصَنَّفِ الَّتِي بَخَطَهُ كَذَلِكَ إِلَى أَقَلِّ الْحَيْضِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ (حَيْضٌ) سَحْبًا

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٢٨٦]، والنسائي في (سننه) [رقم / ٢١٥]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [١ / ٢٨١]، وغيرهم من حديث: فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها. قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للآلباني [رقم / ٢٠٤].

وَأَقْلُ النَّفَاسِ لَحْظَةً، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ، وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حُرِّمَ بِالْحَيْضِ، وَغُبُورُهُ سِتَيْنِ كَغُبُورِهِ أَكْثَرُهُ.

لِحُكْمِ الْحَيْضِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَقَصَ عَنْ أَقْلِ الطَّهْرِ أَشْبَهَ الْفِتْرَةَ بَيْنَ دَفْعَاتِ الدَّمِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ النِّقَاءَ شَرْطُهُ أَنْ تَخْرُجَ الْقُطْنَةُ بَيَضَاءَ نَقِيَّةٍ وَالْفِتْرَةُ تَخْرُجُ مَعَهَا مُلَوَّنَةً، وَمَنْ ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا حَيْضٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْوُطْءِ دُونَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ إِجْمَاعًا وَدُونَ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ فِيهِ.

(وَأَقْلُ النَّفَاسِ) وَهُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ بَعْدَ فِرَاقِ جَمِيعِ الرَّجَمِ، وَإِنْ وَضَعْتَ عَلَقَةً أَوْ مُضْغَةً فِيهَا صُورَةٌ خَفِيَّةٌ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْغُسْلِ، إِذْ لَا تُسَمَّى وَلَادَةً إِلَّا حِينَئِذٍ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَلَا تَخَالَفَ بَيْنَ مَا ذَكَرُوهُ هُنَا وَفِي الْعِدَّةِ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ، وَإِطْلَاقُهُمْ أَنَّهَا لَا تَنْقُضِي بَعْلَقَةً مَحْمُولَةً عَلَى الْأَغْلَبِ أَنَّهُ لَا صُورَةَ فِيهَا خَفِيَّةٌ مِنَ النَّفَسِ، وَهُوَ الدَّمُ، إِذْ بِهِ قِوَامُ الْحَيَاةِ أَوْ لِيُخْرِجَهُ عَقَبَ نَفْسٍ وَإِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِالْوِلَادَةِ فَابْتِدَاؤُهُ مِنْ رُؤْيِيَةِ الدَّمِ عَلَى تَنَاقُضٍ لِلْمُصَنِّفِ فِيهِ وَعَلَيْهِ فَرَمَنُ النِّقَاءِ لَا نِفَاسٌ فِيهِ فَلْيَلْزَمُهَا فِيهِ أَحْكَامُ الطَّاهِرَاتِ لِكَيْتَنَ مُحْسُوبٌ مِنَ السَّتِينِ كَمَا قَالَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ (لَحْظَةً) هُوَ كَقَوْلِ غَيْرِهِ مَجَّةٌ بِمَعْنَى قَوْلِ الرُّوسِ لَا حَدًّا لِأَقْلِهِ أَيْ لَا يَتَقَدَّرُ بَلْ مَا وَجَدَ مِنْهُ، وَإِنْ قُلَّ نِفَاسٌ لَكِنَّ اللَّحْظَةَ اتَّسَبَ بِذِكْرِ الْغَالِبِ وَالْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ زَمَنٌ (وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ) يَوْمًا (وَالْغَالِبُ أَرْبَعُونَ) يَوْمًا بِالِاسْتِقْرَاءِ كَمَا مَرَّ. (وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حُرِّمَ بِالْحَيْضِ) حَتَّى الطَّلَاقُ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ دَمٌ حَيْضٌ يَجْتَمِعُ قَبْلَ نَفْخِ الرِّيحِ وَبَعْدَ النَفْخِ يَكُونُ غِذَاءُ الْوَلَدِ وَلَا يُؤْثَرُ فِي لُحُوقِهِ بِهِ فِي ذَلِكَ تَخَالَفُهُمَا فِي غَيْرِهِ، إِذْ النَّفَاسُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عِدَّةٌ وَلَا اسْتِبْرَاءٌ وَلَا بُلُوغٌ لِحُصُولِهَا قَبْلَهُ بِالْوِلَادَةِ أَوْ الْإِنْزَالِ النَّاشِئِ عَنْهُ الْعُلُوقُ وَأَقْلُهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْقُطَ صَلَاةٌ لِيَتَعَذَّرَ اسْتِغْرَاقُهُ لَوَقْتِهَا بِخِلَافِ أَقْلِ الْحَيْضِ كَذَا نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَلَكِنْ مَنَعَهُ بَأَنَّهُ يُتَصَوَّرُ إِسْقَاطُهُ لَهَا بِأَنْ تَكُونَ مَجْنُونَةً مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ تَبْقَى لَحْظَةً فَتَنْفَسَ حِينَئِذٍ مُقَارَنَةً النَّفَاسِ لِهَذِهِ اللَّحْظَةِ أَسْقَطْتُ إِيْجَابَ الصَّلَاةِ عَنْهَا حَتَّى لَا يَلْزَمَهَا قِضَاؤُهَا، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الشُّرَاحِ أَشَارَ لِذَلِكَ (وَعُبُورُهُ سِتَيْنِ) يَوْمًا (كَغُبُورِهِ) أَيْ الْحَيْضِ (أَكْثَرُهُ) فَيَأْتِي هُنَا أَقْسَامُ الْمُسْتَحَاضَةِ بِأَحْكَامِهَا فَإِنْ عَادَتْ نِفَاسًا وَحَيْضًا فَنِفَاسُهَا الْعَادَةُ وَبَعْدَ قَدْرِهَا إِلَى مُضِيِّ قَدْرِ طَهْرٍهَا الْمُعْتَادِ مِنَ الْحَيْضِ طَهْرٌ، ثُمَّ بَعْدَهُ حَيْضُهَا كَعَادَتِهَا أَوْ نِفَاسًا فَقَطْ فَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ فِي الْحَيْضِ فَطَهْرُهَا بَعْدَ نِفَاسِهَا الْمُعْتَادِ تِسْعَةً وَعِشْرُونَ يَوْمًا، ثُمَّ تَحِيضٌ أَقْلُهُ وَتَطَهَّرُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَهَكَذَا وَمِثْلُهَا فِيمَا ذَكَرَ مُبْتَدَأَةٌ فِيهِمَا، وَإِنْ تَكَرَّرَتْ وَلَا دَهْنًا بَلَا دَمٍ وَنِفَاسٍ الْمُبْتَدَأَةُ مَجَّةٌ أَوْ حَيْضًا فَقَطْ رُدَّتْ فِي الْحَيْضِ لِعَادَتِهَا فِيهِ كَالطَّهْرِ وَفِي النَّفَاسِ لَمَحَّةٌ كَمَا تُرَدُّ مُمَيَّزَةٌ فِيهِ لِتَمْيِيزِهَا مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى سِتَيْنِ وَلَا شَرْطٌ لِلضَّعِيفِ هُنَا وَلَوْ نَسَبَتْ عَادَةُ نِفَاسِهَا احْتِاطًا أَبَدًا سِوَاءَ الْمُبْتَدَأَةِ فِي الْحَيْضِ وَالنَّاسِيَةِ لِعَادَتِهَا فِيهِ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَا يُتَصَوَّرُ التَّحْيِيرُ فِي النَّفَاسِ إِذْ الْمَذْهَبُ أَنَّ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ لَا تَرَاهُ أَصْلًا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ وَجَاوَزَ السَّتِينَ تَكُونُ كَالْمُبْتَدَأَةِ وَحِينَئِذٍ فَابْتِدَاءُ نِفَاسِهَا مَعْلُومٌ وَبِهِ يَنْتَفِي التَّحْيِيرُ فِيهِ نَظَرًا، إِذْ مَا ذَكَرَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ مُطْلَقِ التَّحْيِيرِ عَنِ النَّفَاسِ لِمَا

تَقَرَّرَ فِي النَّاسِيَةِ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي الثُّفَسَاءُ النَّاسِيَةُ إِنَّ نَسِيْتَ قَدَرَ عَادَةَ نِفَاسِهَا وَعَلِمَتْ
وَقَتَ وَلَا ذَهَبَهَا وَجَاوَزَ الدَّمُ تَحْتَاطُ أَبَدًا إِنَّ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَإِنَّ نَسِيْتَ
الْقَدَرَ وَالْوَقْتَ بِأَنْ تَقُولَ وَلَدْتَ مَجْنُونَةً وَاسْتَمَرَّ بِي الدَّمُ وَأَنَا مُبْتَدَأَةٌ فِي الْحَيْضِ احْتَاطْتُ أَبَدًا أَيْضًا.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

المكتوباتُ خَمْسُ الظُّهْرِ، وَأَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

هي شرعاً أقوالٌ وأفعالٌ مخصوصةٌ مُفْتَتِحَةٌ بالتكبيرِ مُخْتَتِمَةٌ بالتسليمِ غالباً فلا تردُّ صلاةٌ الأخرسِ وصلاةُ المريضِ التي يُجريها على قلبه، بل لا يردانِ مع حذفِ غالبها؛ لأنَّ وضعَ الصلاةِ ذلك فما خَرَجَ عنه إِعَارِضٌ لا يردُّ عليه سُمِّيَتْ بذلك لا شَتْمَالِها على الصلاةِ لُغَةً وهي الدُّعَاءُ وَخَرَجَ بقولي مخصوصةٌ سَجَدَتَا التَّلَاوةِ، والشُّكْرِ فَإِنَّهُمَا ليستا صلاةً. كصلاةِ الجَنَازَةِ.

(المكتوباتُ) أي المفروضاتُ العينيةُ (خمسٌ) معلومةٌ من الدينِ بالضرورة في كُلِّ يومٍ وليلةٍ ولا تردُّ الجُمُعَةُ؛ لأنَّها من جُمَلَةِ الخمسِ في يومِها كما سيُعلمُ من كلامِهِ ولم تجتمعِ هذه الخمسُ لِغَيْرِ نَبِيِّنا ﷺ وَوَرَدَ أَنَّ الصُّبْحَ لِأَدَمَ، وَالظُّهْرَ لِدَاوُدَ، وَالْعَصْرَ لِسُلَيْمَانَ، وَالْمَغْرِبَ لِيَعْقُوبَ، وَالْعِشَاءَ لِيُونُسَ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ جَبْرِيلَ فِي خَبَرِهِ الْآتِي بَعْدَ صَلَاتِهِ الْخَمْسِ «هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ» (١) لَا حِتْمَالِ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ وَقْتُهِمْ عَلَى الْإِجْمَالِ وَإِنْ اخْتَصَّ كُلُّ مِمَّنْ ذَكَرَ مِنْهُمْ بَوَقْتٍ وَفُرِضَتْ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَلَمْ يَجِبْ صُبْحُ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِغَدَمِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا فَإِنَّ جَبْرِيلَ لَمَّا عَلَّمَهَا لَهُ ﷺ بِصَلَاتِهِ عِنْدَ بَابِ الْكَعْبَةِ مِمَّا يَلِي الْحُفْرَةَ، ثُمَّ إِلَى الْحِجْرِ بِالْكَسْرِ الْخَمْسُ فِي أَوْقَاتِهَا مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمَيْنِ ابْتِدَاءً بِالظُّهْرِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ دِينَهُ سَيَظْهَرُ عَلَى الْأَدْيَانِ ظُهُورَهَا عَلَى بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ فَمَنْ تَمَّ تَأْسَى أَيْمُنُنَا بِذَلِكَ وَبِآيَةِ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّيْلَ إِذَا كَانَتْ أَشْوَبًا﴾ [الإسراء: ٧٨] فِي الْبُدْءِ بِهَا فَقَالُوا (الظُّهْرُ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ ظَهَرَتْ كَمَا تَقَرَّرَ وَلِفْعَلِهَا وَقَتِ الظَّهِيرَةِ أَيْ الْحَرِّ (وَأَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ) أَيْ عَقَبَ وَقْتُ زَوَالِهَا أَيْ مِيلِهَا عَنْ وَسْطِ السَّمَاءِ الْمُسَمَّى بِلُغُهَا إِلَيْهِ بِحَالَةِ الْاسْتِوَاءِ بِاعْتِبَارِ مَا يَظْهَرُ لَنَا لَا نَفْسِ الْأَمْرِ فَلَوْ ظَهَرَ أَثْنَاءُ التَّحَرُّمِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَكَذَا فِي نَحْوِ الْفَجْرِ وَيُعلمُ بزيادةِ الظِّلِّ عَلَى ظِلِّ الْاسْتِوَاءِ إِنْ كَانَ وَإِلَّا فَبِحُدُوثِهِ (وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ) هُوَ لُغَةٌ السُّتُرُ وَمِنْهُ أَنَا فِي ظِلِّ فُلَانٍ وَاصْطِلَاحًا أَمْرٌ وَجُودِيٌّ خَلَقَهُ اللَّهُ لِتَفْعِ الْبَدَنِ وَغَيْرِهِ تَدُلُّ عَلَيْهِ الشَّمْسُ كَمَا فِي الْآيَةِ لَكُنْ فِي الدُّنْيَا

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣٣٣/١]، وأبو داود في (سننه) [رقم / ٣٩٣]، والترمذي في

(الجامع) [رقم / ١٤٩]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث صحيح . ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم / ٣٧٧].

مِثْلَهُ سِوَى ظِلِّ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ.

وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ وَيَبْقَى حَتَّى تَغْرُبَ، وَالْاِخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ مَصِيرٍ مِثْلَيْنِ.

بَدِيلُ ﴿وِظْلٍ تَمْدِيرٍ﴾ [الواقعة: ٣٠٠] وَلَا شَمْسَ تَمَّ فَلَيْسَ هُوَ عَدَمُهَا خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ (مِثْلَهُ سِوَى ظِلِّ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ) أَيِ الظِّلِّ الْمَوْجُودِ عِنْدَهُ فِي غَالِبِ الْبِلَادِ وَقَدْ يَنْعَدِمُ فِي بَعْضِهَا كَمَكَّةَ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْرِهِ فِيهَا فَقِيلَ يَوْمٌ وَاحِدٌ هُوَ أَطْوَلُ أَيَّامِ السَّنَةِ وَقِيلَ جَمِيعُ أَيَّامِ الصَّيْفِ وَقِيلَ سِتَّةٌ وَخَمْسُونَ يَوْمًا وَقِيلَ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ قَبْلَ انْتِهَاءِ الطَّوْلِ وَمِثْلُهَا عَقِبُهُ وَقِيلَ يَوْمَانِ يَوْمٌ قَبْلَ الْأَطْوَلِ بِسِتَّةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَيَوْمٌ بَعْدَهُ بِسِتَّةٍ وَعِشْرِينَ وَمَا عَدَا الْأَخِيرَ، وَالْأَوَّلُ غَلَطٌ وَالَّذِي بَيَّنَّهُ أَيْمَةُ الْفَلَكَ هُوَ الْأَخِيرُ وَقَوْلُ أَصْحَابِنَا أَنَّ صَنْعَاءَ كَمَكَّةَ فِي ذَلِكَ لَا يَوَافِقُ مَا حَرَّرَهُ أَيْمَةُ الْفَلَكَ؛ لِأَنَّهُ عَرَضَ مَكَّةَ أَحَدَ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً وَعَرَضَ صَنْعَاءَ عَلَى مَا فِي زَيْجِ ابْنِ الشَّاطِرِ خَمْسَ عَشْرَةَ دَرَجَةً تَقْرِيبًا فَلَا يَنْعَدِمُ الظِّلُّ فِيهَا إِلَّا قَبْلَ الْأَطْوَلِ بَنَحْوِ خَمْسِينَ يَوْمًا وَبَعْدَهُ بَنَحْوِهَا أَيْضًا وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَيَوْضَحُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَهَا وَقْتُ فَضِيلَةٍ أَوَّلُ الْوَقْتِ، وَجَوَازٌ إِلَى مَا يَسَعُ كُلَّهُ، ثُمَّ حُرْمَةٌ وَنَوَازِعٌ فِيهِ بِأَنَّ الْمُحَرَّمَ التَّأْخِيرَ إِلَيْهِ لَا إِيقَاعُهَا فِيهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا لَا يَمْتَنِعُ تَسْمِيَتُهُ وَقْتُ حُرْمَةٍ بِذَلِكَ الْاِخْتِيَارِ، وَضُرُورَةٌ وَسَيَّاتِي وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تُجْزِئُ فِي الْبَقِيَّةِ وَعُذْرٌ وَهُوَ وَقْتُ الْعَصْرِ لِمَنْ يَجْمَعُ، وَاخْتِيَارٌ وَهُوَ وَقْتُ الْجَوَازِ، (وَهُوَ) أَيِ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ سِوَى ظِلِّ اسْتِوَاءِ أَيِ عَقِبِهِ هُوَ (أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ) لَكِنْ لَا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ ظُهُورُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَدْنَى زِيَادَةٍ وَهِيَ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ فَلَوْ فَرَضَ مُقَارَنَةً تَحْرِمُهُ لَهَا بِاعْتِبَارِ مَا يَظْهَرُ لَنَا صَحَّ نَظِيرُ مَا قَالُوهُ فِي عَرَضِ الشَّرَاكِ أَنَّ فِعْلَ الظُّهْرِ لَا يَسُنُّ تَأْخِيرَهُ عَنْهُ، وَالتَّأْخِيرُ فِي خَبَرِ جَبْرِيلَ لِمَصِيرِ الْفَيِّءِ مِثْلَهُ لَيْسَ لِلْاِشْتِرَاطِ، بَلْ؛ لِأَنَّ الزَّوَالَ لَا يَتَبَيَّنُ بِأَقْلٍ مِنْ قَدْرِهِ عَادَةً فَإِنْ فَرَضَ تَبَيُّنَهُ بِأَقْلٍ مِنْهُ عَمِلَ بِهِ وَذَلِكَ لِمَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ «وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ» ^(١) «أَيِ الشَّيْءِ» مِثْلَهُ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ «وَصَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ»؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فَرَعَ مِنْهَا حِينَئِذٍ كَمَا شَرَعَ فِي الْعَصْرِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَئِذٍ فَلَا اشْتِرَاكَ بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ» ^(٢) (وَبَقِيَ) وَقْتُهُ (حَتَّى تَغْرُبَ) الشَّمْسُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «وَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ» ^(٣) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمُعَاصَرَتِهَا الْغُرُوبَ كَذَا قِيلَ وَلَوْ قِيلَ لَتَنَاقَصَ ضَوْءُ الشَّمْسِ مِنْهَا حَتَّى يَفْتَى تَشْبِيهَا بِنَقْصِ الْعُسَالَةِ مِنَ الثَّوْبِ بِالْعَصْرِ حَتَّى تَفْتَى لَكَانَ أَوْضَحَ (وَالْاِخْتِيَارُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ) بِالْفَوْقِيَّةِ (عَنْ) وَقْتِ (مَصِيرِ الظِّلِّ) لِلشَّيْءِ (مِثْلَيْنِ) سِوَى ظِلِّ اسْتِوَاءِ إِنْ كَانَ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَانِي يَوْمٍ حِينَئِذٍ وَلَهَا غَيْرُ الْأَوْقَاتِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ وَقْتُ اخْتِيَارٍ وَهُوَ هَذَا وَوَقْتُ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣/ ٣٣٠]، وأبو داود في (سننه) [رقم / ٣٩٩٣]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ١٤٩]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم / ٣٧٧].

(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٦١٢]، وغيره من حديث: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٦١٢]، وغيره من حديث: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

والمغرب بالغروب، وَيَقْفَى حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ فِي الْقَدِيمِ،

عُذْرٍ وهو وقت الظهر لِمَنْ يَجْمَعُ وَوَقْتُ كراهة بعد الاصفرار فأوقاتها سبعة وزيد ثامن على ضعيف وهو صلاتها فيه بعد إفسادها فإنها قضاء عند جمع ومع ضعفه هو لا يختص بالعصر وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات وتليها الصبح، ثم العشاء، ثم الظهر، ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة وإنما فضلوا جماعة الصبح، والعشاء؛ لأنها فيهما أشق (فرغ) عادت بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العماد وقضية كلام الزركشي خلافه وأنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت موجودة اهـ. وما ذكره آخرًا بعيد، وكذا أولاً فالوجه كلام ابن العماد ولا يضرك كون عودها معجزة له ﷺ كما صح حديثها في وقعة الخندق خلافاً لِمَنْ زعم ضعفه، أو وضعه، وكذا صح أنها حبست له عن الغروب ساعة من نهار ليلة الإسراء؛ لأن المعجزة في نفس العود وأما بقاء الوقت بعودها فيحكم الشرع ومن ثم لما عادت صلى على العصر أداء، بل عودها لم يكن إلا لذلك لاشتغاله حتى غربت بنومه ﷺ في حجره قال ابن العماد ويحتاج لمعرفة وقت العصر إذا طلعت من مغربها اهـ وأقول: جاء في حديث مرفوع «أنها إذا طلعت من مغربها تسير إلى وسط السماء، ثم ترجع، ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها» وبه يعلم أنه يدخل وقت الظهر برجوعها؛ لأنه بمنزلة زوالها ووقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليالٍ لكن ذلك لا يعرف إلا بعد مضيتها لانها معها على الناس فحينئذ قياس ما يأتي في التنبيه الآتي أنه يلزمه قضاء الخمس؛ لأن الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجهما الخمس.

(والمغرب) يدخل وقته (بالغروب) أي غيبوبة جميع قرص الشمس وإن بقي الشعاع ويعرف في العمران، والصحاري التي بها جبال بزوال الشعاع من أعالي الحيطان، والجبال من غرب بعد (ويبقى) وقتها (حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم) للأحاديث الصحيحة الصريحة فيه، والأحمر صفة كاشفة. إذ الشفق حيث أطلق إنما ينصرف للأحمر وخرج به الأصفر، والأبيض ولو لم يغيب، أو لم يكن بمحل اعتبر حينئذ غيبته بأقرب محل إليه ولها غير الأربعة السابقة وقت عُذْرٍ وهو وقت العشاء لِمَنْ يجمع وقت اختيار وهو وقت الفضيلة لنقل الترمذي عن العلماء من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخيرها عن أول الوقت ويؤخذ منه إذ من هؤلاء القائلون بالجديد كراهة هذا التأخير حتى على الجديد وحينئذ فلا يتصور عليها أن لها وقت جواز بلا كراهة وكأته؛ لأن في وقتها من الخلاف ما ليس في غيره فإن قلت يأتي في ضبطه وقت الفضيلة ما يفهم منه أنه يقرب من وقت الجواز هنا على الجديد قلت ادعاء قربه منه ممنوع إذ المعتبر في وقت الجواز على الجديد زمن ما يجب ويُنْدَب بتقدير وقوعه وإن ندر وهذا يقرب من نصف وقتها على القديم وفي وقت الفضيلة عليهما ما يحتاجه بالفعل وهو ينقص عن ذلك بكثير فيتصور حتى على الجديد وقت فضيلة أول

وفي الجديد يَنْقُضِي بِمُضِيِّ قَدْرِ وُضُوءٍ، وَسَتْرِ عَوْرَةٍ، وَأَذَانٍ، وَإِقَامَةٍ، وَخَمْسِ رَكَعَاتٍ،
ولو شَرَعَ فِي الْوَقْتِ وَمَدَّ حَتَّى غَابَ الشَّقَقُ الْأَخْمَرُ جازَ عَلَى الصَّحِيحِ.
قُلْتُ: الْقَدِيمُ أَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْعِشَاءُ بِمَغِيبِ الشَّقَقِ،

الوقت وما فضلَ عنه كراهةُ قَتَائِلِهِ (وفي الجديد يَنْقُضِي بِمُضِيِّ قَدْرِ زَمَنِ وُضُوءٍ) وَغُسْلٍ وَتَيْمُمٍ
وَطَلَبِ خَفِيفٍ وَإِزَالَةِ خَبَثِ يَعْمُ الْبَدَنَ، وَالشُّوبَ، وَالْمَحَلَّ وَيُقَدَّرُ مُعْلَظًا (وَسَتْرُ عَوْرَةٍ) وَاجْتِهَادُ فِي
الْقِبْلَةِ (وَأَذَانٍ) وَلَوْ فِي حَقِّ امْرَأَةٍ عَلَى الْأَوْجِهَ؛ لِأَنَّهُ يُنْدَبُ لَهَا إِبَابَتُهُ (وَإِقَامَةٍ) وَالْحَقُّ بِهِمَا سَائِرِ سُنَنِ
الصَّلَاةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا كَتَعْمُومٍ وَتَقْمُصٍ وَمَشْيٍ لِمَحَلِّ الْجَمَاعَةِ وَأَكْلِ جَانِعٍ حَتَّى يَشْبَعَ (وَخَمْسِ
رَكَعَاتٍ)، بَلْ سَبْعٍ لِنَدْبِ ثِنْتَيْنِ قَبْلَهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّاهَا فِي الْيَوْمَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَجَوَّاهُ أَنَّ
الْمُبَيَّنَّ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ أَوْقَاتُ الْإِخْتِيَارِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ وَقْتَ إِخْتِيَارِهَا هُوَ وَقْتُ فَضِيلَتِهَا عَلَى أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ بِمَكَّةَ
وهذه الأحاديثُ مُتَأَخِّرَةٌ بِالْمَدِينَةِ فَقَدْ دُمْتُ لَا سِيَّما وَهِيَ أَكْثَرُ رَوَاةٍ وَأَصَحُّ إِسْنَادًا وَاسْتُنِيَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ
لِتَوَقُّفِ بَعْضِهَا عَلَى دُخُولِهِ وَعَدَمِ وَجُوبِ تَقْدِيمِ بَاقِيهَا، وَالْعِبْرَةُ فِي جَمِيعِهَا بِالْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ مِنْ فِعْلِ
كُلِّ إِنْسَانٍ وَاسْتَشْكَلَ الْجَدِيدُ بِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى جَمْعِ التَّقْدِيمِ فِيهِ وَمِنْ شَرْطِهِ وَقُوعُ الثَّانِيَةِ فِي وَقْتِ الْأُولَى
وَأُجِيبَ أَنَّ الْوَقْتَ السَّابِقَ يَسَعُهُمَا سِيَّما إِنْ قُدِّمَتْ تِلْكَ الْأُمُورُ عَلَى الْوَقْتِ. (ولو شَرَعَ فِي الْوَقْتِ)
عَلَى الْجَدِيدِ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسَعُهَا وَإِلَّا لَمْ يَجُزِ الْمَدُّ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ
رَكْعَةً لَزِمَهُ الْمُبَادَرَةُ بِإِبْقَاعِ مَا يُمْكِنُهُ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ، أَوْ دُونَ رَكْعَةٍ لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ (وَمَدَّ) فِي صَلَاتِهِ
الْمَغْرِبِ وَهِيَ مِثَالُ إِذْ سَائِرِ الْخَمْسِ إِلَّا الْجُمُعَةَ كَذَلِكَ بِقِرَاءَةٍ، أَوْ ذِكْرِ، بَلْ، أَوْ سُكُوتٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
(حَتَّى) خَرَجَ وَقْتُهَا عَلَى الْجَدِيدِ جازَ قَلِيلٌ بَلَا خِلَافٍ فَلَا كِرَاهَةَ وَلَا خِلَافَ الْأُولَى، أَوْ حَتَّى (غَابَ
الشَّقَقُ جازَ) لَهُ ذَلِكَ الْمَدُّ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى (عَلَى الصَّحِيحِ) وَإِنْ لَمْ يَوْقِعْ مِنْهَا رَكْعَةً
عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِمَا صَحَّ (أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَرَأَ فِيهَا الْأَعْرَافَ فِي الرِّكَعَتَيْنِ كِلْتُمَا (وَأَنَّ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) طَوَّلَ فِي
الصُّبْحِ فَقِيلَ لَهُ كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ فَقَالَ لَوْ طَلَعَتْ لَمْ تَجِدْنَا غَافِلِينَ وَلِظُهُورِ شُدُودِ الْمُقَابِلِ قَطَعَ
فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ بِالْجَوَازِ نَعَمْ يَحْرُمُ الْمَدُّ. إِنْ ضَاقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ عَنْهَا وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ
فَائِزَةٌ فَوْرِيَّةٌ وَسَيَأْتِي آخِرَ سُجُودِ السَّهْوِ بَسْطُ يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فَرَاغَهُ (قُلْتُ الْقَدِيمُ أَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، بَلْ
هُوَ جَدِيدٌ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عُلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ فِي الْإِمْلَاءِ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَقَدْ صَحَّحَتْ فِيهِ
أَحَادِيثُ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ. (وَالْعِشَاءُ) يَدْخُلُ وَقْتُهَا وَهِيَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَالْمَدُّ لُغَةً اسْمٌ لِأَوَّلِ الظَّلَامِ
وَسُمِّيَتْ بِهِ الصَّلَاةُ لِفِعْلِهَا حِينَئِذٍ (بِمَغِيبِ الشَّقَقِ) الْأَحْمَرِ لِمَا مَرَّ وَيَتَّبِعِي نَدْبُ تَأْخِيرِهَا لِزَوَالِ الْأَصْفَرِ،
وَالْأَبْيَضِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ وَمَرَّ أَنَّ مَنْ لَا شَفَقَ لَهُمْ يُعْتَبَرُ بِاقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِمْ وَيُظْهَرُ
أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُؤَدَّ اعْتِبَارُ ذَلِكَ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ هَوْلَاءِ بِأَنَّ كَانَ مَا بَيْنَ الْغُرُوبِ وَمَغِيبِ الشَّقَقِ عِنْدَهُمْ
بِقَدْرِ لَيْلٍ هَوْلَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُ مَغِيبِ الشَّقَقِ لِانْعِدَامِ وَقْتِ الْعِشَاءِ حِينَئِذٍ وَإِنَّمَا الَّذِي
يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ عِنْدَ أَوْلَئِكَ إِلَى لَيْلِهِمْ فَإِنَّ كَانَ السُّدُسُ مِثْلًا جَعَلْنَا لَيْلَ هَوْلَاءِ سُدُسَهُ

وَيَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ، وَالْاِخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَفِي قَوْلِ نِصْفُهُ وَالصُّبْحُ بِالْفَجْرِ
الصَّادِقِ وَهُوَ الْمُتَنَشِّرُ ضَوْؤُهُ مُعْتَرِضًا بِالْأَفْقِ،

وَقَتَ الْمَغْرِبِ وَبَقِيَّتَهُ وَقَتَ الْعِشَاءِ وَإِنْ قَصُرَ جَدًّا، ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ فِي صَوَرَتِنَا هَذِهِ اعْتِبَارَ
غَيْبِيَّةِ الشَّفَقِ بِالْأَقْرَبِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ هَوْلَاءٍ فَلَا يَدْخُلُ بِهِ وَقْتُ الصُّبْحِ عِنْدَ هُمْ، بَلْ
يَعْتَبِرُونَ أَيْضًا بِفَجْرِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا إِذْ مَعَ وُجُودِ فَجْرِ لَهُمْ حِسِّي كَيْفَ يُمَكِّنُ الْغَاوَةَ
وَيُعْتَبَرُ فَجْرُ الْأَقْرَبِ إِلَيْهِمْ وَالْاعْتِبَارُ بِالْغَيْرِ إِنَّمَا يَكُونُ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ كَلَامُهُمْ فَيَمْنُ اعْتَدَمَ عِنْدَ هُمْ ذَلِكَ
الْمُعْتَبَرُ دُونَ مَا إِذَا وَجَدَ فَيُذَارُ الْأَمْرُ عَلَيْهِ لَا غَيْرُ وَلَا يُنَافِي هَذَا إِطْلَاقُ أَبِي حَامِدٍ الْآتِي لَتَعْنِيَنَّ حَمْلَهُ
عَلَى اعْتِبَارِ مَا قَرَّرْتَهُ مِنَ النَّسَبَةِ (وَيَبْقَى) وَقْتُهَا (إِلَى الْفَجْرِ) الصَّادِقِ لِيُخْبِرَ مُسْلِمَ «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ
إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يَصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْأُخْرَى»^(١) خَرَجَتِ الصُّبْحُ إِجْمَاعًا فَيَبْقَى عَلَى
مُقْتَضَاهُ فِي غَيْرِهَا. (وَالْاِخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ) اتِّبَاعًا لِإِفْعَلِ جَبْرِيلَ (وَفِي قَوْلِهِ نِصْفُهُ)
لِحَدِيثٍ صَحِيحٍ فِيهِ وَمَنْ تَمَّ كَانَ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَلَهَا غَيْرُ هَذَا، وَالْأَرْبَعَةُ السَّابِقَةُ وَقْتُ كِرَاهِيَةٍ وَهُوَ مَا
بَيْنَ الْفَجْرِ بَيْنَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ الرُّوْيَانِيِّ بِاتِّحَادِهِ مَعَ وَقْتِ الْجَوَازِ وَإِنْ
حَكَاهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَمْ يَتَّعِقْهُ، وَوَقْتُ غَدْرِ وَهُوَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ لِمَنْ يَجْمَعُ تَقْدِيمًا.

(نَبِيَّةٌ) لَوْ عُدِمَ وَقْتُ الْعِشَاءِ كَانَ طَلَعُ الْفَجْرِ كَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَجَبَ قَضَاؤُهَا عَلَى الْأَوْجِهِ مِنْ
اِخْتِلَافٍ فِيهِ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَلَوْ لَمْ تَغِبْ إِلَّا بِقَدَرٍ مَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ فَاطْلَقَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ
حَالُهُمْ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ يَلِيهِمْ وَقَرَعَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ وَابْنُ الْعِمَادِ أَنَّهُمْ يُقَدَّرُونَ فِي الصُّومِ لِيَلَهُمْ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ
إِلَيْهِمْ، ثُمَّ يُمَسْكُونُ إِلَى الْغُرُوبِ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِمْ وَمَا قَالَهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِنْ لَمْ تَسَعِ مُدَّةُ غَيْبِيَّتِهَا أَكَلَ مَا
يُقِيمُ بَنِيَّةَ الصَّائِمِ لَتَعْدُرَ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَهُمْ فَاضْطَرَرْنَا إِلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَسِعَ ذَلِكَ وَلَيْسَ
هَذَا حِينَئِذٍ كَأَيَّامِ الدَّجَالِ لَوْ جُودَ اللَّيْلِ هُنَا وَإِنْ قَصُرَ وَلَوْ لَمْ يَسَعِ ذَلِكَ إِلَّا قَدْرُ الْمَغْرِبِ أَوْ أَكَلَ الصَّائِمُ
قَدَّمَ أَكْلَهُ وَقَضَى الْمَغْرِبَ فِيمَا يَظْهَرُ

(وَالصُّبْحُ) يَدْخُلُ وَقْتُهَا (بِالْفَجْرِ الصَّادِقِ)؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ يَوْمٍ حَرَّمَ الْفِطْرَ عَلَى الصَّائِمِ
وَلِنَّمَا يَحْرُمُ بِالصَّادِقِ إِجْمَاعًا وَلَا نَظَرَ لِمَنْ شَدَّ فَلَمْ يَحْرَمْهُ إِلَّا بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وَمَنْ تَمَّ رُذُّهُ وَإِنْ نُقِلَ عَنْ
أَجَلَاءِ صَحَابَةٍ وَتَابِعِينَ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ وَإِنْ اسْتَدَلَّ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ الْبَلِّ وَجَعَلْنَا آيَةَ
الْأَنْهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١٢] الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ لَا آيَةَ لِلتَّهَارِ إِلَّا الشَّمْسُ الْمُؤَيَّدُ بِآيَةِ ﴿يُولِجُ الْآيِلَ فِي الْأَنْهَارِ﴾
[الْحَجَّ: ٦١] الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا فَاصِلَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ سَفْسَافٌ وَمَنْ تَمَّ اسْتَبْعَادُ غَيْرِ وَاجِدٍ صِحَّةَ ذَلِكَ
عَنْ أَحَدٍ يُعْتَدُّ بِهِ (وَهُوَ) بَيَاضُ شُعَاعِ الشَّمْسِ عِنْدَ قُرْبِهَا مِنَ الْأَفْقِ الشَّرْقِيِّ (الْمُتَنَشِّرُ ضَوْؤُهُ مُعْتَرِضًا بِالْأَفْقِ)
أَيُّ نَوَاحِي السَّمَاءِ بِخِلَافِ الْكَاذِبِ وَهُوَ مَا يَبْدُو مُسْتَطِيلًا وَأَعْلَاهُ أَضْوَاءُ مِنْ بَاقِيهِ، ثُمَّ تَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ.

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث طويل أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم ٦٨١]، وغيره من حديث: أبي
قتادة رضي الله عنه.

(تنبيه) في تحقيق هذا وكونه مُسْتَطِيلًا كلامٌ طویل لأهل الهيئة مبنيٌّ على الحدس المبني على قَوَاعِدِ الْحُكْمَاءِ الْبَاطِلَةِ شرعًا من منع الخرق، والالتزام، أو التي لم يشهد بصحتها على أنه لا يفي ببيان سبب كون أعلاه أضواءً مع أنه أبعد من أسفله من مُسْتَمَدِّه وهو الشمس ولا بيان سبب انعكاسه بالكلية حتى تعقبه ظلمة كما صرح به الأئمة وقَدَّرُوهَا بِسَاعَةٍ، والظاهر أن مرادهم مُطْلَقُ الزَمَنِ؛ لأنها تطول تارة وتقصُرُ أخرى وَزَعَمَ بعض أهل الهيئة عَدَمَ انعكاسه وإنما يتناقض حتى يَنَغْمِرَ في الفجر الصادق ولعلَّه باعتبار التقدير لا الحِسَّ وفي خبرٍ مُسْلِمٍ «لا يغرثكم أذان بلال»^(١) ولا هذا العارض لعمود الصُّبْحِ حتى يستطير أي ينتشر ذلك العمود أي في نواحي الأفق وقد يؤخذ من تسمية الفجر الأوَّلِ عارضًا للثاني شيان أحدهما أنه يعرضُ للشُعاع الناشئ عند الفجر الثاني انجباسُ قُربِ ظُهورِهِ كما يُشعرُ به التَّنَفُّسُ في قوله تعالى ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٨] وعند ذلك الانجباسُ يَتَنَفَّسُ منه شيءٌ من شبه كوةٍ، والمُشَاهَدُ في المُنْحَسِ إِذَا خَرَجَ بعضُه دَفْعَةً أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ أَكْثَرَ مِنْ آخِرِهِ وهذا لِيَكُونَ كلامُ الصَّادِقِ قد يدلُّ عليه ولإنبائه عن سبب طولِهِ وإضاءةِ أعلاه واختلافِ زَمَنِهِ وانعكاسِهِ بِالْكُلِّيَّةِ الْمَوَافِقِ لِلْحِسِّ أَوَّلَى مِمَّا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْهَيْئَةِ الْقَاصِرِ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ، ثانيهما أَنَّهُ ﷺ أشارَ بِالْعَارِضِ إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ هُوَ الصَّادِقُ وَأَنَّ الْكَاذِبَ إِنَّمَا قُصِدَ بِطَرِيقِ الْعَرْضِ لِيَتَنَبَّهَ النَّاسُ بِهِ لِقُرْبِ ذَلِكَ فَيَتَهَيَّئُوا لِيُدْرِكُوا فَضِيلَةَ أَوَّلِ الْوَقْتِ لاشتغالهم بالنوم الذي لولا هذه العلامة لَمَنَعَهُمْ إدراكُ أَوَّلِ الْوَقْتِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ نَوَّرَ يُبْرِزُهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ الشُّعَاعِ، أَوْ يَخْلُقُهُ حِينَئِذٍ عِلَامَةً عَلَى قُرْبِ الصُّبْحِ وَمُخَالَفًا لَهُ فِي الشَّكْلِ لِيَحْصُلَ التَّمْيِيزُ وَتَتَضَحَّ الْعِلَامَةُ الْعَارِضَةُ مِنَ الْمُعْلَمِ عَلَيْهِ الْمَقْصُودُ فَتَأْمُلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ غَرِيبٌ مُهِمٌّ وَفِي حَدِيثٍ عِنْدَ أَحْمَدَ «لَيْسَ الْفَجْرُ الْأَبْيَضُ الْمُسْتَطِيلُ فِي الْأَفْقِ وَلَكِنَّ الْفَجْرَ الْأَحْمَرَ الْمُعْتَرِضَ»^(٢) وفيه شاهدٌ لما ذَكَرْتَهُ آخِرًا وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْكُوءِ مَا أَخْرَجَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ لِلشَّمْسِ ثَلَاثِينَ كُوءًا تَطْلُعُ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ كُوءٍ فَلَا بَدْعَ أَتَاهَا عِنْدَ قُرْبِهَا مِنْ تِلْكَ الْكُوءِ يَنْحَسُّ شُعَاعُهَا، ثُمَّ يَتَنَفَّسُ كَمَا مَرَّ، ثُمَّ رَأَيْتُ لِلْقُرَافِيِّ الْمَالِكِيِّ وَغَيْرِهِ كَالْأَصْبَحِيِّ مِنْ أَيْمَنَّا فِيهِ كَلَامًا يَوْضُحُهُ وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْكُوءِ وَيُوافِقُ اسْتِشْكَالِي لِكُونِهِ يَظْهَرُ، ثُمَّ يَغِيبُ وَحَاصِلُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ طَوَّلٌ لِمَسِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ أَنَّهُ بَيَاضٌ يَطْلُعُ قَبْلَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، ثُمَّ يَذْهَبُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَبْصَارِ دُونَ الرَّاصِدِ الْمُجْتَهِدِ الْقَوِيَّ النَّظَرَ وَذَكَرَ ابْنُ بَشِيرٍ الْمَالِكِيُّ أَنَّهُ مِنْ نَوْرِ الشَّمْسِ إِذَا قَرُبَتْ مِنَ الْأَفْقِ فَلَمَّا ظَهَرَ أُنْسَتْ بِهِ الْأَبْصَارُ فَيَظْهَرُ لَهَا أَنَّهُ غَابَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَنَقَلَ

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث طويل أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ١٠٩٤]، وغيره من حديث: سمرة بن جندب رضي الله عنه.

(٢) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٣/٤]، من طريق: قيس بن طلق عن أبيه به نحوه. قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للالباني [رقم / ٥٣٧٨].

وَيَبْقَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، والاختيارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنِ الْإِسْفَارِ.

الْأَصْحَابِيُّ إِبْرَاهِيمُ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَذْهَبُ بَعْدَ طُلُوعِهِ وَيَعُودُ مَكَانَهُ لَيْلًا وَهَذَا الْبَعْضُ كَثِيرُونَ مِنْ أَيْمَتِنَا كَمَا مَرَّ وَأَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْبَصْرِيَّ بَعْدَ أَنْ عَرَفَهُ بِأَنَّهُ عِنْدَ بَقَاءِ نَحْوِ سَاعَتَيْنِ يَطْلُعُ مُسْتَطِيلًا إِلَى نَحْوِ رُبْعِ السَّمَاءِ كَأَنَّهُ عَمُودٌ وَرُبَّمَا لَمْ يَرِ إِذَا كَانَ الْجَوُّ نَقِيًّا شِتَاءً وَأَبْيَنَ مَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَوُّ كَدِيرًا صَفِيًّا أَعْلَاهُ دَقِيقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ أَيْ وَلَا يُتَافَى هَذَا مَا قَدَّمْتُهُ أَنَّ أَعْلَاهُ أَضْوَأُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ عِنْدَ أَوَّلِ الطُّلُوعِ وَهَذَا عِنْدَ مَزِيدِ قُرْبِهِ مِنَ الصَّادِقِ وَتَحْتَهُ سَوَادٌ، ثُمَّ بَيَاضٌ، ثُمَّ يَظْهَرُ ضَوْءٌ يُغْشِي ذَلِكَ كُلَّهُ، ثُمَّ يَعْتَرِضُ: وَرَدَّهُ بِأَنَّهُ رَصَدَهُ نَحْوُ خَمْسِينَ سَنَةً فَلَمْ يَرَهُ غَابَ وَإِنَّمَا يَنْحَدِرُ لِيَلْتَقِيَ مَعَ الْمُعْتَرِضِ فِي السَّوَادِ وَيَصِيرَانِ فَجْرًا وَاحِدًا وَزَعَمَ غَيْبَتَهُ، ثُمَّ عَوْدَهُ وَهَمٌّ، أَوْ رَأَاهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْفُصُولِ فَظَنَّهُ يَذْهَبُ وَبَعْضُ الْمَوْقِفِينَ يَقُولُ هُوَ الْمَجْرُوءُ إِذَا كَانَ الْفَجْرُ بِالشُّعُودِ وَيَلْزُمُهُ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ إِلَّا نَحْوَ شَهْرَيْنِ فِي السَّنَةِ قَالَ الْقِرَافِيُّ وَقَالَ آخَرُونَ هُوَ شُعَاعُ الشَّمْسِ يَخْرُجُ مِنْ طَائِفِ بَجَبِلٍ قَافٍ، ثُمَّ أَبْطَلَهُ بِأَنَّ جَبَلٍ قَافٍ لَا وُجُودَ لَهُ وَبَرَهَنَ عَلَيْهِ بِمَا يَرُدُّهُ مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طُرُقٍ خَرَّجَهَا الْحُفَاطُ وَجَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مِمَّنِ التَّرَمُوزِيُّ أَخْرَجَ الصَّحِيحَ وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ ذَلِكَ وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْهَا «أَنَّ وَرَاءَ أَرْضِنَا بَحْرًا مُحِيطًا، ثُمَّ جَبَلًا يُقَالُ لَهُ قَافٌ، ثُمَّ أَرْضًا، ثُمَّ بَحْرًا، ثُمَّ جَبَلًا وَهَكَذَا حَتَّى هَذَا سَبْعًا مِنْ كُلِّ» وَأَخْرَجَ بَعْضُ أَوْلِيَاكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّهُ جَبَلٌ مِنْ زُمْرَةِ مُحِيطٍ بِالْأَرْضِ عَلَيْهِ كَتَفَا السَّمَاءِ وَعَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلُهُ وَكَمَا انْدَقَعَ بِذَلِكَ قَوْلُهُ لَا وُجُودَ لَهُ انْدَقَعَ قَوْلُهُ: أَثَرُهُ وَلَا يَجُوزُ اعْتِقَادُ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِالْأَرْضِ الْمُطْلَقِ الْإِمَارَةَ فَهَذَا عَلَيْهِ أَدْلَةٌ أَوْ الْإِمَارَةُ الْقَطْعِيَّةُ فَهَذَا مِمَّا يَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ كَمَا هُوَ جَلِيٌّ، ثُمَّ نَقَلَ أَعْنِي الْقِرَافِيُّ عَنْ أَهْلِ الْهَيْئَةِ أَنَّهُ يَظْهَرُ، ثُمَّ يَخْفَى دَائِمًا، ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ، ثُمَّ أَطَالَ فِي جَوَابِهِ بِمَا لَا يَتَضَحُّ إِلَّا لِمَنْ أَتَقَنَّ عِلْمِي الْهِنْدَسِيَّةَ، وَالْمُنَاطَرَةَ وَأَوَّلَى مِنْهُ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّظَرِ لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ الْفُصُولِ، وَالْكِفَايَاتِ الْعَارِضَةِ لِمَحَلِّهِ قَدْ يَدُقُّ فِي بَعْضِ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَكَادُ يَرَى أَصْلًا وَحِينَئِذٍ فَهَذَا عُذْرٌ مِنْ عَبَّرَ بِأَنَّهُ يَغِيبُ وَتَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ.

(وَيَبْقَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) لِيَخْبِرَ مُسْلِمٌ بِذَلِكَ وَيَكْفِي طُلُوعُ بَعْضِهَا بِخِلَافِ الْغُرُوبِ إِلَّا حَاقًا لِمَا لَمْ يَظْهَرْ بِمَا ظَهَرَ لِقَوَاتِهِ (وَالْإِسْفَارُ) وَهُوَ الْإِضَاءَةُ بِحَيْثُ يُمَيِّزُ النَّاضِرُ الْقَرِيبَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ جَبْرِيْلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَانِي يَوْمٍ كَذَلِكَ وَلَهَا غَيْرُ هَذَا، وَالْأَوْقَاتُ الْأَرْبَعَةُ السَّابِقَةُ وَقْتُ كَرَاهَةِ مِنَ الْحُمْرَةِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مَا يَسْعُهَا.

(تَنْبِيْهٌ) الْمُرَادُ بِوَقْتِ الْفَضِيلَةِ مَا يَزِيدُ فِيهِ الثَّوَابُ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ وَبِوَقْتِ الْإِخْتِيَارِ مَا فِيهِ ثَوَابٌ دُونَ ذَلِكَ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ وَبِوَقْتِ الْجَوَازِ مَا لَا ثَوَابَ فِيهِ مِنْهَا وَبِوَقْتِ الْكِرَاهِيَّةِ مَا فِيهِ مَلَامٌ مِنْهَا وَبِوَقْتِ الْحُرْمَةِ مَا فِيهِ إِثْمٌ وَحِينَئِذٍ فَلَا يُتَافَى هَذَا مَا يَأْتِي أَنَّ الصَّلَاةَ غَيْرُ ذَاتِ السَّبَبِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ، أَوْ الْمُتَجَرِّى هُوَ بِهَا لَا تَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ تَمُّ مِنْ حَيْثُ إِيقَاعُهَا فِيهِ وَهَنَا مِنْ حَيْثُ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ لَا الْإِيقَاعُ وَلَا لَنَافَى أَمْرُ الشَّارِعِ بِإِيقَاعِهَا فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ فَإِنْ قُلْتَ ظَاهِرُ مَا ذُكِرَ فِي وَقْتِ

الفضيلة، والاختيار تُغَايِرُهُمَا وقد صَرَّحُوا بِاتِّحَادِهِمَا فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ الْعَصْرِ وَقْتُ اخْتِيَارِهَا مِنْ مَصِيرِ الْمِثْلِ إِلَى مَصِيرِ الْمِثْلَيْنِ وَفَضِيلَتُهَا أَوَّلُ الْوَقْتِ قُلْتُ الْاِخْتِيَارُ لَهُ إِطْلَاقَانِ إِطْلَاقٌ يُرَادُفُ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَإِطْلَاقٌ يُخَالِفُهَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ الْمُتَبَادَرُ فَلَا تَنَافِي وَمِمَّا يُصَرِّحُ بِالثَّانِي قَوْلُهُمْ فِي كُلِّ مِنَ الْعَصْرِ، وَالصُّبْحِ لَهُ وَقْتُ فَضِيلَةٍ أَوَّلُ الْوَقْتِ، ثُمَّ اخْتِيَارٌ إِلَى مَصِيرِ الْمِثْلَيْنِ، أَوِ الْإِسْفَارِ فَصَرَّحُوا بِتَخَالُفِهِمَا هُنَا جَرِيًّا عَلَى الْإِطْلَاقِ الثَّانِي.

(فَائِدَتَانِ) إِحْدَاهُمَا قِيلَ الْحِكْمَةُ فِي كَوْنِ الْمَكْتُوبَاتِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً أَنَّ زَمَنَ الْيَقِظَةِ مِنَ الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ سَاعَةً غَالِبًا اثْنَا عَشَرَ النَّهَارِ وَنَحْوُ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ مِنَ الْغُرُوبِ وَسَاعَتَيْنِ مِنْ قُبُلِ الْفَجْرِ فَجَعَلَ لِكُلِّ سَاعَةٍ رَكْعَةً لِيَتَجَبَّرَ مَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ التَّقْصِيرَاتِ.

ثَانِيَتُهُمَا: اخْتِصَاصُ الْخَمْسِ بِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ تَعَبُّدٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَأَبْدَى غَيْرُهُمْ لَهُ حُكْمًا مِنْ أَحْسَنِهَا تَذَكُّرُ الْإِنْسَانِ بِهَا نَشَاتِهِ إِذْ وَلَدَتْهُ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَنَشْؤُهُ كَارْتِفَاعِهَا وَشَبَابُهُ كَوُقُوفِهَا عِنْدَ الْاِسْتِرَاءِ وَكُهُولَتُهُ كَمِيلِهَا وَشَيْخُوخَتُهُ كَقُرْبِهَا لِلْغُرُوبِ وَمَوْتُهُ كَغُرُوبِهَا وَفِيهِ نَقْصٌ فَيَزَادُ عَلَيْهِ. وَفَنَاءُ جِسْمِهِ كَانْمِحَاقِ أَثَرِهَا وَهُوَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ فَوَجَبَتْ الْعِشَاءُ حِينَئِذٍ تَذَكُّرًا بِذَلِكَ كَمَا أَنَّ كَمَالَهُ فِي الْبَطْنِ وَتَهَيُّتُهُ لِلْخُرُوجِ كَطُلُوعِ الْفَجْرِ الَّذِي هُوَ مُقَدِّمَةٌ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْوِلَادَةِ فَوَجَبَتْ الصُّبْحُ حِينَئِذٍ لِذَلِكَ أَيْضًا وَكَانَ حِكْمَةُ كَوْنِ الصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ بَقَاءَ كَسَلِ النَّوْمِ وَالْعَصْرَيْنِ أَرْبَعًا أَرْبَعًا تَوْفُّرُ النَّشَاطِ عِنْدَهُمَا بِمُعَانَاةِ الْأَسْبَابِ وَكَانَ حِكْمَةُ خُصُوصِهَا تَرْكُوبِ الْإِنْسَانِ مِنْ عَنَاصِرِ أَرْبَعَةٍ وَفِيهِ أَخْلَاطُ أَرْبَعَةٍ فَجُعِلَ لِكُلِّ مَنْ ذَلِكَ فِي حَالِ النَّشَاطِ رَكْعَةٌ لِيُتَصَلِّحَهُ وَتَعْدِلَهُ وَهَذَا أَوَّلِي وَأُظْهَرَ مِنْ قَوْلِ الْقَقَالِ إِنَّمَا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ أَحَادِهَا عَشْرَةٌ وَلَا شَيْءَ مِنَ الْعَدَدِ يَخْرُجُ أَصْلُهُ عَنْهَا، وَالْمَغْرِبُ ثَلَاثًا أَتَاهَا وَثُرُ النَّهَارِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ فَتَعَوَّدَ عَلَيْهِ بَرَكَةُ الْوُتْرِيَّةِ «أَنَّ اللَّهَ وَثُرٌ يُحِبُّ الْوُتْرَ»^(١) وَلَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى الْبُتَيْرَاءَ مِنَ الْبُثْرِ وَهُوَ الْقَطْعُ وَالْحَقِيقَةُ الْعِشَاءُ بِالْعَصْرَيْنِ لِيَتَجَبَّرَ نَقْصُ اللَّيْلِ عَنِ النَّهَارِ إِذْ فِيهِ فَرَضَانِ وَفِي النَّهَارِ ثَلَاثَةٌ لِكَوْنِ النَّفْسِ عَلَى الْحَرَكَةِ فِيهِ أَقْوَى.

(فِرْعُ) صَحَّ أَنَّ أَوَّلَ أَيَّامِ الدَّجَالِ كَسَنَةٌ وَثَانِيهَا كَشْهَرٌ وَثَالِثُهَا كَجُمُعَةٍ، وَالْأَمْرُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَقِيَِسُ بِهِ الْأَخِيرَانِ بِالتَّقْدِيرِ بِأَنْ تُحَرَّرَ قَدْرُ أَوقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَتُصَلَّى، وَكَذَا الصُّومُ وَسَائِرُ الْعِبَادَاتِ الزَّمَانِيَّةِ وَغَيْرِ الْعِبَادَاتِ كَحُلُولِ الْأَجَالِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيهَا لَوْ مَكَثَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً عِنْدَ قَوْمٍ مُدَّةً.

(تَنْبِيْهٌ) ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّ الْمَوَاقِيْتَ مُخْتَلِفَةٌ بِاخْتِلَافِ ارْتِفَاعِ الْبِلَادِ فَقَدْ يَكُونُ الزَّوَالُ بَيْلَكُ طُلُوعِهَا بِأَخَرٍ وَعَصْرًا بِأَخَرٍ وَمَغْرِبًا بِأَخَرٍ وَعِشَاءً بِأَخَرٍ وَمَا ذَكَرُوهُ أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ اخْتِلَافُ ارْتِفَاعِ الْأَرْضِ لَا يُوَافِقُ كَلَامَ عُلَمَاءِ الْهَيْئَةِ، وَالْمِيقَاتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَنْبَنِي عَلَى كُرِّيَّةِ الْأَرْضِ، وَالْفَلَكَ دُونَ ارْتِفَاعِ الْأَرْضِ وَانْخِفَاضِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ كَبِيرُ ظُهُورٍ فِي الْحِسِّ إِذْ أَعْظَمُ جَبَلٍ ارْتِفَاعًا عَلَى الْأَرْضِ فَرَسَخَانِ.

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٢٦٧٧]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قُلْتُ: يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْمَغْرِبِ عِشَاءً، وَالْعِشَاءُ عَتَمَةٌ، وَالتَّوْمُ قَبْلُهَا، وَالْحَدِيثُ بَعْدُهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ،

وَتُلْتَفِتُ فَرَسَخٌ وَنَسَبَتْهُ إِلَى كُرَّةِ الْأَرْضِ تَقْرِيبًا كِنِسْبَةِ سَبْعِ عَرَضَ شَعِيرَةٍ إِلَى كُرَّةِ قَطْرُهَا ذِرَاعٌ فَلَمْ يَنْشَأْ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ إِلَّا مِنْ اِخْتِلَافِ أَوْضَاعِ الشَّمْسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُرَّةِ الْأَرْضِ فَمَا مِنْ دَرَجَةٍ مِنَ الْفُلْكِ تَكُونُ فِيهَا الشَّمْسُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ إِلَّا وَهِيَ طَالِعَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بُقْعَةٍ غَارِبَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُخْرَى مُتَوَسِّطَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُخْرَى فِي وَقْتٍ عَصَرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُخْرَى وَعِشَاءٌ وَصُبْحٌ كَذَلِكَ.

(قُلْتُ: يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْمَغْرِبِ عِشَاءً وَ) تَسْمِيَةُ (الْعِشَاءِ عَتَمَةٌ) لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُمَا وَوُرُودِ تَسْمِيَةِ الثَّانِي لِإِبْيَانِ الْجَوَازِ (و) يُكْرَهُ (التَّوْمُ قَبْلُهَا) أَيِ قَبْلَ فِعْلِهَا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَلَوْ وَقْتُ الْمَغْرِبِ لِمَنْ يَجْمَعُ «لَاَنَّهُ ﷺ كَانَ يَكْرَهُهُ وَمَا بَعْدَهُ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَلَاَنَّهُ رُبَّمَا اسْتَمَرَّ نَوْمُهُ حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَمَحَلُّ جَوَازِ النَّوْمِ إِنْ غَلَبَهُ بَحِيثٌ صَارَ لَا تَمْيِيزَ لَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَسْتَقِيقُ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْعَاهُ وَطَهَرَهَا وَإِلَّا حُرِّمَ وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ عَلَى مَا قَالَهُ كَثِيرُونَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنْ وَجُوبِ السَّعْيِ لِلْجُمُعَةِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ قَبْلَ وَقْتِهَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهَا مُضَافَةٌ لِلْيَوْمِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا وَمَنْ ثَمَّ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الْمُنْقُولُ خِلَافُ مَا قَالَهُ أَوْلَيْكَ. (وَالْحَدِيثُ بَعْدُهَا) أَيِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَفِعْلُهَا فِيهِ، أَوْ قَدَرِهِ إِنْ جَمَعَهَا تَقْدِيمًا لَا قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لَأَنَّهُ رُبَّمَا فَوَّتَهُ صَلَاةُ اللَّيْلِ، أَوْ أَوَّلَ وَقْتِ الصُّبْحِ، أَوْ جَمِيعَهُ وَلِيَحْتَمَّ عَمَلَهُ بِأَفْضَلِ الْأَعْمَالِ وَقَضِيَّةُ الْأَوَّلِ كَرَاهَتُهُ قَبْلُهَا أَيْضًا لَكِنْ فَرَّقَ الْإِسْنَوِيُّ بَانَ إِبَاحَةَ الْكَلَامِ قَبْلُهَا تَنْتَهِي بِالْأَمْرِ بِإِقْبَاعِهَا فِي وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ، وَأَمَّا بَعْدُهَا فَلَا ضَابِطَ لَهُ فَكَانَ خَوْفُ الْفَوَاتِ فِيهِ أَكْثَرَ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ: هُوَ قَبْلُهَا أَوْلَى بِالْكَرَاهَةِ لِتَقْوِيَتِهِ فَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَيُرَدُّ بِمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ مُطْلَقَ الْحَدِيثِ قَبْلُهَا لَا يَسْتَلْزِمُ تَفْوِيتَ ذَلِكَ فَصَحَّ تَقْيِيدُهُمْ بِبَعْدِهَا، وَأَمَّا مَا قَبْلُهَا فَإِنْ فَوَّتَ وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ كُرِهَ أَيِ كَانَ خِلَافَ الْأَوَّلَى وَإِلَّا فَلَا (إِلَّا) لِمُنْتَظَرِ الْجَمَاعَةِ لِتُعِيدُهَا مَعَهُمْ وَلَوْ بَعْدَ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ وَلِلْمُسَافِرِ لِيُخْبِرَ أَحْمَدَ «لَا سَمَرَ بَعْدَ الْعِشَاءِ إِلَّا لِمُصَلٍّ، أَوْ مُسَافِرٍ وَإِلَّا لِعُذْرٍ»^(١)، أَوْ (فِي خَيْرٍ) كَعِلْمٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ آلَةٍ لَهُ، أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ ذِكْرِ، أَوْ مُذَاكِرَةِ آثَارِ الصَّالِحِينَ، أَوْ إِيْنَاسِ ضَيْفٍ، أَوْ زَوْجَةٍ عِنْدَ زِفَافِهَا، أَوْ الْمُلَاطَفَةِ بِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِمَا صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُحَدِّثُهُمْ عَامَّةً لَيْلَهُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» وَلَأَنَّهُ خَيْرٌ نَاجِزٌ فَلَا يُتْرَكُ لِمَفْسَدَةٍ مُتَوَهِّمَةٍ.

(وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ) إِذَا تُبَيَّنَّ دُخُولُهُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ «أَنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَ وَقْتِهَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ»^(٢) وَيَحْصُلُ بِاشْتِغَالِهِ بِأَسْبَابِهَا عَقِبَ دُخُولِهِ وَلَا يُكَلِّفُ الْعَجَلَةَ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ

(١) [سندُه ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣٧٩/١]، من طريق: خيثمة عن رجل من قومه عن عبد الله به نحوه. قلت: سنده ضعيف.

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [٧٠٩٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٨٥]، وغيرهما من حديث: ابن مسعود رضي الله عنه به نحوه.

وفي قول تأخير العشاء أفضل. وَيُسَنُّ الإبراءُ بالظُّهْرِ في شِدَّةِ الحرِّ،

وَيُتَقَرَّرُ له مع ذلك شُغْلٌ خَفِيفٌ وكَلَامٌ قَصِيرٌ وأَكْلٌ لَقَمٌ تَوَفَّرَ خُشُوعُهُ وتقْدِيمُ سُنَّةٍ رَاتِيَةٍ، بل لو قَدَّمَهَا أعني الأسبابَ قبل الوقتِ وأَخَّرَ بقَدْرِهَا من أوَّلِهِ حَصَلَ سُنَّةُ التَّعْجِيلِ على ما في الذَّخَائِرِ وَيُسْتَنَّى من نَدْبِ التَّعْجِيلِ مسائلُ كَثِيرَةٌ ذَكَرْتُهَا في شرحِ العُبابِ وغيرِهِ وضابطُهَا أَنَّ كُلَّ ما تَرَجَّحَتْ مَصْلَحَةُ فَعْلِهِ ولو أَخَّرَ فَاتَتْ يَقْدَمُ على الصَّلَاةِ وَأَنَّ كُلَّ كَمَالٍ كَالْجَمَاعَةِ اقْتَرَنَ بِالتَّأخِيرِ وَخَلَا عَنْهُ التَّقْدِيمُ يَكُونُ التَّأخِيرُ لِمَنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ على صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى لَا يُنَافِيَ ما يَأْتِي في الإِبْرَادِ معه أَفْضَلُ وَيُنْدُبُ لِلإِمَامِ الْحَرِصِ على أوَّلِ الوقتِ لَكِنْ بَعْدَ مُضِيِّ وقتِ اجْتِمَاعِ النَّاسِ وَفَعْلِهِمْ لَأَسْبَابِهَا عَادَةً وَبَعْدَهُ يُصَلِّي بِمَنْ حَضَرَ وَإِنْ قَلَّ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْقَلِيلَةَ أَوَّلَهُ أَفْضَلُ مِنَ الْكَثِيرَةِ آخِرَهُ وَلَا يَنْتَظِرُ وَلَوْ نَحْوَ شَرِيفٍ وَعَالِمٍ فَإِنْ انْتَبَظَرَهُ كَرَّةً وَمَنْ تَمَّ لَمَّا «اشْتَغَلَ» عَنْ وقتِ عَادَتِهِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ مَرَّةً وَابْنُ عَوْفٍ أُخْرَى مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَطُلْ تَأَخُّرُهُ، بَلْ أَدْرَكَ صَلَاتَهُمَا وَاقْتَدَى بِهِمَا وَصَوَّبَ فَعَلَهُمَا» نَعَمْ يَأْتِي في تَأخِيرِ الرَّاكِبِ تَفْصِيلٌ لَا يُنَافِيهِ هَذَا لِغُلَيْهِمْ مِنْهُ عَنْ بِالْحَرِصِ على أوَّلِ الوقتِ وَقَدْ يَجِبُ التَّأخِيرُ وَلَوْ عَنِ الْوَقْتِ كَمَا فِي مُحَرِّمِ خَافَ فَوْتَ الْحَجِّ لو صَلَّى الْعِشَاءَ وَكَمَنْ رَأَى نَحْوَ غَرِيقٍ، أَوْ أَسِيرٍ لو أَتَقَذَّه أَوْ صَائِلٍ على مُحْتَرَمٍ لو دَفَعَهُ خَرَجَ الْوَقْتُ وَيَجِبُ التَّأخِيرُ أَيْضًا لِلصَّلَاةِ على مِيتٍ خِيفَ انْفِجَارُهُ.

(تنبيه) تَجِبُ الصَّلَاةُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ وَجُوبًا مَوْسَعًا إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى إِلَّا مَا يَسَعُهَا كُلُّهَا بِشُرُوطِهَا وَلَا يَجُوزُ تَأخِيرُهَا عَنْ أَوَّلِهِ إِلَّا إِنْ عَزَمَ على فَعْلِهَا أَثْنَاءَهُ، وَكَذَا كُلُّ وَاجِبٍ مَوْسَعٍ قَبْلَ إِنَّمَا يَجِبُ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَسَنَّ التَّأخِيرُ لَا كَالِإِبْرَادِ وَفِيهِ نَظَرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ رَدَّهُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مُرِيدٌ جَمْعُ التَّأخِيرِ الشَّامِلِ لِلْمُنْدُوبِ، وَالْجَائِزِ نَبِيئُهُ وَلَا عَصَى وَكَانَتْ قِضَاءً وَكَانَ وَجْهُ الرَّدِّ بِهِ إِنْ نُدِبَ التَّأخِيرُ لَمْ يُنَافِ وَجُوبَ النِّيَّةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَلْحَظُ الْبَابَيْنِ، وَالْأَوَّلَى فِي وَجْهِهِ أَنَّ نَدْبَ التَّأخِيرِ عَارِضٌ فَلَا يَرْفَعُ حُكْمَ الْوَاجِبِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ تَوَقُّفُ جَوَازِ التَّأخِيرِ على الْعَزْمِ وَإِذَا أَخَّرَهَا بِالنِّيَّةِ وَلَمْ يَطُنْ مَوْتُهُ فِيهِ فَمَاتَ لَمْ يَعِصْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصِرْ لِكُونِ الْوَقْتِ مَحْدُودًا وَلَمْ يُخْرِجْهَا عَنْهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي فِي الْحَجِّ وَمِثْلُهُ فَائِتَةٌ بَعْدُ؛ لِأَنَّ وَقْتَهَا الْعُمُرُ أَيْضًا فَإِنْ قُلْتَ مَرَّ فِي النَّوْمِ أَنَّهُ لو تَوَهَّمَ الْفَوْتَ مَعَهُ حَرُمٌ فَهَلْ قِيَاسُهُ هَذَا حَتَّى يَتَضَيَّقَ بِتَوَهُّمِ الْفَوْتِ قُلْتَ نَعَمْ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ النَّوْمِ التَّفْوِيتُ فَلَمْ يَجِزْ إِلَّا مَعَ ظَنِّ الْإِدْرَاكِ بِخِلَافِهِ هُنَا.

(وفي قوله تأخير) فَعِلِ (العِشَاءَ أَفْضَلُ) مَا لَمْ يُجَاوِزْ وَقْتَ الْإِخْتِيَارِ لِأَحَادِيثٍ فِيهِ وَمَنْ تَمَّ اخْتِيَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ لَكِنْ تَقْدِيمُهَا هُوَ الَّذِي وَاطَّبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، (و) مَرَّ أَنْ مَحَلَّ نَدْبِ التَّعْجِيلِ مَا لَمْ تُعَارِضْهُ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ فَلِذَلِكَ (يُسَنُّ الإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ) أَيِ إِدْخَالِهَا وَقْتَ الْبَرْدِ بِتَأخِيرِهَا دُونَ أَذَانِهَا عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا إِلَى أَنْ يَبْقَى لِلْحَيَاطَانِ ظِلٌّ يَمْشِي فِيهِ قَاصِدُ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُجَاوِزُ نِصْفَ الْوَقْتِ (فِي شِدَّةِ الْحَرِّ) لِيَخْبَرَ الْبُخَارِيُّ «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالظُّهْرِ فَإِنْ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ

وَالْأَصْحَحُ اخْتِصَاصُهُ بِبَلَدٍ حَارٍّ، وَجَمَاعَةٌ مَسْجِدٍ يَقْصِدُونَهُ مِنْ بُعْدٍ.
وَمَنْ وَقَعَ بَعْضُ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ، فَلَا أَصْحَحُ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ رَكْعَةٌ فَالْجَمِيعُ أَدَاءٌ وَإِلَّا فَقَضَاءٌ.

جَهَنَّمَ^(١) أَي غَلِيَانِهَا وَانْتِشَارِ لَهَبِهَا وَخَرَجَ بِالظُّهْرِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَن تَأْخِيرَهَا مُعَرَّضٌ لِقَوَاتِهَا لِكُونَ الْجَمَاعَةِ شَرْطًا فِيهَا وَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ حُجْلٌ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ (وَالْأَصْحَحُ اخْتِصَاصُهُ) أَي سُنُّ الْإِبْرَادِ (بِبَلَدٍ حَارٍّ) أَي شَدِيدِ الْحَرِّ كَالْحِجَازِ وَبَعْضُ الْعِرَاقِ، وَالْيَمَنِ (وَجَمَاعَةٌ مَسْجِدٍ) أَوْ مَحَلٌّ آخَرَ غَيْرَهُ (بِقْصِدُونَهُ) كُلُّهُمْ، أَوْ بَعْضُهُمْ بِمَشَقَّةٍ فِي طَرِيقِهِمْ إِلَيْهِ شَدِيدَةٍ بِحَيْثُ تَسْلُبُ خُشُوعَهُمْ كَأَن يَأْتُوهُ (مِنْ بُعْدٍ) فِي الشَّمْسِ لِمَشَقَّةِ التَّعْجِيلِ حَيْثُ بِخِلَافٍ وَقْتٍ بَارِدٍ أَوْ مُعْتَدِلٍ وَإِنْ كَانَ بِبَلَدٍ حَارٍّ وَبَلَدٍ بَارِدَةٍ، أَوْ مُعْتَدِلَةٍ وَإِنْ وَقَعَ فِيهَا شِدَّةُ حَرٍّ أَوْ لَآتَهُ عَارِضٌ لَوْضِعِهَا فَلَمْ يُعْتَبَرِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْبَلَدَ لَوْ خَالَفَتْ قُطْرُهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهِ بِأَن كَانَ شَأْنُهُ الْحَرَارَةُ دَائِمًا وَشَأْنُهَا الْبُرُودَةُ كَذَلِكَ كَالطَّائِفِ بِالنِّسْبَةِ لِقُطْرِ الْحِجَازِ أَوْ عَكْسُهَا لَمْ يُعْتَبَرِ الْقُطْرُ هُنَا، بَلْ تِلْكَ الْبَلَدُ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَنْ عَبَّرَ بِبَلَدٍ وَمَنْ عَبَّرَ بِقُطْرٍ فَالْأَوَّلُ فِي بَلَدٍ خَالَفَتْ وَضْعَ الْقُطْرِ وَالثَّانِي فِي بَلَدٍ لَمْ تُخَالِفْهُ كَذَلِكَ لَكِنْ قَدْ عَرِضَ لَهَا مُخَالَفَتُهُ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ اشْتِرَاطُ شِدَّةِ الْحَرِّ مُخَالِفٌ لِتَعْلِيلِ الرَّافِعِيِّ إِلَّا أَن يُرِيدَ بِقَوْلِهِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ أَي مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَفْرَادِ الْبِقَاعِ، وَالْأَشْخَاصِ أَهْلِ الْفَحْصِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ وَقْتُ الْحَرِّ وَإِنْ تَخَلَّفَ بِالنِّسْبَةِ لِقُتْعَةٍ، أَوْ شَخْصٍ وَبَلَدٍ حَارٍّ وَضَعًا وَمَنْ يُصَلِّي بِبَيْتِهِ مُتَفَرِّدًا أَوْ جَمَاعَةً وَجَمَعَ بِمُصَلِّي يَأْتُونَهُ بِلا مَشَقَّةٍ، أَوْ حَضَرُوهُ وَلَمْ يَأْتِهِمْ غَيْرُهُمْ أَوْ يَأْتِيَهُمْ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ عَلَيْهِ لِنَحْوِ قُرْبٍ مَنْزِلِهِ، أَوْ وُجُودِ ظِلٍّ يَمْشِي فِيهِ فَلَا يُسَنُّ الْإِبْرَادُ لِهَؤُلَاءِ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ نَعَمْ نَحْنُ إِمَامٌ مَحَلٌّ الْجَمَاعَةِ الْمُقِيمِ بِهِ يُسَنُّ لَهُ تَبَعًا لَهُمْ لِلاتِّبَاعِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ فِعْلُهَا أَوَّلًا، ثُمَّ مَعَهُمْ؛ لِأَنَّ سُنَّ الْإِبْرَادِ فِي حَقِّهِ بِطَرِيقِ التَّبَعِ كَمَا تَقَرَّرَ فَشَمَلَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: يُسَنُّ لِرَاجِي الْجَمَاعَةِ أَثْنَاءَ الْوَقْتِ فِعْلُهَا أَوَّلًا، ثُمَّ مَعَهُمْ وَعَدَمُ نَقْلِ الْإِعَادَةِ عَنْهُ ﷺ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ نَدْبِهَا وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ مَا هُنَا وَقَوْلِهِمْ يُسَنُّ إِلَى آخِرِهِ بِمَا لَا يَصِحُّ فَاحْذَرَهُ وَكَذَا يُسَنُّ الْإِبْرَادُ لِمَنْ يَقْصِدُ الْمَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ فِيهِ مُتَفَرِّدًا كَمَا بَحَثْنَاهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَفِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ إِشْعَارٌ بِهِ. (وَمَنْ وَقَعَ بَعْضُ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ) وَبَعْضُهَا خَارِجَهُ (فَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ) فِي الْوَقْتِ مِنْهَا (رَكْعَةٌ) كَامِلَةٌ بِأَن فَرَعَ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ (فَالْجَمِيعُ أَدَاءٌ وَإِلَّا) يَقَعُ فِيهِ مِنْهَا رَكْعَةٌ كَذَلِكَ (فَقَضَاءٌ) كُلُّهَا سِوَا آخَرٍ لِعُذْرٍ أَوْ لَا لِيُخَبِّرَ الشَّيْخَيْنِ «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(٢) أَي مُؤَدَّاةً، وَالْفَرْقُ اشْتِمَالُ الرُّكْعَةِ عَلَى مُعْظَمِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ إِذْ غَالِبٌ مَا بَعْدَهَا تَكْرِيرٌ لَهَا فُجِعِلَ مَا بَعْدَ الْوَقْتِ تَابِعًا لَهَا بِخِلَافِ مَا دُونَهَا وَلَمَّا كَانَ فِي هَذِهِ التَّبَعِيَّةِ مَا فِيهَا كَانَ التَّحْقِيقُ عِنْدَ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٥١٢]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٦١٥]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٥٥٥]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٦٠٧]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ اجْتَهِدَ بِوَرْدٍ وَنَحْوِهِ. فَإِنْ تَيَقَّنَ صَلَاتَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ، وَإِلَّا فَلَا.

الأصوليين أَنَّ ما في الوقتِ أداءٌ مُطْلَقًا وما بعده قضاءٌ مُطْلَقًا والحديث كما ترى ظاهرٌ في ردِّ هذا ولا خلاف في الإثم على الأقوالِ كُلِّها كما يُعْلَمُ من كلام المجموع أَنَّ مَنْ قال بخلاف ذلك لا يُعْتَدُّ به وثواب القضاء دون ثواب الأداءِ خلافًا لِمَنْ رَاعَى استواءَهما على أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فرضُهُ في قضاءٍ ما أَخْرَجَهُ لِعُدْرِ وإلا فلا وجه له ومَرَّ أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ صَلَاتَهُ في الوقتِ، ثم أعادها فيه كانت أداءٌ لا قضاءً خلافًا لِكثيرين. (وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ) لِنَحْوِ غَيْمٍ (اجْتَهِدَ) جَوَازًا إِنْ قَدَّرَ على اليقينِ ووجوبًا إِنْ لم يقدر ولو أَعْمَى نظيرٌ ما مَرَّ في الأواني نعم إِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَةٌ عن مُشَاهَدَةٍ، أو سَمِعَ أَذَانَ عَدَلٍ عَارِفٍ بالوقتِ في صَحْوٍ لَزِمَهُ قَبُولُهُ ولم يجتهد إِذْ لا حاجة به للاجتهاد حينئذٍ بخلاف ما لو أمكنه الخُروجُ لِرُؤْيَةِ نَحْوِ الشمسِ؛ لِأَنَّ فيه مشقةً عليه في الجُمْلَةِ وإثما حُرْمَ على القادرِ على العلمِ بالقبلةِ التقليدُ ولو لمُخْبِرٍ عن عِلْمٍ لِعَدَمِ المشقةِ فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ عَيْنَ الْقِبْلَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً اكْتَفَى بها ما لَمْ يَنْتَقِلْ عن ذلك المحلِّ، والأوقاتُ مُتَكَرِّرَةٌ فَيَعْسُرُ الْعِلْمُ كُلُّ وَقْتٍ وَلِلْمُتَّجِمِ الْعَمَلِ بِحِسَابِهِ وَلَا يُقْلَدُ فِيهِ غَيْرُهُ وَإِذَا أَخْبَرَ ثِقَةٌ عن اجتهدٍ لم يجز لِقَادِرٍ تَقْلِيدُهُ إِلَّا أَعْمَى الْبَصَرَ، أو البصيرةُ فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ تَقْلِيدِهِ، والاجتهادِ نَظَرًا لِعَجْزِهِ فِي الْجُمْلَةِ (بُورِدٍ) كِقِرَاءَةٍ وَدَرَسٍ (وَنَحْوِهِ) كَصُنْعَةٍ مِنْهُ، أو من غيره وصياح ديكٍ مُجَرَّبٍ وكثرة المؤذنين يوم الغيم بحيث يغلبُ على الظنِّ أَنَّهُمْ لِكَثَرَتِهِمْ لَا يُخْطِئُونَ، وكذا ثِقَةٌ عَارِفٌ بأوقاتِ يومه إِذْ لَا يَتَقَاعَدُ عن الدَّيْلِكَ الْمُجَرَّبِ وَعُلِمَ من كلامه حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَعَدَمُ انْعِقَادِهَا مع الشكِّ في دُخُولِ الْوَقْتِ وَإِنْ بَانَ أَنَّهَا فِي الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ظَنِّ دُخُولِهِ بِأَمَارَةٍ وَوَقَعَ فِي حَدِيثٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مَا ظَاهِرُهُ يُخَالِفُ ذَلِكَ فِي الْمُسَافِرِ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ واقِعَةٌ حالٌ مُحْتَمِلَةٌ أَنَّهَا لِلْمُبَالِغَةِ فِي الْمُبَادَرَةِ وَغَيْرِهَا، بل عند التأمل لا دلالة فيه أصلاً؛ لِأَنَّ قَوْلَ أَنَسٍ «كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ فَقُلْنَا زَالَتِ الشَّمْسُ، أَوْ لَمْ تَزَلْ صَلَّيَ الظُّهْرَ»^(١)؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا شَكُّوا قَبْلَ صَلَاتِهِ بِهِمْ لَا سِتِحَالَةَ شَكِّهِمْ مَعَهَا وَيَفْرَضُ هُوَ لَا عِبْرَةَ بِهِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ اعْتِمَادُ خَبَرِ الْعَدَلِ وَإِنْ شَكَّ فِيهِ الْإِغَاءُ لِلشَّكِّ وَاكْتِفَاءُ بَوْصِفِ الْعَدَالَةِ فَفِعْلُهُ ﷺ أَوْلَى بِذَلِكَ وَبِهَذَا يَتَضَحُّ انْدِفَاعُ قَوْلِ الْمُجِبِّ الطَّبْرِيِّ لَا يَبْعُدُ تَخْصِيصُ الْمُسَافِرِ بِمَا فِيهِ مِنْ جَوَازِ الظُّهْرِ عِنْدَ الشَّكِّ فِي الزَّوَالِ أَيْ مَثَلًا كَمَا خُصَّ بِالْقَصْرِ وَنَحْوِهِ. (فَإِنْ) اجْتَهِدَ وَصَلَّى، ثُمَّ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ (تَيَقَّنَ صَلَاتَهُ) أَيْ إِحْرَامَتَهَا بِهَا (قَبْلَ الْوَقْتِ) وَلَوْ بِخَبَرِ عَدَلٍ رِوَايَةً عَنْ عِلْمٍ لَا اجْتِهَادٍ (قَضَى فِي الْأَظْهَرِ) لِقَوَاتِ شَرْطِهَا وَهُوَ الْوَقْتُ فَإِنْ تَيَقَّنَ فِي الْوَقْتِ أَعَادَ قَطْعَهَا قِيلَ لَوْ قَالَ أَعَادَ كَانَ أَوْلَى أَهـ. وَهُوَ وَهْمٌ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِنَّمَا هُوَ فِي تَبْيِينِ ذَلِكَ بَعْدَ الْوَقْتِ (وَإِلَّا) يَتَيَقَّنُ قَبْلَهُ وَلَوْ بَانَ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ (فَلَا) قِضَاءٌ عَلَيْهِ لِعَدَمِ تَيَقُّنِ الْمُفْسِدِ.

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [١١٣/٣]، وأبو داود في (سننه) [رقم/ ١٢٠٤]، من حديث:

أنس بن مالك رضي الله عنه .

قلت: حديث صحيح . ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم/ ١٠٦٣] .

وَيُبادِرُ بالفائِتِ، وَيُسَنُّ تَرْتِيبَهُ وَتَقْدِيمَهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ فَوْتَهَا.

(فرغ) صَلَّى فِي الْوَقْتِ، ثُمَّ وَصَلَ قَبْلَهُ لِيَلْدَ يُخَالِفَ مَطْلَعُهَا مَطْلَعُ بَلَدِهِ لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي الصَّوْمِ كَذَا بَحَثَ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنْ أَرَادَ بِمَا يَأْتِي الْمَوَاقِفَةَ مَعَهُمْ فِي الْآخِرِ صَوْمًا، أَوْ فِطْرًا فَلَيْسَ نَظِيرَ مَسْأَلَتِنَا لِاخْتِلَافِ يَوْمِ الرُّؤْيَةِ وَيَوْمِ الْمَوَاقِفَةِ وَإِنَّمَا الَّذِي يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ نَظِيرُهَا أَنْ يَرَى بِبَلَدِهِ فَيَصُومُ، ثُمَّ يُسَافِرُ وَيَصِلُ أَثْنَاءَ يَوْمِهِ لِيَلْدَ لَمْ يَرَ أَهْلَهُ وَحُكْمُ هَذِهِ لَمْ أَرَهُ صَرِيحًا، بَلْ كَلَامُهُمْ مُحْتَمِلٌ إِذْ قَضِيَّةٌ تَعْلِيلُهُمْ بِأَنَّهُ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَيْهِمْ صَارَ مِثْلَهُمْ الْفِطْرُ وَقَضِيَّةٌ تَخْصِيصُ الشَّرَاحِ قَوْلِ الْحَاوِي، وَالْإِرْشَادُ فِطْرًا بَعْنُ سَافِرٍ مِنْ بَلَدٍ غَيْرِ الرُّؤْيَةِ إِلَى بَلَدِهَا أَنَّهُ يَسْتَمِرُّ صَائِمًا وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ اسْتَنَدَ هُنَا إِلَى حَقِيقَةِ الرُّؤْيَةِ فَلَمْ يُعَارِضْهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا مَا هُوَ أَضْعَفُ مِنْهَا وَهُوَ اسْتِصْحَابُ الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَصْبَحَ آخِرَهُ صَائِمًا فَانْتَقَلَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لِيَلْدَ عَيَّدَ فَإِنَّهُ يَفْطِرُ؛ لِأَنَّهُ عَارِضُ الْاسْتِصْحَابِ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ الرُّؤْيَةُ وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ يُفَرِّقُ بَأَنَّ الصَّلَاةَ خُفِّفَ فِيهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ مَا لَمْ يُخَفَّفَ فِي رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُ بِخِلَافِهَا فَاحْتِطَ لَهُ أَكْثَرُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ جُمِعَ تَقْدِيمًا، ثُمَّ دَخَلَ الْمَقْصِدُ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ لَمْ تَلْزَمْهُ إِعَادَةُ الْعَصْرِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ رَجَّحَ مُقْتَضَى هَذَا فَقَالَ الْأَقْرَبُ عَدَمُ لُزُومِ الْإِعَادَةِ كَصَبِيٍّ صَلَّى، ثُمَّ بَلَغَ فِي الْوَقْتِ.

(وَيُبادِرُ بالفائِتِ) الَّذِي عَلَيْهِ وَجُوبًا إِنْ فَاتَ بِغَيْرِ عُذْرٍ وَلَا كُنُومٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ وَنَسِيَانٍ كَذَلِكَ بِأَنْ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ تَقْصِيرٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا نَشَأَ عَنْهُ كَلَعِبِ شِطْرَنْجٍ، أَوْ كَجَهْلٍ بِالْوُجُوبِ وَعُذْرٍ فِيهِ بَعْدُ عَنْ الْمُسْلِمِينَ أَوْ إِكْرَاهٍ عَلَى التَّرِكِ، أَوْ التَّلَبُّسِ بِالْمُنَافِي فَتَدَبُّا تَعَجِيلًا لِيَرَاءَ ذِمَّتِهِ (وَيُسَنُّ تَرْتِيبَهُ وَتَقْدِيمَهُ) إِنْ فَاتَ بِعُذْرٍ (عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ فَوْتَهَا) وَإِنْ خَشِيَ فَوْتَ جَمَاعَتِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ وَلِلاتِّبَاعِ وَلَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ عِبَادَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ وَكَقَضَاءِ رَمَضَانَ، وَالتَّرْتِيبُ فِي الْمُؤَدِّيَانِ إِنَّمَا هُوَ لِضَرُورَةِ الْوَقْتِ وَفِعْلُهُ ﷺ الْمَجْرُودُ لِلتَّدْبِيرِ وَقُدِّمَ عَلَى الْجَمَاعَةِ مِنْ كَوْنِهِ سُنَّةٌ وَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِاتِّفَاقٍ مُوجِبِهِ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ لِلصَّحَةِ وَقَوْلُ أَكْثَرِ مُوجِبِهَا عَيْنًا أَنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطًا لِلصَّحَةِ فَكَانَتْ رِعَايَةُ الْخِلَافِ فِيهِ أَكْثَرُ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا لِلِاسْتَوِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا أَمَّا إِذَا خَافَ فَوْتَ الْحَاضِرَةِ بِأَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا وَإِنْ قَلَّ خَارِجَ الْوَقْتِ فَيَلْزِمُهُ الْبَدَاءُ بِهَا لِحُرْمَةِ خُرُوجِ بَعْضِهَا عَنْ الْوَقْتِ مَعَ إِمْكَانِ فِعْلِ كُلِّهَا فِيهِ وَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَا فَاتَ بِغَيْرِ عُذْرٍ عَلَى مَا فَاتَ بِعُذْرٍ وَإِنْ قُدِّمَ التَّرْتِيبُ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ، وَالبَدَأُ وَاجِبٌ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ إِنْ اتَّسَعَ وَقْتُهَا، بَلْ لَا يَجُوزُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ بِغَيْرِ عُذْرٍ أَنْ يَصْرِفَ زَمَنًا لِغَيْرِ قَضَائِهَا كَالْتَطَوُّعِ إِلَّا مَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ لِتَحْوِ نَوْمٍ، أَوْ مُؤَنَةٍ مِنْ تَلْزَمُهُ مُؤَنَتُهُ، أَوْ لِفِعْلٍ وَاجِبٍ آخَرَ مُضَيِّقٍ يُخْشَى فَوْتُهُ وَلَوْ تَذَكَّرَ فَائِتَةً وَهُوَ فِي حَاضِرَةٍ لَمْ يَقْطَعْهَا مُطْلَقًا، أَوْ شَرَعَ فِي فَائِتَةٍ طَائِفًا سَعَةً وَقْتِ الْحَاضِرَةِ فَبَانَ ضَيْقُهُ لَزِمَهُ قَطْعُهَا وَلَوْ شَكَّ فِي قَدْرِ فَوَائِتٍ عَلَيْهِ لَزِمَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ فِعْلَهُ، أَوْ بَعْدَ الْوَقْتِ فِي فِعْلِ مُؤَدَّاتِهِ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا، أَوْ فِي كَوْنِهَا عَلَيْهِ فَلَا. وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ شَكَّهُ فِي اللَّزُومِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْفِعْلِ شَكٌّ فِي اسْتِجْمَاعِ شُرُوطِ اللَّزُومِ،

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمَحٍ،
وَالْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ

والأصلُ عَدَمُهُ بخلافه في الفعلِ فإنه مُسْتَلَزِمٌ لِتَيَقُّنِ الزُّومِ، والشكُّ في المُسَقِطِ، والأصلُ عَدَمُهُ وسيأتي أنه لا تجوزُ إعادةُ الفرضِ في غيرِ جماعةٍ إلا إنْ شكَّ في شرطٍ له، أو جرى في صحته خلافٌ ووقعَ في بعضِ رواياتِ حديثِ الصُّبحِ التي ناموا عنها ما يقتضي على ما زعمه شارحُ ندبِ فعلها ثانيًا في مثلِ وقتها من اليومِ الثاني قال وهي مسألةٌ عزيزةٌ لم أرْ من صرَّحَ بها هـ. وليس كما قال لما عَلِمْتُ أَنَّ قَوَاعِدَنَا تَقْتَضِي حُرْمَةَ ذَلِكَ وَلَا حُجَّةَ فِي تِلْكَ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا «صَلُّوْهَا الْغَدَ لَوْ قِيَّتْهَا» أَي لَا تَقْطَعُوا أَنَّ وَقْتُهَا تَغْيَرُ بِصَلَاتِنَا لَهَا فِي غَيْرِهِ، بل دوموا على ما كُنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاتِهَا فِي وَقْتُهَا وَوُيُودُهُ الرَّوَايَةُ الْآخَرَى أَنَّهُ ﷺ لَمَّا صَلَّى بِهِمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَقْضِيهَا لَوْ قِيَّتْهَا مِنَ الْغَدِ قَالَ «نَهَاكُمْ رَبُّكُمْ عَنِ الرِّبَا وَيَقْبَلُهُ مِنْكُمْ»^(١) فهذا صريحٌ فيما قلناه من معنى تلكِ الرواية، بل في حُرْمَةِ فعلِ الْفَاتَةِ ثَانِيًا مِنْ غَيْرِ مَوْجِبٍ.

(وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ) وَإِنْ ضَاقَ وَقْتُهِ؛ لِأَنَّهُ يَسَعُ التَّحْرِيمَ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ (إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وَلَوْ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا لِحَدِيثٍ فِيهِ لَكِنْ فِيهِ مَقَالٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اِعْتَصَدَ (وَبَعْدَ) آدَاءِ فِعْلِ (الصُّبْحِ حَتَّى) تَطْلُعَ الشَّمْسُ بخلافه قبلِ فعلها يجوزُ النُّفْلُ مُطْلَقًا وَمِنْ طُلُوعِهَا حَتَّى (تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمَحٍ) طَوْلُهُ نَحْوُ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ وَإِلَّا فَالْمَسَافَةُ طَوِيلَةٌ سَوَاءٌ أَصْلَى الصُّبْحُ أَمْ لَا (و) بَعْدَ آدَاءِ فِعْلِ (الْعَصْرِ) وَلَوْ لِمَنْ جَمَعَ تَقْدِيمًا (حَتَّى) تَصْفَرَّ الشَّمْسُ بخلافه قبلِ فعلها يجوزُ النُّفْلُ مُطْلَقًا وَمِنْ الْأَصْفَرَارِ حَتَّى (تَغْرُبَ) لِمَنْ صَلَّى الْعَصْرَ وَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا فَالْكِرَاهَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ فِي وَقْتَيْنِ وَبِالزَّمَنِ فِي ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ كَمَا تَقَرَّرَ وَهِيَ لِلتَّحْرِيمِ وَقِيلَ لِلتَّنْزِيهِ وَعَلَيْهِمَا لَا تَتَعَقَّدُ؛ لِأَنَّهَا لِذَاتِ كَوْنِهَا صَلَاةٌ وَإِلَّا لَحَرُمَتْ كُلُّ عِبَادَةٍ وَهِيَ تُنَافِي الْاِنْعِقَادَ لِأَلا يَتَنَاوَلُهَا مُطْلَقُ الْأَمْرِ وَإِلَّا كَانَ مَطْلُوبًا مِنْهَا عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ مُحَالٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْأُصُولِ وَأَصْلُ ذَلِكَ مَا صَحَّحَ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ، مَعَ التَّقْيِيدِ بِالرُّمَحِ، أَوِ الرُّمَحَيْنِ فِي رَوَايَةِ أَبِي نُعَيْمٍ فِي مُسْتَخَرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ بِمَا يَأْتِي فِي الْعَرَايَا أَنَّهُمْ عِنْدَ الشُّكِّ فِي الْخَمْسَةِ أَوِ الدَّوْنِ أَخَذُوا بِالْأَكْثَرِ وَهُوَ الْخَمْسَةُ أَحْتِيَاطًا فَقِيَاسُهُ هُنَا امْتِدَادُ الْحُرْمَةِ لِلرُّمَحَيْنِ لِذَلِكَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ الصَّلَاةِ إِلَّا مَا تَحَقَّقَ مَنَعُهُ وَحُرْمَةُ الرِّبَا إِلَّا مَا تَحَقَّقَ جِلُّهُ فَاتُّرُ الشُّكِّ هُنَا الْأَخْذُ بِالزَّائِدِ وَثُمَّ الْأَخْذُ بِالْأَقْلِ عَمَلًا بِكُلِّ مِنَ الْأَصْلَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ وَمَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى حِكْمَةِ النَّهْيِ بِأَنَّهَا تَطْلُعُ وَتَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ وَمَعْنَى كَوْنِهَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ وَفَاقًا لِجَمْعِ مُحَقِّقِينَ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ آخَرُونَ وَأَطَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْاِنْتِصَارِ إِلَى أَنَّهُ تَعَبُّدٌ مُحَضٌّ وَأَنَّ مَا أَبْدَى لَهُ مِنَ الْحُكْمِ الْكَثِيرَةِ كُلُّهَا غَيْرُ مُتَّصِحَةٍ، بَلْ مُتْكَلِّفَةٌ وَقَدْ

(١) [صحيح] أخرجه: ابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/ ٩٩٤]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/ ١٤٦١]، والطبراني في (المعجم الكبير) [١٦٨/ ١٦٨]، وغيرهم من حديث: عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
قلت: حديث صحيح . ينظر: (التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان) للالباني [رقم/ ١٤٥٩] .

إِلَّا لِسَبَبٍ كَفَائِيَّةٍ، وَكُسُوفٍ، وَتَحِيَّةٍ، وَسَجْدَةٍ شُكْرٍ،

نُهِنَا عَنْ التَّكْلُفِ أَنَّهُ يُلْصِقُ نَاصِيَتَهُ بِهَا حَتَّى يَكُونَ سُجُودُ عَابِدِيهَا سُجُودًا لَهُ (إِلَّا لِسَبَبٍ) لَمْ يَتَحَرَّهْ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ، أَوْ مُقَارِنٌ لَهُ (كَفَائِيَّةٍ) وَلَوْ نَافِلَةً اتَّخَذَهَا وَرَدًا «لِصَلَاتِهِ ﷺ سُنَّةَ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ لَمَّا شَغَلَ عَنْهَا»، وَالْمُخْتَصُّ بِهِ إِدَامَتُهَا بَعْدَ لَا أَصْلَ فِعْلِهَا.

(تَنْبِيْهُ) عَلَّلَ غَيْرُ وَاحِدٍ اخْتِصَاصَ هَذِهِ الْإِدَامَةِ بِهِ ﷺ بِأَنَّهُ «كَانَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا دَاوِمًا عَلَيْهِ» وَيُرْثُهُ مَا يَأْتِي فِي مَعْنَى الرَّائِبِ الْمُؤَكَّدِ وَغَيْرِهِ وَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ أَنَّهُ ﷺ فِي نَوْمِهِمْ عَنِ الصُّبْحِ قَضَى سُنَّتَهَا وَلَمْ يُدَاوِمِ عَلَيْهَا» وَيَتَسَلِّمُهُ فَمَعْنَى دَاوِمٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتْرُكُهُ إِلَّا لِمَا هُوَ أَهَمُّ، أَوْ لِإِيَانِ الْجَوَازِ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الْخَصَائِصِ أَنَّ مِنْهَا مُدَاوِمَتَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا سِوَاهَا وَوَجْهَ الْخُصُوصِيَّةِ حُرْمَةُ الْمُدَاوِمَةِ فِيهَا عَلَى أُمَّتِهِ وَإِبَاحَتُهَا لَهُ عَلَى مَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ أَوْ نَدْبُهَا لَهُ عَلَى مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَيْهِمَا فَتَرَكَهُ ﷺ لِلْمُدَاوِمَةِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ بِوَجْهِ فِتْنَائِهِ.

(وَكُسُوفٌ)؛ لِأَنَّهَا مُعَرَّضَةٌ لِلْفَوَاتِ (وَتَحِيَّةٌ) لَمْ يَدْخُلِ الْمَسْجِدَ بِقَصْدِهَا فَقَطْ (وَسَجْدَةٌ شُكْرٍ) وَتِلَاوَةٌ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَانَ إِثَارُهَا؛ لِأَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَهَا بَعْدَ الصُّبْحِ لَمَّا نَزَلَتْ تَوْبَتُهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تُقْرَأْ قَبْلَ الْوَقْتِ، أَوْ فِيهِ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ فِيهِ وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ أَيَّ إِنِ اسْتَمَرَّ قَصْدُ تَحَرُّيهِ إِلَى دُخُولِ الْوَقْتِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ تَحَرٍّ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الشَّيْءِ قَبْلَ وَقْتِهِ الْمُتَنَقِّطِ قَبْلَهُ لَا وَجْهَ لِلتَّنَظُّرِ إِلَيْهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي رَدِّ قَوْلِ جَمْعِ الْمَكْرُوهِ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهِ إِلَى آخِرِهِ وَرَكَعَتَي طَوَافٍ وَصَلَاةُ جِنَازَةٍ وَلَوْ عَلَى غَايِبٍ عَلَى الْأَوْجَهِ وَإِعَادَةُ مَعَ جَمَاعَةٍ وَلَوْ إِمَامًا خَلَفًا لِلْبَلْقَيْنِ وَمَنْ تَبِعَهُ نَعَمْ يَلْزِمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ كَمَا يَأْتِي وَصَلَاةُ اسْتِسْقَاءٍ وَسُنَّةٌ وَضُوءٌ وَكَذَا عِيدٌ وَضُحَى بِنَاءً عَلَى دُخُولِ وَقْتِهِمَا بِالطَّلُوعِ وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى فِعْلِ الْفَائِئَةِ وَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَالْعَصْرِ وَيُقَاسُ بِهِمَا مَا فِي مَعْنَاهُمَا مِمَّا ذُكِّرَ أَمَّا مَا لَا سَبَبَ لَهَا كَصَلَاةِ التَّسْبِيحِ وَذَاثِ السَّبَبِ الْمُتَأَخِّرِ كَرَكَعَتَيِ الاسْتِخَارَةِ وَرَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ وَنَوَزَعٌ فِيهِ بِأَنَّ سَبَبَهُمَا إِرَادَتُهُ لَا فِعْلُهُ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ السَّبَبُ الْأَصْلِيُّ، وَالْإِرَادَةُ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ وَقْعِهِ أَمَّا إِذَا تَحَرَّى لِإِقَاعِ صَلَاةٍ غَيْرِ صَاحِبَةِ الْوَقْتِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَكْرُوهًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ الصَّوَابُ الْجَزْمُ بِالْمَنْعِ إِذَا عَلِمَ بِالنَّهْيِ وَقَصْدُ تَأْخِيرِهَا لِفِعْلِهَا فِيهِ فَيَحْرُمُ مُطْلَقًا وَلَوْ فَائِئَةً يَجِبُ قَضَاؤُهَا فَوْرًا؛ لِأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلشَّرْعِ وَعَبَّرَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ بِمُرَاغَمِ الشَّرْعِ بِالْكُلِّيَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِتَكْفِيرِهِمْ مَنْ قِيلَ لَهُ قُصَّ أَظْفَارُكَ فَقَالَ لَا أَفْعَلُهُ رَغْبَةً عَنِ السُّنَّةِ فَإِذَا اقْتَضَتْ الرَّغْبَةُ عَنِ السُّنَّةِ التَّكْفِيرَ فَأُولَى هَذِهِ الْمُعَانَدَةُ، وَالْمُرَاغَمَةُ وَيُجَابُ بِتَعْنِيَنِ حَمَلِ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُشِيبُهُ الْمُرَاغَمَةُ، وَالْمُعَانَدَةُ لَا أَنَّهُ مَوْجُودٌ فِيهِ حَقِيقَتُهُمَا وَقَوْلُ جَمْعِ الْمَكْرُوهِ وَتَأْخِيرُهَا إِلَيْهِ لَا إِقَاعُهَا فِيهِ مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ بِالذَّاتِ الْإِقَاعُ لَا التَّأْخِيرُ وَكَذَا إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ بِقَصْدِ التَّحِيَّةِ فَقَطْ بِخِلَافِ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَلَى مِيتٍ حَضَرَ قَبْلَ الصُّبْحِ، وَالْعَصْرِ لِكَثْرَةِ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ بَعْدَهُمَا.

وَالَا فِي حَرَمِ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ.

(تنبيه) فيه تحقيقٌ لكثيرٍ مما سبق وردَّ لأوهامٍ وقَعَتْ فيه اعلم أنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُتَأَخَّرِ وَقَسِمِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ لَا لِلْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ فَصَّلَاةُ الْجَنَازَةِ، وَالْفَائِتَةِ وَنَحْوُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَالْكُسُوفِ وَالنَّذْرِ وَسُنَّةُ الطَّوَافِ، وَالتَّحِيَّةِ، وَالْوُضُوءِ أَسْبَابُهَا مِنْ طَهْرِ الْمِيْتِ وَتَذَكُّرِ الْفَائِتَةِ، وَالْقَحْطِ، وَالْكُسُوفِ، وَالنَّذْرِ، وَالطَّوَافِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَالْوُضُوءِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَعَلَى الثَّانِي إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوَقْتِ فَمُتَقَدِّمَةٌ وَإِلَّا فَمُقَارِنَةٌ وَهَذَا التَّفْصِيلُ أَوْلَى مِنْ إِبْطَالِ الْمَجْمُوعِ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّ سَبَبَهَا مُتَقَدِّمٌ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مُقَارِنٌ وَقِيلَ تَحْرُمُ؛ لِأَنَّ سَبَبَهَا مُتَأَخَّرٌ أَيْ وَهُوَ الْغَيْثُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَحْطَ هُوَ الْحَامِلُ عَلَيْهَا لِطَلَبِ الْغَيْثِ فَلَا أَوَّلَ هُوَ السَّبَبُ الْأَصْلِيُّ فَكَانَتْ إِنْطَاةُ الْحُكْمِ بِهِ أَوْلَى قَبْلَ وَقَعِ فِي الْمَجْمُوعِ حُرْمَتُهَا وَهُوَ سَبَقَ قَلَمُ انْتَهَى وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، بَلِ الَّذِي فِيهِ جُلُّهَا وَنَارَعَ الْغَزَالِي فِي جَوَازِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِلصَّلَاةِ، بَلِ هِيَ سَبَبُهُ فَاسْتَحَالَتْ نِيَّتُهُ بِهَا بِأَنَّهُ يُضَيِّفُهَا إِلَيْهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَعْنَى كَوْنِهِ سَبَبًا لَهَا أَنَّهُ سَبَبٌ لِنَدْبِ صَلَاةٍ مَخْصُوصَةٍ عَقِبَهُ لَا لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ وَكَوْنُهَا سَبَبُهُ أَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ صَلَاةٌ وَوَاضِحٌ قُرْآنًا مَا بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ فَطُبِّلَتْ الْاسْتِحَالَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَالْمُعَادَةُ لِتَيَسُّمِ، أَوْ انْفِرَادِ لَا يَكُونُ سَبَبُهَا إِلَّا مُقَارِنًا لِاسْتِحَالَةِ وَجُودِ سَبَبٍ لَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ، وَكَذَا الْعِيدُ، وَالضُّحَى بِنَاءً عَلَى دُخُولِ وَقْتِهَا بِالطَّلُوعِ وَيَأْتِي فِي التَّحِيَّةِ حَالُ الْخُطْبَةِ وَفِيْمَنْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَصَعِدَ الْخُطْبُ الْمَنْبَرِ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ فَيَحْتَمِلُ الْقِيَاسُ وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ ذَاكَ أَغْلَظُ لِاسْتِثْنَاءِ ذَاتِ السَّبَبِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ لَا هُنَا وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْقِيَاسُ فِي الْأَوَّلِ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ إِلَّا فِي رَكْعَتَيْنِ فَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا كَأَنْشَاءِ صَلَاةٍ أُخْرَى مُطْلَقًا، ثُمَّ لَا سَبَبَ لَهَا هُنَا لَا فِي الثَّانِيَةِ فَإِذَا نَوَى أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ مِنَ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ، ثُمَّ دَخَلَ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ وَلَمْ يَتَحَرَّ تَأْخِيرَ بَعْضِهَا إِلَيْهِ لَمْ يُلْزَمَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ بِدُخُولِهِ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْاِبْتِدَاءِ.

(وَالَا) صَلَاةٌ (فِي) بُقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ (حَرَمِ مَكَّةَ) الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ مِمَّا حُرِّمَ صَيِّدُهُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاةٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»^(١) وَلِزِّيَادَةِ فَضْلِهَا ثُمَّ فَلَا يَحْرُمُ مِنْ اسْتِكْنَاهَا لِلْمُقِيمِ بِهِ وَلِأَنَّ الطَّوَافَ صَلَاةً بِالنَّصِّ وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهِ فَالصَّلَاةُ مِثْلُهُ قَالَ الْمَحَامِلِيُّ، وَالْأَوَّلَى عَدَمُ الْفِعْلِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ حَرَّمَهُ انْتَهَى لَا يُقَالُ هُوَ مُخَالَفٌ لِلْسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ كَمَا عُرِفَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَيْسَ قَوْلُهُ وَصَلَّى صَرِيحًا فِي إِرَادَةِ مَا يَشْمَلُ سُنَّةَ الطَّوَافِ وَغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فِيهِ نَعَمْ فِي رِوَايَةِ صَحِيحَةٍ «لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا صَلَّى» مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الطَّوَافِ وَبِهَا يَضَعُفُ الْخِلَافُ.

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٨٤/٤]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٨٦٨]، والنسائي في (سننه) [رقم/٥٨٥]، وغيرهم من حديث: جبير بن مطعم رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للألباني [رقم/٧٩٠٠].

فَضْلٌ

إِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ طَاهِرٍ، وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ إِلَّا الْمُرْتَدُّ وَلَا الصَّبِيُّ، وَيُؤْمَرُ

(فصل) فِيمَنْ تَلَزَمَهُ الصَّلَاةُ آدَاءً وَقَضَاءً وَتَوَابِعُهَا

(إنما تجب الصلاة) السابقة وهي الخمس (على كل مسلم) ولو فيما مضى فدخل المرتد (بالغ عاقل) ذكر، أو أنثى، أو خنثى (طاهر) لا كافير أصلي بالنسبة للمطالبة بها في الدنيا؛ لأن الذم لا يطالب بشيء وغيره يطالب بالإسلام أو بذل الجزية، بل للعقاب عليها كسائر الفروع أي المجمع عليها كما هو ظاهر في الآخرة لتمكنه منها بالإسلام ولتص ﴿لَوْ أَنَّكَ مِنَ الصَّالِينَ﴾ [المدثر: ٤٣] ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [نصت: ٧] ولا صبي ومجنون ومغنى عليه وسكران بلا تعدد لعدم تكليفهم وجوبها على متعدّد بنحو جنونه عند من عبّر به وجوب انعقاد سبب الوجوب القضاء عليه ولا حائض ونفساء وإن استعجلتا ذلك بدواء؛ لآتهما مكلّفتان بتركها قيل إن حيل عدم الوجوب على أصداد من ذكره على عدم الإثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر، أو على الأول ورد أيضاً، أو على الثاني ورد غيره ممن ذكر انتهى وليس بسديد؛ لأن الوجوب حيث أطلق إنما ينصرف لمدلوله الشرعي وهو هنا كذلك ثبوتاً وانتفاء غاية ما فيه أن في الكافر تفصيلاً، والقاعدة أن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل إيراده على أن قوله ورد غيره سهو وصوابه ورد الصبي. (ولا قضاء على الكافر). إذا أسلم ترغيباً له في الإسلام ولقوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] (إلا المرتد) بالجر كذا اقتصر عليه غير واحد ولعله لاقتصار ضبط المصنف عليه، أو لكونه الأوضح فيلزمه قضاء ما فاتته زمن الردة حتى زمن جنونه، أو إغمائه، أو سكره فيها ولو بلا تعدد تغليظاً عليه بخلاف زمن حيضها ونفاسها وقّع في المجموع ما يخالفه وهو سبق قلم؛ لأن إسقاطها عنها عزيمة فلم تؤثر فيها الردة وعنه رخصة فأثرت فيها إذ ليس المرتد من أهلها ونظر فيه الإمام بآته لم يعص الجنون فمقارنته الردة له كمقارنة المعصية في السفر له وجوابه ما تقرّر أن الردة الموجبة للقضاء مقارنة للجنون فلم يؤثر فيها تغليظاً عليه بخلاف السفر فإنه لم يقرّن به مانع للقصر أصلاً فإن قلت لم وجب القضاء مع الجنون المقارن لها تغليظاً ومنع الجنون صحة إقراره فلم ينظر للتغليظ عليه لأجلها وأوجب السكر الأول ولم يمنع الثاني تغليظاً فيها مع أنها أفحش منه قلت؛ لآتها ليس فيها جناية إلا على حقوق الله تعالى فاقتضت التغليظ فيها فحسب وهو فيه جناية على الحقيين فاقتضى التغليظ عليه فيهما فتأمل. (ولا قضاء على الصبي) الذكر، والأنثى لما فاتته زمن صباه بعد بلوغه لعدم تكليفه (ويؤمر) مع التهديد فلا يكفي مجرد الأمر أي يجب على كل من أبويه وإن علا ويظهر أن الوجوب عليهما على الكفاية فيسقط بفعل أحدهما لحصول المقصود به، ثم الوصي، أو القيم، وكذا نحو ملتقط ومالك قرن ومستعير ووديع وأقرب الأولياء فالإمام فصلحاء المسلمين فيمن

بها لِسَبْعٍ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا عَشْرٌ،

لا أصل له تعليمه ما يُضطرُّ إلى معرفته من الأمور الضرورية التي يكفرُ جاحدُها ويشترِكُ فيها العام، والخاصُّ ومنها «أن النبي ﷺ بُعِثَ بِمَكَّةَ وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ» كذا اقتصروا عليهما وكان وجهه أن إنكار أحدهما كفرٌ لكن لا ينحصرُ الأمرُ فيهما وحيثُ فلا بُدَّ أن يذكرَ له من أوصافه ﷺ الظاهرة المتواترة ما يُمَيِّزُه ولو بوجه، ثم ذُنُوكَ، وأما مُجَرَّدُ الحُكْمِ بهما قبل تمييزه بوجهٍ فغيرُ مفيدٍ فيجبُ بيانُ الثبوتِ، والرسالةُ وأنَّ محمداً الذي هو من قُرَيشٍ واسمُ أبيه كذا وأُمُّه كذا وبُعِثَ بِكَذَا وَدُفِنَ بِكَذَا نَبِيُّ اللَّهِ ورسولُه إلى الخلقِ كافةً وَيَتَعَيَّنُ أَيْضاً ذِكْرُ لَوْنِهِ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَن زَعَمَ كَوْنَهُ أَسْوَدَ كُفْرٌ، والمُرَادُ لِثَلَاثٍ يَزَعُمُ أَنَّهُ أَسْوَدُ فَيَكْفُرُ مَا لَمْ يُعَدَّرْ لَا أَنَّ الشَّرْطَ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ خُطُورُ كَوْنِهِ أَبْيَضَ، وكَذَا يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا إِنْكَارُهُ كُفْرٌ فَتَأَمَّلْهُ، ثم أمرُه (بها) أي الصلاة ولو قضاءً وبجميعِ شُرُوطِهَا وبسائرِ الشرائعِ الظاهرة ولو سُنَّةَ كَسَائِكَ وَيَلْزَمُهُ أَيْضاً نَهْيُهُ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ (لِسَبْعٍ) أي عَقِبَ تَمَامِهَا إِنْ مَيَّزَ وَإِلَّا فَعِنْدَ التَّمْيِيزِ بِأَن يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَسْتَنْجِيَ وَحَدَّه وَيُؤَافِقُهُ خَبَرُ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ مَتَى يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ (إِذَا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ شِمَالِهِ) ^(١) أَي مَا يَضُرُّهُ وَمَا يَنْفَعُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ أَمْرُ مُمَيَّزٍ قَبْلَ السَّبْعِ لِثَدْرَتِهِ (وَيُضْرَبُ) ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍ وَجُوبًا مِمَّنْ ذُكِرَ (عليها) أي على تركها ولو قضاءً، أو تركِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهَا، أو شيءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ الظَّاهِرَةِ وَلَوْ لَمْ يُفِدْ إِلَّا الْمُبْرِجُ تَرَكَهُمَا وَفَاقًا لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَخِلَافًا لِقَوْلِ الْبُلْقِينِيِّ يَفْعَلُ غَيْرَ الْمُبْرِجِ كَالْحَدِّ، والفرقُ ظاهراً وَسَيَذْكُرُ الصَّوْمَ فِي بَابِهِ (لِعَشْرِ) أَي عَقِبَ تَمَامِهَا لَا قَبْلَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا» ^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ» وَحِكْمَةُ ذَلِكَ التَّمْرِينُ عَلَيْهَا لِيَعْتَادَهَا إِذَا بَلَغَ وَأَخَّرَ الضَّرْبَ لِلْعَشْرِ؛ لِأَنَّهُ عَقُوبَةٌ، وَالْعَشْرُ زَمَنُ احْتِمَالِ الْبُلُوغِ بِالْإِحْتِلَامِ مَعَ كَوْنِهِ حَيْثُ يَقْوَى وَيَحْتَمِلُهُ غَالِبًا نَعَمْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ فِي قِنِّ صَغِيرٍ لَا يُعْرِفُ إِسْلَامَهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِهَا أَي وَجُوبًا لِاحْتِمَالِ كُفْرِهِ وَلَا يُنْهَى عَنْهَا لِإِدْمَاحِ تَحَقُّقِ كُفْرِهِ، وَالْأَوْجَهُ نَدْبُ أَمْرِهِ لِأَلْفِهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَاحْتِمَالِ كُفْرِهِ إِنَّمَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ فَقَطْ وَلَا يَنْتَهِي وَجُوبُ ذُنُوكَ عَلَى مَنْ ذُكِرَ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَأَجْرُهُ تَعْلِيمُهُ ذَلِكَ كَقُرْآنٍ وَآدَابٍ فِي مَالِهِ، ثُمَّ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ عَلَا، ثُمَّ أُمُّهُ وَإِنْ عَلَتْ وَمَعْنَى وَجُوبِهَا فِي مَالِهِ كَزَكَاتِهِ وَنَفَقَةِ مُمْوَنِهِ وَبَدَلِ مُثْلِفِهِ ثُبُوتِهَا فِي ذِمَّتِهِ وَوُجُوبُ إِخْرَاجِهَا مِنْ مَالِهِ عَلَى وَلِيِّهِ فَإِنْ بَقِيََتْ إِلَى كَمَالِهِ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ لَزِمَ إِخْرَاجُهَا وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِهِمُ الْمُتَنَاقِضِ فِي ذَلِكَ.

(١) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٤٩٧]، من طريق: معاذ بن عبد الله بن حبيب الجهني.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للآلباني [رقم/٩٥].

(٢) [حسن] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٤٩٤]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٤٠٧]، والدارمي في

(سننه) [رقم/١٤٣١]، من طريق: عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده ﷺ به.

قلت: حديث حسن. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للآلباني [رقم/٤٦٥].

ولا على ذي حيضٍ أو مجنونٍ أو إغماءٍ، بخلاف السكر. ولو زالت هذه الأسباب وبقي من الوقت تكبيرةٌ وجبت الصلاة،

(تنبيه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات أبوين أن وجوب ما مرَّ عليهما فالزوج وقضيته وجوب ضربها وبه ولو في الكبيرة صرح جمال الإسلام بن الزري بتقديم الزاي نسبة ليزر الكتان وهو ظاهر؛ لأنه أمرٌ بمعروفٍ لكن إن لم يخش نشوزاً أو أمارته وهذا أولى من إطلاق الزركشي النذب وقول غيره في الوجوب نظراً، والجواز مُحتمَلٌ وأول ما يلزم المُكَلَّفُ الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الأكثرين وعند غيرهم النظر المؤدي إليها وجوبها قطعي وشرعي لا عقلي على الأصح ويلزم من كونه سريعاً توقُّفه على معرفة النبي ﷺ وبهذا يتضح ما صرح به السمعاني من أنها أول الواجبات مطلقاً لا يقال هذا أيضاً يتوقَّف على ذلك فجاء الدور؛ لأننا نقول هذا توقَّف بوجهٍ وذلك توقَّف بالكمال فلا دور وإن قلنا الواجب المعرفة بوجه ما؛ لأن الحثية بذلك الوجه مُختلفة بالاعتبار ومرَّ أول الكتاب إشارة لذلك.

(ولا قضاء على) شخص (ذي حيض)، أو نفاس ولو في ردة كما مرَّ إذا طهر، بل يحرم عليه كما مرَّ أول الحيض (أو) ذي (جُنُونٍ أو إغماء)، أو سكرٍ بلا تعدٍّ إذا أفاق إلا في زمن الردة كما مرَّ (بخلاف) ذي (السكر)، أو الجُنُون، أو الإغماء المتعدي به إذا أفاق منه فإنه يلزمه القضاء وإن ظن متناول المسكر أنه لقلته لا يسكره لتعديده، وكذا يجب القضاء على من أغمي عليه أو سكر بتعدٍّ، ثم جُن، أو أغمي عليه أو سكر بلا تعدٍّ مدة ما تعدى به وإن عرف وإلا فما ينتهي إليه السكر غالباً، والإغماء بمعرفة الأطباء لا ما بعده بخلاف مدة جنون المرتد كما مرَّ؛ لأن من جُن في ردة مرتد في جنونه حكماً ومن جُن مثلاً في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً وظاهر ما تقرَّر أن الإغماء يقبل طرؤ إغماء آخر عليه دون الجنون وأنه يمكن تمييز انتهاء الأول بعد طرؤ الثاني عليه وفي تصوُّر ذلك بعد إلا أن يقال إن الإغماء مَرَضٌ وللطباء دخل في تمايز أنواعه ومُدَّدها بخلاف الجنون وقد يعكَّر عليه ما أفهمه كلامهم أيضاً من دخول سكرٍ على سكرٍ إلا أن يقال إن السكر يتميَّز خارجاً بالشدة، والضعف بالتمييز بين أنواعه ممكن ويندب القضاء لنحو مجنون لا يلزمه، ثم وقت الضرورة السابق أنه يجري في سائر الصلوات هو وقت زوال مانيع الوجوب. (و) حكمه أنه (لو زالت هذه الأسباب) الكفر الأصلي، والصبا ونحو الحيض، والجنون (و) قد (بقي من) آخر (الوقت تكبيرة) أي قدرها (وجبت الصلاة) أي صلاة الوقت إن بقي سليماً زمن يسع أخف ممكن منها كركعتين للمسافر القاصر ومن شروطها: (قول المحشي قوله: لأنه يمكنه فعلها وقوله ما يعلم منه وقوله أما الصبي فواضح) ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا على الأوجه خلافاً لمن نازع في بعضها ومن مؤذاة لزمته تغليلاً للإيجاب كما لو اقتدى مسافرٌ بميم لحظة من صلاته يلزمه الإنتمام وكان قياسه الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا أسقطوا اختياره لعسر تصوُّره إذ المدار على إدراك قدر

وفي قولٍ يُشْتَرَطُ رَكْعَةٌ، والأظهرُ وجوبُ الظُّهْرِ بإدراكِ تَكْبِيرَةِ آخِرِ العَصْرِ، والمغربِ آخِرِ العِشاءِ. ولو بَلَغَ فيها أتمُّها وأجزأته على الصَّحِيحِ،

جزءٌ محسوسٍ من الوقتِ وبه يُفَرَّقُ بين اعتبارِ التَّكْبِيرَةِ هنا دونَ المقيسِ عليه؛ لأنَّ المدارَ فيه على مُجَرَّدِ الرِّبَاطِ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الوُجُوبِ بإدراكِ دونَ تَكْبِيرَةِ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ مع ما بعده وإلا لَزِمَتْ معها إِنْ خَلَا من الموانع قدرُهما.

(وفي قولٍ يُشْتَرَطُ رَكْعَةٌ) بأخفٍّ ما يُمكنُ لِيخْبِرَ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةَ السَّابِقِ^(١) وجوابه أَنَّ الحديثَ مُحْتَمِلٌ، والقياسُ المذكورُ وَاضِحٌ فَتَعَيَّنَ الأخذُ به وإِنَّمَا لَمْ تُدْرِكِ الجُمُعَةُ بدوْنَ رَكْعَةٍ؛ لأنَّه إدراكُ إسقاطٍ وهذا إدراكُ إيجابٍ فَاحتِيطَ فيهما (والأظهرُ) على الأوَّلِ (ووجوبُ الظُّهْرِ) مع العَصْرِ (بإدراكِ تَكْبِيرَةِ آخِرِ) وقتِ (العَصْرِ و) وجوبُ (المغربِ) مع العِشاءِ بإدراكِ تَكْبِيرَةِ (آخِرِ) وقتِ (العِشاءِ) لِاتِّحَادِ الوقتَيْنِ فِي العُدْرِ فِي الضَّرُورَةِ أَوَّلَى وَشُتْرَطَ بقاءُ سَلَامَتِهِ هنا أيضًا بِقدرٍ ما مرَّ وما لَزِمَهُ فلو بَلَغَ، ثم جُنَّ مَثَلًا قَبْلَ ما يَسَعُ ذلك فلا لُزُومَ وَإِنْ زَالَ الجُنُونُ فورًا على ما اقتضاه إطلاَقُهُمْ نَعَمْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةَ آخِرِ العَصْرِ مَثَلًا فعَادَ المَانِعُ بعدَ ما يَسَعُ المغربَ وَجَبَتْ فَقَطْ لِتَقَدُّمِهَا بِكونِها صَاحِبَةُ الوقتِ وما فَضَلَ لا يَكْفِي للعَصْرِ هذا إِنْ لَمْ يَشْرَعْ فيها قَبْلَ الغُرُوبِ وإلا تَعَيَّنَتْ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ المغربِ ونَوَزَعَ فيه بما لا يُجْدِي ولو أَدْرَكَ من وقتِ العَصْرِ قَدْرَ رَكْعَتَيْنِ ومن وقتِ المغربِ قَدْرَ رَكْعَتَيْنِ مَثَلًا وَجَبَتْ العَصْرُ فَقَطْ كما لو وَسِعَ مع المغربِ قَدْرَ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ لِلْمُقِيمِ أو رَكْعَتَيْنِ لِلْمُسَافِرِ فَتَعَيَّنَ العَصْرُ؛ لأنَّها المَشْبُوعَةُ لا الظُّهْرُ؛ لأنَّها تَابِعَةٌ وَيَأْتِي نَظِيرُ ذلك فِي إدراكِ تَكْبِيرَةِ آخِرِ وقتِ العِشاءِ، ثم خَلَا من الموانِعِ قَدْرَ تِسْعِ رَكْعَاتٍ لِلْمُقِيمِ أو سَبْعِ لِلْمُسَافِرِ فَتَجِبَ الصَّلَاةُ الثَّلَاثُ أو سَبْعٌ، أو سِتٌّ لَزِمَ الْمُقِيمُ الصُّبْحُ، والعِشاءُ فَقَطْ، أو خَمْسٌ فَأَقْلُ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الصُّبْحِ ولو أَدْرَكَ ثَلَاثًا من وقتِ العِشاءِ لَمْ هِيَ. وكذا تَجِبُ المغربُ على الأَوْجِهِ نَظَرًا لِتَمَحُّضِ تَبَعِيَّتِهَا لِلْعِشاءِ وَخُصَّ ما ذُكِرَ؛ لأنَّ الصُّبْحَ، والعَصْرَ، والعِشاءَ لا يُتَصَوَّرُ وَجُوبُ واحِدٍ منها بإدراكِ جزءٍ مِمَّا بعدها إِذْ لا جَمْعَ وَلِلْبُلْقِينِي فِي فتاويه هنا ما يَنْبَغِي مُراجَعَتُهُ مع التَّأَمُّلِ قِيلَ لو حَذَفَ آخِرَ لَفَادَ وَجُوبِ الظُّهْرِ بإدراكِ غَيْرِ الآخِرِ أيضًا. اهـ. وليس بِصَحِيحٍ؛ لأنَّ ما قَبْلَ الآخِرِ لا يَلْزَمُ فِيهِ الظُّهْرُ إِلا إِنْ أَدْرَكَ بعدَ قَدْرِ صَاحِبَةِ الوقتِ قَدْرُها كما يَأْتِي فَتَعَيَّنَ فِي كَلَامِهِ التَّقْيِيدُ بِالْآخِرِ وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي أَنَّهُ لا بُدَّ من إدراكِ ما يَسَعُ فِي الكُلِّ لِافْتِرَاقِهِمَا فِي أَنَّ إدراكَ ما يَسَعُ فِي غَيْرِ الآخِرِ يَكُونُ من الوقتِ وفيهِ يَكُونُ من غَيْرِ الوقتِ.

(ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالسَّنِّ ولا يتصور بالاحتلام لتوقفه على خروج المني وإن تحقق وصوله لقصة الذكر (أتمها) وجوبًا (وأجزأته على الصحيح)؛ لأنه إذاها صحيحة بشرطها فلم يؤثر تغير حاله بالكمال فيها كقن عتق أثناء الجمعة وكون أولها نفلًا لا يمنع وقوع باقيها واجبًا كحج التطوع وكما لو نذر إتمام ما هو فيه من صوم تطوعٍ نعم تسن الإعادة هنا وفيما يأتي خروجًا من

(١) [صحيح] وقد تقدم نَحْوُهُ.

أو بعدها فلا إعادة على الصحيح. ولو حاضت أو جئن أول الوقت وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض، وإلا فلا.

الخلاف (أو بلغ (بعدها) في الوقت حتى العصر مثلاً في جمع التقديم بسن، أو غيره (فلا إعادة) واجبة (على الصحيح) لما ذكر وفارق ما لو حج ثم بلغ بأنه غير مأمور بالتسك فضلاً عن ضربه على تركه وبأنه لما وجب مرة في العمر امتاز بتعين وقوعه حال الكمال بخلافها فيهما ومحل هذا وما قبله إن قلنا إن نية الفرضية لا تلزمه، أو نواها أما إذا قلنا بلزومها ولم ينوها فهو لم يصل شيئاً هنا وليس في صلاة ثم فتلزمه ولو زال عذر جمعة بعد عقد الظهر لم يؤثر إلا إذا اتضح الخنثى بالذكرورة وأمكنه الجمعة لتبين كونه من أهلها وقت عقدها. (ولو) طراً مانع كأن (حاضت) أو نُفِست (أو جئن)، أو أُغِمِي عليه (أول الوقت) واستغفره (وجبت تلك) الصلاة (إن) كان قد (أدرك) من الوقت قبل طرو ما ينع فالأول في كلامه نسبي بدليل ما عَقِبَ به فلا اعتراض عليه (قدر الفرض) الذي يلزمه بأخف ممكن مع إدراك زمن طهر يمتنع تقديمه كتيّم وطهر سلس بخلاف غيره؛ لأنه كان يمكنه تقديمه وقد عهد التكليف بالمقدّم قبل دخول الوقت كالسعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين الصبي، والكافر وغيرهما، وأدعاء أن الصبي غير مكلف به وأن التخفيف على الكافر اقتضى اعتبار قدر الطهر في حقه بعد الوقت مطلقاً يرّده في الأول أنهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الإمكان قبل الوقت مطلقاً، وفي الثاني أنه مكلف كالمسلم فكما اعتبروا الإمكان في المسلم فكذا فيه، والتخفيف عليه إنما يكون في أمر انقضى بجميع آثاره قبل الإسلام وما هنا ليس كذلك فتأمله ويجب معها ما قبلها إن جُمِعَتْ معها وأدرك قدرها أيضاً دون ما بعدها مطلقاً؛ لأن وقت الأولى لا يصلح للثانية إلا في الجمع ووقت الثانية يصلح للأولى مطلقاً وكالأول ما لو طراً المانع أثناءه كما عليم مما تقرر وأما إذا زال أثناءه فالحكم كذلك لكن لا يتأتى استثناء طهر لا يمكن تقديمه في غير الصبي، والكافر (والا) يدرك ذلك (فلا) يجب لانتفاء التمكّن واشتراطوا هنا قدر الفرض وفي الآخر قدر التحريم؛ لأن ما هناك إزالة فيمكنه البناء بعد الوقت ولا كذلك هنا فاشترط تمكّنه.

(تنبيه) صرح في أصل الروضة، والمجموع في الصبي يبلغ آخر وقت العصر مثلاً بتكبيره أنه لا بد في لزوم العصر له من أن يدرك من زمن المغرب قدرها وقدر الطهارة وفي أصل الروضة فيما إذا بلغ أول وقت الظهر مثلاً أنه لا بد من إدراك قدرها أول الوقت دون الطهارة؛ لأنه كان يمكنه تقديمها على الوقت وهذا مشكّل جداً؛ لأنهم في إدراك الآخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي إدراك الأول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس أولى بل متحتماً؛ لأنه قبل الوقت لم يتوجه إليه خطاب من وليه بطهارة ومع ذلك اعتبرت قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جئن بعد أن أدرك من أول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاؤه وفي الوقت توجه إليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم تعتبر قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ، بل اشتراطوا خلوه من الموانع وقت المغرب بقدرها كالفرض حتى لو جئن قبل ذلك لم يلزمه قضاء العصر وحينئذ فقد يؤخذ من هذا

فصل: الأذان

ترجيح ما أشارت إليه الروضة اعتراضاً على أصلها أنه ينبغي استواء الآخر، والأول في عدم اعتبار القدرة على التقديم؛ لأنه لم يجب، وإلى هذا مال جماعة لكن أكثر المتأخرين على اعتماد ما في أصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التمثل لما لمحوه في الفرقين بأمريين: أحدهما: أنه في الآخر لما لم يدرك قدر العصر المشبوع للطهارة في الوقت وإنما قدر عليه بعده لزم اعتباره بعده أيضاً إعطاء للتابع حكم مشبوعه وحذراً من تميز التابع باعتباره في الوقت مع كون مشبوعه لم يعتبر إلا بعده وفي الأول لما أدرك قدر الفرض الذي هو المشبوع أول الوقت استغنى به عن تقدير إمكان تابعه الممكن التقديم أول الوقت أيضاً فالحاصل أن المشبوع في إدراك الآخر استتبع تابعه في كونه يقدر بعد الوقت مثلاً لئلا يميز التابع وفي إدراك الأول اكتفى بوقوع المشبوع كله في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطاً للفرض بلزومه بما ذكر.

ثانيهما: أنه في إدراك الآخر تعارض عليه أمران بقياس ما قرروه: العصر وهي تقتضي اعتبار الطهارة من وقت المغرب، والمغرب وهي تقتضي اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقرّر في إدراك أول الوقت فعملوا هنا بذلك فيهما فاعتبرا طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا تمكّنه من الطهارتين في وقت العصر؛ لأن فيه إجحافاً عليه بإلزامه بالفرضين الأداء، والقضاء وإن زالت السلامة قبل تمكّنه من الطهارتين فخرجوا عن ذلك الإجحاف ولم يلزمه بالعصر إلا إن أدرك قدر طهرها من وقت المغرب واقتضى الاحتياط لصاحبة الوقت وهي المغرب الاكتفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها، وأما الإدراك أولاً فلم يتعارض فيه شيان بالنظر لصاحبة الوقت فاحتيط لها بإلزامه بها بمجرّد تمكّنه من طهرها قبل الوقت.

فصل في الأذان، والإقامة

الأصل فيهما الإجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد المشهورة ليلة تشاورا فيما يجمع الناس ورآه عمراً فيها أيضاً قيل وبضعة عشر صحابياً وفي رواية أنه ﷺ سمى تلك الرؤية حياً وصحّ قوله إنها رؤيا حق إن شاء الله^(١) وفي حديث عند البزار فيه مقال أنه ﷺ أريه ليلة الإسراء، ثم أخر للمدينة حتى وجدت تلك المرائي وكان حكمة ترتبه دون سائر الأحكام عليها أنه تميز مع اختصاره بأنه جامع لسائر أصول الشريعة وكمالاتها فاحتاج لما يؤذن بهذا التميز ولا شك أن تقدّم تلك الرؤيا مع شهادته ﷺ بأنها حق ومقارنة الوحي لها، أو سبقه عليها لرواية أبي داود وغيره «أنه قال لعمر لما أخبره برؤيته سبقك بها الوحي» رفع لسانه وتعظيم لقدره.

(الأذان) بالمعجزة وهو لغة الإعلام وشرعاً ذكر مخصوص شرع أصله للإعلام بالصلاة المكتوبة

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٢/٤]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٤٩٩]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٧٠٦]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/١٦٧٩]، وغيرهم من حديث: عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. وينظر: (صحيح أبي داود) للالباني [رقم/٤٦٩].

والإقامة سُنةٌ، وقيلَ فَرَضٌ كِفايَةً، وإنَّما يُشْرَعَانِ لِمَكْتُوبَةٍ، ويُقالُ في العيدِ ونَحْوِهِ: الصَّلَاةُ
جامعةٌ. والجديدُ: نَدْبُهُ لِلْمُنْفَرِدِ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ

(والإقامة) وهي لغةٌ مصدرُ أَقامَ وشرعاً الذِّكْرُ الآتي؛ لأنَّه يُقيمُ إلى الصلاةِ كُلَّ منهما مشروعَ إجماعاً، ثمَّ الأصحُّ أنَّ كِلَاَ منهما (سُنةٌ). على الكِفايَةِ كابتداءِ السلامِ إذْ لم يثبتْ ما يصرِّحُ بوجوبِهما (وقيلَ) إنَّهما (فَرَضٌ كِفايَةً) لِكُلِّ من الخمسِ لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عليه «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(١) ولأنَّها من الشعائرِ الظَّاهِرَةِ كالجماعةِ وهو قَوِيٌّ ومن ثَمَّ اختارَه جَمْعٌ فَيَقَاتِلُ أَهْلُ بَلَدٍ تَرَكُوهُمَا، أو أَحَدَهُمَا بَحِثٌ لَمْ يَظْهَرْ الشُّعَارُ فِي بَلَدٍ صَغِيرَةٍ يَكْفِي بِمَحَلٍّ وَكَبِيرَةٍ لَا بُدَّ مِنْ مَحَالٍ نَظِيرٍ مَا يَأْتِي فِي الْجَمَاعَةِ وَالضَّابِطُ أَنَّ يَكُونَ بَحِثٌ يَسْمَعُهُ كُلُّ أَهْلِهَا لَوْ أَصْغَوْا إِلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا قِتَالَ لَكِنْ لَا بُدَّ فِي حُصُولِ السُّنَةِ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ أَهْلِ الْبَلَدِ مِنْ ظُهُورِ الشُّعَارِ كَمَا ذُكِرَ فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَنَّ أَذَانَ الْجَمَاعَةِ يَكْفِي سَمَاعَ وَاحِدٍ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِأَصْلِ سُنَةِ الْأَذَانِ وَهَذَا بِالنَّظَرِ لِأَدَائِهِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْبَلَدِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَذَّنَ وَاحِدٌ فِي طَرَفٍ كَبِيرَةٍ حَصَلَتِ السُّنَةُ لِأَهْلِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا ذُكِرَ بَيْنَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَتْ لَا تُقَامُ إِلَّا بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَلَدِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْأَذَانِ غَيْرُهُ مِنْ إِقَامَتِهَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنْ قَوْلِنَا فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي إِلَى آخِرِهِ. (وإنَّما يُشْرَعَانِ لِلْمَكْتُوبَةِ) دُونَ الْمُنْذُورَةِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَالنَّقْلُ وَإِنْ شَرِعتْ لَهُ الْجَمَاعَةُ فَلَا يُنْذَبَانِ، بَلْ يُكْرَهُانِ لِعَدَمِ وُجُودِهِمَا فِيهَا نَعَمْ قَدْ يُسَنُّ الْأَذَانُ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي آذَانِ الْمَوْلُودِ، وَالْمَهْمُومِ، وَالْمَصْرُوعِ، وَالغَضْبَانِ وَمَنْ سَاءَ خُلُقُهُ مِنْ إِنْسَانٍ، أَوْ بَهِيمَةٍ وَعِنْدَ مُزْدَحَمِ الْجَيْشِ وَعِنْدَ الْحَرِيقِ قَبْلَ وَعِنْدَ انْتِزَالِ الْمَيْتِ لِقَبْرِهِ قِيَاسًا عَلَى أَوَّلِ خُرُوجِهِ لِلدُّنْيَا لَكِنْ رَدَدَتْهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَعِنْدَ تَعَوُّلِ الْغِيلَانِ أَيْ تَمَرُّدِ الْجِنِّ لِخَبَرٍ صَحِيحٍ فِيهِ^(٢)، وَهُوَ، وَالْإِقَامَةُ خَلْفَ الْمُسَافِرِ، (وَيُقَالُ فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ) مِنْ كُلِّ نَفْلٍ شَرِعتْ فِيهِ الْجَمَاعَةُ وَصَلَّى جَمَاعَةً كَكُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ وَتَرَاوِيحَ لَا جَنَازَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُشِيعِينَ حَاضِرُونَ غَالِبًا (الصَّلَاةُ) بِنَصْبِهِ إِغْرَاءً وَرَفْعِهِ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا (جَامِعَةً) بِنَصْبِهِ حَالًا وَرَفْعِهِ خَبَرًا لِلْمَذْكُورِ، أَوْ الْمَحْذُوفِ أَوْ مُبْتَدَأً حَذَفَ خَبَرَهُ لِتَخْصِيصِهِ بِمَا قَبْلَهُ وَذَلِكَ لِثَبُوتِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ فِي كُوفِ الشَّمْسِ وَقِيَاسَ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا ذُكِرَ، أَوْ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، أَوْ هَلُمُّوا إِلَى الصَّلَاةِ، أَوْ الصَّلَاةُ رَجَمَكُمْ اللَّهُ، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ. (وَالْجَدِيدُ نَدْبُهُ) أَيِ الْأَذَانِ (لِلْمُنْفَرِدِ) بِعُمَرَانِ، أَوْ صَحْرَاءَ وَإِنْ بَلَغَهُ أَذَانُ غَيْرِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِلخَبَرِ الآتِي. (وَيَرْفَعُ) الْمُؤَذِّنُ وَلَوْ مُنْفَرِدًا (صَوْتَهُ) بِالْأَذَانِ مَا اسْتَطَاعَ نَدْبًا لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا كُنْتُ فِي غَتَمِكَ، أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتَ لِلصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حَتَّى

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦٠٢]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٦٧٤]، وغيرهما من حديث: مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٢) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣/٣٠٥]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/٢٥٤٨]، وأبو يعلى في (مسنده) [رقم/٢٢١٩]، وغيرهم من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/١١٤٠].

إِلَّا بِمَسْجِدٍ، وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ. وَيُقِيمُ لِلْفَائِتَةِ، وَلَا يُؤَدُّنَ فِي الْجَدِيدِ. قُلْتُ: الْقَدِيمُ أَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَإِنْ كَانَ فَوَائِثُ لَمْ يُؤَدُّنَ لِغَيْرِ الْأُولَى. وَيُنْدَبُ لَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ الْإِقَامَةُ لَا الْأَذَانُ عَلَى الْمَشْهُورِ.

وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١) (إِلَّا بِمَسْجِدٍ)، أَوْ غَيْرِهِ (وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ) أَوْ صَلَّوْا فُرَادَى وَانصَرَفُوا فَلَا يُنْدَبُ فِيهِ الرِّفْعُ، بَلْ يُنْدَبُ عَدَمُهُ لِثَلَاثَةِ يَوْمِهِمْ دُخُولَ وَقْتِ صَلَاةٍ أُخْرَى، أَوْ يُشْكِكُهُمْ فِي وَقْتِ الْأُولَى لَا سِيَّمَا فِي الْغَيْمِ فَيَحْضُرُونَ مَرَّةً ثَانِيَةً وَفِيهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ وَبِهِ انْدَفَعَ مَا قِيلَ لَا حَاجَةَ لِاشْتِرَاطِ وَقْعِ الْجَمَاعَةِ لِلإِيهَامِ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ أَيْضًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِيهَامَهُمْ أَخَفُّ مَشَقَّةً إِذْ يُفْرَضُ تَوَهُُّمُهُمْ لَا يَحْصُلُ مِنْهُمْ الْحُضُورُ إِلَّا مَرَّةً.

(نَتَبِيهٌ) إِنَّمَا يَتَّجِعُ التَّقْيِيدُ بِالْانصِرَافِ فِيمَا إِذَا اتَّحَدَ مَحَلُّ الْجَمَاعَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَعَدَّدَ؛ لِأَنَّ الرِّفْعَ فِي أَحَدِهَا يَضُرُّ الْمُتَنَصِّرِينَ مِنَ الْبَقِيَّةِ بِعَوْدِ كُلِّ لِمَا صَلَّيَ بِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ فَيَتَّجِعُ حِينَئِذٍ نَدْبُ عَدَمِ الرِّفْعِ وَإِنْ لَمْ يَنْصَرِفُوا وَقَضِيَةُ الْمُتَنَبِّهِ نَدْبُ الْأَذَانِ مَعَ الرِّفْعِ لِلْجَمَاعَةِ الثَّانِي وَإِنْ كُرِهَتْ وَنَوَزَعَ فِيهِ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي كِرَاهَتُهُ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ وَزُرْدٌ بِأَنِّ كِرَاهَتِهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ لَا يَقْتَضِي كِرَاهَةً وَسِيلَتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(وَيُقِيمُ لِلْفَائِتَةِ) قَطْعًا (وَلَا يُؤَدُّنَ) لَهَا (فِي الْجَدِيدِ) لِزَوَالِ الْوَقْتِ وَلِمَا صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ فَاتَتْهُ صَلَاةُ يَوْمِ الْخَنْدَقِ فَقَضَاهَا وَلَمْ يُؤَدُّنَ لَهَا» (قُلْتُ الْقَدِيمُ) أَنَّهُ يُؤَدُّنَ لَهَا فُعِلَتْ جَمَاعَةٌ، أَوْ فُرَادَى خِلَافًا لِمَا يَوْمُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ وَلَا يُنَافِيهِ الْقَدِيمُ السَّابِقُ لِلَاخْتِلَافِ عَنْهُ، بَلْ قِيلَ إِنَّ ذَاكَ جَدِيدٌ لَا قَدِيمٌ وَهُوَ (أَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّهُ ﷺ لَمَّا فَاتَتْهُ الصُّبْحُ بِالْوَادِي سَارَ قَلِيلًا، ثُمَّ نَزَلَ وَأَذَّنَ بِلَالٍ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ الصُّبْحُ»^(٢) وَذَلِكَ بَعْدَ الْخَنْدَقِ فَلَا أَذَانَ عَلَى الْأَوَّلِ حَقٌّ لِلْوَقْتِ وَعَلَى الثَّانِي حَقٌّ لِلْفَرَضِ وَفِي الْإِمْلَاءِ حَقٌّ لِلْجَمَاعَةِ، (فَإِنْ كَانَ) عَلَيْهِ (فَوَائِثُ) وَأَرَادَ قَضَاءَهَا مُتَوَالِيَةً (لَمْ يُؤَدُّنَ لِغَيْرِ الْأُولَى) أَوْ مُتَفَرِّقَةً فَإِنْ طَالَ فَصَلُّ بَيْنَ كُلِّ عُرْفَا أَذَّنَ لِكُلِّ وَلَوْ جَمَعَ تَأْخِيرًا أَذَّنَ لِلأُولَى فَقَطْ سَوَاءً كَانَتْ صَاحِبَةً الْوَقْتِ، أَمْ غَيْرَهَا، وَكَذَا تَقْدِيمًا مَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ الثَّانِيَةِ قَبْلَ فِعْلِهَا فَيُؤَدُّنَ لَهَا لِزَوَالِ التَّبَعِيَّةِ وَلَوْ وَالَى بَيْنَ فَائِتَةٍ وَمُؤَادَةٍ أَذَّنَ لِأَوَّلَاهُمَا إِلَّا أَنْ يُقَدِّمَ الْفَائِتَةَ، ثُمَّ بَعْدَ الْأَذَانِ لَهَا يَدْخُلُ وَقْتُ الْمُؤَادَةِ فَيُؤَدُّنَ لَهَا أَيْضًا. (وَيُنْدَبُ لَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ)، وَالْخَنَائِي وَلِكُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ أَيْضًا (الْإِقَامَةُ) عَلَى الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّهَا لَا سِتْنَاهَا فِي الْحَاضِرِينَ فَلَا رَفْعَ فِيهَا يُخْشَى مِنْهُ مَحْذُورٌ وَمِمَّا يَأْتِي (لَا الْأَذَانَ عَلَى الْمَشْهُورِ) لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّفْعِ الَّذِي قَدْ يُخْشَى مِنْ افْتِتَانٍ، وَالتَّشْبِيهِ بِالرِّجَالِ وَمِنْ ثَمَّ حَرَمٌ عَلَيْهَا رَفْعُ صَوْتِهَا بِهِ وَإِنْ كَانَ ثَمَّ أَجَنَّبِيٌّ يَسْمَعُ وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمُ غِنَاؤُهَا وَسَمَاعُهُ لِلْأَجَنَّبِيِّ حَيْثُ لَا فِتْنَةٌ؛ لِأَنَّ تَمْكِينَهَا مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى مُؤَدِّ لِفِتْنَةٍ بِخِلَافِ تَمْكِينَهَا مِنَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّهُ يَسْرُ الْإِصْغَاءُ لِلْمُؤَدِّنِ، وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ وَكُلُّ مِنْهُمَا إِلَيْهَا مُفْتِنٌ وَلِأَنَّهُ لَا تَشْبِيهُ فِيهِ إِذْ هُوَ مِنْ وَضْعِ النِّسَاءِ بِخِلَافِ الْأَذَانِ فَإِنَّهُ مُخْتَصَّصٌ بِالذِّكْرِ فَحَرَمٌ عَلَيْهَا

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٥٨٤]، وغيره من حديث: أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) [صحيح] وقد تقدم تخريجه .

والأذان مثنى. والإقامة فُرَادَى إِلَّا لَفْظُ الْإِقَامَةِ وَيُسْنُ إِدْرَاجُهَا وَتَرْتِيلُهُ. وَالتَّرْجِيعُ فِيهِ.
والتَّوْبُ فِي الصُّبْحِ

التَّشْبَهُ بِهِمْ فِيهِ وَقَضِيَّةٌ هَذَا عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِسَمَاعِ أَجَنَبِيٍّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَحْصُلُ التَّشْبَهُ إِلَّا حِينَئِذٍ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي أَذَانِهَا لِلنِّسَاءِ الظَّاهِرِ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ كِرَاهَتِهِ بَيْنَ قَصْدِهَا لِلْأَذَانِ وَعَدَمِهِ فَإِنْ قُلْتُ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ حُرْمَتِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ بِقَصْدِهِ بِجَمَاعٍ عَدَمَ مَشْرُوعِيَّةِ كُلِّ قُلْتُ يُفَرِّقُ بَأَنَ ذَلِكَ فِيهِ مُنَابَذَةُ صَرِيحَةٍ لِلشَّرْعِ بِخِلَافِ هَذَا إِذِ الَّذِي اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ فِيهِ عَدَمُ نَدْبِهِ لَا غَيْرَ وَلَا رَفْعَ صَوْتِهَا بِالتَّلْبِيَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مَشْغُولٌ بِتَلْبِيَةِ نَفْسِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُسْنُ الْإِصْغَاءَ لَهَا وَلَا نَظَرَ الْمُكَلَّبِي وَلَوْ أَذْنَتْ لِلنِّسَاءِ بِقَدْرِ مَا يَسْمَعْنَ لَمْ يُكْرَهْ وَكَانَ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا الْخُشْيُ. (وَالْأَذَانُ مَثْنِي) مَعْدُولٌ عَنْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ أَيْ مُعْظَمُهُ إِذِ التَّكْبِيرُ أَوَّلُهُ أَرْبَعٌ، وَالتَّشَهُدُ آخِرُهُ وَاحِدٌ (وَالْإِقَامَةُ فُرَادَى إِلَّا لَفْظُ الْإِقَامَةِ) لِلْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَمَرَ بِلَالٍ أَيْ أَمَرَ ﷺ» كَمَا فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ «أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةُ»^(١) إِلَّا الْإِقَامَةُ أَيْ؛ لِأَنَّهَا الْمُصْرَحَةُ بِالْمَقْصُودِ وَإِلَّا لَفْظُ التَّكْبِيرِ فَإِنَّهُ يُنْتَى أَوَّلُهَا وَآخِرُهَا وَاعْتَدِلَ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَلَى نِصْفِ لَفْظِهِ فِي الْأَذَانِ فَكَانَتْ فُرْدٌ قَالَ وَلِهَذَا شَرَعَ جَمْعُ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ فِي الْأَذَانِ بِنَفْسٍ وَاحِدٍ أَيْ مَعَ وَقْفَةٍ لَطِيفَةٍ عَلَى الْأَوَّلَى لِلاتِّبَاعِ فَإِنْ لَمْ يَقِفْ فَالْأَوَّلَى الضَّمُّ وَقِيلَ الْفَتْحُ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْأَفَاظِ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِكُلِّ كَلِمَةٍ فِي نَفْسٍ وَفِي الْإِقَامَةِ يَجْمَعُ كُلَّ كَلِمَتَيْنِ بِصَوْتٍ.

(وَيُسْنُ إِدْرَاجُهَا) أَيْ إِسْرَاعُهَا (وَتَرْتِيلُهُ) أَيْ الثَّانِي فِيهِ لِلْأَمْرِ بِهِمَا وَلَا تَهَ لِلْغَائِبِينَ فَالْتَرْتِيلُ فِيهِ أَبْلَغُ وَهِيَ لِلْحَاضِرِينَ فَالْإِدْرَاجُ فِيهَا أَشْبَهُ وَمَنْ تَمَّ سُنَّ أَنْ تَكُونَ أَحْفَضَ صَوْتًا مِنْهُ (وَالْتَّرْجِيعُ فِيهِ) لِثُبُوتِهِ فِي خَبَرٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ ذِكْرُ الشَّهَادَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ سِرًّا بَحِيثٌ يَسْمَعُهُ مَنْ بَقَرِيهِ عُرْفًا قَبْلَ الْجَهْرِ بِهِمَا لِيَتَذَكَّرَهُمَا وَيُخْلِصَ فِيهِمَا إِذْ هُمَا الْمَقْصُودَتَانِ الْمُتَنَجِّتَانِ وَلِيَتَذَكَّرَ خَفَاءً هُمَا أَوَّلُ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ ظَهَرَهُمَا الَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْأُمَّةِ إِنْعَامًا لَا غَايَةَ وَرَاءَهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ لِلرَّفْعِ بَعْدَ تَرْكِهِ، أَوْ لِلشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَ ذِكْرِهِمَا فَيَصِحُّ تَسْمِيَةُ كُلِّ بِهِ لَكِنَّ الْأَشْهَرَ الَّذِي فِي أَكْثَرِ كُتُبِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لِلْأَوَّلِ، (وَالْتَّوْبُ) بِالْمُثَلَّثَةِ (فِي) كُلِّ مِنْ أَذَانِي مُوَادَّةٌ وَأَذَانٍ فَائِئَةٍ (الصُّبْحُ) وَهُوَ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ الْحَيَعَلَتَيْنِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِيهِ^(٢) مَنْ تَابَ إِذَا رَجَعَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مَا قَبْلَهُ فَكَانَ بِهِ رَاجِعًا إِلَى الدُّعَاءِ بِالصَّلَاةِ وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِ الصُّبْحِ كَحَيٍّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ مُطْلَقًا فَإِنْ جَعَلَهُ بَدَلُ الْحَيَعَلَتَيْنِ لَمْ يَصِحَّ أَذَانُهُ وَفِي خَبَرِ الطَّبْرَانِيِّ بِرِوَايَةٍ مِنْ ضَعْفِهِ ابْنُ مَعِينٍ (أَنَّ بِلَالَ كَانَ يُؤَدِّنُ لِلصُّبْحِ فَيَقُولُ حَيٍّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٥٧٨]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٣٧٨]، وغيرهما من حديث: ﷺ.

(٢) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٥٠٠]، والترمذي في (الجامع) [رقم/١٩١]، والنسائي في (سننه) [رقم/٦٣٣]، وغيرهم من حديث: أبي مخذرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: حديث صحيح. وينظر: (صحيح أبي داود) للالباني [رقم/٤٧٣].

وَأَنْ يُؤَذَّنَ قَائِمًا لِلْقِبْلَةِ. وَيَجِبُ تَرْتِيبُهُ وَمَوَالِئُهُ، وَفِي قَوْلِ لَا يَضُرُّ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ طَوِيلَانِ.
وَشَرْطُ الْمُؤَذِّنِ: الْإِسْلَامُ. وَالتَّمْيِيزُ.....

فَأَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا الصَّلَاةَ خَيْرَ مِنَ النُّومِ وَيَتْرُكُ حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ^(١) وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا مُتَشَبِّهٌ فِيهِ لِمَنْ يَجْعَلُونَهَا بَدَلَ الْحَيْعَلَتَيْنِ، بَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ. (وَأَنْ يُؤَذَّنَ) وَيُقِيمَ (قَائِمًا) وَعَلَى عَالٍ احْتِجَإٍ إِلَيْهِ (وَاللِّقْلِيَّةُ)؛ لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ سَلَفًا وَخَلْفًا وَلِخَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ «يَا بِلَالُ ثُمَّ فَنَادِ»^(٢)، بَلْ يُكْرَهُ أَذَانٌ غَيْرُ مُسْتَقْبَلٍ وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يَأْخُذُوا بِمَا فِي خَيْرِ الطَّبْرَانِيِّ وَأَبِي الشَّيْخِ أَنَّ بِلَالَ كَانَ يَتْرُكُ الْإِسْتِجْبَالَ فِي بَعْضِهِ غَيْرِ الْحَيْعَلَتَيْنِ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْمَأْثُورِ الْمَذْكُورِ الَّذِي هُوَ فِي حُكْمِ الْإِجْمَاعِ الْمُؤَيَّدِ بِالْخَيْرِ الْمُرْسَلِ «اسْتَقْبَلْ وَأَذِّنْ» عَلَى أَنَّ الْخَيْرَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ مِنْ ضَعْفِهِ ابْنُ مَعِينٍ وَمُعَارَضُ بَرِّ رَاوِيَهُ الْمَذْكُورِ أَيْضًا أَنَّ بِلَالَ كَانَ يَنْحَرِفُ عَنِ الْقِبْلَةِ عَنْ يَمِينِهِ فِي مَرَّتَيْ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ وَعَنْ يَسَارِهِ فِي مَرَّتَيْ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي كُلِّ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ الْبَاقِيَةِ وَحِينَئِذٍ كَانَ الْأَخْذُ بِهَذَا الْمَوْافِقِ لِمَا مَرَّ، وَالْمَوْجِبُ لِحُجَّةِ الْمُرْسَلِ، وَالْمُشَبِّهُ لِلْإِسْتِجْبَالِ فِيمَا عَدَا الْحَيْعَلَتَيْنِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي أَوَّلَى وَغَيْرُ قَائِمٍ قَدَرِ نَعَمَ لَا بَأْسَ بِأَذَانٍ مُسَاوٍ رَاكِبًا، أَوْ مَاشِيًا وَإِنْ بَعْدَ مَحَلِّ انْتِهَائِهِ عَنْ مَحَلِّ ابْتِدَائِهِ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مَنْ فِي أَحَدِهِمَا الْآخَرَ، وَالْإِلْتِفَاتُ بِعُنُقِهِ لَا بِصَدْرِهِ يَمِينًا مَرَّةً فِي مَرَّتَيْ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَسَارًا مَرَّةً فِي مَرَّتَيْ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ وَخُصًّا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا خِطَابُ آدَمِيٍّ كَسَلَامِ الصَّلَاةِ وَمَنْ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِلْتِفَاتُ هُنَا بِخَدِّهِ لَا بِخَدِّهِ نَظِيرَ مَا يَأْتِي ثُمَّ وَكْرُهُ فِي الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّهُمَا وَعِظٌ لِلْحَاضِرِينَ فَالْإِلْتِفَاتُ إِعْرَاضٌ عَنْهُمْ مُخِلٌّ بِأَدَبِ الْوَعِظِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَإِنَّمَا نُذِبَ فِي الْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا مُجَرَّدُ الْإِعْلَامِ لَا غَيْرُ فَهِيَ مِنْ جِنْسِ الْأَذَانِ فَأُلْحِقَتْ بِهِ وَاخْتَلَفَ فِي الشُّوْبِ فَقَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ لَا وَغَيْرُهُ نَعَمَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى دُعَاءٌ كَالْحَيْعَلَتَيْنِ وَيُسْنُّ جَعْلَ سَبَابَتَيْهِ فِي صِمَاحِي أَذُنَيْهِ فِيهِ دُونُهَا وَالْفَرْقُ أَنَّهُ أَجْمَعٌ لِلصُّوْبِ الْمَطْلُوبِ رَفْعُهُ فِيهِ أَكْثَرُ وَأَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِهِ الْأَصَمُّ، وَالْبَعِيدُ وَقَضَيْتُهُمَا أَنَّهُ لَا يُسْنُّ لِمَنْ يُؤَذِّنُ لِنَفْسِهِ بِخَفْضِ الصُّوْبِ وَبِهِمَا عُلِمَ سِرُّ إلْحَاقِهِمَا لَهَا بِهِ فِي الْإِلْتِفَاتِ لَا هُنَا، (وَيُسْتَرْطُ) فِي كُلِّ مَنْهُ وَمِنَ الْإِقَامَةِ إِسْمَاعُ النَّفْسِ لِمَنْ يُؤَذِّنُ وَحَدَّهُ وَلَا فِاسْمَاعُ وَاجِدٌ وَعَدَمُ بِنَاءٍ غَيْرِهِ عَلَى مَا أَتَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَوْقَعُ فِي اللَّبْسِ وَكَالْحِجِّ وَتَرْتِيبُهُ وَمَوَالِئُهُ) لِلتَّبَاعِ وَلِأَنَّ تَرْكَهُمَا يُوْهِمُ اللَّعِبَ وَيُخِلُّ بِالْإِعْلَامِ وَلَا يَضُرُّ يَسِيرُ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ وَنَوْمٌ وَإِعْمَاءٌ وَجُنُونٌ وَرِدَّةٌ وَإِنْ كُرِهَ (وَفِي قَوْلِهِ لَا يَضُرُّ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ طَوِيلَانِ) كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ، وَالْكَلَامُ فِي طَوِيلٍ لَمْ يَفْحَشْ وَلَا ضَرَّ جَزْمًا. (وَشَرْطُ الْمُؤَذِّنِ)، وَالْمُقِيمِ (الْإِسْلَامُ، وَالتَّمْيِيزُ) فَلَا يَصِحَّاحُ مِنْ كَافِرٍ وَغَيْرِ مُعَيَّرٍ كَسَكَرَانَ لَعَلَّمَهُمْ تَأْلِيلَهُمْ لِلْعِبَادَةِ وَيُحَكِّمُ بِإِسْلَامِ غَيْرِ الْعِيسَوِيِّ بِنُطْقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ فَيُعِيدُهُ لَوْ قَوَّعَ أَوَّلُهُ فِي الْكُفْرِ وَيُسْتَرْطُ لِصِحَّةِ نَصَبِ

(١) [ضعيف] أخرجه: والطبراني في (المعجم الكبير) (١/ ٣٥٢)، والبيهقي في (السنن الكبرى) (١/ ٤٢٥)، من طريق: عبد الله بن محمد بن عمار وعمار وعمر ابني حفص بن عمر بن سعد عن آبائهم عن أجدادهم عن بلال به. قلت: حديث ضعيف. ينظر: (جمع الزوائد) للهيثمي [٢/ ٨٩].

(٢) [صحيح] وقد تقدم نثره.

والذكورة. ويُكره للمُحدث، وللجُنُبِ أَشَدُّ، والإقامة أَغْلَظُ. وَيُسَنُّ صَيِّتُ حَسَنُ الصَّوْتِ
عَدْلٌ. والإمامة أَفْضَلُ منه في الأَصَحِّ.
قُلْتُ: الأَصَحُّ أَنَّهُ أَفْضَلُ منها، والله أَعْلَمُ.

نحو الإمام له تكليفه وأمانته ومعرفة بالوقت، أو مرصده لإعلامه به؛ لأن ذلك ولاية فاشترط كونه من أهلها (و) شرط المؤذن (الذكورة) فلا يصح أذان امرأة وخثنى لرجال وخثنى ولو محارم كإمامتها لهم وأذانها للنساء جائز كما مر. (ويكره) كل منهما (للمحدث) غير المتيّم لخبر الترمذي «لا يؤذن إلا متوضئ»^(١) نعم إن أحدث أثناءه سن له إتمامه (و) كراهته (للمجنب) غير المتيّم (أشد)؛ لأن حدته أغلظ (والإقامة) مع أحد الحديثين (أغلظ) منه مع ذلك الحديث لتسببه لوقوع الناس فيه بانصرافه للطهارة وبحت الاستوى مساواة أذان الجنب لإقامة المحدث. (ويُسَنُّ) للأذان (صيت) أي عالي الصوت لزيادة الإعلام وللخبر الصحيح أنه ﷺ قال لرائي الأذان في النوم «ألقه على بلال فإنه أندى صوتاً منك»^(٢) أي أبعد مدى صوت وقيل أحسن ويسن (حسن الصوت) وإن كان يلقنه لعدم إحسانه؛ لأنه أبعت على الإجابة و(عدل) ليقبل خبره بالوقت ولئو من نظره إلى العورات وحُرّ وعالم بالمواعيت من ذرية مؤذنيه ﷺ فذرية مؤذني أصحابه فذرية صحابي ويظهر تقديم ذريته ﷺ على ذرية مؤذني الصحابة وعلى ذرية صحابي ليس منهم ويكره أذان فاسق وصبي وأعمى؛ لأنهم مظنة الخطأ، والتعطيل، والتغني فيه ما لم يتغير به المعنى ولا حرّم، بل كثير منه كفر فليتنبه لذلك ولا يجوز ولا يصح نصب راتب مُمَيِّز، أو فاسق مطلقاً، وكذا أعمى إلا إن ضم إليه من يعرفه الوقت. (والإمامة أفضل منه في الأصح) لِمَواظبته ﷺ وخلفائه الراشدين عليها ولأن الصحابة احتجوا بتقديم الصديق للإمامة على أحقيته بالخلافة ولم يقولوا بذلك في بلال وغيره (قُلْتُ الأَصَحُّ أَنَّهُ) مع الإقامة لا وحده كما اعتمده خلافاً لِمَن نازع فيه (أفضل والله أعلم) لقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ [نمل: ٣٣] قالت عائشة هم المؤذنون ولا ينافيه قول ابن عباس هو النبي ﷺ؛ لأنه الأحسن مطلقاً وهم الأحسن بعده ولا كون الآية مكية؛ لأنه لا مانع من أن المكي يُشير إلى فضل ما سيُشرع بعد ولما صحَّ (أنه ﷺ دعا له بالمغفرة وللإمام بالإرشاد)، والمغفرة أعلى ومن ثم قال الماوردي دعا للإمام بالإرشاد خوف زيفه وللمؤذن بالمغفرة لعلّجه بسلامة حاله وأنه جعله أميناً، والإمام ضامناً، والأمين خير من الضامن وأنه قال «المؤذن يُغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب وبابس» وأخذ ابن جبان من خبر «من دل على خير فله مثل أجر فاعله»^(٣) أن المؤذن يكون له مثل أجر من صلى بأذانه وإتما لم يواظب ﷺ وخلفاؤه عليه لاحتياج مُراعاة الأوقات فيه إلى فراغ وكانوا

(١) [ضعيف] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/ ٢٠٠]، وغيره من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قُلْتُ: حديث ضعيف. ينظر: (إرواء الغليل) للألباني [رقم/ ٢٢٢٢].

(٢) [صحيح] وقد تقدم تحريجه .

(٣) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم/ ١٦٧٧]، وغيره من حديث: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَشَرْطُهُ الْوَقْتُ إِلَّا الصُّبْحُ

مشغولين بأُمُورِ الْأُمَّةِ ومن ثَمَّ قال عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لولا الْخَلِيفَةُ لَأَذْنْتُ واعْتَرِضَ بآنِ
الاشْتِغَالِ بِذلك إِنَّمَا يَمْنَعُ الْإِدَامَةَ لَا الْفِعْلَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لَا سَيِّمًا أَوْ قَاتِ الْفَرَاغِ كَمَا اعْتَرِضَ
الجَوَابُ بِأَنَّهُ لَوْ أَذْنُ لَقَالَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ لَا يُجْزَى، أَوْ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَلَا جِزَالَةَ فِيهِ بِأَنَّهُ
فِي غَايَةِ الْجِزَالَةِ كَكُلِّ إِقَامَةٍ ظَاهِرٍ مَقَامٍ مُضْمَرٍ لِنُكْتَةٍ عَلَى أَنَّهُ صَحَّ «أَنَّهُ أَذْنُ مَرَّةً فِي السَّفَرِ رَاكِبًا» فَقَالَ
ذلك «وَنُقِلَ عَنْهُ فِي تَشْهَدِ الصَّلَاةِ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِأَحَدِهِمَا تَارَةً وَبِالْآخَرِ أُخْرَى» عَلَى مَا يَأْتِي ثُمَّ فَالْأَحْسَنُ
الجَوَابُ بِأَنَّهُ عَدَمَ فِعْلِهِ لِلْأَذَانِ لَا دَلَالَتهُ فِيهِ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لِاحْتِمَالِهِ وَقَدْ تَفَضَّلَ سُنَّةُ الْكِفَايَةِ عَلَى فَرَضِهَا
كَابْتِدَاءِ السَّلَامِ عَلَى جَوَابِهِ وَقِيلَ إِنَّ عِلْمَ مَنْ نَفْسِهِ الْقِيَامَ بِحُقُوقِ الْإِمَامَةِ فَهِيَ أَفْضَلُ وَإِلَّا فَهُوَ وَقَضِيَّتُهُ،
بَلْ صَرِيحَةٌ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ قَائِلٌ بِأَفْضَلِيَّةِ مَا رَأَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، (وَشَرْطُهُ) عَدَمُ الصَّارِفِ،
وَكَذَا الْإِقَامَةُ فَلَوْ قَصِدَ تَعْلِيمَ غَيْرِهِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ لَا النِّيَّةُ عَلَى الْأَصَحِّ وَمَنْ ثَمَّ يَنْبَغِي نَدْبُهَا وَقَرَعَ عَلَى
الْأَصَحِّ أَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ تَكْبِيرَتَيْنِ بِقَصْدِهِ، ثُمَّ أَرَادَ صَرَفَهُمَا لِلْإِقَامَةِ لَمْ يَنْصَرِفَا عَنْهُ فَيَنِي عَلَيْهِمَا وَفِي التَّفْرِيعِ
نَظَرٌ وَالْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُرَادُ لِلْإِعْلَامِ بِهِ فَلَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ إِجْمَاعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ
لِلْإِلْبَاسِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ حَيْثُ أَمِنَ لَمْ يَحْرُمَ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ نَعَمَ إِنَّ نَوَى بِهِ الْأَذَانَ أَتَجَهَّتْ حُرْمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ
تَلَبَّسَ بِعِبَادَةِ فَاسِدَةٍ وَيَسْتَمِرُّ مَا بَقِيَ الْوَقْتُ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِلَى وَقْتِ الْاخْتِيَارِ لَعَلَّهُ لِلْأَفْضَلِ، وَالنَّصُّ
عَلَى سُقُوطِ مَشْرُوعِيَّتِهِ بِفِعْلِ الصَّلَاةِ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُصَلِّي (إِلَّا الصُّبْحُ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ
فِيهِ وَحِكْمَتُهُ أَنَّ الْفَجَرَ يَدْخُلُ وَفِي النَّاسِ الْجُبْتُ، وَالنَّائِمُ فَجَارَ نَدْبُ تَقْدِيمِهِ لِيَتَهَيَّئُوا لِإِدْرَاكِ فَضِيلَةِ
أَوَّلِ الْوَقْتِ وَلَا تُقَدِّمُ الْإِقَامَةُ عَلَى وَقْتِهَا بِحَالٍ وَهُوَ إِرَادَةُ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا جَمَاعَةَ وَإِلَّا
فَإِذَا كَانَ لِإِمَامٍ وَلَوْ بِالْإِشَارَةِ فَإِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ اعْتَدَّ بِهَا وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ أَنَّ لَا يَطُولَ الْفَصْلُ أَيَّ عُرْفًا بَيْنَهُمَا
كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَفِيهِ أَيْضًا يُسَنُّ بَعْدَ الْإِقَامَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَالْإِمَامُ أَكَّدَ الْأَمْرَ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ بِنَحْوِ
اسْتَوَا رِجْلَيْكَمُ اللَّهُ وَأَنْ يَلْتَفِتَ بِذَلِكَ يَمِينًا، ثُمَّ شِمَالًا فَإِنْ كَبُرَ الْمَسْجِدُ أَمَرَ الْإِمَامُ مَنْ يَأْمُرُ بِالتَّسْوِيَةِ
فَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ، أَوْ يُنَادِي فِيهِمْ وَيُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ أَنْ يَأْمُرَ بِذَلِكَ مَنْ رَأَى مِنْهُ خَلَلًا فِي تَسْوِيَةِ
الصَّفِّ، وَالْأَوَّلَى خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ تَرَكَ الْكَلَامَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَقَبْلَ الْإِحْرَامِ إِلَّا لِحَاجَةِ أَهْلِ مُلَخَّصًا وَبِهِ
يُعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ لِحَاجَةٍ لَا يُؤْثَرُ فِي طَوْلِ الْفَصْلِ وَأَنَّ الطَّوْلَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالسُّكُوتِ، أَوْ الْكَلَامِ غَيْرِ
الْمُنْدُوبِ لَا الْحَاجَةِ وَقَدْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَظْهَرُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا كَثُرَتْ كَثَرَتْ مُفْرِطَةٌ وَامْتَدَّتِ الصُّفُوفُ إِلَى
الطَّرَاقَاتِ أَنْ يَنْتَظِرَ فَرَاغَ مَنْ يُسَوِّي صُفُوفَهُمْ أَوْ تُسْتَنَى هَذِهِ الصُّورَةُ؛ لِأَنَّ فِي وَقُوفِ الْإِمَامِ عَنِ التَّكْبِيرِ
وَمَنْ مَعَهُ قِيَامًا إِلَى تَسْوِيَتِهَا بِأَمْرِ طَائِفٍ وَنَحْوِهِ تَطْوِيلًا كَثِيرًا وَإِضْرَارًا بِالْجَمَاعَةِ وَكَلَامَ الْأَيْمَةِ مَحْمُولٌ
عَلَى الْغَالِبِ أَه. وَفِي شَرْحِي لِلْعُبَابِ، وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مَآخِذُهُ أَوَّلًا وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ انْتِظَارَ
الْإِمَامِ تَسْوِيَتِهَا وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ فِي ذَلِكَ إِبْطَاءَ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَفْحَشْ بِأَنَّهُ لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يَقْطَعُ نِسْبَةَ الْإِقَامَةِ
عَنِ الصَّلَاةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَصْلَحَتِهَا فَلَمْ يَضُرَّ الْإِبْطَاءُ لِأَجْلِهِ فَإِنْ فَحَشَ بِأَنَّهُ مَضَى ذَلِكَ

فَمَنْ نَصَفَ اللَّيْلَ. وَيُسَنُّ مُؤَذِّنَانِ لِلْمَسْجِدِ يُؤَذِّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَآخَرُ بَعْدَهُ وَيُسَنُّ
لِسَامِعِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ

أَعَادَهَا وَظَاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ لِيُجُوبَ الْمَوَالَاةَ فِيهَا وَيُحْتَاطُ لِلوَاجِبِ مَا لَا يُحْتَاطُ لِغَيْرِهِ
وَمَنْ تَمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُضَبِّطَ الطَّوْلُ الْمُضِرُّ فِيهَا بِقَدْرِ رَكَعَتَيْنِ بِأَخْفَ مُمَكِّنٍ أَخَذَا مِنْ نَظِيرِهِ فِي جَمْعِ تَقْدِيمِ
وَلَا يُضَبِّطُ الطَّوْلُ هُنَا بِذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاجِبِ، وَالْمُنْدُوبِ (فَمَنْ نَصَفَ اللَّيْلَ) كَالدَفْعِ
مِنْ مُزْدَلِفَةٍ وَلَأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ حِينَئِذٍ أَنْعَمَ صَبَاحًا وَصَحِيحُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ فِي الشَّتَاءِ حِينَ يَبْقَى سُبُعٌ وَفِي
الصَّيْفِ حِينَ يَبْقَى نَصْفُ سُبُعٍ لِيُخْبَرَ فِيهِ رَدُّهُ الْمُصَنَّفُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ بَاطِلٌ وَاخْتِيارَ تَحْدِيدِهِ بِالسَّحَرِ وَهُوَ
السُّدُسُ الْآخِرُ وَأَذَانُ الْجُمُعَةِ الْأَوَّلُ لَيْسَ كَالصُّبْحِ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَا فِي الرَّوْتِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ
لِلْقِيَاسِ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ نَوَازِعٌ فِي نِسْبَةِ الرَّوْتِيِّ لِلشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ.

(وَيُسَنُّ مُؤَذِّنَانِ لِلْمَسْجِدِ) وَكُلُّ مَحَلٍّ لِلْجَمَاعَةِ (يُؤَذِّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ) مِنْ نَصَفِ اللَّيْلِ وَيَنْبَغِي أَنْ
الْأَفْضَلُ كَوْنُهُ مِنَ السَّحَرِ لِمَا تَقَرَّرَ (وَأَخْرَجَ بَعْدَهُ) لِلاتِّبَاعِ وَحِكْمَتُهُ تَمَيُّزٌ مِنْ يُؤَذِّنُ قَبْلُ مِمَّنْ يُؤَذِّنُ بَعْدَهُ،
وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا لَا تُسَنُّ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَلَا يُقَالُ يُسَنُّ عَدَمُهَا، وَالْقَوْلُ بِسَنِّ عَدَمِ الزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَرَدُودٍ
بِأَنَّ الضَّايِطَ الْحَاجَةَ، وَالْمُصْلِحَةَ ثُمَّ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ تَرْتَّبُوا وَبَدَأَ الرَّائِبُ مِنْهُمْ وَإِلَّا أَفْرَعَ لِلابْتِدَاءِ فَإِنْ
ضَاقَ تَفَرَّقُوا إِنْ اتَّسَعَ الْمَسْجِدُ وَإِلَّا اجْتَمَعُوا مَا لَمْ يُؤَذِّنْ لاختِلَافِ الْأَصْوَاتِ وَإِلَّا فَوَاحِدٌ فَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ
إِلَّا وَاحِدٌ أَذَّنَ الْمَرَّتَيْنِ خِلَافًا لِلْعَزَائِي وَمَنْ تَبِعَهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ فَالْأَوَّلَى بَعْدَهُ فِيمَا فِي الْمَثْنِ لِلْأَفْضَلِ وَلَوْ
أَذَّنَ الرَّائِبُ وَغَيْرُهُ أَقَامَ الرَّائِبُ أَوْ غَيْرُهُ فَقَطْ أَقَامَ فَإِنْ تَعَدَّدَ فَالْأَوَّلُ. (وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ) كَالْإِقَامَةِ بِأَنَّ يَفْسَرُ
الْلَفْظَ وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدَ بِسَمَاعِهِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي السُّورَةِ لِلْمَأْمُومِ وَلَوْ جُئِبًا وَحَائِضًا (مِثْلُ قَوْلِهِ) بِأَنَّ يَأْتِي
بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَقِبَ فَرَاغِهِ مِنْهَا كَذَا اقْتَصَرُوا عَلَيْهِ لَكِنْ بَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِعْتِدَادَ بِابْتِدَائِهِ مَعَ ابْتِدَائِهِ فَرَاغًا
مَعَ أَمٍ لَا وَتَبِعَهُ فِي مَوْضِعٍ كَجَمْعٍ لِكَيْتِي خَالَفْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَبَيَّنْتُ أَنَّهُ لَا تَكْفِي الْمُقَارَنَةُ كَمَا يَدُلُّ
عَلَيْهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الْعِمَادِ قَالَ رَدًّا عَلَيْهِ الْمَوَافِقُ لِلْمُنْقُولِ أَنَّهَا لَا تَكْفِي لِلتَّعْقِيبِ فِي
الْخَبَرِ وَكَمَا لَوْ قَارَنَ الْإِمَامُ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ بِلِأُولَى؛ لِأَنَّ مَا هُنَا جَوَابٌ وَهُوَ يَسْتَدْعِي التَّأَخَّرَ وَمُرَادُهُ
مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ أَنَّ الْمُقَارَنَةَ تَمَّ مَكْرُوهَةٌ فَلْتُمْنَعْ هُنَا الْإِعْتِدَادَ وَإِنْ لَمْ تَمْنَعْ، ثُمَّ؛ لِأَنَّهَا تَمَّ خَارِجِيَّةٌ وَهِيَ
ذَاتِيَّةٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ تَعْلِيلُهُ لِلْأَوَّلِيَّةِ. وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَا هُنَا جَوَابٌ وَذَاتُهُ تَقْتَضِي التَّأَخَّرَ فَمُخَالَفَتُهُ ذَاتِيَّةٌ وَمَا
هُنَاكَ أَمْرٌ بِمُتَابَعَةِ لِعَظَمِ الْإِمَامِ وَمُخَالَفَتُهُ مُضَادَّةٌ لِذَلِكَ فَهِيَ خَارِجِيَّةٌ وَذَلِكَ لِيُخْبَرَ الطَّبْرَانِي بِسَنِّ رَجَالِهِ
يُقَاتُ إِلَّا وَاحِدًا فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ وَآخَرُ قَالَ الْحَافِظُ الْهَيْتَمِيُّ لَا أَعْرِفُهُ «أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَجَابَتْ الْأَذَانَ، أَوْ
الْإِقَامَةَ كَانَ لَهَا بِكُلِّ حَرْفٍ أَلْفُ أَلْفٍ دَرَجَةٍ وَلِلرَّجُلِ ضِعْفُ ذَلِكَ» وَلِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ
فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ»^(١) وَأَخَذُوا مِنْ قَوْلِهِ مِثْلَ مَا يَقُولُ وَلَمْ يَقُلْ مِثْلَ مَا تَسْمَعُونَ أَنَّهُ يُجِيبُ فِي

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٥٨٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٣٨٣]، وغيرهما
من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

إِلَّا فِي حَيْعَلْتَيْهِ فَيَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.
قُلْتُ: وَإِلَّا فِي التَّوْبِ، فَيَقُولُ: صَدَقْتُ وَبَرَزْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الترجيع وإن لم يسمعه ويُؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادق بالكلِّ، والبعض أن قولهم عَقِبَ كُلِّ كَلِمَةٍ لِلأفضل فلو سَكَتَ حتى فَرَعَ كُلَّ الأَذَانِ، ثم أجاب قبل فاصل طويل عُرْفًا كفى في أصل سُنَّةِ الإجابة كما هو ظاهرٌ وبهذا الذي قَرَّرْتَهُ فِي الْخَبَرِ يُعْلَمُ وَهُمْ مِنْ اسْتَدَلَّ بِهِ لِمَقَالَةِ الْإِسْنَوِيِّ وَيَقْطَعُ لِلْإِجَابَةِ نَحْوَ الْقِرَاءَةِ، وَالِدُعَاءِ، وَالذِّكْرِ وَتَكَرَّرَهُ لِمَنْ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا الْحَيْعَلَةُ أَوْ التَّوْبِ، أَوْ صَدَقْتُ فَإِنَّهُ يُبْطِلُهَا إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَلِمُجَامِعٍ وَقَاضِي حَاجَةٍ بَلْ يُجَيِّبَانِ بَعْدَ الْفَرَاغِ كُمُصَلٍّ إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ وَاخْتَارَ السُّبُكِي أَنَّ الْجُنُبَ، وَالْحَائِضَ لَا يُجَيِّبَانِ لِخَبَرٍ «كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ»^(١) وَلِخَبَرٍ «كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ إِلَّا لِجَنَابَةٍ»^(٢) وَهُمَا صَحِيحَانِ وَوَاقِفَهُ وَلَدُهُ التَّاجُ فِي الْجُنُبِ لِإِمْكَانِ طَهْرِهِ حَالًا لَا الْحَائِضَ لِتَعَدُّ طَهْرِهَا مَعَ طَوْلِ أَمَدِ حَدِيثِهَا وَيُجَبِّبُ مُؤَدَّتَيْنِ مُتَرَتِّبَيْنِ سَمِعَهُمْ وَلَوْ بَعْدَ صَلَاتِهِ وَالْأَوَّلُ أَكَّدَ قَالَ غَيْرَ وَاحِدٍ إِلَّا أَذَانِي الْفَجْرِ، وَالْجُمُعَةُ فَإِنَّهُمَا سَوَاءٌ وَلَوْ سَمِعَ الْبَعْضُ أَجَابَ فِيمَا لَا يَسْمَعُهُ.

(إِلَّا فِي حَيْعَلْتَيْهِ) وَهُمَا حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ وَحَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ (فَيَقُولُ) عَقِبَ كُلِّ (لَا حَوْلَ) أَيِ تَحَوُّلٍ عَنِ الْمَعْصِيَةِ. (وَلَا قُوَّةَ) عَلَى الطَّاعَةِ وَمِنْهَا مَا دَعَوْتَنِي إِلَيْهِ (إِلَّا بِاللَّهِ) فَجُمْلَةٌ مَا يَأْتِي بِهِ فِي الْأَذَانِ أَرْبَعٌ وَفِي الْإِقَامَةِ ثِنْتَانِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ قَالَ ذَلِكَ مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٣) (قُلْتُ) وَإِلَّا فِي التَّوْبِ فَيَقُولُ صَدَقْتُ وَبَرَزْتُ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَحُكِّي فَتَحُهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ مُنَاسِبٌ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لِخَبَرٍ فِيهِ رُدُّ بَأْتِهِ لَا أَصْلَ لَهُ وَقِيلَ يَقُولُ صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَقُولُ فِي كُلِّ مِنْ كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ، وَالْأَرْضُ وَجَعَلْتَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ بِهِ^(٤) وَيَحْمِلُ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ فِي قَوْلِهِ «فِي اللَّيْلَةِ الْمُمِطْرَةِ، أَوْ نَحْوِ الْمُظْلِمَةِ عَقِبَ الْحَيْعَلَتَيْنِ أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» يُجَبِّبُهُ بَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ سُنَّةٌ تَخْفِيقًا عَنْهُمْ.

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ١٧]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم / ٢٠٦]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم / ٨٠٣]، وغيرهم من حديث: المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه.
قُلْتُ: حديث صحيح. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للآلباني [رقم / ٨٣٤].

(٢) [صحيح] دون لفظ: (الجَنَابَةِ). أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / عائشة]، وغيره من حديث: عائشة رضي الله عنها قالت: (كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه).

(٣) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٣٨٥]، وجماعة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، دون قوله: (خلصا).

(٤) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٥٢٨]، وغيره من حديث: أبي أمامة أو عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

قُلْتُ: حديث ضعيف. ينظر: (إرواء الغليل) للآلباني [رقم / ٢٤١].

وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ قَرَاغِهِ، ثُمَّ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ.

(و) يُسَنُّ (لِكُلِّ) مِنَ الْمُؤَدِّينَ، وَالْمُقِيمِينَ وَسَامِعِيهِمَا (أَنْ يُصَلِّيَ) وَيُسَلِّمَ (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ قَرَاغِهِ) مِنَ الْأَذَانِ، أَوْ الْإِقَامَةِ لِلأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَقِبَ الْأَذَانِ فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ وَقِيَاسَ بِذَلِكَ غَيْرُهُ (ثُمَّ) يُسَنُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ عَقِبَهُمَا.

(اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ) هِيَ الْأَذَانُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَمَالِهِ وَسَلَامَتِهِ مِنْ تَطَرُّقِ نَقْصٍ إِلَيْهِ وَلَا شَيْئَالِهِ عَلَى جَمِيعِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَقَوَاعِدِهِ مَقَاصِدِهَا بِالنَّصِّ وَغَيْرِهَا بِالْإِشَارَةِ (وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ) أَيِ الَّتِي سَتَقُومُ (آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ) هِيَ أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ لَا تَكُونُ إِلَّا لَهُ ﷺ وَحِكْمَةُ طَلَبِهَا لَهُ مَعَ تَحَقُّقِ وَقُوعِهَا لَهُ بِالْوَعْدِ الصَّادِقِ إِظْهَارُ الْإِفْتِقَارِ، وَالتَّوَاضُّعِ مَعَ عَوْدِ عَائِدَةٍ جَلِيلَةٍ لِلَسَائِلِ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ ﷺ، «ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي» ^(١) أَيِ وَجَبَتْ كَمَا فِي رِوَايَةٍ «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَيِ بِالْوَعْدِ الصَّادِقِ، وَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ فَلَا يَجِبُ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا (وَالْفَضِيلَةَ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ، أَوْ أَعْمُ وَحُذِفَ مِنْ أَصْلِهِ وَغَيْرِهِ، (وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ) وَخَتَمَهُ بِمَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُمَا (وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا) وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ أَيْضًا «الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ» (الَّذِي) بَدَّلَ مِنَ الْمُتَنَكَّرِ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، أَوْ نَعَتْ لِلْمُعَرِّفِ وَيَجُوزُ الْقَطْعُ لِلرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ.

(وَعَدْتَهُ) بِقَوْلِكَ ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧٩] وَهُوَ هُنَا اتِّفَاقًا مَقَامَ الشَّفَاعَةِ الْعَظْمَى فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ يَحْمَدُهُ فِيهِ الْأَوَّلُونَ، وَالْآخِرُونَ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَصَدِّقُ لَهُ بِسُجُودِهِ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ أَيِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ تَحْتَ الْعَرْشِ حَتَّى أُجِيبَ لَمَّا فَرَعُوا إِلَيْهِ بَعْدَ فَرْعِهِمْ لِأَدَمَ، ثُمَّ لِأَوَّلِي الْعِزِّمِ نُوْحٍ فِإِبْرَاهِيمَ فَمُوسَى فَعِيسَى وَاعْتِزَارِ كُلِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمِ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ فِي الْآيَةِ، وَالْأَشْهُرُ كَمَا هُنَا وَقَوْلُ مُجَاهِدٍ هُوَ أَنْ يُجْلِسَهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ أَطَالَ الْوَاجِدِيُّ فِي رَدِّهِ لُغَةً إِذِ الْبَعْثُ لَا يُطْلَقُ حَقِيقَةً عَلَى الْقُعُودِ، بَلْ هُوَ ضِدُّهُ سَيِّمًا وَقَدْ أَكْذَبَ (مَقَامًا) عَلَى أَنَّهُ يُوْهِمُ مَا تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ عُلُوًّا كَبِيرًا وَإِنَّمَا سَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ لِخَيْرِ الْبُخَارِيِّ (مَنْ قَالَ ذَلِكَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ^(٢) وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ. بَيْنَ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَدُّ كَمَا فِي حَدِيثٍ حَسَنِ وَيُكَرَّهُ لِلْمُؤَدِّينَ وَغَيْرِهِ الْخُرُوجُ مِنْ مَحَلِّ الْجَمَاعَةِ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا قَدَرُ مَا يَجْتَمِعُ النَّاسُ إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ أَيِ لِلْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي ضَيْقِ وَقْتِهَا وَمَنْ ثُمَّ أَطْبَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كِرَاهَةِ تَأْخِيرِهَا عَنْ أَوَّلِهِ كَمَا مَرَّ.

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٣٨٤]، وغيره من حديث: عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٥٨٩]، وغيره من حديث: جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَصْلُ: اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ شَرْطٌ لِصَلَاةِ الْقَادِرِ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ

(فصل) فِي بَيَانِ اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ، أَوْ بَدَلِهَا وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ

(اسْتِقْبَالُ) عَيْنِ (الْقِبْلَةِ) أَيِ الْكَعْبَةِ وَلَيْسَ مِنْهَا الْحِجْرُ، وَالشَّادِرَوَانُ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَهُمَا مِنْهَا ظَنِّيٌّ وَهُوَ لَا يُكَتَفَى بِهِ فِي الْقِبْلَةِ وَفِي الْخَادِمِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَيْنِ الْجِدَارُ، بَلْ أَمْرٌ اصْطِلَاحِيٌّ أَيِ وَهُوَ سَمْتُ الْبَيْتِ وَهُوَ أَوَّاهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَالْأَرْضِ السَّابِغَةُ وَالْمُعْتَبَرُ مُسَامَتُهَا عَرَفًا لَا حَقِيقَةً. وَكَوْنُهَا بِالْصَدْرِ فِي الْقِيَامِ، وَالْقُعُودِ وَبِمُعْظَمِ الْبَدَنِ فِي الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ وَلَا عِبْرَةَ بِالْوَجْهِ إِلَّا فِيمَا يَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا بَنَحْوِ الْيَدِ كَمَا يُعْلَمُ وَمِمَّا يَأْتِي (شَرْطٌ لِصَلَاةِ الْقَادِرِ) عَلَى ذَلِكَ لَكِنْ يَقِينًا بِمُعَايَنَةٍ، أَوْ مَسٍّ، أَوْ بَارْتِسَامِ أَمَارَةٍ فِي ذَهْنِهِ تُفِيدُ مَا يُفِيدُهُ أَحَدُ هَذَيْنِ فِي حَقِّ مَنْ لَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، أَوْ ظَنًّا فِيمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَائِلٌ مُحْتَرَمٌ، أَوْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهِ كَمَا يَأْتِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ مَطَرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] أَيِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ بِدَلِيلِ (أَنَّهُ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ: «هَذِهِ الْقِبْلَةُ»^(١)) فَالْحَصْرُ فِيهَا دَافِعٌ لِحَمَلِ الْآيَةِ عَلَى الْجَهَةِ وَخَبَرٌ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ، وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»^(٢) مَحْمُولٌ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ سَامَتْهُمْ وَقَوْلُ شُرَيْحٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ اجْتِهَادٍ فَأَخْطَأَ إِلَى الْحَرَمِ جازَ لِحَدِيثِ «الْبَيْتُ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ لِأَهْلِ الْحَرَمِ، وَالْحَرَمُ لِأَهْلِ مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا»^(٣) مُرَدُّدٌ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ حُكْمًا وَحَدِيثًا لَا يُعْرَفُ وَصِحَّةُ صَلَاةِ الصَّفِّ الْمُسْتَطِيلِ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ مَحْمُولٌ عَلَى انْحِرَافِهِ فِيهِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُخْطِئَ فِيهِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ؛ لِأَنَّ صَغِيرَ الْجَرَمِ كُلَّمَا زَادَ بُعْدُهُ اتَّسَعَتْ مُسَامَتُهُ كَالنَّارِ الْمَوْقُودَةِ مِنْ بُعْدٍ وَغَرَضِ الرُّمَاءِ فَاذْدَقَ مَا قِيلَ يَلْزَمُ أَنَّ مَنْ صَلَّى بِإِمَامٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَدْرٌ سَمِتِ الْكَعْبَةِ أَنْ لَا تَصِحَّ صَلَاتُهُ، وَالْمُرَادُ بِالْصَدْرِ جَمِيعُ عَرْضِ الْبَدَنِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَلَوْ اسْتَقْبَلَ طَرَفَهَا فَخَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الْعَرْضِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَطَرَفِ الْيَدِ خِلَافًا لِلْقَوْنَوِيِّ عَنْ مُحَاذَاتِهِ لَمْ تَصِحَّ بِخِلَافِ اسْتِقْبَالِ الرُّكْنِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ بِجَمِيعِ الْعَرْضِ لِمَجْمُوعِ الْجَهَتَيْنِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ إِمَامًا امْتَنَعَ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَمَّا الْعَاجِزُ عَنْ الاسْتِقْبَالِ لِنَحْوِ مَرَضٍ، أَوْ رِبْطٍ قَالَ الشَّارِحُ، أَوْ خَوْفٍ مِنْ نُزُولِهِ عَنْ دَابَّتِهِ عَلَى نَحْوِ نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ انْقِطَاعًا عَنْ رُفْقَتِهِ إِنْ اسْتَوْحَشَ بِهِ فَيُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، أَوْ يُعِيدُ مَعَ صِحَّةِ صَلَاتِهِ لِنُدْرَةِ عُذْرِهِ وَلَوْ تَعَارَضَ هُوَ، وَالْقِيَامُ قَدَمَهُ؛ لِأَنَّهُ آكَدُ إِذْ لَا يَسْقُطُ فِي النَّفْلِ إِلَّا لِعُذْرِ بِخِلَافِ الْقِيَامِ. (إِلَّا فِي) صَلَاةِ (شِدَّةِ الْخَوْفِ) وَمَا أَلْحَقَ بِهِ مِمَّا يَأْتِي فِي بَابِهِ فَلَيْسَ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٣٨٨]، وغيره من حديث: ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) [صحيح] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم / ٣٤٢]، والنسائي في (سننه) [رقم / ٢٢٤٣]، وابن ماجه

في (سننه) [رقم / ١٠١١]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للالباني [رقم / ٢٩٢].

(٣) [ضعيف] أخرجه: البيهقي في (السنن الكبرى) [٩/٢]، من حديث: ابن عباس رضي الله عنهما.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للالباني [رقم / ٤٣٥١].

وَنَقَلَ السَّفَرَ، فَلِلْمُسَافِرِ التَّنَقُّلُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَلَا يُشْتَرَطُ طَوْلُ سَفَرِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ. فَإِنْ
أَمَكَنَ اسْتِقْبَالَ الرَّاكِبِ فِي مَرْقِدٍ، وَإِثْمَامُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ لَزِمَهُ وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ سَهَلَ
الاسْتِقْبَالُ وَجِبَ وَإِلَّا فَلَا. وَيَخْتَصُّ

التَّوَجُّهَ شَرْطًا فِيهَا نَفْلًا كَانَتْ، أَوْ فَرْضًا لِلضَّرُورَةِ وَلَوْ أَمِنَ رَاكِبًا نَزَلَ وَاشْتَرَطَ بِنَائِهِ بَعْدَ نَزُولِهِ أَنْ لَا
يَسْتَدِيرَ الْقِبْلَةَ.

(تنبيه) ما ذَكَرَهُ ذَلِكَ الشَّارِحُ مُشْكِلًا بَأَنَّهُ. يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ اسْتِثْنَاءَ شِدَّةِ الْخَوْفِ مُنْقَطِعٌ وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ
الْوَجْهَ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ وَأَنْ كُلًّا مِنَ الْخَائِفِ مِنْ نَزُولِهِ وَمِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ قَادِرٌ حَسًّا لَيْسَ بِأَمِنٍ فَأُبَيِّحُ لَهُ
تَرْكَ الاسْتِقْبَالِ وَوُجُوبَ الْإِعَادَةِ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي إِنْمَا هُوَ لِمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي التَّيَمُّمِ مِنَ
الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

(و) إِلَّا فِي (نَقْلِ السَّفَرِ) الْمُبَاحِ الَّذِي تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ لَوْ كَانَ طَوِيلًا (فَلِلْمُسَافِرِ) لِمَقْصِدٍ مُعَيَّنٍ مَعَ
بَقِيَّةِ الشَّرُوطِ إِلَّا طَوْلُ السَّفَرِ (التَّنَقُّلُ) وَلَوْ نَحْوَ عِيدٍ وَكُسُوفٍ صَوَّبَ مَقْصِدَهُ كَمَا يَأْتِي (رَاكِبًا) لِلاتِّبَاعِ
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَإِعَانَةُ النَّاسِ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ مَصْلَحَتَيْ مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ إِذْ وَجُوبُ الاسْتِقْبَالِ فِيهِ مَعَ
كَثْرَةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ تَسْتَدْعِي تَرْكَ الْوَرْدِ، أَوِ الْمَعَاشِ (وَمَاشِيًا) كَالرَّاكِبِ وَيُشْتَرَطُ تَرْكَ فِعْلٍ كَثِيرٍ كَعَدْوٍ،
أَوْ إِعْدَاءٍ وَتَحْرِيكِ رَجُلٍ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَتَرْكَ تَعَمُّدٍ وَطِئِ نَجِسٍ مُطْلَقًا وَإِنْ عَمَّ الطَّرِيقُ فَإِنْ نَسِيَهُ ضَرَّ
رَطَبٌ غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهُ لَا يَأْسُ وَدَابَّةٌ لِجَامِئِهَا بِيَدِهِ كَذَلِكَ كَمَا لَوْ تَنَجَّسَ فَمُهَا؛ لِأَنَّهُ بِإِمْسَاكِهِ حَامِلٌ
لِمُمَاسٍ، أَوْ مُمَاسٍ مُمَاسٍ النِّجَاسَةِ وَهُوَ مُبْطِلٌ بِخِلَافِ مَسِّ الْمُمَاسِ بِلَا حَمَلٍ كَمَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ
الصَّلَاةِ. وَلَا يُكَلِّفُ مَا شِئِ التَّحْفُظُ عَنِ النِّجَسِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلُ بِهِ خُشُوعُهُ وَدَوَامُ سَبْرِهِ فَلَوْ بَلَغَ الْمَحْطُّ
الْمُنْقَطِعُ بِهِ السَّبْرُ، أَوْ طَرَفُ مَحَلِّ الْإِقَامَةِ أَوْ نَوَاحِي مَا كُنَّا بِمَحَلِّ صَالِحٍ لَهَا نَزَلَ وَاتَّمَّهَا بِأَرَاكَانِهَا لِلْقِبْلَةِ مَا
لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ عَلَيْهَا وَيَجِبُ اسْتِقْبَالُ رَاكِبِ السَّفِينَةِ إِلَّا الْمَلَاخَ وَهُوَ مَنْ لَهُ دَخَلٌ فِي تَسْيِيرِهَا فَإِنَّهُ يَتَنَقَّلُ
لِجَهَةِ مَقْصِدِهِ وَلَا يَلْزَمُهُ الاسْتِقْبَالُ إِلَّا فِي التَّحَرُّمِ إِنْ سَهَلَ وَلَا إِثْمَامُ الْأَرَاكَانِ وَإِنْ سَهَلَ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُهُ
عَنْ عَمَلِهِ (وَلَا يُشْتَرَطُ طَوْلُ سَفَرِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ) لِعُمُومِ الْحَاجَةِ مَعَ الْمُسَامَحَةِ فِي النُّفْلِ بِحُلِّ الْعُقُودِ
فِيهِ مُطْلَقًا وَغَيْرُهُ نَعَمْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَقْصِدُهُ عَلَى مَسَافَةٍ لَا يَسْمَعُ مِنْهَا النِّدَاءَ بِشُرُوطِهِ الْآتِيَةِ فِي
الْجُمُعَةِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَحُرْمَةِ سَفَرِ الْمَرَأَةِ، وَالْمَدِينِ بِشَرْطِهَا فَإِنَّهُ يَكْفِي فِيهِ وَجُودُ مُسَمًّى السَّفَرِ بِأَنْ
الْمُجَوِّزُ هُنَا الْحَاجَةُ وَهِيَ تَسْتَدْعِي اشْتِرَاطَ ذَلِكَ وَتَمَّ تَقْوِيَّتُ حَقِّ الْغَيْرِ وَهُوَ لَا يَقْتَدِرُ بِذَلِكَ (فَإِنْ أَمَكَنَ)
أَيَّ سَهَلَ (اسْتِقْبَالُ الرَّاكِبِ فِي مَرْقِدٍ) كَمَحَقَّةٍ (وَإِثْمَامُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ) وَحَدَّهُمَا، أَوْ مَعَ غَيْرِهِمَا (لَزِمَهُ)
الاسْتِقْبَالُ، وَالْإِثْمَامُ لِمَا قُدِّرَ عَلَيْهِ مِنَ الْكُلِّ، أَوِ الْبَعْضِ كَرَاكِبِ السَّفِينَةِ إِذْ لَا مَشَقَّةَ (وَإِلَّا) يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ
كُلُّهُ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ سَهَلَ الاسْتِقْبَالُ) الْمَذْكُورُ وَهُوَ اسْتِقْبَالُ الرَّاكِبِ لِتَحْوِ وَقُوفِهَا وَسُهُولَةِ انْحِرَافِهِ
عَلَيْهَا، أَوْ تَحْرِيفِهَا، أَوْ سَبْرِهَا وَزِمَامِهَا بِيَدِهِ وَهِيَ ذَلُولٌ (وَجِبَ) لِتَيْسِيرِهِ (وَإِلَّا) يُسَهِّلُ لِتَحْوِ جُمُوعِهَا،
أَوْ سَبْرِهَا وَهِيَ مَقْطُورَةٌ وَلَمْ يَسَهِّلْ انْحِرَافَهُ عَلَيْهَا وَلَا تَحْرِيفَهَا (فَلَا) يَجِبُ لِعُسْرِهِ (وَيَخْتَصُّ) وَجُوبُ

بالتَّحَرُّمِ. وقيل: يُشْتَرَطُ في السَّلامِ أَيْضًا. وَيَحْرُمُ انْحِرَافُهُ عن طَرِيقِهِ إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ. وَيَوْمِي
بِرُكُوعِهِ، وَسُجُودِهِ أَخْفَضَ.

وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَاشِيَ يَتِمُّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ، وَيَسْتَقْبِلُ فِيهِمَا فِي إِحْرَامِهِ، وَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي
قِيَامِهِ وَتَشَهُدِهِ. وَلَوْ صَلَّى فَرَضًا

الاسْتِقْبَالِ حَيْثُ سَهَّلَ (بِالتَّحَرُّمِ) فَلَا يَجِبُ فِيهِمَا بَعْدَهُ وَإِنْ سَهَّلَ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ نَعْمَ الْمُعْتَمِدُ فِي الْوَاقِفَةِ
أَي طَوِيلًا عَلَى مَا عَزَبَ بِهِ الشَّارِحُ وَعَلَيْهِ يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَقْطَعُ تَوَاضُلَ السَّيْرِ عَرَفًا أَنَّهُمَا مَا دَامَتْ
وَاقِفَةً لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ لَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ إِتِمَامُ الْأَرْكَانِ، ثُمَّ إِنْ سَارَ بِسَيْرِ الرُّفْقَةِ أَتَمَّ لِجِهَةِ
مَقْصِدِهِ أَوَّلًا لِعَرَضِ امْتِنَاعِ حَتَّى يَتِمَّ عَلَى مَا فِيهِ وَمِمَّا بَيَّنَّتْهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ؛ لِأَنَّهُ بِالْوُقُوفِ لَزِمَهُ فَرَضُ
التَّوَجُّهِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُتَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْاسْتِقْبَالُ فِي الْجَمِيعِ وَإِتِمَامُ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا، أَوْ بَعْضُهَا إِلَّا أَنْ
قَدَّرَ عَلَيْهِمَا مَعًا. وَإِلَّا لَمْ يَجِبِ الْإِتِمَامُ مُطْلَقًا وَلَا الْاسْتِقْبَالُ إِلَّا فِي تَحَرُّمِ سَهْلٍ وَفِي كَلَامٍ غَيْرِهِ مَا
يُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْوَاقِفَةِ لِمَا مَرَّ فِيهَا. (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ) الْاسْتِقْبَالُ (فِي السَّلامِ أَيْضًا) كَالْتَّحَرُّمِ؛
لِأَنَّهُ طَرَفُهَا الثَّانِي وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلانْعِقَادِ مَا لَا يُحْتَاطُ لِلخُرُوجِ وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ اقْتِرَانُ النِّيَّةِ بِالْأَوَّلِ
دُونَ الثَّانِي (وَيَحْرُمُ انْحِرَافُهُ عَنْ) اسْتِقْبَالِ صَوْبِ مَقْصِدِهِ عَامِدًا عَالِمًا مُخْتَارًا لَا مُطْلَقًا لِجَوَازِ قَطْعِ
النَّفْلِ، وَالتَّنْظِيرُ فِيهِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، بَلْ مَعَ مُضِيِّهِ فِي الصَّلَاةِ لِيَتَلَبَّسَ بِعِبَادَةِ فَاسِدَةٍ لِيُطْلَانَهَا بِذَلِكَ
الانْحِرَافِ؛ لِأَنَّ جِهَةَ مَقْصِدِهِ صَارَتْ فِي حَقِّهِ بِمَنْزِلَةِ الْقِبْلَةِ فَلَعَلَّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ سُلُوكُ (طَرِيقَةٍ) بَلْ أَنْ لَا
يَعْدِلَ عَنْ جِهَةِ الْمَقْصِدِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ فِي مُنْعَرِجَاتِ الطَّرِيقِ بَحِثٌ يَبْقَى الْمَقْصِدُ خَلْفَ
ظَهْرِهِ مَثَلًا يَنْحَرِفُ لاسْتِقْبَالِ جِهَةِ الْمَقْصِدِ أَوْ الْقِبْلَةِ لِكَيْتَهُ مُشِقٌّ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ سُلُوكُ
مُنْعَطَفَاتِ الطَّرِيقِ، وَظَاهِرُهُ: الْإِطْلَاقُ وَمِنْ ثَمَّ عَدَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَى التَّعْبِيرِ بِصَوْبِ الطَّرِيقِ لِيُفْهَمَ ذَلِكَ
(إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ) وَإِنْ كَانَتْ خَلْفَ ظَهْرِهِ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُعْتَمِدِ خَلْفًا لِمَا بَحَثَهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّهُمَا الْأَصْلُ
فَاغْتَفِرَ لَهُ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا وَإِنْ تَضَمَّنَ اسْتِقْبَالَ غَيْرِ الْمَقْصِدِ وَلَوْ قَصَدَ غَيْرَ مَقْصِدِهِ انْحَرَفَ إِلَيْهِ فَوَرَأَ؛ لِأَنَّهُ
صَارَ قِبَلَتَهُ بِمَجَرَّدِ قَصْدِهِ أَمَّا إِذَا انْحَرَفَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، أَوْ لِعَلْبَةِ الدَّابَّةِ فَلَا بُطْلَانَ إِنْ عَادَ عَنْ قُرْبِ
كَمَا لَوْ انْحَرَفَ الْمُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ نَاسِيًا وَإِلَّا بَطَلَتْ فَيَحْرُمُ اسْتِمْرَارُهُ وَلَوْ أَحْرَفَ قَهْرًا بَطَلَتْ مُطْلَقًا
لِثَدْرَتِهِ (وَيَوْمِي) إِنْ شَاءَ (بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ) حَالُ كَوْنِهِ (أَخْفَضَ) مِنْ رُكُوعِهِ وَجُوبًا إِنْ امْكَنَهُ لِيَتَمَيَّزَ عَنْهُ
وَلَا يَلْزَمُهُ وَضْعُ الْجِهَةِ عَلَى نَحْوِ السَّرِجِ وَلَا بِذَلِكَ وَسِعِهِ فِي الْإِنْجَاءِ لِلْمَشَقَّةِ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَاشِيَ يَتِمُّ
رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ) لِسَهُولَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَيَحْتَ الْأَذْرَعِي أَنَّهُ يَوْمِي فِي نَحْوِ الثَّلْجِ، وَالْوَحْلِ (وَيَسْتَقْبِلُ
فِيهِمَا وَفِي إِحْرَامِهِ) وَجُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَجُوبًا لِمَا ذَكَرَ (وَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي قِيَامِهِ) وَمِنْهُ الْاِعْتِدَالُ
لِسَهُولَةِ مَشْيِ الْقَائِمِ فَسَقَطَ عَنْهُ التَّوَجُّهُ فِيهِ لِيَمْشِيَ فِيهِ بِقَدْرِ ذِكْرِهِ وَلَا يَجُوزُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِقَصْرِهِ مَعَ
إِحْدَاثِ قِيَامٍ فِيهِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَزْحَفُ، أَوْ يَحْبُو جَاوِزًا لَهُ فِيهِ (وَتَشَهُدُهُ) وَلَوْ الْأَوَّلُ
وَسَلَامُهُ لَطَوِيلِهِ. (وَلَوْ صَلَّى) شَخْصٌ قَادِرٌ عَلَى التَّزَوُّلِ (فَرَضًا) وَلَوْ نَذْرًا، وَكَذَا صَلَاةُ جِنَازَةٍ عَلَى

على دَابَّةٍ وَاسْتَقْبَلَ وَأَتَمَّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ وَهِيَ وَاقِفَةٌ جَارًا، أَوْ سَائِرَةً فَلَا. وَمَنْ صَلَّى فِي
الْكُعْبَةِ، وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا أَوْ بَابَهَا مَزْدُودًا أَوْ مَفْتُوحًا مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتَيْهِ ثُلْثِي ذِرَاعٍ أَوْ عَلَى
سَطْحِهَا مُسْتَقْبِلًا مِنْ بَنَائِهَا مَا سَبَقَ جَارَ

المُعْتَمِدُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَالْحَاقِقِهَا بِالنْفِلِ فِي التَّيَمُّمِ أَنَّ الْمَعْنَى السَّابِقَ الْمُجَوِّزَ لِلتَّقْلِيلِ عَلَى الدَّابَّةِ مِنْ
كَثْرَتِهِ مَعَ تَكَرُّرِ الْإِحْتِيَاجِ لِلسَّفَرِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِيهَا فَبَقِيََتْ عَلَى أَصْلِهَا مِنْ عَدَمِ الْحَاقِقِهَا بِالنْفِلِ وَهَذَا أَوْلَى
مِنَ الْفَرْقِ بِأَنَّ الْجُلُوسَ يَمَحُو صُورَتَهَا؛ لِأَنَّهُ مُنْتَقَضٌ بِامْتِنَاعِ فِعْلِهَا عَلَى السَّائِرَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ مَعَ بَقَاءِ
الْقِيَامِ (عَلَى دَابَّةٍ وَاسْتَقْبَلَ) الْقِبْلَةَ (وَأَتَمَّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ) وَسَائِرَ أَرْكَانِهِ لِكُونِهِ بِنَحْوِ مُحَقَّةٍ (وَهِيَ وَاقِفَةٌ
جَارًا) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْقُولَةً كَمَا لَوْ صَلَّى عَلَى سَرِيرٍ، أَوْ غَيْرِ مُسْتَقْبِلٍ، أَوْ لَمْ يُتَمَّ كُلُّ الْأَرْكَانِ (أَوْ سَائِرَةٍ)
وَإِنْ لَمْ تَمْشِ إِلَّا ثَلَاثَ خُطَوَاتٍ فَقَطْ مُتَوَالِيَةً (فَلَا) يَجُوزُ إِلَّا لِعُدْرِ كَمَا مَرَّ لِنِسْبَةِ سَيْرِهَا إِلَيْهِ بِدَلِيلِ
صِحَّةِ الطَّوَائِفِ عَلَيْهَا فَلَمْ يَكُنْ مُسْتَقَرًّا فِي نَفْسِهِ وَفَارَقَتِ السَّفِينَةُ بِأَنَّهُا تُشَبِّهُ الْبَيْتَ لِلْإِقَامَةِ فِيهَا شَهْرًا
وَدَهْرًا وَالسَّرِيرُ الَّذِي يَحْمِلُهُ رِجَالٌ بِأَنَّ سَيْرَهُ مُنْسُوبٌ إِلَيْهِمْ وَسَيْرُ الدَّابَّةِ مُنْسُوبٌ إِلَيْهِ وَبِأَنَّهُ لَا تُرَاعَى
جِهَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَا تَثْبُتُ عَلَيْهَا بِخِلَافِهِمْ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى قَالَ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهَا مِنْ يَلْزُمُ لِحَامَتِهَا بِحَيْثُ لَا
تَخْتَلِفُ الْجِهَةُ جَارًا ذَلِكَ وَعَلَيْهِ يَذُلُّ كَلَامُ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي صِحَّةِ الْفَرَضِ فِي نَحْوِ مُحَقَّةٍ
سَائِرَةٍ؛ لِأَنَّ مِنْ بَيْدِهِ زِمَامُ الدَّابَّةِ يُرَاعَى الْقِبْلَةَ قَالَ الشَّارِحُ وَهِيَ مَسَالَّةٌ عَزِيزَةٌ نَفْسَةً يُحْتَاجُ إِلَيْهَا أَيْ لَوْ
خَلَّتْ عَنْ نِزَاعٍ وَمُخَالَفَةٍ لِإِطْلَاقِهِمْ أَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ التَّزْوِيلِ عَنْهَا كَأَنَّ خَشْيَ مِنْهُ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً،
أَوْ فُوتَ الرُّفْقَةُ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ الْوَحْشَةِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فَيُصَلِّي عَلَيْهَا عَلَى حَسَبِ
حَالِهِ قَالَ الْقَاضِي وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا بَعْدَ تَعَيُّنِ فَرَضِهِ فِيمَا لَوْ اسْتَقْبَلَ وَأَتَمَّ الْأَرْكَانَ
عَلَيْهَا وَمَا مَرَّ أَنَا بِأَنَّ تَرَكَ الْقِبْلَةَ أخطَرَ كَمَا مَرَّ وَأُطْلِقًا الْإِعَادَةَ وَيُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبِلْ، أَوْ لَمْ
يُتَمَّ الْأَرْكَانَ وَكَأَنَّ شَيْخَنَا أَشَارَ لَذَلِكَ بِفَرَضِهِ أَنَّهُ صَلَّى لِمَقْصِدِهِ وَلَوْ خَافَ الْمَاشِي ذَلِكَ لَوْ أَتَمَّ رُكُوعَهُ
وَسُجُودَهُ أَوْ مَا بِهِمَا وَأَعَادَ.

(وَمَنْ صَلَّى) فَرَضًا، أَوْ نَفْلًا (فِي) دَاخِلِ (الْكُعْبَةِ) مِنْ كَعْبَتِهِ رِبْعَتَهُ، وَالْكُعْبَةُ كُلُّ بَيْتٍ مُرْبَعٍ كَذَا فِي
الْقَامُوسِ وَفِي كَلَامِهِمْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمُ بَنَى الْكُعْبَةَ مُرْبَعَةً وَلَا يُنَافِيهِ
اِخْتِلَافُ بَعْدِ مَا بَيْنَ أَرْكَانِهَا؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ لَا يُنَافِي التَّرْبِيعَ وَهَذَا أَعْنِي أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَّتِهَا كُعْبَةً تَرْبِيعُهَا
أَوْضَحُ مِنْ جَعْلِ سَبَبِهَا ارْتِفَاعُهَا كَمَا سُمِّيَ كَعْبُ الرَّجُلِ بِذَلِكَ لَارْتِفَاعِهِ وَأَصُوبُ مِنْ جَعْلِهِ اسْتِدَارَتِهَا
إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قَائِلُهُ بِالْإِسْتِدَارَةِ التَّرْبِيعَ مَجَازًا أَوْ يَكُونُ أَخَذَ الْإِسْتِدَارَةَ فِي الْكَعْبِ سَبَبًا لِتَسْمِيَّتِهِ لَكِنَّهُ
مُخَالِفٌ لِكَلَامِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ (وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا، أَوْ بَابَهَا) حَالُ كُونِهِ (مَرْدُودًا) وَإِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ عَتَبَتُهُ إِنْ
سَامَتْ بَعْضُ الْبَابِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (أَوْ) حَالُ كُونِهِ (مَفْتُوحًا) لَكِنْ (مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتَيْهِ ثُلْثِي ذِرَاعٍ) بِذِرَاعِ
الْأَدَمِيِّ تَقْرِيبًا (أَوْ) صَلَّى (عَلَى سَطْحِهَا)، أَوْ فِي عَرَصَتِهَا لَوْ انْهَدَمَتْ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى (مُسْتَقْبِلًا مِنْ
بَنَائِهَا)، أَوْ مَا أُلْحِقَ بِهِ كَعْصًا مُسْتَرَّةً، أَوْ ثَابِتَةً وَشَجَرَةً ثَابِتَةً وَثَرَابٍ مِنْهَا مُجْتَمِعٌ (مَا سَبَقَ جَارًا) لِتَوَجُّهِهِ

وَمَنْ أَمَكَّنْهُ عِلْمَ الْقِبْلَةِ حُرِّمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَالاجْتِهَادُ.

إلى جزء من البيت وإن بُعد عنه، أكثر من ثلاثة أذرع، أو خرَجَ بعضُ بدَنِهِ عن هَوَاءِ الشَّائِخِصِ؛ لآتِهِ مُتَوَجِّهٌ بَعْضُهُ جِزْءًا وَبِبَاقِيهِ هَوَاءَهَا لَكِنْ تَبَعًا فَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمْ أَنَّ الشَّجَرَةَ الْجَافَّةَ هُنَا كَالرُّطْبَةِ وَحِينَئِذٍ فَيُشَكَّلُ بِمَا يَأْتِي فِي الْأُصُولِ، وَالثَّمَارِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ مِثْلَهَا إِلَّا إِنْ عَرَّشَ عَلَيْهَا مَثَلًا وَيُجَابُ بِأَنَّ الثُّبُوتَ يَخْتَلِفُ عُرْفًا الْمُرَادُّ بِهِ هُنَا وَتَمَّ لَا تَرَى أَنَّهُ تَمَّ فِي الْوَتْدِ بِمُجَرَّدِ الْعُرُورِ هُنَا بِزِيَادَةِ الثُّبُوتِ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا مُقَوٌّ لِلِاشْكَالِ قُلْتَ لَا؛ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ هُنَا ثُبُوتُ يُصَيِّرُهُ كَالْجِزْءِ فِي الشَّرَفِ، وَالْيَاسَةِ فِيهَا ذَلِكَ بِزِيَادَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَجَنَّبِيَّةً بِخِلَافِ الْوَتْدِ الْمَغْرُورِ وَتَمَّ ثُبُوتُ يُصَيِّرُهُ كَالْجِزْءِ الْمُتَنَفِّعَ بِهِ بِالْقُوَّةِ، أَوْ بِالْفِعْلِ، وَالْوَتْدُ كَذَلِكَ بِخِلَافِ الْيَاسَةِ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا نَحْوُ تَعْرِيشٍ وَنَقْلٍ بَعْضُهُمْ اشْتِرَاطٌ وَقَفَّ نَحْوِ الْعَصَا الثَّابِتَةِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ مَا قَرَّرْتَهُ مِنَ الْفَرْقِ لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ خِلَافُهُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ يَعُدُّ مِنْهَا بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْإِزَالَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَصَحَّ «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِيهَا النَّفْلَ» وَرِوَايَةُ «لَمْ يُصَلِّ فِيهَا» أَيِ فِي مَرَّةٍ أُخْرَى كَمَا صَحَّ إِذِ الْمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي وَإِذَا ثَبَتَ جَوَازُ النَّفْلِ فِيهَا جَازَ لَهُ الْفَرَضُ أَيْضًا إِذْ لَا فَارِقَ بَيْنَ الْاسْتِقْبَالِ فِيهِمَا فِي الْحَضَرِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُرَاعُوا خِلَافَ الْمَانِعِ فِيهِمَا لَكِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي النَّفْلِ لِصَرِيحِ الْمُخَالَفَةِ فِيهِ دُونَ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْمَذْكُورَ قَابِلٌ لِلْمَنْعِ بِأَنَّ النَّفْلَ اغْتَفِرَ فِيهِ حَصْرًا أَيْضًا مَا لَمْ يُغْتَفَرْ فِي الْفَرَضِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْأَصْلَ اسْتِوَاءُ الْفَرَضِ، وَالنَّفْلِ فِي الشُّرُوطِ إِلَّا إِذَا وَرَدَ دَلِيلٌ بِالْفَرْقِ وَلَمْ يَرِدْ هُنَا وَأَيْضًا فَعِلَّةُ الْمَنْعِ لَمْ تَتَّضِحْ وَمَا لَمْ تَتَّضِحِ الْعِلَّةُ فِيهِ لَا بُدَّ مِنْ نَصِّ صَرِيحٍ فِيهِ إِذِ الْأُمُورُ التَّعْبُدِيَّةُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ فَكَانَ الْخِلَافُ فِيهِ ضَعِيفٌ الْمَدْرَكُ جَدًّا وَمَا ضَعُفَ مَدْرَكُهُ كَذَلِكَ لَا يُرَاعَى، بَلِ النَّفْلُ دَاخِلُهَا أَفْضَلُ مِنْهُ بِبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْهُ حَتَّى مِنَ الْكَعْبَةِ كَمَا شَمِلَهُ الْحَدِيثُ، بَلِ نُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ حَتَّى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَكَذَلِكَ الْفَرَضُ أَفْضَلُ فِي الْكَعْبَةِ إِلَّا إِذَا رَجَا جَمَاعَةٌ خَارِجَهَا؛ لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَحَلِّهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ مَا ذُكِرَ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى فِيهِ لَا إِلَهَ وَإِنَّمَا جَازَ اسْتِقْبَالُ هَوَائِهَا لِمَنْ هُوَ خَارِجُهَا هُدْمَتْ، أَوْ وَجَدَتْ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى عُرْفًا مُسْتَقْبَلًا لَهَا بِخِلَافِ مَنْ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ فِي هَوَائِهَا فَلَا يُسَمَّى عُرْفًا مُسْتَقْبَلًا لَهُ فَاذْدَفَعَ مَا شَنَعَ بِهِ بَعْضُ الْحَقَنِيَّةِ غَفْلَةً عَنِ رِعَايَةِ الْعُرْفِ الْمُنَاطِ بِه ضَابِطُ الْاسْتِقْبَالِ اتِّفَاقًا.

(وَمَنْ أَمَكَّنْهُ عِلْمَ الْقِبْلَةِ) بِأَنَّ كَانَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَوْ خَارِجَهُ وَلَا حَائِلَ أَوْ وَتَمَّ حَائِلٌ أَحَدَهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ أَحَدَهُ غَيْرُهُ تَعَدِّيًّا وَأَمَكَّنَتْهُ إِزَالَتُهُ فِيمَا يَظْهَرُ (حُرْمٌ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ) وَهُوَ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ النَّاشِئِ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَأَرَادَ بِهِ هُنَا الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ وَلَوْ عَنْ عِلْمٍ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَكَافِيَاءِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ ﷺ مَعَ إِمْكَانِ الْيَقِينِ بِالسَّمَاعِ مِنْهُ، وَالْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ فِي الْمِيَاهِ وَنَحْوِهَا بِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْقِبْلَةِ لِكُونِهَا أَمْرًا حَسِّيًّا عَلَى الْيَقِينِ بِخِلَافِ الْأَحْكَامِ وَنَحْوِهَا (وَالْاجْتِهَادُ) كُمُجْتَهِدٍ وَجَدَّ النَّصَّ فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ بِالْمَسْجِدِ وَهُوَ أَعْمَى أَوْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يَعْتَمِدُ إِلَّا الْمَسَّ الَّذِي يَحْصُلُ لَهُ بِهِ الْيَقِينُ أَوْ

وَالَا أَخَذَ بِقَوْلِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ. فَإِنْ فَقَدَ وَأَمَكَّنَ الاجْتِهَادَ حُرْمَ التَّقْلِيدِ. فَإِنْ تَخَيَّرَ لِمَ يُقْلَدُ فِي الْأَظْهَرِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيَقْضِي.
وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الْجَهْدِ لِكُلِّ صَلَاةٍ تَحْضُرُ عَلَى الصَّحِيحِ.

إِخْبَارَ عَدَدِ التَّوَاتُرِ وَكَذَا قَرِينَةُ قَطْعِيَّةٍ بِأَنْ كَانَ قَدْ رَأَى مَحَلًّا فِيهِ مَنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ لَهُ مَثَلًا يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا، أَوْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ (وَالَا) يُمَكِّنُهُ عِلْمُ عَيْنِهَا، أَوْ أَمَكَّنَهُ وَثَمَّ حَائِلٌ وَلَوْ حَادِثًا بِفِعْلِهِ لِحَاجَةِ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّى بِإِحَادِثِهِ، أَوْ زَالَ تَعَدِّيهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا (أَخَذَ) وَجُوبًا فِي الْأَوَّلَى، وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ لَمْ يَتَكَلَّفِ الْمُعَايَنَةَ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْجَهْدُ. (بِقَوْلِ ثِقَةٍ) فِي الرَّوَايَةِ يَصِيرُ وَلَوْ أَمَةً لَا كَافِرٌ قَطْعًا وَلَا فَاسِقٌ وَغَيْرُ مُكَلَّفٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَيجِبُ سُؤَالُهُ إِنْ سَهَّلَ بِأَنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ عُرْفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ) كَقَوْلِهِ هَذِهِ الْكَعْبَةُ، أَوْ رَأَيْتَ الْجَمَّ الْغَفِيرَ يُصَلُّونَ لِهَذِهِ الْجَهَةِ أَوْ الْقُطْبِ مَثَلًا هُنَا وَهُوَ عَالِمٌ بِدَلَالَتِهِ وَكَمَحْرَابٍ وَهُوَ بَقَرِيَّةٌ نَشَأَ بِهَا قُرُونٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِشَرِطِ أَنْ يَسَلَّمَ مِنَ الطَّعْنِ لَا كَكَثِيرٍ مِنْ قُرَى أَرِيَافٍ وَمِصَرٍّ وَغَيْرِهَا أَوْ بِجَادَةِ يَكْثُرُ طَارِقُهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَعَمْ يَجُوزُ الْجَهْدُ فِي الْمَحْرَابِ الْمَذْكُورِ بِأَقْسَامِهِ يَمْنَةً وَيسِرَةً لِإِمَّاكِينِ الْخَطَا فِيهِمَا مَعَ ذَلِكَ وَلَا يَجِبُ خِلَافًا لِلشُّبْكِيِّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ عَلَى الصَّوَابِ وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ لَا جَهَةً لَا سِتِحَالَثَ فِيهَا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ إِخْبَارَ صَاحِبِ الْمَنْزِلِ عَنِ الْقِبْلَةِ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَجِبَ الْأَخْذُ بِهِ وَيَحْرُمُ الْجَهْدُ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ سَبَبَ إِخْبَارِهِ اجْتِهَادُهُ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ لِقَادِرٍ عَلَى الْجَهْدِ الْأَخْذُ بِخَبَرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمَا ثَبَتَ (أَنَّهُ ﷺ صَلَّى إِلَيْهِ) وَمِثْلُهُ مُحَاضِيهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ يَمْتَنِعُ الْجَهْدُ فِيهِ وَلَوْ يَمْنَةً وَيسِرَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَرَّرُ عَلَى خَطَاٍ وَلَيْسَ مِثْلُهُ مَا نَصَبَهُ الصَّحَابَةُ ﷺ لِقِبْلَةِ الْبَصْرَةِ، وَالْكَوْفَةِ. (فَإِنْ فَقَدَ) الثَّقَةَ الْمُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ (وَأَمَكَّنَهُ الْجَهْدُ) لِيَعْلَمَهُ بِأَدْلَةِ الْقِبْلَةِ (حُرْمَ) عَلَيْهِ (التَّقْلِيدُ)؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُقْلَدُ مُجْتَهِدًا، بَلْ يَجْتَهِدُ وَجُوبًا بِالأَدْلَةِ وَأَضْعَفُهَا الرِّيحُ وَأَقْوَاهَا الْقُطْبُ الشَّمَالِيُّ بِثَلَاثِ الْقَافِ وَهُوَ مَشْهُورٌ وَتَخْتَلِفُ دَلَالَتُهُ بِاخْتِلَافِ الْأَقَالِيمِ فَبِمِصْرٍ يَجْعَلُهُ الْمُصَلِّي خَلْفَ أَذُنِهِ الْيُسْرَى وَبِالْعِرَاقِ وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ خَلْفَ أَذُنِهِ الْيُمْنَى وَبِالْيَمَنِ قُبَالَتِهِ وَمَا يَلِي جَانِبَهُ الْاَيْسَرَ وَبِالشَّامِ وَرَاءَهُ وَقِيلَ يَنْحَرِفُ بِدِمَشْقَ وَمَا قَارَبَهَا إِلَى الشَّرْقِ قَلِيلًا. (وَإِنْ تَخَيَّرَ) الْمُجْتَهِدُ فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ لِنَحْوِ غَيْمٍ، أَوْ تَعَارَضَ أَدْلَةُ (لَمْ يُقْلَدُ فِي الْأَظْهَرِ) وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ، وَالتَّخَيُّرُ عَارِضٌ يَزُولُ عَنْ قُرْبٍ (وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ) لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ، وَكَذَا لَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْجَهْدِ (وَيَقْضِي) إِذَا ظَهَرَتْ لَهُ الْقِبْلَةُ بَعْدَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ وَيُؤَدِّي إِنْ ظَهَرَتْ لَهُ فِيهِ. (وَيَجِبُ) حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ (تَجْدِيدُ الْجَهْدِ) وَسُؤَالُ الْمُجْتَهِدِ حَيْثُ جَوَزْنَا تَقْلِيدَهُ (لِكُلِّ صَلَاةٍ) أَيِ فَرَضٍ عَيْنِي مُؤَدَّةٍ أَوْ فَائِتَةٍ وَلَوْ مَنْذُورَةً وَمُعَادَةً مَعَ جَمَاعَةٍ (تَحْضُرُ) أَيِ يَحْضُرُ فَعِلْمُهَا بِأَنْ يَدْخُلَ وَقْتُهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَإِنْ لَمْ يُنَاقِرْ مَحَلَّهُ سَعِيًّا فِي إِصَابَةِ الْحَقِّ مَا أَمَكَّنَ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ الْأَوَّلَ لَا ثِقَةَ بَبَقَائِهِ فَالاجْتِهَادُ الثَّانِي إِنْ وَافَقَ فَهُوَ زِيَادَةٌ وَإِلَّا فَهُوَ غَالِبًا إِنَّمَا يَكُونُ أَقْوَى، وَالْأَخْذُ بِالْأَقْوَى وَاجِبٌ.

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْجَهْدِ وَتَعَلَّمَ الْأَدْلَةَ كَأَعْمَى قَلْدَ ثِقَةٍ عَارِفًا. وَإِنْ قَدَرَ فَلَا صُحَّ وَجُوبُ التَّعَلُّمِ
فَيَحْزُمُ التَّقْلِيدُ.

وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ فَتَيَقَّنَ الْخَطَأَ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ، فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا وَجِبَ اسْتِثْنَاهَا. وَإِنْ
تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عَمِلَ بِالثَّانِي.

(وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْجَهْدِ وَتَعَلَّمَ الْأَدْلَةَ) وهي كثيرة فيها تصانيفٌ مُتَعَدِّدَةٌ (كَأَعْمَى) بَصُرَ أَوْ بَصِيرٌ
(قَلْدَ) وَجُوبًا (ثِقَةً) فِي الرِّوَايَةِ كَامِيَةً لَا غَيْرَ مُكَلِّفٍ وَلَا فَاسِقٍ وَكَافِرٍ إِلَّا إِنْ عَلَّمَهُ قَوَاعِدَ صَيَّرَتْ لَهُ مَلَكَةً
يَعْلَمُ الْقِبْلَةَ بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَبْرَهَنَ عَلَيْهَا وَإِنْ نَسِيَ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَلَامُ الْمَاوَرِدِيِّ
الْمُخَالِفُ لِذَلِكَ ضَعِيفٌ (عَارِفًا) بِالْأَدْلَةِ كَالْعَامِيِّ فِي الْأَحْكَامِ يُقَلَّدُ مُجْتَهِدًا فِيهَا فَإِنْ صَلَّى بِلا تَقْلِيدٍ
قَضَى وَإِنْ أَصَابَ وَإِنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُجْتَهِدَانِ أَخَذَ بِقَوْلِ أَعْلَمَهُمَا وَأَوْثَقَهُمَا نَدْبًا وَقَالَ جَمَعَ وَجُوبًا
(وَإِنْ قَدَرَ) عَلَى تَعَلُّمِ الْأَدْلَةِ (فَلَا صُحَّ وَجُوبُ التَّعَلُّمِ) عَيْنًا لظَوَاهِرِهَا دُونَ ذَنَائِبِهَا إِنْ كَانَ بِحَضَرٍ، أَوْ
أَرَادَ سَفَرًا يَقُلُّ فِيهِ الْعَارِفُونَ وَلَيْسَ بَيْنَ قُرَى مُتَقَارِبَةٍ بِهَا مُحَارِبٌ مُعْتَمِدَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِكثَرَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ
حِينَئِذٍ مَعَ ثُدْرَةٍ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِخِلَافٍ مِنْ بِحَضَرٍ وَسَفَرٍ يَكْثُرُ عَارِفُوهُ، أَوْ بَيْنَ قُرَى كَذَلِكَ بَأَن يَسْهُلَ
عَادَةً رُؤْيُ عَارِفٍ، أَوْ مُحَرَابٍ مُعْتَمِدٍ قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ فَإِنَّ التَّعَلُّمَ حِينَئِذٍ فَرْضٌ كِفَايَةٌ فَيُصَلِّي بِالتَّقْلِيدِ
وَلَا يَقْضِي وَإِنَّمَا وَجِبَ تَعَلُّمُ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ عَيْنًا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ أَنَّهُ ﷺ، وَالسَّلَفُ بَعْدَهُ أَلْزَمُوا
أَحَادَ النَّاسِ بِذَلِكَ مُطْلَقًا بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ.

(نَبِيَّةٌ) الْإِحَاقُ الْحَضَرُ بِالسَّفَرِ فِيمَا ذَكَرَ ظَاهِرٌ وَتَفَرَّقَتْهُمَا إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ غَلَبَةِ وَجُودِ الْعَارِفِ،
أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْحَضَرِ دُونَ السَّفَرِ وَإِذَا لَزِمَهُ التَّعَلُّمُ عَيْنًا عَصَى بِتَرْكِهِ (فَيَحْزُمُ التَّقْلِيدُ) وَإِنْ ضَاقَ
الْوَقْتُ عَنْ تَعَلُّمِهَا فَيُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَيَقْضِي. (وَمَنْ صَلَّى بِاجْتِهَادٍ) مِنْهُ، أَوْ مِنْ مُقَلِّدِهِ (فَتَيَقَّنَ)
هُوَ، أَوْ مُقَلِّدُهُ (الْخَطَأَ) مُعَيَّنًا وَلَوْ يَمْنَةً، أَوْ يَسْرَةً بِمُشَاهَدَةِ الْكَعْبَةِ، أَوْ نَحْوِ الْمُحَرَابِ السَّابِقِ، أَوْ
بِإِخْبَارِ ثِقَةٍ عَنْ أَحَدِ هَذَيْنِ فَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ إِنَّمَا تَيَقَّنَ بِقُرْبِ مَكَّةَ مَمْنُوعٌ (قَضَى) إِنْ بَانَ لَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ وَإِلَّا
أَعَادَ فِيهِ وَجُوبًا فِيهِمَا (فِي الْأَظْهَرِ) كَالْحَاكِمِ يَجِدُ النَّصَّ بِخِلَافِ حُكْمِهِ وَسَوَاءٌ أَتَيَقَّنَ الصَّوَابَ أَمْ لَا
لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ الْمَقْضِي إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوَابَ أَوْ ظَنَّهُ أَمَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الْخَطَأَ فَلَا قَضَاءَ جُزْمًا وَإِنْ ظَنَّهُ
بِاجْتِهَادٍ لَا يُتَقَضُّ بِالْاجْتِهَادِ وَعَلَى الْأَظْهَرِ (فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا) وَلَوْ يَمْنَةً، أَوْ يَسْرَةً إِنْ كَانَ بِإِخْبَارِ ثِقَةٍ عَنْ
عِلْمٍ كَمَا يَأْتِي (وَجِبَ اسْتِثْنَاهَا) لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِمَا مَضَى وَخَرَجَ بِتَيَقُّنِ الْخَطَأِ ظَنَّهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ مَذْكُورٌ
فِي قَوْلِهِ (وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ) ثَانِيًا فِيهَا إِلَى أَرْجَحَ بِأَن ظَهَرَ لَهُ الصَّوَابُ فِي جِهَةٍ أُخْرَى، أَوْ أَخْبَرَهُ عَنْ
اجْتِهَادٍ بِهِ أَعْلَمَ عَنْده مِنْ مُقَلِّدِهِ (عَمِلَ بِالثَّانِي) وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ الصَّوَابُ فِي ظَنِّهِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ مُقَارَنَةُ
ظُهُورِهِ لظُهُورِ الْخَطَأِ وَإِلَّا بَطَلَتْ لِمُضِيِّ جُزْءٍ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ قِبَلَةٍ مُحْسُوبَةٍ أَمَا لَوْ كَانَ اجْتِهَادُهُ الثَّانِي
أَضْعَفَ فَكَالْعَدِيمِ، وَكَذَا الْمُسَاوِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِلْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَإِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ وَجُوبُ
التَّحَوُّلِ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الثَّانِي أَوْضَحَ وَخَرَجَ بِالْأَعْلَمِ عَنْده الْأَدْوَنُ، وَالْمِثْلُ، وَالْمَشْكُوكُ فِيهِ

ولا قضاء حتى لو صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالاجْتِهَادِ فلا قَضَاءَ.

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

أركانها ثلاثة عشر:

وإنما لم يجب الأخذ بقول الأفضل ابتداءً كما مر؛ لأنه هنا التزم جهةً بدخوله في الصلاة إليها فلا يتحول عنها إلى أخرى إلا بأرجح بخلافه قبلها فيخبر مطلقاً فإن قلت غاية الالتزام لجهة أنه يستمر عليها إلا أنه يتحول لغيرها ولو أرحح فكان المناسب تخييره هنا كالابتداء قلت المراد بالالتزام الجهة أنه بدخوله في الصلاة لجهة التزم ترجيح أحد الظنّين بالجري عليه بالفعل فإذا أخبره من هو مظنة لكون الصواب معه لزّمه الرجوع إليه وقبلها لم يلتزم شيئاً بقي على تخييره بإخباره عن اجتihad إخباره عن عيان كالقطب فيجب قطعها وإن كان مقلده أرحح ويقول فيها ما لو تغير قبلها فإن تيقن الخطأ اعتمد الصواب وإن ظنه وظن صواب جهة أخرى اعتمد أوضح الدليلين عنده ويفرق بينه وبين ما مر في الإعلام بأن الظن المستند ليعمل النفس أقوى من المستند للغير فإن تساوى تخير زاد البعوي، ثم يُعيد لتردده حالة الشروع وما لو تغير بعدها فلا أثر له إلا إن تيقن الخطأ كما مر (ولا قضاء) لما فعله أولاً؛ لأن الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد، والخطأ غير معين وأراد بالقضاء ما يشمل الإعادة (حتى لو صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ) بنية واحدة (لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات بأن ظهر له الصواب في كل مقارنة للخطأ وكان الثاني أقوى من الأول (فلا قضاء)؛ لأن كل واحدة مؤداة بالاجتهاد ولم يتعين فيها الخطأ وقيل يقضي لاشتمال صلاته على الخطأ قطعاً فليس هنا نقض اجتihad بالاجتهاد واختاره جمع لظهور مدركه، والتعليل إنما يتضح في أربع صلوات.

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

أي كفيئتها المشتبهة على فرض داخل في ماهيتها ويسمى ركنًا وخارج عنها ويسمى شرطاً وهو ما قارن كل معتبر سواه ومقارنة الظهر للسُّنن مثلاً موجودة حالة الصلاة فلا ترد خلافاً لمن زعمه ويأتي له تعريف آخر لكن ذاك باعتبار رسمه الأظهر وهذا باعتبار خاصيته المقصودة منه وهي مقارنته لسائر معتبراتها فكأنه المقوم لها، ومر في الاستقبال أنه في نحو القيام بالصدر ونحو السجود بمعظم البدن وعلى سنة وهي إما تجبر بالسجود وتسمى بعضاً لأنها لما تأكدت بالجبر أشبهت البعض الحقيقي وهو الأول أو لا تجبر به وتسمى هيئة وقد شبهت الصلاة بالإنسان فالركن كراسيه والشرط كحياته والبعض كعضوه والهيئة كسعره.

(أركانها ثلاثة عشر) بناءً على أن الطمأنينة في محالها الأربعة صفة تابعة للركن ويؤيده ما يأتي في بحث التقدم والتأخر على الإمام وفي الروضة سبعة عشر بناءً على أنها ركن مستقل أي بالنسبة للعد لا للحكم في نحو التقدم المذكور فالخلف لفظي كذا أطبقوا عليه وليس كذلك بل هو معنوي إذ من الواضح أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلاً فإن جعلناها تابعة لم يؤثر شكها كما لو

النِّتْيَةُ فَإِنْ صَلَّى فَرَضًا وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهِ وَتَعْيِينُهُ

شَكَّ فِي بَعْضِ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا أَوْ مَقْصُودَةً لَزَمَهُ الْعَوْدُ لِلْإِعْتِدَالِ فَوَرَأَ كَمَا لَوْ شَكَّ فِي أَصْلِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهَا كَمَا يَأْتِي فَإِنْ قُلْتَ الْمُقَرَّرُ فِي كَلَامِهِمْ هُوَ الثَّانِي قُلْتَ فَيَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ أَنَّ الْإِسْتِقْلَالَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَدِّ لَا لِلْحُكْمِ فَإِنْ قُلْتَ فَمَا وَجَهَ الْجَمْعَ بَيْنَ جَعْلِهَا مُسْتَقْلَلَةً فِي مَسَائِلِنَا وَتَابِعَةً فِي التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ؟ قُلْتَ: يَوْجَهُ ذَلِكَ بَأَنَّ قَاعِدَةَ الْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ فِي الصَّلَاةِ تَوْجِبُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ التَّابِعِ وَالْمَقْصُودِ بِخِلَافِ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ فَإِنَّهُمَا مَنْطَوِيَانِ بِالْأُمُورِ الْحِسِّيَّةِ الَّتِي يَظْهَرُ بِهَا فُحْشُ الْمُخَالَفَةِ وَالطَّمَانِينَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ وَيُفَرِّقْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَعْضِ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ بَأَنَّهُ تَمَّ تَبَيُّنُ أَصْلِ الْقِرَاءَةِ وَالْأَصْلُ مُضِيِّهَا عَلَى الصَّحَّةِ وَهَنَا شَكَّ فِي أَصْلِ الطَّمَانِينَةِ فَلَا أَصْلَ يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ وَقَدْ صَارَ شَرْطٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِالرُّكْنِ وَالْوَلَاءِ يَأْتِي بَيَانُهُ وَالْخِلَافُ فِيهِ فِي الثَّالِثِ عَشَرَ قِيلَ وَبِقِيَاسِ عَدِّ الْفَاعِلِ رُكْنًا فِي نَحْوِ الصُّومِ وَالْبَيْعِ تَكُونُ الْجُمْلَةُ أَرْبَعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً عَشَرَ هـ. وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ جَعْلَ الْفَاعِلِ رُكْنًا فِي الْبَيْعِ خِلَافُ التَّحْقِيقِ فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ هُنَا فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ عَدِّهِ شَرْطًا ثُمَّ عَدَّهُ شَرْطًا هُنَا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ قُلْتَ الشَّرْطُ ثُمَّ غَيْرُهُ هُنَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَأَمَّا جَعْلُهُ رُكْنًا فِي الصُّومِ فَهُوَ لِأَنَّ مَا هَيْئَتِهِ لَا وُجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ وَإِنَّمَا تَتَعَقَّلُ بِتَعَقُّلِ الْفَاعِلِ فَجُعِلَ رُكْنًا لِتَكُونُ تَابِعَةً لَهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّلَاةِ تَوَجَّدَ خَارِجًا فَلَمْ يَحْتَجْ لِلنَّظَرِ لِفَاعِلِهَا.

أَحَدُهَا (النِّتْيَةُ) لِمَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ، وَقِيلَ إِنَّهَا شَرْطٌ لِأَنَّهَا قَصْدُ الْفِعْلِ وَهُوَ خَارِجٌ عَنْهُ وَيُجَابُ بَأَنَّهُ بِتَمَامِ التَّكْبِيرِ يَتَبَيَّنُ دُخُولُهُ فِيهَا مِنْ أَوَّلِهِ قِيلَ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّهُ لَوْ افْتَتَحَهَا مَعَ مُقَارَنَةِ مُفْسِدٍ كَخَبَثَ فَرَأَى قَبْلَ تَمَامِهَا لَمْ تَصِحَّ عَلَى الرُّكْنِيَّةِ بِخِلَافِ الشَّرْطِيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِإِفْتِتَاحِهَا مَا يَسْبِقُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَهُوَ غَيْرُ رُكْنٍ وَلَا شَرْطٍ أَوْ مَا يُقَارَنُهَا ضَرَّ عَلَيْهِمَا لِمُقَارَنَتِهِ لِبَعْضِ التَّكْبِيرَةِ، (فَإِنْ صَلَّى فَرَضًا) أَيِ أَرَادَ صَلَاتَهُ (وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهِ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً لِيَتَمَيَّزَ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ فَلَا يَكْفِي إِحْضَارُهَا فِي الذَّهْنِ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ خُصُوصِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ وَهِيَ هُنَا مَا عَدَا النِّتْيَةَ وَالْأَزْمَ التَّسْلُسُ بَلْ وَمَعَهَا لِحَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِنَفْسِهَا أَيْضًا كَالْعِلْمِ يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِهِ مَعَ نَفْسِهِ وَنَظِيرُهُ الشَّأْنُ مِنْ أَرْبَعِينَ فَإِنَّهَا تُزَكِّي نَفْسَهَا وَغَيْرَهَا عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تَمْنَعَ وَرُودَ أَصْلِ السُّؤَالِ بِأَنَّ كُلَّ رُكْنٍ غَيْرُهَا لَا يَحْتَاجُ لِنِيتَةٍ لَهُ بِخُصُوصِهِ فَهِيَ كَذَلِكَ وَتَعَلُّقُهَا بِالْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ لَا يَقْتَضِي تَعَلُّقَهَا بِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ (و) وَجَبَ (تَعْيِينُهُ) مِنْ ظَهَرٍ أَوْ غَيْرِهِ لِيَتَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهِ فَلَا يَكْفِي نِيَّةُ فَرَضِ الْوَقْتِ قِيلَ الْأَصُوبُ فِعْلُهَا وَتَعْيِينُهَا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَى فَرَضِ الْإِغَاءِ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ هـ. وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ إِذْ ضَمِيرُ تَعْيِينِهِ يَرْجِعُ لِلْفِعْلِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَضَمِيرُ فِعْلِهِ يَرْجِعُ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً كَمَا قَرَّرْتَهُ وَقَرَيْتَهُ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ الْإِخْلَافُ فَلَمْ يَلْزَمْ مَا ذَكَرَ أَصْلًا عَلَى أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ ضَمِيرُ فِعْلِهِ لِلْفَرَضِ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ أَيْضًا إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ قَصْدِ الْمُضَافِ لِلْفَرَضِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ قَصْدُ الْفَرَضِ بِخُصُوصِهِ وَبِتَسْلِيمِهِ فَالنِّتْيَةُ لَا يَكْتَفِي فِيهَا بِاللُّوْازِمِ.

وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ دُونَ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْأَدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ وَعَكْسُهُ. وَالتَّقْلُ ذُو الْوَقْتِ أَوْ السَّبَبِ كَالْفَرْضِ فِيمَا سَبَقَ.

(تنبيه) لا يُنافي اعتيَارُ التعيينِ هنا ما يأتي أنه قد يتوَيَّ القَصْرَ وَيُتِمُّ والجُمُعَةَ وَيُصَلِّي الظُّهْرَ لَأَنَّ مَا هُنَا بِاعْتِيَارِ الذَّاتِ وَصَلَاتِهِ غَيْرُ مَا نَوَاهُ ثُمَّ بِاعْتِيَارِ عَارِضِ اقْتِضَائِهِ.

(وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ) فِي مَكْتُوبَةٍ وَتَذِيرٍ وَصَلَاةٍ جِنَازَةٍ كَأَصْلِي فَرَضِ الظُّهْرِ مَثَلًا أَوْ الظُّهْرَ فَرَضًا وَالْأَوَّلَى أَوَّلَى لِلْخِلَافِ فِي إِجْزَاءِ الثَّانِيَةِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الظُّهْرَ اسْمٌ لِلزَّمَانِ وَذَلِكَ لِيَتَمَيَّزَ عَنِ النَّفْلِ وَمُعَادَةٍ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهَا لِتَحَاكِي الْأَصْلِيَّةِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ اعْتِمَادُ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ وَجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ عَلَى الصَّبِيِّ لِتَحَاكِي الْفَرَضِ أَصَالَةً، وَيُؤَيِّدُهُ وَجُوبُ الْقِيَامِ عَلَيْهِ وَلَوْ نَظَرُوا لِكُونِهَا نَفْلًا فِي حَقِّهِ لَمْ يَوْجِبُوهُ فَتَصَوَّبُ الْإِسْتَوِيُّ وَغَيْرُهُ تَصَوَّبُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرُهُ عَدَمُ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ لِذَلِكَ يَرُدُّ بِمَا ذَكَرْتَهُ. فَإِنَّ قُلْتُ: لِمَ اخْتَلَفَ الْمُرْجِحُونَ فِي وَجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْمُعَادَةِ وَصَلَاةِ الصَّبِيِّ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الْقِيَامِ فِيهِمَا؟ قُلْتُ لَأَنَّ الْقَصْدَ الْمُحَاكَاةَ وَهِيَ بِالْقِيَامِ حَسِّيٌّ ظَاهِرٌ وَبِالنِّيَّةِ قَلْبِيٌّ خَفِيٌّ وَالْمُحَاكَاةُ إِنَّمَا تَظْهَرُ بِالْأَوَّلِ فَوَجَبَ دُونَ الثَّانِي فَلَمْ تَجِبْ عَلَى قَوْلِي (دُونَ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) فَلَا تَجِبُ أَيِ اسْتِحْضَارِهَا فِي الذَّهْنِ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ أَيِّ بِاعْتِيَارِ الرَّاقِعِ إِلَّا لَهُ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ فِي تَصْوِيرِ هَذَا إِشْكَالٍ لَأَنَّ فِعْلَ الْفَرْضِيَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ فَلَا يَتَّفَكَ قَصْدُ الْفَرْضِيَّةِ عَنِ نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى اهـ، فَدَعَوَى عَدَمَ الْإِنْفِكَالِ الْمَذْكُورِ لَيْسَتْ فِي مُحَلِّهَا لِكَيْتَها تُسَنُّ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجِبَها لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْإِخْلَاصِ وَيُسَنُّ أَيْضًا نِيَّةُ الْاسْتِقْبَالِ وَعَدَدُ الرُّكْعَاتِ لِذَلِكَ، (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْأَدَاءِ وَلَا الْقَضَاءِ بَلْ تُسَنُّ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ مُمَازِلَةٌ لِلْمُؤَدَّاةِ أَوْ الْمَقْضِيَّةِ خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ بَلْ تَنْصَرِفُ لِلْمُؤَدَّاةِ وَلِلْسَابِقَةِ مِنَ الْمَقْضِيَّاتِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي فِي نَحْوِ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَالْعِيدِ بِأَنَّهُ لَا مُتَمَيَّزٌ ثُمَّ الْإِضَافَةُ لِلْمَتَّبِعِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ الْوَقْتُ كَعِيدِ النَّحْرِ وَهَذَا التَّمَيُّزُ حَاصِلٌ بِذِكْرِ فَرَضِ الظُّهْرِ مَثَلًا وَيَكُونُ الْوُقُوعُ لِلْسَابِقِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِذِكْرِ أَدَاءٍ وَلَا قَضَاءٍ وَمِمَّا يَوْضَحُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ وَضْعِ الْمُشْتَرَكِ وَالثَّانِي مِنْ وَضْعِ الْعِلْمِ وَشَتَانٌ مَا بَيْنَهُمَا فَتَأَمَّلْهُ وَأَنَّهُ (يَصِحُّ) الْأَدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ وَعَكْسِهِ) إِنْ عُدِرَ بِنَحْوِ غَيْمٍ أَوْ قَصْدِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ إِذْ كُلُّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْآخِرِ لُغَةً وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ لِتَلَاغِيهِ وَأَخَذَ الْبَارِزِيُّ مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ مَكَثَ بِمَحَلٍّ عِشْرِينَ سَنَةً يُصَلِّي الصُّبْحَ لَظَنَّهُ دُخُولَ وَقْتِهِ ثُمَّ بَانَ خَطَاؤُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاءُ وَاجِدَةٍ لَأَنَّ صَلَاةَ كُلِّ يَوْمٍ تَقَعُ عَمَّا قَبْلَهُ إِذْ لَا تُشْتَرِطُ نِيَّةُ الْقَضَاءِ وَلَا يُعَارِضُهُ النَّصُّ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْاجْتِهَادِ فَبَإَنَّ قَبْلَ الْوَقْتِ لَمْ تَقَعْ عَلَى فَائِتَةٍ عَلَيْهِ لِأَنَّ مُحَلَّ هَذَا فِيمَنْ أَدَّى بِقَصْدِ أَنَّهَا الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا وَالْأَوَّلُ فِيمَنْ أَدَّى بِقَصْدِ الَّتِي عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا. (وَالنَّفْلُ ذُو الْوَقْتِ) كَالرَّوَائِبِ (أَوْ السَّبَبِ) كَالْكُسُوفِ (كَالْفَرْضِ فِيمَا سَبَقَ) مِنْ اشْتِرَاطِ قَصْدِ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَتَعْيِينِهَا إِنَّمَا بِمَا اشْتَهَرَ بِهِ كَالْتِرَاوِيحِ وَالضُّحَى وَالْوُثْرِ سَوَاءً الْوَاحِدَةُ وَالزَّائِدَةُ عَلَيْهَا أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَعِيدِ الْفِطْرِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ وَسُنَّةِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ وَإِنْ قَدَّمَهَا أَوْ الْبَعْدِيَّةَ وَكَذَا كُلُّ مَا لَهُ

وَفِي نِيَّةِ التَّفْلِيَةِ وَجِهَانٍ.
 قُلْتُ: الصَّحِيحُ لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّفْلِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَكْفِي فِي التَّفْلِ الْمُطْلَقِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ،
 وَالنِّيَّةُ بِالْقَلْبِ وَيَنْدُبُ النُّطْقُ قُبَيْلَ التَّكْبِيرِ.
 الثَّانِي: تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ،

رَأَيْتُ قُبَيْلَتَهُ وَبَعْدِيَّةً وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْبَعْدِيَّةَ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُهَا كَمَا لَا نَظَرَ لَذَلِكَ فِي الْعِيدِ إِذِ الْأَصْحَى أَوْ
 الْفِطْرِ الْمُحْتَزُّ عَنْهُ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُهِ وَأَيْضًا فَالْقَرَأَتُ الْحَالِيَّةُ لَا تُخَصَّصُ النِّيَابُ كَمَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ نَعَمْ
 مَا تَنْدَرُجُ فِي غَيْرِهَا لَا يَجِبُ تَعْيِينُهَا بِالنَّسْبَةِ لِسُقُوطِ طَلَبِهَا بَلْ لِحِيزَةِ ثَوَابِهَا كَتَحْيَةِ مَسْجِدٍ وَسُنَّةِ إِحْرَامِ
 وَاسْتِخَارَةِ وَوُضُوءِ وَطَوَافٍ (وَفِي) اشْتِرَاطِ (نِيَّةِ التَّفْلِيَةِ وَجِهَانٍ) قِيلَ تَجِبُ كَالْفَرَضِ، وَقِيلَ لَا (قُلْتُ)
 الصَّحِيحُ لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّفْلِيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ التَّفْلِيَةَ لَا زِمَةَ لَهُ بِخِلَافِ الْفَرْضِيَّةِ لِلظُّهْرِ مَثَلًا إِذْ قَدْ تَكُونُ
 مُعَادَةً وَيُسَنُّ هُنَا أَيْضًا نِيَّةُ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالِاسْتِقْبَالَ وَعَدَدِ الرُّكْعَاتِ وَبِطُلُّ
 الْخَطَأِ فِيهِ عَمْدًا لَا سَهْوًا، وَكَذَا الْخَطَأُ فِي الْيَوْمِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى مَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَالْمُتَوَلَّى لَكِنْ قَضِيَّةُ
 كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي التَّيَمُّمِ خِلَافُهُ دُونَ الْأَدَاءِ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهُ بِالْوَقْتِ الْمُتَعَيَّنِ لِلْفِعْلِ تُلْغِي خَطَأَهُ فِيهِ (وَيَكْفِي
 فِي التَّفْلِ الْمُطْلَقِ) وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ (نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ) لِأَنَّهُ أَدْنَى دَرَجَاتِهَا إِذَا قَصَدَ فِعْلَهَا
 وَجَبَ حُصُولُهُ، (وَالنِّيَّةُ بِالْقَلْبِ) إجماعًا هُنَا وَفِي سَائِرِ مَا تُشْرَعُ فِيهِ لِأَنَّهَا الْقَصْدُ وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِ
 فَلَا يَكْفِي مَعَ غَفْلَتِهِ تُطْلَقُ وَلَا يَضُرُّ إِذَا خَالَفَ مَا فِي الْقَلْبِ (وَيَنْدُبُ النُّطْقُ) بِالْمُنَوِّي (قُبَيْلَ التَّكْبِيرِ)
 لِيُسَاعِدَ اللِّسَانَ الْقَلْبَ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجَبِهِ وَإِنْ شُدَّ وَقياسًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْحُجِّ الْمُتَدَفِّعِ
 بِهِ التَّشْنِيعُ بِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ .

(تنبيه) قِيلَ لَهُ صَلِّ وَلَكَ دِينَارٌ فَصَلَّى بِقَصْدِهِ أَوْ قَصَدَ دَفْعَ غَرِيمٍ صَحَّ وَلَا دِينَارَ لَهُ وَنَقَلَ الْفَخْرُ
 الرَّازِي إجماعَ الْمُتَكَلِّمِينَ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْ أَيْمَنَتِنَا عَلَى أَنَّ مَنْ عَبَدَ أَوْ صَلَّى لِأَجْلِ خَوْفِ الْعِقَابِ أَوْ
 طَلَبِ الثَّوَابِ لَمْ تَصِحَّ عِبَادَتُهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ مَحَضَ عِبَادَتَهُ لَذَلِكَ وَحْدَهُ لَكِنْ النَّظَرُ حِينَئِذٍ فِي بَقَاءِ
 إِسْلَامِهِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ مَحْظُظٌ نَظَرُهُمْ لِمُنَافَاتِهِ لِاسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى الْعِبَادَةَ مِنْ
 الْخَلْقِ لِذَاتِهِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَمَحْضُهَا بِأَنْ عَمِلَ لَهُ تَعَالَى مَعَ الطَّمَعِ فِي ذَلِكَ وَطَلَبَهُ فَتَصِحَّ عِبَادَتُهُ جُزْمًا،
 وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ تَجْرِيدَ الْعِبَادَةِ عَنْ ذَلِكَ وَهَذَا مَحْمُولٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة:
 ١٦] بناءً عَلَى تَفْسِيرِ يَدْعُونَ بِبَعْدُونَ وَإِلَّا لَمْ يُرَدِّ إِذْ شَرَطَ قَبُولَ الدُّعَاءِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ .

(الثاني تكبيرة الإحرام) للحديث الصحيح «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(١) مَعَ قَوْلِهِ لِلْمُسِيءِ

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٦١]، والترمذي في (الجامع) [رقم/ ٣]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/ ٢٧٥]، وغيرهم من حديث: علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

قُلْتُ: حديث صحيح . ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/ ٥٥] .

وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْقَادِرِ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْأَسْمَ كَاللَّهُ أَكْبَرُ وَكَذَا اللَّهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ فِي الْأَصَحِّ، لَا أَكْبَرُ اللَّهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

صَلَاتِهِ فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ»^(١) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَحْرِيمِهَا مَا كَانَ حَلَالًا قَبْلَهَا وَجُعِلَتْ فَاتِحَةُ الصَّلَاةِ لِيَسْتَحْضِرَ الْمُصَلِّيَ مَعْنَاهَا الدَّلَالُ عَلَى عَظَمَتِهِ مِنْ تَهَيُّاً لِيَخْدُمَتِهِ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ الْهَيْئَةُ وَالْخُشُوعُ، وَمَنْ تَمَّ زَيْدٌ فِي تَكْرِيرِهَا لِيَدُومَ لَهُ اسْتِصْحَابُ ذُنُوبِكَ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ إِذْ لَا رُوحَ وَلَا كَمَالَ لَهَا بِدُونِهَا وَالْوَاجِبُ فِيهَا كُتْلُ قَوْلِي إِسْمَاعُ نَفْسِهِ إِنْ صَحَّ سَمْعُهُ وَلَا لَغَطٌ أَوْ نَحْوَهُ (وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْقَادِرِ) عَلَيْهَا لَفْظُ (اللَّهُ أَكْبَرُ) لِلِإِتِّبَاعِ مَعَ خَبَرِ الْبُخَارِيِّ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٢) أَيْ عِلْمَتُمُونِي إِذْ الْأَقْوَالُ لَا تُرَى فَلَا يَكْفِي اللَّهُ كَبِيرٌ وَلَا الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ وَيُسْنُ جُزْمُ الرَّاءِ وَإِجَابَةُ غَلَطُ وَحْدِيَّتِ «التَّكْبِيرُ جُزْمٌ» لَا أَصْلَ لَهُ وَبِقَرَضِ صِحَّتِهِ الْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ مَدِّهِ كَمَا حَمَلُوا عَلَيْهِ الْخَبَرَ الصَّحِيحَ «السَّلَامُ جُزْمٌ» عَلَى أَنَّ الْجُزْمَ الْمُقَابِلُ لِلرَّفْعِ اصطلاحٌ حَادِثٌ فَكَيْفَ تُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَاظُ الشَّرْعِيَّةُ وَعَدَمُ تَكْرِيرِهَا وَيَضُرُّ زِيَادَةُ «وَإِوَاكِئَةٍ لَأَنَّهُ يَصِيرُ جَمْعٌ لِأَوْ أَوْ مُتَحَرِّكَةٌ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ كَمُتَحَرِّكَةٌ قَبْلَهُمَا وَإِنَّمَا صَحَّ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ عَلَى مَا فِي فَتَاوَى الْقَفَالِ لِتَقْدُّمِ مَا يُمَكِّنُ الْعَطْفَ عَلَيْهِ ثُمَّ لَا هُنَا وَكَذَا كُلُّ مَا غَيَّرَ الْمَعْنَى كَتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَزِيَادَةُ أَلْفٍ بَعْدَهَا بَلْ إِنْ عَلِمَ مَعْنَاهُ كَفَرَ وَلَا تَضُرُّ وَقْفَةُ بِسِيرَةٍ بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ وَهِيَ سَكَنَةُ التَّنْفِيسِ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَا زَادَ عَلَيْهَا لِتَحْوِيٍّ وَيُسْنُ أَنْ لَا يَصِلَ هَمْزَةُ الْجَلَالَةِ بِنَحْوِ مَا مَوْماً وَلَوْ كَبَّرَ مَرَّاتٍ نَاوِيَا الْإِفْتِتَاحَ بِكُلِّ دَخَلٍ فِيهَا بِالْوَوْرِ وَخَرَجَ بِالشَّعْ لَأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ بِالْأُولَى خَرَجَ بِالثَّانِيَةِ لِأَنَّ نِيَّةَ الْإِفْتِتَاحِ بِهَا مُتَضَمِّنَةٌ لِقَطْعِ الْأُولَى وَهَكَذَا فَإِنْ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ وَلَا تَحْلَلَ مُبْطِلٌ كإِعَادَةِ لَفْظِ النِّيَّةِ فَمَا بَعْدَ الْأُولَى ذِكْرٌ لَا يُؤَثِّرُ وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِنْ حَلَفْتَ بِطَلَّاقِكَ فَانَّتِ طَالِقٌ فَإِذَا كَرَّرَهُ طَلَّقْتَ بِالثَّانِيَةِ وَانْحَلَّتْ بِهَا الْيَمِينُ الْأُولَى وَبِالرَّابِعَةِ وَانْحَلَّتْ بِهَا الثَّالِثَةُ وَبِالسَّادِسَةِ وَانْحَلَّتْ بِهَا الْخَامِسَةُ وَهَكَذَا. (وَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْأَسْمَ) أَيْ اسْمُ التَّكْبِيرِ بِأَنْ كَانَتْ بَعْدَهُ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ جُزْأَيْهِ وَقُلْتُ وَهِيَ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى بِخِلَافِ هُوَ وَيَا رَحْمَنُ (كَاللَّهُ) أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَكَاللَّهُ (الْأَكْبَرُ) لِأَنَّهُا مُفِيدَةٌ لِلْمُبَالِغَةِ فِي التَّعْظِيمِ بِإِفَادَتِهَا حَصَرَ الْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِمَا فِيهِ تَعَالَى وَمَعَ ذَلِكَ هِيَ خِلَافُ الْأُولَى لِلْخِلَافِ فِي إِبْطَالِهَا وَقَدْ يُشْكِلُ هَذَا بِالْبُطْلَانِ فِي اللَّهِ هُوَ أَكْبَرُ مَعَ أَنَّ هُوَ كَأَنَّ فِي الرُّوْضِ وَإِفَادَةُ الْحَصْرِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ هُوَ كَلِمَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ غَيْرُ تَابِعَةٍ بِخِلَافِ أَلِ (وَكَذَا اللَّهُ الْجَلِيلُ) أَوْ يُزَجَّلُ (أَكْبَرُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُا زِيَادَةُ بِسِيرَةٍ بِخِلَافِ الطَّوِيلَةِ كَاللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَكْبَرُ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ التَّمْثِيلُ لِغَيْرِ الضَّارِّ بِهَذَا مَعَ زِيَادَةِ الَّذِي وَلِلضَّارِّ بِهَذَا مَعَ زِيَادَةِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ (لَا أَكْبَرُ اللَّهُ) فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى تَكْبِيرًا وَبِهِ فَارَقَ إِجْزَاءَ عَلَيْكُمْ السَّلَامُ الْآتِي.

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٧٢٤]، ومسلم في (صحيحه)

[رقم/٣٩٧]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

وَمَنْ عَجَزَ تَرْجَمَ، وَوَجِبَ التَّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ. وَيُسْنُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَذْوُ مَنْكِبَيْهِ،
وَالْأَصَحُّ رَفْعُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ. وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ، وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ.

(وَمَنْ عَجَزَ) يَفْتَحُ الْجِيمَ أَفْصَحَ مِنْ كَسَرِهَا عَنِ النَّطْقِ بِالتَّكْبِيرِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ فِي الْوَقْتِ
(تَرْجَمَ) عَنْهُ وَجُوبًا بِأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ وَلَا يَعْدِلُ لِذِكْرِ آخَرَ (وَوَجِبَ التَّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ) عَلَيْهِ وَلَوْ بَسْفَرٍ لَكِنْ إِنْ
وَجَدَ الْمُؤَنَ الْمُعْتَبَرَةَ فِي الْحُجِّ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ بَأَنَّ هَذَا فَوْرِيٌّ لِأَنَّهُ لَا ضَائِبَ يَظْهَرُ هُنَا إِلَّا
مَا قَالُوهُ ثُمَّ نَعَمْ لَوْ قِيلَ هُنَا يَجِبُ الْمَشْيُ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ طَالَ كَمَنْ لَزِمَهُ الْحُجُّ فَوْرًا لَمْ يَبْعُدْ
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمَهُ السَّفَرُ لِتَحْصِيلِ مَاءِ الطَّهْرِ لِأَنَّهُ لَا يَدُومُ نَفْعُهُ
بِخِلَافِ التَّعَلُّمِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ قَدَرَ عَلَيْهِ آخِرَ الْوَقْتِ لَمْ تَعْزِ الصَّلَاةُ بِالتَّرْجِمَةِ أَوَّلَهُ بِخِلَافِهَا بِالتَّيَمُّمِ كَمَا مَرَّ
وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا صَلَّاهُ بِالتَّرْجِمَةِ إِنْ تَرَكَ التَّعَلُّمَ مَعَ امْكَانِهِ وَوَقْتِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيَمْنُ طَرَأَ عَلَيْهِ وَفِي غَيْرِهِ
مِنَ التَّمْيِيزِ عَلَى الْأَوَجِّهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاجِبٍ قَوْلِيٍّ وَعَلَى آخِرَسَ يُحْسِنُ تَحْرِيكَ لِسَانِهِ عَلَى
مَخَارِجِ الْحُرُوفِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فَتَحْرِيكَ لِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ وَلَهَايَةِ قَدَرِ امْكَانِهِ لِأَنَّ الْمِيسُورَ
لَا يَسْقُطُ بِالمَعْسُورِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ نَوَاهُ بِقَلْبِهِ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فَيَمْنُ عَجَزَ عَنْ كُلِّ الْأَرْكَانِ أَمَّا مَنْ لَا
يُحْسِنُ ذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُهُ تَحْرِيكُهُ لِأَنَّهُ عَبَثٌ، وَفَارَقَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ كَنَاطِقٍ انْقَطَعَ صَوْتُهُ فَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِالْقُوَّةِ وَإِنْ
لَمْ يُسْمَعْ صَوْتُهُ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ كَعَاجِزٍ عَنِ الْفَاتِحَةِ وَبَدَلِهَا فَيَقِفُ بِقَدْرِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ تَحْرِيكَ، فَعَلِمَ
مِنْ هَذَا مَا يَصْرُحُ بِهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ أَنَّ التَّحْرِيكَ لَيْسَ بَدَلًا عَنِ الْقِرَاءَةِ فَإِنْ قُلْتَ اكْتَفَى فِي الْجَنْبِ
بِتَحْرِيكَ لِسَانِهِ عَلَى رَأْيٍ وَلَمْ يَذْكُرْ شَفَةً وَلَا لَهَاءَ وَبِالْإِشَارَةِ عَلَى رَأْيٍ وَكُلُّهُمَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ وَقُلْتَ
يُفَرِّقُ بَأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى أَنَّ الْمِيسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالمَعْسُورِ كَمَا تَقَرَّرَ وَتَمَّ عَلَى الْقِرَاءَةِ وَهِيَ فِي كُلِّ مَنْ
النَّاطِقِ وَالْآخِرَسِ بِحَسَبِهِ. (وَيُسْنُ) لِلْإِمَامِ الْجَهْرُ بِتَكْبِيرِ تَحْرُمِهِ وَانْتِقَالِهِ وَكَذَا مُبْلَغُ احْتِجَاجِهِ إِلَيْهِ لَكِنْ إِنْ
نَوَى الذِّكْرَ أَوْ الْإِسْمَاعَ وَالْأَبْطَلُ وَغَيْرُ الْمُبْلَغِ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ لِإِدَائِهِ غَيْرَهُ وَلِلْمُصَلِّي مُظْلَمًا (وَضَعُ
يَدَيْهِ) أَيِ كَفَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ الَّذِي لِلتَّحْرُمِ إجماعًا بَلْ قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ (حَذْوُ) بِإِعْجَامِ
الذَّالِ (مَنْكِبَيْهِ) بِحَيْثُ تُحَازِي أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ أَعْلَى أُذُنَيْهِ وَإِبَاهَامَاهُ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ وَرَاحَتَاهُ مَنْكِبَيْهِ لِلاتِّبَاعِ
الْوَارِدِ مِنْ طُرُقٍ صَحِيحَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِكَيْتَها مُخْتَلِفَةُ الظَّوَاهِرِ فَجَمَعَ الشَّافِعِيُّ بَيْنَهُمَا بِمَا ذَكَرَ وَيُسْنُ كَشْفُهُمَا
وَنَشْرَ أَصَابِعِهِ وَتَفْرِيقُهَا وَسَطًا (وَالْأَصَحُّ) أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي وَقْتِ الرِّفْعِ أَنْ يَكُونَ (رَفْعُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ) أَيِ
التَّكْبِيرِ لِلاتِّبَاعِ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَا نَدَبَ فِي الْإِنْتِهَاءِ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ لِكَيْتَهُ رَجَحَ فِي تَحْقِيقِهِ
وَتَنْقِيحِهِ وَمَجْمُوعُهُ نَدَبُ انْتِهَائِهِمَا مَعًا أَيْضًا وَعِظْمَتُهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُسْنُ إِرْسَالُهُمَا إِلَى مَا تَحْتَ
صَدْرِهِ. (وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ) كُلُّهُ لَا تَوْزِيْعًا لِإِجْزَائِهَا عَلَى أَجْزَائِهِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ كُلَّ
مُعْتَبَرٍ فِيهَا مَرَّةً وَغَيْرَهُ كَالْقَصْرِ لِلْقَاصِرِ وَكَوْنَهُ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا فِي الْجُمُعَةِ وَالْقُدُوءِ لِمَأْمُومٍ فِي غَيْرِهَا
أَرَادَ الْأَفْضَلَ مَعَ ابْتِدَائِهِ ثُمَّ يَسْتَمِرُّ مُسْتَصْحِبًا لِذَلِكَ كُلُّهُ إِلَى الرَّاءِ، وَقِيلَ يَجِبُ تَقْدُّمُ ذَلِكَ عَلَى أَوَّلِهِ
بَيَسِيرٍ (وَقِيلَ) وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الطَّلَاقِ (يَكْفِي) قَرْنُهَا (بِأَوَّلِهِ) لِأَنَّ اسْتِصْحَابَهَا دَوَامًا لَا يَجِبُ ذِكْرُ

الثالث: القيام في فرض القادر. وَشَرَطُهُ نَصْبُ قَقَارِهِ،

وَرُدُّ بَأَنَّ الْإِنْعِقَادَ يُحْتَاطُ لَهُ وَفِي الْمَجْمُوعِ وَالتَّنْقِيحِ الْمُخْتَارُ مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ يَكْفِي فِيهَا الْمُقَارَنَةُ الْعُرْفِيَّةُ عِنْدَ الْعَوَامِّ بِحَيْثُ يُعَدُّ مُسْتَحْضِرٌ لِلصَّلَاةِ قَالَ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ وَالْأَوَّلُ بَعِيدُ التَّصَوُّرِ أَوْ مُسْتَحِيلُهُ انْتَهَى لَا يُقَالُ اسْتِحْضَارُ الْجَمَلِ مُمَكِّنٌ فِي أَدْنَى لَحْظَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ نَفْسُهُ لَأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ وَمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ، وَلِذَلِكَ صَوَّبَ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا الْاِخْتِيَارَ وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ الْحَقُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَالزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ حَسَنٌ بِالْبَلْغِ لَا يَتَّجِهْ غَيْرُهُ وَالْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ صَحِيحٌ وَالسُّبْكِيُّ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَقَعَ فِي الْوَسْوَاسِ الْمَذْمُومِ وَفِي نَحْوِ الْجَلِيلِ مِنَ اللَّهِ الْجَلِيلِ أَكْبَرُ تَجِبُ مُقَارَنَةُ النِّيَّةِ لَهُ أَيْضًا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُمْ ثُمَّ يَسْتَمِرُّ إِلَى آخِرِهِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ وَإِنْ نَوَّزَ فِيهِ بَأَنَّ الْإِنْعِقَادَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَيَرُدُّ بِأَنَّهُ إِذَا زَادَ صَارَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَلَا لَزِمَ إِجْرَاءُ النِّيَّةِ بَعْدَ غُزُوبِهَا وَهُوَ بَعِيدٌ.

(الثالث) من الأركان (القيام في فرض القادر) عليه ولو في فرض صبي ومُعَادَةُ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ وَكَانَتْ بِهِ بَوَاسِيرُ: «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» (١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ زَادَ النَّسَائِيُّ «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْمَهَا» [البقرة: ٢٨٦] وَخَرَجَ بِالْفَرْضِ النَّفْلِ وَسَيَاتِي وَبِالْقَادِرِ غَيْرُهُ كَرَائِبِ سَفِينَةٍ خَافَ نَحْوَ دَوْرَانِ رَأْسِ إِنْ قَامَ وَكَرْقِبِ غُزَاةٍ أَوْ كَمِينِهِمْ خَافَ إِنْ قَامَ رُؤْيَا الْعَدُوِّ وَفَسَادِ التَّدْبِيرِ لَكِنْ تَجِبُ الْإِعَادَةُ هُنَا لِنُدْرَتِهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَ خَوْفُهُمْ مِنْ قَصْدِ الْعَدُوِّ لَهُمْ لَمْ تَجِبْ وَفَاقًا لِلتَّحْقِيقِ وَخِلَافًا لِلْمَجْمُوعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَادِرٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَالتَّعْلِيلُ بِأَنَّ الْعُدْرَ هُنَا أَعْظَمُ فِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْأَعْظَمِيَّةُ لَا دَخَلَ لَهَا فِي الْإِعَادَةِ وَعَدَمُهَا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَبْحَثِهَا وَكَسَلَسَ لَا يَسْتَمْسِكُ حَدُّهُ إِلَّا بِالْقُعُودِ وَلَمْ يَرْضَ أَمَكْنَهُ بِلَا مَشَقَّةٍ قِيَامَ لَوْ انْفَرَدَ لَا إِنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا الصَّلَاةَ مَعَهُمْ مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ انْفِرَادَهُ لِيَأْتِيَ بِهَا كُلُّهَا مِنْ قِيَامٍ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ عُدْرَهُ اقْتَضَى مُسَامَحَتَهُ بِتَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ فَاذْفَعَ قَوْلُ جَمْعٍ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقِيَامَ أَكْثَرُ مِنَ الْجَمَاعَةِ. وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ لَمْ يَقْعُدْ أَوْ وَالسُّورَةَ قَعَدَ فِيهَا جَازَ لَهُ قِرَاءَتُهَا مَعَ الْقُعُودِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ تَرْكُهَا وَأَخْرَاجُ الْقِيَامَ عَنْ سَابِقِهِ مَعَ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا رُكْنَانِ حَتَّى فِي النَّفْلِ وَلِأَنَّهُ قَبْلَهُمَا شَرْطٌ وَرُكْنِيَّةٌ إِنَّمَا هِيَ مَعَهُمَا وَبَعْدَهُمَا وَيُسْنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ قَدَمَيْهِ بِشِبْرِ خِلَافًا لِقَوْلِ الْأَنْوَارِ بِأَرْبَعِ أَصَابِعٍ فَقَدْ صَرَّحُوا بِالشُّبْرِ فِي تَفْرِيقِهِمَا فِي السُّجُودِ (وَشَرَطُهُ) الْاعْتِمَادُ عَلَى قَدَمَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَ(نَصْبُ قَقَارِهِ) وَهُوَ مَفَاصِلُ الظَّهْرِ لِأَنَّ اسْمَ الْقِيَامِ لَا يَوْجَدُ إِلَّا مَعَهُ وَلَا يَضُرُّ اسْتِنَادُهُ لِمَا لَوْ زَالَ لَسَقَطَ إِلَّا إِنْ كَانَ بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ رَفْعُ رِجْلَيْهِ لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ قَائِمٍ بَلْ مُعَلَّقٌ نَفْسِهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ أَمْسَكَ وَاحِدًا مِنْكَيْبَيْهِ أَوْ تَعَلَّقَ بِحَبْلِ فِي الْهَوَاءِ بِحَيْثُ لَمْ يَصِرْ لَهُ اعْتِمَادٌ عَلَى

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٠٦٦]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٩٥٢]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٣٧٢]، وغيرهم من حديث: عمران بن حصين رضي الله عنه.

فَإِنْ وَقَفَ مُنْحَنِيًا أَوْ مَائِلًا بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا لَمْ يَصِحَّ. فَإِنْ لَمْ يُطِيقِ انْتِصَابًا، وَصَارَ كَرَاعِجٍ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ، وَيَزِيدُ انْحِنَاءَهُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَامَ وَقَعَلَهُمَا بِقَدْرِ إِمَاكِنِهِ. وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ

شيء من قَدَمَيْهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ وَإِنْ مَسَّتْ الْأَرْضَ وَلَا يَضُرُّ قِيَامُهُ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ مِنْ غَيْرِ عُنْدٍ خَلَاقًا لِبَعْضِهِمْ لِأَنَّهُ لَا يُنَافِي اسْمَ الْقِيَامِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ نَظِيرُهُ فِي السُّجُودِ لِأَنَّهُ يُنَافِي وَضْعَ الْقَدَمَيْنِ الْمَأْمُورَ بِهِ سَمً. (فَإِنْ وَقَفَ مُنْحَنِيًا) لِأَمَامِهِ أَوْ خَلْفَهُ بِأَنْ يَصِيرَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ أَقْرَبَ تَحْقِيقًا فِي الْأَوَّلَى وَتَقْدِيرًا فِي الثَّانِيَةِ وَلَا يَضُرُّ فِي ذِكْرِ هَذِهِ هُنَا كَوْنُ الْبُطْلَانِ فِيهَا لِعَدَمِ الْاسْتِقْبَالِ أَيْضًا لِأَنَّهُ الْآنَ خَارِجٌ بِمُقَدِّمِ بَدَنِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ اجْتِمَاعُ سَبَبِي إِبْطَالٍ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَنْحَصِرُ الْإِبْطَالُ فِي زَوَالِ الْقِيَامِ بِأَنْ يَكُونَ فِي الْكَعْبَةِ وَهِيَ مُسْقُوفَةٌ فَانْدَفَعَ مَا لِلْإِسْتَوِيِّ هُنَا (أَوْ مَائِلًا) لِمَيْمَنِهِ أَوْ يَسَارِهِ (بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا) عُرْفًا (لَمْ يَصِحَّ) لِتَرْكِهِ الْوَاجِبَ بِلَا عُنْدٍ وَيُقَاسُ بِذَلِكَ مَا لَوْ زَالَ اسْمُ الْقُعُودِ الْوَاجِبُ بِأَنْ يَصِيرَ إِلَى أَقْلِ رُكُوعِ الْقَاعِدِ أَقْرَبَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ التُّهُوُّضِ إِلَّا بِمُعِينٍ لَزِمَهُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلُ طَلَبِهَا فَاضِلَةٌ عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَوْ قَدَرَ أَنْ يَقُومَ بِعُكَّازٍ أَوْ اعْتِمَادٍ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَلْزَمَهُ ضَعِيفٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْغَزَّيُّ عَلَى مُلَازِمَةِ ذَلِكَ لَيْسَ تَمَيُّزٌ لَهُ الْقِيَامُ فَلَا يُنَافِي الْأَوَّلَى لِأَنَّهُ مُحَلَّهَا فِيمَا إِذَا عَجَزَ عَنِ التُّهُوُّضِ إِلَّا بِالْمُعِينِ لَكِنَّهُ إِذَا قَامَ اسْتَقْلًا ه. وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فَحَيْثُ أُطِيقَ أَصْلُ الْقِيَامِ أَوْ دَوَامُهُ بِالْمُعِينِ لَزِمَهُ (فَإِنْ لَمْ يُطِيقِ) انْتِصَابًا (وَصَارَ كَرَاعِجٍ) لِكِبَرٍ أَوْ غَيْرِهِ (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ) وَجُوبًا لِقُرْبِهِ مِنَ الْانْتِصَابِ (وَيَزِيدُ) وَجُوبًا (انْحِنَاءَهُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ) عَلَى الزِّيَادَةِ تَمَيُّزًا بَيْنَ الْوَاجِبِينَ وَقَوْلُ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ يَلْزَمُهُ الْقُعُودُ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا يَرُدُّهُ تَصَحُّبُهُمَا أَنَّهُ لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ عَلَى قَدَمَيْهِ وَأَمَكَّنَهُ التُّهُوُّضُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ لَزِمَهُ مَعَ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ ذَاكَ انْتَقَلَ إِلَى الرُّكُوعِ الْمُتَنَافِي لِلْقِيَامِ بِكُلِّ وَجْهِ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَزِمَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَدْرِ الْقِيَامِ أَنْ يَصْرِفَ مَا بَعْدَهُ لِلرُّكُوعِ بِطَمَآنِينَتِهِ ثُمَّ لِلْاعْتِدَالِ بِطَمَآنِينَتِهِ وَيُخَصُّ قَوْلُهُمْ لَا يَجِبُ قَصْدُ الرُّكْنِ بِخُصُوصِهِ بِغَيْرِ هَذَا وَنَحْوِهِ وَجُودُهُ لِيَتَعَذَّرَ وَجُودُ صُورَةِ الرُّكْنِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ. (وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) مِنْهُ لِعِلَّةٍ يَظْهَرُ مِنْهُ انْتِصَابُ (قَامَ) وَجُوبًا وَلَوْ بِمُعِينٍ بَلْ وَإِنْ كَانَ مَائِلًا عَلَى جَنْبٍ بَلْ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى حُدِّ الرُّكُوعِ فِيمَا يَظْهَرُ (وَقَعَلَهُمَا بِقَدْرِ إِمَاكِنِهِ) فَيَحْنِي إِمَاكِنَهُ صُلْبُهُ ثُمَّ رَقَبَتُهُ ثُمَّ رَأْسُهُ ثُمَّ طَرَفُهُ لِأَنَّ الْمِنْسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الرُّكُوعُ فَقَطْ كَرَّرَهُ عَنْهُ وَعَنِ السُّجُودِ فَإِنْ قَدَرَ عَلَى زِيَادَةِ عَلَى أَكْمَلِهِ لَزِمَهُ جَعْلُهَا لِلْسُّجُودِ تَمَيُّزًا بَيْنَهُمَا وَخَرَجَ بِقَوْلِي مِنْهُ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهِمَا لَوْ قَعَدَ فَيُصَلِّي قَاعِدًا وَيُتِمُّهُمَا لَا قَائِمًا وَيَوْمِي بِهِمَا عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ اعْتِنَاءُ الشَّارِعِ بِإِتْمَامِهِمَا فَوْقَ اعْتِنَائِهِ بِالْقِيَامِ لِسُقُوطِهِ فِي صَلَاةِ النِّفْلِ دُونَهُمَا وَكَذَا فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ فِيمَا لَوْ كَانَ لَوْ قَرَأَ السُّورَةَ أَوْ صَلَّى مَعَ الْجَمَاعَةِ قَعَدَ فَيَقْعُدُ كَمَا مَرَّ تَحْصِيلًا لِفَضْلِ السُّورَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَلَا يَوْمِي بِذَيْنِكَ لِأَجْلِ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ. (وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ) بِأَنَّهُ

قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ. وَافْتِرَاشُهُ أَفْضَلُ مِنْ تَرْتُّبِهِ فِي الْأَظْهَرِ. وَيُكْرَهُ الْإِقْعَاءُ بِأَنْ يَجْلِسَ عَلَى وَرِكَتِهِ نَاصِبًا رُكْبَتَيْهِ

لِحَقِّهِ بِهِ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ أَوْ شَدِيدَةٌ عِبَارَتَانِ الْمُرَادُ مِنْهُمَا وَاحِدٌ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ بَحِثٌ لَا تَحْتَمِلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ تُبَحَّ التَّيَمُّمُ أَخْذًا مِنْ تَمَثُّلِ الْمَجْمُوعِ لَهَا بِأَنْ تَكُونَ كَدُورَانِ رَأْسِ رَاكِبِ السَّفِينَةِ وَاسْتِرَاطُ إِبَاحَتِهِ وَجَهٌ ضَعِيفٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ كَالَاكِتِفَاءِ بِمُجَرَّدِ إِذْهَابِ الْخُشُوعِ (قَعَدَ) إِجْمَاعًا. (كَيْفَ شَاءَ) كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْخَبَرِ السَّابِقِ وَلَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُ لِعُذْرِهِ وَلَوْ نَهَضَ مُتَحَشِّمًا الْمَشَقَّةَ لَمْ تَجْزِلْهُ الْقِرَاءَةُ فِي نُهْوضِهِ لِأَنَّهُ دُونَ الْقِيَامِ الصَّائِرِ إِلَيْهِ وَقَوْلُ الْفَتَى وَمَنْ تَبِعَهُ تَجَزَّيْتُهُ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنَ الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ فَرْضُهُ يُرَدُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فَرْضُهُ مَا دَامَ فِيهِ. (وَافْتِرَاشُهُ) وَلَوْ امْرَأَةٌ فِي مَحَلٍّ قِيَامِهِ فِي فَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ (أَفْضَلُ) مِنْ تَوَرُّكِهِ وَكَذَا مِنْ (تَرْتُّبِهِ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ الْمَعْهُودُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ الْقِيَامِ مَا عَدَا التَّشَهُّدَ الْآخِرَ وَلَأَنَّهُ الَّذِي تَعَقُّبُهُ الْحَرَكَةُ وَتَرْتُّبُهُ ﷺ لِبَيَانِ الْجَوَازِ فَأَفْضَلُ بِمَعْنَى فَاضِلٍ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ التَّرْتُّبُ وَالتَّوَرُّكُ قُدِّمَ التَّرْتُّبُ لِجَرَيَانِ الْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى الْإِفْتِرَاشِ وَلَمْ يَجْرِ ذَلِكَ فِي التَّوَرُّكِ (وَيُكْرَهُ) الْجُلُوسُ مَاذَا رِجْلَيْهِ وَ (الْإِقْعَاءُ) فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ وَقَسَرَهُ الْجُمْهُورُ (بِأَنْ) يَجْلِسَ عَلَى وَرِكَتِهِ وَهُمَا أَوَّلُ فِخْذَيْهِ وَهُوَ الْأَلْيَانِ كَذَا قَالَهُ شَيْخُنَا وَيُلْزِمُهُ اتِّحَادُ الْوَرِكِ وَالْأَلْيَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْقَامُوسِ الْفِخْذُ مَا بَيْنَ السَّاقِ وَالْوَرِكِ وَهُوَ مَا فَوْقَ الْفِخْذِ وَتَوَرُّكٌ اعْتَمَدَ عَلَى وَرِكِهِ وَتَوَرُّكٌ فَلَانَ الصَّبِيَّ جَعَلَهُ عَلَى وَرِكِهِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا وَتَوَرُّكٌ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ الْوَرِكُ عَلَى الرَّجْلِ الْيُمْنَى؛ وَهَذَا مِنْهُيٌّ عَنْهُ أَوْ وَضَعَ الْأَلْيَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَلْيَةِ الْعَجِيزَةُ أَوْ مَا يَرْكَبُ الْعَجْزُ مِنْ شَحْمٍ وَلَحْمٍ، وَالْعَجِيزَةُ الْعَجْزُ وَهُوَ مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ. هَذَا حَاصِلُ مَا فِيهِ فِي مُحَالِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي تَغَايُرِ الْوَرِكِ وَالْأَلْيَةِ وَالْفِخْذِ لِكَيْتَهُ لَمْ يُبَيِّنِ الْحَدَّ الْفَاصِلَ لِلْوَرِكِ عَنِ الْآخَرَيْنِ وَبَيَّنَّهُمَا مَا سَادَّكَرَهُ فِي الْجِرَاحِ أَنَّ الْوَرِكَ هُوَ الْمُتَّصِلُ بِمَحَلِّ الْقُعُودِ مِنَ الْأَلْيَةِ وَهُوَ مُجَوَّفٌ وَلَهُ اتِّصَالٌ بِالْجَوْفِ الْأَعْظَمِ بِخِلَافِ الْفِخْذِ وَيَصْدُقُ عَلَى ذَلِكَ الْمُجَوَّفُ أَنَّ أَعْلَاهُ يَوْضَعُ عَلَيْهِ الصَّبِيَّ وَأَسْفَلُهُ يَوْضَعُ عَلَى الْأَرْضِ فِذَكَرُ الْقَامُوسِ لِهُدَيْنٍ مُشِيرٌ لِمَا ذَكَرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ كَرَاهَةِ وَضْعِهِ عَلَى الْيُمْنَى وَاضِحٌ (نَاصِبًا رُكْبَتَيْهِ) إِذَا أَبُو عُبَيْدَةَ مَعَ وَضْعِ يَدَيْهِ بِالْأَرْضِ وَلَعَلَّ هَذَا شَرْطٌ لِتَسْمِيَّتِهِ إِقْعَاءَ لُغَةً لَا شَرْعًا وَحِكْمَةً كَرَاهَتِهِ مَا فِيهِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالْكَلَابِ وَالْقِرْدَةِ كَمَا فِي رِوَايَةٍ، وَقِيلَ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ بِالْأَرْضِ وَيَقْعُدَ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ، وَقِيلَ أَنْ يَفْرِشَ رِجْلَيْهِ أَيْ أَصَابِعَهُمَا بِأَنْ يُلْصَقَ بِطَوْنِهَا بِالْأَرْضِ وَيَضَعَ النَّيْبَ عَلَى عَقَبَتِهِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَهَذَا غَلَطٌ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «الْإِقْعَاءُ سُنَّةٌ نَبِيَّنَا ﷺ» ^(١) وَقَسَرَهُ الْعُلَمَاءُ بِهَذَا وَقَدْ نَصَّ فِي الْبَوَيْطِيِّ وَالْإِمْلَاءِ عَلَى نَدْبِهِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أَيْ وَإِنْ كَانَ الْإِفْتِرَاشُ أَفْضَلَ مِنْهُ وَالْحَقُّ بِالْجُلُوسِ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٥٣٦]، من طريق: أبي الزبير أنه سمع طاووسًا يقول: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين، فقال: (هي السنة). فقلنا له: إننا نراه جفاء بالرجل. فقال ابن عباس: بل هي سنة نبيك ﷺ).

ثم ينحني لركوعه بحيث تُحاذي جبهته ما قدام رُكْبَتَيْهِ، والأكمل أن تُحاذي موضع سُجُودِهِ. فإن عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ صَلَّى لِجَنْبِهِ الْاَيْمَنِ، فَإِنْ عَجَزَ فَمُسْتَلْقِيًا

بينهما كُلُّ جُلُوسٍ قَصِيرٍ كَجُلُوسَةِ الْاِسْتِرَاحَةِ (ثُمَّ يَنْحَنِي) وَجُوبًا الْمُصَلِّيَ فَرْضًا قَاعِدًا (لِرُكُوعِهِ) إِنْ قَدَرَ (بَحِثْ تُحَازِي جَبْهَتَهُ مَا قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ) مِنْ مُصَلَّاهُ هَذَا أَقَلُّ رُكُوعِهِ (وَالْأَكْمَلُ أَنْ تُحَازِي) جَبْهَتَهُ (مَوْضِعَ سُجُودِهِ) وَرُكُوعُ الْقَاعِدِ فِي النَّفْلِ كَذَلِكَ وَذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى أَقَلِّ رُكُوعِ الْقَائِمِ وَأَكْمَلِهِ إِذِ الْأَوَّلُ يُحَازِي فِيهِ مَا أَمَامَ قَدَمَيْهِ وَالثَّانِي يُحَازِي فِيهِ قَرِيبَ مَحَلِّ سُجُودِهِ، فَمَنْ قَالَ لِنَهْمَا عَلَى وَزَانِ رُكُوعِ الْقَائِمِ أَرَادَ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْأَمْرِ التَّقْرِيبِيَّ لَا التَّحْدِيدِيَّ، (فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ) بِالْمَعْنَى السَّابِقِ (صَلَّى لِجَنْبِهِ) لِلخَبَرِ السَّابِقِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بَوَجْهِهِ وَمُقَدَّمُ بَدَنِهِ وَجُوبًا كَذَا قَالَوهُ وَفِي وَجُوبِ اسْتِقْبَالِهَا بِالْوَجْهِ هُنَا دُونَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ نَظَرٌ وَقِيَاسُهُمَا عَدَمُ وَجُوبِهِ إِذْ لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا لِامْكَانِ الْاِسْتِقْبَالِ بِالْمُقَدَّمِ دُونَهُ وَتَسْمِيَتِهِ مَعَ ذَلِكَ مُسْتَقْبِلًا فِي الْكُلِّ بِمُقَدَّمِ بَدَنِهِ وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي رَفْعِ الْمُسْتَلْقِي رَأْسَهُ لَيْسَتْ مُسْتَقْبِلَ بَوَجْهِهِ بِنَاءً عَلَى مَا أَفْهَمَهُ اقْتِصَارُ شَيْخِنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ تَبَعًا لِغَيْرِهِ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ ثَمَّ لَمَّا لَمْ يُمَكِّنْهُ بِمُقَدَّمِ بَدَنِهِ لَمْ يَجِبْ بَغْيَرُهُ لِكُنْهَ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ عَبَّرَ هُنَا بِالْوَجْهِ وَمُقَدَّمِ الْبَدَنِ أَيْضًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَخَالَفَ فَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الرِّفْعُ إِلَّا بِقَدْرِ اسْتِقْبَالِ وَجْهِهِ فَقَطْ وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا امْكَنَّهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِمُقَدَّمِ بَدَنِهِ أَيْضًا فَحِينَئِذٍ يَسْقُطُ الْاِسْتِقْبَالُ بِالْوَجْهِ لَأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ وَيُسَنُّ كَوْنُهُ عَلَى جَنْبِهِ (الْاَيْمَنِ) كَالْمَيِّتِ فِي اللَّحْدِ وَيُكْرَهُ كَوْنُهُ عَلَى الْاَيْسَرِ إِنْ امْكَنَّهُ عَلَى الْاَيْمَنِ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ الْجَنْبِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ وَلَوْ بِمَعْرِفَةِ نَفْسِهِ أَوْ بِقَوْلِ طَبِيبٍ ثِقَةٍ وَلَوْ عَدَلَ رِوَايَةً فِيمَا يَظْهَرُ لَهُ إِنْ صَلَّيْتَ مُسْتَلْقِيًا امْكَنَ مَدَاوَأُ عَيْنِكَ مَثَلًا (فَمُسْتَلْقِيًا) يُصَلِّي عَلَى ظَهْرِهِ وَأَخْمَصَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ لِيُخْبِرَ النَّسَائِي السَّابِقَ وَيَجِبُ أَنْ يَضَعَ تَحْتَ رَأْسِهِ نَحْوَ مَخْدَةِ لَيْسَتْ مُسْتَقْبِلَ بَوَجْهِهِ الْقِبْلَةَ لَا السَّمَاءَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَاخِلَ الْكَعْبَةِ وَهِيَ مَسْقُوفَةٌ أَوْ أَبْعَلَاهَا مَا يَصِحُّ اسْتِقْبَالُهُ وَفِي دَاخِلِهَا لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مُتَكَبِّرًا عَلَى وَجْهِهِ وَلَوْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْاِسْتِقْلَاءِ فِيمَا يَظْهَرُ لَا اسْتِوَاءَ الْكَيْفِيَّتَيْنِ فِي حَقِّهِ حِينَئِذٍ وَإِنْ كَانَ الْاِسْتِقْلَاءُ أَوْلَى. وَيَظْهَرُ أَنْ قَوْلَهُمْ وَأَخْمَصَاهُ أَوْ رِجْلَاهُ لِلْقِبْلَةِ كَالْمُخْتَصِرِ لِبَيَانِ الْأَفْضَلِ فَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُهُمَا عَنْهُمَا لَأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ اسْمَ الْاِسْتِقْلَاءِ وَالْاِسْتِقْبَالِ حَاصِلُ بِالْوَجْهِ كَمَا مَرَّ فَلَمْ يَجِبْ بَغْيَرُهُ مِمَّا لَمْ يُعْهَدْ الْاِسْتِقْبَالُ بِهِ نَعَمْ إِنْ قُرِضَ تَعَدُّرُهُ بِالْوَجْهِ لَمْ يَبْعُدْ إِيْجَابُهُ بِالرَّجْلِ حِينَئِذٍ تَحْصِيلًا لَهُ بِبَعْضِ الْبَدَنِ مَا امْكَنَّهُ إِنْ أَطَاقَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَتَى بِهِمَا وَإِلَّا أَوْمَأَ بِهِمَا بِرَأْسِهِ وَيُقَرَّبُ جَبْهَتُهُ مِنَ الْأَرْضِ مَا امْكَنَّهُ وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكْفِي أَدْنَى زِيَادَةٍ عَلَى الْإِيْمَاءِ بِالرُّكُوعِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُهُ بَعْضُ الْعِبَارَاتِ فَإِنْ عَجَزَ أَوْمَأَ بِأَجْفَانِهِ وَلَا يَجِبُ هُنَا عَلَى الْأَوْجْهِ إِيْمَاءُ أَخْفَضَ لِلْسُّجُودِ بِخِلَافِهِ فِيمَا مَرَّ لِيُظْهِرَ التَّمْيِيزَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِيْمَاءِ بِالرَّأْسِ دُونَ الطَّرَفِ فَإِنْ عَجَزَ كَانَ أَكْرَهُ عَلَى تَرْكِ كُلِّ مَا ذَكَرَ فِي الْوَقْتِ أَجْرَى الْأَفْعَالِ عَلَى قَلْبِهِ كَالْأَقْوَالِ إِذَا اعْتَقِلَ لِسَانُهُ وَجُوبًا فِي الْوَاجِبَةِ وَتَدَبُّيًا فِي الْمُنْدُوبَةِ وَلَا إِعَادَةً وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا أَمَا إِذَا أَكْرَهُ عَلَى التَّلَبُّثِ بِفِعْلِ مَنْافٍ لِلصَّلَاةِ فَلَا يُلْزَمُهُ

وللقادر التثقل قاعداً. وكذا مضطجعا في الأصح.

شيء ما دام الإكراه وإنما لزم المصلوب الإمام لأنه لم يُمنع من الصلاة وهذا مُنِعَ منها مع زيادة التلبس بفعل المنافى وتلزمه الإعادة لئلا تُدرك عُذْرُهُ ويحصل هنا بما يأتي في الطلاق، كذا أطلقه بعضهم وقياس ما مر من سقوط نحو القيام بالمشقة السابقة أن ما هنا أوسع فيحصل بأدون مما هناك. (وللقادر التثقل) ولو نحو عيد (قاعداً) إجماعاً ولكثرة النوازل (وكذا مضطجعا) والأفضل كونه على اليمين (في الأصح) لحديث البخاري «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة النائم» - أي المضطجع - «على النصف من صلاة القاعد»^(١) ومحلّه في القادر وفي غير نبينا ﷺ إذ من خصائصه أن تطوعه غير قائم كهو قائم لأنه مأمون الكسل ويلزم المضطجع القعود للرُكوع والسجود أما مُستلقياً فلا يصح مع إمكان الاضطجاع وإن تم ركوعه وسجوده لعدم وروده أي والنائم إنما يتبادر منه المضطجع وتردد غير واحد في عشرين ركعة من قعود هل تساوي عشرين من قيام والذي يتجه أن العشرين أفضل من حيث كثرة القراءة والتسايخ ومحالها والعشر أفضل من حيث زيادة القيام لأنه أفضل أركان الصلاة للحديث الصحيح «أفضل الصلاة طول القنوت» ولأن ذكره وهو القراءة أفضل من ذكر غيره وكون المصلي أقرب ما يكون من ربه إذا كان ساجداً إنما هو بالنسبة لاستجابة الدعاء فيه فلا ينافي أفضلية القيام. والحاصل أن تطويله أفضل من تكريره غيره كالسجود دون الكلام فيما إذا استوى الزمانان فالزمن المصروف لطول القيام أفضل من الزمن المصروف لتكرير السجود فإن قلت ما الأفضل من بينك الزيادتين قلت هذا الخبر يقتضي القيام وخبر «ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم» يفهم استواءهما وكون المنطوق أقوى من المفهوم يرجح الأولى لا سيما والخبر الثاني طعن في سنده وأدعي نسخه وفي المجموع وإطالة القيام أفضل من تكثير الركعات وللمتثقل قراءة الفاتحة في هويته وإن وصل لحد الرايح فيما يظهر لأن هذا أقرب للقيام من الجلوس ومن ثم لزم العجز كما أمر نعم ينبغي أنه لا يحسب ركوعه إلا بزيادة انحناء له بعد فراغ قراءته لئلا يلزم اتحاد ركني القيام والركوع ويحتمل أنه لا يشترط ذلك بل يكفي زيادة طمأنينة بقصده ولا بعد في ذلك الاتحاد ألا ترى أن المصلي قاعداً نفلاً يتجدد محل تشهد الأول وقيامه ويتميز إن بذكرهما وكون ما هنا سنة وركناً وما هناك ركناً ليس له كبير تأثير في الفرق ثم رأيت بعضهم بحث الأول وأخذ من قولهم أن الإتيان بالتحريم في حال الركوع أي صورته منافي للقرض لا للتثقل فإذا جاز تحريمه في الركوع فقراءته كذلك لكن ينبغي تقييده بما ذكرته وبعضهم أفتى في قاعد انحى عن القعود بحيث لا يسمى قاعداً أنه يصح ويزيد انحناء للركوع بحيث لا يبلغ مسجده وهو صريح فيما قيدت به ما مر واعتراضه بقولهم إن المضطجع يرتفع للركوع كقاعدي يرد بأنه لا يمكن هنا الركوع مما هو فيه فلزمه الارتفاع إلى المرتبة

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٠٦٤]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٣٧١]،

والنسائي في (سننه) [رقم/١٦٦٠]، وغيرهم من حديث: عمران بن حصين.

الرابع: القراءة، ويُسنُّ بعد التحريم دعاء الافتتاح ثم التَّعوُّذ، ويُسرُّهما،

التي قبله ثم الركوع فيها بخلافه في مسألتنا وبعضهم جوزَ لِمُريد سجدة التلاوة في النفل قراءة الفاتحة في هويته إلى وصوله للسجود.

(الرابع) من الأركان (القراءة) للفاتحة في القيام أو بدله لما يأتي (ويُسنُّ) وقيل يجب (بعد التحريم) بقرض أو نفل ما عدا صلاة الجنازة ولو على غائب أو قَبِر على الأوجه (دعاء الافتتاح) إلا لِمَنْ أدرك الإمام في غير القيام ما لم يُسَلِّم قبل أن يجلس أو في الاعتدال ولا لِمَنْ خاف فوت بعض الفاتحة لو أتى به ولا إن ضاق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به والتَّعوُّذ مثله في هذه الثلاثة ولا إن شرع في التَّعوُّذ أو القراءة ولو سهواً وورد فيه أدعية كثيرة مشهورة وأفضلها وجهت وجهي أي ذاتي وكنتي عنها بالوجه إشارة إلى أن المصلي ينبغي أن يكون كله وجهاً مُقبلاً بكلِّيته على الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظةٍ منها وينبغي محاولة الصديق عند التلفُّظ بذلك حذراً من الكذب في مثل هذا المقام للذي فطر السموات والأرض أي أبدعهما على غير مثال سبق حنيفاً أي مائلاً عن كل الأديان والطرائق إلى دين الحق وطريقه وتأتي به وبما بعده المرأة أيضاً على إرادة الشخص ويؤيده أمره ﷺ لفاطمة بأن صلاتي إلخ عند شهود أضحيتها وبه يرد قول الاستوي القياس المشركاَت المسلماَت وقول غيره القياس حنيفةً مسلمةً وهو حال من وجهي قيل لا من ضمير وجهت لئلا يلزم ثانيه ويُرَدُّ بأنه إذا فرض أن المراد الشخص لم يلزم ذلك مسلماً وما أنا من المشركين تأكيد لا يثق بالمقام أن صلاتي خُصَّت لآنها أفضل أعمال البدن ولأن الكلام فيها ونُسكي أي عبادتي ومحياتي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وكان ﷺ تارة يقول هذا وتارة يقول ما في الآية لأنه أول المسلمين مطلقاً ولا يجوز لغيره ذكره إلا إن قصد لفظ الآية ولا يزيد الإمام على هذا إلا أن في مسجد غير مطروق بمحصولين رضوا بالتطويل ولم يطرأ غيرهم وإن قلَّ حضوره ولا تعلَّق بعينهم حق كأجراء وأرقاء ومُتَزَوِّجات. (ثم) بعده إن أتى به سنَّ (التَّعوُّذ) فثمَّ لندب ترتبه إذا أرادهما لا يَنْفِي سُنَّةُ التَّعوُّذ لو أراد الاقتصار عليه وذلك للآية المحمول فيها عند أكثر العلماء الأمر على الندب وقرأت على أردت قراءته أي إذا أردتها فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. ومن ثمَّ كان هذا هو أفضل صيغته وسيأتي في العيد أن تكبيره بعد الافتتاح وقبل التَّعوُّذ، وبحثْ عَدَم ندبه لِمَنْ يأتي بذكر بدل الفاتحة مردود بأن الأوجه خلافه لأنَّ للثائب حكم المنوب عنه ويفوت بالشروع في القراءة ولو سهواً (ويُسْرُّهما) ندباً حتى في جهريَّة كسائر الأذكار وقضية كلامهم أنه خارجها بجهريَّة للفاتحة وغيرها، وعليه أئمة القراء ومحلّه كما بحث إن كان ثمَّ من يسمعه. لِيُنْصِتَ لئلا يفوته من المقروء شيء قيل وبهذا يفرَّق بينه وبين داخلها ويردُّ عليه الإمام في الجهريَّة فإنه يُسرُّ به مع أن المأمومين مأمورون بالإنصات له فالأولى التعليل بالاتباع، والأوجه أنه خارجها سنَّة عَنِ وَيُفَرَّقُ بينها وبين التسمية للاكليلين بأنَّ القصد ثمَّ حفظ المطعوم من الشيطان وهو حاصل

وَيَتَعَوَّذُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالْأَوَّلَى آكَدُ. وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ.

بالترسية الواحدة وهنا حفظُ القارئِ فطُلِبَتْ من كُلِّ بِخُصُوصِهِ وبِهِ يَظْهَرُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي الْوُضُوءِ سُنَّةٌ عَيْنٌ (وَيَتَعَوَّذُ كُلُّ رَكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ فِي كُلِّ قِرَاءَةٍ جَدِيدَةً وَهُوَ لَهَا لَا لَا فِتْنَتَاجِهَا وَمِنْ ثُمَّ سُنَّ فِي قِرَاءَةِ الْقِيَامِ الثَّانِي مِنْ كُلِّ مِنْ رَكَعَتَي صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَإِنَّمَا لَمْ يُعِدْهُ لَوْ سَجَدَ لِتِلَاوَةِ لِقُرْبِ الْفَصْلِ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ الْبِسْمَلَةَ أَيْضًا وَإِنْ كَانَتِ السُّنَّةُ لِمَنْ ابْتَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ أَوْ غَيْرِ بَرَاءَةٍ كَمَا قَالَ الْجَعْبَرِيُّ وَرَدَّ قَوْلَ السَّخَاوِيِّ لَا فَرْقَ أَنْ يُسَمِّلَ وَكَسْجُودِ التَّلَاوَةِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَكَتَ إِعْرَاضًا أَوْ تَكَلَّمَ بِأَجَنَبِيٍّ وَإِنْ قُلَّ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ إِعَادَةُ السَّوَاكِ (وَالْأَوَّلَى آكَدُ) مِمَّا بَعْدَهَا لِلاتِّفَاقِ عَلَى نَدْبِهِ فِيهَا. (وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ كُلُّ) قِيَامٍ مِنْ قِيَامَاتِ الْكُسُوفِ الْأَرْبَعَةِ وَكُلُّ (رَكْعَةٍ) كَمَا جَاءَ عَنْ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا وَلِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» ^(١) الظَّاهِرُ فِي نَفْيِ الْحَقِيقَةِ لَا كَمَالِهَا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ كَمَا قَالَ أَيْمَنَةُ حُفَاطٌ «لَا تُجْزِي صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ» ^(٢)، وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ وَإِنْ لَمْ يُقَدْ الْفَسَادُ عَلَى الْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي الْأَصُولِ لَكِنْ مَحَلَّهُ فِيمَا لَمْ تُتَفَّ فِيهِ الْعِبَادَةُ لِنَفْيِ بَعْضِهَا وَبِفَرَضِ عَدَمِ هَذَا فَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوَاجِبِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ أَيْضًا أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ «إِذَا اسْتَقْبَلَتِ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرْ ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» ^(٣) وَصَحَّ أَيْضًا أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَمَرَّ خَبَرٌ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ^(٤) وَصَحَّ أَنَّهُ نَهَى الْمُؤْتَمِنِينَ بِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَهُ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ حَيْثُ قَالَ «لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفِي قُلْنَا نَعَمْ قَالَ لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا» ^(٥) (إِلَّا رَكْعَةً مَسْبُوقٍ) فَلَا تَتَعَيَّنُ فِيهَا لِأَنَّهَا وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ يَتَحَمَّلُهَا الْإِمَامُ عَنْهُ بِشَرْطِهِ كَمَا يَأْتِي فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى عِبَارَتِهِ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ زَاعِمًا أَنَّ ظَاهِرَهَا عَدَمُ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ بِالْكُلِّيَّةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ تَعَيَّنِ الشَّيْءِ عَدَمُ قَبُولِهِ لِتَحَمُّلِ قَبُولِهِ لِذَلِكَ وَقَدْ يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ لِسَبْقِهِ فِي الْأَوَّلَى وَتَخَلُّفِهِ عَنِ الْإِمَامِ بِنَحْوِ رَحْمَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٧٢٣]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٣٩٤]، وغيرهما من حديث: عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) [صحيح] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [١/٣٢١]، من حديث: عبادة بن الصامت رضي الله عنه به نحوه، وليس بهذا اللفظ.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (التلخيص الحبير) لابن حجر [١/٢٣١].

(٣) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

(٤) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

(٥) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٥/٣١٦]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٨٢٣]، والترمذي في

(الجامع) [رقم/٣١١]، والدارقطني في (سننه) [١/٣١٨]، وغيرهم من حديث: عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للألباني [رقم/١٧٦].

والبسْمَلَةُ منها وَتَشْدِيدُهَا.

فائدة: ما أُثْبِتَ فِي الْمُصْحَفِ الْآنَ مِنْ أَسْمَاءِ السُّورِ وَالْأَعْشَارِ شَيْءٌ ابْتَدَعَهُ الْحَبَّاجُ فِي زَمَنِهِ. وَلَوْ أَبْدَلَ ضَاوًا بِظَاءٍ لَمْ تَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ.

فَلَمْ يَقُمْ فِي كُلِّ مِمَّا بَعْدَهَا إِلَّا وَالْإِمَامُ رَاجِعٌ، (وَالْبَسْمَلَةُ) آيَةٌ كَامِلَةٌ (مِنْهَا) عَمَلًا وَيَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ لَا سِيَّما إِنْ قُرِبَ مِنَ الْيَقِينِ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى ثُبُوتِهَا فِي الْمُصْحَفِ بِخَطِّهِ مَعَ تَحْرِيمِهِمْ فِي تَجْرِيدِهِ عَمَّا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بَلْ حَتَّى عَنْ نَقِطِهِ وَشَكْلِهِ وَإِبَاتٍ نَحْوِ أَسْمَاءِ السُّورِ وَالْأَعْشَارِ فِيهِ مِنْ بَدْعِ الْحَبَّاجِ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَهَا بِغَيْرِ خَطِّهِ وَلِقَوَّةِ هَذَا قَالَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ إِنَّهَا مِنْهَا يَقِينًا وَوُيُودُهُ تَوَاتُرُهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ قُرَاءِ السَّبْعِ وَصَحَّ مِنْ طُرُقٍ (أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَدَّهَا آيَةً مِنْهَا) وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ وَأُمُّ الْكِتَابِ وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِحْدَى آيَاتِهَا» (١) وَفِيهِ أَصْرَحُ رَدٍّ عَلَى مَنْ كَرِهَ تَسْمِيَتَهَا أُمُّ الْقُرْآنِ وَلَا يُكْفَرُنَا فِي الْبَسْمَلَةِ إِجْمَاعًا كَمُثَنِّيَّتِهَا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِمَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ ثُبُوتَهَا ظَنِّيٌّ لَا يَقِينِيٌّ وَلَا تَكْفِيرٌ بِظَنِّيِّ ثُبُوتِهَا وَلَا نَفْيًا بَلْ وَلَا بَيِّقِينَيٍّ لَمْ يَصْحَبْهُ تَوَاتُرٌ وَإِنْ أُجْمِعَ عَلَيْهِ كُتُوبُ الْإِسْلَامِ أَنَّ لَيْسَتْ الْآيَةُ الْإِبْنِ السُّدُسِ مَعَ بَنَتِ الصُّلْبِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا آيَةٌ كَامِلَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ خَبَرُ مُسْلِمٍ فِي «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ» [الكوثر: ١] وَلَا قَائِلٌ بِالْفَرْقِ مَا عَدَا «بَرَاءَةٌ» [التوبة: ١] لِأَنَّهَا نَزَلَتْ بِالسِّيفِ بِاعْتِبَارٍ أَكْثَرَ مَقَاصِدِهَا وَمَنْ ثَمَّ حُرِّمَتْ أَوَّلُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَتَشْدِيدُهَا) مِنْهَا وَهِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ فَتَخْفِيفُ مُشَدِّدٍ كَانَ قَرَأَ الرَّحْمَنُ بِفُكٍّ الْإِدْغَامِ وَلَا نَظَرَ لِكُونَ الِ لَمَّا ظَهَرَتْ خَلَفَتْ الشُّدَّةُ فَلَمْ يَحْذِفْ شَيْئًا لِأَنَّ ظُهُورَهَا لَحْنٌ فَلَمْ يُمَكِّنْ قِيَامَهُ مَقَامَهَا يُبْطِلُ قِرَاءَتَهُ لِأَنَّهُ حَرْفَانِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ لَا عَكْسُهُ وَلَوْ عَلِمَ مَعْنَى إِيَّاكَ الْمُخَفَّفَ وَتَعَمَّدَهُ كَفَرَ لِأَنَّهُ ضَوْءُ الشَّمْسِ وَإِلَّا سَجَدَ لِلْسَّهْوِ (و) تَجِبُ رِعَايَةُ جَمِيعِ حُرُوفِهَا فَحِينَئِذٍ (لَوْ أَبْدَلَ) حَاءَ الْحَمْدِ لِلَّهِ هَاءٌ أَوْ نَطَقَ بِقَافٍ الْعَرَبِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَافِ وَالْمُرَادُ بِالْعَرَبِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِمْ أَخْلَاطُهُمُ الَّذِينَ لَا يُعْتَدُّ بِهِمْ، وَلِذَا نَسَبَهَا بَعْضُ الْأَئِمَّةِ لِأَهْلِ الْغَرْبِ وَصَعِيدِ مِصْرَ بَطَلَتْ إِلَّا إِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامٍ جَمَعَ بَلْ صَرِيحُهُ الصَّحَّةُ فِي قَافِ الْعَرَبِ وَإِنْ قَدَّرَ ضَعِيفٌ لِمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ إِذَا نَطَقَ بِسِينٍ مُتَرَدِّدَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّادِ بَطَلَتْ إِنْ قَدَّرَ وَإِلَّا فَلَا وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الْإِبْدَالِ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى كَالْعَالَمُونَ فَحِينَئِذٍ لَوْ أَبْدَلَ (ضَاوًا) مِنْهَا أَيِ اتَى بِدَلِّهَا (بِظَاءٍ) وَزَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ مَعَ الْإِبْدَالِ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُثْرُوكِ مُرَدُّدٌ كَمَا مَرَّ مَعَ تَحْرِيرِهِ فِي الْخُطْبَةِ (لَمْ تَصِحَّ) قِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ (فِي الْأَصَحِّ) لِتَغْيِيرِهِ النِّظْمَ وَالْمَعْنَى إِذْ ضَلَّ بِمَعْنَى غَابَ وَظَلَّ بِفَعْلٍ كَذَا بِمَعْنَى فَعَلَهُ نَهَارًا وَلَا نَظَرَ لِعُسْرِ التَّمْيِيزِ وَقُرْبِ الْمَخْرَجِ لِأَنَّ الْكَلَامَ كَمَا تَقَرَّرَ فَيَمَنْ يُمَكِّنُهُ التُّطْقُ بِهَا وَمَنْ ثَمَّ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي

(١) [صحيح] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [٣١٢/١]، ومن طريق: البيهقي في (السنن الكبرى) [٤٥/٢]،

من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (السلسلة الصحيحة) للألباني [رقم/١١٨٣].

وَيَجِبُ تَرْتِيهَا وَمَوَالِئُهَا،

قَادِرٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ وَعَاجِزٍ أَمَكَّتْهُ التَّعَلُّمُ فَتَرَكَ إِمَّا عَاجِزٌ عَنْهُ فَيُجْزِئُهُ قَطْعًا وَقَادِرٌ عَلَيْهِ مُتَعَمَّدٌ لَهُ فَلَا يُجْزِئُهُ قَطْعًا بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَلَوْ أَتَى بِذَالِ الَّذِينَ مُهِمَّةٌ بَطَلَتْ قِيلَ عَلَى الْخِلَافِ، وَقِيلَ قَطْعًا فَرَعُمُ عَدَمَ الْبُطْلَانِ فِيهَا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ضَعِيفٌ.

(تنبيه) وَقَعَ فِي عِبَارَاتِهِمْ فِي فُرُوعٍ هُنَا مَا يُوْهِمُ التَّنَافِي، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا إِيْهَامَ وَأَتَاهُمْ إِتْمَا أَطْلَقُوا فِي بَعْضِهَا اتِّكَالًا عَلَى مَا فُهِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي نَظِيرِهِ وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ مَتَى خَفَّفَ الْقَادِرُ مُشَدَّدًا أَوْ لَحَنَ أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِآخَرَ وَلَمْ يَكُنِ الْإِبْدَالُ قِرَاءَةً شَادَّةً كَمَا أَنْطَيْنَاكَ أَوْ تَرَكَ التَّرْتِيبَ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ السُّورَةِ فَإِنَّ غَيَّرَ الْمَعْنَى بِأَنْ يَبْطُلَ أَصْلُهُ أَوْ اسْتَحَالَ إِلَى مَعْنَى آخَرَ وَمِنْهُ كَسْرُ كَافٍ إِيَّاكَ لَا ضَمُّهَا وَعِلْمٌ وَتَعَمَّدَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَقِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ فَلَا يُنْتَنَى عَلَيْهَا إِلَّا إِنْ قَصَرَ الْفَصْلُ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ فِيمَا إِذَا تَغَيَّرَ الْمَعْنَى بِمَا سَهَا بِهِ مَثَلًا لِأَنَّهُ مَا أَبْطَلَ عَمْدَهُ يُسَجَدُ لِسَّهْوِهِ وَأَجْرُوا هَذَا التَّفْصِيلَ فِي الْقِرَاءَةِ الشَّادَّةِ إِذَا غَيَّرَتْ الْمَعْنَى، وَأَطْلَقُوا الْبُطْلَانَ بِهَا إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى زِيَادَةِ حَرْفٍ أَوْ نَقْصِهِ وَتَغَيَّرَتْ حَمْلُهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ فَيَخْصُصُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا تَغَيَّرَ الْمَعْنَى بِالزِّيَادَةِ أَوْ النِّقْصِ وَيُؤَيِّدُهُ حَذْفُ الْمُصَنَّفِ لِهَمَا فِي فِتَاوِيهِ وَتَبَيَّانُهُ وَاقْتِصَارُهُ عَلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى وَأَنَّهُ لَوْ نَطَقَ بِحَرْفٍ أَجَنَّبِيٍّ لَمْ تَبْطُلْ مُطْلَقًا وَتَصْرِيحُهُمْ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ فِي تَخْفِيفِ الْمُشَدَّدِ مَعَ أَنَّ فِيهِ نَقْصَ حَرْفٍ وَلَا يُقَالُ هَذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا نَقْصُ هَيْئَةٍ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ فِي الشَّادَّةِ تَشْمَلُ ذَلِكَ فَاذْفَعِ الْأَخْذَ بِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ مِنَ الْبُطْلَانِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنِّقْصِ مُطْلَقًا وَتَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِشَادَّةٍ مُطْلَقًا قِيلَ إجماعًا وَعَارِضٌ وَهُوَ مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ، وَقِيلَ الْعَشْرَةُ وَانْتَصَرَ لَهُ كَثِيرُونَ وَتَلَفِيقُ قِرَاءَتَيْنِ كَنَصْبِ آدَمَ وَكَلِمَاتٍ أَوْ رَفْعِيهَا وَفِي الْمَجْمُوعِ يُسَنُّ لِمَنْ قَرَأَ بِقِرَاءَةٍ مِنَ السَّبْعِ أَنْ يَتِمَّ بِهَا وَإِلَّا جَازَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ مَا قَرَأَهُ بِالثَّانِيَةِ مُرْتَبِطًا بِالْأُولَى أَيْ لَا سِلْزَامَهُ هَيْئَةً لَمْ يَقْرَأَ بِهَا أَحَدٌ ثُمَّ غَيَّرَ الْمَعْنَى أَبْطَلَ وَإِلَّا فَلَا.

(ويجب ترتيها) بِأَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى نَظْمِهَا الْمَعْرُوفِ لِلاتِّبَاعِ وَلِأَنَّهُ مَنَاطُ الْإِعْجَازِ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ وَلَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَلَوْ بَدَأَ بِنِصْفِهَا الثَّانِي مَثَلًا لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ سَهَا بِتَأْخِيرِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَطُلْ فَصْلُ بَنَى عَلَيْهِ وَإِنْ تَعَمَّدَ تَأْخِيرَهُ وَقَصَدَ بِهِ التَّكْمِيلَ خِلَافًا لِمَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا كَذَلِكَ أَوْ طَالَ فَصْلٌ أَيْ بَيْنَ فِرَاقِهِ وَإِرَادَةِ تَكْمِيلِهِ بِأَنْ تَعَمَّدَ السُّكُوتَ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ سَهْوٌ لَا يَضُرُّ وَلَوْ مَعَ طَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَفْرَقَ كَمَا يَأْتِي اسْتَأْنَفَهُ لِأَنَّهُ قَصَدَ التَّكْمِيلَ بِهِ صَارِفٌ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا أَطَالَ بِهِ الْإِسْتَوِيُّ وَغَيْرُهُ فِي حُسْبَانِهِ مُطْلَقًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَنَظِيرِهِ فِي نَحْوِ الْوُضُوءِ وَالْأَذَانِ وَالطَّوَاغِفِ وَالسَّعْيِ فَإِنَّهُ يُعْتَدُّ بِمَا أَتَى بِهِ ثَانِيًا فِي مَحَلِّهِ مُطْلَقًا بِأَنْ هَذَا لِكُونِهِ مَنَاطُ الْإِعْجَازِ وَيَحْرُمُ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا يُحْتَاطُ لَهُ أَكْثَرُ، وَلَوْ تَرَكَ حَرْفًا مَثَلًا مُتَعَمَّدًا اسْتَأْنَفَ قِرَاءَةَ تِلْكَ الْكَلِمَةِ إِنْ لَمْ يُغَيِّرِ الْمَعْنَى وَإِلَّا فَالصَّلَاةُ أَوْ غَيْرُ مُتَعَمَّدٍ لَمْ يُعْتَدَّ بِمَا بَعْدَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ قَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، (و) تَجِبُ (مَوَالِئُهَا) بِأَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ

فَإِنْ تَخَلَّلَ ذِكْرُ قَطْعِ المَوَالَةِ فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالصَّلَاةِ كَتَامِينَهُ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَفَتَحَهُ عَلَيْهِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ. وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ الطَّوِيلَ، وَكَذَا يَسِيرُ قَصْدُ بِهِ قَطْعُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَصَحِّ.

شيء منها وما بعده بأكثر من سَكْتَةِ التَّنَفُّسِ أو الْعِيِّ لِلاتِّبَاعِ مع خَبَرٍ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»^(١) (فَإِنْ) فَصَلَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ سَهْوًا أَوْ لِتَذْكَرِ الْآيَةَ، طَالَ كَمَا يَأْتِي لَمْ يَضُرَّ كَمَا لَوْ كَرَّرَ آيَةً مِنْهَا فِي مَحَلِّهَا وَلَوْ لِغَيْرِ عُدْرٍ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ خِلَافًا لِلِإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَعَادَ إِلَى مَا قَرَأَهُ قَبْلُ وَاسْتَمَرَ عَلَى الْأَوْجِهَ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَلَوْ شَكَّ اثْنَاءَهَا فِي الْبَسْمَلَةِ فَأَكْمَلَهَا مَعَ الشَّكِّ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ أَتَى بِهَا لَزِمَهُ إِعَادَةُ مَا قَرَأَهُ عَلَى الشَّكِّ لَا اسْتِثْنَاءُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْ فِيهَا غَيْرَهَا وَقَالَ ابْنُ سُرَيْنٍ يَجِبُ اسْتِثْنَاءُهَا وَهُوَ الْأَوْجِهَ لِقَصْرِهَا بِمَا قَرَأَهُ مَعَ الشَّكِّ فَصَارَ كَأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ وَإِنْ (تَخَلَّلَ ذِكْرُ) أَجْنَبِيٌّ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ. كَالْحَمْدِ لِلْعُطَاسِ وَالْفَتْحِ عَلَى غَيْرِ الْإِمَامِ بِالْقَصْدِ وَالْقَيْدِ الْآيَتَيْنِ وَالتَّسْبِيحِ لِنَحْوِ دَاخِلِ (قَطْعِ المَوَالَةِ) وَإِنْ قُلَّ لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ كَانَ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا لَمْ يَقْطَعْهَا وَإِنْ طَالَ كَمَا حَرَّرْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَالَ جَمْعٌ يَقْطَعُهَا كَمَا يَنْقَطِعُ التَّرْتِيبُ فِيمَا مَرَّ وَيُرَدُّهُ فَرَقَهُمْ بَيْنَ نِسْيَانِهِ وَنِسْيَانِ المَوَالَةِ بِأَنَّهَا أَسْهَلُ مِنْهُ لِأَنَّهُ مَنَاطُ الْإِعْجَازِ بِخِلَافِهَا. (فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالصَّلَاةِ كَتَامِينَهُ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَفَتَحَهُ عَلَيْهِ) إِذَا سَكَتَ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ وَلَوْ مَعَ الْفَتْحِ وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَكُسُجُودِهِ مَعَهُ لِتِلَاوَةٍ وَكُسُوَالٍ رَحْمَةٍ أَوْ اسْتِعَاذَةٍ مِنْ عَذَابٍ عِنْدَ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ آيَتَهُمَا (فَلَا) يَقْطَعُهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِنَدْبِ ذَلِكَ لَهُ لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ الِاسْتِثْنَاءُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ بِخِلَافِ فَتْحِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ سُكُوتِهِ لِعَدَمِ نَدْبِهِ حِينَئِذٍ، (وَيَقْطَعُ) المَوَالَةَ (السُّكُوتُ) الْعَمْدُ (الطَّوِيلُ) عُرْفًا وَهُوَ مَا يُشْعِرُ مِثْلَهُ بِقَطْعِ الْقِرَاءَةِ بِخِلَافِهِ لِعُدْرٍ كَسَهْوٍ أَوْ جَهْلٍ أَوْ إِعْيَاءٍ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي التَّرْتِيبِ بِأَنَّهُ لِكُونِهِ مَنَاطُ الْإِعْجَازِ الْإِعْتِنَاءُ بِهِ أَكْثَرُ (وَكَذَا يَسِيرُ) وَضَبَطَهُ الْمُتَوَلَّى بِنَحْوِ سَكْتَةِ تَنَفُّسٍ وَاسْتِرَاحَةٍ (قَصْدُ بِهِ قَطْعُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَصَحِّ) لِتَأْثِيرِ الْفِعْلِ مَعَ النِّيَّةِ كَنَقْلِ الْوَدِيعِ الْوَدِيعَةَ بَنِيَّةِ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهُ مُضْمَّنٌ وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ بِأَحَدِهِمَا وَحْدَهُ وَإِنَّمَا بَطَلَتْ الصَّلَاةُ بَنِيَّةِ قَطْعِهَا فَقَطْ لِأَنَّهَا رُكْنٌ تَجِبُ إِدَامَتُهَا حُكْمًا وَالْقِرَاءَةُ لَا تَفْتَقِرُ لِنِيَّةٍ خَاصَّةٍ فَلَمْ تُؤَثِّرْ نِيَّةُ قَطْعِهَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ نِيَّةَ الْقَطْعِ لَا تُؤَثِّرُ فِي الرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ.

(فَرَعَ) شَكَّ قَبْلَ رُكُوعِهِ فِي أَصْلِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ لَزِمَهُ قِرَاءَتُهَا أَوْ فِي بَعْضِهَا فَلَا وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ فِي جُلُوسِ التَّشَهُّدِ مِثْلًا فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِ الْإِثْنَانِ بِهَا أَوْ بِطَمَآئِنِئَتِهَا عَلَى مَا مَرَّ لَزِمَهُ فِعْلُهَا أَوْ فِي بَعْضِ أَجْزَائِهَا كَوَضْعِ الْيَدِ فَلَا لَكِنْ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ فِي الشَّكِّ فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ لَزُومُ الْإِثْنَانِ بِهِ. مُطْلَقًا وَوُجَّهَ بَأَنَّ خُرُوفَهَا كَثِيرَةٌ فَسُومِحَ بِالشَّكِّ فِي بَعْضِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا، وَيُرَدُّهُ فَرَقَهُمْ بَيْنَ الشَّكِّ فِيهَا وَفِي بَعْضِهَا بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَوَّلِ عَدَمُ الْفِعْلِ وَالظَّاهِرُ فِي الثَّانِي مُضِيِّهَا تَامَةً وَهَذَا يَأْتِي فِي غَيْرِهَا.

فإن جهل الفاتحة فسبغ آيات متوالية، فإن عجز فمتفرقة.
قلت: الأصح المنصوص بجواز المتفرقة مع حفظه متوالية، والله أعلم فإن عجز أتى بذكر.

(فإن جهل الفاتحة) كلها بأن عجز عنها في الوقت لتحوي ضيقه أو بِلادة أو عدم معلّم أو مصحف ولو عارية أو بأجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة (فسبغ آيات) يأتي بها إن أحسنها لأن هذا العدد مرعي فيها بنص قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِ﴾ [الحجر: ٨٧] فراعيناه في بدلها وإن لم يشتمل على ثناء ودعاء وتسنن ثمانية لتحصيل السورة ولا يجوز له أن يترجم عنها لقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] والعجمي ليس كذلك ومن ثم كان التحقيق كما مر امتناع وقوع المعرب فيه وما فيه مما يورهم ذلك ليس منه بل من توافقي اللغات فيه وللتعبّد بلفظ القرآن وبه فارق وجوب الترجمة عن تكبيرة الإحرام وغيرها مما ليس بقرآن (متوالية) على ترتيب المصحف فالتعبير به يفيد وجوب ترتيبها بخلاف عكسه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه (فإن عجز) عنها كذلك (فمتفرقة قلت الأصح المنصوص) في الأتم (جواز المتفرقة) وإن لم يفد معنى منظوماً كنم نظراً والحروف المقطعة أوائل السور كما اقتضاه إطلاقهم وإن نازع فيه غير واحد لكن يتجه في هذا أنه لا بُدَّ أن ينوي به القراءة لأنه حينئذ لا ينصرف للقرآن بمجرّد التلقظ به (مع حفظه متوالية والله أعلم) كما في قضاء رمضان ولحصول المقصود ولو أحسن آية أو أكثر من الفاتحة أتى به في محلّه وببديل الباقي من القرآن فإن كان الأول قدّمه على البديل أو الآخر قدّم البديل عليه أو بينهما قدّم من البديل بقدر ما لم يحسنه قبله ثم يأتي بما يحسنه ثم ببديل الباقي فإن لم يحسن بديلاً كرّر ما حفظه منها.

بقدرها أو من غيرها أتى به ثم ببديل الباقي من الذكر إن أحسنه وإلا كرّر بقدرها أيضاً ولا عبرة ببعض الآية بلا خلاف ذكره ابن الرفعة لكن نوزع فيه. (فإن عجز) عن القرآن (أتى بذكر) متنوع إلى سبعة أنواع ليقوم كل نوع مكان آية ولما في صحيح ابن حبان وإن ضعف «أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني لا أستطيع أن أعلم القرآن فعلمني ما يجزيني من القرآن» وفي لفظ الدارقطني «ما يجزيني في صلاتي قال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله»^(١) أشار فيه إلى السبعة بذكر خمسة منها ولعله لم يذكر له الآخرين لأن الظاهر حفظه للبسملة وشيء من الدعاء ولما كان الحمد لله بعض آية وهو لا يتعين قراءته على ما مر لم يجب تعقيبها للبسملة أو قدرها إن لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزئ الدعاء المتعلق بالآخرة أي سبعة أنواع منه وإن حفظ ذكرًا غيره فإن لم يعرف ما يتعلّق بالدنيا أجزأه.

(١) [حسن] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٨٣٢]، والنسائي في (سننه) [رقم / ٩٢٤]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم / ١٨٠٩]، والطبراني في (المعجم الأوسط) [رقم / ٣٠٢٥]، وغيرهم من حديث: عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي رضي الله عنه.

قلت: حديث حسن. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم / ٧٤٢].

وَلَا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ عَنِ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَصَحِّ. فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا

(ولا يجوزُ نقصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ) من قُرْآنٍ أو ذِكْرٍ (عن) حُرُوفِ (الْفَاتِحَةِ) وهي بِالْبَسْمَلَةِ والتشديداتِ مائةٌ وخمسةٌ وخمسونَ حرفًا بِقِرَاءَةِ مَلِكٍ ولو بالإدغامِ خلافًا لِبَعْضِهِمْ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ يَجْعَلُ الْمُدْعَمَ مُشَدَّدًا وهو حرفانِ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَالْبَدَلِ.

(تنبيه) ما ذَكَرَ من أَنَّ حُرُوفَهَا بدونِ تشديداتها وبِقِرَاءَةِ مَلِكٍ بلا أَلِفٍ مائةٌ وأحدٌ وأربعونَ هو ما جرى عليه الْإِسْنَوِيُّ وغيرُهُ وهو مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ ما حُذِفَ رَسْمًا لَا يُحَسَّبُ فِي الْعَدِّ وَبَيَّأَهُ أَنَّ الْحُرُوفَ الْمَلْفُوظَ بها ولو في حَالَةِ كَالْفَاتِ الْوَصْلِ مائةٌ وَسَبْعَةٌ وأربعونَ وقد اتَّفَقَ اثْنَتَا الرِّسْمِ عَلَى حَذْفِ سِتِّ أَلِفَاتٍ أَلِفِ اسْمٍ وَأَلِفِ بَعْدَ لَامِ الْجَلَالَةِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْدَ مِيمِ الرَّحْمَنِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْدَ عَيْنِ الْعَالَمِينَ فَالْبَاقِي ما ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الصَّغِيرِ فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ أَنَّهَا مائةٌ وأحدٌ وأربعونَ هذا ما ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وغيرُهُ وَتَبِعْتَهُمْ فِي الْأَصْلِ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا مائةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ بِالْإِبْتِدَاءِ بِالْأَلِفَاتِ الْوَصْلِ هـ. وَكَأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى أَنَّ صِرَاطَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَالْأَلِفُ بَعْدَ ضَادِ الضَّالِّينَ مَحْذُوفَةٌ رَسْمًا لَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ وَالْأَرْجَحُ كما قاله الشَّاطِبِيُّ صَاحِبُ الْمَرْسُومِ ثُبُوتُهَا فِي الْأَوَّلِينَ، وَالْمَشْهُورُ بَلِ اقْتَضَى كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ثُبُوتُ الثَّالِثَةِ وَحَيْثُ اتَّجَهَ ما ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ. وَقَوْلُ شَيْخِنَا بِالْإِبْتِدَاءِ إِلَى آخِرِهِ لَا يَخْتَصُّ بِالْحَقِّ الَّذِي ذَكَرَهُ بَلِ يَأْتِي عَلَى كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ أَيْضًا نَظَرًا لِثُبُوتِهَا فِي الرِّسْمِ، هَذَا وَاعْتِبَارُ الرِّسْمِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِي قِرَاءَةِ أَحْرَفٍ بِدَلِّ أَحْرَفٍ عَجَزَ عَنْهَا وَذَلِكَ إِنَّمَا يُنَاطُ بِالْمَلْفُوظِ دُونَ الْمَرْسُومِ لِأَنَّهُمْ يَرْسُمُونَ ما لَا يَتَلَفَّظُ بِهِ وَعَكْسُهُ لِحُكْمِ ذِكْرِهَا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُطَرِدَةٍ، وَلِذَا قَالُوا خَطَانُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا خَطُ الْمُصَحِّفِ الْإِمَامِ وَخَطُ الْعُرُوضِيِّينَ فَاصْطِلَاحُ أَهْلِ الرِّسْمِ لَا يُوَافِقُ اللَّفْظَ الْمَنُوطَةَ بِهِ الْقِرَاءَةُ بِوَجْهِ فَالْحَقُّ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ اعْتِبَارُ اللَّفْظِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ تُعْتَبَرُ أَلِفَاتُ الْوَصْلِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَلَفَّظُ بِهَا فِي حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ لَا لِأَنَّهَا مَحْذُوفَةٌ مِنَ اللَّفْظِ غَالِبًا كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ فَيَجِبُ مِائَةٌ وَسَبْعَةٌ وَأربعونَ حرفًا غَيْرَ الشَّدَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ فَالْجُمْلَةُ مِائَةٌ وَأحدٌ وَسِتُّونَ حرفًا فَإِنْ قُلْتَ يَلْزَمُ عَلَى فَرْضِ الشَّدَاتِ كَذَلِكَ عَدُّ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّ لَامَ الرَّحْمَنِ مَثَلًا حُسِبَتْ وَحْدَهَا وَالرَّاءُ حُسِبَتْ وَحْدَهَا ثُمَّ حُسِبَتْ وَاحِدًا فِي الشَّدَةِ قُلْتَ الْمُتَمَنِّعُ حِسَابُهُ مَرَّتَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا حُسِبَتَا أَوْ لَا نَظَرًا لِأَصْلِ الْفِكَ وَثَانِيًا نَظَرًا لِإِعَارِضِ الْإِدْغَامِ وَكَمَا حُسِبَتْ أَلِفَاتُ الْوَصْلِ نَظَرًا لِبَعْضِ الْحَالَاتِ هَكَذَا هَذِهِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ.

(فِي الْأَصَحِّ) كما لَا يَجُوزُ النَقْصُ عَنْ آيَاتِهَا وَإِنَّمَا أَجْزَأُ قِضَاءِ يَوْمٍ قَصِيرٍ عَنْ طَوِيلِ لِعُسْرِ رِعَايَةِ الْمُثَامِلَةِ فِي الْأَيَّامِ اسْتَشْكَلَ قَطْعُهُمْ بِوُجُوبِ السَّبْعِ فِي الْبَدَلِ دُونَ عَدِّ الْحُرُوفِ مَعَ أَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ بِالشَّوَابِ وَيُجَابُ بَأَنَّ خُصُوصَ كَوْنِهَا سَبْعًا وَقَعَتْ الْيَمْنَةُ بِهِ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ خُصُوصِ عَدِّ حُرُوفِهَا فَكَانَتْ عِنَايَتُهُمْ بِذَلِكَ أَقْوَى وَإِنَاطَةُ الشَّوَابِ بِهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْفَاتِحَةِ فَخَفَّ أَمْرُهَا وَيُسْتَرْطَأُ أَنَّ لَا يَقْصِدُ بِالذِّكْرِ غَيْرَ الْبَدَلِيَّةِ وَلَوْ مَعَهَا فَلَوْ افْتَتَحَ أَوْ تَعَوَّذَ بِقَصْدِ السُّتَةِ وَالْبَدَلِ لَمْ يَكْفِ. (فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا) مِنْ

وَقَفَ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ. وَيُسَنُّ عَقِبَ الْفَاتِحَةِ آمِينَ خَفِيفَةُ الْمِيمِ بِالْمَدِّ، وَيَجُوزُ الْقَصْرُ وَيُؤْمَنُ
 مع تأمين إماميه

قُرْآنٍ وَلَا غَيْرِهِ وَعَجَزَ عَنِ التَّعَلُّمِ وَتَرْجَمَةِ الذِّكْرِ والدُّعَاءِ نَظِيرُ مَا مَرَّ (وَقَفَ) وَجُوبًا (قَدْرَ الْفَاتِحَةِ) فِي ظَنِّهِ أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِرَمَنْ قَرَأَهَا الْمُعْتَدِلُ مِنْ غَالِبِ أَمْثَالِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَنْ خُلِقَ بِلا نَحْوِ مِرْقَى أَوْ حَشْفَةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالْوُقُوفَ بِقَدْرِهَا كَانَا وَاجِبَيْنِ فَإِذَا تَعَدَّرَ أَحَدُهُمَا بَقِيَ الْآخَرُ وَيُلْزَمُهُ الْقُعُودُ بِقَدْرِ التَّشَهُدِ الْآخِرِ وَيُسَنُّ لَهُ الْوُقُوفُ بِقَدْرِ السُّورَةِ وَالْقُنُوتِ وَالْقُعُودُ بِقَدْرِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ (وَيُسَنُّ عَقِبَ الْفَاتِحَةِ) لِإِقَارِئِهَا وَلَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ لَكِنَّهُ فِيهَا أَكَّدُ وَمِثْلُهَا بِدَلِّهَا إِنَّ تَضَمَّنَ دُعَاءَ (آمِينَ) مَعَ سَكَنَةِ لَطِيفَةٍ بَيْنَهُمَا تَمَيِّزًا لَهَا عَنِ الْقُرْآنِ وَحَسَنَ زِيَادَةً رَبِّ الْعَالَمِينَ وَذَلِكَ لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ» ^(١) أَيْ فِي الزَّمَنِ، وَقِيلَ الْإِخْلَاصِ وَالْمُرَادُ الْمَلَائِكَةُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى أَدْعِيَةِ الْمُصَلِّينَ وَالْحَاضِرُونَ لِصَلَاتِهِمْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَفِي حَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ «أَنَّ الْيَهُودَ لَمْ يَحْسُدُونَا عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدُونَا عَلَى الْقِبْلَةِ وَالْجُمُعَةِ وَقَوْلِنَا خَلْفَ الْإِمَامِ آمِينَ» ^(٢).

(تَنْبِيْهٌ) أَفْهَمَ قَوْلُهُ عَقِبَ فَوْتَ التَّامِينَ بِالتَّلَفُّظِ بِغَيْرِهِ وَلَوْ سَهَوَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَإِنْ قُلْتُ، نَعَمْ يَنْبَغِي اسْتِثْنَاءُ نَحْوِ رَبِّ اغْفِرْ لِي لِلخَبَرِ الْحَسَنِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ عَقِبَ الضَّالِّينَ «رَبِّ اغْفِرْ لِي آمِينَ» ^(٣) وَأَفْهَمَ أَيْضًا فَوْتَهُ بِالسُّكُوتِ أَيْ بَعْدَ السُّكُوتِ الْمَسْنُونِ وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ طَالَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْمَوَالَاةِ وَإِمَّا قَرَّرْتَهُ يُعَلِّمُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ قَالَ لَا يَفُوتُ إِلَّا . بِالشَّرُوعِ فِي السُّورَةِ أَوْ الرُّكُوعِ نَعَمْ مَا أَفْهَمَهُ مِنْ فَوْتِهِ بِالشَّرُوعِ فِي الرُّكُوعِ وَلَوْ فَوْرًا مُتَّجِهًا وَالْأَفْصَحُ الْأَشْهُرُ أَنَّ يَأْتِي بِهَا (خَفِيفَةُ الْمِيمِ بِالْمَدِّ) وَهِيَ اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى اسْتَجَبَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَيُسَكَّنُ عِنْدَ الْوُقُوفِ، (وَيَجُوزُ) الْإِمَالَةُ وَ (الْقَصْرُ) مَعَ تَخْفِيفِهَا وَتَشْدِيدِهَا لِأَنَّهُ لَا يُخْلُ بِالْمَعْنَى وَفِيهَا التَّشْدِيدُ مَعَ الْمَدِّ أَيْضًا وَمَعْنَاهَا قَاصِدِينَ فَإِنْ أَتَى بِهَا وَأَرَادَ قَاصِدِينَ إِلَيْكَ وَأَنْتَ أَكْرَمُ مَنْ أَنْ تُخَيِّبَ قَاصِدًا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ لِتَضَمُّنِهِ الدُّعَاءَ أَوْ مُجَرَّدَ قَاصِدِينَ بَطَلَتْ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (و) الْأَفْضَلُ لِلْمَأْمُومِ فِي الْجَهْرِيَّةِ أَنَّهُ (يُؤْمَنُ) مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ لِيُؤَفِّقَ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ السَّابِقُ وَبِهِ يُعَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَمِّنَ فِي رِوَايَةِ «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا» أَرَادَ أَنْ يُؤْمَنَ وَلَئِنْ التَّامِينَ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَقَدْ فَرَعْتُ لَا لِتَأْمِينِهِ، وَمَنْ ثَمَّ اتَّجَعَتْ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لِلْمَأْمُومِ إِلَّا إِنْ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يُؤْمَنُ لِدُعَاءِ قُنُوتِ إِمَامِهِ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٧٤٩]، وغيره من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) [صحيح] أخرجه: البيهقي في (السنن الكبرى) [٥٦/٢]، من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للآلباني [رقم/٥١٥] .

(٣) [سند ضعيف] أخرجه: الطبراني في (المعجم الكبير) [٤٢/٢٢]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٥٨/٢]،

من حديث: وائل بن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: سنده ضعيف .

وَيَجْهَرُ بِهِ فِي الْأُظْهَرِ. وَتُسَنُّ سُورَةُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ إِلَّا فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ فِي الْأُظْهَرِ.
قُلْتُ: فَإِنْ سَبَقَ بِهِمَا قَرَأَهَا فِيهِمَا عَلَى التَّصْنُّفِ.....

إِلَّا إِنْ سَمِعَهُ وَلَيْسَ لَنَا مَا يُسَنُّ فِيهِ تَحَرِّيَ مُقَارَنَةِ الْإِمَامِ سِوَى هَذَا فَإِنْ لَمْ تَتَّفِقْ لَهُ مُوَافَقَةً أَمَّنْ عَقِبَهُ وَلَوْ أَخَّرَهُ عَنِ الزَّمَنِ الْمَسْنُونِ أَمَّنْ قَبْلَهُ وَلَمْ يَنْتَظِرْهُ اعْتِبَارًا بِالْمَشْرُوعِ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي فِي جَهْرِ الْإِمَامِ أَوْ إِسْرَارِهِ مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهِمَا بِفِعْلِهِ لَا بِالْمَشْرُوعِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ السَّبَبَ لِلتَّامِينِ وَهُوَ انْقِضَاءُ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَجِدَّ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ وَالسَّبَبُ فِي قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ لِلسُّورَةِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى فِعْلِ الْإِمَامِ فَاعْتَبَرَهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لِغَيْرِ الْمَأْمُومِ وَإِنْ سَمِعَ قَبْلَهُ لَكُنْ فِي الْبُخَارِيِّ «إِذَا أَمَّنَ الْقَارِئُ فَأَمَّنُوا» وَعُمُومُهُ يَقْتَضِي النَّدْبَ فِي مَسَائِلَتِنَا وَفِيهِ نَظَرٌ أَهْ (وَيَجْهَرُ بِهِ) نَدْبًا فِي الْجَهْرِيَّةِ الْإِمَامُ وَالْمُتَفَرِّدُ قَطْعًا وَالْمَأْمُومُ (فِي الْأُظْهَرِ) وَإِنْ تَرَكَه إِمَامُهُ لِرَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُؤْمِنُ هُوَ وَمَنْ وَرَاءَهُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى أَنْ لِلْمَسْجِدِ لَلْجَنَّةِ وَهِيَ بِالْفَتْحِ فَالتَّشْدِيدُ اخْتِلَاطُ الْأَصْوَاتِ وَصَحَّ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ أَدْرَكَ مَا تَنَنَّى صَحَابِيٌّ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِأَمِينٍ أَمَّا السَّرِّيَّةُ فَيُسَرِّوْنَ فِيهَا جَمِيعُهُمْ كَالْقِرَاءَةِ، (وَيُسَنُّ) فِي سِرِّيَّةٍ وَجَهْرِيَّةٍ لِمَامٍ وَمُتَفَرِّدٍ كَمَا مَوْمٌ لَمْ يَسْمَعْ (سُورَةَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَاقْدِ الطُّهُورَيْنِ مِنَ الْجُنُبِ لِحُرْمَتِهَا عَلَيْهِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ لِكِرَاهَتِهَا فِيهَا وَذَلِكَ لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الصَّحِيحَةِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ تَجِبْ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «أَمَّ الْقُرْآنَ» عَوْضٌ مِنْ غَيْرِهَا وَلَيْسَ غَيْرُهَا عَوْضًا مِنْهَا وَيَحْصُلُ أَصْلُ سُنَّتِهَا بِأَيَّةٍ بَلْ بَعْضُهَا إِنْ أَفَادَ عَلَى الْأَوْجَهِ وَالْأَفْضَلُ ثَلَاثٌ وَسُورَةٌ كَامِلَةٌ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ طَوِيلَةٍ وَإِنْ طَالَ مِنْ حَيْثُ الْأَتْبَاعُ الَّذِي قَدْ يَرِبُو نَوَائِهِ عَلَى زِيَادَةِ الْحُرُوفِ نَظِيرَ صَلَاةٍ ظَهَرَ يَوْمَ النَحْرِ لِلْحَاجِّ بِوَسْطَى دُونَ مَسْجِدِ مَكَّةَ فِي حَقِّ مَنْ نَزَلَ إِلَيْهِ لِطَوَافِ الْإِفَاضَةِ إِذِ الْأَتْبَاعُ تَمَّ يَرِبُو عَلَى زِيَادَةِ الْمُضَاعَفَةِ فَاذْنَعْ مَا لِكَثِيرِينَ هُنَا، ثُمَّ الْبَعْضُ فِي التَّرَاوِيحِ أَفْضَلُ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ السَّنَةَ الْقِيَامُ فِي جَمِيعِهَا بِالْقُرْآنِ وَمِثْلُهَا نَحْوُ سُنَّةِ الصُّبْحِ لَوُرُودِ الْبَعْضِ فِيهَا أَيْضًا. وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَهَا عَلَيْهَا لَمْ تُحَسَّبْ كَمَا لَوْ كَرَّرَ الْفَاتِحَةَ إِلَّا إِذَا لَمْ يَحْفَظْ غَيْرَهَا عَلَى الْأَوْجَهِ (إِلَّا) فِي الرُّكْعَةِ (الثَّالِثَةِ) مِنَ الْمَغْرِبِ وَغَيْرِهَا (وَالرَّابِعَةِ) مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ وَمَا بَعْدَ أَوَّلِ تَشَهُدٍ مِنَ النَّوَافِلِ (فِي الْأُظْهَرِ) لِثَبُوتِهِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَمُقَابِلِهِ ثَبَتَ فِي مُسْلِمٍ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ أَيْضًا وَقَاعِدَةٌ تَقْدِيمِ الْمُثَبِّتِ عَلَى النَّافِي تَوْيْدُهُ فَلِذَا صَحَّحَهُ أَكْثَرُ الْعِرَاقِيِّينَ وَاخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ وَعَلَيْهِ يَكُونُ أَقْصَرُ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ لِنَدْبِ تَقْصِيرِ الثَّانِيَةِ عَنِ الْأُولَى كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخَبَرُ وَلِأَنَّ النَّشَاطَ فِي الْأَوَّلِ وَمَا يَلِيهِ أَكْثَرُ وَبِهِ يَتَوَجَّهُ مُخَالَفَتُهُمْ لِتِلْكَ الْقَاعِدَةِ وَحَمْلُهُمْ قِرَاءَتَهَا فِيهِمَا عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ الْمُسْتَمَرَّ مِنْ أَحْوَالِهِ ﷺ رِعَايَةَ النَّشَاطِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ (قُلْتُ فَإِنْ سَبَقَ بِهِمَا) أَيِ بِالثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ مِنْ صَلَاةٍ نَفْسِهِ كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ أَوْ بِالْأَوَّلَيْنِ الدَّالَّ عَلَيْهِمَا سِيَاقُهُ مِنْ صَلَاةٍ إِمَامِهِ بِأَنْ لَمْ يُدْرِكْهُمَا مِنْهَا مَعَهُ وَإِنَّمَا أَدْرَكَهُ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ مِنْهَا أَوْ مِنْ صَلَاةٍ نَفْسِهِ بِأَنْ أَدْرَكَهُمَا مِنْهَا مَعَهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِيهِمَا (قَرَأَهَا فِيهِمَا) أَيِ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِ حِينَ تَدَارَكُهُمَا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَوْ

والله أعلم. ولا سورة للمأموم، بل يَشْتَمِعُ فَإِنْ بَعْدَ أَوْ كَانَتْ سِرِّيَّةً قَرَأَ فِي الْأَصْح. وَيُسْنُ

الثانية أو بالنسبة للإمام أو الأولى والثانية بالنسبة للمأموم وهو خَلَفَ الإمام في الحالة الثانية فيهما إِنْ تَمَكَّنَ لِتَحْوِ بَطْءِ قِرَاءَةِ الإمام ما لم تَسْقُطْ عنه لِكَوْنِهِ مَسْبُوقًا فِيمَا أَدْرَكَهُ لِأَنَّ الإمامَ إِذَا تَحَمَّلَ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ فَالسُّورَةُ أُولَى (والله أعلم) لِقَلَّا تَخَلَّوْا صَلَاتَهُ مِنَ السُّورَةِ بِلا عُدْرٍ وَإِنَّمَا قَضَى السُّورَةَ دُونَ الْجَهْرِ لِأَنَّ السُّنَّةَ آخِرَ الصَّلَاةِ تَرَكَ الْجَهْرَ وَلَيْسَتْ السُّنَّةُ آخِرَهَا تَرَكَ السُّورَةَ بَلْ لَا يُسْنُ فِعْلُهَا وَبَيْنَ الْبَارَتَيْنِ فَرْقٌ وَاضِحٌ.

(تنبيه) ما قَرَّرْتُ بِهِ الْمَثَنُ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَ لِلأُولَيَيْنِ أَوْ لِلثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ بِاعْتِبَارَيْنِ هُوَ التَّحْقِيقُ الَّذِي يُجْمَعُ بِهِ بَيْنَ كَلَامِ الشَّارِحِينَ وَغَيْرِهِمُ الْمُتَنَاقِضِ فِي ذَلِكَ، أَوْ أَكْثَرُهُمْ عَلَى عَوْدِ الْأَوَّلِ لِلأُولَيَيْنِ وَالثَّانِي لِلْأَخِيرَتَيْنِ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ عَوْدَهُمَا مَعًا أَوْ الْأَوَّلِ وَحْدَهُ لِلْأَخِيرَتَيْنِ مُمْتَنِعٌ لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ سَبْقُهُ بَهُمَا مَعَ إِدْرَاكِ الْأُولَيَيْنِ لَا بِالنَّسْبَةِ لِصَلَاةٍ نَفْسِهِ وَلَا بِالنَّسْبَةِ لِصَلَاةِ الإمام يُرْثُهُ مَا قَرَّرْتَهُ مِنَ الْإِعْتِبَارَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ التَّبَصُّرَةِ مَتَى امْكُنَ الْمَسْبُوقُ قِرَاءَةَ السُّورَةِ فِي أَوَّلِيَّتِهِ لِتَحْوِ بَطْءِ قِرَاءَةِ الإمام قَرَأَهَا الْمَأْمُومُ مَعَهُ وَلَا يُعْبِدُهَا فِي أُخْرِيَّتِهِ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْهَا مَعَهُ وَيُوجَّهْ بِأَنَّهُ لَمَّا تَمَكَّنَ فَتَرَكَ عُدَّ مُقْصِرًا فَلَمْ يُشْرَعْ لَهُ تَدَارُكُ قَالَ عَنْهَا وَمَتَى لَمْ يُمْكِنَ ذَلِكَ قَرَأَهَا فِي أُخْرِيَّتِهِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ أَدْرَكَ ثَانِيَةً رُبَاعِيَّةً وَأَمَكَّنَتْهُ السُّورَةُ فِي أَوَّلِيَّتِهِ تَرَكَهَا فِي الْبَاقِي أَيْ لِتَقْصِيرِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتَهُ وَإِنْ تَعَدَّرَتْ فِي ثَانِيَّتِهِ دُونَ ثَالِثِيَّتِهِ قَرَأَهَا فِيهَا وَلَا يَقْرُؤُهَا فِي رَابِعَتِهِ أَيْ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمْكِنَ فِي ثَالِثِيَّتِهِ فَيَقْرُؤُهَا فِي رَابِعَتِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ أَهْلُ الْأَوَّلَى عَوْدُهُمَا مَعًا لِلْأَخِيرَتَيْنِ لِأَنَّهُمَا الْمَلْفُوظُ بِهِ الْأَقْرَبُ الَّذِي يَمْنَعُ تَشْتُّ الضَّمِيرِ وَلَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا أَدْرَكَ ثَالِثَةَ الإمام وَرَابِعَتَهُ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ فِيهِمَا مِنَ السُّورَةِ صَارَ الَّذِي أَدْرَكَهُ مَعَ الإمام أُولَى نَفْسِهِ وَالَّذِي فَاتَهُ مَعَهُ ثَالِثَةُ نَفْسِهِ وَرَابِعَتَهُ وَحِينَئِذٍ يَصْدُقُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّهُ سَبَقَ بِالثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ مِنْ صَلَاةٍ نَفْسِهِ وَأَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ حِينَ تَدَارَكَهُمَا وَلِظُهُورِ هَذَا سَلَكَهُ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ وَاعْتَرَاضُ بَعْضِ الشَّارِحِينَ عَلَيْهِ عَلِمَ رُءُؤُهُ مِمَّا قَرَّرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ وَخَرَجَ فِيهِمَا صَلَاةُ الْمَغْرِبِ فَإِنْ سَبَقَ بِالْأُولَيَيْنِ بِالْإِعْتِبَارِ السَّابِقِ وَتَمَكَّنَ مِنْ قِرَاءَةِ سَوْرَتَهُمَا فِي الثَّالِثَةِ قَرَأَهُمَا فِيهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لِقَلَّا تَخَلَّوْا عَنْهُمَا صَلَاتَهُ أَوْ بِالْأُولَى قَرَأَهَا فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي فِي التَّمَكُّنِ مَعَ التَّفْوِيتِ هُنَا مَا مَرَّ آتِفًا مِنْ عَدَمِ التَّدَارُكِ.

(ولا سورة للمأموم) الَّذِي يَسْمَعُ الإمامَ فِي جَهْرِهِ (بَلْ يَسْتَمِعُ) لِصِحَّةِ نَهْيِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَهُ مَا عَدَا الْفَاتِحَةَ وَمَنْ ثَمَّ كُرِهَتْ لَهُ، وَقِيلَ تَحَرُّمٌ وَاخْتِيَارٌ إِنْ أَذَى غَيْرَهُ (فَإِنْ بَعْدَ) بِأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا أَوْ سَمِعَ صَوْتًا لَا يَمِيزُ حُرُوفَهُ وَإِنْ قَرَّبَ مِنْهُ لِنَحْوِ صَمَمٍ بِهِ (أَوْ كَانَتْ سِرِّيَّةً قَرَأَ فِي الْأَصْح) لِفَقْدِ السَّمَاعِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ التَّهْيِ وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ اعْتِبَارُ الْمَشْرُوعِ فَيَقْرَأُ فِي سِرِّيَّةِ جَهْرِ الإمامِ فِيهَا لَا عَكْسَهُ وَصَحَّحَهُ فِي انْشَرَحِ الصَّغِيرِ لَكِنَّ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ اقْتِضَاءُ وَالْمَجْمُوعُ تَصْرِيحًا بِاعْتِبَارِ فِعْلِ الإمامِ. (وَيُسْنُ) لِلْمُصَلِّيِ الْحَاضِرَةِ وَلَوْ إِمَامًا لَكِنْ بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ فِي دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَإِنْ نَارَعَ فِي اعْتِبَارِهَا هُنَا

لِلصُّبْحِ وَالظُّهْرِ طَوَالَ الْمُفْصَلِ، وَلِلْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَوْسَاطَهُ، وَلِلْمَغْرِبِ قِصَارُهُ. وَلِلصُّبْحِ
الْجُمُعَةِ فِي الْأَوَّلَى الْم تَنْزِيلُ، وَفِي الثَّانِيَةِ هَلْ أَتَى.

الأُذْرَعِيُّ (لِلصُّبْحِ وَالظُّهْرِ طَوَالَ) بَضَمَ الطَّاءَ وَكَسَرَهَا (الْمُفْصَلُ) نَعَمْ يُسَنُّ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا
وغيرهما نَقَضَ الظُّهْرَ عَنِ الصُّبْحِ بِأَنْ يَقْرَأَ فِيهَا قَرِيبَ طَوَالِهِ لِمَا يَأْتِي وَلَا أَنْ النَّشَاطَ فِيهَا أَكْثَرُ (وَلِلْعَصْرِ
وَالْعِشَاءِ أَوْسَاطَهُ وَلِلْمَغْرِبِ قِصَارُهُ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ وَحِكْمَتُهُ طَوُلُ وَقْتِ الصُّبْحِ مَعَ
قِصَرِهَا فَجُبِرَتْ بِالتَّطْوِيلِ وَقِصَرُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ وَفَعَلُهَا فَجُبِرَتْ بِالتَّخْفِيفِ، وَالثَّلَاثَةُ
الْبَاقِيَةُ طَوِيلَةٌ وَقَتًا وَفَعْلًا فَجُبِرَتْ بِالتَّوَسُّطِ فِي غَيْرِ الظُّهْرِ وَبِمَا مَرَّ فِيهِ وَفَارَقَهُمَا بِأَنَّهُ لِقُرْبِهِ مِنَ الصُّبْحِ
النَّشَاطُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِيهِمَا وَتَرَاحَى عَنْهُ لِقِلَّةِ النَّشَاطِ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لَهَا فَهُوَ مَرْتَبَةٌ مَتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الصُّبْحِ وَبَيْنَ
العَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَطَوَالُهُ مِنَ الْحُجُرَاتِ إِلَى عَمٍّ فَأَوْسَاطُهُ إِلَى الضُّحَى فَقِصَارُهُ إِلَى الْآخِرِ عَلَى مَا
اشْتَهَرَ، (و) يُسَنُّ (لِلصُّبْحِ الْجُمُعَةِ) إِذَا اتَّسَعَ الْوَقْتُ (الْم تَنْزِيلُ) السَّجْدَةُ (وَفِي الثَّانِيَةِ هَلْ أَتَى) بِكَمَالِهَا
لِثَبُوتِهِ مَعَ دَوَامِهِ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ وَبِهِ يَتَضَيَّحُ انْدِفَاعُ مَا قَبْلَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُمَا فِي بَعْضِ الْجُمُعِ حَذَرًا مِنْ
اعْتِقَادِ الْعَامَّةِ وَجُوبِهِمَا وَحَدِيثُ أَنَّهُ قَرَأَ فِي جُمُعَةٍ بِسَجْدَةٍ غَيْرِ الْم تَنْزِيلُ مُنْظَرٌ فِي سَنَدِهِ وَيُزَمُّ مِنْ ذَلِكَ
الْحَذَرِ تَرْكُ أَكْثَرِ السَّنَنِ الْمَشْهُورَةِ وَلَا قَائِلَ بِهِ فَإِنْ تَرَكَ الْم فِي الْأَوَّلَى أَتَى بِهِمَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ قَرَأَ هَلْ
أَتَى فِي الْأَوَّلَى قَرَأَ الْم فِي الثَّانِيَةِ لِثَلَا تَخْلَوْ صَلَاتُهُ عَنْهُمَا، وَكَذَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ سُنَّ فِي أَوَّلِيَّهَا سَوْرَتَانِ
مُعَيَّنَتَانِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُسَنُّ لِمَنْ شَرَعَ فِي غَيْرِ السُّورَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَلَوْ سَهَوَا قَطَعَهَا وَقِرَاءَةُ الْمُعَيَّنَةِ أَمَّا إِذَا ضَاقَ
الْوَقْتُ عَنْهُمَا فَيَأْتِي بِسُورَتَيْنِ قَصِيرَتَيْنِ عَلَى الْأَوَجِّ وَقَوْلُ الْفَارِقِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بَعْضُهُمَا مِنْ تَفَرُّدٍ كَمَا
أَشَارَ إِلَيْهِ الْأُذْرَعِيُّ أَمَّا الْمُسَافِرُ فَيُسَنُّ لَهُ فِي صُبْحِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا الْكَافِرُونَ ثُمَّ الْإِخْلَاصُ لِحَدِيثٍ
فِيهِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا وَوَرَدَ أَيْضًا أَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِي صُبْحِ السَّفَرِ بِالْمُعَوَّذَتَيْنِ وَعَلَيْهِ فَيَصْبِرُ الْمُسَافِرُ
مُخَيَّرًا بَيْنَ مَا فِي الْحَدِيثَيْنِ بَلْ قَضِيَّةٌ كَوْنُ الْحَدِيثِ الثَّانِي أَقْوَى سَنَدًا وَإِيثَارُهُمُ التَّخْفِيفُ لِلْمُسَافِرِ فِي
سَائِرِ قِرَاءَتِهِ أَنَّ الْمُعَوَّذَتَيْنِ أَوَّلَى وَيُسَنُّ بِالْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ لِغَيْرِ الْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةِ الْمَعْلُومِ
أَكْثَرُهَا مِنْ كَلَامِهِ كَرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ لِبِلَاءِ وَقْتِ صُبْحِ وَكَالْعِيدِ وَلَوْ قَضَاءً وَقَوْلُهُمُ الْعَبْرَةُ فِي الْجَهْرِ
وَضِدُّهُ فِي الْمَقْضِيَّةِ بِوَقْتِ الْقَضَاءِ مُحَلُّهُ فِي غَيْرِهَا لِأَنَّ الْجَهْرَ لَمَّا سُنَّ فِيهَا فِي مُحَلِّ الْإِسْرَارِ
اسْتُصْحِبَ، نَعَمْ الْمَرَأَةُ لَا تَجْهَرُ إِلَّا إِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا أَجَنَبِيٌّ وَمِثْلُهَا الْخُنْثَى وَلْيَكُنْ جَهْرُهُمَا دُونَ جَهْرِ
الرَّجُلِ وَلَا يَجْهَرُ مُصَلٍّ وَلَا غَيْرُهُ إِنْ شَوَّشَ عَلَى نَحْوِ نَائِمٍ أَوْ مُصَلٍّ فَيُكْرَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَقَتَارَى
الْمُصَنِّفِ وَبِهِ رَدٌّ عَلَى ابْنِ الْعِمَادِ نَقْلَهُ عَنْهُمَا الْحُرْمَةُ إِنْ كَانَ مُسْتَمِعُو الْقِرَاءَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْمُصَلِّينَ نَظَرًا
لِزِيَادَةِ الْمَصْلَحَةِ ثُمَّ نَظَرٌ فِيهِ وَبَحْثُ الْمَنْعِ مِنَ الْجَهْرِ بِخَضْرَا الْمُصَلِّي مُطْلَقًا لِأَنَّ الْمَسْجِدَ وَقَفَّ عَلَى
الْمُصَلِّينَ أَيَّ أَصَالَةٍ دُونَ الْوُعَاظِ وَالْقُرَاءِ وَتَوَافُلِ اللَّيْلِ الْمُطْلَقَةِ يَتَوَسَّطُ فِيهَا بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ بِأَنْ
يَقْرَأَ هَكَذَا مَرَّةً وَهَكَذَا أُخْرَى أَوْ يَدَّعِي أَنَّ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةً بِأَنْ يَرْفَعَ عَنِ إِسْمَاعِ نَفْسِهِ إِلَى حَدٍّ لَا يَسْمَعُهُ
غَيْرُهُ.

الخامس: الركوع وأقله أن ينحني قدر بلوغ راحتيه رُكْبَتَيْهِ بِطُمَأْنِينَةٍ بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ رَفْعُهُ
عن هويّه

(فرغ) تُسَنُّ سَكَنَةٌ يَسِيرَةٌ وَضُبِطَتْ بِقَدْرِ سُبْحَانَ اللَّهِ بَيْنَ التَّحَرُّمِ وَدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّعَوُّذِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَسْمَلَةِ وَبَيْنَ آخِرِ الْفَاتِحَةِ وَآمِينَ وَبَيْنَ آمِينَ وَالسُّورَةِ إِنْ قَرَأَهَا وَبَيْنَ آخِرِهَا وَتَكْبِيرِ الرُّكُوعِ فَإِنْ لَمْ يقرأ سورة فبين آمين والركوع يُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ فِي الْجَهْرِيَّةِ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقْرؤها فِي سَكَتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَنْ يَشْتَغَلَ فِي هَذِهِ السَّكَنَةِ بِدُعَاءٍ أَوْ قِرَاءَةٍ وَهِيَ أُولَى وَحَيْثُ يُظْهَرُ أَنَّهُ يُرَاعِي التَّرْتِيبَ وَالْمَوَالَاةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَقْرؤه بَعْدَهَا لِأَنَّ السُّنَّةَ الْقِرَاءَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ وَمَوَالَاةِ وَفَارَقَ حُرْمَةَ تَنْكِيسِ الْآيِ بِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِ تَرْتِيبِهَا كَمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ اتِّفَاقًا يُزِيلُ بَعْضَ أَنْوَاعِ الْإِعْجَازِ بِخِلَافِهِ فِي السُّورِ وَنَقَلَ الْبَاقِلَانِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى حُرْمَةِ قِرَاءَةِ آيَةٍ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ لَكِنْ ظَاهِرُ قَوْلِ الْحَلِيمِيِّ خَلَطُ سُورَةٍ بِسُورَةٍ خِلَافَ الْأَدَبِ، وَالْبَيْهَقِيُّ: الْأُولَى بِالْقَارِئِ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى التَّأْلِيفِ الْمُتَقَوَّلِ يَرُدُّهُ وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِكَرَاهِيَةِ أَبُو عُبَيْدٍ وَبِحُرْمَتِهِ ابْنُ سِيرِينَ وَلَوْ تَعَارَضَ التَّرْتِيبُ وَتَطَوَّلَ الْأُولَى كَانَ قَرَأَ الْإِخْلَاصَ فَهَلْ يَقْرَأُ الْفَلَقَ نَظْرًا لِلتَّرْتِيبِ أَوِ الْكَوْنِ نَظْرًا لِتَطَوُّلِ الْأُولَى ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ، وَكَذَا يُسَنُّ لِمَأْمُومٍ فَرَعَ مِنَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ أَوْ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِدُعَاءٍ فِيهِمَا أَوْ قِرَاءَةٍ فِي الْأُولَى وَهُوَ أُولَى وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ سُنَّ لَهُ، وَكَذَا فِي أَوْلَى السَّرِيَّةِ أَنْ يَسْكُتَ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ الْفَاتِحَةَ إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ وَحَيْثُ يُشْتَغَلَ بِالدُّعَاءِ لَا غَيْرَ لِكَرَاهَةِ تَقْدِيمِ السُّورَةِ عَلَى الْفَاتِحَةِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُسَنُّ وَصَلَ الْبَسْمَلَةَ بِالْحَمْدِ لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ وَأَنْ لَا يَقِفَ عَلَى أَنْعَمَتْ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقِفٍ وَلَا مُنْتَهَى آيَةٍ عِنْدَنَا هـ. فَإِنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا لَمْ تُسَنِّ لَهُ الْإِعَادَةُ مِنْ أَوَّلِ الْآيَةِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْأَوَّلِ عَجِيبٌ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً يَقُولُ ﴿يَسْمِ اللَّهَ الْكَرِيمَ الرَّحِيمَ﴾ ثُمَّ يَقِفُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثُمَّ يَقِفُ ﴿الْكَرِيمَ الرَّحِيمَ﴾ ثُمَّ يَقِفُ^(١) وَمَنْ قَالِ الْبَيْهَقِيُّ وَالْحَلِيمِيُّ وَغَيْرُهُمَا يُسَنُّ الْوَقْفُ عَلَى رُءُوسِ الْآيِ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا لِلتَّبَاعِ.

(الخامس الركوع) لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَهُوَ لُغَةٌ الْإِنْجَاءُ وَشَرَعًا انْجَاءٌ خَاصٌّ (وَأَقْلَهُ) لِلْقَائِمِ (أَنْ يَنْحَنِي) انْجَاءٌ خَالِصًا لَا مَشُوبًا بِإِنْجَاسٍ وَلَا بَطَلَتْ (قَدْرَ بُلُوغِ رَاحَتَيْهِ) أَيِ كَفَيْهِ (رُكْبَتَيْهِ) لَوْ أَرَادَ وَضَعَهُمَا عَلَيْهِمَا مَعَ اعْتِدَالِ خِلْقَتِهِ وَسَلَامَةِ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ لِأَنَّهُ بَدُونِ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى رُكُوعًا فَلَا نَظَرَ لِبُلُوغِ رَاحَتَيْ طَوِيلِ الْيَدَيْنِ وَلَا أَصَابِعِ مُعْتَدِلِيهِمَا وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِسْتَوِيُّ وَلَا لِعَدَمِ بُلُوغِ رَاحَتَيْ الْقَصِيرِ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَبِّسًا (بِطُمَأْنِينَةٍ) لِلْأَمْرِ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَضَابِطُهَا أَنْ تَسْكُنَ وَتَسْتَقِرَّ أَعْضَاؤُهُ (بَحَيْثُ يَنْفَصِلُ رَفْعُهُ) مِنْهُ (عَنْ هَوِيَّهِ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ ضَمُّهُ إِلَيْهِ وَلَا يَكْفِي عَنْ ذَلِكَ زِيَادَةُ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣٠٢/٦]، وأبو داود في (سننه) [رقم / ٤٠٠١]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ٢٩٢٧]، وغيرهم من حديث: أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وهذا لفظ الترمذي. قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للألباني [رقم / ٣٤٤٣].

ولا يقصد به غيره فلو هوى لئلاوة فجعله ركوعاً لم يكف. وأكملته تشويطاً ظهره وغنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه وتفرقة أصابعه للقبلة. ويكبر في ابتداء هويته

الهوي (و) يلزمه أنه (لا يقصد به) أي الهوي (غيره) أي الركوع لا أنه يقصده نفسه لأن نية الصلاة منسجبة عليه، (فلو هوى لئلاوة) أو قتل نحو حيّة (فجعله) عند بلوغه حد الركوع (ركوعاً لم يكف) بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع لصرفه هويته لغير الواجب فلم يقم عنه، وكذا سائر الأركان ومن ثم لو شرع مصلّي فرض في صلاة أخرى سهواً وقرأ ثم تذكر لم يحسب له ما قرأه إن كانت تلك نافلة لآته قرأ معتقداً التفلية كذا أطلقه غير واحد وليس بصحيح لما يأتي قبيل الثاني عشر، وفي سجود السهو واختلاف التصوير هنا وثم لا نظر إليه لاتحاد المدرك فيهما بل ذلك أولى كما هو ظاهر ولو شك وهو ساجد هل ركع لزمه الانتصاب فوراً ثم الركوع ولا يجوز له القيام رايكاً وإنما يحسب هويته عن الركوع كما في الروضة والمجموع فيما لو تذكر في السجود أنه لم يركع ومنازعة الزركشي كالإسوي فيه مردودة لأنه صرف هويته المستحق للركوع إلى أجنبي عنه في الجملة إذ لا يلزم من السجود من قيام وجود هوي الركوع وبه يفرق بين هذا وما لو شك غير مأوم بعد تمام ركوعه في الفاتحة فعاد للقيام ثم تذكر أنه قرأ فيحسب له انتصابه عن الاعتدال وما لو قام من السجود يظن أن جلوسه للاستراحة أو التشهد الأول فبان أنه بين السجدين أو التشهد الأخير. وذلك لأنه في الكل لم يصرف الركن لأجنبي عنه فإن القيام في الأول والجلوس في الأخيرين واحد وإنما ظن صفة أخرى لم توجد فلم يُنظر لظنه بخلافه في مسألة الركوع فإنه بقصده الانتقال للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع معه لما تقرر أن الانتقال إلى السجود لا يستلزمه وبه يعلم أنه لو شك قائماً في ركوعه فركع ثم بان أنه هوى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل له الهوي من ركوعه. لأن هوي الركوع بعض هوي السجود فلم يقصد أجنبياً فتأمل ذلك كله فإنه مهم وبه يتضح أن قول الزركشي لو هوى إمامه فظنه يسجد للثلاوة فتابعه فبان أنه ركع حسيب له واعتبر للمتابعة الواجبة عليه إنما يأتي على نزاعه في مسألة الروضة أما على ما فيها فواضح أنه لا يحسب له لأنه قصد أجنبياً كما قررته وظن المتابعة الواجبة لا يفيد كظن وجوب السجود في مسألة الروضة فلا بد أن يقوم ثم يركع. وكذا قول غيره لو هوى معاً ظاناً أنه هوى للسجود الركن فبان أن هويته للركوع أجزأه هويته عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة في محلها، بخلاف مسألة الزركشي لا تأتي إلا على مقابل ما في الروضة أيضاً كما علم مما قررته وإشارته لفرق بين صورته وصورة الزركشي مما يتعجب منه بل هما على حد سواء (وأكملته) مع ما مر (تسوية ظهره وغنقه) بأن يمدّهما حتى يصيرا كالصفحة الواحدة للاتباع (ونصب ساقيه) وفخذه إلى الحق ولا يثنى ركبتيه لفوات استواء الظهر به (وأخذ ركبتيه بيديه) ويفرق بينهما كما في السجود (وتفريق أصابعه) للاتباع فيهما تفريقاً وسطاً (للقبلة) لأنها أشرف الجهات بأن لا يحرف شيئاً منها عن جهتها يمنة أو يسرة (و) من جملة الأكمل أيضاً أنه (يكبر في ابتداء هويته) يعني

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كإِحْرَامِهِ وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا. وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ:
اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخْيَ وَعَظْمِي
وَعَصَبِي وَمَا اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي.

السادس: الاعتدال قائمًا

فُقِيلَ (ویرفع یدیه) كما صح عنه ﷺ من طُرُقٍ كثيرة ونَقَلَ البخاري عن سبعة عشر صحابيًا وغيره عن
أضعاف ذلك بل لم يصح عن واحدٍ منهم عَدَمُ الرُّفْعِ ومن ثَمَّ أَوْجَبَهُ بعضُ أصحابنا (ك) رَفْعَهُمَا فِي
(إِحْرَامِهِ) بَأَن يَبْدَأُ بِهِ وَهُوَ قَائِمٌ وَيَدَاهُ مَكْشُوفَتَانِ وَأَصَابِعُهُمَا مَنَشُورَةٌ مُفَرَّقَةٌ وَسَطًا مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ فَإِذَا
حَازَى كَفَّهُ مِنْكِبَيْهِ انْحَنَى مَاذَا التَّكْبِيرَ إِلَى اسْتِقْرَارِهِ فِي الرُّكُوعِ لِثَلَا يَخْلُو جُزْءًا مِنْ صَلَاتِهِ عَنْ ذِكْرِ .
وَكَذَا فِي سَائِرِ الْإِنْتِقَالَاتِ حَتَّى فِي جُلُوسِ الْإِسْتِرَاحَةِ فَيَمُدُّهُ عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي بَيْنَ اللَّازِمِ وَالْهَاءِ لَكِنْ
بِحَيْثُ لَا يَتَجَاوَزُ سَبْعَ أَلْفَاتٍ لِانْتِهَاءِ غَايَةِ هَذَا الْمَدِّ مِنْ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ إِلَى تِمَامِ قِيَامِهِ (و) مِنْ جُمْلَتِهِ
أَيْضًا أَنَّهُ (يَقُولُ) بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ فِيهِ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) وَيَحْمِدُهُ (ثَلَاثًا) لِلاتِّبَاعِ وَصَحَّ أَنَّهُ «لَمَّا أُنْزِلَ
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤] قَالَ ﷺ «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ
الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] قَالَ اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ» ^(١) وَحِكْمَتُهُ أَنَّهُ وَرَدَ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا كَانَ
سَاجِدًا، فَخُصَّ بِالْأَعْلَى أَيْ عَنِ الْجِهَاتِ وَالْمَسَافَاتِ لِثَلَا يُتَوَهَّمُ بِالْأَقْرَبِيَّةِ ذَلِكَ، وَقِيلَ لِأَنَّ الْأَعْلَى
أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْعَظِيمِ وَالسُّجُودُ أَبْلَغُ فِي التَّوَاضُعِ فَجَعَلَ الْأَبْلَغَ لِلأَبْلَغِ وَأَقْلَهُ فِيهِمَا وَاحِدَةً
وَأَكْمَلَهُ إِحْدَى عَشْرَةً وَدَوْنَهُ تِسْعٌ فَسَبْعٌ فَخَمْسٌ ثَلَاثٌ فَهِيَ أَذْنَى كَمَالِهِ كَمَا فِي رِوَايَةِ (وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ)
عَلَيْهَا إِلَّا بِالشَّرْطِ الْمَازِي فِي الْإِفْتِتَاحِ (وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ) نَدْبًا وَمِثْلُهُ مَأْمُومٌ طَوَّلَ إِمَامُهُ (اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ
وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخْيَ وَعَظْمِي وَعَصَبِي) وَشَعْرِي وَبَشْرِي (وَمَا
اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي) بِالْإِفْرَادِ وَلَا لِقَالَ: قَدَمَايَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لِيُورِدَ ذَلِكَ كُلَّهُ وَلِيَصْدُقَ حِينَئِذٍ لِثَلَا
يَكُونُ كَاذِبًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ بِصُورَةِ الْخَاشِعِ وَإِنَّمَا وَجِبَ لِلْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ الْأَخِيرِ ذِكْرٌ لِيَتَمَيَّزَا عَنْ
صُورَتَيْهِمَا الْعَادِيَّةِ بِخِلَافِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِذْ لَا صُورَةَ لِهَمَا عَادَةً يَمَيَّزَانِ عَنْهَا وَالْحَقُّ بِهِمَا الْاِعْتِدَالُ
وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِأَنَّ اكْتِنَافَهُمَا بِمَا قَبْلَهُمَا وَمَا بَعْدَهُمَا يُخْرِجُهُمَا عَنِ الْعَادِيَّ عَلَى أَتَاهُمَا
وَسِيلَتَانِ لَا مَقْصُودَتَانِ وَيُسْنُّ فِيهِ كَالسُّجُودِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَتُكْرَهُ
الْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ لِلتَّهْيِ عَنْهَا.

(السادس: الاعتدال قائمًا) أَوْ قَاعِدًا مَثَلًا كَمَا كَانَ قَبْلَ رُكُوعِهِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى

(١) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤/ ١٥٥]، وأبو داود في (سننه) [رقم/ ٨٦٩]، وابن ماجه في (سننه)

[رقم/ ٨٨٧]، وغيرهم من حديث: عتبة بن عامر الجهني رضي الله عنه .

قلت: حديث ضعيف . ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للالباني [رقم/ ١٨٤] .

مُطْمَئِنًّا، وَلَا يَقْصِدُ غَيْرَهُ فَلَوْ رَفَعَ فَرَعًا مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَكْفِ. وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ قَائِلًا: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَإِذَا انْتَصَبَ قَالَ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةً

تَعْتَدِلُ قَائِمًا^(١) وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ (مُطْمَئِنًّا) لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا»^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ أَيْضًا «فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ فَأَقِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ إِلَى مَفَاصِلِهَا»^(٣) وَفِي أُخْرَى صَحِيحَةٍ أَيْضًا «لَا تُجَزِّئْ صَلَاةَ الرَّجُلِ حَتَّى يُقِيمَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ»^(٤) وَيَجِبُ الْإِعْتِدَالُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِمَا وَلَوْ فِي النَّفْلِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَغَيْرِهِ فَاقْتِضَاءُ بَعْضِ كُتُبِهِ عَدَمَ وَجُوبِ ذَيْنِكَ فَضْلًا عَنْ طَمَأْنِينَتَيْهِمَا غَيْرُ مُرَادٍ أَوْ ضَعِيفٌ خِلَافًا لِجُزْمِ الْأَنْوَارِ، وَمَنْ تَبِعَهُ بِذَلِكَ الْإِقْتِضَاءَ غَفَلَةً عَنِ الصَّرِيحِ الْمَذْكُورِ فِي التَّحْقِيقِ كَمَا تَقَرَّرَ وَتَعْبِيرُهُ بِطَمَأْنِينَةٍ ثُمَّ بِمُطْمَئِنًّا هُنَا تَقْنُنُ كَقَوْلِهِ فِي السُّجُودِ وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَئِنَّ وَفِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مُطْمَئِنًّا، نَعَمْ لَوْ قِيلَ عَبَّرَ فِيهِ كَالْإِعْتِدَالِ بِمُطْمَئِنًّا دُونَ الْآخَرِينَ إِشَارَةً لِمُخَالَفَتِهِمَا لِهَمَا فِي الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَبْعُدْ (وَلَا يَقْصِدُ) بِالْقِيَامِ إِلَيْهِ (غَيْرَهُ فَلَوْ رَفَعَ) رَأْسَهُ (فَرَعًا مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَكْفِ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الرُّكُوعِ فَلْيُعَدَّ إِلَيْهِ ثُمَّ يَقُومُ وَخَرَجَ بِفَرَعًا مَا لَوْ شَكَّ رَاكِعًا فِي الْفَاتِحَةِ فَقَامَ لِيَقْرَأَهَا فَتَذَكَّرَ أَنَّهُ قَرَأَهَا فَإِنَّهُ يُجَزِّئُهُ هَذَا الْقِيَامُ عَنِ الْإِعْتِدَالِ كَمَا مَرَّ.

(تنبيه) ضَبَطَ شَارِحُ فَرَعًا بَفَتْحِ الزَّايِ وَكَسْرِهَا أَيْ لِأَجْلِ الْفَرْعِ أَوْ حَالَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَتَعَيَّنُ الْفَتْحُ فَإِنَّ الْمُضِرَّ الرَّفْعَ لِأَجْلِ الْفَرْعِ وَحَدَّهُ لَا الرَّفْعَ الْمُقَارِنَ لِلْفَرْعِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الرَّفْعِ لِأَجْلِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ) حَذَوُ مُكِبِّيهِ كَمَا فِي التَّحَرُّمِ لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ (مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ قَائِلًا سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أَيْ تَقَبَّلَهُ مِنْهُ وَيَكْفِي مَنْ حَمِدَ اللَّهُ سَمِعَهُ وَبُسْنٌ لِلْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ الْجَهْرُ بِهِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْإِنْتِقَالَ وَإِطْبَاقَ أَكْثَرِ عَوَامِّ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى الْإِسْرَارِ بِهِ وَالْجَهْرُ بِرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ جَهْلٌ وَخَبَرٌ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(٥) مَعْنَاهُ قُولُوا ذَلِكَ مَعَ مَا عَلِمْتُمُوهُ وَبَنِي مَنْ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ (لَأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِهِذِهِ وَيُسِرُّ بِرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) وَقَاعِدَةُ النَّاسِي تَحْمِلُهُمْ عَلَى الْإِثْنَانِ بِسَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَدَمُ عِلْمِهِمْ بِرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ يَحْمِلُهُمْ عَلَى عَدَمِ الْإِثْنَانِ بِهِ فَأَمَرَهُمْ بِهِ فَقَطَّ لَأَنَّهُ الْمُحْتَاجُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ (فَإِذَا انْتَصَبَ) قَائِمًا أَرْسَلَ يَدَيْهِ وَمَا قِيلَ يَجْعَلُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ كَالْقِيَامِ بِأَنِّي قَرِيبًا رُدُّهُ (وَقَالَ رَبَّنَا) أَوْ اللَّهُمَّ رَبَّنَا (لَكَ) أَوْ وَلَكَ (الْحَمْدُ) أَوْ لَكَ الْحَمْدُ رَبَّنَا أَوْ الْحَمْدُ لِرَبَّنَا وَأَفْضَلُهَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ أَوْ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ كَمَا فِي الْأُمِّ وَوُجْهٌ بِتَضَمُّنِهِ جُمْلَتَيْنِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَصَحَّ (أَنَّهُ ﷺ رَأَى بَضْعًا وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَسْتَقِيمُونَ إِلَى هَذِهِ أَثْنَيْهِمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلًا) (مِلَّةً) بِالرَّفْعِ صِفَةً وَالنَّصِبِ حَالًا أَيْ مَالًا بِتَقْدِيرِ تَجَسُّمِهِ.

(١)، (٢)، (٣)، (٤) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

(٥) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٧٦٣]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٤٠٩]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

السَّمَوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ: أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ. وَيُسَنُّ الْقَنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ، وَهُوَ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ

(السَّمَوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) أي بعدهما كالكرسي والعرش وغيرهما مِمَّا لَا يُحِيطُ بِهِ إِلَّا عِلْمُ عِلَامِ الْغُيُوبِ وَيُسَنُّ هَذَا حَتَّى لِلْإِمَامِ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلْمَجْمُوعِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسَنُّ لَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ فَقَطْ (وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ) وَإِمَامٌ مِنْ مَرٍّ (أَهْلٍ) أَيْ يَا أَهْلَ وَيَجُوزُ الرِّفْعُ بِتَقْدِيرِ أَنْتَ (الثَّنَاءُ) أَيْ الْمَدْحُ (وَالْمَجْدُ) أَيْ الْعِظَمَةُ وَالْكَرَمُ (أَحَقُّ) مُبْتَدَأٌ (مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ) اعْتِرَاضٌ وَالْخَبَرُ (لَا) مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ^(١) بَفَتْحِ الْجِيمِ أَيْ صَاحِبِ الْغِنَى أَوْ الْمَالِ أَوْ الْحِظِّ أَوْ النَّسَبِ (مِنْكَ الْجَدُّ) أَيْ عِنْدَكَ جَدُّهُ وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْفَعُهُ عِنْدَكَ رِضَاكَ وَرَحْمَتُكَ لَا غَيْرُ وَفِي رِوَايَةٍ حَقٌّ بَلَا هَمْزَةٍ كُلُّنَا بِلَا وَاوٍ فَالْخَبَرُ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلُّنَا إِلَى آخِرِهِ بِذَلٍّ مِنْ مَا. (وَيُسَنُّ) بَعْدَ ذِكْرِ الْاِعْتِدَالِ وَهُوَ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَزِيدُ عَلَى رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَلِمَنْ قَالَ الْأَوَّلَى أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ الذِّكْرِ كُلَّهُ (الْقَنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسٍ (مَا زَالَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا^(٢) وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ الْعَمَلَ بِمُقْتَضَاهُ عَنِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَصَحَّ مِنْ أَكْثَرِ الطَّرِيقِ أَنَّهُ ﷺ فَعَلَهُ لِلتَّارِلَةِ بَعْدَ الرُّكُوعِ فِقِسْنَا عَلَيْهِ هَذَا، وَجَاءَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَلَوْ قَنَتَ شَافِعِي قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِهِ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ كَلَامِ أَيْمَتِنَا الْجَمْعُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ الْمُتَعَارِضَةِ هُنَا بِحَمَلٍ مَا قَبُلَ عَلَى أَصْلِ السُّنَّةِ وَمَا بَعْدُ عَلَى كَمَالِهَا. وَكَذَا يُقَالُ فِي نِظَائِرٍ لِذَلِكَ لَا سِيَّما فِي هَذَا الْبَابِ قُلْنَا إِنَّمَا خَرَجُوا عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا مُرْجَحًا لِلثَّانِيَةِ وَقَادِحًا فِي الْأَوَّلَى هُوَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ صَرَّحَ بِيَعْدِ وَأَنَسٌ تَعَارَضَ عَنْهُ حَدِيثُ رَاوِيهِ مُحَمَّدٌ وَعَاصِمٌ فِي الْقَبْلِ وَالْبَعْدِ فَتَسَاقَطَا وَيَقِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ النَّاصِ عَلَى الْبَعْدِيَّةِ بِلَا مُعَارِضٍ فَأَخَذُوا بِهِ (وَهُوَ) اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ) أَيْ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ أَيْ مَعَهُمْ لِأَنْدَرَجَ فِي سِلْكِهِمْ أَوْ التَّقْدِيرُ وَاجْعَلْنِي مُتَدَرِّجًا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَكَذَا فِي الْآتِيَيْنِ بَعْدَهُ فَهُوَ أَبْلَغُ مِمَّا لَوْ حَذَفَ «وَبَارِكْ لِي فِيمَا أُعْطِيتَ وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ إِنَّهُ لَا يَذُلُّ مَنْ وَالِيتَ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ» رَوَاهُ جَمْعٌ هَكَذَا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ فِي قَنُوتِ الْوُثْرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ صَحَّ أَنْ تَعْلِمَ هَذَا الدُّعَاءَ وَقَعَ لِقَنُوتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَلِقَنُوتِ الْوُثْرِ وَسَيَاتِي فِي رِوَايَةِ زِيَادَةَ فَأَنَّ فِي إِنَّكَ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٨٠٨]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٥٩٣]، وغيرهما من حديث: المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣/١٦٢]، وغيره من حديث: أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/١٢٣٨].

والإمام بلفظ الجمع، والصحيح سن الصلاة على رسول الله ﷺ في آخره. ورفع يده

وواو في أنه وزاد العلماء فيه بعد واليت ولا يعز من عادت وإنكاره مردود بؤروده في رواية البيهقي وبقره تعالى ﴿فَإِنَّكَ اللَّهُ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٧٨] وبعد تعاليت فللك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب إليك ولا بأس بهذه الزيادة بل قال جمع إنها مستحبة لؤرودها في رواية البيهقي وسن للمنفرد وإمام من مر أن يضم لذلك قنوت عمر الآتي في الوتر وتقديم هذا عليه لأنه الوارد عنه ﷺ ومن ثم لو أراد أحدهما فقط اقتصر على هذا ولا تتعين كلماته فيجزئ عنها آية تضمنت دعاء أو شبهه كآخر البقرة بخلاف نحو سورة تبت ولا بد من قصده بها لكرهية القراءة في غير القيام فاحتيج لقص ذلك حتى يخرج عنها، (والإمام) يسن له أن يقت (بلفظ الجمع) لصحة الخبر بذلك ولا يأتي في المنفرد فتعين حمل على الإمام للتبني عن تخصيصه نفسه بالدعاء وأنه إن فعله فقد خالفه سنه حسن وقضيته أن سائر الأدعية كذلك ويتعين حمل على ما لم يرد عنه ﷺ وهو إمام بلفظ الأفراد وهو كثير بل قال بعض الحفاظ إن أدعيته كلها بلفظ الأفراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت وقرئ بأن الكل مأمورون بالدعاء إلا فيه فإن المأموم يؤمن فقط، والذي يتجه ويجمع به كلامهم والخبر أنه حيث اخترع دعوة كره له الأفراد وهذا هو محمل النهي وحيث أتى بمأثور أتبع لفظه (والصحيح سن الصلاة على رسول الله ﷺ في آخره) لصحته في قنوت الوتر الذي علمه النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما^(١) مع زيادة في إنك وواو في أنه بلفظ وصلى الله على النبي وقيس به قنوت الصبح وخرج بآخره أوله فلا يسن فيه خلافا لمن زعمه ولا نظر لكونها تسن أول الدعاء لأن هذا مستثنى رعاية للوارد فيه وسن أيضا السلام وذكر الآل ويظهر أن يقاس بهم الصحب لقولهم يستفاد سن الصلاة عليهم من سنّها على الآل لأنها إذا سنت عليهم وفيهم من ليسوا صحابة فعلى الصحابة أولى ثم رأيت شارحا صرح بذلك فإن قلت ينافيه إطباقهم على عدم ذكرها في صلاة التشهد قلت يفرق بأنهم ثم اقتصروا على الوارد وهنا لم يقتصروا عليه بل زادوا ذكر الآل بحثا فقسنا بهم الأصحاب لما علمت وكان الفرق أن مقابلة الآل بآل إبراهيم في أكثر الروايات ثم تقتضي عدم التعرض لغيرهم وهنا لا مقتضى لذلك فإن قلت لم يسن ذكر الآل في التشهد الأول وما الفرق بينه وبين القنوت قلت يفرق بأن هذا محل دعاء فناسب ختمه بالدعاء لهم بخلاف ذاك ولو قرأ المصلي أو سمع آية فيها اسمه ﷺ لم تستحب الصلاة عليه كما أتى به المصنف وسن أن لا يطول القنوت فإن طوله فسيأتي قريبا. (و) الصحيح سن (رفع يديه) في جميع القنوت والصلاة والسلام بعده للاتباع وسنده صحيح أو حسن وفارق نحو دعاء الافتتاح والتشهد بأن ليدنيه وظيفة ثم لا هنا

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [١/١٩٩]، وأبو داود في (سننه) [رقم/١٤٢٥]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٤٦٤]، والنسائي في (سننه) [رقم/١٧٤٦]، وغيرهم من حديث: الحسن بن علي رضي الله عنهما . قلت: حديث صحيح . ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/١٢٦٣] .

وَلَا يَمْسُحُ وَجْهَهُ وَأَنَّ الْإِمَامَ يَجْهَرُ بِهِ وَأَنَّهُ يُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ لِلدُّعَاءِ وَيَقُولُ الثَّنَاءَ. فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَتَتْ. وَيُسْرِعُ الْقَنُوتَ

ومنه يُعَلِّمُ رَدُّ مَا قِيلَ : فِي السُّنَّةِ فِي الْإِعْتِدَالِ جَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ كَالْقِيَامِ وَبَحَثَ آتَهُ فِي حَالِ رَفْعِهِمَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا لِتَعَدُّرِهِ جَيِّتُذِلْ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ وَمَحَلُّهُ إِنْ أَنْصَقَهُمَا لَا إِنْ فَرَّقَهُمَا فَإِنْ قُلْتُ : مَا السُّنَّةُ مِنْ هَذَيْنِ قُلْتُ : كُلُّ سُنَّةٍ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي الْحَجِّ . وَيُسْنُّ لَهُ كَكُلِّ دَاعٍ رَفَعَ بَطْنَ يَدَيْهِ لِلسَّمَاءِ إِنْ دَعَا بِتَحْصِيلِ شَيْءٍ وَظَهَرَهُمَا إِنْ دَعَا بِرَفْعِهِ ، (و) الصَّحِيحُ أَنَّهُ (لَا يَمْسُحُ وَجْهَهُ) أَيِ الْأُولَى تَرْكُهُ إِذَا لَمْ يَرِدْ وَالْخَبَرُ فِيهِ وَإِذَا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالْقَنُوتِ أَمَّا خَارِجُهَا فَغَيْرُ مُنْدُوبٍ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ وَمُنْدُوبٌ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ (و) الصَّحِيحُ (أَنَّ الْإِمَامَ يَجْهَرُ بِهِ) لِلتَّلَاتُّعِ الْمُبْطِلِ لِقِيَاسِهِ عَلَى بَقِيَّةِ أَدْعِيَةِ الصَّلَاةِ وَسَوَاءُ الْمُؤَدَّاةِ وَالْمَقْضِيَّةِ أَمَّا مُتَفَرِّدٌ وَمَأْمُومٌ سُنُّ لَهُ فَيُسْرِعُ بِهِ (و) الصَّحِيحُ (أَنَّهُ) إِذَا جَهَرَ بِهِ الْإِمَامُ (يُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ) جَهْرًا (لِلدُّعَاءِ) لِلتَّلَاتُّعِ وَمِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَقَوْلُ شَارِحٍ يُشَارِكُ وَإِنْ كَانَتْ دُعَاءٌ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «رَغِمَ أَنْفٌ مِنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ» ^(١) تَرِدُ بِأَنَّ التَّأْمِينَ فِي مَعْنَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ الْأَلَيُّ بِالْمَأْمُومِ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلدَّاعِي فَنَاسَبَهُ التَّأْمِينَ عَلَى دُعَائِهِ قِيَاسًا عَلَى بَقِيَّةِ الْقَنُوتِ وَلَا شَاهِدَ فِي الْخَبَرِ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ الْمُصَلِّي (وَيَقُولُ الثَّنَاءَ) سِرًّا وَهُوَ الْأُولَى وَأَوَّلُهُ أَنَّكَ تَقْضِي الْخَ أَوْ يَسْكُتُ مُسْتَمِعًا لِإِمَامِهِ أَوْ يَقُولُ أَشْهَدُ لَا نَحْوَ صَدَقْتَ وَبَرَّرْتَ لِطِلَانِ الصَّلَاةِ بِهِ خِلَافًا لِلْغَزَالِيِّ وَإِنْ جَزَمَ بِمَا قَالَهُ جَمْعٌ ، وَزَعَمَ أَنَّ نَدْبَ الْمُشَارَكَةِ هُنَا اقْتَضَى الْمُسَامَحَةَ وَأَنَّ هَذَا لَا يُقَاسُ بِإِجَابَةِ الْمُؤَدِّينَ بِذَلِكَ لِكِرَاهَتِهَا فِي الصَّلَاةِ لَا يَصِحُّ إِلَّا لَوْ صَحَّ فِي خَبَرٍ أَنَّهُ يَقُولُ هَذَا فَحَيْثُ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ بَلْ لَمْ يَرِدْ أَبْطَلْ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْخُطَابِ ، هَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَ سَمِعَ (فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ) لِإِسْرَارِ الْإِمَامِ بِهِ أَوْ لِنَحْوِ بُعْدٍ أَوْ صَمَمٍ أَوْ سَمِعَ صَوْتًا لَا يَفْهَمُهُ (قَتَتْ) سِرًّا كَبَقِيَّةِ الْأَذْكَارِ ، (وَيُسْرِعُ الْقَنُوتَ) أَيِ يُسْنُّ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الصُّبْحِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي النَّازِلَةِ وَإِنَّمَا الْوَارِدُ الدُّعَاءُ بِرَفْعِهَا فَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا قَالَ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدُّعَاءِ بِرَفْعِهَا لِثَلَا يَطُولُ الْإِعْتِدَالُ وَهُوَ مُبْطِلٌ أَهْ وَظَاهِرُ الْمُتَيْنِ وَغَيْرِهِ خِلَافٌ ذَلِكَ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ إِذَا أَعِيدَتْ بِلَفْظِهَا كَانَتْ عَيْنَ الْأُولَى غَالِبًا وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُبْطِلٌ خِلَافُ الْمُنْقُولِ فَقَدْ قَالَ الْقَاضِي لَوْ طَوَّلَ الْقَنُوتَ الْمَشْرُوعُ زَائِدًا عَلَى الْعَادَةِ كُرَّةً وَفِي الْبُطْلَانِ احْتِمَالَانِ وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ بَعْدَهُ لِأَنَّ الْمَحَلَّ مَحَلُّ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَبِهِ مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْقَنُوتِ لِغَيْرِ النَّازِلَةِ فِي فَرْضٍ أَوْ نَفْلِ يُعَلِّمُ أَنَّ تَطْوِيلَ اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ بِذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ غَيْرِ مُبْطِلٍ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَمَّا عُهِدَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ وَرُودُ التَّطْوِيلِ فِي الْجُمْلَةِ اسْتَنْتَى مِنَ الْبُطْلَانِ بِتَطْوِيلِ الْقَصِيرِ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ ، إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ يَأْتِي بِقَنُوتٍ

(١) [صحيح] أخرجه : أحمد في (مسنده) [٢/٢٥٤] ، والترمذي في (الجامع) [رقم/٣٥٤٥] ، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/١٨٨٨] ، وغيرهم من حديث : أبي هريرة رضي الله عنه .
قلت : حديث صحيح . ينظر : (إرواء الغليل) للآلباني [رقم/٦٦] .

في سائر المكتوبات للنازلة، لا مطلقاً على المشهور.
السابع: السجود، وأقله مباشرة بعض جهته مصلاة

الصُّبْح ثم يختمُ بِسُؤالِ رفع تلك النازلة له فإن كانت جدياً دعا ببعض ما ورد في أدعية الاستسقاء، (في سائر) أي باقي من السُّور وهو البقية (المكتوبات للنازلة) العامة أو الخاصة التي في معنى العامة لعود ضررها على المسلمين على الأوجه كوباء وطاعون وقحط وجراد، وكذا مطرٌ مُضِرٌّ بِعُمرانٍ أو زرعٍ وفقاً لمن خصه بالثاني لأنه لم يرد في الأول إلا الدعاء وذلك لأن رفع وباء المدينة لم يرد فيه إلا الدعاء ومع ذلك جعلوه من النازلة وخوف عدو كآسر عالم أو شجاع للأحاديث الصحيحة «أنه ﷺ قَتَلَ شهراً يدعو على قاتلي أصحابه القراء بيتر معونة لدفع تمردهم» لا لتدارك المقتولين لتعذره وقيس غير خوف العدو عليه ومحلّه اعتدال الأخيرة ويجهز به الإمام في السرية أيضاً (لا) القنوت فيهن (مطلقاً) أي لنازلة وغيرها فلا يُسنُّ لغيرها بل يُكره (على المشهور) لعدم وروده لغير النازلة وفارقت الصُّبْح غيرها بشرفها مع اختصاصها بالتأذين قبل الوقت وبالتوب وكونها أقصرهن فكانت بالزيادة أليق أما غير المكتوبات فالجنازة يُكره فيها مطلقاً لينائها على التخفيف والمندورة والنافلة التي تُسنُّ فيها الجماعة وغيرهما لا يُسنُّ فيها ثم إن قننت فيها لنازلة لم يُكره وإلا كره وقول جمع يحرم وتبطل في النازلة ضعيف، وكذا قول بعضهم تبطل إن أطل لإطلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة المُقتضي أنه لا فرق بين طويلة وقصيرة، وفي الأم ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرمي وغيره في قولهم إن أطل القنوت في النافلة بطلت قطعاً.

(السابع السجود) مرتين في كل ركعة للكتاب والسنة وإجماع الأمة وكرّر دون غيره لأنه أبلغ في التواضع ولأنه لما ترقى فقام ثم ركَع ثم سَجَدَ وأتى بنهاية الخدمة أذن له في الجلوس فسَجَدَ ثانياً شكراً على استخلاصه إياه ولأن الشارع لما أمر بالدعاء فيه وأخبر بأنه حقيق بالإجابة سَجَدَ ثانياً شكراً على إجابته تعالى لما طلبه كما هو المعتاد فيمن سأل ملكاً شيئاً فأجابته ذكر ذلك فقال وجعل المصنّف السجدةين ركناً واحداً هو ما صحّحه في البيان، والموافق لم يأت في مبحث التقدّم والتأخّر اتّهما ركناً وهو ما صحّحه في البسيط (وأقله مباشرة بعض جهته) وهي ما اكتنفه الجبينان وهما المنحدران عن جانبيها (مصلاة) للحديث الصحيح «إذا سجدت فمكّن جبهتك من الأرض ولا تنقر نقرًا»^(١) مع حديث «أنهم شكوا إليه ﷺ حرّ الرمضاء في جباههم فلم يُزل شكواهم» فلو لا وجوب كشفها لأمرهم بشرها وحكمته أن القصد من السجود مباشرة أشرف الأعضاء وهو الجبهة

(١) [حسن لغيره] وهو جزء من حديث أخرجه: ابن حبان (في صحيحه) [رقم/١٨٨٧]، من حديث: ابن عمر رضي الله عنه.

قلت: حديث حسن لغيره. ينظر: (التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان) للآلاني [رقم/١٨٨٤].

فَإِنْ سَجَدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ جَازَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ. وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ فِي الْأُظْهَرِ.

قُلْتُ: الْأُظْهَرُ وَجُوبُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لِمَوَاطِئِ الْأَقْدَامِ لِيَتِمَّ الْخُضُوعُ وَالتَّوَاضُّعُ الْمَوْجِبُ لِلْأَقْرَبِيَّةِ السَّابِقَةِ فِي خَيْرٍ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا»^(١) وَلِذَا احتَاجَ لِمُقَدِّمَةِ تَحْصُلُ لَهُ كَمَالُ ذَلِكَ وَهِيَ الرُّكُوعُ فَلَوْ سَجَدَ عَلَى جَبِينِهِ أَوْ أَنْفِهِ أَوْ بَعْضِ عِمَامَتِهِ لَمْ يَكْفِ أَوْ عَلَى شَعْرِ بَجْبَتِهِ أَوْ بِيَعِضِهَا وَإِنْ طَالَ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَيُقَرَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْمَسْحِ بَأَنَّهُ تَمَّ يُجْعَلُ أَصْلًا فَاحْتِيطَ لَهُ بِكَوْنِهِ مَنْسُوبًا بِالْمَحَلَّةِ قَطْعًا وَهَذَا هُوَ بَاقٍ عَلَى تَبَعِيَّتِهِ لِمَتَّبِعِهِ إِذِ السُّجُودُ عَلَيْهِمَا فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ ذَلِكَ كَفَى كِعَصَابِيَّةَ عَمَّتْهَا لِنَحْوِ جُرْحِ يُخْشَى مِنْ إِزَالَتِهَا مُبِيعٌ تَيَّمُّمْ وَلَا إِعَادَةَ إِلَّا إِنْ كَانَ تَحْتَهَا نَجَسٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ، (فَإِنْ سَجَدَ عَلَى) مَحْمُولٍ لَهُ (مُتَّصِلٍ) بِهِ جَازَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ) كَطَرَفِ عِمَامَتِهِ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُتَّفَصِّلِ عَنْهُ فَعُدَّ مُصَلًى لَهُ حِينَئِذٍ وَلِذَا فَرَّغَ هَذَا عَلَى مَا قَبْلَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَحَرَّكَ بِهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَفْتَى بِهِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَيْدُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَفْصِلُوا كَذَلِكَ فِي مُلَاقَاتِهِ لِنَجَسٍ لِمُنَافَاتِهِ لِلتَّعْظِيمِ الَّذِي وَجِبَ اجْتِنَابُ النَّجَسِ لِأَجْلِهِ وَهَذَا الْعِبْرَةُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ مُسْتَقَرًّا كَمَا أَفَادَهُ خَيْرٌ (مَكْنُ جِبْهَتِكَ)^(٢) وَلَا اسْتِقْرَارَ مَعَ التَّحَرُّكِ ثُمَّ إِنْ عَلِمَ امْتِنَاعُ السُّجُودِ عَلَيْهِ وَتَعَمُّدُهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا أَعَادَهُ، نَعَمْ يُجْزِئُ عَلَى نَحْوِ عَوْدٍ أَوْ مَنَدِيلٍ بِيَدِهِ لَا نَحْوِ كَيْفِهِ كَسَرِيرٍ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْمُولٍ لَهُ قِيلَ يُسْتَشْنَى سُجُودُهُ عَلَى نَحْوِ وَرَقَةٍ التَّصَفَّتْ بِجَبْتِهِ وَارْتَفَعَتْ مَعَهُ فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَاحِبَةً مَعَ أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى مَا يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ أَه. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهُمَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ السُّجُودِ عَلَيْهَا غَيْرُ مُتَحَرِّكَةٍ بِحَرَكَتِهِ وَارْتِفَاعُهَا مَعَهُ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِيمَا بَعْدُ، (وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ) أَيِ بَطْنَيْهَا (وَرُكْبَتَيْهِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَقَدَمَيْهِ) أَيِ أَطْرَافِ بَطُونِ أَصَابِعِهَا فِي سُجُودِهِ (فِي الْأُظْهَرِ) لِأَنَّ الْجِبْهَةَ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْوَضْعِ كَمَا مَرَّ وَلَآتِهِ لَوْ وَجِبَ وَضْعُ غَيْرِهَا لَوَجِبَ الْإِيمَاءُ بِهِ عِنْدَ الْعَجْزِ (قُلْتُ الْأُظْهَرُ وَجُوبُهُ) عَلَى مُصَلَّاهُ أَيِ حَالِ كَوْنِهَا مُطْمَئِنَّةً فِي أَنْ وَاجِدَ مَعَ الْجِبْهَةِ فِيمَا يَظْهَرُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ). لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ»^(٣) وَذَكَرَ الْجِبْهَةَ وَهَذِهِ السُّتَّةُ، نَعَمْ لَا يَجِبُ وَضْعُ كُلِّهَا بَلْ يَكْفِي جُزْءٌ مِنْ كُلِّ بَطْنِي كَفِيهِ أَوْ أَصَابِعِهَا وَمِنْ رُكْبَتَيْهِ وَمِنْ بَطْنِي أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ كَالْجِبْهَةِ دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ كَالْحَرْفِ وَأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَظَهَرِهَا وَيُسَنُّ كَشْفُهَا إِلَّا الرُّكْبَتَيْنِ فَيُكْرَهُ وَلَا يَجِبُ التَّحَامُلُ عَلَيْهَا بَلْ يُسَنُّ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ التَّحْقِيقِ وَالْمَجْمُوعِ وَالرَّوَضَةِ بِخِلَافِ الْجِبْهَةِ لِأَنَّهُمَا الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ كَمَا يَجِبُ كَشْفُهَا وَالْإِيمَاءُ بِهَا أَوْ تَقْرِيبُهَا

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٤٨٢]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) [حسن لغيره] وقد تقدم تخريجه.

(٣) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٧٧٩]، ومسلم في (صحيحه) [رقم / ٤٩٠]، وغيرهما من حديث: ابن عباس رضي الله عنه.

وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَئِنَّ وَيَنَالَ مَسْجِدَهُ ثِقْلَ رَأْسِهِ وَأَنْ لَا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ فَلَوْ سَقَطَ لَوُجْهِهِ وَجِبَ الْعَوْدُ إِلَى الْإِعْتِدَالِ، وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسَافِلُهُ عَلَى أَعَالِيهِ فِي الْأَصَحِّ.

من الأرض عند تعذر وضعها دون البقية ولا يجب وضع الأنف بل يسن لقوة الخلاف فيه ومن ثم اختير وجوبه لتصريح الحديث به .

(تنبيه) لم أر لأحد من أئمتنا تحديد الركبة وعرفها في القاموس بأنها موصل ما بين أسافل أطراف الفخذ وأعلى الساق اهـ . وصريح ما يأتي في الثامن وما بعده أنها من أول المُنْحَدِرِ عن آخر الفخذ إلى أول أعلى الساق وعليه فكأنهم اعتمدوا في ذلك العرف ليُعَدَّ تقييد الأحكام بحدها اللغوي لِقَلَّتِهِ جِدًّا إلا أن يقال أرادوا بالموصل ما قرَّره وهو قريب ثم رأيت الصحاح قال والركبة معروفة فبين أن المدار فيها على العرف والكلام في الشرع وهو يدل على أن القاموس إن لم تحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حده لها بذلك عليه وكثيرًا ما يقع له الخروج عن اللغة إلى غيرها كما يأتي أول التعزير .

(ويجب أن يطمئن) فيه للأمر بذلك في خبر المَسِيءِ صَلَاتِهِ (و) أن (ينال مسجدَه) بفتح جيمه وكسرها أي محلَّ سُجُودِهِ (ثِقْلَ) فاعِلٌ (رأسه) بأن يتحمل عليه بحيث لو كان تحته نحو قُطْنٍ لَانْكَبَسَ وظَهَرَ أثره على يده لو كانت تحته لَخَبِرَ : (إذا سجدت) ^(١) السابق وتخصيص هذا بالجهة ظاهرٌ فيما مرَّ أنه لا يجب تمكين غيرها . (و) يجب (أن لا يهوي لغيره) نظير ما مرَّ في الركوع (فلو سَقَطَ) من الاعتدال (لوجهه) أي عليه قَهْرًا لم يحسب له لأنه لا بُدَّ من نية أو فعل أي اختياري ولم يوجد واحدٌ منهما (وجب العود إلى الاعتدال) مع الطمأنينة إن سَقَطَ قبلها ليهوي منه فإن قلت ما وجه هذا التفرع مع أن ما قبله يفهم عدم وجوب العود لأنه مع السقوط قَهْرًا يصدق عليه أنه لم يهوي لغيره قلت يوجه بأن الهوي للغير المفهوم من المثنى أنه لا يعتد به صادق بمسألة السقوط لأنه يصدق عليها أنه وقع هويُّه للغير وهو الإلجاء وخَرَجَ بسقوطه من الاعتدال ما لو سَقَطَ من الهوي بأن هوى ليسجد فسَقَطَ فإنه لا بضّرٍّ لأنه لم يصرفه عن مقصوده نعم إن سَقَطَ على جبهته بقصد الإعياد عليها أو لجنبه فانقلبت بنية الاستقامة فقط ولم يقصد صرفه عن السجود وإلا بطلت لم يُجزئه السجود . فيهما للصارف فيعيده لكن بعد أدنى رفع في الأولى كما هو ظاهر . والجلوس في الثانية ولا يقم وإلا بطلت إن علم وتعمد أما إذا انقلبت بنية السجود أولاً لا بنية شيء أو بنية الاستقامة فيجزئه (وأن ترتفع أسافله) أي عجيزته وما حولها (على أعالیه) إن ارتفع موضع الجهة وإلا فهي مُرتفعة ، كذا قيل وفيه نظرٌ لأنه قد يستوي ولا ترتفع لانحناس أو نحوه (في الأصح) للتابع وسنده صحيح ، نعم من به علة لا يمكنه معها ارتفاع أسافله يسجد إمكانه إلا أن يمكنه وضع نحو وسادة ويحصل التنكيس فيجب ولا يُنافي هذا قولهم لو عجز إلا أن يسجد بمقدّم رأسه أو صدغه وكان به أقرب به للأرض وجب لأنه ميسوره اهـ لأنه هنا قدر على زيادة القرب وثم المقدور عليه وضع الوسادة لا القرب فلم

(١) [صحيح] وقد تقدم تحريجه .

وَأَكْمَلَهُ يُكَبِّرُ لِهَوِيَّهِ بِلَا رَفْعٍ وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدِيهِ ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ
الْأَعْلَى ثَلَاثًا، وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي
لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ
مَنْكَبَيْهِ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقِبْلَةِ، وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ، وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَمِرْقَفَيْهِ عَنْ
جَنْبَيْهِ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ وَالْحُثْنَى.
الْقَائِمُ: الْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنًّا، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعَهُ غَيْرَهُ وَأَنْ لَا يُطَوِّلَهُ وَلَا
الاعْتِدَالَ،

يَلْزَمُهُ إِلَّا مَعَ حُصُولِ التَّنْكِيسِ لِوُجُودِ حَقِيقَةِ السُّجُودِ حِينَئِذٍ، نَعَمْ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَوْ
لَمْ يُمْكِنْهُ زِيَادَةُ الْإِنْجِنَاءِ إِلَّا بِوَضْعِ الْوَسَادَةِ لَزِمَهُ وَضْعُهَا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ
(تَنْبِيْهُ) الْيَدَايْنِ مِنَ الْأَعَالِي كَمَا عَلِمَ مِنْ حَدِّ الْأَسَافِلِ وَحِينَئِذٍ فَيَجِبُ رَفْعُهَا عَلَى الْيَدَيْنِ أَيْضًا
(وَأَكْمَلَهُ) أَنَّهُ (يُكَبِّرُ) نَدْبًا (لِهَوِيَّهِ) لِلاتِّبَاعِ (بِلَا رَفْعٍ) لِيَدِيهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ) وَقَدَمَيْهِ (ثُمَّ)
يَدِيهِ) كَمَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ (ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا وَتُسَنُّ وَضْعُهَا مَعًا وَكَشْفُ الْأَنْفِ (وَيَقُولُ)
سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) وَبِحَمْدِهِ (ثَلَاثًا) كَمَا مَرَّ بِمَا فِيهِ فِي الرُّكُوعِ (وَيَزِيدُ) عَلَيْهِ (الْمُتَفَرِّدُ) وَإِمَامٌ مِنْ مَرَّةٍ
(اللَّهُمَّ لَكَ) قَدَّمَ الْإِخْتِصَاصَ (سَجَدْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ سَجَدَ وَجْهِي) أَيَّ كُلِّ بَدَنِي وَعَبَّرَ عَنْهُ
بِالْوَجْهِ لِتَنْظِيرِ مَا قَدَّمْتَهُ فِي الْإِفْتِتَاحِ (لِلَّذِي خَلَقَهُ) أَيَّ أَوْجَدَهُ مِنَ الْعَدَمِ (وَصَوَّرَهُ) عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ
الْبَدِيعَةِ الْعَجِيبَةِ (وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ) أَيَّ مَثَقَّدَهُمَا بِحَوْلِهِ وَقَوَّيَهُ (تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) أَيَّ فِي
الصُّورَةِ وَأَمَّا الْخَلْقُ الْحَقِيقِيُّ فَلَيْسَ إِلَّا لَهُ تَعَالَى. (وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ) أَيَّ مُقَابِلَ (مَنْكَبَيْهِ) وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ
وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى مَوَاضِعِهِمَا فِي رَفْعِهِمَا انْتَهَتْ وَفِي حَدِيثِ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً
لِلْقِبْلَةِ وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ) وَقَدَمَيْهِ قَدَرِ شِبِيرٍ مَوْجَّهًا أَصَابِعَهُمَا لِلْقِبْلَةِ وَيُبْرِزُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ مَكْشُوفَتَيْنِ حَيْثُ لَا
خُفٌّ (وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَمِرْقَفَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي) مُتَعَلِّقٌ بِفَرَقٍ وَمَا بَعْدَهُ (رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ) لِلاتِّبَاعِ
الْمَعْلُومِ مِنْ أَحَادِيثٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا تَفْرِيقَ الرُّكْبَتَيْنِ وَرَفَعَ الْبَطْنِ عَنِ الْفَخْذَيْنِ فِي الرُّكُوعِ
فَقِيَاسًا عَلَى السُّجُودِ (وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ) نَدْبًا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. وَتُلْصِقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ
لِأَنَّهُ اسْتَرَّ لَهَا وَلِحَدِيثٍ فِيهِ لِكَيْتَهُ مُتَقَطِّعٌ (و) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ (الْحُثْنَى) احْتِيَاطًا، وَكَذَا الذَّكْرُ الْعَارِي وَلَوْ
بِخَلْوَةٍ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ.

(الْقَائِمُ الْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنًّا) وَلَوْ فِي النَّفْلِ كَمَا مَرَّ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى
تَطْمَئِنَّ جَالِسًا»^(١) (وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعَهُ غَيْرَهُ) فَلَوْ رَفَعَ لَنَحْوِ شَوْكَةِ أَصَابَتِهِ أَعَادَ (و) يَجِبُ (أَنْ لَا
يُطَوِّلَهُ وَلَا الْاعْتِدَالَ) لِأَنَّهُمَا شَرْعًا لِلْفَصْلِ لَا لِذَاتَيْهِمَا فَكَانَا قَصِيرَيْنِ فَإِنْ طَوَّلَ أَحَدُهُمَا فَوْقَ ذِكْرِهِ

وَأَكْمَلُهُ يُكَبِّرُ وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا وَاضِعًا يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ قَائِلًا: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى. والمَشْهُورُ سُنُّ جُلُوسَةٍ خَفِيفَةٍ بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا. النَّاسِغُ وَالْعَاشِرُ وَالْحَادِي عَشَرَ: التَّشَهُّدُ وَقُعودُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَالتَّشَهُّدُ وَقُعودُهُ إِنَّ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ رُكْنَانٍ، وَإِلَّا فَسُتَتَانِ، وَكَيْفَ قَعَدَ جَازًا، وَيُسَنُّ فِي الْأَوَّلِ الْاِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ

المشروع فيه قَدْرُ الْفَاتِحَةِ فِي الْاِعْتِدَالِ وَأَقْلُ التَّشَهُّدِ فِي الْجُلُوسِ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَأَكْمَلَهُ) أَنَّهُ (يُكَبِّرُ) بِلَا رَفْعٍ لِيَدَيْهِ مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ لِلاتِّبَاعِ (وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا) لِلاتِّبَاعِ (وَاضِعًا يَدَيْهِ) عَلَى فِخْذَيْهِ نَدْبًا فَلَا يَضُرُّ إِدَامَةُ وَضْعِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ إِلَى السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ اتِّفَاقًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ (قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ) بَحِثْ تُسَامِثُ أَوَّلُهُمَا رُءُوسَ الْأَصَابِعِ وَلَا يَضُرُّ أَيُّ فِي أَصْلِ السُّنَّةِ انْعِطَافُ رُءُوسِهِمَا عَلَى الرُّكْبَةِ وَنَوَازِعٍ فِيهِ بَأَنَّهُ يُخَلُّ بِتَوَجِّهِهَا لِلْقِبْلَةِ وَيُجَابُ بِمَنْعٍ إِخْلَالِهِ بِذَلِكَ مِنْ أَصْلِهِ وَإِنَّمَا يُخَلُّ بِكَمَالِهِ فَلِذَا لَمْ يَضُرَّ فِي أَصْلِ السُّنَّةِ كَمَا ذَكَرْتَهُ (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ) مَضْمُومَةٌ لِلْقِبْلَةِ كَمَا فِي السُّجُودِ (قَائِلًا رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي) لِلاتِّبَاعِ فِي الْكُلِّ وَسُنْدُهُ صَحِيحٌ زَادَ فِي الْإِحْيَاءِ وَاعْفُ عَنِّي (ثُمَّ يَسْجُدُ) السَّجْدَةَ (الثَّانِيَةَ كَالأُولَى) فِي الْأَقْلِ وَالْأَكْمَلِ (وَالْمَشْهُورُ سُنُّ جُلُوسَةٍ خَفِيفَةٍ) وَلَوْ فِي نَفْلِ وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا (بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا) بَأَنَّهُ لَا يَعْقِبُهَا تَشَهُّدٌ بِاعْتِبَارِ إِرَادَتِهِ وَإِنْ خَالَفَ الْمَشْرُوعَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَغَوِيُّ وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَكَوْنُهَا لَمْ تَرِدْ فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِعَدَمِ نَدْبِهَا وَوُرُودِ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ غَرِيبٌ وَتُسَمَّى جُلُوسَةً الْاِسْتِرَاحَةِ وَهِيَ فَاصِلَةٌ لَيْسَتْ مِنَ الْأُولَى وَلَا مِنَ الثَّانِيَةِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ خَفِيفَةٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَطْوِيلُهَا كَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بِضَابِطِهِ السَّابِقِ وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْمَثْنَوِيِّ الْمُعْتَمَدِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِي الْعُبَابِ وَالْإِرْشَادِ وَقَوْلُهُ يَقُومُ عَنْهَا أَنَّهُ لَا تُسَنُّ لِقَاعِدٍ.

(النَّاسِغُ وَالْعَاشِرُ وَالْحَادِي عَشَرَ التَّشَهُّدُ) سُمِّيَ بِهِ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ عَلَى الْكُلِّ (وَقُعودُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) بَعْدَهُ كَمَا يَأْتِي وَقُعودُهَا وَسَيَأْتِي أَنَّ قُعودَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى رُكْنٌ أَيْضًا (فَالْتَّشَهُّدُ وَقُعودُهُ إِنَّ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ رُكْنَانِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ الْمُصَرَّحِ بِالْأَمْرِ بِهِ بِقَوْلِهِ «قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» ^(١) إلَخَ وَبِأَنَّهُ فَرَضَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَإِذَا تَبَيَّنَ وَجُوبُهُ وَجَبَ قُعودُهُ بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَوْجَبِهِ (وَالَا) يَعْقِبُهَا سَلَامٌ (فَسُتَتَانِ) لِجَبْرِهِمَا بِالسُّجُودِ فِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ وَالرُّكْنُ لَا يُجْبَرُ بِهِ (وَكَيفَ قَعَدَ) فِي التَّشَهُّدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا كَجُلُوسَةِ الْاِسْتِرَاحَةِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَلِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ (جَازًا) إِجْمَاعًا.

(وَيُسَنُّ فِي) التَّشَهُّدِ (الْأَوَّلِ الْاِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ) بَعْدَ أَنْ يُضْجِعَهَا بَحِثْ يَلِي ظَهْرَهَا

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٨٠٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٤٠٢]، وغيرهما من حديث: ابن مسعود رضي الله عنه.

وَيَنْصِبُ يَمَانَهُ، وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ، وَفِي الْآخِرِ التَّوَرُّكُ، وَهُوَ كَالِافْتِرَاشِ، لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقُ وَرِكَهَ بِالْأَرْضِ، وَالْأَصْحُ يَقْتَرِشُ الْمَسْبُوقُ وَالسَّاهِي وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ مَنْشُورَةَ الْأَصَابِعِ بِلَا ضَمٍّ.

قُلْتُ: الْأَصْحُ الضَّمُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَقْبِضُ مِنْ يَمَانِهِ الْخِنْصَرَ وَالْبِنْصَرَ وَكَذَا الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ وَيُزِيلُ الْمُسَبِّحَةَ وَيَوْفَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: إِلَّا اللَّهُ وَلَا يُحَرِّكُهَا، وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْإِبْهَامِ إِلَيْهَا كَعَاقِدٍ ثَلَاثَةَ وَخَمْسِينَ.

الْأَرْضُ (وَيَنْصِبُ يَمَانَهُ) أَي قَدَّمَهُ الْيَمَنَى (وَيَضَعُ أَطْرَافَ) بَطُونِ (أَصَابِعِهِ) مِنْهَا عَلَى الْأَرْضِ مَتَّوِّجَةً لِلْقِبْلَةِ (وَفِي) التَّشْهِيدِ (الْآخِرِ) بِالْمَعْنَى الْآتِي (التَّوَرُّكُ وَهُوَ كَالِافْتِرَاشِ) فِي كَيْفِيَّتِهِ الْمَذْكُورَةِ (لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقُ وَرِكَهَ بِالْأَرْضِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَخَوَلَفَ بَيْنَهُمَا لِيَتَذَكَّرَ بِهِ أَي رَكْعَةً هُوَ فِيهَا وَلِيَعْلَمَ الْمَسْبُوقُ أَيَّ تَشْهِيدٍ هُوَ فِيهِ وَلَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ هَيْئَةُ الْمُسْتَوْفِزِ سُنَّ فِيمَا عَدَا الْآخِرَ لِأَنَّهُ يَعْقِبُهُ حَرَكَةٌ وَهِيَ عَنْهُ أَسْهَلُ وَالثَّانِي هَيْئَةُ الْمُسْتَقِرِّ سُنَّ فِي الْآخِرِ إِذْ لَا يَعْقِبُهُ شَيْءٌ (وَالْأَصْحُ) أَنَّهُ (يَقْتَرِشُ الْمَسْبُوقُ) فِي تَشْهِيدِ إِمَامِهِ الْآخِرِ (وَالسَّاهِي) فِي تَشْهِيدِهِ الْآخِرِ قَبْلَ سُجُودِ السَّهْوِ لِأَنَّهُ لَيْسَ آخِرَ صَلَاتَيْهِمَا وَمَحَلُّهُ إِنْ نَوَى السَّاهِي السُّجُودَ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى الْأَوَجِّهِ وَالْأَسْنُ لَهُ التَّوَرُّكُ (وَيَضَعُ فِيهِمَا) أَي التَّشْهِيدَيْنِ (يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ) الْيُسْرَى. بَحِثْ تُسَامِتُ رُءُوسُهَا أَوَّلَ الرُّكْبَةِ (مَنْشُورَةَ الْأَصَابِعِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (بِلَا ضَمٍّ) بَلْ يُفَرِّجُهَا تَفْرِيجًا وَسَطًا (قُلْتُ: الْأَصْحُ الضَّمُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَن تَفْرِيجَهَا يُزِيلُ بَعْضُهَا كَالِإِبْهَامِ عَنِ الْقِبْلَةِ (وَيَقْبِضُ مِنْ يَمَانِهِ) بَعْدَ وَضْعِهَا عَلَى فِخْذِهِ الْيَمَنِ عِنْدَ الرُّكْبَةِ (الْخِنْصِرِ وَالْبِنْصِرِ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا وَثَانِيهِمَا (وَكَذَا الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقِيلَ يُحَلِّقُ بَيْنَ الْوُسْطَى وَالْإِبْهَامِ بِالتَّحْلِيقِ بَيْنَ رَأْسَيْهِمَا، وَقِيلَ بَوَضْعِ أَثْمَلَةِ الْوُسْطَى بَيْنَ عَقْدَتَيِ الْإِبْهَامِ وَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ أَصَحُّ وَرَوَاهُ أَفَقُهُ (وَيُزِيلُ الْمُسَبِّحَةَ) فِي كُلِّ التَّشْهِيدِ لِلاتِّبَاعِ وَهِيَ بِكَسْرِ الْبَاءِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُا يُشَارُ بِهَا لِلتَّوْحِيدِ وَتُسَمَّى أَيْضًا السَّبَابَةَ لِأَنَّهُا يُشَارُ بِهَا عِنْدَ الْمُخَاصَمَةِ وَالسَّبِّ (وَيُزِيلُهَا) مَعَ إِمَالَتِهَا قَلِيلًا لِيَتَلَّأ تَخْرُجَ عَنِ سَمَتِ الْقِبْلَةِ (عِنْدَ) هَمْزَةٍ (قَوْلُهُ إِلَّا اللَّهُ) لِلاتِّبَاعِ وَلَا يَضَعُهَا إِلَى آخِرِ التَّشْهِيدِ قَاصِدًا بِذَلِكَ الْإِشَارَةَ لِكَوْنِ الْمَعْبُودِ وَاحِدًا فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ لِيَجْمَعَ فِي تَوْحِيدِهِ بَيْنَ اعْتِقَادِهِ وَقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَخَصَّتْ بِذَلِكَ لَاتِّصَالَهَا بِنِيَاطِ الْقَلْبِ فَكَانَتْهَا سَبَبٌ لِحَضُورِهِ وَتَكَرَّرَ الْإِشَارَةُ بِسَبَابَةِ الْيَسَارِ. وَتَكَرَّرَ الْإِشَارَةُ بِسَبَابَةِ الْيَسَارِ وَإِنْ قُطِعَتْ يَمَانَهُ لِقَوَاتِ سُنَّةٍ وَضَعَهَا السَّابِقِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ رَفْعُ غَيْرِ السَّبَابَةِ لَوْ قُفِدَتْ لِقَوَاتِ سُنَّةٍ قَبْضُهَا السَّابِقِ وَيُظْهَرُ فِيمَا لَوْ وَضَعَ الْيَمَنَى عَلَى غَيْرِ الرُّكْبَةِ أَنْ يُشِيرَ بِسَبَابَتَيْهَا حِينَئِذٍ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْوَضْعِ عَلَى الْفِخْذِ وَالرَّفْعِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا ذَكَرَ سُنَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ (وَلَا يُحَرِّكُهَا) عِنْدَ رَفْعِهَا لِلاتِّبَاعِ وَصَحَّ تَحْرِيكُهَا فَيَحْمَلُ لِلْجَمْعِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الرَّفْعُ لَا سِيمَا وَفِي التَّحْرِيكِ قَوْلٌ بِأَنَّهُ حَرَامٌ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ فَمَنْ ثَمَّ قُلْنَا بِكَرَاهَتِهِ (وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْإِبْهَامِ إِلَيْهَا) أَي الْمُسَبِّحَةَ (كَعَاقِدٍ ثَلَاثَةَ وَخَمْسِينَ) عِنْدَ مُتَقَدِّمِي الْحِسَابِ بِأَنَّ

والصلاة على النبي ﷺ فرض في التشهد الأخير، والأظهر سنها في الأول. ولا تُسنُّ على
الآل في الأول على الصحيح، وتُسنُّ في الآخر، وقيل تجب. وأكمل التشهد مشهور.

يجعل رأس الإبهام عند أسفلها على طرف راحتها للاتباع رواه مسلم، وقيل بأن يجعلها مقبوضة
تحت المسبحة، وقيل يُرسل الإبهام أيضًا مع طول المسبحة، وقيل يضعها على أصبعه الوسطى
كعاقبة ثلاثة وعشرين والخلاف في الأفضل ورجحت الأولى لتظير ما مرَّ (والصلاة على النبي ﷺ)
مع قعودها (فرض في التشهد) يعني بعده فلا يُجزئ قبله خلافاً لجمع (الأخير) يعني الواقع آخر
الصلاة وإن لم يسبقه تشهد آخر كتشهد صبح وجمعة ومقصورة وذلك للأخبار الصحيحة الدالة على
ذلك بل بعضها مُصرِّح به كما بسطته في عدة كتب لا سيما شرح العباب والدر المنصور في الصلاة
والسلام على صاحب المقام المحمود مع الرد الواضح على من زعم شدوذ الشافعي بإيجابها
(والأظهر سنها في الأول) لأنها ركن في الأخير فُسنت كالتشهد، (ولا تُسنُّ) الصلاة (على الآل في)
التشهد (الأول على الصحيح) لينائه على التخفيف ولأن فيها نقل ركن قولي على قول وهو مُبطل على
قول، واختير مُقابله لصحة حديث فيه وأله مرَّ أول الكتاب، وقيل كلُّ مسلم أي في مقام الدعاء
وتحوه واختاره في شرح مسلم.

(فرغ) وقع هنا للقاضي ومن تبعه أنه لو شك أثناء الصلاة في مُبطلٍ لطهارته أثر كالشك في النية،
والمُعتمد أنه لا يؤثر كما يأتي في سُجود السهو.

(وتُسنُّ) الصلاة على الآل (في) التشهد (الأخير وقيل يجب) للأمر بها أيضًا بل قيل تجب على
إبراهيم لذلك أيضًا، (وأكمل التشهد مشهور) وفيه أحاديث صحيحة بالفاظٍ مختلفة اختار الشافعي
منها تشهد ابن عباسٍ لتأخره وقوله «آته ﷺ كان يعلمهم إياه كما يعلمهم السورة من القرآن» ولزيادة
المباركات فيه فهو أوفق بقوله تعالى ﴿يَحْيَىٰ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبْرَكًا طَيِّبًا﴾ [النور: ٦١] وهو التحيات
أي كلُّ ما يحيا به من الثناء والمدح بالملك والعظمة وجمعت لأن كلَّ ملك من ملوك الدنيا كان له
تحية مخصوصة فجعل ذلك كله لله تعالى بطريق الاستحقاق الذاتي دون غيره المباركات أي
الناميات الصلوات أي الخمس، وقيل أعم الطيبات أي الصالحات للثناء على الله تعالى وحكمته ترك
العاطف هنا مرَّت أول الكتاب لله السلام أي السلامة من الآفات عليك خوطب إشارة إلى آته
الواسطة العظمى الذي لا يمكن دخول حضرة القرب إلا بدلائله وحضوره وإلى آته أكبر الخلفاء عن
الله فكان خطابه كخطابه أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أي
جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق عباده من الملائكة ومؤمني الإنس والجن. أشهد أن لا
إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يُسنُّ أوله بسم الله وبالله قيل والخبر فيه ضعيف
واعترض ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يتغير معناه ولا بطلت صلاته إن تعمده وصرَّح في التيممة
بوجوب موالاته وسكتوا عليه وفيه ما فيه.

وَأَقْلَهُ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَقِيلَ يَحْذِفُ وَبَرَكَاتُهُ وَالصَّالِحِينَ، وَيَقُولُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ.
قُلْتُ: الْأَصَحُّ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَثَبَّتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَأَقْلَهُ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) لِيُورِدَ إِسْقَاطَ الْمُبَارَكَاتِ بَلْ صَحَّحْتُهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَلَوْ وَرَدَ إِسْقَاطُ الصَّلَوَاتِ قَالَ غَيْرُهُ: وَالطَّبِيبَاتُ. وَرَدَّا بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِسْقَاطُهُمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُمَا تَابِعَانِ لِلتَّحِيَّاتِ وَاسْتَفِيدَ مِنَ الْمُتَنِ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَعْرِيفُ السَّلَامِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ لَفْظٍ مِنْ هَذَا الْأَقْلَ وَلَوْ بِمُرَادِفِهِ كَالنَّبِيِّ بِالرَّسُولِ وَعَكْسِهِ وَمُحَمَّدٍ بِأَحْمَدَ أَوْ غَيْرِهِ، وَكَذَا فِي سَلَامِ التَّحْلِيلِ. وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي مُحَمَّدٍ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِأَنَّ أَلْفَاظَهَا الْوَارِدَةَ كَثُرَ اخْتِلَافُ الرِّوَايَاتِ فِيهَا فَذَلَّ عَلَى عَدَمِ التَّعَبُّدِ بِلَفْظِ مُحَمَّدٍ فِيهَا لَا يُقَالُ قِيَاسُهُ أَنَّ لَفْظَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ لَا يَتَعَيَّنُ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْخُصُوصِيَّةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي مُرَادِفِهَا وَمِنْ ثَمَّ اخْتُصَّ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَنْوَارِ أَنَّهُ يُرَاعَى هُنَا التَّشْدِيدُ وَعَدَمُ الْإِبْدَالِ وَغَيْرُهُمَا نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي الْفَاتِحَةِ نَعَمْ النَّبِيُّ فِيهِ لُغَتَانِ الْهَمْزُ وَالتَّشْدِيدُ فَيَجُوزُ كُلُّ مِنْهُمَا لَا تَرْكُهُمَا مَعًا لِأَنَّ فِيهِ إِسْقَاطَ حَرْفٍ بِخِلَافِ حَذْفٍ تَنْوِينٍ سَلَامٌ فَإِنَّهُ مُجَرَّدٌ لَحْنٍ غَيْرِ مُغَيَّرٍ لِلْمَعْنَى وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ فِي التَّشْدِيدِ أَنَّهُ لَوْ أَظْهَرَ التَّوَنُّ الْمُدْعَمَةَ فِي اللَّازِمِ فِي أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَبْطَلَ لِتَرْكِهِ شِدَّةَ مِنْهُ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي الرَّحْمَنِ بِإِظْهَارِ (أَلْ) فَزَعَمَ عَدَمَ إِبْطَالِهِ لِأَنَّهُ لَحْنٌ لَا يُغَيَّرُ الْمَعْنَى مَمْنُوعٌ لِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَرْكُ حَرْفٍ وَالشِدَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ نَعَمْ لَا يَبْعُدُ عُذْرُ الْجَاهِلِ بِذَلِكَ لِمَزِيدِ خَفَائِهِ وَوَقَعَ لَا بِنِ كَبْنٍ أَنَّ فَتْحَةَ لَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ عَارِفٍ مُتَعَمِّدٍ حَرَامٌ مُبْطِلٌ وَمَنْ جَاهِلٍ حَرَامٌ غَيْرُ مُبْطِلٍ إِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ التَّعَلُّمُ وَلَا أَبْطَلَ أ. هـ. وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَغْيِيرٌ لِلْمَعْنَى فَلَا حُرْمَةَ وَلَوْ مَعَ الْعِلْمِ وَالتَّعَمُّدِ فَضْلًا عَنْ الْبُطْلَانِ، نَعَمْ إِنْ نَوَى الْعَالِمُ الْوَصْفِيَّةَ وَلَمْ يُضْمِرْ خَبْرًا أَبْطَلَ لِفْسَادِ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ (وَقِيلَ يَحْذِفُ وَبَرَكَاتُهُ) لِإِغْنَاءِ السَّلَامِ عَنْهُ (و) قِيلَ يَحْذِفُ (الصَّالِحِينَ) لِإِغْنَاءِ إِضَافَةِ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ عَنْهُ وَيُرَدُّ بِصَحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ مَعَ أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ إِطْنَابٍ فَلَا يُنْظَرُ لِمَا ذَكَرَ (وَيَقُولُ) جَوَازًا (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ قُلْتُ الْأَصَحُّ) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ لَفْظِ أَشْهَدُ فَيَقُولُ (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَثَبَّتَ) ذَلِكَ (فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَكِنْ بِلَفْظِ «مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» فَالْمُرَادُ إِسْقَاطُ لَفْظَةِ أَشْهَدُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَكْفِي «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ وَيَكْفِي أَيْضًا وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ لِأَنَّهُ وَرَدَ إِسْقَاطُ لَفْظِ أَشْهَدُ وَالْإِضَافَةُ لِلظَّاهِرِ تَقُومُ مَقَامَ زِيَادَةِ عَبْدٍ لَا وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ خِلَافًا لِمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ أَيْضًا عَلَى مَا يَأْتِي لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقُومُ مَقَامَ زِيَادَةِ الْعَبْدِ وَزَعَمَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ

وأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَآلِهِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَالزِّيَادَةُ إِلَى حَمِيدٍ مُجِيدٍ
سُنَّةٌ فِي الْآخِرِ. وكذا الدعاء بعده،

إِجْزَاؤُهُ لِثُبُوتِهِ فِي خَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِلَفْظِ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ يُرَدُّ بِأَنَّ هُنَا مَا قَامَ مَقَامَ الْمُحَذَّوْفِ. وَهُوَ لَفْظُ عَبْدٍ وَلَا كَذَلِكَ فِي ذَاكَ وَلَا يُنَافِيهِ أَنَّ التَّعَبُّدَ غَالِبٌ عَلَى أَلْفَاظِ التَّشَهُُّدِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَجْزِ إِبْدَالُ لَفْظٍ مِنْ أَلْفَاظِهِ السَّابِقَةِ بِمُرَادِفِهِ كَمَا مَرَّ لِأَنَّ تَغَايُرَ الصِّيَغِ الْوَارِدَةِ هُنَا اقْتَضَى أَنْ يُقَاسَ بِهَا مَا فِي مَعْنَاهَا لَا غَيْرُهُ فَلَا يُقَاسُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ عَلَى الثَّابِتِ وَهُوَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ وَظَاهِرُ الْمُتَنِّ وَغَيْرِهِ إِجْزَاؤُهُ وَوَقَعَ فِي الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي تَشَهُُّدِهِ وَأَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَرَدَّوهُ بِأَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ، نَعَمْ إِنْ أَرَادَ تَشَهُُّدَ الْأَذَانِ صَحَّ لِأَنَّهُ ﷺ أَذَّنَ مَرَّةً فِي سَفَرٍ فَقَالَ ذَلِكَ.

(تَنْبِيْهُ) عَلِمَ مِمَّا قَرَّرْتَهُ أَنَّ الرَّافِعِيَّ فِي الْمُحَرَّرِ وَأَصْلُ الرُّوضَةِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ عِبَارَتُهُ قَائِلٌ بِجَوَازِ: وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ فَلِذَا اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِمَا أَفْهَمَ مِنْهُ وَوَقَعَ لِلشَّارِحِ خِلَافٌ هَذَا التَّقْرِيرِ وَهُوَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَهُ قُلْتُ إلَخْ زِيَادَةٌ مُحَضَّةٌ وَكَانَ سَبَبُهُ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ أَنَّ الرَّافِعِيَّ لَا يَقُولُ بِجَوَازِ ذَلِكَ وَهُوَ الْمَقْذُولُ عَنِ الشَّرْحَيْنِ وَالْمُحَرَّرِ.

(وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) الْوَاجِبَةُ (و) أَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى (آلِهِ) الْوَاجِبَةُ عَلَى قَوْلِ الْمَسْنُونَةِ عَلَى الْأَصَحِّ (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ) لِخُصُولِ اسْمِهَا بِذَلِكَ وَيَكْفِي الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ إِنْ نَوَى بِهَا الدُّعَاءَ فِيمَا يَظْهَرُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ أَوْ رَسُولِهِ أَوْ النَّبِيِّ دُونَ أَحْمَدَ وَنَحْوِ الْحَاشِيَةِ وَيُقَارِقُ مَا يَأْتِي فِي الْخُطْبَةِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ يُحْتَاطُ لَهَا أَكْثَرُ فَصِيحَتْ عَنْ أَدْنَى إِيْهَامٍ وَلَا يُجْزَى عَلَيْهِ هُنَا وَلَا تَمَّ (وَالزِّيَادَةُ) عَلَى ذَلِكَ (إِلَى) قَوْلِهِ (حَمِيدٌ) أَيِ حَامِدٍ لِأَفْعَالِ خَلْقِهِ بِإِثَابَتِهِمْ عَلَيْهَا أَوْ مَحْمُودٍ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ (مَجِيدٌ) أَيِ مَا جَدَّ وَهُوَ الْكَامِلُ شَرْقًا وَكَرْمًا (سُنَّةٌ فِي) فِي التَّشَهُُّدِ (الْآخِرِ) وَلَوْ لِلْإِمَامِ لِلأَمْرِ بِهَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فَيَقُولُ «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ» وَفِي رَوَايَاتٍ زِيَادَاتٍ أُخَرُ بَيَّنَّتْهَا مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْأَلْفَاظُ وَمَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ. وَأَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِيهِ بِوَجْهِهِ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَى نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمْ فِي الدُّرِّ السَّابِقِ أَنْفَاءً وَنَازَعَ الْأَذْرَعِيَّ فِي نَدَبِ هَذَا الْإِمَامِ غَيْرَ مَنْ مَرَّ لَطَوْلُهُ ثُمَّ بَحَثَ امْتِنَاعَهُ لَوْ خَرَجَ بِهِ وَقْتُ الْجُمُعَةِ وَنَظَرَ فِي غَيْرِهَا وَالْأَوَّجَهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتَهُ فِي الْمَدِّ أَنَّهُ مَتَى شَرَعَ فِيهَا وَقَدْ بَقِيَ وَقْتُ يَسْعُهَا جَازَ الْإِتْيَانُ بِذَلِكَ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ، (وَكَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَمَا ذَكَرَ كُلَّهُ سُنَّةٌ وَلَوْ لِلْإِمَامِ لِلأَمْرِ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بَلْ يُكْرَهُ تَرْكُهُ لِلْخِلَافِ فِي وُجُوبِ بَعْضِهِ الْآتِي وَأَمَّا التَّشَهُُّدُ الْأَوَّلُ فَيُكْرَهُ فِيهِ لِينَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ إِلَّا إِنْ فَرَّغَهُ قَبْلَ إِمَامِهِ فَيَدْعُو حِينَئِذٍ كَمَا مَرَّ وَيَلْحَقُ بِهِ كُلُّ تَشَهُُّدٍ غَيْرُ مُحْسَبٍ

ومأثوره أَفْضَلُ، ومنه: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ إِلَى آخِرِهِ. وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا تَرَجَّمَ، وَيَتَرَجَّمُ لِلدُّعَاءِ

لِلْمَأْمُومِ، بل هذا داخِلٌ في الأوَّلِ لأنَّ المراد به غير الأخير نظير ما مرَّ في الآخرِ وقُضِيَتْ المَثْنِ وغيره أنه لا فرق بين الدعاء الأخرى والدُّنْيَوِيَّ وقال جمعُ أنه بالأوَّلِ سُنَّةٌ وبالثاني مباحٌ أي ولو بَنَحُو أرزقني أمةً صِفَتْها كذا خلافاً لِمَنْ مَنَعَهُ أَمَّا الدعاءُ بِمُحَرَّمٍ فمُبْطَلٌ لها (ومأثوره). أي المنقولُ منه هنا عنه ﷺ (أفضل) من غيره لأنه ﷺ المُحِيطُ بِاللَّائِقِ بِكُلِّ مَحَلٍّ بخلافِ غيره (ومنهُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ) لا استحالة فيه لأنه طَلَبٌ قَبْلَ الْوُقُوعِ أَنْ يَغْفَرَ إِذَا وَقَعَ وَإِنَّمَا الْمُسْتَحِيلُ طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ الْآنَ لِمَا سَيَقَعُ (إلى آخِرِهِ) «وهو ما أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» رواه مُسْلِمٌ وروى أيضاً «إِذَا فَرَّغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ فَلْيَتَعَوَّذْ مِنْ أَرْبَعٍ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ» ^(١) أي بالحاءِ لأنه يَمَسُّحُ الْأَرْضَ كُلَّهَا إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وبالحاءِ لأنه مَمْسُوحُ الْعَيْنِ الدَّجَالِ أَيْ الْكَذَابِ وَأَوْجَبَ هذا بعضُ الْعُلَمَاءِ وَيَنْدُبُ التَّعْمِيمُ فِي الدُّعَاءِ لِخَيْرِ الْمُسْتَغْفِرِيَّ مَا مِنْ دُعَاءٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَوْلِ الْعَبْدِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ مَغْفِرَةً عَامَةً ^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّهُ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فَقَالَ وَيْحَكَ لَوْ عَمَّمْتَ لَا سَتُجِيبُ لَكَ» ^(٣) وَفِي أُخْرَى «أَنَّهُ ضَرَبَ مَنَكِبَ مَنْ قَالَ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي ثُمَّ قَالَ لَهُ عَمِّمْ فِي دُعَائِكَ فَإِنَّ بَيْنَ الدُّعَاءِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» ^(٤) وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَى مَنْ مَنَعَ الدُّعَاءَ بِالْمَغْفِرَةِ لِلْمُسْلِمِينَ إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْهَا وَلَوْ عَامَّةً عَدَمُ دُخُولِ بَعْضِ النَّارِ لِصِدْقِهَا بِأَنْ تَعُمَّ أَفْرَادَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ مَا عَلَيْهِمْ فَإِنْ نَوَى بَعْمُومِهَا هَذَا أَيْضًا لَوْ امْتَنَعَ بَلْ رُبَّمَا يَكُونُ كُفْرًا لِمُخَالَفَتِهِ مَا عَلِمَ قَطْعًا ضَرُورَةَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ دُخُولِ جَمْعٍ مِنْهُمْ النَّارَ، (وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ) الْإِمَامُ فِي الدُّعَاءِ (عَلَى قَدْرِ) أَقْلُ (التَّشَهُّدِ وَ) أَقْلُ (الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) بَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ ذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّهُ تَبِعٌ لَهَا فَإِنْ سَاوَاهُمَا كُرِّهَ أَمَّا الْمَأْمُومُ فَهُوَ تَابِعٌ لِإِمَامِهِ، وَأَمَّا الْمُتَفَرِّدُ فَقُضِيَتْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ كَالْإِمَامِ لَكِنْ أَطَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي أَنْ الْمَذْهَبَ أَنَّهُ يُطِيلُ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَخَفْ وَقُوعُهُ فِي سَهْوٍ وَمِثْلُهُ إِمَامٌ مِنْ مَرَّ وَظَاهِرٌ أَنْ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِيمَنْ لَمْ يُسَنَّ لَهُ انْتِظَارٌ نَحْوَ دَاخِلِ. (وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا) أَيْ التَّشَهُّدَ وَالصَّلَاةَ (تَرَجَّمَ) وَجُوبًا فِي الْوَاجِبِ وَتَدْبِياً فِي الْمُنْدُوبِ لِمَا مَرَّ فِي التَّحَرُّمِ (وَيَتَرَجَّمُ لِلدُّعَاءِ) الْمَأْثُورِ عَنْهُ ﷺ فِي مَحَلٍّ مِنَ الصَّلَاةِ.

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ١٣١١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٥٨٨]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا لفظ مسلم.

(٢) [ضعيف جداً] أخرجه: العقبلي في (الضعفاء) [٢/ ٣٥٠]، وغيره من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قلتُ: حديث ضعيف جداً. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/ ٢١٠٦].

(٣)، (٤) لم أقف عليه مستنداً.

والذَّكْرُ المندوبُ العاجِزُ لا القادِرُ في الأصَحِّ.
 الثاني عشر: السَّلامُ وأقلُّه السَّلامُ عَلَيْكُمْ، والأصَحُّ جَوَازُ سَلامٍ عَلَيْكُمْ.
 قُلْتُ: الأصَحُّ المنصوصُ لا يُجْزِئُهُ، واللَّهِ أَعْلَمُ. وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ

(والذَّكْرُ المندوبُ) أي المأثورُ كذلك (العاجِزُ) عن التَّنَطُّقِ بهما بالعربية كما يُترجَمُ عن الواجبِ لِحِيازةِ الفضيلةِ ويتردَّدُ النَّظَرُ في عاجِزٍ قَصَرَ بالتعلُّمِ هَلْ يُترجَمُ عن المندوبِ المأثورِ وظاهرُ كلامِهِم هنا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ مَا فِيهِ (لَا) العاجِزُ عن غيرِ المأثورِ مِنْهُمَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْتَرِعَ غَيْرَهُمَا وَيُترجَمُ عَنْهُ جُزْأً فَتَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ وَلَا (القادرُ) على مأثورِهِمَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّرْجِمَةُ عَنْهُمَا وَتَبْطُلُ بِهَا صَلَاتُهُ (في الأصَحِّ) إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا حَيْثُ يُدْ.

(فرغ) ظَنُّ مُصَلِّي فرضِ أَنَّهُ فِي نَفْلِ فَكَمَّلَ عَلَيْهِ لَمْ يُؤَثِّرْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي وَضوءِ الاحتياطِ بِأَنَّ النِّيَّةَ هُنَا بُنِيَتْ إِبْتِدَاءً عَلَى يَقِينٍ بِخِلَافِهَا ثُمَّ وَلَيْسَ قِيَامُ النَّفْلِ مَقَامَ الْفَرْضِ مُنْهَضًا فِي الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ وَجَلْسَةِ الاسْتِرَاحَةِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ التَّنْقِيحِ ضَابِطُ مَا يَتَأَدَّى بِهِ الْفَرْضُ بِنِيَّةِ النَّفْلِ أَنْ تَسْبِقَ نِيَّةَ تَشْمَلُهُمَا ثُمَّ يَأْتِي بِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْعِبَادَةِ يُنَوِي بِهِ النَّفْلَ وَيُصَادَفُ بِقَاءِ الْفَرْضِ عَلَيْهِ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ الشُّمُولُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ النَّفْلُ دَاخِلًا كَالْفَرْضِ فِي مُسَمًّى مُطْلَقٍ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالسَّهْوِ كَمَا يَأْتِي.

(الثاني عشر السَّلامُ) لِلخَبَرِ السَّابِقِ وَتَحْلِيلِهَا التَّسْلِيمَ^(١) وَيَجِبُ إِيقَاعُهُ إِلَى انْتِهَاءِ مِيمٍ عَلَيْكُمْ حَالَ الْقُعُودِ أَوْ بَدَلِهِ وَصَدْرُهُ لِلْقِبْلَةِ وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا عَنِ النَّاسِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ كَغَائِبٍ حَضَرَ (وأقلُّه السَّلامُ عَلَيْكُمْ) لِأَنَّهُ الثَّابِتُ عَنْهُ ﷺ فَإِنْ قَالَ عَلَيْكَ أَوْ السَّلامُ عَلَيْكُمَا أَوْ سَلامِي عَلَيْكُمْ مُتَعَمِّدًا عَالِمًا بَطَلَتْ أَوْ عَلَيْهِمْ فَلَا لَأَنَّهُ دَعَاءٌ وَمَرَّ إِجْزَاءً عَلَيْكُمْ السَّلامُ مَعَ كَرَاهِيَّتِهِ وَتَشَرُّطِ الْمَوَالَاةِ بَيْنَ السَّلامِ وَعَلَيْكُمْ وَأَنْ لَا يَزِيدَ أَوْ يُنْقِصَ مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي تَكْبِيرِ التَّحَرُّمِ (والأصَحُّ جَوَازُ: سَلامٍ عَلَيْكُمْ) كَمَا يَجُوزُ فِي الشَّهَادَةِ وَلِقِيَامِ التَّنَوِينِ مَقَامَ أَلْ (قُلْتُ الأصَحُّ المنصوصُ لَا يُجْزِئُهُ) بَلْ تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ أَيِ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ (واللهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ بِخِلَافِ سَلامِ الشَّهَادَةِ وَالتَّنَوِينِ لَا يَقُومُ مَقَامَ أَلْ فِي التَّعْرِيفِ وَالْعُمُومِ وَغَيْرِهِمَا، وَالْوَاجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَوْ مَعَ عَدَمِ الْإِنْفَاتِ فَقَدْ صَحَّ (أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ مَرَّةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهِهِ)^(٢) وَيَتَجَهَّ جَوَازُ السُّلَمِ بِكَسْرِ فَسُكُونٍ وَيَفْتَحَتَيْنِ عَلَيْكُمْ إِنْ نَوَى بِهِ السَّلامَ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِمَعْنَاهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي سَلامِي. (وَالأصَحُّ) أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنْ الصَّلَاةِ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَلِأَنَّ النِّيَّةَ تَلِيْقُ بِالْفِعْلِ دُونَ التَّرِكِ فَانْدَقَعَ قِيَاسُ الْمُقَابِلِ وَعَلَيْهِ يَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ السَّلامِ كَمَا

(١) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

(٢) [صحيح] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/٢٩٦]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٩١٩]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/٧٢٩]، وغيرهم من حديث: عائشة رضي الله عنها.

قُلْتُ: حديث صحيح.

وَأَكْمَلَهُ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا مُلْتَقِفَتَا فِي الْأُولَى حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْأَيْسَرُ نَاوِيَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسٍ وَجِنٍّ، وَيُثْنِي الْإِمَامُ السَّلَامَ عَلَى الْمُقْتَدِينَ وَهُمْ الرُّدُّ عَلَيْهِ.

يُسْنُّ عَلَى الْآلِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ فَإِنْ قَدَّمَهَا عَلَيْهِ بَطَلَتْ عَلَيْهِمَا كَمَا لَوْ أَخَّرَهَا عَنْ أَوَّلِهِ عَلَى الضَّعِيفِ قِيلَ يُسْتَفْتَى عَلَى الْأَصَحِّ مَسْأَلَةً وَاحِدَةً تَجِبُ فِيهَا نِيَّةُ التَّحَلُّلِ وَهِيَ مَا لَوْ أَرَادَ مُتَّقِلٌ نَوَى عَدَدًا النَقْصَ عَنْهُ لِإِثْبَاتِهِ فِي صَلَاتِهِ بِمَا لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهِ نِيَّتُهُ فَوَجَبَ قَصْدُهُ لِلتَّحَلُّلِ قَالَهُ الْإِمَامُ أَهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ وَمِمَّا يَدْفَعُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ النَقْصُ إِلَّا بِنِيَّتِهِ إِيَّاهُ قَبْلَ فِعْلِهِ وَحِينَئِذٍ تَبْطُلُ عَلَيْهِ الْمَذْكُورَةُ لِأَنَّ نِيَّتَهُ لِلنَّقْصِ مُتَضَمِّنَةٌ لِسَلَامِهِ الَّذِي أَرَادَهُ فَلَمْ يَحْتَاجْ لِنِيَّةٍ أُخْرَى وَلَعَلَّ مَقَالََةَ الْإِمَامِ هَذِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ النَقْصِ قَبْلَ فِعْلِهِ، (وَأَكْمَلَهُ السَّلَامَ) وَيُسْنُّ أَنْ لَا يُمْدَّ لَفْظُهُ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ (عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) لِأَنَّهُ الْمَأْنُورُ دُونَ وَبَرَكَاتِهِ إِلَّا فِي الْجِنَازَةِ وَاعْتَرَضَ بَأَنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ صَحِيحَةً (مَرَّتَيْنِ يَمِينًا) مَرَّةً (وَشِمَالًا) مَرَّةً وَيُسْنُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا (مُلْتَقِفَتَا فِي) الْمَرَّةِ (الْأُولَى حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ) لَا خَدَّاهُ (وَفِي) الْمَرَّةِ (الثَّانِيَةِ) حَتَّى يُرَى خَدُّهُ (الْأَيْسَرُ) لَا خَدَّاهُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ وَتَحَرُّمُ الثَّانِيَةِ إِنْ وَجَدَ مَعَهَا أَوْ قَبْلَهَا مُبْطِلٌ كَحَدِيثٍ وَشَكٌّ فِي مُدَّةٍ مَسْحٍ وَنِيَّةٍ إِقَامَةٍ وَوُجُودِ عَارٍ لِلشُّرْطَةِ وَخُرُوجٍ وَقَبْ جُمُعَةٍ وَيُسْنُّ ابْتِدَاؤَهُ فِي كُلِّ مُسْتَقْبَلٍ وَإِنْهَاؤَهُ مَعَ تَمَامِ التَّيَافِزِ (نَاوِيَا الْمُصَلِّي) إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُتَقَرِّدًا (السَّلَامَ عَلَى مَنْ) التَّفَتَّ إِلَيْهِ مِمَّنْ (عَنْ يَمِينِهِ) بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى (و) عَنْ (يَسَارِهِ) بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ (مِنْ مَلَائِكَةٍ وَ) مُؤْمِنِي (إِنْسٍ وَجِنٍّ) لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ بِذَلِكَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا شَكَّ فِي نَدْبِ السَّلَامِ عَلَى الْمُحَاضِي أَيْضًا فَيُثْنِيهِ عَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَوْ إِمَامِيهِ فِي الْمَأْمُومِ بِأَيُّهَا شَاءَ وَالْأُولَى أُولَى، (وَيُثْنِي الْإِمَامُ) وَالْمَأْمُومُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ وَاحْتِاجَ لَهُ لِئَلَّا يَغْفَلَ عَنِ الْمُقْتَدِينَ (السَّلَامَ) أَيِ ابْتِدَاءَهُ (عَلَى الْمُقْتَدِينَ) فَيُثْنِيهِ كُلُّ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ بِالْأُولَى وَعَلَى مَنْ عَنْ يَسَارِهِ بِالثَّانِيَةِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَوْ إِمَامِيهِ فِي الْمَأْمُومِ بِأَيُّهَا شَاءَ وَالْأُولَى أَفْضَلُ (وَهُمْ) أَيِ الْمُقْتَدُونَ يُسْنُّ لَهُمْ أَنْ يَنْوُوا (الرُّدَّ) عَلَى بَعْضِهِمْ مِمَّنْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَ (عَلَيْهِ) أَيِ الْإِمَامِ فَمَنْ عَلَى يَمِينِ الْمُسَلِّمِ يَنْوِيهِ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ وَمَنْ عَلَى يَسَارِهِ يَنْوِيهِ بِالْأُولَى وَمَنْ خَلَفَهُ وَإِمَامُهُ بِأَيُّهَا شَاءَ وَالْأُولَى أَفْضَلُ لِيُخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ بِذَلِكَ وَاسْتَشْكَلَ مَا ذَكَرَ فَيَمْنُ عَلَى يَسَارِهِ بِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَنْوِيهِ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ فَكَيْفَ يَرُدُّ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ وَرُدُّ بِأَنَّ ذَاكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْأُولَى لِلْمَأْمُومِ أَنَّ يُؤَخَّرَ تَسْلِيمَهُ إِلَى فِرَاقِ تَسْلِيمَتِي الْإِمَامِ، وَاحْتِاجُ السَّلَامِ لِنِيَّةٍ بَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهَا فَإِنَّ الْخِطَابَ كَافٍ فِي الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ فَأَيُّ مَعْنَى لَهَا وَالصَّرِيحُ لَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَحْتَاجْ لَهَا الْمُسَلِّمُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فِي آدَاءِ السُّنَّةِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُسَلِّمَ خَارِجَهَا لَمْ يَوْجِدْ لِسَلَامِهِ صَارِفٌ عَنْ مَوْضُوعِهِ فَلَمْ يَحْتَاجْ لَهَا وَأَمَّا فِيهَا فَكَوْنُهُ وَاجِبًا فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا صَارِفٌ عَنْ انْصِرَافِهِ لِلْمُقْتَدِينَ بِالنَّسْبَةِ لِلْسُّنَّةِ فَاحْتِاجُ لَهَا لِهَذَا الصَّارِفِ وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا إِذْ هُوَ عِنْدَ الصَّارِفِ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَصْدُ وَالْحَقِيقَةُ الثَّانِيَةُ بِالْأُولَى فِي ذَلِكَ لِأَنَّ تَبَعِيَّتَهَا لَهَا صَارِفٌ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا وَلَوْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ غَيْرُ مُصَلٍّ لَمْ يَلْزَمَهُ الرُّدُّ لِانْصِرَافِهِ

الثالث عشر: ترتيب الأركان كما ذكرنا، فإن تركه عمداً بأن سجد قبل ركوعه بطلت صلاته، وإن سها فما بعد المثروك لغو، فإن تذكر قبل بلوغ مثله فعله، وإلا تمت به ركعته، وتدارك الباقي

للتحلل دون التامين المقصود من السلام الواجب رده ولأن المصلي غير متأهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسن كما يأتي وقياشه ندبه هنا أيضاً.

(الثالث عشر ترتيب الأركان إجمالاً) لكن لا مطلقاً بل (كما ذكرنا) في عدها المشتغل على قرن النية بالتكبير في القيام والقراءة به والتشهد والصلاة والسلام بعودها فعده ركناً بمعنى الجزء فيه تغليب وبمعنى الفرض صحيح ومن ثم صحح في التنقيح أنه شرط ودعوى أن بين ما ذكر ترتيبه باعتبار الابتداء إذ لا بد من تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسبي وشرعي لا تفيد لما مر مما يعلم منه أن ذلك التقديم شرط لحسبان ذلك لا ركن على أن في بعض ما ذكره نظراً ويتعين الترتيب لحسبان كثير من السنن كالافتتاح ثم التعوذ والتشهد الأول ثم الصلاة فيه وكون السورة بعد الفاتحة وكون الدعاء آخر الصلاة بعد التشهد والصلاة وفي الروضة وأصلها أن الموالاة ركن وفي التنقيح أنها شرط وهو المشهور وهي عدم تطويل الركن القصير أو عدم طول الفصل إذا سلم في غير محله ناسياً أو عدم طوله أو عدم مضي ركن إذا شك في النية وإلا وجب الاستئناف (فإن تركه) أي الترتيب (عمداً) بتقديم ركن قولي هو السلام أو فعلي (بأن سجد قبل ركوعه) مثلاً (بطلت صلاته) إجمالاً لإتلاعه أما تقديم القولي غير السلام على فعلي كتشهد على سجود أو قولي كصلاة على تشهد أخير فلا تبطل الصلاة لكونه يمنع حسبان ما قدمه (وإن سها) بتركه الترتيب (فما) أتى به (بعد المثروك لغو) لوقوعه في غير محله . (فإن تذكر) غير المأموم المثروك (قبل بلوغ) فعل (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بمجرّد التذكر وإلا بطلت صلاته والشك كالتذكر فلو شك راعياً هل قرأ الفاتحة أو ساجداً هل ركع أو اعتدل قام فوراً وجوباً ولا يكفيه في الثانية أن يقوم راعياً، وكذا في التذكر كما مرّ فما اقتضاه كلامه من الاختصار على فعل المثروك محله في غير هذه الصورة أو قائماً هل قرأ لم تلزمه القراءة فوراً لأنه لم يتقبل عن محلها (وإلا) يتذكر حتى بلغ مثله في ركعة أخرى (تمت به) أي بالمثل المفعول (ركعته) إن كان آخرها كسجدتها الثانية فإن كان وسطها أو أولها كالقيام أو القراءة أو الركوع حسب له عن المثروك وأتى بما بعده (وتدارك الباقي) من صلاته لأنه ألغى ما بينهما هذا إن كان المثل من الصلاة وإلا كسجدة تلاوة لم تجزئه وعرف عين المثروك ومحلّه وإلا أخذ باليقين وأتى بالباقي نعم متى جوز أن المثروك النية أو تكبيرة الإحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول ولا مضي ركن لأن هنا يتقن ترك الضم لتجوز ما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك وفي تلك الأحوال كلها ما عدا المبطّل منها يسجد للسهر نعم إن كان المثروك السلام أتى به ولو بعد طول الفصل ولا سجود للسهر لفوات

فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْآخِرَةِ سَجْدَهَا، وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا لَزِمَهُ رُكْعَةٌ، وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيهِمَا، وَإِنْ عَلِمَ فِي قِيَامٍ ثَانِيَةٍ تَرَكَ سَجْدَةً فَإِنْ كَانَ جَلَسَ بَعْدَ سَجْدَتِهِ سَجَدَ وَقِيلَ: إِنْ جَلَسَ بِنِيَّةِ الْاسْتِرَاحَةِ لَمْ يَكْفِهِ، وَإِلَّا فَلْيَجْلِسْ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ يَسْجُدْ، وَقِيلَ: يَسْجُدْ فَقَطْ، وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ رُبَاعِيَّةٍ تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ جِهَلٍ مَوْضِعَهَا وَجَبَ رُكْعَتَانِ

مَحَلُّهُ بِالسَّلَامِ الْمَأْتِي بِهِ، (فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ) أَوْ بَعْدَ سَلَامِهِ قَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ وَتَنْجِيسِهِ بِغَيْرِ مَعْفُو عَنْهُ وَإِنْ مَشَى قَلِيلًا وَتَحَوَّلَ عَنِ الْقِبْلَةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي (تَرَكَ سَجْدَةً مِنْ) الرُّكْعَةِ (الْآخِرَةِ) سَجْدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ لِمَا مَرَّ (أَوْ مِنْ غَيْرِهَا) أَيِ الْآخِرَةِ (لَزِمَهُ رُكْعَةٌ) لِكَمَالِ النَّاقِصَةِ بِسَجْدَةٍ وَمِمَّا بَعْدَهَا وَإِلْغَاءِ بَاقِيهَا (وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيهَا) أَيِ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْآخِرَةِ أَوْ غَيْرِهَا فَيَجْعَلُهَا مِنْ غَيْرِهَا لِيَلْزِمَهُ رُكْعَةٌ لِأَنَّهُ الْأَسْوَأُ فَهُوَ أَحْوَجُ، (وَإِنْ عَلِمَ فِي قِيَامٍ ثَانِيَةٍ تَرَكَ سَجْدَةً) مِنَ الْأُولَى مَثَلًا أَوْ شَكَّ فِيهَا نَظَرَ (فَإِنْ كَانَ) جَلَسَ بَعْدَ سَجْدَتِهِ (الَّتِي فَعَلَهَا مِنَ الْأُولَى (سَجَدَ) فَوَرًا مِنْ قِيَامٍ وَاكْتَفَى بِذَلِكَ الْجُلُوسُ وَإِنْ ظَنَّهُ لِلْاسْتِرَاحَةِ (وَقِيلَ إِنْ جَلَسَ بِنِيَّةِ الْاسْتِرَاحَةِ) لَظَنَّهُ أَنَّهُ أَتَى بِالسَّجْدَتَيْنِ جَمِيعًا (لَمْ يَكْفِهِ) السُّجُودُ عَنْ قِيَامٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ جُلُوسِهِ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ سُجُودِهِ لِقَصْدِهِ النَّفْلَ فَلَمْ يُنْبِ عَنْ الْفَرْضِ كَمَا لَا تَقُومُ سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ عَنْ سَجْدَةِ الْفَرْضِ وَرَدَّوهُ بِأَنَّ تِلْكَ مِنَ الصَّلَاةِ لِشُمُولِ نِيَّتِهَا لَهَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ لَا التَّبَعِ فَاجْزَأَتْ عَنْ الْفَرْضِ كَمَا يُجْزِئُ التَّشَهُدُ الْآخِرُ وَإِنْ ظَنَّهُ الْأَوَّلُ وَهَذِهِ لَيْسَتْ مِثْلَهَا فَلَمْ تَشْمَلْهَا نِيَّتُهَا أَيِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْحُسْبَانِ عَنْ بَعْضِ أَجْزَائِهَا فَلَا يُنَافِي شُمُولُهَا لَهَا بِطَرِيقِ تَبَعِيَّتِهَا لِلْقِرَاءَةِ الْمُنْدَوِيَةِ فِيهَا حَتَّى لَا يَجِبَ لَهَا نِيَّةُ اكْتِفَاءِ بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ اتِّجَاهُ قَوْلِ الْبَغَوِيِّ لَوْ سَلَّمَ الثَّانِيَةَ عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّهُ سَلَّمَ الْأُولَى ثُمَّ شَكَّ فِي الْأُولَى أَوْ بِأَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهَا لَمْ يُحْسَبْ سَلَامُهُ عَنْ فَرْضِهِ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ عَلَى اعْتِقَادِ النَّفْلِ فَلْيَسْجُدْ لِلسَّهْوِ ثُمَّ يَسَلِّمْ ١ هـ. فَوَجْهَ عَدَمِ حُسْبَانِ الثَّانِيَةِ أَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ لَمْ تَشْمَلْهَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا وَالاخْتِلَافِ فِي أَنَّهَا مِنَ الصَّلَاةِ أَوْ لَا وَفِي فُرُوعٍ مَا يَقْتَضِي كُلًّا مِنْهُمَا وَجَمَعَ بِأَنَّهَا بِطَرِيقِ التَّبَعِ لَا الْأَصَالَةِ وَحِينَئِذٍ فَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَلَيْسَتْ كَجُلُوسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ، وَبِذَلِكَ يَتَّجِهْ أَيْضًا مَا بُحِثَ أَنَّهُ لَوْ نَوَى نَفْلًا مُطْلَقًا فَتَشَهُدَ أَثْنَاءَهُ بِنِيَّةٍ أَنْ يَقُومَ بَعْدَهُ إِلَى رُكْعَةٍ أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ يَدَّ لَهُ أَنْ لَا يَقُومَ لَمْ يُجْزِئْهُ ذَلِكَ التَّشَهُدُ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ فِي مَحَلِّهِ الْمُتَعَيِّنِ لَهُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ (وَإِلَّا) يَكُنْ قَدْ جَلَسَ (فَلْيَجْلِسْ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ يَسْجُدْ) لِأَنَّ الْجُلُوسَ رُكْنٌ لَا رُخْصَةَ فِي تَرْكِهِ (وَقِيلَ يَسْجُدْ فَقَطْ) لِأَنَّ الْغَرَضَ الْفَصْلُ وَقَدْ حَصَلَ بِالْقِيَامِ وَرَدَّوهُ بِأَنَّ الْغَرَضَ الْفَصْلَ بِهَيْئَةِ الْجُلُوسِ كَمَا لَا يَقُومُ الْقِيَامُ مَقَامَ جُلُوسِ التَّشَهُدِ، (وَإِنْ عَلِمَ) أَوْ شَكَّ (فِي آخِرِ رُبَاعِيَّةٍ تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ) جِهَلٍ مَوْضِعَهُمَا وَجَبَ رُكْعَتَانِ لِأَنَّ الْأَسْوَأَ تَقْدِيرُ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأُولَى وَسَجْدَةً مِنَ الثَّالِثَةِ فَتَنْجِيزُ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ بِالرَّابِعَةِ وَيُلْغُو بَاقِيَهُمَا (أَوْ) تَرَكَ (ثَلَاثَ جِهَلٍ مَوْضِعَهَا وَجَبَ رُكْعَتَانِ) كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى مِمَّا قَبْلَهُ وَصَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي هَذِهِ أَنَّ الْأَسْوَأَ لَزُومُهُمَا مَعَ سَجْدَةٍ وَأَنَّ الْأَوَّلَ خِيَالٌ بَاطِلٌ لِأَنَّ

أَوْ أَرْبَعَ فَسُجْدَةٌ ثُمَّ رَكَعَتَانِ، أَوْ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ فَثَلَاثٌ، أَوْ سَبْعٍ، فَسُجْدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ.
قُلْتُ: يُسَنُّ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ.

الأسوأ تقديرُ المترك أولى الأولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة فتركُ أولى الأولى يُلغِي الجُلُوسَ لآلِهَ لَمْ يَسْبِقْهُ سُجُودٌ فَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهَا الْجُلُوسُ وَالسُّجْدَةُ الثَّانِيَةُ وَحِينَئِذٍ فَيَتَعَدَّرُ قِيَامُ أَوَّلَى الثَّانِيَةِ مَقَامَ ثَانِيَةِ الْأَوَّلَى لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَا جُلُوسَ قَبْلَهَا يُعْتَدُّ بِهِ نَعَمْ بَعْدَهَا جُلُوسُ التَّشَهُّدِ وَهُوَ يَقُومُ مَقَامَ الْجُلُوسِ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ فَحَصَلَ لَهُ مِنَ الرُّكَعَتَيْنِ رُكْعَةٌ إِلَّا سُجْدَةٌ فَتَكْمُلُ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الثَّالِثَةِ وَيُلْغُو بَاقِيَهَا وَالرَّابِعَةُ تَرَكَ مِنْهَا سُجْدَةً فَيَسْجُدُهَا لِتَصِيرَ هِيَ الثَّانِيَةُ وَيَأْتِي بِرَكَعَتَيْنِ أَهـ. وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْخِيَالُ الْبَاطِلُ كَمَا بَيَّنَّهَ الشَّانِيُّ وَغَيْرُهُ كَالشُّبْكِيِّ إِذَا مَا ذَكَرَهُ خِلَافُ تَصْوِيرِهِمْ لِحَصْرِهِمُ الْمَتْرُوكَ حِسًّا وَشَرْعًا فِي ثَلَاثٍ وَهَذَا فِيهِ تَرْكُ رَابِعٍ هُوَ الْجُلُوسُ وَاتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمَتْرُوكَ مِنَ الثَّالِثَةِ وَاحِدَةٌ يُحِيلُ مَا تَحِيلَهُ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَأْتِ مِنْهَا بِشَيْءٍ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا مَا ذَكَرَهُ مِنْ فَرْضِ تَرْكِ الْجُلُوسِ بَلْ ذَكَرُوهُ فِي بَعْضِ الْمَثَلِ عَلَى طَبَقٍ مَا ذَكَرَهُ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ أَنَّ الْقِيَامَ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْجُلُوسِ وَعَلَى مُقَابِلِهِ فَالاعتراضُ عَلَيْهِمْ غَفْلَةٌ عَنْ كَلَامِهِمُ الَّذِي اسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّ مَا فِي الْمَثْنِ مَفْرُوضٌ فِي تَرْكِ السُّجُودِ فَقَطْ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُونَ مَفْرُوضٌ فَيَمْنُ تَرَكَ مَعَهُ الْجُلُوسَ شَرْعًا وَإِنْ أَتَى بِهِ حِسًّا، (أَوْ) تَرَكَ (أَرْبَعَ) جِهَلٌ مَوْضِعُهَا (فَسُجْدَةٌ ثُمَّ رَكَعَتَانِ) يَلْزُمُهُ الْإِثْنَانُ بِهِمَا لَاحْتِمَالِ تَرْكِهِ وَاحِدَةً مِنَ الْأَوَّلَى وَوَاحِدَةً مِنَ الرَّابِعَةِ وَثْنَتِي الثَّالِثَةِ فَتَمُّ الْأَوَّلَى بِالثَّانِيَةِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ سُجْدَةٌ مِنَ الرَّابِعَةِ فَيَأْتِي بِهَا ثُمَّ بِرَكَعَتَيْنِ أَوْ تَرَكَ سُجْدَتَيِ الْأَوَّلَى وَوَاحِدَةً مِنَ الثَّانِيَةِ وَوَاحِدَةً مِنَ الرَّابِعَةِ فَالْحَاصِلُ لَهُ أَيْضًا رَكَعَتَانِ إِلَّا سُجْدَةً فَإِنْ فُرِضَ تَرْكُ جُلُوسٍ أَيْضًا وَجَبَ سُجْدَتَانِ ثُمَّ رَكَعَتَانِ بِتَقْدِيرِ تَرْكِ أَوَّلَى الْأَوَّلَى وَثَانِيَةِ الثَّانِيَةِ وَثْنَتِي الرَّابِعَةِ فَحَصَلَ لَهُ مِنَ الثَّلَاثِ رُكْعَةٌ وَلَا سُجُودٌ فِي الرَّابِعَةِ وَأَسْوَأُ مِنْهُ تَقْدِيرُ تَرْكِ ثْنَتِي الثَّالِثَةِ بَدَلِ ثْنَتِي الرَّابِعَةِ لَآلِهَ حِينَئِذٍ يَلْزُمُهُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ إِذِ الْأَوَّلَى تَنْجَبِرُ بِجُلُوسٍ مِنَ الثَّانِيَةِ وَسُجْدَةٍ مِنَ الرَّابِعَةِ وَيَبْطُلُ مَا عَدَا ذَلِكَ (أَوْ) تَرَكَ (خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ) جِهَلٌ مَوْضِعُهَا (فَثَلَاثٌ) مِنَ الرُّكَعَاتِ يَلْزُمُهُ الْإِثْنَانُ بِهِنَّ لَاحْتِمَالِ تَرْكِ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَوَّلَى وَثْنَتِي الثَّانِيَةِ وَثْنَتِي الثَّالِثَةِ وَالسَّادِسَةِ مِنَ الْأَوَّلَى أَوْ الرَّابِعَةِ فَتَكْمُلُ الْأَوَّلَى بِالرَّابِعَةِ وَيَبْقَى عَلَيْهِ ثَلَاثُ (أَوْ) تَرَكَ (سَبْعٍ فَسُجْدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ) أَوْ ثَمَانٍ فَسُجْدَتَانِ ثُمَّ ثَلَاثٌ وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ بِتَرْكِ طَمَّانِيَةٍ أَوْ سُجُودٍ عَلَى نَحْوِ عِمَامَةٍ وَفِي كُلِّ ذَلِكَ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ وَلَوْ تَذَكَّرَ تَرَكَ سُنَّةً أَتَى بِهَا مَا بَقِيَ مَحَلُّهَا بِخِلَافِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ وَالِافْتِتَاحِ بَعْدَ التَّعَوُّذِ لِقَوَاتِ اسْمِهِ بِهِ وَفَارَقَ الْإِثْنَانُ بِتَكْبِيرِ الْعِيدِ بَعْدَهُ بَقَاءَ اسْمِهِنَّ فَكَانَ تَقْدِيمُهُنَّ عَلَيْهِ سُنَّةً لَا شَرْطًا، (قُلْتُ يُسَنُّ إِدَامَةُ نَظَرِهِ) أَيِ الْمُصَلِّيِّ وَلَوْ أَعْمَى وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ أَوْ فِيهَا (إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ) فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ وَمَوْضِعُ سُجُودِهِ أَشْرَفُ وَأَسْهَلُ، نَعَمْ السُّنَّةُ أَنْ يَقْصِرَ نَظَرَهُ عَلَى مُسَبِّحَتِهِ عِنْدَ رَفْعِهَا وَلَوْ مُسْتَوْرَةً فِي التَّشَهُّدِ لِحَبْرِ صَحِيحٍ فِيهِ وَقَوْلُ الْمَاوَرِدِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ بَسَنَ نَظَرَ الْكَعْبَةِ وَجَهٌ ضَعِيفٌ كَمَا ذَكَرُوهُ لَا سِيَّمَا الْبُلْقِينِيُّ فَإِنَّهُ بِالْعِ فِي تَزْيِينِهِ وَرَدَّهُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ عَلَى الْجَنَازَةِ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ

وَقِيلَ: يُكْرَهُ تَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ، وَعِنْدِي لَا يُكْرَهُ، إِنْ لَمْ يَخْفَ ضَرْزًا. وَالْخُشُوعُ وَتَدْبِيرُ الْقِرَاءَةِ
وَالذِّكْرُ وَدُخُولُ الصَّلَاةِ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغٍ قَلْبٍ

كلام الماوردي هذا وقد علمت ضعفه فلينظر لمحل سجوده لو سجد (قيل) أي قال العبدري من أصحابنا ك بعض التابعين ، (يكره تغميز عينيته) لأنه فعل اليهود وجاء النهي عنه لكيته من طريق ضعيف (و) الأفقه (عندي) أنه (لا يكره إن لم يخف ضرراً) يلحقه بسببه إذ لم يصح فيه نهى وفيه منع لتفريق الذهن فيكون سبباً لحضور القلب ووجود الخشوع الذي هو سر الصلاة وروحها ومن ثم أتى ابن عبد السلام بأنه أولى إذا شوش عذمه خشوعه أو حضور قلبه مع ربه أما إذا خشي منه ضرر نفسه أو غيره فيكره بل يحرم إن ظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة كما هو ظاهر وقول الأذرعي كان الأحسن أن يقول إن لم تكن فيه مصلحة ممنوع .

(تنبيه) قد ينافي سلبه الكراهة ما نُقل عن مجموع أنه يكره ترك سنة من سنن الصلاة إلا أن يجمع بأنه أطلق الكراهة على خلاف الأولى أو مراده السنن المتأكدة لتحوي جريان خلاف في وجوبها كما يأتي أو آخر المبطلات بزيادة .

(و) يُسَنُّ (الخشوع) في كل صلاته بقلبه بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وإن تعلّق بالآخره وبجوارحه بأن لا يعبث بأحدها وظاهر أن هذا هو مراده لأنه سيذكر الأول بقوله وفرغ قلب إلا أن يجعل ذلك سبباً له ولذا خصّه بحالة الدخول وفي الآية المراد كل منهما كما هو ظاهر أيضاً وذلك لقضاء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه ولانتهاء ثواب الصلاة بانتفائه كما دلّت عليه الأحاديث الصحيحة ولأن لنا وجهاً اختاره جمع أنه شرط الصحة لكن في البعض فيكره الاسترسال مع حديث النفس والعبث كسوية ردائه أو عمامته لغير ضرورة من تحصيل سنة أو دفع مضرة ، وقيل يحرم وبما يحصل الخشوع استحضاره أنه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر وأخفى يُناجيه وأنه ربّما تجلّى عليه بالقهر لعدم قيامه بحق ربوبيته فردّ عليه صلاته ، (و) يُسَنُّ (تدبّر القراءة) أي تأمل معانيها أي إجمالاً لا تفصيلاً كما هو ظاهر لأنه يشغله عما هو بصددّه قال تعالى ﴿يَذَكِّرُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ٨٢] ولأن به يكمل مقصود الخشوع والأدب وترتيبها وسؤال أو ذكر ما يناسب المثلّو من رحمة أو رهبة أو تنزيه أو استغفار (و) يُسَنُّ تدبّر (الذكر) كالقراءة وقضيته حصول ثوابه وإن جهل معناه ونظر فيه الإسوتي ولا يأتي هذا في القرآن للتعبّد بلفظ فائيب قارئه وإن لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه ولو بوجه ، (و) يُسَنُّ (دخول الصلاة بنشاط) لأنه تعالى ذمّ تاركه بقوله عزّ قائلًا ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى﴾ [النساء: ١١٢] والكسل الفتور والتواني (وفرغ قلب) عن الشواغل لأنه أعون على الخشوع وفي الخبر «ليس للمؤمن من صلاته إلا ما عقل»^(١) وبه يتأيّد قول من قال أن حديث النفس أي الاختياري أو الاسترسال مع الاضطرابي منه يبطل الثواب وقول

(١) قال العراقي : (لم أجده مرفوعاً) . ينظر : (تخريج أحاديث الإحياء) [١/ ١١٦] .

وَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ آخِذًا يَمِينَهُ يَسَارَهُ. وَالدُّعَاءُ فِي سُجُودِهِ. وَأَنْ يَعْتَمِدَ فِي قِيَامِهِ مِنْ السُّجُودِ وَالْقُعُودِ عَلَى يَدَيْهِ. وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ. وَالذِّكْرُ بَعْدَهَا

القاضي يُكْرَهُ أَنْ يَتَفَكَّرَ فِي أَمْرٍ دُنْيَوِيٍّ أَوْ مَسْأَلَةٍ فِقْهِيَّةٍ وَلَا يُنَافِيهِ أَنْ عَمَرَ ﷺ كَانَ يُجَهِّزُ الْجَيْشَ فِي صَلَاتِهِ لِأَنَّهُ مَذْهَبٌ لَهُ أَوْ اضْطَرَّه الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّ ابْنَ الرَّفْعَةِ اخْتَارَ أَنَّ التَّفَكُّرَ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِلَا بَأْسٍ عَدَمَ الْحُرْمَةِ فَيُوافِقُ مَا مَرَّ أَوَّلًا، (وَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ) وَفَوْقَ سُرَّتِهِ (آخِذًا يَمِينَهُ يَسَارَهُ) لِلتَّبَاعِ الثَّابِتِ مِنْ مَجْمُوعِ رَوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَالسُّنَّةُ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَخْذِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ أَنْ يَقْبِضَ بِكَفِّ يَمِينِهِ كَوَاعِظَ يَسَارِهِ وَبَعْضُ رُسُغِهَا وَسَاعِدِهَا وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَسْطِ أَصَابِعِ يَمِينِهِ فِي عَرْضِ الْمَفْصِلِ وَبَيْنَ نَشْرِهَا صَوْبَ السَّاعِدِ، وَقِيلَ يَقْبِضُ كَوَاعِظَ يَمِينِهِ بِإِبْهَامِهِ وَكُرْسُوعَهُ بِخَنْصَرِهِ وَيُرْسِلُ الْبَاقِيَ صَوْبَ السَّاعِدِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِ وَأَنَّ أَصْلَ السُّنَّةِ يَحْصُلُ بِكُلِّ الرُّسْغِ الْمَفْصِلِ بَيْنَ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ وَالْكَوَاعِظِ الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي إِبْهَامَ الْيَدِ وَالْكَرْسُوعُ الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي خَنْصَرَهَا وَحِكْمَةُ ذَلِكَ إِرْشَادُ الْمُصَلِّي إِلَى حِفْظِ قَلْبِهِ عَنِ الْخَوَاطِرِ لِأَنَّ وَضْعَ الْيَدِ كَذَلِكَ يُحَازِيهِ، وَالْعَادَةُ أَنَّ مَنْ احْتَفَظَ بِشَيْءٍ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ فَأَمَرَ الْمُصَلِّي بِوَضْعِ يَدَيْهِ كَذَلِكَ عَلَى مَا يُحَازِي قَلْبَهُ لِيَتَذَكَّرَ بِهِ مَا قُلْنَاهُ. (و) يُسَنُّ (الدُّعَاءُ فِي سُجُودِهِ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ» (١) أَي فِيهِ وَمَأْتُوْرُهُ أَفْضَلُ وَهُوَ مَشْهُورٌ وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ خَبَرَ «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ» (٢) (وَأَنْ يَعْتَمِدَ فِي قِيَامِهِ مِنْ السُّجُودِ وَالْقُعُودِ) لِلإِسْتِرَاحَةِ أَوْ التَّشَهُّدِ (عَلَى) بَطْنِ رَاحَةٍ وَأَصَابِعِ (يَدَيْهِ) مَوْضُوعَتَيْنِ بِالْأَرْضِ لِأَنَّهُ أَعُوْنٌ وَأَشْبَهٌ بِالتَّوَاضُّعِ مَعَ ثُبُوتِهِ عَنْهُ ﷺ وَمَنْ قَالَ: يَقُومُ كَالْعَاجِزِ بِالتَّنَوُّنِ أَرَادَ فِي أَصْلِ الْإِعْتِمَادِ لَا صِفَتِهِ وَإِلَّا فَهُوَ شَاذٌ وَلَا يُقَدَّمُ أَحَدُ رِجْلَيْهِ إِذَا نَهَضَ لِلتَّهَيُّهِ عَنْهُ، (وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ الثَّابِتُ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ بَلْفِظٍ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الثَّانِيَةِ وَأَوَّلُهُ بَأَنَّهُ أَحْسَنُ بِدَاخِلِ يَرْؤُهُ كَأَنَّ الظَّاهِرَةَ فِي التَّكَرَّارِ عُرِفَ نَعَمَ مَا وَرَدَ فِيهِ تَطْوِيلُ الثَّانِيَةِ يُتَّبِعُ كَهَلِ أَنْكَ فِي الْجُمُعَةِ أَوْ الْعِيدِ وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ تَطْوِيلُ الثَّانِيَةِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّحَامِ وَصَلَاةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ الْآتِيَةِ (وَالذِّكْرُ) وَالْدُّعَاءُ (بَعْدَهَا) وَثَبَّتَ فِيهَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ بَيَّنَّتْهَا مَعَ فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِمَا لَمْ يَوْجَدْ مِثْلُهُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ وَيُسَنُّ الْإِسْرَارُ بِهِمَا إِلَّا لِلْإِمَامِ يُرِيدُ التَّعْلِيمَ وَالْأَفْضَلُ لِلْإِمَامِ إِذَا سَلَّمَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مُصَلَّاهُ عَقِبَ سَلَامِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلْفَهُ نِسَاءً فَإِنْ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ فَالسُّنَّةُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ وَلَوْ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ عَلَى مُشْرِفِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ. وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ بِمَحَرَابِهِ ﷺ وَلَمْ يَعْرِفْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافَ مَا عُرِفَ

(١) [صحيح] وقد تقدم تحريره.

(٢) [حسن] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٤٢/٢]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٣٣٧٣]، وأبو يعلى في (مسنده) [رقم/٦٦٥٥]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه. قلت: حديث حسن.

وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلتَّغْلِيلِ مِنْ مَوْضِعٍ فَرَضِهِ.

منه فَبَحْثُ اسْتِثْنَائِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ لَا سِيَّما مَعَ رِعايَةِ أَنَّ سُلُوكَ الْأَدَبِ أَوْلَى مِنْ امْتِثَالِ الْأَمْرِ يَمِينُهُ لِلْمَأْمُومِينَ وَيَسَارُهُ لِلْمَحْرَابِ وَلَوْ فِي الدُّعَاءِ وَانْصِرَافُهُ لَا يُثَنِّي فِي نَدْبِ الذِّكْرِ لَهُ عَقِبُهَا لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ فِي مَحَلِّهِ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَهَا أَنَّهُ لَا يَفُوتُ بِفِعْلِ الرَّائِبَةِ وَإِنَّمَا الْفَائِثُ بِهَا كَمَالُهُ لَا غَيْرُ.

(تنبيه) كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِيمَنْ زَادَ عَلَى الْوَارِدِ كَأَن سَبَّحَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ فَقَالَ الْقِرَافِيُّ يُكْرَهُ لِأَنَّهُ سَوْءُ أَدَبٍ وَأَيْدِ بَأَنَّهُ دَوَاءٌ وَهُوَ إِذَا زِيدَ فِيهِ عَلَى قَانُونِهِ يَصِيرُ دَاءٌ وَبَأَنَّهُ مِفْتَاحٌ وَهُوَ إِذَا زِيدَ عَلَى أَسْنَانِهِ لَا يَفْتَحُ وَقَالَ غَيْرُهُ يَحْصُلُ لَهُ الثَّوَابُ الْمَخْصُوصُ مَعَ الزِّيَادَةِ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الزَّيْنِ الْعِرَاقِيِّ تَرْجِيحُهُ لِأَنَّهُ بِالْإِثْنَانِ بِالْأَصْلِ حَصَلَ لَهُ ثَوَابُهُ فَكَيْفَ يُبْطِلُهُ زِيَادَةُ مَنْ جَنَسِهِ. وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الْعِمَادِ بَلْ بَالِغٌ فَقَالَ لَا يَحِلُّ اعْتِقَادُ عَدَمِ حُصُولِ الثَّوَابِ لِأَنَّهُ قَوْلٌ بِلا دَلِيلٍ يَرُدُّهُ عُمُومُ ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَانِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وَلَمْ يَعْرِ الْقِرَافِيُّ عَلَى سِرِّ هَذَا الْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ وَهُوَ تَسْبِيحُ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَالْحَمْدُ كَذَلِكَ وَالتَّكْبِيرُ كَذَلِكَ بِزِيَادَةِ وَاحِدَةٍ تَكْمِلُهُ الْمِائَةُ وَهُوَ أَنَّ أَسْمَاءَهُ تَعَالَى تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ وَهِيَ إِمَّا ذَاتِيَّةٌ كَاللَّهُ أَوْ جَلَالِيَّةٌ كَالْكَبِيرِ أَوْ جَمَالِيَّةٌ كَالْمُحْسِنِ فَجَعَلَ لِلأَوَّلِ التَّسْبِيحَ لِأَنَّهُ تَنْزِيهِ لِلذَّاتِ وَلِلثَّانِي التَّكْبِيرَ وَلِلثَّالِثِ التَّحْمِيدَ لِأَنَّهُ يَسْتَدْعِي النِّعَمَ وَزِيدَ فِي الثَّالِثَةِ التَّكْبِيرُ أَوْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْخُ لَأَنَّهُ قِيلَ إِنَّ تَمَامَ الْمِائَةِ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَسْمُ الْأَعْظَمُ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي أَسْمَاءِ الْجَلَالِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا الثَّانِي أَوْجَهُ نَقْلًا وَنَظَرًا ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ بِمَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ بَلْ فِيهِ الدَّلَالَةُ لِلْمُدَّعِي وَهُوَ أَنَّهُ وَرَدَ فِي رِوَايَاتِ النِّقْصِ عَنْ ذَلِكَ الْعَدَدِ وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ كَخَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَإِحْدَى عَشْرَةَ وَعَشْرَةَ وَثَلَاثٍ وَمِائَةٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ فِي التَّسْبِيحِ وَخَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَإِحْدَى عَشْرَةَ وَعَشْرَةَ وَمِائَةٍ فِي التَّحْمِيدِ وَخَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَإِحْدَى عَشْرَةَ وَعَشْرَةَ وَمِائَةٍ فِي التَّكْبِيرِ وَمِائَةٍ وَخَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَعَشْرَةَ فِي التَّهْلِيلِ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ التَّعَبُّدِ بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ التَّعَبُّدُ بِهِ وَاقِعٌ مَعَ ذَلِكَ بِأَنْ يَأْتِيَ بِإِحْدَى الرِّوَايَاتِ الْوَارِدَةِ وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا أَتَى بِغَيْرِ الْوَارِدِ نَعَمْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ شَرَحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَتْ رِوَايَتَانِ سُنَّ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَخْتَمِ الْمِائَةِ بِتَكْبِيرَةٍ أَوْ بِلا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ الْخُ فَيُنْدَبُ أَنْ يَخْتِمَهَا بِهِمَا احْتِيَاظًا وَعَمَلًا بِالْوَارِدِ وَمَا امْكَنَ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ فِي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا فِي دُعَاءِ التَّشَهُدِ رَوَى بِالْمَوْحَدَةِ وَالْمُثَلَّثَةِ وَالأُولَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِذَلِكَ وَرَدَّهُ الْعِزُّ بْنُ جَمَاعَةَ بِمَا رَدَدْتَهُ عَلَيْهِ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ فِي بَحْثِ دُعَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِنْ نَوَى عِنْدَ انْتِهَاءِ الْعَدَدِ الْوَارِدِ امْتِثَالَ أَمْرٍ ثُمَّ زَادَ أَثْبِتَ عَلَيْهِمَا وَإِلَّا فَلَا وَأَوْجَهُ مِنْهُ تَفْصِيلُ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ زَادَ لِنَحْوِ شَكِّ عُدْرٍ أَوْ لَتَعَبُّدٍ فَلَا لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُسْتَدْرِكٌ عَلَى الشَّارِعِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ.

(وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلتَّغْلِيلِ) الرَّائِبِ وَغَيْرِهِ (مِنْ مَوْضِعٍ فَرَضِهِ) لِتَشَهَّدَ لَهُ مَوَاضِعُ السُّجُودِ وَقَضَيْتُهُ نَدْبُ الْإِنْتِقَالِ لِلْفَرَضِ مِنْ مَوْضِعٍ نَفَلِهِ الْمُتَقَدِّمِ وَأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ يَفْتَحُهَا مِنَ الْمَقْضِيَّاتِ وَالنَّوَافِلِ وَهُوَ

وأفضله إلى بيته، وإذا صلى وراءهم نساء مكثوا حتى ينصرفن وأن ينصرف في جهة حاجته، وإلا فيمينه. وتنقضي القدوة بسلام الإمام فللمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم، ولو اقتصر إمامه على تسليمه سلمت ثنتين، والله أعلم.

باب

مُتَجِّهٌ حَيْثُ لَمْ يُعَارِضْهُ نَحْوُ فَضِيلَةٍ صَفٍّ أَوَّلٍ أَوْ مَشَقَّةٍ خَرَقٍ صَفٍّ آخَرَ مَثَلًا فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ فَصَلَّ بِنَحْوِ كَلَامِ إِنْسَانٍ لِلنَّهْيِ فِي مُسْلِمٍ عَنْ وَصَلِ صَلَاةٍ بِصَلَاةٍ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ أَوْ خُرُوجٍ (وأفضله) أي الانتقال للثقل يعني الذي لا تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ وَلَوْ لِمَنْ بِالْكَعْبَةِ وَالْمَسْجِدِ حَوْلَهَا (إلى بيته) لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْعَرَةِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» ^(١) وَلَآنَ فِيهِ الْبُعْدُ عَنِ الرِّيَاءِ وَعَوْدُ بَرَكَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْبَيْتِ وَأَهْلِهِ كَمَا فِي حَدِيثٍ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَكِفًا وَلَمْ يَخَفْ بِتَأْخِيرِهِ لِلْبَيْتِ فُوتَ وَقْتٍ أَوْ تَهَاوُنًا وَفِي غَيْرِ الضُّحَى وَرَكَعَتَيِ الطَّوَافِ وَالْإِحْرَامِ بِمِيقَاتٍ بِهِ مَسْجِدٌ وَنَافِلَةٌ الْمُبَكَّرُ لِلْجُمُعَةِ، (وإذا صلى وراءهم نساء مكثوا) ندبًا (حتى ينصرفن) للاتباع ولأن الاختلاط بهن مظنة الفساد وتنصرف الخنثى فرادى بعدهن وقبل الرجال (وأن ينصرف في جهة حاجته) أي إن كان له حاجة أي جهة كانت (والا) يَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ فِي جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ (فلينصرف يمينه) لندب التيامن قال الإسوي ويُنَافِيهِ أَنَّهُ يُسَنُّ فِي كُلِّ عِبَادَةِ الذَّهَابِ فِي طَرِيقِ الرَّجُوعِ فِي أُخْرَى أَهْ وَيُجَابُ بِحَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا امْكَنَهُ مَعَ التَّيَامُنِ أَنْ يَرْجِعَ فِي طَرِيقِ غَيْرِ الْأُولَى وَلَا رَاعَى مَصْلَحَةَ الْعَوْدِ فِي أُخْرَى لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِيهِ بِشَهَادَةِ الطَّرِيقَيْنِ لَهُ أَكْثَرُ (وتنقضي القدوة بسلام الإمام) التسليم الأولى لخروجه بها نعم يسن للمأموم أن يؤخرها إلى فراغ إمامه من تسليمته وإذا انقضت بالأولى صار المأموم كالمفرد. (فللمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) نعم إن سبق وكان جلوسه مع إمامه في غير محل تشهد الأول لزمه القيام عقب تسليمه فورًا وإلا بطلت صلاته كما يأتي إن علم وتعمد وظاهر أن محله إن طوله كجلسة الاستراحة أو فيه كره له التطويل ويسن له هنا القيام مكبرًا مع رفع يديه لأنه سنة في القيام من التشهد الأول نعم لو قام الإمام منه وخلفه مسبوق ليس في محل تشهد الأول فالأوجه أنه يرفع تبعًا له وفرق بينه وبين ترك متابعتيه في التورك بأن حكمة الانقراض من سهولة القيام عنه موجودة فيه فقد تمت رعايتها على المتابعة بخلافه هنا (ولو اقتصر إمامه على تسليمه سلمت ثنتين والله أعلم) تحصيلًا لفضيلتهما لما تقرر أنه صار مفردًا.

باب شروط الصلاة

جمع شرط بسكون الراء وهو لغة تعليق أمر مستقبل بمثله أو إلزام الشيء والتزامه وبفتحها العلامة واصطلاحًا ما يلزم من عديمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته قيل كان الأولى

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٦٩٨]، وغيره من حديث: زيد بن ثابت رضي الله عنه.

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ: مَعْرِفَةُ الْوَقْتِ، وَالاسْتِقْبَالُ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ، وَرُكْبَتَيْهِ،

تقديم هذا على باب صفة الصلاة إذ الشرط ما يجب تقدمه على الصلاة واستمراره فيها ويُعبر عنه بأنه ما قارَنَ كُلَّ مُعْتَبَرٍ سِوَاهُ بخلاف الرُّكْنِ هـ. ويُردُّ بأنه أشارَ إلى أَهَمِّيَّةِ المقصود بالذات على المقصود بطريق الوسيلة وبأنه لَمَّا جَعَلَ الْبُطْلَانَ الْمُشْتَمِلَ عَلَيْهَا الْفَصْلَ الْآتِي دَاخِلَةً فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ إِشَارَةً إِلَى اتِّحَادِ الشَّرْطِ. وَالْمَانِعِ هُنَا وَهُوَ الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ الْمُتَضَبِّطُ الْمُعَرَّفُ نَقِضَ الْحُكْمِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَقْدِ هَذَا وَوُجُودِ ذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ جُعِلَ انْتِفَاؤُهُ شَرْطًا حَقِيقَةً عِنْدَ الرَّافِعِيِّ وَتَجَوُّزًا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّ الشَّرْطَ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ مِنْ جَمِيعِ حَيْثِيَّاتِهَا بخلاف الموانع لا فِتْرَاقٍ نَحْوِ النَّاسِي وَغَيْرِهِ هُنَا لِإِثْمِ حُسْنِ تَأْخِيرِهِ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ قَدَّمُوا بَحْثَ مَا عَدَا السَّتْرَ وَلَمْ يُنْصَوْا عَلَى شَرْطِيَّتِهِ إِلَّا هُنَا مَا عَدَا الْاسْتِقْبَالَ قُلْتُ نَظَرُوا فِي الْبَحْثِ عَنْ حَقَائِقِهَا إِلَى كَوْنِهَا وَسَائِلَ مُقَدِّمَةً أَمَامَ الْمَقْصُودِ وَعَنْ شَرْطِيَّتِهَا إِلَى كَوْنِهَا تَابِعَةً لِلْمَقْصُودِ وَأَمَّا نَصُّهُمْ أَوَّلًا عَلَى شَرْطِيَّةِ الْاسْتِقْبَالِ فَوَقَعَ اسْتِطْرَاقًا وَأَمَّا تَأْخِيرُهُمْ الْبَحْثَ عَنِ السَّتْرِ فَإِشَارَةٌ إِلَى وَجُوبِهِ لِذَاتِهِ تَارَةً وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ شَرْطًا أُخْرَى فَلِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالصَّلَاةِ لَمْ يُبَحْثْ عَنْهُ مَعَ الْبَقِيَّةِ أَوَّلًا وَلِكُونِهِ فِيهَا شَرْطًا أَدْرَجُوهُ مَعَ بَقِيَّةِ شُرُوطِهَا الْمُتَكَلِّمَ عَلَيْهَا هُنَا إجمالاً مِنْ حَيْثُ الشَّرْطِيَّةُ مَعَ ذِكْرِ تَوَابِعِهَا فَنَأْمَلُهُ.

(خَمْسَةٌ) وَلَا يَرُدُّ الْإِسْلَامُ لِأَنَّ طَهَارَةَ الْحَدِيثِ تَسْتَلْزِمُهُ وَلَا الْعِلْمُ بِالْفَرْضِيَّةِ وَبِالْكَيْفِيَّةِ بِأَنْ يَعْلَمَ فَرْضِيَّتَهَا مَعَ تَمْيِيزِ فُرُوضِهَا مِنْ سُنَنِهَا لِأَنَّهُ شَرْطٌ لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، نَعَمْ إِنْ اعْتَقَدَ الْعَامِيُّ أَوْ الْعَالِمُ عَلَى الْأَوْجَهِ الْكُلِّ فَرْضًا صَحَّحَ أَوْ سَنَةً فَلَا أَوْ الْبَعْضُ وَالْبَعْضُ صَحَّحَ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِفَرْضٍ مُعَيَّنٍ الْفَلْيَتَّعَلَّقْ وَلَا التَّمْيِيزَ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ دُخُولِ الْوَقْتِ تَسْتَلْزِمُهُ أَحَدُهَا (مَعْرِفَةُ) دُخُولِ (الْوَقْتِ) وَلَوْ ظَنًّا مَعَ دُخُولِهِ بَاطِلًا فَلَوْ صَلَّى غَيْرَ ظَانَ وَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ أَوْ ظَانًّا وَلَمْ تَقَعْ فِيهِ لَمْ تَنْعَقِدْ، (و) ثَانِيهَا (الْاسْتِقْبَالُ) كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ مَعَ مَا يُسْتَنْتَى مِنْهُ (و) ثَالِثُهَا (سِتْرُ الْعَوْرَةِ) عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَإِنْ كَانَ خَالِيًا فِي ظُلْمَةٍ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ»^(١) أَيْ بِالْغَيْرِ إِلَّا بِخِمَارٍ فَإِنْ عَجَزَ بِالطَّرِيقِ السَّابِقِ فِي التَّيَمُّمِ وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَهُ هُنَا سُؤَالُ نَحْوِ الْعَارِيَّةِ وَقَبُولُ هِبَةٍ تَأْفِيهِ كَطَلِينِ صَلَّى عَارِيًّا وَأَتَمَّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ وَجُوبًا وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ وَجَدَهُ فِيهَا اسْتَتَرَ بِهِ فَوْرًا وَبَنَى حَيْثُ لَا تَبْطُلُ كَالِاسْتِدْبَارِ وَلِزِمَهُ أَيْضًا سِتْرُهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ وَلَوْ فِي الْخُلُوءِ لَكِنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا سِتْرُ سَوَاتِي الرَّجُلِ وَالْأَمَةِ وَمَا بَيْنَ سُرَّةِ وَرُكْبَةِ الْحَرَّةِ فَقَطْ إِلَّا لِأَدْنَى غَرَضٍ كَتَبْرِيدٍ وَخَشْيَةِ غُبَارٍ عَلَى ثَوْبٍ يُجَمِّلُهُ وَيُكْرَهُ لَهُ نَظَرُ سَوَاةٍ نَفْسِهِ بِلَا حَاجَةٍ (وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ) وَلَوْ قَنًا وَصَبِيًّا غَيْرَ مُمَيِّزٍ (مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ) لِخَبَرٍ بِهِ لَهُ شَوَاهِدُ مِنْهَا الْحَدِيثُ الْحَسَنُ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢١٨/٦]، وأبو داود في (سننه) [رقم / ٦٤١]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ٣٧٧]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ٦٥٥]، وغيرهم من حديث: عائشة رضي الله عنها. قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للآلباني [رقم / ٥٩٦].

وكذا الأمة في الأصح، والحرّة ما سوى الوجه والكفّين. وشرّطه ما منع إدراك لون البشرة، ولو طين وماء كدّر، والأصح وجوب التّطّين على فاقد الثّوب، ويحبّ ستر أغلاه

«عَطَّ فَنَحْدَكَ فَإِنَّ الْفَيْحَذَ عَوْرَةٌ»^(١) نعم يجب ستر جزء منهما ليتحقّق به ستر العورة (وكذا الأمة) ولو مبعضة ومكاتبه وأم ولد عورتها ما ذكر (في الأصح) كالرجل بجايح أن رأس كل غير عورة إجماعاً (و) عورة (الحرّة) ولو غير ممّيزة والخنثى الحرّ (ما سوى الوجه والكفّين) ظهرهما وبطنهما إلى الكوعين لقوله تعالى ﴿وَلَا يَبْيُتِنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١] أي إلا الوجه والكفّين وللحاجة لكشفهما وإتّما حرّم نظرهما كالزائد على عورة الأمة لأن ذلك مظنة للفتنه وعورتها خارجها في الخلوة كما مرّ وعند نحو مُحَرَّم ما بين السّرة والرّكبة وصوتها غير عورة.

(تنبيه) عبّر شيخنا بقوله والخنثى رقاً وحرّية كالأنثى وقوله رقاً غير محتاج إليه لأن عورة الذّكر والأنثى القتين لا تختلف إلا على الضعيف أن عورة الأنثى أوسع من عورة الذّكر.

(وشرّطه) أي الساتر (ما) الأحسن كونها مصدّرة (منع إدراك لون البشرة) وإن لم يمنع حجمها وشرّطه أيضاً أن يشتمل على المستور لبساً أو نحوه فلا يكفي زجاج وماء صافٍ وثوب رقيق لأن مقصود السّتر لا يحصل به ولا الظلمة لأنّها لا تسمى ساتراً عرفاً وبهذا يندفع إيراد أصابع لا جرم لها فإنّها وإن منعّت اللون لا تسمى ساتراً عرفاً نظراً لحيثيّتها الناشئة من عدم وجود جرم لها. (ولو) وهو حرير والأوجه أنّه لا يلزمه قطع زائد على العورة إن نقص به المقطوع ولو يسيراً لأن الحرير يجوز لبسه لحاجة والنقص حاجة أي حاجة ونجس تعدّر غسله كالعدم وفارق الحرير بأن اجتناب النجس شرط لصحة الصلاة ولا كذلك الحرير وأيضاً فهو عند عدم غيره مباح والنجس مبطل ولو عند عدم غيره (وطين) وحُبّ وحفرة رأسهما ضيق بحيث لا يمكن رؤية العورة منه بخلاف نحو خيمة ضيقة ومثلها فيما يظهر قميص جعل جنبه بأعلى رأسه وزره عليه لأنّه حينئذٍ مثلها في أنّه لا يسمّى ساتراً ويحتمل الفرق بأنّها لا تعدّ مشتملة على المستور بخلافه، ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدلّ لهذا (وماء كدّر) أو غلبت خضرته كأن صلى فيه على جنازة أو بالإيماء أو كأن يطبق طول الانغماس فيه (والأصح وجوب التّطّين) ومثل ذلك الماء فيما ذكر، وكذا لو أمكنه السجود على الشطّ مع بقاء ستر عورته به ولا يلزمه أن يقوم فيه ثم يسجد على الشطّ إن شقّ ذلك عليه مشقة شديدة لأنّه لا يعدّ ميسوراً حينئذٍ فيصلي على الشطّ عارياً ولا يُعبد. هذا هو الذي يتّجه في ذلك وبه يُجمع بين إطلاق الدارميّ عدم اللزوم وبحبّ بعضهم اللزوم (على) مرید صلاة وغيره خلافاً لمنّ وهم فيه (فاقد) ساتر غيره من (الثوب وغيره) لقدرته به على السّتر ومن ثمّ كفى به مع القدرة على الثوب (ويحبّ ستر أغلاه) أي الساتر أو المصلي بدليل قوله عورته الآتي.

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٧٩/٣]، وغيره من حديث: جرهد بن رزاح بن عدى رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للالباني [رقم/٧٩٠٦].

وجَوَانِبِهِ لَا أَسْفَلَهُ، فَلَوْ رُمِيتْ عَوْرَتُهُ مِنْ جَنْبِهِ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكْفِ فَلْيُزِرَّهُ، أَوْ يَشُدَّ وَسَطَهُ، وَلَهُ سِتْرٌ بَعْضُهَا بِيَدِهِ فِي الْأَصَحِّ،

(وجوانبيه) أي الساتر للعورة على التقدير الأول فهو عليه مصدر مضاف لفاعله وعلى الثاني لمفعوله لكن الأول أحسن لأنه الأنسب بسياق المتن واحتياج الثاني إلى تقدير أعلى عورته أي ساترها فيرجع للأول ولا مبالاة بتوزيع الضمير في أعلاه وعورته لوضوح المراد (لا أسفله) لئسره ومنه يؤخذ أنه لو اتسع الكُم فأسله بحيث ترى منه عورته لم يصح إذ لا عسر في الستر منه وأيضا فهذه رؤية من الجانب وهي تضر مطلقا (فلو) صلى على عالٍ أو سجد مثلا لم تضر رؤية عورته من دبله أو صلى وقد (رُميت عورته) أي كانت بحيث ترى عادة (من جيبه) أي طوق قميصه لسعته (في ركوع أو غيره لم يكف) هذا القميص للستر به (فليزره أو يشد وسطه) بفتح السين على ما يأتي في فصل لا يتقدم على إمامه حتى تكون عورته بحيث لا ترى منه ويكفي ستر لحيته إن منعته رؤيتها منه وذلك للخبر الصحيح «إنا نصيد أفتصلي في الثوب الواحد؟ قال: نعم، وأزره ولو بشوكة»^(١) فإن لم يفعل ذلك انعقدت صلاته ثم تبطل عند انحنائه بحيث ترى عورته وفائدة انعقادها دوامها لو ستره وصحة القدوة به قبل بطلانها.

(تنبيه) يجب في يزره ضم الراء على الأفصح ليناسب الواو المتولدة لفظا من إشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لخفايتها فكان الواو وليت الراء وقيل لا يجب لأن الواو قد يكون قبلها ما لا يناسبها ويجوز في دال يشد الضم اتباعا لعينه والفتح للتحفة قيل والكسر وقضية كلام الجاربردي كابن الحاجب استواء الأولين وقول شارح إن الفتح أنصح لعله لأن نظرهم إلى إشار الألفية أكثر من نظرهم إلى الاتباع لأنها أنسب بالفصاحة والنصق بالبلاغة.

(وله) بل عليه إذا كان في ساتر عورته خرق لم يجد ما يسد غير يده كما هو ظاهر وفي هذه هل يبقها في حالة السجود إذا لم يمكن وضعها مع الستر بها لعدده أو يضعها لتوقف صحة السجود عليها تجوز كلاً من الكشف وعدم وضع بعض الأعضاء كالجبهة مع عدم الإعادة فيهما. وحينئذ فالذي يتجه تخييره إذ لا مرجح، وليس هذا كما مر قريبا في قولنا فيصلي على الشط المعلوم منه أنه إذا تعارض السجود والستر قدم السجود لأن ذاك فيه تعارض أصلي السجود والستر، وأصل السجود أكد لأنه ركن وما هنا تعارض فيه وضع عضو مختلف في وجوبه وستر بعضه عضو مختلف في أجزاء الستر به فتعين (ستر بعضها) أي العورة (بيده) حيث لا نقض (في الأصح) لحصول المقصود ودعوى أن بعضه لا يستر ممنوعة وقارب الاستنجاء بيده لاحتراهما والاستياك بأصبعه لأنه لا يسمى

(١) [حسن] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٦٣٢]، والنسائي في (سننه) [رقم / ٧٦٥]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم / ٧٧٨]، وغيرهم من حديث: سلمة ابن الأكوع رضي الله عنه. قلت: حديث حسن. ينظر: (إرواء الغليل) للألباني [رقم / ٢٦٨].

فإن وجدَ كافي سَوَاتِيه تَعَيَّنَ لهما، أو أحدهما فُقْبِلَ وقِيلَ: دُبَّرَ، وقِيلَ: يَتَخَيَّرُ. وَطَهَارَةُ
الْحَدَثِ، فَإِنْ سَبَقَهُ بَطَلَتْ، وفي القديم يَبْنِي، وَيَجْرِيَانِ فِي كُلِّ مُنَاقِضٍ عَرَضُ بِلَا تَقْصِيرٍ،
وَتَعَدَّرَ دَفَعُهُ فِي الْحَالِ، فَإِنْ أَمَكَّنَ بَأْنَ كَشَفَتْهُ رِيحٌ فَسَتَرَ فِي الْحَالِ لَمْ تَبْطُلْ.
وَأَنْ قَصَرَ بَأْنَ فَرَعَتْ مُدَّةٌ خُفَّ فِيهَا بَطَلَتْ.

استيكا عُرْفًا وَيَكْفِي بِيَدٍ غَيْرِهِ قَطْعًا وَإِنْ جَرَّهَ كَمَا لَوْ سَتَرَهَا بِحَرِيرٍ وَيَلْزَمُ الْمُصَلِّي سَتْرُ بَعْضِ عَوْرَتِهِ بِمَا
وَجَدَهُ وَتَحْصِيلُهُ قَطْعًا وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَحْصِيلِ وَاسْتِعْمَالِ مَاءٍ لَا يَكْفِيهِ لِطَهْرِهِ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ رَفْعُ
الْحَدَثِ وَفِي تَجْزِيهِ خِلَافٌ وَهَذَا الْمَقْصُودُ السُّتْرُ، وَهُوَ يَتَجَزَّى (فَإِنْ وَجَدَ كَافِي سَوَاتِيهِ) أَي قُبْلَهُ وَدُبَّرَهُ
سُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّ كَشْفَهُمَا يَسُوءُ صَاحِبَهُمَا (تَعَيَّنَ لهما) لِفَحْشِيهِمَا وَلِلاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُمَا عَوْرَةٌ (أَوْ) كَافِي
(أَحَدِهِمَا فُقْبِلَ) أَي الشَّخْصَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى وَالْخُنْثَى يَتَعَيَّنُ سَتْرُهُ لِأَنَّهُ بَارِزٌ لِلْقُبْلَةِ وَالذُّبُرِ مُسْتَوْرٌ
بِالْأُنْثَى غَالِبًا فَعَلِمَ أَنَّهُ يَجِبُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ أَيْضًا نَظَرًا لِيُرُوزِهِ وَأَنَّهُ يَلْزَمُ الْخُنْثَى سَتْرُ قُبْلِهِ فَإِنْ
كَفَى أَحَدَهُمَا فَقَطْ فَالْأُولَى سَتْرُ آلَةٍ ذَكَرَ بِحَضْرَةِ أَمْرَاءٍ وَعَكْسُهُ وَعِنْدَ مِثْلِهِ يَتَخَيَّرُ كَمَا لَوْ كَانَ وَحْدَهُ
(وَقِيلَ دُبَّرَ) لِأَنَّهُ أَفَحَشُ عِنْدَ نَحْوِ السُّجُودِ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ) لِتَعَارُضِ الْمَعْنَيْنِ.

(و) رَابِعُهَا (طَهَارَةُ الْحَدَثِ) بِأَقْسَامِهِ السَّابِقَةِ بِمَاءٍ أَوْ تُرَابٍ وَجَدَهُ وَإِلَّا لَمْ تَكُنْ شَرْطًا لِمَا مَرَّ مِنْ
صِحَّةِ صَلَاةٍ فَاقْدِ الطَّهَوْرَيْنِ فَإِنْ نَسِيَهُ وَصَلَّى أَثِيبَ عَلَى قَصْدِهِ لَا عَلَى فِعْلِهِ إِلَّا مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى
طَهْرِهِ كَالذَّكْرِ، وَكَذَا الْقِرَاءَةُ إِلَّا مَنْ نَحْوِ جُنُبٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُؤَثَّرِ النِّسْيَانُ هُنَا فِيمَا يَأْتِي لِأَنَّ
الشُّرُوطَ مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ، وَهُوَ لَا يُؤَثَّرُ فِيهِ ذَلِكَ وَمَنْ تَمَّ بَطَلَتْ بَنَحْوِ سَبَقِهِ كَمَا قَالَ (فَإِنْ سَبَقَهُ)
أَي الْمُصَلِّي غَيْرُ السَّلَاسِ وَلَوْ فَاقْدِ الطَّهَوْرَيْنِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْحَدَثِ أَوْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ
لِطُلَانِ طَهْرِهِ إجماعًا وَلِأَنَّ صَلَاةَ فَاقْدِهِمَا مُنْعَقِدَةٌ (وَفِي الْقَدِيمِ) وَقَوْلُ فِي الْجَدِيدِ أَيْضًا أَنَّهُ يَتَطَهَّرُ وَ
(يَبْنِي) وَإِنْ كَانَ حَدَثُهُ أَكْبَرَ لِيَحْبَرَ فِيهِ لِكَيْتَهُ ضَعِيفٌ اتِّفَاقًا وَخَرَجَ بِسَبَقِهِ مَا لَوْ نَسِيَهُ فَلَا تَنْعَقِدُ اتِّفَاقًا
(وَيَجْرِيَانِ) أَي الْقَوْلَانِ (فِي كُلِّ مُنَاقِضٍ) أَي مُنَافٍ لِلصَّلَاةِ (عَرَضٌ) لِلْمُصَلِّي فِيهَا (بِلَا تَقْصِيرٍ) مِنْهُ
(وَتَعَدَّرَ) دَفَعَهُ عَنْهُ (فِي الْحَالِ) كَتَنَجَّسَ ثَوْبُهُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ إِنْقَاؤُهُ فَوْرًا بِرَطْبٍ وَكَأَنَّ طَيْرَ الرِّيحِ ثَوْبَهُ
لِمَحَلِّ بَعِيدٍ أَيْ لَا يَصِلُهُ إِلَّا بِفِعْلِ كَثِيرٍ أَخَذًا وَمِمَّا قَالُوهُ فِي عُنُقِ أُمَةٍ بَعْدَ سَائِرِهَا عَنْهَا (فَإِنْ أَمَكَّنَ) دَفَعَهُ
حَالًا (بَأْنَ) كَشَفَتْهُ رِيحٌ فَسَتَرَ فِي الْحَالِ) أَوْ تَنَجَّسَ رِدَاؤُهُ. فَأَلْقَاهُ أَوْ نَفَضَهَا عَنْهُ حَالًا (لَمْ تَبْطُلْ) صَلَاتُهُ
وَيُتَقَرَّرُ هَذَا الْعَارِضُ لِقِلَّتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَحَاها بَنَحْوِ كُمِهِ أَوْ عَوْدِ بِيَدِهِ لِأَنَّهُ حَامِلٌ لَهَا حَيْثُ تَزِيدُ وَلَا يُقَاسُ
الْحَمْلُ هُنَا بِحَمْلِ الْوَرَقَةِ السَّابِقِ قُبِيلَ فَصَلِّ قِضَاءَ الْحَاجَةِ لِأَنَّ الْحَمْلَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ مَحْمُولٌ عَلَى مَا
يُنَاسِبُهُ إِذَا مَا هُنَا أَضِيقَ فَاتَّرَ فِيهِ مَا لَا يُؤَثَّرُ تَمَّ أَلَا تَرَى أَنَّ حَمْلَ الْمُمَاسِّ هُنَا مُبْطِلٌ وَتَمَّ لَا يَحْرُمُ وَقَدْ مَرَّ
سِرُّ ذَلِكَ فِي مَبْحَثِ السُّجُودِ عَلَى مَا لَا يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ (وَإِنْ قَصَرَ بَأْنَ فَرَعَتْ مُدَّةٌ خُفَّ فِيهَا) فَاحْتَاجَ
لِغَسَلِ رِجْلَيْهِ (بَطَلَتْ) قَطْعًا كَحَدَثِهِ مُخْتَارًا وَبَحَثَ الشُّبْكِيُّ أَنَّ هَذَا إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فِرَاقِهَا وَإِلَّا
لَمْ تَنْعَقِدْ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا ظَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقْصُرْ فَلَا يَتَأْتِي الْقَطْعُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ غَفْلَتَهُ عَنْهَا حَتَّى ظَنَّ ذَلِكَ

وَطَهَارَةُ النَّجَسِ فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ. وَلَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ، وَنَجَسٌ اجْتَنَبَهُ.

تَقْصِيرٌ وَلَآئِهٖ إِذَا افْتَتَحَهَا مَعَ عِلْمِهِ بِانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ فِيهَا يَكُونُ الْمُبْطِلُ مُنْتَظِرًا، وَهُوَ لَا يُنَافِي الْإِنْعِقَادَ حَالًا كَمَا مَرَّ فَيَمْنُ أَحْرَمَ مَفْتُوحَ الْجَيْبِ فَالَّذِي يَتَّجِهَ انْعِقَادُهَا حَتَّى تَصِحَّ الْقُدُورَةُ بِهِ .

وَخَامِسُهَا (طَهَارَةُ النَّجَسِ) الَّذِي لَا يُعْفَى عَنْهُ (فِي الثُّوبِ) وَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مَحْمُولٍ لَهُ وَمُلَاقٍ لَذَلِكَ الْمَحْمُولِ (وَالْبَدَنِ) وَمِنْهُ دَاخِلُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ وَالْعَيْنِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ غَسْلُ ذَلِكَ فِي الْجَنَابَةِ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ أَغْلَظُ (وَالْمَكَانِ) الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي» ^(١) وَصَحَّ خَبَرُ «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ» ^(٢) ثَبَتَ الْأَمْرُ بِاجْتِنَابِ النَّجَسِ، وَهُوَ لَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَتَعَيَّنَ فِيهَا وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ وَالنَّهْيُ فِي الْعِبَادَةِ يَقْتَضِي فَسَادَهَا وَقَوْلُهُمْ وَهُوَ لَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ التَّضَمُّخِ بِهِ فِي الْبَدَنِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ، وَكَذَا فِي الثُّوبِ عَلَى تَنَاقُضِ فِيهِ وَتُسْتَنْتَى مِنَ الْمَكَانِ ذَرَقُ الطَّيُورِ فَيُعْفَى عَنْهُ فِيهِ أَرْضُهُ، وَكَذَا فِرَاشُهُ عَلَى الْأَوْجَةِ إِنْ كَانَ جَافًا وَلَمْ يَتَعَمَّدْ مُلَامَسَتَهُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُكَلِّفُ تَحَرِّيَ غَيْرِ مَحَلِّهِ لَا فِي الثُّوبِ مُطْلَقًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ (وَلَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ وَنَجَسٌ) كَثَوَيْنِ وَمَحَلِّينِ (اجْتَنَبَهُ) لِمَا مَرَّ بِتَفْصِيلِهِ فِي الْأَوَانِي قَوْلُ الْمُحَسَّنِيِّ قَوْلُهُ: بَأَنَّ مَا تَطَهَّرُ بِهِ الْإِنْسَانُ وَقَوْلُهُ إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ الْإِنْسَانُ هَاتَانِ الْقَوْلَانِ لِيَسْتَأْنِفَ فِي تَسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا وَفِي هَامِشٍ نُسخَةٌ مِنْهَا بِعِبَارَةِ نُسخِ الشَّيْخِ ابْنِ قَاسِمٍ ثُمَّ مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي هَذِهِ وَنُصَّهَا عَقِبَ قَوْلِهِ كَذَا أَطْلَقُوا هُنَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْمِيَاهِ بَأَنَّ مَا تَطَهَّرُ بِهِ ثُمَّ انْعَدَمَ فَصَارَ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّطَهُّرِ ثَانِيًا كَأَنَّهُ مُبْتَدِئٌ طَهَارَةً جَدِيدَةً فَلَزِمَهُ الْاجْتِهَادُ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ مَا سَتَرَ بِهِ بَاقِي بَحَالِهِ فَلَا مُحَوِّجَ لِإِعَادَةِ الْاجْتِهَادِ بِهِ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي الْقُبْلَةِ إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ وَأَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا الظَّاهِرِ حَمْلُهُ عَلَى الْغَالِبِ الْإِنْسَانِ ١ هـ. مَا فِي الْهَامِشِ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ انْعَدَمَ وَقَوْلُهُ وَإِذَا اجْتَنَبَهُ. ١ هـ. وَمِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الظَّاهِرِ بَيِّقِينَ كَأَن يَجِدَ مَا يَغْسِلُ بِهِ أَحَدَهُمَا وَيَجِبُ مَوْسَعًا بَسْعَةَ الْوَقْتِ وَمُضَيِّقًا بِضَيْقِهِ نَعَمْ لَوْ صَلَّى فِيمَا ظَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْهُمَا ثُمَّ حَضَرَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى لَمْ يَجِبْ تَجْدِيدُهُ كَذَا أَطْلَقُوهُ هُنَا مَعَ تَصْرِيحِهِمْ فِي الْمَاءَيْنِ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْأَوَّلِ بَقِيَّةٌ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْاجْتِهَادِ وَكَأَنَّهُمْ لَمَحَوْا فِي الْفَرْقِ أَنَّ الْإِعَادَةَ ثُمَّ فِيهَا احْتِيَاطٌ تَأَمُّ بِتَقْدِيرِ مُخَالَفَتِهِ لِلأَوَّلِ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ السَّابِقِ ثُمَّ بِخِلَافِ مَا هُنَا إِذْ لَا احْتِيَاطَ فِي الْإِعَادَةِ فَلَمْ تَجِبْ وَلَا فَسَادٌ لَوْ خَالَفَ الْاجْتِهَادُ الثَّانِي الْأَوَّلَ فَجَازَ الْاجْتِهَادُ وَوَجَبَ الْعَمَلُ بِالثَّانِي. وَأَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا الظَّاهِرِ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّهُ يَسْتَتِرُ بِجَمِيعِ الثُّوبِ فَإِنَّ سَتْرَهُ بَعْضُهُ كَأَن ظَنَّ طَهَارَتَهُ بِالْاجْتِهَادِ فَقَطَعَ مِنْهُ قِطْعَةً وَاسْتَتَرَ بِهَا وَصَلَّى ثُمَّ احْتَاجَ لِلسَّتْرِ لِتَلَفٍ مَا اسْتَتَرَ بِهِ أَوْ لَا لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْاجْتِهَادِ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي الْمَاءَيْنِ

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٣٠٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٣٣٣]، وغيرهما من حديث: عائشة رضي الله عنها.

(٢) [صحيح] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [١٢٨/١]، والطبراني في (المعجم الكبير) [٨٤/١١]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٤١٢/٢]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رضي الله عنه. قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للآلباني [رقم/ ٢٨٠].

ولو نجس بعض ثوب، أو بدن وجهل، وجب غسل كله. فلو ظن طرفاً لم يكف غسله على الصحيح، ولو غسل نصف نجس ثم باقيه، فالأصح أنه إن غسل مع باقيه مجاوره طهر كله، وإلا فغير المنتصف، ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة، وإن لم يتحرك بحر كتيه، ولا قابض طرف شيء على نجس إن تحرك،

وعليه فلا فرق بين المائين والثوبين إذ هما كإتاءين والحاجة للستر كهي للتطهر وسائر العورة كالماء الذي استعمله انتهى. ففيه نظر ظاهر لما علمت من اختلاف ملحق البائين على أنه يلزم الشيخ أنه لو أكل من بعض الطعام الذي ظهر له جله بالاجتهاد ثم عاد لأكل باقيه لزمه إعادة الاجتهاد، وهو بعيد جداً فتأمل. وظاهر أن محل العمل بالثاني هنا ما إذا لم يمس الأول رطباً البدن وإلا فلا نظير ما مر في المائين ولا إعادة مطلقاً ولو لم يظهر له شيء صلى عارياً وأعاد (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب وبدن) الواو بمعنى أو (وجهل) ذلك البعض في جميعه (وجب غسل كله) لتصح الصلاة معه لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل وإنما لم ينجس ما مسه لعدم تيقن محل الإصابة وقد مر في مسألة الهرة ما يعلم منه أن الشك في النجاسة المعتصدة بأصل بقائها يقتضي بقاءه على نجاسته لا تنجيسه لئماسه عملاً بأصل بقاء طهره أما إذا انحصر في بعضه كمقدمه فلا يلزمه إلا غسل المقدم فقط. (فلو ظن) بالاجتهاد أن (طرفاً) متميزاً منه هو النجس كيده وكُم (لم يكف غسله على الصحيح) لتعذر الاجتهاد في العين الواحدة وإن اشتملت على أجزاء، ومن ثم لو فصل الكم عنها جاز له الاجتهاد فيهما. فإذا ظن أن أحدهما هو النجس غسله فقط وقبّل خبر عدل الرواية بالنجس لثوب أو بعضه إن بيته أو كان فقيهاً موافقاً نظير ما مر ولو اشتبه مكان من نحو بيت أو بساط فلا اجتهاد بل إن ضاق عرفاً وجب غسل كله وإلا نذب الاجتهاد وله الصلاة بدونه لكن إلى أن يبقى قدر النجس ولو تعذر غسل بعض ثوبه الممتنجس وأمكنه لو قطع الممتنجس لستر باقيه ولو لبعض العورة على ما بحثه الزركشي لزمه قطعه إن لم ينقصه أكثر من أجرة ثوب مثله يصلي فيه على المعتمد (ولو غسل نصف) هو مثال (نجس) كثوب (ثم باقيه) بصب الماء عليه لا في نحو جفنة وإلا لم يطهر منه شيء على المعتمد لأن طرفه الآخر نجس مماس لماء قليل وإرد هو عليه كما بيئته في شرح الإرشاد وغيره (فالأصح أنه إن غسل مع باقيه مجاوره) من النصف المغسول أو لا (طهر كله وإلا) يغسل معه مجاوره أي ولا انگسل (فغير المنتصف) بفتح الصاد هو الذي يطهر بخلاف المنتصف لأنه رطب ملاق لنجس فيغسله وحده ولا تسري نجاسة الملاقى لملاقيه خلافاً لمن زعمه وإلا لتنجس السمن الجامد كله بالفارة الميتة فيه، وهو خلاف النص. (ولا تصح صلاة ملاق) أي مماس (بعض) بدنه أو (لباسه) كعمامته (نجاسة) في شيء من صلاته (وإن لم يتحرك بحر كتيه) لينسبته إليه وخرج بلباسه وما معه نحو سرير على نجس فتصح صلاته عليه (ولا) صلاة نحو (قابض طرف شيء) كحبل أو شاة بنحو يده (على نجس) وإن لم يشد به (إن تحرك) هذا الشيء الذي على النجس (بحركته) لحمله متصلاً بنجس وفيه الخلاف الآتي أيضاً وإن

وكذا إن لم يتحرك في الأصح. فلو جعله تحت رجله صَحَّتْ مُطْلَقًا، ولا يَضُرُّ نَجَسٌ يُحَاذِي صَدْرَهُ فِي الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَلَوْ وَصَلَ عَظْمَهُ بِنَجَسٍ لَفَقِدَ الطَّاهِرَ فَمَعْدُورٌ، وَإِلَّا وَجِبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ظَاهِرًا. قِيلَ: وَإِنْ خَافَ فَإِنْ مَاتَ لَمْ يُنْزَعْ عَلَى الصَّحِيحِ.

أَوْهَمَ خِلَافَهُ قَوْلُهُ (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ) بِهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِيَسْبِيَتْهُ إِلَيْهِ كَالْعِمَامَةِ وَفَرَّقَ الْمُقَابِلَ بَيْنَهُمَا مَمْنُوعٌ وَإِنْ رَجَّحَهُ فِي الصَّغِيرِ وَاخْتَارَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَمْسَكَ لِجَامَ دَائِبَةٍ وَبِهَا نَجَاسَةٌ ضَرَّ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ وَخَرَجَ بَعْلَى نَجَسِ الْحَبْلِ الْمَشْدُودُ بِطَاهِرٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ فَلَا يَضُرُّ إِلَّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ الطَّاهِرُ يَنْجُرُّ، وَهُوَ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنَ النَجَسِ بِجَرِّهِ كَسَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ فِي الْبَرِّ، وَالَّذِي يَظْهَرُ اعْتِبَارُ انْجِرَارِهِ بِالْفِعْلِ لَوْ أَرَادَهُ لَا بِالْقُوَّةِ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى حَامِلًا لَهُ إِلَّا حَيْثُذِ وَعَبَّرُوا فِي النَجَسِ بِالْمُتَّصِلِ وَفِي الطَّاهِرِ بِالْمَشْدُودِ أَيْ نَحْوِهِ لِيُضَوِّحَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مِمَّا تَقَرَّرَ، وَهُوَ أَنَّ مَحْمُولَهُ مُمَاسَّ لِنَجَسٍ فِي الْأَوَّلِ فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ نَحْوُ شُدِّهِ بِهِ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي فَإِنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَجَاسَةِ وَاسِطَةً فَاشْتَرَطَ ارْتِبَاطَ بَيْنِ مَحْمُولِهِ وَالنَجَسِ وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِنَحْوِ شُدِّ طَرَفِ الْحَبْلِ بِذَلِكَ الطَّاهِرِ الْمُتَّصِلِ بِالنَجَسِ (فَلَوْ جَعَلَهُ) أَيْ طَرَفَ مَا ذَكَرَ (تَحْتَ رِجْلِهِ) وَصَلَّى (صَحَّتْ) صَلَاتُهُ (مُطْلَقًا) تَحَرَّكَ أَمْ لَا لِأَنَّهُ لَيْسَ حَامِلًا فَأَسْبَغَ صَلَاتَهُ عَلَى نَحْوِ بَسَاطِ مَفْرُوشٍ عَلَى نَجَسٍ أَوْ بَعْضِهِ الَّذِي لَا يُمَاشُهُ نَجَسٌ، (وَلَا يَضُرُّ نَجَسٌ) يُجَاوِزُ مَحَلَّ صَلَاتِهِ وَإِنْ كَانَ (يُحَاذِي صَدْرَهُ) أَوْ غَيْرَهُ (فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) أَوْ غَيْرَهُمَا (عَلَى الصَّحِيحِ) لِعَدَمِ مُلَاقَاتِهِ لَهُ نَعَمْ تُكْرَهُ صَلَاتُهُ بِإِزَاءِ مُتَنَجِّسٍ فِي إِحْدَى جِهَاتِهِ إِنْ قَرَّبَ مِنْهُ بَحِيثٌ يُنْسَبُ إِلَيْهِ لَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، (وَلَوْ وَصَلَ) مَعْصُومٌ إِذْ غَيْرُهُ لَا يَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي عَلَى الْأَوَجِّهِ لِأَنَّهُ لَمَّا أَهْدَرَ لَمْ يُبَالِ بِضَرَرِهِ فِي جَنْبٍ حَقَّ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ فَوَاتَ نَفْسِهِ (عَظْمُهُ) لَاخْتِلَالِهِ وَخَشْيَةُ مُبِيحِ تَيْتَمٍ إِنْ لَمْ يَصِلْهُ (بِنَجَسٍ). مِنَ الْعَظْمِ وَلَوْ مُعْلَظًا. وَمِثْلُ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى ذَهْنُهُ بِمُعْلَظٍ أَوْ رِبْطُهُ بِهِ (لِفَقْدِ الطَّاهِرِ) الصَّالِحِ لِلْوَصْلِ كَأَنَّ قَالَ خَبِيرٌ ثِقَةً إِنَّ النَجَسَ أَوْ الْمُعْلَظَ أَسْرَعَ فِي الْجَبْرِ أَوْ مَعَ وُجُودِهِ، وَهُوَ مِنْ آدَمِيِّ مُحْتَرَمٍ (فَمَعْدُورٌ) فِي ذَلِكَ فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ لِلضَّرُورَةِ وَلَا يُلْزَمُهُ نَزْعُهُ وَإِنْ وَجَدَ طَاهِرًا صَالِحًا كَمَا أَطْلَقَاهُ وَيَتْبَغِي حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ تُبَيِّحِ التَّيْتَمُ وَلَا يُقَاسُ بِمَا يَأْتِي لِعُدْرِهِ هُنَا لَا تَمُّ (وَالَا) بِأَنْ وَصَلَهُ بِنَجَسٍ مَعَ وُجُودِ طَاهِرٍ صَالِحٍ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ وَصَلَهُ بِعَظْمِ آدَمِيِّ مُحْتَرَمٍ مَعَ وُجُودِ نَجَسٍ أَوْ طَاهِرٍ صَالِحٍ (وَجِبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ظَاهِرًا)، وَهُوَ مَا يُبَيِّحُ التَّيْتَمُ وَإِنْ تَأَلَّمَ وَاسْتَتَرَ بِاللَّحْمِ فَإِنْ امْتَنَعَ أَجَبَهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِيهِ وَجُوبًا كَرَدَ الْمُعْصُوبِ وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ قَبْلَ نَزْعِ النَجَسِ لِعَتْدِيهِ بِحَمْلِهِ مَعَ سُهُولَةِ إِزَالَتِهِ. فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ وَلَوْ نَحْوَ شَيْنٍ وَبُطْءٍ بُرِّءَ لَمْ يُلْزَمْهُ نَزْعُهُ لِعُدْرِهِ بَلْ يَحْرُمُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَتَصِحُّ صَلَاتُهُ مَعَهُ بِلَا إِعَادَةٍ (قِيلَ) يُلْزَمُهُ نَزْعُهُ (وَإِنْ خَافَ) مُبِيحِ تَيْتَمٍ لِعَتْدِيهِ (فَإِنْ مَاتَ) مَنْ لَزِمَهُ النَزْعُ قَبْلَهُ (لَمْ يُنْزَعِ) أَيْ لَمْ يَجِبْ نَزْعُهُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ فِيهِ هَتَكًا لِحُرْمَتِهِ أَوْ لِسُقُوطِ الصَّلَاةِ الْمَأْمُورِ بِالنَزْعِ لِأَجْلِهَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فَيَحْرُمُ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَقَضِيَّةُ اقْتِصَارِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِ

وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ وَلَوْ حَمَلَ مُسْتَجْمِرًا بَطَلَتْ فِي الْأَصَحِّ، وَطِينُ الشَّارِعِ الْمُتَيَقَّنُ
نَجَاسَتُهُ يُعْفَى عَنْهُ

اعتمادُ عَدَمِ الحُرْمَةِ بل قال بعضهم إنَّه الأولى من الإبقاء لِكَيْنَ الذي صَرَّحَ به جمعٌ ونَقْلُهُ في البيانِ عن الأصحابِ حُرْمَتُهُ مع تعليلهم بالثاني وقيلَ يَجِبُ نَزْعُهُ لِنَلَا يَلْقَى الله تعالى حاملاً نجاسةً أي في القبر أو مطلقاً بناءً على ما قيلَ إِنَّ العائِدَ أَجْزَاءَ المَيِّتِ عند الموت والمشهور أَنَّهُ جميعُ أَجْزَائِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ الْأَوَّلَ ويجري ذلك كُلُّهُ فيمَنَ داوَى جُرْحَهُ أو حشاه بِنَجَسٍ أو خاطه به أو شَقَّ جِلْدَهُ فَخَرَجَ مِنْهُ دَمٌ كَثِيرٌ ثُمَّ بُنِيَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ لِأَنَّ الدَّمَ صارَ ظاهراً فلم يكفِ اسْتِثْنَاؤُهُ كما لو قُطِعَتْ أُذُنُهُ ثُمَّ لُصِقَتْ بِحَرَارَةِ الدَّمِ وفي الوشم وإن فُعِلَ بِهِ صَغِيرًا على الْأَوْجَةِ وَتَوَهُّمَ فَرْقٍ إِنَّمَا يَتَأْتَى مِنْ حَيْثُ الْإِثْمُ وَعَدَمُهُ فَمَتَى امْكَنَهُ إِزَالَتُهُ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ فِيمَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ وَخَوْفُ مُبِيحٍ تَيَمُّمٍ فِيمَا تَعَدَّى بِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوَصْلِ لَزِمَتْهُ وَلَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ وَتَنَجَّسَ بِهِ مَا لاقاه وإلا فلا فَتَصَحَّ إِمامَتُهُ وَمَحَلُّ تَنَجِّيسِهِ لِمَا لاقاه فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مَا لَمْ يَكُنْ اللَّحْمُ جِلْدًا رَقِيقًا لِمَنْعِهِ حَيْثُ نَزَلَ مِنْ مُمَاسَةِ النَجَسِ وَهُوَ الدَّمُ الْمُخْتَلِطُ بِنَحْوِ النَيْلَةِ وَلَوْ غَرَزَ إِبْرَةً مِثْلًا بِدَنِّهِ أَوْ انْعَرَزَتْ فُغَابَتْ أَوْ وَصَلَتْ لِدَمٍ قَلِيلٍ لَمْ يَضُرَّ أَوْ لِدَمٍ كَثِيرٍ أَوْ لِحُجُوفٍ لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ لِاتِّصَالِهَا بِنَجَسٍ . (وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ) بِالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ الْمُجْزِئِ فِي الْاسْتِنْجَاءِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِنْ انْتَشَرَ بِعَرَقٍ مَا لَمْ يُجَاوِزِ الصَّفْحَةَ أَوْ الْحَشْفَةَ وَأُخِذَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ مَسَّ الرَّأْسُ الذِّكْرَ مَوْضِعًا مُبْتَلًا مِنْ بَدَنِهِ لَمْ يَتَنَجَّسْ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ النَجْوِ مَتَى طَرَأَ عَلَيْهِ رَطْبٌ أَوْ جَفَأٌ، وَهُوَ رَطْبٌ تَعَيَّنَ الْمَاءُ .

(ولو حمل) مِثْنَةً لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ فِي بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ كَقَمَلٍ قَتَلَهُ فَتَعَلَّقَ جِلْدُهُ بِظُفْرِهِ أَوْ ثَوْبِهِ فَمَنْ أَطْلَقَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِقَتْلِهِ فِي الصَّلَاةِ يَتَعَيَّنُ أَنَّ مُرَادَهُ مَا لَمْ يَحْمِلْ جِلْدَهُ وَكَالذُّبَابِ وَلَوْ بِمَكَّةَ زَمَنَ الْإِبْتِلَاءَ بِهِ عَقِبَ الْمَوْسِمِ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ وَإِنْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ لِلْعَفْوِ لِأَنَّ مَا يَخْتَصُّ الْإِبْتِلَاءَ بِهِ بِزَمَنٍ قَلِيلٍ مَعَ إِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى مَا سَامَحُوا بِهِ وَالْعَفْوُ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَطَافِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ لِأَنَّ صِحَّتَهُ مَقْصُورَةٌ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ فَالاضْطِرَّارُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَوْ (مُسْتَجْمِرًا) أَوْ حَامِلَهُ أَوْ يَنْضَا مَذْرَأًا بِأَنَّ أَيْسَ مِنْ مَجِيءِ فَرْخٍ مِنْهُ أَوْ حَيَوَانًا بِمَنْقَذِهِ نَجِسٌ وَلَوْ مَعْفُوًّا عَنْهُ وَإِنْ خُتِمَتْ عَلَيْهِ بِنَحْوِ رِصَاصٍ فِي جِزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ . (بَطَلَتْ فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا حَاجَةَ لِحَمَلِ ذَلِكَ فِيهَا وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَا يَتَخَلَّلُ خِيَاطَةَ الثَّوْبِ مِنْ نَحْوِ الصُّبَّانِ، وَهُوَ يَنْضُ الْقَمَلِ يُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ قُرِضَتْ حَيَاتُهُ ثُمَّ مَوْتُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِعُمُومِ الْإِبْتِلَاءِ بِهِ مَعَ مَشَقَّةِ فَتَقِ الْخِيَاطَةَ لِإِخْرَاجِهِ، (وَطِينُ الشَّارِعِ) يَعْنِي مَحَلَّ الثَّرْوِ وَلَوْ غَيْرَ شَارِعٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (الْمُتَيَقَّنُ نَجَاسَتَهُ) وَلَوْ بِمُغْلَظٍ مَا لَمْ يَبْقَ عَيْنُهُ مُتَمَيِّزَةً وَإِنْ عَمَّتِ الطَّرِيقَ عَلَى الْأَوْجَةِ خَلَاقًا لِلزَّرْكَشِيِّ لِنُدْرَةِ ذَلِكَ فَلَا يَغُمُّ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ نَحْوُ مَا لَا يُدْرِكُهُ طَرَفٌ وَمَا يَأْتِي فِي دَمِ الْأَجَنَّبِيِّ بِأَنَّ عُمُومَ الْإِبْتِلَاءِ بِهِ هُنَا أَكْثَرُ بَلْ يَسْتَحِيلُ عَادَةُ الْخُلُوءِ هُنَا عَنْهُ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ الصُّوَرِ وَكَالتَّيَقُّنِ إِخْبَارٌ عَدِلَ رِوَايَةً بِهِ (يُعْفَى عَنْهُ) أَيِ فِي الثَّوْبِ وَالبَدَنِ وَإِنْ انْتَشَرَ بِعَرَقٍ أَوْ نَحْوِهِ يَمَّا يَحْتَاجُ

عَمَّا يَتَعَذَّرُ الْاحْتِرَازُ مِنْهُ غَالِيًا، وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ، وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ. وَعَنْ قَلِيلٍ دَمِ الْبِرَاغِيثِ، وَوَنِيمِ الدُّبَابِ، وَالْأَصْحُ لَا يُغْفَى عَنْ كَثِيرِهِ، وَلَا قَلِيلِ انْتَشَرِ بَعْرَقٍ وَتُغْرِفُ الْكَثْرَةُ بِالْعَادَةِ.

قُلْتُ: الْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ الْعَفْوُ مُطْلَقًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِلَيْهِ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي دُونَ الْمَكَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا يُعْمُ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ فِيهِ (عَمَّا يَتَعَذَّرُ الْاحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِيًا) بَأَن لَا يُنْسَبُ صَاحِبُهُ لِسَقَطَةٍ أَوْ قِلَّةٍ تَحْقِظُ وَإِنْ كَثُرَ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُعَدَّ اللُّوْثُ فِي جَمِيعِ أَسْفَلِ الْخُفِّ وَأَطْرَافِهِ قَلِيلًا بِخِلَافِ مِثْلِهِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ اهـ. أَيَّ أَنَّ زِيَادَةَ الْمَشَقَّةِ تَوْجِبُ عَدَّ ذَلِكَ قَلِيلًا وَإِنْ كَثُرَ عُرفًا فَمَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ هُنَا هُوَ الضَّارُّ وَمَا لَا فَلَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِكَثْرَةِ وَلَا قِلَّةٍ وَلَا لَعَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ جِدًّا فَمَنْ عَبَّرَ بِالْقَلِيلِ كَالرَّوْضَةِ أَرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ (وَيَخْتَلِفُ) ذَلِكَ (بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ) فَيُغْفَى فِي زَمَنِ السَّتَاءِ وَفِي الذَّنْبِلِ وَالرَّجُلِ عَمَّا لَا يُغْفَى عَنْهُ فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَفِي الْيَدِ وَالْكُمِّ سَوَاءً فِي ذَلِكَ الْأَعْمَى وَغَيْرِهِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ إِطْلَاقُهُمْ نَظَرًا لِمَا مِنْ شَأْنِهِ مِنْ غَيْرِ خُصُوصِ شَخْصٍ بَعَيْنِهِ وَمَعَ الْعَفْوِ عَنْهُ لَا يَجُوزُ تَلَوِيْثُ نَحْوِ الْمَسْجِدِ بِشَيْءٍ مِنْهُ وَخَرَجَ بِالْمُتَيَقِّنِ نَجَاسَتَهُ مَقْضُونُهَا مِنْهُ وَمِنْ نَحْوِ ثِيَابِ خَمَارٍ وَقَصَابٍ وَكَافِرٍ مُتَدَبِّينَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ وَسَائِرِ مَا تَغْلِبُ النَّجَاسَةُ فِي نَوْعِهِ فَكَانَتْ طَاهِرًا لِلْأَصْلِ نَعَمْ يُنْدَبُ غَسْلُ مَا قَرُبَ احْتِمَالُ نَجَاسَتِهِ وَقَوْلُهُمْ مِنَ الْبِدْعِ الْمَذْمُومَةِ غَسْلُ الثَّوْبِ الْجَدِيدِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، (و) يُغْفَى فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ (عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْبِرَاغِيثِ) لَا جِلْدِهَا كَمَا مَرَّ وَفِي مَعْنَاهَا فِي كُلِّ مَا يَأْتِي كُلُّ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ (وَوَنِيمِ الدُّبَابِ) أَيَّ ذَرَقَهُ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ وَبَوْلِ الْخُقَافِ وَمِثْلُهُ رَوْثُهُ وَرَطْبُهَا وَيَابِسُهَا فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِمَنْ خَصَّ الْمَكَانَ بِالْجَافِ وَعَمَّمُ فِي الْأَوَّلِينَ وَلَوْ عَكَسَ لَكَانَ أَوْلَى لِمَا مَرَّ أَنَّ ذَرَقَ الطُّيُورِ يُغْفَى عَنْهُ فِيهِ دُونَهُمَا بَلْ بَحَثَ الْعَفْوُ عَنْ وَنِيمِ بَرَأْسِ كَوْزٍ يَمُرُّ عَلَيْهِ مَاءٌ قَلِيلٌ فَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِمَّا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى وَيَشْتُقُّ الْاحْتِرَازُ عَنْهُ، وَهُوَ مُفْرَدٌ وَقِيلَ جَمْعُ ذُبَابَةٍ بِالْبَاءِ لَا بِالتَّوْنِ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ وَجَمْعُهُ ذِبَانٌ كَغُرْبَانٍ وَأَذْيَةٌ كَأَغْرِبَةٍ (وَالْأَصْحُ) أَنَّهُ (لَا يُغْفَى عَنْ كَثِيرِهِ) لِنُدْرَتِهِ (وَلَا عَنْ قَلِيلِ انْتَشَرِ بَعْرَقٍ) لِمُجَاوَزَتِهِ مَحَلَّهُ (وَتُغْرِفُ الْكَثْرَةُ) وَالْقِلَّةُ (بِالْعَادَةِ الْغَالِيَةِ) فَيَجْتَهَدُ الْمُصَلِّيُ أَيُّ وَجُوبًا أَنْ تَأْكُلَ وَالْأَرْجَحُ إِلَى عَارِفٍ يَجْتَهَدُ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ نَظِيرٌ مَا مَرَّ بِتَفْصِيلِهِ فِي الْقِبْلَةِ، نَعَمْ لَا يُرْجَحُ هُنَا بِكَثْرَةِ وَلَا أَعْلَمِيَّةٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْقِلَّةُ فَلْيَأْخُذْ بِهِ بَلْ وَلَوْ قِيلَ يَأْخُذْ بِهِ ابْتِدَاءً لَكَانَ لَهُ مُعْتَبَرَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَمَا رَأَى أَنَّهُ مِمَّا يَغْلِبُ التَّلَطُّعُ بِهِ وَيَعْسُرُ الْاحْتِرَازُ عَنْهُ قَلِيلٌ وَإِلَّا فَكَثِيرٌ وَلَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَقْلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ فَلَهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي، وَلَوْ تَفَرَّقَ النَّجَسُ فِي مَحَالٍ وَلَوْ جُمِعَ لَكَثُرَ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَالْكَثِيرِ عِنْدَ الْمُتَوَلِّيِّ وَالْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِمَا وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ (قُلْتُ الْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ) بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ الْأَصْحُ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ (الْعَفْوُ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ). وَإِنْ كَثُرَ مُنْتَشِرًا بِعَرَقٍ وَإِنْ جَاوَزَ الْبَدَنَ إِلَى الثَّوْبِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي دَمٍ نَحْوِ الْفَصْدِ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ هُنَا أَكْثَرُ بَلْ وَإِنْ تَفَاحَشَ وَطَبَّقَ

ودَمُ البَثَرَاتِ كالبراغيثِ، وقيل: إنَّ عَصْرَهُ فلا، والدَّمَامِيلُ والقُرُوحُ، ومَوْضِعُ الفُصْدِ،
والْحِجَامَةِ قيلَ كالْبَثَرَاتِ، والأَصْحَحُ إنَّ كَانَ مِثْلَهُ يَدُومُ غَالِيًا فَكَالاسْتِحَاضَةِ، وإِلَّا فَكَدَمِ
الأَجْنَبِيِّ فلا يُعْفَى، وقيل: يُعْفَى عن قَلِيلِهِ.
قُلْتُ: الأَصْحَحُ أَنَّهَا كالْبَثَرَاتِ،

الثَّوبُ على الْمُعْتَمِدِ، نَعَمْ مَحَلُّ الْعَفْوِ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ وَيَأْتِي حَيْثُ لَمْ يَخْتَلِطْ بِأَجْنَبِيٍّ وَإِلَّا لَمْ يُعْفَ عَنْ
شَيْءٍ مِنْهُ كَذَا ذَكَرَهُ كَثِيرُونَ وَمَحَلُّهُ فِي الْكَثِيرِ وَإِلَّا نَافَاهُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ فِي اخْتِلَاطِ دَمِ
الْحَيْضِ بِالرِّيقِ فِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ أَنَّهَا مَعَ ذَلِكَ يُعْفَى عَنْهُ لِقَلَّتِهِ كَمَا يَأْتِي وَخَرَجَ بِالْأَجْنَبِيِّ، وَهُوَ مَا لَمْ
يَحْتَاجْ لِمُاسَسَةِ نَحْوِ مَاءِ طَهْرٍ وَشُرْبٍ وَتَنْشِيفٍ احْتِاجَهُ وَيُصَاقِي فِي ثَوْبِهِ كَذَلِكَ وَمَاءٌ بَلَّلَ رَأْسَهُ مِنْ غُسْلِ
تَبَرُّدٍ أَوْ تَنْظُفٍ وَمُمَاسٍ آلَةٍ نَحْوِ فِصَادٍ مِنْ رِيْقٍ أَوْ دُهْنٍ وَسَائِرٍ مَا احْتِجَّ إِلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا فِي
الْأَخِيرِ وَغَيْرِهِ فِي الْبَاقِي قَالَ أَعْنِي شَيْخُنَا بِخِلَافِ اخْتِلَاطِ دَمِ جُرْحِ الرَّأْسِ عِنْدَ حُلْقِهِ بِبَلَّلٍ شَعْرَهُ أَوْ
بِدَوَاءٍ وَضِعَ عَلَيْهِ لِتَنْدَرَتِهِ فَلَا مَشَقَّةَ فِي الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ أَهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ وَمَا عَمَّلَ بِهِ مَمْنُوعٌ وَلَا يُنَافِي مَا
تَقَرَّرَ إِطْلَاقُ أَبِي عَلَى تَأْثِيرِ رُطُوبَةِ الْبَدَنِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَرْطُوبِهِ بِغَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بَلْ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ
الْمُسَامَحَةَ فِي اخْتِلَاطِ بِالمَاءِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِثَقَلِ الْأَصْبَحِيِّ عَنِ الْمُتَوَلِّيِّ وَالتَّمَاخُرِينَ مَا يُؤَيِّدُهُ وَحَيْثُ
كَانَ فِي مَلْبُوسٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ إِصَابَتَهُ لَهُ وَإِلَّا كَانَ قَتْلٌ قَلَمًا فِي يَدَيْهِ أَوْ ثَوْبِهِ فَاصَابَهُ مِنْهُ دَمٌ أَوْ حَمَلٌ ثَوْبًا فِيهِ
دَمٌ بَرَاغِيثٌ مَثَلًا أَوْ صَلَّى عَلَيْهِ لَمْ يُعْفَ إِلَّا عَنِ الْقَلِيلِ نَعَمْ لِمَا لَيْسَهُ زَائِدًا لِتَجَمُّلٍ أَوْ نَحْوِهِ حُكْمٌ بَقِيَّةُ
مَلْبُوسِهِ عَلَى الْأَوَجِّهِ خِلَافًا لِقَضِيَّةِ كَلَامِ الْقَاضِي بِالنِّسْبَةِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ لَا لِنَحْوِ مَاءٍ قَلِيلٍ أَيْ لَمْ يَحْتَاجْ
لِمُاسَسَتِهِ لَهُ فَيَنْجُسُ بِهِ وَإِنْ قَلَّ، (وَدَمُ الْبَثَرَاتِ) بَفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ جَمْعُ بَثْرَةٍ بِسُكُونِهَا وَقَدْ تَفَتْحَ وَهِيَ خُرَاجُ
صَغِيرَةٍ (كَالْبَرَاغِيثِ) عَفَا عَنْهُ حَيْثُ لَمْ يُعَصِّرْ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصْحَحِ لِغَلَبَةِ الْإِبْتِلَاءِ بِهَا أَيْضًا (وَقِيلَ إِنْ
عَصَرَهُ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ) مُطْلَقًا لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ كَدَمٍ بَرُغُوثٍ قَتَلَهُ لِأَنَّ
الْعَصْرَ قَدْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَيُشْتَرَطُ هُنَا أَيْضًا أَنْ لَا يَنْتَقِلَ عَنْ مَحَلِّهِ وَإِلَّا لَمْ يُعْفَ إِلَّا عَنِ قَلِيلِهِ
أَخَذًا مِنْ كَلَامِ النَّوَوِيِّ وَغَيْرِهِ وَإِنَّمَا يَنْجُو ذَلِكَ فِي غَيْرِ مُحَاذِي الْجُرْحِ مِنَ الثَّوبِ أَمَّا مُحَاذِيهِ فَيَنْبَغِي أَنْ
يُلْحَقَ بِهِ لِضَرُورَةِ الْإِبْتِلَاءِ بِكَثْرَةِ انْتِقَالِهِ إِلَيْهِ، (وَالدَّمَامِيلُ وَالْقُرُوحُ وَمَوْضِعُ الْفُصْدِ وَالْحِجَامَةِ قِيلَ
كَالْبَثَرَاتِ) فَيُعْفَى عَنْ دَمِهَا قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ مَا لَمْ يَكُنْ بِعَصْرِهِ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ (وَالْأَصْحَحُ) أَنَّهُ (إِنْ كَانَ
مِثْلَهُ) أَيْ مَا ذَكَرَ (يَدُومُ غَالِيًا فَكَالاسْتِحَاضَةِ) فَيَجِبُ الْحَشْوُ وَالْعَصْبُ كَمَا مَرَّ فِيهَا ثُمَّ مَا خَرَجَ بَعْدَ عُفَايِ
عَنْهُ (وَإِلَّا) بِدَمٍ مِثْلَهُ غَالِيًا (فَكَدَمِ الْأَجْنَبِيِّ) يُصَيِّبُهُ (فَلَا يُعْفَى) عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْمُشَبَّهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ، وَهَذَا
أَوَّلَى مِنْ جَعْلِهِ لِلأَوَّلِ وَحْدَهُ أَوِّ لِلثَّانِي وَحْدَهُ كَمَا قَالَ بِكُلِّ شَارِحٍ (وَقِيلَ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ قُلْتُ الْأَصْحَحُ
أَنَّهَا كَالْبَثَرَاتِ) فِيمَا مَرَّ لِأَنَّهَا غَيْرُ نَادِرَةٍ وَإِذَا وَجِدَتْ دَامَتْ وَتَعَدَّرَ الْإِحْتِرَازُ عَنْ لَطَخِهَا. وَتَنَاقَضَ
الْمُصَنِّفُ فِي دَمِ الْفُصْدِ وَالْحِجَامَةِ. وَالْمُعْتَمِدُ حَمَلُ قَوْلِهِ بِعَدَمِ الْعَفْوِ عَلَى مَا إِذَا جَاوَزَ مَحَلَّهُ، وَهُوَ مَا
يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَادَةً إِلَى الثَّوبِ أَوْ مَحَلٍّ آخَرَ فَلَا يُعْفَى إِلَّا عَنِ قَلِيلِهِ لِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُنْظَرْ لِكُونِهِ بِفِعْلِهِ

وَالْأَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْأَجْنَبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْقَيْحُ، وَالصَّدِيدُ كَالدَّمِ، وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ وَالْمُتَنَفِّطُ الَّذِي لَهُ رِيحٌ، وَكَذَا فِي بَلَا رِيحٍ فِي الْأَظْهَرِ.
قُلْتُ: الْمَذْهَبُ طَهَارَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عند عَدَمِ الْمُجَاوِزَةِ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ هُنَا أَقْوَى مِنْهَا فِي قَتْلِ نَحْوِ الْبُرْغُوثِ وَعَصْرِ نَحْوِ الْبِشْرَةِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الرُّوضَةِ لَوْ خَرَجَ مِنْ جُرْحِهِ دَمٌ مُتَدَفِّقٌ وَلَمْ يُلُوثَ بِشَرَّتِهِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَوَّثَ أَبْطُلَ أَيُّ إِنْ كَثُرَ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى وَفَارَقَ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ كَثِيرِ دَمِ الْفَصْدِ فِي مَحَلِّهِ بِأَنَّ الْفَصْدَ تَعْمُ الْبُلُوبُ بِهِ بِخِلَافِ تَدَفِّقِ الْجُرْحِ أَوْ انْفِتَاحِهِ بَعْدَ رِبْطِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مِثْلَهُ حُلُّ رِبْطِ الْفَصْدِ فَلَا يُعْفَى حِينَئِذٍ إِلَّا عَنْ قَلِيلِهِ ثُمَّ رَأَيْتِ الرَّافِعِيَّ وَالْمُصَنِّفَ قَالَا لَوْ افْتَصَدَ فَخَرَجَ الدَّمُ وَلَمْ يُلُوثَ بِشَرَّتِهِ أَوْ لَوَّثَهَا أَيُّ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْ مَحَلِّهِ قَلِيلًا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ (وَالْأَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْأَجْنَبِيِّ) غَيْرِ الْمَغْلُظِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ جِنْسَ الدَّمِ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْعَفْوُ فَيَقَعُ الْقَلِيلُ مِنْهُ فِي مَحَلِّ الْمُسَامَحَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَقُولُوا بِالْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ نَحْوِ الْبُلُوبِ أَيْ لِيُغَيِّرَ السَّلَاسُ كَمَا مَرَّ مَعَ أَنَّ الْإِبْتِلَاءَ بِهِ أَكْثَرُ لِأَنَّهُ أَقْدَرُ وَلَهُ مَحَلٌّ مَخْصُوصٌ فَسَهْلُ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ بِخِلَافِ الدَّمِ فِيهِمَا وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْعَفْوَ عَنْ قَلِيلِ ذَلِكَ وَمَنْ حَصَلَ لَهُ اسْتِرْخَاءٌ لِنَحْوِ مَرَضٍ وَإِنْ لَمْ يَصِرْ سَلَسًا وَقِيَاسًا مَا مَرَّ الْعَفْوُ عَنْ الْقَلِيلِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ حَصَلَ بِفِعْلِهِ وَقِيْدَهُ بَعْضُهُمْ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدِ التَّلَطُّعَ بِهِ لِعِصْيَانِهِ حِينَئِذٍ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِمْ لَوْ تَعَمَّدَ تَلَطُّعَ أَسْفَلِ الْخُفِّ بِالنَّجَسِ وَجَبَ غَسْلُهُ حَتَّى عَلَى الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِالْعَفْوِ عَنْهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُمْ لَوْ حَمَلَ مَا فِيهِ ذُبَابَةٌ مَثَلًا أَوْ مَنْ بِهِ نَجَسٌ مَعْفُوٌّ عَنْهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَا دَلِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ تَلَطُّعَ الْخُفِّ لَمْ يُصَرِّحُوا فِيهِ بِمَخْصُوصٍ الدَّمِ الْمُتَمَيِّزِ عَلَى غَيْرِهِ بِالْمَعْفُوِّ عَنْ جَنَسِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَبِهِ فَارَقَ حَمَلَ الْمَيْتَةِ وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ مَعْفُوٌّ عَنْهُ (وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ) وَهُوَ مَاءٌ رَفِيقٌ أَوْ يُخَالِطُهُ دَمٌ (كَالدَّمِ) فِي جَمِيعِ مَا فِيهِ لِأَنَّهُ أَصْلُهُمَا (وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ وَالْمُتَنَفِّطُ الَّذِي لَهُ رِيحٌ) أَوْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ (وَكَذَا بِبَلَا رِيحٍ) وَلَا تَغَيَّرَ لَوْنُهُ (فِي الْأَظْهَرِ) كَصَّدِيدٍ لَا رِيحَ لَهُ (قُلْتُ الْمَذْهَبُ طَهَارَتُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

(فَرَعٌ) يُعْفَى أَيْضًا عَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ فِي رُعَافِ الْإِمَامِ الْمُسَافِرِ وَفِي أَوَائِلِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْحَيْضِ وَإِنْ مَصَعَتْهُ بَرِيقُهَا أَيْ أَذْقَتْهُ بِهِ لَيُفْحَ مِنْظَرُهُ وَقَدْ بَسَطْتَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْ مُرَاجَعَتِهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ فَعَلِمَ أَنَّ الْعَفْوَ عَنْ قَلِيلِ دَمِ جَمِيعِ الْمَنَافِذِ هُوَ الْمَنْقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَمَحَلُّ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْفَرَجَيْنِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَعْدِنِ النِّجَاسَةِ كَالْمِثَانَةِ وَمَحَلُّ الْغَائِطِ وَلَا تَضُرُّ مُلَاقَاتُهُ لِمَجْرَاهَا فِي نَحْوِ الدَّمِ الْخَارِجِ مِنْ بَاطِنِ الذَّكَرِ لِأَنَّهَا ضَرْبٌ مِنْ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِيَخْلُطَ الدَّمُ بِالرِّيقِ قَصْدًا وَبِهِ يَتَأَيَّدُ قَوْلُ الْمُتَوَلَّى لَا يُؤَثِّرُ اخْتِلَاطُ الدَّمِ بِالْمَعْفُوِّ عَنْهُ بِرُطُوبَةِ الْبَدَنِ وَأَفْتَى شَيْخُنَا بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْبُصَاقِ عَلَى الدَّمِ الْمَعْفُوِّ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَنْتَشِرْ بِهِ وَكَالدَّمِ فِيمَا ذَكَرَ الْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ وَلَوْ رَعَفَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يُصِبه مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ لَمْ يَقْطَعْهَا وَإِنْ كَثُرَ نَزْوُلُهُ عَلَى مُتَفَصِّلٍ عَنْهُ فَإِنْ كَثُرَ مَا أَصَابَهُ لَزِمَهُ قَطْعُهَا وَلَوْ جُمُعَةٌ خِلَافًا لِمَنْ

ولو صَلَّى بِنَجَسٍ لم يَعْلَمْه وجب القضاء في الجديد، وإن عَلِمَ ثم نَسِيَ وجب القضاء على المذهب.

فَصْلٌ

تَبْطُلُ بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ،

وَهُمْ فِيهِ أَوْ قَبْلُهَا وَدَامَ فَإِنْ رَجَا انْقِطَاعَهُ وَالْوَقْتُ مُتَّسِعٌ انْتَهَرَهُ وَلَا تَحْفَظُ كَالسَّلْسِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ انْتِظَارَهُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ كَمَا يُؤَخَّرُ لِعَسَلِ ثَوْبِهِ النِّجَسِ وَإِنْ خَرَجَ وَيُفَرِّقُ بِقُدْرَةِ هَذَا عَلَى إِزَالَةِ النِّجَسِ مِنْ أَصْلِهِ فَلَزِمَتْهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا. (ولو صَلَّى بِنَجَسٍ) لَا يُعْفَى عَنْهُ بِثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ أَوْ مَكَانِهِ (لَمْ يَعْلَمْهُ) عِنْدَ تَحَرُّمِهَا ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهَا عَلِمَ وَجُودَهُ فِيهَا (وَجَبَ) عَلَيْهِ (القضاء في الجديد) لِمَا مَرَّ أَنَّ الْخِطَابَ بِالشُّرُوطِ مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضِيعِ فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ الْجَهْلُ كَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ (وَحَلُّهُ ﷺ) لِتَعْلِيهِ لِإِخْبَارِ جَبْرِيلَ أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا) وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ ^(١) لَيْسَ صَرِيحًا فِي أَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ نَجَسٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ لِشُمُولِهِ لِلطَّاهِرِ وَلِلْمَعْفُوفِ عَنْهُ وَاسْتِمْرَارِهِ بَعْدَ وَضْعِ سَلَى الْجُزُورِ عَلَى ظَهْرِهِ حَتَّى جَاءَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَنَحْنُهُ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ سَلَّ جُزُورًا، وَهُوَ فِيهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَأْنِفْهَا مَعَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ بَعْدَ لَاحْتِمَالِ أَنَّهَا نَافِلَةٌ عَلَى أَنَّ جَمْعًا أَجَابُوا بِأَنَّ اجْتِنَابَ النِّجَسِ لَمْ يَجِبْ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ (وَأَنَّ عَلِمَ) بِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا (ثُمَّ نَسِيَ) فَصَلَّى ثُمَّ تَذَكَّرَ (وَجَبَ) الْقَضَاءُ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ مَا يَشْتَمِلُ الْإِعَادَةَ فِي الْوَقْتِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِنِسْبَتِهِ بِنِسْيَانِهِ إِلَى نَوْعِ تَقْصِيرٍ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّذَكُّرِ فَالْمَرْجُو مِنْ كَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَغَوِيُّ وَتَبِعُوهُ أَنَّ لَا يُؤَاخِذُهُ لِرَفْعِهِ عَنْ هَذِهِ الْأُمُةِ الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَتَى احْتَمَلَ خُدُوثُ النِّجَسِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا قَضَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ تَيَقَّنَ وَجُودَهُ قَبْلُهَا وَشَكَّ فِي زَوَالِهِ قَبْلُهَا عَلَى الْأَوَجِّهِ كَمَا لَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَّثَ وَشَكَّ فِي الطُّهْرِ وَلَوْ رَأَى مَنْ يُرِيدُ نَحْوَ صَلَاةٍ وَيَثُوبُهُ نَجَسٌ غَيْرُ مَعْفُوفٍ عَنْهُ لَزِمَهُ إِعْلَامُهُ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ لِزَوَالِ الْمَفْسَدَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِصْيَانًا كَمَا قَالَ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَكَذَا يُلْزَمُهُ تَعْلِيمُ مَنْ رَأَاهُ يُخِلُّ بِوَاجِبِ عِبَادَةٍ فِي رَأْيٍ مُقْلَدِهِ كِفَايَةً إِنْ كَانَ ثُمَّ غَيْرُهُ يَقُومُ بِهِ وَلَا فَعَيْنًا نَعَمَ إِنْ قُوِيَ ذَلِكَ بِأَجْرَةٍ لَمْ يُلْزَمَ إِلَّا بِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ.

• (فَرَعٌ) أَخْبَرَهُ عَدْلُ رِوَايَةِ بَنَحْوِ نَجَسٍ أَوْ كَشَفِ عَوْرَةٍ مُبْطِلٌ لَزِمَهُ قَبُولُهُ أَوْ بَنَحْوِ كَلَامٍ مُبْطِلٍ فَلَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ كَلَامُهُمْ، وَالْفَرْقُ أَنَّ فِعْلَ نَفْسِهِ لَا يَرْجِعُ فِيهِ لِغَيْرِهِ وَيَنْبَغِي أَنَّ مُحَلَّهُ فِيهَا لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ لَاحْتِمَالِ أَنَّ مَا وَقَعَ مِنْهُ سَهْوٌ أَمَّا هُوَ كَالْفِعْلِ أَوْ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ فَيَنْبَغِي قَبُولُهُ فِيهِ لِأَنَّهُ حَيْثُئِذٍ كَالنِّجَسِ

فَصْلٌ فِي ذِكْرِ مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ وَسُقُوتِهَا وَمَكْرُوهَاتِهَا

(تَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ) مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ وَلَوْ مِنْ مَنْسُوخٍ لَفْظُهُ أَوْ مِنْ حَدِيثٍ قُدْسِيٍّ وَإِنْ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٩٢/٣]، وأبو داود في (سننه) [رقم / ٦٥٠]، والدارمي في (سننه) [رقم/ ١٣٧٨]، وغيرهم من حديث: أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للالباني [رقم/ ٢٨٤].

أو حَرْفٍ مُفْهِمٍ وكذا مَدَّةٌ بعد حَرْفٍ في الأصَحِّ،

لم يُفِيدَا لَكِنْ إِنْ تَوَالَيَا فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي وَذَلِكَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(١) وَأَقْلُ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْكَلَامُ لُغَةً أَوْ غَالِيًا حَرْفَانِ إِذْ هُوَ يَقَعُ عَلَى الْمُفْهِمِ وَغَيْرِهِ وَتَخْصِصُهُ بِالْمُفْهِمِ اصْطِلَاحٌ حَدِثٌ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِإِبْطَالِ زِيَادَةِ يَاءٍ قَبْلَ أَئِهَا النَّبِيُّ فِي التَّشْهَدِ أَخْذًا بِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ هُنَا لَكِنَّهُ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَجْنَبِيًّا عَنِ الذِّكْرِ بَلْ يُعَدُّ مِنْهُ وَمَنْ أَفْتَى شَيْخُنَا بِأَنَّهُ لَا بَطْلَانَ بِهِ .

(تنبيه) كَانَ الْكَلَامُ جَائِزًا فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ حُرِّمَ قِيلَ بِمَكَّةَ وَقِيلَ بِالْمَدِينَةِ وَبَيَّنَّتْ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْاضْطِرَابِ مَعَ الرَّاجِحِ مِنْهُ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ وَمِمَّنْ اعْتَمَدَ أَنَّهُ بِمَكَّةَ السُّبْكِيُّ فَقَالَ أَجْمَعَ أَهْلَ السَّيْرِ وَالْمَغَازِي أَنَّهُ كَانَ بِمَكَّةَ حِينَ قَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ مِنَ الْحَبَشَةِ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَيْ وَغَيْرِهِ هـ، وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ صَحَّ مَا يُصَرِّحُ بِكُلِّ مِنْهُمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ فَيَتَعَيَّنُ الْجَمْعُ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِيهِ أَنَّهُ حُرْمٌ مَرَّتَيْنِ فَفِي مَكَّةَ حُرْمٌ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَفِي الْمَدِينَةِ حُرْمٌ مُطْلَقًا وَفِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ مَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ .

(أو حَرْفٍ مُفْهِمٍ) ك ف و ق و ع و ل و ط لَآءِ كَلَامٌ تَامٌ لُغَةً وَعُرْفًا وَإِنْ أَخْطَأَ بِحَذْفِ هَاءِ السَّكَنِ وَخَرَجَ بِالنُّطْقِ بِذَلِكَ الصَّوْتِ الْغَيْرِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَتْنِ أَوْ فَمٍ فَلَا بَطْلَانَ بِهِ وَإِنْ اقْتَرَنَ بِهِ هَمْمَةٌ شَفَتِي الْأَخْرَسِ وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ وَإِنْ فَهِمَ الْفِطْنُ كَلَامَهُ أَوْ قَصَدَ مُحَاكَاةَ أَصْوَاتِ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقَيْنِيُّ لَكِنْ خَالَفَهُ بَعْضُهُمْ قَالَ لِتَلَاغِيهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بَشِيءً مِنْ ذَلِكَ اللَّعِبِ فَلَا تَرَدُّدٌ فِي الْبُطْلَانِ لِمَا يَأْتِي فِي الْفِعْلِ الْقَلِيلِ وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَهُ وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ وَفِي الْأَنْوَارِ لَا تَبْطُلُ بِالْبَصْقِ إِلَّا إِنْ تَكَرَّرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَوَالِيَةً أَيْ مَعَ حَرَكَةِ غَضَبٍ يُبْطِلُ تَحَرُّكُهُ بِهِ ثَلَاثًا كَلِخَى لَا شَفَةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(تنبيه) هَلْ يُضْبَطُ النَّطْقُ هُنَا بِمَا مَرَّ فِي نَحْوِ قِرَاءَةِ الْجُنُبِ وَالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنِّ مَا هُنَا أَضْيَقُ فَيَضُرُّ سَمَاعَ حَدِيدِ السَّمْعِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْمُعْتَدِلُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ .

(وكذا مدة بعد حرف) غَيْرِ مُفْهِمٍ تَبْطُلُ بِهِمَا أَيْضًا (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُا أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَهُمَا حَرْفَانِ نَعَمْ لَا تَبْطُلُ بِإِجَابَتِهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَإِنْ كَثُرَ . وَالْحَقُّ بِهِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّم إِذَا نَزَلَ وَلَعَلَّ قَائِلَهُ غَفَلَ عَنْ جَعْلِهِمْ هَذَا مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَوْ رَأَى أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ عَلَى الْأُمَّةِ لَا عَلَى بَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَتَبْطُلُ بِإِجَابَةِ الْأَبْوَيْنِ وَلَا تَجِبُ فِي فَرَضٍ مُطْلَقًا بَلْ فِي نَفْلِ إِنْ تَأَذَّيَا بَعْدَهَا تَأَذَّيَا لَيْسَ بِالْهَيْنِ وَلَا تَبْطُلُ بِتَلَفُّظِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ لِقُرْبِهِ تَوَقَّفَتْ عَلَى اللَّفْظِ وَحَلَّتْ عَنْ تَعْلِيلِ وَخِطَابِ مُضَرٍّ كَنَذَرٍ وَصَدَقَةٍ وَعَتَقٍ وَوَصِيَّةٍ . لِأَنَّ ذَلِكَ حِينَئِذٍ لِكُونِ الْقُرْبَةِ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ مُنَاجَاةٌ لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كَالذِّكْرِ وَنَوَزَ فِيهِ بِمَا لَا يَصِحُّ وَزَعَمَ أَنَّ النَّذَرَ فِيهِ مُنَاجَاةٌ لِلَّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ وَهُمْ لَآءِ لَا

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٥٣٧]، وغيره من حديث: معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَالْأَصْحُ، أَنَّ التَّنَحُّنَحَ، وَالضَّحِكَ، وَالْبُكَاءَ، وَالْأَنِينَ، وَالتَّنْفُخَ إِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ بَطَلَتْ،
وَالْأَفْلَا، وَيُعْذَرُ فِي يَسِيرِ الْكَلَامِ إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ إِنْ قَرُبَ
عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ، لَا كَثِيرِهِ فِي الْأَصْحُ، وَفِي التَّنَحُّنَحِ وَنَحْوِهِ لِلْعَلْبَةِ

يُسْتَرْطُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ فَتَحُوْ نَذَرْتُ لِزَيْدٍ بِأَلْفٍ كَاعْتَقْتُ فَلَانَا بِلَا فَرْقٍ وَلَيْسَ مِثْلُهُ التَّلَفُّظُ بِنِيَّةِ نَحْوِ الصَّوْمِ
لَا تَهَا لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى اللَّفْظِ فَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَيْهِ، (وَالْأَصْحُ أَنَّ التَّنَحُّنَحَ وَالضَّحِكَ وَالْبُكَاءَ وَالْأَنِينَ وَالتَّنْفُخَ
وَالسُّعَالَ وَالْعَطَاسَ إِنْ ظَهَرَ بِهِ) أَيُّ بِكُلِّ مِمَّا ذَكَرَ (حَرْفَانِ بَطَلَتْ وَإِلَّا فَلَا) جُزْأً لِمَا مَرَّ (وَيُعْذَرُ فِي يَسِيرِ
الْكَلَامِ) عُرْفًا كَالْكَلِمَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَيُظْهَرُ ضَبْطُ الْكَلِمَةِ هُنَا بِالْعُرْفِ بِدَلِيلِ تَعْيِيرِهِمْ ثُمَّ بِحَرْفٍ وَهُنَا
بِكَلِمَةٍ وَلَا تُضَبُّطُ بِالْكَلِمَةِ عِنْدَ الثُّحَاةِ وَلَا عِنْدَ اللَّغَوِيِّينَ (إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ) إِلَيْهِ كَالنَّاسِي بَلْ أَوَّلَى إِذْ لَا
قَصْدَ (أَوْ نَسِيَ الصَّلَاةَ) أَيُّ أَنَّهُ فِيهَا كَانَ سَلَمٌ لَهُ لِأَنَّهُ ﷺ تَكَلَّمَ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْسَ فِي
صَلَاةٍ^(١) ثُمَّ بَنَى عَلَيْهَا وَخَرَجَ بِالصَّلَاةِ نِسْيَانُ تَحْرِيمِهِ فِيهَا فَلَا يُعْذَرُ بِهِ (أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ) أَيُّ مَا أَتَى بِهِ
فِيهَا وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ جَنَسِهِ. وَقَوْلُ أَصْلِ الرُّوضَةِ لَوْ عَلِمَ أَنَّ جَنَسَ الْكَلَامِ مُحَرَّمٌ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مَا يَأْتِي
بِهِ مُحَرَّمٌ فَهُوَ مُعْذَرٌ بَعْدَ ذِكْرِهِ التَّفْصِيلَ بَيْنَ الْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ فِي الْجَهْلِ بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ
الْأَوَّلَ مُعْذَرٌ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ شَرْحِ الرُّوضِ لِكَيْتَهُ فِي بَعْضِهَا وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ
مُصَرَّحٌ بِإِجْرَاءِ التَّفْصِيلِ فِيهِ أَيْضًا وَالَّذِي يَظْهَرُ الْجَمْعُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا أَتَى بِهِ مِمَّا يَجْهَلُهُ
أَكْثَرُ الْعَوَامِ فَيُعْذَرُ مُطْلَقًا كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ التَّنَحُّنَحِ الْمُصَرَّحِ بِهَا فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا
وَالثَّانِي عَلَى أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَعْرِفُهُ أَكْثَرُهُمْ فَلَا يُعْذَرُ بِهِ إِلَّا (إِنْ قَرُبَ عَهْدُهُ، بِالْإِسْلَامِ) لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ
الْحَكَمِ تَكَلَّمَ جَاهِلًا بِذَلِكَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ بِخَضِرَتِهِ ﷺ أَوْ نَشَأَ بِبَايَذِيَّةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ عَالَمِي ذَلِكَ وَإِنْ
لَمْ يَكُونُوا عُلَمَاءَ وَيُظْهَرُ ضَبْطُ الْبُعْدِ بِمَا لَا يَجِدُ مُؤَنَةً يَجِبُ بِذَلِكَ فِي الْحَجِّ تَوَسُّلُهُ إِلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَا
هُنَا أَضْيَقُ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ فَوْرِيٌّ أَصَالَةً بِخِلَافِ الْحَجِّ وَعَلَيْهِ فَلَا يَمْنَعُ الْوُجُوبُ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَمْرُ الضَّرُورِيُّ
لَا غَيْرَ فَيَلْزَمُهُ مَشْيُ أَطَاقِهِ وَإِنْ بَعْدَ وَلَا يَكُونُ نَحْوُ دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ عُذْرًا لَهُ وَيُكَلِّفُ بَيْعَ نَحْوِ قِنْتِهِ الَّذِي لَا
يُضْطَرُّ إِلَيْهِ وَيَحْتَثُّ الْأَذْرَعِيَّ أَنَّ مَنْ نَشَأَ بَيْنَنَا ثُمَّ أَسْلَمَ لَا يُعْذَرُ وَإِنْ قَرُبَ إِسْلَامُهُ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ أَمْرُ
دِينِنَا هُوَ وَيُؤْخَذُ مِنْ عِلَّتِهِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُخَالَطِ قَضَبِ الْعَادَةِ فِيهِ بَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ وَجَهِلَ إِطَالَ
التَّنَحُّنَحِ عُذْرَ فِي حَقِّ الْعَوَامِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا عُذِرُوا بِجَهْلِهِ لِحَفَائِهِ عَلَى غَالِبِهِمْ لَا يُؤْخَذُونَ بِهِ
وَيُؤَيِّدُهُ تَصْرِيحُهُمْ بِأَنَّ الْوَاجِبَ عَيْنًا إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمُ الظَّوَاهِرِ لَا غَيْرَ (لَا كَثِيرَةٍ) عُرْفًا فَلَا يُعْذَرُ فِيهِ فِي
الصُّوَرِ الثَّلَاثِ. (فِي الْأَصْحِ) وَإِنْ عُذِرَ لِأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ نَظْمَ الصَّلَاةِ وَهَيْئَتَهَا (و) يُعْذَرُ (فِي التَّنَحُّنَحِ
وَنَحْوِهِ) مِمَّا مَرَّ مَعَهُ (لِلْعَلْبَةِ) عَلَيْهِ. لَكِنْ إِنْ قَلَّ عُرْفًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَلَوْ ابْتَلَى شَخْصٌ بَنَحُو سُعَالٍ دَائِمٍ
بَحَيْثُ لَمْ يَخُلْ رَمَنٌ مِنَ الْوَقْتِ يَسَعُ الصَّلَاةَ بِلَا سُعَالٍ مُبْطِلٍ فَالَّذِي يَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْهُ وَلَا قَضَاءُ عَلَيْهِ لَوْ
شَفِي نَظِيرَ مَا يَأْتِي فَيَمَنُّ بِهِ حِكْمَةٌ لَا يَصْبِرُ مَعَهَا عَلَى عَدَمِ الْحَكِّ بَلْ قَضِيَّةُ هَذَا الْعَفْوِ عَنْهُ وَأَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ

وَتَعَذُّرُ الْقِرَاءَةِ، لَا الْجَهْرُ فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْكَلَامِ بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ. وَلَوْ نَطَقَ
بِنَظْمِ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ كَمَا يَنْبَغِي خُذِ الْكِتَابَ ﴿١﴾ إِنْ قَصَدَ مَعَهُ قِرَاءَةً لَمْ تَبْطُلْ، وَإِلَّا

انتظارَ الزَمَنِ الذي يخلو فيه عن ذلك لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ فِي السَّلْسِلِ أَنَّهُ يُكَلِّفُ ذَلِكَ فِيهِمَا، وَهُوَ
مُحْتَمَلٌ وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ بَأَنَّهُ يَحْتَاطُ لِلتَّجَسُّعِ لِقُبْحِهِ مَا لَا يَحْتَاطُ لِغَيْرِهِ وَلَوْ تَنَحَّجَّ إِمَامُهُ فَبَانَ مِنْ حُرْفَانِ
لَمْ تَجِبْ مُفَارَقَتُهُ لِاحْتِمَالِ عَذْرِهِ. نَعَمْ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةُ حَالِهِ عَلَى عَدَمِ الْعُذْرِ تَعَيَّنَتْ مُفَارَقَتُهُ عَلَى مَا
بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ، وَلَوْ لَحَنَ إِمَامُهُ فِي الْفَاتِحَةِ لَحَنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ مُفَارَقَتُهُ حَالًا وَلَا
عِنْدَ الرُّكُوعِ بَلْ لَهُ انْتِظَارُهُ لِجَوَازِ سَهْوِهِ كَمَا لَوْ قَامَ لِإِخَامِسَةٍ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ (و) يُعَذَّرُ فِي التَّنَحُّجِ
فَقَطُّ أَيِّ الْقَلِيلِ مِنْهُ كَمَا هُوَ. قِيَاسٌ مَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَفْرَقَ ثُمَّ رَأَيْتُ صَنِيعَ شَيْخِنَا فِي مِثْنٍ مِنْهُجَةٍ مُصَرَّحًا
بِالْفَرْقِ وَقَدْ يُنْتَظَرُ فِيهِ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ هُنَا أَوْلَى مِنْهُ ثُمَّ لَا فِعْلَ مِنْهُ ثُمَّ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِذَا قَيَّدَ مَا لَا اخْتِيَارَ لَهُ
فِيهِ فَأَوْلَى مَا لَهُ فِيهِ اخْتِيَارٌ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِضَرُورَةٍ تَوَقَّفَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ الْآنَ إِذْ غَايَةُ هَذِهِ الضَّرُورَةُ
أَنَّهَا كَضَرُورَةِ الْغَلْبَةِ بَلْ هَذِهِ أَقْوَى لَأَنَّهُ لَا مَحِيصَ لَهُ عَنْهَا وَتِلْكَ لَهُ عَنْهَا مَحِيصٌ بِسُكُوتِهِ حَتَّى تَزُولَ
لِأَجْلِ (تَعَذُّرِ الْقِرَاءَةِ) الْوَاجِبَةِ أَوْ الذِّكْرِ الْوَاجِبِ بِدُونِهِ لِلضَّرُورَةِ (لَا) الذِّكْرَ الْمُنْدُوبَ وَلَا (الْجَهْرَ)
بِالْوَاجِبِ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَى التَّنَحُّجِ فَلَا يُعَذَّرُ لَهُ (فِي الْأَصَحِّ) لَأَنَّهُ لِكُونِهِ سُنَّةً لَا ضَرُورَةَ إِلَى
احْتِمَالِ التَّنَحُّجِ لِأَجْلِهِ، نَعَمْ بَحَثَ الْإِسْتَوِيُّ. اسْتِثْنَاءَ الْجَهْرِ بِأَذْكَارِ الْإِنْتِقَالَاتِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى
إِسْمَاعِ الْمَأْمُومِينَ أَيْ بِأَنَّ تَعَذُّرَ مُتَابِعَتِهِمْ لَهُ إِلَّا بِهِ وَالْوَجْهَ فِي صَائِمٍ نَزَلَتْ نُخَامَةٌ لِحَدِّ الظَّاهِرِ مِنْ
فِيهِ وَاحْتِاجٌ فِي إِخْرَاجِهَا لِنَحْوِ حَرْفَيْنِ اغْتِفَارُ ذَلِكَ لِأَنَّ قَلِيلَ الْكَلَامِ يُغْتَفَرُ فِيهَا لِأَعْدَادٍ لَا يُغْتَفَرُ فِي
نَظِيرِهَا تُزُولُ الْمُفْطِرُ لِلْجَوْفِ وَبِهِ يَتَّجِعُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ بَلْ يَجِبُ فِي الْفَرْضِ وَلَا بَيْنَ
الصَّائِمِ وَالْمُفْطِرِ حَذَرًا مِنْ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ بِتَزْوِيلِهَا لِجَوْفِهِ. (وَلَوْ أُكْرِهَ عَلَى) (نَحْوِ) (الْكَلَامِ) وَلَوْ حَرْفَيْنِ
فَقَطُّ فِيهَا (بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ) لِئَنْدَرْتَهُ فَكَانَ كَالْإِكْرَاهِ عَلَى عَدَمِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ وَلَيْسَ مِنْهُ غَضَبُ الشُّرَّةِ
لَأَنَّهُ غَيْرُ نَادِرٍ فِيهِ غَرَضٌ (وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ) أَوْ بِذِكْرِ آخَرٍ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُ أَصْلِهِ (بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ ك)
قَوْلِهِ لِمَنْ اسْتَأْذَنَهُ فِي أَخِذِ شَيْءٍ أَوْ دُخُولٍ (يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ) ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ وَكُتِّبَتْهُ إِمَامِهِ أَوْ غَيْرِهِ
وَكَالْفَتْحِ عَلَيْهِ وَالتَّبْلِيغِ وَلَوْ مِنَ الْإِمَامِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ التَّبْلِيغَ بِدَعَا مُنْكَرَةٍ
بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ حَيْثُ بَلَغَ الْمَأْمُومِينَ صَوْتُ الْإِمَامِ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي حَقِّهِ حِينَئِذٍ أَنْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ
وَمُرَادُهُ بِكُونِهِ بِدَعَا مُنْكَرَةٍ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ فَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ.

(إِنْ قَصَدَ مَعَهُ قِرَاءَةً لَمْ تَبْطُلْ) لَأَنَّهُ مَعَ قَصْدِهِ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْقِرَائَةِ بِضَمٍّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ قَصَدَ
الْقُرْآنَ وَحْدَهُ (وَالَا) يَقْصِدُ مَعَهُ قِرَاءَةً بِأَنَّ قَصْدَ التَّفْهِيمِ وَحْدَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْهِيمَ وَلَا الْقِرَاءَةَ بِأَنَّ أَطْلَقَ
وَاعْتِرَاضُ شُمُولِ الْمُثْنِ لِهَذِهِ بِأَنَّ الْمُقْسِمَ قَصَدَ التَّفْهِيمَ فَلَا يَشْمَلُ قَصْدَ الْقِرَاءَةِ وَحْدَهَا وَلَا الْإِطْلَاقَ
يُرَدُّ بِأَنَّهُ إِذَا عُرِفَ أَنَّ قَصْدَهُ مَعَ الْقِرَاءَةِ لَا يَضُرُّ فَقَصْدُهَا وَحْدَهَا أَوْلَى وَبِأَنَّ الَا تَشْمَلُ نَفْيَ كُلِّ مَنْ
الْمُقْسِمِ وَالْقَسَمِ كَمَا تَقَرَّرَ وَكَانَ هَذَا هُوَ مَلْحَظُ الْمُصَنِّفِ فِي تَصْرِيحِهِ بِشُمُولِ الْمُثْنِ لِلصُّورِ الْأَرْبَعِ

بَطَلَتْ، وَلَا تَبْطُلُ بِالذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ

(بَطَلَتْ) أَمَا فِي الْأَوَّلَى فَوَاضِحٌ وَأَمَا فِي الثَّانِيَةِ الَّتِي شَمِلَهَا الْمُثَنُّ كَمَا تَقَرَّرَ وَصَرَّحَ بِهَا فِي الدَّقَائِقِ وَغَيْرِهَا وَقَالَ إِنَّهَا نَفْسُهُ لَا يَسْتَعْنَى عَنْ بَيَانِهَا فَلَا أَنَّ الْقَرِينَةَ الْمُقَارِنَةَ لِسَوْقِ اللَّفْظِ تَصْرِفُهُ إِلَيْهَا فَلَا يَكُونُ الْمَأْنِيُّ بِهِ حَيْثُ قُرَأَتْ وَلَا ذِكْرًا بَلْ يَكُونُ بِمَعْنَى مَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ تِلْكَ الْقَرِينَةُ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْعَادِيَةِ كَاللَّهِ أَكْبَرُ مِنَ الْمُبْلَغِ فَإِنَّهَا حَيْثُذَ بِمَعْنَى رَكَعِ الْإِمَامِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُ الْمَجْمُوعِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ يُشَبِّهِه كَلَامَ الْأَدْمِيِّ فَاتَّصَحَّ رَدُّ مَا لِعِيرٍ وَاحِدٍ هُنَا وَأَنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْتَهِيَ الْإِمَامُ فِي قِرَاءَتِهِ لِتِلْكَ الْآيَةِ وَأَنْ لَا خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا بَيْنَ مَا يَصْلُحُ لِلتَّخَاطُبِ وَمَا لَا يَصْلُحُ لَهُ خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ وَخَرَجَ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ مَا لَوْ أَتَى بِكَلِمَاتٍ مُفْرَدَاتِهَا مِنْهُ كـ ﴿يَتَايَرَهُمْ﴾ سَلَامٌ كُنْ فَإِنْ وَصَلَهَا بَطَلَتْ مُطْلَقًا وَإِلَّا فَلَا إِنَّ قَصْدَ الْقُرْآنِ وَبَحَثَ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ مَعَ وَصْلِهَا بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى حِيَالِهَا أَنَّهَا قُرْآنٌ لَمْ تُبْطَلْ.

(تنبيه) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ نَحْوَ يَا يَحْيَى إِلَخَ فِيمَا تَقَرَّرَ كَالْكِنَايَةِ فِي احْتِمَالِهِ الْمُرَادِ وَغَيْرِهِ وَحَيْثُذَ فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُثَنِّ مَعَهُ إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُقَارِنَةِ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ مَثَلًا لِجَمِيعِ اللَّفْظِ لَكِنْ إِنَّمَا يَنْتَهِجُ ذَلِكَ إِنْ قُلْنَا فِي الْكِنَايَةِ بِتَنْظِيرِهِ، أَمَا إِذَا قُلْنَا فِيهَا بَأَنَّهُ يَكْفِي قَرْنُهَا بِأَوَّلِهَا أَوْ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ بِهِ هُنَا وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقَ بَأَنَّ بَعْضَ اللَّفْظِ نَمَّ الْخَالِي عَنْ مُقَارِنَةِ النِّيَّةِ لَهُ لَا يَقْتَضِي وَقُوعًا وَلَا عَدَمَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ مُبْطِلٌ فَاشْتَرَطَ مُقَارِنَةَ الْمَانِعِ لِجَمِيعِهِ حَتَّى لَا يَقَعَ الْإِبْطَالُ بِبَعْضِهِ، وَهَذَا أَقْرَبُ وَبِهِ يَظْهَرُ اتِّجَاهُ مَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الْمُثَنِّ هُنَا مَعَهُ وَجْهِيَّتُهُ الْخِلَافَ فِي الْكِنَايَةِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ أَغْفَلُوهُ مَعَ كَوْنِهِ مُهِمًّا أَيُّ مُهِمٍّ.

(وَلَا تَبْطُلُ بِالذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ) الْجَائِزُ لِمَشْرُوعِيَّتِهِمْ فِيهَا وَمَنْ نَمَّ لَوْ أَتَى بِهِمَا بِالْعَجْمِيَّةِ مَعَ إِحْسَانِهِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ لَا مَعَ إِحْسَانِهِ وَقَدْ اخْتَرَعَهُمَا أَوْ بَدْعَاءٍ مَنْظُومٍ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَوْ مُحَرَّمٌ بَطَلَتْ وَلَيْسَ مِنْهُمَا قَالَ اللَّهُ كَذَا لِأَنَّهُ مُحَضَّرٌ إِخْبَارٍ لَا ثَنَاءٍ فِيهِ بِخِلَافِ صَدَقَ اللَّهُ وَلَوْ قَرَأَ الْإِمَامُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فَقَالَهَا الْمَأْمُومُ أَوْ قَالَ اسْتَعْنَا بِاللَّهِ بَطَلَتْ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ تِلَاوَةً وَلَا دُعَاءً كَمَا قَالَهُ فِي التَّحْقِيقِ وَالْفَتَاوَى وَاعْتَمَدَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يُنَافِيهِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِيَّاكَ نَعْبُدُ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ إِذْ لَا قَرِينَةَ نَمَّ تَصْرِفُهُ إِلَيْهَا بِخِلَافِهِ هُنَا فَانْدَفَعَ مَا لِلْإِسْنَوِيِّ هُنَا وَقَضِيَّتُهُ مَا تَقَرَّرَ عَنْ التَّحْقِيقِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِقَصْدِ الشَّيْءِ هُنَا وَقَدْ يُوْجِّهُ بَأَنَّهُ خِلَافُ مَوْضُوعِ اللَّفْظِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ لَا زِمَ لِمَوْضُوعِهِ فَهُوَ مِثْلُ كَمِ أَحْسَنْتُ إِلَهِي وَأَسَاتُ فَلَمَّا غَيْرُ مُبْطِلٍ لِإِفَادَتِهِ مَا يَسْتَلْزِمُ الشَّيْءَ أَوْ الدُّعَاءَ وَحَيْثُذَ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالذِّكْرِ هُنَا مَا قَصَدَ بِلَفْظِهِ أَوْ لَا زِمَهُ الْقَرِيبُ الشَّيْءَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي نَحْوِ النَّذْرِ وَالْعِثْقِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ، وَهُوَ إِفْتَاءُ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِي فِيمَنْ سَمِعَ ﴿فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الاحزاب: ٦٩] فَقَالَ بَرِيءٌ وَاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْبُطْلَانِ وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ فَأَفْتَى بِهِ فِيمَنْ سَمِعَ ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] فَقَالَ حَاشَاهُ. لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي

إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ كَقَوْلِهِ لِعَاطِسٍ: يَزُحْمُكَ اللَّهُ. وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلًا بَلَا غَرَضٍ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ، وَيُسْنُ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ كَتَنَّبِيهِ إِمَامِهِ، وَإِذْنُهُ لِدَاخِلٍ، وَإِنذَارُهُ أَعْمَى أَنْ يُسَبِّحَ، وَتُصَفَّقُ الْمَرْأَةُ بِضَرْبِ الْيَمِينِ عَلَى ظَهْرِ الْيَسَارِ.

على الضعيف في استعنا بالله لأنه مثله بجامع أن في كل قرينة تصرفه إليها وليس منه إفتاء أبي زرعة بأن صدق الله العظيم عقب سماع قراءة الإمام ذكر لكانته بدعة أي لأنه لا يختص بأية فلا قرينة وفيه ما فيه (إلا أن يخاطب) غير الله تعالى وغير نبيه ﷺ ولو عند سماعه لذكره على الأوجه وقياس ما مر بما فيه من إلحاق عيسى به إلحاقه به كسائر الأنبياء صلى الله عليه وسلم هنا سواء في الغير الملك والشیطان والميت والجماد على المعتد لكن اعتراض حمل قوله ﷺ في صلاته لإبليس: «ألعنك بلعنة الله»^(١) على أنه كان قبل تحريم الكلام بأنه لا يأتي إلا على القول بأن تحريره كان بالمدينة لأن قوله له ذلك كان بها وأجيب بأنه يحتمل أنه خصوصية أو أن قوله ذلك كان نفسياً لا لفظياً كما أشار إليه في المجموع وروعا على خلاف الأصل لإطلاق أو عموم أدلة البطلان وبعده تقييدها أو تخصيصها بمحتمل (كقوله لعاطس رحمك الله) لأنه من كلام الأدمين حينئذ كعليك السلام بخلاف رحمه الله وعليه لأنه دعاء ويسن لمصل عطر أو سلم عليه أن يحمده بحيث يسمع نفسه وأن يرذ السلام بالإشارة باليد أو بالرأس ثم بعد سلامه منها باللفظ وبحت ندب تسميت مصل عطر وحمد جهراً (ولو سكت) أو نام فيها ممكناً خلافاً لمن وهم فيه (طويلاً) في غير ركن قصير في صورة السكوت العمدي كما هو معلوم من كلامه (بلا غرض لم تبطل في الأصح) لأنه لا يحرم هيئتها أما اليسير فلا يضرب جزماً، (ويسن لمن نابته شيء) في صلاته (كتنبيه إمامه) إذا سها (وإذنه لداخل) أي مريد دخول استاذن فيه (وإنذاره أعمى) أو نحوه كغافل أو غير مميز أن يقع به مهلك أو نحوه (أن يسبح) الذكر المحقق أي يقول سبحان الله بقصد الذكر وحده أو مع التنبيه (وتصفق المرأة) والخنى للحديث الصحيح بذلك قيل قضية عبارته سن التنبيه مطلقاً مع أنه قد يجب وقد يسن وقد يباح اهـ. ويرد بأنها لا تقتضي ذلك بل إن السنة في سائر صور التنبيه التسبيح للذكر والتصفيق لغيره، وهو كذلك فلو صفق وسبح فخلافاً السنة خلافاً لمن زعم حصول أصلها وأشار بالأمثلة الثلاثة إلى أحكام التنبيه فالأول لتدبه والثاني لإباحته والثالث لجوبه فيلزمه إن توقف الإنقاذ عليه بالقول أو الفعل ومع ذلك تبطل بكثيرهما وبحت ندب التسبيح لها بخضرة نساء أو محارم كالجهر بالقراءة وفيه نظر. لأن أصل القراءة مندوب لها بخلاف التسبيح للتنبيه وإذا صفقت فالسنة أن يكون (بضرب) بطن، وهو الأولى أو ظهر (اليمين على ظهر اليسار) وهذان أولى من عكسيهما كما أفاده المتن، وهو ضرب بطن أو ظهر اليسار على ظهر اليمين وبقي صورتان ضرب ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد أنهما مفضولان بالنسبة لتلك الأربع لأن المفهوم من صنيعهم أن تكون اليمين هي

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم ٥٤٢/٥]، وغيره من حديث: أبي الدرداء رضي الله عنه .

ولو قُفِّلَ في صَلَاتِهِ غَيْرَهَا إِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهَا بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَنْسَى.

العاملةُ وأنَّ كَوْنَ الْعَمَلِ بِطَيْنِ كَفَّهَا كَمَا هُوَ الْمَأْلُوفُ أَوَّلَى ثُمَّ كُلُّ مَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى هَذِهِ وَأَبْعَدَ عَنِ الْبَطْنِ عَلَى الْبَطْنِ الَّذِي هُوَ مَكْرُوهٌ يَكُونُ أَوَّلَى وَمِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدِ اللَّعِبَ وَلَا بَطَلَتْ مَا لَمْ تَجْهَلَ الْبُطْلَانُ بِذَلِكَ وَتُعْذَرُ وَقَوْلُ جَمْعٍ فِي ضَرْبِ الْبَطْنِ عَلَى الْبَطْنِ لَا بُدَّ مَعَ قَصْدِ اللَّعِبِ مِنْ عِلْمِ التَّحْرِيمِ يُنَافِيهِ تَصْرِيحُهُمُ الشَّامِلُ لِسَائِرِ صَوَرِ التَّصْفِيقِ بِأَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْفِعْلِ الْقَلِيلِ وَإِنْ أُبَيِّنَ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ اللَّعِبَ وَفِي تَحْرِيمِ ضَرْبِ الْبَطْنِ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَجِهَانِ لِأَصْحَابِنَا وَشَرْطُهُ أَنْ يَقُلَّ وَلَا يَتَوَالَى نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي دَفْعِ الْمَارِّ وَاقْتِضَاءِ بَعْضِ الْعِبَارَاتِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا أَشَارَ فِي الْكِفَايَةِ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْيَدُ ثَابِتَةً وَالْمُتَحَرِّكُ إِنَّمَا هُوَ الْأَصَابِعُ فَقَطْ، (وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا) أَيِ غَيْرِ أَفْعَالِهَا (وَإِنْ كَانَ) الْمَفْعُولُ (مِنْ جَنْسِهَا) أَيِ جَنْسِ أَفْعَالِهَا الَّتِي هِيَ رُكْنٌ فِيهَا كَزِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ فِيهِ وَمِنْهُ أَنْ يَتَحَنَّى الْجَالِسُ إِلَى أَنْ تُحَازِيَ جِبْهَتُهُ مَا أَمَامَ رُكْبَتَيْهِ وَلَوْ لِحْتَصِيلِ تَوَرُّكِهِ أَوْ افْتِرَاشِهِ الْمُنْدُوبِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْمُبْطِلَ لَا يُعْتَفَرُ لِلْمُنْدُوبِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْإِنْجَاءِ لِقَتْلِ نَحْوِ الْحَيَّةِ لِأَنَّ ذَاكَ لِيَخْشِيَةَ ضَرَرِهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الضَّرُورِيِّ وَسَيَأْتِي اغْتِفَارُ الْكَثِيرِ الضَّرُورِيِّ فَالْأَوَّلَى هَذَا لَا الَّتِي هِيَ سُنَّةُ كَرْفَعِ الْيَدَيْنِ (بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَنْسَى) أَوْ يَجْهَلَ بِأَنَّ عِلْمَ تَحْرِيمِ ذَلِكَ وَتَعَمُّدَهُ لِتَلَاغِيهِ بِهَا وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَضُرَّ فِعْلُهُ وَإِنْ تَكَرَّرَ لِإِنْسَانٍ أَوْ لِحَيْهَلٍ إِنْ عُذِرَ بِمَا مَرَّ فِي الْكَلَامِ إِلَّا فِي زِيَادَةِ أَجَلِ تَدَارُكِ فَيُعْذَرُ مُطْلَقًا لِأَنَّهَا مِمَّا تَخْفَى أَوْ لِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ بَلْ تَجِبُ حَتَّى تَبْطُلَ بِالتَّخَلُّفِ عَنْهُ بِرُكْنَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فِيمَا إِذَا اقْتَدَى بِهِ فِي نَحْوِ الْإِعْتِدَالِ لَكِنْ لَوْ سَبَقَهُ حَيْثُ بَرَكَنَ كَأَن قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ وَالْمَأْمُومُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا تَابِعَهُ وَلَا يَسْجُدُ لِقَوَاتِ الْمُتَابَعَةِ فِيمَا فَرَّغَ مِنْهُ الْإِمَامُ وَتُسَنُّ فِيمَا إِذَا رَكَعَ قَبْلَهُ مَثَلًا مُتَعَمِّدًا نَعَمْ لَا يَضُرُّ تَعَمُّدُ جُلُوسِهِ قَلِيلًا بِأَنَّ كَانَ بِقَدْرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَهُوَ مَا يَسَعُ ذِكْرَهُ وَدُونَ قَدْرِ التَّشَهُُّدِ بَعْدَ هَوِيَّهِ وَقَبْلَ سُجُودِهِ أَوْ عَقِبَ سُجُودِهِ تِلَاوَةِ أَوْ سَلَامِ إِمَامٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّ جُلُوسِهِ بِخِلَافِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ مَثَلًا فَاتَهُ بِمُجَرَّدِهِ بَلْ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِهِ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ فِي الْفَرْضِ تَبْطُلُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ وَلَا يَضُرُّ انْجِنَاؤُهُ مِنْ قِيَامِ الْفَرْضِ وَإِنْ بَالَعَ فِيهِ لِقَتْلٍ نَحْوِ حَيَّةٍ وَلَوْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ كَخَشْنٍ أَوْ يَدِهِ فَانْتَقَلَ عَنْهُ لِغَيْرِهِ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مُخْتَارًا لَهُ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَرْجِيحُهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ. وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ بُطْلَانُ صَلَاتِهِ تَحَامَلُ بِثِقَلِ رَأْسِهِ أَمْ لَا لَوْجُودِ صَوْرَةِ سُجُودٍ فِي الْكُلِّ، وَهُوَ تَلَاغِيٌّ. وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لَا تَبْطُلُ بِسُجُودِهِ عَلَى يَدِهِ لِأَنَّهُ كَلَّا سُجُودٍ فَهُوَ كَمَا لَوْ قَرَّبَ مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ قَلِيلًا ثُمَّ سَجَدَ وَذَلِكَ لَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ فَعَلَّ خَفِيفٌ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى أَحَدِ احْتِمَالِي الْقَاضِي فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى جِبْهَتِهِ بِثِقَلِ رَأْسِهِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ قَوْلَهُمْ وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ يَرُدُّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ وَيُرْجَحُ احْتِمَالَهُ الْآخَرَ، وَهُوَ الْبُطْلَانُ مُطْلَقًا وَالْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ لَيْسَ فِي مَحَلِّ لَوْجُودِ صَوْرَةِ سُجُودِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا بِخِلَافِ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا مُخْتَارًا مَا لَوْ أَصَابَ جِبْهَتَهُ نَحْوُ شَوْكَةٍ فَرَفَعَ فَإِنَّهُ لَا بُطْلَانُ بَلْ يَلْزُمُهُ الْعَوْدُ لَوْجُودِ

وَلَا فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ، لَا قَلِيلِهِ، وَالكَثْرَةُ بِالْعُرْفِ، فَالْخُطُوتَانِ أَوْ الضَّرْبَتَانِ قَلِيلٌ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ
إِنْ تَوَالَتْ، وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ

الصارِف كما عُرِفَ مِمَّا مَرَّ وَلَوْ هَوَى لِسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ فَلَهُ تَرْكُهُ وَالْعَوْدُ لِلْقِيَامِ وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ لَوْ نَسِيَ الرُّكُوعَ فَهَوَى لِيَسْجُدَ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ فَعَادَ إِلَيْهِ سَجْدَةً لِلسُّهُوِّ إِنْ صَارَ لِلسُّجُودِ أَقْرَبَ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَمَّدَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ تَعَمُّدُهُ لِذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَصِرْ لِلسُّجُودِ أَقْرَبَ وَإِنْ بَلَغَ حَدَّ الرُّكُوعِ وَوَجَّهَ بِأَنَّ الرُّكُوعَ هُنَا وَاجِبُ الْمُصَلِّي وَقَدْ أَوْقَعَهُ فِي مُحَلِّهِ فَلَمْ يَضُرَّ قَصْدُ غَيْرِهِ بِهِ وَمَرَّ فِي مَبْحَثِ الرُّكُوعِ مَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مُقَابِلِ مَا فِي الرُّوْضَةِ السَّابِقِ اعْتِمَادُهُ وَتَوَجُّيْهِ ثُمَّ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ مَعَ صَرْفِهِ هَوَى الرُّكُوعَ لِغَيْرِهِ إِلَى وَقُوعِهِ فِي مُحَلِّهِ وَخَرَجَ بِفِعْلٍ زِيَادَةٌ قَوْلِي غَيْرِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالسَّلَامِ. (وَالَا) يَكُنِ الْمَفْعُولُ مِنْ جَنْسِ أفعالِهَا كضَرْبٍ وَمَشْيٍ (فَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِكَثِيرِهِ) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ شِدَّةُ الْخَوْفِ وَنَقْلُ السَّفَرِ وَصِيَالٌ نَحْوِ حَيَّةٍ عَلَيْهِ كَأَنَّ حَرَكَ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ مَرَاتٍ لِحَاجَةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ نَظْمَهَا وَلَا تَدْعُو إِلَيْهِ حَاجَةٌ غَالِبَةٌ غَالِبًا (لَا قَلِيلَهُ) لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي ذَلِكَ كَحَمَلِهِ ﷺ أُمَامَةً بَنَتْ بَنَتُهُ زَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عِنْدَ قِيَامِهِ وَوَضَعَهَا عِنْدَ سُجُودِهِ^(١) وَخَلَعَهُ نَعْلَيْهِ وَأَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ^(٢) وَإِنَّمَا أَبْطَلَ الْقَوْلَ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَسَّرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَعَفَى عَنْهُ عَمَّا لَا يُخِلُّ بِالصَّلَاةِ (وَالكَثْرَةُ) وَالْقِلَّةُ يُعْرَفَانِ (بِالْعُرْفِ) الْمَأْخُودُ مِمَّا ذَكَرَ. فِي الْأَحَادِيثِ ثُمَّ فَصَّلَ الْعُرْفَ بِذِكْرِ بَعْضِ الصُّوَرِ لِيُقَاسَ بِهِ بَاقِيهَا. فَقَالَ (فَالْخُطُوتَانِ) وَإِنْ اتَّسَعَتَا حَيْثُ لَا وَثْبَةٌ (أَوْ الضَّرْبَتَانِ قَلِيلٌ) عُرْفًا لِحَدِيثِ خَلْعِ النَعْلَيْنِ^(٣) نَعَمْ لَوْ قَصَدَ ثَلَاثًا مُتَوَالِيَةً ثُمَّ فَعَلَ وَاحِدَةً أَوْ شَرَعَ فِيهَا بَطَلَتْ كَمَا يَأْتِي (وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ) اتِّفَاقًا وَإِنْ كَانَتْ بِقَدْرِ خَطْوَةٍ مُفْتَقَرَةٍ أَوْ بِثَلَاثَةِ أَعْضَاءٍ كَتَحْرِيكِ يَدَيْهِ وَرَأْسِهِ مَعًا بِخِلَافِ مَا إِذَا تَفَرَّقَتْ بِأَنَّ عُدَّ عُرْفًا انْقِطَاعُ الثَّانِي عَنْ الْأَوَّلِ وَحَدُّ الْبُعْوَى بِأَنَّ يَكُونَ بَيْنَهُمَا قَدْرُ رُكْعَةٍ غَرِيبٍ ضَعِيفٍ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ شَكَّ فِي فِعْلٍ أَقْلِيلٌ هُوَ أَوْ كَثِيرٌ فَكَالْقَلِيلِ وَالْخَطْوَةُ بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَرَّةُ وَيَضُمُّهَا مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ وَقَضِيَّةُ تَفْسِيرِ الْفَتْحِ الْأَشْهُرُ هُنَا بِالْمَرَّةِ وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الثَّانِي لَيْسَ مُرَادًا هُنَا حُصُولُهَا بِمُجَرَّدِ نَقْلِ الرَّجْلِ لِأَمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِذَا نَقَلَ الْأُخْرَى حُسِبَتْ أُخْرَى وَهَكَذَا، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَإِنْ جَرِيَتْ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ عَلَى خِلَافِهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ جَعْلُهُمْ حَرَكَةَ الْيَدَيْنِ عَلَى التَّعَاقُبِ أَوْ الْمَعِيَةِ مَرَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فَكَذَا الرِّجْلَانِ، (وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ) لِمُنَافَاتِهَا لِلصَّلَاةِ لَأَنَّ فِيهَا انْحِنَاءَ بِكُلِّ الْبَدَنِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ لَنَا وَثْبَةً غَيْرَ فَاحِشَةٍ وَهِيَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٥٦٥٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٥٤٣]، وغيرهما من حديث: أبي قتادة رضي الله عنه.

(٢) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢/ ٢٣٣]، وأبو داود في (سننه) [رقم/ ٧١٧٨]، والترمذي في (الجامع) [رقم/ ٣٩٠]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للآلباني [رقم/ ٨١٤].

(٣) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سبحة، أو حك في الأصح، وسهؤ
الفعل كعمده في الأصح، وتبطل بقليل الأكل. قلت: إلا أن يكون ناسيًا، أو جاهلاً
تحريره، والله أعلم.

الانحناء فلا تضُرُّ على ما أفهمه المثنى لكن قال غير واحد إنها لا تكون إلا فاحشة وإنها مبطلَةٌ مطلقاً
وألحق بها نحوها كالضربة المفرطة. (لا) الفعل المُلَحَق بالقليل نحو (الحركات الخفيفة المتوالية
كتحريك أصابعه) مع قرار كفه (في سبحة أو حك في الأصح) ومثلها تحريك نحو ففنه أو شفته أو
لسانه أو ذكره أو أذنه على الأوجه من اضطراب في ذلك لأنها تابعة لمَحَالِّهَا المُسْتَقَرَّة كالأصابع فيما
ذَكَرَ ولذلك بحث أن حركة اللسان إن كانت مع تحويله عن محلّه أبطل ثلاث منها، وهو مُحْتَمَلٌ أما
إذا حرَّكها مع الكف ثلاثاً متوالية فإنها مبطلَةٌ إلا لِتَحْوِي حِكْمَةً لا يصبرُ معها على عَدَمِهِ بأن يحصلَ له ما
لا يطاق الصبر عليه عادة ويؤخذ منه أن من ابتلي بحركة اضطرابية ينشأ عنها عمل كثير سُمِعَ فيه
ومرَّ فَمِنْ ابْتَلَى بسعالٍ ما له تعلَّقَ بذلك وذهاب اليد وعودها أي التوالي كما هو ظاهر مرّة
واحدة، وكذا رفعها ثم وضعها لكن على محلّ الحك ومن القليل قتلُه لِتَحْوِي قَمَلَةً لم يحمل جلدُها
ولا مسّه وهي ميّنة وإن أصابه قليلٌ من دمها ويحرُم رميها في المسجد ميّنة وقتلها في أرضه وإن قلَّ
دمها لأن فيه قصده بالمستقذِرِ وأما إلقاءها أو دفنها فيه حيّة فظاهر فتاوى المصنّف جلّه ويؤيِّده ما
جاء عن أبي أمامة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتفلون في المسجد ويدفنون القمل في حصاه
وظاهر كلام الجواهر تحريره وبه صرح ابن يونس ويؤيِّده الحديث الصحيح «إذا وجد أحدكم القملة
في المسجد فليعضها في ثوبه حتى يخرج من المسجد»^(١) والأول أوجه مدركاً لأن موتها فيه وإيذاءها
غير مُتَقَيَّن بل ولا غالب ولا يقال رميها فيه تعذيب لها لأنها تعيش بالثراب مع أن فيه مصلحة كدفنها
وهي الأمن من توقُّع إيذاها لو تركت بلا رمي أو بلا دفن، (وسهؤ الفعل) أو الجهل بحرمة وإن عذّر
به (كعمده) (في الأصح) فيبطل مع الكثرة أو الفحش لندرتِه فيها ولقِطْعِهِ النظم بخلاف القول
ومن ثمَّ فرق بين سهوه وعمده ومشيئه ﷺ في قصة ذي اليدين^(٢) يحتمل التوالي وعَدَمُهُ فهي واقعة
حال فعلية (وتبطل بقليل الأكل) أي المأكول أي بؤسوله للجوف ولو مع إكراه لِشِدَّةِ مُنَافَاتِهِ لها مع
ندرتِه أما المضغ نفسه فلا يبطل قليله بقبية الأفعال.

(تنبيه) مُقتَضَى تفسير الأكل بما ذكر أنه بضمّ الهمزة فليتنبه له.

(قلت إلا أن يكون ناسيًا) لِلصَّلَاةِ (أو جاهلاً تحريمه) فيها وعذّر بما مرّ فلا يبطل قطعاً (والله أعلم)

(١) [سنده ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٠١/٥]، وابن أبي شيبة في (المصنف) [رقم/٧٤٨٧]،
والبيهقي في (السنن الكبرى) [٢/٢٩٤]، من طريق: يحيى بن أبي كثير عن حضرمي بن لاحق عن رجل من
الأنصار به.

قلت: سنده ضعيف.

(٢) [صحيح] وقد تقدم تحريمه.

فلو كان بَقْمِهِ سُكْرَةٌ فَبَلِّغْ دَوَّيْهَا بَطَلَتْ فِي الْأَصَحِّ. وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّي إِلَى جِدَارٍ، أَوْ سَارِيَةٍ، أَوْ عَصَا مَغْرُوزَةٍ، أَوْ بَسَطَ مُصَلِّي، أَوْ خَطَّ قِبَالَتَهُ

بخلاف كثيره عرفاً ككثير الفعل وإنما لم يُبطل الصوم لأنه لا هيئة تُذكر ثم بخلافه هنا فكان التقصير هنا أتم وإذا تقرر أن يسير المأكول يضُرُّ تعمُّده لا نحو نسيانه فلا فرق بين أن يكون معه فعل قليل أو لا (فلو كان بَقْمِهِ سُكْرَةٌ) فذابت (فبَلِّغْ) بكسر اللام (دَوَّيْهَا) أو أمكنه مجه. فقصر في تركه كما لو كانت نزلت نخامة من رأسه إلى حد الظاهر من فيه نظير ما يأتي في الصوم ومن ثم اشترط هنا أن يكون عابداً عالماً بالتحريم أو قصر في التعلم فتعبيره ببلغ المشعر بالقصد والتعمد أولى من تعبير أصله بتسوع وتذوب أي تنزل لجوفه بلا فعل لإيهامه البطلان ولو مع نحو النسيان (بطلت) صلاته (في الأصح) إما مر.

(تنبيه) من المبطل أيضاً البقاء في ركنٍ مثلاً شك في فعل ركنٍ قبله لأنه يلزمه العود إليه فوراً كما مر وقصد مُصَلِّي فرض جالساً بعد سجدة الأولى الجلوس للقراءة مع التعمد وإلا حُسيب جلوسه عما بين السجدين ولم يؤثر ذلك القصد كما هو ظاهر مما مر في مبحث الركوع وقلب الفرض نفلاً إلا لعذر كإدراك جماعة والشك في نية التحريم أو شرط لها مع مضي ركن أو طول زمن أو مع قصره ولم يعد ما قرأه فيه وخرج بالشك ظن أنه في غيرها كفرض آخر أو نفل وإن أتمها مع ذلك كما مر ونية قطعها، ولو مستقبلاً أو التردد فيه أو تعليقه على شيء ولو محالاً عادياً كما هو ظاهر لمنافاته الجزم بالنية المُشترط دوامه لاشتغالها على أفعال متغايرة متوالية وهي لا تنتظم إلا به وبه فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والتسك ولا يضُرُّ نية مبطل قبل الشروع فيه لأنه لا ينافي الجزم بخلاف نحو تعليق القطع فمنافي النية مؤثرٌ حالاً ومنافي الصلاة إنما يؤثر عند وجوده.

(ويُسَنُّ لِلْمُصَلِّي) أَنْ يَتَوَجَّهَ (إِلَى جِدَارٍ أَوْ سَارِيَةٍ) أَوْ عَصَا مَغْرُوزَةٍ أَوْ هُنَا وَفِيهَا بَعْدُ لِلتَّرْتِيبِ وَفِيهَا قَبْلُ لِلتَّخْيِيرِ لاسْتِواءِ الْأَوَّلِينَ وَتَرَاحِيهِ الثَّالِثِ عَنْهُمَا فَلَمْ يَسْغِ الْعُدُولُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُمَا، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمُصَلِّي مَعَ الْعَصَا وَفِي الْخَطِّ مَعَ الْمُصَلِّي (أَوْ بَسَطَ مُصَلِّي) بَعْدَ عَجْزِهِ عَمَّا ذَكَرَ (أَوْ خَطَّ) خَطًّا (قِبَالَتَهُ) عَرْضًا أَوْ طَوْلًا، وَهُوَ الْأَوَّلَى عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ بِحَيْثُ يُسَامِتُ بَعْضُ بَدَنِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَعْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْمُصَلِّي فَمَتَى عَدَلَ عَنْ مُقَدِّمٍ لِمُؤَخَّرٍ مَعَ سَهولَتِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعَدُّهُ فِيمَا يَظْهَرُ كَانَتْ سُتْرَتُهُ كَالْعَدَمِ وَإِذَا اسْتَتَرَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ وَإِنْ أَزَالَتْ بَنَحْوِ رِيحٍ أَوْ مُتَعَدَّ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ عَلِمَ بِهَا وَقَرَّبَ مِنْ سُتْرَتِهِ وَلَوْ مُصَلِّي وَخَطًّا لَكِنَّ الْعِبْرَةَ بِأَعْلَاهُمَا بَأَنَّ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَدَمَيْهِ أَوْ عَقِبَهُمَا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِمَّا يَأْتِي فِي فَصْلِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقَلُّ بِذِرَاعِ الْأَدَمِيِّ الْمُعْتَدِلِ وَكَانَ ارْتِفَاعُ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ ثُلُثِي ذِرَاعٍ بِذَلِكَ فَأَكْثَرُ وَلَمْ يُقَصَّرْ بِوُقُوفِهِ فِي نَحْوِ مَغْصُوبٍ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ فِي طَرِيقٍ وَالْحَقُّ بِهَا ابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَتَبِعَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ الصَّلَاةَ فِي الْمَطَافِ وَقَتَ مُرُورِ النَّاسِ بِهِ أَوْ بِوُقُوفِهِ فِي صَفٍّ مَعَ فُرْجَةٍ فِي صَفٍّ آخَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ

دَفْعُ الْمَارِّ، وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ الْمُرُورِ حَيْثُكَذَا.

لِتَقْصِيرِ كُلِّ مَنْ وَرَاءَ تِلْكَ الْفُرْجَةِ بَعْدَ سَدِّهَا الْمُفَوِّتِ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ فَلِلدَّخْلِ خَرَقُ الصُّفُوفِ وَإِنْ كَثُرَتْ حَتَّى يَسُدَّهَا فَإِنْ لَمْ يُقْصَرُوا لِنَحْوِ جَذْبِ مُتَفَرِّدٍ لِمَنْ بِهَا لِيَصْفَ مَعَهُ لَمْ يَتَخَطَّ لَهَا أَوْ بَسُتْرَتِهِ بِمُزَوَّقٍ يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَوْ بِرَاحِلَةٍ تُقَوِّرُ أَوْ بِامْرَأَةٍ قَدْ يَشْتَغِلُ بِهَا أَوْ بِرَجُلٍ اسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ . وَإِلَّا فَهُوَ سُتْرَةٌ فَعِلِمَ أَنَّ كُلَّ صَفٍّ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ إِنْ قَرُبَ مِنْهُ وَلَوْ شَرَعَ مَعَ عَدَمِ السُّتْرَةِ فَوُضِعَتْ لَهُ ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ حَرْمُ الْمُرُورِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الْأَسْتَاذِ نَظَرًا لِصَوَرَتِهَا لَا لِتَقْصِيرِهِ سُنَّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ الَّذِي لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ احْتِرَامًا لِلصَّلَاةِ لِأَنَّ وَضْعَهَا عَدَمُ الْعَبَثِ مَا أَمَكْنَ وَتَوَقُّرُ الْخُشُوعِ وَالِدَفْعُ وَلَوْ مِنَ الْغَيْرِ قَدْ يُنَافِيهِ (دَفْعُ الْمَارِّ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُتْرَتِهِ الْمُسْتَوْفِيَةِ لِلشُّرُوطِ وَقَدْ تَعَدَّى بِمُرُورِهِ لِيَكُونَهُ مُكَلَّفًا (وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ الْمُرُورِ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُتْرَتِهِ (حَيْثُكَذَا) أَيِ حِينَ إِذْ سُنَّ لَهُ الدَّفْعُ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَارَّ سَبِيلًا أَمَّا سُنُّ الصَّلَاةِ لِمَا ذَكَرَ مَعَ تَعْيِينِ التَّرْتِيبِ السَّابِقِ فِيهِ لِلِاتِّبَاعِ فِي الْأَسْطَوَانَةِ وَالْعَصَا مَعَ خَبَرِ الْحَاكِمِ «اسْتَبْرُوا فِي صَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ» ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ أَيْضًا «وَلَوْ بِدِقَّةِ شَعْرَةٍ» ^(٢) وَخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ أَمَامَ وَجْهِهِ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطْ خُطًا ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ» ^(٣) أَيِ فِي كِمَالِ صَلَاتِهِ إِذْ مَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَا يُبْطَلُ الصَّلَاةُ مُرُورُ شَيْءٍ لِلْأَحَادِيثِ فِيهِ وَقَاسُوا الْمُصَلِّيَّ بِالْخَطِّ بِالْأُولَى لِأَنَّهُ أَظْهَرَ مِنْهُ فِي الْمُرَادِ وَلِذَا قُدِّمَ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ . وَجَدَتْ تِلْكَ الشُّرُوطُ وَإِلَّا حَرَمَ دَفْعُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ مُحَرَّمًا بَلْ خِلَافَ الْأُولَى ، وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِالْكَرَاهَةِ وَلَوْ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ خِلَافًا لِلْخَوَارِزْمِيِّ بَلْ وَلَوْ قَصَرَ الْمُصَلِّيُّ بِمَا مَرَّ لَمْ يُكْرَهْ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» ^(٤) أَيِ مَعَهُ شَيْطَانٌ أَوْ هُوَ شَيْطَانُ الْإِنْسِ وَأَفَادَ قَوْلُهُ ﷺ «فَإِنْ أَبَى» أَنَّهُ يُلْزَمُ الدَّفَاعُ تَحَرِّيَ الْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلُ كَالصَّائِلِ وَلَا يَدْفَعُهُ بِفِعْلِ كَثِيرٍ مُتَوَالٍ وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ وَلَا يَحِلُّ الْمَشْيُ إِلَيْهِ لِدَفْعِهِ وَأَمَّا حُرْمَةُ الْمُرُورِ عَلَيْهِ حَيْثُكَذَا فَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ

(١) [حسن] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٠٤/٣]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/٨١٠]، والطبراني في (المعجم الكبير) [١١٤/٧]، وغيرهم من طريق: عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده به نحوه . قلت: حديث حسن . ينظر: (السلسلة الصحيحة) للآلبي [رقم/٢٧٨٣] .

(٢) [ضعيف جدًا] أخرجه: وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/٨٠٨]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٣٨٢/١]، وابن عساکر في (تاریخ دمشق) [١٣٧/٦٥]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه .

قلت: حديث ضعيف جدًا . ينظر: (السلسلة الضعيفة) للآلبي [رقم/١٥٢٦] .

(٣) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٤٩/٢]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٦٨٩]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٩٤٣]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه .

قلت: حديث ضعيف . ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للآلبي [رقم/١٣٤] .

(٤) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٤٨٧]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٥٠٥]، وغيرهما من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

قُلْتُ: يُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ لَا لِحَاجَةٍ. وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ

«لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي» أَيِ الْمُسْتَتِرِ بِشُتْرَةٍ يَعْتَدُّ بِهَا كَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ السَّابِقُ «مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا أَوْ سَنَةً» كَمَا فِي رِوَايَةِ «خَيْرَالِهْ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» وَالْخَبَرُ الدَّالُّ عَلَى عَدَمِ الْحُرْمَةِ ضَعِيفٌ وَيُسْنُ وَضْعُ الشُّتْرَةِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ وَلَا يَسْتَقْبِلُهَا بِوَجْهِهِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَمَعَ ذَلِكَ هِيَ شُتْرَةٌ مُحْتَرَمَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لِأَمْرٍ خَارِجٍ لَا لِذَاتِ كَوْنِهَا شُتْرَةً.

(تنبيه) هَلِ الْعِبْرَةُ هُنَا فِي حُرْمَةِ الْمُرُورِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلدَّفْعِ بِاعْتِقَادِ الْمُصَلِّي أَوْ الْمَارِّ أَوْ هُمَا كُلُّ مُحْتَمَلٍ إِذْ قَضِيَّةٌ جَعَلَهُمْ هَذَا مِنْ بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْمُتَكْرَّرِ الثَّانِي إِذْ لَا يُتَكْرَرُ إِلَّا الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ أَوْ الَّذِي اعْتَقَدَ الْفَاعِلُ تَحْرِيمَهُ، وَقَوْلُهُمْ مَا مَرَّ فِي ثَمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ هَذَا حَقٌّ لِصَوْنِهِ بِهِ عَنْ نَقْصِ صَلَاتِهِ فَلْيُعْتَبَرِ اعْتِقَادُهُ، وَقَوْلُهُمْ لَوْ لَمْ يَسْتَتِرْ بِشُتْرَةٍ مُعْتَبَرَةٍ حُرْمَ الدَّفْعِ الثَّالِثِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ لِأَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّ عِلَّةَ الدَّفْعِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ عَدَمِ تَقْصِيرِ الْمُصَلِّي وَحُرْمَةِ الْمُرُورِ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُرَاهِقَ لَا يُدْفَعُ وَإِنْ وَجَدَتِ الشُّتْرَةُ الْمُعْتَبَرَةُ فَإِذَا قَصَرَ الْمُصَلِّي بِأَنْ لَمْ تَوْجَدْ شُتْرَةً مُعْتَبَرَةً فِي مَذْهَبِهِ لَمْ يَدْفَعْ الْمَارَّ وَإِنْ اعْتَقَدَ حُرْمَةَ الْمُرُورِ كَمَا لَوْ اسْتَتَرَ بِمَا لَمْ يَعْتَقِدِ الْمَارُّ الْحُرْمَةَ مَعَهَا نَعَمْ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ مُقَلَّدَهُ يَنْهَاهُ عَنْ إِدْخَالِهِ النِّقْصَ عَلَى صَلَاةٍ مُقَلَّدٍ غَيْرِهِ رِعَايَةً لِعَقِيدَتِهِ دَفَعَهُ حَيْثُ نَزَلَ وَلَوْ تَعَارَضَتِ الشُّتْرَةُ وَالْقُرْبُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَثَلًا فَمَا الَّذِي يُقَدِّمُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ يُقَدِّمُ الصَّفِّ الْأَوَّلُ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ وَإِنْ كَانَ خَارِجَ مَسْجِدِهِ الْمُخْتَصَّ بِالْمُضَاعَفَةِ تَقْدِيمُ نَحْوِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ.

(قُلْتُ يُكْرَهُ) لِلْمُصَلِّي الذِّكْرُ وَغَيْرُهُ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَخْصِيصُهُ بِمَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ أَوْ خِلَافٌ فِي الْوُجُوبِ فَإِنَّهُ يُفِيدُ كَرَاهَةَ التَّرْكِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ إِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ الْمُهَذَّبِ فَعَدَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْهَا فِي شَرْحِهِ إِلَى التَّعْبِيرِ يَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى كُلِّ مَا نَدِبَ إِلَيْهِ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ الْمُهَذَّبِ بِالْكَرَاهَةِ اصْطِلَاحُ الْمُتَقَدِّمِينَ وَحَيْثُ نَزَلَ فَلَا إِشْكَالَ وَالْإِلْتِفَاتُ فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ بِوَجْهِهِ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا وَقِيلَ يَحْرُمُ وَاخْتِيارٌ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي مُصَلَّاهُ» أَيِ بَرَحْمَتِهِ وَرِضَاهُ «مَا لَمْ يَلْتَفِتْ فَإِذَا التَفَتَ أَعْرَضَ عَنْهُ» وَصَحَّ أَنَّهُ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ وَلَوْ تَحَوَّلَ صَدْرُهُ عَنِ الْقِبْلَةِ بَطَلَتْ كَمَا لَوْ قَصَدَ بِهِ اللَّعِبَ (لَا لِحَاجَةَ) فَلَا يُكْرَهُ كَمَا لَا يُكْرَهُ مُجَرَّدُ لَمَحِ الْعَيْنِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ ﷺ فَعَلَ كُلًّا مِنْهُمَا كَمَا صَحَّ عَنْهُ (وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ) لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَيَنْتَهَنَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»^(١) وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَرْفَعُهُ فَلَمَّا نَزَلَ أَوَّلُ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ طَاطَأَ رَأْسَهُ وَمِنْ ثَمَّ كُرِهَتْ أَيْضًا فِي مُحْطَطٍ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يُخْلُ بِالْخُشُوعِ أَيْضًا وَزَعَمَ عَدَمُ التَّأَثُّرِ بِهِ حِمَاةٌ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ مَعَ كَمَالِهِ الَّذِي لَا يُدَانِي لَمَّا صَلَّى فِي

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري (في صحيحه) [رقم/٧١٧]، وغيره من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه .

وَكَفَّ شَعْرَهُ، أَوْ تَوْبَهُ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ بِلَا حَاجَةٍ، وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ، وَالصَّلَاةُ حَاقِبًا أَوْ حَاقِبًا، أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ.

خَمِصَةٌ لَهَا أَعْلَامٌ نَزَعَهَا وَقَالَ أَلْهَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ وَفِي رِوَايَةٍ «كَادَتْ أَنْ تَفْتِنَنِي أَعْلَامُهَا» (وَكَفَّ شَعْرَهُ) بَنَحْوِ عَقْصِهِ أَوْ رَدَّهُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ (أَوْ تَوْبَهُ) بَنَحْوِ تَشْمِيرِ لُكْمِهِ أَوْ ذَيْلِهِ أَوْ شَدِّ وَسْطِهِ أَوْ غَرَزِ عَذْبَتِهِ أَوْ دُخُولِ فِيهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِشُغْلٍ أَوْ كَانَ يُصَلِّي عَلَى جِنَازَةٍ لِلخَبَرِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ وَلَا أَكْفُ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا»^(١) وَحِكْمَتُهُ مَنَعُ ذَلِكَ مِنَ السُّجُودِ مَعَهُ أَيْ غَالِيًا فَلَا تَرُدُّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ مَعَ كَوْنِهِ هَيْئَةً تُنَافِي الخُشُوعَ وَالتَّوَاضُّعَ وَمَنْ ثَمَّ كُرْهَ كَشْفِ الرَّأْسِ أَوِ الْمُنْكِبِ وَالِاضْطِبَاطِ وَلَوْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ لِمَا يَأْتِي فِي الْحَجِّ وَيُسْنُّ لِمَنْ رَأَاهُ كَذَلِكَ وَلَوْ مُصَلِّيًا آخَرَ أَنْ يُحَلِّه حَيْثُ لَا فِتْنَةَ، وَفِي الْإِحْيَاءِ لَا يَرُدُّ رِدَاءَهُ إِذَا سَقَطَ أَيْ إِلَّا لِعُذْرٍ وَمِثْلُهُ الْعِمَامَةُ وَنَحْوُهَا (وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ) لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ وَلِمُنَافَاةِ لِهَيْئَةِ الخُشُوعِ وَإِشَارَةِ مُفْهِمَةِ (بِلَا حَاجَةٍ) يُؤْخَذُ مِنْ ذِكْرِهِ لَهُ هُنَا أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَأَيْضًا فَالِرَّاجِعُ فِي الْقَيْدِ الْمُتَوَسِّطِ أَنَّهُ يُرْجَعُ لِلْكُلِّ وَإِلَّا كَتَبْنَاؤِبِ سَنَ لَهُ وَضَعُهَا لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ قَالَ شَارِحُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ يَضَعُ الْيَسْرَى لِأَنَّهُ لِنَتْنِجَةِ الْأَذَى وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الظَّاهِرُ مَا أَطْلَقُوهُ مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ إِذْ لَيْسَ هُنَا أَدَى حَسِّيٌّ إِذِ الْمَدَارُّ فِيمَا يَفْعَلُ بِالْيَمِينِ وَالْيَسَارِ عَلَيْهِ وَجُودًا وَعَدَمًا دُونَ الْمَعْنَوِيِّ عَلَى أَنَّهَا هُنَا لَيْسَتْ لِنَتْنِجَةِ أَدَى مَعْنَوِيٍّ أَيْضًا بَلِ هِيَ لِرَدِّ الشَّيْطَانِ كَمَا فِي الْخَبَرِ إِذَا رَأَاهَا عَلَى الْفَمِ لَا يَقْرُبُهُ فَأَيُّ أَدَى نَحَاهُ بِهَا وَفِي الْحَدِيثِ «التَّشَاؤُبُ فِي الصَّلَاةِ وَالْعُطَاسُ وَالْبُصَاقُ وَالْمُخَاطُ مِنَ الشَّيْطَانِ»^(٢) قَالَ بَعْضُ الْحَفَاطِ (نَهَى ﷺ فِي الصَّلَاةِ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى وَمَسْحِ الْجَبْهَةِ مِنْ أَثَرِ الثَّرَابِ وَالنَّفْخِ وَتَفْقِيعِ الْأَصَابِعِ وَتَشْيِيقِهَا وَالسَّدْلِ وَتَغْطِيطِ الْفَمِ وَالْأَذْنِ وَتَغْمِيزِ الْعَيْنِ وَالتَّمْطِيطِ) اهـ. وَجَزَمَهُ بِالنَّهْيِ عَنْ تَغْمِيزِ الْعَيْنِ مَعَ كَوْنِهِ ضَعِيفًا كَمَا مَرَّ يَدُلُّ عَلَى تَسَاهُلِهِ فِي جَزْمِهِ بِقَوْلِهِ نَهَى إِلَى آخِرِهِ (وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ) بِأَنْ يَرْفَعَ الْأُخْرَى لِأَنَّهُ تَكَلَّفُ يُنَافِي الخُشُوعَ نَعَمْ لَا يُكْرَهُ لِحَاجَةٍ وَلَا الْاعْتِمَادُ عَلَى إِحْدَاهُمَا مَعَ وَضْعِ الْأُخْرَى عَلَى الْأَرْضِ. (وَالصَّلَاةُ حَاقِبًا) بِالتَّوْنِ أَيْ بِالْبَوْلِ (أَوْ حَاقِبًا) بِالْبَاءِ أَيْ بِالْغَائِطِ أَوْ حَاقِبًا أَيْ بِالرَّيْحِ لِلْخَبَرِ الْآتِي وَلَآتِهِ يُخَلُّ بِالخُشُوعِ بَلِ قَالَ جَمْعٌ إِنْ ذَهَبَ بِهِ بَطَلَتْ وَيُسْنُّ لَهُ تَفْرِيعُ نَفْسِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةُ وَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْفَرْضِ إِذَا طَرَأَ لَهُ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرُهُ إِذَا ضَاقَ وَقْتُهُ إِلَّا إِنْ ظَنَّ بِكَتْمِهِ ضَرَرًا يَبِيعُ لَهُ التَّيَمُّمُ فَحِينَئِذٍ لَهُ حَتَّى الْإِخْرَاجُ عَنِ الْوَقْتِ وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ قَطْعَهُ لِمُجَرِّدِ فَوْتِ الخُشُوعِ بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْعِبْرَةُ فِي كِرَاهَةِ ذَلِكَ بِوُجُودِهِ عِنْدَ التَّحَرُّمِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ. مَا لَوْ عَرَضَ لَهُ قَبْلَ التَّحَرُّمِ وَعَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ (أَوْ بِحَضْرَةِ) بِتَثْلِيثِ الْحَاءِ (طَعَامٍ) مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ (يَتَوَقُّ) بِالْمُتَنَاءِ أَيْ يَشْتَأُّ (إِلَيْهِ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «لَا صَلَاةَ» أَيْ كَامِلَةً «بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا، وَهُوَ

(١) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

(٢) لم أكف عليه بهذا السياق، وبعض ألفاظه في الصحيحين وغيرها.

وَأَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ

يُدْفَعُهُ الْأَخْبَثَانِ»^(١) أي البول والغائط وَالْحَقَّ جَمَعَ التَّوْقَانَ إِلَيْهِ فِي غِيَبَتِهِ بِهِ فِي حُضُورِهِ وَقَيَّدَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ بِمَا إِذَا قُرِبَ حُضُورُهُ لِزِيَادَةِ التَّوْقِي حِينَئِذٍ وَقَضِيَّةُ التَّعْبِيرِ بِالتَّوْقَانِ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مَا يَكْسِرُهُ إِلَّا نَحْوَ لَتَيْنِ يَأْتِي عَلَيْهِ دَفْعَةً لَكِنَّ الَّذِي صَوَّبَهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَأْكُلُ حَاجَتَهُ وَحَدِيثُ «إِذَا وَضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدُءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ»^(٢) صَرِيحٌ فِيهِ وَحَمَلُهُ عَلَى نَحْوِ تَمَرَاتٍ سِيرَةٍ فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّهُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَأَدْنَى شَيْءٍ يَفُوتُهَا حِينَئِذٍ (وَأَنْ يَبْصُقَ) فِي صَلَاتِهِ، وَكَذَا خَارِجُهَا، وَهُوَ بِالصَّادِ وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ (قَبْلَ وَجْهِهِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ هُوَ خَارِجُهَا مُسْتَقْبِلًا كَمَا أَطْلَقَهُ الْمُصَنِّفُ (أَوْ عَنْ يَمِينِهِ) وَلَوْ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ اسْتِثْنَاءَهُ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ امْتِثَالَ الْأَمْرِ خَيْرٌ مِنْ سُلُوكِ الْأَدَبِ عَلَى قَوْلٍ فَالْنَهْيُ أَوْلَى لِأَنَّهُ يُشَدِّدُ فِيهِ دُونَ الْأَمْرِ كَمَا أُرْسِدَ إِلَيْهِ حَدِيثُ «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ»^(٣) وَذَلِكَ لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُمَا بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى أَوْ فِي ثَوْبِهِ مِنْ جِهَةِ يَسَارِهِ، وَهُوَ أَوْلَى وَلَا بُدَّ فِي مُرَاعَاةِ مَلَكِ الْيَمِينِ دُونَ مَلَكِ الْيَسَارِ إظهارًا لِشَرَفِ الْأَوَّلِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الطَّائِفَ يُرَاعِي مَلَكَ الْيَمِينِ دُونَ الْكَعْبَةِ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ، نَعَمْ إِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يُطَاطَعَ رَأْسُهُ وَيَبْصُقَ لَا إِلَى الْيَمِينِ وَلَا إِلَى الْيَسَارِ فَهُوَ الْأَوَّلَى، وَكَذَا فِي مَسْجِدِهِ ﷺ وَلَوْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ فَقَطْ إِنْسَانٌ بَصَقَ عَنْ يَمِينِهِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ مَا ذَكَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سِوَاةً مِنْ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ لِأَنَّ الْبَصَاقَ إِنَّمَا يَحْرُمُ فِيهِ إِنْ بَقِيَ جِزْمُهُ لَا إِنْ اسْتَهْلَكَ فِي نَحْوِ مَاءٍ مَضْمُضَةٍ وَأَصَابَ جِزْءًا مِنْ أَجْزَائِهِ دُونَ هَوَاتِهِ سِوَاةً مِنْ بِهِ وَخَارِجِهِ إِذِ الْمَلْحَظُ التَّقْدِيرُ، وَهُوَ مُتَنَفِّ فِيهِ كَالْفَصْدِ فِي إِنْاءٍ أَوْ عَلَى قُمَامَةٍ وَلَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَزَعَمُ حُرْمَتِهِ فِي هَوَاتِهِ وَإِنْ لَمْ يَصُبَّ شَيْئًا مِنْ أَجْزَائِهِ وَأَنَّ الْفَصْدَ مُقَيَّدٌ بِالحَاجَةِ إِلَيْهِ فِيهِ بَعِيدٌ غَيْرُ مَعُولٍ عَلَيْهِ وَيَجِبُ إِخْرَاجُ نَجِسٍ مِنْهُ فَوْرًا عَيْنًا عَلَى مَنْ عِلِمَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ وَاضِعَهُ وَإِنْ أَرَصَدَ لِإِزَالَتِهِ مَنْ يَقُومُ بِهَا بِمَعْلُومٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَدُونَ ثُرَابٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي وَقْفِهِ قِيلَ وَدُونَ حُضْرِهِ أَيْ لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ تَقْدِيرِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِذَا حُرِّمَ فِيهِ ثُمَّ دَفَنَتْهُ انْقَطَعَتِ الْحُرْمَةُ مِنْ حِينَئِذٍ وَمَنْ ثُمَّ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ وَجُوبَ الْإِنْكَارِ عَلَى فَاعِلِهِ فِيهِ وَعَلَى مَنْ دَلَّكَهَا بِأَسْفَلِ نَعْلِهِ الْمُتَنَجِّسِ أَوْ الْقَذِيرِ إِنْ خَشِيَ تَنْجِيسَ الْمَسْجِدِ أَوْ تَقْدِيرَهُ فِي الرِّيَاضِ الْمُرَادِ دَفْنُهَا فِي ثُرَابِهِ أَوْ رَمَلِهِ بِخِلَافِ الْمُبْلَطِ فَدَلَّكَهَا فِيهِ لَيْسَ بِدَفْنٍ بَلْ زِيَادَةٌ فِي التَّقْدِيرِ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الدَّلَالَةِ إِذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرُ الْبَتَّةِ وَالْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ الْحُرْمَةَ مِنْ حِينَئِذٍ، (وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ) لِغَيْرِ حَاجَةٍ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ الْاِخْتِصَارِ وَأَضَحُّ تَفَاسِيرِهِ مَا

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٥٦٠]، وغيره من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٦٤٢]، ومسلم في (صحيحه) [رقم / ٥٥٩]، وغيرهما من حديث: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٦٨٥٨]، وغيره من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

والمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ، وَالطَّرِيقِ، وَالْمَزْبَلَةِ،
وَالْكَنِيسَةِ، وَعَطَنِ الْإِبِلِ

ذَكَرَ وَعِلَّتْهُ أَنَّهُ فَعَلَ الْكُفَّارِ أَوْ الْمُتَكَبِّرِينَ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ رَاحَهُ أَهْلُ النَّارِ أَوْ الشَّيْطَانِ لِمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ «أَنَّ إِبْلِيسَ هَبَطَ مِنَ الْجَنَّةِ كَذَلِكَ» وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى وَذَكَرَ الرَّجُلَ فِي الْخَبَرِ لِلْغَالِبِ (وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ) عَنِ الظَّهْرِ فِي رُكُوعِهِ وَكَذَا خَفْضُهُ عَنِ اكْمَالِ الرُّكُوعِ وَإِنْ لَمْ يُبَالِغْ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ (كَانَ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَمْ يَشْخَصْ رَأْسَهُ) ^(١) - أَي لَمْ يَرْفَعْهُ - وَلَمْ يَصُورْهُ أَي يَخْفِضْهُ (و) يُكْرَهُ تَنْزِيهَا أَيْضًا (الصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ) الْجَدِيدِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ بِمَسْلُخِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ» وَلَأنَّهُ مَحَلُّ الشَّيَاطِينِ لِكَشْفِ الْعُورَاتِ بِهِ وَمِثْلُهُ كُلُّ مَحَلٍّ مَعْصِيَةٍ أَوْ غَضَبٍ كَارِضٍ ثَمُودَ أَوْ مُحَسَّرٍ فِيمَا يَظْهَرُ (وَالطَّرِيقِ) فِي صَحْرَاءٍ أَوْ بُيَافٍ وَقَتَ مُرُورِ النَّاسِ بِهِ كَالْمَطَافِ لِأنَّهُ يَشْعُلُهُ وَمَنْ تَمَّ كَانَ اسْتِقْبَالُهُ كَالرُّقُوفِ بِهِ وَالتَّعْلِيلُ بِغَلَبَةِ النِّجَاسَةِ فِيهِ مَرْدُودٌ بَأَنَّ الْمُقْتَضِيَ لِلْكَرَاهَةِ تَحَقُّقُهَا فَقَطْ . (وَالْمَزْبَلَةُ) أَي مَحَلُّ الزَّبْلِ وَمِثْلُهُ كُلُّ نِجَاسَةٍ مُتَقَيِّئَةٍ لِأنَّهُ بَقَرِشُهُ طَاهِرًا عَلَيْهَا يُحَازِيهَا وَمَرَّ كَرَاهَةُ مُحَازَاتِهَا (وَالْكَنِيسَةِ) وَهِيَ بَقْنَجُ الْكَافِ مُتَعَبِّدُ الْيَهُودِ وَقِيلَ النَّصَارَى وَالبَّيْعَةُ وَهِيَ بِكَسْرِ الْبَاءِ مُتَعَبِّدُ النَّصَارَى وَقِيلَ الْيَهُودِ وَنَحْوُهُمَا مِنْ أَمَاكِنِ الْكُفْرِ لِأنَّهُمَا أَوْى الشَّيَاطِينِ وَيَحْرُمُ دُخُولُهَا عَلَى مَنْ مَنَعُوهُ، وَكَذَا إِنْ كَانَ فِيهَا صُورَةٌ مُعْظَمَةٌ كَمَا سَيَأْتِي (وَعَطَنِ الْإِبِلِ) وَلَوْ طَاهِرًا، وَهُوَ مَا تَنَحَّى إِلَيْهِ إِذَا شَرِبَتْ لِيَسْرِبَ غَيْرُهَا فَلِذَا اجْتَمَعَتْ سَقِطَتْ مِنْهُ لِلْمَرْعَى لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ» أَي مَرَاقِدِهَا وَالْمُرَادُ جَمِيعُ مَحَالِّهَا «وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ» ^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ «إِنَّهَا جُنْ خُلِقَتْ» ^(٣) وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ الْإِبِلَ خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ بَلْ فِي حَدِيثٍ أَنَّ عَلَى سَنَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا شَيْطَانَيْنِ ^(٤) وَالصَّلَاةُ تُكْرَهُ فِي مَا أَوْى الشَّيَاطِينِ، وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ لِيَخْبَرَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ «أَنَّهَا مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ» ^(٥) وَأَيْضًا فَالْإِبِلُ مِنْ شَأْنِهَا أَنَّ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٤٩٨]، وغيره من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٢) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٨٥ / ٤]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ٧٦٩]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم / ٥٦٥٧]، وغيرهم من حديث: عبد الله بن المغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث صحيح . ينظر: (إرواء الغليل) للآلباني [رقم / ١٧٦] .

(٣) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٥٥ / ٥]، وغيره من حديث: عبد الله بن مغفل المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث ضعيف . ينظر: (ضعيف الجامع) للآلباني [رقم / ٣٠٩] .

(٤) [حسن] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٩٤ / ٣]، والدارمي في (سننه) [رقم / ٢٦٦٧]، والطبراني في (المعجم الأوسط) [رقم / ١٩٢٤]، وغيرهم من حديث: أبي حزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه .

قلت: حديث حسن . ينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للآلباني [رقم / ٣١١٤] .

(٥) [ضعيف] أخرجه: الطبراني في (المعجم الأوسط) [رقم / ٥٣٤٦]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٢ / ٤٥٠]، من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث ضعيف . ينظر: (السلسلة الضعيفة) للآلباني [رقم / ضعيف] .

والمَقْبَرَةُ الطَّاهِرَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

سُنَّةٌ

يَشْتَدُّ نِفَارُهَا فَتَشْوَشَ الْخُشُوعُ وَعَلَيْهِمَا فَالْأَوَجُّهُ مَا قَالَهُ جَمْعٌ وَذَلِكَ لَهُ رَوَايَةٌ لَكِنْ فِي سَنَدِهَا مَجْهُولٌ إِنَّ نَحْوَ الْبَقْرِ كَالْغَنَمِ لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي عَطَنِ الْإِبِلِ الطَّاهِرِ حَالِ غَيْبَتِهَا عَنْهُ وَجَمِيعُ مَبَارِكِهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا كَالْعَطَنِ لِكَيْتَهُ أَشَدُّ لَأَنَّ نِفَارَهَا فِيهِ أَكْثَرُ وَمَتَى كَانَ بِمَحَلِّ الْحَيَوَانِ نَجَاسَةٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا لَكِنَّ الْكِرَاهَةَ فِيهَا حَيْثُ يُدْبِرُ لِإِعْلَتَيْنِ وَفِي غَيْرِهَا لِإِعْلَةٍ وَاحِدَةٍ (وَالْمَقْبَرَةُ) بِتَثْنِيَةِ الْبَاءِ (الطَّاهِرَةُ) لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمُ بَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ نَبْشُهَا أَوْ تَحَقَّقَ وَفُرِشَ عَلَيْهَا حَائِلٌ . (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلخَبَرِ السَّابِقِ مَعَ خَبَرِ مُسْلِمٍ «لَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ» ^(١) أَيِ أَنَّهُا كَمِ عَنْ ذَلِكَ وَصَحَّ خَبَرُ «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» ^(٢) وَعِلَّتُهُ مُحَازَاتُهُ لِلتَّجَاسَةِ سَوَاءً مَا تَحْتَهُ أَوْ أَمَامَهُ أَوْ بِجَانِبِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَفْتَرِقِ الْكِرَاهَةُ بَيْنَ الْمُنْبُوشَةِ بِحَائِلٍ وَغَيْرِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَقْبَرَةِ الْقَدِيمَةِ وَالْجَدِيدَةِ بَأَنَّهُ دُفِنَ فِيهَا أَوَّلَ مَيِّتٍ بَلْ لَوْ دُفِنَ مَيِّتٌ بِمَسْجِدٍ كَانَ كَذَلِكَ وَتَنْتَفِي الْكِرَاهَةُ حَيْثُ لَا مُحَازَاةٌ وَإِنْ كَانَ فِيهَا لِيُعِيدَ الْمَوْتَى عَنْهُ عُرْفًا أَمَّا مَقْبَرَةُ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا لِأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ فَلَا نَجَاسَةَ وَالنَّهْيُ عَنْ اتِّخَاذِ قُبُورِهِمْ مَسَاجِدَ فَتَحَرُّمُ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا لَا يُنَافِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ هُنَا قَصْدُ اسْتِقْبَالِهَا لِتَبَرُّكِ أَوْ نَحْوِهِ عَلَى أَنَّ اسْتِقْبَالَ قَبْرِ غَيْرِهِمْ مَكْرُوهٌ أَيْضًا كَمَا أَفَادَهُ خَبَرُ «وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» فَحَيْثُ الْكِرَاهَةُ لِشَيْئَيْنِ اسْتِقْبَالَ الْقَبْرِ وَمُحَازَاةُ النَّجَاسَةِ، وَهَذَا الثَّانِي مُتَنَفٍّ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي الْحُرْمَةَ فِيهِمْ بِالْقَيْدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الشُّرْكِ وَتُكْرَهُ أَيْضًا عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَدَبِ وَفِي الْوَادِي الَّذِي نَامَ فِيهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ لِنَصِّهِ عَلَى أَنَّ فِيهِ شَيْطَانًا دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْدِيَةِ وَمَحَلُّ الْكِرَاهَةِ فِي الْكُلِّ مَا لَمْ يُعَارِضْهَا خَشْيَةُ خُرُوجِ وَقْتٍ، وَكَذَا فَوَاطِئُ جَمَاعَةٍ عَلَى الْأَوَجِّهِ وَإِنَّمَا لَمْ تَقْتَضِ الْفَسَادَ عِنْدَنَا بِخِلَافِ كِرَاهَةِ الزَّمَانِ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الصَّلَاةِ بِالْأَوْقَاتِ أَشَدُّ لِأَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ لَهَا أَوْقَاتًا مَخْصُوصَةً لَا تَصِحُّ فِي غَيْرِهَا فَكَانَ الْخَلَلُ فِيهَا أَعْظَمَ بِخِلَافِ الْأَمْكَنِ تَصِحُّ فِي كُلِّهَا وَلَوْ مَغْضُوبًا لِأَنَّ النَّهْيَ فِيهَا كَالْحَرِيرِ لِأَمْرِ خَارِجٍ يَنْفُكُ عَنِ الْعِبَادَةِ فَلَمْ يَقْتَضِ فُسَادَهَا .

بَابُ فِي بَيَانِ سَبَبِ سُجُودِ السَّهْوِ وَاحْكَامِهِ

(سُجُودُ السَّهْوِ) الْآتِي (سُنَّةٌ) مُتَأَكَّدَةٌ وَلَوْ فِي النَّافِلَةِ مَا عَدَا صَلَاةَ الْجَنَازَةِ كَذَا قَالُوهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّ

- (١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٥٣٢]، وغيره من حديث: جندب بن عبد الله رضي الله عنه .
(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٩٧٢]، وغيره من حديث: جندب بن عبد الله رضي الله عنه .

عند ترك مأمور به، أو فعل منهي عنه فالأول إن كان ركنًا وجب تداركه، وقد يشرع السجود كزيادة حصلت بتدارك ركن كما سبق في الترتيب، أو بعضًا وهو القنوت، وقيامه، والتشهد الأول، أو قعوده

سجدة التلاوة والشكر كالنافلة فإن قلت كيف يجبر الشيء بأكثر منه قلت إن أريد به أنه جابر للمثروك أو المفعول بمعنى أنه نائب حتى يصير الأول كالْمفعول والثاني كالعَدَم فهو قد يكون أكثر كسهو لترك كلمة من القنوت أو زيادة سجدة أو جلسة أو أنه جابر لنفس الصلاة أي دافع لتقصيها وهو لا يكون إلا أقل منها فممنوع إذ الجابر لا ينحصر في ذلك ألا ترى أن المجمع في يوم من رمضان إذا لم يقدر على العتق يصوم شهرين وهما أكثر من المَجْبُور سواء أ جعلناه اليوم أو الشهر لا يقال الصوم بدل عن العتق؛ لأن هذا رأيي، والأصح أن كلاً من خصلتي الكفارة الأخيرتين مُستَقِلٌّ لا بدل عما قبله وذلك للأحاديث الآتية ولم يجب؛ لأنه لم ينب عن واجب بخلاف جبر إن الحج وإنما يُسنُّ (عند ترك مأمور به) من الصلاة ولو احتمالاً بأن شك هل فعله أو لا (أو) عند (فعل) شيء (منهي عنه) فيها ولو احتمالاً فلا يرد عليه خلافاً لمن زعمه ما لو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً فإن سجوده بقرض عَدَم الزيادة لتركه التحفظ المأمور به وبقرضها لإفعله المنهي عنه فيها فهو لم يخرج عنهما (فالأول) وهو المأمور به المثروك من حيث هو (إن كان ركنًا وجب تداركه) ولا يُغني عنه سجود السهو لتوقف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود) للسهو مع تداركه (كزيادة) بالكاف (حصلت بتدارك ركن كما سبق) بيان تلك الزيادة (في) آخر مبحث (الترتيب) وقد لا يشرع كما إذا كان المثروك السلام فإذا ذكره أو شك فيه ولم يأت ببطل أتى به، وإن طال الفصل ولا يسجد لفوات محل السجود أو النية أو التحريم فإذا ذكره استأنف الصلاة وكذا إن شك فيه بشرطه قيل قوله كزيادة إلخ غير محتاج إليه؛ لأنه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه وأجيب بأن المراد بالمنهي عنه ما ليس من أفعال الصلاة وهذه الزيادة من أفعالها لكن لم يعتد بها لعدم الترتيب اهـ، وفيه نظر لما مر من شمول كلامه لمسألة الشك فالوجه أنه إنما ذكره إيضاحاً. (أو) كان المثروك (بعضاً) مر أول صفة الصلاة وجه تسميته بذلك (وهو القنوت) السابق في الصبح أو وتر نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة أو كلمة منه ومحل عَدَم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه. وفارق بدله بأنه لا حد له (أو قيامه) بأن لم يُحسِنه فإنه يُسنُّ له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فإذا تركه سجّد له ويقول زيادة إلخ اندفع ما قيل قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه، ولو اقتدى شافعي بحنفي في الصبح وأمكّن أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فعل وإلا فلا وعلى كل يسجد للسهو على المنقول المعتمد بعد سلام إمامه؛ لأنه بتركه له لحقه سهوه في اعتقاده. بخلافه في نحو سنة الصبح إذ لا قنوت يتوجه على الإمام في اعتقاد المأموم فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو (أو التشهد الأول) أي الواجب منه في التشهد الأخير أو بعضه (أو قعوده) بأن لم يُحسِنه نظير ما مر في القنوت وقياس ما مر فيه من اشتراط

وكذا الصلاة على النبي ﷺ فيه في الأظهر سجدة، وقيل: إن تركه عمداً فلا.
قلت: وكذا الصلاة على الآل حيث سنّناها، والله أعلم: ولا تُجبر سائر السنن.
والثاني: إن لم يبطل عمده كالالتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه، وإلا سجدة

كونه راتباً اشترط ذلك هنا أيضاً فيسجد إذا أتى بصلاة التسبيح أو راتبة الظهر أربعاً وترك التشهد الأول إن قلنا بئدبه حينئذ دون ما إذا صلى أربعاً نفلاً مطلقاً بقصد أن يشهد تشهدين فاقصر على الأخير ولو سهواً على الأوجه. (وكذا الصلاة على النبي ﷺ فيه) أي القنوت أو التشهد الأول وقصر رجوعه على الثاني وزعم فرقي بينهما غير حسن؛ لأن العطف بأو فإفراذه لذلك لا لاختصاصه بالتشهد ووجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح مانعاً لإلحاقها من القنوت بها من التشهد؛ لأن مقتضى السجود ليس هو الوجوب في الجملة لقصوره ولتلا يلزم عليه إخراج القنوت من أصله بل كون المثلوك من الشعار الظاهرة المخصوصة بمحل منها استقلالاً لا تبعاً كما يأتي وهما مستويان في ذلك (في الأظهر) ويضم لذلك القيام لها في الأول والقعود لها في الثاني إذا لم يحسنها فالأبعاض المذكورة والآية اثنا عشر بل أربعة عشر إن قلنا بئدب الصلاة على الأصحاب في القنوت (سجدة) اتباعاً في ترك التشهد الأول وقياساً في الباقي وهو ظاهر إلا في القنوت وتوابعه فوجهه أنه ذكر لم يشر خارج الصلاة بل فيها مستقلاً بمحل منها غير مقدمة ولا تابع لغيره فخرج نحو دعاء الافتتاح والسورة وتكبيرات العيد والتسبيحات والأدعية ولو نحو: سجدة لك وجهي لئدبه في سجود التلاوة والشكر أيضاً وهما ليسا من الصلاة. (وقيل إن ترك) بعضاً من هذه الأبعاض تركاً (عمداً فلا) يسجد لئقصيره بتقويت السنة على نفسه ورذوه بأن خلل العمدة أكثر فكان إلى الجبر أحوج كالقتل العمدة بالنسبة إلى الكفارة (قلت وكذا الصلاة على الآل حيث سنّناها والله أعلم) وذلك في القنوت ومثلها قيامها وفي التشهد الأخير ومثلها قعودها وصورة السجود لها إن تيقن قبل سلامه وبعد سلام إمامه أو بعد سلامه وقبل طول الفصل ترك إمامه لها فاندفع استشكله بأنه إن علم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده فات محل السجود، (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيها بالسجود على الأصل لأنها ليست في معنى الوارد فإن سجدة لشيء منها بطلت صلاته إلا أن يسهو أو يعدر بجهله واستشكل بأن الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله أي يقتضيه ويؤد بمنع هذا التلازم؛ لأن الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبيل السلام لا غير فيظن عمومته لكل سنة وأولت محله بما ذكر؛ لأنه الذي نحن فيه وإلا لم يبق للإشكال وجه أصلاً ثم رأيت شارحاً فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاقي ما نحن فيه إذ الكلام ليس في سجوده في غير محله وهو قبيل السلام بل في سجوده في محله لكن لنحو تسبيح الركوع فتعين ما ذكرته (والثاني) أي فعل المنهي عنه من حيث هو (إن لم يبطل عمده) الصلاة (كالالتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) ولا لعمده غالباً ما يأتي من المستثبات (ولاً) بأن أبطل عمده ركعة زائدة (سجدة) لسهوه «لأنه ﷺ صلى الظهر خمساً وسجدة للسهو» متفق

إِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِسَهْوِهِ كَثِيرٌ فِي الْأَصَحِّ، وَتَطْوِيلُ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ يُبْطِلُ عَمْدَهُ فِي الْأَصَحِّ
فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فَالْإِعْتِدَالُ قَصِيرٌ، وَكَذَا الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ،

عليه هذا (إن لم تبطل) الصلاة (بسهوة) فإن بطلت بسهوة (ككلام كثير) فإنه يبطلها (في الأصح) كما مر لم يسجد؛ لأنه ليس في صلاة ففي الأصح راجع للمثال لا للحكم. واستثنى من هذه القاعدة ما لو حوّل المتأمل دابته عن صوب مقصده سهوا ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسهوه على المعتبر مع أن عمده مبطل ويفرق بينه وبين سجوده لجموحها وعودها فوراً بأنه هنا مقصّر بركوبه الجموح أو بعدم ضبطها بخلاف الناسي فخفف عنه لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ، وإن قصر وما لو سها بترك السلام فإنه لا يسجد لسهوه مع إبطال تعمده ورؤد بأنه إن تركه وفعل منافياً فهو المبطل وإلا فهو سكوت وهو غير مبطل، وإن طال وما لو سها بعد سجود السهو فسجد للسهو ساهياً فإنه لا يسجد لهذا السجود مع إبطال عمده (وتطويل الركن القصير) بأن يزيد على قدر ذكر الاعتدال المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لا لحال المصلي فيما يظهر قدر الفاتحة ذاكرة كان أو ساكتاً وعلى قدر ذكر الجلوس بين السجدةين المشروع فيه كذلك قدر التشهد الواجب وقولي في تلك الصلاة ليس المراد به من حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراهنة فلو كان إماماً لا تُسن له الأذكار التي تُسن للمنفرد اعتبر التطويل في حقه بتقدير كونه مُنفرداً على الأول وبالنظر لما يُشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الأقرب لكلامهم (يبطل عمده) الصلاة (في الأصح) لأنه مُعَيَّر لموضوعه إذ هو غير مقصود في نفسه وإنما شرع للفصل أي بين المقدمة والركوع أو شبهها وهو السجود الثاني لما مر أنه شكر لما أهل له من القرب بالسجود الأول وبين المقصود بالذات وهو السجود الأول فيهما وخرج بقولي المشروع فيه إلخ تطويله بقدر القنوت في محلّه أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثّر واختير جواز تطويلهما لصحة الأحاديث فيه ومن ثم كان الأكثرون عليه وصحّحه في التحقيق في موضع وقد يتمحل للمعتبر بأنهما وقائع فعلية مُحتملة (فيسجد لسهوه) وإن قلنا لا يبطل عمده لتركه التحفظ المأمور به على التأكيد، (فالاعتدال قصير) لما مر أنه للفصل بدليل أنه لم يجب فيه ذكر مع أنه عادي ومن ثم لما كان القيام والجلوس التشهد الأخير عاديّين وجب لهما ذكر صرفاً لهما عن العادة بخلاف نحو الركوع وجوب الطمأنينة فيه ليحصل الخشوع والسكينة المطلوبان في الصلاة (وكذا الجلوس بين السجدةين في الأصح) لما ذكر في الاعتدال حرفاً بحرف بل هو أولى؛ لأن ذكره أقصر فإن قلت ما وجه اختصاص الخلاف بهذا قلت لأن بعده جلوس طويل في نفسه يشبهه وهو جلوس التشهد أو الاستراحة بناء على أنه طويل فأمكن قياسه عليه والاعتدال ليس بعده طويل يشبهه، هذا وظاهر ما مر عن الأكثرين أن الخلاف فيهما فينافي المتن مع كونه على طبق عبارة المجموع إلا أن يجاب بأن جريانه فيهما لا يقتضي أنه في الجلوس أقوى فذاك من حيث أصل جريانه فيعهما، وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص بالثاني وجهه ما تقرر أن بعده طويل يشبهه بخلاف الاعتدال ولا ينافي ما

ولو نَقَلَ رُكْنَآ قَوْلِيَا كَفَاتِحَةٍ فِي رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُدٍ لَمْ تَبْطُلْ بِعَمْدِهِ فِي الْأَصَحِّ وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَعَلَى هَذَا تُسْتَثْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِنَا: مَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ لَا سُجُودٌ لِسَهْوِهِ وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ، فَإِنْ عَادَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ بَطُلَتْ، أَوْ نَاسِيًا فَلَا وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ، أَوْ جَاهِلًا

تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُمَا غَيْرُ مَقْصُودَيْنِ فَلَا يُطَوَّلَانِ لِمَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتِ أَنَّهُمَا مَقْصُودَانِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ صَوْرَتِهِمَا مَعَ عَدَمِ الصَّارِفِ لِهَمَا كَمَا مَرَّ. (وَلَوْ نَقَلَ رُكْنَآ قَوْلِيَا) لَا يَبْطُلُ فَخَرَجَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَتَكْبِيرُ التَّحَرُّمِ. بَأَنَّ كَبَّرَ بِقَصْدِهِ وَحِينَئِذٍ لَا نَظَرَ فِيهِ خِلَافًا لِلِاسْتَوِي (كَفَاتِحَةٍ فِي رُكُوعٍ أَوْ جُلُوسٍ (تَشَهُدٍ) آخِرٍ أَوْ أَوَّلٍ وَتَقْيِيدُ شَارِحٍ بِالْآخِرِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَكَتَشَهُدٍ فِي قِيَامٍ أَوْ سُجُودٍ (لَمْ يَبْطُلْ عَمْدُهُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخِلٍّ بِصَوْرَتِهَا بِخِلَافِ الْفِعْلِيِّ (وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِتَرْكِهِ التَّحْفِظَ نَظِيرَ مَا مَرَّ وَكَذَا الْعَمْدَةُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَنَقَلَ بَعْضُهُ كَكُلِّهِ إِلَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ السَّلَامِ فَإِنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَثِرْ مَعَهُ أَنَّهُ بَعْضُ سَلَامِ التَّحَلُّلِ أَوْ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ سَهْوًا لَكِنْ هَذَا مِنَ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ مُبْطِلٌ حِينَئِذٍ (وَعَلَى هَذَا) الْأَصَحُّ (تُسْتَثْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِنَا) السَّابِقِ (مَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ لَا سُجُودٌ لِسَهْوِهِ وَاسْتَثْنَى مَعَهَا) أَيْضًا مَا لَوْ أَتَى بِالْقُنُوتِ أَوْ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ بَنِيَّةٍ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُثْرِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُثْرِ فِي غَيْرِ نِصْفِ رَمَضَانَ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَسْجُدُ وَمَا لَوْ قَرَأَ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ التَّشَهُدِ لَمْ يَسْجُدْ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ وَمَا لَوْ نَقَلَ ذِكْرًا مُخْتَصًّا بِمَحَلٍّ لِغَيْرِهِ بَنِيَّةً أَنَّهُ ذَلِكَ الذِّكْرُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُدِ أَوْ صَلَّى عَلَى الْآلِ بَنِيَّةً أَنَّهُ ذَكَرَ التَّشَهُدَ الْآخِرَ سَجَدَ لِلْسَهْوِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ شَيْخِنَا فِي فَنَائِهِ وَغَيْرِهَا وَمَنْ اعْتَرَضَهُ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ رُكْنٌ فِي الْآخِرَةِ فَقَدْ أَبْعَدَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ نَقَلَ الْمُنْدُوبِ كَذَلِكَ بِشَرْطِهِ وَمَا لَوْ فَرَّقَهُمْ فِي الْخَوْفِ أَرْبَعِ فَرَقٍ وَصَلَّى بِكُلِّ فَرَقَةٍ رَكْعَةً أَوْ فَرَقَتَيْنِ وَصَلَّى بِوَاحِدَةٍ ثَلَاثًا فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لِمُخَالَفَتِهِ بِالِانْتِظَارِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ الْوَارِدِ فِيهِ وَنُظِرَ فِيهَا بِأَنَّهُ يَسْجُدُ لِعَمْدِ ذَلِكَ أَيْضًا وَرَدَّ بِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَ كُلَّهَا يَسْجُدُ لِعَمْدِهَا أَيْضًا كَصُورَةِ الْمُتَنِّ وَلَيْسَ مِنْهَا زِيَادَةُ الْقَاصِرِ أَوْ مُصَلٍّ نَقْلًا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ سَهْوًا لِأَنَّ عَمْدَ ذَلِكَ مُبْطِلٌ فَهُوَ مِنَ الْقَاعِدَةِ. (وَلَوْ نَسِيَ) الْإِمَامُ أَوْ الْمُتَقَرِّدُ (التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ) وَحَدَهُ أَوْ مَعَ قُعُودِهِ (فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ) أَيِ وَصُولِهِ لِحَدٍّ يُجْزِي فِي الْقِيَامِ (لَمْ يَعُدْ لَهُ) أَيِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْعُودُ لِأَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ فِيهِ وَلِتَلْبَسِهِ بِفَرْضٍ فِعْلِيٍّ فَلَا يَقْطَعُهُ لِسْتِةً. (فَإِنْ عَادَ) عَامِدًا (عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ بَطُلَتْ) صَلَاتُهُ لِزِيَادَتِهِ قُعُودًا بِلَا عُدْرِ وَهُوَ مُغَيَّرٌ لِهَيْئَةِ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ قَطْعِ الْقَوْلِيِّ لِثِقَلِ الْفَاتِحَةِ لِلتَّعَوُّذِ أَوْ الْإِفْتِتَاحِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ نَعَمْ لَا تَبْعُدُ كَرَاهَتُهُ (أَوْ) عَادَ لَهُ (نَاسِيًا) أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ أَوْ حُرْمَةٍ عَوْدِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ مِنْ إِبْطَالِ الْكَلَامِ إِذَا نَسِيَ تَحْرِيمَهُ بِأَنَّ ذَاكَ أَشْهَرُ فَيَنْسِيَانِ حُرْمَتَهُ نَادِرٌ فَأَبْطَلَ كَالْإِكْرَاهِ عَلَيْهِ وَلَا كَذَلِكَ هَذَا (فَلَا) تَبْطُلُ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ نَعَمْ يُلْزَمُهُ الْقِيَامُ فَوْرًا عِنْدَ التَّذَكُّرِ (وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ) لِإِبْطَالِ تَعَمُّدِ ذَلِكَ (أَوْ) عَادَ لَهُ (جَاهِلًا) تَحْرِيمَهُ

فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ، وَلِلْمَأْمُومِ الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ.
قُلْتُ: الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

وَإِنْ كَانَ مُخَالِطًا لَنَا؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى عَلَى الْعَوَامِّ (فَكَذَا) لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِمَا ذَكَرَ وَيُلْزَمُهُ الْقِيَامُ فَوْرًا عِنْدَ تَعَلُّمِهِ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ وَفِيمَا إِذَا تَرَكَهَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَجْلِسْ لِلِاسْتِرَاحَةِ لَا يَجُوزُ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفُ لَهُ وَلَا لِبَعْضِهِ بَلْ وَلَا الْجُلُوسُ مِنْ غَيْرِ تَشَهُّدٍ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيمَا ذَكَرَ وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ مَا لَمْ يَنْوِ مُفَارَقَتَهُ وَهُوَ فِرَاقٌ بِعَذْرِ فَيَكُونُ أَوْلَى فَإِنْ جَلَسَ لَهَا جَازَ لَهُ التَّخَلُّفُ؛ لِأَنَّ الضَّارَّ إِنَّمَا هُوَ لِإِحْدَاثِ جُلُوسٍ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ عَلَى مَا يَأْتِي قُبَيْلَ فَصْلِ الْمُتَابَعَةِ.

(تَنْبِيْهٌ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَجْلِسِ الْإِمَامُ لِلِاسْتِرَاحَةِ أَبْطَلَ جُلُوسُ الْمَأْمُومِ، وَإِنْ قُلَّ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُمْ لَا يَضُرُّ تَخَلُّفُ الْمَأْمُومِ بِقَدْرِ جُلُوسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فُحْشٌ مُخَالَفَةٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَضُرُّ جُلُوسُهُ هُنَا بِقَدْرِهَا، وَإِنْ أَتَى فِيهِ بِيَعْيُضِ التَّشَهُّدِ لِعَدَمِ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ، وَلَوْ انْتَصَبَ مَعَهُ فَعَادَلَهُ لَمْ يْعُدْ؛ لِأَنَّهُ إِمَامًا مُتَعَمَّدٌ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ أَوْ سَاءَ أَوْ جَاهِلٌ وَهُوَ لَا تَجُوزُ مُوَافَقَتُهُ بَلْ يَنْتَظِرُهُ قَائِمًا حَمَلًا لِعَوْدِهِ عَلَى السَّهْوِ أَوْ يَنْوِي مُفَارَقَتَهُ وَهُوَ الْأَوْلَى وَكَذَا لَوْ قَامَ مِنْ جُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَيَنْتَظِرُهُ فِي سُجُودِهِ أَوْ يُفَارِقُهُ وَلَا يَجُوزُ لَهُ مُتَابَعَتُهُ، وَلَوْ قَعَدَ فَانْتَصَبَ إِمَامُهُ ثُمَّ عَادَ لَزِمَ الْمَأْمُومُ الْقِيَامُ فَوْرًا؛ لِأَنَّهُ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ بِانْتِصَابِ إِمَامِهِ وَفِرَاقَهُ هُنَا أَوْلَى أَيْضًا لَوْ قَوِيَ الْخِلَافُ الْقَوِيُّ فِي جَوَازِ الْإِنْتِظَارِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِيمَا لَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِخَامِسَةٍ.

(وَلِلْمَأْمُومِ) إِذَا انْتَصَبَ وَحْدَهُ سَهْوًا (الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِعُذْرِهِ (قُلْتُ الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَوْ جُوبِ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ أَمَّا إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَلَا يُلْزَمُهُ الْعُودُ بَلْ يُسَنُّ لَهُ كَمَا إِذَا رَكَعَ مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ قَصْدًا صَحِيحًا بِانْتِقَالِهِ مِنْ وَاجِبٍ لِمِثْلِهِ فَاعْتَدَّ بِفِعْلِهِ وَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ السَّاهِي فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا وَإِنَّمَا تَخَيَّرَ مِنْ رَكَعٍ مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ سَهْوًا لِعَدَمِ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ فِيهِ بِخِلَافِهِ هُنَا كَذَا قَالُوهُ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ سَجَدَ وَإِمَامُهُ فِي الْاِعْتِدَالِ أَوْ قَامَ وَإِمَامُهُ فِي السُّجُودِ فَإِنَّ جَرِيَانَ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الَّذِي رَعَاهُ شَارِحُ مُشْكِلٍ إِذِ الْمُخَالَفَةُ هُنَا أَفْحَشُ مِنْهَا فِي التَّشَهُّدِ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِرُكُوعِهِ قَبْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ بِسُجُودِهِ قَبْلَهُ وَهُوَ جَالِسٌ وَأَنَّ تَبَيُّنَ الصُّورَتَيْنِ يَأْتِي فِيهِمَا مَا مَرَّ فِي التَّشَهُّدِ كَمَا اقْتَضَاهُ فَرَقُهُمُ الْمَذْكُورُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ أَيْضًا ثُمَّ فَرَّقَ بِطَوِيلِ الْإِنْتِظَارِ قَائِمًا هُنَا إِلَى فِرَاقِ التَّشَهُّدِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ أَبْطَلَهُ بِمَا لَوْ سَجَدَ قَبْلَهُ وَهُوَ فِي الْقُنُوتِ وَبِهِ يَتَّبِعُهُ مَا ذَكَرْتُهُ وَكَانَ وَجْهَ عَدَمِ نَدْبِهِمُ الْعُودَ لِلْسَّاهِي ثُمَّ إِنْ عَدِمَ الْفُحْشُ لَمَّا أَسْقَطَ عَنْهُ الْوُجُوبُ أَسْقَطَ عَنْهُ أَصْلَ الطَّلَبِ لِعُذْرِهِ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ السَّاهِي حَتَّى قَامَ إِمَامُهُ لَمْ يْعُدْ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَلَمْ يُحْسَبْ مَا قَرَأَهُ قَبْلَ قِيَامِهِ كَمَا لَوْ ظَنَّ مَسْبُوقَ سَلَامِهِ فَقَامَ لِمَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَلْغُو كُلُّ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ سَلَامِهِ لَوْ قَوِيَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مَعَ مُقَارَنَةِ قَطْعِ الْقُدُودِ لَهُ فَكَانَ أَفْحَشُ مِنْ مُجَرَّدِ الْقِيَامِ فِي مَسَالَتِنَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ حُسْبَانِ قِيَامِ السَّاهِي إِذَا وَافَقَهُ الْإِمَامُ فِيهِ وَعَدَمِ حُسْبَانِ

ولو تَذَكَّرَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ عَادَ لِلتَّشَهُّدِ، وَيَسْجُدُ إِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ

قِرَاءَتِهِ بِأَنَّ الْقِيَامَ لَمْ يَقَعْ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ إِذْ لَوْ تَعَمَّدَهُ جَازَ فَلَمْ يَلُغْ مِنْ أَصْلِهِ بَلْ تَوَقَّفَ حُسْبَانُهُ عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ أَوْ مَوَاقِفَةِ الْإِمَامِ لَهُ فِيهِ وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَشَرَطُ حُسْبَانِهَا وَقَوْعُهَا فِي قِيَامٍ مُحْسَبٍ لِلْقَارِئِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ قِيَامَهُ لَا يُحْسَبُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ مَوَاقِفَةِ الْإِمَامِ فِيهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ يَعْلَمُ أَنَّ مَنْ سَجَدَ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا وَإِمَامُهُ فِي الْقُنُوتِ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِمَا فَعَلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَنْ رُؤْيَا فَيَلْزَمُهُ الْعُودُ لِلْإِعْتِدَالِ، وَإِنْ فَارَقَ الْإِمَامَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ ظَنَّ سَلَامَ إِمَامِهِ فَقَامَ ثُمَّ عَلِمَ فِي قِيَامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَزِمَهُ الْجُلُوسُ لِيَقُومَ مِنْهُ وَلَا يَسْقُطَ عَنْهُ بَنِيَّةُ الْمُفَارَقَةِ إِنْ جَازَتْ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ وَقَعَ لَعْوًا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَتَمَّ جَاهِلًا لَعَا مَا أَتَى بِهِ فَيُعِيدُهُ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يُفَارِقْهُ إِنْ تَذَكَّرَ أَوْ عَلِمَ وَإِمَامُهُ فِي الْقُنُوتِ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِ أَوْ وَهُوَ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى عَادَ لِلْإِعْتِدَالِ أَخَذًا وَمِمَّا تَقَرَّرَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَسْبُوقِ وَسَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ إِنْغَاءِ مَا فَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ فِيمَا بَعْدَهَا فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُتَابِعُهُ وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ كَمَا لَوْ عَلِمَ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ وَقَدْ رَكَعَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَا يُمَكِّنُ هُنَا مِنَ الْعُودِ لِلْإِعْتِدَالِ لِمُحْشِ الْمُخَالَفَةِ حَيْثُذِ. فَإِنْ قُلْتُ مَا ذَكَرْتَهُ آخِرًا مِنْ عَوْدِهِ لِلْإِعْتِدَالِ يُخَالِفُهُ قَوْلُهُمْ حَتَّى قَامَ إِمَامُهُ لَمْ يَعُدْ قُلْتُ يُفَرِّقُ بِأَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ الْمُخَالَفَةُ فِيهِ أَفْحَشُ فَلَمْ يُعْتَدَّ بِفِعْلِهِ. مُطْلَقًا بِخِلَافِ قِيَامِهِ قَبْلَهُ وَهُوَ فِي التَّشَهُّدِ فَلَمْ يَلْزَمَهُ الْعُودُ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يَقُمْ الْإِمَامُ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الْجَوَاهِرِ عَنِ الْقَاضِي عَنِ الْعَبَادِيِّ لَوْ ظَنَّ أَنَّ إِمَامَهُ رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ فَرَفَعَ فَوَجَدَهُ فِيهِ تَخَيَّرَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرُوهُ فَيَمْنُ رَكَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ سَهْوًا أَنَّهُ مُخَيَّرٌ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ التَّشَهُّدِ بِمُحْشِ الْمُخَالَفَةِ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَاتَيْنِ لِقَلَّةِ الْمُخَالَفَةِ فِيهِمَا إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا مُجَرَّدُ تَقَدُّمٍ مَعَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ فَخَيَّرَ وَمَسْأَلَةُ التَّشَهُّدِ لَمَّا كَانَ فِيهَا مَا هُوَ أَفْحَشُ مِنْ هَذَيْنِ وَجَبَّ الْعُودُ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ يَقُمْ وَمَسْأَلَةُ الْقُنُوتِ لَمَّا كَانَ فِيهَا مَا هُوَ أَفْحَشُ مِنَ الْكُلِّ وَجَبَّ الْعُودُ لِلْإِعْتِدَالِ مُطْلَقًا وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْأَفْحَشِيَّةِ تَأْثِيرًا أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّشَهُّدِ يَسْقُطُ عَنْهُ الْعُودُ بِنِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ. فَكَذَا بَقِيَامِ الْإِمَامِ وَلَا كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَسْبُوقِ قَالَ الْقَاضِي وَمِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ قَوْلُهُمْ لَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى قَبْلَ إِمَامِهِ ظَانًّا أَنَّهُ رَفَعَ وَأَتَى بِالثَّانِيَةِ ظَانًّا أَنَّ الْإِمَامَ فِيهَا ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ فِي الْأُولَى لَمْ يُحْسَبْ لَهُ جُلُوسُهُ وَلَا سَجْدَتُهُ الثَّانِيَةُ وَيُتَابِعُ الْإِمَامَ أَيَّ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ أَوْ جَالِسٌ أَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ هـ، وَيُوجِبُهُ إِنْغَاءُ مَا أَتَى بِهِ هُنَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فُحْشٌ مُخَالَفَةٍ بِأَنَّ فِيهِ فُحْشًا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَهِيَ تَقَدُّمُهُ بِرُكْنٍ وَبَعْضُ آخَرٍ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ وَمَا قَبْلَهَا.

(ولو تَذَكَّرَ) الْإِمَامُ أَوْ الْمُتَفَرِّدُ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ الَّذِي نَسِيَهُ أَوْ عَلِمَ بِهِ وَقَدْ تَرَكَهُ جَهْلًا (قَبْلَ انْتِصَابِهِ) بِالْمَعْنَى السَّابِقِ (عَادَ) نَدَبًا (لِلتَّشَهُّدِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِفَرْضٍ (وَيَسْجُدُ) لِلسَّهْوِ (إِنْ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ) مِنْهُ إِلَى الْقُعُودِ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ مُبْطِلٌ مَعَ تَعَمُّدِهِ وَعِلْمِ تَحْرِيمِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ لِعَدَمِ بُطْلَانِ تَعَمُّدِهِ بِقِيْدِهِ الْآتِي وَجَرَى فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ مُطْلَقًا وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَمَعَ ذَلِكَ. الْأَوْجَهُ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ فَالسُّجُودُ لِلتَّهْوُضِ مَعَ

ولو نَهَضَ عَمَدًا فَعَادَ بَطَلَتْ إِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ، وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ، أَوْ قَبْلَهُ عَادَ وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ إِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّايِعِ.

العود؛ لَأَن تَعْمَدَهُمَا مُبْطِلٌ كَمَا قَالَ (وَلَوْ نَهَضَ) مَنْ ذَكَرَ عَنِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ (عَمَدًا) أَي قَاصِدًا تَرْكَهُ، وَهَذَا قَسِيمٌ لِقَوْلِهِ وَلَوْ نَسِيَ (فَعَادَ) لَهُ عَمَدًا (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ بِتَعَمُّدِهِ ذَلِكَ (إِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ) لَزِيَادَةِ مَا غَيَّرَ نَظْمَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِلْقُعُودِ أَقْرَبَ أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَعَلَى مُقَابِلِهِ الْمَذْكُورِ عَنِ الْأَكْثَرِينَ لَا بُطْلَانَ، وَإِنْ كَانَ لِلْقِيَامِ أَقْرَبَ لَكِنْ بِقِيْدِهِ الْآتِي وَيُوجِّهُ مَعَ مَا فِيهِ بَأْتَهُ مَتَى لَمْ يَبْلُغِ الْقِيَامَ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِالْفَرْضِ فَجَازَ لَهُ الْعُودُ لِلتَّشَهُّدِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ نَوَى تَرْكَهُ.

(تنبيه) فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي الْبُطْلَانِ إِنْ قَصَدَ بِالنَّهْضِ تَرْكَ التَّشَهُّدِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْعُودُ إِلَيْهِ فَعَادَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ نَهَضَهُ حِينَئِذٍ جَائِزٌ أَمَّا لَوْ زَادَ هَذَا النَّهْضُ عَمَدًا لَا لِمَعْنَى فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَبَطَّلَ بِذَلِكَ لِإِخْلَالِهِ بِنَظْمِهَا هـ. وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلٍ غَيْرِ وَاحِدٍ السَّابِقِ؛ لِأَنَّهُ تَعَمُّدُهُمَا مُبْطِلٌ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ أَعْنِي مَا إِذَا قَامَ تَارِكًا لِلتَّشَهُّدِ فَالْمُبْطِلُ الْعُودُ لَا غَيْرُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ النَّهْضَ جَائِزٌ أَوْ الثَّانِي أَعْنِي مَا إِذَا تَعَمَّدَ زِيَادَةَ النَّهْضِ لَا لِمَعْنَى أَبْطَلَ مُجَرَّدُ خُرُوجِهِ عَنْ اسْمِ الْقُعُودِ، وَإِنْ كَانَ إِلَيْهِ أَقْرَبَ لِإِخْلَالِهِ بِالنَّظْمِ حِينَئِذٍ فَإِنْ قُلْتُمْ يُمَكِّنُ حَمْلَ عِبَارَةِ أَوَّلِكَ عَلَى مَا إِذَا نَهَضَ بِنِيَّةٍ أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ لِلْقُرْبِ مِنَ الْقِيَامِ عَادَ قُلْتُمْ بَعِيدٌ بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي فِي هَذِهِ أَنَّهُ كَتَمَعْدُ النَّهْضِ لَا لِمَعْنَى فَيُبْطِلُ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِهِ عَنْ اسْمِ الْقُعُودِ، وَلَوْ ظَنَّ مُصَلِّي فَرَضَ جَالِسًا أَنَّهُ تَشَهُّدٌ فَقَرَأَ فِي الثَّالِثَةِ لَمْ يَعُدْ لِلتَّشَهُّدِ؛ لِأَنَّهُ الْقُعُودُ بَدَلٌ عَنِ الْقِيَامِ فَهُوَ كَمَا لَوْ قَامَ وَتَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ لَا يَعُودُ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَبَقَهُ لِسَانُهُ بِالْقِرَاءَةِ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَهَا كَتَمَعْدُ الْقِيَامِ وَسَبَقَ اللَّسَانَ إِلَيْهَا غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ كَذَا قَالُوهُ. وَقَضِيَّتُهُ بَلِ صَرِيحُهُ الْبُطْلَانُ هُنَا فِي الْأَوَّلِ وَوَجْهُهُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا الْقُعُودَ بَعْدَ تَعَمُّدِ الْقِرَاءَةِ بَدَلٌ عَنِ الْقِيَامِ فَصَارَ عُودُهُ بَعْدَهَا لِلتَّشَهُّدِ كَعُودِهِ لِلتَّشَهُّدِ بَعْدَ قِيَامِهِ عَنْهُ فَلَا يُشْكِلُ ذَلِكَ بَعْدَمَ الْبُطْلَانِ بِقَطْعِهِ الْفَارِجَةِ لِلْإِفْتِيحِ أَوْ لِلتَّشَهُّدِ فِي الْقِيَامِ.

(ولو نسي) إِمَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا (قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ) لِيَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ فَإِنْ عَادَ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (أَوْ) ذَكَرَهُ (قَبْلَهُ) أَي قَبْلَ تِمَامِ سُجُودِهِ. بَأَنَّ لَمْ يُكْمَلْ وَضَعُ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ بِشُرُوطِهَا (عَادَ) لِعَدَمِ تَلَبُّسِهِ بِفَرْضٍ (وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ إِنْ بَلَغَ) هَوِيَّهُ (حَدَّ الرَّايِعِ) لِأَنَّهُ يُغَيِّرُ النَّظْمَ حِينَئِذٍ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَعَمَّدَ الْوُصُولَ إِلَيْهِ ثُمَّ الْعُودَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّشَهُّدِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَدَارَ هُنَا فِي السُّجُودِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْمُنْهَاجِ لَا عَلَى مُقَابِلِهِ كَمَا قَالَهُ شَارِحٌ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ عَلَى أَنْ يَصِيرَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ نَظِيرُ صَيَرُورَةِ الْجَالِسِ إِلَى الْقُرْبِ مِنَ الْقِيَامِ بِجَامِعِ الْقُرْبِ مِنَ الرُّكْنِ الَّذِي يَلِي مَا هُوَ فِيهِ فِي كُلِّ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرَّفْعَةِ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَوَضَّحَ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا نَظِيرَ مَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ فِي الْهَوِيِّ تَارِكًا لِلْقُنُوتِ وَلَا لِمَعْنَى وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَيَجْرِي فِي الْمَأْمُومِ هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ ثُمَّ بِتَفْصِيلِهِ حَرْفًا بِحَرْفٍ. وَكَذَا فِي غَيْرِهِ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي مَا مَرَّ

ولو شك في ترك بعض سجدة، أو في ارتكاب منهي فلا، ولو سها وشك هل سجدة فليُسجد. ولو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً أتى بركعة وسجدة، والأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه، وكذا حكم ما يصلي متردداً واحتمل كونه زائداً، ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه، مثاله شك في الثالثة أثلثة هي أم رابعة فتذكر فيها لم يسجد، ..

ثم أيضاً نعم للمأموم هنا التخلف للفتوت ما لم يسبق بركنين فعليين كما سيأتي قبيل فصل متابعة الإمام؛ لأنه أدام ما كان فيه الإمام نظير ما إذا جلس ثم للاستراحة على ما فيه بل وإن لم نقل بذلك؛ لأن استواءهما هنا في الاعتدال أصلي لا عارض بخلافه ثم (ولو شك) مُصل (في ترك بعض) من الأبعاض السابقة معين كفتوت (سجدة) لأن الأصل عدم فعله (أو) في (ارتكاب منهي) أي منهي عنه يُجبر بالسجود (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه، ولو علم سهواً وشك أنه بالأول أو بالثاني سجدة كما لو علمه وشك أمثروكهُ الفتوت أو التشهد بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم أو في أنه سها أو لا أو علم ترك مسنون واحتمل كونه بعضاً؛ لأنه لم يتيقن مقتضيه مع ضعف البعض المبهم بالإبهام، (ولو سها) بما يقتضي السجود (وشك هل سجدة) أو لا أو هل سجدة سجدين أو واحدة (فليُسجد) ثنتين في الأولى وواحدة في الثانية؛ لأن الأصل عدم سجوده، وهذا كله جرى على القاعدة المشهورة أن المشكوك فيه كالمعدوم والمراد بالشك هنا وفي معظم الأبواب مطلق التردد، (ولو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً أتى بركعة) لأن الأصل عدم فعلها ولا يرجع لظنه ولا لقول غيره أو فعله، وإن كثرت وإما لم يبلغوا عدد التواتر بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها؛ لأن العمل بخلاف هذا العلم تلاعب ومن نازع فيه يحمل كلامه على أنه وجدت صورة تواتر لا غايته وإلا لم يبق لينزاعه وجه (وسجدة) للسهو ليخبر مسلم «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أصلي ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته، وإن كان صلى إماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان»^(١) ومعنى شفعن له صلاته رد السجدتين مع الجلوس بينهما صلاته للأربع ليخبرهما خلل الزيادة كالنقص لا أنهن صيرنها سناً وخبر ذي اليدين لم يرجع فيه ﷺ ليخبر غيره بل لعلمه كما في رواية على أنهم كانوا عدد التواتر وقد قدمنا الرجوع إليه وأشار الخبر إلى أن سبب السجود هنا التردد في الزيادة؛ لأنها إن كانت واقعة فواضح وإلا فوجود التردد يضعف النية ويحوّل للجبر ومن ثم سجدة، وإن زال تردده قبل سلامه كما قال. (والأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه) بأن تذكر أنها رابعة (وكذا حكم) كل (ما يصلي متردداً واحتمل كونه زائداً) فيسجد لتردده في زيادته، وإن زال شكه قبل سلامه، (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه مثاله شك) مُصلي رابعة (في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الأمر إذ الفرض أنه عند الشك جاهل بالثالثة (أثلثة هي أم رابعة فتذكر فيها) أي قبل القيام للرابعة أنها ثالثة (لم يسجد) إذ ما أتى به مع

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم ٥٧١]، وغيره من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

أو في الرابعة سجد.

ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور،

الشك واجب بكل تقدير (أو) تذكر بعد تمام القيام بخلافه قبله، وإن صار إليه أقرب على ما جرى عليه ابن العباد وغيره مخالفين للإسنوي في اعتماذه هذا التفصيل؛ لأن تعمّد ضرورته إليه ليس مبطلًا وحده بل مع عوده كذا قالوه وفيه نظر بل لا يصح؛ لأن الذي بينته في شرح العباب أن الهوي المخرج عن حد القيام في الفرض والثبوت إليه من نحو التشهد الأخير مبطل بمجرده وإن لم يعد لا لكونه زيادة من جنسها فإن شرطها أن تكون على صورة الركن بل لإبطالها الركن ومن ثم صرحوا في الفعلة الفاحشة بأنها إنما أبطلت مع قلتها لما فيها من الانجاء المخرج عن حد القيام. ومر آنفاً عن المجموع التصريح بذلك بقوله أما لو زاد هذا الثبوت عمداً لا لمعنى فإن صلاته تبطل بذلك لإخلاله بنظمها فهو صريح في أن تعمّد ثبوت عن جلوس في محله مخرج عن حده مبطل فينبغي السجود لسهوه، وإن لم يقرب من القيام لما مر أن ما أبطل عمده يسجد لسهوه ويفرض الترتل وعدم القول بهذا فلا أقل من السجود إذا صار إلى القيام أقرب، وإن لم نقل بذلك فيما مر من الثبوت عن التشهد الأول لما مر فيه عن المجموع أن الفرض أن ثبوته جائز وهنا لا يتصور جواز تعمّد ثبوته ومما يؤيد تفصيل الإسني قول الروضة وإن قام الإمام إلى خامسة ساهياً فتوى المأموم مفارقتة بعد بلوغ الإمام في ارتفاعه حد الرايعين سجد المأموم للسهو، وإن نواها قبله فلا سجود فإن قلت هذا يخالفه ما تقرّر الموافق لصريح المجموع وغيره أن المدار على مجاوزة اسم القعود وعدمها لا على القرب من أقل الركوع والمرادف كما هو ظاهر للقرب من القيام فما الجمع؟ قلت لا جمع بل هو تخالف حقيقي إلا أن يجاب على بُعد باتهم سامحوا في حال السهو فلم يجعلوا ذلك الثبوت مقتضياً للسجود؛ لأنه قد يجوز نظيره كما علم مما مر في التشهد مع عدم الفحش فيه لا في حال العمد لفحشه (في الرابعة) في نفس الأمر المأتي بها أن ما قبلها ثالثة (سجد) لتردده حال القيام إليها في زيادتها المحتملة فقد أتى بزائد بتقدير فإن تذكر أنها خامسة لزومه الجلوس فوراً ويتشهد إن لم يكن تشهد وإلا لم تلزمه إعادته ثم يسجد للسهو، ولو شك في تشهد أهو الأول أو الآخر فإن زال شكه فيه لم يسجد؛ لأنه مطلوب بكل تقدير ولا نظر إلى تردده في كونه واجباً أو نفلاً أو بعده وقد قام سجد؛ لأنه فعل زائد بتقدير.

(ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل بعده عود للصلاة (في ترك فرض) غير النية وتكبيره التحريم (لم يؤثر على المشهور) وإلا لتسرّ وشقّ ولأن الظاهر مضيها على الصحة وبه يتجه أن الشرط كالركن خلافاً لما وقع في المجموع فقد صرحوا بأن الشك في الطهارة بعد طواف الفرض لا يؤثر ويجوز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه فيما إذا يتقن الطهر وشك هل أحدث فتعين حمل قول المجموع لو شك بعد صلاته هل كان متطهراً أم لا أثر على ما إذا لم يتقن الطهر قبل ودعوى أن الشك في الشرط

وَسَهْوُهُ حَالٌ قُدُّوتُهُ يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ.

يَسْتَلْزِمُ الشُّكَّ فِي الْإِنْعِقَادِ يَرُدُّهَا كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا جَوَّزُوا لَهُ الدُّخُولَ فِيهَا مَعَ الشُّكِّ كَمَا عَلِمَتْ فَأُولَى أَنْ لَا يُؤْثِّرَ طُرُوهُ عَلَى فِرَاقِهَا فَعَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَلْتَفِتُونَ لِهَذَا الشُّكِّ عَمَلًا بِأَصْلِ الْإِسْتِصْحَابِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ الشُّكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي كَوْنِ إِمَامِهِ مَأْمُومًا يَوْجِبُ الْإِعَادَةَ فَهُوَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ هُنَا يُسْتَصْحَبُ فَهُوَ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ أَوْ الْإِسْتِجَابِ أَوْ السَّيْرِ وَإِنَّمَا وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ فِيمَا لَوْ تَوَضَّأَ ثُمَّ جَدَّدَ ثُمَّ صَلَّى ثُمَّ تَبَيَّنَ تَرَكَ مَسْحَ مِنْ أَحَدِ الْوُضُوءَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ صِحَّةُ وَضُوءِهِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَسْتَصْحِبَ فَالْإِعَادَةُ هُنَا مُسْتَبَدَّةٌ لِتَبَيُّنِ تَرَكَ لَا لِشُكِّ فَلَيْسَتْ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ أَمَّا سَلَامٌ حَصَلَ بَعْدَهُ عَوْدٌ لِلصَّلَاةِ كَمَا يَأْتِي فَيُؤْثِّرُ الشُّكَّ بَعْدَهُ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الصَّلَاةِ وَالشُّكُّ فِي السَّلَامِ نَفْسِهِ يَوْجِبُ الْإِثْبَانَ بِهِ مِنْ غَيْرِ سُجُودٍ لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ بِالسَّلَامِ كَمَا مَرَّ وَفِي أَنَّهُ سَلَّمَ الْأَوَّلَى مَرَّ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ وَأَمَّا الشُّكُّ فِي النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَيُؤْثِّرُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَنْ أَطَالَ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ لِشُكِّهِ فِي أَصْلِ الْإِنْعِقَادِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ يَعْتَمِدُهُ وَمَنْ مَّا لَوْ شَكَّ أَنْتَوَى فَرْضًا أَمْ نَفْلًا لَا الشُّكَّ فِي نِيَّةِ الْقُدُوتِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَضُرَّ الشُّكَّ بَعْدَ فِرَاقِ الصُّومِ فِي نِيَّتِهِ لِمَشَقَّةِ الْإِعَادَةِ فِيهِ وَلِأَنَّهُ اغْتَفِرَ فِيهَا فِيهِ مَا لَمْ يُغْتَفَرْ فِيهَا هُنَا وَأَمَّا هُوَ قَبْلَ السَّلَامِ فَقَدْ عَلِمَ مِمَّا قَبْلَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي تَرَكَ رُكْنٍ أَتَى بِهِ إِنْ بَقِيَ مَحَلُّهُ وَإِلَّا فَبِرُكْعَةٍ وَسَجْدٍ لِلسَّهْوِ فِيهِمَا لِاحْتِمَالِ الزِّيَادَةِ أَوْ لِضَعْفِ النِّيَّةِ بِالتَّرَدُّدِ فِي مُبْطِلٍ وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ شَكَّ فِي قَضَاءِ فَائِتَةٍ فَإِنَّهُ يُعِيدُهَا وَلَا يَسْجُدُ إِذْ لَمْ يَقَعْ فِيهَا تَرَدُّدٌ فِي مُبْطِلٍ. وَلَوْ سَلَّمَ وَقَدْ نَسِيَ رُكْنًا فَأَحْرَمَ فَوْرًا بِأُخْرَى لَمْ تَنْعَقِدْ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى ثُمَّ إِنْ ذَكَرَ قَبْلَ طَوْلِ فَصَلَّ بَيْنَ السَّلَامِ وَتَبَيَّنَ التَرَكَ وَلَا نَظَرَ هُنَا لِتَحْرِيمِهِ بِالثَّانِيَةِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَّ فِيهِ بَنَى عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ تَخَلَّلَ كَلَامٌ يَسِيرٌ أَوْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ أَوْ بَعْدَ طَوْلِهِ اسْتَأْنَفَهَا لِيُطْلَانِهَا بِهِ مَعَ السَّلَامِ بَيْنَهُمَا وَإِذَا بَنَى حُسِبَ لَهُ مَا قَرَأَ، وَإِنْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ نَفْلًا فِي اعْتِقَادِهِ وَلَا أَثَرُ لِكَوْنِهِ قَرَأَ بِظَنِّ النِّفْلِ عَلَى الْأَوْجَهِ كَمَا مَرَّ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى فَرَضَ أَوْ نَفَلَ فَاتَمَّ عَلَيْهِ لَمْ يُؤْثِّرْ وَلَا يَأْتِي فِيهِ تَفْصِيلُ الشُّكِّ فِي النِّيَّةِ لِأَنَّهُ يُضْعِفُهَا بِخِلَافِ الظَّنِّ وَلِلذَلِكَ لَا يُعْتَدُّ بِمَا يَقْرُوهُ مَعَ الشُّكِّ فِيهَا لِغَيْرِ الْمُبْطِلِ لَهَا وَخَرَجَ بِقَوْرِ أَمَّا لَوْ طَالَ الْفَصْلُ بَيْنَ السَّلَامِ وَتَحَرَّمَ الثَّانِيَةَ فَيَصِحُّ التَّحَرُّمُ بِهَا وَمَنْ قَالَ هُنَا بَيْنَ السَّلَامِ وَتَبَيَّنَ التَرَكَ فَقَدْ وَهَمَ وَلَا يُشْكَلُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ لَوْ تَشَهَّدَ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ قَامَ لِخَامِسَةٍ سَهْوًا كَفَاهُ بَعْدَ فِرَاقِهَا أَنْ يُسَلَّمَ وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ؛ لِأَنَّهُ هُنَا فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَضُرَّ زِيَادَةُ مَا هُوَ مِنْ أَعْمَالِهَا سَهْوًا وَتَمَّ خَرَجَ مِنْهَا بِالسَّلَامِ فِي ظَنِّهِ فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ طَوْلُ الْفَصْلِ صَارَ قَاطِعًا لَهَا عَمَّا يُرِيدُ لِكَمَالِهَا بِهِ، (وَسَهْوُهُ) أَيِ الْمَأْمُومِ أَيِ مُقْتَضَاهُ مِنْ سَنَنِ السُّجُودِ لَهُ (حَالٌ قُدُّوتُهُ) وَلَوْ حُكْمِيَّةٌ كَمَا يَأْتِي أَوَّلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَكَمَا فِي الْمَزْحُومِ (يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ) الْمُتَطَهِّرُ كَمَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ وَغَيْرُهَا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلْهُ الْمُحَدِّثُ وَذُو الْخَبَثِ الْخَفِيِّ لَعَدَمَ صِلَاحِيَّتِهِ لِلتَّحَمُّلِ وَلِلذَلِكَ لَوْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا لَمْ يُدْرِكْ الرُّكْعَةَ وَإِنَّمَا أُثِيبَ الْمُصَلِّي خَلْفَهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ لَوْ جُودَ صَوْرَتِهَا إِذْ يُغْتَفَرُ فِي الْفَضَائِلِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا كَالْتَحَمُّلِ هُنَا الْمُسْتَدْعَى لِقُوَّةِ

فلو ظَنَّ سلامه فَسَلَّمَ قَبْلَ خِلَافِهِ سَلَّمَ مَعَهُ وَلَا سُجُودَ، وَلَوْ ذَكَرَ فِي تَشَهُّدِهِ تَرْكَ رُكْنٍ غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ إِلَى رُكْعَتِهِ وَلَا يَسْجُدُ، وَسَهْوُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ لَا يَحْمِلُهُ. فَلَو سَلَّمَ الْمُسَبِّقُ بِسَلَامِ إِمَامِهِ بَنَى وَسَجَدَ، وَيُلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ، فَإِنْ سَجَدَ لِرِمَّةٍ مُتَابِعَتُهُ،

الرَّابِطَةُ وَخَرَجَ بِحَالِ الْقُدُورَةِ بَعْدَهَا وَسَيَأْتِي قَبْلِهَا فَلَا يَتَحَمَّلُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَإِنَّمَا لِحَقِّهِ سَهْوُ إِمَامِهِ قَبْلَ اقْتِدَائِهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عُهُدَ تَعَدِّي الْخَلَلِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ لِصَلَاةِ الْمَأْمُومِ دُونَ عَكْسِهِ. (فلو ظَنَّ سلامه فَسَلَّمَ قَبْلَ خِلَافِهِ) أَي خِلَافَ مَا ظَنَّهُ (سَلَّمَ مَعَهُ) أَي بَعْدَهُ (وَلَا سُجُودَ) لِأَنَّهُ سَهْوٌ فِي حَالِ الْقُدُورَةِ.

(ولو ذَكَرَ) الْمَأْمُومُ (فِي) جُلُوسٍ (تَشَهُّدِهِ تَرْكَ رُكْنٍ غَيْرِ) سَجْدَةٍ مِنْ الْأَخِيرَةِ لِمَا مَرَّ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ وَغَيْرِ السَّلَامِ لِمَا مَرَّ فِيهِ وَغَيْرِ (النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ) لِلتَّحَرُّمِ أَوْ شَكٍّ فِيهِ (قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ إِلَى رُكْعَتِهِ) الْفَائِتَةِ بِقَوَاتِ الرُّكْنِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ثُمَّ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَوْدُ لِتِدَارُكِهِ. لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْمُتَابِعَةِ الْوَاجِبَةِ. (وَلَا يَسْجُدُ) فِي التَّذَكُّرِ لَوْ قُوعِ سَهْوِهِ حَالِ الْقُدُورَةِ بِخِلَافِ الشَّكِّ لِفَعْلِهِ بَعْدَهَا زَائِدًا بِتَقْدِيرِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ رُكُوعِ الْإِمَامِ أَوْ فِي أَنَّهُ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَهُ كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً رُكْعَةً أَوْ بَرَكْعَةً وَسَجَدَ فِيهَا لِوُجُودِ شَكِّهِ الْمُقْتَضِي لِلْسُّجُودِ بَعْدَ الْقُدُورَةِ أَيْضًا أَمَّا النِّيَّةُ وَتَكْبِيرُهُ التَّحَرُّمُ فَتَذَكُّرُ أَحَدِهِمَا أَوْ الشَّكُّ فِيهِ أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ إِذَا طَالَ أَوْ مَضَى مَعَهُ رُكْنٌ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ كَمَا مَرَّ (وَسَهْوُهُ) أَي الْمَأْمُومِ (بَعْدَ سَلَامِهِ) أَي الْإِمَامِ (لَا يَحْمِلُهُ) الْإِمَامُ لِانْقِضَاءِ الْقُدُورَةِ (فَلَو سَلَّمَ الْمُسَبِّقُ بِسَلَامِ إِمَامِهِ) أَي بَعْدَهُ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ (بَنَى) إِنْ قَصُرَ الْفَصْلُ (وَسَجَدَ) لِأَنَّهُ سَهْوُهُ وَقَعَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقُدُورَةِ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْبَقَوِيُّ إِنْ أَتَى بِعَلَيْكُمْ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ مَعَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ يُبْطِلُ تَعَمُّدَهُ حَيْثُئِذٍ. وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْأَنْوَارِ السَّلَامُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ مُبْطِلٌ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّهْ أَمَّا لَوْ سَلَّمَ مَعَهُ فَلَا يَسْجُدُ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْأَسْتَاذِ لَوْ قُوعِ سَهْوِهِ حَالِ الْقُدُورَةِ وَلَهُ احْتِمَالٌ أَنَّهُ يَسْجُدُ لِانْقِطَاعِ قُدُورَتِهِ بِشُرُوعِهِ فِيهِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا يَأْتِي فِي الْجَمَاعَةِ أَنَّهَا تُدْرِكُ فِيمَا لَوْ نَوَاهَا الْمَأْمُومُ بَعْدَ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي السَّلَامِ وَقَبْلَ نَظْقِهِ بِالْمِيمِ مِنْ عَلَيْكُمْ فَحُصُولُهَا حَيْثُئِذٍ صَرِيحٌ فِي بَقَاءِ الْقُدُورَةِ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ حَكَمُوا بِأَنَّهُ بَرَاءُ التَّحَرُّمِ يَتَبَيَّنُ دُخُولُهُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ حِينَ النُّطْقِ بِالْهَمْزَةِ كَمَا مَرَّ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَصِحُّ الْقُدُورَةُ بِهِ قَبْلَ الرَّاءِ وَلَمْ يَحْكُمُوا هُنَا بِأَنَّهُ بِالْمِيمِ يَتَبَيَّنُ خُرُوجُهُ مِنْهَا بِالْأَلِفِ مِنَ السَّلَامِ حَتَّى لَا تَصِحَّ الْقُدُورَةُ بِهِ قَبْلَ الْمِيمِ قُلْتُ يُفَرِّقُ بَأَنَ الْقَوْلِ بِالتَّبْيِينِ هُنَا يُلْزَمُهُ فُسَادٌ وَهُوَ أَنَّ السَّلَامَ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِصَرَاحِ الْأَحَادِيثِ وَحَيْثُئِذٍ يَتَوَجَّهُ قَوْلُ الْمُخَالِفِ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا بِالْحَدِيثِ وَنَحْوِهِ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِالتَّبْيِينِ ثُمَّ فَلَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ وَكَانَ مُقْتَضَاهُ صِحَّةَ الْقُدُورَةِ لَكِنْ تَرَكَوهُ احتياطًا لِلانْعِقَادِ، (وَيُلْحَقُهُ) أَي الْمَأْمُومُ (سَهْوُ إِمَامِهِ) الْمُتَطَهِّرُ دُونَ غَيْرِهِ حَالِ وَقُوعِ السَهْوِ مِنْهُ كَمَا يَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ سَهْوَهُ. (فَإِنْ سَجَدَ) إِمَامُهُ (لِرِمَّةٍ مُتَابِعَتُهُ) وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ سَهَا وَإِلَّا بِأَنَّهُ هُوَ لِلْسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْمُتَابِعَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُئِذٍ سَبَقَهُ بَرَكَّتَيْنِ بَطَلَتْ إِنْ تَعَمَّدَ نَعَمْ إِنْ تَيَقَّنَ غَلَطَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يُتَابِعْهُ كَأَنَّهُ كَتَبَ أَوْ أَشَارَ أَوْ تَكَلَّمَ

وَلَا فَيَسْجُدُ عَلَى النَّصِّ.

ولو اقْتَدَى مَسْبُوقٌ بِمَنْ سَهَا بعدَ اقْتِدَائِهِ، وكذا قَبْلَهُ في الْأَصَحِّ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْجُدُ معه، ثُمَّ في آخِرِ صَلَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ سَجْدَ آخِرِ صَلَاةٍ نَفْسِهِ عَلَى النَّصِّ.

قَلِيلًا جَاهِلًا وَعُذِرَ أَوْ سَلَّمَ عَقِبَ سُجُودِهِ فَرَأَهُ هَاوِيًا لِلْسُّجُودِ لِيُطِئَ حَرَكَتَهُ أَوْ لَمْ يَسْجُدِ لِجَهْلِهِ بِهِ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ سُجُودَهُ لِتَرْكِ الْجَهْرِ أَوْ السُّورَةِ فَلَا إِشْكَالَ فِي تَصَوُّرِ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ وَاسْتَشْكَالَ حُكْمِهِ بِأَنَّ مَنْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ سَجْدَ ثَانِيًا لِسَهْوِهِ بِالسُّجُودِ فَيَفْرَضُ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَسْهَ فَسُجُودُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَضِ مُوَافَقَةُ الْمَأْمُومِ يَقْتَضِي سُجُودَهُ جَوَابُهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَنَّهُ لَا يُوَافِقُهُ فِي هَذَا السُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ غَلَطَ وَأَمَّا كَوْنُهُ يَقْتَضِي سُجُودَهُ لِلْسَّهْوِ بعدَ نَيْةِ الْمُفَارَقَةِ أَوْ سَلَامِ الْإِمَامِ لِمُدْرِكِ آخِرِ فِتْلِكَ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَيْسَ الْكَلَامُ فِيهَا مَعَ وُضُوحِ حُكْمِهَا وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِزِيَادَةِ كَخَاسَةِ سَهْوًا لَمْ يَجْزِ مُتَابَعَتُهُ وَلَوْ مَسْبُوقًا أَوْ شَاكًا فِي فِعْلِ رُكْعَةٍ وَلَا نَظَرَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ تَرَكَ رُكْعًا مِنْ رُكْعَةٍ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ عَلِمَ الْحَالَ أَوْ ظَنَّهُ بَلْ يُفَارِقُهُ وَيُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ.

(تَنْبِيْهٌ) قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ بِفِعْلِ الْإِمَامِ لَهُ يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ وَيَصِيرُ كَالرُّكْنِ حَتَّى لَوْ سَلَّمَ بعدَ سَلَامِ إِمَامِهِ سَاهِيًا عَنْهُ لَزِمَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ إِنْ قُرِبَ الْفَصْلُ وَلَا أَعَادَ صَلَاتَهُ كَمَا لَوْ تَرَكَ مِنْهَا رُكْعًا وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِسُجُودِ إِمَامِهِ لِلثَّلَاوَةِ إِلَّا وَقَدْ فَرَّغَ مِنْهُ لَمْ يُتَابِعْهُ؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ فَاتَ مَحَلَّهُ بِخِلَافِهِ هُنَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الْبُطْلَانَ بِسَبْقِهِ لِإِمَامِهِ بِسَجْدَةٍ وَهِيَ لِأُخْرَى كَالْتَخَلُّفِ بَلْ أُولَى لِأَنَّ التَّقَدَّمَ أَفْحَشُ.

(وَالَا) يَسْجُدُ الْإِمَامُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ اعْتِقَادًا أَنَّهُ بعدَ السَّلَامِ (فَيَسْجُدُ) الْمَأْمُومُ (عَلَى النَّصِّ) جَبْرًا لِلخَلَلِ الْحَاصِلِ فِي صَلَاتِهِ مِنْ صَلَاةِ إِمَامِهِ هَذَا فِي الْمَوَافِقِ. (وَأَمَّا) لَوْ اقْتَدَى مَسْبُوقٌ بِمَنْ سَهَا بعدَ اقْتِدَائِهِ وَكَذَا) لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ سَهَا (قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ) وَسَجَدَ الْإِمَامُ لِسَهْوِهِ (فَالصَّحِيحُ) فِيهِمَا (أَنَّهُ) أَيُّ الْمَسْبُوقِ (يَسْجُدُ مَعَهُ) لِلْمُتَابَعَةِ فَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ مَوْضِعَهُ إِنَّمَا هُوَ آخِرُ بِخِلَافِ الْمَوَافِقِ كَمَا يَأْتِي (ثُمَّ) يَسْجُدُ أَيْضًا (فِي آخِرِ صَلَاتِهِ) لِأَنَّهُ مَحَلُّ سُجُودِ السَّهْوِ الَّذِي لِحَقِّهِ فَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْهَ إِذْ صَلَاتُهُ إِنَّمَا كَمُلَتْ بِسَبَبِ اقْتِدَائِهِ بِالْإِمَامِ فَتَطَرَّقَ نَقْصُ صَلَاتِهِ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ (فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ سَجْدَ) نَدْبًا الْمَسْبُوقُ الْمُقْتَدِي بِهِ (آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ) فِي الصُّورَتَيْنِ (عَلَى النَّصِّ) لِمَا مَرَّ فِي الْمَوَافِقِ وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى سَجْدَةٍ سَجْدَ ثِنْتَيْنِ لَكِنْ لَا يَفْعَلُ الثَّانِيَةَ إِلَّا بعدَ سَلَامِ إِمَامِهِ لِاحْتِمَالِ سَهْوِهِ وَتَدَارُكِهِ لِلثَّانِيَةِ قَبْلَ سَلَامِهِ وَلَا نَظَرَ إِلَى احْتِمَالِ عَوْدِهِ لَهَا بعدَ السَّلَامِ وَقَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بعدَ سَلَامِهِ عَدَمُ عَوْدِهِ أَوْ تَرَكَهُ اعْتِقَادًا أَتَى بِهِ بعدَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْتَ بِنَحْوِ تَشْهِيدِ أَوَّلِ أَوْ سُجُودِ تِلَاوَةِ تَرَكَهُ إِمَامُهُ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ خِلَالَ الصَّلَاةِ فَتَخْتَلُّ الْمُتَابَعَةُ بِخِلَافِ مَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي بِهِ بعدَ سَلَامِ إِمَامِهِ كَمَا تَقَرَّرَ.

(فَرَعَ) سَجَدَ الْإِمَامُ بعدَ فَرَاحِ الْمَأْمُومِ الْمَوَافِقِ مِنْ أَقَلِّ التَّشْهِيدِ وَافَقَهُ وَجُوبًا فِي السُّجُودِ فَإِنْ تَخَلَّفَ تَأْتَى فِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا وَنَدْبًا فِيمَا يَظْهَرُ فِي السَّلَامِ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفَ

وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ،

بعد سلام الإمام أو قبل أقله تابعه وجوباً كما اقتضاه كلام الخادم كالبحر ثم يُتِمُّ تَشَهُدَهُ كما لو سَجَدَ للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يُعِيدُ السُّجُودَ رَأْيَانِ قَضِيَّةُ الخَادِمِ نَعَمْ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَسْبُوقِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْبُوقِ بِأَنَّ الْجُلُوسَ الْأَخِيرَ مَحَلُّ سُجُودِ السَّهْوِ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا قَالُوا فِي السُّورَةِ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ لَا يَسْجُدُ لِنَقْلِهَا؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ وَبَقِيَ فِي ذَلِكَ مَزِيدٌ بَيَّنَّتْهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ قَطَعَ بِمَا رَجَّحْتُهُ مِنْ عَدَمِ إِعَادَتِهِ. وَحَاصِلُ عِبَارَتِهِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ مِنَ الْفِرْقَةِ الْأَخِيرَةِ، وَإِذَا قُلْنَا يَقُومُونَ عَقِبَ السُّجُودِ وَيَنْتَظِرُهُمْ بِالتَّشَهُدِ فَتَشَهُدُ قَبْلَ فِرَاغِهِمْ فَأَذْرَكُوهُ فِي آخِرِ التَّشَهُدِ فَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ تَشَهُدِهِمْ فَهَلْ يُتَابِعُونَهُ فِيهِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا لَا بَلْ يَتَشَهُدُونَ ثُمَّ يَسْجُدُونَ لِلْسَّهْوِ ثُمَّ يُسَلِّمُ وَالثَّانِي يَسْجُدُونَ؛ لِأَنَّهُمْ تَابِعُونَ لَهُ فَعَلَى هَذَا هَلْ يُعِيدُونَهُ بَعْدَ تَشَهُدِهِمْ قَالُوا فِيهِ الْقَوْلَانِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَطَعَ بِأَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ انْتَهَتْ فِيهِ مُوَافَقَةٌ لِمَا رَجَّحْتُهُ أَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ وَمُفِيدَةٌ أَنَّ فِي وَجُوبِ الْمَوَافَقَةِ لَهُ فِيهِ قَبْلَ فِرَاغِ الْمَأْمُومِ مِنْهُ وَجِهَيْنِ لَمْ يُرْجَحْ مِنْهُمَا شَيْئًا نَعَمْ مَا رَجَّحْتُهُ مِنَ الْوُجُوبِ ظَاهِرٌ كَمَا لَا يَخْفَى مِمَّا قَرَّرْتُهُ وَالْقَوْلَانِ فِي كَلَامِهِ هُمَا الْقَوْلَانِ فِي الْمَسْبُوقِ يَسْجُدُ مَعَهُ ثُمَّ آخِرُ صَلَاتِهِ وَإِنَّمَا قُطِعَ بِعَدَمِ الْإِعَادَةِ لِيُوضَحَ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْمَسْبُوقَ لَمْ يَسْجُدْ أَوْ لَا آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ بِخِلَافِ هَذَا لِمَا قَرَّرْتُهُ أَنَّ التَّشَهُدَ الْأَخِيرَ مَحَلُّ سُجُودِ السَّهْوِ فِي الْجُمْلَةِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ وَلَمْ يَرَهُ مِنْ نَقْلِ فِيمَا ذَكَرَ احْتِمَالَاتِ الرَّوْيَانِي وَغَيْرِهِ.

(وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثُرَ) السَّهْوُ (سَجْدَتَانِ) بَيْنَهُمَا جَلْسَةٌ لِاقْتِصَارِهِ ﷺ عَلَيْهِمَا فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ مَعَ تَعَدُّدِهِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ مِنْ ثِنْتَيْنِ وَتَكَلَّمَ وَمَشَى وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَقَعُ جَائِزًا لِكُلِّ مَا سَهَا بِهِ مَا لَمْ يَخْصُهُ بِنَعْصِهِ وَاحْتِمَالُ الْبُطْلَانِ الَّذِي قَالَهُ الرَّوْيَانِي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُشْرُوعٍ. الْأَنْ يَرُدُّ بِمَنْعٍ مَا عُذِّلَ بِهِ بَلْ هُوَ مُشْرُوعٌ لِكُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ وَإِنَّمَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا تَدَاخَلَتْ إِذَا نَوَى بَعْضُهَا فَقَدْ أَتَى بَعْضَ الْمَشْرُوعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى سَجْدَةٍ وَمَنْ ثُمَّ أَبْطَلَتِ الصَّلَاةَ لَكِنْ مَحَلُّهُ إِنْ نَوَى الْإِقْتِصَارَ عَلَيْهَا ابْتِدَاءً أَمَّا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فِعْلِهَا فَلَا يُؤْثَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَ وَهُوَ لَا يَصِيرُ وَاجِبًا بِالشَّرْعِ فِيهِ وَكَوْنُهُ يَصِيرُ زِيَادَةً مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ وَهِيَ مُبْطِلَةٌ مَحَلُّهُ كَمَا مَرَّ إِنْ تَعَمَّدَهَا وَهَذَا لَمْ يَتَعَمَّدَهَا كَمَا تَقَرَّرَ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ مِنْ إِبْطَالِ الْبُطْلَانِ وَعَنِ الْقَقَالِ مِنْ إِبْطَالِ عَدَمِهِ وَهُمَا كَالْجَلْسَةِ بَيْنَهُمَا (كَسُجُودِ الصَّلَاةِ) وَالْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهَا فِي وَاجِبَاتِ الثَّلَاثَةِ وَمُنْذُوبَاتِهَا السَّابِقَةِ كَالذِّكْرِ فِيهَا، وَقِيلَ يَقُولُ فِيهِمَا سُبْحَانَ مَنْ لَا يَنَامُ وَلَا يَسْهُو وَهُوَ لَا يُقْبَلُ بِالْحَالِ لَكِنْ إِنْ سَهَا لَا إِنْ تَعَمَّدَ؛ لِأَنَّ اللَّائِقَ حَيْثُ لَا اسْتِغْفَارَ، وَلَوْ أَخْلَ بِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ السَّجْدَةِ أَوْ الْجُلُوسِ. فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي مَا مَرَّ فِي السَّجْدَةِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الْإِخْلَالَ بِهِ قَبْلَ فِعْلِهِ أَوْ مَعَهُ وَقَعَلَهُ بِطَلَّتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ طَرَأَ لَهُ أَثْنَاءُ فِعْلِهِ الْإِخْلَالُ بِهِ فَأَخْلَ وَتَرَكَهُ فَوْرًا لَمْ تَبْطُلْ وَعَلَى هَذَا الْأَخِيرِ يُحْمَلُ إِبْطَالُ الْإِسْتَوِيِّ عَدَمَ الْبُطْلَانِ وَنَوَازِعُ فِيهِ بِمَا يَرُدُّهُ مَا قَرَّرْتُهُ وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ سُجُودِ السَّهْوِ وَهُوَ قِيَاسٌ عَدَمِ وَجُوبِ نِيَّةِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ لَكِنْ

والجديدُ أَنْ مَحَلَّهُ بَيْنَ تَشَهُدِهِ وَسَلَامِهِ. فَإِنْ سَلَّمَ عَمَدًا فَات

الوجهُ الفرقُ فَإِنْ سَبَّحَهَا الْقِرَاءَةُ الْمَطْلُوبَةُ فِي الصَّلَاةِ فَشَمِلَتْهَا نِيَّتُهَا ابْتِدَاءً مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ تَشْمَلْهَا مِنْ حَيْثُ قِيَامُهَا مَقَامَ سَجْدَةِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِهَا الْمَطْلُوبَةِ فِيهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا صَلَاةً بَلْ لِفَرُوضِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا الَّتِي قَدْ تَوَجَّدُ وَقَدْ لَا بِخِلَافِ جُلُوسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ وَأَمَّا سُجُودُ السُّهُوِّ فَلَيْسَ سَبَبُهُ مَطْلُوبًا فِيهَا وَإِنَّمَا هُوَ مُنْهِيٌّ عَنْهُ فَلَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّتُهَا ابْتِدَاءً فَوَجَبَتْ أَيُّ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ دُونَ الْمَأْمُومِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ أَعْمَالَهُ تَنْصَرِفُ لِمَحْضِ الْمُتَابَعَةِ بِلَا نِيَّةٍ مِنْهُ وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مُوَافَقَتُهُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ سَهْوَهُ فَكَيْفَ تُتَصَوَّرُ نِيَّتُهُ لَهُ حِينَئِذٍ نِيَّتُهُ بِأَنْ يَقْصِدَهُ عَنِ السُّهُوِّ عِنْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ وَيَقُولِي عَنِ السُّهُوِّ عِلْمٌ أَنَّ مَعْنَى النِّيَّةِ الْمُثَبَّتِ وَجُوبُهَا هُنَا قَصْدُ السُّجُودِ عَنْ خُصُوصِ السُّهُوِّ وَالْمُنْفِيٍّ وَجُوبُهَا فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ قَصْدُهُ عَنْهَا فَمُطْلَقُ قَصْدِهِ يَكْفِي فِي هَذِهِ دُونَ تِلْكَ وَبِهَذَا يُرَدُّ عَلَى مَنْ تَوَهَّمَ اتِّحَادَ النِّيَّةِ الَّتِي هِيَ مُطْلَقُ الْقَصْدِ فِي الْبَابَيْنِ فَاعْتَرَضَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الصَّوَابَ وَجُوبُهَا فِيهِمَا إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ الْاِعْتِدَادُ بِسُجُودِ بِلَا قَصْدٍ قَالَ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَا تَجِبُ نِيَّةُ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ضَعِيفٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا تَحَرُّمٌ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ مَعْنَاهَا هُنَا الْمُفَارِقِ لِمَعْنَاهَا ثُمَّ فَتَاوَمَلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ، قِيلَ وَلَا تَبْطُلُ بِالتَّلَفُّظِ بِهَذِهِ النِّيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لِذَلِكَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي نِيَّةِ نَحْوِ الصَّوْمِ. (وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيُّ سُجُودِ السُّهُوِّ لِيُزَادَ أَوْ نَقُصَّ أَوْ هُمَا (بَيْنَ تَشَهُدِهِ) وَمَا يَشْتَعُهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَمِنَ الْأَذْكَارِ بَعْدَهُمَا (وَسَلَامِهِ) مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا لِمَا مَرَّ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ قَبْلَ السَّلَامِ مَعَ الزِّيَادَةِ لِقَوْلِهِ عَقِبَهُ فَإِنْ كَانَ صَلَّيْ خَمْسًا»^(١) إِلَى آخِرِهِ وَلِقَوْلِ الزُّهْرِيِّ إِنَّ السُّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَالْخِلَافُ فِي الْجَوَازِ وَقِيلَ فِي الْأَفْضَلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ الْمَآوِرْدِيُّ بَلْ نَقَلَ اتِّفَاقَ الْفُقَهَاءِ عَلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنَّهُ الطَّرِيقَةُ الْمَشْهُورَةُ وَسَيَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْجُمُعَةِ أَنَّ مِنْ اسْتِخْلَافِ عَمَّنْ عَلَيْهِ سُجُودُ سُهُوٍ سَجْدَةٌ هُوَ وَالْمَأْمُومُونَ آخِرَ صَلَاةِ الْإِمَامِ ثُمَّ يَقُومُ هُوَ لِمَا عَلَيْهِ وَيَسْجُدُ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ أَيْضًا وَلَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ سُجُودَهُ هُنَا لِمَحْضِ الْمُتَابَعَةِ كَمَا فِي الْمَسْبُوقِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ لِلْسُّهُوِّ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَلِّ ثُمَّ أَتَى بِهَا وَبِالْمَأْثُورِ حَصَلَ أَصْلُ سُنَّةِ سُجُودِ السُّهُوِّ وَلَمْ تَجْزَلْهُ إِعَادَتُهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَيْنَ تَشَهُدِهِ وَسَلَامِهِ أَنَّهُ لَا سُجُودَ لِلْسُّهُوِّ فِي نَحْوِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ لَكِنْ مَرَّ أَنَّ الْأَوْجَعَ خِلَافُهُ فَيَسْجُدُ بَعْدَهَا وَقَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَيْنِ وَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى الْغَالِبِ وَأُخِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ بَيْنَ الْمُفِيدِ أَنَّهُ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّلَامِ شَيْءٌ أَنَّهُ لَوْ أَعَادَ التَّشَهُدَ بَطَلَتْ لِاحْدَاثِهِ جُلُوسًا لَا نَقْطَاعَ جُلُوسِ تَشَهُدِهِ بِسُجُودِهِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَمَا عُذِّلَ بِهِ مَمْنُوعٌ إِذْ عَدَمَ ذَلِكَ التَّخَلُّلِ إِنَّمَا هُوَ مُنْدُوبٌ لَا غَيْرُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ وَعَلَى الْجَدِيدِ.

(فَإِنْ سَلَّمَ عَمَدًا) بِأَنْ عِلِمَ حَالِ السَّلَامِ أَنَّ عَلَيْهِ سُجُودَ السُّهُوِّ (فَات) السُّجُودُ وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ.

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٥٧١]، وغيره من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

في الأصح، أو سهواً وطال الفضل فات في الجديد، وإلا فلا على النص، وإذا سجد صابراً عائداً إلى الصلاة في الأصح.

(في الأصح) لقطع له بسلايمه (أو سهواً) أو جهلاً أنه عليه ثم علم فيما يظهر (وطال الفضل) عرفاً (فات في الجديد) لتعذر البناء بالطول كالمشي على نجاسة وكفعل أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة لسقوطها في نفل السفر فسويح فيها أكثر (والا) بطل (فلا) يفوت على (النص) لغيره ولأنه عليه السلام «صلى الظهر خمسا، فقيل له فسجد للسهو بعد السلام» متفق عليه ومحلّه حيث لم يطرأ مانع بعد السلام وإلا حرم كأن خرج وقت صلاة الجمعة أو عرض موجب الإتمام أو رأى مؤتمماً الماء أو انتهت مدة المسح أو أحدث وتطهر على قرب أو شفي دائماً الحديث أو تخرق الخف قال جمع متأخرون أو ضاق الوقت وعملوه بإخراجه بعضها عن وقتها وفيه نظر؛ لأن الموافق لما مر في المدّ أنه إن شرع وقد بقي من الوقت ما يسعها لم يحرم عليه ذلك لجواز المدّ له حينئذ وإن خرج الوقت والعود مدّ وإن لم يبق منه ما يسعها لم يتصور ذلك ثم رأيت بعضهم صرح بذلك فقال زعم أن هذا إخراج بعض الصلاة عن وقتها فيحرم غير صحيح لجواز مدّها حينئذ اهـ، ولك أن تقول إنما يتوجه الاعتراض إن قلنا المراد بيسعها يسع أقل مجزئ من أركانها بالنسبة لحاله عند فعلها أما إذا قلنا بأن ذلك بالنسبة للحدّ الوسط من فعل نفسه وهو ما جرى عليه في شرح العباب فيتصور أنه يسعها بالنسبة لأقلّ الممكن من فعله لا للحدّ الوسط فإذا شرع فيها ولم يبق بالنسبة للثاني اتجه ما قالوه لحرمة مدّها حينئذ فإن قلت إذا لم يحرم ذلك فهل هو أولى؟ قلت صرح البغوي بأنه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك، ولو أتى بالسنتين خرج بعضها أو أتى بالسنتين وإن لم تجبر بالسجود قال ويحتمل أنه لا يأتي بما لا يجبر إن لم يدرك ركعة في الوقت وتنظير الاستوي فيه بأنه ينبغي أن لا يأتي بها لحرمة إخراج بعض الصلاة عن وقتها مردود والذي يتجه أنه إن شرع وقد بقي ما يسعها فله ذلك مطلقاً وإلا فلا أخذاً مما تقرّر في المدّ فإن قلت كيف يسُنّ هذا مع قولهم المدّ خلاف الأولى؟ قلت يمكن الجمع بحمل هذا على ما إذا أوقع ركعةً وذلك على ما إذا لم يوقعها.

(وإذا سجد) أي شرع في سجود السهو بأن وصلت جهته للأرض وكذا إن نواه على ما أشعر به قول الإمام والغزالي وغيرهما وإن عَنّ له أن يسجد تبيّن أنه لم يخرج من الصلاة (صار عائداً إلى الصلاة في الأصح) أي بأن أنه لم يخرج منها لاستحالة حقيقة الخروج منها ثم العود إليها وأن سلامه وقع لغواً لغيره بكونه لم يأت به إلا لينسيانه ما عليه من السهو فيعيده وجوباً وتبطل صلاته بنحو حدث ويلزمه الظهر بخروج وقت الجمعة والإتمام بحدوث موجب، وإذا عاد الإمام لزم المأموم العود وإلا بطلت صلاته ما لم يعلم خطأه فيه فيما يظهر أخذاً مما مر، أو يتعمد السلام لعزمه على عدم فعل السجود له أو يتخلف ليسجد سواً أسجد قبل عود إمامه أم لا لقطع القدوة بتعمده ويتخلفه لسجوده فيفعله منفرداً وفارق هذا ما لو قام مسبقاً بعد سلامه فإنه بعوده يلزمه العود

ولو سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ وَسَجَدُوا قَبَانَ قَوْثُهَا أَتَمُّوا ظَهَرًا وَسَجَدُوا، وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ قَبَانَ عَدَمُهُ سَجَدَ فِي الْأَصَحِّ.

باب

تُسَنُّ سَجَدَاتُ الثَّلَاوَةِ وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ: مِنْهَا سَجَدَتَا الْحَجِّ،

لِمَتَابَعَتِهِ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَتَضَمَّنْ قَطْعَ الْقُدُورَةِ وَتَحْلُفَهُ هُنَا لَيْسَ سَجْدٌ مُخَيَّرٌ فِيهِ. فَإِذَا اخْتَارَهُ كَانَ اخْتِيَارُهُ لَهُ مُتَضَمِّنًا لِقَطْعِهَا، وَلَوْ سَلَّمَ إِمَامُهُ الْحَنْفِيُّ مِثْلًا قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ ثُمَّ سَجَدَ لَمْ يَتَّبِعْهُ بَلْ يَسْجُدُ مُتَفَرِّدًا لِإِفْرَاقِهِ لَهُ بِسَلَامِهِ فِي اعْتِقَادِهِ وَالْعِبَرَةُ بِهِ لَا بِاعْتِقَادِ الْإِمَامِ كَمَا يَأْتِي (و) مَرَّ أَنْ سُجُودَ السَّهْوِ وَإِنْ تَعَدَّدَ سَجَدَتَانِ، لَكِنَّهُ قَدْ يَتَعَدَّدُ صُورَةٌ فَقَطْ فِي صَوْرِ مِنْهَا الْمَسْبُوقُ وَخَلِيفَتُهُ السَّاهِي وَقَدْ مَرَّ أَيْفًا وَمِنْهَا (لَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ) أَوْ الْمَقْصُورَةُ (وَسَجَدُوا) لِلْسَّهْوِ (قَبَانَ) بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ (قَوْثُهَا) أَيِ الْجُمُعَةِ أَوْ مَوْجِبُ إِتْمَامِ الْمَقْصُورَةِ (أَتَمُّوا ظَهَرًا وَسَجَدُوا) لِلْسَّهْوِ ثَانِيًا آخِرَ صَلَاتِهِمْ لِبَيَانِ أَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِآخِرِ الصَّلَاةِ وَأَنَّهُ وَقَعَ لَعْوًا (وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ قَبَانَ عَدَمُهُ) أَيِ السَّهْوِ (سَجَدَ فِي الْأَصَحِّ) لِزِيَادَتِهِ الشُّجُودَ الْأَوَّلَ الْمُبْطِلَ تَعَمُّدُهُ، وَلَوْ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ ثُمَّ سَهَا بَنَحْوِ كَلَامٍ لَمْ يَسْجُدْ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ وَقُوعَ مِثْلِهِ فَرُبَّمَا تَسْلُسَلُ أَوْ سَجَدَ لِمُقْتَضٍ فِي ظَنِّهِ قَبَانَ أَنْ الْمُقْتَضِيَ غَيْرُهُ لَمْ يُعِدْهُ لِانْجِبَارِ الْخَلَلِ وَلَا عِبَرَةً بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ.

(بَابُ فِي سُجُودِ الثَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ)

وَقَدَّمَ سُجُودَ السَّهْوِ لِاخْتِصَاصِهِ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ الثَّلَاوَةِ؛ لِأَنَّهُ يَوْجَدُ فِيهَا وَخَارِجَهَا وَأَخَّرَ الشُّكْرَ لِحُرْمَتِهِ فِيهَا. (تُسَنُّ سَجَدَاتُ) بَفَتْحِ الْجِيمِ (الثَّلَاوَةِ) لِلْإِجْمَاعِ عَلَى طَلَبِهَا وَلَمْ تَجِبْ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ «تَرَكَهَا فِي سَجْدَةِ النَّجْمِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التَّصْرِيحُ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَى الْمَنْبَرِ وَلَا يَقُومُ الرُّكُوعُ مَقَامَهَا كَذَا عَبَّرُوا بِهِ وَظَاهِرُهُ جَوَازُهُ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالْقِيَاسُ حُرْمَتُهُ وَقَوْلُ الْخَطَّابِيِّ يَقُومُ شَاذٌ وَلَا اقْتِضَاءٌ فِيهِ لِلْجَوَازِ عِنْدَ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ) سَجْدَةٌ (مِنْهَا سَجَدَتَا) سُورَةِ (الْحَجِّ) لِمَا جَاءَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ وَإِسْلَامُهُ إِنَّمَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ قُبَيْلَ فَتْحِ مَكَّةَ (أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَ عَشْرَةِ سَجْدَةٍ فِي الْقُرْآنِ مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفْصَلِ وَفِي الْحَجِّ سَجَدَتَانِ) ^(١) وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِسْلَامُهُ سَنَةً سَبْعَ أَنَّهُ سَجَدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَنْشِقَاقِ ^(٢) وَأَقْرَأَ بِسْمِ رَبِّكَ، وَخَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ «لَمْ يَسْجُدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُفْصَلِ مُنْذُ

(١) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ١٤٠١]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ١٠٥٧]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٣٤٥ / ١]، وغيرهم من حديث: عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للألباني [رقم / ٣٠١].

(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٥٧٨]، وغيره من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لا (ص) بل هي سجدة شكر

تَحَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ^(١) نَافٍ وَضَعِيفٌ عَلَى أَنَّ التَّرْكَ إِنَّمَا يُنَافِي الْوُجُوبَ وَمَحَالُّهَا مَعْرُوفَةٌ نَعَمَ الْأَصْحُ أَنْ آخِرَ آيَتِهَا فِي النَحْلِ ﴿يُؤْمَرُونَ﴾ [٥٠] وَقِيلَ: ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٤٩] وَفِي النَّمْلِ ﴿الْعَظِيمِ﴾ [٢٦] وَقِيلَ ﴿تَلِينُونَ﴾ [٢٥] وَانْتَصَرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَرَدَّ قَوْلَ الْمَجْمُوعِ إِنَّهُ بَاطِلٌ وَفِي ص ﴿وَأَنَابَ﴾ [٢٤] وَقِيلَ ﴿مَنَابَ﴾ وَفِي فُصِّلَتْ ﴿يَسْتَمُونَ﴾ [٣٨] وَقِيلَ ﴿تَعَبُدُونَ﴾ [٣٧] وَفِي الْإِنْشِقَاقِ ﴿يَسْجُدُونَ﴾ [٢١] وَقِيلَ آخِرُهَا.

(تنبيه) إِنَّ قِيلَ لَمْ اخْتَصَّتْ هَذِهِ الْأَرْبَعُ عَشْرَةَ بِالسُّجُودِ عِنْدَهَا مَعَ ذِكْرِ السُّجُودِ وَالْأَمْرِ بِهِ لَهُ ﷺ فِي آيَاتٍ أُخَرٍ كَأَخْرِجِ الْحَجَرَ وَهَلْ أَتَى قُلْنَا لِأَنَّ تِلْكَ فِيهَا مَدْحُ السَّاجِدِينَ صَرِيحًا وَذَمُّ غَيْرِهِمْ تَلْوِيحًا أَوْ عَكْسُهُ فَشَرَعَ لَنَا السُّجُودُ حَيْثُ يُذَكِّرُ الْمَدْحَ تَارَةً وَالسَّلَامَةَ مِنَ الذَّمِّ أُخْرَى، وَأَمَّا مَا عَدَّاهَا فَلَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ بَلْ نَحْوُ أَمْرِهِ ﷺ مُجَرَّدًا عَنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا لَا دَخَلَ لَنَا فِيهِ فَلَمْ يُطْلَبْ مِمَّا سُجِدَ عَنْده فَتَأَمَّلْهُ سَبْرًا وَفَهَمًا يَتَضَحَّكَ لَكَ ذَلِكَ. وَأَمَّا ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [١١٣: آل عمران] فَهُوَ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ ذِكْرِ فَضِيلَةٍ لِمَنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

(لا) سَجْدَةٌ (ص) وَقَدْ تَكْتَبُ ثَلَاثَةَ حُرُوفٍ إِلَّا فِي الْمُصْحَفِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ سَجْدَةٌ تِلَاوَةً وَإِنْ كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِ حَدِيثِ عَمْرِو (فَإِنَّهَا سَجْدَةٌ شُكْرٍ)^(٢) لِلَّهِ تَعَالَى لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ سَجْدَتُهَا دَاوُدُ تَوْبَةً وَنَحْنُ نَسْجُدُهَا شُكْرًا أَيْ عَلَى قَبُولِهِ تَوْبَةَ نَبِيِّهِ دَاوُدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خِلَافِ الْأَوَّلَى الَّذِي ارْتَكَبَهُ غَيْرَ لَا يَتَّقِي بَعْلَى كِمَالِهِ لِعِصْمَتِهِ كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ عَنْ وَصْمَةِ الذَّنْبِ مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّفَاسِيرِ مِمَّا كَانَ الْوَاجِبُ تَرْكُهُ لِعَدَمِ صِحَّتِهِ بَلْ لَوْ صَحَّ وَجَبَ تَأْوِيلُهُ لِثُبُوتِ عِصْمَتِهِمْ وَوُجُوبِ اعْتِقَادِ نَزَاهَتِهِمْ عَنْ ذَلِكَ السَّفْسَافِ الَّذِي لَا يَقَعُ مِنْ أَقَلِّ صَالِحِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فَكَيْفَ بَمَنْ اصْطَفَاهُمُ اللَّهُ لِثُبُوتِهِ وَأَهْلَهُمْ لِرِسَالَتِهِ وَجَعَلَهُمُ الْوَاسِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فَإِنْ قُلْتَ مَا وَجْهٌ تَخْصِيصِ دَاوُدَ بِذَلِكَ مَعَ وَقُوعِ نَظِيرِهِ لِأَدَمَ وَأَيُّوبَ وَغَيْرِهِمَا. قُلْتَ وَجْهٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُحَكَّ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَقِيَ مِمَّا ارْتَكَبَهُ مِنَ الْحُزْنِ وَالْبُكَاءِ حَتَّى نَبَتْ الْعُشْبُ مِنْ دُمُوعِهِ وَالْقَلَقُ الْمُزْعِجُ مَا لَقِيَهِ إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ آدَمَ لِكَيْتِهِ مَشُوبٌ بِالْحُزْنِ عَلَى فِرَاقِ الْجَنَّةِ فَجُوزِي بِأَمْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِمَعْرِفَةِ قُدْرِهِ وَعَلَى قُرْبِهِ وَأَنَّهُ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً تَسْتَوْجِبُ دَوَامَ الشُّكْرِ مِنَ الْعَالَمِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ وَأَيْضًا فَمَا وَقَعَ لَهُ أَنْ تَوْبَتَهُ مِنْ إِضْمَارِهِ أَنْ وَزِيرَهُ إِنْ قُتِلَ تَزَوَّجَ بِزَوْجَتِهِ الْمُقْتَضَى لِلْعُتْبِ عَلَيْهِ بِإِرْسَالِ الْمَلَائِكَةِ لَهُ يَخْتَصِمَانِ عَنْده

(١) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ١٤٠٣]، وغيره من حديث: ابن عباس رضيهما .

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للآلباني [رقم / ٣٠٤].

(٢) [صحيح] أخرجه: النسائي في (سننه) [رقم / ٩٥٧]، والدارقطني في (سننه) [١ / ٤٠٧]، والطبراني في (المعجم الكبير) [٣٤ / ١٢]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رضيهما .

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للآلباني [رقم / ٣٦٨٢].

تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَتَحْرُمُ فِيهَا عَلَى الْأَصَحِّ وَتُسَنُّ لِلْقَارِيِّ وَالْمُسْتَمِيعِ،

حتى ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ فُتِنَ أَيُّ لِعِظَمِ ذَلِكَ الْإِضْمَارِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَتَابَ مِنْهُ مُشَابِهَةً لِمَا وَقَعَ لِنَبِيِّنَا ﷺ فِي قِصَّةِ زَيْنَبَ الْمُقْتَضِي لِلْعَثَبِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لَهُ ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ﴾ [الأحزاب: ٢٧] الْآيَةُ لَمَّا اسْتَوِيَا فِي سَبَبِ الْعَثَبِ ثُمَّ تَعَوِضَهُمَا عَنْهُ غَايَةُ الرِّضَا كَانَ ذِكْرُ قِصَّةِ دَاوُدَ وَمَا آلَتْ إِلَيْهِ مِنْ عَلِيٍّ النِّعْمَةِ مُذَكِّرًا لِقِصَّةِ نَبِيِّنَا وَمَا آلَتْ إِلَيْهِ مِمَّا هُوَ أَرْفَعُ وَأَجَلُّ فَاقْتَضَى ذَلِكَ دَوَامَ الشُّكْرِ بِإِظْهَارِ السُّجُودِ لَهُ فَتَأَمَّلْهُ وَاسْتَفِيدْ مِنْ قَوْلِهِ شُكْرُ أَنَّهُ يُنَوِّيه بِهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ سَبِّهَا التَّلَاوَةُ؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ لِتَذَكُّرِ قَبُولِ تِلْكَ التَّوْبَةِ أَيُّ وَلَا جِلَّ هَذَا لَمْ يَنْظُرْ هُنَا لِمَا يَأْتِي فِي سُجُودِ الشُّكْرِ مِنْ هُجُومِ النِّعْمَةِ وَغَيْرِهِ فَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ سَجْدَةِ مُحَضِّ التَّلَاوَةِ وَسَجْدَةِ مُحَضِّ الشُّكْرِ.

(تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ (أَنَّهُ ﷺ قَرَأَهَا عَلَى الْمَنْبَرِ وَنَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ) ^(١) وَيَأْتِي فِي الْحَجِّ أَنَّهُ لَا تَفْعَلُ فِي الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الصَّلَاةَ الْمُحَرَّمَةَ هِيَ فِيهَا فَلَمْ تُطْلَبْ فِيمَا يُشَبِّهُهَا وَإِنَّمَا لَمْ تَحْرُمَ فِيهِ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُلَحَقًا بِهَا فِي كُلِّ أَحْكَامِهَا (وَتَحْرُمُ فِيهَا) وَتَبْطُلُ (فِي الْأَصَحِّ) كَسَائِرِ سُجُودِ الشُّكْرِ وَإِنْ ضَمَّ لِقَصْدِ الشُّكْرِ قَصْدَ التَّلَاوَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبْطِلُ وَغَيْرُهُ غَلَبَ الْمُبْطِلُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَقَصْدِ التَّفْهِيمِ وَالْقِرَاءَةِ أَوِ الذِّكْرِ بِأَنَّ قَصْدَ التَّفْهِيمِ ثُمَّ عَارِضٌ لِلْفِظِ فَلَمْ يَقْرَ عَلَى الْبُطْلَانِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَنْضَمَّ لَهُ مَا يُضَادُّهُ مِمَّا هُوَ مُوَافِقٌ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ بِخِلَافِ السَّجْدَةِ هُنَا فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا تَخْتَصُّ بِتِلَاوَةٍ وَلَا شُكْرٍ فَاتَّزَقَ قَصْدُ الْمُبْطِلِ بِهَا وَإِنَّمَا تُبْطِلُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ التَّحْرِيمَ وَإِلَّا فَلَا وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، وَلَوْ سَجَدَهَا إِمَامُهُ الَّذِي يَرَاهَا لَمْ تَجْزَ لَهُ مُتَابَعَتُهُ بَلْ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَهُ وَأَنْ يُفَارِقَهُ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَنَّ الْعِبْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ قُلْتَ لَا مُنَافَاةَ لِأَنَّ مُحَلَّهُ فِيمَا لَا يَرَى الْمَأْمُومُ جَنْسَهُ فِي الصَّلَاةِ وَمَنْ ثُمَّ قَالُوا يَجُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِحَنْفِيٍّ يَرَى الْقَصْرَ فِي إِقَامَةِ لَا نَرَاهَا نَحْنُ؛ لِأَنَّ جَنْسَ الْقَصْرِ جَائِزٌ عِنْدَنَا وَبِهَذَا اتَّضَحَ مَا فِي الرُّوْضَةِ مِنْ عَدَمِ وُجُوبِ الْمُفَارَقَةِ وَأَمَّا قَوْلُهَا إِنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ نَفْسِهِ. فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ أَنَّ هَذَا سَهْوٌ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ انْتَظَرَ مَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ فِي عَقِيدَتِهِ لَوْلَا مَا قَرَّرْتُهُ كَانَ غَيْرَ مُقْتَضٍ لِلْسُّجُودِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ تَحَمَّلَهُ نَعَمْ يَسْجُدُ لِسُّجُودِ إِمَامِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَالُوهُ فِي تَرْكِ إِمَامِهِ الْحَنْفِيِّ لِلْقُنُوتِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَتَى بِمُبْطِلٍ فِي اعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ وَاعْتَقَرَهُ لِمَا مَرَّ كَانَ بِمَنْزِلَةِ السَّاهِي وَتَعْلِيلُ الرُّوْضَةِ الْمَذْكُورُ مُشِيرٌ لِهَذَا فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهَا خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(وَيُسَنُّ) السُّجُودُ (لِلْقَارِيِّ) وَلَوْ صَبِيًّا وَامْرَأَةً وَمُحَدِّثًا تَطَهَّرَ عَنْ قُرْبٍ وَخَطِيئًا أَمَكَنَهُ بِلَا كُلْفَةٍ عَلَى مَنْبَرِهِ وَأَسْفَلَهُ إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ (وَالْمُسْتَمِيعِ) لِجَمِيعِ آيَةِ السَّجْدَةِ مِنْ قِرَاءَةِ مَشْرُوعَةٍ كَقِرَاءَةِ مُمَيِّزٍ وَمَلَكٍ وَجَنِّيٍّ وَمُحَدِّثٍ وَكَافِرٍ أَيُّ رُجِّيٍّ إِسْلَامُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَامْرَأَةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ.

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ١٤١٠]، وغيره من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم / ١٢٥٣].

قِيلَ لَأَنَّ اسْتِمَاعَ الْقُرْآنِ مَشْرُوعٌ لِذَاتِهِ وَاقْتِرَانُ الْحُرْمَةِ بِهِ إِنَّمَا هُوَ لِعُرْوِضِ الشَّهْوَةِ وَقَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَا سُجُودَ لِلْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ قِيَامِ الصَّلَاةِ لِكِرَاهَتِهَا وَلَا لِقِرَاءَةِ الْجُنُبِ لِحُرْمَتِهَا فَالْوَجْهَ التَّعْلِيلُ بِأَنَّ الْمَدَارَ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ عَلَى حِلِّ الْقِرَاءَةِ وَالسَّمَاعِ أَيْ عَدَمَ كِرَاهَتِهِمَا بِخِلَافِهَا بَرَفَعَ صَوْتَ بَحْضَرَةٍ أَجَانِبَ وَبِخِلَافِهِ مَعَ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ أَوْ تَلَذُّذٍ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْكِرَاهَةَ وَالْحُرْمَةَ فِي ذَيْنِكَ لِذَاتِ كَوْنِهَا قِرَاءَةً بِخِلَافِ مَا فِي الْمَرَأَةِ مُطْلَقًا فَإِنَّ حُرْمَتَهَا كَالسَّمَاعِ لِعَارِضِ دَوْنِ جُنُبٍ وَسَاءِ وَنَائِمٍ وَسَكَرَانَ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ كَمَجْنُونٍ وَطَيْرٍ وَمَنْ بِخِلَاءٍ وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ مَنْ كُرِهَتْ قِرَاءَتُهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا قِرَاءَةً فِيمَا يَظْهَرُ وَمَا فِي الثِّيَابِ فِي السَّكَرَانِ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى سَكَرَانَ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٌ وَفِي الْجُنُبِ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ أَيْضًا عَلَى جُنُبٍ حَلَّتْ لَهُ الْقِرَاءَةُ لَكِنْ يَخِذُّهُ مَا يَأْتِي فِي نَحْوِ الْمُفَسِّرِ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ صَارِفٍ، وَلَوْ قَرَأَ آيَتَهَا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لَمْ يَسْجُدْ لَهَا عَقِبَ سَلَامِهِ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ وَالْأَوْجَهُ فِي مُسْتَمِعٍ لَهَا قَبْلَ صَلَاتِهِ التَّحِيَّةَ أَنَّهُ يَسْجُدُ ثُمَّ يُصَلِّي التَّحِيَّةَ لِأَنَّهُ جُلُوسٌ قَصِيرٌ لِعُدْرِ وَهُوَ لَا يَقُوتُهَا.

(تنبيه) مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ لِجَمِيعِ آيَةِ السَّجْدَةِ إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَعَ الْآيَةَ مِنْ قَارِئَيْنِ كُلٌّ لِيَنْصِفَهَا مِثْلًا سَجَدَ اعْتِبَارًا بِالسَّمَاعِ دُونَ الْمَسْمُوعِ مِنْهُ وَيُحْتَمَلُ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِكُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ لَمْ يَوْجَدْ السَّبَبُ فِي حَقِّهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّلْفِيقِ وَتَصْوِيرُ الْمَجْمُوعِ قَدْ يَنْقُضِيهِ وَهُوَ الَّذِي يَتَجَهَّ بِرَأْيِ أَصْحَابِنَا ذَكَرُوا فِيمَا إِذَا تَرَكَبَ السَّبَبُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ أَنَّ الْحُكْمَ هَلْ يُضَافُ لِلْآخِرِ أَوْ لِلْمَجْمُوعِ فَرُوعًا بَعْضُهَا يَقْتَضِي الْأَوَّلَ كَمَا لَوْ رَمَى إِلَى صَيْدٍ فَلَمْ يُزْمَنْ وَرَمَى إِلَيْهِ آخَرُ فَأَزْمَنَهُ فِي مَنْ يَمْلِكُ الصَّيْدَ مِنْهُمَا وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا أَنَّهُ لِلثَّانِي لِكَوْنِ الْإِزْمَانِ عَقِبَ فِعْلِهِ، وَقِيلَ لِهَمَا إِذْ لَوْ لَا فِعْلُ الْأَوَّلِ لَمْ يَحْصُلِ الْإِزْمَانُ، وَلَوْ مَلَكَ عَلَيْهَا طَلْفَةٌ وَاجِدَةٌ فَقَالَتْ لَهُ إِنْ طَلَقْتَنِي ثَلَاثًا فَلَيْكَ أَلْفٌ فَطَلَقَهَا تِلْكَ الطَّلْفَةُ اسْتَحَقَّ الْأَلْفَ لِإِسْنَادِ الْبَيِّنَةِ لَهَا، وَقِيلَ ثُلُثُهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا تَقَدَّمَ ثَنَيْنِ قَبْلَهَا لَمْ يَحْصُلْ وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الْفَرَعَيْنِ وَمَا شَابَهُمَا يُؤَيِّدُ أَوْ يُصَرِّحُ بِمَا ذَكَرْتُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذْ إِضَافَةُ الْحُكْمِ لِسَمَاعِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ قِيَاسُ مَا ذَكَرُوهُ فِي هَذَيْنِ يَمْنَعُ اعْتِبَارَ السَّمَاعِ الْأَوَّلِ وَيُوجِبُ اشْتِرَاطَ سَمَاعِ جَمِيعِ الْآيَةِ مِنْ شَخْصٍ وَاجِدٍ. وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُمْ أَيْضًا عِلَّةُ الْحُكْمِ إِذَا زَالَتْ وَخَلَفَتْهَا عِلَّةٌ أُخْرَى أَضِيفَ لِلثَّانِيَةِ وَيُلْزَمُ مِنْ إِضَافَتِهِ هُنَا لِلْسَّمَاعِ الثَّانِي وَحْدَهُ عَدَمُ السُّجُودِ كَمَا تَقَرَّرَ وَيَأْتِي أَوَّلُ الْبَيْعِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذِكْرِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى وَغَيْرِهَا وَمُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمْ عَدَمَ السُّجُودِ فِي نَحْوِ السَّاهِي بِعَدَمِ الْقَصْدِ اشْتِرَاطَ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ فِي الذَّاكِرِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنَّمَا الشَّرْطُ عَدَمُ الصَّارِفِ وَقَوْلُهُمْ لَا يَكُونُ الْقِرَاءَانُ قُرْآنًا إِلَّا بِالْقَصْدِ مَحَلُّهُ عِنْدَ وُجُودِ قَرِينَةٍ صَارِفَةٍ لَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ عَدَمِ نَدْبِهَا لِلْمُفَسِّرِ أَيْ لِأَنَّهُ وَجَدَ مِنْهُ صَارِفٌ لِلْقِرَاءَةِ عَنْ مَوْضُوعِهَا وَمِثْلُهُ الْمُسْتَدِلُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ السُّبْكِيُّ اتَّفَقَ الْقُرَّاءُ عَلَى أَنَّ التَّلْمِيذَ إِذَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ لَا يَسْجُدُ فَإِنْ صَحَّ مَا قَالُوهُ فَحَدِيثُ زَيْدٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ (أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

وَتَأْكُذُّ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِيءِ.

قُلْتُ: وَتُسَنُّ لِلْسَامِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ سَجَدَ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ

سورة (والنجم) فلم يسجد^(١) حُجَّةٌ لَهُمْ أَهْ، وفيه نظر ظاهر بل لا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الضميرَ فِي لَمْ يَسْجُدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ كما يَصْرُحُ بِهِ (قَوْلُ زَيْدٍ قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَسْجُدْ) وَسَبَبُهُ بَيَانُ جَوَازِ تَرْكِ السُّجُودِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ إِثْمَتُنَا فَتَرْكُ زَيْدٍ لِلْسُّجُودِ إِتْمَا هُوَ لِتَرْكِهِ ﷺ لَهُ وَدَعَا الْعَكْسَ الْمُنْقُولَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَجِيبَةً فَإِنَّ قَالِ الْقُرَّاءَ إِنَّ التَّلْمِيزَ لَا يَسْجُدُ إِذَا لَمْ يَسْجُدِ الشَّيْخُ كَذَلِكَ قُلْنَا لَا حُجَّةَ فِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ تَرْكَ زَيْدٍ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِتَجْوِيزِهِ النَّسْخَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِلتَّركِ مُطْلَقًا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ إِثْمَتِنَا أَنَّهُ يُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ الشَّيْخِ وَالتَّلْمِيزِ وَأَنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا لَهُ لَا يَقْتَضِي تَرْكَ الْآخَرِ لَهُ.

(وَيَتَأْكُذُّ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِيءِ) لِلاتِّفَاقِ عَلَى طَلَبِهَا مِنْهُ حِينَئِذٍ وَجَرِيَانُ وَجْهِ بَعْدِهِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ. وَإِذَا سَجَدَ مَعَهُ فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِهِ (قُلْتُ وَتُسَنُّ لِلْسَامِعِ) لِجَمِيعِ الْآيَةِ مِنْ قِرَاءَةِ مَشْرُوعَةٍ كَمَا ذُكِرَ وَهُوَ غَيْرُ قَاصِدِ السَّمَاعِ وَيَتَأْكُذُّ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِيءِ لَكِنْ دُونَ تَأْكُذِّهَا لِلْمُسْتَمِعِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَيَسْجُدُ وَيَسْجُدُونَ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُهُمْ مَوْضِعًا لِجَبْهَتِهِ)، وَلَوْ قَرَأَ آيَةً سَجْدَةً أَوْ سَوْرَتَهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ بَيْنَهُمَا فَرْقًا فِي الصَّلَاةِ أَوْ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ أَوْ اقْتَدَى بِالْإِمَامِ فِي صُحِّ الْجُمُعَةِ لِعَرَضِ السُّجُودِ فَقَطْ أَوْ سَجَدَ الْمُصَلِّي لِغَيْرِ سَجْدَةِ إِمَامِهِ كَمَا يُعْلَمُ وَمَا سَيَذْكُرُهُ حَرَمٌ وَيَطْلُثُ صَلَاتَهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ، وَكَلَامُ التَّبْيَانِ لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْهُيٌّ عَنْ زِيَادَةِ سُجُودٍ فِيهَا إِلَّا لِسَبَبٍ كَمَا أَنَّ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهَ مِنْهُيٌّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ إِلَّا لِسَبَبٍ فَالْقِرَاءَةُ فِيهَا بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ كَتَعَاطِي السَّبَبِ بِاخْتِيَارِهِ فِيهِ لِيَفْعَلَ الصَّلَاةَ كَدُخُولِ الْمَسْجِدِ بِقَصْدِ التَّحِيَّةِ فَقَطْ فَاعْتَرَضَ الْبُلْقِينِي ذَلِكَ بِأَنَّ السُّنَّةَ الثَّابِتَةَ قِرَاءَةُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ١-٢] السجدة فِي أَوَّلِ صُحِّ الْجُمُعَةِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي قِرَاءَةَ السَّجْدَةِ لَيْسَ سَجْدَةً مَرْدُودَةً كَمَا بَسَطَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا اتِّبَاعُ سُنَّةِ الْقِرَاءَةِ الْمَخْصُوصَةِ وَالسُّجُودَ لَهَا وَذَلِكَ غَيْرُ مَا مَرَّ مِنْ تَجْرِيدِ قَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ وَإِنَّمَا لَمْ يُؤَثَّرْ قَصْدُهُ فَقَطْ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَالْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ؛ لِأَنَّهُ قَصْدُ عِبَادَةٍ لَا مَانِعَ مِنْهَا هُنَا بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَيَنْبَغِي أَنَّ مَحَلَّ الْحُرْمَةِ فِيمَا مَرَّ فِي الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ النَفْلَ يَجُوزُ قَطْعُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ السُّجُودُ فِيهَا بِذَلِكَ الْقَصْدِ تَلَبُّسٌ بِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ فَيَحْرُمُ حَتَّى فِي النَفْلِ كَمَا أَنَّهُ يُبْطَلُ وَخَرَجَ بِالسَّمَاعِ غَيْرُهُ. وَإِنْ عَلِمَ بِرُؤْيَةِ السُّجُودِ وَزَعَمَ دُخُولَهُ فِي ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢١] يُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قُرِئَ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ سَمِعَهُ وَصَحَّ عَنْ جَمْعِ صَحَابَةِ ﷺ السَّجْدَةَ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَ أَي سَمِعَ. (فَلَنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ) أَي قِيَامِهَا أَوْ بَدَلِهِ وَلَوْ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ (سَجَدَ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ بَدَلِهَا إِفْرَادِهِ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ لِقِرَاءَتِهِ وَآثَرَهَا لِأَنَّهُمَا فِي التَّقْسِيمِ كَمَا هُنَا أَجُودُ مِنْ أَوْ أَي كُلُّ مِنْهُمَا فَحِينَئِذٍ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ١٠٢٢]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٥٧٧]، وغيرهما من حديث: زيد بن ثابت رضي الله عنه.

لِقِرَاءَتِهِ فَقَطْ، وَالْمَأْمُومُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ، فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ أَوْ انْعَكَسَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى، وَكَبَّرَ لِلإِحْرَامِ رَافِعًا يَدَيْهِ، ثُمَّ لِللَّهْوِيِّ بِلَا رَفْعٍ وَسَجَدَ كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَرَفَعَ مُكَبِّرًا وَسَلَّمْ، وَتَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَكَذَا السَّلَامُ فِي الْأَظْهَرِ وَتَشْتَرِطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ،

تَنَازَعَهُ كُلُّ مَنْ قَرَأَ وَسَجَدَ وَجَازَ إِعْمَالُ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ مُحْذُورٍ فِيهِ وَجُوزَ عَدَمُ التَّنَازُعِ بِجَعْلِ فَاعِلٍ قَرَأَ مُسْتَتِرًا فِيهِ عَلَى حَدِّ «ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ» [يوسف: ٢٥] أَيُّ بُدِئَ أَيُّ فَإِنْ قَرَأَ قَارِئٌ إِلَى آخِرِهِ (لِقِرَاءَتِهِ فَقَطْ) أَيُّ كُلُّ لِقِرَاءَةٍ نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ نَعَمْ اسْتَتَى الْإِمَامُ مَنْ قَرَأَ بَدَلًا عَنْ الْفَاتِحَةِ لَعَجَزَهُ عَنْهَا آيَةُ سَجْدَةٍ. قَالَ فَلَا يُسَنُّ لَهُ السُّجُودُ لِثَلَاثٍ يَقْطَعُ الْقِيَامَ الْمَفْرُوضَ وَاعْتَدَهُ النَّاجِ السُّبْكِيُّ وَوَجَّهَهُ بِأَنْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لَا يَتْرُكُ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ أَوْ فِيهِمَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي الْقَطْعِ لِاجْتِنَابِ أَمَّا هُوَ لِمَا هُوَ مِنْ مَصَالِحٍ مَا هُوَ فِيهِ فَلَا مُحْذُورَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَذَلِكَ لَا يُسَمَّى قَطْعًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (و) سَجَدَ (الْمَأْمُومُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ) فَقَطْ فَتَبْطُلُ بِسُجُودِهِ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ مُطْلَقًا وَلِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ لِلْمَأْمُومِ قِرَاءَةَ آيَةِ سَجْدَةٍ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْمَأْمُومَ فِي صُبحِ الْجُمُعَةِ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ لَا يُسَنُّ لَهُ قِرَاءَةُ سُورَتِهَا وَقِرَاءَتُهُ لِمَا عَدَا آيَتِهَا يُلْزَمُهُ الْإِخْلَالُ بِسُنَّةِ الْمَوَالِدَةِ (فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ) عَنْهُ (أَوْ انْعَكَسَ) الْحَالُ بِأَنَّ سَجْدَهُ دُونَ إِمَامِهِ (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ الْفَاحِشَةِ، وَلَوْ لَمْ يَعُدْ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِهِ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ انْتَقَرَهُ أَوْ قَبْلَهُ هَوَىٰ فَإِذَا رَفَعَ قَبْلَ سُجُودِهِ رَفَعَ مَعَهُ وَلَا يَسْجُدُ إِلَّا أَنْ يُفَارِقَهُ وَهُوَ فِرَاقٌ بِعُذْرٍ وَلَا يُكْرَهُ لِإِمَامٍ قِرَاءَةُ آيَةِ سَجْدَةٍ مُطْلَقًا لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ فِي السَّرِّيَّةِ تَأْخِيرُ السُّجُودِ إِلَى فِرَاقِهِ لِثَلَاثٍ يُشَوِّشُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ بَلْ بُحِثَ نَدْبُ تَأْخِيرِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ أَيْضًا مَعَ الْجَوَامِعِ الْعِظَامِ؛ لِأَنَّهُ يَخْلِطُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ وَاعْتَرَضَ الْأَوَّلُ بِمَا صَحَّ (أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ فِي الظُّهْرِ لِلتَّلَاوَةِ) وَبُجَابُ بَأْتِهِ كَانَ يُسْمِعُهُمُ الْآيَةَ فِيهَا أحيانًا فَلَمَعْلَهُ أَسْمَعَهُمْ آيَتَهَا مَعَ قَلْبِهِمْ فَأَمِنْ عَلَيْهِمُ التَّشْوِيشُ أَوْ قَصَدَ بَيَانَ جَوَازِ ذَلِكَ، وَلَوْ تَرَكَهُ الْإِمَامُ سُنَّ لِلْمَأْمُومِ بَعْدَ السَّلَامِ إِنْ قَصُرَ الْفَصْلُ لِمَا يَأْتِي مِنْ فَوَائِدِهَا بِطَوِيلِهِ وَلَوْ لِعُذْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تُقْضَى عَلَى الْمُعْتَمِدِ، (وَمَنْ سَجَدَ) أَيُّ أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ (خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى) سُجُودَ التَّلَاوَةِ وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ آيَتَهَا لِحَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَنُسْنُ لَهُ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ (وَكَبَّرَ لِلإِحْرَامِ) بِهَا كَالصَّلَاةِ وَلِخَبَرٍ فِيهِ لَكَيْتَهُ ضَعِيفٌ (رَافِعًا يَدَيْهِ) كَرَفَعِهِ السَّابِقِ فِي تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ وَلَا يُسَنُّ لَهُ أَنْ يَقُومَ لِيَكْبُرَ مِنْ قِيَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ (ثُمَّ) كَبَّرَ (لِللَّهْوِيِّ) لِلْسُّجُودِ (بِلَا رَفْعٍ) لِيَدَيْهِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَكْبِيرَةٍ بَطَلَتْ مَا لَمْ يَنْوِ التَّحَرُّمَ فَقَطْ نَظِيرُ مَا يَأْتِي (ثُمَّ سَجَدَ) وَاحِدَةً (كَسُجُودِ الصَّلَاةِ) فِي وَاجِبَاتِهِ وَمَنْدُوبَاتِهِ (وَرَفَعَ رَأْسَهُ) مِنَ السُّجُودِ (مُكَبِّرًا وَ) جَلَسَ ثُمَّ (سَلَّمَ) كَسَّلَامِ الصَّلَاةِ فِي وَاجِبَاتِهِ وَمَنْدُوبَاتِهِ (وَتَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ شَرْطٌ) فِيهَا (عَلَى الصَّحِيحِ) أَيُّ لَا بُدَّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ كَالنِّيَّةِ رُكْنٌ (وَكَذَا السَّلَامُ) لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهَا (فِي الْأَظْهَرِ) قِيَاسًا عَلَى التَّحَرُّمِ وَلَا يُسَنُّ تَشَهُّدٌ وَقَضِيَّةٌ كَلَامَ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْجُلُوسَ لِلْسَّلَامِ رُكْنٌ وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لِتَشَهُّدِ النَّافِلَةِ وَسَلَامِهَا بَلْ يَجُوزُ مَعَ الْأَصْطِحَاجِ فَهَذِهِ أَوَّلَى نَعَمْ هُوَ سُنَّةٌ (وَيُشْتَرِطُ) لَهَا (شُرُوطُ الصَّلَاةِ) وَالْكَفُّ عَنْ مُفْسِدَاتِهَا السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ

وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا كَبِيرٌ لِلْهُوِيِّ وَلِلرُّفْعِ، وَلَا يَوْفَعُ يَدْنِيهِ.

قُلْتُ: وَلَا يَجْلِسُ لِلِاسْتِرَاحَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَقُولُ: سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ، وَبَصَّرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ. وَلَوْ كَرَّرَ آيَةَ
فِي مَجْلِسَيْنِ سَجَدَ لِكُلِّ وَكَذَا الْمَجْلِسُ فِي الْأَصْحِ، وَرُكْعَةٌ كَمَجْلِسٍ، وَرُكْعَتَانِ
كَمَجْلِسَيْنِ،

تَكُنْ صَلَاةٌ حَقِيقَةً مُلْحَقَةً بِهَا وَقِرَاءَةٌ أَوْ سَمَاعٌ جَمِيعُ آيَاتِهَا فَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ انْتِهَائِهَا بِحَرْفٍ فَسَدَتْ لِعَدَمِ
دُخُولِ وَقْتِهَا وَأَنْ لَا يَطُولَ فَصْلٌ عَرَفًا بَيْنَ آخِرِ الْآيَةِ وَالسُّجُودِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَيُسَنُّ. وَيُكَرَّهُ فِيهَا
كُلُّ مَا يُسَنُّ وَيُكَرَّهُ فِي غَيْرِهَا مِمَّا يُتَصَوَّرُ مَجِئُهُ هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَمَنْ سَجَدَ) أَيَّ أَرَادَ السُّجُودَ
(فِيهَا) أَيَّ الصَّلَاةِ (كَبِيرٌ لِلْهُوِيِّ) إِلَيْهَا (وَلِلرُّفْعِ) مِنْهَا لِمَا صَحَّ (أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ
فِي الصَّلَاةِ) ^(١) وَيُلْزِمُهُ أَنْ يَنْتَصِبَ مِنْهَا قَائِمًا ثُمَّ يَرْكَعُ؛ لِأَنَّ الْهُوِيَّ مِنَ الْقِيَامِ وَاجِبٌ وَلَوْ قَرَأَ آيَتَهَا
فَرَكَعَ بِأَنْ بَلَغَ أَقْلَ الرُّكُوعِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ السُّجُودُ لَمْ يَجِزْ لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ أَوْ فَسَجَدَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْعُودُ قَبْلَ إِكْمَالِهَا
جَازٌ؛ لِأَنَّهَا نَفْلٌ فَلَمْ يُلْزَمْ بِالشُّرُوعِ وَلَوْ هَوَى لِلْسُّجُودِ فَلَمَّا بَلَغَ حَدَّ الرُّكُوعِ صَرَفَهُ لَهُ لَمْ يَكْفِهِ عَنْهُ كَمَا
مَرَّ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ بَنِيَّةُ الرُّكُوعِ لَزِمَهُ الْقِيَامُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الرُّكُوعِ نَعَمَ إِذَا
عَادَ الْقِيَامَ لَهُ الْهُوِيُّ مِنْهُ لِلْسُّجُودِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ) فِيهِمَا لِعَدَمِ رُودِهِ (قُلْتُ وَلَا يَجْلِسُ)
نَدْبًا بَعْدَهَا (لِلِاسْتِرَاحَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِعَدَمِ رُودِهِ أَيْضًا وَلَا يَجِبُ لَهَا نِيَّةٌ كَمَا حَكَى ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِتْفَاقُ
عَلَيْهِ وَمَرَّ تَوَجُّعُهُ فِي سُجُودِ السَّهْوِ وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي قَوْلَهُمْ لَمْ تَشْمَلْهَا نِيَّةُ الصَّلَاةِ (وَيَقُولُ) فِيهَا فِي الصَّلَاةِ
وِخَارِجِهَا (سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَّرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ) فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ
الْخَالِقِينَ ^(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَّا وَصَوَّرَهُ فَرَوَاهَا الْبَيْهَقِيُّ، وَهَذَا أَفْضَلُ مَا يُقَالُ فِيهَا وَإِنْ رَدَّ
غَيْرُهُ وَالِدُعَاءِ فِيهَا بِمُنَاسِبِ سِيَاقِ آيَتِهَا حَسَنٌ. (وَلَوْ كَرَّرَ آيَةَ) فِيهَا سَجْدَةٌ تِلَاوَةً خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيَّ أَتَى
بِهَا مَرَّتَيْنِ (فِي مَجْلِسَيْنِ سَجَدَ لِكُلِّ) عَقِبَهَا لِتَجَدُّدِ السَّبَبِ بَعْدَ تَوْفِيَةِ الْأَوَّلِ مُقْتَضَاهُ فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ لِلْمَرَّةِ
الْأُولَى كَفَاهُ عَنْهُمَا سَجْدَةٌ جُزْمًا كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ وَمَحَلُّهُ إِنْ قَصُرَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأُولَى وَالسُّجُودِ كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ وَقَضِيَّةُ تَعْبِيرِهِمْ بِكَفَاهِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعَدُّدُهَا وَهُوَ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فَيَمْنُ طَافَ أَسَابِغَ ثُمَّ كَرَّرَ صَلَوَاتِهَا إِلَّا
أَنْ يُفَرِّقَ بَأَن سُنَّةَ الطَّوَائِفِ لَمَّا اغْتَفِرَ فِيهَا التَّأخِيرُ الْكَثِيرُ سَوِيحَ فِيهَا بِمَا لَمْ يُسَاسَّحَ بِهِ هُنَا (وَكَذَا الْمَجْلِسُ
فِي الْأَصْحِ) لِمَا ذُكِرَ (وَرُكْعَةٌ كَمَجْلِسٍ) وَإِنْ طَالَتْ (وَرُكْعَتَانِ كَمَجْلِسَيْنِ) وَإِنْ قَصُرَتَا نَظَرًا لِلَّاسِمِ فَلِإِذَا

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣٨٦/١]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٢٥٣]، والنسائي في (سننه) [رقم/١٠٨٣]، وغيرهم من حديث: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للألباني [رقم/٣٣٠].

(٢) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم/٧٧١]، وغيره من حديث: علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ وَطَالَ الْفَضْلُ لَمْ يَسْجُدْ.

وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لَا تَدْخُلُ الصَّلَاةَ، وَتُسَنُّ لِلْهُجُومِ نِعْمَةً، أَوْ انْدِفَاعِ نِقْمَةٍ، أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلَى، ..

كَرَّرَهَا فِي رَكْعَةٍ سَجَدَ لِكُلِّ فِي الْأَصْحَ أَوْ فِي رَكْعَتَيْنِ فَكَذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ عَلَى التَّعَدُّدِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي بِالثَّانِيَةِ عَقِبَ الْأُولَى وَهَكَذَا مِنْ غَيْرِ قِيَامٍ وَلَا فَيُظْهِرُ الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةُ صُورَةٍ زَكَنٍ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ (فَإِنْ) قَرَأَ الْآيَةَ أَوْ سَمِعَهَا وَ (لَمْ يَسْجُدْ وَطَالَ الْفَضْلُ) عُرْفًا بَيْنَ آخِرِهَا وَالسُّجُودِ (لَمْ يَسْجُدْ) وَإِنْ عُذِرَ بِالتَّأخِيرِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَوَابِعِ الْقِرَاءَةِ مَعَ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلْقَضَاءِ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَسَبَبٍ عَارِضٍ كَالْكُسُوفِ فَإِنْ لَمْ يَطْلُ أَتَى بِهَا، وَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا بَأَنَّهُ تَطَهَّرَ عَنْ قُرْبٍ كَمَا مَرَّ، (وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لَا تَدْخُلُ الصَّلَاةَ) لِأَنَّ سَبَبَهَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهَا فَإِنْ فَعَلَهَا فِيهَا عَامِدًا عَالِمًا بِطُلُوتِ صَلَاتِهِ (و) إِنَّمَا (تُسَنُّ لِلْهُجُومِ نِعْمَةً) لَهُ أَوْ لِنَحْوِ وَلَدِهِ أَوْ لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ ظَاهِرَةٌ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ، وَإِنْ تَوَقَّعَهَا قَبْلَ كَوَلِّدٍ أَوْ وَظِيفَةٍ دِينِيَّةٍ إِنْ تَأَهَّلَ لَهَا وَطُلِبَ مِنْهُ قَبُولُهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ مَالٍ أَوْ جَاهٍ أَوْ نَصْرِ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ قُدُومِ غَائِبٍ أَوْ شِفَاءٍ مَرِيضٍ بِشَرِطِ حُلِّ الْمَالِ وَمَا بَعْدَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَلَيْسَ الْهُجُومُ مُغْنِيًا عَنِ الْقَيْدَيْنِ بَعْدَهُ وَلَا تَمَثِيلُهُم بِالْوَلَدِ مُنَافِيًا لِلْآخِرِ خِلَافًا لِإِزَاعِمِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهُجُومِ الشَّيْءِ مُفَاجَأَةً وَقُرْعَةً الصَّادِقِ بِالظَّاهِرِ وَمَا لَا يُنْسَبُ عَادَةً لِتَسْبِيهِ وَضِدِّهِمَا بِالظُّهُورِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ عُرْفًا وَبِالْآخِرِ أَنْ لَا يُنْسَبُ وَقُوعُهُ فِي الْعَادَةِ لِتَسْبِيهِ وَالْوَلَدُ، وَإِنْ تَسَبَّبَ فِيهِ لِكَيْتَهُ كَذَلِكَ (أَوْ) هُجُومٌ (انْدِفَاعِ نِقْمَةٍ) عَنْهُ أَوْ عَمَّنْ ذُكِرَ ظَاهِرَةٌ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ كَذَلِكَ كَنَجَاةٍ مِمَّا الْغَالِبُ وَقُوعُ نَحْوِ الْهَلَاكِ فِيهِ كَهَدْمِ وَغَرَقٍ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ (أَنَّهُ ﷺ) كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يُسْرُّ بِهِ خَرَّ سَاجِدًا^(١) وَرَوَاهُ فِي دَفْعِ النِّقْمَةِ ابْنُ جَبَّانٍ وَخَرَجَ بِالْهُجُومِ فِيهِمَا اسْتِمْرَارُهُمَا كَالْإِسْلَامِ وَالْعَافِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِغْرَاقِ الْعُمُرِ فِي السُّجُودِ. كَذَا قِيلَ وَقَدْ يُعَكَّرُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ فِي مُوَاضِعَ لَا نَظَرَ لَذَلِكَ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمُرُهُ بِهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ فَالْوَجْهَ التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ لَهُ نَظِيرٌ بِخِلَافِ الْهُجُومِ بِقَيْدَيْهِ الْمَذْكُورَيْنِ بِالظُّهُورِ مَا لَا وَقَعُ لَهُ كَحُدُوثِ دِرْهَمٍ لِفَقِيرٍ وَانْدِفَاعِ وَمَا لَا وَقَعُ لِإِيذَانِهِ عَادَةً لَوْ أَصَابَهُ وَأَمَّا إِخْرَاجُ الْبَاطِنَةِ كَالْمَعْرِفَةِ وَسُتْرِ الْمَسَاوِي فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَجْلِ النِّعَمِ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ السُّجُودُ لِحُدُوثِهِمَا وَبِالْآخِرِ مَا يَحْصُلُ عَقِبَ أَسْبَابِهِ عَادَةً كَرِيحٍ مُتَعَارِفٍ لِتَاجِرٍ وَتُسَنُّ لِظَهَارِ السُّجُودِ لَذَلِكَ إِلَّا إِنْ تَجَدَّدَتْ لَهُ ثَرَوَةٌ أَوْ جَاءَهُ أَوْ وَلَدٌ مِثْلًا بِحَضْرَةِ مَنْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. وَعَلِمَ بِالْحَالِ لِيَثَلَا يَنْكَسِرَ قَلْبُهُ. وَلَوْ ضَمَّ لِلْسُّجُودِ صَدَقَةٌ أَوْ صَلَاةٌ كَانَ أَوْلَى أَوْ أَقَامَهُمَا مَقَامَهُ فَحَسَنَ وَقَوْلُ الْخَوَارِزْمِيِّ لَا يُغْنِيَانِ عَنْهُ أَيُّ لَا يُحْصِلَانِ الْأَكْمَلَ (أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلَى) فِي عَقْلِهِ أَوْ بَدَنِهِ شَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى سَلَامَتِهِ مِنْهُ لِخَبَرِ الْحَاكِمِ «أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ لِرُؤْيَا زَمِنَ» وَفِي خَبَرٍ مُرْسَلٍ «أَنَّهُ سَجَدَ لِرُؤْيَا رَجُلٍ نَاقِصٍ خَلْقٍ ضَعِيفٍ حَرَكَةٍ بَالِغٍ قَصَرٍ»، وَقِيلَ مُبْتَلَى وَقِيلَ مُخْتَلِطٌ عَقْلٍ وَتُسَنُّ لِمَنْ رَأَى مُبْتَلَى أَنْ يَقُولَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي وَمَا ابْتَلَانِي وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ تَفْضِيلًا» لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ «مَنْ قَالَ

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٢٧٧٤]، وغيره من حديث: أبي بكرة رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم / ٢٤١٢].

أو عاصٍ. ويُظهِرُهَا للعاصي لا للمُتَبَتِّلِي. وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ. وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُمَا عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ. فَإِنْ سَجَدَ لِتِلَاوَةِ صَلَاةٍ جَازَ عَلَيْهَا قَطْعًا.

بَابُ صَلَاةِ النَّفْلِ

ذلك عوفي من ذلك البلاء ما عاش،^(١) (أو) رُؤْيِي (عاصٍ) أي كافرٍ أو فاسقٍ مُتَجَاهِرٍ قال الأذْرَعِيُّ أو مُسْتَبَرٍّ مُصِرٍّ ولو على صَغِيرَةٍ لَأَنَّ مُصِيبَةَ الدِّينِ أَشَدُّ وَأَتَمَّا يَسْجُدُ لِرُؤْيِي المُتَبَتِّلِي السَّلِيمِ مِنْ بَلَائِهِ وَإِنْ كَانَ مُتَبَتِّلِي بِنَاءٍ آخَرَ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْعَاصِي وَالْمُرَادُ بِرُؤْيِي أَحَدِهِمَا الْعِلْمُ بِوُجُودِهِ أَوْ ظَنُّهُ بِنَحْوِ سَمَاعِ كَلَامِهِ وَلَا يَلْزَمُ تَكَرُّرُ السُّجُودِ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ فَيَمَنْ هُوَ سَاكِنٌ بِإِزَائِهِ مَثَلًا؛ لَأَنَّا لَا نَأْمُرُهُ بِهِ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مَا هُوَ أَهْمٌ مِنْهُ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ. (وَيُظْهِرُهَا) أي سَجْدَةَ الشُّكْرِ نَدْبًا لِهُجُومِ نِعْمَةٍ أَوْ انْدِفَاعِ نِقْمَةٍ مَا لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَةٍ مِنْ يَتَضَرَّرُ بِذَلِكَ كَمَا مَرَّ وَيُظْهِرُهَا نَدْبًا أَيْضًا (لِلْعَاصِي) الَّذِي لَا يَتَرَتَّبُ عَلَى إِظْهَارِهَا لَهُ مَفْسَدَةٌ تَعْيِيرًا لَهُ لَعَلَّهُ يَتَوَبُّ (لَا لِلْمُتَبَتِّلِي) غَيْرِ الْفَاسِقِ لِثَلَاثٍ يَنْكَسِرُ قَلْبُهُ فَإِنْ أَسْرَّ الْأُولَى وَأَظْهَرَ هَذِهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ فَوَاتُ الْكَمَالِ تَمَّ وَالْكَرَاهَةُ هُنَا؛ لِأَنَّ فِيهِ نَوْعَ إِذْدَاءٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ تَعْلِيلُهُمُ الْمَذْكُورُ أَمَّا فَاسِقٌ كَمَقْطُوعٍ فِي سَرِقَةٍ لَمْ يَتُبْ بَقِيَّتًا أَوْ ظَنًّا لِإِقْيَامِ الْقَرَائِنِ بِذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ فَيُظْهِرُهَا لَهُ وَصَرَّحُوا بِهِ مَعَ أَنَّ الْإِظْهَارَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْفَسَقِ الْمُسْتَمِرِّ لِثَلَاثٍ يَتَوَهَّمُ أَنَّ بَلِيَّتَهُ دَافِعَةٌ لَذَلِكَ وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَتْ بَلِيَّتُهُ لَمْ تَنْشَأْ عَنْ فِسْقِهِ أَظْهَرَهَا لَهُ أَيْضًا عَلَى الْأَوْجَهِ لَكِنْ يُبَيِّنُ لَهُ أَنَّهَا لِفِسْقِهِ لِثَلَاثٍ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا لِبَلِيَّتِهِ فَيَنْكَسِرُ قَلْبُهُ. (وَهِيَ) أي سَجْدَةُ الشُّكْرِ (كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ) الْمَفْعُولَةُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فِي كَيْفِيَّتَيْهَا وَوَجِبَاتِهَا وَمُنْدُوبَاتِهَا (وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُمَا عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ) بِالْإِيمَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا نَفْلٌ فَسُومِحَ فِيهِمَا وَإِنْ أَذْهَبَ الْإِيمَاءُ أَظْهَرَ أَرْكَانَهُمَا مِنْ تَمَكِينِ الْجَبْهَةِ بِخِلَافِ الْجِنَازَةِ وَجَوَازُهُمَا لِلْمَاشِي الْمُسَافِرِ لَا خِلَافَ فِيهِ لِقَوَاتِ تَعْلِيلِ الْمُقَابِلِ الَّذِي أَشْرَفَتْ لِرَدِّهِ بِقَوْلِي وَإِنْ أَذْهَبَ الْإِيمَاءُ إِلَى آخِرِهِ (فَإِنْ سَجَدَ) مُتَمَكِّنًا فِي مَرْقَدٍ أَوْ (لِتِلَاوَةِ صَلَاةٍ جَازَ عَلَيْهَا) بِالْإِيمَاءِ (قَطْعًا) تَبَعًا لِلتَّائِلَةِ وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ الصَّلَاةَ.

(تنبيه) نفوت هذه بطول الفصل عُرفًا بينها وبين سببها نظير ما مرَّ في سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ.

بَابُ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ هُوَ، وَالسُّنَّةُ، وَالتَطَوُّعُ، وَالْحَسَنُ، وَالْمُرَعَّغُ فِيهِ، وَالْمُسْتَحَبُّ، وَالْمُنْدُوبُ، وَالْأُولَى مَا رَجَّحَ الشَّارِعُ فَعَلَهُ عَلَى تَرْكِهِ مَعَ جَوَازِهِ، فِيهِ كُلُّهَا مُتَرَادِفَةٌ. خِلَافًا لِلْقَاضِي وَثَوَابُ الْفَرَضِ يَفْضُلُهُ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً كَمَا فِي حَدِيثٍ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِالسَّبْعِينَ الْحَصَرُ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُنْدُوبَ قَدْ يَفْضُلُهُ كِبَاءُ الْمُعْسِرِ وَإِنِّظَارِهِ وَابْتِدَاءُ السَّلَامِ وَرَدُّهُ

(١) [حسن] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/ ٣٤٣١]، وغيره من حديث: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قلت: حديث حسن. ينظر: (السلسلة الصحيحة) للآلبياني [رقم/ ٦٠٢].

قِسْمَانِ: قِسْمٌ لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً، فَمِنْهُ الرُّوَاتِبُ مَعَ الْفَرَائِضِ وَهِيَ: رَكَعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ،

مردودٌ بأنَّ سَبَبَ الْفَضْلِ فِي هَذَيْنِ اشْتِمَالُ الْمَثْدُوبِ عَلَى مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ وَزِيَادَةُ إِذْ بِالْإِبْرَاءِ زَالَ الْإِنْظَارُ وَبِالْإِبْدَاءِ حَصَلَ أَمْنٌ أَكْثَرُ وَمَا فِي الْجَوَابِ، وَشُرِعَ لِتَكْمِيلِ نَقْصِ الْفَرَائِضِ بَلْ وَلِيَقُومَ فِي الْآخِرَةِ لَا الدُّنْيَا أَيْضًا - خِلَافًا لِبَعْضِ السَّلَفِ - مَقَامَ مَا تَرَكَ مِنْهَا لِعُدْزِ كِنِيسْيَانٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «أَنَّ فَرِيضَةَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ وَغَيْرَهُمَا إِذَا لَمْ تَتِمَّ تَكْمُلُ بِالتَّطَوُّعِ» وَأَوَّلُهُ الْبَيْهَقِيُّ بِأَنَّ الْمُكْمَلَ بِالتَّطَوُّعِ هُوَ مَا نَقَصَ مِنْ سُنَنِهَا الْمَطْلُوبَةِ فِيهَا أَيْ فَلَا يَقُومُ التَّطَوُّعُ مَقَامَ الْفَرِيضِ مُطْلَقًا وَجَمَعَ مَرَّةً أُخْرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ «لَا تُقْبَلُ نَافِلَةٌ الْمُصَلِّي حَتَّى يُؤَدِّيَ الْفَرِيضَةَ» ^(١) بِحَمْلِ هَذَا إِنْ صَحَّ عَلَى نَافِلَةٍ هِيَ بَعْضُ الْفَرِيضِ؛ لِأَنَّ صِحَّتَهَا مَشْرُوطَةٌ بِصِحَّتِهِ، وَالْأَوَّلُ عَلَى نَافِلَةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْفَرِيضِ وَظَاهِرُهُ حُسْبَانُ النِّفْلِ عَنِ فَرِيضٍ لَا يَصِحُّ فِتْنَانِي فِيمَا مَا قَدَّمَهُ وَيُؤَيِّدُ تَأْوِيلَهُ الْأَوَّلُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ «صَلَاةٌ لَمْ يَتِمَّهَا زَيْدٌ عَلَيْهَا مِنْ سُبْحَتِهَا حَتَّى تَتِمَّ» ^(٢) فَجَعَلَ التَّثْمِيمَ مِنَ السُّبْحَةِ أَيْ النَّافِلَةِ لِفَرِيضَةٍ صَلَّيْتُ نَاقِصَةً لَا لِمَتْرُوكَةٍ مِنْ أَصْلِهَا وَظَاهِرُ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ الْاِحْتِسَابُ مُطْلَقًا أَوْ جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرُهُ لِحَدِيثِ أَحْمَدَ الظَّاهِرِ فِي ذَلِكَ وَأَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ الصَّلَاةُ فَفَرَضُهَا أَفْضَلُ الْفُرُوضِ وَنَفَلُهَا أَفْضَلُ النَّوَافِلِ وَلَا يَرُدُّ طَلَبُ الْعِلْمِ وَحِفْظُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ وَيَلِيهَا الصَّوْمُ فَالْحُجُّ فَالزَّكَاةُ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَقِيلَ أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ وَقِيلَ الصَّوْمُ وَقِيلَ الْحُجُّ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالْخِلَافُ فِي الْإِكْثَارِ مِنْ وَاحِدٍ أَيْ عُرْفًا مَعَ الْاِقْتِسَارِ عَلَى الْاَكْثَرِ مِنَ الْآخِرِ وَلَا فَصْومُ يَوْمٍ أَفْضَلُ مِنْ رَكَعَتَيْنِ وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ، نَعَمْ الْعَمَلُ الْقَلْبِيُّ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الرِّيَاءِ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ قَالَ الْحَلِيمِيُّ ثَبَّتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَمْ يُعْمَلْ لِمُجَرَّدِ التَّقَرُّبِ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يُثَبِّ عَلَيْهِ وَإِنْ سَقَطَ بِالْفَرِيضِ مِنْهُ الْوُجُوبُ وَمُرَادُهُ السَّالِمُ مِنَ الرِّيَاءِ، وَأَمَّا مَا صَاحَبَهُ غَيْرُهُ كَالْحُجِّ بِقَصْدِهِ وَقَصْدِ التَّجَارَةِ فَلَهُ ثَوَابٌ بِقَدْرِ قَصْدِهِ الْعِبَادَةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا قَرَنَهُ بِهَا غَيْرُ مُنَافٍ لَهَا بِخِلَافِ الرِّيَاءِ كَمَا أَشْرَتْ لَذَلِكَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ وَأَطْلَقْتُ الْكَلَامَ فِيهِ فِي حَاشِيَةِ إِبْضَاحِ الْمَنَاسِكِ.

(صَلَاةُ النِّفْلِ قِسْمَانِ قِسْمٌ لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً) تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عَنْ نَائِبِ الْفَاعِلِ لَا حَالٍ لِفَسَادِ النِّعْمَةِ إِذْ مُقْتَضَاهُ نَفْيُ سُنِّيَّتِهِ حَالِ الْجَمَاعَةِ لَا الْاِنْفِرَادِ وَهُوَ فَاسِدٌ بَلْ هُوَ مَسْنُونٌ فِيهِمَا، وَالْجَائِزُ بَلَا كِرَاهَةٍ هُوَ وَقُوعُ الْجَمَاعَةِ فِيهِ (فَمِنْهُ الرُّوَاتِبُ مَعَ الْفَرَائِضِ) وَهِيَ السُّنَنُ النَّائِبَةُ لَهَا (وَهِيَ رَكَعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ) وَيُسَنُّ تَخْفِيفُهُمَا لِلتَّابِعِ وَأَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا بِآيَتِي الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ أَوْ بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ وَأَنْ يَضْطَجِعَ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ عَلَى شِقِّهِ الْاَيْمَنِ بَعْدَهُمَا وَكَأَنَّ مِنْ حِكْمِهِ أَنَّهُ يَتَذَكَّرُ بِذَلِكَ ضَجْعَةَ الْقَبْرِ حَتَّى يَسْتَفْرِغَ وَسَعَهُ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَيَتَهَيَّأَ لَذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ فَصَلَّ بَيْنَهُمَا أَوْ تَحَوَّلَ وَيَأْتِي هَذَا فِي

(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي (الزَّهْدِ) [ص/٣١٩]، مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) [صَحِيحٌ] أَخْرَجَهُ: الطَّبْرَانِيُّ فِي (المَعْجَمِ الْكَبِيرِ) [١٨/٢٢]، مِنْ حَدِيثِ: عَائِذُ بْنُ قُرْطٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوَهُ.

قُلْتُ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ. يَنْظُرُ: (السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ) لِلْأَلْبَانِيِّ [رَقْم/٢٣٥٠].

وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَكَذَا بَعْدَهَا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. وَقِيلَ لَا رَاتِبَ لِلْعِشَاءِ. وَقِيلَ أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَقِيلَ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا. وَقِيلَ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَالْجَمِيعُ سُنَّةٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الرَّاتِبِ الْمُؤَكَّدِ. وَرَكْعَتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ.
قُلْتُ: هُمَا سُنَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْأَمْرُ بِهِمَا

المقضية وفيما لو أُخِّرَ سُنَّةُ الصُّبْحِ عنها كما هو ظاهرُ (وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَكَذَا) رَكْعَتَانِ (بعدها و) رَكْعَتَانِ (بعد المغرب) وفي الكفاية يُسَنُّ تطويلُهما حتى يُنْصَرَفَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ رواه أبو داودَ لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا فِي الرُّوْضَةِ مِنْ أَنَّهُ يُنْذَبُ فِيهِمَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ خِلَافُهُ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ بَيَانٌ لِأَصْلِ السُّنَّةِ وَذَلِكَ لِكَمَالِهَا وَيُسَنُّ هَذَا فِي سَائِرِ السُّنَنِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ لَهَا قِرَاءَةٌ مَخْصُوصَةٌ كَمَا بُحِثَ (و) رَكْعَتَانِ (بعد العشاء) ولو للحاجُّ بِمُرْدَلَفَةٍ، وَإِنَّمَا سُنُّ لَهُ تَرْكُ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ لَيْسَتْ رِيحٌ وَبَتَّهَا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ فِي الْكُلِّ (وقيل لا راتبة للعشاء)؛ لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَيُرَدُّهُ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَيَفْتَحُهَا بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ يَطْوِلُهَا» فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ تِيكَ لَيْسَتْ مِنْهَا وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ إِلَى آخِرِهِ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ إِنَّمَا يَنْفِي التَّائِيْدَ لَا أَصْلَ السُّنَّةِ وَمَعْنَى تَعْلِيلِهِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ إِذَا جَازَ كَوْنُهَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ انْتَفَتِ الْمَوَاطِبَةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِلتَّائِيْدِ (وقيل: (أربع قبل الظهر)؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُهَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. (وقيل وأربع بعدها) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ» (وقيل: وأربع قبل العصر) لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ» وَصَحَّ «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا» (وَالْجَمِيعُ سُنَّةٌ) رَاتِبَةٌ قَطْعًا لِوُرُودِ ذَلِكَ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ (وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الرَّاتِبِ الْمُؤَكَّدِ) مِنْ حَيْثُ التَّائِيْدُ فَعَلَى الْأَخِيرِ الْكُلُّ مُؤَكَّدٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ الرَّاجِحُ الْمُؤَكَّدُ تِلْكَ الْعِشْرُ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ وَاطَّبَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنَ الثَّمَانِيَةِ الْبَاقِيَةِ وَكَانَ فِي الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِي أَرْبَعِ الظُّهْرِ وَأَرْبَعِ الْعَصْرِ لَا تَقْتَضِي تَكَرُّارًا عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ مُحَقِّقِي الْأَصُولَيْنِ وَمُبَادَرَتُهُ مِنْهَا أَمْرٌ عَرَفِيٌّ لَا وَضْعِيٌّ لَكِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي الثَّانِيَةِ لَا الْأُولَى؛ لِأَنَّ التَّائِيْدَ لَا يُؤْخَذُ فِيهَا مِنْ كَانَ بَلْ مِنْ لَا يَدْعُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لِلْأَغْلَبِ بِدَلِيلِ «أَنَّهُ تَرَكَ بَعْدِيَّةَ الظُّهْرِ لِاشْتِغَالِهِ بِوَفْدٍ قَدِيمٍ عَلَيْهِ وَقَضَاهَا بَعْدَ الْعَصْرِ»، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ مَثَلًا وَلَمْ يَنْوِ الْمُؤَكَّدَ وَلَا غَيْرَهُ انْصَرَفَ لِلْمُؤَكَّدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ، وَالطَّلَبُ فِيهِ أَقْوَى. (وقيل) مِنَ السُّنَنِ (رَكْعَتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ) لِمَا يَأْتِي (قُلْتُ هُمَا سُنَّةٌ) غَيْرُ مُؤَكَّدَةٍ (عَلَى الصَّحِيحِ فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْأَمْرُ بِهِمَا) لَكِنْ بَلْفِظِ «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ» كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً أَيْ طَرِيقَةً لَزِمَةً فَلَيْسَ الْمُرَادُ فِي سُنَّتَيْهِمَا بِالْمَعْنَى الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ ذَلِكَ مَدْلُولٌ صَلُّوا أَوَّلَ الْحَدِيثِ لَا سَيِّمًا وَقَدْ صَحَّ أَنَّ كِبَارَ الصَّحَابَةِ ﷺ كَانُوا يَتَّبِعُونَ السُّوَارِي لِهَمَا إِذَا أُذُنَ الْمَغْرِبُ حَتَّى أَنْ الرَّجُلَ الْغَرِيبَ لِيَدْخُلَ الْمَسْجِدَ فَيَحْسِبَ أَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ صَلَّيْتُ مِنْ كَثْرَةِ مَنْ

وبعد الجمعة أربع. وقبلها ما قبل الظهر. والله أعلم. ومنه الوثر،

يُصَلِّيهِمَا، والمُرَاد صَلَّوَا رَكَعَتَيْنِ كما صَرَّحَتْ به رواية أبي داود «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ» وقول ابن عُمر ما رأيت أحداً يُصَلِّيهِمَا على عهد رسول الله ﷺ نفياً غير محصور وزعم أنه محصور عجيب إذ من المعلوم أن كثيراً من الأزمنة في عهده ﷺ لم يحضره ابن عمر ولا أحاط بما وقع فيه على أنه لو فرض الحصر فالمثبت معه زيادة علم فليقدم كما قدموا رواية مثبت صلاته ﷺ في الكعبة على رواية نافياها مع اتفاقهما على أنهما كانا معه فيها ويفرض التساقط يبقى معنا صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ^(١) إذ لا معارض له، والخبر الصحيح السابق «بين كل أذانين أي أذان وإقامة صلاة»^(٢) إذ هو يشملها نصاً ومن ثم أخذوا منه ندب رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعِشَاءِ. ويُسنُّ فعلهما بعد إجابة المؤذن، فإن تعارضت هي وقضية التحريم لإسراع الإمام بالفرض عقب الأذان أخرهما إلى ما بعده ولا يُقدمهما على الإجابة على الأوجه. (وبعد الجمعة أربع) للأمر بها في الخبر الصحيح إثنان منها مُؤَكَّدَتَانِ (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) أي أربع منها إثنان مُؤَكَّدَتَانِ فهي كالظهر في المؤكّد وغيره قبلها وبعدها كما صرّح به في التحقيق خلافاً لما قد يتوهم من العبارة من مخالفتها الظهر في سننها المتأخرة وكان عذره أنه لم يرد النص الصحيح المُشْتَهَر إلا على هذه فقط ومن ثم قال جمع: إن ما يُصَلَّى قبلها بدعةً لَكِنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ «بين كل أذانين صلاة»^(٣) ولخبر ابن ماجه أنه ﷺ قال «لِسُلَيْكٍ لَمَّا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ أَصَلَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ قَالَ لَا قَالَ فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزَ فِيهِمَا»^(٤) وقوله «أَصَلَّيْتُ» إلى آخره يُمنَعُ حملُه على تحية المسجد أي وحدها حتى لا يُنافي الاستدلال به لندبها للدخول حال الخطبة فيتوهم مع سنة الجمعة قبلية إن لم يكن صلاتها قبل ويثوي بالقبليّة سنة الجمعة كالبعدية. ولا نظراً لاحتمال أن لا تقع إذ الفرض أنه ظن وقوعها، فإن لم تقع لم تكف عن سنة الظهر على الأوجه. وقال بعضهم تكفي كما يجوز بناء الظهر عليها ويُردُّ بأنّه وجد ثم بعضها فأمكن البناء عليه وهنا لم يوجد شيء منها فلم يُمكن البناء وخارج بظن وقوعها الشك فيه فلا يأتي بشيء حتى يتبين الحال خلافاً لمن قال يثوي سنة الوقت ولمن قال يثوي سنة الظهر. (ومنه) أي ما لا يُسنُّ جماعة (الوثر) بفتح الواو وكسرهما للخبر المتفق عليه «هل علي غيرها قال إلا أن تطوع» وتسميته واجباً في حديث كتسمية غسل الجمعة كذلك فالمراد به مزيد التأكيد ولذا كان أفضل ما لا يُسنُّ له جماعة

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري [رقم/١١٢٨]، وغيره من حديث: عبد الله بن مغفل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ به نحوه.

(٢) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

(٣) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

(٤) [صحيح] أخرجه: ابن ماجه في (سننه) [رقم/١١١٤]، وغيره من حديث: جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قلت: حديث صحيح دون قوله: (قبل أن تجيء)؛ فإنه شاذ. وأصل الحديث عند البخاري في (صحيحه) [رقم/٨٨٨]، دونها.

وأقله ركعة، وأكثره إحدى عشرة. وقيل ثلاث عشرة.

وما اقتضاه المثنى من أنه ليس من الروايت صحيح خلافاً لمن اعترضه؛ لأنها تطلق تارة على ما ينبع الفرائض فلا يدخل ومن ثم لو نوى به سنة العشاء أو راتبتها لم يصح وتارة على السنن المؤقتة فيدخل وجزياً عليه في مواضع، ولو صلى ما عدا ركعة الوتر فالظاهر أنه يثاب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر؛ لأنه يطلق على مجموع الإحدى عشرة وكذا من أتى ببعض التراويح وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة خلافاً لمن زعمه؛ لأن خصلة من خصالها ليس لها أبعاد متميزة بنيات متعددة يجوز الإقتصار على بعضها بخلاف ما هنا على أنه لا جامع بينهما كما هو واضح. (وأقله ركعة) للخبر الصحيح «من أحب أن يوتر بركعة واحدة فليفعل»^(١) وصح (أنه) أوتر بواحدة) وبه اعترض قول أبي الطيب يكره الإتيان بها ويجاب بأن مراده أن الإقتصار عليها خلاف الأولى لمخالفته لأكثر أحواله (أنه) لا أنها في نفسها مكروهة ولا خلاف الأولى ولا ينافيه الخبر؛ لأنه لبيان حصول أصل السنة بها (وأكثره إحدى عشرة) ركعة للخبر المتفق عليه عن عائشة وهي أعلم بحاله من غيرها (ما) كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة^(٢) وأدنى الكمالات ثلاث للخبر الصحيح (كان ﷺ يوتر بثلاث)^(٣) الحديث وأكمل منه خمس فسبع فتسع (وقيل ثلاث عشرة) لما صح عن أم سلمة (كان ﷺ يوتر بثلاث عشرة)^(٤) وأوله الأولون على ما فيه بحمله ليوافق ما مر الأصح منه على أنها حسبت منها سنة العشاء ورواية خمس عشرة حبيب منها ذلك وافتتاح الوتر وهو ركتان خفيفتان فلو زاد على الإحدى عشرة بنيت الوتر لم يصح الكل في الوصل ولا الإحرام الأخير في الفصل إن علم وتعمد وإلا صححت نفلاً مطلقاً ولو أحرم بالوتر ولم ينو عدداً صح وأقتصر على ما شاء منه على الأوجه وكان بحث بعضهم إلحاقه بالنفل المطلق في أن له إذا نوى عدداً أن يزيد وينقص توهمه من ذلك وهو غلط صريح. وقوله: إن في كلام الغزالي عن الفوراني ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضاً كما يعلم من البسيط ويجري ذلك فيمن أحرم بسنة الظهر الأربع بنيت الوصل فلا

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ١٤٢٢]، والنسائي في (سننه) [رقم/ ١٧١٢]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/ ٢٤٠٧]، وغيرهم من حديث: أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. وانظر: (صحيح أبي داود) للالباني [رقم/ ١٢٦٠].

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ١٠٩٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٧٣٨]، وغيرهما من حديث: عائشة رضي الله عنها.

(٣) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣٠١/ ١]، وغيره من حديث: ابن عباس رضي الله عنهما.

قلت: حديث صحيح.

(٤) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣٢٢/ ٦]، والترمذي في (الجامع) [رقم/ ٤٥٧]، والنسائي في (سننه) [رقم/ ١٧٠٨]، وغيرهم من حديث: أم سلمة رضي الله عنها.

قلت: حديث صحيح.

وَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَةِ الْفَضْلِ وَهُوَ أَفْضَلُ وَالْوُضْلُ بِتَشْهِيدٍ أَوْ تَشْهِيدَيْنِ فِي الْآخِرَتَيْنِ. وَوَقْتُهُ
بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَطُلُوعِ الْفَجْرِ.

يجوزُ له الفصلُ بأنْ يُسَلِّمَ من رَكَعَتَيْنِ، وإنْ نواه قبل النقص خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فيه أيضاً (ولَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَةِ الْفَضْلِ) بين كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِالسَّلامِ لِلاتِّبَاعِ الْآتِيِ وَلِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «كَانَ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالْوُثْرِ بِالتَّسْلِيمِ» (وهو أَفْضَلُ) مِنَ الْوُضْلِ الْآتِيِ إِنْ سَاوَاهُ عَدَدًا؛ لِأَنَّهُ أَحَادِيثُهُ أَكْثَرُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْهَا الْخَبَرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ «كَانَ ﷺ يُصَلِّي فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ بَرَكْعَتَيْنِ وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ» وَلِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا، وَالْمَانِعُ لَهُ الْمَوْجِبُ لِلْوُضْلِ مُخَالَفُ لِّلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فَلَا يُرَاعَى خِلَافُهُ وَمَنْ تَمَّ كِرَةً بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْوُضْلَ وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: إِنَّهُ مُفْسِدٌ لِّلصَّلَاةِ لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاةِ الْوُثْرِ بِالْمَغْرِبِ وَحَيْثُذِ لَا يُمَكِّنُ وَقَوْعُ الْوُثْرِ مُتَّفَقًا عَلَى صِحَّتِهِ أَصْلًا (و) لَهُ (الْوُضْلُ بِتَشْهِيدٍ أَوْ تَشْهِيدَيْنِ فِي) الرَكَعَتَيْنِ (الْآخِرَتَيْنِ) لِثُبُوتِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مُسَلِّمٍ عَنْ فَعْلِهِ. وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ وَيَمْتَنِعُ أَكْثَرُ مِنْ تَشْهِيدَيْنِ وَفَعَلْ أَوَّلُهُمَا قَبْلَ الْآخِرَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ إِبْطَالِهِ الْمُصَرَّحُ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ إِنْ كَانَ فِيهِ تَطْوِيلٌ جُلُوسَ الْاسْتِرَاحَةِ كَمَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ، وَيُسَنُّ فِي الْأَوَّلَى قِرَاءَةُ سَبِّحَ وَفِي الثَّانِيَةِ الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصُ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ لِلاتِّبَاعِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُسَنُّ إِنْ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَرَدَ فِيهِمْ وَلَوْ أَوْتَرَ بِأَكْثَرَ فَهَلْ يُسَنُّ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ فَصَّلَ أَوْ وَصَلَ مَحَلُّ نَظَرٍ ثُمَّ رَأَيْتُ الْبُلْقَيْنِيَّ قَالَ: إِنَّهُ مَتَى أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ مَفْصُولَةٍ عَمَّا قَبْلُهَا كَشَمَانٍ أَوْ سِتٍّ أَوْ أَرْبَعٍ قَرَأَ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ وَمَنْ أَوْتَرَ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ مَوْصُولَةً لَمْ يَقْرَأْ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ أَيْ لِيَثَلَا يَلْزَمُ خُلُوقُ مَا قَبْلُهَا عَنْ سُورَةٍ أَوْ تَطْوِيلِهَا عَلَى مَا قَبْلُهَا أَوْ الْقِرَاءَةُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ الْمُصَحِّفِ أَوْ عَلَى غَيْرِ تَوَالِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ خِلَافُ السُّنَّةِ. ١٥. نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْرَأَ فِيمَا لَوْ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ مَثَلًا الْمُطْفَفِينَ وَالْإِنْشِقَاقَ فِي الْأَوَّلَى، وَالْبُرُوجَ وَالطَّارِقَ فِي الثَّانِيَةِ وَحَيْثُذِ لَا يَلْزَمُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْوُثْرِ ثَلَاثًا سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثُمَّ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ وَبِعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَبِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ.

(تَنْبِيْهُ) قَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا تَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْوُثْرِ إِلَّا إِنْ صَلَّى آخِرَتَهُ وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ أَرَادَ كَمَالَ الْفَضِيلَةِ لَا أَصْلَها كَمَا قَدَّمْتُهُ آنَفًا.

(وَوَقْتُهُ) أَيِ الْوُثْرِ (بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) وَلَوْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ (وَطُلُوعِ الْفَجْرِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ، وَوَقْتُ اخْتِيَارِهِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ فِي حَقِّ مَنْ لَا يُرِيدُ تَهَجُّدًا أَوْ لَمْ يَعْتَدْ اسْتِيقَاطَ آخِرِ اللَّيْلِ وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ جَازًا لَهُ قِضَاؤُهُ قَبْلَ الْعِشَاءِ كَالرَّوَاطِبِ الْبَعْدِيَّةِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ قَصْرًا لِلتَّبَعِيَّةِ عَلَى الْوَقْتِ وَهُوَ كَالْتَحَكُّمِ بَلْ هِيَ مَوْجُودَةٌ خَارِجَةً أَيْضًا إِذِ الْقَضَاءُ يَحْكِي الْأَدَاءَ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَرَضِ فِي الْقَضَاءِ كَالْأَدَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ عُجْبِيلَ رَجَّحَ هَذَا أَيْضًا، وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ آخَرَ الْقَبْلِيَّةَ إِلَى مَا بَعْدَ الْفَرَضِ جَازًا لَهُ جَمْعُهَا مَعَ الْبَعْدِيَّةِ بِسَّلامٍ وَاحِدٍ وَفَرَّقَ بَيْنَ

وقيلَ شَرْطُ الْإِيتَارِ بِرُكْعَةٍ سَبَقَتْ نَفْلَ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَيُسَنُّ جَعْلُهُ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ. فَإِنْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ لَمْ يُعِدَّهُ. وَقِيلَ يَشْفَعُهُ بِرُكْعَةٍ ثُمَّ يُعِيدُهُ، وَيُنْدَبُ الْقُنُوتُ آخِرَ وَثَرِهِ فِي النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ، وَقِيلَ كُلُّ السَّنَةِ،

هذا وامتناع نظيره في العيدين بأن الصلاة ثم يصير نصفها قضاء ونصفها أداء ولا نظير له وبأنها أشبهت الفرض بطلب الجماعة فيها فلا تُغَيَّرُ عَمَّا رَدَّ فِيهَا كَالْتِرَاوِيحِ وَمَا بَحَثَهُ أَوَّلًا فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لاختلاف النية فلعَلَّ بَحَثَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْقِبْلَةِ وَالْبَعْدِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْوَصَلَ كَمَا يُفْهِمُهُ كَلَامُهُمْ يَخْتَصُّ بِأَبْعَاضِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَلَيْسَتْ الْقِبْلِيَّةُ، وَالْبَعْدِيَّةُ كَذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِمَا وَقَتًا وَغَيْرَهُ، (وقيل شرط) جواز (الإيتار برُكْعَةٍ سَبَقَتْ نَفْلَ بَعْدَ الْعِشَاءِ) ولو من غير سُتْبِهَا لَتَقَعَّ هِيَ مَوْتَرَةٌ لَذَلِكَ النَّفْلِ وَرَدُّهُ بِأَنَّهُ يَكْفِي كَوْنُهَا وَثَرًا فِي نَفْسِهَا أَوْ مَوْتَرَةٌ لِمَا قَبْلَهَا وَلَوْ فَرْضًا (وَيُسَنُّ) لِمَنْ وَثِقَ بِبِقَظَتِهِ وَأَرَادَ صَلَاةً بَعْدَ نَوْمِهِ (جَعْلُهُ) كُلُّهُ (آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ) الَّتِي يُصَلِّيُهَا بَعْدَ نَوْمِهِ. وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ أُطْلِقَتْ انصَرَفَتْ لِذَلِكَ مِنْ رَاتِيَّةٍ وَتِرَاوِيحٍ أَوْ تَهَجُّدٍ لِلأَمْرِ بِهِ فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ وَبِهِ يَحْصُلُ فَضْلُ التَّهَجُّدِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْوَجْهِيُّ إِذْ يَجْتَمِعَانِ فِي صَلَاةٍ بَعْدَ النَّوْمِ بِنِيَّةِ الْوِثْرِ وَيَنْفَرِدُ الْوِثْرُ بِصَلَاتِهِ قَبْلَ النَّوْمِ، وَالتَّهَجُّدُ بِصَلَاةٍ بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْوِثْرِ فَمَا وَقَعَ لَهَا هُنَا مِنْ صَدَقَةٍ عَلَيْهِ لَا يُنَافِي قَوْلَهُمَا فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ غَيْرُهُ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ هُنَا مُجَرَّدُ التَّسْمِيَةِ وَتَمَّ بَيَانُ أَنَّ التَّهَجُّدَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ ﷺ أَوَّلًا لَا يَكْفِي عَنْهُ الْوِثْرُ وَأَنَّ الَّذِي اخْتَلَفَ فِي نَسْخِ وَجُوبِهِ عَنْهُ مَا عَدَا الْوِثْرَ وَخَرَجَ بِكُلِّهِ بَعْضُهُ فَلَا يُصَلِّيهِ جَمَاعَةٌ إِثْرَ تِرَاوِيحٍ قَبْلَ النَّوْمِ ثُمَّ بَاقِيهِ بَعْدَهُ، فَإِنْ أَرَادَ الْجَمَاعَةُ مَعَهُمْ فِيهِ نَوَى نَفْلًا مُطْلَقًا، (فَإِنْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ) أَوْ عَكْسَ لَمْ يَتَهَجَّدَ أَصْلًا (لَمْ يُعِدَّهُ) أَيِ لَمْ يُنْدَبَ أَيِ يُشْرَعُ لَهُ إِعَادَتُهُ، فَإِنْ أَعَادَهُ بِنِيَّةِ الْوِثْرِ فَالْقِيَاسُ بِطُلَاثِهِ مِنَ الْعَالَمِ بِالنَّهْيِ الْآتِي وَإِلَّا وَقَعَ لَهُ نَفْلًا مُطْلَقًا وَذَلِكَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا وَثْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»^(١) وَلَا يَكْرَهُ تَهَجُّدٌ وَلَا غَيْرُهُ بَعْدَ وَثْرِ لَكِنْ يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ عَنْهُ وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ أَرَادَ صَلَاةً أُخْرَاهَا قَلِيلًا (وقيل يَشْفَعُهُ بِرُكْعَةٍ) أَيِ يُصَلِّيُ رُكْعَةً حَتَّى يَصِيرَ وَثْرُهُ شَفْعًا (ثُمَّ يُعِيدُهُ) لِيَقَعَ الْوِثْرُ آخِرَ صَلَاتِهِ كَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ. جَمَعَ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ وَيُسَمَّى نَقْضَ الْوِثْرِ لَكِنْ فِي الْإِحْيَاءِ أَنَّهُ صَحَّ النَّهْيُ عَنْهُ. (وَيُنْدَبُ الْقُنُوتُ آخِرَ وَثَرِهِ) أَيِ آخِرَ مَا يَقَعُ وَثَرًا فَشَمَلَ الْإِيتَارَ بِرُكْعَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ أَوْرَدَهَا عَلَيْهِ (فِي النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ)؛ لِأَنَّ أَبِي بَنٍ كَعَبٍ فَعَلَ ذَلِكَ لَمَّا جَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَيْهِ فِي التِّرَاوِيحِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (وقيل) يُسَنُّ فِي آخِرَةِ الْوِثْرِ (كُلُّ السَّنَةِ) وَاخْتِيَارَ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوِثْرِ أَيِ قُنُوتِهِ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ)^(٢) إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي قُنُوتِ الصُّبْحِ وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكْرَهُ ذَلِكَ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٣/٤]، وأبو داود في (سننه) [١٤٣٩/١]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٤٧٠]، والنسائي في (سننه) [رقم/١٦٧٩]، وغيرهم من حديث: طلق بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/١٢٧٦].

(٢) [صحيح] وقد تقدم تحريجه.

وهو كَقُنُوتِ الصُّبْحِ، وَيَقُولُ قَبْلَهُ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ إِلَى آخِرِهِ.
قُلْتُ: الْأَصَحُّ بَعْدَهُ. وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ تُنْذَبُ فِي الْوُثْرِ عَقِبَ التَّرَاوِيحِ جَمَاعَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمِنْهُ
الضُّحَى، وَأَقْلَاهَا رَكَعَتَانِ، وَأَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ.

وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ تَطْوِيلَهُ لَا يُبْطِلُ وَمَرَّتُمْ مَا يُوَافِقُهُ وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ شَيْخِنَا هُنَا وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يُبْطَلْ بِهِ
الاعتِدَالُ أَوْ كَانَ سَهْوًا نَعَمْ فِي الْأَنْوَارِ مَا قَدْ يُوَافِقُهُ (وهو كَقُنُوتِ الصُّبْحِ) فِي لَفْظِهِ وَمَحَلَّهُ، وَالْجَهْرُ بِهِ
وَرَفَعَ الْبَيِّنِينَ فِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّتُمْ (ويقول) نَدْبًا (قَبْلَهُ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ إِلَى آخِرِهِ) وَهُوَ
مَشْهُورٌ قِيلَ وَيَزِيدُ فِيهِ آخِرَ الْبَقَرَةِ وَرَدَّوهُ بِكَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ (قُلْتُ الْأَصَحُّ) أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ
(بَعْدَهُ)؛ لِأَنَّ قُنُوتَ الصُّبْحِ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوُثْرِ، وَالْآخِرُ لَمْ يَأْتِ عَنْهُ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا
اخْتَرَعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَبِعُوهُ فَكَانَ تَقْدِيمُهُ أَوَّلَى، وَإِنَّمَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِمَامُ الْمُحْصَرِّينَ بِشَرْطِهِ السَّابِقَةِ
وَلَا اقْتَصَرَ عَلَى قُنُوتِ الصُّبْحِ، (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْجَمَاعَةَ تُنْذَبُ فِي الْوُثْرِ) إِذَا فُعِلَ فِي رَمَضَانَ سَوَاءً
أَفْعِلَ عَقِبَ التَّرَاوِيحِ أَمْ بَعْدَهَا أَمْ مِنْ غَيْرِ فَعَلِهَا وَسَوَاءً أَفْعَلْتَ التَّرَاوِيحَ (جَمَاعَةً) أَمْ لَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)
لِثِقَلِ الْخَلْفِ ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ نَعَمْ مَنْ لَهُ تَهَجُّدٌ لَا يُوْتِرُ مَعَهُمْ بَلْ يُؤَخِّرُ وَتَرَهُ لِمَا بَعْدَ تَهَجُّدِهِ أَمَا وَتَرُ
غَيْرَ رَمَضَانَ فَلَا يُسْنُّ لَهُ جَمَاعَةً كَغَيْرِهِ، (وَمِنْهُ) أَيُّ مَا لَا يُسْنُّ لَهُ جَمَاعَةً (الضُّحَى) لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ
الكَثِيرَةِ فِيهَا وَمَنْ نَفَاهَا إِنَّمَا أَرَادَ بِحَسَبِ عِلْمِهِ (وَأَقْلَاهَا رَكَعَتَانِ) لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّهُ ﷺ)
أَوْصَاهُ بِهِمَا وَأَنَّهُ لَا يَدْعُهُمَا^(١) وَأَدْنَى كَمَالِهَا أَرْبَعٌ لِمَا صَحَّ (كَانَ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا وَيَزِيدُ مَا
شَاءَ فَيَسِتُ فَمَتَانِ)^(٢) قَالَ بَعْضُهُمْ وَيُسْنُّ فِيهَا قِرَاءَةَ ﴿وَالشَّمْسِ﴾ [الشَّمْسِ: ١]، وَ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضُّحَى: ١]
لِحَدِيثٍ فِيهِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ. اهـ.

وَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهُ يَقْرَأُهَا فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ مِنْ رَكَعَاتِهَا أَوْ فِي الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ
وَعَلَيْهِ فَمَا عَدَاهُمَا يَقْرَأُ فِيهِ الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ. (وَأَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ رَكَعَةً) لِخَبَرِ فِيهِ
ضَعِيفٌ وَمَنْ تَمَّ صَحَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّحْقِيقُ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّ أَكْثَرَهَا ثَمَانٍ وَيَتَّبِعِي حَمْلَهُ
لِيُوَافِقَ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ عَلَى أَنَّهَا أَفْضَلُهَا؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا ذَلِكَ لِرُودِهِ،
وَالضَّعِيفُ يَعْمَلُ بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ حَتَّى تَصِيحُ نَبِيَّةُ الضُّحَى بِالزَّائِدِ عَلَى الثَّمَانِ، وَالْأَفْضَلُ السَّلَامُ مِنْ كُلِّ
رَكَعَتَيْنِ وَكَذَا فِي الرُّوَاتِبِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ جَمْعُ أَرْبَعٍ فِي التَّرَاوِيحِ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْفَرَائِضَ بِطَلَبِ
الْجَمَاعَةِ فِيهَا وَلَا يَرُدُّ الْوُثْرُ فَلَئِنَّهُ، وَإِنْ جَازَ جَمْعُ أَرْبَعٍ مِنْهُ مِثْلًا بِتَسْلِيمَةٍ مَعَ شَبْهِهِ كَذَلِكَ لِكَيْتَهُ وَرَدَّ
الْوَصْلُ فِي جَنْبِهِ بِخِلَافِ التَّرَاوِيحِ وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ كَرُمَحْ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعُ
كَالشَّرْحَيْنِ. وَقَوْلُ الرُّوضَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنَ الطُّلُوعِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ غَرِيبٌ أَوْ سَبَقَ قَلَمٌ إِلَى الزَّوَالِ
وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِالِاسْتِوَاءِ وَوَقْتُهَا الْمُخْتَارُ إِذَا مَضَى رُغُبُ النَّهَارِ لِيَكُونَ فِي كُلِّ رُغُبٍ مِنْهُ صَلَاةٌ وَلِلْخَبَرِ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ١١٢٤]، وغيره من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٧١٩]، وغيره من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ

الصحيح «صلاة الأوابين حين ترمض الفصال»^(١) أي بفتح الميم تبرك من شدة الحر في أخفافها .
 (تنبيه) ما ذكر من أن الثمان أفضل من الثنتي عشرة لا يُنافي قاعدة أن كلما كثر وشئ كان أفضل
 ليخبر مسلم (أنه ﷺ قال لعائشة أجرك على قدر نصيبك)^(٢) وفي رواية «نفقتك»؛ لأنها أغلبية
 لتصريحهم بأن العمل القليل يفضل العمل الكثير في صور، كالقصر أفضل من الإتمام بشرطه،
 والوتر بثلاث أفضل منه بخمس أو سبع أو تسع على ما قاله الغزالي لكونه مردود، وكالصلاة مرة في
 جماعة أفضل منها خمساً وعشرين مرة وحده كذا ذكره الزركشي ولا يصح؛ لأن إعادة الصلاة مع
 الانفراد لغير وقوع خلل في صحتها لا تجوز فلا تنعقد كما يأتي، وركعة الوتر أفضل من ركعتي
 الفجر وتهجد الليل وإن كثر ذكره في المطلب قال ولعل سبب ذلك انسحاب حكمها على ما تقدمها
 أي كونها تصير وظائف يومه وليته وثرًا «والله تعالى وتر يحب الوتر» . وتخفيف ركعتي الفجر أفضل
 من تطويلهما بغير الوارد، وركعتي العيد أفضل من ركعتي الكسوف بكيفيتهما الكاملة؛ لأن العيد
 لتوقيته أشبه الفرض مع شرف وقته، وكوصل المضمضة والاستنشاق أفضل من فصلهما وبقيت
 صور أخرى ولك أن تقول لا يرد شيء من ذلك على القاعدة؛ لأن هذه كلها لم تحصل الأفضلية
 فيها من حيث عدم أشقيتها بل من حيثية أخرى اقترنت بها كالاتباع الذي يربوا ثوابه على ثواب الكثرة
 والمشقة فتأمل لتعلم ما في كلام الزركشي وغيره وأن المجتهد قد يري من المصالح المحتقة بالقليل
 ما يفضل على الكثير ومن ثم قال الشافعي رحمته استكثر قيمة الأضحية أحب إلي من استكثر
 عددها، والعنق بالعكس؛ لأن القصد ثم طيب اللحم وهنا تخلص الرقة ولا يُنافيه حديث «خير
 الرقاب أنفسها عند أهلها وأغلاها ثمنًا» لإمكان حمله بل تعيينه على من أراد الاقتصاد على واحدة
 ونظير ذلك قاعدة أن العمل المتعدي أفضل من القاصر فهي أغلبية؛ لأن القاصر قد يكون أفضل
 كالإيمان أفضل من نحو الجهاد . واختار ابن عبد السلام كالأحياء أن فضل الطاعات على قدر
 المصالح الناشئة عنها كتصدق بخیل بدرهم، فإنه أفضل من قيامه ليلة وصومه أيامًا .

(و) منه (تحية المسجد) الخالص غير المسجد الحرام لداخله على طهر . أو حدث وتوضأ قبل
 جلوسه ولو مدبرًا ينتظر كما في مقدمة شرح المهدب وعبارته، وإذا وصل مجلس الدرس صلى
 ركعتين، فإن كان مسجدًا نأكد الحث على الصلاة انتهت ولم يستحضره الزركشي فنقل عن بعض
 مشايخه خلافه أو زحفاً أو حبواً، وإن لم يرد الجلوس خلافاً للشيوخ نصير للخبر المتفق عليه «إذا دخل
 أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^(٣) وقوله «فلا يجلس» للغالب إذ العلة تعظيم

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٧٤٨]، وغيره من حديث: زيد بن أرقم رضي الله عنه .

(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ١٢١١]، وغيره من حديث: عائشة رضي الله عنها .

(٣) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ١١١٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم / ٧١٤]، وغيرهما

من حديث: أبي قتادة رضي الله عنه .

رَكَعَتَيْنِ. وَتَحْصُلُ بِفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ لَا بِرُكْعَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ.
قُلْتُ: وَكَذَا الْجِنَازَةُ. وَسَجْدَةُ الثَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ عَلَى قُرْبٍ فِي
الْأَصَحِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَاتِبِ قَبْلَ الْفَرَضِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْفَرَضِ وَبَعْدَهُ بِفِعْلِهِ،

المسجد ولذا كره تركها من غير عذر نعم إن قرب قيام مكتوبة جمعة أو غيرها وقد شرعت
جماعتها، وإن كان قد صلاها جماعة أو فرادى على الأوجه وخشي لو اشتغل بالتحية فوات فضيلة
التحرّم انتظره قائماً ودخلت التحية، فإن صلاها أو جلس كره وكذا تكره لخطيب دخل وقت الخطبة
متمكناً منها خلافاً لمن نازع فيه ولمريد طواف دخل المسجد متمكناً منه لحصولها بركعتيه، فإن
احتل شرط من هذين سنت له قال المحاملي ولمن خشي فوت سنة راتبة وأيد بأنه يؤخر طواف
القدوم إذا خشي فوت سنة مؤكدة (وهي ركعتان) للحديث أي أفضلها ذلك فتجوز الزيادة عليهما
بتسليمه وإلا لم تنعقد الثانية إلا لتحوي جاهل فتنعقد نفلاً مطلقاً (وتحصل بفرض أو نفل آخر)، وإن لم
ينوها معه؛ لأنه لم يهتك حرمة المسجد المقصودة أي يسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه
توقفه على النية لحديث «إنما الأعمال بالنيات» وزعم أن الشارع أقام فعل غيرها مقام فعلها فيحصل
وإن لم تنو بعيداً، وإن قيل: إن كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل شيء من ذلك
اتفاقاً كما هو ظاهر أخذاً مما بحثه بعضهم في سنة الطواف، وإنما ضرت نية ظهر سنته مثلاً؛ لأنها
مقصودة لذاتها بخلاف التحية (لا ركعة) فلا تحصل بها (على الصحيح) للحديث (قُلْتُ وَكَذَا الْجِنَازَةُ
وَسَجْدَةُ الثَّلَاوَةِ وَ) سَجْدَةُ (الشُّكْرِ) فلا تحصل بهذه ولا ببعضها على الصحيح للحديث أيضاً (وتتكرر)
التحية أي طلبها (بتكرّر الدخول على قرب في الأصح والله أعلم) لتجدد السبب ويسقط ندبها بتعمد
الجلوس ولو للوضوء لمن دخل محدثاً على الأوجه لتقصيره مع عدم احتياجه للجلوس وبه فارق ما
يأتي في العطشان ويطوله مطلقاً لا بقصره مع نحو سهو أو جهل ولا بقيام، وإن طال أو أعرض عنها
كما هو ظاهر فيصليها وله على الأوجه إذا نواها قائماً أن يجلس ويتمها؛ لأن المحذور الجلوس في
غير الصلاة. ولو دخل عطشاناً لم تفت بشره جالساً على الأوجه؛ لأنه لعذر ومردّب تقديم سجدة
الثلاوة عليها؛ لأنها أكد منها للخلاف الشهير في وجوبها وأنها لا تفوت بها؛ لأنه جلوس قصير
لعذر ومن ثم لم يتعين الإحرام بها من قيام خلافاً للإسوي وهنا آراء بعيدة غير ما ذكر فاحذرهما،
ويتردد النظر في أن فواتها في حق ذي الحبر أو الزحف بماذا ولو قيل لا تفوت إلا بالاضطجاع؛ لأنه
رتبة أدون من الجلوس كما أن الجلوس أدون من القيام فكما فاتت بهذا فاتت بذلك لم يعد، وكذا
يتردد في حق المضطجع أو المستلقي أو المحمول إذا دخل كذلك ويكره للمحدث دخوله ليجلس
فيه، فإن فعل أو دخل غيره ولم يتمكن منها قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
والله أكبر؛ لأنها الطيبات الباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات. (ويدخل وقت
الرواتب) اللاتي (قبل الفرض بدخول وقت الفرض و) يدخل وقت اللاتي (بعده بفعله) كالوتر.

وَيَخْرُجُ التَّوَعُّانِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْفَرَضِ. وَلَوْ فَاتَ النَّفْلُ الْمُؤَقَّتُ نُدِبَ قَضَاؤُهُ فِي الْأَظْهَرِ.

(ويخرج النوعان) اللذان قبل الفرض وبعده (بإخراج وقت الفرض)؛ لأنهما تابعان له نعم يفوت وقت اختيار القبليّة بفعله، وإذا لم يُصلِّه تكون البعدية قضاء لم يدخل وقت أدائه ويظهر أن قوله الفرض يتناول المجموعة تقديمًا فتكون راتبتها أداء، وإن فعلها في وقت الثانية؛ لأن الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد كما يصرّح به كلامهم ويبحث بعضهم فوت سنة الوضوء بالإعراض قال بخلاف نحو الضحى، وإن اقتصر على بعضها في الوقت بقصد الإعراض عن باقيها فيسن له قضاؤه وبعضهم بالحدث وبعضهم بطول الفصل عرفًا وهذا أوجه ويدل له قول الروضة ويستحب لمن تَوَضَّأَ أَنْ يُصَلِّيَ عَقِبَهُ وَقَوْلُهَا فِي بَحْثِ الزَّوْتِ الْمَكْرُوهِ وَمِنْهُ رَكَعَتَانِ عَقِبَ الْوُضُوءِ وَإِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا قَصُرَ الزَّمَنُ خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ فَحَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى نَدْبِ الْمُبَادَرَةِ وَهَذَا عَلَى امْتِدَادِ الْوَقْتِ مَا بَقِيََتِ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا صَيَانَتُهَا عَنِ التَّعْطِيلِ، (ولو فات النفل المؤقت) كالعيد، والضحى، والرواتب (نُذِبَ قَضَاؤُهُ) أَبَدًا (في الأظهر) لأحاديث صحيحة في ذلك (كقضائه ﷺ سنة الصبح في قصة الرادي بعد طلوع الشمس وسنة الظهر البعدية بعد العصر لما اشتغل عنها بالوفد) وفي خبر حسن «من نام عن وتره أو نسىه فليصل إذا ذكره»^(١) وخرج بالمؤقت ذو السبب كالكسوف، والاستسقاء، والتحية فلا مدخل للقضاء فيه، والصلاة بعد السقيا شكرًا عليه لا قضاء نعم لو قطع نفلاً مطلقاً سن قضاؤه ولو فاتته وردّه أي من النفل المطلق نُذِبَ له قضاؤه جزماً قاله الأذرعى. ومما لا يسُنُّ جماعة ركعتان عقب الإشراق بعد خروج وقت الكراهة وهي غير الضحى ووقع في عوارف المعارف للإمام الشهروردي أن من جلس بعد الصبح يذكر الله إلى طلوع الشمس وارتفاعها كرمح يُصَلِّيَ بعد ذلك ركعتين بنية الاستعاذة بالله من شر يومه وليلته ثم ركعتين بنية الاستخارة لكل عمل يعمل في يومه وليلته قال: وهذه تكون بمعنى الدعاء على الإطلاق وإلا فالاستخارة التي وردت بها الأخبار هي التي يفعلها أمام كل أمر يريد. هـ. وهذا عجيب منه مع إمامته في الفقه أيضًا وكيف راج عليه صحة وجل صلاة بنية مخترعة لم يرد لها أصل في السنة ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكرت في أيام الأسبوع علم أنه لا تجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسناها الصوفية من غير أن يرد لها أصل في السنة نعم إن نوى مطلق الصلاة ثم دعا بعدها بما يتضمّن نحو استعاذة أو استخارة مطلقة لم يكن بذلك بأس، وعند إرادة سفر بمنزله وكلما نزل وعند قدومه بالمسجد وبعد الوضوء، والخروج من الحمام وعند القتل وعند دخول بيته، والخروج منه وعند الحاجة. وعند التوبة وصلاة الأوابين عشرون ركعة بين المغرب والعشاء ومرّ تسمية الضحى بذلك أيضًا وصلاة الزوال أربع عقبه وصلاة التسبيح كل وقت

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ١٤٣١]، وغيره من حديث: أبي سعيد رضي الله عنه .

قلت: حديث صحيح . ينظر: (إرواء الغليل) للالباني [رقم / ٤٤٢] .

وَقَسَمَ يُسَنُّ جَمَاعَةً كَالْعِيدِ وَالْكُسُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً، لَكِنْ الْأَصَحُّ تَفْضِيلُ الرَّائِبَةِ عَلَى التَّرَاوِيحِ. وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ تُسَنُّ فِي التَّرَاوِيحِ

وَالَا قِيَوْمَ وَلَيْلَةَ أَوْ أَحَدَهُمَا وَلَا فَاُسْبُوعَ وَلَا فَشْهَرٌ وَلَا فَسَنَةٌ وَلَا فَالْعُمُرُ وَحَدِيثُهَا حَسَنٌ لِكَثْرَةِ طُرُقِهِ وَوَهَمٌ مَنْ زَعَمَ وَضَعَهُ وَفِيهِ ثَوَابٌ لَا يَتَنَاهَى وَمَنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ لَا يَسْمَعُ بِعَظِيمِ فَضْلِهَا وَيَتْرُكُهَا إِلَّا مَتَهَاوِنٌ بِالذِّينِ، وَالطَّعْنُ فِي نَدْبِهَا بِأَنَّ فِيهَا تَغْيِيرًا لِنَتْظَمِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى ضِعْفِ حَدِيثِهَا. فَإِذَا ارْتَقَى إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ اثْبَتَهَا، وَإِنْ كَانَ فِيهَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعٌ بِأَنَّ النَّفْلَ يَجُوزُ فِيهِ الْقِيَامُ، وَالْقُعُودُ وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ فِيهَا تَطْوِيلَ نَحْوِ الْاِعْتِدَالِ وَهُوَ مُبْطِلٌ لَوْلَا الْحَدِيثُ، وَهِيَ أَرْبَعٌ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَسْلِيمَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَزَيْدٌ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ فِي التَّحِيَّةِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ خَمْسَةٌ عَشْرَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ وَعَشْرٌ فِي كُلِّ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالْاِعْتِدَالِ، وَالسُّجُودِ، وَالْجُلُوسِ، وَالسُّجُودِ وَجِلْسَةُ الْاِسْتِرَاحَةِ أَوْ التَّشَهُّدِ وَيُكَبَّرُ عِنْدَ ابْتِدَائِهَا دُونَ الْقِيَامِ مِنْهَا وَيَجُوزُ جَعْلُ الْخَمْسَةِ عَشْرِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ عَشْرٌ جِلْسَةً الْاِسْتِرَاحَةِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَلَوْ تَرَكَ تَسْبِيحَ الرُّكُوعِ لَمْ يَجُزِ الْعُودُ إِلَيْهِ وَلَا فِعْلُهَا فِي الْاِعْتِدَالِ بَلْ يَأْتِي بِهَا فِي السُّجُودِ.

(تَنْبِيْهٌ) هَلْ يَتَخَيَّرُ فِي جِلْسَةِ التَّشَهُّدِ بَيْنَ كَوْنِ التَّسْبِيحِ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ كَهُوَ فِي الْقِيَامِ أَوْ لَا يَكُونُ إِلَّا قَبْلَهُ كَمَا يَصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَيُفَرِّقُ بَاتِّهِ إِذَا جَعَلَهُ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ يُمَكِّنُهُ نَقْلُ مَا فِي الْجِلْسَةِ الْآخِرَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ، وَالصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ لَيْلَةَ الرِّغَائِبِ وَنَصِيفُ شَعْبَانَ بَدْعَةٌ قَبِيحَةٌ وَحَدِيثُهَا مَوْضُوعٌ وَبَيْنَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَابْنِ الصَّلَاحِ مُكَاتَبَاتٌ وَإِفْتَاءَاتٌ مُتَنَاقِضَةٌ فِيهَا يَبْتَنُّهَا مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي كِتَابِ مُسْتَقْبَلِ سَمَائِهِ الْإِيضَاحَ وَالْيَبَانُ لِمَا جَاءَ فِي لَيْلَتِي الرِّغَائِبِ وَالنَّصِيفِ مِنْ شَعْبَانَ.

(وَقِسْمٌ) مِنَ النَّفْلِ (يُسَنُّ جَمَاعَةً كَالْعِيدِ، وَالْكُسُوفِ، وَالِاسْتِسْقَاءِ) لِمَا يَأْتِي فِي أَبْوَابِهَا وَأَفْضَلُهَا الْعِيدَانِ النَّحْرُ فَالْفِطْرُ وَعَكْسُهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَمَنْ تَبِعَهُ أَخَذُوا مِنْ تَفْضِيلِهِمْ تَكْبِيرَ الْفِطْرِ لِلنَّصِّ عَلَيْهِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَا تَلَازِمَ، فَالْكُسُوفَانِ الْكُسُوفُ فَالْخُسُوفُ فَالِاسْتِسْقَاءُ فَالْوِثْرُ فَغَيْرُهُ مِمَّا مَرَّ كَمَا قَالَ (وَهُوَ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً)؛ لِأَنَّ مَطْلُوبِيَّتَهَا فِيهَا تَدُلُّ عَلَى تَأْكُيْدِهَا وَمُشَابَهَتِهَا لِلْفَرَائِضِ، وَالْمُرَادُ تَفْضِيلُ الْجَنَسِ عَلَى الْجَنَسِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِعَدَدِهِ (لَكِنْ الْأَصَحُّ تَفْضِيلُ الرَّائِبَةِ) لِلْفَرَائِضِ (عَلَى التَّرَاوِيحِ) لِمَوَاطِنَتِهِ ﷺ عَلَى تِلْكَ دُونَ هَذِهِ، فَإِنَّهُ صَلَّاهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ فَلَمَّا كَثُرَ النَّاسُ فِي الثَّالِثَةِ حَتَّى غَصَّ بِهِمُ الْمَسْجِدُ تَرَكَهَا خَوْفًا مِنْ أَنْ تُفَرَضَ عَلَيْهِمْ وَنَفَى الزِّيَادَةَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ نَفَى لِفَرَضِ مُتَكَرِّرٍ مِثْلِهَا فَلَمْ يُنَافِ خَشْيَةً فَرَضَ هَذِهِ، (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْجَمَاعَةَ تُسَنُّ فِي التَّرَاوِيحِ) لِلتَّابِعِ أَوَّلًا وَاجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ ﷺ أَوْ أَكْثَرُهُمْ فَأَصْلُ مَشْرُوعِيَّتِهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَهِيَ عِنْدَنَا لِغَيْرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَشْرُونَ رَكْعَةً كَمَا أَطَبَقُوا عَلَيْهَا فِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اقْتَضَى نَظَرُهُ السَّيْدُ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ فَوَافَقُوهُ وَكَانُوا يَوْتِرُونَ عَقِبَهَا ثَلَاثًا، وَسِرُّ الْعِشْرِينَ أَنَّ الرُّوَاتِبَ الْمُؤَكَّدَةَ غَيْرَ رَمَضَانَ عَشْرًا فَضَوِّعَتْ فِيهِ؛

وَلَا حَصْرَ لِلتَّنْفُلِ الْمُطْلَقِ فَإِنْ أَخْرَجَ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَةٍ فَلَهُ التَّشَهُّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ مَنْعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لأنه وقت جدّ وتشمير، ولهم فقط لشرّفهم بجواره ﷺ ست وثلاثون جبّراً لهم بزيادة ستة عشر في مقابلة طواف أهل مكة أربعة أسباع بين كل تروية من العشرين سبع، وابتداء حدوث ذلك كان أواخر القرن الأوّل ثم اشتهر ولم يُنكر فكان بمنزلة الإجماع السكوني ولما كان فيه ما فيه قال الشافعي رحمه الله العشرون لهم أحبّ إليّ وقال الحليمي عشرون مع القراءة فيها بما يُقرأ في ست وثلاثين أفضل؛ لأن طول القيام أفضل من كثرة الركعات ويجب التسليم من كل ركعتين كما مرّ، فإن زاد جاهلاً صارت نفلاً مطلقاً، وأن ينوي التراويح أو قيام رمضان، ووقتها كالوتر وسُميت تراويح؛ لأنهم لطول قيامهم كانوا يستريحون بعد كل تسليمتين.

(فرغ) ما اعتيد من زيادة الوُقود عند ختمها جائز إن كان فيه نفع وإلا حرّم ما لا نفع فيه كما فيه نفع وهو من مالٍ محجور أو وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرد العادة به في زَمَنِهِ وَعِلْمِهَا.

(تنبيه) عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْأَفْضَلَ عِيدَ النَحْرِ فَالْفِطْرِ فَالْكُسُوفُ فَالْخُسُوفُ فَالْإِسْتِسْقَاءُ فَالْوُتْرُ فَرَكْعَتَا الْفَجْرِ وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ وَأَطِيلُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ لَهُ وَبُرْهُ قُوَّةُ الْخِلَافِ فِي الْوُتْرِ وَكُلَّمَا كَانَ أَقْوَى كَانَتْ مُرَاعَاتُهُ أَكْثَرُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ لَا يُتْرَكُ الرَّاجِعُ عِنْدَ مُعْتَقِدِهِ لِمُرَاعَاةِ مَرْجُوحٍ مِنْ مَذْهَبِهِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا إِنْ قَوِيَ مُدْرِكُهُ بِأَنْ يَقِفَ الذَّهْنُ عِنْدَهُ لَا بِأَنْ تَنْهَضَ حُجَّتُهُ وَلَمْ يُؤَدِّ لِحَرْقِ إِجْمَاعٍ وَأَمَكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَذْهَبِهِ فَبَقِيَّةُ الرُّوَابِ وَبُحْثُ تَفَاوُثِ فَضْلِهَا بِتَفَاوُثِ مَثْبُوعِهَا وَبُرْهُ أَنَّ الْعَصْرَ أَفْضَلُهَا وَلَا مُؤَكَّدُ لَهَا، وَالْمَغْرِبَ أَدْوَنُهَا وَلَهَا مُؤَكَّدُ، وَالْمُؤَكَّدُ أَفْضَلُ فَجَعَلَهُ لِلْمَفْضُولِ وَتَفِيَهُ عَنِ الْفَاضِلِ أَوْضَحَ دَلِيلٍ عَلَى رَدِّ ذَلِكَ الْبَحْثِ، فَالتَّرَاوِيحُ فَالضُّحَى فَمَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ كُسْنَةِ طَوَائِفِ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا وَتَأْخِيرِهَا إِلَى هُنَا مَعَ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا مُشْكِلٌ، فَتَحْتِجُ لِتَحَقُّقِ سَبَبِهَا، فِلْإِحْرَامٍ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَقَعَ سَبَبُهَا كَذَا قِيلَ، فَسُنَّةٌ وَضُوءٌ، فَمَا تَعَلَّقَ بِغَيْرِ سَبَبٍ مِنْهُ كُسْنَةُ الزَّوَالِ، فَالْتَّنْفُلُ الْمُطْلَقُ وَبَعْضُهُمْ آخَرَ سُنَّةَ الْوُضُوءِ عَنْ سُنَّةِ الزَّوَالِ.

(ولا حصر للتنفل المطلق) وهو ما لا يتقيّد بوقت ولا سبب للخبر الصحيح «الصلاة خير موضوع فمن شاء أكثر منها أو أقل» فله صلاة ما شاء ولو من غير نيّة عدّد ولو ركعة بتشهد بلا كراهة، (فإن أحرّم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) كالرباعية وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا؛ لأن ذلك معهود في الفرائض في الجملة بل (وفي كل ركعة) لِحِلِّ التَطَوُّعِ بِهَا (قُلْتُ الصحيح مَنْعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لأنه لم يُعْهَدْ لَهُ نَظِيرٌ أَصْلًا وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ امْتِنَاعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُطَوَّلْ جِلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَشَهَّدَ فِي الْمَكْتُوبَةِ الرَّبَاعِيَّةِ مَثَلًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَلَمْ يُطَوَّلْ جِلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ لَمْ يَضُرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَمَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا طَوَّلَ بِالتَّشَهُّدِ جِلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ لِمَا

وَإِذَا نَوَى عَدَدًا فَلَهُ أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ بِشَرْطِ تَغْيِيرِ النِّيَّةِ قَبْلَهُمَا وَلَا فَتَبْطُلُ. فَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ
ثُمَّ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ سَهَوًا فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ.
قُلْتُ: نَفَلَ اللَّيْلُ أَفْضَلَ، وَأَوْسَطُهُ أَفْضَلُ، ثُمَّ أَخْرَجُهُ.

مَرَّ أَنْ تَطْوِيلُهَا مُبْطِلٌ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَن كَيْفِيَّةَ الْفَرْضِ لِإِحْدَاثِ مَا لَمْ يُعْهَدَ فِيهَا بِخِلَافِ النَّفْلِ وَيَأْتِي هَذَا فِيمَا
مَرَّ فِي مَنْعِ أَكْثَرٍ مِنْ تَشْهَدَيْنِ فِي الْوُثْرِ الْمَوْصُولِ وَلَهُ جَمْعُ عَدَدٍ كَثِيرٍ بِتَشْهِيدِ آخِرِهِ وَحِينَئِذٍ يَقْرَأُ السُّورَةَ
فِي الْكُلِّ وَلَا فِيمَا قَبْلَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ. (وَإِذَا نَوَى عَدَدًا) وَمِنَ الرُّكْعَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَإِنْ كَانَ
الْوَاحِدُ غَيْرَ عَدَدٍ عِنْدَ أَكْثَرِ الْحُسَابِ (فَلَهُ أَنْ يَزِيدَ) عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَا مَرَّ فِي مُتِمِّمِ رَأْيِ الْمَاءِ أَثْنَاءَهُ (و) أَنْ
(يَنْقُصَ) عَنْهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ رُكْعَةٍ (بِشَرْطِ تَغْيِيرِ النِّيَّةِ قَبْلَهُمَا) أَيْ الزِّيَادَةِ، وَالنَّقْصِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا
حَصْرَ لَهُ (وَالَا) يُغَيِّرُ النِّيَّةَ قَبْلَهُمَا وَتَعَمَّدَ ذَلِكَ (فَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَحْدَثَهُ لَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّتُهُ
أَمَّا إِذَا سَهَا فَبَعْدُ لِمَا نَوَى وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ (فَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ فَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ سَهَوًا) ثُمَّ تَذَكَّرَ (فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ
يَقْعُدُ) وَجُوبًا (ثُمَّ يَقُومُ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ) هَا ثُمَّ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ آخِرَ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّ تَعَمَّدَ قِيَامَهُ لِلثَّالِثَةِ مُبْطِلٌ،
وَإِنْ لَمْ يَشَأْ قَعَدَ ثُمَّ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَجَدَ لِلْسَهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ الزِّيَادَةَ بَعْدَ تَذَكُّرِهِ
وَلَمْ يَصِرْ لِلْقِيَامِ أَقْرَبَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْعَوْدُ لِلْقُعُودِ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِحَرَكَتِهِ هُوَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ
يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا، وَالتَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي سُجُودِ السَهْوِ بَيْنَ كَوْنِهِ لِلْقِيَامِ أَقْرَبَ وَإِنْ لَا، بِأَنَّ الْمُلْحَظَ ثَمَّ مَا
يُبْطِلُ تَعَمُّدَهُ حَتَّى يُحْتَاجَ لَجَبْرِهِ وَهَذَا عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِحَرَكَتِهِ حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهَا. وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا
لَوْ سَقَطَ لَجَنَبَهُ السَّابِقُ فِي السُّجُودِ بَأَنَّهُ ثَمَّ لَمْ يَفْعَلْ زِيَادَةً بِخِلَافِهِ هُنَا، (قُلْتُ: نَفَلَ اللَّيْلُ) أَيْ النَّفْلُ
الْمُطْلَقُ فِيهِ (أَفْضَلُ) مِنَ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ نَهَارًا لِيَخْبِرَ مُسْلِمٌ «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ»
وَحَمَلُوهُ عَلَى النَّفْلِ الْمُطْلَقِ لِمَا مَرَّ فِي غَيْرِهِ وَرَوِي أَيْضًا «أَنَّ كُلَّ لَيْلَةٍ فِيهَا سَاعَةٌ إِبْرَاجِيَّةٌ» (وَأَوْسَطُهُ
أَفْضَلُ) مِنْ طَرَفَيْهِ إِذَا قَسَّمَهُ أَثْلَاثًا؛ لِأَنَّ الْغَفْلَةَ فِيهِ أَثَمٌ وَالْعِبَادَةَ فِيهِ أَثْقَلُ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ السُّدُسُ الرَّابِعُ،
وَالْخَامِسُ لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُدَ كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ
وَيَنَامُ سُدُسَهُ» ^(١) (ثُمَّ أَخْرَجَهُ) أَيْ نِصْفَهُ الْآخِرُ إِنْ قَسَّمَهُ نِصْفَيْنِ أَوْ ثُلُثَهُ الْآخِرُ إِنْ قَسَّمَهُ أَثْلَاثًا أَفْضَلُ مِنْ
أَوَّلِهِ لِقِلَّةِ الْمَعَاصِي فِيهِ غَالِيًا وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ
حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ
لَهُ» ^(٢) وَمَعْنَى يَنْزِلُ رَبُّنَا يَنْزِلُ أَمْرُهُ كَمَا أَوَّلُهُ بِهِ الْخَلْفُ وَبَعْضُ أَكْبَارِ السَّلَفِ وَلَا يَنْفَتُ إِلَى مَا شَتَعَ بِهِ
عَلَى الْمُؤَوَّلِينَ بَعْضُ مَنْ عَدِمَ التَّوْفِيقَ وَمَنْ قَالِ ابْنُ جَمَاعَةٍ فِي ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَأْسُهُمْ إِنَّهُ عَبْدٌ أَضْلَهُ اللَّهُ
وَحَذَلَهُ نَسَأَ اللَّهُ دَوَامَ الْعَافِيَةِ مِنْ ذَلِكَ بَمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، (و) الْأَفْضَلُ لِلْمُتَّقِلِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا.

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٠٧٩]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١١٥٩]،
وغيرهما من حديث: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم/٧٥٨]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

وَأَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُسَنَّ التَّهَجُّدُ، وَيُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا. وَتَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ، وَتَرْكُ تَهَجُّدِ اعْتَادِهِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

(أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) بَأَنْ يَتَوَيَّهَ ابْتِدَاءً أَوْ يَقْتَصِرَ عَلَيْهِمَا إِذَا أَطْلَقَ أَوْ نَوَى أَكْثَرَ مِنْهُمَا بِشَرْطِ تَغْيِيرِ النِّيَّةِ لَكِنْ فِي هَذِهِ تَرَدَّدٌ إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ بِقَاوُهِ عَلَى مَثْوِيهِ أَوَّلَى ذَلِكَ لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»^(١) وَفِي رِوَايَةِ صَحِيحَةِ «وَالنَّهَارِ»، (وَيُسَنَّ التَّهَجُّدُ) إِجْمَاعًا وَهُوَ التَّنَقُّلُ لَيْلًا بَعْدَ نَوْمٍ، مِنْ هَجْدٍ سَهَرٍ أَوْ نَامٍ وَتَهَجَّدَ أَزَالَ النَّوْمَ بِتَكْلُفٍ كَأَنَّهُمْ وَتَأَنَّمُ أَيَّ تَحَقُّظَ عَنِ الْإِثْمِ وَيُسَنَّ لِلْمُتَهَجِّدِ نَوْمُ الْقِيْلُولَةِ وَهُوَ قُبَيْلُ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ كَالسُّحُورِ لِلصَّائِمِ فِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، (وَيُكْرَهُ قِيَامُ) أَيَّ سَهَرُ (كُلِّ اللَّيْلِ) وَلَوْ فِي عِبَادَةٍ (دَائِمًا) لِلتَّهَيُّ عَنْهُ فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ يَضُرُّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ أَيَّ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَمَنْ تَمَّ كُرْهُ قِيَامٍ مُضِرٍّ وَلَوْ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ وَبَحَثَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ عَدَمَ كِرَاهَتِهِ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ عَدَمَ الضَّرَرِ أَصْلًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ حُسْنٌ بِالْبَلْغِ كَيْفَ وَقَدْ عُدَّ ذَلِكَ مِنْ مَنَاقِبِ أَئِمَّةٍ. ١ هـ. وَيُجَابُ بَأَنْ أَوْلَيْكَ مُجْتَهِدُونَ لَا سِيَّمَا وَقَدْ أَسْعَفَهُمُ الزَّمَانُ وَالْإِخْوَانُ وَهَذَا مَقْضُودُ الْيَوْمِ فَلَمْ يَتَّجِهْ إِلَّا الْكَرَاهَةُ مُطْلَقًا لِغَلَبَةِ الضَّرَرِ أَوْ الْفِتْنَةِ بِذَلِكَ وَخَرَجَ بِكُلِّ إِلَى آخِرِهِ قِيَامُ لَيْالٍ كَامِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ بِقَيْدِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ يَسْتَوْفِي فِي اللَّيْلِ مَا فَاتَهُ وَهَذَا لَا يُمْكِنُهُ نَوْمُ النَّهَارِ لِتَعَطُّلِ ضُرُورِيَّاتِهِ الدِّينِيَّةِ، وَالذُّنُوبِيَّةِ (و) يُكْرَهُ (تَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ) أَيَّ صَلَاةٍ لِلتَّهَيُّ عَنْهُ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ وَأَخَذَ مِنْهُ كَالْمَثْنِ زَوَالَ الْكَرَاهَةِ بِضَمِّ لَيْلَةٍ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي صَوْمِ يَوْمِهَا وَعَدَمَ كِرَاهَةِ تَخْصِيصِ لَيْلَةٍ غَيْرِهَا وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَأَبْدَى احْتِمَالًا بِكَرَاهَتِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بَدْعٌ، (و) يَكْرَهُ (تَرْكُ تَهَجُّدِ اعْتَادِهِ) بِلَا ضَرُورَةٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ»^(٢) وَيَسْنُ بَلْ يَتَأَكَّدُ أَنْ لَا يَخْلُ بِصَلَاةٍ فِي اللَّيْلِ بَعْدَ النَّوْمِ وَلَوْ رَكْعَتَيْنِ لِعَظَمَ فَضْلَ ذَلِكَ بَلْ وَرَدَ فِيهِ مَا يَنْبَغِي لِمَنْ أَحَاطَ بِهِ أَنْ لَا يَأْلُوا جَهْدًا فِي الْمَثَابَةِ عَلَيْهِ مَا أَمَكْنَهُ وَأَنْ يَكْثُرَ فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَنَصَفَهُ الْأَخِيرَ آكَدَ وَأَفْضَلُهُ عِنْدَ السَّحَرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسُّنُنُورُ بِالْأَسْحَارِ﴾ [الْعَمْرَانُ: ١٧] ﴿وَالْأَسْحَارُ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ١٨] وَأَنْ يَوْقُظَ مِنْ يَطْمَعُ فِي تَهَجُّدِهِ حَيْثُ لَا ضَرَرَ.



(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٩٤٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٧٤٩]، وغيرهما من حديث: ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١١٠١]، وغيره من حديث: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

هِيَ فِي الْفَرَائِضِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَقِيلَ فَوْضٌ كِفَايَةً لِلرِّجَالِ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

(كِتَابٌ) كَانَ حِكْمَةُ التَّرْجُمَةِ بِهِ دُونَ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ إِلَى الْجَنَائِزِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا هِيَ الصَّلَاةُ وَلَيْسَتْ فِعْلًا حَتَّى تَكُونَ مِنْ جَنْسِهَا فَكَانَتْ كَالْأَجْنَبِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ فَأَفْرَدَهَا بِكِتَابٍ وَلَا كَالْأَجْنَبِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا صِفَةٌ تَابِعَةٌ لِلصَّلَاةِ فَوَسَّطَهَا بَيْنَ أَبَوَيْهَا وَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ مُغَايِرَةً لِمُطَلَّتِي الصَّلَاةِ مُغَايِرَةً ظَاهِرَةً أَفْرَدَهَا بِكِتَابٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْ جَمِيعِ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ نَظَرًا لِتِلْكَ الْمُغَايِرَةِ.

(صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ) هِيَ مَشْرُوعَةٌ بِالْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِهَا فِي الْخَوْفِ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ فِي الْأَمَنِ أَوَّلَى، وَالسُّنَّةُ لِلْأَخْبَارِ الْآتِيَةِ وَشَرَعَتْ بِالْمَدِينَةِ دُونَ مَكَّةَ لِقَهْرِ الصَّحَابَةِ بِهَا وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ. وَأَقْلَاهَا هُنَا إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ وَمَا كَثُرَ جَمْعُهُ أَفْضَلُ لِيُخْبَرَ صَحِيحٌ بِهِ (هِيَ فِي الْفَرَائِضِ) أَيِ الْمَكْتُوبَاتِ فَالْإِلَهْدِي الذِّكْرِي فِي قَوْلِهِ أَوَّلُ كِتَابِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَاتِ خَمْسٌ فَسَاوَى قَوْلَ أَصْلِهِ فِي الْخَمْسِ وَانْدَفَعَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ (غَيْرُ) بِالنَّصْبِ حَالًا أَوْ اسْتِثْنَاءً وَيَمْتَنِعُ الْجَرْ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ إِلَّا إِنْ وَقَعَتْ بَيْنَ ضِلَّيْنِ (الْجُمُعَةِ) لِمَا يَأْتِي أَنَّهَا فِيهَا فَرَضٌ عَيْنٌ وَشَرْطٌ صَحَّتْهَا اتِّفَاقًا (سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ» ^(١) أَيِ بِالْمُعْجَمَةِ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَالْأَفْضَلِيَّةُ تَقْتَضِي النَّدْبِيَّةَ فَقَطْ وَلَا تُعَارِضُ هَذِهِ رِوَايَةُ «خَمْسٍ وَعِشْرِينَ»؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي بَابِ الْفَضَائِلِ الْأَخَذَ بِأَكْثَرِهَا ثَوَابًا؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُخَبِّرُ بِالْقَلِيلِ أَوْ لَا ثُمَّ بِالْكَثِيرِ زِيَادَةً فِي النِّعْمَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى أُمَّتِهِ وَحِكْمَةُ السَّبْعِ وَالْعِشْرِينَ أَنَّ فِيهَا فَوَائِدَ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَخَرَجَ بِالْفَرَائِضِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ الْمُنْذُورَةُ فَلَا تُشْرَعُ فِيهَا لِاخْتِصَاصِهَا بِأَنَّهَا شِعَارُ الْمَكْتُوبَةِ كَالْأَذَانِ فِينَاءٌ مُجَلِّي لِهَذَا عَلَى أَنَّهُ يُسَلِّكُ بِالنَّذْرِ مَسَلِّكَ وَاجِبِ الشَّرْعِ أَوْ جَائِزِهِ غَلَطُوهُ فِيهِ، وَالْكَلَامُ فِي مَنْذُورَةٍ لَا تُسَنَّ الْجَمَاعَةُ فِيهَا قَبْلَ وَلَا كَالْعِيدِ فَهِيَ تُسَنَّ فِيهَا لَا لِلتَّنْذِرِ وَفِيمَا لَمْ تُنْذَرِ الْجَمَاعَةُ فِيهَا وَلَا وَجَبَتْ الْجَمَاعَةُ فِيهَا بِالنَّذْرِ وَالنَّافِلَةِ وَمَرَّ مَشْرُوعِيَّتُهَا فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ، (وَقِيلَ) هِيَ (فَرَضٌ كِفَايَةً لِلرِّجَالِ) بِالْبَالِغِينَ الْعُقَلَاءِ الْأَحْرَارِ الْمُسْتَوْرِينَ الْمُقِيمِينَ فِي الْمَوْدَاةِ فَقَطْ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا

(١) [صَحِيحٌ] وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

فَتَجِبُ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشُّعَارُ فِي الْقَرْيَةِ، فَإِنْ امْتَنَعُوا كُلُّهُمْ قَوَّتُلُوا.

بَدُو لَا تُقَامُ فِيهِمُ الْجَمَاعَةُ وَفِي رِوَايَةِ الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَحْوَذَ أَيَّ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذَّنْبُ مِنَ الْغَنَمِ الْقَاصِيَةِ^(١)، وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا فَرَضٌ كِفَايَةً (فَتَجِبُ) لِيَسْقُطَ الْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ وَإِقَامَتُهَا فِي كُلِّ مُؤَدَاةٍ مِنَ الْخَمْسِ بِجَمَاعَةٍ ذُكُورٍ أَحْرَارٍ بِالْغَيْنِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا رَجَّحَهُ أَيْضًا وَعَلَيْهِ فَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَسُقُوطِ فَرَضِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ بِالصَّبِيِّ بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ الدُّعَاءُ وَهُوَ مِنْهُ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ وَسُقُوطِ فَرَضِ إِحْيَاءِ الْكَعْبَةِ بِنَحْوِ الصَّبِيَّانِ وَالْأَرْقَاءِ عَلَى مَا فِيهِ بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ حُضُورُ جَمْعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ حَتَّى تَنْتَفِي عَنْهُمْ وَصِمَةُ إِهْمَالِهَا وَهَذَا حَاصِلُ الْبَاقِيَيْنِ أَيْضًا وَهَذَا إِظْهَارُ الشُّعَارِ الْآتِي وَهُوَ يَسْتَدْعِي كِمَالَ الْقَائِمِينَ بِهِ فِي مَحَلِّ الْإِقَامَةِ أَيْ الَّذِي تَنْعَقِدُ فِيهِ الْجُمُعَةُ لَوْ وَجَبَتْ فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا خَارِجُهُ بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ بِهَا الشُّعَارُ عُرْفًا فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَتَعَدُّ مَحَالَّهَا (بِحَيْثُ يَظْهَرُ) بِهَا (الشُّعَارُ) فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ الْبَادِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَضَبِطُ أَنَّ يَكُونُ مُرِيدُهَا لَوْ سَمِعَ إِقَامَتَهَا وَتَظْهَرُ أَمَكْنَهُ إِدْرَاكُهَا وَفِيهِ ضَبْطٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ أَهْلُ مَحَلِّهَا لَوْ قَصِدَ مِنْ مَنَزِلِهِ مَحَلًّا مِنْ مَحَالِّهَا لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ مَشَقَّةُ ظَاهِرَةٍ فَعُلِمَ أَنَّهُ يَكْفِي (فِي الْقَرْيَةِ) الصَّغِيرَةِ أَيْ الَّتِي فِيهَا نَحْوُ ثَلَاثِينَ رَجُلًا إِقَامَتُهَا بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ وَأَنَّ الْكَبِيرَةَ لَا بُدَّ مِنْ تَعَدُّهَا فِيهَا كَمَا تَقَرَّرَ وَظَاهِرُ تَمْثِيلِهِمْ لِلصَّغِيرَةِ بِمَا فِيهَا ثَلَاثُونَ وَلَمَّا بَعْدَهُ بِمَا يَأْتِي أَنَّ الْمَدَارَ فِي الصَّغَرِ وَالْكَبَرِ عَلَى قَلَّةِ الْجَمَاعَةِ وَكَثَرَتِهِمْ لَا عَلَى اتِّسَاعِ الْخُطَّةِ وَضَبِيقِهَا وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةِ الْحُضُورِ وَهُوَ يَقْتَضِي النَّظَرَ لِلثَّانِي وَقَدْ يَوَجَّهَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ سَبَبَ الْمَشَقَّةِ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ تَفَرُّقِ مَسَاكِينِهِمْ فَلَمْ يُنْظَرْ لِمَشَقَّتِهِمْ وَاكْتَفَى بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ فِي حَقِّهِمْ، وَإِنْ كَانَتْ قَرِيَّتُهُمْ بِقَدْرِ بَلَدٍ كَبِيرَةٍ خُطَّةً، وَلَوْ عَدَّدَهَا بَعْضُ الْمُقِيمِينَ دُونَ جُمْهُورِهِمْ وَظَهَرَ بِهِمُ الشُّعَارُ كَفَى، وَلَوْ قَلَّ عَدَدُ سُكَّانِ الْقَرْيَةِ أَيْ بِحَيْثُ لَوْ أَظْهَرُوا الْجَمَاعَةَ لَمْ يَظْهَرْ بِهِمْ شُعَارٌ قَالَ الْإِمَامُ لَمْ تَلْزَمْهُمْ وَسَكَتَ عَلَيْهِ فِي الرُّوْضَةِ لَكِنَّهُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ عَقِبَهُ هَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ وَاخْتَارَ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافَهُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِيُخَبِّرَ «مَا مِنْ ثَلَاثَةِ» الْمَذْكُورُ وَلِأَنَّ الشُّعَارَ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ فَهُوَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ بِحَسَبِهِ وَلَا يَكْفِي فَعْلُهَا فِي الْبُيُوتِ وَقِيلَ يَكْفِي وَيُنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا بِحَيْثُ صَارَتْ لَا بِحَسَبِ كِبَرٍ وَلَا صَغِيرٍ مِنْ دُخُولِهَا وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الَّذِي يُتَّبَعُ الْإِكْتِفَاءُ بِإِقَامَتِهَا فِي الْأَسْوَاقِ إِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ وَلَا فَلَإِ؛ لِأَنَّ لَكثَرَ النَّاسِ مُرَوَّاتٍ تَأْتِي دُخُولَ بُيُوتِ النَّاسِ، وَالْأَسْوَاقِ.

(تَنْبِيْهُ) الشُّعَارُ بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَكَسْرُهُ لُغَةً الْعَلَامَةُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَجَلٌ عَلَامَاتِ الْإِيمَانِ وَهِيَ الصَّلَاةُ بِظُهُورِ أَجَلٍ صِفَاتِهَا الظَّاهِرَةُ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ.

(فَإِنْ) لَمْ يَظْهَرِ الشُّعَارُ كَمَا تَقَرَّرَ بِأَنَّ (امْتَنَعُوا كُلُّهُمْ) أَوْ بَعْضُهُمْ كَأَهْلِ مَحَلَّةٍ مِنْ قَرْيَةٍ كَبِيرَةٍ وَلَمْ يَظْهَرِ الشُّعَارُ إِلَّا بِهِمْ (قَوَّتُلُوا) أَيْ قَاتَلَ الْمُتَمَنِّعِينَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِيَهُ لِإِظْهَارِ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ الْعَظِيمَةِ وَعَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ

(١) [حسن] أخرجه: أحمد في (مسنده) [١٩٦/٥]، وأبو داود في (سننه) [٥٤٧/٥]، والنسائي في (سننه) [رقم/٨٤٧]، وغيرهم من حديث: أبي الدرداء رضي الله عنه.

قلت: حديث حسن. وينظر: (صحيح أبي داود) للالباني [رقم/٥١١].

وَلَا يَتَأَكَّدُ النَّدْبُ لِلنِّسَاءِ تَأَكُّدُهُ لِلرِّجَالِ فِي الْأَصَحِّ.
قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لِأَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَقِيلَ: فَرَضُ عَيْنٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي الْمَسْجِدِ
لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ أَفْضَلُ،

لَا يُقَاتِلُونَ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْجَأَهُمَ بِالْقِتَالِ بِمُجَرَّدِ التَّرَكِّ. كَمَا يَوْمِيٌّ إِلَيْهِ قَوْلُهُ امْتَنَعُوا بَلْ
حَتَّى يَأْمُرَهُمْ فَيَمْتَنِعُوا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ أَحَدٍ وَمِمَّا يَأْتِي فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ نَفْسِيهَا (وَلَا يَتَأَكَّدُ النَّدْبُ لِلنِّسَاءِ
تَأَكُّدُهُ لِلرِّجَالِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ لَهُمْ (فِي الْأَصَحِّ) لِخَشْيَةِ الْمَفْسَدَةِ فِيهِنَّ مَعَ كَثَرَةِ الْمَشَقَّةِ فَيُكْرَهُ تَرْكُهَا
لَهُمْ لَا لَهُنَّ (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ أَنَّهَا) إِذَا وَجَدَتْ جَمِيعُ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ (فَرَضُ كِفَايَةٍ) لِلخَبَرِ
السَّابِقِ، وَذَكَرَ «أَفْضَلُ» فِي الْخَبَرِ قَبْلَهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا لِإِقْيَامِ غَيْرِهِ بِهَا. أَوْ لِعُدْرِ كَمَرَضٍ
أَمَّا إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِمَّا مَرَّ فَلَا تَجِبُ وَإِنْ تَمَحَّضَ الْأَرْقَاءُ فِي بَلَدٍ، وَعَجِيبٌ تَرَدُّدُ شَارِحٍ فِي هَذِهِ مَعَ
قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْأَرْقَاءَ لَا يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ فَرَضُ الْجَمَاعَةِ بَلْ قَدْ تُسَنُّ وَقَدْ لَا تُسَنُّ لَامَرَأَةٍ وَخُشْيٍ وَلِمُمَيِّزٍ نَعَمْ
يَلْزَمُ وَلِيَّهِ أَمْرُهُ بِهَا لِيَتَعَوَّدَهَا إِذَا كَمُلَ وَلِمَنْ فِيهِ رِقٌّ وَلِعُرَاءَةٍ عُمِيٍّ أَوْ فِي ظُلْمَةٍ وَلَا فَهِيَ لَهُمْ مُبَاحَةٌ
وَلِمُسَافِرِينَ وَظَاهِرُ النَّصِّ الْمُقْتَضِي لِوُجُوبِهَا عَلَيْهِمْ مَحْمُولٌ عَلَى نَحْوِ عَاصٍ بِسَفَرِهِ وَلِمُضَلِّينَ مُقَضِيَةً
أَتَحَدَّثُ (وَقِيلَ) هِيَ فَرَضٌ (عَيْنٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ ثُمَّ أَمَرَ
رَجُلًا فَيُضَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَنْطَلِقُ مَعِي بِرِجَالٍ مَعَهُمْ جَزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرِقُ
عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ»^(١) وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ وَارِدٌ فِي قَوْمٍ مُنَافِقِينَ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ وَهَمُّهُ بِالْإِحْرَاقِ كَانَ قَبْلَ
تَحْرِيمِ الْمُثَلَّةِ. (وَالْجَمَاعَةُ) (فِي الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ)، وَالتَّخْنِثُ مِنْ ذَكَرٍ وَلَوْ صَبِيًّا (أَفْضَلُ) مِنْهَا
خَارِجُهُ لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ»^(٢) أَيِ فَهِيَ فِي الْمَسْجِدِ
أَفْضَلُ نَعَمْ إِنْ وَجَدَتْ فِي بَيْتِهَا فَقَطْ فَهُوَ أَفْضَلُ وَكَذَا لَوْ كَانَتْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مَا
اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ لِاعْتِنَاءِ الشَّارِعِ بِأَحْيَاءِ الْمَسَاجِدِ أَكْثَرَ وَبَحَثَ الْإِسْتَوِيُّ
وَالْأَذْرَعِيُّ أَنَّ ذَهَابَهُ لِلْمَسْجِدِ لَوْ فَوَّتَهَا عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ كَانَ إِقَامَتُهَا مَعَهُمْ أَفْضَلَ قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ.
وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ فِيهِ إِثَارًا بِقُرْبِهِ مَعَ إِمْكَانِ تَحْصِيلِهَا لَهُمْ بِأَنْ يُعِيدَهَا مَعَهُمْ وَيُرَدُّ بِأَنْ الْفَرَضَ فَوَاتُهَا لَوْ
ذَهَبَ لِلْمَسْجِدِ وَأَنَّ جَمَاعَتَهُ لَا تَتَعَطَّلُ بِغَيْبَتِهِ وَذَلِكَ لَا إِثَارَ فِيهِ؛ لِأَنَّ حُصُولَهَا لَهُمْ بِسَبَبِهِ رُبَّمَا عَادَلَتْ
فَضْلَهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ فَهُوَ كُمُسَاعَدَةِ الْمَجْرُورِ مِنَ الصَّفِّ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَجَمَاعَتُهَا فِي بَيْتِهَا
أَفْضَلُ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ وَيُؤَيِّدُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ»^(٣)، فَإِنْ قُلْتُ إِذَا كَانَتْ خَيْرًا

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦١٨]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٦٥١]، وغيرها من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا لفظ مسلم.

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦٩٨]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٢١٣]، وغيرها من حديث: زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٣) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٥٦٧]، وغيره من حديث: ابن عمر رضي الله عنه.
قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للآلباني [رقم/٥١٥].

وما كَثُرَ جَمْعُهُ أَفْضَلُ إِلَّا لِدَعَا إِمَامِهِ

لَهُنَّ فَمَا وَجِهَ النَّهْيِ عَنْ مَنَعِهِنَّ الْمُسْتَلْزِمَ لِذَلِكَ الْخَيْرِ قُلْتُ أَمَّا النَّهْيُ فَهُوَ لِلتَّنْزِيهِ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ سِيَاقُ هَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ الْوَجْهَ حَمَلَهُ عَلَى زَمَنِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ عَلَى غَيْرِ الْمُشْتَهَاتِ إِذَا كُنَّ مُبْتَدَلَاتٍ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُنَّ، وَإِنْ أُريدَ بِهِنَّ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْ مَنَعِهِنَّ؛ لِأَنَّ فِي الْمَسْجِدِ لَهُنَّ خَيْرًا فَيُؤْتِيَهُنَّ مَعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُنَّ؛ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ عَنِ التُّهْمَةِ الَّتِي قَدْ تَحْصُلُ مِنَ الْخُرُوجِ لَا سِيَّمَا إِنْ اشْتَهَيْتِ أَوْ تَزَيَّنَّتْ وَمِنْ ثُمَّ كَرِهَ لَهَا حُضُورَ جَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَتْ تُشْتَهَى وَلَوْ فِي ثِيَابٍ رَثَّةٍ أَوْ لَا تُشْتَهَى وَبِهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّيْنَةِ أَوْ الطَّيِّبِ وَلِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ مَنَعُهُنَّ حَيْثُ نَزَّ كَمَا أَنَّ لَهُ مَنَعَ مَنْ أَكَلَ ذَا رِيحٍ كَرِهَهُ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ بَغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ أَوْ حَلِيلٍ أَوْ سَيِّدٍ أَوْ هُمَا فِي أَمَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ وَمَعَ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ مِنْهَا أَوْ عَلَيْهَا وَلِلْإِذْنِ لَهَا فِي الْخُرُوجِ حِكْمَةٌ وَمِثْلُهَا فِي كُلِّ ذَلِكَ الْخُشْيُ وَبَحَثَ الْهَاقِ الْأَمْرِدَ الْجَمِيلَ بِهَا فِي ذَلِكَ أَيْضًا وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ.

(تنبيه) تُكْرَهُ إِقَامَةُ جَمَاعَةٍ بِمَسْجِدٍ غَيْرِ مَطْرُوقٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ بَغَيْرِ إِذْنِهِ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ، وَلَوْ غَابَ الرَّاتِبُ انْتِظَرَ نَدْبًا ثُمَّ إِنْ أَرَادُوا فَضْلَ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَمْ غَيْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يُرِيدُوا ذَلِكَ لَمْ يُوَمِّ غَيْرُهُ إِلَّا إِنْ خَافُوا فَوْتَ الْوَقْتِ كُلِّهِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَا فِتْنَةٌ وَلَا صَلَّوْا فَرَادَى مُطْلَقًا، وَالْجَمَاعَةُ فِي الْجُمُعَةِ ثُمَّ فِي صُبْحِهَا ثُمَّ فِي الصُّبْحِ ثُمَّ فِي الْعِشَاءِ ثُمَّ الْعَصْرِ أَفْضَلُ وَلَا يُنَافِيهِ أَنَّ الْعَصَرَ الْوُسْطَى؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ فِي ذَلِكَ أَعْظَمَ وَيُظْهَرُ تَقْدِيمُ الظُّهْرِ عَلَى الْمَغْرِبِ أَفْضَلِيَّةٌ وَجَمَاعَةٌ.

(وما كَثُرَ جَمْعُهُ) مِنَ الْمَسَاجِدِ أَوْ غَيْرِهَا (أَفْضَلُ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى» ^(١) نَعَمْ الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي غَيْرِهَا، وَإِنْ قُلْتُ بَلْ قَالَ الْمُتَوَلَّى إِنْ الْإِنْفِرَادُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِهَا لَكِنَّ الْأَوْجَةَ خِلَافُهُ (إِلَّا لِدَعَا إِمَامِهِ) الَّتِي لَا تَقْتَضِي تَكْفِيرَهُ كِرَافِضِيٍّ أَوْ فِسْقِهِ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ التُّهْمَةِ أَيْ الَّتِي فِيهَا نَوْعُ قُوَّةٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ أَوْ غَيْرِ هُمَا مِمَّا يَقْتَضِي كِرَاهَةَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ فَالْأَقْلُ جَمَاعَةٌ بَلِ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلُ وَكَذَا لَوْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ وَجُوبَ بَعْضِ الْأَرْكَانِ أَوْ الشُّرُوطِ، وَإِنْ أَتَى بِهَا؛ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا النَفْلِيَّةَ وَهُوَ مُبْطَلٌ عِنْدَنَا، وَمِنْ ثُمَّ أَبْطَلَ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ مُطْلَقًا بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الْجَمَاعَةِ وَاكْتِفَاءً بِوُجُودِ صَوْرَتِهَا وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاءُ بِمُخَالَفٍ وَتَعَطَّلَتِ الْجَمَاعَاتُ، وَلَوْ تَعَذَّرَتْ إِلَّا خَلَفَ مَنْ يُكْرَهُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ لَمْ تَنْتَفِ الْكِرَاهَةُ كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُهُمْ وَلَا نَظَرَ لِإِدَامَةِ تَعَطُّلِهَا لِسُقُوطِ فَرْضِهَا حَيْثُ نَزَّ. وَيَمَّا تَقَرَّرَ عِلْمُ ضَعْفِ اخْتِيَارِ السُّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّ الصَّلَاةَ خَلَفَ هَؤُلَاءِ وَمِنْهُمْ الْمُخَالَفُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ، فَإِنْ قُلْتُ مَا وَجْهَ الْكِرَاهَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا فِي الْمُخَالَفِ قُلْتُ مَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْوَقْفِ أَنَّ كُلَّ مَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي

(١) [صحيح] وهو جزء من حديث أخرجه: أحمد في (مسنده) [٥/ ١٤٠]، والنسائي في (سننه) [رقم/ ٨٤٣]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/ ١٤٧٦]، وغيرهم من حديث: أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للألباني [رقم/ ٢٢٤٢].

أَوْ تَعَطَّلَ مَسْجِدَ قَرِيبٍ لِعَيْبِيَّتِهِ. وَإِذَاكَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ فَضِيلَةٌ وَإِنَّمَا تَخْصُلُ بِالاشْتِغَالِ
بِالتَّحَرُّمِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ، وَقِيلَ: يَإْذَرُكَ بَعْضُ الْقِيَامِ، وَقِيلَ: بِأَوَّلِ رُكُوعٍ،

الإبطال به من حيث الجماعة يُقْتَضِي الكراهة من تلك الحيثية (أو) كون القليلة بمسجد مُتَيَقِّنٍ حُلِّ
أَرْضِهِ وَمَالٍ بَانِيهِ أَوْ إِمَامُهُ يُبَادِرُ بِالصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَوْ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ حَتَّى يُدْرِكَ بَطْيَاءَ الْقِرَاءَةِ
الْفَاتِحَةَ، وَالكَثِيرَةُ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَوْ (تَعَطَّلَ مَسْجِدَ قَرِيبٍ) أَوْ بَعِيدٍ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ (لِعَيْبِيَّتِهِ) عَنْهُ لِيَكُونَهُ
إِمَامُهُ أَوْ يَحْضُرُهُ النَّاسُ بِحُضُورِهِ فَقَلِيلُ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ كَثِيرِهِ بَلْ بَحَثَ شَارِحُ أَنَّ الْإِنْفِرَادَ
بِالْمُتَعَطِّلِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ لِعَيْبِيَّتِهِ أَفْضَلُ لَكِنَّ الْأَوْجَعَ خِلَافُهُ، وَأَمَّا اعْتِمَادُ شَارِحِ التَّقْيِيدِ بِالْقَرِيبِ؛
لَأَنَّ لَهُ حَقَّ الْجَوَارِ وَهُوَ مَدْعُوٌّ مِنْهُ فَمَرْدُودٌ بِأَنَّهُ مَدْعُوٌّ مِنَ الْبَعِيدِ أَيْضًا وَحَقُّ الْجَوَارِ يُعَارِضُهُ خَبَرُ
مُسْلِمٍ «أَعْظَمَ النَّاسُ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا أَبْعَدَهُمْ إِلَيْهَا مَمْشَى»^(١) وَلَوْ تَعَارَضَ الْخُشُوعُ وَالْجَمَاعَةُ فَهِيَ
أُولَى كَمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ فَرْضَ الْكِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنَ السُّنَّةِ وَأَيْضًا فَالْخِلَافُ فِي كَوْنِهَا
فَرْضٌ عَيْنٌ وَكَوْنِهَا شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ أَقْوَى مِنْهُ فِي شَرْطِيَّةِ الْخُشُوعِ وَإِفْتَاءُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ
أُولَى مُطْلَقًا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ وَكَذَا إِفْتَاءُ الْغَزَالِيِّ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ يَمْتَنِعُ الْخُشُوعُ فِي أَكْثَرِ
صَلَاتِهِ فَالْإِنْفِرَادُ أُولَى عَلَى أَنَّهُ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِشَرْطِيَّتِهِ مَعَ شُدُودِهِمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ بِهَا فِي جِزءٍ
مِنَ الصَّلَاةِ لَا فِي كُلِّهَا، فَإِنْ قُلْتَ تَقْدِيمُهَا يُنَافِي مَا يَأْتِي مِنْ تَقْدِيمِهِ فِي ذِي جُوعٍ أَوْ عَطَشٍ. قُلْتَ
لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا مَفْرُوضٌ فَيَمَنُ يُتَوَهَّمُ فَوَائِدُهَا مِنْهَا مِنْ حَيْثُ إِثَارَةُ الْعُزْلَةِ فَأَمَرَ بِهَا فَهَرَا لِنَفْسِهِ
الْمُتَخَيِّلَةِ مَا قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لَاسْتِيلَاءِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ السَّابِقُ «إِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّنْبُ مِنَ
الْغَنَمِ الْقَاصِيَةِ»، وَأَمَّا ذَلِكَ فَمَانِعُهُ ظَاهِرٌ فَقَدْ دَمَّ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ عُذْرًا كَمُدَافَعَةِ الْحَدِيثِ ثُمَّ رَأَيْتَ لِلْغَزَالِيِّ
إِفْتَاءً آخَرَ يُصَرِّحُ بِمَا ذَكَرْتَهُ مُتَأَخِّرًا عَنْ ذَلِكَ الْإِفْتَاءِ فَيَمَنُ لَازِمَ الرِّيَاضَةِ فِي الْخُلُوةِ حَتَّى صَارَتْ
طَاعَتُهُ تَتَفَرَّقُ عَلَيْهِ بِالْاجْتِمَاعِ بِأَنَّهُ رَجُلٌ مَغْرُورٌ إِذْ مَا يَحْصُلُ لَهُ فِي الْجَمَاعَةِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَعْظَمُ مِنْ
خُشُوعِهِ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ.

(وإِذَاكَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ) مَعَ الْإِمَامِ (فَضِيلَةٌ) مَأْمُورٌ بِهَا لِيَكُونَهَا صَفْوَةُ الصَّلَاةِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَزَّازِ
وَلِأَنَّ مُلَازِمَهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا يَكْتَسِبُ لَهُ بِهَا بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ كَمَا فِي حَدِيثِ ضَعِيفٍ (وَأِنَّمَا
تَحْصُلُ) بِحُضُورِ تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ وَ (بِالاشْتِغَالِ بِالتَّحَرُّمِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ)، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهَا أَوْ تَرَاحَى
فَاتَتْهُ نَعَمٌ يُغْتَفَرُ لَهُ وَسُوءَةٌ خَفِيفَةٌ وَاسْتَشْكَلَ بَعْدَ اعْتِفَارِهِمُ الْوَسُوءَةَ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْإِمَامِ بِتَمَامِ
رُكُوتَيْنِ فَعَلَيَّيْنِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهَا حِينَئِذٍ لَا تَكُونُ إِلَّا ظَاهِرَةً فَلَا تَنَافِي وَفُرُقٌ بِأَشْيَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ فِيهَا نَظَرٌ (وَقِيلَ)
تَحْصُلُ (بِإِدْرَاكِكَ بَعْضِ الْقِيَامِ)؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّحَرُّمِ (وَقِيلَ) تَحْصُلُ بِإِدْرَاكِكَ (أَوَّلِ رُكُوعٍ) أَيِ بِالرُّكُوعِ
الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ قِيَامِهَا وَمَحَلُّهُمَا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِحْرَامَ الْإِمَامِ وَلَا فَاتَتْهُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦٢٣]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٦٦٢]، وغيرهما
من حديث: أبي موسى رضي الله عنه.

وَالصَّحِيحُ إِذْرَاكَ الْجَمَاعَةِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَلِيُخَفِّفَ الْإِمَامُ مَعَ فِعْلِ الْأُبْعَاضِ وَالْهَيْئَاتِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِتَطْوِيلِهِ مَخْصُورُونَ.
وَيُكْرَهُ التَّطْوِيلُ لِيَلْحَقَ آخَرُونَ،

(والصحيح إدراك الجماعة) في غير الجمعة ومنه فيما يظهر مدرك ما بعد ركوعها الثاني فيحصل له فضل الجماعة في ظهره؛ لأنه أدرك بعضها في جماعة (ما لم يسلم) الإمام أي ينطق بالميم من عليكم؛ لأنه لا يخرج إلا به على ما مر فيه وأخر سجود السهو فمتى أدركه قبله أدركها، وإن لم يجلس معه لإدراكه معه ما يعتد له به من النية وتكبير الإحرام وللتفريق على جواز الاقتداء حيث لا فلو لم يحصلها به لأبطل الصلاة؛ لأنه زيادة بلا فائدة، أما الجمعة فلا تدرك إلا بركعة كما يأتي وشمل كلامه من أدرك جزءاً من أولها ثم فارق بعد أو خرج الإمام بنحو حديث ومعنى إدراكها بذلك أنه يكتب له أصل ثوابها، وأما كماله، فإنما يحصل بإدراك جميعها مع الإمام ومن ثم قالوا لو أمكنه إدراك بعض جماعة ورجا جماعة أخرى فالأفضل انتظارها ليحصل له كمال فضيلتها تامة ويظهر أن محلّه ما لم تفت بانتظارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين ولا ينافيه ما مر في مفترق رجا الجماعة لوضوح الفرق بينهما وأتى بعضهم بأنه لو قصد ما فلم يدركها كتبت له أجرها لحديث فيه وهو ظاهر دليلاً لا نقلاً، (وليخفف الإمام) ندباً (مع فعل الأبعاض، والهيئات) أي بقية السن وجميع ما يأتي به من واجب ومندوب بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكمل وإلا كره بل يأتي بأدنى الكمال كما مر ثم للخبر المتفق عليه «إذا أم أحدكم الناس فليخفف، فإن فيهم الصغير، والكبير، والضعيف، والمريض وذا الحاجة، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء»^(١) (إلا أن يرضى) الجميع (بتطويله) باللفظ لا بالسكوت فيما يظهر وهم (مخسورون) بمسجد غير مطروق لم يطرأ غيرهم ولا يتعلّق بعينهم حق كإجراء عين على عمل ناجز وإلقاء ومترّجات كما مر فيندب له التطويل كما في المجموع عن جمع واعتمده جمع متأخرون وعليه تحمل الأخبار الصحيحة في تطويله ﷺ أحياناً أما إذا انتفى شرط مما ذكر فيكره له التطويل، وإن أذن ذو الحق السابق في الجماعة؛ لأن الإذن فيها لا يستلزم الإذن في التطويل فاحتيج للنص عليه نعم أفتى ابن الصلاح فيما إذا لم يرض واحد أو اثنان أو نحوهما لعذر بأنه يراعى في نحو مرة لا أكثر رعاية لحق الراضين لئلا يفوت حقهم بواحد أي مثلاً وفي المجموع أنه حسن متعين واعتزضه الأذرع كالسبكيّ بأنه ﷺ «خفف ليكاء الصبي» «وشدّد التكبير على معاذ في تطويله» ولم يستفصل وبأن مفسدة تغيير غير الراضي لا تساوي مصلحته وأجيب بأن قصتي بكاء الصبي ومعاذ لا كثرة فيهما وفيه نظر. (ويكره) للإمام (التطويل)، وإن كان (ليلحقه آخرون) لإضراره بالحاضرين مع تقصير

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٦٧١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٤٦٧]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه به نحوه.

ولو أَحَسَّ في الرُّكُوعِ أو التَّشَهُّدِ الأخيرِ بداخِلٍ لم يُكْرِهْ انْتِظَارُهُ في الظُّهْرِ إِنْ لم يُبَالِغْ فيه ولم يُفَرِّقْ بين الدَّاخِلَيْنِ.

الْمُتَأَخِّرِينَ بَعْدَ الْمُبَادَرَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ بِمَحَلِّ عَادَتِهِمْ يَأْتُونَهُ أَفْوَاجًا وَاعْتَرَضَ بَأَنَ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ (أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُطِيلُ الْأَوَّلَى لِيُدْرِكَهَا النَّاسُ) قِيلَ فَلْتَسْتَنْ الْأَوَّلَى مِنْ إِبْطَالِهِمْ مَا لَمْ يُبَالِغْ فِي تَطْوِيلِهَا. ١ هـ. وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ نَدَبُ تَطْوِيلِهَا عَلَى الثَّانِيَةِ لَكِنْ لَا بِهَذَا الْقَصْدِ بَلْ لِكَوْنِ النَّشَاطِ فِيهَا أَكْثَرَ وَالْوَسْوَسةُ أَقَلُّ، وَمَنْ صَرَّحَ بَأَنَ مِنْ حِكْمَةِ تَطْوِيلِ الْإِمَامِ أَنْ يُدْرِكَهَا قَاصِدُ الْجَمَاعَةِ مُرَادُهُ أَنَّ هَذَا مِنْ فَوَائِدِهَا لَا أَنَّهُ يَقْصِدُ تَطْوِيلَهَا لِذَلِكَ وَقَوْلُ الرَّائِي «كُنِيَ يُدْرِكُهَا النَّاسُ» تَعْبِيرٌ عَمَّا فِيهِمْ لَا عَنْ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ قِيلَ إِنَّمَا جَزَمُوا هُنَا بِالْكَرَاهَةِ وَحَكَمُوا الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَقِبَهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ فِيْمَنْ دَخَلَ وَعَرَفَ بِهِ الْإِمَامُ بِخِلَافِ هَذِهِ. ١ هـ. وَهُوَ بَعِيدٌ إِذْ مَعْرِفَتُهُ إِنْ أُرِيدَ بِهَا مَعْرِفَةُ ذَاتِهِ تَقْتَضِي زِيَادَةَ الْكَرَاهَةِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْأَكْثَرُونَ عَلَيْهَا فِيمَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ فِيهِ تَشْرِيكًَا وَلَوْ قَصَدَ بِهِ التَّوَدُّدَ إِلَيْهِ كَانَ حَرَامًا عَلَى مَا يَأْتِي أَوْ الْإِحْسَاسُ بِدُخُولِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِهِ كَافِيًا فِي الْفَرْقِ فَالْوَجْهَ الْفَرْقُ بَأَنَ الدَّاخِلِ ثُمَّ تَأَكَّدَ حَقُّهُ بِلُحُوقِهِ فِيمَا يَتَوَقَّفُ انْتِظَارُهُ فِيهِ عَلَى إِدْرَاكِ الرُّكْعَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ فَعُدَّ بِانْتِظَارِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا (وَلَوْ أَحَسَّ) الْإِمَامُ إِذْ الْخِلَافُ، وَالتَّفْصِيلُ الْآتِي إِنَّمَا يَأْتِي فِيهِ، وَأَمَّا مُنْفَرِدٌ أَحَسَّ بِدَاخِلِ يُرِيدُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ فَيَنْتَظِرُهُ وَلَوْ مَعَ نَحْوِ تَطْوِيلٍ إِذْ لَيْسَ ثُمَّ مَنْ يَتَضَرَّرُ بِتَطْوِيلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ إِمَامَ الرَّاظِينَ بِشُرُوطِهِمُ الْمَذْكُورَةِ كَذَلِكَ وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ نَعَمْ لَا بَدُّ هُنَا أَنَّ يُسَوِّيَ بَيْنَهُمْ فِي الْاِنتِظَارِ لِلَّهِ أَيْضًا (فِي الرُّكُوعِ) الَّذِي تُدْرِكُ بِهِ الرُّكْعَةُ (أَوْ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ بِدَاخِلِ) إِلَى مَحَلِّ الصَّلَاةِ يُرِيدُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ (لَمْ يُكْرِهْ) انْتِظَارُهُ فِي الظُّهْرِ لِعُدْرَةِ بِإِدْرَاكِهِ الرُّكْعَةَ أَوْ الْجَمَاعَةَ وَخَرَجَ بِفَرْضِهِ الْكَلَامَ فِي انْتِظَارِهِ فِي الصَّلَاةِ انْتِظَارُهُ قَبْلَهَا بَأَنَ أَقِيمَتْ، فَإِنَّ الْاِنتِظَارَ حِينَئِذٍ يَحْرُمُ اتِّفَاقًا كَمَا حَكَاهُ الْمَوْرِدِيُّ وَالْإِمَامُ وَأَقْرَبُهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ لِكِنَّهُمَا عِبْرًا يَلُمُ يَحِلُّ وَظَاهِرُهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ؛ لِأَنَّهُمْ بِسَبِيلٍ مِنَ الصَّلَاةِ بِدُونِهِ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلًا لَمْ يَحِلَّ عَلَى نَفْيِ الْجُلِّ الْمُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِالْكَرَاهَةِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ. هَذَا (إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ) أَيِ الْاِنتِظَارِ وَإِلَّا بَأَنَ كَانَ لَوْ وَزَّعَ عَلَى جَمِيعِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ لَظَهَرَ لَهُ أَثَرٌ مُحَسُّوسٌ فِي كُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ كُرْهٌ وَلَوْ لِحَقِّ آخَرُ فِي ذَلِكَ الرُّكُوعِ أَوْ رُكُوعِ آخَرَ وَانْتِظَارُهُ وَحْدَهُ لَا مُبَالَغَةَ فِيهِ بَلْ مَعَ ضَمِّهِ لِلأَوَّلِ كُرْهٌ أَيْضًا عِنْدَ الْإِمَامِ (وَلَمْ يَفَرِّقْ) بَضْمُ الرَّاءِ (بَيْنَ الدَّاخِلَيْنِ) بِانْتِظَارِ بَعْضِهِمْ لِنَحْوِ مُلَازِمَةِ أَوْ صَدَاقَةِ دُونَ بَعْضٍ بَلْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُمْ فِي الْاِنتِظَارِ لِلَّهِ تَعَالَى بِنَفْعِ الْآدَمِيِّ، فَإِنَّ مِيزَ بَعْضِهِمْ وَلَوْ لِنَحْوِ عِلْمٍ أَوْ شَرَفٍ وَأَبَوَةٍ أَوْ اِنْتِظَارِهِمْ كُلَّهُمْ لَا لِلَّهِ بَلْ لِلتَّوَدُّدِ إِلَيْهِمْ كُرْهٌ وَقَالَ الْفُورَانِيُّ يَحْرُمُ لِلتَّوَدُّدِ وَفِي الْكِفَايَةِ تَفْرِيعًا عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ الْآتِي إِنْ قَصَدَ بِانْتِظَارِهِ غَيْرَ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى بَأَنَ كَانَ يُمَيِّزُ فِي انْتِظَارِهِ بَيْنَ دَاخِلٍ وَدَاخِلٍ لَمْ يَصِحَّ قَوْلًا وَاجِدًا لَكِنْ اعْتَرَضَهُ ابْنُ الْعِمَادِ بِأَنَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ مِنْ لَمْ يُسْتَحَبَّ إِلَى لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ حَكَى بَعْدُ فِي الْبُطْلَانِ قَوْلَيْنِ وَخَرَجَ بِدَاخِلٍ مِنْ أَحَسَّ بِهِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الدُّخُولِ فَلَا يَنْتَظِرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِلَى الْآنَ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حَقٌّ وَبِهِ يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُهُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ إِنْ

قُلْتُ: المَذْهَبُ اسْتِحْبَابُ انْتِظَارِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَا يَنْتَظِرُ فِي غَيْرِهِمَا. وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّي وَخِذْهُ وَكَذَا جَمَاعَةً فِي الْأَصَحِّ إِعَادَتُهَا

كانت التطويلَ انتَقَضَ بخارج قريبٍ مع صِغَرِ المسجدِ وداخلٍ بعيدٍ مع سَعَتِهِ، (قُلْتُ: المَذْهَبُ اسْتِحْبَابُ انْتِظَارِهِ) لكنَّ بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ، وَإِنْ لَمْ تُغْنِ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ عَنِ الْقَضَاءِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَوْ كَانُوا غَيْرَ مُحْصَرِينَ نَعَمْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْمُحْصَرِينَ الرَّاضِينَ لَا يَتَأَتَّى فِيهِمْ شَرْطُ التَّطْوِيلِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ (كَانَ ﷺ يَنْتَظِرُ مَا دَامَ يَسْمَعُ وَقَعَ نَعْلٌ) وَلِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى خَيْرٍ مِنْ إِدْرَاكِهِ الرُّكْعَةَ أَوْ الْجَمَاعَةَ، نَعَمْ إِنْ كَانَ الدَّخْلُ يَعْتَاذُ الْبُطَاءَ وَتَأْخِيرَ الْإِحْرَامِ إِلَى الرُّكُوعِ سُنَّ عَدَمُهُ زَجْرًا لَهُ أَوْ خَشْيَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بَانْتِظَارِهِ حَرْمٌ فِي الْجُمُعَةِ وَكَذَا فِي غَيْرِهَا إِنْ كَانَ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ مَا لَا يَسْعَاهُ لَا مِتْنَاعَ الْمَدِّ حِينَئِذٍ كَمَا مَرَّ أَوْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ إِدْرَاكَ الرُّكْعَةِ بِالرُّكُوعِ أَوْ الْجَمَاعَةَ بِالتَّشْهِيدِ كَرِهَ كَالِانْتِظَارِ فِي غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْإِنْتِظَارِ لِلْمَأْمُومِ وَلَا مَصْلَحَةَ لَهُ هُنَا كَمَا لَوْ أَدْرَكَهُ فِي الرُّكُوعِ الثَّانِي مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، (وَلَا يَنْتَظِرُ فِي غَيْرِهِمَا) أَيِ الرُّكُوعِ، وَالتَّشْهِيدِ الْآخِرِ فَيُكْرَهُ لِعَدَمِ فَايِدَتِهِ نَعَمْ يُسَنُّ انْتِظَارُ الْمَوَافِقِ الْمُتَخَلِّفِ لِإِتْمَامِ الْفَاتِحَةِ فِي السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ لِقَوَاتِ رُكْعَتِهِ بَقَايَاهُ مِنْهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ كَمَا يَأْتِي وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ سَنَ انْتِظَارِ بَطْنِي الْقِرَاءَةِ أَوْ النَهْضَةِ، فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُتَجَبَّهُ أَنَّهُ إِنْ تَرَتَّبَ عَلَى انْتِظَارِهِمَا إِدْرَاكَ سُنَّ بِشَرْطِهِ وَإِلَّا فَلَا.

(تَنْبِيْهُ) مَا قَرَّرْتَهُ مِنْ كَرَاهَةِ الْإِنْتِظَارِ عِنْدَ اخْتِلَالِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ السَّابِقَةِ حَتَّى عَلَى تَصْحِيحِ الْمَثْنِ النَّدْبِ. هُوَ مَا فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ إِنَّهُ مُبَاحٌ لَا مَكْرُوهَ مَرْدُودٌ وَلَوْ رَأَى مُصَلٍّ نَحْوَ حَرِيقٍ خَفَّفَ وَهَلْ يَلْزَمُهُ الْقَطْعُ وَجِهَانِ وَالَّذِي يُتَجَبَّهُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِنْقَاضُ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ وَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْقَاضُ نَحْوَ مَا لِكَذَلِكَ.

(وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّي) فَرَضًا مُؤَدَّى غَيْرِ الْمُنْذُورَةِ لِمَا مَرَّ فِيهَا وَغَيْرَ صَلَاةِ الْخَوْفِ أَوْ شِدَّتِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُ احْتِمَالُ الْمُبْطَلِ فِيهَا لِلْحَاجَةِ فَلَا يُكْرَزُ وَغَيْرَ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ نَعَمْ لَوْ أَعَادَهَا صَحَّحَتْ وَوَقَعَتْ نَفْلًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَكَأَنَّ وَجْهَ خُرُوجِهَا عَنْ نَظَائِرِهَا أَنَّ الْإِعَادَةَ إِذَا لَمْ تُطْلَبْ لَا تَنْعَقِدُ التَّوَسُّعُ فِي حُصُولِ نَفْعِ الْمَيْتِ لَاحْتِيَاجِهِ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ مَقْصُورَةً أَعَادَهَا تَامَةً سَفَرًا أَوْ بَعْدَ إِقَامَتِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ يُعِيدُهَا بَعْدَ الْإِقَامَةِ مَقْصُورَةً مَعَ مَنْ يَقْصُرُ؛ لِأَنَّهَا حَآكِيَةٌ لِلأُولَى بَعِيدٌ وَنَظِيرُهُ إِعَادَةُ الْكُسُوفِ بَعْدَ الْإِنْجِلَاءِ، وَمَغْرِبًا عَلَى الْجَدِيدِ؛ لِأَنَّ وَقْتُهَا عَلَيْهِ يَسَعُ تَكَرُّرَهَا مَرَّتَيْنِ بَلْ أَكْثَرَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيهِ، وَجُمُعَةٍ حَيْثُ سَافَرَ لِبَلَدٍ أُخْرَى أَوْ جَازَ تَعَدُّدُهَا وَنَوَازَعَ فِيهِ بِمَا لَا يَصِحُّ وَقَرَضًا يَجِبُ قَضَاؤُهُ كَمُقِيمٍ تَيَمَّمَ وَظَهَرَ مَعْذُورٌ فِي الْجُمُعَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ فِيهِمَا. وَإِنَّمَا يُتَجَبَّهُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأُولَى إِنْ قُلْنَا بِمَنْعِ النَّفْلِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ بِهِ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا قُلْنَا لَهُ النَّفْلُ تَوْسِيعَةٌ فِي تَحْصِيلِ الثَّوَابِ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ الْإِعَادَةِ بَلْ يَتَمَيَّنُّ نَدْبُهَا لِذَلِكَ أَوْ نَفْلًا تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ كَكُسُوفٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَوَثِرَ رَمَضَانَ (وَحِذْهُ وَكَذَا جَمَاعَةً فِي الْأَصَحِّ)، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ وَأَفْضَلُ ظَاهِرٌ مِنَ الثَّانِيَةِ (إِعَادَتُهَا) قِيلَ الْمُرَادُ

مع جماعة يُدْرِكُهَا،

هنا معناها اللُّغَوِيُّ لا الْأَصُولِيُّ أي بناءً على أنها عندهم ما فُعِلَ لِخَلَلٍ فِي الْأَوَّلَى مِنْ فَقْدِ رُكْنٍ أَوْ شَرَطٍ أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا مَا فُعِلَ لِخَلَلٍ أَوْ عُذْرٍ كَالثَّوَابِ فَتَصِحُّ إِرَادَةُ مَعْنَاهَا الْأَصُولِيُّ إِذْ هُوَ حَيْثُ يُدْرِكُهَا ثَانِيًا رَجَاءُ الثَّوَابِ (مع جماعة يُدْرِكُهَا) زِيَادَةُ إِيضَاحٍ أَوْ الْمُرَادُ يُدْرِكُ فَضْلَهَا فَتَخْرُجُ الْجَمَاعَةُ الْمَكْرُوهَةُ كَمَا يَأْتِي وَيَدْخُلُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ الْمُعَادَةِ لَا أَقْلَ إِذْ لَا تَتَعَقَّدُ جُمُعَةٌ وَدَوْنُهَا فِي غَيْرِهَا مِنْ آخِرِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَكَذَا مِنْ أَوَّلِهَا، وَإِنْ فَارَقَ لِغَيْرِ عُذْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَقَالَ لَوْ أَعَادَ الصُّبْحَ وَالْعَصْرَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ أَخْرَجَ نَفْسَهُ مِنْهَا بِغَيْرِ عُذْرٍ احْتِمَلُ الْبُطْلَانُ هُنَا لِإِقْبَاعِهِ نَافِلَةً فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ، وَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ بِهَا صَحِيحٌ وَهِيَ صَلَاةٌ ذَاتُ سَبَبٍ فَلَا يُؤَثِّرُ الْإِنْفِرَادُ فِي إِبْطَالِهَا؛ لِأَنَّ الْإِنْفِرَادَ وَقَعَ فِي الدَّوَامِ. اهـ. أَوْ مَعَ وَاحِدٍ مَرَّةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ لَا أَزِيدُ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَلَمْ يَرَهُ مَنْ نَقَلَهُ عَنِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا خَارِجَهُ أَيْ بِأَنْ يَقَعَ تَحْرُمُهَا فِيهِ وَلَوْ وَقَعَ بَاقِيهَا خَارِجَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمُرَةِ آخِرَ جِزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَوَقَعَ بَاقِيهَا فِي شَوَالٍ كَانَتْ كَالْوَاقِعَةِ كُلِّهَا فِي رَمَضَانَ ثَوَابًا وَغَيْرَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى أَنَّ الْإِعَادَةَ قِسْمٌ مِنَ الْأَدَاءِ أَخْصَصَ مِنْهُ وَأَنَّ الْبِيضَاوِيَّ فِي مَنَاجِيهِ وَتَبِعَهُ التَّفْتَازَانِيُّ عَلَى أَنَّهَا قَسِيمٌ لَهُ قَالَ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهَا قِسْمًا مِنَ الْأَدَاءِ أَيْ وَهُوَ الصَّوَابُ أَنَّهَا تُطْلَبُ وَتَكُونُ إِعَادَةً اصْطِلَاحِيَّةً عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ رَكْعَةً. اهـ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْأَصُولِيِّينَ فِي تَعْرِيفِ الْأَدَاءِ وَلَا كَلَامَ الْفُقَهَاءِ مِنْ اشْتِرَاطِ رَكْعَةٍ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُوَافِقُ الْأَوَّلَ بَبَحْثِ اشْتِرَاطِ وَقُوعِهَا كُلِّهَا فِي الْوَقْتِ لِكَيْتَهُ مَعَ ذَلِكَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمُدَارَ فِي الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ عَلَى مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْفُقَهَاءِ لَا الْأَصُولِيِّينَ فَالَّذِي يُتَّبَعُ الْآنَ اشْتِرَاطُ رَكْعَةٍ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ يُؤَيِّدُ اشْتِرَاطَ الْكُلِّ وَلَوْ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا فِي الْأَوَّلَى أَوِ الثَّانِيَةِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا سَلَّمَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ بِمَسْجِدِ الْخَيْفِ رَأَى رَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا فَسَأَلَهُمَا فَقَالَا صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا فَقَالَ إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلَّيَا مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ»^(١) وَصَلَّيْتُمَا يَصْدُقُ بِالْإِنْفِرَادِ، وَالْجَمَاعَةِ وَخَيْرٌ «مَنْ صَلَّى وَحْدَهُ ثُمَّ أَدْرَكَ جَمَاعَةً فَلْيُصَلِّ إِلَّا الْفَجْرَ، وَالْعَصْرَ» أَعْلَى بِالْوَقْفِ وَرُذٌّ بِأَنْ يُقَّةَ وَصَلَهُ وَيُجَابَ بِأَنَّ الْمُصَرَّحَ بِالْجَوَازِ فِي الْوَقْتَيْنِ أَصَحُّ مِنْهُ وَهُوَ الْخَبَرُ الْأَوَّلُ، وَالْخَبَرُ الْآخَرُ وَهُوَ (أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَقَالَ ﷺ «مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ»^(٢) فَصَلَّى مَعَهُ رَجُلٌ أَيْ أَبُو

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [١٦٠/٤]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٢١٩]، والنسائي في (سننه) [رقم/٨٥٨]، وغيرهم من طريق: جابر بن يزيد بن الأسود العامري عن أبيه به.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للألباني [رقم/٦٦٧].

(٢) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٦٤/٤]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٥٧٤]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٢٢٠]، وغيرهم من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. وينظر: (صحيح أبي داود) للألباني [رقم/٥٣٧].

بَكَرٍ ﷺ كما في سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ فيه ندبُ صلاةٍ من صَلَّى مع الدَاخِلِ وَندَبُ شَفَاعَةٍ مَنْ لَمْ يُرِدِ الصَّلَاةَ معه إِلَى مَنْ يُصَلِّي معه وَأَنَّ الْمَسْجِدَ الْمَطْرُوقَ لَا تُكْرَهُ فِيهِ جَمَاعَةٌ بَعْدَ جَمَاعَةٍ كَذَا فِي الْمَجْمُوعِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةُ هُنَا بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَأَنَّ أَقَلَّ الْجَمَاعَةِ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ وَجَوَزَ شَارِحُ الْإِعَادَةِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَقَالَ إِنَّهُ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ ، وَإِنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمَرَّةِ لَمْ يَعْتَمِدْهُ سِوَى الْأَذْرَعِيِّ وَالزَّرْكَشِيِّ . ١ هـ . وَيُرَدُّ مَا مَرَّ أَنَّهُ الْمَنْصُوصُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ وَقَالَ لَمْ يُثَقَّلْ فِعْلُهَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَاعْتَمَدَهُ آخَرُونَ غَيْرُ ذَيْنِكَ فَبَطَلَ مَا ذَكَرَهُ وَحِينَئِذٍ يَنْدَفِعُ بِحَيْثُ إِنَّهَا إِنَّمَا تُسَنُّ إِذَا حَضَرَ فِي الثَّانِيَةِ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ فِي الْأُولَى وَالْأُولَى لَا لَزِمَ اسْتِغْرَاقُ الْوَقْتِ وَوَجْهُ انْدِفَاعِهِ أَنَّهُ لَا اسْتِغْرَاقَ إِذْ لَا تُتَدَبَّرُ الْإِعَادَةُ إِلَّا مَرَّةً وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ كَالْإِعَادَةِ مُتَفَرِّدًا أَيْ إِلَّا لِمُذَرِّ كَانَ وَقَعَ خِلَافٌ فِي صِحَّةِ الْأُولَى فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الْقَاضِي صَرِيحًا فِيهِ وَهُوَ لَوْ ذَكَرَ فِي مُؤَدَّاهُ أَنَّ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ أَتَمَّ ثُمَّ صَلَّى الْفَائِتَةَ ثُمَّ أَعَادَ الْحَاضِرَةُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ . وَكَأَنَّ شَيْخَنَا اعْتَمَدَ هَذَا الْبَحْثَ حَيْثُ قَالَ فِيمَنْ صَلَّيَا فَرِيضَةً مُتَفَرِّدَيْنِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لِأَحَدِهِمَا الْاِقْتِدَاءُ بِالْآخَرِ فِي إِعَادَتِهَا فَلَا تُسَنُّ الْإِعَادَةُ ، وَإِنْ شَمَلَهُ كَلَامُ الْمَنَاجِ وَغَيْرُهُ لِقَوْلِهِمْ إِنَّمَا تُسَنُّ الْإِعَادَةُ لِغَيْرِ مَنْ الْاِنْفِرَادُ لَهُ أَفْضَلُ . ١ هـ ، وَبِمَا قَرَّرْتَهُ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ لِقَوْلِهِمْ إِلَى آخِرِهِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمُ الْمَذْكُورَ لَا شَاهِدَ فِيهِ لِمَا ذَكَرَهُ أَصْلًا لِمَنْعِ أَنَّ الْاِنْفِرَادَ هُنَا أَفْضَلُ بَلِ الْأَفْضَلُ الْاِقْتِدَاءُ حَيْثُ لَا مَانِعَ ، وَإِنَّمَا شَاهِدُهُ ذَلِكَ الْبَحْثُ لَكِنْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُلَازِمَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَبَحَثَ جَمَعَ اشْتِرَاطَ نِيَّةِ الْإِمَامَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ بَلِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْأَوْجَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا لَمْ يَتَوَّأْهُ تَكُونُ صَلَاتُهُ فُرَادَى وَهِيَ لَا تَتَعَقَّدُ كَمَا تَقَرَّرَ ، فَإِنْ قُلْتَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِنَا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْجَمَاعَةِ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ صَلَاتَهُ جَمَاعَةٌ لَكِنْ لَا ثَوَابَ فِيهَا وَبِهِ يُرَدُّ أَنَّهُمَا انْعَقَدَتْ لَهُ فُرَادَى . قُلْتُ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ عِبَارَتِهِ بِأَنَّهَا جَمَاعَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِينَ دُونَهُ وَإِلَّا لَانْعَقَدَتْ الْجُمُعَةُ حِينَئِذٍ اِكْتِفَاءً بِصُورَةِ الْجَمَاعَةِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمَكْرُوهَةَ لِنَحْوِ فَسَقِ الْإِمَامِ يُكْتَفَى بِهَا لِصِحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مَعَ كَوْنِهَا شَرْطًا لِصِحَّتِهَا كَمَا أَنَّهَا هُنَا كَذَلِكَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مَا حَاصِلُهُ إِنَّمَا تُسَنُّ الْإِعَادَةُ مَعَ الْمُتَفَرِّدِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُكْرَهُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ وَيَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَتْ الْكِرَاهَةُ لِفُسْقِهِ أَوْ بَدْعِيَّةٍ لَمْ يُعَدَّهَا مَعَهُ وَإِلَّا أَعَادَهَا ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ ثُمَّ تَرَدَّدَ فِيمَا لَوْ رَأَى مُتَفَرِّدًا صَلَّى مَعَ قُرْبِ قِيَامِ الْجَمَاعَةِ هَلْ يُصَلِّي مَعَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْذَرْ أَوْ إِنْ عُذِرَ أَوْ يَنْتَظَرُ إِقَامَتَهَا . ١ هـ ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفُسْقِ وَالبَدْعِ وَغَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَهِيَ جِرْمَانُ الْفَضِيلَةِ مَوْجُودَةٍ فِي الْكُلِّ إِذْ كُلُّ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ يَمْنَعُ فَضْلَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً صُورَةً يَسْقُطُ بِهَا فَرَضُ الْكِفَايَةِ بَلِ وَيُكْتَفَى بِهَا فِي الْجُمُعَةِ مَعَ أَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا ، وَالْأَوْجَهُ فِيمَا تَرَدَّدَ فِيهِ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْمَسْجِدُ مَطْرُوقًا وَلَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ لَمْ يَأْذَنْ لَا يُصَلِّي مَعَهُ مُطْلَقًا لِكِرَاهَةِ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ إِمَامِهِ وَإِلَّا صَلَّى مَعَهُ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ أَنَّ مُحَلَّ سَنِّ الْإِعَادَةِ مَعَ جَمَاعَةٍ إِذَا كَانُوا بِغَيْرِ مَسْجِدٍ تُكْرَهُ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهِ ثَانِيًا وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا رَجَحْتَهُ

ويظهر أن محلّ نديها مع المنفرد إن اعتقد جوازها أو نديها وإلا لم تنعقد؛ لأنه لا فائدة لها تعود عليه ويبحث أيضا أنها لا تسن إذا كان الانفراد أفضل وأنه لو أعادها نحو العرّة. فإن سئت لهم الجماعة فواضح وإلا لم تنعقد قال الأذرعى ولا خفاء أن محلّ سنّها ما لم يعارضها ما هو أهم منها وإلا فقد تحرّم وقد تكره وقد تكون خلاف الأولى. اهـ. ولا ينافي ما تقرّر من عدم الانعقاد لمن لم تشرع له الجماعة؛ لأن الحرمة ومقابلها هنا لمعنى خارج فلا ينافي مشروعية الجماعة وفضلها.

(تنبيه) وقع في شرحي للإرشاد، والعباب مع الإشارة في الثاني إلى التوقف في ذلك النظر لكلام المتأخرين الدال على أن سبب ندب الإعادة لمن صلى منفردا وجود فضل الجماعة تارة وصورتها أخرى ولمن صلى جماعة رجاء كون الفضل في الثانية ولو دون الأولى لما في الخبر المتفق عليه (أن معادًا كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يذهب ويصلي بأصحابه مع كون الجماعة الأولى أكمل وأنتم) فثبت على ذلك حمل تلك الأبحاث السابقة على الثاني؛ لأنه الذي ترتبط بإعادته رجاء الثواب دون الأول؛ لأن القصد وجود صورة الجماعة في فرضه ليخرج عن نقص عدم الجماعة فيه ويؤيد الاكتفاء بالصورة في هذا اكتفاؤهم بها في الجمعة كما مرّ إذ لو صليت في جماعة مكروهة انعقدت مع كون الجماعة شرطًا لصحتها كالمعادة فإذا اكتفى ثم بصورتها فهنا في المنفرد أولى ثم نظرت كلام المجموع، والروضة وغيرهما فرأيت ظاهرًا في أن سبب الإعادة في القسمين حصول الفضيلة وعبارة الروضة كالمهذب وأقره في شرحه ويستحب لمن صلى إذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده أن يصليها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وعبارة الكفاية وتسن الإعادة أيضًا مع من رآه يصلي منفردًا ليحصل للثاني فضيلة الجماعة بالاتفاق لورود الخبر بذلك أي السابق وهو (من يتصدق على هذا). وإذا تقرّر أن ملحق ندب الإعادة رجاء الثواب مطلقًا اتجهت تلك الأبحاث التي حاصلها أنه لا تندب الإعادة بل لا تجوز للمنفرد وغيره إلا إذا كانت الجماعة التي يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة لكن يؤخذ مما مرّ عن الزركشي في مسألة المفارقة أن العبرة في ذلك بتحرّمها، وإن انتفى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لتحوي أفراد عن الصف أو مقارنة أفعال الإمام، فإن قلت لم اشترطوا هنا ذلك واكتفوا في الجمعة بصورة الجماعة وإن كرهت مع كونها شرطًا لصحة كل منهما قلت يفرق بأن الفرض هنا قد وقع فلم يكن للإتيان بالثاني مسوغ إلا رجاء الثواب وإلا كان كالعيب وثم الفرض منوطة صحته بوقوعه في جماعة فوسّع للناس فيها بالاكتفاء بصورتها إذ لو كلفوا بجماعة فيها ثواب لشق ذلك عليهم، فإن قلت بحث بعضهم في المنفرد ندب الإعادة معه، والافتداء به، وإن كره؛ لأن الكراهة تختص بالمصلي معه لتقصيره بالافتداء به ومع ذلك يكتب له ثواب الإعانة فالكراهة لأمر خارج. اهـ. قلت هذا البحث يوافق ما قدمته عن الشرحين السابقين، وأما ما هنا فالمدار فيه على ثواب عند التحريم في صلاة المنفرد من حيث الجماعة وفي هذه لا يحصل ذلك خلافًا لهذا الباعث ومرّ في التيمم أنه لو صلى به ولم يرج الماء ثم

وَفَرَضَهُ الْأَوَّلَى فِي الْجَدِيدِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَتَوَي بِالثَّانِيَةِ الْفَرَضَ

وَجَدَهُ لَمْ تُسَنَّ لَهُ إِعَادَتُهَا وَاعْتَرَضَ بِمَا صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِمُسَافِرٍ تَيَمَّمَ وَصَلَّى أَجْزَأَتَكَ صَلَاتُكَ وَأَصَبْتَ السَّنَةَ» وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ بِالْوُضُوءِ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»^(١) وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْأَوَّلِ عَدَمُ نَدْبِ إِعَادَتِهَا مَعَ جَمَاعَةٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي إِعَادَتِهَا مُتَفَرِّدًا لِأَجْلِ الْمَاءِ، وَأَمَّا إِعَادَتُهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ فَلَا نِزَاعَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَيَمَّمَ فِي الْإِعَادَةِ جَمَاعَةٌ كَالْمُتَوَضِّعِ. (وَفَرَضَهُ الْأَوَّلَى) الْمُغْنِيَةُ عَنِ الْقَضَاءِ وَغَيْرُهَا بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ نَدْبِ إِعَادَتِهَا (فِي الْجَدِيدِ) لِلْخَيْرِ الْأَوَّلِ وَلِسُقُوطِ الطَّلَبِ بِهَا. (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَتَوَي بِالثَّانِيَةِ الْفَرَضَ) صَوْرَةٌ حَتَّى لَا يَكُونَ نَفْلًا مُبْتَدَأً أَوْ مَا هُوَ فَرَضٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِي الْجُمْلَةِ لَا عَلَيْهِ هُوَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعَادَهَا لِيَنَالَ ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ فِي فَرَضِهِ، وَإِنَّمَا يَنَالُهُ إِنْ نَوَى الْفَرَضَ وَ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِعَادَةِ إِيجَادُ الشَّيْءِ ثَانِيًا بِصِفَتِهِ الْأَوَّلَى وَبِهَذَا مَعَ اشْتِرَاطِهِمْ فِي الْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نِيَّةٍ مُجْزِئَةٍ فِي الْوُضُوءِ الْأَوَّلِ يُتَجَنَّبُ مَا هُنَا دُونَ مَا اعْتَمَدَهُ فِي الرُّوْضَةِ، وَالْمَجْمُوعُ أَنَّهُ يَكْفِي نِيَّةَ الظَّاهِرِ مَثَلًا عَلَى أَنَّهُ اعْتَرَضَ أَيْضًا بِأَنَّهُ اخْتِيَارٌ لِلْإِمَامِ وَلَيْسَ وَجْهًا فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مُعْتَمِدًا أَمَّا إِذَا نَوَى حَقِيقَةَ الْفَرَضِ فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ لِتَلَاغُبِهِ وَلَوْ بَانَ فَسَادُ الْأَوَّلَى لَمْ تُجْزِئِهِ الثَّانِيَةُ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي رُءُوسِ الْمَسَائِلِ وَكَثِيرِينَ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ تُجْزِئُهُ وَتَبِعَهُ ابْنُ الْعِمَادِ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ غَافِلِينَ عَنْ بِنَائِهِ لَهُ عَلَى رَأْيِهِ أَنَّ الْفَرَضَ أَحَدُهُمَا كَذَا قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْوَجْهَ الْبُطْلَانُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ أَمَّا عَلَى الثَّانِي فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَهَا عَنْ ذَلِكَ بِنِيَّةٍ غَيْرِ الْفَرَضِ وَكَذَا عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَي بِهِ غَيْرَ حَقِيقَتِهِ وَتَأْيِيدُ الْإِجْزَاءِ بِغَسْلِ اللَّمْعَةِ فِي الْوُضُوءِ لِلتَّلْثِيثِ وَإِقَامَةِ جُلُوسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ مَقَامَ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا فِي فِعْلٍ مُسْتَأْنَفٍ فَهُوَ كَانْغَسَالِ اللَّمْعَةِ فِي وَضُوءِ التَّجْدِيدِ وَقَدْ قَالُوا بَعْدَ إِجْزَائِهِ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ لَمْ تَتَوَجَّهْ لِرَفْعِ الْحَدَثِ أَصْلًا فَهَذَا هُوَ نَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا. وَأَمَّا غَسْلُهَا لِلتَّلْثِيثِ، فَإِنَّمَا أَجْزَأُ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ اقْتَضَتْ أَنْ لَا يَكُونَ ثَانِيَةً وَلَا ثَالِثَةً إِلَّا بَعْدَ تِمَامِ الْأَوَّلَى وَلَا جُلُوسَةَ اسْتِرَاحَةٍ إِلَّا بَعْدَ جُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَنِيَّتُهُ مُتَضَمِّنَةٌ حُسْبَانَ هَذَيْنِ، وَأَمَّا نِيَّتُهُ فِي الْأَوَّلَى هُنَا فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِفِعْلِ الثَّانِيَةِ بِوَجْهِهِ وَجُودًا وَلَا عَدَمًا فَأَثَّرَ فِيهَا مَا قَارَنَهَا مِمَّا مَنَعَ وَقَوَّعَهَا فَرَضًا كَمَا تَقَرَّرَ نَعَمْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي غَسْلِ اللَّمْعَةِ لِلنَّسِيَانِ أَنَّهُ لَوْ نَسِيَ هُنَا فِعْلَ الْأَوَّلَى فَصَلَّى مَعَ جَمَاعَةٍ ثُمَّ بَانَ فَسَادُ الْأَوَّلَى أَجْزَأَتَهُ الثَّانِيَةَ لِجَزْمِهِ بِنِيَّتِهَا حَيْثُئِذٍ.

(تَنْبِيْهٌ) يَجِبُ فِيهَا الْقِيَامُ كَمَا مَرَّ وَيَحْرُمُ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا لَهَا أَحْكَامَ الْفَرَضِ لِكَوْنِهَا عَلَى صَوْرَتِهِ وَلَا يُنَافِيهِ جَوَازُ جَمْعِهَا مَعَ الْأَصْلِيَّةِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ النَّظَرَ هُنَا لِحَيْثِيَّةِ الْفَرَضِ وَتَمَّ لِصَوْرَتِهِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا عَلَى صَوْرَةِ الْأَصْلِيَّةِ فَرُوعِي فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصُّورَةِ وَهُوَ النِّيَّةُ وَالْقِيَامُ وَعَدَمُ الْخُرُوجِ وَنَحْوُهَا لَا مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْهُ.

(١) [صحيح] ج أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٣٣٨]، والنسائي في (سننه) [رقم / ٤٣٣]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٢٨٦ / ١]، وغيرهم من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. قلت: حديث صحيح. ينظر: (تخريج مشكاة المصابيح) للآلباني [رقم / ٥٣٣].

وَلَا رُخْصَةَ فِي تَرْكِهَا، وَإِنْ قُلْنَا سُنَّةً إِلَّا بَعْدَ عَامٍ كَمَطَرٍ أَوْ رِيحٍ عَاصِفٍ بِاللَّيْلِ، وَكَذَا وَحَلٌّ شَدِيدٌ عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ خَاصٌّ كَمَرَضٍ وَحَرٍّ وَزَيْدٍ شَدِيدَيْنِ، وَجُوعٌ وَعَطَشٌ ظَاهِرَيْنِ،

(ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وإن قلنا) إنها (سنة) لتأكيدها (إلا بعد عام) للمخبر الصحيح «من سمع النداء فلم يأتيه فلا صلاة له»^(١) أي كاملة إلا من عذر قيل السنة في تركها رخصة مطلقاً فكيف ذلك وجوابه أخذاً من المجموع أن المراد لا رخصة تقتضي منع الحرمة على الفرض، والكرهية على السنة إلا بعد عام ومن ثم فرغ على السنة أن تتركها يُقاتل على وجهه. وترد شهادته وتجب بأمر الإمام إلا مع عذر (عام كمطر) وقلج بيل ثوبه وبرد ليلاً أو نهارة إن تأذى بذلك للمخبر الصحيح (أنه عليه السلام أمر بالصلاة في الرحال يوم مطر لم يبل أسفل النعال) أما إذا لم يتأذى بذلك لخفته أو كن ولم يخش تقطيراً من سقوطه على ما قاله القاضي؛ لأن الغالب فيه النجاسة فلا يكون عذراً (أو ريح عاصف) أي شديد أو ريح بارد أو ظلمة شديدة (بالليل) أو وقت الصبح لخبر بذلك ولعظم مشقتها فيه دون النهار، (وكذا وحل) بفتح الحاء ويجوز إسكانها (شديد) بأن لم يأمن معه التلوث أو الزلق (على الصحيح) ليلاً أو نهارة؛ لأنه أشق من المطر وحذف في التحقيق، والمجموع التقييد بالشديد واعتمده الأذرعى (أو خاص كمرض) مشقتها كمسقة المشي في المطر، وإن لم يسقط القيام في الفرض للتابع رواه البخاري (وحر) من غير سموم (وبرد شديدتين) بليلاً أو نهاراً كالمطر بل أولى لكن الذي في الروضة وكذا أصلها أول كلامه تقييد الحر بوقت الظهر أي، وإن وجد ظلاً يمشي فيه وبه فارق مسألة الإبراد، وأما حر نشأ من السموم وهي الريح الحارة فهو عذر ليلاً ونهاراً حتى على ما فيهما ولا فرق هنا بين من ألقهما أو لا؛ لأن المداخ على ما به التأذي والمسقة وصوب عد الروضة وغيرها لهما من العام ويجاب بأن الشدة قد تختص بالمصلي باعتبار طبعه فيصح عدهما من الخاص أيضاً ثم رأيت شارحاً أشار لذلك، (وجوع وعطش ظاهرين) أي شديدتين لكن بحضرة مأكول أو مشروب وكذا إن قرب حضوره وعبر آخرون بالتوقان إليه ولا تنافي؛ لأن المراد به شدة الشوق لا أصله وهو مساو لشدة أحد ذينك وقول جمع متأخرين شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك رد أي إن أرادوا ولا قرب حضوره بأنه مخالف للأخبار كخبر «إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابعدوا بالعشاء»^(٢) وخبر «لا صلاة بحضرة طعام»^(٣) ولخصوص الشافعي وأصحابه. اهـ. والذي يتجه حمل

(١) [صحيح] أخرجه: ابن ماجه في (سننه) [٧٩٣/رقم]، وابن حبان في (صحيحه) [٢٠٦٤/رقم]، والحاكم في (المستدرک علی الصحيحین) [٣٧٢/١]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رضي الله عنهما.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للآلبي [٤٢٦/رقم].

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [٥١٤٨/رقم]، وغيره من حديث: عائشة رضي الله عنها.

(٣) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [٥٦٠/رقم]، وغيره من حديث: عائشة رضي الله عنها.

ومُدافعة حَدِيث، وَخَوْفِ ظَالِمٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ، وَمُلَازِمَةِ غَرِيمٍ مُغِيرٍ، وَعُقُوبَةِ يُرْجَى
تَرْكُهَا، إِنَّ تَغَيَّبَ أَيَّامًا،

ما قاله أولئك على ما إذا اختلَّ أصلُ خشوعه لِشِدَّةِ جوعه أو عطشه؛ لأنَّه حينئذٍ كُمدافعةُ الحديث بل هو أولى من المطرِ ونحوه ممَّا مرَّ؛ لأنَّ مشقةَ هذا أشدُّ ولأنَّها تُلازمُه في الصلاة بخلاف تلك وحملُ كلامِ الأصحابِ على ما إذا لم يختلَّ خشوعه إلا بحضرة ذلك أو قُربِ حضوره فيبدأ بأكل لُقْمٍ يكبِّرُ بها حِدَّةَ جوعه إلا أن يكونَ ممَّا يُستوفى دُفعةً كلِّينَ ويُؤيِّدُ ما ذَكَرْتُهُ كراهةُ الصلاة في كُلِّ حالٍ يسوءُ فيه خُلُقُه وشِدَّتُهُما تُسيءُ الخلقَ كما صرَّحوا به، وكُلُّ ما اقتضى كراهةُ الصلاة عُذْرٌ هنا ومن ثَمَّ عَدَّ بعضهم من الأعذارِ هنا كُلُّ وصفٍ كُرهَ معه القضاءُ كَشِدَّةِ الغَضَبِ، والحاصلُ أنَّه متى لم تُطلبِ الصلاةُ فالجماعةُ أولى (ومُدافعةُ حَدِيث) بَوَلٍ أو غَائِطٍ أو رِيحٍ لم يُمكنه تفرُّغُ نفسه، والتطهُّرُ قبلَ فَوْتِ الجماعةِ لِكراهةِ الصلاةِ حينئذٍ ومَحَلُّ ما ذَكَرَ في هذه الثلاثةِ إن اتَّسعَ الوقتُ بحيثُ لو قَدَّماها أدركَ الصلاةَ كامِلةً فيه وإلا حُرِّمَ ما لم يخشَ من تركِ أحدها مُبِيحٌ تَبَيَّنَ وإلا قَدَّمه. وإن خَرَجَ الوقتُ كما هو ظاهرٌ (وخَوْفِ ظَالِمٍ) مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ (على) معصومٍ من عِرْضٍ أو (نفسٍ أو مالٍ) أو اختِصاصٍ فيما يَظْهَرُ له أو لِغَيْرِهِ، وإن لم يَلْزَمْه الذَّبُّ عنه فيما يَظْهَرُ أيضًا خلافاً لِمَنْ قَيَّدَ به وذَكَرَ ظالِمٍ تمثيلٌ فقط، وإن خَرَجَ به ما يَأْتِي إِذِ الخوفُ على نحوِ خُبْرِهِ في تَتَوَرَّ عُذْرٌ أيضًا هذا إن لم يقصِدِ بذلك إسقاطَ الجماعةِ وإلا لم يُعذَّرْ ومع ذلك لو خَشِيَ تَلَفَهُ سَقَطَتْ عنه كما هو ظاهرٌ لِلتَّهْيِ عن إضاعةِ المالِ وكَذَا في أَكْلِ الكَرْبَةِ بِقَصْدِ الإسقاطِ فيأثمُ بِعَدَمِ حُضُورِ الجُمُعَةِ لِوُجُوبِهِ عليه حينئذٍ ولو مع الرِّيحِ الْمُتَنِّينِ لَكِنْ يُسَنُّ له السَّعْيُ في إِزَالَتِهِ إن أمكَّنَ ولا فَرْقَ عِنْدَ عَدَمِ قَصْدِ ذلك بينَ عِلْمِهِ بِتَضَيُّعِهِ قَبْلَ فَوْتِ الجماعةِ وَعَدَمِهِ على الأوجِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ وَأَنْ يَخْشَى تَلَفَهُ لو لم يخْبِرْهُ أَمَّا خَوْفُ غَيْرِ ظالِمٍ كَذِي حَقٍّ عليه واجِبٍ فوراً فَيَلْزَمُهُ الحُضُورُ وتَوْفِيَّتُهُ وَكَخَوْفِهِ على نحوِ خُبْرِهِ خَوْفُهُ عَدَمَ إِبْتِائِ بَلَدِهِ أو ضَعْفِهِ أو أَكْلِ نَحْوِ جَرَادٍ له أو فَوْتِ نَحْوِ مَغْصُوبٍ لو اشْتَغَلَ عنه بالجماعةِ وَيَظْهَرُ في تحصيلِ تَمَلُّكِ مَالٍ أَنَّهُ عُذْرٌ إن احتاجَ إليه حالاً وإلا فلا (و) خَوْفُ (مُلَازِمَةِ) أو حَبْسِ (غَرِيمٍ) مُعْصِرٍ) مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ فلا يَتَوَرَّ غَرِيمٌ؛ لأنَّه حينئذٍ الدَّائِنُ. ومِثْلُهُ وَكَيْلُهُ أو لِمَفْعُولِهِ فَيَتَوَرَّ؛ لأنَّه حينئذٍ المَدِينُ هذا إن عَجَزَ عن إِبْتِائِ إِعْسَارِهِ أو عَسَرَ عليه وإلا بَأَنْ كَانَ له به بَيِّنَةٌ وَهَنَّاكَ حَاكِمٌ يَقْبَلُهَا قَبْلَ الحَبْسِ وإلا فَكَالْعَدِيمِ كما بُحِثَ أو كَانَ ممَّا يَقْبَلُ فيه دَعْوَى الإِعْسَارِ بِبَيِّنَةٍ كَصَدَاقٍ وَدَيْنٍ إِنْتَافٍ فلا عُذْرَ (وعُقُوبَةِ) تَقْبَلُ العَفْوَ كَقَوْدٍ وَحَدٌّ قَذْفٍ وَتَعْزِيرٍ لِلَّهِ تَعَالَى أو لِأَدَمِيٍّ (يُرجى تركُها) ولو على بُعْدٍ ولو بِمَالٍ (إِنْ تَغَيَّبَ أَيَّامًا) يعني زَمَنًا يَسْكُنُ فيه غَضَبُ المُسْتَحِقِّ بخلافِ نَحْوِ حَدِّ الزَّنا إِذَا بَلَغَ الإمامُ وإلا كَانَ تَغْيِبُهُ عَنِ الشُّهُودِ عُذْرًا حَتَّى لا يَرْفَعُوهُ على ما ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَبِخلافِ ما عَلِمَ من مُسْتَحِقِّهِ بِقَرَأَتَيْنِ أَحْوَالُهُ أَنَّهُ لا يَعْفُو عَنْهُ، وَإِنَّمَا جازَ التَّغْيِبُ مع تَضَمُّنِهِ مَنَعَ حَقَّ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ فوراً؛ لأنَّه وسيلةٌ لِلْعَفْوِ المُنْدُوبِ إِلَيْهِ وَتَظْهِيرُهُ جَوَازَ تَأْخِيرِ الغَاصِبِ الرَّدَّ الواجِبَ عليه فوراً إلى الإِشْهادِ

وعُزِّي وتَأَهُبَ لِسْفَرٍ مع رُفْقَةٍ تَرَحَّلَ، وأَكَلَ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ، وحُضُورٍ قَرِيبٍ مُخْتَصِرٍ أو مَرِيضٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ، أو يَأْنَسُ بِهِ.

لِعُذْرِهِ بَعْدَ تَصَدِيقِهِ فِي دَعْوَى الرَّدِّ (وَعَرِي) بَأَن لَمْ يَجِدْ مَا تَخَلَّلَ مُرُوعَتُهُ بِتَرْكِهِ مِنَ اللَّبَاسِ؛ لِأَن عَلَيْهِ مَشَقَّةَ بَتْرِكِهِ (وَتَأَهُبَ لِسْفَرٍ) مُبَاحٌ (مَعَ رُفْقَةٍ تَرَحَّلَ) قَبْلَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ. وَلَوْ تَخَلَّلَ لَهَا لَا سِتْوَحَشَ لِلْمَشَقَّةِ فِي تَخَلُّفِهِ حَيْثُ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ (وَأَكَلَ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ) لِمَنْ يَظْهَرُ مِنْهُ رِيحُهُ كَثُومٌ وَيَصِلُ وَكُرَاتٍ وَفُجِّلَ لَمْ تَسْهَلْ مُعَالَجَتُهُ وَلَوْ مَطْبُوحًا بَقِيَ رِيحُهُ الْمُؤْذِي، وَإِنْ قَلَّ عَلَى الْأَوَجِّهِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يُغْتَفَرُ رِيحُهُ لِقَلَّتِهِ وَيُؤَيَّدُ مَا ذَكَرْتَهُ حَذْفُهُ تَقْيِيدَ أَصْلِهِ بِنِيءٍ وَذَلِكَ لِأَمْرِهِ ﷺ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ أَكَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَيْتِهِ وَأَنْ لَا يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ لِإِيذَانِهِ الْمَلَائِكَةُ» وَمَنْ تَمَّ كَرِهَ لِأَكْلِ ذَلِكَ وَلَوْ لِعُذْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ الْجَمَاعَةُ بِالنَّاسِ وَكَذَا دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ بِلَا ضَرُورَةٍ وَلَوْ خَالِيًا إِلَّا إِنْ أَكَلَهُ لِعُذْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ قِيلَ وَيُكْرَهُ أَكْلُ ذَلِكَ إِلَّا لِعُذْرٍ. ١ هـ. وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ هَذَا أَيْ الْأَكْلُ مُتَكَيِّفًا وَمَا قَبْلَهُ أَيْ أَكْلُ الْمُتَيْنِ مَكْرُوهَانِ فِي حَقِّهِ كَمَا فِي حَقِّ أُمَّتِهِ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ. ١ هـ. وَلَمْ أَرِ التَّصْرِيحَ بِكَرَاهِيَةِ لِلْأَمَةِ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فَلَعَلَّ صَرَّحَ بِهِ رَاجِعٌ لِلْمُشَبِّهِ فَقَطَّ ثُمَّ فِي إِطْلَاقِ كِرَاهِيَةِ أَكْلِهِ لَنَا نَظَرٌ وَلَوْ قَيَّدَتْ بِمَا إِذَا أَكَلَهُ وَفِي عَزْمِهِ الْجَمَاعَةُ بِالنَّاسِ أَوْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَبْعُدْ ثُمَّ رَأَيْتُ نُسْخَةً مُعْتَمَدَةً مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ مُفِيدَةً أَنَّ الشَّيْخَ تَبَّهَ لِمَا ذَكَرْتُهُ وَعِبَارَتُهَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ مُقَيَّدًا بِالْنِيءِ انْتَهَتْ وَالْحَقُّ بِهِ كُلُّ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ مِنْ بَدَنِهِ أَوْ مُمَاسَّةٍ وَهُوَ مُتَّجَعٌ، وَإِنْ نَوَّزَ فِيهِ وَمَنْ تَمَّ مَنَعَ نَحْوُ أَهْرَصَ وَأَجْدَمَ مِنْ مُخَالَطَةِ النَّاسِ وَيُنْفَقُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَيْ فَمِيَاسِيرِنَا فِيمَا يَظْهَرُ أَمَّا مَا تَسْهَلُ مُعَالَجَتُهُ فَلَيْسَ بِعُذْرٍ فَيَلْزَمُهُ الْحُضُورُ فِي الْجُمُعَةِ وَيُسَنُّ السَّعْيُ فِي إِزَالَتِهِ. فَعُلِمَ أَنَّ شَرْطَ إِسْقَاطِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ أَنَّ لَا يَقْصِدَ بِأَكْلِهِ الْإِسْقَاطَ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ تَعَسَّرَ إِزَالَتُهُ، (وَحُضُورٍ قَرِيبٍ) أَوْ نَحْوِ صَدِيقٍ أَوْ مَمْلُوكٍ أَوْ مَوْلَى أَوْ أَسْتَاذٍ (مُخْتَصِرٍ) أَيْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ. وَإِنْ كَانَ لَهُ مُتَعَهِّدٌ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ فِرَاقُهُ فَيَتَشَوَّشُ خُشُوعُهُ (أَوْ) حُضُورٍ قَرِيبٍ أَوْ أَجَنَّبِيٍّ (مَرِيضٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ) لَهُ أَوْ لَهُ مُتَعَهِّدٌ شُغِلَ بِنَحْوِ شِرَاءِ الْأَدْوِيَةِ؛ لِأَنَّهُ حَفِظَهُ أَهْمٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ (أَوْ) حُضُورٍ قَرِيبٍ أَوْ نَحْوِهِ مِمَّنْ مَرَّ لَهُ مُتَعَهِّدٌ لَكِنْ (يَأْنَسُ بِهِ) أَيْ بِالْحَاضِرِ؛ لِأَنَّهُ تَأْنَسَهُ أَهْمٌ وَمِنْ أَعْذَارِهَا أَيْضًا نَحْوُ زَلْزَلَةٍ وَعَلْبَةٍ نَعَاسٍ وَسِمَنِ مُفْرِطٍ لِيَخْبَرَ صَاحِبَ فِيهِ وَلِيَالِي زَفَافٍ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَسَعْيٍ فِي اسْتِرْدَادِ مَالٍ يَرْجُو حُصُولَهُ وَعَمَى حَيْثُ لَمْ يَجِدْ قَائِدًا بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ وَجَدَهَا فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ وَلَا أَثَرَ لِإِحْسَانِهِ الْمَشْيِ بِالْعَصَا إِذْ قَدْ تَحَدَّثَ وَهْدَةً يَقَعُ فِيهَا.

(تَنْبِيْهٌ) هَذِهِ الْأَعْذَارُ تَمْتَنِعُ الْإِثْمَ أَوْ الْكَرَاهَةَ كَمَا مَرَّ وَلَا تَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَاخْتَارَ غَيْرُهُ مَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ مِنْ حُصُولِهَا إِنْ قَصَدَهَا لَوْلَا الْعُذْرُ وَالسَّبْكِيُّ حُصُولُهَا لِمَنْ كَانَ يُلَازِمُهَا لِيَخْبَرَ الْبُخَارِيَّ الصَّرِيحَ فِيهِ وَأَوَجَّهُ مِنْهُمَا حُصُولُهَا لِمَنْ جَمَعَ الْأَمْرَيْنِ الْمُلَازِمَةَ وَقَصَدَهَا لَوْلَا الْعُذْرُ، وَالْأَحَادِيثُ بِمَجْمُوعِهَا لَا تَدُلُّ عَلَى حُصُولِهَا فِي غَيْرِ هَذَيْنِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَاصِلَ لَهُ حَيْثُ ذِي

فَصْلٌ

لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ أَوْ يَعْتَقِدُهُ كَمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الْقِبْلَةِ أَوْ إِنَاءَيْنِ
إِنْ تَعَدَّدَ الطَّاهِرُ فَلَا صَحَّ الصُّحَّةُ مَا لَمْ يَتَّعَيْنِ إِنَاءُ الْإِمَامِ لِلتَّجَاسَةِ، فَإِنْ ظَنَّ طَهَارَةَ إِنَاءٍ غَيْرِهِ
اقْتَدَى بِهِ قَطْعًا، فَلَوْ اشْتَبَهَ خَمْسَةٌ فِيهَا نَجَسٌ عَلَى خَمْسَةِ فَظَنَّ كُلُّ طَهَارَةَ إِنَاءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ
وَأَمَّ كُلُّ فِي صَلَاةٍ فَفِي الْأَصَحِّ يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ إِلَّا إِمَامُهَا فَيُعِيدُ الْمَغْرِبَ.

أَجْرُ مُحَاكِ لَأَجْرِ الْمُلَازِمِ الْفَاعِلِ لَهَا وَهَذَا غَيْرُ أَجْرِ خُصُوصِ الْجَمَاعَةِ فَلَا خِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْنَ
الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ فَتَأَمَّلْهُ ثُمَّ هِيَ إِنَّمَا تَمْنَعُ ذَلِكَ فِيمَنْ لَمْ يَتَأْتْ لَهُ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِي بَيْتِهِ وَإِلَّا لَمْ يَسْقُطِ
الطَّلَبُ عَنْهُ لِكِرَاهَةِ الْإِنْفِرَادِ لَهُ، وَإِنْ حَصَلَ الشُّعَارُ بِغَيْرِهِ.

فَصْلٌ فِي صِفَاتِ الْأَئِمَّةِ وَمَتَعَلِّقَاتِهَا

(لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ) لِيَعْلَمَهُ بِنَحْوِ حَدِّهِ لِتَلَاغِيهِ (أَوْ يَعْتَقِدُهُ) أَيُّ الْبُطْلَانِ كَأَنْ
يُظَنُّهُ ظَنًّا غَالِيًّا مُسْتَبَدًّا لِلْاجْتِهَادِ فِي نَحْوِ الطَّهَارَةِ (كَمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا) اجْتِهَادًا (فِي الْقِبْلَةِ) وَلَوْ بِالْتِيَامَنِ،
وَالْتِيَا سِرِّ، وَإِنْ اتَّحَدَّتِ الْجِهَةُ (أَوْ) فِي (إِنَاءَيْنِ) لِمَاءِ طَاهِرٍ وَنَجَسٍ بِأَنْ أَدَّى اجْتِهَادُ كُلِّ لِيَغِيرَ مَا أَدَّى
إِلَيْهِ اجْتِهَادُ الْآخَرِ فَصَلَّى كُلُّ لِيَجْهِيَ أَوْ تَوَضَّأَ مِنْ إِنَاءٍ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْاِقْتِدَاءُ بِالْآخَرِ لِاعْتِقَادِهِ بُطْلَانَ
صَلَاتِهِ (فَإِنْ تَعَدَّدَ الطَّاهِرُ) مِنَ الْآتِيَةِ كَالْمِثَالِ الْآتِيِ وَلَمْ يَظُنَّ مِنْ حَالٍ غَيْرِهِ شَيْئًا (فَلَا صَحَّ الصُّحَّةُ) فِي
اقْتِدَاءِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ (مَا لَمْ يَتَّعَيْنِ إِنَاءُ الْإِمَامِ لِلتَّجَاسَةِ) لِمَا يَأْتِي وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كِرَاهَةُ الْاِقْتِدَاءِ هُنَا لِلْخِلَافِ
فِي بُطْلَانِهِ وَأَنَّهُ لَا ثَوَابَ فِي الْجَمَاعَةِ لِمَا يَأْتِي فِي بَحْثِ الْمَوْقِفِ أَنَّ كُلَّ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ
يَمْنَعُ فَضْلَهَا (فَإِنْ ظَنَّ) بِالْاجْتِهَادِ (طَهَارَةَ إِنَاءٍ غَيْرِهِ) كِلَانِيَّتِهِ (اقْتَدَى بِهِ قَطْعًا) إِذْ لَا تَرَدُّدَ أَوْ نَجَاسَتَهُ امْتَنَعَ
قَطْعًا، (وَلَوْ اشْتَبَهَ خَمْسَةٌ) مِنَ الْآتِيَةِ (فِيهَا) إِنَاءٌ (نَجَسٌ عَلَى خَمْسَةٍ) مِنَ النَّاسِ وَاجْتَهَدَ كُلُّ وَاحِدٍ (فَظَنَّ)
كُلُّ طَهَارَةَ إِنَائِهِ) الْإِضَافَةُ لِلَاخْتِصَاصِ مِنْ حَيْثُ الْاجْتِهَادُ لَا لِلْمِلْكِ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيمَا يُجْتَهِدُ فِيهِ أَنْ
يَكُونَ مِلْكُهُ كَمَا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتُ أَكْثَرَ النَّاسِ إِذَا وَحَيْثُ لَا إِشْكَالَ (فَتَوَضَّأَ بِهِ) وَلَمْ يَظُنَّ شَيْئًا مِنْ أَحْوَالِ
الْأَرْبَعَةِ (وَأَمَّ كُلُّ) مِنْهُمْ الْبَاقِينَ (فِي صَلَاةٍ) مِنَ الْخَمْسِ مُبْتَدِئِينَ بِالصُّبْحِ (فَفِي الْأَصَحِّ) السَّابِقُ أَنْفَا
(يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ)؛ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ تَعَيَّنَتْ بِزَعْمِهِمْ فِي إِنَاءِ إِمَامِهَا، فَإِنْ قُلْتُ مَا وَجْهَ اعْتِبَارِ التَّعَيُّنِ بِالزَّعْمِ
هُنَا مَعَ أَنَّ الْمَدَارَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى عِلْمِ الْمُبْطِلِ الْمُعَيَّنِ وَلَمْ يَوْجَدْ بِخِلَافِ الْمُبْهَمِ لِمَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ صَلَاةٍ
أَوْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ قُلْتُ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي فِعْلِ الْمُكَلَّفِ وَهُوَ اقْتِدَاؤُهُ بِهِمْ
هُنَا صَوْنُهُ عَنِ الْإِبْطَالِ مَا أَمَكَّنَ اضْطِرَّارُنَا لِأَجْلِ ذَلِكَ إِلَى اعْتِبَارِهِ وَهُوَ لِاخْتِيَارِهِ لَهُ بِالتَّشْهِيِ يَسْتَلْزِمُ
اعْتِبَارَهُ بِبُطْلَانِ صَلَاةِ الْآخِرِ فَآخَذْنَاهُ بِهِ، وَأَمَّا ثُمَّ فَكُلُّ اجْتِهَادٍ وَقَعَ صَحِيحًا فَلَزِمَهُ الْعَمَلُ بِقَضِيَّتِهِ وَلَمْ
يُبَالِ بِوُقُوعِ مُبْطِلٍ مُبْهَمٍ (إِلَّا إِمَامُهَا فَيُعِيدُ الْمَغْرِبَ) لِصِحَّةِ مَا قَبْلَهَا بِزَعْمِهِ وَهُوَ مُتَّطَهَّرٌ بِزَعْمِهِ فِي الْعِشَاءِ
فَتَعَيَّنَ إِمَامُ الْمَغْرِبِ لِلتَّجَاسَةِ، وَالضَّابِطُ أَنَّ كُلًّا يُعِيدُ مَا ائْتَمَّ فِيهِ آخِرًا وَلَوْ كَانَ فِي الْخَمْسَةِ نَجَسَانِ

ولو اُفتدى شافعي بخنفي مس فرجه أو اقتصد فالأصح الصحة في الفصد دون المس
اغتياراً بنية المفتدي.

صحت صلاة كل خلف اثنين فقط ولو سمع صوت حديث أو شمه بين خمسة وتناكروه وأم كل في
صلاة فكما ذكر.

(تنبيه) يؤخذ مما تقرر من لزوم الإعادة أنه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الإمام فعل المغرب
لما تقرر من تعيين النجاسة في كل، فإن قلت إنما يتعين بالفعل لهما لا قبلهما قلت ممنوع بل المعين
هو فعل ما قبلهما لا غير كما هو صريح كلامهم.

(و) شمل قوله يعتقه الاعتقاد الجازم لدليل نشأ عن الاجتهاد في الفروع فعليه (لو اُفتدى شافعي
بخنفي) مثلاً أتى بمبطل في اعتقادنا أو اعتقاده كأن (مس فرجه أو اقتصد فالأصح الصحة في الفصد
دون المس اعتباراً) فيهما (بنية المفتدي) أي اعتقاده؛ لأنه محدث عنده بالمس دون الفصد ويحث
جمع أن محله إذا نسيه لتكون نيته للصلاة جازمة في اعتقاده بخلاف ما إذا علمه؛ لأنه متلاعب عندنا
أيضاً لعلمنا بأنه لم يحزم بالنية ويؤكد بأن هذا لو كان فرض المسألة لم يأت ما علل به مقابل الأصح
عدم صحتها خلف المفتصد من اعتبار نية الإمام؛ لأنه متلاعب فلا تقع منه صحيحة فلم يتصور جزم
المأموم بالنية بالخلاف إنما هو عند علمه حال النية بقصده، فإن قلت فما وجه صحة الاقتداء به
حينئذ وهو متلاعب عندنا كما تقرر قلت كونه متلاعباً عندنا ممنوع إذ غاية أمره أنه حال النية عالم
بمبطل عنده وعلمه به مؤثر في جزئه عنده لا عندنا فتأمل وأيضاً فالمدار هنا على وجود صورة صلاة
صحيحة عندنا وإلا لم يصح الاقتداء بمخالف مطلقاً؛ لأنه معتقد لعدم وجوب بعض الأركان وهذا
مبطل عندنا فاقضت الحاجة للجماعة اغتفار اعتقاده مبطلاً عندنا وإثباته بمبطل عنده، وإن تعمده.
ولو شك شافعي في إثبات المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسيناً
للظن به في توقي الخلاف ومر في سجدة ص أن المبطل الذي يغتفر جنسه في الصلاة لا يضُر إثبات
المخالف به وكذا لا يضُر إخلاله بواجب إن كان ذا ولاية خوفاً من الفتنة فيفتدي به الشافعي ولا
إعادة عليه وكأنهم إنما لم يوجبوا عليه موافقته في الأفعال مع عدم نية الاقتداء به لعسر ذلك وإلا فهو
محصل لدفع الفتنة ولصحة صلاة الشافعي يقيناً ويشكلاً على ذلك ما يأتي أنه لا تصح الجمعة
المسبوق، وإن كان السلطان معها الصادق بكونه إماماً إذ قياس ما هنا صحة اقتدائهم به خوف الفتنة
بل هي ثم أشد ويجاب بأنه عهد إيقاع غير الجمعة مع اختلال بعض شروطها لعذر ولم يعهد ذلك
في الجمعة بعد تقدم جمعة أخرى، فإن اضطروا للصلاة معه نوا ركعتين نافلة.

(تنبيه) رجح مقابل الأصح جماعة من أكابر أئمتنا بل ألف فيه مجلي ونقل عن الأكثرين لكن
نوزع فيه واختاره جمع محققون متأخرون وعلى المذهب فرق ابن عبد السلام بين ما هنا وعدم
صحة اقتداء أحد مجتهدين في الماء أو القبلة إذا اختلفت اجتهداهما بالآخر بأن المنع مطلقاً هنا يؤدي

وَلَا تَصِحُّ قُدُوةٌ بِمُقْتَدٍ. وَلَا بَمَنْ تَلَزَّمَهُ إِعَادَةُ كَمُقِيمٍ تَيَمَّمْ، وَلَا قَارِئٍ بِأَمِّي فِي الْجَدِيدِ،
وَهُوَ مَنْ يُخْلُ بِحَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَمَنْ أَرَتْ يُدْغِمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَالْتَعُ
يُبْدِلُ حَرْفًا بِحَرْفٍ،

إلى تعطيل الجماعة المطلوب تكثيرها بخلافه في ذينك لئلا يترتب عليهما، فإن قلت يؤيد المقابل المذكور ما هو معلوم أن من قلّد تقليداً صحيحاً كانت صلاته صحيحة حتى عند مخالفيه قلت معنى كونها صحيحة عند المخالف أنها تبرى فاعلها عن المطالبة بها ونحو ذلك لا آنا نربط صلاتنا بها؛ لأن هذا تخلّفه مفسدة أخرى هي اعتقادنا أنه غير جازم بالنية بالنسبة إلينا فمتعنا الربط لذلك لا لاعتقادنا بطلان صلاته بالنسبة لاعتقاده فالحاصل أنها من حيث ربطنا بها غير صالحة لذلك ومن حيث إبرائها لديمّة فاعلها صالحة له ظاهراً فيهما وأما باطناً فكل من صلاتنا وصلاته يحتمل الصّحة وغيرها لأن الحق أن المصيب في الفروع واحد لكن على كل مقلّد أن يعتدّ بناءً على أنه يجب تقليد الأرجح عنده أن ما قاله مقلّده أقرب إلى موافقة ما في نفس الأمر ممّا قاله غيره مع احتمال مصادفة قول غيره لما فيه فتأمّله .

(ولا تصحّ قُدُوةٌ بمُقْتَدٍ) بغيره إجماعاً ولو احتمالاً. ولو بعد السلام كما مرّ في سُجُود السهو، وإن بان إماماً وذلك لاستحالة اجتماع كونه تابعاً متبوعاً ولا أثر عند التردّد للاجتهاد فيما يظهر خلافاً للزركشي لأن شرطه أن يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا؛ لأن مدار المأمومية على النية لا غير. وهي لا يطلع عليها وخرَجَ بمُقْتَدٍ ما لو انقطعت القدوة كأن سلّم الإمام فقام مسبقاً فافتدى به آخر أو مسبقون فافتدى بعضهم ببعض فتصحّ في غير الجمعة في الثانية على المعتقد لكن مع الكراهة (ولا بمن تَلَزَّمَهُ إِعَادَةُ)، وإن افتدى به مثله (كمقيم تيمّم) لتقصص صلاته (ولا) قُدُوةٌ (قَارِئٍ بِأَمِّي فِي الْجَدِيدِ)، وإن لم يمكنه التعلّم ولا علّم بحاله؛ لأنّه لا يصحّ لتحمّل القراءة عنه لو أدركه رايماً مثلاً ومن شأن الإمام التحمّل ويصحّ اقتداؤه بمن يجوز كونه أمياً إلا إذا لم يجهر في جهريّة فتلزمه مفارقتة فإن استمرّ جهلاً حتى سلّم لزمته الإعادة ما لم يبين أنه قارئ.

(تنبيه) لزوم المفارقة هنا يشكّل عليه ما مرّ أن إمامه لو لحّن معيّراً في الفاتحة لم تلزمه مفارقتة لاحتمال نسيانه وهذا موجود هنا وقد يجاب بحمل ذلك على ما إذا لم يجوز كونه أمياً وإلا لزمته كما هنا؛ لأنّ عدم جهره أو لحنه يقوّي كونه أمياً وقضيته أنه متى تردّد في مانع اقتداء وقامت قرينة ظاهرة على وجوده لزمته المفارقة ومراراً عن السبكي ما يؤيده.

(وهو من يخلّ بحرف أو تشديد من الفاتحة) بأن لم يحسنه وهو نسبة لأمه حال ولاذته وحقيقته لغة من لا يكتب ومن يحسن سبع آيات مع من لا يحسن إلا الذكر وحافظ نصف الفاتحة الأول بحافظ نصفها الثاني مثلاً قارئ مع أمي (ومنه أرّت) بالمتنّاء (يدغم) بإبدال (في غير موضعه) أي الإدغام المفهوم من يدغم فلا يضرب إدغام فقط كتشديد لام أو كاف مالِك (والْتَعُ) بالمتنّاء (يبدل حرفاً)

وَتَصِيحُ بِمِثْلِهِ، وَتُكْرَهُ بِالتَّمْتَامِ وَالْفَأْفَاءِ وَاللَّاحِنِ، فَإِنْ غَيَّرَ مَعْنَى كَانَتْ مَعْنَى بَضْمٍ أَوْ كَسْرٍ أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمَكَّنَهُ التَّعْلُّمُ فَإِنْ عَجَزَ لِسَانُهُ أَوْ لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ لِمَكَانٍ تَعْلُمُهُ فَإِنْ كَانَ فِي الْفَاتِحَةِ فَكَأَمِّيٍّ وَلَا فَتَصِيحُ صَلَاتُهُ وَالْقُدُوءُ بِهِ. وَلَا تَصِيحُ قُدُوءُ رَجُلٍ وَلَا خُنْثَى بِامْرَأَةٍ وَلَا خُنْثَى.

أي يأتي بغيره بدله كراء بغين وسين بئاء نعم لا تضُرُّ لثغة يسيرة بأن لم تمنع أصل مخرجه، وإن كان غير صافٍ، (وتصيح) ولو في الجمعة بتفصيله الآتي فيها قُدُوءُ أمِّيٍّ وأخرس (بمثله) بالنسبة للمعجوز عنه، وإن لم يكن مثله في الإبدال كما إذا عجزا عن الراء وأبدلها أحدهما غينًا، والآخر لا ما بخلاف عاجز عن راء بعاجز عن سين، وإن اتفقا في البديل لإحسان أحدهما ما لم يُحسِنه الآخر، (وتكره) القُدُوءُ (بالتتمات) وهو من يُكْرَرُ التاء، والقياس التأتاء (والفأفاء) بهمزتين، والمد وهو من يُكْرَرُ الفاء والواو أي وهو من يُكْرَرُ الواو وكذا سائر الحروف لزيادته ونفرة الطبع عن سماعه ومن ثم كُرِهَتْ له الإمامة وصَحَّتْ لِعُدُّهِ مع إثباته بأصل الحرف (واللاحن) لَحَنًا لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَفَتْح دَالٍ نَعْبُدُ وَكَسْرٍ بَائِهَا وَنَوْنِهَا لِبَقَاءِ الْمَعْنَى، وَإِنْ أَيْمَ بَتَعَمُّدٍ ذَلِكَ (فإن) لَحَنَ لَحَنًا (غَيْرَ مَعْنَى) ولو في غير الفاتحة وكاللاحن هنا الإبدال لِكَتْه لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى كَمَا مَرَّ (كَانَتْ مَعْنَى بَضْمٍ أَوْ كَسْرٍ) أَوْ أَبْطَلَهُ كَالْمُتَّقِينَ وَحَذَفَهُ مِنْ أَصْلِهِ لِفَهْمِهِ بِالْأُولَى، (أبطل صلاة من أمكنه التعلم) ولم يتعلم؛ لأنه ليس بقرآن نعم إن ضاق الوقت صَلَّى لِحُرْمَتِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ؛ لَأَتَاهَا غَيْرُ قُرْآنٍ قَطْعًا فَلَمْ تَتَوَقَّفْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ عَلَيْهَا بَلْ تَعَمُّدُهَا وَلَوْ مِنْ مِثْلِ هَذَا مُبْطِلٌ وَأَعَادَ لَتَقْصِيرِهِ وَحَذَفَ هَذَا مِنْ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِي الْحَالِيْنَ (فإن عجز لسانه أو لم يمض زمن إمكان تعلمه) من حين إسلامه فيمن طرأ إسلامه ومن التميز في غيره على الأوجه كما مر؛ لأن الأركان، والشروط لا فرق في اعتبارها بين البالغ وغيره (فإن كان في الفاتحة) أو بدلها ولو الذكْرُ كما هو ظاهر (فكأَمِّيٍّ) ومَرَّ حُكْمُهُ (وإلا) بأن كان في غيرها وغير بدلها (فتصيح صلاته، والقُدُوءُ به) وكذا إن جهل التحريم وعذر أو نسي أنه لَحَنَ أو في صلاة فعلم أن صلاته لا تبطل بالتغيير في غير الفاتحة أو بدلها إلا إذا قدر وعلم وتعمد؛ لأنه حينئذ كلام أجبى وشرط إبطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة أو بدلها، فإنه ركن وهو لا يسقط بنحو جهل أو نسيان نعم لو تفتن للصواب قبل السلام بنى ولم تبطل صلاته وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردي ويُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي الْأُمِّيِّ بِأَنَّهُ هَذَا يَعْسُرُ الْأُطْلَاعُ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ وَاخْتَارَ السُّبُكِيُّ مَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الْإِمَامِ لَيْسَ لِهَذَا قِرَاءَةُ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِلَا ضَرُورَةٍ مِنَ الْبُطْلَانِ مُطْلَقًا. (ولا تصيح قُدُوءُ رَجُلٍ) أي ذَكَرٍ. وَلَوْ صَبِيًّا (ولا خُنْثَى) مُشْكِلٌ (بامْرَأَةٍ وَلَا خُنْثَى) مُشْكِلٌ إجماعًا في الرجل بالمرأة إلا مَنْ شَدَّ كَالْمُزْنِيِّ وَلاَحْتِمَالِ أَنْوَثَةِ الْإِمَامِ وَذُكُورَةِ الْمَأْمُومِ فِي خُنْثَى وَذُكُورَةِ الْمَأْمُومِ فِي خُنْثَى بِامْرَأَةٍ وَأَنْوَثَةِ الْإِمَامِ فِي رَجُلٍ بِخُنْثَى أَمَّا قُدُوءُ امْرَأَةٍ بِامْرَأَةٍ أَوْ خُنْثَى أَوْ رَجُلٍ وَخُنْثَى بِرَجُلٍ وَرَجُلٍ

وَتَصِيحُ لِلْمُتَوَضِّعِ بِالْمُتَيْمِّمِ، وَبِمَاسِحِ الْخُفِّ، وَلِلْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ، وَالْمُضْطَجِعِ. وَلِلْكَامِلِ
بِالصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ. وَالْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ سَوَاءٌ عَلَى النَّصِّ. وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ قُدْوَةِ السَّلِيمِ بِالسَّلِسِ،
وَالطَّاهِرِ بِالمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ الْمُتَحَيِّرَةِ.
وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ امْرَأَةً، أَوْ كَافِرًا مُغْلَنًا، قِيلَ أَوْ مُخْفِيًا وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ.

بِرَجُلٍ فَصَحِيحَةٌ فَالْصَّوَرُ تَسَعُ وَيُكْرَهُ اقْتِدَاءُ رَجُلٍ بِخُنْثَى اتَّضَحَتْ ذُكُورَتُهُ وَخُنْثَى اتَّضَحَتْ أُنُوثَتُهُ
بِامْرَأَةٍ وَمَحَلُّهُ إِنْ اتَّضَحَ بَطْنِيٌّ كَقَوْلِهِ لِلشَّكِّ (وَتَصِيحُ) الْقُدْوَةُ (لِلْمُتَوَضِّعِ بِالْمُتَيْمِّمِ) الَّذِي لَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ
لِكَمَالِ صَلَاتِهِ (و) لِلْمُتَوَضِّعِ (بِمَاسِحِ الْخُفِّ وَلِلْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ، وَالْمُضْطَجِعِ)، وَالْمُسْتَلْقِي وَلَوْ مَوْمِيًا
وَلَا أَحَدِهِم بِالْآخِرِ لَذَلِكَ وَلِلاتِّبَاعِ فِي الثَّانِي قَبْلَ مَوْتِهِ ﷺ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ وَهُوَ نَاسِخٌ لِخَبَرِ «وَإِذَا صَلَّى
جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»^(١) وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ نَسَخَ وَجُوبُ الْقُعُودِ وَجُوبُ الْقِيَامِ يُرَدُّ بَأَنَّ
الْقِيَامَ هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الْقُعُودُ لِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ فَحِينَ إِذْ نُسِخَ ذَلِكَ زَالَ اعْتِبَارُ الْمُتَابَعَةِ فَلَزِمَ
وُجُوبُ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (وَالْكَامِلُ) أَيْ الْبَالِغُ الْحُرُّ (بِالصَّبِيِّ) الْمُتَمَيِّزُ وَلَوْ فِي فَرْضٍ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ
(أَنَّ عَمْرَو بْنَ سَلَمَةَ بَكَسِرَ اللَّامِ كَانَ يُؤْمُ قَوْمَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ) نَعَمْ
الْبَالِغُ وَلَوْ مَفْضُولًا أَوْ قِتًا أَوَّلَى مِنْهُ لِلْخِلَافِ فِي صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ وَمَنْ تَمَّ كَرَاهَةً كَمَا فِي الْبُؤِطِي
(وَالْعَبْدُ) وَلَوْ صَبِيًّا لِمَا صَحَّ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ يُؤْمِنُهَا عَبْدُهَا ذُكْرَانُ نَعَمْ الْحُرُّ أَوَّلَى مِنْهُ إِلَّا إِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ فَقِهِ
كَمَا يَأْتِي، وَالْحُرُّ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَوَّلَى مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ دُعَاءَهُ أَقْرَبَ لِلْإِجَابَةِ وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْأَقْلَفِ وَلَوْ
بَالِغًا كَمَا فِي رَوْضَةِ شَرِيحٍ وَغَيْرِهَا (وَالْأَعْمَى، وَالْبَصِيرُ سَوَاءٌ عَلَى النَّصِّ) إِذَا اتَّحَدَا حُرِّيَّةً أَوْ رِقًّا مَثَلًا؛
لَأَنَّ الْأَعْمَى أَخْشَعُ، وَالْبَصِيرُ عَنْ الْخَبَثِ أَحْفَظُ نَعَمْ صَرَّحَ جَمْعٌ بِأَنَّ الْبَصِيرَ أَوَّلَى مِنَ الْأَعْمَى مُبْتَدِلٌ
وَرَدُّ بَأَنَّ الْأَعْمَى فِي عَكْسِهِ كَذَلِكَ وَاخْتِيارَ تَرْجِيحِ الْبَصِيرِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْخَبَثَ مُفْسِدٌ بِخِلَافِ تَرْكِ
الْخُشُوعِ أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا فَحُرُّ أَعْمَى أَوَّلَى مِنْ قَيْنٍ بَصِيرٍ، (وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ قُدْوَةِ) نَحْوِ (السَّلِيمِ بِالسَّلِسِ)
أَي سَلَسِ الْبُولِ وَنَحْوِهِ مِمَّنْ لَا تَلْزَمُهُ إِِعَادَةُ (وَالطَّاهِرِ بِالمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ الْمُتَحَيِّرَةِ) لِكَمَالِ صَلَاتِهِمَا
أَيْضًا، وَكَوْنُهُمَا لِلضَّرُورَةِ لَا يُنَافِي كَمَالَهُمَا وَإِلَّا لَوْ جَبَتْ إِِعَادَتُهُمَا أَمَّا قُدْوَةُ مِثْلِهِمَا بِهِمَا فَصَحِيحَةٌ جَزْمًا،
وَأَمَّا الْمُتَحَيِّرَةُ فَلَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ وَلَوْ لِمِثْلِهِمَا بِهَا لَوْ جُوبِ الْإِعَادَةُ عَلَيْهَا (وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ) بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى
خِلَافِ ظَنِّهِ (امْرَأَةً). أَوْ خُنْثَى (أَوْ كَافِرًا مُغْلَنًا) كُفِّرَ كَذِمِّي (قِيلَ أَوْ) بَانَ كَافِرًا (مُخْفِيًا) كُفِّرَ كَرْنَدِي
(وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ) لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْبَحْثِ لِظُهُورِ أَمَارَةِ الْمُبْطِلِ مِنَ الْأُنُوثَةِ، وَالْكَفْرِ وَاتِّشَارِ أَمْرِ الْخُنْثَى
غَالِبًا بِخِلَافِهِ فِي الْمَخْفِيِّ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي كُفْرِهِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ قِيلَ وَلَوْلَا لَكَانَ الْأَقْرَبُ
عَدَمُ قَبُولِهِ إِلَّا بَعْدَ إِسْلَامِهِ. ١هـ. وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَقْرَبُ قَبُولُهُ مَا لَمْ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَقْتَدِي بِهِ ثُمَّ يَقُولُ لَهُ بَعْدَ
الْفِرَاقِ لَمْ أَكُنْ أَسَلَّمْتُ حَقِيقَةً أَوْ ارْتَدَدْتُ لِكُفْرِهِ بِذَلِكَ فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لِقَبُولِ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦٥٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٤١٢]، وغيرهما من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

لا جُنُبًا، وذا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ. قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ: إِنَّ مُخْفِيَ الْكُفْرِ هُنَا كَمُعْلِنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْأَمْيُ كَالْمَرْأَةِ فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ اقْتَدَى بِخُنْثَى فَبَانَ رَجُلًا لَمْ يَشَقُّ الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ،

أَخْبَارِهِ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ وَيَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِمَجْهُولِ الْإِسْلَامِ مَا لَمْ يَبَيِّنْ خِلَافَهُ وَلَوْ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى الصَّلَاةِ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى إِسْلَامِهِ وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يُكْبِّرْ لِلْإِحْرَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْفَى غَالِبًا أَوْ كَبَّرَ وَلَمْ يَنْوِ فَلَاح. ١ هـ. قَالَ الْحَنَاطِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَوْ أَحْرَمَ بِإِحْرَامِهِ ثُمَّ كَبَّرَ ثَانِيًا بِنِيَّةٍ ثَانِيَةٍ سِرًّا بَحِيثٌ لَمْ يَسْمَعْ الْمَأْمُومُ لَمْ يَضُرَّ فِي صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ، وَإِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ أَيْ؛ لِأَنَّ هَذَا وَمَا يَخْفَى وَلَا أَمَارَةً عَلَيْهِ (لَا) إِنْ بَانَ إِمَامُهُ مُحَدِّثًا أَوْ (جُنُبًا أَوْ ذَا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ) فِي ثَوْبِهِ أَوْ مُلَاقِيهِ أَوْ بَدَنِهِ وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ إِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ كَمَا يَأْتِي إِذْ لَا أَمَارَةَ عَلَيْهَا فَلَا تَقْصِيرَ وَمَنْ تَمَّ لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ ثُمَّ نَسِيَهِ وَاقْتَدَى بِهِ وَلَمْ يَحْتَمِلْ تَطَهُّرَهُ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ أَمَّا إِذَا بَانَ ذَا نَجَاسَةٍ طَاهِرَةً فَتَلَزَمَتْهُ الْإِعَادَةُ لِتَقْصِيرِهِ وَرَجَحَ الْمُصَنِّفُ فِي كُتُبِهِ أَنَّ لَا إِعَادَةَ مُطْلَقًا، وَالْأَوْجَهُ فِي ضَبْطِ الظَّاهِرَةِ أَنْ تَكُونَ بَحِيثٌ لَوْ تَأَمَّلَهَا الْمَأْمُومُ رَأَاهَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يُصَلِّي إِمَامَهُ قَائِمًا وَجَالِسًا وَلَوْ قَامَ رَأَاهَا الْمَأْمُومُ وَفَرَّقَ الرَّوْيَانِيُّ بَيْنَ مَنْ لَمْ يَرَهَا لِعَمْدِهِ أَوْ اشْتَغَالِهِ بِصَلَاتِهِ فَيُعِيدُ وَمَنْ لَمْ يَرَهَا لِكُونِهَا بِعِمَامَتِهِ وَيُمْكِنُهُ رُؤُوسُهَا إِذَا قَامَ فَجَلَسَ عَجْزًا فَلَمْ يُمْكِنَهُ رُؤُوسُهَا فَلَا يُعِيدُ لِعُدْرِهِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَصِيرِ، وَالْأَعْمَى يُفْضَلُ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِفَرَضِ زَوَالِ عِمَامَةٍ بَحِيثٌ لَوْ تَأَمَّلَهَا رَأَاهَا وَأَنْ لَا وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يَنْتَجِبُ فِيهِ أَنَّهُ لَا تَلَزَمُهُ إِعَادَةُ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ بِوَجْهِ فَلَمْ يُنْظَرِ لِلْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ، فَإِنْ قُلْتُ فَمَا وَجْهُ الرَّدِّ عَلَى الرَّوْيَانِيِّ حِينَئِذٍ قُلْتُ وَجْهُهُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مَا فِيهِ تَقْصِيرٌ وَعَدَمُهُ وَيُوجِدُ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةَ يَوْجَدُ التَّقْصِيرُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي نَجَسٍ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْحَرَكَةِ بِالْقُوَّةِ بِخِلَافِهِ فِي السُّجُودِ عَلَى مُتَحَرِّكِ بِحَرَكَتِهِ لِفُحْشِ النِّجَاسَةِ وَمَا هُنَا نَجَاسَةٌ فَكَانَ الْإِحَاقُهَا بِهَا أَوْلَى (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ: إِنَّ مُخْفِيَ الْكُفْرِ هُنَا كَمُعْلِنِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْكَافِرِ لِلصَّلَاةِ بِوَجْهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. (وَالْأَمْيُ كَالْمَرْأَةِ فِي الْأَصَحِّ) بِجَمَاعِ النَّقْصِ، فَإِنْ بَانَ ذَلِكَ أَوْ شَيْءٌ مِمَّا مَرَّ غَيْرُ نَحْوِ الْحَدِيثِ وَالْخَبِيثِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ اسْتَأْنَفَ أَوْ بَعْدَهَا أَعَادَ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَانَ حَدَثُهُ أَوْ خَبِيثُهُ أَثْنَاءَهَا، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ وَبَيْنِي، وَالفَرْقُ أَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى نَحْوِ قِرَاءَتِهِ أَسْهَلُ مِنْهُ عَلَى طَهْرِهِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ شُوْهِدَ فُحْدُوثُ الْحَدِيثِ بَعْدَهُ قَرِيبٌ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ.

(لَوْ اقْتَدَى) رَجُلٌ (بِخُنْثَى) فِي ظَنِّهِ (فَبَانَ رَجُلًا) أَوْ خُنْثَى بِامْرَأَةٍ فَبَانَ أُنْثَى أَوْ خُنْثَى بِخُنْثَى فَبَانَ مُسْتَوَيَيْنِ مَثَلًا (لَمْ يَشَقُّ الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ) لِعَدَمِ انْعِقَادِ صَلَاتِهِ لِعَدَمِ جُزْمِ نِيَّتِهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا فِي ظَنِّهِ مَا لَوْ كَانَ خُنْثَى فِي الْوَاقِعِ بَانَ كَانَ اسْتِبَاهُ حَالِهِ مَوْجُودًا حِينَئِذٍ لَكِنْ ظَنُّهُ رَجُلًا ثُمَّ بَانَ خُنْثَى بَعْدَ الصَّلَاةِ ثُمَّ اتَّضَحَ بِالذِّكْرِ فَلَا تَلَزَمُهُ إِعَادَةُ عَلَى الْأَوْجَهِ لِلْجُزْمِ بِالنِّيَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ صَلَّى خُنْثَى خَلَفَ امْرَأَةً ظَانًّا أَنَّهَا رَجُلٌ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنُوثَةُ الْخُنْثَى كَمَا صَحَّحَهُ الرَّوْيَانِيُّ؛ لِأَنَّ لِلْمَرْأَةِ عَلَامَاتٍ ظَاهِرَةً غَالِبًا تُعْرَفُ بِهَا

والعدل أولى من الفاسق. والأصح أن الأفقه أولى من الأقرأ والأورع، ويُقدّم الأفقه والأقرأ على الأسنّ التسيب

فهو هنا مُقَصِّرٌ، وإن جَزَمَ بالنّيّة، (والعدل) ولو قنّاً مفضولاً (أولى) بالإمامة (من الفاسق) ولو خُرّاً فاضلاً إذ لا وثوق به في المُحافظة على الشُّروط ولخبر الحاكم وغيره «إن سَرَكَم أن تُقبَل صلاتكم فليؤمكم خياركم، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم»^(١) وفي مُرسَل «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ» ويُعَضِّدُهُ ما صَحَّ أن ابنَ عَمَرَ رضي الله عنهما كان يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاج وَكَفَى بِهِ فَاسِقًا وَتُكْرَهُ خَلْفُهُ وَهِيَ خَلْفَ مُبْتَدِعٍ لَمْ يَكْفُرْ بِبِدْعَتِهِ أَشَدُّ لَأَن اِعْتِقَادَهُ لَا يُعَارِفُهُ وَتُكْرَهُ إِمَامَةٌ مِنْ يَكْرَهُهُ أَكْثَرُ الْقَوْمِ. لِمَذْمُومٍ فِيهِ شَرْعِيٌّ غَيْرٌ نَحْوِ مَا ذَكَرْتُهُ لِرُورِدِ تَغْلِيظَاتٍ فِيهِ فِي السَّنَةِ حَتَّى أَخَذَ مِنْهَا بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ كَبِيرَةٌ لَا الْإِثْمَامُ بِهِ قَالَ الْمَوْرِدِيُّ وَيَحْرُمُ عَلَى الْإِمَامِ نَصَبُ الْفَاسِقِ إِمَامًا لِلْمُصَلَّوَاتِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِمُرَاعَاةِ الْمَصَالِحِ وَلَيْسَ مِنْهَا أَنْ يَوْقَعَ النَّاسَ فِي صَلَاةٍ مَكْرُوهَةٍ. اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ نَصَبِ كُلِّ مَنْ كُرِهَ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ وَنَاضَرَ الْمَسْجِدَ وَنَائِبُ الْإِمَامِ كَهُوَ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَفْقَةَ) فِي الصَّلَاةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ (أُولَى مِنَ الْأَقْرَأِ) غَيْرِ الْأَفْقَةِ، وَإِنْ حَفِظَ كُلُّ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لِلْفِقْهِ أَهَمُّ لَعَدَمِ انْحِصَارِ حَوَادِثِ الصَّلَاةِ وَلِأَنَّهُ ﷺ «قَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى مَنْ هُمْ أَقْرَأُ مِنْهُ» لِيَخْبَرَ الْبُخَارِيُّ «لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ إِلَّا أَرْبَعَةً أَنْصَارَ خَزَرَجِيَّونَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو زَيْدٍ رضي الله عنه» وَخَبَرٌ: «أَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَوُهُمْ»^(٢) مَحْمُولٌ عَلَى عَرَفِهِمُ الْغَالِبِ أَنَّ الْأَقْرَأَ أَفْقَهُ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَضُمُّونَ لِلْحِفْظِ مَعْرِفَةَ الْآيَةِ وَعُلُومَهَا نَعَمْ يَسَاوَى قِنٌّ فَقِيهٌ وَحُرٌّ غَيْرُ فَقِيهٍ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَيُنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى قِنٍّ أَفْقَهُ وَحُرٌّ فَقِيهٌ؛ لِأَنَّ مُقَابَلَةَ الْحَرِّيَّةِ بِيَزَادَةِ الْفِقْهِ غَيْرُ بَعِيدَةٍ بِخِلَافِ مُقَابَلَتِهَا بِأَصْلِ الْفِقْهِ فَهُوَ أُولَى مِنْهَا لِتَوَقُّفِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ دُونَهَا ثُمَّ رَأَيْتُ السُّبْكِيَّ أَشَارَ لِذَلِكَ (و) الْأَصَحُّ أَنَّ الْأَفْقَةَ أُولَى مِنَ (الْأَوْرَعِ)؛ لِأَنَّ حَاجَةَ الصَّلَاةِ إِلَى الْفِقْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَأُ عَلَى الْأَوْرَعِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَقْرَأِ الْأَصَحُّ قِرَاءَةً، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي ذَلِكَ فَلَا أَكْثَرَ قِرَاءَةٍ وَبَحَثَ الْإِسْتَوِيَّ أَنَّ التَّمَيِّزَ بِقِرَاءَةِ السَّبْعِ أَوْ بَعْضِهَا مِنْ ذَلِكَ وَتَرَدَّدَ فِي قِرَاءَةِ مُسْتَمْلَةٍ عَلَى لَحْنٍ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَيُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَا وَبَحَثَ أَيْضًا تَقْدِيمَ الْأَزْهَدِ عَلَى الْأَوْرَعِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُ إِذِ الزُّهْدُ تَجَنُّبُ فَضْلِ الْحَلَالِ، وَالْوَرَعُ تَجَنُّبُ الشُّبْهِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَى الْعَدَالَةِ بِالْعَقَّةِ وَحُسْنِ السَّيْرِ وَلَوْ تَمَيَّزَ الْمَفْضُولُ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ بِبُلُوغٍ أَوْ إِتْمَامِ عَدَالَةٍ أَوْ مَعْرِفَةِ نَسَبٍ كَانَ أُولَى، وَيُقَدَّمُ الْأَفْقَهُ، وَالْأَقْرَأُ أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا وَكَذَا الْأَوْرَعُ (عَلَى الْأَسْنِ، وَالنَّسَبِ) فَعَلَى أَحَدِهِمَا أُولَى؛ لِأَنَّ فَضِيلَةَ كُلِّ مَنْ

(١) [ضعيف] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [٢/ ٨٨]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٣/ ٢٤٦]، والطبرانی في (المعجم الكبير) [٢٠/ ٣٢٨]، وغيرهم من حديث: أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/ ١٨٢٣].

(٢) [صحیح] أخرجه: ابن حبان في (صحیحه) [رقم/ ٢١٣٢]، وغيره من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. قلت: حديث صحيح. ينظر: (التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان) للألباني [رقم/ ٢١٢٩].

والجديدُ تقديمُ الأسنِّ على التَّسْيِبِ. فإن استَوَيَا فَيَنْظَافَةُ الثَّوْبِ والبدنِ، وحُسْنِ الصَّوْتِ.
وطيبِ الصَّنْعَةِ ونحوها.
وَمُسْتَحَقُّ الْمُنْفَعَةِ بِمِلْكٍ أَوْ نَحْوِهِ أَوْلَىٰ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا فَلَهُ

الأولَيْنِ لَهَا تَعَلُّقٌ تَامٌ بِصَحَّةِ الصَّلَاةِ أَوْ كَمَا لَهَا بِخِلَافِ الْآخِرَيْنِ (والجديدُ تقديمُ الأسنِّ) في الإسلام (على التَّسْيِبِ)؛ لأنَّ فَضِيلَةَ الْأَوَّلِ فِي ذَاتِهِ، وَالثَّانِي فِي آبَائِهِ إِذْ هُوَ الْمُنْسُوبُ لِمَنْ يُعْتَبَرُ فِي الْكِفَاةِ كَالْعَرَبِ بِتَفْصِيلِهِمْ وَكَالْعُلَمَاءِ أَوِ الصُّلَحَاءِ وَلَا عِبْرَةَ بَيْنَ فِي غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَيَقْدَمُ شَابٌّ أَسْلَمَ أَمْسَ عَلَى شَيْخٍ أَسْلَمَ الْيَوْمَ نَعَمْ بَحَثَ الْمُحِبُّ الطَّبَرِيُّ أَتَهُمَا لَوْ أَسْلَمَا مَعًا وَاسْتَوَيَا فِي الصِّفَاتِ قُدِّمَ الْأَسْنُ لِعُمُومِ خَبَرِ مُسْلِمٍ بِتَقْدِيمِ الْأَسْنِ وَمَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ أَوْلَىٰ وَمَنْ أَسْلَمَ بِالتَّبَعِيَّةِ؛ لِأَنَّ فَضِيلَتَهُ فِي ذَاتِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ بُلُوغُ التَّابِعِ قَبْلَ إِسْلَامِ الْمُسْتَقِلِّ قُدِّمَ التَّابِعُ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَمُ إِسْلَامًا حِينَئِذٍ، وَخَبَرُ «وَلْيُؤْمَرْكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(١) كَانَ لِيَجْمَعَ مُتَقَارِبِينَ فِي الْفِقْهِ كَمَا فِي مُسْلِمٍ وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْعِلْمِ وَتُعْتَبَرُ الْهَجْرَةُ أَيْضًا فَيُقَدَّمُ أَفْقَهُ فَأَقْرَأُ فَأَقْدَمُ هَجْرَةً بِالنِّسْبَةِ لِآبَائِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَاسْنٌ فَإِنْ نَسَبَ فَعِلِمٌ أَنَّ الْمُتَنَسِّبَ لِلْأَقْدَمِ هَجْرَةً مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُتَنَسِّبِ لِقُرَيْشٍ مَثَلًا، وَإِنْ ذَكَرَ النَّسَبَ لَا يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْأَقْدَمِ هَجْرَةً. (فِي الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ) فِي الْمَثْنِ وَغَيْرِهِ (كَالْهَجْرَةِ فَنَظَافَةُ) الذَّكْرُ بِأَنْ لَمْ يُسَمَّ أَيُّ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ عِدَاوَتَهُ بِتَقْصِصِ يُسْقِطُ الْعِدَالَةَ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ نَظَافَةُ (الثَّوْبِ، وَالْبَدَنِ) مِنَ الْأَوْسَاحِ (وَحُسْنِ الصَّوْتِ وَطِيبِ الصَّنْعَةِ) بِأَنْ يَكُونَ كَسْبُهُ فَاضِلًا كِتَابَةً وَزِرَاعَةً (وَنَحْوِهَا) مِنَ الْفَضَائِلِ يُقَدَّمُ بِكُلِّ مَنَّا عَلَى مُقَابِلِهِ لِإِفْضَائِهِ إِلَى اسْتِمَالَةِ الْقُلُوبِ وَكَثْرَةِ الْجَمْعِ وَمَنْ ثُمَّ قُدِّمَ عَلَى الْأَوَجِّهِ مِنْ تَنَاقُضِ الْمُصَنَّفِ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ أَنْفَا الْأَحْسَنُ ذِكْرًا ثُمَّ الْأَنْظَلُفُ ثَوْبًا فَوَجَّهًا فَبَدَنًا فَصَّنْعَةً ثُمَّ الْأَحْسَنُ صَوْتًا فَصُورَةً، فَإِنْ اسْتَوَيَا وَتَشَاحَا أَقْرَعَ هَذَا كُلَّهُ حَيْثُ لَا إِمَامَ رَاتِبٍ أَوْ أَسْقَطَ حَقَّهُ لِلْأَوَّلَىٰ وَلَا قُدِّمَ الرَّاتِبُ عَلَى الْكُلِّ وَهُوَ مَنْ وَلَاهُ النَّاطِرُ وَلَايَةً صَحِيحَةً بِأَنْ لَمْ يُكْرَهْ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنِ الْمَاوَرِدِيِّ الْمُقْتَضِي عَدَمَ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ التَّوْلِيَةُ أَوْ كَانَ بِشَرِّطِ الْوَاقِفِ (وَمُسْتَحَقُّ الْمُنْفَعَةِ) يَعْنِي مَنْ جَازَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِمَحَلٍّ كَمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ عِبَارَةُ أَصْلِهِ (بِمِلْكٍ) لَهُ (وَنَحْوِهِ) كِلَابَةً وَإِعَارَةً وَوَقْفٍ وَإِذْنِ سَيِّدٍ (أَوَّلَى) بِالْإِمَامَةِ فِيمَا يَسْكُنُهُ بِحَقٍّ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ تَمَيَّزَ بِسَائِرٍ مَا مَرَّ فَيُؤْمَرُ إِنْ كَانَ أَهْلًا وَلَوْ نَحْوِ فَاسِقٍ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَهْلِ مَنْ تَصَحَّحَ إِمَامَتُهُ، وَإِنْ كُرِهَتْ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) الْمُسْتَحَقُّ لِلْمُنْفَعَةِ حَقِيقَةً وَهُوَ مَنْ عَدَا نَحْوَ الْمُسْتَعِيرِ إِذْ لَا تَجُوزُ الْإِنَابَةُ إِلَّا لِمَنْ لَهُ الْإِعَارَةُ وَالْمُسْتَعِيرُ مِنَ الْمَالِكِ لَا يُعِيرُ وَكَذَا الْقَيْنُ الْمَذْكُورُ حَضَرَ الْمُعِيرُ وَالسَّيِّدُ أَوْ غَابَا خِلَافًا لِتَقْيِيدِ شَارِحِ الْإِمْتِنَاعِ بِحَضْرَةِ الْمُعِيرِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ فِي كَلَامِهِ نَوْعَ اسْتِخْدَامِ (أَهْلًا) لِلْإِمَامَةِ كَمَا مَرَّ كَامِرَةً لِلرِّجَالِ أَوْ لِلصَّلَاةِ كَالْكَافِرِ، وَإِنْ تَمَيَّزَ بِسَائِرٍ مَا مَرَّ (فَلَهُ) إِنْ كَانَ

(١) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

التَّقْدِيمُ. وَيُقَدَّمُ عَلَى عَبْدِهِ السَّاكِنِ لَا مُكَاتِبِهِ فِي مِلْكِهِ.
وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ الْمُكْتَرِي عَلَى الْمُكْرِي، وَالْمُعِيرِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ. وَالْوَالِي فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ
أَوْلَى مِنَ الْأَفَقَةِ وَالْمَالِكِ.

فَضْلُ

لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ،

رَشِيدًا (التَّقْدِيمُ) لِأَهْلِ يَوْمِهِمْ أَيْ يُنْدَبُ لَهُ ذَلِكَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ» ^(١) وَفِي
رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ «فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ» ^(٢) أَمَّا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلُوا بَيْتَهُ لِمَصْلَحَتِهِ وَكَانَ زَمَنُهَا
بِقَدْرِ زَمَنِ الْجَمَاعَةِ، فَإِنْ أَذِنَ وَلَيْتَهُ لِوَاحِدٍ تَقَدَّمَ وَلَا صَلَّوْا فَرَادَى قَالَهُ الْمَاوَرْدِيُّ وَالصِّمَرِيُّ وَنَظَرَ فِيهِ
الْقَمُولِيُّ وَكَانَتْ لَمَحَ أَنْ هَذَا لَيْسَ حَقًّا مَالِيًّا حَتَّى يَنْوِبَ الْوَلِيُّ عَنْهُ فِيهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ الْمَلِكُ فَهُوَ
مِنْ تَوَابِعِ حُقُوقِهِ وَلِلْوَلِيِّ دَخَلٌ فِيهَا (وَيُقَدَّمُ) السَّيِّدُ (عَلَى عَبْدِهِ السَّاكِنِ) بِمِلْكِ السَّيِّدِ وَهُوَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُمَا
مِلْكُهُ أَوْ بِمِلْكِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ هُوَ الْمُسْتَعِيرُ فِي الْحَقِيقَةِ (لَا) عَلَى (مُكَاتِبِهِ فِي مِلْكِهِ) أَيْ الْمُكَاتِبِ يَعْنِي
فِيمَا اسْتَحَقَّ مُنْفَعَتَهُ وَلَوْ بَنَحُو إِجَارَةً وَإِعَارَةً مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ بِدَلِيلِ كَلَامِهِ السَّابِقِ فَلَا يُقَدَّمُ سَيِّدُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ
أَجَنَبِيٌّ مِنْهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوْلَى أَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ عَلَى قَبْلِهِ الْبَعْضُ فِيمَا مِلْكُهُ بِبَعْضِهِ الْخَرُّ، (وَالْأَصَحُّ) تَقْدِيمُ
الْمُكْتَرِي (وَمُقَرَّرٌ نَحْوُ النَّاطِرِ (عَلَى الْمُكْرِي)، وَالْمُقَرَّرُ نَظَرًا لِمِلْكِ الْمُنْفَعَةِ وَقَيَّدَ شَارِحُ الْمُكْرِي بِالْمَالِكِ
وَهُوَ مُوَهِّمٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ الْمَالِكُ لِلْمُنْفَعَةِ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مُوَهِّمٌ أَيْضًا إِذْ لَا يُكْرَى إِلَّا مَالِكٌ لَهَا فَهُوَ لَبِّيَانٌ
الْوَاقِعُ لَا لِلْإِحْتِرَازِ (وَالْمُعِيرُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ) لِمِلْكِهِ الرِّقَبَةُ، وَالْمُنْفَعَةُ وَاخْتَارَ السُّبُكِّيُّ تَقْدِيمَ الْمُسْتَعِيرِ
لِشُمُولِ فِي بَيْتِهِ الْمَارِّ فِي الْخَبَرِ لَهُ وَلَا لَزِمَ تَقْدِيمُ نَحْوِ الْمُؤَجَّرِ أَيْضًا وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْمَلِكِ أَوْ
لِلْإِخْتِصَاصِ وَكِلَاهُمَا مُتَحَقِّقٌ فِي مِلْكِ الْمُنْفَعَةِ فَدَخَلَ الْمُسْتَأْجِرُ وَخَرَجَ الْمُسْتَعِيرُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لَهَا
(وَالْوَالِي فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ أَوْلَى مِنَ الْأَفَقَةِ وَالْمَالِكِ) إِلَّا إِذَا أَذِنَ فِي الصَّلَاةِ فِي مِلْكِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِي
الْجَمَاعَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ وَإِلَّا لَا تُقَامُ الْجَمَاعَةُ فِي مِلْكِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ فِيهَا لِئَلَّا يَلْزَمَ تَقَدُّمُ غَيْرِهِ بِغَيْرِ
إِذْنِهِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَزِدْ زَمَنُ الْجَمَاعَةِ وَلَا احتِجَاجَ لِإِذْنِهِ فِيهَا وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ
تَقَدُّمُهُ عَلَى غَيْرِ ذَيْنِكَ بِالْأَوْلَى، وَذَلِكَ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ وَيُقَدَّمُ مِنَ الْوَلَاةِ الْأَعْمُ وَلَايَةُ وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الرَّائِبِ إِنْ
شَمِلَتْ وَلَايَتُهُ الْإِمَامَةَ بِخِلَافِ وَلَايَةِ نَحْوِ الشَّرْطَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَوْ وَلَّى الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ الرَّائِبَ قُدَّمَ عَلَى
وَالِي الْبَلَدِ وَقَاضِيهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَيْضًا بَلْ يَظْهَرُ تَقْدِيمُهُ عَلَى مَنْ عَدَا الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ مِنَ الْوَلَاةِ.

(فَصْلٌ فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدُوةِ وَكَثِيرٍ مِنْ آدَابِهَا وَمَكْرُوهَاتِهَا)

(لَا يَتَقَدَّمُ) الْمَأْمُومُ (عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ) يَعْنِي الْمَكَانَ لَا بِقَيْدِ الْوُقُوفِ أَوْ التَّقْيِيدِ بِهِ لِلْغَالِبِ؛

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٦٧٣]، وغيره من حديث: أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٥٨٢]، وغيره من حديث: أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَتْ فِي الْجَدِيدِ، وَلَا تَضُرُّ مُسَاوَاتِهِ، وَيُنْدَبُ تَحْلُفُهُ قَلِيلًا، وَالْاِعْتِبَارُ بِالْعَقِبِ.

لأن ذلك لم يُنْقَلْ (فإن تقدم) القائم أو غيره عليه بقيتاً في غير صلاة شدة الخوف وفاقاً لابن أبي عَصْرُونِ (بطلت) إن كان في الابتداء أو الأثناء وتسمية ما في الابتداء بطلاناً تغليب وإلا فهي لم تنعقد (في الجديد)؛ لأن هذا أفحش من المخالفة في الأفعال المبطل لما يأتي أما لو شك في التقدم عليه فلا تبطل، وإن جاء من أمامه؛ لأن الأصل عدم المبطل فقدم على أصل بقاء التقدم (ولا تضر مساواته) للإمام لعدم المخالفة لكتبتها مكروهة مؤنثة لفضيلة الجماعة أي فيما ساوى فيه لا مطلقاً، وإن اعتد بصورتها في الجمعة وغيرها حتى يسقط فرضها فلا تنافي خلافاً لمن ظنه وكذا يقال كما يصرح به كلامهم لا سيما كلام المجموع في كل مكروه من حيث الجماعة كمخالفة السنن الآتية في هذا الفصل، واللذين بعده المطلوبة من حيث الجماعة.

(تنبيه) من الواضح مما مر أن من أدرك التحرم قبل سلام الإمام حصل فضيلة الجماعة، وهي السبع والعشرون لكتبتها دون من حصلها من أولها بل أو في أثنائها قيل ذلك أن المراد بالفضيلة الفائتة هنا فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكتبتها متفاوتة كما تقرر وكذا يقال في كل مكروه هنا أمكن تبعضه.

(ويُنْدَبُ تَحْلُفُهُ) عنه (قليلاً) بأن تتأخر أصابعه عن عقب إمامه فيما يظهر؛ لأنه الأدب نعم قد تسنن المساواة كما يأتي في المرأة، والتأخر الكثير كما في امرأة خلف رجل (والاعتبار) في التقدم والتأخر، والمساواة في القيام وكذا الركوع كما هو ظاهر (بالعقب) الذي اعتمد عليه، وإن اعتمد على المتأخرة أيضاً كما هو قياس نظائره خلافاً للبعوي وهو ما يوجب الأرض من مؤخر القدم دون أصابع الرجل؛ لأن فحش التقدم إنما يظهر به فلا أثر لتقدم أصابع المأموم مع تأخر عقبه بخلاف عكسه ولا للتقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه إن تصور فيما يظهر ترجيحه من خلاف حكاة ابن الرفعة عن القاضي وعلل الصحة بأنها مخالفة لا تظهر فأشبهت المخالفة اليسيرة في الأفعال وبه يفرق بين ما هنا وضرر التقدم ببعض نحو الجنب فيما يأتي لأن تلك مخالفة فاجشة كما هو ظاهر وفي القعود بالآلية ولو راكباً وفي الاضطجاع بالجنب أي جميعه وهو ما تحت عظم الكتف إلى الخاصرة فيما يظهر وفي الاستلقاء بالعقب إن اعتمد عليه أيضاً وإلا فآخِر ما اعتمد عليه فيما يظهر ثم رأيت الأذرعِي قال هنا يحتمل أن العبرة برأيه ويحتمل غير ذلك وما ذكرته أوفق بكلامهم كما هو واضح سواء في كل مما ذكر اتحداً قياماً مثلاً أو لا، ومحل ما ذكر في العقب وما بعده إن اعتمد عليه فإن اعتمد على غيره وحده كأصابع القائم وركبة القاعد اعتبر ما اعتمد عليه على الوجه حتى لو صلى قائماً معتمداً على خشبتين تحت إبطيه فصارت رجلاه معلقتين في الهواء أو مماسيتين للأرض من غير اعتماد بأن لم يمكنه غير هذه الهيئة اعتبر الخشبَتان فيما يظهر ويتردد النظر في مصلوب اقتدى بغيره؛ لأنه لا اعتماد له على شيء إلا أن يقال اعتماده في الحقيقة على منكبَيْهِ؛ لانهما

وَيَسْتَدِيرُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ. وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ، وَكَذَا لَوْ وَقَفَا فِي الْكَعْبَةِ، وَاخْتَلَفَتْ جِهَتَاهُمَا، وَيَقِفُ الذَّكَرُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ، وَهُوَ أَفْضَلُ.
..... وَلَوْ حَضَرَ رَجُلَانِ

الْحَامِلَانِ لَهُ فَلْيُعْتَبَرَا وَكَانَ هَذَا هُوَ مَلْحَظُ الْإِسْنَوِيِّ فِي اعْتِبَارِهِمَا فَيَمْنَنَ تَعَلَّقَ بِحَبْلِ، وَرَدَّهُ بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثِيَّةٍ أُخْرَى هِيَ أَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَةَ يَوْجِبُ اخْتِيَارُهَا عَدَمَ انْعِقَادِ الصَّلَاةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَبْحَثِ الْقِيَامِ وَلَمْ أَرْ لِهِمْ كَلَامًا فِي السَّاجِدِ وَيُظْهِرُ اعْتِبَارُ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ إِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهَا أَيْضًا وَإِلَّا فَأَخِرُ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَبْحَثُ اعْتِبَارَ أَصَابِعِهِ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ، (وَيَسْتَدِيرُونَ) أَيِ الْمَأْمُومُونَ نَدْبًا إِنْ صَلَّوْا (فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ) كَمَا فَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارًا لِتَمْيِيزِهَا وَتَعْظِيمِهَا وَتَسْوِيَةً بَيْنَ الْكُلِّ فِي تَوَجُّهِهِمْ إِلَيْهَا وَبِهِ يُتَجَنَّبُ إِطْلَاقُهُمْ ذَلِكَ الشَّامِلَ لِكَثْرَةِ الْجَمَاعَةِ وَقِلَّتِهِمْ خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ النَّدْبَ بِكَثَرَتِهِمْ وَيُنَدَّبُ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ خَلْفَ الْمَقَامِ لِلاتِّبَاعِ وَمَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْاسْتِقْبَالِ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ صَفٌّ طَوِيلٌ فِي أُخْرِيَّاتِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَحَّ بِقِيْدِهِ السَّابِقِ ثُمَّ (وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا يَظْهَرُ بِذَلِكَ مُخَالَفَةٌ فَاجِشَةً بِخِلَافِهِ مَنْ فِي جِهَتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ الْقَوِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْرَبِيَّةَ مَكْرُوهَةٌ. مُقَوِّتَةٌ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ بَلْ مُتَّجَةٌ كَالْانْفِرَادِ عَنِ الصَّفِّ بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْهَبِيَّ أَحَقُّ بِالْمُرَاعَاةِ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ تَوَجَّهَ أَحَدُهُمَا لِلرُّكْنِ فَكُلُّ مَنْ جَانِبِيَّتُهُ جِهَتُهُ، (وَكَذَا لَوْ وَقَفَا فِي الْكَعْبَةِ وَاخْتَلَفَتْ جِهَتَاهُمَا) بِأَنَّ كَانَ وَجْهُهُ لَوَجْهِهِ أَوْ ظَهْرُهُ لظَهْرِهِ أَوْ وَجْهُهُ أَوْ ظَهْرُهُ أَحَدُهُمَا لِيَجْنِبَ الْآخِرَ فَتَصَحَّحْ، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ وَجْهُ الْإِمَامِ لظَهْرِ الْمَأْمُومِ كَمَا أَفْهَمَهُ الْمُثَنَّى لِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ مَعَ اتِّحَادِ جِهَتَيْهِمَا فَيَأْخُذُ هَذِهِ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَشَمِلَ كَلَامُهُمْ فِي هَذِهِ مَا لَوْ اسْتَقْبَلَا سَقَفَهَا وَكَانَ الْمَأْمُومُ أَرْفَعَ مِنَ الْإِمَامِ لِيَصْدُقَ تَقَدُّمُهُ عَلَيْهِ فِي جِهَتِهِ حِينَئِذٍ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ تَصْوِيرَهُمْ بِكَوْنِ ظَهْرِ الْمَأْمُومِ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ لَيْسَ لِلتَّقْيِيدِ بَلِ الْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلُهُمَا وَاحِدًا، وَالْمَأْمُومُ إِلَيْهِ أَقْرَبُ، وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ أَنَّ ظَهْرَهُ لَوَجْهِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُ مُقَدِّمِهِ لِيَجْهَةِ الْإِمَامِ وَبَعْضُهُ لِيَجْهَةِ الْإِمَامِ وَتَقَدَّمَ صَرٌّ عَلَى الْأَوْجَهِ تَغْلِيًا لِلْمُبْطِلِ أَمَّا لَوْ كَانَ الَّذِي فِيهَا الْإِمَامُ فَلَا حَجَرَ عَلَى الْمَأْمُومِ أَوْ الْمَأْمُومُ امْتَنَعَ تَوَجُّهُهُ لِيَجْهَةِ إِمَامِهِ لِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ فِي جِهَتِهِ (وَيَقِفُ) عَبَّرَ بِهِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي لِلْغَالِبِ أَيْضًا (الذَّكَرُ) وَلَوْ صَبِيًّا لَمْ يَحْضُرْهُ غَيْرُهُ (عَنْ يَمِينِهِ) وَإِلَّا سَنَّ لِلْإِمَامِ تَحْوِيلَهُ لِلاتِّبَاعِ (فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَسَارُهُ مَحَلٌّ أَحْرَمَ خَلْفَهُ ثُمَّ تَأَخَّرَ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ عَلَى الْيَمِينِ (ثُمَّ) بَعْدَ إِحْرَامِهِ لَا قَبْلَهُ (يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ) فِي الْقِيَامِ وَالْحَقُّ بِهِ الرُّكُوعُ وَهُوَ أَيْ تَأَخُّرُهُمَا (أَفْضَلُ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا وَلِأَنَّ الْإِمَامَ مُتَبَوِّعٌ فَلَا يُنَاسِبُهُ الْإِنْتِقَالُ هَذَا إِنْ سَهَّلَ كُلُّ مِنْهُمَا لِسَعَةِ الْمَكَانِ وَلَا تَعَيَّنَ مَا سَهَّلَ مِنْهُمَا تَحْصِيلًا لِلْسُّتَةِ أَمَّا فِي غَيْرِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ فَلَا تَقَدَّمَ وَلَا تَأَخَّرَ لِعُسْرِهِ حَتَّى يَقُومُوا (وَلَوْ حَضَرَ) ابْتِدَاءً مَعًا أَوْ مُرْتَبًا (رَجُلَانِ) أَوْ صَبِيَّانِ.

أَوْ رَجُلٌ وَصَبِيٌّ صَفًّا خَلْفَهُ وَكَذَا امْرَأَةٌ أَوْ نِسْوَةٌ، وَيَقِفُ خَلْفَهُ الرِّجَالُ ثُمَّ الصَّبِيَّانِ ثُمَّ
النِّسَاءَ. وَتَقِفُ إِمَامَتُهُنَّ وَسَطُهُنَّ،

(أَوْ رَجُلٌ وَصَبِيٌّ صَفًّا) أَي قَامَا صَفًّا (خَلْفَهُ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا (وَكَذَا لَوْ حَضَرَ امْرَأَةٌ أَوْ نِسْوَةٌ) فَقَطْ فَتَقِفُ هِيَ
أَوْ هُنَّ خَلْفَهُ، وَإِنْ كُنَّ مُحَارِمَةً لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا أَوْ ذَكَرٌ وَامْرَأَةٌ فَهُوَ عَنْ يَمِينِهِ وَهِيَ خَلْفَ الذَّكَرِ أَوْ ذَكَرَانِ
بِالْغَايَةِ أَوْ بِالْغِ وَصَبِيٌّ وَامْرَأَةٌ أَوْ خُنْثَى فَهُمَا خَلْفَهُ وَهِيَ أَوْ الْخُنْثَى خَلْفُهُمَا لِلاتِّبَاعِ أَوْ ذَكَرٌ وَخُنْثَى وَأُنْثَى
وَقَفَ الذَّكَرُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالْخُنْثَى خَلْفُهُمَا، وَالْأُنْثَى خَلْفَ الْخُنْثَى (وَيَقِفُ خَلْفَهُ الرِّجَالُ) وَلَوْ أَرْقَاءَ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ (ثُمَّ) إِنْ تَمَّ صَفُّهُمْ وَقَفَ خَلْفَهُمُ (الصَّبِيَّانِ)، وَإِنْ كَانُوا أَفْضَلَ خِلَافًا لِلدَّارِمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ
وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْفُسَاقِ، وَالصَّبِيَّانِ، وَظَاهِرٌ تَعْبِيرُهُم بِالرِّجَالِ تَقْدِيمُ الْفُسَاقِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ فَيُكْمَلُ
بِالصَّبِيَّانِ لِمَا يَأْتِي أَتَاهُمْ مِنَ الْجَنْسِ ثُمَّ الْخُنْثَى، وَإِنْ لَمْ يَكْمَلْ صَفٌّ مِنْ قَبْلِهِمْ (ثُمَّ النِّسَاءَ) كَذَلِكَ
لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «لَيْلِيَّتِي» أَي بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ بَعْدَ الْيَاءِ وَيَحَذِّفُهَا وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ «مَنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ، وَاللَّهْيُ»
أَي الْبَالِغُونَ الْعُقُلَاءُ «ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» ^(١) ثَلَاثًا وَلَا يُؤَخَّرُ صَبِيَّانِ لِبَالِغَيْنِ لِاتِّحَادِ جَنْسِهِمْ بِخِلَافِ مَنْ
عَدَاهُمْ لِاخْتِلَافِهِ وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَ كُلِّ صَفِّينِ، وَالْأَوَّلِ، وَالْإِمَامَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ وَمَتَى كَانَ بَيْنَ
صَفِّينِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ كَرِهَ لِلدَّاخِلِينَ أَنْ يَصْطَفُوا مَعَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنْ فَعَلُوا لَمْ يُحْصَلُوا فَضِيلَةً
الْجَمَاعَةِ أَحَدًا مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي لَوْ كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَمَنْ خَلْفَهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ فَقَدْ ضَيَّعُوا حُقُوقَهُمْ
فَلِلدَّاخِلِينَ الْإِصْطِفَاءُ بَيْنَهُمَا وَلَا كَرِهَ لَهُمْ وَأَفْضَلُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ثُمَّ مَا يَلِيهِ وَهَكَذَا وَأَفْضَلُ
كُلِّ صَفٍّ يَمِينُهُ وَقَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الْثَانِي أَوْ الْيَسَارِ يَسْمَعُ الْإِمَامَ وَيَرَى أَفْعَالَهُ أَفْضَلُ مِمَّنْ بِالْأَوَّلِ أَوْ
الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا مَرْدُودٌ بَأَنَّ فِي الْأَوَّلِ، وَالْيَمِينِ
مِنْ صَلَاةِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَلَائِكَتِهِ عَلَى أَهْلِيهِمَا كَمَا صَحَّ مَا يَفُوقُ سَمَاعَ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهِ وَكَذَا فِي الْأَوَّلِ مِنْ
تَوْفِيرِ الْخُشُوعِ مَا لَيْسَ فِي الثَّانِي لِاشْتِغَالِهِمْ بِمَنْ أَمَامَهُمْ، وَالْخُشُوعُ رُوحُ الصَّلَاةِ فَيَفُوقُ سَمَاعَ الْقِرَاءَةِ
وغيره أَيْضًا فَمَا فِيهِ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَيْضًا وَقَدْ رَجَّحُوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ عَلَى مَنْ بِالرُّوْحَةِ الْكَرِيمَةِ،
وَإِنْ قُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّ الْمُضَاعَفَةَ تَخْتَصُّ بِمَسْجِدِهِ ﷺ، وَالصَّفَّ الْأَوَّلَ هُوَ مَا يَلِي الْإِمَامَ، وَإِنْ تَخَلَّلَهُ
مَنْبَرٌ أَوْ نَحْوُهُ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنْ بَحَاشِيَةِ الْمَطَافِ فَمَنْ أَمَامَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنْ
الْإِمَامِ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ لِمَا مَرَّ دُونَ مَنْ يَلِيهِمْ وَلَا عِبْرَةٌ بِتَقَدُّمِ مَنْ بِسَطْحِ الْمَسْجِدِ عَلَى مَنْ بِأَرْضِهِ كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ لِكِرَاهَةِ الِارْتِفَاعِ حَتَّى فِي الْمَسْجِدِ كَمَا يَأْتِي وَلِنُدْرَةِ ذَلِكَ فَلَمْ يَرِدْ مِنَ النَّصُوصِ (وَتَقِفُ إِمَامَتُهُنَّ)
أَنَّهُ قَالَ الرَّازِيُّ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسِيٌّ كَمَا أَنَّ رَجُلَةً تَأْنِيثُ رَجُلٍ وَقَالَ الْقَوْنُوِّيُّ بَلِ الْمَقْيَسُ حَذْفُ التَّاءِ إِذْ لَفْظُ
إِمَامٍ لَيْسَ صِفَةً قِيَاسِيَّةً بَلْ صِبْغَةً مُصَدِّرٌ أَطْلَقَتْ عَلَى الْفَاعِلِ فَاسْتَوَى الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ فِيهَا وَعَلَيْهِ فَاتَى
بِالتَّاءِ لِئَلَّا يَوْهَمَ أَنَّ إِمَامَتَهُنَّ الذَّكَرُ كَذَلِكَ (وَسَطُهُنَّ) نَدْبًا لِثُبُوتِ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ عَائِشَةَ وَأُمِّ
سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِنْ أَمَهُنَّ خُنْثَى تَقَدَّمَ كَالذَّكَرِ، وَالسَّيْنُ هُنَا سَاكِنَةٌ لَا غَيْرَ فِي قَوْلٍ وَفِي آخِرِ السُّكُونِ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٤٣٢٢]، وغيره من حديث: أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَيُكْرَهُ وَقُوفُ الْمَأْمُومِ قَرْدًا، بَلْ يَدْخُلُ الصَّفَّ إِنْ وَجَدَ سَعَةً، وَإِلَّا فَلْيَجْرِ شَخْصًا بَعْدَ
الإِحْرَامِ وَلْيُسَاعِدْهُ الْمَجْرُورُ،

أَفْصَحُ مِنَ الْفَتْحِ كُكُلٌ مَا هُوَ بِمَعْنَى بَيْنَ بَخْلَافٍ وَسَطِ الدَّارِ مَثَلًا الْأَفْصَحُ فَتَحُهُ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهُ، وَالْأَوَّلُ ظَرْفٌ وَهَذَا اسْمٌ وَإِمَامٌ عُرَاةٌ فِيهِمْ بَصِيرٌ وَلَا ظُلْمَةٌ. كَذَلِكَ وَإِلَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمْ وَمُخَالَفَةٌ جَمِيعٌ مَا ذَكَرَ مَكْرُوهَةٌ مُقَوَّنةٌ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ كَمَا مَرَّ.

(وَيُكْرَهُ وَقُوفُ الْمَأْمُومِ قَرْدًا) عَنْ صَفٍّ مِنْ جَنْبِهِ لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ وَدَلَّ عَلَى عَدَمِ الْبُطْلَانِ عَدَمُ أَمْرِ ﷺ لِفَاعِلِهِ بِالْإِعَادَةِ فَأَمَرَهُ بِهَا فِي رِوَايَةِ اللَّتْدِبِ عَلَى أَنَّ تَحْسِينَ التَّرْمِيزِ لِهَذَا وَتَصْحِيحُ ابْنِ جِبَانَ لَهُ مُعْتَرِضٌ بِقَوْلِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ وَالْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ ثَبَتَ قُلْتُ بِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ هُنَا: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْإِعَادَةِ لِلتَّدْبِ أَنْ كُلَّ صَلَاةٍ وَقَعَ خِلَافٌ أَيْ غَيْرُ شَاذٍ فِي صِحَّتِهَا تَسَنُّ إِعَادَتُهَا وَلَوْ وَحْدَهُ كَمَا مَرَّ (بَلْ يَدْخُلُ الصَّفَّ إِنْ وَجَدَ سَعَةً) بِفَتْحِ السِّينِ فِيهِ. بَأَنَّ كَانَ لَوْ دَخَلَ فِيهِ وَسِعَهُ أَيْ مِنْ غَيْرِ الْخَاقِ مَشَقَّةٍ لِغَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ فُرْجَةٌ وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فِيهِ فُرْجَةٌ أَوْ سَعَةٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَاقْتِضَاءُ ظَاهِرِ التَّحْقِيقِ خِلَافَهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِنْ وَجَّهَ بِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُمْ فِي السَّعَةِ بِخِلَافِ الْفُرْجَةِ؛ لِأَنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ بِأَنَّ لَا يَكُونُ فِي كُلِّ مِنْهَا فُرْجَةٌ وَلَا سَعَةٌ مُتَاكِّدَةُ النَّدْبِ هُنَا فَيُكْرَهُ تَرْكُهَا كَمَا عَلِمَ وَمِمَّا مَرَّ صُفُوفٌ كَثِيرَةٌ خَرَقَهَا كُلُّهَا لِيَدْخُلَ تِلْكَ الْفُرْجَةُ أَوْ السَّعَةُ لِتَقْصِيرِهِمْ بِتَرْكِهَا لِكِرَاهَةِ الصَّلَاةِ لِكُلِّ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْ صَفِّهَا وَبِهَذَا كَالَّذِي مَرَّ عَنِ الْقَاضِي يُعْلَمُ ضَعْفُ مَا قِيلَ مِنْ عَدَمِ فَوْتِ الْفَضِيلَةِ هُنَا عَلَى الْمُتَأَخِّرِينَ نَعَمْ إِنْ كَانَ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ لِعُذْرِ كَوْنِهِ الْحَرِّ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَلَا كِرَاهَةَ وَلَا تَقْصِيرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَتَقْيِيدُ الْإِسْنَوِيِّ بِصَفِّينَ وَنَقْلُهُ عَنْ كَثِيرِينَ رَدُّهُ بِأَنَّهُ التَّبَسُّ عَلَيْهِ بِمَسْأَلَةِ التَّخَطِّيِّ مَعَ وَضُوحِ الْفَرْقِ؛ لِأَنَّهُمْ إِلَى الْآنَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ تَقْصِيرُهُمْ وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِمْ بِالتَّقْصِيرِ أَنَّهُ لَوْ عَرِضَتْ فُرْجَةٌ بَعْدَ كَمَالِ الصَّفِّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ يَخْرُقْ إِلَيْهَا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ (وَإِلَّا) يَجِدُ سَعَةً (فَلْيَجْرِ) نَدْبًا لِيُخْبِرَ بِمَعْمَلِهِ فِي الْفَضَائِلِ وَهُوَ «أَيُّهَا الْمُصَلِّي هَلَّا دَخَلْتَ فِي الصَّفِّ أَوْ جَرَرْتَ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ فَيُصَلِّي مَعَكَ أَعِدْ صَلَاتَكَ» وَيُؤْخَذُ مِنْ فَرَضِهِمْ ذَلِكَ فَيَمْنُ لَمْ يَجِدْ فُرْجَةً حُرْمَتُهُ عَلَى مَنْ وَجَدَهَا لِتَقْوِيَتِهِ الْفَضِيلَةَ عَلَى الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ (شَخْصًا) مِنْهُ حُرًّا لَا قِتْلًا لِدُخُولِهِ فِي ضِمَانِهِ بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَيْهِ يَعْلَمُ مِنْهَ بَقَائِهِ أَحْوَالِهِ أَنَّهُ يَظُنُّهُ (بَعْدَ الْإِحْرَامِ) لَا قَبْلَهُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ وَإِنْ نَوَّزَ فِيهِ بَلْ فِي أَصْلِهِ كَوْنُ الْجَذْبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِأَنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ مُتَفَرِّدًا لَا تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ فَلَا تَقْصِيرَ مِنْهُ يَقْتَضِي بُطْلَانُ صَلَاتِهِ عَنْدهُمْ وَذَلِكَ لِإِضْرَارِهِ لَهُ بِتَقْصِيرِهِ مُتَفَرِّدًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَتُهُ أَيْضًا فِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَجْرُ مِنْهُ إِلَّا اثْنَانِ فَيَحْرُمُ جَرُّ أَحَدِهِمَا إِلَيْهِ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ الْآخَرَ مُتَفَرِّدًا بِفِعْلٍ أَحَدَهُ يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ وَضَرَرُهُ عَلَى غَيْرِهِ وَهَذَا فِيمَا إِذَا أَمَكَّنَهُ الْخَرَقُ لِيَصْطَفَّ مَعَ الْإِمَامِ خَرَقٌ وَلَهُ إِنْ وَسِعَهُمَا مَكَانُهُ جَرُّهُمَا إِلَيْهِ (وَلْيُسَاعِدْهُ الْمَجْرُورُ) نَدْبًا؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى بَرٍّ مَعَ حُصُولِ ثَوَابٍ صِفَةٍ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بَانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ بِأَنْ يَرَاهُ أَوْ بَعْضَ صَفٍّ أَوْ يَسْمَعَهُ أَوْ مُبْلَغًا، وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ وَإِنْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ وَحَالَتْ أُبْنِيَّةٌ، وَلَوْ كَانَا بِفَضَاءٍ شُرِطَ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيئًا، وَقِيلَ تَحْدِيدًا.

يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا لِعُدْرِ (وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ) أَيِ الْمَأْمُومِ وَأَرَادَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ أَوْ مُبْلَغًا (بَانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ) لَيْتَمَكَّنَ مِنْ مُتَابَعَتِهِ (بِأَنْ) أَيِ كَانُ (يَرَاهُ أَوْ) يَرَى (بَعْضَ صَفٍّ) مِنَ الْمُقْتَدِينَ بِهِ أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَفٍّ (أَوْ يَسْمَعَهُ أَوْ) يَسْمَعُ (مُبْلَغًا) بِشُرْطِ كَوْنِهِ ثِقَةً كَمَا قَالَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ وَمُتَأَخَّرُونَ أَيِ عَدَلٍ رَوَايَةٍ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقْبَلُ إِخْبَارَهُ نَعَمْ مَرَّ قَبُولُ إِخْبَارِ الْفَاسِقِ عَنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ فَيُمْكِنُ الْقَوْلُ بِظَهْرِ هُنَا فِي الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ ذَاكَ إِخْبَارٌ عَنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ صَرِيحًا بِخِلَافِ هَذَا وَيَأْتِي جَوَازُ اعْتِمَادِهِ إِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ فَيَأْتِي ظَهْرُهُ هُنَا وَأَمَّا قَوْلُ الْمَجْمُوعِ يَكْفِي إِخْبَارُ الصَّبِيِّ فِيمَا طَرِيقُهُ الْمُشَاهَدَةُ كَالْعُرُوبِ فَضَعِيفٌ، وَإِنْ نَقَلَهُ عَنِ الْجُمْهُورِ وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ فَعَلِيهِ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ نَحْوِ الْمُبْلَغِ ثِقَةً وَلِتَحْوِ أَعْمَى اعْتِمَادُ حَرَكَةٍ مِنْ بَجَانِبِهِ إِنْ كَانَ ثِقَةً عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَلَوْ ذَهَبَ الْمُبْلَغُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَزِمَهُ نِيَّةُ الْمُفَارَقَةِ أَيِ مَا لَمْ يَرْجِعْ عَوْدَهُ قَبْلَ مُضِيِّ مَا يَسَعُ رُكُوعَيْنِ فِي ظَنِّهِ فِيمَا يَظْهَرُ. (وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ) وَمِنْهُ جِدَاؤُهُ وَرَحْبَتُهُ وَهِيَ مَا حُجِرَ عَلَيْهِ لِأَجَلِهِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ حُدُوثَهَا بَعْدَهُ وَأَتَاهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ، وَمَنَارَتُهُ الَّتِي بَأُهَا فِيهِ أَوْ فِي رَحْبَتِهِ لَا حَرِيمَتُهُ وَهُوَ مَا يُهَيِّئُ لِلْقَاءِ نَحْوِ قُمَامَتِهِ (صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ) إِجْمَاعًا (وَإِنْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ وَحَالَتْ الْأُبْنِيَّةُ) الَّتِي فِيهِ الْمُتَنَافِذَةُ الْأَبْوَابُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى سَطْحِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُ الْأَنْوَارِ فَلَوْ كَانَ بَوَسْطِهِ بَيَّتٌ لَا بَابَ لَهُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَنْزِلُ إِلَيْهِ مِنْ سَطْحِهِ كَفَى، وَإِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ شَارِعٌ وَسَوَاءٌ. أُغْلِقْتُ تِلْكَ الْأَبْوَابُ أَمْ لَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا سُمِّرَتْ عَلَى مَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتٍ لَكِنْ ظَاهِرُ الْمَثْنِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي فَتَاوِيهِ فَقَالَ فِي مَسْجِدٍ سُدَّتْ مَقْصُورَتُهُ وَبَقِيَ نِصْفَيْنِ لَمْ يَنْفُذْ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ أَنَّهُ يَصِحُّ اِقْتِدَاءُ مَنْ فِي أَحَدِهِمَا بِمَنْ فِي الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ مَسْجِدًا وَاحِدًا قَبْلَ السَّدِّ وَبَعْدَهُ. اهـ. وَلَكِ أَنْ تَقُولَ إِنْ فُتِحَ لِكُلِّ مِنَ النِّصْفَيْنِ بَابٌ مُسْتَقِلٌّ وَلَمْ يُمْكِنِ التَّوَصُّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخِرِ فَالْوَجْهُ أَنَّ كُلًّا مُسْتَقِلٌّ حَيْثُ يُدْ عَرَفًا وَإِلَّا فَلَا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ الشَّيْخِ وَسَيَأْتِي فِيمَا إِذَا حَالَ بَيْنَ جَانِبَيْ الْمَسْجِدِ نَحْوُ طَرِيقٍ مَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ، وَالْمَسَاجِدُ الْمُتَنَافِذَةُ الْأَبْوَابُ كَمَا ذَكَرَ كَمَسْجِدٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ انْفَرَدَ كُلُّ بِيَامَامٍ وَجَمَاعَةٍ نَعَمْ التَّسْمِيرُ هُنَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَانِعًا قَطْعًا وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَحُولَ بَيْنَ جَانِبَيْ الْمَسْجِدِ أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَحْبَتِهِ أَوْ بَيْنَ الْمَسَاجِدِ نَهْرٌ أَوْ طَرِيقٌ قَدِيمٌ بِأَنْ سَبَقَ وَجُودُهُ أَوْ وَجُودُهَا إِذْ لَا يُعَدَّانِ مُجْتَمِعَيْنِ حَيْثُ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ فَيَكُونَانِ كَالْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ وَسَيَأْتِي. (لَوْ كَانَا بِفَضَاءٍ) كَبَيْتٍ وَاسِعٍ وَكَمَا لَوْ وَقَفَ أَحَدُهُمَا بِسَطْحٍ، وَالْآخَرُ بِسَطْحٍ، وَإِنْ حَالَ بَيْنَهُمَا شَارِعٌ وَنَحْوُهُ (شُرِطَ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ) بِذِرَاعِ الْيَدِ الْمُعْتَدِلَةِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يُعَدُّهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ فِي هَذَا دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ (تَقْرِيئًا) لِعَدَمِ ضَابِطٍ لَهُ مِنَ الشَّارِعِ (وَقِيلَ تَحْدِيدًا) وَعَلِيطٌ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا تَضُرُّ زِيَادَةُ غَيْرِ مُتَفَاعِشَةٍ كَثَلَانِ أَذْرَعٍ

فَإِنْ تَلَا حَقَّ شَخْصَانِ أَوْ صَفَّانِ اغْتَبِرَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْأَخِيرِ وَالْأَوَّلِ وَسَوَاءُ الْفَضَاءِ الْمَمْلُوكِ وَالْوَقْفِ وَالْمُبْعَضِ وَلَا يَضُرُّ الشَّارِعُ الْمَطْرُوقُ، وَالتَّهَرُّ الْمُحَوِّجُ إِلَى سِبَاحَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ. فَإِنْ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ كَصَخْنٍ وَصُقَّةٍ أَوْ بَيْتٍ فَطَرِيقَانِ أَصْحُهُمَا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا وَجِبَ اتِّصَالُ صَفٍّ مِنْ أَحَدِ الْبِنَاءَيْنِ بِالْآخَرِ، وَلَا تَضُرُّ فُرُجَةٌ لَا تَسْعُ وَاقِفًا فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ خَلَفَ بِنَاءُ الْإِمَامِ فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ الْقُدُورَةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ

وَنَحْوِهَا وَمَا قَارَبَهَا وَاسْتَشْكَلَ بَاتْنَهُمْ عَلَى التَّقَرُّبِ فِي الْفَلَتَيْنِ لَمْ يُغْتَفَرْ وَلَا نَقَصَ رَطْلَيْنِ فَمَا الْفَرْقُ مَعَ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَالنَّقْصِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْوِزْنَ أَضْبَطُ مِنَ الدَّرَاجِ فُضَايَقُوا ثُمَّ أَكْثَرُ لَأَنَّهُ الْأَلْيَقُ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُلْحَظَ مُخْتَلِفٌ إِذْ هُوَ ثُمَّ تَأْتُرُ الْمَاءُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ وَعَدَمُهُ وَهَنَا عَدُّ أَهْلِ الْعُرْفِ لِهَما مُجْتَمِعَيْنِ أَوْ غَيْرِ مُجْتَمِعَيْنِ فَلَا جَامِعَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، (فَإِنْ تَلَا حَقَّ) أَيِ وَقَفَ خَلْفَ الْإِمَامِ (شَخْصَانِ أَوْ صَفَّانِ) مُتَرْتَبَانِ وَرَاءَهُ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ (اعْتَبِرَتْ الْمَسَافَةُ) الْمَذْكُورَةُ (بَيْنَ) الشَّخْصِ أَوْ الصَّفِّ (الْأَخِيرِ وَ) الصَّفِّ أَوْ الشَّخْصِ (الْأَوَّلِ)، فَإِنْ تَعَدَّدَتِ الْأَشْخَاصُ أَوْ الصُّفُوفُ اعْتَبِرَتْ بَيْنَ كُلِّ شَخْصَيْنِ أَوْ صَفَّيْنِ، وَإِنْ بَلَغَ مَا بَيْنَ الْأَخِيرِ، وَالْإِمَامِ فَرَأْسُخُ بِشَرْطِ أَنْ يُمَكِّنَهُ مُتَابِعَتُهُ (وَسَوَاءُ) فِيمَا ذُكِرَ (الْفَضَاءُ الْمَمْلُوكُ، وَالْوَقْفُ)، وَالْمَوَاتُ (وَالْمُبْعَضُ) الَّذِي بَعْضُهُ مِلْكٌ وَبَعْضُهُ وَقْفٌ وَمِثْلُهُ مَا بَعْضُهُ مِلْكٌ أَوْ وَقْفٌ وَبَعْضُهُ مَوَاتٌ سَوَاءُ فِي ذَلِكَ الْمُسْقَفُ كُلُّهُ وَبَعْضُهُ وَقِيلَ يُشْتَرَطُ فِي الْمَمْلُوكِ الْإِتِّصَالُ كَالْأَبْنِيَةِ (وَلَا يَضُرُّ) فِي الْحِيلُولَةِ بَيْنَ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ (الشَّارِعُ الْمَطْرُوقُ) أَيِ بِالْفِعْلِ فَانْدَفَعَ اعْتِرَاضُهُ بِأَنَّ كُلَّ شَارِعٍ مَطْرُوقٍ أَوْ الْمُرَادُ كَثِيرُ الطُّرُوقِ؛ لَأَنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْإِسْنَوِيُّ وَرَدُّهُ بِحِكَايَةِ ابْنِ الرَّفْعَةِ لِلْخِلَافِ مَعَ عَدَمِ الطُّرُوقِ فِيمَا لَوْ وَقَفَ بِسَطْحِ بَيْتِهِ، وَالْإِمَامُ بِسَطْحِ الْمَسْجِدِ وَبَيْنَهُمَا هَوَاءٌ فَعَنَ الزَّجَاجُ الصَّحَّةَ وَعَن غَيْرِهِ الْمَنْعُ أَيِ، وَالْأَصَحُّ الْأَوَّلُ كَمَا مَرَّ (وَالنَّهْرُ الْمُحَوِّجُ إِلَى سِبَاحَةٍ) بِكَسْرِ السِّينِ أَيِ عَوَمَ (عَلَى الصَّحِيحِ) فِيهِمَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ حَائِلًا عَرَفًا كَمَا لَوْ كَانَا فِي سَفِينَتَيْنِ. مَكْشُوقَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ (فَإِنْ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ كَصَخْنٍ وَصِفَّةٍ أَوْ) صَحْنٍ أَوْ صِفَّةٍ وَ (بَيْتٍ) مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ كَمَدْرَسَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى ذَلِكَ أَوْ مِنْ مَكَانَيْنِ وَقَدْ حَازَى الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى إِنْ كَانَا عَلَى مَا يَأْتِي (فَطَرِيقَانِ أَصْحُهُمَا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ) أَيِ مَوْقِفُهُ (يَمِينًا) لِلْإِمَامِ (أَوْ شِمَالًا) لَهُ (وَجِبَ اتِّصَالُ صَفٍّ مِنْ أَحَدِ الْبِنَاءَيْنِ بِالْآخَرِ) لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَبْنِيَةِ يَوْجِبُ الْإِفْتِرَاقَ فَاشْتَرَطَ الْإِتِّصَالَ لِيَحْصُلَ الرِّبْطُ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا الْإِتِّصَالِ أَنْ يَتَّصِلَ مِنْكَبٌ آخِرُ بِنَاءِ الْإِمَامِ بِمَنْكَبِ آخِرِ وَاقِفِ بِنَاءِ الْمَأْمُومِ وَمَا عَدَا هَذَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْبِنَاءَيْنِ لَا يَضُرُّ بَعْدَهُمَا عَنْهُمَا بِثَلَاثِينَ ذِرَاعًا فَاقْلَلْ وَلَا يَكْفِي عَنْ ذَلِكَ وَقُوفُ وَاحِدٍ طَرَفُهُ بِهَذَا الْبِنَاءِ وَطَرَفُهُ بِهَذَا الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى صَفًّا فَلَا اتِّصَالَ (وَلَا تَضُرُّ فُرُجَةٌ) بَيْنَ الْمُتَّصِلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ (لَا تَسْعُ وَاقِفًا) أَوْ تَسْعُهُ وَلَا يُمَكِّنُهُ الْوُقُوفُ فِيهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِاتِّحَادِ الصَّفِّ مَعَهَا عَرَفًا، (وَإِنْ كَانَ) الْوَاقِفُ (خَلْفَ بِنَاءِ الْإِمَامِ) فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ الْقُدُورَةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ الْمُصَلِّي أَحَدُهُمَا بِنَاءُ الْإِمَامِ، وَالْآخَرُ بِنَاءُ

أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا الْقُرْبُ كَالْفَضَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ أَوْ
حَالٌ بَابِ نَافِذٍ. فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّؤْيَا فَوُجْهَانِ أَوْ جِدَارٌ بَطَلَتْ بِاتِّفَاقِ
الطَّرِيقَيْنِ قُلْتُ الطَّرِيقُ الثَّانِي أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَإِذَا صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ فِي بِنَاءِ آخَرَ

الْمَأْمُومُ أَيِّ بَيْنٍ آخِرٍ وَاقِفٍ بِنَاءِ الْإِمَامِ وَأَوَّلٍ وَاقِفٍ بِنَاءِ الْمَأْمُومِ (أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ) تَقْرِيبًا؛ لِأَنَّ
الثَّلَاثَةَ لَا تَحِلُّ بِالتَّصَالِ الْعُرْفِيِّ فِي الْخَلْفِ بِخِلَافِ مَا زَادَ عَلَيْهَا (وَالطَّرِيقُ الثَّانِي لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا الْقُرْبُ)
فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ السَّابِقَةِ بَأَنَّ لَا يَزِيدُ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ (كَالْفَضَاءِ) أَيِّ قِيَاسًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ
الْمَدَارَ عَلَى الْعُرْفِ وَهُوَ لَا يَخْتَلِفُ فَمُنْشَأُ الْخِلَافِ الْعُرْفُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا يَكْتَفِي بِالْقُرْبِ عَلَى
هَذَا (إِنْ لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ) بَأَنَّ كَانَ يَرَى الْإِمَامَ أَوْ بَعْضَ الْمُقْتَدِينَ بِهِ وَيُمْكِنُهُ الذَّهَابُ إِلَيْهِ لَوْ أَرَادَهُ بِوُجُودِهِ
مَعَ الْاسْتِقْبَالِ مِنْ غَيْرِ أَزْوَارٍ وَلَا انْعِطَافٍ بِقَيْدِهِ الْآتِي فِي أَبِي قُبَيْسٍ (أَوْ حَالٍ) بَيْنَهُمَا حَائِلٌ فِيهِ (بَابُ
نَافِذٍ) وَقَفَّ مُقَابِلَهُ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ يَرَاهُ الْمُقْتَدِي وَيُمْكِنُهُ الذَّهَابُ إِلَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ وَهَذَا الْوَاقِفُ بِإِزَاءِ
الْمُنْفَذِ كَالْإِمَامِ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ خَلْفَهُ فَلَا يَتَقَدَّمُوا عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ، وَالْمَوْقِفُ فَيَضُرُّ أَحَدُهُمَا دُونَ التَّقَدُّمِ
بِالْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِمَامٍ حَقِيقَةً وَمَنْ ثُمَّ أَتَجَهَّ جَوَازُ كَوْنِهِ امْرَأَةً، وَإِنْ كَانَ مِنْ خَلْفِهِ رِجَالًا. وَلَا يَضُرُّ
زَوَالُ هَذِهِ الرَّابِطَةِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ فَيَتِمُّونَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ إِنْ عَلِمُوا بِانْتِقَالِهِ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا
يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَبِمَا قَرَّرْتَهُ فِي حَالِ الدَّالِّ عَلَيْهِ مُقَابَلَتُهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ جِدَارٍ انْدَفَعَ اعْتِرَاضُهُ بَأَنَّ النَّافِذَ
لَيْسَ بِحَائِلٍ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا ذَكَرَ ذَلِكَ أَيْضًا أَخَذًا مِنْ إِشَارَةِ الشَّارِحِ إِلَيْهِ، (فَإِنْ حَالَ مَا) أَيِّ بِنَاءٍ (يَمْنَعُ
الْمُرُورَ لَا الرُّؤْيَا) كَالشُّبَّانِكِ، وَالبَابِ الْمُرْدُودِ (فَوُجْهَانِ) أَصْحُهُمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ الْبُطْلَانُ وَقَوْلُهُ
الْآتِي، وَالشُّبَّانِكُ يُفْهَمُ ذَلِكَ فَلِذَا لَمْ يُصْرَحْ هُنَا بِتَصْحِيحِهِ وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ هَذَا فِي غَيْرِ شُبَّانِكِ
بِجِدَارِ الْمَسْجِدِ وَلَا كَالْمَدَارِسِ الَّتِي بِجِدَارِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ صَحَّ صَلَاةُ الْوَاقِفِ فِيهَا؛ لِأَنَّ جِدَارَ
الْمَسْجِدِ مِنْهُ، وَالحِيلُولَةُ فِيهِ لَا تَضُرُّ رَدَّهُ جَمْعٌ، وَإِنْ انْتَصَرَ لَهُ آخَرُونَ بَأَنَّ شَرْطَ الْأَبْنِيَّةِ فِي الْمَسْجِدِ
تَنَافُذُ أَبْوَابِهَا عَلَى مَا مَرَّ فَاغْيَاةُ جِدَارِ الْمَسْجِدِ أَنْ يَكُونَ كِبْنَاءً فِيهِ فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ بَابٍ أَوْ
خَوْخَةٍ فِيهِ يَسْتَطَرِقُ مِنْهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُزَوَّرَ كَمَا مَرَّ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى
الْاسْتِطْرَاقِ الْعَادِيِّ (أَوْ) حَالٍ (جِدَارٍ) وَمِنْهُ أَنْ يَقِفَ فِي صُفَّةٍ شَرْقِيَّةٍ أَوْ غَرْبِيَّةٍ مِنْ مَدْرَسَةٍ بِحَيْثُ لَا يَرَى
الوَاقِفُ فِي أَحَدِهِمَا الْإِمَامَ وَلَا أَحَدًا خَلْفَهُ أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ إِبْتِدَاءً (بَطَلَتْ) الْقُدُوءُ أَيُّ لَمْ تَتَعَقَّدْ (بِاتِّفَاقِ
الطَّرِيقَيْنِ) أَوْ دَوَامًا وَعُلِمَ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ وَلَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ وَلَا أَمَكْنَتِهِ فَتَحَهُ لَمْ يَضُرَّ عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لِأَنَّ
حُكْمَ الدَّوَامِ أَقْوَى مَعَ عَدَمِ نِسْبَتِهِ لِتَقْصِيرِ بَعْدَمِ إِحْكَامِ فَتَحِهِ أَوَّلًا إِذْ تَكْلِيفُهُ بِذَلِكَ مَعَ مَشَقَّتِهِ وَعَدَمِ دَلِيلِ
يُصْرَحُ بِهِ بَعِيدٌ (قُلْتُ الطَّرِيقُ الثَّانِي أَصَحُّ)؛ لِأَنَّ الْمُشَاهَدَةَ قَاضِيَةً بِأَنَّ الْعُرْفَ يُوَافِقُهَا وَادِّعَاءُ أَوْلَئِكَ
مُوَافَقَةً مَا قَالُوهُ لِلْعُرْفِ لَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ عُرْفِهِمُ الْخَاصِّ وَهُوَ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ إِذَا عَارَضَهُ الْعُرْفُ الْعَامُّ (وَاللَّهُ
أَعْلَمُ، وَإِذَا صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ فِي بِنَاءِ آخَرَ غَيْرِ بِنَاءِ الْإِمَامِ لِلاتِّصَالِ عَلَى الْأُولَى أَوْ مُطْلَقًا عَلَى الثَّانِيَةِ ..

صَحَّ اقْتِدَاءُ مَنْ خَلْفَهُ، وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ. وَلَوْ وَقَفَ فِي عُلُوٍّ وَإِمَامُهُ فِي سُفْلٍ أَوْ عَكْسُهُ شَرِطَ مُحَاذَاةَ بَعْضِ بَدَنِهِ بَعْضَ بَدَنِهِ. وَلَوْ وَقَفَ فِي مَوَاتٍ وَإِمَامُهُ فِي مَسْجِدٍ فَإِنْ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ فَالشَّرْطُ الْمُتَقَارِبُ مُعْتَبَرٌ مِنْ آخِرِ الْمَسْجِدِ، وَقِيلَ مِنْ آخِرِ صَفٍّ، وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ مَنَعَ، وَكَذَا الْبَابُ الْمَرْدُودُ وَالشُّبَّاكُ فِي الْأَصَحِّ. قُلْتُ: يُكْرَهُ ارْتِفَاعُ الْمَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ وَعَكْسُهُ

(صَحَّ اقْتِدَاءُ مَنْ خَلْفَهُ، وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ) أَوْ جُدُرٌ (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ) اكْتِفَاءً بِهَذَا الرِّابِطِ وَمَرَّ أَنَّهُ لِمَنْ خَلْفَهُ كَالْإِمَامِ فِي التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ مَوْفِقًا وَإِحْرَامًا نَعَمْ لَا يَضُرُّ بَطْلَانُ صَلَاتِهِ فِي الْإِثْنَاءِ لِأَنَّ الدَّوَامَ أَقْوَى نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَابِ (و) مِنْ تَفَارِيعِ الطَّرِيقَةِ الْأُولَى خِلَافًا لِجَمْعِ أَنَّهُ، (لَوْ وَقَفَ فِي عُلُوٍّ وَإِمَامُهُ فِي سُفْلٍ أَوْ عَكْسُهُ شَرِطَ مُحَاذَاةَ بَعْضِ بَدَنِهِ بَعْضَ بَدَنِهِ) بَأَنَ يَكُونُ بَحِيثٌ يُحَاذِي رَأْسَ الْأَسْفَلِ قَدَمَ الْأَعْلَى مَعَ فَرْضِ اعْتِدَالٍ قَامَةِ الْأَسْفَلِ أَمَّا عَلَى الثَّانِيَةِ الْمُعْتَمَدَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ إِلَّا الْقُرْبُ نَعَمْ إِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ أَوْ فُضَاءٍ صَحَّ مُطْلَقًا بِاتِّفَاقِهِمَا.

(تَنْبِيْهُ) فَرَعَ أَبُو زُرْعَةَ عَلَى اعْتِبَارِ الْمُحَاذَاةِ أَنَّهُ لَوْ قَصَرَ فَلَمْ يُحَاذِ وَلَوْ قَدَرَ مُعْتَدِلًا حَاذَى صَحَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَنَّهُ لَوْ طَالَ فَحَاذَى وَلَوْ قَدَرَ مُعْتَدِلًا لَمْ يُحَاذِ لَمْ يَصِحَّ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ بَأَنَّهُ إِذَا اكْتَفَى بِالْمُحَاذَاةِ التَّقْدِيرِيَّةِ فِيمَا مَرَّ فَهَذِهِ الَّتِي بِالْفِعْلِ أُولَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمَدَارُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى الْقُرْبِ الْعُرْفِيِّ وَهُوَ لَا يَوْجَدُ إِلَّا بِالْمُحَاذَاةِ مَعَ الْإِعْتِدَالِ لَا مَعَ الطُّوْلِ وَنَظِيرُهُ أَنَّ مَنْ جَاوَزَ سَمْعُهُ الْعَادَةَ لَا يُعْتَبَرُ سَمَاعُهُ لِيَنْدَاءِ الْجُمُعَةِ بِغَيْرِ بَلَدِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ بِتَقْدِيرِ أَنَّهُ لَوْ اعْتَدَلَ لَمْ يَسْمَعْ، وَإِنْ مَنْ وَصَلَتْ رَاحَتَاهُ لِرُكْبَتَيْهِ لَطَوِيلُهُمَا وَلَوْ اعْتَدَلْتَا لَمْ تَصِلَا لَمْ يَكْفِ.

(لَوْ وَقَفَ فِي مَوَاتٍ) أَوْ شَارِعٍ (وَإِمَامُهُ فِي مَسْجِدٍ) اتَّصَلَ بِهِ الْمَوَاتُ أَوْ الشَّارِعُ أَوْ عَكْسُهُ (فَإِنْ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ) مِمَّا مَرَّ بَيْنَهُمَا (فَالشَّرْطُ الْمُتَقَارِبُ) بَأَنَ لَا يَزِيدُ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِجِدَارِ الْمَسْجِدِ بَابٌ وَلَمْ يَقِفْ بِجِدَائِهِ أَحَدٌ لَمْ تَصِحَّ الْقُدُوءُ وَيُرَدُّ بَأَنَ هَذَا فِيهِ حَائِلٌ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ (مُعْتَبَرًا) ذَلِكَ التَّقَارِبُ (مِنْ آخِرِ الْمَسْجِدِ) أَيِ طَرَفِهِ الَّذِي يَلِي مَنْ هُوَ خَارِجُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا بُنِيَ لِلصَّلَاةِ لَمْ يُعَدَّ فَاصِلًا (وَقِيلَ مِنْ آخِرِ صَفٍّ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْإِمَامُ فَمَنْ مَوْقِفِهِ وَمَحَلَّهُ إِنْ لَمْ تَخْرُجِ الصُّفُوفُ عَنْهُ وَإِلَّا فَمِنْ آخِرِ صَفٍّ قَطْعًا (وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ مَنَعَ) لِعَدَمِ الْإِتِّصَالِ (وَكَذَا الْبَابُ الْمَرْدُودُ)، وَإِنْ لَمْ يُغْلَقْ خِلَافًا لِلْإِمَامِ (وَالشُّبَّاكُ فِي الْأَصَحِّ) لِمَنَعَ الْأَوَّلِ الْمُشَاهَدَةِ، وَالثَّانِيِ الْإِسْطِرْقِاقِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ صِحَّةُ صَلَاةِ الْوَاقِفِ عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ بِمَنْ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ وَنَصَّهُ عَلَى عَدَمِ الصَّحَّةِ مُحْمُولٌ عَلَى الْبُعْدِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا حَدَّثَتْ أَبْنِيَّةٌ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ إِلَى بِنَاءِ الْإِمَامِ لَوْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ إِمَامِهِ إِلَّا بِازْوِرَارٍ أَوْ انْعِطَافٍ بِأَنَ يَكُونُ بَحِيثٌ لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ مُصَلَّاهُ لَا يَلْتَفِتُ عَنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ بِحَيْثُ يَبْقَى ظَهْرُهُ إِلَيْهَا. (قُلْتُ يُكْرَهُ ارْتِفَاعُ الْمَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ) إِذَا امْكَنَ وَقُوفُهُمَا بِمُسْتَوٍ (وَعَكْسُهُ)، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَمَنْ ثَمَّ

إِلَّا لِحَاجَةٍ فَيُسْتَحَبُّ، وَلَا يَقُومُ حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَدُّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ، وَلَا يَبْتَدِئُ نَفْلًا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهَا، فَإِنْ كَانَ فِيهِ أَتَمُّهُ إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوَتْ الْجَمَاعَةُ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

أُطْلِقَهُ الشَّيْخَانِ كَالْأَصْحَابِ وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى نَصِّهِ الْآخِرِ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ أَنَّ رَابِطَةَ الْإِتِّبَاعِ تَقْتَضِي اسْتِوَاءَ الْمَوْقِفِ وَهَذَا جَارٍ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ وَعِنْدَ ظُهُورِ تَكْبِيرٍ مِنَ الْمُتَرْتِعِ وَعَدَمِهِ خِلَافًا لِمَنْ نَظَرَ لَذَلِكَ وَذَلِكَ لِلنَّهْيِ عَنِ الثَّانِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْحَاكِمُ وَقِيَاسًا لِلأَوَّلِ عَلَيْهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى ارْتِفَاعٍ يَظْهَرُ جَسًّا، وَإِنْ قُلَّ ثُمَّ رَأَيْتَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ أَنَّ قَلَّةَ الارتفاعِ لَا تُؤَثِّرُ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ كَتَبْلِيغِ تَوَقُّفِ إِسْمَاعِيلَ الْمَأْمُومِينَ عَلَيْهِ وَكَتَعْلِيمِهِمْ صِفَةَ الصَّلَاةِ (فَيُسْتَحَبُّ) الارتفاعِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهَا وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا مَوْضِعًا عَالِيًا أُبَيِّحَ وَفِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ ارْتِفَاعٍ أَحَدُهُمَا فَلْيَكُنِ الْإِمَامُ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ مَحَلُّ النَّهْيِ فَلْيَكُنِ الْمَأْمُومُ؛ لِأَنَّهُ مَقِيسٌ وَجِبَابٌ بِأَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ مِنْ مُخَالَفَةِ الْأَدَبِ مَعَ الْمُشْبُوعِ أَتَمُّ فِي الْمَقِيسِ فَكَانَ إِيْثَارُ الْإِمَامِ بِالْعُلُوِّ أَوْلَى (وَلَا يَقُومُ) مُرِيدُ الْقُدُوءَ وَلَوْ شَيْخًا أَيْ لَا يُسْنُّ لَهُ قِيَامٌ إِنْ كَانَ جَالِسًا، وَجُلُوسٌ إِنْ كَانَ مُضْطَجِعًا وَتَوَجَّهَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا (حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَدُّنُ) يَعْنِي الْمُقِيمَ وَلَوْ الْإِمَامَ فَيُثَارُهُ لِلْغَالِبِ فَحَسَبَ (مِنَ الْإِقَامَةِ) جَمِيعُهَا؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ قَبْلَهُ مَشْغُولٌ بِالْإِجَابَةِ وَلَا يُنَافِيهِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ»^(١)؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ عَقِبَ الْإِقَامَةِ وَلَوْ كَانَ بَطِيءَ النَّهْضَةِ بَحِيثٌ لَوْ أُخِّرَ إِلَى فِرَاقِهَا فَاتَتْهُ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ مَعَ الْإِمَامِ قَامَ فِي وَقْتٍ يَعْلَمُ بِهِ إِدْرَاكُهُ لِلتَّحَرُّمِ وَمَرَّ نَدْبُ الْإِقَامَةِ مِنْ قِيَامٍ فَيُسْنُّ قِيَامُ الْمُقِيمِ قَبْلُهَا وَالْأَوْلَى لِلدَّاخِلِ عِنْدَهَا أَوْ وَقَدْ قُرِبَتْ أَنْ يَسْتَمِرَّ قَائِمًا لِكِرَاهَةِ الْجُلُوسِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ، وَالنَّفْلِ. حَيْثُذِ كَمَا قَالَ (وَلَا يَبْتَدِئُ نَفْلًا) وَمِثْلُهُ الطَّوَافُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (بَعْدَ شُرُوعِهِ) أَيِ الْمُقِيمِ (فِيهَا) أَيِ الْإِقَامَةِ وَكَذَا عِنْدَ قُرْبِ شُرُوعِهِ فِيهَا أَيْ يُكْرَهُ لِمَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ ذَلِكَ كِرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مِنْ ابْتِدَائِ الْإِقَامَةِ وَهُوَ قَائِمٌ لَا يُسْنُّ لَهُ الْجُلُوسُ ثُمَّ الْقِيَامُ؛ لِأَنَّهُ يَشْغَلُهُ عَنِ كَمَالِ الْإِجَابَةِ فَهُوَ كَقِيَامِ الْجَالِسِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثْنِ (فَإِنْ كَانَ فِيهِ) أَيِ النَّفْلِ حَالُ الْإِقَامَةِ (أَتَمُّهُ) نَدْبًا سِوَاءَ الرَّائِيَةِ، وَالْمُطْلَقَةُ إِذَا نَوَى عَدَدًا، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ أَنْتَجِهَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ (إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوَتْ الْجَمَاعَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِإِحْرَازِهِ الْفَضِيلَتَيْنِ وَيُتَّجِهَ فِي نَافِلَةٍ مُطْلَقَةٍ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْفَرَضِ، فَإِنْ كَانَ فِي رَائِيَةِ كَأَكْثَرِ الْوُثَرِ فَهَلْ يُسْنُّ قَبْلُهَا نَافِلَةً مُطْلَقَةً وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ أَخَذًا مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَوْ يُفَرِّقُ بِأَنَّ الْفَرَضَ جِسْسٌ مُغَايِرٌ لِلنَّفْلِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَأَمَكَّنَ الْقَلْبُ إِلَيْهِ وَيَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي بِخِلَافِ الرَّائِيَةِ وَالْمُطْلَقَةِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا النَّظَرُ لِقَوَاتِ الْجَمَاعَةِ وَعَدَمِهِ كَمَا تَقَرَّرَ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ، فَإِنْ خَشِيَ فَوْتَهَا وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ لَهُ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦١١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٦٠٤]، وغيرهما من حديث: أبي قتادة رضي الله عنه.

فَصْلٌ: شَرْطُ الْقُدْوَةِ

أَنْ يَتَوَيَّ الْمَأْمُومُ مَعَ التَّكْبِيرِ الْاِقْتِدَاءَ أَوِ الْجَمَاعَةَ، وَالْجُمُعَةَ كَغَيْرِهَا عَلَى الصَّحِيحِ.

إِنْ اِتَّمَمَهُ بِأَنْ يُسَلِّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنْهُ قَطْعَهُ وَدَخَلَ فِيهَا مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ وَجُودُ جَمَاعَةٍ أُخْرَى فَيَتِمُّهُ كَمَا أَفْهَمَهُ الْمَثْنُ بِجَعْلِ أَلٍ فِي الْجَمَاعَةِ لِلْجَنَسِ، وَالْكَلَامِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَمَّا فِيهَا فَيَجِبُ قَطْعُهُ لِإِدْرَاكِهَا بِإِدْرَاكِ زُكُوعِهَا الثَّانِي وَخَرَجَ بِالنْفَلِ الْفَرْضُ، فَلِذَا كَانَ فِي تِلْكَ الْحَاضِرَةِ وَقَامَ لِثَالِثِهَا اِتْمَامُهَا نَدْبًا أَيْ إِنْ لَمْ يَخْشَ فُوتَ الْجَمَاعَةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمِمَّا يَأْتِي وَقَبْلَ الْقِيَامِ لَهَا يَقْلِبُهَا نَفْلًا وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ مَا لَمْ يَخْشَ فُوتَ الْجَمَاعَةَ لَوْ صَلَّاهُمَا وَلَا تُدْبَ لَهُ قَطْعُهَا وَلَوْ خَشِيَ فُوتَ الْوَقْتِ إِنْ قَطَعَ أَوْ قَلَبَ حُرْمًا، وَإِنْ كَانَ فِي فَائِثَةٍ حُرْمٌ قَلْبُهَا نَفْلًا وَقَطْعُهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْجَمَاعَةَ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ فِيهَا وَيَجِبُ قَلْبُهَا نَفْلًا إِنْ خَشِيَ فُوتَ الْحَاضِرَةَ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ لِيَسْتَغْلِلَ بِالْحَاضِرَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ لَهُ بَعْدَ قَلْبِهَا نَفْلًا قَطْعُهَا بَلْ يَنْبَغِي وَجُوبُهُ ابْتِدَاءً إِذَا تَوَقَّفَ الْإِدْرَاكُ عَلَيْهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ الْقَلْبُ إِلَى رَكَعَتَيْنِ وَإِدْرَاكُ الْحَاضِرَةِ بَعْدَ السَّلَامِ مِنْهُمَا وَجَبَ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْقَاضِي الَّذِي أَقَرَّهُ عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يَحْرُمُ قَطْعُهَا وَإِلَّا بِأَنَّ كَانَ الْقَلْبُ إِلَى رَكَعَتَيْنِ يُقَوِّتُ الْحَاضِرَةَ وَجَبَ الْقَطْعُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوَائِلَ الصَّلَاةِ تَبَعًا لِشَيْخِنَا وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَجِبُ قَطْعُهَا.

(فَصْلٌ) فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدْوَةِ أَيْضًا

(شَرْطُ) انْعِقَادِ (الْقُدْوَةِ) ابْتِدَاءً كَمَا أَفَادَهُ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَاهَا فِي الْاِثْنَاءِ جَازًا فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ (أَنْ يَتَوَيَّ الْمَأْمُومُ مَعَ التَّكْبِيرِ) لِلتَّحْرُمِ (الْاِقْتِدَاءِ أَوِ الْجَمَاعَةِ) أَوِ الْاِثْتِمَامِ أَوْ كَوْنِهِ مَأْمُومًا أَوْ مُؤْتَمًّا؛ لِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ عَمَلٌ فَانْتَقَرَتْ لِلنِّيَّةِ وَلَا يَضُرُّ كَوْنُ الْجَمَاعَةِ تَصْلُحُ لِلْإِمَامِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ يَنْزِلُ عَلَى الْمَعْهُودِ الشَّرْعِيِّ فِيهِ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرُهَا مِنَ الْمَأْمُومِ فَتَزَلَّتْ فِي كُلِّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ جَمْعٍ لَا يَكْفِي نِيَّةً نَحْوَ الْقُدْوَةِ أَوِ الْجَمَاعَةِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْاِقْتِدَاءَ بِالْحَاضِرِ ضَعِيفٌ وَإِلَّا لَمْ يَأْتِ إِشْكَالُ الرَّافِعِيِّ الْمَذْكُورُ فِي الْجَمَاعَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ إِلَى آخِرِهِ، فَإِنْ قُلْتُمْ مَرَّ أَنْ الْقَرَائِنَ الْخَارِجِيَّةَ لَا عَمَلَ لَهَا فِي النِّيَّاتِ قُلْتُمْ النِّيَّةُ هُنَا وَقَعَتْ تَابِعَةً؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ شَرْطٍ لِلانْعِقَادِ وَلِأَنَّهَا مُحْصَلَةٌ لِصِفَةٍ تَابِعَةٍ فَاعْتَمَرَ فِيهَا مَا لَمْ يُعْتَمَرَ فِي غَيْرِهَا ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَخِذٍ ضَعِيفٍ مَا ذَكَرَهُ أَوْلَيْكَ مِنْ إِشْكَالِ الرَّافِعِيِّ وَجَوَابِهِ ثُمَّ قَالَ فَكُلُّ مِنْهُمَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ بَوَاضِعُهَا الشَّرْعِيُّ رِبْطُ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ الْحَاضِرِ فَلَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ ذَلِكَ فَتَعْبِيرُ كَثِيرِينَ بِأَنَّهُ يَكْفِي نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ بِالْإِمَامِ الْحَاضِرِ مُرَادُهُمْ نِيَّةً مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ بِمُجَرِّدِهَا مَوْضُوعَةٌ لِذَلِكَ شَرْعًا وَخَرَجَ بِمَعَ التَّكْبِيرِ تَأْخُرُهَا عَنْهُ فَتَنْقَعِدُ لَهُ فُرَادَى ثُمَّ إِنْ تَابَعَ فِسْيَاتِي (وَالْجُمُعَةَ كَغَيْرِهَا) فِي اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ الْمَذْكُورَةِ (عَلَى الصَّحِيحِ)، وَإِنْ افْتَرَقَا فِي أَنَّ فَقْدَ نِيَّةِ الْقُدْرَةِ مَعَ تَحْرُمِهَا يَمْنَعُ انْعِقَادَهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا وَكَوْنُ صِحَّتِهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى الْجَمَاعَةِ لَا يُغْنِي عَنْ وَجُوبِ نِيَّةِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا وَمَرَّ فِي الْمُعَادَةِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ وَجُوبُ نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ عِنْدَ تَحْرُمِهَا فِيهِ

فلو تَرَكَ هَذِهِ النِّيَّةَ وَتَابَعَهُ فِي الْأَفْعَالِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ. وَلَا يَجِبُ تَغْيِينُ الْإِمَامِ فَإِنْ عَيَّنَهُ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

كَالْجُمُعَةِ، (فلو تَرَكَ هَذِهِ النِّيَّةَ) أَوْ شَكَّ فِيهَا فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ (وَتَابَعَ) مُصَلِّيًا (فِي الْأَفْعَالِ) أَوْ فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ كَأَنْ هَوَى لِلرُّكُوعِ مُتَابِعًا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ فِي السَّلَامِ بِأَنْ قَصَدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَاءٍ بِهِ وَطَالَ عُرْفًا انْتِظَارُهُ لَهُ (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّهُ مُتْلَعِبٌ، فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ اتِّفَاقًا لَا قَصْدًا أَوْ انْتِظَرَهُ سِيرًا أَوْ كَثِيرًا بَلَا مُتَابَعَةٍ لَمْ تَبْطُلْ جُزْأً وَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الشَّكَّ هُنَا كَهُو فِي أَصْلِ النِّيَّةِ مِنَ الْبُطْلَانِ بِانْتِظَارِ طَوِيلٍ، وَإِنْ لَمْ يُتَابَعَ وَبَيَّسِيرٍ مَعَ الْمُتَابَعَةِ غَيْرُ مُرَادٍ بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ فِي حَالِ شَكِّهِ كَالْمُتَفَرِّدِ وَمَنْ تَمَّ أَثَرُ شَكِّهِ فِي الْجُمُعَةِ إِنْ طَالَ زَمَنُهُ، وَإِنْ لَمْ يُتَابَعَ أَوْ مَضَى مَعَهُ رُكْنٌ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فِيهَا شَرْطٌ فَهُوَ كَالشَّكِّ فِي أَصْلِ النِّيَّةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُؤَثِّرُ الشَّكَّ فِيهَا بَعْدَ السَّلَامِ فَتُسْتَشَى مِنْ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ هُنَا بَعْدَهُ لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنَافِي الْإِنْعِقَادَ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ اسْتِثْنَاهَا وَاسْتَدَلَّ بِكَلَامِ لِلزَّرْكَشِيِّ وَابْنِ الْعِمَادِ، (وَلَا يَجِبُ تَغْيِينُ الْإِمَامِ) بِاسْمِهِ أَوْ وَصْفِهِ كَالْحَاضِرِ أَوْ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ بَلْ يَكْفِي نِيَّةُ الْإِقْتِدَاءِ وَلَوْ بِأَنْ يَقُولَ لِنَحْوِ التِّيَّاسِ لِلْإِمَامِ بِغَيْرِهِ نَوَيْتُ الْقُدُوةَ بِالْإِمَامِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْجَمَاعَةِ لَا يَخْتَلِفُ قَالَ الْإِمَامُ بَلِ الْأُولَى عَدَمُ تَعْيِينِهِ (فَإِنْ عَيَّنَهُ) بِاسْمِهِ (وَأَخْطَأَ) فِيهِ بِأَنْ نَوَى الْإِقْتِدَاءَ بِزَيْدٍ وَاعْتَقَدَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ الْإِمَامُ فَبَانَ عَمَرًا (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْأَثْنَاءِ وَإِلَّا لَمْ تَنْعَقِدْ، وَإِنْ لَمْ يُتَابَعَ عَلَى الْمُنْقُولِ وَنَظَرَ فِيهِ السُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِمَا رَدَّهُ عَلَيْهِمُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ فُسَادَ النِّيَّةِ مُبْطِلٌ أَوْ مَانِعٌ مِنَ الْإِنْعِقَادِ كَمَا يَأْتِي فَيَمَنْ قَارَنَهُ فِي التَّحَرُّمِ وَوَجْهَ فُسَادِهَا رِبْطُهَا بِمَنْ لَمْ يَنْوَ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ كَمَا فِي عِبَارَةِ أَيِّ وَهُوَ عَمَرُو أَوْ بِمَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ كَمَا فِي أُخْرَى أَيْ مُطْلَقًا أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَصْلُحُ لِلرِّبْطِ بِهَا وَهُوَ زَيْدٌ فَالْمُرَادُ بِالرِّبْطِ فِي الْأُولَى الصُّورِيُّ وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَوِيُّ وَخَرَجَ بِعَيْنِهِ بِاسْمِهِ إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ عَلَّقَ بَقَلْبِهِ الْقُدُوةَ بِالشَّخْصِ سَوَاءً أَعْبَرَ فِيهِ عَنْ ذَلِكَ بِمَنْ فِي الْمِحْرَابِ أَوْ بِزَيْدٍ هَذَا أَوْ الْحَاضِرِ أَمْ عَكْسِهِ أَمْ بِهَذَا الْحَاضِرِ أَمْ بِهَذَا أَمْ بِالْحَاضِرِ وَهُوَ يَظُنُّهُ أَوْ يَعْتَقِدُهُ زَيْدًا فَبَانَ عَمَرًا فَيَصِحُّ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُرَجَّحُ فِي الرُّوْضَةِ، وَالْمَجْمُوعُ وَغَيْرُهُمَا، وَإِنْ أَطَالَ جَمْعٌ فِي رَدِّهِ وَفَرَّقَ ابْنُ الْأَسَدِ بِأَنَّهُ تَمَّ تَصَوُّرٌ فِي ذَهْنِهِ مُعَيَّنًا اسْمُهُ زَيْدٌ وَظَنَّ أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ الْإِمَامُ فَظَهَرَ أَنَّهُ غَيْرُهُ فَلَمْ يَصِحَّ لِلْعَلَّتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ الْمَعْلُومُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ بِإِمَامَةِ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَهُنَا جُزْمٌ فِي كُلِّ تِلْكَ الصُّورِ بِإِمَامَةِ مَنْ عَلَّقَ اقْتِدَاءَهُ بِشَخْصِهِ وَقَصَدَهُ بِعَيْنِهِ لِكَيْتَهُ أَخْطَأَ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ اعْتِقَادًا أَوْ ظَنًّا بِأَنْ اسْمُهُ زَيْدٌ وَهُوَ أَعْنِي الْخَطَأَ فِي ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي أَمْرِ تَابِعٍ لَا مَقْصُودٍ فَهُوَ لَمْ يَقَعْ فِي الشَّخْصِ لِعَدَمِ تَأْتِيهِ حِينَئِذٍ فِيهِ بَلْ فِي الظَّنِّ وَلَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطَاؤُهُ وَبِهَذَا يَتَضَحَّى قَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ مَحَلٌّ مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ أَنَّهُ مَتَى عَلَّقَ الْقُدُوةَ بِالْحَاضِرِ الَّذِي يُصَلِّي لَمْ يَضُرَّ اعْتِقَادُ كَوْنِهِ زَيْدًا مِنْ غَيْرِ رِبْطٍ بِاسْمِهِ إِنْ عَلَّقَ الْقُدُوةَ بِشَخْصِهِ وَإِلَّا بِأَنْ نَوَى الْقُدُوةَ بِالْحَاضِرِ وَلَمْ يَخْطُرْ بِإِلَالِهِ الشَّخْصُ فَلَا يَصِحُّ كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنِ الْأَيْمَةِ؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَ صِفَةً لِرَيْدٍ الَّذِي ظَنَّهُ وَأَخْطَأَ فِيهِ وَيَلْزَمُهُ مِنَ الْخَطَأِ فِي الْمَوْصُوفِ الْخَطَأُ فِي

وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْإِمَامِ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ، بَلْ تُشْتَحَبُ، فَإِنْ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ لَمْ يَضُرَّ.

الصِّفَةُ أَيُّ فَبَانَ أَنَّهُ اقْتَدَى بِغَيْرِ الْحَاضِرِ وَبِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْقُدْوَةَ بِالْحَاضِرِ لَا تَسْتَلْزِمُ تَعْلِيلَ الْقُدْوَةِ بِالشَّخْصِ وَمِنْ فَرْقِ ابْنِ الْأَسْتَاذِ السَّابِقِ يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُ الْإِمَامِ تَصَوُّرَ كَوْنِهِ نِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ بِزَيْدٍ الَّذِي هُوَ الرِّبْطُ السَّابِقُ يَوْجَدُ مَعَ غَفْلَتِهِ عَنْ حُضُورِهِ لَا سْتِلْزَامَ ذَلِكَ الْاِقْتِدَاءِ بِمَنْ لَا يَعْرِفُ وَجُودَهُ وَيَعُدُّ صُدُورَ ذَلِكَ مِنْ عَاقِلٍ وَقَوْلُ ابْنِ الْمُقْرِي الْاسْتِشْكَالُ هُوَ الْحَقُّ ثُمَّ أَجَابَ بِمَا لَا يُلَاقِيهِ مَرْدُودٌ وَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ فِي زَيْدٍ هَذَا تَخْرِيجُ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ. الصَّحَّةُ فِيهِ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِيهِ بَدَلٌ وَهُوَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ فَكَانَتْ قَالِ خَلَفَ هَذَا وَعَدَمُهَا عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زَيْدٍ وَزَيْدٌ لَمْ يَوْجَدْ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ لَبَّيَانٍ مُدْرِكُ الْخِلَافِ، وَأَمَّا الْحُكْمُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فَهُوَ مَا قَدَّمْتَهُ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَوَى زَيْدٌ هَذَا وَهَذَا زَيْدٌ فِي أَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الرِّبْطُ بِالشَّخْصِ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا، وَأَمَّا النَّظَرُ لِلْبَدَلِ وَعَطْفُ الْبَيَانِ، فَإِنَّمَا يَتَأْتَى عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ الرِّبْطِ وَالْمُرَادُ بِهِمَا هُنَا مَعْنَاهُمَا؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ فِي النِّيَّةِ الْقَلْبِيَّةِ وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا لَا يَتَخَرَّجُ الْخِلَافُ هُنَا فِي بَعَثَ هَذِهِ الْفَرَسَ فَبَآثَتْ بَعْلَةً؛ لِأَنَّ لِلْعِبَارَةِ الْمُعَارِضَةِ لِلْإِشَارَةِ مَدْخَلًا ثُمَّ لَا هُنَا، وَلَوْ تَعَارَضَ الرِّبْطُ بِالشَّخْصِ وَبِالْإِسْمِ كَخَلَفَ هَذَا إِنْ كَانَ زَيْدًا لَمْ يَصِحَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا تَقَرَّرَ؛ لِأَنَّ الرِّبْطَ بِالشَّخْصِ حِينَئِذٍ أَبْطَلَهُ التَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ صِحَّتَهَا بِيَدِهِ مَثَلًا؛ لِأَنَّ الْمُقْتَدِيَ بِالْبَعْضِ مُقْتَدٍ بِالْكُلِّ أَيْ؛ لِأَنَّ الرِّبْطَ لَا يَتَّبَعُضُ وَبَعْضُهُمْ بَطَلَانَهَا؛ لِأَنَّهُ مُتْلَاعِبٌ وَيُرَدُّ بِمَنْعٍ مَا عَلَّلَ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ الْأَوْجَهُ لَا لِمَا عَلَّلَ بِهِ فَحَسَبُ بَلْ؛ لِأَنَّ الرِّبْطَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِنْ رُبِطَ فِعْلُهُ بِفِعْلِهِ وَهَذَا مَفْهُومٌ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ لَا بِنَحْوِ يَدِهِ أَوْ رَأْسِهِ أَوْ نَصْفِهِ الشَّائِعِ إِلَّا إِنْ نَوَى أَنَّهُ عَبَّرَ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ وَتَخْرِيجُ هَذَا عَلَى قَاعِدَةٍ أَنَّ مَا يَقْبَلُ التَّعْلِيلَ كَطَّلَاقٍ وَعِثْقٍ تَصَحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ وَمَا لَا كَيْفَاحَ وَرَجْعَةٍ لَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، وَالْإِمَامَةُ مِنَ الثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي الْأُمُورِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْمُلْحُوظِ فِيهَا السَّرَائِيَّةُ وَعَدَمُهَا وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنَوِيَّ هُنَا الْمُتَابَعَةُ وَهِيَ أَمْرٌ حِسِّيٌّ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ تَجَزُّؤٌ بِوَجْهِهِ وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا إِنْ رُبِطَ بِالْفِعْلِ كَمَا تَقَرَّرَ وَبِهِ فَارَقَ مَا هُنَا مَا يَأْتِي فِي الْكِفَالَةِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ نَحْوِ الْيَدِ وَنَحْوِ الرَّأْسِ، (وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْإِمَامِ) فِي صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ (نِيَّةُ الْإِمَامَةِ) أَوْ الْجَمَاعَةِ لَا سِتْقِلَالَهُ بِخِلَافِ الْمَأْمُومِ، فَإِنَّهُ تَابِعٌ أَمَّا فِي الْجُمُعَةِ فَتَلْزِمُهُ إِنْ لَزِمَتْهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ مَعَ التَّحَرُّمِ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ لَهُ، فَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ وَأَحْرَمَ بِهَا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَيْهِمْ اشْتَرَطَتْ أَيْضًا، وَإِنْ أَحْرَمَ بِغَيْرِهَا فَلَا وَمَرَّ أَنَّهُ فِي الْمُعَادَةِ تَلْزِمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ فَتَكُونُ حِينَئِذٍ كَالْجُمُعَةِ (وَتُسْتَحَبُّ) لَهُ (نِيَّةُ الْإِمَامَةِ) خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهَا وَلَيْنَالِ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ وَوَقْتُهَا عِنْدَ التَّحَرُّمِ وَمَا قِيلَ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ مَعَهُ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ غَيْرُ إِمَامٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ غَرِيبٌ وَيُطْلَعُ وَجُوبُهَا عَلَى الْإِمَامِ فِي الْجُمُعَةِ عِنْدَ التَّحَرُّمِ وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْوَ وَلَوْ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِالْمُقْتَدِينَ جَاوَزَا الْفَضْلَ دُونَهُ، وَإِنْ نَوَاهَا فِي الْأَثْنَاءِ حَصَلَ لَهُ الْفَضْلُ مِنْ حِينَئِذٍ (فَإِنْ أَخْطَأَ) الْإِمَامُ (فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ) فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ كَأَن نَوَى الْإِمَامَةَ بِزَيْدٍ فَبَانَ عَمْرًا (لَمْ يَضُرَّ)؛ لِأَنَّ خَطَأَهُ فِي النِّيَّةِ لَا يَزِيدُ عَلَى تَرْكِهَا وَهُوَ جَائِزٌ لَهُ بِخِلَافِ نِيَّتِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَنِيَّةِ الْمَأْمُومِ . . .

وَتَصِيحُ قُدْوَةُ الْمُؤَدِّي بِالْقَاضِي، وَالْمُفْتَرِضُ بِالْمُتَنَفِّلِ، وَفِي الظُّهْرِ بِالْعَصْرِ، وَبِالْعُكُوسِ،
وَكَذَا الظُّهْرِ بِالصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ وَهُوَ كَالْمَسْبُوقِ. وَلَا تَضُرُّ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْقُنُوتِ
وَالْجُلُوسِ الْأَخِيرِ فِي الْمَغْرِبِ، وَلَهُ فِرَاقُهُ إِذَا اسْتَعْلَلَ بِهِمَا.

(و) مِنْ شُرُوطِ الْقُدْوَةِ تَوَافُقُ نَظْمِ صَلَاتَيْهِمَا فِي الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ فَحَيْثُذ (تَصِيحُ قُدْوَةُ الْمُؤَدِّي بِالْقَاضِي،
وَالْمُفْتَرِضُ بِالْمُتَنَفِّلِ وَفِي الظُّهْرِ بِالْعَصْرِ وَبِالْعُكُوسِ) أَيَّ بَعْكَسٍ كُلُّ مِمَّا ذُكِرَ نَظَرًا لِاتِّفَاقِ الْفِعْلِ فِي
الصَّلَاتَيْنِ، وَإِنْ تَخَالَفَتِ النِّيَّةُ، وَالْإِنْفِرَادُ هُنَا أَفْضَلُ وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِأُولَى خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَقَضِيئُهُ
أَنَّهُ لَا فَضِيلَةَ لِلْجَمَاعَةِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي فَصْلِ الْمَوْقِفِ وَرَدَّ بِقَوْلِهِمُ الْآتِي الْإِنْتَظَارُ أَفْضَلُ إِذْ لَوْ كَانَتْ
الْجَمَاعَةُ مَكْرُوهَةً لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْإِنْتَظَارَ مُمْتَنِعٌ أَوْ مَكْرُوهٌ ضَعِيفٌ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ
فِي هَذَا الْاِقْتِدَاءِ ضَعِيفٌ جِدًّا فَلَمْ يَقْتَضِ تَفْوِيتُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ كَانَ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ وَقَدْ نَقَلَ
الْمَاوَرَدِيُّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ عَلَى صِحَّةِ الْفَرَضِ خَلْفَ النَّفْلِ وَصَحَّ «أَنْ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ
ثُمَّ يَقُومُهُ» هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ وَلَهُمْ مَكْتُوبَةٌ وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْفَرَضِ خَلْفَ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ وَيَنْتَظَرُهُ فِي السُّجُودِ
إِذَا طَوَّلَ الْاِعْتِدَالَ أَوْ الْجُلُوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي الْقِيَامِ إِذَا طَوَّلَ جِلْسَةَ الْاسْتِرَاحَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ
اقْتَدَى شَافِعِيٌّ بِمِثْلِهِ فَقَرَأَ إِمَامُهُ الْفَاتِحَةَ وَرَكَعَ وَاعْتَدَلَ ثُمَّ شَرَعَ فِي الْفَاتِحَةِ مِثْلًا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ بَلْ يَنْتَظَرُهُ
سَاجِدًا وَبِهِ صَرَّحَ الْقَاضِي وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ الْبَغَوِيِّ وَاسْتَوْضَحَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَأَمَّا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْفَقَّالِ
أَنَّ لَهُ انْتِظَارَهُ فِي الْاِعْتِدَالِ وَيَحْتَمِلُ تَطْوِيلَ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ فِي ذَلِكَ فَبَعِيدٌ، وَإِنْ مَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا فَخَيَّرَهُ
بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَطْوِيلُ الْقَصِيرِ مُبْطِلٌ، وَالسَّبْقُ بِالْإِنْتِقَالِ لِلرُّكْنِ غَيْرُ مُبْطِلٍ فُرُوعِي ذَلِكَ لِحَظَرِهِ
مَعَ عَدَمِ مُحْجُوجٍ لِلتَّطْوِيلِ، فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ أَنْ يَعُودَ الْإِمَامُ إِلَى الْقِيَامِ نَاسِيًا أَوْ لِيَذْكُرْهُ
أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَّا بِالْإِنْتِقَالِ كَمَا ذُكِرَ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي، فَإِنَّهُ لَمَّا بَانَ
أَنَّهُ إِلَى الْآنَ فِي الْقِيَامِ كَانَ انْتِقَالُ الْمَأْمُومِ إِلَى السُّجُودِ سَبْقًا لَهُ بِرُكْنَيْنِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ أَوْ هُمَا سَوَاءٌ،
قُلْتُ: هُمَا سَوَاءٌ وَيَبْطُلُ ذَلِكَ الْفَرْقُ إِنْ شَرَطَ الْبُطْلَانُ بِالتَّقَدُّمِ كَالْتَأَخُّرِ عِلْمِ الْمَأْمُومِ بِمَنْعِهِ وَتَعَمُّدِهِ لَهُ
حَالَةً فَعَلِهِ لِمَا تَقَدَّمَ بِهِ وَهَنَا لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْمَأْمُومِ حَالَ الرُّكُوعِ، وَالْاِعْتِدَالِ وَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ فَلَمْ يَكُنْ
لَهُمَا دَخْلٌ فِي الْإِبْطَالِ وَلَمْ يُحْسَبَا مِنَ التَّقَدُّمِ الْمُبْطِلِ فَلَزِمَ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَّا بِالْإِنْتِقَالِ إِلَى السُّجُودِ عَادَ
لِلْقِيَامِ نَاسِيًا أَمْ مُتَعَمِّدًا، (وَكَذَا الظُّهْرِ بِالصُّبْحِ، وَالْمَغْرِبِ) وَنَحْوَهُمَا (وَهُوَ كَالْمَسْبُوقِ) فَإِذَا سَلَّمَ قَامَ
وَأَتَمَّ (وَلَا تَضُرُّ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْقُنُوتِ) فِي الصُّبْحِ (وَالْجُلُوسِ الْأَخِيرِ فِي الْمَغْرِبِ) كَالْمَسْبُوقِ بَلْ هِيَ
أَفْضَلُ مِنْ فِرَاقِهِ وَإِنْ لَزِمَ عَلَيْهَا تَطْوِيلُ اِعْتِدَالِهِ بِالْقُنُوتِ وَجِلْسَةُ الْاسْتِرَاحَةِ بِالتَّشَهُدِ؛ لِأَنَّهُ لَا جِلْسَ
الْمُتَابَعَةِ وَهُوَ لَا يَضُرُّ وَيُسْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ الظَّاهِرُ فِي وَجُوبِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّهُ هَيئَةً
تِلْكَ غَيْرَ مَعْهُودَةٍ وَمَنْ تَمَّ قَلِيلَ بَعْدَ مَشْرُوعِيَّتِهَا بِخِلَافِ مَا هُنَا، (وَلَهُ فِرَاقُهُ إِذَا اسْتَعْلَلَ بِهِمَا) وَهُوَ فِرَاقُ
بَعْدُزٍ فَلَا يَفُوتُ بِهِ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَأَجْرُوا ذَلِكَ فِي كُلِّ مُفَارَقَةٍ خَيْرٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الْإِنْتَظَارِ.

وَيَجُوزُ الصُّبْحُ خَلْفَ الظُّهْرِ فِي الْأَظْهَرِ، إِذَا قَامَ لِلثَّالِثَةِ فَإِنْ شَاءَ فَارَقَهُ وَسَلَّمْ، وَإِنْ شَاءَ
اِنْتَظَرَهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ. قُلْتُ: اِنْتَظَرُهُ أَفْضَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْقُنُوتُ فِي الثَّانِيَةِ قَنَتَ وَلَا تَرَكَه، وَلَهُ فِرَاقُهُ لِيَقْنُتَ،

(وتجوز الصُّبْحُ خَلْفَ الظُّهْرِ فِي الْأَظْهَرِ) كَعَكْسِهِ وَكَذَا كُلُّ صَلَاةٍ أَقْصَرُ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ لِاتِّفَاقِ نَظْمِ
الصَّلَاتَيْنِ (فَإِذَا قَامَ) الْإِمَامُ (لِلثَّالِثَةِ إِنْ شَاءَ فَارَقَهُ) بِالنِّيَّةِ (وَسَلَّمَ)؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ قَدْ تَمَّتْ وَهُوَ فِرَاقٌ بِعُذْرٍ
(وَإِنْ شَاءَ اِنْتَظَرَهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ قُلْتُ اِنْتَظَرُهُ) لِيُسَلِّمَ مَعَهُ (أَفْضَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيَقَعَ سَلَامُهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَعِنْدَ
الْإِنْتَظَارِ يَتَشَهَّدُ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ ثُمَّ يُطِيلُ الدُّعَاءَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ مِنْ تَرَدُّدٍ فِيهِ لِلأَذْرَعِيِّ فَإِنْ قُلْتُ تَشَهُدُهُ
قَبْلَهُ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَنَّ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ بَرْكِنَ قَوْلِي قَوْلًا بِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ قُلْتُ الظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي
مُتَابِعِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَظْهَرُ فِيهِ الْمُخَالَفَةُ أَمَّا مُتَخَلِّفٌ عَنْهُ قَصْدًا فَلَا يَتَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ الْقَوْلُ إِذْ لَا
مُخَالَفَةَ حِينَئِذٍ وَخَرَجَ بِفَرْضِهِ الْكَلَامُ فِي الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ خَلْفَ الظُّهْرِ، فَإِذَا قَامَ لِلرَّابِعَةِ امْتَنَعَ عَلَى
الْمَأْمُومِ اِنْتَظَارُهُ، وَإِنْ جَلَسَ لِلْإِسْتِرَاحَةِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا خِلَافًا لِمَنْ جَوَّزَهُ إِذَا
جَلَسَ لِلْإِسْتِرَاحَةِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُحَدِّثُ بِهِ جُلُوسًا مَعَ تَشَهُدٍ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ
فَيَفْحُشُ التَّخَلُّفَ حِينَئِذٍ فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَلَا أَثَرَ لِجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ هُنَا وَلَا لِجُلُوسِهِ
لِلتَّشَهُدِ مِنْ غَيْرِ تَشَهُدٍ فِي الصُّبْحِ بِالظُّهْرِ؛ لِأَنَّ جَلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ تَطْوِيلُهَا مُبْطِلٌ فَمَا اسْتَدَامَهُ غَيْرُ مَا
فَعَلَهُ الْإِمَامُ بِكُلِّ وَجْهِ فَلَمْ يُنْتَظَرِ لِفِعْلِ الْإِمَامِ وَلَأنَّ جُلُوسَهُ مِنْ غَيْرِ تَشَهُدٍ كَلَا جُلُوسٍ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ فَلَمْ
يَعْتَدَّ بِهِ بِدُونِهِ وَعَلِمَ مِنْ هَذَا بِالْأُولَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ الْجُلُوسَ، وَالتَّشَهُدَ لَرَمَهُ مُفَارَقَتُهُ؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ
حِينَئِذٍ أَفْحَشُ فَلَيْسَ التَّعْبِيرُ بِالْجُلُوسِ، وَالتَّشَهُدُ جَرِيًّا عَلَى الْغَالِبِ بَلْ فَإِذْ تَبَيَّنَ بَيَانُ عَدَمِ فُحْشِ
الْمُخَالَفَةِ عِنْدَ وُجُودِهِمَا بِاسْتِمْرَارِهِ فِيمَا كَانَ فِيهِ الْإِمَامُ وَبَصِيحُ اقْتِدَاءِ مَنْ فِي التَّشَهُدِ بِالْقَائِمِ وَلَا تَجُوزُ
لَهُ مُتَابَعَتُهُ بَلْ يَنْتَظَرُهُ إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ مَعَهُ وَهُوَ أَفْضَلُ وَلَهُ مُفَارَقَتُهُ وَهُوَ فِرَاقٌ بِعُذْرٍ وَلَا نَظَرَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ
أَحَدَتْ جُلُوسًا لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ إِحْدَاثُهُ بَعْدَ نِيَّةِ الْإِقْتِدَاءِ لَا دَوَامُهُ كَمَا هُنَا (وَإِنْ أَمَكَّنَهُ
الْقُنُوتُ فِي الثَّانِيَةِ) بِأَنْ وَقَفَ إِمَامُهُ يَسِيرًا (قَنَتَ) نَدْبًا تَحْصِيلًا لِلْسُّنَّةِ مَعَ عَدَمِ الْمُخَالَفَةِ (وَالَا) يُمَكِّنُهُ
(تَرَكَه) نَدْبًا خَوْفًا مِنَ التَّخَلُّفِ الْمُبْطِلِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوَ . هـ. وَكَانَهُ لَمْ يُنْتَظَرِ
لِتَحْمِيلِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ لَيْسَ فِيهَا قُنُوتٌ وَفِيهِ نَظِيرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَهُ جَزَمَ بِعَدَمِ السُّجُودِ وَهُوَ الْقِيَاسُ
(وَلَهُ فِرَاقُهُ) بِالنِّيَّةِ (لِيَقْنُتَ) تَحْصِيلًا لِلْسُّنَّةِ وَهُوَ فِرَاقٌ بِعُذْرٍ فَلَا يُكْرَهُ وَلَوْ لَمْ يُفَارِقْ وَقَنَتَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ
بِهَوِيٍّ إِمَامِهِ إِلَى السُّجُودِ كَمَا لَوْ تَخَلَّفَ لِلتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ كَذَا أَفْتَى بِهِ الْقَقَالُ، وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ
لَا بَأْسَ بِتَخَلُّفِهِ لَهُ إِذَا لَحِقَهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى وَفَارَقَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُمَا هُنَا اشْتَرَكَا فِي الْإِعْتِدَالِ
فَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ الْمَأْمُومُ وَثُمَّ انْفَرَدَ بِالْجُلُوسِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ جَلَسَ الْإِمَامُ ثَمَّ لِلْإِسْتِرَاحَةِ لَمْ يَضُرَّ التَّخَلُّفَ لَهُ
عَلَى مَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْفَرْقُ وَمُقْتَضَى مَا قَدَّمْتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ يَضُرُّ ثَمَّ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا هُنَا إِذَا
لَحِقَهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَلْحَقْهُ فِيهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لَكِنْ يُنَافِيهِ إِطْلَافُهُمُ الْآتِي أَنَّ التَّخَلُّفَ
بَرْكِنَ بَلْ بَرْكَيْنِ وَلَوْ طَوِيلَيْنِ لَا يَبْطُلُ، فَإِنْ قُلْتُ هَذَا فِيهِ فُحْشٌ مُخَالَفَةٍ وَقَدْ قَالُوا لَوْ خَالَفَهُ فِي سُنَّةٍ

فإن اختلف فعلهما كمكتوبة وكسوف أو جنازة لم يصح على الصحيح.

فصل

تجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ

فِعْلًا أَوْ تَرْكًا وَفَحُشَّتِ الْمُخَالَفَةُ كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ، وَالتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَالتَّخَلُّفُ لِلْقُنُوتِ مِنْ هَذَا قُلْتُ لَوْ كَانَ مِنْ هَذَا لَتَعَيَّنَ اعْتِمَادُ كَلَامِ الْقَقَالِ وَقِيَاسِهِ عَلَى التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ فَتَعَيَّنَ أَنَّ التَّخَلُّفَ لِلْقُنُوتِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ وَيُفْرَقُ بِأَنَّ الْمُتَخَلِّفَ لِنَحْوِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ أَحَدُثُ شَيْءٍ يَطُولُ زَمَنُهَا وَلَمْ يَفْعَلْهَا الْإِمَامُ أَصْلًا فَفَحُشَّتِ الْمُخَالَفَةُ وَأَمَّا تَطْوِيلُهُ لِلْقُنُوتِ فَلَيْسَ فِيهِ إِحْدَاثُ شَيْءٍ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ فَلَمْ تَفْحَشِ الْمُخَالَفَةُ إِلَّا بِالتَّخَلُّفِ بِتَمَامِ رُكْنَيْنِ فَعَلِيَّيْنِ كَمَا أَطْلَقُوهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفَحْشَ فِي التَّخَلُّفِ لِلسُّتَةِ غَيْرُهُ فِي التَّخَلُّفِ بِالرُّكْنِ، وَإِنَّ الْفَرْقَ أَنَّ إِحْدَاثَ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ مَعَ طَوِيلٍ زَمَنِهِ فُحْشٌ فِي ذَاتِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِيُضْمَ شَيْءٌ إِلَيْهِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ تَطْوِيلِ مَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ، فَإِنَّهُ مُجَرَّدُ صِفَةٍ تَابِعَةٍ فَلَمْ يَحْصُلِ الْفَحْشُ بِهِ بَلْ بَانْضِمَامُ تَوَالِي رُكْنَيْنِ تَامَّيْنِ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْهُ وَحِينَئِذٍ فَقُولُهُمْ هُنَا إِذَا لَحِقَهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى قَيْدٌ لِعَدَمِ الْكِرَاهَةِ لَا لِلْبُطْلَانِ حَتَّى يَهْوِيَ لِلْسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ الْمَعْرُوفُ لِلْأَصْحَابِ أَنَّ التَّخَلُّفَ لِلْقُنُوتِ مُبْطِلٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ وَقَدْ حُكِيَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ لَا خِلَافَ بَلِ الْقَوْلُ بِالْبُطْلَانِ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا فُحُشَّتِ الْمُخَالَفَةُ أَيْ بِأَنَّ تَأَخَّرَ بَرُكْنَيْنِ وَلَيْسَ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِيهِ بِدَلِيلٍ قَوْلُهُ إِذَا لَحِقَهُ عَلَى الْقُرْبِ، (فإن اختلف فعلهما كمكتوبة وكسوف أو جنازة) قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَسَجْدَةُ تِلَاوَةٍ أَوْ شُكْرِ (لَمْ يَصِحَّ) الْاِقْتِدَاءُ فِيهِمَا (عَلَى الصَّحِيحِ) لِيَتَعَدَّرَ الْمُتَابَعَةُ مَعَ الْمُخَالَفَةِ فِي النِّظْمِ، وَزَعَمَ الصَّحَّاحُ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا إِذْ لَا مُخَالَفَةَ فِيهِ ثُمَّ يُفَارِقُهُ يُرَدُّ بِأَنَّ الرِّبْطَ مَعَ تَخَلُّفِ النِّظْمِ مُتَعَدِّرٌ فَمُنِعَ الْاِنْعِقَادُ وَبِهِ فَارَقَ الْاِنْعِقَادَ فِي ثَوْبٍ تَرَى مِنْهُ عَوْرَتَهُ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَفِي ثَانِي قِيَامِ رُكْعَةِ الْكُسُوفِ الثَّانِيَةِ وَآخِرَ تَكْبِيرَاتِ الْجَنَازَةِ لَانْقِضَاءِ تَخَالُفِ النِّظْمِ وَمِثْلُهُمَا مَا بَعْدَ السُّجُودِ فِيمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَمَّا لَوْ صَلَّى الْكُسُوفَ كُسْتَةً الصُّبْحِ فَيَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهَا وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي سُجُودِي السَّهْوِ، وَالتَّلَاوَةِ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا لِصِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ مَوَافَقَةُ الْإِمَامِ فِي سُنَنِ تَفْحُشِ الْمُخَالَفَةِ فِيهَا فِعْلًا وَتَرْكًا كَسَجْدَةِ تِلَاوَةٍ وَسُجُودِ سَهْوٍ وَتَشَهُدِ أَوَّلٍ وَفِي قِيَامِ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْرُغْ مِنْ سُجُودِهِ إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ عَنْهُ بَعْدَمَا أَتَى بِهِ، فَإِنْ خَالَفَ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ نَعَمْ لَا يَضُرُّ تَخَلُّفَ لِإِتْمَامِهِ. بِقَيِّدِهِ الْآتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُدْرٌ بِخِلَافٍ نَحْوِ جُلُوسَةِ الْاِسْتِرَاحَةِ

(فصل) فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدْوَةِ أَيْضًا

(تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ) لِيَخْبَرَ الصَّحِيحَيْنِ «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا» ^(١) وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ تَرَكَ فَرْضًا لَمْ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٣٧١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٤١١]، وغيرهما من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه.

بأن يتأخَّر ابتداءً فِعلِهِ عَن اِبتِدَائِهِ وَيَتَقَدَّمُ عَلى قَرَاغِهِ مِنْهُ. فَإِن قَارَنَهُ لَمْ يَضُرَّ إِلَّا تَكْبِيرُهُ إِحْرَامٍ. وَإِن تَخَلَّفَ بَرُكْنٍ بِأَن فَرَعَ الْإِمَامُ مِنْهُ وَهُوَ فِيمَا قَبْلَهُ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ

يُتَابِعُهُ فِي تَرْكِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِن تَعَمَّدَ أَبْطَلَ وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدَ بِفِعْلِهِ وَتَسْمِيَةِ التَّرْكِ لَتَضَمُّنِهِ الْكَفِّ فِعْلاً اصْطِلَاحُ أَصُولِي ثُمَّ الْمُتَابَعَةُ الْوَاجِبَةُ إِنَّمَا تَحْصُلُ (بأن) يَتَأَخَّرَ جَمِيعٌ تَحَرُّمُهُ عَن جَمِيعِ تَحَرُّمِهِ وَأَن لَا يَسْبِقَهُ بَرُكْنَيْنِ وَكَذَا بَرُكْنٍ لَكِنْ لَا بَطْلَانَ وَلَا يَتَأَخَّرُ بِهِمَا أَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ طَوِيلَةٍ وَلَا يُخَالِفُهُ فِي سُنَّةٍ تَفْحُشُ الْمُخَالَفَةُ فِيهَا وَهَذَا كُلُّهُ يَعْلَمُ مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِهِ ، وَأَمَّا الْمُنْدُوبَةُ فَتَحْصُلُ بِأَن (يَتَأَخَّرَ اِبْتِدَاءً فِعلِهِ) أَيِ الْمَأْمُومِ (عَن اِبْتِدَائِهِ) أَيِ فِعْلِ الْإِمَامِ (وَيَتَقَدَّمُ) اِنْتِهَاءً فِعْلِ الْإِمَامِ (عَلى قَرَاغِهِ) أَيِ الْمَأْمُومِ (مِنْهُ) أَيِ مِنْ فِعْلِهِ وَأَكْمَلُ مِنْ هَذَا أَنَّ يَتَأَخَّرَ اِبْتِدَاءً فِعْلِ الْمَأْمُومِ عَن جَمِيعِ حَرَكَةِ الْإِمَامِ فَلَا يَشْرَعُ حَتَّى يَصِلَ الْإِمَامُ لِحَقِيقَةِ الْمُتَنَقَّلِ إِلَيْهِ وَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا تَفْسِيرٌ لِكَمَالِ الْمُتَابَعَةِ كَمَا تَقَرَّرَ لَا يَقِيدُ وَجُوبُهَا قَوْلُهُ (فَإِن قَارَنَهُ) فِي الْأَفْعَالِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَالِاسْتِثْنَاءُ (مُنْقَطِعٌ) وَعَدَمُ ضَرَرِ الْمُقَارَنَةِ فِي الْأَقْوَالِ مَعْلُومٌ بِالْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ أَوْ الْأَقْوَالِ وَلَوْ السَّلَامُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَذْفُ الْمَعْمُولِ الْمُفِيدِ لِلْعُمُومِ وَالِاسْتِثْنَاءُ الْآتِي إِذِ الْأَصْلُ فِيهِ الْاِتِّصَالُ . (لَمْ يَضُرَّ) لِانْتِظَامِ الْقُدُورَةِ مَعَ ذَلِكَ نَعَمْ تُكَرَّهُ الْمُقَارَنَةُ وَتَفُوتُ بِهَا فِيمَا وَجَدَتْ فِيهِ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا مَرَّ مَبْسُوطًا فِي فَصْلِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَفْسِيرًا لِلوَاجِبَةِ أَيْضًا بِأَن يُرَادَ بِالتَّأَخُّرِ وَالتَّقَدُّمِ الْمَفْهُومَيْنِ مِنْ عِبَارَتِهِ الْمُبْطَلُ مِنْهُمَا الدَّالُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ بَعْدُ وَلَا تَرُدُّ عَلَيْهِ حَيْثُيَّةُ الْمُقَارَنَةِ فِي التَّحَرُّمِ وَلَا التَّخَلُّفِ بِالسُّنَّةِ السَّابِقَةِ . لِلْعِلْمِ بِهِمَا مِنْ كَلَامِهِ وَخَرَجَ بِالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَوَّلِ الْأَقْوَالُ ، فَإِنَّهُ لَا تَجِبُ الْمُتَابَعَةُ فِيهَا بَلْ تُسَنُّ إِلَّا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ قَلِيلٌ إِيْجَابُهُ الْمُتَابَعَةُ إِنْ أَرَادَ بِهِ فِي الْفَرَضِ ، وَالنَّفْلِ وَرُدَّتْ جِلْسَةُ الْاِسْتِرَاحَةِ أَوْ فِي الْفَرَضِ فَقَطْ وَرُدَّ الشَّهَادَةُ الْأَوَّلُ . اهـ . وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ لِمَا مَرَّ قُبَيْلَ الْفَصْلِ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ لَكِنْ لَا مُطْلَقًا فِي النَّفْلِ بَلْ فِيمَا تَفْحُشُ فِيهِ الْمُخَالَفَةُ وَجِلْسَةُ الْاِسْتِرَاحَةِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ (إِلَّا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ) فَتَضُرُّ الْمُقَارَنَةُ فِيهَا إِذَا نَوَى الْاِقْتِدَاءَ مَعَ تَحَرُّمِهِ وَلَوْ بِأَن شَكَّ هَلْ قَارَنَهُ فِيهَا أَوْ لَا وَكَذَا التَّقَدُّمُ بَعْضُهَا عَلَى فَرَاغِهِ مِنْهَا إِذْ لَا تَنْعَقِدُ صَلَاتُهُ حَتَّى يَتَأَخَّرَ جَمِيعُ تَكْبِيرَتِهِ عَن جَمِيعِ تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ يَقِينًا لِأَنَّ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ اِقْتِدَاءٌ بِمَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ إِذْ لَا يَتَبَيَّنُ دُخُولُهُ فِيهَا إِلَّا بِتَمَامِ التَّكْبِيرِ وَإِيرَادُ مَا بَعْدَ كَذَا عَلَيْهِ يَنْدَفِعُ بِحَمَلِ الْمُقَارَنَةِ عَلَى مَا يَشْمَلُهَا فِي الْبُغْضِ ، وَالْكُلِّ وَلَوْ ظَنَّ أَوْ اعْتَقَدَ تَأَخَّرَ جَمِيعَ تَكْبِيرَتِهِ صَحَّ مَا لَمْ يَبَيِّنْ خِلَافَهُ وَإِفْتَاءُ الْبَغْوِيِّ بِأَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ فَبَانَ إِمَامُهُ لَمْ يُكَبِّرْ اِنْعَقَدَتْ لَهُ مُنْفَرِدًا ضَعِيفٌ ، وَإِنْ اعْتَمَدَهُ شَارِحٌ وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ ، وَإِنْ اعْتَقَدَ تَقَدَّمَ تَحَرُّمُ الْإِمَامِ وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ نَصُّ الْبَوَيْطِيِّ وَكَلَامُ الرُّوضَةِ وَلَوْ زَالَ شَكُّهُ فِي ذَلِكَ عَن قُرْبٍ لَمْ يَضُرَّ كَالشَّكِّ فِي أَصْلِ النِّيَّةِ . وَإِنْ (تَخَلَّفَ بَرُكْنٍ) فَعَلَى قَصِيرٍ أَوْ طَوِيلٍ (بأن فَرَعَ الْإِمَامُ مِنْهُ) سِوَاءٍ أَوْصَلَ لِلرُّكْنِ الَّذِي بَعْدَهُ أَمْ كَانَ فِيمَا بَيْنَهُمَا (وَهُوَ) أَيِ الْمَأْمُومِ (فِيمَا) أَيِ رُكْنٍ (قَبْلَهُ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ) ، وَإِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا تُبَادِرُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ

أَوْ بُرُكَّتَيْنِ بَأَنَ فَرَعَ مِنْهُمَا وَهُوَ فِيمَا قَبْلَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بَطَلَتْ، وَإِنْ كَانَ بَأَنَ أَسْرَعَ
قِرَاءَتَهُ

فهما أَسْبَقُكُمْ به إذا رَكَعتَ تُدْرِكُونِي به إذا رَفَعْتَ^(١) وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ فَرَعَ أَنَّهُ مَتَى أَدْرَكَهُ قَبْلَ فِرَاغِهِ مِنْهُ لَمْ تَبْطُلْ قَطْعًا، فَإِنْ قُلْتَ عَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَأْمُومَ لَوْ طَوَّلَ الْإِعْتِدَالَ بِمَا لَا يُبْطِلُهُ حَتَّى سَجَدَ الْإِمَامُ وَجَلَسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ثُمَّ لَحِقَهُ لَا يَضُرُّ وَحِينَئِذٍ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ لِلتَّلَاوَةِ وَفَرَعَ مِنْهُ، وَالْمَأْمُومُ قَائِمٌ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ، وَإِنْ لَحِقَهُ قُلْتَ الْفَرْقُ أَنَّ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ لَمَّا كَانَتْ تَوْجَدُ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا كَانَتْ كَالْفِعْلِ الْأَجَنَبِيِّ فَفَحُشَّتِ الْمُخَالَفَةُ بِهَا بِخِلَافِ إِدَامَةِ بَعْضِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ لَا يَفْحَشُ إِلَّا إِنْ تَعَدَّدَ (أَوْ) تَخَلَّفَ (بُرُكَّتَيْنِ) فِعْلَيْنِ مُتَوَالَيْنِ (بَأَنَ فَرَعَ) الْإِمَامُ (مِنْهُمَا وَهُوَ فِيمَا قَبْلَهُمَا) بَأَنَ ابْتَدَأَ الْإِمَامُ الْهَوِيَّ لِلسُّجُودِ يَعْنِي زَالَ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِلَّا بَأَنَ كَانَ أَقْرَبَ لِلْقِيَامِ مِنْ أَقْلٍ الرُّكُوعِ فَهُوَ إِلَى الْآنَ فِي الْقِيَامِ فَلَا يَضُرُّ بَلْ قَوْلُهُمْ هَوَى لِلسُّجُودِ بَقَهُمْ ذَلِكَ فَقَوْلِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ، وَإِنْ كَانَ لِلْقِيَامِ أَقْرَبُ أَيٍّ مِنْهُ إِلَى السُّجُودِ أَوْ أَكْمَلَ الرُّكُوعَ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ) بَأَنَ تَخَلَّفَ لِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَقَدْ تَعَمَّدَ تَرْكَهَا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ أَوْ لِسُنَّةِ كَقِرَاءَةِ السُّورَةِ. وَمِثْلُهُ مَا لَوْ تَخَلَّفَ لِجِلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ أَوْ لِإِثْمَامِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ إِذَا قَامَ إِمَامُهُ وَهُوَ فِي أَثْنَائِهِ لِتَقْصِيرِهِ بِهَذَا الْجُلُوسِ لِغَيْرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ وَقَوْلُ كَثِيرِينَ إِنْ تَخَلَّفَ لِإِثْمَامِ التَّشْهِيدِ مَطْلُوبٌ فَيَكُونُ كَالْمَوَافِقِ الْمَعْدُورِ مَمْنُوعٌ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنَّهُ كَالْمَسْبُوقِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا وَغَيْرَهُ صَرَّحُوا بِمَا ذَكَرْتَهُ وَمَرَّ آتِفًا فِي تَخَلُّفِهِ لِلثَّنُوتِ مَا يَوَافِقُ هَذَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَدِيمٌ لِوَاجِبٍ هُوَ الْإِعْتِدَالُ فَلَمْ يَتَخَلَّفْ لِإِعْلَاقِي مَسْنُونٍ بِخِلَافِ هَذَا (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ لِفَحْشِ الْمُخَالَفَةِ (وَأَنْ أَسْرَعَ) الْإِمَامُ (قِرَاءَتَهُ) وَالْمَأْمُومُ بَطِيءُ الْقِرَاءَةِ لِعَجْزِ خَلْقِي لَا لَوَسُوسَةٍ أَوْ انْتِظَارِ سَكَنَةِ الْإِمَامِ لَيَقْرَأَ فِيهَا الْفَاتِحَةَ فَرَكَعَ عَقِبَهَا عَلَى الْأَوْجَهِ أَوْ سَهَا عَنْهَا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ وَلَمْ تُقَيَّدِ الْوَسُوسَةُ هُنَا بِالظَّاهِرَةِ وَإِنْ قُبِدَتْ بِهَا فِي إِدْرَاكِ فَضِيلَةِ التَّحَرُّمِ لَتَأْتِيَ التَّفْصِيلُ ثُمَّ لَا هُنَا إِذِ التَّخَلُّفُ لَهَا إِلَى تَمَامِ رُكْنَيْنِ يَسْتَلْزِمُ ظُهُورَهَا أَمَّا مَنْ تَخَلَّفَ لَوَسُوسَةٍ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْهَا كَمُتَعَمِّدٍ تَرْكَهَا وَيُنْبَغِي فِي وَسُوسَةٍ صَارَتْ كَالْخَلْقِيَّةِ بَحِثٌ يَقْطَعُ كُلُّ مَنْ رَأَاهُ بَأَنَهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَرْكُهَا أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي بَطِيءِ الْحَرَكَةِ وَمَا بَعْدَ قَوْلِي وَمِثْلُهُ فَلَهُ التَّخَلُّفُ لِإِكْمَالِهَا إِلَى قُرْبِ فِرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الرُّكْنِ الثَّانِي فَحِينَئِذٍ يَلْزِمُهُ لِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ بِشُرُوعِ الْإِمَامِ فِيمَا بَعْدَهُ نَيْتُ الْمُفَارَقَةِ إِنْ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا لِإِكْمَالِهِ وَبَحَثٌ أَنَّ مَحَلَّ اغْتِفَارِ رُكْنَيْنِ فَقَطْ لِلْمُوسُوسِ إِذَا اسْتَمَرَّتِ الْوَسُوسَةُ بَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ، فَإِنْ تَرَكَهَا بَعْدَهُ اغْتَفَرَ التَّخَلُّفَ لِإِكْمَالِهَا مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ طَوِيلَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ الْآنَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَوْجَهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ لِأَنَّ تَفْوِيتَ إِكْمَالِهَا قَبْلَ رُكُوعِ الْإِمَامِ نَشَأَ مِنْ تَقْصِيرِهِ بِتَرْديدِ الْكَلِمَاتِ مِنْ غَيْرِ بَطْءٍ خَلْقِيٍّ فِي لِسَانِهِ

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٦١٩]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/ ٩٦٣]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/ ٢٢٢٩]، وغيرهم من حديث: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/ ٥٧٨].

وَرَكْعَ قَبْلَ إِمَامِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ فَقِيلَ يَتَّبِعُهُ وَتَسْقُطُ الْبَقِيَّةُ، وَالصَّحِيحُ يُتِمُّهَا وَيَسْعَى خَلْفَهُ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ مَقْصُودَةٌ، وَهِيَ الطَّوِيلَةُ. فَإِنْ سَبَقَ بِأَكْثَرٍ، فَقِيلَ يُفَارِقُهُ، وَالْأَصَحُّ يَتَّبِعُهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ يَتَذَارَكُ، بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ، وَلَوْ لَمْ يُتِمَّ الْفَاتِحَةَ لِشُغْلِهِ بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ فَمَعْدُورٌ،

سَوَاءٌ أُنْشِأَ ذَلِكَ مِنْ تَقْصِيرِهِ فِي التَّعَلُّمِ أَمْ مِنْ شَكِّهِ فِي إِمَامِ الْحُرُوفِ فَلَا يُفِيدُهُ تَرْكُهُ بَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ رَفْعَ ذَلِكَ التَّقْصِيرِ وَالْحَقُّ بِمُنْتَظَرِ سَكْتَةِ الْإِمَامِ وَالسَّاهِي عَنْهَا مَنْ نَامَ مُتَمَكِّنًا فِي تَشْهِيدِ الْأَوَّلِ فَلَمْ يَتَّبِعْهُ إِلَّا، وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بَأْنَ كُلًّا مِنْ ذَيْنِكَ أَدْرَكَ مِنَ الْقِيَامِ مَا يَسْعَاهُ بِخِلَافِ النَّائِمِ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ كَمَنْ تَخَلَّفَ لِزَحْمَةٍ أَوْ بَطْءِ حَرَكَةٍ وَقَدْ أَفْتَى جَمْعٌ فِيمَنْ سَمِعَ تَكْبِيرَ الرَّفْعِ مِنْ سَجْدَةِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَجَلَسَ لِلتَّشْهِيدِ ظَانًّا أَنَّ الْإِمَامَ يَتَشَهَّدُ، فَإِذَا هُوَ فِي الثَّالِثَةِ فَكَبَّرَ لِلرُّكُوعِ فَظَنَّهُ لِقِيَامِهَا فَقَامَ فَوَجَدَهُ رَاكِعًا بِأَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ وَيَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ لِعُذْرِهِ أَيْ مَعَ عَدَمِ إِدْرَاكِهِ الْقِيَامِ وَبِهِ يُرَدُّ إِفْتَاءُ آخَرِينَ بِأَنَّهُ كَالنَّاسِي لِلْقِرَاءَةِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ نَسِيَ الْإِقْتِدَاءَ فِي السُّجُودِ مِثْلًا ثُمَّ ذَكَرَهُ فَلَمْ يَقُمْ عَنْ سَجْدَتِهِ إِلَّا، وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ. رَكْعَ مَعَهُ كَالْمَسْبُوقِ فَفَرَّقَهُمْ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ يُدْرِكُ قِيَامَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ مَنْ لَا يُدْرِكُهُ (وَرَكْعَ قَبْلَ إِمَامِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ فَقِيلَ يَتَّبِعُهُ وَتَسْقُطُ الْبَقِيَّةُ) لِعُذْرِهِ كَالْمَسْبُوقِ (وَالصَّحِيحُ) أَنَّهُ (يُتِمُّهَا) وَجُوبًا وَلَيْسَ كَالْمَسْبُوقِ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مَحَلَّهَا (وَيَسْعَى خَلْفَهُ) عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةِ نَفْسِهِ (مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ مَقْصُودَةٌ) لِذَاتِهَا (وَهِيَ الطَّوِيلَةُ) فَلَا يُحَسَّبُ مِنْهَا الْإِعْتِدَالُ وَلَا الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِأَتَمِّمَا، وَإِنْ قُصِدَا لَكِنْ لَا لِذَاتِهِمَا بَلْ لِغَيْرِهِمَا كَمَا مَرَّ فِي سُجُودِ السُّهُورِ وَلَا بُدَّ فِي السَّبْقِ بِالْأَكْثَرِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَنْتَهِيَ الْإِمَامُ إِلَى الرَّابِعِ أَوْ مَا هُوَ عَلَى صُورَتِهِ فَمَتَى قَامَ مِنَ السُّجُودِ مِثْلًا فَفَرَّغَ الْمَأْمُومُ فَاتِحَتَهُ قَبْلَ تَلْبُّسِ الْإِمَامِ بِالْقِيَامِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ جُلُوسُهُ الْإِسْتِرَاحَةَ أَوْ بِالْجُلُوسِ وَلَوْ لِلتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ فِيهِمَا وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ تِلْكَ قَصِيرَةٌ يَبْطُلُ تَطْوِيلُهَا فَاعْتُفِرَتْ بِخِلَافِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ سَعَى عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ أَوْ بَعْدَ تَلْبُّسِهِ فَكَمَا قَالَ، (فَإِنْ سَبَقَ بِأَكْثَرٍ) مِمَّا ذَكَرَ بِأَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الرَّابِعِ كَانَ رَكْعَ، وَالْمَأْمُومُ فِي الْإِعْتِدَالِ أَوْ قَامَ أَوْ قَعَدَ وَهُوَ فِي الْقِيَامِ (فَقِيلَ يُفَارِقُهُ) بِالنِّيَّةِ وَجُوبًا لِيَتَعَذَّرَ الْمَوَافَقَةُ (وَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ لَا تَلَزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ بَلْ (يَتَّبِعُهُ) وَجُوبًا إِنْ لَمْ يَنْوَ مُفَارَقَتَهُ (فِيمَا هُوَ فِيهِ) لِفَحْشِ الْمُخَالَفَةِ فِي سَعْيِهِ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ وَمَنْ ثُمَّ أَبْطَلُ مِنْ عَامِدٍ عَالِمٍ، وَإِذَا تَبِعَهُ فَرَكَعَ وَهُوَ إِلَى الْآنِ لَمْ يُتِمَّ الْفَاتِحَةَ تَخَلَّفَ لِإِكْمَالِهَا مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِالْأَكْثَرِ أَيْضًا (ثُمَّ يَتَذَارَكُ) مَا فَاتَهُ (وَلَوْ لَمْ يُتِمَّ) الْمَأْمُومُ (الْفَاتِحَةَ لِشُغْلِهِ بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ) مِثْلًا وَقَدْ رَكْعَ إِمَامُهُ (فَمَعْدُورٌ) كَبَطْءِ الْقِرَاءَةِ فَحُكْمُهُ مَا مَرَّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا عُذْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يُنْدَبْ لَهُ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ بِأَنَّ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يُدْرِكُ الْفَاتِحَةَ لَوْ اشْتَغَلَ بِهِ وَحِينَئِذٍ يُشْكَلُ بِمَا مَرَّ فِي نَحْوِ تَارِكِ الْفَاتِحَةِ مُتَعَمِّدًا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ لَهُ هُنَا نَوْعَ شُبْهَةٍ لِاشْتَغَالِهِ بِصُورَةٍ سَنُوَ بِخِلَافِهِ فِيمَا مَرَّ أَيْضًا فَالتَّخَلُّفُ لِإِتْمَامِ التَّشْهِيدِ أَفْحَشُ مِنْهُ هُنَا وَبِمَا يَأْتِي فِي الْمَسْبُوقِ أَنَّ سَبَبَ

هذا كُلُّهُ فِي الْمَوَافِقِ. فَأَمَّا مَسْبُوقٌ رَكَعَ الْإِمَامُ فِي فَاتِحَتِهِ فَلَا صَحَّحُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِالْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ تَرَكَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ وَهُوَ مُدْرِكٌ لِلرُّكْعَةِ، وَإِلَّا لَزِمَهُ قِرَاءَةُ بِقَدْرِهِ.

عَدَمُ عُذْرِهِ كَوْنُهُ اشْتَغَلَ بِالسُّتَةِ عَنِ الْفَرَضِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْمَسْبُوقَ يَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْإِمَامُ فَاحْتِطَ لَهُ بِأَنْ لَا يَكُونَ صَرَفَ شَيْئًا لِغَيْرِ الْفَرَضِ وَالْمَوَافِقُ لَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ فَعُدَّزَ لِلتَّخَلُّفِ لِإِكْمَالِ الْفَاتِحَةِ، وَإِنْ قَصَرَ بَصَرُهُ بَعْضَ الزَّمَنِ لِغَيْرِهَا لِأَنَّهُ تَقْصِيرُهُ بِاعْتِبَارِ ظَنِّهِ دُونَ الْوَاقِعِ، وَالْحَاصِلُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعُذْرِ وَعَدَمِهِ نُدِيرُ الْأَمْرَ عَلَى الْوَاقِعِ وَبِالنِّسْبَةِ لِنُدَبِ الْإِثْنَيْنِ بِتَحْوِ التَّعَوُّذِ لِلْمَسْبُوقِ نُدِيرُ الْأَمْرَ عَلَى ظَنِّهِ.

(هذا كُلُّهُ فِي) الْمَأْمُومِ (الْمَوَافِقِ) وَهُوَ مَنْ أَدْرَكَ مِنْ قِيَامِ الْإِمَامِ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقِرَاءَةِ الْمُعْتَدِلَةِ لَا لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَلَا لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شُرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُ شَارِحِ هُوَ مَنْ أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنْ أَحْكَامُ الْمَوَافِقِ وَالْمَسْبُوقِ تَأْتِي فِي كُلِّ الرُّكْعَاتِ إِلَّا تَرَى أَنَّ السَّاعِيَ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ وَنَحْوَهُ كِبْطِيءُ النَّهْضَةِ إِذَا فَرَغَ مِنْ سَعْيِهِ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ، فَإِنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ فَمَوَافِقٌ وَإِلَّا فَمَسْبُوقٌ وَلَوْ شَكَّ أَهْوُ مَسْبُوقٌ أَوْ مَوَافِقٌ لَزِمَهُ الْإِحْتِيَاظُ فَيَتَخَلَّفُ لِإِتْمَامِ الْفَاتِحَةِ وَلَا يُدْرِكُ الرُّكْعَةَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِيهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّهُ تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ أَصْلَانِ عَدَمُ إِدْرَاكِهَا وَعَدَمُ تَحْمُلِ الْإِمَامِ عَنْهُ فَالزَّمْنَاهُ إِتْمَامُهَا رِعَايَةً لِلثَّانِي وَفَاتَتِ الرُّكْعَةُ بِعَدَمِ إِدْرَاكِ رُكُوعِهَا رِعَايَةً لِلأَوَّلِ احْتِيَاظًا فِيهِمَا وَقَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِنْ لَمْ يُحْرَمِ عَقِبَ إِحْرَامِ الْإِمَامِ أَوْ عَقِبَ قِيَامِهِ مِنْ رُكْعَتِهِ وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرْ شَكُّهُ وَهُوَ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمَوَافِقِ بِإِدْرَاكِ قَدْرِ الْفَاتِحَةِ مِنْ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ كَمَا تَقَرَّرَ، (فَأَمَّا مَسْبُوقٌ رَكَعَ الْإِمَامُ فِي فَاتِحَتِهِ فَلَا صَحَّحُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِالْإِفْتِتَاحِ، وَالتَّعَوُّذِ) بِأَنْ قَرَأَ عَقِبَ تَحْرِيمِهِ (تَرَكَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ)، وَإِنْ كَانَ بَطِيءَ الْقِرَاءَةِ فَلَا يَلْزَمُهُ غَيْرُ مَا أَدْرَكَهُ هُنَا بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْمَوَافِقِ لِأَنَّ مَا هُنَا رُخْصَةٌ فَتَنَسَّبَهَا رِعَايَةُ حَالِهِ لَا غَيْرُ بِخِلَافِ الْمَوَافِقِ (وَهُوَ) بِرُكُوعِهِ مَعَهُ أَوْ قَبْلَ قِيَامِهِ عَنْ أَقَلِّ الرُّكُوعِ (مُدْرِكٌ لِلرُّكْعَةِ) بِشَرْطِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ غَيْرَ مَا قَرَأَ فَيَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ عَنْهُ مَا بَقِيَ كَمَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْكُلُّ لَوْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا أَوْ رَكَعَ عَقِبَ تَحْرِيمِهِ (وَإِلَّا) بِأَنْ اشْتَغَلَ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا أَوْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِشَيْءٍ بِأَنْ سَكَتَ زَمَنًا بَعْدَ تَحْرِيمِهِ وَقَبْلَ قِرَاءَتِهِ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنْ وَاجِبُهُ الْفَاتِحَةُ (لَزِمَهُ قِرَاءَةُ) مِنَ الْفَاتِحَةِ سِوَاءِ أَعْلِمَ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْإِمَامَ قَبْلَ سُجُودِهِ أَمْ لَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ (بِقَدْرِهِ) أَيِ مَا أَتَى بِهِ أَيِ بِقَدْرِ حُرُوفِهِ فِي ظَنِّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ بِقَدْرِ زَمَنِ مَا سَكَتَ لِنَقْصِيرِهِ فِي الْجُمْلَةِ بِالْعُدُولِ مِنَ الْفَرَضِ إِلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ أَمَرَ بِالْإِفْتِتَاحِ، وَالتَّعَوُّذِ لُظُنُّهُ الْإِدْرَاكَ فَكَعَ عَلَى خِلَافِ ظَنِّهِ وَعَنِ الْمُعْظَمِ يَرْكَعُ وَتَسْقُطُ عَنْهُ الْبَقِيَّةُ وَاخْتِيَرَ بِلِ رَجَحِهِ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ وَأَطَالُوا فِي الْاسْتِدْلَالِ لَهُ، وَإِنْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ يَقْتَضِيهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ مَتَى رَكَعَ قَبْلَ وَفَاءٍ مَا لَزِمَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدَ بِمَا فَعَلَهُ وَمَتَى رَكَعَ الْإِمَامُ وَهُوَ مُتَخَلَّفٌ لِمَا لَزِمَهُ وَقَامَ مِنَ الرُّكُوعِ فَاتَتِ الرُّكْعَةُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُتَخَلَّفٌ بِغَيْرِ عُذْرٍ وَمَنْ عَبَّرَ بِعُذْرِهِ فِعْبَارَتُهُ مُؤَوَّلَةٌ ثُمَّ إِذَا فَرَغَ قَبْلَ هَوِيِّ الْإِمَامِ لِلْسُّجُودِ

وَلَا يَسْتَعِْلُ الْمَسْبُوقُ بِسُنَّةٍ بَعْدَ التَّحْرُمِ بَلْ بِالْفَاتِحَةِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ إِذْرَاكَهَا، وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ أَوْ شَكَّ لَمْ يَغْزُ إِلَيْهَا بَلْ يُصَلِّي رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ.
فَلَوْ عَلِمَ أَوْ شَكَّ وَقَدْ رَكَعَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَزُكَّعْ هُوَ قَرَأَهَا وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ بَعْدُزِرٍ، وَقِيلَ يَزُكَّعُ وَيَتَذَارَكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ،

وَأَفْقَهُ وَلَا يَرْكَعُ وَلَا بَطَلَتْ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَكَذَا حَيْثُ فَاتَهُ الرُّكُوعُ، وَإِنْ لَمْ يَفْرَغْ وَقَدْ أَرَادَ الْإِمَامُ الْهَوْيَ لِلسُّجُودِ فَقَدْ تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ وَجُوبُ وَفَاءٍ مَا لَزِمَهُ وَبُطْلَانُ صَلَاتِهِ بِهَوْيِ الْإِمَامِ لِلسُّجُودِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مُتَخَلِّفٌ بَغَيْرِ عَذْرِ فَلَا مَخْلَصَ لَهُ عَنْ هَذَيْنِ إِلَّا نِيَّةُ الْمُفَارَقَةِ فَتَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ حَذَرًا مِنْ بُطْلَانِ صَلَاتِهِ عِنْدَ عَدَمِهَا بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَيَشْهَدُ لَهُ مَا مَرَّ فِي مُتَعَمَّدٍ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ وَبَطِيءِ الْوَسْوسَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَطْلَقَ نَفْلًا عَنِ التَّحْقِيقِ وَاعْتَمَدَهُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ مُتَابَعَتُهُ فِي الْهَوْيِ حِينَئِذٍ وَتُمْكِنُ تَوَجُّهُهُ بِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَتْهُ الْمُتَابَعَةُ قَبْلَ الْمَعَاوِضَةِ اسْتَصْحَبَ وَجُوبَهَا وَسَقَطَ مُوجِبُ تَقْصِيرِهِ مِنَ التَّخَلُّفِ لِقِرَاءَةِ قَدَرٍ مَا لَحِقَهُ فَعَلَبَ وَاجِبُ الْمُتَابَعَةِ فَعَلِيهِ إِنْ صَحَّ لَا تَلْزِمُهُ مُفَارَقَتُهُ أَمَّا إِذَا جَهِلَ أَنَّ وَاجِبَهُ ذَلِكَ فَهُوَ بِتَخَلُّفِهِ لِمَا لَزِمَهُ مُتَخَلِّفٌ بَعْدُزِرٍ قَالَ الْقَاضِي.

(وَلَا يَسْتَعِْلُ الْمَسْبُوقُ بِسُنَّةٍ بَعْدَ التَّحْرُمِ) أَي لَا يُسْنُّ لَهُ الْاِسْتِعْالُ بِهَا (بَلْ بِالْفَاتِحَةِ)؛ لِأَنَّهَا الْأَهَمُّ وَيُسْرَعُ فِيهَا لِإِدْرَاكِهَا (إِلَّا) مُنْقَطِعٌ إِنْ أُريدَ بِالْمَسْبُوقِ مِنْ مَرٍّ بِاعْتِبَارِ ظَنِّهِ وَمُتَّصِلٌ إِنْ أُريدَ بِهِ مِنْ سَبَقٍ بِأَوَّلِ الْقِيَامِ لَكِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ لَمْ يُسَبِّقْ بِهِ يَسْتَعِْلُ بِهَا مُطْلَقًا وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَدْرَكَ أَوَّلَ الْقِيَامِ وَأَتْنَاءَ فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ وَحِينَئِذٍ فَالتَّعْبِيرُ بِالْمَأْمُومِ أَوَّلَى (أَنْ يَعْلَمَ) أَي يَظُنُّ لِاعْتِبَادِ الْإِمَامِ التَّطَوِيلَ (إِدْرَاكَهَا) مَعَ مَا يَأْتِي بِهِ فَيَأْتِي بِهِ نَدْبًا بِخِلَافِ مَا إِذَا جَهِلَ أَوْ ظَنَّ مِنْهُ الْإِسْرَاعَ وَأَنَّهُ لَا يُدْرِكُهَا مَعَهُ فَيَبْدَأُ بِالْفَاتِحَةِ، (وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ) أَي بَعْدَ وَجُودِ أَقْلِهِ (أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ أَوْ شَكَّ) فِي فِعْلِهَا (لَمْ يَغْزُ إِلَيْهَا) أَي لِمَحَلِّهَا، فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ لِقَوَاتِ مَحَلِّهَا (بَلْ يُصَلِّي رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ) تَذَارُكًا لِمَا فَاتَهُ كَالْمَسْبُوقِ (فَلَوْ عَلِمَ أَوْ شَكَّ) فِي فِعْلِهَا (وَقَدْ رَكَعَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَرْكَعْ هُوَ) أَي لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ أَقْلُ الرُّكُوعِ، وَإِنْ هَوَى لَهُ (قَرَأَهَا) بَعْدَ عَوْدِهِ لِلْقِيَامِ فِيمَا إِذَا هَوَى لِإِبْقَاءِ مَحَلِّهَا (وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ بَعْدُزِرٍ) فَيَأْتِي فِيهِ حُكْمُهُ السَّابِقُ مِنَ التَّخَلُّفِ لِإِثْمَائِهَا بِشَرْطِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَا حَيْثُ قُلْنَا بِعَوْدِهِ لِلرُّكْنِ كَانَ مُتَخَلِّفًا بَعْدُزِرٍ فَيَأْتِي بِهِ وَيَسْعَى عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ طَوِيلَةٍ وَإِلَّا وَافَقَ الْإِمَامَ وَأَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِهِ (وَقِيلَ يَرْكَعُ) لِأَجْلِ الْمُتَابَعَةِ (وَيَتَذَارَكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ) مَا فَاتَهُ وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ وَقَدْ رَكَعَ الْإِمَامُ أَنَّهُ لَوْ رَكَعَ قَبْلَهُ ثُمَّ شَكَّ لَزِمَهُ الْعَوْدُ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ رُكُوعُهُ هُنَاكَ يُسْنُّ أَوْ يَجُوزُ لَهُ تَرْكُهُ، وَالْعَوْدُ لِلْإِمَامِ فَكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ شَكِّهِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ بِالْكُلِّيَّةِ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْنٍ عَلِمَ الْمَأْمُومُ تَرْكَهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ بَعْدَ تَلَبُّسِهِ بِرُكْنٍ بَعْدَهُ يَقِينًا أَي وَكَانَ فِي التَّخَلُّفِ لَهُ فُحْشٌ مُخَالَفَةٍ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْمُثَلِّ الْآتِيَةِ فَيُؤَافِقُ الْإِمَامَ وَيَأْتِي بِدَلَّةٍ بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ قَامَ إِمَامُهُ فَقَطْ فَشَكَّ هَلْ سَجَدَ مَعَهُ سَجْدًا كَمَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عَنِ الْأَيْمَةِ لَا أَنَّهُ تَخَلَّفَ يَسِيرٌ مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَتَلَبَّسَ بَعْدَهُ بِرُكْنٍ يَقِينًا؛

ولو سَبَقَ إمامه بالتَّحَرُّمِ لم تَنْعَقِدْ. أو بالفَاتِحَةِ أو التَّشَهُّدِ لم يَضُرَّهُ وَيُجْزِئُهُ، وَقِيلَ تَجِبُ إِعَادَتُهُ.

لأنَّ أَحَدَ طَرَفَيْ شَكِّهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ رَفْعِ إِمَامِهِ مِنَ الرُّكُوعِ فِي أَنَّهُ رَكَعَ مَعَهُ أَوْ لَا فَيَرَكُّ لَذَلِكَ أَيُّ كَوْنٍ تَخَلَّفَهُ سَيَرًا مَعَ أَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْ شَكِّهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ بَاقٍ فِي الْقِيَامِ الَّذِي قَبْلَ الرُّكُوعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَامَ هُوَ أَيُّ مَعَ إِمَامِهِ أَوْ قَبْلَهُ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ شَكَّ فِي السُّجُودِ فَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ مَعَ تَيَقُّنِ التَّلَبُّسِ بِرُكْنٍ بَعْدَهُ وَهُوَ الْقِيَامُ وَمِثْلُهُ لَوْ شَكَّ وَهُوَ سَاجِدٌ مَعَهُ هَلْ رَكَعَ مَعَهُ أَوْ لَا فَلَا يَرَكُّ لَذَلِكَ. وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ وَهُوَ جَالِسٌ لِلِاسْتِرَاحَةِ أَوْ نَاهِضٌ لِلْقِيَامِ فِي السُّجُودِ عَادَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الْقِيَامِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَلَبَّسْ إِلَى الْآنَ بِرُكْنٍ بَعْدَهُ وَلَوْ كَانَ شَكُّهُ فِي السُّجُودِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ فَهَلْ جُلُوسُهُ لِلتَّشَهُّدِ الْآخِرِ كَقِيَامِهِ فِيمَا ذَكَرَ بِجَامِعِ أَنَّهُ تَلَبَّسَ فِي كُلِّ بَرُكْنٍ أَوْ يُفَرِّقُ بَاتَّهُ فِي صُورَةِ الْقِيَامِ قَدْ تَلَبَّسَ بِرُكْنٍ يَقِينًا مَعَ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ بِالْعُودِ لِيُعَدَّ مَا بَيْنَ الْقِيَامِ، وَالسُّجُودِ بِخِلَافِهِ فِي صُورَةِ الْجُلُوسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِرُكْنٍ يَقِينًا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْ شَكِّهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِلَى الْآنَ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مَعَ عَدَمِ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ لِقُرْبِ مَا بَيْنَ الْجُلُوسِ، وَالسُّجُودِ وَيُؤَيِّدُهُ صُورَةُ الرُّكُوعِ، فَإِنَّ هَذَيْنِ مَوْجُودَانِ فِيهَا لِقُرْبِ مَا بَيْنَ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَلَأنَّ أَحَدَ طَرَفَيْ شَكِّهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِلَى الْآنَ فِي الْقِيَامِ فَلَمْ يَتَلَبَّسْ بِرُكْنٍ يَقِينًا وَهَذَا أَقْرَبُ وَلَا يُخَالِفُهُ مَا فِي الْمَثْنِ فِي الْفَاتِحَةِ؛ لَأَنَّهُ بِالرُّكُوعِ تَلَبَّسَ بِرُكْنٍ أَيُّ بِصُورَتِهِ إِذْ هُوَ الْمُرَادُّ فِي الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ عَلَى كُلِّ مَنْ طَرَفَيْ الشَّكِّ أَيُّ سَوَاءً أَفْرَضَ أَنَّهُ قَرَأَهَا أَمْ لَا، فَإِنْ قُلْتُ عَدَمُ الْعُودِ هُنَا يَدْفَعُ مَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّقْيِيدِ بِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ قُلْتُ لَا يَدْفَعُهُ؛ لَأنَّ مَحَلَّ التَّقْيِيدِ فِي رُكْنَيْنِ فِعْلِيَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا اللَّذَانِ يَظْهَرُ فِيهِمَا فُحْشُ الْمُخَالَفَةِ وَعَدَمُهُ بِخِلَافِ الْقَوْلِيِّ وَالْفِعْلِيِّ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَعُولُوا عَلَى السَّبْقِ أَوْ التَّأَخَّرِ بِالْقَوْلِيِّ مُطْلَقًا.

(ولو سَبَقَ إمامه بالتَّحَرُّمِ لم تَنْعَقِدْ) صَلَاتُهُ كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى مِمَّا مَرَّ فِي مُقَارَنَتِهِ لَهُ فِيهَا وَذَكَرَهُ هُنَا تَوْطِئَةً لِمَا بَعْدَهُ (أو بالفَاتِحَةِ أو التَّشَهُّدِ) بَأَنَ فَرَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا قَبْلَ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِيهِ (لم يَضُرَّهُ وَيُجْزِئُهُ) لِإِتْيَانِهِ بِهِ فِي مَحَلِّهِ مِنْ غَيْرِ فُحْشِ مُخَالَفَةٍ (وقيل تَجِبُ إِعَادَتُهُ) مَعَ فِعْلِ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ الْأُولَى، فَإِنْ لَمْ يُعِدَّهُ بَطَلَتْ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ مُتَرَتِّبٌ عَلَى فِعْلِهِ فَلَا يُعْتَدُّ بِمَا سَبَقَهُ بِهِ وَيُسَنُّ مُرَاعَاةَ هَذَا الْخِلَافِ بَلْ يُسَنُّ هَكَذَا بِالْمَحْشِيِّ وَلَيْسَ فِي الشَّرْحِ وَلَعَلَّهُ نُسخَةٌ وَقَعَتْ لَهُ. اهـ. مُصَحِّحُهُ وَلَوْ فِي أَوَّلِي السَّرِّيَّةِ تَأْخِيرُ جَمِيعِ فَاتِحَتِهِ عَنْ فَاتِحَةِ الْإِمَامِ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَقْرَأُ السُّورَةَ، فَإِنْ قُلْتُ لِمَ قَدَّمْتُمْ رِعَايَةَ هَذَا الْخِلَافِ عَلَى خِلَافِ الْبُطْلَانِ بِتَكْرِيرِ الْقَوْلِيِّ قُلْتُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْخِلَافَ أَقْوَى، وَالْقَاعِدَةُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ خِلَافَانِ قُدِّمَ أَقْوَاهُمَا وَهَذَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ «فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ» يُؤَيِّدُهُ وَتَكْرِيرُ الْقَوْلِيِّ لَا نَعْلَمُ لَهُ حَدِيثًا يُؤَيِّدُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَنْوَارَ قَالَ فِي التَّقْدِيمِ بِقَوْلِي لَا تُسَنُّ إِعَادَتُهُ لِلخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ لَوْ قَوَّعَهُ فِي الْخِلَافِ اهـ. وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوْجَهَ مَدْرَكًا وَفِيهِ كَالْتِمَازِ لَوْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْفَاتِحَةِ لَزِمَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ مَعَ قِرَاءَتِهِ. اهـ، وَفِي قَوْلِهِ لَزِمَهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُّهُ أَنَّهُ مَتَى أَرَادَ الْبَقَاءَ عَلَى مُتَابَعَتِهِ وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ لَا يُمْكِنُهُ قِرَاءَتُهَا إِلَّا وَقَدْ سَبَقَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ رُكْنَيْنِ يَتَحْتَمُّ عَلَيْهِ قِرَاءَتُهَا مَعَهُ؛

ولو تَقَدَّمَ بِفِعْلِ كَرْكُوعٍ وَسُجُودٍ إِنْ كَانَ بُرْكَتَيْنِ بَطَلَتْ، وَإِلَّا فَلَا، وَقِيلَ: تَبْطُلُ بُرْكَتَيْنِ.

فَضْلٌ

خرج الإمام من صلاته انْقَطَعَتِ الْقُدُوءُ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَقَطَعَهَا الْمَأْمُومُ جَازَ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدُزٍ

لَأَنَّهُ لَوْ سَكَتَ عَنْهَا إِلَى أَنْ رَكَعَ يَكُونُ مُتَخَلِّفًا بِغَيْرِ عَذْرِ لِتَقْصِيرِهِ بِخِلَافِ . نَحْوِ مُنْتَظَرِ سَكَنَةِ الْإِمَامِ لَأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ حَالِ الْإِمَامِ شَيْئًا فَعَلِمَ أَنَّ مَحَلَّ نَدْبٍ تَأْخِيرٍ فَاتَحَيْتَهُ إِنْ رَجَا أَنَّ إِمَامَهُ يَسْكُتُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قَدْرًا يَسْعُهَا أَوْ يَقْرَأُ سُورَةَ تَسْعُهَا وَأَنَّ مَحَلَّ نَدْبٍ سُكُوتِ الْإِمَامِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمَأْمُومَ قَرَأَهَا مَعَهُ أَوْ لَا يَرَى قِرَاءَتَهَا . (وَلَوْ تَقَدَّمَ) عَلَى إِمَامِهِ (بِفِعْلِ كَرْكُوعٍ وَسُجُودٍ، فَإِنْ كَانَ) ذَلِكَ (بُرْكَتَيْنِ) فَعِلْيَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ التَّحْرِيمَ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ، فَإِنْ سَهَا أَوْ جَهَلَ لَمْ يَضُرَّ لَا يَعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا، فَإِذَا لَمْ يُعِدَّ لِلْإِثْنَانِ بِهِمَا مَعَ الْإِمَامِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ . وَإِلَّا أَعَادَهَا وَصُورَةُ التَّقَدُّمِ بِهِمَا أَنْ يَرَكَعَ وَيَعْتَدِلَ ثُمَّ يَهْوِيَ لِلسُّجُودِ مَثَلًا، وَالْإِمَامُ قَائِمٌ أَوْ أَنْ يَرَكَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ فَلَمَّا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَرَكَعَ رَفَعَ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرَفَعَ سَجَدَ فَلَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهُ فِي الرُّكُوعِ وَلَا فِي الْاِعْتِدَالِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي التَّخَلُّفِ بَأَنَّ التَّقَدُّمَ أَفْحَشُ وَمَنْ ثُمَّ حَرَّمَ بُرْكَتَيْنِ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ بِخِلَافِ التَّخَلُّفِ بِهِ، فَلِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَمَنْ تَقَدَّمَ بِرُكْنٍ سُنَّ لَهُ الْعَوْدُ إِنْ تَعَمَّدَ وَإِلَّا تَخَيَّرَ (وَإِلَّا) بِأَنَّ تَقَدَّمَ بِرُكْنٍ فِعْلِيٍّ أَوْ بُرْكَتَيْنِ قَوْلِيَيْنِ أَوْ قَوْلِيٍّ وَفِعْلِيٍّ كَالْفَاتِحَةِ، وَالرُّكُوعِ (فَلَا) تَبْطُلُ، وَإِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ لِقِلَّةِ الْمُخَالَفَةِ (وَقِيلَ تَبْطُلُ بُرْكَتَيْنِ) تَامٌ مَعَ الْعِلْمِ، وَالتَّعَمَّدُ لِفُحْشِ التَّقَدُّمِ بِخِلَافِ التَّأْخِيرِ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ التَّقَدُّمِ بِالسَّلَامِ أَيْ بِالْمِيمِ آخِرَ الْأُولَى فَهُوَ بِهِ مُبْطِلٌ وَيُفْهِمُهُ بِالْأُولَى مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ تَعَمَّدَ الْمَسْبُوقُ الْقِيَامَ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ بَطَلَتْ وَقَوْلُ الْأَنْوَارِ أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ أَنَّ التَّقَدُّمَ بِرُكْنٍ مُبْطِلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ نَقْلًا وَمَعْنَى، فَإِذَا أَبْطَلَ الْقِيَامَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ الْفَاحِشَةِ فَالسَّلَامُ أُولَى؛ لَأَنَّهُ أَفْحَشُ .

(فَصْلٌ) فِي زَوَالِ الْقُدُوءِ وَاجِبَاتِهَا وَإِدْرَاكِ الْمَسْبُوقِ لِلرُّكْعَةِ

وَأَوَّلُ صَلَاتِهِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ

إِذَا (خَرَجَ) الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ (بَحْدَثَ) أَوْ غَيْرِهِ (انْقَطَعَتِ الْقُدُوءُ) بِهِ لِزَوَالِ الرِّابِطَةِ فَيَسْجُدُ لِسَهْوٍ نَفْسِهِ وَيَقْتَدِي بِغَيْرِهِ وَغَيْرُهُ بِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّهَا تَنْقَطِعُ أَيْضًا بِتَأْخِيرِ الْإِمَامِ عَنِ الْمَأْمُومِ لِكَيْتَهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ لَا لِمَنْ لَمْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ، وَإِنَّهَا لَا تَنْقَطِعُ بِنَيْتَةِ الْإِمَامِ قَطْعَهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى نَيْتِهِ فَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْاِنْقِطَاعُ حَيْثُ لَزِمَتْهُ كَالْجُمُعَةِ وَسَيَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي انْقِطَاعُهَا أَيْضًا بِنَيْتَةِ الْإِمَامِ الْاِقْتِدَاءَ بِغَيْرِهِ (فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَقَطَعَهَا الْمَأْمُومُ) بِأَنَّ نَوَى الْمُفَارَقَةِ . (جَازَ) مَعَ الْكَرَاهَةِ الْمُقَوَّتَةِ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ حَيْثُ لَا عَذْرَ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتَعَيَّنُ فِعْلُهُ لَا يَتَعَيَّنُ بِالشَّرْعِ فِيهِ وَلَوْ فَرَضَ كِفَايَةً إِلَّا فِي الْجِهَادِ وَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ، وَالتَّسْلِكِ (وَفِي قَوْلٍ) قَدِيمٍ (لَا يَجُوزُ) الْقَطْعُ (إِلَّا بَعْدُزٍ)؛ لَأَنَّهُ إِبْطَالٌ لِلْعَمَلِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا يُبْطَلُونَ﴾

يُرْخَصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ، وَمِنَ الْعُذْرِ تَطْوِيلُ الْإِمَامِ أَوْ تَرْكُهُ سُنَّةً مَقْصُودَةً كَتَشَهُدٍ. وَلَوْ
أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا ثُمَّ نَوَى الْقُدُوءَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ جَازَ فِي الْأَظْهَرِ،

أَعْمَلَكُمْ [إمام: ٣٣]. فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ كَمَا قَالَهُ الْإِمَامُ مَا (يُرْخَصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ) ابْتِدَاءً، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَطْعُهَا؛ لِأَنَّ الْفِرْقَةَ الْأُولَى فِي ذَاتِ الرِّقَاعِ فَارَقَتِ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ مَا صَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً (وَمِنَ الْعُذْرِ) الْمُلْحَقِ بِذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنْ إِلْحَاقِهِ بِالْمُرْخَصِ فِي الْأَنْثَاءِ إِلْحَاقُهُ بِهِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ابْتِدَاءً وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَتَحْيِلُ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ بَلْ رُبَّمَا يُقَالُ ذَاكَ أُولَى (تَطْوِيلُ الْإِمَامِ) الْقِرَاءَةُ أَوْ غَيْرُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَتَعْبِيرُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ لَعَلَّهُ لِلْغَالِبِ لَكِنْ لَا مُطْلَقًا بَلْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ لَا يَصْبِرُ لِضَعْفٍ أَوْ شُغْلٍ وَلَوْ خَفِيفًا بَأَنْ يَذْهَبَ خُشُوعُهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونُوا مُحْصَرِينَ رَضُوا بِتَطْوِيلِهِ بِمَسْجِدٍ غَيْرِ مَطْرُوقٍ، وَأَنْ لَا وَهُوَ مُتَّجِهٌ لِمَا صَحَّ أَنَّ بَعْضَ الْمُؤْتَمِنِينَ بِمُعَاذِ قَطْعِ الْقُدُوءِ لِيَتَطَوَّلَهُ بِهِمْ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ ﷺ وَرِوَايَةُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ اسْتَأْنَفَ مُعَارَضَةً بِرِوَايَةِ أَحْمَدَ أَنَّهُ بَنَى عَلَى أَنَّ الْأُولَى شَاذَّةٌ وَيَفْرَضُ عَدَمُ شُدُودِهَا فِيهِ حُجَّةٌ أَيْضًا لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ إِبْطَالُ الصَّلَاةِ لِعُذْرِ فَالْجَمَاعَةُ أُولَى وَفِي الْقِصَّةِ مَا يَدُلُّ لِلتَّعَدُّدِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا شَخْصَانِ، وَأَنَّهُ شَخْصٌ وَاحِدٌ مَرَّةً بَنَى وَمَرَّةً اسْتَأْنَفَ ثُمَّ قَطَعَهُ لِلصَّلَاةِ مُشْكِلاً إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ ظَنُّ أَنَّ التَّطْوِيلَ مُجَوِّزٌ لِلْقَطْعِ وَاسْتِدْلَالُهُمْ بِهِذِهِ الْقِصَّةِ لِلْمُفَارَقَةِ بِغَيْرِ عُذْرِ عَجِيبٍ مَعَ مَا فِي الْخَبَرِ أَنَّ الرَّجُلَ شَكَا الْعَمَلَ فِي حَرِّهِ الْمَوْجِبِ لِضَعْفِهِ عَنْ احْتِمَالِ التَّطْوِيلِ فَاذْدَعَّ مَا قِيلَ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُ مُجَرَّدِ التَّطْوِيلِ وَهُوَ غَيْرُ عُذْرٍ نَعَمْ إِنْ قُلْنَا بِأَنَّهُمَا شَخْصَانِ وَثَبَّتَ فِي رِوَايَةِ شَيْكَايَةِ مُجَرَّدِ التَّطْوِيلِ اتَّضَحَ مَا قَالُوهُ (وَتَرْكُهُ سُنَّةً مَقْصُودَةً كَتَشَهُدٍ) أُولَى وَقُنُوتٌ وَكَذَا سُورَةٌ إِذِ الَّذِي يَظْهَرُ فِي ضَبْطِ الْمَقْصُودَةِ أَنَّهَا مَا جُبِرَتْ بِسُجُودِ السُّهُورِ أَوْ قَوِيَّ الْخِلَافِ فِي وُجُوبِهَا أَوْ وَرَدَتْ الْأَدِلَّةُ بِعَظِيمِ فَضْلِهَا وَقَدْ تَجِبُ الْمُفَارَقَةُ كَأَنْ عَرَضَ مُبْطِلٌ لِصَّلَاةِ إِمَامِهِ وَقَدْ عَلِمَهُ فَيَلْزِمُهُ نَيْتُهَا فَوْزًا وَإِلَّا بَطَلَتْ، وَإِنْ لَمْ يَتَابِعْهُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَيُوجِبُهُ بِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ الصُّورِيَّةَ مَوْجُودَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ قَطْعِهَا وَهُوَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى نَيْتِهِ وَحِينَئِذٍ فَلَوْ اسْتَدْبَرَ الْإِمَامُ أَوْ تَأَخَّرَ عَنِ الْمَأْمُومِ اتَّجَهَ عَدَمُ وُجُوبِهَا لِزَوَالِ الصُّورَةِ.

(ولو أحرَمَ مُنْفَرِدًا ثُمَّ نوى القُدوءَ في خِلَالِ صَلَاتِهِ جَازَ) فلا تبطل صَلَاتُهُ بِهِ (في الأظهر). مع الكراهة المُقَوَّنة لِغَضَبِ الْجَمَاعَةِ وَذَلِكَ لِمَا «فَعَلَهُ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» لَمَّا جَاءَ ﷺ وَهُوَ إِمَامٌ فَتَأَخَّرَ وَاقْتَدَى بِهِ «إِذِ الْإِمَامُ فِي حُكْمِ الْمُنْفَرِدِ وَصَحَّ» أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ بِهِمْ ثُمَّ تَذَكَّرَ فِي صَلَاتِهِ أَنَّهُ جُنُبٌ فَذَهَبَ فَاعْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ وَأَحْرَمَ بِهِمْ «وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ أَنْشَأُوا نِيَّةَ اقْتِدَاءٍ بِهِ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُمْ هُنَا لَمْ تَرْتَبِطْ بِصَلَاةِ إِمَامٍ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي قَرِيبًا وَهَلِ الْعُذْرُ هُنَا كَمَا فِي صُورَةِ الْخَبَرِ وَكَانَ اقْتَدَى لِيَتَحَمَّلَ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ فَيُدْرِكُ الصَّلَاةَ كَامِلَةً فِي الْوَقْتِ مَانِعٌ لِلْكَرَاهَةِ نَظِيرُ مَا مَرَّ أَوْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ مَعَ الْعُذْرِ ثُمَّ لَا خِلَافَ فِيهِ بِخِلَافِهِ هُنَا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ مُحَلٌّ نَظِيرٌ وَهُوَ إِلَى الثَّانِي أَمِيلٌ. قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْإِمَامِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِآخِرٍ وَيَعْرِضُ عَنِ الْإِمَامَةِ وَهَذِهِ «وَقَعَتْ لِلصَّدِيقِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ» لَمَّا ذَهَبَ لِلصُّلْحِ بَيْنَ

وإن كان في رَكْعَةٍ أُخْرَى ثم يَتَّبِعُهُ قَائِمًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا، فَإِنْ فَرَغَ الْإِمَامُ أَوَّلًا فَهُوَ كَمَسْبُوقٍ أَوْ هُوَ، فَإِنْ شَاءَ فَارَقَهُ وَإِنْ شَاءَ انْتَهَرَهُ لِيَسْلَمَ مَعَهُ، وَمَا أَدْرَكَهُ الْمَسْبُوقُ فَأَوَّلُ صَلَاتِهِ

جماعة من الأنصار وفي مرض موته ثم جاء وهو في الصلاة فأخرج نفسه من الإمامة واقتدى بالنبي ﷺ، والصحابه (رضي الله عنهم) أخرجوا أنفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي ﷺ وقضية استدلالهم بالأول للأظهر كما مرَّ جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثاني ظاهرًا هـ. ملخصًا واستظهاره للثاني فيه نظر بل لا يصحُّ أما أولاً ففي الصحيحين «أن أبا بكر استخلف النبي ﷺ» وعند الاستخلاف لا يحتاج المأموم لنية بل لو خرج الإمام من الصلاة أي أو الإمامة كما صرح به قولهم إذا جاز الاستخلاف مع عدم بطلان صلاة الإمام فمع بطلانها أولى ثم قدّم هو أو بعض المأمومين أو تقدّم أجنبي ولو غير مقتد به بشرطه لم يحتاجوا لنية بالخليفة كما يأتي فاندفع قول الجلال، والصحابه أخرجوا أنفسهم إلخ ووجه اندفاعه أن الجماعة باقية في حقهم لكن رابطة الأول زالت وخلفتها رابطة الثاني من غير استئناف نية منهم، وأما ثانياً فقد صرح القفال بأن الإمام لو اقتدى بأخر سقط اقتداؤهم به وصاروا منفردين ولهم الاقتداء بالإمام الثاني الذي اقتدى به الإمام لِقِصَةِ الصَّدِيقِ فقوله صاروا منفردين وإن كان ضعيفاً كما عُلِمَ ممّا تفرّر يؤدّ قول الجلال أخرجوا أنفسهم عن الاقتداء به، وأما قوله واقتدوا بالنبي ﷺ أي تابعوه لما تفرّر أنّهم لا يحتاجون لنية فصحيح كما صرّحت به رواية الصحيحين، والحاصل أن أبا بكر أخرج نفسه عن الإمامة بتأخّره عنه ﷺ الثابت في الصحيحين ثم نوى الاقتداء به ﷺ، والصحابه بتقدّمه ﷺ بعد استخلاف أبي بكر له صاروا مقتدين به، وإن لم ينووا ذلك ومعنى رواية الناس يقتدون بأبي بكر أنّه كان يُسمِعُهُم تكبيره ﷺ لامتناع الاقتداء بالمأموم اتفاقاً.

(تنبيه) في المجموع في روايات قليلة ذكرها البيهقي وغيره «أن النبي ﷺ في مرض وفاته صلى خلف أبي بكر» وأجاب الشافعي والأصحاب عنها إن صحّت بأنّها كانت مرتين مرة كان ﷺ مأموماً ومرة كان إماماً هـ. وقد يُجمع بأنّه أولاً اقتدى بأبي بكر ثم تأخّر أبو بكر واقتدى به ولعلّ الجمع بهذا أقرب لتصريحهم بأنّه ﷺ لم يصل وراء أحد من أمته إلا وراء عبد الرحمن بن عوف في تبوك.

(وإن كان في ركعة أخرى) غير ركعة الإمام متقدماً عليه أو متأخراً عنه إذ لا يترتب عليه محذور؛ لأنّه يلغي نظم صلاة نفسه ويتبعه كما قال (ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه) وجوباً (قائماً كان أو قاعداً) مثلاً رعاية لحق الاقتداء ومرّ في فصل نية القدوة أنّه لو اقتدى به في تشهد انتظره ولا يتابعه (فإن فرغ الإمام أولاً فهو كمسبوق) فيقوم ويتمّ صلاته وحينئذ يجوز الاقتداء به ولو في الجمعة واقتداؤه بغيره إلا فيها (أو) فرغ (هو) أي المأموم أولاً (فإن شاء فارقه) بالنية وسلم ولا كراهة؛ لأنّه فراق لعذر (وإن شاء انتظره) بقية السابِق في فصل نية القدوة (ليسلم معه) وهو الأفضل (وما أدركه المسبوق) مع الإمام ممّا يعتدّ له به لا كالاغتدال وما بعده، فإنّه لمحض المتابعة فلا يكون من محلّ الخلاف (فأول صلاته) وما يفعله بعد سلام الإمام فأخّر صلاته للخبر المتفق عليه «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم

فَيُعِيدُ فِي الْبَاقِي الْقُنُوتَ. وَلَوْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ تَشَهَّدَ فِي ثَانِيَّتِهِ. وَإِنْ أَدْرَكَ رَاكِعًا أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ.

قُلْتُ: بِشَرْطِ أَنْ يَطْمَئِنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ حُدِّ الْإِجْزَاءِ لَمْ تُحْسَبْ رُكْعَتُهُ فِي الْأَظْهَرِ. وَيُكَبَّرُ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلرُّكُوعِ،

فَاتِمُوا^(١)، وَالْإِثْمَامُ يَسْتَلْزِمُ سَبَقَ ابْتِدَاءِ. فَخَبَّرَ مُسْلِمٌ «وَاقِضِ مَا سَبَقَكَ» يُحْمَلُ الْقَضَاءُ فِيهِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ؛ لِأَنَّهُ مَجَازٌ مَشْهُورٌ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ لَا سِتِحَالَةَ حَقِيقَةِ الْقَضَاءِ الشَّرْعِيَّةِ هُنَا (فَيُعِيدُ فِي الْبَاقِي) مِنَ الصُّبْحِ مَثَلًا مَنْ أَدْرَكَ ثَانِيَّتَهَا مَعَ الَّتِي هِيَ أُولَى الْمَأْمُومِ وَقَتَتْ مَعَهُ فِيهَا كَمَا هُوَ السُّنَّةُ كَمَا مَرَّ وَأَفَادَهُ قَوْلُهُ يُعِيدُ (الْقُنُوتَ)؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ آخِرَ الصَّلَاةِ وَفَعَلَهُ قَبْلَهُ مَعَ الْإِمَامِ لِمَحْضِ الْمُتَابَعَةِ، (وَلَوْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ) مَعَ الْإِمَامِ (تَشَهَّدَ فِي ثَانِيَّتِهِ) إِذْ هِيَ مَحَلُّ تَشَهُّدِهِ الْأَوَّلِ وَتَشَهُّدُهُ مَعَ الْإِمَامِ فِي أُولَى نَفْسِهِ لِمَحْضِ الْمُتَابَعَةِ وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنَّا وَمِنَ الْمُخَالِفِ وَهُوَ حُجَّةٌ لَنَا عَلَى أَنَّهُ مَا يُدْرِكُهُ مَعَهُ أَوَّلَ صَلَاتِهِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَدْرَكَهُ فِي آخِرَتَيْ رُبَاعِيَّةٍ مَثَلًا، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ فِيهِمَا قِرَاءَةُ السُّورَةِ مَعَهُ قَرَأَ وَإِلَّا قَرَأَهُمَا مِنْ غَيْرِ جَهَرٍ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَا تُقْضَى فِي آخِرَتَيْ نَفْسِهِ تَدَارُكًا لِهَمَّا لِعُذْرِهِ، (وَإِنْ أَدْرَكَهُ) أَيِ الْمَأْمُومِ الْإِمَامَ (رَاكِعًا أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ) أَيِ مَا فَاتَهُ مِنْ قِيَامِهَا وَقِرَاءَتِهَا، وَإِنْ قَصَرَ بِتَأْخِيرٍ تَحَرُّمُهُ لَا يُعْذَرُ حَتَّى رَكَعَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ وَبِهِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِ جَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ لَا يُدْرِكُهَا لِمُخَالَفَتِهِمْ لِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ فَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْإِحْتِيَاظُ تَوَقَّى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَضِيقَ الْوَقْتُ أَوْ تَكُونَ ثَانِيَّةَ الْجُمُعَةِ يُرَدُّ بِمَا ذَكَرْتَهُ وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَأَمَكَّنَهُ إِدْرَاكُ رُكْعَةٍ بِإِدْرَاكِ رُكُوعِهَا مَعَ مَنْ يَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ لَزِمَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (قُلْتُ) إِنَّمَا يُدْرِكُهَا (بِشَرْطِ أَنْ) يَكُونَ ذَلِكَ الرُّكُوعُ مُحْسُوبًا لَهُ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُهُ فِي الْجُمُعَةِ بَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْدِثًا عِنْدَهُ فَلَا يَضُرُّ طُرُؤُ حَدِيثِهِ بَعْدَ إِدْرَاكِ الْمَأْمُومِ لَهُ مَعَهُ وَلَا فِي رُكُوعِ زَائِدٍ سَهَا بِهِ وَسَنَذْكُرُ فِي الْكُسُوفِ أَنَّ رُكُوعَ صَلَاتِهِ الثَّانِي لَا يُدْرِكُ بِهِ الرُّكْعَةَ أَيْضًا لِأَنَّهُ، وَإِنْ حُسِبَ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِعْتِدَالِ وَأَنْ (يَطْمَئِنَّ) بِالْفِعْلِ لَا بِالْمَكَانِ يَقِينًا (قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ حُدِّ الْإِجْزَاءِ) بَأَنَّهُ شَكَّ هَلْ أَطْمَأَنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ (لَمْ تُحْسَبْ رُكْعَتُهُ فِي الْأَظْهَرِ) وَكَذَا إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَ ذَلِكَ بَلٍ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا رُخْصَةٌ وَهِيَ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ سَبَبِهَا فَلَمْ يُنْظَرْ لِأَصْلِ بَقَاءِ الْإِمَامِ فِيهِ وَيَسْجُدُ الشَّاكُّ لِلْسَهْوِ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فِي عَدَدِ رُكْعَاتِهِ فَلَمْ يَتَحَمَّلْهُ عَنْهُ، (وَيُكَبَّرُ) الْمَسْبُوقُ (لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلرُّكُوعِ) وَمِثْلُهُ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مُرِيدُ سَجْدَةِ تِلَاوَةِ خَارِجِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ قَرِينَتَا الْإِفْتِتَاحِ، وَالْهَوِيُّ لِاخْتِلَافِهِمَا وَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةِ إِحْرَامٍ بِالْأُولَى إِذْ لَا تَعَارَضَ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ عَزَمَ عِنْدَ التَّحَرُّمِ عَلَى أَنْ يُكَبَّرَ لِلرُّكُوعِ أَيْضًا أَمَّا لَوْ كَبَّرَ لِلتَّحَرُّمِ غَافِلًا عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ طَرَأَ لَهُ التَّكْبِيرُ لِلرُّكُوعِ فَكَبَّرَ لَهُ فَلَا

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦٠٩]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٦٠٣]، وغيرهما من حديث: أبي قتادة رضي الله عنه.

فَإِنْ نَوَاهُمَا بِتَكْبِيرِهِ لَمْ تَنْعَقِدْ، وَقِيلَ تَنْعَقِدُ نَفْلًا، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهَا شَيْئًا لَمْ تَنْعَقِدْ عَلَى الصَّحِيحِ
وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي اعْتِدَالِهِ فَمَا بَعْدَهُ انْتَقَلَ مَعَهُ مُكَبَّرًا وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُوَافِقُهُ فِي التَّسْهِدِ
وَالْتَسْبِيحَاتِ، وَأَنَّ مَنْ أَدْرَكَهُ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يُكَبِّرْ لِلانْتِقَالِ إِلَيْهَا،

تُعِيدُهُ هَذِهِ التَّكْبِيرَةُ الثَّانِيَةُ شَيْئًا بَلْ يَأْتِي فِي الْأُولَى التَّفْصِيلُ الْآتِي (فَإِنْ نَوَاهُمَا) أَيِ الْإِحْرَامِ، وَالرُّكُوعِ
(بِتَكْبِيرِهِ) وَاحِدَةً اقْتَصَرَ عَلَيْهَا (لَمْ تَنْعَقِدْ) صَلَاتُهُ (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّهُ شَرَكَ بَيْنَ فَرَضٍ وَسُنَّةٍ مَقْصُودَةٌ
فَاشْبَهَ نِيَّةَ الظُّهْرِ وَسُنَّتَهُ لَا الظُّهْرَ وَالتَّحِيَّةَ (وَقِيلَ تَنْعَقِدُ) لَهُ (نَفْلًا) كَمَا لَوْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ مَثَلًا وَنَوَى
بِهَا الْفَرَضَ وَالتَّطَوُّعَ، فَإِنَّهَا تَقَعُ لَهُ تَطَوُّعًا وَعَلَى الْأَوَّلِ يُفَرِّقُ بَأْنَ النِّيَّةِ ثُمَّ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ هُنَا
وَأَيْضًا فَالنَّفْلُ ثُمَّ لَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ فَسَادُ النِّيَّةِ بِالتَّشْرِيكِ وَهُنَا لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِنِيَّتِهِ فَأَثَرُ فِيهِ اقْتِرَانُهَا
بِمُفْسِدٍ وَهُوَ التَّشْرِيكِ الْمَذْكُورُ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ مَلْحَظٌ مِنْ قَالَ لَا جَامِعَ مُعْتَبَرٍ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ (وَأَنْ) نَوَى
بِهَا التَّحَرُّمَ فَقَطْ وَأَتَمَّهَا وَهُوَ إِلَى الْقِيَامِ مَثَلًا أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ انْعَقَدَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ (لَمْ يَنْوِ)
بِهَا (شَيْئًا لَمْ تَنْعَقِدْ) صَلَاتُهُ (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الْإِفْتِيحِ تَصَرُّفُهَا إِلَيْهِ وَقَرِينَةُ الْهَوِيِّ تَصَرُّفُهَا إِلَيْهِ
فَاحْتِجَ لِقَصْدٍ صَارِفٍ عَنْهُمَا وَهُوَ نِيَّةُ التَّحَرُّمِ فَقَطْ لِتَعَارُضِهِمَا وَبِهِ يُرَدُّ اسْتِشْكَالُ الْإِسْنَوِيِّ لَهُ بِأَنَّ قَصْدَ
الرُّكْنِ لَا يُشْتَرِطُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَا صَارِفَ وَهُنَا صَارِفٌ كَمَا عَلِمْتَ وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ مَا بِأَصْلِهِ أَنَّ
نِيَّةَ الرُّكُوعِ فَقَطْ كَذَلِكَ إِذْ لَا تَحَرُّمَ وَكَذَا نِيَّةُ أَحَدِهِمَا مُبْهَمًا لِلتَّعَارُضِ هُنَا أَيْضًا وَيُزَادُ سَادِسَةٌ وَهِيَ مَا لَوْ
شَكَّ آتَوَى بِهَا التَّحَرُّمَ وَحْدَهُ أَوْ لَا إِذِ الظَّاهِرُ فِي هَذِهِ الْبُطْلَانِ أَيْضًا. (وَلَوْ أَدْرَكَهُ) أَيِ الْإِمَامُ (فِي)
اعْتِدَالِهِ) مَثَلًا (فَمَا بَعْدَهُ انْتَقَلَ مَعَهُ) وَجُوبًا نَعَمْ يَظْهَرُ فِيمَا لَوْ أَحْرَمَ وَهُوَ فِي جُلُوسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ
مُوَافَقَتُهُ فِيهَا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيهَا غَيْرُ فَاحِشَةٍ وَمَرَّ فِي شَرْحٍ لَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا مَا
يَتَعَلَّقُ بِمَا هُنَا فَرَاغَهُ (مُكَبَّرًا) نَدْبًا، وَإِنْ لَمْ يُحَسِّبْ لَهُ مُوَافَقَةً لَهُ فِي تَكْبِيرِهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُوَافِقُهُ) نَدْبًا
أَيْضًا (فِي) أَذْكَارٍ مَا أَدْرَكَهُ مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ يُحَسِّبْ لَهُ كَالْتَحْمِيدِ، وَالِدُعَاءِ وَالتَّسْهِدِ، وَالتَّسْبِيحَاتِ وَقِيلَ
تَجِبُ مُوَافَقَتُهُ فِي التَّسْهِدِ الْأَخِيرِ وَغَلِطَ وَقِيلَ تَجِبُ فِي الْقُنُوتِ وَالتَّسْهِدِ الْأَوَّلِ وَاعْتَرَضَ نَدْبُ
الْمُوَافَقَةِ فِي التَّسْهِدِ. بِأَنَّ فِيهِ تَكْرِيرَ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ وَفِي إِبْطَالِهِ خِلَافٌ وَيُرَدُّ بِشُدُودِهِ أَوْ مَنَعِ جَرِيَانِهِ هُنَا؛
لِأَنَّهُ لِمَصْرُورَةِ الْمُتَابَعَةِ وَبِهِ يَتَجَبَّهِ مُوَافَقَتُهُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الْآلِ وَلَوْ فِي تَسْهِدِ الْمَأْمُومِ الْأَوَّلِ وَلَا نَظَرَ
لِعَدَمِ نَدْبِهَا فِيهِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَلْحَظَ الْمُوَافَقَةِ رِعَايَةَ الْمُتَابَعَةِ لَا حَالِ الْمَأْمُومِ، (وَالْأَصَحُّ) (أَنَّ مَنْ أَدْرَكَهُ)
أَيِ الْإِمَامُ فِيمَا لَا يُحَسِّبُ لَهُ كَأَنَّ أَدْرَكَهُ (فِي سَجْدَةٍ) أُولَى أَوْ ثَانِيَةً مَثَلًا (لَمْ يُكَبِّرْ لِلانْتِقَالِ إِلَيْهَا) لِأَنَّهُ لَمْ
يُنَابِعْهُ فِي ذَلِكَ وَلَا هُوَ مُحْسُوبٌ لَهُ بِخِلَافِ الرُّكُوعِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ إِلَيْهَا مَا قَدَّمَ أَنَّهُ يُكَبِّرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا
انْتَقَلَ مَعَهُ مِنَ السُّجُودِ أَوْ غَيْرِهِ مُوَافَقَةً لَهُ وَخَرَجَ بِأُولَى أَوْ ثَانِيَةً مَا لَوْ أَدْرَكَهُ فِي سَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ. قَالَ
الْأَذْرَعِيُّ فَالَّذِي يَنْقَدِحُ أَنَّهُ يُكَبِّرُ لِلْمُتَابَعَةِ، فَإِنَّهَا مُحْسُوبَةٌ لَهُ قَالَ: وَأَمَّا سَجْدَتَا السَّهْوِ فَيَنْقَدِحُ فِي
التَّكْبِيرِ لِهَمَا خِلَافٌ مِنَ الْخِلَافِ فِي أَنَّهُ يُعِيدُهُمَا آخِرَ صَلَاتِهِ أَوْ لَا إِنْ قُلْنَا لِأَكْبَرَ وَإِلَّا فَلا ه. وَفِي
كُونِ الثَّلَاوَةِ مُحْسُوبَةٌ لَهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُهَا لِلْمُتَابَعَةِ فَحِينَئِذٍ الَّذِي يَتَجَبَّهِ أَنَّهُ لَا

وإذا سَلَّمَ الإمام قامَ المسبوقُ مُكَبِّرًا إِنْ كَانَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِ، وإِلَّا فَلَا فِي الْأَصَحِّ.

بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ

يُكَبِّرُ لِلانْتِقَالِ إِلَيْهَا (وإذا سَلَّمَ الإمام قامَ) يعني انْتَقَلَ لِشَمْلِ الْمُصَلِّي غَيْرِ قَائِمٍ (المسبوقُ مُكَبِّرًا إِنْ كَانَ) جُلُوسُهُ مَعَ الْإِمَامِ (مَوْضِعَ جُلُوسِهِ) لَوْ انْفَرَدَ كَانَ أَدْرَكَهُ فِي ثَالِثَةِ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ ثَانِيَةِ ثَلَاثِيَّةٍ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَقُومُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ، فَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِلَا نِيَّةٍ مُفَارِقَةٍ أَبْطَلَ وَالْمُرَادُ هُنَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي سُجُودِ السُّهُوِ عَنِ الْمَجْمُوعِ مُفَارِقَةً حَدِّ الْقُعُودِ، وَإِنْ سَهَا أَوْ جَهَلَ لَمْ يُعْتَدَ بِجَمِيعِ مَا أَتَى بِهِ حَتَّى يَجْلِسَ ثُمَّ يَقُومَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَمَتَى عَلِمَ وَلَمْ يَجْلِسْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَبِهِ فَارَقَ مَنْ قَامَ عَنْ إِمَامِهِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ عَامِدًا، فَإِنَّهُ يُعْتَدُ بِقِرَاءَتِهِ قَبْلَ قِيَامِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعُودُ لَهُ وَكَذَا النَّاسِي عَلَى خِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْمَثْنِ (وإِلَّا) يَكُنْ مُحَلًّا جُلُوسَهُ لَوْ انْفَرَدَ كَانَ أَدْرَكَهُ فِي ثَانِيَةِ أَوْ رَابِعَةِ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ ثَالِثَةِ ثَلَاثِيَّةٍ (فَلَا) يُكَبِّرُ عِنْدَ قِيَامِهِ أَوْ بَدَلَهُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَلًّا تَكْبِيرِهِ وَلَيْسَ فِيهِ مُوَافَقَةُ الْإِمَامِ وَمَرَّ أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْمَسْبُوقِ أَنْ لَا يَقُومَ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمَتَيِ الْإِمَامِ وَيَجُوزُ بَعْدَ الْأُولَى، فَإِنْ مَكَثَ فِي مُحَلِّ جُلُوسِهِ لَوْ انْفَرَدَ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ طَالَ أَوْ فِي غَيْرِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ لَوْ جُوبَ الْقِيَامِ عَلَيْهِ فَوْرًا وَإِلَّا سَجَدَ لِلسُّهُوِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُحَلَّ بِالْفُورِيَّةِ هُنَا هُوَ مَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ جِلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ تَطْوِيلَهَا الْمُبْطَلُ يُقَدَّرُ بِمَا يُقَدَّرُ بِهِ تَطْوِيلُ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَدْرَهَا عَدَوُهُ تَطْوِيلًا غَيْرَ فَاحِشٍ وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مُحَلٍّ قَالُوا فِيهِ يَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ الْقِيَامُ أَوْ نَحْوُهُ فَوْرًا فَضَبْطُ الْفُورِيَّةِ يَتَعَيَّنُ بِمَا ذَكَرْتُهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمَجْمُوعِ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَعِبَارَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي اسْتِغَالِ الْمَأْمُومِ بِهَا تَخَلُّفٌ فَاحِشٌ بِأَنَّهُ تَرَكَ الْإِمَامَ جِلْسَةَ الْاسْتِرَاحَةِ أَتَى بِهَا الْمَأْمُومُ. قَالَ أَصْحَابُنَا؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيهَا يَسِيرَةٌ قَالُوا وَلِهَذَا لَوْ زَادَ قَدْرَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ انْتَهَتْ فَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ: زَادَ قَدْرَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ كُلَّ مَا وَجَبَ الْفَوْرُ فِي الْانْتِقَالِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَتَخَلَّفَ بِقَدْرِ جِلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ لَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ الْآنَ قَدْ زَادَ قَدْرَ جِلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ فِي غَيْرِ مُحَلِّهِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُمْ مُصَرِّحُونَ بِأَنَّ زِيَادَةَ قَدْرَهَا لَا تَضُرُّ.

(بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْمُسَافِرِ) مِنْ حَيْثُ السَّفَرُ

وَهِيَ الْقَصْرُ وَيَتْبَعُهُ الْكَلَامُ فِي قَصْرِ فَوَائِتِ الْحَضَرِ، وَالْجَمْعُ وَيَتْبَعُهُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ فَاذْفَعَ اعْتِرَاضَهُ بِأَنَّ التَّرْجِمَةَ نَاقِصَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَعْيَبَ النَقْصُ عَمَّا فِيهَا لَا الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ فِي الْقَصْرِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَةُ النَّسَاءِ وَنُصُوصُ السُّنَّةِ الْمُصَرِّحَةُ بِجَوَازِهِ عِنْدَ الْأَمْنِ أَيْضًا (إِنَّمَا تُقْصَرُ) مَكْتُوبَةٌ لَا نَحْوُ مَنْدُورَةٍ (رُبَاعِيَّةٍ) لَا صُبْحٍ وَمَغْرِبٍ إِجْمَاعًا نَعَمْ حُكْمِي عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا جَوَازُ قَصْرِ الصُّبْحِ فِي الْخَوْفِ إِلَى رَكْعَةٍ وَفِي خَبَرِ مُسْلِمٍ «إِنَّ الصَّلَاةَ فَرِضَتْ فِي الْخَوْفِ رَكْعَةً» وَحَمَلُوهُ عَلَى أَنَّهُ يُصَلِّيُهَا فِيهِ

مُؤَدَّةً فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ لَا فَائِئَةَ الْحَضَرِ. وَلَوْ قَضَى فَائِئَةَ السَّفَرِ فَلَاظْهَرُ قَضَرِهِ فِي
السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ. وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوِزَةٌ سَوْرَاهَا

مع الإمام وينفردُ بأخرى وعمَّ ابنُ عَبَّاسٍ وَمَنْ تَبِعَهُ الْقَصْرَ إِلَى رَكْعَةٍ فِي الْخَوْفِ فِي الصُّبْحِ وَغَيْرِهَا
لِعُمُومِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ (مُؤَدَّةً) وَفَائِئَةُ السَّفَرِ الْآتِيَةُ مُلْحَقَةٌ بِهَا فَلَا يُنَافِي الْحَضَرُ أَوْ أَنَّهُ إِضَافِيٌّ (فِي
السَّفَرِ الطَّوِيلِ) اتِّفَاقًا فِي الْأَمْنِ وَعَلَى الْأَظْهَرِ فِي الْخَوْفِ (الْمُبَاحِ) أَيِ الْجَائِزِ فِي ظَنِّهِ كَمَا أَرْسَلَ
بِكِتَابٍ. لَمْ يَعْلَمْ فِيهِ مَعْصِيَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سِوَاةِ الْوَاجِبِ، وَالْمُنْدُوبِ، وَالْمُبَاحِ وَالْمَكْرُوهِ وَمَنْ أَنَّهُ
يُسَافِرُ وَحْدَهُ لَا سِيَّمًا فِي اللَّيْلِ لِيَخْبِرَ أَحْمَدَ وَغَيْرَهُ «كُرْهُهُ الْوَحْدَةَ فِي السَّفَرِ وَلِعَنَ رَاكِبُ الْفَلَاةِ
وَحْدَهُ» أَيِ إِنْ ظَنَّ ضَرَرًا يَلْحَقُهُ وَقَالَ: «الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ، وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ» ^(١) فَيُكْرَهُ
أَيْضًا اثْنَانِ فَقَطْ لِكِنَّ الْكَرَاهَةَ هُنَا أَخْفُ وَصَحَّ خَبَرُ «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا أَعْلَمُ فِي الْوَحْدَةِ مَا سَارَ رَاكِبٌ
بِلَيْلٍ وَحْدَهُ» ^(٢) وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مَنْ أُنْسَ بِاللَّهِ بَحِيثٌ صَارَ يَأْتِسُ بِالْوَحْدَةِ كَأَنْسٍ غَيْرِهِ بِالرَّفْقَةِ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ
كَمَا لَوْ دَعَتْ لِلانْفِرَادِ حَاجَةٌ وَالبُعْدُ عَنِ الرَّفْقَةِ حَيْثُ لَا يَلْحَقُهُ غَوُّهُمْ كَالْوَحْدَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (لَا فَائِئَةُ
الْحَضَرِ) وَلَوْ احْتِمَالًا وَمِثْلُهُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي سَفَرٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ فَلَا يَقْضَرُهَا، وَإِنْ قَضَاهَا فِي
السَّفَرِ إِجْمَاعًا إِلَّا مَنْ شَدَّ وَلَاتَهَا ثَبَّتَتْ فِي ذِمَّتِهِ تَامَةً وَلَوْ سَافَرَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسْعَاهَا، فَإِنْ
قُلْنَا: إِنَّهَا قَضَاءٌ لَمْ تُقْصَرَ وَإِلَّا قَصَرَ، (وَلَوْ قَضَى فَائِئَةَ السَّفَرِ) الْمُبِيحَ لِلْقَصْرِ (فَالْأَظْهَرُ قَضَرُهُ فِي السَّفَرِ)
الَّذِي فَائِئَتُهُ فِيهِ أَوْ سَفَرٌ آخَرُ يُبِيحُ الْقَصْرَ، وَإِنْ تَخَلَّلَتْ بَيْنَهُمَا إِقَامَةٌ طَوِيلَةٌ لَوْجُودِ سَبَبِ الْقَصْرِ فِي
قَضَائِهَا كَأَدَائِهَا وَبِهِ فَارَقَ عَدَمُ قَضَاءِ الْجُمُعَةِ جُمُعَةً وَمَا ذُكِرَ فِي السَّفَرِ الْآخِرِ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ قُلْنَا
بِالْمَشْهُورِ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ إِذَا أُعِيدَتْ تَكُونُ عَيْنَ الْأُولَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ دُونَ الْحَضَرِ يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَمَحَلُّ
تِلْكَ الْقَاعِدَةِ عَلَى نِزَاعٍ فِيهَا حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ تَصْرِفُ الثَّانِيَةَ لِغَيْرِ الْأُولَى أَوْ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْهَا (دُونَ الْحَضَرِ)
وَنَحْوِهِ لِفَقْدِ سَبَبِ الْقَصْرِ حَالٍ فَعَلِيهَا وَدَعْوَى أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ فِي الْقَضَاءِ إِلَّا مَا كَانَ يُلْزَمُهُ فِي الْأَدَاءِ
مَمْنُوعَةً. (وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوِزَةٌ سَوْرَاهَا) الْمُخْتَصُّ بِهَا، وَإِنْ تَعَدَّدَ إِنْ كَانَ لَهَا سَوْرٌ
كَذَلِكَ وَلَوْ فِي جِهَةٍ مَقْصِدِهِ فَقَطْ لَكِنْ إِنْ بَقِيَتْ تَسْمِيَّتُهُ سَوْرًا لِأَنَّ مَا فِي دَاخِلِهِ وَلَوْ خَرَابًا وَمَزَارِعَ
مَحْسُوبٌ مِنْ مَوْضِعِ الْإِقَامَةِ، وَالْخَنْدَقُ كَالسَّوْرِ وَبَعْضُهُ كِبَعْضُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَاءٌ عَلَى الْأَوْجَهُ
وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ مَعَ وُجُودِ السَّوْرِ وَالْحَقُّ الْأَذْرَعِيُّ بِهِ قَرْيَةٌ أُثْنِثَتْ بِجَانِبِ جَبَلٍ يُشْتَرَطُ فِيمَنْ سَافَرَ
فِي صَوْبِهِ قَطْعُ ارْتِفَاعِهِ إِنْ اعْتَدَلَ وَإِلَّا فَمَا نُسِبَ إِلَيْهَا مِنْ عُرْفًا وَيَلْحَقُ بِالسَّوْرِ أَيْضًا تَحْوِيلُ أَهْلِ الْقَرْيِ
عَلَيْهَا بِالتَّرَابِ أَوْ نَحْوِهِ.

(١) [حسن] أخرجه: أحمد في (مسنده) [١٨٦/٢]، وأبو داود في (سننه) [رقم / ٢٦٠٧]، والترمذي في

(الجامع) [رقم / ١٦٧٤]، وغيرهم من طريق: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به.

قلت: حديث حسن. ينظر: (السلسلة الصحيحة) للألباني [رقم / ٦٢].

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٢٨٣٦]، وغيره من حديث: ابن عمر رضي الله عنهما.

فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ مُجَاوَزَتُهَا فِي الْأَصَحِّ.
قُلْتُ: لَا يُشْتَرَطُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَوْرُ الْبَلَدَةِ فَأَوَّلُهُ مُجَاوِزَةُ الْعُمَرَانِ لَا الْخَرَابِ
وَالْبَسَاتِينِ، وَالْقَرْيَةُ كَبَلْدَةٍ. وَأَوَّلُ سَفَرِ سَاكِنِ الْخِيَامِ مُجَاوِزَةُ الْحِلَّةِ.

(فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ مُجَاوَزَتُهَا فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِدَاخِلِهِ فَيَبْتُغِي لَهَا حُكْمَهُ وَأَطَالَ
الْأَذْرَعِي فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ (قُلْتُ الْأَصَحُّ) الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهَا (لَا تُشْتَرَطُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهَا لَا تُعَدُّ
مِنَ الْبَلَدِ وَدَعَوَى التَّبَعِيَّةِ لَا تُفِيدُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى مَحَلِّ الْإِقَامَةِ ذَاتًا لَا تَبْعًا عَلَى أَنَّ التَّبَعِيَّةَ هُنَا
مَمْنُوعَةٌ أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ لَا يَجُوزُ لِمَنْ فِي الْبَلَدِ أَنْ يَدْفَعَ زَكَاتَهُ لِمَنْ هُوَ خَارِجُ السَّوْرِ
لَأَنَّهُ نَقْلٌ لِلزَّكَاةِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ اتَّصَلَ بِنَاءِ قَرْيَةٍ بِأُخْرَى اشْتَرَطَتْ مُجَاوَزَتُهُمَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا
السَّوْرَ فَاصِلًا بَيْنَهُمَا وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَنْ بِالْعُمَرَانِ الَّذِي وَرَاءَ السَّوْرِ لَوْ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ مِنْ جِهَةِ السَّوْرِ لَمْ
تُشْتَرَطْ مُجَاوِزَةُ السَّوْرِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ خَارِجِهِ كَبَلْدَةٌ مُتَفَصِّلَةٌ عَنْ أُخْرَى وَلَا إِطْلَاقُ الْمُصَنَّفِ فَيَمْنُ سَافِرٌ
قَبْلَ فَجْرِ رَمَضَانَ اعْتِبَارَ الْعُمَرَانِ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا هُنَا مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنِ وُجُودِ سَوْرٍ وَعَدَمِهِ،
وَالْفَرْقُ بَأَنَّهُ ثُمَّ لَمْ يَأْتِ بِبَدَلٍ بِخِلَافِهِ هُنَا يُرَدُّ بِأَنَّهُ ثُمَّ يَأْتِي بِالْقَضَاءِ وَكَفَى بِهِ بَدَلًا، فَإِنْ أُرِيدَ فِي الْوَقْتِ
فَالرَّكْعَتَانِ هُنَا لَمْ يَأْتِ لِهَمَا بِبَدَلٍ فِيهِ أَيْضًا فَاسْتَوَيَا (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) لَهَا (سَوْرٌ) مُطْلَقًا أَوْ صَوَّبَ سَفَرِهِ أَوْ
كَانَ لَهَا سَوْرٌ غَيْرٌ مُخْتَصٍّ بِهَا كَقَرْيَةٍ مُتَفَاصِلَةٍ جَمَعَهَا سَوْرٌ (فَأَوَّلُهُ مُجَاوِزَةُ الْعُمَرَانِ)، وَإِنْ تَخَلَّلَهُ خَرَابٌ
لَيْسَ بِهِ أَصُولُ أُنْبِيَةٍ أَوْ نَهْرٌ، وَإِنْ كَبُرَ أَوْ مِيدَانٌ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْإِقَامَةِ وَمِنْهُ الْمَقَابِرُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ وَمَطَرَحُ
الرَّمَادِ وَمَلْعَبُ الصَّبْيَانِ وَنَحْوُ ذَلِكَ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَبَيَّنْتُ مَا فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَإِنْ كَلَامُ
صَاحِبِ الْمُعْتَمَدِ وَالشُّبْكِيِّ مُضَرَّحٌ بِخِلَافِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا هُنَا وَفِي الْحِلَّةِ الْآتِيَةِ وَاضِحٌ (لَا الْخَرَابُ)
الَّذِي بَعْدَهُ إِنْ اتَّخَذَهُ مَزَارِعٌ أَوْ هَجَرَهُ بِالتَّحْوِيطِ عَلَى الْعَامِرِ أَوْ ذَهَبَتْ أَصُولُ أُنْبِيَّتِهِ وَإِلَّا اشْتَرَطَتْ
مُجَاوَزَتَهُ (و) لَا (الْبَسَاتِينِ)، وَالْمَزَارِعُ كَمَا فَهَمَّتْ بِالْأُولَى، وَإِنْ حَوَّطَتْ وَاتَّصَلَتْ بِالْبَلَدِ لِأَنَّهَا لَمْ
تُتَّخَذْ لِلسُّكْنَى نَعَمْ إِنْ كَانَ فِيهَا أُنْبِيَةٌ تُسَكَّنُ فِي بَعْضِ أَيَّامِ السَّنَةِ اشْتَرَطَتْ مُجَاوَزَتُهَا عَلَى مَا جَزَأَ بِهِ
لَكِنَّهُ اسْتَظْهَرَ فِي الْمَجْمُوعِ عَدَمَ الْإِشْطِرَاطِ. وَاعْتَمَدَ الْإِسْتَوِيُّ وَغَيْرُهُ (وَالْقَرْيَةُ كَبَلْدَةٌ) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ
وَالْقَرْيَتَانِ إِنْ اتَّصَلَتَا عَرَفًا كَقَرْيَةٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتَا اسْمًا وَلَا كَفَى مُجَاوِزَةُ قَرْيَةِ الْمُسَافِرِ وَقَوْلُ الْمَاوَرِدِيِّ
أَنَّ الْإِنْفِصَالَ بِذِرَاعٍ كَافٍ فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ وَغَيْرَهُ
اعْتَمَدُوهُ (وَأَوَّلُ سَفَرِ سَاكِنِ الْخِيَامِ مُجَاوِزَةُ الْحِلَّةِ) فَقَطْ وَهِيَ بِكَسْرِ الْحَاءِ بُيُوتٌ مُجْتَمِعَةٌ أَوْ مُتَفَرِّقَةٌ
بَحِثْتُ يَجْتَمِعُ أَهْلُهَا لِلسَّمْرِ فِي نَادٍ وَاحِدٍ وَيَسْتَعِيرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَشَرَطْتُ مُجَاوِزَةَ مُرَافِقِهَا كَمَطَرَحِ
رَمَادٍ وَمَلْعَبِ صَبْيَانٍ وَنَادٍ وَمَعَاطِينَ إِبِلٍ وَكَذَا مَاءٌ وَحَطَبٌ اخْتَصَّ بِهَا وَقَدْ يَشْمَلُ اسْمُ الْحِلَّةِ جَمِيعَ هَذِهِ
فَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ كُلَّهَا، وَإِنْ اتَّسَعَتْ مَعْدُودَةٌ مِنْ مَوَاضِعِ إِقَامَتِهِمْ هَذَا إِنْ كَانَتْ بِمُسْتَوًى، فَإِنْ
كَانَتْ بِوَادٍ وَسَافَرَ فِي عَرْضِهِ وَهِيَ بِجَمِيعِ الْعَرْضِ أَوْ بِرَبْوَةٍ أَوْ وَهْدَةٍ اشْتَرَطَتْ مُجَاوِزَةُ الْعَرْضِ وَمَحَلُّ
الْهَبُوطِ وَمَحَلُّ الصُّعُودِ إِنْ اعْتَدَلَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ، فَإِنْ أَفْرَطَتْ سَعَتْهَا أَوْ كَانَتْ بِبَعْضِ الْعَرْضِ اكْتَفَى

وإذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداءً. ولو نوى إقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره بوضوله. ولا يحسب منها يوماً دخوله وخروجه على الصحيح.

بمجاورة الحلة ومراقبتها أي التي تنسب إليه عرفاً كما هو ظاهر ويُفَرَّقُ بينها وبين الحلة في المستوى بآته لا مُمَيِّزٌ ثُمَّ بخلافه هنا والنازل وحده بمحل من البادية بفراقه وما ينسب إليه عرفاً فيما يظهر وهذا محمل ما بحث فيه أن رحله كالحلة فيما تقرر ولو اتصل البلد. أي الذي لا سور له من جهة البحر كما هو ظاهر لوضوح الفرق بين العمران، والسور بساحل البحر اشترط جري السفينة أو زورقها، وإن كان في هواء العمران كما اقتضاه إطلاقهم. وينتهي السفر ببلوغ ما شرط مجاوزته ابتداءً مما مر سواء أكان ذلك أول دخول إليه أم لا بأن رجع من سفره إليه كما قال. (وإذا رجع) المسافر المستقل من مسافة قصر إلى وطنه مطلقاً أو إلى غيره بنية الإقامة (انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداءً) من سور أو غيره، وإن لم يدخله؛ لأن السفر على خلاف الأصل بخلاف الإقامة فاشترط في قطعها الخروج لا بمجرد رجوعه وخروج برجع نية الرجوع وسيأتي الكلام فيها وبمن مسافة قصر ما لو رجع من دونها لحاجة وهي وطنه فيصير مقيماً بابتداء رجوعه خلافاً لمن نازعوا فيه أو غير وطنه فيترخص، وإن دخلها ولو كان قد أقام بها أو للإقامة فينقطع بمجرد رجوعه مطلقاً. (ولو نوى) المسافر وهو مستقل (إقامة) مدة مطلقاً أو (أربعة أيام) بلياليها (بموضع) عيته قبل وصوله (انقطع سفره بوضوله)، وإن لم يصلح للإقامة أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر انقطع سفره بالنية أو ما دون الأربعة لم يؤثر أو أقامها بلا نية انقطع سفره بتمامها أو نوى إقامة وهو سائر لم يؤثر وأصل ذلك أنه تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الأرض أي السفر وبَيَّنَتِ السُّنَّةُ أَنَّ إقامة ما دون الأربعة لا يؤثر «فإنه ﷺ أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه وألحق بإقامتها نية إقامتها» وشمل بوضوله ما لو خرج ناوياً مرحلتين ثم عَنَ له أن يقيم ببكيد قريب منه فله القصر ما لم يصله لانهقاد سبب الرخصة في حقه فلم ينقطع إلا بعد وصول ما غيّر إليه.

(تنبيه) يقع لكثير من الحجاج أنهم يدخلون مكة قبل الوقوف بنحو يوم ناوين الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثروا فهل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة نظراً لنية الإقامة بها ولو في الأثناء أو يستمر سفرهم إلى عودهم إليها من منى لأنه من جملة مقصدهم فلم يؤثر نيتهم الإقامة القصيرة قبله ولا الطويلة إلا عند الشروع فيها وهي إنما تكون بعد رجوعهم من منى ووصولهم مكة للتظن فيه مجالاً وكلامهم محتمل، والثاني أقرب.

(ولا يحسب منها يوماً) أو ليلتنا (دخوله وخروجه على الصحيح)؛ لأن فيهما الحط، والترحال وهما من أشغال السفر المفتضي للترخص وبه فارق حسابتهما في مدة مسح الخف، وقول الداركي لو دخل ليلاً لم يحسب اليوم الذي يليها ضعيف أما غير المستقل كزوجة وقن فلا أثر لنيته المخالفة لنية مثبوعه.

ولو أقام ببليد بنيت أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً، وقيل أربعة، وفي قول أبداً، وقيل الخلاف في خائف القتال لا التاجر ونحوه ولو علم بقاءها مدة طويلة، فلا قصر على المذهب.

فصل

وطول السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية.

(ولو أقام ببليد) مثلاً بنيت أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت) يعني قبل مضي أربعة أيام صحاح بدليل قوله بعد ولو علم بقاءها إلى آخره ومن ذلك انتظار الريح للمسافر في البحر وخروج الرفقة لمن يرد السفر معهم إن خرجوا وإلا فوحده (قصر) يعني ترخص إذ المنقول المعتبر أن له سائر رخص السفر ولا يستثنى سقوط الفرض بالتيتم؛ لأن مداره على غلبة الماء وفقده ولا صلاة النافلة لغير القبلة؛ لأنه منوط بالسير وهو مفقود هنا (ثمانية عشر يوماً) كاملة غير يومي الدخول، والخروج لأنه «أقامها بعد فتح مكة لحرب هوازن يقصر الصلاة» حسنة الترمذي ولم ينظر لابن جعدان أحد روايته، وإن ضعف الجمهور لأن له شواهد تجبره وصحت رواية عشرين وتسعة عشر وسبعة عشر ويجمع بحمل عشرين على عد يومي الدخول، والخروج وتسعة عشر على عد أحدهما وسبعة عشر أو خمسة عشر بتقدير صحتها على أنه بحسب علم الراوي وغيره زاد عليه فقدّم (وقيل أربعة) لا أزيد عليها أي ولا مساويها بل لا بُد من نقص عنها لأن نية إقامتها تمنع الترخّص بإقامتها أولى (وفي قول أبداً) وحكي الإجماع عليه؛ لأن الظاهر أنه لو دامت الحاجة لدأَم القصر (وقيل الخلاف) فيما فوق الأربعة. (في خائف القتال لا التاجر ونحوه) فلا يقصر أن فيما فوقها إذ الوارد إنما كان في القتال والمقاتل أحوَج للتّرخّص وأجيب بأن المرخص إنما هو وصف السفر، والمقاتل وغيره فيه سواء (ولو علم بقاءها) أي حاجته أو أكره وعلم بقاء إكراهه كما هو ظاهر ومن بحث جواز الترخّص له مطلقاً فقد أبعد أو سها (مدة طويلة) بأن زادت على أربعة أيام صحاح (فلا قصر) أي لا ترخص له بقصر ولا غيره (على المذهب) لبعده عن هيئة المسافرين وإجراء الخلاف في غير المحارب الذي اقتضاه المتن غلطاً كما في الروضة فتعين رجوع ضمير علم لخائف القتال.

(فصل) في شروط القصر وتوابعها

(وهي ثمانية) أحدها سفر طويل و (طويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً) ذهباً فقط تحديداً ولو ظناً لقولهم لو شك في المسافة اجتهد وفارقت المسافة بين الإمام والمأموم بأن القصر على خلاف الأصل فاحتيط له، والقالتين بآته لم يرد بيان للمنصوص عليه فيهما من الصحابة بخلاف ما هنا (هاشمية) نسبة للعباسيين لا لهاشم جدّهم كما وقع للرافعي وأربعون ميلاً أموية إذ كل خمسة من هذه ستة من تلك وذلك لما صح أن ابني عمر وعباس عليهم السلام كانا يقصران ويفطران في أربعة برّيد ولا

قُلْتُ: وهو مَرَحَلَتَانِ بِسَيْرِ الْأَثْقَالِ. والبحرُ كالبرِّ فلو قَطَعَ الأَمِيالَ فيه في ساعةٍ قَصْرَ، واللَّهُ أعلم. وَيُشْتَرَطُ قَصْدُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ أَوَّلًا، فلا قَصْرَ للهاثِمِ وإن طال تَرَدُّدُهُ،

يُعرفُ لهما مُخَالَفٌ ومِثْلُهُ لا يكونُ إلا عن توقيفٍ بل جاء ذلك في حديثٍ مرفوعٍ صَحَّحَهُ ابنُ حَزِيمَةَ، والبريدُ أربعةُ فراسِخٍ، والفرسخُ ثلاثةُ أميالٍ، والميلُ أربعةُ آلافِ خُطوةٍ والخُطوةُ ثلاثةُ أقدامٍ فهو سِتَّةُ آلافِ ذِرَاعٍ كذا قالوه هنا واعتَرَضَ بأنَّ الذي صَحَّحَهُ ابنُ عبدِ البرِّ وهو ثلاثةُ آلافِ ذِرَاعٍ وخَمْسُمِائَةٍ هو المَوَافِقُ لِمَا ذَكَرُوهُ في تحديده ما بين مَكَّةَ ومِنَى وهي ومُزْدَلِفَةُ وهي وعِرفة ومَكَّةَ والتنعيم، والمدينة وثُبَاء وأُحُدٌ بالأَمِيالِ. اهـ. ويُردُّ بأنَّ الظاهرَ أَنَّهُم في تلكِ المسافاتِ قَلَّدُوا المُحَدِّثِينَ لها من غيرِ اختِيارِها لِبُعْدِها عن ديارِهم على أَنَّ بعضَ المُحَدِّثِينَ اختَلَفُوا في ذلك وغيرِهِ اختِلافًا كثيرًا كما بَيَّنَّتهُ في حاشيةِ إِيضاحِ المُصَنِّفِ وحينئِذٍ فلا يُعَارِضُ ذلك ما حَدَّدُوهُ هنا واختَبَرُوهُ لا سِيَّما وقولُ مِثْلِ ابنِ عَبَّاسٍ وابنِ عُمرَ وغيرِهما أَنَّ كُلًّا من جُدَّة والطائفِ وعُسفانَ على مَرَحَلَتَيْنِ من مَكَّةَ صَرِيحٌ فيما ذَكَرُوهُ هنا نَعَمَ قد يُعَارِضُ ذِكْرَ الطائفِ قولَهُم في قَرْنٍ أَنَّهُ على مَرَحَلَتَيْنِ أيضًا مع كونه أَقْرَبَ إلى مَكَّةَ بِحَوِثِ ثلاثةِ أميالٍ أو أربعةٍ وقد يُجَابُ بأنَّ المُرادَ بالطائفِ هو ما قُرِبَ إليه فَسَجِلَ قَرْنٌ (قُلْتُ: وهو مَرَحَلَتَانِ بِسَيْرِ الْأَثْقَالِ) وَدَبِيبُ الْأَقْدَامِ على العادةِ وهما يومانِ أو ليلتانِ أو يومٌ وليلةٌ مُعْتَدِلانِ أو يومٌ بليَّتهُ أو عَكْسُهُ، وإن لم يعتدِلَا كما أَفْهَمَهُ كَلامُ الإِسْتَوِيٍّ وَمَنْ تَبِعَهُ وبه يُعْلَمُ أَنَّ المُرادَ بالمُعْتَدِلِينَ أَنَّ يكونا بِقَدْرِ زَمَنِ اليومِ بليَّتهُ وهو ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ دَرَجَةً مع الثَّوَلِ المُعْتَدِلِ لِتَحْوِ الاستِراحةِ والأَكْلِ، والصلاةُ يُعْتَبَرُ زَمَنُ ذلك، وإن لم يوجد كما هو ظاهرُ (والبحرُ كالبرِّ) في اشتراطِ المسافةِ المذكورةِ (فلو قَطَعَ الأَمِيالَ فيه في ساعةٍ) لِشِدَّةِ الهَوَاءِ (قَصَرَ واللَّهُ أعلم) كما لو قَطَعَهَا في البرِّ في بعضِ يومٍ على مركوبٍ جَوادٍ وكان وجهُ هذا التفرِيعِ بَيانُ أَنَّ اعتِيارَ قَطْعِ هذه المسافةِ في زَمَنِ قَلِيلٍ في البحرِ لا يُؤَثِّرُ في لُحُوقِهِ بالبرِّ في اعتِيارِها مُطْلَقًا فاندَفَعَ ما قد يُقالُ لَيْسَتْ العِبرةُ بِقَطْعِ المسافةِ حَتَّى يَحْتَاجَ لِذِكْرِ ذلك بل بِقَصْدِ مَوْضِعٍ عَلَيْهَا لِقَصْرِه بِمَجَرَّدِ ذلك قبل قَطْعِ شيءٍ منها.

(و) ثانيها عِلْمُ مقصِدِهِ فحينئِذٍ (يُشْتَرَطُ قَصْدُ مَوْضِعٍ) معلومٍ ولو غيرَ (مُعَيَّنٍ) وقد يُرادُ بالمُعَيَّنِ المَعْلُومُ فلا اعتِراضَ (أو لا) لِيُعْلَمَ أَنَّهُ طَوِيلٌ فَيُقَصَّرُ فيه نَعَمَ لو سافَرَ مُتَبَوِّعٌ بِتَابِعِهِ كَأَسِيرٍ وَقِنٌّ وَزَوْجَةٌ وَجَنِيحٌ ولا يُعرفُ مقصِدُهُ قَصَرَ بَعْدَ المَرَحَلَتَيْنِ لِتَحَقُّقِ طَوْلِ سَفَرِهِ وقد يَدْخُلُ في عِبارَتِهِ ما لو قَصَدَ كافِرٌ مَرَحَلَتَيْنِ ثم أسْلَمَ أَثناءَهما، فَإِنَّهُ يَقْصُرُ فيما بَقِيَ لِقَصْدِهِ أَوَّلًا ما يَجُوزُ له القَصْرُ فيه لو تَأَهَّلَ لِلصَّلَاةِ وبه يُفَرَّقُ بين هذا وعاصِ تَابٍ في الْأَثْناءِ؛ لأنَّهُ لم يَتَأَهَّلْ لِلتَّرَخُّصِ مع تَأَهُلِهِ لِلصَّلَاةِ فلم يُحَسَبْ له ما قَطَعَهُ قبل التَّوْبَةِ (فلا قَصْرَ للهاثِمِ) وهو مَنْ لا يَدْرِي أَيْنَ يَتَوَجَّهُ سَلَكٌ طَرِيقًا أم لا وهذا يُسَمَّى رَاكِبَ التَّعاسِيفِ أي الطَّرِيقِ المائِلَةِ التي يَضِلُّ سَالِكُها من تَعَسَّفَ مالٌ أو عَسَفَهُ تَعْسِيفًا اتَّعَبَهُ (وإن طال تَرَدُّدُهُ) وَبَلَغَ مسافةَ القَصْرِ؛ لأنَّهُ عَابَثَ فلا يَلِيقُ به التَّرَخُّصُ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ بعضَ أَفرادِهِ حَرَامٌ فَلِذا ذَكَرَهُ بعضُهُم هنا وبعضُهُم ثُمَّ فما أَوْهَمَهُ كَلامُ بعضِهِم أَنَّهُ عاصٍ بِسَفَرِهِ مُطْلَقًا ممنوعٌ

ولا طَالِبٌ غَرِيمٍ وَأَبْقَى يَرْجِعُ مَتَى وَجَدَهُ، وَلَا يَغْلُمُ مَوْضِعَهُ. وَلَوْ كَانَ لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ:
طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ فَسَلَّكَ الطَّوِيلَ لِعَرَضٍ كَسَهْوَةٍ أَوْ أَمِنَ قَصَرَ وَلَا فَلَ فِي الْأَظْهَرِ. وَلَوْ تَبَعَ
العَبْدُ أَوْ الزَّوْجَةُ أَوْ الْجُنْدِيُّ مَالِكَ أَمْرِهِ

وَمِمَّا يَرُدُّهُ قَوْلُهُمُ الْآتِي لَوْ قَصَدَ مَرَحَلَتَيْنِ قَصَرَ فِيهِمَا (وَلَا طَالِبٌ غَرِيمٍ) وَلَا طَالِبٌ (أَبْقَى) عَقَدَ سَفَرَهُ
بَنِيَّةً أَنَّهُ (يَرْجِعُ مَتَى وَجَدَهُ) أَيِ مَطْلُوبِهِ مِنْهُمَا (وَلَا يَغْلُمُ مَوْضِعَهُ)، وَإِنْ طَالَ سَفَرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْزِمَ عَلَى
سَفَرٍ طَوِيلٍ وَمَنْ تَمَّ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْقَاهُ إِلَّا بَعْدَ مَرَحَلَتَيْنِ قَصَرَ فِيهِمَا. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ لَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِمَا
إِذْ لَيْسَ لَهُ مَقْصِدٌ مَعْلُومٌ حِينَئِذٍ. اهـ. وَظَاهِرُ آتِيهِمَا مِثَالُ فُلُو عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهُ قَبْلَ عَشْرِ مَرَاجِلَ قَصَرَ
فِي الْعَشْرِ فَقَطْ وَقَوْلُ أَصْلِهِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا لِقَاطِعِهِ أَيِ الطَّوِيلِ فِي الْإِبْتِدَاءِ يَشْمَلُ هَذَا،
وَالِهَائِمُ إِذَا قَصَدَ سَفَرَ مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَيَقْصُرُ فِيمَا قَصَدَهُ لَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ أَمَّا إِذَا طَرَأَ لَهُ ذَلِكَ الْعَزْمُ
بَعْدَ قَصْدِ مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ أَوْ لَا وَمُجَاوِزَةِ الْعُمَرَانِ فَلَا يُؤْثَرُ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ بِوُصُولِهِ فَيَتَرَخَّصُ إِلَى أَنْ
يَجِدَهُ (وَلَوْ كَانَ لِمَقْصِدِهِ) بِكَسْرِ الصَّادِ كَمَا بَخَطَهُ (طَرِيقَانِ) طَرِيقٌ (طَوِيلٌ) أَيِ مَرَحَلَتَانِ (و) طَرِيقٌ
(قَصِيرٌ) أَيِ دَوْنَهُمَا (فَسَلَّكَ الطَّوِيلَ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ كَسَهْوَةٍ أَوْ أَمِنَ) أَوْ زِيَادَةٍ، وَإِنْ قَصَدَ مَعَ ذَلِكَ
اسْتِيحَاةَ الْقَصْرِ وَكَذَا لِمُجَرَّدِ تَنَزُّهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُ غَرَضٌ مَقْصُودٌ إِذْ هُوَ إِزَالَةُ الْكُدُورَةِ النَّفْسِيَّةِ بِرُؤْيَا
مُسْتَحْسِنٍ يَشْغَلُهَا بِهِ عَنْهَا وَمَنْ تَمَّ لَوْ سَافَرَ لِأَجَلِهِ قَصَرَ أَيْضًا بِخِلَافِ مُجَرَّدِ رُؤْيَا الْبَلَادِ ابْتِدَاءً أَوْ عِنْدَ
الْعُدُولِ لِأَنَّهُ غَرَضٌ فَاسِدٌ، وَلِزُومِ التَّنَزُّهِ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُطَرِّدٍ (قَصَرَ) لِوُجُودِ الشَّرْطِ (وَالَا)
يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ وَكَذَا إِنْ كَانَ غَرَضُهُ الْقَصْرُ فَقَطْ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَلَامُهُ قَدْ يَشْمَلُهُ (فَلَ) يَقْصُرُ (فِي)
الْأَظْهَرِ لِأَنَّهُ طَوَّلَهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ غَرَضٍ فَاشْتَبَهَ مِنْ سَلَّكَ قَصِيرًا وَطَوَّلَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِالتَّرَدُّدِ فِيهِ حَتَّى
بَلَغَ قَدْرَ مَرَحَلَتَيْنِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُتَعَمِّدٍ ذَلِكَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْغَالِطِ، وَالْجَاهِلِ بِالْأَقْرَبِ،
فَإِنَّ الْأَوْجَةَ قَصَرُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا غَرَضٌ فِي سُلُوكِهِ أَمَّا لَوْ كَانَا طَوِيلَيْنِ، فَإِنَّهُ يَقْصُرُ مُطْلَقًا قَطْعًا
وَنَظَرَ فِيمَا إِذَا سَلَّكَ الْأَطُولَ لِعَرَضٍ الْقَصِيرَ فَقَطْ بِأَنَّهُ إِثْعَابُ النَّفْسِ بِلا غَرَضٍ حَرَامٌ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْحُرْمَةَ
هُنَا بِتَسْلِيمِهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ فَلَمْ تُؤْثَرْ فِي الْقَصْرِ لِقَاءِ أَصْلِ السَّفَرِ عَلَى إِبَاحَتِهِ.

(تَنْبِيْهٌ) مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ مَا لَهُ طَرِيقَانِ طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ تُعْتَبَرُ الطَّرِيقُ الْمَسْلُوكَةُ قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ
قَرْنِ الْمِيقَاتِ أَنَّهَا عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ مَعَ أَنَّ لَهَا طَرِيقَيْنِ طَوِيلًا وَقَصِيرًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْكَلَامَ تَمَّ
فِي بَعْضِهِ مُعَيَّنَةٌ هَلْ يُعَدُّ سَاكِنُهَا مِنْ حَاضِرِي الْحَرَمِ أَوْ مَكَّةَ وَحَيْثُ كَانَ بَيْنَهُمَا مَرَحَلَتَانِ وَلَوْ مِنْ إِحْدَى
الطَّرِيقِ لَا يُعَدُّ مِنْ حَاضِرِي ذَلِكَ وَهُنَا عَلَى مَشَقَّةِ سَيْرِ مَرَحَلَتَيْنِ وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا بِالطَّرِيقِ الْمَسْلُوكَةِ
وَأَيْضًا فَالْقَصِيرَةُ تَمَّ وَعِرَةٌ جِدًّا فَعَدُّهُمُ اعْتِبَارُهُمْ لَهَا تَمَّ لَعَلَّهُ لَذَلِكَ وَمِنْ ذَلِكَ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِمَحَلٍّ
طَرِيقَانِ إِلَى بَلَدٍ الْقَاضِي أَحَدُهُمَا مَسَافَةُ الْعَدْوِيِّ، وَالْآخَرُ دُونَهَا اعْتَبَرُ الْأَبْعَدُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْأَصْلَ
مَنْعُ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ بُعْدُ مَحَلِّهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

(وَلَوْ تَبَعَ الْعَبْدُ أَوْ الزَّوْجَةُ أَوْ الْجُنْدِيُّ) أَوْ الْأَسِيرُ (مَالِكَ أَمْرِهِ) وَهُوَ السَّيِّدُ، وَالزَّوْجُ، وَالْأَمِيرُ وَالْأَسِيرُ

في السَّفَرِ، ولا يَعْرِفُ مَقْصِدَهُ، فلا قَصْرَ، فلو نَوَّاهُ مَسَافَةَ الْقَصْرِ قَصَرَ الْجُنْدِيُّ، دونهما.
وَمَنْ قَصَدَ سَفَرًا طَوِيلًا فَسَارَ ثُمَّ نَوَى رُجُوعًا انْقَطَعَ، فَإِنْ سَارَ فَسَفَرٌ جَدِيدٌ. وَلَا يَتَرَخَّصُ
العاصي بِسَفَرِهِ كَأَبِي وَنَاشِزَةَ.

(في السَّفَرِ ولا يعرف) كُلُّ مَنْهُمْ (مَقْصِدَهُ فلا قصرَ) قبل مَرَحَلَتَيْنِ لِقَدِّ الشَّرْطِ بل بَعْدَهُمَا كَمَا مَرَّ وَكَذَا
قَبْلَهُمَا إِنْ عَلِمُوا أَنَّ سَفَرَهُ يَبْلُغُهُمَا لَوْ جُودَ الشَّرْطِ نَعَمْ مَنْ نَوَى مِنْهُمْ الْهَرَبَ إِنْ وَجَدَ فُرْصَةً أَوْ الرُّجُوعَ
إِنْ زَالَ مَا نَعَهُ لَمْ يَتَرَخَّصْ إِلَّا بَعْدَهُمَا عَلَى الْأَوْجُهْ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ وَجَدَ سَبَبَ تَرْخِصِهِ يَقِينًا فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ
قَصْدُهُ قَطْعُهُ قَبْلَ وُجُودِهِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُمَا لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ وَلَا تَحَقُّقُ نِيَّتِهِ مَشْبُوعُهُ فَأَثَرَتْ نِيَّتُهُ لِلْقَاطِعِ لَضَعْفِ
السَّبَبِ حِينَئِذٍ وَبِهَذَا اتَّضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا مَرَّ قُبَيْلُ وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ نِيَّتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ
فَتَعَيَّنَ تَقْدِيمُ مُقْتَضَى نِيَّةِ الْمَشْبُوعِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى وَهُنَا نِيَّةُ التَّابِعِ وَفِعْلُ الْمَشْبُوعِ فَلَا تَعَارُضَ وَعِنْدَ عَدَمِهِ
يُنْظَرُ لِقُوَّةِ السَّبَبِ وَضَعْفِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَالْأَوْجُهْ أَيْضًا أَنَّ رُؤْيَا قَصْرِ الْمَشْبُوعِ الْعَالِمِ بِشُرُوطِ الْقَصْرِ بِمُجَرَّدِ
مُفَارَقَتِهِ لِمَحَلِّهِ كَعِلْمِ مَقْصِدِهِ بِخِلَافِ إِعْدَادِهِ عُدَّةً كَثِيرَةً لَا تَكُونُ إِلَّا لِسَفَرٍ طَوِيلٍ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا
لِلأَذْرَعِيِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَوْجِبُ تَيَقُّنَ سَفَرٍ طَوِيلٍ لِاحْتِمَالِهِ مَعَ ذَلِكَ لِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ بِمَفَازَةٍ قَرِيبَةٍ زَمَنًا طَوِيلًا
أَمَّا إِذَا عَرَفَ مَقْصِدَ مَشْبُوعِهِ وَأَنَّهُ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ فَيَقْصُرُ وَإِنْ امْتَنَعَ عَلَى مَشْبُوعِهِ الْقَصْرُ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ
كَلَامِهِمْ (فَلَوْ نَوَّاهُ مَسَافَةَ الْقَصْرِ) وَحَدَّاهُمْ دُونَ مَشْبُوعِهِمْ أَوْ جَهَلُوا (قَصَرَ الْجُنْدِيُّ دُونَهُمَا) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
تَحْتَ يَدِ الْأَمِيرِ وَقَهْرُهُ بِخِلَافِهِمَا كَالْأَسِيرِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي جُنْدِيٍّ مُتَطَوِّعٍ بِالسَّفَرِ مَعَ أَمِيرِ
الْجَيْشِ فَهُوَ مَالِكُ أَمْرِهِ بِاعْتِبَارِ تَطَوُّعِهِ بِالسَّفَرِ مَعَ مُقَوِّضَا أَمْرِهِ إِلَيْهِ وَلَيْسَ تَحْتَ قَهْرِهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ لَهُ
مُفَارَقَتَهُ وَلَيْسَ لِلْأَمِيرِ إِجْبَارُهُ عَلَى السَّفَرِ مَعَ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ قَوْلِهِمْ أَوَّلًا مَالِكُ أَمْرِهِ وَالتَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ لَيْسَ
تَحْتَ قَهْرِهِ فَانْدَفَعَ مَا لِشَارِحِ هُنَا أَمَّا جُنْدِيٌّ مُتَبَيَّنٌ فِي الدِّيَوَانِ فَلَا أَثَرَ لِنِيَّتِهِ وَكَذَا جَمِيعُ الْجَيْشِ لِأَنَّهُمْ
تَحْتَ يَدِ الْأَمِيرِ وَقَهْرِهِ إِذْ لَهُ إِجْبَارُهُمْ لِأَنَّهُمْ كَالْأَجْرَاءِ تَحْتَ يَدِ الْمُسْتَأَجِرِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ أَجِيرَ الْعَيْنِ تَابِعٌ
لِمُسْتَأَجِرِهِ كَالزَّوْجَةِ لِزَوْجِهَا (وَلَوْ قَصَدَ سَفَرًا طَوِيلًا فَسَارَ ثُمَّ نَوَى) الْمُسْتَقْبَلُ (رُجُوعًا) أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ إِلَى
وَطْنِهِ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى غَيْرِهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ (انْقَطَعَ) سَفَرُهُ بِمُجَرَّدِ نِيَّتِهِ إِنْ كَانَ نَازِلًا لَا سَائِرًا لِحَاجَةٍ مَقْصِدِهِ لِمَا
مَرَّ أَنَّ نِيَّةَ الْإِقَامَةِ مَعَ السَّيْرِ لَا تُؤْثَرُ فَنِيَّةُ الرُّجُوعِ مَعَ كَذَلِكَ وَيَدُلُّ لِهَذَا الْقَيْدُ قَوْلُهُ (فَإِنْ سَارَ) لِمَقْصِدِهِ
الْأَوَّلِ أَوْ لِغَيْرِهِ وَلَوْ لِمَا خَرَجَ مِنْهُ (فَسَفَرٌ جَدِيدٌ) فَلَا يَتَرَخَّصُ إِلَّا إِنْ قَصَدَ مَرَحَلَتَيْنِ وَفَارَقَ مَحَلَّهُ نَظِيرَ مَا
مَرَّ أَمَّا إِذَا نَوَاهُ إِلَى غَيْرِ وَطْنِهِ لِحَاجَةٍ فَلَا يَنْتَهِي سَفَرُهُ بِذَلِكَ .

(و) ثَالِثُهَا: جَوَازُ سَفَرِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَصْرِ وَسَائِرِ الرُّخْصِ إِلَّا التَّيَمُّمَ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ لَكِنْ مَعَ إِعَادَةِ مَا
صَلَّاهُ بِهِ كَمَا مَرَّ فَحِينَئِذٍ (لَا يَتَرَخَّصُ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ كَأَبِي وَنَاشِزَةَ) وَمُسَافِرٌ بَلَا إِذْنٍ أَصْلَ يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ
وَمُسَافِرٌ عَلَيْهِ ذَنْبٌ حَالٌ قَادِرٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ دَائِنُهُ لِأَنَّ الرُّخْصَ لَا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي أَمَّا الْعَاصِي فِي
سَفَرِهِ وَهُوَ مَنْ يَقْصِدُ سَفَرًا مُبَاحًا فَيَعْرِضُ لَهُ فِيهِ مَعْصِيَةٌ فَيَرْتَكِبُهَا فَيَتَرَخَّصُ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ تَرْخِصِهِ مُبَاحٌ
قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا وَمَنْ سَفَرَ الْمَعْصِيَةَ أَنْ يُتَعَبَ نَفْسَهُ وَدَابَّتَهُ بِالرُّكُضِ مِنْ غَيْرِ غَرَضٍ أَوْ يُسَافِرَ لِمُجَرَّدِ رُؤْيَا

فلو أنشأ مباحاً ثم جعله معصية فلا ترخص في الأصح ولو أنشأه عاصياً ثم تاب فمُنِيَتْهُ
للسفر من حين التوبة. ولو اقتدى بمُتِمٍّ لحظّة لزمه الإثم. ولو رَعَفَ الإمام المُسافر
واستخلف مُتِمّاً أتم المُقتدون، وكذا لو أعاد الإمام واقتدى به. ولو لزم الإثم مُقتدياً
ففسدت صلاته أو صلاة إمامه، أو بأن إمامه مُحدثاً أتم، ولو اقتدى بمن ظنه مُسافراً فبان
مُقيماً أو بمن جهل سفره أتم،

البلاد، والنظر إليها كما نقلناه وأقرّاه، وإن قال مُجَلِّي في الأوّل ظاهرُ كلام الأصحاب الجِلُّ وفي
الثاني المذهب أنّه مباح (فلو أنشأ) سفرًا (مباحاً ثم جعله معصية فلا ترخص) له من حين الجعل (في
الأصح) كما لو أنشأ السفر بقصد المعصية، فإن تاب قَصَرَ جزماً كما في قوله (ولو أنشأه عاصياً) به
(ثم تاب) توبةً صحيحةً (فمنشأ السفر من حين التوبة)، فإن كان بين محلّها ومقصده مرحلتان قَصَرَ
وإلا فلا وما لا يُشترط للترخص طوله كأكل المنيّة يستبيحه من حين التوبة مُطلقاً وخرَجَ بصحيحة ما
لو عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب، فإنه لا يترخص من حين توبته بل حتى تفوت الجمعة.

(و) رابعها عدم اقتدائه بمُتِمٍّ و (لو) احتمالاً فمتى (اقتدى بمُتِمٍّ) ولو مُسافراً (لحظّة) ولو دون
تكبير الإحرام كما مرّ قبيل الأذان مع الفرق كأن أدركه في آخر صلاته ولو من صبح أو جُمعة أو
مغرب أو نحو عيد أو راتبة وزعم أنّ هذه الصلوات لا تُسمّى تامّةً وأنها تُردّ على المثني غير صحيح
(لزمه الإثم)؛ لأنّ ذلك سنّة أبي القاسم محمد ﷺ كما صحّ عن ابن عباس قيل تأخير لحظّة عن
مُتِمٍّ يوهّم أنّه لو لزم الإمام الإثم بعد فراق المأموم له لزمه الإثم وليس كذلك اهـ، والإيهام لا
يختصّ بذلك بل يأتي، وإن قدّمه على أنّه بعيد إذ مُتِمٌّ اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبّس فيفيد أنّ
الإثم حالة الاقتداء فلا يردّ ذلك رأساً، (ولو رَعَفَ) بتلث عيّنه وأفصحها الفتح وهو مثال إذ المدار
على بطلان الصلاة (الإمام المُسافر) القاصِر (واستخلف) لِبطلان صلاته برعافه لِكَثْرَتِهِ كما علّم ومّا
قدّمته في شروط الصلاة (مُتِمّاً) ولو غير مُقتدي به (أتم المُقتدون) المُسافرون، وإن لم ينووا الاقتداء
به؛ لأنهم بمجرّد الاستخلاف صاروا مُقتدين به حكماً ومن ثمّ لحقهم سهوه وتحمل سهوهم نعم إن
نوّوا فراقه حين أحسّوا بأوّل رُعافه أو حدّته قبل تمام استخلافه قَصُرُوا كما لو لم يستخلفه هو ولا
المأمومون أو استخلف قاصراً (وكذا لو عاد الإمام واقتدى به) يلزمه الإثم لاقتدائه بمُتِمٍّ في جزء من
صلاته (ولو لزم الإثم مُقتدياً ففسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة إمامه أو بأن إمامه مُحدثاً) ومنه
الجُنُب أو ذا نجاسة خفية كما هو ظاهر لما مرّ أنّ الصلاة خلف كلّ صحيحة وجماعة (أتم)؛ لأنها
صلاة لزمه إنمامها فلم يجز له قصرها كفاتية الحضر وخرَجَ بفسدت إلخ ما لو بان عدم انعقادها لغير
الحدث، والخُبث الخفيّ فله قصرها (ولو اقتدى بمن ظنه مُسافراً) فنوى القصر الظاهر من حال
المُسافر أنّه ينويه (فبان مُقيماً) يعني مُتِمّاً ولو مُسافراً (أو بمن جهل سفره) بأن شكّ فيه أو لم يعلم من
حاله شيئاً فنوى القصر أيضاً (أتم)، وإن بان مُسافراً قاصراً لتقصيره بشروعه متردداً فيما سهّل كشفه

ولو عَلِمَهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ. ولو شَكَّ فِيهَا، فَقَالَ: إِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ وَلَا أَتَمَمْتُ قَصَرَ فِي الْأَصَحِّ. وَيُشْتَرَطُ لِلْقَصْرِ نِيَّتُهُ فِي الْإِحْرَامِ وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا، وَلَوْ

لِظُهُورِ شِعَارِ الْمُسَافِرِ غَالِبًا وَخَرَجَ بِمُقِيمًا مَا لَوْ بَانَ مُقِيمًا مُحَدِّثًا، فَإِنْ بَانَتِ الْإِقَامَةُ أَوَّلًا وَجَبَ الْإِتِمَامُ كَمَا لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ عَلِمَهُ مُقِيمًا فَبَانَ حَدَّثُهُ أَوْ الْحَدَّثُ أَوَّلًا أَوْ بَانَا مَعًا فَلَا إِذْ لَا قُدُوةَ بَاطِنًا لِحَدِيثِهِ وَفِي الظَّاهِرِ ظَنُّهُ مُسَافِرًا وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ أَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحَدِّثًا وَمَنْ تَمَّ لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّ سَفَرَهُ ثُمَّ أَحَدَّثَ الْإِمَامُ وَظَنَّ مَعَ غُرُوضٍ حَدِيثَهُ أَنَّهُ نَوَى الْقَصَرَ ثُمَّ بَانَ مُقِيمًا قَصَرَ أَيُّ؛ لِأَنَّ ظَنَّهُ نِيَّةَ الْقَصْرِ عِنْدَ غُرُوضٍ حَدِيثِهِ مَنَعَ النَّظَرَ إِلَى كَوْنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ جَمَاعَةً أَمَّا لَوْ صَحَّحَتِ الْقُدُوةُ بِأَنَّ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا ثُمَّ أَحَدَّثَ وَلَمْ يَظُنَّ ذَلِكَ ثُمَّ بَانَ مُقِيمًا، فَإِنَّهُ يُتِمُّ، وَإِنْ عَلِمَ حَدِيثَهُ أَوْ لَا وَإِنَّمَا صَحَّحَتِ الْجُمُعَةُ مَعَ تَبَيُّنِ حَدِيثِ إِمَامِهَا الزَّائِدِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ اكْتِفَاءً فِيهَا بِصُورَةِ الْجَمَاعَةِ بَلْ حَقِيقَتُهَا لِقَوْلِهِمْ إِنْ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ جَمَاعَةً كَامِلَةً كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ فِي إِدْرَاكِ الْمَسْبُوقِ الرُّكْعَةَ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ؛ لِأَنَّ تَحْمُلَهُ عَنْهُ رُخْصَةً وَالْمُحَدِّثُ لَا يَصْلُحُ لَهُ فَاَنْدَقَ مَا لِلْإِسْتَوَائِيِّ هُنَا.

(تنبيه) كلامهم المذكور في اقتدائه بِمَنْ عَلِمَهُ مُقِيمًا فَبَانَ حَدِيثُهُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّهُ نَوَى الْقَصَرَ وَإِلَّا لَمْ يَحْتَاجُوا لِقَوْلِهِمْ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ وَحِينَئِذٍ فَيُشَكَّلُ انْعِقَادُ صَلَاتِهِ بِهَذِهِ النِّيَّةِ لِأَنَّهَا تَلَاغَبُ لِكُنْهَمُ أَشَارُوا لِلْجَوَابِ بِأَنَّ الْمُسَافِرَ مِنْ أَهْلِ الْقَصْرِ بِخِلَافِ مُقِيمٍ نَوَاهُ. وَإِنْ بَيَّضَاحُهُ أَنَّهُ، وَإِنْ عَلِمَ إِتِمَامَ الْإِمَامِ يُتَصَوَّرُ مَعَ ذَلِكَ قَصْرُهُ بِأَنَّ تَبَيُّنَ عَدَمِ انْعِقَادِ صَلَاتِهِ بِغَيْرِ نَحْوِ الْحَدِيثِ فَيَقْصُرُ حِينَئِذٍ لِإِفَادَتِهِ نِيَّةَ الْقَصْرِ وَلَا كَذَلِكَ الْمُقِيمُ.

(ولو عَلِمَهُ) أَوْ ظَنَّهُ بَلْ كَثِيرًا مَا يُرِيدُونَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ (مُسَافِرًا وَشَكَّ) أَيِ تَرَدَّدَ (فِي نِيَّتِهِ) الْقَصَرَ لِكَوْنِهِ لَا يُوَجِّهُهُ فَجَزَمَ هُوَ بِنِيَّةِ الْقَصْرِ (قَصَرَ) إِذَا بَانَ قَاصِرًا؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ وَلَا تَقْصِيرَ (ولو شَكَّ فِيهَا) أَيِ نِيَّةِ إِمَامِهِ (فَقَالَ) مُعَلِّقًا عَلَيْهَا فِي نِيَّتِهِ (إِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ وَإِلَّا) يَقْصُرُ (أَتَمَمْتُ قَصَرَ فِي الْأَصَحِّ) إِنْ قَصَرَ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِصَلَاةِ إِمَامِهِ، وَإِنْ جَزَمَ فَلَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ وَلَوْ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَجَبَ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ فِي نِيَّتِهِ وَلَوْ فَاسِقًا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ يُقْبَلُ إِخْبَارُهُ عَنْ فِعْلٍ نَفْسِيهِ، فَإِنْ جُهِلَ وَجَبَ الْإِتِمَامُ احتياطًا.

(و) خَامِسُهَا نِيَّةُ الْقَصْرِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ كَصَلَاةِ السَّفَرِ أَوْ الظَّهْرِ مَثَلًا رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ تَرْخِصًا، وَإِنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ (يَشْتَرَطُ لِلْقَصْرِ نِيَّةٌ)؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ فَاحْتَاجَ لِمُصَارِفٍ عَنْهُ بِخِلَافِ الْإِتِمَامِ وَيَشْتَرَطُ وَجُودَ نِيَّتِهِ (فِي الْإِحْرَامِ) كَسَائِرِ النَّيَّاتِ بِخِلَافِ نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدْعَ فِي طَرَوِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْاِنْفِرَادِ كَعَكْسِهِ إِذْ لَا أَصْلَ هُنَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْقَصْرِ لَا يُمْكِنُ طَرَوُهُ عَلَى الْإِتِمَامِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ كَمَا تَقَرَّرَ.

(و) سَادِسُهَا (التَّحَرُّزُ عَنْ مُنَافِيهَا) أَيِ نِيَّةِ الْقَصْرِ (دَوَامًا) أَيِ فِي دَوَامِ الصَّلَاةِ بِأَنَّ لَا يَتَرَدَّدُ فِي الْإِتِمَامِ فَضْلًا عَنِ الْعِزْمِ بِهِ كَمَا قَالَ (ولو) عِبَارَةٌ أَصْلِيهِ فَلَوْ قِيلَ وَهِيَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ هَذَا بَيَّانٌ لِلتَّحَرُّزِ

أَحْرَمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَوْ يُتِمُّ، أَوْ فِي أَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَالِثَةٍ فَشَكَ هَلْ هُوَ مُتِمٌّ أَمْ سَاهُ أَتَمَّ. وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِثَالِثَةٍ عَمْدًا بِلَا مَوْجِبٍ لِلْإِتْمَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وَسَلَّم، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ نَهَضَ مُتِمًّا. وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِيهَا أَوْ بَلَغَتْ سَفِينَتُهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَتَمَّ. وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتْمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَاجِلَ.

وَرُدُّ بَأَنَّهُ لَمَّا ضَمَّ لِلْمُحْتَرِزِ مَا لَيْسَ مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ قَامَ إِيثَارًا لِلِاخْتِصَارِ لَمْ يَحْسُنِ التَّفْرِيعُ (أَحْرَمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَمْ يُتِمُّ أَوْ) أَحْرَمَ ثُمَّ شَكَ (فِي أَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ) أَوْ لَا قِيلَ هَذَا تَرْكِيبٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ قَسِيمٌ لِمَنْ أَحْرَمَ قَاصِرًا لَا قِسْمَ مِنْهُ هـ. وَرُدُّ بِأَنَّهُ كَوْنُهُ قَاصِرًا فِي أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْمَشْكُوكِ فِيهِمَا سَوَّغَ جَعْلَهُ قِسْمًا (أَوْ قَامَ) عَطَفَ عَلَى أَحْرَمَ (إِمَامُهُ لِثَالِثَةٍ فَشَكَ) أَي تَرَدَّدَ (هَلْ هُوَ مُتِمٌّ أَمْ) يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ مَا فِي الْعَطْفِ بِأَمْ فِي حَيْزٍ هُوَ مَبْسُوطًا (سَاهُ أَتَمَّ) وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ سَاهٍ لِلتَّرَدُّدِ فِي الْأَوَّلِ الْمَفْهُومِ مِنْهَا الْجُزْمُ بِهِ الَّذِي بِأَصْلِهِ بِالْأَوَّلِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الثَّانِيَةِ عَدَمُ النِّيَّةِ، وَتَذَكُّرُهَا عَنْ قُرْبٍ لَا يُفِيدُ هُنَا لِمُضِيِّ جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَى الْإِتْمَامِ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ مُتَعَقِّدَةً وَبِهِ فَارَقَ نَظِيرَهُ فِي الشَّكِّ فِي أَصْلِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ زَمَنَهُ غَيْرُ مُحْسُوبٍ، وَإِنَّمَا عُفِيَ عَنْهُ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ مَعَ زَوَالِهِ عَنْ قُرْبٍ غَالِبًا وَلِلزُّومِ الْإِتْمَامِ عَلَى أَحَدِ احْتِمَالَيْنِ فِي الثَّالِثَةِ كَالثَّانِيَةِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الشَّكِّ فِي نِيَّةِ الْإِمَامِ الْمُسَافِرِ ابْتِدَاءً بِأَنَّهُ تَمَّ قَرِينَةُ عَلَى الْقَصْرِ وَهَذَا الْقَرِينَةُ ظَاهِرَةٌ فِي الْإِتْمَامِ وَهُوَ قِيَامُهُ لِلثَّالِثَةِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ أَوْجَبَ إِمَامُهُ الْقَصْرَ كَحَنْفِيٍّ بَعْدَ ثَلَاثِ مَرَاجِلَ لَمْ يَلْزَمَهُ إِتْمَامٌ حَمَلًا لِقِيَامِهِ عَلَى السَّهْوِ (وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِثَالِثَةٍ عَمْدًا بِلَا مَوْجِبٍ لِلْإِتْمَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) كَمَا لَوْ قَامَ الْمُتِمُّ لِخَامِسَةٍ (وَإِنْ كَانَ) قِيَامُهُ لَهَا (سَهْوًا) فَتَذَكَّرَ أَوْ جَهْلًا فَعَلِمَ (عَادَ) وَجُوبًا (وَسَجَدَ لَهُ) أَي لِهَذَا السَّهْوِ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ مُبْطِلٌ وَكَذَا لَوْ صَارَ لِلْقِيَامِ أَقْرَبَ لِمَا مَرَّ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بَلْ، وَإِنْ لَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ أَقْرَبَ لِمَا مَرَّ عَنْ الْمَجْمُوعِ أَنَّ تَعَمُّدَ الْخُرُوجِ عَنْ حَدِّ الْجُلُوسِ مُبْطِلٌ (وَسَلَّمَ، فَإِنْ أَرَادَ) حِينَ تَذَكَّرَهُ (أَنْ يُتِمَّ عَادَ) وَجُوبًا لِلْجُلُوسِ (ثُمَّ نَهَضَ مُتِمًّا) أَي نَاوِيًا الْإِتْمَامَ لِأَنَّ نُهْوضَهُ أَلغَى لِسَهْوِهِ فَوَجَبَتْ إِعَادَتُهُ.

وَسَابِغُهَا دَوَامُ السَّفَرِ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ كَمَا قَالَ (وَيُشْتَرَطُ) لِلْقَصْرِ أَيْضًا (كَوْنُهُ) أَي النَّاوِي لَهُ (مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ) الْمُتَنَافِيَّةَ لِلتَّرْخُصِ (فِيهَا) أَوْ شَكَ فِي نِيَّتِهَا (أَوْ بَلَغَتْ سَفِينَتُهُ) فِيهَا (دَارَ إِقَامَتِهِ) أَوْ شَكَ هَلْ بَلَغَتْهَا (أَتَمَّ) لِزَوَالِ تَحَقُّقِ سَبَبِ الرُّخْصَةِ.

وَنَامِنُهَا كَوْنُهُ عَالِمًا بِجَوَازِ الْقَصْرِ، فَإِنْ قَصَرَ جَاهِلًا بِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ لِتَلَاغِيهِ (وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتْمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ) السَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْقَصْرِ (ثَلَاثَ مَرَاجِلَ) وَإِلَّا فَالْإِتْمَامُ أَفْضَلُ خُرُوجًا مِنْ إِبْجَابِ أَبِي حَنِيفَةَ الْقَصْرَ فِي الْأَوَّلِ، وَالْإِتْمَامَ فِي الثَّانِي نَعَمْ الْأَفْضَلُ لِمَنْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كِرَاهَةَ الْقَصْرِ أَوْ شَكَ فِيهِ أَوْ كَانَ يَمُنُّ يَقْتَدِي بِهِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ الْقَصْرُ مُطْلَقًا بَلْ يُكْرَهُ لَهُ الْإِتْمَامُ وَكَذَا لِإِدَائِهِ حَدِّثُ لَوْ قَصَرَ خَلَا زَمَنَ صَلَاتِهِ عَنْ جَرَيَانِهِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَمَا لَوْ كَانَ لَوْ قَصَرَ خَلَا زَمَنَ وَضُوئِهِ وَصَلَاتِهِ عَنْهُ

وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ.

فَضْلُ

يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا. وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ. وَكَذَا الْقَصِيرُ فِي قَوْلِهِ،

فَيَجِبُ الْقَصْرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلِمَلَّاحٍ مَعَهُ أَهْلُهُ الْإِثْمَامُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ وَطَنُهُ وَخُرُوجًا مِنْ مَنْعِ أَحْمَدَ الْقَصْرِ لَهُ وَكَذَا مِنْ لَا وَطَنَ لَهُ وَأَدَامَ السَّفَرَ بَرًّا وَقُدِّمَ عَلَى خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا عِضَادَةَ بِالْأَصْلِ وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ قَصْرِ اخْتَلَفَ فِي جَوَازِهِ كَالْوَاقِعِ فِي الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَالْأَفْضَلُ الْإِثْمَامُ لِذَلِكَ وَقَدْ يَجِبُ الْقَصْرُ كَأَنَّهُ أُخِّرَ الظُّهْرَ لِيَجْمَعَ تَأْخِيرًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ وَقْتِ الْقَصْرِ إِلَّا مَا يَسَعُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَيَلْزِمُهُ قَصْرُ الظُّهْرِ لِيُذَكِّرَ الْعَصْرَ ثُمَّ قَصْرُ الْعَصْرِ لِيَتَقَعَ كُلُّهَا فِي الْوَقْتِ كَذَا بَحْثُهُ الْإِسْتَوِيُّ وَغَيْرُهُ أَخَذَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَأَرَهَقَهُ الْحَدُثُ بِحَيْثُ لَوْ قَصَرَ مَعَ مُدَافَعَتِهِ أَدْرَكَهَا فِي الْوَقْتِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ وَلَوْ أَحْدَثَ وَتَوَضَّأَ لَمْ يُذَكِّرْهَا فِيهِ لِزَمَةِ الْقَصْرِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ مَتَى ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْإِثْمَامِ وَجَبَ الْقَصْرُ وَأَنَّهُ لَوْ ضَاقَ وَقْتُ الْأُولَى عَنِ الطَّهَارَةِ، وَالْقَصْرِ لَزِمَهُ نِيَّةُ تَأْخِيرِهَا إِلَى الثَّانِيَةِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِيقَاعِهَا بِهِ أَدَاءً (وَالصَّوْمُ) فِي رَمَضَانَ وَيُلْحَقُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كُلُّ صَوْمٍ وَاجِبٍ بَنَحْوِ نَذْرِ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ كَفَّارَةٍ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ نَقَلَ عَنْهُمْ . أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ يَجْرِي فِي الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ لِمُسَافِرٍ سَفَرَ قَصْرَ (أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ) تَعَجِيلًا لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ وَلَأَنَّهُ الْأَكْثَرُ مِنْ أَحْوَالِهِ ﷺ، فَإِنْ تَضَرَّرَ بِهِ لِنَحْوِ أَلَمْ يَشُقَّ احْتِمَالُهُ عَادَةً فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ لِيَخْبَرَ الصَّحِيحَيْنِ (أَنَّهُ ﷺ رَأَى رَجُلًا صَائِمًا فِي السَّفَرِ قَدْ طُلِّلَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ) ^(١) أَمَّا إِذَا خَشِيَ مِنْهُ نَحْوُ تَلَفٍ مُنْفَعَةٍ غَضِيٍّ فَيَجِبُ الْفِطْرُ فَمَنْ صَامَ عَصَى وَأَجْزَاهُ وَلَوْ خَشِيَ ضَعْفًا مَالًا لَا حَالًا فَالْأَفْضَلُ الْفِطْرُ فِي سَفَرٍ حَجٍّ أَوْ غَزْوٍ وَهُوَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا لِمَنْ شَكَّ فِيهِ أَوْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كِرَاهَةً التَّرَخُّصِ أَوْ كَانَ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ وَكَذَا سَائِرُ الرُّخَصِ .

(فصلٌ في الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ)

(يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا) فِي وَقْتِ الْأُولَى لِغَيْرِ الْمُتَحَيِّرَةِ لِأَنَّ شَرْطَهُ ظَنُّ صِحَّةِ الْأُولَى كَمَا يَأْتِي وَهُوَ مُتَنَفِّ فِيهَا وَالْحَقُّ بِهَا كُلِّ مَنْ تَلَزَمَهُ الْإِعَادَةُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأُولَى مَعَ ذَلِكَ صَحِيحَةٌ فَلَا مَانِعَ وَكَالظُّهْرِ الْجَمْعَةُ فِي هَذَا، خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ (وَتَأْخِيرًا) فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (و) بَيْنَ (الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ) أَيِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا (فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ) الْمَجْزُورُ لِلْقَصْرِ لِلاتِّبَاعِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي جَمْعِي التَّأْخِيرِ وَالتَّقْدِيمِ، فَيَمْتَنِعُ جَمْعُ الْعَصْرِ مَعَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مَعَ الصُّبْحِ وَهِيَ مَعَ الظُّهْرِ اقْتِصَارًا عَلَى الْوَارِدِ (وَكَذَا الْقَصِيرُ فِي قَوْلِهِ) اخْتِيارَ كَالْتَفَتُّلِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَأَشَارَ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٨٤٤]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١١١٥]، وغيرهما من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتُ الْأَوَّلَى فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ وَإِلَّا فَعَكْسُهُ. وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ: الْبَدَاءُ
بِالْأَوَّلَى، فَلَوْ صَلَّاهُمَا فَبَانَ فَسَادُهَا فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ. وَنِيَّةُ الْجَمْعِ، وَمَحَلُّهَا أَوَّلُ الْأَوَّلَى،
وَتَجَوُّزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ. الْمَوَالَاةُ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ،

بيجوز إلى أنَّ الأفضل ترك الجمع خروجًا من خلاف من منعه وقد يشكل بقولهم الخلاف إذا خالف
سنةً صحيحةً لا يراعى إلا أن يقال إنَّ تأويلهم لها له نوع تماسك في جمع التأخير وطعنهم في
صحتها في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالأصل فروعي، نعم الجمع بعرفة ومزدلفة مجمع
عليه فيسنّ، ولو للسفر لا للتسك وكذا بغيرهما لمن شك فيه أو وجد في نفسه كراهته أو كان ممن
يقتدى به ولمن لو جمع اقترنت صلاته بكمال، كخلو عن جريان حدث سلس وعري وانفراد
وكإدراك عرفة أو أسير بل قد يجب في هذين (فإن كان سائرًا وقت الأولى) وأراد الجمع وعدم مراعاة
خلاف أبي حنيفة (فتأخيرها أفضل وإلا فعكسه) للاتباع ولأنه الأرفق، وإن كان سائرًا أو نازلًا وقتها
فالتقديم أولى فيما يظهر، ثم رأيت شيخنا أشار إليه وقد يشمله قول المتن وإلا إن أراد بسائرًا وقت
الأولى دون الثانية أي والأيسر وقتها أو سار وقتها أو وقت الثانية دون الأولى لأن فيه المسارعة
لبراءة الذمة وبقولي وأراد الجمع إلخ اندفع ما يقال، مرَّ أن ترك الجمع أفضل أي فهو مباح فكيف
يكون أفضل فيما ذكر ومرَّ أن اقتران الجمع بكمالٍ يرجّحه فكذا هنا إذا اقترن أحد الجمعيتين به بأن
غلب ذلك على ظنه كما هو ظاهرٌ يرجّح على الآخر سواءً أكان سائرًا أم نازلًا.

(وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل أربعة أحدها (البداء بالأولى) لأن الوقت لها والثانية تبع لها
والتابع لا يتقدّم على متبوعه (فلو صلاهما) مُبْتَدَأًا بِالثَّانِيَةِ فِيهِ بَاطِلٌ وَلَهُ الْجَمْعُ أَوْ بِالْأَوَّلَى (فَبَانَ
فَسَادُهَا فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ) أي لم تقع عن فرضه لفوات الشرط أما وقوعها له نفلًا مُطْلَقًا فلا ريب فيه
لِعُدِّهِ كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِالظُّهْرِ قَبْلَ الْوَقْتِ جَاهِلًا بِالْوَقْتِ (و) ثَانِيَهَا (نِيَّةُ الْجَمْعِ) لِتَتَمَيَّزَ عَنْ تَقْدِيمِهَا سَهْوًا
أَوْ عَبَثًا (وَمَحَلُّهَا) الْأَصْلِيُّ وَمَنْ تَمَّ كَانَ هُوَ الْأَفْضَلُ (أَوَّلُ الْأَوَّلَى) كَسَائِرِ الْمُتَوَاتِرَاتِ فَلَا يَكْفِي تَقْدِيمُهَا
عَلَيْهِ اتِّفَاقًا (وَيَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا) وَمَعَ تَحْلِيلِهَا، وَلَوْ بَعْدَ نِيَّةٍ فَعَلِهِ، ثُمَّ تَرَكَهَ لِبَقَاءِ وَقْتِهَا أَوْ بَعْدَ سَيْرٍ، وَلَوْ
بَغَيْرِ اخْتِيَارِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ، وَإِنْ انْعَقَدَتِ الصَّلَاةُ فِي الْحَضَرِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي فِي الْمَطَرِ بِأَنْ
الْجَمْعُ بِالسَّفَرِ أَقْوَى مِنْهُ بِالْمَطَرِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ ضَمُّ الثَّانِيَةِ لِلْأَوَّلَى لَمْ تَفْرُغِ الْأَوَّلَى فَوْقَ ذَلِكَ
الضَّمِّ بَاقٍ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الْقَصْرِ لِمُضِيِّ جُزْءٍ عَلَى التَّمَامِ وَبَعْدَهُ يَسْتَحِيلُ الْقَصْرُ كَمَا مَرَّ، وَلَوْ
نَوَى تَرْكَهُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ، وَلَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ أَرَادَهُ، وَلَوْ فَوْزًا لَمْ يَجْزِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ
وَمِنْهُ أَنَّ وَقْتُ النِّيَّةِ انْقَضَى فَلَمْ يُفِدِ الْعُودَ إِلَيْهَا شَيْئًا وَلَا لَزِمَ إِجْرَاؤُهَا بَعْدَ تَحْلِيلِ الْأَوَّلَى وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ
هَذَا وَالرَّدَةِ إِذِ الْقَطْعُ فِيهَا ضَمْنِيٌّ وَهَذَا صَرِيحٌ وَيُغْتَفَرُ فِي الضَّمْنِيِّ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الصَّرِيحِ (و) ثَالِثُهَا
(الْمَوَالَاةُ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ) لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ وَلِهَذَا تُرِكَتِ الرُّوَاتِبُ بَيْنَهُمَا وَكَيْفِيَّةُ صَلَاتِهَا أَنْ يُصَلِّيَ
سُنَّةَ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةَ، ثُمَّ الْفَرْضَيْنِ، ثُمَّ سُنَّةَ الظُّهْرِ الْبَعْدِيَّةَ، ثُمَّ سُنَّةَ الْعَصْرِ وكذا في جمع العشاءين

فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بَعْدَ وَجِبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ. وَيُعْرِفُ طَوْلَهُ بِالْعُرْفِ. وَلِلْمُتَمِّمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ طَلَبِ خَفِيفٍ وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عَلِمَ تَرْكَ رُكْنٍ مِنَ الْأَوَّلَى بَطَلْنَا وَيُعِيدُهُمَا جَامِعًا، أَوْ مِنَ الثَّانِيَةِ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ تَدَارُكُ، وَإِلَّا فَبَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعَ، وَلَوْ جَهِلَ أَعَادَهُمَا لَوْقَتَيْهِمَا وَإِذَا أَخَّرَ الْأَوَّلَى لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ وَالْمَوَالَاةُ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ

وخلاف ذلك جائز. نعم لا يجوز تقديم راتبة الثانية قبلهما في جمع التقديم ولا تقديم بعدية الأولى قبلهما مطلقاً كما عُلِمَ ممَّا مرَّ (فإن طَالَ) الفصل بينهما (ولو بعدَ) كَجُنُونٍ (وَجِبَ تأخير الثانية إلى وقتها) لِزَوَالِ رَابِطَةِ الْجَمْعِ (ولا يَضُرُّ فصل يسيرٌ)، ولو بَنَحُو جُنُونٍ وَكَذَا رَدَّةً أَوْ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ نَوَى الْجَمْعَ فِي الْأَوَّلَى إِذَا تَذَكَّرَهَا عَلَى قُرْبٍ عَلَى الْأَوْجَهَ فِيهِمَا لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْإِقَامَةِ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا أَثَرَتِ الرَّدَّةُ فِي نِيَّةِ الصَّوْمِ قَبْلَ الْفَجْرِ عَلَى الرَّاجِحِ؛ لِأَنَّهُمَا لَعَدَمِ اتِّصَالِهِمَا بِالْمُنَوِّيِّ ضَعِيفَةٌ فَأَثَرَتْ فِيهَا الرَّدَّةُ بِخِلَافِهَا هُنَا وَلَا تَجِبُ هُنَا إِعَادَةُ النِّيَّةِ بَعْدَهَا لِمَا مرَّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا هُنَا وَأَثْنَاءَ الْوُضُوءِ بَأَنَ وَقْتُ النِّيَّةِ ثُمَّ بَاقٍ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ جَوَازُ تَفْرِيقِ النِّيَّةِ عَلَى الْأَعْضَاءِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَأَيْضًا فَمَا بَعْدَهَا، ثُمَّ تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ مَا قَبْلُهَا فَاحْتَاجَ مَا بَعْدَهَا لِنِيَّةٍ جَدِيدَةٍ وَهُنَا الْأَوَّلَى لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى فِعْلِ الثَّانِيَةِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِنِيَّةٍ أُخْرَى (وَيُعْرِفُ طَوْلَهُ) وَقِصْرَهُ (بِالْعُرْفِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ لَهُ ضَابِطٌ وَمِنَ الطَّوِيلِ قَدْرُ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ، وَلَوْ بِأَخْفٍ مُمَكِّنٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ (وَالْمُتَمِّمِ) بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ طَلَبِ خَفِيفٍ) بَأَنَ كَانَ دُونَ قَدْرِ رَكَعَتَيْنِ كَمَا عَلِمَ كَالْإِقَامَةِ بَلْ أَوَّلَى لِأَنَّهُ شَرَطُ دَوْنِهَا (وَلَوْ جَمَعَ) تَقْدِيمًا (ثُمَّ عَلِمَ) بَعْدَ فَرَاغِهِمَا أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ وَقَدْ طَالَ الْفَصْلُ بَيْنَ سَلَامِ الْأَوَّلَى وَالتَّذَكُّرِ (تَرَكَ رُكْنٍ مِنَ الْأَوَّلَى بَطَلْنَا) الْأَوَّلَى لِتَرْكِ الرُّكْنِ وَتَعَدُّرِ التَّدَارُكِ بِطَوْلِ الْفَصْلِ وَالثَّانِيَةِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ لِطُلَانِ شَرْطِهَا مِنْ صِحَّةِ الْأَوَّلَى وَذَكَرَ هَذِهِ أَوَّلَ لَيَّانِ التَّرْتِيبِ، ثُمَّ هُنَا لَيَّانِ الْمَوَالَاةِ وَتَوَطُّعُ لِقَوْلِهِ (وَيُعِيدُهُمَا جَامِعًا) إِنْ شَاءَ تَقْدِيمًا عِنْدَ سِعَةِ الْوَقْتِ أَوْ تَأْخِيرًا لِأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُطْلُ فَيَلْغُو مَا أَتَى بِهِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَيَبْنِي عَلَى الْأَوَّلَى وَخَرَجَ بِالْعِلْمِ الشُّكُّ فِي غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّحَرُّمِ فَلَا يُؤْثَرُ بَعْدَ فَرَاغِ الْأَوَّلَى كَمَا عَلِمَ مِمَّا مرَّ فِي سُجُودِ السُّهْرِ (أَوْ) عَلِمَهُ (مِنَ الثَّانِيَةِ) بَعْدَ فَرَاغِهَا (فَإِنْ لَمْ يَطْلُ) فَصَلَّ عُرْفًا بَيْنَ سَلَامِهَا وَتَذَكُّرِهَا (تَدَارُكَهُ) وَصَحَّتَا (وَالَا) بَأَنَ طَالَ (فَبَاطِلَةٌ) لِتَعَدُّرِ التَّدَارُكِ (وَلَا جَمْعَ) لِطَوْلِهِ فَيُعِيدُهَا لَوْقَتِهَا (وَلَوْ جَهِلَ) فَلَمْ يَدْرِ مِنْ أَيِّهِمَا هُوَ (أَعَادَهُمَا لَوْقَتَيْهِمَا) رِعَايَةً لِلْأَسْوَأِ فِي إِعَادَتَيْهِمَا وَهُوَ تَرْكُهُ مِنَ الْأَوَّلَى وَفِي مَنْعِ الْجَمْعِ وَهُوَ تَرْكُهُ مِنَ الثَّانِيَةِ فَيَطْوِلُ الْفَصْلُ بَهَا وَبِالْأَوَّلَى الْمُعَادَةُ بَعْدَهَا. نَعَمْ لَهُ جَمْعُ التَّأْخِيرِ إِذْ لَا مَانِعَ لَهُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ وَرَابِعُهَا دَوَامُ سَفَرِهِ إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ كَمَا سَبَّحَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ الْخُ (وَإِذَا أَخَّرَ الْأَوَّلَى) إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ (لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ وَ) لَا (الْمَوَالَاةُ) بَيْنَهُمَا (و) لَا (نِيَّةُ الْجَمْعِ) فِي الْأَوَّلَى (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ هُنَا لِلثَّانِيَةِ وَالْأَوَّلَى هِيَ التَّابِعَةُ فَلَمْ يَحْتَجْ لِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا اعْتَبِرَتْ، ثُمَّ لِيَتَحَقَّقَ التَّبَعِيَّةُ لِعَدَمِ صِلَاحِيَّةِ الْوَقْتِ لِلثَّانِيَةِ نَعَمْ تُسَنُّ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ هُنَا

وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ وَالْأَفْتِغْصِي. وَتَكُونُ قَضَاءً. وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مُقِيمًا بَطَلَ الْجَمْعُ. وَفِي الثَّانِيَةِ وَبَعْدَهَا لَا يَتَطَّلُ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا لَمْ يُؤْثَرْ، وَقَبْلَهُ يَجْعَلُ الْأُولَى قَضَاءً. وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا.

(و) الذي (يجب) هنا شيان أحدهما دَوَامُ سَفَرِهِ إِلَى تَمَامِهَا. وَسَيَذْكُرُهُ وَثَانِيَهُمَا (كَوْنُ التَّأخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ) فِي وَقْتِ الْأُولَى لَا قَبْلَهُ خِلَافًا فَالاحْتِمَالُ فِيهِ لِوَالِدِ الرَّوْيَانِيِّ وَنِيَّةِ الصَّوْمِ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا وَذَلِكَ لِتَمَيُّزِ عَنِ التَّأخِيرِ الْمُحَرَّمِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْجَمْعُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ إِيقَاعِهَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ فَلَوْ نَوَى التَّأخِيرَ لَا غَيْرَ عَصَى وَصَارَتْ الْأُولَى قَضَاءً (وَالَا) يَنْوِي أَصْلًا أَوْ نَوَى وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الْأُولَى مَا لَا يَسْعُهَا (فِيغْصِي)؛ لِأَنَّ التَّأخِيرَ إِنَّمَا جَازَ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ بِشَرْطِ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فَكَانَ انْتِفَاءُ الْعَزْمِ كَانْتِفَاءِ الْفِعْلِ وَوُجُودُهُ كَوُجُودُهُ (و) فِيمَا إِذَا تَرَكَ النِّيَّةَ مِنْ أَصْلِهَا أَوْ نَوَى وَقَدْ بَقِيَ مِنْ الْوَقْتِ مَا لَا يَسْعُ رَكْعَةً (تَكُونُ قَضَاءً) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَزْمَ كَالْفِعْلِ وَبَعْدَهُ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ تَكُونُ قَضَاءً فَكَذَا بَعْدَهُ الْعَزْمُ قَبْلَ مَا يَسْعُ رَكْعَةً تَكُونُ قَضَاءً وَمَا ذَكَرْتَهُ. مِنْ أَنَّ شَرْطَ عَدَمِ الْعِصْيَانِ وَجُودُ النِّيَّةِ وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسْعُ الصَّلَاةَ وَشَرْطُ الْأَدَاءِ وَوُجُودُهَا وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسْعُ رَكْعَةً هُوَ الْمُعْتَمَدُ بِهِ يُجْمَعُ بَيْنَ مَا وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ مِنَ التَّنَاقُضِ فِي ذَلِكَ.

(ولو جمع) أي أَرَادَ الْجَمْعَ (تَقْدِيمًا) بِأَنْ صَلَّى الْأُولَى بِنِيَّتِهِ (فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ) أَوْ قَبْلَ فَرَاغِ الْأُولَى كَمَا بِأَصْلِهِ وَعَدَلَ عَنْهُ لِإِيْهَامِهِ وَفَهْمِهِ مِمَّا ذَكَرَ (مُقِيمًا) بِنَحْوِ نِيَّةِ إِقَامَةٍ أَوْ شَكٍّ فِيهَا (بَطَلَ الْجَمْعُ) لِزَوَالِ سَبَبِهِ فَيُؤْخَرُ الثَّانِيَةُ لَوَقْتِهَا وَالْأُولَى صَحِيحَةً (و) إِذَا صَارَ مُقِيمًا (فِي الثَّانِيَةِ) وَ(مِثْلُهَا) إِذَا صَارَ مُقِيمًا (بَعْدَهَا لَا يَبْطُلُ) الْجَمْعُ (فِي الْأَصَحِّ) اكْتِفَاءً بِاقْتِرَانِ الْعُذْرِ بِأَوَّلِ الثَّانِيَةِ صِيَانَةً لَهَا عَنِ الْبُطْلَانِ بَعْدَ الْإِنْعِقَادِ، وَإِنَّمَا مَنَعَتْ الْإِقَامَةُ أَثْنَاءَهَا الْقَصْرَ؛ لِأَنَّهَا تُنَافِيهِ بِخِلَافِ جِنْسِ الْجَمْعِ لِحَاوِزِهِ بِالْمَطَرِ وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فِي أَثْنَائِهَا فَبَعْدَ فَرَاغِهَا أُولَى، وَمَنْ تَمَّ كَانَ الْخِلَافُ فِيهِ أَضْعَفَ (أَوْ) جَمَعَ (تَأْخِيرًا فَأَقَامَ) بَعْدَ فَرَاغِهِمَا لَمْ يُؤْثَرْ أَتِفَاقًا كَجَمْعِ التَّقْدِيمِ وَأُولَى (و) إِقَامَتِهِ (قَبْلَهُ) أَيِ فَرَاغِهِمَا، وَلَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَجْمُوعِ (يَجْعَلُ الْأُولَى قَضَاءً)؛ لِأَنَّ الْأُولَى تَبِعَ لِلثَّانِيَةِ فَاعْتَبِرَ وَجُودُ سَبَبِ الْجَمْعِ فِي جَمِيعِ الْمَثْبُوعَةِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ الْمَثْبُوعَةَ وَأَقَامَ أَثْنَاءَ التَّابِعَةِ أَنَّهُا تَكُونُ آدَاءً لَوْجُودِ الْعُذْرِ فِي جَمِيعِ الْمَثْبُوعَةِ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ ذَكَرَهُ الشُّبْكِيُّ وَعَتَمَدَهُ جَمْعٌ وَخَالَفَهُ آخَرُونَ وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ بِمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ (وَيَجُوزُ) وَلَوْ لِلْمُقِيمِ (الْجَمْعُ) بَيْنَ مَا مَرَّ وَمِنَ الْجُمُعَةِ بَدَلُ الظُّهْرِ (بِالْمَطَرِ)، وَإِنْ ضَعُفَ بِشَرْطِ أَنْ يَبُلَّ الثَّوْبَ وَمِنَ شَقَائِهِ وَهُوَ رِيحٌ بَارِدَةٌ فِيهَا مَطَرٌ خَفِيفٌ (تَقْدِيمًا) بِشُرُوطِهِ السَّابِقَةِ لَخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ (أَنَّهُ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا جَمِيعًا وَثَمَانِيًا جَمِيعًا) ^(١)، زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ كَمَا لِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَى ذَلِكَ لِعُذْرِ الْمَطَرِ وَاعْتِرَاضِ بَرَاوِيئِهِ أَيْضًا مِنْ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٥١٨]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٧٠٥]، وغيرهما من حديث: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والجديدُ منعه تأخيرًا. وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ وجودُهُ أَوَّلَهُمَا.
والأَصَحُّ اشتراطُهُ عندَ سَلامِ الأَوَّلَى. وَالثَّلَاثُ والبرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا. وَالْأَظْهَرُ تَخْصِيصُ
الرُّخْصَةِ بِالْمُصَلِّي جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ بَعِيدٍ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ.

غيرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ شَادَّةٌ أَوْ لَا مَطَرَ كَثِيرٌ فَانْدَفَعَ أَخَذُ أَيْمَةٍ بِظَاهِرِهَا (وَالْجَدِيدُ مِنْهُ
تَأخِيرًا)؛ لِأَنَّ الْمَطَرَ قَدْ يَنْقَطِعُ فَيُؤَدِّي إِلَى إِخْرَاجِ الْأَوَّلَى عَنْ وَقْتِهَا بِغَيْرِ عُذْرٍ وَفَارَقَ السَّفَرَ بِأَنَّهُ إِلَيْهِ
فَاشْتَرَطَ الْعَزْمَ عَلَيْهِ عِنْدَ نِيَّةِ التَّأخِيرِ، كَذَا عَبَّرَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَفِيهِ نَظَرٌ وَصَوَابُهُ فَاشْتَرَطَ عَدَمَ عَزْمِهِ عَلَى
ضِدِّهِ عِنْدَ نِيَّةِ التَّأخِيرِ (وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ وَجُودَهُ) أَيِ الْمَطَرِ (أَوَّلَهُمَا) أَيِ الصَّلَاتَيْنِ لِيَتَحَقَّقَ الْجَمْعُ مَعَ
الْعُذْرِ (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاؤُهُ عِنْدَ سَلامِ الْأَوَّلَى) لِيَتَحَقَّقَ اتِّصَالُ آخِرِ الْأَوَّلَى بِأَوَّلِ الثَّانِيَةِ فِي حَالَةِ الْعُذْرِ
وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاؤُ امْتِدَادِهِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ كَذَلِكَ وَتَيَقُّنُهُ لَهُ وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الْاسْتِصْحَابُ وَبِهِ صَرَّحَ الْقَاضِي
فَقَالَ: لَوْ قَالَ لِآخِرٍ بَعْدَ سَلَامِهِ انْظُرْ هَلْ انْقَطَعَ الْمَطَرُ أَوْ لَا بَطَلَّ جَمْعُهُ لِلشَّكِّ فِي سَبَبِهِ. وَنَقَلَهُ
بَعْضُهُمْ عَنْ غَيْرِ الْقَاضِي وَعَنِ الْقَاضِي خِلَافَهُ وَلَعَلَّهُ سَهْوٌ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي تَنَاقُضَ فِيهِ عَلَى أَنَّ
الْإِسْنَوِيَّ مَالَ إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي الْاسْتِصْحَابُ وَهُوَ الْقِيَاسُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ سَبَبِهَا
وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ شَكَّ فِي انْتِهَاءِ سَفَرِهِ (وَالثَّلَاثُ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا) وَبَلَا الشُّوبِ لُجُودِ ضَابِطِهِ
فِيهِمَا حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَذُوبَا كَذَلِكَ وَمَشَقَّتُهُمَا نَوْعٌ آخَرٌ لَمْ يَرِدْ. نَعَمْ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قِطْعًا
كِبَارًا يُخْشَى مِنْهُ جَازَ الْجَمْعُ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ (وَالْأَظْهَرُ تَخْصِيصُ الرُّخْصَةِ بِالْمُصَلِّي جَمَاعَةً
بِمَسْجِدٍ) أَوْ بِغَيْرِهِ (بَعِيدٍ) عَنْ مَحَلِّهِ بِحَيْثُ (يَتَأَذَى) تَأَذًى لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً (بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ)؛ لِأَنَّ
الْمَشَقَّةَ إِنَّمَا تَوْجَدُ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى شَرَطُ مَنْ ذَلِكَ كَانَ كَانَ يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا أَوْ جَمَاعَةً أَوْ
يَمْشِي إِلَى الْمُصَلَّى فِي كِنٍّ أَوْ قُرْبٍ مِنْهُ أَوْ يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا بِالْمُصَلَّى لِانْتِفَاءِ التَّأَذَى فِيمَا عَدَا الْآخِرَةَ
وَالْجَمَاعَةُ فِيهَا وَلَا يُنَافِيهِ جَمْعُهُ ﷺ مَعَ أَنَّ يُبَيِّنُ أَزْوَاجَهُ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ لِأَنَّهُمَا كُلُّهُمَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ
أَكْثَرُهَا كَانَ بَعِيدًا عَنْهُ فَلَعَلَّهُ كَانَ فِيهِ حِينَ جَمَعَ عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْمَعَ بِهِمْ، وَإِنْ كَانَ مُقِيمًا بِالْمَسْجِدِ
وَلَمْ يَنْتَفِقِ وَجُودُ الْمَطَرِ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ أَنْ يَجْمَعَ وَإِلَّا احْتِجَّ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوْ الْعِشَاءِ فِي جَمَاعَةٍ
وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ سِوَاءِ أَقَامَ أَمْ رَجَعَ، ثُمَّ أَعَادَ وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِنَحْوِ وَحَلٍ وَمَرَضٍ وَقَالَ كَثِيرُونَ يَجُوزُ
وَاخْتِيرَ جَوَازُهُ بِالْمَرَضِ تَقْدِيمًا وَتَأخِيرًا وَبِرَاعَى الْأَرْقُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ يَزْدَادُ مَرَضُهُ كَانَ كَانَ يَحُمُّ مَثَلًا
وَقَتِ الثَّانِيَةِ قَدَمَهَا بِشُرُوطِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ أَوْ وَقَتِ الْأَوَّلَى أَخْرَجَهَا بِنِيَّةِ الْجَمْعِ وَبِمَا أَفْهَمَهُ مَا قَرَّرْتَهُ أَنَّ
الْمَرَضَ مَوْجُودًا وَإِنَّمَا التَّفْصِيلُ بَيْنَ زِيَادَتِهِ وَعَدَمِهَا عَادَةً يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ فِي كَلَامِهِمْ هَذَا جَوَازُ تَعَاطِي
الرُّخْصَةِ قَبْلَ وَجُودِ سَبَبِهَا اكْتِفَاءً بِالْعَادَةِ وَقَضِيَّتُهُ حُلُّ الْفِطْرِ قَبْلَ مَجِيءِ الْحُمَى بِنَاءً عَلَى الْعَادَةِ وَعَلَّلَهُ
الْحَنْفِيَّةُ بِأَنَّهُ لَوْ صَيَّرَ لِمَجِيئِهَا لَمْ يَسْتَمِرَّ بِالطَّعَامِ لاشتِغَالِ الْبَدَنِ وَنَظِيرُهُ نَدْبُ الْفِطْرِ قَبْلَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ
إِذَا أَضْعَفَهُ الصُّومُ عَنِ الْقِتَالِ أَهْ وَضَبَطَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ الْمَرَضَ هُنَا بِأَنَّهُ مَا يُسْقَى مَعَهُ فِعْلٌ كُلُّ فَرَضٍ
فِي وَقْتِهِ كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي الْمَطَرِ بِحَيْثُ تَبَتَّلُ ثِيَابُهُ، وَقَالَ آخَرُونَ لَا بُدَّ مِنْ مَشَقَّةٍ ظَاهِرَةٍ زِيَادَةً عَلَى

باب صلاة الجمعة

ذلك بحيث تُبيح الجلوس في الفرض وهو الوجه على أنهما متقاربان كما يُعلم مما قدّمته في ضابط الثانية .

باب صلاة الجمعة

من حيث ما تميّزت به من اشتراط أمور لصحتها وأخرى للزومها وكيفية لأدائها وتوابع لذلك ومعلوم أنها ركعتان وكان حكمة تخفيف عددها ما يسبقها من مشقة الاجتماع المُشترط لصحتها وتحتم الحضور وسماع الخطبتين على أنه قيل : إنهما نابتا مناب الركعتين الأخيرتين وهي بإسكان الميم وتثليثها والضمّ أفصح سُميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لأن خلق آدم ﷺ وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام جميع فيها أو لأنه اجتمع فيها مع حواء في الأرض وهي فرض عَيْن وقيل فرض كفاية وهو شاذ .

وفي خبر رواه كثيرون منهم أحمد : «أن يومها سيّد الأيام وأعظمها وأعظم عند الله من يوم الفطر ويوم الأضحى» وفيه : «أن فيه خلق آدم وإهابه إلى الأرض وموته وساعة الإجابة وقيام الساعة»^(١) وفي خبر الطبراني «وفيه دخل الجنة وفيه خرج»^(٢) ، وصحّح ابن حبان خبر «لا تطلع الشمس ولا تغرب على يوم أفضل من يوم الجمعة»^(٣) وفي خبر مسلم «فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها وفيه تقوم الساعة وأنه خير يوم طلعت عليه الشمس»^(٤) وصحّح خبر «وفيه تيب عليه وفيه مات»^(٥) وأخذ أحمد من خبري مسلم وابن حبان أنه أفضل حتى من يوم عرفة وفصل كثير من الحنابلة ليلته على ليلة القدر ويردّهما أن لذّيتك دلائل خاصة فقدّمت وفرضت بمكة ولم تقم بها لفقد العدد أو لأن شعارها الإظهار وكان ﷺ بها مستخفياً . وأوّل من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة وصلاتها أفضل الصلوات .

(١) [ضعيف] أخرجه : أحمد في (مسنده) [٤٣٠/٣] ، وابن ماجه في (سننه) [رقم/١٠٨٤] ، والطبراني في (المعجم الكبير) [٣٣/٥] ، وغيرهم من حديث : أبي لبابة بن عبد المنذر رضي الله عنه .
قلت : حديث ضعيف . ينظر : (السلسلة الضعيفة) للالباني [رقم/٣٧٢٦] .

(٢) [ضعيف] ينظر ما قبله .

(٣) [حسن] أخرجه : أحمد في (مسنده) [٢٧٢/٢] ، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/٢٧٧٠] ، وأبو يعلى في (مسنده) [رقم/٦٤٩٨] ، وغيرهم من حديث : أبي هريرة رضي الله عنه .

قلت : حديث حسن . ينظر : (صحيح الترغيب والترهيب) للالباني [رقم/٦٩٧] .

(٤) [صحيح] أخرجه : مسلم في (صحيحه) [رقم/٨٥٤] ، وغيره من حديث : أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) [صحيح] أخرجه : أحمد في (مسنده) [٤٨٦/٢] ، وأبو داود في (سننه) [رقم/١٠٤٦] ، والنسائي في (سننه) [رقم/١٤٣٠] ، وغيرهم من حديث : أبي هريرة رضي الله عنه .

قلت : حديث صحيح . ينظر : (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/٩٢٤] .

إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٌّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ. وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى مَعْدُورٍ
بِمُرْخَصٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ.

(إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ) أَي تَجِبُ عَيْنًا (عَلَى كُلِّ) مُسْلِمٍ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَوَّلَ كِتَابِ الصَّلَاةِ (مُكَلَّفٍ) أَي
بَالِغٍ عَاقِلٍ وَمِثْلُهُ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ، ثُمَّ مُتَعَدِّ بِمَزِيلٍ عَقْلِهِ فَتَلَزَمَ كُفْرُهَا فَيَقْضِيهَا ظُهُرًا وَإِنْ كَانَ غَيْرَ
مُكَلَّفٍ وَذَكَرًا وَإِنْ لَمْ يَخْتَصَّ بِهَا تَوَطُّعًا لِقَوْلِهِ (حُرٌّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ) بِمَحَلِّهَا أَوْ بِمَا يُسْمَعُ مِنْهُ النَّدَاءُ (بِلَا
مَرَضٍ وَنَحْوِهِ)، وَإِنْ كَانَ أَجِيرَ عَيْنٍ مَا لَمْ يَخْشَ فسادَ العملِ بِغَيْبَتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَذَلِكَ لِلخَبَرِ
الصَّحِيحِ «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً عَبْدًا مَمْلُوكًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا أَوْ
مَرِيضًا»^(١) فَلَا جُمُعَةٌ عَلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِ وَلَا عَلَى مَنْ فِيهِ رِقٌّ، وَإِنْ قُلَّ كَمَا يَأْتِي وَامْرَأَةٌ
وَحُثْنَى وَمُسَافِرٌ وَمَرِيضٌ لِلخَبَرِ وَلَكِنْ يَجِبُ أَمْرُ الصَّبِيِّ بِهَا كِبَيَّةِ الصَّلَوَاتِ كَمَا مَرَّ وَيُسْنُ لِسَيِّدٍ قَبْلَ أَنْ
يَأْذَنَ لَهُ فِي حُضُورِهَا وَلِعَجُوزٍ فِي بَذَلَتِهَا حَيْثُ لَا فِتْنَةٌ أَنْ تَحْضُرَهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ صَلَاةِ
الْجَمَاعَةِ وَكَذَا مَرِيضٌ أَطَاقَهُ وَضَابِطُهُ أَنْ يُلْحَقَهُ بِالْحُضُورِ مَشَقَّةَ كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي الْمَطَرِ أَوْ الْوَحْلِ
وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَنَازَعَ أَيضًا فِي قَوْلِهِ وَنَحْوِهِ، وَقَالَ: لَمْ أَفْهَمْ لَهَا فَائِدَةً وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ
بِهِ الْأَعْدَارُ الْمُرْخَصَةُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ وَرَدَّ بَأَنَّهُ ذَكَرَهَا عَقِبَهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا تَصْرِيحٌ بَبَعْضِ مَا خَرَجَ
بِالضَّابِطِ كَقَوْلِهِ وَمُكَاتَّبٌ إِلَى آخِرِهِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ ذَكَرَ الضَّابِطَ مُسْتَوْفَى ذَاكِرًا فِيهِ الْمَرَضُ؛ لِأَنَّهُ
مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْخَبَرِ وَمَا قِيسَ بِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَعْدَارِ مُشِيرًا إِلَى الْقِيَاسِ بِقَوْلِهِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ بَيَّنَّ بَعْضُ
مَا خَرَجَ بِهِ لِأَهَمِّيَّتِهِ وَمِنْهُ مَا خَرَجَ بِذَلِكَ النَحْوِ الْمُبْهَمِ بِمَا شَوَّلَ الْمَقِيسَ كَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ:
(وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى مَعْدُورٍ بِمُرْخَصٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ) مِمَّا يُمْكِنُ مَجِيئُهُ هُنَا لَا كَالرَّيْحِ بِاللَّيْلِ وَاسْتَشْكَلَهُ
جَمْعُ بَأَنَّ. مِنْ ذَلِكَ الْجَوْعَ وَيَبْعُدُ تَرْكُ الْجُمُعَةِ بِهِ وَبَأَنَّهُ كَيْفَ يُلْحَقُ فَرَضُ الْعَيْنِ بِمَا هُوَ سُنَّةٌ أَوْ فَرَضُ
كِفَايَةٍ قَالَ السُّبْكِيُّ لَكِنْ مُسْتَنَدَهُمْ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْجُمُعَةُ كَالْجَمَاعَةِ وَيُجَابُ بِمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ أَنْفَاءً
وَهُوَ مَنْعُ قِيَاسِ الْجُمُعَةِ عَلَى الْجَمَاعَةِ بَلْ صَحَّ بِالنَّصِّ أَنَّ مِنْ أَعْدَادِهَا الْمَرَضُ فَالْحَقُّوْا بِهِ مَا هُوَ فِي
مَعْنَاهُ مِمَّا مَشَقَّتُهُ كَمَشَقَّتِهِ أَوْ أَشَدُّ وَهُوَ سَائِرُ أَعْدَادِ الْجَمَاعَةِ فَاتَّضَحَّ مَا قَالُوهُ وَبَانَ أَنَّ كَلَامَ ابْنِ عَبَّاسٍ
مُقَوِّلٌ لِمَا سَلَكُوهُ لَا أَنَّهُ الدَّلِيلُ لِمَا ذَكَرُوهُ وَمِنْ الْعُدْرِ هُنَا مَا لَوْ تَعَيَّنَ الْمَاءُ لَطَهَرَ مَحَلَّ النَجْوِ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً
إِلَّا بِحَضْرَةِ مَنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ لِعَوْرَتِهِ وَلَا يَغْضُ بَصَرَهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ فِي تَكْلِيفِ الْكُشْفِ حَيْثُ مِنَ الْمَشَقَّةِ
مَا يَزِيدُ عَلَى مَشَقَّةِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَعْدَادِ وَهَلْ مِنَ الْعُدْرِ هُنَا خُلْفٌ غَيْرُهُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُصَلِّيَهَا لِحَشْيَتِهِ عَلَيْهِ
مَعْدُورًا لَوْ خَرَجَ إِلَيْهَا لَكِنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ لَمْ يَخْشَهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي تَحْنِيثِهِ حَيْثُ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ بِالْحَاقَةِ
الضَّرَرِ لِمَنْ لَمْ يَتَعَدَّ بِحَلْفِهِ لِإِبْرَاهِيمَ كَتَانِيْسٍ مَرِيضٌ بَلْ أَوَّلَى وَأَيْضًا فَالضَّابِطُ السَّابِقُ يَشْمَلُ هَذَا إِذْ مَشَقَّةٌ

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ١٠٦٧]، من طريق: البيهقي في (السنن الكبرى) [٣/ ١٧٧].

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/ ٩٤٢].

والمُكَاتَبُ وكذا مَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ عَلَى الصَّحِيحِ. وَمَنْ صَحَّتْ ظَهْرُهُ صَحَّتْ جُمُعَتُهُ. وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ إِلَّا الْمَرِيضُ وَنَحْوُهُ فَيَحْزُرُ انْصِرَافَهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ.

تحنيئه أشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر أو ليس ذلك عُذْرًا؛ لأن مُبَادَرَتَهُ بِالْحَلِيفِ فِي هَذَا قَدْ يُنْسَبُ فِيهَا إِلَى تَهَوُّرٍ فَلَا يُرَاعَى كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ إِنْ عُذِرَ فِي ظَنِّهِ الْبَايِعُ لَهُ عَلَى الْحَلِيفِ لِشَهَادَةِ قَرِينَةٍ بِهِ (و) لَا عَلَى (مُكَاتَبٍ)؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ وَقِيلَ: تَجِبُ عَلَيْهِ (وَكَذَا مِنْ بَعْضِهِ رَقِيقٌ) لَا جُمُعَةٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ فِي نَوَيْتِهِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ وَعَطْفَهُمَا مَعَ عَدَمِ وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِمَا أَيْضًا لِشَيْخَرٍ لِلْخِلَافِ فِي الْمُبْعُضِ وَكَذَا الْمُكَاتَبُ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ كَانَ الْمُثْنُ مُصَرِّحًا بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ (وَمَنْ صَحَّتْ ظَهْرُهُ) مِمَّنْ لَا جُمُعَةٌ عَلَيْهِ (صَحَّتْ جُمُعَتُهُ) إجماعًا قِيلَ تعبيرًا أصله بأجزائه أصوب لإشعاره بشقوط القضاء بخلاف الصَّحَّةِ. ١ هـ. وهو ممنوع بل هما سواء كما هو مقرر في الأصول (وله) أي مَنْ لَا تَلْزَمُهُ (أَنْ يَنْصَرِفَ) قِيلَ تعبيره به لَا يَسْتَلْزِمُ التَّرْكَ. ١ هـ. وليس في محله لأنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَعْدُورِ الَّذِي لَا تَلْزَمُهُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ لَهُ التَّرْكَ مِنْ أَصْلِهِ فَتَحْتَمِلُ عَدَمَ ذَلِكَ الْاسْتِلْزَامَ عَجِيبٌ وَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ جَوَازَ التَّرْكِ مِنْ أَصْلِهِ لِلْمَعْدُورِ لَا تَفْصِيلَ فِيهِ وَإِنَّمَا التَّفْصِيلُ فِي الْإِنْصِرَافِ بَعْدَ الْحُضُورِ (مِنَ الْجَامِعِ) يَعْنِي مِنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهَا وَآثَرَ الْجَامِعِ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ إِقَامَتُهَا فِيهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِهَا لَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ نَقْصَهُ الْمَانِعِ لَا يَرْتَفِعُ بِحُضُورِهِ (إِلَّا الْمَرِيضُ وَنَحْوُهُ) وَمِمَّنْ عُذِرَ بِمُرْخَصٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ، وَلَوْ أَكَلَ كَرِيهٍ كَمَا شَمِلَهُ ذَلِكَ وَتَضَرَّرُ الْحَاضِرِينَ بِهِ يُحْتَمَلُ أَوْ يَسْهُلُ زَوَالُهُ بِتَوَقُّي رِيحِهِ (فَيَحْزُرُ انْصِرَافَهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ) لِزَوَالِ الْمَشَقَّةِ بِحُضُورِهِ (إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ) لِغَلِيظِهَا فَيَجُوزُ انْصِرَافُهُ مَا لَمْ تَقُمْ. إِلَّا إِذَا تَفَاحَشَ ضَرَرُهُ بِأَنْ زَادَ عَلَى مَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي الْوَحْلِ زِيَادَةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ فَلَهُ الْإِنْصِرَافُ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِهَا أَمَّا قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَهُ الْإِنْصِرَافُ مُطْلَقًا، وَلَوْ أَعْمَى لَا يَجِدُ قَائِدًا كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَإِنْ حُرِّمَ انْصِرَافُهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ اتِّفَاقًا وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ السُّبْكِيُّ وَتَبِعَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي إِذَا لَمْ يَشُقَّ عَلَى الْمَعْدُورِ الصَّبْرُ أَنْ يَحْزُرَ انْصِرَافُهُ كَمَا يَجِبُ السَّعْيُ قَبْلَهُ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ وَيُجَابُ بِأَنْ بَعِيدَ الدَّارِ لَمْ يَقُمْ بِهِ عُذْرٌ مَانِعٌ وَهَذَا قَامَ بِهِ عُذْرٌ مَانِعٌ فَلَا جَامِعَ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَجَابَ بِمَا يَتَوَلَّى لِذَلِكَ، فَإِنْ قُلْتَ فَلِمَ فَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَعَدَمِهِ مَعَ زَوَالِ الْمَشَقَّةِ فِي كُلِّ قُلْتَ: لِأَنَّهُ عَهْدُ أَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلْخَطَابِ بَعْدَهُ لِكُونِهِ الْإِزَامِيًّا مَا لَا يُحْتَاطُ لَهُ قَبْلَهُ لِكُونِهِ إِعْلَامِيًّا وَأَمَّا بَعِيدُ الدَّارِ فَهُوَ الْإِزَامِيُّ فِيهِمَا فَاسْتَوَيَا فِي حَقِّهِ وَتَرَدَّدَ الْأَذْرَعِيُّ فِي قَوْلِهِ أَحْرَمَ بِهَا بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَتَضَرَّرَ بِغَيْبَتِهِ ضَرَرًا لَا يُحْتَمَلُ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ إِنْ تَرَتَّبَ عَلَى عَدَمِ قَطْعِهِ فَوْتُ نَحْوِ مَالٍ لِلْسَيِّدِ قُطِعَ، كَمَا يَجُوزُ الْقَطْعُ لِإِنْفَاقِ الْمَالِ أَوْ نَحْوِ آتَسٍ فَلَا.

(تنبيه) ظاهر كلامهم أنه لو كان أربعون من نحو المرضى بمحل لم تلزمهم إقامة الجماعة فيه، وإن جاوزنا تعددًا لقيام العذر بهم وليس كما لو حضر المريض مع غيره لأن المانع مشقة الحضور

وَتَلْزَمُ الشَّيْخَ الْهَرَمَ وَالزَّمْنَ إِنْ وَجَدَا مُرَكَّبًا وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِيحُ بِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ بَلَّغَهُمْ صَوْتُ عَالٍ

وقد زالت بحضوره مع كونه تابعاً لهم ومُتَحَمِّلاً مَشَقَّةَ الحُضُورِ وأما مسألتنا فليس فيها ذلك ؛ لأنَّ الفرض أنَّهم بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ كما تَقَرَّرَ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ تَرْجِيحُ مَا قَالَهُ السُّبُكِيُّ أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ فِي الْحَبْسِ أَرْبَعُونَ لَمْ تَلْزَمُهُمْ بَلْ لَمْ تَجْزَلْهُمْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ لِقِيَامِ الْعُذْرِ بِهِمْ وَأَيَّدَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي زَمَنِ إِقَامَتِهَا فِي حَبْسٍ مَعَ أَنَّ حَبْسَ الْحَجَّاجِ كَانَ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْعِدَّةُ الْكَثِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ فَقَوْلُ الْإِسْتَوِيِّ الْقِيَاسُ أَنَّهَا تَلْزَمُهُمْ لِجَوَازِ التَّعَدُّدِ عِنْدَ عُسْرِ الْجَمْعِ فَعِنْدَ تَعَدُّدِهِ أَوْلَى فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ عُذْرٌ مُسْقِطٌ وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُهُ : أَيْضًا فَيَلْزَمُ الْإِمَامُ أَنْ يَنْصِبَ مَنْ يُقِيمُ لَهُمُ الْجُمُعَةَ أَهْلًا وَلَوْ قِيلَ : لَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ غَيْرُهُمْ وَأَمَكْنَتُهُمْ إِقَامَتُهَا بِمَحَلِّهِمْ لَزِمَتْهُمْ لَمْ يَبْعُدْ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَدُّدَ هُنَا وَالْحَبْسُ إِنَّمَا يَمْنَعُ وَجُوبَ حُضُورِ مَحَلِّهَا وَقَوْلُ السُّبُكِيِّ الْمَقْصُودُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِقَامَةُ الشُّعَارِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهُ مَوْجُودَةٌ هُنَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَرْبَعِينَ لَوْ أَقَامُوهَا فِي صِفَةِ بَيْتٍ وَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ بَابَهُ صَحَّتْ ، وَإِنْ فَوَّتُوهَا عَلَى غَيْرِهِمْ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي .

(وَتَلْزَمُ الشَّيْخَ الْهَرَمَ وَالزَّمْنَ) يَعْنِي مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ حَقِيقَةَ الْهَرَمِ وَهُوَ أَقْصَى الْكِبَرِ وَالزَّمَانَةُ وَهِيَ الْإِبْتِلَاءُ وَالْعَاهَةُ (إِنْ وَجَدَا مُرَكَّبًا) ، وَلَوْ أَدْمَيَّا لَمْ يُزَرَّ بِهِ رُكُوبُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِإِعَارَةِ أَيِّ لَا مِثَّةَ فِيهَا بِأَنَّ نَهْيَتِ الْمُنْفَعَةِ جِدًّا فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ فِي الْأَدْمِيِّ لَا فَرْقَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي بَذْلِ الطَّاعَةِ لِلْمَعْصُوبِ فِي الْحَجِّ وَعَلَّلُوهُ بِاعْتِيَادِ الْمُسَامَحَةِ بِالْإِرْتِفَاقِ فِي بَدَنِ الْغَيْرِ مَا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ فِي مَالِهِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْحَجَّ يُحْتَاطُ لَهُ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا مَرَّةٌ وَلَا مُجْزِئٌ عَنْهُ أَوْ إِجَارَةٌ بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ وَجَدَهَا فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ) عَلَيْهِمَا كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي الْوَحْلِ إِذْ لَا ضَرَرَ (وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا) ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ كَذَلِكَ فَإِنَّ فَقْدَهُ أَوْ وَجْدَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ أَوْ بِهَا وَفَقْدَهَا أَوْ لَمْ تَفْضُلْ عَمَّا مَرَّ لَمْ يَلْزَمَهُ ، وَإِنْ اعْتَادَ الْمَشْيَ بِالْعَصَا كَمَا قَالَ جَمْعٌ مِنْهُمْ الْمُصَنَّفُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّنْبِيهِ خِلَافًا لِآخَرِينَ ، وَإِنْ قَرَّبَ الْجَامِعُ مِنْهُ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَدَّثَ حُفْرَةٌ أَوْ تَصَدِّمُهُ دَابَّةٌ فَيَنْضَرُّ بِذَلِكَ ، (وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ) مِثْلًا (إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِيحُ) أَيِ تَنْعَقُدُ (بِهِ الْجُمُعَةُ) لِجَمْعِهِمْ شَرَائِطُ الْوُجُوبِ وَالْإِنْعِقَادِ الْآتِيَةِ بِأَنْ يَكُونُوا أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ مُسَوِّطِينَ لَزِمَتْهُمْ الْجُمُعَةُ خِلَافًا لِأَبِيِّ حَنِيفَةَ لِإِطْلَاقِ الْأَدْلَةِ بَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ تَعْطِيلُ مَحَلِّهِمْ مِنْ إِقَامَتِهَا وَالذَّهَابُ إِلَيْهَا فِي بَلَدٍ أُخْرَى ، وَإِنْ سَمِعُوا النِّدَاءَ خِلَافًا لِجَمْعِ رَأَوُا أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوهُ يَتَخَيَّرُونَ بَيْنَ أَيِّ الْبَلَدَيْنِ شَاءُوا (أَوْ) لَيْسَ فِيهِمْ جَمْعٌ كَذَلِكَ ، وَلَوْ بِأَنْ امْتَنَعَ بَعْضُ مَنْ تَنَعَّقُدَ بِهِ مِنْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ (بَلَّغَهُمْ) يَعْنِي مُتَعَدِّلُ السَّمْعِ مِنْهُمْ إِذَا أَصْعَى إِلَيْهِ وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ فِي مَحَلٍّ مُسْتَوٍ ، وَلَوْ تَقْدِيرًا أَيِ مِنْ آخِرِ طَرَفٍ مِمَّا يَلِي بَلَدَ الْجُمُعَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (صَوْتُ عَالٍ) عُرْفًا مِنْ مُؤَدِّنِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ . إِذَا كَانَ يُؤَدِّنُ كَعَادَتِهِ فِي عُلُوِّ الصَّوْتِ فِي بَقِيَةِ الْآيَاتِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَالٍ سَوَاءً فِي ذَلِكَ الْبَلَدَةِ الْكَثِيرَةُ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ كَطَبْرِ سَنَانٍ

في هُدُوٍّ من طَرَفٍ يليهم لِبَلَدِ الْجُمُعَةِ لَزِمْتَهُمْ، وَلَا فَلَ. وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَهُ الْجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ يَتَضَرَّرَ بِتَخَلُّفِهِ عَنِ الرُّفْقَةِ، وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَبَعْدِهِ فِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ السَّفَرُ مُبَاحًا، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً جَازَ.

وغيرها؛ لَأَنَّا نَقْدُرُ الْبُلُوغَ بِتَقْدِيرِ زَوَالِ الْمَانِعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُمْ (فِي هُدُوٍّ) لِلْأَصْوَاتِ وَالرِّيَاحِ (مَنْ طَرَفٍ يَلِيهِمْ) لِبَلَدِ الْجُمُعَةِ (لَزِمْتَهُمْ) لِيَخْبَرَ «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ» وَهُوَ ضَعِيفٌ لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ قَوِيٌّ كَمَا بَيَّنَّاهُ الْبَيْهَقِيُّ (وَالَا) يَكُنْ فِيهِمْ أَرْبَعُونَ وَلَا يَلْغَهُمْ صَوْتُ وَجِدَتْ فِيهِ هَذِهِ الشَّرُوطُ (فَلَ) تَلْزُمُهُمْ لِعُذْرِهِمْ وَأَفْهَمَ قَوْلُنَا، وَلَوْ تَقْدِيرًا أَنَّهُ لَوْ عَلَتْ قَرْيَةً بِقَلَّةِ جَبَلٍ وَسَمِعُوا، وَلَوْ اسْتَوَتْ لَمْ يَسْمَعُوا أَوْ انْخَفَضَتْ فَلَمْ يَسْمَعُوا، وَلَوْ اسْتَوَتْ لَسَمِعُوا وَجَبَتْ فِي الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى نَظَرًا لِتَقْدِيرِ الْاسْتِوَاءِ بِأَنْ يُقَدَّرَ نَزُولُ الْعَالِي وَطُلُوعُ الْمُتَخَفِّضِ مُسَامِتًا لِبَلَدِ النِّدَاءِ وَلِمَنْ حَضَرَ وَالْعِيدُ الَّذِي وَافَقَ يَوْمُهُ يَوْمَ جُمُعَةِ الْإِنْصِرَافِ بَعْدَهُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَعَدَمِ الْعُودِ لَهَا، وَإِنْ سَمِعُوا تَخْفِيفًا عَلَيْهِمْ وَمَنْ تَمَّ لَوْ لَمْ يَحْضُرُوا لَزِمَهُمُ الْحُضُورُ لِلْجُمُعَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَا تَسْقُطُ بِالسَّفَرِ مَنْ مَحَلُّهَا لِمَحَلِّ يَسْمَعُ أَهْلَهُ النِّدَاءَ مُطْلَقًا عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّهُ مَعَهَا كَمَحَلَّةٍ مِنْهَا، (وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ) الْجُمُعَةُ، وَإِنْ لَمْ تَتَعَيَّدْ بِهِ كَمُقِيمٍ لَا يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ (السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ) لِدُخُولِ وَقْتِهَا (إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَهُ الْجُمُعَةُ) أَيَّ يَتِمَكَّنُ مِنْهَا بِأَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ وَهُوَ مُرَادُ الْمَجْمُوعِ بِقَوْلِهِ يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ إِدْرَاكُهَا إِذْ كَثِيرًا مَا يُطْلِقُونَ الْعِلْمَ وَيُرِيدُونَ الظَّنَّ كَقَوْلِهِمْ يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ مَالِ الْغَيْرِ مَعَ عِلْمِ رِضَاهُ وَيَجُوزُ الْقَضَاءُ بِالْعِلْمِ (فِي طَرِيقِهِ) أَوْ مَقْصِدِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَحَذَفَهُ لِفَهْمِهِ مِمَّا قَبْلَهُ وَذَلِكَ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَقِيْدَهُ صَاحِبُ التَّعَجُّيزِ بِحَثٍّ بِمَا إِذَا لَمْ تَبْطُلْ بِسَفَرِهِ جُمُعَةُ بَلَدِهِ بِأَنْ كَانَ تَمَامَ الْأَرْبَعِينَ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِمَّا مَرَّ آتِفًا مِنْ حُرْمَةِ تَعْطِيلِ بَلَدِهِمْ عَنْهَا لَكِنَّ الْفَرْقَ وَاضِحٌ فَإِنْ هُوَ لَا مُعْطَلُونَ بِغَيْرِ حَاجَةٍ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ، فَإِنْ قُرِضَ أَنَّ سَفَرَهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَتَجَهَّ مَا قَالَهُ، وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْهَا فِي طَرِيقِهِ أَمَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ بِأَنْ ظَنَّ عَدَمَهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ سَفَرُهُ (أَوْ يَتَضَرَّرُ بِتَخَلُّفِهِ عَنِ الرُّفْقَةِ) لَهَا فَلَا يَحْرُمُ إِنْ كَانَ غَيْرَ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ دَفْعًا لِضَرَرِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنْ مُجَرَّدَ الْوَحْشَةِ غَيْرُ عُذْرٍ وَهُوَ مُتَجَهَّ، وَإِنْ صَوَّبَ الْإِسْتَوْيُّ بِحَثِّ ابْنِ الرَّفْعَةِ اعْتِبَارَهُ وَأَيَّدَهُ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ السَّفَرُ لِلْمَاءِ حِينَئِذٍ لِيُوضَّحَ الْفَرْقُ فَإِنَّ هُنَاكَ بَدَلًا لَا هُنَا وَلَيْسَتْ الظُّهْرُ بَدَلًا عَنِ الْجُمُعَةِ بَلْ كُلُّ أَصْلٍ فِي نَفْسِهِ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِالظُّهْرِ مَا دَامَ مُخَاطَبًا بِالْجُمُعَةِ بَلْ عِنْدَ تَعَذُّرِهَا لَا بُدَّ عَنْهَا لِأَنَّ الْقَضَاءَ إِذَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا بِخُطَابٍ جَدِيدٍ فَأُولَى أَدَاءٍ آخَرُ غَايَتُهُ أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَهُ حِينَئِذٍ فَرَضَ الرُّفْقَةِ لِيَتَعَذَّرَ فَرَضُهُ الْأَوَّلُ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ الْآتِي بَلْ تُقْضَى ظُهُرًا فِيهِ تَجَوُّزٌ وَأَنَّ الرُّفْعَ فِي قَوْلِهِ جُمُعَةُ صَحِيحٌ لِمَا عِلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الظُّهْرَ لَيْسَتْ قَضَاءٌ عَنْهَا (وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَبَعْدِهِ) فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ (فِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ سَفَرًا مُبَاحًا)؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ مُضَافَةً إِلَى الْيَوْمِ وَلِهَذَا يَجِبُ السَّعْيُ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ مِنْ حِينِ الْفَجْرِ كَذَا قَالُوهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ قَبْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكِ الْجُمُعَةَ إِلَّا بِهِ (وَإِنْ كَانَ طَاعَةً) مَثْدُوبًا أَوْ وَاجِبًا (جَازَ) قَطْعًا لِيَخْبَرَ فِيهِ لَيْكُنْهُ ضَعِيفٌ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمُبَاحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظُهُرِهِمْ فِي الْأَصَحِّ وَيُخَفَوْنَهَا إِنْ خَفِيَ عُذْرُهُمْ. وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمَكَنَ زَوَالَ عُذْرِهِ تَأْخِيرُ ظُهُرِهِ إِلَى الْيَاسِ مِنَ الْجُمُعَةِ وَلِغَيْرِهِ كَالْمَرْأَةِ وَالزَّيْمِ تَعْجِيلُهَا. وَلِصِحَّتِهَا مَعَ شَرْطِ غَيْرِهَا

(قُلْتُ الْأَصَحُّ أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمُبَاحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَيَحْرُمُ نَعَمَ إِنْ احتَاجَ السَّفَرُ لِإِدْرَاكِ نَحْوِ وَقُوفِ عِرْفَةٍ أَوْ لِنَفَاقِ نَحْوِ مَالٍ أَوْ أُسِيرٍ جَارَ، وَلَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ بَلْ يَجِبُ لِنَفَاقِ الْأُسِيرِ أَوْ نَحْوِهِ كَقَطْعِ الْفَرَضِ لِدَلَالَةِ وَيُكَرِّهُ السَّفَرُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لِمَا رَوَى بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جِدًّا «مَنْ سَافَرَ لَيْلَتِهَا دَعَا عَلَيْهِ مَلَكَاهُ» أَمَّا الْمُسَافِرُ لِمَعْصِيَةٍ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْجُمُعَةُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُقِيمِ كَمَا عَلِمَ مِنَ الْبَابِ قَبْلَ هَذَا وَحَيْثُ حُرِّمَ عَلَيْهِ السَّفَرُ هُنَا لَمْ يَتَرَخَّصْ مَا لَمْ تَقْتِ الْجُمُعَةُ فَيُحَسَّبُ ابْتِدَاءُ سَفَرِهِ مِنَ الْآنَ كَمَا مَرَّ تَمَّ. (وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ) وَهُمْ بِالْبَلَدِ (تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظُهُرِهِمْ فِي الْأَصَحِّ) لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ الطَّالِبَةِ لِلْجَمَاعَةِ أَمَّا مَنْ هُمْ خَارِجُهَا فَتُسَنُّ لَهُمْ إِجْمَاعًا (وَيُخَفَوْنَهَا) كَأَذَانِهَا نَدْبًا (إِنْ خَفِيَ عُذْرُهُمْ) لِثَلَا يُتَّهَمُوا بِالرَّغْبَةِ عَنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَمَنْ تَمَّ كُرَّةَ إِظْهَارِهَا عِنْدَ جَمْعٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ ظَاهِرًا إِذْ لَا تُهْمَةُ. (وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمَكَنَ زَوَالَ عُذْرِهِ) كَقَرْنٍ يَرْجُو الْعِثْقَ وَمَرِيضٍ يَتَوَقَّعُ الشِّفَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ ذَلِكَ (تَأْخِيرُ ظُهُرِهِ إِلَى الْيَاسِ مِنْ) إِدْرَاكِ (الْجُمُعَةِ) بِأَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ أَوْ يَكُونُ بِمَحَلٍّ لَا يَصِلُ مِنْهُ لِمَحَلِّ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَدْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْهُ عَلَى الْأَوَجِّهِ رَجَاءً لِتَحْصِيلِ فَرَضِ أَهْلِ الْكِمَالِ نَعَمَ لَوْ أَخَّرُوهَا حَتَّى بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ لَمْ يُسَنَّ تَأْخِيرَ الظُّهْرِ قَطْعًا كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَلَا يُشْكَلُ مَا هُنَا بِقَوْلِهِمْ لَوْ أَحْرَمَ بِالظُّهْرِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَلَوْ احْتِمَالًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ تَمَّ لَازِمَةٌ لَهُ فَلَا تَرْفَعُ إِلَّا بِبَيِّنٍ بِخِلَافِهَا هُنَا وَمَنْ تَمَّ قَالُوا: لَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَلَامَ الْإِمَامِ احْتَاطَ حَتَّى يَعْلَمَهُ.

(نَبِيَّةٌ) أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ بَبَلَدٍ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُقِيمُونَ الْجُمُعَةَ فَهَلْ لِمَنْ تَلَزَمَهُ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ، وَإِنْ لَمْ يَنَاسِ مِنَ الْجُمُعَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ نَعَمَ إِذْ لَا أَثَرُ لِلْمُتَوَقَّعِ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يُتَّبَعُ لَا؛ لِأَنَّهَا الْوَاجِبُ أَصَالَةً الْمُخَاطَبُ بِهَا يَقِينًا فَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِالْيَاسِ يَقِينًا وَلَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي مُتَوَقَّعٍ لَمْ يُعَارِضْ مُتَقَيَّنًا وَهَذَا عَارِضُهُ يَقِينُ الْوُجُوبِ فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ إِلَّا بِبَيِّنٍ الْيَاسِ مِنْهَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ حَيْثُ قَالُوا لَوْ تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ لَمْ يَصِحَّ ظُهُرُهُمْ حَتَّى يَضِيقَ الْوَقْتُ عَنْ وَاجِبِ الْخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ، وَلَوْ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ زَالَ عُذْرُهُ وَأَمَكَّتْهُ الْجُمُعَةُ لَمْ تَلَزَمَهُ بَلْ تُسَنُّ لَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ خُشْيًا وَأَتَضَّحَّ بِالذُّكُورَةِ فَتَلَزَمَهُ.

(و) يُنْدَبُ (لِغَيْرِهِ) وَهُوَ مَنْ لَا يُمَكِّنُ زَوَالَ عُذْرِهِ (كَالْمَرْأَةِ وَالزَّيْمِ) الْعَاجِزِ عَنِ الرُّكُوبِ وَقَدْ عَزَمَ عَلَى عَدَمِ فِعْلِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ تَمَكَّنَ (تَعْجِيلُهَا) أَيِ الظُّهْرِ مُحَاقَّةً عَلَى فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَمَّا لَوْ عَزَمَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَمَكَّنَ أَوْ نَشِطَ فَعَلَهَا فَيُسَنُّ لَهُ تَأْخِيرُ الظُّهْرِ لِلْيَاسِ مِنْهَا، وَلَوْ فَاتَتْ غَيْرَ الْمَعْدُورِ وَأَيْسَ مِنْهَا لَزِمَهُ فِعْلُ الظُّهْرِ فَوْرًا؛ لِأَنَّ الْعِصْيَانَ بِالتَّأْخِيرِ هُنَا يُشَبِّهُهُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَإِذَا فَعَلَهَا فِيهِ كَانَتْ أَدَاءً خِلَافًا لِكَثِيرِينَ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ الْآنَ صَارَ لَهَا، (وَلِصِحَّتِهَا مَعَ شَرْطِ) أَيِ شُرُوطِ (غَيْرِهَا) مِنَ الْخَمْسِ . .

شُرُوطٌ: أَحَدُهَا: وَقْتُ الظُّهْرِ فَلَا تُقْضَى جُمُعَةٌ. فَلَوْ ضَاقَ عَنْهَا صَلَّوْا ظُهُرًا. وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا وَجِبَ الظُّهْرُ بِنَاءً، وَفِي قَوْلٍ

(شُرُوطٌ) خَمْسَةٌ: (أَحَدُهَا وَقْتُ الظُّهْرِ) بَأَنْ يَبْقَى مِنْهُ مَا يَسَعُهَا مَعَ الْخُطْبَتَيْنِ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَعَلَيْهِ جَرَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَلَوْ أَمَرَ الْإِمَامُ بِالْمُبَادَرَةِ بِهَا أَوْ عَدَمِهَا فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ امْتِثَالِهِ (فَلَا) يَجُوزُ الشُّرُوعُ فِيهَا مَعَ الشَّكِّ فِي سِيعَةِ الْوَقْتِ اتِّفَاقًا وَلَا (تُقْضَى) إِذَا فَاثَتْ (جُمُعَةٌ) بِالنَّصْبِ لِفَسَادِ الرَّفْعِ عَلَى مَا قِيلَ وَمَرَّ آيْنًا مَا فِيهِ بِلِ ظُهُرًا وَالْفَاءُ هِيَ مَا فِي أَكْثَرِ النَّسَخِ وَفِي بَعْضِهَا بِالْوَاوِ وَرُجِّحَ بِلِ أَفْسَدَ الْأَوَّلِ بَأَنَّ عَدَمَ الْقَضَاءِ لَا يُؤْخَذُ مِنْ اشْتِرَاطِ وَقْتِ الظُّهْرِ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا أَسْطَةً وَهِيَ الْقَضَاءُ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمٍ آخَرَ وَلَكِنْ رُدُّهُ بَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّهْرِ الْأَعْمُ مِنْ ظُهُرِ يَوْمِهَا وَغَيْرِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِلِ الْمُرَادِ ظُهُرُ يَوْمِهَا كَمَا أَفَادَهُ السِّيَاقُ وَحِينَئِذٍ فَالتَّفْرِيعُ صَحِيحٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (فَلَوْ ضَاقَ) الْوَقْتُ (عَنْهَا) أَيِ عَنْ أَقَلِّ مُجَزَّئٍ مِنْ خُطْبَتَيْهَا وَرَكَعَتَيْهَا، وَلَوْ احْتِمَالًا (صَلَّوْا ظُهُرًا) كَمَا لَوْ فَاتَ شَرْطُ الْقَصْرِ يَلْزَمُهُ الْإِثْمَامُ، وَلَوْ شَكَّ فَتَوَاهَا إِنْ بَقِيَ الْوَقْتُ وَإِلَّا فَالظُّهْرُ صَحَّتْ نِيَّتُهُ وَلَمْ يَضُرَّ هَذَا التَّعْلِيْقُ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى أَصْلِ بَقَاءِ الْوَقْتِ فَهُوَ كَنِيَّةٌ لَلَّيْلَةِ ثَلَاثِي رَمَضَانَ صَوْمٌ عَدِيدٌ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ كَذَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَفِيهِ نَظَرٌ بِلِ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّ هَذَا التَّعْلِيْقُ لَا يُنَافِي صِحَّةَ نِيَّةِ الظُّهْرِ سَوَاءً أَبَانَ سِيعَةُ الْوَقْتِ أَمْ لَا أَبْطَلَهُ وَجُودُ التَّعْلِيْقِ الْمَانِعِ لِلْجَزْمِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي سِيعَتِهِ مَانِعٌ لِصِحَّةِ الْجُمُعَةِ وَمُعَيَّنٌ لِلْإِحْرَامِ بِالظُّهْرِ وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ التَّشْبِيهُ بِمَسْأَلَةِ الصَّوْمِ صَحِيحًا أَوْ صِحَّةُ نِيَّةِ الْجُمُعَةِ إِنْ بَانَ سِيعَةُ الْوَقْتِ كَانَ مُخَالَفًا لِكَلَامِهِمْ، فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ مَنَعَ الشَّكُّ هُنَا نِيَّةَ الْجُمُعَةِ وَلَمْ يَمَعَلْ بِالِاسْتِصْحَابِ وَعَمَلٌ بِهِ فِي رَمَضَانَ قُلْتُ: لِأَنَّ رِبْطَ الْجُمُعَةِ بِالْوَقْتِ أَقْوَى مِنْ رِبْطِ رَمَضَانَ بِوَقْتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُقْضَى بِخِلَافِهَا وَأَيْضًا فَالشَّكُّ هُنَا فِي بَقَاءِ وَقْتِ الْفِعْلِ فَائْتَرُ وَتَمَّ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ فَلَمْ يُؤْتَر. (وَلَوْ خَرَجَ) الْوَقْتُ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا (وَهُمْ فِيهَا)، وَلَوْ قُبِّلَ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِخْبَارٍ عَدَلٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (وَجِبَ الظُّهْرُ) وَفَاثَتْ الْجُمُعَةُ لَا مِتْنَاعَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا فَفَاثَتْ بِقَوَاتِهِ كَالْحَجِّ وَلَمْ يُؤْتَرْ هُنَا الشَّكُّ بِخِلَافِهِ فِيمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَلَوْ مَدَّ فِيهَا حَتَّى عَلِمَ أَنَّ مَا بَقِيَ مِنْهَا لَا يَسَعُ مَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ انْقَلَبَتْ ظُهُرًا مِنَ الْآنَ وَلَيْسَ نَظِيرُهُ مَا لَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ وَكَانَتْ مُدَّةُ الْخُفِّ تَقْضَى فِيهَا أَوْ حَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ ذَا الرِّغِيفِ عَدَا فَاكُلَهُ الْيَوْمَ لَا يَحْنُثُ حَالًا عَلَى مَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى فِيهَا فُسَادٌ لَا انْقِلَابٌ فَاحْتِطَ لَهَا وَكَذَا الثَّانِيَةُ لِأَنَّ فِيهَا إِلْزَامَ الذِّمَّةِ بِالْكَفَّارَةِ، فَإِنْ قُلْتُ لِمَ كَانَ ضَيْقُ الْوَقْتِ هُنَا مَا يَمَعًا مِنَ الْانْعِقَادِ بِخِلَافِ ضَيْقِ مُدَّةِ الْخُفِّ قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُبْطِلَ ثُمَّ الْانْقِضَاءُ وَهُوَ يَوْجَدُ فِي أَدْنَى لَحْظَةٍ فَلَمْ يُعْتَبَرْ مَا قَبْلَهُ وَهَذَا الضَّيْقُ وَهُوَ يَسْتَدْعِي النَّظَرَ لِمَا قَبْلَ الْانْقِضَاءِ فَإِذَا تَحَقَّقَ أَبْطُلَ وَحَيْثُ انْقَلَبَتْ ظُهُرًا وَجِبَ الْاسْتِمْرَارُ فِيهَا (بِنَاءً) عَلَى مَا مَضَى لِأَنَّهُمَا صَلَاتَا وَقْتٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ مُسْتَقَلَّةٍ إِذِ الْأَصَحُّ أَنَّهَا صَلَاةٌ عَلَى حِيَالِهَا كَمَا مَرَّ فَتَعَيَّنَ بِنَاءً أَطْوَلُهُمَا عَلَى أَقْصَرِهِمَا تَنْزِيلًا لِهَمَا مَنَزَلَةَ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ كَصَلَاةِ الْحَضَرِ مَعَ السَّفَرِ (وَفِي قَوْلٍ) لَا يَجِبُ الْاسْتِمْرَارُ فِيهَا بِلِ يَجُوزُ

استثنافاً. والمسبوق كغيره. وقيل يُتِمُّها جُمُعة. الثاني: أَنْ تُقامَ في خِطَّةِ أُبْنِيَةِ أوطانِ المُجْمُعينَ.

قَطْعُها وفِعْلُ الظُّهرِ (استثنافاً) لاختِلالِها بِخُروجِ وقتِها ويرُدُّ بأنَّ مِثْلَ هذا الاختِلالِ لا يجوزُ القِطْعُ المُؤدِّي إلى صَبْرِ وَرَثَها كُلِّها قِضاءً وبهذا فارَقَ ما يَأْتِي من جِوازِ قِطْعِ المَسبُوقِ وقيل يَجِبُ وَيُطْلَمُ ما مَضَى (والمَسبُوقُ) المُدْرِكُ رِكَعَةً (كغيره) أي المِوافِقُ في أَنه إذا خَرَجَ الوَقْتُ قَبْلَ المِيمِ من سَلامِهِ لَزِمَهُ إِمَامُها ظُهرًا سِواءَ أَكانَ مَعذُورًا في السَّبقِ أم لا كما اقْتَضاهُ إِطْلَاقُهم ولا نَظَرَ لِكَوْنِ جُمُعَتِهِ تابِعَةً لِجُمُوعَةٍ صَحِيحَةٍ؛ لأنَّ الوَقْتَ أَهَمُّ شُروطِها فلم يَكْتَفِ بِهذه التَّبعيةِ الضَّعِيفَةِ ومن ثَمَّ لو سَلَّمَ الإِمامُ وحدهُ أو بَعْضُ العَدَدِ المُعْتَبَرِ في الوَقْتِ والبَقِيَّةُ خَارجَةً بَطَلَتْ صَلَاةُ المُسْلِمِينَ في الوَقْتِ؛ لأنَّه بَانَ بِخُروجهِ قَبْلَ سَلامِ الأَربعِينَ فيهِ أَنَّ لا جُمُوعَةَ سِواءَ أَقْصَرَ المُسْلِمُونَ فيهِ بالتَّأخِيرِ أم لا كما اقْتَضاهُ إِطْلَاقُهم لأنَّ المُلْحَظَ فِواتُ شَريطِ وَقُوعِها من العَدَدِ المُعْتَبَرِ فيهِ وهذا مَوْجُودٌ مَعَ التَّقْصِيرِ وَعَدَمِهِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لو بَطَلَتْ صَلَاةٌ واحِدَةٌ من العَدَدِ بَعْدَ سَلامِ البَقِيَّةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهم لِغِوَاثِ العَدَدِ قَبْلَ سَلامِ الجَمِيعِ وفارَقَ ذلك ما لو بَانَ حَدَثٌ غَيرُ الإِمامِ فَإِنَّها تَقَعُ لَه جُمُوعَةٌ عَلى المُعْتَمِدِ بَانَ الجُمُوعَةُ تَصِحُّ مَعَ الحَدَثِ في الجُمُوعَةِ كَصَلَاةِ فَائِدِ الطُّهَورَيْنِ ولا كَذَلِكَ خَارجَ الوَقْتِ فَكانَ ارْتِباطُها بِهِ أَتَمَّ مِنْهُ بِالطَّهَارَةِ وَبَحَثَ الإسْتَوِيُّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ مُفَارَقَةُ الإِمامِ في التَّشَهُّدِ وَيَقْتَصِرُ عَلى الواجِبِ إذا لَمْ تُكْمَلِ الجُمُوعَةُ إِلا بِذلك وَيُؤَخِّدُ مِنْهُ أَنَّ إِمَامَ المِوافِقِينَ الزَّائِدَ عَلى الأَربعِينَ لو طَوَّلَ التَّشَهُّدَ وَخَشَا خُروجَ الوَقْتِ لَزِمَهم مُفَارَقَتُهُ والسَّلامُ تَحْصِيلًا لِلْجُمُوعَةِ نَعَمَ ما بَحَثَهُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلى ما اعْتَمَدَهُ أَنَّهُ لا يُشْتَرِطُ في إِدراكِ الجُمُوعَةِ بَرُكُوعِ الثَّانِيَةِ بِقَاوُضِهِ مَعَهُ إلى أَنْ يُسَلَّمَ والمُعْتَمِدُ خَلافُهُ كما يَأْتِي (وقيل يُتِمُّها جُمُوعَةً)؛ لأنَّه تَابِعٌ لِجُمُوعَةٍ صَحِيحَةٍ.

(الثاني أَنْ تُقامَ في خِطَّةِ أُبْنِيَةِ) التَّعبِيرُ بِالْبِنَاءِ وبالجَمْعِ لِلْغالبِ إِذْ نَحْوُ الغِيرانِ والسَّرايِبِ في نَحْوِ العَجَلِ كَذَلِكَ والبِناءُ الواحِدُ كافٍ كما هو ظاهِرُ (أوطانُ المُجْمِعينَ) المُجْمُوعَةُ بِحَيْثُ تُسَمَّى بِلَدَةً أو قَرْيَةً واحِدَةً لِلاتِّبَاعِ والمُرَادُ بِالْخِطَّةِ كما هو ظاهِرٌ من كَلامِهِم وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ مَحَلٌّ مَعْدُودٌ مِنَ البَلَدِ أو القَرْيَةِ بَانَ لَمْ يَجْزِ لِمُرِيدِ السَّفَرِ مِنْها القَصْرُ فيهِ نَعَمَ أَفتى جَمالُ الإسلامِ ابْنُ البَزْريِّ بِكَسْرِ الباءِ نِسْبَةً لِبُزْرِ الكَتانِ في مَسْجِدٍ خَرِبَ ما حِوَالِيهِ بِجِوازِ إِقامَتِها فيهِ، وَإِنْ بَعْدَ البِناءِ عَنْهُ فَراسِخٌ وفيهِ نَظَرٌ والوَجْهَ ما ذَكَرْناهُ مِنَ الضَّابِطِ لِتَصْريحِ نَصِّ الأَمِّ وكَلامِهِما بِهِ فَإِنَّهما قالَا: المَوْضِعُ الخَارجُ الَّذِي إذا انْتَهَى إِلَيْهِ مُنْشِئُ السَّفَرِ مِنْهُ كانَ لَه القَصْرُ لا تَجوزُ إِقامَةُ الجُمُوعَةِ فيهِ لَكِنْ انْتَصَرَ لِلأَوَّلِ جَمْعٌ بَانَ بَقَاءُ المَسْجِدِ عَمَرًا يَصِيرُ ما بَيْنَهُ وَبَيْنَ العامِرِ مِنَ الخرابِ كَخَرابِ تَحْلُلِ العُمَرانِ وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنَ البَلَدِ اتِّفَاقًا فَهو لَمْ يَخْرُجَ عَنِ ذلك الضَّابِطِ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ أَنَّ ذلك الخَرابَ كَهذا؛ لأنَّ العُمَرانَ لا يَخْلُو عَنِ تَحْلُلِ خَرابٍ فاقْتَضَتْ الضَّرورةُ عَدَّهُ مِنْهُ بِخَلافِ ذاكَ فَإِنْ بَعْدَهُ لا سِيَّما الفَاجِشَ جَعَلَهُ أَجَنِيًّا عَنِ البَلَدِ فلا ضَرورةَ بَلْ ولا حَاجةَ إلى عَدِّهِ مِنْها وَأُبْنِيَةُ نَحْوِ السَّعَفِ كالحَجَرِ وَقَدْ تَلَزَمَهم إِقامَتُها بِغَيرِ أُبْنِيَةِ بَانَ

ولو لازم أهل الخيام الصحراء أبداً فلا جمعة في الأظهر. الثالث: أن لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلدتها إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم في مكان، وقيل لا تستثنى هذه الصورة.

خربت فأقاموا إعماريتها بخلاف المقيمين لإنشائها عملاً بالأصل فيهما قال ابن عجيل، ولو تعددت مواضع متقاربة وتميز كل باسم فلكل حكمه. اهـ. وإنما يتجه أن عد كل مع ذلك قرية مستقلة عرفاً وقضية قوله هنا في خطبة وفيما يأتي بأربعين أن شرط الصحة كون الأربعين في الخطبة وأنه لا يضرب خروج من عداهم عنها فيصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة إمامها بشرطه وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضاً فعليه لو اقتدى أهل بلد سمعوا وهم ببلد بهم بإمام الجمعة في بلده وتوفرت شروط الاقتداء جاز، ثم رأيت الأذعري والزركشي أطلقا أنه لا يضرب خروج الصفوف المتصلة بمن في الأبنية إلى محل القصر وأتي قلت في شرح العباب عقيب وهو مقيس لكن الأوجه حملها على ما هنا والتبعية إنما ينظر إليها غالباً في الزائد على الأربعين وانعقاد جمعة من دونهم إذا بان حدث الباقي تبعاً للإمام خارج عن القياس على أن صورة الجماعة المراءاة، ثم لم يوجد في الخارج ما ينافيها بخلافه هنا فإن وجود بعض الأربعين خارج الأبنية ينافيها (ولو لازم أهل الخيام الصحراء) أي محلاً منها كما بأصله (أبداً فلا جمعة) عليهم (في الأظهر)؛ لأن قبائل العرب كانوا حول المدينة ولم يأمرهم ﷺ بحضورها ولا تصح منهم بمحلهم، ولو سمعوا النداء من محلها بشروطه السابقة لزمهم فيه تبعاً لأهله، أما لو كانوا ينتقلون في نحو الشتاء فلا جمعة عليهم جزماً وخارج بالصحراء ما لو كانت خيامهم في خلال الأبنية وهم مستوطنون فتلزمهم الجمعة وتنعقد بهم لأنهم في خلال الأبنية فلا يشترط كونهم في أبنية.

(الثالث أن لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلدتها) مثلاً، وإن عظمت لها لم تفعل في زمنه ﷺ ولا في زمن الخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد وحكمته ظهور الاجتماع المقصود فيها (إلا إذا كبرت) ذكره أيضاً على أن المدار إنما هو على قوله (وعسر اجتماعهم) يقيناً وسياقه يحتمل أن ضمير اجتماعهم لأهل البلد الشامل لمن تلزمه ومن لا، وأنه لمن تنعقد به وكلاهما بعيد والذي يتجه اعتبار من يغلب فعلهم لها عادة وأن ضابط العسر أن يكون فيه مشقة لا تحتمل عادة (في مكان) واحد منها، ولو غير مسجد فتجوز الزيادة بحسب الحاجة لا غير قال في الأنوار أو بعدت أطراف البلد أو كان بينهم قتال والأول محتتمل إن كان البعيد بمحل لا يسمع منه نداؤها بشروطه السابقة وظاهر إن كان بمحل لو خرج منه عقب الفجر لم يدر كها؛ لأنه لا يلزمه السعي إليها إلا بعد الفجر كما مرّ وحينئذ، فإن اجتمع من أهل المحل البعيد كذلك أربعون صلوا الجمعة وإلا فالظهر والثاني ظاهر أيضاً فكل فئة بلغت أربعين تلزمها إقامة الجمعة (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) وتحتمل المشقة إما تقرر أنها لم تتعد في الزمن الأول ومن ثم أطال الشبكي في الانتصار له نقلاً ودليلاً، وقال: إنه قول أكثر العلماء ولا يحفظ عن صحابي ولا تابعي تجويز تعددها ولم تزل الناس على ذلك إلى أن

وَقِيلَ إِنَّ حَالَ نَهْرٍ عَظِيمٍ بَيْنَ شِقَيقَيْهَا كَانَا كَبَلَدَيْنِ. وَقِيلَ إِنَّ كَانَتْ قُرَى فَاتَّصَلَتْ تَعَدَّدَتْ
الْجُمُعَةُ بَعْدَهَا، فَلَوْ سَبَقَهَا جُمُعَةٌ فَالْصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ، وَفِي قَوْلٍ إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ مَعَ
الثَّانِيَةِ فَهِيَ الصَّحِيحَةُ. وَالْمُعْتَبَرُ سَبْقُ التَّحَرُّمِ، وَقِيلَ التَّحَلُّلُ، وَقِيلَ بِأَوَّلِ الْخُطْبَةِ فَلَوْ وَقَعْنَا
مَعًا أَوْ شَكَّ اسْتَوْزَنْتِ الْجُمُعَةُ،

أَحَدَتْ الْمَهْدِيَّ بِبَغْدَادَ جَامِعًا آخَرَ (وَقِيلَ إِنَّ حَالَ نَهْرٍ عَظِيمٍ) يَحُوجُ إِلَى سِيَاحَةٍ (بَيْنَ شِقَيقَيْهَا كَانَا
كَبَلَدَيْنِ) فَلَا يُقَامُ فِي كُلِّ شَيْءٍ أَكْثَرُ مِنْ جُمُعَةٍ وَاعْتَرَضَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ بِأَنَّهُ يُلْزَمُهُ جَوَازُ قَصْرِ مَنْ دَخَلَ
مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ بِقَصْدِ السَّفَرِ وَالتَّزَاوِيهِ قَائِلُهُ (وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ قُرَى) مُتَفَاصِلَةً (فَاتَّصَلَتْ) عِمَارَتُهَا
(تَعَدَّدَتْ الْجُمُعَةُ بَعْدَهَا) أَيِ تِلْكَ الْقُرَى اسْتَصْحَابًا لِحُكْمِهَا الْأَوَّلِ (وَلَوْ سَبَقَهَا جُمُعَةٌ) بِمَحَلِّهَا حَيْثُ لَا
يَجُوزُ فِيهِ التَّعَدُّدُ (فَالصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ) لِجَمْعِهَا الشَّرَائِطُ وَلَوْ أَخْبِرَتْ طَائِفَةٌ بِأَنَّهُمْ مَسْبُوقُونَ بِأُخْرَى
أَتَمُّوْهَا ظَهَرًا وَالِاسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُمْ إِدْرَاكُ جُمُعَةِ السَّابِقِينَ وَإِلَّا لَزِمَهُمْ
الْقَطْعُ لِإِدْرَاكِهَا وَيُعْرَفُ السَّبْقُ بِخَبَرِ عَدَلٍ رَوَايَةٍ أَوْ مَعْدُورٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَمَا يَقْبَلُ إِخْبَارُهُ بِنَجَاسَةٍ عَلَى
الْمُصَلِّي وَإِنَّمَا لَمْ يَقْبَلْ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ خَبَرُ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ لِإِنَاطَتِهِ بِمَا فِي قَلْبِ
الْمُصَلِّي (وَفِي قَوْلٍ إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ مَعَ الثَّانِيَةِ) إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا (فَهِيَ الصَّحِيحَةُ) وَإِلَّا لَأَدَّى إِلَى
تَفْوِيْتِ جُمُعَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ بِمُبَادَرَةِ شِرْذِمَةٍ وَنَائِبِ السُّلْطَانِ حَتَّى الْإِمَامُ الَّذِي وَلَاهَ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ وَكَذَا
الَّذِي أُذِنَ فِيهَا أَمَّا مَا يَجُوزُ فِيهِ التَّعَدُّدُ فَتَعَدَّدَتْ بِزِيَادَةِ عَلَى الْحَاجَةِ فَتَصِحُّ السَّابِقَاتُ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ
الْحَاجَةُ ثُمَّ تَبْطُلُ الزَّائِدَاتُ وَمَنْ شَكَّ فِي أَنَّهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ أَوْ الْآخَرِينَ أَوْ فِي أَنَّ التَّعَدُّدَ لِحَاجَةٍ أَوْ لَا
لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي، فَإِنْ قُلْتَ فَكَيْفَ مَعَ هَذَا الشَّكِّ يُحْرَمُ أَوْ لَا وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ فِي
الْبُطْلَانِ قُلْتَ: لَا نَظَرَ لِهَذَا التَّرَدُّدِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَظْهَرَ مِنَ السَّابِقَاتِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِنَّ فَصَحَّتْ لِدَلَالَةِ
لَا أَنْ الْأَصْلَ عَدَمُ مُقَارَنَةِ الْمُبْطَلِ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ (وَالْمُعْتَبَرُ سَبْقُ التَّحَرُّمِ) بَرَاءً أَكْبَرُ
مِنَ الْإِمَامِ، وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ الْأُرْبَعُونَ إِلَّا بَعْدَ إِحْرَامِ أَرْبَعِي الْمُتَأَخَّرِ؛ لِأَنَّ بِالرَّاءِ يَتَّبِعُونَ الْإِنْعِقَادَ وَالْعَدَدُ
تَابِعٌ فَلَمْ يُعْتَبَرِ وَقِيلَ: هُوَ الْمُعْتَبَرُ وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ سَلَّمَ فِي الْوَقْتِ وَالْقَوْمُ خَارِجَهُ فَلَا جُمُعَةَ
لِلْجَمِيعِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ لِلتَّمْيِيزِ فِي السَّبْقِ لِكُونِ الْكُلِّ فِي الْوَقْتِ مَا لَمْ يُغْتَفَر، ثُمَّ لِأَنَّ الْوَقْتَ هُوَ
الْأَصْلُ كَمَا مَرَّ (وَقِيلَ) سَبْقُ الْهَمْزَةِ وَقِيلَ سَبْقُ (التَّحَلُّلِ) وَهُوَ السَّلَامُ أَيْ مِيمُ الْمُتَأَخَّرِ مِنْهُ مِنْ عَلَيْكُمْ أَوْ
السَّلَامُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَذَلِكَ لِلْأَمْنِ بَعْدَهُ مِنْ عُرُوضِ مُفْسِدٍ لِلصَّلَاةِ بِخِلَافِ التَّحَرُّمِ (وَقِيلَ) الْمُعْتَبَرُ
السَّبْقُ (بِأَوَّلِ الْخُطْبَةِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْخُطْبَتَيْنِ بَدَلٌ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ (فَلَوْ وَقَعْنَا) بِمَحَلٍّ يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُهَا فِيهِ
(مَعًا أَوْ شَكَّ) أَوْقَعْنَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا (اسْتَوْزَنْتِ الْجُمُعَةُ) إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لِتَدَاوُعِهِمَا فِي الْمَعِيَّةِ وَاحْتِمَالِهَا
عِنْدَ الشَّكِّ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعِ جُمُعَةٍ مُجَزِئَةٍ فِي حَقِّ كُلِّ طَائِفَةٍ وَلَا أَثَرَ لِلتَّرَدُّدِ مَعَ إِخْبَارِ الْعَدْلِ؛
لِأَنَّ الشَّارِعَ أَقَامَ إِخْبَارَهُ فِي نَحْوِ ذَلِكَ مَقَامَ الْيَقِينِ.

(تَنْبِيْهٌ) مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاسْتِثْنَاءُ مَعَ التَّعَدُّدِ إِلَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَقَطْ وَإِلَّا فَلَا

وَأَنَّ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَتَعَيَّنْ أَوْ تَعَيَّنَتْ وَتُسَيِّتُ صَلَّوْا ظَهْرًا، وَفِي قَوْلِ جُمُعَةً. الرَّابِعُ:
الجماعة

فائدة له وآته ما دام الوقت مُتَسَعًا لَا تَصِحُّ الظُّهْرُ إِلَّا إِنْ وَقَعَ الْيَأْسُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ آنِفًا وَأَنَّ هَذِهِ الظُّهْرُ هِيَ الْوَاجِبَةُ ظَاهِرًا فَتَقَعُ الْجَمَاعَةُ فِيهَا فَرَضَ كِفَايَةً لَا سُنَّةَ وَيُسَنُّ الْأَذَانُ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَذَانٌ قَبْلُ وَالْإِقَامَةُ لَهَا، وَلَا يُثَافِيهِ قَوْلُهُ: السَّابِقُ تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظَهْرِهِمْ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ ثُمَّ هُوَ الْجُمُعَةُ وَقَدْ وَقَعَتْ صَحِيحَةٌ مُجَزَّةٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالشُّكِّ فِي الْمَعِيَةِ وَقَوْعُهَا عَلَى حَالَةٍ تُمْكِنُ فِيهَا الْمَعِيَةُ وَكَذَا الْبَاقِي فَلَا يُقَالُ لَوْ شَكَّ بَعْضُ الْأَرْبَعِينَ دُونَ بَعْضٍ مَا حُكِمَ نَعَمْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَ بَعْضُ الْأَرْبَعِينَ عَدْلٌ بِسَبْقِ جُمُعَتِهِمْ لَمْ يَلْزَمْهُمْ اسْتِثْنَاءٌ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ شَاكِّينَ بِخِلَافِ الْبَاقِينَ يَلْزَمُهُ إِنْ أَمَكْنَهُمْ بِشَرْطِهِ وَلَا لَاحْتِمَالٍ تَقَدُّمِ إِحْدَاهُمَا فِي مَسْأَلَةِ الشُّكِّ فَلَا تَصِحُّ الْآخَرَى؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى ظَنِّ الْمُكَلَّفِ دُونَ نَفْسِ الْأَمْرِ لَكِنْ يُسَنُّ مُرَاعَاتُهُ بِأَنْ يُصَلَّوْا بَعْدَهَا الظُّهْرَ.

(وَأَنَّ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَتَعَيَّنْ) كَأَن سَمِعَ مُسَافِرٌ مَثَلًا تَكْبِيرَتَيْنِ مُتَلَحِّقَتَيْنِ وَجَهَلَ الْمُتَقَدِّمَةَ مِنْهُمَا (أَوْ تَعَيَّنَتْ وَتُسَيِّتُ صَلَّوْا ظَهْرًا) لِتَيَقُّنِ وَقُوعِ جُمُعَةٍ صَحِيحَةٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِكَيْتَاجِهَا غَيْرُ مَعْلُومَةٍ لِمُعَيَّنَةٍ مِنْهُمَا وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْفَرَضِ فِي حَقِّ كُلِّ فَلَزِمَتْهُمَا الظُّهْرُ عَمَلًا بِالْأَسْوَأِ فِيهَا وَفِيهِ (وَفِي قَوْلِ جُمُعَةٍ)؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَتَيْنِ غَيْرُ مُجَزَّتَيْنِ.

(الرَّابِعُ الْجَمَاعَةُ) بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ لَكِنْ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِخِلَافِ الْعَدَدِ لَا بُدَّ مِنْ بَقَائِهِ إِلَى سَلَامِ الْكُلِّ حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَرْبَعِينَ قَبْلَ سَلَامِهِ، وَلَوْ بَعْدَ سَلَامٍ مِنْ عَدَاهُ مِنْهُمْ بَطَلَتْ جُمُعَةُ الْكُلِّ وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ بَانَ الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ مُحَدِّثِينَ صَحَّحْتُ لِلْإِمَامِ لَاسْتِقْلَالَهُ وَلِلْمُتَطَهِّرِ مِنْهُمْ تَبَعًا لَهُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ صَنِيعُهُمْ حَيْثُ عَبَّرُوا هُنَا بِأَحْدَثَ وَتَمَّ بَيَانُ أَنَّ الْفَرَضَ هُنَا أَنَّهُ ظَهَرَ بَطْلَانُ صَلَاتِهِ قَبْلَ سَلَامِهِ وَحِينَئِذٍ فَيُفَرِّقُ بِأَنَّ الْعَدَدَ ثُمَّ وَجِدَتْ صَوْرَتُهُ إِلَى السَّلَامِ فَلَمْ يُؤَثِّرْ تَبَيُّنُ الْحَدِيثِ الرَّافِعِ لَهُ لِمَا يَأْتِي أَنَّ جَمَاعَةَ الْمُحَدِّثِينَ صَحِيحَةٌ حُسْبَانًا وَثَوَابًا بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ خُرُوجَ أَحَدِ الْأَرْبَعِينَ قَبْلَ سَلَامِ الْكُلِّ أَبْطَلَ وُجُودَ صَوْرَةِ الْعَدَدِ قَبْلَ السَّلَامِ فَاسْتَحَالَ الْقَوْلُ بِالصَّحَّةِ هُنَا وَعَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَبَيَّنْ حَدَثُ الْوَاحِدِ هُنَا إِلَّا بَعْدَ سَلَامِهِ وَسَلَامِهِمْ لَمْ يُؤَثِّرْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جَزَائِرِ تِلْكَ حِينَئِذٍ وَاخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ إِحْرَامٍ مَنْ تَتَعَقَّدُ بِهِمْ عَلَى غَيْرِهِمْ وَالثَّقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ كَابِنِ الرَّفْعَةِ وَالْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَجَزَيْتُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَرَدَدْتُ مَا أَطَالَ بِهِ الْمُتَنَصِّرُونَ لَا سَيِّمًا الزَّرْكَشِيَّ لِعَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ لَكِنْ مِمَّا يُؤَيِّدُهُمْ مَا مَرَّ آنِفًا أَنَّ إِحْرَامَ الْإِمَامِ هُوَ الْأَصْلُ وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِإِحْرَامِ الْعَدَدِ وَمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ بَانَ حَدَثُ الْمَأْمُومِينَ انْعَقَدَتْ لِلْإِمَامِ فَعِلِمٌ أَنَّ مَنْ لَمْ تَتَعَقَّدْ بِهِمْ وَغَيْرِهِمْ كُلُّهُمْ تَبَعَ لِلْإِمَامِ وَأَنَّهَا حَيْثُ انْعَقَدَتْ لَهُ لَمْ يُنْظَرِ لِلْمَأْمُومِينَ قِيلَ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا بُدَّ مِنْ تَأْخُرِ أَعْمَالِهِمْ عَنْ أَفْعَالِ مَنْ تَتَعَقَّدُ بِهِ كَالْإِحْرَامِ انْتَهَى وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا لَوْضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِحْرَامِ وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ فِي الرَّابِطَةِ فِي الْمَوْقِفِ بَلِ الصَّوَابُ هُنَا عَدَمُ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ، وَإِنْ قُلْنَا بِاشْتِرَاطِهِ ثُمَّ

وَشَرْطُهَا كَغَيْرِهَا، وَأَنْ تُقَامَ بِأَرْبَعِينَ مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا مُسْتَوْطِنًا لَا يَظَعُنُ شِتَاءً وَلَا صَيْفًا إِلَّا
لِحَاجَةٍ،

لِيُوضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَائِتَيْنِ (وَشَرْطُهَا) أَيِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا (كَغَيْرِهَا) مِنَ الْجَمَاعَاتِ كَالْقُرْبِ وَنِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ وَعَدَمِ الْمُخَالَفَةِ الْفَاحِشَةِ وَالْعِلْمُ بِأَفْعَالِ الْإِمَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ إِلَّا نِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ وَالْإِمَامَةِ فَإِنَّهُمَا شَرْطَانِ هُنَا لِلانْعِقَادِ كَمَا مَرَّ إِذْ لَا يُمْكِنُ انْعِقَادُ الْجُمُعَةِ مَعَ الْاِنْفِرَادِ (و) اخْتَصَّصْتُ بِاشْتِرَاطِ أُمُورٍ أُخْرَى مِنْهَا (أَنْ تُقَامَ بِأَرْبَعِينَ). وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ صَلَّاهَا فِي قَرْيَةٍ أُخْرَى عَلَى مَا بَحَثْنَاهُ جَمْعٌ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْمَرِيضَ لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ حَضَرَ حُسْبَ أَيْضًا أَوْ مِنَ الْجِنِّ كَمَا قَالَه الْقَمُولِيُّ إِنْ عَلِمَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِمْ وَجُودَ الشَّرْطِ فِيهِمْ وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ يُعَزَّرُ مُدَّعِي رُؤْيَيْهِمْ مَحْمُولٌ عَلَى مُدَّعِيهَا فِي صَوْرِهِمُ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي خُلِقُوا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ حَيْثُذُ مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ وَذَلِكَ لِمَا صَحَّ أَنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ صَلَّيْتُ بِالْمَدِينَةِ كَانَتْ بِأَرْبَعِينَ وَالْغَالِبُ عَلَى أَحْوَالِ الْجُمُعَةِ التَّعَبُّدُ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ. وَالْأَرَبُونَ أَقَلُّ مَا وَرَدَ وَخَبِرَ الْاِنْقِضَاضُ مُحْتَمَلٌ (مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا) مُمَيِّزًا لِيَخْرُجَ السَّكْرَانُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلَزَمُ أَضْدَادُ هَؤُلَاءِ لِنَقِصِهِمْ كَمَا قَدَّمَهُ فَلَا تَتَعَقَّدُ بِهِمْ كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا فَلَا تَكَرَّرُ بِخِلَافِ الْمَرِيضِ، وَلَوْ كَمُلَ الْعَدَدُ بِخُنْثَى وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ بَانَ رَجُلًا، وَلَوْ أَحْرَمَ بِأَرْبَعِينَ فِيهِمْ خُنْثَى فَانْقَضَ وَاحِدٌ وَبَقِيَ الْخُنْثَى لَمْ تَبْطُلْ كَمَا قَالَه جَمْعٌ تَبَعًا لِلْسُّبُكِيِّ؛ لِأَنَّا تَيَقَّنَّا انْعِقَادَهَا، ثُمَّ شَكَكْنَا فِي وُجُودِ مُبْطِلٍ وَهُوَ أَثَوْتُ الْخُنْثَى فَلَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْاِنْعِقَادِ كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْوَقْتِ وَعَدَمُ الْمُفْسِدِ فِيمَا لَوْ شَكَّوْا فِيهَا فِي خُرُوجِهِ أَوْ فِيهَا أَوْ قَبْلُهَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ تَبْطُلُ فِي مَسْأَلَةِ الْخُنْثَى إِذْ الْأَصْلُ هُنَا يَرُدُّهُ مَا قَرَّرْتَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ دَوَامُ صِحَّتِهَا (مُسْتَوْطِنًا) بِمَحَلِّ إِقَامَتِهَا فَلَا تَتَعَقَّدُ بِمَنْ يَلْزِمُهُ حُضُورُهَا مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَوْطِنِينَ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقُمْ الْجُمُعَةَ بِعَرَفَةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مَعَ عَزْمِهِ عَلَى الْإِقَامَةِ أَيَّامًا وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّهُ كَانَ مُسَافِرًا إِذْ لَمْ يَقُمْ بِمَحَلٍّ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صِحَاحٍ وَعَرَفَةَ لَا أَبْنِيَةَ بِهَا فَلَيْسَتْ دَارُ إِقَامَةٍ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ فِعْلِهِ الْجُمُعَةَ لِأَسْبَابٍ مِنْهَا عَدَمُ أَبْنِيَةِ وَمُسْتَوْطِنٍ ثُمَّ وَمَرَّ أَوَّلُ بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ أَنْ مَنْ تَوَطَّنَ خَارِجَ السَّوْرِ لَا تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ دَاخِلَهُ وَعَكْسُهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْنَى السَّوْرِ يَجْعَلُهُمَا كِبَلَدَتَيْنِ مُتَفَصِّلَتَيْنِ وَأَفْتَى شَارِحٌ فِيمَنْ لَزِمَتْهُ فَنَاتَتْهُ وَأَمَكَنَهُ إِدْرَاكُهَا فِي بَلَدِهِ لِحَوَازِ تَعَدُّدِهَا فِيهِ أَوْ فِي بَلَدٍ أُخْرَى بِأَنَّهُا تَلْزِمُهُ وَلَمْ تُجْزِئْهُ الظُّهْرُ مَا دَامَ قَادِرًا عَلَيْهَا، ثُمَّ انْتَهَى وَمَا قَالَه فِي بَلَدِهِ وَاضِحٌ وَفِي غَيْرِهَا إِنَّمَا يُتَجَنَّبُ إِنْ سَمِعَ النِّدَاءَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ بَعْدَ يَأْسِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ يَبْلُغُهُ كَمَنْ لَا جُمُعَةَ يَبْلُغُهُ وَهُوَ إِنَّمَا يَلْزِمُهُ بِغَيْرِهَا إِنْ سَمِعَ نِدَاءَهَا بِشَرْطِهِ وَالْمُسْتَوْطِنُ هُنَا هُوَ مَنْ، (لَا يَظَعُنُ) أَيِ مُسَافِرٍ عَنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهِ (شِتَاءً وَلَا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ) فَلَا تَتَعَقَّدُ بِمُسَافِرٍ وَمُقِيمٍ عَلَى عَزْمٍ عَوْدِهِ لَوَطْنِهِ، وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ يَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي حَاضِرِي الْحَرَمِ نَعَمْ لَا يَأْتِي هُنَا اعْتِبَارُهُمْ، ثُمَّ مَا نَوَى الرُّجُوعَ إِلَيْهِ لِلْإِقَامَةِ فِيهِ، ثُمَّ مَا خَرَجَ مِنْهُ، ثُمَّ مَوْضِعُ إِحْرَامِهِ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ ذَلِكَ هُنَا وَإِنَّمَا الْمُتَصَوِّرُ اعْتِبَارًا مَا إِقَامَتُهُ بِهِ أَكْثَرَ، فَإِنْ اسْتَوَتْ بِهِمَا فِيهِ أَهْلُهُ وَمَحَاجِيرُ وَلَدِهِ، فَإِنْ

كان له بكلّ أهل أو مالٍ اعتُبر ما به أحدهما دائماً أو أكثر أو بواحدٍ أهلٍ وبآخر مالٍ اعتُبر ما فيه الأهل، فإن استويا في كلّ ذلك انعقدت به في كلّ منهما فيما يظهر ولا تأتي نظيرة هذه، ثم لتعذّره، ثم ما ذكر لا يتأفیه ما في الأنوار أنهم لو كانوا بمحلّ شتاء وبآخر صيفاً لم يكونوا مستوطنين بواحدٍ منهما؛ لأنّ محلّ هذا فيمن لم يتوطنوا محلّين معيّنين ينتقلون من أحدهما إلى الآخر ولا يتجاوزونهما إلى غيرهما بخلاف من توطنوا محلّين كذلك لكن اختلف حالهم في إقامتهم فيها فإن التوطن بهما أو بأحدهما ينافي بما نيط به التوطن في حاضري الحرم وأفتى الجلال البلقيني في أهل بلد يفارقونها في الصيف إلى مصايفهم بأنهم إن سافروا عنها، ولو سافراً قصيراً لم تنعقد بهم، فإن خرجوا عن المساكن فقط وتركوا بها أموالهم لم يكن هذا ظعنًا لآته السفر فتلزّمهم، ولو فيما خرجوا إليه إن عدّ من الخطّة وإلا لزمتهم فيها وما قاله في خروجهم عن المساكن ظاهرٌ إلا قوله: وتركوا أموالهم فليس بقيّد وفي سفرهم إن أراد به أنها لا تنعقد بهم في مصايفهم فواضح نعم تلزّمهم إن أقيمت فيها جمعة معتبرة. أو في بلدهم لو عادوا إليها فليس بصحيح؛ لأنّ خروجهم عنها لحاجة لا يمنع استيطانهم بها إذا عادوا إليها كما يصرّح به المتن وإنما تسقط عنهم الجمعة نعم إن سمعوا النداء ولم يخشوا على أموالهم لو ذهبوا للجمعة لزمتهم مطلقاً وانعقدت بهم في بلدهم، ولو أكره الإمام أهل بلد على سكّنها غيرها فامتثلوا لكتهم عازمون على الرجوع لبلدّهم متى زال الإكراه لم تنعقد بهم في الثانية بل في الأولى لو عادوا إليها كما هو ظاهر ولو خرج بعد الفجر أهل البلد كلّهم لحاجة كالصيف وأمكنتهم إقامة الجمعة بوطنهم فهل يلزّمهم السعي إليها من حين الفجر لأنهم يحرم عليهم أن يُعطّلوا كما مرّ أو ينظر في محلّهم، فإن كان يسمع أهل النداء من بلدّهم لزمتهم لما مرّ أنّه في حكم بعض أجزائه وإلا فلا محلّ نظر والأوّل أحوط قال الإسويّ ومن تبعه وهذا الشرط لا يُغني عنه قوله: أو طائفة المُجمّعين فإنّ ذاك شرط في المكان وهذا في الأشخاص حتى لو أقامها في محلّ الاستيطان أربعون غير مستوطنين لم تنعقد بهم، وإن لزمتهم اهـ ورُدّ بأنّ هذه الصورة خارجة بقوله المُجمّعين؛ لأنّه في هذه الصورة لغير المُجمّعين ويُجاب بأنّها، وإن خرجت به إلا أنّ ذاك خفي إذ يُحتمل أنّ المراد بالمُجمّعين مقيموا الجمعة، وإن لم يكونوا من أهلها فاحتاج لبيانها هنا مع ذكر قيود لا يستغنى عنها منها اشتراط التكليف والحرية وعلم ممّا مرّ في التيمّم أنّه لا بدّ من إغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر، وإن لم أر من صرح به في غير فاقيد الطهورين وسيعلم ممّا يأتي أنّ شرطهم أيضاً أن يسمّعوا أركان الخطبتين وأن يكونوا قراءاً أو أمّتين متحدّين، فيهم من يحسن الخطبة فلو كانوا قراءاً إلا واحد منهم فإنه أمّي لم تنعقد بهم الجمعة كما أفتى به البغوي؛ لأنّ الجماعة المشروطة هنا للصحة صيرت بينهما ارتباطاً كالارتباط بين صلاة الإمام والمأموم فصار كافتداء قاري بأمني وبه يعلم أنّه لا فرق هنا بين أن يقصّر الأمّي في التعلّم وأن لا، وأنّ الفرق بينهما غير قويّ لما تقرّر من

والصَّحِيحُ انْعِقَادُهَا بِالْمَرْضَى. وَأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ. وَلَوْ انْقَضَ الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي الْخُطْبَةِ لَمْ يُحْسَبِ الْمَفْعُولُ فِي غَيْبَتِهِمْ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى إِنْ عَادُوا قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ، وَكَذَا بِنَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ إِنْ انْقَضَوْا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ عَادُوا بَعْدَ طَوْلِهِ وَجِبَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي الْأَظْهَرِ. وَإِنْ انْقَضَوْا فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ،

الارتباط المذكور على أَنَّ الْمُقْصَرَ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ وَإِلَّا فَالْإِعَادَةُ لَزِمَتْ لَهُ وَمَنْ لَزِمَتْهُ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْعَدَدِ كَمَا مَرَّ آتِفًا فَلَا تَصِحُّ إِزَادَتُهُ هُنَا وَفِي انْعِقَادِ جُمُعَةٍ أَرْبَعِينَ آخَرَسَ وَجْهَانِ وَمَعْلُومٌ مِنْ اشْتِرَاطِ الْخُطْبَةِ بِشُرُوطِهَا الْآتِيَةِ عَدَمُ صِحَّةِ جُمُعَتِهِمْ، وَلَوْ كَانَ فِي الْأَرْبَعِينَ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ وَجُوبَ بَعْضِ الْأَرْكَانِ. كَحَنْفِيٍّ صَحَّ حُسْبَانُهُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ، وَإِنْ شَكَّ فِي اثْبَاتِهِ بِجَمِيعِ الْوَاجِبِ عِنْدَنَا كَمَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ بِنَا مَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَوْقِيهِ لِلْخِلَافِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ مِنْهُ مُفْسِدٌ عِنْدَنَا فَلَا يُحْسَبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ لِيُطْلَانِ صَلَاتُهُ عِنْدَنَا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْخَادِمِ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعَقِيدَةِ الشَّافِعِيِّ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا تَقَرَّرَ، (وَالصَّحِيحُ انْعِقَادُهَا بِالْمَرْضَى)، وَإِنْ صَلَّوْا الظُّهْرَ عَلَى مَا مَرَّ لِكَمَالِهِمْ وَإِنَّمَا سَقَطَتْ عَنْهُمْ رِفْقًا بِهِمْ (وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ) لِخَبَرِ أَوَّلِ جُمُعَةِ السَّابِقِ (وَلَوْ انْقَضَ الْأَرْبَعُونَ) يَعْنِي الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ، وَلَوْ تِسْعَةٌ وَثَلَاثِينَ. إِذَا كَانَ الْإِمَامُ كَامِلًا وَالْانْفِصَاضُ مِثَالُ وَالضَّابِطُ النَقْصُ (أَوْ بَعْضُهُمْ فِي الْخُطْبَةِ لَمْ يُحْسَبِ الْمَفْعُولُ) مِنْ أَرْكَانِهَا (فِي غَيْبَتِهِمْ) لِاشْتِرَاطِ سَمَاعِهِمْ لِجَمِيعِ أَرْكَانِهَا (وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى إِنْ عَادُوا قَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ) عُرْفًا، وَإِنْ انْقَضَوْا لِغَيْرِ عُدْرٍ؛ لِأَنَّ السَّيْرَ لَا يَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْجَمْعِ وَغَيْرِهِ (وَكَذَا) يَجُوزُ (بِنَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ إِنْ انْقَضَوْا بَيْنَهُمَا) وَعَادُوا قَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ عُرْفًا لِذَلِكَ (فَإِنْ عَادُوا) فِي الصُّورَتَيْنِ (بَعْدَ طَوْلِهِ) عُرْفًا وَضَبْطُ جَمْعٍ لَهُ بِمَا يَزِيدُ عَلَى مَا بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ فِي الْبَيْعِ بَعِيدٌ جَدًّا وَالْأَوَجُّ مَا قُلْنَا مِنْ الضَّبْطِ بِالْعُرْفِ الْأَوْسَعِ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مَا أَبْطَلَ الْمَوَالَاةَ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ صَرَّحَ بِهِ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ أَطْلَقَ اعْتِبَارَ الْعُرْفِ وَيَتَعَيَّنُ ضَبْطُهُ بِمَا قَرَّرْتُهُ (وَجِبَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي الْأَظْهَرِ)، وَإِنْ انْقَضَوْا بَعْدُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُنْقَلِ عَنْهُ ﷺ إِلَّا مُتَوَالِيًا وَكَذَا الْأَيْمَةُ بَعْدَهُ (وَإِنْ انْقَضَوْا) أَيِ الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ بِمُفَارَقَةٍ أَوْ بَطْلَانِ صَلَاةٍ بِالنِّسْبَةِ. لِلأُولَى وَيُطْلَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّ بَقَاءَ الْعَدَدِ شَرْطٌ إِلَى السَّلَامِ بِخِلَافِ الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهَا شَرْطٌ فِي الْأُولَى فَقَطْ (فِي الصَّلَاةِ) وَلَمْ يُحْرَمِ عَقِبَ انْفِصَاضِهِمْ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَرْبَعُونَ سَمِعُوا الْخُطْبَةَ (بَطَلَتْ) الْجُمُعَةُ فَيَتِمُّونَهَا ظَهْرًا لِأَنَّ الْعَدَدَ شَرْطٌ ابْتِدَاءً فَكَذَا دَوَامًا كَالْوَقْتِ فَعَلِيهِ لَوْ تَبَاطَثُوا حَتَّى رَكَعَ فَلَا جُمُعَةَ وَإِنْ أَدْرَكَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ اشْتَرَطَ أَنْ يَتِمَّكُنُوا مِنَ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَالْمُرَادُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ يُدْرِكُوا الْفَاتِحَةَ وَالرُّكُوعَ قَبْلَ قِيَامِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُمْ حِينَئِذٍ أَدْرَكُوا الْفَاتِحَةَ وَالرُّكْعَةَ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ إِدْرَاكِ جَمِيعِ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ أَخْذِ الْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ الَّذِي أَوْهَمَتْهُ الْعِبَارَةُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْمَعُوا فَلَا بُدَّ مِنْ إِحْرَامِهِمْ قَبْلَ انْفِصَاضِ

وفي قول لا إن بقي اثنان.

السامعين؛ لأنهم لا يصيرون مثلهم إلا حينئذ وفي هذه الحالة لا يُشترط تمكُّنهم من الفاتحة؛ لأنهم تابعون لمن أدركها وبه يُعلم أنهم لو لم يُدركوها قبل انقضاءهم اشتراط إدراك هؤلاء لها وهو ظاهر بخلاف الخطبة إذا انقضَّ أربعون سمعوا بعضها وحضر أربعون قبل انقضاءهم لا يكفي سماعهم ليأقياها ويُفَرَّقُ بأن الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلاة (وفي قول لا) يضُرُّ (إن بقي اثنان) مع الإمام. لوجود مسمى الجماعة إذ يُعْتَقَرُ في الدوام ما لا يُعْتَقَرُ في الابتداء وبَحَثَ بعضهم أن محل إتمامها ظهراً أي والاكتفاء به إذا لم تتوفَّر شروط الجمعة وإلا كأن عادوا لزِمهم إعادتها جُمعة واعتَمَدَ غيره فقال ولمن انقضوا أو قَدِموا أو بَلَّغوا بعد فعلها إقامتها ثانياً بخطبة المُصَلِّين بل يلزَمُ المُقْصِرِينَ كالمُتَقْصِرِينَ ذلك. اهـ. وما قاله فيمن قَدِموا أو بَلَّغوا غَلَطَ لقولهم المذكور أما إذا لم يسمعوها إلخ وفي المُقْصِرِينَ يرُدُّه كالأول إطلاق الأصحاب أنهم يَتِمُّونَهَا ظهراً ويلزَمُ من صحَّة الظهر سقوط الجمعة ومِمَّا يُؤَيِّدُ عَدَمَ فِعْلِ الْجُمُعَةِ قولهم لو بادر أربعون بها بِمَحَلٍّ لا تَعَدُّ فِيهِ فَاتَتْ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْبَلَدِ فَيُصَلُّونَهَا ظَهراً لا مِتْناعَ الْجُمُعَةِ عَلَيْهِمْ فَإِذَا امْتَنَعَتِ الْجُمُعَةُ هُنَا مَعَ تَقْصِيرِ الْمُبَادِرِينَ بِهَا وَمَنْ قِيلَ: إِنَّهُمْ يُؤَدِّبُونَ فَأُولَى فِي مَسْأَلَتِنَا وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَيْضاً أَنَّهُ لَوْ غَابَ بَعْضُ الْأَرْبَعِينَ فَصَلَّوْا الظَّهْرَ، ثُمَّ قَدِمَ الْغَائِبُ فِي الْوَقْتِ لَمْ تَلْزَمْهُمْ إِعَادَتُهَا جُمُعَةً كَمَا لَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ فِعْلِهَا أَوْ صَلَّى مُسَافِراً الظَّهْرَ فِي السَّفَرِ، ثُمَّ قَدِمَ وَطَنَهُ قَبْلَ إِقَامَتِهَا وَيُحْتَمَلُ أَنَّ قُدُومَهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِم بِالظَّهْرِ كَذَلِكَ.

(تنبيه) ما مرَّ من اشتراط إدراك الأربعين قدر الفاتحة في الأولى هو ما قاله الإمام وصَحَّحَهُ الْغَزَالِيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ شَرَاخُ الْحَاوِي وَغَيْرُهُمْ وَظَاهِرُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ بِلِصْرِيحِهِ الْاِكْتِفَاءُ بِإِدْرَاكِ رُكُوعِ الْإِمَامِ فَقَطْ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْقَقَالُ مَرَّةً، وَقَالَ الْبَغَوِيُّ إِنَّهُ الْمَذْهَبُ وَعَلَّلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ السَّبْقُ بِهِ الرُّكُوعُ فَكَذَا الْجُمُعَةُ وَشَرَطَ الْجَوْنِيُّ قُرْبَ تَحَرُّمِهِمْ مِنْ تَحَرُّمِ الْإِمَامِ أَيْ عُرْفًا، ثُمَّ هَذَا الْخِلَافُ هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالْجَائِئِينَ بَعْدَ الْانْقِضَاضِ أَوْ يَجْرِي حَتَّى فِي أَرْبَعِينَ حَضَرُوا مَعَهُ أَوَّلًا وَتَبَاطَؤُوا عَنْهُ وَالْوَجْهَ جَرِيَانُهُ فِي الصُّورَتَيْنِ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي الدَّمِ صَرَّحَ بِذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ فَالْتَفْرِيعُ كَالْتَفْرِيعِ وَكَذَا الرَّافِعِيُّ كَمَا قَالَ جَمَعَ فَإِنَّهُ جَعَلَ هَذَا الْخِلَافَ مَبْنِيًّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ تَبْطُلُ بِانْقِضَاضِ الْقَوْمِ وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: بَلْ إِنَّمَا فَرَعَهُ عَلَى أَنَّ الْانْقِضَاضَ عَنْهُ فِي الْأَثْنَاءِ يَوْجِبُ الظَّهْرَ لَا الْإِبْطَالَ لِكَيْتَه نَظَرَ فِيهِ وَبَرِدُ، وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ تَقْرِيرَهُ بِأَنَّ انْفِرَادَ الْإِمَامِ أَوَّلًا حَتَّى لِحَقْوِهِ كَانْفِرَادِهِ فِي الْأَثْنَاءِ، فَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ مُبْطِلٌ، ثُمَّ أَبْطَلْ هُنَا وَلَا فَلَ وَجْهَ الْبِنَاءِ انْفِرَادُ الْإِمَامِ بِبَعْضِ الصَّلَاةِ فِي الصُّورَتَيْنِ قَبْلُ بَلِ الْبُطْلَانُ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ الْانْقِضَاضِ أُولَى؛ لِأَنَّ انْفِرَادَ الْإِمَامِ وَجَدَ فِيهَا ابْتِدَاءً وَفِي تِلْكَ دَوَامًا وَالشُّرُوطُ يُعْتَقَرُ فِيهَا فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْابْتِدَاءِ كَالرَّابِطَةِ السَّابِقَةِ فِي الْمَوْقِفِ وَكَرَفَعَ الْجِنَازَةَ قَبْلَ إِتْمَامِ الْمَسْبُوقِ صَلَاتِهِ وَلَابَنِ الْمُقَرِّي هُنَا كَلَامٌ بَيِّنٌ فِيهِ أَنَّ الْكُلَّ شَرَطُوا حَيْثُ لَا انْقِضَاضَ إِدْرَاكِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِدْرَاكِ الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ اسْتَنْتَجَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ

وَتَصِيحُ خَلْفَ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ الْعَدْدُ بغيره. ولو بَانَ الإمامُ مُجْتَبَأً أَوْ مُخَدِّثًا صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدْدُ بغيره، وَلَا فَلَ. وَمَنْ لَحِقَ الْإِمَامَ الْمُخَدِّثَ رَاكِعًا لَمْ تُحْسَبْ رُكْعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ. الْخَامِسُ: خُطْبَتَانِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. وَأَركَانُهُمَا خَمْسَةٌ:

مردودٌ عليه كما بيَّنت ذلك مُستوفى في شرحِ العُبابِ وقلْتُ في آخِرِهِ فتَأَمَّلْ هذا المَحَلَّ فَإِنَّهُ التَّبَسُّعُ عَلَى كَثِيرِينَ.

(وَتَصِيحُ) الْجُمُعَةُ (خَلْفَ) الْمُتَتَبِّلِ وَكُلٌّ مِنَ (الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدْدُ بغيره) أَيُّ كُلِّ مِنْهُمْ لِصِحَّتِهَا مِنْ هَؤُلَاءِ وَالْعَدْدُ قَدْ وُجِدَ بِصِفَةِ الْكَمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ الْعَدْدُ إِلَّا بِهِ لَمْ تَصِحَّ جُزْأً (ولو بَانَ الإمامُ مُجْتَبَأً أَوْ مُخَدِّثًا صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدْدُ بغيره) كما في سَائِرِ الصَّلَوَاتِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْجَمَاعَةَ وَقَضَلَهَا يَحْضُرَانِ خَلْفَ الْمُخَدِّثِ وَمِثْلُ ذَلِكَ عَكْسُهُ وَهُوَ مَا لَوْ بَانَ الْمَأْمُومُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ مُخَدِّثِينَ فَتَحْضُلُ الْجُمُعَةُ لِلْإِمَامِ وَالْمُتَطَهِّرِ مِنْهُمْ تَبَعًا لَهُ أَيْ وَاعْتَقَرُ فِي حَقِّهِ فَوَائِدُ الْعَدْدِ هُنَا دُونَ مَا فِي الْمَثْنِ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَوِّعٌ مُسْتَقِلٌّ كَمَا اعْتَقَرُ فِي حَقِّهِ انْعِقَادُ صَلَاتِهِ جُمُعَةً قَبْلَ أَنْ يُحْرِمُوا خَلْفَهُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا ضَرُورِيًّا (وَلَا) يَتِمُّ الْعَدْدُ بغيره (فَلَ) تَصِيحُ جُمُعَتُهُمْ لِمَا مَرَّ (وَمَنْ لَحِقَ الْإِمَامَ الْمُخَدِّثَ رَاكِعًا لَمْ تُحْسَبْ رُكْعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ) فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا مَرَّ قَبِيلُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ بِدَلِيلِهِ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِإِدْرَاكِ الرُّكُوعِ إِنَّمَا هُوَ لِيَتَحَمَّلَ الْإِمَامُ عَنْهُ الْقِرَاءَةَ وَالْمُخَدِّثَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّحَمُّلِ، وَإِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ جَمَاعَةً.

(الْخَامِسُ خُطْبَتَانِ) لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَصَلِّ الْجُمُعَةَ إِلَّا بِخُطْبَتَيْنِ^(١)، (قَبْلَ الصَّلَاةِ) إجماعًا إِلَّا مَنْ شَدَّ وَفَارَقَتِ الْعِيدَ فَإِنَّ خُطْبَتَيْهِ مُؤَخَّرَتَانِ عَنْهُ لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا وَلِأَنَّ هَذِهِ شَرْطٌ وَالشَّرْطُ مُقَدَّمٌ بِخِلَافِ تِلْكَ فَإِنَّهَا تَكْمِلَةٌ فَكَانَتِ الصَّلَاةُ أَهَمَّ مِنْهَا بِالتَّجْدِيدِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ كَوْنِهَا شَرْطًا هُنَا لَا تَمَّ بَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا هُنَا التَّذَكُّيرُ بِمُهَمَّاتِ الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ حَتَّى لَا تُنْسَى فَوَجَبَ ذَلِكَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ مُكَرَّرٌ كَذَلِكَ لَا يُنْسَى غَالِبًا وَجُعِلَ شَرْطًا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الصَّحَّةُ مُبَالِغَةً فِي حِفْظِهِ وَالِاسْتِمْرَارِ عَلَيْهِ وَتَمَّ صَرْفُ الثُّفُوسِ عَمَّا يَقْتَضِيهِ الْعِيدُ مِنْ فَخْرِهَا وَمَرَجَحِهَا وَذَلِكَ مِنْ مُهَمَّاتِ الْمُنْدُوبَاتِ دُونَ الْوَاجِبَاتِ، فَإِنْ قُلْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٍ أَيْضًا قُلْتُ الْعِيدُ مُخْتَلَفٌ؛ لِأَنَّ ذَاكَ مِنْ عَوْدِ الشُّرُورِ الْحَسَنِيِّ وَهَذَا مِنْ عَوْدِ الشُّرُورِ الشَّرْعِيِّ لِكَثْرَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْوُظَائِفِ الدِّينِيَّةِ وَمِنْ سَاعَةِ الْإِجَابَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي كِتَابِي الْأُمَّةِ فِي خَصَائِصِ الْجُمُعَةِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْعِيدِ، ثُمَّ دَائِمًا وَإِضَافَتُهُ لِلْمُؤْمِنِينَ هُنَا غَالِبًا (وَأَركَانُهُمَا خَمْسَةٌ) مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ كَمَا سَيَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ أَنَّ الشُّكَّ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ الْوُضُوءِ فِي تَرْكِ فَرْضٍ لَا يُؤَثِّرُ عَدَمُ تَأْثِيرِ الشُّكِّ فِي تَرْكِ فَرْضٍ مِنَ الْخُطْبَةِ بَعْدَ فَرَاعِهَا وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ الرُّوْيَانِيِّ بِتَأْثِيرِهِ هُنَا وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِهِ شَاكًّا فِي انْعِقَادِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَأْتِي فِي الشُّكِّ فِي

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٨٨٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٨٦١]، وغيرهما من حديث: ابن عمر رضي الله عنهما.

حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيَّنٌ، وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرَكَّا فِي الْخُطْبَتَيْنِ

ترك ركبي من الوضوء مثلاً وهو لا يؤثّر (حمد الله تعالى) للتأبّع رواه مسلم (والصلاة على رسول الله ﷺ)؛ لأنها عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى فافتقرت إلى ذكر رسوله ﷺ كالأذان والصلاة وروى البيهقي خبر «قال الله تعالى وجعلت أمتك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبيد ورسولي»^(١) قيل هذا مما تفرّد به الشافعي رحمه الله وردّ بأنه تفرّد صحيح، ولا يقال: إن خطبته ﷺ ليس فيها صلاة؛ لأن اتفاق السلف والخلف على التصليّة في خطبهم دليل لوجوبها إذ يعدّ الاتفاق على سنة دائماً (ولفظهما) أي حمد الله والصلاة على رسول الله ﷺ (متعين)؛ لأنه الذي مضى عليه الناس في عصره ﷺ إلى الآن فلا يكفي ثناء وشكر ولا الحمد للرحمن أو الرحيم مثلاً ولا رجم الله رسول الله أو بارك الله عليه ولا صلى الله على جبريل ولا الضمير كصلى الله عليه، وإن تقدّم له ذكر كما صرح به في الأنوار وجعله أصلاً مقيساً عليه واعتمده البرماوي وغيره خلافاً لمن وهم فيه. نعم ظاهر المتن تعيين لفظ رسول وليس مراداً بل يكفي لفظ محمد وأحمد والنبي والحاشير والمحي والعاقب ونحوها ممّا ورد وصفه به وفارق الصلاة بأن ما هنا أوسع ويُفرّق بينها وبين الأذان فإنه لا يجوز إبدال محمد فيه بغيره مطلقاً كما هو ظاهر من كلامهم وهو قياس التشهيد بجامع اتفاق الروايات في كليهما عليه بأن السامعين ثم غير حاضرين فإبداله موهم بخلاف الخطبة وأيضاً فالخطبة لم يتعبّد بجميع ألفاظ أركانها فخفف أمرها وأيضاً فالأذان قصد به الإشارة للكليات الشريعة التي أتى بها نبؤها وأشهر أسمائه محمد فوجب الإتيان بأشهر أسمائه وهو محمد ليكون ذلك أشهر لتلك الكليات ومن ثمّ تعيّن لفظ محمد في التشهيد أيضاً؛ لأنه أشبه بالأذان وظاهر كلام الشيخين كالأصحاب تعيين لفظ الحمد معرّفاً لكن صرح الجليلي بما اقتضاه المتن من إجزاء أنا حامد لله وحمدت الله وتوقّف فيه الأذرع لكن جزم به غيره ويكفي أيضاً لله الحمد كعليكم السلام قاله ابن الأستاذ وأحمد الله وحمداً لله وصلى وأصلي وتصلّي خلافاً لما يوهّمه المتن من تعيين لفظ الصلاة معرّفاً ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للمحب الطبري؛ لأنها موضوعة لذلك شرعاً (والوصية بالتقوى)؛ لأنها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التحذير من الدنيا فإنه ممّا تواصى به منكر الشرائع بل لا بد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفي أحدهما للزوم الآخر له (ولا يتعيّن لفظها) أي الوصية بالتقوى (على الصحيح) لأن الغرض الوعظ كما تقرر فيكفي أطيعوا الله (وهذه الثلاثة أركان في) كلّ واحدة من (الخطبتين)؛ لأن كلّ خطبة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى

(١) [سنده ضعيف] وهو جزء من حديث طويل أخرجه: الطبري في (تفسيره) [٣/٨]، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه أو غيره.

قلت: سنده ضعيف.

والرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا، وَقِيلَ فِي الْأَوَّلَى، وَقِيلَ فِيهِمَا، وَقِيلَ لَا تَجِبُ. وَالخَامِسُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ

(والرابع قراءة آية) مُفْهِمَةٌ لَا كـ ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المثتر: ٢١]، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِحُكْمٍ مَنَسُوخٍ أَوْ قِصَّةٍ لَا بَعْضُ آيَةٍ، وَإِنْ طَالَ لِحْزَرِ مُسْلِمٍ (كَانَ ﷺ يَقْرَأُ سُورَةَ ق فِي كُلِّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمَنْبَرِ) ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (كَانَ لَهُ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيُذَكِّرُ النَّاسَ) ^(٢) وَإِنَّمَا اكْتَفَى فِي بَدَلِ الْفَاتِحَةِ بِغَيْرِ الْمُفْهِمَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ، ثُمَّ إِنَابَةُ لَفْظِ مَنْابٍ آخَرَ وَهَذَا الْمَعْنَى غَالِبًا (وَفِي إِحْدَاهُمَا) لِيُثْبِتَ أَصْلَ الْقِرَاءَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مَحَلِّهَا فَذَلِكَ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِهَا فِي إِحْدَاهُمَا وَيُسَنُّ كَوْنُهَا فِي الْأَوَّلَى بَلْ يُسَنُّ بَعْدَ فِرَاغِهَا سُورَةُ «ق» دَائِمًا لِلاتِّبَاعِ وَيَكْفِي فِي أَصْلِ السُّنَّةِ قِرَاءَةُ بَعْضِهَا (وَقِيلَ فِي الْأَوَّلَى) لِيَتَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ الدُّعَاءِ فِي الثَّانِيَةِ (وَقِيلَ فِيهِمَا) كَالثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ (وَقِيلَ لَا تَجِبُ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْوَعْظَ وَلَا تُجْزِئُ آيَةٌ وَعِظٌ أَوْ حَمْدٌ عَنْهُ مَعَ الْقِرَاءَةِ إِذِ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يُؤَدِّي بِهِ فِرْضَانِ مَقْصُودَانِ بَلْ عَنْهُ وَحْدَهُ إِنْ قَصَدَهُ وَحْدَهُ وَلَا بَأْنَ قَصْدَهُمَا أَوْ الْقِرَاءَةَ أَوْ أَطْلَقَ فَعْنَهَا فَقَطْ فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَوْ أَتَى بَيَّاتٍ تَشْتَمِلُ عَلَى الْأَرْكَانِ كُلِّهَا مَا عَدَا الصَّلَاةَ لِعَدَمِ آيَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَيْهَا لَمْ تُجْزِئْ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى خُطْبَةً (وَالخَامِسُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءٍ) أُخْرَوِيٍّ (لِلْمُؤْمِنِينَ)، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمُؤْمِنَاتِ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْجِنْسَ الشَّامِلُ لَهُنَّ لِنَقْلِ الْخَلْفِ لَهُ عَنِ السَّلَفِ (فِي الثَّانِيَةِ)؛ لِأَنَّ الْأَوَّخَرَ بِهِ أَلِيقٌ وَيَكْفِي تَخْصِيصُهُ بِالسَّامِعِينَ كَرَحْمَتِ اللَّهِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَكْفِي تَخْصِيصُهُ بِالْغَائِبِينَ (وَقِيلَ: لَا يَجِبُ) وَانْتَصَرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ لِسُلْطَانٍ بَعِيْنِهِ حَيْثُ لَا مُجَازَفَةَ فِي وَصْفِهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَلَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِصِفَةٍ كَإِذْبَةِ إِلَّا لِبُضْرُورَةٍ وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ لِبُلَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَجُبُوشِهِمْ بِالصَّلَاحِ وَالنَّصْرِ وَالْقِيَامِ بِالْعَدْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَوَقَعَ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ أَفْتَى بِأَنَّ ذِكْرَ الصَّحَابَةِ وَالْخُلَفَاءِ وَالسَّلَاطِينِ بِدَعَا غَيْرِ مُجْبُوبَةٍ وَرُدَّ بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ الدُّعَاءُ لِأَكْبَارِ الْأُمَّةِ وَوَلَانِهَا وَهُوَ مَطْلُوبٌ وَقَدْ تَكُونُ الْبِدْعَةُ وَاجِبَةً أَوْ مُنْدُوبَةً قِيلَ بَلْ يَتَعَيَّنُ الدُّعَاءُ لِلصَّحَابَةِ بِمَحَلٍّ بِهِ مُبْتَدِعَةٌ إِنْ أُمِنَتْ الْفِتْنَةُ وَثَبَّتَ أَنَّ أَبَا مُوسَى وَهُوَ أَمِيرُ الْكُوفَةِ كَانَ يَدْعُو لِعُمَرَ قَبْلَ الصَّدِيقِ ﷺ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ تَقْدِيمَ عُمَرَ فَشَكَا إِلَيْهِ فَاسْتَحْضَرَ الْمُتَكَبِّرُ فَقَالَ: إِنَّمَا أَتَكْرَهُ تَقْدِيمَكَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فَبَكَى وَاسْتَغْفَرَ وَالصَّحَابَةُ حِينَئِذٍ مُتَوَفَّرُونَ، وَهُمْ لَا يَسْكُتُونَ عَلَى بَدْعٍ إِلَّا إِذَا شَهِدَتْ لَهَا قَوَاعِدُ الشَّرْعِ وَقَدْ سَكَنُوا هُنَا إِذْ لَمْ يُتَكَبَّرْ أَحَدُ الدُّعَاءِ بَلِ التَّقْدِيمُ فَقَطْ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ عَلَى مَنْبَرِ الْبَصْرَةِ اللَّهُمَّ أَصْلِحْ عَبْدَكَ وَخَلِيفَتَكَ عَلِيًّا أَهْلَ الْحَقِّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الدُّعَاءَ لِلْسُلْطَانِ وَاجِبٌ لِمَا فِي تَرْكِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ غَالِبًا لَمْ يَبْعُدْ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي قِيَامِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ وَوَلَاةُ الصَّحَابَةِ يُنْدَبُ الدُّعَاءُ لَهُمْ قَطْعًا وَكَذَا بَقِيَّةُ وَلَاةِ الْعَدْلِ وَفِيهِ احْتِمَالٌ وَالْوَلَاةُ الْمُخَلَّطُونَ بِمَا فِيهِمْ مِنَ الْخَيْرِ مَكْرُوهٌ إِلَّا لِحَشْيَةِ فِتْنَةٍ وَبِمَا لَيْسَ فِيهِمْ لَا تَوَقَّفَ فِي حُرْمَتِهِ إِلَّا لِفِتْنَةٍ فَيَسْتَعْمَلُ التَّوْرِيَةَ مَا

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٨٧٢]، وغيرهم من حديث: عمرة بنت عبد الرحمن عن اختها ﷺ .

(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٨٦٢]، وغيرهم من حديث: جابر بن سمرة ﷺ .

وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَبَعْدَ الزَّوَالِ. وَالْقِيَامُ فِيهَا إِنْ قَدَّرَ.
وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا. وَإِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ.

أَمَكْنَهُ، وَذِكْرُ الْمَنَاقِبِ لَا يَقْطَعُ الْوَلَاءَ مَا لَمْ يُعَدَّ بِهِ مُعْرِضًا عَنِ الْخُطْبَةِ وَصَرَّحَ الْقَاضِي فِي الدُّعَاءِ لَوْلَا الْأَمْرُ بِأَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَقْطَعْ نَظْمَ الْخُطْبَةِ عُرْفًا وَفِي التَّوَسُّطِ يُسْتَرْطُ أَنْ لَا يُطِيلَهُ إِطَالَةً تَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْخُطْبَاءِ الْجُهَالِ. وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُسْتَرْطُ فِي خَوْفِ الْفِتْنَةِ غَلْبَةُ الظَّنِّ رَادًّا بِذَلِكَ اشْتِرَاطَ الْمُصَنِّفِ لَهُ فِي تَرْكِ لُبْسِ السَّوَادِ (وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهَا) أَيِ الْأَرْكَانِ دُونَ مَا عَدَّاهَا (عَرَبِيَّةً) لِلاتِّبَاعِ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يُحْسِنُهَا وَلَمْ يُمَكِّنْ تَعَلُّمُهَا قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ خَطَبَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ بِلِسَانِهِمْ، وَإِنْ أُمَكِّنَ تَعَلُّمُهَا وَجِبَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ، فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةُ إِمْكَانٍ تَعَلَّمَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ عَصَا كُلَّهُمْ وَلَا جُمُعَةٌ لَهُمْ بَلْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ وَتَغْلِيظُ الْإِسْتَوِيَّ لِقَوْلِ الرُّوْضَةِ كُلُّهُ الْغَلَطُ فَإِنْ التَّعَلَّمَ فَرَضُ كِفَايَةٍ يُخَاطَبُ بِهِ الْكُلُّ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ وَفَائِدَتُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ مَعَ عَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ لَهَا الْعِلْمُ بِالْوَعْظِ فِي الْجُمْلَةِ قَالَهُ الْقَاضِي وَنَظَرَ فِيهِ شَارِحٌ بِمَا لَا يَصِحُّ. وَأَمَّا إِجَابَةُ أَعْنِي الْقَاضِي فَهِيَ الْخُطْبَةُ لِأَرْكَانِهَا فَمَرْدُودٌ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَى الْقِرَاءَةِ وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَنْ هُوَ مِنَ الْأَرْبَعِينَ وَالزَّائِدَ عَلَيْهِمْ وَيُسْتَرْطُ عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَمِدِ الْآتِي قَرِيبًا كَوْنُهَا (مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى) فَيَبْدَأُ بِالْحَمْدِ فَالصَّلَاةِ فَالْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْأَخِيرَيْنِ وَلَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الثَّلَاثَةِ (و) عَلَى الْمُعْتَمِدِ كَوْنُهَا (بَعْدَ الزَّوَالِ) لِلاتِّبَاعِ (و) يُسْتَرْطُ (الْقِيَامُ فِيهَا إِنْ قَدَّرَ) بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي قِيَامِ فَرَضِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ عَجَزَ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ، ثُمَّ جَلَسَ وَالْأُولَى أَنْ يَسْتَخْلِفَ، فَإِنْ عَجَزَ فَكَمَا مَرَّ، ثُمَّ (وَالْجُلُوسُ) مَعَ الطَّمَأْنِينَةِ فِيهِ (بَيْنَهُمَا) لِلاتِّبَاعِ الثَّابِتِ فِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ الْمَوْعُظُ بِهِ) كَذَا بِخَطِّ الشَّيْخِ، وَكَذَا فِي سَمٍ، وَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ الْمَوْعُظُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْمَ مِنْ هَامِشٍ وَيَجِبُ عَلَى نَحْوِ النَّجَالِسِ الْفَصْلُ بِسَكْتَةٍ وَلَا يُجْزَى عَنْهَا الْاضْطِجَاعُ وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُطْبَةِ بَلْ عَدَمُ الصَّارِفِ فِيمَا يَظْهَرُ وَفِي الْجَوَاهِرِ لَوْ لَمْ يَجْلِسْ حُسْبَتًا وَاحِدَةً فَيَجْلِسُ وَيَأْتِي بِثَلَاثَةِ أَيِّ بَاعْتِبَارِ الصُّورَةِ وَإِلَا فِيهِ الثَّانِيَّةُ؛ لِأَنَّ الَّتِي كَانَتْ ثَانِيَّةً صَارَتْ بَعْضًا مِنَ الْأُولَى فَلَا نَظَرَ فِي كَلَامِهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ النَّظَرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُهُ الثَّانِيَّةَ الشَّامِلَةَ لِنَحْوِ الدُّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ فَلَهُ اتِّجَاهٌ مِنْ حَيْثُ بَعْدُ إِلْحَاقِهِ بِالْأُولَى مَعَ الْإِجْمَاعِ الْفِعْلِيِّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَحَلِّهِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ وَقَعَ تَابِعًا فَاغْتَفَرَ (وَإِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ) أَيِ تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ وَهُوَ لَا يُسْتَرْطُ إِسْمَاعُهُ وَلَا سَمَاعُهُ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَصَمَّ يَفْهَمُ مَا يَقُولُ (كَامِلِينَ) مِمَّنْ تَنَعَّدَ بِهِمُ الْأَرْكَانُ لَا جَمِيعُ الْخُطْبَةِ. وَيُعْتَبَرُ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا سَمَاعُهُمْ لَهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ فَلَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى أَرْبَعِينَ بَعْضُهُمْ صُمٌّ وَلَا تَصِحُّ مَعَ وُجُودِ لَغَطٍ يَمْنَعُ سَمَاعَ رُكْنٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِيهَا، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ كَثِيرُونَ أَوْ الْأَكْثَرُونَ فَلَمْ يَشْرُطُوا إِلَّا الْحُضُورَ فَقَطْ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَلَا يُسْتَرْطُ طُهُرُهُمْ وَلَا كَوْنُهُمْ بِمَحَلِّ الصَّلَاةِ وَلَا فَهْمُهُمْ لِمَا يَسْمَعُونَهُ كَمَا تَكْفِي قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ مِمَّنْ لَا يَفْهَمُهَا.

والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام، ويُسنّ الإنصات.

(والجديد أنه لا يحرم عليهم) يعني الحاضرين سمعوا أو لا ويصحّ رجوع الضمير للأربعين الكاملين ويستفاد عدم الحرمة على مثلهم وغيره بالمساواة أو الأولى ولا يردّ عليه تفصيل القديم فيهم؛ لأنه مفهوم (الكلام) خلافاً للأئمة الثلاثة بل يُكره لما في الخبر الصحيح (أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الساعة وهو يخطب) ولم يُنكر عليه^(١) وبه يُعلم أن الأمر للتدب في ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] بناءً على أنه الخطبة وبه قال أكثر المُفسرين وأن المراد باللغو في خبر أبي هريرة المشهور مخالفة السنة واعتراض الاستدلال بذلك باحتمال أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ قطعاً أو قبل الخطبة أو أنه معذور بجهره ويُجاب بأن هذه واقعة قولية والاحتمال يُعمها وإنما الذي يسقط بالاحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله، فإن قلت هذه فعلية لأنه إنما أقره بعدم إنكاره عليه قلت ممنوع بل جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على أي حالة كان فكانت قولية بهذا الاعتبار ولا يحرم قطعاً الكلام على خطيب ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرر ولا حال الدعاء للملوك على ما في المُرشد ولا على سامع خشي وقوع محذور بغافل بل يجب عليه عتياً إن انحصر الأمر فيه وظن وقوعه به لولا تنبيهه أن يُنبهه عليه أو علم غيره خيراً ناجزاً أو نهاء عن مُنكر بل قد يجب في هذين أيضاً إن كان التعليم لواجب مُضيق والنهي عن مُحرم ويُسنّ له أن يقتصر على إشارة كفت، وظاهر كلامهم أن الخير والنهي الغير الواجبين لا يُستأن، ولو قيل بسننهما إن حصلّا بكلام يسير لم يبعد كشيمت العاطس بل أولى، (ويُسنّ الإنصات) أي الشكوت مع الإصغاء لما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان من الحاضرين أربعون تلزمهم فقط فيحرم على بعضهم كلام فوّته سماع ركن كما علم من وجوب الاستماع لتسببه إلى إبطال الجمعة ويُسنّ ذلك، وإن لم يسمع الخطبة خروجاً من الخلاف. نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر سراً لئلا يشوش على غيره ولا يُكره الكلام لمن أبيع له قطعاً ممن ذكر وغيره ككونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما، ولو لغير حاجة على الأوجه وتقيده بالحاجة فيه نظراً؛ لأنه عندها لا كراهة، وإن لم يُصح له قطعاً كما هو ظاهر ويُكره للدخول أن يُسلم أي، وإن لم يأخذ لنفسه مكاناً لاشتغال المسلم عليهم فإن سلم لزمهم الرد؛ لأن الكراهة لأمر خارج ويُسنّ تشميت العاطس والرد عليه؛ لأن سببه قهري ورفع الصوت من غير مُبالغة بالصلاة والسلام عليه ﷺ عند ذكر الخطيب له وصلاة ركعتين نيّة التحية وهو الأولى أو راتبة الجمعة القبلية إن لم يكن صلاتها وحينئذ الأولى نيّة التحية معها، فإن أراد الإقتصار فالأولى فيما يظهر نيّة التحية لأنها تفوت بفواتها بالكلية إذا لم تُنوّ بخلاف الراتبة القبلية للدخول، فإن نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بقدرهما لم تنعقد، فإن قلت يلزم على ما تقرر أن نيّة ركعتين فقط جائزة بخلاف نيّة ركعتين سنة الصبح مثلاً مع

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٥٩]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه .

قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ الْمَوَالَاةِ

استوائيهما في حصول التحية بهما بالمعنى السابق في بابها قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأَنَّ نِيَّةَ رَكَعَتَيْنِ فَقَطْ لَيْسَ فِيهِ صَرَفٌ عَنِ التَّحِيَّةِ بِالنِّيَّةِ بِخِلَافِ نِيَّةِ سَبَبٍ آخَرَ فَأَبِيحُ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي وَيُلْزَمُهُ أَنْ يَفْتَصِّرَ فِيهِمَا عَلَى أَقَلِّ مُجْزِيٍّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَأَنْ يُخَفَّفَ صَلَاةَ طَرَأَ جُلُوسُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فِي أَثْنَائِهَا بَأَنَّ يَفْتَصِّرَ عَلَى ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا قَبْلَهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ عَدَمِ اغْتِفَارِهِمْ فِي الدَّوَامِ هُنَا مَا اغْتَفَرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَنَّهُ لَوْ طَوَّلَهَا هُنَا أَوْ فِي الَّتِي قَبْلَهَا زِيَادَةً عَلَى أَقَلِّ الْمُجْزِيِّ بَطَلَتْ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ هُنَا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهَا ذَاتِيَّةٌ وَبِحُرْمِ إجماعاً عَلَى مَا حَكَاهُ الْمَأْوَرِدِيُّ عَلَى جَالِسٍ أَيْ مَنْ لَمْ تُسَنَّ لَهُ التَّحِيَّةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَلَوْ لَمْ تَلْزَمَهُ الْجُمُعَةُ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ مَحَلِّهَا، وَقَدْ نَوَاهَا مَعَهُمْ بِمَحَلِّهَا، وَإِنْ حَالَ مَانِعٌ الْإِقْتِدَاءِ الْآنَ فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْكُلِّ بَعْدَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ صَلَاةَ فَرَضٍ، وَلَوْ فَائِئَةً تَذَكَّرَهَا الْآنَ، وَإِنْ لَزِمَتْهُ فَوْراً أَوْ نَفِلٍ وَلَوْ فِي حَالِ الدُّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ وَلَا تَنْعَقِدُ لَا طَوَافٌ وَسَجْدَةٌ تِلَاوَةٍ أَوْ شُكْرِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا أَخْذاً مِنْ تَعْلِيلِهِمْ حُرْمَةَ الصَّلَاةِ بَأَنَّ فِيهَا إِعْرَاضاً عَنِ الْخُطْبَةِ بِالْكُلِّيَّةِ .

(فَرَعَ) كِتَابَةُ الْحَفَاطِيزِ آخِرَ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ بَدْعَةً مُتَكَرِّةً كَمَا قَالَ الْقَمُولِيُّ لِمَا فِيهَا مِنْ تَفْوِيتِ سَمَاعِ الْخُطْبَةِ وَالْوَقْتِ الشَّرِيفِ فِيمَا لَمْ يُحْفَظْ عَمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ وَمِنَ اللَّفْظِ الْمَجْهُولِ وَهُوَ كَعَسَلُوهُنَّ أَيْ وَقَدْ جَزَمَ أَثْمَنُنَا وَغَيْرَهُمْ بِحُرْمَةِ كِتَابَةِ وَقِرَاءَةِ الْكَلِمَاتِ الْأَعْجَمِيَّةِ الَّتِي لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهَا وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا حَيَّةٌ مُحِيطَةٌ بِالْعَرْشِ رَأْسُهَا عَلَى ذَنْبِهَا لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا مَدْخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهِ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا مَا ثَبَتَ عَنْ مَعْصُومٍ عَلَى أَنَّهَا بِهَذَا الْمَعْنَى لَا ثَلَاثِينَ مَا قَبْلَهَا فِي الْحَفِيزَةِ وَهُوَ لَا آلَاءَ إِلَّا الْآؤُكُ يَا اللَّهُ كَعَسَلُوهُنَّ بَلْ هَذَا الَّلَفْظُ فِي غَايَةِ الْإِيهَامِ وَمَنْ قِيلَ : إِنَّهَا اسْمٌ صَنَّمَ ادْخَلَهَا مُلْحِجَةً عَلَى جَهْلَةِ الْعَوَامِّ وَكَانَ بَعْضُهُمْ أَرَادَ دَفْعَ ذَلِكَ الْإِيهَامِ فَرَادَ بَعْدَ الْجَلَالَةِ مُحِيطٌ بِهِ عِلْمُكَ كَعَسَلُوهُنَّ أَيْ كَحَاطَةِ تِلْكَ الْحَيَّةِ بِالْعَرْشِ وَهُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا مَا صَحَّ عَنْ مَعْصُومٍ وَأَقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ مَا اعْتِيدَ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ مِنْ صَلَاةِ الْخَمْسِ فِي هَذِهِ الْجُمُعَةِ عَقِبَ صَلَاتِهَا زَاعِمِينَ أَنَّهَا تُكْفَرُ صَلَوَاتِ الْعَامِ أَوْ الْعُمَرِ الْمُتْرُوكَةِ وَذَلِكَ حَرَامٌ أَوْ كُفْرٌ لَوْ جَوَّهَ لَا تَخْفَى (قُلْتُ الْأَصَحُّ أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ تَرْكَهُ لَا يُخِلُّ بِالْمَقْصُودِ الَّذِي هُوَ الْوَعْدُ لِكَيْتَهُ يُنْدَبَ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ الْمَوَالَاةِ) بَيْنَ أَرْكَانَيْهِمَا وَبَيْنَهُمَا بِأَنَّ لَا يَفْصِلُ طَوِيلاً عُرْفاً بَمَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا هُوَ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ نَظَائِرِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ فَصَلَ فِيمَا إِذَا أَطَالَ الْقِرَاءَةَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا وَعْظٌ فَلَا يَقْطَعُ وَأَنْ لَا يَقْطَعُ وَبَعْضُهُمْ أَطْلَقَ الْقَطْعَ وَهُوَ غَفْلَةٌ عَنْ كَوْنِهِ ﷺ «كَانَ يَقْرَأُ فِي خُطْبَتِهِ» وَمَرَّ اخْتِلَالُ الْمَوَالَاةِ بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ بِفِعْلِ رَكَعَتَيْنِ بِأَقَلِّ مُجْزِيٍّ فَلَا يَبْعُدُ الضَّبْطُ بِهَذَا هُنَا وَيَكُونُ بَيَاناً لِلْعُرْفِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ عَبَّرُوا بِأَنَّ الْخُطْبَةَ وَالصَّلَاةَ مُشَبَّهَتَيْنِ بِصَلَاتِي الْجَمْعِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَمَرَّ فِي مَسَائِلِ الْإِنْفِضَاضِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ لِغُمُومِ هَذَا لِمَا قَرَّرْتَهُ لَمْ يَكْتَفِ عَنْهُ بِمَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْفِضَاضِ فَاذْفَعْ قَوْلَ جَمْعٍ هَذَا مُتَكَرِّراً .

وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ وَالسُّتْرِ. وَتُسَنُّ عَلَى مَنْبَرٍ أَوْ مُرْتَفِعٍ. وَيُسَلَّمُ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنْبَرِ وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ إِذَا صَعِدَ، وَيُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ، وَيَجْلِسُ ثُمَّ يُؤَذِّنُ.

(وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ) الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ، فَإِنْ سَبَقَهُ تَطَهَّرَ وَاسْتَأْنَفُوا إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ تُشْبِهُ الصَّلَاةَ أَوْ نَائِبَةً عَنْهَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ عَدَمِ الْبِنَاءِ هُنَا وَجَوَازِهِ فِيمَا لَوْ اسْتَخْلَفَ مَنْ سَمِعَ مَا مَضَى بَأَنِّ بِنَاءِ الْخُطْبَةِ تَكْمِيلًا عَلَى مَا فَسَدَ بِحَدِيثِهِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَلَا كَذَلِكَ فِي بِنَاءِ غَيْرِهِ لِأَنَّ سَمَاعَهُ لِمَا مَضَى مِنَ الْخُطْبَةِ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَلَمْ يَعْزُضْ لَهُ مَا يُبْطِلُهُ فَجَازَ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ لَهُ فَاذْنَعُ مَا يُقَالُ كَيْفَ يَبْنِي غَيْرُهُ عَلَى فِعْلِهِ وَهُوَ نَفْسُهُ لَا يَبْنِي عَلَيْهِ (وَالْخَبَثِ) الَّذِي لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ فِي الْمُصَلِّي. (وَالسُّتْرِ) لِلْعَوْرَةِ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْأَصَحِّ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بَدَلًا عَنْ رَكْعَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَقِبَ الْخُطْبَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ مُسْتَوٍ.

(وَتُسَنُّ) الْخُطْبَةُ (عَلَى مَنْبَرٍ)، وَلَوْ فِي مَكَّةَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَخْطُبُ عَلَى بَابِ الْكَعْبَةِ وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ وَخُطْبَتُهُ ﷺ عَلَى بَابِهَا بَعْدَ الْفَتْحِ إِنَّمَا هُوَ لَتَعَدُّرِ مَنْبَرٍ ثُمَّ حِينَئِذٍ، وَلِهَذَا لَمَّا أَحْدَثَهُ مُعَاوِيَةُ ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى أَذَانِ الْجُمُعَةِ الْأَوَّلِ لَمَّا أَحْدَثَهُ هُوَ أَوْ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَيُسَنُّ وَضْعُهُ عَلَى يَمِينِ الْمِحْرَابِ أَيْ الْمُصَلِّي فِيهِ إِذِ الْقَاعِدَةُ أَنَّ كُلَّ مَا قَابَلَتْهُ يَسَارُكَ يَمِينُهُ وَعَكْسُهُ وَمَنْ ثُمَّ عَبَّرَ جَمْعٌ بِسَارِ الْمِحْرَابِ وَكَانَ الصَّوَابُ أَنَّ الطَّائِفَ بِالْكَعْبَةِ مُبْتَدِئٌ مِنْ يَمِينِهَا لَا يَسَارِهَا، وَمَنْبَرُهُ ﷺ كَانَ ثَلَاثَ دُرَجٍ غَيْرِ الْمُسَامَاةِ بِالْمُسْتَرَاكِ وَيُسَنُّ الْوُقُوفُ عَلَى الَّتِي تَلِيهَا لِلاتِّبَاعِ نَعَمْ إِنْ طَالَ وَقَفَّ عَلَى السَّابِعَةِ وَبَحَثَ أَنَّ مَا اعْتِدَ الْآنَ مِنَ التَّزْوِيلِ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى دَرَجَةِ سُفْلَى، ثُمَّ الْعَوْدُ بَدْعٌ قَبِيحَةٌ شَنِيعَةٌ (أَوْ) مَحَلٌّ (مُرْتَفِعٍ) إِنْ قُفِدَ الْمَنْبَرُ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ فَإِنْ قُفِدَ اسْتَنْدَ لِنَحْوِ خَشَبَةٍ (وَيُسَلَّمُ) نَدْبًا إِذَا دَخَلَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ لِإِقْبَالِهِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ (عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنْبَرِ) إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ لِلاتِّبَاعِ وَلِأَنَّهُ يُرِيدُ مُفَارَقَتَهُمْ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّدَتِ الصُّفُوفُ بَيْنَ الْبَابِ وَالْمَنْبَرِ لَا يُسَلَّمُ إِلَّا عَلَى الصَّفِّ الَّذِي عِنْدَ الْبَابِ وَالصَّفِّ الَّذِي عِنْدَ الْمَنْبَرِ وَالَّذِي يُتَجَّهُ وَهُوَ الْقِيَاسُ أَنَّهُ يُسَنُّ لَهُ السَّلَامُ عَلَى كُلِّ صَفٍّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ وَلَعَلَّ اقْتِصَارَهُمْ عَلَى ذَيْنِكَ لِأَنَّهُمَا أَكْثَرُ، ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ صَرَّحَ بِنَحْوِ ذَلِكَ وَمَرَّ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لَهُ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ لِلاتِّبَاعِ، وَإِنْ قَالَ كَثِيرُونَ بِتَنْدِيهَا لَهُ فَإِذَا صَعِدَ سَلَّمَ ثَالِثًا؛ لِأَنَّهُ اسْتَدْبَرَهُمْ فِي صُعودِهِ فَكَأَنَّهُ فَارَقَهُمْ (وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ) بِوَجْهِهِ كَهُمْ؛ لِأَنَّهُ اللَّائِقُ بِأَدَبِ الْخِطَابِ وَلَمَّا فِيهِ مِنْ تَوَجُّهِهِمْ لِلْقِبْلَةِ وَلِأَنَّهُ أَبْلَغُ لِقَبُولِ الْوَعْظِ وَتَأْيِيدِهِ وَمَنْ ثُمَّ كُرِّهَ خِلَافُهُ نَعَمْ يَظْهَرُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي اسْتِقْبَالِهِمْ لِنَحْوِ ظَهْرِهِ أَخَذًا مِنَ الْعِلَّةِ الثَّانِيَةِ وَلِأَنَّهُمْ مُحْتَاجُونَ لذلك فِيهِ غَالِبًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْاسْتِدَارَةِ الْمُنْدُوبَةِ لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ إِذْ أَمَرَ الْكُلُّ بِالْجُلُوسِ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، ثُمَّ بِالْاسْتِدَارَةِ بَعْدَ فِرَاقِهِ فِي غَايَةِ الْعُسْرِ وَالْمَشَقَّةِ (إِذَا صَعِدَ) الدَّرَجَةَ الَّتِي تَلِي مَجْلِسَهُ وَتُسَمَّى الْمُسْتَرَاكِ (وَيُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ) كَمَا مَرَّ لِلاتِّبَاعِ وَفِي الْمَرَاتِ الْمَذْكُورَةِ يَلْزَمُهُمْ عَلَى الْكِفَايَةِ الرُّدُّ (وَيَجْلِسُ، ثُمَّ) هِيَ بِمَعْنَى الْفَاءِ الَّتِي أَفَادَتْهَا عِبَارَةُ أَصْلِهِ (يُؤَذِّنُ بَيْنَ يَدَيْهِ) وَالْأُولَى اتِّحَادُ الْمُؤَذِّنِ لِلاتِّبَاعِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَبِقِرَاحِ الْأَذَانِ أَيْ وَمَا يُسَنُّ بَعْدَهُ مِنَ الذِّكْرِ

وَأَنْ تَكُونَ بَلِيغَةً مَفْهُومَةً قَصِيرَةً. وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا.

يُشْرَعُ فِي الْخُطْبَةِ وَأَمَّا الْأَذَانُ الَّذِي قَبْلَهُ عَلَى الْمَنَارَةِ فَأَحَدُهُ عُمَانُ ﷺ وَقِيلَ مُعَاوِيَةُ ﷺ لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْاِتِّبَاعِ أَفْضَلَ أَيْ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَأَن تَوَقَّفَ حُضُورُهُمْ عَلَى مَا بِالْمُنَازِلِ. (تنبيه) كَلَامُهُمْ هَذَا وَغَيْرُهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ اتِّخَاذَ مَرْقٍ لِلْخُطْبِ يَقْرَأُ الْآيَةَ وَالْخَبَرَ الْمَشْهُورَيْنِ بِدَعَا وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَدَّثَ بَعْدَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ قِيلَ لِكِتَابَتِهَا حَسَنَةً لِحَثِّ الْآيَةِ عَلَى مَا يُنْدَبُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ إِكْثَارِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الْيَوْمِ وَلِحَثِّ الْخَبَرِ عَلَى تَأَكُّدِ الْإِنْصَاتِ الْمُفَوَّاتِ تَرْكُهُ لِفَضْلِ الْجُمُعَةِ. بَلْ مَوْقِعٌ فِي الْإِثْمِ عِنْدَ كَثِيرِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ. ١٥. وَأَقُولُ يُسْتَدَلُّ لَذَلِكَ أَيْضًا بِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ مَنْ يَسْتَنْصِتُ لَهُ النَّاسَ عِنْدَ إِرَادَتِهِ خُطْبَةً مَتَى فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ فَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ يُنْدَبُ لِلْخُطْبِ أَمْرٌ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ يَسْتَنْصِتُ لَهُ النَّاسَ وَهَذَا هُوَ شَأْنُ الْمَرْقِيِّ فَلَمْ يَدْخُلْ ذِكْرُهُ لِلْخَبَرِ فِي حِزِّ الْبَدْعَةِ أَصْلًا فَإِنْ قُلْتُ لِمَ أَمَرَ بِذَلِكَ فِي مَتَى دُونَ الْمَدِينَةِ قُلْتُ لِاجْتِمَاعِ أَخْلَاطِ النَّاسِ وَجُفَاتِهِمْ، ثُمَّ فَاحْتِاجُوا لِمُنَبِّهِ بِخِلَافِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُنَبِّهُهُمْ بِقِرَاءَتِهِ ذَلِكَ الْخَبَرَ عَلَى الْمُنْبَرِ فِي خُطْبَتِهِ.

(وَأَنْ تَكُونَ) الْخُطْبَةُ (بَلِيغَةً) أَيْ فِي غَايَةِ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَرِصَانَةِ السَّبِكِ وَجَزَالَةِ اللَّفْظِ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ أَوْقَعُ فِي الْقَلْبِ بِخِلَافِ الْمُتَبَدِّلَةِ الرِّكِيكَةِ كَالْمُسْتَمْلَةِ عَلَى الْأَلْفَاظِ الْمَأْلُوفَةِ أَيْ فِي كَلَامِ الْعَوَامِ وَنَحْوِهِمْ وَيُؤْخَذُ مِنْ نَدْبِ الْبَلَاغَةِ فِيهَا حُسْنٌ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْخُطَبَاءِ مِنْ تَضْمِينِهَا آيَاتٍ وَأَحَادِيثَ مُنَاسِبَةً لِمَا هُوَ فِيهِ إِذِ الْحَقُّ أَنَّ تَضْمِينَ ذَلِكَ وَالْاِقْتِيسَاسَ مِنْهُ وَلَوْ فِي شِعْرِ جَائِزٍ، وَإِنْ غَيَّرَ نَظْمَهُ وَمِنْ ثَمَّ اقْتَضَى كَلَامُ صَاحِبِ الْبَيَانِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا مُحْظُورَ فِي أَنْ يُرَادَ بِالْقُرْآنِ غَيْرُهُ كـ ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾ [الحجر ٤٦] لِمُسْتَأْذِنٍ نَعَمْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ مُجَوِّدٍ حَرَمٌ بَلْ رَبَّمَا أَفْضَى إِلَى الْكُفْرِ وَمِنْ ذِكْرِ مَا يَنْبَسِبُ الزَّمَنَ وَالْأَحْوَالَ الْعَارِضَةَ فِيهِ فِي خُطْبَتِهِمْ لِلْاِتِّبَاعِ وَلَآنَ مِنْ لَازِمِ رِعَايَةِ الْبَلَاغَةِ رِعَايَةُ مُفْتَضَى ظَاهِرِ الْحَالِ فِي سَوْقِ مَا يُطَاقُهُ (مَفْهُومَةً) أَيْ قَرِيبَةً الْفَهْمِ لِأَكْثَرِ الْحَاضِرِينَ لِأَنَّ الْغَرِيبَ الْوَحْشِيَّ لَا يُتَنَفَّعُ بِهِ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَتَكَرَّرَ الْكَلِمَاتُ الْمُشْتَرَكَةُ أَيْ بَيْنَ مَعَانٍ عَلَى السَّوَاءِ وَالْبَعِيدَةِ عَنِ الْإِفْهَامِ وَمَا تُتَكَرَّرُ عُقُولُ بَعْضِ الْحَاضِرِينَ. ١٥. وَقَدْ يَحْرُمُ الْآخِرُ إِنْ أَوْقَعَ فِي مُحْظُورٍ (قَصِيرَةً) يَعْنِي مُتَوَسِّطَةً فَلَا يُنَافِي نَدْبَ قِرَاءَةِ قِيَامٍ فِي أَوَّلِهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّوِيلَةَ تُمَلُّ وَتُضَجَّرُ وَلِلْأَمْرِ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ بِقَصْرِهَا وَتَطْوِيلِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ إِنْ ذَلِكَ مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ فَهِيَ قَصِيرَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَوَسِّطَةً فِي نَفْسِهَا فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُثَنِّ خِلَافًا لِمَنْ رَزَعَهُ (وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَ) لَا (شِمَالًا) وَلَا خَلْفًا (فِي شَيْءٍ مِنْهَا)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِدَعَا وَيُكَرَّهُ دَقُّ الدَّرَجِ فِي صُعودِهِ وَإِفْتَاءُ الْغَزَالِيِّ بِنَدْبِهِ تَنْبِيْهًُا لِلنَّاسِ ضَعِيفٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا مَرَّ مِنْ نَدْبِ الْمَرْقِيِّ وَالدُّعَاءِ قَبْلَ الْجُلُوسِ وَسَاعَةِ الْإِجَابَةِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ جُلُوسِهِ إِلَى فَرَاغِ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ نَحْوِ خَمْسِينَ قَوْلًا فِيهَا وَذِكْرُ شِعْرِ فِيهَا وَاعْتِرَاضُ بِأَنَّهُ عَمَرَ كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ فِيهَا:

خَفِّضْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وَيَعْتَمِدُ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَا وَنَحْوِهِ. وَيَكُونُ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا نَحْوُ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ. وَإِذَا فَرَغَ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ وَبَادَرَ الْإِمَامُ لِيُبْلَغَ الْمِحْرَابَ مَعَ فَرَاغِهِ. وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَافِقِينَ جَهْرًا.

فليس بآتيك منهيها ولا قاصِرُ عَنْكَ مأمورها
وَيُجَابُ بِأَنْ هَذَا بِتَسْلِيمِ صِحَّتِهِ عَنْهُ رَأْيٌ لَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسُكُوتُهُمْ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِعَدَمِ الْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتَسَامَحُونَ فِي ذَلِكَ (وَأَنْ يَعْتَمِدَ) فِي حَالِ خُطْبَتِهِ (عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَا) وَنَحْوِهِ كَالْقُوسِ لِلاتِّبَاعِ وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ الدِّينَ قَامَ بِالسَّلَاحِ وَيَقْبِضُ ذَلِكَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى لِأَنَّهُ الْعَادَةُ فِي مُرِيدِ الضَّرْبِ وَالرَّمِي.

وَيَشْغَلُ يَمِينَهُ بِحَرْفِ الْمَنْبَرِ الَّذِي لَيْسَ عَلَيْهِ دَرَقُ طَيْرٍ وَلَا تَهْ نَحْوُ عَاجٍ وَلَا بَطَلَتْ خُطْبَتُهُ بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ مَسَّتْ يَدُهُ ذَلِكَ أَبْطَلَ مُطْلَقًا وَإِلَّا، فَإِنْ قَبَضَهُ بِهَا وَانْجَرَّ بِجَرِّهِ أَبْطَلَ وَإِلَّا فَلَا فَإِنْ لَمْ يَشْغَلْهَا بِهِ وَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى أَوْ أَرْسَلَهُمَا إِنْ أَمِنَ الْعَبَثَ نَظِيرًا مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ (وَأَنْ) (يَكُونَ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْخُطْبَتَيْنِ (نَحْوُ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ) تَقْرِيبًا خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجَبِهِ وَيَشْتَغِلُ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ وَالْأَفْضَلُ سُورَةُ الْإِخْلَاصِ، وَلَوْ طَوَّلَ هَذَا الْجُلُوسَ بِحَيْثُ انْقَطَعَتْ بِهِ الْمَوَالَاةُ بَطَلَتْ خُطْبَتُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَوَالَاةَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ بِخِلَافٍ مَا لَوْ طَوَّلَ بَعْضُ الْأَرْكَانِ بِمُنَاسِبٍ لَهُ (وَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ وَبَادَرَ الْإِمَامُ) نَدْبًا (لِيُبْلَغَ الْمِحْرَابَ مَعَ فَرَاغِهِ) تَحْقِيقًا لِلْمَوَالَاةِ، (وَيَقْرَأُ فِي) الرُّكْعَةِ (الْأُولَى الْجُمُعَةَ) أَوْ سَبَّحَ (وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَافِقِينَ) أَوْ هَلْ أَتَاكَ لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ لَكِنْ الْأَوَّلِيَانِ أَفْضَلُ، وَلَوْ لَغِيْرَ مُحْصُورِينَ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَا وَرَدَ بِخُصُوصِهِ لَا تَفْصِيلَ فِيهِ.

ولو ترك ما في الأولى قرأه مع ما في الثانية، وإن أدى ليطوليلها على الأولى لتأكيد أمر هاتين السورتين، ولو قرأ ما في الثانية في الأولى عكس في الثانية لئلا تخلو صلاته عنهما، ولو اقتدى في الثانية فسمع قراءة الإمام للمنافقين فيها فظاهر أنه يقرأ المنافقين في الثانية أيضًا، وإن كان ما يدركه أول صلاته؛ لأن السنة له حينئذ الاستماع فليس كتارك الجمعة في الأولى وقارئ المنافقين فيها حتى تسن له الجمعة في الثانية فإن لم يسمع وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها احتمل أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وأن يقال يقرأ المنافقين لأن السورة ليست متأصلة في حقه (جهراً) إجماعاً ويسن أيضاً لمسبق قام ليأتي بثانيته.

(فائدة) ورد أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يُثْنِيَ رِجْلَهُ الْفَاتِحَةَ وَالْإِخْلَاصَ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ سَبْعًا سَبْعًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بَعْدَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَفِي رِوَايَةِ لَابِنِ السُّتِّيَّ أَنَّ ذَلِكَ بِإِسْقَاطِ الْفَاتِحَةِ يُعِيدُ مِنَ السَّوِّ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفِي رِوَايَةِ بَزِيدَةَ وَقَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ حَفِظَ لَهُ دِينُهُ وَدُنْيَاهُ وَأَهْلُهُ وَوَلَدُهُ اهـ.

فَصْلُ يَسْنُ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا

وقيلَ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَوَقْتُهُ مِنَ الْفَجْرِ، وَتَقْرِيبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ، فَإِنْ عَجَزَ تَيَمَّمْ فِي الْأَصَحِّ.

وَمِنَ الْمَسْنُونِ غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكُسُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ. وَلِغَائِلِ الْمَيِّتِ

(فصل في آدابها والأغسال المسنونة)

(يَسْنُ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا) أي مُرِيد حُضُورِهَا، وَإِنْ لَمْ تَلَزَمْهَ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ وَصَرَفَهَا عَنْ الْوُجُوبِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» ^(١) أَي فَبِالسَّنَةِ أَي بِمَا جَوَزَتْهُ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْوُضُوءِ أَخَذَ وَنَعِمَتْ الْخَصْلَةُ هِيَ وَلَكِنَّ الْغُسْلَ مَعَهَا أَفْضَلُ وَيَتَّبِعِي لِصَانِمٍ خُشْيٍ مِنْهُ مُفْطَرًّا، أُولُو عَلَى قَوْلِ تَرْكِهِ وَكَذَا سَائِرُ الْأَغْسَالِ (وَقِيلَ) يَسْنُ الْغُسْلُ (لِكُلِّ أَحَدٍ)، وَإِنْ لَمْ يُرَدِّ الْحُضُورَ كَالْعِيدِ وَفَرَّقَ الْأَوَّلَ بِأَنَّ الزَّيْنَةَ تَمَّ مَطْلُوبَةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ وَهُوَ مِنْ جُمْلَتِهَا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ سَبَبَ مَشْرُوعِيَّتِهِ دَفْعُ لِرِيحِ الْكُرْهِ عَنْ الْحَاضِرِينَ (وَوَقْتُهُ مِنَ الْفَجْرِ) الصَّادِقُ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ عَلَّقَتْهُ بِالْيَوْمِ وَفَارَقَ غُسْلَ الْعِيدِ بِأَنَّ صَلَاتَهُ تُفَعَّلُ أَوَّلَ النَّهَارِ غَالِبًا فَوُسَّعَ فِيهِ بِخِلَافِ هَذَا (وَتَقْرِيبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ) إِلَيْهَا (أَفْضَلُ)؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي دَفْعِ الرِّيحِ الْكُرْهِ، وَلَوْ تَعَارَضَ مَعَ التَّبَكُّيرِ قَدَّمَهَ حَيْثُ أَمِنَ الْفَوَاتِ عَلَى الْأُجْهِ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ وَمَنْ تَمَّ كُرَّةَ تَرْكِهِ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ بَحْثِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ إِنْ قَلَّ تَغَيَّرَ بَدَنُهُ بَكَرَ وَإِلَّا اغْتَسَلَ وَلَا يُبْطِلُهُ طَرُؤُ حَدِيثٍ، وَلَوْ أَكْبَرَ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْمَاءِ لِلْغُسْلِ بِطَرِيقِهِ السَّابِقِ فِي التَّيَمُّمِ (تَيَمَّمْ) بَنِيَّةً بَدَلًا عَنِ الْغُسْلِ أَوْ بَنِيَّةً طَهَّرَ الْجُمُعَةَ وَقَوْلُ الشَّارِحِ تَبَعًا لِلِاسْتَوْيِّ بَنِيَّةُ الْغُسْلِ مُرَادُهُ نِيَّةُ تَحْصُلِ ثَوَابِهِ وَهِيَ مَا ذَكَرْتَهُ (فِي الْأَصَحِّ) كَسَائِرِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ وَلِأَنَّ الْقَصْدَ النِّظَافَةَ وَالْعِبَادَةَ فَإِذَا فَاتَتْ تِلْكَ بَقِيَتْ هَذِهِ وَهَلْ يُكْرَهُ تَرْكُ التَّيَمُّمِ إِعْطَاءً لَهُ حُكْمٌ مُبَدِّلُهُ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ أَوْ لَا لِقَوَاتِ الْغَرَضِ الْأَصْلِيِّ فِيهِ مِنَ النِّظَافَةِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ، وَلَوْ وَجَدَ مَاءٌ يَكْفِي بَعْضَ بَدَنِهِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا مَا يَجِيءُ فِي غُسْلِ الْإِحْرَامِ، وَلَوْ فَقَدَ الْمَاءَ بِالْكُلِّيَّةِ سُنَّ لَهُ بَعْدَ أَنْ يَتَيَمَّمَّ عَنْ حَدِيثِهِ تَيَمَّمْ عَنِ الْغُسْلِ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَيَمُّمِ بَنِيَّتَيْهِمَا فَقِيَاسٌ مَا مَرَّ آخِرَ الْغُسْلِ حُصُولُهُمَا وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِضَعْفِ التَّيَمُّمِ (وَمِنَ الْمَسْنُونِ غُسْلُ الْعِيدِ) لِمَا مَرَّ (وَالْكُسُوفِ) الشَّامِلِ لِلْخُسُوفِ (وَالِاسْتِسْقَاءِ) لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لَهُمَا وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِأَوَّلِ الْكُسُوفِ وَإِرَادَةُ الْجَمَاعِ لِصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ (وَالْغُسْلُ لِغَائِلِ الْمَيِّتِ) الْمُسْلِمِ وَغَيْرِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ» ^(٢) وَصَرَفَهُ عَنِ الْوُجُوبِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غُسْلِ

(١) [حسن] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٣٥٤]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ٤٩٧]، والنسائي في (سننه) [رقم / ١٣٨٠]، وغيرهم من حديث: سمرة بن جندب رضي الله عنه.

قلت: حديث حسن. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم / ٣٤١].

(٢) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢ / ٢٨٠]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ١٤٦٣]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم / ١١٦١]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للالباني [رقم / ١٤٤].

والمجنون والمُعْمَى عليه إذا أفاقا. والكافر إذا أسلم، وأغسل الحَجَّ، وأَكْذَها غُسْلُ غاسِلٍ المَيِّتِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ، وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ. قُلْتُ: الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ وَرَجَحَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيُسَنُّ التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا

مَيِّتِكُمْ غُسْلُ إِذَا غَسَلْتُمُوهُ»^(١) وَقَيْسَ بِمَيِّتِنَا مَيِّتٌ غَيْرِنَا. (و) غُسْلُ (الْمَجْنُونِ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا)؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُعْمَى عَلَيْهِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَقَيْسَ بِهِ الْمَجْنُونُ بَلْ أَوَّلَى لِأَنَّهُ مَظَنَّةٌ لِإِنْزَالِ الْمَنِيِّ وَلَمْ يُلْحَقِ بِالنَّوْمِ فِي كَوْنِهِ مَظَنَّةٌ لِلْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ عَلَيْهِ وَهَنَا خُرُوجِ الْمَنِيِّ يُشَاهَدُ فَإِذَا لَمْ يَزَلْ لَمْ يَوْجَدْ مَظَنَّةً وَيَتَوَيَّ هُنَا رَفْعُ الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّهُ غُسْلُهُ لَاحْتِمَالِهَا كَمَا تَقَرَّرَ وَجُزْئُهُ بِفَرْضِ وَجُودِهَا إِذَا لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي وَضْعِ الْإِحْتِيَاظِ (و) غُسْلُ (الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ) أَيَّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ لِلأَمْرِ بِهِ صَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانٍ وَغَيْرُهُ وَلَمْ يَجِبْ لِأَنَّهُ كَثِيرِينَ أَسْلَمُوا وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ وَيَتَوَيَّ هُنَا سَبَبُهُ كَسَائِرِ الْأَغْسَالِ إِلَّا غُسْلَ ذَيْنِكَ كَمَا مَرَّ مَا لَمْ يَحْتَمِلْ وَقُوعَ جَنَابَةٍ مِنْهُ قَبْلُ فَيَضُمُّ نَدْبًا إِلَيْهَا نِيَّةَ رَفْعِ الْجَنَابَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، أَمَّا إِذَا تَحَقَّقَ وَقُوعُهَا مِنْهُ قَبْلُ فَلْيُزِمُهُ الْغُسْلُ، وَإِنْ اغْتَسَلَ فِي كُفْرِهِ لِيُطْلَانَ نِيَّتُهُ (وَأَغْسَالُ الْحَجِّ) الشَّامِلِ لِلْعُمْرَةِ الْآتِيَةِ وَغُسْلِ اعْتِكَافِ وَأَذَانِ وَدُخُولِ مَسْجِدِ وَحَرَمِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ لِحَلَالٍ وَلِكُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنْ حَضَرَ الْجَمَاعَةَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لِحُضُورِ الْجَمَاعَةِ لَا يَخْتَصِرُ بِرَمَضَانَ فَتَضَمُّهُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى نَدْبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهَا لِشَرَفِ رَمَضَانَ وَلِحَلْقِ عَانَةٍ أَوْ نَتْفٍ إِبْطٍ كَمَا صَحَّ عَنْ أَبِي عُمَرَ وَعَبَّاسٍ ﷺ وَلِيْلُوعٍ بِالسِّنِّ وَلِحِجَامَةٍ أَوْ نَحْوِ فَصْدٍ وَلِخُرُوجٍ مِنْ حَمَامٍ وَلِتَغْيِيرِ الْجَسَدِ وَكَذَا عِنْدَ كُلِّ حَالٍ يَفْتَضِي تَغْيِيرَهُ وَعِنْدَ كُلِّ مَجْمَعٍ مِنْ مَجَامِعِ الْخَيْرِ وَعِنْدَ سَيَلَانِ الْوُدِيِّ (وَأَكْذَها غُسْلُ غَاسِلِ الْمَيِّتِ) لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كَرَاهَةُ تَرْكِهِ أَيْضًا (ثُمَّ) غُسْلُ (الْجُمُعَةِ وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ) فَقَالَ: إِنْ غُسْلُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْهُ لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ فِيهِ مَعَ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ أَيْضًا، وَاسْتَشْكَلَ بَأَنَّ الْقَدِيمَ يَرَى وَجُوبَ غُسْلِ غَاسِلِ الْمَيِّتِ وَسُنِّيَّةَ غُسْلِ الْجُمُعَةِ فَكَيْفَ تُفَضَّلُ سُنَّةٌ عَلَى وَاجِبٍ وَرُدُّ بَأَنَّ لَهُ قَوْلًا فِيهِ بِوُجُوبِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ أَيْضًا (قُلْتُ الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ وَرَجَحَهُ الْأَكْثَرُونَ وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ) فِي أَفْضَلِيَّةِ غُسْلِ الْمَيِّتِ عَلَى غُسْلِ الْجُمُعَةِ (حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَيُّ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ فَلَا يَرُدُّ خَبَرٌ «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا»^(٢)، وَإِنْ صَحَّحَ لَهُ بَعْضُ الْحَفَاطِ مِائَةً وَعِشْرِينَ طَرِيقًا عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَجَّحَ وَقَفَّهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَصَحَّحَ جَمْعَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْجَنَابَةِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمِنَ الْحِجَامَةِ وَغُسْلِ الْمَيِّتِ) وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِلْقَدِيمِ وَلَا لِلْجَدِيدِ وَمِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ لَوْ أَوْصَى بِمَاءٍ لِلأَوَّلَى بِهِ.

(وَيُسَنُّ) لِغَيْرِ مَعْدُورٍ (التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا) مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِغَيْرِ الْخَطِيبِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّ

(١) [صحيح] أخرجه: الحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [١/٥٤٣]، من حديث: ابن عباس ﷺ.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للألباني [رقم/٥٤٠٨].

(٢) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

ماشياً، بسكينة. وأن يشتغل في طريقه

للجائي بعد اغتساله غسل الجنابة أي كغسلها وقيل حقيقة بأن يكون جامعاً لأنه يسُنُّ ليلة الجمعة أو يومها «في الساعة الأولى بدنة والثانية بقرة والثالثة كبشا أقرن والرابعة دجاجة والخامسة غصفوراً والسادسة بيضة»^(١)، والمراد أن ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطلَّ اليوم أم قصر ويؤيده الخبر الصحيح «يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة» ومن جاء أول ساعة أو وسطها أو آخرها يشتركون في أصل البدنة مثلاً لكنهم يتفاوتون في كماليها وإنما عبر في الخبر بالرواح الذي هو حقيقة في الخروج بعد الزوال ومن ثم أخذ منه غيرنا أن الساعات من الزوال؛ لأنه خروج لما يؤتى به بعده على أن الأزهرى قال: إنه يستعمل حقيقة أيضاً في مطلق السير، ولو ليلاً وتسليم أن هذا مجاز تتعين إرادته لخبر يوم الجمعة المذكور أما الإمام فيسنُّ له التأخير إلى وقت الخطبة للتابع، وقد يجب التبكير كما مر في بعيد الدار ويسنُّ لمطيق المشي أن يأتي إليها ككل عبادة (ماشياً) إلا لعذر للخبر الصحيح «من غسل» أي بالتخفيف على الأرجح يوم الجمعة أي رأسه أو زوجته لما مر من ندب الجماع ليلتها أو يومها كذا قالوه وظاهره استواءهما لكن ظاهر الحديث أنه يومها أفضل ويوجه بأن القصد منه أصالة كف بصره عما لعله يراه فيشتغل قلبه وكلما قرب من خروجه يكون أبلغ في ذلك «واغتسل وبكر» أي بالتشديد على الأشهر أتى بالصلاة أول وقتها وبالتخفيف خرج من بينه باكراً «وابتكر» أي أدرك أول الخطبة أو تأكيد ومسى ولم يركب أي في جميع الطريق «ودنا من الإمام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة» أي من محل خروجه إلى مصلاه فلا يقطع الثواب كما قاله بعضهم بوصوله للمسجد بل يستمر فيه أيضاً إلى مصلاه، وكذا في المشي لكل صلاة عمل سنة أجر صياها وقيامها قيل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليتنبه له ومحلّه في غير نحو الصلاة بمسجد مكة لما يأتي في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه إلى ما يفوق هذا بمراتب لا سيما إن انضم إليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها وأن يكون طريق ذهابه أطول؛ لأنه أفضل ويتخير في عوده بين الركوب والمشى كما يأتي في العيد وأن يكون مشبّه (بسكينة) للأمر به مع النهي عن السعي أي العدو رواه الشيخان ومن ثم كرهه وكذا في كل عبادة. والمراد بقوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا﴾ [البقرة: ١٩] امضوا أو احضروا كما قرئ به شاذاً نعم إن لم يدرِكها إلا بالسعي، وقد أطاقه وجب أي، وإن لم يلق به ويحتمل خلافه أخذاً من أن فقد بعض اللباس اللاتي به عذر فيها إلا أن يفرق (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) محل الصلاة (بقراءة أو ذكر) وأفضله الصلاة على النبي ﷺ قبل الخطبة وكذا إن لم يسمعها كما مر للأخبار المُرغبة في ذلك وإنما تكره القراءة في الطريق إن انتهى عنها (ولا يتخطى) رقب الناس للنهي الصحيح عنه فيكره له ذلك كراهة شديدة بل اختار في

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٨٤١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٨٥٠]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، دون ذكر العصفور.

وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ، وَطَيِّبٍ،

الروضة حُرْمَتَهُ وعليها كثيرون نَعَمَ للإمام التَّخَطِّيَّ للمُنْبَرِّ أو المِحْرَابِ إذا لم يجد طَرِيقًا سِوَاهُ وَكَذَا لِغَيْرِهِ إِذَا أَدْنَوْا لَهُ فِيهِ لَا حَيَاءَ عَلَى الْأَوَجِّهِ نَعَمَ إِنْ كَانَ فِيهِ إِثَارٌ بِقُرْبَةِ كُرْهِ لَهُمْ أَوْ كَانُوا نَحْوَ عَبِيدِهِ أَوْ أَوْلَادِهِ أَوْ كَانَ الْجَالِسُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ وَالْجَانِي مِمَّنْ تَتَعَقَّدُ بِهِ فَيَتَخَطَّى لِيَسْمَعَ أَوْ وَجَدَ فُرْجَةً بَيْنَ يَدَيْهِ لِيَقْصِرَهُمْ لَكِنْ يُكْرَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى صَفَّتَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا أَوْ لَمْ يَرْجُ أَنَّهُمْ يَسُدُّونَهَا عِنْدَ الْقِيَامِ قَالَ جَمْعٌ وَلَا يُكْرَهُ لِمُعْظَمِ أَلْفِ مَوْضِعًا وَقَيَّدَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِمَنْ ظَهَرَ صَلَاحُهُ وَوَلَايَتُهُ لِيَتَبَرَّكَ النَّاسُ بِهِ وَقَضَيْتُهَا أَنَّ مَحَلَّهُ فِي تَخَطِّي مَنْ يَعْرِفُونَهُ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ حِينَئِذٍ بَيْنَ أَنْ يَتَخَطَّى لِمَوْضِعِ أَلْفَةٍ وَغَيْرِهِ.

(وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ) لِلْحَثِّ عَلَى ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ وَأَفْضَلُهَا الْأَبْيَضُ فِي كُلِّ زَمَنِ حَيْثُ لَا عُذْرٌ عَلَى الْأَوَجِّهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ وَكُفُّوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»^(١) وَيَلِي الْأَبْيَضُ مَا صُبَّغَ قَبْلَ نَسِجِهِ وَيُكْرَهُ مَا صُبَّغَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَلْبَسْهُ كَذَا ذَكَرَهُ جَمْعٌ مُتَّفَقٌ مَوْجُودٌ وَإِعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنْ إِبْطَالَ الصَّحَابَةُ لِلْبَيْسِ ﷺ الْمَصْبُوغَ عَلَى اخْتِلَافٍ أَلْوَانِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَفِي حَدِيثٍ اخْتَلَفَ فِي ضَعْفِهِ أَنَّهُ ﷺ أَنَّى لَهُ بَعْدَ غُسْلِهِ بِمِلْحَفَةٍ مَصْبُوغَةٍ بِالْوَرَسِ فَالْتَحَفَ بِهَا قَالَ رَاوِيهِ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَأَنِّي أَنْظُرُ أَثَرَ الْوَرَسِ عَلَى عُنُقِهِ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهَا مَصْبُوغَةٌ بَعْدَ النَسِجِ بَلْ يَأْتِي قُبَيْلَ الْعِيدِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ بِالْوَرَسِ حَتَّى عِمَامَتَهُ وَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ (وَطَيِّبٌ) لِغَيْرِ صَائِمٍ عَلَى الْأَوَجِّهِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْغُسْلِ وَلُبْسِ الْأَحْسَنِ وَالطَّيِّبِ وَالْإِنْصَاتِ وَتَرْكِ التَّخَطِّيِّ يُكْفَرُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ وَيُسْنُ لِلتَّخَطِّيِّ أَنْ يُبَالِغَ فِي حُسْنِ الْهَيْئَةِ وَفِي مَوْضِعٍ مِنَ الْإِحْيَاءِ يُكْرَهُ لَهُ لُبْسُ السَّوَادِ أَيْ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَتَبِعَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فَقَالَ إِدَامَةُ لُبْسِهِ بَدْعَةٌ لَكِنْ قَضِيَّةٌ تَعْبِيرُهُ بِالْإِدَامَةِ أَنَّهُ لَا بَدْعَةَ فِي غَيْرِهَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي وَقَوْلُ الْمَاوَرْدِيِّ يَنْبَغِي لُبْسُهُ يُحْمَلُ عَلَى زَمَنِهِ مِنْ مَنَعَ الْعَبَّاسِيِّينَ الْخُطْبَاءَ إِلَّا بِهِ مُسْتَنْدِينَ فِيهِ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَأَبُو نُعَيْمٍ وَابْنُ هَبَّاقٍ عَنْ جَدِّهِمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «مَرَرْتُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَإِذَا مَعَهُ جَبْرِيلُ وَأَنَا أَظُنُّهُ دَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ فَقَالَ جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُ أَوْضَحُ الثِّيَابِ وَإِنْ وَلَدَهُ يَلْبَسُونَ السَّوَادَ»^(٢)، فَإِنْ قُلْتُ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ^(٣) وَأَنَّهُ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٤٧/١]، وأبو داود في (سننه) [رقم / ٣٨٧٨]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ٩٩٤]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

قلت: حديث صحيح . ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للآلباني [رقم / ٢٠٢٦] .

(٢) [سند ضعيف] أخرجه: ابن عدي في (الكامل) [٢٢٩/٢]، ومن طريقه: البيهقي في (دلائل النبوة) [٦/ ٥١٨]، من حديث: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا به نحوه .

قلت: سند ضعيف .

(٣) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ١٣٥٨]، وغيره من حديث: جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وإزالة الظفر

خَطَبَ النَّاسَ وَعَلِيهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ «دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلِيهِ شُقَّةٌ سَوْدَاءُ»^(٢) وَفِي أُخْرَى عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ «كَانَ لَهُ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ يَلْبَسُهَا فِي الْعِيدَيْنِ وَيُرْخِيهَا خَلْفَهُ»^(٣) وَفِي أُخْرَى لِلطَّبْرَانِيِّ «أَنَّهُ عَمَّمَ عَلِيًّا بِعِمَامَةٍ سَوْدَاءَ وَأَرْسَلَهُ إِلَى خَيْبَرَ»^(٤) وَنُقِلَ لُبْسُ السَّوَادِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ قُلْتُ هَذِهِ كُلُّهَا وَقَائِعٌ فِعْلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ فَقَدَّمَ الْقَوْلَ وَهُوَ الْأَمْرُ بِلُبْسِ الْبَيَاضِ عَلَيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا لُبْسُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَلْ فِي نَحْوِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّهُ أَرْهَبُ وَفِيهِ يَوْمُ الْفَتْحِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ مِلَّتَهُ لَا تَتَغَيَّرُ إِذْ كُلُّ لَوْنٍ غَيْرُهُ يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ وَفِي الْعِيدِ لِأَنَّ الْأَرْقَعَ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الْبَيَاضِ كَمَا يَأْتِي (وإزالة الظفر) مِنْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ لَا أَحَدَهُمَا فَيُكْرَهُ كَلْبُسُ نَحْوِ نَعْلِ أَوْ خُفٍّ وَاجِدَةٌ لِغَيْرِ عُذْرٍ وَشَعْرٍ نَحْوِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ لِغَيْرِ مُرِيدٍ التَّضْحِيَةِ فِي عَشْرِ الْحِجَّةِ وَذَلِكَ لِلتَّابِعِ رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَقَصَّ شَارِبَهُ حَتَّى تَبْدُو حُمْرَةُ الشَّفَةِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْإِحْفَاءِ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ وَيُكْرَهُ اسْتِثْنَاؤُهُ وَحَلْقُهُ وَنَوَزَعُ فِي الْحَلْقِ بِصِحَّةٍ وَرُودِهِ وَلِذَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ عَلَى مَا قِيلَ، وَالَّذِي فِي مُعْنَى الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَصِّ وَنَقَلَ الطُّحَاوِيُّ عَنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ وَزُفَّرَ أَنَّ إِحْفَاءَهُ أَفْضَلُ مِنْ قَصِّهِ، فَإِنْ قُلْتُ مَا جَوَابُنَا عَنْ صِحَّةِ خَبَرِ الْحَلْقِ قُلْتُ هِيَ وَاقِعَةٌ فِعْلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْصُ مَا يُمَكِّنُ قَصَّهُ وَيَحْلِقُ مَا لَا يَتَيَسَّرُ قَصُّهُ مِنْ مَعَاطِفِهِ الَّتِي يَعْسُرُ قَصُّهَا فَإِنْ قُلْتُ فَهَلْ نَقُولُ بِذَلِكَ قُلْتُ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَلَهُ وَجْهُ ظَاهِرٌ إِذْ بِهِ يَجْتَمِعُ الْحَدِيثَانِ عَلَى قَوَاعِدِنَا فَلْيَتَعَيَّنْ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا مَا أَمَكَّنَ وَاجِبٌ وَحَلْقُ الرَّأْسِ مُبَاحٌ إِلَّا أَنْ تَأْدَى بِبَقَاءِ شَعْرِهِ أَوْ شَقَّ عَلَيْهِ تَعَهُدُهُ فَيَنْدُبُ وَخَبَرُ «مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ أَرْبَعِينَ مَرَّةً فِي أَرْبَعِينَ أَرْبَعَاءَ صَارَ فَقِيهًا»^(٥) لَا أَصْلَ لَهُ، وَالْمُعْتَمَدُ فِي كَيْفِيَّةِ تَقْلِيمِ الْيَدَيْنِ أَنْ يَبْدَأَ بِمُسَبَّحَةٍ يَمِينِهِ إِلَى خَنْصَرِهَا، ثُمَّ إِهَامِهَا، ثُمَّ خَنْصَرِ يَسَارِهَا إِلَى إِهَامِهَا عَلَى التَّوَالِي

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم/١٣٥٩]، من طريق: جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه به.

(٢) [سند ضعيف] أخرجه: ابن أبي شيبة في (المصنف) [رقم/٢٥٤٦٦/٢ طبعة: عوامة]، من حديث: ابن عمر رضي الله عنهما.

قلت: سند ضعيف.

(٣) [سند ضعيف] أخرجه: ابن عدي في (الكامل) [٢/٢٢٩]، ومن طريقه: ابن الجوزي في (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) [١/١٠٠]، من حديث: جابر رضي الله عنه.

قلت: سند ضعيف.

(٤) [سند ضعيف] أخرجه: الطبراني كما في (جمع الزوائد) للهيتمي [٥/٤٨٨] - ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتب الطبراني -، وهو في (معجم الصحابة) للبغوي [رقم/٢٣٥٣]، من حديث: عبد الله بن بسر رضي الله عنه.

قلت: سند ضعيف.

(٥) [لا أصل له] كما قال المؤلف. ينظر: (كشف الخفاء ومزيل الإلباس) للعجلوني [٢/١٤٦٨].

والرَّيحِ قُلْتُ: وَأَنْ يَقْرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ، وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَحْرُمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ

والرجلين أن يبدأ بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي وخبر «من قص أظفاره مخالفا لم ير في عينيه رمدا»^(١) قال الحافظ السخاوي هو في كلام غير واحد ولم أجده وأثره الحافظ الدمياطي عن بعض مشايخه ونص أحمد على استحبابه اهـ وكذا مما لم يثبت خبر «فرقوها فرق الله همومكم»^(٢) وعلى السنة الناس في ذلك وآياته أشعار منسوبة لبعض الأئمة وكلها زور وكذب ويتبعي البدار بغسل محل القلم لأن الحك به قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة يوم الجمعة لورود كل وكرة المحب الطبري تنف الأنف قال بل يقصه لحديث فيه قيل بل في حديث أن في بقائه أمانا من الجذام (والريح) الكريه ونحوه كالوسخ لئلا يؤذى وهذه كلها لا تختص بالجمعة بل تسن لكل من أراد الحضور عند الناس لكتبتها فيها أكد. (قلت وأن يقرأ الكهف) فيه رد على من شذف فكرة ذكر ذلك من غير سورة (يومها وليلتها) والأفضل أولهما مبادرة للخبر وحذرا من الإهمال وأن يكثر منها فيهما للخبر الصحيح «أن الأول يضيء له من النور ما بين الجمعتين»^(٣) ولخبر الدارمي «أن الثاني يضيء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق»^(٤) وحكمة ذلك أن فيها ذكر القيامة وأحوالها ومقدماتها وهي تقوم يوم الجمعة كما في مسلم ولشبهه بها في اجتماع الخلي فيها (ويكثر الدعاء) في يومها رجاء أن يصادف ساعة الإجابة وهي لحظة لطيفة وأرجاها من حين يجلس الخطيب على المنبر إلى فراغ الصلاة كما مر وفي أخبار أنها في غير ذلك ويجمع بينها بنظير المختار في ليلة القدر أنها تتقل وفي ليلتها لما جاء عن الشافعي رضي الله عنه أنه بلغه أن الدعاء يستجاب فيها وأنه استحبها فيها، (والصلاة على رسول الله ﷺ) في يومها وليلتها للأخبار الصحيحة الآمرة بذلك والناصة على ما فيه من عظيم الفضل والثواب كما بينتها في كتابي الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود ويؤخذ منها أن الإكثار منها أفضل منه بذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من لزمته، فإن قلت: كيف أضاف «ذي» بمعنى صاحب إلى معرفة؟ قلت: أل هنا يصح أن تكون للجنس أو العهد الذهني، وكل منهما في معنى النكرة كما هو مقرر في محله؛ فصحت الإضافة لذلك وإضافتها للعلم في أنا الله ذو بكة بتقدير تنكيره أيضا نظير ما قاله الرضي في فرعون موسى وموسى بني إسرائيل

(١) [موضوع] قال ابن القيم عنه: (من أقبح الموضوعات). ينظر: (المنار المنيف) لابن القيم (ص/ ١٤٠).

(٢) [لا أصل له] ينظر: (الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية) (١/ ٩٤).

(٣) [صحيح] أخرجه: الحاكم في (المستدرک على الصحيحين) [٢/ ٣٩٩]، من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للآلبي [رقم/ ٧٣٦].

(٤) [صحيح] مضى تخريجه قريبا.

التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْخُطِيبِ فَإِنْ بَاعَ صَحَّ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَضْلٌ

مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رُكْعَةً

بالإضافة . (التشاغل) عن السعي إليها (بالبيع) أو الشراء لغير ما يضطر إليه (وغيره) من كل العقود والصنائع وغيرهما من كل ما فيه شغل عن السعي إليها، وإن كان عبادة (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى ﴿إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] أي أثره والأمر للوجوب فيحرم الفعل وقيس به كل شاغل ويحرم أيضا على من لم تلزمه مبياعة من تلزمه لإعانتة له على المعصية، وإن قيل إن الأكثرين على الكراهة وخارج بالتشاغل فعل ذلك في الطريق إليها وهو ماش أو المسجد، وإن كره فيه ويلحق به كما هو ظاهر كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له لحوقها وبالأذان المذكور الأذان الأول؛ لأنه حادث كما مر فلا يشمل النص نعم من يلزمه السعي قبل الوقت يحرم عليه التشاغل من حينئذ ويذو الجمعة من لا تلزمه مع مثله فلا حرمة بل ولا كراهة مطلقا (فإن باع) مثلاً (صح) لأن النهي لمعنى خارج عن العقد (ويكره) التشاغل بالبيع وغيره لمن لزمته ومن يعقد معه (قبل الأذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) لدخول الوقت فربما فوت نعم إن فحش التأخير عنه كما في مكة لم يكره ما بحثه الاستوئي للضرورة.

(فصل) فيما تدرك به الجمعة وما يجوز الاستخلاف فيه

وما يجوز للمزحوم وما يمكن من ذلك

(من أدرك ركوع) الركعة (الثانية) مع الإمام المتطهر المحسوب له إلا فيما يأتي واستمر معه إلى أن يسلم كما أفاده قوله: فيصلي بعد سلام الإمام وبهذا يندفع الاعتراض عليه بأن قول أصله أدرك مع الإمام ركعة أحسن على أن هذا فيه إيهام سليم منه المثنى إذ قضيته الاكتفاء بإدراك الركوع والسجدتين فقط والمعتد كما أفاده كلام الشيخين واعتمده الأذرع وغيره، وإن خالف فيه كثيرون وحملوا كلامهما على التمثيل دون التقييد واستدلوا بنص الأم وغيره أنه لا بد من استمراره معه إلى السلام وإلا كان فارق أو بطلت صلاة الإمام لم يدرك الجمعة وآيده الغزي بما يأتي في الخليفة أنه لو أدرك ركوع الثانية وسجدتها لا يدرك الجمعة وهو استدلال محتمل، وإن أمكن الفرق وكون الركعة تنتهي بالفراغ من السجدة الثانية إذ ما بعدها ليس منها كما هو واضح من كلامهم لا ينافي ذلك؛ لأن الاحتياط للجمعة يقتضي اعتبار تابع الثانية منها فيها لامتيازها بخصوصيات عن غيرها كما علم مما مر. ويأتي (أدرك الجمعة) حكماً لا ثواباً كاملاً (فيصلي بعد سلام الإمام ركعة) جهراً للخبر الصحيح

وإن أدرَكَه بعده فاتتَه فَيُتِمُّ بعد سَلامِهِ ظَهراً أربَعاً، والأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ.
وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا بِحَدِيثٍ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ الِاسْتِخْلَافُ فِي الْأَظْهَرِ

«مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ» ^(١) أَي بَضَمٌ فَفَتَحَ فَتَشْدِيدٌ إِلَيْهَا أُخْرَى وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ رُكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» ^(٢) وَتَحْصُلُ الْجُمُعَةُ أَيْضًا بِإِدْرَاكِ رُكْعَةٍ أُولَى مَعَهُ، وَإِنْ فَارَقَهُ بَعْدَهَا لِمَا مَرَّ أَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَبِإِدْرَاكِ رُكْعَةٍ مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أُولَى الْإِمَامِ وَلَا ثَانِيَةً بَأَنَّ قَامَ لِزَائِدَةٍ، وَلَوْ عَامِدًا كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فِي مَبْحَثِ الْقُدُورَةِ فَقَوْلُ أَصْلِ الرُّوضَةِ سَهْوًا تَصَوِيرٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ قَاسَهُ عَلَى الْمُحَدِّثِ وَهُوَ تَصَحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، وَإِنْ عَلِمَ حَدَّثَ نَفْسِهِ فَجَاءَ جَاهِلٌ بِحَالِهِ وَاقْتَدَى بِهِ وَأَدْرَكَ الْفَاتِحَةَ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ مَعَهُ إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَهُوَ كَمُصَلٍّ أَدْرَكَ صَلَاةَ أَصْلِيَّةٍ جُمُعَةً أَوْ غَيْرَهَا خَلْفَ مُحَدِّثٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ هُنَا مِنْ زِيَادَةِ الْإِمَامِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ. وَفِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا لَوْ أَرَادَ آخَرُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ فِي رُكْعَتِهِ الثَّانِيَةِ لِيُدْرِكَ الْجُمُعَةَ جَازَ كَمَا فِي الْبَيَانِ عَنْ أَبِي حَامِدٍ وَجَرَى عَلَيْهِ الرِّيمِيُّ وَابْنُ كَبَّرٍ وَغَيْرُهُمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَعَلَيْهِ لَوْ أَحْرَمَ خَلْفَ الثَّانِي عِنْدَ قِيَامِهِ لِثَانِيَّتِهِ آخَرُ وَخَلْفَ الثَّالِثِ آخَرُ وَهَكَذَا حَصَلَتِ الْجُمُعَةُ لِلْكُلِّ وَنَازَعَ بَعْضُهُمْ أَوْلَيْكَ بِأَنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَصَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِالْمَسْبُوقِ الْمَذْكُورِ. ١ هـ. وَفِيهِ نَظَرٌ وَلَيْسَ هُنَا فَوَاتُ الْعَدَدِ فِي الثَّانِيَةِ وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ لِلْمَسْبُوقِ نَفْسُهُ بَلِ الْعَدَدُ مُوجُودٌ حُكْمًا؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ كَمَنْ اقْتَدَى بِهِ وَهَكَذَا تَابِعُهُ لِلأُولَى (وَإِنْ أَدْرَكَه بَعْدَهُ) أَي الرُّكُوعَ (فَاتَتْهُ) الْجُمُعَةُ لِمَفْهُومِ هَذَا الْخَبَرِ (فَيُتِمُّ) صَلَاتَهُ عَالِمًا كَانَ أَوْ جَاهِلًا (بَعْدَ سَلَامِهِ) أَي الْإِمَامِ (ظَهَرَ أَرْبَعًا) مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ لِقَوَاتِ الْجُمُعَةِ وَأَكَّدَ بِأَرْبَعًا؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ قَدْ تَسَمَّى ظَهْرًا مَقْصُورَةً (وَالأَصَحُّ أَنَّهُ) أَي الْمُدْرِكُ بَعْدَ الرُّكُوعِ (يَنْوِي) وَجُوبًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ (فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ) مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ وَلِأَنَّ الْيَأْسَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالسَّلَامِ إِذْ قَدْ يَتَذَكَّرُ الْإِمَامُ تَرْكَ رُكْنٍ فَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ وَيَعْلَمُ الْمَأْمُومُ ذَلِكَ فَيُدْرِكُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ وَإِنَّمَا قُلْنَا وَيَعْلَمُ إِلَى آخِرِهِ لِقَوْلِهِمْ لَا تَجُوزُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي فِعْلِ السَّهْرِ وَلَا فِي الْقِيَامِ لِخَامِسَةٍ، وَلَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَسْبُوقِ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ سَهَا بِرُكْنٍ وَمَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَ الْيَأْسِ هُنَا وَفِي الْمَعْذُورِ.

(وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا) بِأَنَّ أَخْرَجَ نَفْسَهُ عَنِ الْإِمَامَةِ بَنَحْوِ تَأَخُّرِهِ أَوْ خَرَجَ عَنِ الصَّلَاةِ (بِحَدِيثٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَرُغَائِفٍ كَثِيرٍ أَوْ بِلَا سَبَبٍ أَصْلًا (جَازَ الِاسْتِخْلَافُ) لِلْإِمَامِ وَلَهُمْ وَهُوَ أُولَى وَلِبَعْضِهِمْ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِإِمَامَيْنِ عَلَى التَّعَاقُبِ جَائِزَةٌ كَمَا صَحَّ مِنْ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ

(١) [صحيح] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [١١/٢]، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للالباني [رقم/٥٩٩١].

(٢) [صحيح] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/٥٢٤]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/١٨٤٩]،

والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٤٢٩/١]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للالباني [رقم/٦٢٢].

وَلَا يَسْتَحْلِفُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ. وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ حَضَرَ الْخُطْبَةَ وَلَا الرُّكْعَةَ
الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا،

النبي ﷺ في مرضه الذي مات فيه قالوا وإذا جازَ هذا فيمن لم تبطل صلاته ففي من بطلت بالأولى
لِضُرُورَتِهِ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا وَاحْتِيَاجِهِمْ إِلَى إِمَامٍ وَمِنْ فِعْلِ عُمَرَ لَمَّا طُعِنَ، ثُمَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَاحِدٌ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ قَوَّتْ عَلَى نَفْسِهِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ التَّقَدَّمَ مَطْلُوبٌ فِي
الْجُمُعَةِ فَعُدَّ بِهِ كَذَا قِيلَ وَالْأَوْجَهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ بَلْ، وَإِنْ قَدَّمَ
الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي وُجُوبِ امْتِثَالِهِ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ فَوَاتُ الْجُمُعَةِ، وَلَوْ تَرَكَ
الْإِمَامُ وَلَمْ يَتَقَدَّمَ أَحَدٌ فِي الْجُمُعَةِ لَزِمَهُمْ فِي أَوَّلِهَا فَقَطْ لِمَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا دُونَ الثَّانِيَةِ
فَلَوْ أَتَمَّ الرِّجَالُ حِينَئِذٍ مُتَفَرِّدِينَ وَقَدَّمَ النِّسَاءُ امْرَأَةً مِنْهُنَّ جَازَ كَمَا يُفْهَمُهُ تَعْبِيرُ الرُّوَضَةِ بِصَلَاةِ الْمُقَدَّمَ
لِإِمَامَةِ الْقَوْمِ أَيِّ الَّذِينَ يَقْتَدُونَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِإِمَامَةِ الْجُمُعَةِ إِذْ لَوْ ائْتَمَّنَ فَرَادَى جَازَ فَالْجَمَاعَةُ
أُولَى، وَلَوْ قَدَّمَ الْإِمَامُ أَوْ الْمَأْمُورُونَ قَبْلَ فَرَاغِ الْأُولَى وَاحِدًا لَمْ يَلْزَمَهُ التَّقَدُّمُ عَلَى مَا بَحَثَهُ ابْنُ الْأَسْتَاذِ
وَلَهُ احْتِمَالٌ بِالزُّرْمِ لِثَلَاثٍ يُؤَدِّي إِلَى التَّوَاكُلِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ وَلَا عِبْرَةَ بِتَقْدِيمِهِ لِمَنْ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ لَهُمْ
كَامْرَأَةٍ فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُمْ إِلَّا إِنْ اقْتَدَوْا بِهَا وَإِنَّمَا يَجُوزُ الِاسْتِخْلَافُ أَوْ التَّقَدُّمُ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّدُوا بِرُكْنٍ،
وَلَوْ قَوْلًا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَإِلَّا امْتَنَعَ فِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا وَفِي غَيْرِهَا بِغَيْرِ تَجْدِيدِ نِيَّةٍ اقْتِدَاءً بِهِ،
وَلَوْ فَعَلَهُ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِهَا بِحَتَّاجٍ مِنْ فَعَلِهِ لِنِيَّةٍ دُونَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَفِيهَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْفَاعِلِينَ أَرْبَعِينَ
بَقِيَتْ وَإِلَّا بَطَلَتْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَفْهَمَ تَرْبِيئُهُ الِاسْتِخْلَافَ عَلَى خُرُوجِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الِاسْتِخْلَافُ
قَبْلَ الْخُرُوجِ وَبِهِ صَرَّحَ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ نَقْلًا عَنْ الْمُحَامِلِيِّ وَغَيْرِهِ وَالْمُرَادُ كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ أَنَّهُ مَا دَامَ إِمَامًا لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ اسْتِخْلَافُهُ لِغَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخْرَجَ نَفْسَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ فَإِنَّهُ
يَجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُدْرٌ لِقَوْلِهِمُ السَّابِقِ آيَةً وَإِذَا جَازَ هَذَا إِلَى آخِرِهِ وَقَوْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ
مَتَى حَضَرَ إِمَامٌ أَكْمَلَ جَازَ اسْتِخْلَافُهُ مُرَادُهُ إِنْ أَخْرَجَ نَفْسَهُ عَنِ الْإِمَامَةِ وَحِينَئِذٍ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْأَكْمَلِ. (وَلَا
يَسْتَحْلِفُ) هُوَ أَوْ هُمْ (لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ) وَلَا يَتَقَدَّمُ فِيهَا أَحَدٌ بِنَفْسِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ كَذَلِكَ؛
لِأَنَّ فِيهِ إِنْشَاءَ جُمُعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى أَوْ فِعْلَ الظُّهْرِ قَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا مُمْتَنِعٌ وَإِنَّمَا اغْتَفَرُوا ذَلِكَ
فِي الْمَسْبُوقِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَا مُنْشِئٌ أَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ بَلْ الشَّرْطُ فِي غَيْرِ الْمُقْتَدِي بِهِ قَبْلَ
نَحْوِ حَدِيثِهِ لَا أَنْ يُخَالِفَ إِمَامَهُ فِي تَرْتِيبِ صَلَاتِهِ كَالْأُولَى مُطْلَقًا أَوْ ثَالِثَةِ الرَّبَاعِيَّةِ بِخِلَافِ ثَانِيَّتِهَا أَوْ
رَابِعِيَّتِهَا أَوْ ثَالِثَةِ الْمَغْرِبِ حَيْثُ لَمْ يُجَدِّدُوا نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَحْتَاجُ لِلْقِيَامِ وَهُمْ لِلْعُودِ أَمَّا
مُقْتَدٍ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَيَجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ نَظْمِ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَيَقْتَضِي وَيَتَشَهَّدُ فِي
مَحَلِّ قُنُوتِ الْإِمَامِ وَتَشَهُدِهِ (وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ) أَيِ الْخَلِيفَةِ أَوْ الْمُتَقَدِّمِ (حَضَرَ الْخُطْبَةَ وَلَا) أَنْ يَكُونَ
أَدْرَكَ (الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا)؛ لِأَنَّهُ بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ صَارَ فِي حُكْمِ مَنْ حَضَرَ الْخُطْبَةَ
فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ الْأُولَى أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ انْقَضَ السَّامِعُونَ بَعْدَ إِحْرَامِ غَيْرِهِمْ قَامُوا بِمَقَامِهِمْ

ثم إن كان أدرك الأولى تكثرت جُمُعَتُهُمْ، ولَا فَتَيْتُمْ لَهُمْ دُونَهُ فِي الْأَصَحِّ. وَيُرَاعَى الْمُسَبِّقُ
نَظْمُ الْمُسْتَخْلِفِ

كما مرَّ وَلَا يُشْتَرِطُ سَمَاعُهُ لِلخُطْبَةِ جُزْأً، وَلَوْ اسْتَخْلَفَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ اشْتَرِطَ سَمَاعُهُ لَهَا، وَإِنْ زَادَ عَلَى
الرَّابِعِينَ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ لَا يَنْدَرِجُ فِي ضِمَنِ غَيْرِهِ إِلَّا بَعْدَ الْاِقْتِدَاءِ وَلِهَذَا لَوْ
بَادَرَ أَرْبَعُونَ سَمِعُوا فَعَقَدُوا الْجُمُعَةَ انْعَقَدَتْ لَهُمْ بِخِلَافِ غَيْرِ السَّامِعِينَ. فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ
صِحَّةُ اسْتِخْلَافِ مَنْ سَمِعَ، وَلَوْ نَحْوُ مُحَدِّثٍ وَصَبِيٍّ زَادَ فَمَا الْفَرْقُ؟ قُلْتُ: يُفَرِّقُ بَاتُّهُ بِالسَّمَاعِ اَنْدَرِجَ
فِي ضِمَنِ غَيْرِهِ فَصَارَ مِنْ أَهْلِهَا تَبَعًا ظَاهِرًا فَلِهَذَا كَفَى اسْتِخْلَافُهُ وَلِإِطْلَاقِ صَلَاتِهِ أَوْ نَقِصِهَا اشْتَرِطَتْ
زِيَادَتُهُ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْمَعْ فَلَمْ يَصِرْ مِنْ أَهْلِهَا وَلَا فِي الظَّاهِرِ فَلَمْ يَكْفِ اسْتِخْلَافُهُ مُطْلَقًا، وَيَجُوزُ
الاسْتِخْلَافُ فِي الْخُطْبَةِ لِمَنْ سَمِعَ مَا مَضَى مِنْ أَرْكَانِهَا دُونَ غَيْرِهِ عَلَى مَا حَرَّرْتَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ.
(ثُمَّ) إِذَا اسْتَخْلَفَ وَاحِدًا وَتَقَدَّمَ بِنَفْسِهِ فِي الْجُمُعَةِ (إِنْ كَانَ أَدْرَكَ) الْإِمَامَ فِي قِيَامٍ أَوْ رُكُوعِ الرُّكْعَةِ
(الْأُولَى)، وَإِنْ بَطَلَتْ فِيمَا إِذَا أَدْرَكَهُ فِي الْقِيَامِ صَلَاةَ الْإِمَامِ قَبْلَ رُكُوعِهَا (تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ) أَيِ الْخَلِيفَةِ
وَالْمَأْمُومِينَ لِأَنَّهُ صَارَ قَائِمًا مَقَامَهُ (وَالَا) يُدْرِكُ ذَلِكَ، وَإِنْ اسْتَخْلَفَ فِيهَا (فَتَيْتُمْ) الْجُمُعَةَ (لَهُمْ) دُونَهُ فِي
الْأَصَحِّ لِإِدْرَاكِهِمْ رُكْعَةً كَامِلَةً مَعَ الْإِمَامِ بِخِلَافِهِ فَيُتِمُّهَا ظَهَرًا، وَإِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَسُجُودَهَا
كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ قَالَ الْبَعْوِيُّ يُتِمُّهَا جُمُعَةً؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً فَقَدْ مَرَّ
أَنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَقَائِهِ مَعَهُ إِلَى أَنْ يُسَلَّمَ وَفَارَقَ هَذَا الْخَلِيفَةُ مُسَبِّقًا اقْتَدَى بِهِ بِأَنَّهُ تَابِعٌ وَالْخَلِيفَةُ
إِمَامٌ لَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُ تَابِعًا لَهُمْ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَتَى أَدْرَكَ رُكْعَةً لَمْ تَلْزَمْهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَلَا لَزِمَتْهُ فِيهِ
نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِمَامًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ مُطْلَقًا لِبَقَاءِ كَوْنِهِ مَأْمُومًا حُكْمًا إِذْ
يَلْزُمُهُ الْجُرْيُ عَلَى نَظْمِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ.

(تَنْبِيْهٌ) يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِمْ هُنَا فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَمِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ خَلْفَ مَنْ لَا تَلْزَمُهُ إِلَّا إِنْ
زَادَ عَلَى الرَّابِعِينَ وَأَنَّ الْعَدَدَ بَقَاؤُهُ شَرْطٌ إِلَى السَّلَامِ إِنْ فُرِضَ مَا هُنَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ زَائِدًا عَلَى
الرَّابِعِينَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْهُمْ بَطَلَتْ بِخُرُوجِهِ لِنَقْصِ الْعَدَدِ وَأَنَّهُ حَيْثُ لَزِمَ الْخَلِيفَةُ الظُّهْرُ اشْتَرِطَ أَنْ
يَكُونَ زَائِدًا عَلَى الرَّابِعِينَ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاؤُهُمْ بِهِ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا قَالُوهُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي
الْخَوْفِ الْجَائِزِ فِي الْأَمْنِ أَيْضًا كَمَا بَيَّنَّتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ ثُمَّ وَاحِدٌ وَالْكُلُّ تَبِعٌ لَهُ وَهَذَا
لَيْسَ مَوْجُودًا هُنَا وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِيمَنْ أَحْرَمَ بِتِسْعَةِ وَثَلَاثِينَ فَاقْتَدَى بِهِ آخَرُ فِي الثَّانِيَةِ فَاحْدَثَ
وَاسْتَخْلَفَهُ أَتَمُّوا الْجُمُعَةَ لِقِيَامِ الْمَأْمُومِ مَقَامَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ بِاقْتِدَائِهِ بِهِ قَبْلَ الْحَدَثِ انْسَحَبَ عَلَيْهِ حُكْمُ
الْجَمَاعَةِ فِي بَقَاءِ الْعَدَدِ دُونَ إِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ لِاخْتِلَافِ الْمُلْحَظِّينَ وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنْ جَوَازِ اقْتِدَائِهِمْ
بِهِ مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ زَائِدًا عَلَى الرَّابِعِينَ فِيهِ نَظَرٌ وَأَمَّا حُسْبَانُهُ مِنَ الْعَدَدِ حَتَّى لَا تَبْطُلَ جُمُعَتُهُمْ لَوْ أَتَمُّوا
فُرَادَى فَمُتَّجَهٌ.

(وَيُرَاعَى) وَجُوبًا الْخَلِيفَةُ (الْمُسَبِّقُ نَظْمُ الْمُسْتَخْلِفِ) يَعْنِي الْأَوَّلَ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفْ؛ لِأَنَّهُ تَلَزَمَ

فَإِذَا صَلَّى رُكْعَةً وَتَشَهَّدَ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُفَارِقُوهُ أَوْ يَنْتَظِرُوا، وَلَا يَلْزُمُهُمْ اسْتِثْنَاءُ نِيَّةِ الْقُدْوَةِ فِي الْأَصَحِّ. وَمَنْ زَوَّجَهُ عَنِ السُّجُودِ فَأَمَكَتْهُ عَلَى إِنْسَانٍ فَعَلَّ،

ذلك بالاقتداء به (فإذا صلى) بهم (ركعة تشهد) أي جلس للتشهد وجوباً أي بقدر ما يسع أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر وقرأه ندباً (وأشار) الخليفة ندباً، فإن ترك لم يبعد ندب ذلك لغيره مصل أو غيره نظير ما مر أن من أحرم على يسار الإمام سن له ولغيره من مصل أو غيره تحويله إلى اليمين وظاهر المتن وغيره ندب إشارته، وإن علم أن من وراءه لا يخفى ذلك عليهم بوجه وعليه فيوجه بأنهم قد ينسون أو يظنون سهوه (إليه ليفارقوه) وتجب إن خشوا خروج الوقت وإلا لم يكره (أو ينتظروا) سلامه ليسلموا معه وهو الأفضل، ثم يقوم إلى ما بقي عليه من ركعة إن أدرك الجمعة بناء على ما مر عن البغوي أو ثلاث إن لم يدر كها وقوله: ليفارقوه أو ينتظروا يحتمل أن يكون من جملة ما يشير إليه وعليه ففهم التخيير من الإشارة ممكن كما لا يخفى ويحتمل أن يكون بياناً للحكم المترتب عليها فلا اعتراض عليه خلافاً لجمع. وقضية المتن عدم صحة استخلاف مسبق جاهل بنظم صلاة الإمام وصححه في الروضة لكن رجح في التحقيق الصحة واعتدله الإسوي وغيره وعليه فيراقب من خلفه، فإن هموا بالقيام قام ولا قعدوا في الرباعية إذا هموا بالقعود قعد وتشهد معهم، ثم يقوم، فإن قاموا معه علم أنها ثانيهم وإلا علم أنها آخرتهم ولا ينافي هذا ما مر في سجود السهو أنه لا يرجع لقول الغير ولا لفعله، وإن كثر لأن هذا مستثنى لضرورة توقف العلم بالنظم عليهم أي أصالة فلا ينافي أن له اعتماد خبر ثقة غيرهم وإشارته كما في المجموع عن البغوي وأقره قال عنه كما لو أخبره الإمام أي الذي بطلت صلاته أن الباقي من صلاته كذا فله اعتماد خبره اتفاقاً (ولا يلزمهم استثناء نية القدوة) بالمتقدم غيره أو بنفسه في الجمعة وغيرها كما اقتضاه كلام الحاوي وغيره لكن الذي بحته الأذرعى واقتضاه كلام الشيخين وغيرهما أنه متى لم يقدمه الإمام لزمهم استثناءها والذي يتبعه الأول لأن إلزامهم له الجري على نظم الإمام مطلقاً صريح في أنه تابع له ومُنَزَّلٌ منزَّلته وإذا كان كذلك لم يحتج الاقتداء به إلى نية كما هو واضح ولا فرق في غيرها بين من اقتدى به قبل خروجه ومن لم يقتد به إلا عند تخالف النظم أو فعل ركن كما علم مما مر (في الأصح) لتزليلهما منزلة الأول في رعاية نظمه وغيره نعم ينبغي ندبها خروجاً من الخلاف.

(ومن رجم عن السجود) في الجمعة أو غيرها. لكن لعليتها فيها ذكر وهانها (فأمكنته) بأن وجدت هيئة الساجدين فيه، ولو (على) عضو (إنسان) لم يخش منه فتنة أخذاً مما مر في الجر من الصف، ولو قنأ ويقرق بينه وبين ما مر، ثم إن جرّه فيه استيلاء عليه مضمّن بخلاف مجرد السجود عليه، ولو غير مكلف بناء على أنه لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة، وإن لم يخل عن وقفه إلا أن يحمل على ما لا تأذي به أو به تأذي يظن الرضا به (فعله) وجوباً لما صح عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له مخالف وعبر بإنسان؛ لأنه الوارد عن عمر وإلا فالتعبير بشيء الشامل للبهيمة ومتاع وغيرهما أعظم

وَالْأَصْحِيحُ أَنَّهُ يُنْتَظَرُ، وَلَا يَوْمِي بِهِ ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ سَجَدَ، فَإِنْ رَفَعَ
وَالْإِمَامَ قَائِمًا قَرَأَ، أَوْ وَالْإِمَامَ رَاكِعًا فَلَا أَصَحَّ يَزُكُّعُ، وَهُوَ كَمَسْبُوقٍ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فَرَعَ مِنْ
الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ وَافَّقَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى رُكْعَةً بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ فَاتَتْ الْجُمُعَةُ
وَلَمْ يُمْكِنْهُ الشُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ فَفِي قَوْلِ يُرَاعِي نَظْمَ نَفْسِهِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَزُكُّعُ
مَعَهُ، وَيُحَسِّبُ رُكُوعَهُ الْأَوَّلَ فِي الْأَصَحِّ، فَرُكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ،
وَيُذَكِّرُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي الْأَصَحِّ فَلَوْ سَجَدَ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ الْمُتَابِعَةَ

(وَالَا) يُمْكِنُهُ عَلَى شَيْءٍ أَوْ أَمَكَّنَهُ لَا مَعَ التَّنَكُّيسِ (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُنْتَظَرُ) زَوَالَ الزَّحْمَةِ فِي الْإِعْتِدَالِ وَلَا
يُضْرُهُ تَطْوِيلُهُ لِغُدْرِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَهُ الْإِنْتِظَارُ جَالِسًا بَعْدَ الْإِعْتِدَالِ لَمْ يَجِزْ لَهُ وَعَلَيْهِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا
بِأَنَّ الْإِعْتِدَالَ مُحْسَبٌ لَهُ فَلَزِمَهُ الْبَقَاءُ فِيهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْجُلُوسِ فَكَانَ كَالْأَجَنَّبِيِّ عَمَّا هُوَ فِيهِ نَعَمْ إِنْ
لَمْ تَكُنْ طَرَأَتْ لَهُ الزَّحْمَةُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ جَلَسَ فَيَنْبَغِي أَنْتِظَارُهُ حِينَئِذٍ فِيهِ لِأَنَّهُ أَقْلُ حَرَكَةٍ مِنْ عَوْدِهِ
لِلْإِعْتِدَالِ . (وَلَا يَوْمِي بِهِ) لِنُدْرَةِ هَذَا الْغُدْرِ وَعَدَمِ دَوَامِهِ وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُطَوِّلَ الْقِرَاءَةَ لِيَلْحَقَهُ فِيهَا، ثُمَّ
إِنْ رُجِمَ فِي الثَّانِيَةِ وَكَانَ أَدْرَكَ الْأَوَّلَى تَخَيَّرَ بَيْنَ الْمُفَارَقَةِ وَالْإِنْتِظَارِ وَإِلَّا لَمْ تَجُزِ الْمُفَارَقَةُ لِغُدْرَتِهِ عَلَى
إِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ فَلَمْ يَجِزْ لَهُ مَعَ ذَلِكَ تَفْوِئُهَا وَفِيمَا إِذَا رُجِمَ فِي الثَّانِيَةِ لَا يُدْرِكُ الْجُمُعَةَ إِلَّا إِنْ سَجَدَ
السَّجْدَتَيْنِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ كَمَا يَأْتِي (ثُمَّ إِنْ) كَانَتِ الزَّحْمَةُ فِي الْأَوَّلَى وَ (تَمَكَّنَ) مِنَ السُّجُودِ (قَبْلَ
رُكُوعِ إِمَامِهِ) فِي الثَّانِيَةِ أَيْ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِيهِ (سَجَدَ) وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةً
(فَإِنْ رَفَعَ) مِنْهُ (وَالْإِمَامَ قَائِمًا قَرَأَ) الْفَاتِحَةَ لِإِدْرَاكِهَا مَحَلَّهَا، فَإِنْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ فَرَاعِهَا رَكَعَ مَعَهُ وَتَحَمَّلَ
عَنْهَ بَقِيَّتُهَا كَالْمَسْبُوقِ بِشَرْطِهِ (أَوْ) فَرَعَ مِنْهُ وَالْإِمَامُ (رَاكِعًا فَلَا أَصَحَّ) أَنَّهُ (يَزُكُّعُ) مَعَهُ (وَهُوَ كَمَسْبُوقٍ)
فَيَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ مَحَلَّهَا. (فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ) حِينَ فَرَاعِهِ مِنْ سُجُودِهِ (فَرَعَ) مِنَ الرُّكُوعِ
أَوْ بَقِيَ مِنْهُ جُزْءٌ لَكِنِّهِ لَمْ يُدْرِكْ فِيهِ فَاتَتِ الرُّكْعَةُ مُطْلَقًا (و) حِينَئِذٍ فَمَتَى (لَمْ يُسَلِّمْ وَافَّقَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ)؛
لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِحَجَرِهِ عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ حِينَئِذٍ (ثُمَّ يُصَلِّي الرُّكْعَةَ بَعْدَهُ) لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ فَوَاتِ رُكْعَتِهِ الثَّانِيَةِ
بَقَوَاتِ رُكُوعِهَا مَعَ الْإِمَامِ (وَأَنْ كَانَ) الْإِمَامُ (سَلَّمَ) قَبْلَ فَرَاعِهِ مِنَ السُّجُودِ (فَاتَتْ الْجُمُعَةُ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يُدْرِكْ مَعَهُ رُكْعَةً. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَارَنَ رَفْعَ رَأْسِهِ الْمِيمَ مِنْ عَلَيْكُمْ أَنَّهَا تَفَوُّتُهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُ
شَارِحِ صَرَّحُوا هُنَا بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ كَمَا رَفَعَ هُوَ مِنَ السُّجُودِ أَنَّهُ يُتِمُّ الْجُمُعَةَ خِلَافَهُ (وَأِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ
السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ) فِي الثَّانِيَةِ أَيْ شَرَعَ فِي رُكُوعِهَا (فَفِي قَوْلِ يُرَاعِي نَظْمَ) صَلَاةٍ (نَفْسِهِ) فَيَسْجُدُ
الْأَوَّلَ لَثَلَا يُوَالِي بَيْنَ رُكُوعَيْنِ فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَزُكُّعُ مَعَهُ) لِأَنَّهُ سَبَقَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ طَوِيلَةٍ
(وَيُحَسِّبُ رُكُوعَهُ الْأَوَّلَ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ فِي وَقْتِهِ وَالثَّانِي إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِمَحْضِ الْمُتَابِعَةِ وَإِذَا
حُسِبَ لَهُ الْأَوَّلُ (فَرُكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ) الَّذِي أَتَى بِهِ (وَيُذَكِّرُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي
الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنْهَا قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَالتَّلْفِيقُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي ذَلِكَ (فَلَوْ سَجَدَ عَلَى تَرْتِيبِ
نَفْسِهِ) عَامِدًا (عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ الْمُتَابِعَةَ) فِي الرُّكُوعِ كَمَا هُوَ الْأَظْهَرُ الْمَذْكُورُ

بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهِلَ لَمْ يُحْسَبْ سُجُودُهُ الْأَوَّلُ، فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا حُسِبَ،
وَالْأَصَحُّ إِذْرَاكَ الْجُمُعَةِ بِهَذِهِ الرَّكْعَةِ إِذَا كَمَلْتَ السَّجْدَتَيْنِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ. وَلَوْ تَخَلَّفَ
بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ رَكَعَ مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

باب صَلَاةِ الْخَوْفِ

هي أنواع:

(بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِتَلَاغِيهِ حَيْثُ سَجَدَ فِي مَوْضِعِ الرُّكُوعِ وَيَلْزُمُهُ التَّحَرُّمُ بِالْجُمُعَةِ إِنْ أَمَكَّنَهُ إِذْرَاكَ الْإِمَامِ
فِي الرُّكُوعِ عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا وَاعْتَرَضُوهُ بِأَنَّ الْمَوَافِقَ لِمَا قَدَّمَهُ أَنَّ الْيَأْسَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا
بِالسَّلَامِ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْإِحْرَامُ بِهَا هُنَا مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَلَا يَبْصُحْ تَحَرُّمُهُ بِالظُّهْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْسُ. (وَإِنْ نَسِيَ) مَا
عَلِمَهُ (أَوْ جَهِلَ) حُكْمَ ذَلِكَ، وَلَوْ عَامِيًّا مُخَالِطًا لِلْعُلَمَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا وَمَا يَخْفَى عَلَى
الْعَوَامِّ (لَمْ يُحْسَبْ سُجُودُهُ الْأَوَّلُ) لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَإِنَّمَا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ لِغُذْرِهِ (فَإِذَا سَجَدَ
ثَانِيًا) بِأَنَّهُ اسْتَمَرَ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا فَفَرَّغَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ وَقَرَأَ وَرَكَعَ وَاعْتَدَلَ
وَسَجَدَ أَوْ لَمْ يَسْتَمِرَّ بِأَنَّهُ تَذَكَّرَ أَوْ عَلِمَ وَالْإِمَامُ فِي التَّشَهُُّدِ حَالَ قِيَامِهِ مِنْ سُجُودِهِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ
سَلَامِ الْإِمَامِ (حُسِبَ) لَهُ مَا أَتَى بِهِ وَتَمَّتْ بِهِ رَكَعَتُهُ الْأُولَى لِدُخُولِ وَقْتِهِ وَالْغَيِّ مَا قَبْلَهُ (وَالْأَصَحُّ) بِنَاءً
عَلَى الْحُسْبَانِ الَّذِي هُوَ الْمُنْقُولُ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَانْتَصَرَ لَهُ السُّبُكِيُّ وَالْإِسْتَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا دُونَ مَا فِي
الْعَزِيزِ مِنْ عَدَمِ الْحُسْبَانِ، وَإِنْ تَبَعَهُ عَلَيْهِ فِي الرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ (إِذْرَاكَ الْجُمُعَةِ بِهَذِهِ الرَّكْعَةِ إِذَا كَمَلْتَ
السَّجْدَتَيْنِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ)، وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَقْصُ التَّلْفِيقِ وَنَقْصُ عَدَمِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ (و) التَّخَلُّفُ بِالنِّسْيَانِ
أَوْ نَحْوِ مَرَضٍ أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ كَهَوِّ الزَّحْمَةِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فَحِينَئِذٍ (لَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ) فِي الْأُولَى
(نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ) فَذَكَرَهُ (رَكَعَ مَعَهُ) وَجُوبًا (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهُ سَبَقَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ
فَلَمْ يَجْزِ لَهُ الْجُرْئِيُّ عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ.

(بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْخَوْفِ)

مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي الْفَرَضِ فِيهِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي غَيْرِهِ كَمَا يَأْتِي وَتَعْبِيرُهُمْ بِالْفَرَضِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ
الْأَصْلُ وَإِلَّا فَلَوْ صَلَّوْا فِيهِ عِيدًا مَثَلًا جَازَ فِيهِ الْكَيْفِيَّاتُ الْآتِيَةُ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الرَّابِعَةِ مِنْ جَوَازِ نَحْوِ
عِيدٍ وَكُسُوفٍ لَا اسْتِسْقَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفُوتُ وَحِينَئِذٍ يُحْتَمَلُ اسْتِثْنَاؤُهُ أَيْضًا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ وَيُحْتَمَلُ
الْعُمُومُ؛ لِأَنَّ الرَّابِعَةَ يُحْتَاطُ لَهَا لِمَا فِيهَا مِنْ كَثْرَةِ الْمُبْطَلَاتِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا وَأَصْلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَةُ مَعَ مَا يَأْتِي.

(هي أنواع) تَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا بَعْضُهَا فِي الْأَحَادِيثِ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ وَاخْتَارَ
الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهَا الثَّلَاثَةَ الْآتِيَةَ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ وَأَقْلُ تَغْيِيرًا وَذَكَرَ الرَّابِعَ الْآتِيَّ
لِمَجْبِيءِ الْقُرْآنِ بِهِ.

الأوّل يكون العدو في القبلة فَيَرْتُبُ الإمامُ القَوْمَ صَفَّيْنِ وَيُصَلِّي بِهِمْ فإذا سَجَدَ سَجَدَ معه صَفٌّ سَجَدَتْهُ وَحَرَسَ صَفٌّ فإذا قاموا سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلِحَقَّوه وسَجَدَ معه في الثانية مَنْ حَرَسَ أَوَّلًا وَحَرَسَ الآخَرُونَ، فإذا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَتَشَهَّدَ بالصفَّيْنِ وَسَلَّم وهذه صلاةُ رسولِ اللَّهِ ﷺ بِمُغْسَفَانِ،

(تنبيه) هذا الاختيارُ مُشْكِلٌ؛ لأنَّ أحاديثَ ما عدا تلك الثلاثة لا عُذْرَ في مُخَالَفَتِها مع صِحَّتِها وإنْ كَثُرَ تَغْيِيرُها وكيف تكونُ هذه الكثرة التي صَحَّ فَعَلُها عنه ﷺ من غيرِ ناسِخٍ لها مُقْتَضِيَةٌ لِلإِبْطَالِ ولو جُعِلَتْ مُقْتَضِيَةٌ لِلْمَفْضُولَةِ لِأَتْجِه، وقد صَحَّ عنه ما تَشَيَّدَ به فخرُه من قوله إذا صَحَّ الحديثُ فهو مذهبي واضربوا بقولي الحائِطُ وهو وإنْ أَرَادَ من غيرِ مُعَارِضٍ لَكِنْ، ما ذَكَرَ لا يَصْلُحُ مُعَارِضًا كما يُعَرَفُ من قَوَاعِيده في الأصولِ فَتَأَمَّلْهُ.

(الأوّل) صلاةُ عُغْسَفَانِ وَخُذِفَ هذا مع آتِه النوعُ حَقِيقَةً لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكَرَهُ وَكَذَا في الباقِي (يكونُ) أي كَوْنٌ على حَدِّ تَسْمَعُ بالمُعِيدِي خَيْرٌ من أَنْ تراه فاندَقَعَ ما هنا للشارح (العدو في) جهة (القبلة) ولا حائلَ بَيْننا وَبَيْنه وَفِينا كثرةٌ بحيثُ تُقاوِمُ كُلَّ فِرْقَةٍ مِنّا العدوُّ كذا قالوه مُصَرِّحِينَ بِأَنَّهُ شرطٌ لِجَوَازِ هذه الكيفِيَّةِ وهو مُشْكِلٌ مع ما يُعَلِّمُ من كلامِهِم الآتي أَنَّهُ يكفي جعلُهُم صَفًّا واحِدًا وَحِرَاسَةً واحِدَةً مِنْهُمْ وقد يُجَابُ بِأَنَّهُ ﷺ لم يَفْعَلْها إلا مع الكثرة؛ لأنَّهُ كان في أَلْفٍ وأربعمائةٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مَاتَيْنِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ في صَحْرَاءٍ واسِعَةٍ وَالْغَالِبُ على هذه الأنواعِ الْأَتْبَاعُ وَالتَّعَبُّدُ فَاخْتَصَّ الْجَوَازُ بما في معْنَى الْوَارِدِ من غيرِ نَظَرٍ إلى أَنَّ حِرَاسَةً واحِدَةً يَدْفَعُ كَيْدَهُمْ لِاحْتِمَالِ أَنْ يسهوَ فيفجأَ العدوُّ الْمُصَلِّينَ فَيَنَالَ مِنْهُمْ لو قَالُوا، وأيضًا فَقَلَّتْهُمْ رُبَّمَا كانت حَامِلَةً العدوُّ على الْهُجُومِ وَهُمْ في سُجُودِهِمْ بخلافِ كَثَرَتِهِمْ فجازَتْ هذه الكيفِيَّةُ مع الكثرةِ وأدْنَى مراتِبِها أَنْ يكونَ مجموعُنا مِثْلَهُمْ بأنْ نكونَ مائةً وَهُمْ مائةً مَثَلًا فَصَدَّقَ حينئِذٍ أَنّا إذا فُرِّقْنَا فِرْقَتَيْنِ كافَأَتْ كُلُّ مِنْهُمَا العدوُّ سِوَاها أَجْعَلْنَا فِرْقَةً أم فِرْقًا، فقولُهُم بحيثُ إلى آخِرِهِ المُرادُ مِنْهُ كَمَنْ عَبَّرَ بِأَنْ يُكَافِئَ بعضُ مِنّا العدوُّ ما ذَكَرَ كما هو ظاهرٌ لا مع الْقِلَّةِ (فَيَرْتُبُ الإمامُ القَوْمَ صَفَّيْنِ) أو أَكْثَرَ (وَيُصَلِّي بِهِمْ) بِأَنْ يُحَرِّمَ بِالْجَمِيعِ إلى أَنْ يَعْتَدِلَ بِهِمْ (فإذا سَجَدَ سَجَدَ معه صَفٌّ سَجَدَتْهُ وَحَرَسَ صَفٌّ فإذا قاموا سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلِحَقَّوه) في القيامِ لِيَقْرَأَ بِالْكُلِّ فَإِنْ لم يَلْحَقْوه فيه بِأَنْ سَبَقَهُمْ بِأَكْثَرِ من ثلاثةِ طَوِيلَةِ السَّجْدَتَيْنِ وَالْقِيَامِ بِأَنْ لم يَفْرُغُوا من سَجْدَتَيْهِمْ إلا وهو رَاكِعٌ وَافَقَّوه في الرُّكُوعِ وَأَدْرَكَوه بِشَرْطِهِ فَإِنْ لم يوافِقْوه فيه وَجَرُوا على تَرْتِيبِ أَنْفُسِهِمْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ بِشَرْطِهِ كما عَلِمَ ذَلِكَ كُلُّهُ مِمَّا مرَّ في المَزْحُومِ وَغَيْرِهِ نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ هُنا فِيمَا ذَكَرْتُهُ في حُسْبَانِ السَّجْدَتَيْنِ عَلَيْهِمْ مع كَوْنِهِمْ مأمُورِينَ بِالتَّخَلُّفِ بِهِمَا مع إِمْكانِ فِعْلِهِمْ لهما مع الإمامِ لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ بخلافِ تلكِ النِّظائِرِ (وسَجَدَ معه في الثانية مَنْ حَرَسَ أَوَّلًا وَحَرَسَ الآخَرُونَ فإذا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَتَشَهَّدَ بالصفَّيْنِ وَسَلَّم وهذه صلاةُ رسولِ اللَّهِ ﷺ بِمُغْسَفَانِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ سُمِّيَ بِذلِكَ لِعَسْفِ السُّيُولِ فِيهِ رِوَاها مُسْلِمٌ لَكِنْ فِيهِ أَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ سَجَدَ معه في الرُّكْعَةِ الْأُولَى والثَّانِي في الثَّانِيَةِ مع

ولو حرَسَ فيهما فِرْقَتَا صَفٍّ جازَ، وكذا فِرْقَةٌ في الأصَحِّ. الثاني يكون في غيرها فَيُصَلِّي مَرَّتَيْنِ كُلَّ مَرَّةٍ بِفِرْقَةٍ، وهذه صلاةُ رسولِ الله ﷺ بِبَطْنِ نَخْلٍ. أو تَقِفُ فِرْقَةٌ في وجهه وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رُكْعَةً إِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَارْقَتَهُ وَأَتَمَّتْ وَذَهَبَتْ إِلَى وَجْهِهِ وَجَاءَ الْوَاقِفُونَ فَاقْتَدَوْا بِهِ فَصَلَّى بِهِمُ الثَّانِيَةَ، إِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا فَأَتَمُّوا ثَانِيَتَهُمْ وَلَحِقُوهُ وَسَلَّمْ بِهِمْ وَهذه صلاةُ رسولِ الله ﷺ بِذَاتِ الرِّقَاعِ

تَقْدُمُ الثَّانِي وتَأْخِرُ الْأَوَّلُ وَحَمَلُوهُ عَلَى الْأَفْضَلِ الصَّادِقِ بِهِ الْمُتَنُّ كَعَكْسِهِ وَذَلِكَ بِشَرَطِ أَنْ لَا تَكْثُرَ أَعْمَالُهُمْ فِي التَّقْدُمِ وَالتَّأْخِرِ الْمَطْلُوبِ فِي الْعَكْسِ أَيْضًا قِيَاسًا عَلَى الْوَارِدِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ فَخُصَّ بِالسُّجُودِ أَوَّلًا مَعَ الْإِمَامِ الْأَفْضَلِ أَيْضًا وَاعْتَفَرَ هُنَا لِلْحَارِسِ هَذَا التَّخَلُّفَ لِعُدْرِهِ وَلَا جَرَأَةَ فِي غَيْرِ السَّجْدَتَيْنِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا (وَلَوْ حَرَسَ فِيهِمَا) أَيِ الرُّكْعَتَيْنِ (فِرْقَتَا صَفٍّ) عَلَى الْمُنَاوَبَةِ فِرْقَةٌ فِي الْأَوَّلَى وَفِرْقَةٌ فِي الثَّانِيَةِ (جَازَ) قَطْعًا لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ الْجَرَأَةُ (وَكَذَا) يَجُوزُ أَنْ تَحْرُسَ فِيهِمَا (فِرْقَةٌ) وَاحِدَةً وَلَوْ وَاحِدًا (فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا مَحْذُورَ فِيهِ وَقَرُّهُمْ الرُّكْعَتَيْنِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ الْوَارِدُ وَإِلَّا فَلَزَزْنَا عَلَيْهِمَا حُكْمَهُمَا.

(الثاني يكون) العدو (في غيرها) أي القِبْلَةَ أو فِيهَا وَتَمَّ سَائِرٌ وَلَيْسَ هَذَا شَرْطًا لِجَوَازِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ بَلْ لِنَدْبِهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ (فَيُصَلِّي) الْإِمَامُ بَعْدَ جَعْلِهِ الْقَوْمَ فِرْقَتَيْنِ وَاحِدَةً بَوَاجِهُ الْعَدُوِّ حِينَ صَلَاتِهِ بِالْأَوَّلَى ثُمَّ تَذَهَبُ هَذِهِ لَوَجْهِهِ وَتَأْتِي الْأُخْرَى إِلَيْهِ (مَرَّتَيْنِ كُلَّ مَرَّةٍ بِفِرْقَةٍ وَهذه صلاةُ رسولِ الله ﷺ بِبَطْنِ نَخْلٍ) مَوْضِعٌ مِنْ نَجْدٍ رَوَاهَا الشَّيْخَانِ وَشَرَطُ نَدْبِ هَذِهِ كَمَا قَالَاهُ لَا جَوَازَها خِلَافًا لِمَا زَعَمَهُ الْإِسْنَوِيُّ نَظَرًا إِلَى أَنَّهَا مَعَ فَقْدِ بَعْضِ الشُّرُوطِ فِيهَا تَغْيِيرٌ بِالْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَلْحَظٌ آخِرٌ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَغْيِيرَ فِيهِ إِلَّا إِنْ أَكْرَهَهُمْ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ، كَثَرْتَنَا بِحَيْثُ ثِقَاؤُنَا كُلَّ فِرْقَةٍ مِنَّا الْعَدُوُّ أَيِ بِالْاِعْتِبَارِ السَّابِقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَخَوْفُ هُجُومِهِمْ فِي الصَّلَاةِ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوها وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِأَمْنِ مَكْرِهِمْ وَلَا تَخَالُفٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَمْنَهُ لَوْ فَعَلُوا وَالْإِمَامُ يَنْتَظِرُهُمْ، نَعَمْ إِنْ أَمَكَّنَ أَنْ يُؤَمَّ الثَّانِيَةَ وَاحِدًا مِنْهَا كَانَ أَفْضَلَ لَيْسَلَمُوا مِنْ اِقْتِدَائِهِمْ بِالْمُتَتَّقِلِ الْمُخْتَلَفِ فِي صِحَّتِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَصَلَاتُهُ ﷺ بِالْفِرْقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْمَحُونَ بِالصَّلَاةِ خَلْفَ غَيْرِهِ مَعَ وُجُودِهِ (أو) يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِهَا أَوْ فِيهَا وَتَمَّ سَائِرٌ وَهَذَا هُوَ النَّوْعُ الثَّالِثُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي. الرَّابِعُ: (تَقِفُ فِرْقَةٌ فِي وَجْهِهِ) أَيِ الْعَدُوِّ تَحْرُسُ (وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رُكْعَةً إِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَارْقَتَهُ) بِالنِّيَّةِ وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهَا وَعِلْمُ مَنْ أَنَّهُ لَا تُسَنَّ لَهُمْ نِيَّةُ الْمُفَارَقَةِ إِلَّا بَعْدَ تِمَامِ الْاِنْتِصَابِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ أَيْضًا فَيَكُونُ اِنْتِصَابُهُمْ فِي حَالِ الْقُدُوءِ (وَأَتَمَّتْ وَذَهَبَتْ إِلَى وَجْهِهِ وَجَاءَ الْوَاقِفُونَ) فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ وَالْإِمَامُ يَنْتَظِرُهُمْ (فَاقْتَدَوْا بِهِ وَصَلَّى بِهِمُ) الرُّكْعَةَ (الثَّانِيَةَ إِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا) نَدْبًا فَوْرًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُمْ مُقْتَدُونَ بِهِ حُكْمًا كَمَا يَأْتِي (فَأَتَمُّوا ثَانِيَتَهُمْ وَلَحِقُوهُ وَسَلَّمْ بِهِمْ وَهذه صلاةُ رسولِ الله ﷺ بِذَاتِ الرِّقَاعِ) مَوْضِعٌ مِنْ نَجْدٍ رَوَاهَا الشَّيْخَانِ أَيْضًا وَسَمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَقْطَعِ جُلُودَ أَقْدَامِهِمْ فِيهَا فَكَانُوا يَلْقَوْنَ عَلَيْهَا الْخِرْقَ وَقِيلَ

وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا أَفْضَلُ فِي بَطْنِ نَخْلٍ، وَيَقْرَأُ الْإِمَامُ فِي انْتِظَارِهِ الثَّانِيَةَ وَيَتَشَهَّدُ، وَفِي قَوْلٍ يُؤَخَّرُ
فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا فَبِفَرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الْأَظْهَرِ وَيَنْتَظِرُ
فِي تَشَهُدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ، وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ رُبَاعِيَّةً فَبِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَلَوْ صَلَّى بِكُلِّ
فَرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّحَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ، وَسَهْوُ كُلِّ فَرْقَةٍ

غَيْرُ ذَلِكَ، وَيجوزُ فيها غيرُ تلكِ الكيفيَّةِ ولو مع الأفعالِ الكثيرةِ لِصِحَّةِ الخبرِ به كما بيَّنته في شرح
العُبابِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا) أي هذه الكيفيَّةُ (أَفْضَلُ مِنْ بَطْنِ نَخْلٍ) وَعُسْفَانٌ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ وَأَعَدَلُ بَيْنَ
الطَّائِفَتَيْنِ وَلِصِحَّتِهَا بِالْإِجْمَاعِ فِي الْجُمْلَةِ وَفَارَقَتْ صَلَاةَ عُسْفَانٍ بِجَوَازِهَا فِي الْأَمْنِ لِغَيْرِ الْفَرْقَةِ الثَّانِيَةِ
وَلَهَا إِنْ نَوَتْ الْمُفَارَقَةَ بِخِلَافِ التَّخَلُّفِ الْفَاجِشِ الَّذِي فِي عُسْفَانٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْأَمْنِ كَذَا قِيلَ،
وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ التَّخَلُّفَ الَّذِي فِي عُسْفَانٍ يَجُوزُ فِي الْأَمْنِ لِلْعُدْرِ كَالزَّحْمَةِ وَعِنْدَ نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ فَكَانَتْ
أُولَى بِالْجَوَازِ مِنْ ذَاتِ الرِّقَاعِ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَرْقَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ انْفِرَادَهَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَمْنِ بِحَالٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ
ذَلِكَ مَثْقُولًا عَنْ الرَّافِعِيِّ وَرَأَيْتُ لَهُ تَوْجِيهًا يَوْضَحُهُ بَعْضُ الْإِيضَاحِ وَهُوَ أَنَّ ذَاتَ الرِّقَاعِ أَشْبَهَ بِالْقِرَآنِ
لِمَا فِيهَا مِنَ الْحَزْمِ وَأَمِنْ عَدْرِ الْعَدُوِّ إِذْ وَقُوفُ الطَّائِفَةِ الْحَارِسَةِ قِبَالَتَهُ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ أَقْوَى فِي مُصَابَرَةِ
الْعَدُوِّ وَدَفْعِ كَيْدِهِ (وَيَقْرَأُ الْإِمَامُ) نَدْبًا (فِي انْتِظَارِهِ) الْفَرْقَةَ (الثَّانِيَةَ) فِي الْقِيَامِ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةِ طَوِيلَةٍ إِلَى
أَنْ يَجِئُوا إِلَيْهِ ثُمَّ يَزِيدُ مِنْ تِلْكَ السُّورَةِ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ قَصِيرَةٍ إِنْ بَقِيَ مِنْهَا قَدْرُهُمَا وَلَا فَمِنْ
سُورَةٍ أُخْرَى لِتَحْصُلِ لَهُمْ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَشَيْءٍ مِنْ زَمَنِ السُّورَةِ (وَيَتَشَهَّدُ) نَدْبًا فِي انْتِظَارِهَا فِي
الْجُلُوسِ وَيَدْعُو إِلَى أَنْ يَجْلِسُوا مَعَهُ وَيَفْرُغُوا مِنْ تَشَهُدِهِمْ بِكَمَالِهِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَ فِيهَا سَكُوتٌ
وَالْقِيَامُ لَيْسَ مَحَلٌّ ذِكْرٍ (وَفِي قَوْلٍ) يَشْتَغِلُ بِالذِّكْرِ (وَيُؤَخَّرُ) قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ وَالتَّشَهُدِ نَدْبًا (لِنُفْحَتِهِ)
وَتُعَادِلُ الْفَرْقَةَ الْأُولَى فَإِنَّهُ قَرَأَهَا مَعَهُمْ وَيُسَنُّ لَهُ تَخْفِيفُ الْأُولَى وَلَهُمْ تَخْفِيفٌ مَا يُفَرِّدُونَ بِهِ (فَإِنْ
صَلَّى مَغْرِبًا) بِهذه الكيفيَّةِ (ف) يُصَلِّي (بِفَرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ) الْجَائِزِ أَيْضًا
بَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ (فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ لَا بُدَّ مِنْهُ فَالسَّابِقُ أُولَى بِهِ، وَلِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّطْوِيلِ فِي
عَكْسِهِ بِزِيَادَةِ تَشَهُدٍ فِي أُولَى الثَّانِيَةِ (وَيَنْتَظِرُ) الثَّانِيَةَ إِذَا صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ (فِي) جُلُوسٍ (تَشَهُدِهِ)
الْأَوَّلِ (أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ وَهُوَ) أَي انْتِظَارُهَا فِي الْقِيَامِ (أَفْضَلُ) مِنْهُ فِي التَّشَهُدِ (فِي الْأَصَحِّ) لِإِنَائِهِ عَلَى
التَّطْوِيلِ بِخِلَافِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَيَقْرَأُ فِي انْتِظَارِهِ فِي الْقِيَامِ وَيَتَشَهَّدُ فِي انْتِظَارِهِ فِي الْقِيَامِ وَيَتَشَهَّدُ فِي
انْتِظَارِهِ إِنْ فَارَقَتْهُ الْأُولَى قَبْلَهُ، وَالْأُولَى أَنْ لَا يُفَارِقُوهُ إِلَّا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ تَشَهُدِهِمْ (أَوْ) صَلَّى بِهِمْ
(رُبَاعِيَّةً) فَيُصَلِّي (بِكُلِّ) مِنَ الْفِرْقَتَيْنِ (رَكْعَتَيْنِ) تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا وَالْأَفْضَلُ انْتِظَارُهُ الثَّانِيَةَ فِي قِيَامِ الثَّالِثَةِ هُنَا
أَيْضًا. (وَلَوْ) فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقٍ فِي الرُّبَاعِيَّةِ وَثَلَاثًا فِي الثَّلَاثِيَّةِ (وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً) وَفَارَقَتْهُ كُلُّ مِنْ
الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ وَصَلَّتْ لِنَفْسِهَا مَا بَقِيَ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْتَظَرٌ فَرَاغَهَا ثُمَّ تَجِيءُ الرَّابِعَةُ فَيُصَلِّي بِهَا رَكْعَةً وَتَأْتِي
بِالْبَاقِي وَهُوَ مُنْتَظَرٌ لَهَا فِي التَّشَهُدِ ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهَا (صَحَّحَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ) إِذْ لَا مَحْذُورَ فِيهِ
لِجَوَازِهِ فِي الْأَمْنِ وَلَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ ﷺ عَلَى الْإِنْتِظَارَيْنِ؛ لِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ (وَسَهْوُ كُلِّ فِرْقَةٍ)

مَحْمُولٌ فِي أَوَّلِهِمْ، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ لَا ثَانِيَةَ الْأُولَى، وَسَهْوُهُ فِي الْأُولَى يُلْحَقُ الْجَمِيعَ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يُلْحَقُ الْأُولَى، وَيُسَنُّ حَمْلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، وَفِي قَوْلِ يَجِبُ. الرَّابِعُ أَنْ يُلْتَحِمَ الْقِتَالُ أَوْ يَشْتَدَّ الْخَوْفُ فَيُضَلِّيَ كَيْفَ أَمَكَّنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا،

إِذَا فَرَّقَهُمْ فِرْقَتَيْنِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ وَصَرَّحَ بِهِ أَصْلُهُ (مَحْمُولٌ فِي أَوَّلِهِمْ) لَا قِتَادِيهِمْ فِيهَا حِسًّا وَحُكْمًا (وَكَمَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ) لَا قِتَادِيهِمْ فِيهَا حُكْمًا وَإِلَّا لاحتاجوا لِنِيَّةِ الْقُدْوَةِ إِذَا جَلَسُوا لِلتَّشَهُدِ مَعَهُ (لَا ثَانِيَةَ الْأُولَى) لِانْفِرَادِهِمْ فِيهَا حِسًّا وَحُكْمًا (وَسَهْوُهُ) أَيِ الْإِمَامِ (فِي الْأُولَى يُلْحَقُ الْجَمِيعَ) أَمَّا الْأُولَى فَظَاهِرٌ فَتَسْجُدُ عِنْدَ تَمَامِ صَلَاتِهَا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَا تَهْمُ بِرَبْطِهَا صَلَاتُهَا بِصَلَاةِ نَاقِصَةٍ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ اقْتَدَى بِمَنْ سَهَا قَبْلَ اقْتِدَائِهِ بِهِ يُلْحَقُهُ سَهْوُهُ فَيَسْجُدُونَ مَعَهُ فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ سَجَدُوا بَعْدَ سَلَامِهِ (و) سَهْوُهُ (فِي الثَّانِيَةِ لَا يُلْحَقُ الْأُولَى)؛ لِأَنَّهُمْ فَارَقُوهُ قَبْلَ السَّهْوِ بَلْ يُلْحَقُ الْآخِرِينَ وَإِنْ كَانَ فِي حَالِ انْتِظَارِهِ لَهُمْ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ وَهَذَا كُلُّهُ وَإِنْ عَلِمَ مَرَّةً فِي سُجُودِ السَّهْوِ لِكَيْتَهُمْ ذَكَرُوهُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْفَى وَلَوْ كَانَ الْخَوْفُ فِي بَلَدٍ وَحَضَرَتْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ صَلَّوْهَا عَلَى هَيْئَةِ عُسْفَانٍ وَهُوَ وَاضِحٌ وَعَلَى هَيْئَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ لَكِنْ بِشُرُوطِ حَرَرِ تَهْمَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَحَاصِلُهَا أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعُونَ سَمِعُوا الْخُطْبَةَ لَكِنْ لَا يَضُرُّ النِّقْصُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ. (وَيُسَنُّ) لِلْمُضَلِّي صَلَاةَ الْخَوْفِ (حَمْلُ السَّلَاحِ) الَّذِي لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ لَا نَحْوَ نَجَسٍ وَيَبْطُلُ السُّجُودُ فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ. لِغَيْرِ عُدْرٍ وَكَحْمَلِهِ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ وَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ سَهَلَ أَخَذَهُ كَسَهْوَلَتِهِ وَهُوَ مَحْمُولُهُ وَهُوَ هُنَا مَا يَقْتُلُ نَحْوُ سَيْفٍ وَرُمَحٍ وَسِكِّينٍ وَقَوْسٍ وَنَشَابٍ لَا مَا يَدْفَعُ كَثْرَتِ وَدِرْعٍ فَيُكْرِهُ حَمْلُهُ كَتَرِكِ حَمْلِ الْأَوَّلِ حَيْثُ لَا عُدْرٌ (فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ) الثَّلَاثَةِ (وَفِي قَوْلِ يَجِبُ) لِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] وَحَمْلُهُ الْأَوَّلَ عَلَى النَّدْبِ وَإِلَّا لَبْطَلَتِ الصَّلَاةُ بِتَرِكِهِ وَلَا قَائِلَ بِهِ، وَفِيهِ مَا فِيهِ، وَلَوْ خَافَ ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ بِتَرِكِ حَمْلِهِ وَجَبَ فِي الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْأَوَجِّهِ وَلَوْ نَجَسًا وَمَانِعًا لِلتَّسْجُودِ، وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ يَأْتِي فِي الْقَضَاءِ هُنَا مَا يَأْتِي فِي حَمْلِ السَّلَاحِ وَالنَّجَسِ فِي حَالِ الْقِتَالِ وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ هَذَا أُنْذِرُ، وَلَوْ انْتَفَى خَوْفُ الضَّرَرِ وَتَأَذَّى غَيْرُهُ بِحَمْلِهِ كَرِهَهُ أَيِ إِنْ خَفَّ الضَّرَرُ بِأَنْ احْتِمَلَ عَادَةً وَإِلَّا حُرْمٌ وَبِهِ يُجَمَعُ بَيْنَ إِطْلَاقِ كَرَاهِيَّتِهِ وَإِطْلَاقِ حُرْمَتِهِ.

(الرَّابِعُ) مِنَ الْأَنْوَاعِ بِمَحَلِّهِ كَذَا قَالَ الشَّارِحُ مُتَّبِعًا بِهِ عَلَى أَنْ قَوْلُهُ: الرَّابِعُ وَاقِعٌ فِي مَحَلِّهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الثَّلَاثَ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ ضِمْنًا كَمَا مَرَّ (أَنْ يُلْتَحِمَ الْقِتَالُ) بِأَنْ يَخْتَلِطَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَلَمْ يَتِمَّ كُنُوتُهُمْ مِنْ تَرِكِهِ تَشْبِيهًا بِاخْتِلَاطِ لَحْمَةِ الثَّوْبِ بِسُدَّاهُ (أَوْ يَشْتَدَّ الْخَوْفُ) بِلَا التَّحَامِ بِأَنْ لَمْ يَأْمَنُوا هُجُومَ الْعَدُوِّ لَوْ وَلَّوْا أَوْ انْقَسَمُوا (فَيُضَلِّيَ) كُلُّ مَنْهُمْ (كَيْفَ أَمَكَّنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا) وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنِ الْوَقْتِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ لَهُمْ فِعْلَهَا كَذَلِكَ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَهُوَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي صَلَاةِ فَاقِدِ الطُّهُورَيْنِ وَنَحْوِهِ، لَكِنْ صَرَّحَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِاشْتِرَاطِ ضَيْقِهِ وَنَقْلِهِ الْأَذْرَعِيَّ عَنْ بَعْضِ شُرَاحِ الْمُخْتَصَرِ وَعَاتَمَدَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ وَزَادَ أَغْنَى الْأَذْرَعِيَّ أَنَّ ذَلِكَ مُرَادُهُمْ وَفِيهِ مَا فِيهِ لِلتَّوَسُّعِ لَهُمْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ مَعَ غَلَبَةِ كَوْنِ التَّأْخِيرِ هُنَا

وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ، وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِحَاجَةٍ فِي الْأَصْحَحِ، لَا صِيَاحَ، وَيُلْقِي السَّلَاحَ إِذَا دُمِيَ فَإِنْ عَجَزَ أَمْسَكَهَ، وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْمَأَ، وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ، وَلَهُ ذَا النَّوْعِ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ مُبَاحَيْنِ وَهَرَبٍ مِنْ حَرِيقٍ وَسَيْلٍ وَسَيْعٍ وَغَرِيمٍ عِنْدَ الْإِعْسَارِ وَخَوْفٍ حَبِيسِهِ،

سَبَبًا لِإِضَاعَةِ الصَّلَاةِ بِإِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا لِكَثْرَةِ اشْتِغَالِهِمْ بِمَا هُمْ فِيهِ مَعَ عُسْرِ مَعْرِفَتِهِمْ بِآخِرِ الْوَقْتِ حَتَّى يُؤَخَّرُوا إِلَيْهِ فَالْوَجْهَ مَا أَطْلَقُوهُ، (وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ) لِحَاجَةِ الْقِتَالِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩] قَالَ ابْنُ عُمَرَ مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرِ مُسْتَقْبِلِيهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَيجوزُ اقْتِدَاءُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَتُهُمْ كَالْمَأْمُومِينَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ، نَعَمْ يَجُوزُ التَّقَدُّمُ هُنَا عَلَى الْإِمَامِ لِلضَّرُورَةِ، بَلِ الْجَمَاعَةُ لَهُمْ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْإِنْفِرَادُ هُوَ الْحَزْمُ أَفْضَلُ، أَمَّا لَوْ انْخَرَفَ عَنْهَا لَا لِحَاجَةِ الْقِتَالِ بَلْ لِنَحْوِ جِمَاحِ دَائِيَّتِهِ وَطَالَ الْفَصْلُ فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ. (وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ) كَضَرَبَاتِ مُتَوَالِيَةِ وَرَكَضٍ كَثِيرٍ وَرُكُوبٍ أَحْتَاجُهُ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ وَحَصَلَ مِنْهُ فَعَلٌ كَثِيرٌ يُعْذَرُ فِيهَا (لِحَاجَةٍ) إِلَيْهَا (فِي الْأَصْحَحِ) كَالْمَشْيِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ أَمَّا حَيْثُ لَا حَاجَةَ فَتَبْطُلُ قَطْعًا (لَا صِيَاحَ) أَوْ تُطَقُّ بِدُونِهِ فَلَا يُعْذَرُ فِيهِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بَلِ السَّائِكُ أَهْيَبُ، وَفَرَضُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ لِنَحْوِ تَنْبِيهِ مَنْ خَشِيَ وَقُوعَ نَحْوِ مُهْلِكٍ بِهِ أَوْ لِرَجْرِ الْخَيْلِ أَوْ لِيُعْرَفَ أَنَّهُ فَلَانٌ الْمَشْهُورُ بِالشَّجَاعَةِ نَادِرٌ (وَيُلْقِي السَّلَاحَ إِذَا دُمِيَ) أَوْ تَنَجَّسَ بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ وَلَمْ يَحْتَجْهِ فُورًا وَجُوبًا حَدَرًا مِنْ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ بِإِمْسَاكِهِ وَلَهُ جَعْلُهُ بِقِرَابِهِ تَحْتَ رِكَابِهِ إِنْ قَلَّ زَمَنُ هَذَا الْجَعْلِ بِأَنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْ زَمَنِ الْإِلْقَاءِ وَيُغْتَفَرُ لَهُ هَذِهِ اللَّحْظَةُ الْيَسِيرَةُ لِمَا فِي إَلْقَائِهِ مِنَ التَّعْرِيزِ لِإِضَاعَةِ الْمَالِ مَعَ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ هُنَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ تَكُنِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ كَمَا هُنَا (فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ إَلْقَائِهِ كَانَ أَحْتَاجَ لِإِمْسَاكِهِ وَإِنْ لَمْ يَضْطَرَّ إِلَيْهِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا (أَمْسَكَهَ) لِلْحَاجَةِ (وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ عُدْرَتُهُمْ فِي حَقِّ الْمُقَاتِلِ فَاشْتَبَهَ الْاسْتِحَاضَةَ وَالْمُعْتَمَدُ فِي الشَّرْحَيْنِ وَالرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَجُوبُهُ وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَمَنَعُوا التَّعْلِيلَ الْمَذْكُورَ وَقَالُوا بَلْ ذَلِكَ نَادِرٌ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ أَوْمَأَ) بِهِمَا وَجُوبًا لِلْعُدْرِ (وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ) خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَيْ لِيَجْعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ، وَقِيلَ مَنْصُوبًا بِتَقْدِيرِ جَعَلَ، الْمَذْكُورَ بِأَصْلِهِ. (وَلَهُ) سَفَرًا وَحَضَرًا (ذَا النَّوْعِ) أَيِ صَلَاةٍ شِدَّةِ الْخَوْفِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نَقْلًا عَنْ غَيْرِهِ وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ بِالْأُولَى (فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ مُبَاحَيْنِ) كَقِتَالِ ذِي مَالٍ وَغَيْرِهِ لِقَاصِدِ أَخْذِهِ ظُلْمًا وَلَا يَبْعُدُ لِإِحَاقِ الْإِحْتِيَاصِ بِهِ فِي ذَلِكَ، وَفَنَاءُ عَادِلَةٍ لِإِبَاغِيَةِ بَخْلَافِ عَكْسِهِ إِنْ حَكَمْنَا بِإِثْمِهِمْ فِي الْحَالَةِ الْآتِيَةِ فِي بَابِهِمْ، وَقَوْلُهُمْ لَيْسَ الْبَغْيُ اسْمٌ دَمٌ أَيْ وَلَيْسَ مُسْقًا، وَكَهَرَبٍ مُسْلِمٍ فِي قِتَالٍ كُفَّارٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ لَا أَثْنَيْنِ (وَهَرَبٍ مِنْ حَرِيقٍ وَسَيْلٍ وَسَيْعٍ) وَحَيَّةٍ وَنَحْوِهَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الْمَنْعُ وَلَا التَّحَصُّنُ بِشَيْءٍ (وَهَرَبٍ غَرِيمٍ) مِنْ دَائِيَّتِهِ (عِنْدَ الْإِعْسَارِ وَخَوْفٍ حَبِيسِهِ) إِنْ لَحِقَهُ لِعَجْزِهِ عَنْ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ مَعَ عَدَمِ تَصَدِيقِهِ فِيهِ أَوْ لِيَكُونَ حَاكِمٌ ذَلِكَ الْمَحَلَّ لَا يَقْبَلُ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ إِلَّا بَعْدَ حَبْسِهِ مُدَّةً فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ

والأصح منعه لمُحَرِّمٍ خَافَ فَوْتَ الْحَجِّ وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ، ظَنُّوْهُ عَدُوًّا قَبَانَ غَيْرُهُ قَضَوْا فِي الْأَظْهَرِ.

فَصْلٌ

غَيْرَ وَاحِدٍ بَحَثَ ذَلِكَ وَلَا إِعَادَةَ هُنَا . (وَالْأَصْحَحُ مِنْهُ لِمُحَرِّمٍ) قَصَدَ عَرَفَةَ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ وَ(خَافَ) إِنْ صَلَّاهَا كَالْعَادَةِ (فَوْتَ الْحَجِّ) بِأَنْ لَمْ يُدْرِكْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا تَجُوزُ لَهُ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْصَلٌ لَا خَائِفٌ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي كَذَلِكَ طَالِبٌ عَدُوًّا إِلَّا إِنْ خَشِيَ كَرَاهِمَ عَلَيْهِ أَوْ كَمِينًا أَوْ انْقِطَاعًا عَنْ رُقُفَتِهِ أَوْ وَخَشِيَ بِذَلِكَ ضَرَرًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَنْ مَنْ أَخَذَ لَهُ مَالٌ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ لَا يَجُوزُ لَهُ إِذَا تَبِعَهُ أَنْ يَبْقَى فِيهَا وَيُصَلِّيَهَا كَذَلِكَ عَلَى الْأَوْجِهَ خِلَافًا لِجَمْعِ بَلْ يَقْطَعُهَا وَيَتْبَعُهُ إِنْ شَاءَ، وَإِذَا امْتَنَعَ عَلَى الْمُحَرِّمِ ذَلِكَ لَزِمَهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِخْرَاجُ الْعِشَاءِ عَنْ وَقْتِهَا وَتَحْصِيلُ الْوُقُوفِ ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الْحَجِّ صَعِبٌ بِخِلَافِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ وَلِأَنَّهُ عُهْدٌ جَوَازٌ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا لِتَحْوِ عُدْرَ السَّفَرِ وَتَجْهِيْزَ مِيَّتٍ خِيفَ تَغْيِيرُهُ فَهَذَا أَوْلَى وَلَوْ كَانَ يُدْرِكُ مِنْهَا رَكْعَةً بَعْدَ تَحْصِيلِ الْوُقُوفِ وَجَبَ تَأْخِيرُهَا جُزْمًا قَبْلَ الْعُمُرَةِ الْمُنْدَوْرَةِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ كَالْحَجِّ فِي هَذَا الْوَقْتِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ يَفُوتُ بِفَوَاتِ عَرَفَةَ وَالْعُمُرَةَ لَا تَفُوتُ بِفَوَاتِ ذَلِكَ الْوَقْتِ . وَفِي الْجَبَلِيِّ لَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَهُوَ بِأَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ أَحْرَمَ مَاشِيًا كَهَارِبٍ مِنْ حَرِيقٍ وَرَجَحَهُ الْعَزَازِيُّ بِأَنَّ الْمَنْعَ الشَّرْعِيَّ كَالْجَسَدِيِّ وَأَيْدَهُ بِتَصْرِيحِ الْقَاضِي بِهِ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ لَهُ صَلَاتُهَا صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَجِّ، وَأَنَّهُ يَلْزِمُهُ التَّرُكُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا كَمَا لَهُ تَرْكُهَا لِتَخْلِيصِ مَالِهِ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ بَلْ أَوْلَى وَمَنْ تَمَّ صَرَخَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ مَنْ رَأَى حَيَوَانًا مُحْتَرَمًا يَقْصِدُهُ ظَالِمٌ أَوْ لَا يَخْشَى مِنْهُ قِتَالًا أَوْ نَحْوَهُ أَوْ يَغْرُقُ لَزِمَهُ تَخْلِيصُهُ وَتَأْخِيرُهَا أَوْ إِبْطَالُهَا إِنْ كَانَ فِيهَا، أَوْ مَا لَا جَاْزَ ذَلِكَ وَكَرِهَهُ لَهَا تَرْكُهُ . (وَلَوْ صَلَّوْا) صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ كَمَا فِي أَصْلِهِ وَالرُّوضَةُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ الْحَرْبِ (لِسَوَادٍ ظَنُّوْهُ) وَلَوْ بِإِخْبَارِ عَدْلٍ (عَدُوًّا قَبَانَ) أَنْ لَا عَدُوًّا أَوْ أَنَّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَهُ إِلَيْهِمْ كَخَنْدَقٍ أَوْ أَنْ يَقْرِبَهُمْ أَوْ عُرْفًا حَصْنًا يُمَكِّنُهُمُ التَّحَصُّنُ بِهِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحَاصِرُوهُمْ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ أَنَّهُ عَدُوٌّ يَجِبُ قِتَالُهُ لِكَوْنِهِ ضِعْفَهُمْ أَوْ شَكُّوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ (قَضَوْا فِي الْأَظْهَرِ) لِعَدَمِ الْخَوْفِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ الشُّكِّ فِيهِ . أَمَّا لَوْ صَلَّوْا صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَإِنْ كَانَتْ كَبْطَنٍ نَخْلٍ أَوْ ذَاتِ الرِّقَاعِ بِالْكِيفِيَّةِ السَّابِقَةِ فِي الْمَثْنِ فَلَا قَضَاءَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُسْقِطُوا فَرْضًا وَلَا غَيْرَ رُكْنًا، أَوْ صَلَاةَ عُسْفَانَ أَوْ ذَاتِ الرِّقَاعِ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عُمرَ قَضَوْا، وَفِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ لَوْ بَانَ عَدُوًّا لَكِنْ نِيَّتُهُ الصُّلْحُ أَوْ التَّجَارَةُ فَلَا قَضَاءَ ؛ لِأَنَّهُ هُنَا لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ فِي تَأْمُلِهِ إِذْ لَا أَطْلَاعَ لَهُ عَلَى نِيَّتِهِ .

(فَصْلٌ) فِي اللَّبَاسِ

وَذَكَرَهُ هُنَا الْأَكْثَرُونَ اقْتِدَاءً بِالشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ وَجْهٌ مُنَاسِبَتُهُ أَنَّ الْمُقَاتِلِينَ كَثِيرًا مَا يَحْتَاجُونَ لِلْبَسِ الْحَرِيرِ وَالنَّجَسِ لِلْبَرْدِ وَالْقِتَالِ وَذَكَرَهُ جَمْعٌ فِي الْعِيدِ وَهُوَ مُنَاسِبٌ أَيْضًا .

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِفَرْشٍ وَغَيْرِهِ. وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُهُ، وَالْأَصْحَحُ تَحْرِيمُ
اِفْتِرَاشِهَا، وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ الْإِبَاسَةَ الصَّبِيَّ.
قُلْتُ: الْأَصْحَحُ حِلُّ اِفْتِرَاشِهَا، وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُهُ
لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدِ مُهْلِكَيْنِ

(يحرمُ على الرجل) والخُنْثَى (استعمالُ الحرير) ولو قَزَا أو غيرَ منسوجٍ أخذًا ممَّا يأتي من
استثنائهم خَيْطُ السُّبْحَةِ وَلِيقَةِ الدَّوَاةِ (بِفَرْشٍ) لِنَحْوِ جُلُوسِهِ أو قِيَامِهِ لا مَشْيِهِ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ
لِإِفْتَازِ قِيَمَتِهِ لَهُ حَالًا لَا يُعَدُّ مُسْتَعْمِلًا لَهُ عُرْفًا (وغيره) من سَائِرِ وُجُوهِ الِاسْتِعْمَالِ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ مِمَّا يَأْتِي
بَعْضُهُ إِجْمَاعًا فِي اللَّبْسِ وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَدُوا بِمَنْ جَوَزَهُ إِغَاظَةً لِلْكَفَّارِ لِشُدُودِهِ كَالْوَجْهِ الْقَائِلِ بِحِلِّ الْقُرْ
وَهُوَ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ الدَّوْدُ حَيًّا فَيَكْمُدُ لَوْنُهُ وَلَا يَقْصِدُ اللَّزِينَةَ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ (أَنَّهُ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ
أُمَّتِهِ ﷺ) وَلِلتَّهْنِي عَنْ لُبْسِهِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَلَآنَ فِيهِ خُنُوثَةٌ لَا تَلِيقُ بِشَهَامَةِ الرِّجَالِ
وَيَحِلُّ الْجُلُوسُ عَلَى حَرِيرٍ فَرَشٍ عَلَيْهِ ثَوْبٌ أَوْ غَيْرُهُ وَلَوْ رَقِيقًا أَوْ مُهْلَهْلًا مَا لَمْ يَمَسَّ الْحَرِيرَ مِنْ خِلَالِهِ
سَوَاءً اتَّخَذَهُ لَذَلِكَ أَمْ لَا، وَمَحَلُّ حُرْمَةِ اتِّخَاذِ الْحَرِيرِ بِلَا اسْتِعْمَالِ الَّذِي أَفْتَى بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ مَا إِذَا
كَانَ عَلَى صُورَةِ مُحَرَّمَةٍ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ إِنَّمَا لَمْ يَكْفِ الْمُهْلَهْلُ الْمَفْرُوشَ عَلَى نَجَسٍ؛ لِأَنَّهُ
أَغْلَظُ لَوْ جُوبِ اجْتِنَابُ قَلِيلِهِ أَيْضًا بِخِلَافِ الْحَرِيرِ إِنْ مَسَّ الْحَرِيرَ مِنْ خِلَالِهِ لَا يُؤْثِرُ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ
عَلَى مُمَاسَّةِ قَدَرٍ لَا يُعَدُّ عُرْفًا مُسْتَعْمِلًا لَهُ لِمَزِيدِ قِلَّتِهِ، وَالتَّدَثُّرُ بِحَرِيرٍ اسْتَرَّ بِثَوْبٍ إِنْ خَيْطَ عَلَيْهِ فِيمَا
يَظْهَرُ، وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي حُرْمَةِ التَّدَثُّرِ بِغَيْرِ الْمُسْتَرِّ بَيْنَ مَا قُرُبَ مِنْهُ وَمَا بَعُدَ كَأَن كَانَ
مُعَلَّقًا بِسَقْفٍ وَهُوَ جَالِسٌ تَحْتَهُ كَالْبِشْخَانَةِ وَهُوَ قَرِيبٌ إِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ جَالِسٌ تَحْتَ حَرِيرٍ
وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حِلِّ الْجُلُوسِ تَحْتَ سَقْفٍ ذَهَبَ بِمَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ أَنَّ الْعُرْفَ يُعَدُّ هُنَا مُسْتَعْمِلًا
لِلْحَرِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ لِيُوقَايَةَ الْجَالِسِ تَحْتَهُ مِنْ نَحْوِ غُبَارِ السَقْفِ فَأُلْحِقَ بِالْمُسْتَعْمِلِ لَهُ فِي بَدَنِهِ وَلَا
كَذَلِكَ ثُمَّ. (وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُهُ) إِجْمَاعًا (وَالْأَصْحَحُ تَحْرِيمُ اِفْتِرَاشِهَا) إِيَّاهُ لِلتَّسْرِيفِ بِخِلَافِ اللَّبْسِ فَإِنَّهُ
يُزَيِّنُهَا وَعَلَيْهِ يَحْرُمُ تَدَثُّرُهَا بِهِ بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ اِفْتِرَاشُهُ عَلَى وَجْهِ دُونَ التَّدَثُّرِ بِهِ وَيَحْرُمُ
عَلَى الْكُلِّ سَتْرُ سَقْفٍ أَوْ بَابٍ أَوْ جِدَارٍ غَيْرِ الْكَعْبَةِ قَبْلَ وَيُلْحَقُ بِهَا قَبْرُهُ ﷺ بِهِ أَيْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فِيمَا
يَظْهَرُ أَخْذًا مِنْ تَعْبِيرِهِمُ بِالْتَزْيِينِ وَقَدْ يَشْكُلُ بِمَا يَأْتِي فِي كَيْسِ الدَّرَاهِمِ وَنَحْوِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْخِيَلَاءِ
هُنَا أَعْظَمُ مِنْهَا ثُمَّ (و) الْأَصْحَحُ (أَنَّ لِلْوَلِيِّ الْأَبَ وَغَيْرَهُ) (إِلْبَاسَهُ) كَحُلِيِّ الذَّهَبِ وَغَيْرِهِ (الصَّبِيَّ) مَا لَمْ
يَبْلُغْ وَالْمَجْنُونُ إِذْ لَا شَهَامَةَ لِهَمَّا تُنَافِي تِلْكَ الْخُنُوثَةُ نَعَمْ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ يَوْمَ الْعِيدِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ
زِينَةٌ (قُلْتُ الْأَصْحَحُ حِلُّ اِفْتِرَاشِهَا) إِيَّاهُ (وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِعُمُومِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ
حِلٌّ لِإِنَابَةِ أُمَّتِهِ وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَلْعَلَ لَا يَسْتَهْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ اسْتِعْمَالَ لَهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ
بَيْنَ طَوْلِ بَقَائِهِ عَلَى مَا عَلَا عَلَيْهِ مِنْهَا وَعَدَمِهِ وَلَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَفِيهِ مَا فِيهِ.

(وَيَحِلُّ لِلرَّجُلِ لُبْسُهُ) فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ أَنْوَاعِ الِاسْتِعْمَالِ (لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدِ مُهْلِكَيْنِ) أَوْ

أو فُجَاءة حَرْبٍ ولم يَجِدْ غَيْرَهُ. وَلِلْحَاجَةِ كَجَرْبٍ وَحَكَّةٍ وَدَفْعِ قَمَلٍ، وَلِلْقِتَالِ كَدِيْبَاجٍ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، وَيَحْرُمُ الْمُرْكَبُ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزُنَّ الْإِبْرَيْسَمُ، وَيَحِلُّ عَكْسُهُ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوَيَا فِي الْأَصَحِّ.

خَشِيَ مِنْهُمَا ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ وَالْحَقَّ بِهِ جَمِيعُ الْأَلَمِ الشَّدِيدِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ نَحْوِ الْجَرْبِ الْآتِي (أو فُجَاءة) بَضْمٌ فَفَتَحَ وَالْمَدُّ، وَبِفَتْحٍ فَسُكُونٍ وَهِيَ الْبَغْتَةُ (حَرْبٍ) جَائِزٌ (ولم يجد غيره) وَلَا أَمَكْنَهُ طَلَبٌ غَيْرُهُ يَقُومُ مَقَامَهُ لِلضَّرُورَةِ وَصَحَّحَ فِي الْكِفَايَةِ قَوْلَ جَمْعِ يَجُوزُ الْقَبَاءُ وَغَيْرُهُ مِمَّا يَصْلُحُ لِلْقِتَالِ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ إِرْهَابًا لَهُمْ كَتَحْلِيَةِ السَّيْفِ وَهَذَا غَيْرُ الشَّاذِّ الَّذِي مَرَّ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذَلِكَ يَكْتَفِي بِمُجَرَّدِ الْإِغَاظَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِرْهَابٌ وَلَا صِلَاحِيَّةٌ لِلْقِتَالِ (ولِلْحَاجَةِ) كَسَّرَ الْعَوْرَةَ وَلَوْ فِي الْخُلُوعِ وَ(كَجَرْبٍ وَحَكَّةٍ) وَقَدْ آذَاهُ لُبْسُ غَيْرِهِ أَيْ تَأَذُّبًا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَمْ يَحْتَجْ هُنَا لِمُبِيحِ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ رُخْصَةٌ فَسُومِحَ فِيهِ أَكْثَرُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُؤْذِهِ غَيْرُهُ لَكِنَّهُ يُزِيلُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَالْتِدَاوِي بِالنَّجَاسَةِ، بَلْ لَوْ قِيلَ إِنَّ تَخْفِيفَهُ لِأَلَمِهَا كَلَّازِلَتِهَا لَمْ يَبْعُدْ وَكَوْنُ الْحَكَّةِ غَيْرِ الْجَرْبِ الَّذِي أَفَادَهُ الْعَطْفُ صَحِيحٌ وَقَوْلُهُ فِي مَجْمُوعِهِ وَغَيْرِهِ كَالصَّحَّاحِ أَنَّهَا هُوَ يُحْمَلُ عَلَى اتِّحَادِ أَصْلِ الْمَادَّةِ دُونَ صَوَرَتِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا، (وَدَفْعِ قَمَلٍ) لَا يُحْتَمَلُ آذَاهُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يَكْثُرْ حَتَّى يَصِيرَ كَالدَّاءِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى الدَّوَاءِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ وَلَوْ فِي الْحَضَرِ فِي الْكُلِّ، خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ وَذَلِكَ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ (أَنَّهُ ﷺ) أَرَخَصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ لِحَكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا ^(١) وَفِي غَزَاةٍ سَبَبِ الْقَمَلِ، وَرَوَايَةُ مُسْلِمٍ أَنَّ الْأَوَّلَ كَانَ فِي السَّفَرِ لَا يُخَصَّصُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ لِلْحَاجَةِ أَنَّهُ مَتَى وَجَدَ مُغْنِيًا عَنْهُ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ لِبَاسٍ لَمْ يَجْزِ لَهُ لُبْسُهُ كَالْتِدَاوِي بِالنَّجَاسَةِ وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ وَنَازَعَ فِيهِ شَارِحٌ بِأَنَّ جَنْسَ الْحَرِيرِ مِمَّا أُبِيحَ لِغَيْرِهِ ذَلِكَ فَكَانَ أَخَفَّ وَبُرْدٌ بِأَنَّ الضَّرُورَةَ الْمُبِيحَةَ لِلْحَرِيرِ لَا يَتَأَثَّرُ بِمِثْلِهَا فِي النَّجَاسَةِ حَتَّى يُبَاحَ لِأَجْلِهَا فَعَدَمُ إِبَاحَتِهَا لِغَيْرِ التِدَاوِي إِنَّمَا هُوَ لِعَدَمِ تَأْتِيهِ فِيهَا لَا لِكُونِهَا أَعْلَظَ عَلَى أَنَّ لُبْسَ نَجَسٍ الْعَيْنِ يَجُوزُ لَمَّا جَازَ لَهُ الْحَرِيرُ فَهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِيهَا (وَلِلْقِتَالِ كَدِيْبَاجٍ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ) فِي دَفْعِ السَّلَاحِ كَحَاجَةِ دَفْعِ الْقَمَلِ بَلْ أَوَّلَى قِيلَ هَذِهِ مَفْهُومَةٌ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فُجَاءةٌ حَرْبٍ بِالْأَوَّلَى أَوْ دَاخِلَةٌ فِيهَا أَوْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ تِلْكَ فِي خُصُوصِ الْفُجَاءَةِ وَعُمُومِ الْحَرِيرِ وَهَذِهِ فِي خُصُوصِ نَوْعٍ مِنْهُ وَعُمُومِ الْقِتَالِ فَلَمْ يُغْنِ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ. (وَيَحْرُمُ الْمُرْكَبُ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ) أَيْ حَرِيرٍ بِأَيِّ أَنْوَاعِهِ كَانَ وَأَصْلُهُ مَا حُلَّ عَنِ الدَّوْدِ بَعْدَ مَوْتِهِ دَاخِلُهُ (وَغَيْرُهُ إِنْ زَادَ وَزُنَّ الْإِبْرَيْسَمُ وَيَحِلُّ عَكْسُهُ) تَغْلِيْبًا لِحُكْمِ الْأَكْثَرِ وَلَوْ ظَنًّا كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمُصَمَّتِ) أَيْ الْخَالِصِ مِنَ الْحَرِيرِ، وَأَمَّا الْعَلَمُ أَيْ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَهُوَ الطَّرَازُ وَشُدَى الثَّوْبِ فَلَا بَأْسَ (وَكَذَا إِنْ اسْتَوَيَا) وَزَنَا وَلَوْ ظَنًّا (فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا يُسَمَّى ثَوْبَ حَرِيرٍ وَلَا عِبْرَةً بِالظُّهُورِ مُطْلَقًا

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٥٥٠١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٢٠٧٦]، وغيرهما من حديث: أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَيَجِلُّ مَا طُرِّزَ أَوْ طُرِفَ

خِلَافًا لِيَجْمَعَ مُتَقَدِّمِينَ، وَلَوْ شَكَ فِي الْإِسْتِوَاءِ فَالْأَصْلُ الْحِلُّ عَلَى الْأَوَجِّهِ خِلَافًا لِبَعْضِ نُسَخِ الْأَنْوَارِ وَصَرِيحِ كَلَامِ الْإِمَامِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ النَّظَرِ لِلظَّنِّ فِي الْأَوَّلِينَ عَلَى مَا فِيهِ وَعَدَمِ النَّظَرِ إِلَيْهِ فِي مُعَامَلَةٍ مِنْ أَكْثَرِ مَا لَهُ حَرَامٌ بِأَنَّ هُنَاكَ قَرِينَةً شَرْعِيَّةً دَالَّةً عَلَى الْمَلَكِ وَهِيَ الْيَدُ فَلَمْ يُؤَثِّرِ الظَّنُّ مَعَهَا بَلْ وَلَا الْيَقِينُ إِذَا لَمْ تُعْرَفْ عَيْنُ الْحَرَامِ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَيُظْهَرُ مِنْهُ اجْتِهَادُهُ مَعَ تَيَسُّرِ سُؤَالِ خَبِيرَيْنِ وَلَوْ عَدَلِي رَوَايَةً عَنْ الْأَكْثَرِ وَقَضِيَّةِ الْمُتَنِّ أَنْ صَوْرَةَ الْعَكْسِ لَا خِلَافَ فِيهَا أَيُّ يُعْتَدُّ بِهِ فَلَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ وَإِنْ قَالَ الْجَوْنِيُّ الْمَذْهَبُ تَحْرِيمُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِخِلَافِ الْمُسْتَوِيِّ الْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِ (وَيَجِلُّ مَا طُرِّزَ) أَوْ رُقِعَ بِحَرِيرٍ خَالِصٍ وَهُوَ أَعْنِي الطَّرَازَ مَا يُرَكَّبُ عَلَى الْكُمَيْنِ مِثْلًا لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ مَضْمُومَةً أَيْ مُعْتَدِلَةً لِخَبَرِ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ) ^(١) قَالَ الْحَلِيمِيُّ وَالْجَوْنِيُّ: وَشُيْطَرُ أَنْ لَا يَزِيدَ مَجْمُوعُ الطَّرَازَيْنِ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ وَخَالَفَهُمَا صَاحِبُ الْكَافِي فَقَالَ لَوْ كَانَ فِي طَرَفِي الْعِمَامَةِ عِلْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ أَرْبَعِ أَصَابِعَ احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ وَالْأَصَحُّ الْجَوَازُ لِانْفِصَالِهِمَا وَحُكْمُ الْكُمَيْنِ حُكْمُ طَرَفِي الْعِمَامَةِ أَه. وَبِإِثْبَاتِ الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ كَالْخَبَرِ مُحْتَمِلَةٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَقَالَتَيْنِ لِكِتَابَتِهَا إِلَى الثَّانِي أَقْرَبُ فَالشَّرْطُ أَنْ لَا يَزِيدَ الْمَجْمُوعُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَصَابِعَ وَإِنْ زَادَ عَلَى طَرَاظَيْنِ وَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الْكَافِي لِانْفِصَالِهِمَا أَنَّ عِلْمِي الْعِمَامَةِ طَرَاظَيْنِ مُتَفَصِّلَيْنِ عَنْهَا يُجْعَلَانِ عَلَيْهَا وَأَنَّهُمَا حِلَالَانِ كَطَرَاظِي الْكُمَيْنِ غَيْرُ بَعِيدٍ، وَأَمَّا اغْتِفَارُ التَّعَدُّدِ فِي التَّطْرِيزِ وَالتَّرْقِيعِ مُطْلَقًا بِشَرِّطِ أَنْ لَا يَزِيدَ كُلُّ عَلَى أَرْبَعٍ وَلَا الْمَجْمُوعُ عَلَى وَزْنِ الثَّوْبِ فَبَعِيدٌ مُخَالَفٌ لِكُلِّ مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ وَالرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ، وَكَذَا قَوْلُ الْحَلِيمِيِّ وَغَيْرِهِ يَجُوزُ كُلُّ مِنْهُمَا وَإِنْ تَعَدَّدَا مَا لَمْ يَزِدْ وَزْنَ الْحَرِيرِ عَلَى غَيْرِهِ، وَأُفْتِيَ أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِ عِمَامَةٍ فِي طَرَفَيْهَا حَرِيرٌ قَدَرُ شِبِيرٍ إِلَّا أَنْ يَبِينَ كُلُّ قَدَرِ أَرْبَعِ أَصَابِعَ مِنْهَا فَرَّقَ قَلَمٌ مِنْ كُتَاتَيْنِ أَوْ قُطْنَيْنِ. قَالَ الْغَزِّيُّ: وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَادَةِ فِيهِ أَه. فَالْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِ التَّطْرِيفِ وَإِنَّمَا تَقَيَّدَ بِالْأَرْبَعِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ كَانَتْ كَذَلِكَ فَإِذَا تَغَيَّرَتْ اتَّبَعَتْ لِمَا يَأْتِي، وَصَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ السَّدَى حَرِيرٌ وَأَنَّهُ أَقْلُ وَزْنًا مِنَ اللَّحْمَةِ وَأَنَّهُ لَحْمَهَا بِحَرِيرٍ فِي طَرَفَيْهَا وَلَمْ يَزِدْ بِهِ وَزْنَ السَّدَى، فَإِذَا كَانَ الْمَلْحُومُ بِحَرِيرٍ أَشْبَهَ التَّطْرِيفَ أَمَّا التَّطْرِيزُ بِالْإِبْرَةِ فَكَالنَسِجِ فَيُعْتَبَرُ الْأَكْثَرُ وَزْنًا مِنْهُ وَمِمَّا طُرِّزَ فِيهِ كَمَا بَحَثَهُ الشُّبَكِيُّ وَالْإِسْنَويُّ قَالَ نَعَمْ قَدْ يَحْرُمُ فِي بَعْضِ النُّوَاحِي لِكَوْنِهِ مِنْ لِبَاسِ النِّسَاءِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ التَّشَبُّهِ أَيْ تَشَبُّهُ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَعَكْسُهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَمَا أَفَادَهُ مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي لِبَاسِ وَزْنٍ كُلِّ مِنَ النَّوَاعِي حَتَّى يَحْرُمَ التَّشَبُّهُ بِهِ فِيهِ بِعَرَفِ كُلِّ نَاحِيَةٍ حَسَنٌ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّطْرِيزَ بِالْإِبْرَةِ كَالطَّرَازِ بَعِيدٌ وَإِنْ تَبِعَهُ غَيْرُهُ (أَوْ طُرِفَ) أَيِ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٢٠٦٩]، وغيره من حديث: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

بخرير قدر العادة

سُجِفَ ظاهره أو باطنه (بخرير قدر العادة) الغالبة لأمثاله في كُلِّ ناحية للخبر الصحيح (آه وَاللَّهِ كانَتْ له جُبَّةٌ مكفوفةُ الفرَجَيْنِ والكَمَّيْنِ بالذَّبَّاجِ) ^(١) وفارق ما مرَّ في الطَّراز بأنَّه محلٌّ حاجةٍ وقد يحتاج لأكثر من أربع أصابع بخلاف التطريز فإنه مُجرَّد زينة فتَقَيَّد بالوارد، ويجوزُ لبسُ الثوبِ المصبوغ بأي لون كان إلا المزعفرَ فحكمه: - وإن لم يبقَ للونه ريحٌ؛ لأنَّ الحرمةَ للونه لا لريحه؛ لأنَّه لا حرمةَ فيه أصلاً إذ لا يَتَصَوَّرُ فيه تشبُّهٌ؛ لأنَّ النساءَ لم يَتَمَيَّزْنَ بنوعٍ منه بخلاف اللون - حُكْمُ الحريرِ فيما مرَّ حتى لو صبَّغ به أكثر الثوبِ حرماً، وكذا المَعْصَفَرُ على ما صَحَّحت به الأحاديثُ واختاره البيهقي وغيره ولم يُبالوا بنصِّ الشافعي على جلِّه تقديمًا للعملِ بوضيئته ولا بكونِ جمهورِ العلماء سلفًا وخلفًا على جلِّه لأحاديثٍ تقتضيه بل تُصرِّح به كخبر (كان يصبُّغ ثيابه بالزعفران قميصه ورداءه وعِمَامَتَه) قال الزركشي عن البيهقي وللشافعي نصٌّ بحرْمَتِه فيحملُ على ما بعد النسيج، والأوَّلُ على ما قبله وبه تجتمع الأحاديثُ الدالة على جلِّه والدالة على حرْمَتِه، ويُردُّ بمُخَالَفَتِه لإطلاقهم الصريح في الحرمةِ مطلقًا وله وجهٌ وجيهٌ وهو أنَّ المصبوغَ بالعصفرِ من لباسِ النساءِ المخصوصِ بهنَّ فحرْمُ للتشبهِ بهنَّ كما أنَّ المزعفرَ كذلك، وإنَّما جرى الخلافُ في المَعْصَفَرِ دونَ المزعفرِ؛ لأنَّ الخِيَلَاءَ والتشبهَ فيه أكثرُ منهما في المَعْصَفَرِ ويُؤَيِّدُه أنَّ الزركشي لم يُفرِّق فيه بين ما قبل النسيج وبعده كما فرَّق في المَعْصَفَرِ، واختلفَ في الورسِ فالحقُّه جمعُ مُتَقَدِّمُون بالزعفرانِ واعتراضُ بأنَّ قضيةَ كلامِ الأكثرينِ جلِّه. (قوله: والتأنيثُ باعتبارٍ) كذا بأصل الشيخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا تأنيثٌ إذا جعلَ تَقَيَّدَ ماضياً، ومع ذلك سَقَطَ بعدُ باعتبارِ شيءٍ ولعلَّ الساقِطَ الصنعةَ وَقَلَّمَهُ سَبَقَ من المضارعِ إلى الماضي في قوله بصيغة الماضي والله أعلمُ اهـ من هامش. وفي شرح مُسلمٍ عن عياضٍ والمازريِّ صَحَّ (آه وَاللَّهِ كان يصبُّغُ ثيابه بالورسِ حتى عِمَامَتَه) واعتمده جمعُ مُتَأَخِّرُونَ وقضيةُ قولِ الشافعي يُنْهَى الرَّجُلُ حَلالاً أَنْ يَتَزَعْفَرَ، فإنَّ فَعَلَ أمرناه بَعْسَلِه: حرمةُ استِعمالِ الزعفرانِ في البدنِ وبه صَرَّحَ جمعُ مُتَأَخِّرُونَ للحديثِ الصحيح (نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ) ^(٢) وسَبَقَهُمْ لذلك البيهقي حيث قال: وردَ عن ابنِ عمرَ أَنَّهُ صَفَّرَ لِحِيَّتَه بالزعفرانِ، فإنَّ صَحَّ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنَى، غيرَ أنَّ حديثَ نهيِ الرجلِ عن الزعفرانِ مُطلقاً أصحُّ اهـ فهو مُصرِّحٌ حتى بحرمةِ استعمالِه في اللحيةِ لكنَّ حملَه جمعٌ على الكراهةِ لحديثِ أبي داود وغيره (آه وَاللَّهِ كان يصبُّغُ لِحِيَّتَه بالزعفرانِ والورسِ) ^(٣) وحَمَلَ بعضُ العلماءِ

(١) [سندُه ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٦/ ٣٥٤]، من حديث: أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا به نحوه. قلت: سندُه ضعيف.

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٥٥٠٨]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٢١٠١]، وغيرهما من حديث: أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٤٠٦٤]، من حديث: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا به نحوه. قلت: حديث صحيح.

وَلَيْسَ التَّوْبُ التَّجَسُّسِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا،

الْحِلَّ عَلَى نَحْوِ اللَّحِيَّةِ وَالنَّهْيِ عَلَى مَا عَدَاهَا مِنَ الْبَدَنِ، وَبَعْضُهُمُ النَّهْيِ عَلَى الْمُحَرِّمِ وَالْحِلَّ عَلَى غَيْرِهِ، وَيُؤَيِّدُ الْحِلَّ جَزْمُ التَّحْقِيقِ بِكَرَاهَةِ التَّطَلُّي بِالْخُلُوقِ وَهُوَ طَيِّبٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ وَغَيْرِهِ، فَلَوْ حَرَّمَ الزَّعْفَرَانُ لَحَرَّمَ هَذَا أَوْ فَصَلَ بَيْنَ كَوْنِهِ غَالِيًا أَوْ مَغْلُوبًا عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْخُلُوقِ هُوَ الزَّعْفَرَانُ فَتَجْوِيزُهُ تَجْوِيزٌ لِلزَّعْفَرَانِ إِذِ الْفَرْضُ بَقَاءُ لَوْنِهِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ غَيْرَ إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَى حُرْمَةِ الْمُزْعَفَرِ الْأَحَادِيثُ الْمَصْرُوحَةُ بِحِلِّ لُبْسِهِ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الدَّالَّةَ عَلَى حُرْمَتِهِ أَصَحُّ، وَبِحِلِّ أَيْضًا زُرِّ الْجَنِبِ وَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَصْرُحُ بِحُرْمَتِهِ لَعَلَّهُ رَأَى لَهَا، وَكَيْسُ نَحْوِ الدَّرَاهِمِ، وَإِنْ حَمَلَهُ وَغِطَاءُ الْعِمَامَةِ وَلِيقَّةُ الدَّوَاةِ عَلَى الْأَوَجِّهِ فِي الْكُلِّ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِي الثَّانِيَةِ، وَالثَّلَاثَةُ فَقَدْ مَرَّ حِلُّ رَأْسِ الْكُوزِ مِنْ فِضَّةٍ لَا يَفْصَالُهُ فَلَا يُعَدُّ مُسْتَعْمِلًا لَهُ فَكَذَا هَاتَانِ أَيْضًا بِالْأُولَى وَمِنْ هُنَا أَخَذَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ ضَابِطَ الْاسْتِعْمَالِ الْمُحَرَّمَ هُنَا وَفِي إِنْءِ النَّقْدِ أَنْ يَكُونَ فِي بَدَنِهِ وَصَرَخَ فِي الْمَجْمُوعِ بِحِلِّ خَيْطِ السُّبْحَةِ، قَالَ جَمَعَ نَعَمْ لَا تَحِلُّ الشَّرَابَةُ الَّتِي بِرَأْسِهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْخَيْلَاءِ وَالْحَقُّ بِهَا آخَرُونَ الْبُنْدُ الَّذِي فِيهِ وَكَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْعُقْدَةُ الْكَبِيرَةُ الَّتِي فَوْقَهَا الشَّرَابَةُ وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ بِحِلِّ ذَلِكَ أ هـ. وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ كَانَتِ الْعِلَّةُ فِي خَيْطِ السُّبْحَةِ عَدَمَ الْخَيْلَاءِ كَمَا فِي كَلَامِ الْمَجْمُوعِ حُرْمًا لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْخَيْلَاءِ أَوْ عَدَمَ مُبَاشَرَتِهِ بِالْاسْتِعْمَالِ كَالصَّوْرِ الَّتِي قَبْلَهُ جَازٍ أَوْ هُوَ الْأَوَجُّهُ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ كَيْسِ الدَّرَاهِمِ، وَإِنْ كَانَ يُحْمَلُ فِي الْعِمَامَةِ وَيُبَاشَرُ فِي أَخْذِهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى اسْتِعْمَالًا لَهُ فِي الْبَدَنِ، وَالْمُحَرَّمُ هُوَ الْاسْتِعْمَالُ فِيهِ لَا غَيْرُ، وَيَحْرُمُ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ كِتَابَةُ الرَّجُلِ لَا الْمَرْأَةَ قَطْعًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَّ فِيهِ الصَّدَاقُ فِيهِ وَلَوْ لَامْرَأَةً؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمِلَ حَالِ الْكِتَابَةِ هُوَ الْكَاتِبُ كَذَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ وَنَقَلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا وَنَوَّزَعَ فِيهِ بِمَا لَا يُجْدِي، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ آخَرُونَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَخِيَاظَةِ وَنَقَشِ ثَوْبٍ حَرِيرٍ لَامْرَأَةً بِأَنَّ الْخِيَاظَةَ لَا اسْتِعْمَالَ فِيهَا بِوَجْهِهِ، وَكَذَا النَّقَشُ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ، فَإِنَّهَا تُعَدُّ اسْتِعْمَالًا لِلْمَكْتُوبِ فِيهِ عُرْفًا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ حِفْظُهُ لِمَا كُتِبَ فِيهِ فَهُوَ كَالظَرْفِ لَهُ بِخِلَافِ النَّقَشِ، نَعَمْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا مَا مَرَّ أَنَّ شَرْطَ الْاسْتِعْمَالِ الْمُحَرَّمَ أَنْ يَكُونَ فِي الْبَدَنِ، وَالْكَاتِبُ غَيْرُ مُسْتَعْمِلٍ لَهُ فِي بَدَنِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْعُرْفَ يُعَدُّ مُسْتَعْمِلًا لِلْمَكْتُوبِ بِيَدِهِ وَفِيهِ مَا فِيهِ، وَقَوْلُ الْمَاوَرِدِيِّ بِحِلِّ لُبْسِ خِلَعِ الْمُلُوكِ يُحْمَلُ عَلَى مَنْ يَخْشَى الْفِتْنَةَ وَلَا يَدُلُّ لَهُ إِنْ بَاسُ عُمَرَ حَدِيثُهُ أَوْ سُرَاقَةُ عليه السلام سِوَارِي كَسْرَى وَتَاجِهِ؛ لِأَنَّهُ لِبَيَانِ الْمُعْجَزَةِ فَهُوَ ضَرُورَةٌ أَيْ ضَرُورَةٌ فَآخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ كَكَلَامِ الْمَاوَرِدِيِّ حِلِّ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِذَا قَلَّ الزَّمَنُ جِدًّا بِحَيْثُ انْتَفَى الْخَيْلَاءُ لَيْسَ فِي مُحَلِّهِ، وَيُكْرَهُ وَلَوْ لَامْرَأَةً تَزِينُ غَيْرَ الْكَعْبَةِ كَمَشْهَدٍ صَالِحٍ بِغَيْرِ حَرِيرٍ وَيَحْرُمُ بِهِ.

(و) بِحِلِّ اللَّادِمِيِّ (لُبْسُ الثَّوْبِ النَّجِسِ) أَيْ الْمُتَجَسَّسِ لِمَا يَأْتِي فِي حِلِّ جِلْدِ الْمَيْتَةِ (فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا) كَالطَّوَافِ وَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ وَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ إِنْ كَانَ جَافًا وَيَدْنُهُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ يَشُقُّ أَمَّا فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ فَيَحْرُمُ إِنْ كَانَتْ فَرْضًا، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ نَفْلًا وَاسْتَمَرَّ فِيهِ لَكِنْ لَا لِحُرْمَةِ

لَا جِلْدَ كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَفُجَاءَةٍ قِتَالٍ، وَكَذَا الْمَيْتَةُ فِي الْأَصْحِ. وَيَجِلُّ
الاسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ عَلَى الْمَشْهُورِ.

إِبْطَالُهُ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ بَلْ لَتَلْبِيسِهِ بِعِبَادَةِ فَاسِدَةٍ، وَأَمَّا مَعَ رُطُوبَةٍ فَلَا؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ تَحْرِيمُ تَنْجِيسِ الْبَدَنِ
مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَمَعَ جِلِّ لُبْسِهِ يَحْرُمُ الْمُكُثُّ بِهِ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛
لَأَنَّهُ يَجِبُ تَنْزِيهِ الْمَسْجِدِ عَنِ النَّجَسِ، (لَا جِلْدَ كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ) وَفَرَعَ أَحَدُهُمَا فَلَا يَجِلُّ لُبْسُهُ لِعِلَظِ
نَجَاسَتِهِ (إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَفُجَاءَةٍ قِتَالٍ) أَوْ خَوْفٍ نَحْوَ بَرْدٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ نَظِيرًا مَا مَرَّ فِي الْحَرِيرِ وَخَرَجَ بِلُبْسِهِ
اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ كَافْتِرَاسِهِ فَيَجِلُّ قَطْعًا كَمَا فِي الْأَنْوَارِ، وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْمَذْهَبُ الْمُنْصَوِّصُ أَنَّهُ لَا
يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا (وَكَذَا جِلْدُ الْمَيْتَةِ) غَيْرُهُمَا فَيَحْرُمُ لُبْسُهُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ (فِي الْأَصْحِ) لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ
مَعَ مَا عَلَيْهِ مِنَ التَّعَبُّدِ بِاجْتِنَابِ النَّجَسِ لِإِقَامَةِ الْعِبَادَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجِلُّ الْبَاسُ جِلْدُهَا لِصَبِيٍّ غَيْرِ
مُمَيَّزٍ وَمَجْنُونٍ وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ اللَّبَسِ نَظِيرُ الَّذِي قَبْلَهُ بَلْ أَوْلَى وَالْبَاسُ جِلْدُ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ
عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِاسْتَوَائِهِمَا تَغْلِيظًا وَجِلْدُ الْمَيْتَةِ لِذَابَتِهِ وَيَحْرُمُ اقْتِنَاءُ الْخِنْزِيرِ لِرُجُوبِ قَتْلِهِ فَوْرًا إِلَّا
لِضَرُورَةٍ كَانَ اضْطُرُّ لِحَمَلِ مَتَاعٍ عَلَيْهِ وَالْكَلْبُ إِلَّا لِنَحْوِ صَيْدٍ أَوْ حِفْظٍ حَالًا لَا مُتَرَقِّبًا. (وَيَجِلُّ) مَعَ
الْكِرَاهَةِ (الاسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ). بَعَارِضُ أَوْ أَصَالَةُ كَوْدِكِ الْمَيْتَةِ أَيْ غَيْرِ الْمُغْلَظَةِ (عَلَى الْمَشْهُورِ)
لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِي الْفَأْرَةِ تَمُوتُ فِي السَّمَنِ الذَّائِبِ اسْتِصْبَحُوا بِهِ ^(١) أَوْ قَالَ «فَانْتَفِعُوا بِهِ» وَدُخَانُ
النَّجَسِ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ نَعَمْ يَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا لِحُرْمَةِ إِدْخَالِ النَّجَاسَةِ فِيهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَمَنْ
قَيَّدَ بِأَنَّهُ لَوْثٌ يُحْمَلُ مَفْهُومُهُ عَلَى مَا إِذَا احْتِيجَ لِلإِسْرَاجِ بِهِ فِيهِ، وَكَذَا الدَّارُ الْمُسْتَأْجَرَةُ أَوْ الْمُعَارَةُ. إِنْ
أَدَّى إِلَى تَنْجِيسِ شَيْءٍ مِنْهَا بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ أَوْ بِمَا يُنْقَضُ قِيَمَتُهَا أَوْ أَجْرَتُهَا فِيمَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ قَلِيلِ
دُخَانِهَا الَّذِي لَا يُؤَثِّرُ نَقْصًا الثَّبَتَ وَيَجُوزُ اتِّخَاذُهُ صَابُونًا وَسَفِينَةً لِلدَّوَابِّ.

(فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ)؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهَا لَيْسَ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُلْتَقَطَةٌ مِنْ كُتُبِ الْأَحَادِيثِ وَلِذَا كُنْتُ
أَطَلْتُ الْكَلَامَ فِيهَا ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّهَا أَخْرَجَتْ الشَّرْحَ عَنْ مَوْضُوعِهِ فَأَفْرَدْتُهَا بِتَأْلِيفِ حَافِلٍ ثُمَّ لَخَّصْتُ مِنْهُ
هَنَا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ بِأَخْصَرِ إشارَةٍ اتِّكَالًا عَلَى مَا بُسِطَ ثُمَّ، أَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَخَرَّرْ كَمَا قَالَه الْحُقَاطُ فِي طَوْلِ
عِمَامَتِهِ ﷺ وَعَرَضَهَا شَيْءٌ وَمَا وَقَعَ لِلطَّبْرِيِّ فِي طَوْلِهَا أَنَّهُ نَحْوُ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ وَلِغَيْرِهِ أَنَّهُ نَقْلٌ عَنْ عَائِشَةَ
أَنَّهَا سَبْعَةٌ فِي عَرْضِ ذِرَاعٍ، وَأَنَّهَا كَانَتْ فِي السَّفَرِ بَيْضَاءَ وَفِي الْحَضَرِ سَوْدَاءَ مِنْ صَوْفٍ وَأَنَّ عَذَبَهَا
كَانَتْ فِي السَّفَرِ مِنْ غَيْرِهَا وَفِي الْحَضَرِ مِنْهَا فَهُوَ شَيْءٌ اسْتَرْوَحَا إِلَيْهِ وَلَا أَصْلَ لَهُ، نَعَمْ وَقَعَ خِلَافٌ فِي
الرِّدَاءِ فَقِيلَ سِتَّةُ أَذْرُعٍ فِي عَرْضِ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَقِيلَ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٌ أَوْ شِبْرَانِ فِي عَرْضِ ذِرَاعَيْنِ
وَشِبْرٍ وَقِيلَ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ فِي عَرْضِ ذِرَاعَيْنِ وَنِصْفٍ، وَلَيْسَ فِي الْإِزَارِ إِلَّا الْقَوْلُ الثَّانِي، وَيُسْنُّ لِكُلِّ
أَحَدٍ بَلْ يَتَأَكَّدُ عَلَى مَنْ يَقْتَدَى بِهِ تَحْسِينُ الْهَيْئَةِ وَالْمُبَالَغَةُ فِي التَّجَمُّلِ وَالنِّظَافَةِ وَالْمَلْبُوسِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ
لَكِنَّ الْمُتَوَسِّطَ نَوْعًا مِنْ ذَلِكَ بِقَصْدِ التَّوَاضُّعِ لِلَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الْأَرْفَعِ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ إِظْهَارَ النِّعْمَةِ وَالشُّكْرِ

(١) [صحيح] وقد تقدم نَحْوِيهِ.

عليها احتُمِلَ تساويهما للتعارضِ وأفضليَّةُ الأولِ ؛ لأنه لا حظٌ للنفسِ فيه بوجهٍ وأفضليَّةُ الثاني للخبرِ الحسنِ «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعَمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ»^(١)، وَيَتَّبِعِي عَدَمَ التَّوَشُّعِ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ إِلَّا لِعَرَضٍ شَرْعِيٍّ كَأَكْرَامِ ضَيْفٍ وَالتَّوَشُّعِ عَلَى الْعِيَالِ وَإِثَارِ شَهَوَتِهِمْ عَلَى شَهْوَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ كَقَرْضٍ لِحُرْمَتِهِ عَلَى فَقِيرٍ جَهْلٍ الْمُقَرَّضِ إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُ جِهَةٌ ظَاهِرَةٌ يَتَيَسَّرُ الْوَفَاءُ مِنْهَا إِذَا طَوَّلَبَ وَوَرَدَ : «امشوا خُفَاءً» وَفِي رِوَايَةٍ : (أَنَّهُ ﷺ مَشَى حَافِيًا) وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ نَدْبُ الْحَفَاءِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِقَصْدِ التَّوَاضُّعِ حَيْثُ أَمِنَ مُؤَذِّيًا وَتَنَجُّسًا وَلَوْ احْتِمَالًا ، وَيُؤَيِّدُهُ نَدْبُهُ لِنَحْوِ دُخُولِ مَكَّةَ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ ، وَيَحِلُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ بِلَا كِرَاهَةٍ لُبْسُ نَحْوِ قَمِيصٍ وَقَبَاءٍ وَنَحْوِ جُبَّةٍ أَيْ غَيْرِ خَارِمَةٍ لِمُرُوءَتِهِ لِمَا يَأْتِي فِي الطَّلِيسَانِ وَلَوْ غَيْرَ مَزُورَةٍ إِنْ لَمْ تَبْدُ عَوْرَتُهُ لِلِإِتْبَاعِ اهـ ، وَمَرَّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مَتَى قَصَدَ بِلِبَاسٍ أَوْ نَحْوِهِ نَحْوَ تَكْبِيرٍ كَانَ فَاسِقًا أَوْ تَشَبُّهًا . بِنِسَاءٍ أَوْ عَكْسِهِ فِي لِبَاسٍ اخْتَصَّ بِهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ حُرْمٌ بَلْ فَسَقٌ لِلْعَنَةِ فِي الْحَدِيثِ وَيَحْرُمُ عَلَى غَنِيِّ لُبْسِ خَمْسِينَ لِيُعْطَى لِمَا يَأْتِي أَنَّ كُلَّ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا لِصِفَةٍ ظَنَّتْ فِيهِ وَخَلَا عَنْهَا بَاطِنًا حُرْمٌ عَلَيْهِ قَبُولُهُ وَلَمْ يَمْلِكْهُ ، وَيَحْرُمُ نَحْوُ جُلُوسٍ عَلَى جِلْدٍ سَبْعٍ كَثِيرٍ وَفَهْدٍ بِهِ شَعْرٌ ، وَإِنْ جُعِلَ إِلَى الْأَرْضِ عَلَى الْأَوَجِّ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ شَأْنِ الْمُتَكَبِّرِينَ . وَحَرَّمَ جَمْعُ لُبْسٍ فِرَاقِ السُّنَجَابِ وَالصَّوَابِ جَلُّهَا كَجَوْخٍ وَجُبِينَ اشْتَهَرَ عَمَلُهُمَا بِشَحْمِ خَنْزِيرٍ بَلْ لَا يُقْبَدُ عَلَمُ ذَلِكَ إِلَّا فِي فِرَاقٍ مُعَيَّنٍ دُونَ مُطْلَقِ الْجَنَسِ ، وَفَرُّوْا الْوَشْقَ شَعْرُهُ نَجَسٌ ، وَإِنْ دُبُعٌ ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مَأْكُولٍ ، وَيُسَنُّ نَفْضُ فَرَشٍ احْتِمَالُ حَدُوثِ مُؤَذٍّ عَلَيْهِ لِلْأَمْرِ بِهِ (وَكَانَ ﷺ يَلْبَسُ الْحَبْرَةَ) وَهِيَ ثَوْبٌ مُخَطَّطٌ بَلْ صَحَّ أَنَّهَا أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَيْهِ ، وَقَالَ فِي ثَوْبٍ خَيْطُهُ أَحْمَرُ خَلَعَهُ وَأَعْطَاهُ لِغَيْرِهِ : «خَشِيتُ أَنْ أَنْظَرَ إِلَيْهَا فَتَفْتِنَنِي عَنْ صَلَاتِي»^(٢) وَيَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ مَعَ كَوْنِ الْمُقَرَّرِ عِنْدَنَا كِرَاهَةً الصَّلَاةَ فِي الْمُخَطَّطِ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ .

وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهَا أَحْبَبَةُ خَاصَّةٌ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ، وَالْأَفْضَلُ فِي الْقَمِيصِ كَوْنُهُ مِنْ قُطْنٍ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ سَائِرُ أَنْوَاعِ اللَّبَاسِ كَالْعِمَامَةِ وَالطَّلِيسَانِ وَالرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ وَغَيْرِهَا ، وَيَلِيهِ الصُّوفُ لِحَدِيثٍ فِي الْأَوَّلِ وَحَدِيثَيْنِ فِي الثَّانِي ، لَكِنَّ ذَاكَ أَقْوَى مِنْ هَذَيْنِ ، وَكَوْنُهُ قَصِيرًا بِأَنْ لَا يَتَجَاوَزَ الْكَعْبَ ، وَكَوْنُهُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ أَفْضَلُ ، وَتَقْصِيرُ الْكُمَيْنِ بِأَنْ يَكُونَ إِلَى الرُّسْغِ لِلِإِتْبَاعِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ كَكُلِّ مَا زَادَ عَلَى مَا قَدَّرُوهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ بِقَصْدِ الْخِيَلَاءِ حُرْمٌ بَلْ فَسَقٌ ، وَإِلَّا كَرِهَ إِلَّا لِعُذْرِ كَانِ تَمَيَّزَ الْعُلَمَاءِ بِشَعَارٍ يُخَالِفُ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِيَعْرِفَ فَيَسْأَلُ أَوْ لِيُمْتَكِلَ كَلَامَهُ ، بَلْ لَوْ تَوَقَّفْتَ إِزَالَةَ مُحَرَّمٍ أَوْ فِعْلٍ وَاجِبٍ عَلَى ذَلِكَ وَجَبَّ ، وَأَطْلَقُوا أَنْ تَوْسِعَةَ الْأَكْمَامِ بَدْعَةٌ وَمَحَلُّهُ فِي الْفَاحِشَةِ .

(١) [حسن] أخرجه : أحمد في (مسنده) [٣١١/٢] ، والترمذي في (الجامع) [رقم/٢٨١٩] ، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [١٥٠/٤] ، من طريق : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به .

قلت : حديث حسن . ينظر : (صحيح الجامع) للألباني [رقم/١٨٨٧] .

(٢) أخرجه : الطبراني في (المعجم الأوسط) [رقم/١٦٩٠] ، وغيره من حديث : عبد الله بن سرجس رضي الله عنه .

وَيَجُوزُ بِلَا كِرَاهَةٍ لُبْسُ ضَبَقِ الْكُمَيْنِ حَضَرًا وَسَفَرًا لِلاتِّبَاعِ وَزَعَمُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالْغَزْوِ وَمَنْعُوعٌ، نَعَمْ
 إِنْ أُريدَ أَنَّهُ فِيهِ سُنَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَمْ يَبْعُدْ، وَتُسَنُّ الْعِمَامَةُ لِلصَّلَاةِ وَلِقَصْدِ التَّجَمُّلِ
 لِلْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ فِيهَا وَاشْتِدَادُ ضَعْفِ كَثِيرٍ مِنْهَا بِجَبْرِهِ كَثْرَةُ طُرُقِهَا وَزَعَمُ وَضْعِ كَثِيرٍ مِنْهَا تَسَاهُلُ كَمَا
 هُوَ عَادَةُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ هُنَا وَالْحَاكِمِ فِي التَّصْحِيحِ أَلَا تَرَى إِلَى حَدِيثِ «اعْتَمُوا تَزَادُوا جِلْمًا» ^(١) حَيْثُ
 حَكَّمَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ بَوَضْعَهُ وَالْحَاكِمُ بِصِحَّتِهِ اسْتِزْوَاحًا مِنْهُمَا عَلَى عَادَتِهِمَا، وَتَحْصُلُ السُّنَّةُ بِكَوْنِهَا
 عَلَى الرَّأْسِ أَوْ نَحْوِ قَلَنْسُوءَةٍ تَحْتَهَا، وَفِي حَدِيثٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ كِبَرِهَا لَكِنَّهُ شَدِيدُ الضَّعْفِ وَهُوَ
 وَحْدَهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ وَلَا فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَيُنْبَغِي ضَبْطُ طَوْلِهَا وَعَرَضُهَا بِمَا يَلِيقُ بِهَا عَادَةً فِي
 زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ، فَإِنْ زَادَ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ كُرَّةٌ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُهُمْ كِرَاهَةَ كِبَرِهَا وَتَقْيُّدُ كَيْفِيَّتِهَا بِعَادَتِهِ
 أَيْضًا وَمَنْ تَمَّ انْخِرَمتْ مُرُوءَةٌ فَقِيهٌ يَلْبَسُ عِمَامَةً سَوَقَى لَا تَلِيقُ بِهِ وَعَكْسُهُ، وَسَيَأْتِي أَنَّ خَرَمَهَا مَكْرُوهٌ
 بَلْ حَرَامٌ عَلَى مَنْ تَحَمَّلَ شَهَادَةً؛ لِأَنَّ فِيهِ حِينَئِذٍ إِبْطَالَ لِحَقِّ الْغَيْرِ، وَلَوْ اطَّرَدَتْ عَادَةُ مُحَلِّ بِإِزْرَائِهَا
 مِنْ أَصْلِهَا لَمْ تَنْخَرِمْ بِهَا الْمُرُوءَةُ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ وَيَأْتِي فِي الطَّيْلِسانِ خِلَافُ ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ نَدْبَهَا عَامٌّ
 فِي أَصْلِ وَضْعِهَا فَلَمْ يُنْظَرْ لِعُرْفِ يُخَالِفُهُ، فَإِنَّ أَصْلَ وَضْعِهِ لِلرُّؤَسَاءِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
 الْمُتَقَدِّمِينَ، وَفِي حَدِيثَيْنِ مَا يَقْتَضِي عَدَمَ نَدْبِهَا مِنْ أَصْلِهَا لَكِنْ قَالَ بَعْضُ الْحُقَاقِظِ لَا أَصْلَ لَهَا،
 وَالْأَفْضَلُ فِي لَوْنِهَا الْبَيَاضُ وَصِحَّةُ (لُبْسِهِ ﷺ) لِعِمَامَةِ سُودَاءَ وَتُرُوزُ أَكْثَرِ الْمَلَائِكَةِ يَوْمَ بَدْرِ بَعْمَائِمَ
 صُفْرٍ وَقَائِعٍ مُحْتَمَلَةٌ فَلَا تُنَافِي عُمُومَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ الْآمِرُ بِلُبْسِ الْبَيَاضِ وَأَنَّهُ خَيْرُ الْأَلْوَانِ فِي الْحَيَاةِ
 وَالْمَوْتِ وَلَا بَأْسَ بِلُبْسِ الْقَلَنْسُوءَةِ اللَّاطِنَةِ بِالرَّأْسِ وَالْمُرْتَفَعَةِ الْمُضْهِرَةِ وَغَيْرِهَا تَحْتَ الْعِمَامَةِ وَبِلَا
 عِمَامَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ جَاءَ عَنْهُ ﷺ، وَيَقُولُ الرَّائِي وَبِلَا عِمَامَةٍ قَدْ يَتَأَيَّدُ بَعْضُ مَا اعْتَادَهُ بَعْضُ أَهْلِ
 النُّوَاحِي مِنْ تَرْكِ الْعِمَامَةِ مِنْ أَصْلِهَا وَتَمَيُّزِ عِلْمَائِهِمْ بِطَيْلَسَانَ عَلَى قَلَنْسُوءَةٍ بَيْضَاءَ لِاصِقَةِ بِالرَّأْسِ، لَكِنْ
 بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ الْأَفْضَلُ مَا عَلَيْهِ مَا عَدَا هَؤُلَاءِ مِنَ النَّاسِ مِنْ لُبْسِ الْعِمَامَةِ بَعْدَتِهَا وَرِعَايَةِ قَدْرِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا
 السَّابِقِينَ، وَلَا يُسَنُّ تَحْنِيكُ الْعِمَامَةِ عِنْدَنَا وَاخْتَارَ بَعْضُ حُقَاقِظِ هُنَا مَا عَلَيْهِ كَثِيرُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يُسَنُّ
 وَهُوَ تَحْزِيقُ الرِّقْبَةِ وَمَا تَحْتَ الْحَنْكِ وَاللَّحْيَةِ بِبَعْضِ الْعِمَامَةِ وَقَدْ أَجَبْتُ فِي الْأَصْلِ عَمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ
 أَوْلَيْكَ وَأَطَالُوا فِيهِ وَجَاءَ فِي الْعَذْبَةِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا صَحِيحٌ وَمِنْهَا حَسَنٌ نَاصَةٌ عَلَى فِعْلِهِ ﷺ لَهَا
 لِنَفْسِهِ وَلِجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَعَلَى أَمْرِهِ بِهَا وَلَاجِلِ هَذَا تَعَيَّنَ تَأْوِيلُ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَمَنْ
 تَعَمَّمَ فَلَهُ فِعْلُ الْعَذْبَةِ وَتَرْكُهَا وَلَا كِرَاهَةَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، زَادَ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِي النَّهْيِ عَنْ
 تَرْكِ الْعَذْبَةِ شَيْءٌ انْتَهَى، بَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِعْلُ الْعَذْبَةِ، الْجَوَازُ الشَّامِلُ لِلتَّدْبِ، وَتَرْكُهُ ﷺ لَهَا فِي بَعْضِ

(١) [ضعيف جدًا] أخرجه: والطبراني في (المعجم الكبير) [١٢/١]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٤/٢١٤]، وأبو الشيخ الأصبهاني في (الأمثال في الحديث) [رقم/٢٤٨]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رضى الله عنه .
 قلت: حديث ضعيف جدًا. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للآلباني [رقم/٢٨١٩].

الأحيان إنما يدلُّ على عَدَمِ وجوبها أو عَدَمِ تَأَكُّدِ نديها، وقد اسْتَدَلُّوا بكونه ﷺ أَرْسَلَهَا بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ تَارَةً وَإِلَى الْجَانِبِ الْإِيْمَنِ أُخْرَى عَلَى أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا سُنَّةٌ وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُمْ بِأَنَّ أَصْلَهَا سُنَّةٌ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي إِرْسَالِهَا إِذَا أُخِذَتْ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ لَهُ فَأَوَّلَى أَنْ تُؤْخَذَ سُنَّةُ أَصْلِهَا مِنْ فِعْلِهِ لَهَا وَأَمْرُهُ بِهَا مُتَكَرِّرًا، ثُمَّ إِرْسَالُهَا بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ أَفْضَلُ مِنْهُ عَلَى الْإِيْمَنِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ الْأَوَّلِ أَصَحُّ، وَأَمَّا إِرْسَالُ الصُّوْفِيَّةِ لَهَا عَلَى الْجَانِبِ الْإِيْسَرِ لِكُونِهِ جَانِبَ الْقَلْبِ فَتَذَكُّرُ تَفْرِيعِهِ وَمِمَّا سَوَى رَبِّهِ فَهُوَ شَيْءٌ اسْتَحْسَنُوهُ وَالظَّنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَلْعَنُوهُمْ فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ فَكَانُوا مَعْذُورِينَ، وَأَمَّا بَعْدُ أَنْ بَلَّغْتَهُمُ السُّنَّةَ فَلَا عُذْرَ لَهُمْ فِي مُخَالَفَتِهَا وَكَانَ حِكْمَةُ نَدْبِهَا مَا فِيهَا مِنَ الْجَمَالِ وَتَحْسِينِ الْهَيْئَةِ، وَأَبْدَى بَعْضُ مُجَسِّمِي الْحَنَابِلَةِ لِيَجْعَلَهَا بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ حِكْمَةً تَلِيْقُ بِمُعْتَقِدِهِ الْبَاطِلِ فَاحْذَرَهُ، وَوَقَعَ لِصَاحِبِ الْقَامُوسِ هُنَا مَا رَدَّوهُ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ لَمْ يُفَارِقْهَا ﷺ قَطُّ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ كَانَ يَتْرُكُهَا أَحْيَانًا، وَكَقَوْلِهِ طَوِيلَةً، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ فِيهَا طَوِيلًا نِسْبًا حَتَّى أُرْسِلَتْ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ فَوَاضِحٌ أَوْ أَزِيدُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحَفَاطِ أَقْلُ مَا رَدَّ فِي طَوِيلِهَا أَرْبَعُ أَصَابِعَ وَأَكْثَرُ مَا رَدَّ ذِرَاعٌ وَبَيْنَهُمَا شِبْرٌ أَنْتَهَى، وَمَرَّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ حُرْمَةُ إِفْحَاشِ طَوِيلِهَا بِقَصْدِ الْخِيَلَاءِ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ كَرَّةً وَذَكَرَهُمُ الْإِفْحَاشُ بِلِ وَالطَّوْلُ بِلِ هِيَ مِنْ أَصْلِهَا تَمَثِيلٌ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ سَبَبَ الْإِثْمِ إِنَّمَا هُوَ قَصْدُ نَحْوِ الْخِيَلَاءِ، فَإِذَا وَجَدَ التَّصْمِيمُ عَلَى فِعْلِهَا لِهَذَا الْغَرَضِ إِثْمًا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهَا عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ صَمَّمُ عَلَى فِعْلِهَا وَفِي حَدِيثِ حَسَنِ «مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا ذَا شَهْرَةٍ أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ وَلِيًّا»^(١) أَيِ مَنْ لَبَسَهُ بِقَصْدِ الشَّهْرَةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِقَصْدِ نَحْوِ الْخِيَلَاءِ لِيُخْبِرَ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا يُبَاهِي بِهِ النَّاسَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ حَتَّى يَرْفَعَهُ»^(٢)، وَلَوْ خَشِيَ مِنْ إِرْسَالِهَا نَحْوِ خِيَلَاءٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَرْكِهَا خِلَافًا لِمَنْ رَعَمَهُ بِلِ يَفْعَلُهَا وَيُمَجَاهِدُهُ نَفْسَهُ فِي إِزَالَةِ نَحْوِ الْخِيَلَاءِ مِنْهَا، فَإِنْ عَجَزَ لَمْ يَضُرَّ حِينَئِذٍ خُطُورُ نَحْوِ رِيَاءٍ؛ لِأَنَّهُ قَهْرِيٌّ عَلَيْهِ فَلَا يُكَلِّفُ بِهِ كَسَائِرُ الْوَسَاوِسِ الْقَهْرِيَّةِ، غَايَةُ مَا يُكَلِّفُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَرْسِلُ مَعَ نَفْسِهِ فِيهَا بِلِ يَشْتَغِلُ بِغَيْرِهَا ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا طَرَأَ قَهْرًا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَخَشْيَةُ إِيْهَامِهِ النَّاسَ صِلَاحًا أَوْ عِلْمًا خَلَا عَنْهُ بِإِرْسَالِهَا لَا يَوْجِبُ تَرْكِهَا أَيْضًا بِلِ يَفْعَلُهَا وَيُؤْمَرُ بِمُعَالَجَةِ نَفْسِهِ كَمَا ذُكِرَ، وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ الصَّالِحِ التَّزْيِي بِزِيَّهِ إِنْ غَرَبَهُ غَيْرُهُ حَتَّى يَظُنَّ صِلَاحَهُ فَيُعْطِيَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ قَصَدَ هَذَا التَّغْرِيزَ، وَأَمَّا حُرْمَةُ الْقَبُولِ فَهُوَ مِنَ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا لِصِفَةٍ ظَنَّتْ بِهِ لَمْ يَجْزَ لَهُ قَبُولُهُ وَلَا يَمْلِكُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ بَاطِلًا كَذَلِكَ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ لِغَيْرِ الصَّالِحِ التَّزْيِي بِزِيَّهِ مَا لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً أَيْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَخَيَّلَ لَهَا أَوْ

(١) [ضعيف] أخرجه: ابن ماجه في (سننه) [رقم/٣٦٠٨]، وغيره من حديث: أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/٤٦٥٠].

(٢) [ضعيف] أخرجه: ابن عساكر في (تاريخ دمشق) [٩٨/٣٤]، من حديث: أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/٤٦٥٠].

له صلاحها وليست كذلك واعلم أنه كثر كلام العلماء قديماً وحديثاً من الشافعية وغيرهم في الطيلسان وقد لخصت المهّم منه في المؤلف السابق ذكره وأردت هنا أن أخصّ المهّم من هذا الملخص بأوجز عبارة، فقلت هو قسمان مُحْتَكٌ وهو ثوبٌ طويلٌ عريضٌ قريبٌ من طولٍ وعرض الرداء على ما مرّ مُرَبَّعٌ يُجَعَلُ على الرأس فوقَ نحوِ عِمَامَةٍ وَيُغَطِّي به أكثرُ الوجه كما قاله جمعُ مُحَقِّقُونَ وظاهرُ أنه لِيَبَانَ الأَكْمَلُ فيه وَيُحَذَرُ من تَغْطِيَةِ الفَمِ في الصلاة، فإنه مكروهٌ ثم يُدَارُ طَرَفُهُ والأولى اليمينُ كما هو المَعهودُ فيه من تحتِ الحَنَكِ إلى أن يُحِيطَ بالرَقَبَةِ جميعها ثم يُلْقَى طَرَفَاهُ على الكَتِفَيْنِ وهذا أَحْسَنُ ما يُقَالُ في تعريفه لا ما قِيلَ فيه مِنَّا بعضُهُ غيرُ جامعٍ وبعضُهُ غيرُ مانعٍ، وَبَيَّنْتُ في الأصلِ كَيْفِيَّتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ يُقَارِبَانِ هذه وقد يُلْحَقَانِ بها في تحصيلِ أصلِ السُّنَةِ وَيُطْلَقُ مجازاً على الرداء الذي هو حَقِيقَةُ مُخْتَصٍّ بما يُجَعَلُ على الكَتِفَيْنِ، ومنه قولُ كثيرين من السلفِ للمُحَرِّمِ لُبْسِ طَيْلَسَانَ لم يَزُرْهُ عليه ومَقَوَّرٌ والمُرَادُ به ما عدا الأَوَّلَ فَيَشْمَلُ المَدَوَّرَ والمُثَلَّثَ الآتِيَيْنِ في الاستِسْقَاءِ والمُرَبَّعَ والمسدولَ وهو ما يُرَخَى طَرَفَاهُ من غيرِ أن يَضُمَّهما أو أحدهما ولو بِيَدِهِ ومنه الطَّرْحَةُ التي كانت مُعتادةً لِقَاضِي القَضَاةِ الشافعيِّ والمُخْتَصَّةِ به وَقَعَلَهَا أَجْلَاءً من مُنْذُ مِثَالٍ من السنين وهو عَجِيبٌ جَدًّا؛ لَأنَّها بدعةٌ مُنْكَرَةٌ مكروهَةٌ لِكُونِهَا من شِعَارِ اليهودِ ولأنَّ فيها السَدَلَ المكروهَ بِكَيْفِيَّتَيْهَا المذكورتَيْنِ في الأصلِ مع بَيَانِ كَيْفِيَّةِ المَقَوَّرَةِ وَوَجْهَ تَسْمِيَّتِهِ بِذَلِكَ وَبَيَانِ مَا أُلْحِقَ به وَأَنَّهُ لا وُجُودَ له الآنَ، نَعَمْ يَقْرَبُ من شَكْلِهِ خِرْقَةُ المُتَصَوِّفَةِ التي يجعلونها تحتَ عَمَائِمِهِمْ وأحدُ قِسْمَي الطَّرْحَةِ، والحاصلُ أَنَّ كُلَّ ما كان مُشْتَمِلاً على هَيْئَةِ السَدَلِ بأن يُلْقَى طَرَفَيَّ نحوِ رِدَائِهِ من الجَانِبَيْنِ ولا يَرُدُّهُما على الكَتِفَيْنِ ولا يَضُمُّهُما بِيَدِهِ أو غيرِها مكروهٌ. وأما ما نُقِلَ عن أولئك فَلَعَلَّهُمْ كانوا مُكْرَهِينَ عليها كُلِّبَسِ الخَلْعِ الحَرِيرِ الصَّرْفِ، لكن يُنَافِيهِ ما يَزِدَادُ التَّعَجُّبَ مِنْهُ قولُ السُّبُكِيِّ لَوْلَا أَخَشَى على شِعَارِ القَضَاةِ لَأَبْطَلْتُهَا وَأَعْجَبُ من هذا عَدُّ وَلَدِهِ لهذه السَّقَطَةِ في تَرْجَمَتِهِ ثم حُكْمُ القِسْمِ الأوَّلِ النَّدْبِ بِاتِّفَاقِ العلماءِ كما قاله غيرُ واحدٍ من أَيْمَةِ الشافعيةِ والحنابلةِ وغيرِهما بل تَأَكُّدُهُ لِلصَّلَاةِ وَحُضُورِ الجُمُعَةِ والمسجِدِ وَمَجَامِعِ النَّاسِ، قالوا وَكُلُّ مَنْ صَرَخَ أو أَوْهَمَ كَلَامُهُ كِرَاهَةَ الطَيْلَسَانَ، فَإِنَّمَا أَرَادَ قِسْمَهُ الثَّانِيَّ بِأَنوَاغِهِ الْمُتَّفَقِ على كِرَاهَةِ جميعِهَا وَأَنَّهَا من شِعَارِ اليهودِ أو النصارى ولأجل ذلك كان الأصحُّ أَنَّ إنْكَارَ أَنَسٍ على قومِ حَضَرُوا الجُمُعَةَ مُتَطِيلِينَ إِنَّمَا هو لِكُونِ طَيَالِسَتِهِمْ مُقَوَّرَةً كَطَيَالِسَةِ اليهودِ وكَذَا طَيَالِسَةُ اليهودِ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ مع الدَّجَالِ فِيهِ مُقَوَّرَةٌ أَيْضًا كما يُصَرِّحُ به حَدِيثُ رِوَاهُ أَحْمَدُ، وَجَاءَ في المُحْتَكِ الذي هو الأوَّلُ المُنْدُوبُ أَحَادِيثُ صَحَّاحٌ وَغَيْرُهَا وَأَثَارٌ عن الصَّحَابَةِ والسَّلَفِ الصَّالِحِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِفَعْلِهِ وَطَلَبِهِ والْحَثُّ عَلَيْهِ والإِشَارَةُ إلى بعضِ فَوَائِدِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَّا يُعَلِّمُ به الرَّدُّ الشَّيْعُ على مَنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ عَدَمَ نَدْبِ الطَيْلَسَانَ إِنْ أَرَادَ المُحْتَكُ المذكورَ، وَلِذَا أَجَبْتُ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَرَادَ ما عدا الأوَّلِ، نَعَمْ وَقَعَ في أَكْثَرِ ذَلِكَ التَّعْبِيرِ عن التَّطْلِسِ بالتَّقْنَعِ وعن

الطَّلَسَانِ بِالْقِنَاعِ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي فِي (مَجِيئِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ مُتَقَنَّعًا) قَوْلُهُ: (مُتَقَنَّعًا) أَيِ مُتَطَيَّلًا رَأْسَهُ وَهُوَ أَصْلٌ فِي لُبْسِ الطَّلَسَانِ فِيهِ أَيْضًا التَّقْنَعُ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَأَكْثَرُ الْوَجْهِ بِرَدَائِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَيِ مَعَ التَّحْنِيكِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْقِنَاعَ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّقْنَعُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الرِّدَاءُ وَهُوَ يُسَمَّى طَلَسَانًا كَمَا أَنَّ الطَّلَسَانَ قَدْ يُسَمَّى رِدَاءً كَمَا مَرَّ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ الرِّدَاءُ يُسَمَّى الْآنَ الطَّلَسَانُ فَمَا عَلَى الرَّأْسِ مِنَ التَّحْنِيكِ الطَّلَسَانُ الْحَقِيقِيُّ وَيُسَمَّى رِدَاءً مَجَازًا وَمَا عَلَى الْأَكْتَافِ هُوَ الرِّدَاءُ الْحَقِيقِيُّ وَيُسَمَّى طَلَسَانًا مَجَازًا وَالْأَكْمَلُ جَمْعُهُمَا فِي الصَّلَاةِ وَصَحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ التَّقْنَعُ مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ وَفِي حَدِيثٍ إِطْلَاقُ أَنَّ التَّقْنَعُ بِاللَّيْلِ رِبَّةٌ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى حَالٍ يَتَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ لِمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُ إِيْمَنَّا وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ سُنَّةٌ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ وَلَوْ لَيْلًا حَيْثُ لَا رِبَّةَ، وَجَاءَ أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ لَيْلًا مُتَقَنَّعًا وَفِي آخَرٍ مَا يَقْتَضِي أَنَّ التَّطِيلَسَ لَا يُسَنُّ لِلْمُعْتَكِفِ فِي الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ هُوَ لِلْمُعْتَكِفِ أَكْذُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِعْتِكَافِ الْخُلُوءُ عَنِ النَّاسِ، وَسَيَأْتِي أَنَّ الطَّلَسَانَ الْخُلُوءُ الصُّغْرَى وَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ سُنَّةِ التَّطِيلَسِ إِذَا لَمْ تَنْخَرْمْ بِهِ مُرُوءَتُهُ وَإِلَّا كَلْبَسَ سَوْقِيَّ طَلَسَانَ فَقِيهِ كَرِهَ لَهُ وَاخْتَلَّتْ مُرُوءَتُهُ بِهِ، وَلَا يُنَافِيهِ تَعْمِيمُهُمْ نَدْبَهُ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّا لَا نُطْلِقُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا الَّذِي نَمْنَعُ مِنْهُ كَوْنُهُ بِكَيْفِيَّةٍ لَا تَلِيْقُ بِهِ كَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ طَلَسَانَ فَقِيهِ، فَإِذَا أَرَادَ السُّنَّةَ لَيْسَ بِكَيْفِيَّةٍ تَلِيْقُ بِهِ وَهَذَا وَاضِحٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ بَلْ رُبَّمَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا يُنْدَبُ لَهُ مُطْلَقًا، وَقَدْ تَخَلَّلَ الْمُرُوءَةُ بِتَرْكِ التَّطِيلَسِ فَيُكْرَهُ تَرْكُهُ بَلْ يَحْرُمُ إِنْ كَانَ مُتَحَمِّلًا لِشَهَادَةٍ؛ لِأَنَّهَُا حَقٌّ لِلْغَيْرِ فَيَحْرُمُ التَّسَبُّبُ إِلَى مَا يُبْطِلُهُ، وَتَوَقَّفَ الْإِمَامُ فِي كَوْنِ تَرْكِه يَخْرِمُهَا بِالْغَوَا فِي رَدِّهِ، وَفِي حَدِيثٍ «لَا يَتَقَنَّعُ إِلَّا مَنْ اسْتَكْمَلَ الْحِكْمَةَ فِي قَوْلِهِ وَقَعَلَهُ»^(١)، وَأَخَذَ الْعُلَمَاءُ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلْعُلَمَاءِ شِعَارٌ مُخْتَصٌّ بِهِمْ لِيُعْرِفُوا فَيَسْأَلُوا وَلِيَتَمَثَّلَ مَا أَمَرُوا بِهِ أَوْ نَهَوْا عَنْهُ، كَمَا وَقَعَ لَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُمْ لَمْ يَمْتَثِلُوا قَوْلَهُ حَتَّى تَحَلَّلَ وَلَبَسَ شِعَارَ الْعُلَمَاءِ، فَلَبَسَهُ - وَإِنْ خَالَفَ الْوَارِدَ السَّابِقَ فِيهِ - لِهَذَا الْقَصْدِ سُنَّةٌ أَيْ سُنَّةٌ بَلْ وَاجِبٌ إِنْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ إِزَالَةُ مُنْكَرٍ، وَلِلطَّلَسَانِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ جَلِيلَةٌ، فِيهَا صَلَاحُ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ كَالِاسْتِحْيَاءِ مِنَ اللَّهِ وَالْخَوْفِ مِنْهُ إِذْ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ شَأْنُ الْخَائِفِ الْآبِقِ الَّذِي لَا نَاصِرَ لَهُ وَلَا مُعِيدَ، وَكَجَمْعِهِ لِلْفِكْرِ لِكَوْنِهِ يُغْطِي كَثِيرًا مِنَ الْوَجْهِ أَوْ أَكْثَرَهُ فَيَنْدَفِعُ عَنْ صَاحِبِهِ مَفَاسِدُ كَثِيرَةٌ كَنَظَرِ مَعْصِيَةٍ وَمَا يُلْجِئُ إِلَى نَحْوِ غِيْبَةٍ، وَيَجْتَمِعُ هُمَمُ فَحِضْرُ قَلْبِهِ مَعَ رَبِّهِ وَيَمْتَلِئُ بِشُحُودِهِ وَذِكْرِهِ وَتُصَانُ جَوَارِحُهُ عَنِ الْمُخَالَفَاتِ وَنَفْسُهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَثَابُ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ وَالصَّوْقِيَةُ مَعًا، وَلَقَدْ كَانَ مِنْ مَشَائِخِ الصَّوْقِيَةِ مَنْ يُلَازِمُهُ لَذَلِكَ فَيُظْهِرُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَلَالَةِ وَأَنْوَارِ الْمَهَابَةِ وَالِاسْتِغْرَاقِ وَالشُّهُودِ مَا يَبْهَرُ وَيَقْهَرُ وَبِهَذَا يَتَضَحُّ قَوْلُ الصَّوْقِيَةِ الطَّلَسَانَ الْخُلُوءُ الصُّغْرَى.

(١) [سنده ضعيف] أخرجه: ابن عدي في (الكامل) [٣١٥/٦]، من حديث: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قلت: سنده ضعيف.

باب صلاة العيدين

هي سنة، وقيل فرض كفاية، وتشرع جماعة، وللمنفرد والعبد والمرأة والمُساوِر، ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها، ويُسن تأخيرها لترتفع كرمح، وهي ركعتان

(باب صلاة العيدين وما يتعلّق بها)

من العود وهو التكرّر لتكرّرهما كلّ عام أو لعود السرور بعودهم أو لكثرة عوائد الله أي أفضاله على عباده فيهما وكان القياس في جمعه أعوادًا؛ لأنه واوٍ كما علّم لكتهم فرّقوا بذلك بينه وبين عود الخشب (هي سنة) مؤكّدة ومن ثم عبّر الشافعي رحمه الله بوجوبها في موضع على حدّ خبر «غسل الجمعة واجب على كلّ محتلم» أي متأكّد النّدب لقول أكثر المُفسّرين في «فصل لربك وانحر» [الكورن: ٢] أن المراد صلاة العيد ونحر الأضحية ولمواظبته عليه، وأوّل عيد صلاه ﷺ عيد الفطر في ثمانية الهجرة ووجوب رمضان كان في شعبانها، ولم تجب لخبر: (هل عليّ غيرها؟ أي الخمس، قال: «لا إلا إن تطوّع»)^(١) (وقيل فرض كفاية)؛ لأنها من شعائر الإسلام فعليه، يُقاتل أهل بلد تركوها قيل ويؤيّد أنه ﷺ لم يتركها ويُرَدُّ بأن هذا محلّه في الفطر، وأما النحر فصَحَّ أنه تركها بمعنى وخبر فعله لها بها غريب ضعيف (وتشرع) أي تُسنّ (جماعة) وهو أفضل إلا للحاجّ بمئى، فإنّ الأفضل له صلاة عيد النحر فرادى لكثرة ما عليه من الأشغال في ذلك اليوم، قال في الأنوار ويكره تعدّد جماعتها بلا حاجة ولإمام المنع منه، (و) تُسنّ (للمنفرد) ولا خطبة له (والعبد والمرأة) ويأتي في خروج الحرّة والأمة لها جميع ما مرّ أوائل الجماعة في خروجهما لها (والمُساوِر) كسائر النوافل ويُسنّ لإمام المُساوِرين أن يخطبهم، والخُتْنى كالأنثى وما اقتضاه ظواهر الأخبار الصحيحة من خروج المرأة مطلقًا مخصوصًا خلافًا لكثيرين أخذوا بإطلاقه بذلك الزمن الصالح كما أشارت لذلك عائشة رضي الله عنها بقولها: لو علّم النبي ﷺ ما أحدث النساء بعده لمَنَعَهُنَّ المساجد كما مُنِعَتْ نساء بني إسرائيل. (ووقتها بين) ابتداء وقيل تمام (طلوع الشمس) من اليوم الذي يُعيّد فيه الناس، وإن كان ثاني شوال كما يأتي آخر الباب (وزوالها) ولا نظر لوقت الكراهة؛ لأنّ هذه صلاة لها سبب أي وقت محدود الطرّئين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لا تحتاج لسبب آخر كصلاة العصر وقت الغروب وسببها إذا أخرت عنها، فاندفع قول ابن الرفعة لا يتمّ القول بدخول وقتها بالطلوع إلا إذا قلنا: إنّ الصلاة وقت النهي لا تحرّم وتصحّ وإلا استحال أن نقول بدخول وقتها وعدم صحّتها (ويُسنّ تأخيرها لترتفع) الشمس (كرمح) مُعتدِل وهو سبعة أذرع في رأي العين خروجًا من خلاف من قال لا يدخل وقتها إلا بذلك واختير ومن ثم كره فعلها قبل الارتفاع المذكور ويؤيّد كراهة ترك غسل الجمعة مع أنه لم يرد فيه نهْي رعاية لخلاف موجه، (وهي ركعتان) كغيرها أركانًا وشروطًا

(١) [صحيح] وقد تقدم تحريجه.

يُحْرَمُ بِهِمَا، ثُمَّ يَأْتِي بَدْعَاءِ الْاِفْتِتَاحِ ثُمَّ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ ثِنْتَيْنِ كَأَيَّةٍ مُعْتَدِلَةٍ، يَهْلُلُ وَيُكَبِّرُ، وَيُمَجِّدُ، وَيُحَسِّنُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ، وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْجَمِيعِ، وَلَسَنَ فَرَضًا وَلَا بَعْضًا،

وَسُنَنًا إجماعًا (وَيُحْرَمُ بِهَا) بَنِيَّةُ صَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ أَوْ النَحْرِ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ أَوَّلَ صِفَةِ الصَّلَاةِ (ثُمَّ يَأْتِي بَدْعَاءِ الْاِفْتِتَاحِ) كغَيْرِهَا (ثُمَّ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ) غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ (يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ ثِنْتَيْنِ) مِنَ التَّكْبِيرَاتِ (كَأَيَّةٍ مُعْتَدِلَةٍ) لَا قَصِيرَةَ وَلَا طَوِيلَةَ وَضَبَطَهَا أَبُو عَلِيٍّ بِسُورَةِ الْإِخْلَاصِ (يَهْلُلُ وَيُكَبِّرُ وَيُمَجِّدُ) أَيُّ يُعْظِمُ اللَّهَ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَوْلًا وَفِعْلًا (وَيُحَسِّنُ) فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ (سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ بِالْحَالِ وَهِيَ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ: وَيُسَنُّ الْجَهْرُ بِالتَّكْبِيرِ وَالْإِسْرَافُ بِالذِّكْرِ (ثُمَّ يَتَعَوَّذُ) وَبَعْدَ التَّعَوُّذِ (يَقْرَأُ) الْفَاتِحَةَ (وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ) بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ (خَمْسًا) بِالصَّبِغَةِ السَّابِقَةِ (قَبْلَ) التَّعَوُّذِ السَّابِقِ عَلَى (الْقِرَاءَةِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ أَيْضًا نَعَمْ إِنْ كَبَّرَ إِمَامُهُ سِتًّا أَوْ ثَلَاثًا مَثَلًا تَابِعَهُ نَدْبًا، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْهُ الْإِمَامُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ كَبَّرَ إِمَامُ الْجَنَازَةِ خَمْسًا بِأَنَّ التَّكْبِيرَاتِ ثُمَّ أَركَانٌ وَمَنْ ثُمَّ جَرَى فِي زِيَادَتِهَا خِلَافٌ فِي الْإِبْطَالِ بِخِلَافِهِ هُنَا، هَذَا وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ أَنَّهُ لَا يُتَابِعُهُ إِلَّا إِنْ أَتَى بِمَا يَعْتَقِدُهُ أَحَدُهُمَا وَلَا فَلَ وَجْهٌ لِمُتَابَعَتِهِ حِينَئِذٍ (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْجَمِيعِ) أَيُّ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَمِمَّا ذَكَرَ وَيُسَنُّ أَنْ يَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى يُسْرَاهُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ، وَفِي الْكِفَايَةِ عَنْ الْعِجْلِيِّ لَا يُكَبِّرُ فِي الْمَقْضِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْوَقْتِ. وَإِطْلَافُهُمْ يُخَالِفُهُ بَلْ صَرِيحُ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ يَرُدُّهُ، لَكِنَّهُمْ فِي الْجَهْرِ اعْتَبَرُوا وَقْتَ الْقَضَاءِ وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَهُ صِفَةً فَاتَّرَ فِيهَا اخْتِلَافُ الْوَقْتِ بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ، فَإِنْ قُلْتَ يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ لِمَقْضِيَّةِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِذَا قَضَاهَا خَارِجَهَا قُلْتَ يُفَرِّقُونَ بِأَنَّ التَّكْبِيرَ هُنَا لِذَاتِ الصَّلَاةِ لَا الْوَقْتِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ مَقْضِيَّةً فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ كَبَّرَ عَقِبَهَا وَهَذَا لَوْ فَعَلَ مَقْضِيَّةً وَقْتَ آدَاءِ الْعِيدِ لَا يُكَبِّرُ فِيهَا فَعَلِمْنَا أَنَّ التَّكْبِيرَ ثُمَّ شِعَارُ الْوَقْتِ وَهَذَا شِعَارُ صَلَاةِ الْعِيدِ دُونَ غَيْرِهَا فَاذْنَعْ قَوْلَهُ: أَنَّهُ حَقٌّ لِلْوَقْتِ وَلَوْ اقْتَدَى بِحَتْفِي وَالْيَ التَّكْبِيرَاتِ وَالرَّفْعَ لَزِمَهُ مُفَارَقَتُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ وَلَيْسَ كَمَا مَرَّ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ يَرَى مُطْلَقَ السُّجُودِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَرَى التَّوَالِي الْمُبْطَلِ فِيهَا اخْتِيَارًا أَصْلًا، نَعَمْ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِهِ لِلْمَوَالَاةِ لَانْضِبَاطِهَا بِالْعُرْفِ وَهُوَ مُضْطَرَّبٌ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِأَنْ لَا يَسْتَقَرَّ الْمُضْوَ بِحَيْثُ يَنْفَضِلُ رَفْعُهُ عَنْ هَوِيَّهِ حَتَّى لَا يُسَمِّيَانِ حَرَكَةً وَاحِدَةً. (وَلَسَنَ) أَيُّ هَذِهِ السَّبْعُ وَالْخَمْسُ (فَرَضًا) فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا (وَلَا بَعْضًا) فَلَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهَا بَلْ هِيَ كَبَقِيَّةِ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا، وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهَا كَمَا فِي الْأَمِّ وَتَرْكُ الرَّفْعِ فِيهَا وَالذِّكْرُ بَيْنَهَا وَلَوْ تَرَكَ غَيْرُ الْمَأْمُومِ تَكْبِيرَ الْأُولَى أَتَى بِهِ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ تَكْبِيرِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَكَانَتْهُمْ أَخَذُوهُ مِنْ نَظِيرِهِ السَّابِقِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ غَفْلَةً عَمَّا فِي الْأَمِّ وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ

ولو نسيها وشرع في القراءة فاتت، وفي القديم يُكَبَّرُ ما لم يَزَكَّعْ، ويُقرأ بعد الفاتحة في الأولى (ق)، وفي الثانية اقتربت بكما لهما جهرًا، ويُسنُّ بعدهما خطبتان: أركانهما كهي في الجمعة،

الرفعة ومن بعده، أنه يُكره ذلك بل يقتصر على تكبير الثانية. ويُؤَيِّدُهُ ما يُصَرِّحُ به كلامهم أن الشروع في قراءة الفاتحة بعدها فوت مشروعيتها وما فاتت مشروعيتها لا يُطلبُ فعله في محله ولا غيره وقولهم الآتي فلا يتداركها صريح فيه، وبه يُفَرَّقُ بين هذا ونظيره المذكور؛ لأن قراءة الجمعة ثم لم تفت مشروعيتها كما يُصَرِّحُ به قولهم المقصود أن لا تخلو صلاته عنهما، ولو اقتدى به فيها وكَبَّرَ معه خمسًا أتى في ثانيته بالخمسة لئلا يغيَّرَ سُنَّتُها بإثباته بالسبع كذا قالوه، وهو مُشْكِلٌ بما مرَّ أنه لو تعمَّد قراءة المنافقين في أولى الجمعة سنَّ له قراءة الجمعة في ثانيتهما فلم ينظروا لتغيير سنَّة الثانية هنا، وقد يُفَرَّقُ بأن ما يدرِّكه المأموم أول صلاته، وإنما اقتصر على الخمس فيها رعاية للإمام فلم يأت في الأولى بما يُسنُّ في الثانية فليس نظير تلك، لكنَّ قضيته أن المنفرد لو كَبَّرَ في الأولى خمسًا كَبَّرَها في الثانية أيضًا ولا يشكُّ بتلك إذ ليس نظيرها؛ لأنه هنا أتى بالبعض وترك البعض وثم لم يأت في الأولى بشيء من سورتيها أصلاً وقضيته أنه لو قرأ بعض الجمعة في الأولى لم يأت بباقيها مع المنافقين في الثانية وهو مُحْتَمَلٌ ويَحْتَمِلُ خلافه، وعليه يُفَرَّقُ بتمايز البعض عما في الثانية ثم فجُمِعَ معه بخلافه هنا، ثم رأيت في المجموع أشار لاستشكال ما هنا بما مرَّ في الجمعة والمنافقين ولم يُجب عنه، (ولو نسيها) أو تعمَّد تركها كما علِمَ بأولى (وشرع) في التعمُّد لم تفت أو (في القراءة) ولو لبعض البسملية أو شرع إمامه ولم يُتِمَّها هو (فاتت) لفوات محلها فلا يتداركها ويُفَرَّقُ بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الإمام في الفاتحة بأنه شعارٌ خفي لا يظهر به مخالفة بخلافها، فإنه شعارٌ ظاهرٌ لئدب الجهر بها والرفع فيها كما مرَّ ففي الإتيان بها أو ببعضها بعد شروع الإمام في الفاتحة مخالفة له، ويُؤَيِّدُهُ أنه لو اقتدى بمخالف فتركها تبعه أو دعاء الافتتاح لم يتبعه ولو أتى به بعد الفاتحة. سنَّ إعادتها، وكأنهم إنما لم يُراعوا القول بالبطلان بتكريرها إمامًا؛ لأنَّ محله فيما ليس بعذر وإما لضعفه جدًّا، والأول أقرب (وفي القديم يُكَبَّرُ ما لم يركع) ليقاء محله وهو القيام (ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى ق وفي الثانية اقتربت) ولم يقل سورة لشذوذ من كره تركها (بكما لهما)، وإن لم يرَضَ المأمومون بذلك للاتباع رواه مسلم وفيه أيضًا أنه قرأ بسبح والغاشية فكلُّ سنَّة لكن الأوليان أفضل (جهرًا) إجماعًا. (ويُسنُّ بعدها) إجماعًا فلا يُعتدُّ بهما قبلها، وفعل بعض أمراء بني أمية له؛ لأنَّ الناس كانوا ينفرون عقب الصلاة عن سماع خطبته لكرهاتهم له، بالغ السلف الصالح في رده عليه (خطبتان) قياسًا على تكرارها في الجمعة ومرار أنَّ الخطبة لا تُسنُّ للمنفرد (أركانهما) وسُنَّتُهما (كهي في الجمعة) فتجب الثلاثة الأول في كلٍّ منهما وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين في الثانية وخرج بأركانهما شروطهما فلا يجب هنا نحو قيام وجُلوس بينهما وطهر وسُتر بل يُسنُّ، نعم

وَيُعَلِّمُهُم فِي الْفِطْرِ الْفِطْرَةَ وَفِي الْأَضْحَى الْأَضْحِيَّةَ، يَفْتَتِحُ الْأُولَى بِتَسْمِيَةِ تَكْبِيرَاتٍ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ وَلَاءٍ. وَيُنْدَبُ الْغُسْلُ وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ، وَفِي قَوْلٍ بِالْفَجْرِ، وَالتَّطَيُّبِ وَالتَّزْوِينِ كَالْجُمُعَةِ. وَفَعَلَهَا بِالْمَسْجِدِ أَفْضَلُ، وَقِيلَ بِالصَّحْرَاءِ إِلَّا لِعُذْرٍ، وَيَسْتَخْلِفُ مَنْ يُصَلِّي بِالضَّعْفَةِ. وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى

لو كان في حالِ قِرَاءَةِ الْآيَةِ جُنُبًا بَطَلَتْ خُطْبَتُهُ لِعَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِهَا مِنْهُ مَا لَمْ يَتَطَهَّرْ وَيُعِيدْهَا، وَلَا بُدَّ فِي أَدَاءِ سُتْبِهَا مِنْ كَوْنِهَا عَرَبِيَّةً لَكِنِ الْمُتَجَبِّهُ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ لِكَمَالِهَا لَا لِأَصْلِهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَفْهَمُهَا كَالطَّهَارَةِ بَلْ أُولَى؛ لِأَنَّ اعْتِنَاءَ الشَّارِعِ بِنَحْوِ الطَّهَارَةِ أَعْظَمُ لَا تَرَى أَنَّ الْعَاجِزَ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ يَخْطُبُ بِلِسَانِهِ لِمِثْلِهِ كَمَا مَرَّ وَعَنِ الطَّهَوْرَيْنِ لَا يَخْطُبُ أَصْلًا، فَإِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي صَحَّتِهَا الطُّهْرُ فَأُولَى كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً، وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ سَمَاعِ الْحَاضِرِينَ لَهَا بِالْفِعْلِ لَكِنِ يَظْهَرُ الْإِكْتِفَاءُ بِسَمَاعِ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ تُسَنُّ لِلثَّانِيَيْنِ، ثُمَّ هِيَ وَإِنْ كَانَتْ كَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ فِي سُنَنِهَا إِلَّا أَنَّهَا تَزِيدُ بِسُنَنِ أُخْرَى تُعَلِّمُ مَنْ قَوْلُهُ (وَيُعَلِّمُهُمْ) نَدْبًا (فِي الْفِطْرِ الْفِطْرَةَ) أَيِ زَكَاتِهَا (و) فِي (الْأَضْحَى الْأَضْحِيَّةَ) أَيِ أَحْكَامِهَا الَّتِي تَعُمُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا لِلاتِّبَاعِ فِي بَعْضِ ذَلِكَ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَلَمَّا فِيهِ مِنْ عِظَمِ نَفْعِهِمْ (يَفْتَتِحُ الْأُولَى بِتَسْمِيَةِ تَكْبِيرَاتٍ وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ وَلَاءٍ) إِفْرَادًا فِي الْكُلِّ وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ لَهَا لَا مِنْهَا وَلَا يُنَافِيهِ التَّعْبِيرُ بِالِافْتِتَاحِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُفْتَتَحُ بِبَعْضِ مُقَدِّمَاتِهِ. (وَيُنْدَبُ الْغُسْلُ) كَمَا قَدَّمَهُ أَيْضًا فِي الْجُمُعَةِ وَمَرَّ مَا فِيهِ ثُمَّ، وَذَكَرَهُ هُنَا تَوْطِئَةً لِقَوْلِهِ (وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ)؛ لِأَنَّ أَهْلَ السَّوَادِ يَقْصِدُونَهَا مِنْ حَيْثُ يُذَوِّجُ فَوْسَعٌ لَهُمْ وَكَمَا يَدْخُلُ أَذَانُ الصُّبْحِ بِذَلِكَ (وَفِي قَوْلٍ بِالْفَجْرِ) كَالْجُمُعَةِ وَمَرَّ الْفَرْقُ ثُمَّ، (وَالْتَّطَيُّبُ وَالتَّزْوِينُ) وَالْمَشْيُ وَغَيْرُهَا سُنَّةٌ هُنَا (كَالْجُمُعَةِ) بَلْ أُولَى؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ زِينَةٍ فَيَأْتِي هُنَا، جَمِيعٌ مَا مَرَّ ثُمَّ إِلَّا فِي غَيْرِ أَيْضَ أَرْفَعَ مِنْهُ قِيَمَةً، فَإِنَّهُ الْأَفْضَلُ هُنَا وَإِلَّا فِي التَّزْوِينِ بِنَحْوِ الطَّيِّبِ وَإِزَالَةِ نَحْوِ شَعْرِ وَظْفَرٍ مِمَّا مَرَّ ثُمَّ، فَإِنَّهُ يُسَنُّ هُنَا لِكُلِّ أَحَدٍ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ كَالْغُسْلِ، بِخِلَافِهِ هُنَاكَ نَعَمْ لَا يُسَنُّ إِزَالَةُ ذَلِكَ فِي الْأَضْحَى لِمُرِيدِ التَّضَحِّيَةِ كَمَا يَأْتِي.

(وَفَعَلَهَا بِالْمَسْجِدِ أَفْضَلُ) لِشَرْفِهِ (وَقِيلَ) فَعَلَهَا (بِالصَّحْرَاءِ) أَفْضَلُ لِلاتِّبَاعِ، وَرُدُّ بَاتِهِ ﷺ إِنَّمَا خَرَجَ إِلَيْهَا لِصَغَرِ مَسْجِدِهِ وَمَحَلِّهِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَمَّا هُوَ فَهِيَ فِيهِ أَفْضَلُ قَطْعًا لِفَضْلِهِ وَمُشَاهَدَةِ الْكَعْبَةِ وَالْحَقُّ كَثِيرُونَ بِهِ بَيْنَ الْمُقَدَّسِ وَاعْتَرَضَهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّ ظَاهِرَ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ وَنَازَعَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَالْحَقُّ بِهِ ابْنُ الْأَسْتَاذِ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّهُ اتَّسَعَ (إِلَّا لِعُذْرٍ) رَاجِعٌ لِلْوَجْهَيْنِ فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ ضَاقَ الْمَسْجِدُ كُرِهَتْ فِيهِ وَعَلَى الثَّانِي إِنْ كَانَ نَحْوُ مَطَرٍ كُرِهَتْ فِي الصَّحْرَاءِ وَلَوْ ضَاقَ الْمَسْجِدُ وَحَصَلَ نَحْوُ مَطَرٍ صَلَّى الْإِمَامُ فِيهِ وَاسْتَخْلَفَ مَنْ يُصَلِّي بِالْبَقِيَّةِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ (وَيَسْتَخْلِفُ) نَدْبًا إِذَا ذَهَبَ إِلَى الصَّحْرَاءِ (مَنْ يُصَلِّي) فِي الْمَسْجِدِ (بِالضَّعْفَةِ) وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ، وَلَا يَخْطُبُ الْخَلِيفَةُ إِلَّا بِأَذْنِهِ وَيَأْتِي فِي، ثُمَّ يَخْطُبُ فِي الْكُسُوفِ مَا يُمَكِّنُ مَجِيئَهُ هُنَا (وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى) نَدْبًا لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَحِكْمَتُهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَذْهَبُ فِي الْأَطْوَلِ؛ لِأَنَّ أَجَرَ الذَّهَابِ أَعْظَمُ وَيَرْجِعُ فِي

وَيُكْرَهُ النَّاسُ، وَيَحْضُرُ الْإِمَامُ وَقْتَ صَلَاتِهِ وَيُعْجَلُ فِي الْأَضْحَى.
قُلْتُ: وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَيُمْسِكُ فِي الْأَضْحَى وَيَذْهَبُ مَاشِيًا بِسَكِينَةٍ. وَلَا
يُكْرَهُ النَّفْلُ قَبْلَهَا لِغَيْرِ الْإِمَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَضْلٌ

يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي الْعِيدِ فِي الْمَنَازِلِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ بَرَفِ
الصَّوْتِ،

الْأَقْصَرُ وَهَذَا سُنَّةٌ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ، أَوْ لِيَتَبَرَّكَ بِهِ أَهْلُهَا أَوْ لِيُسْتَفْتَى فِيهِمَا أَوْ لِيَتَصَدَّقَ عَلَى فَقَرَائِهِمَا أَوْ
لِيَزُورَ أَقَارِبَهُ أَوْ قُبُورَهُمْ فِيهِمَا أَوْ لِيَنْظِطَ مُتَافِقِيهِمَا أَوْ لِيُحَذَرَ مِنْهُمْ وَلِلتَّفَاوُلِ بِتَغْيِيرِ الْحَالِ إِلَى الْمَغْفِرَةِ أَوْ
لِتَشْهَدَ لَهُ الْبِقَاعُ أَوْ خَشْيَةُ الْعَيْنِ أَوْ الزَّحْمَةُ، وَعَلَى كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي يُسَنُّ ذَلِكَ وَلَوْ لِمَنْ لَمْ تَوْجَدْ
فِيهِ كَالرَّمْلِ وَالْاضْطِباعِ (وَيُكْرَهُ النَّاسُ) مِنَ الْفَجْرِ نَدْبًا لِيُحْصِلُوا فَضِيلَةَ الْقُرْبِ وَانْتِظَارِ الصَّلَاةِ هَذَا إِنْ
خَرَجُوا لِلصَّحَرَاءِ وَالْأَسْنُ الْمُكْتَبُ عَقِبَ الْفَجْرِ كَمَا بُحِثَ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَحْتَاجْ لِرِزْقٍ لِيَزِيدَ تَزْيِينُ وَنَحْوِهِ
وَلَا ذَهَبَ وَأَتَى فُورًا. (وَيَحْضُرُ الْإِمَامُ وَقْتَ صَلَاتِهِ) نَدْبًا لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (وَيُعْجَلُ) نَدْبًا الْخُرُوجِ
(فِي الْأَضْحَى) وَيُؤَخَّرُ فِي الْفِطْرِ لِخَبَرِ مُرْسَلٍ فِيهِ الْأَمْرُ بِهِمَا وَهُوَ حُجَّةٌ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَحِكْمَتُهُ اتِّسَاعُ
وَقْتِ الْأَضْحَى وَوَقْتِ إِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ، فَإِنَّ هَذَا أَفْضَلُ أَوْقَاتِ خُرُوجِهَا، وَحَدِّ الْمَآوِرِ فِي ذَلِكَ فِي
الْأَضْحَى بِمُضِيِّ سُدُسِ النَّهَارِ وَفِي الْفِطْرِ بِمُضِيِّ رُبْعِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ، وَإِنَّمَا الْوَجْهُ أَنَّهُ فِي الْأَضْحَى يَخْرُجُ
عَقِبَ الارتفاعِ كَرُمَحٍ وَفِي الْفِطْرِ يُؤَخَّرُ عَنْ ذَلِكَ قَلِيلًا (قُلْتُ وَيَأْكُلُ) أَوْ يَشْرَبُ (فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ
الصَّلَاةِ) وَلَوْ فِي الطَّرِيقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَمِثْلُهَا الْمَسْجِدُ بَلْ أَوْلَى وَعَلَيْهِ فَلَا تَنْخَرِمُ بِهِ الْمَرْوَةُ
لِعُدُّوهُ، وَيُسَنُّ التَّمَرُ وَكَوْنُهُ وَثَرًا، وَالْحَقُّ بِهِ الزَّيْبُ (وَيُمْسِكُ فِي الْأَضْحَى) لِلاتِّبَاعِ صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
وغيرُهُ وَلِيَمْتَنَزَّ يَوْمَ الْعِيدِ عَمَّا قَبْلَهُ بِالْمُبَادَرَةِ بِالْأَكْلِ أَوْ تَأْخِيرِهِ أَيَّ مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ فَلَا نَظَرَ لِصَائِمِ
الدَّهْرِ وَلَا لِمُفْطِرِ رَمَضَانَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلِتَدْبِ الْفِطْرِ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَيُكْرَهُ تَرْكُ
ذَلِكَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ (وَيَذْهَبُ مَاشِيًا) إِلَّا لِعُدْرِ (بِسَكِينَةٍ) كَالْجُمُعَةِ وَفِي الْعُودِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ
الْمَشِيِّ وَالرُّكُوبِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ أَنَّ الْأَوَّلَى لِأَهْلِ ثَغْرِ يَقْرُبُ عَدُوَّهُمْ رُكُوبُهُمْ ذَهَابًا وَإِبَابًا وَإِظْهَارًا
السَّلَاحِ (وَلَا يُكْرَهُ) فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ (وَلَا النَّفْلُ قَبْلَهَا لِغَيْرِ الْإِمَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) إِذْ لَا مُحْذُورَ فِيهِ أَمَّا
الْإِمَامُ فَيُكْرَهُ لَهُ التَّنْفُلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا، وَمَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فِي الصَّحَرَاءِ سَمِعَ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ إِذْ
لَا تَحِيَّةٌ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى الْعِيدَ لِحُصُولِ التَّحِيَّةِ فِي ضِمْنِهِ كَمَا مَرَّ وَيُكْرَهُ لَهُ تَنْفُلٌ زَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ
إِنْ سَمِعَ وَإِلَّا فَلَا.

فصل في تَوَالِيْعِ لِمَا سَبَقَ

(يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي الْعِيدِ) الشَّامِلِ لِعِيدِ الْفِطْرِ وَعِيدِ النَّحْرِ (فِي الْمَنَازِلِ وَالطَّرِيقِ
وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ بَرَفِ الصَّوْتِ) لِغَيْرِ امْرَأَةٍ وَخُشْيٍ بِحَضْرَةِ غَيْرِ نَحْوِ مُحَرَّمٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلْيُكْفِلُوا

وَالْأَظْهَرُ إِدَامَتُهُ حَتَّى يُحْرَمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ، وَلَا يُكَبِّرُ الْحَاجُّ لَيْلَةَ الْأَضْحَى بَلْ يُلْتَبَى، وَلَا يُسَنُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فِي الْأَصْحَ، وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ وَيَخْتِمُ بِصُبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ، وَغَيْرِهِ كَهْوٍ فِي الْأَظْهَرِ، وَفِي قَوْلٍ مِنْ مَغْرِبِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَفِي قَوْلٍ مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ وَيَخْتِمُ بِعَصْرِ آخِرِ التَّشْرِيقِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِلْفَائِئَةِ

الْعِدَّةِ ﴿أَيَّ عِدَّةِ الصَّوْمِ﴾ وَلِنُكَبِّرُوا اللَّهَ ﴿أَيَّ عِنْدَ إِكْمَالِهَا﴾ ﴿عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أَيْ لِأَجْلِ هِدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ وَقِيَاسَ بِهِ الْأَضْحَى وَيُسَمَّى هَذَا التَّكْبِيرُ الْمُرْسَلُ وَالْمُطْلَقُ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي بِصَلَاةٍ وَلَا بِغَيْرِهَا وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهُ عَنْ أَذْكَارِهَا بِخِلَافِ الْمُقَيَّدِ الْآتِي (وَالْأَظْهَرُ إِدَامَتُهُ حَتَّى يُحْرَمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ) إِذِ التَّكْبِيرُ لِكُونِهِ شِعَارَ الْوَقْتِ أَوَّلَى مَا يَسْتَعْلُ بِهِ أَمَّا مَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا فَالْعِبْرَةُ بِإِحْرَامِ نَفْسِهِ. (فَائِدَةٌ) وَرَدَّ فِي حَدِيثٍ فِي سَنَدِهِ مَرْوُكَانٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى.

(وَلَا يُكَبِّرُ الْحَاجُّ لَيْلَةَ الْأَضْحَى) خِلَافًا لِلْمَقَالِ (بَلْ يُلْتَبَى) أَيْ لِأَنَّ التَّلْبِيَةَ هِيَ شِعَارُهُ الْأَلْيَقُ بِهِ وَالْمُعْتَمِرُ يُلْتَبَى إِلَى أَنْ يَشْرَعَ فِي الطَّوَافِ (وَلَا يُسَنُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فِي الْأَصْحَ) إِذْ لَمْ يُنْقَلْ وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ وَصَحَّحَهُ فِي الْأَذْكَارِ وَأَطَالَ غَيْرُهُ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ وَأَنَّهُ الْمُنْقُولُ الْمُنْصَوِّصُ (وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ) الَّذِي يَمْنَى وَغَيْرِهَا كَمَا يَأْتِي (مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ)؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ تَلْقَاهُ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ بِاعْتِبَارِ وَقْتِهِ الْأَفْضَلُ وَهُوَ الضُّحَى، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ عَلَى الصُّبْحِ أَوْ أَخَّرَهُ عَنِ الظُّهْرِ لَمْ يُعْتَبَرْ ذَلِكَ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ خِلَافًا لِمَنْ أَنَاطَهُ بِوُجُودِ التَّحْلِيلِ وَلَوْ قَبْلَ الْفَجْرِ إِذْ يَلْزُمُهُ تَأْخِيرُهُ بِتَأْخِيرِ التَّحْلِيلِ عَنِ الظُّهْرِ، وَإِنْ مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَأَنَّهُ لَوْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ نَفْلًا أَوْ فَرْضًا كَبَّرَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ غَيْرُهَا تَابِعٌ لَهَا فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَقْدَمْ عَلَيْهَا (وَيَخْتِمُ بِصُبْحِ آخِرِ) أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ)، وَإِنْ نَفَرَ قَبْلَ أَنْ يَكُنَّ بِهَا أَصْلًا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ؛ لِأَنَّهَا آخِرُ صَلَاةٍ يُصَلُّونَهَا بِمَنْى؛ لِأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْأَفْضَلِ لَهُمْ مِنَ الْبَقَاءِ بِهَا إِلَى النَّفْرِ الثَّانِي وَتَأْخِيرِ الظُّهْرِ إِلَى الْمُحَصَّبِ (وُغَيْرِهِ) أَيْ الْحَاجُّ (كَهْوٍ) فِيمَا ذُكِرَ مِنَ التَّكْبِيرِ مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ إِلَى صُبْحِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (فِي الْأَظْهَرِ) تَبَعًا لَهُ (وَفِي قَوْلٍ) يُكَبِّرُ غَيْرُ الْحَاجِّ (مِنْ مَغْرِبِ لَيْلَةِ النَّحْرِ) كَعِيدِ الْفِطْرِ.

(وَفِي قَوْلٍ) يُكَبِّرُ (مِنْ) حِينَ فِعْلٍ (صُبْحٍ) يَوْمِ (عَرَفَةَ وَيَخْتِمُ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ (بِعَصْرِ) أَيْ بِالتَّكْبِيرِ عَقِبَ فِعْلِ عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا) فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ لِلتَّخِيرِ الصَّحِيحِ فِيهِ عَلَى مَا قَالَه الْحَاكِمُ وَتَبِعَهُ تَلْمِيزُهُ الْإِمَامَ الْبَيْهَقِيَّ فِي خِلَافِيَّاتِهِ لِكُنْهَ ضَعْفُهُ فِي غَيْرِهَا وَبِتَسْلِيمِهِ هُوَ حُجَّةٌ فِي ذَلِكَ وَمَنْ تَمَّ اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَفِي الْأَذْكَارِ أَنَّهُ الْأَصْحَ وَفِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ ثُمَّ رَأَيْتُ الدَّهَبِيَّ فِي تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ شَدِيدُ الضَّعْفِ وَعِبَارَتُهُ خَيْرٌ وَأَوْ كَانَهُ مَوْضُوعٌ ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ وَمَرَّ أَنَّ مَا هُوَ كَذَلِكَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَلَا فِي الْفَضَائِلِ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِلْفَائِئَةِ) الْمَفْرُوضَةِ أَوِ النَّافِلَةِ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا وَالْمَنْذُورَةُ.

وَالرَّائِبَةِ وَالنَّافِلَةِ. وَصِغَتُهُ الْمَحْبُوبَةُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا.

وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَا هِلَالِ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا الْعِيدَ، وَإِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ،

(وَالرَّائِبَةُ وَالنَّافِلَةُ) تَعْمِيمٌ بَعْدَ تَخْصِيصِ سَوَاءِ ذَاتِ السَّبَبِ كَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ وَغَيْرِهَا كَالضُّحَى وَالْعِيدِ وَنَحْوِهِمَا، وَالنَّافِلَةُ الْمُطْلَقَةُ وَقَيَّدَهُ شَارِحٌ بِالْمُطْلَقَةِ ثُمَّ أَوْرَدَ عَلَيْهِ نَحْوَ ذَاتِ السَّبَبِ وَالضُّحَى وَلَيْسَ بِحَسَنٍ وَكَذَا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ؛ لِأَنَّهُ شِعَارُ الْوَقْتِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُكَبِّرْ اتِّفَاقًا لِإِفَاتِيهَا إِذَا قَضَاهُ خَارِجَهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ وَلَمْ يَفُتْ بِطَوِيلِ الزَّمَنِ وَبِهِ فَارَقَ فَوْتُ الْإِجَابَةِ بِطَوِيلِهِ؛ لِأَنَّهَا لِلْأَذَانِ وَبِالطَّوِيلِ انْقَطَعَتْ نِسْبَتُهَا عَنْهُ وَهَذَا لِلزَّمَنِ فَيُسَنُّ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ طَالَ قَالَ فِي الْبَيَانِ مَا دَامَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ بَاقِيَةً لَا سَجْدَةَ تِلَاوَةٍ أَوْ شُكْرٍ عَلَى الْأَوْجَةِ وَفَاقًا لِلْمَحَامِلِيِّ وَآخَرِينَ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتَا بِصَلَاةٍ أَصْلًا بِخِلَافِ مَا عَلَى الْجَنَازَةِ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى صَلَاةً لَكِنْ مُقَيَّدَةً. وَالْخِلَافُ فِي تَكْبِيرٍ يَرْفَعُ بِهِ صَوْتَهُ وَيَجْعَلُهُ شِعَارَ الْوَقْتِ أَمَا لَوْ اسْتَفْرَقَ عُمُرُهُ بِالتَّكْبِيرِ فَلَا مَنَعَ. (وَصِغَتُهُ الْمَحْبُوبَةُ) أَيِ الْفَاضِلَةِ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى نَحْوِ مَا صَحَّ فِي مُسْلِمٍ عَلَى الصِّفَا وَزِيَادَتِهَا بِأَشْيَاءَ أَخَذُوا بَعْضُهَا مِنْ فِعْلٍ بَعْضُ الصَّحَابَةِ تَارَةً كَتَابِعِ التَّكْبِيرِ ثَلَاثًا أَوَّلَهَا وَمَنْ فَعَلَ بِقِيَّةِ السَّلَفِ أُخْرَى (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَيُسْتَحَبُّ) كَمَا فِي الْأُمِّ (أَنْ يَزِيدَ) بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الثَّالِثَةِ أَيْ وَمَا بَعْدَهَا مِمَّا ذُكِرَ إِنْ أَتَى بِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ (كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) أَيْ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ، وَالْمُرَادُ جَمِيعُ الْأَزْمِنَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّهُ مُنَاسِبٌ وَلِأَنَّهُ ﷺ قَالَ نَحْوَ ذَلِكَ عَلَى الصِّفَا. (وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ) وَقِيلُوا (قَبْلَ الزَّوَالِ) وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُ جَمْعَ النَّاسِ وَصَلَاةَ الْعِيدِ أَوْ رَكْعَةً مِنْهَا (بِرُؤْيَا هِلَالِ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا الْعِيدَ) أَدَاءً لِيَقَاءِ وَقْتِهَا أَمَا لَوْ شَهِدُوا وَقِيلُوا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسَعُ ذَلِكَ فَكَمَا لَوْ شَهِدُوا بَعْدَ الزَّوَالِ وَيُسَنُّ فِعْلُهَا لِلْمُنْفَرِدِ وَمَنْ تَيَسَّرَ حُضُورُهُ مَعَهُ حَيْثُ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ رَكْعَةً ثُمَّ مَعَ النَّاسِ (وَإِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ) بِالنِّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ إِذْ لَا فَايِدَةَ لَهَا فِيهَا إِلَّا مَنَعُ أَدَائِهَا مِنَ الْغَدِ وَلِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ وَعَرَفَةُ يَوْمٌ يَعْرِفُ النَّاسُ»^(١) فَيُصَلِّي مِنَ الْغَدِ أَدَاءً بَلْ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهَا كَأَجَلٍ وَطَلَاقٍ وَعَتَقٍ عَلَّقَتْ بِشَوَالٍ أَوْ الْفِطْرِ أَوْ النَّحْرِ وَنَازَعَ فِي

(١) [صحيح] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/٨٠٢]، وغيره من حديث: عائشة رضي الله عنها به نحوه. دون قوله: (وعرفة يوم يعرف الناس).

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للألباني [رقم/٤٢٨٧].

أو بين الزوال والغروب أفطَرْنَا، وفاتت الصلاة. وَيُشْرَعُ قضاؤها متى شاء في الأظهر، وقيل في قولٍ تُصَلَّى من الغد أداءً.

باب صلاة الكسوفين

هي سنة، فيُحْرَمُ بنية صلاة الكسوف، ويُقرأ الفاتحة

ذلك ابن الرفعة بما رَدَّوه عليه (أو) شهدوا وقبِلوا (بين الزوال والغروب أفطَرْنَا) وجوباً (وفاتت الصلاة) أي أداؤها لخروج وقتها بالزوال وبما قَرَّرْتُ به كلامه عَلِمَ أَنَّ العبرة بوقت التعديل لا بوقت الشهادة (ويُشْرَعُ قضاؤها متى شاء) مريدُه (في الأظهر) كسائر الروايات وهو في باقي اليوم أولى ما لم يعسر جمع الناس فتأخيرُه للغد أولى هذا بالنسبة لصلاة الإمام بالناس أما كُلُّ على حَدِّثِهِ فالأفضل له تعجيل القضاء مُطْلَقًا وهذا، وإن عَلِمَ من قوله في صلاة النفل ولو فات النفل المُؤَقَّتُ نُدِبَ قضاؤه في الأظهر لكن ذكره هنا إيضاحاً وتفريعاً على الفوات الذي حَكَى مُقابله بقوله (وقيل في قول) لا تفوت بل (تُصَلَّى من الغد أداءً) لِكثرة الغلط في الأهلة فلا يفوت به هذا الشعار العظيم.

باب صلاة الكسوفين

كُسُوفُ الشَّمْسِ وكُسُوفُ الْقَمَرِ يُقَالُ كُسُوفَانِ لِلأَوَّلِ كُسُوفٌ وَلِلثَّانِي خُسُوفٌ وهو الأشهرُ الأَفْصَحُ وقيل عَكْسُهُ ويوجَّهُ شُهْرَةُ ذلك وكونه أَفْصَحَ بَأَنَّ معنى كَسَفَ تَغَيَّرَ وَخَسَفَ ذَهَبَ وَقَدْ بَيَّنَّ علماء الهيئة أَنَّ كُسُوفَ الشَّمْسِ لا حقيقة له بخلاف خُسُوفِ الْقَمَرِ؛ لأنَّ نورَه مُسْتَمَدٌّ من نورِها فإذا حِيلَ بينهما صار لا نورَ له وهي مُضَيَّئَةٌ في نفسها، وإنَّما يحولُ بيننا وبينها حائلٌ فَيَمْنَعُ وُصُولَ ضوئِها إلينا وكان هذا هو سَبَبُ إثارِهِ في الترجمة وأيضاً فأحاديثُ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ وَأَشْهَرُ ونازَعَهُم الأُمِدِّيُّ في ذلك بما رَدَّدته عليه في شرح العُبابِ.

(هي سنة) مُؤَكَّدَةٌ لِكُلِّ مَنْ رَفِيَ فِي الْعِيدِ لِلأَمْرِ بِهَا فِيهِمَا رواه الشيخان ويكره تركها وهو مُرَادُ الشافعي في موضع بلا يجوز؛ لأنَّ المكروه قد يوصفُ بَعْدَمِ الْجَوَازِ إِذِ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ اسْتِواءُ الطَرَفَيْنِ، وإنَّما لم تَجِبْ لِحَبْرِ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا. (فيُحْرَمُ بنية صلاة الكسوف) مع تعيين أَنَّهُ صلاةُ كُسُوفِ شَمْسٍ أو قَمَرٍ نظيرُ ما رَفِيَ فِي أَنَّهُ لا بُدَّ من نية صلاة عيد الفطر أو النحر وهذا، وإنَّ أَغْنَى عَنْهُ ما قَدَّمَ أَوَّلَ صِفَةِ الصَّلَاةِ أَنَّ ذاتَ السَّبَبِ لا بُدَّ من تعيينها ولذا أَغْتَنَى عن نظيره في العيد، والاستِسْقَاءُ لِفَهْمِهِ من ذلك لكن صَرَّحَ به هنا؛ لأنَّه خَفِيَ لِنُدْرَةِ هذه الصلاة ويجوزُ لِمُرِيدِ هذه الصلاة ثلاثُ كَيْفِيَّاتٍ إحداها وهي أَقْلُهَا وَمَحَلُّهَا إِن نَواها كَالْعَادَةِ أو أَطْلَقَ أَنَّ يُصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ كَسُنَّةِ الصُّبْحِ وَتَبَّتْ فِيهَا حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ وَمَحَلُّ ما يَأْتِي أَنَّهُ لا يجوزُ النقصُ، والرُّجُوعُ بِهَا إِلَى الصَّلَاةِ الْمُعْتَادَةِ عِنْدَ الانْجِلَاءِ إِذَا نَواها بِالصُّفَةِ الْآتِيَةِ خِلَافًا لِمَا زَعَمَهُ الْإِسْنَوِيُّ ثَانِيَّتُهَا وهي أَكْمَلُ مِنَ الْأَوَّلَى وَمَحَلُّهَا كَالَّتِي بَعْدَهَا إِن نَواها بِصِفَةِ الْكَمَالِ أَنَّ يَزِيدَ رُكُوعَيْنِ مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةٍ ما يَأْتِي فَحِينَئِذٍ (يُقرأ الفاتحة) أو وسورة قصيرة

وَيَرْكَعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَعْتَدِلُ ثُمَّ يَسْجُدُ. فَهَذِهِ رُكْعَةٌ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعِ ثَالِثٍ لِتِمَادِي الْكُسُوفِ، وَلَا نَقْضُهُ لِلْإِنْجِلَاءِ فِي الْأَصَحِّ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ الْبَقْرَةَ، وَفِي الثَّانِي كِمَاتْنِي آيَةً مِنْهَا، وَفِي الثَّالِثِ مِائَةً وَخَمْسِينَ، وَالرَّابِعِ مِائَةً تَقْرِيبًا،

(وَيَرْكَعُ ثُمَّ يَرْفَعُ ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ) أَوْ سُورَةَ قَصِيرَةً (ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَعْتَدِلُ ثُمَّ يَسْجُدُ) سَجْدَتَيْنِ كَغَيْرِهَا (فَهَذِهِ رُكْعَةٌ ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ) وَهَذِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ لَكُنْ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ. (وَلَا تَجُوزُ) إِعَادَتُهَا إِلَّا فِيمَا يَأْتِي وَلَا (زِيَادَةُ رُكُوعِ ثَالِثٍ) فَأَكْثَرُ (لِتِمَادِي الْكُسُوفِ وَلَا نَقْضُهُ) أَيِ أَحَدِ الرُّكُوعَيْنِ اللَّذَيْنِ نَوَاهُمَا (لِلْإِنْجِلَاءِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نَفْلًا مُطْلَقًا وَغَيْرُهُ لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ وَلَا النِّقْضُ عَنْهُ وَخَبَرُ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ) ^(١) وَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعَةٌ وَصَحَّ خَمْسَةٌ وَصَحَّ أَيْضًا إِعَادَتُهَا أَجَابُوا عَنْهَا بِأَنَّ أَحَادِيثَ الرُّكُوعَيْنِ أَصَحُّ وَأَشْهُرُ وَاعْتَرَضَهُ جَمْعُ بَأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا اتَّحَدَتْ الْوَاقِعَةُ أَمَّا إِذَا تَعَدَّدَتْ لِكُسُوفِ الشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ فَلَا تَعَارُضُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ سَبَرَ كَلَامِهِمْ قَاضٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ تَعَدُّدَهَا بَعْدَ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ الْمُتَخَالِفَةِ الَّتِي تَزِيدُ عَلَى سَبْعَةٍ وَحَيْثُيذُ فَالتَّعَارُضُ مُحَقَّقٌ وَعِنْدَ تَحْقِيقِهِ يَتَعَيَّنُ الْأَخْذُ بِالْأَصَحِّ، وَالْأَشْهُرُ وَهُوَ مَا تَقَرَّرَ فِتْنَامُهُ. وَصُورَةُ الزِّيَادَةِ وَالنِّقْضِ عَلَى الْمُقَابِلِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْحِسَابِ وَيَقْتَضِي حِسَابُهُ ذَلِكَ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ مَحَلُّ الْكَيْفِيَّةِ الْآيَةِ أَنْ لَا يَضِيقَ الْوَقْتُ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْخُسُوفِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَوْقَهَا حَيْثُيذُ ضَبُّقٌ فَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ فَاضِلَةً فِي حَقِّهِ حَيْثُيذُ وَلَوْ صَلَّاهَا مُتَفَرِّدًا أَوْ جَمَاعَةً ثُمَّ رَأَى جَمَاعَةً يُصَلُّونَهَا سُنَّ لَهُ إِعَادَتُهَا مَعَهُمْ كَمَا مَرَّ وَوَضِحَ أَنَّ مَحَلَّهُ بَلْ وَمَنْ أَرَادَ صَلَاتَهَا مَعَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ صَلَّاهَا قَبْلَ مَا إِذَا لَمْ يَقَعْ الْإِنْجِلَاءُ قَبْلَ تَحَرُّمِهِ وَإِلَّا امْتَنَعَ؛ لِأَنَّهُ أَتَّسَأَ صَلَاةً مَعَ زَوَالِ سَبَبِهَا. ثَالِثُهَا (و) هِيَ (الْأَكْمَلُ) عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا الْمَأْمُومُونَ إِلَّا لِعُذْرِ كَمَا إِذَا بَدَأَ بِالْكَسُوفِ قَبْلَ الْفَرَضِ كَمَا يَأْتِي (أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ) وَسَوَابِقُهَا مِنْ افْتِتَاحِ وَتَعَوُّذِ (الْبَقْرَةِ) أَوْ قَدَرَهَا وَهِيَ أَفْضَلُ لِمَنْ أَحْسَنَهَا (وَفِي) الْقِيَامِ (الثَّانِي) بَعْدَ التَّعَوُّذِ، وَالْفَاتِحَةِ (كِمَاتْنِي آيَةٍ) مُعْتَدِلَةٍ (مِنْهَا) وَفِي الْقِيَامِ (الثَّالِثِ) بَعْدَ ذَلِكَ (مِائَةً وَخَمْسِينَ) مِنْهَا (وَفِي) الْقِيَامِ (الرَّابِعِ) بَعْدَ ذَلِكَ (مِائَةً) مِنْهَا (تَقْرِيبًا) كَذَا نَصٌّ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ وَلَهُ نَصٌّ آخَرُ أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الثَّانِي آلَ عِمْرَانَ أَوْ قَدَرَهَا وَفِي الثَّالِثِ النِّسَاءَ أَوْ قَدَرَهَا، وَالرَّابِعِ الْمَائِدَةَ أَوْ قَدَرَهَا وَلَيْسَ بِاخْتِلَافٍ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ بَلْ هُوَ لِلتَّقْرِيبِ وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ كَذَا قَالَاهُ وَيُسْكَلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ طَوَّلُ الثَّانِي عَلَى الثَّالِثِ، وَفِي الثَّانِي عَكْسٌ وَهَذَا هُوَ الْأَنْسَبُ، فَإِنَّ الثَّانِي تَابِعٌ لِلأَوَّلِ، وَالرَّابِعُ لِلثَّالِثِ فَكَانَ الْأَوَّلُ أَطْوَلَ مِنَ الثَّانِي، وَالثَّالِثُ أَطْوَلَ مِنْهُ وَمِنَ الرَّابِعِ وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الثَّانِي لَمَّا تَبَعَ الْأَوَّلَ طَالَ عَلَى الثَّالِثِ وَهُوَ عَلَى الرَّابِعِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي الرُّكُوعِ فَيُمْكِنُ حَمْلُ التَّقْرِيبِ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَهُمَا لِعَادِلِ عِلَّتَيْهِمَا كَمَا عَلِمَتْ.

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم ٩٠١]، وغيره من حديث: عائشة رضي الله عنها.

وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ، وَالثَّلَاثِ سَبْعِينَ، وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيئًا، وَلَا يُطَوِّلُ السَّجْدَاتِ فِي الْأَصَحِّ قُلْتُ: الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا وَثَبَّتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَنَصَّ فِي الْبُيُوطِيِّ أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَتُسَنُّ جَمَاعَةً وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّمْسِ، ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَايَهُمَا فِي الْجُمُعَةِ، وَيُحُثُّ عَلَى التَّوْبَةِ وَالْخَيْرِ. وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ أَوَّلِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ، أَوْ فِي ثَانٍ أَوْ قِيَامِ ثَانٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ.

(وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ) الْآيَاتِ الْمُعْتَدِلَةِ مِنَ (الْبَقَرَةِ وَفِي الثَّانِي) (ثَمَانِينَ وَ) فِي (الثَّلَاثِ) قَدْرَ (سَبْعِينَ) بِالسَّيْنِ أَوَّلَهُ (وَ) فِي (الرَّابِعِ) قَدْرَ (خَمْسِينَ تَقْرِيئًا) كَذَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ أَيْضًا وَلَهُ نَصٌّ آخَرُ أَنَّهُ يُسَبِّحُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِقَدْرِ قِرَاءَتِهِ وَيَقُولُ فِي كُلِّ رَفْعٍ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ إِلَى آخِرِ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ (وَلَا يُطَوِّلُ السَّجْدَاتِ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَا يَزِيدُ فِي التَّشَهُّدِ، وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَالْإِعْتِدَالِ الثَّانِي (قُلْتُ: الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا) وَهُوَ الْأَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ (ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَنَصَّ فِي الْبُيُوطِيِّ) عَلَى (أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَيَكُونُ السُّجُودُ الْأَوَّلُ نَحْوَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي نَحْوَ الثَّانِي.

(وَتُسَنُّ جَمَاعَةً) وَبِالْمَسْجِدِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَذَلِكَ لِلتَّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُسَنَّ هُنَا الْخُرُوجُ لِلصَّحْرَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُعَرِّضُهَا لِلْفَوَاتِ قِيلَ جَمَاعَةً بِالرَّفْعِ أَيْ فِيهَا وَلَا يَصِحُّ نَصْبُهُ حَالًا لَا قِصَاصُهُ تَقْيِيدَ النَّدْبِ بِحَالَةِ الْجَمَاعَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَهْوَاهُ نَظَرًا بَلِ النَّصْبُ هُوَ الظَّاهِرُ وَلَيْسَ بِحَالٍ بَلِ تَمَيُّزٌ مُحَوَّلٌ عَنْ نَائِبِ الْفَاعِلِ وَيَصِحُّ جَعْلُهُ حَالًا وَذَلِكَ الْإِيهَامُ مُتَتَّبِعٌ بِقَوْلِهِ أَوَّلًا هِيَ سُنَّةُ الظَّاهِرِ فِي سُنَّتِهَا لِلْمُتَّفَرِّدِ أَيْضًا. (وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ كُسُوفِ الْقَمَرِ) إجماعًا؛ لِأَنَّهُ لَيْلِيَّةٌ أَوْ مُلَحَقَةٌ بِهَا (لَا الشَّمْسِ) بَلِ يُسَرُّ لِلتَّبَاعِ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ (ثُمَّ يَخْطُبُ) مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الْأَسْتَاذِ (الْإِمَامُ) لِلتَّبَاعِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقِيسَ بِهِ كُسُوفُ الْقَمَرِ وَتَكَرَّرَ الْخُطْبَةُ فِي مَسْجِدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا اعْتِيدَ اسْتِثْنَاءُهُ أَوْ كَانَ لَا يَرَاهَا وَيَخْطُبُ إِمَامٌ نَحْوَ الْمُسَافِرِينَ لَا إِمَامَةَ النِّسَاءِ نَعَمْ إِنْ قَامَتْ وَاحِدَةٌ فَوَعِظَتْهُنَّ فَلَا بَأْسَ وَكَذَا فِي الْعِيدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (خُطْبَتَيْنِ بَارَكَايَهُمَا) وَسُنَّيْهِمَا السَّابِقَةِ (فِي الْجُمُعَةِ) قِيَاسًا عَلَيْهَا أَمَّا شُرُوطُهُمَا فَسُنَّةٌ هُنَا كَالْعِيدِ نَعَمْ تَحْصُلُ السُّنَّةُ هُنَا بِخُطْبَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَا فِي الْكِفَايَةِ عَنِ النَّصِّ وَتَبِعَهُ جَمْعٌ لَكِنْ رَدَّهُ آخَرُونَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ (وَيُحُثُّ) الْخُطْبَةُ نَدْبًا لِلنَّاسِ (عَلَى التَّوْبَةِ، وَالْخَيْرِ) عَامٌّ بَعْدَ خَاصٍّ وَحِكْمَةٌ إِفْرَادُهُ مَزِيدُ الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ وَيُحَرِّضُهُمْ عَلَى الْعِتْقِ، وَالصَّدَقَةِ لِلتَّبَاعِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَقِيسَ بِهِمَا الْبَاقِي وَيَذَكِّرُ مَا يُنَاسِبُ الْحَالَ مِنْ حُثٍّ وَزَجْرٍ وَيُكَبِّرُ الدُّعَاءَ، وَالِاسْتِغْفَارَ.

(وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ أَوَّلِ) مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ (أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ) كَغَيْرِهَا بِشَرْطِهِ السَّابِقِ (أَوْ) أَدْرَكَه (فِي) رُكُوعِ (ثَانٍ أَوْ فِي قِيَامِ ثَانٍ) مِنَ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ (فَلَا) يُدْرِكُهَا (فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّ مَا

وَتَفَوُّتُ صَلَاةِ الشَّمْسِ بِالْإِنْجِلَاءِ وَبُغْرُوبِهَا كَاسِيفَةً، وَالْقَمَرِ بِالْإِنْجِلَاءِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ، لَا
الْفَجْرِ فِي الْجَدِيدِ، وَلَا بُغْرُوبِهِ خَاسِفًا. وَلَوْ اجْتَمَعَ كُسُوفٌ وَجُمُعَةٌ أَوْ فَرَضٌ آخَرُ قَدْ
الْفَرَضُ إِنْ خِيفَ قُوَّتُهُ، وَإِلَّا فَلَاظْهَرُ تَقْدِيمِ الْكُسُوفِ، ثُمَّ يَخْطُبُ لِلْجُمُعَةِ مُتَعَرِّضًا
لِلْكُسُوفِ

بَعْدَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ فِي حُكْمِ الْإِعْتِدَالِ، وَإِنَّمَا وَجَبَتِ الْفَاتِحَةُ وَسُتِتِ السُّورَةُ فِيهِ لِلاتِّبَاعِ مُحَاكَاةً لِلأَوَّلِ
لِتَتَمَيَّزَ هَذِهِ الصَّلَاةُ عَنْ غَيْرِهَا وَفِي مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ هُنَا تَفْصِيلٌ لَسَنَا بِصَدِّهِ وَيُسْنُّ هُنَا الْعُسْلُ لَا التَّزْيُّنُ
السَّابِقُ فِي الْجُمُعَةِ كَمَا بَحَثْنَاهُمْ لِيَخُوفِ فَوَاتِهَا، (وَتَفَوُّتُ صَلَاةِ) كُسُوفِ (الشَّمْسِ) إِذَا لَمْ يُشْرَعْ
فِيهَا (بِالْإِنْجِلَاءِ) لِجَمِيعِهَا يَقِينًا لَا لِبَعْضِهَا وَلَا إِذَا شَكَكْنَا فِيهِ لِخِلُولَةِ سَحَابٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ وَلَا
نَظَرَ فِي هَذَا الْبَابِ لِقَوْلِ الْمُتَنَجِّمِينَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَثُرُوا؛ لِأَنَّهُ تَحْمِينٌ، وَإِنْ اطَّرَدَ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا
وَجَوَازِ عَمَلِ الْمُتَنَجِّمِ فِي الْوَقْتِ، وَالصَّوْمِ بِعِلْمِهِ بِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ فَاحْتِيطَ لَهَا وَبِأَنَّهُ
يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ فِي الصَّوْمِ، وَإِنْ صَادَفَ كَمَا يَأْتِي فَلَهُ جَائِزٌ وَهَذِهِ لَا قَضَاءَ فِيهَا كَمَا مَرَّ فَلَا جَائِزَ لَهَا وَبِأَنَّ
دَلَالََةَ عِلْمِهِ عَلَى ذَيْنِكَ أَقْوَى مِنْهَا هُنَا وَذَلِكَ لِفَوَاتِ سَبَبِهَا أَمَّا إِذَا زَالَ أَثْنَاءُهَا، فَإِنَّهُ يُتِمُّهَا قِيلَ وَلَا
تُوصَفُ بِأَدَاءٍ وَلَا قَضَاءٍ أَهْ، وَالْوَجْهُ صِحَّةُ وَصْفِهَا بِالْأَدَاءِ، وَإِنْ تَعَدَّرَ الْقَضَاءُ كَرَمِي بِالْجِمَارِ وَلَوْ بِأَنَّ
وُجُودَ الْإِنْجِلَاءِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا فَلَا أَوْجَهَ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ كُسُوتِ الصُّبْحِ وَقَعَتْ نَفْلًا مُطْلَقًا كَمَا لَوْ أَحْرَمَ
بِفَرَضٍ أَوْ نَفَلَ قَبْلَ وَقْتِهِ جَاهِلًا بِهِ أَوْ كَالِهَيْئَةِ الْكَامِلَةِ بِأَنَّ بَطْلَانَهَا إِذْ لَا نَفَلَ عَلَى هَيْئَتِهَا يُمَكِّنُ انْصِرَافَهَا
إِلَيْهِ (وَبُغْرُوبِهَا كَاسِيفَةً) لِزَوَالِ سُلْطَانِهَا، وَالْإِنْتِفَاعِ بِهَا. (و) تَفَوُّتُ صَلَاةِ كُسُوفِ (الْقَمَرِ) قَبْلَ الشُّرُوعِ
فِيهَا (بِالْإِنْجِلَاءِ) لِجَمِيعِهِ كَمَا مَرَّ فِي الشَّمْسِ (وَطُلُوعِ الشَّمْسِ) لِزَوَالِ سُلْطَانِهِ (لَا) بِطُلُوعِ (الْفَجْرِ) وَهُوَ
خَاسِفٌ فَلَا تَفَوُّتُ (فِي الْجَدِيدِ) لِبِقَاءِ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، وَالْإِنْتِفَاعِ بِضَوْوِهِ وَلَهُ الشُّرُوعُ فِيهَا إِذَا خَسِفَ بَعْدَ
الْفَجْرِ وَإِنْ عُلِمَ طُلُوعُ الشَّمْسِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَثَّرُ (وَلَا تَفَوُّتُ بِغُرُوبِهِ خَاسِفًا) وَلَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ كَمَا لَوْ
غَابَ تَحْتَ السَّحَابِ خَاسِفًا مَعَ بَقَاءِ مَحَلِّ سُلْطَانِهِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ. قَالَ ابْنُ الْأَسَدِ هَذَا مُشْكِلٌ، وَإِنْ
أَتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ سُلْطَانُهُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ أَهْ وَجِبَابُ بَأْتِهِمْ نَظَرُوا لِمَا مِنْ شَأْنِهِ لَا بِالنَّظَرِ لِلَّيْلَةِ
مَخْصُوصَةً، وَإِنَاطَةِ الْأَشْيَاءِ بِمَا مِنْ شَأْنِهَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ وَلَا يَفَوُّتُ ابْتِدَاءُ الْخُطْبَةِ بِالْإِنْجِلَاءِ؛ لِأَنَّ
خُطْبَتَهُ ﷺ إِنَّمَا كَانَتْ بَعْدَهُ. (وَلَوْ اجْتَمَعَ كُسُوفٌ وَجُمُعَةٌ أَوْ فَرَضٌ آخَرُ قَدْ) وَجُوبًا (الْفَرَضُ) الْجُمُعَةُ
أَوْ غَيْرُهَا (إِنْ خِيفَ قُوَّتُهُ)؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ حَتْمٌ فَكَانَ أَهَمُّ فِي الْجُمُعَةِ يَخْطُبُ لَهَا ثُمَّ يُصَلِّيُهَا ثُمَّ الْكُسُوفُ
ثُمَّ يَخْطُبُ لَهُ (وَالَا) يُخَفِّفُ قُوَّتُهُ (فَالَاظْهَرُ تَقْدِيمُ الْكُسُوفِ) لِيَخُوفِ قُوَّتِهِ بِالْإِنْجِلَاءِ فَيَقْرَأَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ
بَنَحْوِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ (ثُمَّ) بَعْدَ صَلَاةِ الْكُسُوفِ (يَخْطُبُ لِلْجُمُعَةِ) فِي صَوَرَتِهَا (مُتَعَرِّضًا لِلْكُسُوفِ)
لِيَسْتَعْنِيَ بِذِكْرِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْكُسُوفِ عَنْ خُطْبَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَيَجِبُ أَنْ يُنَوِّيَ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ
فَقَطْ، فَإِنْ نَوَاهُمَا بَطَلَتْ؛ لِأَنَّهُ شَرَكٌ بَيْنَ فَرَضٍ وَنَفَلٍ مَقْصُودٌ؛ لِأَنَّ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ لَا تَتَضَمَّنُ خُطْبَةَ
الْكُسُوفِ فَلَيْسَ كِنْيَةً الْفَرَضِ، وَالتَّحْيَةِ وَكَذَا إِنْ نَوَى الْكُسُوفَ وَحْدَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَيَسْتَأْنِفُ خُطْبَةَ

ثم يُصَلِّي الجمعة، ولو اجتمع عيدٌ أو كُسوفٌ وجِنَازَةٌ قُدِّمَت الجِنَازَةُ.

باب صلاة الاستسقاء

للجمعة، أو أطلَقَ؛ لأنَّ القرينةَ تصرِّفُها للخسوفِ وقولُ الأذْرعِيِّ لا تنصَرِفُ الخطبةُ إليه إلا بقصدِهِ؛ لأنَّ خطبته سَقَطَتْ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِخُطْبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ لَهُ وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَتَعَرَّضْ فِيهَا لَهُ سُنَّ لَهُ خُطْبَةٌ أُخْرَى (ثُمَّ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ)، والعِيدُ مَعَ الْكُسُوفِ كَالْفَرَضِ مَعَهُ فِيمَا ذَكَرَ؛ لأنَّ الْعِيدَ أَفْضَلُ مِنْهُ نَعَمْ يَجُوزُ هُنَا قَصْدُهُمَا بِالْخُطْبَتَيْنِ وَاسْتَشْكَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ بِأَنَّهُمَا سُنَّتَانِ مَقْصُودَتَانِ فَلَا يَضُرُّ التَّشْرِيكَ بَيْنَهُمَا كَرَكْعَتَيْنِ نَوَى بِهِمَا سُنَّةَ الضُّحَى وَسُنَّةَ الصُّبْحِ الْمَقْضِيَّةَ وَيُجَابُ بِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَتَا تَابِعَتَيْنِ لِلصَّلَاةِ أَشْبَهَتَا غُسْلَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ وَلَيْسَتَا كَالصَّلَاتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا ثُمَّ رَأَيْتُ الشُّبْكِيَّ أَشَارَ لِذَلِكَ. (ولو اجتمع) خُسُوفٌ وَوِثْرٌ قُدِّمَ الْخُسُوفُ، وَإِنْ خِيفَ فُوتُ الْوِثْرِ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ وَيُمْكِنُ تَدَارُكُهُ بِالْقَضَاءِ أَوْ (عِيدٌ) وَجِنَازَةٌ (أَوْ كُسُوفٌ وَجِنَازَةٌ قُدِّمَتِ الْجِنَازَةُ) خَوْفًا مِنْ تَغْيِيرِ الْمَيِّتِ ثُمَّ يُفْرَدُ طَائِفَةٌ لِتَشْيِيعِهَا وَيُسْتَعْلَى بِبَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ وَلَوْ اجْتَمَعَ مَعَهَا فَرَضٌ اتَّسَعَ وَقْتُهُ وَلَوْ جُمُعَةٌ قُدِّمَتْ إِنْ حَضَرَ وَلِهَا وَحْضَرَتْ وَإِلَّا أَفْرَدَ لَهَا جَمَاعَةٌ يَنْتَظِرُونَهَا وَاشْتَلَّ مَعَ الْبَاقِينَ بِغَيْرِهَا. قَالَ الشُّبْكِيُّ تَعْلِيلُهُمْ يَقْتَضِي وَجُوبَ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْجُمُعَةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ خِلَافَ مَا اعْتِيدَ مِنْ تَأْخِيرِهَا عَنْهَا فَيُنْبَغِي التَّحْذِيرُ مِنْهُ وَلَمَّا وَلِيَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ خُطَابَةَ جَامِعِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَصْرَ كَانَ يُصَلِّي عَلَيْهَا أَوَّلًا وَيُفْتِي الْحَمَالِينَ وَأَهْلَ الْمَيِّتِ أَيِ الَّذِينَ يَلْزَمُهُمْ تَجْهِيْزُهُ فِيمَا يَظْهَرُ بِسُقُوطِ الْجُمُعَةِ عَنْهُمْ لِيَذْهَبُوا بِهَا، أَنْتَهَى. وَإِنَّمَا يَتَّجِهْ إِنْ خُشِيَ تَغْيِيرُهَا أَوْ كَانَ التَّأْخِيرُ لَا لِكَثْرَةِ الْمُصَلِّينَ وَإِلَّا فَالتَّأْخِيرُ يَسِيرٌ وَفِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمَيِّتِ فَلَا يَنْبَغِي مِنْهُ وَلِذَا أَطْبَقُوا عَلَى تَأْخِيرِهَا إِلَى مَا بَعْدَ صَلَاةِ نَحْوِ الْعَصْرِ لِكَثْرَةِ الْمُصَلِّينَ حِينَئِذٍ قِيلَ اجْتِمَاعُ الْعِيدِ مَعَ كُسُوفِ الشَّمْسِ مُحَالٌ عَادَةً؛ لِأَنَّهُ لَا تُكْسَفُ إِلَّا فِي الثَّامِنِ أَوِ التَّاسِعِ وَالْعَشْرِينَ وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَا اسْتِحَالَةَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِ الْمُتَجَمِّعِينَ كَيْفَ وَقَدْ صَحَّ أَنَّهَا كُسِفَتْ يَوْمَ مَوْتِ إِبْرَاهِيمَ وَلَدِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَى الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، وَالبَيْهَقِيُّ عَنِ الْوَاقِدِيِّ أَنَّهُ مَاتَ يَوْمَ عَاشِرِ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ وَكُسِفَتْ أَيْضًا يَوْمَ قَتْلِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ اشتهر أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَصَوَّرُ مَوَافَقَةُ الْعِيدِ لِلثَّامِنِ وَالْعَشْرِينَ بِأَنَّهُ يَشْهَدُ اثْنَانِ بِتَقْصِ رَجَبٍ وَتَالِيَيْنِهِ وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ كَوَامِلٌ.

(فَرَعٌ) لَا يُصَلِّي لِغَيْرِ الْكُسُوفَيْنِ مِنْ نَحْوِ زَلْزَالٍ وَصَوَاعِقَ جَمَاعَةً بَلْ فُرَادَى رَكْعَتَيْنِ لَا كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ عَلَى الْأَوْجِهِ مَعَ التَّضَرُّعِ، وَالِدُّعَاءِ.

باب صلاة الاستسقاء

هُوَ لُغَةً طَلَبُ السَّقْيَا وَشَرْعًا طَلَبُ السَّقْيَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَسَقَاهُ وَأَسْقَاهُ بِمَعْنَى، وَالْأَصْلُ فِيهَا فِعْلُهُ ﷺ لَهَا وَكَذَا الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ.

هي سنة عند الحاجة، وتُعَادُ ثانياً وثالثاً إن لم يُسْقُوا. فإن تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ فَسَقُوا قَبْلَهَا
اجْتَمَعُوا لِلشُّكْرِ والدُّعَاءِ، وَيُصَلُّونَ عَلَى الصَّحِيحِ وَيَأْمُرُهُمْ

(هي سنة) مُؤَكَّدَةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ كَالْعِيدِ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةُ أَدْنَاهَا مُجَرَّدُ الدُّعَاءِ وَأَوْسَطُهَا الدُّعَاءُ خَلْفَ الصَّلَاةِ وَلَوْ نَفْلًا وَفِي نَحْوِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَيَتَحَوَّلُ فِيهَا لِلْقِبْلَةِ عِنْدَ الدُّعَاءِ وَيَحْوُلُ رِدَاءَهُ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ مِنْ تَفَرُّدِهِ مَعَ أَنَّهُ ﷺ اسْتَسْقَى فِيهَا وَلَمْ يَفْعَلْهُ وَأَيْضًا اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ فِيهَا مَكْرُوهٌ بَلْ مُبْطَلٌ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَقُولُ عَنْهُ أَنَّهُ عَبَّرَ بِجَوْزٍ وَهُوَ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي نُسْخَةٍ ثُمَّ قَالَ بَلِ الَّذِي يُتَجَنَّبُ نَدْبُهُ وَحِينَئِذٍ فَالاعْتِرَاضُ إِنَّمَا يُتَجَنَّبُ عَلَى الثَّانِي وَأَكْمَلُهَا الْاسْتِسْقَاءُ بِخُطْبَتَيْنِ وَرَكَعَتَيْنِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْآتِيَةِ لِثَبُوتِهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَنْفِيهَا إِذْ تَرْتِيبُ نُزُولِ الْمَطَرِ عَلَى الْاسْتِغْفَارِ الْأُمُورِ بِهِ فِيهِ عَلَى لِسَانِ نُوْحٍ وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِمَا وَسَلَّمُ الْمُرَادُ بِهِ الْإِيمَانُ وَحَقِيقَتُهُ لَا يَنْفِي نَدْبَ الْاسْتِسْقَاءِ لِانْقِطَاعِهِ الثَّابِتِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي كَادَتْ أَنْ تَتَوَاتَرَ عَلَى أَنَّ الْأَصْحَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا لَيْسَ بِشَرْعٍ لَنَا وَبِتَسْلِيمِهِ فَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَرِدْ فِي شَرْعِنَا مَا يُخَالِفُهُ (عِنْدَ الْحَاجَةِ) لِلْمَاءِ لِفَقْدِهِ أَوْ مُلُوحَتِهِ أَوْ قِلَّتِهِ بِحَيْثُ لَا يَكْفِي أَوْ لِيَزَادَتِ الَّتِي بِهَا نَفْعٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُحْتَاجُ لَذَلِكَ طَائِفَةً مُسْلِمِينَ قَلِيلَةً فَيُسْنَى لِغَيْرِهِمُ الْاسْتِسْقَاءُ لَهُمْ وَلَوْ بِالصَّلَاةِ. نَعَمْ إِنْ كَانُوا فَسَقَةً أَوْ مُتَبَدِّعَةً لَمْ يُفْعَلْ لَهُمْ عَلَى مَا بُحِثَ لَثَلَا تَطْلُنَ الْعَامَّةُ حُسْنَ طَرِيقَتِهِمْ وَجَعَلَ شَارِحٌ مِنْ ذَلِكَ الْحَاجَةَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ حِسْبَهَا يَمْنَعُ فَائِدَةَ السَّقْيَا لِمَنْعِهِ نُمُو النَّبْتِ، وَالشَّمَرُ فَكَانَ طُلُوعُهَا مِنْ تِمَمَةِ الْاسْتِسْقَاءِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مِنْ نَحْوِ الزَّلْزَالِ الَّذِي مَرَّ فِيهِ أَنَّهُ يُصَلَّى لَهُ فُرَادَى وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَرُدُّ الْأَوَّلَ (وَتُعَادُ) بِأَنْوَاعِهَا (ثَانِيًا وَثَالِثًا) وَهَكَذَا (إِنْ لَمْ يُسْقُوا) حَتَّى يَسْقِيَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ لِيَخْبَرَ «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُلْحِينَ فِي الدُّعَاءِ»^(١)، وَإِنْ ضَعُفَ ثُمَّ إِذَا أَرَادُوا إِعَادَتَهَا بِالصَّلَاةِ، وَالْخُطْبَةِ إِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِمُ الْخُرُوجُ مِنْ عَدِّ كُلِّ خُرُوجَةٍ خَرَجَ بِهِمْ صِيَامًا، وَإِنْ شَقَّ وَرَأَى التَّأخيرَ أَبَامًا صَامَ بِهِمْ ثَلَاثًا وَخَرَجَ بِهِمْ فِي الرَّابِعِ صِيَامًا وَهَكَذَا. (فَإِنْ تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ) وَلَوْ لِلزِّيَادَةِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا (فَسَقُوا قَبْلَهَا اجْتَمَعُوا لِلشُّكْرِ) عَلَى تَعْجِيلِ مَطْلُوبِهِمْ قَالَ تَعَالَى ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] (وَالدُّعَاءُ) بِطَلَبِ الزِّيَادَةِ إِنْ احْتَاجُوهَا (وَيُصَلُّونَ) الصَّلَاةَ الْآتِيَةَ وَيَخْطُبُونَ أَيْضًا لِلْوَعْظِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يَنْوُونَ صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمُ الْآتِي شُكْرًا (عَلَى الصَّحِيحِ) شُكْرًا أَيْضًا.

وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ وَقَعَ الْإِنْجِلَاءُ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِمْ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَصْدَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ رَفْعُ التَّخْوِيفِ الْمَقْصُودِ بِالْكَسُوفِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَقَدْ زَالَ وَهَنَا تَجْدِيدُ الشُّكْرِ عَلَى هَذِهِ النِّعَةِ الظَّاهِرَةِ وَلَمْ يَفُتْ ذَلِكَ أَوْ بَعْدَهَا لَمْ يَخْرُجُوا لِشُكْرِ وَلَا لِدُّعَاءِ (وَيَأْمُرُهُمُ) أَيِ النَّاسِ نَدْبًا

(١) [موضوع] أخرجه: البيهقي في (شعب الإيمان) [رقم/١١٠٨]، وغيره من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قلت: حديث موضوع. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/٦٧٧].

الإمام بصيام ثلاثة أيام أولاً،

(الإمام) أو نائبه ويظهر أن منه القاضي العامّ الولاية لا نحو والي الشوكية وأن البلاد التي لا إمام بها يُعتَبَرُ ذو الشوكية المطاع فيها ثم رأيت الأنوار صرّح به فقال ويأمرهم الإمام أو المطاع (بصيام ثلاثة أيام) مُتَتَابِعَةً (أولاً) أي قبل يوم الخروج وبصوم الرابع الآتي وبصوم معهم؛ لأن الصوم يُعَيَّنُ على رياضة النفس وخشوع القلب وبأمره بالثلاثة أو الأربعة يلزمهم الصوم ظاهراً وباطناً بدليل وجوب تبَيُّتِ نِيَّتِهِ عليهم على الْمُعْتَمِدِ كما شَمِلَهُ قولهم يجبُ التَّبَيُّتُ في الصوم الواجب ويظهر أنه لا يجبُ قضاؤها لِقَوَاتِ المعنى الذي طُلِبَ له الأداء وأنه لو نوى به نحو قضاء أئمّة؛ لأنّه لم يصم امتثالاً للأمر الواجب عليه امتثاله باطناً كما تَقَرَّرَ ومن ثمّ لو نوى هنا الأمرين اتَّجَهَ أن لا إثم لوجود الامتثال، ووُقُوعُ غيره معه لا يمتنع وأن الولي لا يلزمه أمرُ موكليه الصغير به، وإن أطاقه وأن من له فِطْرُ رَمَضَانَ لِسَفَرٍ أو مَرَضٍ لا يلزمه الصوم، وإن أَمَرَ به ثم رأيت من بحث أن المُسَافِرَ لا يلزمه إن تَضَرَّرَ به؛ لأنّ الأمر حينئذٍ غيرُ مطلوبٍ لكونِ الفِطْرِ أفضلَ منه وفيه نظرٌ لا سيّما تعليله إذ ظاهرُ كلامهم وجوبُ مأموره، وإن كان مفضولاً بل ولو مُباحاً على ما يأتي، وإنما لم يلزم نحو المُسَافِرِ؛ لأنّ مأموره غايته أن يكونَ كَرَمَضانَ، فإذا جازَ الخروجُ منه لِعُدْرِ فأولى مأموره. وَبَحَثَ الإسْتَوِيُّ أن كُلَّ ما أَمَرَهُم به من نحو صدقةٍ وَعِثْقٍ يجبُ كالصوم ويظهر أن الوجوب إن سلّم في الأموال وإلا فالفرقُ بينها وبين نحو الصوم واضحٌ لِمَسَقَّتَيْهَا غالباً على النفوس ومن ثمّ خالفه الأذرعِي وغيره إنَّما يُخاطَبُ به المومنون بما يوجبُ العِثْقَ في الكفارة وبما يفضّلُ عن يومٍ وليلَةٍ في الصدقة نَعَمْ يُؤَيِّدُ ما بَحَثَهُ قولهم تجبُ طاعةُ الإمام في أمره ونهيهِ ما لم يخالفِ الشرعَ أي بأنّ لم يأمرْ بِمُحَرَّمٍ وهو هنا لم يخالفه؛ لأنّه إنَّما أمرَ بما نَدَبَ إليه الشرعُ وقولهم يجبُ امتثالُ أمره في التسعير إن جَوَزَنَاهُ أي كما هو رأيُ ضعيفٍ نَعَمْ الذي يظهرُ أن ما أَمَرَ به ممّا ليس فيه مصلحةٌ عامّةٌ لا يجبُ امتثاله إلا ظاهراً فقط بخلاف ما فيه ذلك يجبُ باطناً أيضاً، والفرقُ ظاهرٌ وأن الوجوب في ذلك على كُلِّ صالحٍ له عَيْنًا لا كِفَايَةً إلا إن خَصَّصَ أمره بطائفةٍ فَيَخْتَصُّ بهم فعِلِمَ أن قولهم إن جَوَزَنَاهُ قَيَّدَ لوجوبِ امتثاله ظاهراً وإلا فلا إلا إن خافَ فِتْنَةً كما هو ظاهرٌ فيجبُ ظاهراً فقط وكذا يُقالُ في كُلِّ أمرٍ مُحَرَّمٍ عليه بأن كان بمُباحٍ فيه ضررٌ على المأمور به، وإنما لم ينظرِ الإسْتَوِيُّ لِلضَّرَرِ فيما مرّ عنه؛ لأنّه مندوبٌ وهو لا ضررَ فيه يوجبُ تحريمَ أمرِ الإمام به للمصلحة العامة بخلافِ المُباحِ وبهذا يُعلَمُ أن الكلامَ فيما مرّ في المُسَافِرِ وفي مُخالفةِ الأذرعِي وغيره للإسْتَوِيِّ إنَّما هو من حيث الوجوب باطناً أما ظاهراً فلا شكّ فيه بل هو أولى ممّا هنا فتأمّله ثم هل العبرة في المُباحِ والمندوبِ المأمور به باعتقادِ الأمير، فإذا أمرَ بمُباحٍ عنده سُنَّةٌ عند المأمور يجبُ امتثاله ظاهراً فقط أو المأمور فيجبُ باطناً أيضاً أو بالعكس فينعكس ذلك كُلُّ مُحْتَمَلٍ وظاهرُ إطلاقهم هنا الثاني؛ لأنهم لم يفصلوا بين كونِ نحو الصوم المأمور به هنا مندوباً عند الأمير أو لا ويُؤَيِّدُهُ ما مرّ أن العبرة باعتقادِ المأمور لا الإمام ولو عَيَّنَ على كُلِّ غَنِيٍّ قدرًا فالذي يظهرُ

والتَّوْبَةُ وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِوُجُوهِ الْبِرِّ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ. وَيَخْرُجُونَ إِلَى الصَّخْرَاءِ فِي الرَّابِعِ صَيَامًا فِي ثِيَابٍ بَذْلَةٍ، وَتَخَشُّعٍ

أَنَّ هَذَا مِنْ قِسْمِ الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَمْرِ بِالْمُبَاحِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ امْتِثَالُهُ ظَاهِرًا فَقَطْ (وَالْتَوْبَةُ) لَوُجُوبِهَا فَوْرًا إجماعًا، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهَا (وَالْتَقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِوُجُوهِ الْبِرِّ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ) الَّتِي لِلَّهِ أَوْ لِلْعِبَادِ دَمًا أَوْ عَرَضًا أَوْ مَالًا وَذَكَرَهَا؛ لِأَنَّهَا أَخَصُّ أَرْكَانِ التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ وَقَدْ يَكُونُ مَنَعُ الْغَيْثِ عُقُوبَةً لِدَلَالَةِ الْخَبَرِ الْحَاكِمِ، وَالْبِيهَقِيُّ «وَلَا مَنَعَ قَوْمَ الزَّكَاةِ إِلَّا حَبَسَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْمَطَرَ»^(١) وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ تَفْسِيرُ اللَّاعِنِينَ فِي آيَةِ بَدْوَابِ الْأَرْضِ تَقُولُ تَمْنَعُ الْقَطَرَ بِخَطَايَاهُمْ. (وَيَخْرُجُونَ) حَيْثُ لَا عُدْرَ (إِلَى الصَّخْرَاءِ) لِلاتِّبَاعِ إِلَّا فِي مَكَّةَ وَيَنِيتُ الْمُقَدِّسَ عَلَى مَا قَالَهُ الْخَفَافُ وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مِنْهُمْ الْأَذْرَعِيُّ اقْتِدَاءً بِالْخَلْفِ، وَالسَّكْفِيُّ لِشَرَفِ الْمَحَلِّ وَسَعَةِ الْمَفْرَطَةِ وَلَا يُنَافِيهِ إِحْضَارُ نَحْوِ الصَّبْيَانِ، وَالبَهَائِمِ؛ لِأَنَّهَا تَوْقَفُ بِأَبْوَابِ الْمَسْجِدِ وَإِلَّا إِنْ قَلَّ الْمُسْتَسْقُونَ فَالْمَسْجِدُ مُطْلَقًا لَهُمْ أَفْضَلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدَّارِمِيُّ (فِي الرَّابِعِ) مِنْ صِيَامِهِمْ (صَيَامًا) لِلتَّخْبِيرِ الصَّحِيحِ «ثَلَاثَةَ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمُ الصَّائِمُ حَتَّى يُفْطِرَ، وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَالْمَظْلُومُ»^(٢) وَفَارَقَ نَدْبُ الْفِطْرِ بِعَرَفَةَ وَلَوْ لِأَهْلِ عَرَفَةَ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ النَّهَارِ فَيَشُقُّ مَعَهُ الصَّوْمُ وَهَنَا بِعَكْسِهِ. وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ هُنَا آخِرُ النَّهَارِ أَلْحَقَ بِعَرَفَةَ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْحَاجَّ لاحتياجه بَعْدَ الْفِطْرِ إِلَى مَا عَلَيْهِ فِي لَيْلَةِ النَّحْرِ وَيَوْمِهَا مِنَ الْمَتَاعِ أَحْوَجُ إِلَى الْفِطْرِ مِنَ الْمُسْتَسْقَى فَلَا يُقَاسُ بِهِ (فِي ثِيَابٍ بَذْلَةٍ) بِكُسْرِ فَسُكُونٍ لِلْمُعْجَمَةِ أَيْ عَمَلٍ غَيْرِ جَدِيدَةٍ (و) (فِي تَخَشُّعٍ) أَيْ تَذَلُّلٍ وَخُضُوعٍ وَاسْتِكَانَةٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كَلَامِهِمْ وَمَشِيهِمْ وَجُلُوسِهِمْ مَعَ حُضُورِ الْقَلْبِ وَامْتِلَانِهِ بِالْهَيْبَةِ، وَالْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحْتِمَالِ عَطْفٍ تَخَشُّعٍ عَلَى بَذْلَةٍ مَدْفُوعٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا ثِيَابٌ تَخَشُّعٌ مَخْصُوصَةٌ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ ثِيَابُ التَّخَشُّعِ غَيْرُ ثِيَابِ الْكِبَرِ وَالْفَخْرِ وَالْخِيَلَاءِ لَنَحْوِ طَوْلِ أَكْمَامِهَا وَأَذْيَالِهَا، وَإِنْ كَانَتْ ثِيَابَ عَمَلٍ فَصَحَّ عَطْفُهُ عَلَى بَذْلَةٍ أَيْضًا خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ وَحِينَئِذٍ إِذَا أُمِرُوا بِإِظْهَارِ التَّخَشُّعِ فِي مَلْبُوسِهِمْ فَفِي ذَاتِهِمْ مِنْ بَابٍ أَوْلَى وَذَلِكَ لِلتَّخْبِيرِ الصَّحِيحِ «أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْاسْتِسْقَاءِ مُتَبَدِّلًا مَتَوَاضِعًا حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى فَرَقَى الْمَنْبَرَ فَلَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ، وَالتَّضَرُّعِ، وَالتَّكْبِيرِ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي الْعِيدَ»^(٣) وَقَوْلُ

(١) [صحيح لغيره] أخرجه: الحاكم في (المستدرك على الصحيحين) (١٣٦/٢)، والبيهقي في (شعب الإيمان) [رقم/٣٣١٢]، من طريق: عبد الله بن بريدة عن أبيه به نحوه.

قلت: حديث صحيح لغيره. ينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للألباني [رقم/٧٦٣].

(٢) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣٠٤/٢]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٢٥٢٦]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/١٧٥٢]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/١٣٥٨].

(٣) [حسن] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/١١٦٥]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٥٥٨]، والنسائي في (سننه) [رقم/١٥٠٨]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رضي الله عنه.

وَيُخْرِجُونَ الصَّبِيَّانَ وَالشُّيُوخَ، وَكَذَا الْبَهَائِمَ فِي الْأَصْحَحِ. وَلَا يُمْنَعُ أَهْلُ الذِّمَّةِ الْحُضُورَ، وَلَا يَخْتَلِطُونَ بِنَا.....

الْمُتَوَلَّى لَا بَأْسَ بِخُرُوجِهِمْ خُفَاءَ مَكْشُوفَةً رُؤُسُهُمْ اسْتَبَعَدَهُ الشَّاشِيُّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ كَمَا قَالَ وَلَا يُسْنُ لَهُمْ تَطْيِيبُ بِلٍ تَنْظُفُ بِسِوَاكَ وَغُسْلُ وَقَطْعُ رِيحِ كَرِيهِ وَيَخْرِجُونَ مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعُونَ فِي آخِرِ. (وَيُخْرِجُونَ) نَدْبًا (الصَّبِيَّانَ) وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ مُؤَنَّةَ حَمْلِهِمْ فِي مَالِ الْوَلِيِّ كَمُؤْنٍ حَجَّهُمْ بِلٍ أُولَى. (تَنْبِيْهٌ) شِمْلُ الصَّبِيَّانِ غَيْرِ الْمُمَيِّزِينَ وَعَلَيْهِ تَخْرُجُ الْمَجَانِينُ الَّذِينَ أُمِنَتْ قَطْعًا ضَرَاوَتُهُمْ وَيَحْتَمَلُ التَّقْيِيدُ بِالْمُمَيِّزِينَ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ إِخْرَاجَ أَوْلَادِ الْبَهَائِمِ إِشْعَارًا بِأَنَّ الْكُلَّ مُسْتَرْزَقُونَ.

(وَالشُّيُوخَ)، وَالْعَجَائِزُ؛ لِأَنَّ دُعَاءَهُمْ أَقْرَبَ لِلْإِجَابَةِ وَفِي خَبَرِ الْبُخَارِيِّ «وَهَلْ تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ إِلَّا بَضْعَافًا كُمْ» ^(١) وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ «لَوْلَا شَبَابُ خُشْعٍ وَبَهَائِمُ رُتْعٍ وَشُيُوخُ رُكْعٍ» أَيِ لِكِبَرِ سِنِّهِمْ أَوْ كَثْرَةِ عِبَادَتِهِمْ «وَأَطْفَالُ رُضْعٍ لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا» ^(٢) (وَكَذَا الْبَهَائِمُ فِي الْأَصْحَحِ)؛ لِأَنَّ الْجَدْبَ قَدْ أَصَابَهَا أَيْضًا وَفِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ (أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - قَالَ جَمْعٌ: هُوَ سُلَيْمَانُ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَ يَسْتَسْقِي، فَإِذَا هُوَ بِنَمْلَةٍ رَافِعَةٍ بَعْضُ قَوَائِمِهَا إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: ارْجِعُوا فَقَدْ اسْتَجِيبَ لَكُمْ مِنْ أَجْلِ شَأْنِ النَّمْلَةِ) ^(٣) وَتُعَزَّلُ عَنَّا وَيُقَرَّقُ بَيْنَ الْأُمَمَاتِ، وَالْأَوْلَادِ حَتَّى يَكْثُرَ الضَّجِيجُ وَالرَّقَّةُ فَيَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الْإِجَابَةِ وَنَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ بِمَا لَا يُجْدِي. (وَلَا يُمْنَعُ أَهْلُ الذِّمَّةِ) أَوِ الْعَهْدِ (الْحُضُورَ) أَيِ لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَرِ الْإِمَامُ الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُسْنُ لِلْإِمَامِ الْمَنْعُ مِنَ الْمَكْرُوهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُمُ الْحُضُورُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ ذِلَّةٍ وَاسْتِكَانَةٍ فَلَا يُكْسَرُ خَاطِرُهُمْ حَيْثُ لَا مَصْلَحَةَ تَقْضِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْتَرْزَقُونَ وَقَضَّلَ اللَّهُ وَاسِعٌ وَقَدْ تُعَجَّلُ لَهُمُ الْإِجَابَةُ اسْتِدْرَاجًا وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ الْبَحْرِ يَحْرُمُ التَّأْمِينُ عَلَى دُعَاءِ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ أَهْ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَخْتَمُّ لَهُ بِالْحُسْنَى فَلَا عِلْمَ بَعْدَ قَبُولِهِ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ مَوْتِهِ عَلَى كُفْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ إِطْلَاقُهُ بَعِيدٌ، وَالْوَجْهَ جَوَازُ التَّأْمِينِ بِلٍ نَدْبُهُ إِذَا دَعَا لِنَفْسِهِ بِالْهِدَايَةِ وَلَنَا بِالنَّصْرِ مَثَلًا وَمَنْعُهُ إِذَا جَهَلَ مَا يَدْعُو بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَدْعُو بِإِثْمٍ أَيْ بِلٍ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ وَيُكْرَهُ لَهُمُ الْحُضُورُ وَلَنَا إِحْضَارُهُمْ (وَلَا يَخْتَلِطُونَ بِنَا) أَيِ يُكْرَهُ لَنَا فِيمَا يَظْهَرُ تَمْكِثُهُمْ مِنْ ذَلِكَ مِنْ حِينِ الْخُرُوجِ إِلَى الْعُودِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

=قُلْتُ: حديث حسن. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/١٠٣٢].

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٢٧٣٩]، وغيره من حديث: سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. (٢) [ضعيف] أخرجه: أبو يعلى في (مسنده) [رقم/٦٤٠٢]، والطبراني في (المعجم الأوسط) [رقم/٧٠٨٥]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٣/٣٤٥]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قُلْتُ: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للالباني [رقم/٤٣٦٢].

(٣) [ضعيف] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [٢/٦٦]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [١/٤٧٣]، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قُلْتُ: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف الجامع) للالباني [رقم/٢٨٢٣].

وهي ركعتان كالعيد، لكن قيل يقرأ في الثانية ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ - ولا تختص بوقت في الأصح، ويخطب كالعيد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير، ويدعو في الخطبة الأولى: اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدا مجللا سحا طبقا

وقول شيخنا في مصلانا الظاهر أنه تصوير فقط ثم رأيت الإسنوي صرح بکراهة الاختلاط؛ لأنه قد يصيبهم عذاب قال تعالى: ﴿وَأَنقُضُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] ونص على أن خروجهم يكون غير يوم خروجنا واستشكل بأنهم قد يسقون فيفتن بعض العامة ورد بأن في خروجهم معنا مفسدة محققة وهي مضاهاتهم لنا فقدمت على تلك الموهمة ولقول المالكية بالمصالح المرسله منعوهم من الانفراد وقد يجاب بأن مفسدة الفتنة أشد من مفسدة المضاهاة وأداء تحققات ممنوع كيف ونحن نمنعهم من الاختلاط بنا ونصيرهم منفردين عنا كالبهايم فأبي مضاهاة في ذلك فالأولى عدم إفرادهم بيوم بل المضاهاة فيه أشد.

(وهي ركعتان كالعيد) للخبر المار فتكون في وقتها إن أريد الأفضل ويكبر في الأولى سبعا، والثانية خمسا ويقرأ في الأولى ق أو سبح وفي الثانية اقتربت أو الغاشية بكما لهما جهرا (لكن) تجوز زيادتها على ركعتين بخلاف العيد وأيضا قيل يقرأ في الثانية ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١٠]؛ لأنها لا تفتة بالحال إذ فيها ﴿أَسْتَغْفِرُكُمْ﴾ [نوح: ١٠] الآية. (ولا تختص) صلاة الاستسقاء (بوقت العيد في الأصح) ولا بغيره بل تجوز ولو وقت الكراهة؛ لأنها ذات سبب متقدم فدارت مع سببها واقتضاء الخبر (أنه ﷺ صلاها في وقت العيد) محمود على أنه للأكمل كما مر. (ويخطب ك) خطبة (العيد) في الأركان والسنين دون الشروط، فإنها سنة كما مر في الكسوف، والعيد (لكن) يجوز الإقتصار هنا على خطبة واحدة بناء على ما مر في الكسوف و (يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أولهما: فيقول أسْتَغْفِرُ الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه تسعا في الأولى وسبعا في الثانية؛ لأنه الأليق لوعيد الله تعالى بإرسال المطر بعده في آية ﴿أَسْتَغْفِرُكُمْ﴾ [نوح: ١٠] ومن ثم سن إكثار قراءتها إلى قوله ﴿أَنزَلْنَا﴾ [نوح: ١٢] وإكثار الاستغفار وختتم كلامه به وقيل يكبر كالعيد وانتصر له بأنه قضية الخبر وكلام الأكثرين (ويدعو في الخطبة الأولى) جهرا بأدعيته ﷺ الواردة عنه وهي كثيرة ومنها «اللهم اسقنا غيثا» أي مطرا «مغيثا» بضم أوله أي مُنْقِذًا من الشدة «هنيئا» بالمد، والهمز أي لا يُنْقِضُهُ شيء أو يُتِمِّي الحيوان من غير ضرر «مريئا» بفتح أوله وبالمد، والهمز أي محمود العاقبة فالهنيء النافع ظاهرا والمريء النافع باطنا «مريعا» بضم أوله وبالتحتية أي آتيا بالريع وهو الزيادة من المراعاة وهي الخصب بكسر أوله ويجوز هنا فتح الميم أي ذريع أي نماء أو الموحدة من أربع البعير أكل الربيع أو الفوقية من رعت الماشية أكلت ما شاءت، والمقصود واحد «غدا» أي كثير الماء، والخير أو قطره كبار «مجللا» بكسر اللام أي سائرا للأفق لعمومه أو للأرض بالنبات كجمل الفرس «سحا» بفتح فسدة للمهملتين أي شديدا الوقع بالأرض من ساح جرى «طبقا» بفتح أوله أي

دَائِمًا: اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا
فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ، وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرًّا
وَجَهْرًا، وَيُحَوِّلُ رِدَاءَهُ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ وَعَكْسَهُ وَيُنَكِّسُهُ عَلَى الْجَدِيدِ
فَيَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَعَكْسَهُ وَيُحَوِّلُ النَّاسُ مِثْلَهُ. قُلْتُ: وَيُتْرَكُ مُحَوَّلًا حَتَّى يَنْزِعَ الثِّيَابَ،

يُطَبِّقُ الْأَرْضَ حَتَّى يَعْمَّهَا («دَائِمًا») إِلَى انْتِهَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ («اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ
الْقَانِطِينَ») أَيِ الْآسِينَ مِنْ رَحْمَتِكَ «اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ، وَالْبِلَادِ وَالْخَلْقِ مِنَ الْإِلَوهِ» أَيِ بِالْمَدِّ، وَالْهَمْزِ
شِدَّةَ الْمَجَاعَةِ، وَالْجَهْدِ أَيِ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَقِيلَ ضَمُّهُ قَلَّةُ الْخَيْرِ، «وَالضَّنْكَ» أَيِ الضِّيقُ «مَا لَا نَشْكُو» أَيِ
بِالتَّوْنِ «إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ أَنْبِثْ لَنَا الزَّرْعَ وَأَدِرْ لَنَا الضَّرْعَ وَاسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ» أَيِ الْمَطَرِ «وَأَنْبِثْ لَنَا
مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ» أَيِ الْمَرْعَى «اللَّهُمَّ ارْفَعْ عَنَّا الْجَهْدَ، وَالْجُوعَ، وَالْمُرَى وَاكْشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا
يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ» («اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا») أَيِ لَمْ تَزَلْ تُغْفِرُ مَا يَقَعُ مِنْ هَفَوَاتِ عِبَادِكَ
«فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ» أَيِ السَّحَابَ أَوْ الْمَطَرَ «عَلَيْنَا مِدْرَارًا» أَيِ كَثِيرًا (وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ
الثَّانِيَةِ) أَيِ نَحْوِ ثُلُثِهَا إِلَى فِرَاقِ الدُّعَاءِ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ وَيُكْمِلُ الْخُطْبَةَ بِالْحَثِّ عَلَى الطَّاعَةِ وَبِالْصَّلَاةِ
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِالدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْمُؤْمِنَاتِ وَيَقْرَأُ آيَةً أَوْ آيَتَيْنِ ثُمَّ يَقُولُ اسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ
(وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ) حِينَئِذٍ (سِرًّا) وَيُسِرُّونَ حِينَئِذٍ (وَجَهْرًا) وَيُؤْمِنُونَ حِينَئِذٍ قَالَ تَعَالَى ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ
نَضْرَعًا وَخَفِيَةً﴾ [الْأعراف: ٥٥] وَيَجْعَلُونَ ظُهُورَ أَكْفِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا ثَبَّتَ فِي مُسْلِمٍ وَكَذَا يُسَنُّ ذَلِكَ
لِكُلِّ مَنْ دَعَا لِرَفْعِ بَلَاءٍ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِئَنَّا سَبَّ الْمَقْصُودُ وَهُوَ الرِّفْعُ بِخِلَافِ قَاصِدٍ تَحْصِيلِ شَيْءٍ،
فَإِنَّهُ يَجْعَلُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِحَالِ الْأَخْذِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِنْ دُعَائِهِمْ حِينَئِذٍ كَمَا
فِي أَصْلِهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ أَمَرْتَنَا بِدُعَائِكَ وَوَعَدْتَنَا إِجَابَتَكَ وَقَدْ دَعَوْنَاكَ كَمَا أَمَرْتَنَا فَأَجِبْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا اللَّهُمَّ
فَامْنُنْ عَلَيْنَا بِمَغْفِرَةٍ مَا قَارَفْنَاهِ وَإِجَابَتِكَ فِي سُقْيَانَا وَسَعَةِ فِي رِزْقِنَا (وَيُحَوِّلُ رِدَاءَهُ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهِ الْقِبْلَةَ
فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ وَعَكْسَهُ) لِلاتِّبَاعِ وَحِكْمَتُهُ التَّفَاوُلُ بِتَغْيِيرِ الْحَالِ إِلَى الرِّخَاءِ كَمَا وَرَدَ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ
(وَيُنَكِّسُهُ) إِنْ كَانَ غَيْرَ مُدَوَّرٍ وَمُثَلَّثٍ وَطَوِيلٍ (عَلَى الْجَدِيدِ فَيَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَعَكْسَهُ) لِمَا صَحَّ
أَنَّهُ ﷺ هَمَّ بِذَلِكَ فَمَنَعَهُ ثِقَلُ خَمِيصَتِهِ وَبَحْصُلُ التَّحْوِيلِ وَالتَّنْكِيسِ مَعَ بَأْنٍ يَجْعَلُ الطَّرْفَ الْأَسْفَلَ
الَّذِي عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَالطَّرْفَ الْأَسْفَلَ الَّذِي عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ عَلَى عَاتِقِهِ
الْأَيْمَنِ أَمَّا الْمُدَوَّرُ وَالْمُثَلَّثُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّحْوِيلُ وَكَذَا الطَّوِيلُ أَيِ الْبَالِغُ فِي الطَّوِيلِ لِيَتَعَسَّرَ التَّنْكِيسُ
فِيهِ وَفِي كِتَابِي دُرُّ الْغَمَامَةِ تَفْصِيلٌ فِي تَحْوِيلِ الطُّيُلَسَانِ فَرَاغَهُ (وَيُحَوِّلُ) مَعَ التَّنْكِيسِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ
مِثْلَهُ فَسَاوَى قَوْلَ أَصْلِهِ وَيُجْعَلُ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ عَلَى أَنَّهُ فِي بَعْضِ الشُّخْصِ عَبَّرَ بِعِبَارَةِ أَصْلِهِ (النَّاسُ)
أَيِ الذُّكُورُ وَهُمْ جُلُوسٌ (مِثْلَهُ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا (قُلْتُ وَيُتْرَكُ) الرِّدَاءُ (مُحَوَّلًا) مُنْكَسًا (حَتَّى يَنْزِعَ الثِّيَابَ)
بَحْوِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ غَيَّرَ رِدَاءَهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَيُتْرَكُ وَيُنْزَعُ مَبْنِيَانِ لِلْمَفْعُولِ لِيَعْمَ ذَلِكَ الْإِمَامَ
وغيره.

ولو تَرَكَ الإمام الاستِسْقَاءَ فَعَلَهُ النَّاسُ، ولو خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ جَازًا، وَيُسْنَى أَنْ يَبْرُزَ لِأَوَّلِ
مَطَرِ السَّنَةِ وَيَكْشِفَ غَيْرَ عَوْرَتِهِ لِيُصِيبَهُ، وَأَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ فِي السَّيْلِ، وَيُسَبِّحَ عِنْدَ
الرَّعْدِ وَالْبَرْقِ، وَلَا يُتَّبَعَ بَصَرُهُ الْبَرْقَ، وَيَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ: اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا،

(ولو تَرَكَ الإمام الاستِسْقَاءَ فَعَلَهُ النَّاسُ) حَتَّى الْخُرُوجِ لِلصَّحْرَاءِ، وَالْخُطْبَةِ كَسَائِرِ السَّنَةِ لَا سِمًا
مَعَ شِدَّةِ احتِجَابِهِمْ نَعَمَ إِنْ خَشَوْا مِنْ ذَلِكَ فِتْنَةً تَرْكُوهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبِهِ يُجْمَعُ بَيْنَ مَا وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ
فِي ذَلِكَ مِمَّا ظَاهِرُهُ التَّنَافِي (ولو خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ جَازًا) كَمَا صَحَّ بِهِ الْخَبَرُ لِكَتَّةٍ خِلَافِ الْأَفْضَلِ الَّذِي
هُوَ أَكْثَرُ أَحْوَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ تَأْخِيرِ الْخُطْبَةِ عَنِ الصَّلَاةِ.

(وَيُسْنَى أَنْ يَبْرُزَ) أَيِ يَظْهَرَ (لِأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ) وَغَيْرِهِ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَكْثَرُ وَكَانَ الْمُرَادُ بِأَوَّلِهِ أَوَّلَ وَاقِعِ مِنْهُ
بَعْدَ طَوِيلِ الْعَهْدِ بَعْدِيهِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ مِنَ التَّعْلِيلِ فِي الْخَبَرِ بِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ وَبِهِ يُتَّجَهُ أَنَّ الْبُرُوزَ
لِكُلِّ مَطَرٍ سُنَّةٌ كَمَا تَقَرَّرَ وَأَنَّهُ لِأَوَّلِ كُلِّ مَطَرٍ أَوَّلَى مِنْهُ لِآخِرِهِ (وَيَكْشِفُ غَيْرَ عَوْرَتِهِ لِيُصِيبَهُ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ
(أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَسَرَ تَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ الْمَطَرُ وَقَالَ إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ) ^(١) أَيِ بِتَكْوِينِهِ وَتَنْزِيلِهِ وَصَحَّ (كَانَ)
إِذَا مَطَرَتِ السَّمَاءُ حَسَرَ) الْحَدِيثُ (وَأَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ)، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ ثُمَّ الْغُسْلُ ثُمَّ الْوُضُوءُ
(فِي السَّيْلِ) لِخَبَرِ مُتَّقِطِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا سَالَ الْوَادِي قَالَ: «اخْرُجُوا بِنَا إِلَى هَذَا الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ طَهْرًا
فَتَطَهَّرَ بِهِ وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَيْهِ» ^(٢) قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَلَا تُشْرَعُ لَهُ نِيَّةٌ إِذَا لَمْ يُصَادِفْ وَقْتُ وَضُوءٍ وَلَا غُسْلٍ أَه
وَلَوْ قِيلَ يَنْوِي سُنَّةَ الْغُسْلِ فِي السَّيْلِ لَمْ يَبْعُدْ، وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَهُوَ كَالْوُضُوءِ الْمُجَدَّدِ أَوْ الْمَسْنُونِ لِيَنْحَوِيَ
قِرَاءَةً فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِهِ وَلَا يَكْفِي نِيَّةُ سُنَّةِ الْوُضُوءِ كَمَا لَا يَكْفِي فِي كُلِّ وَضُوءٍ
مَسْنُونٍ وَلَا تَرُدُّ نِيَّةُ الْجُنُبِ إِذَا تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ الْوُضُوءَ الْمَسْنُونِ وَنِيَّةُ الْغَائِلِ بِوُضُوءِ الْمَيِّتِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ
هَذَيْنِ غَيْرِ مَقْصُودَيْنِ بَلْ تَابِعَانِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ هُنَا بِذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْ (و) أَنَّ (يُسَبِّحُ عِنْدَ الرَّعْدِ) لِمَا صَحَّ
أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا سَمِعَهُ تَرَكَ الْحَدِيثَ وَقَالَ سُبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ، وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ
خِيفَتِهِ (و) عِنْدَ (الْبَرْقِ) لِمَا يَأْتِي مِنَ الْمَآوَرِدِيِّ وَلِأَنَّ الذِّكْرَ عِنْدَ الْأُمُورِ الْمَخُوفَةِ يُؤْمِنُ غَائِلَتَهَا، وَالرَّعْدُ
مَلَكٌ، وَالْبَرْقُ أَجْنَحَتُهُ يَسُوقُ بِهَا السَّحَابَ نَقْلَهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ وَقَالَ مَا أَشْبَهَهُ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ قَالَ
الْإِسْتَوِيُّ فَالْمَسْمُوعُ هُوَ صَوْتُهُ أَوْ صَوْتُ سَوْقِهِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ وَأُطْلِقَ الرَّعْدُ عَلَيْهِ مُجَازًا (وَلَا يُتَّبَعُ
بَصَرُهُ الْبَرْقَ) أَوْ الْمَطَرُ أَوْ الرَّعْدُ قَالَ الْمَآوَرِدِيُّ؛ لِأَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْإِشَارَةَ إِلَى الرَّعْدِ
وَالْبَرْقِ وَيَقُولُونَ عِنْدَ ذَلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ فَيُخْتَارُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ فِي
ذَلِكَ (وَيَقُولُ) نَدْبًا (عِنْدَ الْمَطَرِ اللَّهُمَّ صَيِّبًا) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ أَيِ مَطَرًا وَقِيلَ مَطَرًا كَثِيرًا (نَافِعًا) لِلتَّابِعِ رَوَاهُ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٨٩٨]، وغيره من حديث: أنس بن مالك عليه السلام.

(٢) [سند ضعيف] أخرجه: البيهقي في (السنن الكبرى) [٣/ ٣٥٩]، من طريق: الشافعي أنبأ من لا أتهم عن
يزيد بن الهاد به.

قلت: سنده ضعيف.

وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ، وَبَعْدَهُ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، وَيُكْرَهُ مُطَرْنَا بِنُوءٍ كَذَا، وَسَبَّ الرِّيحِ، وَلَوْ تَضَرَّرُوا بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ فَالْسُّنَةُ أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَهُ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا،

البُخَارِيُّ وفي رواية «صَبِيحًا هَنِيئًا» وفي أخرى «سَبِيحًا» أي بَفَتْح فسكون «عَطَاءً نَافِعًا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» فَيُنْدَبُ الْجَمْعُ بَيْنَ ذَلِكَ (ويدعو بما شاء) لِيَخْبِرَ الْبَيْهَقِيُّ (أَنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ عِنْدَ الْإِقَاءِ الصُّفُوفِ وَتُرُودِ الْغَيْثِ وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَرُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ) ^(١) (و) يَقُولُ (بَعْدَهُ) أَيِ إِنْ تَرُودُهُ . (مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهَا أَنْ يَقُولَ (مُطَرْنَا بِنُوءٍ) أَيِ وَقْتِ (كَذَا) أَيِ الثَّرْبَا مَثَلًا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ انْصَرَفَ إِلَى أَنَّ النُّوءَ وَقْتُ يَوْعُ اللَّهِ فِيهِ الْمَطَرُ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لَهُ الْبَتَّةَ لَكِنَّهُ يُوْهِمُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَا فِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «وَمَنْ قَالَ مُطَرْنَا بِنُوءٍ كَذَا فَذَاكَ كَافِرٌ بِمُؤْمِنٍ بِالْكَوَاكِبِ» ^(٢) أَيِ بَانَ اعْتَقَدَ أَنَّ لِلْكَوَاكِبِ تَأْثِيرًا فِي الْإِبْجَادِ اسْتِقْلَالًا أَوْ شَرِكَةً فَهَذَا كَافِرٌ إجماعًا نَعَمْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ مُطَرْنَا بِنُوءٍ الْفَتْحُ ثُمَّ يَقْرَأُ ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢] قِيلَ فَيُسْتَنْتَى هَذَا مِنَ الْمُثْنِ ١ هـ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا إِيْهَامَ فِيهِ الْبَتَّةَ فَلَا اسْتِثْنَاءَ . (و) يُكْرَهُ (سَبَّ الرِّيحِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «الرِّيحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَلَا تَسُبُّوْهَا وَاسْأَلُوا اللَّهَ خَيْرَهَا وَاسْتَعِيزُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا» ^(٣) . (وَلَوْ تَضَرَّرُوا بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ) بِتَثْلِيثِ الْكَافِ بِأَنْ خُشِيَ مِنْهُ عَلَى نَحْوِ الْبُيُوتِ (فَالْسُّنَةُ أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ) فِي نَحْوِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَالْقُنُوتِ؛ لِأَنَّهُ نَازِلَةٌ كَمَا مَرَّ وَأَعْقَابَ الصَّلَاةِ وَمَنْ زَعَمَ نَدَبَ قَوْلِ هَذَا فِي خُطْبَةِ الْاسْتِسْقَاءِ فَقَدْ أَبْعَدَ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ لَمْ تَرُدَّ بِهِ وَلَا دَخَلَ حِينُ ذَلِكَ وَقْتُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ وَعِبَارَةُ الْأُمِّ صَرِيحَةٌ فِيمَا قُلْنَا فِي أَنَّهُ لَا يُسَنُّ هُنَا خُرُوجٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا تَحْوِيلٌ رِداً (رَفَعَهُ) فَيَقُولُوا نَدَبًا مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ («اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا») بِفَتْحِ اللَّامِ («وَلَا عَلَيْنَا») أَيِ اجْعَلْهُ فِي الْأُودِيَةِ وَالْمَرَامِي الَّتِي لَا يَضُرُّهَا لَا الْأَبْنِيَّةُ وَالطُّرُقُ فَالثَّانِي بَيَانٌ لِلْمُرَادِ بِالْأَوَّلِ لِيُشْمَوْلَهُ لِلطُّرُقِ الَّتِي حَوَالِيْهِمُ اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظُّرَابِ وَيُطَوَّنِ الْأُودِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ، وَالْآكَامُ بِالْمَدِّ جَمْعُ أَكْمَ بِضَمَّتَيْنِ جَمْعُ أَكَامَ كَكِتَابٍ جَمْعُ أَكَمَ بِفَتْحَتَيْنِ جَمْعُ أَكْمَةٍ وَهِيَ دُونَ الْجَبَلِ وَقَوْفُ الرَّابِيَةِ، وَالظُّرَابُ بِالضَّاءِ الْمُشَالَةِ وَوَهُمُ مَنْ قَالَ بِالضَّادِ السَّاقِطِ جَمْعُ ظَرِبٍ بِفَتْحٍ فَكَسْرِ الْجَبَلِ الصَّغِيرِ وَأَفَادَتْ الْوَاوُ أَنَّ طَلَبَ الْمَطَرِ حَوَالَيْنَا الْقَصْدُ مِنْهُ بِالذَّاتِ وَقَايَةُ أَذَاهُ فِيْهَا مَعْنَى التَّعْلِيلِ أَيِ اجْعَلْهُ حَوَالَيْنَا لِئَلَّا يَكُونَ عَلَيْنَا وَفِيهِ تَعْلِيمُنَا لِأَدَبِ هَذَا

(١) [ضعيف جداً] أخرجه: الطبراني في (المعجم الكبير) [٨/ ١٦٩]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٣/ ٣٦٠]، من حديث: أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث ضعيف جداً. ينظر: (ضعيف الجامع) للألباني [رقم/ ٢٤٦٥] .

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ٨١٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٧١]، وغيرهما من حديث: زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢/ ٢٦٧]، وأبو داود في (سننه) [رقم/ ٥٠٩٧]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/ ١٠٠٧]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح الجامع) للألباني [رقم/ ٣٥٦٤] .

ولا يُصَلِّي لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب

إِنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَاحِدًا وَجُوبَهَا كَفَرًا، أَوْ كَسَلًا قُتِلَ حَدًّا،

الدُّعَاءُ حَيْثُ لَمْ يُدْعَ بِرَفْعِهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُحْتَاجُ لاسْتِمْرَارِهِ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الْأَوْدِيَةِ وَالْمَزَارِعِ فَطَلَبَ مَنَعُ ضَرَرِهِ وَبَقَاءُ نَفْعِهِ وَإِعْلَانُ بَأْتِهِ يَنْبَغِي لِمَنْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ أَنْ لَا يَتَسَخَّطَ بِعَارِضٍ قَارَنَهَا بَلْ يَسْأَلُ اللَّهَ رَفْعَهُ وَابْقَاءَهَا وَيَأْتِي الدُّعَاءَ بِرَفْعِ الْمُضِرِّ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ وَالتَّفْوِضَ (وَلَا يُصَلِّي لِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) إِذْ لَمْ يُؤْثَرْ غَيْرُ الدُّعَاءِ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ قُبِيلَ الْبَابِ الصَّلَاةُ لِذَلِكَ فُرَادَى.

باب فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ

(إِنْ تَرَكَ) مُكَلَّفٌ عَالِمٌ أَوْ جَاهِلٌ لَمْ يُعَذَّرْ بِجَهْلِهِ لِيَكُونَهُ بَيْنَ أَظْهَرِنَا وَلَا يُخْرِجُهُ الْجَعْدُ الَّذِي هُوَ إِنْكَارُ مَا سَبَقَ عِلْمُهُ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ بَيْنَ أَظْهَرِنَا بِحَيْثُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ صَيِّرَهُ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ (الصَّلَاةِ) الْمَكْتُوبَةِ الَّتِي هِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ لِهَذِهِ لَا غَيْرٍ أَوْ فَعَلَهَا وَأَثَرُ التَّرْكِ لَأَجْلِ التَّقْسِيمِ (جَاحِدًا وَجُوبَهَا) أَوْ وَجُوبِ رُكْنٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مِنْهَا أَوْ فِيهِ خِلَافٌ وَإِذَا أَخَذَا مِمَّا يَأْتِي (كَفَرًا) إِجْمَاعًا كَكُلِّ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَكْذِيبٌ لِلنَّصِّ. (أَوْ) تَرَكَهَا (كَسَلًا) مَعَ اعْتِقَادِهِ وَجُوبَهَا (قُتِلَ) لِأَيَّةٍ ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ [النِّبَا: ٥] وَخَبَرِ «أَمْرُتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ»، فَإِنَّهُمَا شَرْطَا فِي الْكَفِّ عَنِ الْقَتْلِ وَالْمُقَاتَلَةِ الْإِسْلَامَ وَإِقَامَةَ الصَّلَاةِ وَإِتَاءَ الزَّكَاةِ لَكِنْ الزَّكَاةُ يُمَكِّنُ لِلْإِمَامِ أَخْذَهَا وَلَوْ بِالْمُقَاتَلَةِ مِمَّنْ امْتَنَعُوا مِنْهَا وَقَاتَلُونَا فَكَانَتْ فِيهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا بِخِلَافِهَا فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا لَا يُمَكِّنُ فَعَلَهَا بِالْمُقَاتَلَةِ فَكَانَتْ فِيهَا بِمَعْنَى الْقَتْلِ فَعَلِمَ وَضُوحُ الْفَرْقِ بَيْنَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ وَكَذَا الصَّوْمِ، فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُحْبَسُ طَوْلَ النَّهَارِ نَوَاهُ فَأَجْدَى الْحَبْسُ فِيهِ وَلَا كَذَلِكَ الصَّلَاةُ فَتَعَيَّنَ الْقَتْلُ فِي حَدِّهَا وَنَحْسُهُ بِالْحَدِيدَةِ الْآتِي لَيْسَ مِنْ إِحْسَانِ الْقِتْلَةِ فِي شَيْءٍ فَلَمْ نَقُلْ بِهِ لَا يُقَالُ لَا قَتْلٌ بِالْحَاضِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهَا عَنْ وَقْتِهَا وَلَا بِالْخَارِجَةِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا قَتْلَ بِالْقَضَاءِ، وَإِنْ وَجَبَ فَوْرًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ بَلْ يُقْتَلُ بِالْحَاضِرَةِ إِذَا أَمَرَ بِهَا أَيْ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ دُونَ غَيْرِهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْوَقْتِ عِنْدَ ضَيْقِهِ وَتَوَعَّدَ عَلَى إِخْرَاجِهَا عَنْهُ فَا مَتَّعَ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُعَانِدٌ لِلشَّرْعِ عِنَادًا يَقْتَضِي مِثْلَهُ الْقَتْلُ فَهُوَ لَيْسَ لِحَاضِرَةٍ فَقَطْ وَلَا لِغَائِبَةٍ فَقَطْ بَلْ لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ الْأَمْرِ وَالْإِخْرَاجِ مَعَ التَّصْمِيمِ وَخَرَجَ بِكَسَلًا مَا لَوْ تَرَكَهَا لِمُعَذِّرٍ وَلَوْ فَاسِدًا كَمَا يَأْتِي وَذَلِكَ كِفَايَةُ الطَّهَوْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي وَجُوبِهَا عَلَيْهِ وَيَلْحَقُ بِهِ كُلُّ تَارِكٍ لِصَّلَاةٍ يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهَا، وَإِنْ لَزِمَتْهُ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ إِبْجَابَ قَضَائِهَا شُبْهَةٌ فِي تَرْكِهَا، وَإِنْ ضَعُفَتْ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ مَنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ إِجْمَاعًا لَا أَصْلَ لَهَا إِلَّا ظُهُرًا، فَإِنَّ الْأَصَحَّ قَتْلُهُ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا فَرْضٌ كِفَايَةٌ شَاذٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَيُقْتَلُ أَيْضًا بِكُلِّ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ لَهَا أَجْمَعٍ عَلَى رُكْنَيْتَيْهِ أَوْ شَرْطَيْتَيْهِ كَالْوُضُوءِ أَوْ كَانَ الْخِلَافُ فِيهِ وَاهِيًا جَدًّا دُونَ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ قَالَ شَارِحٌ وَكَذَا مَا اعْتَقَدَ التَّارِكُ شَرْطِيَّتَهُ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ تَرَكَ لَهَا وَلَكِنْ رَدُّهُ بِأَنَّهُ تَرَكَ لَهَا عِنْدَنَا لَا إِجْمَاعًا أَلَا تَرَى إِلَى مَا مَرَّ فِي

وَالصَّحِيحُ قَتْلُهُ بِصَلَاةٍ فَقَطْ بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ، وَيُسْتَتَابُ ثُمَّ تُضْرَبُ عَنْقُهُ، وَقِيلَ: يُنْحَسُ بِحَدِيدَةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ يَمُوتَ، وَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ.

فَاقْبِدِ الطَّهَوْرَيْنِ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِتَرْكِهَا، وَإِنْ اعْتَقَدَ وُجُوبَهَا رِعَايَةً لِمَنْ لَمْ يَوْجِبْهَا فَكَذَا هُنَا فَالْوَجْهُ خِلَافُ مَا قَالَ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ قَتْلَهُ بِتَرْكِ تَعْلُمِهَا بِأَرْكَانِهَا وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَرَكَ تَعْلَمَ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ أَصْلِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ لَهَا لَا سِتِحَالَةً وَجُودَهَا مِنْ جَاهِلٍ بِذَلِكَ بِخِلَافٍ مَنْ عَلِمَ كَيْفِيَّتِهَا وَلَمْ يُمَيِّزِ الْفَرْضَ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُسَامَحُ فِي عَدَمِ هَذَا التَّمْيِيزِ، وَإِنَّمَا يُقْتَلُ بِذَلِكَ حَدًّا لَا كُفْرًا لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِنْ تَارَكَهَا تَحْتَ الْمَشِيئَةِ إِنْ شَاءَ تَعَالَى عَذْبَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ»^(١)، وَالْكَافِرُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَخَبَرُ مُسْلِمٍ «بَيْنَ الْعَبْدِ، وَالْكَفَرِ تَرَكَ الصَّلَاةَ»^(٢) مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ. (وَالصَّحِيحُ قَتْلُهُ بِصَلَاةٍ فَقَطْ) لِغُمُومِ الْخَبَرِ السَّابِقِ (بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ) أَيِ الْجُمُعِ فَلَا يُقْتَلُ بِالظُّهْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَلَا بِالْمَغْرِبِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَيُقْتَلُ بِالصُّبْحِ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَيْنِ قَدْ يَتَّحِدَانِ فَكَانَ شُبْهَةً دَارِنَةً لِلْقَتْلِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ ذَكَرَ عُذْرًا لِلتَّأَخِيرِ لَمْ يُقْتَلْ، وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا كَمَا لَوْ قَالَ صَلَّيْتُ، وَإِنْ ظُنَّ كَذِبُهُ. وَظَاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ فِي الْجُمُعَةِ ضَيْقُ وَقْتِهَا عَنْ أَقَلِّ مُمَكِّنٍ مِنَ الْخُطْبَةِ، وَالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْعَصْرِ لَيْسَ وَقْتُهَا فِي حَالَةٍ بِخِلَافِ الظُّهْرِ، فَإِنْ قُلْتُ: يَنْبَغِي قَتْلُهُ عَقِبَ سَلَامِ الْإِمَامِ مِنْهَا قُلْتُ شُبْهَةً أَحْتِمَالِ تَبَيُّنِ فَسَادِهَا وَإِعَادَتِهَا فَيُدْرِكُهَا أَوْجَبَتِ التَّأَخِيرَ لِلْيَأْسِ مِنْهَا بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَهُوَ مَا مَرَّ (وَيُسْتَتَابُ) فَوَرَا نَدْبًا كَمَا صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ وَفَارَقَ الْوُجُوبَ فِي الْمُرْتَدِّ وَمِنَ الْجَاوِدِ السَّابِقِ بَأَنَّ تَرَكَ اسْتِتَابَتِهِ يَوْجِبُ تَخْلِيدَهُ فِي النَّارِ إِجْمَاعًا بِخِلَافِ هَذَا.

(ثُمَّ) إِذَا لَمْ يَتَّبَعْ (يُضْرَبُ عَنْقُهُ) بِالسَّيْفِ وَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لِلْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الْقِتْلَةِ، وَإِنَّمَا نَفَعَتِ التَّوْبَةُ هُنَا بِخِلَافِ سَائِرِ الْحُدُودِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ لَيْسَ عَلَى الْإِخْرَاجِ عَنِ الْوَقْتِ فَقَطْ بَلْ مَعَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَضَاءِ وَبِصَلَاتِهِ يَزُولُ ذَلِكَ (وَقِيلَ) لَا يُقْتَلُ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ عَلَى قَتْلِهِ بَلْ (يُنْحَسُ بِحَدِيدَةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ يَمُوتَ) وَمَرَّرَهُ (وَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ)؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ (وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ) بَلْ يُتْرَكُ كَبَفِيَّةِ قُبُورِ أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ وَعَلَى نَدْبِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَا يَضُمُّهُ مَنْ قَتَلَهُ قَبْلَ التَّوْبَةِ مُطْلَقًا لِكَيْتَهُ يَأْتِمُ مِنْ جِهَةِ الْإِفْتِيَاءِ عَلَى الْإِمَامِ.



(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) (٣١٩/٥)، وأبو داود في (سننه) [رقم / ١٤٢٠]، والدارمي في (سننه) [رقم / ١٥٧٧]، وغيرهم من حديث: عباد بن الصامت رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم / ١٢٥٨].

(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٨٢]، وغيره من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجنائز

لِيُكْتَبَ ذِكْرُ الْمَوْتِ وَيَسْتَعَدَّ بِالتَّوْبَةِ وَرَدُّ الْمَظَالِمِ وَالْمَرِيضُ أَكْثَرُ وَيُضْجَعُ الْمُحْتَضَرُ لِجَنْبِهِ
الْأَيْمَنِ إِلَى الْقَبِيلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ فَإِنْ تَعَذَّرَ لِيَضِيقَ مَكَانَ وَنَحْوِهِ أُلْقِيَ عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهُهُ
وَأُخْمَصَاهُ لِلْقَبِيلَةِ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجنائز

بِفَتْحِ الْجِيمِ جَمْعُ جِنَازَةٍ بِهِ وَبِالْكَسْرِ اسْمٌ لِلْمَيِّتِ فِي النَعَشِ وَقِيلَ بِالْفَتْحِ لَذَلِكَ وَبِالْكَسْرِ لِلنَّعَشِ
وَهُوَ فِيهِ وَقِيلَ عَكْسُهُ مِنْ جَنَزَ سَتَرَ قِيلَ كَانَ حَقٌّ هَذَا أَنْ يُذَكَّرَ بَيْنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَصَايَا لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَهْمُ
مَا يُفَعَّلُ بِالْمَيِّتِ الصَّلَاةُ ذَكَرَ أَثَرَهَا .

(لِيَكْثُرَ) كُلُّ مُكَلَّفٍ نَدْبًا مُؤَكَّدًا وَإِلَّا فَاصْلُ ذِكْرِهِ سُنَّةٌ أَيْضًا وَلَا يُفْهَمُهُ الْمَثْنُ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ نَدْبِ
الْأَكْثَرِ نَدْبُ الْأَقَلِّ الْخَالِي عَنْ الْكَثْرَةِ وَإِنْ لَزِمَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ بِالْأَكْثَرِ الْإِثْنَانِ بِالْأَقَلِّ وَكَوْنُهُ سُنَّةٌ مِنْ حَيْثُ
انْدِرَاجُهُ فِيهِ . وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ شَيْخِنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ يُسْتَحَبُّ الْإِكْثَارُ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ
الْمُسْتَلْزَمِ ذَلِكَ لِاسْتِحْبَابِ ذِكْرِهِ الْمُصَرِّحِ بِهِ فِي الْأَصْلِ أَيْضًا هـ (ذَكَرَ الْمَوْتَ) . لِأَنَّهُ أَدْعَى إِلَى امْتِنَالِ
الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ الْمَنَاهِي لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ هَازِمِ اللَّذَاتِ» أَيِ بِالْمُهْمَلَةِ مُزِيلُهَا مِنْ أَصْلِهَا
وَبِالْمُعْجَمَةِ قَاطِعُهَا لَكِنْ قَالَ الشَّهْلِيُّ الرِّوَايَةُ بِالْمُعْجَمَةِ فَإِنَّهُ مَا ذُكِرَ فِي كَثِيرٍ - أَيِ مِنَ الْأَمَلِ - إِلَّا قَلِيلُهُ
وَلَا قَلِيلٌ - أَيِ مِنَ الْعَمَلِ - إِلَّا كَثَرَهُ (وَيَسْتَعَدُّ) وَجُوبًا إِنْ عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ حَقًّا وَإِلَّا فَتَدْبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُهُ
وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ شَارِحِ (نَدْبًا) وَقَوْلُ آخَرِينَ «وُجُوبًا» (بِالتَّوْبَةِ) بِأَنْ يُبَادَرَ إِلَيْهَا (وَرَدُّ الْمَظَالِمِ) إِلَى
أَهْلِهَا يَعْنِي الْخُرُوجَ مِنْهَا لِيَتَنَاوَلَ رَدُّ الْأَعْيَانِ وَنَحْوَ قَضَاءِ الصَّلَاةِ - وَقَدْ صَرَّحَ السُّبْكِيُّ بِأَنْ تَارِكُهَا
ظَالِمٌ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَقَضَاءُ دَيْنٍ لَمْ يَبْرَأْ مِنْهُ وَالتَّمَكُّينُ مِنْ اسْتِيفَاءِ حُدٍّ أَوْ تَعْزِيرٍ لَا يَقْبَلُ الْعَفْوُ أَوْ
يَقْبَلُهُ وَلَمْ يُعَفَّ عَنْهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَأْتِيهِ الْمَوْتُ بَغْتَةً وَعَطْفُهَا اعْتِنَاءٌ بِشَأْنِهَا لِأَنَّهُمَا أَهْمُ شُرُوطِ التَّوْبَةِ .
(وَالْمَرِيضُ أَكْثَرُ) بِذَلِكَ أَيِ أَشَدُّ مُطَالَبَةً بِهِ مِنْ غَيْرِهِ لِتَنْزُولِ مُقَدِّمَاتِ الْمَوْتِ بِهِ . (وَيُضْجَعُ) نَدْبًا
(الْمُحْتَضَرُ) وَهُوَ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ (لِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ) فَالْأَيْسَرُ (إِلَى الْقَبِيلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ) كَمَا فِي اللَّحْدِ
وَلِأَنَّ الْقَبِيلَةَ أَشْرَفُ الْجِهَاتِ . قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ : وَالْعَمَلُ عَلَى الْمُقَابِلِ أَيِ الْمَوَافِقِ لِلْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ
(فَإِنْ تَعَذَّرَ) أَيِ تَعَسَّرَ ذَلِكَ (لِيَضِيقَ مَكَانَ وَنَحْوِهِ) كَعِلَّةٍ بِجَنْبَيْهِ (أُلْقِيَ عَلَى قَفَاهُ وَأُخْمَصَاهُ) بِفَتْحِ
الْمِيمِ أَشْهَرُ مِنْ ضَمِّهَا وَكَسَرِهَا وَهِيَ الْمُتَخَفِّضُ مِنَ الرَّجْلَيْنِ وَالْمُرَادُ جَمِيعُ أَسْفَلَيْهِمَا (لِلْقَبِيلَةِ) لِأَنَّهُ

وَيُلْقَنُ الشَّهَادَةَ بِلا إِلَهِ إِلاَّ اللَّهُ، وَيُقْرَأُ عَنْهُ يَس، وَلِيُحْسِنَ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

المُمْكِنُ وَرُفِعَ رَأْسُهُ لِيَتَوَجَّهَ وَجْهُهُ لِلْقِبْلَةِ. (وَيُلْقَنُ) نَدْبًا الْمُحْتَضَرُ وَلَوْ مُمَيَّزًا عَلَى الْأَوْجِهَ لِيَحْصُلَ لَهُ الثَّوَابُ الْآتِي بِهِ فَارَقَ عَدَمَ تَلْقِينِهِ فِي الْقَبْرِ لَا مِنْهُ مِنَ السُّؤَالِ (الشَّهَادَةُ) أَيِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَطْ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «لَقَنُوا مَوْتَاكُمْ» أَيِ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَعَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» أَيِ مَعَ الْفَائِزِينَ وَلَا فَكْلُ مُسْلِمٍ وَلَوْ فَاسِقًا يَدْخُلُهَا وَلَوْ بَعْدَ عَذَابٍ وَإِنْ طَالَ خِلَافًا لِكَثِيرٍ مِنْ فِرْقِ الضَّلَالِ كَالْمُعْتَرِلَةِ وَالْخَوَارِجِ.

وقولُ جمع: يُلْقَنُ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» أَيْضًا لِأَنَّ الْقَصْدَ مَوْتُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يُسَمَّى مُسْلِمًا إِلَّا بِهِمَا مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَإِنَّمَا الْقَصْدُ خَتْمُ كَلَامِهِ بِلا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِيَحْصُلَ لَهُ ذَلِكَ الثَّوَابُ وَبَحْثُ تَلْقِينِهِ الرِّفِيقِ الْأَعْلَى لِأَنَّهُ آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرْدُودٌ بِأَنَّ ذَلِكَ لِسَبَبٍ لَمْ يَوْجَدْ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ خَيَّرَهُ فَاخْتَارَهُ أَمَّا الْكَافِرُ فَيُلْقَنُهُمَا قَطْعًا مَعَ لَفْظِ «أَشْهَدُ» لُجُوبُهُ أَيْضًا عَلَى مَا سَيَأْتِي فِيهِ إِذْ لَا يَصِيرُ مُسْلِمًا إِلَّا بِهِمَا وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ تَقْدِيمُ التَّلْقِينِ عَلَى الْاضْطِجَاعِ السَّابِقِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ فَعَلُهُمَا مَعًا لِأَنَّ النُّقْلَ فِيهِ أَثْبَتٌ وَلِعَظِيمِ فَائِدَتِهِ وَلِتَلَّا بِحُصْلِ الزُّهُوقِ إِنْ اشْتَغَلَ بِالْاضْطِجَاعِ وَيُسْنُ أَنْ يَكُونَ مَرَّةً فَقَطْ وَ(بِلا إِلَهِ إِلاَّ اللَّهُ) عَلَيْهِ لِتَلَّا يَضَجَّرُ فَيَتَكَلَّمَ بِمَا لَا يَنْبَغِي لِشِدَّةِ مَا يُقَاسِي حِينَئِذٍ وَأَنْ لَا يُقَالَ لَهُ: قُلْ بَلْ يَذْكُرُ الْكَلِمَةَ عِنْدَهُ لِيَتَذَكَّرَ فَيَتَذَكَّرَ فَإِنْ ذَكَرَهَا وَلَا سَكَتَ يَسِيرًا ثُمَّ يُعِيدُهَا فِيمَا يَظْهَرُ وَأَنْ يُعِيدَهُ إِذَا تَكَلَّمَ وَلَوْ بِذِكْرِ لِيَكُونَ آخِرُ كَلَامِهِ الشَّهَادَةَ وَلْيَكُنْ غَيْرَ مَتَّهِمٍ لِنَحْوِ عِدَاوَةٍ أَوْ إِرْثٍ إِنْ كَانَ ثُمَّ غَيْرُهُ فَإِنْ حَضَرَ عَدُوٌّ وَوَارِثٌ فَالْوَارِثُ لِأَنَّهُ أَشْفَقُ لِقَوْلِهِمْ لَوْ حَضَرَ وَرَثَةٌ قَدْ أَسْفَقَهُمْ (وَيُقْرَأُ) نَدْبًا (عِنْدَهُ يَس) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «اقْرَءُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَس» أَيِ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ. وَأَخَذَ ابْنُ الرِّفْعَةِ بِقَضِيَّتِهِ وَهُوَ أَوْجَهٌ فِي الْمَعْنَى إِذْ لَا صَارِفَ عَنْ ظَاهِرِهِ وَكَوْنُ الْمَيِّتِ لَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ لِبَقَاءِ إِدْرَاكِ رُوحِهِ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِسَمَاعِ الْقُرْآنِ وَحُصُولِ بَرَكَتِهِ لَهُ كَالْحَيِّ وَإِذَا صَحَّ السَّلَامُ عَلَيْهِ فَالْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ أَوْلَى.

وقد صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يُنْدَبُ لِلزَّائِرِ وَالْمُشَيِّعِ قِرَاءَةَ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ نَعَمْ يُؤَيَّدُ الْأَوَّلُ مَا فِي خَبَرِ غَرِيبٍ «مَا مِنْ مَرِيضٍ يُقْرَأُ عِنْدَهُ يَس إِلَّا مَاتَ رِثَانًا وَأَدْخِلَ قَبْرَهُ رِثَانًا» وَالْحِكْمَةُ فِي يَسِ اسْتِمَالُهَا عَلَى أَحْوَالِ الْقِيَامَةِ وَأَهْوَالِهَا وَتَغْيِيرِ الدُّنْيَا وَزَوَالِهَا وَنَعِيمِ الْجَنَّةِ وَعَذَابِ جَهَنَّمَ فَيَتَذَكَّرُ بِقِرَاءَتِهَا تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْمَوْجِبَةَ لِلثَّبَاتِ قِيلَ: وَالرَّعْدُ لِأَنَّهُا تُسَهِّلُ طُلُوعَ الرُّوحِ وَيُجَرِّعُ الْمَاءَ نَدْبًا بَلْ وَجُوبًا فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةٌ تَدُلُّ عَلَى احتِجَاجِهِ لَهُ كَأَنَّهُ يَهْشَأُ إِذَا فَعِلَ بِهِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَطَشَ يَغْلِبُ حِينَئِذٍ لِشِدَّةِ النَّزْعِ وَلِذَلِكَ يَأْتِي الشَّيْطَانُ - كَمَا وَرَدَ - بِمَاءٍ زَلَالٍ.

ويقولُ: قُلْ لَا إِلَهَ غَيْرِي حَتَّى أَسْقِيكَ قِيلَ: وَيَحْرُمُ حُضُورُ الْحَائِضِ عِنْدَهُ وَيَأْتِي فِي الْمَسَائِلِ الْمُنْتَوَرَةِ مَا يَرُدُّهُ (وَلِيُحْسِنَ) نَدْبًا الْمُحْتَضَرُ وَكَذَا الْمَرِيضُ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَالَةِ الْإِحْتِضَارِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ (ظَنَّهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) أَيِ يَظُنُّ أَنَّهُ يَغْفِرُ لَهُ وَيَرْحَمُهُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي

فإذا مات غُمَضَ، وشُدَّ لَحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ، وَلِيَّتَتْ مَفَاصِلُهُ، وَسُتِرَ جَمِيعُ بَدَنِهِ بِثَوْبٍ خَفِيفٍ،
وَوُضِعَ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ،

فلا يَظُنُّ بِي إِلَّا خَيْرًا^(١) وَصَحَّ قَوْلُهُ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ «لَا يَمُوتُنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ»^(٢) وَيُسَنُّ لَهُ عِنْدَهُ تَحْسِينُ ظَنِّهِ وَتَطْمِئِنُّهُ فِي رَحْمَةِ رَبِّهِ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ وَجُوبِهِ إِذَا رَأَوْا مِنْهُ أَمَارَةً الْيَأْسِ وَالْقَنُوطِ لِثَلَاثٍ يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ فَيَهْلِكُ فَهُوَ مِنَ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ وَإِنَّمَا يَأْتِي عَلَى وَجُوبِ اسْتِثْنَاءِ تَارِكِ الصَّلَاةِ فَعَلَى نَدْبِهَا السَّابِقِ يَنْدُبُ هَذَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنِّ تَقْصِيرِ ذَلِكَ أَشَدَّ وَبَأَنِّ مَا هُنَا يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ بِخِلَافِ ذَلِكَ. (فَإِذَا مَاتَ غُمَضَ) نَدْبًا لِخَيْرِ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ فَعَلَهُ بِأَبِي سَلَمَةَ لَمَّا شَقَّ بَصَرُهُ) - بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَضَمِّ الرَّاءِ - أَيِ شَخْصٍ - بَفَتْحِ أَوَّلِيهِ - ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ»^(٣)، وَلِثَلَاثٍ يَقْبُحُ مَنْظَرُهُ فَيَسَاءُ بِهِ الظَّنُّ وَيُسَنُّ حِينَئِذٍ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(تَنْبِيْهُ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «تَبِعَهُ الْبَصَرُ» أَنَّ الْقُوَّةَ الْبَاصِرَةَ تَذْهَبُ عَقِبَ خُرُوجِ الرُّوحِ فَمَحِينُذٍ تَجْمُدُ الْعَيْنُ وَيَقْبُحُ مَنْظَرُهَا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَبْقَى فِيهِ عَقِبُ خُرُوجِهَا شَيْءٌ مِنْ حَارَّهَا الْغَرِيزِيِّ فَيَشْخَصُ بِهِ نَاطِرًا أَيْنَ يَذْهَبُ بِهَا وَلَا بُعْدَ فِي هَذَا لِأَنَّ حَرَكَتَهُ حِينَئِذٍ قَرِيبَةٌ مِنْ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ يُحَكَّمُ عَلَيْهِ مَعَ وَجُودِهَا بِسَائِرِ أَحْكَامِ الْمَوْتِ بِقِيْدِهِ.

(وَشُدَّ لَحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ) عَرِيضَةٍ تَعْمُهُمَا وَيَرْبِطُهَا فَوْقَ رَأْسِهِ لِثَلَاثٍ يَدْخُلُ فَاهُ الْهُوَامُ (وَلِيَّتَتْ) أَصَابِعُهُ (وَمَفَاصِلُهُ) عَقِبَ زُهْوَ قِيَامِهِ بِأَنِّ يَزِدُّ سَاعِدَهُ لِعَضِّهِ وَسَاقَهُ لِفَخْذِهِ وَهُوَ لِيَطْنَهُ ثُمَّ يُرْدُّهَا لِيَسْهَلَ غَسْلُهُ لِبَقَاءِ الْحَرَارَةِ حِينَئِذٍ (وَسُتِرَ) بَعْدَ نَزْعِ ثِيَابِهِ الْآتِي (جَمِيعُ بَدَنِهِ بِثَوْبٍ) طَرَفَاهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ تَحْتَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ لِلاتِّبَاعِ وَاحْتِرَامًا لَهُ (خَفِيفٍ) لِثَلَاثٍ يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ (وَوُضِعَ عَلَى بَطْنِهِ) تَحْتَ الثَّوْبِ أَوْ فَوْقَهُ لِكَيْتَهُ فَوْقَهُ أَوَّلَى كَمَا بَحَثَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَزَعَمَ أَخَذَهُ مِنَ الْمُثْنِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ فِيهِ كَالرُّوضَةِ عَطَفَهُ عَلَى وَضَعِ الثَّوْبِ بِالْوَاوِ (شَيْءٌ ثَقِيلٌ) مِنْ حَدِيدٍ كَسَيْفٍ أَوْ مِرَآةٍ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَحْوَ السَّيْفِ يَوْضَعُ بِطُولِ الْمَيْتِ فَإِنَّ فَقْدَ فَطِينٍ رَطْبٌ فَمَا تَسَرَّ لِثَلَاثٍ يَنْتَفِخُ وَأَقْلَهُ نَحْوُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ لِكَمَالِ السُّنَّةِ لَا لِأَصْلِهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي نَدْبِ الْمِسْكِ فَالطَّيِّبُ إِلَى آخِرِهِ عَقِبَ الْغُسْلِ مِنْ نَحْوِ الْحَيْضِ وَأَنَّ تَقْدِيمَ الْحَدِيدِ لِكُونِهِ أَبْلَغُ فِي دَفْعِ النَّفَخِ لِسِرِّ فِيهِ وَيَكْرَهُ وَضْعُ الْمُصْحَفِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالتَّحْرِيمُ مُحْتَمَلٌ أَوْ يَتَعَيَّنُ الْجُزْمُ بِهِ إِنْ مَسَّ بِلٍ أَوْ قَرَّبَ مِمَّا فِيهِ قَدَرٌ وَلَوْ طَاهِرًا أَوْ جُعِلَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ تُنَافِي تَعْظِيمَهُ وَالْحَقُّ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ كُتِبَ الْحَدِيثُ وَالْعِلْمُ الْمُحْتَرَمُ فَإِنَّ قُلْتَ هَذَا الْوَضْعُ إِنَّمَا

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسند) [٣٩١/٢]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه .
قلت: حديث صحيح، وهو عند البخاري في (صحيحه) [رقم / ٧٠٦٦]، مختصرًا على قوله: (أنا عند ظن عبدي بي).

(٢) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٢٨٧٧]، وغيره من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٣) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٩٢٠]، وغيره من حديث: أم سلمة رضي الله عنها .

وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرٍ وَنَحْوِهِ، وَنُزِعَتْ ثِيَابُهُ وَوُجَّهَ لِلْقَبْلَةِ كَمُحْتَضِرٍ، وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْقُ مَحَارِمِهِ. وَيُبادَرُ بَعْثُهِ إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتُهُ. وَغُسِّلَهُ وَتَكْفَيْتُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فَرَوْضٌ كِفَايَةٌ، وَأَقْلُ الْغُسْلِ تَغْمِيمٌ بَدَنِهِ بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَسِ،

يَتَأْتِي عِنْدَ الْاسْتِلْقَاءِ لَا عِنْدَ كَوْنِهِ عَلَى جَنْبِهِ مَعَ أَنَّ كَلَامَهُمْ صَرِيحٌ فِي وَضْعِهِ هُنَا عَلَى جَنْبِهِ كَالْمُحْتَضِرِ قُلْتُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَعَارَضَ هُنَا مَتَدُوبَانِ الْوَضْعُ عَلَى الْجَنْبِ وَوَضْعُ الثَّقِيلِ عَلَى الْبَطْنِ فَيَقْدُمُ هَذَا لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْمَيِّتِ بِهِ أَكْثَرُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ لِامْكَانِ وَضْعِ الثَّقِيلِ عَلَى بَطْنِهِ وَهُوَ عَلَى جَنْبِهِ لِشِدَّةِ عَلَيْهِ بَنَحٍ عَصَابِيٍّ وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ لِكَلَامِهِمْ وَإِنْ مَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَ الظَّاهِرُ هُنَا لِقَاؤُهُ عَلَى قَفَاهُ كَمَا مَرَّ لِقَوْلِهِمْ يَوْضَعُ عَلَى بَطْنِهِ ثَقِيلٌ. (وَوُضِعَ) نَدْبًا (عَلَى سَرِيرٍ وَنَحْوِهِ) لِثَلَا تَصْبِيهِ نَدَاوَةُ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ فِرَاشٍ وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَتْ صُلْبَةً لَا نَدَاوَةَ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ وَضَعُهُ عَلَيْهَا خِلَافَ الْأُولَى (وَنُزِعَتْ) نَدْبًا عَنْهُ (ثِيَابُهُ) الَّتِي مَاتَ فِيهَا لِثَلَا يَحْمَى الْجَسَدُ فَيَتَغَيَّرُ نَعَمَ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ بِقَاءَ قَمِيصِهِ الَّذِي يُغَسَّلُ فِيهِ إِذَا كَانَ طَاهِرًا إِذْ لَا مَعْنَى لِنَزْعِهِ ثُمَّ إِعَادَتِهِ لَكِنْ يُشْمَرُ لِحَقْوِهِ لِثَلَا يَتَنَجَّسُ وَيُؤَيِّدُهُ تَقْيِيدُ الْوَسِيطِ الثِّيَابِ بِالْمُدْفِنَةِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الشَّهِيدَ يُدْفَنُ بِثِيَابِهِ فَلَا تُنَزَعُ عَنْهُ. (وَوُجَّهَهُ لِلْقَبْلَةِ كَمُحْتَضِرٍ) فَيَكُونُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ إِلَى آخِرِهِ (وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ) أَيَّ جَمِيعٍ مَا مَرَّ نَدْبًا بِأَسْهَلِ مُمَكِّنٍ (أَرْقُ مَحَارِمِهِ) بِهِ مَعَ اتِّحَادِ الذُّكُورَةِ وَالْأُنثَى وَمِثْلُهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالْأُولَى لِيُوفِّرَ شَفَقَتَهُ. (وَيُبادَرُ) بِفَتْحِ الدَّالِ (بِغُسْلِهِ) إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتَهُ (نَدْبًا) إِنْ لَمْ يُخَشَّ مِنَ التَّأْخِيرِ وَلَا فَوْجُوبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَذَلِكَ لِأَمْرِ ﷺ بِالْتَّعَجِيلِ بِالْمَيِّتِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ «لَا يَنْبَغِي لِجَبِيْفَةِ مُؤْمِنٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَمَتَّى شَكَّ فِي مَوْتِهِ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْيَقِينِ بِتَغْيِيرِ رِيحٍ أَوْ نَحْوِهِ فَذَكَرَهُمُ الْعِلَامَاتُ الْكَثِيرَةُ لَهُ إِنَّمَا تُفِيدُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَكٌّ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُ شَارِحٍ وَقَدْ قَالَ الْأَطْبَاءُ: إِنْ كَثِيرِينَ مِمَّنْ يَمُوتُونَ بِالسَّكَنَةِ ظَاهِرًا يُدْفَنُونَ أَحْيَاءً لِأَنَّهُ يَبُورُ إِدْرَاكُ الْمَوْتِ الْحَقِيقِيِّ بِهَا إِلَّا عَلَى أَفَاضِلِ الْأَطْبَاءِ وَحَيْثُذِ فَيَتَعَيَّنُ فِيهَا التَّأْخِيرُ إِلَى الْيَقِينِ بِظُهُورِ نَحْوِ التَّغْيِيرِ. (وُغُسِّلَهُ) أَيُّ الْمُسْلِمِ غَيْرِ الشَّهِيدِ (وَتَكْفَيْتُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ) وَحَمَلُهُ وَكَانَ سَبَبُ عَدَمِ ذِكْرِهِ لَهُ - وَإِنْ ذَكَرَهُ غَيْرُهُ - أَنَّهُ قَدْ لَا يَجِبُ بَأَنَّهُ يُحْفَرُ لَهُ عِنْدَ مَحَلِّهِ ثُمَّ يُحْرَكُ لِيُنْزَلَ فِيهِ (وَدَفْنُهُ) وَمَا أَلْحَقَ بِهِ كَالْقَائِهِ فِي الْبَحْرِ وَبِنَاءِ ذِكْرِهِ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ بِشَرْطِهُمَا الْآتِي (فَرَوْضٌ كِفَايَةٌ) إِجْمَاعًا عَلَى كُلِّ مَنْ عَلِمَ بِمَوْتِهِ أَوْ قَصَّرَ لِكُونِهِ بِقَرْبِهِ وَيُنْسَبُ فِي عَدَمِ الْبَحْثِ عَنْهُ إِلَى تَقْصِيرٍ وَيَأْتِي الْكَافِرُ وَكَذَا الشَّهِيدُ فَهُوَ كَغَيْرِهِ إِلَّا فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ. (وَأَقْلُ الْغُسْلِ) وَلَوْ لِنَحْوِ جُنُبٍ (تَغْمِيمٌ بَدَنِهِ) بِالْمَاءِ لِأَنَّهُ الْفَرْضُ فِي الْحَيِّ فَالْمَيِّتُ أَوْلَى وَبِهِ يُعَلَّمُ وَجُوبُ غَسْلِ مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيْبِ عِنْدَ جُلُوسِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْحَيِّ فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّهُمْ أَغْفَلُوا ذَلِكَ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ (بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَسِ) عَنْهُ إِنْ كَانَ نَدْبًا إِذْ يَكْفِي لِهَمَا غَسْلُهُ وَاحِدَةً إِنْ زَالَتْ عَيْنُهُ بِهَا بَلَا تَغْيِيرٍ كَالْحَيِّ وَالْفَرْقُ بَأَنَّهُ هَذَا خَاتِمَةُ أَمْرِهِ فَلْيُحْتَطَّ لَهُ أَكْثَرُ يَرُدُّهُ تَصْرِيحُهُمُ الْآتِي بِأَنَّهُ لَوْ خَرَجَ بَعْدَ الْغُسْلِ نَجَسٌ مِنَ الْفَرْجِ أَوْ أَرْلَجَ فِيهِ لَمْ يَجِبْ غُسْلٌ وَلَا وَضُوءٌ بِخِلَافِ الْحَيِّ فَاعْتَفَرُوا فِيهِ مَا لَمْ يَغْتَفِرُوهُ فِي الْحَيِّ وَلَمْ يُحْتَجْ لِلِاسْتِدْرَاكِ

وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْغَائِلِ فِي الْأَصَحِّ، فَيَكْفِي غَرَقُهُ أَوْ غَسْلُ كَافِرٍ، قُلْتُ: الصَّحِيحُ
الْمَنْصُوصُ: وَجُوبُ غُسْلِ الْغَرِيقِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْأَكْمَلُ وَضَعُهُ بِمَوْضِعِ خَالٍ مُسْتَوٍ عَلَى
لَوْحٍ وَيُغْتَسَلُ فِي قَمِيصٍ بِمَاءٍ بَارِدٍ، وَيُجْلِسُهُ الْغَائِلُ عَلَى الْمُغْتَسَلِ مَاثِلًا إِلَى وِرائِهِ،

هنا للعلم به مما قَدَّمَهُ في الطهارة أنه يكفي لهما غَسْلَةٌ واحدةٌ خلافاً للرافعي فإن قُلْتُ يُؤَيِّدُ كَوْنَ
الاحتياط له أكثرَ أنه لو اجتمع مع حيٍّ وكلٌّ يَبْدَنُهُ نَجَسٌ والماء لا يكفي إلا أحدهما قُدِّمَ الميِّتُ قطعاً
وما يأتي أنه يُكْفَى في الأثوابِ الثلاثة وإن لم يَرْضَ الورثة قُلْتُ ممنوعٌ أما الأولُ فلأن الحيَّ يُمَكِّنُهُ
إزالته خَبْثَهُ بعدُ بخلافِ الميِّتِ فَقُدِّمَ لذلك وأما الثاني فلأن الثلاثة حقُّه فلم يملك الورثة إسقاطها .

(ولا تجب) لِصِحَّةِ الْغُسْلِ (نية الغاسل في الأصح فيكفي غرقه أو غسل كافر) له لِحُصُولِ المقصودِ
من غُسْلِهِ وهو النظافة وإن لم ينوِ وَيَتَّبِعِي نَدْبُ نِيَّةِ الْغُسْلِ خُرُوجًا من الخلافِ وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ يَنْوِيَ نحوَ
أداءِ الْغُسْلِ عنه أو استباحة الصلاة عليه (قُلْتُ الأصح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم) لأننا
مأمورون بغسله فلا يسقط عَنَّا إلا بفعلنا والكافر من جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ ومن ثمَّ لو شوهدتِ الملايكة
تُغْسَلُهُ لم يكفٍ لأنهم ليسوا من جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ أي بالفروع فلا يُنافي قولَ جمع أنهم مُكَلَّفُونَ
بالإيمان به ﷺ بناءً على أنه مُرْسَلٌ إليهم على المُختارِ وإنما كفى ذلك في الدفنِ لِحُصُولِ المقصودِ
منه وهو السترُ أي مع كونه ليس صورةَ عِبَادَةٍ بخلافِ الْغُسْلِ فلا يُقالُ المقصودُ منه النظافة أيضاً بدليل
عَدَمِ وجوبِ نِيَّتِهِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ في الجَنِّ لأنهم من الْمُكَلَّفِينَ بشرعنا في الجُمْلَةِ إجماعاً ضرورياً ثم
رايتُ ما سَأَدَّكَهُ أَوَّلُ مُحَرَّمَاتِ النِّكَاحِ أنه لا يسقطُ بفعلِهِمْ ويكفي غَسْلُ الْمُمَيِّزِ لأنَّه من جُمْلَتِنَا
كالفاسيق كما يأتي (والأكمل وضعه بموضع خالٍ) عن غيرِ الْغَائِلِ ومُعِينِهِ (مستور) بأن يكون مُسْتَفْتًا
نَصْرَ عليه في الأم وإن خالَفَ فيه جمعٌ، ليس فيه نحوُ كَوْرَةٍ يُطْلَعُ عليه منه لأنَّ الحيَّ يَحْرُصُ على
ذلك ولأنَّه قد يكونُ بَدَنِهِ ما يُكْرَهُ الاطلاعُ عليه، نَعَمْ لَوْلِيهِ الدُّخُولُ عليه وإن لم يكن غاسلاً ولا
مُعِينًا لِجَرِّصِهِ على مصلحتِهِ كما فعلَ العباسُ فإنَّ ابنَه الفضلُ وابنَ أخيه علياً كانا يُغْسَلَانِهِ ﷺ وأسامَةُ
يُنَاوِلُ الماءَ والعباسُ يَدْخُلُ عليهم ويَخْرُجُ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْوَلِيَّ أَقْرَبُ الْوَرَثَةِ لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ تَوْجَدَ
فيه الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ في الْغَائِلِ فيما يَظْهَرُ وَأَنْ يَكُونَ (على) نحوِ (لوح) مُرْتَفِعٍ لئَلَّا يُصِيبَهُ رِشَاشٌ وَرَأْسُهُ
أَعْلَى لِيُنَحْدِرَ الْمَاءُ عَنْهُ (و) الْأَكْمَلُ أَنَّهُ (يُغْسَلُ فِي قَمِيصٍ) بِالِ وَشَخِيفٍ لِمَا صَحَّ أَنَّهُمْ لَمَّا أَخَذُوا فِي
غُسْلِهِ ﷺ ناداهم مُنادٍ من دَاخِلِ الْبَيْتِ لَا تَنْزِعُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَهُ، وَأَدْعَاءُ الْخُصُوصِيَّةِ
يَحْتَاجُ لِدَلِيلٍ لَأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ وَلَأنَّه أَسْتَرَّ ثُمَّ إِنْ اتَّسَعَ كُفُّهُ وَإِلَّا فَيُوقُ دَخَارِيصُهُ فَإِنْ قَفِدَ وَجَبَ سِتْرُ
عَوْرَتِهِ وَأَنْ يَكُونَ (بِمَاءٍ) مَالِحٍ وَ(بارِدٍ) لَأَنَّهُ يَشُدُّ الْبَدَنَ، وَالشَّخْنُ يُرْخِيهِ نَعَمْ إِنْ احتِيجَ لَهُ لِنَحْوِ شِدَّةِ
بَرْدٍ أَوْ وَسَخٍ فَلَا بَأْسَ وَيَتَّبِعِي إِبْعَادَ إِنَاءِ الْمَاءِ عَنْ رِشَاشِهِ كما بأصلِهِ وَأَنْ يَجْتَنِبَ مَاءَ زَمْزَمَ لِلخلافِ في
نَجَاسَةِ الْمَيِّتِ وَلَمْ يُرَاعَ نَظِيرُهُ فِي إِدْخَالِهِ الْمَسْجِدَ لِأَنَّ مَا نَعَهُ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ كما يُعْلَمُ مِمَّا
يَأْتِي (ويُجْلِسُهُ) الْغَائِلُ بِرَفْقٍ (على الْمُغْتَسَلِ) الْمُرتَفِعِ (ماثِلًا إلى وِرائِهِ) إجلالاً رقيقاً لأنَّ اعتداله قد

وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ، وَإِبَاهِمَاهُ فِي ثُقْرَةِ قَفَاهُ، وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُمْنَى وَيُجْمِرُ يَسَارَهُ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا لِيُخْرِجَ مَا فِيهِ ثُمَّ يَضْجَعُهُ لِقَفَاهُ وَيَغْسِلُ يَسَارَهُ وَعَلَيْهَا خِرْقَةً سَوَاتِيئَهُ ثُمَّ يَلْفُ أُخْرَى، وَيُدْخِلُ أَصْبُعَهُ فَمَهُ وَيُجْمِرُهَا عَلَى أَسْنَانِهِ، وَيُزِيلُ مَا فِي مَنَحْرِهِ مِنْ أَدَى، وَيُوضِّئُهُ كَالْحَيِّ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ثُمَّ لِحْيَتَهُ بَسْدِرٍ وَنَحْوِهِ وَيُسَرِّحُهُمَا بِمُشْطٍ وَاسِعِ الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ وَيَزُدُّ الْمُتَنَتِّفَ إِلَيْهِ

يَحْسِبُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ (وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ وَإِبَاهِمَاهُ فِي ثُقْرَةِ قَفَاهُ) وَهُوَ مُؤَخَّرُ عَنْهُ لِيَثَلَا يَتِمَّائِلَ رَأْسَهُ (وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُمْنَى) لِيَثَلَا يَسْقُطَ (وَيُجْمِرُ يَسَارَهُ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا) أَيُّ مُكَرَّرًا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ مَعَ نَوْعٍ تَحَامُلٍ لَا مَعَ شِدَّةٍ لِأَنَّ احْتِرَامَ الْمَيِّتِ وَاجِبٌ قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ (لِيُخْرِجَ مَا فِيهِ) مِنَ الْفَضْلَاتِ خَشْيَةً مِنْ خُرُوجِهِ بَعْدَ الْغُسْلِ وَلِتَكُنِ الْمَجْمَرَةُ فَائِضَةً الطَّيِّبِ مِنْ أَوَّلٍ وَضَعَهُ بَلٍ مِنْ حِينَ مَوْتِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ وَلِيَعْتَنِ الْمُعِينُ بِكَثْرَةِ صَبِّ الْمَاءِ إِذْهَابًا لِعَيْنِ الْخَارِجِ وَرِيحِهِ مَا أَمَكَّنَ (ثُمَّ يَضْجَعُهُ لِقَفَاهُ وَيَغْسِلُ يَسَارَهُ وَعَلَيْهَا خِرْقَةً سَوَاتِيئَهُ) قُبْلَهُ وَدُبْرَهُ وَمَا حَوْلَهُ كَمَا يَسْتَنْجِي الْحَيُّ وَالْأُولَى خِرْقَةً لِكُلِّ سَوَاءٍ عَلَى مَا قَالَه الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَرَدَّ بِأَنَّ الْمُبَاعَدَةَ عَنْ هَذَا الْمَحَلِّ أُولَى وَلَفَّ الْخِرْقَةَ وَاجِبٌ لِحُرْمَةِ مَسِّ شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ بِلا حَائِلٍ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِخِلَافِ نَظَرِ أَحَدِهِمَا وَسَيِّدِ بِلَا شَهْوَةٍ وَلَوْ لِلْعَوْرَةِ لِأَنَّهُ أَخْفَى (ثُمَّ) يُلْقِي تِلْكَ وَيَغْسِلُ مَا أَصَابَ يَدَهُ بِمَاءٍ وَنَحْوِ أَسْنَانٍ وَ(يَلْفُ) خِرْقَةً (أُخْرَى) يَسَارَهُ أَيْضًا وَيَغْسِلُ مَا بَقِيَ عَلَى بَدَنِهِ مِنْ قَدَرِ ظَاهِرٍ أَوْ نَجَسٍ وَيَجِبُ لِقْفَاهُ فِي الْعَوْرَةِ كَمَا عُرِفَ فَعَلِمَ أَنَّهُ يُسَنُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ يُعَدُّ خِرْقَتَيْنِ نَظِيفَتَيْنِ وَاحِدَةً لِلْسَّوَاتَيْنِ وَأُخْرَى لِقَيْتَةِ الْبَدَنِ ثُمَّ يَلْفُ خِرْقَةً نَظِيفَةً عَلَى أَصْبُعِهِ (وَيُدْخِلُ أَصْبُعَهُ) تِلْكَ وَالْأُولَى أَنْ تَكُونَ الْيُسْرَى خِلَافًا لِلْقَمُولِيِّ كِبَعِضِ نُسْخِ الْمُحَرَّرِ (فَمَهُ وَيُجْمِرُهَا عَلَى أَسْنَانِهِ) بِشَيْءٍ مِنَ الْمَاءِ كَسِوَاكِ الْحَيِّ وَلَا يَفْتَحُ أَسْنَانَهُ لِيَثَلَا يَدْخُلَ الْمَاءُ جَوْفَهُ فَيُفْسِدَهُ قِيلَ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَيَّ يَسْتَاكُ بِالْيُسْرَى هـ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِوُضُوحِ الْفَرْقِ فَإِنَّ الْأَصْبُعَ هُنَا مُبَاشِرَةٌ لِلأَدَى مِنْ وَرَاءِ الْخِرْقَةِ وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ نَعَمْ قِيَاسُهُ أَنَّا لَوْ قُلْنَا بِحُصُولِ السَّوَالِكِ بِالْأَصْبُعِ أَوْ أَرَادَ لَفَّ خِرْقَةً عَلَى أَصْبُعٍ لِلِاسْتِيَاكِ بِهَا وَالْأَدَى يَنْقُذُ مِنْهَا لَهَا سُنُّ كَوْنُهُ بِالْيُسْرَى (وَيُزِيلُ) بِأَصْبُعِهِ الْيُسْرَى أَيْضًا وَعَلَيْهَا الْخِرْقَةُ وَالْأُولَى الْخِنْصَرُ (مَا فِي مَنَحْرِهِ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَالِثِهِ وَكَسْرِهِمَا وَضَمِّهِمَا وَيَفْتَحُ ثُمَّ كَسِرَ وَهِيَ أَشْهَرُ (مِنْ الْأَدَى) مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْمَاءِ وَيَتَعَهَّدُ كُلُّ مَا يَبْدُو مِنْ أَدَى (و) بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ (يُوضِّئُهُ) وَضُوءًا كَامِلًا بِمَضْمَضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ وَغَيْرِهِمَا وَيُمِيلُ فِيهِمَا رَأْسَهُ لِيَثَلَا يَدْخُلَ الْمَاءُ جَوْفَهُ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَنْدُبْ فِيهِمَا مُبَالِغَةً (كَالْحَيِّ) ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ثُمَّ لِحْيَتَهُ بَسْدِرٍ وَنَحْوِهِ كَالْخَطْمِيِّ وَالسَّدْرُ أُولَى (وَيُسَرِّحُهُمَا) أَيُّ شُعُورَهُمَا إِنْ تَلَيَّدَتْ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ لِإِزَالَةِ مَا فِي أَصُولِهِمَا كَمَا فِي الْحَيِّ وَإِذَا أَرَادَ التَّسْرِيحَ فَالْأُولَى أَنْ يُقَدِّمَ الرَّأْسَ كَمَا بُحِثَ وَأَنْ يَكُونَ (بِمُشْطٍ) بِضَمٍّ أَوْ كَسِرٍ فَسُكُونٍ وَبِضَمِّهِمَا (وَاسِعِ الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ) لِيَقِلَّ الْإِنْتِنَافُ أَوْ يَنْعَدِمَ (وَيَزُدُّ) نَدْبًا (الْمُتَنَتِّفَ) أَيُّ السَّاقِطَ مِنْهُمَا وَكَذَا مِنْ شَعْرِ غَيْرِهِمَا (إِلَيْهِ) فِي كَفِّهِ لِيُدَقَّنَ مَعَهُ إِكْرَامًا لَهُ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي أَنَّ

وَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ فَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ مِمَّا يَلِي الْقَفَا وَالظَّهْرَ إِلَى الْقَدَمِ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ فَهَذِهِ غَسَلَةٌ، وَيُسْتَحَبُّ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ، وَأَنْ يُسْتَعَانَ فِي الْأُولَى بِسِدْرٍ أَوْ خِطْمِيٍّ ثُمَّ يَصُبُّ مَاءَ قَرَاخًا مِنْ فَرْقِهِ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ زَوَالِ السِّدْرِ،

نحو الشعرِ يُصَلَّى عليه وَيُغْسَلُ وَيُسْتَرُّ وَيُدْفَنُ وَجُوبًا فِي الْكُلِّ لِأَنَّهُ مَا هُنَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَعَهُ وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ (وَيَغْسِلُ) بَعْدَ ذَلِكَ كُلُّهُ (شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ) الْمُقْبِلِينَ مِنْ عُنُقِهِ لِقَدَمِهِ (ثُمَّ يُحَرِّفُهُ) بِالتَّشْدِيدِ (إِلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ فَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ مِمَّا يَلِي الْقَفَا وَالظَّهْرَ إِلَى الْقَدَمِ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ) لِأَمْرِهِ ﷺ بِالْبُدْءِ بِالْيَمِينِ وَقُدِّمَ الشَّقَانِ اللَّذَانِ يَلِيَانِ الْوَجْهَ لِشَرْفِهِمَا وَلَوْ غَسَلَ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ مِنْ مُقَدِّمِهِ ثُمَّ مِنْ ظَهْرِهِ ثُمَّ الْأَيْسَرَ مِنْ مُقَدِّمِهِ ثُمَّ مِنْ ظَهْرِهِ حَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ وَيَحْرُمُ كَبُّهُ عَلَى وَجْهِهِ (فهذه) الْأَفْعَالُ كُلُّهَا - بَلَا نَظَرَ لِنَحْوِ السِّدْرِ إِذْ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْغُسْلِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ - (غَسَلَةٌ وَتُسْتَحَبُّ) غَسَلَةٌ (ثَانِيَةٌ وَ) غَسَلَةٌ (ثَالِثَةٌ) كَذَلِكَ (و) يُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ (أَنْ يُسْتَعَانَ فِي) الْغَسَلَةِ (الْأُولَى) مِنْ كُلِّ مِنْ الثَّلَاثِ (بِسِدْرٍ أَوْ خِطْمِيٍّ) بِكَسْرِ الْخَاءِ فِي الْأَفْصَحِ لِإِزَالَةِ الْوَسَخِ ثُمَّ يُزِيلُ ذَلِكَ بِغَسَلَةٍ ثَانِيَةٍ (ثُمَّ) بَعْدَ هَاتَيْنِ الْغَسَلَتَيْنِ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ (يَصُبُّ مَاءَ قَرَاخٍ) بِفَتْحِ الْقَافِ أَيْ خَالِصٍ (مِنْ فَرْقِهِ) بِفَاءٍ ثُمَّ قَافٍ كَمَا فِي نَسْخٍ وَبِقَافٍ ثُمَّ نُونٍ كَمَا فِي أُخْرَى وَعَبَّرَ فِي الرُّوضَةِ بِالثَّانِي وَهُوَ جَانِبُ الرَّأْسِ وَفَسَّرَ الْفَرْقَ فِي الْقَامُوسِ بِالطَّرِيقِ فِي شَعْرِ الرَّأْسِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْعِبَارَتَيْنِ وَاحِدٌ وَهُوَ الصَّبُّ مِنْ أَوَّلِ جَانِبِ الرَّأْسِ الْمُسْتَلَزِمِ لِدُخُولِ شَيْءٍ مِنَ الْفَرْقِ إِذِ الْمُرَادُ بِتِلْكَ الطَّرِيقِ الْمَحَلُّ الْأَبْيَضُ فِي وَسْطِ الرَّأْسِ الْمُتَحَدِّرُ عَنْهُ الشَّعْرُ فِي كُلِّ مِنَ الْجَانِبَيْنِ (إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ زَوَالِ السِّدْرِ) فَعَلِمَ أَنَّ مَجْمُوعَ مَا يَأْتِي بِهِ تِسْعَ غَسَلَاتٍ لِكَيْتَهُ مُحَيَّرٌ فِي الْقَرَاخِ بَيْنَ أَنْ يُفَرِّقَهُ بِأَنْ يَجْعَلَهُ عَقِبَ ثِنْتِي السِّدْرِ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ وَأَنْ يُوَالِيَهُ بِأَنْ يَغْسِلَ السُّتَّ الَّتِي بِالسِّدْرِ ثُمَّ يُوَالِي الثَّلَاثَ الْقَرَاخَ، الْمُحَصَّلُ أَوَّلَاهَا لِلْفَرْضِ وَثَانِيَاهَا وَثَالِثُهَا لِسُنَّةِ التَّثْلِيثِ وَهَلِ السُّنَّةُ فِي صَبِّ الْقَرَاخِ أَنْ يَجْلِسَ ثُمَّ يَصُبُّ عَلَيْهِ جَمِيعَهُ أَوْ يَفْعَلُ فِيهِ مَا مَرَّ فِي غَسَلَةِ السِّدْرِ مِنَ التِّيَامُنِ وَالتِّيَاسُرِ وَالتَّجْرِيفِ السَّابِقِ لَمْ أَرِ فِي ذَلِكَ تَضَرُّعًا وَلَوْ قِيلَ: تَحْصُلُ السُّنَّةُ بِكُلِّ وَالْآخِرَةُ أُولَى لِأَنَّهُ فَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِنْقَاءُ بِالثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ زَادَ وَيُسَنُّ وَثَرَانٌ حَصَلَ بِشَفْعٍ وَإِنْ حَصَلَ بِهِنِ لَمْ يُؤَدَّ عَلَيْهِنِ كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا وَقَالَ الْمَاوَرَدِيُّ هِيَ أَدْنَى الْكَمَالِ وَأَكْمَلُ مِنْهَا خَمْسٌ فَسَبْعٌ وَالزِّيَادَةُ إِسْرَافٌ أ. هـ. وَلَا يَسْقُطُ الْفَرْضُ بِغَسَلَةٍ تَغَيَّرَ مَاؤُهَا بِالسِّدْرِ تَغَيَّرًا كَثِيرًا لِأَنَّهُ يَسْلُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةُ كَمَا مَرَّ سِوَاءَ الْمُخَالِطَةِ لَهُ وَهِيَ الْأُولَى وَالْمُزِيلَةُ لَهُ وَهِيَ الثَّانِيَةُ مِنْ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ وَيِمَّا قَرَّرْتُ بِهِ الْمَثَنُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَقَوْلِي مِنْ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ وَصَرَّحَ بِهِ خَبَرٌ أُمَّ عَطِيَّةٌ فَاقْتَصَارُ الْمَثَنِ وَالرُّوضَةُ كَالْأَصْحَابِ عَلَى الْأُولَى إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لِيَبَانَ أَقْلُ الْكَمَالِ وَاقْتِضَاءُ الْمَثَنِ اسْتِوَاءَ السِّدْرِ وَالْخِطْمِيِّ يُنَازَعُهُ قَوْلُ الْمَاوَرَدِيِّ السِّدْرُ أُولَى لِلنَّصِّ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ أَمْسَكَ

وَأَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ قَلِيلَ كَافُورٍ، وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ نَجَسٌ وَجَبَ إِزَالَتُهُ فَقَطًّا، وَقِيلَ مَعَ
الْغُسْلِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ، وَقِيلَ الْوُضُوءُ، وَيُغْسَلُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ، وَيُغْسَلُ
أَمَتُهُ وَزَوْجَتُهُ وَهِيَ زَوْجُهَا، وَيُلْفَانِ خِرْقَةً وَلَا مَسَّ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجَنَبِيٌّ أَوْ أَجَنَبِيَّةٌ يُنَمُّ

لِلبَدَنِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِسْتِوَاءِ فِي أَصْلِ الْفَضِيلَةِ قِيلَ وَإِفْهَامُ الرُّوضَةِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا غَرِيبٌ
وَاسْتَحَبَّ الْمُزَنِّيَ إِعَادَةَ الْوُضُوءِ مَعَ كُلِّ غَسَلَةٍ (وَأَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ) مِنَ الثَّلَاثِ الَّتِي بِالْمَاءِ
الصَّرْفِ فِي غَيْرِ الْمُحَرِّمِ، (قَلِيلَ كَافُورٍ) مُخَالِطٌ بِحَيْثُ لَا يُغَيِّرُهُ تَغْيِيرًا ضَارًّا، أَوْ كَثِيرًا مُجَاوِرًا لِمَا مَرَّ
أَنَّهُ نَوْعَانِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقْوِي الْبَدَنَ وَيُنْفِرُ الْهَوَامَّ وَالْأَخِيرَةُ أَكْثَرُ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ وَيُكَيِّنُ مَفَاصِلَهُ بَعْدَ الْغُسْلِ
كَأَنَّهُ ثُمَّ يُنَشِّفُهُ نَشِيفًا بَلِيغًا لِقَلَّ يَبْتَلَّ كَفَّهُ فَيُسْرِعَ تَغْيِيرَهُ. وَيَأْتِي بَعْدَ وَضُوئِهِ وَغُسْلِهِ بِذِكْرِ الْوُضُوءِ
بَعْدَهُ وَكَذَا عَلَى الْأَعْضَاءِ عَلَى مَا مَرَّ وَيُسَنُّ «اجْعَلْهُ مِنَ التَّوَابِينَ أَوْ اجْعَلْنِي وَإِيَّاهُ». (وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ) أَيِ
الْغُسْلِ أَيْ وَقَبْلَ الْإِدْرَاجِ فِي الْكَفَيْنِ (نَجَسٌ) وَلَوْ مِنَ الْفَرْجِ (وَجَبَ إِزَالَتُهُ) تَنْظِيفًا لَهُ مِنْهُ (فَقَطًّا) لِأَنَّ
الْفَرْصَ قَدْ سَقَطَ بِمَا وَجَدَ عَلَيْهِ لَا يَجِبُ بِخُرُوجِ مَنِيهِ الطَّاهِرِ شَيْءٌ (وقيل) يَجِبُ ذَلِكَ (مَعَ الْغُسْلِ) إِنْ
خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ الثُّبُلُ أَوِ الدُّبُرُ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الطَّهَرَ وَطَهَرَ الْمَيْتِ غَسْلُ كُلِّ بَدَنِهِ (وقيل) يَجِبُ مَعَ ذَلِكَ
(الْوُضُوءُ) كَالْحَيِّ أَمَّا مَا خَرَجَ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ أَوْ بَعْدَ الْإِدْرَاجِ فِي الْكَفَيْنِ فَلَا يَجِبُ غَيْرُ إِزَالَتِهِ مِنْ بَدَنِهِ
وَكَفِّهِ قَطْعًا. (و) الْأَصْلُ أَنَّهُ (يُغْسَلُ الرَّجُلُ) بِالنَّصْبِ وَخِلَافُهُ رَيْكَ لِقَوِيَّتِهِ نُكْتَةً تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى
خِلَافِ الْأَصْلِ وَهِيَ الْإِشْعَارُ بِأَهَمِّيَّةِ مَا الْكَلَامُ فِيهِ وَهُوَ الْمَيْتُ وَلَوْ أَمْرَدَ لِمَا يَأْتِي فِي الْخُثَى وَلِأَنَّهُ مِنْ
الْجَنْسِ (الرَّجُلُ، وَالْمَرْأَةُ) كَذَلِكَ (الْمَرْأَةُ) إِلْحَاقًا لِكُلِّ بَجْنِسِهِ (وَيُغْسَلُ أَمَتُهُ) وَلَوْ نَحْوَ أُمِّ وَلَدٍ وَمُكَاتَبَةٍ
وَذِمِّيَّةٍ كَالزَّوْجَةِ بَلْ أَوْلَى وَلَا رِفَاعَ الْكِتَابَةِ بِالمَوْتِ لَا مَرْوَجَةً وَمُعْتَدَّةً وَمُسْتَبْرَأَةً وَمُشْتَرَكَةً وَمُبْعُضَةً وَكَذَا
نَحْوُ وَثْنِيَّةٍ عَلَى الْأَوَجِّ لِحُرْمَةِ بَضْعِهَا عَلَيْهِ وَإِنْ جَازَ لَهُ نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ غَيْرِ الْمُبْعُضَةِ
كَمَا يَأْتِي فِي النِّكَاحِ وَلَيْسَ لَهَا وَلَوْ مُكَاتَبَةٌ وَأُمُّ وَلَدٍ أَنْ تُغْسَلَ سَيِّدَتُهَا لِانْتِقَالِهَا لِلزَّوْجَةِ أَوْ عِنْتُهَا بِخِلَافِ
الزَّوْجَةِ لِبَقَاءِ أَثَارِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ المَوْتِ (وَزَوْجَتُهُ) غَيْرُ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمُعْتَدَّةِ عَنْ شُبْهَةِ وَإِنْ نَظَرُهَا
لِتَعَلُّقِ الْحَقِّ فِيهَا بِأَجَنَبِيٍّ وَلَوْ ذِمِّيَّةً (وَهِيَ) أَيِ غَيْرُ مَنْ ذَكَرْنَا وَلَوْ ذِمِّيَّةً تُغْسَلُ (زَوْجَتُهَا) إِجْمَاعًا وَإِنْ
انْتَصَلَتْ بِزَوْجٍ بَانَ وَضَعَتْ عَقَبَ مَوْتِهِ وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُغْسَلُ مُسْلِمًا أَنَّ الذِّمِّيَّةَ إِنَّمَا تُغْسَلُ
زَوْجَتُهَا الذِّمِّيَّةَ (وَيُلْفَانِ) أَيِ السَّيِّدُ وَاحِدُ الزَّوْجَيْنِ (خِرْقَةً) نَدْبًا (وَلَا مَسَّ) مِنْ أَحَدِهِمَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْدَرَ
لِشَيْءٍ مِنْ بَدَنِ الْمَيْتِ حِفْظًا لِطَهَارَةِ الْغَاسِلِ إِذِ الْمَيْتُ لَا يَنْتَقِضُ طَهْرُهُ بِذَلِكَ فَإِنْ خَالَفَ صَحَّ الْغُسْلُ
لَا يُقَالُ هَذَا مُكَرَّرٌ مَعَ مَا مَرَّ مِنْ لَفِّ الْخِرْقَةِ الشَّامِلِ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِأَنَّ ذَاكَ فِي لَفٍّ وَاجِبٍ وَهُوَ
شَامِلٌ لِهَما كَمَا مَرَّ وَهَذَا فِي لَفٍّ مُنْدُوبٍ وَهُوَ خَاصٌّ بِهِمَا فَلَا تَكَرَّرَ نَعَمَ الَّذِي يُتَوَهَّمُ إِنَّمَا هُوَ تَكَرَّرُ
هَذَا مَعَ مَنْ عَبَّرَ بِأَنَّهُ يُسَنُّ لِكُلِّ غَاسِلٍ لَفَّ خِرْقَةٍ عَلَى يَدِهِ فِي سَائِرِ غَسْلِهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَكَرَّرَ أَيْضًا لِأَنَّ
هَذَا بِالنَّظَرِ لِكِرَاهَةِ اللَّمَسِ وَمَا هُنَا بِالنَّظَرِ لِانْتِقَاضِ الطَّهَرِ بِهِ.

(فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجَنَبِيٌّ) كَبِيرٌ وَاضِحٌ وَالْمَيْتُ امْرَأَةً (أَوْ أَجَنَبِيَّةً) كَذَلِكَ وَالْمَيْتُ رَجُلٌ (يُنَمُّ) الْمَيْتُ

في الأصَحِّ، وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة، وبها قراباتها، ويُقدَّم من على زوج في الأصَحِّ، وأولاهن ذات محرمية، ثم الأجنبية، ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم. قلت: إلا ابن العم ونحوه فكلاجنبي، والله أعلم، ويُقدَّم عليهم الزوج في الأصَحِّ،

(في الأصَحِّ) لِتَعَذُّرِ الْغُسْلِ شَرْعًا لِتَوَقُّفِهِ عَلَى النَّظَرِ وَالْمَسِّ الْمُحَرَّمَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي ثِيَابٍ سَابِغَةٍ وَيَحْضَرُ نَهْرٌ مِثْلًا وَأَمَكْنَ غَمْسُهُ بِهِ لَيَصِلَ الْمَاءُ لِكُلِّ بَدَنَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ وَلَا نَظَرٍ وَجَبَ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ وَغَيْرَهُ أَطَالُوا فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْمُقَابِلِ مَذْهَبًا وَدَلِيلًا، وَقَضِيَّةُ الْمُثْنِ كَكَلَامِهِمْ أَنَّهُ يُمَّمُ وَإِنْ كَانَ عَلَى بَدَنِهِ خَبَثٌ وَيُوجَّهُ بِتَعَذُّرِ إِزَالَتِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَمَحَلُّ تَوَقُّفِ صِحَّةِ التَّمَمِّ أَيْ وَالصَّلَاةُ الْآتِي فِي الْمَسَائِلِ الْمَثُورَةِ عَلَى إِزَالَةِ النَّجَسِ إِنْ أَمَكَّنَتْ كَمَا مَرَّ أَمَّا الصَّغِيرُ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ حَدًّا يُشْتَهَى وَالْخُنْثَى وَلَوْ كَبِيرًا لَمْ يَوْجَدْ لَهُ مُحَرَّمٌ فَيُغَسِّلُهُ الْفَرِيقَانِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِلضَّرُورَةِ مَعَ ضَعْفِ الشَّهْوَةِ بِالمَوْتِ وَيُغَسَّلُ مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ وَيَحْتَاطُ الْغَائِلُ نَدْبًا فِي النَّظَرِ وَالْمَسِّ. (وأولى الرجال به) أَيْ بِالرَّجُلِ فِي الْغُسْلِ (أولاهم بالصلاة) عَلَيْهِ وَسَيَاتِي لَكِنْ غَالِبًا فَلَا يَرُدُّ أَنَّ الْأَفْقَةَ بِبَابِ الْغُسْلِ أَوْلَى مِنَ الْأَقْرَبِ، وَالْأَسَنُّ وَالْفَقِيهَ وَلَوْ أَجْنَبِيًّا أَوْلَى مِنْ غَيْرِ فَقِيهٍ وَلَوْ قَرِيبًا عَكْسُ الصَّلَاةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهَا لِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا إِحْسَانُ الْغُسْلِ وَالْأَفْقَهُ وَالْفَقِيهَ أَوْلَى بِهِ وَثُمَّ الدُّعَاءُ وَنَحْوُ الْأَسَنِّ وَالْأَقْرَبِ أَرْقَى فِدْعَاؤُهُ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُقَدَّمُ رِجَالُ عَصَبَةِ النَّسَبِ فَالْوَلَاءُ فَالْوَالِي فَذُو الْأَرْحَامِ وَمَنْ قَدَّمَ عَلَى الْوَالِي حُمِلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَنْتَظِمِ بَيْنَ الْمَالِ فَالرِّجَالُ الْأَجَانِبُ فَالزَّوْجَةُ فَالنِّسَاءُ الْمُحَارِمُ (و) أَوْلَى النِّسَاءِ (بِهَا) أَيْ الْمَرْأَةُ (قَرَابَاتُهَا) الْمُحَارِمُ كَالْبَيْتِ وَغَيْرِهِنَّ كِبَتْ الْعَمُّ لَأْتِهِنَّ أَشْفَقُ قِيلَ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ الْقَرَابَاتُ مِنْ كَلَامِ الْعَوَامِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُجْمَعُ إِلَّا عِنْدَ اخْتِلَافِ النُّوعِ وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا هـ وَيُجَابُ أَخْذًا مِنْ عَلَيْهِ بِصِحَّةِ هَذَا الْجَمْعِ لِأَنَّ الْقَرَابَاتِ أَنْوَاعٌ مُحَرَّمٌ ذَاتُ رَجْمٍ كَالْأُمِّ وَمَحَرَّمٌ ذَاتُ عُصْبِيَّةٍ كَالْأُخْتِ وَغَيْرُ مُحَرَّمٍ كِبَتْ الْعَمُّ (وَيُقَدَّمُ عَلَى زَوْجٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْإِنَاثَ بِمِثْلِهِنَّ أَلْيَقُ (وَأولاهن ذات محرمية) مِنْ جِهَةِ الرِّجْمِ وَلَوْ حَائِضًا وَهِيَ مَنْ لَوْ قُرِضَتْ رَجُلًا حُرَّمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا بِالْقَرَابَةِ لَأْتِهِنَّ أَشْفَقُ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ مُحَرَّمَةٌ فَالَّتِي فِي مَحَلِّ الْعُصْبِيَّةِ كَالْعَمَّةِ مَعَ الْخَالَةِ أَوْلَى ثُمَّ ذَاتُ رَجْمٍ غَيْرُ مُحَرَّمٍ كِبَتْ الْعَمُّ وَتُقَدَّمُ الْقَرِيبَى فَالْقَرِيبَى فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ دَرَجَةٌ قُدِّمَ هُنَا بِمَا يُقَدَّمُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ اسْتَوَى فِي ذَلِكَ أَقْرَبَ وَلَا تَرْجِيحَ بزيادة إحداهنَّ بِمَحَرَّمِيَّةِ رِضَاعٍ إِذْ لَا مَدْخَلَ لَهُ هُنَا أَصْلًا قَالَه الْإِسْتَوِيُّ لَكِنْ خَالَفَهُ الْبُلْقِينِيُّ فَبَحَثَ التَّرْجِيحَ بِذَلِكَ حَتَّى فِي بَنَاتِ عَمٍّ بِعِدَةِ ذَاتِ رِضَاعٍ عَلَى بَنَاتِ عَمٍّ قَرِيبَةٍ لَيْسَتْ كَذَلِكَ وَبِمَحَرَّمِيَّةِ الْمُصَاهَرَةِ وَوَافَقَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى الْأَوَّلَى (ثُمَّ) ذَاتُ الْوَلَاءِ ثُمَّ مُحَرَّمُ الرِّضَاعِ ثُمَّ الْمُصَاهَرَةُ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ ثُمَّ (الْأَجْنَبِيَّةُ) لَأْتِهَا أَوْسَعُ نَظَرًا مِمَّنْ بَعْدَهَا (ثُمَّ) رِجَالُ الْقَرَابَةِ كترتيب صلاتهم) لَأْتِهِمْ أَشْفَقُ (قلت) إلا ابن العم ونحوه) وَهُوَ كُلُّ قَرِيبٍ غَيْرُ مُحَرَّمٍ (فكلاجنبي والله أعلم) أَيْ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْغُسْلِ إِذْ لَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ وَلَا الْخُلُوءُ (وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ) أَيْ رِجَالُ الْقَرَابَةِ (الزوج في الأصَحِّ) لِأَنَّهُ يَنْظَرُ مَا لَا يَنْظُرُونَهُ نَعَمْ تَقَدَّمُ الْأَجْنَبِيَّةُ عَلَيْهِ وَشَرَطُ الْمُقَدَّمِ فِي الْكُلِّ الْحُرِّيَّةُ

ولا يَقْرُبُ الْمُحْرَمِ طَبِيبًا، وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرُهُ وَظَفْرُهُ، وَتُطَيَّبُ الْمُعْتَدَّةُ فِي الْأَصْحَ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ أَخْذُ ظَفْرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ. قُلْتُ: الْأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَضْلٌ

يُكَفِّرُ بِمَا لَهُ لِبْسُهُ حَيًّا،

الكَامِلَةُ وَالْعَقْلُ وَأَنْ لَا يَكُونَ كَافِرًا فِي مُسْلِمٍ وَلَا قَاتِلًا وَلَا عَدُوًّا وَلَا فَاسِقًا وَلَا صَبِيًّا وَإِنْ مَيَّرَ عَلَى الْأَوْجِهَ.

(تنبيه): قَضِيَّةُ كِلَاهِمَا بِلِ صَرِيحُهُ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ فِي الرُّوَضَةِ وَنَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْجَوْنِيِّ وَغَيْرِهِ لِلأَقْرَبِ إِشَارُ الْأَبْعَدِ إِنْ اتَّحَدَ جِنْسُ الْمَيِّتِ وَالْمُقَوَّضِ إِلَيْهِ وَلَا فَلَ لَكُنْ أَطَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ فِي نَدْبِهِ وَأَنَّهُ الْمَذْهَبُ.

(وَلَا يَقْرُبُ الْمُحْرَمِ) إِذَا مَاتَ قَبْلَ فِعْلِ تَحْلِيلِ الْعُمَرَةِ أَوْ فِعْلِ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لِلْحَجِّ وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ كَمَا أَطْلَقُوهُ خِلَافًا لِمَنْ أَلْحَقَ دُخُولَهُ بِفِعْلِهِ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِحَالِهِ فِي الْحَيَاةِ وَدُخُولِ وَقْتِهِ لَا يُبَيِّحُ شَيْئًا مِنَ الْمُحْرَمَاتِ (طَبِيبًا) وَلَا يُخْلَطُ مَاءُ غَسَلِهِ بِكَافُورٍ وَنَحْوِهِ (وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرُهُ وَظَفْرُهُ) أَيِ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ إِذْ مَبْنَى التُّسْكِ عَلَى أَنَّ الْغَيْرَ لَا يَنْبُو فِي بَقِيَّتِهِ وَذَلِكَ إِبْقَاءٌ لِأَثَرِ الْإِحْرَامِ وَلِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِي مُحْرَمٍ مَاتَ «لَا تَمْسُوهُ طَبِيبًا وَلَا تُعْخَرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّنًا»^(١) وَصَرِيحُهُ حُرْمَةُ الْبَاسِ ذَكَرَ مُحِيطًا وَسَتَرَ وَجْهَ امْرَأَةٍ وَكَفَّيْهَا بِقَفَازٍ نَعَمْ لَوْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ إِلَّا بِحَلْفِهِ لِتَلْبِيدِ رَأْسِهِ وَجَبَ حَلْفُهُ عَلَى الْأَوْجِهَ وَكَذَا لَوْ تَعَذَّرَ غَسْلُ مَا تَحْتَ ظَفْرِهِ إِلَّا بِقَلَمِهِ وَلَا بِأَسٍ بِالتَّبْخِيرِ عِنْدَ غَسْلِهِ كَجُلُوسِ الْمُحْرَمِ عِنْدَ مُتَبَخَّرٍ وَلَا فِدْيَةٍ عَلَى حَالِقِهِ وَمُطَيِّبِهِ خِلَافًا لِلْبُلْقَيْنِيِّ. (وَتُطَيَّبُ الْمُعْتَدَّةُ) الْمُجْدَّةُ (فِي الْأَصْحَ) لِزَوَالِ الْمَعْنَى الْمُحْرَمِ لِلطَّبِيبِ عَلَيْهَا مِنَ التَّفَجُّعِ وَمِيلِهَا لِلزَّوْجِ أَوْ مِيلِهِمْ إِلَيْهَا بِالمَوْتِ وَمَنْ ثَمَّ جَازَ تَكْفِينُهَا فِي ثِيَابِ الزَّيْنَةِ (وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ أَخْذُ ظَفْرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ بَلْ يُسْتَحَبُّ لِمَا فِيهِ مِنَ النِّظَافَةِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ وَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ الَّتِي لَمْ يَشْهَدْ الشَّرْعُ بِاسْتِحْسَانِهَا وَزَعَمُ أَنَّهُ تَنْظِيفٌ يُعَارِضُ احْتِرَامَ أَجْزَاءِ الْمَيِّتِ وَمَنْ ثَمَّ حُرْمُ حَنْتِهِ وَإِنْ عَصَى بِتَأْخِيرِهِ أَوْ تَعَذَّرَ غَسْلُ مَا تَحْتَ قَلْفَتِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَعَلَيْهِ فَيُسَمُّ عَمَّا تَحْتَهَا.

فَصْلٌ فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ وَحَمْلِهِ وَتَوَابِعِهِمَا

(يُكَفِّرُ) الْمَيِّتُ بَعْدَ غَسْلِهِ (بِمَا لَهُ لِبْسُهُ حَيًّا) فَيَجُوزُ حَرِيرٌ وَمُزَعَفَرٌ لِلْمَرَأَةِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ مَعَ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٢٠٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١٢٠٦]، وغيرهما من حديث: ابن عباس رضي الله عنه.

وأقله ثوبٌ،

الكرامة لا لِرَجُلٍ وَخُشْيٍ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ حِلَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْحِلِّ مَا يَشْمَلُ الْوُجُوبَ إِذْ لَا خَفَاءَ فِيهِ حَيْثُ يُذْكَرُ وَلَقَتِيلُ الْمَعْرُكَةِ إِذَا لَبَسَهُ بِشَرْطِهِ وَكَانَ عَلَيْهِ حَالَةُ الْمَوْتِ لِكَيْتِهَ خَالَفَهُ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ وَبَحَثَ هُوَ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّكْفِينُ فِي مُتَنَجِّسٍ - بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ - وَجَدَّ غَيْرُهُ وَإِنْ حُلَّ لُبْسُهُ فِي الْحَيَاةِ وَيُقَدَّمُ عَلَى نَحْوِ حَرِيرٍ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا وَلِيُنْظَرَ فِي هَذَا مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْمَسَائِلِ الْمُنْثَوْرَةِ أَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ طَهْرُ كَفْتَيْهِ وَمَعَ مَا مَرَّ أَنْفًا وَمَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مُحَلَّهُ إِنْ أَمَكَّنَ تَطْهِيرَهُ وَحَيْثُ يُذْكَرُ فَإِنْ أَمَكَّنَ تَطْهِيرَ هَذَا تَعَيَّنَ وَالْأَسْوَمِيحُ بِهِ وَتَكْفَنُ مُجَدَّةً فِي ثَوْبٍ زَيْنَةٍ وَإِنْ حُرِّمَ لُبْسُهَا لَهُ فِي الْحَيَاةِ كَمَا مَرَّ وَيَحْرُمُ فِي جِلْدٍ وَجَدَّ غَيْرَهُ لِأَنَّهُ مُزِرٌ بِهِ وَكَذَا الطَّيْنُ وَالْبَحْشِيشُ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ ثَوْبٌ وَجَبَ جِلْدٌ ثُمَّ حَشِيشٌ ثُمَّ طَيْنٌ فِيمَا يَظْهَرُ.

(فرغ) أفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الجنابة بحرير وكل ما المقصود به الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر بئتيها بحرير وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع مع أن القياس هو الأول.

(وأقله ثوب) يستر العورة المختلف بالذكورة والأنوثة دون الرق والحرية بناء على الأصح الذي صرح به الرافعي أن الرق يزول بالموت وإن بقيت آثاره من تغسيله لأَمْتِهِ، وقول الزركشي لو زال ملكه لم يغسلها يرده أنه يغسل زوجته مع زوال عصمتها عنه، ثم الاكتفاء بسائر العورة هو ما صححه المصنف في جميع كتبه إلا الإيضاح ونقله عن الأكثرين كالحي ولائه حق لله تعالى وقال آخرون: يجب ستر جميع البدن إلا رأس المحرم ووجه المحرمة لحق الله تعالى كما يأتي عن المجموع ويصرح به قول المهدب إن سائر العورة فقط لا يسمى كفتا أي والواجب التكفين فوجب الكل للخروج عن هذا الواجب الذي هو لحق الله تعالى وأطال جمع متأخرون في الانتصار له وعلى الأول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردي وغيره لو قال الغرماء يكفن بسائرها والورثة بسابغ كفن في السابغ اتفاقا أن الزائد على سائرها من السابغ حق مؤكّد للميت لم يسقطه فقدّم به على الغرماء كالورثة فيأثمون بمنعه وإن لم يكن واجبا في التكفين وهذا مستثنى لما تقرّر من تأكيد أمره لقوة الخلاف في وجوبه وإلا فقد جزم الماوردي بأن للغرماء منع ما يصرف في المستحب وعلى ما تقرّر من تأكيده وتقديمه به يحمل قول بعض من اعتمد الأول أنه واجب لحق الميت أي لا للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علم به وإلا لم يبق خلاف في أن الواجب سائرها أو السابغ فعلم أنه بالسائر يسقط حرّج التكفين الواجب عن الأمة ويبقى حرّج منه حق الميت على الورثة أو الغرماء، ومن كونه حقه يحمل تصريح آخرين بأنه يسقط بإيصائه بإسقاطه كما يأتي وقول الشافعي رحمه الله إذا غطي من الميت عورته فقط سقط الفرض لكانه أحل بحقه صريح فيما قرّره أنه واجب للميت كما أفاده قوله لكانه أحل بحقه لا للخروج من عهدة التكفين كما أفاده قوله سقط

ولا تُنفذ وصيته بإسقاطه، والأفضل للرجل ثلاثة، ويجوز أربع وخامس ولها خمسة، ...

الفرض وفي المجموع عن المتولي القطع بالاكتفاء بسائر العورة ثم القطع بأن الزائد لا يسقط بإسقاطه لأنه واجب لحق الله وفيه تناقض إلا أن يكون قوله لحق الله ليس من كلام المتولي فإنه لا تناقض فيه وبما تقرر عليم أن قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الزائد أنه لحق الميت بالنسبة للغرماء أخذاً من الاتفاق المذكور لا لحق الله تعالى وإلا فهو تناقض يرد بأن الحق أنه تناقض وأن ذلك الحمل لا يصح لأن الخلاف في وجوب سائرهما أو الكل إنما هو بالنظر لحق الله كما تقرر في توجيهيهما. ويأتي عن المجموع التصريح به في أن الوصية بإسقاط الزائد لا تنفذ لأنه واجب لحق الله تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق المذكور لأن الوجوب فيه لحق الآدمي فهو مبني على أن الواجب سائرهما لحق الله والزائد لحق الآدمي وتعلم منه بالأولى تقدمه بالزائد عليهم على وجوب الزائد لحق الله فصح الاتفاق ولا بد من سائر البشارة هنا كالصلاة (ولا تُنفذ) بتشديد الفاء والبناء للمفعول ويجوز عكسه (وصيته بإسقاطه) أي سائر العورة لما تقرر أنه حق لله تعالى بخلافها بما زاد عليه خلافاً لما في المجموع عن جمع فإنه إنما يأتي على الضعيف أن الواجب سائر جميع البدن لحق الله تعالى فقوله لحق الله صريح في البناء على هذا الضعيف لما تقرر عنه في التفريع على الأول الذي صححه أن الزائد حقه يتقدم به على الورثة كما صرح به نقله الاتفاق السابق وما مر عن الشافعي فإن قلت ظاهر كلام بعضهم أن وصيته لا تُنفذ بإسقاطه وإن قلنا: إنه حقه لأن إسقاطه له مكروه والوصية به لا تُنفذ قلت كون وصيته بإسقاطه مكروهاً ممنوع كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة أو الغرماء ما لا يخفى وبه يندفع ما يقال هو مزر به فكيف جاز له إسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لا يثق بالحال (والأفضل للرجل) أي الذكر (ثلاثة) يعلم كل منها البدن غير رأس محرم ووجه محرمه اتباعاً لما فعل به ﷺ (ويجوز) بلا كراهة لكونه خلاف المستحب (رابع وخامس) برضا الورثة المطلقين التصرف وكذا أكثر لكن مع الكراهة كما أطلقوه قال في المجموع ولا يبعد تحريمه لأنه إضاعة مال إلا أنه لم يقل به أحداً ه وقال الأذرع جزم ابن يونس بالتحريم وهو قضية أو صريح كلام كثيرين فهو الأصح (و) الأفضل (لها) أي المرأة ومثلها الخنثى (خمس) لطلب زيادة الشر فيها وتكره الزيادة عليها هذا كله حيث لا دين، وكف من ماله وإلا وجب الاقتصاد على ثوب سائر لكل البدن إن طلبه غريم مستغرق أو كف من تلزمه نفقته ولم يتبرع بالزائد أو من بيت المال أو وقف الأكفان أو من مال المومنين لفقيد ما ذكر ولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها أو أكثر أو اتفقوا على ثوب واحد أو كان فيهم محجور عليه فالثلاثة ولهم الزيادة عليها إلا إن كان فيهم محجور عليه أو الورثة والغرماء المستغرقون في سائر العورة والبدن فسائر البدن لما مر أنه حقه يتقدم به عليهم لتأكيد أمره بقوة الخلاف في وجوبه وإن أسقطه وبهذا فارق إجابتهم في منع سائر المستحبات وإذا قلنا بإجبار الغرماء والورثة على السابغ كما تقرر فليس مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء بل للورثة فإذا اتفقوا على ثوب أجبرهم الحاكم على الثلاثة لتظهير ما تقرر وأنها حقه بالنسبة

وَمَنْ كُفِّنَ مِنْهُمَا بِثَلَاثَةِ لَفَائِفٍ، وَإِنْ كُفِّنَ فِي خَمْسَةِ زَيْدٍ قَمِيصٌ، وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ،
وَإِنْ كُفِّنَتْ فِي خَمْسَةِ: فِإَزَارٍ، وَخِمَارٍ، وَقَمِيصٍ، وَلِفَافَتَانِ، وَفِي قَوْلٍ ثَلَاثَ لَفَائِفٍ وَإِزَارٍ
وَخِمَارٍ، وَيُسْنُ الْأَبْيَضُ، وَمَحَلُّهُ

لهم فقدم عليهم ما لم يسقطها لا لكونها واجبة من حيث التكفين وفارق الغرماء الورثة هنا بأن حقه في الثلاث أضعف منه في السابغ فلم يمنع الغرماء تقديماً لبراءة ذمته، ومنع الورثة لأنه لا معارض لحقه وقول المجموع: القول بوجوب الثلاث شاذ محمله القول بوجوبها من حيث واجب التكفين وليس كلامنا فيه وإنما هو في وجوبها من حيث إنها حقه ولم يسقطه ولا معارض له ومن ثم قال السبكي والأذري يجبرهم الحاكم على الثلاث وإن كان فيهم محجور. قال الأذري أو غائب وقول الأذري الإجماع إنما يتأتى على الوجه الشاذ أن الثلاث واجبة علم رده مما تقرّر في تقرير ذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي أجابه بما ذكرته أنها واجبة لحق الميت لأنها لجماله كما يترك للمفلس دس ثوب يليق به قال فالشاذ إنما هو لإيجابها لحق الله تعالى فلا تسقط وإن أوصى بإسقاطها اهـ.

(فرع): قال وارث: أكفنه من مالي وقال آخر من التركة، أجب: دفعا ليمتد الأول عنه وبحت الأذري أن الحاكم يعتبر الأصل فيجب المتبرع لاستغراق دين أو خبت التركة أو قلبتها مع كثرة أطفاله وهو وجبة مذكراً لا نقلاً. أو قال وارث: أكفنه من المسبلة، وآخر: من مالي أجب الأول على ما بحثه الزركشي والوجه ما نقله الأذري عن السرخسي أنه يجاب الثاني دفعا للعار عنه ومثله قول واحد: من مالي، وآخر: من بيت المال أو قال وارث: أدفنه في ملكه، وآخر: في مسبلة أجب الثاني لأنه لا عار هنا بوجه.

(ومن كفن منهما) أي الذكر وغيره (بثلاثة فهي لفائف) متساوية في عمومها لجميع البدن ثم في عرضها وطولها أي الأفضل فيها ذلك فلا ينافي ما يأتي أن الأولى أوسع لأن المراد إن اتفق فيها ذلك كما يأتي ليس فيها قميص ولا عمامة للرجل ولا إزار وخمار للمرأة أتباعاً لما فعل به ﷺ (وإن كفن في خمسة زيد قميص وعمامة) لغير محرم (تحتهن) أي اللفائف كما فعله ابن عمر رضي الله عنهما بولده له (وإن كفن في خمسة إزار) على ما بين سرتيها وركبتيها أولاً (وخمار) على رأسها ثالثاً (وقميص) على بدنها ثانياً (ولفافتان) متساويتان أتباعاً (لفعله) ﷺ بيته أم كلثوم (وفي قول ثلاث لفائف) الثالثة عوض عن القميص إذ لم يكن في كفنه ﷺ (إزار وخمار ويسن) القطن لأنه ﷺ كفن فيه (والأبيض) لذلك وللخبر الصحيح «لبسوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم»^(١). (ومحلّه) الأصلي الذي يجب منه

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٤٧/١]، وأبو داود في (سننه) [٣٨٧٨/رقم]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٩٩٤]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رضي الله عنهما. قلت: صحيح. وانظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للألباني [رقم/٢٠٢٦].

أَصْلُ التَّرِكَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ، مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ: وَكَذَا الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ،

كسائر مؤن التجهيز. (أصل التركة) التي لم يتعلّق بعينها حقّ كما يأتي أوّل الفرائض لا ثلثها فقط ولا أصلها في مَرْوَجَةٍ بموسرٍ لما سيذكره ويُقدّم من طلب التجهيز منها على من طلبه من ماله كما مرّ ويُراعى فيها حاله سعةً وضيقاً وإن كان مُقْتَرّاً على نفسه في حياته ولو كان عليه دينٌ على ما شمله إطلاقهم ويُفَرَّقُ بينه وبين نظيره في المُفْلِسِ بأنّ ذاك يُناسِبُهُ إلحاق العار به الذي رضيهِ لِتَفْسِيهِ لَعَلَّهُ يَنْزَجِرُ عَنْ مِثْلِ فِعْلِهِ بخلاف الميّت. وتجهيز المُبْعَضِ في ملكه وعلى سيّده بنسبة الرقّ والحرّية إن لم يكن مُهايأةً وإلا فعلى ذي النوبة (فإن لم تكن) تركةً ولا ما ألحق بها وهو الزوج كما أفاده سياقه أو كانت واستغرقتها دينٌ أو بقي ما لا يكفي (ف) مؤنة التجهيز كلّها أو ما بقي منها (على من عليه نفقته من قريب وسَيِّدٍ) ولو لأُمٍّ ولَدٍ ومكاتب كحال الحياة نعم يجب تجهيز ولَدٍ كبير فقير ولا يردُّ لانه الآن عاجزٌ والعاجزُ تجب مؤنته فإن لم يكن له مُنْفِقٌ وجب في وقف الأكفان ثم في بيت المال فإن لم يكن أو ظلم مُتَوَلِّيه بمنّعه فعلى أغنياء المسلمين (وكذا الزوج) عطفٌ على جُمْلَةٍ (محله أصل التركة) أي هو كمحله فيلزمه مؤن تجهيز زوجتيه وخادميها غير المملوكة له وغير المُكْتَرَاة على الأوجه إذ ليس لها إلا الأجرة بخلاف من صَحِبَتْها بنفقتهما وباتن حاملٍ منه ورجعيةً مُطلقاً وإن أيسرت وكان لها تركة كما أفهمه عطفه المذكور، ودعوى عطفه على أصل وحده يلزمها ركة المعنى وإلغاء قوله كذا المُخْبَرُ به عن الزوج إلا بتكليف كما لا يخفى أو أراد قائل ذلك العطف بالنسبة للمعنى المقصود لا الصّناعة إذ أصل هو المُخْبَرُ عنه في الحقيقة بأنّه المحلّ فالزوج كذلك فإن قلت بل الصّناعة صحيحة وكذا حال أي ومحله الزوج حال كونه كالأصل فيما تقرر أنّه إذا فُقدَ يكون على نحو القريب وهذا اعتيائزٌ صحيحٌ حاملٌ على العطف المذكور قلت يلزمه فساد إجراء الخلاف في كونه على من ذُكِرَ عند وجود الزوج وليس كذلك وعلى كُلِّ اندفع رَغَمَ إيهام المثنى اشتراط فقرها ثم رأيت ابن السبكي أجاب بذلك وغيره نازعه فيه بما لا يُجدي، وبَحَثَ جمعٌ أنّه يكفي ملبوسٌ فيه قوّة. وقال بعضهم: لا بُدَّ من الجديد كما في الحياة والذي يُتَجَهَّ إجزاء قوَيّ يُقَارِبُ الجديد بل إطلاقهم أولوية المغسول على الجديد يُؤَيِّدُ الأوّل وهل يجري ذلك في الكفن من حيث هو أو يُفَرَّقُ بأنّ ما للزوجة معاوضة فوجب أن يكون كما في الحياة وهي فيها إنّما يجب لها الجديد بخلاف كسوة القريب لا يجب فيها جديد كما هو ظاهرٌ للتّظنر في ذلك مجالٌ والأوجه الأوّل كما يصرّح به قولهم إنّ من لزمه تكفين غيره لا يلزمه إلا ثوبٌ واحدٌ وإنّما إمتناع لا تملك وإنّما لا تصير ديناً على العسر وإن العبرة بحال الزوج دونها بخلاف الحياة في الكلّ بل نُقِلَ عن أكثر الأصحاب وانتصر له جمعٌ أنّ كفنها لا يلزم الزوج مُطلقاً وحيثيّ فلا فرق بينها وبين غيرها فيما ذُكِرَ وخرَجَ بالزوج ابنته فلا يلزمه تجهيز زوجة أبيه وإن لزمه نفقتها في الحياة (في الأصح) كالحياة ومن ثمّ لم يلزمه تجهيز نحو ناشئة وصغيرة نعم إن أعسر جهّزت من أصل تركتها لا من خصوص نصيبه منها كما اقتضاه كلامهم وقال بعضهم: بل من

وَيُبَسِّطُ أَحْسَنُ اللَّفَائِفِ، وَأَوْسَعُهَا، وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا وَكَذَا الثَّالِثَةُ، وَيُذَرُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ، وَيُوضَعُ المِثُّ فَوْقَهَا مُسْتَلْقِيًا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ، وَيُسَدُّ أَلْيَاهُ، وَيُجْعَلُ عَلَى مَنَافِذِ بَدَنِهِ قُطْنٌ، وَيُلَفُّ عَلَيْهِ اللَّفَائِفُ

نصيبه منها إِنْ وَرِثَ لَأَنَّهُ صَارَ مُوسِرًا بِهِ وَإِلَّا فَمَنْ أَصْلَ تَرْكِهَا مُقَدِّمًا عَلَى الدِّينِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ مِنْ حَيْثُ أَلْمَعْنَى وَإِذَا كُفِّنَتْ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا لَمْ يَبْقَ دَيْنًا عَلَيْهِ لِلْسَّقُوطِ عَنْهُ بِإِعْسَارِهِ مَعَ أَنَّهُ إِمْتَاعٌ بِهِ فَارَقَ الْكَفَّارَةَ وَيُظْهَرُ ضَبْطُ الْمُعْسِرِ بِمَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ فَاضِلٌ عَمَّا يَتْرُكُ لِلْمُفْلِسِ وَيَحْتَمِلُ بِمَنْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا نَفَقَةُ الْمُعْسِرِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَرَكَّةٌ وَهُوَ مُعْسِرٌ أَوْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ حَيْثُ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا فَالْوَقْفُ فَبَيَّتَ الْمَالِ فَالْأَغْنِيَاءُ وَلَوْ غَابَ أَوْ امْتَنَعَ وَهُوَ مُوسِرٌ وَكُفِّنَتْ مِنْ مَالِهَا أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ حَاكِمٍ يَرَاهُ رَجَعَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَعَلَى شِقِّهِ الثَّانِي يُحْمَلُ قَوْلُ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ إِنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ لَأَنَّهُ إِمْتَاعٌ إِذِ التَّمْلِيكُ بَعْدَ الْمَوْتِ مُتَعَدِّرٌ وَتَمْلِيكُ الْوَرِثَةِ لَا يَجِبُ فَتَعَيَّنَ الْإِمْتَاعُ أَيُّ وَمَا هُوَ إِمْتَاعٌ لَا يَسْتَقِرُّ فِي الذِّمَّةِ، وَقِيَاسُ نَظَائِرِهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ حَاكِمٌ كَفَى الْمُجَهِّزُ الْإِشْهَادَ عَلَى أَنَّهُ جَهَّزَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لِيَرْجَعَ بِهِ وَلَوْ أَوْصَتْ بِأَنْ تُكْفَنَ مِنْ مَالِهَا وَهُوَ مُوسِرٌ كَانَتْ وَصِيَّةً يُورِثُ لَأَنَّهُمَا أَسْقَطَتِ الْوَاجِبَ عَنْهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ إِيصَاؤُهُ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ مِنَ الثُّلُثِ كَذَلِكَ لَأَنَّهُ لَمْ يَوْفُرْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ بِخُصُوصِهِ شَيْئًا حَتَّى يَحْتَاجَ لِإِجَازَةِ الْبَاقِينَ . (وَيُبَسِّطُ) أَوَّلًا نَدْبًا هُنَا وَفِي كُلِّ مَا بَعْدَهُ (أَحْسَنُ اللَّفَائِفِ وَأَوْسَعُهَا) إِنْ تَفَاوَتْ حُسْنًا وَسَعَةً وَيُظْهَرُ فِيمَا إِذَا تَعَارَضَ الْحُسْنُ وَالسَّعَةُ تَقْدِيمُ السَّعَةِ فَإِنْ اتَّفَقَتْ سَعَةٌ وَتَفَاوَتْ حُسْنًا قُدِّمَ أَحْسَنُهَا (وَالثَّانِيَةُ) وَهِيَ الَّتِي تَلِي الْأُولَى حُسْنًا وَسَعَةً (فَوْقَهَا وَكَذَا الثَّالِثَةُ) فَوْقَ الثَّانِيَةِ كَمَا يَجْعَلُ الْحَيُّ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ الْأَعْلَى وَمَا يَلِيهِ (وَيُذَرُّ) بِالْمُعْجَمَةِ (عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ) مِنْهُنَّ بَلْ وَمَا زَادَ قَبْلَ وَضْعِ الْأُخْرَى فَوْقَهَا (حَنُوطٌ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ لَأَنَّهُ يَدْفَعُ سُرْعَةَ بِلَاهُنَّ وَيُسْتَحَبُّ تَبْخِيرُهُنَّ أَوَّلًا بِالْعُودِ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ ثَلَاثًا لِمَا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهَا وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْمِسْكِ وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ بَلْ هُوَ أَوْلَى لَأَنَّهُ أَطْيَبُ الطَّيِّبِ وَقَدْ أَوْصَى عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ كَمَا جَاءَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ أَنَّ يُحْتَطَّ بِمِسْكِ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ فَضْلِهِ حَنُوطٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . (وَيُوضَعُ المِثُّ فَوْقَهَا) بِرَفْقٍ (مُسْتَلْقِيًا) عَلَى ظَهْرِهِ (وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ) وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الطَّيِّبِ يَخْتَصُّ بِالمِثِّ يَشْتَمِلُ عَلَى نَحْوِ صَنْدَلٍ وَذَرِيرَةٍ وَكَافُورٍ فَعَطْفُهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَكَافُورٌ) لِإِفَادَةِ نَدْبٍ وَضَعِهِ صَرَفًا أَيْضًا وَلِلْاهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ لِئَلَّا يُغْفَلَ عَنْهُ مَعَ أَنَّهُ يُقَوِّيه وَيُصَلِّبُهُ وَيُذْهِبُ عَنْهُ الْهَوَامَّ وَالرِّيحَ الْكَرِيهَ وَمَنْ تَمَّ نُدْبُ تَعْمِيمِ الْبَدَنِ بِهِ (وَتُسَدُّ أَلْيَاهُ بِخَرْقَةٍ) كَالْحُقَاطِظِ بَعْدَ دَسِّ قُطْنٍ بَيْنَهُمَا عَلَيْهِ حَنُوطٌ حَتَّى يَتَّصِلَ بِالْحَلَقَةِ، وَيُبَالِغُ فِي شِدَّةِ حَتَّى يَمْنَعَ الْخَارِجَ، وَيُكْرَهُ دَسُّهُ إِلَى دَاخِلِ الْحَلَقَةِ بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ ظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِ الدَّارِمِيِّ تَحْرِيمُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ انْتِهَاكِ حُرْمَتِهِ أَهْ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لِعُدْرِ فَلَا انْتِهَاكَ (وَيُجْعَلُ عَلَى كُلِّ) مُنْفَذٍ مِنْ (مَنَافِذِ بَدَنِهِ) الْأَصْلِيَّةِ كَعَيْنٍ وَأُذُنٍ وَقَمٍّ وَمَنْخَرٍ وَالطَّارِئَةِ بِنَحْوِ جُرحٍ وَعَلَى كُلِّ مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِهِ السَّبْعَةِ السَّابِقَةِ وَالْأَنْفِ (قُطْنٌ) حَلِيجٌ عَلَيْهِ حَنُوطٌ دَفْعًا لِلْهَوَامِّ وَإِكْرَامًا لِلْمَسَاجِدِ (وَتُلَفُّ عَلَيْهِ اللَّفَائِفُ) بِأَنْ يُثْنَى كُلُّ مِنْهَا مِنْ طَرَفٍ شِقُّهُ الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ ثُمَّ مِنْ طَرَفٍ شِقُّهُ

وَتُسَدُّ، فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ نُزِعَ الشُّدَادُ، وَلَا يُلْبَسُ الْمُحْرِمُ الذَّكْرُ مَخِيطًا وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ الْمُحْرِمَةِ.

وَحَمْلُ الْجِنَازَةِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِهِ وَرَأْسَهُ بَيْنَهُمَا، وَيَحْمِلُ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رِجْلَانِ، وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ رِجْلَانِ وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ، وَالْمَشْيُ

الْأَيْمَنِ عَلَى الْإِسْرِ كَمَا يَفْعَلُ الْحَيُّ بِالْقَبَاءِ وَيُجْعَلُ الْفَاضِلُ عِنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ (وَتُسَدُّ) فِي غَيْرِ الْمُحْرِمِ بَشَادًا وَيُعَرَّضُ بَعْرَضِ ثَدْيِي الْمَرْأَةِ وَصَدْرُهَا لِئَلَّا يَنْتَشِرَ عِنْدَ الْحَرَكَةِ وَالْحَمَلِ (إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ نُزِعَ الشُّدَادُ) لِزَوَالِ مُقْتَضِيهِ وَلِكِرَاهَةِ بَقَاءِ شَيْءٍ مَعْقُودٍ مَعَهُ فِيهِ. (وَلَا يُلْبَسُ الْمُحْرِمُ) قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ (الذَّكْرُ مُحِيطًا) قَالَ الْجُرْجَانِيُّ: وَلَا تُسَدُّ عَلَيْهِ أَكْفَانُهُ (وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ الْمُحْرِمَةِ) وَلَا كَفَاها بِقَفَازَيْنِ لِمَا مَرَّ مَعَ امْتِنَاعِ أَنْ يَقْرَبَ طَيِّبًا وَأَنْ يُؤْخَذَ شَيْءٌ مِنْ نَحْوِ شَعْرِهِ قُبَيْلَ الْفَصْلِ، وَالْخُشْيُ يُكْشَفُ وَجْهُهُ أَوْ رَأْسُهُ لِمَا يَأْتِي فِي إِحْرَامِهِ.

(فَرَعَ) يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَدَّ لِنَفْسِهِ كَفَنًا إِلَّا إِنْ سَلِمَ عَنِ الشُّبْهَةِ أَوْ هِيَ فِيهِ أَخْفَ وَمَعَ هَذَا لَا يُحْتَاجُ أَنْ يُقَالَ أَوْ كَانَ مِنْ أَثَرٍ مِنْ يَتَبَرَّكُ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِكَوْنِهِ مِنْ آثَارِهِ إِلَّا إِنْ خِفَتْ شُبْهَتُهُ فَيَدْخُلُ فِي الْأَوَّلِ ثُمَّ إِذَا عَيَّنَّ تَعَيَّنَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَقْضَى دَيْنِي مِنْ هَذِهِ الْعَيْنِ وَتَرَجَّيْتُ الزَّرْكَشِيَّ جَوَازَ إِبْدَالِهِ كَثِيَابِ الشَّهِيدِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ وَلَوْ سُرِقَ كَفَنُهُ وَلَوْ بَعْدَ دَفْنِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ بِلَاةً مَعَ بَقَاءِ الْمَيِّتِ كَسَرَقَتِهِ فِيمَا يَأْتِي وَظَاهِرٌ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي مِنْ عَدَمِ النَّبَشِ لِلْكَفَنِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ يَسْتُرُهُ فِي التُّرَابِ فَلَا تُنْتَهَكُ حُرْمَتُهُ، إِنْ الصُّورَةُ هُنَا أَنَّ السَّارِقَ أَخَذَ الْكَفَنَ وَلَمْ يَطْمِ التُّرَابَ عَلَيْهِ أَوْ طَمَّهُ فَنُشِيَ لِعَرَضٍ آخَرَ فَرُئِيَ بِلَا كَفَنِ فَإِنْ لَمْ تُقَسِّمِ التَّرِكَةَ جُدَّدَ وَجُوبًا وَكَذَا إِنْ قُسِمَتْ عِنْدَ الْمَوْتِ وَقَالَ الْمَوْرِدِيُّ نَدْبًا وَالمُتَجَّهَ الْأَوَّلُ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمُكْفَنُ الْمُتَّفَقُ أَوْ بَيَّتَ الْمَالِ وَلَوْ أَكَلَ الْمَيِّتَ سَبْعَ مَثَلًا فَهُوَ لِلْوَرَثَةِ إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَجْبَيٍّ لَمْ يَنْوِ بِهِ رِفْقَهُمْ بِأَدَاءِ الْوَاجِبِ عَنْهُمْ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ عَارِيَّةٌ لَزِمَتْ.

(وَحَمْلُ الْجِنَازَةِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ) لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ ﷺ لَهُ وَرَدَ عَنْهُ ﷺ هَذَا إِنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ وَإِلَّا فَالْأَفْضَلُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُحْمَلَ تَارَةً وَتَارَةً كَذَا (وَهُوَ) أَيِ الْحَمَلِ بَيْنَهُمَا (أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ) وَهُمَا الْعَمُودَانِ (عَلَى عَاتِقَيْهِ وَرَأْسِهِ بَيْنَهُمَا وَيَحْمِلُ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رِجْلَانِ) أَحَدُهُمَا مِنَ الْجَانِبِ الْإَيْمَنِ وَالْآخَرُ مِنَ الْجَانِبِ الْإِسْرِيِّ لَا وَاحِدًا لِأَنَّهُ لَوْ تَوَسَّطَهُمَا لَمْ يَنْظُرِ الطَّرِيقَ وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ خَرَجَ عَنِ الْحَمَلِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ وَأَدَّى إِلَى تَنْكِيسِ رَأْسِ الْمَيِّتِ (وَالْتَّرْبِيعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ رِجْلَانِ وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ) وَلَا دَنَاءَةَ فِي حَمْلِهَا بَلْ هُوَ مَكْرُمَةٌ وَبِرٌّ وَمَنْ ثُمَّ فَعَلَهُ ﷺ ثُمَّ الصَّحَابَةُ فَمَنْ بَعْدَهُمْ ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَشْيِيعُ الْجِنَازَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ مَا لَمْ يُخْشَ مِنْهُ فَتَنَةٌ وَإِلَّا حَرْمٌ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ وَضَائِطُهُ أَنْ لَا يَبْعُدَ عَنْهَا بُعْدًا يَقْطَعُ عُرْفًا نَسَبَتَهُ إِلَيْهَا (وَالْمَشْيُ) أَفْضَلُ مِنَ الرُّكُوبِ لِلاتِّبَاعِ بَلْ يُكْرَهُ بَغَيْرِ عُدْرٍ كَضَعْفٍ وَهَلْ مُجَرَّدُ الْمُنْصِبِ هُنَا عُدْرٌ قِيَاسًا عَلَى مَا

أَمَامَهَا بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ، وَيُسْرَعُ بِهَا إِنْ لَمْ يُخَفَّ تَغْيِيرُهُ.
فَضْلُ لِمَا لَهَا مِنْ أَرْكَانِ

يَأْتِي فِي رَدِّ الْمَبِيعِ وَغَيْرِهِ أَوْ يُفَرَّقُ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْفَرْقُ أَوْجَهُ فَإِنْ قُلْتَ يُعَكَّرُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ أَنْ فَقَدْ بَعْضُ لِبَاسِهِ اللَّائِقِ عُذْرٌ فِي الْجُمُعَةِ قُلْتَ: يُفَرَّقُ بَأَنَ أَهْلِ الْعُرْفِ الْعَامِّ يَعُدُّونَ الْمَشْيَ هُنَا حَتَّى مِنْ ذَوِي الْمَنَاصِبِ تَوَاضَعًا وَامْتِثَالًا لِلسَّنَةِ فَلَا تَنْخَرِمُ بِهِ مَرُوءَتُهُمْ بَلْ تَزِيدُ وَلَا كَذَلِكَ فِي حُضُورِهِمْ عِنْدَ النَّاسِ بِغَيْرِ لِبَاسِهِمُ اللَّائِقِ بِهِمْ، وَكَوْنُ الْمُشَيِّعِ (أَمَامَهَا) أَفْضَلُ لِلتَّبَاعِ وَلَا تَهْمُ شُفَعَاءُ سِوَا الرَّائِبِ وَالْمَاشِي، وَنَقْلُ الْأَتْفَاقِ عَلَى أَنَّ الرَّائِبَ يَكُونُ خَلْفَهَا مَرْدُودٌ بَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: غَلَطَ لَكِنْ انْتَصَرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِصَحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ وَبَأَنَّ فِي تَقْدِيمِهِ إِذَاءًا لِلْمُشَاةِ وَكَوْنُهُ (بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ) لِلتَّبَاعِ وَسَنَدُ الثَّلَاثَةِ صَحِيحٌ وَضَائِطُهُ أَنْ يَكُونَ بَحِيثٌ لَوْ التَّفَتَّ رَأَاهَا أَيُّ رُؤْيَا كَامِلَةً (وَيُسْرَعُ بِهَا) نَدْبًا لِصَحَّةِ الْأَمْرِ بِهِ بِأَنَّ يَكُونُ فَوْقَ الْمَشْيِ الْمُعْتَادِ وَدُونَ الْخَبَبِ (إِنْ لَمْ يَخَفْ تَغْيِيرَهُ) بِالْإِسْرَاعِ وَإِلَّا تَأْتَى بِهِ وَلَوْ خَافَ التَّغْيِيرَ إِنْ لَمْ يَخُفَّ خَبًّا.

فصل في الصلاة عليه

قِيلَ: هِيَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَفِيهِ مَا بَيَّنَّتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَمِنْ جُمْلَتِهِ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ طُرُقٍ تُفِيدُ حُسْنَهُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كَانَ آدَمُ رَجُلًا أَشْعَرَ طَوَالًا كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَحُوقٌ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ نَزَلَتْ الْمَلَائِكَةُ بِخَنُوطِهِ وَكَفَّنِيهِ مِنَ الْجَنَّةِ فَلَمَّا مَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَسَلُوهُ بِالْمَاءِ وَالسُّدْرِ ثَلَاثًا وَجَعَلُوا فِي الثَّالِثَةِ كَافُورًا وَكَفَّنُوهُ فِي وَثَرٍ مِنَ الْقِيَابِ وَحَفَرُوا لَهُ لَحْدًا وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَقَالُوا لِيَوْلِيهِ هَذِهِ سُنَّةُ وَلَدِ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ» ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّهُمْ قَالُوا يَا بَنِي آدَمَ هَذِهِ سُنَّتُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ فَكَذَّاكُمْ فَافْعَلُوا» وَبِهَذَا يَتَّبِعُونَ أَنَّ الْغُسْلَ وَالتَّكْفِينَ وَالصَّلَاةَ وَالدَّفْنَ وَالسُّدْرَ وَالْحَنُوطَ وَالكَافُورَ وَالْوَثَرَ وَاللَّحْدَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ وَأَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ لِشَرْعِنَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ صَحَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ تَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِنَحْوِ التَّكْبِيرِ وَالكَيْفِيَّةِ وَقَتْلُ أَحَدِ بَنِي آدَمَ أَخَاهُ، وَإِرْسَالُ الْعُرَابِ لَهُ لِتُريهِ كَيْفِيَّةَ الدَّفَنِ كَانَ فِي حَيَاةِ آدَمَ قِيلَ: لَمَّا غَابَ لِلْحَجِّ وَزَعَمَ أَنَّهُمَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ شَاذٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

(تَنْبِيْهُ): هَلْ شُرِعَتْ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ بِمَكَّةَ أَوْ لَمْ تُشْرَعْ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ لَمْ أَرِ فِي ذَلِكَ تَصْرِيحًا، وَظَاهِرُ حَدِيثِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ - وَكَانَ مَاتَ قَبْلَ قُدُومِهِ لَهَا بِشَهْرٍ - كَمَا قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ -، وَمَا فِي الْإِصَابَةِ عَنِ الْوَاقِدِيِّ وَأَقْرَاهُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْجِنَازَةِ لَمْ تَكُنْ شُرِعَتْ يَوْمَ مَوْتِ خَدِيجَةَ - وَمَوْتُهَا بَعْدَ الثُّبُوتِ بِعَشْرِ سِنِينَ عَلَى الْأَصَحِّ - أَنَّهُ لَمْ تُشْرَعْ بِمَكَّةَ بَلْ بِالْمَدِينَةِ.

(١) [سنده ضعيف] أخرجه: عبد الرزاق في (مصنفه) [رقم/٦٠٨٦]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٢/٢٨٨]، من حديث: أبي بن كعب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قلت: سنده ضعيف.

لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ أَحَدُهَا النِّيَّةُ، وَوَقْتُهَا كَغَيْرِهَا، وَتَكْفِي نِيَّةُ الْفَرَضِ، وَقِيلَ تُشْتَرَطُ نِيَّةُ فَرَضٍ كِفَايَةً، وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيِّتِ، فَإِنْ عَيَّنَّ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ، وَإِنْ حَضَرَ مُؤَتَى نَوَاهِمِ. الْقَانِي: أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ، فَإِنْ خَمَسَ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ خَمَسَ إِمَامُهُ لَمْ يُتَابِعْهُ فِي الْأَصَحِّ، ..

(لِصَلَاتِهِ) أَيِ الْمَيِّتِ الْمَحْكُومِ بِإِسْلَامِهِ غَيْرِ الشَّهِيدِ (أَرْكَانٌ أَحَدُهَا النِّيَّةُ) لِحَدِيثِهَا السَّابِقِ (وَوَقْتُهَا) هُنَا. (لَا) وَقْتُ نِيَّةٍ (غَيْرِهَا) فَيَجِبُ مُقَارَنَتُهَا لِتَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ صِفَةِ الصَّلَاةِ (و) تَجِبُ نِيَّةُ الْفَرَضِ لَا بِقَيِّدِ كَوْنِهِ كِفَايَةً فَحِينَئِذٍ (تَكْفِي نِيَّةُ الْفَرَضِ) وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِفَرَضِ الْكِفَايَةِ كَمَا لَا يَشْتَرَطُ فِي الْخَمْسِ التَّعَرُّضُ لِفَرَضِ الْعَيْنِ (وَقِيلَ تُشْتَرَطُ نِيَّةُ فَرَضٍ كِفَايَةً) لِيَتَمَيَّزَ عَنْ فَرَضِ الْعَيْنِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يَكْفِي مُمَيِّزًا بَيْنَهُمَا اخْتِلَافُ مَعْنَى الْفَرْضِيَّةِ فِيهَا وَتُسَنُّ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَقِيَاسُهُ نَدْبٌ كَوْنَهُ مُسْتَقْبَلًا وَلَا يَتَصَوَّرُ هَاهُنَا نِيَّةُ آدَاءٍ وَضِدُّهُ وَلَا نِيَّةُ عَدَدٍ كَذَا قِيلَ وَقَدْ يُقَالُ: مَا الْمَانِعُ مِنْ نَدْبِ نِيَّةٍ عَدَدِ التَّكْبِيرَاتِ لِمَا يَأْتِي أَنَّهَا بِمَثَابَةِ الرُّكْعَاتِ. (وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيِّتِ) وَلَا مَعْرِفَتُهُ بَلْ يَكْفِي أَدْنَى مُمَيِّزٍ كَعَلَى هَذَا أَوْ مِنْ صَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَاسْتِثْنَاءُ جَمْعِ الْغَائِبِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ بِالْقَلْبِ أَيْ بِاسْمِهِ وَنَسْبِهِ وَإِلَّا كَانَ اسْتِثْنَاؤُهُمْ فَاسِدًا يَرُدُّهُ تَصْرِيحُ الْبَغْوِيِّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْأَنْوَارُ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ أَنْ يَقُولَ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ وَيُؤَيِّدْهُ بَلْ يُصَرِّحْ بِهِ قَوْلُ جَمْعٍ وَاعْتَمَدَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَبِعَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَلَى مَنْ مَاتَ الْيَوْمَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ مِمَّنْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ جَازَ بَلْ نُدِبَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ أَعْيَانِ الْمَوْتَى وَعَدَدِهِمْ لَيْسَتْ شَرْطًا وَمَنْ تَمَّ عَبْرَ الزَّرْكَشِيِّ بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ عَدَدَهُمْ وَلَا أَشْخَاصَهُمْ وَلَا أَسْمَاءَهُمْ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَاضِرِ وَأَفَادَ قَوْلُنَا مُمَيِّزٌ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْجَمْعِ قَصْدُهُمْ - وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ عَدَدَهُمْ كَمَا يَأْتِي - لَا بَعْضُهُمْ وَإِنْ صَلَّى ثَانِيًا عَلَى الْبَعْضِ الْبَاقِي لَوْجُودِ الْإِبْهَامِ الْمُطْلَقِ فِي كُلِّ مِنَ الْبَعْضَيْنِ. (فَإِنْ عَيَّنَّ) الْمَيِّتَ (وَأَخْطَأَ) كَمَا إِذَا نَوَى الصَّلَاةَ عَلَى زَيْدٍ فَبَانَ عَمْرًا (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ أَيْ لَمْ تَتَعَقَّدْ كَمَا بِأَصْلِهِ مَا لَمْ يُشْرَإِلِهِ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي الْإِمَامِ.

(وَإِنْ حَضَرَ مَوْتَى نَوَاهِمِ) أَيِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ إِجْمَالًا وَلَا يَجِبُ ذِكْرُ عَدَدِهِمْ وَإِنْ عَرَفَهُ وَحُكْمُ نِيَّةِ الْقَدْرِ هُنَا كَمَا مَرَّ وَلَوْ صَلَّى عَلَى عَشْرَةٍ فَبَانُوا أَحَدُ عَشَرَ لَمْ تَصِحَّ أَوْ عَكْسُهُ صَحَّ أَوْ عَلَى حَيٍّ وَمَيِّتٍ صَحَّتْ إِنْ جَهِلَ وَإِلَّا فَلَا لِتَلَاُعِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ نَوَاهِمِ أَنَّهُ لَوْ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ لَمْ تَكْفِ نِيَّتُهَا حِينَئِذٍ بَعْدَ سَلَامِهِ تَجِبُ عَلَيْهَا صَلَاةٌ أُخْرَى.

(الثَّانِي أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ) بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ إِجْمَاعًا (فَإِنْ خَمَسَ) أَوْ سَدَسَ مَثَلًا عَمَدًا وَلَمْ يَتَعَقَّدِ الْبُطْلَانُ (لَمْ تَبْطُلْ) صَلَاتُهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكْنِيَّةَ خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَأَخِّرِينَ وَذَلِكَ لِثُبُوتِهِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَلَآئِهِ ذِكْرٌ وَزِيَادَتُهُ وَلَوْ رُكْنَا لَا تَضُرُّ كَتَكْرِيرِ الْفَاتِحَةِ بِقَصْدِ الرُّكْنِيَّةِ إِمَّا سَهْوًا فَلَا يَضُرُّ جُزْمًا وَمَرَّ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِسُجُودِ السَّهْوِ فِيهَا. (وَلَوْ خَمَسَ إِمَامُهُ) عَمَدًا (لَمْ يُتَابِعْهُ) نَدْبًا (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ عِنْدَ مَنْ يَعْتَدُّ بِهِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْإِجْمَاعِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي تَكْبِيرِ الْعِيدِ.

بل يُسَلِّمُ أو يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ معه، الثَّالِثُ: السَّلَامُ كَغَيْرِهَا. الرَّابِعُ: قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بعدَ الْأُولَى.
قُلْتُ: تُجْزِئُ الْفَاتِحَةُ بعدَ غَيْرِ الْأُولَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، الْخَامِسُ: الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
بعدَ الثَّانِيَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ لَا تَجِبُ، السَّادِسُ: الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ

(بل يُسَلِّمُ أو يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ معه) وهو الأفضل لِتَأْكِيدِ الْمُتَابَعَةِ.

(الثالث السلام) حال كونه أو وهو (ك) سلام (غيرها) فيما مرّ فيه وجوباً ونَدْباً إلا (وبركاته) فُسْتَةُ
هنا فقط على ما مرّ فيه. (الرابع قراءة الفاتحة) فَبَدَلُهَا فَالْوُقُوفُ بِقَدْرِهَا لِمَا مَرَّ فِي مَبْحَثِهَا وَرَوَى
الْبُخَارِيُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَ بِهَا هُنَا وَقَالَ: لَتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ أَيْ طَرِيقَةٌ مَأْلُوفَةٌ وَمَحْلُهَا (بعد) التَّكْبِيرَةُ
(الأولى) وقبل الثانية لِمَا صَحَّ أَنَّ أَبَا أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: السُّنَّةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَقْرَأَ فِي
التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَعَلَى تَعْيِينِهَا فِيهَا لَوْ نَسِيَهَا وَكَبَّرَ لَمْ يُعْتَدَ لَهُ بِشَيْءٍ وَمِمَّا يَأْتِي بِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ
قَوْلُهُمْ فَمَا بَعْدَ الْمَثْرُوكِ لَعَوُ (قُلْتُ: تُجْزِئُ الْفَاتِحَةُ بعدَ غَيْرِ الْأُولَى) وَقَوْلُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا بَعْدَهَا أَوْ
بعدَ الثَّانِيَةِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْمِثَالِ فَلَا يُخَالِفُ مَا هُنَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَخَالُفَهُمَا (والله أعلم) أَمَّا غَيْرُ
الْفَاتِحَةِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الثَّانِيَةِ، وَالدُّعَاءِ فِي الثَّالِثَةِ فَمُتَعَيِّنٌ لَا يَجُوزُ خُلُوهُ مَحَلِّهِ عَنْهُ وَلَمَّا كَانَ فِي الْفَرْقِ
عُسْرُ اخْتَارَ كَثِيرُونَ الْأَوَّلَ وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ نَفْسَهُ فِي تَبْيَانِهِ وَاقْتَصَرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ
الْقَصْدَ بِالصَّلَاةِ الشَّفَاعَةِ وَالدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسِيلَةٌ لِقَبُولِهِ وَمَنْ تَمَّ سُنَّ الْحَمْدِ
قَبْلَهَا كَمَا يَأْتِي فَتَعَيَّنَ مَحَلُّهُمَا الْوَارِدَانِ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ إِشْعَارًا بِذَلِكَ بِخِلَافِ الْفَاتِحَةِ فَلَمْ
يَتَعَيَّنْ لَهَا مَحَلٌّ بَلْ يَجُوزُ خُلُوهُ الْأُولَى عَنْهَا وَانْضِمَامُهَا إِلَى وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِشْعَارًا بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ
دَخِيلَةٌ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ تُسَنَّ فِيهَا السُّورَةُ. (الخامس الصلاة على رسول الله ﷺ) لِأَنَّهُ مِنْ
السُّنَّةِ كَمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَصَحَّحَهُ (بعد الثانية) أَيْ عَقِبَهَا فَلَا تُجْزِئُ فِي
غَيْرِهَا لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ تَعْيِينِهَا فِيهَا بِخِلَافِ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى فزَعَمَ بِنَاءَ هَذَا عَلَى تَعْيِينِ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى
يُرَدُّ بِمَا قَدَّمْتَهُ أَنْفًا. (والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب) كَغَيْرِهَا بَلْ أُولَى لِبِنَائِهَا عَلَى التَّخْفِيفِ
نَعَمْ تُسَنَّ وَظَاهِرٌ أَنَّ كَيْفِيَّةَ صَلَاةِ التَّشَهُّدِ السَّابِقَةِ أَفْضَلُ هُنَا أَيْضًا وَأَنَّهُ يُنْدَبُ ضَمُّ السَّلَامِ لِلصَّلَاةِ كَمَا
أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ ثُمَّ إِنَّمَا لَمْ يُحْتَجَ إِلَيْهِ لِتَقَدُّمِهِ فِي التَّشَهُّدِ وَهَذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فَلْيُسَنَّ خُرُوجًا مِنَ الْكِرَاهَةِ وَيُفَارِقُ
السُّورَةَ بَأَنَّهُ لَا حَدَّ لِكَمَالِهَا فَلَوْ نُدِبَتْ لَأَدَّتْ إِلَى تَرْكِ الْمُبَادَرَةِ الْمُتَأَكَّدَةِ بِخِلَافِ هَذَا وَيُنْدَبُ الدُّعَاءُ
لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ عَقِبَ الصَّلَاةِ وَالْحَمْدُ قَبْلَهَا وَلَوْ عَكَسَ تَرْتِيبَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ الْأَكْمَلُ.

(السادس الدعاء للميت) بِخُصُوصِهِ بِأَقَلِّ مَا يُنْطَلَقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنَ الصَّلَاةِ وَمَا قَبْلَهُ
مُقَدَّمَةٌ لَهُ وَصَحَّ خَبَرًا «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»^(١) وَظَاهِرُ تَعْيِينِ الدُّعَاءِ لَهُ بِأَخْرَوِي لَا

(١) [حسن] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٣١٩٩]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ١٤٩٧]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم / ٣٠٧٦]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قُلْتُ: حديث حسن. ينظر: (إرواء الغليل) للالباني [رقم / ٧٣٢].

بعد الثالثة. السابغ: القيام على المذهب إن قدر، ويُسنُّ رفع يديه في التكبيرات وإسراؤ القراءة، وقيل يجهر ليلًا، والأصح نذب التعوذ دون الافتتاح، ويقول في الثالثة: اللهم هذا عبدك وابن عبدك إلى آخره،

بَنَحِ اللَّهُمَّ احْفَظْ تَرِكَتَهُ مِنَ الظُّلْمَةِ وَأَنْ الطُّفْلَ فِي ذَلِكَ كَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ، وَإِنْ قُطِعَ لَهُ بِالْحِجَّةِ تَزِيدُ مَرَّتَهُ فِيهَا بِالْدُّعَاءِ لَهُ كَالْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ يُسْتَشْنَى غَيْرُ الْمُكَلَّفِ فَلَا شَبَهَ عَدَمُ الدُّعَاءِ لَهُ وَهُوَ عَجِيبٌ مِنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْغَزِّيَّ نَقَلَ عَنْهُ وَتَعَقَّبَهُ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ: اجْعَلْهُ فَرَطًا إِلَى آخِرِهِ مُغْنِيًا عَنِ الدُّعَاءِ لَهُ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ بِاللَّازِمِ وَهُوَ لَا يَكْفِي لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكْفِ الدُّعَاءُ لَهُ بِالْعُمُومِ الَّذِي مَدْلُولُهُ كُلِّيَّةٌ مُحْكُومٌ بِهَا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٌ مُطَابَقَةٌ فَأُولَى هَذَا (بَعْدَ الثَّالِثَةِ) أَيِ عَقِبَهَا فَلَا يُجْزَى بَعْدَ غَيْرِهَا جُزْمًا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَيْسَ لِتَخْصِيصِهِ بِهَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ أَهْوَ مَعَ ذَلِكَ تَابِعَ الْأَصْحَابُ عَلَى تَعْيِينِهَا دُونَ الْأُولَى لِلْفَاتِحَةِ قَالَ غَيْرُهُ وَكَذَا لَيْسَ لِتَعْيِينِ الصَّلَاةِ فِي الثَّانِيَةِ ذَلِكَ.

(السابغ القيام على المذهب إن قدر) لأنها فرض كالخمس فيأتي هنا ما مرَّ ثمَّ في مبحث القيام. ولحاقها بالنفل في التيمُّم لا يلزَمُ مِنْ ذَلِكَ هُنَا لِأَنَّ الْقِيَامَ هُوَ الْمُقَوِّمُ لِصُورَتِهَا فِي عَدَمِهِ مُحَوِّ لَصُورَتِهَا بِالْكُلِّيَّةِ. (وَيُسَنُّ رَفْعَ يَدَيْهِ فِي) كُلِّ مِنَ (التكبيرات) الْأَرْبَعِ حَذْوِ مُنْكِبَيْهِ وَيَضَعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ وَيَأْتِي هُنَا فِي كَيْفِيَّةِ الرَّفْعِ وَالْوَضْعِ مَا مَرَّ وَيَجْهَرُ نَدْبًا بِالتَّكْبِيرَاتِ وَالسَّلَامِ - أَيِ الْإِمَامِ أَوِ الْمُبْلَغِ لَا غَيْرَهُمَا - نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وإسراؤ القراءة) وَلَوْ لَيْلًا لِمَا صَحَّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ وَعُلِمَ مِنْهُ نَدْبُ إِسْرَارِ التَّعَوُّذِ وَالدُّعَاءِ (وَقِيلَ يَجْهَرُ لَيْلًا) بِالْفَاتِحَةِ. (وَالْأَصَحُّ نَدْبُ التَّعَوُّذِ) لِأَنَّهُ سُنَّةٌ لِلْقِرَاءَةِ كَالْتَأْمِينَ (دُونَ الْإِفْتِتَاحِ) وَالسُّورَةِ إِلَّا عَلَى غَائِبٍ أَوْ قَبْرِ عَلَى مَا مَرَّ وَذَلِكَ لِطَوْلِهِمَا فِي الْجُمْلَةِ. (وَيَقُولُ) نَدْبًا حَيْثُ لَمْ يَخْشَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ وَالْأَوْجِبُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَرْكَانِ (فِي) الثَّالِثَةِ: اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ إِلَى آخِرِهِ) وَهُوَ كَمَا بَأَصْلِهِ خَرَجَ مِنْ رُوحِ الدُّنْيَا وَسَعَتْهَا - أَيِ بَفَتْحِ أَوَّلِهِمَا نَسِيمٌ رِيحُهَا وَأَتَسَاعَهَا وَمَحَبُوبُهُ وَأَحْبَاؤُهُ فِيهَا أَيِ مَا يُحِبُّهُ وَمَنْ يُحِبُّهُ وَهُوَ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ لِيَبَانَ انْقِطَاعُهُ وَذَلِكَ وَيجوزُ جَرْهُ بَلْ هُوَ الْمَشْهُورُ - إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لَاقِيهِ - أَيِ مِنْ جِزَاءِ عَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ - كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ - احْتِجَاجٌ إِلَيْهِ لِيَبْرَأَ مِنْ عَهْدَةِ الْجَزْمِ قَبْلَهُ - اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ - أَيِ هُوَ ضَيْفُكَ وَأَنْتَ الْأَكْرَمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَضَيْفُ الْكِرَامِ لَا يُضَامُ - وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُفْعَاءَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْفُ عَنْهُ وَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَقَدْ بَرَحْتِكَ رِضَاكَ، وَقَدْ فَتَنَّا الْقَبْرَ وَعَذَابَهُ وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافَ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتَيْهِ وَلَقَدْ بَرَحْتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ. وَهَذَا التَّقَطُّ الشَّافِعِيُّ مِنْ مَجْمُوعِ أَحَادِيثَ وَرَدَّتْ وَاسْتَحْسَنَهُ الْأَصْحَابُ وَفِي الْأَثْنِ يُبَدِّلُ الْعَبْدَ بِالْأَمَةِ وَيُؤَنِّتُ الضَّمَايِرُ وَيجوزُ تَذْكِيرُهَا بِإِرَادَةِ الْمَيِّتِ أَوِ الشَّخْصِ كَعَكْسِهِ بِإِرَادَةِ النَّسَمَةِ وَلِيَحْدَرَ مِنْ تَأْنِيثِ «بِهِ» فِي مَنْزُولٍ بِهِ فَإِنَّهُ كُفِّرَ

وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا:
اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ. وَيَقُولُ فِي
الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا لِأَبُوئِهِ

لِمَنْ عَرَفَ مَعْنَاهُ وَتَعَمَّدَهُ فِي الْخُنْثَى وَالْمَجْهُولِ يُعَبِّرُ بِمَا يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى كَمَمْلُوكِكَ وَفِيمَا إِذَا
اجْتَمَعَ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ الْأُولَى تَغْلِيْبُ الذُّكُورِ لَاتَنَّهُمْ أَشْرَفُ وَقَوْلُهُ «وَابْنُ عَبْدِكَ» - وَفِي نَصِّ لِلشَّافِعِيِّ
«وَابْنُ عَبْدِكَ» بِالْإِفْرَادِ - إِنَّمَا يَأْتِي فِي مَعْرُوفِ الْأَبِ أَمَّا وَلَدُ الزَّوْنِا فَيَقُولُ «وَابْنُ أُمْتِكَ» وَفِي مُسْلِمٍ دُعَاءُ
طَوِيلٌ عَنْهُ ﷺ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ أُولَى وَهُوَ «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَاغْفِرْ عَنْهُ وَاعْفُ عَنْهُ وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ
وَاجْسِدْهُ مِنَ الْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ
وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ وَأَعِزَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفَتْنَتِهِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ»
وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِبْدَالِ فِي الْأَهْلِ وَالزَّوْجَةِ إِبْدَالُ الْأَوْصَافِ لَا الذَّوَاتِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْمُفْتَنَاتِ بِهِمْ
ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١] وَلِخَبَرِ الطَّبْرَانِيِّ وَغَيْرِهِ «أَنَّ نِسَاءَ الْجَنَّةِ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْحَوَرِ الْعَيْنِ» ثُمَّ
رَأَيْتُ شَيْخَنَا قَالَ: وَقَوْلُهُ: «وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ» لِمَنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ يَصْدُقُ بِتَقْدِيرِهَا لَهُ أَنْ لَوْ كَانَتْ لَهُ
وَكَذَا فِي الْمَرْجُوحَةِ إِذَا قِيلَ: «إِنَّهَا لَزَوْجُهَا فِي الدُّنْيَا يُرَادُ بِإِبْدَالِهَا زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهَا مَا يُعْمَرُ إِبْدَالُ
الذَّوَاتِ وَإِبْدَالُ الصِّفَاتِ هُوَ وَإِرَادَةُ إِبْدَالِ الذَّوَاتِ مَعَ فَرْضِ أَنَّهَا لَزَوْجُهَا فِي الدُّنْيَا فِيهِ نَظَرٌ وَكَذَا قَوْلُهُ إِذَا
قِيلَ كَيْفَ وَقَدْ صَحَّ الْخَبَرُ بِهِ وَهُوَ (أَنَّ الْمَرْأَةَ لِأَخْرِ زَوْجِهَا رَوْتُهُ أَمْ الدَّرْدَاءُ لِمُعَاوِيَةَ لَمَّا خَطَبَهَا بَعْدَ
مَوْتِ أَبِي الدَّرْدَاءِ). وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ فَيَمُنُّ مَاتَ وَهِيَ فِي عِصْمَتِهِ وَلَمْ تَتَزَوَّجْ بَعْدَهُ فَإِنْ لَمْ تُكُنْ فِي
عِصْمَةِ أَحَدِهِمْ عِنْدَ مَوْتِهِ احْتِمَلُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا تُخَيَّرُ وَأَنَّهَا لِلثَّانِي وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمْ وَهِيَ فِي عِصْمَتِهِ ثُمَّ
تَزَوَّجَتْ وَطَلَّقَتْ ثُمَّ مَاتَتْ فَهَلْ هِيَ لِلأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي؟ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهَا لِلثَّانِي وَقَضِيَّةُ الْمُدْرِكِ أَنَّهَا
لِلأَوَّلِ وَأَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا مَاتَ الْآخَرُ وَهِيَ فِي عِصْمَتِهِ وَفِي حَدِيثٍ رَوَاهُ جَمْعٌ لِكَيْتَهُ
ضَعِيفٌ «الْمَرْأَةُ مِنَّا رُبَّمَا يَكُونُ لَهَا زَوْجَانِ فِي الدُّنْيَا فَتَمُوتُ وَيَمُوتَانِ وَيَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ لَأَيُّهُمَا هِيَ قَالَ
لأَحْسَنِهَا خُلُقًا كَانَ عِنْدَهَا فِي الدُّنْيَا»^(١). (وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ) نَدْبًا «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا
وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى
الْإِيمَانِ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ» لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ صَحَّ عَنْهُ ﷺ. (وَيَقُولُ فِي الطُّفْلِ) الَّذِي
لَهُ أَبَوَانِ مُسْلِمَانِ (مَعَ هَذَا الثَّانِي) فِي التَّرْتِيبِ الذَّكْرِيُّ (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا لِأَبُوئِهِ) أَيِ سَابِقًا مُهِينًا
لِمَصَالِحِهِمَا فِي الْآخِرَةِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ: ﷺ «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»^(٢)، وَسَوَاءٌ أَمَاتَ فِي حَيَاتِهِمَا

(١) [سند ضعیف] أخرجه: ابن عدي في (الكامل) [٣٤٧/٥]، وغيره من حديث: أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

قلت: سند ضعیف .

(٢) [صحیح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦٢٠٥]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٢٢٩٧]، وغيرهما من حديث: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَسَلَفًا وَذُخْرًا وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا، وَثَقُلَ بِهِ مَوَازِينُهُمَا، وَأُفْرِغَ الصَّبْرُ عَلَى قُلُوبِهِمَا، وَيَقُولُ فِي الرَّابِعَةِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنا أَجْرَهُ، وَلَا تَقْتِمْنا بَعْدَهُ، وَلَوْ تَخَلَّفَ الْمُقْتَدِي بِلا عُدْرٍ فَلَمْ يُكَبِّرْ حَتَّى كَبَّرَ إِمَامُهُ أُخْرَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ،

أَم بَعْدَهُمَا أَمْ بَيْنَهُمَا خِلَافًا لِشَارِحِ وَالظَّاهِرُ فِي وَلَدِ الزَّنا أَنْ يَقُولَ «لَأَمَّهُ» وَفِي مَنْ أَسْلَمَ تَبَعًا لِأَحَدٍ أَصُولِهِ أَنْ يَقُولَ «لَأَصْلِهِ الْمُسْلِمِ» وَيَحْرُمُ الدُّعَاءُ بِأُخْرَوِيٍّ لِكَافِرٍ وَكَذَا مَنْ شُكَّ فِي إِسْلَامِهِ وَلَوْ مِنْ الْيَدِيَّةِ بِخِلَافٍ مِنْ ظَنِّ إِسْلَامِهِ وَلَوْ بِقَرِينَةٍ كَالدَّارِ هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْتَجِ مِنْ اضْطِرَابٍ فِي ذَلِكَ (وَسَلَفًا وَذُخْرًا) بِالْمُعْجَمَةِ شَبَّهَ تَقَدُّمَهُ لَهَا بِشَيْءٍ نَفِيسٍ يَكُونُ أَمَامَهُمَا مُدْخَرًا إِلَى وَقْتِ حَاجَتِهِمَا لَهُ بِشَفَاعَتِهِ لَهَا كَمَا صَحَّ (وَعِظَةً) اسْمُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْوَعْظُ أَيْ وَاعِظًا وَفِي ذِكْرِهِ كَاعْتِبَارٍ وَقَدْ مَاتَا أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُ نَظَرٌ إِذِ الْوَعْظُ التَّذْكِيرُ بِالْعَوَاقِبِ كَالْاعْتِبَارِ وَهَذَا قَدْ انْقَطَعَ بِالْمَوْتِ فَإِنْ أُرِيدَ بِهِمَا غَايَتُهُمَا مِنْ الظَّفَرِ بِالْمَطْلُوبِ أَتَجِبُهُ ذَلِكَ (وَاعْتِبَارًا) يَعْتَبِرَانِ بِمَوْتِهِ وَفَقْدِهِ حَتَّى يَحْمِلَهُمَا ذَلِكَ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ (وَشَفِيعًا وَثَقُلَ بِهِ) أَيْ بِثَوَابِ الصَّبْرِ عَلَى فَقْدِهِ أَوْ الرِّضَا بِهِ (مَوَازِينُهُمَا وَأُفْرِغَ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا) هَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا فِي حَيٍّ زَادَ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا وَلَا تَفْتَنُهُمَا بَعْدَهُ وَلَا تَحْرِمْهُمَا أَجْرَهُ وَإِثْنَانُ هَذَا فِي الْمَيِّتَيْنِ صَحِيحٌ إِذِ الْفِتْنَةُ يُكْتَى بِهَا عَنِ الْعَذَابِ وَذَلِكَ لِيُورِدَ الْأَمْرَ بِالْدُّعَاءِ لِأَبْوَيْهِ بِالْعَافِيَةِ وَالرَّحْمَةِ وَلَا يَضُرُّ ضَعْفُ سَنَدِهِ لِأَنَّهُ فِي الْفَضَائِلِ . (و) يَقُولُ (فِي الرَّابِعَةِ) نَدْبًا (اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنا) بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحُهُ (أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَا بَعْدَهُ) أَيْ بِارْتِكَابِ الْمَعَاصِي لِأَنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَدْعُوهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَفِي رِوَايَةٍ «وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ» زَادَ جَمْعٌ «وَإِغْفِرْ لَنَا وَلَهُ» وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ الدُّعَاءَ عَقِبَ الرَّابِعَةِ فَيُسَنُّ ذَلِكَ قِيلَ وَضَابِطُ التَّطْوِيلِ أَنْ يُلْحِقَهَا بِالثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا أَخَفُّ الْأَرْكَانِ أَهْ وَهُوَ تَحَكُّمٌ غَيْرُ مُرْضٍ بِلِ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لِأَحْفَاقِهَا بِالثَّلَاثَةِ أَوْ تَطْوِيلُهَا عَلَيْهَا (وَلَوْ تَخَلَّفَ الْمُقْتَدِي بِلا عُدْرٍ فَلَمْ يُكَبِّرْ حَتَّى كَبَّرَ إِمَامُهُ أُخْرَى) أَيْ شَرَعَ فِيهَا (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ هُنَا لَا تَظْهَرُ إِلَّا بِالتَّكْبِيرَاتِ فَكَانَ التَّخَلُّفُ بِتَكْبِيرَةٍ فَاحِشًا كَهُوَ بَرَكَةٌ وَخَرَجَ بِحَتَّى كَبَّرَ مَا لَوْ تَخَلَّفَ بِالرَّابِعَةِ حَتَّى سَلَّمَ لَكِنْ قَالَ الْبَارِزِيُّ تَبْطُلُ أَيْضًا وَأَقْرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ لِتَصْرِيحِ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّ الرَّابِعَةَ كَرَكَةٌ وَدَعْوَى الْمُهَمَّاتِ - أَنْ عَدَمَ وَجُوبِ ذِكْرِ فِيهَا يَنْفِي كَوْنَهَا كَرَكَةً - مَمْنُوعَةٌ كَيْفَ وَالْأَوَّلَى لَا يَجِبُ فِيهَا ذِكْرٌ عَلَى مَا مَرَّ وَهِيَ كَرَكَةٌ لِإِطْلَاقِهِمُ الْبُطْلَانَ بِالتَّخَلُّفِ بِهَا وَلَمْ يَبْنُوهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذِكْرِهَا أَمَّا إِذَا تَخَلَّفَ بَعْدُ كِنِسيَانٍ وَبُطِئَ قِرَاءَةُ وَعَدَمُ سَمَاعِ تَكْبِيرٍ وَكَذَا جَهْلُ عُدْرٍ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَا بُطْلَانَ فَيُرَاعَى نَظْمُ صَلَاةِ نَفْسِهِ قَالَ الْغَزِّيُّ : لَكِنْ هَلْ لَهُ ضَابِطٌ كَمَا فِي الصَّلَاةِ لَمْ أَرْ فِيهِ شَيْئًا أَهْ وَيَظْهَرُ الْجَرِيُّ عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ مُطْلَقًا لِمَا مَرَّ أَنَّ التَّكْبِيرَةَ بِمَنْزِلَةِ الرُّكْعَةِ وَقَدْ قَالُوا بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ هُنَا لِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ وَبَعْدَ الرُّكْعَةِ فِي الصَّلَاةِ لَا يَجْرِي عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ فَافْتَرَقَا وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ هُنَا فَاحِشَةً فِي جَرِيهِ عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَوَقَعَ لِشَارِحِ أَنَّ النَّاسِيَّ يُغْتَفَرُ لَهُ التَّأَخُّرُ بِوَاحِدَةٍ لَا بِثَنَتَيْنِ وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَغَيْرِهِ مَعَ التَّبَرِّيِّ مِنْهُ فَقَالَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ أَهْ وَالْوَجْهَ عَدَمُ الْبُطْلَانِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَوْ نَسِيَ فَنَاقَرَ عَنْ إِمَامِهِ

وَيُكَبِّرُ الْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي غَيْرِهَا، وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ كَبَّرَ مَعَهُ وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ، وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ تَرَكَهَا وَتَابَعَهُ فِي الْأَصَحِّ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا وَفِي قَوْلٍ لَا تُشْتَرَطُ الْأَذْكَارُ.

وَيُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ لَا الْجَمَاعَةَ،

بِجَمِيعِ الرُّكْعَاتِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ فَهَذَا أَوَّلَى وَلَوْ تَقَدَّمَ عَمْدًا بِتَكْبِيرَةٍ لَمْ تَبْطُلْ عَلَى مَا قَالَهُ شَارِحُ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَيْضًا وَيُسْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ أَنَّ التَّقَدُّمَ أَفْحَشُ إِذَا ضَرَّ التَّأَخُّرُ بِتَكْبِيرَةٍ فَالتَّقَدُّمُ بِهَا أَوَّلَى وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ التَّأَخُّرَ هُنَا أَفْحَشُ إِذْ غَايَةُ التَّقَدُّمِ أَنَّهُ كَزِيَادَةِ تَكْبِيرَةٍ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَضُرُّ هُنَا وَإِنْ نَزَلُوا التَّكْبِيرَاتِ كَالرُّكْعَاتِ بِخِلَافِ التَّأَخُّرِ فَإِنَّ فِيهِ فَحْشًا ظَاهِرًا.

(وَيُكَبِّرُ الْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي) تَكْبِيرَةٍ (غَيْرِهَا) أَيِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ مَا أَدْرَكَهُ أَوَّلُ صَلَاتِهِ فَيُرَاعَى تَرْتِيبُ نَفْسِهِ. (وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ كَبَّرَ مَعَهُ وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ) نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْمَسْبُوقِ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى تَعَيُّنِ الْفَاتِحَةِ عَقِبَ الْأَوَّلَى كَذَا قِيلَ وَقَدْ يُقَالُ: بَلْ يَأْتِي عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَتَّعِنِ لَهَا هِيَ مُنْصَرِفَةٌ إِلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَصْرِفَهَا عَنْهَا بِتَأَخُّرِهَا إِلَى غَيْرِهَا فَجَرَى السَّقُوطُ نَظَرًا لِذَلِكَ الْأَصْلِ نَعَمْ قَوْلُهُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْوُجُوبَ لَا يَتَأْتَى إِلَّا عَلَى الضَّعِيفِ فَلَعَلَّهُ تَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ لِلْعِلْمِ بِهِ مِمَّا مَرَّ (وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ تَرَكَهَا وَتَابَعَهُ فِي الْأَصَحِّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَغَلَ بِتَعَوُّذٍ وَلَا قَرَأَ بِقَدْرِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ، (وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا) وَجُوبًا فِي الْوَاجِبِ وَنَدْبًا فِي الْمُنْدُوبِ (وَفِي قَوْلٍ: لَا تُشْتَرَطُ الْأَذْكَارُ) فَيَأْتِي بِهَا نَسْقًا لِأَنَّ الْجِنَازَةَ تُرْفَعُ حِينَئِذٍ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ يُسَنُّ إِبْقَاؤُهَا حَتَّى يُنِمَّ الْمُقْتَدُونَ وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ رَفْعُهَا وَالْمَشْيُ بِهَا قَبْلَ إِحْرَامِ الْمُصَلِّي وَبَعْدَهُ وَإِنْ حَوَّلَتْ عَنِ الْقِبْلَةِ مَا لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِائِةِ ذِرَاعٍ، أَوْ يَجْلُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مُضِرٌّ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ. (وَيُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ) وَالْقُدُوةُ أَيُّ كُلِّ مَا مَرَّ لَهُمَا مِمَّا يَتَأْتَى مَجِيئُهُ هُنَا وَظَاهِرُ أَنَّهُ يُكْرَهُ وَيُسَنُّ كُلُّ مَا مَرَّ لَهُمَا مِمَّا يَتَأْتَى مَجِيئُهُ هُنَا أَيْضًا نَعَمْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُسَنُّ هُنَا النَّظَرُ لِلْجِنَازَةِ، وَبَعْضُهُمُ النَّظَرُ لِمَحَلِّ السُّجُودِ لَوْ فُرِضَ أَخْذًا مِنْ بَحْثِ الْبُلْقِينِي ذَلِكَ فِي الْأَعْمَى وَالْمُصَلِّي فِي ظُلْمَةٍ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ وَتَقَدَّمَ طَهْرُ الْمِيْتِ كَمَا يَأْتِي، وَقَوْلُ ابْنِ جَرِيرٍ كَالشَّعْبِيِّ تَصَحُّ بِلا طَهَارَةٍ رَدُّ بَأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ وَابْنُ جَرِيرٍ وَإِنْ عُدَّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ لَا يُعَدُّ تَقَرُّدُهُ وَجَهَا لَهُمُ كَالْمَزْنِيِّ وَوَقَعَ لِلْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ فَهَمَّ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَجُوبَ اسْتِقْبَالِهِ الْقِبْلَةَ تَنْزِيلًا لَهُ مَنْزِلَةَ الْإِمَامِ كَمَا نَزَلُوهُ مَنْزِلَتَهُ فِي مَنْعِ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ وَرَدُّ بَأَنَّهُ تَحْيِيلٌ فَاسِدٌ إِذِ الْمِيْتُ غَيْرُ مُصَلٍّ كَيْفَ يَتَوَهَّمُ وَجُوبَ اسْتِقْبَالِهِ لِلْقِبْلَةِ، وَكَلَامُ الرَّافِعِيِّ لَا يُفْهَمُهُ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ كَوْنَ الْحَاضِرِ فِي غَيْرِ جِهَةٍ أَمَامَ الْمُصَلِّي ابْتِدَاءً مَانِعٌ. (لَا الْجَمَاعَةُ) بِالرَّفْعِ فَلَا تَجِبُ بَلْ تُسَنُّ لِأَنَّهَا صَلَّوْا عَلَيْهِ ﷺ فَرَادَى وَإِنْ كَانَ لِعُذْرِ عَدَمِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى إِمَامِ خَلِيفَةٍ بَعْدُ وَلَا يُنَافِيهِ الْجَدِيدُ الْآتِي لِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ الْوَلِيُّ

وَيَسْقُطُ فَرَضُهَا بِوَاحِدٍ، وَقِيلَ يَجِبُ اثْنَانِ، وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ، وَلَا يَسْقُطُ بِالنِّسَاءِ
وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الْأَصَحِّ،

لَتَوْهَمَ أَنَّهُ الْخَلِيفَةُ لِاخْتِصَاصِ الْإِمَامَةِ بِهِ إِذْ ذَاكَ. (وَيَسْقُطُ فَرَضُهَا بِوَاحِدٍ) وَلَوْ صَبِيًّا مَعَ وُجُودِ رَجُلٍ
لَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ فَكَذَا الْعَدَدُ غَيْرِهَا، وَكَوْنُ صَلَاةِ الصَّبِيِّ نَفْلًا لَا يُؤْتَرُ لَأَنَّهُ قَدْ يُجْزَى عَنْ
الْفَرَضِ كَمَا لَوْ بَلَغَ بَعْدَهَا فِي الْوَقْتِ وَلِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِصَلَاتِهِ مَعَ رَجَاءِ الْقَبُولِ فِيهَا أَكْثَرُ، وَيُجْزَى
الْوَاحِدُ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ الْفَاتِحَةَ وَغَيْرَهَا، وَوَقَّفَ بِقَدْرِهَا وَلَوْ مَعَ وُجُودِ مَنْ يَحْفَظُهَا فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ
الْمَقْصُودَ وُجُودَ صَلَاةٍ صَحِيحَةٍ مِنْ جِنْسِ الْمُخَاطَبِينَ وَقَدْ وَجَدَتْ وَمَرَّ أَوَاخِرَ التَّيَمُّمِ حُكْمُ صَلَاةٍ فَاقِدِ
الطُّهُورَيْنِ وَمَنْ لَا يُغْنِيهِ تَيَمُّمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ فَرَاغَهُ (وَقِيلَ يَجِبُ اثْنَانِ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ) لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا
عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١). وَأَقْلُ الْجَمْعِ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ (وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ) كَمَا يَجِبُ أَيُّ عَلَى هَذَا
الْقَوْلِ أَنْ يَحْمِلَهَا أَرْبَعَةٌ لِأَنَّ مَا دَوَّهَ إِزْرَاءَ بِالْمَيِّتِ وَلَا تَجِبُ الْجَمَاعَةُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ. (وَلَا تَسْقُطُ
بِالنِّسَاءِ) وَمِثْلُهُنَّ الْخَنَائِي (وَهُنَاكَ) أَيُّ بِمَحَلِّ الصَّلَاةِ وَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ كَخَارِجِ السُّورِ الْقَرِيبِ مِنْهُ أَخَذًا
مِمَّا يَأْتِي عَنِ الْوَافِي (رِجَالًا) أَوْ رَجُلًا وَلَا يُخَاطَبِينَ بِهَا حِينَئِذٍ بَلْ أَوْ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ عَلَى مَا بَحَثَهُ جَمْعٌ قِيلَ
وَعَلَيْهِ يَلْزَمُهُنَّ أَمْرُهُ بِفِعْلِهَا بَلْ وَضُرْبُهُ عَلَيْهِ هُوَ وَهُوَ بَعِيدٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ وَإِنَّمَا الَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ مَحَلَّ
الْبَحْثِ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ وَالْأَتَّجَهَ الْفَرَضُ عَلَيْهِنَّ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ فِيهِ اسْتِهَانَةً بِهِ وَلِأَنَّ الرِّجَالَ أَكْمَلَ
فَدَعَاوَهُمْ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُنَّ فَتَلْزَمُهُنَّ وَتَسْقُطُ بِفِعْلِهنَّ وَتُسْنُّ لَهُنَّ الْجَمَاعَةُ كَمَا بَحَثَهُ
الْمُصَنِّفُ لَكِنْ نَوَّزَعَ فِيهِ بِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى خِلَافِهِ وَإِنَّمَا لَزِمَتْهُنَّ وَلَمْ تَسْقُطْ بِفِعْلِهنَّ مَعَ وُجُودِ الصَّبِيِّ
الْمُرِيدِ لِفِعْلِهَا عَلَى ذَلِكَ الْبَحْثِ لِأَنَّ دُعَاءَهُ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ مِنْهُنَّ وَقَدْ يُخَاطَبُ الْإِنْسَانُ بِشَيْءٍ وَتَتَوَقَّفُ
صِحَّتُهُ مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ أَقْرَبِيَّةَ دُعَائِهِ تَأْتِي فِي اجْتِمَاعِهِ مَعَ الرِّجَالِ وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا
حِينَئِذٍ، وَكَوْنُهُ مِنْ جِنْسِهِمْ لَا جِنْسِيَّةً لَا أَثَرَ لَهُ هُنَا عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَقْتَضِي أَنَّهُ يَنْدَبُ لَهُنَّ الْإِثْمَامُ بِهِ لَا
مَنْعُ صِحَّةِ صَلَاتِيهِنَّ وَدَعَوَى أَنَّهُ قَدْ يُخَاطَبُ الْإِنْسَانُ إِلَى آخِرِهِ تَحْتَاجُ لِتَأْمُلٍ فَإِنْ إِطْلَاقُهَا لَا يَشْهَدُ لِمَا
نَحْنُ فِيهِ وَإِنَّمَا الَّذِي يَشْهَدُ لَهُ أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُمْ فِي صُورَةٍ مَا أَوْجَبُوا عَلَى وَاحِدٍ أَوْ جَمْعٍ شَيْئًا وَمَنْعُوا
سُقُوطَهُ عَنْهُ بِفِعْلِهِ إِذَا أَرَادَ غَيْرَ الْمُخَاطَبِ بِهِ التَّبَرُّعَ بِهِ فَإِنْ ثَبَّتَ ذَلِكَ أَبَدَ ذَلِكَ الْبَحْثُ وَإِلَّا كَانَ مَعَ عَدَمِ
اتِّضَاحِ مَعْنَاهُ خَارِجًا عَنِ الْقَوَاعِدِ عَلَى أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَفْهُومِ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَغَيْرِهِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فَلَا يُقْبَلُ
فَتَأْمُلُهُ وَفِي الْمَجْمُوعِ: وَالرَّجُلُ الْأَجَنَّبِيُّ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا أَوَّلَى مِنَ الْمَرْأَةِ الْقَرِيبَةِ، وَالصَّبِيَّانِ أَوَّلَى مِنَ
الْمَرْأَةِ الْقَرِيبَةِ وَالصَّبِيَّانِ أَوَّلَى مِنَ النِّسَاءِ هَذَا قِيلَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مُشْكِلَةٌ لِاقْتِضَائِهَا سُقُوطَهَا بِهَا مَعَ وُجُودِ
الْبَالِغِ وَرَدَّ بِأَنَّ الصُّورَةَ أَتَتْهُنَّ أَرَدْنَ الْجَمَاعَةَ وَمَعَهُنَّ بَالِغٌ أَوْ مُمَيَّزٌ فَتَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيمِ

(١) [ضعيف] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [٥٦/٢]، والطبراني في (المعجم الكبير) [٤٤٧/١٢]، وأبو نعيم
في (حلية الأولياء) [٣٢٠/١٠]، وغيرهم من حديث: ابن عمر رضي الله عنهما.
قلت: حديث ضعيف. ينظر: (إرواء الغليل) للألباني [رقم/٧٢٨].

وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ، وَتَصِيحُّ بَعْدَهُ، وَالْأَصَحُّ تَخْصِيصُ الصُّحَّةِ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ قَرْضِهَا وَقْتُ الْمَوْتِ، وَلَا يُصَلِّي عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَالٍ.

إِحْدَاهُنَّ اهـ وَعَجِبْتُ ذَلِكَ الْاسْتِشْكَالَ بِاقْتِضَائِهَا مَا مَرَّ مَعَ أَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأُولَوِيَّةِ بِالْإِمَامَةِ لَا غَيْرُ وَحِينَئِذٍ فَكَانَ يَنْبَغِي لِلرَّادِّ ذِكْرُ ذَلِكَ لَا مَا ذَكَرَهُ لِأَنَّهُ مَوْهَمٌ وَلَوْ اجْتَمَعَ خُنْثَى وَامْرَأَةٌ لَمْ تَسْقُطْ بِهَا عَنْهُ لَا حِتْمَالٌ ذُكُورَتِهِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ، (وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ) بَأَنَّ يَكُونُ بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ عَنِ الْبَلَدِ بَحِثٌ لَا يَنْسَبُ إِلَيْهَا عُرْفًا أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ عَنْ صَاحِبِ الْوَافِي وَأَقْرَهُ أَنَّ خَارِجَ السُّورِ الْقَرِيبَ مِنْهُ كَدَاخِلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْإِسْتَوِيِّ ضَبَطَ الْقُرْبَ هُنَا بِمَا يَجِبُ الطَّلُبُ مِنْهُ فِي التَّيَمُّمِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ أُريدَ بِهِ حَدُّ الْغَوِثِ لَا الْقُرْبَ وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ (أَخْبَرَ بِمَوْتِ النَّجَاشِيِّ يَوْمَ مَوْتِهِ وَصَلَّى عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ). رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً تَسَعُ وَجَاءَ (أَنَّ سَرِيرَهُ رُفِعَ لَهُ ﷺ حَتَّى شَاهَدَهُ) وَهَذَا بِفَرْضِ صِحَّتِهِ لَا يَنْفِي الْاسْتِدْلَالَ لِأَنَّهَا - وَإِنْ كَانَتْ صَلَاةَ حَاضِرٍ بِالنِّسْبَةِ لَهُ ﷺ - هِيَ صَلَاةُ غَائِبٍ بِالنِّسْبَةِ لِأَصْحَابِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ ظَنٍّ أَنَّ الْمَيِّتَ غُسِّلَ كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ نَعَمْ الْأَوْجَهُ أَنَّ لَهُ أَنْ يُعْلَقَ النَّيَّةُ بِهِ فَيَنْتَوِي الصَّلَاةُ عَلَيْهِ إِنْ غُسِّلَ، وَلَا تَسْقُطُ هَذِهِ الْفَرَضُ عَنْ أَهْلِ مَحَلِّهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمْضِيَ زَمَنٌ يُقْصَرُونَ فِيهِ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ وَأَنْ لَا وَيُمْكِنُ بِنَاءُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِذَلِكَ أَهْلُهُ أَوْ لَا أَوْ الْكُلُّ وَمَرَّ أَنَّ الْأَرَجَحَ الثَّانِي وَحِينَئِذٍ عَدَمُ السَّقُوطِ مَعَ عَدَمِ تَقْصِيرِهِمْ وَمَعَ اسْتِثْنَاءِ كُلِّ مَنْ عَلِمَ بِمَوْتِهِ فِي الْخُطَابِ بِتَجْهِيزِهِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ أَمَّا مَنْ بِالْبَلَدِ فَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَإِنْ كَبُرَتْ وَعُذِرَ بِنَحْوِ مَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ وَعِنْدَ الْحُضُورِ يُشْتَرَطُ كَمَا يَأْتِي أَنْ يَجْمَعَهُمَا مَكَانًا وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى قَبْرِهِ وَأَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ ذِرَاعٍ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْمَأْمُومِ مَعَ إِمَامِهِ، (وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا) أَيِ الصَّلَاةِ (عَلَى الدَّفْنِ) لِأَنَّهُ الْمُنْقُولُ فَإِنْ دُفِنَ قَبْلَهَا أَثِمَ كُلُّ مَنْ عَلِمَ بِهِ وَلَمْ يُعَذَّرْ وَتَسْقُطُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ (وَتَصِيحُّ) الصَّلَاةُ (بَعْدَهُ) أَيِ الدَّفْنِ لِلاتِّبَاعِ قِيلَ: يُشْتَرَطُ بَقَاءُ شَيْءٍ مِنَ الْمَيِّتِ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ عَجَبَ الذَّنْبِ لَا يَفْنَى كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ (وَالْأَصَحُّ) تَخْصِيصُ الصُّحَّةِ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ (قَرْضِهَا وَقْتُ الْمَوْتِ) بَأَنَّ يَكُونُ حِينَئِذٍ مُكَلَّفًا مُسْلِمًا طَاهِرًا لِأَنَّهُ يُؤْذِي فَرْضًا خَوِطَبَ بِهِ بِخِلَافِ مَنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ قُبِّلَ الْغُسْلُ كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا وَإِنْ نَوَّعَا فِيهِ وَمَنْ ثَمَّ جَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ تَكْلِيفَهُ عِنْدَ الْغُسْلِ بَلْ قَبْلَ الدَّفْنِ كَهُوَ عِنْدَ الْمَوْتِ وَذَلِكَ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ مُتَطَوِّعٌ وَهَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يُتَطَوَّعُ بِهَا وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ صَلَاةُ النِّسَاءِ مَعَ وُجُودِ الرِّجَالِ فَإِنَّهَا مُحَضُّ تَطَوُّعٍ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُنَّ مِنْ أَهْلِ الْفَرَضِ بِتَقْدِيرِ انْفِرَادِهِنَّ وَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ مُحَضُّ تَطَوُّعٍ مُبْتَدَأٌ وَلَا يُنَافِي هَذَا لُزُومُهَا لِمَنْ أَسْلَمَ أَوْ كَلَّفَ قَبْلَ الدَّفْنِ وَلَيْسَ ثَمَّ غَيْرُهُ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ ضَرُورَةٌ فَلَا يُقَاسُ بِهَا غَيْرُهَا. (وَلَا يُصَلِّي عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّم (بِحَالٍ) أَيِ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى

فَرَعَ: الجديدُ أَنَّ الوليَّ أُولَى بِإِمَامَتِهَا مِنَ الوالي، فَيَقْدَمُ الأبُّ، ثمَّ الجدُّ وإنَّ علا، ثمَّ الابنُ، ثمَّ ابنته وإنَّ سفلَ، ثمَّ الأخُّ، والأظهرُ، تقدِيمُ الأخِّ لأبَوَيْنِ على الأخِّ لأبٍ،

اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ^(١) أي بصلاتِهِمْ إليها كذا قالوه وحينئذٍ ففي المُطابَقَةِ بين الدليل والمُدْعَى نظرٌ ظاهرٌ إلا أنَّ يُقال إذا حُرِّمَتْ إليه فعلية كذلك وفيه ما فيه وظاهرٌ أنَّ الكلامَ في غير عيسى ﷺ ففيه تجوُّزٌ لِمَنْ كان من أهلِ فرضِ الصلاةِ عليه حين موته الصلاةُ على قبرِهِ كما يُصرِّحُ به تعليلُهم المنعُ أَنَّهُ لم يَكُنْ من أهلِها حين موته، وقولُ بعضهم في صحابيٍّ حضرَ بعدَ دَفْنِهِ ﷺ لا تجوُّزُ صلاتُهُ على قبرِهِ وإنَّ كان من أهلِها حين موته يرُدُّهُ عَلَتُّهم المذكورةُ فلا نظرٌ لتعليلِهِ بِخَشْيَةِ الافتِتانِ على أَنَّهُ لا خَشْيَةَ فيه، واستِدلالُهُ بأحاديثٍ فيها أَنَّهُ ﷺ لا يَبْقَى في قبرِهِ ليس في محلِّه لأنَّ تلكَ الأحاديثُ كُلُّها غيرُ ثابتةٍ بل الثابتُ في الأحاديثِ الكثيرةِ الصحيحةِ أَنَّ الأنبياءَ أحياءُ في قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ وَحَيَاتِهِمْ لا تَمْنَعُ ذلكَ قياسًا على ما قبل الدفنِ لأنَّها وإنَّ كانت حياءَ حَقِيقَةً بالنسبةِ لِلرُّوحِ والبدنِ إلا أَنَّها ليست حَقِيقَةً من كُلِّ وجهٍ.

(فرع) مرَّ تعريفُهُ (الجديدُ أَنَّ الوليَّ) أي القريبَ الذَّكَرَ ولو غيرَ وارثٍ (أولى) يحتَمِلُ أَنَّهُ هنا بِمَعْنَى أَحَقَّ فَيَكُونُ التَّرتِيبُ واجِبًا وهو نظيرُ ما مرَّ في الغُسلِ بما فيه ويحتَمِلُ أَنَّهُ على ظاهرِهِ فَيَكُونُ التَّرتِيبُ لِلتَّدْبِ وهو نظيرُ ما يأتي في الدفنِ وعليه يُفَرَّقُ بينهما وبين الغُسلِ بأنَّهُ مَظَنَّةُ الاطِّلاعِ على ما لا يُجِبُّهُ الميِّتُ فَكُلَّمَا كان المُطَّلِعُ أَقْرَبَ كان ذلكَ أَحَبَّ للميِّتِ لأنَّهُ مَظَنَّةُ السُّنَرِ أَكْثَرَ فَإِنَّ قُلْتَ الإمامةَ وِلَايَةَ يُتَفَاخَرُ بها ولا كذلك الغُسلُ قُلْتَ لكنَّ لَمَّا قَوِيَ الخلافُ وَكَثُرَ القائلونَ بأنَّهُ لا حقَّ له فيها ضَعُفَتْ وِلَايَتُهُ. ثمَّ رأيته في الروضةِ عَبَّرَ بأنَّهُ لا بَأْسَ بانتظارِ وليٍّ غابَ وظاهرُهُ أَنَّهُ لا فرقَ بين كونه اذُنَ لِمَنْ يؤمُّ قبل غيبيتهِ وأنَّ لا فَيَكُونُ ظاهرًا في الثاني (بإمامتِها) أي الصلاةُ على الميِّتِ (من الوالي) حيثُ لا خَشْيَةُ فِتْنَةٍ لأنَّها من حُقوقِ الميِّتِ فكان وليُّه أولى بها، والقديمُ - وبه قال الأئمةُ الثلاثةُ - الأولى الوالي فإمامُ المسجدِ فالوليُّ كَبَقِيَّةِ الصَّلواتِ وقد عَلِمْتَ وَضُوحَ الفرقِ وأيضًا فدعَاءُ القريبِ أَقْرَبُ للإجابةِ لِحُزْنِهِ وَشَفَقَتِهِ فكان لِتَقْدِيمِهِ هنا وجهٌ مُسَوِّغٌ بخلافِهِ ثمَّ ويؤْخَذُ منه بالأولى أَنَّ القريبَ الحُرَّ أولى من السيِّدِ وهو ظاهرٌ أمَّا الأثنى فَيُقَدَّمُ الذَّكَرُ عليها ولو أَجَنَّبًا فَإِنَّ لم يوجد إلا النساءُ قُدِّمَتْ بِفَرْضِ ذُكُورَتِها كما بُحِثَ وظاهرُ تقدِيمِ الخُثَى عليها في إمامتِهنَّ ولو غابَ الأقربُ أي ولا نائبَ له على ما يأتي ولو غيبةً قَرِيبَةً قَدَّمَ البعيدَ. ويُفَرَّقُ بينه وبين نظيره في النكاحِ بأنَّ القاضي فيه كوليٍّ آخَرَ ولا كذلك البعيدُ وهنا لا حقَّ للوالي مع وجودِ أحدٍ من الأقاربِ فانتَقَلَتْ للأبعدِ ويُقَدَّمُ من الأقاربِ الأقربُ فالأقربُ نظرًا لِمَزِيدِ الشَّفَقَةِ إِذْ مَنْ كان أَشْفَقَ كان دُعَاؤُهُ أَقْرَبَ للإجابةِ (فَيُقَدَّمُ الأبُّ ثمَّ الجدُّ) للأبِّ (وإنَّ علا ثمَّ الابنُ ثمَّ ابنته) وإنَّ سفلَ (ثمَّ الأخُّ، والأظهرُ تقدِيمُ الأخِّ لأبَوَيْنِ على الأخِّ للأبِّ) كالإرثِ، والأُمُّ وإنَّ لم يَكُنْ لها دَخَلٌ هنا صالِحَةٌ لِلتَّرجيحِ لأنَّ المدارَ على الأقربِيَّةِ الموجِبَةِ لأقربِيَّةِ

ثم ابن الأخ لأبوين، ثم لأب، ثم العصبية على ترتيب الإرث، ثم ذوو الأرحام، ولو اجتمعوا في درجة فالأسنُّ العدلُ أولى على النص، ويُقدَّم الحرُّ البعيدُ على العبدِ القريب، ويُقفُّ عند رأس الرجل وعجزها

الدُّعاء لا يُقال: هي حاصلة مع كون الأقرب مأموماً لأن الإمام رُبَّمَا يُعَجِّلُهُ عَمَّا يَفْرُغُ وَسَعُهُ فِيهِ مِنْ الدُّعَاءِ لِقَرِيبِهِ بِمَجَامِعِ الْخَيْرِ وَمُهَمَّاتِهِ. وَمَنْ تَدَبَّرَ ذَلِكَ وَتَأَمَّلَهُ عَلِمَ أَنَّ الْأَقْرَبِيَّةَ يَزْدَادُ بِهَا انْكِسَارُ الْقَلْبِ الْمُقْتَضِي لِرِزَادَةِ الْخُشُوعِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْكَمَالِ وَهُوَ فِي الْإِمَامِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْمَأْمُومِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي نَحْوِ ابْنَيْ عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لَأُمٍّ (ثُمَّ) بَعْدَهُمَا (ابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ ثُمَّ الْعَصْبِيَّةُ) مِنَ النَّسَبِ فَالْوَلَاءُ فَالسُّلْطَانُ إِنْ انْتَزَمَ بَيْنُ الْمَالِ (عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ) فِي غَيْرِ ابْنَيْ عَمٍّ، أَحَدُهُمَا أَخٌ لَأُمٍّ كَمَا يَأْتِي (ثُمَّ) بَعْدَ عَصْبَةِ الْوَلَاءِ فَالسُّلْطَانِ بِقَيْدِهِ (ذَوُو الْأَرْحَامِ) الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ أَيْضًا فَيُقَدَّمُ أَبُو الْأُمِّ فَالْخَالَ فَالْعَمُّ لِلأُمِّ نَعَمْ الْأَخُ لِلأُمِّ يُقَدَّمُ عَلَى الْخَالَ وَيَتَأَخَّرُ عَنْ أَبِي الْأُمِّ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ وَارِثًا لَكَيْتَهُ يُدْلِي بِالأُمِّ فَقَطْ فَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَنْ هُوَ أَقْوَى فِي الْإِدْلَاءِ بِهَا وَهُوَ أَبُو الْأُمِّ. وَقَدَّمَ فِي الذَّخَائِرِ عَلَى الْأَخِ لِلأُمِّ بَنِي الْبَنَاتِ وَلَهُ وَجْهٌ لِأَنَّ الْإِدْلَاءَ بِالْبُنُوَّةِ أَقْوَى مِنْهُ بِالْأَخُوَّةِ وَيَتَّبِعُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَإِنْ أَوْصَى بِخِلَافِهِ لَاتَّهَا حَقُّ الْوَلِيِّ كَالْإِرْثِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ أَنَّهُمَا مِنْ حُقُوقِ الْمَيِّتِ لِأَنَّ الْوَلِيَّ يَخْلُفُهُ فِيهَا قَهْرًا عَلَيْهِ فَلَمْ يَمْلِكْ إِسْقَاطَهَا وَمَا وَرَدَ مِمَّا يُخَالِفُهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ أَجَازَ الْوَصِيَّةَ كَمَا هُوَ الْأَوَّلَى جِبْرًا لِخِطَابِ الْمَيِّتِ وَلَا مَدْخَلَ لِلزَّوْجِ هُنَا أَيْ حَيْثُ وَجِدَ مِنْ مَرٍّ كَمَا بُحِثَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْغُسْلِ وَالْدَفْنِ. (وَلَوْ اجْتَمَعَا) أَيْ اثْنَانِ (فِي دَرَجَةٍ) كَابْنَيْنِ أَوْ أَخَوَيْنِ أَوْ ابْنَيْ عَمٍّ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَخًا لِأُمٍّ، وَكُلُّ أَهْلِ الْإِمَامَةِ (فَالْأَسَنُّ) فِي الْإِسْلَامِ (الْعَدْلُ أَوَّلَى) مِنَ الْأَفْقَى وَنَحْوِهِ (عَلَى النَّصِّ) بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ لِأَنَّ الْغَرَضَ هُنَا الدُّعَاءُ وَدُعَاءُ الْأَسَنِّ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَخًا لِأُمٍّ فَيُقَدَّمُ وَإِنْ كَانَ الْآخَرُ أَسَنًّا، وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمُثْنِ لَاتَّهَمَا لَمْ يَسْتَوِيَا حِينَئِذٍ لِمَا مَرَّ أَنَّ قَرَابَةَ الْأُمِّ مُرَجِّحَةٌ فَإِنْ اسْتَوَيَا سَبَّحْنَا قَدَّمَ الْأَخُّ بِالْإِمَامَةِ بِفَقْهِ وَغَيْرِهِ مِمَّا مَرَّ فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْكُلِّ أَقْرَعَ وَدَخَلَ فِي الْأَهْلِ مَنْ لَا يَعْرِفُ غَيْرَ مُصَحِّحِ الصَّلَاةِ فَيُقَدَّمُ إِلَّا مَعَ الْاسْتِوَاءِ فِي الدَّرَجَةِ فَالْأَوْجَهُ تَقْدِيمُ الْفَقِيهِ عَلَى نَحْوِ الْأَسَنِّ غَيْرِ الْفَقِيهِ وَلِلْأَخِّ الْإِنَابَةُ وَإِنْ غَابَ بِخِلَافِ الْمُسْتَوَيَيْنِ لَا بُدَّ فِي الْإِنَابَةِ مِنْ رِضَا الْآخَرِ وَخَرَجَ يَقُولُنَا وَكُلُّ أَهْلِ الْإِمَامَةِ وَغَيْرِ الْأَهْلِ نَحْوُ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ نَائِبُهُ وَإِنَّمَا قُدِّمَ فِي إِمَامَةِ الصَّلَاةِ فِي مِلْكٍ نَحْوِ امْرَأَةٍ نَائِبُهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ لِمَعْنَى فِي ذَاتِهَا بَلْ خَارِجٌ عَنْهَا وَهُوَ الْمِلْكِيَّةُ وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ هُنَا. (وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ) الْبَالِغُ الْعَدْلُ (الْبَعِيدُ عَلَى الْعَبْدِ الْقَرِيبِ) وَلَوْ أَفْقَى وَأَسَنُّ أَوْ فَقِيهًا كَعَمِّ حُرٍّ عَلَى أَخٍ قَنَّ لَاتَّهُ أَكْمَلُ فَهُوَ بِالْإِمَامَةِ أَلْيَقُ وَدُعَاؤُهُ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ أَمَّا حُرٌّ صَبِيٌّ فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ قَنَّ بَالِغٌ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ وَأَمَّا عَبْدٌ قَرِيبٌ فَيُقَدَّمُ عَلَى الْحُرِّ الْأَجَنَّبِيِّ وَأَفَادَ بِهِذَا مَا فِي أَصْلِهِ بِالْأَوَّلَى أَنَّ الْحُرَّ فِي الْمُسْتَوَيَيْنِ دَرَجَةٌ أَوَّلَى. (وَيُقَفُّ) نَدْبًا الْمُصَلِّي وَلَوْ عَلَى قَبْرِ الْمُسْتَقِلِّ، (عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ) لِلاتِّبَاعِ حَسْبَهُ التِّرْمِذِيُّ (وَعَجَزَهَا) أَيْ الْمَرْأَةَ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَمِثْلُهَا الْخُثْنَى وَمُحَاوَلَةٌ لِسْتَرِهَا أَوْ إِظْهَارًا لِلْاعْتِنَاءِ بِهِ وَلَوْ حَضَرَ رَجُلٌ وَأَنْثَى فِي

وَتَجُوزُ عَلَى الْجَنَائِزِ صَلَاةٌ. وَتَحْرُمُ عَلَى الْكَافِرِ، وَلَا يَجِبُ غُسْلُهُ،

تَابَوْتَ وَاحِدٌ فَهَلْ يُرَاعَى فِي الْمَوْقِفِ الرَّجُلُ لَأَنَّهُ أَشْرَفُ أَوْ هِيَ لِأَنَّهَا أَحَقُّ بِالسِّرِّ أَوْ الْأَفْضَلُ لِقُرْبِهِ لِلرَّحْمَةِ لِأَنَّهُ الْأَشْرَفُ حَقِيقَةً؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ أَمَّا الْمَأْمُومُ فَيَقِفُ حَيْثُ تَيَسَّرَ وَالْأَفْضَلُ إِفْرَادُ كُلِّ جِنَازَةٍ بِصَلَاةٍ إِلَّا مَعَ خَشْيَةٍ نَحْوِ تَغْيَرٍ بِالتَّأْخِيرِ.

(ويجوزُ على الجنائزِ صلاةٌ) واحدةٌ برضا أوليائهم اتَّحدوا أم اختلفوا كما صَحَّ عن جمعٍ من الصحابةِ في أُمِّ كَلْثُومٍ بَنَتْ عَلِيًّا وَلَوْلَاهَا وَقَدْ قُدِّمَ عَلَيْهَا إِلَى جِهَةِ الْإِمَامِ (عليه السلام) أَنَّ هَذَا هُوَ السُّنَّةُ وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ عَلَى تِسْعِ جَنَائِزِ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ وَقُدِّمَ إِلَيْهِ الرِّجَالُ وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهَا الدُّعَاءُ وَالْجَمْعُ فِيهِ مُمَكِّنٌ وَإِذَا جَمَعُوا وَحَضَرُوا مَعًا وَيُظْهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمَعِيَةِ وَضِدَّهَا بِمَحَلِّ الصَّلَاةِ لَا غَيْرُ، وَاتَّحَدَ النُّوْعُ وَالْفَضْلُ أَقْرَعَ بَيْنَ الْأَوْلِيَاءِ إِنْ تَنَازَعُوا فَيَمْنُ يُقَرَّبُ لِلْإِمَامِ وَإِلَّا قُدِّمَ مَنْ قُدِّمَ مِنْهُ وَلَا نَظَرَ لِمَا قِيلَ: الْحَقُّ لِلْمَيِّتِ فَكَيْفَ سَقَطَ بِرِضَا غَيْرِهِ لِأَنَّ الْفَرَضَ تَسَاوَاهُمْ فِي الْحُضُورِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ حَقٌّ مُعَيَّنٌ اسْقَطَهُ الْوَلِيُّ فَإِنْ اختلفَ النُّوْعُ قُدِّمَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَالصَّبِيُّ فَالْخُنْثَى فَالْمَرْأَةُ أَوْ الْفَضْلُ قُدِّمَ الْأَفْضَلُ بِمَا يُظَنُّ بِهِ قُرْبُهُ إِلَى الرَّحْمَةِ كَالْوَرَعِ وَالصَّلَاحِ لَا بَنَحْوِ حُرِّيَّةِ لَا تَقْطَاعِ الرِّقِّ بِالْمَوْتِ نَعَمْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ تَقْدِيمَ الْأَبِ عَلَى الْابْنِ كَمَا فِي اللَّحْدِ أَمَّا إِذَا تَعَاوَا فَيُقَدِّمُ الْأَسْبَقُ مُطْلَقًا إِنْ اتَّحَدَ النُّوْعُ وَإِلَّا نُحْيِي امْرَأَةً لِلْكُلِّ، وَخُنْثَى لِرَجُلٍ وَصَبِيٍّ، لَا صَبِيٍّ لِابْلِغٍ وَلَوْ حَضَرَ خَنَائِي مَعًا أَوْ مُرْتَبِينَ صَقُّوا صَفًّا وَاحِدًا عَنْ يَمِينِهِ رَأْسُ كُلِّ مِنْهُمْ عِنْدَ رَجُلٍ الْآخِرُ لِثَلَاثٍ يُتَقَدَّمُ أَثْنَى عَلَى ذِكْرٍ وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ جَنَائِزٍ إِنْ رَضِيَ الْأَوْلِيَاءُ بِوَاحِدٍ وَعَيْنُوهُ تَعَيَّنَ وَإِلَّا قُدِّمَ وَلِيُّ السَّابِقَةِ وَإِنْ كَانَتْ أَثْنَى ثُمَّ يُقَرَّعُ فَإِنْ لَمْ يَرْضَوْا بِوَاحِدٍ صَلَّى كُلٌّ عَلَى مَيِّتِهِ وَلَوْ صَلَّى عَلَى كُلِّ وَحْدَةٍ وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ قُدِّمَ مَنْ يُخَافُ فُسَادَهُ ثُمَّ الْأَفْضَلُ بِمَا مَرَّ إِنْ رَضُوا وَإِلَّا أَقْرَعَ وَفَارَقَ مَا مَرَّ بِأَنَّ ذَاكَ أَخَفُّ مِنْ هَذَا.

(وتحرُّمُ) الصَّلَاةِ (على) مَنْ شَكَّ فِي إِسْلَامِهِ دُونَ مَنْ يُظَنُّ إِسْلَامُهُ وَلَوْ بِقَرِينَةٍ كَشَهَادَةِ عَدْلٍ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَدْلٌ آخَرُ بِمَوْتِهِ عَلَى الْكُفْرِ وَإِلَّا تَعَارَضَا وَبَقِيَ أَصْلُ بَقَائِهِ عَلَى كُفْرِهِ وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَنْ أَطْلُقَ عِنْدَ شَهَادَةٍ وَاحِدٍ بِإِسْلَامِهِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَمَنْ أَطْلُقَ عَدَمَهَا، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْأَرْقَاءِ الصَّغِيرِ الْمَعْلُومِ سَبِيهِمْ مَعَ الشَّكِّ فِي إِسْلَامِ سَابِيهِمْ وَلَا قَرِينَةَ وَمَرَّ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ يُسَنُّ أَمْرُهُمْ بِنَحْوِ الصَّلَاةِ فَهَلْ قِيَاسُهُ جَوَازُ الصَّلَاةِ هُنَا عَلَيْهِمْ أَوْ يُقَرَّرُ بِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَهُمْ بِالْفَهْمِ لَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالثَّانِي أَقْرَبُ. وَعَلَى (الْكَافِرِ) بِسَائِرِ أَتَوَاعِهِ لِحُرْمَةِ الدُّعَاءِ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّا تَابَ أَبْكَاءُ﴾ [النِّبَا: ٨٤] الْآيَةُ وَمِنْهُمْ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ فَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ سِوَاءِ أَوْصَفُوا الْإِسْلَامَ أَمْ لَا لِأَنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ يُعَامَلُونَ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا مِنَ الْإِرْثِ وَغَيْرِهِ مُعَامَلَةَ الْكُفَّارِ وَالصَّلَاةُ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا خِلَافًا لِمَنْ وَهُمْ فِيهِ وَيُظْهَرُ جِلَّ الدُّعَاءِ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ بِخِلَافِ صُورَةِ الصَّلَاةِ. (وَلَا يَجِبُ) عَلَيْنَا (غُسْلُهُ) لِأَنَّهُ لِلْكَرَامَةِ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا نَعَمْ يَجُوزُ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ) أَمَرَ عَلِيًّا بِغُسْلِ الْوَلَدِ وَتَكْفِينِهِ) لِكَيْتَهُ

والأصح وجوب تكفين الذمّي ودفنه ولو وجد عضو مسلم عليم موته صلى عليه

ضعيف. (والأصح وجوب تكفين الذمّي) وألحق به المعاهد والمستأمن (ودفنه) من ماله ثم منفقته ثم من بيت المال ثم من مياسير المسلمين وفاء بدمته كما يجب إطعامه وكسوته إذا عجز وقيد في المجموع الوجهين بما إذا لم يكن له مال وخصهما بنا فقال في وجوبهما على المسلمين إذا لم يكن له مال وجهان ثم صحح الوجوب وعلمه بما ذكر الدال على أنه لا يجب على الذميين من الحيثية التي لأجلها لزمتنا ذلك وهي الوفاء بدمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبهما عليهم من حيث إنهم مكلفون بالفروع وفيما إذا كان له مال أو متفق المخاطب به الورثة أو المتفق ثم من عليم بموته نظير ما مر في المسلم ولا ينافي ما صححه من الوجوب قوله في موضع آخر قد ذكرنا أن للمسلم غسله ودفنه لأن مراده مطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للدفن لأنه الذي قدمه فيه ولا قوله في موضع آخر ويجوز غسله وتكفينه ودفنه لأنه مسوق فيما أجمعوا عليه بدليل تعقيبه لذلك بقوله وأما وجوب التكفين ففيه خلاف وتفصيل سبق واضحاً في باب غسل الميت وأشار بذلك لما ذكرته عنه أولاً فتأمل ذلك ولا تغتر بخلافه أما الحربي فيجوز إغراء الكلاب على جيفته وكذا المردة والزندق. (ولو وجد عضو مسلم) أو نحوه كشعره أو ظفره وهم من نقل عن المجموع خلافاً وقضية كلاهما التوقف فيما في العدة أنه لا يصلّى على الشعرة الواحدة وأخذ به غيرهما فرجح أنه لا فرق ويؤيده ما يأتي أن الصلاة في الحقيقة إنما هي على الكل وإن كان تابعاً لما وجد (علم موته) وأن هذا الموجود منه انفصل منه بعد الموت أو حركته حركة مذبوح ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجملة ويظهر أن المراد بعلم حقيقة العلم فلا يكفي الظن ويفرق بينه وبين الإسلام بأن الأصل الحياة فلا تنتقل أحكامها عنه إلا بيقين وأيضاً فالموت هو الموجب لجميع ما بعده فوجب الاحتياط له بخلاف نحو الإسلام فإنه من جملة التوابع لأحكام الموت وأيضاً فالإسلام يكتفى فيه بالتعليق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوباً كما فعله الصحابة رضي الله عنهم لما ألقى عليهم بمكة طائر نسر يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد أيام وقعة الجمل وعرفوها بخاتمهم. (قوله مع معاوية إلخ) لعل الصواب مع عائشة فإن وقعة الجمل لم تكن مع معاوية بل كانت مع عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم اهـ مصحح والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو استيفاضة ويجب غسل ذلك قبل الصلاة عليه وسنّره بخبره وموارثه وإن كان من غير العورة لما مر أن ما زاد عليها يجب سنّره لحق الميت بخلاف ما لا يصلّى عليه كيّد من جهل بموته فإنه يسنّ ذلك فيها وتسنّ مواراة كل ما انفصل من حي ولو ما يقطع للختان والمسلم في ذلك مجهول الحال بدارنا لأن الغالب فيها الإسلام فإن كان بدارهم فكاللقيط فيما يأتي فيه، وتجب نية الصلاة على الجملة فلو ظفر بصاحب الجزء لم تجب إعادتها عليه إن علم أنه غسل قبل الصلاة وبحث الزركشي تقييد نية الجملة بما إذا علم أنها قد غسلت وإلا نوى العضو وحده وفيه نظر بل الذي يتجّه أنه ينوي الجملة وإن لم يعلم ذلك مُعلّقاً نيته بكونه قد غسل نظير ما مر

وَالسَّقَطُ إِنْ اسْتَهْلَ أَوْ بَكَى كَكَبِيرٍ، وَإِلَّا فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ كَاخْتِلَاجٍ صَلَّيَ عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ بَلَغَهَا فِي الْأَظْهَرِ.

في الغائب وفي الكافي لو نُقِلَ الرَّأْسُ عَنْ بَلَدِ الْجُثَّةِ صَلَّيَ عَلَى كُلِّ وَلَا تَكْفِي الصَّلَاةُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَيُظْهَرُ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ تَجِبُ نَيْتَةُ الْجُزْءِ فَقَطْ .

(وَالسَّقَطُ) بِثَلَاثٍ أَوَّلُهُ مِنَ السَّقُوطِ (إِنْ) عَلِمَتْ حَيَاتُهُ كَأَنَّ (اسْتَهْلَ) مِنْ أَهْلٍ : رَفَعَ صَوْتَهُ (أَوْ بَكَى) بَعْدَ انْفِصَالِهِ كَذَا قَيَّدَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّ هَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ أَنَّهُ إِذَا انْفَصَلَ بَعْضُهُ لَا يُعْطَى حُكْمُ الْمُتَفَصِّلِ كُلُّهُ وَكَذَا حُزُّ رَقَبَتِهِ حِينَئِذٍ فَيُقْتَلُ حَازُهُ وَفِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا أَخْرَجَ رَأْسَهُ وَصَاحَ فَحَزَّهُ آخَرُ قُتِلَ لِأَنَّا تَيَقَّنَّا بِالصَّيَاحِ حَيَاتَهُ وَمَا عَدَا هَذَيْنِ فَحُكْمُهُ فِيهِ حُكْمُ الْمُتَفَصِّلِ (كَكَبِيرٍ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ عَلَى كَلَامٍ فِيهِ «إِذَا اسْتَهْلَ الضَّبِّيُّ وَرِثَ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ» ^(١) (وَالَا) تُعْلَمُ حَيَاتُهُ (فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ كَاخْتِلَاجٍ) اخْتِيَارِيٌّ (صَلَّيَ عَلَيْهِ) وَجُوبًا (فِي الْأَظْهَرِ) لَاحْتِمَالِ الْحَيَاةِ بِظُهُورِ هَذِهِ الْقَرِينَةِ عَلَيْهَا وَيُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُدْفَنُ قَطْعًا . (وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ) أَمَارَةُ الْحَيَاةِ (وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) حَدَّ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ (لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ) أَيِ لَمْ تُجْزِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ جَمَادٌ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُغَسَّلْ (وَكَذَا إِنْ بَلَغَهَا) وَأَكْثَرَ مِنْهَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي قَوْلِهِمْ فَإِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا، وَلَمْ تَظْهَرْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ فِيهِ حُرْمَتِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِمَفْهُومِ الْخَبَرِ وَيُلَوِّغُ أَوَّانِ النَّفْخِ لَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودَهُ بَلْ وُجُودُهُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْحَيَاةَ أَيِ الْكَامِلَةَ وَكَذَا الثُّمُومُ لَا يَسْتَلْزِمُهَا بِدَلِيلِ مَا قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ وَمَنْ تَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ قَدْ يَحْصُلُ الثُّمُومُ لِلتَّسْعَةِ مَعَ تَخَلُّفِ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ لِأَمْرِ أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى ١٥ . وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ سَلَّمْنَا النَّفْخَ فِيهِ هُوَ لَا يُكْتَفَى بِوُجُودِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ ، وَإِذَا قَالَ جَمَعَ بِأَنَّهُ اسْتَهْلَلَهُ الصَّرِيحَ فِي نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ قَبْلَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَكَيْفَ بِهِ وَهُوَ كُلُّهُ فِي الْجَوْفِ وَمَنْ تَمَّ تَعَيَّنَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي وُجُودِهَا قَبْلَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ لَا يَأْتِي فِي وُجُودِهَا فِي الْجَوْفِ لَوْ قُرِضَ الْعِلْمُ بِهَا عَنْه فإِفْتَاءُ بَعْضُهُمْ فِي مَوْلُودٍ لِتَسْعَةٍ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أَمَارَاتِ الْحَيَاةِ بِأَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ لِنَمَّا يَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ الْمُقَابِلِ ، وَزَعَمَ أَنَّ النَّازِلَ بَعْدَ تَمَامِ أَشْهُرِهِ لَا يُسَمَّى سَقَطًا لَا يُجْدِي لِأَنَّهُ بِتَسْلِيمِهِ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّاهُ لُغَةً إِذْ كَلَامُهُمْ هُنَا مُصَرَّحٌ كَمَا عَلِمْتَ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي التَّفْصِيلِ الَّذِي قَالُوهُ بَيْنَ ذِي التَّسْعَةِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ إِثْمَةِ اللَّغَةِ وَهِيَ السَّقَطُ الَّذِي يَسْقُطُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ تَمَامِهِ وَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لِأَنَّ يُرِيدُوا قَبْلَ تَمَامِ خَلْقِهِ بِأَنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ التَّصْوِيرِ أَوْ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ أَوْ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّتِهِ . وَحِينَئِذٍ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمُدَّتِهِ أَقَلُّ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَوْ غَالِبُهَا أَوْ أَكْثَرُهَا وَحِينَئِذٍ فَلَا دَلَالَهَ فِي عِبَارَتِهِمْ هَذِهِ بِوَجْهِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَفْتَى بِمَا ذَكَرْتَهُ وَيُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُدْفَنُ قَطْعًا إِنْ ظَهَرَتْ خِلْقَةُ آدَمِيٍّ

(١) [صحيح] أخرجه: النسائي في (السنن الكبرى) [رقم/٦٣٥٨]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/١٥٠٨]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/٦٠٣٢]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [٥١٧/١]، وغيرهم من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

قلت: حديث صحيح . ينظر: (صحيح ابن ماجه) للآلباني [رقم/١٢٢٥] .

وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ، فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ أَوْ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الْأَظْهَرِ، وَكَذَا فِي الْقِتَالِ لَا بِسَبَبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَوْ اسْتَشْهِدَ جُنُبٌ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ، وَأَنَّهُ تُرَالُ نَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ.

وَالْأَسَنُّ سَتْرُهُ بِخَرْقَةٍ وَدَفْنُهُ وَفَارَقَتِ الصَّلَاةُ غَيْرَهَا بِأَنَّهُا أَضَيَّقُ مِنْهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الدِّمِّيَّ يُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُدْفَنُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَأَفْهَمَتْ تَسْوِيَةَ الْمَثْنِ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ وَمَا دُونَهَا أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَا بَلْ بِمَا تَقَرَّرَ مِنْ ظُهُورِ خَلْقِ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَمْ يُبَيَّنْ مَا بِهِ الْإِعْتِبَارُ نَظَرًا لِلْغَالِبِ مِنْ ظُهُورِ الْخَلْقِ عِنْدَهَا وَعَدَمِهِ قَبْلَهَا. (وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ) فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ أَوْ يُبْعَثُ وَلَهُ شَاهِدٌ بِقَتْلِهِ وَهُوَ دَمُهُ أَوْ فَاعِلٌ لِأَنَّ رُوحَهُ تَشْهَدُ الْجَنَّةَ قَبْلَ غَيْرِهِ. (وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ) أَيِ يَحْرُمُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُؤَدَّ الْغُسْلُ لِإِزَالَةِ دَمِهِ لِأَنَّهُ حَيٌّ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَإِبْقَاءِ لَأَثَرِ شَهَادَتِهِمْ وَتَعْظِيمًا لَهُمْ بِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنْ دُعَاءِ الْغَيْرِ وَتَطْهِيرِهِ لِتَرَوُّهُمْ النَقِصَ فِيهِمْ وَبِهِ فَارَقُوا غُسْلَهُ ﷺ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ لَذَلِكَ وَأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ التَّشْرِيعُ وَزِيَادَةُ الزُّلْفَى فَقَطْ فَلَمْ يَحْتَجْ لِإِظْهَارِ اسْتِغْنَائِهِ وَلَئِنْ لَمْ يُغَسَّلْ قَتْلَى أَحَدٍ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ كَمَا شَهِدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي كَادَتْ أَنْ تَتَوَاتَرَ وَخَبَرَ (أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ عَشْرَةَ عَشْرَةَ) ضَعِيفٌ جِدًّا نَعَمْ صَحَّ أَنَّهُ خَرَجَ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ فَصَلَّى عَلَيْهِمْ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّ الْمُخَالَفَ لَا يَرَى الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ دَعَا لَهُمْ كَمَا يُدْعَى لِلْمَيِّتِ. (وَهُوَ مَنْ) أَيِ مُسْلِمٍ وَلَوْ قِتًا، أَثْنَى، غَيْرَ مُكَلَّفٍ (مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ) أَوْ كَافِرٍ وَاحِدٍ (بِسَبَبِهِ) أَيِ الْقِتَالِ كَانَ أَصَابَهُ سِلَاحٌ مُسْلِمٌ قَتَلَهُ خَطَأً أَوْ عَادَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ أَوْ تَرَدَّى بِوَهْدَةٍ أَوْ رَفَسَتْهُ فَرَسُهُ أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ اسْتَعَانُوا بِهِ أَوْ انْكَشَفَ عَنْهُ الْحَرْبُ وَشُكَّ أَمَاتَ بِسَبَبِهَا أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَوْتُهُ بِسَبَبِهَا وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ «قِتَالٌ» قَتْلُهُمْ لِأَسِيرٍ صَبْرًا فَلَيْسَ بِشَهِيدٍ عَلَى الْأَصَحِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ انْكَسَرُوا وَاتَّبَعْنَاهُمْ لِاسْتِثْنَائِهِمْ فَعَادَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَقَتَلَ وَاحِدًا مِمَّا فَإِنَّهُ شَهِيدٌ عَلَى الْأَوْجَهِ. (فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ) أَيِ الْقِتَالِ وَقَدْ بَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَإِنْ قُطِعَ بِمَوْتِهِ مِنْ جُرْحٍ بِهِ. (أَوْ) مَاتَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ (فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ) مِنْ مُسْلِمٍ (فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الْأَظْهَرِ) فَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ كَمَقْتُولٍ بِسَبَبِ آخَرَ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ قَتِيلٌ مُسْلِمٌ وَمَنْ تَمَّ لَوْ قَتَلَهُ كَافِرٌ اسْتَعَانُوا بِهِ كَانَ شَهِيدًا أَمَّا مَنْ حَرَكْتُهُ حَرَكَةٌ مَذْبُوحٍ عِنْدَ انْقِضَاءِ قِتَالِ الْكُفَّارِ فَشَهِيدٌ جُزْمًا وَمَنْ هُوَ مُتَوَقِّعُ الْحَيَاةِ حِينَئِذٍ فَغَيْرُ شَهِيدٍ جُزْمًا. (وَكَذَا) لَا يَكُونُ شَهِيدًا إِذَا مَاتَ (فِي الْقِتَالِ) مَعَ الْكُفَّارِ (لَا بِسَبَبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ) بِأَنَّهُ مَاتَ فَجَاءَهُ أَوْ بِمَرَضٍ أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ عَمْدًا. (وَلَوْ اسْتَشْهِدَ جُنُبٌ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ) عَنِ الْجَنَابَةِ فَحَرُمَ غُسْلُهُ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ تُسْقِطُ غُسْلَ الْمَوْتِ فَكَذَا غُسْلُ الْحَدَثِ وَلِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ عَسَلَتْ حَنْظَلَةً ﷺ لِاسْتِشْهَادِهِ يَوْمَ أُحُدٍ جُنُبًا لِخُرُوجِهِ عَقِبَ سَمَاعِهِ الدَّعْوَةَ - وَهُوَ مَعَ أَهْلِهِ - . إِلَيْهَا كَمَا صَحَّ وَلَوْ وَجَبَ غُسْلُهُ لَمْ يَسْقُطْ بِفِعْلِ الْمَلَائِكَةِ كَمَا مَرَّ. (و) الْأَصَحُّ أَنَّهُ (تُرَالُ) وَجُوبًا (نَجَاسَةُ غَيْرِ الدَّمِ) الَّذِي هُوَ مِنْ أَثَرِ الشَّهَادَةِ وَإِنْ أَدَّتْ إِزَالَتُهَا لِإِزَالَتِهِ كَمَا أَفَادَهُ أَصْلُهُ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِإِبْقَائِهَا إِذْ لَيْسَتْ أَثَرُ عِبَادَةٍ.

وَيُكْفَنُ فِي ثِيَابِهِ الْمُطْلَخَةِ بِالْدَمِّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِغًا تُمَمُّ.

فَضْلٌ

أَقْلُ الْقَبْرِ حُفْرَةٌ تَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالسَّبِيحَ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَوْسَعَ

(تنبيه): هَلْ لِلتَّجَاسَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ أَثَرِ الشَّهَادَةِ حُكْمٌ دَمِهِ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنِّ الْمَشْهُودِ لَهُ بِالْفَضْلِ الدَّمُ فقط وَلَأنَّ نَجَاسَتَهُ أَخْفَى فِي كَلَامِهِمْ؟ شَبِهُ تَنَافٍ فِي ذَلِكَ لِكَيْتَهُ إِلَى الثَّانِي أَمِيلُ.

(وَيُكْفَنُ) نَدَبًا (فِي ثِيَابِهِ) الَّتِي مَاتَ فِيهَا (الْمُطْلَخَةُ بِالْدَمِّ) وَغَيْرِهَا لِكِنَّ الْمُطْلَخَةَ أُولَى فَالْتَقِيدُ لِذَلِكَ وَذَلِكَ لِلتَّبَاعِ وَالْأَوَجِّهِ أَنَّهُ لَا يُجَابُ أَحَدُ الْوَرِثَةِ لِتَزْعُمِهَا إِنْ لَاقَتْ بِهِ رِعَايَةً لِمَصْلَحَتِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الثَّلَاثِ وَيُنَزَّعُ نَدَبًا نَحْوُ دِرْعٍ وَفَرٍّ وَثَوْبٍ جَلْدٍ وَخُفٍّ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ كَانَ مِلْكُهُ وَرَضِيَ بِهِ وَارِثُهُ الرَّشِيدُ وَإِلَّا وَجِبَ نَزْعُهُ. (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِغًا تُمَمُّ) الْوَاجِبُ وَجُوبًا وَغَيْرُهُ نَدَبًا هَذَا حُكْمُ شَهِيدِ الدُّنْيَا فَقَطْ - وَهُوَ مَنْ قَاتَلَ لِتَحْوِ حِمِيَّةٍ - أَوْ الْآخِرَةِ - وَهُوَ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا - أَمَّا شَهِيدُ الْآخِرَةِ فَقَطْ كَغَرِيقٍ وَمَبْطُونٍ وَخَرِيقٍ وَالْحَقُّ بِهِ مَنْ مَاتَ بِصَاقِئَةٍ وَمَيِّتَ زَمَنَ طَاعُونٍَ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ حُرْمَةَ الْفِرَارِ مِنْ بَلَدِ الطَّاعُونَِ وَالِدُخُولِ إِلَيْهِ مَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَعْمَ ذَلِكَ الْإِقْلِيمَ لَكِنَّ الْأَوَجَّهَ مَا أَطْلَقُوهُ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ تَعْلِيلُ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْقِيَامِ بِالْبَاقِينَ وَتَجْهِيزِهِمْ، وَالثَّانِي بِأَنَّهُ زُمًا أَصَابَهُ فَيُسَيِّدُهُ لِدُخُولِهِ فَإِنْ قُلْتَ غَايَتُهُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْعُدُوِّ وَهِيَ إِنَّمَا تَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ فَقَطْ قُلْتَ مَمْنُوعٌ بَلْ هَذَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ مِنَ الْإِلْقَاءِ بِالْيَدِ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَمَقْتُولٍ ظُلْمًا وَمَيِّتٍ عَشَقًا لِمَنْ يَحِلُّ نِكَاحُهَا بِشَرِّطِ الْعِفَّةِ وَالْكُثْمِ كَمَا فِي الْخَبَرِ وَلَا يَبْعُدُ فِي عَاشِقٍ غَيْرِهَا اضْطِرَارًا أَنَّهُ شَهِيدٌ أَيْضًا بَلْ وَاخْتِيَارًا أَيْضًا إِذَا عَفَّ وَكَتَمَ كَمَنْ رَكِبَ بَحْرَ الْمَعْصِيَةِ لِأَنَّ الْجَهَةَ مُنْفَكَّةٌ وَمَيِّتَةٌ طَلَقًا فَهُوَ كَغَيْرِهِ عُسَلًا وَصَلَاةً وَغَيْرَهُمَا.

فَصْلٌ فِي الدَّفْنِ وَمَا يَقْبَعُهُ

(أَقْلُ الْقَبْرِ) الْمُحْصَلُ لِلوَاجِبِ (حُفْرَةٌ تَمْنَعُ) بَعْدَ طَمِّهَا (الرَّائِحَةَ) أَنْ تَظْهَرَ فَتُؤْذِي (وَالسَّبِيحَ) أَنْ يَبْشُرَهُ وَيَأْكُلَهُ لِأَنَّ حِكْمَةَ وَجُوبِ الدَّفْنِ مِنْ عَدَمِ انْتِهَاكِ حُرْمَتِهِ بِانْتِشَارِ رِيحِهِ وَاسْتِقْذَارِ جِيفَتِهِ وَأَكْلِ السَّبِيحِ لَهُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ وَخَرَجَ بِحُفْرَةٍ وَضَعَهُ بِوَجْهِ الْأَرْضِ وَسَتَرَهُ بِكَثِيرٍ نَحْوِ تُرَابٍ أَوْ حِجَارَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى عِنْدَ إِمْكَانِ الْحَفْرِ وَإِنْ مَنَعَ الرِّيحَ وَالسَّبِيحَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَفْنٍ وَبِتَمْنَعُ ذَيْنِكَ مَا يَمْنَعُ أَحَدَهُمَا كَانَ عِتَادَاتُ سَبَإٍ ذَلِكَ الْمَحَلَّ الْحَفَرَ عَنْ مَوْتَاهُ فَيَجِبُ بِنَاءُ الْقَبْرِ بِحَيْثُ تَمْنَعُ وَصُولُهَا إِلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ لَمْ يَمْنَعْهَا الْبِنَاءُ كَبَعْضِ النَّوَاحِي وَجِبَ صُنْدُوقٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَكَالْفَسَاقِي فَإِنَّهَا يُبَوِّثُ تَحْتَ الْأَرْضِ وَقَدْ قَطَعَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالسُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِحُرْمَةِ الدَّفْنِ فِيهَا مَعَ مَا فِيهَا مِنْ اخْتِلَاطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَإِدْخَالِ مَيِّتٍ عَلَى مَيِّتٍ قَبْلَ بَلَاءِ الْأَوَّلِ، وَمَنْعُهَا لِلْسَّبِيحِ وَاضْطِرُّهُ لِلرَّائِحَةِ مُشَاهِدٌ فَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ الْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهِمَا إِنْ كَانَا مُتَلَازِمَيْنِ بَيَانُ فَائِدَةِ الدَّفْنِ وَإِلَّا فَبَيَانُ وَجُوبِ رِعَايَتِهِمَا فَلَا يَكْفِي أَحَدُهُمَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ التَّلَازُمَ بَيْنَهُمَا بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ فَبِالنَّظَرِ إِلَيْهِ الْجَوَابُ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا وَبِالنَّظَرِ لِعَدَمِهِ الْجَوَابُ مَا ذَكَرَهُ ثَانِيًا فَجَزَمَ شَارِحُ الْأَوَّلِ فِيهِ تَسَاهُلٌ (وَيُنْدَبُ أَنْ يَوْسَعَ) بِأَنَّهُ يَزَادُ فِي

وَيُعَمَّقُ، قَدَرُ قَامَةٍ وَبَسْطِيَّةٍ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِنْ صَلَبَتِ الْأَرْضُ، وَيَوْضَعُ رَأْسَهُ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ، وَيُسَلُّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ بَرَفَقٍ وَيُدْخِلُهُ الْقَبْرَ الرَّجَالُ، وَأُولَاهُمْ الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ. قُلْتُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُزَوَّجَةً فَأُولَاهُمْ الزَّوْجُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَوْلُهُ وَعَرْضُهُ (وَيُعَمَّقُ) بِالْمُهْمَلَةِ وَقِيلَ الْمُعْجَمَةُ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِي قَتْلَى أَحَدٍ «احْفَرُوا وَأَوْسِعُوا وَأَعْمِقُوا» ^(١) أَنْ يَكُونَ التَّعْمِيقُ (قَامَةً) لِرَجُلٍ مُعْتَدِلٍ (وَبَسْطَةً) بَأَنْ يَقُومَ فِيهِ وَيَسْطُ يَدُهُ مُرْتَفَعَةً وَصَحَّحَ الرَّافِعِيُّ أَنَّ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٌ وَالْمُصَنَّفُ أَنَّهُ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ وَلَا تَعَارُضُ إِذِ الْأَوَّلُ فِي ذِرَاعِ الْعَمَلِ السَّابِقِ بَيَانُهُ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ وَالثَّانِي فِي ذِرَاعِ الْيَدِ. (وَاللَّحْدُ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ وَهُوَ أَنْ يَحْفَرَ فِي أَسْفَلِ جَانِبِ الْقَبْرِ وَالْأُولَى كَوْنُهُ الْقِبْلِيُّ قَدَرُ مَا يَسَعُ الْمَيِّتَ (أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ (إِنْ صَلَبَتِ الْأَرْضُ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ أَمَرَ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ لَحْدٌ وَأَنْ يُنْصَبَ عَلَيْهِ اللَّبْنُ كَمَا فُعِلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ «اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا» ^(٢) أَمَّا فِي رِخْوَةٍ فَالشَّقُّ أَفْضَلُ خَشْيَةَ الْإِنْهَارِ وَهُوَ حُفْرَةٌ كَالنَّهْرِ يُنْبَى جَانِبَاهَا وَيَوْضَعُ بَيْنَهُمَا الْمَيِّتُ ثُمَّ تُسَقَّفُ وَالْحَجَرُ أُولَى وَيُرْفَعُ قَلِيلًا بَحَيْثُ لَا يَمَسُّهُ وَيُسْنُّ أَنْ يَوْسَعَ كُلُّ مِنْهُمَا وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ بِهِ. (وَيَوْضَعُ) نَدْبًا (رَأْسَهُ) أَيِ الْمَيِّتِ فِي النَّعْشِ (عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ) أَيِ مُؤَخَّرِهِ الَّذِي سَيَكُونُ عِنْدَ سُفْلِهِ رِجْلُ الْمَيِّتِ (وَيُسَلُّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ بَرَفَقٍ) لِمَا صَحَّ عَنْ صَحَابِيٍّ أَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ. (وَيُدْخِلُهُ) وَلَوْ أَتَى نَدْبًا (الْقَبْرَ الرَّجَالُ) لِأَنَّهُ ﷺ (أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ أَنْ يَنْزِلَ فِي قَبْرِ بَنْتِهِ أُمِّ كُلْثُومَ لَا رُقِيَةً) وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهَا كَانَ يَبْدُرُ وَلَا تَهْمُ أَقْوَى نَعَمَ يَتَوَلَّيْنِ حَمْلَهَا مِنَ الْمُغْتَسَلِ إِلَى النَّعْشِ وَتَسْلِمُهَا لِمَنْ بِالْقَبْرِ وَحَلَّ شِدَادُهَا فِيهِ (وَأُولَاهُمْ) بِالذَّفَنِ (الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ) عَلَيْهِ وَقَدْ مَرَّ لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الدَّرَجَةُ وَالْقُرْبُ دُونَ الصِّفَاتِ إِذِ الْأَفْقُ هُنَا مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَسْنِ الْأَقْرَبِ عَكْسُ الصَّلَاةِ كَمَا مَرَّ فِي الْغُسْلِ وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْوَالِي لَا حَقَّ لَهُ هُنَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَنَارَعَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنَّهُ أَحَقُّ فَلَهُ التَّقْدِيمُ أَوْ التَّقَدُّمُ (قُلْتُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُزَوَّجَةً فَأُولَاهُمْ الزَّوْجُ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقٌّ فِي الصَّلَاةِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ يَنْظُرُ مَا لَا يَنْظُرُونَ وَقَدْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُهُ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مَفْضُولٌ عَلَى عُثْمَانَ مَعَ أَنَّهُ الزَّوْجُ الْأَفْضَلُ وَالْعُذْرُ الَّذِي أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْخَبَرِ عَلَى رَأْيٍ وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ وَطِئَ سُرِّيَّةَ لَهْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ دُونَ أَبِي طَلْحَةَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَئِمَّتِنَا أَنَّهُمْ لَا يَعْتَبِرُونَهُ لَكِنْ يَسْهُلُ ذَلِكَ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ

(١) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٣٢١٥]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ١٧١٣]، والنسائي في (سننه) [رقم / ٢٠١١]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٣ / ٤١٣]، وغيرهم من حديث: هشام بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوَهُ. وهذا لفظ البيهقي.

قُلْتُ: حديث صحيح. ينظر: (إرواء الغليل) للألباني [رقم / ٧٤٣].

(٢) [صحيح] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٣٢٠٨]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ١٠٤٥]، والنسائي في (سننه) [رقم / ٢٠٠٩]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ١٥٥٤]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قُلْتُ: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم / ٢٧٤٧].

وَيَكُونُونَ وَتَرًا، وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ عَلَى يَمِينِهِ لِلْقَبْلَةِ وَيُسْنَدُ وَجْهُهُ إِلَى جِدَارِهِ وَظَهْرُهُ بِلَبْنَةٍ
وَنَحْوِهَا، وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ بِلَبْنٍ،

حَالٍ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ عُثْمَانَ لِفَرِطِ الْحُزْنِ وَالْأَسَفِ لَمْ يَثِقْ مِنْ نَفْسِهِ بِأَحْكَامِ الدَّفَنِ فَأَذِنَ أَوْ أَنَّهُ ﷺ رَأَى
عَلَيْهِ آثَارَ الْعَجْزِ عَنْ ذَلِكَ فَقَدَّمَ أَبَا طَلْحَةَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ وَخَصَّهُ لِكَوْنِهِ لَمْ يُقَارَفْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ نَعَمْ يُؤْخَذُ
مِنَ الْخَبَرِ أَنَّ الْأَجَانِبَ الْمُسْتَوِينَ فِي الصِّفَاتِ يُقَدَّمُ مِنْهُمْ مَنْ بَعْدَ عَهْدِهِ بِالْجَمَاعِ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ مُذَكَّرِ
يَحْضُلُ لَهُ لَوْ مَأْسُ الْمَرْأَةِ وَبَعْدَهُ الْمَحَارِمُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبَ كَالصَّلَاةِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ تَقْدِيمُ الزَّوْجِ عَلَى
الْمَحْرَمِ الْأَفْقَهُ بَلِ الْفَقِيهِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَكِنْ مَحَلُّهُ فِي الثَّانِيَةِ إِنْ عُرِفَ مَا قُدِّمَ بِهِ فَقِيْهُهَا فَمَسْمُوحٌ
فَمَجْبُوبٌ فَخَصِّي أَجَنَّبِي لِضَعْفِ شَهَوْتِهِمْ وَلِتَفَاوُثِهِمْ فِيهَا رُتَبُوا كَذَلِكَ فَعَصْبَةُ غَيْرُ مُحْرَمٍ كَابِنِ عَمٍّ
وَمُعْتَقٍ وَعَصْبَةُ بَرْتَبِهِمْ فِي الصَّلَاةِ فَذَوِ رَجَمٍ كَذَلِكَ فَصَالِحُ أَجَنَّبِي فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ قُرْبًا وَفَضِيلَةً أَقْرَبُ
وَفَارَقَ مَا ذَكَرَ فِي قِيَّتِهَا مَا مَرَّ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَغْسِلُ سَيِّدَهَا لِانْقِطَاعِ الْمَلِكِ بَأَنَّ الْمُلْحَظَ مُخْتَلَفٌ إِذْ الرِّجَالُ
ثُمَّ يَتَأَخَّرُونَ عَنِ النِّسَاءِ وَهَذَا يَتَقَدَّمُونَ وَلَوْ أَجَانِبَ عَلَيْهِنَّ وَقِيَّتُهَا أَوْلَى مِنَ الْأَجَانِبِ كَابِنِ الْعَمِّ لِأَنَّ لَنَا
خِلَافًا أَنَّهُ يَغْسِلُهَا وَنَحْوُ ابْنِ الْعَمِّ لَا يَغْسِلُهَا قَطْعًا وَهَذَا التَّرْتِيبُ مُسْتَحَبٌّ كَمَا مَرَّ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْغُسْلِ . (وَيَكُونُونَ) أَيِ الدَّافِنُونَ (وَتَرًا نَدْبًا وَاحِدًا فَثَلَاثَةٌ وَهَكَذَا) بِحَسَبِ الْحَاجَةِ لِمَا صَحَّ (أَنَّ)
دَافِنِهِ ﷺ عَلِيٍّ وَالْعَبَّاسُ وَالْفَضْلُ ﷺ) وَرِوَايَةٌ أَنَّهُمْ كَانُوا خَمْسَةً بِزِيَادَةِ شُقْرَانُ مَوْلَاهُ ﷺ وَقِيَّتُهَا بِنِ
الْعَبَّاسِ ﷺ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَدَّ فِيهَا مَنْ سَاعَدَهُمْ فِي نَقْلِ أَوْ مَنَازِلَةِ شَيْءٍ احتاجوا إليه عَلَى أَنَّ بَعْضَ
الْحُقَاطِ صَحَّحَهَا وَاقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّهَا الْأَفْضَلُ . (وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ) أَوْ الشَّقِّ (عَلَى يَمِينِهِ) نَدْبًا
كَالَاضْطِجَاعِ عِنْدَ النَّوْمِ وَيُكَرَّهُ عَلَى يَسَارِهِ (لِلْقَبْلَةِ) وَجُوبًا لِنَقْلِ الْخَلْفِ لَهُ عَنِ السَّلَفِ وَمَرَّ فِي الْمُصَلِّي
الْمُضْطَجِعِ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ وَجُوبًا بِمُقَدِّمِ بَدَنِهِ وَوَجْهِهِ فَلْيَأْتِ ذَلِكَ هُنَا إِذْ لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ دُفِنَ مُسْتَدْبِرًا
أَوْ مُسْتَلْقِيًا وَإِنْ كَانَتْ رِجْلَاهُ إِلَيْهَا عَلَى الْأَوْجِ حُرْمٌ وَنَبَشٌ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ كَمَا يَأْتِي (وَيُسْنَدُ) نَدْبًا فِي هَذَا
وَالْأَفْعَالُ الْمَعْطُوفَةُ عَلَيْهِ (وَجْهَهُ) وَرِجْلَاهُ (إِلَى جِدَارِهِ) أَيِ الْقَبْرِ وَيَتَجَافَى بِبَاقِيهِ حَتَّى يَكُونَ قَرِيبًا مِنْ
هَيْئَةِ الرَّائِعِ لِقَالِ يُنْكَبُ (و) يُسْنَدُ (ظَهْرُهُ بِلَبْنَةٍ) طَاهِرَةٍ (وَنَحْوِهَا) لِيَتَمَتَّعَ مِنَ الْاسْتِلْقَاءِ عَلَى قَفَاهُ وَيُجْعَلَ
تَحْتَ رَأْسِهِ نَحْوُ لَبْنَةٍ وَيُفْضَى بِخَدِّهِ الْأَيْمَنِ بَعْدَ تَنْحِيَةِ الْكَفَيْنِ عَنْهُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى الثَّرَابِ لِيَكُونَ بِهَيْئَةٍ مِنْ هُوَ
فِي غَايَةِ الدَّلِّ وَالْإِفْتِقَارِ وَصَحَّ (أَنَّهُ ﷺ) كَانَ عِنْدَ النَّوْمِ يَضَعُ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى) فَيُحْتَمَلُ
دُخُولُهَا فِي نَحْوِ اللَّبْنَةِ وَيُحْتَمَلُ عَدَمُهُ لِأَنَّ الدَّلَّ فِيمَا هُوَ مِنْ جَنْسِ اللَّبْنَةِ أَظْهَرُ وَلَوْ مَاتَ صَغِيرًا أَسْلَمَ
دُفِنَ بِمَقَابِرِ الْكُفَّارِ لِإِجْرَاءِ أَحْكَامِهِمُ الدُّنْيَوِيَّةِ عَلَيْهِ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ أَوْ كَافِرًا بَيَّظَهَا جَنِينَ
نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ مَيِّتٌ مُسْلِمٌ دُفِنَتْ بَيْنَ مَقَابِرِنَا وَمَقَابِرِهِمْ وَجُعِلَ ظَهْرُهَا لِلْقَبْلَةِ لِيَتَوَجَّهَ لِأَنَّ وَجْهَهُ إِلَى
ظَهْرِهَا . (وَيُسَدُّ فَتْحُ) بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ (اللَّحْدِ بِلَبْنٍ) بِأَنْ يُبْنَى بِهِ ثَمَّ يُسَدُّ مَا بَيْنَهُ مِنَ الْفَرْجِ بِنَحْوِ كَسْرِ لَبْنٍ
اتِّبَاعًا لِمَا فُعِلَ بِهِ ﷺ وَلَآئِهْ أَبْلَغُ فِي صَيَانَةِ الْمَيِّتِ عَنِ النَّبَشِ وَمَنْعِ الثَّرَابِ وَالْهَوَامِّ وَكَاللَّبْنِ فِي ذَلِكَ
غَيْرُهُ وَأَثَرُهُ لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ كَمَا تَقَرَّرَ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُتَنِّ أَنَّ أَصْلَ سَدِّ اللَّحْدِ مَثُوبٌ كَسَابِقِهِ وَلَا حَقَّهُ

وَيَحْثُو مَنْ دَنَا ثَلَاثَ حَثَيَاتِ تُرَابٍ ثُمَّ يُهَالُ بِالمَسَاحِي، وَيُزْفَعُ الْقَبْرُ شِبْرًا فَقَطْ، وَالصَّحِيحُ
أَنْ تَسْطِيعَهُ أُولَى مِنْ تَسْنِيمِهِ، وَلَا يُدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ

فَتَجُوزُ إِهَالَةُ التُّرَابِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ سَدٍّ وَبِهِ صَرَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ لَكِنْ بَحَثَ غَيْرُ وَاحِدٍ وَجُوبَ السَّدِّ كَمَا
عَلَيْهِ الإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ مِنْ زَمَنِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْآنَ فَتَحْرُمُ تِلْكَ الإِهَالَةُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِزْرَاءِ وَهَتْكَ الْحُرْمَةِ
وَإِذَا حَرَّمُوا مَا دُونَ ذَلِكَ كَكَبِّهِ عَلَى وَجْهِهِ وَحَمْلِهِ عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ فَهَذَا أُولَى أَهْ وَيَجْرِي مَا ذُكِرَ فِي
تَسْقِيفِ الشَّقِّ وَفِي الْجَوَاهِرِ لَوْ انْهَدَمَ الْقَبْرُ تَخَيَّرَ الْوَلِيُّ بَيْنَ تَرْكِهِ وَإِصْلَاحِهِ وَنَقْلِهِ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ أَهْ
وَوَجْهُهُ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ وَالْحَقُّ بِإِنْهَادِهِ أَنْهِيَائُ تُرَابِهِ عَقَبَ دَفْنِهِ وَوَضَحَ أَنَّ
الْكَلَامَ حَيْثُ لَمْ يُحْشَ عَلَيْهِ سَبْعٌ أَوْ يَظْهَرُ مِنْهُ رِيحٌ وَلَا وَجَبَ إِصْلَاحُهُ قَطْعًا. (وَيَحْثُو مَنْ دَنَا) إِلَى
الْقَبْرِ بِأَنْ كَانَ عَلَى شَفِيرِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَوَقَعَ فِي الْكِفَايَةِ أَنَّهُ يُسْنَى لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ وَقَدْ يُجْمَعُ بِحَمْلِ
الْأَوَّلِ عَلَى التَّأَكُّدِ (ثَلَاثَ حَثَيَاتِ تُرَابٍ) بِيَدَيْهِ جَمِيعًا مِنْ قَبْلِ رَأْسِ الْمَيِّتِ لِلاتِّبَاعِ وَسُنْدُهُ جَيِّدٌ وَيَقُولُ
فِي الْأُولَى ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ [طه: ٥٥] وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ [طه: ٥٥] وَفِي الثَّالِثَةِ ﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً
أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥].

(تنبيه): بَيَّنَّ بِالْجَمْعِ بَيْنَ يَحْثُو وَحَثَيَاتِ الْمُنَاسِبِ لِيُحْتِيَ لَا لِيَحْثُو أَنَّهُ سُمِعَ حَثَا يَحْثُو حَثْوًا
وَحَثَوَاتٍ وَحَثَى يَحْثِي حَثِيًا وَحَثَيَاتٍ أَفْصَحُ.

(ثُمَّ) بَعْدَ حَثَى الْحَاضِرِينَ كَذَلِكَ وَيُظْهَرُ نَدْبُ الْفُورِيَّةِ كَمَا يُفْهَمُهُ التَّعْلِيلُ الْآتِي خِلَافَ مَا تَقْتَضِيهِ
ثُمَّ (بُهِالٌ) أَيِ يُرَدُّمُ وَالْأُولَى كَوْنُهُ (بِالمَسَاحِي) مَثَلًا لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لِتَكْمِيلِ الدَّفْنِ إِذْ هِيَ جَمْعُ مَسْحَاةٍ
بِالْكَسْرِ وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ جَدِيدٍ بِخِلَافِ الْمَجْرَفَةِ وَلَا يُزَادُ عَلَى تُرَابِهِ أَيِ إِنْ كَفَاهُ لِثَلَاثَ يَعْظَمُ شَخْصُهُ.
(وَيُزْفَعُ) الْقَبْرُ إِنْ لَمْ يُحْشَ نَبْشُهُ مِنْ نَحْوِ كَافِرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ أَوْ سَارِقٍ (شِبْرًا فَقَطْ) تَقْرِيبًا لِيُعْرَفَ فَيُزَارَ
وَيُحْتَرَمَ وَصَحَّ (أَنْ قَبْرَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رُفِعَ نَحْوَ شِبْرٍ) فَإِنْ احْتِيَجَ فِي رَفْعِهِ شِبْرًا لِتُرَابٍ آخَرَ زِيدَ عَلَيْهِ كَمَا بُحِثَ
(وَالصَّحِيحُ أَنْ تَسْطِيعَهُ أُولَى مِنْ تَسْنِيمِهِ) لِمَا صَحَّ عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَمَّتَهُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَشَفَتْ
لَهُ عَنْ قَبْرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَبْرَ صَاحِبَتِهِ فَإِذَا هِيَ مُسَطَّحَةٌ مَبْطُوحَةٌ بِبَطْحَاءِ الْعَرِصَةِ الْحُمْرَاءِ، وَرَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ
أَنَّهُ مُسْتَمٌّ حَمَلَهَا الْبَيْهَقِيُّ عَلَى أَنَّ تَسْنِيمَهُ حَدِثٌ لَمَّا سَقَطَ جِدَارُهُ وَأَصْلَحَ زَمَنُ الْوَلِيدِ وَقِيلَ غَمَزَ بِنِ
عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَوْنُ التَّسْطِيحِ صَارَ شِعَارَ الرُّوَافِضِ لَا يُؤَثِّرُ لِأَنَّ السُّنَّةَ لَا تُتْرَكُ لِفِعْلِ أَهْلِ الْبِدْعَةِ
لَهَا. (وَلَا يُدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ) أَيِ لَحْدٍ أَوْ شَقٍّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ حَاجِزٍ بِنَاءً بَيْنَهُمَا أَيِ يُنْدَبُ أَنْ لَا يُجْمَعُ
بَيْنَهُمَا فِيهِ فَيُكْرَهُ إِنْ اتَّحَدَا نَوْعًا أَوْ اخْتَلَفَا وَلَوْ احْتِمَالًا كَحُثْنَيْنِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مُحَرَّمَةٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ أَوْ
سَيِّدِيَّةٌ وَإِلَّا حُرِّمَ فَالْنَفْيُ فِي كَلَامِهِ لِلْكِرَاهَةِ تَارَةً وَالْحُرْمَةُ أُخْرَى وَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ حُرْمَتِهِ بَيْنَ الْأُمِّ
وَوَلَدِهَا ضَعِيفٌ وَيَحْرُمُ أَيْضًا إِدْخَالُ مَيِّتٍ عَلَى آخَرَ وَإِنْ اتَّحَدَا قَبْلَ بُلَى جَمِيعِهِ أَيِ إِلَّا عَجَبَ الذَّنْبِ
فَإِنَّهُ لَا يَبْلَى كَمَا مَرَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْسُ فَلِذَا لَمْ يَسْتَثْنَوْهُ وَيُرْجَعُ فِيهِ لِأَهْلِ الْخِبْرَةِ بِالْأَرْضِ وَلَوْ وَجَدَ
عَظْمَةً قَبْلَ كِمَالِ الْحَفْرِ طَمَهُ وَجُوبًا مَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ أَوْ بَعْدَهُ نَحَاهُ وَدَفَنَ الْآخَرَ فَإِنْ ضَاقَ بِأَنْ لَمْ يُمْكِنَ

إِلَّا لِضُرُورَةٍ فَيُقَدَّمُ أَفْضَلُهُمَا، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى الْقَبْرِ، وَلَا يُوطَأُ، وَيَقْرُبُ زَائِرُهُ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا. وَالتَّعْزِيَةُ سُنَّةٌ قَبْلَ دَفْنِهِ.....

دَفْنُهُ إِلَّا عَلَيْهِ فُظَاهِرُ قَوْلِهِمْ نَحَاهُ حُرْمَةُ الدَّفْنِ هُنَا حَيْثُ لَا حَاجَةَ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ لِأَنَّ الْإِيذَاءَ هُنَا أَشَدُّ (إِلَّا لِضُرُورَةٍ) بِأَنَّ كَثْرَ الْمَوْتَى وَعَسَرَ إِفْرَادُ كُلِّ مَيِّتٍ بِقَبْرِ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا كَفَرْنَ وَاحِدٌ فَلَا كِرَاهَةَ وَلَا حُرْمَةَ حِينَئِذٍ فِي دَفْنِ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ مُطْلَقًا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَنْ قَتَلَ أَحَدًا فِي ثَوْبٍ، وَيُقَدَّمُ أَقْرَبُهُمَا لِلْقَبِيلَةِ وَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَاجِزُ تُرَابٍ وَهَذَا الْحَجَرُ مُثَدِّبٌ وَإِنْ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ كَتَقْدِيمِ الْأَفْضَلِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (فَيُقَدَّمُ) فِي دَفْنِهِمَا إِلَى الْقَبِيلَةِ (أَفْضَلُهُمَا) بِمَا يُقَدَّمُ بِهِ فِي الْإِمَامَةِ عِنْدَ اتِّحَادِ النَّوْعِ (وَلَا يُقَدَّمُ رَجُلٌ وَلَوْ مَفْضُولًا فَصَبِيٌّ فَخُثْنِي فَاِمْرَأَةٌ نَعَمْ يُقَدَّمُ أَصْلٌ عَلَى فَرْعِهِ مِنْ جِنْسِهِ وَلَوْ أَفْضَلُ لِلْحُرْمَةِ الْأَبَوِيَّةِ أَوْ الْأُمُوَّةِ بِخِلَافِهِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَيُقَدَّمُ ابْنُ عَلَى أُمِّهِ لِأَفْضَلِيَّةِ الذُّكُورَةِ وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ اسْتَوَى اثْنَانِ أَقْرَبَ وَأَتَمَّهُمْ لَوْ تَرْتَّبُوا لَمْ يُنَحَّ الْأَسْبَقُ الْمَفْضُولُ إِلَّا مَا اسْتَنْهَى. (وَلَا يُجْلَسُ عَلَى الْقَبْرِ) الَّذِي لِمُسْلِمٍ وَلَوْ مُهْدَرًا فِيمَا يَظْهَرُ وَلَا يُسْتَنَدُ إِلَيْهِ وَلَا يُتَّكَأُ عَلَيْهِ وَظَاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مُحَاضِي الْمَيِّتِ لَا مَا اعْتِيدَ التَّحْوِيلُ عَلَيْهِ فَلِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُحَاضٍ لَهُ لَا سِيمَا فِي اللَّحْدِ وَيُحْتَمَلُ إِنْ حَاقَ مَا قُرِبَ مِنْهُ جَدًّا بِهِ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ مُحَاضٍ لَهُ (وَلَا يُوطَأُ) احْتِرَامًا لَهُ إِلَّا الضَّرُورَةُ كَأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ لِقَبْرِ مَيِّتِهِ وَكَذَا مَا يُرِيدُ زِيَارَتَهُ وَلَوْ غَيْرَ قَرِيبٍ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ الْحَضَرِ إِلَّا بِهِ وَالنَّهْيُ فِي هَذِهِ كُلِّهَا لِلْكَرَاهَةِ وَقَالَ كَثِيرُونَ لِلْحُرْمَةِ وَاخْتِيَارَ لِحَبْرِ مُسْلِمٍ الْمُصْرَحِ بِالْوَعِيدِ عَلَيْهِ لَكِنْ أَوَّلُوهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْقُعُودُ عَلَيْهِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ (وَيَقْرُبُ) نَدْبًا (زَائِرُهُ) مَنْ قَبَرِهِ (كَقُرْبِهِ مِنْهُ) إِذَا زَارَهُ (حَيًّا) احْتِرَامًا لَهُ وَالتَّزَامُ الْقَبْرِ أَوْ مَا عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ تَابُوتٍ وَلَوْ قَبْرَهُ ﷺ بِنَحْوِ يَدِهِ وَتَقْبِيلِهِ بِدَعَا مَكْرُوهَةٍ قَبِيحَةٍ، (وَالْتَّعْزِيَةُ) بِالْمَيِّتِ وَالْحَقُّ بِهِ مُصِيبَةٌ نَحْوِ الْمَالِ لِشُمُولِ الْخَبَرِ الْآتِي لَهَا أَيْضًا (سُنَّةٌ) لِكُلِّ مَنْ يَأْسَفُ عَلَيْهِ كَقَرِيبٍ وَزَوْجٍ وَصِهْرٍ وَصَدِيقٍ وَسَيِّدٍ وَمَوْلَى وَلَوْ صَغِيرًا. نَعَمْ الشَّابَّةُ لَا يُعْزِيهَا إِلَّا نَحْوُ مُحَرَّمٍ أَوْ يُكْرَهُ ذَلِكَ كَابْتِدَائِهَا بِالسَّلَامِ وَيَحْتَمِلُ الْحُرْمَةُ وَكَلَامُهُمْ إِلَيْهَا أَقْرَبُ لِأَنَّ فِي التَّعْزِيَةِ مِنَ الْوَصْلَةِ وَخَشْيَةِ الْفِتْنَةِ مَا لَيْسَ فِي مُجَرَّدِ السَّلَامِ أَمَّا تَعْزِيَتُهَا لَهُ فَلَا شَكَّ فِي حُرْمَتِهَا عَلَيْهَا كَسَلَامِهَا عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِخَبَرِ ضَعِيفٍ «مَنْ عَزَّى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»^(١) وَفِي خَبَرٍ لِابْنِ مَاجَهٍ «أَنَّهُ يُكْسَى حُلُّ الْكِرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢) وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ تَعْزِيَةُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْمَعْنَى وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهَا (قَبْلَ دَفْنِهِ) إِنْ رَأَى مِنْهُمْ شِدَّةَ جَزَعٍ لِيُصَبِّرَهُمْ وَإِلَّا فَبَعْدَهُ

(١) [ضعيف] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/١٠٧٣]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/١٦٠٢]، والبيهقي في (شعب الإيمان) [رقم/٩٢٨٣]، وغيرهم من حديث: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (إرواء الغليل) للآلباني [رقم/٧٦٥].

(٢) [حسن لغيره] أخرجه: ابن ماجه في (سننه) [رقم/١٦٠١]، من طريق: عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يحدث عن أبيه عن جده به.

قلت: حديث حسن لغيره. ينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للآلباني [رقم/٣٥٠٨].

وبعد ثلاثة أيام، ويُعزَّى المُسْلِمُ بالمُسْلِمِ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ

لاستِغْلالِهِمْ بِتَجْهِيزِهِ (و) تَمْتَدُّ (بعده ثلاثة أيام) تَقْرِيْبًا لِسُكُونِ الْحُزْنِ بَعْدَهَا غَالِبًا وَمِنْ ثَمَّ كُرِهَتْ حَيْثُ لَانْهَا تُجَدِّدُهُ وَابْتِدَاؤُهَا مِنَ الدَّفْنِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَاعْتَرَضَهُ جَمْعُ بَأَنَّ الْمَثْقُولَ لَهُ مِنَ الْمَوْتِ هَذَا إِنْ حَضَرَ الْمُعْزَى وَالْمُعْزَى وَعُلِمَ وَإِلَّا فَمِنْ الْقُدُومِ أَوْ بُلُوغِ الْخَبَرِ وَكَغَائِبِ نَحْوِ مَرِيضٍ أَوْ مَحْبُوسٍ وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا وَهِيَ الْأَمْرُ بِالصَّبْرِ وَالْحَمَلِ عَلَيْهِ بِوَعْدِ الْأَجْرِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْوُزْرِ بِالْجَزَعِ وَالِدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ بِالْمَغْفِرَةِ وَلِلْمُصَابِ بِجَبْرِ الْمُصِيبَةِ. (و) حَيْثُ يُدْعَى (يُعْزَى الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ) أَيْ يُقَالُ فِي تَعَزِّيْتِهِ (أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ) أَيْ جَعَلَهُ عَظِيمًا بِزِيَادَةِ الثَّوَابِ وَالدرَجَاتِ فَانْدَفَعَ مَا جَاءَ عَنْ جَمْعٍ مِنْ كِرَاهِيَتِهِ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ بِتَكْثِيرِ الْمَصَائِبِ وَوَجْهٌ انْدِفَاعُهُ أَنَّ إِعْظَامَ الْأَجْرِ غَيْرُ مُنْخَصِرٍ فِي تَكْثِيرِ الْمَصَائِبِ كَمَا تَقَرَّرَ قَالَ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْسَبُهُ النَّاسُ سَبِيلًا﴾ [الطلاق: ٥] عَلَى أَنَّ هَذَا هُنَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْهُ رَوَاهُ لَمَّا عَزَى مُعَاذًا بِابْنِ لَهُ.

(تنبيه) وَقَعَ لِلْعَزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّ الْمَصَائِبَ نَفْسَهَا لَا ثَوَابَ فِيهَا لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِمْ مِنَ الْكَسْبِ بَلْ فِي الصَّبْرِ عَلَيْهَا فَإِنْ لَمْ يَصْبِرْ كَثُرَتْ الذُّنُوبُ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُكْفَرِ أَنْ يَكُونَ كَسْبًا بَلْ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ كَسْبٍ كَالْبَلَاءِ فَالْجَزَعُ لَا يَمْنَعُ التَّكْفِيرَ بَلْ هُوَ مَعْصِيَةٌ أُخْرَى وَرَدَّ بِثَقْلِ الْإِسْوَئِيِّ كَالرَّوْيَانِيِّ عَنْ الْأُمِّ فِي بَابِ طَلَاقِ السَّكَرَانِ مَا يُصْرِّحُ بِأَنَّ نَفْسَ الْمُصِيبَةِ يَثَابُ عَلَيْهَا لِتَصْرِيحِهِ بِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَجْنُونِ وَالْمَرِيضِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ مَا جُورَ مُثَابٌ مُكْفَّرٌ عَنْهُ بِالْمَرَضِ فَحَكَمَ بِالْأَجْرِ مَعَ انْتِفَاءِ الْعَقْلِ الْمُسْتَلْزِمِ لَانْتِفَاءِ الصَّبْرِ وَيُؤَيِّدُهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ ظَاهِرَ التَّصَوُّصِ مَعَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَتَى وَلَا غَمٌّ حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ» ^(١) مَعَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ» ^(٢) صَحِيحًا مُقِيمًا فَفِيهِ أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابٌ مُمَاتِلٌ لِفِعْلِهِ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ قَبْلَ بِسَبَبِ الْمَرَضِ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَحَيْثُ يُدْعَى أَفَادَ مَجْمُوعُ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ فِي الْمُصِيبَةِ الْمَرَضِ وَغَيْرِهِ جَزَاءَيْنِ أَيْ أَحَدُهُمَا لِنَفْسِهَا وَالْآخَرُ لِلصَّبْرِ عَلَيْهَا وَحَيْثُ انْدَفَعَ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ إِلَّا مَعَ الْكَسْبِ وَحُمِلَ النَّصُّ عَلَى مَرِيضٍ صَبَرَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ مَرَضِهِ ثُمَّ اسْتَمَرَ صَبْرُهُ إِلَى زَوَالِ عَقْلِهِ يَرُدُّهُ أَنَّهُ سَوَى بَيْنَ الْمَرِيضِ وَالْمَجْنُونِ فِي الثَّوَابِ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَجْنُونِ فَالْحَمَلُ الْمَذْكُورُ غَلَطٌ مُتَشَوِّهُ الْغَفْلَةُ عَمَّا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْنُونِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَالَ عَقِبَ هَذَا الْحَمَلِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَحْ مَا ذَكَرْتَهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ أُصِيبَ وَصَبَرَ حَصَلَ لَهُ ثَوَابَانِ غَيْرُ التَّكْفِيرِ لِنَفْسِ الْمُصِيبَةِ وَلِلصَّبْرِ عَلَيْهَا وَمِنْ كِتَابَةِ مِثْلِ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ مِنَ الْخَيْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَمَا وَرَدَ فِي السُّنَنِ وَيُتَنَبَّهُ فِي كِتَابِي فِي الْعِبَادَةِ وَأَنَّ مِنْ انْتَفَى صَبْرُهُ فَإِنْ كَانَ لِعُدْرِ كُجُونٍ فَهُوَ كَذَلِكَ أَوْ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٥٣١٧]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٢٥٧٢]، وغيرهما من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٢٨٣٤]، وغيره من حديث: أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَحْسَنَ غَزَاكَ وَعَفَرَ لِمَيْتِكَ، وَبِالْكَافِرِ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَصَبْرَكَ، وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ عَفَرَ اللَّهُ لِمَيْتِكَ وَأَحْسَنَ غَزَاكَ. وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ، وَيَحْرُمُ التَّدْبُّ بِتَعْدِيدِ شَمَائِلِهِ

لِنَحْوِ جَزَعٍ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مِنْ دَيْنِكَ الثَّوَابَيْنِ شَيْءٌ فَإِنْ قُلْتَ الْمُفَرَّرُ فِي الْمَذْهَبِ وَإِنْ اخْتِيرَ خِلَافُهُ أَنْ مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الْجَمَاعَةِ لِعُدْوٍ كَمَرَضٍ لَا يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهَا قُلْتَ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُ الْفِعْلِ بِكَمَالِهِ ضَرُورَةُ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْفَاعِلِ حَقِيقَةً وَغَيْرِهِ فَهُوَ عَلَى حَدِّ قِرَاءَةِ الْإِخْلَاصِ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ وَلَا شَاهِدَ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] لِأَنَّهُ عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْمَيِّتَ يَصِلُ إِلَيْهِ دُعَاءُ الْغَيْرِ وَصَدَقْتُهُ فَيُثَابُ عَلَيْهِمَا وَبِغَيْرِهِ كَالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، (وَأَحْسَنَ غَزَاكَ) بِالْمَدِّ أَيْ جَعَلَ سُلُوكَ وَصَبْرَكَ حَسَنًا (وَعَفَرَ لِمَيْتِكَ) وَقَدَّمَ الْمُعْزَى لِأَنَّهُ الْمُخَاطَبُ وَقِيلَ يُقَدَّمُ الْمَيِّتُ لِأَنَّهُ أَحْوَجُ. (و) يُعْزَى الْمُسْلِمُ (بِالْكَافِرِ) أَيْ يُقَالُ لَهُ (أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ) وَيَضُمُّ إِلَيْهِ إِمَّا (وَصَبْرَكَ) وَأَمَّا وَجَبَرُ مُصِيبَتِكَ أَوْ نَحْوَهُ وَأَمَّا وَخَلَفَ عَلَيْكَ فَيَمْنُ يُخْلَفُ أَوْ وَخَلَفَ عَلَيْكَ فِي نَحْوِ أَبِي أَيْ كَانَ خَلِيفَةً عَلَيْكَ وَلَا يَدْعُو لِلْمَيِّتِ بِنَحْوِ مَغْفِرَةٍ لِحُرْمَتِهِ. (و) يُعْزَى (الْكَافِرُ) إِنْ احْتَرَمَ لَا كَحَرْبِيٍّ فَتَحْرُمُ تَعْزِيَّتُهُ عَلَى مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَالَّذِي يَنْتَجِبُ الْكَرَاهَةُ نَعَمَ إِنْ كَانَ فِيهَا تَوْقِيرُهُ حُرْمَتٌ حَتَّى لِلدِّمِيِّ وَقَدْ تُسَنُّ تَعْزِيَّتُهُ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ (بِالْمُسْلِمِ) عَفَرَ اللَّهُ لِمَيْتِكَ وَأَحْسَنَ غَزَاكَ) وَتُبَاحُ تَعْزِيَةِ كَافِرٍ مُحْتَرَمٍ لِمِثْلِهِ بَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ يَنْتَجِبُ نَدْبُهَا لِمَنْ تُسَنُّ عِيَادَتُهُ فَيُقَالُ لَهُ أَخْلَفَ أَوْ خَلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَا نَقْصَ عَدْدُكَ أَيْ لِيَتَكَثَّرَ الْجِزْيَةُ بِهِمُ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْفِدَاءُ لَهُمْ بِهِمْ فِي الْآخِرَةِ فَلَيْسَ فِيهِ دُعَاءٌ بِدَوَامِ كُفْرٍ بَلْ قَالَ شَارِحٌ لَا يُحْتَاجُ لِهَذَا التَّأْوِيلِ أَصْلًا أَيْ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ كَثْرَةِ الْعَدَدِ كَوْنُهُ بِوَصْفِ الْكُفْرِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا تُسَنُّ تَعْزِيَةُ مُسْلِمٍ بِمُرْتَدٍّ أَوْ حَرْبِيٍّ بِخِلَافِ نَحْوِ مُحَارِبٍ وَزَانٍ مُحَصَّنٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ وَإِنْ قُتِلَ حَذًّا. (وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ) هُوَ بِالْقَصْرِ الدَّمْعُ وَبِالْمَدِّ رَفْعُ الصَّوْتِ (عَلَيْهِ) أَيْ الْمَيِّتِ (قَبْلَ الْمَوْتِ) إِجْمَاعًا (وَبَعْدَهُ) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى قَبْرِ بَنْتِهِ وَزَارَ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ، نَعَمَ هُوَ اخْتِيَارٌ لِخِلَافِ الْأُولَى بَلْ مَكْرُوهٌ كَمَا فِي الْأَذْكَارِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ: «فَإِذَا وَجِبَتْ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً» قَالُوا: وَمَا الْوُجُوبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْمَوْتُ» ^(١) وَحِكْمَتُهُ أَنَّهُ أَسْفُ عَلَى مَا فَاتَ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَنَدْبُهُ قَبْلَ الْمَوْتِ وَبِهِ صَرَّحَ الْقَاضِي قَالَ إظهارًا لِكِرَاهَةِ فِرَاقِهِ وَعَدَمِ الرُّغْبَةِ فِي مَالِهِ وَقَضِيَّتُهُ اخْتِصَاصُهُ بِالْوَارِثِ قَالَ شَارِحٌ وَالْأُولَى أَنْ لَا يَكُونَ بِحَضْرَةِ الْمُحْتَضَرِ. (وَيَحْرُمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ) الْبَاءُ زَائِدَةٌ إِذْ حَقِيقَةُ النَّدْبِ تَعْدَادُ (شَمَائِلِهِ) نَحْوُ وَكَهْفَاهُ وَاجْتِبَالَهُ لِمَا فِي الْخَبَرِ الْحَسَنِ (أَنْ مَنْ يُقَالُ فِيهِ ذَلِكَ يَوَكَّلُ بِهِ مَلَكَانِ يُلْهَزَانِهِ وَيَقُولَانِ لَهُ

(١) [صحيح لغيره] وهو جزء من حديث أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٣١١١]، والنسائي في (سننه) [رقم/ ١٨٤٦]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/ ٣١٨٩]، وغيرهم من حديث: جابر بن عتيك رضي الله عنه. قلت: حديث صحيح لغيره. ينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للألباني [رقم/ ١٣٩٨].

والتَّوْحِ وَالْجَزَعِ بِضَرْبِ صَدْرِهِ وَنَحْوِهِ.

قُلْتُ: هَذِهِ مَسَائِلُ مَثْوُورَةٌ: يُبَادِرُ بِقَضَائِ ذَيْنِ الْمَيْتِ

أَهَكَذَا كُنْتُ) واللَّهْزُ الدَّفْعُ فِي الصَّدْرِ بِالْيَدِ مَقْبُوضَةً وَاسْتَرْطَ فِي الْمَجْمُوعِ لِلتَّحْرِيمِ اقْتِرَانُ التَّعْدَادِ بِالْبُكَاءِ وَغَيْرِهِ اقْتِرَانُهُ بِنَحْوِ وَكَذَا وَإِلَّا دَخَلَ الْمَادِحُ وَالْمُؤَرَّخُ وَمَعَ ذَلِكَ الْمُحَرَّمُ النَّدْبُ لَا الْبُكَاءُ لِأَنَّ اقْتِرَانُ الْمُحَرَّمِ بِجَائِزٍ لَا يُصَيِّرُهُ حَرَامًا خِلَافًا لِجَمْعِ وَمَنْ ثُمَّ رَدَّ أَبُو زُرْعَةَ قَوْلَ مَنْ قَالَ يَحْرُمُ الْبُكَاءُ عِنْدَ نَدْبٍ أَوْ نِيَاحَةٍ أَوْ شَقٍّ جَنِبٍ أَوْ نَشْرِ شَعْرٍ أَوْ ضَرْبٍ خَدٍّ بَأَنَّ الْبُكَاءَ جَائِزٌ مُطْلَقًا وَهَذِهِ الْأُمُورُ مُحَرَّمَةٌ مُطْلَقًا وَسَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ فِي اجْتِمَاعِ آلَةٍ مُحَرَّمَةٍ وَآلَةٍ مُبَاحَةٍ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ. (و) يَحْرُمُ (التَّوْحِ) وَلَوْ مِنْ غَيْرِ بُكَاءٍ وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنَّدْبِ لِمَا صَحَّ فِي النَّائِحَةِ مِنَ التَّغْلِيظَاتِ الشَّدِيدَةِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ كَبِيرَةً كَالَّذِي بَعْدَهُ. (و) يَحْرُمُ (الْجَزَعُ بِضَرْبِ صَدْرِهِ وَنَحْوِهِ) كَشَقِّ ثَوْبٍ وَنَشْرِ أَوْ قَطْعِ شَعْرٍ وَتَغْيِيرِ لِبَاسٍ أَوْ زِيٍّ أَوْ تَرْكِ لُبْسٍ مُعْتَادٍ كَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَغَيْرُهُ وَلَا تَغْتَرُّ بِجَهْلَةِ الْمُتَفَقِّهَةِ الَّذِينَ يَفْعَلُونَهُ قَالَ الْإِمَامُ وَيَحْرُمُ الْإِفْرَاطُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْبُكَاءِ وَنَقْلَهُ فِي الْأَذْكَارِ عَنِ الْأَصْحَابِ.

(فِرْعَ) لَا يُعَدُّبُ مَيْتٌ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَمَا وَرَدَ مِنْ تَعْذِيهِ بِهِ مَحْمُولٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى مَنْ أَوْصَى بِهِ وَقِيلَ يُعَدُّبُ مَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ لِأَنَّ سُكُوتَهُ يُشْعِرُ بِرِضَاهُ فَيَتَأَكَّدُ نَهْيُ الْأَهْلِ عَنْ ذَلِكَ خُرُوجًا مِنْ هَذَا الْخِلَافِ فَإِنَّ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ مَا يَشْهَدُ لَهُ بِلِلْإِطْلَاقِ. (قُلْتُ هَذِهِ مَسَائِلُ مَثْوُورَةٌ) أَيِ مُبَدَّدَةٌ بَعْضُهَا مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَبَعْضُهَا مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي وَهَكَذَا (يُبَادِرُ) يَفْتَحِ الدَّالِ نَدْبًا (بِقَضَائِ ذَيْنِ الْمَيْتِ) عَقِبَ مَوْتِهِ إِنْ أَمَكَّنَ مُسَارَعَةً لِفَكِّ نَفْسِهِ عَنْ حَبْسِهَا بِدَيْنِهَا عَنْ مَقَامِهَا الْكَرِيمِ كَمَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ وَإِنْ قَالَ جَمَعَ مَحَلَّهُ فِيمَنْ لَمْ يَخْلُفْ وَفَاءً أَوْ فِيمَنْ عَصَى بِالِاسْتِدَانَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالتَّرِكَةِ جِنْسُ الدِّينِ أَيْ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَسْهَلِ الْقَضَاءُ مِنْهُ فَوْرًا فَيُظْهِرُ سَأَلَ نَدْبًا الْوَلِيَّ غُرْمَاءَهُ أَنْ يَحْتَالُوا بِهِ عَلَيْهِ وَحَيْثُ تَدَبَّرَ فِتْنًا ذِمَّتُهُ بِمُجَرَّدِ رِضَاهُمْ بِمَصِيرِهِ فِي ذِمَّةِ الْوَلِيِّ وَإِنْ لَمْ يُحْلَلُوهُ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ بَلْ صَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَذَلِكَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى قَاعِدَةِ الْحَوَالَةِ وَلَا الضَّمَانِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ أَخَذَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (أَنَّهُ ﷺ امْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مَدِينٍ حَتَّى قَالَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَيَّ ذِمَّتُهُ) ^(١) وَفِي رَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ (أَنَّهُ لَمَّا ضَمِنَ الدِّينَارَيْنِ لِلَّذَيْنِ عَلَيْهِ جَعَلَ ﷺ يَقُولُ: «هُمَا عَلَيْكَ وَالْمَيْتُ مِنْهُمَا بَرِيءٌ» قَالَ: نَعَمْ. فَصَلَّى عَلَيْهِ) ^(٢) أَنَّ الْأَجَنَبِيَّ كَالْوَلِيِّ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَخْلُفَ الْمَيْتَ تَرَكَةً وَأَنْ لَا وَيَنْبَغِي لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَنْ يَسْأَلَ الدَّائِنَ تَحْلِيلَ الْمَيْتِ تَحْلِيلًا صَحِيحًا لَيِّبًا بِبَقِيَّتِهِ وَلِيَخْرُجَ مِنْ خِلَافٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ ذَلِكَ التَّحْمُلَ وَالضَّمَانُ لَا يَصِحُّ قَالَ جَمَعَ وَصُورُهُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ مِنَ الْحَوَالَةِ أَنْ يَقُولَ لِلدَّائِنِ اسْقِطْ حَقَّكَ عَنْهُ أَوْ أَبرئه وَعَلَيَّ عَوْضُهُ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَرِئَ الْمَيْتُ وَلَزِمَ الْمُلتَزِمُ مَا التَزَمَهُ لِأَنَّهُ اسْتِدْعَاءُ مَالٍ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٢١٧٣]، وغيره من حديث: سلمة بن الأكوع رضى الله عنه .

(٢) أخرجه: الدارقطني في (سننه) [٣ / ٧٩]، من حديث: جابر رضى الله عنه .

ووصييه. ويكره تمنّي الموت لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ لَا لِفِتْنَةِ دِينٍ. وَيُسْنُ التَّدَاوِي، وَيُكْرَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ .

لِعَرَضٍ صَحِيحٍ اهـ وقولهم أَن يَقُولَ إِلَى آخِرِهِ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّ مُجَرَّدَ تَرَاضِيهِمَا بِمَصِيرِ الدِّينِ فِي ذِمَّةِ الْوَلِيِّ يُبَرِّئُ الْمَيِّتَ فَيَلْزُمُهُ وَفَاؤُهُ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ تَلَفَتِ التَّرِكَةُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ تَعَلُّقَهُ بِهَا لَا يَنْقَطِعُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ بَلْ يَدُومُ رَهْنُهَا بِالْدِّينِ إِلَى الْوَفَاءِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْمَيِّتِ أَيْضًا وَنَوَازُغٌ فِيهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ لَا يُؤَدِّيَ الْوَلِيُّ يُسَاعِدُهُ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنَ الْبَرَاءَةِ بِمُجَرَّدِ التَّحْمُلِ لِأَنَّ ذَلِكَ قَطْعِيًّا بَلْ ظَنًّا فَاقْتَضَتْ مَصْلَحَةُ الْمَيِّتِ وَالاحتِيَاظُ لَهُ بِقَاءِ الْحَجَرِ فِي التَّرِكَةِ حَتَّى يُؤَدِّيَ ذَلِكَ الدِّينَ (و) تَنْفِيذِ (وَصِيَّتِهِ) اسْتِجْلَابًا لِلْبِرِّ وَالِدُّعَاءِ لَهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ عِنْدَ التَّمَكُّنِ وَطَلَبِ الْمُسْتَحَقِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَكَذَا فِي وَصِيَّةِ نَحْوِ الْفُقَرَاءِ أَوْ إِذَا أَوْصَى بِتَعْجِيلِهَا . (وَيُكْرَهُ تَمَنِّي الْمَوْتِ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ) أَيِ بَيِّدَنِهِ أَوْ مَالِهِ لِلتَّنْهِي الصَّحِيحِ عَنْهُ (لَا لِفِتْنَةِ دِينٍ) أَيِ خَوْفِهَا فَلَا يُكْرَهُ بَلْ يُسْنُ كَمَا أَفْنَى بِهِ الْمُصَنِّفُ اتِّبَاعًا لِكَثِيرٍ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ نَدَبَ تَمَنِّيهِ بِالشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا صَحَّ عَنْ عُمَرَ وَغَيْرِهِ وَفِي الْمَجْمُوعِ يُسْنُ تَمَنِّيهِ بِبَلَدٍ شَرِيفٍ أَوْ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةَ أَوْ بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهَا مُحَالُ الصَّالِحِينَ وَبَحَثَ أَنَّ الدَّفْنَ بِالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ مِنْهُ بِمَكَّةَ لِعِظَمِ مَا جَاءَ فِيهِ بِهَا وَكَلَامُ الْأَيْمَةِ يَرُدُّهُ .

(تَنْبِيْهُ) تَنَافَى مَفْهُومَا كَلَامِهِ فِي مُجَرَّدِ تَمَنِّيهِ وَالَّذِي يَنْتَجِيهِ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ لِأَنَّ عِلَّتَهَا أَنَّهُ مَعَ الضَّرِّ يُشْعِرُ بِالتَّبَرُّمِ بِالْقَضَاءِ بِخِلَافِهِ مَعَ عَدَمِهِ بَلْ هُوَ حِينَئِذٍ دَلِيلٌ عَلَى الرِّضَا لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الثُّفُوسِ الْغَفْرَةَ عَنِ الْمَوْتِ فَتَمَنِّيهِ لَا لِضُرِّ دَلِيلٌ عَلَى مَحَبَّةِ الْآخِرَةِ بَلْ حَدِيثُ «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ» يَدُلُّ عَلَى نَدَبِ تَمَنِّيهِ مَحَبَّةً لِلِقَاءِ اللَّهِ كَهَوِ بَيْلَدٍ شَرِيفٍ بَلْ أُولَى .

(وَيُسْنُ التَّدَاوِي) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً غَيْرَ الْهَرَمِ» ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً» ^(٢) فَإِنْ تَرَكَهُ تَوَكُّلاً فَهُوَ فَضِيلَةٌ قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَاسْتَحْسَنَ الْأَذْرَعِيُّ تَفْضِيلَ غَيْرِهِ بَيْنَ أَنْ يَقْوَى تَوَكُّلُهُ فَتَرَكَهُ أُولَى وَإِنْ لَا فِعْلُهُ أُولَى ثُمَّ اعْتَرَضَهُ بِأَنَّهُ ﷺ سَيِّدُ الْمُتَوَكِّلِينَ وَقَدْ فَعَلَهُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ تَشْرِيعٌ مِنْهُ ﷺ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَجَابَ بِهِ وَنَقَلَ عِيَاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ لَنَا وَجْهًا بِوُجُوبِهِ إِذَا كَانَ بِهِ جُرْحٌ يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُ وَفَارَقَ وَجُوبُ نَحْوِ إِسَاغَةِ مَا غَصَّ بِهِ بِخَمِيرٍ وَرَبِطُ مَحَلِّ الْفَصْدِ لِتَقْيُّنِ نَفْعِهِ (وَيُكْرَهُ إِكْرَاهُهُ) أَيِ الْمَرِيضِ (عَلَيْهِ) أَيِ التَّدَاوِي وَتَنَاوُلِ الدَّوَاءِ لِأَنَّهُ يُشَوِّشُ عَلَيْهِ قَالَ شَارِحٌ وَكَذَا عَلَى تَنَاوُلِ طَعَامٍ لِلتَّنْهِي الصَّحِيحِ «لَا تُكْرَهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ» ^(٣) وَاعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٧٨/٤]، وأبو داود في (سننه) [رقم/٣٨٥٥]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٢٠٣٨]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٣٤٣٦]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/٦٠٦١]، وغيرهم من حديث: أسامة بن شريك رضي الله عنه به نحوه .

قلت: حديث صحيح . وينظر: (صحيح الجامع) للالباني [رقم/٢٩٣٠] .

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٥٣٥٤]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) [حسن لغيره] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/٢٠٤٠]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/٣٤٤٤]، =

وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الْمَيْتِ وَنَحْوِهِمْ تَقْبِيلُ وَجْهِهِ. وَلَا بَأْسَ بِالْإِعْلَامِ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا بِخِلَافِ نَعْيِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَلَا يَنْظُرُ الْغَائِلُ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا قَدَرَ الْحَاجَةُ مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ. وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ يُمَّمُ. وَيُغَسَّلُ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ وَالْمَيْتُ بِمَا كَرَاهِيهِ،

على تحسين الترمذي له وليس كما قال فقد ضعفه البيهقي وغيره كما في المجموع. (وبجوز لأهل الميت ونحوهم) كأصداقائه (تقبيل وجهه) لما صحَّ (أنه ﷺ قبل وجه عثمان بن مظعون رضي الله عنه بعد موته) ومن ثم قال في البحر إنه سنة وقيد الشبكي بنحو أهله والأوجه حملُه على صالح فيسن لكل أحد تقبيله تبرُّكا به وعلى ما في المتن فالتقبيل لغير من ذكر خلاف الأولى حملاً للجواز فيه على مستوي الطرفين كما هو ظاهر. (ولا بأس بالإعلام بموته) بل يُندب كما في المجموع بالنداء ونحوه (للصلاة) عليه (وغيرها) كالدعاء والترحم لأنه ﷺ (نعى النجاشي يوم موته) (بخلاف نعي الجاهلية) وهو النداء بذكر مفاخره فيكره للتهني الصحيح عنه ويكره ترثيته بذكر محاسنه في نظم أو نثر للتهني عنها ومحلها حيث لم يوجد معها الندب السابق وإلا حرمت وحيث حُمِلَتْ على تجديد حزن أو أشعرت بتبرُّم أو فُعلَتْ في مجاميع فُصِدَتْ لها وإلا بأن كانت بحق في نحو عالم وخلت عن ذلك كله فهي بالطاعات أشبه. (ولا ينظر الغاسل) ولا يمَسُّ من غير خرقه شيئا (من بدنه) فيكره ذلك كما في الروضة وغيرها لأنه قد يكون به ما يكره اطلاع أحد عليه ورُبما رأى ما يُسيء ظنه به وصحَّح في المجموع أنه خلاف الأولى ويؤيد الأول الخلاف في حرمة (إلا بقدر الحاجة) كمعرفة المغسول من غيره فلا كراهة ولا خلاف الأولى لعذره ومحل جواز ذلك إن مس أو نظر (من غير العورة) وإلا حرُم اتفاقا إلا نظر أحد الزوجين أو السيّد بلا شهوة وإلا الصغير لما يأتي في النكاح ونظر المُعِين لغيرها مكروه إلا لضرورة ويسن تغيطه وجهه من أول غسله إلى آخره ويحرّم كبه عليه كما مر. (ومن تعذّر غسله) لفقد ماء أو لنحو حرق أو لدغ ولو غسل تهرّى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفُّظ (يمم) وجوبا كالحي ويحافظ على جُثِّته لئلا ينفذ بحالها وليس من ذلك خشية تسار الفساد إليه لقروح فيه لأنه صائر للبلوى ومرَّ حكم ما لو وجد الماء بعد تيممه.

(ويُغسل الجُنُبُ والحائضُ) ومثلهما النِّفَسَاءُ (الميت بلا كراهة) لأنهما طاهران وفيه تضعيف لما قاله المحاملي من حرمة حضورهما عند المحتَضِر وَوَجْهَ بَمَنْعِهِمَا لِمَلَايَكَةِ الرَّحْمَةِ لما في الخبر الصحيح (أن الملايكة لا تدخل بيتا فيه جُنُب) (١) إذ لو نظر لذلك لحرّم تغسيلهما له أيضا ولا قائل به

= وأبو يعلى في (مسنده) [رقم/ ١٧٤١]، وغيرهم من حديث: عقبة بن عامر رضي الله عنه.

قلت: حديث حسن لغيره. وينظر: (السلسلة الصحيحة) للألباني [رقم/ ٧٢٧].

(١) [سنده ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٨٣/١]، وغيره من حديث: علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قلت: سنده ضعيف.

وَإِذَا مَاتَ غُسْلًا وَغُسْلًا وَاحِدًا فَقَطَّ. وَلْيَكُنِ الْغَاسِلُ أَمِينًا، فَإِنْ رَأَى خَيْرًا ذَكَرَهُ أَوْ غَيْرَهُ حُرِّمَ ذِكْرُهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ. وَلَوْ تَنَازَعَ أَخَوَانِ أَوْ زَوْجَتَانِ أَقْرَعَ. وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقَرْبِهِ الْكَافِرُ. وَيُكْرَهُ الْكَفَنُ الْمُعَصَّفَرُ. وَالْمُغَالَاةُ فِيهِ، وَالْمَغْسُولُ أَوْلَى مِنَ الْجَدِيدِ

وَتَوْهُمُ فَرَقٍ بَيْنَ الْمُحْتَضِرِ وَالْمَيِّتِ لَا يُجْدِي لاحتِاج كُلِّ إِلَى حُضُورِ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ (وَإِذَا مَاتَ غُسْلًا غُسْلًا فَقَطَّ) لِلْمَوْتِ لَانْقِطَاعِ مَا عَلَيْهِمَا بِهِ. (وَلْيَكُنِ الْغَاسِلُ أَمِينًا) وَكَذَا مُعِينُهُ نَدْبًا فِيهِمَا لِأَنَّهُ غَيْرُهُ لَا يَوْثُقُ بِهِ فِي الْإِثْبَانِ بِمَا طُلِبَ مِنْهُ نَعْمَ يُجْزَى غُسْلُ الْفَاسِقِ كَالْكَافِرِ وَأَوْلَى وَمَعَ ذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْإِمَامِ تَفْوِضُ غُسْلِ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي أَذَانِهِ وَكَذَا لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهِ وَيُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّهُ يَكْفِي قَوْلَ الْفَاسِقِ وَالْكَافِرِ غَسَلْتُهُ لَا غُسْلَ (فَإِنْ رَأَى) الْغَاسِلُ أَوْ مُعِينُهُ (خَيْرًا) كَطِيبِ رِيحٍ وَاسْتِنَارَةٍ وَجْهِ (ذَكَرَهُ) نَدْبًا لِأَنَّهُ أَدْعَى لِكَثْرَةِ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ وَالدَّاعِينَ لَهُ (أَوْ) رَأَى (غَيْرَهُ) كَسَوَادٍ وَجْهِ (حُرْمَ ذِكْرَهُ) لِأَنَّهُ غَيْبَةٌ وَقَدْ صَحَّ الْأَمْرُ بِالْكَفَنِ عَنْ ذِكْرِ مَسَاوِي الْمَوْتَى (إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ) فِيهِمَا فَيُسَرُّ الْخَيْرُ فِي نَحْوِ مُتَجَاهِرٍ بِفَسْقٍ أَوْ بَدْعَةٍ لَثَلَا يَغْتَرَّ بِهِ وَيُظْهِرُ الشَّرَّ فِيهِ لِيُنْزَجَرَ عَنْ طَرِيقَتِهِ غَيْرُهُ بَلْ بَحَثَ وَجُوبُ الْكُثْمِ فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ مُتَّجِهَةٌ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ. (وَلَوْ تَنَازَعَ أَخَوَانِ) أَوْ غَيْرُهُمَا مِنْ كُلِّ اثْنَيْنِ اسْتَوَى قُرْبًا أَوْ نَحْوَهُ وَلَا مُرْجَحَ (أَوْ زَوْجَتَانِ) وَلَا مُرْجَحَ أَيْضًا (أَقْرَعَ) بَيْنَهُمَا فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ وَالدفْنِ قَطْعًا لِلنِّزَاعِ وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ الْإِقْرَاعِ عَلَى نَحْوِ قَاضٍ رَفَعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ وَهُوَ مُتَّجِهَةٌ (وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقَرْبِهِ الْكَافِرِ) فِي تَجْهِيزِهِ لِأَنَّهُ وَلِيُّهُ. (وَيُكْرَهُ) عَلَى الْمَذْهَبِ نَفْلًا لَا وَصِيَّةً كَمَا مَرَّ آخِرَ اللَّبَاسِ (الْكَفَنُ الْمُعَصَّفَرُ) لِلرَّجُلِ وَغَيْرِهِ وَيُكْرَهُ الْمُرْعَفَةُ لِلْمَرْأَةِ وَيَحْرُمُ الْمُرْعَفَةُ كُلُّهَا وَكَذَا أَكْثَرُهُ لِمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْحَرِيرُ قِيَاسًا عَلَيْهِ وَاعْتَمَدَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ قَوْلَ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ لَا تُكْرَهُ الْحَبْرَةُ وَهِيَ بِكَسْرِ فَتُحَّجَّ نَوْعٌ مُحْطَطٌ مِنْ ثِيَابِ الْفُطْنِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَقْصَدُ لِلزَّيْنَةِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ شَرْحِ مُسْلِمٍ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ يُكْرَهُ الْمَصْبُوغُ وَنَحْوُهُ مِنْ ثِيَابِ الزَّيْنَةِ أَوْ ظَاهِرُهُ أَوْ صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَصْبُوغِ قَبْلَ النَّسِجِ وَبَعْدَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُ الْقَاضِي يَحْرُمُ الثَّانِي ضَعِيفٌ وَإِنْ صَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَتَدَّ قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ يَحْرُمُ عَلَى الْحَيِّ لُبْسُ الثَّانِي إِنْ صَبَغَ لِلزَّيْنَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا كَمَا بَيَّنَّتهُ بِمَا فِيهِ نِي شَرْحِ الْعُبَابِ (و) يُكْرَهُ حَيْثُ لَا دَيْنٌ عَلَيْهِ مُسْتَعْرِقٌ وَلَا فِي وَرَثَتِهِ غَائِبٌ أَوْ مُحْجُورٌ وَإِلَّا حُرِّمَتْ (الْمُغَالَاةُ فِيهِ) بَارْتِفَاعُ ثَمَنِهِ عَمَّا يَلِيقُ بِهِ لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَمَّا تَحْسِينُهُ بِنِيَاضِهِ وَنَظَافَتِهِ وَسُبُوغِهِ وَكَثَافَتِهِ فَسُنَّةٌ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَحْسِنْ كَفَنَهُ»^(١) وَرَوَى ابْنُ عَدِيٍّ خَبَرَ «حَسَّنُوا أَكْفَانِ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَرُونَ فِي قُبُورِهِمْ»^(٢) وَقِيلَ الْمُرَادُ بِتَحْسِينِهَا كَوْنُهَا مِنْ جِلٍّ (وَالْمَغْسُولُ) اللَّيْسُ (أَوْلَى مِنَ الْجَدِيدِ) لِأَنَّهُ لِلصَّدِيدِ وَالْحَيِّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ كَمَا قَالَ الصَّدِيقُ كَرَّمَ اللَّهُ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٩٤٣]، وغيره من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) [سند ضعیف] أخرجه: ابن عدي في (الكامل) [٣ / ٢٥٤]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: سنده ضعيف.

والصَّبِيَّ كَبَالِغٍ فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ. وَالْحَنُوطُ مُسْتَحَبٌّ، وَقِيلَ وَاجِبٌ. وَلَا يَحْمِلُ الْجِنَازَةَ إِلَّا الرِّجَالُ وَإِنْ كَانَ أَثْنَى، وَيَحْزُمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ وَهَيْئَةٍ يُخَافُ مِنْهَا سَقُوطُهَا وَيُنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتَرْهَا كِتَابُوتٍ، وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا

وَجْهَهُ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْمَذْهَبَ نَقْلًا وَدَلِيلًا أَوْلَوِيَّةَ الْجَدِيدِ وَمَنْ تَمَّ كُفْرُهُ فِيهِ ﷺ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِاتِّفَاقِهِمْ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إِجْزَاءَ اللَّيْسِ وَإِنْ لَمْ تَبْقَ فِيهِ قُوَّةٌ أَصْلًا وَمَرَّ مَا فِيهِ. (وَالصَّبِيَّ كَبَالِغٍ فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ) وَالصَّبِيَّةُ كَبَالِغَةٌ فِي ذَلِكَ أَيْضًا وَقَدْ مَرَّ وَأَشَارَ بِأَثْوَابٍ إِلَى أَنَّهُ مِثْلُهُ عَدَدًا لَا صِفَةً لِجَلِّ الْحَرِيرِ لِلصَّبِيِّ دُونَ الْبَالِغِ. (وَالْحَنُوطُ) أَي ذَرَّةُ السَّابِقِ (مُسْتَحَبٌّ) فَلَا يَتَقَيَّدُ بِقَدْرِ وَلَا يُفَعَّلُ إِلَّا بِرِضَا الْغُرَمَاءِ لَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأُمِّ أَنَّهُ مِنْ رَأْسِ التَّرِكَةِ ثُمَّ مَالٍ مِنْ عَلَيْهِ مُؤَنَّثَةٌ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِغَرِيمٍ وَلَا وَارِثٍ مَنَعُهُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّهُ مُفَرَّغٌ حَتَّى عَلَى النَّدْبِ وَيُوجَّهُ بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ بِأَنَّهُ يُتَسَامَحُ بِهِ غَالِبًا مَعَ مَزِيدِ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ لِلْمَيِّتِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ الْأُمِّ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَطْرَيْنِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَنُوطٌ وَلَا كَافُورٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ رَجَوْتُ أَنْ يُجْزَى لِأَنَّ هَذَا فِي الْإِجْزَاءِ الْمُنَافِي لِلْوُجُوبِ وَالْأَوَّلُ فِي أَنَّهُ مَعَ نَدْبِهِ لَا يَفْتَقِرُ لِرِضَا وَارِثٍ وَلَا غَرِيمٍ وَلَا يُجْزَى خِلَافَ الْحَنُوطِ فِي الْكَافُورِ عِنْدَ جَمْعٍ وَلَا فِي الْعَنْبَرِ وَالْمَسْلُوكِ عِنْدَ الْكُلِّ وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ نَاطِرَ بَيْتِ الْمَالِ وَقَفَ الْأَكْفَانِ لَا يُعْطَى قُطْنًا وَلَا حَنُوطًا أَي إِلَّا إِنْ أَطْرَدَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ وَعَلِمَ بِهِ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَشَرَطُهُ كَمَا يَأْتِي (وَقِيلَ وَاجِبٌ) فَيَكُونُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ثُمَّ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ مُؤَنَّثَةٌ وَيَتَقَيَّدُ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ عُرْفًا لِلْإِجْمَاعِ الْفِعْلِيِّ عَلَيْهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ الْوُجُوبَ وَلَا يَلْزِمُ مِنْ وَجُوبِ الْكِسْوَةِ وَجُوبِ الطَّيِّبِ كَمَا فِي الْمُفْلِسِ.

(وَلَا يَحْمِلُ الْجِنَازَةَ إِلَّا الرِّجَالُ وَإِنْ كَانَتْ) خُنْثَى أَوْ (أَثْنَى) لِضَعْفِ النِّسَاءِ عَنْهُ فَيُكْرَهُ لَهُنَّ كَالْخُنْثَى وَيُحْمَلُ عَلَى سَرِيرٍ أَوْ لَوْحٍ أَوْ مُحْمِلٍ وَأَيُّ شَيْءٍ حُمِلَ عَلَيْهِ أَجْزَأُ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ (وَيَحْزُمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ) كَحَمْلِهَا فِي نَحْوِ قَفَّةٍ أَوْ غَرَارَةٍ وَكَحْمَلٍ كَبِيرٍ عَلَى نَحْوِ يَدٍ أَوْ كَيْفٍ (وَهَيْئَةٍ يُخَافُ مِنْهَا سَقُوطُهَا) لِأَنَّهُ تَعْرِضٌ لِأَهَانَتِهِ مَا لَمْ يُخَشَّ تَغْيِيرُهُ قَبْلَ تَهْيِئَةِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِحَمْلِهِ عَلَى الْأَيْدِي وَالرَّقَابِ كَذَا قَالُوهُ وَيُنْتَجِهُ أَنَّ مُحَلَّهُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ تَغْيِيرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَإِلَّا وَجَبَ حَمْلُهُ كَذَلِكَ وَلَا بَأْسَ فِي الطِّفْلِ بِحَمْلِهِ عَلَى الْأَيْدِي مُطْلَقًا (وَيُنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتَرْهَا كِتَابُوتٍ) يَعْنِي قُبَّةً مُغَطَّاةً لِإِبْصَاءِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ زَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ وَكَانَتْ قَدْ رَأَتْهُ بِالْحَبَشَةِ لَمَّا هَاجَرَتْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قِيلَ هِيَ أَوَّلُ مَنْ حُمِلَتْ كَذَلِكَ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ فَاطِمَةَ بَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْصَتْ أَنْ يُتَّخَذَ لَهَا ذَلِكَ فَفَعَلُوهُ فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَهُوَ قَبْلَ زَيْنَبَ بِسِنِينَ كَثِيرَةٍ وَزَعَمُ أَنَّ ذَلِكَ أَوَّلُ مَا أُتِّخَذَ فِي جِنَازَةِ زَيْنَبَ بِنْتِ ﷺ بِأَمْرِه بِاطِلٌ أَهْمُ مُلْخَصًا وَيَفْرَضُ صِحَّةُ ذَلِكَ قَدْ يُقَالُ هُوَ لَا يُنَافِي مَا قِيلَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ زَيْنَبُ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَوَّلَ مَنْ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ الَّذِي رَأَتْهُ بِالْحَبَشَةِ وَفَاطِمَةُ الظَّاهِرُ أَنَّهَا إِنَّمَا عَلِمَتْ ذَلِكَ مِنْ زَيْنَبَ فَاسْتَحْسَنَتْه وَأَمَرَتْ بِهِ.

(وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا) أَيِ الْجِنَازَةِ لِإِعْلَالِهِ ﷺ لَهُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِخِلَافِهِ فِي الذَّهَابِ لِغَيْرِ

وَلَا بَأْسَ بِاتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ جِنَازَةَ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ. وَيُكْرَهُ اللَّعَظُ فِي الْجِنَازَةِ وَإِتْبَاعُهَا بِنَارٍ. وَلَوْ اخْتَلَطَ مُسْلِمُونَ بِكَفَّارٍ وَجِبَ غُسْلُ الْجَمِيعِ وَالصَّلَاةُ، فَإِنْ شَاءَ صَلَّى عَلَى الْجَمِيعِ بِقَصْدِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُوصُ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ فَوَاحِدٍ نَاوِيَا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا.

عُذِرَ كَمَا مَرَّ (وَلَا بَأْسَ بِاتِّبَاعِ) بِالتَّشْدِيدِ (الْمُسْلِمِ جِنَازَةَ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ) فَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ وَوَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنْ يُوَارِيَ أَبَا طَالِبٍ» قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّهُ كَانَ يُلْزِمُهُ تَجْهِيزُهُ كَمُؤَنَّتِهِ فِي حَيَاتِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُهُ وَيَقْرُضُهُ فَلَا يُلْزِمُهُ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ فَكَانَ الدَّلِيلُ فِي تَوَلَّيْهِ لَهُ بِنَفْسِهِ وَبِجُورٍ لَهُ زِيَارَةُ قَبْرِهِ أَيْضًا وَكَالْقَرِيبِ زَوْجٍ وَمَالِكٌ قَالَ شَارَحٌ وَجَارٌ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْأَوْجَةَ تَقْيِيدُهُ بِرَجَاءِ إِسْلَامِ أَيْ لِنَحْوِ قَرِيبِهِ أَوْ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ وَأَفْهَمَ الْمَثْنُ حُرْمَةَ اتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ جِنَازَةَ كَافِرٍ غَيْرِ نَحْوِ قَرِيبٍ وَبِهِ صَرَحَ الشَّاشِيُّ.

(وَيُكْرَهُ اللَّعَظُ) وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ وَلَوْ بِالذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ (فِي) الْمَشْيِ مَعَ (الْجِنَازَةِ) لِأَنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ كَرِهُوا حِينَئِذٍ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَكَرِهَ الْحَسَنُ وَغَيْرُهُ اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَمَرَ لِقَائِلِهِ لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ بَلْ يَسْكُتُ مُتَّفَكِّرًا فِي الْمَوْتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَفَنَاءِ الدُّنْيَا ذَاكِرًا لِبِلْسَانِهِ سِرًّا لَا جَهْرًا لِأَنَّهُ بَدْعٌ قَبِيحٌ (وَإِتْبَاعُهَا) بِإِسْكَانِ التَّاءِ (بِنَارٍ) بِمِجْمَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا إِجْمَاعًا لِأَنَّهُ تَفَاوُلٌ قَبِيحٌ وَمَنْ ثُمَّ قِيلَ بِحُرْمَتِهِ وَكَذَا عِنْدَ الْقَبْرِ نَعَمَ الْوُقُودُ عِنْدَهَا الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ لَا بَأْسَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنَ التَّجْمِيرِ عِنْدَ الْغُسْلِ. (وَلَوْ اخْتَلَطَ) مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ كَانَ اشْتَبَهَ (مُسْلِمُونَ) أَوْ مُسْلِمٌ (بِكَفَّارٍ) أَوْ شَهِيدٌ أَوْ سَقِطٌ لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَةُ حَيَاةٍ بَغِيرِهِ وَتَعَدَّرَ تَمْيِيزُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ (وَجِبَ غُسْلُ الْجَمِيعِ) وَتَكْفِيئُهُمْ وَدَفْنُهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَلَا غَنِيَاءَ حَيْثُ لَا تَرَكَةَ وَلَا أَخْرَجَ مِنْ تَرَكَةِ كُلِّ تَجْهِيزٍ وَاحِدٍ بِالْقُرْعَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُغْتَفَرُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ تَفَاوُلٌ مُؤَنِّ تَجْهِيزِهِمْ لِلضَّرُورَةِ (وَالصَّلَاةُ) عَلَيْهِمْ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْإِثْبَانُ بِالْوَاجِبِ إِلَّا بِذَلِكَ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ هَذَا تَرَدَّدَ بَيْنَ وَاجِبٍ وَحَرَامٍ فَلْيُقَدِّمِ الْحَرَامَ عَلَى الْقَاعِدَةِ يُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَرَامًا إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِعَيْنِهِ وَأَمَّا مَعَ الْجَهْلِ فَلَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يُرَدُّ فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا لِأَنَّهُ يَخْصُهَا بِالْمُسْلِمِ وَغَيْرِ نَحْوِ الشَّهِيدِ فِي نَبْتِهِ وَلَا فِي غُسْلِ الْكَافِرِ لِإِبَاحَتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَشَارَ لِذَلِكَ (فَإِنْ شَاءَ صَلَّى عَلَى الْجَمِيعِ) صَلَاةً وَاحِدَةً (بِقَصْدِ الْمُسْلِمِ) وَغَيْرِ نَحْوِ الشَّهِيدِ (وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُوصُ) وَلَيْسَ هُنَا صَلَاةٌ عَلَى كَافِرٍ حَقِيقَةً وَالنِّيَّةُ جَازِمَةٌ وَيَقُولُ هُنَا فِي الْأَوَّلَى اغْفِرْ لِلْمُسْلِمِ مِنْهُمْ (أَوْ عَلَى وَاحِدٍ فَوَاحِدٍ نَاوِيَا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا) أَوْ غَيْرِ نَحْوِ شَهِيدٍ وَيُعَدَّرُ فِي تَرَدُّدِ النِّيَّةِ لِلضَّرُورَةِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لِإِمْكَانِ الْكَيْفِيَّةِ الْأَوَّلَى وَيُجَابُ بِأَنَّهَُا قَدْ تَشَبَّحَتْ بِتَأْخِيرِهِ مِنْ غُسْلِ إِلَى فَرَاغِ غُسْلِ الْبَاقِينَ بَلْ قَدْ يَتَعَيَّنُ إِنْ أَدَّى التَّأْخِيرُ إِلَى تَغْيِيرٍ وَكَذَا تَتَعَيَّنُ الْأَوَّلَى لَوْ تَمَّ غُسْلُ الْجَمِيعِ وَكَانَ الْإِفْرَادُ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ الْمُتَأَخِّرِ (وَيَقُولُ) فِي الْكَيْفِيَّةِ الْأَوَّلَى اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ كَمَا مَرَّ وَفِي الثَّانِيَةِ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا) وَلَا يَقُولُ فِي اخْتِلَاطِ نَحْوِ الشَّهِيدِ بَغَيْرِهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ إِنْ كَانَ

وَيُسْتَرْطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ تَقَدُّمُ غُسْلِهِ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ تَكْفِيئِهِ، فَلَوْ مَاتَ بِهِدْمٌ وَنَحْوُهُ وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَيُسْتَرْطُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجِنَازَةِ الْحَاضِرَةِ وَلَا الْقَبْرِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا. وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ

غَيْرَ شَهِيدٍ بَلْ يُطْلَقُ وَيُدْفَنُونَ فِي الْأُولَى بَيْنَ مَقَابِرِنَا وَمَقَابِرِ الْكُفَّارِ . (وَيُسْتَرْطُ) اتِّفَاقًا (لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ تَقَدُّمُ غُسْلِهِ) أَوْ تَيَمُّمِهِ بِشَرْطِهِ لِأَنَّهُ الْمُنْقُولُ وَتَنْزِيلًا لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَنْزِلَةَ صَلَاتِهِ وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ طَهَارَةَ كَفَنِهِ أَيْضًا إِلَى فِرَاقِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ (وَتُكْرَهُ قَبْلَ تَكْفِيئِهِ) وَاسْتَشْكَلَ الْفَرْقَ مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَعْنَيْنِ مَوْجُودٌ فِيهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ أَخْفُ بِدَلِيلِ النَّبَشِ لِلْغُسْلِ دُونَهُ وَأَنَّ مَنْ صَلَّى بِلَا طَهْرٍ يُعِيدُ وَعَارِيًا لَا يُعِيدُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَجَابَ بِذَلِكَ . (فَلَوْ مَاتَ بِهِدْمٍ وَنَحْوِهِ) كَوُقُوعِهِ فِي عَمِيقٍ أَوْ بَحْرٍ (و) قَدْ (تَعَدَّرَ إِخْرَاجُهُ) مِنْهُ (وَعُسْلُهُ وَتَيَمُّمُهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ) لِقَوَايِ الشَّرْطِ وَاعْتَرَضَهُ الْأُذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَأَطَالُوا بِمَا مِنْهُ بَلْ أَمْتَنَهُ أَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ لِصِحَّةِ صَلَاةِ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ بَلْ وَجُوبُهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ الَّذِي حَدَّ الشَّارِعُ طَرَفِيهِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا (وَيُسْتَرْطُ) لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ (أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجِنَازَةِ الْحَاضِرَةِ وَلَا) عَلَى (الْقَبْرِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا) أَتْيَاعًا لِلأَوَّلَيْنِ وَكَالْإِمَامِ أَمَّا الْغَائِبَةُ فَلَا يُؤْثَرُ فِيهَا كَوْنُهَا وَرَاءَ الْمُصَلِّي كَمَا مَرَّ (وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ) بَلْ تُسَنُّ (فِي الْمَسْجِدِ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى ابْنِي بَيْضَاءٍ) أَيِ هُوَ لَقَبُ أُمِّهِمَا وَمَعْنَاهُ كُفْلَانِ أَبْيَضَ نَقَاءَ الْعَرَضِ مِنَ الدَّنَسِ وَالْعَيْبِ سَهْلٌ وَأَخِيهِ فِي الْمَسْجِدِ وَزَعَمَ أَنَّهُمَا كَانَا خَارِجَهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادَرِ وَلِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الظَّرْفَ بَعْدَ فَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ فِي الْفِعْلِ الْحِسِّيِّ كَالصَّلَاةِ هُنَا يَكُونُ لَهَا بِخِلَافِهِ بَعْدَ غَيْرِ الْحِسِّيِّ يَكُونُ لِلْفَاعِلِ فَقَطْ . وَمَنْ ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا فِي إِنْ قَتَلْتَ زَيْدًا فِي الْمَسْجِدِ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِهِمَا فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي إِنْ قَذَفْتَهُ فِيهِ يُسْتَرْطُ وَجُودُ الْقَاذِفِ فَقَطْ فِيهِ هَذَا حَاصِلٌ مَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي بَحْرِهِ وَقَالَ إِنَّهُ نَفِيسٌ بَعْدَ قَوْلِهِ مَفْهُومٌ ظَرْفِ الْمَكَانِ حُجَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ مُقْتَضَى كَلَامِ النُّحَاةِ أَنَّهُ لَا يُسْتَرْطُ وَجُودُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي الظَّرْفِ أَهْ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ مَا قَالَهُ فِي الْقَاعِدَةِ لَهُ وَجْهٌ وَجْهٌ لِأَنَّ الظَّرْفَ الْمَكَانِيَّ مِنَ الْحِسِّيَّاتِ فَإِذَا جُعِلَ ظَرْفًا لِفِعْلِ حِسِّيٍّ مُتَعَدِّ لَزِمَ كَوْنُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِوُجُودِهِمَا بِخِلَافِ الْفِعْلِ الْمَعْنَوِيِّ فَإِنَّهُ أَجَنَّبِيٌّ عَنِ الظَّرْفِ الْحِسِّيِّ فَانْكَفَى بِمَا هُوَ لَازِمٌ لَهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَهُوَ الْفَاعِلُ فَقَطْ . وَأَمَّا مَا قَالَهُ عَنِ الْأَصْحَابِ فَهُوَ لَا يَتِمَّسُّ عَلَى مُرْجِحِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ فِي الْقَتْلِ يُسْتَرْطُ وَجُودُ الْمَقْتُولِ فِيهِ لَا الْقَاتِلُ وَفِي الْقَذْفِ بِعَكْسِهِ وَوَجْهُهُ بِأَنَّ ذِكْرَ الْمَسْجِدِ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ بِهِ الزَّجْرُ عَنِ انْتِهَاكِ حُرْمَتِهِ وَانْتِهَاكُهَا يَحْصُلُ بِوُجُودِ الْمَقْتُولِ فِيهِ لَا سِتْلَازِمَ وَقُوعِ مَعْصِيَةِ الْقَتْلِ فِيهِ وَبِوُجُودِ الْقَاذِفِ لِأَنَّ الْقَذْفَ يَحْصُلُ مَعَ غِيْبَةِ الْمَقْدُوفِ فَإِنْ قُلْتَ هَلْ لِمَا ذَكَرَهُ وَجْهٌ قُلْتَ يُمْكِنُ أَنْ يَوْجَهَ بِأَنَّ الْقَتْلَ لَمَّا اسْتَلْزَمَ غَالِبًا وَجُودَ أَثَرِ حِسِّيِّ حَالِ صُدُورِهِ مِنَ الْفَاعِلِ وَحَالِ وُصُولِهِ لِلْمَفْعُولِ نَزَلَ مَنْزِلَةَ الْحِسِّيِّ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِهِمَا فِيهِ بِخِلَافِ الْقَذْفِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ صِدْقِهِ مَعَ غِيْبَةِ الْمَقْدُوفِ فَاشْتَرَطَ كَوْنُ الْفَاعِلِ فِيهِ فَقَطْ وَخَرَجَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ

وَيُسَنُّ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ. وَإِذَا صَلَّيَ عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ صَلَّيْ. وَمَنْ صَلَّي لَا يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا تُؤَخَّرُ لِرِيزَادَةِ مُصَلِّينَ

ذَكَرَ الْمَسْجِدَ قَرِينَةً إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ أَبْدَلَهُ بِالْدارِ كَانَ قَتْلُهُ أَوْ قَذْفُهُ فِي الدَّارِ وَلَا نِيَّةَ لَهُ. وَمُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ بِنَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ مُتَزَلٌّ مُنْزَلَةُ الْجَسَدِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ وَجُودُهُمَا فِيهِمَا وَفِي الْقَذْفِ وَجُودُ الْقَاذِفِ فَقَطْ لَكِنَّ الْمَبْحُوثَ فِي هَذِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِمَا فِيهَا فِي الصُّورَتَيْنِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لَمَّا لَمْ تَطْرُدْ وَجِبَ تَخْرِيجُهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمُطَرَّدَةِ وَهِيَ أَنَّ الْقَيْدَ الْمُتَأَخَّرَ يَرْجِعُ لِجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ فَتَأْمَلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَخَبَرٌ «مَنْ صَلَّيَ عَلَى جِنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ» ^(١) ضَعِيفٌ وَالرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ «فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ» وَقَدْ صَلَّيَ عُمَرُ وَالصَّحَابَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فِيهِ وَأَوْصَى عُمَرُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِيهِ فَتَقَدَّهَا الصَّحَابَةُ وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ فِي مَعْنَى الْإِجْمَاعِ نَعَمْ إِنْ خِيفَ تَلَوِيْتُ الْمَسْجِدَ مِنْهُ حَرَمٌ.

(وَيُسَنُّ) حَيْثُ كَانُوا سِتَّةً فَأَكْثَرَ (جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ) لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «مَنْ صَلَّيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةً صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ» ^(٢) أَيُ: غُفِرَ لَهُ. كَمَا فِي رِوَايَةٍ وَالْمَقْصُودُ مَنَعُ النِّقْصِ عَنِ الثَّلَاثَةِ لَا الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا وَمِنْ ثَمَّ قَالَ فَأَكْثَرَ وَفِي مُسْلِمٍ «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَلْفُونَ مِائَةً كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ» ^(٣) وَفِيهِ أَيْضًا مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَرْبَعِينَ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَفَاقًا لِبَعْضِهِمْ أَنَّ الصُّفُوفَ الثَّلَاثَةَ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْفَضِيلَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ جَاءَ وَقَدْ اصْطَفَى الثَّلَاثَةَ فَلَا فَضْلَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ يَتَحَرَّى الْأَوَّلَ لِأَنَّا إِنَّمَا سَوَيْنَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ لِثَلَا يَتْرُكُوهَا بِتَقْدِيمِ كُلِّهِمْ لِلأَوَّلِ وَهَذَا مُتَّفَقٌ هُنَا وَلَوْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا سِتَّةٌ بِالْإِمَامِ وَقَفَ وَاحِدٌ مَعَهُ وَاثْنَانِ صَفًّا وَاثْنَانِ صَفًّا. (وَإِذَا صَلَّيَ عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ صَلَّيْ) نَدْبًا (لَأَنَّهُ صلَّى الله عليه وآله صَلَّيَ عَلَى قُبُورِ جَمَاعَةٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ إِنَّمَا دُفِنُوا بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ) وَمِنْ هَذَا أَخَذَ جَمْعٌ أَنَّهُ يُسَنُّ تَأْخِيرُهَا عَلَيْهِ إِلَى بَعْدِ الدَّفْنِ وَتَقَعُ فَرْضًا فَيَنْبُوهُ وَيَثَابُ ثَوَابُهُ وَإِنْ سَقَطَ الْحَرَجُ بِالْأَوَّلِينَ لِيَقَاءِ الْخُطَابِ بِهِ نَدْبًا وَقَدْ يَكُونُ ابْتِدَاءُ الشَّيْءِ سُنَّةً وَإِذَا وَقَعَ وَاجِبًا كَحَجِّ فِرْقَةٍ تَأَخَّرُوا عَمَّنْ وَقَعَ بِإِحْرَامِهِمُ الْإِحْيَاءُ الْآتِي (وَمَنْ صَلَّيْ) نُدِبَ لَهُ أَنَّهُ (لَا يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ) وَإِنْ صَلَّيْ مُتَفَرِّدًا لِأَنَّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ لَا يَنْتَقِلُ بِهَا وَمَرَّ فِي التَّيَمُّمِ حُكْمُ مَا إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَهَا مَعَ حُكْمِ صَلَاةٍ نَحْوِ فَاوِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَإِذَا أَعَادَ وَقَعَتْ لَهُ نَفْلًا فَيَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا (وَلَا تُؤَخَّرُ) أَيُ لَا يُنْدَبُ التَّأْخِيرُ (لِرِيزَادَةِ مُصَلِّينَ) أَيُ كَثَرَتِهِمْ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ السُّبُكِيُّ وَاخْتَارَهُ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ إِذَا

(١) [حسن] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٤٤/٢]، أبو داود في (سننه) [٣١٩١/رقم]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/١٥١٧]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث حسن. وينظر: (صحيح أبي داود) للالباني [رقم/٢٧٣٢].

(٢) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٣١٦٦]، والترمذي في (الجامع) [رقم/١٠٢٨]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/١٤٩٠]، وغيرهم من حديث: مالك بن هبيرة رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف. وينظر: (ضعيف أبي داود) للالباني [رقم/٦٩٥].

(٣) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم/٩٤٧]، وغيره من حديث: عائشة رضي الله عنها.

وقَاتِلْ نَفْسَهُ كَغَيْرِهِ فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ وَلَوْ نَوَى الْإِمَامُ صَلَاةَ غَائِبٍ، وَالْمَأْمُومُ صَلَاةَ حَاضِرٍ، أَوْ عَكَسَ جَازًا. وَالِدْفَنُ فِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ. وَيُكْرَهُ الْمَبِيتُ بِهَا. وَيُنْدَبُ سَتْرُ الْقَبْرِ بِثَوْبٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا، وَأَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يُفْرَشُ تَحْتَهُ شَيْءٌ وَلَا مَحْدَةٌ.

لَمْ يُخَشَّ تَغْيِيرُهُ يَنْبَغِي أَنْتَظَارُ مِائَةٍ أَوْ أَرْبَعِينَ رُجْعِي حُضُورَهُمْ قَرِيبًا لِلْحَدِيثِ أَوْ لِمَجْمَاعَةِ آخَرِينَ لَمْ يَلْحَقُوا وَذَلِكَ لِلأَمْرِ السَّابِقِ بِالإِسْرَاعِ بِهَا نَعَمْ تَوْخُرُ لِحُضُورِ الْوَلِيِّ إِنْ لَمْ يُخَشَّ تَغْيِيرُ وَعَبَّرَ فِي الرُّوضَةِ بِلَا بَأْسٍ بِذَلِكَ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ التَّأخِيرَ لَهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى مَا مَرَّ أَوَّلَ فِرْعَ الْجَدِيدِ.

(وَقَاتِلْ نَفْسَهُ كَغَيْرِهِ فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ) وَغَيْرُهُمَا لِيَخْبَرَ «الصَّلَاةَ وَاجِبَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ» ^(١) وَهُوَ مُرْسَلٌ اعْتَصَدَ بِقَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَخَبَرُ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ) لَمْ يُصَلِّ عَلَى الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ أَجَابَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ بِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَالْجُمُهُورُ بِأَنَّهُ لِلزَّجْرِ عَنْ مِثْلِ فِعْلِهِ.

(وَلَوْ نَوَى الْإِمَامُ صَلَاةَ غَائِبٍ وَالْمَأْمُومُ صَلَاةَ حَاضِرٍ أَوْ عَكَسَ جَازًا) كَمَا لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَبِهِ عِلْمٌ بِالأُولَى جَوَازُ اخْتِلَافِهِمَا فِي حَاضِرَيْنِ أَوْ غَائِبَيْنِ.

(وَالِدْفَنُ بِالْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ) لِكَثْرَةِ الدُّعَاءِ لَهُ بِتَكْرِيرِ الزَّائِرِينَ وَالْمَارِّينَ وَدَفَنُهُ ﷺ بِحُجْرَةِ عَائِشَةَ لِأَنَّ مِنْ خَوَاصِّ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُمْ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يَمُوتُونَ وَإِفْتَاءُ الْقَفَالِ بِكَرَاهَةِ الدَّفْنِ بِالْبَيْتِ ضَعِيفٌ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ نَدَبَ غَيْرِ الْمَقْبَرَةِ لِنَحْوِ شُبْهَةِ بِأَرْضِهَا أَوْ مُلُوحَةٍ أَوْ نِدَاوَةٍ أَوْ لِنَحْوِ مُبْتَدِعَةٍ أَوْ فَسَقَةٍ فَسَقًا ظَاهِرًا بِهَا وَيُنْدَبُ دَفَنُ الشَّهِيدِ بِمَحَلِّهِ أَيْ وَلَوْ بِقَرْبِ مَكَّةَ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَأْتِي لِأَنَّ (قَتْلَى أَحَدٌ يُقْلَوُا لِلْمَدِينَةِ فَأَمَرَ ﷺ بِرَدِّهِمْ لِمَصَاجِعِهِمْ فَرُدُّوْا إِلَيْهَا) صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَيَحْرُمُ نَقْلُهُ لِلْمَقْبَرَةِ إِنْ أَدَّى لَانْفِجَارِهِ بَلْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ خَشِيَ انْفِجَارَهُ مِنْ حَمَلِهِ عَنْ مَحَلِّ مَوْتِهِ وَجَبَ دَفْنُهُ بِهِ إِنْ أَمَكَّنَ وَلَوْ مَلَكُهُ. (وَيُكْرَهُ الْمَبِيتُ بِهَا) لِغَيْرِ عُدْرٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَحْشَةِ نَعَمْ لَوْ قِيلَ بِنَدْبِهِ حَيْثُ تَيَقَّنَ انْتِفَاءُ الْوَحْشَةِ وَحَمَلُهُ ذَلِكَ عَلَى دَوَامِ تَذَكُّرِ الْمَوْتِ وَالْبَلَى الْمُسْتَلْزِمِ لِلْإِعْرَاضِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَبْعُدَ أَخْذًا مِنَ الْخَبَرِ الْآتِي أَنَّهُ تَذَكُّرُ الْآخِرَةِ.

(وَيُنْدَبُ سَتْرُ الْقَبْرِ بِثَوْبٍ) مِثْلًا عِنْدَ إِدْخَالِ الْمَيْتِ فِيهِ (وَإِنْ كَانَ) الْمَيْتُ (رَجُلًا) لِثَلَاثِ تَنْكَشِيفٍ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ لِحُنْثَى وَامْرَأَةٍ أَكَّدَ احتِيَاظًا (وَأَنْ يَقُولَ) الَّذِي يُدْخِلُهُ (بِسْمِ اللَّهِ) أَيْ أَدْخَلَكَ (وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَيْ أَدْفِنُكَ لِلاتِّبَاعِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ وَفِي رِوَايَةِ «سُنَّةٍ» بَدَلُ مِلَّةٍ وَفِي أُخْرَى زِيَادَةُ بِاللَّهِ (وَلَا يُفْرَشُ تَحْتَهُ شَيْءٌ وَلَا) يَوْضَعُ تَحْتَ رَأْسِهِ (مَحْدَةٌ) بِكَسْرِ الْمِيمِ أَيْ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ أَيْ لِكَيْتِهِ لِنَوْعِ غَرَضٍ قَدْ يُقْصَدُ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمُعْلَلِ لِأَنَّ مَحَلَّ حُرْمَةِ إِضَاعَةِ الْمَالِ حَيْثُ لَا غَرَضٌ أَصْلًا قَلِيلٌ تَعْبِيرُهُ فِيهِ رِكَتٌ لِأَنَّ الْمَحْدَةَ غَيْرُ مَفْرُوشَةٍ فَإِنْ أُخْرِجَتْ مِنَ الْفُرْشِ لَمْ يَبْقَ لَهَا عَامِلٌ

(١) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٢٥٣٣]، وغيره من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للالباني [رقم / ٥٤٥].

وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا فِي أَرْضٍ نَذِيَّةٍ أَوْ رِخْوَةٍ. وَيَجُوزُ الدَّفْنُ لَيْلًا، وَوَقْتُ كَرَاهَةٍ
الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَتَحَرَّهْ،

يرفعها اه وهو عجيب وكان قائله غفل عن قول الشاعر:

جَنِّ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

عَطَفَ الْعُيُونِ لَفْظًا عَلَى مَا قَبْلَهُ الْمُتَعَدِّ إِضْمَارًا لِعَامِلِهِ الْمُنَاسِبِ وَهُوَ كَحَلْنِ فَكَذَا هُنَا كَمَا قَدَرْتُهُ .
(وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ) إجماعاً لأنه بدعة (إلا) لِعُدْرٍ ككونِ الدفن (في أرض نذية) بتخفيف التحية
(أو رخوة) بكسر أوله وفتح حه أو بها سباع تحفر أرضها وإن أحكمت أو تهزى بحيث لا يضبطه إلا
التابوت أو كان امرأة لا محرم لها فلا يكره للمصلحة بل لا يبعد وجوبه في مسألة السباع إن غلب
وجودها ومسألة التهزي، وتنفذ وصيته من الثلث بما نذب فإن لم يوص فمن رأس المال إن رضوا
ولا تنفذ بما كره. (ويجوز الدفن ليلاً) بلا كراهة خلافاً للحسن وحده مع أنه استدلل بخبر في مسلم لا
يدل له وذلك لما صحح أنه عليه السلام فعله وكذا الخلفاء الراشدون (ووقت كراهة الصلاة) إجماعاً وكالصلاة
ذات السبب الآتي (إذا لم يتحره) لأن سببه وهو الموت متقدم أو مقارن أما إذا تحره في الوقت
المكروه من حيث الزمن فلا يجوز كما يأتي لخبر مسلم عن عقبة بن عامر رضي الله عنه (ثلاث ساعات
نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيهن وأن نقبر فيهن موتانا^(١)) وذكر وقت الاستواء والطلوع
والغروب قال في المجموع عقبه عن جمع أنهم أجابوا عنه بأن الإجماع دل على ترك العمل بظاهره
في الدفن وعن آخرين أنهم أجابوا بأن النهي إنما هو عن تحري هذه الأوقات للدفن فهذا هو المكروه
وهو مراد الحديث قال وهذا أحسن من الأول بخلافه من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح إلى
الطلوع والعصر إلى الغروب فلا يحرم فيه وإن تحرى كما قاله الإسئوي وغيره واستدلوا له بالخبر
وكلام الأصحاب لكن نوزع فيه بأن المعتمد أنه لا فرق وعليه فليس من التحري التأخير بقصد زيادة
المصلين كما هو ظاهر خلافاً لما يقتضيه كلام بعضهم لتعلييلهم البطلان في التحري بأن فيه مراعاة
الشرع وهذا لا مراعاة فيه بوجه وإن لم يندب كما مر.

(تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه أنه لا فرق فيما ذكره هنا بين حرم مكة وغيره ويشكل عليه ما
مر من الفرق بينهما في الصلاة ومما يؤيد اتحاد المحلّين المعتمد المذكور أنه لا فرق بين الأوقات
الزمانية والفعلية كهو ثم وإن الأصحاب هنا أطلقوا الكراهة عند التحري واختلفوا ثم هل تكره أو
تحرم والمعتمد الحرمة قال جمع قياسه الحرمة هنا فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة هنا وإن
تحرى كهو ثم وافترأهما ما مر عن الإسئوي وغيره من قصر التحريم عند التحري على الأوقات
الزمانية بخلافه ثم وما قالوه هنا أنه عند عدم التحري لا كراهة بخلافه ثم ولك أن تقول ما هنا من
حيز ذي السبب المتقدم أو المقارن كما تقرّر وما هو كذلك لا حرمة أو كراهة فيه ثم إلا عند التحري

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٨٣١]، وغيره من حديث: عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه .

وغيرهما أفضّل. ويكره تجصيص القبر والبناء والكتابة عليه.

فكذا هنا فمن ثم انتفى النهي عند عدم التحري نظراً للسبب بقسميه هنا وثم وبهذا ينتج ترجيح المعتمد المذكور أنه لا فرق بين الوقت الفعلي والزمني لأن المدة على التحري وهو عام في الوقتين ثم فكذا هنا ويُفَرَّق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بأن الصلاة لما تميّزت فيه عليها في غيره بالمضاعفة الآتية التي لا توجد أصلاً في غيره ناسب أن يوسّع فيه لمريدها وإن تحرّرها فيه ولم يؤمر بتأخيرها إلى خارج حيازة تلك المضاعفة التي لا توجد في غيرها أيضاً فالتحري المُنْتَج للمراعاة الشرع لا يتصور في الصلاة فيه مع قول الشارع ﷺ «لا تمنعوا أحداً طاف وصلى أئة ساعة شاء»^(١) ولا كذلك الدفن في الأمرين فإنه ليس من شأن الميت أن يخرج به من الحرم فلا يخشى فوات شيء وأيضاً فتحري الدفن في هذا الوقت مع حصول المقصود منه بتأخيره إلى خروج الوقت المكروه فيه مراعاة ظاهرة فتأمل ذلك فإنه مهم والحاصل أن من شأن المصلي كونه تارة في الحرم وتارة خارجه فوسّع له اغتنام الحرم ولم يتصور منه مراعاة والدفن ليس من شأنه ذلك فتصوّرت المراعاة فيه (وغيرهما) أي الليل ووقت الكراهة وهو ما بقي من النهار (أفضّل) للدفن منهما أي فاضل عليهما لأنه مندوب بخلافهما نعم إن خشي من التأخير إلى الوقت المندوب تغير حرم أو زيادة على الإسراع المطلوب ندب تركه فيما يظهر. (ويكره تجصيص القبر) أي تبييضه بالجص وهو العجس وقيل الجير والمراد هنا هما أو أحدهما لا تطيئنه (والبناء) عليه في حريمه وخارجيه نعم إن خشي نبش أو حفر سبع أو هدم سبل لم يكره البناء والتجصيص بل قد يجبان نظير ما مرّ وسيعلم من هدم ما بالمسبلة حرمة البناء فيها إذ الأصل أنه لا يهدم إلا ما حرّم وضعه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن وهم فيه (والكتابة عليه) للنهي الصحيح عن الثلاثة سواء كتابة اسمه وغيره في لوح عند رأسه أو في غيره نعم بحث الأذرع حرمة كتابة القرآن لتعريضه للامتهان بالدوس والتنجيس بصديد الموتى عند تكرار الدفن ووقوع المطر وندب كتابة اسمه لمجرد التعريف به على طول السنين لا سيما لقبور الأنبياء والصالحين لأنه طريق للإعلام المستحب ولما روى الحاكم النهي قال ليس العمل عليه فإن أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم فهو عمل أخذ به الخلف عن السلف ويؤدّب بمنع هذه الكلفة ويفرضها فالبناء على قبورهم أكثر من الكتابة عليها في المقابر المسبلة كما هو مشاهد لا سيما بالحرمين ومصر ونحوها وقد علّموا بالنهي عنه فكذا هي فإن قلت هذا إجماع فعلي وهو حجة كما صرحوا به قلت ممنوع بل هو أكثرى فقط إذ لم يحفظ ذلك حتى عن العلماء الذين يزوّن منعه ويفرض كونه إجماعاً فعلياً فمحلّ حجّيته كما هو ظاهر إنما هو عند صلاح الأزمنة بحيث ينفذ فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك من منذ أزمّة.

ولو بُني في مقبرة مُسَبَّلَةٍ هُدمَ. وَيُنْدَبُ أَنْ يُرَشَّ الْقَبْرُ بِمَاءٍ، وَيَوْضَعُ عَلَيْهِ حَصَى، وَعِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ. وَجَمْعُ الْأَقَارِبِ فِي مَوْضِعٍ. وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ،

(فرع) يُسَنُّ وَضْعُ جَرِيدَةٍ خَضِرَاءَ عَلَى الْقَبْرِ لِلاتِّبَاعِ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ وَلَآئِهْ يُخَفَّفُ عَنْهُ بَرَكَةٌ تَسِيحُهَا إِذْ هُوَ أَكْمَلُ مِنْ تَسِيحِ الْيَاسَةِ لِمَا فِي تِلْكَ مِنْ نَوْعِ حَيَاةٍ وَقِيَسَ بِهَا مَا اعْتِدَ مِنْ طَرَحِ الرِّيحَانِ وَنَحْوِهِ وَيَحْرُمُ اخْتِذُ ذَلِكَ كَمَا بَحَثَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَفْوِيْتِ حَقِّ الْمَيِّتِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ فِي اخْتِذِ يَابِسٍ أَعْرَضَ عَنْهُ لِفَوَاتِ حَقِّ الْمَيِّتِ يُبَيِّنُهُ وَلِذَا قُيِّدَ وَأُنْدَبَ الْوَضْعُ بِالْخَضِرَةِ وَأَعْرَضُوا عَنِ الْيَابِسِ بِالْكُلِّيَّةِ نَظَرًا لِتَقْيِيدِهِ ﷺ التَّخْفِيفَ بِالْأَخْضَرِ بِمَا لَمْ يَنْبَسْ.

(ولو بُنِيَ) نَفَسَ الْقَبْرِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ مِمَّا مَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ نَحْوَ تَحْوِيطٍ أَوْ قُبَّةٍ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ رَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ الثَّانِي وَهَلْ مِنْ الْبِنَاءِ مَا اعْتِدَ مِنْ جَعْلِ أَرْبَعَةِ أَحْجَارٍ مُرَبَّعَةٍ مُحِيطَةٍ بِالْقَبْرِ مَعَ لَصِقِ رَأْسِ كُلِّ مِنْهَا بِرَأْسِ الْآخَرِ بِجِصٍّ مُحْكَمٍ أَوْ لَا لِآئِهْ لَا يُسَمَّى بِنَاءً عَرَفًا وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْعِلَّةَ السَّابِقَةَ مِنَ التَّابِيدِ مَوْجُودَةٌ هُنَا (فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ) وَهِيَ مَا اعْتَادَ أَهْلُ الْبَلَدِ الدَّفْنَ فِيهَا عَرَفَ أَصْلُهَا وَمُسَبَّلُهَا أَمْ لَا وَمِثْلُهَا بِالْأُولَى مَوْقُوفَةٌ بَلْ هَذِهِ أُولَى لِحُرْمَةِ الْبِنَاءِ فِيهَا قَطْعًا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْمَوْقُوفَةَ هِيَ الْمُسَبَّلَةُ وَعَكْسُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ تَعْرِيفَهَا يَدْخُلُ مَوَاتًا اعْتَادُوا الدَّفْنَ فِيهِ فَهَذَا يُسَمَّى مُسَبَّلًا لَا مَوْقُوفًا فَصَحَّ مَا ذَكَرَهُ (هَدَمَ) وَجُوبًا لِحُرْمَتِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ مَعَ أَنَّ الْبِنَاءَ يَتَأَبَّدُ بَعْدَ انْمِحَاقِ الْمَيِّتِ فَيُحْرَمُ النَّاسُ تِلْكَ الْبُقْعَةَ وَقَدْ أَفْتَى جَمْعٌ بِهَدْمِ كُلِّ مَا بِقَرَاةِ مِصْرٍ مِنَ الْأَبْنِيَةِ حَتَّى قُبَّةَ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّتِي بَنَاهَا بَعْضُ الْمُلُوكِ وَيَنْبَغِي أَنْ لِكُلِّ أَحَدٍ هَدَمَ ذَلِكَ مَا لَمْ يُخْشَ مِنْهُ مَفْسَدَةٌ فَيَتَعَيَّنُ الرُّفْعُ لِلْإِمَامِ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِي الصَّلْحِ وَلَا يَجُوزُ زَرْعُ شَيْءٍ مِنَ الْمُسَبَّلَةِ وَإِنْ تَيَقَّنَ بَلَى مِنْ بَهَا لِآئِهْ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا بِغَيْرِ الدَّفْنِ فَيُقْلَعُ وَقَوْلُ الْمُتَوَلَّى يَجُوزُ بَعْدَ الْبَلَى مَحْمُولٌ عَلَى الْمَمْلُوكَةِ. (وَيُنْدَبُ أَنْ يُرَشَّ الْقَبْرُ بِمَاءٍ) مَا لَمْ يَنْزِلْ مَطَرٌ يَكْفِي لِلاتِّبَاعِ وَلِلْأَمْرِ بِهِ وَحِفْظًا لِلتُّرَابِ وَتَفَاؤُلًا بِتَبَرِيدِ الْمَضْجَعِ وَمَنْ ثَمَّ نَدَبٌ كَوْنُ الْمَاءِ طَهُورًا وَبَارِدًا وَيُكْرَهُ بِالنَّجَسِ أَوْ يَحْرُمُ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَيُكْرَهُ طَلْيُهُ بِخَلْقٍ وَرَشُّهُ بِمَاءٍ وَرَدَّ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ لَمْ يَبْعُدُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِيهِ عَرَضَ طَيِّبٍ وَحُسْنِ رِيحِهِ وَمَنْ ثَمَّ اخْتَارَ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ يَسِيرُهُ حُضُورَ الْمَلَائِكَةِ لِكُونِهَا تُحِبُّ الرِّيحَ الطَّيِّبَ لَمْ يُكْرَهُ (و) أَنَّ (يَوْضَعُ عَلَيْهِ حَصَى) صِغَارٌ (و) أَنَّ (يَوْضَعُ عِنْدَ رَأْسِهِ) وَلَوْ أُنْثَى (حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ فِي الْأَوَّلِ الشَّافِعِيُّ فِي قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ وَالثَّانِي أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ فِي قَبْرِ عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ وَفِيهِ التَّعْبِيرُ بِصَخْرَةٍ وَقَضِيَّتُهُ نَدَبٌ عَظَمَ الْحَجَرِ وَمِثْلُهُ نَحْوُهُ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْقَصْدَ بِذَلِكَ مَعْرِفَةَ قَبْرِ الْمَيِّتِ عَلَى الدَّوَامِ وَلَا يَثْبُتُ كَذَلِكَ إِلَّا الْعَظِيمُ قِيلَ وَتَوْضَعُ أُخْرَى عِنْدَ رِجْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِآئِهْ خِلَافُ الْإِتِّبَاعِ (و) يُنْدَبُ (جَمْعُ الْأَقَارِبِ) وَنَحْوُهُمْ كَالزَّوْجَةِ وَالْمَمَالِكِ وَالْعَتَمَاءِ بَلْ وَالْأَصْدِقَاءِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي مَوْضِعِ الْإِتِّبَاعِ وَلِآئِهْ أَسْهَلُ عَلَى الزَّائِرِ وَأَرْوَحُ لِأَرْوَاحِهِمْ وَيُرْتَّبُونَ كَتَرْتِيبِهِمُ السَّابِقِ فِي الْقَبْرِ فِيمَا يَظْهَرُ. (و) تُنْدَبُ (زِيَارَةُ الْقُبُورِ) الَّتِي لِلْمُسْلِمِينَ (لِلرِّجَالِ) إِجْمَاعًا وَكَانَتْ مُحْظُورَةً لِقُرْبِ عَهْدِهِمْ

وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ، وَقِيلَ تَحْرُمُ، وَقِيلَ تُبَاحُ، وَيُسَلَّمُ الزَّائِرُ

بجاهلية فربما حملتهم على ما لا ينبغي ثم لما استقرت الأمور نسخت وأمروا بها بقوله ﷺ: «كُنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها فإنها تذكرو الآخرة»^(١) ثم من كان تسنُّ له زيارته حيناً لنحو صداقة واضح وغيره يقصد بزيارته تذكُّر الموت والترحم عليه وقول بعضهم تكرير الذهاب بعد الدفن للقراءة على القبر ليس بسنة ممنوع إذ يسنُّ كما نصَّ عليه قراءة ما تيسر على القبر والدعاء له فالبدعة إنما هي في تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة والدعاء على أن من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كما لا يخفى ويسنُّ الوضوء لها أما قبور الكفار فلا تسنُّ زيارتها بل قيل تحرم ويتعين ترجيحه في غير نحو قريب قياساً على ما مرَّ في اتباع جنازته (وتكره) للحنائي (والنساء) مطلقاً خشية الفتنة ورفع أصواتهن بالبكاء نعم تسنُّ لهنَّ زيارته ﷺ قال بعضهم وكذا سائر الأنبياء والعلماء والأولياء. قال الأذرعِي إن صحَّ فأقربها أولى بالصلة من الصالحين اهـ وظاهره أنه لا يرتضيه لكن ارتضاه غير واحد بل جزموا به والحق في ذلك أن يفصل بين أن تذهب لمشاهدة كذاهاها للمسجد فيشترط هنا ما مرَّ ثم من كونها عجزاً ليست متزينة بطيب ولا حلي ولا ثوب زينة كما في الجماعة بل أولى وأن تذهب في نحو هودج مما يستر شخصها عن الأجانب فيسنُّ لها ولو شابة إذ لا خشية فتنة هنا ويفرق بين نحو العلماء والأقارب بأن القصد إظهار تعظيم نحو العلماء بإحياء مشاهدتهم أيضاً فزوارهم يعود عليهم منهم مدد آخروي لا يكره إلا المحرومون بخلاف الأقارب فاندفع قول الأذرعِي إن صحَّ إلى آخره (وقيل تحرم) للخبر الصحيح «لَمَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ»^(٢) ومحل ضعفه حيث لم يترتب على خروجهن فتنة وإلا فلا شك في التحريم ويحمل عليه الحديث (وقيل تباح) إذا لم تخش محذوراً لأنه ﷺ رأى امرأة بمقبرة ولم يترك عليها (ويُسَلَّمُ الزائر) ندباً على أهل المقبرة عموماً ثم خصوصاً لخبر مسلم أنه ﷺ قال «السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإننا إن شاء الله بكم لأحقون»^(٣) وفي رواية ضعيفة «اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم»^(٤) والاستثناء للتبرك أو للدفن بتلك البقعة أو للموت على الإسلام وقيل يقول عليكم السلام لخبر أنه تحية الموتى قاله لمن سلم عليه به ويردّه هذا الخبر ومعنى ذلك أنه تحية موتى القلوب لكرهته أو أن العرب كانوا

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٨٣١]، من طريق: ابن بريده عن أبيه به.

(٢) [صحيح لغيره] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٣٣٧/٢]، والترمذي في (الجامع) [رقم / ١٠٥٦]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ١٥٧٦]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: حديث صحيح لغيره. وينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للألباني [رقم / ٣٥٤٥].

(٣) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٨٣١]، وغيره من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٧١/٦]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ١٥٤٦]، وأبو يعلى في (مسنده) [رقم / ٤٥٩٣]، وغيرهم من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قلت: حديث ضعيف. وينظر: (ضعيف الجامع) للألباني [رقم / ٣٣٧٠].

وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو. وَيَحْرُمُ نَقْلُ المَيِّتِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، وَقِيلَ يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِقُرْبِ مَكَّةَ أَوْ
المَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَنَبَشُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ لِلتَّنْقِيلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لِضَرُورَةٍ: بِأَنْ
دُفِنَ بِلَا غُسْلٍ أَوْ فِي أَرْضٍ، أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبَيْنِ، أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ،

يعتادونه في السلام على الموتى (ويقرأ) ما تيسر (ويدعو) له عقب القراءة بعد توجهه للقبلة لأنه عقبها
أرجى للإجابة ويكون الميت كحاضر تُرجى له الرحمة والبركة بل تصل له القراءة هنا وفيما إذا دعا له
عقبها ولو بعيداً كما يأتي في الوصية.

(ويحرم نقل الميت) قبل الدفن ويأتي حكم ما بعده (إلى بلد آخر) وإن أوصى به لأن فيه هتكاً
لِحُرْمَتِهِ وَصَحَّ أمره ﷺ لهم بدفن قتلى أُخِذَ في مضاجعهم لَمَّا أَرَادُوا نَقْلَهُمْ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ لاحتِمَالِ
أَتَمُّ نَقْلِهِمْ بَعْدَ فَاَمَرَهُمْ بِرَدِّهِمْ إِلَيْهَا وَقَضِيَةُ قَوْلِهِ بَلَدٍ آخَرَ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ نَقْلُهُ لِثَرِيَةٍ وَنَحْوِهَا وَالظَاهِرُ أَنَّهُ
غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنْ كُلَّ مَا لَا يُنْسَبُ لِبَلَدٍ الْمَوْتِ يَحْرُمُ النُّقْلُ إِلَيْهِ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ جَزَمُوا بِحُرْمَةِ نَقْلِهِ إِلَى
مَحَلٍّ أَبْعَدَ مِنْ مَقْبَرَةِ مَحَلِّ مَوْتِهِ (وقيل يُكْرَهُ) إِذْ لَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ لِتَحْرِيمِهِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِقُرْبِ مَكَّةَ) أَيِ
حَرَمِهَا وَكَذَا الْبَقِيَّةُ (أَوْ الْمَدِينَةُ أَوْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ نَصٌّ عَلَيْهِ) الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ نَوَّزَ فِي ثُبُوتِهِ عَنْهُ أَوْ
قَرِيَّةٍ بِهَا صَلَاحٌ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ قَالَ جَمَعَ عَلَيْهِ فَيَكُونُ أَوَّلَى مِنْ دَفْنِهِ مَعَ أَقَارِبِهِ فِي بَلَدِهِ
أَيِ لِأَنَّ انْتِفَاعَهُ بِالصَّالِحِينَ أَقْوَى مِنْهُ بِأَقَارِبِهِ فَلَا يَحْرُمُ وَلَا يُكْرَهُ بَلْ يُنْدَبُ لِفَضْلِهَا وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ
يُخَشَّ تَغْيِيرُهُ وَبَعْدَ غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَلَا حَرَمٌ لِأَنَّ الْفَرَضَ تَعَلَّقَ بِأَهْلِ مَحَلِّ مَوْتِهِ فَلَا
يُسْقِطُهُ جُلُّ النُّقْلِ وَيُنْقَلُ أَيْضًا لِضَرُورَةٍ كَأَن تَعَدَّرَ إِخْفَاءَ قَبْرِهِ بِبِلَادٍ كُفِّرَ أَوْ بَدَعَةٍ وَخُشِيَ مِنْهُمْ نَبَشُهُ
وَإِيذَاؤُهُ وَقَضِيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَحْوُ السَّبِيلِ يَغُمُّ مَقْبَرَةَ الْبَلَدِ وَيُفْسِدُهَا جَازَ لَهُمُ النُّقْلُ إِلَى مَا لَيْسَ
كَذَلِكَ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ جَوَازَهُ لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ دَفْنِهِ إِذَا أَوْصَى بِهِ وَوَافَقَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ بَلْ هُوَ قَبْلَ التَّغْيِيرِ
وَاجِبٌ وَفِيهِمَا نَظَرٌ وَعَلَى كُلِّ فَلَا حُجَّةَ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (أَنَّ يَوْسُفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ
وَسَلَّمَ نُقِلَ بَعْدَ سِنِينَ كَثِيرَةٍ مِنْ مِصْرَ إِلَى جَوَارِ جَدِّهِ الْخَلِيلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ) وَإِنْ صَحَّ مَا جَاءَ
أَنَّ النَّاقِلَ لَهُ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْعِنَا وَمُجَرَّدُ حِكَايَتِهِ ﷺ لَهُ لَا
تَجْعَلُهُ مِنْ شَرْعِهِ. (وَنَبَشُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ) وَقَبْلَ بَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ المَيِّتِ الظَّاهِرَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْخَبِيرَةِ بِتِلْكَ
الْأَرْضِ (لِلنُّقْلِ) وَلَوْ لِنَحْوِ مَكَّةَ (وغيره) كَتَكْفِينِ وَصَلَاةٍ عَلَيْهِ (حَرَامٌ) لِأَنَّ فِيهِ هَتَكَ لِحُرْمَتِهِ (إِلَّا
لِضَرُورَةٍ) فَيَجِبُ (بِأَنْ) كَانَ (دُفِنَ بِلَا غُسْلٍ) أَوْ تَيَّمَّمَ بِشَرْطِهِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بَنَتْنِ أَوْ تَقَطَّعَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ
لِأَنَّهُ وَاجِبٌ لَمْ يَخْلُفْهُ شَيْءٌ فَاسْتَدْرَكَ (أَوْ فِي أَرْضٍ أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبَيْنِ) وَإِنْ تَغَيَّرَ وَإِنْ غَرِمَ الْوَرِثَةُ مِثْلَهُ
أَوْ قِيمَتَهُ مَا لَمْ يُسَامِحِ الْمَالِكُ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيْرَ ذَلِكَ الثَّوْبِ أَوْ الْأَرْضِ فَلَا لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِكِهِ
قَهْرًا وَلَيْسَ الْحَرِيرُ كَالْمَغْصُوبِ لِإِنِّاءِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمُسَامَحَةِ وَدَفْنُهُ فِي مَسْجِدٍ كَهُوَ فِي
الْمَغْصُوبِ فَيُنْبَشُ وَيُخْرَجُ مُطْلَقًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ. (أَوْ وَقَعَ فِيهِ) أَيِ الْقَبْرِ (مَالٌ) وَلَوْ مِنَ التَّرِكَةِ وَإِنْ قَلَّ
وَتَغَيَّرَ المَيِّتُ مَا لَمْ يُسَامِحْ مَالِكُهُ أَيْضًا وَتَقْيِيدُ الْمُهْدَبِ بِطَلْبِهِ رَدُّهُ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَوَافِقُوهُ عَلَيْهِ

أَوْ دُفِنَ، لِغَيْرِ الْقَبِيلَةِ لَا لِلتَّكْفِينِ فِي الْأَصَحِّ. وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْبِثَ وَلِجِرَانِ أَهْلِهِ تَهْنِئَةً طَعَامٍ يُشْبِعُهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيَالَتَهُمْ،

وَفَارَقَ تَقْيِيدُهُمْ نَبْشَهُ وَشَقَّ جَوْفَهُ لِإِخْرَاجِ مَا ابْتَلَعَهُ لِغَيْرِهِ بِالطَّلَبِ فَحِينَئِذٍ يَجِبُ وَإِنْ غَرِمَ الْوَرَثَةُ مِثْلَهُ أَوْ قِيمَتَهُ مِنَ التَّرَكَةِ أَوْ مِنْ مَالِهِمْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِأَنَّ الْهَتَكَ وَالْإِيذَاءَ وَالْعَارَ فِي هَذَا أَشَدُّ وَأَفَحَشُ وَأَيْضًا فَكَثِيرٌ مِنْ ذَوِي الْمُرَوَّاتِ يَسْتَبِشِعُهُ فَيُسَامَحُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ أَمَّا إِذَا ابْتَلَعَ مَالَ نَفْسِهِ فَلَا يُنْبَشُ قَبْرُهُ لِإِخْرَاجِهِ أَيْ إِلَّا بَعْدَ بَلَائِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (أَوْ دُفِنَ لِغَيْرِ الْقَبِيلَةِ) وَإِنْ كَانَ رَجُلًا إِلَى الْوَجْهِ خِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى كَمَا مَرَّ فَيَجِبُ لِيُوجَّهَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ اسْتِدْرَاكًا لِلْوَاجِبِ (لَا لِلتَّكْفِينِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ غَرَضَهُ السُّتْرُ وَقَدْ حَصَلَ بِالثَّرَابِ أَوْ دُفِنَتْ وَبِطْنِهَا جَنِينَ تُرْجَى حَيَاتُهُ وَيَجِبُ شَقُّ جَوْفِهَا لِإِخْرَاجِهِ قَبْلَ دَفْنِهَا وَبَعْدَهُ فَإِنْ لَمْ تُرْجَى حَيَاتُهُ أُخِّرَ دَفْنُهَا حَتَّى يَمُوتَ وَمَا قِيلَ أَنَّهُ يَوْضَعُ عَلَى بَطْنِهَا شَيْءٌ لِيَمُوتَ غَلَطٌ فَاجِشٌ فَلْيُحَذَرْ أَوْ عُلِقَ الطَّلَاقُ أَوْ النَّذْرُ أَوْ الْعِتْقُ بِصِفَةٍ فِيهِ فَيُنْبَشُ لِلْعِلْمِ بِهَا أَوْ بَعْدَمِهِ أَوْ لِيَشْهَدَ عَلَى صَوْرَتِهِ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ إِذَا عَظُمَتِ الْوَاقِعَةُ أَوْ لِيُلْحِقَهُ الْقَائِفُ بِأَحَدِ مُتَنَازِعِينَ فِيهِ أَوْ لِيَعْرِفَ ذُكُورَتَهُ أَوْ أُنُوثَتَهُ عِنْدَ تَنَازُعِ الْوَرَثَةِ فِيهِ أَوْ نَحْوِ شَلَلِ غُضْوٍ عِنْدَ تَنَازُعِهِمْ مَعَ جَانٍ فِيهِ . أَوْ لِيُلْحِقَهُ سَيْلٌ أَوْ نَدَاوَةٌ فَيُنْبَشُ جَوَازًا لِيُنْقَلَ وَيُظْهَرَ فِي الْكُلِّ التَّقْيِيدُ بِمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ تَغْيِيرًا يَمْنَعُ الْغَرَضَ الْحَامِلَ عَلَى نَبْشِهِ وَأَنَّهُ يَكْتَفَى فِي التَّغْيِيرِ بِالظَّنِّ نَظَرًا لِلْعَادَةِ الْمُطَّرَدَةِ بِمَحَلِّهِ أَوْ لِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ نَحْوِ قُرُوجٍ تُسْرَعُ إِلَى التَّغْيِيرِ وَلَوْ انْمَحَقَ الْمَيِّتُ وَصَارَ ثَرَابًا جَازَ نَبْشُهُ وَلِدْفَنِهِ فِيهِ بَلْ تَحَرُّمُ عِمَارَتِهِ وَتَسْوِيَةُ ثَرَابِهِ فِي مُسَبَّلَةٍ لِتَحْجِيرِهِ عَلَى النَّاسِ قَالَ بَعْضُهُمْ إِلَّا فِي صَحَابِيٍّ وَمَشْهُورٍ الْوَلَايَةِ فَلَا يَجُوزُ وَإِنْ انْمَحَقَ وَيُؤَيِّدُهُ تَصْرِيحُهُمَا بِجَوَازِ الْوَصِيَّةِ بِعِمَارَةِ قُبُورِ الصُّلَحَاءِ أَيْ فِي غَيْرِ الْمُسَبَّلَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِحْيَاءِ الزِّيَارَةِ وَالتَّبَرُّكِ وَأَخَذَ مِنْ تَحْرِيمِهِمُ النَّبْشَ إِلَّا لِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَوْ بُنِيَ قَبْرُ مَيِّتٍ بِمُسَبَّلَةٍ وَدُفِنَ عَلَيْهِ آخَرُ قَبْلَ بَلَائِهِ ثُمَّ طَمَّهُ لَمْ يَجُزِ النَّبْشُ لِإِخْرَاجِ الثَّانِي لِأَنَّهُ فِيهِ حِينَئِذٍ هَتَكَ لِحْرَمَةِ الْمَيِّتِينَ مَعًا . (وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ سَاعَةً جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ لِيَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْبِثَ) وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ لِلْأَثَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ وَأَمَرَ بِهِ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ قَدْرَ مَا تُنَحَرُ جُزُورٌ وَيُفَرَّقُ لِحْمُهَا وَقَالَ حَتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ وَأَعْلَمَ مَاذَا أَرَايَ بِهِ رُسُلَ رَبِّي وَيُسْتَحَبُّ تَلْقِينُ بِالْغِ عَاقِلٍ أَوْ مَجْنُونٍ سَبَقَ لَهُ تَكْلِيفٌ وَلَوْ شَهِيدًا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ بَعْدَ تِمَامِ الدَّفْنِ لِخَبَرٍ فِيهِ وَضَعُهُ اعْتَصِدَ بِشَوَاهِدٍ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْفَضَائِلِ فَاَنْدَقَّ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إِنَّهُ بِدَعَةٍ وَتَرْجِيحُ ابْنِ الصَّلَاحِ أَنَّهُ قَبْلَ إِهَالَةِ الثَّرَابِ مُرَدُّدٌ بِمَا فِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ (فَإِذَا انْصَرَفُوا أَنَا مَلَكَانِ) ^(١) فَتَأْخِيرُهُ بَعْدَ تِمَامِهِ أَقْرَبُ إِلَى سُؤْلِهِمَا .

(و) يُسْنُ (لِجِرَانِ أَهْلِهِ) وَلَوْ كَانُوا بِغَيْرِ بَلَدِهِ إِذِ الْعَبْرَةُ بِلَدِّهِمْ وَلَا قَارِبَهُ الْأَبَاعِدُ وَلَوْ بِلَدِّ آخَرَ (تَهْنِئَةً طَعَامٍ يُشْبِعُهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيَالَتَهُمْ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «اصْنَعُوا لِأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَقَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْفُلُهُمْ»

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٣٠٨]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٢٨٧٠]، وغيرهما من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه .

وَيُلْغِ عَلَيْهِمْ فِي الْأَكْلِ. وَيَحْزُرُ تَهْيِئَتَهُ لِلنَّائِحَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَيُلْغِ عَلَيْهِمْ فِي الْأَكْلِ) نَدَبًا لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتْرُكُونَهُ حَيَاءً أَوْ لِقَرِطٍ جَزَعٍ وَلَا بَأْسَ بِالْقَسَمِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَبْرَوْنَهُ (وَيَحْزُرُ تَهْيِئَتَهُ لِلنَّائِحَاتِ) أَوْ لِنَائِحَةٍ وَاجِدَةٍ وَأُرِيدَ بِهَا هُنَا مَا يَشْمَلُ النَّادِيَةَ وَنَحْوَهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَمَا اعْتِيدَ مِنْ جَعْلِ أَهْلِ الْمِيَّتِ طَعَامًا لِيَدْعُوا النَّاسَ عَلَيْهِ بِدَعَا مَكْرُوهَةٍ كَمَا جَابَتْهُمْ لِذَلِكَ لِمَا صَحَّ عَنْ جَرِيرٍ كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمِيَّتِ وَصُنْعَهُمُ الطَّعَامَ بَعْدَ ذَفْنِهِ مِنَ النِّيَاحَةِ وَوَجْهَ عَدِّهِ مِنَ النِّيَاحَةِ مَا فِيهِ مِنْ شِدَّةِ الْاهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْحُزْنِ وَمِنْ ثَمَّ كُرَّةٌ لِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْمِيَّتِ لِيُقْصِدُوا بِالْعَزَاءِ قَالَ الْأَيْمَةُ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرِفُوا فِي حَوَائِجِهِمْ فَمَنْ صَادَفَهُمْ عَزَاهُمْ وَأَخَذَ جَمْعٌ مِنْ هَذَا وَمِنْ بُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَكْرُوهِ وَيُطْلَانِهَا بِطَافِطِ الْمُعْزِينَ لِكِرَاهَتِهِ لِأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلْجُلُوسِ لِلتَّعْزِيَةِ وَزِيَادَةٍ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْأَنْوَارِ نَعَمْ إِنْ فُعِلَ لِأَهْلِ الْمِيَّتِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ يُطْعَمُونَ مَنْ حَضَرَهُمْ لَمْ يُكْرَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ وَدَعَا ذَلِكَ التَّضَمُّنُ مَمْنُوعَةٌ وَمِنْ ثَمَّ خَالَفَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ فَأَتَتْهُ بِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ بِطَافِطِ الْمُعْزِينَ وَأَنَّهُ يَنْفَعُ مِنَ الثُّلُثِ وَبَالَغَ فَتَقَلَّهَ عَنِ الْأَيْمَةِ وَعَلَيْهِ فَالتَّقْيِيدُ بِالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فِي كَلَامِهِمْ لَعَلَّهُ لِلْأَفْضَلِ فَيُسَنُّ فِعْلُهُ لَهُمْ أَطْعَمُوا مَنْ حَضَرَهُمْ مِنَ الْمُعْزِينَ أَمْ لَا أَمْرٌ مَا دَامُوا مُجْتَمِعِينَ وَمَشْغُولِينَ لَا لِشِدَّةِ الْاهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْحُزْنِ ثُمَّ مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي غَيْرِ مَا اعْتِيدَ الْآنَ أَنَّ أَهْلَ الْمِيَّتِ يَعْمَلُ لَهُمْ مِثْلَ مَا عَمِلُوهُ لِغَيْرِهِمْ فَإِنَّ هَذَا حِينَئِذٍ يَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي فِي التَّقْوِطِ فَمَنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَهُمْ يَفْعَلُهُ وَجُوبًا أَوْ نَدَبًا وَحِينَئِذٍ لَا تَتَأْتِي هُنَا كِرَاهَتُهُ وَلَا يَحِلُّ فِعْلُ مَا لِلنَّائِحَاتِ أَوْ الْمُعْزِينَ عَلَى الْأَوَّلِ مِنَ التَّرِكَةِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَيْسَ فِي الْوَرِثَةِ مَحْجُورٌ وَلَا غَائِبٌ وَلَا أَيْمُوا وَضَمِنُوا وَالذَّبْحُ عَلَى الْقَبْرِ قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ صَنِيعِ الْجَاهِلِيَّةِ هَذَا وَالظَّاهِرُ كِرَاهَتُهُ لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ أَيْضًا.

(فَائِدَةٌ) وَرَدَّ أَنَّ مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهَا أَمِنَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفُتِنَتِهِ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُسْأَلُ وَإِنَّمَا يُنَجَّهُ ذَلِكَ إِنْ صَحَّ عَنْهُ عليه السلام أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ إِذْ مِثْلُهُ لَا يُقَالُ مِنْ قَبْلِ الرَّأْيِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ شَيْخُنَا يُسْأَلُ مَنْ مَاتَ بَرَمَضانَ أَوْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

هي لغة: التطهير والإصلاح والنماء والمدح، وشرعاً: اسم لما يخرج عن مالٍ أو بدنٍ على الوجه الآتي سُمي بذلك لوجود تلك المعاني كلها فيه، والأصل في وجوبها الكتاب نحو ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، والأظهر أنها مجملة لا عامة، ولا مطلقة ويشكل عليها آية البيع فإن الأظهر فيها من أقوال أربعة عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظاً؛ إذ كل مفرد مشتق واقترنا بأن فترجيح عموم تلك وإجمال هذه دقيق، وقد يُقرَّر بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقاً أو بشرط أن فيه منفعة متمخضة فما حرَّمه الشرع خارج عن الأصل، وما لم يُحرِّمه موافق له فعلمنا به ومع هذين يتعدَّد القول بالإجمال؛ لأنه الذي لم توضح دلالته على شيءٍ معيَّن والحل قد عُلمت دلالته من غير إبهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصَّص لانتضاح دلالته على معناه، وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمينه أخذ مال الغير قهراً عليه، وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصَدَّق عليه حدُّ المُجْمَل، ويدلُّ لذلك فيهما أحاديثُ البائين؛ لأنه ﷺ اعتنى بأحاديث البيوعات الفاسدة الربا وغيره فأكثر منها؛ لأنه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا بيان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالأصل، وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما تجب فيه؛ لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا ببيان ما لا تجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب، ومن ثمَّ طوِّب من ادَّعى الزكاة في نحو خيل وركيقي بالدليل والسنة والإجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة فمن أنكر أصلها كفر، وكذا بعض جزئياتها الضرورية وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية أصناف من المال النقدين والأنعام والقوت والتمر والعنب لثمانية أصناف من الناس يأتي بيانهم في قسم الصدقات.

بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ

أي بعضه وبدأ به وبالإبل منه اقتداء بكتاب الصديق ﷺ ولأنه أكثر أموال العرب .
(تنبيه) أبدل شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصرح بأنها أعم من النعم وليس بصحيح حكماً

إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النَّعَمِ: وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ لَا الْخَيْلُ وَالرَّقِيقُ، وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْ غَنَمٍ وَظَبَاءٍ. وَلَا شَيْءٌ فِي الْإِبِلِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثًا، وَعِشْرِينَ أَرْبَعًا، وَخَمْسَ وَعِشْرِينَ بَنَتْ مَخَاضٍ، وَسِتٌّ وَثَلَاثِينَ بَنَتْ لَبُونٍ، وَسِتٌّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً، وَإِخْدَى وَسِتِّينَ جَذْعَةً، وَسِتٌّ وَسَبْعِينَ بَنَتْ لَبُونٍ، وَإِخْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ، وَمِائَةً وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٍ، وَكُلُّ خَمْسِينَ حِقَّةً،

وإبدالاً فالذي في القاموس أنها الإبل والغنم، وفي النهاية أنها الإبل والبقر والغنم فهي أخص من النعم أو مساوية له، ومنه قول المثنى الآتي إن اتحد نوع الماشية وقوله: ولو جوب زكاة الماشية شرطان إلى آخره. (إنما تجب) منه (في النعم) وجمعه أنعام وجمعه أناعم يذكر ويؤنث سميت بذلك لكثرة إنعام الله فيها (وهي الإبل والبقر) الأهلية (والغنم) وتقيدها بالأهلية أيضاً غير محتاج إليه؛ لأن الأطباء إنما تسمى شياه البر لا غنمه كما اقتضاه كلامهم في الوصية وبقرض أنها تسماه فهو لم يشتهر أصلاً فلا يحتاج للاحتراز عنه (لا الخيل والرقيق) وغيرهما لإغري تجارة لخبر الشيخين «ليس على المسلم في عبده، ولا فريسه صدقة»^(١) (والمتولد من) ما تجب فيه، وما لا تجب فيه كالمتولد بين بقر أهلي وبقر وحشي وبين (غنم وظباء) بالمد جمع ظبي ويأتي بيانه آخر الحج؛ لأنه لا يسمى بقرًا، ولا غنمًا وإنما لزم المحرم جزاؤه تغليظاً عليه أما متولد مما تجب فيه ما كابل وبقر أهلي فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخفهما على الأوجه؛ لأنه المتيقن لكن بالنسبة للعبد لا للسكن كاربعين متولدة بين ضانٍ ومعز فتعتبر بالأكثر كما بينته في شرح الإرشاد. (ولا شيء في الإبل حتى تبلغ خمساً) لخبرهما «ليس فيما دون خمس دود من الإبل صدقة»^(٢) (ففيها شاة، وفي عشر شاتان و) (خمس عشرة ثلاث) من الشياه (و) (في عشرين أربع) من الشياه (و) (في خمس وعشرين بنت مخاض) وسياتي أن في الذكور ذكرًا، وفي الصغار صغيرة فلا يرد عليه، وكذا الباقي (و) (في ست وثلاثين بنت لبون و) (في ست) وأربعين حقة) ويجزئ عنها بنتا لبون (و) (في إحدى وستين جذعة) ويجزئ عنها حقتان أو بنتا لبون لإجزائهما عما زاد (و) (في ست وسبعين بنتا لبون وإحدى وتسعين حقتان و) (في مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) فإن نقصت الواحدة أو بعضها لم يجب سوى الحقتين (ثم) إن زادت على ذلك تغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشر عشر فحينئذ (في كل أربعين بنت لبون و) (في كل خمسين حقة) لخبر البخاري عن كتاب أبي بكر لأبي بكر رضي الله عنهما لما وجهه إلى البحرين على الزكاة

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ١٣٩٤]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٩٨٢]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ١٣٩٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ٩٧٩]، وغيرهما من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وَبُنْتُ الْمَخَاضَ لَهَا سَنَةً، وَاللَّبُونُ سَنَتَانِ، وَالْحِقَّةُ ثَلَاثٌ، وَالْجَذَعَةُ أَرْبَعٌ، وَالشَّاةُ جَذَعَةٌ
ضَائِنٌ لَهَا سَنَةً، وَقِيلَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعَزٍ لَهَا سَنَتَانِ، وَقِيلَ سَنَةً، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ
بَيْنَهُمَا، وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ.....

بذلك لكن فيه ما يشكّل على قواعِدنا، وقد ذُكِرَت الجواب عنه في شرح المشكاة وعُلِمَ ممّا تَقَرَّرَ أَنَّ
فِي مِائَةِ وَثَلَاثِينَ بَنَتِي لَبُونٍ وَحِقَّةً، وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ حِقَّتَيْنِ وَبَنَتِ لَبُونٍ، وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثَ
حِقَاقٍ وَلِلْوَاحِدَةِ الزَّائِدَةُ عَلَى الْعِشْرِينَ قِسْطٌ مِنَ الْوَاجِبِ فَلَوْ تَلَفَتْ وَاحِدَةً بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ
سَقَطَ جُزْءٌ مِنْ مِائَةٍ وَأَحَدٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَمَا بَيْنَ النَّصَبِ مِمَّا ذُكِرَ غَفَوٌ لَا يَتَعَلَّقُ
بِهِ الْوَاجِبُ وَلَا يَنْقُصُ بِنَقْصِهِ فَلَوْ كَانَ مَعَهُ تِسْعُ إِبِلٍ فَالْشَّاةُ فِي خَمْسٍ مِنْهَا فَقَطْ فَلَوْ تَلَفَتْ أَرْبَعٌ لَمْ
يَسْقُطْ مِنْهَا شَيْءٌ.

(فِرْع) مَلَكٌ سِتُّ إِبِلٍ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ، وَلَمْ يُزَكَّهَا لَزِمَهُ ثَلَاثُ شَيَاءٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَاةً
كَانَ الْبَاقِي نِصَابًا قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ قَالَ الْعِمْرَانِيُّ: وَإِنَّمَا يَصِحُّ إِنْ كَانَتْ قِيمَةُ كُلِّ مِنَ السَّتِّ تُسَاوِي
قِيمَةَ شَاةٍ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَقِيمَةَ سَائِتَيْنِ فِي الْحَوْلِ الثَّالِثِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الصَّوَابَ إِسْقَاطُ كُلِّ،
وَالْتَعْبِيرُ بِشَاةٍ فِي الثَّالِثِ أَيْضًا، وَكُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ أَنَّ الْوَقْصَ تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ خِلَافًا لِمَنْ غَلِطَ فِيهِ
كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قُبِيلَ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْوَاجِبَ شَاةٌ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ
فَانْظُرْهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ.

(وَبُنْتُ الْمَخَاضَ لَهَا سَنَةً) كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّ أَهْمَهَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَحْمِلَ ثَانِيًا فَتَصِيرَ مَخِضًا أَيْ: حَامِلًا
(وَاللَّبُونُ سَنَتَانِ) كَامِلَتَانِ؛ لِأَنَّ أَهْمَهَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَلِدَ ثَانِيًا وَبَصِيرَ لَهَا لَبَنٌ (وَالْحِقَّةُ ثَلَاثٌ) كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا
اسْتَحَقَّتْ أَنْ تُرَكَّبَ وَتُحْمَلَ عَلَيْهَا وَيَطْرُقَهَا الْفَحْلُ، وَيُقَالُ لِلذَّكَرِ حَقٌّ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ أَنْ يَطْرُقَ
(وَالْجَذَعَةُ أَرْبَعٌ) كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَجْذَعُ مُقَدِّمَ أَسْنَانِهَا أَيْ: تُسْقِطُهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ هُنَا
بِالْإِجْدَاعِ قَبْلَ تَمَامِ الْأَرْبَعِ وَحِينَئِذٍ يُشَكِّلُ بِمَا يَأْتِي فِي جَذَعَةِ الضَّائِنِ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ
بُلُوغُهَا، وَهُوَ يَحْصُلُ بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ الْإِجْدَاعِ وَيُلَوِّغُ السَّنَةَ، وَهُنَا غَايَةُ كَمَالِهَا، وَهُوَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَمَامِ
الْأَرْبَعِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ، وَهَذَا آخِرُ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ، وَهُوَ نِهَائِيُّ الْحُسْنِ دَرَجًا وَنَسْلًا وَقُوَّةً وَاعْتِبَرُ فِي
الْجَمِيعِ الْأَثْوَنُ لِمَا فِيهَا مِنْ رَفَقِ الدَّرِّ وَالنَّسْلِ. (وَالشَّاةُ) الْوَاجِبَةُ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ
(جَذَعَةُ ضَائِنٍ لَهَا سَنَةً) كَامِلَةٌ، وَإِنْ لَمْ تُجْذَعِ أَوْ أَجْذَعَتْ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً (وَقِيلَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعَزٍ
لَهَا سَنَتَانِ) كَامِلَتَانِ (وَقِيلَ سَنَةً) وَقِيْدَتِ الشَّاةُ هُنَا بِالْجَذَعَةِ أَوْ الثَّنِيَّةِ حَمَلًا لِلْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ كَمَا فِي
الْأَصْحِيَّةِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا) أَيْ الْجَذَعَةُ وَالثَّنِيَّةُ (وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ) أَيْ: بَلَدِ الْمَالِ بَلْ
يُجْزَى أَيُّ غَنَمٍ فِيهِ لِصِدْقِ الْأَسْمِ، وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ هُنَا، وَفِيمَا يَأْتِي فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ إِلَّا لِمِثْلِهِ أَوْ
خَيْرٍ مِنْهُ قِيمَةً وَحِينَئِذٍ قَدْ يَمْتَنِعُ التَّخْيِيرُ الْمَذْكُورُ، وَيَتَعَيَّنُ الضَّائِنُ فِيمَا لَوْ كَانَتْ غَنَمُ الْبَلَدِ كُلُّهَا ضَائِنَةً،
وَهِيَ أَعْلَى قِيمَةٍ مِنَ الْمَعَزِ وَتُسْتَرَطُّ - كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافًا لِمَا قَدْ يَقْتَضِي تَصْحِيحُهُ كَلَامٌ

وَأَنَّهُ يُجْزَى الذَّكَرُ، وَكَذَا بَعِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَإِنْ عَدِمَ بَنَتْ الْمَخَاضِ
فَابْنُ لَبُونٍ،

الروضة وأصلها - صِحَّةُ الشَّاةِ وَكَمَالُهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْإِبِلُ مَرِيضَةً أَوْ مَعِيبةً؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا فِي
الذِّمَّةِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ صِفَةُ الْمُخْرَجِ عَنْهُ بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي بَعْدَ الْفَصْلِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَحِيحَةً فَتَرَقَّ قِيَمَتُهَا
دَرَاهِمَ كَمَنْ فَقَدْ بَنَتْ الْمَخَاضِ مَثَلًا فَلَمْ يَجِدْهَا، وَلَا ابْنُ لَبُونٍ، وَلَا بِالشَّمَنِ فَيُفَرَّقُ قِيَمَتُهَا لِلضَّرُورَةِ
(وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجْزَى الذَّكَرُ)، وَلَوْ عَنْ إِنَاثٍ، وَهُوَ جَذَعُ ضَائِنٍ أَوْ ثَنِيٍّ مَعَزٍ كَالْأَضْحِيَّةِ لِصِدْقِ اسْمِ
الشَّاةِ عَلَيْهِ؛ إِذْ تَأْوُلُهَا لِلْوَحْدَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ وَلَا تَهْتَابُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَبِهِ فَارَقَ مَنْعَ إِخْرَاجِ الذَّكَرِ
عَنِ الْإِنَاثِ فِي الْغَنَمِ، وَالْفَرْقُ بَاتَهُ هُنَا بَدَلًا، وَثُمَّ أَصْلٌ لَا يَتَأْتَى عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ أَصْلٌ أَيْضًا إِلَّا أَنْ
يُرَادَ الْبَدَلِيَّةُ مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ؛ إِذْ هِيَ لَا تُنَافِي الْأَصَالَةَ مِنْ حَيْثُ الْإِجْزَاءُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِقِيَمَةِ الْإِبِلِ.
(وَكَذَا بَعِيرُ الزَّكَاةِ) أَيُّ: مَا يَجِبُ فِيهَا وَهُوَ بَنَتْ مَخَاضٍ فَمَا فَوْقَهَا ثُمَّ بَدَلُهَا كَابْنِ لَبُونٍ عِنْدَ فَقْدِهَا
الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجْزَى (عَنْ دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ)، وَإِنْ نَقَصَ عَنْ قِيَمَةِ الشَّاةِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ الْأَصْلُ
أَيُّ: الْقِيَاسُ، وَإِنْ كَانَتْ الشَّاةُ هِيَ الْأَصْلُ أَيُّ: الْمُنْصَوِّصَ عَلَيْهِ فَالْوَجِبُ أَحَدُهُمَا لَا بَعَيْنَهُ وَبِهَذَا
يُجَمِّعُ بَيْنَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ وَلِإِجْزَائِهِ عَنْهَا فَعَمَّا دُونَهَا أُولَى فَلَوْ أَخْرَجَهُ عَنْ خَمْسٍ مَثَلًا وَقَعَ كُلُّهُ
فَرْضًا لَتَعَدَّرَ تَجْزِيَهُ بِخِلَافِ نَحْوِ مَسْحِ كُلِّ الرَّاسِ فِي الْوُضُوءِ، فَإِنْ قُلْتُ: بَلْ يُمَكِّنُ تَجْزِيَهُ بِنِسْبَةِ قِيَمَةِ
الشَّاةِ إِلَى قِيَمَتِهِ بِدَلِيلٍ مَا رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي إِخْرَاجِ بَنَاتِ اللَّبُونِ عَنْ بَنَاتِ الْمَخَاضِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَرْضًا
إِلَّا مَا يُقَابِلُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ جِزَاءً مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ بِدَلِيلِ أَخِذِ الْجُبْرَانِ فِي مُقَابَلَةِ الْبَاقِي، قُلْتُ:
مَمْنُونٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ ثُمَّ الشَّاةُ أَصَالَةٌ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ فَتَعَدَّرَ تَجْزِيَهُ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَحْمِيئًا، وَهُنَا
مِنْ الْجِنْسِ فَنِيفَةً زِيَادَةً مُحَسَّوسَةً مَعْرُوفَةً بِالْإِجْزَاءِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِقِيَمَةٍ فَاكْمَلْنَا فِيهِ التَّجْزِيَةَ، وَخَرَجَ
بَعِيرُ الزَّكَاةِ ابْنُ الْمَخَاضِ، وَمَا دُونَ بَنَاتِ الْمَخَاضِ.

(فَإِنْ عَدِمَ) مَنْ عِنْدَهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ (بَنَاتِ الْمَخَاضِ) بِأَنَّهُ تَعَدَّرَ إِخْرَاجُهَا وَقَدْ إِرَادَةُ الْإِخْرَاجِ وَلَوْ
لِنَحْوِ رَهْنٍ بِمَوْجَلٍ مُطْلَقًا أَوْ بِحَالٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَوْ غَصَبَ عَجَزَ عَنْ تَخْلِيصِهِ أَيُّ: بِأَنَّهُ كَانَ فِيهِ كُفْلَةٌ لَهَا
وَقَعَ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ (فَابْنُ لَبُونٍ) أَوْ خُنْثَى وَلَدَ لَبُونٍ يُخْرِجُهَا عَنْهَا، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ قِيَمَةً مِنْهَا، وَلَا يُكَلَّفُ
شِرَاءُهَا، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْكُفَّارَةِ لِبِنَاءِ الزَّكَاةِ عَلَى التَّخْفِيفِ وَلَا يُجْزَى الْخُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ
الْمَخَاضِ قَطْعًا لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْأُتُوَّةِ كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِجَرِيَانِ خِلَافٍ قَوِيٍّ بِإِجْزَاءِ ابْنِ الْمَخَاضِ فَلَا
قَطْعَ، وَلَهُ إِخْرَاجُ بَنَاتِ اللَّبُونِ مَعَ وُجُودِ ابْنِ اللَّبُونِ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَطْلُبْ جُبْرَانًا، وَلَوْ فَقَدَ الْكُلَّ فَإِنْ شَاءَ
اشْتَرَى بَنَاتِ الْمَخَاضِ أَوْ ابْنُ لَبُونٍ أَمَا إِذَا لَمْ يَعْدَمْ بَنَاتِ الْمَخَاضِ بِأَنَّهُ وَجَدَهَا، وَلَوْ قُبِيلَ الْإِخْرَاجِ فَيَتَعَيَّنُ
إِخْرَاجُهَا، وَلَوْ مَعْلُوفَةٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَهَا وَارِثُهُ بَيْنَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَالْأَدَاءِ فَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ،
وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ وَبَحْثُ الْإِسْتَوْثِي أَنَّهُ لَوْ تَلَفَتْ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ إِخْرَاجِهَا امْتَنَعَ ابْنُ اللَّبُونِ لِتَقْصِيرِهِ فَإِنْ
قُلْتُ يُنَافِيهِ مَا بَحَثَهُ أَيْضًا أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي التَّعَدُّرِ بِوَقْتِ الْأَدَاءِ الْمُعَبَّرِ عَنْهُ فِيمَا تَقَرَّرَ بِإِرَادَةِ الْإِخْرَاجِ قُلْتُ:

والمعيبة كمعدومة، ولا يُكَلَّفُ كَرِيمَةٌ لَكِنْ تُمْنَعُ ابْنُ لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ وَيُؤْخَذُ الْحَقُّ عَنْ بَنَاتِ الْمَخَاضِ لَا لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ.
وَلَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ كِمَاثَتَيْنِ بَعِيرٍ فَالْمَذْهَبُ لَا يَتَعَيَّنُ أَرْبَعُ حِقَاقٍ، بَلْ هُنَّ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ ..

يَتَعَيَّنُ أَنْ مُرَادَهُ بَوَقْتِ التَّمَكُّنِ هُنَا وَقْتُ إِرَادَتِهِ الْإِخْرَاجَ مَعَ التَّمَكُّنِ ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ أُخِّرَ حَتَّى تَلَفَّتْ، فَإِنْ قُلْتُ: يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْبَقَاءُ عَلَى تِلْكَ الْإِرَادَةِ بِأَنْ لَا يَعْدِلَ لِمَا يَتَأَخَّرُ إِخْرَاجُهُ عَنْهَا قُلْتُ: لَيْسَ ذَلِكَ بَبَعِيدٍ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعَيَّنَ حِينَئِذٍ فِيهِ احْتِيَاطٌ تَامٌ لِلْمُسْتَحْقِّينَ فَعُدُولُهُ عَنْهُ بِقَيْدِهِ الْمَذْكُورِ تَقْصِيرٌ أَيْ تَقْصِيرٌ وَمَرَّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْهَا، وَلَا ابْنَ لَبُونٍ فَرَّقَ قِيَمَتَهَا، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَالِهِ سِنَّ مُجَزَّئٍ وَأَمَكَّنَ الصُّعُودُ إِلَيْهِ مَعَ الْجُبْرَانِ، وَإِلَّا وَجَبَ عَلَى مَا بَحَثَهُ شَارِحٌ وَأَيْدَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّ ابْنَ اللَّبُونِ بَدَلٌ، وَقَدْ أَلْزَمُوهُ تَحْصِيلَهُ فَكَذَا هُنَا هُوَ فِي كُلِّ مِنَ الْبَحْثِ وَالتَّيْيِيدِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ أَمَّا الْبَحْثُ فَلَا تَهْ مُخَالَفٌ لِلْمَنْقُولِ فِي الْكِفَايَةِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ وَالصُّعُودِ بِشَرْطِهِ كَمَا حَرَّرْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ فَإِذَا قُفِدَ الْوَاجِبُ خُيِّرَ الدَّافِعُ بَيْنَ إِخْرَاجِ قِيَمَتِهِ وَالصُّعُودِ أَوْ التُّزُولِ بِشَرْطِهِ وَأَمَّا التَّيْيِيدُ فَلْيُوضَحِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْأَصْلِ فَكَيْفَ يُقَاسُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ حَتَّى يُقَالَ إِذَا أَلْزِمَ بِتَحْصِيلِ الْبَدَلِ فَكَذَا بِتَحْصِيلِ أَصْلِهِ آخَرَ (وَالْمَعْبِئَةُ كَمَعْدُومَةٍ) فَيُخْرِجُ ابْنَ اللَّبُونِ مَعَ وُجُودِهَا.

(وَلَا يُكَلَّفُ) بَنَتْ مَخَاضٍ (كَرِيمَةً) أَي: دَفَعَهَا وَإِلَيْهِ مَهَازِلُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كُنَّ كُلُّهُنَّ كَرَائِمَ كَمَا يَأْتِي لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِنَّا كَرَائِمُ أَمْوَالِهِمْ» ^(١) (لَكِنْ تُمْنَعُ) الْكَرِيمَةُ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ (ابْنُ لَبُونٍ) وَحَقُّ (فِي الْأَصَحِّ) لَوْجُودِ بَنَاتِ مَخَاضٍ مُجَزَّئَةٍ بِمَالِهِ فَلِزَمَهُ شِرَاءُ بَنَاتِ مَخَاضٍ أَوْ دَفْعُ الْكَرِيمَةِ (وَيُؤْخَذُ الْحَقُّ) عَنْ بَنَاتِ مَخَاضٍ عِنْدَ فَقْدِهَا؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى مِنْ ابْنِ لَبُونٍ (لَا) عَنْ بَنَاتِ (لَبُونٍ) عِنْدَ عَدَمِهَا فَلَا يُؤْخَذُ (فِي الْأَصَحِّ) وَفَارَقَ إِجْزَاءَ ابْنِ اللَّبُونِ عَنْ بَنَاتِ الْمَخَاضِ بِأَنَّ فِيهِ مَعَ وُرُودِ النَّصِّ زِيَادَةٌ سِنَّ عَلَيْهَا تَوْجِبُ تَمَيُّزَهُ بِفَضْلِ قُوَّةِ وُرُودِ الْمَاءِ وَالشَّجَرِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ، وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَ الْحَقِّ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ لَا يَوْجِبُ هَذَا الْإِخْتِصَاصَ.

(وَلَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ) فِي إِبِلِهِ (كِمَاثَتَيْنِ بَعِيرٍ) فَرَضُهَا خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ أَوْ أَرْبَعُ حِقَاقٍ؛ لِأَنَّهَا خَمْسُ أَرْبَعِينَ بَنَاتٍ وَأَرْبَعُ خَمْسِينَ بَنَاتٍ (فَالْمَذْهَبُ) أَنَّهُ (لَا يَتَعَيَّنُ أَرْبَعُ حِقَاقٍ بَلِ) الْوَاجِبُ (هُنَّ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ) حَيْثُ لَا أَغْبَطُ لِمَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ كُلًّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ حَقَّتَيْنِ وَبَنَاتِي لَبُونٍ وَنِصْفٍ، وَإِنْ كَانَ أَغْبَطَ لِلتَّشْقِيقِ، وَقَضِيَّتُهُ إِجْزَاءُ ثَلَاثٍ مَعَ حَقَّتَيْنِ وَأَرْبَعٍ مَعَ حَقَّةٍ مَثَلًا إِذَا كَانَ مَعَ وُجُودِ الْفَرْضَيْنِ عِنْدَهُ هُوَ الْأَغْبَطُ، وَهُوَ كَذَلِكَ لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّ مِنْ خَيْرٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَا يَجُوزُ لَهُ تَبْعِيضُهُمَا كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ التَّخْيِيرَ ثُمَّ بِالنَّصِّ مَعَ أَنَّ كُلَّ خَصْلَةٍ مَقْصُودَةٌ لِذَاتِهَا،

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٤٢٥]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١٩]، وغيرهما من حديث: ابن عباس رضي الله عنه.

فَإِنْ وَجَدَ بِمَالِهِ أَحَدَهُمَا أَخَذَ، وَإِلَّا فَلَهُ تَخْصِيلُ مَا شَاءَ، وَقِيلَ يَجِبُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ، وَإِنْ وَجَدَهُمَا

ولا كذلك هنا، ويُؤَيِّدُهُ تَعَيُّنُ الْأَغْبَطِ هُنَا لَا ثُمَّ (فَإِنْ وَجَدَ بِمَالِهِ أَحَدَهُمَا) كَامِلًا (أَخَذَ) إِنْ لَمْ يُحْصَلِ الْآخَرُ الْأَغْبَطُ، وَلَا يَلْزُمُهُ تَخْصِيلُهُ، وَإِنْ سَهَّلَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَلَا يَجُوزُ هُنَا نَزُولُ، وَلَا صُعُودُ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ إِلَيْهِ (وَالَا) يَوْجَدُ بِمَالِهِ أَحَدُهُمَا كَامِلًا بِأَنْ فَقَدَ كُلُّ مِنْهُمَا أَوْ بَعْضُ كُلِّ أَوْ بَعْضُ أَحَدِهِمَا أَوْ وَجَدَا أَوْ أَحَدُهُمَا لَا بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ أَوْ بِصِفَةِ الْكَرَمِ (فَلَهُ تَخْصِيلُ مَا شَاءَ) مِنْهُمَا أَيْ: كُلُّهُ أَوْ تَمَامُهُ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَغْبَطَ لِمَشَقَّةِ تَخْصِيلِ الْأَغْبَطِ، وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ لَهُ أَنْ يَصْعَدَ أَوْ يَنْزَلَ مَعَ الْجُبْرَانِ فَلَهُ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْخَمْسَةِ أَنْ يَجْعَلَ الْحَقَاقِ أَصْلًا وَيَصْعَدَ لِأَرْبَعِ جِذَاعٍ فَيُخْرِجَهَا وَيَأْخُذَ أَرْبَعَ جُبْرَانَاتٍ، وَأَنْ يَجْعَلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا وَيَنْزَلَ لِخَمْسِ بَنَاتٍ مَخَاضٍ فَيُخْرِجَهَا مَعَ خَمْسِ جُبْرَانَاتٍ فَعُلِمَ أَنَّ لَهُ فِيْمَا إِذَا وَجَدَ بَعْضَ كُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثَ حَقَاقٍ وَأَرْبَعَ بَنَاتٍ لَبُونٍ أَنْ يَجْعَلَ الْحَقَاقِ أَصْلًا فَيَدْفَعَهَا أَوْ بَعْضَهَا وَالْبَاقِيَّ مِنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ مَعَ الْجُبْرَانِ لِكُلِّ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا فَيَدْفَعَهَا أَوْ بَعْضَهَا وَالْبَاقِيَّ مِنَ الْحَقَاقِ وَيَأْخُذَ الْجُبْرَانِ لِكُلِّ، وَفِيْمَا إِذَا وَجَدَ بَعْضَ أَحَدِهِمَا كَحَقَّةٍ أَنْ يَجْعَلَهَا أَصْلًا فَيَدْفَعَهَا مَعَ ثَلَاثِ جِذَاعٍ وَيَأْخُذَ ثَلَاثَ جُبْرَانَاتٍ أَوْ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا فَيَدْفَعُ خَمْسَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ مَعَ خَمْسِ جُبْرَانَاتٍ.

(تَنْبِيْهُ) قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ فِيْمَا إِذَا فَقَدَهُمَا يَجُوزُ لَهُ جَعْلُ الْحَقَاقِ أَصْلًا، وَيَدْفَعُ أَرْبَعَ بَنَاتٍ لَبُونٍ مَعَ أَرْبَعِ جُبْرَانَاتٍ لَا جَعْلُ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا وَيَدْفَعُ خَمْسَ حَقَاقٍ، وَيَأْخُذُ خَمْسَ جُبْرَانَاتٍ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ عَيْنَ الْوَاجِبِ هُنَا فَا مَتَّعَ أَخَذَ الْجُبْرَانِ كَذَا قَلِيلٌ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَأَمَّا الْأُولَى ففِيهَا نَظَرٌ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ كَلَامَهُمْ يَقْتَضِي مَا ذَكَرَ فِيهَا؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْوَاجِبَيْنِ الْمُخَيَّرِ فِيهِمَا لَا يَصْلُحُ لِلْبَدَلِيَّةِ عَنِ الْآخَرِ بَلْ إِذَا وَجَدَ هُوَ أَوْ بَعْضُهُ فَإِنَّمَا يَقَعُ عَنْ نَفْسِهِ ثُمَّ يُكْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَفِيْمَا إِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعُمَائِةٌ لَهُ إِخْرَاجُ أَرْبَعِ حَقَاقٍ وَخَمْسِ بَنَاتٍ لَبُونٍ إِذْ لَا تَشْقِيقَ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَائَتَيْنِ أَصْلٌ بِرَأْسِهَا، وَلَا يُشَكَّلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي مِنْ تَعَيُّنِ الْأَغْبَطِ لِحَمْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا اسْتَوَيَا فِي الْأَغْبَطِيَّةِ أَوْ كَانَ فِي اجْتِمَاعِ الْحَقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ أَغْبَطِيَّةً، وَيَأْتِي أَنَّهَا لَا تَحْصِرُ فِي زِيَادَةِ الْقِيَمَةِ.

(وَقِيلَ: يَجِبُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ) أَيْ: الْأَصْنَافِ وَعَلَبَ الْفُقَرَاءَ مِنْهُمْ لِكَثَرَتِهِمْ وَشُهْرَتِهِمْ؛ لِأَنَّ اسْتِوَاءَهُمَا فِي الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمَا كَهُوَ فِي وُجُودِهِمَا الْآتِي وَيُرَدُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ، وَلَيْسَ لَهُ فِيْمَا ذَكَرَ أَنْ يَصْعَدَ أَوْ يَنْزَلَ لِدَرَجَتَيْنِ كَانَ يَجْعَلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا وَيَصْعَدُ لِخَمْسِ جِذَاعٍ وَيَأْخُذَ عَشَرَ جُبْرَانَاتٍ أَوْ الْحَقَاقِ أَصْلًا وَيَنْزَلَ لِأَرْبَعِ بَنَاتٍ مَخَاضٍ وَيَدْفَعُ ثَمَانِيَةَ جُبْرَانَاتٍ لِكَثَرَةِ الْجُبْرَانِ مَعَ إِمْكَانِ تَقْلِيلِهِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ رَضِيَ فِي الْأَوَّلِ بِخَمْسِ جُبْرَانَاتٍ جَازَ (وَإِنْ وَجَدَهُمَا) بِمَالِهِ بِغَيْرِ صِفَةِ الْإِجْزَاءِ فَكَالْعَدَمِ كَمَا مَرَّ أَوْ بِصِفَتِهِ حَالِ الْإِخْرَاجِ، وَلَا نَظَرَ لِحَالِ الْوُجُوبِ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيْمَا إِذَا وَجَدَ بَنَاتِ الْمَخَاضِ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ نَعَمْ لَا يَبْعُدُ أَنَّ يَأْتِيَ هُنَا نَظِيرُ بَحْثِ الْإِسْتَوِيِّ السَّابِقِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَصَرَ حَتَّى تَلَفَ الْأَغْبَطُ لَمْ

فَالصَّحِيحُ تَعَيُّنُ الْأَغْبَطِ، وَلَا يُجْزِئُ غَيْرُهُ إِنْ دَلَّسَ أَوْ قَصَّرَ السَّاعِي، وَلَا فَيُجْزِئُ وَالْأَصَحُّ
وُجُوبُ قَدْرِ التَّفَاوُتِ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ دَرَاهِمَ، وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ تَحْصِيلُ شِقْصٍ بِهِ.
وَمَنْ لَزِمَهُ بَنْتٌ مَخَاضٍ فَعَدِمَهَا وَعِنْدَهُ بَنْتٌ لَبُونٍ دَفَعَهَا وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، أَوْ
بَنْتٌ لَبُونٍ فَعَدِمَهَا دَفَعَ بَنْتَ مَخَاضٍ مَعَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، أَوْ حِقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ
عِشْرِينَ دِرْهَمًا،

يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ. (فَالصَّحِيحُ تَعَيُّنُ الْأَغْبَطِ) أَي: الْأَنْفَعُ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْكِرَامِ؛ لِأَنَّهُ هِيَ كَالْمَعْدُومَةِ
كَمَا بَحَثَهُ السُّبُكِيُّ وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ ظَاهِرٌ فِيهِ بِأَنَّهُ كَانَ أَصْلَحَ لَهُمْ لِزِيَادَةِ قِيَمَةِ أَوْ احْتِيَاجِهِمْ لِتَحْوِيزٍ دَرٍّ أَوْ
حَرْثٍ أَوْ حَمَلٍ؛ إِذْ لَا مَشَقَّةَ فِي تَحْصِيلِهِ، وَإِنَّمَا يُخَيَّرُ فِيمَا يَأْتِي فِي الْجُبْرَانِ، وَفِي الصُّعُودِ وَالتَّزْوِلِ،
وَالْأَغْبَطُ أَوْلَى إِنْ تَصَرَّفَ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْجُبْرَانَ تَمَّ فِي الذِّمَّةِ فَتَخَيَّرَ دَافِعُهُ كَالْكَفَّارَةِ، وَأَحَدُ الْفَرْضَيْنِ
هِنَا مُتَعَلِّقٌ بِالْعَيْنِ فَرُوعِيَّتُ مَصْلَحَةُ مُسْتَحَقِّهِ وَإِلْمَاكِ تَحْصِيلِ الْفَرْضِ هِنَا بَعِيْنُهُ وَالْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ التَّزْوِلِ
وَالصُّعُودِ بِخِلَافِهِ تَمَّ (وَلَا يُجْزِئُ غَيْرُهُ) أَي: الْأَغْبَطُ (إِنْ دَلَّسَ) الْمَالِكُ بِأَنَّهُ أَخْفَى الْأَغْبَطُ (أَوْ قَصَّرَ
السَّاعِي)، وَلَوْ فِي الْاجْتِهَادِ فِي أَيُّهُمَا أُغْبِطَ فَتَرَدُّ عَيْنُهُ إِنْ وَجَدَ، وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ (وَلَا) يُدَلَّسُ ذَاكَ، وَلَا
قَصَّرَ هَذَا (فَيُجْزِئُ) عَنِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ رَدَّهُ مُشَقٌّ (وَالْأَصَحُّ) بِنَاءٌ عَلَى الْإِجْزَاءِ مَا لَمْ يَعْتَقِدِ السَّاعِي جِلًّا
أَخِذَ غَيْرِ الْأَغْبَطِ وَيُقَوِّضُ الْإِمَامُ لَهُ ذَلِكَ لِإِجْزَاءِ غَيْرِ الْأَغْبَطِ حِينَئِذٍ (وُجُودُ قَدْرِ التَّفَاوُتِ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْأَغْبَطِ إِذَا كَانَتْ الْأَغْبَطِيَّةُ بِزِيَادَةِ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعِ الْفَرْضَ بِكَمَالِهِ، فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ أَحَدِ الْفَرْضَيْنِ
أَرْبَعِمِائَةٍ وَالْآخَرِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ وَأَخْرَجَ الْأَوَّلَ رَجَعَ عَلَيْهِ بِخَمْسِينَ (وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ) دَنَانِيرَ أَوْ
(دَرَاهِمَ) مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ، وَإِنْ أَمَكَنَهُ شِرَاءُ كَامِلٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْجَبْرُ لَا غَيْرُ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِهَا، وَهَذَا
أَظْهَرُ مِنْ وَجُوهٍ أُخْرَى غُلِّلَ بِهَا؛ لِأَنَّهُمَا كُلُّهُمَا مَدْخُولَةٌ كَمَا يَظْهَرُ بِنَاءً عَلَيْهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ بِقَدْرِهِ جُزْءًا
مِنَ الْأَغْبَطِ لَا مِنَ الْمَأْخُودِ فَلَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْحَقَائِقِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ، وَأَخَذَ
الْحَقَائِقَ فَالْجَبْرُ بِخَمْسَةِ أَتْسَاعِ بَنْتِ لَبُونٍ لَا بِنِصْفِ حِقَّةٍ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ خَمْسُونَ، وَقِيَمَةُ كُلِّ بَنْتِ لَبُونٍ
تِسْعُونَ (وَقِيلَ: يَتَعَيَّنُ تَحْصِيلُ شِقْصٍ بِهِ) مِنَ الْأَغْبَطِ. (وَمَنْ لَزِمَهُ بَنْتٌ مَخَاضٍ فَعَدِمَهَا) وَابْنُ لَبُونٍ فِي
مَالِهِ وَأَمَكَنَهُ تَحْصِيلُهَا (وَعِنْدَهُ بَنْتٌ لَبُونٍ دَفَعَهَا) إِنْ شَاءَ (وَأَخَذَ شَاتَيْنِ) بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ إِلَّا إِنْ رَضِيَ،
وَلَوْ بِذِكْرِ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ (أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا) إِسْلَامِيَّةً نَقْرَةً أَي: فِضَّةً خَالِصَةً، وَهِيَ الْمُرَادُ
بِالدَّرْهَمِ حَيْثُ أُطْلِقَ نَعَمْ لَوْ لَمْ يَجِدْهَا وَعَلَبَتْ الْمَغْشُوشَةُ جَارَ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ جَوَازِ التَّعَامُلِ بِهَا
إِخْرَاجُ مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ النَّقْرَةِ قَدَرُ الْوَاجِبِ أَمَّا إِذَا وَجَدَ ابْنُ لَبُونٍ فَلَا يَجُوزُ بَنْتُ لَبُونٍ إِلَّا إِذَا لَمْ يَطْلُبْ
جُبْرَانًا كَمَا مَرَّ (أَوْ) لَزِمَهُ (بَنْتُ لَبُونٍ فَعَدِمَهَا دَفَعَ بَنْتَ مَخَاضٍ مَعَ شَاتَيْنِ) بِصِفَةِ الشَّاةِ الَّتِي فِي الْإِبِلِ فِي
جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهَا (أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ) دَفَعَ (حِقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا) كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ
كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ لَزِمَهُ سِنَّ فَقَدَهُ وَمَا نَزَلَ مِنْزِلَتَهُ لَهُ الصُّعُودُ لِأَعْلَى مِنْهُ، وَلَوْ غَيْرَ
سِنَّ زَكَاةً وَأَخَذَ الْجُبْرَانَ، وَالتَّزْوِلُ لِأَسْفَلَ مِنْهُ إِنْ كَانَ سِنَّ زَكَاةً وَدَفَعَ الْجُبْرَانَ، وَخَرَجَ بِعَدَمِهَا مَا إِذَا

والخيار في الشاتين والدراهم لدافعها وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح إلا أن تكون إبله معيبة، وله صعود درجتين، وأخذ جبرائين، ونزول درجتين مع جبرائين بشرط تعدد درجة في الأصح، ولا يجوز أخذ جبرائين مع ثنية بدل جذعة على أحسن الوجهين. قلت: الأصح عند الجمهور الجواز، والله أعلم، ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم،

وجدها فيمتنع النزول. وكذا الصعود إن طلب جبرائنا، ونحو المعيب، والكريم هنا كمععدم نظير ما مر وإتما منعت بنت المخاض الكريمة ابن لبون كما مر؛ لأن الذكر لا مدخل له في فرائض الإبل فكان الانتقال إليه أغلظ من الصعود والنزول (والخيار في الشاتين والدراهم) وأحدهما هو مسمى الجبرائ الواحد (لدافعها) مالكا كان أو ساعيا لكن يلزمه رعاية مصلحة الفقراء أخذًا ودفعًا كما يلزم وكيلًا ورعاية مصلحة المالك (و) الخيار (في الصعود والنزول للمالك في الأصح)؛ لأنهما شرعا تخفيفا عليه حتى لا يكلف الشراء فناسب تخييره، ولو مع الجمع بينهما كما إذا لزمه بنتا لبون فنزل عن أحدهما لبنت المخاض مع إعطاء جبرائ وصعد عن الأخرى لحقة مع أخذه لكن إن وافقه الساعي، وإلا أجيب هذا ما يحته الزركشي والذي يتجه المنع مطلقا؛ لأن الواجب واحد فإما أن يصعد، وإما أن ينزل وأما الجمع فخارج عن القياس من غير حاجة إليه، ومحل الخلاف إن دفع غير الأغبط وإلا لزم الساعي قبول الأغبط جزما (إلا أن تكون إبله معيبة) بمرض أو غيره فلا يجوز له الصعود لمعيب مع طلب الجبرائ إلا إن رآه الساعي مصلحة؛ لأن الجبرائ للثفاوت بين السليمتين، وهو فوق التفاوت بين المعيبين فقد تزيد قيمة الجبرائ المأخوذ على المعيب المدفوع، ومن ثم لو عدل لسلیم مع طلب الجبرائ جاز، وله النزول لمعيب مع دفع جبرائ لتبرعه بزيادة. (وله صعود درجتين وأخذ جبرائين ونزول درجتين مع) دفع (جبرائين) كما إذا أعطى بدل الحققة بنت مخاض (بشرط تعدد درجة) فربى في جهة المخرجة (في الأصح) فلا يصعد عن بنت المخاض للحقة، ولا ينزل عن الحققة إليها إلا عند تعدد بنت اللبون لإمكان الاستغناء عن الجبرائ للزائد نعم لو صعد درجتين ورَضِيَ بجبرائ واحد جاز قطعاً مطلقاً وصعود ونزول زائد على درجتين كإعطاء بنت مخاض عن جذعة وعكسه كما ذكر، وخارج بقولنا في جهة المخرجة ما لو لزمه بنت لبون فقدّها والحققة فله الصعود للجذعة وأخذ جبرائين، وإن كان عنده بنت مخاض؛ لأنها، وإن كانت أقرب لبنت اللبون ليست في جهة الجذعة (ولا يجوز أخذ جبرائين مع ثنية)، وهي ما لها خمس سنين كاملة (بدل جذعة) فقدّها (على أحسن الوجهين)؛ لأنها ليست من أسنان الزكاة (قلت الأصح عند الجمهور الجواز، والله أعلم)؛ لأنها أسن منها بسنة فكانت كجذعة بدل حققة، ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عنها أصالة انتفاء نيابتها ولا تعدد الجبرائ بإخراج ما فوقها؛ لأن الشارع اعتبر الثنية في الجملة كما في الأضحية أما إذا لم يطلب جبرائا فيجوز جزما (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) عن جبرائ واحد؛ لأن الحديث اقتضى التخيير بين الشاتين والعشرين فلم تجزئ خصلة ثالثة كما لا يجوز في كفارة

وتُجزئُ شاتانٍ وعِشرونَ لِجُبْرَانَيْنِ. وَلَا الْبَقَرِ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا تَبِيعُ ابْنُ سَنَةٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَكُلُّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، لَهَا سَنَتَانِ، وَلَا الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَشَاةٌ جَذَعَةٌ ضَائِنٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعَزٌ، وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ، وَمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثٌ، وَأَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعٌ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ.

فَصْلٌ إِنْ اتَّحَدَ نَوْعُ الْمَاشِيَةِ

أُخِذَ الْفَرَضُ مِنْهُ

مُخَيَّرَةٌ إِطْعَامُ خَمْسَةٍ وَكِسْوَةُ خَمْسَةٍ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْآخِذُ الْمَالِكَ وَرَضِيَ بِالتَّفْرِيقِ جَازًا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ (وَتُجْزَى شَاتَانِ وَعِشْرُونَ لِجُبْرَانَيْنِ)؛ لِأَنَّ كُلًّا مُسْتَقِلٌّ فَأَجَبَرَ الْآخَرَ عَلَى الْقَبُولِ. (وَلَا شَيْءَ فِي الْبَقَرِ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا تَبِيعٌ)، وَهُوَ (ابْنُ سَنَةٍ) كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْمَسْرَحِ وَتُجْزَى تَبِيعَةً بِالْأُولَى (ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ وَ) فِي (كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً) وَاسْتَعْنِيَ بِهَذَا عَمَّا يَوْجَدُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَهِيَ مَا (لَهَا سَنَتَانِ) كَامِلَتَانِ لِتَكَامُلِ أَسْنَانِهَا وَتُجْزَى تَبِيعَانِ بِالْأُولَى وَبَحَثُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ تَبِيعًا تَبِيعًا الظَّاهِرُ أَنَّهُ وَهَمٌ؛ لِأَنَّ الْمُخْرَجَ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ فِي سَنٍّ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ لَا تُعْتَبَرُ مُوَافَقَةُ سَنَتِهِ لِلْمُخْرَجِ وَسَيَأْتِي فِي رَدِّ اسْتِشْكَالِ إِخْرَاجِ الصَّغِيرِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَذَلِكَ لِلْمُخْبَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ وَعُلِمَ مِنَ الْمَثْنِ أَنَّ الْفَرَضَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ لَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا بِزِيَادَةِ عِشْرِينَ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةِ كُلِّ عَشْرَةٍ فِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثَلَاثَ مُسِنَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَعَةٍ وَيَأْتِي فِيهَا تَفْصِيلٌ مَا مَرَّ فِي الْمِائَتَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ لَا جُبْرَانَ هُنَا كَالْغَنَمِ لِعَدَمِ وُجُودِهِ. (وَلَا شَيْءَ فِي الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَشَاةٌ جَذَعَةٌ ضَائِنٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعَزٌ، وَفِي مِائَةٍ وَوَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَ) فِي (مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثٌ) مِنَ الشِّيْءِ (وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعٌ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ) كَمَا فِي كِتَابِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(تَنْبِيْهُ) أَكْثَرُ مَا يُتَصَوَّرُ مِنَ الْوَقْصِ فِي الْإِبِلِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ مَا بَيْنَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَفِي الْبَقَرِ تِسْعَ عَشْرَةٍ مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ وَسِتِّينَ، وَفِي الْغَنَمِ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَتِسْعُونَ مَا بَيْنَ مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْإِخْرَاجِ لِمَا مَرَّ وَبَعْضِ شُرُوطِ الزَّكَاةِ)

(إِنْ اتَّحَدَ نَوْعُ الْمَاشِيَةِ) كَانَ كَانَتْ إِبِلُهُ كُلُّهَا أَرْحَبِيَّةً أَوْ مَهْرِيَّةً أَوْ بَقَرُهُ كُلُّهَا جَوَامِيسَ أَوْ عَرَابَا أَوْ غَنَمُهُ كُلُّهَا ضَائِنًا أَوْ مَعَزًا (أُخِذَ الْفَرَضُ مِنْهُ)، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ نَعَمْ إِنْ اخْتَلَفَتِ الصَّفَةُ مَعَ اتِّحَادِ النُّوعِ وَلَا نَقْصَ وَجِبَّ أَغْبَطُهَا كَالْحَقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ فِيمَا مَرَّ، وَلَا نَظَرَ لِامْكَانِ الْفَرْقِ بِأَنَّ الْوَاجِبَ ثُمَّ أَصْلَانِ لَا هُنَا؛ لِأَنَّ مَلْحَظَ الْقِيَاسِ أَنَّهُ لَا حَيْفَ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ فَلَا يُنَافِي هَذَا الْفَرْقُ الْآتِي فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مَعِيبَةً، وَفَارَقَ اخْتِلَافَ الصَّفَةِ هُنَا اخْتِلَافَ النُّوعِ بِأَنَّهُ أَشَدُّ، فَإِنْ قُلْتُ: يُنَافِي الْأَغْبَطُ هُنَا مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ الْخِيَارُ قُلْتُ: يُجْمَعُ بِحَمْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ كُلُّهَا خِيَارًا لَكِنْ تَعَدَّدُ

فلو أخذَ عن ضامنٍ مغزاً أو عكسه جازَ في الأصحِّ بشرطِ رعاية القيمة. وإن اختلفَ كضامنٍ ومغزٍ ففي قولٍ يؤخذُ من الأكثرِ فإن استويا فالأغبطُ، والأظهرُ أنه يُخرجُ ما شاء مُقسطاً عليهما بالقيمة، فإذا كان ثلاثونَ عنزاً وعشراً نَعَجَاتٍ أخذَ عنزاً أو نَعَجَةً بقيمة ثلاثة أرباعِ عنزٍ ورُبْعِ نَعَجَةٍ. ولا تؤخذُ مريضةٌ، ولا معيبةٌ إلا من مثليها.

وجه الخيرية فيها أو كلها غيرَ خيارٍ بأن لم يوجد فيها وصفُ الخيارِ الآتي، وقد مرَّ أنَّ الأغبطية لا تنحصرُ في زيادة القيمة وذلك على ما إذا انفردَ بعضها بوصفِ الخيارِ دونَ باقيها فهو الذي لا يؤخذُ (فلو أخذَ) الساعي أو أخرجَ هو بنفسه (عن ضامنٍ مغزاً أو عكسه) أو عن جواميسٍ عراباً أو عكسه (جازَ في الأصحِّ) لاتحادِ الجنسِ؛ ولهذا يكملُ نصابُ أحدهما بالآخرِ (بشرطِ رعاية القيمة) بأن تُساوي قيمة المُخرجِ من غيرِ النوعِ تعددٌ أو اتحدَ قيمة الواجبِ من النوعِ الذي هو الأصلُ كأن تستوي قيمة ثبئة المعزِ وجذعة الضامنِ وتبيع العرابِ وتبيع الجواميسِ ودعوى أنَّ الجواميسَ دائماً تنقصُ عن قيمة العرابِ ممنوعة، ولو تساوت قيمتا الأرحبية والمهرية أجزأت إحداهما عن الأخرى قطعاً على ما قيل، وكان الفرقُ أنَّ التمايزَ بين الضامنِ والمعزِ والعرابِ والجواميسِ أظهرُ فجرى فيهما الخلافُ تنزيلاً لهذا التمايزِ منزلة اختلافِ الجنسِ بخلافِ الأرحبية والمهرية، فإن قلت: ما وجه تفريعه فلو على ما قبله المُقتضي عدمَ الإجزاء مطلقاً، قلت: وجهُ النظرِ إلى أنَّ قوله منه إنما ذُكرَ لكونه الأصلُ كما تقرَّرَ لا لانحصارِ الأجزاء فيه.

(وإن اختلفَ) النوعُ (كضامنٍ ومعزٍ) وكأرحبيةٍ ومهريةٍ وجواميسٍ وعرابٍ (ففي قولٍ يؤخذُ من الأكثرِ) وإن كان الأحظُّ خلافه تغليباً للغالبِ (فإن استويا فالأغبطُ) هو الذي يؤخذُ أي: لأنه لا مرجحٌ غيره وقيل يتخيرُ المالكُ (والأظهرُ أنه) أي المالكُ (يُخرجُ ما شاء) من النوعينِ (مقسطاً عليهما بالقيمة) رعايةً للجائزينِ (فإذا كان) أي: وجدَ (ثلاثونَ عنزاً)، وهي أثنى المعزِ (وعشراً نَعَجَاتٍ) ضامناً (أخذَ عنزاً أو نَعَجَةً بقيمة ثلاثة أرباعِ عنزٍ) (ورُبْعِ نَعَجَةٍ) مُجزئة، وفي عكسه ثلاثة أرباعِ نَعَجَةٍ ورُبْعِ عنزٍ، والخيرةُ للمالكِ كما أفاده المتنُ لا للساعي فمعنى قوله أخذَ أي: أخذَ ما اختاره المالكُ، وكذا يُقالُ في الإبلِ والبقرِ فلو كانت قيمة عنزٍ مُجزئة ديناراً ونَعَجَةٍ مُجزئة دينارينِ لزمه في المثالِ الأولِ عنزٌ أو نَعَجَةٌ قيمتها دينارٌ ورُبْعٌ وقس على ذلك نعم لو وجدَ اختلافُ الصفةِ في كلِّ نوعٍ أخرجَ من أي نوعٍ شاء لكن من أجوده أي: مع اعتبارِ القيمة هنا كما هو ظاهرٌ، (ولا تؤخذُ مريضةٌ، ولا معيبةٌ) بما يردُّ به المبيعُ عطفٌ عامٌ على خاصٍّ للتهني عن ذلك رواه البخاريُّ (إلا من مثليها) أي: المراضِ أو المُعيباتِ؛ لأنَّ المُستحقِّين شُرَكَاءُ، ولو كان البعضُ أردأ من بعضٍ أخرجَ الوسطَ في العيبِ، ولا يلزمه الخيارُ جمعاً بين الحقيقتين، فلو ملكَ خمساً وعشرينَ بعيراً معيبةً فيها بنتٌ مخاضٍ من الأجودِ وأخرى دونها تعينت هذه؛ لأنها الوسطُ وإنما لم تجب الأولى كالأغبطِ في الحقائقِ وبناتِ اللبونِ؛ لأنَّ كلاً ثَمَّ أصلٌ منصوبٌ عليه، ولا حيفَ بخلافه هنا، ويؤخذُ ابنُ لبونٍ جثنى عن ابنِ لبونٍ ذُكرَ

وَلَا ذَكَرَ إِلَّا إِذَا وَجِبَ، وَكَذَا لَوْ تَمَحَّضَتْ ذُكُورًا فِي الْأَصْح. وَفِي الصَّغَارِ صَغِيرَةٌ فِي
الجديد. وَلَا رُبِّي،

مع أَنَّ الْخُنُوثَةَ عَيْبٌ فِي الْمَبِيعِ، وَلَوْ انْقَسَمَتْ مَاشِيَتُهُ لِسَلِيمَةٍ وَمَعِيَّةٍ أُخِذَتْ سَلِيمَةٌ بِالْقِسْطِ فَفِي
أَرْبَعِينَ شَاةً يَصْفُهَا سَلِيمٌ وَنِصْفُهَا مَعِيٌّ وَقِيَمَةُ كُلِّ سَلِيمَةٍ دِينَارَانِ، وَكُلُّ مَعِيَّةٍ دِينَارٌ تُؤْخَذُ سَلِيمَةٌ
بَقِيَمَةِ نِصْفِ سَلِيمَةٍ وَنِصْفُ مَعِيَّةٍ مِمَّا ذُكِرَ ذَلِكَ دِينَارٌ وَنِصْفٌ، وَلَوْ كَانَتْ الْمُتَقَسِّمَةُ لِسَلِيمَةٍ وَمَعِيَّةٍ
سِتًّا وَسَبْعِينَ مَثَلًا فِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ صَحِيحَةٌ أُخِذَ صَحِيحَةٌ بِالْقِسْطِ مَعَ مَرِيضَةٍ كَذَا عَبَّرُوا بِهِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ
الْمَرِيضَةَ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا قِسْطٌ وَعَلَيْهِ فَوَجْهُهُ أَنَّ الْقِيَمَةَ تَنْضَبُطُ مَعَ اخْتِلَافِ مَرَاتِبِ الصَّحَّةِ لَا مَعَ اخْتِلَافِ
مَرَاتِبِ الْعَيْبِ أَوْ صَحِيحَتَانِ أُخِذَتَا مَعَ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ بِأَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ قِيَمَتَيْهِمَا إِلَى قِيَمَةِ الْجَمِيعِ كَنِسْبَتَيْهِمَا
إِلَى الْجَمِيعِ. (وَلَا ذَكَرَ)؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ بِالْإِنَاثِ (إِلَّا إِذَا وَجِبَ) كَابْنِ لَبُونٍ أَوْ حَقٍّ فِي خَمْسٍ
وَعِشْرِينَ إِبِلًا عِنْدَ فَقْدِ بَنْتِ الْمَخَاضِ وَكَجَذَعٍ أَوْ ثَنِيٍّ فِيْمَا دُونَهَا وَكَتَبِيعٍ فِي ثَلَاثِينَ بَقَرَةً (وَكَذَا) يُؤْخَذُ
الذَّكَرُ فِيْمَا (لَوْ تَمَحَّضَتْ) مَاشِيَتُهُ غَيْرَ الْغَنَمِ (ذُكُورًا) وَوَاجِبُهَا فِي الْأَصْلِ أُنْثَى (فِي الْأَصْح) كَمَا تُؤْخَذُ
مَعِيَّةٌ مِنْ مِثْلِهَا نَعَمَ يَجِبُ فِي ابْنِ لَبُونٍ أُخِذَ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ قِيَمَةٍ مِنْهُ فِي خَمْسٍ
وَعِشْرِينَ لَثَلًا يُسَوِّي بَيْنَ النَّصَبِ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالتَّقْوِيمِ وَالنِّسْبَةِ فَلَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَأْخُودِ فِي خَمْسٍ
وَعِشْرِينَ خَمْسِينَ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَأْخُودِ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ بِنِسْبَةِ زِيَادَةِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى
الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَهِيَ خُمُسَانٍ وَخُمُسُ خُمُسٍ أَمَّا الْغَنَمُ فَكَذَلِكَ عَلَى وَجْهِ، وَالْأَصْحُ إِجْزَاءَ الذَّكَرِ
عَنْهَا قَطْعًا، وَخَرَجَ بِتَمَحَّضَتِ مَا لَوْ انْقَسَمَتْ إِلَى ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ فَلَا يُؤْخَذُ عَنْهَا إِلَّا الْإِنَاثُ كَالْمَتَمَحَّضَةِ
إِنَاثًا لَكِنَّ الْأُنْثَى الْمَأْخُودَةَ فِي الْمُخْتَلِطَةِ تَكُونُ دُونَ الْمَأْخُودَةِ فِي الْمَتَمَحَّضَةِ لَوْجُوبِ رِعَايَةِ نَظِيرِ
التَّقْسِيطِ السَّابِقِ فِيهَا فَإِنْ تَعَدَّدَ وَاجِبُهَا وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا أُنْثَى وَاحِدَةٌ جَارَ إِخْرَاجُ ذَكَرٍ مَعَهَا، وَإِبْرَادُ هَذِهِ
عَلَى الْمُثَنِّ نَظَرًا إِلَى أَنَّهَا لَمْ تَتَمَحَّضْ وَأَجْزَاهُ إِخْرَاجُ ذَكَرٍ غَيْرِ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ حَالَةٌ ضَرُورَةٍ نَظِيرُ مَا
مَرَّ فِي السَّلِيمِ وَالْمَعِيَّ، (وَفِي الصَّغَارِ) إِذَا مَاتَتِ الْأُمَهَاتُ عَنْهَا وَبُنِيَ حَوْلُهَا عَلَى حَوْلِهَا كَمَا يَأْتِي أَوْ
مَلَكَ أَرْبَعِينَ مِنْ صِغَارِ الْمَعَزِ وَمَضَى عَلَيْهَا حَوْلٌ فَانْدَفَعَ اسْتِشْكَالُ ذَلِكَ بِأَنَّ شَرْطَ الزَّكَاةِ الْحَوْلُ وَبَعْدَهُ
تَبْلُغُ حُدِّ الْإِجْزَاءِ (صَغِيرَةٍ فِي الْجَدِيدِ) لِقَوْلِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عِنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مِنْهَا وَالْعِنَاقُ صَغِيرَةُ الْمَعَزِ مَا لَمْ تَجْذَعْ وَيَجْتَهِدُ السَّاعِي فِي غَيْرِ الْغَنَمِ
وَلِيَحْتَرِزَ عَنِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ مَا قُلَّ وَكَثُرَ فَيُؤْخَذُ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ فَصِيلًا فَصِيلٌ فَوْقَ الْمَأْخُودِ فِي خَمْسٍ
وَعِشْرِينَ، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ فَصِيلًا فَصِيلٌ فَوْقَ الْمَأْخُودِ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَهَكَذَا، وَالْكَلَامُ فِيْمَا إِذَا
اتَّحَدَ الْجِنْسُ فِي خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ صِغَارٍ تَجِبُ جَذْعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ لَمْ تَخْتَلِفْ
بِاخْتِلَافِهِ، وَلَوْ انْقَسَمَتْ مَاشِيَتُهُ لِصِغَارٍ وَكِبَارٍ وَجِبَتْ كَبِيرَةٌ بِالْقِسْطِ فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ بِهِ فَالْقِيَمَةُ كَمَا مَرَّ،
وَكَذَا يُقَالُ فِيْمَا سَبَقَ.

(وَلَا) تُؤْخَذُ (رُبِّي) أَي: حَدِيثُهُ عَهْدِ بِنْتِاجٍ نَاقَةً كَانَتْ أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً، وَإِنْ اخْتَلَفَ أَهْلُ اللَّغَةِ فِي

وأَكُولَةٌ وَحَامِلٌ، وخِيَارٌ، إِلَّا بِرِضَا الْمَالِكِ. وَلَوْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الزَّكَاةِ فِي مَاشِيَةٍ زَكَاةً كَرَجُلٍ،
وَكَذَا لَوْ خَلَطَا مُجَاوِرَةً

إِطْلَاقُهَا عَلَى الثَّلَاثَةِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تُرَبِّي وَلَدَهَا وَيَسْتَوِرُ لَهَا هَذَا الْاسْمُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مِنْ
وِلَادَتِهَا أَوْ إِلَى شَهْرَيْنِ قَوْلَانِ لِأَهْلِ اللُّغَةِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِكُونِهَا تُسَمَّى حَدِيثَةً عَرَفًا؛ لِأَنَّهُ
الْمُنَاسِبُ لِنَظَرِ الْفُقَهَاءِ (وَأَكُولَةٌ) بِفَتْحِ فَضْمِ أَيٍّ: مُسَمَّنَةٌ لِلأَكْلِ (وَحَامِلٌ) وَالْحَقُّ بِهَا فِي الْكِفَايَةِ عَنْ
الْأَصْحَابِ الَّتِي طَرَقَهَا الْفَحْلُ لَغَلْبَةٍ حَمَلِ الْبَهَائِمِ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ الْآدَمِيَّاتِ وَإِنَّمَا لَمْ تُجَزَّ فِي
الْأُضْحِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهَا اللَّحْمَ وَلَحْمُهَا رَدِيءٌ، وَهَذَا مُطْلَقُ الْإِنْتِفَاعِ، وَهُوَ بِالْحَامِلِ أَكْثَرُ لِرِزَادَةِ ثَمَرِهَا
غَالِبًا، وَالْحَمْلُ إِنَّمَا يَكُونُ عَيْنًا فِي الْآدَمِيَّاتِ (وَخِيَارٌ) عَامٌّ بَعْدَ خَاصٍّ كَذَا قِيلَ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَّجِهٍ بَلْ هُوَ
مُغَايِرٌ وَالْمُرَادُ وَخِيَارٌ بِوصفٍ آخَرَ غَيْرِ مَا ذُكِرَ، وَحِينَئِذٍ فَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِأَنَّهُ يَزِيدُ قِيَمَةً بَعْضُهَا بِوَصْفٍ
آخَرَ غَيْرِ مَا ذُكِرَ عَلَى قِيَمَةِ كُلِّ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ هُنَا بِزِيَادَةِ أَجَلٍ نَحْوِ نِطَاحٍ وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ
وَصِفٌ مِنْ أَوْصَافِ الْخِيَارِ الَّتِي ذُكِرُوا لَا يُعْتَبَرُ مَعَهُ زِيَادَةٌ، وَلَا عَدَمُهَا اعْتِبَارًا بِالْمِظَنَّةِ وَذَلِكَ لِخَبَرِ
«إِنَّا وَكَّرْنَا أَمْوَالَهُمْ» ^(١) نَعَمْ إِنْ كَانَتْ مَاشِيَتُهُ كُلُّهَا خِيَارًا أَخَذَ الْوَاجِبُ مِنْهَا كَمَا مَرَّ إِلَّا الْحَوَامِلُ؛
لِأَنَّ الْحَامِلَ حَيَوَانًا (إِلَّا بِرِضَا الْمَالِكِ) فِي الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ بِالزِّيَادَةِ.

(وَلَوْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الزَّكَاةِ) أَيُّ: اثْنَانِ مِنْ أَهْلِهَا كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: زَكَاةً، وَإِطْلَاقُ أَهْلِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ
صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٍ وَهُمَا مِثَالٌ (فِي) جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَ النُّوعُ مِنْ (مَاشِيَةٍ) نِصَابٌ أَوْ أَقْلٌ
وَلِأَحَدِهِمَا نِصَابٌ بِنَحْوِ إِرْثٍ أَوْ شِرَاءٍ (زَكَاةً كَرَجُلٍ) كَخُلْطَةِ الْجَوَارِ الْآتِيَةِ بَلْ أُولَى، وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْ
قَوْلِهِ: زَكَاةً أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ بِالْإِخْرَاجِ بَلَا إِذْنِ الْآخَرِ، وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ لَهُ ذَلِكَ، وَالْإِنْفِرَادُ
بِالنِّيَّةِ عَنْهُ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ فَيَرْجِعُ بَيِّنًا مَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ لِإِذْنِ الشَّارِعِ فِي ذَلِكَ وَلِأَنَّ الْخُلْطَةَ تَجْعَلُ
الْمَالَيْنِ مَالًا وَاحِدًا فَسَلَطَتْهُ عَلَى الدَّفْعِ الْمُبَرِّئِ الْمَوْجِبِ لِلرُّجُوعِ وَبِهَذَا فَارَقَتْ نِظَائِرَهَا، وَنَقَلَ
الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ مَحَلَّ الرُّجُوعِ حَيْثُ لَمْ يَأْذِنْ الْآخَرُ إِنْ أَدَّى مِنَ الْمُشْتَرَكِ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ
وَالْخَبَرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الْأَسْتَاذِ رَجَّحَ ذَلِكَ ثُمَّ قَدْ يُفِيدُهُمَا الْإِشْتِرَاكُ تَخْفِيفًا كَثَمَانَيْنِ بَيْنَهُمَا
سَوَاءٌ وَتَثْقِيلًا كَارَبَعَيْنِ كَذَلِكَ وَتَثْقِيلًا عَلَى أَحَدِهِمَا وَتَخْفِيفًا عَلَى الْآخَرِ كَسِتَيْنِ لِأَحَدِهِمَا ثُلَاثًا وَكَانَ
اشْتِرَاكًا فِي عِشْرِينَ مُنَاصَفَةً وَلِأَحَدِهِمَا ثَلَاثُونَ أَنْفَرَدَ بِهَا فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ شَاةٍ، وَالْآخَرُ خُمْسُ
شَاةٍ، وَقَدْ لَا تُفِيدُ شَيْئًا كَمَا تَتَيْنِ سَوَاءٌ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي خُلْطَةِ الْجَوَارِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا نِصَابٌ فَلَا
زَكَاةَ، وَإِنْ بَلَغَهُ مَجْمُوعُ الْمَالَيْنِ كَانَ أَنْفَرَدَ كُلُّهُمَا بِتِسْعَةِ عَشَرَ وَاشْتَرَاكَ فِي ثِنْتَيْنِ أَوْ خَلَطَا ثَمَانِيَةً
وِثْلَاثَيْنِ وَمِيزَا شَاتَيْنِ دَائِمًا (وَكَذَا لَوْ خَلَطَا) أَيُّ: أَهْلُ الزَّكَاةِ (مُجَاوِرَةً) بِأَنَّ كَانَ مَالٌ كُلُّهُ مُعَيَّنًا فِي نَفْسِهِ
فَيَزَكَاةً كَرَجُلٍ إِجْمَاعًا وَلِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ عَنْ كِتَابِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ

بَشْرَطِ أَنْ لَا تَتَمَيَّزَ، فِي الْمَشْرَبِ وَالْمَشْرَحِ وَالْمُرَاحِ وَمَوْضِعِ الْحَلْبِ، وَكَذَا الْفَحْلِ
وَالرَّاعِي فِي الْأَصَحِّ لَا نِيَّةَ الْخُلْطَةِ فِي الْأَصَحِّ

بين مُجْتَمِعِ خَشْيَةِ الصَّدَقَةِ^(١)، وَخَرَجَ بِأَهْلِ الزَّكَاةِ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُ الْمَالِينَ مَوْقُوفًا أَوْ لِيْذْمِيٍّ أَوْ مُكَاتَبٍ أَوْ لِيَيْتِ الْمَالِ فَيُعْتَبَرُ الْآخَرُ إِنْ بَلَغَ نَصَابًا زَكَاةً، وَإِلَّا فَلَا (بَشْرَطِ) دَوَامِ الْخُلْطَةِ سَنَةً فِي الْحَوْلِينَ فَلَوْ مَلَكَ كُلُّ أَرْبَعِينَ شَاةً أَوَّلَ الْمُحَرَّمِ وَخَلَطَاهَا أَوَّلَ صَفَرٍ لَمْ تَثْبُتْ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَإِذَا جَاءَ الْمُحَرَّمُ أَخْرَجَ كُلُّ شَاةٍ وَثَبَّتَتْ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ، وَبَقَائُهَا فِي غَيْرِ الْحَوْلِيِّ وَقَتِ الْوُجُوبِ كِبْدُو صِلَاحِ الشَّمْرِ وَاسْتِدَادِ الْحَبِّ وَنَصَّوْا عَلَيْهِ مَعَ اسْتِرَاطِهَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ أَيْضًا بِدَلِيلِ اتِّحَادٍ نَحْوِ الْمُلْقَحِ وَالْجَرِينِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا تَهْمَا غَيْرُ مُطَرِّدَيْنِ؛ إِذْ لَوْ وَرِثَ جَمْعٌ نَخْلًا مُثْمِرًا فَافْتَسَمُوا بَعْدَ الزَّهْوِ لَزِمَهُمْ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ لِاسْتِرَاطِهِمْ حَالَةَ الْوُجُوبِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا لَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ تُعْتَبَرُ الْخُلْطَةُ فِيهِ عِنْدَ الْوُجُوبِ كَالزَّهْوِ فِي الشَّمْرِ كَذَا فِي الْحَاوِي وَفُرُوعِهِ وَمُرَادُهُمْ خُلْطَةُ الشُّبُوعِ أَمَّا خُلْطَةُ الْمُجَاوِرَةِ فَلَا بُدَّ مِنْهَا مِنْ أَوَّلِ الزَّرْعِ إِلَى وَقْتِ الْإِخْرَاجِ بِدَلِيلِ اسْتِرَاطِهِمْ الْإِتِّحَادَ فِي نَحْوِ الْمَاءِ وَالْجَرِينِ وَ (أَنْ لَا تَتَمَيَّزَ) مَاشِيَةً أَحَدُهُمَا عَنْ مَاشِيَةِ الْآخَرِ (فِي الْمَشْرَبِ) أَيِ: مَحَلِّ الشُّرْبِ، وَلَا فِي الدَّلْوِ وَالْأَنِيَةِ الَّتِي تَشْرَبُ فِيهَا، وَلَا فِيمَا تَجْتَمِعُ فِيهِ قَبْلَ السَّقْيِ وَمَا تُنْحَى إِلَيْهِ لِشُرْبِ غَيْرِهَا بَأَنْ لَا تَنْفَرِدَ أَحَدُهُمَا بِمَحَلِّ لَا تَرُدُّ فِيهِ الْآخَرَى لَا بَأَنْ يَتَّحِدَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ وَمِمَّا ذُكِرَ دَائِمًا، وَكَذَا فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي فَعُلِمَ أَنَّ مَا يُعْتَبَرُ الْإِتِّحَادُ فِيهِ لَا يُشْتَرَطُ اتِّحَادُهُ بِالذَّاتِ بَلْ أَنَّ لَا يَخْتَصُّ أَحَدُ الْمَالِينَ بِهِ، وَإِنْ تَعَدَّدَ إِلَّا الْفَحْلُ عِنْدَ اخْتِلَافِ النُّوعِ كَمَا يَأْتِي (وَالْمَشْرَحُ) الشَّامِلُ لِلْمَرْعَى وَطَرِيقَهُ أَيِ: فِيمَا تَجْتَمِعُ فِيهِ لِشِقَاقِ الْمَرْعَى، وَفِيمَا تَرَعَى فِيهِ، وَالطَّرِيقُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُا مُسَرَّحَةٌ فِي الْكُلِّ (وَالْمُرَاحُ) بِضَمِّ الْمِيمِ أَيِ: مَا وَاهَا لِبَلَاءِ (وَمَوْضِعِ الْحَلْبِ) بِفَتْحِ اللَّامِ مَصْدَرٌ وَحَكِي سَكُونُهَا وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى اللَّبَنِ، وَهُوَ - أَعْنِي مَحَلَّ الْحَلْبِ - الْمَحْلَبُ بِفَتْحِ الْمِيمِ أَمَّا بِكَسْرِهَا فَهُوَ الْإِنَاءُ الَّذِي يُحْلَبُ فِيهِ وَلَا يُشْتَرَطُ اتِّحَادُهُ كَالْحَالِبِ (وَكَذَا الرَّاعِي وَالْفَحْلُ) لَكِنْ إِنْ اتَّحَدَ النُّوعُ، وَإِلَّا لَمْ يَضُرَّ اخْتِلَافُهُ لِلضَّرُورَةِ حَيْثُ نَزِدَ (فِي الْأَصَحِّ)، وَإِنْ اسْتَعِيرَ أَوْ مَلَكَ أَحَدُهُمَا (لَا نِيَّةَ الْخُلْطَةِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى لِتَأْثِيرِ الْخُلْطَةِ هُوَ خِفَةُ الْمُؤْنَةِ بِاتِّحَادِ مَا ذُكِرَ، وَهُوَ مَوْجُودٌ، وَإِنْ لَمْ تُنَوِّ وَشَكِلْ عَلَيْهِ السُّومُ فَإِنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ مَوْجُودٌ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُنَوِّ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْخُلْطَةَ لَيْسَتْ مَوْجِبَةً بِإِطْلَاقِهَا بِخِلَافِ السُّومِ فَإِنَّهُ مَوْجِبٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَوَجِبَ قَصْدُهُ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُشْتَرَطْ قَصْدُ الْإِعْتِلَافِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَوْجِبْ كَانَ مُوَافِقًا لِلْأَصْلِ وَيَضُرُّ الْإِفْتِرَاقُ فِي وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ أَوْ يَأْتِي زَمَنًا طَوِيلًا كَثَلَانَةً أَيْامًا مُطْلَقًا أَوْ يَسِيرًا بِتَعَمُّدِ أَحَدِهِمَا لَهُ أَوْ بِتَقْرِيرِهِ لِلتَّفَرُّقِ وَبُجُزْئِ أَيْضًا أَخَذَ السَّاعِي الْوَاجِبَ مِنْ مَالِ أَحَدِهِمَا فَيَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ الْخُلْطَةَ صَيَّرَتْ الْمَالِينَ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ، وَمَنْ تَمَّ أَجْزَأَتْ نِيَّةَ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ وَيُصَدَّقُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ.

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٣٨٢]، وغيره من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه .

وَالْأَظْهَرُ تَأْثِيرُ خُلْطَةِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضِ التِّجَارَةِ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ النَّاطُورُ وَالْجَرِينُ وَالذُّكَّانُ وَالْحَارِسُ وَمَكَانُ الْحِفْظِ وَنَحْوُهَا. وَلَوْ جُوبِ زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ شَرْطَانِ: مُضَيُّ الْحَوْلِ فِي مِلْكِهِ لَكِنْ مَا نَتِجَ مِنْ نِصَابٍ يُزَكَّى بِحَوْلِهِ،

(وَالْأَظْهَرُ تَأْثِيرُ خُلْطَةِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضِ التِّجَارَةِ) بِاشْتِرَاكِ أَوْ مُجَاوَرَةٍ لِعُمُومِ خَبَرٍ (وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعِ خَشِيَةِ الصَّدَقَةِ) وَلَوْ جُودَ خِفَّةُ الْمُؤْنَةِ بِالْخُلْطَةِ هُنَا أَيْضًا (بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ) فِي خُلْطَةِ الْجَوَارِ (النَّاطُورُ) هُوَ بِالْمُهْمَلَةِ حَافِظُ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ وَحَكِي إِعْجَامُهَا، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ حَافِظُ الْكَرَمِ وَالثَّانِي الْحَافِظُ مُطْلَقًا (وَالْجَرِينُ وَالذُّكَّانُ وَالْحَارِسُ) ذَكَرَهُ بَعْدَ النَّاطُورِ مِنْ ذِكْرِ الْأَعْمِ بَعْدَ الْأَخْصِ عَلَى غَيْرِ الْأَخِيرِ (وَمَكَانُ الْحِفْظِ وَنَحْوُهَا) كَمَا تَشَرَّبَ بِهِ وَجَرَاثِ وَمُتَعَهِّدٌ وَجَدَادٌ نَخْلٍ وَمِيزَانٌ وَمِكْيَالٌ وَوَزَانٌ وَكَيْالٌ وَحَمَالٍ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَقَاطٍ وَمُلَقَّحٌ وَنَقَادٌ وَمُنَادٍ وَمُطَالِبٌ بِالْإِثْمَانِ؛ لِأَنَّ الْمَالِينَ إِنَّمَا يَصِيرَانِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ بِذَلِكَ وَاسْتَشْكَلَ الْبُلْقِينِيُّ الْجَرِينَ، وَهُوَ بِجِيمٍ مَفْتُوحَةٍ مَوْضِعُ تَجْفِيفِ الثَّمَارِ وَتَخْلِيسِ الْحَبِّ وَقِيلَ مَحَلُّ تَجْفِيفِ الزَّبِيبِ وَمِثْلُهُ الْبَيْدَرُ لِلْحِنْطَةِ، وَالْمِرْبَدُ لِلثَّمَرِ بِأَنَّ الْخُلْطَةَ إِنَّمَا تَكُونُ قَبْلَ الْوُجُوبِ، وَالْجَرِينُ بَعْدَهُ فَلَا مَعْنَى لاعتبار الاشتراك فيه. وَيُجَابُ بِأَنَّ الْإِخْرَاجَ لَمَّا تَوَقَّفَ عَلَى التَّجْفِيفِ كَانَ الْعُرْفُ بَعْدَ تَوَقُّفِ الْارْتِفَاقِ بِالْخُلْطَةِ عَلَيْهِ فَاتَّضَحَ وَجْهَ عَدَهُمْ لَهُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ إِنَّمَا إِلَى آخِرِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ آتِفًا وَصُورَةُ خُلْطَةِ الْمُجَاوَرَةِ فِي ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ لِكُلِّ صَفٍّ نَخِيلٍ أَوْ زَرْعٍ فِي حَائِطٍ وَاحِدٍ، وَكَيْسٌ دَرَاهِمٍ فِي صُنْدُوقٍ وَاحِدٍ أَوْ أَمْتِعَةٌ تِجَارَةٌ فِي دُكَّانٍ وَاحِدٍ وَمَرَّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِمَا يَجِبُ اتِّحَادُهُ كَوْنُهُ وَاحِدًا بِالذَّاتِ بَلْ أَنَّ لَا يَظْهَرُ تَمَيُّزُ أَحَدِ الْمَالِينَ بِهِ، وَإِنْ تَعَدَّدَ.

(وَلَوْ جُوبِ زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ) الَّتِي هِيَ النِّعَمُ كَمَا عُرِفَ مِمَّا قَدَّمَهُ وَمَرَّ عَلَى مَا فِيهِ أَنَّهُ الْوَضْعُ الْبُلْعُوثِيُّ أَيْضًا فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ، وَالْإِضَافَةُ هُنَا بِمَعْنَى فِي نَحْوِ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ أَيْ: الزَّكَاةُ فِيهَا كَمَا بِأَصْلِهِ، وَيَصِحُّ كَوْنُهَا بِمَعْنَى اللَّامِ (شَرْطَانِ) غَيْرُ مَا مَرَّ وَيَأْتِي مِنَ النَّصَابِ وَكَمَالِ الْمَلِكِ وَإِسْلَامِ الْمَالِكِ وَحُرَيَّتِهِ أَحَدُهُمَا (مُضَيُّ الْحَوْلِ) كُلُّهُ، وَهِيَ (فِي مِلْكِهِ) لِخَبَرِ «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»^(١)، وَهُوَ ضَعِيفٌ بَلْ صَحِيحٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ عَلَى أَنَّهُ اعْتَصَدَ بِأَثَارِ صَحِيحَةٍ عَنْ كَثِيرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ بَلْ أَجْمَعَ التَّابِعُونَ وَالْفُقَهَاءُ عَلَيْهِ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم سُمِّيَ حَوْلًا؛ لِأَنَّهُ حَالٌ أَيْ: ذَهَبَ وَآتَى غَيْرَهُ. (لَكِنْ مَا نَتِجَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لَا غَيْرُ (مِنْ نِصَابٍ) قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِهِ، وَلَوْ بِلَحْظَةِ (يُزَكَّى بِحَوْلِهِ) أَيْ: النَّصَابِ لِمَا مَرَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَوَأَقْفَهُ عُمَرُ رضي الله عنه وَعَلِيٌّ رضي الله عنه، وَلَمْ يُعْرَفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ وَلَئِنْ الْمَعْنَى فِي اشْتِرَاكِ الْحَوْلِ حُصُولَ النَّمَاءِ، وَالتَّاجُ نَمَاءٌ عَظِيمٌ فَتَبَعَ الْأَصْلُ فِي حَوْلِهِ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [١/ ١٤٨]، وأبو داود في (سننه) [رقم/ ١٥٧٣]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٤/ ٩٥]، وغيرهم من حديث: علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
قلت: صحيح. وينظر: (صحيح أبي داود) للالباني [رقم/ ١٣٩١].

ولا يُضَمُّ المملوكُ بشراءٍ أو غيره في الحَوْلِ، فلو ادَّعى التَّاجُ بعد الحَوْلِ صدق. فإنَّ أثمهم حَلَفَ،

وإنَّ مات، فإذا كان عنده مائة فولدَتْ إحدى وعشرين قبل الحَوْلِ وجَبَ شاتانٍ أو عشرين لم يُقدِّ كما في الروضة والمجموع؛ لأنَّها لم تبلغْ بالتَّاج ما يجبُ فيه شيءٌ زائدٌ على ما قبله واعتُرضَ بأنَّه قد يُفيدُ فيما إذا ملكَ أربعين فولدَتْ عشرين ثم ماتَ من الأمهاتِ عشرون. ويُردُّ بأنَّ كلامهما في خصوص ذلك المِثَالِ فلا يردُّ عليهما هذا قيل: يردُّ الأوَّلُ على المثنى؛ لأنَّ العشرين يصدقُ عليها أنَّها تُنجِثُ من نصابٍ ومع ذلك لا تُزَكَّى بحوله، ويُردُّ بأنَّه عُلِمَ من كلامه أنَّ الأمهاتِ لو لم تبلغْ النصابَ الثاني لا يجبُ فيها شيءٌ زائدٌ على الأربعين فالتَّاجُ أولى فإيرادُ مثل ذلك عليه تساهلٌ، أو أربعون شاةً فولدَتْ أربعين وماتت قبل الحَوْلِ فتجبُ شاةٌ واستشكلَ الإسنادُ هذا بأنَّه يقتضي أنَّ السومَ لا يجبُ في جميع النصابِ وأجيبَ بفرض ذلك فيما إذا كان التَّاجُ قبل آخرِ الحَوْلِ بنحو يومئذٍ ممَّا لا يؤثِّرُ العلفُ فيها، وفيه نظرٌ لِمُنافاته لِكلامهم وبأنَّ السخلةَ المُعَدَّةَ باللبن لا تُعدُّ معلوفةً عرفاً، ولا شرعاً أي: لأنَّ اللبنَ كالكلأ؛ لأنَّه ناشئٌ عنه، وبأنَّ اللبنَ الذي تشرُّبه السخلة لا يُعدُّ مؤنةً عرفاً؛ لأنَّه يُستخلفُ إذا حُلِبَ كالماءِ وأجيبَ بغير ذلك أيضاً ممَّا فيه نظرٌ، وأحسنُ من ذلك كُلُّه أنَّ يُحابَّ بأنَّ التَّاجَ لَمَّا أُعطِيَ حُكْمَ أمهاته في الحَوْلِ فأولى في السومِ فَمَحَلُّ اشتراطِهما في غيرِ هذا التابع الذي لا تُتصوَّرُ إسمائُهُ ثم رأيتُ شيخنا أشارَ لذلك، ويأتي عن المُتولَّى ما يخالِفُ ذلك مع ردِّه، وخَرَجَ بنتيج ما مُلِكَ بنحوِ شراءٍ كما يأتي ويقولُه: من نصابٍ ما تُنَجِّج من دونه كعشرين نتجتْ عشرين فحولُها من حينٍ تمامِ النصابِ ويقولُه بحوله ما حدثَ بعدَ الحَوْلِ أو مع آخرِه فلا يُضَمُّ للحَوْلِ الأوَّلِ بل للثاني، ويُشترَطُ اتِّحادُ سببِ ملكِ الأمهاتِ والتَّاجِ فلو أوصى به لِشخصٍ لم يُضَمَّ لِحَوْلِ الوارِثِ، وكذا لو أوصى الموصى له بالحملِ به قبل انفصالِه لِملكِ الأمهاتِ ثم ماتَ ثم نتجتْ لم يُزَكَّ بحَوْلِ الأصلِ وانفصالِ كُلِّ التَّاجِ قبل تمامِ الحَوْلِ، وإلا فلا زكاةً، واتِّحادِ الجنسِ فلو حملتْ بإبلٍ إنَّ تُصوَّرَ فلا ضمَّ.

(ولا يُضَمُّ المملوكُ بشراءٍ أو غيره في الحَوْلِ)؛ لأنَّه لم يَتِمَّ له حَوْلٌ والتَّاجُ إنَّما خَرَجَ عنه للتَّصُّ عليه، وخَرَجَ بفِي الحَوْلِ النصابُ فيُضَمُّ فيه لِبُلُوغِه به احتمالُ المواساةِ فإذا اشترى غَرةَ المُحرَّمِ ثلاثين بقرَةً وعشرةً أخرى أوَّلَ رَجَبٍ فعليه في الثلاثين تبيعٌ عن مُحَرَّمٍ وللعشرةِ رُبُعٌ مُستقَّةٌ عند رَجَبٍ ثم عليه بعد ذلك في باقي الأحوالِ ثلاثة أرباعٍ مُستقَّةٌ عند مُحَرَّمٍ، ورُبُعُها عند رَجَبٍ وهَكَذَا، ومن ثَمَّ لو طَرَأَتِ الخُلطةُ على الانفِرَادِ لَزِمَ للسَّنَةِ الأولى زكاةُ الانفِرَادِ، ولَمَّا بعدها زكاةُ الخُلطةِ. (فلو ادَّعى المالكُ) (التَّاجُ بعدَ الحَوْلِ) أو نحوَ البَيْعِ أثناءَهُ أو غيرَ ذلك من مُسَقِّطَاتِ الزكاةِ وخالفَه الساعي واحتمَلَ قولُ كُلِّ (صدق) المالكُ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الوُجوبِ مع أنَّ الأصلَ في كُلِّ حادثٍ تقديرُه بأقربِ زَمَنِ (فإنَّ أثمهم) من الساعي مثلاً (حَلَفَ) ندباً فإنَّ أبى تَرَكَ، ولا يحلفُ ساعٍ، ولا مُستَحِقٌّ.

ولو مات أو زال ملكه في الحول فعاد أو بادل بمثله استأنف، وكوئها سائمة،

(ولو مات) المالك في الحول انقطع فيستأنفه الوارث من وقت الموت نعم السائمة لا يستأنف حولها منه بل من وقت قصده هو لإسامتها بعد علمه بالموت ومثل ذلك ما لو كان مال مورثه عرض تجارة فلا يتعقد حولها حتى يتصرف فيه بنيت التجارة، وأما إفتاء البلقيني بالاكْتِفَاء هنا وفي السائمة بقصد المورث فهو مخالف لكلام الأصحاب فاحذره، وإن وافقه الأذرع في بعضه (أو زال ملكه في الحول فعاد أو بادل بمثله) مبادلة صحيحة في غير نحو قرض النقد (استأنف)؛ لأنه ملك جديد فاحتاج لحول ثان وأتى بالفاء، ومثل ليفهم الاستئناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالأولى ويكره له ذلك إن قصد به الفرار من الزكاة وفي الوجيز يحرم زاد في الإحياء: ولا تبرأ به الذمة باطناً وأن هذا من الفقه الضار وقال ابن الصلاح يأتى بقصده لا بفعله، وشمل المثنى بين بعض النقد الذي للتجارة ببعض كما يفعله الصيارفة، وهو كذلك، وكذا لو كان عنده نصاب سائمة للتجارة فبادلها بمثلها فينقطع الحول أيضاً، ولو أقرض نصاب نقد في الحول لم ينقطع عنه؛ لأن الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله في ذمة المقرض والدين فيه الزكاة كما يأتي، (و) الشرط الثاني (كوئها سائمة) بفعل المالك أو وكيله أو وليه أو الحاكم لغيره مثلاً لما يأتي أنه لا زكاة في سائمة بنفسها والسائمة الراعية في كل مباح وذلك للتقييد بالسوم في الأحاديث في الإبل والغنم والحق بهما البقر فافهم أنه لا زكاة في معلوفة؛ لأن مؤنتها لما لم تتوفر لم تحتل المواساة أما المملوك فإن قلت: قيمته بحيث لم يعد مثله كلفة في مقابلة نمايتها فهي سائمة، وإلا فهي معلوفة على ما رجحه السبكي واعتمد الجلال البلقيني أنه يؤثر مطلقاً والإسنوي وغيره إفتاء القفال بأنها لو رعت ما اشتراه في محلها فسائمة، وإلا فمعلوفة قال القفال: ولورعاها ورقاً تناثر فسائمة، وإن قدمه لها فمعلوفة أي: ما لم يكن من حشيش الحرّم فلا ينقطع به السوم؛ لأنه لا يملك وإنما يثبت لإخذه نوع اختصاص فإذا علّفها به فقد علّفها بغير مملوك فلم ينقطع السوم قاله ابن العماد، وفيه ما فيه؛ لأن المذار على الكلفة وعديها لا على ملك المعلوف والحاصل أن الذي يتجه من ذلك أن ملك العلف أو مؤنة تقديم المباح لها إن عدّه أهل العرف تافهاً في مقابلة بقائها أو نمايتها فهي باقية على سومها، وإلا فلا فإن قلت: يشكل على هذا ما يأتي في العلف من النظر إلى الضرر البين، وفي الشرب بالماء المشتري من منعه وجوب كمال العشر مطلقاً قلت: يفرق بأن ما هنا فيه النظر للمعلوف وذلك فيه النظر لزمنه فنيط كل بما يناسبه على أن المدرك فيهما واحد في الحقيقة كما يعلم مما يأتي فإن شراء الماء لا يسقط الوجوب من أصله فلم ينظر فيه لتأنيده وغيره بخلاف العلف هنا ويظهر إتيان ذلك أيضاً فيما لو استأجر من يرهاها بأجرة فيفرق بين كثرة الأجرة وقلتها، ولا أثر لشرب النتائج لبن أمه؛ لأنه ناشئ عن الكلال المباح مع كونه تابعاً ولذا لم يفرّد بحول، وقول الإسنوي عن المتولي: لا يضمّ لأمه حتى يسام بقتة حولها اعترض بأنه يلزم منه أنه لا يزكى ما دام صغيراً؛ لأنه لا يجتزى بالسوم عن لبن أمه، وهو

فَإِنْ عُلِفَتْ مُعْظَمُ الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحَّ إِنْ عُلِفَتْ قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ وَجِبَتْ وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ اعْتَلَفَتْ السَّائِمَةُ، أَوْ كَانَتْ عَوَامِلَ فِي حَرْثٍ وَنَضَحٍ وَنَحْوِهِ فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ. وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءٌ أُخِذَتْ زَكَاةُهَا عِنْدَهُ. وَإِلَّا فَعِنْدَ يَبُوتِ أَهْلِهَا.

باطلٌ، وَخَرَجَ بِإِسَامَةِ مَنْ ذَكَرَ سَائِمَةً وَرِثَهَا وَتَمَّ حَوْلُهَا، وَلَمْ يَعْلَمْ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَمَا لَوْ أَسَامَهَا غَاصِبٌ أَوْ مُشْتَرٍ شِرَاءً فَاسِدًا، (فَإِنْ عُلِفَتْ مُعْظَمُ الْحَوْلِ) لَيْلًا أَوْ نَهَارًا (فَلَا زَكَاةَ) فِيهَا لِكثَرَةِ مُؤَنِّيَّتِهَا حِينَئِذٍ (وَإِلَّا) تُعَلَفُ مُعْظَمُهَا كَأَنَّ كَانَتْ تُسَامُ نَهَارًا وَتُعَلَفُ لَيْلًا (فَلَا أَصَحَّ) أَنَّهَا (إِنْ عُلِفَتْ) قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ) إِمَّا لِقِلَّةِ الزَّمَنِ كَيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَدْ قَالُوا: إِنَّهَا تَصِيرُ عَنِ الْعَلْفِ الْيَوْمَيْنِ لَا الثَّلَاثَةَ، وَإِنَّمَا لَا اسْتِغْنَائُهَا بِالرَّعِيِّ فَلَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهَا بِالْعَلْفِ حِينَئِذٍ كَمَا جَزَمَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ (وَجِبَتْ) زَكَاةُهَا لِخِفَةِ مُؤَنِّيَّتِهَا (وَإِلَّا) تَعِيشُ أَصْلًا أَوْ مَعَ ضَرَرٍ بَيْنَ بِدُونِهِ (فَلَا) زَكَاةَ لِظُهُورِ الْمُؤَنَةِ سَوَاءً أَكَانَ ذَلِكَ الْقَدْرُ الَّذِي عُلِفَتْ بِهِ مَتَوَالِيًا أَمْ غَيْرَ مَتَوَالٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى قِلَّةِ الْمُؤَنَةِ وَكَثَرَتِهَا، وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ بِالْعَلْفِ قَطْعَ السُّومِ، وَإِلَّا انْقَطَعَ بِهِ مُطْلَقًا (وَلَوْ سَامَتْ) الْمَاشِيَةَ (بِنَفْسِهَا) فَلَا زَكَاةَ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ قَصْدُ السُّومِ (أَوْ اعْتَلَفَتْ السَّائِمَةُ) بِنَفْسِهَا الْقَدْرَ الْمُؤَنَّرَ فَلَا زَكَاةَ أَيْضًا لِحُصُولِ الْمُؤَنَةِ، وَقَصْدُ الْعَلْفِ غَيْرُ شَرْطٍ لِرُجُوعِهِ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ عَدَمُ الْوُجُوبِ (أَوْ كَانَتْ عَوَامِلَ) لِلْمَالِكِ وَلَوْ فِي مُحَرَّمٍ أَوْ بِأَجْرَةٍ أَوْ لِغَاصِبٍ (فِي حَرْثٍ وَنَضَحٍ)، وَهُوَ مَحَلُّ الْمَاءِ الْمُعَدِّ لِلشَّرْبِ (وَنَحْوِهِ) كَحَمَلِ (فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهَا مُعَدَّةٌ لَاسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ فَأَشْبَهَتْ ثِيَابَ الْبَدَنِ وَصَحَّ «لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلُ شَيْءٌ»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ «لَيْسَ عَلَى الْعَوَامِلِ شَيْءٌ»^(٢) وَزَمَنُ كَوْنِهَا عَوَامِلَ يُقَاسُ بِزَمَنِ عُلْفِهَا فِيمَا مَرَّ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ عَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي مُحَرَّمٍ وَوُجُوبِهَا فِي حُلِيِّ مُحَرَّمٍ بِأَنَّهَا مُتَاصِلَةٌ فِي النَفْدِ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُحْتَجْ لِقَصْدٍ، وَلَا فِعْلٍ فَلَمْ يُسْقِطْهَا فِيهِ إِلَّا قَوِيٌّ، وَالْمُحَرَّمُ لَا قُوَّةَ فِيهِ بِخِلَافِهَا فِي الْحَيَوَانِ، وَمَنْ ثُمَّ احتَاجَتْ إِلَى إِسَامَةٍ وَقَصْدٍ فَتَأَثَّرَتْ بِأَدْنَى مُؤَنَّرٍ، وَمِنْهُ الِاسْتِعْمَالُ الْمُحَرَّمُ (وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءٌ أُخِذَتْ زَكَاةُهَا عِنْدَهُ) نَدْبًا لِلأَمْرِ بِهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَلَآئِهِ أَهْلُ وَلَا يَكْلَفُونَ حِينَئِذٍ رَدَّهَا لِلْبَلَدِ، وَلَا السَّاعِي أَنْ يَتَبَعَ الْمُرَاعِي (وَإِلَّا) تَرِدُ الْمَاءَ لِتَحْوِ اسْتِغْنَائِهَا بِالْكَالِ (فَعِنْدَ يَبُوتِ أَهْلِهَا) وَأَفْنَيْتِهِمْ فَيَكْلَفُونَ الرَّدَّ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ أَضْبَطُ وَيُظْهَرُ فِيمَا لَا تَرِدُ مَاءً، وَلَا مُسْتَقَرًّا لِأَهْلِهَا لِدَوَامِ اتِّجَاعِهِمْ مَعَهَا تَكْلِيفُ السَّاعِي التَّجْعَةَ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ كُلْفَتَهُ أَهْوَنُ مِنْ كُلْفَةِ تَكْلِيفِهِمْ رَدَّهَا إِلَى مَحَلِّ آخَرٍ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُتَوَلِّيَ قَالَ: اللَّازِمُ لِلْمَلَاكِ التَّمَكِينُ مِنْ أَخِذِ الزَّكَاةِ دُونَ حَمْلِهَا إِلَى الْإِمَامِ ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ بِأَنَّ «وَأَتَاكَ الزَّكَاةَ» يَقْتَضِي وَجُوبَ الْحَمْلِ إِلَيْهِ

(١) [ضعيف] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [١٠٣/٢]، وغيره من حديث: علي بن أبي طالب عليه السلام.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (التلخيص الحبير) لابن حجر [١٥٧/٢].

(٢) [ضعيف] ينظر ما قبله.

وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي عَدِّهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً، وَإِلَّا فَتَعَدُّ عِنْدَ مَضِيْقٍ.

بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ

تَخْتَصُّ بِالْقَوْتِ، وَهُوَ مِنَ الثَّمَارِ: الرُّطْبُ: وَالْعِنَبُ، وَمِنَ الْحَبِّ: الْحِنْطَةُ، وَالشَّعِيرُ،
وَالْأَرْزُ،

حتى لو كان بغيراً جموحاً لَزِمَهُ الْعِقَالُ، وَعَلَيْهِ حُومَلُ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالاً أَعْطَوهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ اهـ والقاضي قال: يُلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ بِالْعِقَالِ ثُمَّ يَسْتَرِدُّهُ وَاعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ فَقَالَ: مُؤْنَةٌ يُصَالِيهَا إِلَى السَّاعِي أَوْ الْمُسْتَحِقُّ عَلَى الْمُؤَدِّي فَيُلْزَمُهُ الْعِقَالُ فِي الْجُمُوحِ وَعَلَيْهِ حَمَلُ أَصْحَابُنَا مَا ذَكَرَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اهـ ويوافقه قولُ المجموع عن صاحبِ البيان وأقره ومؤنة إحضار الماشية إلى الساعي على المالك؛ لأنها للتمكين من الاستيفاء ولك أن تقول إن قلنا بوجوب الدفع إلى الإمام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بعده فإن أرسل ساعياً وجب تمكينه من القبض ولو بنحو عِقَالِ الْجُمُوحِ ثُمَّ يُؤْخَذُ مِنْهُ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا حَمْلُهَا إِلَى مَحَلِّهِ إِنْ بَعُدَ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ لَا تُطَاقُ وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ يُجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِ التَّيَمَّةِ وَغَيْرِهِ، وَتَعْلِيلُ الْمَجْمُوعِ يُشِيرُ لِمَا ذَكَرْتُهُ فَتَأَمَّلْهُ، وَفِيهِ عَنِ الْأَصْحَابِ يُلْزَمُهُ بَعَثُ السَّعَاةِ لِأَخْذِهَا أَي: مِمَّنْ لَا يَعْلَمُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يُؤَدُّونَهَا بَأَنْفُسِهِمْ. (وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ) أَوْ نَحْوُ وَكَيْلِهِ (فِي عَدِّهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً) وَلِلْسَّاعِي عَدُّهَا (وَلَا) يَكُنْ ثِقَةً أَوْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ عَدِّدَهَا (فَتَعَدُّ) أَي: وَجُوبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالْأُولَى كَوْنُ الْعَدِّ (عِنْدَ مَضِيْقٍ) تَمَرُّ بِهِ وَاحِدَةٌ فَوَاحِدَةٌ وَبَيَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخِذِ وَالْمُخْرِجِ قَضِيْبٌ يُشِيرُ بِهِ إِلَيْهَا وَيَضَعُهُ عَلَى ظَهَرِهَا؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ وَأَبْعَدُ عَنِ الْغَلْطِ فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الْخَطَأَ بِمَا يَخْتَلِفُ الْوَاجِبُ بِهِ أُعِيدَ الْعَدُّ وَيُسَنُّ لِأَخِذِ الزَّكَاةِ الدُّعَاءَ لِمُعْطِيهَا تَرْغِيًّا وَتَطْيِيبًا لِقَلْبِهِ وَقِيلَ: يَجِبُ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ نَبِيٍّ أَوْ مَلِكٍ إِفْرَادُ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ نَبِيٍّ أَوْ مَلِكٍ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَالسَّلَامُ كَالصَّلَاةِ فَيُكْرَهُ إِفْرَادُ غَائِبٍ بِهِ أَي: إِلَّا فِي الْمَكَاتِبَاتِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي السَّيْرِ؛ لِأَنَّهُمَا مُنْزَلَةٌ مُنْزَلَةٌ الْمُخَاطَبَةُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَجْمُوعَ صَرَّحَ بِذَلِكَ هُنَا فَقَالَ: وَمَا يَقَعُ مِنْهُ فِي غَيْبَةٍ فِي الْمُرَاسِلَاتِ مُنْزَلٌ مُنْزَلَةٌ مَا يَقَعُ مِنْهُ خَطَايَا وَيُسَنُّ لِمُعْطِي نَحْوِ صَدَقَةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ أَوْ نَذْرِ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ وَيُسَنُّ التَّرَضِّي وَالتَّرَخُّمُ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ وَلَوْ غَيْرَ صَحَابِيٍّ خِلَافًا لِمَنْ خَصَّ التَّرَضِّيَ بِالصَّحَابَةِ.

(بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ)

أَي: النَّابِتِ، وَهُوَ إِمَّا شَجَرٌ، وَهُوَ عَلَى الْأَشْهَرِ مَا لَهُ سَاقٌ وَإِمَّا نَجْمٌ، وَهُوَ مَا لَا سَاقَ لَهُ كَالزَّرْعِ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّتَةُ وَالْإِجْمَاعُ.

(تَخْتَصُّ بِالْقَوْتِ)، وَهُوَ مَا يَقُومُ بِهِ الْبَدَنُ غَالِبًا؛ لِأَنَّ الْاِقْتِيَاتَ ضَرُورِيٌّ لِلْحَيَاةِ فَأَوْجَبَ الشَّارِعُ مِنْهُ شَيْئًا لِأَرْبَابِ الضَّرُورَاتِ بِخِلَافِ مَا يُؤْكَلُ تَنَعُّمًا أَوْ تَأَدُّمًا مِثْلًا كَمَا يَأْتِي (وَهُوَ مِنَ الثَّمَارِ الرُّطْبُ وَالْعِنَبُ) إِجْمَاعًا (وَمِنَ الْحَبِّ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالْأَرْزُ) بَفَتْحٍ فَضَمٍّ فَتَشْدِيدٍ فِي أَشْهُرِ اللُّغَاتِ.

والعدس، وسائر المُقتاتِ اختيَارًا.

(والعدس وسائر المُقتاتِ اختيَارًا)، ولو نادرًا كالجَمَصِ والبسلاء والباقلاء والدُّرَّة والدُّخْن، وهو نوعٌ منها واللُّوبيا، وهو الدجرُ والجُلْبَانُ والماشُ، وهو نوعٌ منه، وظاهرٌ أنَّ الدُّقْسَةَ قال في القاموس: وهي حبٌّ كالجاروش كذلك؛ لأنَّها بِمَكَّةَ ونواحيها مُقتاتَةٌ اختيَارًا بل قد تُؤثِّرُ كثيرًا على بعض ما ذُكِرَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «فِيما سَقَّتِ السَّمَاءُ والسَّيْلُ والبعلُ العُشْرُ، وفيما سَقَى بالنضج نصفُ العُشْرِ». وإنَّما يَكُونُ ذلك في الثَّمَرِ والجَنَظَةِ والحُوبِ فأَمَّا القِثَاءُ والبَطِيخُ والرُّمَّانُ والقَضْبُ أي: بالمُعْجَمَةِ، وهو الرطبَةُ بفتح فسكونٍ فَعَفَوْ عَفَا عَنْهُ رسولُ اللَّهِ ﷺ وقَسَّ بما فيه غيرُه بِجامعِ الاقتياتِ وصلاحيَّةِ الإدخارِ فِيمَا تَجِبُ فِيهِ، وَعَدَمُهُمَا فِيمَا لَا تَجِبُ فِيهِ سِوَا أَزْرَعٍ ذلك قَصْدًا أَمْ نَبَتٌ اتِّفَاقًا كما في المجموعِ حاكيا فِيهِ الاتِّفَاقَ وبِه يُعْلَمُ ضَعْفُ قولِ شيخنا في مَثْنٍ تحريره وشرحه تبعًا لأصله: وَأَنْ يَزْرَعَهُ مالِكُهُ أَوْ نَائِيَهُ فلا زكاةَ فِيمَا انزَرَ عَ بِنَفْسِهِ أَوْ زَرَعَهُ غيرُه بِغيرِ إِذْنِهِ كَنظيرِهِ في سَوَمِ النِّعَمِ اهـ. وفي الروضَةِ وأصلُها ما حاصِلُهُ أَنَّ ما تَنَاقَرَّ مِنْ حَبٍّ مَمْلُوكٍ بِنَحْوِ رِيحٍ أَوْ طَيْرٍ زَكِّي. وَجَرى عَلَيْهِ شُرَاحُ التَّنْبِيهِ وغيرُهم فقالوا ما نَبَتَ مِنْ زَرَعٍ مَمْلُوكٍ بِنَفْسِهِ زَكِّي وَعَلَيْهِ يَفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَالْمَاشِيَةِ بأنَّ لَهَا نَوْعَ اختيَارٍ فَاحتِجَّ لِصارِفٍ عَنْهُ، وَهُوَ قَصْدُ إِسَامَتِهَا بِخلافِ هَنا وأيضًا فَنَباتُ القَوِّ بِنَفْسِهِ نادرٌ فَالْحَقُّ بِالْغَالِبِ وَلَا كَذَلِكَ فِي سَوَمِ الْمَاشِيَةِ فَاحتِجَّ لِقَصْدِ مُحْصَصٍ، وَيُظْهَرُ أَنَّ يُلْحَقُ بِالْمَمْلُوكِ ما حَمَلَهُ سَيْلٌ إِلَى أرضِهِ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ فَنَبَتَ وَقَصَدَ تَمَلُّكُهُ بَعْدَ النَبْتِ أَوْ قَبْلَهُ، وَكَذا يُقالُ فِيمَا حَمَلَهُ سَيْلٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ فَنَبَتَ بِدارِنا وبِه يُخَصُّ إطلاقُهُم أَنَّهُ لا زكاةَ فِيهِ كَنَحْلِ مُباحٍ وثمارٍ موقوفةٍ على غيرِ مُعَيَّنٍ كَمَسْجِدٍ أَوْ فَقَرَاءٍ؛ إِذْ لا مالِكَ لَهَا مُعَيَّنٍ بِخلافِ الْمُعَيَّنِ كأولادٍ زَيْدٍ مِثْلًا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. وأفتى بَعْضُهُمْ في موقوفٍ على إمامِ المَسْجِدِ أَوْ المُدَرِّسِ بأنَّه يَلْزَمُهُ زَكَاتُهُ كَالْمُعَيَّنِ، وفيهِ نَظَرٌ ظاهِرٌ بل الوجهُ خِلافُهُ؛ لأنَّ المقصودَ بِذلك الجَهَةُ دُونَ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ كما يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي الْوَقْفِ وَبَعْضُهُمْ بأنَّ الموقوفَ المَصْرُوفَ لِأَقْرَباءِ الْواقِفِ فِيمَا يَأْتِي كالوقفِ على مُعَيَّنٍ، وفيهِ نَظَرٌ بل الوجهُ خِلافُهُ أَيْضًا؛ لأنَّ الْواقِفَ لَمْ يَقْصِدْهُمْ وَإِنَّمَا الصَّرْفُ إِلَيْهِمْ حُكْمُ الشَّرْعِ، وَمِنْ ثَمَّ لا زكاةَ فِيمَا جُعِلَ نَذْرًا أَوْ أَضْحِيَّةً أَوْ صَدَقَةً قَبْلَ وُجُوبِها وَلَوْ نَذْرًا مُعَلَّقًا بِصِفَةِ حَصَلَتْ قَبْلَهُ كَأَنْ شَفِي مَرِيضِي فَعَلِي أَنْ أَتَصَدَّقَ بِتَمَرٍ نَخْلِي فَشَفِي قَبْلَ بَدْوَ صَلاحيهِ فَإِنْ بَدَأَ قَبْلَ الشِّفَاءِ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ النَّذْرَ الْمُعَلَّقَ يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ قَبْلَ وُجُودِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ لَمْ تَجِبْ، وإلا وَجِبَتْ وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُ ذَلِكَ فِي النَّذْرِ.

(تنبيه) في المجموعِ أَنَّ غَلَّةَ الْأَرْضِ الموقوفةِ على مُعَيَّنٍ تُزَكَّى قَطْعًا وَيُتْبَغِي حَمْلُهُ على ما نَبَتَ فِيها مِنْ بَذَرٍ مُباحٍ يَمْلِكُهُ الموقوفُ عَلَيْهِ بِخلافِ المَمْلُوكِ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ لِمَالِكِهِ فَعَلِيهِ زَكَاتُهُ سِوَا أَنْبَتَ فِي أرضٍ موقوفةٍ أَوْ مملوكةٍ، وَقَدْ قالوا إِنَّ زَرَعا نَحْوِ الْمُغْصُوبَةِ يُزَكِّيهِ مالِكُ البَذَرِ وَإِنَّ الثَّمَرَ المُباحَ، وما حَمَلَهُ السَّيْلُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لا يُزَكَّى؛ لأنَّه لا مالِكَ لَهُ مُعَيَّنٍ، وَخَرَجَ بِالْمُقتاتِ غيرُهُ مِمَّا يُؤْكَلُ تَدَاوِيًا أَوْ تَأْدِمًا أَوْ تَنْعَمًا كَالْفَرَطِ وَالثَّرْمِيسِ وَحَبِّ الفُجْلِ وَالسَّمْسِمِ وبِاختيَارٍ ما يُقتاتُ اضطرارًا كَحَبِّ

الحِظْل والحُلْبَةِ والغاسول، وهو الأَشْنَانُ، وَضَبَطَهُ جَمْعُ كُلِّ مَا لَا يَسْتَنْبِئُهُ الْآدَمِيُونَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِ عَدَمِ اسْتِنْبَائِهِمْ لَهُ عَدَمُ اقْتِنَائِهِمْ بِهِ اخْتِيَارًا أَيْ، وَلَا عَكْسَ؛ لِإِذِ الْحُلْبَةِ تَسْتَنْبِئُ اخْتِيَارًا وَلَا تُقَاتَلُ كَذَلِكَ، وَعَلَى زَارِعِ أَرْضٍ فِيهَا خَرَاجٌ وَأُجْرَةُ الزَّكَاةِ، وَلَا يُسْقَطُهَا وَجُوبُهَا لِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ، وَالْخَبَرُ النَّافِي لِاجْتِمَاعِهِمَا ضَعِيفٌ إجماعًا بَلْ بَاطِلٌ، وَلَا يُؤَدِّيهِمَا مِنْ حَبِّهَا لَا بَعْدَ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْكُلِّ، وَفِي الْمَجْمُوعِ: لَوْ أُجْرَ الْخَرَاجِيَّةُ فَالْخَرَاجُ عَلَى الْمَالِكِ، وَلَا يَحِلُّ لِمُؤَجَّرِ أَرْضٍ أَخَذَ أُجْرَتَهَا مِنْ حَبِّهَا قَبْلَ أَداءِ زَكَاتِهِ فَإِنَّ فَعْلَ لَمْ يَمْلِكْ قَدَرَ الزَّكَاةِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ عُشْرٌ مَا بِيَدِهِ أَوْ نِصْفُهُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى زَكَاةً لَمْ تَخْرُجْ زَكَاتُهُ وَلَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ كَالْقَاضِي بِشَرْطِهِ الْآتِي آخِرَ الْبَابِ الْخَرَاجُ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ عَنِ الْعُشْرِ فَهُوَ كَأَخْذِ الْقِيَمَةِ بِالْاجْتِهَادِ أَوْ التَّقْلِيدِ وَالْأَصَحُّ إِجْزَاؤُهُ أَوْ ظُلْمًا لَمْ يُجْزَ عَنْهَا وَإِنْ نَوَاهَا الْمَالِكُ وَعَلِمَ الْإِمَامُ بِذَلِكَ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ يَحْتَمِلُ الْإِجْزَاءَ يُرَدُّ بِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ قَاصِدُ الظُّلْمِ، وَهَذَا صَارِفٌ عَنْهَا وَقَوْلُهُمْ يَجُوزُ دَفْعُهَا لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا زَكَاةٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِنَيْتِ الْمَالِكِ مُحَلُّهُ عِنْدَ عَدَمِ الصَّارِفِ مِنَ الْإِخْذِ أَمَّا مَعَهُ كَأَن قَصَدَ بِالْإِخْذِ جِهَةً أُخْرَى فَلَا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: يُحْمَلُ الْإِجْزَاءُ عَلَى مَا إِذَا رَضِيَ الْإِخْذُ عَمَّا طَلَبَهُ مِنَ الظُّلْمِ بِالزَّكَاةِ وَعَدَمُهُ عَلَى قَاصِدِ الظُّلْمِ الَّذِي لَمْ يُعْمَلْ عَلَى نَيْتِ الدَّافِعِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمَكْسَ لَا يُجْزَى عَنِ الزَّكَاةِ إِلَّا إِنْ أَخَذَهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهَا بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ لَا مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ كَمَا بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الزَّوْاجِرِ عَنْ اقْتِرَافِ الْكَبَائِرِ، وَفِي غَيْرِهِ وَسَيَأْتِي لِلذَّكَاءِ مَزِيدٌ.

(تنبيه) أَخَذَ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ أَرْضَ مِصْرَ لَيْسَتْ خَرَاجِيَّةً ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ أَتَكَرَّرَ إِفْتَاءُ حَقِّهِ بِعَدَمِ وَجُوبِ زَكَاتِهَا لِكُونِهَا خَرَاجِيَّةً بِأَنَّ شَرْطَ الْخَرَاجِيَّةِ أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْخَرَاجُ يَمْلِكُهَا مِلْكًا تَامًا، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ أَيْ: حَتَّى عَلَى قَوَاعِدِ الْحَقِيقَةِ وَأَجِبَ بِأَنَّهُ بَنَى ذَلِكَ عَلَى مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْحَقِيقَةُ أَنَّهَا فُتِحَتْ عَثْوَةٌ وَأَنَّ عُمَرَ وَضَعَ عَلَى رُءُوسِ أَهْلِهَا الْجِزْيَةَ وَأَرْضُهَا الْخَرَاجُ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْخَرَاجَ بَعْدَ تَوْظِيْفِهِ أَيْ: عَلَى أَرْضٍ بَنِيَتِ الْمَالُ لَا يُسْقَطُ بِالإِسْلَامِ وَيَأْتِي قُبَيْلَ الْأَمَانِ مَا يَرُدُّ جِزْمَهُمْ بِفَتْحِهَا عَثْوَةٌ وَصَرَّحَ أَئِمَّتُنَا بِأَنَّ النُّوَاحِيَ الَّتِي يُؤْخَذُ الْخَرَاجُ مِنْ أَرْضِهَا، وَلَا يُعْلَمُ أَصْلُهُ يُحْكَمُ بِجَوَازِ اخْذِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ بِحَقٍّ، وَبِمِلْكِ أَهْلِهَا لَهَا فَلَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي الْبَيْدِ الْمِلْكُ، وَحَيْثُذُ فَالْوَجْهَ أَنَّ أَرْضَ مِصْرَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ الْخِلَافُ فِي فَتْحِهَا أَمْرٌ عَثْوَةٌ أَوْ صُلْحٌ فِي جَمِيعِهَا أَوْ بَعْضُهَا كَمَا يَأْتِي بِسَطِّهِ قُبَيْلَ الْأَمَانِ صَارَتْ مَشْكُوكًا فِي حِلِّ اخْذِهَا مِنْهَا، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا هِيَ كَذَلِكَ تُحْمَلُ عَلَى الْحِلِّ فَاذْفَعُ الْإِخْذَ الْمَذْكُورَ.

(تنبيه آخر) قَدَّمَ مُخَالَفَ لِشَافِعِيٍّ أَوْ بَاعَهُ مَثَلًا مَا لَا يَعْتَقِدُ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِهِ عَلَى خِلَافِ عَقِيدَةِ الشَّافِعِيِّ فَهَلْ لَهُ اخْذُهُ اعْتِيَارًا بِاعْتِقَادِ الْمُخَالَفِ كَمَا اعْتَبَرُوهُ فِي الْحُكْمِ بِاسْتِعْمَالِ مَاءٍ وَضَوْئِهِ الْخَالِي عَنِ النِّيَّةِ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي اعْتِيَارِ اعْتِقَادِ الْمُقْتَنَدِي بِأَنَّ سَبَبَ هَذَا رَابِطَةُ الْاِقْتِدَاءِ، وَلَا رَابِطَةَ تَمِّ

وفي القديم تَجِبُ في الزَّيْتُونِ، والزَّعْفَرَانِ، والوَرُوسِ، والقُرْطَمِ، والعَسَلِ. وَنِصَابُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، وهي أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةُ رِطْلٍ بَغْدَادِيَّةٌ، وَبِالدَّمَشْقِيِّ ثَلَاثُمِائَةُ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثُلُثَانِ. قُلْتُ: الْأَصَحُّ ثَلَاثُمِائَةُ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَسِتَّةٌ أَسْبَاعِ رِطْلٍ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادٍ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ، وَقِيلَ بِأَسْبَاعٍ وَقِيلَ وَثَلَاثُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حتى يُعْتَبَرَ لِأَجْلِهَا اعتِقَادُ الشَّافِعِيِّ، وهذا بَعَيْنُهُ موجودٌ هنا وأيضًا مرَّ أنه يَحْرُمُ على شَافِعِي لَوْعِبِ الشُّطْرُنِجِ مع حَنْفِيٍّ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى مَعْصِيَةٍ بِالنِّسْبَةِ لاعتِقَادِ الحَنْفِيِّ؛ إِذْ لَا يَتِمُّ اللَّعِبُ الْمُحَرَّمُ عِنْدَهُ إِلَّا بِمُسَاعَدَةِ الشَّافِعِيِّ لَهُ وَيَأْتِي أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يُتَكَبَّرُ عَلَى مُخَالِفِ فِعْلٍ مَا يَحِلُّ عِنْدَهُ وَيَحْرُمُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّا نَقُرُّ مِنْ اجْتِهَادِهِ أَوْ قَلَّدَ مَنْ يَصِحُّ تَقْلِيدُهُ عَلَى فِعْلِهِ اتِّفَاقًا، أَوْ لَا اعتِبَارَ بِعَقِيدَةِ نَفْسِهِ وَيُجَابُ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ اعتِبَارَ الاستِعمالِ الْمُؤَدِّي لِلتَّرْكِ احتِطًا مَعَ أَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ مِنَّا لِإِمَامِنَا بِهِ بِوَجْهِ لَا يُقَاسُ بِهِ الْفِعْلُ الْمُؤَدِّي لِلْوُقُوعِ فِي وَرْطَةٍ تَحْرِيمِ إِمَامِنَا لِنَحْوِ أَكْلٍ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاءُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا، وَعَنِ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ بَأَنَّا، وَإِنْ لَزِمْنَا تَقْرِيرَ الْمُخَالِفِ لَكِنْ يَلْزُمُنَا الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ مَا يَرَى هُوَ تَحْرِيمُهُ فُحْرَمَةً إِعَانَتِهِ لَهُ بِالْأَوَّلِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ تَرْجِيحُهُ خِلَافًا لِمَنْ مَالَ إِلَى الْأَوَّلِ، وَعِبَارَةُ السُّبْكِيِّ فِي فِتَاوِيهِ صَرِيحَةٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ، وَحَاصِلُهَا أَنَّ مَنْ تَصَرَّفَ فَاسِدًا اخْتَلَفَتِ الْمَذَاهِبُ فِيهِ فَأَرَادَ قَضَاءَ دَيْنٍ بِهِ لِمَنْ يُفْسِدُهُ فِيهِ خِلَافٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَنْ يَصَحِّحُهُ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ مِمَّا يُنْقَضُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُنْقَضْ وَقُلْنَا: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ أَيُّ: وَهُوَ الْأَصَحُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ حُكْمٌ؛ لِأَنَّهُ فِيمَا بَاطِنُ الْأَمْرِ فِيهِ كَظَاهِرُهُ يَنْقُذُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَمَا يَأْتِي بِسَطِّهِ فِي الْقَضَاءِ وَنَظَرَ فِيهِ بِمَا لَا يُلَاقِيهِ.

(وفي القديم تَجِبُ في الزَّيْتُونِ وَالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرُوسِ) بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ نَبَتْ أَصْفَرُ بِالْيَمَنِ يُصْبَغُ بِهِ، وَلَوْ دُونَ نِصَابٍ لِقَلَّةِ حَاصِلِهِمَا غَالِبًا (وَالْقُرْطَمِ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَثُلَاثِهِ وَضَمِّهِمَا حَبُّ الْعَصْفَرِ (وَالْعَسَلِ) مِنَ النَّحْلِ كَذَا قَيَّدَهُ شَارِحٌ وَأَطْلَقَهُ غَيْرُهُ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ لِيَكُونَ الْقَدِيمُ لَا يَوْجِبُهُ فِي عَسَلٍ غَيْرِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيمَا عَدَا الزَّعْفَرَانَ عَنِ الصَّحَابَةِ لِكِنَّهَا ضَعِيفَةٌ. (وَنِصَابُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) مِنْ وَسْقٍ جَمْعٌ أَوْ حَمْلٌ لِيَخْبَرَ الشَّيْخَيْنِ «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(١) (وهي أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةُ رِطْلٍ بَغْدَادِيَّةٌ)؛ لِأَنَّ الْوَسْقَ سِتُونَ صَاعًا إجماعًا فَجُمِلَتْهُ الْأَوْسُقُ ثَلَاثُمِائَةَ صَاعٍ، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَالْمُدُّ رِطْلٌ وَثُلُثٌ وَقُدِّرَتْ بِالْبَغْدَادِيِّ؛ لِأَنَّهُ الرِّطْلُ الشَّرْعِيُّ (وَبِالدَّمَشْقِيِّ ثَلَاثُمِائَةُ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثُلُثَانِ)؛ لِأَنَّ رِطْلَ دِمَشْقٍ سِتُّمِائَةُ دِرْهَمٍ، وَرِطْلُ بَغْدَادٍ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا (قُلْتُ الْأَصَحُّ) أَنَّهَا بِالرِّطْلِ الدَّمَشْقِيِّ (ثَلَاثُمِائَةُ) رِطْلٍ (وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ) رِطْلًا (وَسِتَّةٌ أَسْبَاعٍ) مِنْ رِطْلٍ (لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادٍ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ وَقِيلَ بِأَسْبَاعٍ وَقِيلَ وَثَلَاثُونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَتَقْدِيرُ الْأَوْسُقِ بِذَلِكَ

وَيُعْتَبَرُ تَمَرًا أَوْ زَبِيبًا إِنْ تَكَثَّرَ وَتَزَبَّبَ، وَإِلَّا فَرُطَبًا وَعِنَبًا. وَالْحَبُّ مُصَفًّى مِنْ تَبِينِهِ

تحديدٌ على الأصحِّ والاعتبارُ بالكيلِ قال الرويانيُّ عن الأصحابِ بمكيالِ أهلِ المدينةِ أي للخَبَرِ الآتي أوَّلُ زكاةِ النقدِ وإنما قَدَّرَ بالوزنِ استظهارًا، والمُعْتَبَرُ فيه من كُلِّ نوعِ الوسطِ، وهو بالإردبِ المصريِّ سِتَّةُ أَرَادِبٍ إِلَّا سُدُسَ إردَبٍ كما حرَّره السُّبُكِيُّ بناءً على أنَّ الصَّاعَ قَدَحَانِ بالمصريِّ إِلَّا سُبُعَيْنِ مُدٍّ، (وَيُعْتَبَرُ) الرُّطَبُ والعِنَبُ أي: بُلُوغُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ حالَةَ كونه (تمراً أَوْ زَبِيبًا إِنْ تَكَثَّرَ أَوْ تَزَبَّبَ) لِحَبَرِ مُسْلِمٍ «ليس في حَبٍّ، وَلَا تَمَرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ» (وَالَا) يَتَكَثَّرُ، وَلَا يَتَزَبَّبُ (ف) يَوْسُقُ (رُطَبًا وَعِنَبًا) وَيُخْرِجُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَكْمَلُ أَحْوَالِهِ، وَيُضَمُّ غَيْرُ الْمُتَجَفِّفِ لِلْمُتَجَفِّفِ فِي إِكْمَالِ النَّصِيبِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ، وَمَا يَجِفُّ رَدِيئًا كَمَا لَا يَجِفُّ، وَكَذَا مَا يَطْوُلُ زَمَنٌ جَفَافُهُ كَسَنَةٍ كَمَا بَحَثَهُ الرَّافِعِيُّ وَلَهُ قَطْعُ مَا لَا يَجِفُّ أَي: وَمَا أُلْحِقَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِي بَقَائِهِ، وَكَذَا مَا ضُرَّ أَصْلُهُ لِتَحْوِ عَطَشٍ قَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْ خِيفَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَوَانِهِ وَتُخْرِجُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ رُطَبًا لِلضَّرُورَةِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ قَطَعَهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لَزِمَهُ تَمَرٌ جَافٌّ أَوْ الْقِيَمَةُ عَلَى مَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْمَقْطُوعِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِعَيْنِهِ كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي قُبَيْلَ الصَّبَامِ فِي شَأْنِ وَاجِبَةٍ فِي خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ أَنَّ الْمُسْتَحَقِّينَ شُرَكَاءَ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا فَيَبْطُلُ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ لِغَدَمِ الْعِلْمِ بِمَا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ وَلِلْسَاعِي قَبْضُهُ عَلَى النَخْلِ ثُمَّ يَقْسِمُهُ بِالْخِرَصِ وَبَعْدَ قَطْعِهِ مَشَاعًا ثُمَّ يَقْسِمُهُ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ قِسْمَةَ الْمِثْلِيَّاتِ إِفْرَازٌ، وَلَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ بَيْنُهُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْتَحَقِّينَ، وَلَوْ لِلْمَالِكِ وَتَفْرِقَةٌ تَمَنِيهِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَجْفِيفُهُ وَتَكَثُّرُهُ بَعْدَ الْقَطْعِ، وَإِلَّا لَزِمَهُ عَلَى الْأَوَجِّهِ لِيُسَلِّمَهُ تَمَرًا، وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لِلْمَالِكِ الْإِسْتِقْلَالَ بِالْقِسْمَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ قَوْلِ السَّيِّمَةِ عَنْ جَمْعٍ: تَجَوُّزُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْفُقَرَاءِ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا، وَلَا رَيْبًا؛ لِأَنَّ لِلْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُمْ أَكْثَرَ مِنْ نَصِيبِهِمْ فَيَسْتَظْهِرُ بِحَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّ مَعَهُمْ زِيَادَةً وَيَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ تَجَوُّزُ الْقِسْمَةِ عَلَى النَخْلِ بِأَنْ يُسَلِّمَ إِلَيْهِمْ نَخِيلًا يُعْلَمُ أَنَّ تَمَرَتَهَا أَكْثَرُ مِنَ الْعُشْرِ اهـ. وَيَجِبُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ اسْتِثْنَاءُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُوه فَاحْتِيجُ لِإِذْنِ نَائِبِهِمْ فَإِنْ قَطَعَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَقَدْ سَهَّلْتَ مُرَاجَعَتَهُ عَزَّرَ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْقَاضِيَ يَسْتَفِيدُ بِوَلَايَةِ الْقَضَاءِ وَلَايَةَ الزَّكَاةِ مَا لَمْ يَوَلِّ لَهَا غَيْرُهُ فحَيْثُ هُوَ قَائِمٌ مَقَامَ الْعَامِلِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ.

(تَبِينُهُ) مَا أَفْهَمَهُ مَا ذَكَرَ مِنْ صِحَّةِ قَبْضِ السَّاعِي لِلرُّطَبِ لَيْسَ إِطْلَاقُهُ مُرَادًا بَلْ مَا يَجِفُّ لَا يَصِحُّ قَبْضُهُ لَهُ فَيَلْزَمُهُ رَدُّهُ إِنْ بَقِيَ وَبَدَلُهُ إِنْ تَلَفَ فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهُ حَتَّى جَفَّ وَسَاوَى قَدْرَ الزَّكَاةِ أَجْرًا فَإِنْ زَادَ رَدُّ الزَّائِدِ أَوْ نَقَصَ أَخَذَ مَا بَقِيَ هَذَا مَا نَقَلَاهُ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ ثُمَّ مَا لَا إِلَى قَوْلِ ابْنِ كَيْجٍ لَا يُجْزئُ بِحَالٍ لِقِسَادِ الْقَبْضِ مِنْ أَصْلِهِ اهـ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَإِنْ اخْتَارَ فِي الْمَجْمُوعِ الْأَوَّلَ، وَقَدْ يَوْجَهُ أَنَّ الزَّكَاةَ لَمَّا خَرَجَتْ عَنْ قِيَاسِ الْمُعَامَلَاتِ سُمِّحَ فِيهَا بِإِجْزَاءِ مَا وَجَدَ شَرْطُ إِخْرَاجِهِ، وَلَوْ بَعْدَ قَبْضِ السَّاعِي لَهُ فَاسِيدًا.

(و) يَعْتَبَرُ (الْحَبُّ) أَي: بُلُوغُهُ نَصَابًا حَالِ كونه (مُصَفًّى مِنْ) نَحْوِ (تَبِينِهِ) وَقَشِرَ لَا يُؤْكَلُ، وَلَا يُدْخَرُ

وما أُذْخِرَ فِي قَشْرِهِ كَالْأَرْزِ وَالْعَلَسِ فَعَشْرُهُ أَوْسَقِي. وَلَا يُكْمَلُ جِنْسُ بَجْنَسٍ، وَيُضَمُّ التَّوَعُ إِلَى التَّوَعِ، وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ بَقِصْطِهِ، فَإِنْ عَشَرَ أَخْرَجَ الْوَسْطَ، وَيُضَمُّ الْعَلَسُ إِلَى الْجِنْطَةِ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا، وَالسَّلْتُ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ، وَقِيلَ: شَعِيرٌ، وَقِيلَ جِنْطَةٌ وَلَا يُضَمُّ تَمَرٌ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى آخَرٍ،

معه وَيُظْهِرُ اغْتِفَارُ قَلِيلٍ فِيهِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْكِيلِ (وما) مُبْتَدَأٌ أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَى فَاعِلٍ يَعْتَبَرُ (أُذْخِرَ فِي قَشْرِهِ) الَّذِي لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ (كَالْأَرْزِ)، وَلَوْ فِي قَشْرَتِهِ الْحَمْرَاءِ (وَالْعَلَسِ) بَفَتْحٍ أَوَّلِيهِ، وَلَا يُدْخَرُ فِي قَشْرِهِ غَيْرُهُمَا فَكَافُ التَّشْبِيهِ حِينَئِذٍ لِإِفَادَةِ عَدَمِ انْجِصَارِ الْأَفْرَادِ الدَّهْنِيَّةِ لَا الْخَارِجِيَّةِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (ف) نِصَابُهُ (عَشْرُهُ أَوْسَقِي) تَحْدِيدًا اعْتِبَارًا لِقَشْرِهِ الَّذِي أَدْخَاؤُهُ فِيهِ أَصْلَحُ لَهُ وَأَبْقَى بِالنِّصْفِ؛ لِأَنَّهُ خَالِصُهُ يَجِيءُ مِنْهُ خَمْسَةُ أَوْسَقٍ غَالِيًا، وَقَوْلُ أَبِي حَامِدٍ قَدْ يَجِيءُ مِنَ الْأَرْزِ الثَّلَثُ فَيُعْتَبَرُ ضِعْفُهُ فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ اعْتِمَادَهُ وَاعْتَمَدَهُ أَيْضًا ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا ضَعْفُ أَيْضًا نَقْلُ الْمَوَارِدِيِّ عَنْ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا عَدَمَ تَأْثِيرِ قَشْرَةِ الْأَرْزِ الْحَمْرَاءِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بِهَا خَمْسَةُ أَوْسَقٍ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَخَرَجَ بِهَا يُؤْكَلُ مَعَهُ الدُّرَّةُ فَيَدْخُلُ قَشْرُهُ فِي الْحِسَابِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْكَلُ مَعَهُ وَتَنْجِيثُهُ عَنْهُ نَادِرَةٌ كَتَقْشِيرِ الْجِنْطَةِ، وَلَا تَدْخُلُ قَشْرَةُ الْبَاقِلَا السُّفْلَى فِي الْحِسَابِ فَنِصَابُهُ عَشْرَةٌ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ لَكِنْ اسْتَعْرَبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ ثُمَّ رَجَعَ الدُّخُولُ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ. (وَلَا يُكْمَلُ جِنْسُ بَجْنَسٍ) إجماعًا فِي التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَقِيَاسًا فِي نَحْوِ الْبَرِّ وَالشَّعِيرِ (وَيُضَمُّ النَّوْعُ إِلَى النَّوْعِ) كَتَمْرِ مَعْقِلِيٍّ وَبَرْنِيٍّ وَبُرٍّ وَمِصْرِيٍّ وَشَامِيٍّ لِاتِّحَادِ الْأَسْمِ وَمَرَّ أَنْ الدُّخَانَ نَوْعٌ مِنَ الدُّرَّةِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُضَمُّ إِلَيْهَا لِكَيْتَهُ مُشْكِلاً لِاخْتِلَافِهِمَا صُورَةً وَلَوْنًا وَطَبْعًا وَطَعْمًا، وَمَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ تَعَدَّرُ النَّوْعِيَّةُ اتِّفَاقًا أَخَذًا مِنَ الْخِلَافِ الْآتِي فِي السَّلْتِ فَلْيُحْمَلْ كُلُّهُمْ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الدُّرَّةِ يُسَاوِي الدُّخَانَ فِي أَكْثَرِ تِلْكَ الْأَوْصَافِ، وَمَرَّ أَيْضًا أَنَّ الْمَاشَ نَوْعٌ مِنَ الْجُلْبَانِ فَيُضَمُّ إِلَيْهِ (وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ بَقِصْطِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ بِخِلَافِ الْمَوَاشِي الْمُتَنَوِّعَةِ كَمَا مَرَّ (فَإِنْ عَشَرَ) التَّقْسِيطُ لِكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ (أَخْرَجَ الْوَسْطَ) لَا أَعْلَاهَا، وَلَا أَدْنَاهَا رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ فَإِنْ تَكَلَّفَ وَأَخْرَجَ مِنْ كُلِّ بَقِصْطِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ (وَيُضَمُّ الْعَلَسُ)، وَهُوَ قَوْتُ نَحْوِ أَهْلِ صَنْعَاءَ فِي كُلِّ كِمَامٍ حَبَّتَانِ وَأَكْثَرُ (إِلَى الْجِنْطَةِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا) عَبَّرَ بِهَذَا هُنَا مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ النَّوْعُ إِلَى النَّوْعِ لِيُبَيَّنَ أَنَّ مَالَ الْعِبَارَتَيْنِ وَالْمَقْصُودَ مِنْهُمَا وَاحِدٌ (وَالسَّلْتُ) بَضْمٌ فَسُكُونٌ (جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ) فَلَا يُضَمُّ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ اِكْتَسَبَ مِنْ تَرْكِبِ الشَّهَيَيْنِ الْآتِيَيْنِ طَبْعًا انْفَرَدَ بِهِ فَصَارَ أَصْلًا مُسْتَقِلًّا بِرَأْسِهِ (وَقِيلَ شَعِيرٌ) فَيُضَمُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بَارِدٌ مِثْلُهُ (وَقِيلَ جِنْطَةٌ)؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهَا لَوْنًا وَمَلَاسَةً.

(تَنْبِيهٌ) يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ الْبَرَّ يَخْتَلِطُ بِالشَّعِيرِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الشَّعِيرَ إِنْ قَلَّ بَحِثْ لَوْ مِيزَ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي النِّقْصِ لَمْ يُعْتَبَرْ فَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ شَعِيرٍ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ، وَإِلَّا لَمْ يُكْمَلْ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ فَمَا كَمُلَ نِصَابُهُ أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْمُخْتَطِطِ.

(وَلَا يُضَمُّ تَمَرٌ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى) تَمَرٍ وَزَرْعٍ عَامٍ (آخَرٍ) فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ وَلَوْ قُرِضَ أَطْلَاعُ تَمَرٍ

وَيُضَمُّ ثَمَرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ، وَقِيلَ: إِنَّ طَلَعَ الثَّانِي بَعْدَ جُذَاذِ الْأَوَّلِ لَمْ يُضَمَّ. وَزَرَعَا الْعَامَ يُضَمَّانِ وَالْأَظْهَرُ اعْتِبَارُ وَقُوعِ حَصَادَيْهِمَا فِي سَنَةٍ. وَوَاجِبُ مَا شَرِبَ بِالْمَطَرِ أَوْ غُرُوقِهِ بِقَرْيَةٍ مِنَ الْمَاءِ مِنْ ثَمَرِ وَزَرَعِ الْعُشْرِ، وَمَا سَقَى بِنَضْحٍ، أَوْ دَوْلَابٍ أَوْ بِمَا اشْتَرَاهُ نِصْفُهُ.

العام الثاني قبل جُذَاذِ الْأَوَّلِ إجماعاً (وَيُضَمُّ ثَمَرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ)، وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ لاختلاف نوعه أو محلّه لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ أَنَّ إِدْرَاكَ الثَّمَارِ، وَلَوْ فِي النَخْلَةِ الْوَاحِدَةِ لَا يَكُونُ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ إِطَالَةً لَزَمَنِ التَّفَكُّهِ فَلَوْ اعْتَبِرَ التَّسَاوِي فِي الْإِدْرَاكِ تَعَدَّرَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فَاعْتَبِرَ وَقُوعُ الْقَطْعِ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ إجماعاً على ما حُكِيَ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ عَلَى مَا فِي الْكِفَايَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِأَنَّ مَا بَيْنَ أَطْلَاعِ النَخْلَةِ إِلَى بُدْوَ صِلَاحِهَا، وَمُنْتَهَى إِدْرَاكِهَا ذَلِكَ لَكِنْ رُدُّ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا نَظِيرَ مَا يَأْتِي (وَقِيلَ إِنَّ أَطْلَعَ الثَّانِي بَعْدَ جُذَاذِ الْأَوَّلِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا وَإِعْجَامِ الدَّالِ وَإِهْمَالِهَا أَي: قَطْعُهُ (لَمْ يُضَمَّ) لِحُدُوثِهِ بَعْدَ انْتِصِرَامِ الْأَوَّلِ فَأَشْبَهَ ثَمَرُ الْعَامِ الثَّانِي وَلَوْ أَطْلَعَ الثَّانِي قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِ الْأَوَّلِ ضُمَّ إِلَيْهِ جُزْأً، قِيلَ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَوْ تَصَوَّرَ نَخْلٌ أَوْ كَرْمٌ يَحْمِلُ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْحِمْلَانِ كَثْمَرَةٌ عَامَتَيْنِ إِنْ كَانَ كُلُّ بَعْدِ جُذَاذِ الْآخِرِ أَوْ وَقْتُ نِهَائِيَّتِهِ وَزُرِدُ إِيْرَادُهُ، وَإِنْ صَحَّ مَا قَالَهُ مِنَ الْحُكْمِ بِأَنَّ كَلَامَهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ الْمُعْتَادِ فَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ هَذِهِ الصُّورَةُ النَّادِرَةُ، وَإِنْ نَقَلَ ثِقَاتٌ كَثَرَتَهُ فِي مَشَارِقِ الْحَبَشَةِ وَبِهَذَا اعْتَرَضَ مَنْ عَبَّرَ بِالِاسْتِحَالَةِ، وَقَدْ يُقَالُ إِنْ أُرِيدَ أَنَّ الْعُرْجُونَ بَعْدَ جُذَاذِ ثَمَرِهِ يَخْلُفُ ثَمَرًا آخَرَ فَهُوَ الْمُحَالُ عَادَةً؛ لِأَنَّا لَمْ نَسْمَعْ بِمِثْلِهِ أَوْ أَنَّهُ يَخْرُجُ بِجَنْبِ تِلْكَ الْعَرَاجِينِ عَرَاجِينَ أُخْرَى قَبْلَ جُذَاذِ تِلْكَ أَوْ بَعْدَهُ فَهُوَ مَوْجُودٌ مُشَاهِدٌ فِي بَعْضِ النُّوَاحِي (وَزَرَعَا الْعَامَ يُضَمَّانِ)، وَإِنْ اسْتَخْلَفَا مِنْ أَصْلٍ أَوْ اخْتَلَفَا زَرْعًا وَجُذَادًا كَالدُّرَةِ تُزْرَعُ رُبَيْعًا وَصَيْفًا وَخَرِيفًا وَفَارَقَ مَا مَرَّ أَنَّ حَمْلِي الْعِنَبِ وَالنَّخْلِ لَا يُضَمَّانِ بِأَنَّ هَذَيْنِ يُرَادَانِ لِلدَّوَامِ فَكَانَ كُلُّ حَمَلٍ كَثْمَرَةٌ عَامٌ بِخِلَافِ الزَّرْعِ لَا يُرَادُ لِلتَّأْيِيدِ فَكَانَ ذَلِكَ كَزَّرْعٍ وَاحِدٍ تَعَجَّلَ إِدْرَاكُ بَعْضِهِ (وَالْأَظْهَرُ اعْتِبَارُ وَقُوعِ حَصَادَيْهِمَا فِي سَنَةٍ) بِأَنَّ يَكُونُ بَيْنَ حَصَادِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي دُونَ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً، وَلَا عِيرَةً بِابْتِدَاءِ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّ الْحَصَادَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَعِنْدَهُ يَسْتَقَرُّ الْوُجُوبُ وَنَازَعَ الْإِسْنَوِيُّ فِي ذَلِكَ وَأَطَالَ بِمَا لَا يُجْدِي، وَيَكْفِي عَنْهُ، وَعَنِ الْجُذَاذِ فِي الثَّمَرِ زَمَانٌ إِمَّا كَانَهُمَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَيُصَدِّقُ الْمَالِكُ أَنَّهُ زَرَعُ عَامَتَيْنِ وَيَحِلُّفُ نَدْبًا إِنْ أَتَاهُم (وَوَاجِبُ مَا شَرِبَ بِالْمَطَرِ) وَالْمَاءِ الْمُتَّصِبُ إِلَيْهِ مِنْ نَهَرٍ أَوْ جَبَلٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ الثَّلْجِ أَوْ الْبَرَدِ (أَوْ شَرِبَ (غُرُوقَهُ) بِهِ وَيَصْبَحُ جَرُّهُ أَي: أَوْ شَرِبَ بِغُرُوقِهِ (لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ) وَيُسَمَّى الْبَعْلُ (مِنْ ثَمَرِ وَزَرَعِ الْعُشْرِ) وَاجِبُ (مَا سَقَى) مِنْ بَثْرِ أَوْ نَهَرٍ (بِنَضْحٍ) بِنَحْوِ بَعِيرٍ أَوْ بَقَرَةٍ يُسَمَّى الذَّكَرُ نَاضِحًا وَالْأُنْثَى نَاضِحَةً وَكُلُّ مِنْهُمَا سَانِيَةٌ (أَوْ دَوْلَابٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَقَدْ يُفْتَحُ، وَهُوَ مَا يُدِيرُهُ الْحَيَوَانُ أَوْ نَاعُورَةٌ يُدِيرُهَا الْمَاءُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِدَلْوٍ (أَوْ بِمَا اشْتَرَاهُ) شِرَاءً صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا أَوْ غَضَبَةً أَوْ اسْتَأْجَرَهُ لَوُجُوبِ ضَمَانِهِ أَوْ وَهَبَ لَهُ لِعِظَمِ الْيَمَّةِ مِنْ مَاءٍ أَوْ ثَلْجٍ أَوْ بَرَدٍ فَمَا فِي الْمُثْنِ مَوْصُولَةٌ (نِصْفُهُ) أَي:

والقنَوَاتُ كالمَطَرِ على الصَّحِيحِ، وما سَقِيَ بهما سَوَاءٌ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ، فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا
فَفِي قَوْلٍ يُعْتَبَرُ هُوَ، وَالْأَظْهَرُ يُقْسَطُ بِاعْتِبَارِ عَيْشِ الزَّرْعِ وَنَمَائِهِ،

العُشْرُ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ تَمَّ حُكْيَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَالْمَعْنَى فِيهِ كَثَرَةُ الْمُؤْنَةِ
وِخْفَتُهَا كَمَا فِي السَّائِمَةِ وَالْمَعْلُوفَةِ بِالنَّظَرِ لِلْوُجُوبِ وَعَدَمِهِ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَمْ تُؤَثِّرْ كَثَرَةُ الْمُؤْنَةِ إِسْقَاطَ
الْوُجُوبِ مِنْ أَصْلِهِ هُنَا وَأَثَرَتْهُ ثُمَّ قُلْتُ: لِأَنَّ الْقَصْدَ بِاقْتِنَاءِ الْحَيَوَانِ نَمَاؤَهُ لَا نَفْسَهُ فَتُنْظَرُ لِلْوَاجِبِ فِيهِ
بِالْحَاصِلِ مِنْهُ كَمَا مَرَّ قُبَيْلَ الْبَابِ. وَمِنْ الْحَبِّ وَالشَّمْرِ عَيْثُ فَنُظَرُ إِلَيْهَا مُطْلَقًا ثُمَّ أَوْجِبُوا التَّفَاوُتَ
بِحَسَبِ الْمُؤْنَةِ وَعَدَمِهَا نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ مَوَاسِئٌ، وَهِيَ تَكْتُرُ وَتَقِلُّ بِحَسَبِ ذَلِكَ فَتَأْمَلُهُ وَلِلْبُلْقَيْنِي إِفْتَاءً
طَوِيلٌ فِي الْمَسْقِيِّ بِمَاءِ عُيُونٍ أَوْ دِيَةِ مَكَّةَ حَاصِلُهُ أَنَّ الْمَسْقِيَ مِنْهَا بِمُشْتَرَى فَايِدًا لِلْقَرَارِ أَوْ مَعَ الْمَاءِ أَوْ
لِلْمَاءِ وَحْدَهُ أَوْ بِمَغْصُوبٍ مَثَلًا فِيهِ نِصْفِ الْعُشْرِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مَضمُونٌ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِذَا تَوَجَّهَ الْبَيْعُ إِلَى
الْمَاءِ وَحْدَهُ فِي كُلِّ زَرْعَةٍ، وَإِنْ فُرِضَتْ صِحَّتُهُ بِخِلَافِ شِرَائِهِ مُطْلَقًا أَوْ مَعَ الْقَرَارِ وَفُرِضَتْ صِحَّتُهُ فَإِنَّ
مَا سَقِيَ بِهِ أَوَّلًا فِيهِ النِّصْفُ لِلْمُؤْنَةِ بِخِلَافِ الْمَسْقِيِّ بِهِ بَعْدَ فَإِنَّ فِيهِ الْعُشْرَ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ إِنَّمَا يُقَابِلُ الْأَوَّلَ
دُونَ مَا بَعْدَهُ فَلَا مُؤْنَةَ فِي مُقَابَلَتِهِ اهـ. وَمَا فَصَّلَهُ فِي الصَّحِيحِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالَّذِي يَنْتَجِهُ وَجُوبُ
النِّصْفِ فِيهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ حَيْثُ مَلَكَ بِمُؤْنَةٍ لَمْ يَلْزَمْهُ سِوَى النِّصْفِ فِي سَنَةِ الشَّرَاءِ،
وَمَا بَعْدَهَا، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الثَّمَنَ مُقَابِلُ الْأَوَّلِ مَاءٍ فَقَطْ بَلْ لِكُلِّ مَا حَصَلَ مِنْهُ. قَالَ: وَإِذَا لَمْ يَمْلِكْ مَحَلًّا
النِّبْعِ لَمْ يَمْلِكِ الْمَاءَ فَيَجِبُ الْعُشْرُ مُطْلَقًا اهـ وَقَضَيْتُهُ وَجُوبُ الْعُشْرِ فِي تِلْكَ الْعُيُونِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا
تَخْرُجُ مِنْ جِبَالٍ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ، وَأَصْلُ مُنْبِعِهَا الَّذِي يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْمَاءُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ بَلْ، وَلَا مَعْرُوفٌ وَلَكِ
أَنْ تَقُولَ هَذَا، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْقِيَاسُ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُمْ لَوْ وَجَدْنَا نَهْرًا يَسْقِي أَرْضِينَ لِجَمَاعَةٍ، وَلَمْ نَعْرِفْ أَنَّهُ
خُفَرٌ أَوْ انْخَرَقَ بِنَفْسِهِ حُكِمَ لَهُمْ بِمِلْكِهِ ظَاهِرٌ فِي مِلْكِ مَاءِ تِلْكَ الْعُيُونِ، وَمَنْ تَمَّ أَجْمَعُ أَهْلُ الْحِجَازِ
قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَلَى أَنَّ مِيَاهَهَا مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ - كَمَا يَأْتِي - مَحَلُّ قَوْلِهِمْ مَا جُهِلَ
أَصْلُهُ مُلْكٌ لِدَوِي الْيَدِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُنْبَعُهُ مِنْ مَمْلُوكٍ لَهُمْ بِخِلَافِ مَا مُنْبَعُهُ بِمَوَاتٍ أَوْ يَخْرُجُ مِنْ نَهْرٍ
عَامٌّ كَدِجْلَةٍ فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ اهـ. وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ فِي أَوْ دِيَةِ مَكَّةَ الْعُشْرُ؛ لِأَنَّ مَاءَ عُيُونِهَا مُبَاحٌ؛ لِأَنَّ
جَمِيعَ مُنَابِعِهَا فِي مَوَاتٍ قَطْعًا (وَالْقَنَوَاتُ)، وَكَذَا السَّوَاقِي الْمَحْفُورَةُ مِنَ النَّهْرِ الْعَظِيمِ (كَالْمَطَرِ عَلَى
الصَّحِيحِ) فِي الْمَسْقِيِّ بِهَا الْعُشْرُ؛ لِأَنَّهُ لَا كُلْفَةَ فِي مُقَابَلَةِ الْمَاءِ نَفْسِهِ بَلْ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَوْ الْعَيْنِ
أَوْ النَّهْرِ وَإِحْيَائِهَا أَوْ تَهْيِئَتِهَا لِأَنَّ يَجْرِي الْمَاءُ فِيهَا بِطَبِيعِهِ إِلَى الزَّرْعِ بِخِلَافِ الْمَسْقِيِّ بِنَحْوِ النَّاضِحِ فَإِنَّ
الْكُلْفَةَ فِي مُقَابَلَةِ الْمَاءِ نَفْسِهِ. (و) فِي (مَا سَقِيَ بِهِمَا) أَيِ: النَّوْعَيْنِ (سَوَاءً) أَوْ جُهِلَ حَالُهُ كَمَا يَأْتِي
(ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ) أَيِ: الْعُشْرِ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ (فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا فِي قَوْلٍ يُعْتَبَرُ هُوَ) تَرْجِيحًا لِلْغَلْبَةِ
(وَالْأَظْهَرُ) أَنَّهُ (يُقْسَطُ) كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ فَإِنْ كَانَ ثَلَاثًا بَنَحْوِ مَطَرٍ وَثُلُثُهُ بَنَحْوِ نَضِجٍ وَجَبَ خَمْسَةُ أَسْدَاسِ
الْعُشْرِ ثَلَاثُ الْعُشْرِ لِلثَّلَاثَيْنِ وَثُلُثُ نِصْفِ الْعُشْرِ لِلثَّلَاثِ وَتُعْتَبَرُ الْغَلْبَةُ عَلَى الضَّعِيفِ وَالتَّقْسِيطُ عَلَى الْأَظْهَرِ
(بِاعْتِبَارِ عَيْشِ الزَّرْعِ) أَوْ الشَّمْرِ (وَنَمَائِهِ)؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالسَّقْيِ فَاعْتَبِرَتْ مُدَّتُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مُجَرِّدِ

وقيل بَعْدَ السَّقِيَّاتِ. وَتَجِبُ بِدَوِّ صَلاَحِ الثَّمَرِ وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ.

الأنفع فتعييره بالنماء، المراد به مدته وجد أو لا (وقيل بَعْدَ السَّقِيَّاتِ) النافعة بقول الخبراء فإذا كان من بذره إلى إدرائه ثمانية أشهر فاحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقي بنحو مطر، وفي شهرين زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقيها بنحو نضح. فيجب على المعتمد ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر فإن احتاج في أربعة أشهر لسقية بمطر وأربعة لسقيتين بنضح وجب ثلاثة أرباع العشر، وكذا لو جهل المقدار من نفع كل باعيتار المدة أخذًا بالاستواء لثلاث يلزم التحكم، ولو علم أن أحدهما أكثر وجهل عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصفه فيؤخذ اليقين إلى أن يعرف الحال، ولا فرق في كل ما ذكر بين أن يقصد السقي بماء فيعرض خلافه، وأن لا يضم المسقي بنحو مطر إلى المسقي بنحو نضح في إكمال النصاب، وإن اختلف الواجب وبهذا المستلزم لاختلاف الأرض غالبًا يعلم أن من له أرض في محال متفرقة، ولم يتحصل النصاب إلا من مجموعها لزمه زكاته ويظهر أنه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه، وإن ظن حصوله مما زرعه أو سيزرعه ويتجدد حصاه مع الأول فإذا تم النصاب بأن بطلان نحو البيع في قدر الزكاة، ويلزمه الإخراج عنه وإن تلف وتعذر رده؛ لأنه بان لزوم الزكاة فيه، ويصدق المالك في كونه مسقيًا بماذا ويحلف ندبًا إن اتهم، (وتجب) الزكاة فيما مر (بندو صلاح الثمر) ولو في البعض ويأتي ضابطه في البيع؛ لأنه حينئذ ثمرة كاملة وقبلة بفتح أو حصرم (واشتداد الحب)، ولو في البعض أيضًا؛ لأنه حينئذ قوت وقبلة بقل قال أصله فلو اشترى أو ورث نخيلًا مثيرة وبدا الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه؛ لأن السبب إنما وجد في ملكه وحذفه للعلم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره، ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد، ومؤنة نحو الجداد والتجفيف والحصاد والتصفية وسائر المؤن من خالص ماله، وكثير يخرجون ذلك من الثمر أو الحب ثم يزكون الباقي، وهو خطأ عظيم، ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الإخراج إلا بعد التصفية والجفاف فيما يجب بل لا يجزئ قبلهما نعم يأتي في المعدن تفصيل في شرح قوله فيها يتعين مجيء كله هنا فتنبه له. فالمراد بالوجوب بذلك انعقاده سببًا لوجوب الإخراج إذا صار تمرًا أو زبيبًا أو حبًا مصفى فعلم أن ما اعتيد من إعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل أو رطبًا عند الحصاد أو الجداد حرام، وإن نوا به الزكاة، ولا يجوز لهم حسابها منها إلا إن صفي أو جف وجدوا إقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليًا صرح بذلك مع زيادة فقال: ما حاصله أن فرض أن الآخذ من أهل الزكاة فقد أخذ قبل محله، وهو تمام التصفية، وأخذها من غير إقباض المالك له أو من غير نيته لا يبيحه قال: وهذه أمور لا بد من رعاية جميعها، وقد تواطأ الناس على أخذ ذلك مع ما فيه من الفساد، وكثير من المتعبدين يروونه أحل ما وجد، وسببه نبذ العلم وراء الظهور اه واعترض بما رواه البيهقي أن أبا الدرداء أمر أم الدرداء أنها إذا احتاجت تلتقط السنابل فدل على أن هذه عادة مستمرة من

وَيُسْنُ خَرْصُ الثَّمَرِ إِذَا بَدَأَ صَلَاحُهُ عَلَى مَالِكِهِ.

زَمَنِهِ ﷺ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهِ تَوْسِيعَةً فِي هَذَا الْأَمْرِ وَإِذَا جَرَى خِلَافٌ فِي مَذْهَبِنَا أَنَّ الْمَالِكَ تَنَزَّلَ لَهُ نَحْلَاتٌ بِلَا خَرْصٍ يَأْكُلُهَا فَكَيْفَ يُضَاقُّ بِمِثْلِ هَذَا الَّذِي اعْتِيدَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ اهـ، وفيه ما فيه. فالصواب ما قاله مُجَلِّي وَيُلْزِمُهُمْ إخراجُ زكاةٍ ما أعطوه كما لو أثْلَفُوهُ، وَلَا يُخْرِجُ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي السَّاعِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ وَنَوَازِعٌ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْحَرَمَةِ بِإِطْلَاقِهِمْ نَدَبَ إِطْعَامِ الْفُقَرَاءِ يَوْمَ الْجَدَادِ وَالْحَصَادِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ لِيُرُودِ النِّهْيِ عَنِ الْجَدَادِ لَيْلًا، وَمَنْ تَمَّ كَرِهَةٌ فَافْهَمَ هَذَا الْإِطْلَاقُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاةُ وَغَيْرِهِ وَيُجَابُ بَأَنَّ الزَّرْكَشِيَّ لَمَّا ذَكَرَ جَوَازَ التِّقَاطِ السَّنَابِلِ بَعْدَ الْحَصَادِ قَالَ وَيُحْمَلُ عَلَى مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ زَكَاةٌ أَوْ زَادَتْ أَجْرُهُ جَمْعُهُ عَلَى مَا يَحْصُلُ مِنْهُ فَكَذَا يُقَالُ هُنَا قَوْلُ الْمُحَشِّي. قَوْلُهُ: (فَيُلْزِمُهُ بَذْلُهُ الْإِخ) لَيْسَ مَوْجُودًا فِي نُسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا وَأَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا: الظَّاهِرُ الْعُمُومُ وَأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مُغْتَفَرٌ فَهُوَ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ الْمَعْنَى، وَمَنْ تَمَّ جَزَمَ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لَكِنْ الْأَوْفَقُ بِكَلَامِهِمْ مَا قَدَّمْتَهُ أَوَّلًا وَمَنْ لُزِمَ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ بِإِطْلَاقِهِمْ الْمَذْكُورِ فِي الْحَبِّ مَعَ أَنَّهُ لَا يُزَكَّى إِلَّا مُصَفًى، وَلَا خَرْصَ فِيهِ. وَيُرَدُّ بَعْعَيْنِ الْحَمَلِ فِي مِثْلِ هَذَا عَلَى مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ بِالْمَالِ الزَّكَاةَ بَعْدَ حَوْلِهِ تَلَزَمَ زَكَاتُهُ، وَلَمْ يُفَرَّقُوا بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الزَّرْكَشِيَّ لِيَجْتَمَعَ بِهِ أَطْرَافُ كَلَامِهِمْ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا ذَكَرُوهُ فِي مَنْعِ خَرْصِ نَخْلِ الْبَصْرَةِ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ كَمَا يَأْتِي وَيَأْتِي رَدُّ قَوْلِ الْإِمَامِ وَالْفَزَالِيِّ: الْمَنْعُ الْكُلِّيُّ مِنَ التَّصَرُّفِ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ، وَضَعْفُ تَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الرُّطْبِ لِلْمَالِكِ، وَأَحَادِيثُ الْبَاكُورَةِ وَأَمْرُ الشَّافِعِيِّ بِشِرَاءِ الْفَوَلِ الرُّطْبِ مَحْمُولَانِ عَلَى مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ؛ إِذِ الْوَاقِعُ الْفِعْلِيَّةُ تَسْقُطُ بِالْإِحْتِمَالِ وَكَمَا لَمْ يَنْظُرِ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا فِي مَنْعِ بَيْعِ هَذَا فِي قَشْرِهِ إِلَى الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ الْفِعْلِيِّ، وَكَلَامُ الْأَكْثَرِينَ وَعَلَيْهِ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ كَذَلِكَ لَا يُنْظَرُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ إِلَى خِلَافٍ مَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُمْ. وَإِنْ اعْتَرَضَ بِنَحْوِ ذَلِكَ؛ إِذِ الْمَذْهَبُ نَقْلٌ فَلِذَا زَادَتْ الْمَشَقَّةُ فِي التِّزَامِ هُنَا فَلَا عَثَبَ عَلَى الْمُتَخَلِّصِ بِتَقْلِيدِ مَذْهَبٍ آخَرَ كَمَذْهَبِ أَحْمَدَ فَإِنَّهُ يُجِيزُ التَّصَرُّفَ قَبْلَ الْخَرْصِ وَالتَّضْمِينِ، وَأَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَعِيَالُهُ عَلَى الْعَادَةِ، وَلَا يُحَسَّبُ عَلَيْهِ، وَكَذَا مَا يُهْدِيهِ مِنْ هَذَا فِي أَوَانِهِ، (وَيُسْنُ خَرْصُ الثَّمَرِ) الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَإِنْ كَانَ مِنْ نَخِيلِ الْبَصْرَةِ، وَمَا أَطَالَ بِهِ الْمَآوِرْدِيُّ مِنْ اسْتِثْنَائِهِ وَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْنَعُونَ مِنْهُ مُجْتَنَازًا فَيُخْرِجُونَ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِمْ وَأَلْحَقَ بِهِمْ مَنْ هُوَ مِثْلُهُمْ فِي ذَلِكَ رَدُّهُ بِأَنَّهُ طَرِيقَةٌ ضَعِيفَةٌ تَفَرَّدَ بِهَا (إِذَا بَدَأَ صَلَاحُهُ) أَوْ صَلَاحُ بَعْضِهِ (عَلَى مَالِكِهِ) لِلْأَمْرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ، وَمَنْ تَمَّ قِيلَ بِوُجُوبِهِ وَبَحَثَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْأَوَّلِ إِذَا عَلِمَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ تَصَرَّفَ الْمُلَّاكُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ قَبْلَ الْجَفَافِ، وَالْخَرْصُ التَّخْمِينُ فَهُوَ هُنَا حَزَرٌ مَا يَجِيءُ مِنَ الرُّطْبِ وَالْعَثَبِ تَمَرًا أَوْ زَيْبًا بِأَنْ يَرَى مَا عَلَى كُلِّ شَجَرَةٍ ثُمَّ إِنْ شَاءَ، وَهُوَ الْأَوَّلَى قَدَّرَ عَقَبَ رُؤْيَا كُلِّ مَا عَلَيْهَا رُطْبًا ثُمَّ جَافًا، وَإِنْ شَاءَ قَدَّرَ الْجَمِيعَ رُطْبًا ثُمَّ جَافًا بِشَرِطِ اتِّحَادِ النُّوعِ، وَخَرَجَ بِالثَّمَرِ الْمُرَادِ بِهِ الرُّطْبُ

والمشهور إذ خال جميعه في الخرص. وأنه يكفي خارص، وشرطه العدالة، وكذا الحرية والدكورة في الأصح. فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك الثمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه، ويُسْتَرْطُ التصريح بتضمينه وقبول المالك على المذهب،

والعنب الحب ليعذر الحزر فيه لكن بحث بعضهم أن للمالك إذا اشتدت الضرورة شيء منه أخذه وبحسبه واستدل بما لا يتأتى على قواعدها فهو ضعيف، وإن نقل عن الأئمة الثلاثة ما قيل إنه يوافقه ويبعد بدو الصلاح قبله ليعذر خرصه ولعدم تعلّق حق الفقراء به.

(والمشهور إذ خال جميعه في الخرص) لعموم الأدلة الموجبة لعشر الكل أو نصفه من غير استثناء شيء لأكله وأكل عياله ونحوهم لكن يشهد للاستثناء خبر صحيح به وحملوه كالشافعي رضي الله عنه في أظهر قوليه على أنه يترك له من الزكاة شيء ليفرقه بنفسه في أقاربه وجيرانه، وفي تضعيف المثني مدرك هذا المقابل نظر مع شهادة الحديث وبعد تأويله، ومن ثم قال الأذرعى: ليس عنه جواب شاف، وهو مذهب الحنابلة واختاره بعضهم إذا دعت حاجة المالك إليه، ولم يجد خارصاً يثق به ونوى أن يخرج بعد الجداد عما يأكله واستشهد له بتأويله عليه السلام الباكورة قبل بعث الخارص ومرو الجواب عن هذا الاستشهاد (وأنه يكفي خارص) واحد؛ لأنه يجتهد ويعمل بقول نفسه فهو كالحاكم، ولو اختلف خارصان توقفنا حتى نعرف الأمر منهما أو من غيرهما، ولو فقد خارص من جهة الساعي حكم المالك عدلين يخرصان عليه ويضمنانه كما يأتي، ولا يكفي واحد احتياطاً لحق الفقراء ولأن التحكيم هنا على خلاف الأصل رفقا بالمالك، فبحث بعضهم أجزاء واحد يرد بذلك، وبتحكيمهما مع التضمن الآتي المفيد للتصرف رد ابنا الرفعة والأستاذ قول الغزالي كما يمه ينقذ التصرف في الرطب قبل الجفاف فيما عدا قدر الزكاة بالإجماع وإلا لمتنع الناس من الرطب وحمل ما قاله - آخرون على ما بعد الخرص والتضمن (وشرطه) العلم بالخرص ويظهر الاكتفاء فيه حيث لا شاهدان به بالاستفاضة والعدالة وتأتي شروطها، وحيث أطلقت أريد بها عدالة الشهادة لكن لأجل حكاية الخلاف صرح ببعض ما خرج بها فقال (وكذا الحرية والدكورة في الأصح)؛ لأنه ولاية، وليس من لم تكمل فيه شروط عدالة الشهادة أهلاً لها. (فإذا خرص) وضمن (فالأظهر أن حق الفقراء) أي: المستحقين ومرو حكمة تغليبهم (ينقطع من عين الثمر) بالمثلثة (ويصير في ذمة المالك الثمر) بالمثلثة (والزبيب) إن لم يثلقا بغير تقصير منه فإن ثلقا بغير تقصير منه قبل التمكن من الأداء فلا ضمان عليه (ليخرجهما بعد جفافه) أي: كل منهما؛ لأن الخرص مع التضمن يبيح له التصرف في الجميع وذلك يدل على انقطاع حقهم منه (ويُسْتَرْطُ) في الانقطاع والصيرورة المذكورتين (التصريح) من الساعي أو الخارص المحكم في الخرص (بتضمينه) أي حق الفقراء لتحو المالك كضمثك إياه بكذا أو أخذه بكذا، (وقبول المالك) أو وليه أو وكيله للتضمن (على المذهب)؛ لأن الانتقال من

وقيل يَنْقَطِعُ بنفسِ الخوصِ، فإذا ضَمِنَ جازَ تَصَرُّفُهُ في جميعِ المخروصِ بَيْعًا وَغَيْرَهُ.

العَيْنُ إِلَى الدَّمَةِ يَسْتَدْعِي رِضَاهُمَا وَيَأْتِي قَرِيبًا مَا يُعْلَمُ مِنْهُ جَوَازُ تَضْمِينِ السَّاعِي أَحَدَ شَرِيكَيْهِ قَدَرَ حَقِّهِ بِلِ الْكُلِّ. كَمَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُضْمِنَ زَكَةَ حِصَّةِ الْمُسْلِمِ شَرِيكِهِ الْيَهُودِيِّ كَمَا يَأْتِي وَبَحَثَ أَخَذًا مِنْ هَذَا، وَمَنْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ ضَمِنَ حِصَّتَهُ أَوْ أَخْرَجَهَا ثُمَّ اقْتَسَمَا حُلًّا لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ شَرِيكُهُ حِصَّتَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ قَالَ غَيْرُهُ أَوْ بَيْعٌ، وَقَدْ اقْتَسَمَا بَعْدَ الْجَفَافِ لِلضَّرُورَةِ؛ إِذْ لَا يَكْلُفُ بغيرِهِ مَعَ صِحَّةِ الْقِسْمَةِ وَتَبَعِيَةِ الزَّكَاةِ لِلْمَالِ أَهْوَ فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي امْتِنَاعِ اسْتِقْلَالِ الْمُلَّاكِ بِالْقِسْمَةِ الَّتِي هِيَ بَيْعٌ بَعْدَ تَعَلُّقِ حَقِّ الزَّكَاةِ فَلْيُحْمَلْ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا انْقَطَعَ حَقُّهُمُ مِنْ عَيْنِهِ بِتَضْمِينِ صَحِيحٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَطْلَقَ بَطْلَانَ الْقِسْمَةِ وَأَنَّ إِخْرَاجَ أَحَدِهِمَا قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا حِصَّتَهُ يَشِيعُ فِي الْمَالِ كُلِّهِ فَتَبَطَّلَ فِي حِصَّةِ الشَّرِيكِ لِعَدَمِ إِذْنِهِ، وَلَمْ يُحَسَّبَ لِلْمُخْرِجِ إِلَّا الرُّبْعُ إِنْ تَنَاصَفَا وَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَالِ لِبَقَاءِ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِحِصَّتِهِ وَنَظِيرُهُ مَا لَوْ بَاعَ شَرِيكُ عَبْدَيْنِ بغيرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ يَبْطُلُ فِي نِصْفِ كُلِّ لَوْ فِي كُلِّ أَحَدِهِمَا أَهْوَ. وَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُنْفُولَ الْمُعْتَمِدَ أَنَّ الْخُلْطَةَ أَيُّ: شُيُوعًا أَوْ جَوَازًا فِي الْحَيَوَانِ وَالْمُعَشَّرِ وَغَيْرِهِمَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ تَجَعُّلُ الْمَالَيْنِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ فَيَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْإِخْرَاجُ مِنْ مَالِهِ، وَلَوْ بغيرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ اكْتِفَاءً بِإِذْنِ الشَّارِعِ وَيَرْجِعُ عَلَى الشَّرِيكِ بِحِصَّتِهِ مَا لَمْ يَنْوَ التَّيْرُوعَ وَحِينَئِذٍ فَمَتَى أَخْرَجَ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ أَوْ خَلِيطَيْنِ جَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي قَدْرِ حَقِّهِ كَمَا لَوْ ضَمِنَ قَدَرَ الزَّكَاةِ تَضْمِينًا صَحِيحًا، وَلَا يُجَابُ سَاعَ طَلَبِ قِسْمَةٍ مَا يَجِبُ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْقَطْعِ بِأَنْ يُفْرَدَ الزَّكَاةُ بِالْخَرِصِ فِي نَخْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قُلْنَا: الْقِسْمَةُ بَيْعٌ، وَإِلَّا أُجِيبَ، وَكَذَا بَعْدَ الْقَطْعِ وَقَبْلَ الْجَفَافِ وَعَلَى الْمُنْعِ يَقْبِضُ السَّاعِي الْوَاجِبُ مِنَ الْمَقْطُوعِ مَشَاعًا بِقَبْضِ الْكُلِّ. وَبِهِ يَبْرَأُ الْمَالِكُ وَيَمْلِكُهُ الْمُسْتَحَقُّونَ بِقَبْضِ نَائِبِهِمْ ثُمَّ يَبِيعُهُ أَوْ يَبِيعُهُ هُوَ وَالْمَالِكُ وَيَقْتَسِمَانِ الثَّمَنَ، وَيَلْزَمُهُ فِعْلُ الْأَحْظَ، وَلَيْسَ لَهُ اخْتِيارُ قِيَمَةِ الْوَاجِبِ مَعَ بَقَاءِ الثَّمَرَةِ أَيُّ: إِلَّا بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْخُلْطَةِ، فَإِنْ أَثْلَفَهَا الْمَالِكُ، أَوْ تَلَفَتْ عِنْدَهُ بَعْدَ قَطْعِهَا لَزِمَهُ قِيَمَةُ الْوَاجِبِ رَطْبًا وَقَتِ التَّلَفِ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ: وَفَارَقَ هَذَا مَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الْعِرَاقِيِّينَ بِأَنَّهُ ثُمَّ يَلْزَمُهُ إِبْقَاؤُهَا إِلَى الْجَفَافِ حَتَّى يَدْفَعَ الْجَافَ إِذَا قَطَعَ قَبْلَهُ فَقَدْ تَعَدَّى فَلَزِمَهُ الْجَافُ، وَهَذَا لَا إِيقَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ خَافَ الْعَطَشَ فَلَمْ يَلْزَمَهُ الثَّمَرُ بَلْ لَهُ الْقَطْعُ وَدَفْعُ الرُّطْبِ فَلَمْ يَلْزَمَهُ غَيْرُهُ، وَفِيهِ غُمُوضٌ فَتَأَمَّلْهُ (وقيل يَنْقَطِعُ) حَقُّ الْفُقَرَاءِ (بِنَفْسِ الْخَرِصِ)؛ لِأَنَّ التَّضْمِينَ لَمْ يَرِدْ، وَلَيْسَ هَذَا التَّضْمِينُ عَلَى حَقِيقَةِ الضَّمَانِ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يُضْمِنُ مَا تَلَفَ بغيرِ تَقْصِيرٍ (وَإِذَا ضَمِنَ) وَقِيلَ عَلَى الْأَوَّلِ (جَازَ تَصَرُّفُهُ فِي جَمِيعِ الْمَخْرُوصِ بَيْعًا وَغَيْرَهُ)؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَبْقَ لِأَحَدٍ تَعَلُّقٌ بِهِ، وَهَذَا هُوَ فَائِدَةُ التَّضْمِينِ وَاسْتَبْعَادُهُ الْأَذْرَعِي فِي مُعَسِّرِ بَصَرِفِهِ فِي ذَيْنِهِ أَوْ يَأْكُلُهُ وَيَقَاؤُهُ فِي ذِمَّتِهِ لَا حَظَّ لَهُمْ فِيهِ وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ: إِنَّمَا يُضْمِنُهُ حَيْثُ يَرَى الْمَصْلَحَةَ، وَلَا مَصْلَحَةَ هُنَا فَإِنْ ظَنَّنَا فَاخْتَلَفَ ظَنُّهُ بَاعَ الْإِمَامُ جُزْءًا مِنَ الثَّمَرِ أَوْ الشَّجَرِ أَوْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَرْهُونًا وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَتَى امْتَنَ الْاسْتِيفَاءُ مِنْ

ولو ادَّعى هلاك المخروص بسبب خفي كسرقة، أو ظاهر عُرف صدق بيمينه، فإن لم يُعرف الظاهر ببينة على الصحيح، ثم يُصدق بيمينه في الهلاك به. ولو ادَّعى خفي الخارص أو غلطه بما يتعد لم يُقبل، أو بمُحتمل قيل في الأصح.

السَّجَرِ أو غيره خَرِصَ عليه وَضِمَّته، وإلا فلا أَمَّا قبل الخرص والتضمين أو القبول فلا يُنفذ تصرفه ببيع أو غيره إلا فيما عدا قدر الزكاة كما يأتي، ومع ذلك يحرم عليه التصرف في شيء منها لِتَعَلُّقِ الحق بها مع كون الشركة غير حقيقية؛ لأنَّ الْمُغْلَبَ فيها جانبُ التوثق فحرم التصرف مطلقاً وبهذا يُعلم ضعف إفتاء غير واحد بأنَّ للمالك قبل التضمين الأكل إذا نوى أنه يُخرج الجاف؛ لأنَّ حقَّ المُستَحِقِّين شائع في كُلِّ ثَمرة فكيف يجوز أكله بنية عَرم بَدَلِهِ.

(ولو ادَّعى) المالك (هلاك المخروص) أو بعضه (بسبب خفي كسرقة) جعلها من الهلاك؛ لأنَّ الغالب أنَّ المسروق يخفي، ولا يظهر فلا اعتراض عليه خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ (أو ظاهر) كحريق (عُرف) دونْ عُمومِهِ أو معه، وَلَكِنْ أَتَاهُمْ في هلاك الثمر به (صدق بيمينه) في دَعَوَاهُ ما ذَكَرَ واليمينُ هنا، وفي سائر ما يأتي مُسْتَحَبَّةٌ (فإن لم يُعرف الظاهر) بأنَّ عُرفَ عَدَمِهِ أو لم يُعرف شيء (طولب ببينة) بوقوعه (على الصحيح) لِسهولة إقامتها (ثم يُصدق بيمينه في الهلاك به) أي بذلك السبب لِاحْتِمَالِ سلامة ماله بِخُصوصِهِ، ولو اقتصر على دَعْوَى الهلاك من غير تَعَرُّضٍ لِسَبَبٍ قُبِلَ قَوْلُهُ ويحلف ندباً إن أَتَاهُمْ. (ولو ادَّعى خفي الخارص) عليه بإخباره بزيادة عَمْدًا قَلِيلَةً أو كَثِيرَةً لم تُسمع دَعَوَاهُ إلا ببينة كدَعْوَى الجورِ على الحاكم (أو غلطه بما يبعد) وقوعه عادةً من عالم بالخرص كالرُّبْع (لم يُقبل) لِلْعِلْمِ بِبُطْلَانِ دَعَوَاهُ نَعَمْ يُحْطُ عَنْهُ الْقَدْرُ الْمُمَكِّنُ الَّذِي لو اقتصر عليه قُبِلَ (أو بِمُحْتَمَلٍ) بِفَتْحِ الميم وَبَيِّنَ قدره كواحدٍ في مائةٍ وَكُسْدُسٍ أو عَشْرٍ على ما قاله البَنْدَنِيْجِيُّ واستبعد في السُّدُسِ، وقد مثله الرافعي بِنِصْفِ العُشْرِ (قُبِلَ) وَخَلَفَ ندباً إن أَتَاهُمْ (في الأصح)؛ لأنَّ صِدْقَهُ مُمَكِّنٌ، هذا كُلُّهُ إِنْ تَلَفَ المخروص، وإلا أُعِيدَ كَيْلُهُ.

(فرغ) عَلِمَ مِمَّا مرَّ أَنَّهُ إِذَا أَتَلَفَ الثَّمَرُ الَّذِي يَجِفُّ بَعْدَ الْخَرْصِ وَالتَّضْمِينِ وَالْقَبُولِ لَزِمَهُ زَكَاتُهُ جَائِزًا أو قَبْلَ ذَلِكَ لا لِخَوْفِ ضَرَرِ أَصْلِهِ لَزِمَهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلِيٌّ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ وَتَرْجِيحِ الرُّوضَةِ هُنَا الْقِيَمَةُ هُوَ مَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِينَ وَوَجْهُهُ هُنَا، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْقِيَاسِ رِعَايَةُ مَصْلَحَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ لِخَشْيَةِ فِسَادِ الرُّطْبِ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَيْهِمْ كَمَا رَاعَوْا ضِدَّ ذَلِكَ حَيْثُ أَلْزَمُوهُ فِيمَا إِذَا أَتَلَفَ نِصَابُ الْمَاشِيَةِ عَيْنِ الْحَيَوَانِ الْوَاجِبِ وَإِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا رِعَايَةَ لِلْجِنْسِ مَا أَمَكَّنَ بِخِلَافِ مَا لو أَتَلَفَهُ أَجَنَّبِيٌّ لَا تَلَزَمُهُ إِلَّا الْقِيَمَةُ فَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمَالِكِ وَغَيْرِهِ وَآيَدَ ذَلِكَ جَمْعُ بِقَوْلِهِمْ جَوَابًا عَنْ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ وَجُوبِ الثَّمَرِ الْجَائِزِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ، وَقَدْ قَوَّتْهُ لَا نَقُولُ: وَاجِبُهُ الْجَائِزُ إِلَّا إِذَا جَفَّ أو ضَمِنَهُ بِالْخَرْصِ وَسَلْطَنَاهُ عَلَيْهِ وَلَا فَرْقَ فِي لُزُومِ الْقِيَمَةِ بَيْنَ مَا يَتَمَرُّ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ تَلَفَ كُلُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ بَلَا تَقْصِيرٍ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ أو بَعْضُهُ زَكَاةً الْبَاقِي قَالَ الدَّارِمِيُّ: وَلَوْ أَتَلَفَ الْمَالُ بَعْدَهُمَا أَجَنَّبِيٌّ لَزِمَ

باب زكاة النقد

يَصَابُ الْفِضَّةُ مِائَتًا دِرْهَمًا، وَالذَّهَبُ عِشْرُونَ مِثْقَالًا بَوَازِنِ مَكَّةَ،

الْمَالِكُ الزَّكَاةُ إِنْ ضَمَّنَ الْجَانِيَّ، وَإِلَّا فَلَا أَوْ قَبْلَ التَّضْمِينِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيُطَالَبُ الْغَاصِبُ أَه. عَلَيْهِ إِنْ غَرِمَ الْقِيَمَةَ وَقُلْنَا هِيَ الْوَاجِبُ يَدْفَعُهَا الْمَالِكُ لِلْمُسْتَحَقِّينَ، وَلَا يَلْزَمُهُ شِرَاءُ وَاجِبِ الزَّكَاةِ بِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَغَيْرُهَا وَإِذَا لَزِمَهُ التَّمَرُّ فَقَالَ لَهُ الْمَالِكُ: أَدْعَنِي وَمَا عَلَيْكَ لَمْ يَصِحَّ لِمَا فِيهِ مِنْ اتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ إِلَّا إِذَا قُلْنَا فَيَمَنْ قَالَ لِمَدِينَةٍ اشْتَرَى لِي كَذَا بِمَا عَلَيْكَ أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَبْرَأُ؛ لِأَنَّ الْإِتِّحَادَ وَقَعَ ضَمَنًا لَا قَصْدًا وَيَأْتِي رَابِعُ شُرُوطِ الْبَيْعِ وَآخِرُ الْوَكَالَةِ مَا فِي ذَلِكَ، وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ عَنْ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِي رُطْبٍ خَرَصَهُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَالزَّامُهُ بِحَصَّتِهِ تَمَرًا فَيَلْزَمُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِي الْجَمِيعِ وَاعْتَقَرَ عَدَمَ رِضَا بَقِيَّةِ الشُّرَكَاءِ وَهُمْ الْمُسْتَحَقُّونَ لِمَا يَأْتِي أَنَّ شَرِكَتَهُمْ غَيْرُ حَقِيقَةٍ لِإِنِّاءِ الزَّكَاةِ عَلَى الرَّفْقِ، وَلَا يَأْتِي هُنَا خِلَافُ الْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ تَضْمِينِ ذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُهَا وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ قَوْلُهُمْ آخِرَ الْمُسَاقَاةِ لَوْ خَافَ الْمَالِكُ عَلَى الثَّمَرِ الْعَامِلِ أَوْ عَكْسَهُ فَلَهُ خَرَصُهُ عَلَيْهِ وَتَضْمِينُهُ إِيَّاهُ بِتَمَرٍ قَالَ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ: وَلِلنَّسَائِيِّ أَنَّ يَضْمَنَ يَهُودِيًّا شَرِيكَ مُسْلِمٍ زَكَاتَهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَمَّنَ يَهُودِيَّ خَيْرَ زَكَاةِ الْغَانِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّمَرِ وَابْنُ رَوَاحَةَ مِنَ الْغَانِمِينَ فَتَضْمِينُهُ لَهُمْ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُمْ مَلَكَوْا ذَلِكَ بِبَدَلِهِ مِنَ الثَّمَرِ الْمُسْتَقَرِّ فِي ذِمَّتِهِمْ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَاقَاهُمْ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ، وَهُمْ لَا تَلْزَمُهُمْ زَكَاةُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَزَعَمَ أَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي مُعَامَلَةِ الْكُفَّارِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي غَيْرِهَا لَا يَرْتَضِيهِ ذُو لُبٍّ.

(باب زكاة النقد)

أَيُّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَهُوَ ضِدُّ الْعَرَضِ وَالِدَيْنِ فَيَشْمَلُ غَيْرَ الْمَضْرُوبِ أَيْضًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ اخْتِصَاصَهُ بِالْمَضْرُوبِ كَذَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ النِّقْدُ الْوَازِنُ مِنَ الدِّرَاهِمِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ وَضْعَهُ اللَّغَوِيُّ الْمَضْرُوبُ مِنَ الْفِضَّةِ لَا غَيْرُ وَحِينَئِذٍ فَلَا وَجْهَ لِلَاخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ النِّقْدُ فِي هَذَا الْبَابِ شَمِلَ الْكُلَّ اتِّفَاقًا أَوْ الْوَضْعَ اللَّغَوِيُّ فَهُوَ مَا ذُكِرَ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ.

(نِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتًا دِرْهَمًا وَ) نِصَابُ (الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا) إجماعاً تحديداً فلو نقص في ميزانٍ وتمَّ في آخر فلا زكاة للشك ولا بُعد في ذلك مع التحديد لاختلاف حَقِّهِ الْمَوَازِينِ بِاخْتِلَافِ حَقِّهِ صَانِعِيهَا (بَوَازِنِ مَكَّةَ) لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ «الْمِكْيَالُ بِكَيْالِ الْمَدِينَةِ وَالْوَزْنُ وَزْنُ مَكَّةَ»^(١) وَالْمِثْقَالُ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَبَّةً شَعِيرٍ مُتَوَسِّطَةً لَمْ تُقَسَّرْ وَقُطِعَ مِنْ طَرَفَيْهَا مَا دَقَّ وَطَالَ وَالدَّرْهَمُ

(١) [صحيح] أخرجه: [أبو داود في (سننه) (رقم/ ٣٣٤٠)، والنسائي في (سننه) (رقم/ ٢٥٢٠)، والطبراني في (المعجم الكبير) (١٢/ ٣٩٢)، وغيرهم من حديث: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوُهُ.
قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للآلباني (رقم/ ٢٨٥٧).

وَزَكَاتُهُمَا رُبْعُ عَشْرِ. وَلَا شَيْءٍ فِي الْمَغْشُوشِ حَتَّى يَتَلَعَّ خَالِصُهُ نِصَابًا.

اِخْتَلَفَ وَزْنُهُ جَاهِلِيَّةً وَإِسْلَامًا ثُمَّ اسْتَقَرَّ عَلَى أَنَّهُ سِتَّةُ دَوَانِقَ وَالدَّانِقُ ثَمَانِ حَبَاتٍ وَخُمُسًا حَبَّةً فَالدَّرْهَمُ خَمْسُونَ حَبَّةً وَخُمُسًا حَبَّةً وَالْمِثْقَالُ دَرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دَرْهَمٌ فَعُلِمَ أَنَّهُ مَتَى زِيدَ عَلَى الدَّرْهَمِ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهِ كَانَ مِثْقَالًا وَمَتَى نَقَصَ مِنَ الْمِثْقَالِ ثَلَاثَةُ أَعْشَارِهِ كَانَ دَرْهَمًا فَكُلُّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ وَكُلُّ عَشْرَةِ مِثْقَالٍ أَرْبَعَةُ عَشَرَ دَرْهَمًا وَسُبْعَانِ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَدَرْهَمُ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورُ الْيَوْمَ سِتَّةُ عَشَرَ قِيرَاطًا وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ قِيرَاطٍ بِقِرَارِيطِ الْوَقْتِ وَقِيلَ أَرْبَعَةُ عَشَرَ قِيرَاطًا وَالْمِثْقَالُ أَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا عَلَى الْأَوَّلِ وَعِشْرُونَ عَلَى الثَّانِي قَالَ شَيْخُنَا وَنِصَابُ الذَّهَبِ بِالْأَشْرَفِيِّ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ وَسُبْعَانِ وَتُسَعِ اهـ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْأَشْرَفِيِّ الْفَائِزِيَّ أَوْ الْبَرْسَابِيَّ وَبِهِ يُعْلَمُ النِّصَابُ بِدَنَانِيرِ الْمُعَامَلَةِ الْحَادِثَةِ الْآنَ عَلَى أَنَّهُ حَدَثَ أَيْضًا تَغْيِيرٌ فِي الْمِثْقَالِ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ فَلْيُنْتَبَهْ لَهُ وَلْيَجْتَهِدِ النَّازِلُ فِيهِمَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْأُئِمَّةِ قَبْلَ التَّغْيِيرِ .

(وَزَكَاتُهُمَا رُبْعُ عَشْرِ) لِيُخْبِرُنِي صَحِيحِينَ بِذَلِكَ وَيَجِبُ فِيهِمَا زَادٌ بِجَسَابِهِ إِذْ لَا وَقَصَ هُنَا وَفَارَقَ الْمَاشِيَةَ بِضَرَرٍ سِوَةِ الْمُشَارَكَةِ لَوْ وَجِبَ جُزْءٌ وَإِنَّمَا تَكَرَّرَ الْوَاجِبُ هُنَا بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ بِخِلَافِهِ فِي التَّمْرِ وَالْحَبِّ لَا يَجِبُ فِيهِ ثَانِيًا حَيْثُ لَمْ يَنْوُ بِهِ تِجَارَةً؛ لِأَنَّ النِّقْدَ تَأَمَّ فِي نَفْسِهِ وَمُتَهَيِّئٌ لِلانْتِفَاعِ وَالشِّرَاءِ بِهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ بِخِلَافِ ذَيْنِكَ. (وَلَا شَيْءٍ فِي الْمَغْشُوشِ) أَيِ الْمَخْلُوطِ مِنْ ذَهَبٍ بِنَحْوِ فِضَّةٍ وَمِنْ فِضَّةٍ بِنَحْوِ نُحَاسٍ (حَتَّى يَتَلَعَّ خَالِصُهُ نِصَابًا) لِيُخْبِرَ الشَّيْخَيْنِ «لَيْسَ فِيهِمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»^(١) فَإِذَا بَلَغَ خَالِصُ الْمَغْشُوشِ نِصَابًا أَوْ كَانَ عِنْدَهُ خَالِصٌ يُكْمِلُهُ أَخْرَجَ قَدْرَ الْوَاجِبِ خَالِصًا أَوْ مِنَ الْمَغْشُوشِ مَا يُعْلَمُ أَنَّ فِيهِ قَدْرَ الْوَاجِبِ وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي قَدْرِ الْغِشِّ فَلَوْ كَانَ لِمَحْجُورٍ تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ إِنْ نَقَصَتْ مُؤْنَةُ السَّبِيكِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ عَنْ قِيَمَةِ الْغِشِّ وَيَنْبَغِي فِيهِمَا إِذَا زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبِيكِ عَلَى قِيَمَةِ الْغِشِّ وَلَمْ يَرْضَ الْمُسْتَحِقُّونَ بِتَحْمِيلِهَا أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِخْرَاجُ الثَّانِي لِإِضْرَارِهِمْ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَزِدْ أَوْ رَضُوا وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ قَوْلُ جَمْعِ كَالْقَمُولِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ لَوْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ عَشَرَ مَغْشُوشَةً عَنْ مِائَتَيْنِ خَالِصَةٍ فَيُظْهَرُ الْقَطْعُ بِإِجْزَاءِ مَا فِيهَا مِنَ الْخَالِصِ عَنْ قِسْطِهِ وَيُخْرِجُ الْبَاقِيَ مِنَ الْخَالِصِ وَقَوْلُ آخَرِينَ لَا يُجْزَى لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُسْتَحَقِّينَ مُؤْنَةَ إِخْلَاصِهِ بَلْ سَوَى فِي الْمَجْمُوعِ فِي إِخْرَاجِهِ عَنِ الْخَالِصِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّدِيِّ وَإِنَّ لَهُ الْاسْتِرْدَادَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْزَئِهِ عَنِ الزَّكَاةِ إِلَّا إِذَا اسْتَهْلَكَ فَيُخْرِجُ التَّفَاوُثَ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ أَخْرَجَ عَنْ مِائَتَيْنِ خَالِصَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ مَغْشُوشَةً فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُجْزَئُهُ وَإِنَّ لَهُ اسْتِرْدَادَهَا وَمَحَلُّ الْاسْتِرْدَادِ إِنْ بَيَّنَّ عِنْدَ الدَّفْعِ أَنَّهُ عَنِ ذَلِكَ الْمَالِ وَعَلَى عَدَمِ الْإِجْزَاءِ لَوْ خَلَصَ الْمَغْشُوشُ فِي يَدِ السَّاعِي أَوْ الْمُسْتَحِقِّ أَجْزَاءً كَمَا فِي ثَرَابِ الْمَعْدِنِ بِخِلَافِ سَخْلَةٍ كَبُرَتْ فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ يَوْمَ الْأَخْذِ وَالثَّرَابُ وَالْمَغْشُوشُ هُنَا بِصِفَتِهِ لِكَئِنِهِ مُخْتَلِطٌ بغيرِهِ وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ ضَرْبُ الْمَغْشُوشِ وَلِغَيْرِهِ ضَرْبُ الْخَالِصِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَمَا لَا يُرَوِّجُ إِلَّا بِتَلْيِيسِ كَأَكْثَرِ أَنْوَاعِ الْكِيمِيَاءِ

(١) [صحيح] وقد تقدم تخريجه .

ولو اختلط إناء منهما وجهل أكثرهما زكى الأكثر ذهباً أو فضةً أو مِيزَ. وَيُزَكَّى الْمُحَرَّمُ من حُلِيِّ وَغَيْرِهِ، لا المَبَاحِ في الأَظْهَرِ،

الموجودة الآن يدوم إثمُه بدوامه كما في الإحياء وشدّد فيه ولا يُكره إمساكُ مغشوشٍ موافقٍ لِنَقْدِ البلدِ ولا يُكَمَّلُ أحدُ النَقْدَيْنِ بالآخر ويُكَمَّلُ كُلُّ نوعٍ من جنسٍ بآخر منه ثم يُؤخَذُ من كُلِّ إنٍ سَهْلٌ وإلا فمن الوسط ويُجزئُ جيّدٌ وصحيحٌ عن رديءٍ ومَكْسُورٌ بل هو أفضلٌ لا عَكْسُهُمَا فَيَسْتَرِدُّهُمَا إن بَيَّنَّ. (ولو اختلط إناء منهما) أي النَقْدَيْنِ بأن أذِبا وصبغَ منهما (وجهل أكثرهما) كأن كان وزنه ألفاً وأحدهما سِتِّمِائَةً والآخر أربعِمِائَةً وجهلَ عَيْنَه (زكى الأكثر ذهباً وفضةً) احتياطاً إن كان لِغَيْرِ محجورٍ وإلا تَعَيَّنَ التَّمْيِيزُ الآتِي فَيُزَكَّى سِتِّمِائَةً ذَهَباً وَسِتِّمِائَةً فَضَةً وَحِينَئِذٍ يَبْرَأُ يَقِيناً ولا يكفي تزكيةُ كُلِّ ذَهَباً؛ لآلِه لا يُجزئُ عن الفِضَّةِ كَعَكْسِهِ (أو مِيزَ) بينهما بالنار ويحصلُ عند تساوي أجزائه بِسَبَكٍ أدنى جزءٍ أو بالماءِ بأن يَضَعَ فيه ألفاً ذَهَباً ويُعَلِّمَ ارتفاعه ثم ألفاً فَضَةً ويُعَلِّمَه وهو أَرْبَعُ ارتفاعاً من الأوّل ثم يَضَعُ المُخْتَلِطَ فالى أيّهما كان ارتفاعه أَقَرَبَ فهو الأكثرُ ويأتي هذا في مُخْتَلِطٍ جِهَلٍ وزنه بالكُلِّيَّةِ؛ لأنَّ عَلامَتَه بين علامَتَي الخالصِ فإن استَوَتْ نَسَبَتُهُ إليهما كأن يكون ارتفاعُ الفِضَّةِ أَصْبَعاً والذَّهَبِ ثُلْثِي أَصْبَعٍ والمُخْتَلِطُ خَمْسَةُ أَصْبَعٍ فهو نصفان وإن زاد على علامةِ الذَّهَبِ بِشَعِيرَتَيْنِ ونَقَصَ عن علامةِ الفِضَّةِ بِشَعِيرَةٍ ثُلْثَاها فَضَةً وَثُلْثُهُ ذَهَبٌ وبأن يَضَعَ فيه سِتِّمِائَةً فَضَةً وأربعِمِائَةً ذَهَباً ويُعَلِّمَ ارتفاعَهُما ثم يعكسُ ثم يَضَعُ المُشْتَبَهَ ويُلَحِّقُ بما وصلَ إليه وإنما لم يجعلوا الماءَ مِيعَاراً في الرِّبَا؛ لآلِه أَضْيَقُ ولذا جعلوه مِيعَاراً في السَّلَمِ وليس له الاعتمادُ على غَلَبَةِ ظَنِّه من غير تَمْيِيزٍ لَتَعَلَّقِي حَقُّ الغَيْرِ به فلم يُقبلَ ظَنُّه فيه ومُؤَنَةُ السَّبَكِ على المَالِكِ ولو فقد آلةَ السَّبَكِ أو احتاجَ فيه لِزَمَنٍ طَوِيلٍ أَجْبَرَ على تزكيةِ الأكثرِ من كُلِّ منهما ولا يُعذَّرُ في التأخيرِ إلى التَّمَكُّنِ؛ لأنَّ الزَّكَاةَ 'فوريةً كذا نقله الرافعي عن الإمام وتوقَّفَ فيه فقال ولا يبعدُ أن يُجْعَلَ السَّبَكُ أو ما في معناه من شروطِ الإمكانِ. (ويُزَكَّى الْمُحَرَّمُ) من النَقْدِ (من حُلِيِّ وَغَيْرِهِ) بالجرِّ إجماعاً وكذا المكروه كَضَبَةِ فَضَّةٍ كَبِيرَةٍ لِحَاجَةِ وَصَغِيرَةٍ لِزِينَةٍ (لا المَبَاحِ في الأَظْهَرِ)؛ لآلِه مُعَدُّ لاسِتِعْمَالِ مُبَاحٍ فَاشْتَبَهَ أَمْتَعَةَ الدَّارِ والأَحَادِيثُ الْمُقْتَضِيَةُ لِوُجُوبِ الزَّكَاةِ وَحُرْمَةِ الاسِتِعْمَالِ حتّى على النِّسَاءِ حَمَلُهَا الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ على أَنَّ الحُلِيَّ كان مُحَرَّمًا أَوَّلَ الإسلامِ على النِّسَاءِ على أَنّهما في أَفْرَادٍ خَاصَّةٍ فَيُحْتَمَلُ أَنَّ ذلك لِإِسْرَافٍ فيها بل هو الظاهرُ من سياقِ بعضِ الأحاديثِ ولو ماتَ مورِّثُهُ عن حُلِيِّ مُبَاحٍ فَمَضَى عليه حَوْلٌ أو أَكْثَرُ ولم يعلم به لِزَمَةِ زكاته على ما في البحرِ؛ لآلِه لم ينو إمساكَه لاسِتِعْمَالِ مُبَاحٍ وَرُدُّهُ أَنَّ المَوَافِقَ لِمَا يَأْتِي في اتِّخَاذِ سَوَارٍ بلا قَصْدٍ عَدَمٍ وَجُوبِها وَيُجَابُ بما يَأْتِي أَنَّ ثَمَّ صَارِفًا قَوِيًّا هو الصَّوْغُ الْمُقْتَضِي لاسِتِعْمَالِ غَالِبًا ولا صارِفَ هنا أصلاً ولا نَظَرَ لِنِيَّةِ مورِّثِهِ؛ لآلِها انقَطَعَتْ بالموتِ ولو حُلِيَّتِ الكعْبَةُ مثلاً بِنَقْدٍ حَرُمٍ كَتَعْلِيْقِ مُحَلًى فيها يَتَحَصَّلُ منه شيءٌ فإنَّ وَقْفَ عليها فلا زكاةَ فيه قَطْعاً لِعَدَمِ المَالِكِ الْمُعَيَّنِ مع حُرْمَةِ اسِتِعْمَالِهِ ونازَعَ الأَذْرَعِيُّ في صِحَّةِ وَفْقِهِ مع حُرْمَةِ اسِتِعْمَالِهِ وَيُجَابُ بأنَّ القَصْدَ منه عَيْنُهُ لا وصفُهُ

ومن الْمُحْرَمِ الإِنَاءُ وَالسُّوَارُ وَالخُلْخَالُ لِلْبُسِ الرَّجُلِ.
فَلَوْ اتَّخَذَ سِوَارًا بِلَا قَصْدٍ أَوْ بَقَصْدٍ إِجَارَتِهِ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ، وَكَذَا لَوْ
انْكَسَرَ الْحُلِيِّ وَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ. وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ حُلِيَّ الذَّهَبِ إِلَّا الْأَنْفَ وَالْأُثْمَلَةَ

فَصَحَّ وَقْفُهُ نَظَرًا لِدَلَالَةِ ذَلِكَ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ وَقْفَ عَيْنِهِ عَلَى نَحْوِ مَسْجِدٍ أَوْ حَاجَةٍ إِلَيْهَا لَا لِلتَّزْيِينِ بِهِ أَمَّا
وَقْفُهُ عَلَى تَحْلِيَّتِهِ بِهِ فِبَاطِلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ جُلُّهُ. (وَمَنْ) النَقْدُ الذَّهَبُ أَوْ الْفِضَّةُ (الْمُحْرَمُ الْإِنَاءُ) كَمِيلٍ
وَلَوْ لَا مَرَأَةً إِلَّا لِجَلَاءِ عَيْنٍ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ وَذَكَرَ هُنَا لِضَرُورَةِ التَّقْسِيمِ وَبَيَانِ الزَّكَاةِ فِيهِ فَلَا تَكَرَّارَ (وَالسُّوَارُ)
بِكَسْرِ السِّينِ أَكْثَرُ مِنْ ضَمِّهَا (وَالخُلْخَالُ) يَفْتَحُ الْخَاءُ وَسَائِرُ حُلِيِّ النِّسَاءِ (لِلْبُسِ الرَّجُلِ) بَأَنَّ قَصْدَ ذَلِكَ
بِاتِّخَاذِهِمَا فَهُمَا مُحْرَمَانِ بِالْقَصْدِ فَالْبُسُ أَوْلَى وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِيهِ خُنُوثَةً لَا تَلِيْقُ بِشَهَامَةِ الرَّجُلِ بِخِلَافِ
اتِّخَاذِهِمَا لِلْبُسِ امْرَأَةً أَوْ صَبِيٍّ وَالْخُنْثَى كَرَجُلٍ فِي حُلِيِّ النِّسَاءِ وَكَامْرَأَةٍ فِي حُلِيِّ الرِّجَالِ أَخَذًا بِالْأَسْوَأِ
(فَلَوْ اتَّخَذَ) الرَّجُلُ (سِوَارًا بِلَا قَصْدٍ) لِلْبُسِ أَوْ غَيْرِهِ (أَوْ قَصْدَ إِجَارَتِهِ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ) بِلَا كِرَاهَةٍ (فَلَا
زَكَاةَ) فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى بِالصِّيَاغَةِ بَطْلُ تَهْيِئَتِهِ لِلإِخْرَاجِ الْمُلْحِقِ لَهُ بِالنَّامِيَّاتِ إِذِ الْقَصْدُ
بِهَا الِاسْتِعْمَالُ غَالِبًا مَعَ إِفْضَائِهَا إِلَيْهِ غَالِبًا فَلَا تُرَدُّ السَّبَائِكُ وَفِي الثَّانِيَةِ يُشَبِّهُ مَا مَرَّ فِي الْمَوَاشِيِّ الْعَوَامِلِ
وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْوِيَ بِذَلِكَ التَّجَارَةَ وَأَنْ لَا وَحِينَئِذٍ فَيُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي فَيَمْنُ
اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِيُؤْجَرَهَا بِقَصْدِ التَّجَارَةِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بِمَا يَأْتِي أَنَّ التَّجَارَةَ فِي النَقْدِ ضَعِيفَةٌ نَادِرَةٌ فَلَمْ يُؤْثَرِ
قَصْدُهَا مَعَ وُجُودِ صُورَةِ الْحُلِيِّ الْجَائِزِ الْمُنَافِي لَهَا وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ بِلَا قَصْدٍ مَا إِذَا قَصَدَ اتِّخَاذَهُ كَنْزًا
فَيُزَكَّى وَإِنْ لَمْ يَحْرَمْ الِاتِّخَاذُ فِي غَيْرِ الْإِنَاءِ وَلَوْ قَصَدَ مُبَاحًا ثُمَّ غَيَّرَهُ لِمُحْرَمٍ أَوْ عَكْسَهُ تَغَيَّرَ الْحُكْمُ وَلَوْ
قَصَدَ إِعَارَتَهُ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ لَمْ يَجِبْ جُزْمًا (وَكَذَا لَوْ انْكَسَرَ الْحُلِيُّ) الْمُبَاحُ فَعَلِمَهُ (وَقَصْدَ إِصْلَاحِهِ)
فَلَا زَكَاةَ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ دَامَ أَحْوَالُ لِدَوَامِ صُورَةِ الْحُلِيِّ مَعَ قَصْدِ إِصْلَاحِهِ هَذَا إِنْ تَوَقَّفَ اسْتِعْمَالُهُ
عَلَى الْإِصْلَاحِ بِنَحْوِ لِحَامٍ وَلَمْ يَحْتَجْ لِصَوِّغٍ جَدِيدٍ فَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَيْهِ فَلَا أَثَرَ لِلْكَسْرِ قَطْعًا وَإِنْ أَوْجَبَ
لِصَوِّغٍ جَدِيدٍ وَمَضَى حَوْلَ بَعْدَ عِلْمِهِ بِتَكْسُرِهِ زَكَاةً قَطْعًا وَانْعَقَدَ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ الْكَسْرِ وَخَرَجَ بِقَصْدِ
إِصْلَاحِهِ مَا إِذَا قَصَدَ كَنْزَهُ أَوْ جَعَلَهُ نَحْوَ تَبِيْرِ فَيُزَكَّى قَطْعًا وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ
وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ مُعَدٍّ لِلِاسْتِعْمَالِ وَصَحَّحَ فِي الْكَبِيرِ فِي مَوْضِعٍ عَدَمَ وَجُوبِهَا وَصَوَّبَهُ
الْإِسْنَوِيُّ وَيُعْتَبَرُ فِيهَا صُنْعَتُهُ مُحْرَمَةٌ وَزُنْهُ دُونَ قِيَمَتِهِ الزَّائِدَةِ بِسَبَبِ الصَّنْعَةِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةُ الْإِزَالَةِ فَلَا
احْتِرَامَ لَهَا وَفِيهَا صُنْعَتُهُ مُبَاحَةٌ كِلَاهُمَا لِتَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِعَيْنِهِ الْغَيْرِ الْمُحْرَمَةِ فَوَجَبَ اعْتِبَارُهَا بِهَيْئَتِهَا
الْمَوْجُودَةِ حِينَئِذٍ.

(وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ) وَالْخُنْثَى (حُلِيَّ الذَّهَبِ) وَلَوْ فِي آلَةِ الْحَرْبِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ إِلَّا إِنْ صَدِئَ
بَحِثٌ لَا يَتَبَيَّنُ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ جَمْعٍ وَأَقْرَهُمْ وَيُوجَّهُ بِزَوَالِ الْخُيَلَاءِ عَنْهُ حِينَئِذٍ نَظِيرُ مَا مَرَّ
فِي إِنَاءٍ نَقْدٍ صَدِئٍ أَوْ غُشِّي (لَا الْأَنْفَ) لِمَنْ زَالَ أَنْفُهُ وَإِنْ أَمَكَّنَ مِنْ فِضَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْدَأُ غَالِبًا وَلَا يُفْسَدُ
الْمُنْبَتُّ وَلَمَّا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِهِ مَنْ جَعَلَهُ فِضَّةً فَاتَّخَذَ عَلَيْهِ (وَالْأُثْمَلَةَ) بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ وَثَالِثِهِ فَهِيَ تَسْعُ

والسَّنْ، لا الْأَصْبُعَ، وَيَحْرُمُ سِرُّ الْخَاتَمِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَيَجِلُّ لَهُ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ.

أَفْصَحُهَا وَأَشْهَرُهَا فَتَحُّ ثُمَّ ضَمُّ (وَالسَّنْ) وَإِنْ تَعَدَّدَ فَأُولَى شَدَّهَا بِهِ عِنْدَ تَحَرُّكِهَا وَذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى الْأَنْفِ وَكُلُّ مَا جَازَ لَهُ بِالذَّهَبِ فَهُوَ بِالْفِضَّةِ أَجَوَزُ (لَا الْأَصْبُعَ) أَوْ الْيَدُ بَلْ وَأَكْثَرُ مِنْ أُنْمَلَةٍ مِنْ أَصْبُعٍ فَلَا يَجُوزُ مِنْ ذَهَبٍ وَكَذَا فِضَّةً؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فَتَمْتَحِضُ لِلزَّيْنَةِ بِخِلَافِ الْأُنْمَلَةِ وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مَا تَحْتَهَا لَوْ كَانَ أَشَلًّا امْتَنَعَتْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الزَّائِدَةَ إِنْ عُمِلَتْ حَلَّتْ وَإِلَّا فَلَا فِإِطْلَاقُ الزَّرْكَشِيِّ الْمَنْعَ فِيهَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَبَحَثَ الْغَزِّيُّ إِنْ حَاقَ أُنْمَلَةٌ سَفْلَى بِالْأَصْبُعِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَحَرَّكُ (وَيَحْرُمُ سِرُّ الْخَاتَمِ) مِنْ ذَهَبٍ وَهُوَ مَا يَسْتَمْسِكُ بِهِ فَضُّهُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِعُمُومِ أُدْلَةِ التَّحْرِيمِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الضَّبَّةِ وَالتَّطْرِيفِ بِالْحَرِيرِ بِأَنَّ الْخَاتَمَ الزُّمُّ لِلشَّخْصِ مِنَ الْإِنَاءِ وَاسْتِعْمَالُهُ أَدْوَمُ. (وَيَجِلُّ لَهُ) أَيِ الرَّجُلِ (مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ) إِجْمَاعًا بَلْ يُسَنُّ وَلَوْ فِي الْيَسَارِ لَكِنَّهُ فِي الْيَمِينِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ فِي الْأَحَادِيثِ وَكَوْنُهُ صَارَ شِعَارًا لِلرُّوَافِضِ لَا أَثَرَ لَهُ وَيَجُوزُ بَقِصُّ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَدُونَهُ وَبِهِ يُعْلَمُ جِلُّ الْحَلْفَةِ إِذْ غَايَتُهَا أَتَاهَا خَاتَمٌ بِلَا فِصٍّ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي قِطْعَةِ فِضَّةٍ يُنْقَشُ عَلَيْهَا ثُمَّ تَتَّخَذُ لِيُخْتَمَ بِهَا هَلْ تَجِلُّ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى إِنَاءً فَلَا يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا أَوْ تَحْرُمُ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى إِنَاءً لِيَحْبَرَ الْخَتَمَ وَمَرَّ آخِرُ الْأَوَانِي أَنَّ مَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ الْإِنَاءِ حَرَّمَ سِوَاهُ أَكَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْبَدَنِ أَمْ لَا وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنْ كَانَ لَا سِتْعِمَالِي يَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ حَرَّمَ وَإِلَّا فَلَا وَحِينَئِذٍ فَالْأَوَجُّ الْجِلُّ هُنَا وَيُسَنُّ جَعْلُ فَضِّهِ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ لِلتَّبَاعِ وَلَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ لِلْمَرْأَةِ وَأَنَّ فِي الْخَاتَمِ لِلْجِنْسِ فِئَصْدُقُ بِقَوْلِهِ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا لَوْ اتَّخَذَ لِرَجُلٍ خَوَاتِيمَ كَثِيرَةً لِيَلْبَسَ الْوَاحِدَ مِنْهَا بَعْدَ الْوَاحِدِ جَازٌ وَظَاهِرُهُ جَوَازُ الْإِتِّخَاذِ لَا اللَّبْسِ وَاعْتَمَدَهُ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ لَكِنْ صَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ جَوَازَ اتِّخَاذِ خَاتَمَيْنِ وَأَكْثَرَ لِيَلْبَسَهَا كُلُّهَا مَعَ وَنَقَلَهُ عَنِ الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ وَمَنَعَ الصَّيْدِلَانِيُّ أَنَّ يَتَّخَذَ فِي كُلِّ يَدٍ زَوْجًا وَقَضِيَّتُهُ جِلُّ زَوْجٍ بِيَدٍ وَفَرَّدَ بِأُخْرَى وَبِهِ صَرَّحَ الْخَوَارِزْمِيُّ وَالَّذِي يُتَّبَعُ اعْتِمَادُهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ الظَّاهِرُ فِي حُرْمَةِ التَّعَدُّدِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفِضَّةِ التَّحْرِيمُ عَلَى الرَّجُلِ إِلَّا مَا صَحَّ الْإِذْنُ فِيهِ وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْأَكْثَرِ مِنَ الْوَاحِدِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُجِيبَ عَلَّلَ بِذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّعَدُّدَ صَارَ شِعَارًا لِلْحَمَقَاءِ وَالنِّسَاءِ فَلْيُحَرِّمْ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ حَتَّى عِنْدَ الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ وَحَكَى وَجْهَانِ فِي جَوَازِهِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمُ الْجَوَازُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْقَمُولِيَّ صَرَّحَ بِالْكَرَاهَةِ وَسَبَقَهُ إِلَيْهَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَالْأَذْرَعِيُّ صَوَّبَ التَّحْرِيمَ وَالْأَوَجُّ الْأَوَّلُ وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ النِّسَاءِ مَمْنُوعٌ وَالْكَلَامُ فِي الرِّجَالِ فَقَدْ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي الْوَدِيعَةِ بِجِلِّ ذَلِكَ لِلْمَرْأَةِ وَإِذَا جَوَزْنَا اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ دَفْعَةً وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ لِكِرَاهَتِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ قَالَ غَيْرُهُ وَمَحَلُّ جَوَازِ التَّعَدُّدِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ حَيْثُ لَمْ يُعَدَّ إِسْرَافًا وَإِلَّا حَرَّمَ مَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْرَافُ وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ مِنْ وَجُوبِ نَقِصِهِ عَنْ مِثَالٍ لِلتَّهِيٍّ عَنْ اتِّخَاذِهِ مِثْقَالًا وَسَنَدُهُ حَسَنٌ وَإِنْ ضَعَّفَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ وَلَمْ يُبَالُوا بِتَصْحِيحِ ابْنِ جَبَّانَ لَهُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فَأَنَاطُوهُ بِالْعُرْفِ وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْخَوَارِزْمِيِّ وَغَيْرِهِ وَعَلَيْهِ فَالْعِبْرَةُ بِعُرْفِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي مَا يَظْهَرُ.

وَحِلْيَةُ آلَاتِ الْحَرْبِ: كَالسَّيْفِ وَالرُّمَحِ وَالْمِنْطَقَةِ، لَا مَا لَا يَلْبَسُهُ كَالسَّرِجِ وَاللُّجَامِ فِي الْأَصَحِّ. وَلَهَا لُبْسُ أَنْوَاعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ،

(و) يَحِلُّ مِنَ الْفِضَّةِ (حِلْيَةُ) أَيِ تَحْلِيَةِ (آلَاتِ الْحَرْبِ) لِلْمُجَاهِدِ أَوْ الْمُرْصِدِ لِلْجِهَادِ كَالْمُرْتَرِقِ (كَالسَّيْفِ وَالرُّمَحِ وَالْمِنْطَقَةِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَهِيَ مَا يُشَدُّ بِهَا الْوَسْطُ وَأَطْرَافُ السُّهَامِ وَالذُّرُوعِ وَالْخُوذَةِ وَالثَّرَسِ وَالْخُفِّ وَسَيِّئِينَ الْحَرْبِ دُونَ سَيِّئِينَ الْمِهْنَةِ وَالْمَقْلَمَةِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِرْهَابًا لِلْكَفَّارِ وَلَا تَجَوُّزًا بِذَهَبٍ لِرِيزَادَةِ الْإِسْرَافِ وَالْخِيَلَاءِ وَخَبَرُ (أَنَّ سَيِّئَهُ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ كَانَ عَلَيْهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَمْوِيَةٌ يَسِيرٌ بِغَيْرِ فِعْلِهِ ﷺ قَبْلَ مِلْكِهِ لَهُ وَوَقَائِعُ الْأَحْوَالِ الْفِعْلِيَّةِ تَسْقُطُ بِمِثْلِ هَذَا عَلَى أَنَّ تَحْسِينَ التَّرْمِذِيَّ لَهُ مُعَارَضٌ بِتَضْعِيفِ ابْنِ الْقَطَّانِ وَالتَّحْلِيَةُ فِعْلٌ عَيْنِ النِّقْدِ فِي مُحَالٍ مُتَفَرِّقَةٍ مَعَ الْأَحْكَامِ حَتَّى تَصِيرَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا وَإِلْمَكَانٍ فَصْلُهَا مَعَ عَدَمِ ذَهَابِ شَيْءٍ مِنْ عَيْنِهَا فَارْقَتْ التَّمْوِيَةُ السَّابِقُ أَوَّلُ الْكِتَابِ أَنَّهُ حَرَامٌ لَكِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ جَوَازُ التَّمْوِيَةِ هُنَا حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا عَلَى خِلَافٍ مَا مَرَّ فِي الْآنِيَةِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ هُنَا حَاجَةٌ لِلزَّيْنَةِ بِاعْتِبَارِ مَا مِنْ شَأْنِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ (لَا مَا لَا يَلْبَسُهُ كَالسَّرِجِ وَاللُّجَامِ) وَكُلُّ مَا عَلَى الدَّابَّةِ كَبَرَتْهَا (فِي الْأَصَحِّ) كَالْآنِيَةِ أَمَّا غَيْرُ نَحْوِ مُجَاهِدٍ فَلَا يَحِلُّ لَهُ تَحْلِيَةُ مَا ذُكِرَ كَمَا ارْتَضَاهُ جَمْعٌ تَبَعًا لِلرُّوْيَانِيِّ لَكِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهَا تُسَمَّى آلَةً حَرْبٍ وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَ مَنْ لَا يُحَارِبُ وَلَئِنْ إِبْغَاطَةَ الْكَفَّارِ وَلَوْ مِنْ بَدَارِنَا حَاصِلَةً مُطْلَقًا وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَحُرْمَةِ قِنِيَّةِ كُلِّ لَصِيدٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَصْطَدَّ بِهِ. (وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ) وَلَا لِلْخَثْنَى (حِلْيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ) مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ فِيهِ تَشَبُّهًا بِالرِّجَالِ وَهُوَ حَرَامٌ كَعَكْسِهِ وَجَوَازُ قِتَالِهَا بِسِلَاحِ الرَّجُلِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ نَعَمْ إِنْ كَانَ مُحَلَّى لَمْ يَجْزِ لَهَا اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ بِأَنَّ تَعَيَّنَ الْقِتَالُ عَلَيْهَا وَلَمْ تَجِدْ غَيْرَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُ الْمُحَلَّى إِلَّا لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ تَحْلِيَّتُهُ كَذَا قِيلَ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الْآنِيَةِ الْمُمَوَّهَةِ أَنَّ مَا لَا يَتَحَصَّلُ مِنْ تَحْلِيَّتِهِ شَيْءٌ عَلَى النَّارِ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ مُطْلَقًا وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلٍ مَا ذُكِرَ بِالتَّشَبُّهِ بِالرِّجَالِ أَنَّ الصَّبِيَّ أَوْ الْمَجْنُونَ يَحِلُّ لَهُ تَحْلِيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ وَإِنْ أُلْحِقَ بِهَا فِي الْحُلِيِّ وَيُوجَّهُ بَأَنَّ فِيهِ شَبَهًا مِنَ النُّوعَيْنِ إِذْ لَا شَهَامَةَ لَهُ فَاشْبَهَ النِّسَاءَ وَهُوَ مِنْ جِنْسِ الرِّجَالِ. فَكَانَ الْقِيَاسُ جَوَازُ حُلِيِّ الْفَرِيقَيْنِ لَهُ (وَلَهَا) وَلِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ (لُبْسُ) أَنْوَاعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) كَطَوَاقٍ وَخَاتَمٍ وَسِوَارٍ وَخَلْخَالٍ وَنَعْلٍ وَدَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ مُعَرَّاةٍ أَيْ لَهَا غُرَى تُجْعَلُ فِي الْقِلَادَةِ قِطْعًا أَوْ مَثْقُوبَةً عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَجْمُوعِ لِدُخُولِهَا فِي اسْمِ الْحُلِيِّ وَبِهِ رَدُّ الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرُهُ مَا فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ التَّحْرِيمِ بَلْ زَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ غَلَطَ لَكِنَّهُ غَلَطَ فِيهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ غَلَطَهُ قَوْلُهُ تَجِبُ زَكَاتُهَا لِبَقَاءِ نَقْدِيَّتِهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ بِالثَّقَبِ عَنْهَا هَذَا وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا زَكَاتَ فِيهَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْحُلِيِّ إِلَّا إِنْ قِيلَ بِكَرَاهَتِهَا وَهُوَ الْقِيَاسُ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِي تَحْرِيمِهَا لَكِنَّ صَرَحَ الْإِسْنَوِيُّ نَقْلًا عَنِ الرُّوْيَانِيِّ وَأَقْرَهُ بَعْدَهَا وَحِينَئِذٍ فَهُوَ قَائِلٌ بِوُجُوبِ زَكَاتِهَا مَعَ عَدَمِ حُرْمَتِهَا وَلَا كِرَاهَتِهَا وَهُوَ كَلَامٌ لَا يُعْقَلُ كَمَا قَالَهُ الزَّرْكَاشِيُّ. وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ النَّعْلُ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنْ خَلْخَالٍ وَزُئْنَةٍ مَائِنًا بِمِثْقَالٍ مُرْدُودٍ وَيُوجَّهُ بَأَنَّ الْكَلَامَ فِي نَعْلِ لَا يُعَدُّ مِثْلَهُ سَرَقًا فِي جَنْبِهِ وَبِهِ فَارَقَ الْخَلْخَالَ وَكُنَّا كَمَا صَرَّحَ بِهِ

وكذا ما نُسِجَ بهما في الأصَحِّ، والأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْمُبَالِغَةِ فِي السَّرْفِ كَخُلْخَالٍ وَزُنْهُ مَائِئِثَا دِينَارٍ. وكذا إِسْرَافُهُ فِي آلَةِ الْحَرْبِ. وَجَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ بِفِضَّةٍ، وكذا لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ.

في المجموع وينبغي أن ما وَقَعَ فِي حِلِّهِ لَهَا خِلَافٌ قَوِيٌّ يُكْرَهُ لُبْسُهُ لَهَا؛ لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ أَوْ التَّحْرِيمِ مَنْزِلَةَ النَّهْيِ كَمَا فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ وَمَا كُرِهَ هُنَا تَجِبُ زَكَاتُهُ وَاعْتِيَادُ عُظْمَاءِ الْفُرْسِ لُبْسَهُ لَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِنَّ نَعَمْ لَا يَبْعُدُ فِي نَاحِيَةِ اعْتَادِ الرِّجَالِ فِيهَا لُبْسَهُ تَحْرِيمُهُ عَلَيْهِنَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الرِّجَالِ فَلَا نَظَرَ لِاعْتِيَادِهِمْ لَهُ وَلَا لِعَدَمِهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ سَائِرِ الْمُحَرَّمَاتِ وَهَذَا أَقْرَبُ (وَكَذَا) لَهَا لُبْسُ (مَا نُسِجَ بِهِمَا) أَيِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (فِي الْأَصَحِّ) لِعُمُومِ الْأَدَلَةِ (وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْمُبَالِغَةِ فِي السَّرْفِ) فِي كُلِّ مَا أُبِيحَ مِمَّا مَرَّ (كَخُلْخَالٍ وَزُنْهُ) أَيِ مَجْمُوعٍ فَرَدَّتْهُ لَا إِحْدَاهُمَا فَقَطْ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ (مَائِثَا دِينَارٍ) أَيِ مِثْقَالٍ وَمَنْ عَبَّرَ بِمَائِثَةِ أَرَادَ كُلَّ فَرْدَةٍ مِنْهُ عَلَى حِيَالِهَا لِكَيْتَهُ يَوْهَمُ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمَدَارُ عَلَى الْمَائِثَتَيْنِ وَإِنْ تَفَاوَتْ وَزُنُ الْفَرْدَتَيْنِ وَلَا يَكْفِي نَقْصُ نَحْوِ الْمِثْقَالَيْنِ عَنِ الْمَائِثَتَيْنِ كَمَا يُفْهَمُهُ التَّعْلِيلُ الْآتِي وَحَيْثُ وَجَدَ السَّرْفُ الْآتِي وَجَبَتْ زَكَاةُ جَمِيعِهِ لَا قَدْرُ السَّرْفِ فَقَطْ وَلَمْ يَرْتَضِ الْأَذْرَعِيُّ التَّقْيِيدَ بِالْمَائِثَتَيْنِ بَلِ اعْتَبَرَ الْعَادَةَ فَقَدْ تَزِيدُ وَقَدْ تَنْقُصُ وَبَحَثَ غَيْرُهُ أَنَّ السَّرْفَ فِي خُلْخَالِ الْفِضَّةِ أَنْ يَبْلُغَ أَلْفِي مِثْقَالٍ وَهُوَ بَعِيدٌ بَلِ يَنْبَغِي الْاِكْتِفَاءُ فِيهِ بِمَائَتَيْنِ مِثْقَالٍ كَالذَّهَبِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ التَّعْلِيلُ الْآتِي الْمَأْخُودُ مِنْهُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْوِزْنِ دُونَ النِّفَاسَةِ وَذَلِكَ لِانْتِفَاءِ الزَّيْنَةِ عَنْهُ الْمُجَوِّزَةُ لَهُنَّ التَّحَلِّيَّ بَلِ يَنْفَرُ الطَّبِيعُ مِنْهُ كَذَا قَالُوهُ وَبِهِ يُعْلَمُ ضَابِطُ السَّرْفِ وَاعْتَبَرَ فِي الرُّوْضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ مُطْلَقًا السَّرْفُ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْمُبَالِغَةِ كَالْمَثْنِ وَجُمِعَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّرْفِ ظَهْوَرُهُ فَيُسَاوِي قَيْدَ الْمُبَالِغَةِ فِيهِ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَثْنِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمَجْمُوعِ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ السَّرْفُ الظَّاهِرُ لَا مُطْلَقُ السَّرْفِ ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِجِلِّ لُبْسِهِ وَحُرْمَتِهِ أَمَّا الزَّكَاةُ فَتَجِبُ بِأَدْنَى سَرَفٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُحَرِّم كُرْهَ وَمَرُّ وَجُوبُهَا فِي الْمَكْرُوهِ (وَكَذَا) يُحَرِّمُ (إِسْرَافُهُ) أَيِ الرَّجُلِ (فِي آلَةِ الْحَرْبِ) لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْخِيَلَاءِ وَبِهَذَا يَظْهَرُ وَجْهَ عَدَمِ تَقْيِيدِهِ بِالْمُبَالِغَةِ هُنَا إِذِ الْأَصْلُ حِلُّ النِّقْدِ وَعَدَمُ الْخِيَلَاءِ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ فَاعْتَفَرَ لَهَا قَلِيلُ السَّرْفِ بِخِلَافِهِ (وَجَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ) يَعْنِي مَا فِيهِ قُرْآنٌ وَلَوْ لِلتَّبَرُّكِ فِيمَا يَظْهَرُ وَغِلَافِهِ وَإِنْ انفَصَلَ عَنْهُ (بِفِضَّةٍ) لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِكْرَامًا لَهُ (وَكَذَا) يَجُوزُ تَحْلِيَةُ مَا ذُكِرَ (لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ) كَتَحْلِيَّتِهِ بِهَ مَعَ إِكْرَامِهِ أَمَّا بَقِيَّةُ الْكُتُبِ فَلَا يَجُوزُ تَحْلِيَّتُهَا مُطْلَقًا قَطْعًا.

(نَبِيَّةٌ) يُؤْخَذُ مِنْ تَعْبِيرِهِمْ بِالتَّحْلِيَةِ الْمَارِّ الْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّمْوِيهِ حُرْمَةُ التَّمْوِيهِ هُنَا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مُطْلَقًا لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ فَإِنْ قُلْتُ الْعِلَّةُ الْإِكْرَامُ وَهُوَ حَاصِلٌ بِكُلِّ قُلْتُ لِكَيْتَهُ فِي التَّحْلِيَةِ لَمْ يَخْلُفْ مَحْظُورٌ بِخِلَافِهِ فِي التَّمْوِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنْ قُلْتُ يُؤَيَّدُ الْإِطْلَاقُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ مَنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ بِالذَّهَبِ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ قُلْتُ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي إِكْرَامِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي نَحْوِ وَرَقِهِ وَجِلْدِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى إِكْرَامُهَا إِلَّا بِذَلِكَ فَكَانَ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِهَا يُمْكِنُ الْإِكْرَامُ فِيهِ بِالتَّحْلِيَةِ فَلَمْ يَحْتَاجِ لِلتَّمْوِيهِ فِيهِ رَأْسًا.

وَشَرَطُ زَكَاةِ التَّقْدِ الْحَوْلُ. وَلَا زَكَاةَ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَاللُّؤْلُؤِ.

بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ وَالتَّجَارَةِ

مَنْ اسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مِنْ مَعْدِنٍ لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرَةَ، وَفِي قَوْلِ الْخُمْسِ، فِي قَوْلٍ إِنْ حَصَلَ بَتَعَبٍ فَرُبْعُ عَشْرَةَ، وَإِلَّا فَخُمْسُهُ. وَيُشْتَرَطُ النَّصَابُ

(وَشَرَطُ زَكَاةِ التَّقْدِ الْحَوْلُ) كما في المواشي نعم لو ملك نقداً نصاباً ستة أشهر ثم أقرضه لآخر لم ينقطع الحول كما مر فإذا كان مويراً أو عاد إليه زكاه عند تمام السنة الأشهر الثانية كما قاله الشيخ أبو حامد وجعله أصلاً مقيساً عليه وذكره الراعي أثناء تعليل واعتمده البلقيني وغيره ولو حلّ حيواناً بتقدي حرم ولزمته زكاته (ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) واليواقيت لعدم ورودها في ذلك ولاتها معدة للاستعمال كالماشية العاملة.

(بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ)

هو بفتح فسكون فكسر مكان الجواهر المخلوقة فيه ويطلق عليها نفسها كتقدي وحديد ونحاس وهو المراد في الترجمة من معدن كضرب أقم ومنه جنات عدن (والركاز) هو ما دفن بالأرض من ركز غرر أو خفي ومنه أو سمع لهم ركزاً أي صوتاً خفياً (والتجارة) وهي تليق المال بالتصرف فيه لطلب النماء.

(من استخرج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة من معدن) من أرض مباحة أو مملوكة له كذا اقتصرنا عليه وقضيته أنه لو كان من أرض موقوفة عليه أو على جهة عامة أو من أرض نحو مسجد ورباط لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد والذي يظهر في ذلك أنه إن أمكن حدوثه في الأرض وقال أهل الخبرة إنه حدث بعد الوقفية أو المسجدية ملكه الموقوف عليه كربع الوقف ونحو المسجد ولزم مالكه المعين زكاته أو قبلها فلا زكاة فيه؛ لأنه من عين الوقف وإن تردداً فكذا ذلك. ويؤيد ما تقرر من أنه قد يحدث قولهم إنما لم يجب إخراج الزكاة للمدة الماضية وإن وجدته في ملكه؛ لأنه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال كون الموجود مما يخلق شيئاً فشيئاً والأصل عدم وجوب الزكاة وحديث «إن الذهب والفضة مخلوقان في الأرض يوم خلق الله السموات والأرض»^(١) ضعيف على أن المراد جنسهما لا بالنسبة لمحل بعينه (لزمه ربع عشره) للخبر الصحيح به وخارج بذهباً وفضة غيرهما فلا زكاة فيه (وفي قول الخُمس) قياساً على الركاز الآتي بجامع الإخفاء في الأرض (وفي قول إن حصل بتعب) أي كطحن ومعالجة بنار (فرُبْعُ العشر) وإلا فخُمسُهُ ويُجاب بأن من شأن المعدن التعب والركاز عدمه فأنطنا كلاً بمطنته (ويُشترط النصاب) استخرجه واحد أو جمع لعموم الأدلة السابقة ولأن ما دونه لا يحتمل المواساة بخلافه . .

(١) لم أقف عليه.

لا الحَوْلُ على المذهبِ فيهما. وَيُضْمُّ بعضُهُ إلى بعضٍ إِنْ تَتَابَعَ العَمَلُ ولا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ التَّيْلِ على الجديد، وإذا قُطِعَ العَمَلُ بَعْدَ ضَمِّهِ، وَإِلَّا فلا يُضْمُّ الأوَّلُ إلى الثاني، وَيُضْمُّ الثاني إلى الأوَّلِ كما يُضْمُّهُ إلى ما مَلَكَه بغيرِ المَعْدِنِ في إكْمَالِ النَّصَابِ.
وفي الرُّكَازِ الخُمُسُ،

(لا الحَوْلُ)؛ لآلِهِ إِنَّمَا اعتَبِرَ لأجلِ تَكَامُلِ النَّمَاءِ والمُسْتَخْرَجِ مِنَ المَعْدِنِ نَمَاءً كُلَّهُ فَأَشَبَّهُ الشَّعْرَ والزَّرْعَ (على المذهبِ وفيهما) وخَبِرُ الحَوْلِ السَّابِقِ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ المَعْدِنِ؛ لآلِهِ يُسْتَنْبَطُ مِنَ النَّصِّ مَعْنَى يُخَصِّصُهُ وَوَقْتُ وجوبِهِ حُصُولُ النَّيْلِ بِيَدِهِ وَوَقْتُ الإِخْرَاجِ بَعْدَ التَّخْلِيصِ والتَّنْقِيَةِ فَلَوْ تَلَفَ بعضُهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الإِخْرَاجِ سَقَطَ قِسْطُهُ وَوَجِبَ قِسْطُ مَا بَقِيَ وَمُؤَنَّةُ ذَلِكَ عَلَى المَالِكِ كما مرَّ نَظِيرُهُ ثُمَّ فلا يُجْزِئُ إِخْرَاجُهُ قَبْلَهَا وَيُضْمُّهُ قَابِضُهُ وَيُصَدِّقُ فِي قَدْرِهِ وَقِيَمَتِهِ إِنْ تَلَفَ؛ لآلِهِ غَارِمٌ وَلَوْ مِيزَهُ الآخِذُ فَكَانَ قَدْرُ الواجِبِ أَجْزَأَهُ أَيِ إِنْ نَوَى بِهِ الزَّكَاةَ حِينَئِذٍ وَكَذَا عِنْدَ الإِخْرَاجِ فَقَطْ فِيمَا يَظْهَرُ لَوْجُودِ قَدْرِ الزَّكَاةِ فِيهِ وَإِنَّمَا فَسَدَ الْقَبْضُ لاختِلَاطِهِ بِغَيْرِهِ وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ قَبْضُ سَخِلَةٍ فَكَبِرَتْ فِي يَدِهِ وَيَقُومُ تُرَابٌ فِضَّةً بِذَهَبٍ وَعَكْسُهُ.

(تنبيه) ظاهرُ إطلاقِهِمَ هنا ضَمَانًا قَابِضُهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطِ الاستِرَادَاً وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي التَّعْجِيلِ بِأَنَّ المُخْرَجَ ثُمَّ مُجْزِئٌ فِي ذَاتِهِ وَتَبَيَّنَ عَدَمُ الإِجْزَاءِ لِسَبَبِ خَارِجٍ عَنْهَا غَيْرُ مَانِعٍ لِصِحَّةِ قَبْضِهِ فَاشْتَرَطَ فِي الرُّجُوعِ بِهِ شَرْطُهُ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ غَيْرُ مُجْزِئٍ فِي ذَاتِهِ فَفَسَدَ الْقَبْضُ مِنْ أَصْلِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِشَرْطٍ.

(ويُضْمُّ بعضُهُ إلى بعضٍ إِنْ) اتَّحَدَ المَعْدِنُ لَا إِنْ تَعَدَّدَ وَإِنْ تَقَارَبَ وَكَذَا الرُّكَازُ وَ(تَتَابَعَ العَمَلُ) كما يُضْمُّ المُتَلَاخِجُ مِنَ الثَّمَارِ ولا يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الأوَّلِ بِمِلْكِهِ وَإِنْ أَتَلَفَ أَوَّلًا فَأَوَّلًا (ولا يُشْتَرَطُ) فِي الضَّمِّ (اتِّصَالُ النَّيْلِ عَلَى الجديد)؛ لآلِهِ لَا يَحْصُلُ غَالِبًا إِلَّا مُتَّفَقًا (وإذا قُطِعَ العَمَلُ بَعْدَ) كإِصْلَاحِ آلِهِ وَهَرَبِ أَجِيرٍ وَمَرَضٍ وَسَفَرٍ أَوْ لغيرِ نَحْوِ نُزْهِةٍ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الِاعْتِكَافِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ (ضَمٌّ) وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ عُرْفًا؛ لآلِهِ عَاكِفٌ عَلَى العَمَلِ مَتَى زَالَ العُدْرُ (وإلا) يَقُطَعُ بَعْدَ (فلا) ضَمٌّ وَإِنْ قَصُرَ الزَّمَنُ عُرْفًا؛ لآلِهِ إِعْرَاضٌ وَمَعْنَى عَدَمِ الضَّمِّ أَنَّهُ لَا (يُضْمُّ الأوَّلُ إلى الثاني) فِي إكْمَالِ النَّصَابِ بِخِلَافِ مَا يَمْلِكُهُ بغيرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُضْمُّ إِلَيْهِ نَظِيرَ مَا يَأْتِي (ويُضْمُّ الثاني إلى الأوَّلِ) كما يُضْمُّهُ إِلَى مَا مَلَكَهُ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ عَرَضِ تِجَارَةٍ تَقُومُ بِجِنْسِهِ وَلَوْ (بغيرِ المَعْدِنِ) كإِرَابٍ وَإِنْ غَابَ بِشَرْطِ عِلْمِهِ بِبَقَائِهِ (فِي إكْمَالِ النَّصَابِ) فَإِنْ كَمَّلَ بِهِ النَّصَابَ زَكَّى الثانيَ فَلَوْ اسْتَخْرَجَ بِالأوَّلِ خَمْسِينَ ثُمَّ اسْتَخْرَجَ تَمَامَ النَّصَابِ لَمْ يُضْمَّ الخَمْسِينَ لِمَا بَعْدَهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَيُضْمُّ المِائَةُ والخَمْسِينَ لِمَا قَبْلَهَا فَيُزَكِّيها لِعَدَمِ الحَوْلِ ثُمَّ إِذَا أَخْرَجَ حَقَّ المَعْدِنِ مِنْ غَيْرِهِمَا وَمَضَى حَوْلَ مَنْ حِينَ كَمَالَ المِائَتَيْنِ لَزِمَهُ زَكَاةُهُمَا وَلَوْ كَانَ الأوَّلُ نِصَابًا ضَمَّ الثانيَ إِلَيْهِ قَطْعًا. (وفي الرُّكَازِ) أَيِ المَرْكُوزِ إِذَا اسْتَخْرَجَهُ أَهْلُ الزَّكَاةِ (الخُمُسُ) كما فِي الخَبَرِ المُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَلِعَدَمِ الْمُؤَنَّةِ فِيهِ وَبِهِ فَارَقَ رُبْعَ العَشْرِ فِي المَعْدِنِ وَالتَّفَاوُتُ بِكَثْرَةِ الْمُؤَنَّةِ وَقِلَّتِهَا

يُضْرَفُ مَضْرَفَ الزَّكَاةِ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَشَرْطُهُ النَّصَابُ، وَالتَّقْدُّ عَلَى الْمَذْهَبِ لَا الْحَوْلُ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ الْجَاهِلِيُّ. فَإِنْ وُجِدَ إِسْلَامِيٌّ عَلِمَ مَالُكُهُ فَلَهُ، وَإِلَّا فَلَقُطَّةٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعْلَمَ مِنْ أَيِّ الضَّرْبَيْنِ هُوَ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ الْوَاجِدُ. وَتَلْزُمُهُ الزَّكَاةُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ أَحْيَاءٍ. فَإِنْ وُجِدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ فَلَقُطَّةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ

معهود في الْمُعَشَّرَاتِ (يُضْرَفُ) كَالْمَعْدِنِ (مَضْرَفَ الزَّكَاةِ عَلَى الْمَشْهُورِ)؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْأَرْضِ كَالْحَبِّ وَالنَّمْرِ بِهِ انْدَفَعَ قِيَاسُهُ بِالْفَنَاءِ (وَشَرْطُهُ النَّصَابُ وَالتَّقْدُّ) الذَّهَبُ أَوْ الْفِضَّةُ وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ (عَلَى الْمَذْهَبِ) كَالْمَعْدِنِ فَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ فِي التَّكْمِيلِ بِمَا عِنْدَهُ (لَا الْحَوْلُ) إجماعاً وَكَانَ سَبَبُ عَدَمِ جَرَيَانِ خِلَافِ الْمَعْدِنِ هُنَا الْحُصُولُ هُنَا دَفْعَةٌ فَلَمْ يُنَاسِبْهُ الْحَوْلُ وَذَاكَ بِالتَّدرِجِ وَهُوَ قَدْ يُنَاسِبُهُ الْحَوْلُ. (وَهُوَ) أَيُّ الرِّكَازِ (الْمَوْجُودُ) يُدْفَنُ لَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَوْ عَلَى وَجْهِهَا وَعُلِمَ أَنَّ نَحْوَ سَبِيلٍ أَظْهَرَهُ فَإِنْ شَكَّ أَوْ كَانَ ظَاهِراً فَلَقُطَّةٌ (الْجَاهِلِيُّ) أَيُّ دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُمْ مَنْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ أَيُّ بَعَثْتَهُ ﷺ وَعبارة أصله على ضَرْبِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالرُّوْضَةِ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ رَجَحَتْ بِأَنَّ الْحُكْمَ مَنْوُطٌ بِدَفْنِهِمْ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ بِضَرْبِهِمْ كَوْنُهُ دَفْنٌ فِي زَمَنِهِمْ لِاحْتِمَالِ أَنْ مُسْلِمًا وَجَدَهُ ثُمَّ دَفَنَهُ كَذَا قَالَاهُ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصْلَ وَالظَّاهِرَ عَدَمُ أَخْذِهِ ثُمَّ دَفْنِهِ وَلَوْ نَظَرَ لِذَلِكَ لَمْ يَوْجَدْ رِكَازٌ أَصْلًا قَالَ السُّبْكِيُّ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مِنْ دَفْنِهِمْ لِتَعَدُّرِهِ بَلْ يُكْتَفَى بِعَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ ضَرْبٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ وُجِدَ دَفِينٌ جَاهِلِيٌّ بِمِلْكٍ مِنْ عَاصِرِ الْإِسْلَامِ وَعَانَدَ فَهُوَ فِيهِ. (فَإِنْ وُجِدَ إِسْلَامِيٌّ) كَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ قُرْآنٌ أَوْ اسْمُ مِلْكٍ إِسْلَامِيٍّ (عُلِمَ مَالُكُهُ) بَعَيْنُهُ (فَلَهُ) فَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَيْهِ (وَإِلَّا) يُعْلَمُ مَالُكُهُ كَذَلِكَ (فَلَقُطَّةٌ) فَيُعْطَى أَحْكَامُهَا مِنْ تَعْرِيفٍ وَغَيْرِهِ هَذَا إِنْ وُجِدَ بِنَحْوِ مَوَاتٍ أَمَّا إِذَا وُجِدَ بِمَمْلُوكٍ بَدَارِنَا فَهُوَ لِمَالِكِهِ فَيُحْفَظُ لَهُ حَتَّى يُؤَيَّسَ مِنْهُ فَإِنْ أَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ لِبَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ضَرْبُ الْإِسْلَامِ؛ لَأَنَّهُ مَالٌ ضَائِعٌ (وَكَذَا) يَكُونُ لَقُطَّةٌ بِقَيْنِهِ (إِنْ لَمْ يُعْلَمَ مِنْ أَيِّ الضَّرْبَيْنِ هُوَ) كَثِيرٌ وَحُلِيٌّ وَمَا يُضْرَبُ وَمِثْلُهُ جَاهِلِيَّةٌ وَإِسْلَامًا تَغْلِيْبًا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ (وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ) أَيُّ الْجَاهِلِيُّ (الْوَاجِدُ) لَهُ وَتَلْزُمُهُ الزَّكَاةُ فِيهِ (إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ) وَلَوْ بَدَارَهُمْ وَإِنْ دَبَّوْا عَنْهُ وَمِثْلُهُ خِرَابٌ أَوْ قِلَاعٌ أَوْ قُبُورٌ جَاهِلِيَّةٌ (أَوْ مِلْكٍ أَحْيَاءٍ) أَوْ فِي مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ وَالبَدُّ لَهُ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي مِنَ الْمَجْمُوعِ بِمَا فِيهِ فَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى نَحْوِ مَسْجِدٍ أَوْ جِهَةٍ عَامَّةٍ صُرِفَ لِجِهَةِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ. وَيُوجَّهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَتَبَعِيَّتُهُ لِلأَرْضِ نَزَلَ مَنْزِلَةً زَوَائِدُهَا لِعَدَمِ الْمُعَارِضِ لِيَدِهِ عَلَيْهِ (فَإِنْ وُجِدَ فِي) أَرْضٍ غَنِيْمَةٍ فَغَنِيْمَةٌ أَوْ فِي فَنَاءٍ أَوْ فِي (مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ) وَلَمْ يُعْلَمَ مَالُكُهُ (فَلَقُطَّةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ)؛ لِأَنَّ يَدَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ وَقَدْ جُهِلَ مَالُكُهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مَنْ سَبَّلَ مِلْكَهُ طَرِيقًا يَكُونُ لَهُ وَأَنَّ مَا سَبَّلَهُ الْإِمَامُ طَرِيقًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ يَكُونُ لِبَيْتِ الْمَالِ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لَوْ عُلِمَ أَنَّهُ بَنَى فِي مَوَاتٍ فَهُوَ رِكَازٌ وَلَا يُغَيِّرُ الْمَسْجِدُ حُكْمَهُ قَالَ وَصُورَةُ الْمُشْنِ مَا إِذَا جُهِلَ حَالُهُ وَتَعَجَّبَ مِنْهُ الْغَزِّيُّ بِأَنَّ الْمَسْجِدَ وَالشَّارِعَ صَارَا فِي يَدِ الْمُسْلِمِينَ وَاخْتَصَّصَا بِهِمَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ اخْتِصَّاصَهُمَا بِهِمَا أَمْرٌ حُكْمِيٌّ طَارِئٌ فَلَمْ يَقْتَضِ يَدًا لَهُمْ عَلَى الدَّفِينِ فَلَزِمَ بَقَاؤُهُ بِحَالِهِ وَلَا يُقَالُ الْوَاقِفُ مَلِكُهُ؛ لَأَنَّهُ يُكْتَفَى

أو في ملك شخص فليس شخص إن ادّعاه، وإلا فليمن ملك منه، وهكذا حتى ينتهي إلى المحيي. ولو تنازعه بائع ومشتري، أو مكر ومكتر، أو معير ومستعير صدّق ذو اليد يمينه.

في مصيره مسجداً بنّيته وما هو كذلك لا يحتاج لتقدير دخوله بملكه وبأنه يلزمه أن من وجده بملكه لا يكون له بل لمن انتقل منه إليه ولا قائل به. ويرد بأن هذه ليست نظيرة مسألتنا؛ لأن فيها تعاوُر أملاك ومسألتنا ليس فيها إلا طرؤ مسجديّة أو شاريّة وقد علمت أنّها لا تقتضي ملكاً ولا يداً حسبيّة فلم يخرج ما قبلها عن حكمه وقوله لا قائل به يرّده قول الأذرعّي وتبعوه بل نقله شارح عن الأصحاب أن من ملك مكاناً من غيره بنحو شراء يكون له بظاهر اليد ولا يحلّ له أخذه باطناً بل يلزمه عرضه على من ملكه منه ثم من قبله وهكذا إلى المحيي ويأتي هذا في واقف نحو مسجد ملك أرضه بنحو شراء فاليد له ثم لورثته ظاهراً كالمشتري (أو) وجده (في ملك شخص) أو وقف عليه واليد له على ما في المجموع عن البغويّ مشيراً إلى التبرّي منه بما أبديته في شرح العباب مع بيان أن غيري سبقني إليه وآته محمول على الظاهر فقط أو والباطن إن كان وارث الواقف مستغرقاً ليركّبه. (فله إن ادّعاه) أو لم ينفعه عنه على ما صوّبه الاستوئيّ لكتّه مردود بلا يمين كأمّية الدار وقال الاستوئيّ لا بُدّ منها إن ادّعاه الواجد وهو ظاهر (وإلا) يدّعه (ف) هو (ليمن ملك منه) ثم ليمن قبله (وهكذا) يجري كما تقرّر (حتى ينتهي) الأمر (إلى المحيي) للأرض أو من أقطعه السلطان إياها بأن ملكه رقبته وإن لم يعمرها والقول بتوقّف ملكه على إحيائها غلط أو من أصابها من غنمية عائرة أو عمرها فتكون له أو لورثته وإن لم يدّعه بل وإن نفاه كما يصرّح به كلام الدارميّ؛ لأنّه ملكه بالإحياء أو نحوه تبعاً للأرض ولم يزل ملكه عنه ببيعها؛ لأنّه مدفون منقول فيخرج خُمسه الذي لزمه يوم ملكه وزكاة باقيه للسنين الماضية كضالّ وجده فإن قال بعض الورثة ليس لمورثي سلك بخصيه ما ذكر فإن أيس من مالك تصدّق به الإمام أو من هو في يده. ولا ينافي هذا ما مرّ في نظيره أنّه ليبت المال؛ لأنّ ما ليبت المال للإمام ومن دخل تحت يده صرقه ليمن له حقّ فيه كالفُقراء (ولو تنازعه) أي الركاز الموجود بملك (بائع ومشتري أو مكر ومكتر ومعير) وفي نسخة أو فالواو بمعناها وكان سبب إثارها الإشارة إلى مغايرة يد المستعير ليد المستأجر (ومستعير) بأن ادّعى كلّ منهما أنّه له وآته الذي دَفَنه وقال البائع ملكته بالإحياء (صدّق ذو اليد) وهو مشتري ومكتر ومستعير؛ لأنّ يده نسخت اليد السابقة (بيمينه) كبيّة الأميّة هذا إن احتل صدقه ولو على بُعيد وإلا بأن لم يُمكن دَفَنه في مدّة يده لم يصدّق وكان تنازعهما قبل عود العين وإلا فمكر أو فمعير إن سكّت أو قال دَفَنته بعد العود إلى وأمكن لا إن قال دَفَنته قبل نحو الإعارة؛ لأنّه سلّم له حصول الدفين في يده فنسخت اليد السابقة ولو ادّعاه اثنان وقد وجد بملك غيرهما فليمن صدقه المالك.

(تنبيه) لا يُمكن دَمّي من أخذ معدن وركاز من دارنا؛ لأنّه دخيل فيها نعم ما أخذه قبل الإزعاج يملكه كخطبها.

فَصْلٌ

شَرَطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ الْحَوْلِ، وَالنِّصَابُ مُعْتَبَرًا بِآخِرِ الْحَوْلِ، وَفِي قَوْلٍ بِطَرَفَيْهِ، وَفِي قَوْلٍ بِجَمِيعِهِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ لَوْ رُدُّهُ إِلَى النَّقْدِ فِي خِلَالِ الْحَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ، وَيُتَبَدَّلُ حَوْلُهَا مِنْ شِرَائِهَا. وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ، وَقِيَمَةُ الْعَرْضِ دُونَ النَّصَابِ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يُتَبَدَّلُ حَوْلُ، وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ.....

(فصل في زكاة التجارة)

قال ابنُ المُنْذِرِ وقد أجمع على وجوبها عامةً أهلُ العِلْمِ أي أكثرهم وصَحَّ خَبَرُ «وفي البز»^(١) صدَّقْتَهُ^(٢) وهو الثَّيَابُ الْمُعَدَّةُ لِلْبَيْعِ وَالسَّلَاحُ وَزَكَاةُ الْعَيْنِ لَا تَجِبُ فِي هَذَيْنِ فَتَتَبَنَّى حَمْلُهُ عَلَى زَكَاةِ التِّجَارَةِ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا الْأَمْرَ بِإِخْرَاجِ الصَّدَقَةِ مِمَّا يُعَدُّ لِلْبَيْعِ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ نَفْيَ الْوُجُوبِ فِي الْعَبْدِ وَالْفَرَسِ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ مُحْمُولٌ عَلَى مَا لَمْ يُعَدَّ مِنْهُمَا لِلْبَيْعِ.

(شَرَطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ الْحَوْلِ وَالنِّصَابِ) كَغَيْرِهَا نَعَمَ النَّصَابُ هُنَا إِنَّمَا يَكُونُ (مُعْتَبَرًا بِآخِرِ الْحَوْلِ) أَيْ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ حَالَةُ الْوُجُوبِ دُونَ مَا قَبْلَهُ لِكَثْرَةِ اضْطِرَابِ الْقِيَمِ (وَفِي قَوْلٍ بِطَرَفَيْهِ) قِيَاسًا لِلأَوَّلِ بِالْآخِرِ (وَفِي قَوْلٍ بِجَمِيعِهِ) كَالْمَوَاشِي (فَعَلَى) الْأَوَّلِ (الْأَظْهَرُ) وَكَذَا عَلَى الثَّانِي بِالْأَوَّلَى فَحَدَفَهُ لِذَلِكَ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ غَرَضِهِ (لَوْ رُدَّ) مَالُ التِّجَارَةِ (إِلَى النَّقْدِ) الَّذِي يُقَوِّمُ بِهِ آخِرَ الْحَوْلِ بِأَنْ يَبْعَ بِهِ مَثَلًا (فِي خِلَالِ الْحَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ) أَيْ وَلَمْ يَكُنْ يَمْلِكُهُ نَقْدٌ مِنْ جَنْسِهِ يُكْمِلُهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ (وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ وَيَبْتَدِئُ حَوْلُهَا مِنْ) وَقْتِ (شِرَائِهَا) لِيَتَحَقَّقَ نَقْصُ النَّصَابِ حِسًّا بِالتَّنْضِيضِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَظْنُونٌ أَمَّا لَوْ لَمْ يَرُدَّ إِلَى النَّقْدِ كَأَنْ بَادَلَ بِعَرْضِهَا عَرْضًا آخَرَ أَوْ رَدَّ لِنَقْدِ لَا يُقَوِّمُ بِهِ كَأَنْ بَاعَهُ بِدَرَاهِمَ وَالحَالُ يَقْضِي التَّقْوِيمَ بِدَنَانِيرٍ أَوْ النَّقْدَ يُقَوِّمُ بِهِ وَهُوَ دُونَ نِصَابٍ وَلَمْ يَشْتَرِ بِهِ شَيْئًا أَوْ وَهُوَ نِصَابٌ فَلَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى حُكْمِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ جُمْلَةِ التِّجَارَةِ وَفَائِدَةُ عَدَمِ انْقِطَاعِهِ فِي الثَّالِثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا شَارِحٌ وَفِيهَا مَا فِيهَا لِمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُمُ الصَّرِيحَ فِي أَنَّ قَوْلَ الْمُتَنِّ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً تَمَثِيلٌ لَا تَقْيِيدٌ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ قُبَيْلَ آخِرِ الْحَوْلِ نَقْدًا آخَرَ يُكْمِلُهُ زَكَاةً ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْمُتَقُولَ الْمُعْتَمَدَ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ تَمَامَهُ لِيَتَحَقَّقَ النِّقْصُ عَنِ النَّصَابِ بِالتَّنْضِيضِ (وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ) الَّذِي لِمَالِ التِّجَارَةِ (وَقِيَمَةُ الْعَرْضِ دُونَ النَّصَابِ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ الْحَوْلُ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ) فَلَا تَجِبُ زَكَاةٌ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلٌ ثَانٍ وَهُوَ نِصَابٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ . إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ

(١) الْبَزُّ: الثَّيَابُ. وَقِيلَ: ضَرْبٌ مِنَ الثَّيَابِ، وَقِيلَ: الْبَزُّ مِنَ الثَّيَابِ: أَمْتَعَةٌ. يَنْظُرُ: (تَاجُ الْعُرُوسِ) لِلزَّيْدِيِّ [٢٨/١٥] / مادة: بَزَزَ.

(٢) [ضَعِيفٌ] أَخْرَجَهُ: أَحَدٌ فِي (مُسْنَدِهِ) [١٧٩/٥]، وَالحَاكِمُ فِي (المُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ) [١/٥٤٥]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي (سُنَنِهِ) [٢/١٠٠]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ: أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَهُوَ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ: (الْبَزُّ) بِالزَّايِ. وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالحَاكِمِ: (الْبَرُّ) بِالرَّاءِ. قُلْتُ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ. يَنْظُرُ: (السَّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ) لِلْأَبَانِيِّ [رقم/١١٧٨].

وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ لِلْقَنِيِّ بِنَيْتِهَا، وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَنْتْ نَيْتُهَا بِكَسْبِهِ
بِمُعَاوَضَةٍ كَثِيرَةٍ،

مِنْ جِنْسٍ مَا يُقَوِّمُ بِهِ مَا يَكْمُلُ نِصَابًا وَإِلَّا كَانَ مَلَكٌ مِائَةَ دِرْهَمٍ فَاشْتَرَى بِنِصْفِهَا عَرَضَ تِجَارَةٍ وَبَقِيَ
نِصْفُهَا عِنْدَهُ وَبَلَغَتْ قِيَمَةُ الْعَرَضِ آخِرَ الْحَوْلِ مِائَةً وَخَمْسِينَ ضَمًّا لِمَا عِنْدَهُ وَلَزِمَهُ زَكَاةُ الْكُلِّ آخِرَهُ
قَطْعًا بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى بِالمِائَةِ وَمَلَكَ خَمْسِينَ بَعْدَ فَإِنَّ الْخَمْسِينَ إِنَّمَا تُضْمُّ فِي النِّصَابِ دُونَ
الْحَوْلِ فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ زَكَّى المِائَتَيْنِ .

(تنبيه) لَا زَكَاةَ عَلَى صَيْرِفِيٍّ بَادِلَ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ بِمَا فِي يَدِهِ مِنَ النِّقْدِ غَيْرِهِ مِنْ جِنْسِهِ
أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ التَّجَارَةَ فِي النِّقْدَيْنِ ضَعِيفَةٌ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِمَا وَالزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ زَكَاةُ عَيْنٍ فَعَلَبَتْ وَأَثَرُ
فِيهَا انْقِطَاعُ الْحَوْلِ بِخِلَافِ الْعَرُوضِ وَكَذَا لَا زَكَاةَ عَلَى وَارِثٍ مَاتَ مَوْرَثُهُ عَنْ عَرُوضِ تِجَارَةٍ حَتَّى
يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِنَيْتِهَا فَحِينَئِذٍ يَسْتَأْنِفُ حَوْلَهَا .

(وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ) كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ عَيَّنَّهُ وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (لِلْقَنِيِّ بِنَيْتِهَا) أَيِ الْقَنِيِّ
فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِمُجَرَّدِ نَيْتِهَا بِخِلَافِ عَرَضِ الْقَنِيِّ لَا يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ بِنَيْتِ التَّجَارَةِ؛ لِأَنَّ الْقَنِيَّةَ الْحَبْسُ
لِلانْتِفَاعِ وَالنِّيَّةُ مُحَصِّلَةٌ لَهُ وَالتَّجَارَةُ التَّقْلِيلُ بِقَصْدِ الْإِرْبَاحِ وَالنِّيَّةُ لَا تَحْصُلُهُ عَلَى أَنَّ الْاِقْتِنَاءَ هُوَ الْأَصْلُ
فَكَفَى أَدْنَى صَارِفٍ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْمُسَافِرَ يَصِيرُ مُقِيمًا بِالنِّيَّةِ عِنْدَ جَمْعِ وَالْمُقِيمَ لَا يَصِيرُ مُسَافِرًا بِهَا
اتِّفَاقًا .

(تنبيه) لَوْ نَوَى الْقَنِيُّ لاسْتِعْمَالِ الْمُحَرَّمِ كُلِّبَسَ الْحَرِيرَ فَهَلْ تُؤْثَرُ هَذِهِ النِّيَّةُ قَالَ الْمُتَوَلَّى فِيهِ وَجِهَانِ
أَصْلُهُمَا أَنَّ مَنْ عَزَمَ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَأَصَرَ هَلْ يَأْتِمُ أَوْ لَا اهـ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِأَصَرَ صَمَّمَ؛ لِأَنَّ التَّصْمِيمَ
هُوَ الَّذِي اخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ هَلْ يَوْجِبُ الْإِثْمَ أَوْ لَا وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُ يَوْجِبُهُ وَمَعَ ذَلِكَ الَّذِي يُتَّبَعُهُ
تَرْجِيحُهُ لَهُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِنَيْتِهِ هُنَا وَإِنْ أَثَرَتْ ثُمَّ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ سَبَبَ الزَّكَاةِ وَهُوَ التَّجَارَةُ قَدْ وَقَعَ فَلَا بُدَّ مِنْ
رَافِعٍ لَهُ وَالنِّيَّةُ الْمُحَرَّمَةُ لَا تَصْلُحُ لِذَلِكَ وَإِنَّمَا أَثِمَ بِهَا لِمَعْنَى آخَرَ لَا يَوْجِدُ هُنَا وَهُوَ التَّغْلِيظُ وَالزَّجْرُ عَنْ
الرُّكُودِ إِلَى الْمَعْصِيَةِ عَلَى أَنَّ قَضِيَّةَ التَّغْلِيظِ عَلَيْهِ بِنَيْتِ الْمُحَرَّمِ عَدَمُ الْانْقِطَاعِ هُنَا فَاتَّحَدَا فَتَأَمَّلْهُ .

(وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَنْتْ نَيْتُهَا بِكَسْبِهِ بِمُعَاوَضَةٍ) مُحَضَّةٌ وَهِيَ مَا تَفْسُدُ بِفَسَادِ عَرَضِهِ
(كَشِيرَاءٍ) بَعَرَضٍ أَوْ نَقْدٍ أَوْ دَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ وَكَلَامُهَا لِنَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ وَمِنْهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْمَنَافِعَ
وَيُؤْجِّرَهَا بِقَصْدِ التَّجَارَةِ فَفِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِيُؤْجِّرَهَا بِقَصْدِ التَّجَارَةِ فَمَضَى حَوْلَ وَلَمْ يُؤْجِّرَهَا
تَلَزَمَ زَكَاةُ التَّجَارَةِ فَيَقُومُهَا بِأَجْرَةِ الْمُثَلِّ حَوْلًا وَيُخْرِجُ زَكَاةَ تِلْكَ الْأَجْرَةِ وَإِنْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ؛ لِأَنَّهُ حَالُ
الْحَوْلِ عَلَى مَالٍ لِلتَّجَارَةِ عِنْدَهُ وَالْمَالُ يَنْقَسِمُ إِلَى عَيْنٍ وَمَنْفَعَةٍ وَإِنْ أَجَرَهَا فَإِنَّ الْأَجْرَةَ نَقْدًا عَيْنًا
أَوْ دَيْنًا حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا تَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ وَيَأْتِي أَوْ عَرَضًا فَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ أَوْ نَوَى قُنْيَتَهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَإِنْ نَوَى
التَّجَارَةَ فِيهِ اسْتَمَرَّتْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ وَهَكَذَا فِي كُلِّ عَامٍ وَكَاقْتِرَاضٍ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ . لَكِنْ قَالَ جَمْعُ
مُتَقَدِّمُونَ لَا يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ وَإِنْ اقْتَرَنْتْ بِهِ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ أَيِ الْأَصْلِيِّ الْإِرْفَاقُ لَا التَّجَارَةُ وَكَثِيرَاءِ

وكذا المهر وعوض الخلع في الأصح، لا بالهبة والاحتياط والاسترداد بعين وإذا ملكه بتقد نصاب فحوله من حين ملك التقد، أو دونه أو بعرض قنية فمن الشراء، وقيل إن ملكه بنصاب سائمة بنى على حولها ويضم الربح، إلى الأصل في الحول إن لم ينض لا إن نص

نحو دباغ أو صبيغ ليعمل به للناس بالعوض وإن لم يمكث عنده حولاً لا لأمتعة نفسه ولا نحو صابون وملح اشتراه ليغسل أو يعجن به للناس فلا يصير مال تجارة فلا زكاة فيه وإن بقي عنده حولاً؛ لأنه يستهلك فلا يقع مسلماً لهم أي من شأنه ذلك وبعد هذا الاقتران لا يحتاج لنيته في بقية المعاملات ويظهر أن يعتبر في الاقتران هنا باللفظ أو الفعل المملك ما يأتي في كناية الطلاق (وكذا) المعاوضة غير المحضة وهي التي لا تفسد بفساد المقابل ومنها المال المصالح عليه عن دم و (المهر وعوض الخلع) كأن زوج أمته أو خالعه زوجته بعرض نوى به التجارة ليدق المعاوضة بذلك كله (في الأصح) ولهذا تثبت الشفعة فيما ملك به (لا) فيما ملك (بالهبة) المحضة بأن لم يشترط فيها ثواب معلوم وإلا فهي بيع (والاحتياط) والاصطياد والإرث وإن نوى الوارث أو غيره ممن ذكر حال ملكه التجارة بما ملكه؛ لأن التملك مجاناً لا يعد تجارة. وإفتاء البلقيني بأنه يورث مال تجارة فلا يحتاج لنية الوارث اختيار له جار على اختياره الضعيف أيضاً أن الوارث لا يشترط قصده للسوم اكتفاء بقصد مورثه (والاسترداد) أو الرد (بعين) كما لو باع عرض قنية بما وجد به عيباً فردّه واستردّ عرضه أو فردّه عليه بعين فقصده به التجارة أو اشترى بعرض قنية شيئاً ولو عرض تجارة أو بعرض تجارة عرض قنية فردّه عليه كذلك فلا يصير مال تجارة لانتفاء المعاوضة ومثله الرد بنحو إقالة أو تحالف. (وإذا ملكه) أي مال التجارة (بتقد) أي بعين ذهب أو فضة ولو غير مضروب (نصاب) أو دونه وبملكه باقية كان اشتراه بعين عشرين ديناراً أو مائتي درهم أو بعين عشرة وبملكه عشرة أخرى. (فحوله من حين ملك) ذلك (النقد) فيني حول التجارة على حوله لاشتراكهما في قدر الواجب وجنسه كما ييني حول الدين على حول العين وبالعكس من النقد بخلاف ما لو اشتراه بتقد في الدمة ثم تقدماً عنده فيه فإنه لا ييني عليه؛ لأن صرفه إلى هذه الجهة لم يتعين بخلافه فيما إذا اشترى بعينه فيتعين ابتداء حوله من الشراء كما في قوله (أو) ملكه بعين نقد (دونه) أي النصاب وليس في ملكه باقية (أو بعرض قنية) أي كحلي مباح (ف) حوله (من الشراء)؛ لأن ما ملكه به لم يكن له حول حتى ييني عليه. (وقيل إن ملكه بنصاب سائمة بنى على حولها)؛ لأنها مال زكاة جارٍ في الحول كالنقد والصحيح المنع لاختلاف الزكائين قدرًا ومتعلّقًا (ويضم الربح) الحاصل أثناء الحول أو مع آخره في نفس العرض كالسمين أو غيره كارتفاع السوق (إلى الأصل في الحول إن لم ينض) بكسر التوّن بما يقوّم به قياساً على النتائج مع الأُمّهات ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الأسواق في كل لحظة ارتفاعاً وانخفاضاً فلو اشترى في المحرم عرضاً بمائتين فساوى قبيل آخر الحول لثمانمائة أو نصّ فيه بها وهي ممّا لا يقوّم به زكى الجميع عند تمام الحول؛ لأن الربح كامن غير متميّز. (لا إن نصّ) أي صار ناضاً

في الأظهر، والأصح أن ولد العرض وتمّره مال تجارة وأن حوله حول الأصل، وواجبها ربيع عشر القيمة. فإن ملك بنقذ قوّم به إن ملك ينصاب، وكذا دونه في الأصح، أو بعرض فيغالب نقذ البلد، فإن غلب نقدان وبلغ بأحدهما نصاباً قوّم به،

ذهبا أو فضة من جنس رأس المال النصاب وأمسكه إلى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه فلا يضم إلى الأصل بل يزكي الأصل بحوله ويفرد الربح بحول (في الأظهر) ومثله أصله بأن يشترى عرضاً بمائتي درهم ويبعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة ويملكها إلى تمام الحول أو يشترى بها عرضاً يساوي ثلثمائة آخر الحول فيخرج آخره زكاة مائتين فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة؛ لأن الربح متميز فاعتبر بنفسه ولكونه غير جزء من الأصل فارق النتاج مع الأمهات ولهذا رد الغاصب النتاج لا الربح فعلم أنه لو نضّ بغير جنس المال فكبيع عرض بعرض فيضم الربح للأصل وكذا لو كان رأس المال دون نصاب ثم نضّ بنصاب وأمسكه لتمام حول الشراء وأنه لو نضّ بما يقوّم به بعد حول ظهور الربح أو معه زكى بحول أصله للحول الأول واستؤنف له حول من نضوده. (والأصح أن ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كخيل وجوار ومعلوفة (وتمّره) ومنه هنا صوف وغصن شجر وورقه ونحوها (مال تجارة)؛ لأنهما جزءان من الأم والشجر (وإن حوله حول الأصل) تبعاً له كنتاج السائمة (وواجبها) أي التجارة أي مالها (ربيع عشر القيمة) اتفاقاً في ربيع العشر كالنقد؛ لأن عروضها تقوّم به وعلى الجديد في كونه من القيمة؛ لأنها متعلّق هذه الزكاة فلا يجوز إخراجها من عين العرض وعلم مما مرّ أنها إنما تعتبر بأخر الحول فإن أخر الإخراج بعد التمكن ونقصت القيمة ضمن ما نقص لتقصيره بخلافه قبله وإن زادت ولو قبل التمكن أو بعد الإثلاف فلا يُعتبر ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف وللساعي تصديقه نظير ما مرّ في عدّ الماشية. (فإن ملك) العرض (بنقذ) ولو غير نقد البلد وفي الدّمّة وإن كان غير مضروب أو مغشوشاً (قوّم به) أي بعين المضروب الخالص وإلا فمضروب أو خالص من جنسه (إن ملكه بنصاب) وإن أبطله السلطان وحينئذ فإن بلغ به نصاباً زكاه وإلا فلا وإن بلغه بنقذ آخر؛ لأن الحول مبني على حوله فهو أقرب إليه من نقد البلد (وكذا) إذا ملكه بنقذ (دونه) أي النصاب (في الأصح)؛ لأنه أصله ولو ملك من جنسه ما يكمله قوّم بذلك الجنس ولا يجري فيه هذا الخلاف؛ لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول إذ ابتدأه من حين ملك النقد (أو) ملكه بنقذ وجهل أو نسي أو (بعرض) ليقنية أو بنحو نكاح أو خلع (ف) يقوّم (بغالب نقد البلد) إذ هو الأصل في التقويم فإن بلغ به نصاباً زكاه وإلا فلا وإن بلغه بغيره فإن لم يكن بها نقد لتعاملهم بالفلوس مثلاً اعتبر نقد أقرب البلاد إليها. (فإن غلب) في البلد (نقدان) على التساوي أو كان الأقرب في صورته المذكورة بلذنين اختلفت نقدتهما فيما يظهر (وبلغ) مال التجارة (بأحدهما) فقط (نصاباً قوّم) مال التجارة كُله إذا ملك بغير نقد وما قابل غير النقد إذا ملك بنقذ وعرض كما يأتي (به) ليلوّه نصاباً بنقذ غالب يقيناً وبه فارق ما مرّ فيما لو تمّ النصاب بأحد ميزائين أو بنقذ لا يقوّم به

فَإِنْ بَلَغَ بِهِمَا قَوْمٌ بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ. وَإِنْ مُلِكَ بِنَقْدٍ وَعَرَضَ قَوْمٌ مَا قَابِلَ النَّقْدِ بِهِ وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ. وَتَجِبُ فِطْرَةُ عَبْدِ التِّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا وَلَوْ كَانَ الْعَرَضُ سَائِمَةً، فَإِنْ كَمُلَ نِصَابُ إِحْدَى الزَّكَاتَيْنِ فَقَطَّ وَجِبَتْ أَوْ نِصَابُهُمَا فَرَكَاةُ الْعَيْنِ فِي الْجَدِيدِ فَعَلَى هَذَا لَوْ سَبَقَ حَوْلُ التِّجَارَةِ، بَأَنِ اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ نِصَابَ سَائِمَةٍ فَلَا صُحَّ وَجُوبَ زَكَاةِ الْعَيْنِ لِتِمَامِ حَوْلِهَا ثُمَّ يَفْتَتِحُ حَوْلًا لِزَكَاةِ الْعَيْنِ أَبَدًا.

على أَنَّ المِيزَانَ أَضْبَطُ مِنَ التَّقْوِيمِ فَأَثَرُ التَّفَاوُتِ فِيهَا لَا فِيهِ (فَإِنْ بَلَغَ) هـ (بِهِمَا) أَي بِكُلِّ مِنْهُمَا (قَوْمٌ بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ) يَعْنِي الْمُسْتَحِقِّينَ نَظِيرَ مَا مَرَّ مَعَ ذِكْرِ حُكْمِهِ، إِيشَارُ الْفُقَرَاءِ بِالذِّكْرِ كاجْتِمَاعِ الْحَقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ) فَيَقُومُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ كَمُعْطَى الْجُبْرَانِ وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي الْفِطْرَةِ فِي أَقْوَابِ لَا غَالِبَ فِيهَا أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ وَلَا يَتَعَيَّنُ الْأَنْفَعُ وَعَلَيْهِ فَنَازَعَ اجْتِمَاعُ مَا ذُكِرَ بِأَن تَعَلَّقَ الزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلُّقِهَا بِالْقِيَمَةِ فَسُومِخَ هُنَا أَكْثَرُ (وَإِنْ مُلِكَ بِنَقْدٍ وَعَرَضَ) كَمَا تَنَبَّأَ دِرْهَمٌ وَعَرَضَ قَيْئِيَّةٌ (قَوْمٌ مَا قَابِلَ النَّقْدِ بِهِ وَ) قَوْمٌ (الْبَاقِي بِالْغَالِبِ) مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ دُونَ نِصَابٍ أَوْ مِنْ أَحَدِ الْغَالِبَيْنِ إِذَا بَلَغَهُ بِهِ فَقَطَّ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ كَانَ حُكْمُهُ ذَلِكَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي اخْتِلَافِ الصِّفَةِ أَيْضًا كَانَ اشْتَرَى بِنِصَابٍ دَنَانِيرَ بَعْضُهَا صَحِيحٌ وَبَعْضُهَا مُكَسَّرٌ وَتَفَاوُتًا فَيَقُومُ مَا يَخُصُّ كُلًّا بِهِ. لَكِنْ إِنْ بَلَغَ بِمَجْمُوعِهِمَا نِصَابًا زَكَّى لِاتِّحَادِ جِنْسِهِمَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ التَّقْوِيمِ بِالْمُكَسَّرِ هُنَا دُونَ غَيْرِ الْمَضْرُوبِ فِيمَا مَرَّ بِأَن كَسَرَهُ لَا يُنَافِي التَّقْوِيمَ بِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. (وَتَجِبُ فِطْرَةُ عَبْدِ التِّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا) لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ وَهُوَ الْمَالُ وَالْبَدَنُ فَلَمْ يَتَدَاخَلَا كَالْقِيَمَةِ وَالْجِزَاءِ فِي الصَّيْدِ (لَوْ كَانَ الْعَرَضُ سَائِمَةً) أَوْ تَمَرًا أَوْ حَبًّا قَالَ ابْنُ النَّقِيبِ أَوْ اشْتَرَى دَنَانِيرَ لِلتِّجَارَةِ بِحِنْطَةٍ مَثَلًا (فَإِنْ كَمُلَ) بِتَثْلِيثِ الْمِيمِ (نِصَابُ إِحْدَى الزَّكَاتَيْنِ فَقَطَّ) كَتَسَعِ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْغَنَمِ قِيمَتُهَا مِائَتَانِ وَكَأَرْبَعِينَ مِنْهَا قِيمَتُهَا دُونَ الْمِائَتَيْنِ (وَجِبَتْ) زَكَاةُ مَا كَمُلَ نِصَابُهُ لَوْ جُودَ سَبَبُهَا مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ (أَوْ) كَمُلَ (نِصَابُهُمَا) وَاتَّفَقَ وَقْتُ الْوُجُوبِ أَوْ اخْتَلَفَ (فَزَكَاةُ الْعَيْنِ) هِيَ الْوَاجِبَةُ (فِي الْجَدِيدِ) لِقَوْنِهَا لِلْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ وَإِذَا أُخْرِجَ زَكَاةُ الْعَيْنِ فِي الثَّمَرِ وَالْحَبِّ لَمْ تَسْقُطْ زَكَاةُ التِّجَارَةِ فِي قِيَمَةِ عُرُوضِهَا مِنْ نَحْوِ الْجِدْعِ وَالْأَرْضِ وَتَبَيَّنَ الْحَبُّ إِنْ بَلَغَتْ نِصَابًا إِذْ لَا تُضَمُّ لِقِيَمَةِ الثَّمَرِ وَالْحَبِّ (فَعَلَى هَذَا) وَهُوَ تَقْدِيمُ زَكَاةِ الْعَيْنِ (لَوْ سَبَقَ حَوْلُ التِّجَارَةِ بِأَن) أَي كَانَ (اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) مِنْ حَوْلِهَا (نِصَابَ سَائِمَةٍ) وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْقَيْئِيَّةَ أَوْ اشْتَرَى مَعْلُوفَةً لِلتِّجَارَةِ ثُمَّ أَسَامَهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَا يُتَصَوَّرُ سَبْقُ حَوْلِ الْعَيْنِ فِي السَّائِمَةِ؛ لِأَنَّهُ يَنْقَطِعُ بِالْمُبَادَلَةِ بَلْ فِي الثَّمَرِ وَالْحَبِّ بِأَن يَبْدُو الصَّلَاحُ وَيَقَعُ الْاِشْتِدَادُ قَبْلَ تِمَامِ حَوْلِ التِّجَارَةِ وَحُكْمُ هَذِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْعَيْنِ ثُمَّ زَكَاةَ التِّجَارَةِ آخَرَ حَوْلِهَا (فَلَا صُحَّ وَجُوبَ زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِتِمَامِ حَوْلِهَا) لِئَلَّا يَحْبِطَ بَعْضُ حَوْلِهَا وَلِأَنَّ الْمَوْجِبَ قَدْ وَجَدَ وَلَا مُعَارِضَ لَهُ (ثُمَّ) مِنْ انْقِضَاءِ حَوْلِهَا (يَفْتَتِحُ حَوْلًا لِزَكَاةِ الْعَيْنِ أَبَدًا) أَي فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ وَمَا مَضَى مِنَ السُّومِ فِي بَقِيَّةِ

وإذا قلنا: عاملُ القراضِ لا يملكُ الربحَ بالظهورِ فعلى المالكِ زكاةُ الجميعِ، فإن أخرجها من مالِ القراضِ حُسِبَتْ من الربحِ في الأصحِّ، وإن قلنا يملكُ بالشهورِ لزِمَ المالكُ زكاةُ رأسِ المالِ، وحِصَّته من الربحِ، والمذهبُ: أنه يلزَمُ العاملُ زكاةُ حصَّتهِ.

باب زكاةِ الفِطْرِ

تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ

الحولِ الأوَّلِ غيرُ مُعْتَبَرٍ (وإذا قلنا عاملُ القراضِ لا يملكُ الربحَ بالظهورِ) بل بالقِسْمَةِ وهو الأصحُّ (فعلى المالكِ زكاةُ الجميعِ) ربحًا ورأسَ مالٍ؛ لأنَّه مِلْكُهُ (فإن أخرجها) من عنده فواضحٌ أو (من مالِ القراضِ حُسِبَتْ من الربحِ في الأصحِّ) كمؤنِ المالِ من نحوِ أجرةِ دَلَالٍ وفِطْرَةِ عَبدٍ تِجَارَةً وفِدَاءً جِنَايَةً (وإن قلنا) بالضعيفِ أنه (يملكُ) الربحَ المشروطَ له (بالظهورِ لزِمَ المالكُ زكاةُ رأسِ المالِ وحِصَّته من الربحِ)؛ لأنَّه مِلْكٌ لهما (والمذهبُ) على هذا الضعيفِ (أنَّه يلزَمُ العاملُ زكاةُ حصَّتهِ) من الربحِ لِمَتَمَكَّنِهِ من التَّوَصُّلِ إليه متى شاءَ بالقِسْمَةِ فهو كذَيْنِ حَالٍ على مِليءٍ وعليه فابْتِدَاءُ حَوْلِ حِصَّتهِ من الظُّهورِ.

بابُ زكاةِ الفِطْرِ

سُمِّيَتْ بِهِ؛ لَأَنَّ وُجُوبَهَا بِدُخُولِهِ كَذَا قَبْلَ وَإِنَّمَا يَتَأَتَّى عَلَى ضَعِيفٍ وَإِنَّ الإِضَافَةَ بَيَانِيَّةٌ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ أَنَّهَا بِمَعْنَى اللَّامِ فَصَوَابُ الْعِبَارَةِ أَضِيفَتْ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ مَوْجِبِهَا الْمُركَّبِ الآتِي وَيُقَالُ زَكَاةُ الْفِطْرَةِ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ بِضَمِّهَا غَرِيبٌ؛ لَأَنَّهُا تَخْرُجُ عَنِ الْفِطْرَةِ أَيْ الْخِلْقَةِ إِذْ هِيَ طَهْرَةٌ لِلْبَدَنِ كَمَا يَأْتِي وَتُطَلَّقُ عَلَى الْمُخْرَجِ أَيْضًا وَهِيَ مَوْلُودَةٌ لَا عَرَبِيَّةٌ وَلَا مُعَرَّبَةٌ بَلْ هِيَ اصْطِلَاحٌ لِلْفُقَهَاءِ فَتَكُونُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْحَاوِي وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي الْقَامُوسِ مِنْ أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ الْمُخْرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ لَمْ يُعْلَمْ إِلَّا مِنَ الشَّارِعِ فَاهْلُ اللُّغَةِ يَجْهَلُونَهُ فَكَيْفَ يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ وَنَظِيرُ هَذَا أَعْنِي خُلُطَةَ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ بِالْحَقَائِقِ اللُّغَوِيَّةِ مَا وَقَعَ لَهُ فِي تَفْسِيرِهِ التَّعْزِيرَ بِأَنَّهُ ضَرَبٌ دُونَ الْحَدِّ وَيَأْتِي فِي بَابِهِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ مَعَ بَيَانِ أَنَّهُ وَقَعَ لَهُ مِنْ هَذَا الْخُلُطِ شَيْءٌ كَثِيرٌ وَكُلُّهُ غَلَطٌ يَجِبُ التَّنْبِيهِ لَهُ وَفُرِضَتْ كَرَمَاضَانُ ثَانِي سِنِي الْهِجْرَةِ وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الإِجْمَاعَ عَلَى وَجُوبِهَا وَمُخَالَفَةَ ابْنِ اللَّبَّانِ فِيهِ غَلَطٌ صَرِيحٌ كَمَا فِي الرُّوضَةِ قَالَ وَكَيْفَ زَكَاةُ الْفِطْرِ لِشَهْرِ رَمَضَانَ كَسَجْدَةِ السُّهُورِ لِلصَّلَاةِ تَجَبَّرُ نَقْصَ الصَّوْمِ كَمَا يَجْبُرُ السُّجُودُ نَقْصَ الصَّلَاةِ وَيُؤَيِّدُهُ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «أَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ» وَالْخَبَرُ الْحَسَنُ الْغَرِيبُ «شَهْرُ رَمَضَانَ مُعَلَّقٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يُرْفَعُ إِلَّا بِزَكَاةِ الْفِطْرِ»^(١).

(تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ) أَي بِإِدْرَاكِ هَذَا الْجُزْءِ مَعَ إِدْرَاكِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ

(١) [ضعيف] أخرجه: ابن الجوزي في (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) (٢/٤٩٩)، من حديث: جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للالباني [رقم/٤٣].

في الأظهر، فتُخرجُ عَنْهُ ماتَ بعد الغروبِ دونَ مَنْ وُلِدَ. وَيُسَنُّ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِهِ.

فَتُخْرَجُ إِلَى آخِرِهِ وَقَوْلُهُ فِيمَا بَعْدُ لَهُ تَعَجُّيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ (فِي الْأَظْهَرِ) لِإِضَافَتِهَا فِي خَبَرِ الشَّيْخَيْنِ إِلَى الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ (فَرَضُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ)^(١) وَأَوَّلُ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ الصَّوْمِ وَذَخَلَ وَقْتُ الْفِطْرِ، وَعَلَى فِيهِ عَلَى بَابِهَا خِلَافًا لِمَنْ أَوَّلَهَا بِعَنْ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْوُجُوبَ يُلَاقِي الْمَوْدَى عَنْهُ أَوَّلًا حَتَّى الْقِرْنَ كَمَا يَأْتِي وَلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ فَكَانَتْ عِنْدَ تِمَامِ صَوْمِهِ وَأَفْهَمَ الْمَشْنُ أَنَّهُ لَوْ أَدَّى فِطْرَةَ عَبْدِهِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ثُمَّ مَاتَ الْمُخْرَجُ أَوْ بَاعَهُ قَبْلَهُ وَجَبَ الْإِخْرَاجُ عَلَى الْوَارِثِ أَوْ الْمُشْتَرِي وَإِذَا قُلْنَا بِالْأَظْهَرِ. (فَتُخْرَجُ عَنْهُ مَاتَ) أَوْ طُلُقَ أَوْ أُعْتِقَ أَوْ بَاعَ (بَعْدَ الْغُرُوبِ) وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِمَّنْ يُؤَدَّى عَنْهُ وَكَانَتْ حَيَاتُهُ مُسْتَقَرَّةً عِنْدَهُ لَوْجُودِ السَّبَبِ فِي حَيَاتِهِ وَاسْتِغْنَاءِ الْقَرِيبِ كَمَوْتِهِ وَإِنَّمَا سَقَطَتْ زَكَاةُ الْمَالِ بِتَلَفِهِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ لِلتَّعَلُّقِ بِعَيْنِهِ وَهَذَا الزَّكَاةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالذَّمَّةِ بِشَرِطِ الْغِنَى وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَلَفَ مَالُهُ هُنَا قَبْلَ التَّمَكُّنِ سَقَطَتْ كَمَا فِي تِلْكَ (دُونَ مَنْ وُلِدَ) أَيِ تَمَّ انْفِصَالُهُ وَتَجَدَّدَ مِنْ زَوْجَةٍ وَقِرْنٍ وَإِسْلَامٍ وَغَنَى بَعْدَ الْغُرُوبِ لِعَدَمِ إِدْرَاكِهِ الْمَوْجِبَ وَلَوْ شَكَّ فِي الْحُدُوثِ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا وَجُوبَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلشَّكِّ. (وَيُسَنُّ أَنْ) تُخْرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ لَا قَبْلَهُ وَأَنْ يَكُونَ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا مِنْ بَيْتِهِ أَفْضَلُ لِلأَمْرِ الصَّحِيحِ بِهِ وَأَنْ (لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ) بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي الْحُرْمَةِ حِينَئِذٍ. وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ التَّرْكِ فَهُوَ فِي الْحُرْمَةِ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الْفِعْلِ وَإِمَّا قَرَّرْتَهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَقَامَيْنِ نَدَبُ الْإِخْرَاجِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَإِلَّا فَخِلَافُ الْأَفْضَلِ وَنَدَبُ عَدَمِ التَّأْخِيرِ عَنْهَا وَإِلَّا فَمَكْرُوهٌ وَإِنَّ كَلَامَ الْمَشْنُ إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّانِي يَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَوْهُمْ نَدَبُ إِخْرَاجِهَا مَعَ الصَّلَاةِ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ إِخْرَاجَهَا مَعَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُنْدُوبِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَهَا فَمَا أَوْهَمَهُ صَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ مُطْلَقُ النَّدْبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصِ الْأَفْضَلِيَّةِ الَّتِي تَوْهَمُهَا الْمُعْتَرِضُ وَإِنْ تَبَعَهُ شَيْخُنَا فَجَرَى عَلَى أَنَّ إِخْرَاجَهَا مَعَهَا غَيْرُ مُنْدُوبٍ وَالْحَقُّ الْخَوَارِزْمِيُّ كَشَيْخِهِ الْبَغَوِيُّ لَيْلَةَ الْعِيدِ بِيَوْمِهِ وَوَجْهٌ بِأَنَّ الْفُقَرَاءَ يَهَيِّئُونَهَا لِغَدِهِمْ فَلَا يَتَأَخَّرُ أَكْلُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَإِنَاطَةُ ذَلِكَ بِالصَّلَاةِ لِلْغَالِبِ مِنْ فِعْلِهَا أَوَّلَ النَّهَارِ فَلَوْ أُخْرِثَ عَنْهُ سُنُّ إِخْرَاجِهَا أَوَّلَهُ لَيَسَّعَ الْوَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ نَعَمْ يُسَنُّ تَأْخِيرُهَا عَنْهَا لانتظارِ قَرِيبٍ أَوْ جَارٍ مَا لَمْ يَخْرُجْ الْوَقْتُ اهـ. (وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِهِ) بَلَا عُدْزٍ كَغَيْبَةِ مَالٍ أَوْ مُسْتَحَقِّ لِقَوَاتٍ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ وَهُوَ إِغْنَاؤُهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي يَوْمِ السَّرُورِ وَيَجِبُ الْقَضَاءُ فَوْرًا لِعِصْيَانِهِ بِالتَّأْخِيرِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعِصِ بِهِ لَنَحَوِ نِسْيَانٍ لَا يَلْزَمُهُ الْفَوْرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَنَظَائِرِهِ.

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٤٣٢]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٩٨٤]، وغيرهما من حديث: ابن عمر رضي الله عنهما.

وَلَا فِطْرَةَ عَلَى كَافِرٍ إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ. وَلَا رَقِيقٍ، وَفِي الْمُكَاتِبِ
وَجْهٌ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يَلْزُمُهُ قِسْطُهُ. وَلَا مُعْسِرٍ

(تنبيه) ظاهر قولهم هنا كغيبية مالٍ أَنَّ غَيْبَتَهُ مُطْلَقًا لَا تَمْنَعُ وَجُوبَهَا وَفِيهِ نَظَرٌ كإفتاء بعضهم أَنَّهَا تَمْنَعُهُ مُطْلَقًا أَخَذًا وَمِمَّا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذَا عَجَزَ عَنْهَا وَقَتِ الْوُجُوبِ لَا تَثْبُتُ فِي الدِّمَةِ إِذْ أَدْعَاءُ أَنَّ الْغَيْبَةَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَجْزِ هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ وَالَّذِي يُتَّجَهُ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ يَجْتَمِعُ بِهِ أَطْرَافُ كَلَامِهِمْ وَهُوَ أَنَّ الْغَيْبَةَ إِنْ كَانَتْ لِدُونِ مَرَحَلَتَيْنِ لَزِمَتْهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْحَاضِرِ لَكِنْ لَا يَلْزُمُهُ الْإِقْتِرَاضُ بَلْ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى حُضُورِ الْمَالِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ كَغَيْبَةِ مَالٍ أَوْ لِمَرَحَلَتَيْنِ فَإِنْ قُلْنَا بِمَا رَجَّحَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ أَنَّهُ يُمْنَعُ أَخْذُ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ كَانَ كَالْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ كَالْمَعْدُومِ فَيَأْخُذُهَا لَمْ تَلْزَمْهُ الْفِطْرَةُ؛ لِأَنَّهُ وَقَتِ وَجُوبِهَا فَقِيرٌ مُعْدِمٌ وَلَا نَظَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِقْتِرَاضِ لِمَشَقَّتِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ.

(ولا فطرة) ابتداءً ولا تحملاً (على كافر) أصلي إجماعاً وللخبر ولأنها طهرة وليس من أهلها نعم يُعاقَبُ عليها في الآخرة كغيرها (إلا في عبده) أي قَتْنُهُ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ (وقريبه) وخادم زوجته (المسلم) كُلُّ مِمَّنْ ذَكَرَ وَزَوْجَتُهُ الْمُسْلِمَةُ دُونَهُ وَقَتِ الْغُرُوبِ (في الأصح) فتَلْزُمُهُ كَالنَّفَقَةِ وَلَآنَ الْأَصَحُّ أَنَّ الْفِطْرَةَ تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا الْمُؤَدِّي وَعَلَى التَّحْمُلِ فَهُوَ كَالْحَوَالَةِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَعْسَرَ زَوْجٌ فَالْإِخْرَاجُ كَمَا يَأْتِي وَإِنَّمَا أَجْزَأُ إِخْرَاجُ الْمُتَحَمِّلِ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُتَحَمِّلِ نَظَرًا لِكُونِهَا طَهْرَةً لَهُ فَلَا تَأْيِيدُ فِي هَذَا لِلضَّمَانِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَأَمَّا الْجَوَابُ بِكَوْنِهِ نَوَى فِيهِ نَظَرَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ إِجْزَاءَ نَيْتِهِ هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ وَجَزَمَ فِي الْبَسِيطِ بِأَنَّهَا تَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ بِغَيْرِ نَيْتٍ وَنَقْلَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الْإِمَامِ لِعَدَمِ صِحَّةِ نَيْتِهِ وَعَدَمُ صَائِرٍ إِلَى أَنَّ الْمُتَحَمِّلَ عَنْهُ يَتَوَيَّرُ لَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْهُ يَكْفِي إِخْرَاجُهُ وَنَيْتُهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُكَلَّفُ بِالْإِخْرَاجِ أَهْوَ ظَاهِرُهُ وَجُوبُهَا وَيُعْلَلُ بِأَنَّهُ غُلِبَ فِيهَا الْمَالِيَّةُ وَالْمَوَاسَاةُ فَكَانَتْ كَالْكُفَّارَةِ أَمَّا الْمُرْتَدُّ وَمُؤْمِنُهُ فَهِيَ مَوْقُوفَةٌ إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَجَبَتْ وَإِلَّا فَلَا.

(ولا) فطرة على (رقيق) لا عن نفسه ولا عن غيره؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَاتِبِ لَا يَمْلِكُ وَهُوَ مِلْكُهُ ضَعِيفٌ لَا يَحْتَمِلُ الْمَوَاسَاةَ وَلَا سِتْقَالَاهُ نَزَلَ مَعَ السَّيِّدِ مَثَلُهُ أَجَنَّبِيٌّ فَلَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ (وفي المُكَاتِبِ) كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ (وجه) أَنَّهَا تَلْزُمُهُ فِي كَسْبِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَمُؤْمَرِهِ وَوَجْهٌ أَنَّهَا تَلْزُمُ سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مِلْكُهُ أَمَّا الْمُكَاتِبُ كِتَابَةٌ فَايِدَةٌ فَتَلْزُمُ سَيِّدَهُ جُزْأً (ومَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يَلْزُمُهُ) مِنَ الْفِطْرَةِ عَنْ نَفْسِهِ (قِسْطُهُ) بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَبَاقِيهَا عَنْهُ عَلَى مَالِكٍ الْبَاقِي كَالنَّفَقَةِ هَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَابِأَةً وَإِلَّا لَزِمَتْ مَنْ وَقَعَ زَمَنُ الْوُجُوبِ فِي نَوَيْتِهِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَإِنْ اعْتَرَضَ أَنَّ الْمُؤَنَ النَّادِرَةَ تَدْخُلُ فِي الْمُهَابِأَةِ وَكَذَا شَرِيكَانِ فِي قِرْنٍ وَوَلَدَانِ فِي أَبٍ تَهَابِيَا فِيهِ وَإِلَّا فَعَلَى كُلِّ قَدَرٍ حِصَّتِهِ وَالْكَلَامُ فِي نَفْسِ الْمُبْعَضِ كَمَا تَقَرَّرَ أَمَّا مَمْلُوكُهُ وَقَرِيبُهُ فَيَلْزُمُهُ كُلُّ زَكَاتِهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(ولا) فطرة على (معسر) وقت الوجوب إجماعاً وإن أيسر بعد، وقول البغوي لو أعسر الأب

فَمَنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ شَيْءٌ فَمُعْسِرٌ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَاضِلاً عَنْ مَسْكِنٍ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ. وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ الْكُفَّارِ. وَلَا الْعَبْدَ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ، وَلَا الْابْنَ فِطْرَةُ زَوْجَةِ أَبِيهِ، وَفِي الْابْنِ وَجْهٌ.

وقت الوجوب ثم أيسر قبل إخراج الابن لزمت الأب مبنياً على ضعيف وهو هنا بخلاف سائر الأبواب (فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغليبا بل واستقلالاً شائع بل حقيقة عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه (ليلة العيد ويومه شيء فمعسر) ومن فضل عنه شيء فموسر؛ لأن القوت لا بد منه ويسن لمن طرأ يساره أثناء ليلة العيد بل قبل غروب يومه فيما يظهر إخراجها وأفهم المتن أنه لا يجب الكسب لها أي إن لم تصر في ذمته لتعديه. وإنما أوجبوه لنفقة القريب؛ لأنه كالتفيس (ويشترط) في الابتداء (كونه) أي الفاضل عما ذكر (فاضلاً عن) دين ولو مؤجلاً على تناقض فيه ويفارق ما يأتي في زكاة المال أن الذين لا يمنعون بتعلقها بعينه فلم يصلح الدين مانعاً لها لقوتها بخلاف هذه إذ الفطرة طهارة للبدن والدين يقتضي حبسه بعد الموت ولا شك أن رعاية المخلص عن الحبس مقدمة على رعاية المطر وعن دست ثوب لائق به وبمؤنه وعن لائق به وبهم من نحو (مسكين) بفتح الكاف وكسر ها (وخادم يحتاج إليه) أي كل منهما لسكنه أو لخدمته ولو لمنصبه أو ضخامته أو خدمة مؤنه لا لعمله في أرضه وماشيته (في الأصح) كما في الكفارة بجامع أن كلاً مطهر أما لو ثبتت الفطرة في ذمته فباع فيها كل ما يباع في الدين من نحو مسكين وخادم لتعديه بتأخيرها غالباً وبه يفرق بين هذا وحالة الابتداء ويندفع استشكال الأذرعى لذلك وخرج بلائقي غيره فإذا أمكنه إبداله بلائقي وإخراج التفاوت لزمه وإن ألفه.

(وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ) أي كلُّ مسلمٍ لما مرَّ في الكافر لَزِمَهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ لِيَسَارِهِ (لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ) بِقَرَابَةٍ أَوْ مِلْكٍ أَوْ زَوْجِيَّةٍ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا مَسْقُطُ نَفَقَةٍ كُنْشُورٍ إِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوُجِدَ مَا يُؤَدِّيهِ عَنْهُمْ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ» (لَكِنْ لَا يَلْزَمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ الْكُفَّارِ) وَإِنْ لَزِمَهُ نَفَقَتُهُمْ لِمَا مَرَّ وَيُظْهَرُ فِي قَوْلِ سُبَيٍّْ وَلَمْ يُعْلَمْ إِسْلَامُ سَابِيهِ أَنَّهُ لَا فِطْرَةَ عَنْهُ فِي حَالِ صِغَرِهِ وَكَذَا بَعْدَ بُلُوغِهِ إِنْ لَمْ يُسْلِمَ عَمَلًا بِالْأَصْلِ خِلَافَ مَنْ فِي دَارِنَا وَشَكَّكُنَا فِي إِسْلَامِهِ عَمَلًا بِأَنَّ الْغَالِبَ فِيمَنْ بَدَارِنَا الْإِسْلَامَ. (وَلَا الْعَبْدَ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ) وَلَوْ حُرَّةً وَإِنْ لَزِمَهُ نَفَقَتُهَا فِي نَحْوِ كَسْبِهِ؛ لَآتَهُ لَيْسَ أَهْلًا لِفِطْرَةِ نَفْسِهِ فَغَيْرُهُ أَوْلَى وَمَرُّ وَجُوبُهَا عَلَى الْمُبْعُضِ وَوَجْهَ دُخُولِهِ أَعْنِي الْعَبْدَ فِي الْقَاعِدَةِ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْوُجُوبَ يُلَاقِيهِ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهُ السَّيِّدُ عَنْهُ فَيُصَدَّقُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَزِمَهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ لَا مُمُونَهُ (وَلَا الْابْنَ فِطْرَةُ زَوْجَةِ أَبِيهِ) وَسُرِّيَّتُهُ وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةً وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهَا؛ لِأَنَّهَا لِزِمَةِ الْأَبِ مَعَ الْإِعْسَارِ فَتَحَمَّلَهَا عَنْهُ وَلَآنَ فَقْدَهَا يُسَلِّطُهَا عَلَى الْفَسْخِ فَيَحْتَاجُ لِإِعْفَائِهِ ثَانِيًا بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ فِيهِمَا (وَفِي الْابْنِ وَجْهٌ) أَنَّهَا تَلَزَّمُهُ كَالنَّفَقَةِ وَانْتَصَرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ. وَمِمَّنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ دُونَ فِطْرَتِهِ أَيْضًا مُطْلَقًا

ولو أعسر الزوج أو كان عبداً فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها، وكذا سيّد الأمة.
قلت: الأصح المنصوص لا يلزم الحرة، والله أعلم.

عبد بيّن المال والمسيّد وموقوف على جهة أو معيّن ومن على مياسير المسلمين نفقته، وممن تجب هذه على واحد وتلك على آخر من شرط عمله مع عامل قراض أو مساقاة ومن أجر قنّه وشرط نفقته على المستأجر ومن حج بالنفقة ففطرة الأول والثاني على السيّد والثالث على نفسه كما هو ظاهر وهل الحرة الغنيّة الخادمة للزوجة بغير استئجار تلزمها بناء على ما جزم به في المجموع وتبعه القمولي وغيره أنه لا تلزمه فطرتها خلافاً للرافعي كالمتولي فطرة نفسها مع أن نفقتها على زوج مخدومتها اعتباراً بها أولاً؛ لأنها تابعة للزوجة وهي لا تلزمها فطرة نفسها وإن كانت غنيّة والزوج معسر كل محتمل والثاني أقرب إلى كلامهم في النفقات أن لها حكمها إلا في مسائل استثنوا ليس منها. أما المستأجرة فعليها فطرة نفسها كما هو ظاهر؛ لأن نفقتها عليها والواجب لها إنما هو الأجرة لا غير فهي كأجير لغير الزوجة وعكس ذلك مكاتب كتابة فاسدة ومسائل المساقاة والقراض والإجارة المذكورة تلزم السيّد الفطرة لا النفقة وكذا زوجة حيل بينها وبين زوجها فتلزمه فطرتها لا نفقتها.

(ولو أعسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبداً فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها) إذا كانت موسرة بها (وكذا سيّد الأمة) بناء على الأصح السابق أن الوجوب يلاقي المؤدى عنه ابتداء ثم يتحمّل المؤدى فإذا لم يصلح للتحمّل استمر الوجوب على المؤدى عنه واستقر وإن أيسر المؤدى بعد وإذا قلنا بالأصح فقل هو كالضمان وانتصر له الإسوي وأطال. والأصح في المجموع أنه كالحالة ومن ثم لو أعسر زوج الحرة الموسرة لم يلزمها الإخراج كما سيصححه لتحول الحق إلى ذمة المتحمّل فهو كإعسار المحال عليه ولو كان المؤدى عنه ببلد والمؤدى بالآخر وجب من قوت بلد المؤدى عنه ولمستحقّيه؛ لأنه لا تصح الحوالة على غير الجنس وإن صحّ ضمانه ولا يلزم المؤدى نية الإخراج عن المؤدى عنه بناء على الحوالة بل نية إخراج ما لزمه منها في الجملة قال شارح ومن فوائده الخلاف جواز الإخراج بغير إذن على الضمان وبه على الحوالة ومراؤه إخراج المتحمّل عنه؛ لأنه على الضمان مخاطب بالوجوب فلم يحتاج لإذن بخلافه على الحوالة. لكن مرّ أنه لا يحتاج إليه ولو عليها (قلت الأصح المنصوص لا تلزم الحرة) الغير الناشئة ولو غنيّة لكن يسن لها خروجاً من الخلاف (والله أعلم) وتلزم سيّد الأمة والفرق أن الحرة مسلمة للزوج تسليمًا كاملاً والأمة في تسليم السيّد وقبضته ومن ثم حلّ له استئجارها والسفر بها وإنما وجب مع ذلك فطرتها على الزوج الموسر إذا سلمت له ليلاً ونهاراً؛ لأن يساره لا يسقط تحمّل السيّد بل يقتضي تحمّله عنه والمعسر ليس من أهل التحمّل فافترقا وما ذكر في زوجة العبد الحرة هو ما في المجموع لكن الذي في موضع آخر منه كالروضة وأصلها أنها تلزمها؛ لأنه ليس أهلاً للتحمّل بوجه بخلاف الحرّ المعسر وفي المجموع

ولو انْقَطَعَ خَبَرُ الْعَبْدِ فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ، وَقِيلَ إِذَا عَادَ، وَفِي قَوْلِ لَا شَيْءَ وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَنْ أَيْسَرَ بَعْضُ صَاعٍ يَلْزُمُهُ وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْضَ الصَّيْعَانِ قَدَّمَ نَفْسَهُ .

ليس للمؤدّي عنه مُطَالَبَةُ الْمُؤَدّي بِإِخْرَاجِهَا . وَقَوَى الْإِسْنَوِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ مُطَالَبَتَهُ لَوْ حِسْبَةً وَلَوْ غَابَ قَالَ فِي الْبَحْرِ فَلِلزوجةِ اقْتِرَاضُ نَفَقَتِهَا لِلضَّرورةِ لَا فِطْرَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ الْمُطَالَبُ بِهَا وَكَذَا بَعْضُهُ الْمُحْتَاجُ (ولو انْقَطَعَ خَبَرُهُ) أَي الْقَنْ مَعَ تَوَاضُلِ الرِّفَاقِ (فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ) لَيْلَةُ الْعَبْدِ وَيَوْمُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ حَيَاتِهِ .

(وقيل) لَا يَجِبُ إِلَّا (إِذَا عَادَ) كَزَكَاةِ الْمَالِ الْغَائِبِ وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ بَأَنَّ التَّأخِيرَ إِنَّمَا جَازَ ثُمَّ لِلنِّمَاءِ وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ هُنَا (وَفِي قَوْلِ لَا شَيْءَ) يَجِبُ مُدَّةُ غِيَابِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ نَعَمْ يَلْزُمُهُ إِذَا عَادَ الْإِخْرَاجُ لِمَا مَضَى كَذَا قِيلَ تَفْرِيعًا عَلَى الثَّالِثِ وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اتِّحَادُهُ مَعَ الثَّانِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ ظَاهِرُهُ كَلَامُهُمْ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهَا عَلَى الثَّانِي وَجِبَتْ . وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ التَّأخِيرُ إِلَى عَوْدِهِ رَفَقًا بِهِ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ فَعَلِيهِ لَوْ أَخْرَجَهَا عَنْهُ فِي غِيَبَتِهِ أَجْزَأَهُ لَوْ عَادَ وَأَمَّا عَلَى الثَّالِثِ فَلَا يُخَاطَبُ بِالْوُجُوبِ أَصْلًا مَا دَامَ غَائِبًا فَلَا يُجْزِئُ الْإِخْرَاجُ حِينَئِذٍ فَإِنَّ عَادَ خَوِطَبَ بِالْوُجُوبِ الْآنَ لِلْحَالِ وَلِمَا مَضَى وَحِينَئِذٍ فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ظَاهِرٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ تَنْتَهُ مُدَّةُ غِيَبَتِهِ إِلَى مَا يُحْكَمُ بَعْدَهُ بِمَوْتِ الْمَفْقُودِ وَإِلَّا لَمْ تَجِبْ اتِّفَاقًا وَكَانَ وَجْهُ عَدَمِ الْإِجْتِياعِ لِلْحُكْمِ بِمَوْتِهِ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ أَنَّهُ مَحْضٌ حَقٌّ اللَّهُ تَعَالَى فَسُومَخَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ وَاسْتَشْكَلَ وَجُوبُهَا حَالًا بِأَنَّهَا تَجِبُ لِإِقْرَاءِ بَلَدِ الْعَبْدِ وَذَلِكَ مُتَعَدِّ وَتَرَدَّدَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ بَيْنَ اسْتِثْنَائِهَا وَإِخْرَاجِهَا فِي آخِرِ عَهْدٍ وَصَوْلِهِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ فِيهَا وَإِعْطَاؤُهَا لِلْقَاضِي ؛ لِأَنَّ لَهُ نَقْلَهَا وَتَفْرِيقَهَا أَي مَا لَمْ يُفَوِّضْ قَبْضَهَا لِغَيْرِهِ . وَعَيَّنَ الْغَزِّيُّ الْاسْتِثْنَاءَ وَأَبْطَلَ الْآخِرَ بِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ وَيُرَدُّ بِتَحَقُّقِ كَوْنِهِ فِي وَلَايَتِهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ خُرُوجِهِ مِنْهَا إِذِ الْكَلَامُ فِي قَاضٍ كَذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فَالَّذِي يَنْجَحُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَدْفَعُ الْبُرَّ لِلْقَاضِي لِيُخْرِجَهُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ شَاءَ وَتَعَيَّنَ الْبُرُّ لِإِجْزَائِهِ هُنَا عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يُجْزِئُ عَنْ غَيْرِهِ وَغَيْرِ، لَا يُجْزِئُ عَنْهُ فَإِنْ تَحَقَّقَ خُرُوجُهُ عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَةِ الْقَاضِي فَإِلَامًا فَإِنْ تَحَقَّقَ خُرُوجُهُ عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ أَيْضًا بِأَنَّ تَعَدُّ الْمُتَعَلِّبُونَ وَلَمْ يُنْقِذْ فِي كُلِّ قَطْرِ الْأَمْرِ الْمُتَعَلِّبُ فِيهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْاسْتِثْنَاءُ لِلضَّرورةِ حِينَئِذٍ . أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ خَبَرُهُ فَيُخْرِجُ عَنْهُ فِي بَلَدِهِ وَبِهَذَا مَعَ مَا قَبْلَهُ يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ مُنْقَطِعِ الْخَبَرِ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ عَدَمَ الْفَرْقِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَنْ أَيْسَرَ بَعْضُ صَاعٍ يَلْزُمُهُ) إِخْرَاجُهُ عَنْ وَاحِدٍ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ مَيْسُورٌ وَفَارَقَ بَعْضُ الرِّقْبَةِ فِي الْكِفَارَةِ بِأَنَّ لَهَا بَدَلًا أَي فِي الْجُمْلَةِ وَالتَّبَعِيضُ هُنَا مَعَهُودٌ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْضُ) صَاعٍ أَوْ (الصَّيْعَانِ قَدَّمَ نَفْسَهُ) لِيَخْبَرَ الشَّيْخَيْنِ «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ» ^(١) وَخَبَرِ مُسْلِمٍ «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءَ فَلَاهِلِكَ فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءَ فَلِذِي

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/ ١٣٦٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/ ١٠٤٢]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه .

ثم زَوْجَتَهُ، ثم وَلَدَهُ الصَّغِيرَ، ثم الْأَبَ، ثم الْأُمَّ، ثم الْكَبِيرَ. وَهِيَ صَاعٌ، وَهُوَ سِتْمِائَةٌ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَثُلُثٌ.
قُلْتُ: الْأَصْحُ سِتْمِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ لِمَا سَبَقَ فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَرَابَتِكَ^(١) وَظَاهِرُ قَوْلِهِ قَدَّمَ نَفْسَهُ وَجُوبُ ذَلِكَ. وَبِهِ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ وَأَخَذَ مِنْهُ جَمْعٌ مُتَاخِرُونَ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ كُلُّ الصَّيْعَانِ لَزِمَهُ تَقْدِيمُ نَفْسِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ فِي تَأْخِيرِهَا غَرَرًا بِاحْتِمَالِ تَلَفِ مَالِهِ فَبَقِيَ إِخْرَاجُهُ عَنْهَا وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ فَأَتَى بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ مُدْرَكًا وَلَا نَظَرٌ لِذَلِكَ الْغَرَرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَالِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَالَّذِي يَظْهَرُ الْإِعْتِدَادُ بِالْمُخْرَجِ وَإِنْ أَثِمَ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي الْحَجِّ أَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الْمُتَأَخَّرَ وَقَعَ عَنِ الْمُتَقَدِّمِ قَهْرًا عَلَيْهِ بِأَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي نِيَّةِ الْحَجِّ بِمَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا بِهِ فِي غَيْرِهِ لِشِدَّةِ تَشْبِيهِهِ وَلُزُومِهِ أَلَّا تَرَى أَنَّ مَنْ نَوَاهُ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ انْعَقَدَ عُمُرُهُ وَمَنْ نَوَى بَعْضَ حَاجَةٍ أَوْ عُمُرَةٍ انْعَقَدَ كَامِلًا (ثُمَّ) إِنْ فَضَلَ عَنْهُ شَيْءٌ قَدَّمَ (زَوْجَتَهُ)؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ (ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ)؛ لِأَنَّهُ أَعْجَزُ وَنَفَقَتُهُ مُنْصَوِّصَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا (ثُمَّ الْأَبَ) وَإِنْ عَلَا وَلَوْ مِنْ جِهَةِ أُمِّ لِشَرَفِهِ (ثُمَّ الْأُمَّ) كَذَلِكَ لِوِلَادَتِهَا وَقُدِّمَتْ عَلَيْهِ فِي النِّفَقَةِ؛ لِأَنَّهَا لِسَدِّ الْخَلَّةِ وَهِيَ أَحْوَجُ وَالْفِطْرَةُ لِلتَّطْهِيرِ وَالْأَبُ أَحَقُّ بِهِ لِشَرَفِهِ بِشَرَفِهِ وَنَقَضَهُ الْإِسْتَوْيُّ بِتَقْدِيمِ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ عَلَيْهِمَا وَهُمَا أَشْرَفُ مِنْهُ فَدَلَّ عَلَى اعْتِبَارِهِمُ الْحَاجَةَ فِي الْبَابَيْنِ وَيُجَابُ بَأَنَّ النَّظَرَ لِلشَّرَفِ إِنَّمَا يَظْهَرُ وَجْهَهُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ كَالْأَصَالَةِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَهُ فَتَأَمَّلْهُ (ثُمَّ الْكَبِيرَ) الْعَاجِزَ عَنِ الْكَسْبِ ثُمَّ الْأَرْقَاءَ لِشَرَفِ الْحُرِّ وَعِلَاقَتِهِ لَازِمَةً وَالْمَلِكُ بِصَدَدِ الزَّوَالِ وَلَوْ اسْتَوَى جَمْعٌ فِي دَرَجَةِ تَخَيَّرٍ وَإِنْ تَمَيَّزَ بَعْضُهُمْ بِفَضَائِلٍ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا التَّطْهِيرُ وَهُمْ مُسْتَوُونَ فِيهِ بَلِ الْنَاقِصُ أَحْوَجُ إِلَيْهِ. (وَهِيَ) أَيُّ الْفِطْرَةِ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ (صَاعٌ) وَحِكْمَتُهُ أَنَّ نَحْوَ الْفَقِيرِ لَا يَجِدُ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ غَالِبًا وَهُوَ يَحْمِلُ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَرْطَالٍ مَاءٍ فَيَجِيءُ مِنْهُ نَحْوُ ثَمَانِيَةِ أَرْطَالٍ كُلُّ يَوْمٍ رَطَلَانٍ (وَهُوَ) أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثُلُثٌ وَحَمَلْتُهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ رَطْلًا بَعْدَادَ مِائَةٍ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا (سِتْمِائَةٌ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَثُلُثٌ) مِنْ دِرْهَمٍ (قُلْتُ الْأَصْحُ) أَنَّهُ (سِتْمِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ لِمَا سَبَقَ فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ) أَنَّ رَطْلًا بَعْدَادَ مِائَةٍ وَثَمَانِيَةِ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةَ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمَرَّ أَيْضًا أَنَّ الْأَصْلَ الْكَيْلُ وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوِزْنِ اسْتِظْهَارًا وَإِلَّا فَالْمِدَارُ عَلَى الْكَيْلِ وَهُوَ بِالْكَيْلِ الْمِصْرِيِّ قَدْحَانِ إِلَّا سُبْعَيْنِ مُدٍّ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ يُعْتَبَرُ بِالْعَدْسِ فَكُلُّ مَا وَسِعَ مِنْهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا فَهُوَ صَاعٌ وَخَيْرُ «الْمُدِّ رَطَلَانِ»^(٢) ضَعِيفٌ عَلَى أَنَّهُ وَارِدٌ فِي صَاعِ الْمَاءِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لَوْ صَحَّ وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ أَخْرَجَ لَنَا نَافِعٌ صَاعًا وَقَالَ: (هَذَا صَاعٌ أَعْطَانِيهِ ابْنُ عُمَرَ وَقَالَ هَذَا صَاعٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَبَّرَتْهُ فَإِذَا هُوَ بِالْعِرَاقِيِّ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ٩٩٧]، وغيره من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٢) أخرجه: الطبراني في (المعجم الأوسط) [رقم / ٥١٢٣]، من حديث: عائشة رضي الله عنها .

وَجِنْشُهُ الْقَوْتُ الْمُعَشَّرُ، وَكَذَا الْأَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ. وَيَجِبُ مِنْ قَوْتِ بَلَدِهِ، وَقِيلَ قَوْتُهُ، وَقِيلَ
يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْأَقْوَاتِ، وَيُجْزَى الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى،

خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ) وَلَمَّا نَازَعَهُ فِيهِ أَبُو يَوْسُفَ بَيْنَ يَدَيِ الرَّشِيدِ لَمَّا حَجَّ اسْتَدْعَى بِصِيعَانِ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ وَكُلُّهُمْ قَالَ إِنَّهُ وَرِثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَإِنَّهُ كَانَ يُخْرِجُ بِهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَوُزِنَتْ فَكَانَتْ كَذَلِكَ وَقَضِيَّةٌ اعْتَبَارُهُمْ لَهُ بِالْوِزْنِ مَعَ الْكِيلِ أَنَّهُ تَحْدِيدٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي
رُءُوسِ الْمَسَائِلِ . لَكِنْ اسْتَشْكَلَ فِي الرُّوْضَةِ ضَبْطَهُ بِالْأَرْطَالِ بِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ قَدْرُهُ وَزَنُّهُ بِاخْتِلَافِ
الْحُبُوبِ ثُمَّ صَوَّبَ قَوْلَ الدَّارِمِيِّ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْكِيلِ بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ دُونَ الْوِزْنِ قَالَ فَإِنْ فُقِدَ أُخْرِجَ
قَدْرًا يَتَقَرَّبُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ وَعَلَى هَذَا فَالتَّعْدِيلُ بِالْوِزْنِ تَقَرُّبٌ أَهْ (وَجِنْشُهُ) أَيِ الصَّاعِ الرَّاجِبِ (الْقَوْتُ
الْمُعَشَّرُ) أَيِ الرَّاجِبِ فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُهُ وَمَرَّ بَيَانُهُ (وَكَذَا الْأَقِطُ) بِفَتْحٍ فَكَسْرٍ عَلَى الْأَشْهَرِ وَيَجُوزُ
سُكُونُ الْقَافِ مَعَ ثَلَاثِ الْهَمْزَةِ وَهُوَ لَبَنٌ يُجَفَّفُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ
وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُنْزَعْ زُبْدُهُ وَلَمْ يُفْسِدِ الْمِلْحُ جَوْهَرَهُ وَلَا يَضُرُّ ظَهْرُهُ نَعَمْ لَا يَحْسِبُ فَيُخْرِجُ قَدْرًا يَكُونُ
مَحْضُ الْأَقِطِ مِنْهُ صَاعًا وَيُعْتَبَرُ بِالْكِيلِ وَيُجْزَى لَبَنٌ بِهِ زُبْدُهُ وَالصَّاعُ مِنْهُ يُعْتَبَرُ بِمَا يَجِيءُ مِنْهُ صَاعٌ أَقِطُ
عَلَى مَا قَالَهُ الْخُرَاسَانِيُّونَ ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ وَجِبْنَ بَشْرَطِي الْأَقِطُ وَيُعْتَبَرُ بِالْوِزْنِ وَفَارَقَ الْأَقِطُ بَأَنَ مِنْ شَأْنِهِ
أَنْ يُكَالَ وَيُعَدَّ الْكِيلُ فِيهِ ضَائِبًا بِخِلَافِ الْجُبْنِ وَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ بَيْنَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ
وَالْحَاضِرَةِ إِذَا كَانَتْ لَهُمْ قُوَّتًا لَا لَحْمَ وَمَصْلَ وَمَخِيضَ وَسَمَنَ وَإِنْ كَانَتْ قُوَّتُ الْبَلَدِ لَا تَنْفَاءُ الْاِقْتِيَاثِ
بِهَا عَادَةً . (وَيَجِبُ مِنْ) غَالِبِ (قَوْتِ بَلَدِهِ) يَعْنِي مَحَلَّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ فِي غَالِبِ السَّنَةِ ؛ لِأَنَّ نَفْسَ
الْمُسْتَحَقِّينَ إِنَّمَا تَشْتَوِّفُ لَذَلِكَ وَأَوْ فِي خَبَرٍ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ
أَوْ صَاعًا مِنْ تَمَرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ لَبَيَّانٍ بَعْضُ الْأَنْوَاعِ الَّتِي يُخْرِجُ مِنْهَا وَلَا نَظَرَ لِقَوْتِ الْوُجُوبِ
خِلَافًا لِلْفَزَالِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَفُتِّرَقَ بَيْنَ هَذَا وَاعْتِبَارِ آخِرِ الْحَوْلِ فِي التَّجَارَةِ بِأَنَّ الْقِيَمَ مُضْطَرِبَةٌ غَالِبًا أَكْثَرُ
مِنَ الْقَوْتِ فَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَالِبٌ يَضْبُطُهَا فَاعْتَبِرَتْ وَقَتِ الْوُجُوبِ لِتَعَدُّرِ اعْتِبَارِ مَا قَبْلَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا وَقَتِ
الشَّرَاءِ فِي بَلَدٍ بِهَا غَالِبٌ بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ لِفَهْمِ الْعَاقِدِينَ لَا غَيْرَ وَهُوَ إِنَّمَا يَتَبَادَرُ لَذَلِكَ وَمَنْ
لَا قُوَّتَ لَهُمْ مُجْزَى يُخْرِجُونَ مِنْ قَوْتِ أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِمْ . فَإِنْ اسْتَوَى مَحَلَّانِ وَاخْتَلَفَا وَاجِبًا خَيْرٌ
وَلَوْ كَانَ الْغَالِبُ مُخْتَلِطًا كَبُرَ بِشَعِيرٍ اعْتَبَرَ أَكْثَرُهُمَا وَلَا تَخَيَّرَ وَلَا يُخْرِجُ مِنَ الْمُخْتَلِطِ إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِ
قَدْرُ الصَّاعِ مِنَ الْوَاجِبِ (وَقِيلَ) مِنْ غَالِبِ (قَوْتِهِ) كَمَا يُعْتَبَرُ نَوْعُ مَالِهِ فِي زَكَاةِ الْمَالِ وَيُرَدُّ مَا مَرَّ فِي
تَعْلِيلِ الْأَوَّلِ الْفَارِقِ بَيْنَهُمَا (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ) جَمِيعِ (الْأَقْوَاتِ) وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لِيُظَاهِرَ الْخَبَرَ
(وَيُجْزَى) عَلَى الْأَوَّلِينَ (الْأَعْلَى) الَّذِي لَا يَلْزَمُهُ (عَنِ الْأَدْنَى) الَّذِي هُوَ غَالِبُ قَوْتِ مَحَلِّهِ وَفَارَقَ عَدَمَ
إِحْزَاءِ الذَّهَبِ عَنِ الْفِضَّةِ بَتَعْلُقِ الزَّكَاةِ ثُمَّ بِالْعَيْنِ فَتَعَيَّنَتِ الْمَوَاسِئُ مِنْهَا وَالْفِطْرَةُ طَهْرَةٌ لِلْبَدَنِ فَظُنَّ لِمَا
بِهِ غِذَاؤُهُ وَقَوَامُهُ وَالْأَقْوَاتُ مُتَسَاوِيَةٌ فِي هَذَا الْغَرَضِ وَتَعَيَّنَ بَعْضُهَا إِنَّمَا هُوَ رِفَقٌ فَإِذَا عَدَلَ إِلَى الْأَعْلَى
كَانَ أَوْلَى فِي غَرَضِ هَذِهِ الزَّكَاةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْأَعْلَى فَلَبَّى الْمُسْتَحَقُّ إِلَّا قَبُولَ الْوَاجِبِ

ولا عَكْس، والاعتبارُ بالقيمة في وجهه، وبزيادة الاقتيات في الأصح، فالبرُّ خَيْرٌ من التمرِ والأرز، والأصحُّ أنَّ الشعيرَ خَيْرٌ من التمرِ، وأنَّ التمرَ خَيْرٌ من الزبيب، وله أن يُخرجَ عن نفسه من قوته، وعن قريبه أعلى منه. ولا يُعْضُ الصاعُ. ولو كان في بلدٍ أقوات لا غالب فيها تَخَيَّرَ، والأفضلُ أشرَفُها. ولو كان عبده ببلدٍ آخرَ فالأصحُّ أن الاعتبارَ بقوتِ بلدِ العبد.

قُلْتُ: الواجبُ الحبُّ السليمُ

أجيب المالكُ وفيه نظرٌ بل ينبغي إجابة المُستَحَقِّ حينئذٍ؛ لأنَّ الأعلى إنما أجزأ رفقاً به فإذا أبى إلا الواجبُ له فَيُنْبَغِي إجابته كما لو أبى الدائئُ غيرَ جنسٍ دَيْنِه ولو أعلى وإن أمكنَ الفرقُ. (ولا عَكْس) أي لا يُجْزَى الأدنى الذي ليس غالبٌ قوتِ محلِّه عن الأعلى الذي هو قوتُ محلِّه (والاعتبارُ) في كونِ شيءٍ منها أعلى أو أدنى (بزيادة القيمة في وجهه)؛ لأنَّ الأزيدَ قيمةً أرفقُ بهم (وبزيادة الاقتيات في الأصح)؛ لأنَّه الأليقُ بالعرضِ من هذه الزكاة كما عَلِمَ ممَّا تَقَرَّرَ. (فالبرُّ خَيْرٌ من التمرِ والأرز) والشعيرِ والزبيبِ وسائرِ ما يُجْزَى (والأصحُّ أن الشعيرَ خَيْرٌ من التمرِ) والزبيبِ؛ لأنَّه أبلغُ في الاقتياتِ (وأنَّ التمرَ خَيْرٌ من الزبيبِ) لذلك والشعيرُ والتمرُ والزبيبُ خَيْرٌ من الأرزِ كما بُحِثَ وفيه نظرٌ ظاهرٌ لِكَيْتَه ظاهرٌ كلامهم وكأنَّه لَعَدَمُ كثرةِ إلفِ الصدرِ الأوَّلِ له فعِلِمُ أنَّ الأعلى البرُّ فالشعيرُ فالتمرُ فالزبيبُ فالأرزُ ويتردَّدُ النظرُ في بَقِيَّةِ الحبوبِ كالذُّرَّةِ والدُّخَنِ والفلولِ والجمصِ والعدسِ والماشِ ويظهرُ أنَّ الذُّرَّةَ بِقِسْمَيْهَا في مرتبةِ الشعيرِ وأنَّ بَقِيَّةَ الحبوبِ الجمصِ فالماشِ فالعدسِ فالفلولِ فالبَقِيَّةُ بعدَ الأرزِ وأنَّ الأوطى فاللبنَ فالجبنَ بعدَ الحبوبِ كُلِّها وما نصَّوا على أنَّه خَيْرٌ لا يَخْتَلَفُ باختلافِ البلادِ وقيلَ يَخْتَلَفُ. وانتَصَرَ له بعضهم ولا يُجْزَى تمرٌ منزوعٌ النوى كما قاله جمعٌ بخلافِ الكبسِ فيُخْرِجُ منه ما يأتي صاعاً قبل كبسه. (وله أن يُخرجَ عن نفسه من قوتِ) يلزُّمُه الإخراجُ منه (وعن) مُمَوِّنه نحو (قريبه أعلى منه) وعكسه؛ لأنَّه ليس فيه تبعيضُ الصاعِ.

(ولا يُعْضُ الصاعُ) عن واحدٍ من جنسينِ وإن كان أحدهما أعلى من الواجبِ وإن تعدَّدَ المؤدِّي كَشَرِيكَيْنِ في قِنٍّ؛ لأنَّ العبرةَ ببلده لِكِنَّ الوجوبِ يُلاقيه ابتداءً وذلك لِظَاهِرِ الخبرِ وكما لا يجوزُ في الكفارةِ المُخَيَّرَةُ أن يُطْعَمَ خَمْسَةٌ ويَكْسُوَ خَمْسَةٌ أمَّا من نوعي جنسٍ فيَجوزُ وقولُ ابنِ أبي هُرَيْرَةَ لا يجوزُ رَيَقَهُ ابنُ كَجٍّ. وتوقَّفَ الأذَرَعِيُّ في نوعَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ وأما عن غيرِ واحدٍ كأنَّ ملكاً واحداً يَصْفِي قَتْنَيْنِ فأخرجَ نصفَ صاعٍ يجبُ الإخراجُ منه عن نصفٍ ونصفَ صاعٍ أعلى من ذلك عن النصفِ الثاني وإن اختلفَ الجنسُ فيَجوزُ لِتَعَدُّدِ المُخْرِجِ عنه فلا محذورَ حينئذٍ. (ولو كان في بلدٍ أقوات لا غالب فيها تَخَيَّرَ) بينها فيُخْرِجُ ما شاء منها (والأفضلُ أشرَفُها) أي أعلاها كالكَفَّارَةِ المُخَيَّرَةِ.

(ولو كان عبده ببلدٍ آخرَ فالأصحُّ أن الاعتبارَ بقوتِ بلدِ العبد) للأصحِّ السابقِ أنَّها تلزُّمُ المؤدِّي عنه ثم يَتَحَمَّلُها المؤدِّي (قُلْتُ الواجبُ) الذي لا يُجْزَى غيره إذا وُجِدَ الحبُّ (الحبُّ السليمُ) أي من عَيْبٍ

ولو أخرج من ماله فطرةً ولديه الصغير الغني جازاً كأجنبيٍّ أذن، بخلاف الكبير. ولو اشترَكَ موسى ومُعِيسٌ في عبدٍ لَزِمَ الموسِرُ نصفُ صاع. ولو أيسرا واختَلَفَ واجِبُهُما أخرج كُلُّ واحدٍ نصفَ صاعٍ من واجِبِهِ في الأصحَّ، والله أعلم.

يُنَافِي صلاحيةَ الادِّخارِ والاحتياطِ كما يُعَلِّمُ من قَواعِدِ البابِ. وَسَيُعَلِّمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ العَبْدَ فِي كُلِّ بابٍ مُعْتَبَرٌ بِمَا يُنَافِي مَقْصودَ ذلكِ البابِ فلا تُجْزئُ قِيَمَةٌ وَمَعِيْبٌ وَمِنْهُ مُسَوِّسٌ وَمَبْلُولٌ أَيُّ إِلَّا إِنْ جَفَّ وَعَادَ لِصلاحيةِ ادِّخارٍ والاحتياطِ كما عُلِّمَ مِمَّا ذَكَرْتَهُ وَقَدِيمٌ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْثُهُ أَوْ رِيحُهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ قُوَّةُ الْبَلَدِ لَكِنْ قَالَ الْقَاضِي يَجُوزُ حِينَئِذٍ وَقِيَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُخْرَجُ يَأْتِي مِنْهُ صَاعٌ وَفِيهِمَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يُسَمَّى مَعِيْبًا وَالَّذِي يُوَافِقُ كَلَامَهُمْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ السَّلِيمِ مِنْ غَالِبِ قُوَّةٍ أَقْرَبَ الْمَحَالِّ إِلَيْهِمْ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَا لَا يُجْزئُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْتَاتُوهُ وَأَنْ لَا وَلَا نَظَرَ إِلَى مَا هُوَ مِنْ جَنْسٍ مَا يَقْتَاتُ وَغَيْرِهِ كَالْمَخِيضِ؛ لِأَنَّ قِيَامَ الْمَانِعِ الْإِجْزَاءَ بِهِ صَبْرَهُ كَأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ وَدَقِيقٍ وَسَوِيْقٍ وَإِنْ اقْتَاتَهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَاهُ وَرِوَايَةُ أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ لَمْ تَثْبُتْ.

(ولو أخرج) الأبُّ أو الجدُّ (من ماله فطرةً) أو زكاةً مالٍ مَنْ هُوَ تَحْتَ وَلايَتِهِ مِنْ (ولديه الصغير) أو المجنون أو السفیه (الغني جازاً) وَرَجَعَ عَلَيْهِ إِنْ نَوَى الرُّجُوعَ (كأجنبيٍّ أذن) لِأَخَرِ أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْهُ فَفَعَلَ فَإِنَّهَا تُجْزئُهُ إِنْ نَوَى الْإِذْنَ أَوْ الْمُخْرَجُ بَعْدَ تَفْوِيضِ النِّيَّةِ إِلَيْهِ أَخَذَ مِمَّا يَأْتِي أَمَّا الْوَصِيُّ أَوْ الْقِيَمُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ كَأَبٍ لَا وَلايَةَ لَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ إِلَّا إِنْ اسْتَأْذَنَ الْحَاكِمُ فَإِنْ فَقَدَ قَالَ الْأُذْرَعِيُّ لِكُلِّ أَيٍّ مِنَ الْوَصِيِّ وَالْقِيَمِ إِخْرَاجُهَا مِنْ عِنْدِهِ وَيُجْزئُ أَدَاؤُهُمَا لِدَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ إِذِنْ قَاضٍ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نِيَّةٍ عَلَى مَا يَأْتِي قُبَيْلَ الشَّرِكَةِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا فَاشْتَرَطَ كَوْنُ الْمُخْرَجِ يَسْتَقِلُّ بِتَمْلِيكِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَقَلَّ بِذَلِكَ فَالنِّيَّةُ أَوْلَى وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَغْيَرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْفَرْقِ كَمَا يُعَلِّمُ بِتَأْمُلِهِ (بخلاف) الولدِ (الكبير) الرَشِيدُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ بَغْيَرِ إِذْنِهِ؛ لِأَنَّ الْأَبَّ لَا يَسْتَقِلُّ بِتَمْلِيكِه بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّغِيرِ فَكَأَنَّهُ مَلَكُهُ فِطْرَتُهُ ثُمَّ أَخْرِجَهَا عَنْهُ. (ولو اشترَكَ موسى ومُعِيسٌ في عبدٍ) أَوْ أُمَةٍ يُصَفِّينِ مِثْلًا (لَزِمَ الموسِرُ نصفُ صاع) وَلَا يَلْزَمُ الْمُعِيسَ شَيْءٌ (ولو أيسرا) أَيُّ الشَّرِيكَانِ (واختَلَفَ واجِبُهُما) بِاخْتِلَافِ مَوْتِ مَحَلِّهِمَا بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِبَلَدَيْهِمَا كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَلَعَلَّهُ أَغْفَلَهُ هُنَا وَفِي الرُّوضَةِ لِلْعُلَمِ وَلَا تَبْعِيضَ لِلصَّاعِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا أَخْرَجَ جَمِيعَ مَا لَزِمَهُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ. أَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِبَلَدِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ فَيُخْرِجُ كُلُّ مَنْ قُوَّةٍ مَحَلِّ الرَّقِيقِ وَأَوَّلَ بَعْضُهُمُ الْمُتَنِّ لِيُوَافِقَ الْمُعْتَمَدَ الْمَذْكُورَ بِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي وَاجِبِهِ يَعُودُ لِلْعَبْدِ وَهُوَ فَاسِدٌ مَعْنَى وَلَفْظًا كَمَا لَا يَخْفَى وَأَوَّلَى مِنْهُ تَأْوِيلُ الْإِسْتَوِيِّ لَهُ بِحَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ وَقْتُ الْوُجُوبِ بِمَحَلِّ لَا قُوَّةَ فِيهِ وَاسْتَوَى مَحَلُّ سَيِّدِيهِ الَّذِي فِيهِ قُوَّةٌ إِلَيْهِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي هَذَا بِأَقْرَبِ مَحَلِّ قُوَّةٍ إِلَيْهِ فَهُنَا وَاجِبُ كُلِّ مِنْهُمَا هُوَ وَاجِبُهُ فَيُخْرِجُ كُلُّ حِصَّتِهِ مِنْ وَاجِبِ نَفْسِهِ قَالَ وَحَيْثُ أَمَكَّنَ تَنْزِيلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ عَلَى

باب مَنْ تَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ، وما تَجِبُ فِيهِ

شَرْطُ وُجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ: الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ، وَتَلَزَمَ الْمُتَزَدُّ إِنْ أَبْقَيْنَا مِلْكَهُ،

تصوير صحيح لا يعدل إلى تغليبهم وظاهره تعيين إخراج كل من قوت بلكه وليس كذلك بل كل مختير بين الإخراج من أي البلدتين شاء وأما الجواب بأن الغرض هنا فيما إذا كانا ببلدين وصورة ما قدمه أن العبرة بقوت بلد العبد إذا كان ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتباره فيما قبلها والفرق تعلق الزكاة بمحلين هنا لا ثم وتعلقها بمحلين يقتضي جواز نقلها كما لو ملك عشرين شاة ببلد وعشرين ببلد يجوز إخراج الشاة بأحد البلدتين فكذلك هنا يسقط تعلق فقراء أحد البلدتين بذمة المالكين بخلاف ما إذا كانا ببلد واحد فهو بعيد جدًا والفرق المذكور مجرد خيال لا يعول عليه ويُفرق بين ما هنا ومسألة الشياه بأن الزكاة هنا متعلقة بالعين المنقسمة في البلد لفقراء كل تعلق بها وشركة فيها لكن لما عسر التقيص وساءت المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقراء أحدهما وثم ليست متعلقة بالمالكين المنقسمين إلا على الضعيف أتهما المخاطبان بالفرض أو لا ؟ فعلى هذا يتجه القياس على مسألة الشياه وأما على المعتمد أنها لزمت العبد أولاً فهو بمحل واحد ولا تعدد فيه فلا جامع بينه وبين مسألة الشياه بوجه فالقياس عليها حينئذ اشتباه من تفريع الضعيف فهو فاسد كما لا يخفى على متأمل.

(باب مَنْ تَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ)

أي شروطه (وما تجب) الزكاة (فيه) أي أحواله التي يعلم بها أنه قد يتصف بما يؤثر في السقوط وبما لا يؤثر فيه كالغصب وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لمناسبتهم له .

(شرط) وجوب (زكاة المال) بأنواعه السابق تفصيلها (الإسلام) لقول الصديق رضي الله عنه في كتابه هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين رواه البخاري فلا تجب على كافر أصلي وجوب مطالبة في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في الآخرة نظير ما مر في الصلاة ويسقط عنه بإسلامه ما مضى ترغيباً فيه وخرج بالمال زكاة الفطر لما مر أنها تلزم الكافر عن مؤمنه وعلم مما نقرر أن هذا شرط لوجوب الإخراج لأصل الطلب ولا يؤثر فيه أن الشرط الآخر (و) هو (الحرية) الكاملة لأصل الخطاب ؛ لأن مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وهما كذلك وإن اختلف المراد بها فلا اعتراض عليه فلا زكاة على من فيه رق وإن قل لعدم ملكه أو ضعفه كما مر .

(وتلزم) الزكاة (المترد) قبل وجوبها (إن أبقينا ملكه) لا إن أزلناه وهما ضعيفان والأصح أنه موقوف فتوقف هي أيضاً كفطرة نفسه وقته وألحق بهما بعضه وزوجته فإن أسلم أخرج لما مضى من الأحوال في الردة لتبين بقاء ملكه ويجزئ إخراجها في ردته ويغفر عدم النية على ما مر في الفطرة وإلا بأن زواله من حين الردة فلم يتعلق به زكاة وحينئذ فلو كان أخرج في ردته فهل يرجع على أخذها

دَوْنُ الْمُكَاتِبِ، وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ.

مِمَّنْ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْفَيْءِ مُطْلَقًا؛ لَأَنَّهُ بَانَ أَنَّ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِمَا أَخَذَهُ أَوْ إِنْ عَلِمَ الْحَالُ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي التَّعْجِيلِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ وَيُفَرَّقُ بَانَ الْمَخْرَجِ ثُمَّ لَهُ وَلَايَةُ الْإِخْرَاجِ فِي الْجُمْلَةِ فَأَثَرُ مِلْكِ الْآخِذِ الْمَعْدُورِ بَعْدَ الْعِلْمِ وَلَا كَذَلِكَ هَذَا؛ لَأَنَّهُ بَانَ أَنَّ لَا وَلَايَةَ لَهُ أَصْلًا أَمَّا إِذَا وَجَبَتْ ثُمَّ ارْتَدَّ فَتُؤَخَذُ مِنْ مَالِهِ مُطْلَقًا وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَخْرَجَ فِي رِدَّتِهِ الْمُتَّصِلَةِ بِمَوْتِهِ لَمْ تُجْزِئِهِ؛ لَأَنَّهُ بَانَ أَنَّهُ حَالَةُ الْإِخْرَاجِ غَيْرُ مَالِكٍ فَلَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى التَّفْرِيقِ وَيُحْتَمَلُ الْإِجْزَاءُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فِيمَا لَوْ أَخْرَجَ ذُبُونَهُ حِينَئِذٍ إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بَانَ آدَاءِ الدِّينِ أَوْسَعُ؛ لَأَنَّهُ لَا يَسْتَدْعِي وَلَايَةَ لِإِجْزَائِهِ مِنَ الْأَجَنِيِّ وَلَا كَذَلِكَ الزَّكَاةُ (دَوْنُ الْمُكَاتِبِ) لِضَعْفِ مِلْكِهِ عَنْ احْتِمَالِ الْمَوَاسَاةِ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَلْزَمْهُ نَفَقَةُ قَرِيبِهِ وَلَمْ يَرِثْ وَلَمْ يَوْرَثْ وَصَرَّحَ بِهِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ لَهُ مِلْكًا وَجُوبًا عَلَيْهِ وَالْحُرِّيَّةُ قَدْ يُرَادُ بِهَا الْقُرْبُ مِنْهَا فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَسَيَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا تَمَامُ الْمِلْكِ فَلَا زَكَاةَ عَلَى مُكَاتِبِهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ وَكَوْنُهُ لِمُعَيَّنٍ حُرٍّ الْخَ فَلَا زَكَاةَ فِي مَالِ مَسْجِدٍ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا فِي مَوْقُوفٍ مُطْلَقًا وَلَا فِي نِتَاجِهِ وَتَمَرِهِ إِنْ كَانَ عَلَى جِهَةٍ أَوْ نَحْوِ رِبَاطٍ أَوْ قَنْطَرَةٍ بِخِلَافِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ كَمَا مَرَّ وَتَبَيَّنَ وَجُودُهُ فَلَا يُزَكَّى مَوْقُوفٌ لِجَنِينٍ وَإِنْ بَانَ حَيَاتُهُ؛ لَأَنَّهُ فِي حَالِ الْوَقْفِ لَمْ يَكُنْ مَوْثُوقًا بِهِ وَمَنْ ثُمَّ بَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ لَوْ انْفَصَلَ مِثْلًا لَمْ تَجِبْ عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ لِضَعْفِ مِلْكِهِمْ.

(وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ) وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بَسْفُهُ وَالْوَلِيِّ مُخَاطَبٌ بِإِخْرَاجِهَا مِنْهُ وَجُوبًا إِنْ اعْتَقَدَ الْوُجُوبَ سِوَاءَ الْعَامِيِّ وَغَيْرِهِ وَزَعَمَ أَنَّ الْعَامِيَّ لَا مَذْهَبَ لَهُ مِمَّنْوعٌ بَلْ يَلْزَمُهُ تَقْلِيدُ مَذْهَبٍ مُعْتَبَرٍ وَذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ قَبْلَ تَدْوِينِ الْمَذَاهِبِ وَاسْتِقْرَارِهَا وَلَا عِبْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْمَوْلَى وَلَا بِاعْتِقَادِ أَبِيهِ غَيْرِ الْوَلِيِّ فِيمَا يَظْهَرُ وَذَلِكَ لِخَبَرِ «ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلُهَا الصَّدَقَةُ»^(١) وَفِي رِوَايَةِ «الزَّكَاةُ» وَهُوَ مُرْسَلٌ اعْتَصَدَ بِقَوْلِ خَمْسَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَيُورِدُهُ مُتَّصِلًا مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ وَالْقِيَاسُ عَلَى مُعَسَّرِهِ وَفِطْرَةِ بَدْنِهِ الْمَوَافِقِ عَلَيْهِمَا الْخَصْمُ أَوْضَحُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَلَا يُعَذَّرُ وَصِيٌّ أَيْ يَرَى وَجُوبَهَا وَهُوَ مِثَالُ نَهَاةِ الْإِمَامِ عَنْ إِخْرَاجِهَا فَلَمَّا خَافَهُ أَخْرَجَهَا سِرًّا هُوَ ظَاهِرٌ فِي إِمَامِهِ أَوْ نَائِبِهِ يَرَى وَجُوبَهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يَرَهُ وَنَهَاهُ فَيَتَّبِعِي وَجُوبَ امْتِثَالِهِ حِينَئِذٍ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَّعَدْ بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِاعْتِقَادِهِ إِلَّا إِذَا قُلْنَا لَيْسَ لَهُ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى مَذْهَبِهِ لِتَعَدِّيهِ حِينَئِذٍ وَكَانَ هَذَا هُوَ مَلْحَظُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَمَعَ ذَلِكَ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَغَرَّمُهُ مَا أَخْرَجَهُ وَلَوْ سِرًّا وَاقْتَى الْقَفَالُ بَانَ الْإِحْتِيَاطُ لِلْوَلِيِّ الْحَقْنِيِّ أَنَّ يُؤَخَّرَهَا لِكَمَالِهِ فَيُخْبِرُهُ بِهَا وَلَا يُخْرِجُهَا فَيَغَرَّمَهُ الْحَاكِمُ هُوَ وَالْإِحْتِيَاطُ الْمَذْكُورُ بِمَعْنَى الْوُجُوبِ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِضَبْطِهَا وَإِخْبَارِهِ بِهَا إِذَا كُمِّلَ وَيَتَّبِعِي لِلشَّافِعِيِّ أَنَّ يَحْتَاطُ بِاسْتِحْكَامِ شَافِعِي فِي إِخْرَاجِهَا حَتَّى لَا يَرْفَعَ لِحَقْنِيِّ فَيَغَرَّمَهُ وَيَأْتِي قُبَيْلُ الصَّلْحِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ وَلَوْ أَخْرَجَهَا الْمُعْتَقِدُ لِلْوُجُوبِ أَنَّهُمْ وَلَزِمَ الْمَوْلَى وَلَوْ حَقْنِيًّا فِيمَا يَظْهَرُ إِخْرَاجُهَا إِذَا كُمِّلَ وَيُسَامَحُ بِغَشْيِهَا إِنْ سَاوَى أُجْرَةَ الضَّرْبِ أَيْ الْمُحْتَاجِ

(١) أَخْرَجَهُ: الدَّارِقُطْنِي فِي (سُنَنِهِ) [٢/١١٠]، وَغَيْرُهُ مَوْثُوقًا عَلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذا على مَنْ مَلَكَ بَعْضُهُ الْخُرُوصَابَا فِي الْأَصْح. وَفِي الْمَغْصُوبِ وَالضَّالِّ وَالْمَجْهُودِ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَا يَجِبُ دَفْعُهَا حَتَّى يَعُودَ. وَالْمُشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ، وَقِيلَ فِيهِ الْقَوْلَانِ. وَتَجِبُ فِي الْحَالِ عَنِ الْغَائِبِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ

إليه والتخليص كما قاله السبكي ومَرَّ ما فيه . (وكذا) تجب على (من ملك ببعض الخُرُوصَابَا في الأصح) لتمام ملكه ومن ثم كفر كالموسر . (و) تجب (في المغصوب) والمسروق (والضال) ومنه الواقع في بحر والمدفون المنسي محلّه (والمجهد) العين وسيأتي الدين (في الأظهر) لوجود النصاب في الحول (ولا يجب دفعها) أي الزكاة (حتى) يتمكّن من المال بأن يكون له به بينة أو يعلمه القاضي أو يقدر هو على خلاصه ولا حائل ومن عليه الدين موسراً به أو (يعود) إليه فحينئذ يزكي للأحوال الماضية إن كانت الماشية سائمة ولم ينقص النصاب بما يجب إخراجها فإذا كان نصاباً فقط وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الأول . (و) تجب على المشتري في (المشتري قبل قبضه) إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه لتمكّنه من قبضه بدفع الثمن ومن ثم لزومه الإخراج حالاً حيث لا مانع من القبض (وقيل فيه القولان) في نحو المغصوب لعدم صحّة التصرف فيه وإيجاب بأن هذا ليس هو ملحظ الإيجاب بل كونه في ملكه ولزوم الإخراج شرطه القدرة عليه وهي موجودة ويشكل على ذلك قولهم للثمن المقبوض قبل قبض المشتري المبيع حكم الأجرة فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقرّ ملكه عليه ؛ لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقرّ وإنما لزومه إخراج زكاة رأس مال السلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه بقبضه بدليل أن تعدّر المسلم فيه لا يوجب انفساخ العقد وقد يفرّق بأن المشتري متمكّن من الاستقرار كما تقرّر ؛ لأن له حيث وفي الثمن الاستقلال بأخذ المبيع بخلاف البائع ليس متمكّناً من ذلك ؛ لأن قبض المبيع ليس إليه لتعلّقه بفعل المشتري فلم يكلف به فإن قلت يمكّنه أن يضعه بين يديه قلت قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكّن المشتري من قبضه فنظرنا لما من شأنه أيضاً فالثمن غير مقصود العين كما يعلم ممّا يأتي في مبحث الاستبدال فاشترط فيه الاستقرار كالأجرة لتمام مشابهته لها بخلاف المبيع فإن عينه مقصودة فكفى التمكّن من قبضها ويأتي في إصداق المعين ما يؤيد ذلك .

(وتجب في) الغائب ولا يجب دفعها في (الحال عن الغائب) إلا (إن قدر عليه) بأن سهل الوصول إليه ومضى زمن يمكّنه الوصول إليه فيه ؛ لأنّه كمال في صندوقه ويجب الإخراج عنه في بلده فإن كان سائراً لم يجب الإخراج عنه حتى يصل لملكه أو وكيله كما اعتمده هنا فقولهما في قسم الصدقات إن كان ببادية صرّف إلى فقراء أقرب البلاد إليه محمول على ما إذا كان المالك أو وكيله مسافراً معه وقضية قوله في الحال وجوب إخراجها فوراً وهو ظاهر إن كان المال بمحل لا مستحق به وبلد المالك أقرب البلاد إليه أو إذن له الإمام في النقل وأما في غير ذلك فيظهر أنّه يلزمه التوكيل

وَالْأَفْكَمَغْصُوبِ. وَالَّذِينَ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً أَوْ غَيْرَ لَزِمَ كِمَالِ كِتَابَةِ فَلَا زَكَاةَ، أَوْ عَرْضًا أَوْ نَقْدًا فَكَذًا فِي الْقَدِيمِ وَفِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ حَالًا وَتَعَذَّرَ أَخْذُهُ لِإِعْسَارٍ وَغَيْرِهِ فَكَمَغْصُوبٍ، وَإِنْ تَيْسَّرَ وَجَبَتْ تَزْكِيَّتُهُ فِي الْحَالِ، أَوْ مُؤَجَّلًا فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَمَغْصُوبٍ، وَقِيلَ يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ، وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَهَا فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ،

فَوَرَأَى لِمَنْ يُخْرِجُهَا بَيِّنَةُ الْمَالِ وَلَا يَتَكَلَّفُ عَلَى أَخْذِ الْقَاضِي أَوْ السَّاعِي لَهَا مِنَ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى الْقَاضِي إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْغَائِبِينَ عَلَى مَا يَأْتِي بِهِ رَدُّ الْغَرْزِيِّ قَوْلَ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ يَأْخُذُهَا (وَالَا) يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِيَتَعَذَّرَ السَّفَرُ إِلَيْهِ لِتَحْوِ خَوْفٍ أَوْ انْقِطَاعِ خَبَرِهِ أَوْ لِلشَّكِّ فِي سَلَامَتِهِ (فَكَمَغْصُوبٍ) فَإِنْ عَادَ لَزِمَهُ الْإِخْرَاجُ لِمَا مَضَى وَالْأَفْكَمَغْصُوبِ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهِ وَفِي نَحْوِ الْغَائِبِ بِمُسْتَحَقِّي مَحَلِّ الْوُجُوبِ لَا التَّمَكُّنِ. (وَالَّذِينَ إِنْ كَانَ) مُعَشَّرًا أَوْ (مَاشِيَةً) لَا لِتِجَارَةٍ كَأَن أَوْضَعَهُ أَرْبَعِينَ شَاءَ أَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِيهَا وَمَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ قَبْلَ قَبْضِهِ (أَوْ) كَانَ (غَيْرَ لَزِمَ كِمَالِ كِتَابَةِ فَلَا زَكَاةَ) فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عِلَّتْهَا فِي الْمُعَشَّرِ الزَّهْوُ فِي مِلْكِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ فِي الْمَاشِيَةِ السُّوْمَ وَلَا سَوْمَ فِيهِمَا فِي الذِّمَّةِ بِخِلَافِ النَّقْدِ فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ النَّقْدِيَّةُ وَهِيَ حَاصِلَةٌ وَلِأَنَّ الْجَائِزَ يَقْدِرُ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ عَلَى إِسْقَاطِهِ مَتَى شَاءَ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ فِي مَوَاضِعَ أَنَّ الْأَيْلَ لِلزُّوْمِ حُكْمَهُ حُكْمُ الدَّلَامِ وَخَرَجَ بِمَالِ كِتَابَةِ إِحَالَةِ الْمُكَاتِبِ سَيِّدُهُ بِالتَّجُومِ فَيَجِبُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَ (أَوْ عَرْضًا) لِلتَّجَارَةِ (أَوْ نَقْدًا فَكَذًا فِي الْقَدِيمِ) لَا تَجِبُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مِلْكِهِ (وَفِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ حَالًا) ابْتِدَاءً أَوْ انْتِهَاءً (وَتَعَذَّرَ أَخْذُهُ لِإِعْسَارٍ وَغَيْرِهِ) كَمَطْلٍ أَوْ غَيْبَةٍ أَوْ جُحُودٍ وَلَا بَيِّنَةٍ (فَكَمَغْصُوبٍ) فَلَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ أَمَا تَعَلَّقُهَا بِهِ وَهُوَ فِي الذِّمَّةِ فَبَاقٍ حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُسْتَحَقِّينَ فَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْ قَدْرِهَا مِنْهُ (وَإِنْ تَيْسَّرَ) بِأَن كَانَ عَلَى مُقَرَّرٍ مِلِّيٍّ بِإِذِلٍّ أَوْ جَاحِدٍ بِهِ بَيِّنَةٌ أَوْ يَعْلَمُهُ الْقَاضِي (وَجَبَتْ تَزْكِيَّتُهُ فِي الْحَالِ) وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى قَبْضِهِ فَهُوَ كَمَا بَيَّنَّه وَقَضِيَّةُ كَلَامٍ جَمَعَ أَنَّ مِنَ الْقُدْرَةِ مَا لَوْ تَيْسَّرَ لَهُ الظَّفَرُ بِقَدْرِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ وَهُوَ مُتَّجَةٌ وَإِنْ قِيلَ إِنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ كَلَامِهِمَا خِلَافُهُ (أَوْ مُؤَجَّلًا) ثَابِتًا عَلَى مِلِّيٍّ حَاضِرٍ (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَمَغْصُوبٍ) فَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ (وَقِيلَ يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ) كَغَائِبٍ يَسْهَلُ إِحْضَارُهُ وَيُرَدُّ قِيَاسُهُ بِقَوْلِهِ يَسْهَلُ إِحْضَارُهُ فَإِنَّهُ الْفَارِقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُؤَجَّلِ وَقَوْلُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ هُوَ مَا ذَكَرُوهُ وَزَعَمَ الْإِسْتَوِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ قَبْلَ حُلُولِهِ وَسَيَأْتِي تَعَلُّقُ الزَّكَاةِ بِعَيْنِ الْمَالِ فَعَلِيهِ يَمْلِكُ الْمُسْتَحَقُّونَ مِنَ الدَّيْنِ مَا وَجَبَ لَهُمْ وَمَعَ ذَلِكَ يَدْعِي الْمَالِكُ بِالْكُلِّ وَيَحْلِفُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ وَلَايَةُ الْقَبْضِ وَمَنْ ثَمَّ لَا يَحْلِفُ أَنَّهُ لَهُ مَثَلًا بَلْ إِنَّهُ يَسْتَحِقُّ قَبْضَهُ قَالَهُ السُّبْكِيُّ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ تَخْتَصُّ الشَّرِكَةُ بِالْأَعْيَانِ وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ إِذَا غَلَبَ عَلَى أَنَّ الدَّائِنَ لَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ مِمَّا قَبِضَهُ وَلَا أَذَاهَا قَبْلَ أَنْ يَنْتَزِعَ قَدْرَهَا وَيُفَرِّقَهُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ دَيْنِهِ عَلَى مُعَسِّرٍ مِنْ زَكَاتِهِ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ مِنْهُ ثُمَّ نَوَاهَا قَبْلَ أَوْ مَعَ الْأَدَاءِ إِلَيْهِ أَوْ يُعْطِيهِ مِنْ زَكَاتِهِ ثُمَّ يَرُدُّهَا إِلَيْهِ عَنْ دَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ. (وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ) الَّذِي فِي ذِمَّةٍ مِنْ بَيْدِهِ نِصَابٌ فَأَكْثَرُ مُؤَجَّلًا أَوْ حَالًا لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ (وُجُوبَهَا) عَلَيْهِ (فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ) لِإِطْلَاقِ النُّصُوصِ

وَالثَّالِثُ: يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ، وَهُوَ النَّقْدُ وَالْعَرْضُ فَعَلَى الْأَوَّلِ حُجْرٌ عَلَيْهِ لِذَيْنِ فَحَالِ
الْحَوْلِ فِي الْحَجْرِ فَكَمَغْصُوبٍ. وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةٌ وَذَيْنُ آدَمِيٍّ فِي تَرِكَةٍ قُدِّمَتْ، وَفِي قَوْلِ
الذَّيْنِ، وَفِي قَوْلِ يَسْتَوِيَانِ.

الْمَوْجِبَةُ لَهَا وَلَا تَهْمُ مَالِيكَ لِنَصَابٍ نَافِذٍ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَلَوْ زَادَ الْمَالُ عَلَى الذَّيْنِ بِنَصَابٍ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ
قَطْعًا كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ مَا يَوْفِيهِ غَيْرَ مَا بِيَدِهِ وَالثَّانِي يَمْنَعُ مُطْلَقًا (وَالثَّالِثُ: يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ وَهُوَ النَّقْدُ)
الْمَضْرُوبُ وَغَيْرُهُ وَمِنَ الرِّكَازِ (وَالْعَرْضُ) وَزَكَاةُ الْفِطْرِ وَحَذْفُهَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي زَكَاةِ الْمَالِ لَا الْبُذْنِ
وَلَمَّا تَكَلَّمُوا عَلَى مَا يَشْمَلُهَا وَلَوْ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ وَهُوَ أَنَّ لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ ذَكَرُوهَا
فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِلِاسْتَوْيِّ دُونَ الظَّاهِرِ وَهُوَ الْمَوَاشِي وَالزُّرُوعُ وَالْثَمَارُ وَالْمَعَادِنُ وَلَا
تُرَدُّ هَذِهِ عَلَى قَوْلِهِ النَّقْدُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى نَقْدًا إِلَّا بَعْدَ التَّخْلِيفِ مِنَ الثَّرَابِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْمُو بِنَفْسِهِ
بِخِلَافِ الْبَاطِنِ (فَعَلَى الْأَوَّلِ) الْأَظْهَرُ (لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِذَيْنِ فَحَالِ الْحَوْلِ فِي الْحَجْرِ فَكَمَغْصُوبٍ)؛ لِأَنَّ
الْحَجَرَ لَمَّا مَنَعَ مِنَ التَّصَرُّفِ كَانَ حَائِلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ فَإِنْ عَادَ لَهُ الْمَالُ بِإِبْرَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ أَخْرَجَ لِمَا مَضَى
وَالَا فَلَا هَذَا إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْقَاضِي لِكُلِّ غَرِيمٍ عَيْنًا وَيُمْكِنُهُ مِنْ أَخْذِهَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ التَّقْسِيطُ فَإِنْ فَعَلَ
وَلَمْ يَتَّفَقِ الْأَخْذُ حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ فَلَا زَكَاةَ قَطْعًا لِضَعْفِ الْمِلْكِ حِينَئِذٍ وَقِيْدَهُ السُّبْكِيُّ وَالِاسْتَوْيُّ بِمَا
إِذَا كَانَ مَا عَيْنَهُ لِكُلِّ مَنْ جِنْسِ دَيْنِهِ وَإِلَّا فَكَيْفَ يُمَكِّنُهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ مِنْ غَيْرِ بَيْعٍ أَوْ تَعْوِضٍ وَهُوَ مُتَّجَةٌ
وَإِنْ اعْتَرَضَهُ الْأَذْرَعِيُّ.

(تَنْبِيْهُ) مُقْتَضَى مَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ وَيُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْأَجْرَةِ أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ الْاسْتِقْرَارُ
بِتَبَيُّنِ الْوُجُوبِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمَانِعَ ثُمَّ عَدَمُ الْاسْتِقْرَارِ الْمُقْتَضِي لِلضَّعْفِ وَقَدْ بَانَ زَوَالُهُ وَالْمَانِعُ هُنَا
تَعَلُّقُ حَقِّهِمْ بِهِ الْمُقْتَضِي لِلضَّعْفِ أَيْضًا وَيَعْدَمُ أَخْذَهُمْ لَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ لَا يَرْتَفِعُ ذَلِكَ التَّعَلُّقُ مِنْ أَصْلِهِ
وَإِنَّمَا الْمُرْتَفِعُ اسْتِمْرَارُهُ فَالضَّعْفُ مَوْجُودٌ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ أَخْذُوا أَوْ تَرَكَوْا فَتَأَمَّلُوهُ.

(وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةٌ) أَوْ حِجٌّ أَوْ كَفَّارَةٌ أَوْ نَذْرٌ (وَذَيْنُ آدَمِيٍّ فِي تَرِكَةٍ) وَضَاقَتْ عَنْهُمَا (قُدِّمَتْ) الزَّكَاةُ أَوْ
نَحْوُهَا مِمَّا ذُكِرَ وَإِنْ سَبَقَ تَعَلُّقُ غَيْرِهَا عَلَيْهَا لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ» ^(١) وَلَا تَنْهَا
تَصَرُّفٌ لِلآدَمِيِّ فِيهَا حَقُّ آدَمِيٍّ مَعَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى نَعَمْ الْجَزِيَّةُ وَالذَّيْنُ يَسْتَوِيَانِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ حَقًّا
لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا مَعْنَى الْأَجْرَةِ (وَفِي قَوْلِ الذَّيْنِ)؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُضَاقِقَةِ وَكَمَا يُقَدِّمُ الْقَوْدُ
عَلَى قَتْلِ نَحْوِ الرَّدَةِ وَرَدُّ بَأَنَّ حُدُودَ اللَّهِ مَبْنَاهَا عَلَى الدَّرءِ مَا أَمَكَّنَ وَالزَّكَاةُ فِيهَا حَقُّ آدَمِيٍّ أَيْضًا كَمَا
تَقَرَّرَ (وَفِي قَوْلِ يَسْتَوِيَانِ) فَيُوزَعُ الْمَالُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى يُصَرَّفُ لِلآدَمِيِّ فَهُوَ الْمُتَنَفِّعُ بِهِ وَلَوْ
اجْتَمَعَتِ الزَّكَاةُ وَنَحْوُ كَفَّارَةِ قُدِّمَتْ الزَّكَاةُ إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ بِأَنَّ بَقِيَّ النَّصَابِ وَإِلَّا بِأَنَّ تَلْفَ بَعْدَ
الْوُجُوبِ وَالتَّمَكُّنِ اسْتَوَتْ مَعَ غَيْرِهَا فَيُوزَعُ عَلَيْهِمَا وَخَرَجَ بِتَرِكَةٍ اجْتِمَاعُ ذَلِكَ عَلَى حَيِّ ضَاقَ مَالُهُ فَإِنْ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٨٥٢]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١١٤٨]،

وغيرهما من حديث: ابن عباس رضي الله عنهما.

والغنيمة قبل القسمة إن اختار الغانمون تملكها ومضى بعده حول، والجميع صنف زكوي، وبلغ نصيب كل شخص نصاباً أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها، وإلا فلا. ولو أصدقها نصاب سائمة معيناً لزمتها زكاتها إذا تم حول من الإصداق. ولو أكرى داراً أربع سنين بشمانين ديناراً وقبضها فلا ظهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر.

لم يحجر عليه قدمت الزكاة جزماً وإلا قدم حق الآدمي جزماً ما لم تتعلق هي بالعين فتقدم مطلقاً (والغنيمة قبل القسمة). وبعد الحيابة وانقضاء الحرب (إن اختار الغانمون) المسلمون سواء أكانوا كل الجيش أو بعضه كان عزل الإمام لطائفة منهم طائفة من الغنيمة (تملكها ومضى بعده) أي اختيار التملك (حول والجميع صنف زكوي وبلغ نصيب كل شخص نصاباً أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) بأن توجد شروطها السابقة ويكون بلوغ النصاب بدون الخمس (وجبت زكاتها) كسائر الأموال (ولا) توجد هذه كلها بأن لم يختاروا تملكها أو لم يمض حول أو مضى وهي أصناف أو صنف غير زكوي أو زكوي ولم يبلغ نصاباً أو بلغه بالخمس (فلا) زكاة فيها لعدم الملك أو ضعفه في الأولى بدليل أنه يسقط بالإعراض وعدم الحول في الثانية وعدم علم كل منهم بما يصيبه وكم يصيبه في الثالثة وظاهر كلامهم فيها أنه لا فرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا وليس ببعيد وإن استبعد الأذرع؛ لأنه لا يعلم مقدار ما يستقر له وعدم المال الزكوي في الرابعة وعدم بلوغه نصاباً في الخامسة وعدم ثبوت الخلطة في السادسة؛ لأنها لا تثبت مع أهل الخمس إذ لا زكاة فيه؛ لأنه لغير معين. (ولو أصدقها نصاب سائمة معيناً) أو بعضه ووجدت خلطة معينة (لزمها زكاتها إذا) قصدت سومه (تم حول من الإصداق) وإن لم يقع وطء ولا قبض؛ لأنها ملكته بالعقد ملكاً تاماً أما غير السائمة فلا فرق فيه بين المعين وغيره نعم المعسر كالسائمة كما علم من كلامه السابق فإذا أصدقها شجراً أو زرعاً معيناً فإن وقع الزهو في ملكها لزمها زكاتها وأما السائمة التي في الذمة فلا زكاة فيها لانتهاء السوم كما مر فذكر السائمة إيضاح لبيان اشتراط تعيينها لا لتفي الوجوب عن غير السائمة وكالإصداق في ذلك الخلع والصلح عن دم قال ابن الرفعة بحثاً وكذا مال الجعالة أي بعد فراغ العمل لما مر أنها لا تجب في دين جائز.

(ولو أكرى داراً) يملك منفعتها (أربع سنين بشمانين ديناراً) معينة أو في الذمة (وقبضها) لم يستقر ملكه إلا على كل جزء مضى ما يقابله من الزمن وذكر القبض هنا لتصوير الاستقرار بعده بمضي ما يقابله لكن علم مما مر أن القدرة على أخذ الدين كقبضه فيجري ذلك هنا وحينئذ فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر دون ما لم يستقر لضعف ملكه له لتعرضه للسقوط بانهدام أو نحوه وفارقت الصداق بأنها إنما تجب في مقابلة المنافع وهو لا يتعين أن يكون في مقابليها لاستقراره بالموت قبل الوطء. وتشطيره بنحو طلاق قبله إنما نشأ بتصرف الزوج المفيد لملك جديد وليس

فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ، وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ لِسَنَةٍ، وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ، وَلِتَمَامِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةٍ، وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ، وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِّينَ لِسَنَةٍ وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ،

نَقَضًا لِمِلْكِهَا مِنَ الْأَصْلِ كَمَا يَأْتِي فِيهِ وَإِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ وَقَدْ تَسَاوَتْ أَجْرَةُ السَّنِينَ وَأَرَادَ الْإِخْرَاجَ مِنْ غَيْرِ الْمَقْبُوضِ وَبَقِيََتْ بِمِلْكِهِ إِلَى تَمَامِ الْمُدَّةِ (فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ) وَهِيَ نِصْفُ دِينَارٍ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا مِلْكُهُ الْآنَ (وَلِتَمَامِ) السَّنَةِ (الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ) وَهِيَ الَّتِي زَكَاةَا (لِسَنَةٍ) وَهِيَ نِصْفُ دِينَارٍ (وَعِشْرِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتِ الْآنَ (لِسَنَتَيْنِ) وَهِيَ دِينَارٌ (وَلِتَمَامِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ) وَهِيَ الَّتِي زَكَاةَا (لِسَنَةٍ) وَهِيَ دِينَارٌ (وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا مِلْكُهُ الْآنَ وَهِيَ دِينَارٌ وَنِصْفٌ. (وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِّينَ) وَهِيَ الَّتِي زَكَاةَا (لِسَنَةٍ) وَهِيَ دِينَارٌ وَنِصْفٌ (وَعِشْرِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتِ الْآنَ (لِأَرْبَعِ) وَهِيَ دِينَارَانِ أَمَّا إِذَا تَفَاوَتْ فَيَزِيدُ الْقَدَرُ الْمُسْتَقَرَّ فِي بَعْضِهَا وَيَنْقُصُ فِي بَعْضِهَا وَأَمَّا إِذَا أَدَّى مِنْ عَيْنِ الْمَقْبُوضِ فَلَا تَجِبُ فِي كُلِّ عِشْرِينَ إِلَّا السَّنَةُ الْأُولَى فَقَطْ ثُمَّ التَّفَرُّقُ بَيْنَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْغَيْرِ مُشْكِلَةٌ بِقَوْلِ الْمَجْمُوعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ فِي طُرُوقِ خُلْطَةِ الشُّيُوعِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْغَيْرِ يَتَّبِعُونَ عَدَمَ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِعَيْنِ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْغَيْرِ لَا يَمْنَعُ تَعَلُّقَ الْوَاجِبِ بِالْعَيْنِ بَلِ الْمِلْكُ زَالَ ثُمَّ رَجَعَ وَكَانَ هَذَا هُوَ مَلْحَظُ كَوْنِ الْقَمُولِيِّ لَمَّا نَقَلَ قَوْلَ الْبَغَوِيِّ لَوْ كَانَتْ أَجْرَةُ الْأَرْبَعِ سِنِينَ عِشْرِينَ دِينَارًا لَزِمَهُ لِكُلِّ حَوْلٍ نِصْفُ دِينَارٍ إِنْ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهَا قَالَ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُفَرَّعًا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالذَّمَّةِ فَعَلَى تَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَجِبَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهَا لَاسْتِحْقَاقِ الْمُسْتَحْقِقِينَ جُزْءًا مِنْهَا هـ. وَيُؤْفِقُ قَوْلَ الْبَغَوِيِّ قَوْلَ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ لَوْ لَمْ يَزَكَّ أَرْبَعِينَ عَنَّمَا أَحْوَالًا وَلَمْ تَزِدْ لَزِمَهُ شَأْنُ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ إِنْ لَمْ يُخْرِجْ مِنْ غَيْرِهَا وَلَا وَجِبَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ بِلَا خِلَافٍ هـ. وَنَظَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ فَقَالَ هُنَا لَا فَرْقَ بَيْنَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْغَيْرِ؛ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ مِنَ الْغَيْرِ لَا يَمْنَعُ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ وَإِنَّمَا يَتَّبِعُونَ بِهِ أَنَّ الْمِلْكَ عَادَ بَعْدَ زَوَالِهِ هـ. وَالْجَوَابُ الَّذِي يَجْتَمِعُ بِهِ كَلَامُ الْبَغَوِيِّ وَابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ وَفَقِهُمُ الْخِلَافَ فِيهِ وَأَخَذَ الشُّرَاحُ مِنْهُ حَمْلَ الْمُثَنِّ عَلَى مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهَا وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ الْمُنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَتَّبِعُونَ حَمْلَ الْأَوَّلِ وَمَا وَافَقَهُ عَلَى مَا إِذَا أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهَا مُعَجَّلًا بِشَرْطِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ فِيهِ وَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَجْرَةِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ يَمْنَعُ تَعَلُّقَ الْوَاجِبِ بِالْعَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ لِسَبْقِ مِلْكِهِمْ لِلْمُعَجَّلِ عَلَى آخِرِ الْحَوْلِ الْمُقْتَضِي لِلتَّعَلُّقِ بِالْعَيْنِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي مِلْكِهِ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْأَجْرَةِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَجْرَةِ وَحَدَّهَا بَلْ بِمَجْمُوعِ الْمَالِ الزَّائِدِ عَلَى نِصَابٍ فَلَا يَنْقُصُ بِالتَّعَلُّقِ عَنِ النِّصَابِ وَإِنَّمَا قُلْتُ بِشَرْطِهِ لِقَوْلِ الْجَوَاهِرِ وَالْخَادِمِ عَنِ الْوَلَدِ الرَّوْيَانِيِّ وَلَوْ عَجَّلَ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ زَكَاةَ فَوْقَ قِسْطِهِ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ لَمْ يَنْعَقِدْ فِي الزَّائِدِ أَوْ عَجَّلَ زَكَاةَ دُونَ قِسْطِ الْأَوَّلِ

والثاني يُخْرِجُ لِتِمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ.

فَضْلٌ

تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تَمَكَّنَ، وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْأَصْنَافِ. وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ وَكَذَا الظَّاهِرُ عَلَى الْجَدِيدِ، وَلَهُ التَّوَكُّلُ،

كِعَشْرِينَ وَقِسْطُهُ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْحَوْلِ جَازَ أَوْ قَبْلَهُ لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنْ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مَا مَلَكَهُ نَصَابٌ لَا يُجْزِيهِ فِي غَيْرِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ التَّعَجُّيلُ كَمَنْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ عَنْ دَرَاهِمَ عِنْدَهُ بِجَهْلٍ قَدَرِهَا فَبَانَتْ نَصَابًا فَإِنَّهَا لَا تُجْزِيهِ لِعَدَمِ جُزْمِهِ بِالنِّتَةِ اهـ. وَسَيَأْتِي قُبَيْلَ الصُّومِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ أَجْرَةُ السَّنِينَ الْأَرْبَعِ مِائَةً مَا يَتَعَيَّنُ اسْتِحْضَارُهُ هُنَا (و) الْقَوْلُ (الثَّانِي: يُخْرِجُ لِتِمَامِ) السَّنَةِ (الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ)؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهَا مِلْكًا تَامًا وَمِنْ ثَمَّ جَازَ وَطُؤُهَا لَوْ كَانَتْ أُمَّةً وَلَا أَثَرَ لِاحْتِمَالِ سُقُوطِهَا كَالصَّدَاقِ وَمَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

(فَصْلٌ فِي آدَاءِ الزَّكَاةِ)

وَاعْتَرَضَ بَأَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْبَابِ وَمَرَّ رُؤُهُ بِأَنَّهُ مُنَاسِبٌ لَهُ فَصَحَّ إِدْخَالُهُ فِيهِ إِذِ الْآدَاءُ مُتَرَتَّبٌ عَلَى الْوُجُوبِ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْفَصْلِ بَعْدَهُ.

(تَجِبُ الزَّكَاةُ) أَيِ آدَاؤها (عَلَى الْفَوْرِ) بَعْدَ الْحَوْلِ لِحَاجَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ إِلَيْهَا (إِذَا تَمَكَّنَ) وَإِلَّا كَانَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ فَإِنْ أَخَّرَ أَثِمَ وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ كَمَا يَأْتِي نَعَمْ إِنْ أَخَّرَ لانتظارٍ قَرِيبٍ أَوْ جَارٍ أَوْ أَحْوَجٍ أَوْ أَصْلَحَ أَوْ لَطَلَبَ الْأَفْضَلَ مِنْ تَفَرُّقَتِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ تَفَرُّقَةِ الْإِمَامِ أَوْ لِلتَّرَوِّيِ عِنْدَ الشُّكِّ فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَاضِرِ وَلَمْ يَشْتَدَّ ضَرُّ الْحَاضِرِينَ لَمْ يَأْتِمْ لَكِنِّه يَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ وَمَرَّ أَنَّ الْفَطْرَةَ تَجِبُ بِمَا مَرَّ وَتَتَوَسَّعُ إِلَى آخِرِ يَوْمِ الْعِيدِ (وَذَلِكَ) أَيِ التَّمَكُّنِ (بِحُضُورِ الْمَالِ) مَعَ نَحْوِ التَّصْفِيَةِ لِلْمُعْتَشِرِ وَالْمَعْدِنِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَلَا نَظَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِخْرَاجِ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ وَمَعَ عَدَمِ الْاِسْتِغَالِ بِمُهِمِّ دِينِيٍّ أَوْ دُنْيَوِيٍّ كَأَكْلِ وَحَمَامٍ أَوْ بِمُضِيِّ مُدَّةٍ بَعْدَ الْحَوْلِ يَتَيَسَّرُ فِيهَا الْوُصُولُ لِغَائِبٍ (وَالْأَصْنَافِ) أَوْ نَائِبِهِمْ كَالسَّاعِي أَوْ بَعْضِهِمْ فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ بِالنِّسْبَةِ لِحَصَّتِهِ حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ ضَمِنَهَا، (وَلَهُ) أَيِ لِلْمَالِكِ الرَّشِيدِ أَوْ وَلِيِّ غَيْرِهِ (أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ) وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَطْلُبَهَا إجماعاً عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ نَعَمْ يُلْزَمُهُ إِذَا عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّ الْمَالِكَ لَا يُزَكِّي أَنْ يَقُولَ لَهُ مَا يَأْتِي (وَكَذَا الظَّاهِرُ) وَمَرَّ بَيَانُهُمَا آتِفاً (عَلَى الْجَدِيدِ) وَانْتَصَرَ لِلْقَدِيمِ الْمَوْجِبَ لِأَدَائِهَا إِلَيْهِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصَدُ إِخْفَاؤُهُ فَإِنْ فَرَّقَ بِنَفْسِهِ مَعَ وُجُودِهِ لَمْ يُحَسَّبْ بِظَاهِرٍ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [النِّبَا: ١٠٣] وَيُجَابُ بِأَنَّ الْوُجُوبَ بِتَقْدِيرِ الْأَخِذِ بِظَاهِرِهِ لِعَارِضٍ هُوَ عَدَمُ الْفَهْمِ لَهُ وَتَفَرُّقَتِهِمْ عَنْهُ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ الشَّرِيعَةِ وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ كُلُّهُ هَذَا إِنْ لَمْ يَطْلُبَ مِنَ الظَّاهِرِ وَإِلَّا وَجِبَ الدَّفْعُ لَهُ أَتِفَاقًا وَلَوْ جَائِزًا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَصْرِفُهَا فِي غَيْرِ مَصَارِفِهَا (وَلَهُ) إِذَا جَازَ لَهُ التَّفَرُّقَةُ بِنَفْسِهِ (التَّوَكُّلُ) فِيهَا لِزَشِيدٍ وَكَذَا لِتَحْوِ كَافِرٍ وَمُمَيِّزٍ وَسَفِيهِ إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمَدْفُوعَ لَهُ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ لَهُ إِنْ

وَالصَّرْفُ إِلَى الْإِمَامِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَائِزًا. وَتَجِبُ
النِّيَّةُ فَيَنْبَغِي هَذَا فَرَضُ زَكَاةٍ مَالِيٍّ، أَوْ فَرَضُ صَدَقَةٍ مَالِيٍّ وَنَحْوَهُمَا، وَلَا يَكْفِي هَذَا فَرَضُ
مَالِيٍّ، وَكَذَا الصَّدَقَةُ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ، وَلَوْ عَيَّنَ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ،

صَرَفَهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ (و) لَهُ (الصَّرْفُ إِلَى الْإِمَامِ) أَوْ السَّاعِي؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمُسْتَحَقِّينَ فَيَبْرَأُ بِالْدَفْعِ لَهُ وَإِنْ
قَالَ أَيُّ الْإِمَامِ أَخَذَهَا مِنْكَ وَأَنْفَقَهَا فِي الْفِسْقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِهِ قَالَ الْقَفَالُ وَيُلْزَمُهُ إِذَا ظَنَّ مِنْ إِنْسَانٍ
عَدَمَ إِخْرَاجِهَا أَنْ يَقُولَ لَهُ أَذْهَابًا وَلَا فَادَعَهَا لِي لِأَنَّهَا لِي لَأَفْرِقَهَا؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ مُتَكَبِّرٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَانَتْهُمْ أَرَادُوا أَنْ
يُرْهَقَهُ إِلَى هَذَا أَوْ هَذَا فَلَا يَكْتَفِي مِنْهُ بَوَعْدِ التَّفْرِيقِ؛ لِأَنَّهُمَا فَوْرِيَّةٌ وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ نَذْرٌ فَوْرِيٌّ أَوْ كَفَّارَةٌ
كَذَلِكَ. (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُ)؛ لِأَنَّهُ اعْرَفَ بِالْمُسْتَحَقِّينَ وَأَقْدَرُ عَلَى التَّفْرِيقِ
وَالِاسْتِعَابِ وَقَبْضِهِ مُبَرِّئٌ يَقِينًا بِخِلَافِ مَنْ يُفَرِّقُ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْطِي غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ
جَائِزًا) فِي الزَّكَاةِ فَلَا أَفْضَلَ أَنْ يُفَرِّقَ بِنَفْسِهِ مُطْلَقًا لَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ نَدَبٌ دَفَعَ زَكَاةَ الظَّاهِرِ إِلَيْهِ وَلَوْ
جَائِزًا. (وَتَجِبُ النِّيَّةُ) فِي الزَّكَاةِ لِخَبَرِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ^(١) (فَيَنْبَغِي هَذَا فَرَضُ زَكَاةٍ مَالِيٍّ أَوْ فَرَضُ
صَدَقَةٍ مَالِيٍّ وَنَحْوَهُمَا) كَهَذَا زَكَاةُ مَالِيٍّ الْمَفْرُوضَةُ أَوْ الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ أَوْ الْوَاجِبَةُ وَلَعَلَّ هَذَا فِي
الزَّكَاةِ لِبَيَانِ الْأَفْضَلِ إِذْ لَوْ اِقْتَصَرَ عَلَى نِيَّةِ الزَّكَاةِ كَهَذِهِ زَكَاةٌ كَفَى؛ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ إِلَّا فَرَضًا كَرَمَضَانَ
بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ وَالظَّاهِرِ مَثَلًا لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعَادَةَ نَفْلٌ (وَلَا يَكْفِي) هَذَا (فَرَضُ مَالِيٍّ) لِصِدْقِهِ بِالْكَفَّارَةِ
وَالنَّذْرِ وَغَيْرِهِمَا قِيلَ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ غَيْرِ الزَّكَاةِ أَهْوَ يُرَدُّ بِأَنَّ الْقَرَائِنَ الْخَارِجِيَّةَ لَا
تُخَصِّصُ النِّيَّةَ فَلَا عِبْرَةَ بِكَوْنِ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ لَا نَظَرَ لِصِدْقِ مَنْوِيٍّ بِالْمُرَادِ وَغَيْرِهِ (وَكَذَا الصَّدَقَةُ) فَلَا
يَكْفِي هَذَا صَدَقَةُ مَالِيٍّ (فِي الْأَصَحِّ) لِصِدْقِهَا بِصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ وَبِغَيْرِ الْمَالِ كَالْتَحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ كَمَا فِي
الْحَدِيثِ. (وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ) الْمُخْرَجُ عَنْهُ فِي النِّيَّةِ فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ خَمْسٌ إِبِلٍ وَأَرْبَعُونَ شَاةً
فَأَخْرَجَ شَاةً نَاوِيًا الزَّكَاةَ وَلَمْ يَعْينَ أَجْزَاءً وَإِنْ رَدَّدَ فَقَالَ هَذِهِ أَوْ تِلْكَ فَلَوْ تَلَفَ أَحَدَهُمَا أَوْ بَانَ تَلَفُهُ جَعَلَهَا
عَنِ الْبَاقِي (وَلَوْ عَيَّنَ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ) وَإِنْ بَانَ الْمُعَيَّنُ تَالِفًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ الْغَيْرَ وَمَنْ تَمَّ لَوْ نَوَى إِنْ
كَانَ تَالِفًا فَعَنْ غَيْرِهِ فَبَانَ تَالِفًا وَقَعَّ عَنْ غَيْرِهِ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَائَتِي دِرْهَمٍ حَاضِرَةٍ وَمَائَتَيْنِ غَائِبَةٍ أَيْ عَنْ
الْمَجْلِسِ لَا الْبَلَدِ إِلَّا إِنْ جَوَّزْنَا النِّقْلَ وَلَوْ أَدَّى عَنْ مَالٍ مَوْزَّعٍ بِفَرْضِ مَوْتِهِ وَإِثْرِهِ لَهُ وَوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ
فَبَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْهُ لِلتَّرَدُّدِ فِي النِّيَّةِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرُّجُوبِ عِنْدَ الْإِخْرَاجِ وَأَخَذَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ
مَنْ شَكَّ فِي زَكَاةٍ فِي ذِمَّتِهِ فَأَخْرَجَ عَنْهَا إِنْ كَانَتْ وَلَا فَمُعَجَّلٌ عَنْ زَكَاةٍ تِجَارِيَّةٍ مَثَلًا لَمْ يُجْزِئْهُ عَمَّا فِي
ذِمَّتِهِ بَانَ لَهُ الْحَالُ أَوْ لَا وَلَا عَنْ تِجَارَتِهِ لِتَرَدُّدِهِ فِي النِّيَّةِ وَلَهُ الْاسْتِرْدَادُ إِنْ عَلِمَ الْقَابِضُ الْحَالَ وَلَا فَلَا
كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَقَضِيَّتُهُ مَا مَرَّ فِي وَضْعِ الْاِحْتِيَاطِ أَنَّ مَنْ شَكَّ أَنَّ فِي ذِمَّتِهِ زَكَاةً فَأَخْرَجَهَا أَجْزَائِهِ إِنْ
لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالَ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ لِلضَّرُورَةِ وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ ذَلِكَ الْبَعْضِ بَانَ الْحَالُ أَوْ لَا وَلَوْ أَخْرَجَ أَكْثَرَ مِمَّا
عَلَيْهِ بَنِيَّةُ الْفَرْضِ وَالتَّقْلِيلِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لَمْ يُجْزِئْهُ أَوْ الْفَرْضُ فَقَطَّ صَحَّ وَوَقَعَ الزَّائِدُ تَطَوُّعًا.

وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ النَّيَّةُ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَتَكْفِي نِيَّةُ الْمُوَكَّلِ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْوَكِيلِ فِي الْأَصَحِّ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْوِيَ الْوَكِيلُ عِنْدَ التَّفْرِيقِ أَيْضًا،

(وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ النَّيَّةُ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ) والسفيه؛ لآتِه قائم مقامه وله تفويض النية للسفيه؛ لآتِه من أهلها فإن دَفَعَ الْوَلِيُّ بِلَا نِيَّةٍ لَمْ تَقَعْ الْمَوْقِعَ وَضَمِنَ مَا دَفَعَهُ قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَالْمُعَمَّى عَلَيْهِ قَدْ يُولِّي غَيْرَهُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْحَجْرِ وَحِينَئِذٍ يَنْوِي عَنْهُ الْوَلِيُّ أَيْضًا.

(وَتَكْفِي نِيَّةُ الْمُوَكَّلِ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْوَكِيلِ) عَنْ نِيَّةِ الْوَكِيلِ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْمُسْتَحَقِّينَ (فِي الْأَصَحِّ) لَوْجُودُ النَّيَّةِ مِنَ الْمُخَاطَبِ بِالزَّكَاةِ مُقَارِنَةً لِإِعْلَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ وَبِهِ فَارَقَ نِيَّةَ الْحَجِّ مِنَ النَّائِبِ؛ لآتِه الْمُبَاشِيرُ لِلْعِبَادَةِ وَلِذَلِكَ لَوْ نَوَى الْمُوَكَّلُ عِنْدَ تَفْرِيقِ الْوَكِيلِ جَازَ قَطْعًا وَتَجَوُّزُ نِيَّتِهِ أَيْضًا عِنْدَ عَزْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ وَبَعْدَهُ إِلَى التَّفْرِيقِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ تَصَدَّقْ بِهَذَا ثُمَّ نَوَى الزَّكَاةَ قَبْلَ تَصَدُّقِهِ أَجْزَأَ عَنْهَا وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ التَّوَكِيلَ الْمَطْلُوقَ فِي إِخْرَاجِهَا يَسْتَلْزِمُ التَّوَكِيلَ فِي نِيَّتِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْمَالِكِ أَوْ تَفْوِيضِهَا لِلْوَكِيلِ وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لَوْ قَالَ لِلْمُؤَدِّي أَعْطِهِ فَلَانًا لِي جَازَ وَكَانَ فَلَانٌ وَكَيْلًا عَنْهُ وَفِيهِ كَلَامٌ مَبْسُوطٌ يَأْتِي فِي الْوَكَالَةِ. وَيَجُوزُ تَفْوِيضُ النَّيَّةِ لِلْوَكِيلِ الْأَهْلِ لَا كَافِرٍ وَصَبِيٍّ غَيْرِ مُمَيَّزٍ وَقَدْ وَلَوْ أَفَرَزَ قَدْرَهَا بِنِيَّتِهَا لَمْ يَتَّعِنَ لَهَا إِلَّا بِقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ لَهَا بِإِذْنِ الْمَالِكِ سَوَاءَ زَكَاةِ الْمَالِ وَالْبَدَنِ وَإِنَّمَا تَعَيَّنَتِ الشَّأَةُ الْمُعَيَّنَةُ لِلتَّضَحِّيَةِ؛ لآتِه لَا حَقَّ لِلْفُقَرَاءِ ثُمَّ فِي غَيْرِهَا وَهَذَا حَقُّ الْمُسْتَحَقِّينَ شَائِعٌ فِي الْمَالِ؛ لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ بِقَدْرِهَا فَلَمْ يَنْقَطِعْ حَقُّهُمْ إِلَّا بِقَبْضِ مُعْتَبَرٍ وَبِهِ يُرَدُّ جُزْمُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ لَوْ أَفَرَزَ قَدْرَهَا بِنِيَّتِهَا كَفَى أَخْذَ الْمُسْتَحَقِّ لَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ الْمَالِكُ. وَمِمَّا يَرُدُّهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ لِأَخِي أَقْبِضْ دَيْنِي مِنْ فُلَانٍ وَهُوَ لَكَ زَكَاةٌ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَنْوِيَ هُوَ بَعْدَ قَبْضِهِ ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي أَخْذِهَا فَقَوْلُهُمْ ثُمَّ إِلَى أَخِيهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكْفِي اسْتِبْدَاؤُهُ بِقَبْضِهَا وَيُوجِبُهُ بِأَنَّ لِلْمَالِكِ بَعْدَ النَّيَّةِ وَالْعَزْلِ أَنْ يُعْطِيَ مَنْ شَاءَ وَيُحَرِّمَ مَنْ شَاءَ وَتَجَوُّزُ اسْتِبْدَادِ الْمُسْتَحَقِّ يَقْطَعُ هَذِهِ الْوَلَايَةَ فَا مَتَّعَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ انْخَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ انْخِصَارًا يَقْتَضِي مِلْكَهُمْ لَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا يَأْتِي فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ احْتِمَالُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ مِلْكَهُمْ تَعَلَّقَ بِهَذَا الْمُعَيَّنِ لَهَا وَحِينَئِذٍ يَنْقَطِعُ حَقُّ الْمَالِكِ مِنْهُ وَيَجُوزُ لَهُمُ اسْتِبْدَاؤُهَا بِقَبْضِهِ وَاحْتِمَالُ أَنْ يُقَالَ هُمْ كَغَيْرِهِمْ فِي أَنَّ حَقَّهُمْ إِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِعَيْنِ الْمَالِ مُشَاعًا فِيهِ عَلَى مَا يَأْتِي وَذَلِكَ لَا يَنْقَطِعُ إِلَّا بِقَبْضِ صَحِيحٍ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ لَمْ يَنْقَطِعْ وَلَايَةُ الْمَالِكِ بِمِلْكِهِمْ قُلْتُ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِي عُمُومِ الْمَالِ مُشَاعًا كَمَا تَقَرَّرَ لَا فِي خُصُوصِ هَذَا الْمُعَيَّنِ فَجَازَ لِلْمَالِكِ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَالْإِخْرَاجُ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ فِي أَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ لَوْ عَيَّنَ لِشَرِيكِهِ قَدْرَ حَقِّهِ مِنَ الْمُشْتَرَكِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَتَّعِنَ بِمَجَرَّدِ الْإِفْرَازِ وَالتَّعْيِينِ فَتَأَمَّلْهُ وَيَأْتِي أَوَّلُ الدَّعَاوَى أَنَّهُ لَا ظَفَرَ فِي الزَّكَاةِ وَلَوْ وَكَّلَ فِي إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ أَوْ التَّضَحِّيَةِ عَنْهُ انْعَزَلَ بِخُرُوجِ وَاقْتِهَا عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَزْرَقُ وَقَالَ إِنَّهُ مُقْتَضَى الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْوِيَ الْوَكِيلُ عِنْدَ التَّفْرِيقِ أَيْضًا) خُرُوجًا مِنْ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ الْمَذْكُورِ.

ولو دَفَعَ إلى السُّلْطَانِ كَفَّتِ النِّيَّةُ عنده، فَإِنْ لم يَتَوَّعَمْ لَمْ يُعْزِئْ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ نَوَى السُّلْطَانُ، والأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزُمُ السُّلْطَانَ النِّيَّةُ إِذَا أَخَذَ زَكَاةَ الْمُتَمَتِّعِ، وَأَنَّ نِيَّتَهُ تَكْفِي.

(ولو دَفَعَ إلى السُّلْطَانِ) أَوْ نَائِبِهِ كَالسَّاعِي (كَفَّتِ النِّيَّةُ عنده) أَي عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَّعَمْ السُّلْطَانُ عِنْدَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمُسْتَحَقِّينَ فَالدَّفْعُ إِلَيْهِ كَالدَّفْعِ إِلَيْهِمْ وَلِهَذَا أَجَزْتُ وَإِنْ تَلَفْتُ عَنْهُ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ وَالْأَفْضَلُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَوَّعَمْ عِنْدَ التَّفَرُّقَةِ أَيْضًا (فَإِنْ لَمْ يَتَوَّعَمْ) الْمَالِكُ عِنْدَ الدَّفْعِ لِلْسُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ (لَمْ يَعْزِزْ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ نَوَى السُّلْطَانُ) مَنْ غَيْرِ إِذْنٍ لَهُ فِي النِّيَّةِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ نَائِبُهُمْ وَالْمُقَابِلُ قَوِيٌّ جِدًّا فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرُونَ لَكِنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزُمُ السُّلْطَانَ النِّيَّةُ) عِنْدَ الْإِخْرَاجِ (إِذَا أَخَذَ زَكَاةَ الْمُتَمَتِّعِ) مِنْ أَدَائِهَا نِيَابَةً عَنْهُ بِنَاءً عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِهَا مِنْهُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ نِيَّتَهُ) أَي السُّلْطَانِ (تَكْفِي) عَنْ نِيَّةِ الْمُتَمَتِّعِ بَاطِنًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَهَرَ قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي التَّفَرُّقَةِ فَكَذَا فِي وُجُوبِ النِّيَّةِ وَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِهَا كَوَلِّيَ الْمَحْجُورِ نَعَمْ لَوْ نَوَى عِنْدَ الْإِخْرَاجِ مِنْهُ قَهْرًا كَفَى وَبَرِيٌّ بَاطِنًا وَظَاهِرًا وَتَسْمِيَّتُهُ مُتَمَتِّعًا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ إِزْوَالِ امْتِنَاعِهِ بِنِيَّتِهِ إِمَّا ظَاهِرًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهَا ثَانِيًا فَيَكْفِي جُزْمًا.

(تنبيه) أَفْتَى شَارِحُ الْإِرْشَادِ الْكَمَالِ الرَّدَّ إِذْ فَيَمُنْ يُعْطَى الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ الْمَكْسُ بِنِيَّةِ الزَّكَاةِ فَقَالَ لَا يُعْزِئُ ذَلِكَ أَبَدًا وَلَا يَبْرَأُ عَنِ الزَّكَاةِ بَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ بِحَالِهَا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي مُقَابَلَةِ قِيَامِهِ بِسَدِّ الثُّغُورِ وَقَمْعِ الْقُطَاعِ وَالْمُتَلَصِّصِينَ عَنْهُمْ وَعَنْ أَمْوَالِهِمْ وَقَدْ أَوْقَعَ جَمْعٌ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى الْفُقَهَاءِ وَهُمْ بِاسْمِ الْجَهْلِ أَحَقُّ أَهْلِ الزَّكَاةِ وَرَخَّصُوا لَهُمْ فِي ذَلِكَ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا أَهْ وَمَرَّ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ وَقَصَلْ غَيْرُهُ بَعْدَ ذِكْرِ مُقَدِّمَةِ إِشَارَةِ السُّبُكِّيِّ وَهِيَ أَنَّ قَبْضَ الْإِمَامِ لِلزَّكَاةِ هَلْ هُوَ بِمَحْضِ الْوِلَايَةِ إِذْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَوَكِيلِ الْمُسْتَحَقِّينَ لَهُ أَوْ بِحَالِهِ بَيْنَ الْوِلَايَةِ الْمُحَضَّةِ وَالْوَكَاةِ فَلَهُ نَظَرٌ عَلَيْهِمْ دُونَ نَظَرِ وَلِيِّ الْيَتِيمِ وَفَوْقَ نَظَرِ الْوَكِيلِ أَيْ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَقَالَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْإِمَامُ بِنِيَّةِ الزَّكَاةِ فَالْمُتَّجِهَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ؛ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ أَيْ فِي ظَنِّهِ فَهُوَ صَارِفٌ لِفِعْلِهِ عَنْ كَوْنِهِ قَبْضًا لَزَكَاةٍ فَاسْتَحَالَ وَقُوْعُهُ زَكَاةً. وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ بِجِهَةِ الزَّكَاةِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَحَقُّ لِيُلَوِّغَ الْحَقَّ مُحَلَّهُ وَأَمَّا الْإِمَامُ فَلَا بُدَّ فِي الْإِجْزَاءِ مِنْ عِلْمِهِ بِجِهَةِ مَا لَهُ عَلَيْهِ وَلا يَتَوَقَّفُ إِلَّا لِكَانَ الْمَالِكُ هُوَ الْجَانِي الْمُقْصَرُ وَإِنْ أَعْلَمَهُ بِهَا احْتَمَلَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ أَيْضًا وَاحْتَمَلَ الْإِجْزَاءَ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَهْ مُلْخَصًا وَإِنَّمَا الَّذِي يَتَّبِعُهُ مَا اسْتَظْهَرَهُ إِنْ أَخَذَهَا الْإِمَامُ بِاسْمِ الزَّكَاةِ لَا بِقَصْدِ نَحْوِ الْغَضَبِ؛ لِأَنَّهُ بِقَصْدِهِ هَذَا صَارِفٌ لِفِعْلِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَبْضُ زَكَاةٍ وَشَرْطُ وَقُوْعِهَا زَكَاةً أَنْ لَا يَصْرِفَ الْقَائِضُ فِعْلَهُ لِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَقْبِضُهَا عَنْ جِهَةِ أُخْرَى فَيَسْتَحِيلُ وَقُوْعُهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ زَكَاةً وَوَقَعَ لِلِاسْتَوِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ لِلْقَاضِي أَيْ إِنْ لَمْ تَقْوُضْ هِيَ لِغَيْرِهِ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظَرٌ فِيهَا لِإِخْرَاجِهَا عَنْ غَايِبٍ وَرَدَّ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ بِالتَّمَكُّنِ وَتَمَكُّنُ الْغَائِبِ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَمَنْ تَمَّ جَزَمَ جَمْعٌ بِمَنْعِ إِخْرَاجِهِ لَهَا قِيلَ وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ وَيَكُونُ تَمَكُّنُ الْقَاضِي كَتَمَكُّنِ الْمَالِكِ وَيُمْكِنُ حَمْلُ الثَّانِي عَلَى مَنْ عُلِمَ عَدَمُ تَمَكُّنِهِ وَلَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يَتَمَكَّنُ فِيهِ بَعْدَ أَهْ وَيُرَدُّ بِأَنَّ

فَصْلٌ

لَا يَصِحُّ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عَلَى مَالِكِ النَّصَابِ، وَيَجُوزُ قَبْلَ الْحَوْلِ، وَلَا تُعَجَّلُ لِعَامَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ. وَلَهُ تَعْجِيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ،

للقاضي نقلها فيحتمل أنه استأذن قاضياً آخر فيه كما يأتي وزعم أن تمكنه كتمكن المالك ليس في محله؛ لأن الوجوب إنما يتعلق بتمكن المالك لا غير ونيابته عنه إنما هي بعد الوجوب عليه وحينئذ فلا فائدة للحمل المذكور؛ لأن الملاحظ الشك في الوجوب وما دام غائباً الشك موجوداً وبهذا يندفع اعتماد جمع الأول وتوجيه بعضهم له بأن الأصل عدم المانع ووجه اندفاعه أن هذا الأصل لا يكفي في ذلك؛ لأن النيابة عن المالك على خلاف الأصل فلا بد من تحقق سببها ولم يوجد مع احتمال أنه استأذن قاضياً آخر في نقلها أو إخراجها أو قلده من يراه.

(فصل في التعجيل وتوابعه)

(لا يصح تعجيل الزكاة العينية على ملك النصاب) كما إذا ملك مائة فأدّى خمسة لتكون زكاة إذا تم مائتين وحال الحول لفقد سبب الوجوب فأشبه تقديم أداء كفارة يمين عليها أما غير العينية كان اشترى للتجارة عرضاً قيمته مائة فعجل عن مائتين أو أربعين مثلاً وحال الحول وهو يساويهما فيجزئه لما مر أن النصاب في زكاة التجارة معتبر بأجر الحول وكأنهم اغتفروا له تردد النية إذ الأصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل وإلا لم يجز تعجيل أصلاً؛ لأنه لا يدري ما حاله عند آخر الحول وبهذا اندفع ما للسبكي هنا ولو ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها شاتين أي وقد ميّز لما يأتي عن السبكي ثم أنتج بعضها سخلة قبل الحول لم تجزئ المعجلة عن النصاب الذي كمل الآن كما في الروضة وغيرها عن الأكثرين وقيل تجزئ؛ لأن النتائج آخر الحول كالموجود أولاً ولظهور وجهه وكونه قياساً ما قبله جزم به الحاوي ومن تبعه لكن يوافق الأول قول الروضة والمجموع لو عجل شاة عن أربعين ثم هلكت الأمهات لم تجزئ المعجل عن السخال. (ويجوز) التعجيل للمالك دون نحو الولي (قبل) تمام (الحول) وبعد انعقاده بأن يملك النصاب في غير التجارة وتوجد نيتها مقارنة لأول تصرف وذلك لما صحّ (أنه) ﷺ رخص للعباس فيه قبل الحول ولو جوبها بسببين الحول والنصاب فجاز تقديمها على أحدهما كتقديم كفارة اليمين على الجنب. (ولا تعجل لعامتين) فاكتر (في الأصح) وإن نازع فيه الإسئوي وأطال؛ لأن زكاة السنة الثانية لم يتعقد حولها فكان كالتعجيل قبل كمال النصاب ورواية (أنه) ﷺ تسلف من العباس صدقة عامتين) مرسلّة أو منقطة مع احتمالها أنه تسلف منه صدقة عامتين مرتين أو صدقة مالين لكل واحد حول منفرد وإذا عجل لعامتين أجزأه ما يقع عن الأول وقيد السبكي بما إذا ميّز واجب كل سنة؛ لأن المجزئ شاة معينة لا مشاعة ولا مبهمة. (وله تعجيل الفطرة من أول شهر رمضان) للاتفاق على جوازه بيومين فألحق بهما البقية إذ لا

والصحيح منعه قبله. وأنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه، ولا الحب قبل اشتداده، ويجوز بعدهما. وشرط إجزاء المعجل بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول، وكون القايض في آخر الحول مستحقاً وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول لم يُجزه

فارق ولوجوبها بسببين الصوم والفطر وقد وجد أحدهما فإن قلت يُنافيه أن الموجب آخر جزء من الصوم كما مر لا أوله خلافاً لما يوهمه ما ذكر قلت لا يُنافيه؛ لأن آخر الجزء إنما أسند إليه الوجوب لتحقيق وجود الكل به وهذا لا يُنافي أن أوله أول ذلك السبب والحاصل أنهم نظروا إلى الآخر بالنسبة لتحقيق الوجوب به وإلى الأول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للمعجل الذي لا يوجد حقيقة إلا بالتقديم على السبب كله. (والصحيح منعه قبله)؛ لأنه تقديم على السببين معاً. (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده)؛ لأن وجوبها بسبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يمتنع قطعاً. (ويجوز) التعجيل (بعدهما) ولو قبل الجفاف والتصفية لإمكان معرفة قدرها تخميناً ثم إن بان نقص كمله أو زيادة فهي تبرع. (وشرط إجزاء المعجل) أي وقوعه زكاة (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه وبقاء المال (إلى آخر الحول) فلو مات أو تلف المال أو بيع وليس مال تجارة لم يقع المعجل زكاة ولا يضرب تلف المعجل قيل لا يلزم من أهلية الوجوب الثابتة بالإسلام والحرية الوجوب المراد فالتعبير بالأهلية ليس بجديد اهـ. وليس في محله؛ لأن الفرض في تعجيل جائز وهو يستلزم أن المراد بأهلية الوجوب هنا دوام شروطه ومنها عدم ردة مُصلحة بالموت إلى آخر الحول نعم يُشترط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب وإلا كان عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت وبلغت ستاً وثلاثين قبل الحول لم تُجزئ تلك وإن صارت بنت لبون بل يستردها ويُعيدها أو يُعطي غيرها. قيل ولا ترد هذه على المثني؛ لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اهـ وأحسن منه حمل المثني على ما إذا لم يتغير الواجب؛ لأنه الغالب وهذه تُعَيَّر فيها فلم ترد لذلك (وكون القايض في آخر الحول) المراد به هنا وفيما مر وقت الوجوب الشامل لنحو بدو صلاح وأثره؛ لأن الحول أغلب من غيره (مستحقاً) فلو زال استحقاقه كأن كان المال أو الأخذ آخر الحول بغير بلده أو مات أو ارتد حينئذ لم يُجزئ المعجل لخروجه عن الأهلية عند الوجوب (وقيل إن خرج) القايض (عن الاستحقاق في أثناء الحول) بنحو ردة وعاد في آخره (لم يُجزه) أي المعجل المالك كما لو لم يكن عند الأخذ مستحقاً ثم استحق آخره. والأصح الإجزاء اكتفاءً بالأهلية فيما ذكر وفازت تلك بأنه لا تعدّي هنا حال الأخذ بخلافه ثم وقضية المثني وغيره اشتراط تحقق أهليته عند الوجوب فلو شك في حياته أو احتياجه حينئذ لم يُجزئ واعتمده جمع متأخرون وفرّضه بعضهم فيما إذا علّمت غيبته وقت الوجوب وشك في حياته ثم حكى فيه وجهين وأن الروياني رجّح الإجزاء وبه أفتى الحناطي ثم فرّع ذلك على الضعيف أنه يجوز النقل

وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِالزَّكَاةِ. وَإِذَا لَمْ يَقَعِ الْمُعَجَّلُ زَكَاةً اسْتَرَدَّ إِنْ كَانَ شَرَطَ الاسْتِزْدَادَ إِنْ عَرَضَ مَانِعٌ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ قَالَ: هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةُ فَقَطْ اسْتَرَدَّ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّعْجِيلِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَابِضُ لَمْ يَسْتَرَدَّ،

وَفَرَضَهُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بُنِيَ عَلَى مَنَعِ النِّقْلِ لَا يَحْتَاجُ مَعَ عِلْمِ الْغَنِيِّ حَالَ الْوُجُوبِ إِلَى الشُّكِّ فِي حَيَاتِهِ بَلْ وَإِنْ عُلِمَتْ وَلَآنَ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّ الْمَاورِدِيَّ وَالرَّوْيَانِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَا الْوَجْهَيْنِ فِيمَا إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُ الْآخِذِ وَشُكٌّ فِي تَقَدُّمِهِ عَلَى الْوُجُوبِ وَيَأْنُ الْحَتَّاطِيَّ إِنَّمَا فَرَضَ إِفْتَاءَهُ فِي الشُّكِّ الْمُجَرَّدِ وَحِينَئِذٍ يَنْدَفِعُ بِنَاءُ تَرْجِيحِ الرَّوْيَانِيَّ عَلَى تَجْوِيزِ النِّقْلِ وَإِذَا لَمْ يُؤْثَرِ الشُّكُّ فِي صَوْرَتِهِ فَفِي صُورَةِ الْحَتَّاطِيَّ أَوْلَى وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ هَذَا وَقَوْلِ بَعْضِ شُرَاحِ الْوَسِيطِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْآخِذُ يَبْلُدُ الْمَالِ عِنْدَ الْوُجُوبِ لَمْ يَجْزِ لِمَنَعِ النِّقْلِ بِحَمْلِ عَدَمِ الْإِجْزَاءِ عَلَى مَنْ عُلِمَ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِ بِغِيَبَتِهِ عَنْ بَلَدِ الْمَالِ وَقَتِ الْوُجُوبِ. وَزَعَمَ أَنَّ حُضُورَهُ يَبْلُدُ الْمَالِ وَقَتِ الْقَبْضِ مُنْزَلٌ مُنْزَلُهُ حُضُورُهُ وَقَتِ الْوُجُوبِ بَعِيدٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَحْمِلُ الْإِجْزَاءُ عَلَى غِيَبَتِهِ عَنْ مَحَلِّ الصَّرْفِ وَجَهْلِ حَالِهِ مِنَ الْفَقْرِ وَالْحُضُورِ وَضِدَّهُمَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الْمَوَافِقَ لِلْمَقُولِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ قِيَامِ مَانِعٍ بِهِ عِنْدَ الْوُجُوبِ وَأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلشُّكِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ وَفِيمَا إِذَا مَاتَ الْمَدْفُوعُ لَهُ مَثَلًا يَلْزَمُ الْمَالِكُ الدَّفْعَ ثَانِيًا لِلْمُسْتَحَقِّينَ لِخُرُوجِ الْقَابِضِ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ حَالَةَ الْوُجُوبِ. (وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِالزَّكَاةِ) الْمُعَجَّلَةُ لِتَحْوِ كَثْرَةِ أَوْ تَوَالِدِ وَلَوْ بِهَا مَعَ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ إِغْنَاؤُهُ أَمَّا غِنَاهُ بِغَيْرِهَا وَحَدَهُ فَيَضُرُّ وَقَبْدَهُ الْأَذْرَعِيَّ كَالسُّبْكِيِّ بِمَا إِذَا بَقِيََتْ أَوْ تَلَفَتْ وَلَمْ يُؤَدَّ تَغْرِيمُهُ إِلَى فَقْرِهِ وَإِلَّا لَمْ يَسْتَرَدَّ مِنْهُ لِقَلَّا يَعُودُ لِحَالِهِ يَسْتَحَقُّهَا وَنَظَرَ فِيهِ الْغَزِّيُّ بِأَنَّهُ ذَيْنَ فِي ذِمَّتِهِ وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَإِنْ أَنْفَقَهُ وَلَوْ اسْتَعْنَى بِزَكَاةٍ أُخْرَى مُعَجَّلَةً أَوْ غَيْرَ مُعَجَّلَةً يَضُرُّ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَصَوَّرَتْهَا أَنَّ تَتَلَفَ الْمُعَجَّلَةُ ثُمَّ تَحَصَّلَ لَهُ زَكَاةٌ يَسُدُّ مِنْهَا بَدَلَ الْمُعَجَّلَةِ ثُمَّ يَبْقَى مِنْهَا مَا يُغْنِيهِ أَوْ تَبْقَى وَيَكُونُ حَالَهُ قَبْضَهُمَا مُحْتَاجًا لِهَمَّا ثُمَّ يَتَغَيَّرُ حَالُهُ عِنْدَ الْحَوْلِ فَصَارَ يَكْفِيهِ أَحَدُهُمَا وَهَمَّا بِيَدِهِ وَرَجَّحَ السُّبْكِيُّ فِيمَا لَوْ اتَّفَقَ حَوْلُ مُعَجَّلَتَيْنِ أَنَّ الثَّانِيَةَ أَوْلَى بِالِاسْتِرْجَاعِ وَلَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا وَاجِبَةً فَالْمُسْتَرْجَعُ الْمُعَجَّلَةُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَةَ لَا يَضُرُّ غُرُوضُ الْمَانِعِ بَعْدَ قَبْضِهَا. (وَإِذَا لَمْ يَقَعِ الْمُعَجَّلُ زَكَاةً اسْتَرَدَّ إِنْ كَانَ شَرَطَ الاسْتِزْدَادَ إِنْ عَرَضَ مَانِعٌ) كَمَا إِذَا عَجَّلَ أُجْرَةَ دَارٍ ثُمَّ انْهَدَمَتْ فِي الْمُدَّةِ أَمَّا قَبْلَ الْمَانِعِ فَلَا يُسْتَرَدُّ مُطْلَقًا كَمُتَبَرِّعٍ بِتَعْجِيلِ ذَيْنَ مُؤَجَّلٍ وَأَمَّا لَوْ شَرَطَهُ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فَلَا يُسْتَرَدُّ بَلْ نَظَرَ شَارِحٌ فِي صِحَّةِ الْقَبْضِ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةُ فَقَطْ) أَيَّ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ (اسْتَرَدَّ)؛ لِأَنَّهُ عَيَّنَ الْجِهَةَ فَإِذَا بَطَلَتْ رَجَعَ كَالْأُجْرَةِ فِيمَا ذَكَرَ وَكَوْنُ الْغَالِبِ عَدَمُ الاسْتِزْدَادِ لَا يُؤْثَرُ إِلَّا لَوْ لَمْ يُصَرَّحْ بِأَنَّهُ زَكَاةٌ مُعَجَّلَةٌ أَمَّا مَعَهُ فَكَانَتْ أُنَاطَ هَذَا التَّبَرُّعِ بِالتَّعْجِيلِ بِوَصْفِ كَوْنِهِ زَكَاةً فَإِذَا انْتَفَى الْوَصْفُ انْتَفَى التَّبَرُّعُ وَبِهَذَا فَارَقَ قَوْلُهُ هَذِهِ عَنْ مَالِي الْغَائِبِ فَبَانَ تَالِفًا يَقَعُ صَدَقَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مُشْعِرًا بِاسْتِزْدَادٍ، وَعِلْمُ الْقَابِضِ بِالتَّعْجِيلِ كَافٍ فِي الرُّجُوعِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّعْجِيلِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَابِضُ لَمْ يَسْتَرَدَّ) الدَّافِعُ

وَأَتَاهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثَبِّتِ الاستِرْدَادِ صُدُقَ القَائِضِ بِيَمِينِهِ، وَمَتَى ثَبَّتَ وَالْمُعْجَلُ تَأَلَّفَ
وَجَبَّ ضَمَانُهُ وَالْأَصَحُّ اغْتِبَارُ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ نَاقِصًا فَلَا أَرَشَ وَأَنَّهُ لَا يَسْتَرِدُّ
زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً

لِتَفْرِيطِهِ بَعْدَ الإِعْلَامِ عِنْدَ الْأَخِذِ وَلَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَالِكِ وَلَا أَثَرَ لِلْعِلْمِ بِالتَّعْجِيلِ بَعْدَ
الْقَبْضِ عَلَى أَحَدِ احْتِمَالَيْنِ الْأَوْجَهَ خِلَافَهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ فِيهِ .

(تنبيه) هَلْ يَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي غَيْرِ الزَّكَاةِ مِمَّا هُوَ نَظِيرُهَا بِأَنَّ كَانَ لَهُ سَبَابِنَ فَعَجَّلَ عَنْ
أَحَدِهِمَا كَانَ ذَنْبٌ مَمْتَنٌّ عَقِبَ فَرَاغِ عُمَرَتِهِ ثُمَّ دَفَعَهُ لِلْمُسْتَحَقِّينَ فَبَانَ أَنَّهُ مِمَّنْ لَا يَلْزُمُهُ دَمٌ فَيُقَالُ إِنْ
شَرَطَ أَوْ قَالَ دَمِي الْمُعْجَلُ أَوْ عَلِمَ الْقَائِضُ بِالتَّعْجِيلِ رَجَعَ وَإِلَّا فَلَا أَوْ يَخْتَصُّ هَذَا بِالزَّكَاةِ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّهَا
فِي أَصْلِهَا مَوَاسَاةٌ فَرُفِقَ بِمُخْرِجِهَا مُعْجَلًا لَهَا بِتَوْسِيعِ طُرُقِ الرُّجُوعِ لَهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الدَّمِ وَالْكَفَّارَةِ فَإِنَّهُ
فِي أَصْلِهِ بَدَلٌ جِنَايَةٌ فَضَيَّقَ عَلَيْهِ بَعْدَ رُجُوعِهِ فِي تَعَجُّلِهِ مُطْلَقًا كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَقَرَضَهُمْ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ
وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِغَيْرِهَا يَمِيلُ لِلثَّانِي وَالْمُدْرِكُ يَمِيلُ لِلأَوَّلِ فَتَأَمَّلْهُ .

(و) الْأَصَحُّ (أَتَاهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثَبِّتِ الاستِرْدَادِ) وَهُوَ ذَكَرُ التَّعْجِيلِ أَوْ عَلِمَ الْقَائِضُ بِهِ عَلَى مَا فِيهِمَا
مِنْ خِلَافٍ أَوْ شَرَطَ الاستِرْدَادَ وَلَا خِلَافَ فِيهِ كَمَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُ الْمُشْنِ وَكَأَنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ
وَشَرَطَ الاستِرْدَادَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَيِ فَعَلَى الْأَصَحِّ مِنْ بَابِ أَوَّلَى (صُدُقَ الْقَائِضِ) وَوَارِثُهُ لَا الدَّافِعُ
خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ بَلْ عُدَّ مِنْ سَبَقِ الْقَلَمِ (بِيَمِينِهِ) ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلَا تَفَاقُهُمْ عَلَى مِلْكِ
الْقَائِضِ وَالْأَصْلُ اسْتِمْرَارُهُ وَفِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي عِلْمِ الْقَائِضِ يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ بِالتَّعْجِيلِ . (وَمَتَى
ثَبَّتَ) الاستِرْدَادَ (وَالْمُعْجَلُ) بَاقٍ تَعَيَّنَ رَدُّهُ بَعَيْنِهِ كَمَا لَوْ فُسِّخَ الْبَيْعُ وَالثَّمَنُ بَاقٍ بَعَيْنُهُ وَلَا يُجَابُ مَنْ هُوَ
بِيَدِهِ إِلَى إِبْدَالِهِ لَوْ بِأَعْلَى مِنْهُ أَوْ (تَأَلَّفَ وَجَبَ ضَمَانُهُ) بِالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ وَالْقِيَمَةِ فِي الْمُتَقَوِّمِ ؛ لِأَنَّهُ
قَبْضُهُ لِعَرَضِ نَفْسِهِ وَلَا يَجِبُ هُنَا الْمِثْلِيُّ الصُّورِيُّ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ وَقَوْلُهُمْ مِلْكُ الْمُعْجَلِ مِلْكُ
الْقَرْضِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُ فِي كَوْنِهِ مِلْكَهُ بَلَا بَدَلٍ أَوْ لَا (وَالْأَصَحُّ) فِي الْمُتَقَوِّمِ (اعْتِبَارُ قِيَمَتِهِ يَوْمَ
الْقَبْضِ) ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ حَصَلَ فِي مِلْكِ الْقَائِضِ فَلَمْ يَضْمَنْهُ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ) أَيِ الْمَالِكِ (لَوْ
وَجَدَهُ) أَيِ الْمُسْتَرَدِّ (نَاقِصًا) نَقَصَ صِفَةَ كَمَرَضٍ وَسُقُوطَ يَدِ (فَلَا أَرَشَ) لَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَدَّثَ فِي مِلْكِ
الْقَائِضِ كَأَبٍ رَجَعَ فِي هَيْبَتِهِ فَرَأَى الْمَوْهُوبَ نَاقِصًا أَمَّا نَقْصُ جُزْءٍ مُتَمَيِّزٍ كَتَلَفٍ أَحَدِ شَاتِنَيْنِ فَيَضْمَنُ
بَذَلَهُ قَطْعًا (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَسْتَرِدُّ زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً) كَوَلَدٍ وَكَسْبٍ وَلَبَنٍ وَلَوْ بَضْرَعٍ وَصُوفٍ وَإِنْ لَمْ يُجَزَّ
لِحُصُولِهَا فِي مِلْكِهِ وَالرُّجُوعُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حَيْثُهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ بَانَ غَيْرُ مُسْتَحَقِّ كَقَنْ رَجَعَ عَلَيْهِ بِهَا
وَبَارَشَ النِّقْصَ مُطْلَقًا لِتَبَيُّنِ عَدَمِ مِلْكِهِ وَلِفْسَادِ قَبْضِهِ وَإِنْ صَارَ عِنْدَ الْحَوْلِ مُسْتَحَقًّا وَكَذَا يَضْمَنُهَا لَوْ
وَجَدَ سَبَبَ الرُّجُوعِ قَبْلَهُمَا أَوْ مَعَهُمَا أَمَّا الْمُتَّصِلَةُ كَالسَّمَنِ فَتَتَّبِعُ الْأَصْلَ ثُمَّ خَتَمَ الْبَابَ بِمَسَائِلٍ تَتَعَلَّقُ
بِهِ دُونَ خُصُوصِ التَّعْجِيلِ غَيْرِ مُتَرَجِّمٍ لَهَا بِفَصْلِ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ اخْتِصَارًا أَوْ اتِّكَالًا عَلَى وَضُوحِ
الْمُرَادِ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ أَنَّ لَهَا تَعَلُّقًا وَاضِحًا بِالتَّعْجِيلِ إِذِ التَّأَخِيرُ ضِدُّهُ، وَذَكَرَ الضُّدَّيْنِ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ

وَتَأْخِيرُ الزَّكَاةَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ يَوْجِبُ الضَّمَانَ، وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ، وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ يَغْرَمُ قِسْطَ مَا بَقِيَ. وَإِنْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ لَمْ

مع تقديم ما هو المقصودُ منهما غيرُ مُعَيَّبٍ بل حَسَنٌ لِمَا فِيهِ مِنْ رِعَايَةِ التَّضَادِّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَظْهَرِ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ وَأَمَّا مَسَائِلُ التَّعْلُقِ فَلَهَا مُنَاسِبَةٌ بِالتَّعْجِيلِ أَيْضًا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ قَطَعَ تَعْلُقُهُمْ بِالْدَفْعِ لَهُمْ وَلَوْ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَمِنْ غَيْرِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ شَرِكَةٍ حَقِيقِيَّةٍ فَتَأَمَّلْهُ يَظْهَرُ لَكَ حُسْنُ صَنِيعِهِ وَيُنْدَفِعُ مَا اعْتَرَضَهُ بِهِ الْإِسْتَوْيُّ وَغَيْرُهُ.

(وَتَأْخِيرُ) الْمَالِكِ إِخْرَاجَ (الزَّكَاةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ) بِمَا مَرَّ (بِوَجِبِ الضَّمَانِ) أَيِ إِخْرَاجِ قَدْرِ الزَّكَاةِ لِمُسْتَحَقِّهِ (وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ) لِتَقْصِيرِهِ بِحَبْسِ الْحَقِّ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ وَاخْتَلَفُوا هَلِ التَّمَكُّنُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ شَرْطٌ لِلضَّمَانِ لَا لِلْوُجُوبِ إِذْ لَوْ تَأَخَّرَ الْإِمْكَانُ مُدَّةً فَايْتَدَأَ الْحَوْلُ الثَّانِي مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ لَا مِنْ الْإِمْكَانِ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا لَمْ يَمْلِكِهِ الْمُسْتَحَقُّونَ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الدَّارِ السَّابِقَةِ إِذَا أُوجِرَتْ أَرْبَعُ سِنِينَ بِمِائَةٍ وَقَدْ أَدَّى مِنْ غَيْرِهَا فَأَوَّلُ الْحَوْلِ الثَّانِي فِي رُبْعِ الْمِائَةِ بِكَمَالِهِ مِنْ حِينَ أَدَاءِ الزَّكَاةِ لَا مِنْ أَوَّلِ السَّنَةِ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِمْ إِلَى حِينَ الْأَدَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْتَوْيَّ قَالَهُ هُنَا إِذَا قُلْنَا الْفُقَرَاءُ شُرَكَاءَ الْمَالِكِ فَمِائِسُهُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الثَّانِي مِنَ الدَّفْعِ إِذَا كَانَ نِصَابًا فَقَطْ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيْمَا ذَكَرْتَهُ وَلَوْ حَدَثَ نِتَاجٌ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِمْكَانِ ضَمَّ لِلْأَصْلِ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَنَحْوِ الصَّلَاةِ بِأَنَّ هُنَا حُكْمَيْنِ مُتَمَايِزَيْنِ الضَّمَانُ وَالْوُجُوبُ وَكُلٌّ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ تَخْصُهُ وَأَمَّا تَمَّ فَلَيْسَ إِلَّا الْوُجُوبُ وَالْقَوْلُ بِهِ مَعَ عَدَمِ التَّمَكُّنِ مُتَعَدِّرٌ فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ قَبْلَ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَيِّدٍ لِاقْتِضَائِهِ اشْتِرَاكَ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدُهَا فِي الْحُكْمِ وَأَنْ مَا قَبْلُهَا أَوْلَى بِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذِ التَّلَفُ هُوَ مُحَلُّ الضَّمَانِ وَأَمَّا قَبْلَهُ فَالْوَاجِبُ الْأَدَاءُ وَيَدْخُلُ مَعَ ذَلِكَ فِي ضَمَانِهِ حَتَّى يَغْرَمَ لَوْ تَلَفَ الْمَالُ أَوْ وَرَدَّ بِمَا قَرَّرْتَهُ أَنْ مَعْنَاهُ وَتَأْخِيرُ إِخْرَاجِهَا بَعْدَ التَّمَكُّنِ يَوْجِبُ الْإِخْرَاجَ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ وَهَذَا صَحِيحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ التَّلَفِ وَمَا بَعْدَهُ مُشْتَرِكَانِ فِي وُجُوبِ الْإِخْرَاجِ وَهُوَ قَبْلَهُ أَوْلَى بِالْوُجُوبِ مِنْهُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ سَقَطَ فَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ مَعَ التَّلَفِ فَأَوْلَى مَعَ الْبَقَاءِ. (وَلَوْ تَلَفَ) الْمَالُ (قَبْلَ التَّمَكُّنِ) بَلَا تَفْرِيطٍ سَوَاءً أَكَانَ تَلَفُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ أَمْ قَبْلَهُ وَلِهَذَا أَطْلَقَ هُنَا وَقَيَّدَ فِي الْإِثْلَافِ بَعْدَ الْحَوْلِ (فَلَا) يَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ مَعَ أَنَّ التَّمَكُّنَ شَرْطٌ فِي الضَّمَانِ (وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ) أَيِ النِّصَابِ بَعْدَ الْحَوْلِ وَكَأَنَّهُ اسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ هُنَا بِذِكْرِهِ فِيْمَا بَعْدَ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ بَلَا تَفْرِيطٍ (فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ يَغْرَمُ قِسْطَ مَا بَقِيَ) فَإِذَا تَلَفَ وَاحِدٌ مِنْ خَمْسَةِ أْبْعُرَةٍ وَجَبَ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ شَاةٌ أَمَّا لَوْ تَلَفَ زَائِدًا عَلَيْهِ كَأَرْبَعَةٍ مِنْ تِسْعَةٍ فَفِيهِ خِلَافٌ وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ نَجِبٌ شَاةٌ أَيْضًا بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ لِلضَّمَانِ وَأَنَّ الْوَقْصَ عَقَوُ عَلَى أَنَّ الْمَثَنَ قَدْ يَصْدُقُ بِهِذِهِ؛ لِأَنَّ الشَاةَ قِسْطُ الْخَمْسَةِ الْبَاقِيَةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا وَاجِبُهَا (وَإِنْ أَتْلَفَهُ) أَيِ الْمَالِكِ وَلَوْ نَحْوُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ قَصَّرَ فِي دَفْعِ مِثْلَيْهِ عَنْهُ كَأَنَّهُ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ حِرْزِهِ (بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ) لَمْ

تَسْقُطُ الزَّكَاةُ، وَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقَ شَرِكَةٍ. وَفِي قَوْلِ تَعَلُّقِ الرَّهْنِ، وَفِي قَوْلِ بِالذِّمَّةِ.

تسقط الزكاة لتعديده ولو أثقله أجنبي يضمن لزمه بدل قدر الزكاة من قيمة المتقوم ومثل المثلي للمستحقين بناء على الأصح أنهم شركاء في العين ويأتي ذلك في زكاة الفطر فتسقط في ذمته بإنزاله المال قبل التمكن وبعده وكذا بتلغه بعد التمكن لا قبله كما في المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعلق شركة) بقدرها؛ لأنها تجب بصفة المال جودة ورداءة وتؤخذ من عينه قهراً عند الامتناع كما يقسم المال المشترك قهراً عند الامتناع من القسمة وإنما جاز الإخراج من غيره على خلاف قاعدة المشتراك رفقا بالمالك وتوسعة عليه لكونها وجبت مواساة فعلى هذا إن كان الواجب من غير الجنس كشاة في خمس إبل ملك المستحقون منها بقدر قيمة الشاة وإن كان من الجنس كشاة من أربعين فهل الواجب شائع أي ربع عشر كل أم شاة منها مبهمة وجهان الأصح الأول وعلى الثاني تفرغ وإشكال ليس هذا محل بسطه. وانتصار بعضهم له وآتة مقتضى كلامهما مردود وإن أطال وتبجح بأنه لم ير من جلا عبار المسألة وأنها انجلت باعتماده له كيف وهو أعني الثاني لا يتعقل إلا في شياه مثلاً استوت قيمها كلها وهذا نادر جداً فليت شعري ما الذي يقوله متمدده في غير ذلك الذي هو الأعم الأغلب فإن قال بعينها مراعي القيمة قلنا يلزم عدم انبهاهما؛ لأن المساوية لذلك قد تكون واحدة منها فقط بل قد لا تؤخذ منها ثم رأيت جمعاً قالوا يلزم فائله بطلان البيع في الكل لانبهاهم الباطل من كل وجه وستعلم تصریحهم بصحته فيما عدا قدرها وزعم أن البائع قاذر على تمييزها فإنه مفوض إليه لا يمنع الجهل بالمبيع عند البيع الذي هو منشأ البطلان في الكل وأن ثبوت الشركة بمبهمة تتعين بتعيينه أو بالساعي أقرب إلى عدم الضرر بالشئ وسوء المشاركة ممنوع لو لم يترتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد علمت ترتبه عليه نعم إن قلنا إن له تعيين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك إلا أن هذا لا يأتي إلا عند تساوي الكل فيعود الفساد السابق. وعلى الأول للمالك تعيين واحدة مع نية إخراجها منها أو من غيرها قطعاً رفقا به ولأن الشركة غير حقيقية لكتها مع ذلك المغلب فيها جانب التوثق قال الإسوي وهما مخصوصان بالماشية أما نحو الثقود والحبوب فواجبها شائع اتفاقاً على ما صرح به جمع لكن ظاهر كلام المجموع ونقله ابن الرفعة عن الجمهور أنه لا فرق ومر أنها تتعلق بالدين تعلق شركة أيضاً (وفي قول تعلق رهن) أي المغلب ذلك وهذا هو مرادهم على كل قول فلا يشكل تفرعهم على بعضها ما قد يخالف قضيتهم كقولهم على الأول يجوز ضمانها بالإذن مع اختصاص الضمان بالدين اللازم فلم يقطعوا النظر عن الذمة. وسيأتي في الحوالة جواز إحالة المالك للساعي بها وعكسه بما فيه وجوزوا الإخراج من أوسط أنواع الحب أو التمر كما مر للمشقة ولو كانت حقيقية لأوجبوها من كل نوع وللوارث الإخراج من غير التركة المتعلقة بعينها زكاة وعلى الرهن فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب مرهون به؛ لأنه لو امتنع من الأداء ولم يوجد الواجب في ماله باع الإمام بعضه واشترى به واجبه كما يباع المرهون في الدين (وفي قول بالذمة) ولا

فلو باعه قبل إخراجها، فالأظهر بطلانه في قدرها، وصحته في الباقي.

تعلق لها بالعين كالفطرة وفي قول تتعلق بالعين تعلق الأرض بركة الجاني؛ لأنها تسقط بهلاك النصاب أي قبل التمكن كما يسقط الأرض بموت العبد. (فلو باعه) أي الجميع الذي تعلق به (قبل إخراجها فالأظهر) بناء على الأصح أن تعلقها تعلق شركة (بطلانه في قدرها)؛ لأن بيع ملك الغير من غير مسوغ له باطل فيزده المشتري على البائع؛ لأن له ولاية إخراج له ولأن له الإخراج من غيره وبحث أنه برده ينقطع تسلط الساعي على ما بقي بيد المشتري ويؤيده ما مر أن الشركة غير حقيقية فنزل قبض البائع لقدرها منزلة اختياره الإخراج منه أو من غيره وعند اختياره ذلك ليس للساعي معارضته فيه قيل وبذلك البحث يتأكد أنه لا مطالبة على المشتري بعد إفرازه قدرها وأن ما بحثه السبكي محله إذا باع قبل الإفراز وفيه نظر لما تقرر أن الذي قطع تسلط الساعي إنما هو قبض من له ولاية الإخراج لقدرها المنزل منزلة ما ذكر ومجرد إفراز المشتري ليس كذلك فالأوجه أنه لا ينقطع به تسلط الساعي. وذلك أعني ما بحثه السبكي هو ما ملخصه آجر أرضاً للزرع وأخذ أجرها من حبه قبل إخراج زكاته فهو كما لو ابتاعه للفقراء مطالبة إذ للساعي أخذها من المشتري على كل قول ويرجع بما أخذ منه على الزارع إن أيسر وطريق براءته أي المؤجر من قدر الزكاة الذي قبضه أن يستأذن الزارع في إخراجها أو يعلم الإمام أو الساعي ليأخذها منه فإن تعدد فينبغي إيصالها للمستحقين ولم أر من ذكره وينبغي إشاعته ثم يتردد النظر في أنه يؤخذ عشر ما قبضه فقط أو عشر جميع الزرع إذا تعدد الوصول للباقي من المالك اهـ. وقوله إن أيسر قيد للمطالبة لا لأصل الرجوع وقوله فينبغي إيصالها للمستحقين فيه نظر لما تقرر أن ولاية الإخراج إنما هي لمالك الحب وهو الزارع لا غير فالوجه حفظها إلى تيسر الزارع أو الساعي ومنه القاضي بشرطه السابق والذي يتجه مما تردد فيه الأول لما يصرح به كلام المتن وغيره أن الذي يبطل فيه البيع هو قدرها من المبيع سواء أكان كل المال الزكوي أم بعضه وإذا تقرر في بيع بعض النصاب أن الذي يبطل فيه إنما هو قدرها من المبيع لا من كل النصاب تعين ما ذكرته من ترجيح الأول ثم قدرها الذي فات على المشتري يرجع على البائع بحصته من الثمن إن قبضه كما أن المؤجر يرجع على الزارع بمثل قدر الزكاة مما قبضه ويظهر أن البائع أو الزارع لو مات وقلنا للأجنبي أداء الزكاة عنه أن للمشتري والمؤجر حينئذ إخراج قدرها من ماله وحينئذ يطالبه الورثة بقدرها من المبيع أو الأجرة؛ لأنه على ملك مورثهم والزكاة قد سقطت عنه. وأخذ بعضهم مما مر أن ما تحقق وجوب زكاته ولم تخرج وقد بقي بيد المالك قدرها منه يحل أكله وشراؤه سواء أبقاه بنيتها أم لا اهـ وفيه نظر (وصحته في الباقي) فيتخير المشتري إن جهل بناء على قولي تفريق الصفة ومن ثم اشترط العلم بقدر الواجب وإلا فقضية كلام الرافي البطلان في الكل وبه يعلم البطلان في الكل في نحو خمسة أبعرة فيها شاة إما مر أنهم شركاء بقدر قيمتها وذلك لا تمكن معرفته حتى يختص البطلان بما عداه؛ لأن التقويم تخمين وظاهر المتن أن

هذا يتفرع على الوجهين السابقين الإشاعة والإيهام لكن بحث السبكي آنا إن قلنا الواجب مشاع صَحَّ في غير قدر الزكاة كما لو باع عبداً له نصفه أو مبيعهم بطل في الكل كما مر؛ لأن المملوك غير معين ونازعه الغزّي وبحث البطلان في الكل حتى على الإشاعة؛ لأنه يلزم منه تشقيص الشاة على الفقير وهو ممتنع. ويجاب بأن هذا اللزوم مُغْتَفَر؛ لأنه قضية القول بتعلّي العين الذي فيه غاية الرقي بالمستحقين فلم يُبالِ لأجل ذلك بهذا وقد اغتفروا التجزئة والقيمة في مسائل من الزكاة على خلاف الأصل للضرورة فكذا هنا أما لو باع البعض فإن لم يبق قدرها فكبيع الكل وإن أبقاء فعلى الشريكة في صحة البيع وجهان أقيسهما وأصحهما خلافاً لمن نازع فيه البطلان أي في قدرها؛ لأن حقهم شائع فأي قدر باعه كان حقه وحقهم نعم إن قال بعثك هذا إلا قدرها صح فيما عداها أي قطعاً ثم الأوجه اشتراط معرفة المتبايعين لقدرها من نحو عشر أو نصفه أو رُبْعِه.

(تنبيه) لا يتوهم على تعلّق الشريكة تعدّي التعلّق لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب وقبل الإخراج لما مرّ أنها غير حقيقية ومن ثمّ اقتضى كلام التتمة الاتفاق على ذلك واعتدوه بل كاد بعضهم ينقل في الإجماع هذا كله في زكاة الأعيان إلا الثمر بعد الخرص والتضمين لما مرّ من صحة تصرّف المالك فيه حينئذٍ أما زكاة التجارة فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير محاباة؛ لأن متعلّق هذه الزكاة القيمة وهي لا تفوت بالبيع وكذا لو وهب أو أعتق فتها وهو غير مويسر فإن باعه بمحاباة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من المحاباة وإن أفرز قدرها وأفتى الجلال البلقيني وغيره بأنه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها أي بما لا يتغابن به كما هو ظاهر ليخرجها عنها لما فيه من الحيف عليه بل له التأخير إلى أن تساوي قيمتها فيبيع ويخرج منها حينئذٍ قال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين إخراج زكاة المشترك بغير إذن الآخر وقضيته بل صريحه أن نية أحدهما تُغني عن نية الآخر ولا ينافيه قول الرافعي كل حق يحتاج لنية لا ينوب فيه أحد إلا بإذن؛ لأن محلّه في غير الخليطين لإذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالإخراج من المشترك مردود بأنه مخالف لإظهار كلامهم والخبر؛ لأن الخلطة تجعل ماليهما كمال واحد وقضية قولهم لإذن الشرع فيه أنه يرجع على شريكه ومرّ في الخلطة وزكاة النبات ما له تعلّق بذلك.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّيَامِ

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّيَامِ

هو لغة الإمساك وشرعاً الإمساك الآتي بشروطه الآتية وأركانه النية والإمساك عما يأتي زاد جمع صائم والصائم وهو مبني على عد المصلي والمتوضي مثلاً زكناً ويحتمل عدم البناء والفرق كما مر وفرض رمضان في شعبان ثاني سني الهجرة وينقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ومحلّه كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لآيائه أما ما يترتب على يوم الاثنين من ثواب واجبه ومندوبه عند سحوره وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص وكان حكمة (أنه ﷺ) لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تطمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال فيما قدّمناه.

(يجب صوم رمضان) إجماعاً وهو معلوم من الدين بالضرورة من الرضا وهو شدة الحر؛ لأن وضع اسمه على مسماه وافق ذلك وكذا في بقية الشهور كذا قالوه وهو إنما يأتي على الضعيف أن اللغات اصطلاحية. أما على أنها توقيفية أي أن الواضع لها هو الله تعالى وعلمها جميعاً لإدّام عند قول الملائكة لا علم لنا فلا يأتي ذلك وهو أفضل الأشهر حتى من عشر الحجة للخبر الصحيح «رمضان سيد الشهور»^(١) وبحث أبي زرعة تفضيل يوم عيد الفطر إذا كان يوم الجمعة على أيام رمضان التي ليست يوم الجمعة فيه نظر وإن أطيل في الاستدلال له وتفضيل بعض أصحابنا يوم الجمعة على يوم عرفة الذي ليس يوم الجمعة شاذ وإن وافق مذهب أحمد رضي الله عنه فلا دليل فيه نعم يوم عرفة أفضل أيام السنة كما صرحوا به في فرض شموله لآيام رمضان كما هو الظاهر يُجَابُ بأن سيديّة رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة لما صحّ فيه مما يقتضي ذلك ويفرض عدم شموله يُجَابُ بأن سيديّة رمضان من حيث الشهر وسيديّة يوم عرفة من حيث الأيام فلا تنافي بينهما. وإنما لم نقل بذلك فيما ذكر من يومي العيد والجمعة؛ لأنه لم يصحّ فيهما نظير ما صحّ في يوم عرفة حتى يخرجنا من ذلك العموم ويأتي في صوم التطوع في عشر الحجة وعشر رمضان الأخير ما له تعلق بذلك وأفهم المثن

(١) [ضعيف] أخرجه: البيهقي في (شعب الإيمان) [رقم/٣٦٣٧]، من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للالباني [رقم/٣٧٢٧].

بِإِكْمَالِ شُعْبَانِ ثَلَاثِينَ، أَوْ رُؤْيَا الْهِلَالِ، وَثُبُوتُ رُؤْيَا بَعْدَلٍ،

أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ قَوْلُ رَمَضَانَ بِدُونِ «شَهْرِ» مُطْلَقًا وَهُوَ كَذَلِكَ لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ فِيهِ وَاسْتَدَّ مِنْ كَرِهِهِ لِمَا لَيْسَ بِمُسْتَدٍّ وَهُوَ الْخَبَرُ الضَّعِيفُ (أَنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى) (بِإِكْمَالِ شُعْبَانِ ثَلَاثِينَ) يَوْمًا وَهُوَ وَاضِحٌ قَالَ الدَّارِمِيُّ وَمَنْ رَأَى هِلَالَ شُعْبَانَ وَلَمْ يَثْبُتْ ثَبَتَ رَمَضَانَ بِاسْتِكْمَالِهِ ثَلَاثِينَ مِنْ رُؤْيَا لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهِ فَقَطْ (أَوْ رُؤْيَا الْهِلَالِ) بَعْدَ الْغُرُوبِ لَا بِوَاسِطَةِ نَحْوِ مِرَاةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَرَوْا وَإِنْ أَطْبَقَ الْغَيْمُ لَخَبَرِ الْبُخَارِيِّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا وَلَا مَطْعَنَ فِي سَنَدِهِ يُعْتَدُّ بِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُمَا «صَوْمُوا لِرُؤْيَا وَافْطَرُوا لِرُؤْيَا فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شُعْبَانَ ثَلَاثِينَ»^(١). وَمَنْ ثَمَّ لَمْ تَجْزِ مُرَاعَاةُ خِلَافٍ مُوجِبِهِ وَكَهَذَيْنِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ بِرُؤْيَا وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ لِإِفَادَتِهِ الْعِلْمَ الْضَرُورِيَّ وَظَنَّ دُخُولَهُ بِالْاجْتِهَادِ كَمَا يَأْتِي أَوْ بِالْأَمَارَةِ الظَّاهِرَةِ الدَّالَّةِ الَّتِي لَا تَتَخَلَّفُ عَادَةً كَرُؤْيَا الْقَنَادِيلِ الْمُعْلَقَةِ بِالْمَنَازِيرِ، وَمُخَالَفَةُ جَمْعٍ فِي هَذِهِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنَ الْاجْتِهَادِ الْمُصَرَّحِ فِيهِ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ لَا قَوْلُ مُنْجَمٍ وَهُوَ مَنْ يَعْتَمِدُ النُّجُومَ وَحَاسِبٍ وَهُوَ مَنْ يَعْتَمِدُ مَنَازِلَ الْقَمَرِ وَتَقْدِيرَ سَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَقْلِيدُهُمَا نَعَمَ لِهَمَا الْعَمَلُ بِعِلْمِهِمَا وَلَكِنْ لَا يُجْزِئُهُمَا عَنْ رَمَضَانَ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنْ أَطَالَ جَمْعٌ فِي رَدِّهِ وَلَا بِرُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّوْمِ قَائِلًا غَدًا مِنْ رَمَضَانَ لِيُعَدَّ ضَبْطُ الرَّائِي لَا لِلشُّكِّ فِي الرُّؤْيَا. وَفِيهِ وَجْهٌ بِالْوُجُوبِ كَكُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَلَمْ يُخَالِفْ مَا اسْتَقَرَّ فِي شَرْعِهِ لِكَيْتَهُ شَادٌّ فَقَدْ حَكَى عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْأَوَّلِ وَلَا بِرُؤْيَا الْهِلَالِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ قَبْلَ الْغُرُوبِ سَوَاءً مَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَمَا بَعْدَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ حَصَلَ غَيْمٌ وَكَانَ مُرْتَفِعًا قَدْرًا لَوْلَا لَرُؤْيَا قَطْعًا خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا أَنْاطَ الْحُكْمَ بِالرُّؤْيَا بَعْدَ الْغُرُوبِ وَلِمَا يَأْتِي أَنَّ الْمَدَارَ عَلَيْهَا لَا عَلَى الْوُجُودِ. (وُثُبُوتُ رُؤْيَا) فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَرَهُ تَحْصُلُ بِحُكْمِ الْقَاضِي بِهَا بِعِلْمِهِ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ نَقِيدٍ وَرَدٌّ وَتَقْيِيدٌ بَيِّنَتُهَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَكَذَا بِحُكْمِ مُحْكَمٍ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ رَضِيَ بِحُكْمِهِ فَقَطْ عَلَى الْأَوْجَهِ (بِ) شَهَادَةِ (عَدَلٍ) وَلَوْ مَعَ إِطْبَاقِ غَيْمٍ أَيْ لَا يُحِيلُ الرُّؤْيَا عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِلَفْظِ أَشْهَدُ أَتَى رَأَيْتَ الْهِلَالَ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ أَوَّانَهُ هَلْ أَوْ نَحْوَهُمَا بَيْنَ يَدَيِّ قَاضٍ وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ دَعَاؤُهُ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ جَسْبِيَّةٌ وَلَا بُدَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ثَبَتَ عِنْدِي أَوْ حَكَمْتَ بِشَهَادَتِهِ لَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا حَقِيقَةُ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مُعَيَّنٍ مَقْصُودٍ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ حَقٌّ آدَمِيٌّ ادَّعَاهُ كَانَ حُكْمًا حَقِيقِيًّا لَا بِلَفْظِ إِنْ غَدَا أَوْ اللَّيْلَةُ مِنْ رَمَضَانَ لَكِنْ أَطْلَقَ غَيْرُ وَاحِدٍ قَبُولَهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَقْبَلُ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَرَى الْوُجُوبَ إِلَّا بِالرُّؤْيَا أَوْ كَانَ مُوَافِقًا لِمَذْهَبِ الْحَاكِمِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ إِيْهَامٍ وَلِفْسَادِ الصَّيْغَةِ بَعْدَ التَّعَرُّضِ لِلرُّؤْيَا وَذَلِكَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَأَاهُ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِهِ فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ). وَصَحَّ أَيْضًا (أَنَّ أَعْرَابِيًّا شَهِدَ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ يَا بَلَالُ أَذُنُ فِي النَّاسِ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٨١٠]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١٠٨١]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وفي قولٍ عدلان. وَشَرَطُ الْوَاحِدِ صِفَةُ الْعُدُولِ فِي الْأَصَحِّ، لَا عَبْدٌ وَامْرَأَةٌ.....

فَلْيَصُومُوا^(١) وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَرَهُ الشَّهَادَةُ بِرُؤْيَيْهِ أَوْ بِمَا يُفِيدُهَا ككونه هَلًا وَإِنْ اسْتَفَاضَ عَنْدهُ ذَلِكَ بَلْ وَإِنْ أَخْبَرَهُ بِهَا عَدَدُ التَّوَاتُرِ وَعُلِمَ بِهِ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْفِي قَوْلُهُ أَشْهَدُ أَنَّ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ كَمَا تَقَرَّرَ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ رَأَاهُ أَوْ بِمَا يَتَّبَادَرُ مِنْهُ ذَلِكَ وَهَذَا لَمْ يَرَهُ وَلَا ذَكَرَ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ رَأَاهُ وَالَّذِي يَتَّبَعُهُ أَنَّ الشَّاهِدَ لَا يَكْلَفُ ذِكْرَ صِفَةِ الْهِلَالِ وَلَا مَحَلَّهُ نَعَمْ إِنْ ذَكَرَ مَحَلَّهُ مَثَلًا وَبَانَ اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةَ بِخِلَافِهِ فَإِنْ أَمَكْنَ عَادَةُ الْإِتِّقَالِ لَمْ يُؤَثِّرْ وَلَا عُلِمَ كَذِبُهُ فَيَجِبُ قَضَاءُ بَدَلٍ مَا أَفْطَرُوهُ بِرُؤْيَيْهِ. وَلَوْ تَعَارَضَا فِي مَحَلِّهِ مَثَلًا عَمِلَ بِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَصْلِ الرُّؤْيَةِ كَمَا لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِكُفْرِ مَيِّتٍ وَأُخْرَى بِإِسْلَامِهِ فَإِنَّهُمَا لَا يَتَعَارَضَانِ بِالنِّسْبَةِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ نَظَرًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى (وَفِي قَوْلٍ) لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِنْ شَهِدَ بِهَا (عَدْلَانِ) وَانْتَصَرَ لَهُ جَمَاعَةٌ وَأَطَالُوا بِمَا رَدَدَتْهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَرُجُوعِ الشَّافِعِيِّ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ قَبْلُ أَنْ يَثْبُتَ عَنْدهُ الْخَبَرُ فَلَمَّا ثَبَتَ قَدْ مَّ عَمَلًا بِوَصِيَّتِهِ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى ثُبُوتِهِ وَمَحَلِّ ثُبُوتِهِ بِعَدْلٍ إِنَّمَا هُوَ فِي الصُّومِ وَتَوَابِعِهِ كَالْتِرَاوِيحِ وَالْإِعْتِكَافِ دُونَ نَحْوِ طَلَاقٍ وَأَجَلٍ عُلِّقَ بِهِ نَعَمْ إِنْ تَعَلَّقَ بِالرَّائِي عُمُومًا بِهِ وَكَذَا إِنْ تَأَخَّرَ التَّعْلِيْقُ عَنْ ثُبُوتِهِ بِعَدْلٍ قِيلَ صَوَابُ الْعِبَارَةِ وَثَبُتَ كَمَا بِأَصْلِهِ وَلَا يَأْتِي بِالْمُبْتَدَأِ الْمُشْعِرِ بِالْحَصْرِ أَهْ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْحَصَرَ هُنَا الْمَعْلُومُ مِمَّا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ لَا مُحْذَرٍ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَهُ لَيْسَ إِلَّا لِكُونِهِ مَحَلَّ الْخِلَافِ مَعَ عُلْمِ مَا سِوَاهُ مِنْهُ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى وَيَتَّبَعُهُ ثُبُوتُهُ بِالْعَدْلِ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهِ وَإِنْ قِيلَ فِي كَلَامِ الزَّرْكَاشِيِّ مَا يُخَالِفُهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَمِنْ فَوَائِدِهِ وَجُوبُ قَضَاءِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي بَانَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ. (وَشَرَطُ الْوَاحِدِ صِفَةُ الْعُدُولِ) فِي الشَّهَادَةِ (فِي الْأَصَحِّ لَا عَبْدٌ وَامْرَأَةٌ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ لَا الرِّوَايَةِ نَعَمْ يَكْتَفَى بِالْمُسْتَوْرِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا يُنَافِيهِ كَوْنُهُ شَهَادَةً لَا رِوَايَةً خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّهُمْ سَامَحُوا فِي ذَلِكَ كَمَا سَامَحُوا فِي الْعَدْلِ احتياطًا وَهُوَ مِنْ ظَاهِرِهِ التَّقْوَى وَلَمْ يَعْدِلْ عِنْدَ قَاضٍ وَتَقَبَّلَ شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ عَلَى شَهَادَتِهِ وَلَا أَثَرُ لِنَزْدِ يَبْقَى بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ لِلِاسْتِنَادِ إِلَى ظَنٍّ مُعْتَمَدٍ نَعَمْ إِنْ عُلِمَ قَادِحًا عَمِلَ بِهِ بَاطِنًا لَا ظَاهِرًا لِتَعَرُّضِهِ لِلْعُقُوبَةِ وَيَلْزَمُ الْفَاسِقَ وَمَنْ لَا يَقْبَلُ الْعَمَلُ بِرُؤْيِيهِ نَفْسِهِ وَكَذَا مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ فِي إِخْبَارِهِ بِرُؤْيِيهِ نَفْسِهِ أَوْ بِثُبُوتِهِ فِي بَلَدٍ مُتَّحِدٍ مَطْلَعُهُ سِوَا أَوَّلِ رَمَضَانَ وَآخِرَهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَالْمُعْتَمَدُ أَيْضًا أَنَّ لَهُ بَلَّ عَلَيْهِ اعْتِمَادُ الْعَلَامَاتِ بِدُخُولِ سُؤَالِ إِذَا حَصَلَ لَهُ اعْتِقَادٌ جَازِمٌ بِصِدْقِهَا كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ قِيلَ قَوْلُهُ صِفَةُ الْعُدُولِ بَعْدَ قَوْلِهِ بِعَدْلٍ فِيهِ رَكَّةٌ فَإِنَّ الْعَدْلَ مَنْ فِيهِ صِفَةُ الْعُدُولِ وَزَعَمَهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ وَالْعَبْدَ غَيْرَ عَدْلَيْنِ مَمْنُوعٌ أَهْ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فَإِنَّ الْعَدْلَ لَهُ إِطْلَاقَانِ عَدْلٌ رِوَايَةً وَعَدْلٌ شَهَادَةً وَعَدْلٌ الشَّهَادَةُ لَهُ إِطْلَاقَانِ عَدْلٌ فِي كُلِّ شَهَادَةٍ وَعَدْلٌ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الشَّهَادَاتِ دُونَ بَعْضٍ كَالْمَرْأَةِ وَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ بِعَدْلٍ مُحْتَمِلًا لِكُلِّ مِنْهُمَا عَقَبَهُ بِمَا

(١) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/ ٢٣٤٠]، والترمذي في (الجامع) [رقم/ ٦٩١]، والنسائي في (سننه) [رقم/ ٢١١٣]، وغيرهم من حديث: ابن عباس رضي الله عنه.
قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف سنن أبي داود) للآلبي [رقم/ ٥٠٧].

وإذا صُمنا بعدلٍ ولم نَرَ الهلالَ بعد ثلاثينَ أَفْطَرْنَا في الأصَحِّ، وإن كانت السماءَ مُصْحِيَةً.
إذا رُئيَ ببلدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ دُونَ الْبَعِيدِ فِي الْأَصَحِّ، وَالْبَعِيدُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ، وَقِيلَ
بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ، قُلْتُ: هَذَا أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُبَيِّنُ الْمُرَادُ مِنْهُ وَهُوَ عَدَالَةُ الشَّهَادَةِ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ شَهَادَةٍ وَتَفْيِ عَدَالَةِ الشَّهَادَةِ عَنِ الْعَبْدِ وَاضْهِعْ وَعَنِ
الْمَرْأَةِ بِاعْتِبَارِ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا لَا تُعْطَى حُكْمَ الْعُدُولِ فِي كُلِّ شَهَادَةٍ فَاتَّضَحَّ أَنَّهُ لَا غُبَارَ عَلَى عِبَارَتِهِ. (وإذا
صُمنا بعدلٍ) ولو مستور العَدَالَةِ (ولم نَرَ الهلالَ بعد ثلاثينَ) يَوْمًا (أَفْطَرْنَا) وَجوبًا (في الأصَحِّ) وإن كانت
السماءَ مُصْحِيَةً) لَا كَمَالُ الْعَدَدِ كَمَا لَوْ صُمْنَا بِعَدْلَيْنِ وَالشَّيْءُ قَدْ يَثْبُتُ ضِمْنًا بِطَرِيقٍ لَا يَثْبُتُ فِيهَا
مَقْصُودًا كَالنِّسْبِ وَالْإِرْثِ لَا يَثْبُتَانِ بِالنِّسْبِ وَيَثْبُتَانِ ضِمْنًا لِلْوِلَاةِ الثَّابِتَةِ بِهِنَّ وَلَا يَقْبَلُ رُجُوعُ الْعَدْلِ
بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الصَّوْمِ كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ الشَّرُوعَ فِيهِ كَالْحُكْمِ وَمَنْ يُوْخَذُ أَنَّ الْعَدْلَيْنِ لَا يَقْبَلُ
رُجُوعَهُمَا حِينَئِذٍ أَيْضًا وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بِعَدْلٍ وَمَا الْحَقُّ بِهِ مِنَ الْمَسْتَوْرِ أَنَّهُ لَوْ صَامَ بِقَوْلٍ مِنْ اعْتَقَدَ
صِدْقَهُ لَا يُفْطِرُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ وَلَا رُؤْيَا وَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا صَوَّمْنَاهُ احتياطًا فَلَا تُفْطِرُهُ احتياطًا أَيْضًا
وَفَارَقَ الْعَدْلَ بِأَنَّهُ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ فَلَزِمَ الْعَمَلُ بِآثَارِهَا بِخِلَافِ اعْتِقَادِ الصَّدَقِ. (وإذا رُئيَ ببلدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ
الْبَلَدَ الْقَرِيبَ) قَطْعًا؛ لِأَنَّهُمَا كَبَلَدٌ وَاحِدٌ.

(نَبِيَّةٌ) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ لَزِمَ الْخَطُّ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَا بِلَدٍ يَلْزَمُ كُلَّ بَلَدٍ قَرِيبَةٍ مِنْهُ الصَّوْمُ أَوْ الْفِطْرُ لَكِنْ مِنْ
الْوَاضِحِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ بِالْبَلَدِ الَّذِي أُشْبِعَتْ رُؤْيَا فِيهَا لَا يَثْبُتُ فِي الْقَرِيبَةِ مِنْهُ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ صَدَّقَ
الْمُخْبِرَ وَأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ فِيهَا ثَبَتَ فِي الْقَرِيبَةِ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ طَرِيقٍ يَعْلَمُ بِهَا أَهْلُ الْقَرِيبَةِ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ ثَبَتَ
بَنَحْوِ حُكْمٍ فَلَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ يَشْهَدَانِ عِنْدَ حَاكِمِ الْقَرِيبَةِ بِالْحُكْمِ وَلَا يَكْفِي وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ
يَكْفِي فِيهِ الْوَاحِدُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِثْبَاتَهُ الْحُكْمَ بِالصَّوْمِ لَا الصَّوْمَ أَوْ بَنَحْوِ اسْتِثْنَاءِ فَلَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ
أَيْضًا لِذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ مَنْ يَسْمَعُ الشَّهَادَةَ أَوْ امْتَنَعَ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُمْ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ صَدَّقَ
الْمُخْبِرَ بِأَنَّهُ أَهْلُ تِلْكَ الْبَلَدِ ثَبَتَ عِنْدَهُمْ ذَلِكَ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَتْ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ فَشَهِدَ
اِثْنَانِ عَلَى شَهَادَةِ الرَّائِي وَلَوْ وَاحِدًا كَفَى إِنْ كَانَ ثَمَّ مَنْ يَسْمَعُهَا وَإِلَّا فَكَمَا مَرَّ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمَجْمُوعِ
وغيره تكفي الشَّهَادَةُ هُنَا مِنْ اثْنَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ آخِرًا.

(دُونَ الْبَعِيدِ فِي الْأَصَحِّ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ (عَنْ كُرَيْبٍ: اسْتَهْلَّ عَلَيَّ رَمَضَانٌ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَيْلَالَ
لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَزَارَهُ النَّاسُ، فَصَامَ مُعَاوِيَةُ. ثُمَّ قَدِمَتِ الْمَدِينَةُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَأَخْبَرَتِ ابْنُ عَبَّاسٍ
بَذَلِكَ. فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ فَقُلْتُ: أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا
مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١) قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ
(وَالْبَعِيدُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ)؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَنَاطَ بِهَا كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ وَاعْتِبَارُ الْمَطَالِعِ يُحَوِّجُ إِلَى وَتَحْكِيمِ
الْمُنْتَجِمِينَ وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ تَابَاهُ. (وَقِيلَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ قُلْتُ هَذَا أَصَحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الْهَيْلَالَ لَا

وإذا لم نوجب على البلد الآخر فسافر إليه من بلد الرؤية فالأصح أنه يوافقهم في الصوم
آخرًا، ومن سافر من البلد الآخر

تعلق له بمسافة القصر ولأن المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اعتبارهم أولى
وتحكيهم المنجمين إنما يضرب في الأصول دون التوابع كما هنا والمراد باختلافها أن يتباعد المحلان
بحيث لو رئي في أحدهما لم ير في الآخر غالبًا قاله في الأنوار . وقال التاج التبريزي وتبعوه لا يمكن
اختلافها في أقل من أربعة وعشرين فرسخًا وكان مستنده الاستقراء وبه إن صح يندفع قول الرافعي
عن الإمام يتصور اختلافها في دون مسافة القصر والشك في اختلافها كتحققه ؛ لأن الأصل عدم
الوجوب ومحلّه إن لم يبين آخرًا اتفاقها وإلا وجب القضاء كما قاله الأذرعوي ونبه السبكي وتبعه
الإسوي وغيره على أنه يلزم من الرؤية في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي من غير عكس إذ
الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وعلى ذلك حيل حديث كرتب فإن الشام غربية بالنسبة للمدينة
وقضيته أنه متى رئي في شرقي لزم كل غربي بالنسبة إليه العمل بتلك الرؤية وإن اختلفت المطالع
وفيه منافية الظاهر كلامهم ويوجه كلامهم بأن اللازم إنما هو الوجود لا الرؤية إذ قد يمتنع منها مانع
والمدار عليها لا على الوجود ووقع تردد لهؤلاء وغيرهم فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد
بالرؤية والذي يتجه منه أن الحساب إن اتفق أهل على أن مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك
عددت التواتر ردت الشهادة وإلا فلا وهذا أولى من إطلاق السبكي إلغاء الشهادة إذا دل الحساب
القطعي على استحالة الرؤية وإطلاق غيره قبولها وأطال كل لما قاله بما في بعضه نظر للمتأمل .

(تنبيه) أثبت مخالف الهلال مع اختلاف المطالع لزمن العمل بمقتضى إيجابه ؛ لأنه صار من
رمضان حتى على قواعيدنا أخذًا من قول المجموع محل الخلاف في قبول الواحد ما لم يحكم
بشهادة الواحد حاكم يراه وإلا وجب الصوم ولم ينفذ الحكم إجماعًا ومن مقتضى إيجابه أنه يجب
قضاء ما أفطرناه عملاً بمطلعنا وأن القضاء فوري بناء على ما قاله المتولي وأقره المصنف والإسوي
وغيرهما أنه إذا ثبت أثناء يوم الشك أي ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث برؤيته أنه من رمضان لزمه
قضاؤه فورًا كما يأتي . (وإذا لم نوجب الصوم) (على) أهل (البلد الآخر) لاختلاف مطالعهما (فسافر
إليه من بلد الرؤية) إنسان (فالأصح أنه يوافقهم في الصوم آخرًا) وإن آتم ثلاثين ؛ لأنه بالانتقال إليهم
صار مثلهم وانتصر الأذرعوي للمقابل بأن تكليفه صوم أحد وثلاثين بلا توقيف لا معنى له وبأن ما
روي أن ابن عباس أمر كرتبًا بذلك لم يصح وتسليمه فلعله إنما أمره به لئلا يساء به الظن اه وما قاله
في الثاني سهل وأما الأول فليس كما قال ؛ لأنه إذا تقرر اعتبار المطالع كان له معنى أي معنى كما هو
ظاهر وأفهم قوله آخرًا أنه لو وصل تلك البلد في يومه لم يفطر وهو وجيه كما قدمته بما فيه قبيل قول
المتن ويأيد بالفائت أما إذا أوجبناه لاتفاق مطالعهما فيلزم أهل المحل المقتل إليه الفطر ويقضون
يومًا إذا ثبت ذلك عندهم وإلا لزمه الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده . (ومن سافر من البلد الآخر)

إِلَى بَلَدِ الرُّؤْيَةِ عَيْدَ مَعَهُمْ وَقَضَى يَوْمًا. وَمَنْ أَصْبَحَ مُعَيَّدًا فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بَلَدٍ بَعِيدَةٍ
أَهْلُهَا صِيَامٌ فَلَا صَبْحُ أَنَّهُ يُمِسِّكَ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ.

فَضْلٌ

النِّيَّةُ شَرْطٌ لِلصَّوْمِ. وَيُشْتَرَطُ لِفَرْضِهِ التَّيَبُّثُ،

الذي لم ير فيه (إلى بَلَدِ الرُّؤْيَةِ عَيْدَ) أي أَفْطَرَ (مَعَهُمْ) وَإِنْ كَانَ لَمْ يَصُمْ إِلَّا ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا لِمَا مَرَّ
أَنَّهُ صَارَ مِثْلَهُمْ (وَقَضَى يَوْمًا) إِذَا عَيْدَ مَعَهُمْ فِي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ صَوْمِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ لَا
يَكُونُ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَيْدَ مَعَهُمْ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ فَإِنَّهُ لَا قَضَاءَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ.
(وَمَنْ أَصْبَحَ مُعَيَّدًا فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بَلَدٍ بَعِيدَةٍ) عَنْ بَلَدِهِ بِأَنَّهُ تُخَالَفُهَا فِي الْمَطْلَعِ (أَهْلُهَا صِيَامٌ)
وَصَوْرَتُهَا لِتَغَايِرِ مَسْأَلَةِ الْأَصْحَحِ الْأُولَى أَنَّهُ تَمَّ وَصَلَ إِلَيْهِمْ قَبْلَ أَنْ يُعَيَّدَ وَهَذَا بَعْدَ أَنْ عَيْدَ وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّهُ
عَبَّرَ تَمَّ بِصَامٍ وَهَذَا بِأَمْسِكَ. وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ تَصْوِيرُهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ نَظَرٌ (فَلَا صَبْحُ أَنَّهُ يُمِسِّكَ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ)
لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ صَارَ مِثْلَهُمْ.

(فَصْلٌ فِي النِّيَّةِ وَتَوَابِعِهَا)

(النِّيَّةُ شَرْطٌ لِلصَّوْمِ) أَي: لَا بُدَّ مِنْهَا لِصِحَّتِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ؛ إِذْ هِيَ رُكْنٌ دَاخِلَةٌ فِي مَا هِيَئَتْهُ لِمَا مَرَّ فِي
الْوُضُوءِ وَغَيْرِهِ وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ وَلَا تَكْفِي بِاللِّسَانِ وَحْدَهُ وَلَا يُشْتَرَطُ التَّلَفُّظُ بِهَا قَطْعًا فِيهِمَا كَذَا قَالَه
شَارِحٌ وَيُنَافِيهِ مَا حَكَاهُ غَيْرُهُ مِنْ مَوْجِبِ التَّلَفُّظِ بِالنِّيَّةِ بِطَرْدِهِ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ وَجَبَتْ لَهَا نِيَّةٌ وَيَصِحُّ تَعْقِبُهَا
بِأَنِّ شَاءَ اللَّهُ إِنْ قَصَدَ التَّبَرُّكَ لَا التَّعْلِيقَ وَلَا إِنْ أَطْلَقَ وَلَا يُجْزِئُ عَنْهَا التَّسَحُّرُ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ التَّقْوَى عَلَى
الصَّوْمِ وَلَا الْامْتِنَاعُ مِنْ تَنَاوُلِ مُفْطَرٍ خَوْفَ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَخْطُرْ بِإِلَالَةِ الصَّوْمِ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَجِبُ
التَّعَرُّضُ لَهَا فِي النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ قَصْدَهُ غَالِبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا لِلْأَذْرَعِيِّ هُنَا.
(وَيُشْتَرَطُ لِفَرْضِهِ) كَرَمَضَانَ آدَاءَ وَقَضَاءَ وَكَفَّارَةَ وَمَنْذُورٍ وَصَوْمٍ اسْتِسْقَاءَ أَمَرَ بِهِ الْإِمَامُ (التَّيَبُّثُ) أَي:
إِبْقَاعُ النِّيَّةِ لَيْلًا أَي: فِيمَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ وَلَوْ فِي صَوْمِ الْمُتَمَيِّزِ وَإِنْ كَانَ نَفْلًا؛ لِأَنَّهُ
عَلَى صَوْرَةِ الْفَرْضِ كَصَلَاتِهِ الْمَكْتُوبَةِ وَذَلِكَ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ
لَهُ» ^(١) وَالْأَصْلُ فِي النَّفْيِ حُمْلُهُ عَلَى نَفْيِ الْحَقِيقَةِ لَا الْكَمَالِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ، وَيُشْتَرَطُ التَّيَبُّثُ لِكُلِّ يَوْمٍ؛
لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ وَاخْتَلَفُوا فِي أَخْذِ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي صَوْمَ غَدٍ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ خِلَافًا
لِلسُّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي الْكَمَالِ وَالْقَائِلُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِهَا فِي لَيْلَةٍ عَنْ بَقِيَّةِ الشَّهْرِ عَنْهُ أَنَّ الْكَمَالَ
ذَلِكَ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ تَوْجِيهِ الْإِسْتَوِيِّ لِعَدَمِ الْأَخْذِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي رَمَضَانَ خَاصَّةً وَمَنْ تَمَّ رَدُّ بَعْدَ
الْإِكْتِفَاءِ بِهَا فِي لَيْلَةٍ عَنْ بَقِيَّةِ الشَّهْرِ عَنْهُ أَنَّ الْكَمَالَ

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٨٧/٦]، وأبو داود في (سننه) [٢٤٥٤/رقم]، والترمذي في
(الجامع) [رقم/٧٣٠]، والنسائي في (سننه) [رقم/٢٣٣١]، وغيرهم من حديث: حفصة رضي الله عنها. وهو عندهم
-دون النسائي- بلفظ: (مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ).
قلت: حديث صحيح. وينظر: (صحيح أبي داود) للالباني [رقم/٢١٤٣].

والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ النُّصْفُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْأَكْلُ وَالْجِمَاعُ بَعْدَهَا، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا نَامَ ثُمَّ تَنَبَّهَ. وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ وَكَذَا بَعْدَهُ فِي قَوْلِ، وَالصَّحِيحُ اشْتِرَاطُ حُصُولِ شَرْطِ الصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ. وَيَجِبُ التَّعْيِينُ فِي الْفَرْضِ،

الفرق بين رمضان وغيره . ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لأن الأصل عدم وقوعها ليلاً؛ إذ الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن بخلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا؟ لأن الأصل عدم طلوعه للأصل المذكور أيضاً، ولو شك نهاراً في النية أو التبييت فإن ذكر بعد مضي أكثره صح كما في المجموع قال الأذرعى وكذا لو تذكر بعد الغروب فيما يظهر اه فقول الأنوار إن تذكر قبل أكثره صح وإلا فلا ضعيف (والصحيح أنه لا يشترط) لصحة النية (النصف الآخر من الليل) أي: وقوعها فيه لإطلاق التبييت في الخبر الشامل لجميع أجزاء الليل . (و) الصحيح (أنه لا يضر الأكل والجِمَاع) وكل مفطر إلا الردة؛ لأنها تزيد التأهل للعبادة بكل وجه (بعدها)؛ لأنه تعالى أباح الأكل إلى طلوع الفجر (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد إذا نام ثم تنبه)؛ لأن النوم لا ينافي الصوم ولو استمر للفجر لم يضر قطعاً نعم لو قطع النية قبله احتاج لتجديدها قطعاً؛ لأنه أتى بمنافيتها نفسها بخلاف نحو الأكل وإنما لم يؤثر قطعها نهاراً على المعتد؛ لأنها وجدت في وقتها من غير معارض فاستحال رفعها، ولأن القصد الإمساك بالنية المتقدمة وقد وجد وبه فارق بطلان نحو الصلاة بنية قطعها . (ويصح النفل بنيته قبل الزوال) للخبر الصحيح (أنه ﷺ دخل على عائشة رضي الله عنها يوماً فقال: «هل عندكم من عدا» قالت: لا، قال: «فإني إذا أصوم»^(١))، والغداء بفتح الغين وبالمهملة والمد اسم سم لما يؤكل قبل الزوال (وكذا بعده في قول) تسوية بين أجزاء النهار ورد بخلو معظم العبادة عنها وتنقطع النية على ما مضى فيكون صائماً من أول النهار؛ لأنه لا يمكن تبعيضه (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار) بأن يخلو من الفجر عن كل مفطر وإلا لم يحصل مقصود الصوم، والمقابل مبني على الضعيف أن الصوم إنما يحصل من حين النية فيكون ما قبله بمثابة جزء من الليل فلا يضر تعاطي مفطر فيه، وأشار المصنف إلى فسادِه وأن رواية المتولي له عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ليست بصحيحة ومن ثم رد عليه غير واحد بأن ذلك من تفريده ويستثنى على الأول ما لو أصبح ولم ينو صوماً فتمضمض ولم يبالغ فسبَق الماء إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح سواء أفلنا يفطر بذلك أم لا . (ويجب التعيين في الفرض) بأن ينوي كل ليلة أنه صائم عدا عن رمضان أو الكفارة وإن لم يبين سببها فإن عيّن وأخطأ لم يجزئ أو النذر؛ لأنه عبادة مضافة إلى وقت فوجب التعيين كال مكتوبة نعم لو تيقن أن عليه صوم يوم وشك أهو قضاء أو نذر أو كفارة أجزأه نية الصوم الواجب وإن كان متردداً للضرورة ولم يلزمه الكل كمن شك في واجدة من الخمس؛ لأن الأصل بقاء وجوب كل منها، وهنا الأصل براءة الدمة ومن ثم لو كانت الثلاثة عليه

(١) أخرجه: الدارقطني في (سننه) [١٧٦/٢]، من حديث: عائشة رضي الله عنها .

وكماله في رَمَضَانَ أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ عَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَفِي
الْأَدَاءِ وَالْفَرْضِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي الصَّلَاةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا
يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّنَةِ.

فَأَدَّى اثْنَيْنِ وَشَكَ فِي الثَّالِثِ لَزِمَهُ الْكُلُّ، أَمَّا النُّفْلُ فَيَصِحُّ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ نَعَمْ بَحَثَ فِي الْمَجْمُوعِ اشْتِرَاطَ
التَّعْيِينِ فِي الرَّائِبِ كَعَرَفَةٍ وَمَا يَتَّبِعُهَا وَمَا يَأْتِي كَرَوَاتِبِ الصَّلَاةِ فَلَا يَحْصُلُ غَيْرُهَا مَعَهَا وَإِنْ نَوَى بِلِ
مُقْتَضَى الْقِيَاسِ أَنْ نِيَّتَهُمَا مُبْطِلَةٌ كَمَا لَوْ نَوَى الظُّهْرَ وَسُنَّتَهُ أَوْ سُنَّةَ الظُّهْرِ وَسُنَّةَ الْعَصْرِ وَالْحَقُّ بِهِ
الِإِسْتَوِي مَا لَهُ سَبَبٌ كَصَوْمِ الْإِسْتِسْقَاءِ إِذَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ الْإِمَامُ كَصَلَاتِهِ وَهِيَ وَاضِحَانِ إِنْ كَانَ الصَّوْمُ فِي
كُلِّ ذَلِكَ مَقْصُودًا لِذَاتِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ وَجُودَ صَوْمٍ فِيهَا وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ غَيْرٌ وَاجِدٌ فَيَكُونُ
التَّعْيِينُ شَرْطًا لِلْكَمَالِ وَخُصُولِ الثَّوَابِ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا لَا لِأَصْلِ الصَّحَّةِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي تَحِيَّةِ
الْمَسْجِدِ. (وَكَمَالُهُ) أَيِ التَّعْيِينِ وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَكَمَالِ النِّيَّةِ فِي رَمَضَانَ (أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ عَدٍ) هَذَا
وَاجِبٌ لَا بُدَّ مِنْهُ وَيَكْفِي عَنْهُ عُمُومٌ يَشْمَلُهُ كَنِيَّةُ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ رَمَضَانَ فَيَصِحُّ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ،
وَأَمَّا قَوْلُ شَارِحٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ لَفْظُ الْغَدِ اشْتَهَرَ فِي تَفْسِيرِ التَّعْيِينِ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ مِنْ
حَدِّهِ وَإِنَّمَا وَقَعَ مِنْ نَظَرِهِمْ إِلَى التَّبْيِيتِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْغَدِ فَإِنْ أَرَادَ مَا قُلْنَا هِيَ أَيِ: لَا تَجِبُ نِيَّتُهُ
بِخُصُوصِهِ بَلْ تَكْفِي عَنْهُ نِيَّةُ الشَّهْرِ كُلِّهِ فَصَحِيحٌ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ هُوَ وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فَهِيَ فَاسِدَةٌ عَلَى
أَنْ أَصَلَ هَذَا الْأَخِذَ مِنْ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ فَتَأَمَّلْهُ. (عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ) بِالْجَزْرِ لِإِضَافَةِ رَمَضَانَ لِمَا بَعْدَهُ
(هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى) لِصِحَّةِ نِيَّتِهِ اتِّفَاقًا حِينَئِذٍ وَلِتَتَمَيَّزَ عَنْ أَضْدَادِهَا كَالْقَضَاءِ وَالنُّفْلِ وَنَحْوِ النَّذْرِ وَسُنَّةٍ
أُخْرَى وَلَمْ يَكْفِ عَنْهَا الْأَدَاءُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْفِعْلِ وَاحْتِيجُ لِإِضَافَةِ رَمَضَانَ إِلَى مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ
قَطْعَهُ عَنْهَا يُصَيِّرُ هَذِهِ السَّنَةَ مُحْتَمَلًا لِكُونِهِ ظَرْفًا لِلنَّوِيَّةِ فَلَا يَبْقَى لَهُ مَعْنَى فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ مِمَّا يَخْفَى. (وَفِي)
الْأَدَاءِ وَالْفَرْضِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي الصَّلَاةِ) لَكِنْ الْأَصَحُّ فِي الْمَجْمُوعِ نَقْلًا
عَنِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ هُنَا؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ مِنَ الْبَالِغِ لَا يَقَعُ إِلَّا فَرَضًا وَالظُّهْرُ قَدْ
تَكُونُ مُعَادَةً وَرَدَّهُ السُّبْكِيُّ بِوُجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِيهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ وَجُوبَهَا فِيهَا عَلَى مَا مَرَّ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ
حَقِيقَتُهَا بَلْ لِيَتَمَّ مُحَاكَاتُهَا لِلأَوَّلَى كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ مَفْقُودٌ هُنَا وَعَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ لَوْ نَوَى وَلَمْ
يَتَعَرَّضْ لِلْفَرْضِيَّةِ ثُمَّ بَلَغَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ يَلْزَمَهُ التَّعَرُّضُ لَهَا (وَالصَّحِيحُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّنَةِ)؛ لِأَنَّ
تَعْيِينَ الْيَوْمِ وَهُوَ الْغَدُ يُغْنِي عَنْهُ وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْتَوِيُّ بِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلْغَدِ يُفِيدُ مَا يَصُومُهُ وَلِلْسَّنَةِ يُفِيدُ مَا
يَصُومُ عَنْهُ؛ إِذْ مِنْ نَوَى صَوْمَ الْغَدِ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ عَنْ فَرَضِ رَمَضَانَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: صِيَامُكَ هَذَا
الْيَوْمَ عَنْ فَرَضِ هَذِهِ السَّنَةِ أَوْ عَنْ فَرَضِ سَنَةٍ أُخْرَى، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ فِي الْأَدَاءِ أَيْضًا وَبِأَنَّ
الْمُتَبَادِرَ مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُهُ عَنْ هَذِهِ السَّنَةِ لَا غَيْرَ فَالْكَتْمُ بِهِذَا الْمُتَبَادِرِ الظَّاهِرِ جِدًّا كَمَا لَا يَخْفَى وَنَظِيرُهُ
نِيَّةُ فَرَضِ الظُّهْرِ الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا الْأَدَاءُ فَلَمْ يَوْجِبْهُوَ وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ نِيَّتُكَ الْفَرَضَ هَلْ هِيَ عَنْ أَدَاءٍ أَوْ
قَضَاءٍ فَإِنْ قُلْتَ: سَبَقَ أَنَّ الْقَرَائِنَ الْخَارِجِيَّةَ لَا تُخَصِّصُ النِّيَّةَ قُلْتَ: لَمْ يَعْمَلْ هُنَا بِقَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ بَلْ

ولو نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمَ عَدِ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مَنْ يَثْبُتُ بِهِ مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ رُشْدَاءَ. وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ عَدِ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ أَجْزَأَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ.

بِالْمُتَبَادِيرِ مِنَ الْمُنَوَّى لَا غَيْرُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ الْأَدَاءِ كَقَضَاءِ رَمَضَانَ قَبْلَهُ لَزِمَهُ التَّعَرُّضُ لِلْأَدَاءِ وَتَعْيِينُ السَّنَةِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ الَّذِي اخْتَارَهُ فِي نَظَرِهِ مِنَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ تَجِبُ نِيَّةُ الْأَدَاءِ حِينَئِذٍ.

(ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم عدي) نفلاً إِنْ كَانَ مِنْهُ وَإِلَّا فَمِنْ رَمَضَانَ صَحَّ لَهُ نَفْلًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ مِنْ رَمَضَانَ فَلَا يَصِحُّ أَصْلًا؛ لِأَنَّ رَمَضَانَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُ أَوْ صَوْمَ عَدِ (عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ) وَإِنْ زَادَ بَعْدَهُ وَإِلَّا فَأَنَا مُتَطَوِّعٌ أَوْ حَذَفَ إِنْ وَمَا بَعْدَهَا لِعَدَمِ الْجُزْمِ بِالنِّيَّةِ؛ إِذِ الْأَصْلُ بَقَاءُ شَعْبَانَ وَجُزْمُهُ بِهِ عَنْ غَيْرِ أَصْلٍ حَدِيثِ نَفْسٍ لَا عِبْرَةَ بِهِ (إِلَّا إِذَا) قَامَتْ عِنْدَهُ قَرِينَةٌ تُغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ كَوْنَهُ مِنْهُ كَمَا مَرَّ فِي نَحْوِ إِيقَادِ الْقَنَادِيلِ وَلَا يَضُرُّ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِزَالَتُهَا بَعْدَ النِّيَّةِ لِإِسَاعَةِ أَنَّ الْهَلَالَ لَمْ يُرَ إِذَا بَانَ بَعْدَ أَنَّهُ رُئِيَ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بَظَنِّ كَوْنِهِ مِنْهُ عِنْدَ النِّيَّةِ وَقَدْ وَجَدَ. وَكَأَنَّ (اعْتَقَدَ) أَيُ: ظَنَّ (كَوْنَهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مَنْ يَثْبُتُ بِهِ مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ) وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ رَشِيدٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَإِعَادَةُ الْإِسْنَوِيِّ رُشْدَاءَ إِلَى هَذَيْنِ غَلَطَ (أَوْ صَبِيٍّ رُشْدَاءَ) أَيُ: لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِمُ الْكُذِبُ أَوْ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ كَذَلِكَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي مَوْضِعَيْنِ وَاعْتَمَدَ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ الْمُعْتَمَدُ اشْتِرَاطُ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَيْهِ رَدُّهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى خِلَافِهِ وَوُيُودُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي نَحْوِ إِيصَالِ هَدِيَّةٍ وَلَوْ أُمَةٌ وَبِحُلِّ الْوَطْءِ اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الظَّنَّ وَهُوَ هُنَا كَافٍ كَبُوهُ فِي أَوْقَاتِ الْعِبَادَاتِ. وَمَعَ ظَنِّ ذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِمَا يُشْعِرُ بِالْتَرَدُّدِ وَإِلَّا كَأَصُومٍ عَنْ رَمَضَانَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَتَطَوَّعٌ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ بَانَ مِنْهُ عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ لَكِنِ الَّذِي رَجَحَهُ السُّبْكِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الصَّحْحَةِ؛ لِأَنَّ التَّرَدُّدَ حَاصِلٌ فِي الْقَلْبِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ وَقَصْدُهُ لِلصَّوْمِ إِنَّمَا هُوَ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْهُ فَهُوَ كَالْتَرَدُّدِ بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ وَالَّذِي يُتَجَنَّبُ أَنَّهُ لَا نِزَاعَ فِي الْمَعْنَى وَأَنَّهُ مَتَى زَالَ بِذِكْرِ ذَلِكَ ظَنُّهُ لَمْ يَصِحَّ وَالْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْكَلَامَانِ، وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي أَنَّ بِكَلَامِ عَدِ مِنْ هَؤُلَاءِ يَتَحَقَّقُ يَوْمُ الشَّكِّ الَّذِي يَحْرُمُ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي صِحَّةِ النِّيَّةِ اعْتِمَادًا عَلَى خَبَرِهِمْ ثُمَّ إِنْ بَانَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَحْتَاجْ لِإِعَادَتِهَا وَإِلَّا كَانَ يَوْمُ شَكٍّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ صَوْمُهُ وَعَلَيْهِ فُظَاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَ الْفَجْرِ تَصْوِيرٌ وَأَنْ مَعْنَى مَا أَفَادَهُ الْمُثَنُّ مِنْ وَقْعِهِ عَنْهُ إِجْزَاءُ نِيَّتِهِ لَوْ بَانَ مِنْهُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ وَإِنْ حَكَمْنَا بِأَنَّهُ يَوْمُ شَكٍّ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ فَإِذَا بَانَ خِلَافُهُ مَعَ وَقْعِ النِّيَّةِ صَحِيحَةٌ وَجَبَ وَقْعُهُ عَنْ رَمَضَانَ وَفَارَقَ هَذَا مَا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ الصَّوْمِ عَلَى مُعْتَقِدِ صِدْقِ مُخْبِرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْإِعْتِقَادِ الْجَائِزِ وَهَذَا فِي الظَّنِّ كَمَا تَقَرَّرَ وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا (وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ عَدِ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ أَجْزَأَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ وَحَذَفَ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ

ولو اشْتَبَهَ صَامٌ شَهْرًا بِالْاجْتِهَادِ، فَإِنْ وَافَقَ مَا بَعْدَ رَمَضَانَ أَجْزَأَهُ وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ فَلَوْ نَقَصَ وَكَانَ رَمَضَانُ تَامًا لَزِمَهُ يَوْمٌ آخَرُ، وَلَوْ غَلِطَ بِالتَّقْدِيمِ وَأَدْرَكَ رَمَضَانَ لَزِمَهُ صَوْمُهُ، وَإِلَّا فَالْجَدِيدُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ. وَلَوْ نَوَتْ الْحَائِضُ صَوْمَ عِدِّ قَبْلَ انْقِطَاعِ دِمَهِا ثُمَّ انْقَطَعَ لَيْلًا صَحَّ إِنْ تَمَّ لَهَا فِي اللَّيْلِ أَكْثَرُ الْحَيْضِ، وَكَذَا قَدْرُ الْعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ.

فَصْلٌ

شُرُوطُ الصَّوْمِ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ

لِتَرُدُّ بِيَقَى بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ وَلَوْ بَعْدِلٍ؛ لِأَنَّهُ وَاضِحٌ. (وَلَوْ اشْتَبَهَ رَمَضَانُ عَلَى نَحْوِ أُسِيرٍ أَوْ مَحْبُوسٍ (صَامٌ شَهْرًا بِالْاجْتِهَادِ) كَمَا يَجْتَهِدُ لِلصَّلَاةِ فِي نَحْوِ الْقِبْلَةِ وَالْوَقْتِ فَلَوْ صَامَ بِلَا اجْتِهَادٍ لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنْ بَانَ رَمَضَانُ لَتَرُدَّدَهُ وَلَوْ تَحَيَّرَ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ لِعَدَمِ تَيَقُّنِ دُخُولِ الْوَقْتِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْقِبْلَةِ وَلَوْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ لَزِمَهُ التَّحَرِّيُ وَالصَّوْمُ وَلَا قَضَاءٌ إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ لَهُ شَيْءٌ (فَلِإِنْ) بَانَ لَهُ الْحَالُ وَأَنَّهُ وَافَقَ رَمَضَانَ أَجْزَأَهُ وَوَقَعَ آدَاءٌ وَإِنْ كَانَ نَوَى بِهِ الْقَضَاءَ أَوْ (وَافَقَ مَا بَعْدَ رَمَضَانَ أَجْزَأَهُ) وَغَايَتُهُ أَنَّهُ أَوْقَعَ الْقَضَاءَ بِنَيْتِهِ الْآدَاءَ لِعُدُولِ ذَلِكَ جَائِزٌ كَعَكْسِهِ (وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ) لَوْ قَوَّعَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ أَوْ وَافَقَ رَمَضَانَ السَّنَةَ الْقَابِلَةَ وَقَعَ عَنْهُ وَإِنْ نَوَى بِهِ الْقَضَاءَ لَا عَنْ الْمَاضِي أَوْ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ اللَّيْلَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ قَطْعًا. (فَلَوْ نَقَصَ) الشَّهْرَ الَّذِي صَامَهُ بِالْاجْتِهَادِ (وَكَانَ رَمَضَانُ تَامًا لَزِمَهُ يَوْمٌ آخَرُ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ قَضَاءٌ وَفِي عَكْسِ ذَلِكَ يُفْطِرُ الْيَوْمَ الْأَخِيرَ إِذَا عَرَفَ الْحَالَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا وَلَوْ وَافَقَ صَوْمُهُ شَوَالًا حُسِبَ لَهُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ إِنْ كُمَلَ وَإِلَّا فَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ أَوْ الْحِجَّةُ حُسِبَ لَهُ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ إِنْ كُمَلَ وَإِلَّا فَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ (وَلَوْ غَلِطَ بِالتَّقْدِيمِ وَأَدْرَكَ رَمَضَانَ لَزِمَهُ صَوْمُهُ) لِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ فِي وَقْتِهِ (وَإِلَّا) يُدْرِكُهُ بَانَ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ وَقْتُهُ (فَالْجَدِيدُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ)؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْعِبَادَةِ قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَمْ تُجْزِئْهُ كَالصَّلَاةِ وَلَوْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. (وَلَوْ نَوَتْ الْحَائِضُ صَوْمَ عِدِّ قَبْلَ انْقِطَاعِ دِمَهِا ثُمَّ انْقَطَعَ لَيْلًا صَحَّ إِنْ تَمَّ لَهَا فِي اللَّيْلِ أَكْثَرُ الْحَيْضِ) لِيَجْزِيَهَا بِأَنَّ عَدَّهَا كُلَّهُ طَهَرُ وَالتَّصْوِيرُ بِالْانْقِطَاعِ لِلْغَالِبِ وَإِلَّا فَقَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْحَيْضِ أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى أَكْثَرِهِ دَمٌ فَسَادٌ لَا يُؤْتَرُ فِي الصَّوْمِ. (وَكَذَا) إِنْ تَمَّ لَهَا (قَدْرُ الْعَادَةِ) الَّتِي لَمْ تَخْتَلِفْ وَهِيَ دُونَ أَكْثَرِهِ فَيَصِحُّ صَوْمُهَا بِتِلْكَ النِّيَّةِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ اسْتِمْرَارُ عَادَتِهَا فَكَانَتْ نِيَّتُهَا مَبْنِيَّةً عَلَى أَصْلِ صَحِيحٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتِمَّ لَهَا مَا ذُكِرَ أَوْ اخْتَلَفَتْ عَادَتُهَا لِعَدَمِ بِنَاءِ نِيَّتِهَا عَلَى أَصْلِ صَحِيحٍ وَالتَّفَاسُّ كَالْحَيْضِ.

(فَصْلٌ) فِي بَيَانِ الْمُفْطَرَاتِ

(شُرْطُ) صِحَّةِ (الصَّوْمِ) مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ (الْإِمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ) إِجْمَاعًا فَيُفْطِرُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَاخْتَارَ وَيُشْتَرَطُ هُنَا كَوْنُهُ وَاضِحًا فَلَا يُفْطِرُ بِهِ خُشْيٌ إِلَّا إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ بِأَنَّ تَيَقُّنَ كَوْنِهِ وَاطِّئًا أَوْ مَوْطُوءًا فَلَا أَثَرَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعُ لِإِيْلَاجِ رَجُلٍ فِي قُبْلِهِ بِخِلَافِ دُبُرِهِ وَلَا لِإِيْلَاجِ خُشْيٍ

(والاستيقاء) والصحيح أنه لو تيقن أنه لم يزعج شيء إلى جوفه بطل، وإن غلبه القيء فلا بأس، وكذا لو اقتلع نخامة ولفظها في الأصح فلو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها وليتمجها، فإن تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الأصح. وعن وصول العين إلى ما يسمى جوفاً،

في قبل خشي أو دبره أو في امرأة أو رجل، والمراد بالشرط ما لا بد منه لا الاصطلاح ولا لم يبق للصوم حقيقة؛ إذ هي النية والإمساك (والاستيقاء) من من عامد عالم مختار للخبر الصحيح «من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض»^(١) وذرعه بالمعجمة غلبه أما ناس وجاهل عذر لقرب إسلامه أو بعده عن عالمي ذلك ومكرة فلا يفطرون بذلك وكذا كل مفطر مما يأتي ومن الاستيقاء نزعه ليخيط ابتلعه ليلاً ومراً في مبحث المستحاضة ما له تعلق به وبحت أنه لا يلحق به نزع قطنية من باطن إحليله أدخلها ليلاً (والصحيح أنه لو تيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه) بأن تقياً منكساً (بطل) صومه بناء على الأصح أن الاستيقاء مفطرة لنفسها لا يرجع شيء إلى الجوف. (وإن غلبه القيء فلا بأس) للخبر (وكذا) لا يفطر (لو اقتلع نخامة) من الدماغ أو الباطن (ولفظها) أي: رماها (في الأصح)؛ لأن الحاجة لذلك تتكرر فرخص فيه لكن يسن قضاء يوم ككل ما في الفطر به خلاف يراعى كما هو ظاهر أما إذا لم يقتلها بأن نزلت من محلها من الباطن إليه أو قلعتها بسعال أو غيره فلفظها فإنه لا يفطر قطعاً وأما لو ابتلعها مع قدرته على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر فإنه يفطر قطعاً (فلو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم) وهو مخرج الحاء المهملة فما بعده باطن.

(تنبيه) ذكر حد غير محتاج إليه في عبارته وإن أتى به شيخنا في مختصرها بل هو موهم إلا أن تجعل الإضافة بيانية وإنما يحتاج إليه من يريد تحديده، وذكر الخلاف في الحد أهو المعجمة وعليه الراجح وغيره أو المهملة وهو المعتمد كما تقرر فيدخل كل ما قبله، ومنه المعجمة.

(فليقطعها من مجراها وليتمجها) إن أمكنه حتى لا يصل منها شيء للباطن (فإن تركها مع القدرة) على لفظها (فوصلت الجوف) يعني: جاوزت الحد المذكور (أفطر في الأصح) لتقصيره بخلاف ما إذا لم يصل للظاهر، وإن قدر على لفظها، وما إذا وصلت إليه وعجز عن ذلك (و) الإمساك (عن وصول العين) أي عين كانت، وإن كانت أقل ما يدرك من نحو حجر (إلى ما يسمى جوفاً)؛ لأن فاعل ذلك لا يسمى ممسكاً بخلاف وصول الأثر كالطعم والريح بالشم، ومثله وصول دخان نحو البخور إلى الجوف والقول بأن الدخان عين ليس المراد به العين هنا وبخلاف الوصول لما لا يسمى جوفاً كدخول مخ الساق، أو لحوه بخلاف جوف آخر، ولو بأمره لمن طعنه فيه ولا يضرب سكوته مع تمكنه من دفعه؛ إذ لا فعل له وإنما نزلوا تمكن المحرم من الدفع عن الشعر منزلة فعله؛ لأنه في يده

(١) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤٩٨/٢]، وأبو داود في (سننه) [رقم/ ٢٣٨٠]، والترمذي في

(الجامع) [رقم/ ٧٢٠]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/ ١٦٧٦]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للالباني [رقم/ ٢٠٨٤].

وقيل يُشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحيل الغذاء أو الدواء فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والأمعاء والمثانة مفطر بالاستيعاط أو الأكل أو الحقنة أو الوصول من جائفة أو مأمومة ونحوهما. والتفطير في باطن الأذن والإحليل مفطر في الأصح. وشروط الواصل كونه من منفذ مفتوح فلا يضُر وصول الدهن بشرب المسام.

أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا. نعم يشكل عليه ما يأتي في الإيمان أنه لو حلف ليأكل ذا الطعام غدا فأنفق من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حيث إلا أن يجاب بأن الملحظ ثم نفوت البر باختياره وسكوته مع قدرته يطلَق عليه عرفا أنه فوته وهنا تعاطي مفطر وهو لا يصدق عليه عرفا ولا شرعا أنه تعاطاه وما فيما إذا جرت الثخامة بنفسها مع قدرته على مجها إلا أن يجاب بأن ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب للساكت شيء بخلاف نزول الثخامة وأيضا فمن شأن دفع الطاعن أن يترتب عليه هلاك أو نحوه فلم يكلف الدفع وإن قدر بخلاف ما عداه فيتبني أن تكون قدرته على دفعه كفعله كما يشهد له مسألة الثخامة وتقييدهم عدم الفطر بفعل الغير بالمكره وكالعين ريقه المتنجس بنحو دم لثته وإن صفا، ولم يبق فيه أثر مطلقا؛ لأنه لما حرّم ابتلاعه لتنجسه صار بمنزلة عين أجبية (وقيل يُشترط مع هذا) المذكور من كونه يُسمى جوقا (أن يكون فيه قوة تحيل الغذاء) بكسر غينه ثم معجمة (والدواء)؛ لأن ما لا تحيله لا يتنجس به البدن فكان الواصل إليه كالواصل لغير جوف، وزدوه بأن الواصل للحلق مفطر مع أنه غير مُحيل فالحق به كل جوف كذلك. (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والأمعاء) وهي المصارين جمع (معى بوزن رضا والمثانة) بالمثلثة وهي مجمع البول (مفطر بالإسعاط أو الأكل أو الحقنة) أي: الاحتقان لف ونشر مرتب؛ إذ الحقنة وهي أدوية معروفة تُعالج بها المثانة أيضا (أو الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما)؛ لأنه جوف مُحيل وكان التقييد بالباطن؛ لأنه الذي يأتي على الوجهين فاندفع ما قيل. قضيته أن وصول عين لظاهر الدماغ أو الأمعاء لا يفطر وليس كذلك بل لو كان برأيه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل خريطة الدماغ أفطر وإن لم يصل باطن الخريطة وبه يعلم أن باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه؛ لأنه في باطن الخريطة وكذا لو كان ببطنه جائفة فوضع عليها دواء فوصل جوفه أفطر وإن لم يصل باطن الأمعاء هـ. (والتفطير في باطن الأذن والإحليل) وهو مخرج بول ولبن وإن لم يجاوز الحشفة أو الحلمة (مفطر في الأصح) بناء على الأصح أن الجوف لا يُشترط كونه مُحيا، وكذا يفطر بإدخال أدنى جزء من أصبعه في دبره أو قبيلها بأن يجاوز ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي: قول القاضي يفطر بوصول رأس أنثيته إلى مسرّيته محله إن وصل للمجوف منها دون أولها المنطقي؛ إذ لا يسمى جوقا وألحق به أول الإحليل الذي يظهر عند تحريكه بل أولى. قال ولده: وقول القاضي الاحتياط أن يغط بالليل مراده أن إيقاعه فيه خير منه بالنهار لئلا يصل شيء إلى جوف مسرّيته لا أنه يؤمر بتأخيرهِ لليل؛ لأن أحدا لا يؤمر بمضرة في بدنه. (وشروط الواصل كونه في منفذ مفتوح أوله وثالته مفتوح فلا يضُر وصول الدهن بشرب المسام) جمع سم بثلاث أوله والفتح أفصح وهي ثقب لطيفة جدا لا تدرك

ولا الاكْتِحَالُ وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ بِحَلْقِهِ. وَكَوْنُهُ بِقَصْدٍ: فَلَوْ وَصَلَ جَوْفَهُ ذُبَابٌ، أَوْ بَعُوضَةٌ،
أَوْ غُبَارُ الطَّرِيقِ، أَوْ غَزْبَلَةُ الدَّقِيقِ لَمْ يُفْطِرْ.

كما لو طلى رأسه أو بطنه به، وإن وجد أثره بباطنه كما لو وجد أثر ما اغتسل به (ولا الاكْتِحَالُ وَإِنْ وَجَدَ) لو أنه في نحو نُخَامَتِهِ و(طَعْمَهُ) أي: الكُحْلُ (بِحَلْقِهِ)؛ إذ لا مثقَدَ من عينه لحلقه فهو كالواصل من المسام وروى البيهقي والحاكم «أنه ﷺ كان يكتحل بالإنميد وهو صائم»^(١) لكن ضعفه في المجموع ومع ذلك قال لا يكره وفيه نظر لقوة خلاف مالِك في الفطر به فالوجه قول الحلية أنه خلاف الأولى وقد يحمل عليه كلام المجموع. (وكونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة) لم يفطر لكن كثيرا ما يسعى الإنسان في إخراج ذبابة وصلت لحد الباطن وهو خطأ؛ لأنه حينئذ فيء مفطر نعم إن خشي منها ضررا يبيح التيمم لم يعد جواز إخراجها، وجوب القضاء (أو غبار الطريق وغزبله الدقيق لم يفطر)؛ لأن التحرز عنه من شأنه أن يسر فحقت فيه كدم البراغيث، وقضيته أنه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس وفيه نظر؛ لأن النجس لا يسر على الصائم تجبئه ولا بين قليله وكثيره وهو كذلك؛ لأن الغرض أنه لم يعمده فإن تعمده بأن فتح فاه عمدا حتى دخل لم يفطر إن قل عرفا، وقولي حتى دخل هو عبارة المجموع وقضيته أنه لا فرق بين فتحه ليدخل أو لا، وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون فقالوا: لو فتح فاه قصدا لذلك لم يفطر على الأصح فما اقتضاه كلام الخادم من أنه مفطر يحمل على الكثير ولو خرجت مقعدة مبسور لم يفطر بعودها، وكذا إن أعادها كما قاله البغوي والخوارزمي واعتمده جمع متأخرون بل جزم به غير واحد منهم لاضطراره إليه وليس هذا كالأكل جوعا الذي أخذ منه الأذرع قوله الأقرب إلى كلام النووي وغيره الفطر وإن اضطر إليه كالأكل جوعا اهـ. لظهور الفرق بينهما بأن الصوم شرع ليتحمل المكلف مشقة الجوع المؤدي إلى صفاء نفسه ففطر جوع يضطر المكلف معه إلى الفطر مع أكله آخر الليل نادر غير دائم كالمرض فجاز به الفطر ولزمه القضاء. وأما خروج المقعدة فهو من الداء العضال الذي إذا وقع دام فاقترت الضرورة العفو عنه وأنه لا فطر بما يترتب عليه ومرة في قلع النخامة أنه إنما رخص فيه؛ لأن الحاجة تتكرر إليه وهذه أولى بالحكم منها في ذلك فتأمل، وعلى المسامحة بها فهل يجب غسلها عما عليها من القذر؛ لأنه بخروجه معها صار أجنبيا فيضطر عوده معها للباطن أو لا؟ كما لو أخرج لسانه وعليه ريق الآتي بعلته الجارية هنا؛ لأن ما عليها لم يقارنه معيذته كل محمل والثاني أقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضربه غسلها ولا تعين الثاني قيل جمع الذباب وأفرده البعوضة تاسيا بلفظ القرآن ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾، ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ اهـ.

ويرد بأن ذاك لحكمة لا تأتي هنا فالأولى أن يجاب بأن الذبابة مشتركة بين ما لا يصح هنا بعضه كبقية الدين فيها إيهام بخلاف الذباب فإنه المعروف أو النحل أو غيرهما مما يصح كله هنا.

(١) [حسن موقوف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم / ٢٣٧٨]، وغيره من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه.

قلت: حديث حسن موقوف. ينظر: (صحيح سنن أبي داود) للألباني [رقم / ٢٠٨٢].

وَلَا يُفْطِرُ بِلَعِ رِيْقِهِ مِنْ مَعْدِنِهِ، فَلَوْ خَرَجَ عَنِ الْفَمِ ثُمَّ رَدَّهُ وَابْتَلَعَهُ أَوْ بَلَ خَيْطًا بِرِيْقِهِ وَرَدَّهُ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ أَوْ ابْتَلَعَ رِيْقَهُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ أَوْ مُتَجَسِّسًا أَفْطَرَ. وَلَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فَاَبْتَلَعَهُ لَمْ يُفْطِرْ فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمَضَةِ أَوْ الِاسْتِنْشَاقِ إِلَى جَوْفِهِ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ بَالَعَ أَفْطَرَ وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ بَقِيَ طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَجَرَى بِهِ رِيْقُهُ لَمْ يُفْطِرْ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ، وَمَجِبُهُ. وَلَوْ أَوْجَرَ مُكْرَهَا لَمْ يُفْطِرْ. وَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ.

(ولا يفطر ببلع ريقه من معدنیه) إجماعاً وهو منبثعه تحت اللسان (فلو) ابتلع ريق غيره أفطر جزماً وما جاء «أنه عليه السلام كان يمص لسان عائشة وهو صائم»^(١) وإقعة حال فعلية مُحتملة أنه يمصه ثم يمجه أو يمصه ولا ريق به أو (خرج من الفم) لا على لسانه ولو إلى ظهر الشفة (ثم رده) بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خيطاً) أو سواكاً (بريقه) أو بماء (فرده إلى فيه وعليه رطوبة تنفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطاً بغيره) الطاهر كصبيغ خيط قتله بفيه (أو) ابتلعه (متجسساً) بدم أو غيره وإن صفا (أفطر)؛ لأنه بانفصاله واختلاطه وتنجسه صار كعين أجنبية ويظهر العفو عمن ابتلع بدم لثته بحيث لا يملكه الاحتراز عنه قياساً على ما مر في مقعدة المبسور ثم رأيت بعضهم يحثه واستدل له بأدلة رفع الحرَج عن الأمة والقياس على العفو عما مر في شروط الصلاة ثم قال فمتى ابتلعه مع علمه به وليس له عنه بُد فصومه صحيح. أما لو أخرج لسانه وهو عليه ثم رده وابتلع ما عليه فإنه لا يفطر خلافاً للشرح الصغير؛ لأنه لم ينفصل عن الفم؛ إذ اللسان كداخله (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كابتلاعه متفرقاً من معدنیه أما لو اجتمع بلا فعل فلا يضُر قطعاً. (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) الشامل لإدماغه أو باطنه (فالمذهب أنه إن بالغ) مع تذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعية ذلك (أفطر)؛ لأن الصائم منهي عن المبالغة كما مر ويظهر ضبطها بأن يملأ فمه أو أنفه ماء بحيث يسبق غالباً إلى الجوف ومثل ذلك سبق الماء في غسل تبرّد أو تنظف وكذا دخول جوف منغمس من نحو فيه أو أنفه لكرهة الغمس فيه كالمبالغة ومحله إن لم يعتد أنه يسبقه وإلا إثم وأفطر قطعاً (وإلا) يبالغ (فلا) يفطر ما لم يزد على المشروع لعذره بخلاف ما إذا سبقه من نحو رابعة وهو ذاكِر للصوم عالم بعدم مشروعيتها للنهي عنها كالمبالغة نعم لو تنجس فمه فبالغ في غسله فسبقه لجوفه لم يفطر لجوب المبالغة عليه لينفصل كل ما في حد الظاهر من الفم ويتبقي أن الأنف كذلك. (ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه) بطبعه لا بفعله (لم يفطر إن عجز) نهاراً وإن أمكنه ليلاً (عن تمييزه ومجه) لعذره بخلاف ما إذا لم يعجز وقيل إن تخلل لم يفطر وإلا أفطر ويؤخذ منه تأكيد ندب التخلل بعد الأكل ليلاً خروجا من هذا الخلاف وخرج بجري ابتلاعه قصداً فإنه مفطر جزماً. (ولو أوجر) طعاماً أي: أمسك فمه وضب فيه (مكرها لم يفطر) لانتهاء فعله (فإن أكره) بما يحصل به الإكراه على الطلاق كما هو ظاهر (حتى أكل) أو شرب (أفطر في الأظهر)؛ لأنه يفعله دفعا لإضرر نفسه كما لو أكل

(١) [ضعيف] وقد تقدم تخريجه.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ لَا يُفْطِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يُفْطِرْ إِلَّا أَنْ يُكْثِرَ فِي الْأَصْحِ.
قُلْتُ: الْأَصْحُ لَا يُفْطِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْجَمَاعُ كَالْأَكْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَعَنِ الْاسْتِمْنَاءِ
فَيُفْطِرُ بِهِ، وَكَذَا خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِلَمْسٍ وَقُبْلَةٍ وَمُضَاجَعَةٍ

لِدَفْعِ ضَرَرِ الْجَوْعِ (قُلْتُ: الْأَظْهَرُ لَا يُفْطِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ كَمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَصَارَ
فِعْلُهُ كَلَا فِعْلٍ وَحِينَئِذٍ أَشَبَّ النَّاسِيَّ بِهِ فَارَقَ مَنْ أَكَلَ لِدَفْعِ الْجَوْعِ قَلِيلٌ لَمْ يُصَرِّحِ الرَّافِعِيُّ فِي كُتُبِهِ
بِتَرْجِيحِ الْأَوَّلِ وَإِنَّمَا فِيهِمُ الْمُصَنَّفُ مِنْ سِيَاقِهِ فَاسْتَدَّ إِلَيْهِ بِحَسَبِ مَا فِيهِمُ وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِالْمُكْرَهِ مَنْ
فَاجَأَهُ قُطَاعٌ فَابْتَلَعَ الذَّهَبَ خَوْفًا عَلَيْهِ وَالَّذِي يَنْتَجِهُ خِلَافُهُ وَشَرَطُ عَدَمِ فِطْرِ الْمُكْرَهِ أَنْ لَا يَتَنَاوَلَ مَا أُكْرِهَ
عَلَيْهِ لِشَهْوَةِ نَفْسِهِ بَلْ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ لَا غَيْرَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ. (وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يُفْطِرْ) لِلْخَبَرِ
الصَّحِيحِ «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» ^(١) وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ
وَلَا كَفَّارَةَ (إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ فِي الْأَصْحِ) لِنُدْرَةِ النِّسْيَانِ حِينَئِذٍ وَمَنْ تَمَّ أَبْطَلَ الْكَلَامَ الْكَثِيرُ نَاسِيًا الصَّلَاةَ
وَضَبِطَ فِي الْأَنْوَارِ الْكَثِيرِ بِثَلَاثٍ لَقِمَ وَفِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ ضَبَطُوا الْقَلِيلَ ثُمَّ بِثَلَاثِ كَلِمَاتٍ وَأَرْبَعٍ (قُلْتُ:
الْأَصْحُ لَا يُفْطِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِعُمُومِ الْخَبَرِ وَفَارَقَ الْمُصَلِّي بَأَنَّهُ لَهُ حَالَةٌ تَذَكُّرُهُ فَكَانَ مُقَصِّرًا بِخِلَافِ
الصَّائِمِ وَكَالْأَكْلِ فِيمَا ذَكَرَ كُلُّ مُنَافٍ لِلصَّوْمِ فَعَلَهُ نَاسِيًا لَهُ لَا يُفْطِرُ إِلَّا الرَّدَّةُ وَإِنْ أَسْلَمَ فَوَرًا عَلَى الْوَجْهِ
وَكَالنَّاسِيِ جَاهِلٌ بِحُرْمَةِ مَا تَعَاطَاهُ إِنْ عُذِرَ بِقُرْبِ إِسْلَامِهِ أَوْ بُعِدَ عَنْ الْعُلَمَاءِ بِذَلِكَ وَلَيْسَ مِنْ لَازِمِ
ذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ نَيْتِهِ لِلصَّوْمِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْجَهْلَ بِحُرْمَةِ الْأَكْلِ يَسْتَلْزِمُ الْجَهْلَ بِحَقِيقَةِ الصَّوْمِ وَمَا تُجْهَلُ
حَقِيقَتُهُ لَا تَصِحُّ نَيْتُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ جَهِلَ حُرْمَةَ شَيْءٍ خَاصٍّ مِنَ الْمُفْطِرَاتِ النَّادِرَةِ وَمَنْ عَلِمَ
تَحْرِيمَ شَيْءٍ وَجَهِلَ كَوْنَهُ مُفْطِرًا لَا يُعَذِّرُ وَإِيْهَامُ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا عُذْرُهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ إِذَا
عَلِمَ الْحُرْمَةَ أَنْ يَمْتَنِعَ. (وَالْجَمَاعُ كَالْأَكْلِ) فِيمَا مَرَّ فِيهِ مِنَ النِّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ وَالْجَهْلِ (عَلَى الْمَذْهَبِ)
فِيَأْتِي فِيهِ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ بِهِ مُكْرَهٌ بِنَاءً عَلَى الْأَصْحِ أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ الْإِكْرَاهُ عَلَيْهِ وَنَاسٍ وَإِنْ طَالَ
وَجَاهِلٌ عُذِرَ (و) شَرْطُهُ أَيْضًا الْإِمْسَاكُ (عَنِ الْاسْتِمْنَاءِ) وَهُوَ اسْتِخْرَاجُ الْمَنِيِّ بِغَيْرِ جَمَاعٍ حَرَامًا كَانَ
كِلَاخْرَاجِهِ بِيَدِهِ أَوْ مُبَاحًا كِلَاخْرَاجِهِ بِيَدِ حَلِيلَتِهِ (فَيُفْطِرُ بِهِ) وَاضِحٌ وَكَذَا مُشْكِلٌ خَرَجَ مِنْ فَرْجِهِ إِنْ عَلِمَ
وَتَعَمَّدَ وَاخْتَارَ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ مُجَرَّدِ الْإِبْلَاجِ وَلَوْ حَكَّ ذَكَرَهُ لِعَارِضِ سَوْدَاءٍ أَوْ حَكَّةٍ فَأَنْزَلَ لَمْ يُفْطِرْ
قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا حَكَّهُ يَنْزِلُ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ أَمَكَّنَهُ الصَّبْرُ وَإِلَّا فَلَا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ لَهُ
حِينَئِذٍ فِي الصَّلَاةِ وَإِنْ كَثُرَ وَلَا يُفْطِرُ مُحْتَلِمٌ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ (وَكَذَا خُرُوجُ الْمَنِيِّ) لَا الْمَذْيَ
خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ (بِلَمْسٍ) وَلَوْ لِدُكْرٍ أَوْ فَرْجٍ قُطِعَ وَيَقِي اسْمُهُ (وَقُبْلَةٍ وَمُضَاجَعَةٍ) مَعَهَا مُبَاشَرَةٌ شَيْءٌ نَاقِضٌ
لِلْوُضُوءِ مِنْ بَدَنِ مَنْ ضَاجَعَهُ فَخَرَجَ مَسٌّ بَدَنٍ أَمَرَدَ نَعَمَ يَتَّبِعِي الْقَضَاءَ كَمَا يُنْدَبُ الْوُضُوءُ مِنْ مَسِّهِ
رِعَايَةً لِمَوْجِبِهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَنْزَلَ بِمُبَاشَرَةٍ بِخِلَافِ ضَمِّ امْرَأَةٍ مَعَ حَائِلٍ أَوْ لَيْلًا فَلَوْ بَاشَرَ وَأَعْرَضَ قَبْلَ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٨٣١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١١٥٥]،
وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

لَا فِكْرٍ وَنَظَرٍ بِشَهْوَةٍ. وَتُكْرَهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ، وَالْأُولَى لِغَيْرِهِ.
قُلْتُ: هِيَ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَا يُفْطَرُ بِالْفُضْدِ وَالْحِجَامَةِ، تَرْكُهَا
وَالِاحْتِيَاظُ أَنْ لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ إِلَّا بِتَقِينٍ وَيَحُلُّ بِالاجْتِهَادِ فِي الْأَصَحِّ،

الفجر ثم أمنى عَقِبَهُ لَمْ يُفْطَرْ وَلَوْ قَبْلَهَا صَائِمًا ثُمَّ أَتَزَلَّ أَفْطَرَ إِنْ كَانَتْ الشَّهْوَةُ مُتَّصِحَّةً
الذِّكْرَ قَائِمًا وَإِلَّا فَلَا (لَا) خُرُوجَهُ بِنَحْوِ مَنْ فَرَجَ بِهَيْمَةٍ وَلَا بِنَحْوِ الْمُبَاشَرَةِ بِحَائِلٍ وَلَا بِنَحْوِ (الفكر
والنظر بشهوة) وَإِنْ كَرَّرَ هُمَا وَعَتَادَ الْإِنْزَالِ بِهِمَا لَانْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ فَاشْبَهَ الْإِحْتِلَامَ نَعَمْ بَحَثَ الْأُذْرَعِيُّ
أَنَّهُ لَوْ أَحْسَنَ بَانْتِقَالِ الْمَنِيِّ وَتَهْيِئَتِهِ لِلخُرُوجِ بِسَبَبِ اسْتِدَامَةِ النَّظَرِ فَاسْتِدَامَهُ أَفْطَرَ قَطْعًا وَكَذَا لَوْ عَلِمَ
ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا يَصِحُّ مَعَ تَزْيِينِهِمْ لِلْقَوْلِ أَنَّهُ إِنْ عَتَادَ الْإِنْزَالَ بِالنَّظَرِ أَفْطَرَ. وَقَدْ أَطْلَقُوا
حِكَايَةَ الْإِجْمَاعِ بِأَنَّ الْإِنْزَالَ بِالْفِكْرِ لَا يُفْطَرُ وَفِي الْمُهَيِّمَاتِ عَنْ جَمْعٍ وَعَتَمَدَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ يَحْرُمُ تَكَرُّرُهَا
وَلِنْ لَمْ يُتَزَلَّ وَرَدَّ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الَّذِي فِي كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِذَا أَتَزَلَّ وَيُؤَيِّدُهُ قَبُولُ الْمَجْمُوعِ عَنْ
الْحَاوِي وَإِذَا كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَتَزَلَّ أَيْ عَلَى أَنَّ فِي الْإِثْمِ مَعَ الْإِنْزَالِ نَظَرًا؛ لِأَنَّهُ لَا مَقْتَضَى لَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ
حِينَئِذٍ مِثْلُ لَارْتِكَابِ نَحْوِ جَمَاعٍ، (وَتُكْرَهُ الْقُبْلَةُ) فِي الْفَمِ وَغَيْرِهِ وَهِيَ مِثَالٌ؛ إِذْ مِثْلُهَا كُلُّ لَمَسٍ لِشَيْءٍ
مِنَ الْبَدَنِ بِلَا حَائِلٍ (لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ) حَالًا كَمَا أَفَادَهُ عُدُولُهُ عَنْ قَوْلِ أَصْلِهِ تَحْرُكٌ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
رَخَّصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ دُونَ الشَّابِّ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الشَّيْخَ يَمْلِكُ إِرَادَتَهُ بِخِلَافِ الشَّابِّ فَأَفْهَمَ التَّعْلِيلُ أَنَّ
النَّهْيَ دَائِرٌ مَعَ تَحْرِيمِ الشَّهْوَةِ الَّذِي يُخَافُ مِنْهُ الْإِمْنَاءُ أَوْ الْجَمَاعُ وَعَدَمُهُ (وَالْأُولَى لِغَيْرِهِ تَرْكُهَا) حَسْمًا
لِلْبَابِ وَلِأَنَّهُ قَدْ تَحْرُكُ وَلِأَنَّ الصَّائِمَ يُسَنُّ لَهُ تَرْكُ الشَّهَوَاتِ وَلَمْ تُكْرَهُ لِيُضْعَفِ أَدَائُهَا إِلَى الْإِنْزَالِ (قُلْتُ
هِيَ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ) إِنْ كَانَ الصَّوْمُ فَرْضًا (فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ فِيهَا تَعَرُّضًا قَوِيًّا لِإِفْسَادِ الْعِبَادَةِ.
وَبَقِيَ مِنَ الْمَفْطَرَاتِ الرَّدَّةُ وَالْمَوْتُ وَكَذَا قَطَعَ النَّيَّةُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ لَكِنْ الْأَصَحُّ عِنْدَهُمَا خِلَافُهُ (وَلَا يُفْطَرُ
بِالْفُضْدِ) بِلَا خِلَافٍ (وَالْحِجَامَةُ عِنْدَ) أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ
صَائِمٌ وَاحْتَجَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ^(١) وَهُوَ نَاسِخٌ لِلْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» ^(٢) لِتَأَخُّرِهِ عَنْهُ
كَمَا بَيَّنَّهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَحَّ فِي خَبَرٍ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ نَعَمْ الْأُولَى تَرْكُهَا؛ لِأَنَّهُمَا
يُضْعِفَانِهِ. (وَالِاحْتِيَاظُ أَنْ لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ إِلَّا بِتَقِينٍ) لِخَبَرِ «دَعُ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» ^(٣) (وَيَحُلُّ)
بِسَمَاعِ أَذَانَ عَدِلٍ عَارِفٍ وَبِإِخْبَارِهِ بِالْغُرُوبِ عَنْ مُشَاهَدَةِ نَظِيرٍ مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ وَ (بِالاجْتِهَادِ)
بَوْرِدٍ وَنَحْوِهِ (فِي الْأَصَحِّ) كَوَقْتُ الصَّلَاةِ وَقَوْلُ الْبَحْرِ لَا يَجُوزُ بِخَبَرِ الْعَدْلِ كِهَالِ شَوَالٍ رَدَّوهُ بِمَا صَحَّ
«أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا كَانَ صَائِمًا أَمَرَ رَجُلًا فَأَوْفَى عَلَى نَشْرِ إِذَا قَالَ: قَدْ غَابَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرُوا» وَبَاتَهُ

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ١٨٣٦]، وغيره من حديث: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢٧٦/٥]، أبو داود في (سننه) [رقم / ٢٣٦٧]، وابن ماجه في (سننه) [رقم / ١٦٨٠]، وغيرهم من حديث: ثوبان مولى رسول الله ﷺ.

قُلْتُ: صحيح. وينظر: (صحيح أبي داود) للالباني [رقم / ٢٠٧٤].

(٣) [صحيح] وقد تقدم تخريجه.

وَيَجُوزُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ.

قُلْتُ: وكذا لو شك، والله أعلم، ولو أكلَ باجتهادٍ أولاً أو آخرًا وبأن الغلطُ بطلَ صومه أو بلا ظنٍّ ولم يبين الحالَ صحَّ إن وقعَ في أوَّلِهِ وبطلَ في آخِرِهِ. ولو طَلَعَ الفجرُ وفي فيه طعامٌ فَلَفَظَهُ صحَّ صومه وكذا لو كان مُجَامِعًا فَتَرَغَ في الحالِ فَإِنْ مَكَثَ بَطَلَ.

قياسٌ ما قالوه في القبلة والوقت والأذان ويُفَرَّقُ بينه وبين هلالِ شَوَالٍ بَأَن ذَاكَ فيه رفعُ سَبَبِ الصوم من أصلِهِ فاحتيطَ له بخلافِ هذا (ويجوزُ) الأكلُ (إذا ظنَّ بقاءَ الليلِ) باجتهادٍ أو إخبارٍ (قُلْتُ وكذا لو شك) أي تَرَدَّدَ وإن لم يستوَ الطرفانِ كما هو ظاهرُ (والله أعلم)؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ الليلِ وَحَكَى في البحرِ وجهينِ فيما لو أخبره عدلٌ بطلوعِ الفجرِ هل يلزمُه الإمساكُ بناءً على قبولِ الواحدِ في هلالِ رَمَضَانَ وقضيئته ترجيحُ اللزوم وهو مُتَّبَعَةٌ وقياسٌ ما مرَّ أَن فاسقًا ظنَّ صِدْقَهُ كذلك (ولو أكلَ) أو شربَ (باجتهادٍ أولاً) أي: قبلَ الفجرِ في ظَنِّهِ (أو آخرًا) أي: بعدَ الغروبِ كذلك (ف) بعدَ ذلك (بأنَّ) الغلطُ (وأنه أكلَ نهارًا) (بطلَ صومه) أي: بأنَّ بطلانه؛ إذ لا عبرةَ بالظنِّ البينِ خَطْؤُهُ فإن لم يبينَ شيءٌ صحَّ صومه (أو) أكلَ أو شربَ أولاً أو آخرًا (بلا ظنٍّ) يُعْتَدُّ به فإن هَجَمَ أو ظنَّ من غيرِ أمارَةٍ ويأثمُ آخرًا لا أولاً كما عَلِمَ ممَّا مرَّ، (ولم يبين الحالَ صحَّ إن وقعَ في أوَّلِهِ وبطلَ) إن وقعَ (في آخِرِهِ) عملاً بأصلِ بقاءِ كُلِّ منهما وإن بانَ الغلطُ فيهما قضى أو الصوابُ فيها فلا وفارقَ القُبلةَ إذا هَجَمَ فأصابها بآثمه ثُمَّ شاكَ في شرطِ انعقادِ الصلاةِ وهنا في المُفْسِدِ والأصلُ عَدَمُهما والمُرَادُ بِبَطَلٍ وصَحَّ هنا الحكمُ بهما وإلا فالمدارُ على ما في نفسِ الأمرِ، (ولو طَلَعَ الفجرُ) الصادقُ (وفي فيه طعامٌ فَلَفَظَهُ) قبل أن ينزَلَ منه شيءٌ لِجَوْفِهِ بعدَ الفجرِ أو بعد أن نَزَلَ منه لكن بغيرِ اختيارِهِ أو أبقاه ولم ينزُلْ منه شيءٌ لِجَوْفِهِ بعدَ الفجرِ ولا يُعَدُّرُ هنا بالسبقِ لِتَقْصِيرِهِ بِإِمْسَاكِهِ كما لو وَضَعَهُ بِفِيهِ نهارًا (صحَّ صومه) لِعَدَمِ المُنافي (وكذا لو كان مُجَامِعًا) عند ابتداءِ طُلُوعِ الفجرِ (فتَرَغَ في الحالِ) أي: عَقِبَ طُلُوعِهِ فلا يُفْطِرُ وإن أنزَلَ؛ لأنَّ النزَعَ تركٌ للجَماعِ ومن ثمَّ اشترَطَ أن يقصِدَ به تركَهُ وإلا بطلَ كما قاله جمعٌ مُتَقَدِّمُونَ وَتَيَّدَ الإمامُ ذلك بما إذا ظنَّ عند ابتداءِ الجَماعِ أَنَّهُ بَقِيَ ما يَسَعُهُ فَإِنْ ظنَّ أَنَّهُ لم يبقَ ذلك أَفْطَرَ وإن نزَعَ مع الفجرِ لِتَقْصِيرِهِ وقد حَكَى الرافعيُّ في جوازِهِ إذا لم يبقَ إلا ما يَسَعُ الإِبِلَاجَ دونَ النزَعَ وجهينِ وَيُنْبَغِي بناءً ما قاله الإمامُ على الوجهِ المُحَرَّمِ وهو الأحوطُ الذي صَدَّرَ به الرافعيُّ (فإن مَكَثَ) بأن لم ينزَعَ حالاً (بطلَ) يعني لم ينعقد كما صَحَّحَهُ في المجموعِ وَعَجِيبَ اختِيارُ السُّبُكِيِّ لِظَاهِرِ المثنى مع قولِ الإمامِ أَنَّهُ خِيَالٌ وَمُحَالٌ والبُتْدَنِيَجِيُّ كشيخِهِ أَبِي حَامِدٍ مَنْ قال به لا يعرفُ مذهبَ الشافعيِّ. ومع القولِ بالأوَّلِ تلزُمُهُ الكفَّارَةُ؛ لأنَّهُ لَمَّا مَنَعَ الانعقادَ بِمَكِثِهِ كان بِمَنْزِلَةِ المُفْسِدِ له بالجَماعِ فإن قُلْتَ يُنافي هذا عَدَمُ وجوبِ الكفَّارَةِ فيما لو أَحْرَمَ مُجَامِعًا مع أَنَّهُ مَنَعَ الانعقادَ أَيضًا قُلْتَ يُفَرَّقُ بَأَن وجوبَ الكفَّارَةِ هنا أقوى منها ثم كما يُعْلَمُ من كلامِهِم في البابينِ وأيضًا فالتَحَلُّلُ الأوَّلُ لَمَّا أثارَ فيها النقصَ مع بقاءِ العبادةِ فَلَأَن يُوَثَّرَ فيها عَدَمُ الانعقادِ عَدَمُ الوجوبِ من بابِ أولى أَمَا لو مَضَى

فَصْلٌ: شَرْطُ الصَّوْمِ: الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ

وَالْتَقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ جَمِيعَ النَّهَارِ. وَلَا يَصُومُ النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ عَلَى الصَّحِيحِ،
وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْإِغْمَاءَ لَا يَصُومُ إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً مِنْ نَهَارِهِ. وَلَا يَصِحُّ

زَمَنْ بَعْدَ طُلُوعِهِ ثُمَّ عَلِمَ بِهِ ثُمَّ مَكَتَ فَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ مُكْتَبٌ مَسْبُوقٌ بِبُطْلَانِ الصَّوْمِ وَلَا يُنَافِي الْعِلْمُ
بِأَوَّلِ طُلُوعِهِ تَقَدُّمُهُ عَلَى عِلْمِنَا بِهِ؛ لِأَنَّا لَا نُكَلِّفُ بِذَلِكَ بَلْ بِمَا يَظْهَرُ لَنَا.

(فصل) فِي شُرُوطِ الصَّوْمِ مِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ وَالْوَقْتُ وَكَثِيرٌ مِنْ سُنَنِهِ وَمَكْرُوهَاتِهِ

(شرط) صِحَّةُ (الصَّوْمِ) مِنْ حَيْثُ الزَّمَنُ قَابِلِيَّةُ الْوَقْتِ وَمِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ (الْإِسْلَامُ) فَلَا يَصِحُّ صَوْمُ
كَافِرٍ بِأَيِّ كُفْرٍ كَانَ إِجْمَاعًا (وَالْعَقْلُ) أَيْ التَّمْيِيزُ (وَالْتَقَاءُ مِنَ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ) إِجْمَاعًا (جَمِيعَ النَّهَارِ)
قَيَّدَ فِي الْأَرْبَعَةِ فَلَوْ طَرَأَ فِي لَحْظَةٍ مِنْهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ مِنْهَا بَطَلَ صَوْمُهُ كَمَا لَوْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَرَ دَمًا وَيَحْرُمُ كَمَا
فِي الْأَنْوَارِ عَلَى حَائِضٍ وَنَفْسَاءِ الْإِمْسَاكِ أَيْ: بَنِيَّةُ الصَّوْمِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا تَعَاطِي مُفْطِرٍ وَكَذَا فِي نَحْوِ
الْعَيْدِ خِلَافًا لِمَنْ أَوْجَبَهُ فِيهِ وَذَلِكَ اكْتِفَاءً بِعَدَمِ النِّيَّةِ (وَلَا يَصُومُ النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ) لِجَمِيعِ النَّهَارِ (عَلَى
الصَّحِيحِ) لِبَقَاءِ أَهْلِيَّةِ الْخِطَابِ فِيهِ وَبِهِ فَارَقَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ فَإِنْ اسْتَقْبَلَ لَحْظَةً صَحَّ إِجْمَاعًا. (وَالْأَظْهَرُ
أَنَّ الْإِغْمَاءَ لَا يَصُومُ إِذَا أَفَاقَ) يَعْنِي خِلَا عَنْهُ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ إِفَاقَةً مِنْهُ، كَأَنَّهُ طَلَعَ الْفَجْرُ وَلَا إِغْمَاءَ بِهِ وَبَعْدَ
لَحْظَةٍ طَرَأَ الْإِغْمَاءُ وَاسْتَمَرَّ إِلَى الْغُرُوبِ فَهَذَا خِلَا لَا أَفَاقَ وَالْحُكْمُ وَاحِدٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (لَحْظَةً مِنْ
نَهَارِهِ) اكْتِفَاءً بِالنِّيَّةِ مَعَ الْإِفَاقَةِ فِي جُزْءٍ وَكَالْإِغْمَاءِ السُّكْرِ وَقَوْلُ الْقَفَالِ لَوْ نَوَى لَيْلًا ثُمَّ اسْتَعْرِقَ سَكْرُهُ
الْيَوْمَ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ؛ إِذْ لَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ بِخِلَافِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ ضَعِيفٌ وَوَهْمٌ مِنْ رَعَمَ حَمَلٍ
كَلَامِهِ عَلَى غَيْرِ الْمُتَعَدِّي؛ لِأَنَّهُ مُصَرَّحٌ بِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَعَدِّي.

(تنبيه) وَقَعَ هُنَا عِبَارَاتٌ مُتَنَافِيَةٌ فَيَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً لَيْلًا فَزَالَ تَمْيِيزُهُ نَهَارًا وَقَدْ بَيَّنَّتُهَا مَعَ مَا فِيهَا فِي
شَرْحِ الْعُبَابِ ثُمَّ قُلْتُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ شَرْبَ الدَّوَاءِ لِحَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَالشُّكْرُ لَيْلًا وَالْإِغْمَاءُ إِنْ اسْتَعْرِقَتْ
النَّهَارَ أَثِمَ فِي السُّكْرِ وَالدَّوَاءِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَيَبْطُلُ الصَّوْمُ وَوَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْكُلِّ وَإِنْ وَجَدَ وَاحِدًا مِنْهَا
فِي بَعْضِ النَّهَارِ فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِهِ بَطَلَ الصَّوْمُ وَأَثِمَ أَوْ غَيْرَ مُتَعَدِّ بِهِ فَلَا إِثْمَ وَلَا بَطْلَانَ، وَقَوْلُ الْمُتَوَلِّي
وغيرِهِ الْمُتَدَاوِي كَالْمَجْنُونِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي عَدَمِ الْإِثْمِ لَا فِي عَدَمِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَجْنُونَ لَا صُنْعَ لَهُ
بِخِلَافِ الْمُتَدَاوِي وَفِي الْمَجْمُوعِ زَوَالُ الْعَقْلِ بِمُحَرَّمٍ يَوْجِبُ الْقَضَاءَ وَإِثْمَ التَّرِكِ وَبِمَرَضٍ أَوْ دَوَاءٍ
لِحَاجَةٍ كَالْإِغْمَاءِ فَيَلْزَمُهُ قَضَاءُ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ وَلَا يَأْتِمُ بِالتَّرِكِ أَهْ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ التَّشْبِيهَ فِي قَوْلِ
الرَّافِعِيِّ شَرْبُ الدَّوَاءِ لِلتَّدَاوِي كَالْمَجْنُونِ وَسَقَاهَا كَالسُّكْرِ إِنَّمَا هُوَ فِي صِحَّةِ الصَّوْمِ فِي الثَّانِي إِذَا أَفَاقَ
لَحْظَةً وَإِلَّا فَلَا وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَعَدَمُ صِحَّتِهِ فِي الْأَوَّلِ إِنْ وَجَدَ فِي لَحْظَةٍ وَلَا قَضَاءَ وَلَا إِثْمَ وَعَلَى هَذَا
يُحْمَلُ أَيْضًا حَاصِلُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْبَغَوِيِّ أَنَّ شَرْبَ الدَّوَاءِ كَالْإِغْمَاءِ أَيْ إِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ.

(وَلَا) يَجُوزُ وَلَا (يَصِحُّ) صَوْمٌ فِي رَمَضَانَ عَنْ غَيْرِهِ وَإِنْ أَبِيحَ لَهُ فِطْرُهُ لِنَحْوِ سَفَرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ

صَوْمُ الْعِيدِ وَكَذَا التَّشْرِيقُ فِي الْجَدِيدِ. وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشُّكِّ بِلَا سَبَبٍ، فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ، وَلَهُ صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ وَالتَّنْذِرِ، وَكَذَا لَوْ وَافَقَ عَادَةً تَطَوُّعُهُ وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيِيَّتِهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا صَبِيحَانِ أَوْ عَبِيدَ أَوْ فَسَقَةً، وَلَيْسَ إِطْبَاقُ الْغَيْمِ بِشُكٍّ. وَيُسْنُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ

غَيْرِهِ بِوَجْهِ وَلَا (صَوْمُ الْعِيدِ) الْفِطْرِ وَالْأَصْحَى اتِّفَاقًا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ. (وَكَذَا التَّشْرِيقُ) وَلَوْ لِلْمُتَمَتِّعِ (فِي الْجَدِيدِ) وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ يَوْمِ النَحْرِ لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ صِيَامِهَا (وَلَا يَحِلُّ) أَيُ: وَلَا يَجُوزُ (التَّطَوُّعُ) يَوْمَ الشُّكِّ بِلَا سَبَبٍ) لِمَا صَحَّ عَنْ عَمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَلَا تَخْتَصُّ الْحُرْمَةُ بِهِ بَلْ يَحْرُمُ صَوْمُهُ مَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ مَا لَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ أَوْ يَكُنْ لِسَبَبٍ مِمَّا يَأْتِي وَلَوْ أَفْطَرَ بَعْدَ صَوْمِهِ الْمُتَّصِلِ بِالنِّصْفِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ بَعْدَهُ بِلَا سَبَبٍ مِمَّا يَأْتِي لِزَوَالِ الْأَتِّصَالِ الْمُجَوِّزِ لِصَوْمِهِ، (فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ) كَيَوْمِ الْعِيدِ بِجَامِعِ التَّحْرِيمِ لِلذَّاتِ أَوْ لِزِمِهَا (وَلَهُ) مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ (صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ) وَلَوْ لِنَقْلِ كَأَن شَرَعَ فِي نَفْلِ فَاغْتَدَّ (وَالْتَّنْذِرُ) كَأَن نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ كَذَا فَوَافَقَ يَوْمَ الشُّكِّ أَمَّا نَذَرُ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ فَلَا يَنْعَقِدُ وَالْكَفَّارَةُ مُسَارَعَةُ لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ وَلَئِنْ لَهُ سَبَبٌ فَجَازَ كَتِّظِيرِهِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ وَمَنْ ثُمَّ يَأْتِي فِي التَّحَرِّيِ هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ. (وَكَذَا لَوْ وَافَقَ عَادَةً تَطَوُّعِهِ) كَانَ اعْتَادَ سَرَدِ الصَّوْمِ أَوْ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ أَوْ صَوْمِ يَوْمٍ وَفِطَرَ يَوْمٍ فَوَافَقَ يَوْمَ الشُّكِّ يَوْمَ صَوْمِهِ لِيَحْبِرَ الصَّحِيحَيْنِ بِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ وَتَبَّتْ الْعَادَةُ هُنَا بِمَرَّةٍ.

(وَهُوَ) أَيُ: يَوْمُ الشُّكِّ الَّذِي يَحْرُمُ صَوْمُهُ بِسَبَبَيْنِ كَوْنُهُ يَوْمَ شُكٍّ وَكَوْنُهُ بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ (يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ) أَيُ: جَمَعَ مِنْهُمْ بَحِيثٌ يَتَوَلَّدُ مِنْ تَحَدُّثِهِمْ الشُّكُّ فِي الرُّؤْيَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَأَمَّا قَوْلُ الرُّوَضِ الَّذِي يَتَحَدَّثُ فِيهِ بِالرُّؤْيَةِ مَنْ يُظَنُّ صِدْقُهُ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِعِبَارَةِ أَصْلِهِ وَعَجِيبٌ كَوْنُ شَيْخِنَا لَمْ يُنَبِّهِ عَلَى ذَلِكَ وَهِيَ إِذَا وَقَعَ فِي الْأَلْسِنِ أَنَّهُ رُئِيَ وَلَمْ يَقُلْ عَدَلٌ أَنَا رَأَيْتُهُ أَوْ قَالَ وَلَمْ يَقْبَلِ الْوَاحِدُ أَوْ قَالَ عَدَدٌ مِنَ النِّسَاءِ أَوْ الْعَبِيدِ أَوْ الْفُسَّاقِ وَظَنَّ صِدْقَهُمْ انْتَهَتْ فَظَنُّ الصَّدْقِ إِنَّمَا اشْتَرَطَهُ فِي قَوْلِ غَيْرِ الْأَهْلِ لَا فِي التَّحَدُّثِ. فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ظَنُّ صِدْقٍ بَلْ تَوَلَّدَ شُكٌّ كَمَا ذَكَرْتَهُ (بِرُؤْيِيَّتِهِ) أَيُ: بِأَنَّ الْهَلَالَ رُئِيَ لَيْلَتَهُ وَإِنْ أَطْبَقَ الْغَيْمُ عَلَى الْأَوْجِهِ وَلَمْ يُعْلَمْ مَنْ رَأَاهُ (أَوْ شَهِدَهُ) أَيُ: أَخْبَرَهُ؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ ذَلِكَ عِنْدَ حَاكِمٍ وَمَنْ ثُمَّ عَبَّرَ أَصْلُهُ بِقَالَ (بِهَا صَبِيحَانِ أَوْ عَبِيدَ أَوْ فَسَقَةً) أَوْ نِسَاءً وَظَنَّ صِدْقَهُمْ أَوْ عَدَلٌ وَرَدُّ وَيَكْفِي اثْنَانِ مِنْ كُلِّ عَلَى مَا أُخِذَ مِنْ كَلَامِ الرُّوَضَةِ وَاشْتَرَطَ الْعَدَدُ هُنَا بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي النِّتَةِ احْتِيَاطًا فِيهِمَا فَإِنْ قُفِدَ ذَلِكَ حُرْمُ صَوْمِهِ لِكُونِهِ بَعْدَ النِّصْفِ لَا لِكُونِهِ يَوْمَ شُكٍّ. وَمَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَ مَنْ أَخْبَرَهُ مِنْ هَؤُلَاءِ لَزِمَهُ الصَّوْمُ وَيَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ مَا أَوْهَمَهُ كَلَامُهُ مِنَ التَّنَافِي ثُمَّ وَفِي النِّتَةِ وَهَذَا بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ ذَكَرْتَهَا مَعَ مَا فِيهَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَنْ أَحْسَنَهَا مَا قَدَّمْتُهُ فِي مَبْحَثِ النِّتَةِ (وَلَيْسَ إِطْبَاقُ الْغَيْمِ بِشُكٍّ)؛ لِأَنَّا تَعَبَّدْنَا فِيهِ بِإِكْمَالِ الْعَدَدِ كَمَا مَرَّ. (وَيُسْنُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ)؛ إِذْ تَيَقَّنَ الْغُرُوبَ وَتَقَدَّمَ عَلَى الصَّلَاةِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ

على تمر، وإلا فماء.

ما عَجَلُوا الْفِطْرَ^(١) وَيُسَنُّ كَوْنُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ كَمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَةُ أَصْلِهِ (على تمر) وأفضلُ منه رُطْبٌ وَجَدَ لِمَا صَحَّ (كان رسول الله ﷺ يُفِطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رُطْبَاتٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى تَمَرَاتٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَا حُسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ). وَقَضَيْتُهُ عَدَمَ حُصُولِ السُّنَّةِ بِالْبُسْرِ وَإِنْ تَمَّ صَلَاحُهُ وَبِالْأُولَى مَا لَمْ يَتَمَّ صَلَاحُهُ، وَلَوْ قِيلَ بِالْإِلْحَاقِ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَبْعُدْ (وَالَا) تَيَسَّرَ لَهُ أَحَدُهُمَا أَيُّ: حَالِ إِرَادَةِ الْفِطْرِ فَلَوْ تَعَارَضَ التَّعَجُّلُ عَلَى الْمَاءِ وَالتَّأَخُّيرُ عَلَى التَّمْرِ قُدِّمَ الْأَوَّلُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ التَّعَجُّلِ فِيهَا حِصَّةٌ تَعُودُ عَلَى النَّاسِ أَشِيرَ إِلَيْهَا فِي لَا يَزَالُ النَّاسُ^(٢) إِلَى آخِرِهِ، وَلَا كَذَلِكَ التَّمْرُ وَفِي خَبَرٍ سَنَدُهُ حَسَنٌ «أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا»^(٣) (فماء) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلْيُفِطِرْ عَلَى التَّمْرِ» زَادَ الشَّافِعِيُّ فِي رِوَايَتِهِ «فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّمْرَ فَعَلَى الْمَاءِ فَإِنَّهُ طَهُورٌ»^(٤) وَأَخَذَ مِنْهُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَغَيْرُهُ وَجُوبَ الْفِطْرِ عَلَى التَّمْرِ، وَالتَّثْلِيثُ الَّذِي أَفَادَهُ الْمُثَنَّى فِي التَّمْرِ وَالْخَبَرُ فِي الْكُلِّ شَرْطٌ لِكَمَالِ السُّنَّةِ لَا لِأَصْلِهَا كَالترتيب المذكور فيحصل أصلها بأي شيء وجد من الثلاثة فيما يظهر، ويظهر أيضًا في تمر قويث شبهته وماء خفف أو عديمث شبهته إن الماء أفضل لكن قد يُعارضه حكم المجموع بشذوذ قول القاضي الأولى في زماننا الفطر على ماء يأخذه بكفه من النهر ليكون أبعد عن الشبهة اهـ إلا أن يُجاب بأن سبب شذوذ ما بينته غيره أن ماء النهر كالذجلة ليس أبعد عن الشبهة؛ لأن كثيرين من البلاد التي على حافتيها يحفرون حفرة لصيد السمك فتمتلئ ماء ثم يسدون عليه فإذا أخذوا السمك منه فتحوا السد فتخلط ماؤهم المملوك بغيره وهذه شبهة قوية فيه أي ولا يُنافيه قولهم الآتي في الإحياء أنه لا يصير شريكًا بعوده للنهر اتفاقًا؛ لأننا نسلّم ذلك ومع ذلك نقول: إنه باقٍ على ملكه وهو ملحوظ الشبهة وبفرض أن الشذوذ من غير ذلك الوجه فلعلّه من حيث إيهامه تقديم الماء مطلقًا. وصريح كلامهم كالخبرين ندب التمر قبل الماء حتى بمكة وقول المحب الطبري يسن له الفطر على ماء زمزم ولو جمع بينه وبين التمر فحسن مردود بأن أوله فيه مخالفة للنص المذكور وآخره فيه

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٨٥٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١٠٩٨]، وغيرهما من حديث: سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٢) [صحيح] تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) [ضعيف] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٢/٢٣٧]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٧٠٠]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/٢٠٦٢]، وغيرهم من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (ضعيف الترغيب والترهيب) للالباني [رقم/٦٤٩].

(٤) [ضعيف] أخرجه: أبو داود في (سننه) [رقم/٢٣٥٥]، والترمذي في (الجامع) [رقم/٦٩٥]، والنسائي في (السنن الكبرى) [رقم/٣٣١٤]، وابن ماجه في (سننه) [رقم/١٧٠١]، وغيرهم من حديث: سليمان بن عامر رضي الله عنه به نحوه.

قلت: حديث ضعيف. وينظر: (ضعيف أبي داود) للالباني [رقم/٢٠٠٨].

وتأخير السحور ما لم يقع في شك.

استدراك زيادة على السنة الواردة وهما مُمتنعان إلا بدليل ويُردُّ أيضًا بأنه ﷺ (صام بمكة عام الفتح أيامًا من رمضان) ولم يُنقل عنه في ذلك ما يُخالف عادته المُستقرّة من تقديم التمر فذلَّ على عمِّله بها حينئذٍ وإلا لَنُقلَ وحِكْمَتُهُ أَنَّهُ لم تَمَسَّ نارٌ مع إزالته لِضَعْفِ البَصَرِ، الحَاصِلُ من الصوم لإخراجه فضلات المعدة إن كانت وإلا فتَغذِيَتُهُ للأعضاء الرئيسة وقول الأطباء إنه يُضعِفُهُ أي: عند المداومة عليه والشَّيْءُ قد يَنْفَعُ قَلِيلُهُ ويَضُرُّ كَثِيرُهُ وصَرِيحُهُما أيضًا أَنَّهُ لا شيء بعد التمر غير الماء. فقول الروياني إن فُقدَ التمر فحُلُوْهُ آخَرُ ضَعِيفٌ والأذْرَعِيُّ الزبيبُ أخو التمر وإنما ذَكَرَهُ لِتَيْسَرِهِ غَالِبًا بالمدينة. كذلك يُسَنُّ السَّحُورُ كما بأصله لِمَا صَحَّ أَنَّهُ من سُنَنِ المُرسَلين.

(نبية) أَجْمَعُوا على أَنَّ الصوم يَنْقُضِي وَيَتِمُّ بِتَمَامِ الغُرُوبِ وعلى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ بالفجر الثاني وما نُقِلَ عن بعض السلف أَنَّهُ بالإسفار أو طلوع الشمس زَلَّةٌ قَبِيحَةٌ على أَنَّ المُصَنِّفَ نَازَعَ فِي صَحَّةِ الثاني عن قائله قال أصحابنا ويجب إمساك جزء من الليل بعد الغروب لِتَحَقُّقِ به استكمال النهار أي: فليس بصوم شرعيٍّ ويُعْتَبَرُ كُلُّ محلٍّ بطلوع فجره وغروب شمسِه فيما يَظْهَرُ لَنَا لا في نفس الأمر قال العلماء في خَبَرِ مُسْلِمٍ «إذا غَابَتِ الشمس من هاهنا وأقبل الليل من هاهنا فقد أَفْطَرَ الصائِمُ»^(١) أي: حَقِيقَةٌ إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَيْنِ لِيُبَيِّنَ أَنَّ غُرُوبَهَا عن العيون لا يكفي؛ لَأَنَّهُما قد تَغَيَّبَا ولا تكون غُرُوبَتْ حَقِيقَةً فلا بُدَّ من إقبال الليل أي: دُخُولِهِ.

(وتأخير السحور)؛ لَأَنَّ «الأُمَّةَ لا يَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَا أَخْرَوْهُ» رواه أحمدٌ وَيسُنُّ كَوْنُهُ بِتَمَرٍ لِخَبَرٍ فِيهِ وَهُوَ بِضَمِّ السَّيْنِ الأكلُ فِي السَّحَرِ وَيَفْتَحُهَا اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ حِينَئِذٍ وَيَحْضُلُ أَصْلُ سُنَّتِهِ وَلَوْ بِجُرْعَةٍ مَاءٍ وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ وَحِكْمَتُهُ التَّقْوَى أَوْ مُخَالَفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَجِهَانِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُا فِي حَقٍّ مَنْ يَتَّقُوا به التَّقْوَى وَفِي حَقٍّ غَيْرِهِ مُخَالَفَتُهُمْ وَبِهِ يَزْدُ قَوْلُ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ إِنَّمَا يُسَنُّ لِمَنْ يَرْجُو نَفْعَهُ وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَرَوْا حَدِيثَ «تَسَحَّرُوا وَلَوْ بِجُرْعَةٍ مَاءٍ»^(٢) فَإِنَّ مِنَ الْوَأْضِحِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الْغَايَةَ لِلنَّفْعِ بَلْ لِيَبَيِّنَ أَقْلٌ مُجْزِئٌ نَفْعَ أَوَّلًا (مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ) وَإِلَّا كَانَ تَرَدَّدٌ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ فَالْأَوَّلَى تَرْكُهُ لِخَبَرٍ «دَعِ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(٣).

(فرغ) يَحْرُمُ عَلَيْنَا لَا عَلَيْهِ ﷺ الْوِصَالُ بَيْنَ صَوْمَيْنِ شَرْعِيَّيْنِ عَمْدًا مَعَ عِلْمِ النَّهْيِ بِلا عُذْرٍ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ بِهِ التَّقَرُّبُ قَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ وَهُوَ أَنْ يَسْتَدِيمَ جَمِيعَ أَوْصَافِ الصَّائِمِينَ وَعَلَيْهِ فَيَزُولُ بِجَمَاعٍ أَوْ نَحْوِهِ لَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ وَاسْتَظْهَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ عَلَّلْنَا بِالضَّعْفِ وَهُوَ مَا أَطْبَقُوا

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ١١٠١]، وغيره من حديث: عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه .

(٢) [حسن] أخرجه: ابن حبان في (صحيحه) [رقم / ٣٤٧٦]، من حديث: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه .

قلت: حديث حسن. ينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للآلبي [رقم / ١٠٧١].

(٣) [صحيح] وقد تقدم تخريجه .

وَلْيَصُنْ لِسَانَهُ عَنِ الْكُذِبِ وَالْغِيبَةِ وَنَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ عَنِ الْجَنَابَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ. وَأَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْقُبْلَةِ وَذَوْقِ الطَّعَامِ وَالْعَلِكِ.

عليه أثجه ما في المجموع فلا يزول إلا بتعاطي ما من شأنه أن يقوّي كسبسية بخلاف نحو الجماع أو بأن فيه صورة إيقاع عبادة في غير محلّها أثر أي: مفطر لكن كلام الأصحاب كالصريح في الأوّل. (وليصّن) ندباً من حيث الصوم فلا يُنافي وجوبه من جهة أخرى (لسانه عن الكذب والغيبة) حتى المُباحين بخلاف الواجبين ككذب لإثقاذ مظلوم وذكر عيب نحو خاطب وجميع جوارحه عن كلّ مُحَرَّم لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه»^(١) ونحو الغيبة المُحرّمة يبطل ثواب صومه كما دلّت عليه الأخبار ونصّ عليه الشافعي والأصحاب وأقرّهم في المجموع وبه يردُّ بحث الأذرعِيّ حصوله وعليه إنهم معصيته أي أخذاً ممّا قاله المُحقّقون في الصلاة في المغصوب وقال الأوزاعي يبطل أصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة في المغصوب وخبر «خمس يفطرن الصائم الغيبة والنميمة والكذب والقُبلة واليمين الفاجرة»^(٢) باطل كما في المجموع قال الماورديّ ويفرض صحّته فالمراد بطلان الثواب لا الصوم نفسه قال الشبكي ومن هنا حسن عدّ الاحتراز عنه من أدب الصوم وإن كان واجباً مُطلقاً اهـ. وعن نحو الشتم ولو بحق فإن شتمه أحد فليقل ولو في نفل إني صائم لِخَبَرِ الصّحيحين بذلك أي يقوله في نفسه تذكيراً لها ويلسانه حيث لم يظنّ رياء مرتين أو ثلاثاً زجراً لخصمه فإن اقتصر على أحدهما فالأولى بلسانه.

(و) ليصّن ندباً أيضاً (نفسه عن الشهوات) المُباحة من مسموع ومبصر ومشموم كنظر رنحان أو مسه بل قال المتولّي بكرهه نظره وجزم غيره بكرهه شَمَّ ما يصل ريحه لِدماغه أو ملبوس فإن ذلك سِرُّ الصوم ومقصوده الأعظم ليقرّغ للعبادة على وجهها الأكمل ظاهراً وباطناً.

(ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) والحيض والنفاس (قبل الفجر) لئلا يصل الماء إلى باطن نحو أذنه أو دبره وقضيته أن وصوله لذلك مفطر وليس عمومُه مُراداً كما هو ظاهر أخذاً ممّا مرّ أن سبق ماء نحو المضمضة المشروع أو غسل الفم النجس لا يفطر لعذره فليحمل هذا على مُبالغة منهّي عنها أو نحوها ويكره له دخول الحمام من غير حاجة؛ لأنّه قد يضره فيفطر ومن ثمّ لو اعتاده من غير تأذيه ألبته لم يكرهه على ما بحثه الأذرعِيّ.

(و) يُسنُّ (أن يحترز عن الحجامَةِ) والفصد لما مرّ فيهما (و) عن (القُبلة) المكروهة لما مرّ فيها بتفصيلها وأعادها هنا اعتناءً بشأنها لكثرة الابتلاء بها (و) عن (ذوق الطعام) وغيره بل يكره خوفاً من وصوله إلى حلقه (و) عن (العلك) بفتح العين بل يكره أيضاً؛ لأنّه يُعطش ويفطر على قول أما

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ١٨٠٤]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) [ضعيف] أخرجه: الأزدي في (الضعفاء)، كما في (تخريج أحاديث الإحياء) للعراقي [١/ ١٩٠]، وهو ضعيف.

وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ: اللَّهُمَّ لَكَ صُمتٌ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ. وَأَنْ يُكْثِرَ الصَّدَقَةَ وَتِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ، وَأَنْ يَتَكَبَّرَ لَا سِيَّما فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ.

بَكْسَرِهَا فَهُوَ الْمُعْلُوكُ وَتَصِحُّ إِرَادَتُهُ لَكِنْ بِتَقْدِيرِ مَضْغٍ وَالْكَلَامُ فِي عِلْكَ لَمْ تَنْفَصِلْ مِنْهُ عَيْنٌ بَأَنْ مُضْغٌ قَبْلَ ذَلِكَ حَتَّى ذَهَبَتْ رَطوبُهُ أَوْ مُضْغٌ فِيهِ عَيْنٌ لَكِنْ لَمْ يَتَلَعْ مِنْ رَيْقِهِ الْمَخْلُوطُ شَيْئًا.

(و) يُسَنُّ (أَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ) أَي: عَقِبَهُ (اللَّهُمَّ لَكَ) قُدِّمَ إِفَادَةُ لِكَمَالِ الْإِخْلَاصِ أَي: لَا لِعَرَضٍ وَلَا لِأَحَدٍ غَيْرِكَ (صُمتٌ وَعَلَى رِزْقِكَ) أَي الْوَاصِلُ إِلَيَّ مِنْ فَضْلِكَ لَا بِحَوْلِي وَقُوَّتِي (أَفْطَرْتُ) لِلاتِّبَاعِ وَلَا يَضُرُّ إِرْسَالُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْفَضَائِلِ عَلَى أَنَّهُ وَصَلَ فِي رِوَايَةِ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ «ذَهَبَ الظَّمَأُ» وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ «اللَّهُمَّ ذَهَبَ الظَّمَأُ» وَلَمْ أَرَهَا فِي أَبِي دَاوُدَ «وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ وَثَبَتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» وَغَيْرُهُ «بِإِسْوَاعِ الْفَضْلِ أَغْفِرْ لِي».

(و) يُسَنُّ أَي: يَتَأَكَّدُ مِنْ حَيْثُ الصَّوْمُ وَلَا فَذَلِكَ سُنَّةٌ فِي كُلِّ زَمَنِ. (أَنْ يُكْثِرَ الصَّدَقَةَ وَتِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ) لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ وَقَالَ غَرِيبٌ (أَيِ الصَّدَقَةُ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ»^(١)) وَلِأَنَّ الْحَسَنَاتِ تَضَاعَفُ فِيهِ وَلِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ (أَنْ جَبْرِيلُ كَانَ يَلْقَى النَّبِيَّ ﷺ فِي كُلِّ سَنَةٍ فِي رَمَضَانَ حَتَّى يَنْسَلِخَ فَيَعْرِضُ ﷺ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ)^(٢) (وَأَنْ يَتَكَبَّرَ) فِيهِ كَثِيرًا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِصَوْنِ النَّفْسِ وَتَقَرُّغِهَا لِلْعِبَادَةِ (لَا سِيَّما) بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَقَدْ تُخَفَّفُ وَيَجُوزُ فِي الْأَسْمِ بَعْدَهَا الْجُرُّ وَهُوَ الْأَرْجَحُ وَقَسِيمَاهُ وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا قَبْلَهَا (فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْهُ) فَيَتَأَكَّدُ لَهُ إِكْثَارُ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلاتِّبَاعِ وَرَجَاءُ مُصَادَفَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ إِذْ هِيَ مُنْحَصِرَةٌ فِيهِ عِنْدَنَا كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْكَثِيرَةُ وَمَنْ تَمَّ لَوْ قَالَ لَزَوَجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَإِنْ كَانَ قَالَهُ أَوَّلَ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ أَوْ قَبْلَهَا طَلَّقَتْ فِي اللَّيْلَةِ الْآخِرَةِ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ فِي يَوْمٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مَثَلًا لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا فِي لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنَ السَّنَةِ الْآتِيَةِ نَعَمْ لَوْ رَأَاهَا فِي لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مَثَلًا مِنْ سَنَةِ التَّعْلِيْقِ فَهَلْ يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ طَافِحٌ بِأَنَّهَا تُدْرِكُ وَتُعْلَمُ فَهُوَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فَيَمْنُ أَنْفَرَدَ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ بَلْ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ مَنْ يُعْتَقَدُ صِدْقُهُ بِأَنَّهُ رَأَاهَا حَيْثُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ عِلَامَاتِهَا خَفِيَّةٌ جِدًّا وَمُتَعَارِضَةٌ فَرُؤْيَا بَعْضُهَا أَوْ كُلُّهَا لَا تَقْتَضِي الْحَيْثُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَيْثُ بِالشَّكِّ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِنْ حَصَلَ عَنْده مِنَ الْعِلَامَاتِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُهَا وَقَدْ أَوْقَعُوا الطَّلَاقَ بِنَظِيرِ ذَلِكَ فِي مَسَائِلَ تُعْرَفُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي بَابِهِ.

(١) [ضعيف] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/٦٦٣]، وغيره من حديث: أنس رضي الله عنه .

قلت: حديث ضعيف. ينظر: (إرواء الغليل) للألباني [رقم/٨٨٩].

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/٢٣٠٨]، وغيرهما من حديث: ابن عباس رضي الله عنهما .

فَصْلٌ

شَرُطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ: الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَإِطَاقُهُ، وَيُؤْمَرُ بِهِ الصَّبِيُّ لِسَبْعٍ إِذَا أَطَاقَ.
وَيُبَاحُ تَرْكُهُ لِلْمَرِيضِ إِذَا وَجَدَ بِهِ ضَرَرًا شَدِيدًا.

(فصلٌ) فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّوْمِ وَمُرْخَصَاتِهِ

(شرطُ وجوبِ صومِ رَمَضَانَ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ) فلا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمَا وَيَجِبُ عَلَى السَّكَرَانِ الْمُتَعَدِّيِّ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالْإِسْلَامِ وَلَوْ فِيمَا مَضَى بِالنِّسْبَةِ لِلْمُرْتَدِّ حَتَّى يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ إِذَا عَادَ لِلْإِسْلَامِ بِخِلَافِ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ نَعَمْ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ وَأُخِذَ مِنْ تَكْلِيفِهِ بِهِ حُرْمَةُ إِطْعَامِ الْمُسْلِمِ لَهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ؛ لِأَنَّا نَقْرَهُ عَلَى تَرْكِهِ وَلَا نُعَامِلُهُ بِقَضِيَّةٍ كُفِّرَهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنْ مَعْنَى إِقْرَارِهِ عَدَمُ التَّعَرُّضِ لَهُ لَا مُعَاوَنَتُهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْجِزْيَةِ (وَإِطَاقُهُ حِسًّا وَشَرْعًا) فَلَا يَلْزَمُ عَاجِزًا بِمَرَضٍ أَوْ كَثِيرَ إِجْمَاعًا وَلَا حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُطِيقَانِهِ شَرْعًا وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِمَا إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ جَدِيدٌ وَقِيلَ وَجِبَ عَلَيْهِمَا ثُمَّ سَقَطَ وَعَلَيْهِمَا يَنْوِيَانِ الْقَضَاءُ لَا الْأَدَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ.

لَأَنَّهُ فُعِلَ خَارِجٌ وَقِيَّةُ الْمُقَدَّرِ لَهُ شَرْعًا أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ اسْتَعْرَقَ نَوْمُهُ الْوَقْتَ يَنْوِي الْقَضَاءَ وَإِنْ لَمْ يُخَاطَبْ بِالْأَدَاءِ وَمِمَّا تَقَرَّرَ عَلِيمٌ أَنَّ مَنْ عَبَّرَ بِوُجُوبِهِ عَلَى نَحْوِ حَائِضٍ وَمُغْمَى عَلَيْهِ وَسَكَرَانٍ مُرَادُهُ وَجُوبُ انْعِقَادِ سَبَبٍ لِيَتَرْتَّبَ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ لَا وَجُوبُ التَّكْلِيفِ لِعَدَمِ صِلَاحِيَّتِهِمُ لِلْخِطَابِ وَمَرَّ أَنَّ الْمُرْتَدَّ مُخَاطَبٌ بِهِ بِخِطَابِ تَكْلِيفٍ لِصِلَاحِيَّتِهِ لَذَلِكَ وَمَنْ أَلْحَقَهُ بِأُولَئِكَ فَمُرَادُهُ أَنَّهُ بِوَصْفِ الرَّدِّ لَا يُخَاطَبُ بِهِ أَصَالَةً بَلْ تَبَعًا لِمُخَاطَبَتِهِ بِالْإِسْلَامِ عَيْنًا الْمُسْتَلْزِمَ لَذَلِكَ فَكَانَ خِطَابُهُ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْخِطَابِ بِالصَّوْمِ لِانْعِقَادِ السَّبَبِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ وَلَا يُرِيدُ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ خُوِطِبَ بِالْإِسْلَامِ يُكْتَفَى مِنْهُ بِبَدَلِ الْجِزْيَةِ فَلَمْ يَسْتَلْزِمْ خِطَابُهُ بِالصَّوْمِ أَصَالَةً وَلَا تَبَعًا فَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاءً؛ إِذْ لَمْ يَنْعَقِدِ السَّبَبُ فِي حَقِّهِ.

(وَيُؤْمَرُ بِهِ الصَّبِيُّ) الشَّامِلُ لِلأُنْثَى؛ إِذْ هُوَ لِلْجِنْسِ أَيَّ يَأْمُرُهُ بِهِ وَلِيَّهُ وَجُوبًا (لِسَبْعٍ إِذَا أَطَاقَ) وَمَيَّزَ وَيَضْرِبُهُ وَجُوبًا عَلَى تَرْكِهِ لِعَشْرِ إِذَا أَطَاقَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ فِيهِمَا وَالتَّنْظِيرُ بِأَنَّ الضَّرْبَ عُقُوبَةٌ فَيَقْتَصِرُ. فِيهَا عَلَى مَحَلٍّ وَرُودِهَا يَرِدُ بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ كَوْنَهُ عُقُوبَةً وَإِلَّا لَتَقَيَّدَ بِالتَّكْلِيفِ وَالْمَعْصِيَةِ وَإِنَّمَا الْقَصْدُ مُجَرَّدُ الْإِصْلَاحِ بِأَلْفِ الْعِبَادَةِ لِيَنْشَأَ عَلَيْهَا.

(ويباح تركه) أي رمضان ومثله بالأولى كل صوم واجب (للمريض) أي: يجب عليه (إذا وجد به ضررًا شديدًا) بحيث يبيح التيمم للتقص والإجماع وإن تعدى بسببه؛ لأنه لا ينسب إليه ثم إن أطبق مرضه فواضح وإلا فإن وجد المرض المعبر قبيل الفجر لم تلزمه النية وإلا لزمته وإذا نوى وعاد

وَلِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا. وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَمَرَضَ أَفْطَرَ، وَإِنْ سَافَرَ فَلَا، وَلَوْ أَصْبَحَ
الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ صَائِمَيْنِ ثُمَّ أَرَادَا الْفِطْرَ جَازَ، فَلَوْ أَقَامَ وَشَفِيَ

أفطر ولو لزمه الفطر فصام صح؛ لأن معصيته ليست لذات الصوم (و) يباح تركه لنحو حصاد أو بناء لنفسه أو غيره تبرعاً أو بأجرة وإن لم ينحصر الأمر فيه أخذاً مما يأتي في المرضعة خاف على المال إن صام وتعدّر العمل ليلاً أو لم يغنه فيؤدّي لتلفه أو نقصه نقصاً لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في إنقاذ المحترم ما يؤيده خلافاً لمن أطلق في نحو الحصاد المنع ولمن أطلق الجواز ولو توقّف كسبه لنحو قوته المضطرّ إليه هو أو ممّونه على فطره فظاهر أنّ له الفطر لكن بقدر الضرورة و(للمسافر سفرًا طويلاً مباحاً) للكتاب والسنة والإجماع ويأتي هنا جميع ما مرّ في القصر فحيث جاز جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيعلم من كلامه أنّ شرط الفطر في أوّل أيام سفره أن يفارق ما تشترط مجاوزته للقصر قبل طلوع الفجر وإلا لم يفطر ذلك اليوم ومرّ أنّه إن تضرّر بالصوم فالفطر أفضل وإلا فالصوم أفضل ولا يباح الفطر حيث لم يخش مبيح تيمّم لمن قصد بسفره محض الترخّص كمن سلك الطريق الأبعد للقصر ولا ينافيه قولهم لو حلف ليطأن في نهار رمضان فطريقه أن يسافر؛ لأنّ السفر هنا ليس لمجرد الترخّص بل للتخلّص من الحنث ولا لمن صام قضاء لزمه الفور فيه قال السبكي بحثاً ولا لمن لا يرجو زمناً يقضي فيه لإدامته السفر أبداً وفيه نظرٌ ظاهرٌ فالأوجه خلافه ولو نذر صوم شهرٍ معيّن كرجب أو قال أصومه من الآن جاز له الفطر بعذر السفر عند القاضي كرمضان بل أولى وخالفه تلميذه البغوي وفرّق بأنّ الشارع جوّز له الفطر بعذر السفر وهذا لم يجوّزه حيث لم يستثنه والأوّل أوجه ولا يحتاج لاستثنائه لعلمه ممّا جوّزه الشارع بل بالأولى ثمّ رأيت الأنوار جزم به من غير عزوه للقاضي وصريح كلام الأذريّ والزركشي امتناع الفطر في سفر التزّهة على من نذر صوم الدهر؛ لأنّه انسدّ عليه القضاء بخلاف رمضان.

(ولو أصبح صائماً فمرض أفطر) لوجوب سبب الفطر قهراً عليه ويشترط في حلّ الفطر بالعذر قصد الترخّص على الأوجه كمحصّر يريد التحلّل وليتميّز الفطر بالمباح من غيره ورجّح الأذريّ مقابلته كتحلّل الصلاة وفيه نظرٌ ويفرّق بأنّ تحلّلها واقع مع انقضائها وليس مبطلًا لها وما هنا في أثناء العبادة ومبطلٌ لها فتعيّن إلحاقه بتحليل المحصّر وسيأتي في قول المتن في فصل الكفارة وكذا بغيرها أنّه صريح في الوجوب (وإن) أصبح صائماً ثم (سافر فلا) يفطر تغليبا للحضّر؛ لأنّه الأصل ولأنّه باختياره. (ولو أصبح المريض والمسافر صائمين) بأنّ نويًا ليلاً (ثمّ أرادا الفطر جاز) بلا كراهة لوجوب سبب الترخّص وإنّما امتنع القصر بعد نيّة الإتمام؛ لأنّه يكون تاركاً للإتمام الذي التزمه لا إلى بدّل وهنا يترك الصوم بدّل هو القضاء قال والدّ الرويانيّ ولهما ذلك وإنّ نذرا الإتمام؛ لأنّ إيجاب الشرع أقوى منه وكما لو نذر مسافر القصر أو الإتمام فإنّه لا يتغيّر الحكم أي: من حيث الأجزاء على ما يعلم ممّا يأتي في النذر (فلو أقام) المسافر الذي نوى (وشفي) المريض كذلك قبل أن يتناول مفطراً

حَرَمَ الْفِطْرُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِذَا أَفْطَرَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ قَضَا كَذَا الْحَائِضُ. وَالْمُفْطِرُ بِلَا عُذْرٍ، وَتَارِكُ النِّيَّةِ. وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ بِالْإِغْمَاءِ وَالرَّدَّةِ دُونَ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ وَالصَّبَا وَالْجُنُونِ، وَإِذَا بَلَغَ بِالنَّهَارِ صَائِمًا وَجِبَ إِثْمَانُهُ بِلَا قَضَاءٍ، وَلَوْ بَلَغَ فِيهِ مُفْطِرًا أَوْ أَفَاقَ أَوْ أَسْلَمَ فَلَا قَضَاءَ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يُلْزَمُهُمْ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ، وَيُلْزَمُ مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ أَوْ نَسِيَ النِّيَّةَ، لَا مُسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا زَالَ عُذْرُهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ، وَلَوْ زَالَ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَا وَلَمْ يَتَّوِيَا لَيْلًا فَكَذَا فِي الْمَذْهَبِ،

(حَرَمَ الْفِطْرُ عَلَى الصَّحِيحِ) لانتفاء المييع. (وَإِذَا أَفْطَرَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ قَضَا) لِلآيَةِ (وَكَذَا الْحَائِضُ) وَالثَّقَسَاءُ إِجْمَاعًا وَذَكَرَهَا اسْتِيعَابًا لِأَقْسَامٍ مَنْ يَقْضِي وَإِنْ قَدَّمَهَا فِي الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَحْكَامِهِ فَلَا تَكَرَّرُ (وَالْمُفْطِرُ بِلَا عُذْرٍ)؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْإِجَابِ مِنَ الْمَعْذُورِ وَمَنْ تَمَّ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ الْعُظْمَى عِنْدَ كَثِيرِينَ (وَتَارِكُ النِّيَّةِ) الْوَاجِبَةُ وَلَوْ سَهْوًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُمْ إِمَّا لَمْ يُؤْتِرِ الْأَكْلُ نَاسِيًا؛ لِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ وَالنَّسْيَانُ يُؤْتِرُ فِيهِ بِخِلَافِ النِّيَّةِ فَإِنَّهَا مَأْمُورٌ بِهَا وَالنَّسْيَانُ لَا يُؤْتِرُ فِيهِ وَيُسْنُّ تَتَابُعَ قَضَاءِ رَمَضَانَ وَلَا يَجِبُ فَوْرٌ فِي قَضَائِهِ إِلَّا إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ كَمَا يَأْتِي. (وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ) مِنْ رَمَضَانَ (بِالْإِغْمَاءِ)؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مَرَضٍ وَفَارَقَ الصَّلَاةَ بِمَشَقَّةٍ تَكَرَّرَهَا (وَالرَّدَّةُ)؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ الْوُجُوبَ بِالإِسْلَامِ (دُونَ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ) إِجْمَاعًا وَتَرْغِييًا فِي الْإِسْلَامِ (وَالصَّبَا وَالْجُنُونِ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمَا نَعَمَ لَوْ ارْتَدَّ ثُمَّ جُنَّ قَضَى جَمِيعَ أَيَّامِ الْجُنُونِ أَوْ سَكِرَ ثُمَّ جُنَّ قَضَى أَيَّامَ السُّكْرِ فَقَطْ لِمَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ. (وَلَوْ بَلَغَ) الصَّبِيُّ (بِالنَّهَارِ) فِي حَالِ كَوْنِهِ (صَائِمًا) بِأَنْ نَوَى لَيْلًا (وَجِبَ إِثْمَانُهُ بِلَا قَضَاءٍ)؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ جَامَعَ بَعْدَ الْبُلُوغِ. لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ. (وَلَوْ بَلَغَ فِيهِ) أَيِ: النَّهَارِ (مُفْطِرًا أَوْ أَفَاقَ أَوْ أَسْلَمَ) فَلَا قَضَاءَ فِي الْأَصَحِّ لِإِعْدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْ زَمَنِ يَسَعُ الْأَدَاءَ وَالتَّكْمِيلَ عَلَيْهِ لَا يُمَكِّنُ فَهُوَ كَمَنْ أَدْرَكَ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ قَدَرَ رَكْعَةٍ ثُمَّ جُنَّ (وَلَا يُلْزَمُهُمْ) أَيِ: هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ (إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُمْ أَفْطَرُوا لِعُذْرِ فَاشَبَّهُوا الْمُسَافِرَ وَالْمَرِيضَ.

(وَيُلْزَمُ) الْإِمْسَاكُ (مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ) وَلَوْ شَرَعًا كَانَ ارْتِدَادُ عُقُوبَةٍ لَهُ (أَوْ نَسِيَ النِّيَّةَ) مِنَ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ نِسْيَانَهُ يُشْعِرُ بِتَرْكِ الْإِهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْعِبَادَةِ فَهُوَ نَوْعٌ تَقْصِيرٍ وَكَذَا لَوْ ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ فَأَكَلَ ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ (لَا مُسَافِرًا وَمَرِيضًا) وَمِثْلُهُمَا حَائِضٌ وَنَفْسَاءُ وَمَنْ أَفْطَرَ لِعَطَشٍ أَوْ جُوعٍ خَشِيَ مِنْهُ مُبِيحٌ تَيَمَّمُ فَقَتَلَ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضِ شُرُوحِ الْحَاوِي أَنَّهُ يُلْزَمُهُ الْإِمْسَاكُ وَصَوِّبَهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ كَمَا تَرَى مُصَرِّحٌ بِخِلَافِهِ بِجَمَاعٍ عَدَمِ التَّعَدِّيِّ بِالْفِطْرِ مَعَ عَدَمِ التَّقْصِيرِ (زَالَ عُذْرُهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ)؛ لِأَنَّ زَوَالَ الْعُذْرِ بَعْدَ التَّرْخُصِ لَا أَثَرَ لَهُ كَمَا لَوْ أَقَامَ بَعْدَ الْقَصْرِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ نَعَمَ يُسْنُّ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ وَيُسْنُّ لِهَمَّا أَيْضًا إِخْفَاءُ الْفِطْرِ خَوْفَ التَّهْمَةِ أَوْ الْعُقُوبَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَنْ يُخْشَى عَلَيْهِ ذَلِكَ دُونَ مَنْ ظَهَرَ سَفَرُهُ أَوْ مَرَضُهُ الزَّائِلُ بِحَيْثُ لَا يُخْشَى عَلَيْهِ ذَلِكَ (وَلَوْ زَالَ) عُذْرُهُمَا (قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَا) أَيِ يَتَنَاوَلَا مُفْطِرًا (وَلَمْ يَتَّوِيَا لَيْلًا فَكَذَا) لَا يُلْزَمُهُمَا إِمْسَاكُ (فِي الْمَذْهَبِ)؛ لِأَنَّ تَارِكَ النِّيَّةِ مُفْطِرٌ حَقِيقَةٌ فَهُوَ كَمَنْ أَكَلَ أَمَّا إِذَا

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ أَكَلَ يَوْمَ الشُّكِّ ثُمَّ ثَبَّتَ كَوْنَهُ مِنْ رَمَضَانَ، وَإِمْسَاكَ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ مِنْ خَوَاصِّ رَمَضَانَ بِخِلَافِ النَّذْرِ وَالْقَضَاءِ.

فَضْلٌ

مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ فَمَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ فَلَا تَدَارُكُ لَهُ وَلَا إِثْمٌ. وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلَيْتَهُ فِي الْجَدِيدِ بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَّيْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّ طَعَامٍ،

نَوْبًا لِيَلَا فَيَلْزَمُهُمَا إِثْمَامٌ صَرْمُهُمَا كَمَا مَرَّ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ) أَيُ : الإِمْسَاكَ (يَلْزَمُ مَنْ) تَرَكَ النِّيَّةَ لَيْلًا وَمَنْ (أَكَلَ يَوْمَ الشُّكِّ) فَأُولَى مَنْ لَمْ يَأْكُلْ وَهُوَ هُنَا يَوْمٌ ثَلَاثِينَ شَعْبَانَ وَإِنْ لَمْ يَتَحَدَّثْ فِيهِ بِرُؤْيَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (ثُمَّ ثَبَّتَ كَوْنَهُ مِنْ رَمَضَانَ) لِتَبَيُّنِ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَكَلَ لِجَهْلِهِ بِهِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْمُسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ الْأَكْلُ مَعَ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مِنْ رَمَضَانَ وَهَذَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ؛ لِأَنَّهُمْ مُقَصِّرُونَ بَعْدَ الْأُطْلَاعِ عَلَى الْهَلَالِ مَعَ رُؤْيَا غَيْرِهِمْ لَهُ فَهُوَ كِنَسَبَتِهِمْ نَاسِي النِّيَّةِ لِقَصْرِ حَتَّى يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ بَلْ أُولَى وَمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ وَجُوبِ الْفَوْرِ مَعَ عَدَمِ التَّحَدُّثِ هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرُهُ بَلْ تَعْلِيلُ الْأَصْحَابِ وَجُوبُ الْفَوْرِ بِوُجُوبِ الإِمْسَاكِ صَرِيحٌ فِيهِ وَإِنَّمَا خَالَفْنَا ذَلِكَ فِي نَاسِي النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ عُدْرَةَ أَعْمَ وَأَظْهَرَ مِنْ نِسْبَتِهِ لِلتَّقْصِيرِ فَكَفَى فِي عُقُوبَتِهِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ فَحَسِبُ وَيُثَابُ مَأْمُورٌ بِالْإِمْسَاكِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَوْمٍ شَرْعِيٍّ (وَإِمْسَاكَ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ مِنْ خَوَاصِّ رَمَضَانَ بِخِلَافِ النَّذْرِ وَالْقَضَاءِ) لَانْتِفَاءِ شَرَفِ الْوَقْتِ عَنْهُمَا وَلِذَا لَمْ تَجِبْ فِي إِفْسَادِهِمَا كَفَّارَةٌ.

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ فِدْيَةِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ وَأَنَّهَا تَارَةٌ تَجَامِعُ الْقَضَاءُ وَتَارَةٌ تَنْفَرِدُ عَنْهُ

(مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ فَمَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ) بِأَنْ مَاتَ فِي رَمَضَانَ أَوْ قَبْلَ غُرُوبِ ثَانِي الْعِيدِ أَوْ اسْتَمَرَ بِهِ نَحْوَ حَيْضٍ أَوْ مَرَضٍ مِنْ قُبَيْلِ غُرُوبِهِ أَيْضًا أَوْ سَفَرِهِ الْمُبَاحِ مِنْ قَبْلِ فِجْرِهِ إِلَى مَوْتِهِ (فَلَا تَدَارُكُ لَهُ) أَيُ : لِفَائِثَةِ بِفِدْيَةٍ وَلَا قَضَاءٍ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ (وَلَا إِثْمٌ) كَمَا لَوْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْحَجِّ إِلَى الْمَوْتِ هَذَا إِنْ فَاتَ بَعْدَ وَلَا إِثْمٌ وَتَدَارُكُ عَنْهُ وَلَيْتَهُ بِفِدْيَةٍ أَوْ صَوْمٍ (وَإِنْ مَاتَ) الْحُرُّ وَمِثْلُهُ الْقَنُ فِي الْإِثْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا تَدَارُكُ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلْقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَقَارِبِهِ حَتَّى يَنْوَبُوا عَنْهُ نَعَمْ لَوْ قِيلَ فِي حُرِّ مَاتَ وَلَهُ قَرِيبٌ رَقِيقٌ لَهُ الصَّوْمُ عَنْهُ لَمْ يَعُدْ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ أَهْلٌ لِلْإِنَابَةِ عَنْهُ (بَعْدَ التَّمَكُّنِ) وَقَدْ فَاتَ بَعْدَ أَوْ غَيْرِهِ إِثْمٌ كَمَا أَنَّهُمْ الْمَثْنُ وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَأَجَرُوا ذَلِكَ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ وَجَبَ قَضَاؤُهَا فَأَخَّرَهُ مَعَ التَّمَكُّنِ إِلَى أَنْ مَاتَ قَبْلَ الْفِعْلِ وَإِنْ ظَنَّ السَّلَامَةَ فَيَعْصِي مِنْ آخِرِ زَمَنِ الْإِمْكَانِ كَالْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَعْلَمْ الْآخِرُ كَانَ التَّأَخِيرُ لَهُ مَشْرُوطًا بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ بِخِلَافِ الْمُؤَقَّتِ الْمَعْلُومِ الطَّرِيقَيْنِ لَا إِثْمَ فِيهِ بِالتَّأَخِيرِ عَنْ زَمَنِ إِمْكَانِ أَدَائِهِ. (وَلَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلَيْتَهُ فِي الْجَدِيدِ)؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ لَا تَقْبَلُ نِيَابَةً فِي الْحَيَاةِ فَكَذَا بَعْدَ الْمَوْتِ كَالصَّلَاةِ وَخَرَجَ بِمَاتَ مِنْ عَجَزَ فِي حَيَاتِهِ بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يُصَامُ عَنْهُ مَا دَامَ حَيًّا (بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَّيْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّ طَعَامٍ) وَمِمَّا يُجْزِي فِطْرُهُ لِخَبَرٍ فِيهِ مَوْقُوفٍ عَلَى ابْنِ

وكذا التَّذْرُ والكفَّارَةُ.

قُلْتُ: القديمُ هنا أظهرُ والوليُّ كُلُّ قَرِيبٍ على الْمُخْتَارِ. ولو صامَ أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ صَحَّ، لا مُسْتَقِلًّا فِي الْأَصَحِّ.

عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ مِنْ تَرْكِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ الْإِطْعَامُ عَنْهُ وَهُوَ مُتَجَبِّهٌ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ بَدَنِي وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْإِطْعَامِ فِي الْأَنْوَاعِ الْآتِيَةِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْفِطْرَةِ بِإِذْنٍ فَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْكَفَّارَةِ فَمَا هُنَا كَذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي الْفِطْرَةِ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْبَلَدِ الَّتِي يُعْتَبَرُ غَالِبُ قُوَّتِهَا الْمَحَلُّ الَّذِي هُوَ بِهِ عِنْدَ أَوَّلِ مُخَاطَبَتِهِ بِالْقَضَاءِ. (وَكَذَا التَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ) بِأَنْوَاعِهَا أَيِ: صَوْمُهَا فَإِذَا مَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ قَضَائِهِ فَلَا تَدَارُكُ وَلَا إِثْمٌ إِنْ فَاتَ بَعْذُرٌ أَوْ بَعْدَهُ فَاتَ بَعْذُرٌ أَمْ لَا وَجَبَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدُّ يُخْرِجُ عَنْهُمَا وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْإِطْعَامُ فِيمَنْ مَاتَ مُسْلِمًا بَلْ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَيْضًا أَنْ يَصُومَ عَنْهُ بَلْ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ يُسْنُّ لِلخَبَرِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(١) ثُمَّ إِنْ خَلَّفَ تَرَكَةً وَجَبَ أَحَدُهُمَا وَلَا تُدْبَ وَظَاهِرُ قَوْلِ شَرْحِ مُسْلِمٍ يُسْنُّ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِطْعَامِ وَهُوَ بَعِيدٌ كَيْفَ وَفِي إِجْزَائِهِ الْخِلَافُ الْقَوِيُّ وَالْإِطْعَامُ لَا خِلَافَ فِيهِ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْإِطْعَامَ أَفْضَلُ مِنْهُ (قُلْتُ: الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ) وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ أَيْضًا فَقَالَ إِنْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ قُلْتُ بِهِ وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ اخْتِيَارُهُ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ فَإِنَّ الْمَذْهَبَ هُوَ الْجَدِيدُ. وَفِي الرُّوْضَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْمَذْهَبِ تَصْحِيحُ الْجَدِيدِ وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ مُحَقِّقِي أَصْحَابِنَا إِلَى تَصْحِيحِ الْقَدِيمِ وَهُوَ الصَّوَابُ بَلْ يَنْبَغِي الْجُزْمُ بِهِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حُجَّةٌ مِنَ السُّنَّةِ وَالْخَبَرِ الْوَارِدُ بِالْإِطْعَامِ ضَعِيفٌ أَهْوَ وَانْتَصَرَ لَهُ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ الْقِيَاسُ وَبِهِ أَفْتَى أَصْحَابُنَا فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الصِّيَامِ فِي الْخَبَرِ عَلَى بَدَلِهِ وَهُوَ الْإِطْعَامُ كَمَا سُمِّيَ فِي الْخَبَرِ الثَّرَابُ وَضَوْءُ الْكُونِ بِدَلِّهِ وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ عَائِشَةَ قَائِلَةً بِالْإِطْعَامِ مَعَ كَوْنِهَا رَوَايَتَهُ فِيهِ مَا فِيهِ (وَالْوَلِيُّ كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْمُخْتَارِ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «صُومِي عَنْ أُمِّكَ» لِمَنْ قَالَتْ لَهَا أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرٌ وَهُوَ يُبْطِلُ احْتِمَالَ أَنْ يُرَادَ بِهِ وَلِيُّ الْمَالِ أَوْ وَلِيُّ الْعُسُوبَةِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرُ فَصَامَهَا أَقَارِبُهُ أَيْ أَوْ مَأْذُونُو الْمَيِّتِ أَوْ قَرِيبُهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ أَجْزَأَتْ كَمَا بَحَثَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَاسَهُ غَيْرُهُ عَلَى مَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَجٌّ إِسْلَامٌ وَحَجٌّ نَذْرٌ وَحَجٌّ قَضَاءٌ فَاسْتَأْجَرَ عَنْهُ ثَلَاثَةَ كَلَّاءٍ لِوَاحِدَةٍ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، (وَلَوْ صَامَ أَجْنَبِيٌّ) عَلَى هَذَا (بِإِذْنِ) الْمَيِّتِ بِأَنْ يَكُونَ أَوْصَاهُ بِهِ أَوْ بِإِذْنِ (الْوَلِيِّ) وَلَوْ سَفِيهًا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلْعِبَادَةِ (صَحَّ) وَلَوْ بِأَجْرَةٍ كَالْحَجِّ (لَا) إِنْ صَامَ عَنْهُ (مُسْتَقِلًّا) فَلَا يُجْزِئُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ وَفَارَقَ الْحَجَّ بِأَنْ لِلْمَالِ فِيهِ دَخْلًا فَاشْتَبَهَ قَضَاءُ الدِّينِ وَلَوْ امْتَنَعَ الْوَلِيُّ مِنَ الْإِذْنِ أَوْ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِتَحْوِصِ صَبَا لَمْ يَأْذِنْ الْحَاكِمُ عَلَى الْأَوْجَهِ بَلْ إِنْ كَانَتْ تَرَكَةً تَعَيَّنَ الْإِطْعَامُ وَلَا لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ.

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٨٥١]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١١٤٧]، وغيرهما من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية، وفي الاعتكاف قول والله أعلم.
والأظهر وجوب المدة على من أفطر للكبير. وأما الحامل والمرضع فإن أفطرتا خوفاً على
نفسهما وجب القضاء بلا فدية

(ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية) تُجزئ عنه لعدم ورود ذلك (وفي الاعتكاف قول) إنه يفعل عنه كالصوم (والله أعلم) وفي الصلاة أيضاً قول: إنها تفعل عنه أوصى بها أم لا حكاها العبادي عن الشافعي وغيره عن إسحاق وعطاءٍ ليخبر فيه ليكنه معلول بل نقل ابن بُرهان عن القديم أنه يلزم الولي أي: إن خلف تركه أن يصلي عنه كالصوم ووجهه عليه كثيرون من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مذاً واختار جمع من مُحققِي المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقرر يعلم أن نقل جمع شافعية وغيرهم الإجماع على المنع المراءى به إجماع الأكثر وقد تفعل هي والاعتكاف عن ميت كركعتي الطواف فإنها تفعل عنه تبعاً للحج وكما لو نذر أن يعتكف صائماً فمات فاعتكف الولي أو ما دونه عنه صائماً. (والأظهر وجوب المدة) ولا قضاء عن كل يوم من رمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة (على من أفطر للكبير) أو المريض الذي لا يرجى برؤه بأن يلحقه بالصوم مشقة شديدة لا تطاق عادة؛ لأن ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ولا مخالف لهم وفارق المريض المرجو البرء والمسافر بآثما يتوقعان زوال عذرهما أما من يقدر على الصوم في زمن لنحو برده أو قصره فهو كمرجو البرء وخارج بأفطر ما لو تكلف وصام فلا فدية كما في الكفاية عن البندنجي واعتزضه الإسنوي بأن قياس ما صححوه وهو أنه مخاطب بالفدية ابتداءً عدم الاكتفاء بالصوم وقد يجاب بأن محل مخاطبته بها ابتداءً ما لم يرد الصوم فحينئذ يكون هو المخاطب به وقضية كلام المشن وغيره وجوبها ولو على فقير فتستقر في ذمته لكانه صحح في المجموع سقوطها عنه كالفطرة؛ لأنه عاجز حال التكليف بها وليست في مقابلة جنائية ونحوها فإن قلت ينافيه قولهم حق الله المالي إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب ثبت في ذمته وإن لم يكن على جهة البدل إذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك؛ إذ سببه فطره قلت كون السبب فطره ممنوع وإلا لزم الفدية للقادر فعلمنا أن السبب إنما هو عجزه المقتضي لفطره وهو ليس من فعله فأتضح ما في المجموع فتأمله ولو قدر بعدد على الصوم لم يلزمه قضاء كما قاله الأكثر وفارق نظيره الآتي في المعصوب بآثما هنا مخاطب بالفدية ابتداءً فأجزأت عنه وثم المعصوب مخاطب بالحج وإنما جازت له الإنابة للضرورة وقد بان عدمها.

(وأما الحامل والمرضع) غير المتحيرة وليستا في سفر ولا مريض (فإن أفطرتا خوفاً على نفسيهما) أن يحصل لهما من الصوم مبيع يتم (وجب القضاء بلا فدية) كالمريض المرجو البرء وإن انضمت لذلك الخوف على الولد؛ لأنه وقع تبعاً ولأنه إذا اجتمع المانع وهو الخوف على النفس ألا ترى أن من أفطر خوف الهلاك على نفسه بغير ذلك ينتفي عنه المدة والمقتضي وهو الخوف على الولد غلب

أو على الولد لزمتهما الفدية في الأظهر. والأصح أنه يلحق بالمريض من أفطر لإنقاذ
مُشْرِفٍ على هلاك

المانع (أو خافتا على الولد) وحده أن تجهض أو يقل اللبن فيتضرر بمبيح تيمم ولو من تبرعت
بارضاعه أو استؤجر له وإن لم تتعين بأن تعددت الأمراض كما صرح به في المجموع (لزمتهما
الفدية في الأظهر) لقول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]
أنها منسوخة إلا في حقهما وفي نسخ لزمتهما القضاء وكذا الفدية في الأظهر. قال الأذرعى وأحسبه
من إصلاح ابن جعوان والفدية هنا على الأجرة وفارقت كون دم التمتع على المستاجر بأن فعل تلك
من تيمم إيصال المنفعة الواجب عليها وفعل هذا من تمام الحج الواجب على المستاجر وأيضا
فالعبرة هنا وقعت لها وتم وقعت له أما المرضعة المتحيرة فلا فدية عليها للشك وكذا إن كانتا في
سفر أو مرض وترخصتا لأجله أو أطلقنا بخلاف ما إذا ترخصتا للرضيع والحمل (والأصح أنه يلحق
بالمريض) فيما ذكر فيها من التفصيل (من) أفاد قوله يلحق أن المنقذة المتحيرة أو المسافرة أو
المریضة فيهن هنا ما مر ثم (أفطر لإنقاذ) آدمي مُحترَم حر أو قن له أو لغيره (مُشْرِفٍ على هلاك) بغيري
أو غيره ولم يتمكّن من تخليصه إلا بالفطر بجامع أن في كل إفطارا بسبب الغير.

(نبيه) ما ذكرته من أن الآدمي بأقسامه المذكورة يجري فيه تفصيل المريض هو ما يُصرّح به
إطلاق القفال في الآدمي المُحترَم وجوب الفدية؛ لأنه يرقى بالفطر لأجله شخصان وإطلاق القاضي
وجوبها في كل فطر ماذون فيه لأجل الغير والأنوار وجوبها في الحيوان والمجموع وجوبها في
المُشْرِف على الهلاك ولا ينافي هذه الإطلاقات ما أفاده المتن أن هذا يجري فيه التفصيل السابق فيما
أُلْحِقَ به؛ لأن مراد المطلقين الوجوب هنا الوجوب في بعض أحوال الملحق به كما هو واضح من
نص المتن على جريان ذلك التفصيل هنا وخرج بالآدمي بأقسامه الحيوان المُحترَم والمال المُحترَم
الذي لا روح فيه والذي أفاده قول القفال لو أفطر لتخليص ماله لم تلزمه فدية؛ لأنه لم يرتفع به إلا
شخص واحد أن كلاً منهما إن كان له فلا فدية أو لغيره فالفدية وكلام القاضي يفهم هذا أيضاً وهو
متجه في الجماد؛ لأنه لما لم يتصور فيه نفسه ارتفاق تأتى الفرق فيه بين ما للمُنْقِذ فلا فدية لما ذكره
وما لغيره ففيه الفدية؛ لأنه ارتفق به شخصان المالك والمُنْقِذ. وأما الحيوان فالذي يتجه فيه أنه لا
فرق بين ما له ولغيره؛ لأنه في الأول ارتفق به اثنان المُنْقِذ والمُنْقِذ وفي الثاني ارتفق به ثلاثة هما
ومالك المُنْقِذ وأما إطلاق المجموع لزوم الفدية مع تعبيره بالمُشْرِف الأعم من الحيوان والجماد له
أو لغيره فهو وإن وافق إطلاق المتن بعيد المدرك وكان شيخنا في شرح المنهج رأى بعد هذا المدرك
فخص الوجوب بالآدمي وقد علمت أن صريح كلام القاضي ومفهوم كلام القفال ينازع الشيخ في
تعميمه بطريق المفهوم أنه لا فدية في غير الآدمي من حيوان وجماد له أو لغيره ومما ينازع أيضاً
إطلاق الأنوار وجوبها في الحيوان وعدم وجوبها في غيره. وإطلاق الأول موافق لما رجحته وكذا

لَا الْمُتَعَدِّي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بغيرِ جماع. وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مع إمكانه حتى دَخَلَ رَمَضَانُ أَخَّرَ لَزِمَهُ مع القضاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا، والأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ. وَأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْقَضَاءَ مع إمكانه فَمَاتَ أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَانِ: مُدٌّ لِلْفَوَاتِ وَمُدٌّ لِلتَّأْخِيرِ.

الثاني إلا في مالٍ الغيرِ والأوجه ما ذكرته فيه كما تَقَرَّرَ وَكَانَ اخْتِلَافُ هذه العباراتِ هو سَبَبُ اخْتِلَافِ نُسَخِ شرحِ الروضِ وقد عَلِمْتَ الْمُعْتَمَدَ بِمَا قَرَّرْتَهُ فَاسْتَفِدَّه وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لِمَنْ مَعَهُ نَقْدٌ خَشِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْتَلِعَهُ وَأَنَّهُ لَوْ ابْتَلَعَهُ لَيَالًا فَخَرَجَ مِنْهُ أَيُّ: مِنْ فِيهِ نَهَارًا لَمْ يُفْطِرْ وَلَا يُلْحَقُ إِدْخَالُهُ الْمُؤَدِّي إِلَى خُرُوجِهِ بِالِاسْتِقَاءَةِ وَالْفِطْرِ الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّخْلِيصُ لِلْحَيَوَانِ الْمُحْتَرَمِ وَاجِبٌ كَمَا أَطْلَقُوهُ وَتَقْيِيدُ بَعْضِهِمْ لَهُ بِمَا إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ يَوْمُهُ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمُرْصِعةِ الْغَيْرِ مُتَعَيِّنَةٍ وَرَدَّهُ السُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّوَاكُلِ.

(لَا الْمُتَعَدِّي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بغيرِ جماع) فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِالْمُرْصِيعِ فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَعَ أَنَّ الْفِدْيَةَ لِحِكْمَةِ اسْتِثْنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا وَمَنْ تَمَّ لَمْ تَجِبْ فِي الرَّدَةِ فِي رَمَضَانَ مَعَ أَنَّهَا أَفْحَشُ مِنَ الْوَطْءِ نَعَمْ يُعْزَرُ تَعْزِيرًا شَدِيدًا لِإِقْفَاءِ بَعْظِيمِ جُرْمِهِ وَتَهْوِيرِهِ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ جُبِرَ تَعَمُّدُ تَرْكِ الْبَعْضِ بِسُجُودِ السَّهْوِ كَمَا مَرَّ وَالْقَتْلُ الْعَمْدُ بِالْكَفَّارَةِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ أَيْضًا قُلْتَ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْمَجْبُورَ بِهِ مِنْ جَسَسِ الْمَثْرُوكِ وَالصَّلَاةِ قَدْ عُهِدَ فِيهَا التَّدَارُكُ بِنَحْوِ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْفِدْيَةِ هُنَا فَإِنَّهَا أَجَنَّبِيَّةٌ بِكُلِّ وَجْهِ فَقَصِّرَتْ عَلَى الْوَارِدِ فَقَطْ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ وَهُوَ يُحْتَاطُ فِي التَّغْلِيظِ فِيهِ أَكْثَرَ وَمَنْ تَمَّ لَمْ تَجِبْ فِي الرَّدَةِ مَعَ أَنَّهَا أَعْلَظُ مِنْهُ.

(وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مع إمكانه) بِأَنَّهُ خَلَا عَنِ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ قَدَرًا عَلَيْهِ بَعْدَ يَوْمِ عِيدِ الْفِطْرِ فِي غَيْرِ يَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ (حتى دَخَلَ رَمَضَانُ أَخَّرَ لَزِمَهُ مع القضاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا)؛ لِأَنَّ سِتَّةَ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم أَفْتَوْا بِذَلِكَ وَلَا يُعْرَفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ أَمَّا إِذَا لَمْ يَخُلْ كَذَلِكَ فَلَا فِدْيَةَ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْأَدَاءِ بِذَلِكَ جَائِزٌ فَالْقَضَاءُ أَوْلَى نَعَمْ نَقْلًا عَنِ الْبَغَوِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ مَا تَعَدَّى بِفِطْرِهِ يَحْرُمُ تَأْخِيرُهُ بِعُذْرِ السَّفَرِ وَإِذَا حُرِّمَ كَانَ بغيرِ عُذْرٍ فَتَجِبُ الْفِدْيَةُ وَخَالَفَ جَمْعٌ فَقَالُوا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُتَعَدِّي بِهِ وَغَيْرِهِ نَعَمْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَوْ أَخَّرَهُ لِنِسْيَانٍ أَوْ جَهْلٍ فَلَا فِدْيَةَ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمْ وَمُرَادُهُ الْجَهْلُ بِحُرْمَةِ التَّأْخِيرِ وَإِنْ كَانَ مُخَالَطًا لِلْعُلَمَاءِ لِخَفَاءِ ذَلِكَ لَا بِالْفِدْيَةِ فَلَا يُعْذَرُ بِجَهْلِهِ بِهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ عَلِمَ حُرْمَةَ نَحْوِ التَّنَحُّجِ وَجَهْلُ الْبُطْلَانِ وَأَفْهَمَ الْمُتَنُّ أَنَّهَا هُنَا لِلتَّأْخِيرِ وَفِي الْكِبَرِ لِأَصْلِ الصُّومِ وَالْحَامِلِ وَالْمُرْصِيعِ لِفَضِيلَةِ الْوَقْتِ (وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ) أَيُّ الْمُدِّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ (بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ)؛ لِأَنَّ الْحَقُوقَ الْمَالِيَّةَ لَا تَتَدَاخَلُ وَلَوْ أَخْرَجَهَا عَقِبَ كُلِّ عَامٍ تَكَرَّرَتْ قَطْعًا (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْقَضَاءَ مع إمكانه) حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ أَخَّرَ (فَمَاتَ) أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَانِ مُدٌّ لِلْفَوَاتِ (إِنْ لَمْ يُصَمِّ عَنْهُ أَوْ عَلَى الْجَدِيدِ) (وَمُدٌّ لِلتَّأْخِيرِ)؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنْهُمَا مُوجِبٌ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ فَكَذَا عِنْدَ الْجَمْعِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْهَمِّ إِذَا لَمْ يُخْرِجِ الْفِدْيَةَ أَعْوَامًا فَإِنَّهَا لَا تَتَكَرَّرُ بِأَنَّ الْمُدَّ فِيهِ لِلْفَوَاتِ كَمَا مَرَّ وَهُوَ لَمْ يَتَكَرَّرْ وَهَذَا لِلتَّأْخِيرِ وَهُوَ غَيْرُ الْفَوَاتِ هَذَا إِنْ أَخَّرَ سَنَةً

وَمَصْرُفُ الْفِدْيَةِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ. وَلَهُ صَرْفٌ أُمْدَادٍ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ، وَجِنْسُهَا جِنْسُ الْفِطْرَةِ.

فَضْلٌ

تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمٍ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَيْمَ بِهِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى نَاسٍ وَلَا مُفْسِدٍ غَيْرَ رَمَضَانَ أَوْ بغيرِ الْجَمَاعِ،

فقط ولا تَكَرَّرَ مُدُّ التَّأخِيرِ كَمَا مَرَّ. (وَمَصْرُفُ الْفِدْيَةِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ) دُونَ بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿طَعَامٌ مَشْكُونٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] وَهُوَ شَامِلٌ لِلْفَقِيرِ أَوْ الْفَقِيرِ أَسْوَأَ حَالاً مِنْهُ فَيَكُونُ أَوَّلَى (وَلَهُ صَرْفٌ أُمْدَادٍ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ) بِخِلَافِ مُدٍّ وَاحِدٍ لِشَخْصَيْنِ وَمُدٍّ وَبَعْضُ مُدٍّ آخَرٍ لِوَاحِدٍ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُدٍّ فِدْيَةٌ تَامَّةٌ وَقَدْ أَوْجَبَ تَعَالَى صَرْفَ الْفِدْيَةِ لِوَاحِدٍ فَلَا يَنْقُصُ عَنْهَا وَإِنَّمَا جَازَ صَرْفُ فِدْيَتَيْنِ إِلَيْهِ كَصَرْفِ زَكَاتَيْنِ إِلَيْهِ وَيَجُوزُ بَلْ يَجِبُ صَرْفُ صَاعِ الْفِطْرَةِ إِلَى اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ ثَلَاثَةً مِنْ كُلِّ صِنْفٍ وَالْعَامِلُ؛ لِأَنَّهُ زَكَاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَهِيَ بِالنَّصِّ يَجِبُ صَرْفُهَا لِهَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْأَطْمَاعِ بِهَا أَشَدُّ وَإِنَّمَا جَازَ صَرْفُ جِزَاءِ الصَّيْدِ لِمُتَعَدِّدِينَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجِبُ التَّعَدُّدُ فِيهَا ابْتِدَاءً بِأَنَّ أَتْلَفَ جَمْعٌ صَبَدًا وَإِضًا فَهُوَ مُخَيَّرٌ وَهُوَ يُنْسَمَحُ فِيهِ مَا لَا يُنْسَمَحُ فِي الْمُرْتَبِ وَإِضًا فَإِنَّهُ فِيهَا جَمْعُ الْمَسَاكِينَ كَأَيَّةِ الزَّكَاةِ بِخِلَافِ الْآيَةِ هُنَا (وَجِنْسُهَا جِنْسُ الْفِطْرَةِ) فَيَأْتِي فِيهَا مَا مَرَّ ثُمَّ قَالَ الْقَفَالُ وَيُعْتَبَرُ فَضْلُهَا عَمَّا يُعْتَبَرُ ثُمَّ.

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ كَفَّارَةِ جَمَاعِ رَمَضَانَ)

(تَجِبُ) عَلَى وَاطِئٍ بِشُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا (الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادٍ) أَوْ مَنَعِ انْعِقَادِ (صَوْمٍ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ) عَلَى نَفْسِهِ (بِجَمَاعٍ) تَامٌ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ خِرْقَةٍ لَهَا عَلَى ذَكَرِهِ (أَيْمَ بِهِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ) الْمَذْكُورِ وَهُوَ صَوْمُ رَمَضَانَ وَلَا شُبْهَةٌ لَهُ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ بِذَلِكَ. (وَلَا كَفَّارَةَ عَلَى) مَنْ فَقِدَ فِيهِ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ (نَاسٍ) وَمُكْرَهٍ وَجَاهِلٍ عَذِرٍ لَانْتِفَاءِ الْإِفْسَادِ بَلْ لَا كَفَّارَةَ وَإِنْ قُلْنَا بِالْإِفْسَادِ لَانْتِفَاءِ إِثْمِهِ بِهِ (وَلَا) عَلَى (مُفْسِدٍ) صَوْمٍ (غَيْرِ رَمَضَانَ) مِنْ نَذْرِ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ كَفَّارَةٍ؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ لَا اخْتِصَاصَ بِهِ بِفَضَائِلَ لَا يُقَاسُ بِهِ غَيْرُهُ وَلَا عَلَى مُفْسِدِ صَوْمٍ غَيْرِهِ كَمُسَافِرٍ جَامِعٍ حَلِيلَتَهُ فَأَفْسَدَ صَوْمَهَا (أَوْ) مُفْسِدِ صَوْمٍ نَفْسِهِ لَكِنْ (بِغَيْرِ جَمَاعٍ)؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ أَغْلَظُ فَلَمْ يُلْحَقْ بِهِ غَيْرُهُ وَلَا عَلَى مُفْسِدِ صَوْمِهِ بِجَمَاعٍ غَيْرِ تَامٍ وَهُوَ الْمَرْأَةُ؛ لِأَنَّهَا تُفْطِرُ بِدُخُولِ رَأْسِ الذَّكَرِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَشْفَةِ كَذَا قَيَّدَ بِالتَّمَامِ احْتِرَازًا عَنْ هَذِهِ لِكَيْتَ يَوْهَمُ أَتَاهَا لَوْ جَوِمَعَتْ وَهِيَ نَائِمَةٌ أَوْ مُكْرَهَةٌ أَوْ نَاسِيَةٌ ثُمَّ زَالَ نَحْوُ النُّومِ بَعْدَ تَمَامِ دُخُولِ الْحَشْفَةِ وَإِدَامَتِهِ اخْتِيَارًا لَهُ يَلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ صَوْمَهَا فَسَدَ بِجَمَاعٍ تَامٍ لَكِنْ الْمُنْقُولُ خِلَافُهُ لِنَقْصِ صَوْمِهَا بِتَعَرُّضِهِ كَثِيرًا لِلْفُسَادِ بِنَحْوِ الْحَيْضِ فَلَمْ يَقَوْ عَلَى إِبْجَابِ كَفَّارَةٍ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَحْتَاجُ لِهَذَا الْقَيْدِ وَمَنْ ثُمَّ حَذَفَاهُ هُنَا وَإِنْ ذَكَرَاهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا. نَعَمْ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَوْطُوءِ فِي دُبُرِهِ فَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ أَوْلَجَ فِيهِ نَائِمًا مَثَلًا ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَأَدَامَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ لِصِدْقِ

ولا مُسَافِرٍ جامع بِنِيَّةِ التَّرَخُّصِ، وكذا بغيرها في الأصَحِّ، ولا على مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ فَبَانَ نَهَارًا، ولا مَنْ جامع بعد الأكل ناسيًا وظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ يُطْلَانُ صَوْمُهُ، وَلَا مَنْ رَنَى نَاسِيًا وَلَا مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّنَا مُتَرَحِّصًا.

الضَّابِطُ بِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَإِنْ قِيلَ فِيهِ بَحْثٌ؛ إِذْ قَضِيَّةٌ تَعْلِيلُهُمْ بِتَقْصِصِ صَوْمِ الْمَرْأَةِ أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ فَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنَّهُ مِثْلُهَا يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِثْلُهَا فِي بُطْلَانِ صَوْمِهَا قَبْلَ مُجَاوِزَةِ الْحَشْفَةِ إِذَا كَانَا عَالِمَيْنِ مُخْتَارَيْنِ (وَلَا) عَلَى مَنْ لَمْ يَأْتُمْ بِجَمَاعِهِ نَحْوُ (مُسَافِرٍ) أَوْ مَرِيضٍ صَائِمٍ (جامع بِنِيَّةِ التَّرَخُّصِ)؛ لِأَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ (وَكَذَا) مَنْ أَتَمَّ بِهِ لَكِنْ لَا مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ كَأَنَّ جَمَاعَ نَحْوِ الْمُسَافِرِ (بِغَيْرِهَا) أَيِ: مَعَ عَدَمِ نِيَّةِ التَّرَخُّصِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أَتَمَّ بَعْدَ نِيَّةِ التَّرَخُّصِ لَكِنَّ الْإِفْطَارَ مُبَاحٌ لَهُ فَصَارَ شُبْهَةً فِي دَرَجَةِ الْكُفَّارَةِ وَبِمَا قَرَّرْتَهُ يَنْدَفِعُ قَوْلُ شَارِحٍ قَبْلَ هَذَا مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ أَتَمَّ بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّهُ أَتَمَّ إِذَا لَمْ يَنْوِ التَّرَخُّصَ فَتَرُدُّ هَذِهِ عَلَى الضَّابِطِ نَعَمْ يَصِحُّ أَنْ يُحْتَرَزَ بِهِ عَنْ جَمَاعِ الصَّبِيِّ أَوْ وَجْهِهِ انْدِفَاعِهِ أَنَّ مَا قَبْلَ كَذَا مُحْتَرَزٌ أَتَمَّ بِهِ وَمَا بَعْدَهَا مُحْتَرَزٌ بِسَبَبِ الصَّوْمِ وَمَنْ مُحْتَرَزٌ أَتَمَّ بِهِ قَوْلُهُ أَيْضًا (وَلَا) عَلَى مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ (أَيِ: بَقَاءَهُ فَجَامَعَ) (فَبَانَ نَهَارًا) وَكَذَا إِنْ لَمْ يَظُنَّ شَيْئًا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَجُوزُ الْأَكْلُ مَعَ الشَّكِّ آخِرَ اللَّيْلِ بَلْ لَا كُفَّارَةَ هُنَا وَإِنْ أَتَمَّ كَأَنَّ ظَنَّ الْغُرُوبِ بِلَا أَمَارَةٍ أَوْ شَكٍّ فِيهِ فَجَامَعَ فَبَانَ نَهَارًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْهَتَّكَ وَالْكَفَّارَةَ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ كَالْحَدِّ فَلَا نَظَرَ لِأَنَّهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفِطْرُ آخِرَ النَّهَارِ إِلَّا بِاجْتِهَادٍ وَكَذَا لَا كُفَّارَةَ كَمَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ لَكِنْ نَظَرَ غَيْرُهُ فِيهِ لَوْ شَكَّ أَتَوَى أَمْ لَا فَجَامَعَ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ نَوَى وَإِنْ فَسَدَ صَوْمُهُ وَأَتَمَّ بِالْجَمَاعِ وَهَاتَانِ قَدْ تَرَدَّدَانِ عَلَى الضَّابِطِ؛ لِأَنَّ الْإِثْمَ فِيهِمَا مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ فَإِنْ زِيدَ فِيهِ وَلَا شُبْهَةً كَمَا قَدَّمْتَهُ لَمْ تَرِدَا وَلَا عَلَى مَنْ نَوَى يَوْمَ الشَّكِّ قَضَاءً مِثْلًا ثُمَّ جَامَعَ ثُمَّ ثَبَّتَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ وَإِنْ صَدَّقَ عَلَيْهِ الضَّابِطُ لَوْ لَا مَا بَيَّنَّتُ بِهِ مُرَادَ الْمُتَنَبِّئِ بِقَوْلِي الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا لَمْ يَأْتُمْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ لِجَهْلِهِ بِهِ حَالِ الْوُطْءِ بَلْ مِنْ حَيْثُ غَيْرُهُ وَهُوَ نَحْوُ الْقَضَاءِ فِي ظَنِّهِ. وَمَا قِيلَ إِنْ هَذِهِ تَخْرُجُ لَوْ قَالَ عَنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ لَا عَنْهُ غَيْرُ صَحِيحٌ؛ إِذْ الْقَضَاءُ عَنْهُ لَا مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ فِيهِ نَعَمْ تَخْرُجُ بِإِفْسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ كَوْنَهُ مِنْ رَمَضَانَ بَانَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي صَوْمِ أَصْلًا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ غَيْرُهُ وَمَرَّ وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ فِيمَا لَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَعَلِمَ وَاسْتَدَامَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَفْسُدَ تَنْزِيلًا لِمَتَّحِ الْإِنْعِقَادِ مِثْلَةَ الْإِفْسَادِ (وَلَا عَلَى مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَكْلِ (وَلَا أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ) لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ (وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ يُطْلَانُ صَوْمُهُ) بِهَذَا الْجَمَاعِ كَمَا لَوْ جَامَعَ ظَانًّا بِقَاءِ اللَّيْلِ فَبَانَ خِلَافُهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَظُنَّ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْكُفَّارَةُ؛ إِذْ لَا عُذْرَ لَهُ بِوَجْهِهِ وَهَذَا إِنْ عَلِمَ وَجُوبَ الْإِمْسَاكِ بَعْدَ الْفِطْرِ خَارِجٌ بِسَبَبِ الصَّوْمِ وَلَا فَيَأْتُمُّ بِهِ (وَلَا) عَلَى (مَنْ رَنَى نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتُمْ بِسَبَبِ الصَّوْمِ وَصَرَّحَ بِهَذَا مَعَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ عَلَى نَاسٍ؛ لِأَنَّهُ وَمِمَّا يَخْفَى وَيَصِحُّ كَمَا قَالَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُفَرَّعًا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ النَّاسِيَّ يَفْسُدُ صَوْمُهُ وَحِينَئِذٍ لَا تَكَرَّرَ فِيهِ بِوَجْهِهِ. (وَلَا) مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّنَا مُتَرَحِّصًا؛ لِأَنَّ فِطْرَهُ جَائِزٌ لَهُ وَإِنَّمَا لِلزَّنَا لَا لِلصَّوْمِ فَذَكَرَ التَّرَخُّصَ لِذَلِكَ وَإِلَّا فَهُوَ لَا

والكفارة على الزوج عنه، وفي قول عنه وعنهما وفي قول عليها كفارة أخرى. وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه. ومن جامع في يومين لزمه كفارتان، وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة، وكذا المرض على المذهب. ويجب معها قضاء يوم الإفساد على الصحيح، وهي عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الأظهر، فإذا قدر على خصلة فعلها، والأصح أن له العدول عن الصوم إلى الإطعام لشدّة الغلّة. وأنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله.

كفارة عليه وإن لم ينو الترخّص نظير ما مرّ في قوله وكذا غيرها. (والكفارة على الزوج عنه) دونها؛ لأنه ﷺ لم يأمر بها زوجة المجمع مع مشاركتها له في السبب ولأن صومها ناقص كما مرّ (وفي قول) تلزمه كفارة واحدة لكتبتها تكوّن (عنه وعنهما) لمشاركتها له في السبب ولهذا القول تفرغ وتقييد ليس من غرضنا ذكره (وفي قول عليها كفارة أخرى) قياساً على الرجل. (وتلزم) الكفارة (من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) لصديق الضابط عليه باعتبار ما عنده ويلحق به فيما يظهر من أخبره من اعتقد صدقه لما مرّ أنه يلزمه الصوم كالرائي. (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان)؛ لأن كل يوم عبادة مستقلة كحجتين أو حجّات جامع في كل؛ أمّا جماع ثانٍ أو أكثر في يوم واحد فلا شيء فيه وإن اختلفت الموطآت؛ لأن الإفساد لم يتكرر. (وحدوث السفر) والردة (بعد الجماع لا يسقط الكفارة)؛ لأنه كان من أهل الوجوب حال الجماع (وكذا المرض) أي حدوثه بعده لا يسقطها (على المذهب) لذلك فتحقق منهما هتاك الحرمة بخلاف حدوث الجنون والموت؛ لأنه يتبين بهما زوال أهلية الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب حالة الجماع. (ويجب معها) أي الكفارة (قضاء يوم) أو أيام (الإفساد على الصحيح)؛ لأنه إذا لزم المعذور غيره أولى وروى أبو داود (أنه ﷺ أمر بها المجمع). (وهي) أي: الكفارة (عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً) كما في الخبر السابق وسيأتي بيان هذه الثلاثة وشروطها وصفاتها في باب الكفارة (فلو عجز عن الجميع استقرت) مرتبة (في ذمته في الأظهر)؛ لأنه ﷺ أمر الأعرابي أن يكفر بما دفعه إليه مع إخباره له بعجزه فدل على ثبوتها في الذمة حينئذٍ وعدم ذكره له إمّا لفهمه من كلامه كما تقرر أو لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز (فإذا قدر على خصلة فعلها) فوراً وجوباً؛ لأن كل كفارة تعدى بسببها يجب الفور فيها (والأصح أن له العدول عن الصوم) إلى الإطعام (لشدّة الغلّة) أي: الحاجة إلى الوطء لئلا يقع فيه أثناء الصوم فيحتاج لاستينافه وهو حرج شديد وورد أنه ﷺ لما أمر المكفر بالصوم قال يا رسول الله وهل أتيت إلا من الصوم فأمّره بالإطعام. (و) الأصح (أنه لا يجوز للفقير) المكفر (صرف كفارته إلى عياله) كالزكاة وقوله ﷺ للمجمع: بعد أن أخبره بعجزه فجاز له قدر الكفارة فأعطاه له فقال يا رسول الله

باب صَوْمِ التَّطَوُّعِ

يُسَنُّ صَوْمُ الاثْنَيْنِ، والخميسِ

ما بين لا يَنْبَغُهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنَّا «أَطْعِمَهُ أَهْلَكَ» يُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ أَوْ مَلَكَهَ إِتَاهَ لِيَكْفُرَ بِهِ فَلَمَّا أَخْبَرَهُ بِفَقْرِهِ أَذِنَ لَهُ فِي صَرْفِهِ لَاهِلِهِ إِعْلَامًا بِأَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِالْفَاضِلِ عَنِ الْكِفَايَةِ أَوْ أَنَّهُ تَطَوُّعٌ بِالتَّكْفِيرِ عَنْهُ وَسَوْغٌ لَهُ صَرْفُهَا لَاهِلِهِ إِعْلَامًا بِأَنَّ الْمُكْفَرَ الْمُتَطَوُّعَ يَجُوزُ لَهُ صَرْفُهَا لِمُؤْنِ الْمُكْفَرِ عَنْهُ وَبِهَذَا أَخَذَ أَصْحَابُنَا فَقَالُوا يَجُوزُ لِلْمُتَطَوُّعِ بِالتَّكْفِيرِ عَنِ الْغَيْرِ صَرْفُ لِمُؤْنِ الْمُكْفَرِ عَنْهُ وَاحْتَرَزَ عَنْهُ الْمُتَنَبِّهُ بِقَوْلِهِ كَفَّارَتُهُ إِلَى عِيَالِهِ .

(بابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ)

وهو ما لم يُفَرِّضْ وَلِلصَّوْمِ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْمُثُوبَةِ مَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْ ثَمَّ أَضَافَهُ تَعَالَى إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ فَقَالَ «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» ^(١) وَأَيْضًا فَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَعْظَمِ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ بَلْ أَعْظَمُهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِخْبَارٍ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا قِيلَ إِنَّ التَّبَعَاتِ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ يَرُدُّهُ خَبَرُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مَعَ جُمْلَةِ الْأَعْمَالِ فِيهَا وَبَقِيَ فِيهِ سَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ قَوْلًا لَا تَخْلُو عَنْ خَفَاءٍ وَتَعَسُفٍ نَعَمْ قِيلَ إِنَّ التَّضْعِيفَ فِي الصَّوْمِ وَغَيْرِهِ لَا يُؤْخَذُ؛ لِأَنَّهُ مُحَضَّضٌ فَضَّلِ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنَّمَا الَّذِي يُؤْخَذُ الْأَصْلُ وَهُوَ الْحُسْنَةُ الْأُولَى لَا غَيْرَ وَإِنَّمَا يَنْتَهِجُهُ إِنْ صَحَّ ذَلِكَ عَنِ الصَّادِقِ وَلَا وَجِبَ الْأَخْذُ بِعُمُومِ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ أَخْذِ حَسَنَاتِ الظَّالِمِ حَتَّى إِذَا لَمْ تَبْقَ لَهُ حُسْنَةٌ وَضَعَّ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِ الْمَظْلُومِ فَإِذَا وَضَعَ عَلَيْهِ سَيِّئَاتِهِ فَأُولَى أَخْذَ جَمِيعِ حَسَنَاتِهِ الْأَصْلِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ صَارَ لَهُ وَمَحْضُ الْفَضْلِ جَارٍ فِي الْأَصْلِ أَيْضًا كَمَا هُوَ مُعْتَقَدُ أَهْلِ السُّنَّةِ .

(يُسَنُّ صَوْمُ الاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ) لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ (أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى صَوْمَهُمَا وَيَقُولُ: «إِنَّهُمَا تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ فَأَحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» ^(٢)) أَيْ تُعْرَضُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا تُعْرَضُ فِي لَيْلَةِ نِصْفِ شَعْبَانَ وَفِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَالْأَوَّلُ عَرَضٌ إِجْمَالِيٌّ بِاعْتِبَارِ الْأُسْبُوعِ وَالثَّانِي بِاعْتِبَارِ السَّنَةِ وَكَذَا الثَّالِثُ .

وفائدة تكرير ذلك إظهارُ شَرَفِ الْعَامِلِينَ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَأَمَّا عَرَضُهَا تَفْصِيلًا فَهُوَ رَفْعُ الْمَلَائِكَةِ لَهَا بِاللَّيْلِ مَرَّةً وَبِالنَّهَارِ مَرَّةً وَعَدَّ الْحَلِيمِيُّ اعْتِيَادَ صَوْمِهِمَا مَكْرُوهًا شَاذًا وَتَسْمِيَّتُهُمَا بِذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ الْأَحَدُ وَتَقْلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ عَنِ الْأَكْثَرِينَ وَنَاقِضُهُ السَّهْبِيُّ فَنَقَلَ عَنِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا ابْنَ جَرِيرٍ أَنَّ أَوَّلَهُ السَّبْتُ وَسَيَأْتِي بَسْطُ ذَلِكَ فِي النَّذْرِ .

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٨٠٥]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١١٥١]، وغيرهما من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) [صحيح لغيره] أخرجه: الترمذي في (الجامع) [رقم/٧٤٧]، وغيره من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه به نحوه . قلت: حديث صحيح لغيره . وينظر: (صحيح الترغيب والترهيب) للألباني [رقم/١٠٤١] .

وَعَرَفَةٌ. وَعَاشُورَاءُ وَتَاسُوعَاءُ. وَأَيَّامُ الْبَيْضِ

(و) يُسَنُّ بَلَّ يَتَأَكَّدُ صَوْمُ تِسْعِ الْحِجَّةِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهَا الْمُقْتَضِي لِأَفْضَلِيَّتِهَا عَلَى عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ وَلِذَا قِيلَ بِهِ لِكُنْهَ غَيْرِ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَفْضَلِيَّتِهَا عَلَى مَا عَدَا رَمَضَانَ لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِأَنَّهُ سَيِّدُ الشُّهُورِ مَعَ مَا تَمَيَّزَ بِهِ مِنْ فَضَائِلٍ أُخْرَى وَأَيْضًا فَاخْتِيَارُ الْفَرْضِ لِهَذِهِ وَالنَّفْلِ لِمُتْلَكِ أَدَلُّ دَلِيلٍ عَلَى تَمَيُّزِ هَذِهِ. فَزَعُمُ أَنَّ هَذِهِ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ اللَّيَالِي؛ لِأَنَّ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَتِلْكَ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ الْأَيَّامُ؛ لِأَنَّ فِيهَا يَوْمَ عَرَفَةَ غَيْرَ صَحِيحٍ وَإِنْ أَطْنَبَ قَائِلُهُ فِي الْاسْتِدْلَالِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَا لَا مُقْنِعَ فِيهِ فَضْلًا عَنْ صَرَاحَتِهِ وَأَكْذَاهَا تَاسِعُهَا وَهُوَ يَوْمُ (عَرَفَةَ) لِغَيْرِ حَاجٍّ وَمُسَافِرٍ؛ لِأَنَّهُ «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَالتِّي بَعْدَهَا» كَمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ وَآخِرُ الْأَوَّلَى سَلَخُ الْحِجَّةِ وَأَوَّلُ الثَّانِيَةِ أَوَّلُ الْمُحَرَّمِ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ حَمَلًا لِخُطَابِ الشَّارِعِ عَلَى عَرَفَةَ فِي السَّنَةِ وَهُوَ مَا ذُكِرَ وَالْمُكَفَّرُ الصَّغَائِرُ الْوَاقِعَةُ فِي السَّنَتَيْنِ فَإِنْ لَمْ تُكُنْ لَهُ صَغَائِرُ رُفِعَتْ دَرَجَتُهُ أَوْ وَقِيَ اقْتِرَافُهَا أَوْ اسْتِكْثَارُهَا وَقَوْلُ مُجَلِّي تَخْصِيصِ الصَّغَائِرِ تَحْكُمُ مَرْدُودُهُ وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَى نَحْوِهِ ابْنُ الْمُثَنِّدِ بِأَنَّهُ إِجْمَاعُ أَهْلِ السَّنَةِ وَكَذَا يُقَالُ فِيهَا وَرَدَّ فِي الْحَجِّ وَغَيْرِهِ لِمَا لَمْ يَكُنْ الْمُسْتَنَدُ لِتَصْرِيحِ الْأَحَادِيثِ بِذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُكْفَرَةِ بِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي تَكْفِيرِهَا اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ وَحَدِيثُ تَكْفِيرِ الْحَجِّ لِلتَّبَعَاتِ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْحُقَاطِ بَلْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى شِدَّةِ ضَعْفِهِ أَمَّا الْحَاجُّ فَيُسَنُّ لَهُ فِطْرُهُ وَإِنْ لَمْ يُضْعِفْهُ الصَّوْمُ عَنِ الدُّعَاءِ تَأْسِيًا بِهِ ﷺ فَإِنَّهُ وَقَفَ مُفْطِرًا وَتَقَوَّيَا عَلَى الدُّعَاءِ فَصَوْمُهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى. وَقِيلَ مَكْرُوهٌ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي نَكْبِ التَّنْبِيهِ وَهُوَ مُتَجَّهٌ لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ نَعَمْ يُسَنُّ صَوْمُهُ لِمَنْ أَخَّرَ وَقُوفَهُ إِلَى اللَّيْلِ أَيْ وَلَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا لِنَقْصِ الْإِمْلَاءِ عَلَى أَنَّهُ يُسَنُّ فِطْرُهُ لِلْمُسَافِرِ وَمِثْلُهُ الْمَرِيضُ لِمَنْ مَجَلُّهُ إِنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ أَيْ: اتَّعَبَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ حَمَلِ الزَّرْكَشِيِّ لَهُ عَلَى مَنْ يُضْعِفُهُ الصَّوْمُ وَيُسَنُّ صَوْمُ ثَامِنِ الْحِجَّةِ احْتِيَاظًا لَهُ (وَعَاشُورَاءُ) بِالْمَدِّ وَهُوَ عَاشِرُ الْمُحَرَّمِ وَشَدُّ مَنْ قَالَ إِنَّهُ تَاسِعُهُ؛ لِأَنَّهُ يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَلِكُونِ أَجْرِنَا ضِعْفَ أَجْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ كَانَ ثَوَابُ مَا خُصَّصْنَا بِهِ وَهُوَ عَرَفَةُ ضِعْفَ مَا شَارَكْنَاهُمْ فِيهِ وَهُوَ هَذَا (وَتَاسُوعَاءُ) بِالْمَدِّ وَهُوَ تَاسِعُهُ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «لَيْتَنَ بَقِيْتُ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ»^(١) فَمَاتَ قَبْلَهُ وَالْحِكْمَةُ فِيهِ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ وَيُسَنُّ صَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ أَيْضًا (وَأَيَّامُ) اللَّيَالِي (الْبَيْضِ) وَهِيَ الثَّالِثُ عَشَرَ وَتَالِيَاهُ لِصِحَّةِ الْأَمْرِ بِصَوْمِهَا وَالِاحْتِيَاظُ صَوْمُ الثَّانِي عَشَرَ مَعَهَا. نَعَمْ الْأَوْجَهُ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ فِي الْحِجَّةِ يَصُومُ السَّادِسَ عَشَرَ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ بِدَلِّ الثَّالِثِ عَشَرَ وَحِكْمَةُ كَرْنِهَا ثَلَاثَةٌ أَنَّ الْحَسَنَةَ عَشَرَ أَمْثَالِهَا فَصَوْمُهَا كَصَوْمِ الشَّهْرِ كُلِّهِ وَلِذَلِكَ حَصَلَ أَصْلُ السَّنَةِ بِصَوْمِ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ وَخُصِّصَتْ هَذِهِ لِتَعْمِيمِ لَيَالِيهَا بِالتَّوَرِّ الْمُنَاسِبِ لِلْعِبَادَةِ وَالشُّكْرِ عَلَى ذَلِكَ وَتَتَعَسَّرُ تَعْمِيمُ الْيَوْمِ بِعِبَادَةِ غَيْرِ الصَّوْمِ وَيُسَنُّ صَوْمُ أَيَّامِ السُّودِ خَوْفًا وَرَهْبَةً مِنْ ظُلْمَةِ الذُّنُوبِ وَهِيَ السَّابِعُ أَوْ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ وَتَالِيَاهُ فَإِنْ بَدَأَ بِالثَّامِنِ وَنَقَصَ الشَّهْرُ صَامَ أَوَّلَ تَالِيَةِ

(١) [صحيح] أخرجه: مسلم في (صحيحه) [رقم / ١١٣٤]، وغيره من حديث: عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

وَسِتَّةٌ مِنْ شَوَّالٍ، وَتَتَابَعُهَا أَفْضَلُ. وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ

لاستغراق الظالمية ليلته أيضا وحينئذ يقع صومه عن كونه أول الشهر أيضا فإنه يسن صوم ثلاثة أول كل شهر.

(تنبيه) من الواضح أن من قال أولها السابغ ينبغي أن يقوم إذا تم الشهر يسن صوم الآخر خروجا من خلاف الثاني ومن قال الثامن يسن صوم السابغ احتياطاً فتتج سن صوم الأربعة الأخيرة إذا تم الشهر عليهما.

(وسية) في نسخة ست بلا تاء كما في الحديث وعليها فسوخ حذفها حذف المعداد (من شوال)؛ لأنها مع صيام رمضان أي: جميعه وإلا لم يحصل الفضل الآتي وإن أفطر لعذر كصيام الدهر رواه مسلم أي: لأن الحسنه بعشر أمثالها كما جاء مفسراً في رواية الرملي سندها حسن ولفظها صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي: من شوال بشهرين فذلك صيام السنة أي: مثل صيامها بلا مضاعفة نظير ما قالوه في خبر «قل هو الله أحد، تعدل ثلث القرآن»^(١) وأشباهه. والمراد ثواب الفرض وإلا لم يكن لخصوصية ستة شوال معنى؛ إذ من صام مع رمضان ستة غيرها يحصل له ثواب الدهر إما تفرز فلا تتميز تلك إلا بذلك وحاصله أن من صامها مع رمضان كل سنة تكون كصيام الدهر فرضاً بلا مضاعفة ومن صام ستة غيرها كذلك تكون كصيامه نفلاً بلا مضاعفة كما أن يصوم ثلاثة من كل شهر تحصله أيضاً وقضية المثني ندبها حتى لمن أفطر رمضان وهو كذلك إلا فيمن تعدى بفطره؛ لأنه يلزمه القضاء فوراً بل قال جمع متقدمون يكره لمن عليه قضاء رمضان أي: من غير تعدى تطوع بصوم ولو فاته رمضان فصام عنه شوالاً سن له صوم ست من القعدة؛ لأن من فاته صوم راتب يسن له قضاؤه ومر في مبحث النية عن المجموع وغيره في اشتراط التعيين في هذه الروايات ما ينبغي مراجعته (وتتابعها) عقب العيد (أفضل) مبادرة للعبادة وإيهام العامة وجوبها ممنوع على أنه لا يؤثر؛ إذ اعتقاد الوجوب بالندب لا يفسده بل يؤكد.

(ويكره إفراذ الجمعة) بالصوم لخبر الصحيحين بالنهي عنه إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده وعلته الضعف به عما يتميز به من العبادات الكثيرة الفاضلة مع كونه يوم عيد وللنظر إلى الضعف فقط قال جمع ونقل عن النص أنه لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه لكن يردّه ما مر من ندب فطر عرفة ولو لمن لم يضعف به ويوجه بأن من شأن الصوم الضعف وإتاما زالت الكراهة بضم غيره إليه كما صح به الخبر ويصومه إذا وافق عادة أو نذراً أو قضاء كما صح به الخبر في العادة هنا وفي الفرض في السبت؛ لأن صوم المضموم إليه وفضل ما يقع فيه يجبر ما فات منه ولو أراد اعتكافه سن صومه على أحد احتمالين حكاهما المصنف خروجا من خلاف من أبطل اعتكاف المفطر وقول الأذرع يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وصلاة ليلته بتسليمه لا يرد؛ لأن كلاً منا في غير

(١) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم / ٤٧٢٦]، وغيره من حديث: أبي سعيد الخدري رضى الله عنه .

وإفراذ السبت، وصَوْمُ الدهر غير العيد والتَّشْرِيقِ مَكْرُوهٌ لِمَنْ خَافَ بِهِ ضَرَرًا أَوْ قُوْتَ حَقٍّ،
وَمُسْتَحَبٌّ لِغَيْرِهِ. وَمَنْ تَلَبَّسَ بِصَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاتِهِ فَلَهُ قَطْعُهُمَا

التخصيص (وإفراذ السبت) بغير ما ذُكِرَ في الجُمُعَةِ لِلخَبَرِ المذكورِ وَعِلَّتُهُ أَنَّ الصَّوْمَ إِمْسَاكٌ وتخصيصُهُ بالإِمْسَاكِ أَي: عن الاشتغال والكسب من عادة اليهود أو تعظيم فيشبه تعظيم اليهود له ولو بالفطر. ومن ثَمَّ كُرِهَ له إفراذ الأحد إلا لِسَبَبٍ أَيْضًا؛ لأنَّ النَّصَارَى تُعَظِّمُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَمَعَهُمَا؛ لأنَّ أَحَدًا لَمْ يَقُلْ بِتَعْظِيمِ المجموعِ ومن ثَمَّ رَوَى النَّسَائِيُّ (أَنَّهُ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ مِنَ الْإَيَّامِ يَوْمَ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ. فَأَجِبْ أَنْ أَخَالِفَهُمْ»^(١) قِيلَ وَلَا نَظِيرَ لِهَذَا فِي أَنَّهُ إِذَا ضُمَّ مَكْرُوهٌ لِمَكْرُوهٍ آخَرَ تَزُولُ الْكَرَاهَةُ وَفِي الْبَحْرِ لَا يُكْرَهُ إِفْرَادُ عِيدٍ مِنْ أَعْيَادِ أَهْلِ الْمِلَّةِ بِالصَّوْمِ كَالنَّبَرِزِ اهـ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّ هَذِهِ لَمْ تُسْتَهَرَّ فَلَا يَتَوَهَّمُ فِيهَا تَشْبَهُ. (وصَوْمُ الدهر غير العيد والتَّشْرِيقِ مَكْرُوهٌ لِمَنْ خَافَ بِهِ ضَرَرًا أَوْ قُوْتَ حَقٍّ) وَلَوْ مَثَلًا كَمَا رَجَّحَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَخَذًا مِنْ كَرَاهَةِ قِيَامِ كُلِّ اللَّيْلِ لِهَذَا الْمَعْنَى وَذَلِكَ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ»^(٢) (وَمُسْتَحَبٌّ لِغَيْرِهِ) لِخَبَرِهَا «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»^(٣) وَصَحَّ «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَبَقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ هَكَذَا وَعَقْدَ تَسْعِينَ»^(٤) أَيِ عَنْهُ فَلَمْ يَدْخُلْهَا أَوْ لَا يَكُونُ لَهُ فِيهَا مَحَلٌّ وَالْخَبَرُ الْأَوَّلُ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَالَةِ الْأُولَى وَصَوْمُ يَوْمٍ وَفَطْرُ يَوْمٍ أَفْضَلُ مِنْهُ لِخَبَرِهِمَا «أَفْضَلُ الصَّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا» وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ فَوَاقَفَ فِطْرَهُ يَوْمًا يُسَنُّ صَوْمُهُ كَالْأَتْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَالْبَيْضِ يَكُونُ فِطْرُهُ فِيهِ أَفْضَلُ لِيَتِمَّ لَهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَفَطْرُ يَوْمٍ لَكِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ صَوْمَهُ لَهُ أَفْضَلُ. (وَمَنْ تَلَبَّسَ بِصَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاتِهِ) أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ التَّطَوُّعَاتِ إِلَّا التَّسْلُكُ وَذِكْرُ الْعِلْمِ غَيْرُهُمَا مِنْهُمَا بِالْأُولَى (فَلَهُ قَطْعُهُمَا) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «الصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرٌ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ»^(٥)

(١) [حسن] أخرجه: النسائي في (السنن الكبرى) [رقم/٢٧٧٦]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/٢١٦٧]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٣٠٣/٤]، وغيرهم من حديث: أم سلمة رضي الله عنها.

قلت: حديث حسن. ينظر: (صحيح الجامع) للآلباني [رقم/٤٨٠٣].

(٢) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/١٨٧٦]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١١٥٩]، وغيرهما من حديث: عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) [صحيح] أخرجه: البخاري في (صحيحه) [رقم/٢٦٨٥]، ومسلم في (صحيحه) [رقم/١١٥٣]، وغيرهما من حديث: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٤/٤١٤]، وابن خزيمة في (صحيحه) [رقم/٢١٥٤]، وابن حبان في (صحيحه) [رقم/٣٥٨٤]، وغيرهم من حديث: أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (السلسلة الصحيحة) للآلباني [رقم/٣٢٠٢].

(٥) [صحيح] أخرجه: أحمد في (مسنده) [٦/٣٤١]، والدارقطني في (سننه) [٢/١٧٥]، والحاكم في (المستدرک علی الصحیحین) [١/٦٠٤]، وغيرهم من حديث: أم هانئ رضي الله عنها.

قلت: حديث صحيح. ينظر: (تخريج مشكاة المصابيح) للآلباني [رقم/٢٠٧٩].

ولا قضاء. وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ حَرُمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ عَلَى الْفَوْرِ، وَهُوَ صَوْمٌ مِّنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَوْرِ فِي الْأَصَحِّ: بَأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ.

وقيس به الصلاة وغيرها فقوله تعالى: ﴿وَلَا يُطْلَوْنَ أَعْمَلُكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] محلّه في الفرض ثم إن قَطَعَ لِغَيْرِ عُذْرٍ كُرْهٌ وَإِلَّا كَانَ شَقٌّ عَلَى الضَّيْفِ أَوْ الْمَضْيِفِ صَوْمُهُ لَمْ يُكْرَهْ بَلْ يُسَنُّ وَيُثَابُ عَلَى مَا مَضَى كَكُلِّ قَطْعٍ لِفَرْضٍ أَوْ نَفْلِ بَعْدِ (ولا قضاء) لِمَا قَطَعَهُ أَي: لَا يُلْزَمُهُ وَإِلَّا لِحُرْمِ الْخُرُوجِ نَعَمْ يُسَنُّ خُرُوجًا مِّنْ خِلَافٍ مِّنْ أَوْجِبِهِ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (أَنْ أُمَّ هَانِيٍّ كَانَتْ صَائِمَةً صَوْمَ تَطَوُّعٍ فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَنْ تُفْطِرَ بِلَا قَضَاءٍ وَبَيْنَ أَنْ تُتِمَّ صَوْمَهَا).

(وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ لِّوَاجِبٍ حَرُمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ صَوْمٌ مِّنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ) أَوْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشُّكِّ كَمَا مَرَّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّأْخِيرُ وَلَوْ بَعْدُ كَسَفَرٍ تَدَارُكًا لِوَرِطَةِ الْإِثْمِ أَوْ التَّقْصِيرِ الَّذِي ارْتَكَبَهُ (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَوْرِ فِي الْأَصَحِّ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَلَبَّسَ بِالْفَرْضِ كَمَنْ شَرَعَ فِي آدَاءِ فَرْضٍ أَوَّلٍ وَقَبْلَهُ نَعَمْ مَرَّةً مَتَى ضَاقَ الْوَقْتُ بَأَنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ شَعْبَانَ إِلَّا مَا يَسَعُ الْفَرْضَ وَجَبَ الْفَوْرُ وَإِنْ فَاتَ بَعْدُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِرْ هُنَا نَظِيرُ وَجْهِ فِي الصَّلَاةِ أَنَّهُ يَجِبُ الْفَوْرُ فِي قَضَائِهَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الصَّوْمِ يَنْتَهِي إِلَى حَالَةٍ يَتَضَيَّقُ فِيهَا وَيَجِبُ فِعْلُهُ فِيهَا فَوْرًا كَمَا تَقَرَّرَ فَصَارَ مُؤَقَّتًا كَالْآدَاءِ بِخِلَافِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا أَمَدَ لَهُ وَأَيْضًا الصَّلَاةُ لَا يَسْقُطُ فِعْلُهَا آدَاءً بَعْدُ نَحْوِ مَرَضٍ وَسَفَرٍ بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَضَيَّقَ فِي قَضَائِهَا مَا لَمْ يُضَيَّقْ فِي قَضَائِهِ وَكَالْقَضَاءِ فِي حُرْمَةِ الْقَطْعِ كُلِّ فَرْضٍ عَيْنِي يُبْطِلُهُ الْقَطْعُ أَوْ يَفُوتُ وَجُوبُهُ الْفَوْرِيُّ بِخِلَافِ نَحْوِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا فَرْضُ كِفَايَةٍ هُوَ جِهَادٌ أَوْ نُسْكَ أَوْ صَلَاةُ جِنَازَةٍ وَحَرَّمَ جَمْعُ قَطْعِهِ مُطْلَقًا إِلَّا الْإِسْتِغَالَ بِالْعِلْمِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ بِرَأْسِهَا وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ صِفَةً تَابِعَةً وَهُوَ ضَعِيفٌ وَإِنْ أَطَالَ التَّاجُ السُّبْكِيُّ فِي الْإِنتِصَارِ لَهُ وَإِلَّا لَزِمَ حُرْمَةُ قَطْعِ الْجَرْفِ وَالصَّنَائِعِ وَلَا قَائِلَ بِهِ وَيَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعًا أَوْ قَضَاءً مَوْسَعًا وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ عِلْمٍ بِرِضَاهُ كَمَا يَأْتِي.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

هو مُسْتَحَبُّ كُلِّ وَقْتٍ وفي العَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ أَفْضَلُ لِيَلْبِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَجَمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهَا لَيْلَةُ الْحَادِي أَوْ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

هو لُغَةٌ لَزُومُ الشَّيْءِ وَلَوْ شَرَاءً وَشَرَعًا مُكْتَبٌ مَخْصُوصٌ عَلَى وَجْهِ يَأْتِي وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ وَهُوَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ مُعْتَكِفٌ وَمُعْتَكِفٌ فِيهِ وَلُبٌّ وَنِيَّةٌ .

(هو مُسْتَحَبُّ كُلِّ وَقْتٍ) إجماعاً (و) هو (في العَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ أَفْضَلُ) منه في غيرها ولو بَقِيَّةَ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ دَاوَمَ عَلَيْهِ إِلَى وَفَاتِهِ قَالُوا وَحِكْمَتُهُ أَنَّهُ (لِيَلْبِ لَيْلَةَ الْقَدْرِ) أَي : الْحِكْمُ وَالْفَضْلُ أَوْ الشَّرَفُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَالتِّي هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ أَيْ الْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةٌ قَدَرٍ فَهِيَ أَفْضَلُ لَيْلَالِي السَّنَةِ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا أَوْ تَصَدِيقًا بِهَا وَاحْتِسَابًا أَوْ لِيُؤْبَاهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» وَفِي رِوَايَةٍ «وَمَا تَأَخَّرَ» وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ خَبَرَ «مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى يَنْقُضِيَ شَهْرَ رَمَضَانَ فَقَدْ أَخَذَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحَظٍّ وَافِرٍ» وَخَبَرَ «مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَقَدْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ» ^(١) وَقَدْ مَ هَذَا فِي سُنَنِ الصُّوْمِ لِيُبَيِّنَ ثَمَّ نَدْبَهُ لِلصُّوْمِ وَهَذَا نَدْبُهُ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا تَلْزُمُ لَيْلَةً بَعْثِنَهَا مِنْ لَيْلَالِي الْعِشْرِ وَأَرْجَاهَا الْأَوْتَارُ (وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَجَمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهَا) أَي : تِلْكَ اللَّيْلَةُ الْمُعَيَّنَةُ (لَيْلَةُ الْحَادِي) وَالْعِشْرِينَ (أَوْ) لَيْلَةُ (الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ) لِأَنَّهُ ﷺ (أَرَبَاهَا فِي الْعِشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي لَيْلَةٍ وَثَرِ مِنْهُ وَأَنَّهُ سَجَدَ صَبِيحَتَهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ) فَكَانَ ذَلِكَ لَيْلَةَ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَيْلَةُ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ كَمَا فِي مُسْلِمٍ وَاخْتَارَ جَمْعُ أَنَّهَا لَا تَلْزُمُ لَيْلَةً بَعْثِنَهَا مِنَ الْعِشْرِ الْأَوَاخِرِ بَلْ تُنْقَلُ فِي لَيْلَالِيهِ فَعَامًا أَوْ أَعْوَامًا تَكُونُ وَثَرًا إِحْدَى أَوْ ثَلَاثًا أَوْ غَيْرَهُمَا وَعَامًا أَوْ أَعْوَامًا تَكُونُ شَفْعًا ثِنْتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا أَوْ غَيْرَهُمَا قَالُوا وَلَا تَجْتَمِعُ الْأَحَادِيثُ الْمُتَعَارِضَةُ فِيهَا إِلَّا بِذَلِكَ وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ رَجَمَهُ اللَّهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ يَقْتَضِيهِ وَيُسْنُّ لِرَأْيِهَا كَثْمُهَا وَلَا يَنَالُ فَضْلُهَا أَي : كَمَالُهُ إِلَّا مَنْ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا وَحِكْمَةُ إِيْهَامِهَا فِي الْعِشْرِ إِحْيَاءُ جَمِيعِ لَيْلَالِيهِ وَهِيَ مِنْ خَصَائِصِنَا وَبَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَالتِّي يُفَرِّقُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ وَشَدَّ وَأَغْرَبَ مَنْ زَعَمَهَا لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ وَعَلَامَتُهَا أَنَّهَا مُعْتَدِلَةٌ وَأَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ

(١) [سنده ضعيف] أخرجه : ابن خزيمة (في صحيحه) [رقم/ ٢١٩٥] ، وغيره من حديث : أبي هريرة رَجَمَهُ اللَّهُ .

قلت : سنده ضعيف .

وَأَمَّا يَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْجَامِعِ أَوَّلَى. وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اِعْتِكَافُ امْرَأَةٍ فِي مَسْجِدٍ بَيْنَتِهَا، وَهُوَ الْمُعْتَزَلُ الْمُهِتَأُ لِلصَّلَاةِ. وَلَوْ عَيَّنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي نَذَرِهِ الْاِعْتِكَافَ تَعَيَّنَ، وَكَذَا مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ

صَبِيحَتَهَا وَلَيْسَ لَهَا كَثِيرُ شُعَاعٍ لِعَظِيمِ أَنْوَارِ الْمَلَائِكَةِ الصَّاعِدِينَ وَالنَّازِلِينَ فِيهَا وَفَائِدَةُ ذَلِكَ مَعْرِفَةُ يَوْمِهَا؛ إِذْ يُسَنُّ الْاجْتِهَادُ فِيهِ كَلِيلَتِهَا.

(وَأَمَّا يَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ) لِمَنْ هُوَ أَوْ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فَقَطْ مِنْ بَدَنِهِ قَوْلُهُ سَابِعُ الْعَشْرِينَ لَا يَخْفَى مَا فِي وَزْنِهِ عَلَى مَنْ لَهُ الْإِمَامُ بِفَنِّ الْعُرُوضِ وَقَوْلُهُ فِي تَاسِعِ الْعَشْرِيِّ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ سَابِعُ الْعَشْرِيِّ وَتَوَافِكَ بَعْدَ الْعَشْرِيِّ كَذَلِكَ كُلُّ ذَلِكَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَيْ: الْعَشْرِينَ أَحَدٌ مِنْ بَعْضِ الْهَوَامِشِ (فِي الْمَسْجِدِ) إِنْ كَانَتْ أَرْضُهُ غَيْرَ مُحْتَكِرَةٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى نِسَاءَهُ لَمْ يَعْتَكِفُوا إِلَّا فِيهِ سِوَاءَ سَطْحِهِ وَرَوْشَتِهِ وَإِنْ كَانَ كُلُّهُ فِي هَوَاءٍ شَارِعٍ مَثَلًا وَرَحْبَتُهُ الْمَعْدُودَةُ مِنْهُ وَإِنْ خُصَّ بِطَائِفَةٍ لَيْسَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ إِثْمَهُ إِنْ فُرِضَ لِأَمْرِ خَارِجٍ أَمَّا مَا أَرْضُهُ مُحْتَكِرَةٌ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ إِلَّا إِنْ بَنَى فِيهِ مَسْطَبَةً أَوْ بَلَطَهُ وَوَقَّفَ ذَلِكَ مَسْجِدًا لِقَوْلِهِمْ يَصِحُّ وَقْفُ السُّفْلِ دُونَ الْعُلُوِّ وَعَكْسُهُ وَهَذَا مِنْهُ وَمَا وَقَّفَ بَعْضُهُ مَسْجِدًا شَائِعًا يَحْرُمُ الْمُكُثُّ فِيهِ عَلَى الْجُنُبِ وَلَا يَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ فِيهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ احْتِيَاطًا فِيهِمَا (وَالْجَامِعِ أَوَّلَى) لِكَثْرَةِ جَمَاعَتِهِ غَالِيًا وَالِاسْتِغْنَاءُ بِهِ عَنِ الْخُرُوجِ لِلْجُمُعَةِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ اشْتَرَطَهُ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ أَوَّلَى وَإِنْ قُلْتُ جَمَاعَتُهُ وَلَمْ يَحْتَاجْ لِلْخُرُوجِ لِلْجُمُعَةِ لِكُونِهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ أَوْ لِقِصْرِ مُدَّةِ اِعْتِكَافِهِ وَيَجِبُ إِنْ نَذَرَ اِعْتِكَافَ مُدَّةٍ مُتَتَابِعَةٍ تَتَخَلَّلُهَا جُمُعَةٌ وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا وَلَمْ يُشْتَرَطِ الْخُرُوجُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَهَا بَلَا شَرِطٍ يَقْطَعُ التَّتَابُعَ أَيْ لِنَقْصِيرِهِ بَعْدَ شَرِطِهِ الْخُرُوجُ لَهَا مَعَ عِلْمِهِ بِمَجِيئِهَا وَاعْتِكَافِهِ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ وَبِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي فِي الْخُرُوجِ لِنَحْوِ شَهَادَةِ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ أَوْ لِإِكْرَاهِ وَحِينَئِذٍ اِنْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ كَالْحِسِّيِّ وَأَتَجَهَّ بِحُثِّ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُا لَوْ كَانَتْ تُقَامُ فِي غَيْرِ جَامِعٍ أَوْ أَحَدِ الْجَامِعِ بَعْدَ اِعْتِكَافِهِ لَمْ يَضُرَّ الْخُرُوجُ لَهَا لِعَدَمِ نَقْصِيرِهِ وَإِذَا خَرَجَ لَهَا تَعَيَّنَ أَقْرَبُ جَامِعٍ إِلَيْهِ إِنْ اتَّحَدَ وَقْتُ صَلَاةِ الْجَامِعَيْنِ وَإِلَّا جَازَ الذَّهَابُ لِلْأَسْبَقِ وَلَوْ أَبْعَدَ أَيْ: لِأَنَّ سَبْقَهُ مُرَجَّحٌ لَهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِثْلَهُ بِالْأَوَّلَى مَا تَيَقَّنَ حِلُّ مَالٍ بَانِيهِ وَأَرْضُهُ دُونَ ضِدِّهِ. (وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اِعْتِكَافُ الْمَرَأَةِ فِي مَسْجِدٍ بَيْنَتِهَا وَهُوَ الْمُعْتَزَلُ الْمُهِتَأُ لِلصَّلَاةِ) فِيهِ لِحُلُّ تَغْيِيرِهِ وَالْمُكُثُّ فِيهِ لِلْجُنُبِ وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ وَالْجَمَاعَةِ فِيهِ وَلِأَنَّهُ لَوْ أَغْنَى عَنِ الْمَسْجِدِ لَمَا اِعْتَكَفَ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَسْتُرَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَالْخُنْثَى كَالرَّجُلِ وَحَيْثُ كُرِّهَ لَهَا الْخُرُوجُ إِلَيْهِ لِلْجَمَاعَةِ وَمَرَّ تَفْصِيلُهُ كُرِّهَ الْاِعْتِكَافِ فِيهِ. (وَلَوْ عَيَّنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي نَذَرِهِ الْاِعْتِكَافَ تَعَيَّنَ) وَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ لِزِيَادَةِ فَضْلِهِ وَالْمُضَاعَفَةِ فِيهِ؛ إِذْ الصَّلَاةُ فِيهِ بِمِائَةِ أَلْفٍ أَلْفِ أَلْفٍ ثَلَاثًا فِيمَا سِوَى الْمَسْجِدَيْنِ الْأَتَيْنِ كَمَا أَخَذْتَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَبَسَطْتُهُ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَسَتَّانِي الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْكَعْبَةُ وَالْمَسْجِدُ حَوْلَهَا وَلَوْ عَيَّنَهَا أَجْزَأَ عَنْهَا بَقِيَّةُ الْمَسْجِدِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ شُمُولِ الْمُضَاعَفَةِ لِلْكُلِّ وَقَالَ كَثِيرُونَ تَتَعَيَّنُ هِيَ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ (وَكَذَا) يَتَعَيَّنُ (مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ) وَهُوَ

والأقصى في الأظهر، ويقوم المسجد الحرام مقامهما، ولا عكس، ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى، ولا عكس. والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوفاً، وقيل يكفي مرور بلا لبث، وقيل يشترط مكث نحو يوم. ويبطل بالجماع، وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة كالمس، وقبلة تبطله إن أنزل، وإلا فلا. ولو جامع ناسياً فكجماع الصائم. ولا يضرب التطيب والتزيت. والفطر، بل يصح اعتكاف الليل وحده.

مسجده ﷺ دون ما زيد فيه كما صححه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كما هو مبسوط في الحاشية والفرق أنه في الخبر أشار فقال «صلاة في مسجدي هذا» فلم يتناول ما حدث بعدها وفي الأول عبر بالمسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك (والأقصى في الأظهر)؛ لانهما تشدد إليهما الحال كالمسجد الحرام ولا يتعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعين أولى وبُحث تعين مسجد قباء؛ لأن ركعتين فيه كعمرة كما في الحديث (ويقوم المسجد الحرام مقامهما)؛ لأنه أفضل منهما (ولا عكس) لذلك (ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى)؛ لأنه أفضل منه (ولا عكس) لذلك؛ إذ الصلاة فيه بخمسمائة في رواية وبألف في أخرى فيما سوى الثلاثة وفي مسجد المدينة بألف في الأقصى وفي مسجد مكة بمائة ألف في مسجد المدينة فحصل ما مر على رواية الألف في الأقصى ويتعين زمن الاعتكاف إن عين له زمناً فلو قدّمه عليه لم يحسب وإن أخره عنه كان قضاءً وأثم إن تعمّد. (والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوفاً)؛ لأن مادة لفظ الاعتكاف تقتضيه بأن يزيد على أقل طمأنينة الصلاة ولا يكفي قدرها ويكفي عنه التردد (وقيل يكفي المرور بلا لبث) كالوقوف بعرفة قال المصنف ويسن للمارئية الاعتكاف تحصيلاً له على هذا الوجه اهـ وإنما يتجه إن قلّد قائله وقلنا بجمل تقليد أصحاب الوجوه وإلا كان متكبساً بعبادة فاسدة وهو حرام (وقيل يشترط مكث نحو يوم) أي: قريب منه وقيل يشترط مكث يوم.

(ويبطل بالجماع) من عالم عامد مختار ولو في غير المسجد كأن كان في طريق أو محل قضاء الحاجة لكان فيه ولو في هوائيه يحرم مطلقاً وخارجاً لا يحرم إلا إن كان مندوراً ولا يبطل ما مضى إلا إن نذر التتابع وفي الأنوار يبطل ثوابه بشتم أو غيبة أو أكل حرام (وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة كالمس وقبلة تبطله إن أنزل وإلا فلا) كالصوم فيأتي هنا جميع ما مرّم (و) من ثم (لو جامع ناسياً فهو كجماع الصائم) فلا يبطل. (ولا يضرب التطيب والتزيت) بسائر وجوه الزينة وله أن يتزوج ويتزوج (و) لا يضرب الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) للخبر الصحيح «ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه» (١).

(١) [ضعيف] أخرجه: الدارقطني في (سننه) [١٩٩/٢]، والحاكم في (المستدرک على الصحيحين) [٦٥٠/١]، والبيهقي في (السنن الكبرى) [٣١٨/٤]، وغيرهم من حديث: تطيبه .
قلت: حديث ضعيف. ينظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني [رقم/٤٣٧٨].

ولو نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ هو فيه صَائِمٌ لَزِمَهُ. ولو نَذَرَ أَنْ يَعْتِكَفَ صَائِمًا أو يَصُومَ مُعْتَكِفًا لَزِمَاهُ،

(ولو نَذَرَ اعتكاف يوم هو فيه صائماً) بأن قال عليّ أن اعتكف يوماً وأنا فيه صائماً أو أنا فيه صائماً بلا وإو أو أكون فيه صائماً (لزمه) اعتكاف اليوم في حال الصوم أحدهما ويجوز كون اليوم عن رمضان وغيره؛ لأنه لم يلتزم صوماً بل اعتكافاً بصفة وقد وجدت. (ولو نَذَرَ أن يعتكف صائماً) أو يصوم (أو يصوم مُعْتَكِفًا) أو باعتكاف (لزمه) أي: الاعتكاف والصوم؛ لأنه التزم كلاً على جدته فلا يكفيه أن يعتكف وهو صائماً عن رمضان أو نَذَرَ آخر مثلاً ولا أن يصوم في يوم اعتكفه عن نَذَرَ آخر قبل أو بعد وفارقت هذه ما قبلها مع أن الحال وصِف في المعنى بأنها وإن كانت كذلك لكانت تميزت عن مُطْلَقِ الصفة جملة كانت مرّاً أو مفرداً بأنها قيدٌ في عاملها ومُبَيِّنَةٌ لِهَيْئَةِ صاحبها ومُقْتَضَى ذلك التزامها مع التزام عاملها فوجباً بخلاف الصفة فإنها لتخصيص موصوفها عن غيره كما هنا أو توضيحه والتخصيص يحصل مع كون اليوم موصوفاً بوقوع صوم فيه وهذا لا يقتضي التزام ذلك الصوم لما تقرر أنه ذكر لمجرد التخصيص ووجه ذلك بتوجيهين آخرين في غاية البعد والخروج عن القواعد إلا أن يريد قائلهما ما تقرر: أحدهما أن قوله اعتكف يوماً التزام صحيح وقوله أنا فيه صائماً إخبار عن حالة يكون عليها في المستقبل والإخبار عن الحالة المستقبلية لا يصح تطلبها بالنذر لكونها حاصلة وتحصيل الحاصل محال وأيضاً هو جملة وهي لا تكون معمولاً للمصدر بخلاف صائماً أو يصوم فإنه ليس إخباراً عن حالة مستقبلية فهو إنشاء محض تقديره أن اعتكف يوماً وأن أصوم فيه وهذا يطرد في أن أصلي صائماً أو خاشعاً وأن أحج رايكاً. ثانيهما أن أنا فيه صائماً حال من يوماً وهو مفعول فتقديره يوماً مصوماً ومصوماً إخباراً ليس بصفة التزام وصائماً حال من الفاعل والحال مُقَيَّدَةٌ لِفِعْلِ الفاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه أن أنشئ اعتكافاً وصوماً.

(تنبيه) ما ذكر في وأنا صائماً هو ما جرى عليه غير واحد ولا يشكّل عليه ما مرّ في صائماً وإن كان الحال مفادها واحد مفردة أو جملة لما بينته في شرح الإرشاد أن المفردة غير مُسْتَقْلَةٍ فَدَلَّتْ على التزام إنشاء صوم بخلاف الجملة وأيضاً فتلك قيدٌ للاعتكاف فدلّت على إنشاء صوم تُقَيِّدُهُ وهذه قيدٌ لليوم الظرف لا للاعتكاف المظروف فيه وتقيد اليوم يصدق بإيقاع اعتكاف فيه وهو مصوم عن نحو رمضان اهـ ويُفْرَقُ أيضاً بأن المُصَرَّحَ به في كلام أئمة النحو أن تعيين الهيئة المُفِيدَ لِتَقْيِيدِ العاملِ وَقَعَ بالمفرد قصداً لا ضمناً بخلاف الوصف في رأيت رجلاً رايكاً فإنه إنما قصّد به تقييد المنعوت لا تقييد العامل لكنه يستلزمه؛ إذ يلزم من نعت الركوب بيان هيئة حال الرؤية له والحال الجملة الغالب فيها مشابهة الوصف بدليل اشتراط كونها خبرية قالوا؛ لأنها نعت في المعنى ومن ثم قدر في الطلبية حالاً ما يُقَدَّرُ فيها صفة من القول. وإذ قد تقرر ذلك اتضح الفرق بين الحالين؛ لأنه لا معنى لكون التقييد في المفردة هو المقصود إلا التزامه بخلافه في الجملة فإنه غير مقصود فكان غير مُلتَزِمٍ فَاجْزَأَ اعتكاف مقارن لصوم لم يلتزمه فتأمل.

والأصح وجوبُ جمعيهما. وَيُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْإِعْتِكَافِ، وَيَنُوي فِي الْمُنْدُورِ الْفَرْضِيَّةَ. وَإِذَا أَطْلَقَ كَفْتَهُ، وَإِنْ طَالَ مُكُتُّهُ لَكِنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ احتاج إلى الاستئناف. ولو نَوَى مُدَّةَ فَخْرَجَ فيها وعادَ، فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْإِسْتِنَافُ أَوَّلَهَا فَلَا، وَقِيلَ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ خُرُوجِهِ اسْتَأْنَفَ وَقِيلَ لَا يَسْتَأْنَفُ مُطْلَقًا. ولو نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً فَخَرَجَ لِغُذْرٍ لَا يَقْطَعُ التَّابِعَ لَمْ يَجِبْ اسْتِنَافُ النَّيَّةِ، وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَغُسَلَ الْجَنَابَةَ وَجِبَ.

(والأصح وجوبُ جمعيهما) لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاسَبَةِ؛ إِذْ كُلُّ كَفٍّ وَبِهِ فَارَقَ أَنْ أَصَلَّى صَائِمًا أَوْ اعْتَكَفَ مُصَلًيًا فَلَوْ شَرَعَ فِي الْإِعْتِكَافِ صَائِمًا ثُمَّ أَفْطَرَ لَزِمَهُ اسْتِنَافُهُمَا وَلَوْ قَالَ أَنْ اعْتَكَفَ يَوْمَ الْعِيدِ صَائِمًا وَجِبَ اعْتِكَافُهُ وَلَمَّا قَوْلُهُ صَائِمًا وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ يَكْفِي يَوْمَ الصَّوْمِ اعْتِكَافُهُ لَحِظَةً فِيهِ وَلَا يَلْزُمُهُ اسْتِغْرَاقُهُ بِالْإِعْتِكَافِ لِإِمْكَانِ تَبْعِيضِهِ وَاللَّفْظُ صَادِقٌ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ. (وَيُشْتَرَطُ) فِي ابْتِدَاءِ الْإِعْتِكَافِ لَا دَوَامِهِ لِمَا يَأْتِي فِي مَسَالَةِ الْخُرُوجِ مَعَ عَزْمِ الْعُودِ (نِيَّةُ الْإِعْتِكَافِ)؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ وَأَرَادَ بِالشَّرْطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ؛ إِذْ هِيَ رُكْنٌ فِيهِ كَمَا مَرَّ (وَيَنُوي) وَجُوبًا (فِي) الْإِعْتِكَافِ أَوْ غَيْرِهِ (النَّذْرُ) أَيِ: الْمُنْدُورَ النَّذْرُ أَوْ (الْفَرْضِيَّةُ) لِيَتَمَيَّزَ عَنِ التَّطَوُّعِ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُعَيَّنَ سَبَبُهَا وَهُوَ النَّذْرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِهِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ. (وَإِذَا) (أَطْلَقَ) الْإِعْتِكَافَ بَأَنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مُدَّةٌ (كَفْتَهُ نِيَّتَهُ) أَيِ: الْإِعْتِكَافِ (وَإِنْ طَالَ مُكُتُّهُ) لَشُمُولِ النِّيَّةِ الْمُطْلَقَةِ لِذَلِكَ (لَكِنْ لَوْ خَرَجَ) غَيْرَ عَازِمٍ عَلَى الْعُودِ (وَعَادَ احتاج إلى الاستئناف) لِلنِّيَّةِ حَتَّى يَصِيرَ مُعْتَكِفًا بَعْدَ عَوْدِهِ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى عِبَادَةً فَانْتَهَتْ بِالْخُرُوجِ وَلَوْ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ أَمَّا إِذَا خَرَجَ عَازِمًا عَلَى الْعُودِ فَلَا احتاج وَإِنْ طَالَ زَمَنُ خُرُوجِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمُ لِنِيَّةِ عِنْدَ الْعُودِ لِقِيَامِ هَذَا الْعَزْمِ مَقَامَهَا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الزِّيَادَةِ وَجَدَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ فَكَانَتْ كِنْيَةً الْمُدَّتَيْنِ مَعًا كَمَا قَالُوهُ فَيَمُنُّ نَوَى فِي النَّفْلِ الْمُطْلَقِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ نَوَى قَبْلَ السَّلَامِ رَكْعَتَيْنِ. (ولو) (نَوَى) فِي اعْتِكَافٍ تَطَوُّعٍ أَوْ نَذْرٍ (مُدَّةً) مُطْلَقَةً أَوْ مُعَيَّنَةً وَلَمْ يَشْتَرَطْ تَتَابُعًا وَاعْتَكَفَ لَوَفَاءِ نَذْرِهِ فِي صَوْرَتِهِ (فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْإِسْتِنَافُ) لِلْإِعْتِكَافِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ الْمَذْكُورَ قَطَعَهُ (أَوْ) خَرَجَ (لَهَا) أَيِ لِلْحَاجَةِ وَهِيَ الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُلْحَقَ بِهِمَا الرِّيحُ لِشِدَّةِ قُبْحِهِ فِي الْمَسْجِدِ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ وَكَأَنَّ الْمُعْتَكِفَ سَوِيحَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ (فَلَا) يَلْزُمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ فَهُوَ كَالْمُسْتَنَى عِنْدَ النَّيَّةِ (وَقِيلَ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ خُرُوجِهِ) وَلَوْ لِلْحَاجَةِ كَمَا أَفَادَهُ سِيَاقُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضَرَّ لَهَا فَلِغَيْرِهَا أَوَّلَى (اسْتَأْنَفَ) لَتَعَذَّرِ الْبِنَاءُ (وَقِيلَ لَا يَسْتَأْنَفُ مُطْلَقًا) أَيِ: لِأَنَّ عَوْدَهُ يَنْصَرِفُ لِمَا نَوَاهُ. (ولو نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً فَخَرَجَ لِغُذْرٍ لَا يَقْطَعُ التَّابِعَ) وَإِنْ كَانَ مِنْهُ بُدٌّ كَالْأَكْلِ وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ وَالْحَيْضِ وَالْخُرُوجِ نَاسِيًا (لَمْ يَجِبْ اسْتِنَافُ النَّيَّةِ) عِنْدَ الْعُودِ لِشُمُولِهَا جَمِيعِ الْمُدَّةِ وَتَجِبُ الْمُبَادَرَةُ لِلْعُودِ عَقِبَ زَوَالِ الْعُذْرِ فَإِنْ أَخَّرَ عَالِمًا ذَاكِرًا مُخْتَارًا انْقَطَعَ التَّابِعُ وَتَعَذَّرَ الْبِنَاءُ (وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ الْحَاجَةِ وَغُسَلَ الْجَنَابَةَ) وَنَحْوَهُمَا (وَجِبَ) اسْتِنَافُ النَّيَّةِ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْعِبَادَةِ بِمَا مِنْهُ بُدٌّ بِخِلَافِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ أَمَّا مَا يَقْطَعُهُ فَيَجِبُ اسْتِنَافُهَا جَزْمًا.

وَشَرَطُ الْمُعْتَكِفِ: الإسلام والعقل والنقاء عن الحيض والجنابة. ولو ارتدَّ الْمُعْتَكِفُ أو سَكَرَ بَطَلَ، والمذهبُ بطلانُ ما مَضَى من اعتكافيهما الْمُتَتَابِعِ. ولو طَرَأَ جُنُونٌ أو إغْمَاءٌ لم يَبْطُلْ ما مَضَى إِنْ لم يُخْرِجْ، وَيُحْسَبُ زَمَنُ الإِغْمَاءِ مِنَ الِاعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ. أو الحيضُ وجِبَ الخُرُوجُ، وكذا الجنابة إذا تَعَدَّرَ الغُسلُ في المسجدِ، فلو أمكَنَ جازَ الخُرُوجُ،

(وَشَرَطُ الْمُعْتَكِفِ الإسلام والعقل) فلا يَصِحُّ من كافرٍ ومَجْنُونٍ وسَكَرَانَ ومُتَعَمَّى عليه ونَحْوِهِمْ؛ إِذْ لَا نِيَّةَ لَهُمْ وَلَوْ طَرَأَ نَحْوُ إِغْمَاءٍ عَلَى مُعْتَكِفٍ فَسَيَأْتِي (وَالنِّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ) وَالتَّفَاسِ (وَالْجَنَابَةِ) لِحُرْمَةِ الْمُكْتَبِ بِالْمَسْجِدِ حِينَئِذٍ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ مِثْلَهُمْ مَنْ بِهِ نَحْوُ قُرُوحٍ تُلَوِّثُ الْمَسْجِدَ وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا مَوْضِعٌ نَظَرِيٌّ أَيْ: لِأَنَّ الْحُرْمَةَ هُنَا لِعَارِضٍ لَا لِذَاتِ اللَّبِثِ بِخِلَافِهَا ثُمَّ فَلَا قِيَاسَ وَمَنْ ثُمَّ صَحَّ اعْتِكَافُ زَوْجَةٍ وَقَبْلَ إِذْنِ زَوْجٍ وَسَيِّدٍ مَعَ الْإِثْمِ وَمَرَّ أَنَّ مَنْ اعْتَكَفَ فِيمَا وَقَفَ عَلَى غَيْرِهِ صَحَّ وَلَا يُشْكِلُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي نَحْوِ الْحَائِضِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُكْتَبِ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُكْتًا وَعَلَى ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فِي حَقِّ الْغَيْرِ وَالْأَوَّلُ ذَاتِيٌّ وَالثَّانِي عَارِضٌ وَنَظِيرُهُ الْخُفُّ الْمَغْصُوبُ وَخُفُّ الْمُحَرِّمِ الْحُرْمَةُ فِي الْأَوَّلِ لِمُطْلَقِ الْأَسْتِعْمَالِ وَفِي الثَّانِي لِخُصُوصِ اللَّبْسِ فَأَجْزَأُ مَسْحُ ذَلِكَ لَا هَذَا. (وَلَوْ) (أَرْتَدَّ الْمُعْتَكِفُ أَوْ سَكَرَ) سَكَرًا تَعَدَّى بِهِ (بَطَلَ) اعْتِكَافُهُ زَمَنَ الرَّدَّةِ وَالسُّكْرِ لِانْتِفَاءِ أَهْلِيَّتِهِ (وَالْمَذْهَبُ بَطْلَانُ مَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافِيهِمَا الْمُتَتَابِعِ) فَيَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْبَحُ مِنْ مُجَرَّدِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ. وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْمُرَادَ بِبُطْلَانِ الْمَاضِي عَدَمُ وَقُوعِهِ عَنِ التَّاتِبِ لَا عَدَمُ ثَوَابِهِ إِذَا أَسْلَمَ الثَّرْتُ لَكِنْ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ بَطْلَانُ ثَوَابِ جَمِيعِ أَعْمَالِهِ وَإِنْ أَسْلَمَ كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا وَكَذَا يُقَالُ فِي التَّاتِبِ حَيْثُ بَطَلَ وَتَنَى الضَّمِيرُ مَعَ الْعَطْفِ بَأَوْ وَفِي غَيْرِ لِيُضَدِّقَ تَنْزِيلًا لَهُمَا مِثْلُهُمَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ؛ إِذِ الْعَطْفُ بَأَوْ فِي الْفِعْلِ لَا الْفَاعِلِ فَلَمْ يَرْجِعِ الضَّمِيرُ عَلَى مَعْطُوفٍ بَأَوْ. (وَلَوْ) (طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ إِغْمَاءٌ) عَلَى الْمُعْتَكِفِ (لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى) مِنْ اعْتِكَافِهِ (إِنْ لَمْ يُخْرِجْ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَذَا إِنْ أُخْرِجَ شَقٌّ حَفِظَهُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ لَا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ لِعُدْرِهِ كَالْمُكْرَهَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ جَارَتْ إِدَامَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ وَإِلَّا كَانَ إِخْرَاجُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ كِإِخْرَاجِ الْمُكْرَهَةِ بِحَقٍّ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَنَّهُ يُضَرُّ إِخْرَاجُهُ إِذَا شَقٌّ حَفِظَهُ فِي الْمَسْجِدِ أَيْ: بِأَنَّ حَرَمَ إِبْقَاؤِهِ فِيهِ وَأَخَذَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ مِنَ التَّعْلِيلِ بِالْعُدْرِ أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ نَحْوُ الْجُنُونِ بِسَبَبِهِ انْقَطَعَ بِإِخْرَاجِهِ مُطْلَقًا (وَيُحْسَبُ زَمَنُ الإِغْمَاءِ مِنَ الِاعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ). كَمَا فِي الصُّومِ فِيهِمَا (أَوْ) طَرَأَ (الْحَيْضُ) أَوْ التَّفَاسُ أَوْ نَجَسٌ غَيْرُهُمَا لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْمُكْتَبَ بِالْمَسْجِدِ (وَجِبَ الْخُرُوجُ) لِتَحْرِيمِ مُكْتَبِهِمْ (وَكَذَا الْجَنَابَةُ) إِذَا طَرَأَتْ بَنَحْوِ احْتِلَامٍ يَجِبُ الْخُرُوجُ لِلْغُسْلِ (إِنْ تَعَدَّرَ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ) لِلضَّرُورَةِ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ يَتَيَّمُّ وَأَمَكَّنَهُ التَّيَّمُّ بِغَيْرِ ثَرَابِهِ وَهُوَ مَا رُفِيَ فِيهِ لَمْ يَجِزْ لَهُ الْخُرُوجُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ (فَلَوْ أَمَكَّنَ) الْغُسْلُ فِيهِ (جَازَ الْخُرُوجُ)؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْمُرُوءَةِ

ولا يلزم، ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة.

فصل

إذا نذر مدة متتابعة لزمه، والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط، وأنه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته، وأنه لو عيّن مدة كأشبع وتعرض للتتابع وفاته لزمه التتابع في القضاء، وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء. وإذا ذكر التتابع وشرط الخروج لعارض

وصيانة المسجد وتلزمه المبادرة به (ولا يلزمه) بل له الغسل في المسجد رعاية للتتابع واستشكال بأن نضح المسجد بالماء المستعمل حرام ويُرَدُّ بأن هذا لا نضح فيه؛ إذ هو أن يرشّه به وأما هذا فهو كالوضوء فيه وقد اتفقوا على جوازه نعم محلّ جوازه فيه كما قاله الشبكي حيث لا مكث فيه بأن كان فيه نهزّ يخوضه وهو خارج وإلا وجب الخروج قال الأذرعى وكذا لو كان مستجيراً لحُرمة إزالة النجاسة في المسجد أي: وإن لم يحكم بنجاسة الغسالة أو يحصل بغسلاته ضرر للمسجد أو المصلين (ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) من الاعتكاف إذا اتفق المكث مع أحدهما في المسجد لعذر أو غيره؛ لأنه حرام وإنما أبيح للضرورة وسباني حكم البناء في الحيض.

(فصل) في الاعتكاف المندور المتتابع

(إذا نذر مدة متتابعة لزمه) التتابع؛ لأنه وصف مقصود لما فيه من المبادرة بالعبادة من المشقة على النفس (والصحيح أنه) أي الشأن (لا يجب التتابع بلا شرط) وإن نواه؛ لأن مطلق الزمن كأشبع أو عشرة أيام صادق بالمتفرق أيضاً وإنما لم تؤثر النية فيه كما لا تؤثر في أصل النذر وأن نوزع فيه وإنما تعيّن التوالي في لا أكمله شهراً؛ لأن القصد من اليمين الهجر ولا يتحقق بدون التتابع ولو شرط التفريق أجزأ عنه التتابع؛ لأنه أفضل منه مع كونه من جنسه وفارق نذر التفريق في الصوم بما يأتي فيه (و) الصحيح وفي الروضة الأصح وقد مرّ أن مثل هذا منشؤه اختلاف الاجتهاد في الأرجحية فعند التعارض يرجع إلى تأمل المدرك (أنه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته) من إتمام بل يلزمه الدخول قبل الفجر أي: بحيث يقارن لبثه أوّل الفجر ويخرج منه بعد الغروب أي: عقبه؛ لأن المفهوم من لفظ اليوم هو الاتصال فلو دخل الظهر ومكث إلى الظهر ولم يخرج ليلاً لم يجزئه كما رجّاه وإن نوزعاً فيه؛ لأنه لم يأت بيوم متواصل الساعات والليلة ليست من اليوم فإن قال نهاراً نذرت من الآن لزّمه منه إلى مثله ودخلت الليلة تبعاً قال في المجموع ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف ليلة أو عكسه فإن عيّن زمناً وفاته كفى إن كان ما أتى به قدره أو أزيد وإلا فلا (و) الصحيح (أنه لو) (عيّن مدة كأشبع) مُعَيّن كهذا الأسبوع (وتعرض للتتابع وفاته) تلك المدة (لزمه التتابع في القضاء) لتصريحه به فصار مقصوداً لذاته (وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء)؛ لأنه حينئذ من ضرورة الوقت فليس مقصوداً لذاته. (وإذا) (ذكر) الناذر (التتابع وشرط الخروج لعارض) مباح مقصود لا

صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ، وَالزَّمَانُ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ، وَإِلَّا فَيَجِبُ، وَيَنْقَطِعُ التَّنَائُعُ بِالْخُرُوجِ بِلَا عُذْرٍ. وَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَلَا يَجِبُ فِعْلُهَا فِي غَيْرِ دَارِهِ، وَلَا يَضُرُّ بُعْدُهَا إِلَّا أَنْ يَفْحَشَ فَيَضُرَّ فِي الْأَصَحِّ.

يُنَافِي الْعِتْكَافَ (صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَزِمَ بِالتَّزَامِهِ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِهِ فَإِنْ عَيَّنَ شَيْئًا لَمْ يَتَجَاوِزْهُ وَإِلَّا خَرَجَ لِكُلِّ غَرَضٍ وَلَوْ دُنْيَوِيًّا مُبَاحًا كِلَقَاءِ الْأَمِيرِ لَا لِتَحْوِ نَزْهَةٍ وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى غَرَضًا مَقْصُودًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ عُرْفًا فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ فِي السَّفَرِ أَنَّهَا غَرَضٌ مَقْصُودٌ أَمَّا لَوْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِمَحَرِّمٍ كَشَرْبِ خَمِرٍ أَوْ لِمُنَافٍ كَجَمَاعٍ فَيَبْطُلُ نَذْرُهُ نَعَمْ لَوْ كَانَ الْمُنَافِي لَا يَقْطَعُ التَّنَائُعَ كَحَيْضٍ لَا تَخْلُو عَنْهُ مُدَّةُ الْعِتْكَافِ غَالِبًا صَحَّ شَرْطُ الْخُرُوجِ لَهُ وَأَمَّا لَوْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لَا لِعَارِضٍ كَانَ قَالَ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ وَهَلْ يَبْطُلُ بِهِ نَذْرُهُ وَجِهَانِ رَجَّحَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْبُطْلَانَ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَرَجَّحَ غَيْرُهُ عَدَمَهُ وَلَوْ نَذَرَ نَحْوَ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حُجٍّ وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ فَكَمَا تَقَرَّرَ وَيَأْتِي فِي النَّذْرِ مَا لَهُ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْوَقْفِ لَا يَجُوزُ فِيهِ شَرْطُ احْتِيَاجٍ مِثْلًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْإِنْفِكَافَ عَنْ اخْتِصَاصِ الْآدَمِيِّ بِهِ فَلَمْ يُقْبَلْ ذَلِكَ الشَّرْطُ كَالْعِتْقِ (وَالزَّمَانُ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ) أَيِ لَذَلِكَ الْمُعَارِضِ (لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ)؛ لِأَنَّ زَمَنَ الْمُنْذُورِ مِنَ الشَّهْرِ إِنَّمَا هُوَ عِتْكَافٌ مَا عَدَا الْعَارِضَ (وَإِلَّا) يُعَيَّنُ مُدَّةُ كَشْهَرٍ (فَيَجِبُ) تَدَارُكُهُ لِتَتِمَّ الْمُدَّةُ الْمُتَلَزِمَةُ وَتَكُونَ فَائِدَةُ الشَّرْطِ تَنْزِيلَ ذَلِكَ الْعَارِضِ مِثْلَةَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي أَنَّ التَّنَائُعَ لَا يَنْقَطِعُ بِهِ. (وَيَنْقَطِعُ التَّنَائُعُ) بِأَشْيَاءَ أُخَرَ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ (بِالْخُرُوجِ بِلَا عُذْرٍ) مِمَّا يَأْتِي وَإِنْ قَلَّ زَمَنُهُ لِمُنَافَاتِهِ اللَّبَثَ (وَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ (كَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ الشَّرِيفَ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ إِلَى عَائِشَةَ فَتَسْرُحُهُ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ نَعَمْ إِنْ أَخْرَجَ رَجُلًا أَيْ مِثْلًا وَاعْتَمَدَ عَلَيْهَا فَقَطْ بِحَيْثُ لَوْ زَالَتْ سَقَطَ ضَرُّ بِخِلَافٍ مَا لَوْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْبَغَوِيِّ وَاسْتَظْهَرَهُ غَيْرُهُ وَقَالَ شَيْخُنَا الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَضُرُّ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ وَقَفَ جِزَاءً شَائِعًا مَسْجِدًا اهـ وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا أَنَّ الْمَانِعَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي (وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ) إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ وَلَا تُشْتَرَطُ شِدَّتُهَا وَلَا كُلْفُ الْمَشْيِ عَلَى غَيْرِ سَجِيَّتِهِ فَإِنْ تَأَنَّى أَكْثَرُ مِنْهَا ضَرٌّ وَمِثْلُهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وَإِزَالَةُ نَجَسٍ وَأَكْلٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحْيِي مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ الْمَهْجُورَ الَّذِي يَنْذُرُ طَارِقَهُ يَأْكُلُ فِيهِ وَيَشْرَبُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً فِيهِ وَلَا مِنْ يَأْتِيهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ فِيهِ وَلَهُ الْوُضُوءُ بَعْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَبَعًا؛ إِذْ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ لَهُ قَصْدًا إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا لِيُغْسَلَ مَسْنُونٍ وَلَا لِيَتَوَمَّ.

(وَلَا يَجِبُ فِعْلُهَا فِي غَيْرِ دَارِهِ) كَسِقَايَةِ الْمَسْجِدِ وَدَارِ صَدِيقِهِ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ لِلْحَيَاءِ مَعَ الْمِتَّةِ فِي الثَّانِيَةِ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ مَنْ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ السَّقَايَةِ يُكَلِّفُهَا (وَلَا يَضُرُّ بَعْدُهَا إِلَّا أَنْ) يَكُونَ لَهُ دَائِرٌ أَقْرَبَ مِنْهَا أَوْ (يَفْحَشُ) الْبُعْدَ (فَيَضُرُّ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ فِي عَوْدِهِ أَيْضًا إِلَى الْبَوْلِ فَيُمْضِي يَوْمَهُ فِي التَّرَدُّدِ

ولو عادَ مريضًا في طريقه لم يضُرَّ ما لم يُطلَّ وقوفه أو يَعدِلَ عن طريقه، ولا يَنْقَطِعَ التَّائِبُ بِمَرَضٍ، يُخَوِّجُ إِلَى الْخُرُوجِ. وَلَا بِحَيْضٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْإِعْتِكَافِ، فَإِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ تَخْلُو عَنْهُ انْقَطَعَ فِي الْأَظْهَرِ. وَلَا بِالْخُرُوجِ نَاسِيًا عَلَى الْمَذْهَبِ. وَلَا بِخُرُوجِ الْمُؤَدِّنِ الرَّائِبِ إِلَى مَنَارَةِ مُتَفَصِّلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ.

نعم لو لم يجد غيرها أو وجد غير لائق به لم يضُرَّ ويُؤخَذُ من التعليل أن ضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت المنذور في التردد وبه صرح البغوي.

(ولو عادَ مريضًا) أو زارَ قادمًا (في طريقه) لنحو قضاء الحاجة (لم يضُرَّ ما لم يطلَّ وقوفه) فإن طال بأن زاد على قدر صلاة الجنابة أي: أقلُّ مُجْزِيٍّ منها فيما يظهر ضررًا أما قدرها فيُحْتَمَلُ لِجَمِيعِ الْأَغْرَاضِ (أو) لم (يعدِلَ عن طريقه) فإن عدلَ ضررًا وإن قصرَ الزمانَ لِحَبْرِ أَبِي دَاوُدَ (أنه ﷺ كان يمرُّ بالمرضى وهو مُعْتَكِفٌ فيمرُّ كما هو يسأل عنه ولا يعرج) وله صلاة على جنازة إن لم ينتظر ولا عرج إليها وهل له تكرير هذه كالعبادة على موتى أو مرضى مرَّ بهم في طريقه بالشرطين المذكورين أخذًا من جعلهم قدر صلاة الجنابة معفوًا عنه لكلِّ عَرَضٍ في حقِّ مَنْ خَرَجَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ أو لا يفعل إلا واحدًا؛ لأنهم علَّلوا فعله لنحو صلاة الجنابة بأنه يسيرٌ ووقعَ تابعًا لا مقصودًا كُلُّ مُحْتَمَلٍ وكذا يُقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنابة وزيارة القادِمِ والذي يتَّجه أن له ذلك ومعنى التعليل المذكور أن كلاً على حدِّته تابعٌ وزمته يسيرٌ فلا نظرَ لضمِّه إلى غيره المُقْتَضِي لِطَوْلِ الزمانِ ونظيره ما مرَّ فيمن على بدنه دمٌ قليلٌ معفوٌ عنه وتكرَّرَ بحيث لو جُمِعَ لكثُرَ فهل يُقدَّرُ الاجتماعُ حتى يضُرَّ أو لا حتى يستمرَّ العفو فيه خلافٌ لا يبعدُ مجيئه هنا وإن أمكن الفرقُ بأنه يحتاطُ للصلاة بالنجاسة ما لا يحتاطُ هنا وأيضًا فما هنا في التابع وهو يُعْتَقَرُ فيه ما لا يُعْتَقَرُ في المقصود.

(ولا يَنْقَطِعُ التَّائِبُ بِمَرَضٍ) ومنه جُنُونٌ أو إغماءٌ (يُخَوِّجُ إِلَى الْخُرُوجِ) بأن خشيَ تَجَسُّسَ الْمَسْجِدِ أو احتاجَ إلى فرشٍ وخادمٍ ومثله خوفٌ حريقٍ وسارقٍ بخلاف نحو صداعٍ وحُمى خفيفةٍ فإن أُخْرِجَ لأجل ذلك فقد مرَّ بما فيه (و) لا يَنْقَطِعُ بِالْخُرُوجِ لِشَهَادَةِ تَعَيُّتٍ أو لِحَدِّ ثَبَتٍ بِالْبَيِّنَةِ أو (بِحَيْضٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْإِعْتِكَافِ) بأن كانت لا تخلو عن الحيض غالبًا فتبني على ما سبق إذا طهرت؛ لأنه بغير اختيارها ومثلها في المجموع بأن تزيد على خمسة عشر يومًا واستشكله الإسئوي بأن الثلاثة والعشرين تخلو عنه غالبًا؛ إذ غالبه سبَّ أو سبعٌ وبقية الشهر طهرٌ؛ إذ هو غالبًا لا يكون فيه إلا حيضٌ واحدٌ وطهرٌ واحدٌ والنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ. (فإن كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الأظهر) لإمكان الموالاة بشروعها عقب الطهر (ولا بالخروج) مكرهاً بغير حقٍّ أو (ناسيًا على المذهب) كما لا يبطل الصوم بالأكل ناسيًا ولا نُسَلِّمُ أن له هيئةً تُذَكِّرُهُ بخلاف الصائم ومثله جاهلٌ يُعَذِّرُ بِجَهْلِهِ (ولا بخروج المؤدِّن الراتب إلى منارة مُتَفَصِّلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ) لِكُنْهَا قَرِيبَةً مِنْ مَبْنِيَّةٍ لَهُ (لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لأنها مبنية لإقامة شعائر المسجد معدودة من توابعه وقد ألف الناس صوته فعذَّرَ وجعلَ زَمَنَ أَذَانِهِ كُمُسْتَثْنَى مِنْ

وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِ الْخُرُوجِ بِالْأَعْدَارِ إِلَّا وَقْتُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ.

الاعتكاف وبما تقررَ في المنارة فارقَتِ الخلوةَ الخارجةَ عن المسجدِ التي بابُها فيه فينقطعُ بدخولها قطعاً أما غيرُ راتبٍ فيضُرُّ صعودُهُ لِمُتَفَصِّلَةٍ لانتفاءِ ما ذُكِرَ في الراتبِ وأما بعيدةٌ عن المسجدِ أي بحيث لا تُنسَبُ إليه عرفاً فيما يظهرُ ثم رأيت من ضبطه بأن تكونَ خارجةً عن جوارِ المسجدِ وجارِهِ أربعونَ داراً من كُلِّ جانبٍ وبعضهم ضبطه بما جاوزَ حريمَ المسجدِ أو مبنيةً لغيره الذي ليس مُتَصِلًا به فيضُرُّ صعودُها مطلقاً بخلافِ المُتَصِّلِ به؛ لأنَّ المساجدَ المُتَلَصِّقَةَ حُكْمُهَا حُكْمُ المسجدِ الواحدِ وأما مُتَصِّلَةٌ بأن يكونَ بابُها في المسجدِ أو رحبته فلا يضرُّ صعودُها مطلقاً، (ويجب) (قضاء أوقات الخروج بالأعدار) السابقة؛ لأنه غيرُ مُعتكِفٍ فيها (إلا أوقات قضاء الحاجة)؛ لأنَّ حُكْمَ الاعتكافِ مُنْسَجِبٌ عليها ولهذا لو جامع في رَمَنِها من غيرِ مُكثٍ بطلَ ونازَعَ جمعٌ في هذا الحصرِ والحقوا به نقلاً عن الشيخ أبي عليٍّ وغيره خروجُ مؤدِّنٍ لأذانٍ وجُنُبٍ لاغْتِسَالٍ وغيرهما مما يُطلَبُ الخروجُ له ويقلُّ رَمَنُهُ عادةً بخلافِ ما يطولُ رَمَنُهُ كَحَيْضٍ وَعِدَّةٍ وَمَرَضٍ.

(فرغ) سَوَّوا بين إدامةِ الاعتكافِ ونحوِ عيادةِ المريضِ واعتَرَضَهُ ابنُ الصلاحِ بأنَّه ﷺ كان يعتكِفُ نفلاً ولا يخرجُ لذلك ويَحْتِ البُلْقِينِيُّ أَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَةِ نَحْوِ رَجَمٍ وَجَارٍ وَصَدِيقٍ أَفْضَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



فهرس الموضوعات

فهرس

| | | |
|-----|-------|--|
| ٥ | | مقدمة المحقق |
| ٢٧ | | خُطْبَةُ الْكِتَابِ |
| ٢٨ | | [شرح مقدمة مصنف المنهاج] |
| ٥٣ | | كِتَابُ أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ |
| ٧٦ | | بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ |
| ٨٦ | | (فصلٌ) فِي آدَابِ قَاضِي الْحَاجَةِ |
| ٩٤ | | بَابُ الْوُضُوءِ |
| ١١٧ | | بَابُ مَسْحِ الْخُفِّ |
| ١٢٣ | | بَابُ الْغُسْلِ |
| ١٣٣ | | بَابُ النِّجَاسَةِ وَإِزَالَتِهَا |
| ١٤٧ | | بَابُ التَّيَمُّمِ |
| ١٥٨ | | (فصلٌ) فِي أَرْكَانِ التَّيَمُّمِ |
| ١٧٣ | | بَابُ الْحَيْضِ |
| ١٧٨ | | (فصلٌ) فِي أَحْكَامِ الْمُسْتَحَاضَةِ |
| ١٨٧ | | كِتَابُ الصَّلَاةِ |
| ٢٠٣ | | (فصلٌ) فِيمَنْ تَلَزَمَهُ الصَّلَاةُ أَدَاءً وَقَضَاءً وَتَوَابِعُهُمَا |
| ٢٠٨ | | (فصلٌ) فِي الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ |
| ٢١٨ | | (فصلٌ) فِي بَيَانِ اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ، أَوْ بَدْلِهَا وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ |
| ٢٢٥ | | بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ |
| ٢٧٢ | | بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ |
| ٢٨٤ | | (فصلٌ) فِي ذِكْرِ مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ وَسُنَنِهَا وَمَكْرُوهاَتِهَا |
| ٢٩٩ | | بَابٌ فِي بَيَانِ سَبَبِ سُجُودِ السَّهْوِ وَأَحْكَامِهِ |

| | |
|-----|---|
| ٣١٥ | (بَابُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ) |
| ٣٢٣ | بَابُ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ |
| ٣٣٨ | كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ |
| ٣٥٣ | (فَصْلٌ) فِي صِفَاتِ الْأُئِمَّةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا |
| ٣٦١ | (فَصْلٌ) فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدُورِ وَكَثِيرٍ مِنْ آدَابِهَا وَمَكْرُوهَاتِهَا |
| ٣٧١ | (فَصْلٌ) فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدُورِ أَيْضًا |
| ٣٧٦ | (فَصْلٌ) فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدُورِ أَيْضًا |
| ٣٨٣ | (فَصْلٌ) فِي زَوَالِ الْقُدُورِ وَإِبْجَادِهَا وَإِدْرَاكِ الْمَسْبُوقِ لِلرَّكْعَةِ وَأَوَّلِ صَلَاتِهِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ |
| ٣٨٨ | (بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْمُسَافِرِ) مِنْ حَيْثُ السَّفَرُ |
| ٣٩٢ | (فَصْلٌ) فِي شُرُوطِ الْقَصْرِ وَتَوَابِعِهَا |
| ٣٩٩ | (فَصْلٌ) فِي الْجَمْعِ بَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ |
| ٤٠٤ | بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ |
| ٤٢٨ | (فَصْلٌ فِي آدَابِهَا وَالْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ) |
| | (فَصْلٌ) فِيمَا تُدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةُ وَمَا يَجُوزُ الْإِسْتِخْلَافُ فِيهِ وَمَا يَجُوزُ لِلْمَرْحُومِ وَمَا يَمْتَنِعُ |
| ٤٣٤ | مِنْ ذَلِكَ |
| ٤٤٠ | (بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْخَوْفِ) |
| ٤٤٦ | (فَصْلٌ) فِي اللَّبَاسِ |
| ٤٥٨ | (بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا) |
| ٤٦٢ | فَصْلٌ فِي تَوَابِعِ لِمَا سَبَقَ |
| ٤٦٥ | بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفَيْنِ |
| ٤٦٩ | بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ |
| ٤٧٨ | بَابُ فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ |
| ٤٨٠ | كِتَابُ الْجَنَائِزِ |
| ٤٨٩ | فَصْلٌ: فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ وَحَمْلِهِ وَتَوَابِعِهِمَا |
| ٤٩٦ | فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ |
| ٥١١ | فَصْلٌ فِي الدَّفْنِ وَمَا يَتَّبِعُهُ |

٥٣٤

كِتَابُ الزَّكَاةِ

- ٥٣٤ بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ
- ٥٤٢ (فصلٌ) فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْإِخْرَاجِ لِمَا مَرَّ وَبَعْضِ شُرُوطِ الزَّكَاةِ
- ٥٥١ (بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ)
- ٥٦٤ (بَابُ زَكَاةِ النِّقْدِ)
- ٥٧١ (بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ)
- ٥٧٥ (فصلٌ) فِي زَكَاةِ التِّجَارَةِ
- ٥٨٠ بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ
- ٥٩٠ (بَابُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الزَّكَاةُ)
- ٥٩٧ (فصلٌ) فِي أَدَاءِ الزَّكَاةِ
- ٦٠١ (فصلٌ) فِي التَّعْجِيلِ وَتَوَابِعِهِ

٦٠٩

كِتَابُ الصَّيَامِ

- ٦١٤ (فصلٌ) فِي النِّيَّةِ وَتَوَابِعِهَا
- ٦١٨ (فصلٌ) فِي بَيَانِ الْمُفْطِرَاتِ
- ٦٢٦ (فصلٌ) فِي شُرُوطِ الصَّوْمِ مِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ وَالْوَقْتُ وَكَثِيرٌ مِنْ سُنَنِهِ وَمَكْرُوهُائِهِ
- ٦٣٢ (فصلٌ) فِي شُرُوطِ وَجوبِ الصَّوْمِ وَمُرْخَصَاتِهِ
- ٦٣٥ (فصلٌ) فِي بَيَانِ فِدْيَةِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ وَأَنَّهَا تَارَةٌ تُجَامِعُ الْقَضَاءَ وَتَارَةٌ تَنْفَرِدُ عَنْهُ
- ٦٤٠ (فصلٌ) فِي بَيَانِ كَفَّارَةِ جَمَاعِ رَمَضَانَ
- ٦٤٣ (بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ)

٦٤٨

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

- ٦٥٤ (فصلٌ) فِي الْإِعْتِكَافِ الْمُنْذُورِ الْمُتَتَابِعِ
- ٦٥٩ فهرس الموضوعات



